2017 - ÖZEL SAYI

Route Educational And Social Science Journal

BİLDİRİ KİTABI

I. Uluslararası "Gerçek ve Umut Arasında Suriyeli Mülteciler" Sempozyumu

المؤتمر العلمي الدولي الأول

(اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول)

Editor :
Dr. Mohamed KALOU

www.ressjournal.com

أبحاث المؤتمر العلمي الدولي الأول:

(اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول)

المنعقد في رحاب جامعة أديامان – تركيا

بتاريخ: 13-2016/5/14م

الأمين العام للمؤتمر

أ.د. مصطفى طلحة غوناللو رئيس جامعة أديامان

اللجنة التحضيرية

أ.د. سيد دمير　　أ.د. حاجي دوران

د. محمد محمود كالو　　د. أحمد آك كايا

د. عبد الرحمن الأغبري　　د. بكر كايا باشي

أ.عامر النمر، رئيس جمعية النهضة العلمية

الهيئة العلمية للمؤتمر

أ. د. حاجي دوران

أ. د. ياسين خليفة

أ.د. محيي الدين بنانة

د. عبد الرحمن الأغبري

د. عماد الدين رشيد

د. محمد محمود كالو

د. طراف النهار

د. محمد المحمد

د. زليخة أوتلش

د. مصطفى غوين

د. حسن ماجين

د. صالح الخدري

د. أحمد آك كايا

د. عبد السميع الأحمد

د. جلال الدين خانجي

د. محمد نور العلي

د. عبد الله حمادة

د. مظفر جاغلار كورت تاش

د. عبد الله إبراهيم المغلاج

د. يوسف تمل

د. بكر كوجا داش

د. حاجي جيجك

د. عثمان قايا

د. صفاء صالح آي دمير

د. سليمان قراجليل

د. بكر كايا باشي

د. مراد غوكهان داليان

د. عبد السلام يوسف

د. فواز عواد

د. عمر توغرول كارا

د. مسعود غوون

د. محمد ياجن يلماز

د. جاهد أصلان

د. رحمن داغ

د. محمد تركي

أ. عامر النمر

أ. زينب بيلان

أمناء سر المؤتمر

- سداد آرول
- حسين صامابنجي
- مصطفى حنورة
- أحمد سلوم
- عبد الله الغراء
- محمد إسماعيل
- مهاجر الحلبي
- أحمد السويد

اللاجئون السوريون ومعاناة الهجرة

دكتور/ أحمد إسماعيل حسن علي – جامعة أنقرة– تركيا•

- **مدخل:**

تأتي أهمية هذا البحث في الوقوف على الواقع المرير، والمعاناة التي يتعرض لها اللاجئون المتجهون إلى أوروبا الفارون من نيران الحروب بالشرق الأوسط كما أنه يهدف إلى طرح الحلول المناسبة؛ لمعالجة هذا الواقع، والعمل على إنهاء هذه المعاناة. لقد أشارت مجلة فورين بوليسي إلى أن المصير المأساوي الذي يلقاه أطفال اللاجئين السورين بعرض البحار وعلى الشواطئ مرده لفشل إدارة أوباما في وقف آلة القتل التي لدى بشار الأسد.

وأضافت أن إدراة أوباما تركت ملايين السوريين عرضة لممارسات النظام القاسية المتمثلة في قصفهم بالبراميل المتفجرة وفي مواصلة حصارهم وتجويعهم وممارسة الإرهاب والعقاب الجماعي ضدهم، وأوضحت أن الواقع المأساوي في سوريا يتمثل في استمرار الأسد بشن حرب لا تنتهي على المدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة، مما يزيد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا.

ونشرت مجلة تايم مقالاً للناشطة الباكستانية ملالا يوسفزاي انتقدت فيه ضعف استجابة العالم لأزمة اللاجئين، وقالت: إنها تعتبر استجابة يرثى لها.

وأعربت (ملالا) عن تضامنها مع اللاجئين الذين يعانون جراء ركوب البحار والذين يواجهون شتى أصناف المخاطر وهم يفرون من ويلات الحروب التي تعصف ببلدانهم ويتجهون إلى المجهول عبر دول أوروبا، وقالت ملالا: إن اللاجئين لم يقترفوا ذنباً يجعلهم يستحقون هذه المعاناة القاسية.

إن الموقف العربي مؤسف بكل المعايير الإسلامية والإنسانية والدولية والقانونية.. مؤسف أن نتحرك بعد فوات الأوان، وأن نصل للحلول متأخرين، وقد أتت النيران على الأخضر واليابس، وخفت أوارها بعدما لم تجد شيئاً تأكله، وصارت قطرات الماء التي نحملها نحن العرب لا فائدة منها، فلقد احترق كل شيء ولم يبق سوى دخان يعمي أبصار العميان، الذين وصلوا للنجدة متأخرين.

- **هجرة الأوطان:**

• Öğr.Gör.Dr. Ank.Üni, İlahiyat Fak Arap Dili ve Belağatı Anabilim Dalı. drahmm@yahoo.com.

بين الإنسان ووطنه علاقة رحم مقدسة لا تعرف الانفصام، الوطن كالأم تعيش داخلك ولو لم ترها ولم تعش دفئها واقعاً، إن حب الوطن فطرة إنسانية، ولم تزل الشعوب على اختلاف عقائدها وميولها وأجناسها متفقة على هذه الفضيلة، متجاوبة المشاعر مع هذه الفطرة.

جاء في الأثر قولهم ''حب الوطن من الإيمان'' وأذكر أن الرسول الكريم- صلى الله عليه وسلم- حين همّ بالهجرة إلى المدينة المنورة خاطب مكة يودعها: ''والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إليّ، ولولا أن قومك أخرجوني ما خرجت.'' وتحضرني أبيات أمير الشعراء شوقي وهو على ظهر الباخرة يودع مصر منفياً إلى الأندلس، أجتزئ منها:

يا ابْنَةَ اليَمِّ ما أبوكِ بَخِيلٌ مَالَهُ مُولَعٌ بمَنْعٍ وحَبْسِ؟

أَحرَامٌ على بَلابِلِهِ الدَّوْحُ أحلالٌ للطَّيْرِ مِنْ كُلِّ جِنْسِ؟

وَطَني لو شُغِلْتُ بالخُلدِ عنْهُ نازَعتْني إليهِ في الخُلدِ نَفْسي

الوطن ليس تراباً أو قطعة أرض أو داراً وضيعة تباع وتشترى أو تستبدل، الوطن انتماء وامتداد متصل الجذور بالآباء والأجداد والوجود والقيم، ارتباط حميمي بالذكريات والهوية، نَسْغٌ[1] ينسل في عروق إنسانيتنا، ومثلما لا يتيسر أم بديلة للأم الحقيقية تعوض الرائحة والدفء، ترتبط المواطنة بعبق الأرض ونكهة الملح في ترابها، قال هوميروس:" ليس هناك شيء في الدنيا أعذب من أرض الوطن".

فوطن الإنساأ احلي شيء في مكنوناته يزين له الحياة والموت.

و من حق الوطن علينا الحب والوفاء وصدق الولاء، والالتزام بعمق الانتماء، وإذا اقتضى الأمر التضحية والفداء، من حق الوطن علينا أن نكون أمناء على ترابه وكيانه فلا نفرط في سيادته وكينونته، من حق الوطن أن نحمل أمانته ونحفظ كرامته ولا نسيء إلى صورته ولا نشوه سمعته، بتعسف أحمق، قد يصل إلى درجة الخيانة أو الولاء لغيره مهما كانت الأسباب والدوافع؟ يقول السياب:

إني لأعجب أن يخون الخائنون؟

أيخون إنسان بلاده؟

إن خان معنى أن يكون، فكيف يمكن أن يكون؟[2].

قال عمر رضي الله عنه : عَمَّر اللهُ البلدانَ بحب الأوطان.

وقال ابن الزبير : ليس الناس بشيء من أقسامهم (أي ما قسمه الله لهم من الأرزاق والحظوظ) أقنع منهم بأوطانهم.

وقيل : من علامة الرشد أن تكون النفس لبلدها توّاقة وإلى مسقط رأسها مشتاقة.

وقال بعضهم:

---

(1) سَائِلٌ يَكُونُ فِي الْخَلِيَّةِ ، كَمَا يَجْرِي فِي أَنْسَاجِ النَّبَاتِ لِتَغْذِيَتِهِ (معجم المعاني- مادة: نَسَغَ).

(2) قيم المواطنة وثوابتها، د. عمران الكبيسي، شبكة البصرة، الأربعاء 29 جماد الأول 1434 هـ/ 10 نيسان2013م .

وَكُنا ألِفْناها ولم تَكُ مَأْلَفاً
وقد يؤلف الشيءِ الذي ليس بالحسن
كما تُؤْلَفُ الأرضُ التي لم يَطِبْ بها
هواءٌ ولا ماءٌ ولكنها وطن

وقالت الهند : حرمة بلدك عليك كحرمة أبويك.

وقالت الفرس : تربة الصبي تغرس في القلب حرمة كما تغرس الولادة في الكبد رقة(1).

ولئن كان هذا الشعور بحب الوطن أمراً فطرياً مركوزاً في النفوس، فإن الدعوة المباركة التي جاء بها النبي – صلى الله عليه وسلم– قد دَعت إليه، وحببت فيه، هذا في عموم الأوطان وعموم الناس، فكيف إذا كان الوطن هو مكة بلدَ الله الحرام، وأحبَّ البلاد إلى الله، وكان المواطن هو محمد بن عبد الله أرق الناس قلباً، وأصفاهم نفساً، وأقربهم مودةً ؟! لقد ظل الشعور بالحنين إلى مكة ملازماً للنبي – صلى الله عليه وسلم–، لا يقدم عليه من مكة قادم إلا سأله عنها، واهتز قلبه شوقاً إليها.

– روى ابن شهاب الزهري قال:

قدم أُصَيْلٌ الغفاريُّ قبل أن يُضرب الحجابُ على أزواج النبي – صلى الله عليه وسلم–، فدخل على عائشة (رضي الله عنها)، فقالت له: يا أُصَيْل، كيف عهدت مكة؟ قال:عهدتها قد أخصب جنابها، وابيضت بطحاؤها(2). قالت : أقمْ حتي يأتيك رسول الله – صلى الله عليه وسلم–. فلم يلبث أن دخل عليه النبي – صلى الله عليه وسلم–، فقال: "يا أُصَيْل، كيَف عهدت مكة؟ " قال: عهدتُها والله قد أخصب جنابها، وابيضَّتْ بطحاؤها، وأعذقَ إذخرها، وأسلب ثُمامُها، وأمْشَر سَلْمُها (3).فقال: حسبك يا أُصَيْل! لا تُحْزِنَّا"(4).

وفي رواية أنه قال له : " يا أُصَيْل ، دع القلوبَ تقر"(5).

– ورواه الحسن، عن أبَان بن سعيد بن العاص (رضي الله عنه)، أنه قدم على النبي – صلى الله عليه وسلم – فقال له: " يا أَبَانُ، كيف تركتَ أهلَ مكة؟ " قال: تركتُهم وقد جَيَّدُوا.وذكر نحو حديث أصيل(1).

---

(1) ينظر: ربيع الأبرار للزمخشري197/1: 198 .

(2) أخصب جنابها:أي أخصبت ناحيتها، والجَنَاب، بالفتح : الفناء، وما قرب من محلة القوم، والجمع : أجنبة، يقال: أخصب جَناب القوم، وفلان خصيب الجناب، وجديب الجناب، وتقول: مروا يسيرون جنابَيه، أي ناحيتيه (الصحاح للجوهرى 102/1) . والبطحاء، والأبطح : مسيل واسع وفيه دقاق الحصى، وبطحاء مكة: مسيل واديها (انظر:الصحاح للجوهري 356/1،البداية والنهاية134/1 .

(3) قال ابن الأثير في "أسد الغابة"121/1-122 : "قوله (أعذق إذخرها) : أي صارت له أفنان كالعذوق، والإذخر: نبت معروف بالحجاز. و"أسلب ثُمامها": أي أخوص، وصار له خوص، والثُمام : نبت معروف بالحجاز، ليس بالطويل.
وقوله "أمشرَ سَلْمُها": أي أورق واخضرّ.

(4) مرسل، ذكره ابن الأثير في "أسد الغابة" 121/1 نقلاً عن ابن عبد البرِ وأبي موسى . وأخرجه الخطابي في غريب الحديث ا/278 بسنده إلى ابن شهاب الزهرى، وعنه "وأمش سَلَمُها" وقال : (هكذا قال الخزاعي، وقال: يريد أنه قد أخرج مُشَاشه وهو ما يخرج في أطرافه ناعماً رخصاً كالمشاش. وهو غلط، وإنما هو" أمشر سَلَمُها "أي أورق واخضر" .

(5) عزاه ابن حجر في الإصابة 53/1(213) في ترجمة "أصيل " لأبي موسى في الذيل .

وكان– صلى الله عليه وسلم– يسمع كلام أصحابه (رضوان الله عليهم) في الحنين إلى مكة، فيرق لحالهم، ويقدّر عواطفهم، ويدعو لهم بأن يحبّب الله إليهم المدينة كما حبّب إليهم مكة(2) .

* اللاجئون السوريون وإهدار حقوق الإنسان:

تُعرِّف اتفاقية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين عام 1951 اللاجئ بأنه:كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت مثل الحروب أو الكوارث أو اضطرابات أو بسبب تعرضه لخوف ما يعرضه للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتماءه إلى فئة اجتماعية معينة أوبسبب آرائه السياسية ولا يستطيع هو أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية بلده. أو هو كل شخص لا يمتلك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته ولا يستطيع أولا العودة إليها. وحددت الاتفاقية شروطا معينة لمن يدخل ضمن تعريف اللاجئ، وهي الإقامة أو الوجود الفعلي خارج حدود بلد المنشأ، وجود خوف حقيقي له ما يبرره من الاضطهاد في دولة المنشأ بسبب العرق أو الانتماء القومي، وعدم إمكانية العودة إلي الوطن أو انعدام الرغبة في العودة إلى الوطن لدي الشخص المعني وبالتالي لا تنطبق كلمة لاجئ علي من لم تتوفر فيه هذه الشروط. ومع تفاقم مشكلة اللاجئين في مختلف أنحاء العالم جاء بروتوكول 1967 م بهدف إزالة الحدود الزمنية والجغرافية التي حددتها اتفاقية 1951م في تحديدها لمن يستحق طلب اللجوء ومن يقع على كاهل مفوضية اللاجئين الاهتمام بهم، ويوجد حتى الآن 141 دولة موقعة على الاتفاقية والبروتوكول بالإضافة إلى 4 دول موقعة على الاتفاقية فقط و3 دول على البروتوكول فقط.

ويتعرض اللاجئون السوريون إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان منذ البدء برحلة اللجوء حتى الوصول إلى المخيم أو المكان الذي يلجئون إليه.

والمطلوب هو احترام حقوق اللاجئين السوريين، التي تتلخص في توفير الحماية من الإعادة القسرية إلى سورية حيث سيتعرضون فيه لخطر الاضطهاد أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وهذا ما يعرف بمبدأ (عدم الإعادة القسرية) الذي يعتبر الأساس الذي بني عليه قانون اللاجئين. كما تتضمن حقوق اللاجئين الحماية من التمييز، والحق في العمل والسكن والتعليم، والحماية من العقوبة على دخول بلد بصورة غير مشروعة، والحق في حرية التنقل، والحق في الحصول على وثائق هوية ووثائق سفر.

اللاجئون السوريون في الأغلب، مفجوعون هاربون من القتل والاعتقال والإبادة، يحملون صدماتهم ومشاكلهم واحتياجات كثيرة بدءًا من الطعام والشراب والمأوى والملبس، إلى الأمان والحماية والاستقرار، وانتهاءً بالتعليم والثقافة والتربية. والأهم إحساسهم بالخوف والحاجة إلى الحماية. إنهم يحتاجون لدعم يومي كبير، خصوصا في وجود الجرحى والمصابين، وفي افتقارهم إلى الظروف السليمة للغذاء والصّحة.

---

(1) ذكره ابن الأثير في "أسد الغابة، 121/1 وقال : "قوله: جَيَّدوا": أي أصابهم الجَود، وهو المطر الواسع ، فهو مجوِد".

(2) الهجرة النبوية درس في حب الوطن، د. عبد الرحمن البر، موقع بيان الإسلام، http://bayanelislam.net .

إن الشروط الحياتية للسوريين المقيمين بالمخيمات وخارجها سيئة جدا، كما أنهم يعيشون تحت ظروف صعبة في منازل يستأجرونها ويتكدس بها أعداد كبيرة منهم. وبالنسبة للذين انفقوا ما أحضروه معهم من نقود، فبالرغم من أنهم حصلوا على أعمال تعينهم على توفير احتياجاتهم الأساسية، إلا أن الأجر الذي يحصلون عليه قليل للغاية مقارنة بالأجور السائدة في السوق، وهذا ما يعني استغلالهم مما يجعلهم لا يلبون احتياجاتهم إلا بصعوبة قصوى. وقد كشفت دراسةٌ مشتركة أجرتها منظمة العمل الدولية مع مؤسسة فافو عن أثر تدفق اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني أن العمال السوريين على استعدادٍ لقبول أجورٍ أدنى وظروف عملٍ أقسى مقارنةً بنظرائهم الأردنيين، وأنهم ينافسون الأردنيين في بعض القطاعات ويؤدون إلى زيادة عدد العمال في القطاع غير المنظم. وأظهر تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعنية بشؤون اللاجئين السوريين في لبنان أن 55 بالمئة من اللاجئين يعيشون في ظل ظروف غير آمنة ويتوزعون بين مرائب[1] للسيارات أو مستودعات أو محلات تجارية أو مخيمات عشوائية.

وقد حاول الآلاف منهم الوصول إلى أوروبا عبر المخاطرة بحياتهم في عبور طرق برية أو بحرية بعد أن دفعوا كل ما يملكون من مدخرات للمهربين. وقد فشل عدد كبير منهم في الوصول. أما الذين نجحوا في ذلك، فهم يواجهون عداءً متزايدًا ويُنظر إليهم كلاجئين على أنهم يشكلون جزءًا من المخاوف الأمنية في جو من الهلع المتزايد.

وقد أسفر الصراع في سوريا عن معاناة بالغة للأولاد والبنات السوريين من جميع الأعمار، سواء جسديًا أو نفسيًا. وهناك أطفال تعرضوا للإصابة أو القتل بطلقات القناصة أو الصواريخ أو القذائف أو تساقط الحطام عليهم. وقد مروا بتجربة الصراع والدمار والعنف بصورة مباشرة.

ويمكن أن تستمر تلك الآثار النفسية المترتبة على مثل تلك التجارب المروعة لفترة طويلة، بما يضر بقدراتهم ومهاراتهم الاجتماعية.

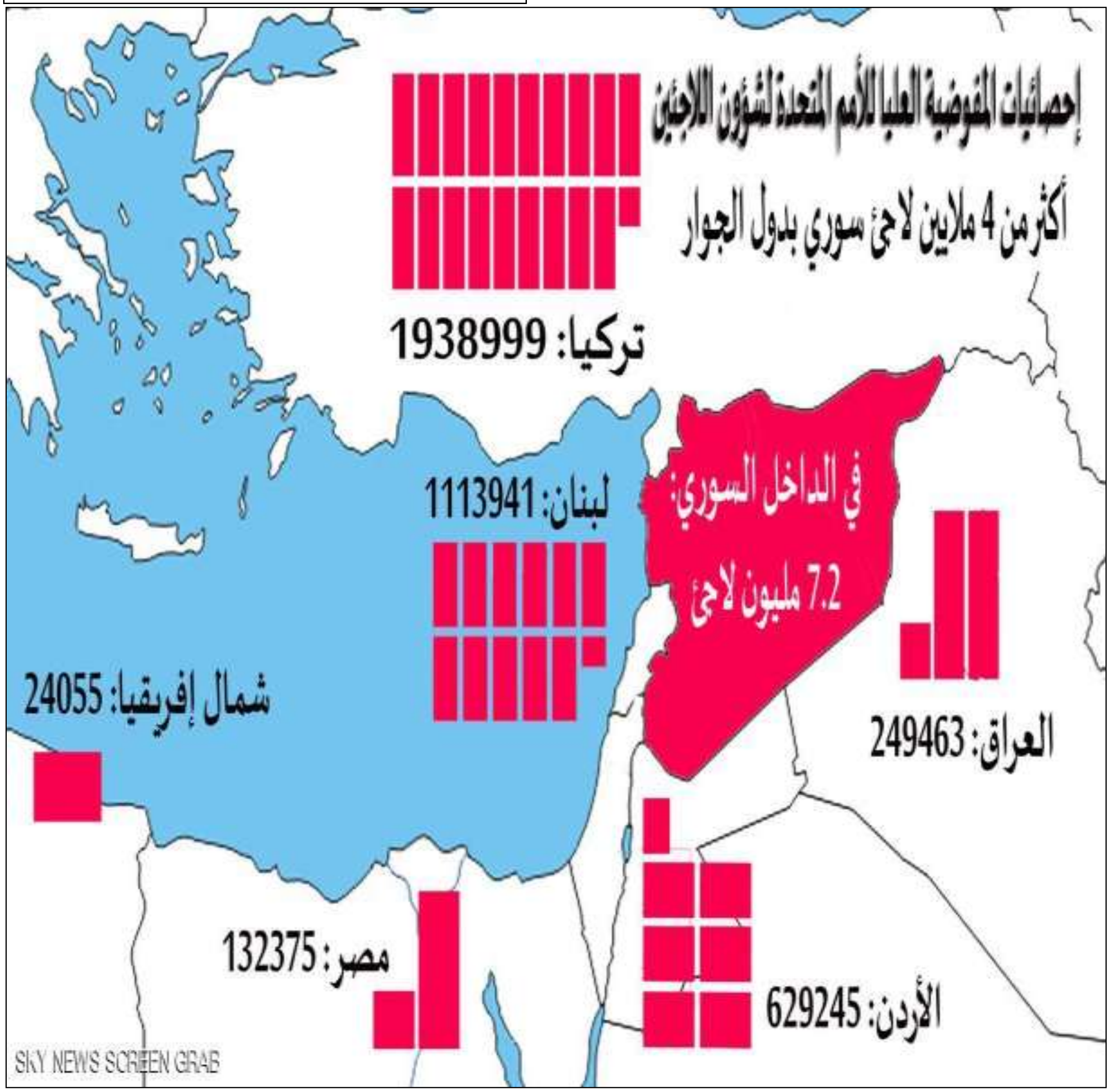
وفي كلٍّ من الأردن ولبنان، يعمل أطفال صغار تصل أعمارهم إلى سبع سنوات لساعات طويلة مقابل أجر ضئيل، وفي بعض الأحيان في ظروف يتعرضون فيها للخطر والاستغلال.

ورغم أن بعض الفتيات يعملن، بصورة خاصة في الأعمال الزراعية والمنزلية، إلا أن الأولاد يشكلون غالبية الأطفال العاملين. وتُعد الضرورة المالية الأساس تمامًا لجميع حالات عمل الأطفال. وفي بعض العائلات، لا يستطيع الآباء إيجاد عمل، ولا يكسبون ما يكفي لدعم عائلاتهم، أو يكونون غير قادرين على العمل لعوائق جسدية أو قانونية أو ثقافية. ويقع عبء هائل على عاتق الأطفال العاملين. فالبعض يتعرض لإساءة المعاملة في محل العمل أو للقيام بأنشطة غير مشروعة أو يقعون في مشكلات تتعارض مع القانون.

(1) اسم مكان من رأَبَ : مكان إيواء السيَّارات وضع سيارته في المرأب (معجم المعاني، مادة: رأب).

وبحسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك أكثر من 2. 4 مليون طفل داخل سوريا خارج المدارس. ومن بين اللاجئين، فإن نصف الأطفال تقريبًا لا يحصلون على التعليم في المنفى. وفي لبنان، يفوق عدد اللاجئين الذين هم في سن المدرسة القدرة الاستيعابية للمدارس الرسمية كافة في البلاد، وهناك 20 في المئة فقط من الأطفال السوريين يرتادون المدارس. ويمكن رؤية أرقام مشابهة في صفوف اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات في تركيا والأردن[1].

*** توزيع اللاجئين السوريين في سوريا ودول الجوار:**



(**1**) مأساة اللاجئين السوريين وإهدار حقوق الانسان، حسين عبد المطلب الأسرج، الشبكة الدولية (الإنترنت) ، موقع المختار الإسلامي **http://islamselect.net-.**

قالت منظمة دولية إن الحرب في سوريا، المستمرة منذ ما يزيد على 4 سنوات، تسببت حتى الآن بتشريد أكثر من 11 مليون سوري، داخل البلاد وخارجها.

وأوضحت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إحصائية لها، نشرتها وكالة فرانس برس، أن عدد اللاجئين السوريين في دول الجوار ارتفع إلى أكثر من 4 ملايين لاجئ، الغالبية العظمى منهم في تركيا.

أما في الداخل السوري، فقد بلغ عدد المشردين من قراهم ومدنهم جراء الحرب، 7.2 مليون لاجئ.

ووفقاً لأرقام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فقد اقترب عدد اللاجئين السوريين في تركيا من مليوني لاجئ، حيث بلغ عددهم حالياً 1938999 لاجئ.

أما في لبنان، فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين 1113941 لاجئاً، في حين بلغ عددهم في الأردن 629245 لاجئاً، أما في العراق فقد وصل عدد اللاجئين السوريين إلى 249463 لاجئاً.

وكشفت الأرقام الصادرة عن المفوضية أن عدد السوريين الذين توجهوا إلى مصر بلغ 132375 لاجئاً، في حين توجه 24055 لاجئاً سورياً إلى باقي دول شمال إفريقيا [1].

*** دول تستقبل لاجئين وأخرى تتهرب:**

تسلط الأزمة السورية الضوء على اختلاف سياسة الدول حيال اللاجئين، ومنحهم حق اللجوء من عدمه.

كيف تختلف دول العالم في تعاملها مع أسوأ أزمة لاجئين منذ الإبادة الجماعية في رواندا قبل أكثر من 20 عاماً؟

هذه إجابة سريعة يقدمها خبراء حاولوا فرز البلدان ضمن مجموعات.

دول الجوار.. ملايين اللاجئين.

وفي ما يلي تفصيل للمجموعة الأولى، أي التي تستضيف لاجئين سوريين بأعداد هائلة:

تركيا:حوالي 1.9 مليون .

يأوي هذا البلد ما يقرب من نصف اللاجئين السوريين، ويضم أعدادا أكثر مما يمكنه التعامل معها.

وتأوي تركيا 14 بالمئة من اللاجئين في مخيمات، وتبقى المقصد الأول للاجئين نظرا للحدود المشتركة بين البلدين.

لبنان: 1.1 مليون.

يعتبر تدفّق السوريين كبيرا جدا في لبنان مع تسجيل 1.1 مليون لاجئ سوري، ما رفع بنسبة 25 بالمئة عدد سكان البلاد البالغ عددهم 4.4 مليون شخص.

---

(1) موقع سكاي نيوزعربية، الشبكة الدولية (الإنترنت) أبوظبي، 4 سبتمبر، 2015 ، http://www.skynewsarabia.com .

وفي تصريح للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس العام الماضي، يقول "وطأة تدفق مليون لاجئ ضخمة على أي بلد. أما في حالة لبنان، وهو دولة صغيرة تعاني من صعوبات داخلية، فالتأثير مذهل".

الأردن: 629 ألفا.

يوفر الأردن ملجأ لعدد كبير من اللاجئين السوريين والعراقيين والفلسطينيين.

ويعيش حوالي 20 بالمئة من الوافدين السوريين في المخيمات.

ويشكل الوافدون ضغطاً على موارد الأردن، ما يمكن أن "يكون له تأثير سلبي على الرأي العام الأردني تجاه اللاجئين" حسب الأمم المتحدة.

العراق: 249 ألفاً.

قد تحيل فكرة اللجوء السوري في العراق إلى السخرية إن لم يكن إلى العبث، نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية في ظل الصراع الطائفي واعتداءات تنظيم الدولة الإسلامية داعش، ما اضطر عراقيين أنفسهم للجوء.

لكن، ليس من المستغرب أن معظم اللاجئين السوريين استقروا في المناطق الشمالية في العراق مثل أربيل، ودهوك ونينوى، الأقرب إلى الحدود السورية وتضم عدداً كبيراً من الأكراد.

ويعيش حوالي 38 بالمئة من اللاجئين السوريين في العراق في مخيمات، وفقاً لوزارة الخارجية الأميركية.

مصر: 132 ألفاً.

في مصر.. لا يعيش أي لاجئ في مخيمات.

في الواقع، عرض الملياردير المصري نجيب ساويرس، أحد أغنى الرجال في الشرق الأوسط، شراء جزيرة للاجئين. وقال إنه يود شراء جزيرة من اليونان أو إيطاليا، ليطلق على الجزيرة المقترحة اسم: الأمل.

أوروبا.. مئات آلاف الطلبات.

في أي البلدان تزداد طلبات لجوء السوريين؟ وكيف تتعامل الحكومات إزاء ذلك؟ سؤال يجيب عليه الخبراء ضمن هذه المجموعة من الدول.

ألمانيا: 99 ألفاً.

تتوقع ألمانيا ارتفاع أعداد طلبات اللجوء التي تسجل حاليا 98.700 للسوريين وحدهم.

وقال نائب المستشارة الألمانية سيغمار غابريال إنه يمكن الوصول إلى 800 ألف طلب لجوء هذا العام، ويمكن للبلد أخذ 500 ألف لاجئ سنويا لأعوام عدة.

السويد: 65 ألفاً.

انضمت السويد إلى ألمانيا في "إظهار مستوى عال" من المسؤولية تجاه أزمة اللاجئين.

وتوافق رئيس الوزراء السويدي ستيفان لوفين مع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في مؤتمر صحافي على حث الدول لإيجاد حل على نطاق أوروبا لاستضافة اللاجئين.

وقال وزير الخارجية السويدي مارغو والستروم، من جانبه، إن لكل شخص الحق في طلب اللجوء.

فرنسا: 6700

عدد طلبات اللجوء منخفض نسبيا. لكن فرنسا ستزيد العدد بعدما أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند استعداد بلاده تحمل مزيد من المسؤولية واستضافة 24 ألف لاجئ على مدى العامين المقبلين.

بريطانيا: سبعة آلاف.

من المحتمل أن تشهد المملكة المتحدة نشاطاً ملحوظاً في طلبات اللجوء، بعدما أعلنت استقبال ما يصل إلى 20 ألف لاجئ سوري على مدى السنوات الخمس المقبلة.

الدنمارك: 11.300

رغم تلقيها أعداداً كبيرة نسبياً من طلبات اللجوء السورية، سعت الدنمارك للحد من وصول المزيد من المهاجرين.

وسارعت الدولة إلى وضع إعلانات مدفوعة الثمن باللغة العربية في أربع صحف لبنانية للإعلان عن تشديد القيود، مثل تخفيض المنافع الاجتماعية، في محاولة لكبح جماح اللاجئين دخول الدولة الاسكندنافية.

المجر: 18.800

يفضل الكثير من المهاجرين تقديم طلبات لجوء في دول مثل ألمانيا والسويد والنمسا، واستمرار رحلتهم عبر المجر إلى شمال أوروبا وغربها.

وتحاول الحكومة المجرية وقف تدفق المهاجرين، وأقامت سياجا من الأسلاك الشائكة على طول الحدود مع صربيا لمنعهم من العبور.

وشهدت دول أوروبية أخرى استقبال طلبات لجوء من السوريين، في فترات بين نيسان/ أبريل 2011 وتموز/يوليو 2015، هي إسبانيا، هولندا، النمسا، سويسرا، بلغاريا، إيطاليا، واليونان.

أميركا.. عدة آلاف.

مجموعة ثالثة تضم الولايات المتحدة وكندا، أعطى الخبراء أرقاما وتحليلات حول واقع اللجوء فيها، ومترتبات ذلك على الدولة.

الولايات المتحدة: 1.500

قال مسؤول في وزارة الخارجية إن حوالي 1500 سوري لجأوا إلى الولايات المتحدة، والغالبية العظمى منهم منذ كانون الثاني/يناير الماضي، لكن البلاد تتطلع لزيادة هذا العدد في 2016.

وقالت الأمم المتحدة إن الولايات المتحدة قدمت أكبر حصة من المساعدات للاجئين السوريين، بأكثر من 574 مليون دولار، أو ما يعادل 31 بالمئة من إجمالي المساعدات المتبرع بها.

كندا: 10 آلاف.

منحت كندا أكثر من 2.370 سوريا حق اللجوء منذ كانون الثاني/يناير 2014، ووعدت الحكومة بقبول 10 آلاف لاجئ سوري على مدى ثلاث سنوات.

ومنذ ذلك التعهد، وصل 1074 لاجئا سوريا إلى كندا، وفقا لصحيفة محلية.

الخليج.. صفر لاجئين؟

لا تزال مسألة استقبال دول الخليج للاجئين موضوع جدل احتد مؤخرا إثر انتشار صورة لجثة طفل سوري على الشاطئ بعدما غرق مركب كان يقل عائلته إلى أوروبا.

وتقول الإحصاءات إن عدد اللاجئين في دول الخليج، وتحديدا في السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت وقطر والبحرين: صفر.

واعتبر نائب مدير منظمة "هيومن رايتس ووتش" لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نديم حوري، أن "تقاعس تلك البلدان الخليجية الغنية في الأزمة السورية مخز".

في المقابل، تقول دول الخليج إنها منحت ملايين من الدولارات لمساعدة اللاجئين، تصل إلى أكثر من 500 مليون دولار خلال عامين ونصف العام.

وتضيف هذه الدول أيضا أن السوريين دخلوا أراضي الخليج من خلال تأشيرات دخول واستمروا في العيش هناك.

وفي تعليق على ذلك، قال الإعلامي السعودي داود الشريان إن "السعودية تضم أكبر عدد للاجئين السوريين على مستوى العالم".

وأضاف في مقال له في صحيفة "الحياة" تحت عنوان "رسالة إلى روبرت فيسك"، "إذا كان بعض الدول الأوروبية يتحدث عن بضعة آلاف، فإن السعودية استقبلت منذ بدء الأزمة السورية أكثر من مليون لاجئ سوري، وهذا الرقم لا يشمل عدد المقيمين السوريين قبل الأزمة، كما قدمت الرياض تسهيلات كبيرة للمواطنين السوريين".

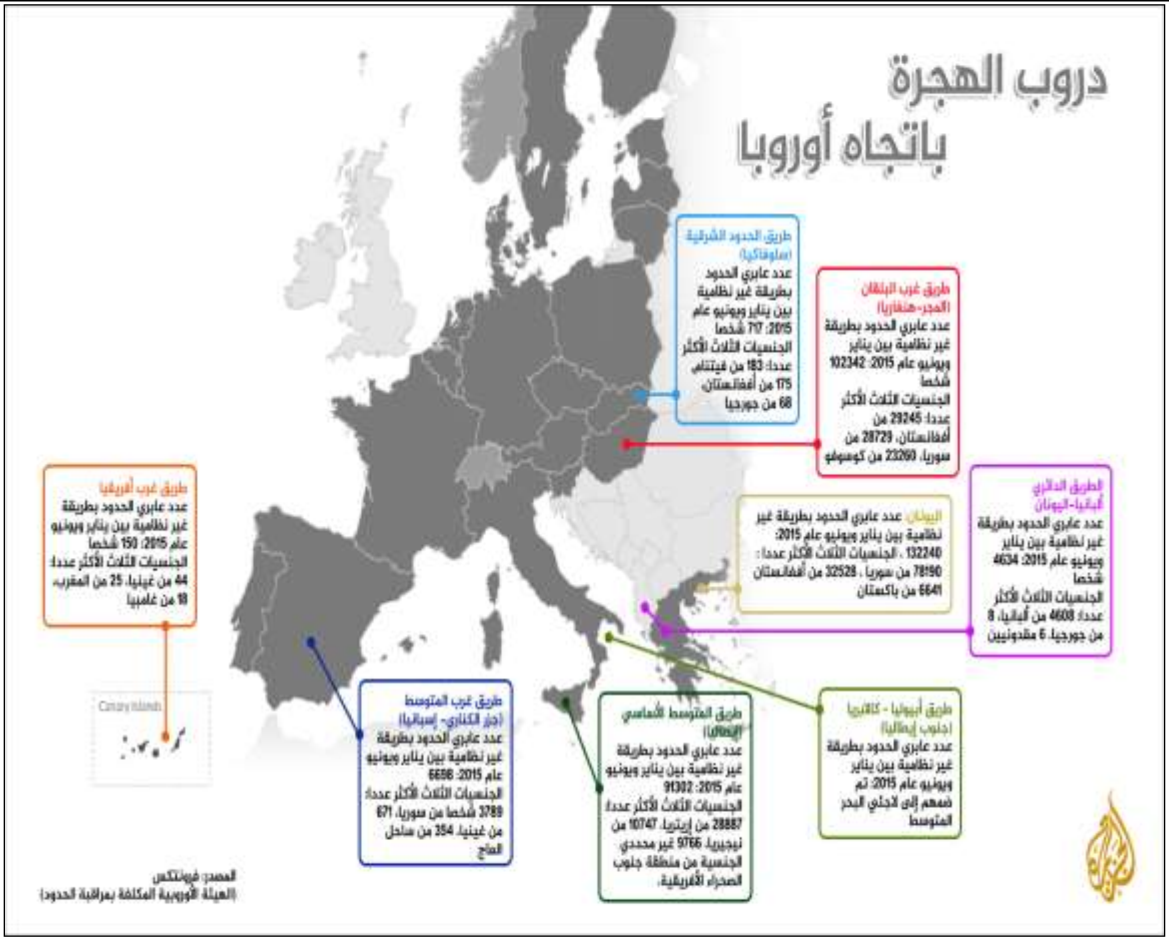
***دول غنية أخرى، ماذا تقدم؟**

قال رئيس الوزراء الأسترالي توني آبوت إن بلاده تستقبل 12 ألف مهاجر إضافي من الفارين من الحرب في الشرق الأوسط.

ومن الممكن أن يتضاعف عدد الأشخاص المسموح باستقبالهم في أستراليا من خلال برنامجها للجوء الإنساني، الذي يحدد بـ 13.750 سنوياً.

وقالت منظمة العفو الدولية: إن دولاً أخرى ذات دخل مرتفع، وتحديداً روسيا واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، لم تقدم أي إمكانيات لإعادة توطين السوريين[1].

*** مخاطر الحدود البرية والبحرية وكيفية التغلب عليها:**



تتعرض حياة اللاجئين إلى الخطر والموت بسبب اعتماد الاتحاد الأوروبي على السياجات وحرس الحدود.

قال مدير برنامج أوروبا وآسيا الوسطى في منظمة العفو الدولية، جون دالهوزين، إن "زيادة السياجات على طول حدود أوروبا لم ينجح سوى في ترسيخ انتهاكات حقوق الإنسان وزيادة وتيرة التحديات المرتبطة بإدارة أزمة تدفق اللاجئين بطريقة إنسانية ومنظمة".

وأضاف جون دالهوزين قائلاً: إن "الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء الموجودة في الخطوط الأمامية لحدوده ينبغي عليه أن يفكر وبشكل عاجل في كيفية تأمين وصول اللاجئين والمهاجرين إلى حدوده البرية الخارجية وإلى بلدان الانطلاق والعبور بطريقة آمنة وقانونية.

يمكن تحقيق هذا عن طريق زيادة فرص إعادة التوطين، ولم شمل العائلات، وإصدار التأشيرات لأسباب إنسانية".

(1) شبكة الشرق الأوسط للإرسال، الشبكة الدولية (الإنتر نت)،- 21-04-2016 - http://www.radiosawa.com.

*** الحصيلة الثقيلة لسياجات قلعة أوروبا:**

أنشأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر من 235 كيلومترا من السياجات على طول الحدود الخارجية للاتحاد، وكلفت أكثر من 175 مليون يورو، بما في ذلك:

- سياج بطول 175 كيلومترا على طول الحدود المجرية–الصربية.
- سياج بطول 30 كيلومترا على طول الحدود التركية–البلغارية على أن يُضاف إليه في المستقبل سياج بطول 130 كليومترا.
- سياجان بطول 18.7 كيلومترا على طول حدود مدينتي سبتة ومليلية مع المغرب.
- سياج بطول 10.5 كيلومترا في منطقة إفروس على طول الحدود التركية–اليونانية.

ولم تنجح هذه السياجات في صرف الناس عن المجئ إلى الاتحاد الأوروبي، وإنما دفعتهم إلى سلوك طرق برية أخرى أو طرق بحرية أكثر خطورة. وقالت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن من وصلوا إلى الاتحاد عن طريق البحر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني في عام 2015 م بلغ 792883 مقارنة بـ 280000 وصلوا عن طريق البر والبحر معا طيلة عام 2014 م حسب وكالة فرونتكس المكلفة بإدارة حدود الاتحاد الأوروبي. ووصل إلى اليونان هذه السنة عن طريق البحر 647581 شخصا علما بأن 93% من القادمين الجدد أتوا من البلدان العشرة المصدرة للاجئين على الصعيد العالمي، حسب مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وحتى تاريخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني، فقد 512 شخصاً حياتهم هذه السنة في بحر إيجه، كما مات 3500 شخص خلال محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط.

*** صد اللاجئين وانتهاكات أخرى عند الحدود:**

قال أشخاص حاولوا عبور الحدود مع اليونان وبلغاريا وإسبانيا لمنظمة العفو الدولية إن حرس الحدود صدوهم بدون أن يسمحوا لهم بإتمام إجراءات اللجوء أو منحهم فرصة استئناف قرارات إعادتهم من حيث أتوا، في مخالفة صريحة للقانون الدولي. وغالبا ما تتميز عمليات صد اللاجئين والمهاجرين بالعنف وتُعَرِّض حياتهم للخطر.

ووصف لاجئ سوري يبلغ من العمر 31 عاما عملية الصد التي تعرض لها في أبريل/نيسان من طرف حرس الحدود اليونانية لحمله على العودة إلى تركيا:

"نقلونا إلى ضفة النهر وطلبوا منا أن نجثو على ركبنا. لقد كان الظلام قد حل بالمكان في الساعة الثامنة والنصف مساء. كان هناك أشخاص آخرون تقرر إعادتهم إلى تركيا. أحد أفراد الشرطة ضربني على ظهري...ثم ضربني على رجلي ورأسي بعصا خشبية كان يحملها في يده. نقلونا بالقرب من النهر وطلبوا منا أن نكون هادئين وألا نتحرك. عزلوني عن المجموعة وأخذوا في ضربي بأياديهم وركلي بأرجلهم وأنا طريح الأرض. أمسكوني من شعري ودفعوني باتجاه النهر".

وأظهرت بحوث أجرتها منظمة العفو الدولية أن عمليات الصد على حدود اليونان وتركيا أصبحت روتينية، كما أن عمليات الصد على حدود بلغاريا وتركيا تظل ممارسة مستمرة.

وفي مارس/آذار 2015، تبنت إسبانيا تشريعا جديدا يهدف إلى تقنين عمليات صد المهاجرين واللاجئين التي يقوم بها الحرس المدني الإسباني في مدينتي سبتة ومليلية وهما مدينتان إسبانيتان تحاذيان المغرب لمنعهم من الدخول إلى إسبانيا. وفي سبتمبر/أيلول الماضي، أنشأت المجر مناطق عازلة على حدودها مع صربيا لإعادة طالبي اللجوء من حيث أتوا بعدما سرعت إجراءات اللجوء التي شابتها ضمانات مشكوك فيها.

وقال جون دالهوزين إنه "حيثما توجد السياجات، تقع انتهاكات حقوق الإنسان.

لقد أصبحت عمليات صد طالبي اللجوء غير القانونية ممارسة أساسية في الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي الموجودة في الممرات الرئيسية التي يسلكها المهاجرون، ولا أحد يبذل أي جهد لمنعهم من المخاطرة بحياتهم".

وأضاف جون دالهوزين أن "تقنين الدخول إلى الاتحاد الأوروبي شيء، ومنع اللاجئين شيء آخر تماما. الإجراء الأول معقول وشرعي بينما الإجراء الثاني غير إنساني وغير قانوني ويجب أن يتوقف".

لجأ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وبشكل متزايد، في محاولة أخرى لمنع المهاجرين من الوصول إلى الأراضي الأوروبية، إلى بلدان وسيطة لتقوم بدور حارس بوابات الاتحاد الأوروبي.

*** حراس بوابات" الاتحاد الأوروبي":**

تتواطأ قوات الأمن المغربية مع نظيرتها الإسبانية في إساءة معاملة اللاجئين في محاولتها لمنعهم من تسلق السياج الذي يفصل سبتة ومليلية عن أراضي المغرب. ولا تزال الإصلاحات التي أقرها المغرب بشأن طلبات اللجوء تنتظر الدخول إلى حيز التنفيذ.

وقال جون دالهوزين إن "الاتحاد الأوروبي لا يجب أن يطلب من الدول التي لا يمكن أولا تحترم حقوق الإنسان الخاصة باللاجئين والمهاجرين مساعدته في القيام بالعمل القذر نيابة عنه. يجب أن تحظى الدول المجاورة له بالمساعدة في إنشاء أنظمة لجوء وإقامة مراكز استقبال. ولا يجب أن يُعهد إليها بحماية حدود الاتحاد الأوروبي في تجاهل واستخفاف بحقوق اللاجئين والمهاجرين".

*** الاتحاد الأوروبي يضاعف دعمه للبنان في ضبط الحدود:**

مع إعلان النمسا أنها في صدد تعزيز ضبطها لحدودها الجنوبية، وخصوصا تلك المحاذية لدول أوروبا الشرقية، باتت تطرح أكثر من علامة استفهام حول تداعيات هذه الخطوة على موقف برلين، تزامنا مع الدفع الذي تسعى ألمانيا إلى إعطائه للمفاوضات التركية – الأوروبية، للحد من الهجرة والانتقال غير الشرعي للمهاجرين. ووقت تدفَق أكثر من مليون سوري في اتجاه أوروبا والجوار خلال العام الفائت، هربا من حرب حصدت أكثر من 260 ألف قتيل، حتى

الآن، بات الاهتمام الأوروبي منصبا على تعزيز ضبط الحدود والمعابر الشرعية وغير الشرعية لدول الجوار الأوروبي، وفي مقدمها لبنان، الذي يحتضن أكثر من مليون لاجئ ومهاجر غير شرعي، غالبيتهم من السوريين والفلسطينيين.

على هذه الخلفية، أتى قرار الاتحاد الأوروبي بزيادة قدرات "مشروع الإدارة المتكاملة للحدود في لبنان" والذي ينفذ بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والرسمية اللبنانية، علما أن هذا القرار يتزامن والحرب المتواصلة التي تخوضها القوى المسلحة اللبنانية على الحدود الشرقية والشمالية ضد الارهاب، ولاسيما تنظيمي "النصرة" وداعش"، فضلاً عن النزاع اللبناني–الإسرائيلي المستمر حيال الترسيم جنوباً.

-ومع مواصلة التركيز على عمليات رفع مستوى أفواج الحدود البرية، يبدو أن في جديد المرحلة الثانية، برامج لضبط الحدود البحرية والمرافئ. ومعلوم أن المرحلة الأولى من المشروع كانت أطلقت في تشرين الأول 2012م، مع مبلغ ناهز 5 ملايين يورو.

يذكّر الأوروبيون بالدعم الذي قدمته الحكومة الهولندية لإدارة الهجرة غير النظامية عبر الحدود اللبنانية البرية وضبطها، من خلال تمويل بعض نشاطات المشروع. وهم يتحدثون، في هذا الاطار، عن "تقدم ملحوظ" أحرزه ضباط الأفواج الحدودية البرية التابعة للجيش وعناصرها، عكسه التطور في عمليات رصد الأفراد من ذوي النية الجرمية إضافة إلى العابرين إلى لبنان من سوريا في شكل غير شرعي. وكان زار لبنان وفد من وكالات إدارة الحدود التابعة للحكومة الهولندية، بغية تدريب ضباط الجيش والأجهزة الأمنية على أمن الوثائق، الأمر الذي سمح برصد الوثائق المزورة، وسهّل استخدام تقنيات تشخيص المخاطر في رصد المهاجرين(1).

*** توصيات موجهة إلى الاتحاد الأوروبي:**

– يستطيع الاتحاد الأوروبي ويجب عليه أن ينفذ سلسلة من الإجراءات القابلة للتنفيذ والواقعية بهدف معالجة أزمة اللاجئين العالمية، وضمان حماية مئات الآلاف من الأشخاص الذين وصلوا إلى البر الأوروبي.

قال جون دالهوزين إن "أزمة اللاجئين العالمية تمثل تحدياً هائلاً بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها تظل بعيدة كل البعد عن أن تمثل خطراً وجودياً على الاتحاد.

– ينبغي على الاتحاد أن يتعامل مع أزمة اللاجئين والمهاجرين باستلهام القيم التي ينادي بها وليس بالتصرف تحت تأثير الخوف وإقامة السياجات".

*** تدعو منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى ما يلي:**

– فتح طرق آمنة وقانونية بما في ذلك زيادة فرص إعادة التوطين، ولم شمل العائلات، و إصدار تأشيرات وأذونات قبول أشخاص لأسباب إنسانية.

(1) جريدة النهار، 21 أبريل/ نيسان 2016 – السنة 83 – العدد 25958 – http://newspaper.annahar.com.

– ضمان وصول اللاجئين إلى الأراضي الأوروبية، ومراكز البت في طلبات اللجوء في الحدود البرية الخارجية للاتحاد.

– إنهاء عمليات الصد والأشكال الأخرى من انتهاكات حقوق الإنسان عند الحدود، ولاسيما من خلال التحقيق الفعال في المزاعم المتعلقة بالإساءة إليهم على الصعيد الوطني، وبدء المفوضية الأوروبية إجراءات رصد حالات خرق قانون الاتحاد الأوروبي.

– زيادة عدد مراكز الاستقبال بشكل كبير، وتقديم مساعدة إنسانية على المدى القصير إلى البلدان الواقعة في الخطوط الأمامية للجوء والهجرة.

– تسريع وتيرة مشروع إعادة توطين طالبي اللجوء وزيادة حجمه(1).

* **التوصيات العامة:**

وأخيراً فمشكلة اللاجئين ليست مشكلة سوريا والشرق الأوسط فقط. بل هى مشكلة تستدعي تدخل العالم أجمع. حيث إن المأساة الإنسانية التي يتعرض لها السوريون بسبب اضطرارهم إلي الهجرة تعد مشكلة تواجه العالم أجمع. فالهجرة الجماعية والمأساة الإنسانية وصلت إلى مرحلة تشكل خطرًا علي أمن واستقرار المنطقة والنظام العالمي. وفي هذا الإطار فإن التفكير بأن حل الأزمة السورية يكمن في دعم دول الجوار فقط سيؤدي إلي تفاقم الأزمة، حيث إنه يجب على أعضاء النظام الدولي أيضاً أن يقوموا بدورهم في إيجاد حل للأزمة السورية. ويجب تقديم الدعم إلي دول الجوار التي تأثرت بشكل كبير نتيجة نشوب الأزمة السورية.

وأن أي سياسة للتعامل مع اللاجئين ولا تنوي دمجهم لابد أن تراعي تشريعاً يجسد هدفين:

الأول: الحد من التفاعلات الصراعية في المجتمع بين اللاجئين والمواطنين وهذا لن يتحقق إلا بضمان الكرامة الشخصية للاجئين الشرعيين من خلال منحهم الحقوق الكاملة للاجئ حتى يخرج من البلاد . والثاني: هو إعطاء اللاجئ غير الشرعي الحقوق الأساسية التي لا تهدر آدميته كإنسان.

أما الأمر الثاني: الذي يجب مراعاته هو أن اختيار الدول المضيفة لسياسة الدمج المحلي للاجئين له شروطه القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعني توفير كافة الفرص التي تتيح الحياة الكريمة للاجئين في سياق اقتصادي يسمح لهم بالاعتماد علي أنفسهم وإطار قانوني متكامل وإطار ثقافي يقبل التنوع، كما يتمثل بعض من هذه الشروط في تبني الحكومة المضيفة لهذه السياسة وجود إطار كفء وفعال وعادل للتعاون بين الدول المضيفة ودول الشمال تمهيدا لهجرتهم إلي البلد الثالث وفقا لخطط المفوضية.

(1) منظمة العفو الدولية – www.amnesty.org.

المصادر والمراجع

- موقع سكاي نيوز عربية، أبوظبي، http://www.skynewsarabia.com
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، دار ابن حزم، د ت.
- – البداية والنهاية، ابن كسير، دار ابن كثير، دمشق – بيروت.
- – الصحاح للجوهرى– إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين.
- – الهجرة النبوية درس في حب الوطن، د. عبد الرحمن البر، موقع بيان الإسلام، الشبكةالدولية(الإنترنت). http://bayanelislam.net.
- جريدة النهار، الشبكة الدولية(الإنترنت)نيسان 2016 – السنة 83 – العدد 25958 . http://newspaper.annahar.com
- – ربيع الأبرارونصوص الأخبار– للزمخشري، تحقيق: عبد الأمير مهنا، ط. أولى، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، 1412هـ - 1992م.
- شبكة الشرق الأوسط للإرسال، الشبكةالدولية(الإنترنت)،- 21-04-2016، http://www.radiosawa.com
- قيم المواطنة وثوابتها، د. عمران الكبيسي، شبكة البصرة، الأربعاء 29 جماد الأول 1434 هـ/ 10 نيسان2013م .
- – مأساة اللاجئين السوريين وإهدار حقوق الانسان، حسين عبد المطلب الأسرج، الشبكة العنكبوتية، . http://islamselect.netموقع المختار الإسلامي.
- – معجم المعاني– نسخة إلكترونية على الشبكة الدولية (الإنترنت).
- منظمة العفو الدولية، www.amnesty.org.

توفير الاحتياجات الضرورية من لقمة العيش واللباس والمسكن

د. نجوى الهادي سالم الغويلى – جامعة المرقب – الخمس– ليبيا

المقدمة:

مع إستمرار الصراع في سوريا تتفاقم معاناة اللاجئين السوريين الذين تجاوز عددهم في الدول المجاورة أربعة ملايين لاجئ ويتوقع أن يتخطى 4.27 مليون لاجئ بنهاية عام 2015، وفق تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة التي أكد رئيسها أنطونيو غوتيريس في بيان الخميس (9 تموز) أن هذا أكبر عدد للاجئين جراء صراع واحد، داعياً المجتمع الدولي إلى دعمهم، وتأثرت تركيا بالأزمة في سوريا على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي. وتشير بعض الدراسات من خلال البحث الميداني التي استمرت 8 أيام على إجراء أبحاث في كل من المدن التالية: هاتاي، غازي عنتاب، شانلي أورفا، كيليس، وكذلك في القرى والضواحي التابعة لها. كما عقد لقاءات مع كبار المسؤولين بشأن إقامة اللاجئين وممثلي مؤسسات المجتمع المدني وكذلك السوريين والسكان المحليين في المدن التي تعتبر بمثابة المعبر الذي يمر منه السوريون من أجل النزوح إلى تركيا ، وتقوم رئاسة إدارة الطوارئ والكوارث التابعة لمجلس الوزراء التركي بعمل أبحاث بشكل أساسي بخصوص المشاكل التي تواجه اللاجئين السوريين بتركيا وكذلك تتناول احتياجاتهم.

وهناك نحو خمسة عشر مخيماً يمكننا تقسيمها كالتالي: 4 في هاتاي، 3 في شانلي أورفا، واحدة في كلا من أطمة، ماردين آدي يامان، قهرمان مراش، وعثمانية بمجموع 15 مخيم ونحو 6 حاويات 2 في كيليس، وواحدة في كلا من شانلي أورفا. مالاطيا هاتي وغازي عنتاب. وقد تم احصاء عدد السوريين الذين دخلوا إلى مراكز اللجوء نحو 432,796 مواطن سوري منهم 222,411 عادوا إلى وطنهم.

أجرت مؤسّسة الدّراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية وبالتّعاون مع مركز البحوث الاستراتيجية في الشرق الأوسط دراسةّ حول وضع السوريّين الذين لجأوا إلى الأراضي التركية نتيجة الحرب الدّائرة في بلادهم والذين يعيشون خارج المخيّمات والبالغ عددهم ما يقارب

المليوني نازح، وتطالب بأن تخفف بقية الدول العربية الحِمل عن دول الطوق (لبنان والأردن والعراق وتركيا) وأن تقدم مزيدا من الدعم بمختلف أشكاله لهذه الدول وللمنظمات السورية الوطنية العاملة فيها، وأن عدد اللاجئين السوريين فاق عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّرتهم إسرائيل، وبقاء هذه الدول في موقف شبه المتفرج سيزيد من معاناة الدول المضيفة، ويُهدد بالتالي مئات آلاف السوريين الذين يضطرون إما إلى الهجرة غير النظامية عبر البحار بما تحمله من مخاطر مخيفة، أو العودة إلى ديارهم المدمرة وتعريض حياتهم للخطر من جديد.

وسلط تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية الضوء على معاناة اللاجئين السوريين في تركيا ، أن أكثر من مليون لاجئ من إجمالي مليون وستمائة الف تستضيفهم تركيا يعيشون خارج المخيمات التي تديرها الحكومة حيث يكافحون من اجل البقاء على قيد لحياة. التقرير اكد ايضا ان تزايد اعداد اللاجئين جعل الكثيرين ممن يحاولون عبور الحدود ضحايا لسوء المعاملة[1].

الأهمية:

1- أن المنظمات الإنسانية المحلية والدولية تحاول التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين، مشيرة الى وجود كوارث إنسانية صحية وإقتصادية وإجتماعية داخل سوريا وفي دول الجوار التي تستقبل اللاجئين السوريين، بسبب ضعف الدعم الذي تقدمه المنظمات الإنسانية وتزايد أعداد اللاجئين.

2- أن النازحين في تركيا لم يحصلوا على إمتيازات وحقوق اللاجئ في تركيا بسبب رفض الحكومة منحهم هذه الصفة والإصرار على تسميتهم بالضيوف.

3- أن اللاجئين يعانون كثيراً للحصول على لقمة العيش وإعالة عائلاتهم وإنقاذهم من الجوع، ووجود بعض المنظمات الإغاثية اشبه بالمافيات التي تستغل اللاجئين.

الأهداف:

1- حماية اللاجئين يتركز في حماية حقوق اللاجئين والى توفير الأوضاع الكريمة لهم، إضافة إلى خلق الظروف الملائمة لكي يتمكن المضطهدون من ممارسة الحق في اللجوء والعثور

[1] تقريرعن الازمة السورية مأساة القرن 21 للمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين.

على ملاذ في دولة أخرى، وهذا ما أكد عليه المجتمع الدولي بقضية اللاجئين، واخذ في التصدي لها من خلال الاتفاقيات الدولية. والبروتوكولات الدولية الخاصة بشؤون اللاجئين.

2- تعد الاتفاقية التي تم إبرامها عام 1951 بشان وضع اللاجئين، والبروتوكول الخاص بها الصادر عام 1967 هما الأساس الشرعي، الذي يحدد حتى يومنا هذا معايير التعامل مع اللاجئين.

3- يجب عدم النظر إلى موجات الهجرة على أنها ظاهرة تؤثر بشكل سلبي فقط على الدول التي ظهرت بها بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية أيضاً التي أضافها السوريين في البلاد التي نزحوا إليها. حيث أن العلاقة الجيدة التي ستقام بين دول الجوار في حالة تحقيق الانسجام والتوافق بين الشعبين ستساهم في خلق حالة من التعاون السياسي والاقتصادي بين كلا الطرفين على المدى البعيد والتي ستساهم بدورها في تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم. هذا بالإضافة إلى الجوانب الإيجابية التي أحدثها السوريين على اقتصاد البلاد التي نزحوا إليها مثل قيام رجال الأعمال السوريين بنقل استثماراتهم إلى البلاد التي نزحوا إليها.

مشكلة البحث:

تفاقم معاناة اللاجئين السوريين وتوقعات بتزايد أعدادهم ، وحصول إنتهاكات جسيمة لحقوق اللاجئين في دول الجوار .

والمنظمات الإغاثية بعضها مافيات تستغل اللاجئين السوريين، ومن إدرنة إلى أوربا طريق معاناة اللاجئين السوريين.

ويُعدّ ملف اللاجئين السوريين واحداً من أكثر الملفات الإنسانية خطورة في القضية السورية، نظراً للأبعاد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية الخطيرة التي يُخلّفها اللجوء على مجتمع اللاجئين وعلى ذويهم من غير اللاجئين، وما يتركه من آثار مماثلة على المجتمعات المضيفة، فيعطي هذا الانتهاك بُعداً دولياً وإقليماً، كما تُمثّل قضية اللجوء مُحصّلة لبقية الانتهاكات، حيث تُظهر بحجمها الكمي غير المسبوق في العصر الحديث مستوى الوحشية التي مُورست على الشعب السوري من قبل النظام، والتي دفعت ملايين الأشخاص للتخلّي عن بيوتهم والعيش في أماكن لا يصلح بعضها للعيش البشري امام التجاهل من المجتمع الدولي.

المبحث الاول: أحوال اللاجئيين السوريين في دول الجوار تركيا– الأردن– لبنان– العراق

المطلب الأول: المشاكل والصعوبات التي يعانيها اللاجئون السوريون فى دول الجوار.

الفرع الاول: أهم المشاكل والصعوبات التى يعانيها اللاجئون السوريون فى تركيا من حيث توفير الطعام والملبس والمسكن والعمل وعدم اتقان اللغة التركية.

أن أكثر من 1.6 مليون سوري عبروا الحدود التركية هربا من الحرب التي تجتاح بلادهم منذ العام 2011، لكن 220 ألفا منهم فقط وجدوا ملجأ لهم في 22 مخيما تديرها الحكومة التركية.

في حين أن 1.38 مليون يشكلون 85% من اللاجئين تُركوا يواجهون مصيرهم بأنفسهم في عدد من المدن التركية، وقدرت المنظمة عدد السوريين الموجودين في إسطنبول فقط بنحو 330 ألفاً

أحوال اللاجئين السوريين الذين لم يقبلوا العيش داخل المخيمات، وانتشروا في المدن التركية وحصلوا على فرص عمل، وفرت لهم لقمة العيش والسكن والمأوى.

ودفعت الحاجة للمال والسعي لتوفير العيش الكريم بعض اللاجئات السوريات إلى العمل في مشاغل الحياكة، التي توفر لهن مصروفا يكفي حاجاتهن الأساسية بالكاد، ويتشاركن السكن مع أخريات في بيوت شبابية وتعاني مشاغل الحياكة التي توظف اللاجئات السوريات فى تركيا من صعوبات التسويق التي تواجه المنتجات، إضافة إلى الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على الرخصة الضريبية وغيرها، إضافة إلى الحصول على الحد الأدنى من الأجور.

وعدم اتقانهم للغة التركية يقف عائقا أمام حصولهم على فرص عمل أفضل، رغم أن البعض الآخر نجح في إتقان اللغة وساعدهم ذلك في دخول السوق بشكل أسهل، ورغم وجود بعض المعوقات فإن بعض رجال الأعمال السوريين نجحوا في نقل أعمالهم إلى تركيا ونجحوا في تسويق منتجاتهم في السوق المحلية، ووفروا فرص عمل كثيرة للاجئين السوريين، مع الأخذ في الاعتبار حاجتهم للموظفين الأتراك حتى يسهل ذلك من عملية دخولهم السوق التركي.

وأن بطاقات تعريف اللاجئين السوريين التي أصدرتها الحكومة التركية ستساعد في حصولهم على الرعاية الصحية اللازمة، إضافة إلى إذن العمل الذي يسهل الحصول على مهنة شريفة تجعل اللاجئ السوري رافدا للاقتصاد التركي لا خصماً عليه.

وتستضيف تركيا أكثر من مليونٍ و600 ألف لاجئٍ سوري يقيم غالبيتهم في ظروفٍ صعبةٍ في معظم كبرى مدن البلاد ويحاول كثيرٌ منهم دخول سوق العمل التركي، علماً أنّ معدلات البطالة في تركيا ذات التعداد السكاني البالغ 76 مليون نسمة يبلغ نحو 10% من أعداد السكان القادرين على العمل فعلياً وفقاً لإحصاءاتٍ رسمية.

فعلى الفرد اللاجئ العازب أن يدفع ما بين 100 و170 دولارٍ للحصول على سريرٍ في غرفةٍ مع 3 أشخاص، أما العائلة التي تستأجر منزلاً مستقلاً فتضطرُّ إلى دفع 450 دولاراً على الأقل فضلاً عن فواتير الكهرباء والتدفئة والمياه، تكاليف معيشة عائلة مؤلّفة من 5 أفرادٍ بصورةٍ كريمة في اسطنبول فتُقدّر بحوالي 500 دولارٍ كمصروفٍ منزلي، ويمكن للسوري أن يعيش بمستوى مقبول بـ1500 دولارٍ شهرياً وهذا لعائلةٍ مكونةٍ من 5 أفراد.

وكذلك عدم إتقانك للغة التركية تشكّل عائقاً امام الحصول على مهنة أفضل براتب أفضل، فهذا الموضوع يُشكل للاجئيين عائقا كبيرا بالنسبة للعمل وعندما تمتلك اللغة التركية يكون بمقدورك الحصول على فرصة عمل أحسن أو براتب أحسن حتى بأمور الحياة بتفاصيلها كلها في المصحة في المشفى في السوق فاللغة أكثر من ضرورية، الا ان استطاع بعض السوريين أن يتعلموا اللغة التركية بفترةٍ قصيرة جداً وأن يتقنوها لدرجة أنك لا تميزهم عن الأتراك، مما أتاح لهم فرصةً كبيرة لدخول السوق التركي.

ويقول مسؤول فى رعاية شؤون السوريين فى تركيا: إن أكثر من مليون و600 ألف سوري المسجلون رسمياً هنا في تركيا، بعض منهم استطاعوا أن يتعلموا اللغة أن يتعايشوا مع الأتراكو **أن** يدخلوا **إلى** السوق التركية وسوق العمل.

لا شك أنّ قضية الإخوان السوريين في تركيا تحتاج إلى علاج ليس فقط من قِبَل الحكومة التركية بل من قِبَل مؤسسات العمل المدني السورية وغير السورية، لأنها هي كارثة العصر لأنها هي مشكلة العصر، 4 سنوات تقريباً ما زال اللاجئين السوريين يتوافدون إلى تركيا، كلما

حدثت مشكلة في سوريا كلما قصف النظام المدن السورية وخاصةً مدينة حلب ليس لهم ملجأ إلا أن يأتوا إلى تركيا يعني فقط في الحادثة الأخيرة التي حصلت في عين العرب كوباني إذا تذكر يعني خلال أيام حوالي 200 ألف إنسان لجأ إلى تركيا، هذه تحتاج إلى إمكانات دولة تحتاج إلى الأمم المتحدة أن تضع يدها بشكل جاد على هذه القضية، الحكومة التركية الآن بالتعاون مع مؤسسات العمل المدني التركية تحاول أن يكون هناك حاضنة شعبية تركية بجانب الخدمات التي تقدمها الحكومة التركية لاحتواء الأخوة السوريين المنتشرين من اسطنبول إلى مرسين بل إلى ريزا إلى موش إلى أقصى شرق تركيا.

أولاً: بالنسبة للمخيمات هذه أسهل حالة الآن حوالي 220 ألف سوري الآن موجود داخل المخيمات هناك 22 مخيم، هذه الخدمات تُقدّم من قِبَل الحكومة التركية أول شيء احتياجاتهم اليومية تُقدّم لهم أيضاً الخدمات الصحية وهذه مهمة جداً وأيضاً تُقدّم لهم الخدمات التعليمية، هذه قانونياً حسب الأمم المتحدة هي الحماية التركية للاجئين السوريين فلذلك أطلقوا عليهم صفة الضيف، لذلك الآن الشعار المرفوع هنا في تركيا وهذا الشعار يهمنا بشكل كبير جداً أنّ الأتراك يقولون أنتم المهاجرون ونتمنى أن نكون نحن الأنصار.

ثانيًا: بعد ما تركيا وقّعت اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي وأرادت أن تُطوّر وضع اللاجئين ليس فقط السوريين كل اللاجئين إلى تركيا بحيث أنّ هناك يبدأ الآن مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي للسماح للأتراك بدخول الاتحاد الأوروبي بدون الحصول على تأشيرة، هذا حلم الأتراك الآن من الاتحاد الأوروبي يعني يريدون أن يحققوا هذا الحلم، ولكن أيضاً له إيجابيات وله سلبيات، الإيجابيات كثيرة بالنسبة للأتراك وبالنسبة لنا: **النقطة الأولى** /لأول مرة يتم الاعتراف بأنّ هناك مجموعة من السوريين يتجاوز عددهم مليون و600 ألف إنسان بحاجة إلى رعاية كلاجئ في تركيا وإن كان ضيوف، **النقطة الثانية** / والمهمة أيضاً تأمين الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والخدمات اللازمة وأهمها هو إذن العمل الذي يحلم كل سوري موجود على الأراضي التركية أن يُمارس العمل الحر الشريف، لأنّ المجتمع السوري لا يمكن أن يبقى عالة على

مجتمع آخر. إذاً هذا هو واقع حال السوريين في تركيا منهم من استطاع أن يشق طريقه وأن يؤمن لقمة عيشٍ كريمةٍ له ولأسرته ومنهم ما زال يُحاول ذلك[1].

التركى أظهرت دراسة مشتركة أعدها اتحاد جمعيات أصحاب الأعمال (TİSK) مركز أبحاث السياسات والهجرة في جامعة هاجيتيبه . (HÜGO) أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا قد يتجاوز 3 ملايين لاجئ في المستقبل القريب.

وذكرت الدراسة أن ظروف العمل للاجئين السوريين قد تتدهور أكثر إذا لم تتخذ إجراءات ملموسة ودائمة بشأن أكثر من 300 ألف عامل سوري يعملون دون تسجيل وبالتالي دون ضمان اجتماعي.

استمرت الدراسة 5 أشهر، وشملت 18 ولاية تركية، وقام بها فريق يضم 12 باحثًا. وأظهرت الدراسة أن عدد اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا يقدر بحوالي 2,2 مليون شخصًا، وأن أكثر من 50 بالمئة من السوريين الذين غادروا بلادهم هم باقون في تركيا بشكل دائم.

وتوقعت الدراسة أن يصل عدد اللاجئين السوريين في تركيا إلى 3 ملايين شخصًا في المستقبل القريب، مع تزايد احتمالات التئام شمل الأسر التي انفصلت عن بعضها بفعل الحرب، ويعيش حوالى 10بالمئة فقط من هؤلاء اللاجئين في المخيمات، الشريحة التي تعد الأفقر والتي تعيش ظروفًا أصعب حسب الدراسة، في حين يتوزع بقية اللاجئين في الولايات التركية، وخاصة الجنوبية منها.

وتظهر أرقام الدراسة: أن 150 ألف طفل على الأقل ولدوا للاجئين السوريين في تركيا، وأن من ضمن اللاجئين 600 – 700 ألف في سن التدريس الإلزامي، 15–20 بالمئة منهم فقط يكملون تعليمهم.

وتقول الدراسة: "إن تحديد مهاراتهم المهنية، وتقديم التعليم لهم باللغة التركية والتدريب المهني ينبغي أن يكون الأساس لدمجهم في المجتمع التركي .ويجب تحديد الإطار القانوني لتشغيلهم وأنواع الأعمال التي سيشتغلون بها، وتحتاج الحكومة التركية للعمل مع المجتمع المدني لتحقيق ذلك".

[1] تقرير منظمة العفو الدولية الصادر عن الامم المتحدة 2014/11/20م.

وترى الدراسة: أن هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات فورية وسلسة لدمج هذه الشريحة من السكان، التي تجاوز تعدادها عدد كل اللاجئين الذين تدفقوا إلى تركيا منذ تأسيسها عام 1923، والذي يقارب مليوني شخص. وتقول: "إن قضية اللاجئين السوريين في تركيا تجاوزت الحد الذي يمكن من خلاله التعامل معها بإجراءات طارئة من خلال سياسات الإغاثة".

وأشارت الدراسة: إلى أن تهديدًا يكتنف الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تركيا ما لم يتم التعامل مع مسألة اللاجئين وفق خطة مكثفة. وتصل نسبة البطالة في تركيا إلى 10,1 بالمئة، التي هي أكثر من معظم الدول النامية والصناعية الرئيسية، في حين تجاوزت نسبة البطالة في الولايات الجنوبية التركية التي تضم نحو 1,3 مليون لاجئ سوري معدلها في البلاد منذ عام 2011.

وبلغت نسبة اللاجئين السوريين في ولايات غازي عنتاب (1,9 مليون نسمة(، وهاتاي (1,8 مليون نسمة)، وشانلي أورفة (1,5 مليون نسمة) الجنوبية على الترتيب 16,4 بالمئة، و16,4 بالمئة و28,7 بالمئة بحلول عام 2013. في حين بلغت النسبة في ولايات أصغر مثل كيليس 85,9 بالمئة.

وذكرت الدراسة أن تكلفة استضافة اللاجئين على الحكومة التركية بلغت 7,6 مليار دولار، كان 95 بالمئة منها مقدمًا من الحكومة التركية.

واقترحت الدراسة: أن تتم إعادة هيكلة وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية إلى "وزارة المرأة والعائلة" و"وزارة السياسات والتماسك الاجتماعي". بافتراض أن تضطلع الوزارة وفق الاسم الثاني بمهمة معالجة وضع اللاجئين.

وتقدم الدراسة توقعًا مستقبليًا لوضع اللاجئين السوريين كقوة عاملة، وتقول إن حوالي 35 ألف لاجئ سوري هم خريجو جامعات، وإن نسبة المؤهلين للعمل في حرفة معينة ضئيلة جدًا. كما تقدر أن 300 ألف عامل سوري هم غير مسجلين ولا يملكون ضمان اجتماعي، في حين أن 3,686 فقط قد أعطوا تصريحًا رسميًا للعمل منذ عام 2011م[1].

[1] تقرير مركز دراسات وابحاث اتحاد جمعيات اصحاب الاعمال التركى ، ومركز ابحاث السياسات والهجرة فى جامعة هاجيتيبه.

وفي الوقت الذي تعاني فيه تركيا من آثار ركود عالمي، انعكست على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي على المستويين المحلي والعالمي في عام 2015، فإن الرأي العام التركي اقترب نحو السلبية تجاه عمل اللاجئين السوريين، فقد أشارت الدراسة إلى استطلاع للرأي يظهر أن 48 من المشاركين يرون وجوب عدم إعطاء تصاريح عمل للاجئين السوريين، في حين رأى 28 بالمئة أن تصاريح العمل المؤقتة يمكن أن تعطى للاجئين السوريين في مجالات عمل محددة[1].

ورأى 13 بالمئة من المستطلعة آراؤهم أن تصاريح العمل المؤقتة يمكن إعطاؤها في كل المجالات، وأكد 6 بالمئة فقط قبولهم إعطاء تصاريح عمل للسوريين دون شروط أو حدود. في حين أظهرت إحصائيات سابقة أن الأتراك يعتقدون بأغلبية 85 بالمئة أن اللاجئين السوريين ينبغي أن لا يمنحوا الجنسية التركية، في حين تعامل مجتمع الأعمال التركي ببراغماتية أكثر تجاه إعطاء الجنسية فأيد 40 بالمئة منه ذلك) .

ومع اشتداد حدة الصراع – وما من نهاية تلوح في الأفق – ومع انكماش موارد الحكومة التركية والمجتمع، تُطرح أسئلة حول حدود الضيافة في تركيا. مما لا شكّ فيه أنّ استمرار تدهور الوضع داخل سوريا يضغط بشكل كبير على تركيا بشأن قدرتها على إدارة وضع اللاجئين داخل أراضيها وعلى ضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى سوريا.

تواجه تركيا حالياً تحديات رئيسة خمسة حول الاستجابة للأزمة السورية:

1. الحفاظ على استجابة تركية لأعداد اللاجئين المتزايدة.
2. حشد التضامن الدولي لدعم الجهود التركية.
3. تنفيذ "سياسة تسليم المساعدات على الحدود" التي ابتكرتها تركيا بشكل فعّال.
4. معالجة القضايا الأمنية الناتجة عن العنف في سوريا وعن وتزايد عدد اللاجئين السوريين في تركيا.

[1] تقرير معهد "بروكنجز" ومنظمة الابحاث الاستراتيجية الدولية فى تركيا ، نوفمبر 2014 م .

5. الاعتراف بأن لا يمكن للعمل الإنساني أن يحل محل العمل السياسي لحل الأزمة الأوسع نطاقاً[1].

الفرع الثاني: أهم المشاكل والصعوبات التى يعانيها اللاجئون السوريون بالأردن.

كشفت دراسة بحثية حول أوضاع اللاجئيين السوريين بالأردن التل قام بها مجموعة من الباحثين وخلصوا إلى الآتي:

1- تعد المملكة الأردنية الهاشمية من أكثر الدول في العالم في استقبال موجات من النازحين واللاجئين ، حيث استقبلت اللاجئين والنازحين من فلسطين والعراق وسوريا وغيرهم.

2- إن تدفق اللجوء إلى الأردن استنزف الموارد المحلية المحدودة ، وأدى إلى الضغط على البنية التحتية والخدمات.

3- تعد محافظة المفرق ومحافظة اربد من أكثر المحافظات تضررا من اللجوء السوري، حيث الازدحام في المراكز الصحية، وكثرة الطلب على المياه، وازدحام الطلاب في المدارس في الفترتين الصباحية والمسائية، وغيرها.

4- ارتفاع أجور المساكن بشكل كبير جدا، مما أدى إلى عدم إمكان الأردنيين وخاصة المقبلين على الزواج من دفع تكاليف أجور السكن.

5- قلة المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الأردنية والتي تدفع مباشرة إلى اللاجئين مع قيامه بالعبء الكبير في الإنفاق على اللاجئين.

6- وتشير الاستبانة إلى أن أكثر اللاجئين قد هربوا من المدن الكبيرة وخاصة درعا وحمص، خوفا من القتل، أو التهديد بالقتل، وأن 76% تقريبا منهم يرغبون بالرجوع الى بلادهم بعد انتهاء الحرب.

7- يشكل اللجوء عبئا إضافيا على الموازنة الأردنية مع وجود الضائقة المالية ، وتضخم المديونية، وما يترتب عليها من فوائد سنوية، علما بأن الدراسة بينت بأن المنظمات المانحة لا تقدم للاجئين أكثر من 19% من الدعم.

[1] تقرير عن معهد عثمان بهادر دنشر، فيتوريا فيدرتشي، إليزابيث فيرس، سما كارسا وإيلف أوزمنك شاميكل "بروكنجز" ومنظمة الأبحاث الاستراتيجية الدولية في تركيا نوفمبر 2014 م بعنوان حدود الضيافة ".

وتوصي الدراسة بتقديم المساعدات من الدول المانحة إلى الحكومة الأردنية للقيام بالمهام التي يتطلبها اللجوء، وخاصة أن الأردن يمر بضائقة مالية، وعجز في الموازنة، وتراكم في المديونية، علما بأن التقديرات الأولية من وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقول بحاجة الاردن الى 4,5 مليار دولار لمواجهة تدفق اللاجئين السوريين حتى عام 2016م[1].

وأظهرت دراسة أعدتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع منظمة الإغاثة والتنمية الدولية ان السوريين في الأردن يعيشون ظروفا سيئة بشكل متزايد وأن ثلثي اللاجئين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، في وضعٍ لا يختلف عن ما يعيشه السوريون في باقي بلدان اللجوء كالعراق أو لبنان.

وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، **أنطونيو غوتيرس**، خلال الإعلان عن الدراسة الجديدة في عمّان اليوم الأربعاء والتي حملت عنوان "العيش في الظل"، إن وجوده في الأردن جاء للتعبير عن تضامنه مع اللاجئين السوريين خاصة وإن تأثير العاصفة الثلجية التي ضربت الأردن مؤخرا ما زال ملموسا ويشكل ضغطا كبيراً على ظروفهم المعيشية السيئة أصلا، حسب تعبيره، وأضاف غوتيرس أن هناك أعدادا كبيرة من اللاجئين السوريين يعيشون الآن في فقر مدقع بسبب حجم الأزمة وقلة الدعم الدولي، مؤكدا أن المسنين والأسر التي ترأسها نساء هم الفئات الأكثر تضررا جراء شح المساعدات، وطالب غوتيرس المجتمع الدولي بزيادة الدعم المقدم للأردن ليكون قادرا على تحمل الأعباء المتزايدة جراء استضافته للاجئين السوريين من خلال دعم قطاعات التعليم والصحة والطاقة والصرف الصحي والكهرباء.

واحتوت الدراسة على بيانات تم جمعها خلال عام 2014 من خلال زيارات منزلية لحوالي150 ألف لاجئ سوري يعيشون خارج المخيمات في الأردن، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف المنازل التي تمت زيارتها من قبل الباحثين كانت تعاني من عدم وجود وسائل التدفئة، بينما افتقر ربع المنازل للكهرباء وأكثر من 20% منها لم يكن فيها مرحاض[2].

[1] - د. احمد سميران ، د . مفلح سميران ، بحث مقدم للمؤتمر الدولى لكلية الشريعة وكلية القانون جامعة ال البيت حول (الاغاثة الانسانية بين الاسلام والقانون الدولى واقع وتطلعات) الاردن 17-18/ 6/2014م

[2] دراسة عن معاناة لاجئي سوريا بالاردن اعدتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع منظمة الاغاثة والتنمية الدولية بعنوان "العيش فى الظل"2014م .

كما أظهرت الدراسة أن واحدا من كل ستة لاجئين يعيشون فقرا مدقعا، حيث يعيش الفرد الواحد بأقل من 40 دولاراً في الشهر، ويشكل إيجار السكن أكثر من نصف إنفاق العائلات السورية، الأمر الذي أجبر عددا كبيرا من اللاجئين على مشاركة السكن مع أسر أخرى للتقليل من الإنفاق.

وأكدت الدراسة أن الدخل والإنفاق بالنسبة لغالبية الأسر اللاجئة هو الآن ما دون المستوى المطلوب لتلبية معظم احتياجاتها الأساسية، مما يجعلها تعتمد بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية.

كما أشارت الدراسة إلى أن أي تخفيض يحدث في مستويات الدعم الحالي سيكون له عواقب فورية على اللاجئين السوريين في الأردن أو خارجه ، يذكر أن عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن يقدر بأكثر من 620 ألف شخص، يعيش 84% منهم خارج المخيمات الرئيسية في البلاد[1].

الفرع الثالث: أهم المشاكل والصعوبات التى يعانيها اللاجئون السوريون بلبنان والعراق

كما أنه لا يتواجد مخيم رسمي بلبنان نتيجة السياسة هناك. ويتم إدارة المخيمات في الأردن من خلال الدعم المقدم من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودول التعاون. كما تقوم حكومة إقليم كردستان العراق بإدارة المخيمات عن طريق الدعم المقدم من المفوضية ومؤسسات المجتمع المدنى وتتعرض لبنان والأردن إلى خطر تدفق موجات هجرة جديدة إليها. وتليهم تركيا ومن بعدها العراق، وفي تركيا تقوم بتقديم خدمات على أعلى مستوى للاجئين السوريين. بينما في مخيمي دوميز والزعتري المتواجدين **بالعراق والأردن** فالخدمات بهما رديئة للغاية مقارنة مع المخيمات التركية. إلا أنه في العراق استطاعت إرضاء اللاجئين وذلك لأنها سمحت لهم بالعمل خارج المخيم على عكس الأردن التي لا تسمح بذلك بتاتاً.

1- مثل قيام رجال الأعمال السوريين بنقل استثماراتهم إلى البلاد التي نزحوا إليها. التي ستقام بين دول الجوار في حالة تحقيق الانسجام والتوافق بين الشعبين ستساهم في خلق حالة

---

[1] خالد الوزني،" برامج تقديم الخدمات " دراسة ميدانية تصدر عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي الأردني، 2012.

من التعاون السياسي والاقتصادي بين كلا الطرفين على المدى البعيد والتي ستساهم بدورها في تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم. هذا بالإضافة إلى الجوانب الإيجابية التي أحدثها السوريين على اقتصاد البلاد التي نزحوا إليها.

2 – موجات هجرة جديدة: يلعب عامل الجغرافيا دوراً مهماً في تحديد واختيار الدولة التي يتم الهجرة إليها. فبينما يتدفق أعداد كبيرة من الهجرات النازحة من المناطق الشمالية والشرقية بسوريا والمتجه إلى تركيا والعراق، نجد أن جزءً كبيراً من الهجرات المتدفقة على الأردن ولبنان قد نزحت من المناطق الجنوبية والغربية. بالتالي فالعامل الأمني في تلك الجغرافيا هو الذي سيحدد اتجاهات موجات الهجرة الجديدة[1].

3– العلاقات القائمة بين السكان المحليين واللاجئين: بالرغم من وجود ردة فعل غاضبة للأهالي المحليين تجاه اللاجئين في كل دولة من الدول الأربع إلا أننا يمكننا القول بعدم وجود احتمالية تحول هذا الغضب إلى منازعات اجتماعية. بالتالي وبغض النظر عن بعض الاستثناءات فإن الهوية المذهبية والعرقية لعبت دوراً مهماً في تحديد مسار تلك الهجرات. وبالرغم من هذا فإن العوامل الاقتصادية أثرت بشكل أكبر من عوامل وحدة الهوية.

4– العلاقات القائمة بين السكان المحليين واللاجئين: بالرغم من وجود ردة فعل غاضبة للأهالي المحليين تجاه اللاجئين في كل دولة من الدول الأربع إلا أننا يمكننا القول بعدم وجود احتمالية تحول هذا الغضب إلى منازعات اجتماعية. بالتالي وبغض النظر عن بعض الاستثناءات فإن الهوية المذهبية والعرقية لعبت دوراً مهماً في تحديد مسار تلك الهجرات. وبالرغم من هذا فإن العوامل الاقتصادية أثرت بشكل أكبر من عوامل وحدة الهوية[2].

5– اللاجئون السوريون المقيمون خارج المخيمات: يحاول السوريون مداومة حياتهم تحت ظل الكثير من الظروف الصعبة. حيث إن عملية الانسجام مع الأهالي المحليين كانت

---

[1] - تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين بالامم المتحدة 2014م .

[2] "كتاب التكيف مع الأزمة " يصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية لأزمة اللاجئيين السوريين بالأردن 2014م.

بمثابة مشكلة في الأربع دول. وتلعب وحدة اللغة والثقافة دوراً مهماً في عملية الانسجام تلك .

6- الانقسامات المذهبية والعرقية: تأتي لبنان في مقدمة الدول التي تعيش حالة من الانقسامات المذهبية والعرقية. فاللبنانيون قلقون بشأن بقاء اللاجئين السوريين الشيعة بها لمدة طويلة وما يترتب عليه من آثار ستؤدي إلى تغيير البنية الديموغرافية. ولم تعاش مثل هذه المشكلة في الأردن والعراق بسبب الوحدة العرقية والمذهبية القائمة بين اللاجئين والسكان المحليين. أما بالنسبة لتركيا فلا تظهر مشكلة الانقسامات المذهبية والعرقية سوى في مدينة هاتاي.

.7- الرغبة في الهجرة إلى دولة ثالثة: تعتبر تركيا ولبنان من أكثر الدول المحتمل أن تجري بها هجرات إلى دول ثالثة. فحتى لو تميزت المخيمات بها بالكثير من الإمكانيات التي تم اعدادها على أعلى مستوى إلا أن ظروف من يعيشون خارج المخيمات صعبة للغاية. وفي لبنان أعرب الكثير من اللاجئين عن رغبتهم في الذهاب إلى دولة ثالثة ..

8- الاتجاه والميل إلى التطرف الذي ظهر بين السوريين: إن هذه الظاهرة تمثل خطراً كبيراً على الدول الأربع[1].

<u>ويمكننا القول</u>: بأن مخيم الزعتري بالأردن من أكثر الأماكن التي برزت بها هذه الظاهرة بكل وضوح وذلك لأسباب عدة منها كبر المخيم، عدم الالتزام بالقواعد، عدم توفر الأمن مما جعل منه مكاناً للاستثمار والذي أدى فيما بعد إلى خلق حالة من التطرف بين المواطنين. كما أن الشعب اللبناني قد اتخذ موقفاً واضحاً تجاه الحكومة والمعارضة السورية. ولقد أثر هذا الوضع على اللاجئين السوريين هناك بشكل كبير. وعند إضافة الظروف الصعبة التي يعاني منها السوريين هناك نجد أن كل الظروف مهدت لخلق حالة من التطرف التي مال التي مال إليها السوريين.

إن الوضع ليس بالجيد من ناحية أهداف الأكراد بخصوص تكوين دولة كردية فيدرالية تضم شمال سوريا، كما أنه من المحتمل أن تتأثر العلاقات بين تركيا وإقليم شمال العراق على المدى

[1] تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين بالامم المتحدة 2014م .

البعيد بسبب المخيمات التي تم انشاؤها في الإقليم الكردي في العراق كما حدث بالفعل في مخيم "مخمور". كما أن صعوبة أحوال المعيشة في المخيمات أدى إلى خلق مناخ ملائم للفساد والاستغلال. وكذلك اللاجئون المتواجدون بالمخيمات وخارج المخيمات يشكلون خطراً واضحاً على استقرار العراق والدول المجاورة[1].

المبحث الثاني: المشاكل والصعوبات التى يعانيها اللاجئون السوريون فى دول أوروبا .

المطلب الأول: أهم المشاكل التي يعانيها اللاجئون السوريون فى دول أوروبا اليونان – مقدونيا –المجر– النمسا –ألمانيا.

الفرع الاول: أهم المشاكل والصعوبات التي يعانيها اللاجئون السوريون في اليونان.

يعيش مئات منهم في خيام بحديقة وسط أثينا، بينما يقدم لهم متطوعون ما يستطيعون من معونات.وتدخل إلى اليونان يوميا أعداد كبيرة من اللاجئين السوري الفارين من الحرب في بلادهم ويصلون إلى أثينا، بعد عبورهم الجزر اليونانية، وقبل توجههم شمالا باتجاه دول البلقان ثم إلى وسط وشمال أوروبا، ويجد لاجئون سوريون مأوى مؤقتا لهم في شقق سكنية يستأجرونها، بينما يقيم آخرون في الساحات العامة والطرقات، ويقع كثيرون منهم ضحايا استغلال المهربين والمحتالين. وبينما تنطلق مبادرات من جمعيات إنسانية وجاليات عربية ومتطوعين لإغاثة اللاجئين من الطرفين، تبدو الحكومة اليونانية غارقة في همومها الاقتصادية والسياسية، فلا خطة لديها لمساعدتهم.

وتزداد أعداد اللاجئين يوميا بما يفوق بكثير حجم إمكانيات وجهود الجمعيات الإنسانية والمتطوعين، ويتضح ذلك أكثر في جزر بحر إيجة القريبة من تركيا، حيث يتعاطف أهلها مع معهم.

وتقوم جمعيات من بينها جمعية البيت السوري في اليونان بتقديم مساعدات للاجئين السوريين، في وقت يؤكد فيه ناشطون سوريون أن مساعداتهم تبدو كنقطة في محيط حاجات أعداد اللاجئين الكبيرة التي تصل يومياً.

[1] تقرير عن إدارة الشرق الوسط وشمال افريقيا ، والمنسق الإقليمى للاجئيين السوريين والعراق فى المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئيين .

ويتعرض اللاجئون لأخطار كثيرة مثل الغرق والأمراض واجتياز الحدود، كما يتعرضون لاستغلال وخداع وتهديد شبكات التهريب إن هم اعترضوا على شروطها أو قرروا التراجع في أي من مراحل بحثهم عن بر أمان.

وتستغل شبكات التهريب أيضا حاجة اللاجئين إلى السكن والتنقل، فيعمد أفرادها لاستئجار شقق سكنية يؤجرونها للاجئين بأسعار مرتفعة. كما يعمد سائقو سيارات أجرة لنقلهم بأسعار خيالية.

الفرع الثاني: أهم المشاكل والصعوبات التي يعانيها اللاجئون السوريون في ألمانيا في محافظة بافاريا أو بايرن بالألمانية.

يزداد وضع اللاجئين تعقيدًا كما هو الوضع في باقي البلاد مع التدفق الهائل لطالبي اللجوء السياسي من سوريا والعراق. ما يجعل عملية إيوائهم صعبة خاصة في ظل العجز الذي أصبحت تسجله مراكز الإيواء.

وعندما تطأ أقدام اللاجئين السوريين أرض ألمانيا، يعتقد بعضهم منهم أن المعاناة إنتهت وستبدأ مرحلة جديدة من حياته مليئة بالمفاجآت السارة والتعويض عما خسره سواء من جراء الحرب في بلاده أو من جراء المعاناة التي عاشها في بلدان الجوار ريثما تمكن من تأمين لجوء رسمي من طريق الأمم المتحدة أو الوصول سالماً عبر «قوارب الموت".

الصدمات تبدأ بعد أيام قليلة من الوصول، ربما أولها هو أن مراكز الإستقبال مزدحمة باللاجئين الذين ينتظرون قبول أوراقهم، والذين دخلوا ألمانيا بطريقة غير شرعية، علماً أن الوضع مختلف إلى حد ما بالنسبة للقادمين عن طريق الأمم المتحدة ثم يدخل طالب اللجوء بدوامة المراسلات الورقية والرسائل التي يتلقاها في شكل دائم، والمنصوصة غالباً من دون ترجمة إلى العربية. وتتجلي الصورة تدريجاً، إذ يكفي مبلغ من المال لبعض التنقلات والطعام. وقت طويل يمضيه اللاجئ في الإنتظار، وغالبية مراكز الإحتضان تعاني من مشكلة الانترنت، فهو إما غير متوافر أو على اللاجئ دفع مبلغ مالي ليس بقليل للحصول عل هذه الخدمة. زيارة الطبيب وشرح ما يشعر به المريض ووصف حالته قصة أخرى نظراً لعدم تكلّمه الألمانية، ومن ثم الإنتظار ليأتي دوره لدخول أحد معاهد اللغة التي تشهد طفرة إستثنائية في عدد الطلاب، ناهيك عن صعوبة تعلّم اللغة والحصول على فرصة عمل، ما يعني أن اللاجئ

سيعيش وقتاً طويلاً معتمداً على المساعدات المالية المقدّمة من الحكومة، التي لا تسدّ أكثر من الحاجات[1].

الفرع الثالث: أحوال اللاجئين السوريين في النمسا.

تعتبر مساعدات النمسا للاجئين من الأفضل أوروبيا، حيث أن قيمة المساعدات التى تقدمها النمسا للاجئ تكفيه لعيش حياه كريمة ،وعندما نتحدث عن مساعدات النمسا للاجئين على أرضها، يجب أن لاننسى المعاملة الجيدة إلى حد ما، عكس دول أوروبية أخرى فى الجوار.

أثناء دراسة طلب اللجوء فى النمسا، تمنح النمسا اللاجئ غطاء ومعجون وتُعطى للاجئ فرشات أسنان وماشابه، ثم تقوم النمسا بفحص اللاجئ طبيا، وفى هذا الوقت يسكن فى الكامب أو مساكن مخصصة للاجئين، وتقوم النمسا بإعطائه مصروفا شهريا يبدأ من 200 إلى 300 يورو شهرياً يدبر به حياته ،هذا أثناء دراسة ومعالجة طلب اللجوء، بعد قبول الشخص كلاجئ فى النمسا ترتفع قيمة المساعدات لتبدأ من 800 إلى 950 يورو للشخص هذا إذا كان الشخص وحده وعلى الشخص أن يدبر حياته بأكلمها بهذا المبلغ كإيجار المنزل والأكل واحتياجات الحياه الأخرى، أما التعليم والصحة والتنقل فهو بالمجان، وأيضاً التنقل في وسائل المواصلات بالمجان ويتم من خلال منح اللاجئ بطاقة يركب بها المواصلات العامة مجاناً، وأيضاً يتم منح اللاجئ رصيد للهاتف يتم شحنه بقيمة 10 إلى 15 يورو شهرياً وإذا انتهى الرصيد على الشخص أن يشحنه من جيبه، أما اذا كان الشخص معه عائلته تكون المساعدات كالتالي يتم منح الزوج مبلغ يبدأ من 800 إلى 950 يورو والزوجة مبلغ يبدأ من 600 إلى 750 يورو أما الأطفال فيتم منحهم مبلغ يبدأ من 160 إلى 190 يورو والمساعدات تزيد وتقل بحسب عمر الطفل واحتياجاته، مع بعض الإمتيازات التى ذكرناها فى الأعلى، أما بخصوص إيجار المنزل فهو يختلف من مكان إلى مكان آخر مثلا فى بعض الأماكن يكون الإيجار 500 إلى 750 يورو.

من وجهة نظرى مساعدات النمسا للاجئين على أرضها جيدة جدا والمساعدات التى يحصل عليها الشخص أو الأسرة فى النمسا تكفى لأن يعيش الشخص أو الأسرة حياه كريمة، وعلى كل

[1] تقرير الشرق العربى للدراسات الحضارية والاستراتيجية ، تقرير الامم المتحدة عن اللاجئيين 2015.

شخص أن لا يعتمد على المساعدات وحدها وأن يحاول الإنخراط فى سوق العمل حتى يحسن من وضعه، وأيضاً حتى لا يتأثر وضعه عند التقدم بطلب الحصول على الجنسية النمساوية، والتى من شروطها أن يكون الشخص عضو فاعل فى المجتمع النمساوي[1].

الفرع الرابع: معاناة اللاجئين السوريين في بلاد المجر.

يعاني اللاجئون السوريون اللذين وصلوا إلى "المجر" خلال هجرتهم إلى أوربا من المعاملة اللاإنسانية من السلطات المجرية، حيث تقوم باحتجازهم في مراكز استقبال تشبه السجون، ولا يسمح لهم بالخروج أو الحصول على حاجاتهم الأساسية، وفقا لما نقله موقع الجزيرة نت.

وذكر الموقع "الجزيرة اليوم"، أن الحكومة المجرية تمنع دخول اللاجئين إليها، وعند دخولهم بأي طريقة يمنعون من الخروج منها رغم رغبتهم في مغادرة البلاد، كما كتبت السلطات المجرية لوحات باللغة العربية تحذر اللاجئين من مغبة المغادرة في وضع يشبه الاحتجاز.

وأضاف الموقع "إن اللاجئين داخل مراكز الاستقبال وصفوا التعامل معهم من قبل السلطات بأنه "سيئ"، و"يتم على أساس أنهم متهمون باجتياز الحدود وبالدخول إلى البلاد بطريقة غير شرعية."

في حين فرضت السلطات المجرية على اللاجئين تقديم بصماتهم، وهذا مما سبب إزعاجا لهم لأنهم يعتبرون أن المجر هي مجرد ممر لهم وليس نهاية المطاف لرحلتهم[2].

وتتفاقم معاناة اللاجئين السوريين يومياً وتتفاقم معها مرارة الطريق وعراقيل الحدود، لاسيما في المجر، التي وصفوها بالمقبرة، فجميع المهاجرين الذين يصلون صربيا لاستكمال رحلتهم إلى دول أوروبا يخشون البصمة التي تفرضها المجر على المهاجرين، وطالب اللاجئون في صربيا الذين ينتظرون عبور الحدود إلى المجر، المجتمع الدولي بالضغط على المجر لتسهيل عبورهم إلى بقية دول أوروبا. كما وصف آخرون تعامل السلطات المجرية والشرطة مع المهاجرين بغير الإنساني، مؤكدين أنهم يريدون فقط العبور ولا يريدون البقاء في المجر.

---

[1] موقع الحكومة الاتحادية للهجرة على الانترنت حول "معلومات عن اللجوء والهجرة" .

[2] موقع الهيئة السورية للاعلام مقال بعنوان " معاناة اللاجئيين السوريين فى بلاد المجر".

وتبني المجر جداراً يصل إلى نحو ٤ أمتار مواز لجدار الأسلاك الشائكة الذي شيدته أخيراً على طول حدودها مع صربيا.

وفي هذا السياق، اعتبر رئيس الحزب الديمقراطي المعارض في المجر أن هذا الإجراء غير إنساني. وقال لـ"العربية" خلال زيارته للحدود المجرية الصربية إن على العلى الحكومة تسهيل عبور المهاجرين، لأنهم بحاجة إلى مكان آمن، فهم ليسوا مجرمين، على حد قوله واعتقلت المجر مئات العائلات التي هربت من مركز لإيواء اللاجئين قرب الحدود، فيما أجبرت آخرين على إجراء البصمة، وهو ما أثار غضب اللاجئين الذين يحاولون عبور الحدود بأي وسيلة حتى وإن لجأوا للمهربين[1].

النتائج:

1- الضغوط التي يواجهها البلدان نتيجة استمرار الأزمة السورية وتدفق مزيد من اللاجئين عبرهما يوميا باتجاه أوروبا، فتركيا التي يقيم فيها نحو مليوني لاجئ سوري، تحولت أيضا إلى بلد عبور للاجئين القادمين من افغانستان ومن اليمن والعراق ومن شمالي أفريقيا، بينما ترزح اليونان–المحطةُ الأوروبية الأولى في رحلة اللجوء تحت ضغط أزمة اقتصادية عميقة.

2- دعوة القادة الاوروبيون إلى إيجاد حل فعال لقضية اللاجئين عبر التنسيق مع تركيا، وأضافوا أنه في حال نجاح البلدين تركيا واليونان في التوصل لحلول تتعلق باللاجئين فسيشكل ذلك ركيزة لتعاون مستقبلي كبير بينهما.

3- لا يزال الحصول على اللجوء يشكل تحدياً؛ ويعود ذلك جزئياً إلى النقص في المكاتب الإقليمية للجوء والتي تعالج الطلبات وإلى النقص في موظفيها. وقد يكون الشخص الذي يريد طلب اللجوء ولا يتمكّن من التسجيل أو يعجز عن التسجيل سريعاً عرضةً لخطر الإعادة وربما الإعادة القسرية– أي أنه يُعاد إلى بلد تكون فيه حياته أو حريته في خطر وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات لمعالجة.

4- نذرة أماكن الأقامة المتوفرة لطالبي اللجوء وتبقى الخدمات غير كافية وبشكّل ذلك بشكل خاص مصدر قلق بالنسبة للضعفاء من الأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم

[1] "الحدث " تقرير حول معاناة اللاجئيين السوريين فى المجر قناة العربية.

والنساء العازبات. في حين تنصّ القوانين الوطنية على ضرورة إيلاء الأهمية والأولوية لتحديد هذه الفئات ومساعدتها وحمايتها، يصعب تطبيق ذلك على أرض الواقع. فالمنظمات غير الحكومية التي تدير مراكز الاستقبال القائمة والمخصّصة لاستقبال طالبي اللجوء والأطفال غير المصحوبين، تعاني من نقص في التمويل وثمة خطر حقيقي يتهدد توفير الخدمات.

5- إنّ المفوضية تشعر أيضاً بالقلق إزاء الأخبار عن الممارسات الحدودية التي قد تعرّض اللاجئين والمهاجرين لخطر أكبر: "نواصل توثيق قصص الإعادة غير النظامية (الطرد) عند الحدود البرية والبحرية اليونانية ونتج عن تدابير الرقابة المشدّدة المطبقة منذ العام 2010 انخفاض في أعداد الأشخاص الذين يحاولون الدخول عبر الحدود اليونانية –التركية البرية بينما ارتفعت أعداد الأشخاص الذين يدخلون اليونان عن طريق البحر.

6- عملياً، لا تتوفر إمكانيات الدمج والدعم للاجئين. فالكثيرون من اللاجئين يُهمشون أو يُستبعدون في ظل غياب أي تدابير دمج ملموسة، بالإضافة إلى ذلك يواجه اللاجئون صعوبات ملحوظةً تتعلّق بلمّ شمل الأسر الذي يُعتبر حقّاً يُحرَم منه أولئك الذين يحصلون على حماية ثانوية و يصعب العثور على أماكن الإقامة بصورة خاصة، ولا تتوفر مرافق محدّدة للسكن الجماعي أو أي شكل من أشكال الدعم البديلة، وعلاوةً على ذلك، لم توضع أي استراتيجية وطنية مستهدفة لتعزيز توفير فرص العمل للاجئين ونتيجةً لذلك يواجه الكثيرون منهم العوز والفقر والحرمان.

7- يعيق العداء للأجانب والعنف العنصري- يعيق العداء للأجانب والعنف العنصري الممارس ضدّ المهاجرين واللاجئين توفيرالحماية وتحقيق الدمج. وعلى سبيل المثال، سجّلت شبكة تسجيل العنف العنصري، وهي شبكة تجمع ما بين منظمات المجتمع المدني التي تدعمها المفوضية، 65 حادثةً في الأشهر التسعة الأولى من العام 2014.وقد شملت هذه الحوادث اعتداءات جسدية في الأماكن العامة ضد المهاجرين واللاجئين بسبب لون بشرتهم وعرقهم أو دينهم.

المقترحات:

1- لا يمكن حل مشكلة اللاجئين دون التوصل لحل سياسي للأزمة، ومن الضروري تشكيل لجنة تعاون ثنائية لإيجاد الحل لهذه المشكلة عبر فهم مصدرها، بإنشاء مجموعة من المكاتب في مراكز الإيواء، وإقرار نظام التكفيل بحيث يتم السماح لبعض الأسر والأفراد بإيواء بعض اللاجئين ضمن شروط.

2-على المفوضية العليا لشؤون اللاجئيين الاستعداد لمواصلة عملها مع السلطات والتركية والالمانية و اليونانية من أجل مواجهة هذه التحديات و تشجّيع المؤسسات والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الاستمرار بتقديم الدعم إلى الدول المستظيفة للاجئيين السوريين، وبتحديد مرجعية واحدة لشؤون اللاجئين وهي الهيئة الخيرية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي الإسلامي، ودورها التعامل مع الجهات الخيرية المحلية والأجنبية الراغبة بتقديم التبرعات.

3- الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري في العالم. و الاستجابة الشاملة لأوضاع اللاجئين إلى الدبلوماسية والإرادة السياسية والعمل المكثّف لمنع وإيجاد حل للصراعات التي تجبر الأشخاص على التنقل، وبالتالي إن زيادة الاستثمار في منع الصراع وحله فضلاً عن إيجاد الحلول الدائمة يجب أن يشكّل جزءاً لا يتجزأ من نهج أوروبي شامل لمعالجة النزوح القسري.

4- معالجة الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين زيادة التمويل لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والدعم الاقتصادي للبلدان المضيفة لا سيما المجاورة لسوريا والعراق وأفغانستان واريتريا والصومال.

5- فتح قنوات قانونية للهجرة وتشجّع الدول الأعضاء على توسيع هذه السبل القانونية للاجئين من خلال تعزيز إعادة التوطين وجمع شمل العائلة والتأشيرات الإنسانية ومشاريع أخرى. ومع المزيد من البدائل القانونية للوصول إلى بر الأمان في أوروبا، سيضطرّ عدد أقل من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية إلى اللجوء إلى المهربين والقيام برحلات غير منتظمة خطيرة.

6-دعوة المفوضية إلى اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الاتجار بالبشر والمهربين، والتشديد على أهمية تحقيق الاتساق بين إحتياجات إدارة الحدود والقانون الوطني وقانون الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي، بما في ذلك ضمان الحق في طلب اللجوء.

7- دعم المفوضية الدول التي تنفذ سياسات العودة الفعالة للأشخاص الذين لا يملكون مطلب حماية صالح والذين لا يستطيعون الاستفادة من الوسائل القانونية البديلة لإضفاء الصفة القانونية على إقامتهم. "يجب مساعدة هؤلاء الأسخاص للعودة إلى وطنهم الأم.

8- أن تتم إعادة هيكلة وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية إلى "وزارة المرأة والعائلة" و"وزارة السياسات والتماسك"، بافتراض أن تضطلع الوزارة وفق الاسم الثاني بمهمة معالجة المشاكل الاجتماعية للاجئيين.

واقترحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدداً من التدابير لتحقيق هدف أوسع في مساعدة أوروبا على التعاون في حل وضع يمكن إدارته، وتشمل التدابير:

- دعم أوروبي قوي لإنشاء المرافق في اليونان فوراً وتوسيع المرافق الموجودة في إيطاليا مع قدرة قوية على استقبال الأشخاص الوافدين عن طريق البحر ومساعدتهم وتسجيلهم وفحصهم، ومن دون قدرة الاستقبال المناسبة لا يمكن لبرنامج النقل أن يعمل بشكل فعال بما أن التحركات مستمرة. وقد تظهر الحاجة أيضاً إلى مرافق مشابهة إما في صربيا أو في دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي يعبر الأشخاص منها.
- البدء فوراً بعملية نقل 40,000 شخص من اليونان وإيطاليا. ويجب أن –وتتوسع هذه العملية بفضل التعهدات الطوعية الإضافية المقدمة من دول الاتحاد الأوروبي مقابل المقترحات الجديدة للمفوضية الأوروبية لـ120,000 موقع إضافي. وتعتقد المفوضية أن هذه الأرقام سترتفع في المستقبل لذا تحتاج إلى المراجعة تعزيز الآليات لعودة الأشخاص الذين لا يحتاجون إلى الحماية الدولية بمساعدة وكالة الاتحاد الأوروبي لإدارة الحدود الخارجية) فرونتكس) ومنظمة الهجرة الدولية.
- في موازاة ذلك، هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ الإجراءات لاستقرار الوضع في –البلدان المجاورة لأوروبا من خلال توفير التمويل الإنساني الإضافي وتقديم الدعم الهيكلي إلى

البلدان المستضيفة لعدد كبير من اللاجئين. وحثت المفوضية أيضاً على الزيادة الكبيرة والسريعة في الفرص القانونية لتمكين اللاجئين من الوصول إلى الاتحاد الأوروبي بما في ذلك تعزيز إعادة التوطين والقبول الإنساني ولم شمل العائلة وتأشيرات الدخول الإنسانية وللطلاب.

- الحالة الطارئة التي تواجهها أوروبا حالياً والتي شهدت على وصول 477,906 وافد جديد عن طريق البحر هذا العام هي أساساً أزمة لاجئين.
- والغالبية العظمى من الذين يصلون إلى اليونان والذين يتابعون مسيرتهم، تأتي من مناطق الصراع كسوريا وأفغانستان والعراق ولا يمكن معالجة حالة الطوارئ هذه إلا من خلال نهج شامل مع عمل كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معاً بطريقة بنّاءة.

وقد صرّح أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيان صادر اليوم قائلاً: "تؤدي أزمة الإرادة السياسية هذه إلى جانب الافتقار إلى الوحدة الأوروبية إلى حالة فوضى في الإدارة ".

وأضاف قائلاً: ": "وفي عام 1956 عندما فر 200,000 هنغاري إلى النمسا ويوغوسلافيا، لم يتم استقبال الأشخاص بالطريقة المناسبة فقط بل أيضاً تم إنشاء برنامج نقل إلى موقع آخر وتم نقل 140,000 شخص إلى بلدان أخرى. وما كان ممكناً في ذلك الوقت يجب أن يكون ممكناً حالياً.

وتشدد المفوضية على قناعتها العميقة بأن الاستجابة الأوروبية الموحدة في حالة الطوارئ هي وحدها قادرة على المعالجة وصرح غوتيريس قائلاً: "أن أوروبا لم تعد قادرة على الاستمرار مع هذا النهج المجزأ الذي يضعف الجهود المبذولة لإعادة بناء المسؤولية والتضامن والثقة بين البلدان وهو يخلق حالة من الفوضى واليأس بين آلاف اللاجئين من النساء والرجال والأطفال"، مضيفاً أنه بعد الكثير من مبادرات الحكومات والمواطنين في جميع أنحاء أوروبا للترحيب باللاجئين، يجب أن يتحول ذلك حالياً إلى استجابة أوروبية قوية ومشتركة.

وكثّفت المفوضية عملياتها في اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا وكرواتيا للعمل مع الحكومات هناك على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للأشخاص الوافدين أو العابرين من البلد. وقد قدّمنا خبراتنا ومساعدتنا لإنشاء وإدارة مرافق الاستقبال والتسجيل ولوضع برنامج النقل إلى موقع آخر على حسب قولهم.

الخاتمة

1. يعتبر العامل الاقتصادي هو السبب الرئيس في ظهور الطبقة الفقيرة، بالتالي اضطرت الحكومات والمنظمات العالمية ومنظمات المجتمع المدني إلى تقديم المساعدات إلى الأهالي المحليين الفقراء مثلما تفعل مع السوريين.
2. من خلال السؤال الذي تم توجيهه إلى السوريين في الأربع دول والذي يستفسر عن رغبتهم في العودة إلى سوريا مرة أخرى أم لا، أجاب الجميع: بنعم. أما السؤال الثاني عن الموعد، فكان عندما يتحقق الاستقرار ويتحسن الاقتصاد. أما عن موعد انتهاء الحرب وتحقق الاستقرار فالإجابات كانت تدل على عدم تفاؤلهم بالمستقبل. وبالتالي على الدول المستضيفة أن تعد نفسها لأنها ستستضيف اللاجئين لمدة طويلة. بل والاستعداد لهجرات جماعية جديدة.
3. تقوم المخيمات بتحسين شورطها وإمكانياتها من أجل تقديم خدمات أفضل للاجئين السوريين. وعلى كلا من الأردن والعراق القيام بتحسين شروط المخيمات المتواجدة داخلها. ولبنان أصبح من الملح إنشاء مخيمات جديدة.
4. يجب إعداد دراسات وأبحاث تهدف إلى تسهيل عملية التأقلم والانسجام للاجئين السوريين مع الأهالي المحليين.
5. وأخيراً يجب عدم النظر إلى موجات الهجرة على أنها ظاهرة تؤثر بشكل سلبي فقط على الدول التي ظهرت بها بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية أيضاً التي أضافها السوريين في البلاد التي نزحوا إليها.

المصادر والمراجع:

1- د. أحمد سميران، د. مفلح سميران، بحث مقدم للمؤتمر الدولى لكلية الشريعة وكلية القانون جامعة آل البيت حول (الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات) الأردن17-18/ 2014/6م.

2- تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين بالامم المتحدة 2014 م.

3- تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين بالامم المتحدة 2014م .

4- تقرير عن إدارة الشرق الوسط وشمال افريقيا، والمنسق الإقليمي للاجئيين السوريين والعراقيين فى المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئيين.

4- تقرير الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، تقرير الامم المتحدة عن اللاجئيين 2015.

5-"الحدث " تقرير حول معاناة اللاجئيين السوريين فى المجر قناة العربية.

7- تقرير منظمة العفو الدولية عن اللاجئيين السوريين الصادر عن الامم المتحدة 2014/11/20م.

8- تقرير مركز دراسات وابحاث اتحاد جمعيات اصحاب الاعمال التركى ، ومركزابحاث السياسات والهجرة فى جامعة هاجيتيبه.

9- تقرير معهد "بروكنجز" ومنظمة الابحاث الاستراتيجية الدولية فى تركيا، نوفمبر2014م.

10- تقرير عن الازمة السورية مآساة القرن 21 للمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئيين.

11- خالد الوزني،" برامج تقديم الخدمات" دراسة ميدانية تصدر عن المجلس الإقتصادي والاجتماعي الأردني، 2012.

12- عثمان دنشر، فيتوريا فيدرتشي، إليزابيث فيرس، سما كارسا وإيلف أوزمنك شاميكل "تقرير عن معهد "بروكنجز" ومنظمة الأبحاث الاستراتيجية الدولية في تركيا نوفمبر 2014 م بعنوان حدود الضيافة.

13- دراسة عن معاناة لاجئي سوريا بالأردن أعدتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع منظمة الإغاثة والتنمية الدولية بعنوان "العيش فى الظل"2014م.

14- موقع الحكومة الاتحادية للهجرة على الإنترنت حول "معلومات عن اللجوء والهجرة".

15- موقع الهيئة السورية للإعلام مقال بعنوان: " معاناة اللاجئين السوريين فى بلاد المجر". 16- كتاب التكيف مع الأزمة، يصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية لأزمة اللاجئين السوريين بالأردن 2014م.

حق السوريين في اللجوء الإنساني إلتزام قانوني وواجب شرعي

د. العلجة مناع – جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة –الجزائر

الملخص:

يعاني الأشقاء السوريون في الشتات وضعيات قانونية غير واضحة رتبت في كثير من الأحيان حرمانهم من حقهم الطبيعي في اللجوء و الأمن الإنساني،و أنتجت تضاربا في المواقف بشأن اعتبارهم لاجئين أو مهاجرين غير شرعيين أو فارين من بلد غير آمن،كما اختلفت و تباينت آليات التعامل معهم بين اشتمالهم بقانون الحماية الدولية للاجئين و بين تمكينهم من الحماية المؤقتة،و بين السعي لتهجيرهم و إعادتهم لبلادهم،و بين هذا وذاك تزداد أوضاعهم الإنسانية سوءا،و يصبح البحث عن سبل ناجعة لحمايتهم أمرا شديد الإلحاح.

ويلقى السوريون في تركيا بالنظر إلى أعدادهم الكبيرة هناك،معاملة خاصة و جهودا كثيفة تبذلها الحكومة التركية في مواجهة المجتمع الدولي من جهة،و يبذلها المجتمع المدني التركي في ظل تقاعس كبير أبداه الأشقاء و الإخوة.

وتسعى هذه الورقة البحثية لتبيان التكييف القانوني الذي ينبغي أن يصطبغ به الوجود السوري في تركيا، وما يترتب على هذا التكييف من حقوق ينبغي أن تتظافر الجهود لتمكين اللاجئين منها،كما تهدف لتبيان حجم المساعي و الإنجازات التي حققتها الحكومة التركية لدعم اللاجئين السوريين في تركيا انطلاقا من كونه واجبا شرعيا قبل أن يكون واجبا إنسانيا و ضرورة أن تلق هذه الحكومة التأييد في مجهوداتها من كل الأشقاء العرب و المسلمين في هذه المهمة الإنسانية.

وسنحاول دراسة هذه المسائل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: اللجوء الإنساني حق للسوررين و ليس منحة.

المبحث الثاني: الوضع القانوني للاجئين السوريين في تركيا

المبحث الثالث: حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية .

مقدمة:

يتفق الجميع على أن تزايد بؤر النزاعات المسلحة وانتشار الجماعات الإرهابية المتطرفة، في منطقة الشرق الأوسط، أدى إلى نزوح وتشريد الملايين من سكان المنطقة، بحثاً عن الأمن والاستقرار، بينما تتحمل

سياسات الغرب الخاطئة المسؤولية كاملة لما وصلت إليه الأوضاع في المنطقة، و على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه هؤلاء اللاجئين العرب.

وتثير الأوضاع الإنسانية الصعبة، التي يعاني منها اللاجئون العرب في عدد من الدول الأوروبية، قلقاً واضحاً تجاه التزام الغرب بتعهداته الدولية الخاصة باستقبال وإيواء اللاجئين المتضررين من الأوضاع الأمنية والإنسانية في بلادهم.

ولا تعتبر ظاهرة اللجوء الإنساني، بالظاهرة الجديدة على مؤسسات المجتمع الدولي أو تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان، إذ نظم القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف الأربع، واتفاقية عام ١٩٥١ و البرتوكول الخاص بها الصادر عام ١٩٦٧، أوضاع المدنيين في مناطق النزاع المسلح، والمهاجرين اللاجئين، وسبل توفير الحماية والمساعدات اللازمة وتنظيم أوضاعهم داخل الدولة المضيفة، دون الإخلال بحقوقهم أو التخلي عن حق العودة بعد انتهاء الصراع واستقرار الأوضاع في بلادهم.

وطبقاً لهذه المواثيق الدولية فإن الحق في اللجوء الإنساني ليس منحة من الدول الأوروبية، التي لجأ إليها الملايين من اللاجئين السوريين، بل هو التزام مفروض، وأن على الاتحاد الأوروبي تجاوز خلافاته حول مصير اللاجئين، وإعلانه التخلي عن تلك الإجراءات، التي اتخذها —في بداية الأزمة — من تشكيل قوة عسكرية بحرية لمنع موجات الهجرة القسرية من الوصول إلى سواحله، هرباً من ممارسات الجماعات الإرهابية، التي ولدت من رحم السياسات الخاطئة للغرب بقيادة الولايات المتحدة، تجاه مشاكل الشرق الأوسط.

و إن كان تفعيل نصوص القانون إزاء الحق السوري الأصيل في اللجوء الإنساني يعتريه الكثير من الملابسات ذات البعد السياسي و الأمني، فإن تفعيل القيم و المبادئ الإنسانية و توجيه الجهود للتكفل بضحايا الأزمة السورية و تأمينهم لا يدع مجالا للتردد في إطار المبادئ الإسلامية الرامية إلى التكافل و التراحم بين المسلمين و غيرهم .

و ستحاول هذه الدراسة وضع اليد على معنى حق اللجوء الإنساني و ما يرتبه من آثار يتوجب البحث في مدى تحققها على أرض الواقع بالنسبة للاجئين السوريين، من خلال الجهود التي تبذلها الحكومة التركية باعتبار تركيا المستقبل الرئيس لهؤلاء،و كذا من خلال النظر في المنظور الإسلامي لهذا الحق و مدى تفعيل آليات الحماية التي يوفرها التشريع الإسلامي،أمام عجز أو تماطل آليات الحماية الدولية.

المبحث الأول: اللجوء الإنساني حق للسوررين و ليس منحة.

المطلب الأول: معنى اللجوء الإنساني.

أولا:مفهوم اللجوء في المواثيق الدولية:

تعريف اللجوء لغة

اللجوء: مصدر الفعل لجأ، يقال: لجأ إلى الشيء والمكان يلجأ لجأ ولجوءاً وملجأ، بمعنى لاذ به واعتصم، قال ابن فارس: "اللام والجيم والهمزة: كلمة واحدة، وهي اللجأ والملجأ: المكان يلتجئ إليه، يقال: لجأت والتجأت."

ويقال: ألجأت أمري إلى الله، أي أسندت، ولجأت إلى فلان وعنه والتجأت وتلجأت إذا استندت إليه، واعتضدت به، أو عدلت عنه إلى غيره، وألجأه إلى الشيء: اضطره إليه، وألجأه: عصمه، والتلجئة: الإكراه، والملجأ واللجأ -محركة- المعقل والملاذ[1] ، ومنه: قوله عز وجل:(لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلاً لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ)[2].

وهناك العديد من الوثائق الدولية التي تحدد من هم اللاجئون في حكم تطبيقها، كما تحدد الحدود الدنيا للمستويات الأساسية لمعاملة اللاجئين ومن أهم تلك الوثائق على المستوى الدولي، اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951 بشأن مركز اللاجئين، والبروتوكول الذي ألحق بها سنة 1967 في ذات الخصوص.

1.مفهوم اللاجئين في اتفاقية الأمم المتحدة سنة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين:

تقدم اتفاقية 1951 في مادتها الأولى تحديداً لمصطلح اللاجئ " Refugee"، حيث تقرر أنه ينطبق على "أي شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير سنة 1951 وبسبب تخوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاده لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج دولة جنسيته وغير قادر أو لا يريد بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته، أو كل شخص لا يتمتع بجنسية ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب تلك الظروف ولا يستطيع أو غير راغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة".

ومما يؤخذ على هذا التعريف: أنه قصر وصف اللاجئ على الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة بلدهم الأصلي بسبب الخوف من الاضطهاد، أو تعرضهم بالفعل للاضطهاد، بسبب الجنسية، أو العرق، أو الدين، أو الآراء السياسية، ولم تتضمن الأشخاص الذين يفرون من أوطانهم بسبب الخوف على حياتهم نتيجة نشوب حرب أهلية مثلاً، أو نتيجة عدوان خارجي، أو احتلال، أو سيطرة أجنبية، ولذلك وسعت

---

[1] أنظر : مادة (لجأ) في معجم مقاييس اللغة 235/5، القاموس المحيط ص65، لسان العرب 152/1، المصباح المنير ص210 .

[2] سورة التوبة: 57 .

اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لشؤون اللاجئين لعام 1969 تعريف اللاجئ " ليشمل الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة دولتهم الأصلية بسبب عدوان خارجي، أو احتلال أجنبي، أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تثير الاضطراب بشكل خطير بالنظام العام في إقليم دولة الأصل كله أوفي جزء منه[1].

و معنى ذلك أن القانون الدولي يولي الأهمية للجوء السياسي على حساب اللجوء الإنساني،رغم أن البعد الإنساني هو الأولى بالإهتمام.وتضع الاتفاقية الحد الأدنى لمعاملة اللاجئين، بما في ذلك الحقوق الأساسية التي يستحقونها، كما تحدد كذلك المركز القانوني لهم، وتنطوي على أحكام بشأن حقوقهم في الحصول على عمل ذي عائد، وعلى رعاية فيما يتعلق بحصولهم على بطاقات هوية شخصية ووثائق سفر، وأن تكون لهم معاملاتهم وحقهم في تحويل أموالهم إلى الدولة الأخرى التي قبلتهم لأغراض إعادة استقرارهم.

[2]و يمكن القول بان تعريف اللاجئ قد مر بمرحلتين على النحو التالي:

أ- مرحلة التحرر من قيد المكان و الزمان:

بعد أن أحاطت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين تعريف اللاجئين بالقيود السابقة، ترتب على ذلك وجود تفرقة تعسفية بين نوعين من اللاجئين، أحدهما : اللاجئون قبل 1 يناير 1951 و في نطاق أوروبا، وثانيهما : اللاجئون بعد 1 يناير1951 داخل أو خارج نطاق أوروبا، وهم موجودون في نفس ظروف النوع الأول و ربما أشد.

وأمام هذا، ظهرت الحاجة الملحة إلى إلغاء قيد الزمان والمكان، فحرصت الأمم المتحدة على التوصل إلى وثيقة أخرى تعالج هذا الوضع، وكان ذلك ممثلاً في البروتوكول الخاص باللاجئين لعام 1967، وتم فيه بالفعل هذان القيدان، وباعتماد هذا البروتوكول، يكون القانون الدولي للاجئين قد سجل تقدماً ملحوظاً في تعريف اللاجئين، وبذلك يكون البروتوكول قد اعتمد التعريف الوارد في اتفاقية 1951 متحرراً من القيد المكاني، حيث لم يربط هؤلاء اللاجئين بأوروبا أو غيرها، وكذلك من القيد الزماني أيضاً، حيث ركز على حذف عبارة "نتيجة أحداث وقعت قبل أول يناير 1951".

ب- مرحلة التوسع في سبب اللجوء

---

[1] "الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي"، د أبو الخير أحمد عطية ،ص82 .

[2] "مفهوم اللاجئين في المعاهدات الدولية والإقليمية"، حازم حسن جمعةفي: أحمد الرشيدي (محرر)، الحماية الدولية للاجئين، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية: 1997) ، ص 20.

على الرغم من أن بروتوكول عام 1967 أجهز صراحة على القيد الزماني و المكاني في تعريف اللاجئين، إلا أنه أبقى على السبب الوحيد للجوء وهو الاضطهاد بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك، لكن الممارسة العملية التي تقوم بها المفوضية العليا لشئون اللاجئين قد أشارت إلى ضرورة توسيع مفهوم اللاجئين، و تمديد الحماية الدولية لبعض الأشخاص الذين تتوافر لهم أسباب للجوء مشابهة لسبب الاضطهاد من أجل الدين أو الجنس أو غير ذلك. وبناء على بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة التنفيذية للمفوضية العليا، قررت تمديد الحماية إلى :"الأشخاص المجبرين على البحث عن الملجأ خارج بلادهم الأصلية، أو بلد الجنسية، بسبب العدوان الخارجي، أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التي تضع النظام العام في خطر، في كل أو بعض هذه البلاد".

وبناء على ذلك، فإن المفوضية العليا لشئون اللاجئين قد أضافت توسعًا جديدًا بخصوص سبب اللجوء، حيث لم تقصر اللجوء فقط على سبب الاضطهاد، و إنما أضافت فئة أخرى، هي فئة الأشخاص الذين يفرون من بلادهم بسبب النزاع المسلح، والممثل في عدوان خارجي، أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث و اضطرابات تضع النظام العام للبلد –كله أو بعضه – في خطر.[1]

2.أسباب اللجوء فى القانون الدولي:

وردت فى اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951 وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام 1967 الأسباب الداعية لقبول اللاجئ، وهى على النحو التالي:

1- الخوف: ويقصد بالخوف ما كان ناتجاً عن التعرض للتعذيب والاضطهاد، وهو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.

2- الاضطهاد: وهو ما كان ناتجاً عن التعرض والتهديد للحياة والحرية، وانتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية.

3- التمييز: وهو يطلق على الاختلافات فى المعاملة، والحقوق والفرص، مما يولد شعوراً بعدم الأمان.

4- العرق: ويطلق علي الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان.

5- الدين: وهو المعتقد الذى يعتنقه الإنسان، والحرية الدينية مكفولة وفق الإعلانات والوثائق الدولية.

6- الانتماء: يكون الانتماء سببا من أسباب اللجوء؛ إذا انعدمت الثقة فى ولاء تلك الفئة أو تلك للنظام السياسى الحاكم، مما يعرضها للملاحقة والاضطهاد.

[1] "حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة"،محمود السيد حسن حسن، ،**السياسة الدولية**، العدد 162، أكتوبر 2005، ص 11.

7- الرأى السياسى: وهو ناتج عن اعتناق أراء سياسية مخالفة لما يعتقده النظام السياسى الحاكم، مما يؤدى إلى الخوف من الاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لابد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أوالتضييق.[1]

المطلب الثاني: الحقوق و الإلتزامات المترتبة عن تمتع اللاجئين بحق اللجوء.

أولا: الآثار المترتبة في مواجهة اللاجيء نفسه

لاشك في أن اللاجيء هو الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية، التي تنشأ كنتيجة للاعتراف له بالحق في طلب اللجوء وفي التمتع بهذا الحق فعلاً، و بالذات إذا ما قورنت حالته بحالتي دولة الملجأ و دولة الجنسية أو دولة الإقامة المعتادة، كما أن ما يترتب على هذه العلاقة التعاقدية من آثار قانونية بالنسبة إلى أطرافها المختلفة- ومنهم اللاجيء نفسه- لا ينصرف فقط إلى الحقوق التي تنشئها هذه العلاقة لهذا الطرف أو ذاك، و إنما ينصرف أيضاً إلى الالتزامات التي تترتب عليها.

1- تتمثل أهم الآثار المتعلقة، بجانب الحقوق التي تثبت للاجيء، فور الاعتراف له بالحق في طلب اللجوء، طبقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن اللاجئين فيما يلي:

الحق في مباشرة الشعائر الدينية واختيار نوع التعليم الديني لأفراد أسرته (المادة 4)، الاستثناء من شرط المعاملة بالمثل (المادة 7)، الحق في تملك الأموال، سواء أكانت منقولة أم عقارية (المادة 13)، الحق في العمل المناسب مقابل الأجر (المادة 16)، الحق في التعليم (المادة 2/22)، الحق في الحصول على وثائق تحقيق الشخصية وجوازات السفر (المادتان27،28)، الحق في تحويل أمواله التي جلبها معه إلى دولة أخرى (المادة 30)، عدم توقيع العقوبة عليه بسبب دخوله إقليم الدولة بطريقة غير قانونية، طالما توافرت فيه شروط معينة (المادة 31)، عدم طرده أو إبعاده إلا في أضيق الحدود (المادتان 32 و 33).

2- الآثار التي تتعلق بجانب الالتزامات التي تترتب في مواجهة اللاجيء، طيلة فترة تمتعه بالحق في الملجأ، يأتي في مقدمتها الالتزام بعدم القيام بأي عمل ذي طابع سياسي أو عسكري، يمكن أن تعتبره دولة الجنسية – أو دولة الإقامة المعتادة – ضاراً بأمنها الوطني، وطبقاً لما تكشف عن خبرة العمل الدولي، فإن لدولة الأصل الحق في أن تتقدم إلى دولة الملجأ بطلب تقييد حركة اللاجيء، سواء في عقد الاجتماعات أو في القيام بأية أنشطة مشابهة، متى أدركت هذه الدولة – أي دولة الأصل – أن مثل هذه الأنشطة من شأنها أن تهدد مصالحها، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن التزام دولة الملجأ بمراقبة تصرفات

---

[1] "حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي"، صلاح الدين طلب فرج،**مجلة الجامعة الإسلامية**، العدد الأول، يناير 2009، ص 169.

اللاجـيء بمـا يضـمن وفـاءه بالتزاماتـه في هـذا الصـدد، هـو مـن قبيـل الالتـزام ببـذل الجهـد ولـيس مـن قبيـل الالتزام بنتيجة.(1)

ثانيا:الأثار المترتبة في مواجهة دولة الملجأ:

1- عـدم الإعـادة القسـرية: مبـدأ عـدم الإعـادة القسـرية علـى النحـو المبـين في اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لعـام 1951 بشـأن مركـز اللاجئـين، يـنص علـى أنـه ينبغـي ألا يعـاد أي لاجـئ، بأيـة صـورة مـن الصـور إلى أي بلـد يكـون معرضـاً فيـه، لخطـر الاضـطهاد، وقـد اسـتمد تعبيرعـدم الإعـادة القسـرية مـن الفعـل الفرنسـي "refouler" الـذي يعـني الـدفع إلى الـوراء أو النبـذ، وقـد أشـير لأول مـرة إلى فكـرة أنـه لايجـب أن تعيـد أي دولـة أشخاصـاً إلى دول أخـرى في ظـروف معينـة في المـادة 3 مـن اتفاقيـة 1933 المتعلقـة بـالمركز الـدولي للاجئـين الـتي تعهـدت بموجبهـا الـدول الأطـراف بـألا تقـوم بطـرد اللاجئـين المقيمـين مـن إقليمهـا وبـألا تمـنعهم مـن دخولـه بواسـطة إجـراءات للشـرطة مثـل الطـرد أو عـدم القبـول عنـد الحـدود "Refoulement"، مـا لم يتطلّـب ذلـك الأمـن الـوطني أو النظـام العـام والتزمـت كـل دولـة "بـألا تـرفض في أي حـال مـن الأحـوال دخـول اللاجئين إقليمها عند حدود بلدان منشأهم".

لم يـتم التصـديق علـى اتفاقيـة عـام 1933 علـى نطـاق واسـع، لكـن عهـداً جديـدا بـدأ حـين أيـدت الجمعيـة العامـة في عـام 1946 المبـدأ القائـل بأنـه لا يجـوز إرغـام اللاجئـين الـذين يبـدون اعتراضـات مـبررة علـى العـودة إلى بلـد منشـأهم وقـد اقترحـت في البدايـة اللجنـة المخصصـة المعنيـة بعـديمي الجنسـية والمشـاكل المتصـلة بهـم حظراً مطلقاً على الإعادة القسرية عند الحدود بدون أية استثناءات.

بيـد أن مـؤتمر المفوضـين المعقـود في عـام 1951 أضـاف شـرطاً للمبـدأ بواسـطة فقـرة جديـدة تضـمنت إنكـار حـق الاسـتفادة مـن مبـدأ عـدم الإعـادة القسـرية عنـد الحـدود علـى الأشـخاص الـذين توجـد أسـس معقولـة لاعتبـارهم خطـراً علـى أمـن البلـد أو الـذين أدينـوا بموجـب حكـم نهـائي بارتكـاب جريمـة ذات خطـورة خاصـة، ومـن ثم يشـكلون خطـراً علـى مجتمـع ذلـك البلـد، وقـد قضـت اتفاقيـة عـام 1951 في النهايـة، بأنـه فيمـا عـدا هـذه الحـالات الاسـتثنائية المحـدودة، لا يجـوز إعـادة اللاجئـين سـواء لبلـد منشـأهم أو لبلـدان أخـرى قـد يتعرضون فيها للخطر.(2)

(1) **"حقوق الانسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق"**، أحمد الرشيدي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003) ص ص 373-375.

(2)جاي س .جودوين – جيل،"**اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها**"، متاح على:
http://legal.un.org/avl/pdf/ha/prsr/prsr_a.pdf

2- تقييد سلطة الدولة بالنسبة لإبعاد اللاجئين: نصت المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951على ثلاثة ضمانات أساسية للاجئ فيما يتعلق بإبعاده من إقليم الدولة التي يوجد فيها وهي على النحو التالي:

أ- تقييد سلطة الدولة في إبعاد اللاجئين، بحيث لا يكون هذا الإبعاد إلا على سبيل الاستثناء وعندما تقتضيه أسباب خاصة تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام.

ب- ضرورة اتباع إجراءات معينة فيما يتعلق بقرار الإبعاد والطعن فيه، حيث يتعين على دولة الملجأ عدم إبعاد اللاجئ الذي يقوم في مواجهته سبب من هذه الأسباب إلا بمقتضى قرار يصدر من جهة قضائية أو إدارية طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون، على أن يسمح للاجئ بتقديم دفاعه ضد هذا القرار وإثبات أن استمرار وجوده داخل الإقليم لا يتعارض مع مقتضيات الأمن القومي للدولة أو نظامها العام، وتمكينه من الطعن في ذلك القرار أمام الجهة المختصة، إلا أن هذه المادة ذاتها في فقرتها الثانية أعطت للدولة الحق في حالة وجود ظروف اضطرارية تتعلق بأمنها القومي أن تتخذ قرار الابعاد في أقصر وقت ممكن وبالتالي في مثل هذه الحالة يصبح من المتعذر على اللاجئ الدفاع عن نفسه وتقديم الأدلة المطلوبة لإثبات براءته.

ج- يتعين على دولة الملجأ في حالة ما إذا أصبح قرار الإبعاد نهائياً وواجب التنفيذ بصدوره بالشكل والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 32، عدم تنفيذ هذا القرار فوراً، وإنما يجب أن تمنح اللاجئ مهلة معقولة يبحث خلالها عن دولة أخرى يذهب إليها خلاف دولة جنسيته أو الدولة التي يتهدده فيها الاضطهاد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الضمانات الواردة في نص المادة 32 من الاتفاقية لا يستفيد منها إلا اللاجئون الموجودون على إقليم الدولة بصفة قانونية ومشروعة، وهو ما ينطوي على تمييز في المعاملة بين اللاجئين الموجودين بصورة قانونية وأولئك الموجودين بطريقة غير قانونية ويتعارض مع روح المادة 31 من الاتفاقية نفسها.[1]

3- المأوى المؤقت: ويقصد به أنه إذا كان من حق الدولة عدم منح الملجأ داخل إقليمها للأجانب، فإنه ليس من حقها- ما لم تتعرض مصالحها الحيوية للخطر- أن تحرم اللاجئ من فرصة الحصول على هذا الملجأ في إقليم دولة أخرى، وبالتالي يتعين عليها أن تمد للاجئ يد العون سواء بالسماح له بدخول إقليمها والبقاء فيه لمدة معينة أو بتأجيل طرده أو إبعاده - إن كان موجوداً بالفعل داخل الإقليم- لمدة

(1)"حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة"، محمد شوقي عبد العال،في: أحمد الرشيدي (محرر)، **مرجع سابق**، ص ص 42-44.

معينة وبالشروط التي تراها مناسبة حتى يستطيع الحصول على تصريح بالدخول إلى دولة أخرى أو يتمكن من الحصول على الملجأ فيها.

وفي هذا الإطار أشارت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951 إلي فكرة المأوى المؤقت، في المادة 31 و ذلك بالنسبة للاجئين الموجودين داخل إقليم الدولة بصفة غير قانونية ثم قدموا أنفسهم للسلطات المختصة في أقرب وقت ممكن، وفي المادة 32 المتعلقة باللاجئين الموجودين في الإقليم بصفة قانونية ولكن قامت في حقهم أسباب خاصة بالأمن القومي أو النظام العام لدولة الملجأ تستدعي إبعادهم، فألزمت الدولة في كلتا الحالتين بأن تمنح اللاجئ قبل طرده أو إبعاده مهلة معقولة فضلاً عن التسهيلات اللازمة حتى يمكنه السعي إلى الحصول على قبول دولة أخرى له في إقليمها.[1]

4- التزام دولة الملجأ بتوفير حد أدنى مناسب من المعاملة: أو بمركز قانوني لا يختلف كثيراً عن المركز الذي تعترف به لمواطنيها، أو على الأقل تعترف له بمركز يماثل ذلك الذي تسلم به للأجانب الذين يقيمون على إقليمها بصورة معتادة. فالتمييز بشكل عام بين المواطنين واللاجئين ينبغي أن يكون في أضيق الحدود.

5- التزام دولة الملجأ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مباشرتها لمهامها: وبصفة خاصة من أجل تسهيل واجباتها في الإشراف على تطبيق أحكام الاتفاقيات ذات الصلة، وبالذات أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 المكمل لها.

6- التزام دولة الملجأ بعدم المبادرة إلى إنهاء حالة اللجوء من تلقاء نفسها: وبإرادتها المنفردة في أية لحظة ما لم توجد المبررات الموضوعية التي تسوغ لها ذلك، كما أنه يتعين على هذه الدولة أن تحترم رغبة اللاجئ في إنهاء حالة اللجوء هذه والعودة إلى بلده الأصلي أو إلى بلد آخر يرى أنه سيوفر له ظروفاً أفضل للحياة.[2]

ثالثا: الآثار المترتبة في مواجهة الدول الأخرى:

[1] **المرجع السابق**، ص ص 44- 46.

[2] "الحق في طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان: دراسة في ضوء المواثيق الدولية وفي بعض الدساتير والتشريعات العربية"، أحمد الرشيدي،في: أحمد الرشيدي (محرر)، **مرجع سابق**، ص 84.

إن أول أثر قانوني يرتبه الاعتراف للشخص الأجنبي بصفة اللاجيء، في مواجهة الدول الأخرى كافة، بما في ذلك الدولة التي ينتمي إليها بالجنسية أو دولة إقامته المعتادة، يتمثل في وجوب تسليم هذه الدول جميعها بتمتع هذا اللاجيء بالحق الممنوح له من جانب دولة الملجأ، واعتبار أن منح اللاجيء هذا الحق هو عمل من أعمال السيادة. ويتصل بذلك أيضاً، التزام هذه الدول ـ كافة ـ بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد اللاجيء ، كذلك فإنه لا ينبغي للدول الأخرى أن تنظر إلى موقف دولة الملجأ المتمثل في منحها اللجوء لشخص معين على أنه عمل غير ودي أو عدائي موجه ضدها.[3]

رابعاً: إنتهاء اللجوء في القانون الدولي :

يرجع إنتهاء اللجوء في القانون الدولي إلي العديد من الأسباب، وأهمها يتمثل في:

1– الوفاة.

2– الطرد : فلدولة الملجأ أن تضع نهاية للملجأ بإرجاع اللاجيء أو طرده، وقد حددت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 أن الطرد ممكن في حق اللاجيء، ولكن وفق الضوابط التالية :

أ– ليس لدولة الملجأ أن تطرد لاجئاً قانونياً إلا لدواعي الأمن الوطني أو النظام العام .

ب– ليس لدولة الملجأ أن تطرد اللاجيء إلا إذا كان قد حصل على تصريح دخول إلى إقليم دولة أخرى.

3– العودة الطوعية: وهي رجوع اللاجيء إلى بلاده، و لاشك أنها الطريقة المثلى التي ينتهي بها اللجوء.

4– التجنس بجنسية دولة الملجأ: وهو أن تمنح دولة الملجأ الجنسية للاجيء، وعندئذ ينتهي اللجوء في تلك الحالة، و ذلك لتمتعه بجنسية دولة أخرى غير الدولة التي فر منها .[1]

المبحث الثاني: الوضع القانوني للاجئين السوريين في تركيا

المطلب الأول: وضع السوريين في تركيا من منظور قانون الحماية الدولية للاجئين.

يتحدد الوضع القانوني للاجئ أو لطالب اللجوء من خلال بيان حكم طلب هذا الحق، وشروط المستحق له، وكذلك من خلال حكم منح هذا الحق والجهة المانحة، ومدى إلزام الدول بهذا الحكم، وما يترتب على ذلك من واجبات، فالوجود السوري بالخارج اليوم و بتركيا على وجه التحديد،يعرف جدلا كبيرا بشأن تكييفه،الأمر الذي يؤثر على تحديد امتدادات هذا الحق و مدى استحقاق اللاجئين لها و مدى التزام دول اللجوء بها.

أولا:بالنسبة لحقوق اللاجئين:

[3] "حقوق الانسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق"، أحمد الرشيدي،**مرجع سابق**، ص 379.

[1] صلاح الدين طلب فرج، **مرجع سابق**، ص 170.

معظم العهود والمواثيق الدولية و الدساتير الوطنية تنص على حق الفرد في طلب اللجوء ، باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان، التي تنظمها وترعاها جهات دولية كثيرة.

فحق الفرد في الحياة والحرية والأمان، وحقه في التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد، من الحقوق ذات الأهمية الكبرى في القانون الدولي.

فقد جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد والمنشور عام 1948م: "إن الجمعية العامة تنشر على الملأ هذا الإعلان لحقوق الإنسان بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب وكافة الأمم، كيما يسعى جميع أفراد المجتمع وهيئاته واضعين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام، ومن خلال التعليم والتربية، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات، وكيما يكفلوا بالتدابير المطردة -الوطنية والدولية- الاعتراف العالمي بها، ومراعاتها الفعلية فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها، وفيما بين شعوب الأقاليم الموضوعة تحت ولايتها على السواء".[1]وقد جاء في المادة الرابعة عشرة في الفقرة الأولى منه: "لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى، والتمتع به، خلاصاً من الاضطهاد."

كما جاء في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في المادة الثانية والعشرين الفقرة السابعة: "لكل شخص الحق في أن يطلب ويمنح ملجأ في قطر أجنبي، وفقاً لتشريعات الدولة والاتفاقيات الدولية".[2]

ونصت المادة الثانية عشرة الفقرة الثالثة من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان على: "أن لكل شخص الحق عند اضطهاده في أن يسعى ويحصل على ملجأ في أي دولة أجنبية؛ طبقاً لقانون كل بلد، وللاتفاقيات الدولية".[3]

كما جاء في المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام 1966 الفقرة الأولى: "لكل فرد حق في الحرية، وفي الأمان على شخصه."وأكدت المادة السادسة عشرة من مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن: "لكل مواطن الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلاد أخرى؛ هرباً من الاضطهاد."

وتناول إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1990م في المادة الثانية عشرة أن لكل إنسان -إذا اضطهد- حق اللجوء إلى بلد آخر.[4]

و يتبين مما سبق أن اللاجئين السوريين يتواجدون في وضع قانوني يمنحهم الحق في اللجوء الإنساني الذي يتطلب الحماية و الأمن في البلاد التي فروا إليها هربا من الإضطهاد،و هو حق لا يمكن تجريدهم منه بأي حال من الأحوال.

ثانيا:بالنسبة للإلتزامات الدولة المانحة للجوء:

(1) حقوق الإنسان إعداد جمعية المحامين الكويتية ص17، 42، حقوق الإنسان مدخل إلى وعي حقوقي. أمير سيف ص114

(2) حقوق الإنسان: مدخل إلى وعي حقوقي. أمير سيف ص114

(3) حقوق الإنسان مدخل إلى وعي حقوقي. أمير سيف ص114، حقوق الإنسان الوثائق العالمية والإقليمية د. محمود بسيوني وآخرون 180/2

(4) حقوق الإنسان إعداد جمعية المحامين الكويتية ص17، 42، حقوق الإنسان مدخل إلى وعي حقوقي. أمير سيف ص114، مذكرة بشأن الحماية الدولية للاجئين ص180 من كتاب حقوق الإنسان المجلد الثاني إعداد د. محمود بسيوني وآخرين، الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان في الإسلام وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت ص26

لا يخفى أنه خلال القرن العشرين ظل المجتمع الدولي يجمع بصورة مطردة مجموعة من المبادئ التوجيهية والقوانين والاتفاقيات التي تستهدف حماية حقوق الإنسان الأساسية، ومعاملة عدد متزايد من الأشخاص أجبروا على الفرار من أوطانهم بسبب الخوف من التعرض لأشكال مختلفة من الاضطهاد وهم اللاجئون.

وقد بلغت هذه العملية التي بدأت في عهد عصبة الأمم المتحدة عام 1921 ذروتها باعتماد اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها الذي تلاها في عام 1967.

وفى الوقت الحاضر بلغ عدد البلدان التي صدقت على هذه الاتفاقية 133 بلداً، وانضم عدد مماثل إلى البروتوكول، وهذا العدد ليس كافياً عند المقارنة بعدد الأطراف في اتفاقيات جنيف عام 1949، حيث بلغ 188 دولة، وعدد الدول التي وقعت اتفاقية حقوق الطفل حيث بلغ 192 دولة.

ويكمل دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدور الذي تنهض به الدول، وتسهم في توفير الحماية للاجئين عن طريق:

1- الدعوة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات والقوانين الخاصة باللاجئين وتنفيذها.
2- ضمان أن يعامل اللاجئون وفقاً لمعايير القانون المعترف بها دولياً.
3- ضمان أن يمنح اللاجئون اللجوء، وألا يعادوا قسراً إلى البلدان التي فروا منها.
4- ترويج الإجراءات المناسبة لتقرير ما إذا كان شخص ما يعتبر لاجئا أم لا، وفقاً للتعريف الوارد في اتفاقية عام 1951 و وفقاً للتعريفات الأخرى الواردة في الاتفاقيات الإقليمية.
5- التماس حلول دائمة لمشكلات اللاجئين[1]

وقد أكدت الاتفاقية أن اللاجئين يستحقون كحد أدنى نفس معايير المعاملة التي يتمتع بها المواطنون الأجانب الآخرون في أي بلد، وفى حالات كثيرة نفس المعاملة التي يتمتع بها المواطنون.ويُعدُّ هذا اعترافا بالنطاق الدولي لمشكلة اللاجئين.

ولكن، هل يطلب إلى بلد ينضم إلى هذه الاتفاقية أن يمنح لجوءا دائماً إلى جميع اللاجئين؟و هل الحماية الدولية للاجئين هي حماية دائمة؟؟

الواقع أنه حتى وإن كانت هناك حالات يبقى فيها اللاجئون بصورة دائمة، ويندمجون في بلد لجوئهم، بيد أن الحماية التي تقدم بموجب هذه الاتفاقية ليست دائمة بصورة تلقائية، فقد تزول صفة اللاجئ عن أي شخص عند زوال الأسباب التي أدت إلى منحه وضع اللاجئ، وفى حالة الأعداد الضخمة الوافدة من اللاجئين، تكون الإعادة الطوعية إلى الوطن بطبيعة الحال هي الحل المفضل عندما تسمح بذلك الظروف في بلد المنشأ.غير أن الإنضمام للإتفاقية يعد

[1] موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الشبكة العنكبويتةWWW.UNHCR.ORG

مهماً لأنه يبين مدى التزام بلد ما بمعاملة اللاجئين وفقاً للمعايير القانونية والإنسانية المعترف بها دولياً،كما إنه يحسن فرص اللاجئين في الوصول إلى بر الأمان،وهو– و هذا الأهم–يؤدي إلى تفادي حدوث أي احتكاك بين الدول بشأن المسائل المتعلقة باللاجئين، فلو أقدم بلد بعينه من البلدان الموقعة على الاتفاقية فعلاً على منح اللجوء، فإنه على بلد المنشأ الخاص باللاجئين أن ينظر لهذا العمل على أنه عمل سلمي، وإنساني، وقانوني، وليس بادرة عدوانيةو لعل اللإنظمام وحده كاف لتبيان استعداد بلد ما للمشاركة في تحمل مسؤولية حماية اللاجئين .[2]

يتضح مما تأتى أن حماية اللاجئين هي المسؤولية الأساسية للدول الموقعة على اتفاقية 1951 اتجاه اللاجئين المقيمين في أراضيها حسب الشروط المحددة في هذه الوثيقة، ومن ثم فإن جميع الدول –بما فيها تلك الدول التي لم توقع على الاتفاقية– ملزمة بأن تمتثل للمعايير الأساسية لحماية اللاجئين، التي تُعدُّ في الوقت الحاضر جزءاً من القانون الدولي العام .مما يعني عدم جواز إعادة أي لاجئ إلى إقليم تكون فيه حياته أو حريته معرضة للتهديد و بالمقابل لا يجوز حرمان أي لاجئ من الدخول إلى بلد ما يلتمس فيه الحماية ضد الاضطهاد.

وهكذا يصبح منح حق اللجوء ملزم للدول عموماً، لاسيما المنضمة لهذه الاتفاقية، وهذا ما نصت عليه المادة (32) الفقرة (1) ونصها: "تمتنع الدول المتعاقدة عن طرد اللاجئ الموجود بصورة شرعية على أرضها، إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام."

وفي الفقرة (2): "لا يتم طرد مثل هذا اللاجئ إلا تنفيذاً لقرار متخذ وفقاً للأصول القانونية."

وفي المادة (33): "يحظر على الدول المتعاقدة طرد أو رد اللاجئ بأي صورة إلى الحدود أو الأقاليم حيث حياته أو حريته مهددتان[1]

ونظراً للأهمية القصوى لهذا المبدأ –وهو عدم جواز إعادة اللاجئ إلى دولة الاضطهاد– في مجال حماية اللاجئ، فإنه لا يجوز للدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تورد أية تحفظات على نص المادة (33) السابقة، وهو ما نصت عليه المادة (42) من الاتفاقية ذاتها.

وهذا المبدأ قد أصبح في السنوات الأخيرة قاعدة قانونية دولية ملزمة، سواء باعتباره قاعدة قانونية عرفية أو باعتباره مبدأ من المبادئ العامة للقانون التي أقرته الأمم المتمدنة، ومن ثم فهو ملزم لجميع الدول، ولو لم تكن أطرافاً في المعاهدات الدولية التي أقرته.

ذلك أن مبدأ عدم جواز إعادة اللاجئ قد نصت عليه التشريعات الداخلية، كما تأخذ به المحاكم في كثير من الدول، كما أن الدول تجري في الغالب على احترام هذا المبدأ في الممارسات العملية.وبهذا يظهر أن هذا المبدأ قد صار مبدأ

---

(2) نفس المرجع.

(1) اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967 باختصار وتصرف، من موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الشبكة العنكبوتية WWW.UNHCR.ORG، حقوق الإنسان مدخل إلى وعي حقوقي ص110، مذكرة بشأن الحماية الدولية للاجئين ص180.

قانونياً ملزماً لكافة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي[2] .و إن كانت تعترضه الكثير من المعوقات مثل فكرة السيادة التي تتمتع بها الدول تمثل عائقاً رئيساً في سبيل تأسيس ضمان دولي لاحترام حق اللجوء السياسي، وذلك أن بعض الدول تعُدُّ نفسها ذات سيادة مطلقة، وترفض إخضاع إرادتها لقانون مشترك، يرسخه ويضع قواعده القانون الدولي، وقد تعرض مبدأ سيادة الدولة إلى نقد شديد، من جانب أنه لا يمكن صيانة الحقوق ما لم تتخلَّ الدول –على الأقل– عن جزء من سيادتها، كما أن أية اتفاقية دولية ستظل ناقصة وغير ملزمة في ظل مفهوم السيادة المطلقة وانعدام الإجراءات الدولية.

كما أن التدابير التقييدية التي تستحدثها بعض الدول لمواجهة تدفق اللاجئين الاقتصاديين والأجانب غير القانونيين من الوصول إلى أراضيها، وفرض غرامات على الخطوط الجوية التي تحمل أجانب بلا وثائق، وغيرها من إجراءات، تمثل عائقا آخر أمام الحماية الدولية للاجئين،الذين تنتهك حقوقهم بدءا من إغلاق الأبواب أمام طلباتهم، والرد من المطارات والحدود، وأحيانا إعادتهم إلى بلدانهم التي فروا منها، مما يعرضهم لأخطار عديدة ولمشاكل كثيرة[1].

وإن كان الظاهر من هذا أن القانون الدولي لا يعد الأشخاص الذين لجأوا إلى الخارج مع استمرار تمتعهم بحماية ومساعدة حكوماتهم لاجئين؛ لأنهم لاجئون باختيارهم، إذ لا يكفي لوصف الشخص بأنه مبعد أو منفي أن يهجر دولة إقامته المعتادة؛ لأن الأحداث السياسية التي وقعت في ذلك البلد لا تروقه أو لا تعجبه، طالما أنه لم يكن يتعرض فيها للاضطهاد، أو كان مهدداً بالاضطهاد نتيجة هذه الأحداث، كما أن الأشخاص الذين يرغبون في الاستقرار في دولة أخرى غير دولتهم الأصلية لأسباب اقتصادية خالصة لا يمكن الادعاء بأنهم لاجئون إذا كانت الظروف تسمح لهم بهذه الهجرة[2].

غير أن الاضطهاد قد يكون صادراً عن سلطة حكومية – أو من عناصر غير حكومية في حالة عدم وجود حماية حكومية كافية، لذلك تقضي سياسة المفوضية بأن الأشخاص الذين يواجهون هجوماً، أو معاملة لا إنسانية، أو تمييزاً خطيراً ، وتكون حكوماتهم عاجزة عن حمايتهم أو غير مستعدة لذلك، ينبغي الاعتراف بهم كلاجئين[3].

المطلب الثاني: وضع السوريين من منظور قانون الحماية المؤقتة التركي.

تعمل الحكومة التركية على تحسين القوانين التي تنظم وجود الأجانب في تركيا بما يكفل كافة الحقوق الإنسانية أولاً، وبما يوفر معاملات إدارية تسهل تحركات الأجانب في تركيا،و قد كانت الخطوة الإيجابية الكبرى هي تحويل قوانين إقامة الأجانب في تركيا من مؤسسات أمنية تابعة إلى وزارة الداخلية، إلى

---

(2) الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي د. أبو الخير أحمد عطية ص102-105 باختصار وتصرف.

(1) حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني د. فيصل شطناوي ص259- 261 .

(2) الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي د. أبو الخير أحمد عطية ص89، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني د. فيصل شطناوي ص247

(3) المفوضية السامية لشؤون اللاجئينWWW.UNHCR.ORG

مؤسسات مدنية تابعة لنفس الوزارة، فقد تأسست 'المديرية العامة لإدارة الهجرة' وتم تعين إدارة مدنية تشرف عليها، وقد بدأت هذه المديرية العامة لإدارة الهجرة عملها وشرعت في تنظيم إقامات وتصاريح عمل النازحين واللاجئين والمهاجرين الأجانب إلى تركيا، وقد حلت هذه المديرية العامة لإدارة الهجرة مكان 'إدارة شؤون الأجانب' التي كانت تتبع مديرية الأمن العام.

استنادا إلى قانون الأجانب والحماية الدولية، وهذا القانون هو قانون دولي دخل حيز التنفيذ في تركيا منذ 11 نيسان / أبريل من هذا العام 2014.

والنظام الذي ينظم قوانين اللجوء والنازحين يستند إلى 'قانون الأجانب والحماية الدولية'، أي أنه يستند إلى معايير دولية،ومن المؤكد ان من أوائل المستفيدين من هذا القانون سيكون اللاجئين السوريين إلى تركيا التي تقدم لهم الحكومة التركية الآن حماية مؤقتة، ولكن ظروف استمرار القتال في سوريا إلى امد بعيد أو غير معلوم سوف يسمح للسوريين الاستفادة من هذا القانون.

أولا:اللائحة التنظيمية لتطبيق الحماية المؤقتة في تركيا:

جاءت اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة بموجب قرار مجلس الوزراء التركي رقم 6883 بتاريخ 2014/10/13 ، ودخلت حيز النفاذ بنشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 2014/10/22 .

وجاءت هذه اللائحة استناداً للمادة 91 من قانون الأجانب والحماية الدولية التركي الجديد لعام 2013 والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 2014/4/11. وتألفت اللائحة من 63 مادة في إحدى عشرة باب. بالإضافة إلى مادة مؤقتة تتعلق بشمول كل القادمين من سوريا من تاريخ 2011/4/28، بسبب الأحداث الجارية هنالك بتطبيق الحماية المؤقتة وفقاً لأحكام هذه اللائحة، كما تحل وثيقة الهوية الممنوحة قبل دخول اللائحة التنفيذية حيز النفاذ " أي البطاقة التي حصل عليها السوريون من مديريات الأمن العام (أمنيات) التي تبدأ بالرقم 98"، محل وثيقة الحماية المؤقتة، ويمكن أن يمنح أصحاب هذه الوثيقة رقم بطاقة أجنبية بموجب القانون رقم 5490. إلى أن يتم تنظيم وثيقة هوية حماية مؤقتة [1].

1. المبادئ العامة للحماية المؤقتة:

تناولها الباب الثاني من اللائحة، و أبرز ماجاء في:" عدم تطبيق الأحكام المتعلقة بالدخول والإقامة في تركيا المنصوص عنها في المواد 5-6-7من قانون الاجانب والحماية الدولية بشكل يمنع الأجانب من التقدم بطلب الحماية المؤقتة. وعدم فرض غرامات أو عقوبات إدارية لمجرد الدخول أو التواجد غير الشرعي

---

[1] المادة 22 من اللائحة.

للمشمولين بالحماية المؤقتة "بشرط أن يراجعوا السلطات المختصة من تلقاء أنفسهم خلال مدة معقولة و يتقدموا بأعذار تكون منطقية لدخولهم أو إقامتهم بشكل غير شرعي .[2] "

لابد من التنويه بأن السوريين الذين خالفوا أحكام قانون الأجانب والحماية الدولية المتعلقة بالدخول والإقامة بعد تاريخ الأعلان عن الحماية المؤقتة في 2011/4/28 ، ولم يقوموا بمراجعة السلطات المختصة للاستحصال على وثيقة هوية تعريف أجنبي والتي تحولت إلى وثيقة هوية حماية مؤقتة، ستفرض عليهم عقوبات إدارية،(غرامات مالية) عند خروجهم من تركيا سواء إلى سوريا أو إلى بلد ثالث، بعد سريان أحكام لائحة الحماية المؤقتة.

كما تضمن الباب الثاني الالتزام بمبدأ "عدم الإعادة القسرية" بنصه على" :عدم جوازية إعادة أحد من الأشخاص الذين تشملهم اللائحة إلى مكان قد يتعرضون فيه للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة المهينة أو غير الإنسانية، أو المكان الذي تكون فيه حياتهم أو حريتهم مهددة بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي[1] . "

2. نطاق تطبيق الحماية المؤقتة:

و قد تضمنه الباب الثالث حيث جاء فيه تحديد الفئات المشمولة بالحماية المؤقتة وهم " الأجانب الذين غادروا بلادهم ولا يستطيعون العودة إليها وقد قدموا أو عبروا تركيا بشكل جماعي أو فردي ولم تخضع طلباتهم الفردية للحماية الدولية بعد للتقييم، وعدم منح الحماية المؤقتة للقادمين قبل الإعلان عنها أي قبل تاريخ 2011/4/28، وعدم جواز اعتبار المحميين مؤقتاً حاصلين على أي مركز من مراكز الحماية الدولية.[2] "

أما المستبعدون من تطبيق الحماية المؤقتة، فهم الأجانب الذين ارتكبوا أو يُشكُ بارتكابهم أو تحريضهم على ارتكاب الجرائم المنصوص عنها في المادة الأولى فقرة (و) من اتفاقية جنيف للاجئين لعام 1951، أو لجرائم وحشية أو جرائم حرب أو ضد الإنسانية أو جرائم معاقب عليها بالحبس في حال ارتكبت في تركيا بما في ذلك الذين غادروا دولهم لتفادي العقوبة الواجبة على جرائمهم، أو أياً من الجرائم المنصوص عنها في القسم السابع من القانون الجزائي التركي، أو التي قد تهدد الأمن العام والنظام العام في تركيا،

[2] المادة 4-5 من اللائحة.

[1] المادة6 من اللائحة.

[2] المادة7 من اللائحة.

وكـذلك المتورطـون في نشـاطات مسـلحة في دولهـم ولم ينهـوا نشـاطاتهم المسـلحة بعـد، بالإضـافة إلى الـذين قاموا بأعمال إرهابية أو بتخطيط أو التحريض أو التورط بها."[3]

3. الأحكام المتعلقة بتطبيق لائحة الحماية المؤقتة وانهاؤها:

وتضـمنها البـاب الرابـع الـذي جـاء فيـه:أن قـرار تطبيـق الحمايـة المؤقتـة وإنهـاؤه يتخـذ مـن قبـل مجلـس الـوزراء التركـي بنـاء علـى اقـتراح مـن وزارة الداخليـة، وأن الإجـراءات والمبـادئ المتعلقـة بتطبيـق الحمايـة المؤقتـة تتخـذ مـن قبـل مجلـس سياسـات الهجـرة المنصـوص عنـه في المـادة 105 مـن قـانون الأجانـب والحمايـة الدوليـة، وتنفـذ مـن المؤسسات والمديريات العامة المختصة. " [4]

و ينتهـي تطبيـق الحمايـة المؤقتـة بشـكل فـردي عـن المشـمول بالحمايـة المؤقتـة في أحـوال مغـادرة تركيـا إلى بلـده أو الى بلـد ثالـث بشـكل طـوعي أو في حالـة الوفـاة، أو في حالـة اكتشـاف الجهـات الرسميـة بـأن الأجنـبي المعـني يخضع لأحكام المادة 8 من اللائحة المتعلقة بالاستبعاد من الحماية المؤقتة.

4. الاجراءات الأولية المتبعة في تطبيق الحماية المؤقتة

تناولهـا البـاب الخـامس مـن اللائحـة ، و تتمثـل في القبـول في تركيـا والتجريـد مـن السـلاح في حـال كـان الأجنـبي العـابر للحـدود مسـلحاً، ونقـل الأجانـب القـادمين عـبر الحـدود إلى مراكـز الإحالـة، وإجـراء الفحوصـات الطبيـة لمـن هـم بحاجـة لإجـراءات معالجـة عاجلـة أو مـن يشـك في احتمـال تهديـدهم للصـحة العامـة. لتبـدأ بعـدها إجـراءات القيـد أو التسـجيل لهـؤلاء، ونقلهـم إمـا إلى مراكـز إيـواء، أو السـماح ببقـائهم في المحافظـات. وبعـد اسـتكمال إجـراءات القيـد والتثبـت مـن الوثـائق والمعلومـات اللازمـة، يـتم مـنح وثيقـة هويـة حماية مؤقتة تحتوي رقم هوية أجنبي ."[1]

وجـاء نـص المـادة 25 ليؤكـد بـأن وثيقـة هويـة الحمايـة المؤقتـة تعطـي الحـق بالتواجـد في تركيـا، دون أن تعـد "إذن إقامـة" المـنظم وفقـاً لقـانون الأجانـب والحمايـة الدوليـة ولا تحـل محلهـا، ولا تمـنح هـذه الوثيقـة للشـخص المعـني حـق التقـدم بطلـب اكتسـاب الجنسـية التركيـة ولا تحسـب مـدة هـذه الوثيقـة عنـد حسـاب مجمـوع مـدد الإقامة.

5. للخدمات التي توفرها الحماية المؤقتة:

تطـرق لهـا البـاب السـادس و أبـرز مـا نـص عليـه:تـأمين وصـول الأجانـب المشـمولين بهـذه اللائحـة والحـائزين علـى وثيقـة هويـة حمايـة مؤقتـة إلى خـدمات الصـحة، التعلـيم، وسـوق العمـل، والمسـاعدات الاجتماعيـة

---

[3] المادة8 من اللائحة.

[4] المادة9 و10 من اللائحة.

[1] المادة 17 وحتى 24 من اللائحة.

وخدمات أخرى مثل خدمة الترجمة وحق الاشتراك بالخدمات العامة مثل خدمة التخابر الالكتروني. كما نصت اللائحة على إجراءات جمركية خاصة فيما يتعلق بجميع الحقائب والحاجيات والمركبات التي جلبها معهم طالبوا الحماية المؤقتة، أو الأغراض التي قد ترسل إليهم من الخارج خلال مدة تطبيق الحماية المؤقتة . "[2]

و لابد من التنويه هنا أن مصطلح الوصول إلى الخدمات، يقصد به عدم التمتع المباشر للمشمولين بالحماية المؤقتة من هذه الخدمات، وإنما تفعيل استفادتهم منها وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عنها في القوانين التركية ذات الصلة،كقوانين التعليم، أو قوانين التأمين الصحي والضمان الاجتماعي،والقوانين المتعلقة بالسماح بعمل الأجانب وغيرها ."

6. الالتزامات المتوجبة على المشمولين بالحماية المؤقتة:

تطرق الباب السابع لأهم وأبرز هذه الواجبات مثل:ضرورة التزام الأجانب القادمين لتركيا طلباً للحماية المؤقتة بالقوانين والواجبات الإدارية كي لاتطبق بحقهم العقوبات القضائية والإدارية استناداً للأحكام العامة للقانون التركي. وبما في ذلك ضرورة التزام المشمولين بالحماية المؤقتة وفق هذه اللائحة بشروط المتعلقة بأماكن الإقامة سواء ضمن مراكز الايواء أو في الأماكن المحددة ضمن المحافظات التركية، وضرورة الالتزام بتبليغ السلطات المختصة ضمن المهل المحددة في هذه اللائحة بكل مايتعلق بالمستجدات على الوضع المهني، أو على التغيرات في الأموال المنقولة وغير المنقولة، أو اي تغيرات تطرأ على عنوان الاقامة أو وثيقة الهوية أو الأحوال المدنية من ولادات أو زواج أو طلاق أو وفاة، أو بتقديم أي وثائق أو معلومات أخرى تطلبها السلطات المختصة، وبالوفاء الجزئي أو الكامل عن المساعدات أو الخدمات أو المزايا التي تم تلقيها من دون وجه حق. بالاضافة إلى ضرورة الامتثال لدعوات مراجعة المؤسسات الرسمية المختصة فيما يتعلق بالاجراءات والمعاملات التي تدخل في نطاق تطبيق هذه اللائحة.

ويجوز الحد من الاستفادة بشكل كلي أو جزئي من الخدمات الواردة بموجب هذه اللائحة في حال عدم التقيد بالالتزامات المنصوص عنها، بأستثناء الخدمات التعليمية والصحية الأساسية والعاجلة.[1]

7. الأحكام المتعلقة بالعودة الطوعية أو الخروج إلى دولة ثالثة:

تضمنها الباب التاسع ومن أبرز ما نص عليه أن تقوم الجهات الرسمية التركية المختصة بتوفير التسهيلات والدعم للأجانب المشمولين بهذه اللائحة الراغبين بالعودة الطوعية إلى دولهم. ويحق للأجانب المشمولين

---

[2] المادة 26 وحتى 32 من اللائحة.

[1] المواد 33 وحتى 35 من اللائحة.

بهذه اللائحة الذين لا يملكون وثائق سفر أو أن وثائق سفرهم لم تعد سارية المفعول بتقدم للحصول على وثائق سفر، في اطار قانون جوازات السفر رقم 5682 تاريخ 1950/7/15. وبجميع الأحوال يخضع خروج الأجانب المشمولين بهذه اللائحة إلى دولة ثالثة سواء بشكل دائم أو مؤقت، إلى موافقة المديرية العامة لادارة الهجرة.

كما تطبق الأحكام العامة الواردة في قانون الأجانب والحماية الدولية فيما يتعلق بحظر دخول تركيا على الأجانب المشمولين بهذه اللائحة. [2]

ويحق للأجانب المشمولين في هذه اللائحة التقدم بطلب لم الشمل الأسري في حال كان الزوج أو الزوجة أو الأولاد سواء أكانوا قاصرين أم بالغين غير مستقلين متواجدين في دولة أخرى، وتباشر على الفور إجراءات لم الشمل الأسري عندما يتعلق الأمر بالطفل بدون صحبة ذويه.

ولابد من التنويه بأن " الاستفادة من الخدمات والمزايا المنصوص عنها في هذه اللائحة كالخدمات الصحية والتعليمية والوصول إلى سوق العمل وجميع الخدمات الاجتماعية وغيرها يرتبط بتفعيل هذه الخدمات للمشمولين بالحماية المؤقتة من السوريين، عبر قرارات أو لوائح إدارية تصدر عن الوزارات أو المؤسسات المعنية. كوزارة الصحة ومؤسسة التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، ووزارة العمل، ووزارة التعليم الوطني، وغيرها من المؤسسات والمديريات العامة التركية".غير أنه يجب التأكيد أيضا أنه على السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة، تصحيح أوضاعهم السابقة لدخول اللائحة التنفيذية حيز النفاذ، والاستفادة قدر الإمكان من الخدمات والمزايا الموفرة لهم بموجب هذه اللائحة، والالتزام بأحكام القوانين التركية سواء ما تعلق منها بالالتزامات المنصوص عنها في لائحة الحماية المؤقتة، أو بموجب بقية القوانين التركية.

ثانيا: لائحة تنظم "أذونات العمل" للسوريين في تركيا

أصدرت الحكومة التركية، في 15 كانون الثاني/يناير 2016، لائحة تنظم "أذونات العمل" للسوريين في تركيا، والتي كانت منتظرة منذ مدة. وسيكون "إذن العمل" متاحاً للسوريين الذين مضى على دخولهم في نظام "الحماية المؤقتة" مدة ستة أشهر، ليتمكنوا من العمل في المدينة التي استصدروا منها وثيقتهم. والحصة أو "الكوتا" المعتمدة، المنصوص عليها، هي 10 في المئة للسوريين، مقابل المواطنين في تركيا.

هذاالقانون يترك هامشاً لزيادة "الكوتا" في حال لم يتمكن صاحب العمل من إيجاد موظفين أتراك للوظيفة التي يطلبها .كما تختلف "الكوتا" في ما يخص قطاعات الزراعة وتربية المواشي، ويعود لكل ولاية تقريرها بحسب احتياجاتها.

[2] المواد 42 وحتى 45 من اللائحة.

و يمكـن تشـغيل سـوري واحـد في أمـاكن العمـل الـتي فيهـا أقـل مـن عشـرة عـاملين، كمـا أنـه بإمكـان المنظمـات غـير الحكوميـة أن توظـف سـوريين أيضـاً. ومـن النقـاط المهمـة في القـانون مـا يتعلـق بـالأجور، حيـث يُمنـع تشـغيل السـوريين براتـب أقـل مـن الحـد الأدنى العـام للأجـور، وتنطبـق علـيهم أيضـاً قـوانين "الضـمان الاجتماعي."

إذ لم يكن بالإمكان غض الطرف عن استغلال العمال السوريين في تركيا. فبسبب افتقادهم للضمانات، يعمل السوريون لساعات طويلة وبأجور تقل عن الحد الأدنى .وفي العديد من الحالات لا يتم الدفع لهم، وهم يمتنعون عن تقديم الشكاوى لأنهم يعملون بشكل غير قانوني. كما لم يكن ممكنا التغاضي عن عمالة الأطفال السوريين ،فطبقاً لآخر الإحصائيات من الحكومة التركية، فإن 60 في المئة، من أصل 663.000طفل سوري، في سن الدراسة في تركيا غير مسجلين في المدارس، وتعد عمالة الأطفالأحد أهم الأسباب لمثل هذه النسبة المتدنية في التعليم.

لكـن، وعلـى قـدر الأهميـة الـتي ينطـوي عليهـا إصـدار هـذه التشـريعات ،فـإن هنـاك العديـد مـن القضـايا الـتي لا يبدو بأن "إذن العمل" سيكون كافياً لحلها.

ذلك أن القطاعات الرئيسية الثلاث الأكثر توظيفاً للعمالة السورية في تركيا وهي البناء والنسيج والزراعة الموسمية، تتضمن أعلى نسب للدخل غير الرسمي للاقتصاد التركي. وعلى الرغم من أنه في السنوات الأخيرة، قد تناقصت حصة الدخل غير الرسمي، "السوق السوداء"، من الدخل القومي في تركيا، بشكل ملحوظ، من 35 إلى 25 في المئة تقريباً، إلا أنها تبقى مساحة للاستغلال، ليس فقط للاجئين السوريين بل حتى للمواطنين الأتراك الذين يعملون فيها من دون ضمانات.

وحـتى لـو أن السـوريين الآن لـديهم الحـق بالعمـل، فإنـه مـن المتوقـع أن تسـتمر نسـبة معتـبرة مـنهم في العمـل في تلـك القطاعـات الثلاثـة كجـزء مـن "الإقتصـاد غـير الرسمـي". وطالمـا أن المشـاكل الهيكليـة للاقتصـاد التركـي لم تحـل، فـإن إستصـدار "أذونـات للعمـل" لـن يمنـع اسـتغلال اللاجئـين. أمـا في مـا يتعلـق بمهـن الياقـات البيضـاء كالمهندسـين والمعمـاريين ومـا إلى ذلـك، فطالمـا أن أصـحاب الأعمـال سـيدفعون الضـرائب للحكومـة علـى المـوظفين السـوريين أيضـاً، سـيكون الحـافز الوحيـد لهـم في تـوظيفهم هـو دفـع رواتـب أقـل لهـم، مـن أقـرانهم الأتراك.

وحول السبب في تحديد نسبة التوظيف للسوريين بما دون 10 في المئة، من الموظفين في مكان العمل الواحد، يشير أستاذ "قانون اللجوء" في جامعة بيلغي في اسطنبول بيرتان توكزلو، إلى أن حق العمل يعتبر من الحقوق الأساسية للمواطنين وغير المواطنين في تركيا، وذلك مضمون في الدستور، على الرغم من عدم العمل به بالنسبة للاجئين السوريين حتى الآن. لذا فإن تحديد حصة التوظيف للسوريين بعشرة في المئة هو ضد الدستور، ما لم يتم تغيير الدستور بحد ذاته، لا التشريعات فقط. بكلمات أخرى، فإن ما تقوم به الحكومة التركية من خلال هذه التشريعات هو تحويل

حالة أمر واقع إلى حالة اعتراف شرعي، حيث أن الاقتصاد التركي بنسبة البطالة الحالية البالغة 11 في المئة، ليس بقادر على تحمل ما يقارب مليون عامل جديد يدخلون إلى سوق العمل. وبهذه التشريعات الجديدة، وضعت الحكومة "كوتا العشرة في المئة" كنوع من التصريح القانوني يفيد بأن: ليس كل السوريين سيحظون بفرصة عمل في تركيا.

وعلى الرغم من كل ما سبق، فإن استصدار قانون العمل للسوريين يعتبر خطوة إيجابية جداً، لأنه سيؤدي إلى منع استغلال اللاجئين السوريين، كما أن إعطاء الأهل حقوق عمل منصفة سيكون عاملاً إضافياً لإنقاص نسبة العمالة بين الأطفال.

كما أن إصدار القانون، يدل على إيجابية سياسة الحكومة التركية تجاه اللاجئين السوريين، لتكون الخطوة الأولى بإعطائهم حقوقهم المتأخرة لسنوات .ما أن الحكومة تأخذ بعين الاعتبار في رسم سياساتها مواطنيها الأتراك واللاجئين السوريين. كما سيتمكن السوريون مع "أذون العمل" من الانضمام إلى النقابات التي ستوفر لهم حماية أكبر لحقوقهم. وفي هذا السياق، أصدر "اتحاد النقابات العمالية الثورية"، وهو تجمع من عشرين نقابة مُعارضة في تركيا، بياناً يعتبر الأول من نوعه، داعماً فيه منح "أذون العمل" والحقوق المتساوية للسوريين.

المبحث الثالث: حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: دعائم حق اللجوء في الإسلام و آثاره.

اولا: مفهوم حق اللجوء في في الإسلام:

يرى بعض الباحثين المعاصرين أن حق اللجوء هو المعروف شرعاً بالهجرة والتي كانت سنة الأنبياء مع أقوامهم وأممهم، حيث عرّف اللجوء بأنه: "حق الانتقال إلى بلد لا يحمل جنسيته، وذلك لأهداف سياسية ينادي بها، ويضطهد من أجلها، أو يلاقي العنت والمشقة والمضايقة بسببها"[(1)].

ومما يلاحظ على هذا التعريف أنه قصر سبب اللجوء على الاضطهاد السياسي -فقط- وما ينتج عنه من عنت ومشقة ومضايقة، مع أن تعريف القانون الدولي المتقدم قد وسع بواعث اللجوء ؛ لتشمل الأسباب الدينية والعرقية والاجتماعية وغيرها.

في حين يرى بعض الباحثين الآخرين أن حق اللجوء في حقيقته هو عقد أمان، وإن ولم يتعرض له فقهاء الإسلام عندما تكلموا عن عقد الأمان والمستأمن في كتب الفقه الإسلامي بهذا الاسم، إلا إنه يمكن أن يفهم معناه من الوقوف على كلامهم عن المستأمن، فاللجوء يقابل عقد الأمان في الاصطلاح الفقهي[(2)].

---

(1) حقوق الإنسان في الإسلام ص 333.

(2) الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي. سليمان محمد توباك ص56، اللجوء السياسي في الإسلام. حسام محمد سعيد ص17.

و الواضح إن حقيقة اللجوء ليست قاصرة على الهجرة، وإنما الهجرة لازم من لوازم اللجوء، ومظهر من مظاهره، وبناء على هذا فمفهوم الأمان أقرب للمراد من فعل اللجوء.و هوعدم توقع المكروه في الزمن الآتي، وأصله من طمأنينة النفس وزوال الخوف[3].

وأما تعريف الأمان في الاصطلاح: فقد عرفه الفقهاء بتعريفات عديدة، من أشملها وأدقها: تعريف ابن عرفة حيث قال:"رفع استباحة دم الحربي ورقِّه وماله حين قتاله أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الإسلام مدة ما"[4].

فعقد الأمان يقتضي ترك القتل والقتال مع الحربيين، وعدم استباحة دمائهم وأموالهم، أو استرقاقهم، والتزام الدولة الإسلامية توفير الأمن والحماية لمن لجأ إليها من الحربيين واستقر تحت حكمها مدة محدودة[5].

فالمستأمن كافر حربي أبيح له المقام بدار الإسلام من غير التزام جزية وذلك لغرض مشروع[6] ، كسماع القرآن، ومعرفة دعوة الإسلام، أو لأداء رسالة، أو طلب صلح، أو مهادنة، أو لتجارة، أو لعلاج، أو لنحو ذلك من الأغراض المشروعة، التي لا تتعارض مع الأحكام الشرعية، ولا مع مصلحة المسلمين العامة[7].

وظاهر من صنيع الفقهاء: أنهم عرفوا الأمان في حق الكافر الذي يرغب في دخول بلاد الإسلام، ولم يتناولوا لجوء المسلم إلى البلاد غير الإسلامية في التعريف، إلا إنهم ذكروا أحكامه وضوابطه في المسائل الفقهية المتعلقة بدخول البلاد غير الإسلامية، وحكم الإقامة فيها، وما يتبع ذلك من آثار ولوازم.

كما قال الحنفية: "المستأمن هو من يدخل دار غيره بأمان، مسلماً كان أم حربياً، والمقصود بدار غيره: الإقليم المختص بقهر ملك –إسلام أو كفر– لا ما يشمل دار السكنى"[1].

و إن كان يبدو للبعض أن الشريعة الإسلامية لا توفر نظاماً قانونياً شاملاً لحماية اللاجئين والنازحين داخلياً، أو على الأقل لا توفر مثل هذه الحماية بشكل يتوافق مع المفهوم الحالي للحماية. فعلى سبيل المثال، في حين أنه يوجد في الإسلام الحق في طلب اللجوء، وأبرز مثال على ذلك هجرة الرسول إلى المدينة المنورة لتجنب الاضطهاد، إلا أنه لا يوجد التزام مؤكد بوضوح من جانب الدول الإسلامية، على الأقل في الشريعة، بتوفير اللجوء. وقد دار بعض الجدل في الأعوام القليلة الماضية حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العالم الإسلامي، خاصة موضوع توافقه مع الشريعة الإسلامية. ويخشى بعض المدافعين عن حقوق الإنسان، من المسلمين وغير المسلمين، أن الإسلام، أو على الأقل الشريعة الإسلامية كما يتم تطبيقها حاليا، قد تكون غير متوافقة مع حقوق الإنسان، أو مع الإعلان العالمي لحقوق

---

(3) معجم مقاييس اللغة 133/1، المصباح المنير مادة (أمن) ص10، مفردات ألفاظ القرآن ص90، النهاية في غريب الحديث ص69.

(4) شرح حدود ابن عرفة للأنصاري ص198.

(5) الدبلوماسية. أحمد سالم با عمر ص128، الموسوعة الفقهية 234/6.

(6) مغني المحتاج للشربيني الخطيب 236/4، المطلع للبعلي ص221.

(7) تفسير القرآن العظيم لابن كثير 337/2.

(1) حاشية ابن عابدين 275/6.

الإنسان، ومن ثم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، يجادل بعض المسلمين بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتعارض تعارضاً مباشراً مع بعض مبادئ الشريعة الإسلامية وبالتالي فهو غير مناسب للعالم الإسلامي.

إلا أن الإسلام يوفر بالفعل مجموعة متنوعة من الحقوق التي يحق للبشر، بحكم كونهم مخلوقات وعبيد الله، التمتعَ بها والتي لا تبدو، من منظور عصري، مختلفة عن العديد من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فأي شخص، بغض النظر عن دينه، له الحق في الحماية من الأذى الجسدي ما لم يرتكب جريمة تستحق بحسب الشريعة الإسلامية العقاب البدني أو عقوبة الإعدام. وفي الدول الديمقراطية العلمانية الحديثة، تنفرد الدولة بحق استخدام العنف. أما في الإسلام، فإن الله وحده هو الذي ينفرد بهذا الحق ويتجلى ذلك من خلال القانون الإسلامي.[2]

وفي كل الحالات تلعب المعتقدات الدينية دوراً لا يمكن لأحد إنكاره في الدفاع عن حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء. كما تحتل ضرورة احترام اللاجئين وملتمسي اللجوء وتقدير من يوفرون الملجأ لهم مكانة خاصة في الشريعة الإسلامية، ويولي الإسلام عناية خاصة بمعاناة المهاجرين قسراً.

ويستخدم الفقه الإسلامي مصطلح «الأمان» للإشارة إلى الملجأ الذي يوفره المسلمون لغير المسلمين. ولا يجوز انتهاك مثل هذا اللجوء حتى ولو كان الشخص الذي تقدَم له الحماية في حالة صراع مع المسلمين[1]. ويرى علماء الفقه الإسلامي أن «الأمان» ينشئ التزاماً لا يحل الرجوع عنه.

وقد ورد في القرآن الكريم وكتب التاريخ العديد من حالات الهجرة التي قام بها المؤمنون والأنبياء. فبعد أن تعرض المسلمون للاضطهاد والتعذيب، هاجروا من مكة إلى الحبشة بأمر من النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) حيث تمتعوا بحماية ملك مسيحي. بل كان النبي محمد نفسه لاجئاً، إذ هاجر هو وأتباعه من مكة في عام 622م للهروب من الاضطهاد، وتلقى كلاجئ الرعاية من المجتمعات التي استضافته. وكذلك النبي إبراهيم، فقد اضطر هو وأسرته أن يهاجروا وقد حماهم الله عز وجل[2]. وكذلك هاجر موسى إلى مدين بعد أن أساء المصريون معاملته، وهناك حصل على المسكن والعمل وغير ذلك من وسائل الراحة.[3]

---

[2] انظر: وقائع الملتقى العلمي: حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الإنساني، 2001. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، متوفرة بالعربية على الموقع: http://www.nauss.edu.sa/NAUSS/Arabic/Menu/ELibrary/EBooks/booksnew/. انظر أيضاً: ويرامانتري، الفريق الاستشاري (1998). الفقه الإسلامي: منظور دولي. هاوندميلز، ماكميلان. ومقالتي كاتارينا دالاكورا «الإسلام وحقوق الإنسان» ومقالة آن إليزابيت ماير «الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان» في كتاب «أساسيات حقوق الإنسان»، تحرير رونا سميث وكريستين فان دن آنكر، 2005، الناشر هودر آرنولد).

[1] سورة التوبة: الآية6.

[2] سورة الأنبياء: الآية 71.

[3] سورة القصص: الآية 20-28.

وتوضح هذه الآيات القرآنية أن الهجرة من الممكن أن تصبح ضرورة لأي شخص في أوقات الشدائد أو حينما تكون حياة الشخص ومعتقداته في خطر. بل وتطالب بعض الآيات القرآنية من المؤمنين اللجوء إلى خيار الهجرة في مثل هذه الحالات (إن كانت لديهم القدرة على ذلك) [4].

ثانيا:حكم اللجوء في الإسلام:

ثبتت مشروعية الأمان بأدلة من الكتاب الكريم والسنة المطهرة والإجماع.

فمن الكتاب الكريم قوله تعالى) :وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُونَ).[5]

قال القرطبي: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ) أي من الذين أمرتك بقتالهم (اسْتَجَارَكَ) أي سأل جوارك أي أمانك وذمامك فأعطه إياه ليسمع القرآن، أي يفهم أحكامه وأوامره ونواهيه، فإن قبل أمراً فحسن، وإن أبى فرده إلى مأمنه، وهذا ما لا خلاف فيه".[6]

وأما من السنة المطهرة: فقد وردت أحاديث كثيرة دلت على مشروعية الأمان، منها: ما رواه الشيخان عن علي بن أبي طالب أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: "ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم"[1] ، قال النووي" "المراد بالذمة –هنا– الأمان، ومعناه: أن أمان المسلمين للكافر صحيح، إذا أمنه به أحد من المسلمين حرم على غيره التعرض له ما دام في أمان المسلم"[2] ، وقال الترمذي: "ومعنى هذا عند أهل العلم: أن من أعطى الأمان من المسلمين فهو جائز عن كلهم[3].

وأما الإجماع فقد قال ابن قدامة: "ومن طلب الأمان ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الإسلام وجب أن يعطاه، ثم يرد إلى مأمنه، لا نعلم في هذا خلافاً"[4].

وبناء على ما ترجح وهو استحباب الهجرة لا وجوبها، فإن دخول البلاد غير الإسلامية والإقامة بها جائز، لاسيما عند الحاجة إلى ذلك أو الاضطرار إليه، وهذا ما قرره إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1990م حيث نص في المادة الثانية عشرة على أن: "لكل إنسان الحق –في إطار الشريعة– في حرية

---

[4] سورة النساء: الآية 97-99.

[5] سورة التوبة: الآية6.

[6] الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 75/8.

[1] أخرجه البخاري (فتح 81/4) كتاب فضائل المدينة باب حرم المدينة حديث (1870) ومسلم واللفظ له (998/2) كتاب الحج باب فضل المدينة حديث 1370.

[2] شرح مسلم للنووي 144/9 وانظر: فتح الباري لابن حجر 86/4.

[3] سنن الترمذي 70/3.

[4] المغني لابن قدامة 436/10، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 75/8.

التنقل، واختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها، وله إذا اضطهد حق اللجوء إلى بلد آخر، وعلى البلد الذي لجأ إليه أن يجيره حتى يبلغ مأمنه، ما لم يكن سبب اللجوء اقتراف جريمة في نظر الشرع"[5].

ويمكن أن يستدل لهذا الحكم بما يلي:

أولاً: حين رجع النبي –صلى الله عليه وسلم– من الطائف دخل في جوار المطعم بن عدي وكان كافراً[6] ، وقد حفظ النبي –صلى الله عليه وسلم– للمطعم هذا الجميل، فقال في أسارى بدر: "لو كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني في هؤلاء النتنة لتركتهم له"[7]، أي لو كلمه في طلب فدائهم لتركهم له النبي –صلى الله عليه وسلم– بلا فداء؛ جزاء صنيعه قبل الهجرة.

ثانياً: دخول أبي بكر الصديق رضي الله عنه في جوار ابن الدغنة، وذلك لما ضاقت عليه مكة وأصابه الأذى استأذن النبي –صلى الله عليه وسلم– في الهجرة فأذن له، فخرج مهاجراً حتى إذا سار من مكة يوماً لقيه ابن الدغنة وهو سيد الأحابيش سأله عن سبب خروج فأخبره فقال له: ارجع فإنك في جواري، فرجع معه ودخل في جواره[8].

ثالثاً: هجرة الصحابة رضي الله عنهم إلى الحبشة ودخولهم في جوار النجاشي قبل إسلامه[1] ، ومنهم: من بقي فيها حتى قدم على النبي –صلى الله عليه وسلم– في السنة السابعة من الهجرة، كما قال أبو موسى رضي الله عنه: "بلغنا مخرج النبي –صلى الله عليه وسلم– ونحن باليمن فركبنا سفينة، فألقتنا سفينتنا إلى النجاشي بالحبشة، فوافقنا جعفر بن أبي طالب، فأقمنا معه حتى قدمنا، فوافقنا النبي –صلى الله عليه وسلم– حين افتتح خيبر، فقال النبي –صلى الله عليه وسلم–: "لكم أنتم يا أهل السفينة هجرتان"[2].

فهذه الأدلة تدل على مشروعية لجوء المسلم إلى غير بلاد الإسلام عند الحاجة لذلك، وقد ذكر ابن حزم أن محمد بن شهاب الزهري كان عازماً على أنه إن مات هشام بن عبد الملك لحق بأرض الروم، لأن الوليد بن يزيد كان نذر دمه إن قدر عليه، وقد كان هو الوالي بعد هشام، قال ابن حزم: "من كان هكذا فهو معذور"[3].

المطلب الثاني: واجب المسلمين في التكافل لتأمين المهاجرين و الفارين المروعين.

يطلب القرآن الكريم من المؤمنين الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق اللاجئين. إذ يقدم مجموعة من الإرشادات الواجب اتباعها عند التعامل مع اللاجئين والمهاجرين، ويثني على الذين يمدون يد

---

[5] الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان في الإسلام، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 2002م.

[6] البداية والنهاية لابن كثير 135/2، فتح الباري 324/7.

[7] أخرجه البخاري (فتح 323/7)، كتاب المغازي، حديث (4024).

[8] البداية والنهاية لابن كثير 91/2.

[1] أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة الحبشة، حديث (3872–3876).

[2] المرجع السابق.

[3] المحلى لابن حزم 200/11.

العون للناس في الكروب ويطلب من المؤمنين حماية اللاجئين. فالقرآن يقر بحقوق اللاجئين والنازحين داخلياً، ويمنحهم حقوق معينة بما في ذلك الحق في المعاملة الإنسانية. كما أنه يدين الأشخاص الذين تتسبب أفعالهم في حدوث هجرة جماعية ويصفهم بأنهم لا يؤمنون بكلام الله .

كما ينص القرآن الكريم على تشريعات معينة لتقديم المزيد من الدعم للنساء والأطفال، الذين هم أكثر عرضة للخطر. علاوة على ذلك، ففي ظل مبدأ العدالة، وهو أساس كل التشريعات الإسلامية ، يجب توفير المزيد من الدعم للذين يتعرضون للمخاطر نتيجة الهجرة واللجوء. ويسري الأمر نفسه على غير المسلمين أو المعارضين للعقيدة الإسلامية[(4)].

كما تشكل الصدقات الواجبة مثل الخُمس (وهي خُمس الدخل أو غنائم الحرب التي ينبغي على المسلمين التصدق بها) أو الزكاة (وهو جزء مما يمتلكه المؤمن ويتعين عليه إخراجه للأغراض الخيرية)، وكذلك الصدقات التطوعية، موارد وأموالاً يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين.

كما أن ذلك الجزء من الخُمس أو الزكاة الذي يخصص في الأصل لأبناء السبيل واليتامى والمساكين من الممكن أن يتم إنفاقه على المهاجرين واللاجئين.و لا ينبغي هنا التغافل عن الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه مؤسسات الوقف الإسلامي في مجال الإيواء و الحماية.

و تصبح هذه الحقوق أكثر أهمية عندما تتعلق بالفئات المستضعفة من النساء والأطفال ،وهذا هو السبب الذي جعل النبي يعلن الأخوّة بين المهاجرين والأنصار .وأي قرار يتعلق بالأطفال اللاجئين يجب أن يأخذ في الحسبان مصالحهم الأساسية. إذ لهم الحق في التنشئة الصحية والتعليم. ومن منظور إسلامي، الأطفال كلهم أبرياء، ويجب تشجيع مواهبهم ويجب ألا يمارَس أي تمييز ضدهم.

فالنساء والأطفال، وفقاً لبعض تفسيرات الشريعة، وبما أنهم أكثر عرضة للخطر، يجب أن يعامَلوا معاملة مفضلة (تمييز إيجابي). وقد شدد النبي صلى الله عليه و سلم على حقوق النساء والأطفال أكثر من أي فئة أخرى، و كل ما يقدَم لهؤلاء الأفراد هو حق لهم.

ففي حالة أن الوصي على الطفل حصل على اللجوء، يجب أن يُمنح هذا الطفل نفس الوضعية وبهذا يُحفَظ حق الأطفال في البقاء مع أسرهم. يجب احترام حق هؤلاء الأفراد في لم شملهم بأسرهم. وفي حالة عدم العثور على آباء هؤلاء الأطفال، يجب معاملتهم ب:

الإحسان: إن جميع الناس المكروبين، وبالأخص الأطفال، يجب أن يعامَلوا بإحسان سواء بالقول أو بالعمل.

---

(4) يمكن التدليل على كل ما سبق بمراجعة آيات كثيرة من القرآن الكريم مثل:(سورة المائدة: الآية1، سورة التوبة: الآية 100 و117، سورة الأنفال: الآية 72-75 ، سورة النحل: الآية41، سورة البقرة: الآية 84-86، سورة النساء: الآية 2، 9، 36، 75، 98، 127، والإسراء: الآية 34...).

الإكرام: يجب أن تلبى احتياجات الأطفال والمساكين بطريقة محترمة تتفق مع كرامتهم الإنسانية. إذ أن احترام الأطفال وبذل الجهود لتلبية احتياجاتهم هو فرض إلهي.

الإيواء: يجب توفير المأوى والحماية للأطفال، ولا سيما المهاجرين منهم والذين لا يجدون من يرعاهم، وذلك دون توقع الحصول على أي مقابل' إذ أن عدم الانتباه إلى الأطفال يمثل فشلاً عملياً في تطبيق التشريعات الإسلامية.

خاتمة وتوصيات:

في ختام هذا البحث لا يسعنا إلا القول أن حماية الأشقاء السوريين في الملجأ و تأمينهم بات واجبا لا غبار عليه بمقتضى التشريع الإسلامي الحنيف،و بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان،غير أن الواجب شيء و الالتزام به شيء آخر،و مادامت الحكومة التركية تبذل جهودا على الصعيدين الدولي و المحلي من خلال العمل الدبلوماسي و العمل التشريعي،فينبغي على المجتمع المدني اليوم و على الأفراد كل على مستواه تقديم الدعم المادي و المعنوي في إطار أداء واجب النصرة للمهاجرين أو المهجرين من سوريا، بتفعيل كافة الآليات المتاحة.

وبهذا الصدد نوصي بالآتي:

- تثمين جهود الحكومة التركية من خلال توعية الإخوة اللاجئين بضرورة التزام القوانين المشرعة لمصلحتهم لتسهيل عمل الأجهزة الساهرة على تنفيذ هذه القوانين، و تمكين المستحقين للحماية فعلا من الامتيازات و الحقوق المقررة لهم.
- توسيع نشاط المجتمع المدني في خدمة اللاجئين بالموازاة مع النشاط الرسمي للحكومة.و تركيز جهوده على تنظيم التواجد السوري على الأراضي التركية للقضاء على كل صور العشوائية و الفوضى التي قد تكون مبررا لتكاثر عدد المدعين و المستفيدين الغير شرعيين من حقوق اللاجئين الفعليين.
- توجيه أموال الصدقات و الزكاة لتغطية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية و التعليمية للاجئين كأولوية و ضرورة ملحة.
- استثمار مؤسسات الوقف الإسلامي في تركيا لتوفير مراكز الإيواء و تقديم الخدمات المتعددة للاجئين إكراما لهم،حتى نكفيهم الحاجة.
- تنظيم الحملات الإعلامية لخدمة اللاجئين و كشف حقيقة معاناتهم و رفع اللبس عن مختلف التهم التي تلصق بهم جراء الأوضاع الأمنية في أوروبا لفضح مؤامرات استغلال وضعهم للأغراض السياسية.

- رفع الوعي لدى المسلمين بضرورة القيام في واجبهم في نصرة إخوانهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

المصادر والمراجع:

I. القرآن الكريم

II. كتب التفسير

1. أحكام القرآن- عماد الدين الطبري (الكيا الهراس)- دار الكتب الحديثة- القاهرة ط1 1974.
2. تفسير القرآن العظيم- إسماعيل بن كثير- دار المعرفة-1982.
3. الجامع لأحكام القرآن- محمد بن أحمد القرطبي- دار إحياء التراث ط2 سنة 1966.

III. كتب الحديث

1. سنن أبي داود- سليمان بن الأشعث السجستاني- دار الفكر.
2. سنن الترمذي- محمد بن يزيد القزويني- دار الفكر.
3. شرح صحيح مسلم- يحيى بن شرف النووي- دار الفكر.
4. شرح معاني الآثار- أحمد بن محمد الطحاوي- دار الكتب العلمية- ط2 - 1987.
5. صحيح البخاري- محمد بن إسماعيل البخاري- المكتبة العصرية بيروت.
6. صحيح مسلم- مسلم بن الحجاج النيسابوري- دار إحياء الكتب العلمية.
7. رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)- محمد أمين ابن عابدين - دار إحياء التراث العربي..
8. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير- محمد بن عرفة الدسوقي- دار إحياء الكتب العربية..
9. أسنى المطالب شرح روض الطالب- زكريا الأنصاري- دار الكتاب الإسلامي.
10. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج- الخطيب الشربيني- دار الفكر.
11. المغني- عبد الله بن أحمد بن قدامة- دار الكتب العلمية.
12. المحلى بالآثار- علي بن حزم- دار الفكر.
13. شرح حدود ابن عرفة- محمد الأنصاري- وزارة الأوقاف المغربية.

IV. المعاجم و القواميس

1. لسان العرب- محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي- دار صادر.
2. المصباح المنير- أحمد بن محمد الفيومي- مكتبة لبنان.
3. المطلع على أبواب المقنع- محمد بن أبي الفتح البعلي- المكتب الإسلامي.
4. معجم مقاييس اللغة- أحمد بن فارس بن زكريا- دار إحياء التراث العربي.
5. المعجم الوسيط- مجمع اللغة العربية- القاهرة.
6. القاموس السياسي- أحمد عطية الله- دار النهضة العربية- القاهرة 1968م.
7. مفردات ألفاظ القرآن - الراغب الأصفهاني- دار القلم- ط1-1992.

V. الدراسات القانونية والمقارنة الحديثة

1. اتفاقية 1951 وبروتوكولها لعام 1967 موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الشبكة العنكبوتية : WWW.UNHCR.ORG.
2. أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب- د. سالم الرافعي- دار الوطن- السعودية- ط1- 3001 م.
3. الأحكام السياسية للأبيات المسلمة محمد توباك- دار النفائس- ط1- 1997.
4. الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- دولة الكويت.
5. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
6. جاي س .جودوين – جيل،"اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها"، متاح علي: http://legal.un.org/avl/pdf/ha/prsr/prsr_a.pdf
7. حقوق الإنسان- د. فيصل شطناوي- دار الحامد- الأردن-1999.
8. حقوق الإنسان د. محمود بسيوني وآخرون- دار العلم للملايين بيروت- ط2- 1998.
9. حقوق الإنسان في الإسلام- د. محمد الزحيلي- دار الكلم الطيب ت سوريا ت ط2-1997.
10. حقوق الإنسان مدخل إلى وعي حقوقي- أمير سيف- مركز دراسات الوحدة العربية- 1994.
11. حقوق الانسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق"، أحمد الرشيدي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.
12. حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي"، صلاح الدين طلب فرج،مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الأول، يناير 2009.
13. حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة"،محمود السيد حسن حسن، ،السياسة الدولية، العدد 162، أكتوبر 2005.
14. الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي- د. أبو الخير أحمد عطية- دار النهضة العربية-1997.
15. الدبلوماسية بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي- أحمد سالم با عمر- دار النفائس 2001.
16. القانون الدولي الخاص- د. عز الدين عبد الله- الهيئة المصرية العامة للكتاب- ط11- 1986م.
17. اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة بموجب قرار مجلس الوزراء التركي رقم 6883 بتاريخ 2014/10/13 ، ودخلت حيز النفاذ بنشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 2014/10/22
18. اللائحة التي تنظم "أذونات العمل" للسوريين في تركيا،15الصادرة بتاريخ كانون الثاني/يناير 2016.
19. مفهوم اللاجئين في المعاهدات الدولية والإقليمية"، حازم حسن جمعة في: أحمد الرشيدي (محرر)، الحماية الدولية للاجئين، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية: 1997).
20. وقائع الملتقى العلمي: حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الإنساني، 2001. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، متوفرة بالعربية على الموقع: http://www.nauss.edu.sa/NAUSS/Arabic/Menu/ELibrary/EBooks/booksnew/.

إِغَاثَةُ الْلَّاجِئِيْن

حُقُوْقٌ مَشْرُوْعَةٌ أَمْ هِبَاتٌ مَمْنُوْحَةٌ

د. صالح الخدري - اليمن – جامعة أديامان - تركيا

الْمُقَدِّمَةُ:

يتَّفِقُ العُقلاءُ من النَّاسِ على أنَّ أمورَ الحياةِ لا تَبْقَى على الدَّوَام، ولا تستقرُّ على حَال، وكَمَا يُقَالُ فِي الكَلَامِ الدَّارجِ عَلَى أَلْسِنَةِ الكَثير "دَوَامُ الحَالِ مِنَ الْمُحَالِ"، ولَا خِلافَ على ذلك بين اثنين، ولله تعالى حِكَمٌ في تَدْبِيْرِه.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[1]، فَالإنسانُ قد يَتَعَرَّض للمَرَضِ بَعْد العَافِيْة، ولِلحُزْنِ بَعْد الْسُّرُوْر، ولِلفُرْقَةِ بَعْدَ الاجْتِمَاع، ولِلعُسْرِ بَعْد اليُسْر، وقَد قَال الْشَّاعِرُ الْخَلَّاوِي[2]:

ثَمَانِيَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا عَلَى الْفَتَى .... وَلَا بُدَّ أَنْ تَجْرِي عَلَيْه الْثَّمَانِيَة

سُرُوْرٌ وحُزْنٌ واجْتِمَاعٌ وفُرْقَةٌ .... وعُسْرٌ ويُسْرٌ ثمَّ سُقمٌ وعَافِيةٌ

والأَيَّام دُوَلٌ، اليوم يَتَعَافَى المَرِيْضُ، وغَدَاً يَمْرَضُ الْصَّحِيْحُ، اليَوْمَ يفْتَقِرُ الغَنِيُّ، وَغَدَاً يَغْتَنِي الْفَقِيْرُ، وهَكَذَا تَدُوْرُ الأحْوَالُ سَائِر الأيَّام والأَزْمَان، مَع كلِّ أصْنَاف البَشَر.

فَعَلَى الْعَبْد أَنْ يُسَلِّم لأمر الله تعالى، بعد أن يَبْذُلَ الأَسْبَاب التي تُمثِّل جَلْبَاً للنَّفعِ ودَفْعَاً للضَّرَر، من خلال ما يَظْهرُ لَهُ ويَغْلِب على ظنِّه البَشَرِي، أنَّ هذا الشَّيء فيه مَنْفَعَة وَفي غَيْره المَضَرَّة.

والنَّفعُ الصَّحِيْحُ والحَقِيْقِي، والضَّررُ الصَّحِيْحُ وَالْحَقِيْقِي، أمورٌ يعلَمُهَا الله تعالى، يَعْلَمُ أَيْنَ النَّفع، ويَعْلَمُ أَيْنَ الْضَّرر، بِعِلْمِهِ الذي أَحَاطَ بِكُلِّ شَيءٍ عِلْمَاً، والإنسانُ قد يَظُنُّ الخَيْرَ وهُوْ عَلى خِلَافِ ذَلك، أو العكس عند اعتقاد الشَّر في حَالٍ، وهُو عَلى خِلافه.

كَمَا أنَّ الواجبَ على الإنسان أن يقوم بجلب النَّفع ودفع الضَّرر، ولا يَسْتَسْلِم ويقول: قد وقع الضَّرر، فاللهُ شَرَعَ البَحْثَ عن الرِّزق لسدِّ حاجة الإنسان من الطَّعام والشَّراب، قال ربُّنا: ﴿هُوَ

(1) سورة آل عمران، الآية 140.

(2) راشد الخلاوي من شعراء القرن الثامن الهجري، انظر مجلة دارة الملك عبدالعزيز، العدد4، لعام 1431هـ.

ﱡﭐ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ ١٥ ﱠ[1]، وشَرَعَ الدَّواء للتَّداوي من الأَمْرَاض، قال عليه الصَّلاة والسَّلام: (**عَبَادَ اللهِ تَدَاوَوْا فَمَا أَنْزَلَ اللهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا وَجَعَلَ لَهُ دَوَاء**)2 وشَرَعَ الهجرة لمن فَقَدَ معاني الحياة الكريمة في موطنه الذي هو فيه، قَالَ تَعَالَى: ﱡﭐ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمۡۖ قَالُواْ كُنَّا مُسۡتَضۡعَفِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ ﱠ[3]، وغير ذلك من أمور الحياة الكثيرة والمختلفة.

وَالْمَطْلُوْبُ أَنْ يَبْذُلَ ما عليه وما بوسعه، ويرضى ويسلِّم، بعد القيام بالوَاجِبِ على أَكْمَلِ وَجْهٍ، واللهُ يَقْضِي بَعْدَ ذَلِكَ فِي خَلْقِهِ بِمَا شَاءَ، قال نبيِّنا محمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام: (**عَجَباً لأَمْرِ المُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْر، إِنْ أَصَابَتْه سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرَاً لَه، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرَاً لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلمُؤْمِن**)4.

وَفِي هَذَا الْمَوْضُوْع إشارة إلى نموذج لظرف من متغيِّرات الحياة، وهو الحال الذي يعيشه اللَّاجئ المسلم في بلد من بلاد المسلمين، بعد أن ترك أرضه وبيته وربَّما أهله، حفاظاً على دينه أو نفسه أو أهله، وقصد بلداً يجد فيها الأمان.

وهو بحاجة إلى السَّكن والطَّعام والشَّراب والدَّواء والتَّعليم، وغير ذلك من الأُمور الحياتيَّة، وخصوصاً الحاجيَّة منها والضَّروريَّة، وإن اختلفت تفاصيل تلك الأمور من مكانٍ أو وقتٍ لآخر، لكنَّها في الواقع أمورٌ لا يستغني عنها سائر البشر.

فاللَّاجئ إذاً غريب عن وطنه، له احتياجاتٌ مُتعدَّدَة، باعتباره إنسان صاحب كرامة، هو في هذا الظَّرف بحاجةٍ إلى إعانة غيره، ابتداءً بإنقاذ نفسه وأهله، ثمَّ رعايته وكفالته وتأمين بيئة مرتَّبة يعيش فيها آمناً، ثمَّ توفير ما يحتاج إليه من الأشياء المختلفة.

وقد يقوم بهذا الدَّور دولٌ، أو يشترك في ذلك أفرادٌ يسعون إلى توفير احتياجات اللَّاجئ بما تيسَّر لهم.

([1]) سورة الملك الآية 15.

([2]) سنن الترمذي، 383/4، قال الألباني صحيح.

([3]) سورة النساء، الآية 97.

([4]) مسلم، 2295/4.

فهل إغاثة اللَّاجئ واجبة ويترتَّب عليها ثوابٌ، ويُحْمَدُ عليها فاعلها؟

ومن فَرَّطَ أَيَأْثَمُ بالتَّقصِيْر في ذلك؟

أم أنَّها هِبَةٌ تُمَثِّلُ عملاً إنسانيَّاً طَوْعِيَّاً، يُندب إلى فعلها، يؤجر على ذلك، ولا يؤآخذ إن قصَّر، فتكون من باب ما ورد في كتاب الله تعالى: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٩١﴾[1]

سواء كان النَّفع الذي يُغاث به اللَّاجئ معنوياً كإغاثته بالكلمة، والموقف السِّياسي أو الإعلامي النَّافع، أم حسيَّاً كتوفير الاحتياجات المادِّيَّة والانسانيَّة عموماً.

جواب ما سبق من التَّساؤلات هو مضمون هذا البحث، المتمثِّل في عناصره الآتية.

أَهْدَافُ الْبَحْث:

1/ توضيح واجب المُسلم الشَّرعي نحو أخيه المُسلم الْلَّاجِئ.

2/ بيان حاجة اللَّاجئ إلى عون أخيه المسلم، وبيان حجم التَّقصير منهم تجاهه.

3/ بيان فضل إغاثة المسلم لأخيه المسلم ومكانة ذلك في الإسلام.

4/ توجيه رسالة البحث إلى كلِّ القادرين على إغاثة إخوانهم، إقامةً للحجَّة في بيان الذي عليهم.

مُشْكِلَةُ الْبَحْث:

1/ بيان الواجب الشَّرعي في إغاثة المسلمين لإخوانهم اللَّاجئين في أيِّ مكان.

2/ بيان الوضع الصَّحيح الذي ينبغي أن يكون عليه حال اللَّاجئين.

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ الْبَحْث:

1/ بروز ظاهرة اللُّجوء بين المسلمين بكثرة، وخاصَّة في السَّنوات الأخيرة.

2/ حاجة اللَّاجئين إلى أيِّ فكرة ووسيلة توصل رسالتهم إلى إخوانهم المسلمين.

([1]) سورة التوبة، الآية 91.

3/ استغلال فرصة المشاركة في مؤتمر اللَّاجئين، لعلَّ رسالة البحث تجد طريقاً مختصراً لإيصالها إلى من بيده القدرة على المشاركة في إغاثة اللَّاجئين، ودعوة إخوانهم المسلمين ليكونوا عوناً على ذلك.

أَهَمِّيَّةُ الْبَحْث:

1/ تناول قضيَّة عامَّة بارزة في حياة المسلمين.

2/ المردود الإيجابي المنشود لرسالة البحث على كثيرً من المسلمين بإذن الله تعالى.

3/ هذا البحث نوع من البيان، الذي يمثِّل جزءاً من القيام بالحقِّ الواجب على المسلم تجاه إخوانه، وهو نوعٌ من البيان الذي لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة.

4/ أنَّ نَفْعِ الغَيْرِ من أَفْضَلِ الأعمال إلى الله، ومن النَّفع لِلْغَيْر إِغَاثَةُ الْلَّاجِئِيْن.

رِسَالَةُ الْبَحْث:

إدراك ضرورة قيام المسلمين بتوفير كلَّ احتياجات اخوانهم المسلمين اللَّاجئين في كلِّ مكان، من السَّكن والغذاء والدَّواء والتَّعليم وعامَّة النَّفقة، بحيث لا يحتاج إلى انتظار يد العون بعد ذلك من أحد، وتتوفَّر له الكفاية التي يجد من خلالها الاستقرار الذِّهْنِي والبَدَنِي والمَالِي والأُسَرِي.

مَنْهَجِيَّةُ الْبَحْث:

استقراء النُّصُوص، وبيان حكم الإغاثة الشَّرعي من حيث الوجوب وعدمه، مع الاطِّلاع على ما تيسَّر من كلام العلماء، ثمَّ بيان حالة اللَّاجئين المنشودة والتي هم عليها، وختاماً بيان ما ينبغي أن يكون عليه موقف المسلمين عامَّة في إغاثة الْلَّاجئين، من خلال التَّوصيات التي يُختم بها هذا البحث، بإذن الله تعالى.

عَنَاصِرُ الْبَحْث:

يَتَكَوَّنُ البَحْثُ مِنْ مَبْحَثِيْنِ وَخَاتِمَة، ثُمَّ التَّوْصِيَاتُ وَالْمُقْتَرَحَاتُ، وَهِيَ كَمَا يَأْتِي:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: مَبَادِئٌ عَامَّةٌ.

المَطْلَبُ الأَوَّل: تعريف (الإغاثة) في اللُّغة، وبيان المراد من إغاثة اللاجئين.

أوَّلاً: الْإغَاثَةُ فِي الْلُّغَةِ، وَبَعْضُ الْتَّصْرِيْفَات ذَات الْصِّلَة.

أَغَاثَ يغِيْثُ إغَاثَةً أَي أَعَانَ، وأُغِيْثَ يُغَاثُ إغَاثَة، أُعِيْن.

فالإغاثة تحمل معنى الإعَانَة، من قولك أَغَاثَ الرَّجُل صَاحِبَهُ أَي أَعَانَه.

وأغاثه لبَّى طَلَبَه، والغُواث بالضَّم الإغاثةُ كذلك، وغَوَّثَ الرَّجلُ واسْتَغاثَ صاحَ واغَوْثاه، والغَواثُ بالفتح كالغِياثِ بالكسر مِن الإغاثة، وفي الحديث: **(اللَّهُمَّ أَغِثْنا)**[1] بالهمزة من الإغاثة، ويقال فيه غاثَه يَغِيثُه وهو قليل، قال وإِنَّما هو مِن الغَيْثِ لا الإِغاثة. واسْتغاثَني فلانٌ فأَغَثْتُه والاسم الغِياثُ، ويُقال : غاثَ اللّه البلادَ يَغِيثُها: إذا أرسَل عليها المَطَر[2].

فخلاصة تعريف الإغاثة:

إعَانَةُ شَخْصٍ أَوْ جَمَاعَةٍ (وَهُو الْمُعِيْن) أَوْ المُغِيْث، فَرْدَاً أو أَفْرَادَاً (وهو المُعَان) أَوْ الْمُغَاث، بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْسَّكَنِ وَالْطَّعَامِ وَالْشَّرَابِ والدَّواء، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْاحْتِيَاجَات، فَيَكُوْن الْمُغِيْث بِذَلِكَ مُلَبِّيَاً طَلَب الْمُغَاث.

ثَانِياً: بَيَانُ المُرَاد مِنَ إِغَاثَة اللَّاجِئِيْن.

تهيئة الفرصة التي يجد اللَّاجئ من خلالها الخروج بنفسه وأهله، ثمَّ تهيئة المكان المناسب للبقاء فيه والسَّكن، مع ترتيب أمور الطَّعام والشَّراب والدَّواء، إضافةً إلى غيرها من الحاجيَّات، وبذل الجهد في تفعيل الجانب السِّياسي والإعلامي الذي يساعد في تهيئة الأجواء العامَّة لما فيه مصلحة اللَّاجئين، سواء قبل قرار اللُّجوء، أو حال اللُّجوء، أو بعد اللُّجوء.

قبل اللُّجوء بحفظ نفسه وأهله، ثمَّ إيصال رسالته بطريقة صحيحة سليمة، تساعد على إعادة روح الأمل، وتبعث في نفسه معنى الأخوة الدِّينيَّة، وتفتح له باباً للحياة الكريمة من جديد.

وحال اللُّجوء بأن يتوفَّر المناخ والوضع المُنَاسِبَيْن، لتحقيق حياة لا يجد فيها شيئاً من الإذلال والمهانة، بل يجد إخوةً له عاملوه بخير ما يمكن أن يعامل به الأخ أو الضَّيف، ومنحوه فُرَصَاً لتحسين وضعه، والارتقاء من حال إلى حالٍ أفضل منه.

([1]) رواه البخاري، 1/ 344، مسلم، 2/ 612.

([2]) لسان العرب 2 – 174 ، النهاية في غريب الأثر 3 – 741 .

وبعد اللُّجوء بإثراء قضيَّته في كلِّ المحافل العامَّة والخاصَّة، وتعويضه بما يمكن أن يُعوَّض به، ماديَّاً ومعنويَّاً، ومساعدته في استرجاع ما فاته من الحقوق والممتلكات.

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: تَعْرِيْفُ (الْلَّاجِئِ) فِي اللُّغَةِ، وَمَا الْمُرَادُ بِالْلَّاجِئِ الْمَقْصُوْد بِإِغَاثَتِهِ بِالْحُقُوْقِ أَو الْهِبَات.

أَوَّلَاً: الْلَّاجِئُ فِي الْلُّغَة، وَبَعْضُ التَّصْرِيْفَات ذَات الْصِّلَة.

اللَّاجِئُ هُوَ الذِي الْتَجَأَ إِلَى غَيْرِهِ رغبةً في نُصْرَتِهِ لَهُ، أو إِعَانَتَه فِي أَمْرٍ مِنَ الأُمُوْر، وهو الذي لجأ إلى مكان من الأماكن بِغَرَضِ الاحْتِمَاء أو الاعْتِصَام.

وأصلُه مِن لَجَأَ إليه أَي الشَّيء أو المَكَان، وأَلَجَأَهُ إلى كذا: اضْطَرَّهُ إليه وأحْوَجَه، وأَلْجَأَ أمْرَه إلى الله: أسْنَدَه، وألجأ أمرَه إليه: أسنده والتَجأَ وتَلَجَّأَ.

ويقال: لَجَأْتُ إلى فلانٍ وعنه، والتجَأْتُ وتَلَجَّأْتُ إذا استَنَدْتَ إليه واعْتَضَدْتَ به.

وأَلْجَأَ فلاناً: عَصَمَه ويقال: أَلجأْتُ فلاناً إلى الشَّيء إذا حَصَّنْتَه في مَلْجَإٍ.[1].

فَخُلاصَةُ تَعْرِيْفِ الْلَّاجِئِ مِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَمْرِ هُنَا:

أنَّهُ الْذِي تَوَجَّهَ إِلَى غَيْرِهِ، طَالِبَاً قَضَاءَ أَمْرٍ مِنْ الأُمُوْرِ وَإِعَانَتَه بِمَا اضْطر إِلَيْهِ، وَتَلْبِيَةَ حَاجَةٍ لَهُ مِنَ الْحَاجَاتِ الْمُخْتَلِفَة، والْتَجَأَ بِمَكَانٍ مَا مِنَ الأَمَاكِنِ رَغْبَةً عَن سَابِقِه، لِتَوَفُّرِ مَا غُيِّبَ عَنْه.

ثَانِيَاً: الْمُرَادُ بِاللَّاجِئِ الْذِي يُرَادُ إِغَاثَتُهُ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْلُّجُوْءِ .

هو المسلم الذي خرج من بلده وموطنه الذي يقيم فيه، ولجأ إلى أحد إخوانه المسلمين، سواء كانوا فرداً أو أفراداً، وسواء كان الذي لُجئ إليه فرداً أو أفراداً، أو جهة عامَّة أو خاصَّة.

وكان هذا اللُّجوء يتمثَّل في طلب إعانتة ونصرته بكلمة أو لقمة عيش أو لباس أو دواء أو موقف معين، أو كان انتقال اللَّاجئ بذاته أو بأهله وأولاده، يرجو من ذلك نصراً وإيواءاً، ومَدّ يَدَ العون بما لابد منه، لأنَّ اللاجئ في حال غير طبيعي، ترك بيته وماله ومزرعته وتجارته ووظيفته، وترك كلَّ ما يتعلَّق بحياته وراء ظهره، مهاجراً وفارَّاً بدينه ونفسه وأهله، بسبب ظرف

([1]) لسان العرب: 1 – 152، تاج العروس: 1 – 215 .

سياسي، أو اجتماعي، أو أيّ حدث يتعلّق بأمور الطَّبيعة، فيما يسمَّى بالكوارث الطَّبيعيَّة، فالكلُّ في كل ما سبق واقع في حالة استثنائيَّة يحتاج إلى احتواءٍ وإيواءٍ، بما يتناسب مع ظروف كل شخص وحدث، وإن كان أثر ما نعيه في هذا البحث اللَّاجئ الذي أخرجه من بيته الحروب والدَّمار الذي أوصلت النَّاس إليه الخلافات الدِّينية أو العقديَّة والمذهبيَّة.

وربَّما كان سبب ذلك اللُّجوء هو المرض أو الجوع الذي قد يقع على بعض البلدان لظروف متعدِّدة، قد تعمُّ آثارها وتطمُّ، وتضطر النَّاس إلى الفرار بذواتهم وهجر كلَّ ما يخصهم من مقتنيات.

وقد يكون سبب ذلك اللُّجوء الحروب والنِّزاعات المفتعلة، لغرض يهدف إليه من يشعل تلك الحروب، والتي تضطرّ النَّاس كذلك إلى الهروب بأجسادهم ومَن يَقْدِرُ مِن ذويهم.

وقد يكون سبب ذلك أمور أخرى تتَّفق مع الأسباب السَّابقة في كونها تدفع بالإنسان إلى طلب العون من أخيه المسلم، وإغاثته ونصرته.

وأياً كانت تلك الأسباب وأياً كانت دواعيها، وكيفما كان الاحتياج، وأياً كان الطَّالب للعون والمطلوب منه.

فإنَّ المراد هنا أن يكون أمر الإغاثة عملٌ يجري بين المسلم وأخيه المسلم، الأوَّل اضطر إلى عون أخيه وطلب ايواءه ونصرته وسدّ حاجته، والآخر مَدَّ يَدَ العون وبذل وأعطى ومنح ما يستطيع عليه.

الْمَطْلَبُ الْثَّالِث: تَعْرِيْفُ (الْحُقُوْق) (الْمَشْرُوْعَة) فِي الْلُّغَة.

أَوَّلَاً: الْحَقُّ فِي الْلُّغَة، وَبَعْضُ الْتَّصْرِيْفَات ذَات الْصِّلَة.

الحُقُوق جَمْع حَق، وأصلُ الحَقِّ : المُطَابقةُ، ولِلفِعل والقَولِ الواقِع بِحَسَب ما يَجِبُ، وقَدر ما يَجِبُ، في الوَقتِ الَّذِي يَجِبُ، نحو: فِعْلُك حَق وقولُكَ حَق . والحَق : القُرآنُ، والحَق : خِلاف البَاطِل، والحَقُّ : العَدلُ . والحَقُّ : الإسلام، والحَقُّ : المَوْجُودُ الثابِتُ الذي لا يَسُوغُ إنْكارُه. والحَقُّ: الصِّدقُ في الحَدِيثِ ، والحَقُّ : واحِدُ الحُقُوقِ[1] .

(1) تاج العروس 1 – 6250.

فالحقُّ في لسان أهل اللُّغة: هو الثَّابت الذي لا يسوغ إنكاره، وفي اصطلاح أهل المعاني هو الحكم المُطابق للواقع، يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب، باعتبار اشتمالها على ذلك، ويقابله الباطل[1].

وخلاصة تعريف الحقوق بناءً على ما سبق:

أنَّها جَمْعُ حقٍّ، وَالْحَقُّ هُوَ الْأَمْرُ الثَّابِتُ اللَّازِم، الذِي لَا يَتَغَيَّرُ، وَلَا يَصْلُحُ فِيْهِ الإِنْكَار، أَوْ الإِلْغَاء، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ الْتِزَامَاتٌ لِمَنْ يَمْلِكُ ذَلِكَ الْحَق، عَلَى مَن هُوَ بِيَدِهِ لِطَارِئٍ مَا.

ثَانِياً: المَشْرُوْعُ فِي اللُّغَة، وَبَعْضُ التَّصْرِيْفَات ذَات الْصِّلَة.

المَشْرُوْعُ هُو الشَّيء الذي شُرِعَ لأمرٍ مَا، مِنْ شَرَعَ إذا اتَّخذه ممرَّاً لِمَا يُرِيْده، ومن ذلك ما ورد في الشَّرْع مِنَ ألفاظ قرآنيَّة ونبويَّة أي الدِّيْن، وفي قوله تعالى: " على شَريعَةٍ ": على دينٍ ومِلَّةٍ ومِنهاجٍ.

وأَصْلُ الشَّريعة في كلام العَرَبِ: مَورِدُ الشَّارِبَةِ التي يَشرَعُها النّاسُ فيَشرَبونَ منها ويَسْتَقونَ ورُبَّما شَرَّعوها دوابَّهُم فشَرَعَت تشرَبُ منها[2].

فخُلَاصَةِ الْتَّعْرِيْفِ اللُّغَوِي لِلْمَشْرُوْع:

أنَّهُ الْأَمْرُ الْذِي اتُّخِذَ طَرِيْقَاً، يَسِيْرُ عَلَيْهِ مَا يَتَنَاسَبُ مَعَهُ، مِمَّا قُصِدَ لَهُ ابْتِدَاءً،

وَيُرادُ بِهِ هُنَا بِنَاءً عَلَى الْكَلَامِ الْسَّابِقِ: الْأَشْيَاءُ الْتِي أَمَرَ بِهَا الدِّيْنُ وَجَعَلَهَا مَنْهَجَاً وَشَرِيْعَةً يَسِيْرُ الْنَّاسُ عَلَيْهَا.

الْمَطْلَبُ الْرَّابِع: تَعْرِيْفُ (الْهِبَات) (الْمَمْنُوْحَة) فِي اللُّغَة.

أَوْلَاً: الْهِبَة، وَبَعْضُ التَّصْرِيْفَات ذَات الْصِّلَة.

الهِبَاتُ جَمْعُ هِبَة، والْهِبَةُ : العَطِيَّةُ الخاليَةُ عن الأَعْراض والأَعْواض، فإِذا كَثُرَتْ سُمِّيَت هِبَات وسُمِّيَ صاحبُها وَهّاباً وهو من أَبْنِية المُبَالغة .

([1]) أنيس الفقهاء 1 - 216.

([2]) تاج العروس 1 - 5336.

والوَهُوب: الرَّجُلُ الكثيرُ الهِبَاتِ، ووَهّابَةٌ زِيدَت فيه الهاءُ لتأْكيدِ المُبالغةِ كعَلاَّمةٍ . والاسمُ المَوْهِبُ والمَوْهِبَةُ بكسر الهاءِ فيهما، والمَوْهُوْب: الذي نَالَ هبةً، وأُعطي هبةً.[1].

فخلاصة تعريف الهبة:

أَنَّهَا الشَّيء المَوْهُوْب المُعْطَى فَهُوَ مَفْعُوْلٌ، وَصَارَ اللَّفْظُ * الْهِبَةُ* إسْمَاً لَهُ، أَوْ لَهَا، يُمَيَّزُ فِيْهِ بَيْنَ الْشَّيء الْذِي يُعْطَى لِلْغَيْرِ بِمِقَابِلٍ، فَالْمُعْطِي وَاهِبٌ ووَهَّاب، والْمُعْطَى مَوْهُوْبٌ.

ثَانِيَاً: المَمْنُوْحُ فِي الْلُّغَة، وَبَعْضُ التَّصْرِيْفَات ذَات الْصِّلَة..

المَمْنُوْح هو الذي نال مِنْحَة، وهي العَطِيَّة، مَمْنُوْحٌ مَفْعُوْل، ومَانِحٌ فَاعِل، والشَّيءُ الذي مُنِحَ المُعْطَى هو المِنْحَة، فَالشَّيء عَطِيَّة والمَمْنُوْح مُعْطَى لَهُ والمَانِحُ مُعْطِي .

فمَنَحَهُ كمنعهُ وضَرَبَهُ : أي أعطاهُ، والاسمُ : المِنْحَةُ بالكسر، وهي : المِنْحَةُ والمنيحَةُ. واسْتَمْنَحَهُ : طَلَبَ عَطِيَّتَهُ، وأمْنَحَتِ النّاقَةُ : دَنا نِتاجُها وهي مُمْنِحٌ . والمُمانِحُ : ناقَةٌ يَبْقَى لَبَنُها بعدَ ذَهابِ ألبان الإبِلِ، وامْتَنَحَ : أخَذَ العَطاءَ. وامْتُنِحَ مالاً: رُزِقَهُ. وتَمَنَّحْتُ المالَ: أَطْعَمْتُهُ، وسَمَّوْا : مانِحاً ومَنَّاحاً ومَنيحاً[2].

فيمكن القول على ما سبق، وبما يتناسب مع موضوع هذا البحث:

أنَّ لَفْظَ *الْمَمْنُوْح* يُطْلَقُ عَلَى الْشَّيءَ الْمُعْطَى، فَيُقَالُ هُوَ مَمْنُوْحٌ، وَيُسَمَّى مِنْحَة، وَكَذَلِكَ إِطْلَاقُ اللَّفْظ عَلَى الْشَّخْصِ الْذِي نَالَ تلك الْمِنْحَة، فَيُقَالُ ذَلِكَ شَخْصٌ مَمْنُوْحٌ، أَي وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَهُوَ فِعْلُ الْمَنْح.

وَمَفْهُوْمُ اللَّفْظ فِي الْحَالَتَيْنِ الْسَّابِقَتَيْنِ هُوَ بَذْلُ شَيءٍ مَا هِبَةً دُوْنَ مُقَابِلٍ، إِحْسَاناً أَوْ إِكْرَاماً.

الْمَطْلَبُ الْخَامِس: الفَرْقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْهِبَةِ حُكْمَاً، (سَوَاءٌ الْوَاجِب الْشَّرْعِي أَو الْوَاجِب الدِّيْنِي).

من خلال التَّعريفات السَّابقة يتبيَّن لنا أنَّ الحقَّ غير الهبة، وأنَّ الحقَّ واجب، ويُلزم بأدائه لمُسْتَحِقِّه ممَّن هو عليه، ولا يَصِحُّ القول فيه دون الوجوب، ويأثم من قصَّر في أدائه ، بدليلِ مكانةُ الحقّ وقيمته في الإسلام.

([1]) تاج العروس1 – 1016.

([2]) القاموس المحيط 1 – 310، 311.

وبِّما يدلُّ على ذلك من النُّصُوص الشَّرعيَّة الكثيرة، التي بينت الحقوق، ووردت بصيغة الأمر، وسيأتي ذكر بعض منها.

والحقُّ منه ما هو شرعيٌّ، يُقصد به ما يكون في ملك الشَّخص من الأشياء، لا تحلُّ لأحد أن يتصرَّف بها إلا بإذنه، ومن أخذها عُنْوَةً فهو غاصبٌ ويضمنه، وقد يعاقبه الوالي تعزيراً مع الغرامة، ومن أخذها من حرز فهو لصٌّ أو سارق يسري عليه حكم السَّرقة، وهذا تنطبق عليه كلُّ الأحكام التي تتعلَّق بالحقوق الشَّرعيَّة.

وهناك حقُّ الدِّين والعقيدة والإسلام، ويراد به حقُّ الأخوَّة الدِّينيَّة، ومن ذلك ما قاله النبي صلَّى الله عليه وسلَّم: (**حَقُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ، إِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا مَرِضَ فعِدْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحْكَ فَانْصَحْهُ،وَإِذَا عِطَسَ فَشَمِّتْهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتْبَعْهُ، وَإِذَا لَقِيْتَهُ فَسلِّمْ عَلَيْهِ**)1 وفي رواية (**خَمْسٌ**)، فأهل العلم اعتبروا ذلك الحقّ مَحْمُوْلاً على الوجوب، لظاهر النُّصُوص التي ورد فيها الأمر بالتَّعاون والتَّناصر والإخاء، والأمر يدلُّ على الوجوب.

وفي النُّصُوص الشَّرعيَّة العديدة، دلالةٌ على أنَّ هنالك حقوقٌ عديدةٌ سوى الحقوق التي شُرِعَت بتفاصيل الشَّريعة، وهي حقوق الدِّين والعقيدة.

بخلاف الهِبَة فهي أَمْرٌ أقْصَى ما يكونُ الحكمُ فيها أنَّها أمر مندوبٌ إليه، لما يظهر من القرينة الواردة في الأمر بها، وأنها صرفت الأمر من الوجوب إلى ما هو دونه، يُحَثُّ كُلُّ قادرٍ بفعلها، طلباً للثَّواب من الله تعالى، ومن ذلك ما ورد في كتاب الله تَعَالَى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ۝٤﴾ [2]. أي إذا وهبْنَ لكم شيئًا من مُهُوْرِهِن. أو أن يكون واهب تلك الهبة لا يحمل دافعاً دينياً بين جنبيه، لكنَّه يفعل ذلك من باب العمل الإنسانيّ، ولا علاقة له بالوجوب بأيِّ حال من الأحوال.

---

(1) رواه مسلم، 4/ 1704.

(2) سورة النساء، الآية 4.

وذلك لأنَّ ما ورد فيها من نُصُوص يُفهم من دلالاتها دون الواجب كما سبق ذكر هذا الكلام، ومن ذلك الأمر بالهديَّة، قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: **(تَهَادُوْا تَحَابُّوْا)**[1].

الْمَبْحَثُ الْثَّانِي: إِغَاثَةُ الْلَّاجِئِيَن الْأَمَلُ الْمَنْشُوْدُ.

الْمَطْلَبُ الأَوَّل: بَيَانُ فَضْل الْإِغَاثَة وَالْنَّفْع الْمتَعَدِّي، وَأَنَّهَا عَمَلٌ دِيْنِي، قَبْلَ اعْتِبَارَهَا جُزْءَاً مِنَ الْعَمَلِ الإِنْسَانِي.

من أهمِّ الأمور التي اهتمَّ بها الإسلام، وورد فيها عدد كبير من النُّصوص الشَّرعيَّة موضوع نفع الغير، والسَّعي في إدخال السُّرور على الآخرين، وقضاء حوائج المحتاجين، وما يترتَّب على ذلك من الفضل، وأنَّ ذلك من خير الأعمال إلى الله تعالى.

ولم يكن ذلك الاهتمام إلا لما لهذا العمل من دور كبير في استقامة سَيْر حياة النَّاس، والأثره الإيجابي البالغ على سائر شؤونهم عموماً.

وكلٌّ المسلمين يمثِّلون جَسَدَاً وَاحِدَاً، في التَّعاون والتَّرابط والتَّآخي، يشهد لذلك ما جاءنا في كتاب الله، وفي سنَّة رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم من التَّوجيهات والمعاني الكريمة، كلُّها تبني في حياة النَّاس أبلغ معاني الشُّعور بالوحدة والإخاء والمحبَّة المتبادلة.

قال الله تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ١٠ ﴾ [2] وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ ٤ ﴾ [3]، وقول نبيِّنا محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم: **(الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضَاً وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ)**[4] وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: **(مَثَلُ الْمُؤْمِنِيْنَ فِي تَوَادِّهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالْسَّهَرِ)**[5].

([1]) الأدب المفرد، 208/1، وقال الألباني حسن.

([2]) سورة الحجرات، الآية 10.

([3]) سورة الصف، الآية 4.

([4]) البخاري، 1/ 182، مسلم، 1999/4.

([5]) مسلم، 4/ 1999.

ولا يُعَدُّ ولا يعتبر في ذلك من قصَّر أو خالف، وانصرف عن هدي الإسلام وتعاليمه، إلى غيره من تعاليم الأهواء المختلفة، التي شوَّهت صورة الإسلام، وجعلت البعض يجعلون نماذج سيئةً من الأشخاص في دعواتهم للفراق والنِّزاع حجَّةً على غيرهم من المسلمين، وهذا خطأهم الذي وقعوا فيه وأوقعوا فيه غيرهم، فالإسلام حُجَّةٌ عَلَى أَهْلِهِ، وَلَيْسَ أَهْلُهُ حُجَّةٌ عَلَيْه.

لقد بلغ بالتَّعاليم القرآنيَّة والنَّبويَّة أن تجعل من المسلمين جسداً واحداً، في الإخاء والتَّعاون والبذل والعطاء والإيثار، حتَّى قال أحد صحابة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: عندما لاحظ ما يوصي به النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام من نفع الغير، كما في الحديث: **(مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ ظَهْرٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهْرَ لَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ زَادٍ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ)** ، فَقَالَ ذَلِكَ الْصَّحَابِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدِنَا فِيْ فَضْلٍ)**[1].

وقال النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم في التَّذكير بفضل ذلك العمل: **(أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللهِ أَنْفَعُهُمْ لِلْنَّاسِ، وَأَحَبُّ الأَعْمَالِ إِلَى اللهِ سُرُوْرٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنَاً أَوْ تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَهً، وَلَأَنْ أَمْشِي مَعَ أَخِي فِيْ حَاجَتِهِ حَتَّى أَقْضِيَهَا لَهُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفْ فِيْ مَسْجِدِي هَذَا شَهَرَاً، وَمَنْ سَعَى فِيْ حَاجَةِ أَخِيْهِ حَتَّى يَقْضِيَهَا لَهُ، ثَبَّتَ اللهُ قَدَمَهُ يَوْمَ تَزِلُّ الْأَقْدَامُ)**[2]، وقال: **(مَنْ كَانَ فِيْ حَاجَةِ أَخِيْه كَانَ اللهُ فِيْ حَاجَتِهِ)**[3]، وقال: **(مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الْدُّنْيَا نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ)**[4]، وقال: **(مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْجِيَهُ اللهُ مِنْ كَرْبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلْيُنَفِّسِ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ يَضَع عَنْهُ)**[5].

وقال: **(مَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَة)**[6]، وقال:**(فِيْ كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرَاً)**، عندما ذكر **(بَغِيٌّ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيْلَ سَقَتِ كَلْبَاً فَغَفَرَ اللهُ لَهَا)**[1].

([1]) مسلم، 3/ 1354.

([2]) المعجم الكبير للطبراني، 12/ 453.

([3]) البخاري، 2/ 862، مسلم، 4/ 1996..

([4]) مسلم، 2074/4.

([5]) مسلم، 3/ 1196.

([6]) البخاري، 2/ 862، مسلم، 4/ 1996.

فما سبق من النُّصوص وغيرها كثير يدلُّ على ضرورة التزام الرَّوابط التي دعى إليها الإسلام، ثمَّ بيان قيمة الأخ المسلم المتميِّزة بين إخوانه المسلمين، كونه يمثِّل إحدى لَبِنَات المجتمع المسلم، له ما لهم وعليه ما عليهم.

ويترتَّب على ذلك حقوق متبادَلَة، ومن خلال امتثالها عملاً بعد القول، تظهر حقيقة وصدق أخوة المسلم لإخوانه المسلمين، ولا يكفي الانتساب إلى دائرة الأخوة وَحْدَهُ دُوْنَ امْتِثَال ما تقتضيه من أمور.

قال الشَّاعر:

إنَّ أَخَاكَ الْصِّدق مَنْ كَانَ مَعَك   وَمنْ يَضُرُّ نَفْسَهُ لِيَنْفَعَك
وَمَنْ إِذَا رَيْبُ الْزَّمَانِ صَدَّعَك   شَتَّتَ فِيْهِ شَمْلَهُ لِيَجْمَعَك[2].

وفي مثل هذا قال أبو حامدٍ الغزاليُّ رحمه الله:

ينبغي أن تكون حاجة أخيك مثل حاجتك أو أهم من حاجتك، وأن تكون متفقداً لأوقات الحاجة غير غافلٍ عن أحواله[3].

فإغاثة اللَّاجئ، وإعانة المحتاج، وإغاثة الملهوف، تبرز حقيقة أعمال الصَّادقين الموفَّقين إلى الخير، كما بيَّنته النُّصُوص السَّابقة، ثمَّ قياماً بواجب بذل الحقوق لجميع المسلمين، إضافة إلى أنَّه يُعَدُّ شُكراً لله على نعمه الكثيرة، فبالشكر تدوم النِّعم، ومن لم يقم بالشُّكر فقد عرَّض ما أنعم الله عليه للزَّوال.

والله شَرَعَ الزَّكاةَ والصَّدَقَةَ وغير ذلك من العبادات، ليؤدِّيَها المسلم ناوياً الاستجابة لأمر الله ثمَّ أمر نبيِّه صلَّى الله عليه وسلَّم، ثمَّ حفظاً لما أنعم الله به على الإنسان من نعمٍ لا تحصى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٨﴾[4].

وممَّا يُنْسَبُ إِلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه قَوْلُهُ:

([1]) البخاري، 2/ 870.

([2]) الجليس الصالح والأنيس الناصح، 54/1.

([3]) إحياء علوم الدين175/2.

([4]) سورة النحل، الآية 18.

إِذَا كُنْتَ فِي نِعْمَةٍ فارْعَهَا   فَإِنَّ المَعَاصِي تزِيْل النِّعَم
وَدَاوِم عَلَيْهَا بِشُكْرِ الإِلَهَ   فَإِنَّ الإِلَهَ سَرِيْعُ النِّقَم[1].

فلا بدَّ أن يستشعر المسلم أحوال إخوانه المسلمين، وأن يسعى في قضاء حاجتهم حسب استطاعته، استجابة لنداء الدِّين، ونداء الإخوة.

وليعلم أنَّ غيابه عن ذلك الموطن، وهو موطن إعانة الأخ المحتاج، يمثِّل نوعاً من الخذلان، وأمَّا المسارعة في ذلك الخير فهو طريقٌ لنيل تيسير الله له ما يحتاج ويرجو ويتمنَّى، قال عليه الصَّلاة والسَّلام: **(الْمُسْلِمُ أَخُوْ الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، مَنْ كَانَ فِيْ حَاجَةِ أَخِيْهِ كَانَ اللهُ فِيْ حَاجَتِهِ)**[2].

والذين يحملون المروءة يرغبون في خدمة غيرهم، ويحبَّون نفع النَّاس، فيسارعون إلى ذلك بكلِّ ما يتيسر لهم من طاقة، يرجون بذلك نيل الأجر والثَّواب من الله تعالى، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾ ﴾[3].

وإغاثة اللَّاجئين من أفضل وأعظم أعمال البرِّ التي يقوم بها الإنسان تجاه إخوانه، لأنَّ اللُّجوء جمعَ كثيراً من دواعي الإعانة التي دعى الإسلام إلى رفع شأن صاحبها، ومساعدته في معالجة الوضع الذي حلَّ به.

وقد تتوزَّع تلك الدَّواعي في مجموع اللَّاجئين، وقد تجتمع في فرد منهم.

فاللَّاجئ مشرَّدٌ من أهله وبيته وأقرانه وأصدقائه وبلده ومزرعته ومتجره ووطنه ودولته.

واللَّاجئ فقير قد لا يحمل لقمةً تكفيه وأهله، وخصوصاً فترةَ ما قبل الاستقرار في بيئةِ اللُّجوء.

واللَّاجئ عاطلٌ عن العمل لا يجد مصدراً لرزقه وأهله وأولاده، إلا ما يأتي من إخوانه المضيفين له.

اللَّاجئ كسيرٌ حزينٌ مكلومٌ لِمَا ابْتُلِي به من مفارقة أعزَّاء عليه غادروا الدُّنيا، وأراد الله لهم الانتقال إليه لحكمةٍ يعلمها سبحانه، ثمَّ للأجل الذي أمضاه وقدَّره.

([1]) الموسوعة العالمية للشعر العربي رقم: 15600.

([2]) البخاري، 2/ 862، مسلم، 4/ 1986.

([3]) سورة الإنسان، الآية 9.

اللَّاجئ جديدٌ على بلدٍ لا يعرف أهلَها وما يحملونه من طباعٍ وعاداتٍ وتصرُّفاتٍ، وربَّما لا يعرف لغتهم ولا لهجتهم.

اللَّاجئ حديث عهدٍ ببلدٍ لا يعرف أجوائها ولا مناخها ولا تضاريسها ولا طرقها ولا أساليب إدارتها.

بل ربَّما كان اللَّاجئ إضافةً إلى ما سبق مبتلى بمرضٍ أقعده، فيكون مجروح البدن مجروح الفؤاد.

اللَّاجئ غريبٌ، حزينٌ، كسيرٌ، مكلومٌ، مهمومٌ، فاقدٌ ومفقودٌ.

اللَّاجئ بحقٍ أحوج ما يكون إلى العون والبذل والعطاء والدَّعم المادِّي والمعنويّ، حتَّى يقف على قدميه، ويسعى في خدمة نفسه وأهله، وحتَّى يجد الحياة الكريمة العزيزة الطَّيبة، التي ذهب وغاب عنها شيءٌ اسمه حالة استثناء.

وعلى هذا يتبيَّن لنا الواجب تجاه إخواننا اللَّاجئين في كلِّ مكان من المسلمين، واعتبار المبادرة إلى قضاء حائجهم من الإعانة على نوائب الحق التي يحفظ الله بفعلها من قام بها.

جاء في الحديث أنَّ زوجة النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم خديجة رضي الله عنها قالت في بداية بعثة النَّبي صلَى الله عليه وسلَم بقصد التَّخفيف عنه لَمَّا وَجَدَ مَا وَجَدَهُ من لقاء جبريل عليه السَّلام في غار حِرَاء: (**أَبْشِر فَوَالله لَا يُخْزِيْكَ اللهُ أَبَدَاً، إنَّك لَتَصِلُ الْرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتُعِيْنُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ**)[1].

فإغاثة من هو بحاجة إلى الإغاثة نوع من أنواع إغاثة الملهوف، بل ومن أعلى مقاماتها، وهي من أفضل الأعمال الصَّالحة وصنائع المعروف التي ترفع بفعلهاعن الإنسان السُّوءَ، وقد قال النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم: (**صَنَائِعُ الْمَعْرُوْفِ تَقِي مَصَارِعَ الْسُّوْءِ**)[2]، لأنَّها من أعمال الخير المتعدِّي، فضلاً عن كونها من حقوق المسلم على أخيه المسلم.

وقد قال بعض أهل العلم:

([1]) البخاري، 4/ 894، مسلم، 1/ 139.

([2]) المعجم الكبير للطبراني، 8/ 261.

والظَّاهر أنَّ المسلمين مَدْعُوُّوْنَ لإغاثة الملهوفين وإنقاذ المستضعفين في الأرض من خلق الله، وإن لم يكونوا مسلمين، لأنَّ رفع الظُلم والأذى عن جميع النَاس مطلوبٌ من المسلم إذا كان قادراً عليه، مالم يكونوا محاربين للمسلمين[1].

فإغاثة الملهوف هو نفع للمغيث قبل أن يكون للمغاث، إضافةً إلى أنَّ المسلم بحاجةٍ إلى أن يزكِّي ويتصدَّق عن نفسه بفعل الأعمال التي يحفظه الله بها، قال صلَّى الله عليه وسلَّم: **(عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَة، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِد؟ قَالَ: يَعْمَل بِيَدَيْهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ، قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟!، قَالَ يُعِيْنُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوْفِ)**[2].

وأيُّ لهفة يجدها أعظم ممَّن وجد نفسه بعيداً عن أهله وماله وداره وفَقَدَ أعزَّ وأقْرَبَ شَخْصٍ إليه؟!!

هذا وأمثاله تجب في حقِّه كلُّ أنواع الإغاثة الماديَّة والمعنويَّة، على من كانت له الاستطاعة على ذلك.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى:

المواساة للمؤمن أنواعٌ، مواساة بالمال، ومواساة بالجاه، ومواساة بالبدن والخدمة، ومواساة بالنَّصيحة والإرشاد، ومواساة بالدُّعاء والاستغفار، ومواساة بالتَّوجُّع، وعلى قدر الإيمان تكون هذه المواساة، فكلَّما ضعف الإيمان ضعفت المواساة، وكلَّما قويت قوي[3].

وقد قال صلَّى الله عليه وسلَّم:(**وَاللهُ فِيْ عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِيْ عَوْنِ أَخِيْهِ)**[4]، والإعانة عامَّة في كلِّ شيء يمكن أن تكون فيه إعانة، وإذا كانت الإغاثة للملهوف مطلوبة، وإن كان الملهوف كافراً غير محارب، كما في كلام الغزالي السابق، فبالأولى هي للأخ المسلم، وبخاصَّة من أُكره على الخروج من أهله وماله وبلده لأيِّ سببٍ كان.

([1]) مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، 111.

([2]) البخاري، 2/ 523، مسلم، 2/699.

([3]) الفوائد 246.

([4]) مسلم، 4/ 2074.

فلا يجوز إذاً تقصير الأخ المسلم في حق أخيه، وإلا حصل لا قدَّر الله ما هو أعظم، كالبلاء العام والفساد الأكبر.

قال الطَّبري صاحب التَّفسير عند قول الله تَعَالَى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ٧٣﴾ [1] قال: إلا تَنَاصَرُوْا أيَّهَا المُؤْمِنُوْن في الدِّين تكن فتنةٌ في الأرض وفسادٌ كبير[2].

والمُنَاصَرَةُ كَمَا سَبَقَ تَكُوْنُ بِكلِّ مَا يَحْفَظُ للإنسانِ المسلمِ عزَّتَه وكَرَامَتَه، ويجد الحياة الكريمة التي تتحقَّق فيها معاني الأخوة المختلفة.

الْمَطْلَبُ الْثَّانِي: الْصُّوْرَةُ الْمَنْشُوْدَةُ لِلإِغَاثَةِ، الْتِي يَنْبَغِي تَحَقُّقَهَا عَلَى وَاقِعِ الْلَّاجِئِيْن فِي الْبُلْدَانِ الإِسْلَامِيَّةِ.

الحال الذي يجب أن يكون عليه واقع اللَّاجئ في أيِّ مكان، لمن ابتُلي وكتب الله له أن يقع في ذلك الحال، هو ما ينبغي أن يكون عليه حال الإنسان الذي يعيش حياةً كريمةًّ، يملأها الأمن والاستقرار.

حياةً يشعر فيها اللَّاجئ بالعزَّة، وأنَّه يحمل نفساً كريمة تَوَفَّر لها سائر ما يجعلها تنظر إلى أعلى.

حياةً ليس فيها شيء من الذِّلة والمهانة، يجد فيها المسلم عزَّة الإسلام، وتَحَقُّق معاني الأخوَّة الإسلاميَّة.

حياةً يشعر فيها اللَّاجئ بروعة ومتعة التَّآخي الذي وجده المهاجرون عندما التقى بهم الأنصار، فصاروا كالجسد الواحد.

وهذا ما تنتجة وتثمره الإغاثةُ التي ينشدها كلُّ من يحمل ضميراً إنسانيَّاً حيَّاً، يشعر بحاجة إخوانه اللَّاجئين إلى تعاون إخوانهم المسلمين بكلِّ ما يقدرون عليه من معاني الإغاثة.

وعليه ذلك فيمكن حصر جوانب الإغاثة المنشودة فيما يتعلَّق بمن صار لاجئاً في بلد من البلدان الإسلاميَّة، سواء داخل دولته أو خارجها، في الآتي:

([1]) سورة الأنفال، 8/ 73.

([2]) جامع البيان عن تأويل آي القرآن،6/ 297.

1/ أن يتمَّ استقال كلّ لاجئٍ استقبالاً يليق بالمسلم الكريم النَّفس، من خلال اللِّجان المتخصِّصَة، التي تتوزَّع في كلِّ المداخل والأماكن التي يمرُّ عبرها اللَّاجئون، حتَّى لا يشعر اللَّاجئ بصعوبة الوصول إلى حيث يريد من الأماكن الآمنة، التي يمكن اتِّخاذاها مكاناً للاستقرار فيه إلى حين، وذلك بتوفير وسائل النَّقل المناسبة، التي توفِّرُ عليه عناء التَّنقل من موطن إلى موطن.

2/ أن يتمَّ توفير احتياجات اللَّاجئين من الطَّعام والشَّراب، واللِّباس الذي يتناسب مع الاجواء الطَّارئة، سواء في الصَّيف أو الشِّتاء، وذلك في كلِّ المحطَّات التي يتنقَّل من خلالها اللَّاجئ إلى الموطن الذي يقصده، حتَّى يشعر بدفء الأخوة، وكرم الضِّيافة، وحسن الأخلاق، وطيب التَّعامل من إخوانه الذين يجمعهم به دين الله تعالى.

3/ أن يتم ترتيب المكان اللَّائق به، الذي يتناسب مع عدد الأفراد في الأسرة الواحدة، لينسيه عناء ما بذله من الجهد حال تَنَقُّلِه إلى أن وصل إلى ذلك المكان، وينسيه كذلك ألم فراق ما ترك وراءه من المتاع والأملاك الخاصَّة في بلده الأصلي، ومن ترك من الأهل والأصحاب، ولو أن الالم سيكون مصاحباً وملازماً، فأقل الأحوال أن يخفف عنه.

4/ أن يتوفَّر في السَّكن المرتَّب لكلِّ لاجئٍ ما يحتاج إليه وأهله، بما يتناسب معهم من الأثاث ولوازم السَّكن المختلفة، إضافةً إلى توفير ما تقوم به الحياة من الغذاء والشَّراب والدَّواء.

5/ أن يتمَّ تعيين راتبٍ شهريٍّ لكلِّ لاجئٍ يتناسب مع عدد أفراد أسرته، يجد من خلالها الرَّاحة والاستقرار، ويشعر بالكفاية وسدِّ الحاجة.

6/ أن يتمَّ تأهيل اللَّاجئين للعمل وخدمة أنفسهم، من خلال توفير المعاهد التَّأهيلية التي تتناسب مع نوعية وقدراتهم العقليَّة ومراعاة الفروق العمريَّة، بحيث تُرسَم خطَّة زمنيَّة لتأهيل الأفراد بما يتناسب مع الشَّخص والتَّخصُّص والقدرة.

7/ توفير الخدمات التي تعتبر من أساسيَّات الحياة كالمستشفيات والمدارس والكلِّيَّات والأسواق، حتَّى لا يشعر اللَّاجئ بوجود نقصٍ ملحوظٍ في حياته اليوميَّة الجديدة عليه.

8/ ربط اللَّاجئين بالبيئة المحيطة شيئاً فشيئاً من خلال برامج معيَّنة، وتعليمهم اللُّغة الجديدة إن كانوا في بلد يتكلَّم أهلُه بغير لغتهم، وتعريفهم بثقافة بلدهم الجديد، وإشعارهم بحقيقة أنَّهم صاروا جزءاً من تركيبة ذلك البلد المستضيف.

9/ إشراك اللَّاجئين في الحياة العمليَّة التي يمارسها أهل ذلك البلد، بعد أن صاروا مؤهَّلين لذلك، من خلال البرامج التي جرت بخطَّةٍ مرسومةٍ وهادفةٍ.

الْمَطْلَبُ الْثَّالِث: رأيُ الْشَّرْعِ فِيْ حُكْمِ إِغَاثَةَ اللَّاجِئِيْنَ، بَيْنَ أَنْ تَكُوْنَ حَقٌّ أَوْ هِبَةٌ؟؟

بناءً على ما يتضمَّنُه عنوان هذا المطلب يلزم التَّساؤل الآتي:

هل ما يبذله المسلم لأخيه المسلم من الغوث والإعانة والبذل الماديِّ والمعنويِّ، حقٌّ مشروع أم هبةٌ لا يُلزمُ بها أحدٌ؟!

هل تهيئة الأجواء وتوفير أسباب المعيشة لمن انقطعت به السُّبُل وضاق به الحال أمر ذو شأن في الإسلام، شدَّد على فعله، وحثَّ على القيام به لزوماً على من تربطه بالمحتاج لذلك العون روابط الدِّين الحنيف الكثيرة، أم لا؟!

هل يعتبر سعي الشَّخص المسلم وبذله الأسباب الممكنة لإنقاذ أخيه، والمساهمة في حفظ نفسه وأهله من الهلاك، أمرٌ يوجبه الشَّرع أم هو مخيَّر في ذلك، مع توفُّر الاستطاعة المطلوبة في الإنقاذ؟

هل كلُّ ما سبق إن بُذِل للمحتاج إليه حقٌّ مشروع، أم عطاءٌ إنساني وهبةٌ ممنوحة؟!

والجواب من خلال ما سبق من التَّعريفات والنُّصوص الشَّرعية وكلام العلماء والتَّوضيح السَّابق:

*** أنَّ الْإِغَاثَةَ حَقٌّ أَوْجَبَهُ الْشَّرْعُ وَرَابِطُ الْأُخُوَّةِ الْدِّيْنِيَّةِ، وَتُعْتَبَرُ مِنْ أَعْظَمِ وَأَفْضَلِ الْأَعْمَالِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَبِالْذَّاتِ إِذَا عَظُمَ الْخَطَرُ، وَغَلَبَ عَلَى الْظَّنِّ هَلَاك الْأَخِ الْمُسْلِم، سَوَاءٌ وَهُوَ فِي مَوْطِنِهِ الْأَصْلِي بِإِنْقَاذِهِ مِنْ يَدِ الْظُّلْمِ، أَوْ بَعْدَ خُرُوْجِهِ وَانْتِقَالِهِ إِلَى بَلَدٍ جَدِيْدٍ عَلَيْهِ، لَا يَمْلِكُ فِيْهِ مَا تَقُوْمُ بِهِ أُمُوْرُ الْحَيَاةِ، فَلَا يَجُوْزُ لِلْقَادِرِ على إِغَاثَتَهِ الْتَّقْصِيْرُ فِيْ ذلك بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، سَوَاء الْدُّوَلُ أَو الْأَفْرَادُ، وَمَن قَصَّرَ فَإِثْمُهُ يَكُوْنُ بِقَدْرِ تَقْصِيْرِه* وما كان من الإغاثة يتعلَّق بما هو دون ذلك من قضاءِ حاجة أو تحسين حالٍ فالثَّواب للفعل أقل، والإثم أقل بقدره، لأنَّ حفظ**

النَّفس ليس كما هو دونها، وقد اعتبرها علماء المقاصد الأصوليين واحدةً من الضَّروريَّات الخمس، التي لا يجوز التَّقصير فيها بحال من الأحوال.

والضَّروريَّات الخمس هي:

الدِّين والنَّفس والعَقْل والعِرْض والمَال[1].

وأمَّا ما دون ذلك فلا شكَّ أنَّه ليس في حكمه، وإن كان كذلك في حكم الوجوب، لكنَّه دون الأوَّل، فيترتَّب عليه الإثم المناسب حَالَ التَّقصير، والثَّواب المُنَاسب حَالَ الْبَذْل لِمَا يَنْبَغِي أن يُبْذَل.

وهذا ما تشير إليه النُّصُوص الشَّرعيَّة السَّابقةُ الذِّكر وغيرُها وما يُفْهَمُ منها، فهي تدُلُّ دلالةً واضحةً على وجوب تعاون المسلمين مع بعضهم، ونصرة بعضهم لبعض، وحق بعضهم على الآخر، وإن كان ذلك الوجوب يقع بمجموع النُّصُوص وما تتضمَّنُها من توجيهات، فالحقُّ هو الثَّابت اللَّازم، كما سبق في التَّعريف.

ويعظمُ أمرُ الوجوب إذا استغاث المسلم بإخوانه المسلمين، وكان الأمر يتعلَّق بقضيَّة ذي شأن، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنِ ٱسۡتَنصَرُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيۡكُمُ ٱلنَّصۡرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٞۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ۝٧٢ ﴾[2]، نصرة عامَّة تشمل كلَّ أمر يحتاج فيه المسلم إلى الإعانة والمساعدة، ماديَّاً كان أو معنويَّاً، دينيَّاً كان أو دنيويَّاً، من ذلك الإغاثة بما يُحْتَاجُ إليه، كما أُشِيْرَ إلى ذلك في كلام ابن القيم السَّابق الذِّكْر.

وفي الآية السَّابقة أمرٌ، والأمرُ يدلُّ على الوجوب، قال علماء الأصول: إلا أن يصرفه عن الوجوب قرينةٌ، وهنا لا يوجد ما يصرف عن ذلك[3].

وفي كلِّ الأحوال تكون الإغاثة بما يقدر عليه المُغيث، ما استطاع إليه سبيلا، إغاثة كانت مادِّيَّة أو معنويَّة.

([1]) الموافقات للشاطبي، 152/1.

([2]) سورة الأنفال، الآية 72.

([3]) الوجيز في أصول الفقه، د زيدان، 31.

وكلُّ ما سبق من الأحوال كذلك شملتها التَّوجيهات القرآنية التي تدلُّ على وجوب أخوَّة المسلمين، وأنَّهم كالجسد الواحد، والدَّعوة إلى الاعتصام فيما بينهم، وعدم التَّنازع، والتَّعاون فيما بالبرِّ والتَّقوى، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٠٣﴾ [1]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝٤٦﴾ [2] وعدم جواز خذلان المسلمين لإخوانهم في أيِّ أرض وتحت أيِّ سماء، قال نبيُّنا محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم: (**الْمُسْلِمُ أَخُوْ الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ)**[3]، وفي الحديث الآخرعن النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم: **(انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمَاً أَوْ مَظْلُوْمَاً، فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُوْلَ الله: أَنْصُرُهُ مَظْلُوْمَاً أَفْرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمَاً كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟! قَالَ: تَمْنَعُهُ مِنْ الْظُّلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ)**[4]، فالخطاب عامٌّ لا يقتصر على مسلمٍ دون غيره، ولا بلدٍ دون آخر.

فمن يترك إخوانه دون إعانةٍ لهم بما يُمْكِنُ، من الإعَانة المادِّية والمعنويَّة، وهو قادرٌ على فعل شيء ولم يفعل، فقد خذلهم.

من يترك إخوانه يُقتلُون ويُطردُون من بيوتهم وقراهم ومدنهم، وهو قادرٌ على إعانتهم بما تكون به الإعانة ولم يفعل، فقد خذلهم.

من يترك إخوانه يُشرَّدُون بلا مأوى، ثُمَّ لا يكونُ لهم عوناً على طوارئ الزَّمان، وهو قادرٌ على فعل شيء ولم يفعل، فقد خذلهم.

من يترك إخوانه الذين لجأوا إلى بلادٍ فيها إخوة لهم، يستنجدون بهم في توفير ضرورات الحياة وحاجيَّاتها وهو قادرٌ على توفير ذلك أو جزء منه ولم يفعل، فقد خذلهم.

(1) سورة آل عمرن، الآية 103.

(2) سورة الأنفال، الآية 46.

(3) البخاري862/2، مسلم 1986/4.

(4) البخاري، 2550/6.

خلاصة القول في بيان الحكم الشرعي:

أَنَّ الْإِغَاثَةَ حَقٌّ أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ وَرَابِطُ الْأُخُوَّةِ الدِّيْنِيَّةِ، وَتُعْتَبَرُ مِنْ أَعْظَمِ وَأَفْضَلِ الْأَعْمَالِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَحُكْمُ الْوُجُوْبِ الْمُتَعَلِّقِ بِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي:

1. كَثْرَةُ النُّصُوْصِ الدَّالَّةِ عَلَى بَيَانِ حُقُوْقِ الْأُخُوَّةِ وَنُصْرَةِ الْمَظْلُوْمِ وَإِغَاثَةِ الْمَلَهُوْفِ.

2. أَنَّ الْأَمْرَ الْوَارِدَ فِيْ النُّصُوْصِ السَّابِقَةِ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوْبِ، لِعَدَمِ وُجُوْدِ قَرِيْنَةٍ تَصْرِفُهُ إِلى غَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ اقْتِرانَ ذَمِّ الْمُقَصِّرِ فِي حَقِّ الْغَيْرِ يُؤَكِّدُ الْوُجُوْبَ.

3. أَنَّ التَّوْجِيْهَاتِ الشَّرْعِيَّةَ هُنَا غَايَتُهَا حِفْظُ النَّفْسِ، وَيَعُدُّ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ ذَلِكَ الْأَمْرَ مِنْ أَوْجَبَ الْوَاجِبَاتِ، وَمِنْ الضَّرُوْرِيَّاتِ الْتِيْ لَا يَجُوْزُ التَّقْصِيْرُ فِيْهَا بِحَالٍ.

4. الْعُقُوْبَةُ وَالْوَعِيْدُ الْمُتَرَتِّبُ عَلَى خُذْلَانِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيْهِ يَدُلُّ عَلَى وُجُوْبِ فِعْلِ مَا تُرْفَعُ بِهِ الْعُقُوْبَةُ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ لَمَا تَرَتَّبَتِ الْعُقُوْبَةُ عَلَى تَرْكِهِ.

عَواقِبُ خُذْلَان الْمُسْلِمِ لأَخِيْهِ، وَعَدَم إِغَاثَتَه:

والخذلان وإهمال إغاثة المحتاج لعون أخيه عواقبه وخيمةٌ، وآثارها السَّلبيَّة عديدةٌ، على المستوى الفرديِّ والجماعيِّ، وتتمثَّل في الآتي:

1/ مخالفة أمر الله وأمر رسوله صلَّى الله عليه وسلَّم، في نصرة وإعانة وإغاثة الأخ المسلم لأخيه.

2/ زيادة معاناة اللَّاجئين، وتعرُّضهم للخطر، في بلادهم أو خارجها، بسبب ضعف أو عدم نصرة وإغاثة إخوانهم لهم.

3/ كراهية المسلمين لبعضهم، ويأسهم من التَّعاون المُتبادَل فيما بينهم، لِمَا ظَهَرَ لهم من خذلان بعضهم لبعض.

4/ استفحال أمر الضَّعف الحاصل بين المسلمين، بتراكم حالات الخذلان فيما بينهم وعدم المبالاة، ويصبح الإنتماء إلى الإسلام إنتماءٌ شكليٌّ.

5/ توغُّل الظَّالم أكثر في أفعاله التي أوصلت النَّاس إلى ما هم عليه، من التَّشريد والضَّياع، واستمراءه لفعل المنكر بصورةٍ أعظم.

6/ نقل صورة سيِّئة للمسلمين الآخرين في البلدان الأخرى وخاصَّة الأقليات المسلمة، لشعورهم بالضَّعف والانكسار، وغياب النُّصرة لبعضهم.

7/ استغلال أعداء الإسلام لمثل هذه الظُّروف في الدَّفع بأهل الباطل إلى زيادة التَّنكيل بالمسلمين، وصناعة الظُّروف والأحداث غير الطَّبيعيَّة، وإحداث ما يسمَّى بالفوضى الخلَّاقة، لشعورهم بتخاذل المسلمين وتفرّقهم.

8/ انتفاء معنى الأخوة عن الشخص الذي خذل إخوانه المسلمين، كما في الحديث السابق :(**الْمُسْلِمُ أَخُوْ الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ**)[1].

9/ نزول العقاب الإلهي جزاء التَّقصير والمخالفة لأمر الله وأمر رسوله صلَّى الله عليه سلَّم، وقد جاء من التَّحذير في ذلك، ما قاله النَّبيُّ صلَّى اللهُ عليه وسَلَّم: (**مَا مِنْ امْرِئٍ يَخْذُلُ امْرأً مُسْلِمَاً فِيْ مَوْضِعٍ تُنْتَهَكُ فِيْهِ حُرْمَتُهُ، وَيُنْتَقَصُ فِيْهِ مِنْ عِرضِهِ، إِلَا خَذَلَهُ اللهُ فِيْ مَوْطِنٍ يُحُبُّ فِيْهِ نُصْرَتَهُ**)[2]، فيكون ذلك الخذلان سبباً في تَنَزُّلِ سَخَطِ اللهِ والْعِيَاذُ بِاللهِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوْذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَجَمِيْعَ سَخَطِكَ.

الْخَاتِمَةُ.

مِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ يَتَلَخَّصُ مَوْضُوْعُ الْبَحْثِ فِيْ الْآتِي:

1/ حاجة اللَّاجئين الماسَّة إلى إعانةِ إخوانهم.

2/ إغاثة اللَّاجئين من أفضل الأعمال إلى الله، لأنَّها نوعٌ من النَّفع المتعدِّي.

3/ إغاثة اللَّاجئين أمرٌ واجبٌ وحقٌ من حقوق الإسلام، ويأثم مَن قَصَّر في القيام بذلك الواجب بحسب نوع الإغاثة التي يحتاج إليها أخوهُ المسلم، وحسب استطاعته في القيام بها، وبقدر تقصيره.

4/ ضرورة تعاون الدُّول والشُّعوب الإسلاميَّة في إغاثة اللَّاجئين، وقبل ذلك السَّعي إلى تجفيف أسباب تلك الظَّاهرة، على الدَّوام.

الْتَّوْصِيَاتُ وَالْمُقْتَرَحَات.

([1]) سبق ذكره ص20.

([2]) سنن أبي داوود، 2/ 687.

ضَرُوْرَةَ أَنْ يَقُوْمَ الْمُسْلِمُوْنَ سَوَاءٌ الْدُّوَل أَوْ الْمُؤسَّسَات أَو الْأَفْرَادُ الْقادِرِيْن، فِيْ أَيِّ بَلَدٍ كَانُوْا، ابْتِدَاءً بِرَفْعِ كُلّ الْأَسْبَابِ الْدَّافِعَةِ إِلَى الْلُّجُوءِ وَوُقُوْعُ الْكَوَارِث، ثُمَّ تَوْفِيْر كُلّ احْتِيَاجَاتِ إِخْوَانِهِمُ الْمُسْلِمِيْنَ الْلَّاجِئِيْنَ فِيْ كُلِّ مَكَانٍ، مَن اضْطَرَّتْهُ الْظُّرُوْفُ إِلَى ذَلِكَ، مِنَ الْمَسْكَنِ وَالْغِذَاءِ وَالْدَّوَاءِ وَالْتَّعْلِيْمِ وَعَامَّةِ الْنَّفَقَةِ، بحيث لا يحتاج إلى انتظار يد العون بعد ذلك من أحد، وتتوفَّر له الكفاية التي يجد من خلالها الاستقرارَ الذِّهني والبدني والمالي والأُسَرِي، حتَّى لا يَقَعُ مَا لا تُحْمَد عُقْبَاه من عَوَاقِب إِهمَال الأمر، وتغييب جانب نُصْرَة المُسلم لأخيه، في واقع حياة اللَّاجئين أو من خذلهم.

وَعَلَيْهِ يُمْكِنُ تَبَنِّي أَمْرَ الْإِغَاثَةِ مِنْ خِلَالِ الْآتِي:

1/ إنشاء مؤسَّسات متخصِّصة في معالجة الوضع عاجلاً، مع استمرار عملها.

2/ تأهيل الأفراد المتخصِّصين في شتَّى أنواع الإغاثة للعمل في ذات المجال كلَّما دعت الحاجة إلى ذلك.

3/ نشر ثقافة وجوب نفع الغير، وتعاون المسلمين فيما بينهم.

4/ بذل الجهد المتنوِّع في تجنيب المُسلمين كلَّ الظروف التي تُلجئ النَّاس إلى اللُّجوء قبل وقوعه، من خلال دراسة أسبابه، وملابسات الأمر في كلِّ بلد من بلدان المسلمين، ورفع التَّوصيات إلى كلِّ المنظمات المسلمة الفاعلة، لتُوْصِلَهَا بدورها إلى ذوي الشَّأن من ولاة أمر المسلمين في كلِّ مكان، إبراءً للذِّمةِ وإقامة للحجَّةِ البيِّنةِ الظَّاهرة.

كَلِمَةُ شُكْرٍ:

اسْتِجَابَةً لِقَوْلِ الْنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَمْ يَشْكُرِ الْنَّاسَ)[1]، فَإِنَّا نَشْكَرُ كَلَّ الْجِهَاتِ الْمُغِيثَةِ وَعَلَى رَأْسِهَا دَوْلَةَ تُرْكِيَا، لِنُصْحِهَا وَجِدِّيَّتِهَا فِي إِغَاثَةِ الْلَّاجِئِيْنَ مِنَ كُلِّ بِلَادِ الإِسْلَامِ بِمَا تَسْتَطِيْعُ، فَقَدْ بَذَلَتْ كُلَّ الْجُهُوْد الْمُمْكِنَةِ فِي سَبِيْلِ إِيْوَائِهِم وَتَرْتِيْبِ كُلَّ الْاحْتِيَاجَاتِ الْلَّازِمَةِ لِإِقَامَتِهِم فِي الْمَوَاطِنِ الْمُهَيَّأةِ لَهُم، وَأَنفْقَت مَا لِمْ تُنْفِقْهُ دُوَلٌ بِمَجْمُوْعِهَا، فِي سَبِيْلِ احْتِوَاءِ مُشْكِلَةِ الْلَّاجِئِيْن.

([1]) سنن التُّرمذي /339 رقم: 1954.

في الوقت التي نرى فيه حكومات عربيَّة وإسلاميَّة تزاحم غيرها ليس في إيواء اللَّاجئين، وإنَّما في توسيع دائرة معاناتهم في كلِّ مكان.

وفي هذا المقام أوصل رسالة كلَّ المُحِبِّيْن لتركيا، الذين رأوا تفاني رجال المؤسَّسات المعنيَّة في كلِّ جانب من جوانب الإغاثة، فنقول شكراً تركيا، وشكراً لِكُلِّ من كان عَوْنَاً وسَنَدَاً لإخوانه المسلمين في كلِّ مكان.

ونقول لهم هذا فخرٌ لكم أن شرَّفكم الله بخدمة إخوانكم، فأنتم بهذا العمل العظيم والمبارك، تقومون بعملٍ شرعيٍّ وتؤدُّون خدمةً دينيَّةً ذات شأن، إضافةً إلى اعتبار ذلك عملاً إنسانيَّاً يؤجر عليه إن أحسن النيَّة.

على أَمَل أن يتحقَّق الهدف المنشود فيما يتعلَّق برعاية اللَّاجئين في كلِّ مكان، بما ينبغي أن يكون عليه، وأَنْ تَتَضَافَر جهودُ الأخوة المسلمين في كلِّ مكان على ذلك.

نسأل الله أن يحفظ تركيا حكومةً وشعباً، وأن يصرف عنهم كلَّ سوء ومكروه، وأن يَرَدَّ كيد الكائدين في نحورهم، وأن يحفظ سائر بلاد المسلمين، وأن يولِّي عليهم خيارهم.

والحمدُ لِلَّهِ ربِّ الْعَالَمِيْن، وَصَلَّى اللَّهُ وسَلَّم عَلَى سَيِّدنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آله وصَحْبِهِ ومَن والاه.

الْمَصَادِر وَالْمَرَاجِع:

1/ القُرْآنُ الْكَرِيْم.

2/ جَامِعُ البَيَان عَنْ تَأوِيْلِ آيِ الْقُرْآنِ، مُحمَّد بن جَرِيْرٍ الْطَّبَرِي أَبُو جَعْفَر، تحقيق: مَحْمُوْد شَاكِر،، أَحْمَد شَاكِر.

3/ صَحِيْحُ الْبُخَارِي، مُحمَّد إِسْمَاعِيْل أَبُو عَبْد الله البُخَارِي الجُعْفِي، دَارُ بن كَثِيْر، الْيَمَامَة، بَيْرُوْت ط3، 1407هـ، 1987، تحقيق: مُصْطَفَى دِيْب الْبُغَا.

4/ صَحِيْحُ مُسْلِم، مُسْلِم بنُ الْحَجَّاج أَبُو الْحُسَيْن الْقُشَيْرِي النِّيْسَابُوْرِي، دَارُ إِحْيَاء التُّراث العَرَبِي، بَيْرُوْت، تَحْقِيْق: مُحمَّد فُؤاد عَبْد الْبَاقِي.

5/ سُنَن أَبِي دَاوُود، سُلَيْمَان بنُ الأَشْعَث أَبُوْ دَاوُود الْسِّجِسْتَانِي الأزْدِي، دَار الْفِكْر، تَحْقِيْقُ: مُحَمَّد مُحْيِ الْدِّيْن عَبْد الْحَمِيْد.

6/ الْجَامِع الْصَّحِيْح سُنَن الْتِّرْمِذِي، مُحَمَّد بنُ عِيْسَى أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِي الْسُّلَمِي، دَارُ إِحْيَاءِ الْتُّرَاث الْعَرَبِي، بَيْرُوْت، تَحْقِيْق: أَحْمَد مُحَمَّد شَاكِر وَآخَرُوْن.

7/ الْمُعْجَمُ الْكَبِيْرُ، سُلَيْمَانُ بنُ أَحْمَد بنُ أَيُوْب أَبُو الْقَاسِمِ الْطَّبَرَانِي، مَكْتَبَةُ الْعُلُوْم والْحِكَم، الْمَوْصِل، ط1/ 1404، 1983، تَحْقِيْق: حَمْدِي عَبْدُ الْمَجِيْد الْسَّلَفِي.

9/ الأَدَبُ الْمُفْرَد، مُحَمَّد بنُ إِسْمَاعِيْل أَبُو عَبْد الله البُخَارِي الْجُعْفِي، دَارُ الْبَشَائِر بَيْرُوْت، تَحْقِيْق: مُحَمَّد فُؤاد عَبْدُ الْبَاقِي.

10/ الْفَوَائِد، مُحمَّد بنُ أَبِي بَكْر بنُ أَيُّوْب بنُ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّة أَبُو عَبْد الله، مَجْمَعُ الْفِقْه الإِسْلَامِي، جِدَّه، تَحْقِيْقُ: مُحَمَّد عَزِيْر شَمْس، ط1.

11/ إِحْيَاءُ عُلُوْمِ الْدِّيْن، مُحَمَّد بنُ مُحَمَّد الْغَزَالِي أَبُو حَامِد، دَارُ الْمَعْرِفَة، بَيْرُوْت.

12/ الْمُوَافَقَات،إِبْرَاهِيْم بنُ مُوْسَى الْشَّاطِبِي الْغِرْنَاطِي، دَارُ بنُ عَفَّان، تَحْقِيُقُ: مَشْهُوْر بنُ حَسَن آلُ سَلْمَان، ج1.

11/ مَدْخَلٌ لِدِرَاسَةِ الْشَّرِيْعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ، د.يُوْسُف الْقَرْضَاوِي، طَبْعَةُ مَكْتَبَة وُهْبَة، الْقَاهِرَة.

13/ الْوَجِيْزُ فِي أُصُوْلِ الْفِقْه، د عَبْدُ الْكَرِيمْ زَيْدَان، مُؤسَّسَةُ قُرْطُبَة، ط16.

14/ الْجَلَيْسُ الْصَّالِحُ وَالأَنِيْسُ الْنَّاصِحُ، مُعَافَى بنُ زَكَرِيَّا، مَوْقِعُ الْوَرَّاق، ج1.

15/الْمَوْسُوْعَةُ الْعَالَمِيَّةُ لِلشِّعْرِ الْعَرَبِيِّ، الْعَصْرُ الإِسلَامِيّ، رقم 15600.

16/ موْقِعُ أَشْرَاف الْحِجَاز، مَجَلَّةُ دَارةُ الْمَلِكُ عَبْدُ الْعَزِيْز، الْعَدَدُ4، الْسَّنَةُ1431هـ.

17/ أَنِيْسُ الْفُقَهَاء فِي تَعْرِيْفَاتِ الأَلْفَاظ الْمُتَدَاوَلَة بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، قَاسِمُ بنُ عَبْد اللهِ بنُ أَمِيْر عَلِي الْقَوْنَوِي، دَارُ الْوَفَاء– جِدَّة، ط1، تَحْقِيْقُ: أَحْمَدُ عَبْدُ الْرَّزَّاق الْكُبَيْسِي.

18/ لِسَانُ الْعَرَب، مُحَمَّدُ بنُ مَكْرَم بنُ مَنْظُوْر الأَفْرِيْقِي الْمِصْرِي، دَارُ صَادِر، بَيْرُوْت.

19/ الْنِّهَايَةُ فِي غَرِيْبِ الأَثَر، أَبُوْ الْسَّعَادَات الْمُبَارَك بنُ مُحَمَّد الْجَزَرِيُّ، الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ، بَيْرُوْت، 1979، تَحْقِيْق: طَاهِر أَحْمَد الزَّاوِي، مَحْمُوْد مَحَمَّد الطَّنَاحِي.

20/ الْقَامُوْسُ الْمُحِيْطُ، مُحَمَّد يَعْقُوْب الْفَيْرُوْز آبَادِي، مُؤسَسَّةُ الْرِّسَالَة لِلْطِّبَاعَةِ وَالْنَّشْرِ وَالْتَّوْزِيْعِ، بَيْرُوْت، لُبْنَان، ط8.

21/ تَاجُ الْعَرُوْسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوْسِ، مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّد الْمُرْتَضَى الْزُّبَيْدِي، الْمَطْبَعَةُ الْخَيْرِيَّةُ، مِصْر.

تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى.

طبيعة ونوع المساعدات المقدمة إلى اللاجئين السوريين : تجربة المغرب

الدكتور: مولاي هشام إدريسي – جامعة محمد الخامس– الرباط – المغرب

تحتل قضية اللاجئين السوريين اليوم بالغ اهتمام المنتظم الدولي، فالقضية ليست بسيطة او عابرة بل تزداد تفاقماً ويمكن اعتبارها أحد اكبر النقط السوداء قساوة وانتهاكاً لحقوق الإنسان في القرن21 على الإطلاق لا تضاهيها أية حالة أو تجربة عبر التاريخ رغم ما كتب عنها.

وتشكل المساعدات الإنسانية إحدى الإجراءات الضرورية والملحة في سبيل تجاوز محنة اللاجئين السوريين أو التقليل منها في حدود المستطاع، ويعتبر المغرب من بين الدول السباقة إلى تقديم نوع معين من المساعدات الإنسانية التي تتمثل في تجربتين مختلفتين:

-**الأولى** تهم نوع المساعدات الخارجية التي يقدمها المغرب خارج إقليمه الترابي لفائدة اللاجئين السوريين، منها الخدمات الرئيسية بمخيم الزعتري، حيث يقدم المغرب عبر مشفى عسكري احدث سنة 2012 خدمات صحية متعددة في ظل واقع جد صعب ومعانات لا حدود لها ومتداخلة يصعب الاستجابة لها كلها.

-**والثانية** تهم نوع الخدمات والمساعدات الداخلية التي يقدمها المغرب للاجئين المقيمين على ترابه.

I. –المساعدات المغربية الخارجية :

بادر المغرب، مع اندلاع الحرب السورية وما خلفته من نزوح وولوج الآلاف من السوريين خارج سوريا، إلى تقديم يد العون والمساعدة إلى اللاجئين السوريين، وتتمثل هذه المساعدات الخارجية في نوعين وهما مساعدات رئيسية دائمة ومساعدات ثانوية دائمة بمختلف المخيمات بالأراضي الأردنية. وسنسلط الضوء على مخيم الزعتري نظراً لاعتباره أول مخيم أقيم على الحدود الأردنية السورية، وللارتفاع الهائل في عدد اللاجئين به، وتضاعف مساحة المخيم عشر مرات منذ إحداثه في شهر يوليو 2012. كل هذا خلق تزايداً في الاحتياجات الطبية، ما جعل الرد على تلك الاحتياجات يقع ضمن مسؤوليات الدول والمنظمات الدولية الصحية.

1–المساعدات الرئيسية الدائمة:

في إطار تقديم الدعم اللوجستيكي للأردن، التي تشهد منذ اندلا ع الثورة السوري تدفقاً كبيراً للاجئين السوريين الفارين من العنف المتزايد ببلدهم، بادر المغرب إلى تخصيص دعم عاجل للأردن من أجل تخفيف العبء عليها ومواكبة الجهود المحمودة في استقبال اللاجئين السوريين، وأيضاً للتضامن مع الشعب السوري المتألم من جراء هذه الوضعية الإنسانية الكارثية والمشكلة لحالة إنسانية فريدة من نوعها.

وتتمثل هذه المساعدات الخارجية في الخدمات الطبية الدائمة التي يوفرها المغرب عبر **مستشفى طبي ميداني أحدث بتاريخ 2012/08/10** بعد شهر من فتح المخيم، يقدم خدماته الطبية والعلاجية لكل اللاجئين السوريين في عين المكان بمخيم الزعتري بالأردن، وذلك إلى جانب العديد من الوحدات الطبية والمنظمات الصحية الدولية المتواجدة بالمخيم والتي تقدم خدمات طبية متنوعة.

ويبين هذا الجدول(1) لائحة المستشفيات والوحدات الطبية الدائمة المتواجدة بمخيم الزعتري والتي تربطها بالمستشفى العسكري إطار تعاون :

الدول والهيئات الدولة		المستشفيات والوحدات الطبية
الـــــــدول	المغرب	مستشفى عسكري ميداني متعدد التخصصات 2012/08/10
	الأردن	-وزارة الصحة الأردنية -مصلحة الصحة الملكية العسكرية
	السعودية	-العيادة السعودية
	قطر	-المركز الطبي القطري (مؤسسة راف)
المنظمات الدولية الصحية (الحكومية وغير الحكومية)	-منظمة الصحة العالمة W.H.O -صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة U.N.I.C.E.F -وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين U.N.H.C.R -صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA -المنظمة الدولية	مركز طبي دائم ===== ===== ===== ===== ===== =====

	للمعاقين HANDICAP INTERNATIONAL -منظمة أطباء بلا حدودMSF -منظمة أطباء العالمMDM -جمعية العون الأردنيةJIHAS - الهلال الأحمر الاردني -مركز طبي لقطر الخيرية -جمعية الاغاثة الطبية العربية -الهلال الأحمر الاماراتي	=====

1-1- المستشفى الميداني العسكري:

A. ورقة تعريفية:

- مستشفى متعدد الاختصاصات من المستوى الثالث، طاقته الاستيعابية (60) سرير .
- يفتح المستشفى الميداني الطبي الجراحي المغربي أبوابه لاستقبال مرضى اللاجئين السوريين كل يوم من الساعة الثامنة والنصف صباحا إلى غاية الساعة الثانية بعد الظهر ما عدا يوم الجمعة الذي يعتبر يوم عطلة أسبوعية، أما مصلحة المستعجلات فهي تعمل بدون توقف 24/24 ساعة و 7/7 أيام في الأسبوع.

ويتكون من :

- ✓ قاعة للعمليات
- ✓ مختبر
- ✓ مصلحة الفحص بالأشعة والصدى
- ✓ وحدات الفحوصات المتخصصة
- ✓ عيادة طب الاسنان
- ✓ صيدلية

***–جدول(2) يحدد المعدات والموارد البشرية المتوفرة (**)[1]:**

Humain Ressources الموارد البشرية		Equipements المعدات
Medical Staff	30الاطباء	Technical and تجهيزات طبية تقنية Medical Equipments
Paramedics	18المرضون	Two (2)سيارتي اسعاف مجهزة Ambulances
Technical Staff	69طاقم الدعم	
Total	117المجموع	

***–جدول(3) يحدد التخصصات والأطر الطبية:**

Speciality	عدد الأطر الطبية Nbre	التخصصات
MFH Director	1	1–الطبيب الرئيسي
Epidemiology and public Health	1	2–علم الأوبئة
GPs	4	3–طب المستعجلات
Emergency care	4	4–الطب العام
Pediatric	2	5– طب الأطفال
Gynecology	1	6–طب النساء والتوليد
Cardiology	1	–طب القلب والشرايين
ENT	1	7–طب الأذن والحنجرة والأنف
Orthopedic surgery	2	8–طب العظام
Psychiatry	1	9–الطب النفسي
Pulmonology	1	10– طب الرئة والأمراض

[1]- المستشفى العسكري الميداني المغربي بمخيم الزعتري 26 مارس 2016،
كل الجداول المبينة في هذه الدراسة من بيانات المستشفى العسكري.

		الصدرية
Internal medicine	1	11- الطب الباطني
Ophtalmology	1	12-طب العيون
Anesthesiology and Reanimation	2	13-التخدير والإنعاش
Visceral surgery	1	14- جراحة الأحشاء
Dermatology	1	- أمراض الجلد
Biologiste	1	- علم الأحياء
Neuro surgery	1	- جراحة الدماغ
Dentist	1	- جراحة الأسنان
Plastic and Reconstrutive surgery	1	-جراحة التقويم والحروق
Pharmacy	1	-الصيدلة
Total	**30**	المجموع

يتبين من خلال هذا الجدول ان المستشفى الميداني العسكري المغربي يغطي على مستوى التخصصات كل الخدمات الطبية المطلوبة او التي قد تطلب ليستجيب لها في حينها.

1-2-الخدمات الطبية حسب الفئات :

الخدمات الطبية التي قدمت للاجئين السوريين خلال الفترة الممتدة مابين 2012/08/10 إلى غاية 25 مارس 2016 (ثلاث سنوات وسبعة اشهر و15 يوم – 1324 يوما من العمل) 3yers 7 Months 15 Days

الجدول (4)

Nombre des Consultants			عدد المسجلين
Total المجموع	Mens الرجال	Womeens النساء	Childrens الأطفال
627 712	171 380	202 320	254 012

*-**المسجلون**: هم كل اللاجئين الذين يُقبلون ويزورون المستشفى العسكري الميداني المغربي للمرة الأولى إما للعلاج او للاستشارة الطبية أو لغرض صحي آخر.

-ويقصد بالعلاج تقديم الخدمات الطبية اللازمة للزائر المسجل في حدود التخصصات الموجودة بالمستشفى كما هي محددة بالجدول (3).

- أما الاستشارة الطبية فتتمثل في طلب المريض الزائر أو أحد أقاربه من الطبيب استفساراً طبياً أو استشارة طبية أو نصيحة طبية له أو لغيره من أقاربه أو أصدقائه أو جيرانه، فيستجاب لطلبه إما بتقديم علاج له أو لمن يهمه الأمر أو تقديم النصيحة والاستشارة الطبية اللازمة أو توجيهه إلى الجهة الطبية الصحيحة كمستشفى آخر يقدم نوع الخدمة التي يطلبها الزائر أو الشخص الذي ينوب عنه.

-كل مريض يدخل المستشفى المغربي يتقدم إلى المكتب الخاص بالفرز(خيمة الفرز) لتسجيل نفسه أو من يرافقه في دفتر خاص لهذا الغرض. وعند القيام بعملية التسجيل، يتولى الموظفون الموجودون داخل خيمة الفرز بتوجيه المريض إلى الاختصاص المطلوب تبعا لما يقدمه المريض من معلومات اولية عن حالته الصحية أو مما يشتكي منه.

- تتوفر مصلحة المستعجلات أيضا على دفتر لتسجيل الحالات التي تستقبلها هذه المصلحة خلال مداومتها.

*-خلاصات الجدول (4):

يتبين من الجدول ما يلي:

- ✓ أن مجموع المسجلين بلغ منذ بدء المستشفى العسكري الميداني في تقديم خدماته الطبية بتاريخ 10 غشت 2012 إلى غاية يوم 25 مارس 2016 أي لمدة تقارب 3 سنوات و7 أشهر و15 يوماً (1324 يوم عمل) ما مجموعه 627 712 زائر.
- ✓ - يتم تعداد المسجلين من خلال الجمع بين العدد الذي قام بتسجيله موظفو (خيمة الفرز) يضاف إليه العدد المسجل بمصلحة المستعجلات يعطينا عدد المسجلين يوميا، وبالتالي مجموع المسجلين لدى المستشفى الميداني المغربي.
- ✓ **الأطفال** (**254.012**): يعتبر هذا الرقم هو الأكبر مقارنة بفئة النساء والرجال. ويعود الأمر في ذلك إلى الحالة الصحية العضوية والنفسية المتدهورة للأطفال بمخيم الزعتري لأسباب متعددة منها:

-حالة الحرب اليومية وما تخلفه من قتل يومي وخوف كبير في نفوس الأطفال في سن جد مبكرة.

- حالات العنف والتعذيب الوحشيي التي يشاهدها الأطفال يوميا بقراهم ومدنهم بسوريا.

- صعوبة وخطورة الهجرة واللجوء عبر البر خلال أيام طويلة من المشي، مع قلة النوم والتعب الشديد المرهق.

-الحالة البدنية الضعيفة والسقيمة للأطفال بسبب الجوع والعطش وقلة المؤونة واللباس خلال أيام البرد القارس التي تعرفها المنطقة.

كل هذه الظروف جعلت الأطفال غير قادرين على تحمل المرض، حيث أصبح بدن الطفل غير قادر على المقاومة الذاتية للمرض ولو كان خفيفاً.

❖ **الأمراض المنتشرة بين الأطفال:**

➢ **الأمراض العضوية:(9 أمراض الأكثر انتشاراً)**

- الربو Asthma
- السل Tuberculosis
- والحصبة Measles
- والتهاب الكبد الفيروسي بنوعيه (ألف وباء) Hepatitis
- والتدرن الرئوي التيفوئيد tuberculosis typhoi
- الأمراض الجلدية skin diseases
- أمراض الأنف والحنجرة
- أمراض العيون Eye Problems and Diseases
- التعفنات التنفسية الحادة والخفيفة
- حالات الحمى والزكام الحاد
- الإسهال

✓ **النساء (202.320) يعتبر هذا الرقم الثاني بعد الأطفال**

تحتل النساء ثاني ترتيب بعد الأطفال بشأن الحالة الصحية المتردية لأسباب عدة منها:

-التعب والإرهاق الشديد جراء رحلة اللجوء.

-الحالة النفسية المتردية للنساء بسبب آثار الحرب وما تخلفه من تاثير جد خطير نفسياً وعضوياً على أطفالهن.

- تحملهن أعباء رحلة اللجوء بسبب كثرة الأطفال وقلة النوم والتغذية، حيث تصل النساء إلى المخيم منهكين صحياً ومعنوياً ونفسياً فيصبحن معرضين أكثر للأمراض.

❖ **الأمراض المنتشرة بين النساء:**

- التعفنات التنفسية الحادة والخفيفة
- التعفنات البولية
- الإيدز
- الإجهاض المنتشر بحدة نتيجة النزيف الدموي الداخلي
- التوقف الفجائي للحمل بسبب الإجهاد
- التعفنات على مستوى الرحم والجهاز التناسلي بسبب الولادات القيصرية التي تعتبر الأكثر انتشاراً.
- السرطان
- الحمى والزكام الحاد ..

✓ **الرجال (171380) المرتبة الثالثة في سلم الفئات:**

❖ **الأمراض المنتشرة بين الرجال:**

- **أمراض الرئة بسبب كثرة التدخين وقلة وضعف التغذية**
- **أمراض القلب**
- **أمراض العيون**
- **الربو وضعف التنفس**
- **التعفنات الحادة والخفيفة**
- **السرطان**

1-3-عدد الخدمات الطبية المتنوعة:

وهي جموع الخدمات التي يستفيد منها المريض الزائر للمستشفى العسكري، حيث أنه بعد تسجيل المريض (**بخيمة الفرز**) ،يقوم الموظفون المكلفون بالتسجيل بتوجيه المريض نحو المصلحة التي تستدعيها حالة المريض. حيث يقوم

الطبيب المختص بفحص المريض المعني، فان كان الفحص واضحا ولا وجود لتعقيدات ، يقدم الطبيب للمريض ورقة الدواء (**خدمة أولى**)،وإذا كان الفحص الأول غير واضح أو أن المريض لم يقدم معلومات من شأنها الوصول إلى المشكل الصحي الذي يعاني منه ذات المريض، فان الطبيب يقوم بإرساله إلى مصلحة أخرى، كإجراء بعض التحاليل(**خدمة ثانية**)،أو إجراء فحص بالصدى(**خدمة ثالثة**)،وهكذا حتى يتم الوصول إلى معرفة حقيقة المشكل أو المرض الذي يعاني منه اللاجئ، وبالتالي تقديم العلاج المناسب أو القيام بعملية جراحية إذا استدعت الظروف ذلك.

- **إذن فالمريض الواحد يمكن أن يستفيد على الأقل من خدمة واحدة أو عدة خدمات حسب طبيعة مرضه أو سنه أو جنسه.**

***- جدول بعدد الخدمات الطبية حسب الفئة:**

الخدمات الطبية			
الأطفال	النساء	الرجال	المجموع
337700	329122	267216	934038

- **عدد الوصفات الطبية:**

-عند زيارة المريض للطبيب المختص، فإنه يستفيد في نهاية الفحص من ورقة (**الوصفة الطبية**) يسجل عليها الطبيب المعالج أسماء الأدوية التي سيستعملها المريض ومدة العلاج، هذه الورقة يقدمها المريض إلى الصيدلاني الذي بدوره يعطي للمريض الأدوية ويقدم النصائح وعدد الجرعات في اليوم وكيفية الاستعمال.

-ويمكن لنفس المريض أن يحصل على اكثر من وصفة طبية خلال تواجده بالمستشفى المغربي، وذلك عندما يرى الطبيب الأول ما من شأنه أن يحيل المريض على طبيب مختص آخر حيث يمكنه أن يستفيد من وصفة طبية أخرى.

-يحتفظ الصيدلاني بجميع الوصفات الطبية التي يتوصل بها لعدها في نهاية اليوم وإضافتها الى العدد السابق.

-يضاف الى هذا العدد الوصفات الطبية التي ترد من خارج المستشفى المغربي (المستشفى السعودي، المركز الصحي القطري، المستشفى الأردني، جمعية العون الصحية الأردنية،...) نظراً لعدم توفر بعض الأدوية لدى هذه المراكز الطبية، وذلك في إطار التعاون بين المراكز الصحية داخل المخيم.

*- **الجدول (5):**

عدد الوصفات الطبية			Nombres d'Ordonnances
الاطفال	النساء	الرجال	المجموع
223282	140369	130288	493939

1-4-التدخلات الجراحية:

التدخلات الجراحية			
النساء	الرجال	الأطفال	المجموع
2479 عملية 1034 عمليات قيصرية	1378	572	4429

عدد الولادات
1118 منها 1034 عملية قيصرية و84 ولادة طبيعية

- **النساء (2479) عملية جراحية تتوزع على الشكل التالي:**
  - ✓ 1034 عملية قيصرية
  - ✓ 1136 عملية مختلفة منها :
    - القلب والشرايين
    - المعدة
    - الكبد
    - الرحم
    - إستئصال ورم السرطان
- **الرجال (1378) عملية جراحية تتوزع على الشكل التالي:**

-القلب والشرايين

-الرئة

- الكبد

-استئصال ورم السرطان

-الكلي

II. المساعدات الداخلية المغربية :

يعتبر المغرب من بين الدول العربية والمغاربية التي يقصدها اللاجئون والمهاجرون من كل البلدان التي تعرف أزمات سياسية او اقتصادية او اجتماعية خاصة من افريقيا و الدول العربية واوروبا بعد الازمة الاقتصادية.

ويقدم الجدول (6) بيانات حول نسب اللاجئين حسب بلدانهم الاصلية ([1]):

البلدان	عدد اللاجئين
سوريا	2619
اليمن	461
ساحل العاج	276
الكونكو الديمقراطية	143
العراق	132
افريقيا الوسطى	71
دول أخرى	206

*– يكشف مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط أن عدد اللاجئين السوريين المقيمين بشكل قانوني في المغرب، قد تجاوز عتبة الألفين (2619)، في مقابل تأكيدات بارتفاع تلك الأرقام، لاعتبار عدم تسوية الإقامة بشكل قانوني مرورا على مكاتب المفوضية في الرباط.

[1]- عن مكتب الموضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط (إحصائيات شهر ديسمبر 2015).

غير أن تقديرات منظمات المجتمع المدني بالمغرب تشير إلى أن العدد أكبر من ذلك بكثير حيث تصل التقديرات إلى حدود 20.000 موزعين على مدن الرباط والدارالبضاء وطنجة وفاس ووجدة، ونبهت إلى كون المغرب يفرض إجراءات تعجيزية لعرقلة دخول اللاجئين إلى أراضيه، كما هو الحال مع باقي الدول المغاربية.

وفي ذلك، قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إن المغرب من ضمن الدول المغاربية وبلدان إفريقيا والشرق الأوسط، التي تضع قيودا مشددة على دخول اللاجئين السوريين، "حتى الذين يتمتعون بكفاءات عالية منهم"، مشيرة إلى أن تلك الدول ترفض إعطاء تأشيرات دخول للاجئين السوريين لأسباب متعددة تختلف من بلد إلى آخر، غير أنها تجتمع كلها في تضييق الخناق على السوريين ومنعهم من دخول أراضيها.

واعتبرت الجهة ذاتها أن الواقع جعل من شبه المستحيل حصول السوريين على عقود عمل في بلدان اللجوء، فيما رصدت تعمد بعض الدول العربية لإخضاع لاجئين سوريين مقيمين لديها لأشكال من المضايقات.

2-رحلة اللجوء إلى المغرب:

2-1-مسار الرحلة:

يتم الدخول إلى المغرب بوسيلتين :

*- إما الوسيلة القانونية عبر التأشيرة والتي تم إلغاءها سنة 2013، بسبب المخاطر والتهديدات الارهابية لتنظيم داعش سوريا.

*- وإما عن طريق التهريب البري عبر الحدود المغربية الجزائرية.

وتبين المعلومات المحصل عليها عن طريق استمارة بحث موزعة على عينة مكونة من 30 أسرة المعطيات التالية:

***- تتم رحلة اللجوء عن طريق البر والجو على الشكل التالي :**

- **أولاً**: اللجوء البري الأول من سوريا إلى لبنان نظراً لقرب المسافة بين البلدين.

-**ثانياً**: اللجوء الجوي: يتم عبر الطائرة في اتجاه موريتانيا.

ثالثاً: العبور البري الثاني **ليلاً** وهو الأطول والأخطر خلال رحلة اللجوء: عبر صحراء مالي والجزائر عن طريق التهريب وأخيراً الدخول إلى المغرب بصفة غير شرعية عبر الحدود البرية المغربية الجزائرية.

2-2-المخاطر المعرض لها خلال الرحلة:

يتعرض اللاجئون السوريون إلى عدة مخاطر متنوعة تختلف شدتها حسب الفئات والعمر وهي :

*- السفر ليلاً يشكل خطراً متعدد الأوجه منها ضعف الرؤية بالنسبة للأطفال، مخاطر الحيوانات المفترسة وتعابين الصحراء، وبرودة الطقس.

*- الجوع والعطش الشديدين ولأطول مدة مما يؤدي إلى حالات كثيرة للإغماء.

*- الحر خلال النهار في الصحراء القاحلة مما يؤدي إلى احتفاف البشرة والجلد خاصة بالنسبة للأطفال والنساء وتشقق الجلد.

*- التعرض لمخاطر وتهديدات المهربين والجماعات الإرهابية منها اغتصاب النساء، وسرقة أمتعة الأسر اللاجئة، والابتزاز.

*- ضعف وسائل النقل ليلاً ونهاراً في الصحراء القاحلة يساهم بشكل كبير وحاد في شدة التعب ما يجعل رحلة السفر تدوم لأيام وشهور طويلة.

2-3- سبب اختيار اللجوء إلى المغرب:

أغلب المعطيات التي أدلى بها المستجوبون تؤكد أن اختيار اللجوء إلى المغرب راجع لأحد أمرين فقط :

-إما بسبب وجود أقارب وعائلات سورية بالمغرب.

- وإما لقربها من أوروبا.

(الملاحظة أن أغلب اللاجئين السوريين لم تكن لهم معلومات سابقة كافية عن المغرب، كل المعلومات التي يتوفرون عليها جاءت عن طريق ما هو متداول عن المغرب لدى بعض السوريين).

2-4- الحالة الاجتماعية للاجئين السوريين:

*-أغلب اللاجئين السوريين عبارة عن أسر مكونة من الأب والأم وما بين 2 إلى خمسة أبناء.

3-طبيعة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين السوريين بالمغرب:

3-1-المساعدات المقدمة من قبل مكتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالرباط:

- التسجيل الفوري عند وصول اللاجئين إلى المغرب عن طريق التصريح من قبل اللاجئ، الذي يتسلم بطاقة تحدد هويته وسنه ووضعيته الاجتماعية وبلده الأصلي وتاريخ اللجوء ووضعه القانوني.
- المساعدات المالية: حيث يقدم مكتب المفوضية لكل أسرة مبلغ 300 درهم (30$) عن كل فرد من أفرادها. غير ان هذه المساعدات ليست دائمة.
- المساعدات الاجتماعية و تتوزع على ما يلي:
  - ✓ تقديم الارشادات القانونية للاجئين.
  - ✓ المساعدة في إطار التعاون مع السلطات المغربية لإيجاد فرص العمل والحصول على بطائق الإقامة القانونية.
  - ✓ التكوين في مجالات العمل يستفيد منه خاصة النساء والشباب.

✓ المساعدات الطبية من علاج وأدوية –في حالة توفرها–.

3–2–المساعدات المقدمة من قبل الحكومة المغربية:

يقدم المغرب مجموعة من المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين وأسرهم وتتمثل في نوعين من المساعدات :

3–2–1– مساعدات تقدمها الحكومة المغربية

3–2–2– مساعدات تقدمها جمعيات المجتمع المدني

3–2–1– مساعدات الحكومة المغربية:

تتمثل هذه المساعدات في:

- مساعدات قانونية بمنح بطائق الإقامة الشرعية للأسر
- مساعدات اجتماعية وهي :

✓ تسجيل الأطفال بالمدارس التعليمية حيث بلغ عدد الأطفال المستفيدين من الدراسة 524 من بين 1412 تلميذ، موزعين على الشكل التالي ([1]): الجدول (7)

	التعليم الابتدائي	الاعدادي	الثانوي	الجامعي	المجموع
الرباط	287	54	3	0	344
الدار البيضاء	97	29	2	0	128
وجدة	23	6	0	0	29
طنجة	15	8	0	0	23

يتبين من خلال الجدول (7) أن عدد الأطفال المستفيدين من التسجيل بالمدارس المغربية يبلغ 37% من مجموع الأطفال اللاجئين بالمغرب، ويعتبر هذا العدد جد ضعيف لعدة أسباب وهي:

- عدم حصول كل الأسر اللاجئة على بطاقة الإقامة القانونية.
- الحالة الصحية المتدهورة لبعض الأطفال بسبب طول رحلة اللجوء.

[1]- وزارة التربية الوطنية المغربية، مديرية الإحصاء والتوزيع الجغرافي، احصائيات سنة 2015 . منشورات الوزارة 2015.

- صعوبة المعيشة والغلاء خاصة في المدن التي يقيمون بها.
- تفضيل الأسر استغلال أطفالهم في احتراف التسول لجمع أكبر مبلغ من المال لسد حاجياتهم اليومية وللادخار من أجل الهجرة إلى أوروبا أو العودة إلى سوريا.

✓ الاستفادة من العلاج بالمستشفيات العمومية المغربية على قدم المساواة مع المغاربة.
✓ الحماية الأمنية من كل ما قد يهدد أمنهم وحياتهم وحريتهم الشخصية.
✓ حرية التنقل عبر تراب المغرب.
✓ حق إنشاء المشاريع والمقاولات الاقتصادية والحصول على الرخص.

3-2-2- المساعدات التي تقدمها جمعيات المجتمع المدني:

تقدم جمعيات المجتمع المدني المهتمة بشؤون المهاجرين واللاجئين عدة مساعدات بالتعاون مع هيئات حقوق الانسان الوطنية والدولية (المجلس الوطني لحقوق الانسان، وزارة الهجرة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاتحاد الأوروبي..) وتتمثل هذه المساعدات في :

✓ العمل مع السلطات المغربية لتوفير الإقامة القانونية للاجئين
✓ التكوين في بعض الحرف والمهن قصد تسهيل إيجاد فرص العمل
✓ المساعدات الصحية بما فيها الخدمات الطبية المجانية بتنظيم قوافل طبية وتوفير الادوية
✓ تنظيم ندوات وورشات عليمة للتحسيس والتوعية بقضايا المهاجرين واللاجئين والبحث عن سبل حلها
✓ البحث عن مساعدات إضافية أخرى

خاتمة :

يتبين من خلال المعطيات السابقة ان الحكومة المغربية تفضل تقديم المساعدات إلى اللاجئين السوريين خارج أراضيه الترابية، فقيمة المساعدات واهميتها تتمثل في تلك التي تقدم بمخيم الزعتري بالأردن. ويرجع هذا التفضيل إلى أمرين هما:

-بعد المسافة الجغرافية بين المغرب وسوريا

-والتهديدات الإرهابية التي تشكلها بعض أفراد اللاجئين المنتمين إلى تنظيم داعش سوريا، مما يجعل المغرب يضع صعوبات امام دخول اللاجئين إلى ترابه و منع التأشيرة.

كل هذه الظروف جعلت عدد اللاجئين السوريين بالمغرب لا يتجاوز 2619 حسب الإحصائيات الرسمية لمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط.

كما أن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعدة بلدان (إفريقيا، اليمن، تونس، إسبانيا، البرتغال، مصر..) جعلت من المغرب وجهة مفضلة للاجئين والمهاجرين الذين وصل عددهم إلى 156000 [1] من حوالي 96 دولة عبر العالم، ما يجعل المغرب في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متوسطة غير قادر على الاستجابة لكل طلبات المهاجرين واللاجئين، رغم المجهودات التي يقوم بها بالتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومة المهتمة بشؤون الهجرة واللجوء.

المصادر والمراجع:

1. المستشفى العسكري الميداني المغربي بمخيم الزعتري 26 مارس 2016، كل الجداول المبينة في هذه الدراسة من بيانات المستشفى العسكري.
2. عن مكتب الموضية السامية لشؤون اللاجئين بالرباط (إحصائيات شهر ديسمبر 2015).
3. وزارة التربية الوطنية المغربية، مديرية الإحصاء والتوزيع الجغرافي، احصائيات سنة 2015 . منشورات الوزارة 2015.
4. عن وزارة الهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج، 2015 .

[1] – عن وزارة الهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج، 2015 .

اللاجئ السوري بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول للدول المستقبلة

د. سميرة ناصـري ود. إنصاف بن عمران – جامعة عباس لغرور– الجزائر

الملخص:

عانى الشعب السوري ويلات النزوح من المدن إلى الدول الجوار بسبب تعنت النظام ورفضه لمطالب شعبه التي تجسدت في الحرية والديموقراطية فقابلها النظام ببراميل متفجرة والصواريخ من مدينة إلى أخرى استهدفت صواريخه الأخضر واليابس الأطفال الشيوخ والنساء دون استثناء فما كان من هذا الشعب إلا الرحيل إلى دول الإقليم المجاورة كالأردن وتركيا.

فما حصل للشعب السوري يعد كارثة إنسانية لم تشهدها سوريا منذ مئات السنين، فقد تحول هذا المجتمع من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين (اللاجئين الفلسطينيين بمخيم اليرموك) إلى دولة طاردة لسكانها بسبب حالة العنف التي تتحمل الحكومة السورية كافة أعبائها ونتائجها.

ستناقش هته الورقة اهم المحطات التي مر بها اللاجئ السوري نحو الدول المستقبلة وابرز الصعوبات التي واجهته وفي اطار بحثنا عن الصعوبات والعراقيل التي ألمت باللاجئين السوريين ومن أهمها رحلته من دولته إلى باقي دول الإقليم توصلنا إلى ابرز مظاهر معاناة اللاجئ السوري ، فهؤلاء عانوا من البرد والجوع ونقص الدواء والغذاء كما أن الدول المستقبلة كالأردن أو لبنان...الخ تعاني من أزمات اقتصادية داخلية كبيرة وتفاقمت مع الكم الهائل من اللاجئين مما اضطر بالكثير للجوء إلى تركيا ومنها نحو الدول الأوروبية التي أقفلت حدودها أمامهم .

فالأزمة السورية لابد إن تحل بأسرع الآجال في إطار تفاوضي بين الفرقاء فالوضع الصحي الغذائي التعليمي الأمني للاجئين في تدهور مستمر ولا بد للمجتمع الدولي أن يتحرك ضد ما يحصل للشعب السوري في الداخل أو اللاجئين في الخارج.

مقدمة:

واكبت سوريا ثورات الربيع العربي حيث خرج الشعب السوري مناهضا للظلم والاستبداد الذي يعانيه من قبل نظامه، هذا الأخير قابل موجة الانتفاضة بحملة أمنية شرسة أدت إلى قتل الآلاف وتشريد المئات من هذا الشعب الذي

حاول الهرب من البراميل المتفجرة والصواريخ من مدينة إلى أخرى إلى أن ضاق به العيش ببلاده واضطر حينها للذهاب إلى دول الإقليم المجاورة كالأردن وتركيا.

لم تكن تركيا سوى نقطة عبور لآلاف اللاجئين نحو دول أوروبا فظهرت قوارب الموت بعرض المتوسط نحو اليونان ومن ثم إلى المانيا وباقي الدول الأوروبية، بحثا عن العيش بكرامة، فكانت النتيجة أما الموت أو الوصول إلى بعض البلدان ومن ثم حجزهم في نقاط معينة دون السماح لهم بمواصلة الطريق نحو البلد المقصود، كما يحصل الآن لهؤلاء اللاجئين في اليونان وانتظارهم للسلطات المقدونية لقبول عبورهم.

ازدادت وتيرة هجرة السوريين الذين يعبرون بقوارب الموت نحو أوروبا طلبا للجوء خلال الأشهر الأخيرة، وتوقعت الأمم المتحدة أن يصل عددهم إلى 850 الف شخص في نهاية سنة2015،و كانت موجات اللجوء خارج سوريا بدأت منذ منتصف 2012 أي بعد انتقال الثورة السورية إلى طور العمل المسلح واعتماد نظام الحكم سياسات العقاب الجماعي ضد السكان في المناطق والمدن الخارجة عن سيطرته، ومع قصف النظام العشوائي للمناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة السورية المسلحة مما زاد من إخفاقها في إدارة المناطق المحررة، وعجزها عن إيجاد مقومات البقاء الأساسية لسكانها، إضافة إلى انتشار بعض الجماعات الجهادية التي سعت لفرض أفكارها وتصوراتها على المجتمعات المحلية وارتكبت انتهاكات في حقها.

تكمن أهمية بحثنا هذا في مناقشة وتحليل طرق الهجرة التي اعتمدها اللاجئون السوريون هربا من القتل والإبادة الجماعية ببلادهم، وهذا لمعرفة مدى معاناتهم في إيجاد سبل للحياة في مناطق أخرى بالإضافة إلى الوضع المعيشي لهم داخل مخيمات اللجوء في الدول المستقبلة لذا تدور إشكاليتنا حول:

ماهي أبرز محطات اللاجئ السوري في بحثه على مناطق للجوء؟ وفيما تكمن اهم الصعوبات التي واجهها في خلال رحلة اللجوء؟

وللإجابة على الإشكالية التي تم طرحها قمنا بتقسيم الدراسة إلى ست محاور وهي:

المحور الأول: أسباب اللجوء

المحور الثاني: بدايات اللجوء

المحور الثالث: المرجعيات القانونية للتعاطي مع مسالة اللاجئين في العالم:

المحور الرابع: معاناة اللاجئ السوري في الدول المستقبلة:

المحور الخامس: **اللاجئون السوريون وحقوقهم الإنسانية**

المحور السادس: **اللاجئون السورين نحو الدول الأوربية**

المحور الأول: **أسباب اللجوء**

إن ارتفاع معدلات اللجوء إلى الدول المجاورة يرجع لمجموعة من العوامل ومن أهمها ما يلي:

1- **غياب حل في الأفق القريب**: شهدت الساحة السورية تطورات مهمة خلال النصف الأول من عام 2015، فالانتصارات العسكرية التي حققتها المعارضة المسلحة استنزفت النظام وأظهرت عجزه عن الدفاع عن مواقعه ونتيجة لتوسع تنظيم الدولة في مناطق النظام أيضا، فعاد الحديث عن ضرورة إيجاد حل سياسي للازمة السورية ووضع بيان جنيف الأول موضع التنفيذ، وأيضا التدخل الروسي المباشر في القضية وبصواريخه التي دمرت عدة قرى وأحياء. مما دفع الكثير من السوريين الباحثين عن الاستقرار إلى النزوح وركوب البحر طلبا للجوء إلى بلدان أخرى بدلا من انتظار حل لهذه الأزمة والذي لا يبدوا انه قريب[1].

2- **ظروف اللجوء القاسية**: الحقت سنوات الحرب الطويلة الضرر بحياة ملايين السوريين وبمصالحهم، كما استنزف اللجوء مقدراتهم ومدخولاتهم وافقدهم فرص تحسين أوضاعهم الاقتصادية أو تعليم أبنائهم، فدول اللجوء الرئيسية (ماعدا تركيا) تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية وتنتشر فيها البطالة إضافة إلى غلاء المعيشة فيها وجاء خفض الأمم المتحدة لمساعداتها ولا سيما في ما يتعلق بالصحة ودعم التعليم ليضاعف معاناتهم ويعرضهم للعوز الشديد ويهدد مستقبل أبنائهم، وبموازات هذا شكل الترحيب الألماني ونيتها على استقبال 800الف لاجئ خلال عام2015 حافزا قويا دفع طالبي اللجوء إلى إعادة النظر في خططهم المستقبلية وشد الرحال إلى أوروبا هربا من أوضاع اللجوء القاسية[2].

3- **اختلاف أوضاع تركيا**: وفقا لإحصائية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة فان تركيا تحتضن ما يوازي 45% من إجمالي اللاجئين السوريين في الخارج المسجلين لدى الأمم المتحدة

---

[1] "للجوء إلى أوروبا يحفزه انعدام الأمل بحل الأزمة في سورية". وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. سبتمبر2015، ص3. متحصل عليه من: http://www.dohainstitute.org/release/ec791452-f272-431c-83ac-7c18902a0b61

[2] المرجع نفسه، ص3-4.

واغلبهم من المدن المجاورة والقريبة من تركيا كدرعا وريفها وحلف وريفها و إدلب وحمص ودمشق وطرطوس ودير الزور واللاذقية...الخ[1]، وخلال السنوات الأربعة الماضية كانت تركيا الوجهة المفضلة للاجئين والمهاجرين السوريين وذلك لعدة أسباب، ولعل أهمهما وابرزها القرب الجغرافي، الاقتصاد القوي والحكومة الداعمة لهؤلاء اللاجئين وسهولة التنقل منها واليها. لكن الأوضاع تغيرت كثيرا خلال الأشهر الماضية إذ شددت الحكومة التركية الإجراءات الأمنية وأغلقت حدودها أمام النازحين بسبب التهديدات في ولاياتها الجنوبية. بناءا على هذا أضحت السواحل التركية بالنسبة للمهاجرين السوريين نقطة انطلاق في اتجاه الجزر اليونانية القريبة، خصوصا وان السلطات التركية أخذت تتوانى في الآونة الأخير في ملاحقة ومعاقبة شبكات التهريب، وهناك من يرى أن الأمر مقصود من طرف الحكومة التركية وذلك بغية معاقبة الغرب جراء تقاعسهم لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين وتحمل تركيا عبئ تواجدهم عندها.

4- **المناخ الجغرافي الملائم**: تكررت الأحداث المأساوية خلال شتاء 2015 إذ قضى مئات اللاجئين ومعظمهم من السوريين غرقا في مياه البحر المتوسط دون الوصول إلى إيطاليا أو اليونان بسبب سوء الأحوال الجوية وعلى الرغم من إن الحركة لم تتوقف فان أعداد كثيرة من المهاجريين فضلت تأجيل رحلاتها البحرية في أشهر الصيف.

المحور الثاني: بدايات اللجوء

في هذا المحور سنحاول رصد بدايات اللجوء حيث نرى أنها اقتصرت في الفترة الأولى فقط على الأغنياء والميسورين والناشطين المدنيين وكذلك على العاملين مع منظمات المجتمع المدني، كما انظم السوريون المقيمون في أوروبا بهدف العمل أو الدراسة إلى هؤلاء فحصلوا على وثائق اللجوء وادرجوا ضمن قوائم اللاجئين في أوروبا، في حين استقر أغلبية اللاجئين في دول الجوار (الأردن، تركيا، لبنان) في انتظار حل جذري للمسالة كما جذبت مصر في عهد الرئيس السابق مرسي عشرات الألاف من اللاجئين السوريين من أبناء الطبقة الوسطى نظرا لعدة أسباب أهمها مساواتهم بالمصريين في التعليم والصحة، وتسهيلات الإقامة والسماح لهم بالعمل والتنقل بسلاسة وانخفاض تكلفة المعيشة في مصر مقارنة بدول جوار سورية [2].

[1] "اتجاهات الراي العام للمهجرين واللاجئين السوريين نحو الانتخابات والأوضاع الراهنة في سورية ". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014، ص8.متحصل عليه من: http://www.dohainstitute.org/release/de83fca1-2bbd-4f92-8f49-ade33dc7f432

[2] "اللجوء إلى أوروبا يحفزه انعدام الأمل بحل الأزمة في سورية"، مرجع سابق، ص1.

وبحسب المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استقبلت دول الاتحاد الأوروبي منذ اندلاع الأزمة حتى نهاية عام 2013 نحو 50 ألف لاجئ سوري، وهو رقم محدود مقارنة بدول الجوار لكن ما لبث هذا الرقم أن تضاعف خلال عام 2014 نتيجة لعدة عوامل أهمها إخفاق مؤتمر جنيف2 وتراجع فرص الحل وارتفاع مستويات العنف والقتال في معظم الأراضي السورية بالإضافة إلى التضييق على اللاجئين السوريين في مصر ولبنان والأردن.

كما ساهم توسع تنظيم الدولة في المناطق الخاضعة لنفوذ المعارضة المسلحة وسيطرته على مساحات واسعة من سورية وكذلك هجومه على المناطق الكردية في زيادة اللاجئين إلى أوروبا، إذ فضل اللاجئون الأكراد من منطقة عين العرب كوباني التوجه نحو المانيا كونها تتواجد فيها عدد كبير من الجالية الكردية، عوض الذهاب للمخيمات التركية.

وقد برزت المانيا كنقطة جذب للمهاجرين الجدد نتيجة التسهيلات المقدمة من الحكومة الألمانية فيما يتعلق بالإقامة ولم الشمل والمعونة الاجتماعية وكذلك تجاهلها (بصمة دبلن) التي تفرض على اللاجئ تقديم طلبه في أول دولة أوروبية يطؤها وهو ما حفز كثيرا من السوريين على اعتماد خيار اللجوء اليها[1].

كما أعلنت المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين أن عدد طلبات اللجوء المقدمة إلى دول الاتحاد الأوروبي من السوريين بلغ 210الاف طلب[2] في الفترة الممتدة من يوليو 2014 إلى يوليو 2015.

إلا أن ما سلط الضوء أكثر على مسالة الهجرة، وأكسبها بعدا سياسيا وأخلاقيا على الصعيد الدولي مؤخرا هو الكم الهائل من عدد اللاجئين السوريين نحو دول أوروبا، حيث قدرت المفوضية الأوروبية أعداد المهاجرين السوريين الواصلين إلى أوروبا بأكثر من 28الف مهاجرا خلال شهر حزيران/يونيو 2015 وأكثر من 32 ألف مهاجر خلال الشهر الذي تلاه مع توقعات أن تزداد هاته النسب مع ازدياد قوة الضرب النظام لمدن وقرى السورية بالتحالف مع روسيا ما زاد مسالة اللاجئين تعقيدا وأهمية بالغة[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص2.

[2] المرجع نفسه، ص2.

[3] أستراليا تستقبل 12 ألف لاجئ وتوسع الضربات الجوية لتشمل سوريا، متحصل عليه من:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0R906K20150909

وقد الحقت الأزمة أضرارا اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة كذلك على البلدان العربية بالمنطقة، مما أثر على استقرارها، وأرهق الخدمات الاجتماعية في تلك الدول كالصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم وازدياد حدة البطالة، ومن اهم الدول العربية التي تعاني من كثر الوافدين السوريين لبنان والأردن.

المحور الثالث: المرجعيات القانونية للتعاطي مع مسالة اللاجئين في العالم:

أولا: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين في إطار القانون الدولي للاجئين

تبنت الدول اتفاقية دولية لحماية اللاجئين سنة 1951 وأهم ما تضمنته الاتفاقية ما جاء النص عليه في مادتها الأولى فقرة أ – 1 – 2 فيما يتعلق بمفهوم اللاجئ حيث عرفت اللاجئ بقولها: " لأغراض هذه الاتفاقية، تنطبق لفظة "لاجئ "على:

1- كل شخص اعتبر لاجئاً بمقتضى ترتيبات 12 أيار/ مايو 1926 و30 حزيران/ يونيه1928 ، أو بمقتضى اتفاقيتي 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1933 و10 شباط / فبراير 1938وبروتوكول 14 أيلول/ سبتمبر 1939، أو بمقتضى دستور "المنظمة الدولية للاجئين."

ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بعدم الأهلية لصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذا الفرع .

كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، تعني عبارة "بلد جنسيته "كلاً من البلدان التي يحمل جنسيتها، ولا يعتبر محروماً من حماية بلد جنسيته، إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستضلال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها."[1]

---

1 المادة الأولى فقرة ألف 1 – 2 من اتفاقية 1951 المتعلقة بحماية اللاجئين. متحصل عليه من:
http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx

والمعروف على نص المادة أنها جعلت الحماية التي تكفلها للاجئين مقتصرة فقط على اللاجئين الذين كانوا ضحية أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951،[1] أي أنها اتفاقية مقيدة من حيث الزمان وهذا ما جعل المجتمع الدولي يلجأ إلى إبرام بروتكول إضافي لهذه الاتفاقية ليتم تجاوز البعد الزمني، وذلك في البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام 1967، واعتبر اللاجئ كل من يستوفي باقي الشروط بعيدا عن التاريخ، حيث نص في مادته 1 على أنه: "

1- تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بتطبيق المواد 2 إلى 34 من الاتفاقية على اللاجئين الذين يرد تعريفهم فيما يلي.

2- لغرض هذا البروتوكول تعني لفظة "لاجئ" باستثناء حالة تطبيق الفقرة الثالثة من هذه المادة، كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة 1 من الاتفاقية كما لو لم ترد في الفقرة (2) من الفرع ألف منها الكلمات "نتيجة أحداث وقعت قبل أول كانون الثاني/يناير 1951" وكلمات "بنتيجة مثل هذه الأحداث."

3- تطبق الدول الأطراف هذا البروتوكول دون أي حصر جغرافي باستثناء أن الإعلانات الصادرة عن الدول التي هي بالفعل أطراف في الاتفاقية ووفقا للفقرة الفرعية (1) (أ) من المادة 1 باء من الاتفاقية تبقي سارية المفعول في ظل هذا البروتوكول ما لم يكن قد وسع نطاقها وفقا للفقرة (2) من المادة 1 باء من الاتفاقية المذكورة."[2]

وبناء عليه، يمكن القول إن أحكام الاتفاقية والبروتكول المذكورين أعلاه وتعريفا هما لا ينطبقان على حالات اللجوء المعاصرة، خاصة اللاجئين السورين – محل هذه الدراسة –حيث ترتكز أساسا على "الاضطهاد" كسبب رئيسي مباشر للجوء، ومن هنا فان تعريف الاتفاقيات الدولية لمن هو اللاجئ، يقصي الملايين من اللاجئين في العالم الذين لم يتعرضوا بشكل شخصي للاضطهاد.

ومن هنا يطرح التساؤل إذا كان هذا هو وضع حماية اللاجئين بصفة عامة واللاجئين السوريين بصفة خاصة على مستوى الاتفاقيات الدولية في إطار القانون الدولي للاجئين، ما هي أحكام حماية اللاجئين في إطار الاتفاقيات

1جاءت هذه الاتفاقية على خلفية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من ويلات ودمار وتشتت، لذا صيغت لامتصاص آثار الحرب وبالرغم من دوليتها إلا أنها تعد خاصة بشعوب محددة "أوروبية" لذلك جاء التعريف وفقا لمفاهيم أوروبية، علاوة على أن النص يقتصر على بعد زمني واضح للجوء "قبل الأول من يناير 1951م، فاللاجئ بعد هذا التاريخ لا تشمله الاتفاقية.

2 المادة الأولى من البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين لسنة 1967.متحصل عليه من:https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b083.html

الإقليمية المتعلقة بذلك؟ وكيف يمكن للمهاجرين السورين الاستفادة من هذه الأحكام بما يضمن لهم الحماية اللازمة لهم بمقتضى أحكام القانون الدولي للاجئين؟

ثانيا: الاتفاقيات الإقليمية وحماية اللاجئين:

الملاحظ على الاتفاقيات الإقليمية المنظمة للمسألة اللجوء سواء كان تنظيمها لهذه المسألة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أنها توسعت أكثر من الاتفاقيات الدولية في إطار القانون الدولي للاجئين، وهذا ما يتجلى لنا من خلال التحليل الآتي:

أ- الاتفاقيات العربية:

تنص المادة 28 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أنه: " لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هربا من الاضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من يجري تتبعه من أجل جريمة تهم الحق العام ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين."[1]

والملاحظ على نص هذه المادة أنها منعت تسليم اللاجئين السياسيين، وهو ما يعتبر برأينا خطوة مهمة في قضية مهمة في العالم العربي آلا وهي تسليم اللاجئين السياسيين.

ب- الاتفاقيات الإفريقية:

توسع اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا -اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين الصادرة بتاريخ 10 أيلول 1969 -نطاق تعريف اللاجئ ليشمل الأشخاص الذين أُرغموا على مغادرة بلدانهم بسبب "العدوان الخارجي، أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التي تخل بالنظام العام بشكل خطير."[2]

ج-الاتفاقيات الأوروبية:

---

[1] المادة 28 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان. متحصل عليه من:http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a003-2.html

[2] شريف السيد علي، " اللاجئون ومبدأ عدم الإعادة القسرية"، منظمة العفو الدولية، المجلة الإلكترونية، العدد 21، على الموقع الإلكتروني: http://www.amnestymena.org/ar/magazine، 2016/03/24.

ركز ميثاق أوروبا في تعريفه على أولئك الذين لا يستطيعون ولا يودون لأسباب شتى العودة إلى وطنهم الأصلي"، كما وقدمت المواثيق الأوروبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص اللاجئين وصف اكثر دقة وشمولية لمفهوم اللاجئ عما سواها من الاتفاقيات آنفة الذكر والمعاهدات الإقليمية، فنص القرار رقم 14 لسنة 1967، على حق اللجوء للأفراد المعرضين لخطر الاضطهاد والتعسف، وأشار الاتفاق الأوروبي 1980 إلى تحمل تبعيات اللجوء، كذلك توصية 1984 بغرض الحماية للمستوفين شروط معاهدة جنيف، وألزمت معاهدة "دبلن" لسنة 1990 أي دولة عضو في الاتحاد تعد مسؤولة عن النظر في طلب حق اللجوء عندما يرغب الشخص بذلك إلى دولة أو اكثر من دول الاتحاد الأوروبي[1].

ويلاحظ أن صفة اللاجئ في المواثيق الأوروبية جاءت اكثر شمولية من توصيفات الاتفاقيات الدولية، إلا أنها أيضا لم تعطي تعريف خاص بمصطلح اللاجئ وتعاملت مع اللفظ بعموميته.

د–الاتفاقيات الأمريكية:

وقد واجه مجتمع أمريكا اللاتينية هذه المعضلة قبل المجتمع الأوربي منذ عام 1889 في "اتفاقية مونتفيديو" وهي أول وثيقة إقليمية تتناول اللجوء ثم تلاها "معاهدة كاراكاس" عام 1954 عن حق اللجوء الدبلوماسي والإقليمي، ثم تبعها "إعلان قرطاج" عام 1984 ويعرف "إعلان قرطاج" اللاجئ على النحو التالي:" أن الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم".

ويلاحظ من خلال قراءة هذا النص، انه يتحدث عن أشخاص هاربين من أوطانهم بسبب عنف أو عدوان، ولكن يبقى إعلان قرطاج وثيقة غير ملزمة لا تتمتع بنفس درجة الإلزام بالنسبة للوثائق السابقة بالمعنى القانوني، وذلك على الرغم من أهميته في هذا المجال، ووفقا للتحليل السابق فان الإطار القانوني على المستوى الإقليمي لحماية اللاجئين كان أكثر توسعا في حمايته لهذه الفئة منه على المستوى الدولي، وذلك بنسب متفاوتة حسب التعريفات المقدمة لتعريف اللاجئ إقليميا، وذلك على النحو التالي:[2]

1– هروب الأشخاص وبحثهم عن ملجأ بسبب الحرب والعدوان الخارجي.

[1] " اللاجئ/اللاجئون في الاتفاقيات الدولية"، على الموقع الإلكتروني: http://www.safsaf.org

[2] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2015.2016 استجابة للازمة السورية، متحصل عليه من:
http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2014/11/3RP-Regional-Overview-Arabic.pdf

2- اضطرار أشخاص إلى ترك دولتهم بالجنسية، أو بالإقامة المعتادة، بسبب خوف من خطر مؤكد.

3- الخوف من الاضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي.

4- الفقر والمجاعات والأمراض والكوارث الطبيعية.

5- فقدان الجنسية.

المحور الرابع: معاناة اللاجئ السوري في الدول المستقبلة:

كما ذكرنا سابقا أن الدول الإقليمية هي الدول الأولى التي استقبلت كما هائلا من اللاجئين وسنحاول في هذا المحور معرفة حجم المعاناة من ناحية الحقوق الإنسانية التي كفلتها قوانين اللاجئ في جنيف1951م.

أولا: أوضاع اللاجئين في دولة الأردن

الأردن من الدول التي كانت الملجأ الأولي لعديد من اللاجئين السوريين وهي تستقطب 103488الف لاجئ مسجل لكنه يعتقد أن هناك أعدادا أضخم من ذلك والتي لم يتم إحصاءها بعد، حيث أعلنت الحكومة الأردنية أن ما نسبته 65% من اللاجئين يعيشون في المناطق الحضرية والباقي في المعسكرات التي أعدتهما الحكومة الأردنية كمخيم الزعتري. ورغم الأعباء الاقتصادية والأمنية التي فرضها الدولة تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى عدد من محافظات الأردن، إلا أن تداعيات الأزمة لا تقتصر على الجوانب السلبية. إذ أن قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية، فضلا عن تدفق المساعدات الخارجية من الدول المانحة في شكل غير مسبوق.

ويستضيف الأردن ما يتجاوز المليون ونصف المليون سوري تم استيعاب اقل من نصفهم في عدد من مخيمات اللاجئين في محافظات الشمال على نفقة الأمم المتحدة والدول المانحة، فيما تعيش غالبيتهم بإمكاناتهم المالية الخاصة وفي الوقت الذي يشكل فيه اللاجئين عبئا على الموارد الاقتصادية – بحسب وجهة نظر الحكومة – إضافة إلى تعرض البنى التحتية والمصادر الطبيعية لضغوط متزايدة، إلا إن ممثلو قطاعات تجارية وصناعية أردنية يرون فرصا للاستفادة على صعيد الاقتصاد في إطار مجتمعاتهم المحلية[1].

[1] معاذ فريحات، أزمة اللاجئين السوريين في الأردن-مخاطر وفرص-، متحصل عليه من:
http://governance.arij.net/blog/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/161

وأظهرت إحصاءات رسمية صادرة عن إدارة شؤون المخيمات التابعة لوزارة الداخلية أن عدد السوريين الموجودين في الأردن قبل الأزمة وبعدها يبلغ قرابة مليون و700 ألف شخص، منهم 750 الف سوري كانوا موجودين في المملكة قبل الأزمة بتاريخ 15 آذار (مارس) 2011.واشارت نفس الإحصاءات إلى إن هذه الأعداد تشمل المسجلين في مخيمات الزعتري ومريجيب الفهود والرمثا، موضحا أن صفة اللاجئ تنطبق على كل من يحمل بطاقة المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة والتي تتولى حمايته والمحافظة على حقوقه لحين عودته الطوعية إلى بلاده التي خرج منها طالبا اللجوء بسبب الحرب والمعاملة غير الإنسانية التي يواجهها في بلاده. وحددت المفوضية في الأردن 3 مراكز لتسجيل اللاجئين السوريين فقط وتشمل عمان واربد ومخيم الزعتري وهذه المراكز المعتمدة التي تقوم بالإشراف على منح بطاقة اللاجئ والتي تخوله الاستفادة من خدمات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتتكفل بتقديم الحماية المدنية والحقوقية له في البلد الذي لجأ اليه ودون أي تعرض للمسالة القانونية إلا في حالات قيامه بأعمال تتعارض مع التعليم أتوا للأنظمة المعمول بها في الأردن. وبحسب دراسات محايدة، تبلغ كلفة استضافة اللاجئ الواحد حوالي 2500 دينار سنويا تتحمل الأمم المتحدة والدول المانحة الجزء الأكبر منها[1].

حيث عبرت منظمة أطباء بلا حدود عن وضع كارثي للمخيمات وان حجم استيعابها لم يعد يكفي لكل اللاجئين والذين يتوافدون بالمئات على الحدود الأردنية ما شكل تهديد أمني للدولة الأردنية ويؤوي مخيم الزعتري أكثر من 160 ألف لاجئ سوري، ويقع في محافظة المفرق شمال المملكة على مقربة من الحدود السورية، وشهد من قبل أعمال شغب احتجاجا على سوء الأوضاع داخله. وأعلن رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور في وقت سابق أن بلاده قررت التوجه إلى مجلس الأمن الدولي "لعرض التداعيات الجسيمة لأزمة اللاجئين السوريين التي وصلت إلى مرحلة التهديد للأمن الوطني الأردني[2]."

ومن ناحية المساعدات التي تتلقاها الأردن لسد تكلفة اللاجئين تكشف أرقام وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن حجم المساعدات التي تلقاها الأردن خلال 13 عاما بلغت 16.4 مليار دولار منها 11.2 مليار دولار منح، ونحو 5 مليار دولار قروض ميسرة. وتتناقض المعلومات المتوافرة مع تصريحات وزير الداخلية الأردني حسين هزاع المجالي

[1] المرجع نفسه.

[2] تحذير من وضع اللاجئين السورين بالأردن، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/6/2/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B6%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86

الذي قال إن نحو 600 ألف سوري يعيشون في الأردن على حساب الدولة والمواطن، مشيرا إلى أن ما يتلقاه الأردن من مساعدات في أزمة اللاجئين لا يتجاوز 30 بالمئة من الكلفة التي ترتبت على استقبالهم على الأرض الأردنية[1].

ومن أبرز ما يعانيه اللاجئ في الأردن حسب دراسة جديدة أجرتها منظمة "كير" العالمية أن نصف مليون لاجئ سوري ممن يعيشون في المناطق الحضرية بالأردن، باتوا يصارعون أكثر من ذي قبل للتأقلم مع تحديات السكن غير اللائق والديون الكبيرة وتكاليف المعيشة المتزايدة والتعليم لأطفالهم. كما أشارت المنظمة إلى خطر الاستغلال الذي يتعرض له الأطفال حيث ما نسبته 52 من الأولاد % يرتدون المدارس بينما ما نسبته 62% من الإناث لا يرتدون والبقية يقومون بإعالة الأسرة في غياب الأب [2].

تقول سلام كنعان ، المدير الإقليمي لمنظمة كير في الأردن أن الثلاث سنوات الأولى من الأزمة السورية جردت عائلات اللاجئين إلى حد اصبحوا معه معدومين اكثر فاكثر وكلما طالت إقامتهم في البلدان المجاورة ، كلما اصبحوا معرضين اكثر للخطر من النواحي المادية فالعائلات الفارة من ويلات الحرب نفذت منهم مدخراتهم المالية بسبب ارتفاع أجور السكن فاكثر من 30% من اللاجئين السوريين في الأردن لا يعيشون في المخيمات ، بل في أحياء فقيره في المناطق الحضرية على أطراف المدن الأردنية وغالبا في مناطق غير لائقة وفي مستوطنات من الخيام غير المنظمة وفي ملاجئ مؤقتة ،وفي المجمل تتشارك اكثر من عائله في السكن في شقق صغيره يتوجب على الأسر انفاق ما يبلغ متوسطه 260 دولار شهريا على الإيجار، وبالنسبة للاجئين اللذين يواجهون صعوبات وتكاليف باهظه للحصول على تصريح عمل في الأردن ، تشكل القدرة على دفع الإيجار احد اكبر مواضيع القلق الملحة لديهم، كما أن 36% من العائلات المسجلة لدى منظمة كير تراسها نساء فقد فررن بدون أزواجهن ، الذين إما ظلوا في سوريا أو أصيبوا في المعارك أو تعرضوا للقتل أو الاعتقال ، إن النساء يرعين أطفالهم والأقارب من كبار السن ، ولكنهن يواجهن صعوبات في جني المال[3] .

---

1 معاذ فريحات، مرجع سابق.

2 ناريمان عثمان، دراسة ترصد معاناة اللاجئين السوريين بالأردن، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/4/18/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%AA%D8%B1%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86

3 نهى شعبان، منظمة كير تطلق دراسة جديدة حول وضع اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية والمجتمعات الأردنية المضيفة، متحصل عليه من:
http://ayyam.org/archives/117435

لقد وجدت منظمة كير أن الأثر الاجتماعي والنفسي للحرب على لعائلات يبعث على قلق متزايد، وتقول كنعان ينتاب القلق بصورة خاصة اللاجئين اللذين هجروا لسنوات ولم يعد لديهم المزيد من الموجودات بشأن كيفية تغطية نفقاتهم الشهرية والتعامل مع الحالات الطبية الطارئة.

كما أن تناقص المساعدات الإنسانية خصوصا في فترات الشتاء العواصف الثلجية كان له الأثر الكبير في زيادة معاناة اللاجئين خصوصا الأطفال منهم فغياب الغذاء والدواء في فترات معينة فالمساعدات المالية لهم تناقصت في إطار برنامج العالمي للغذاء بسبب قلة الموارد كل هذه الظروف ساهمت ازدياد معاناة اللاجئين في الأردن دون وجود حل بالأفق لهذه المسالة.

ثانيا: اللاجئين السوريين في لبنان

أما في لبنان فان نسبة العابرين عبر الحدود بدون أوراق رسمية يشكل 26% والعابرين بطرق رسمية 73.4% ،أما الجرحى والمصابين فتقدر نسبتهم 0.5% من لاجئين إلى لبنان[1].يبلغ الرقم التقريبي لعدد اللاجئين السورين في لبنان نحو 80800الف لاجئ يرى قسم من اللاجئين وبشكل متزايد أن ما يحدث لهم يعكس الانقسامات السياسية المتأصلة في لبنان ويؤثر بشكل مباشر على وضعهم القانوني والإغاثي واختلاف التعامل معهم من منطقة إلى أخرى في لبنان، فمنهم من يراهم أناس هربوا من ويل العنف، ومنهم من يراهم أبطالا للثورة ومنهم من يراهم خونة وما هم إلا بأداة بيد القوى السياسية في لبنان وتقوم المفوضية والمنظمات الشريكة بتقديم بعض المساعدات للاجئين بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في بعض المناطق القليلة.

- **مناطق تواجد اللاجئين في لبنان:**
- منطقة طرابلس أبو سمرة حوالي 67% من اللاجئين تتكفل بهم جمعية الإرشاد والإصلاح من ناحية الإغاثة والمأكل والمشرب والملبس والمفوضية العليا الخاصة بشؤون اللاجئين وبعض الجمعيات الأهلية[2].
- منطقة وادي خالد والقرى المجاورة حيث كافة أنواع المساعدات يتكفل بها أهالي تلك المنطقة يقدر عدد اللاجئين حوالي 6000عائلة غير أنها هذه الإعانة غير كافية للفرد من ناحية الغذاء والصحة أما التعليم فهو لفئة فقط .

[1] ناصر الغزالي، تقرير النازحون واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)،(د. م. ن):مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،ص28،متحصل عليه من:*www.achr.eu/raport%20**syria**.pdf*.

[2] المرجع نفسه، ص31.

- منطقة عكار والقرى المحيطة يبلغ عدد العائلات السورية النازحة في منطقة عكار 10الاف عائلة والأغلبية الساحقة من حمص والريف الشمالي تعمل جمعية عكارنا للشيخ معين المرعبي بتغطية تكاليف الإغاثية لهم[1].
- منطقة عرسال يتواجد في هذه المنطقة حوالي 1300عائلة واغلب الوافدين لمنطقة عرسال حسب المفوضية دخلوا بطرق غير شرعية واغلبهم من ريف القصير لمحافظة حمص وريف دمشق المحاذي لعرسال وحسب وصف اغلب اللاجئين إلى هذه المنطقة أن مشقة الطريق من سورية إلى عرسال يشكل العقبة الكبيرة في هرب الناس إذ يستغرق الطريق من 14ساعة مشيا على الأقدام، إضافة إلى أن اغلب الجرحى يصلون بحالة حرجة وتتولى البلدية كافة المهام الإغاثية بالتعاون مع الجماعة الإسلامية والمكتب النرويجي لشؤون اللاجئين[2].
- منطقة المرج ومنطقة المصنع يتواجد فيها نسبة قليلة من العائلات وسبب تمركزهم فيها قربها من دمشق وذلك للعودة والرجوع اليها متى يرغبون بذلك.
- منطقة بيروت وضواحيها يتواجد فيها حوالي 1300عائلة سورية في مناطق المخيمات الفلسطينية يعمل على مساعدتهم مجموعة من الناشطين السوريين بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية وأهلية.

إن أغلب الدول التي استقبلت اللاجئين قدمت بعض الخدمات والتي مازالت ناقصة ومحبطة في بعض الأحيان ويتم التعامل معهم على المستوى القانوني بطرق مختلفة، فالغلاء الفاحش لأسعار المواد الأولية كالحليب والسكر وبعض المنتجات الغذائية صعبت من واقع حال اللاجئين في المناطق العربية وأيضا المخيمات التي لا تقيهم حر شمس الصيف ولا أمطار ورياح الشتاء فهم يعانون وضع كارثي بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

كما انتشر في فيديوهات وعبر وسائل التواصل الاجتماعي المعاناة الكبيرة للسوريين في لبنان فعمالة الأطفال منتشرة وبحجم كبير جدا وأيضا النساء ونسبة التحرش الجنسي بكثرة، ومن حيث المأوى فتلك المخيمات لا تحوي على مستلزمات العيش الكريم خصوصا في منطقة عكار فارتفاع إيجار السكن مع انخفاض المساعدات المالية زاد الوضع سوءا وتأزما.

ورغم الجهد الذي تبذله الجمعيات الخيرية لتأمين احتياجات اللاجئين السوريين فإن هناك حالة من الاستياء بين اللاجئين لافتقادهم أبسط شروط الحياة الكريمة، حيث يعيش الكثير من اللاجئين السوريين بلبنان حالة نفسية صعبة، جراء تشديدات السلطات اللبنانية بشأن الأوراق الثبوتية وتجديدها، ولوحظت في الآونة الأخيرة حركة كثيفة وزحمة خانقة في مراكز الأمن العام اللبناني، لاستكمال إجراءات تجديد الإقامة، بينما يفضل آخرون ممن لا يملكون المال

[1] المرجع نفسه، ص32.
[2] المرجع نفسه، ص32-33.

والقدرة البقاء في منازلهم ريثما يدبرون أمرهم. فقيمة بطاقة الإقامة للشخص الواحد تقدر ب 100 دولار وهي صعبة جدا على اغلب اللاجئين في لبنان كما انه عليهم أن يبحثوا عن الكفيل اللبناني ومعظم اللبنانيين حسب آراء السوريين يتهربون من الكفالة[1].

ثالثا: اللاجئون السوريون في تركيا

حسب تصريح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا، قدرت الحكومة التركية أعداد اللاجئين والذين يتلقون مساعدات من الحكومة التركية ب 93.500لاجئ إضافة إلى عدة الآلاف لا يعيشون ضمن المخيمات التي خصصت لهم والتي قدرت ب 13مخيم وهي[2]: مخيم اوفة، مخيم كلس، مخيم غازي عنتاب، مخيم قرمان مرعش مخيم الإصلاحية، مخيم بخشين1، مخيم بخشين2، مخيم بيلاداغي1، مخيم بيلاداغي2، مخيم التتوز، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي، مخيم ادي يمان.

هاته المعسكرات تختلف ومنتشرة في الجنوب التركي ونمط الاختلاف هنا في الطبيعة والجغرافية لكل منطقة متواجد فيها هاته المعسكرات والرعاية الصحية والتعليمية كذلك بالإضافة إلى نوعية اللاجئين.

كما يوجد 3مخيمات جديدة في الحدود التركية السورية يمكن أن تعتبر منطقة الحرم الحدودي بين تركيا وسوريا من الطرف الشمالي الغربي بالقرب من معبر باب الهوى وكل من قرية اطمة وقاح الحدوديتان.

فمخيم اطمة على سبيل المثال يقطنه حوالي 4الاف شخص يسكنون خيم عشوائية قام اللاجئين بجلبها معهم أو من تبرعات السكان، تتميز هاته الخيم بنقص كبير في التهيئة فأغلبها بدون تدفئة وأخرى على التراب ينام السكان أو حصير جلبوهم معهم بالإضافة إلى أنها لا تقيهم حر الصيف أو برد الشتاء، ومن حيث المستلزمات الغذائية فتقوم بعض المنظمات وبشكل أساسي منظمة الاي ها ها التركية بتامين مستلزمات اللاجئين وبعض المتبرعين لكنها في شكل يوم بيوم أي غير مستمرة.

---

[1] أسامة العويد، وثائق اللاجئين السوريين بلبنان ..ضغط نفسي ومادي، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/2/11/%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%B6%D8%BA%D8%B7-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A

[2] ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص44.

حسب مشاهدات من دخلوا لمخيمات اللاجئين بتركيا فهناك بعض الملاحظات الواجب ذكرها وهي[1]:

- إن معظم قاطني المخيمات هم من منطقة إدلب أو حلب وريف اللاذقية هربوا من ويلات الحرب من الطبقات المتوسطة مزارعين عمال، لا تتوفر جل الحاجيات الأساسية لهم في المخيم من مأكل ومشرب وتعليم وصحة...الخ.
- كل من يتوفر لديه مبلغ من المال يستأجر بيت ولا يسكن المخيم ويقوم بالحصول على المساعدات الإغاثية التي توزع على الناس في المخيمات.
- اللاجئين غير متواجدين في المخيمات يقطنون بعض المدن القريبة من الحدود وأخرين بمناطق بعيدة كإستنبول وأزمير.
- **على الصعيد الإغاثي**: تعمل الحكومة التركية بتوزيع حصص الغذائية على اللاجئين في المخيمات وهي عبارة عن المواد الغذائية الأساسية من شاي وسكر ورز وسمن وغيره، وفي بعض المخيمات مثل كلس توزع عليهم بعض المبالغ المالية العينية لشراء الحاجيات الخاصة والتي تقدر ب 200 ليرة للعائلة وكما يقوم الهلال الأحمر التركي بتوزيع الإغاثات على اللاجئين وبعض المنظمات غير حكومية كمنظمة الاي ها ها التركية.

كل ما تقوم به الحكومة التركية والمنظمات المجتمع المدني للاجئين السوريين غير أنها تبقى غير كافية نظرا أنها لا تكفي حاجيات الفرد بالإضافة إلى العديد منهم العالقين بالحدود التركية السورية ولم يعد يسمح لهم بالدخول نحو تركيا وازدياد معاناتهم من جوع ونقص الخدمات الصحية، كما أن الإعانة المالية من قبل الحكومة التركية يراها اغلب السوريين لا تكفي لسد حاجياتهم اليومية مما اضطر العديد منهم اللجوء نحو دول أوروبا.

رابعا: اللاجئون السوريين في العراق:

العراق بلد حدودي مع سوريا وبالرغم أن دولة العراق لم توقع على اتفاقية اللاجئين 1951 ولا يوجد توضيحات لإجراء اللجوء إلا أنها استقبلت كما كبيرا من اللاجئين بداية الأزمة السورية فحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فانه يتواجد 33704لاجئ ،وقدرت المفوضية وجود 28000لاجي بإقليم كردستان في العراق، بالإضافة إلى وجود أخرين بمدينة الأنبار وبغداد ،ومنذ بداية موجة اللجوء إلى العراق تم إجراء و تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود والاستجابة والمساعدة للاجئين السورين عملا بما تم الاتفاق به بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية

[1] المرجع نفسه، ص46.

ذات الصلة والمنظمات غير حكومية بتاريخ 31مايو/أيار 2012 حيث تم الاتفاق على كيفية توزيع المعونات الإغاثية وتامين المخيمات والمشرب والملبس والصرف الصحي [1].

العراق كباقي الدول المستقبلة لم تستطع التكفل التام باللاجئين فالمخيمات التي أعدت لهم لم تحميهم من حرارة الصيف أو برد الشتاء كما أن المساعدات الغذائية والصحية غير كافية نظرا لما تعانيه البلد من أزمة وقلة المساعدات الإنسانية من طرف المنظمات الإغاثية التابعة للام المتحدة ما زاد الوضع سوء ومحاولتهم الفرار من العراق نحو تركيا.

المحور الخامس: اللاجئون السوريون وحقوقهم الإنسانية

من خلال ما تم عرضه لابد لنا من الوقوف عند ما تم التنصيص له في القانون الدولي الخاص بحقوق اللاجئين وما يتم في الواقع في الدول المستضيفة مع عجز دولي في تقديم يد المعونة للدول المستضيفة والتي تعاني من أزمات خانقة حيث لابد لنا أن نعلم عن حق اللاجئ باي دولة هو:

- ضمان الأمن له.
- عدم ترحيلهم.
- إتاحة المساعدات الإنسانية لهم وخصوصا للشريحة الضعيفة منهم كالنساء والأطفال والشيوخ.
- عدم معاقبتهم بتهمة الدخول غير شرعي لأراضي الدول المستقبلة.
- السماح لهم بالإقامة المؤقتة وفقا لظروف معيشية مقبولة.

قام مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان بعمل استبيان عن الوضع القانوني والإغاثي والصحي للاجئين السوريين بالبلدان التي تم ذكرها سالفا وتوصل الاستبيان لعدة نتائج من أهمها[2]:

- عدم شمول اللاجئين السوريين كافة مواقع الإيواء في الدول المضيفة لاتفاقية 1951 والبروتوكول 1967 لأسباب عدة من أهمها عدم توقيع هاته الدول على الاتفاقية أو الانتقائية كما في تركيا.
- الإعادة القسرية لبعض اللاجئين في بعض البلدان.
- عدم وجود لجان قانونية توضح للاجئ وضعه القانوني داخل الدولة المستقبلة.

[1] المرجع نفسه، ص48.

[2] المرجع نفسه، ص 69-70.

- تقديم الدعم اللوجستي والعسكري من بعض الدول (تركيا ولبنان) لبعض المجموعات المسلحة مما يخالف القانون والعلاقات بين الدول، إضافة لتسهيل العبور لبعض أفراد يرى فيها النظام السوري وبعض الدول الأوروبية أنها إرهابية الذي يناقض كافة المواثيق الناظمة لهذا الشأن.
- القيود الصارمة لحركة اللاجئين في الدول المضيفة [1].
- التوترات الاجتماعية والمخاوف النفسية بسبب غياب الخصوصية ومساحة المعيشة الكاملة.
- ظهور أعراض التذمر والاكتئاب وسط للاجئين بسبب طول الأزمة وأيضا للظروف السيئة التي يعيشون وسطها.
- انتشار التشرد بين الأطفال في الدول المضيفة وهذا خارق لحقوق الطفل حيث يتم استغلالهم في بعض البلدان كالأردن في عمالة الأطفال.
- ما يلاحظ في جل المخيمات اللاجئين في هاته البلدان نقص حاد في مستلزمات المساعدات الطارئة للشريحة الضعيفة وعدم كفايتها وتذبذبها في بعض الأحيان.
- تشدد الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات على ضرورة مواجهة الأزمات والحاجة إلى مواصلة تخفيف الأخطار المتصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس التفرقة الجنسية ضد النساء والفتيات والرجال، وستواصل هته اللجنة تحقيق الأمن لهاته الفئات المستهدفة في الدول المضيفة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني[2].

المحور السادس: اللاجئون السورين نحو الدول الأوربية

واكبت موجات الهجرة التي كانت بداياتها نحو الدولة المجاورة إلى الاستعداد بتحدي المخاطر نحو اللجوء إلى الدول الأوروبية خصوصا بعد أبداء دول قبولها لبعض هؤلاء اللاجئين لكن سرعان ما أضحت هاته الموجات تشكل تهديد امنيا لبعض الدول.

الوجهة إلى أوروبا كانت بسبب الغلاء الفاحش في مستلزمات الحياة اليومية خصوصا بعد أزمة انخفاض أسعار الوقود 2014، وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بضرورة وجود "تحرك سياسي جماعي" لتجنب ما وصفه

[1] الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2015.2016 استجابة للازمة السورية، مرجع سابق، ص10.

[2] المرجع نفسه، ص18.

"أزمة التضامن" مع الأزمة حيث أشار إلى أن أزمة اللاجئين التي وصفها بأنها "مأساة إنسانية" تحتاج إلى جهد سياسي جماعي لمواجهة الأزمة وذلك في إشارة إلى الأعداد الضخمة التي فرت إلى أوروبا مؤخرا.

فمعظم من يخوضون تلك الرحلة الشاقة والخطيرة لاجئون ضاقت بهم السبل في بلادهم في سوريا والعراق وأفغانستان"، داعيا إلى مراعاة القانون الدولي في التعامل مع طلبات اللجوء .شدد المسؤول الأممي رفيع المستوى على ضرورة عدم إجبار اللاجئين على العودة إلى مناطق الصراع التي فروا منها والتي "لم تترك لهم خيارا سوى الفرار" على حد قوله.قال إن "ذلك الأمر لا يتعلق فقط بالقانون الدولي لكنه يتعلق أيضا بدواع إنسانية"، داعيا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة ضد المتورطين في عمليات الاتجار بالبشر، يذكر أنه خلال عام 2015 فقط، عبر نحو 264 ألف مهاجر البحر المتوسط نحو السواحل الأوروبية، وصل نحو 100 ألف منهم سواحل إيطاليا ونحو 160ألفا إلى سواحل اليونان، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة[1].

ما يلاحظ بخصوص الهجرة نحو أوروبا، أن هناك العديد من الدول الأوربية أبدت تخوفا تجاه الكم الكبير من اللاجئين، حيث اعتبرت كل من المجر والتشيك وكرواتيا والنمسا عن معارضتها لاستقبال هؤلاء وكما انهم قاموا ببناء سياج حدودي على حدود تلك الدول للتقليل من عدد اللاجئين الوافدين إليهم[2].

فقد استقبلت النمسا وحدها نحو 10 آلاف لاجئ ويتوقع أن تكون قد استقبلت عددا مساويا جاء معظمهم من المجر وكرواتيا. وتسرع المجر الخطى لإكمال إقامة سياج جديد على حدودها مع كرواتيا. وفتحت المجر من جانب آخر حدودها مع صربيا ولكن مع إدخال تشديدات صارمة جديدة. وأجبر قرار الحكومة المجرية إغلاق الحدود قبل نحو أسبوع عددا كبيرا من اللاجئين على التوجه إلى كرواتيا. وبينما رحبت كرواتيا مبدئيا بقدوم الوافدين، سرعان ما قالت إنها تعجز عن استقبال الأعداد التي توافدت عليها ونقلت اللاجئين إلى المجر التي نقلتهم بدورها إلى النمسا.

اقترح رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر خطة على أعضاء البرلمان الأوروبي يستقبل الاتحاد الأوروبي بموجبها 160 الفا من طالبي اللجوء ويقوم بتوزيعهم على الدول الأعضاء بحصص إجبارية متكافئة، واقترح يونكر أيضا إعلان قائمة بالدول التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي أمنة، وبالتالي يتم استبعاد المهاجرين القادمين منها وإعادتهم، وذلك لمنح

---

[1] أزمة اللاجئين: الأمم المتحدة تدعو إلى عدم إجبار المهاجرين على العودة إلى مناطق الصراع، متحصل عليه من:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/08/150829_un_migrant_crisis

[2] رئيس حكومة المجر: المهاجرون يهددون حدود أوروبا، متحصل عليه من:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/09/150921_migrants_austria

حق اللجوء فقط لمن يستحق برأيهم، ويأتي ذلك استجابة للتطورات الدرامية التي حدثت خلال عطلة نهاية الأسبوع والتي شهدت تدفق آلاف المهاجرين، معظمهم سوريون نحو أوروبا[1].

ورحبت ألمانيا بمزيد من المهاجرين السوريين متجاوزة قواعد الاتحاد الأوروبي، وقالت إنها تتوقع التعامل مع 800 ألف طلب لجوء هذا العام وحده، وقال نائب المستشارة الألمانية إن بلاده يمكن أن تقبل نصف مليون سنويا لعدة سنوات مقبلة.

وتقول التقارير إن نظام الحصص الأوروبي المقرر سوف يتعامل مع 60 في المئة من المهاجرين الموجودين الآن في إيطاليا واليونان والمجر وألمانيا وفرنسا وإسبانيا، وسوف يتوقف حجم حصة كل دولة على ناتجها المحلي الإجمالي، وعدد سكانها ومعدل البطالة بها وعدد طلبات اللجوء التي يجري بالفعل النظر فيها، قد تواجه الدول الرافضة لقبول مهاجرين عقوبات مالية[2].

مما قيل يمكن أن نرى أن الغرب تعامل مع اللاجئين السورين بطريقة لا أخلاقية ولا تتماشى مع حقوق الإنسان حيث بعض الدول الأوروبية أغلقت حدودها تجاه اللاجئين كاليونان والنمسا وسط الشتاء البارد ووجود أطفال ونساء وشيوخ ضمن اللاجئين.

فما تعرض له اللاجئون من مخاطر جراء مافيا التهريب أو الموت وسط البحر أو على شواطئ هاته الدول لم يشفع لهم لدول الأوروبية أن تفتح حدودها لاستقبالهم.

يعاني اللاجئون في الدول الأوروبية من تماطل الدول المضيفة في إكمال الإجراءات القانونية التي تضمن تواجدهم القانوني في هاته الدول، وهذا ما يزيد من صعوبة العيش هناك.

ونتيجة الظروف التي تحدثنا عنها ورفض بعض الدول الأوربية إبقاء اللاجئين في بلدانها تم عقد اجتماع لدول الاتحاد الأوروبي وتركيا يوم 20مارس المنفرط، وعلى الرغم من المخاوف التي انتابت المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة حول ما إذا كانت الشروط قانونية، إلا أن الاتفاق يحدد سبل إغلاق الطريق بحر إيجة في وجه اللاجئين والمتاجرين بهم وهو طريق العبور بين تركيا واليونان.

---

[1] المفوضية الأوروبية تقترح توزيع 160 ألف مهاجر لدول الاتحاد، متحصل عليه من:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/09/150909_migrants_eu_plan_quotas

[2] المرجع نفسه.

ينص الاتفاق على ما يلي[1]:

- أحد أهم أهداف البيان الذي وقعه أعضاء في الاتحاد الأوروبي ونظرائهم الأتراك في بروكسل في 18 مارس هو محاربة تجارة المهربين بأرواح المهاجرين.
- إعادة جميع المهاجرين غير الشرعيين الذين عبروا من تركيا إلى الجزر اليونانية إلى تركيا.
- يغطي الاتحاد الأوروبي تكاليف إعادة المهاجرين، كما جاء في النص ما يشير إلى وعود بالامتثال للقوانين الدولية الخاصة تجنب عودة جماعية للاجئين.
- مقابل كل سوري تمت إعادته من اليونان إلى تركيا، سيتم إعادة توطين سوري أخر يستقدم من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وهذا وفقا لمعايير الضعف في الأمم المتحدة وتقدم الأولوية للذين لم يحاولوا الوصول بصورة "غير شرعية".
- أشار أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى انه 18مكان متاح لإعادة توطين المهاجرين وحوالي 54.000 مكان على أساس طوعي من قبل الدول.
- الاتحاد الأوروبي سيعمل على تسريع الوصول خارطة طريق للسماح بإعفاء مواطني تركيا من تأشيرات الدخول إلى أوروبا في مهلة أقصاها نهاية يونيو/حزيران 2016.
- الاتحاد الأوروبي وافق على المقترح التركي لمساعدة السوريين في المناطق الآمنة التي ستقام داخل الأراضي السورية، حيث أكد البيان انه على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، سيساعد تركيا في أي جهود مشتركة لتحسين ظروف السوريين داخل الأراضي السورية في المناطق الشمالية القريبة مع الحدود التركية.
- تسريع دفع أوروبا لمساعدة مالية لتركيا وقدرها 3 مليارات يورو من أجل تحسين ظروف معيشة اللاجئين الذين يقدر عددهم بنحو 2.7 مليون لاجئ، كما سوف يقوم الاتحاد الأوربي بتقدم تمويل إضافي عندما تصبح هذه الموارد على وشك النفاد، بحلول نهاية عام 2018.

الخاتمة:

مما قيل وتم دراسته ممكن القول إن مسالة اللاجئين تتحمل أعبائها الحكومة السورية وتدخلات العديد من الدول كل حسب مصالحه وأهدافه مما زاد في تعقيد مسالة النازحين واللاجئين، لذا فحل هاته الأزمة يكمن في توقف العنف

---

[1] ماذا بعد الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن اللاجئين؟،متحصل عليه من:- http://arabic.euronews.com/2016/03/24/eu-turkey-refugee-deal-what-s-next/

الذي يعد مسببات اللجوء وهذا يتطلب من الأطراف المتصارعة أن تدرك نواتج هذه الأزمة وان ضحيتها شعب وضد حقوق الإنسان.

إن الحل السياسي الذي بدا يلوح بالأفق هو الوحيد القادر على استيعاب هذه الأزمة الإنسانية والحد من تفاقمها.

بازدياد موجات اللجوء والنزوح دليل قطعي على أن الأزمة ماتزال تتفاقم وانتقال العنف إلى مناطق في سوريا كانت تعد سابقا أمنة نسبيا ولهذا يبدو من الضروري والعاجل إيجاد طريقة لإيقاف تواصل مشكلة اللجوء عبر الوصول إلى حل سياسي مع ما يشهده اللاجئون من معاناة في عدم الحصول على حقوقهم وفي توفير متطلبات الحياة الكافية خصوصا في بعض الدول المجاورة والتي تعاني هي أيضا من أزمات اقتصادية.

التعامل الغربي وبالأخص الاتحاد الأوروبي بنظرة مزدوجة مع اللاجئين فهناك من رحب بتواجدهم وهناك من اغلق الحدود تجاههم وهذا ما يدل على تناقض في الأهداف التي لا طالما أصدرها الاتحاد الأوروبي عن حقوق الإنسان وعن حرية الفرد وعن توفير مستلزماته.

أمام تجاوز الأطراف المقاتلة خلال الأزمة السورية سواء كانت أطراف دولية أو غير دولية للأطر القانونية المحددة لاستخدام القوة العسكرية أثناء النزاعات ، وهذا ما شكل أرضا خصبة لتغذية جرائم الحرب الممارسة في حق الشعب السوري والمعاقب عليها بموجب الاتفاقيات الدولية، وأمام رفض استقبال اللاجئين السورين من قبل بعض الدول أو قبول استقبالهم بشروط تعسفية وطردهم وترحليهم قسرا إلى أماكن أخرى وهو ما يشكل انتهاكا جسيما للقواعد القانونية الدولية في هذا الاطار ومساسا بحقوقهم الإنسانية، وأمام ذلك فان الحل يكمن في وضع آلية ردعية لمحاسبة ومقاضاة مرتكبي جرائم الحرب في سوريا حيث تتمثل هذه الأخيرة في هيئة مستقلة ومحايدة عن كل الأطراف تحدد المسؤولية القانونية لكل طرف تجاه ما ارتكبه من جرائم حرب في حق ضحايا هذا النزاع.

لا بد من أن توضع مشكلة اللاجئين في أساسيات الحلول السياسية التي يتفاوض عليها الأطراف من حكومة ومعارضة.

قائمة المراجع:

1: "للجوء إلى أوروبا يحفزه انعدام الأمل بحل الأزمة في سورية". وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. سبتمبر2015. متحصل عليه من: http://www.dohainstitute.org/release/ec791452-f272-431c-83ac-7c18902a0b61

2: "اتجاهات الراي العام للمهجرين واللاجئين السوريين نحو الانتخابات والأوضاع الراهنة في سورية ". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014. متحصل عليه من: http://www.dohainstitute.org/release/de83fca1-2bbd-4f92-8f49-ade33dc7f432

3: أستراليا تستقبل 12 ألف لاجئ وتوسع الضربات الجوية لتشمل سوريا، متحصل عليه من:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0R906K20150909

4: المادة الأولى فقرة ألف 1 – 2 من اتفاقية 1951 المتعلقة بحماية اللاجئين. متحصل عليه من:
http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx

5: المادة الأولى من البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين لسنة 1967.متحصل عليه من:
https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b083.html

6: المادة 28 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان. متحصل عليه من:
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a003-2.html

7: شريف السيد علي، " اللاجئون ومبدأ عدم الإعادة القسرية"، منظمة العفو الدولية، المجلة الإلكترونية، العدد 21، على الموقع الإلكتروني: http://www.amnestymena.org/ar/magazine

8:" اللاجئ/اللاجئون في الاتفاقيات الدولية"، على الموقع الإلكتروني: http://www.safsaf.org

9: الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2015.2016 استجابة للازمة السورية، متحصل عليه من:
http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2014/11/3RP-Regional-Overview-Arabic.pdf

10: معاذ فريحات، أزمة اللاجئين السوريين في الأردن–مخاطر وفرص–، متحصل عليه من:
http://governance.arij.net/blog/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/161

11:تحذير من وضع اللاجئين السورين بالأردن، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/6/2/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B6%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%

12: ناريمان عثمان، دراسة ترصد معاناة اللاجئين السوريين بالأردن، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/4/18/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%AA%D8%B1%D8%B5%D8%AF%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%

D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86

13: نهى شعبان، منظمة كير تطلق دراسة جديدة حول وضع اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية والمجتمعات الأردنية المضيفة، متحصل عليه من:

http://ayyam.org/archives/117435

14: ناصر الغزالي، تقرير النازحون واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، (د. م. ن): مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. متحصل عليه من:www.achr.eu/raport%20syria.pdf

15: أسامة العويد، وثائق اللاجئين السوريين بلبنان ..ضغط نفسي ومادي، متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/2/11/%D9%88%D8%A
B%D8%A7%D8%A6%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC
%D8%A6%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%
D9%8A%D9%8A%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D
9%86%D8%B6%D8%BA%D8%B7%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%8A-
%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A

16: أزمة اللاجئين: الأمم المتحدة تدعو إلى عدم إجبار المهاجرين على العودة إلى مناطق الصراع، متحصل عليه من:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/08/150829_un_migrant_crisis

17: رئيس حكومة المجر: المهاجرون يهددون حدود أوروبا، متحصل عليه من:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/09/150921_migrants_austria

18: المفوضية الأوروبية تقترح توزيع 160 ألف مهاجر لدول الاتحاد، متحصل عليه من:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/09/150909_migrants_eu_plan_quotas

19: ماذا، متحصل عليه من:http://arabic.euronews.com/2016/03/24/eu-turkey-refugee-deal-what-s-next

الحَراك الديمغرافي للاجئين السوريين خيار أم إجبار ؟

د. محمود سمايلي– جامعة فرحات عباس سطيف– الجزائر

مقدمة

يوصف الحراك الديمغرافي المستمر للاجئين السوريين نحو مختلف مناطق العالم نتيجة الحرب التي تجتاح هذا البلد بأكبر حراك سكاني يشهده العالم في مطلع القرن الحالي، فمن أصل 50 مليون مُهجّر، و16 مليون لاجئ في العالم يوجد أكثر من 7 ملايين نازح سوري منهم حوالي 4 ملايين لاجئ منذ بدأ الحرب السورية سنة 2011، معظمهم موجودون في تركيا والأردن ولبنان والعراق و الكثير منهم يعيشون في ظروف صعبة.

وأمام تمدد هذه الحرب و اشتداد القتال تغيرت وجهة هذا الحراك من الداخل إلى الخارج نحو العديد من الدول المجاورة حينها بدأت أولى موجات اللجوء خارج سورية مع بداية منتصف عام 2012 بعد انتقال الأزمة السورية إلى طور العمل المسلح، واعتماد النظام سياسات العقاب الجماعي ضد السكان في المناطق والمدن الخارجة عن سيطرته لدفعهم نحو الهجرة[1]. هذا التوافد المفاجئ و المتزايد في أعداد اللاجئين جعل قدرات الاستقبال هذه الدول تصل إلى الحد الأقصى طيلة هذه المدة، وبتبعات اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية، دفع البعض منها إلى غلق حدودها و المطالبة باقتسام الأعباء مع المجتمع الدولي، و هو ما اضطر هؤلاء اللاجئون في الانتشار داخل مدن هذه الدول تمهيدا لتغيير وجهتم نحو أماكن أخرى.

لقد كان للتغير المفاجئ في مسار هذا الحراك نحو الوجهة الأوروبية يطرح الكثير من الأسئلة حول طبيعة هذا الحراك والعوامل التي جعلت وتيرة هذا الحراك تتسارع بهذا الشكل، و تداعياته على دول الجوار، خاصة مع تزايد موجات الوافدين من اللاجئين برا و بحرا و من كل وجهة، و هو اكسب هذه الأزمة بعدا سياسيا وأخلاقيا على الصعيد الدولي وبرزت عدة محاولات لإيجاد حلول لهذه الأزمة.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الورقة لتحاول الاجابة على السؤال المتعلق بالحراك الديمغرافي للاجئين السوريين هل هو خيار ام إجبار؟ من خلال مناقشة مفهوم الحراك الديمغرافي، و العوامل التي ادت إليه، و تداعيـاته المستقبلية على دول الجوار، و السبل الكفيلة لكبحه.

[1]-اللجوء إلى أوروبا يحفزّه انعدام الأمل بحل الأزمة في سورية، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، سلسلة :تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، سبتمبر2015 ، ص 01.

1- مفهوم الحَراك الديمغرافي

1-1- التعريف اللغوي

الحَراك: هو مظهر عام من مظاهر النشاط، وهو بذلك ضد السكون[1].

الديمغرافي : Demography لفظ يوناني الأصل مؤلف من شقين هما Demos : ويعني الشعب أو السكان، و graphs ويعني الوصف، وبهذا يصبح المعنى الحرفي الكلي لهذا المصطلح وصف السكان أو الدراسة الوصفية لهم. ويُعتقد أن آشيل غِيّار A.Guillard هو أول من استعمل هذا اللفظ وذلك في عام 1855 في كتابه «مبادئ الإحصاء البشري»، وقد عرّفها غِيّار بأنها التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري، فهي دراسة عددية للسكان وتحركاتهم العامة وظروفهم الطبيعية وأحوالهم المدنية وصفاتهم العقلية والأخلاقية[2].

1-2-التعريف الاصطلاحي.

ظاهرة تعبر عن انتقال الشخص أو المجموعات من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة أو خارجها، ويتم الحراك رغماً عن إرادة الشخص أو الجماعات أو بحسب رغبته بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أوالحرب أو الاضطهاد أو الجفاف والتصحر أو العمل أو أي أسباب أخرى، تدفع الشخص إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر بحثا عن حاجته، حيث يحمل صفة نازح أو صفة لاجئ أو صفة مهاجر بحسب طبيعة السبب الذي دفعه إلى هذا الحراك. هذا التعريف يحيلنا إلى ضرورة تناول الأشكال المختلفة لظاهرة الحَراك الديمغرافي حتى نتمكن من تحديد الفئة التي نقصدها في هذه الورقة البحثية.

2- أشكال الحَراك الديمغرافي.

2-1- الهجرة

هي حركة انتقال الأفراد أو المجموعات من رقعة جغرافية معينة إلى رقعة أخرى سواء تلك التي تتم داخل حدود الدولة أو تلك التي تتم خارج حدود الوطن، تتم عن قصد وسابق تخطيط وتكون نتيجة لصنع الطبيعة أو الإنسان، وتترتب

[1]- قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية:الشامل،عالم الكتب السعودية،1999، ص 198.

[2]- الموسوعة العربية، الفلسفة و علم الاجتماع و العقائد، المجلد الثالث عشر، ص 08 نظر في 2016/03/16.

http://www.arab/-ency.com

عنها في كلا الحالتين آثاراً اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية إلى المجتمع الجديد وتترك آثاراً واضحة على المجتمع الذي هاجرت منه المجموعات والأفراد[1].

2-2- النزوح

هو حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف[2].

2-3- اللجوء

حسب ما جاء في قانون تنظيم اللجوء رقم 45 لسنة 1974م اللاجئ هو كل شخص يترك البلد الذي ينتمي إليه بجنسيته خوفاً من الاضطهاد أو الخطر بسبب العنصر أو الدين أو عضوية جماعة اجتماعية أوسياسية أو خوفاً من العمليات الحربية أو الاعتداء الخارجي أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الاضطرابات الداخلية، ولا يستطيع أو لا يرغب أحد بسبب ذلك الخوف من الرجوع إلى بلده، أو كان لا جنسية له ولكنه ترك البلد الذي يقيم فيه عادةً بسبب تلك الأحداث ولا يستطيع أو يرغب بسبب الخوف في العودة إليه.

ويشمل مصطلح (لاجئ) أيضاً الأطفال الذين لا يصطحبهم كبار أو الذين هم أيتام حرب أو الذين اختفى أولياء أمورهم ويوجدون خارج البلاد التي ينتمون إليها[3].

الملاحظ عند تناول أشكال الحَراك الديمغرافي أن اللجوء والهجرة و النزوح، رغم أنها كلها عناصر تقع ضمن عملية الحراك الديمغرافي إلاَ أنها تختلف فيما بينها في الحقوق والواجبات. فاللجوء يختلف عن النزوح على الرغم من تشابهما في طريقة الانتقال التي تكون قسرية و مفاجئة بلا رغبة واختيار من الفرد أو الجماعة، فاللاجئون هم أشخاص عبروا حدوداً دولية إلى بلد ثان التماسا للأمان. أما الأشخاص النازحون داخلياً فقد يكونون قد هربوا لأسباب مماثلة، غير أنهم يبقون في أراضيهم وبذلك يظلون خاضعين لقوانين تلك الدولة.

1- التغيرات السكانية في الجزائر، مريبعي السعيد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص216،215.

2- **نازحون أو لاجئون؟** عبد الفتاح خطاب، **اللواء السياسي، يومية سياسية عربية ،لبنان،عدد 11753 ، 7جوان 2012.ص4**.

3- حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، جوى مصطفى حساوي ، المنهل، بيروت ،2008،ص 67-75.

وعليه فإن الفئة المعنية بالدراسة هي فئة الأفراد و الجماعات التي تحمل صفة لاجئ، و التي تركت بلدها الأصلي نتيجة العمليات الحربية و انتقلت للاستقرار في بلدا خر بحثا عن الملاذ الآمن.

3- وضعية اللاجئين السوريين في دول الجوار.

3-1- الوضع الداخلي السوري .

تعتبر الأزمة السورية واحدة من كبرى الأزمات التي شهدها العالم منذ ما يقرب من ربع قرن لا لعدد القتلى التي تخلفها هذه الحرب و فقط، و إنما لتداعياتها على الشعب السوري و دول الجوار.

انطلاقا من القراءة المتأنية لمختلف التقارير الدولية للوضع الذي أصبحت عليه سوريا بعد مرور أكثر من خمس سنوات من النزاع الدامي في هذا البلد، فعلى الرغم من التباين في حجم الأرقام و الإحصائيات المقدمة إلا أننا نجدها تتفق على نتيجة واحدة في كون الأضرار البشرية لهذه الحرب كانت هائلة و مروعة، فحسب أخر إحصائية أعلن عنها المركزي السوري للأبحاث السياسية «SCPR» في دراسة نشرتها «The Guardian» البريطانية[1] ، والذي يعتبر في نظر العديد من الأخصائيين هو الأكثر دقة مقارنة بتقارير الأمم المتحدة لكون هذه الأخيرة لم تكن إحصائياتها دقيقة، بسبب المصادر التي اعتمدت عليها في بياناتها والتي لم تكن كافية، حيث تشير هذه الدراسة إلى أن هذه الحرب تسببت في مقتل و إصابة أكثر من 11.5 % من الشعب السوري منهم 470ألف شخص قضوا في هذه الحرب، حوالي 70 ألف شخص لقوا مصرعهم جراء الجوع وعدم توفر رعاية صحية في سوريا، أما معدل الوفيات في سوريا زاد من 4.4 لكل ألف خلال 2010 إلى 10.9 في الألف في 2015 مما أدى إلى تراجع متوسط الأعمار في سوريا من 70 سنة عام 2010 إلى 55.4 سنة في 2015.

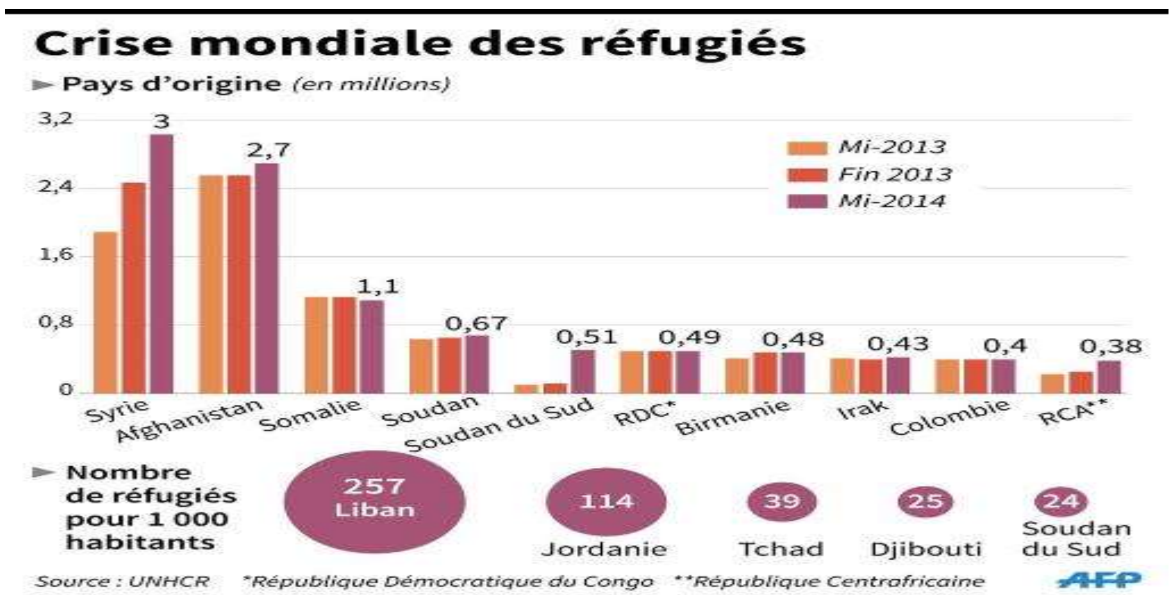
بينما على المستوى الاقتصادي يبرز التقرير إلى اختفاء شبه تام للبنية التحتية والثروات التي كانت تتمتع بها سوريا فيما سبق حيث بلغت معدلات الفقر ما يزيد عن نسبة 85٪ خلال عام 2015 فقط، فيما الاسعار في سوريا ارتفعت بنسبة 53%، و 1.8 مليون شخص فقدوا مصدر رزقهم.

[1]- تقرير حول الحرب في سوريا، محمد مراح، القبس، جريدة يومية ، الكويت، 2016/02/11. ص 08.

وقد خلصت نتيجة الدراسة إلى أن 45 % من الشعب السوري أصبح مشرداً في داخل سوريا و في جميع دول العالم تقريبا منهم ما لا يقل عن 7.6 مليون نسمة في الداخل، بينما منهم في دول الجوار فقط فيتوقع وصول عددهم إلى 4.27 ملايين لاجئ بحلول نهاية 2015 الكثير منهم يعيشون في ظروف صعبة.

وهو ما جعل المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة انطونيو غوتيرس يعبر عن هذا الوضع في إحدى بياناته : «إن هذا العدد يمثل اكبر تجمع للاجئين من صراع واحد في جيل واحد ويحتاجون إلى دعم من العالم لإنقاذهم من ظروف قاسية ويغرقون في براثن الفقر"[1]. هذه الأزمة في ظرف وجيز فاقت كل التوقعات مقارنة بالأزمات التي يعيشها بعض السكان العالم التي تشهد نفس الوضع.

شكل رقم ( ) يوضح أزمة اللاجئين في العالم من منتصف 2013 إلى منتصف 2014.



المصدر:المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين http://www.unhcr-arabic.org

3-2-أوضاع اللاجئين السوريين في دول الجوار.

[1] - Crise Syrienne Opcit , p2 .

عند تحليل وضع دول الجوار التي تستقبل اكبر عدد من اللاجئين السوريين، بحسب إمكانيات وخصوصيات كل دولة سنقف على تحديد أهم العوامل التي تتحكم في هذا الحراك الديمغرافي.

3-2-1-وضعية اللاجئين السوريين في تركيا .

تعد هذه الدولة الوجهة المفضلة لغالبية اللاجئين السوريين منذ اندلاع الحرب الأهلية لطبيعة المواقف السياسية لهذا البلد المؤيد للشعب السوري و المناهض لحكومة بشار الأسد، حيث تعتبر السلطات التركية اللاجئين السوريين الذين نزحوا إليها منذ افريل 2012 على أنهم ضيوف في البداية، وبعد هذا التاريخ تم اتخاذ قرار بتاريخ 30 مارس 2013 والذي يتعلق بوضع السوريين بتركيا، نص على قبولهم بهدف طلب اللجوء الجماعي. ومنحهم حق اللجوء السياسي والحماية المؤقتة[1]. إلى جانب الوضع الاقتصادي المريح لهذا البلد والذي يشبه إلى حد ما الوضع التي كانت عليه سوريا قبل الحرب، و هو ما يمكن من توفير ظروف أفضل ومناسبة لهؤلاء النازحين ثم أنها تعتبر منفذ نحو دول الاتحاد الأوروبي. فبحسب إحصائية رسمية لوزارة الخارجية التركية فان عدد اللاجئين في تركيا قد بلغ أكثر من 2.9 مليون لاجئ سوري مارس 2016 جعلت تركيا البلد الأول في العالم المستضيف للاجئين. أي أن تركيا لوحدها تستضيف الآن 45% من مجموع اللاجئين السوريين في المنطقة[2].

ولإيواء هؤلاء اللاجئين تم تجهيز 25مخيما تستقبل نحو ألف شخص، و هي تمتاز بالمستوى الجيد من حيث التنظيم وتوفر النواحي الصحية والاجتماعية والأمنية وتنظيم المساحات بها، وكذلك من حيث توفر الإمكانيات التعليمية وغيرها مقارنة بالمخيمات في الدول الأخرى بتكلفة قدرتها السلطات التركية بحوالي 7 ملايير اورو منذ بداية الأزمة. هذا التنظيم سمح لحوالي 65 ألف طالب ابتداء من فيفري 2014 في الالتحاق بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية. لكن بالرغم من الشروط الإيجابية المتوفرة في تلك المخيمات فإن هناك أعداداً كبيرة من اللاجئين الذين فضلوا العيش خارج المخيمات جعل عملية تسجيلهم ومساعدتهم صعبة، الأمر الذي حرمهم من الاستفادة من

[1] - Ibid, p03

[2] -Commission européenne ,aide humanitaire et protection civile, Turquie :crise des refugiés , http://ec.europa.eu/echo mars2016 consulté le 15/04/2016.p1.

الخدمات خاصة الصحية والتعليمية، حيث تشير الإحصائيات أن حوالي 400 ألف طفل لا يلتحقون بالمدارس نتيجة هذا الوضع[1].

هذا الحراك الديمغرافي نحو المدن التركية حسب العديد من الملاحظين الذي يضاف إلى أعداد اللاجئين العراقيين و الإيرانيين و الأفغان و الصوماليين ..الخ المقدر عددهم بـ 700 256 لاجئ بحسب إحصاء فيفري 2016[2]، أصبح حالة ديناميكية غير طبيعية و معقدة بحد ذاتها أدى إلى ارتفاع درجة التوتر في المناطق التي يتجمع فيها غالبية اللاجئين، بتحوله إلى عامل تأزيم يغذي الصراعات بين سكان هذه المناطق و هؤلاء اللاجئون نتيجة تمايز التركيبة العرقية و الطائفية من جهة و التنافس على عناصر الحياة (الماء، العمل ، الرزق...) من جهة أخرى، و هو ما جعل السلطات التركية تشدد من إجراءات المراقبة الأمنية و المتابعة خوفا من امتداد التوتر إلى داخل تركيا، كل هذا يعتبر في نظر المراقبين كان سببا رئيسا في تحرك اللاجئين نحو اماكن أخرى[3].

3-2-2-وضعية اللاجئين السوريين في الأردن .

يعتبر الأردن من أكثر الدول ايجابية تجاه أزمة اللاجئين السوريين من بين جميع البلدان المجاورة، غير أن الوضع في الأردن لم يكن بعيد عن الحالة التي يعيشها اللاجئون في هذه البلدان، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه بالإضافة إلى حوالي 700 ألف سوري كانوا متواجدون في الأردن قبل الأزمة و لم يعد بإمكانهم العودة، بلغ عدد اللاجئين 630 ألف لاجئ سوري مع اشتداد النزاع الدامي في هذا البلد يعيش 15% في المخيمات يتم التكفل بهم على نفقة الأمم المتحدة والدول المانحة، والنسبة المتبقية تنتشر في كافة محافظات المملكة تعتمد على إمكانياتها الخاصة ما رفع عددهم إلى حوالي 1.3 مليون شخص، 86% منهم يعيشون تحت خط الفقر البالغ 3.2 دولارات يوميًا[4] يتركز معظمهم في محافظة العاصمة و محافظات الشمال، و مع ذلك ظل الأردن وافيا لالتزاماته الإنسانية والأخلاقية والدولية في مواصلة دعم هؤلاء اللاجئين على الرغم من التكلفة الباهضة لكل لاجئ المقدرة سنويا بـ1900 دولار بالنسبة

---

[1] -Ibid.p01,02.

[2] -Ibid,p01.

[3] -Les défis, en matière de développement et de protection, que pose la crise des réfugiés syriens, Roger Zetter et Héloïse Ruaudel, La crise syrienne, déplacement et protection centre d études des refugies ,département international de développement, université d Oxford ,Grande Bretagne, septembre 2014.p11.

[4] -A Review of the Response to Syrian Refugees in Jordan Coping With The Crisis, Musa Shteiwi , Jonathan Walsh &Christin Klassen ,Center for Strategic Studies 2014, jordan ,october2014.p16.

للمقيمين بالمخيمات بينما تكلفة المقيمين خارجها فتقدر ب 980دولار [1]، ومع ذلك تشير الإحصائيات أن السلطات الأردنية قدمت خدمات كبيرة في مجال المأوى والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية فقد تم إنشاء مخيم الزعتري سنة 2012 مجهز بجميع نواحي الحياة بقدرة استقبال تصل إلى 113الف شخص[2]، و الذي أصبح بحلول سنة2015 واحد من أكثر المراكز السكانية كثافة في المنطقة و هو يوصف بأنه رابع اكبر مدينة في الأردن و ثاني اكبر مخيم في العالم[3] ، كما فتحت 98 مدرسة إضافية بنظام الفترتين لتخفيف الضغوط على حجم الفصول الدراسية 15.وبناءً على ذلك، زادت نسبة الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس التي تعمل بنظام الفترتين من 7.6 % في العام 2009 إلى 13.4 % في العام 2014 بالرغم من الصعوبات التي اخذ يعاني منها هذا القطاع (تعطل برامج الإصلاح، الاكتظاظ ، تراجع المستوى ، إجهاد المعلمين...الخ). أما بالنسبة للخدمات الصحية فالتكفل بالنسبة للاجئين يتم في المستشفيات الحكومية لتلقي العلاج خاصة أولئك الذين أصيبوا بجروح جراء الحرب حيث ازداد عدد زيارات المرضى الخارجيين السوريين إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية من 68 في جانفي 2012 إلى 15.975 في مارس 2013 ، بينما تزايد عدد من ادخلوا المستشفيات الحكومية الأردنية أيضاً من 300 إلى 10.330 خلال تلك الفترة[4]، كما أن السلطات الأردنية تتغاضى عن عمل السوريين في بعض القطاعات غير الرسمية على الرغم من القوانين تمنع ذلك حيث بلغ عددهم بحسب إحصائيات منظمة العمل الدولية في هذا القطاع حوالي 160 ألف سوري معظمهم في وظائف البناء و الزراعة والخدمات[5].

غير أن الأردن و في ظل تراجع المساعدات الدولية ونتيجة للوضع الاقتصادي الهش الذي يعيشه بدا عاجزا في التكفل بكل حاجيات هؤلاء اللاجئين. وبحسب الدراسة التي أجراها مركز دراسات اللاجئين لجامعة أكسفورد أنه نتيجة لانخفاض المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي، العديد من العائلات السورية المهجرة أصبحت تتجه نحو التسول و الكسب غير المشروع (عمالة الأطفال،النشاط غير رسمي...).[6]

[1] -Ibid,p50,51.

[2] -Ibid,p21.

[3] - 29

[4]- Jordan’s refugees crisis , Alexandra Francis ,Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA,september2015.p08,09.

[5] -Ibid, p12.

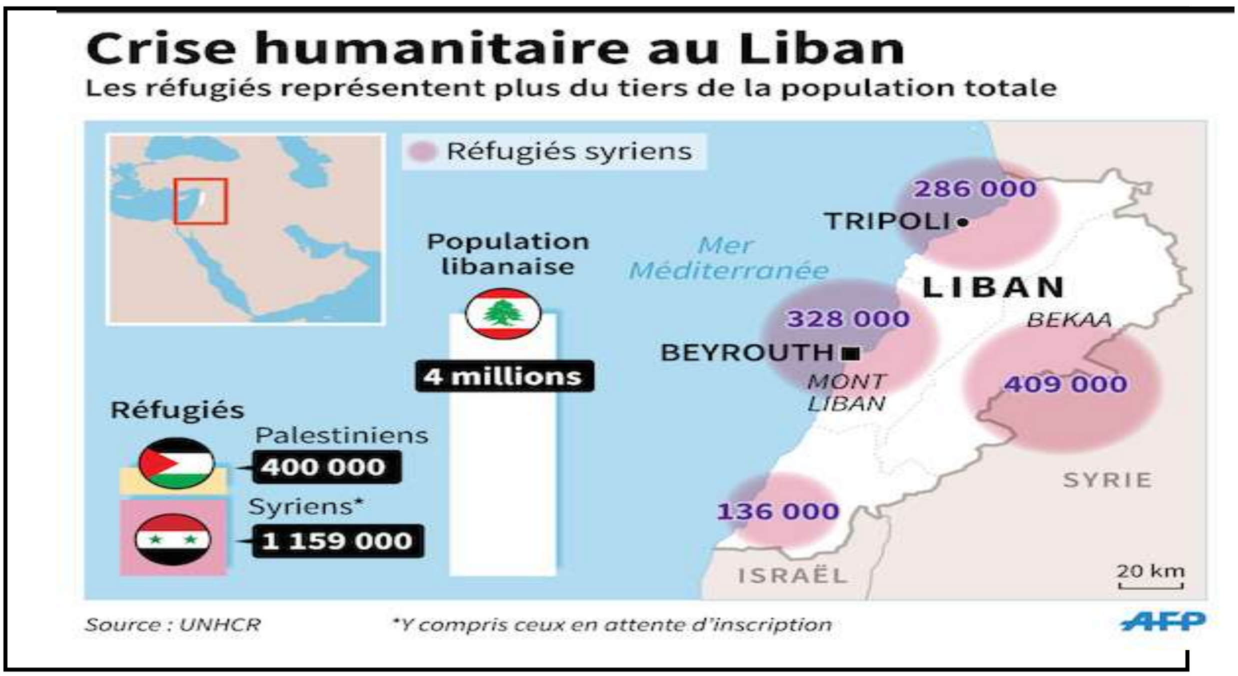
[6]- تقرير حول أسباب تحرك السوريين من الدول المجاورة إلى أوروبا، أمين عوض، 25/09/2014 http://www.unhcr-arabic.org

في ظل هذه الظروف و نتيجة لتزايد حدة التنافس على فرص العمل والأراضي والمياه والسكن والطاقة، أصبح الحكومة الأردنية غير قادرة على مجابهة و التعامل مع الأعداد الهائلة من اللاجئين والحفاظ على دعمها لهم. وخوفا من أن يؤدي هذا الوضع في نشوب توترات بين السلطات الأردنية و اللاجئين، خاصة في ظل تنامي مؤشرات اقتصادية و اجتماعية و أمنية تهدد استقراره الداخلي، اضطرت إلى تقييد تنقل هؤلاء اللاجئين بطرح عملية تحقق خاصة باللاجئين الحضريين أطلقتها السلطات في فبراير/شباط بهدف ضمان حصول جميع السوريين المقيمين خارج المخيمات على مستند هوية جديد للاستفادة من الخدمات[1].

3-2-3-وضعية اللاجئين السوريين في لبنان.

يستقبل لبنان نحو 1.1 مليون لاجئ سوري يضاف إليهم 400 ألف لاجئ فلسطيني وهو ما يمثل أكثر من 25% من عدد سكان هذا البلد بمعدل 11 ألف مسجل جديد أسبوعيا [2]، وهو ما دفع بالأمين العام الأمم المتحدة في احد تصريحاته بالقول" أن العالم مدين للبنان على استقباله لأكبر عدد من اللاجئين ".

- تعداد اللاجئين السوريين و توزيعهم حول المدن اللبنانية .



[1]- A Review of the Response to Syrian Refugees in Jordan Coping With The Crisis.opcit p84.
[2]-, *Exode des refugiés syriens - compte rendue de la conférence du 20juin 2014 à l'institut du monde arabe,* Ines Zebdi .*Paris 26/07/2014.* http://www.lesclesdumoyenorient.fr/consulté *le 02/04/2016.*

المصدر:لمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين http://www.unhcr-arabic.org

ما يميز لبنان عن باقي الدول المجاورة المستقبلة للاجئين السوريين إلى أنه تربطه بالسوريين علاقات تاريخية واجتماعية واقتصادية متينة أعداد كبيرة منهم اندمجت ضمن الأسر المضيفة، و البلد الوحيد في المنطقة الذي ما تزال حدوده مفتوحة لحد الساعة لاستقبال اللاجئين السوريين، وهو ما جعله يفتقد لمراكز رسمية للإيواء و جعل 55% من اللاجئين يعيشون في مساكن دون المستوى في صورة مرافئ مهيأة أو ملاجئ بدائية تم تهيئها من طرف بعض المنظمات الإنسانية[1]. حيث تشير الإحصائيات أن 80 % من اللاجئين يدفعون تكاليف الإيجار، ورغم ذلك عملت السلطات اللبنانية على إدماج الأطفال السوريين في المدارس الحكومية بتسجيل 40 ألف طفلا سوري سنة 2012 ، مع توقع بلوغ هذا العدد ما بين 140 ألف و 170 ألف مطلع سنة 2014 ما سيمثل 57% من إجمالي عدد تلاميذ المدارس الحكومية في لبنان[2]. مع الإشارة أيضا إلى أن السلطات تسمح للسوريين بمواصلة دراساتهم في الجامعات اللبنانية.

ونظراً لصعوبة الإقامة بهذا البلد بفعل الإجراءات القانونية المتعلقة بالإقامة، حيث ينظر القانون اللبناني إلى اللاجئين من سوريا من غير الحاملين لوثائق الدخول أو الإقامة في لبنان على أنّهم "غير شرعي"، وهذا ما يحد من صفتهم القانونية في البلد .تنطبق هذه الحالة أيضا على من يعبر الحدود بطرق غير الرسمية أو من لم يتمكن من تجديد تأشرية إقامته[3].

هذا ومن جهة اخرى فإنه يتعين على اللاجئين المتواجدين في البلاد دفع مبلغ 200 دولار أميركي سنوياً لتجديد إقامتهم، كما يتعين عليهم توقيع تعهد بعدم العمل وتقديم عقد إيجار مصدق. و في ظل قلة فرص الحصول على

---

[1] -Au Liban, les réfugiés provenant de Syrie sont soumis à un statut juridique limité , Dalia Aranki and Olivia Kalis, département international de développement, université d Oxford ,Grande Bretagne, septembre 2014,p 21.

[2] - Résumé analytique, Lebanon :Economic and social impact assessment of the syrian conflict , Banque mondiale , septembre, p 2013. p 10,11.

[3]- لبنان، تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية، *البنك الدولي، التقرير رقم 81098-LB*، سبتمبر 2013

http://tinyurl.com/WB-EconomicSocialImpact-Leb

المساعدات النقدية و غلاء المعيشة، فان العديد منهم أصبح يخشى من التوقيف أو الاحتجاز الأمر الذي جعلهم يرون في هذا البلد مركزا مؤقتا للعبور نحو الدول الأخرى[1].

هذه الأوضاع كانت سببا في استنزاف المدَّخرات وارتفاع مستويات المديونية و في اللجوء لاستراتيجيات التكيف الاقتصادي السلبية في الأحياء ذات التركيزات العالية من اللاجئين(عمالة الاطفال ، التسول ، العمل غير رسمي....) و هو ما اجبرهم على التحرك نحو اماكن اخرى.

3-2-4- وضعية اللاجئين السوريين في العراق.

العراق باعتبارها دولة مجاورة لسوريا فهي تستقبل أكثر من 225 ألف سوري معظمهم يتوجهون نحو إقليم كردستان العراق أي ما يمثل 97% من اللاجئين السوريين في العراق، بعد أن منعت الحكومة المركزية العراقية من دخول اللاجئين السوريين إلى أراضيها . وأكثر من 90% من اللاجئين السوريين في إقليم كردستان هم من السوريين الأكراد لتواجد نفس التوجهات العرقية والمذهبية ، ونتيجة للظروف الأمنية الصعبة في باقي الأقاليم [2].

نتيجة للوضع القانوني الغامض للاجئين السوريين بالعراق و في ظل تواجد العديد منهم في الأقاليم الكردية، فان هذه التجمعات يتم إدارتها من طرف نظام الحكم الكردي اعتمادا على إمكانياتها الذاتية و بعض المساعدات الإنسانية التي توفرها منظمات الأمم المتحدة موجهتا بشكل خاص نحو للتعليم و الصحة.

وقد أشارت التقارير أن نسبة كبيرة من اللاجئي بهذه المنطقة لا يمتلكون إلا القليل من القدرة على الوصول إلى نشاطات توليد الدخل إن أتيحت لهم أصلا، وحتى من لهم تلك القدرة ليس بمقدورهم تلبية جميع حاجات أسرهم.

الأمر الذي عجل بتحرك هؤلاء اللاجئين اتجاه الحدود التركية على أمل التوجه نحو أوروبا خاصة ألمانيا على اعتبار أن هناك جالية كردية كبيرة تقيم هناك[3].

فيما تتجه موجات أخرى من الحراك نحو بعض المناطق العربية على غرار مصر التي تستقبل 133 ألفا حيث مصر في عهد الرئيس السابق عشرات آلاف السوريين من أبناء الطبقة الوسطى، نظرا إلى عدّة أسباب؛ أبرزها مساواتهم بالمصريين في التعليم والصحة، وتسهيلات الإقامة، والسماح لهم بالعمل ونقل أنشطتهم التجارية والصناعية،

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- المرجع نفسه.

[3] - Crise Syrienne Opcit , p 03

وانخفاض تكلفة المعيشة في مصر مقارنة بدول جوارٍ سورية[1]، فضلا عن 24 ألفا آخرين موزعين على مختلف دول شمال إفريقيا خاصة ليبيا باعتبارها منطقة عبور نحو أوروبا،و يشار أن معظمهم يعيشون في ظروف صعبة وتحت إقامة مشددة[2].

3- عوامل الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين.

انطلاقا تحليل وضعية اللاجئين السوريين في الداخل و في دول الجوار، يمكننا الوقوف على أهم العوامل التي تتحكم في حركية اللاجئين بالداخل و نحو مختلف مناطق دول العالم بحثا على الاستقرار و الملاذ الآمن، حيث يتضح أن تطور حركة اللاجئين نحو الدول المجاورة مرت بثلاث مسارات زمنية مختلفة اختلفت معها نوعية العوامل المحددة لهذا الحراك وهي كما يلي:

3-1-المرحلة الأولى (بداية2011 -نهاية 2012).

وهي المرحلة التي شهدت الموجات الأولى من اللاجئين نحو دول الجوار بفعل التحول في نوع الصراع من الانتفاضة الشعبية إلى استخدام السلاح من طرف النظام وامتداده إلى أهم المدن السورية.

3-1-1- العامل الجغرافي و الأمني.

لقد كانا لكل من العامل الجغرافي و الأمني دوراً مهماً في تحديد واختيار الدولة التي يتم اللجوء إليها في بداية الأزمة باعتباره الخيار الوحيد أمام سكان هذه المناطق في انتظار انفراج الوضع، فباستطلاع أرقام المفوضية السامية للاجئين حول تجمعات اللاجئين في دول الجوار ودرجة التوتر في المناطق السورية، نجد أن أعداد كبيرة من اللاجئين أخذت تتدفق تدريجيا من المناطق الشمالية والشرقية بسوريا التي تشهد وضعا أمنيا متوترا و خطيرا وجهتهم كانت نحو تركيا والعراق، بينما نجد أن الجزء الأكبر من اللاجئين ممن نزحوا من المناطق الجنوبية والغربية كانت وجهتهم الأردن ولبنان. بالتالي فالعامل الأمني و الجغرافي يعتبر من بين المحددات المهمة في تحرك هؤلاء اللاجئين بحثا عن الأمن والاستقرار.

3-1-2-العامل المذهبي و العقائدي.

[1]- اللجوء إلى أوروبا يحفزّه انعدام الأمل بحل الأزمة في سورية،مرجع سابق، ص01.

[2] - Au Liban, les réfugiés provenant de Syrie sont soumis à un statut juridique limité,,op cit ,p17.

لعبت الأبعاد القومية والمذهبية دوراً مهماً في تحديد مسار تحرك اللاجئين، وذلك بسبب التسهيلات المقدمة من قبل هذه المناطق بفعل عامل اللغة والقرب الجغرافي والاستقرار وفرص العمل المتاحة لهم هناك، فالسوريون الشيعة و جهتهم المناطق اللبنانية بينما يتوجه السوريون الأكراد نحو الأقاليم الكردية العراقية حيث إن لعملية الانسجام مع الأهالي المحليين آنذاك كانت سهلة لوحدة اللغة و الثقافة و صلة القرابة. و هو بذلك يعتبر عاملا مهما شجع السوريون على خيار اللجوء إلى هذه المناطق.

3-2-المرحلة الثانية (بداية 2013 إلى نهاية 2014)

و هي المرحلة التي شهدت ارتفاع مذهل في عدد اللاجئين السوريين و فاق كل التصورات نحو الدول المجاورة نتيجة تصاعد القتال واشتداد الصراع بين المعارضة والنظام إضافة إلى الصعوبات التي أصبحت تواجهها الدول المضيفة في مجال الاستيعاب و العناية بهؤلاء اللاجئين، هذه الأوضاع ساهمت فيها مجموعة من العوامل في تغير في طبيعة ونوع هذا الحراك لعل أهمها:

3-2-1- العامل النفسي (فقدان الأمل في العودة إلى سوريا).

بالتمعن في مختلف الأرقام و الإحصائيات يتبين أن الوضع داخل سوريا أصبح مأساوي ودون أي نهاية في الأفق، حيث الاقتصاد السوري أصبح ثقباً أسود و اختفاء شبه تام للبنية التحتية والثروات التي كانت تتمتع بها سوريا فيما سبق، فمدينة حلب التي كانت من اكبر المدن السورية وأقدمها و أنشطها اقتصاديا تم تدمير البنية التحتية لهذه المدينة بشكل شبه كامل، أنجر عنه تشريد و فرار غالبية سكان هذه المدينة الذي كان يناهز الـ 4.6 مليون نسمة وأغلبهم يحتشد على الحدود التركية، وهي توصف في نظر المراقبين على أنها اكبر المدن السورية التي دفعت فاتورة هذه الحرب المدمرة. كما أن اكبر مشكلة أصبحت تواجههم هي الحياة المملة الموجودة داخل المخيمات.

هذا الوضع اجبر السوريين في التحرك و البحث عن المناطق الأكثر أمنا في ظل اشتداد الحرب و تزايد الظروف المعيشية سوءاً، و بذلك نعتبره انه كان بمثابة السبب الرئيسي في هذا الحراك.

3-2-2-العامل المادي والتنظيمي (الظروف المعيشية الصعبة في الدول المجاورة.)

في ظل الحاجة إلى الرعاية الصحية و الدعم المادي و تراجع المساعدات النقدية في دول الجوار، وصعوبة العيش في تجمعات ومخيمات سكانية تفتقد لأدنى شروط الحياة و أصبحت مكتظة عن أخرها، وهو ما يضطر العديد من هؤلاء اللاجئين إلى اعتماد استراتيجيات سلبية للبقاء على قيد الحياة "كالدفع بالأطفال للعمل والتسول من أجل البقاء و إعالة أسرهم" حيث يوجد ثلاث أرباع من الأطفال السوريين من أصل 1500 طفل يعيشون أو يعملون في شوارع لبنان بحسب الدراسة التي أجرتها منظمة اليونيسيف بالتعاون مع منظمة العمل الدولية و وزارة العمل اللبنانية[1]، بينما في الأردن يعتبر نصف أطفال اللاجئين السوريين المعيل الرئيسي في العائلة، فيما يعمل ثلاثة أرباع الأطفال السوريين في العراق لتأمين قوت عائلاتهم، ويحقق هؤلاء دخلا يوميا يتراوح ما بين 4 إلى 7 دولارات مقابل العمل لما يزيد عن ثماني ساعات لستة أيام في الأسبوع[2].

هذه الظاهرة لم يألفها الشعب السوري لكونه كان من بين شعوب المنطقة التي تمتع بمستوى اقتصادي مستقر وتكفل اجتماعي جيد، الذي تعتبر فيه خدمات التعليم و الصحة ذات قيمة عالية يحصلون عليها مجاناً في بلادهم، ونظر للظروف الصعبة التي يواجهها اللاجئون أصبحت لها تأثير مدمر على تعليمهم. ففي الأردن، يترك حوالي 20 % من الأطفال المدرسة للعمل. ولا يحصل حوالي 90 ألف سوري في سنّ الدراسة على التعليم الرسمي، ويحصل 30 ألف شخص من هؤلاء على التعليم غير الرسمي فيما يفوت الباقون تعليمهم[3].
هذه الظروف أجبرت العديد من اللاجئين على تفضيل المغامرة من البقاء حبيسي هذه الخيم.

3-2-3-العامل القانوني (الأنظمة القانونية المتعلقة بالعمل و الإقامة للاجئين في دول الجوار).

نظرا لاستمرار الحرب وتقلص فرص انفراج أزمة اللاجئين عملت دول الجوار على تشديد الإجراءات و القوانين لحماية مصالحها خاصة فيما تعلق بشروط الإقامة و الحصول على وظائف قانونية، حيث أصبحت دول مثل لبنان ومصر والأردن تعاني من تزايد المنافسة على الوظائف بفعل الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، و هو ما جعل

[1]- أطفال سوريا يتسولون في شوارع لبنان- تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونسيف) ،http://www.unicef.org

[2]- أيد صغيرة وعبء ثقيل- تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمة ''إنقاذ الطفل ، ماي 2015نظر في2016/04/15. http://www.unicef.org

[3] -Les défis, en matière de développement et de protection, que pose la crise des réfugiés syriens,,opcit,p09.

الوصول إلى سوق العمل الرسمي مشكلة عويصة تواجه اللاجئين، و أمام هذا الوضع ومن أجل استمرار إقامتهم داخل هذه الدول لم يجد هؤلاء من بد سوى ببيع ممتلكاتهم الثمينة و استنزاف جميع مدخراتهم، أو باللجوء للوظائف غير الرسمية مخاطرين بالتعرض للاستغلال والعمل في ظروف غير آمنة أو عدم قبض رواتبهم من أرباب عمل، و مواجهة العقوبات في حال تم اكتشاف عملهم بصورة غير شرعية بإعادتهم إلى المخيمات وقد تصل إلى الترحيل إلى الحدود السورية، وهو ما جعل الكثير منهم يعيشون في ظروف يائسة ويصارعون لتسديد الإيجار وإعالة أسرهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

هذه القيود جعلتهم محدودي الحرية ومضطرون للاستئذان من أجل الدخول من المخيمات والخروج منها، دفعت بالعديد من اللاجئين باتخاذ قرار بالتحرك نحو مناطق أخرى على أمل أن تجد ظروف وشروط أفضل من تلك التي كانت تعيش فيها.

3-2-4-العامل الإنساني (تراجع حجم المساعدات الإنسانية)

مقابل ذلك تواجه برامج المساعدة للاجئين و الدول المضيفة في المنطقة نقصاً دائماً في التمويل نتيجة الصعوبات الاقتصادية لهذه الدول و تزايد توافد أعداد اللاجئين نتيجة التنبؤات بطول أمد الأزمة، فخطة الاستجابة الإقليمية بحسب المفوضية السامية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم لعام 2015 ممولة بنسبة 41% فقط الأمر الذي تسبب بتخفيض المساعدات الغذائية لآلاف اللاجئين، بينما يتعين على من يحصلون عليها العيش على دخل مقداره 0.45-0.50 دولاراً أميركياً في اليوم. في حين لم تتسلم المفوضية سوى أقل من ربع مبلغ 5.5 مليارات دولار التي تقول إنها تحتاجه لمساعدة اللاجئين السوريين والدول التي تضيفهم نتيجة عدم وفاء العديد من الدول بالتزاماتها في دعم هذه الخطة[1].

ففي الأردن مثلا تسبب عجز التمويل بعدم تمكن اللاجئين من الوصول المجاني إلى الرعاية الصحية. نتيجة لذلك، يعيش 58.3 % من البالغين الذين يعانون من أمراض مزمنة دون أدوية أو خدمات صحية.

[1] - Crise Syrienne Opcit , p05

ولهذا فإن لتخفيض المساعدات الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي نتيجة عدم وفاء العديد من الدول بالتزاماتها في تمويل هذه البرامج كان بمثابة العامل الذي دفع اللاجئين إلى اتخاذ قرار التحرك نحو مناطق أخرى بحثا على فرص أفضل للعيش و الدعم المادي بالاعتماد على النفس.

3-3- المرحلة الثالثة (بداية 2015 إلى غاية مارس 2016)

3-3-1- العامل السياسي (تماطل المجتمع الدولي في إيجاد الحلول) .

بمرور خمس سنوات على الأزمة السورية إلا أن العالم كان بطيء في التفاعل معها نتيجة التقييم الخاطئ لأبعادها، وتنصل الدول الكبرى في تحمل مسؤوليتاها الأخلاقية اتجاه الشعب السوري مقابل انحيازها إلى أطراف الصراع بالتمويل و التدريب العسكري، و الإخفاقات المتكررة لمحاولات جمع أطراف النزاع على طاولة المفاوضات والذي كان أخرها مؤتمر جنيف2، أدى إلى تعقد الأزمة وتزايدت مؤشرات استحالة حلها نتيجة تدخل أطراف متعددة، جعلت الأزمة تنتقل من حرب أهلية سورية إلى حرب بالوكالة تتصارع فيها قوى خارجية متعددة، ما تسبب في انفلات الأمور وخروجها عن السيطرة و تزايد أعداد اللاجئين نتيجة فقدان الكثير منهم للثقة في جهود السياسيين في حل الأزمة، و هو ما غذى الشعور باليأس والقنوط بشأن المستقبل. ولهذا السبب تزايد حراك اللاجئين بحثا على مناطق آمنة خارج هذه الدول حيث سجلت عدة محاولات من طرف بعض اللاجئين للوصول إلى دول الاتحاد الأوروبي من بوابة الدول المتاخمة للحدود التركية صاحبتها مآسي إنسانية نتيجة الصور الصادمة التي أصبحت تنقلها يوميا تلفزيونات العالم وشبكات التواصل الاجتماعي نتيجة فقدان و موت العديد من الأشخاص غرقا أو بردا، خاصة منهم الأطفال في ظروف لم تشهدها الدول الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، كانت بمثابة عامل اجبر دول العالم خاصة الأوروبية منها في التوجه نحو العمل على تحمل مسؤليته اتجاه هؤلاء اللاجئين بدل الاكتفاء بتقديم المساعدات الإنسانية وفقط، ومثال ذلك المبادرة الألمانية لإيواء مليون لاجئ من العائلات واتفاق الاتحاد الأوروبي على توزيع بعض اللاجئين دول الاتحاد .

4- تداعيات الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين.

لقد كان لهذا الحراك الديمغرافي تداعيات سلبية وايجابية على الشعب السوري و الدول المستضيفة.

4-1- على مستوى اللاجئ السوري.

فبقدر ما تكون أثاره ايجابية على اللاجئ السوري من ناحية الاستقرار الأمني بتواجده بعيدا عن مناطق النزاع والحرب، فهي في نفس الوقت تشكل مصدر للقلق و الحيرة بفعل استمرار الأزمة و تقلص الأمل في العودة إلى الديار وطول الإقامة في المخيمات، وما تخلفه من أثار آنية و بعيدة على الصحة النفسية لهؤلاء اللاجئين ولعل أن نصيب الأطفال و الشباب المراهق سيكون هو الأكبر نتيجة عدم قدرتهم على التعبير عن معاناتهم وعدم التقبل. نتيجة تزايد و توالي الصدمات النفسية والاجتماعية حيث تعتبر الصدمة الآنية على الأطفال التي تأخذ أشكالاً متعددة من الاضطرابات السلوكية من أكثر الصدمات مشاهدة، كالقلق الشديد والخوف من المجهول وعدم الشعور بالأمان والتوتر المستمر والانعزال نتيجة المبيت في أحيان في العراء أو في المخيمات، تكون لدى الطفل شعورا بأنه مهدد دوماً بالخطر، وأن أسرته عاجزة عن حمايته. كما نشير إلى أثار صدمة ما بعد الحرب والتي ستترك آثارها النفسية ، وهو ما كشفت عنه دراسة تقييمية للصِّحة العقليَّة والاحتياجات النفسيَّة والاجتماعيَّة للمُهجَّرين السُّوريين في الأردن حول عينة تكونت من 8000 فرد خضعوا للتقييم تبين أن 15.1% يشعرون بالخوف الشديد، و28.4% يشعرون بالغضب الشديد لعدم امتلاكهم أي شيء يهدئ من روعهم، و26.3% يشعرون "باليأس إلى درجة أنهم لا يريدون الاستمرار في العيش،" ويشعر 18.8% منهم "أنهم غير قادرين على ممارسة النشاطات الأساسية في حياتهم اليومية بسبب مشاعر الخوف والغضب والتعب وعدم الاهتمام واليأس أو الانزعاج التي تتملكهم[1] .

بينما على المستوى الاجتماعي فتعبر الصدمة البعيدة التي تعرف باضطرابات ما بعد الصدمة تلك الصور المؤلمة التي عايشها الطفل في الداخل مثل : فقدان شخص عزيز على الطفل كاستشهاد أحد الوالدين أو الأقارب، صدمة تدمير البيت أو المدرسة، وصدمة التعرض لنوع من أنواع الإساءة الجسدية أو الجنسية، وصدمة التعرض لإعاقة وفقدان أحد أعضاء أو حواس الجسم. فنجدها تصاحبه دوما و هي التساؤل الذي قد يشغله و يسعى للبحث عنه.

4-2- على مستوى الوطن

[1] - La santé mentale des enfants et des adolescents réfugiés syriens, La crise syrienne, déplacement et protection ,Leah James, Annie Sovcik, Ferdinand Garoff et Reem Abbasi centre d études des refugies ,département international de développement, université d Oxford ,Grande Bretagne, septembre 2014 ,p42.

إن استمرار الحرب و الدمار الذي أصاب البنية التحتية لسوريا سيفقدها الكثير من قدراتها للعودة إلى ما كانت عليه وهو ما سيتعذر على العديد من اللاجئين في العودة إلى ديارهم و أن عودتهم مرهونة بتوقف الحرب والوصول إلى سلاما دائما وحجم الضرر الذي لحق بالمدن السورية ، فوفق تقرير الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للبنك الدولي فان التكلفة الاقتصادية للحرب في سوريا تراوحت بين 70 و80 مليار دولار،و أن أكثر المدن تضررا هي حلب وإدلب وحماة وحمص ودرعا واللاذقية خسائرها تتراوح بين 3.6 و4.5 مليار دولار، مبينا أن قطاع الإسكان هو الأكثر تضرر بنسبة 65%، و أن ثلث المرافق في قطاع الصحة لهذه المدن لحقت بها أضرار بالغة ومدمرة، وأن تكلفة هذه المنشآت المدمرة تتراوح بين 203 و248 مليون دولار.

أما في قطاع التعليم، فقد تضرر ما نسبته 14.8% من أصل 1417 منشأة تعليمية، تبلغ تكلفتها بين 101 و123 مليون دولار، كما تضررت نسبة 18% من إجمالي مدارس سوريا البالغ عددها 16 ألف مدرسة، وفي قطاعي المياه والطاقة، أشار التقرير أن 1.4 مليون سوري باتوا محرومين من المياه و الطاقة.

هذا الدمار الكبير جعل مجمل التقارير تشير إلى أن إعادة إعمار سوريا ستكون مكلفة التقارير ستحتاج العشرات من السنين و الملايير من الدولارات لإعادة بناء ما خربته الحرب، وهو ما أكده تقرير البنك العالمي حول الحرب في سوريا بأن إعادة أعمارها تتطلب تكلفة 180مليار دولار[1] .

– ضياع الفئة الشبانية بفعل الهجرة، وإلى جانب تراجع في معدلات التعليم والتغطية الصحية باعتبارهما من مؤشرات السلامة للدول و استقرارها.

–تفكك الهوية السورية التي كانت تشكل قوة المجتمع السوري نتيجة ارتباط الصراع السوري بمختلف الأطياف التي تشكل النسيج الاجتماعي لهذا البلد.

– فقدان التواصل الأسري والاجتماعي بين المواطنين السوريين اللاجئين بالخارج و من بقوا بداخل سوريا.

---

[1]- الآثار الاقتصادية للحرب والسلام: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يناير 2016.
http://www.banquemondiale.org/

– صعوبات في عملية إرجاع اللاجئين إلى بلدهم في حال انتهاء الحرب، خاصة و أن العديد منهم قد غادروا بلدهم بطرق غير رسمية، حيث تشير تقارير المفوضية السامية للاجئين أن أعداد كبيرة من السوريين اللاجئين غير مسجلين لديها.

4–3– على مستوى التركيبة الاجتماعية والاقتصادية .

– تراجع و اضمحلال الطبقة الوسطى في سوريا التي كانت تشكل قوتها، بحكم أن أكثر اللاجئين في دول المنطقة هم من المثقفين والجامعيين و أصحاب المال و الأعمال، وان بقاءهم في هذه الدول بات أكثر من أكيد.

–هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للاجئين ساهم في تنامي الفكر المتطرف خاصة في المخيمات التي تشهد اكتظاظ كبير و الفئات الشبانية التي فضلت البقاء خارج هذه المخيمات، وهو ما يؤدي إلى نمو الحقد ورفض الأخر والتمرد على الوضع القائم.

– انتشار الاستراتيجيات السلبية بين اللاجئين (عمالة الأطفال، التسول، العمل غير رسمي، والهجرة غير الشرعية...).

– تراجع المستوى التعليمي و الثقافي نتيجة هجر من هم في سن الدراسة للتعليم و توقف الأنشطة الثقافية.

– تزايد العنف الأسري بين الأزواج و الأطفال نتيجة عدم قدرة الآباء توفير المستلزمات الضرورية للعيش، أوعند محاولة الدفع بأطفالهم للعمل أو التسول أو إجبار بناتهم على الزواج المبكر...الخ ، وهو ما يؤدي إلى هجر احد الوالدين للعائلة أو الطلاق.

4–4– على مستوى دول المنطقة.

لا يخفى على احد أن نظرة الدول المضيفة للاجئين بقدر ما تكون إنسانية فإنها في نفس الوقت تكتسي طابع المنفعة السياسية، من خلال دعم الحشد الدولي لمصلحتها و تزايد المساعدات و فرص التنمية المحلية لهذه البلدان.حيث تفيد مختلف التقارير الدولية أن هذه الدول استفدت من تواجد يد عاملة مؤهلة وانتقال العديد من الورشات والمصانع السورية للعمل هناك، وهو ما ساهم في تنشيط التنمية بها و زيادة الحركة التجارية بينها وبين المناطق الأخرى، حيث

يساهم اللاجئون في دعم الطلب على السلع الاستهلاكية، وزيادة المساعدات الخارجية وهو يعتبر الجانب الايجابي الذي تكون قد استفادة منه هذه الدول جراء تواجد هؤلاء اللاجئين.

في مقابل ذلك الكثير من دول الجوار أصبحت تعاني اقتصاديا و اجتماعيا و أمنيا بالرغم من الطابع الإنساني لهذه الأزمة، و هو ما صعب من عملية اندماج اللاجئين بها و ولد صراعات ونزاعات بين الأهالي و اللاجئين حول مصادر العمل و العيش والخدمات(نقل، تعليم، صحة، نفايات و إيواء ...الخ، خاصة في الأردن ولبنان نذكر من بين هذه الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية:

–تغيير التركيبة الديمغرافية لبعض الدول خاصة لبنان والعراق أصبح يشكل تحدياً لوحدتها وضغطاً سياسياً كبيراً.

- انخفاض أسعار أجور العمال خاصة في القطاعات غير الرسمية.

– ارتفاع أسعار السلع في الأسواق الموجودة في المدن الحدودية.

– زيادة الضغط على هذه الدول من حيث الموارد المالية والقدرة على تقديم الخدمات.

– صعوبة الحصول على الرعاية الصحية نسبة إلى بعض المواطنين المحليين،حيث أصبح أصعب منالاً وأكثر تكلفة.

– تزايد موجة الغضب لدى موطني هذه الدول و تنامي الخطاب المطالب بعدم السماح بدخول اللاجئين.

– تزايد معدلات البطالة خاصة في الأردن و لبنان، فحسب منظمة العمل الدولية انتقل معدلها في الأردن من 14.5%سنة 2011 إلى 22% سنة 2014[1] ، فيما تراجعت مستويات النمو الاقتصادي ب2.9 خاصة في لبنان خلال المرحلة بين 2012 و2014 [2].

5– السبل الكفيلة لكبح الحَراك الديمغرافي للاجئين.

- ضرورة تسويق صورة ايجابية حول اللاجئين بعدم النظر على أنهم سبب مشاكل هذه الدول و أنهم يؤثرون سلبا في التنمية المحلية و الوطنية، بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية و الترويج لها ومنع الانتهاكات والإساءات تجاههم .

–إعطاء الأولوية لإدماج المساعدات التنموية والإنسانية باعتبارها فرصة لدفع عجلة التنمية الوطنية تعود بالنفع على المجتمعات المضيفة واللاجئين على حدٍّ سواء.

– ينبغي على المجتمع الدولي التجاوب إيجابا مع دول الجوار في معالجة أزمة اللاجئين لتمكين هذه الدول من توثيق حرية الوصول إلى سبل العيش والتخفيف من احتمالات تعرّض اللاجئين إلى الأذى.

[1] - Jordan’s refugees crisis , Carnegie Endowment for International Peace, opcit,p12.
[2] - Lebanon :Economic and social impact assessment of the syrian conflict, opcit,p09.

– ضرورة تولي دول الجوار دوراً قيادياً في الإنفاق على المشاريع التنموية وتحديث البنية التحتية واستحداث الوظائف بدل الاعتماد فقط على ما توفره الهيئات و المنظمات الإنسانية من مشاريع و مساعدات.

–إعادة تهيئة مراكز الإيواء و المخيمات بشكل مناسب و لائق بتوفير بيئة تعليمية و صحية وثقافية تحاكي خصوصيات اللاجئين المتواجدين بها.

– رقمنة وتسجيل جميع اللاجئين السوريين خاصة منهم متواجدين بداخل مدن دول الجوار في ظروف صعبة، كخطوة لإعادة تجميعهم وتوطينهم في مراكز الإيواء بما يضمن لهم الوصول إلى الخدمات بيسر، و يحافظ على حقهم في العودة إلى وطنهم.

الخلاصة:

إن استمرار فشل المجتمع الدولي في معالجة قضية اللاجئين السوريين وفي تحمل مسؤوليته القانونية والأخلاقية، سيزيد من ديناميكية هذا الحراك الديموغرافي وتزايده يجعل من بوادر الحل شبه مستحيلة و يقلص بذلك الطرق والسبل الآمنة و القانونية لعشرات الآلاف من السوريين في الوصول إلى الحدود الأوروبية،بسبب أزمة طال وما الصور و التقارير اليومية التي تتناقلها وسائل الإعلام العالمية عن الحالات المروعة لوفاة العديد من النساء والأطفال والرجال في رحلتهم المحفوفة بالمخاطر بمثابة دليل على درجة الغبن واليأس الذي جعلت هؤلاء اللاجئون القبول بخيار التحرك و المغامرة مقابل الحياة الصعبة التي يحيونها في هذه البلدان.

وعليه فالإجابة على السؤال المتعلق فيما إذا كان هذا الحراك الديمغرافي للاجئين السوريين خيار أم إجبار؟ نقول أن هذا الحراك قد بدأ كخيار هدفه البحث عن مكان أمن حكمته عوامل و ظروف محددة، ولكنه سرعان ما تحول إلى إجبار بفعل الظروف الصعبة والمشاكل التي أصبح يعيشها هؤلاء اللاجئون في دول الجوار.

المراجع

1–أطفال سوريا يتسولون في شوارع لبنان– تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونسيف) http://www.unicef.org

2– أيد صغيرة وعبء ثقيل –تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمة "إنقاذ الطفل"، ماي 2015 . http://www.unicef.org

3- التغيرات السكانية في الجزائر ، مريبعي السعيد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

4– تقرير حول أسباب تحرك السوريين من الدول المجاورة إلى أوروبا،أمين عوض ،نظر في25/09/2016 http://www.unhcr-arabic.org

5- تقرير حول الحرب في سوريا، محمد مراح، القبس، جريدة يومية ، الكويت، 2016/02/11 .

6- حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية ، جوى مصطفى حساوي ، المنهل، بيروت ، 2008 .

7- قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية:الشامل،عالم الكتب السعودية،1999 .

8- لبنان، تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية، البنك الدولي، التقرير رقم 81098-LB، سبتمبر 2013 http://tinyurl.com/WB-EconomicSocialImpact-Leb .

9- الآثار الاقتصادية للحرب والسلام .الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يناير 2016: http://www.banquemondiale.org/

9- الموسوعة العربية، الفلسفة و علم الاجتماع و العقائد، المجلد الثالث عشر، نظر في 2016/03/16. http://www.arab/-ency.com

10- نازحون أو لاجئون؟ عبد الفتاح خطاب، **اللواء السياسي، يومية سياسية عربية ،لبنان،عدد 11753 ، 7جوان 2012**.

11-A Review of the Response to Syrian Refugees in Jordan Coping With The Crisis, Musa Shteiwi , Jonathan Walsh &Christin Klassen ,Center for Strategic Studies 2014, jordan ,october2014.

12- Alexandra Francis, Jordan’s refugees crisis , Carnegie Endowment for International Peace, Washington,USA,september2015.

13- Au Liban, les réfugiés provenant de Syrie sont soumis à un statut juridique limité , Dalia Aranki and Olivia Kalis, département international de développement, université d Oxford ,Grande Bretagne, septembre 2014.

14- Commission européenne ,aide humanitaire et protection civile, Turquie :crise des refugiés , http://ec.europa.eu/echo mars2016 consulté le 15/04/2016.

15- Exode des refugiés syriens - compte rendue de la conférence du 20juin 2014 à l’institut du monde arabe ,Ines Zebdi, *Paris 26/07/2014.* http://www.lesclesdumoyenorient.fr/consulté le 02/04/2016

16- Les défis, en matière de développement et de protection, que pose la crise des réfugiés syriens, Roger Zetter et Héloïse Ruaudel, La crise syrienne, déplacement et protection centre d études des refugies ,département international de développement, université d Oxford ,Grande Bretagne, septembre 2014.

17- Résumé analytique, Lebanon :Economic and social impact assessment of the syrian conflict , Banque mondiale , septembre 2013.

الوضع الاقتصادي وأثره على تشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري

د. فاطمة الزهراء نسيسة – جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
والأستاذ: كمال ضلوش – جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل – الجزائر

خطة المداخلة:

1/ الإشكالية والفرضيات، **2**/ تحديد المفاهيم، **3**/ مجالات الدراسة، **4**/ منهج الدراسة، **5**/ عينة الدراسة

6/ التشرد (أثار وأسباب تشرد المرأة اللاجئة السورية في الجزائر)

7/ الفقر والبطالة (أثار الفقر والبطالة على تشرد المرأة اللاجئة السورية)

8/ تحليل ومناقشة المقابلة الموجهة للاجئات السوريات المتشردات/// الخاتمة.

الملخص:

الوضع الاقتصادي وأثره على تشرد المرأة اللاجئة في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية لعينة من اللاجئات السوريات متشردات بالجزائر.

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على الأسباب المؤدية إلى تشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري وكذلك معرفة الآثار الاجتماعية الناجمة عن هذه الظاهرة سواء على الفرد أو المجتمع.

وتطرح هذه الدراسة التساؤلات التالية :

التساؤل المحوري التالـي:

ـ هل لتدني الوضع الاقتصادي علاقة بتشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري؟

بالإضافة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

ـ هل لفقدان المعيل خلال الحرب علاقة بتشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري؟

ـ هل لتدهور المستوى المعيشي للأسر السورية (فقدان ثرواتهم خلال الحرب) علاقة بتشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري؟

وقد وظفت في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة من خلال تطبيق الملاحظة والمقابلة التي أعدت لغرض جمع البيانات من العينة العشوائية القصدية ، ووظف المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظواهر وتحليلها.

ويمكن حصر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الأتي:

إن تشرد المرأة اللاجئة السورية ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية. حيث شهدت هذه الظاهرة انتشارا كبيرا في المدن الحضرية، ومن بين أسباب وجود المرأة اللاجئة السورية في الشارع المستوى المعيشي المتدهور حيث معظم الأسر فقدت كل ما تملك في سوريا وعند لجوئها للجزائر لم تكن تملك شيئا مما أثر على معظم الأسر السورية بعدما لم تجد عملا مناسبا لإعالة أسرها ما افرز هذه الظاهرة على الرغم من المساعدات التي تتحصل عليها من طرف المحسنين إلا أنها لم توفر لهم السكن وتوفير كل متطلبات الحياة، ولتدني المستوى التعليمي للمرأة اللاجئة السورية كذلك علاقة بعدم حصولها على عمل وهذا ما جعلها تتشرد، للحالة الاجتماعية للمرأة اللاجئة السورية علاقة بتشردها فمعظم المتشردات كن قد فقدن أزواجهن خلال الحرب في سوريا أو تزوجن زواجا عرفيا برجال من الجزائر ثم تطلقن وهذا كله راجع لاختلاف العادات والتقاليد وعدم استيعاب المرأة اللاجئة السورية لعادات وتقاليد البلد المستقبل الجزائر، والأسباب كثيرة وعديدة.

تحديد المفاهيم: المرأة اللاجئة السورية، التشرد، الفقر ، البطالة

1/ الإشكالية: شهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى تحولات و تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية على مختلف المستويات والأصعدة الأمر الذي أدى إلى بروز عدة اختلالات مست نظمه، مما شكل خللا في توازن ال بيئة الاجتماعية إلى درجة انحدار اللاجئين إلى مستوى الفقر، بالموازاة مع أزمة البطالة المتفاقمة أدت هذه المؤشرات إ لى ظهور ظاهرة التشرد للنساء اللاجئات السوريات، فلقد شهدت هذه الظاهرة في بلادنا انتشارا ملحوظا خاصة فئة النساء فحسب مديرية النشاط الاجتماعي و التضامن بالتعاون مع الجمعيات الخيرية التي تهتم بقضايا المرأة أحصت حوالي 1589 امرأة متشردة لاجئة سورية من 2014 إلى مارس 2015 تم العثور عليهن التي تم التكفل بهم ناهي ك فئة أخرى رفضت المساعدة وفضلت البقاء في الشارع .

لقد كان لهذه التغيرات الأثر الكبير للجوء المرأة اللاجئة السورية في الجزائر إلى الشارع، كل هذه المعطيات وأخرى تج عل من ظاهرة تشرد المرأة اللاجئة السورية أمرا واجب إعطاؤه حقه من الأهمية وعليه تسعى هذه الدراسة للإجابة على : هل لتدني الوضع الاقتصادي علاقة بتشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري؟

2/ تحديد المفاهيم:

أ/ مفهـــــوم الـــتشرد:

لغة: تشرد،تشرداً،و يقال تشرد القوم في الأرض أي تفرقوا و عاشوا عيشة، و المتشرد من ليس له مسكن و لا وسائل

عيش.[1]

اصطلاحا : هو خروج الفرد من الجماعة هائما لا ينوي على شيء و لا يعرف له مكان و لا مجال ولأي ستقر له مأوى[2]،وهو نمط حياة يميز من لا يملك لا منزل و لا وسيلة عيش و هو ظاهرة اجتماعية تصاحبها نشاطات انحرافية و إجرامية كالسرقة ، العنف، المخدرات، التسول.[3]

التعريف الإجرائي للتشرد : هو سلوك يلجأ إليه الفرد الذي لا مأوى له أي انسحاب الفرد من الجماعة التي كان ينتمي إليها ، وهو يشمل جميع الفئات العمرية وظاهرة تشرد نجدها عند المرأة اللاجئة السورية التي لا بيت و لا ملجأ لها حيث تتخذ الشارع كمأوى لها مثل الطرقات ، و في الساحات العمومية أمام المساجد وغيرها من الأماكن التي تتخذها المرأة مقرا لها .

ب/مفهـــوم البـطالـــة:

لغة: بالكسر و قيل بالضم هي على نقيضها وهي العمالة أو هي بطال الأجير يبطل بالفتح أي تعطل فهو بطال[4] . العطل و التعطل قال ابن المنظور (بطل الأجير بالفتح يبطل بطالة و بطالة بفتح الباء و بكسرها أي تعطل فهو بطال).[5]

اصطلاحا : ذكر الوزان أنها في القاموس الاقتصادي كلمة تعني الأجير الذي فقد عمله و مصدر رزقه و تعطل عن العمل . و هذا يتمشى مع ما ورد في دائرة المعارف الأمريكية حين أوضحت أن البطالة مصطلح يقصد به عدم الاستخدام الكلي ، التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل ، و الراغبين فيه ، و الباحثين عنه ، و لكنهم لا يجدونه ، كما عرفت منظمة العمل الدولية العاطل على انه كل قادر عن العمل ، وراغب فيه ، و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى (اي لا يجده).[6]

---

[1] علي، بن هاويةوآخرون.**القاموس الجديد للطالب.معجم مدرس القباني** .ط4.الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1991 ، ص 15.

[2] محمد،عزمي البكري.**جرائم التشرد والاشتباه فقهاء و قضاء**.ط1.القاهرة: دار الوفاء للطباعة و النشر، 1981،ص.01

[3] عبد الحميد، كربوش.**مطبوعة حول علم الإجرام و الانحراف**.ط1. قسنطينة:مطبعة جامعة منتوري، 2006، ص23.

[4]معن خليل، العمر.**معجم علم الاجتماع المعاصر**. ط1. الاردن: دار الشروق للنشر و التوزيع،ب س ، ص 47 .

[5]إبن النظور. **لسان العرب**. ط1 . بيروت: دار صادر ، 1990، ص 30 .

[6]احمد، حويتي .و آخرون .**البطالة و علاقتها بالجريمة و الانحراف في الوطن العربي** الرياض. د ط : 1998 . ص ص 20.21.

المفهوم الإجرائي للبطالة : إن المقصود بالبطالة حالة عدم الاستخدام التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل و الذين ليس لديهم فرص سامحة للعمل ، و تعد البطالة من أخطر الظواهر الاجتماعية في المجتمع و هذا لانعكاساتها السلبية و آثارها الهدامة من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية و حتى السياسية .

ج/مفهــوم الفقــر:

لغة: الفقير هو مقصور القفار و القفار هو عظم الظهر، و يقول العرب فلان فقير بمعنى قل ماله، و الفقر عكسالغنى [1].

اصطلاحاً: هو عجز في تحقيق الحاجات المادية و المعنوية للفرد، [2] وهو عدم القدرة على تحقيق مستوى من المعيشة الما دية و يمثل الحد الأدنى المعقول و المقبول في مجتمع ما من
المجتمعات في فترة زمنية محددة[3].

المفهوم الإجرائي للفقر : الفقر هو مجموعة من الظروف و الأوضاع الحياتية، التي تعيشها فئات اجتماعية وهي أو ضاع تتسم، بالحرمان على الصعيد المادي، و التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء، كماً و نوعا و تد ني الحالة الصحية و المستوى التعليمي، و الوضع السكني... و الحرمان من القدرات و الحريات الأساسية التي تسمح للأفراد للقيام بالاختيارات، الضرورية و تمكنهم من استغلال الفرص التي يحتاجون إليها لكي يحيوا الحياة التي يرغبون فيها.

د/ المرأة اللاجئة السورية: هي كل امرأة كانت مقيمة في سوريا وللحروب والاضطهاد الذي تعيشه بلادهم لجئت إ لى دول أخرى قصد الحماية والحفاظ على بقائها.

3/ مناهج الدراسة:

منهـج درسـة حالـة: يسمى كذلك تاريخ الحالة وهو الطريقة الأكثر استعمالا في مناهج البحث الاجتماعي، [4] يتميز منهج دراسة الحالة عن المناهج الأخرى لكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة و بطريقة تفصيلية دقيقة و بعبارة أخرى ، و بعبارة أخرى فالحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظراً

---

[1] فادية ، خير عبد الله. **الفقر و طرق قياسه** . د ط . دار المعرفة للنشر والتوزيع ، د س ، ص 05 .

[2] اسماعيل، قيره و آخرون.**عولمة الفقر**. ط1. دار الفجر للنشر و التوزيع، 2003، ص 17 .

[3] عبد الرزاق ، الفارس . **الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي** . ط1 . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2001، ص 180.

[4] نفس المرجع ، ص 252 .

لوضعيتها الفريدة من نوعها ، و يمكننا أن نركز عليها بمفردها و نجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، و نقوم بتحليلها و التعرف على جوهر موضوعها ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها.(1)

بما أن موضوع دراستنا هو ظاهرة تشرد المرأة اللاجئة السورية ، فان وحدة الدراسة التحليلية هو الضحية التي يتجه الباحث إلى تسجيل مختلف البيانات عنها، و يجب أن تشمل العديد من المعلومات عن عمرها ومدة تشردها، حالتها الصحية والعقلية ، والعلاقات السائدة في بيئتها منذ لجوئها للجزائر حتى لحظة التقائها بالباحث ، وذلك بغرض الوصول إلى معلومات دقيقة حول الظروف التي آلت إلى تشردها .

4/ ادوات الدراسة:

المقـابلة :هي إحدى وسائل جمع المعطيات و البيانات من مصادرها و تتم من طرفين حول موضوع محدد منطلقا من أسباب و محققا لغايات ، و لقد عرف " **انجلش**" المقابلة بأنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر او مع أفراد بهدف وصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص و العلاج. (2) و المقابلة في الدراسات الميدانية.

من خلال ما سبق ذكره من تعريف وخصائص للمقابلة يتجلى لنا أنها الأداة الأنسب في دراستنا للحصول على البيانات من المبحوثين بطريقة سهلة تضمن لهم السرية و تضمن لنا صحة البيانات وصدقها، وقد استعملنا دليل المقابلة الذي يحتوي على أسئلة مفتوحة تفي بأغراض البحث توزعت على مجموعة من المحاور كل محور يتضمن مؤشرات هامة تعبر عن متغيرات الفرضيات وهي كالتالي :

ـ المحور الأول: يحتوي أسئلة تتعلق ببيانات خاصة حول المبحوثة كالسن، المستوى التعليمي، الحالة الصحية ...الخ

ـ المحور الثاني: يتضمن أسئلة خاصة بفقدان المبحوثة للمعيل.

ـ المحور الثالث: يتضمن أسئلة خاصة بالمستوى المعيشي .

ـ المحور الرابع : يتضمن أسئلة عن التشرد.

5/ العينة:

العينة العشوائية القصدية أو العمدية : و هي العينة التي يختارها الباحث عن قصد لان يرى أنها تحقق أهداف دراسته

(1) عامر ، إبراهيم قندحلي. **البحث العلمي** .د ط. بغداد : مطبعة عصام ، 1979، ص 50 .

(2) محمد، شفيق. **البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**.د.ط. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 106.

ته بشكل أفضل و بالتالي فانه ينتقي عناصر العينة لأنه يعرف مسبقاً أنهم الأقدر على تقديم معلومات عن مشكلة بحثه .[1] وهي التي يتم فيها انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظراً لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفرا د دون غيرهم .[2]بالإضافة إلى أنها الطريقة التي من خلالها تختار العناصر التي تبدو أنها جزء من المجتمع المراد دراسته وهي مرتبطة بمشكل البحث [3].و قد تكون مجتمع الدراسة من نساء مشردات لاجئات سوريات، بحيث وصلت عين ة البحث إلى08 نساء .

6/ مجالات الدراسة:

1/ المجال البشري: يمثل مجموعة الأفراد أو الجماعات التي ستجرى عليهم الدراسة و لقد اعتمدنا في بحثنا هذا عل ى استجواب.

ـ عينة من المبحوثين من فئة النساء المتشردات اللاجئات السوريات والتي وصلت إلى08 حالات تتراوح أعمارهم ب ين 20 ـ 60 سنة.

2/ المجال الزمني: هي الفترة الزمنية المستغرقة للدراسة الميدانية حيث تم إجراء هذا البحث خلال المدة من 26 فيفري 2016 إلى غاية 14 مارس 2016 .

3/ المجال الجغرافي : يقصد به المجال المكاني أو النطاق المكاني لإجراء الدراسة حيث تم إجراء الدراسة في الجزائر.

ثانيا: تشرد المرأة اللاجئة السورية

1/ تعريف المتشرد: والشخص المشرد هو كل إنسان يجد مأوى يؤويه أي الذي لم يجد له مكانا في المجتمع[4]، ويستخدم علماء الاجتماع كلمة شريد لوصف أي شخص يحيا حياة معزولة ،محروما من الروابط الاجتماعية العادية

(1)فوزي ،غرايبية . مرجع سابق ، ص 45 .

(2)محمد، عبيدات و آخرون . مرجع سابق ، ص 109 .

(3).mauris. Angers .imitiotiona la methodologie des science humaines. Casbah universite.1997، p 239.

(4)خديجة ، سبخاوي .مرجع السابق،ص 18 .

مع الأسرة والعمل والحياة المرتبطة بالآخرين[1] وهو الإنسان الذي لم يجد مكانا في المجتمع، والذي لم يجد مأوى ثابتا أو عنوانا محدد يؤول إليه في نهاية يومه.

2/ أسباب التشرد:

أ/ **الاغتراب الأسري**: فهو إدراك الفرد للفجوة القائمة بين ذاته وبين الأشياء موضع الإدراك إما الاغتراب المادي أو التناقض القائم بين الفرد والظروف الموضعية المرتبطة بوضعه الاقتصادي والاجتماعي[2] والاغتراب كما عرفه "ماركس" هو عاملا حتميا يعزل الإنسان عن الطبيعة و يعزل الإنسان عن ذاته وعن وظيفته الإيجابية وعن نشاط حياته ،مما يشعر الفرد بالاغتراب الشخصي والاغتراب الاجتماعي عن الآخرين وبذلك يكون الاغتراب بفرد مثلا (المرأة) بصفة أخص ممثل عموما في اغترابها المحيط الأسري بحيث ينتقل التفاعل من الأسرة إلى الشارع في غياب البديل الأفضل ،فينتج كل هذا الشعور عند الفرد بعدم القبول والذي من طرف الآخرين خاصة المغربين[3]. فكل كائن إنساني طبيعي ،وكذلك كل طفل عادي يحتاج إلى أن يكون مرغوبا فيه، وأن يجد الفهم والتقديم والحب،وهذه الرغبة يمكن إشباعها في أفضل صورها في جماعة الأسرة[4].

ب/ **غياب التكافل الاجتماعي**: التكافل هو رباط اجتماعي أكثر منه التزام قانوني لأن روح التكافل والتضامن الاجتماعي هو أقوى من كل الترابط وأنه إذا اختل نظام الروابط والعلاقات الأسرية فليس من سبيل لتحقيق هذا الترابط والتكافل "ويظن بعض الباحثين أن التكافل [5] الاجتماعي هو مجرد مساعدات مالية تعطي للمحتاجين فيما يسمى اليوم بالضمان الاجتماعي أو التأمين الاجتماعي والواقع أن مفهوم التكافل الاجتماعي أوسع من ذلك بكثير ،إذ يتعدى المساعدات المالية المحدودة إلى نوع من الترابط العضوي الذي جعل المجتمع كجسد الوالد الذي يحمل بين جنبه روحا واحدة متحدة الأحاسيس والمشاعر"[6]

---

[1] أحمد محمد، الشويخات.الموسوعة العربية العالمية

[2] أحمد، بوكابوس.**انحراف الأحداث والاندماج الاجتماعي لهم**. د ط . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1987،ص ص53-54.

[3] خديجة، سبخاوي .مرجع السابق،ص 247 .

[4] محمود ، حسن .مرجع السابق،ص 236 .

[5] محمد، سيد فهمي و نورمان منير و حسين فهمي.**الرعاية الاجتماعية للمسن**. ط1.القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 1993، ص59.

[6] سعيد الدين ،السيد صالح .**بين علم الاجتماع الإسلامي وعلم الاجتماع الغربي**.ط2.الرياض:مكتبة الصحابة ،د س،ص113 .

ج/ **ضعف الضبط الاجتماعي** : حتى بحده الأدنى خاصة في المدينة :ففي المدينة الواسعة كل مشغول بنفسه والفردية متفاقمة ومعظم الناس لا يعرفون بعضهم والحرية الشخصية متوافرة لضعف أكثر الجماعة وقوة ضبطها ،فالمجتمع الهندي يهيئ الجو المناسب للانحرافات سواء كان ذلك تسولا أو تشرد أو انحراف[1]

د/ **تدني مستوى الاقتصادي للأسرة** : يؤثر المستوى المعيشي للأسرة على حياة الأفراد لكل باعتبارهم أعضاء والحقيقة أن الأسر المحددة الدخل كثيرا ما تكون محدودة المطالب حيث أن ظروفها لا تسمح بتحقيق حاجيات الأفراد وتتضاعف كلما كبر فيها علما أن هذه المطالب والحاجيات تزداد وتتضاعف كلما كبر الأبناء[2].

يعتبر العامل الاقتصادي أهم عامل في حياة الأسرة،لأنها إذ لم تجد موارد الاقتصادية الكافية ،فإنها تصبح عاجزة عن أداء وظائفها تعم فيها عوامل الفساد والتفكك[3] فالمشكل الاقتصادي بأسرة يرتبط بالإخفاق والعجز في مواجهة ظروف الحياة والمسؤولية والإحساس باليأس الذي يتسلل للأفراد والذي يدفعهم للهروب من واقع المسؤولية[4].فالمستوى المعيشي له دور فعال في اختزان نتائج وخيمة على المجتمع وعلى الفرد نظرا إلى فقدان الدخل المادي مما يؤثر سلبيا على المرأة التي لم يكن لديها دخل مما يدفعها للخروج إلى الشارع وهذه عوامل تدفعها إلى التشرد.

ه/ **تصدع العلاقات وتفكك الأسري**: يشير تفكك الأسرة إلى انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية فالأسرة التي تعيش في صراع دائم توصف بأنه في حالة حرب دائم وفي الغالب تكون النهاية أسوء حالا[5] ،فإن التفكك الأسري يميل إلى الانتشار في المجتمعات المتحضرة أكثر من انتشاره في المجتمعات النامية سلوكيا ونفسيا واجتماعيا على التوافق معه في عدم التكيف مع التطورات الجديدة وعليه التفكك الأسري يعود إلى عدم التلاؤم بين أنماط السلوك التي أفرزتها حضارة منبثقة عن بنى اجتماعية تختلف جوهريا عن الحالة الاجتماعية والواقع الاجتماعي الذي ينتج لمعظم أفراده

---

(1) أحمد، العموشي و حمود، العليمات.**المشكلات الاجتماعية**. د ط.الشركة العربية المتحدة للتسويق،2008،ص93.

(2) سبخاوي خديجة .مرجع السابق،ص249

(3) مصطفى، الخشاب .**دراسات في المجتمع العائلي**.د ط. بيروت:دار النهضة العربية،1981،ص200.

(4) خديجة ، سبخاوي.مرجع السابق،ص 350 .

(5) خديجة ، سبخاوي.مرجع السابق،ص251.

إمكانية التصرف فيحافظ فيه على القيم والأعراف المحلية[1] . يعد التفكك الأسري من أهم الأسباب المؤدية إلى الانحراف فالأسرة المفككة أو المتصدعة أيا كان سبب تفككها يتولد عنها اضطراب نفسي لدى الفرد وعدم الاستقرار داخل الأسرة يدفع إلى الانحراف والتشرد لدى الفرد وعدم الاستقرار داخل الأسرة يدفع إلى الانحراف والتشرد .

ع/ **سوء أساليب التنشئة الاجتماعية:**

1/الإهمال :هروب العامل من مواجهة مطالب ومسؤوليات أبنائه وزوجته مما يعرض أفراد الأسرة إلى الإهمال الشديد سواء(بدني –أخلاقيا–نفسيا) يسوقهم ذلك إلى طريق الجريمة والانحراف والولوج غي عالم التشرد والتسول.

2/القسوة: التي تدفع إلى الهروب من المنزل والتعرض لأخطار الطريق وكثيرا ما يدفعهم للانتقام ممن حولهم عن طريق السرقة، الاعتداء، التشرد، التسول كلها مسالك غير مشروعة[2].

3/عدم توافر القدوة داخل الأسرة: فالشخص الذي يعيش داخل أسرة تغيب فيها القدوة الحسنة في المجتمع يعيش متربيا (التربية) على الظلم، القسوة والخوف والعدوان ومن ثم فإنه يندفع إلى التعبير عن ذلك في المسالك غير الاجتماعية من بينها التشرد[3].

3/ **آثـار الـتشرد:**

أ/ **العنف والعدوان** : العنف: هو السلوك الذي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على شخص آخر دون إرادته أو الإتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسيء إلى ذلك الشخص ويسبب له ضرر جسميا أو نفسيا أو اجتماعيا [4]،كما عرفه العالم **(بوزفيتش)** "على أنه فعل من الأفعال التي تهدف إلى إجبار الفرد إلى الاهتبال لإرادتنا [5]ويعرفه **محمد عاطف غيث** "هو فعل ممنوع قانونيا وغير موافق عليه اجتماعيا أي أنه سلوك يعاقب عليه

---

[1] خليل ، شكور.**أمراض المجتمع** .ط3. بيروت: الدار العربية للعلوم ،1995،ص36.

[2] زكية، عبد القادر خليل .**الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المتسولين والمسجونين والمفرج عنهم**.د ط. القاهرة:مكتبة أنجلو المصرية للنشر، ص71

[3] نفس المرجع ،ص72.

[4] محمد الأمين، البشري.**العنف الأسري في ظل العولمة**. **د ط** . الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2005، ص13.

[5] جمال، معتوق.**مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي،أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**.ط1.الجزائر :دار بن مرابط للنشر والطباعة، 2008،ص114.

القانون[1]. يشير علماء الاجتماع إلى العنف ظاهرة خارجة عن تكوين الأفراد نجد علماء النفس يميلون لاستعمال مصطلح العدوان بدلا من العنف.

إن المعنى السوسيولوجي للعدوان هو أي سلوك يصدر عن أفراد أو جماعات صوب فرد آخر أو آخرين،أو اتجاه لفظي أو ماديا، إيجابيا كان أم سلبيا ،مباشر أو غير مباشر أملته مواقف الغضب أو الإحباط أو الدفاع عن الذات والممتلكات ويترتب عليه إلحاق ضرر بدني أو مادي أو نفسي[2] ويرى **سايكس** العدوان بأنه الميل للعدوان والتدمير، أما **هيلجار** يعرفه : "بأنه نشاط هدام تخريبي من أي نوع أو أنه نشاط يقوم به الفرد لإلحاق الأذى لشخص آخر ،إما عن طريق المادي لحسي أو عن طريق الاستهزاء والسخرية [3].

ومن بين الأسباب المؤدية للعدوان أنه غريزة موجودة لدى الإنسان أو عن طريق التعلم عن طريق الخبرات التي يمر بها الفرد في حياته أو عن نتيجة حتمية أي نتيجة إحباطات متكررة ومن أهم الأسباب معظم الأفراد يأتون من أسر تسودها الخلافات (الشجار ،الصداع) فإنهم يكسبون صفات عدوانية[4].

ب/التسول: التسول يعرف أنه طلب الصدقة والإحسان في الطرق العامة وهو فعل مجرم في بعض البلدان[5]، ويعرف أيضا : هو الوقوف في الطرق العالمة وطلب المساعدة المادية من المارة أو الأماكن العمومية أو الادعاء أو التظاهر بأداء خدمة للغير،والقيام بعمل من الأعمال التي تتخذ شعار الإخفاء التسول أو المبيت في الطرقات وبجوار المنازل وكذلك استغلال الإصابات بالجروح أو العاهات أو استعمال أية وسيلة أخرى من وسائل العيش لاكتساب عطف الجمهور[6].

4/ التفسير الاجتماعي لظاهرة التشرد : الاتجاه الاجتماعي يقوم على اعتبار التشرد هو ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية معينة ، ولذلك هدف هذه التفسيرات الاجتماعية هو تحديد الأبعاد وتشخيص تلك العوامل التي تشكل الأرضية لتكوين هذا السلوك الإنحرافي (التشرد)

---

[1] محمد ، عاطف غيث.**قاموس علم الاجتماع** .ط1.الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1995،ص259.

[2] عبد المجيد ، سيد أحمد منصور و زكريا أحمد ، الشربيني .**سلوك الإنسان بين الجريمة ،الإرهاب ،العدوان**.ط1. القاهرة: دار الفكر العربي ، 2003،ص154.

[3] عبد الرحمن،العيسوي.**علاج المجرمين**.ط1 . بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005 ، ص 123 .

[4]سعد، ناصر الدين.**السلوك العدواني**.(مقال)،7/(11) www.4uvab.com2007

[5]محمد ، أبو زيد.**المعجم في علم الإجرام والإجتماع القانوني والعقاب**.د ط.القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر ، د س ، ص 424 .

[6]محمد ، أبو سريع.**ظاهرة التسول ومعوقات مكافحتها**. **د ط** . القاهرة :من الاتجاهات المقدمة الأكاديمية الشرطة ،1980 ، ص04.

ومن بين النظريات التي فسرت ظاهرة التشرد:

النظرية اللامعيارية : اللامعيارية تمثل فكرة محورية في نظرية دور كايم السوسيولوجي ،كما أنه استخدمها كأداة لتحليل الانحراف والجريمة ولفهم السلوك الإنساني بوجه عام ،وقد تبين أن اللامعيارية عند دور كايم تشير إلى حالة اضطراب تصيب النظام أي حالة من انعدام الانتظام أو تسيب تنجم عنه أزمات أسرية واقتصادية في نفس الوقت الذي تؤدي إلى الانحراف[1].

فالتنظيم الاجتماعي كما يراه "دور كايم" يشكل جهازا ضابط لسلوك الأفراد في المجتمع وحين يختل هذا الجهاز فيضطرب في تأدية وظيفته الضابطة لتحقيقها .عندئذ تفقد الجهة التقليدية الضابطة قدرتها على تصحيح مسيرة الأفراد وضبط سلوكهم لذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم انتظام حيث تغيب السوية الاجتماعية ويدخل الانحراف وهذا التفسير لم يمنع استخدامه كإطار تفسيري في مجال السلوك المنحرف[2] وهذا ما يحدث عند بعض الأسر التي تعتمد على الضياع الاجتماعي وتهمل القيم والمعايير، مما يجعل بعض الأفراد يندفع نحو الجريمة والطرق غير السوية لإشباع بعض الأهداف منها ظاهرة التشرد أي الإنسحاب من الواقع.

كذلك يرى ميرتون أن الانحراف هو استجابة طبيعية للأوضاع التي يعيشها الأفراد، وقد ميز بين خمسة ردود أفعال (استجابات) محتملة اتجاه التجاذب والتوتر بين القيم السائدة والمتفق عليها، وقلة الإمكانيات أو الوسائل المتاحة للأفراد لتحقيق هذه الطموحات والرغبات.[3]

ومنه أن نجد تفسير الظاهرة التشرد من خلال: اللامعيارية عند دور كايم والتي يشير إلى حالة اضطراب الأسرة ونتيجة التغير الاجتماعي السريع، أما ميرتون من خلال عملية الانسحاب والفشل في مواجهة الواقع في البيئة الأسرية فلا يجد الفرد غير الانسحاب والانتماء إلى عالم التشرد .

6/ نظرة المشرع الجزائري للتشرد : لقد صنف القانون الجزائري وبالأخص قانون العقوبات قضية التشرد في التسول والطفل " الاعتبار" المشرع" ظاهرة التشرد بمرض اجتماعي ويجب مكافحتها لحماية المجتمع لأن هذه الظاهرة

[1] جمال ، معتوق.**مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي**. ط1. الجزائر: دار بن مرابط للنشر والطباعة ، 2008،ص229.

[2] عدنان الدوري.**أسباب الجريمة وطبعة السلوك الإجرامي**.مرجع سابق ،ص237.

[3] جمال ، معتوق.مرجع السابق،ص245.

وثيقة الصلة بالتسول وامتهان مهن غير مشروعة كالسرقة ،والبغاء أي الدعارة، الزنا، والتسول حيث تتخذ من طرف المتشردين كوسيلة للعيش وهي ممارسات تضر المجتمع في سلامته وآمنه[(1)].

كما أن المشرع الجزائري لم يفرق بين تشرد الأحداث وتشرد الكبار كما أن الأحكام الخاصة بالأحداث الجانحين في قانون الإجراءات الجنائية كما هو الشأن في التشريعات العالمية مثل القانون الفرنسي والعواقب فالمشرع الجزائري اعتبر التشرد جريمة معاقب عليها سواء للكبار أو الصغار[(2)].

فقد صنفه التشريع الجزائري في قانون العقوبات ضمن قسم الجنايات واعتبر جريمة ضد الأمن العمومي وقد حدد العقوبة في المادة 196 "يعد متشرد ويعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من ليس له محل إقامة ثابت ولا وسائل عيش ولا يمارس عادة حرفة أو مهنة رغم قدرته على العمل ويكون قد عجز في إثبات أنه قدم طلب للعمل أو رفض عملا بأجر عرض عليه[(3)].

وقد نصت المادة "49" من قانون العقوبات الجزائري على ما يلي " توقع على القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشرا تدابير الحماية والتربية"[4]، ومع ذلك فإنه في مواد المخالفات أو الجنح قد يكون 18 سنة لتدابير الحماية أو التربية .

7/ أسبــاب تـشرد المـرأة اللاجئة السورية:

أ/ العوامـل الاجتماعية:

1/ الـظروف الأسريـة: تعد الأسرة من المؤثرات القوية التي تساهم في تكوين شخصية الفرد بتوجيه سلوكه وتحديد اتجاهاته ويرجع ذلك في كونها تمثل أول مجتمع يتفاعل معه الإنسان منذ ولادته، فيتعلم أساليب فيها مبادئ التربية وأساليب الاندماج مع احتكاكه بالظروف التي تطبع العلاقات مع أفراد أسرته على اختلاف سماتها من عطف أو قسوة وعنف أو رقة وعناية أو إهمال[(5)].

2/ الإهمـال : هـروب العائل مـن مواجهـة مطالـب ومسؤوليات أبنـاءه وزوجتـه ممـا يعـرض أفـراد الأسـرة إلى الإهمـال الشديد سواء (بدنيا ،أخلاقيا ،نفسيا) يسوقهم ذلك إلى طريق الجريمة والانحراف وإلى التشرد.

[(1)] سيد أحمد، نقاز." **دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي**". رسالة دكتوراة، جامعة البليدة،ص181.

[(2)] ميز، العصرة .**انحراف الأحداث ومشكلة العوامل** .ب ط. جدة: المكتب المصري الحديث، د س ، ص 46 .

[(3)] إبراهيم، الشباني . **الوجيز في شرح قانون العقوبات**. د ط . بيروت:دار الكتاب اللبناني ،د س،ص36.

[(4)] عبد الله، سليمان .**شرح قانون العقوبات الجزائري**.د ط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2002،ص216.

[(5)] **علم الاجتماع ودراسة المشكلات الإجتماعية**.ترجمة عزت سيد أحمد.د ط . دار المعارف الجامعية ،1997، ص199.

3/ القسوة : التي تدفع إلى الهروب من المنزل والتعرض لأخطار، وكثيرا ما يدفعهم للانتقام والاعتداء والغش والخداع والتسول وكلها على اختلاف أنواعها مسالك غير مشروعة وسلوكا غير اجتماعيا [(1)]كل هذه بدورها تؤدي إلى التشرد.

ب/ العنف الأسري: يعد العنف الممارس داخل الأسرة أهم عامل من عوامل التشرد وذلك لمواجهة الوضع الأسري الذي يعيش فيه الفرد،خاصة العنف الموجه ضد المرأة سواء كان من الزوج أو من الوالدين والأخوة فلا يمكنها مواجهتهم حيث تحمل ذلك الضرب الذي تتعرض له وبالتالي لا تجد سبيلا للخروج من الأزمة سوى الهروب ومنه التشرد.

وهذا ما أكدته عدة دراسات جارفيز وآخرون (Jarvis1991 أظهره وجود نسب عالية من الاعتداء البدني والحسي ،حيث توصلت إلى إبراز فروق بين الجنسين من حيث شدة تعرض كل من الذكور والإناث للضرب تأكد لديهم أن الإناث أكثر عرضة للإعتدائين معا(البدني والجنسي) مقارنة بالذكور حيث قدرت نسبة الفتيات اللواتي تعرضن للاعتداء الجنسي (87.3%) أما الفتيات التي تعرضن للإعتدائين السابقين معا فكانت نسبتهن (83.9%) من مجموع الهاربين[(2)].

ج/ الحرمان من الحاجات (الحرمان العاطفي): يعتبر الحرمان العاطفي من أهم أسباب هروب الفتاة وتشردها ولا يمكن أن يتوفر هذا الحنان والعطف إلا بوجود الوالدين داخل الأسرة وقربهما من أبنائهما وفي هذا المجال تقول سامية حسن الساعاتي أستاذة علم **الاجتماع** :غياب الوالدين من البيت أو الهجر أو الطلاق فيه حرمان للأولاد من الحنان والعاطفة والأمان وهو أسوء حرمان لأن الجوع العاطفي له تأثير سلبي على شخصية الإنسان [(3)].

وبالتالي يعد الحرمان من أهم أسباب التشرد والبحث عن من يحقق لها الإشباع العاطفي وبالتالي هناك علاقة بين الحرمان العاطفي وتشرد المرأة ولذلك غياب الاتصال والحوار الأسري من بين الحاجات النفسية التي تشعر المرأة

[(1)] زكية ،عبد القادر خليل .**الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية المتسولين والمسجونين والمفرج عنهم**.دط. مكتبة أنجلو المصرية للنشر،د س، ص51

[(2)] فتيحة، كركوش."**المحددات النفسية والاجتماعية الظاهرة الهروب من البيت**" .أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،علم نفس الاجتماعي ،جامعة الجزائر،2007_2008،ص125.

[(3)] مية حسن الساعاتي .**ظاهرة هروب الفتاة من البيت**. الموقعhttp://almari.com/tppice/vien/otticl
تاريخ المقال 2011/04/08،ص02

بالانتماء والاستقرار النفسي ومنه تعد الظروف الأسرية عاملا هاما من عوامل تشرد المرأة وخروجها للشارع سواء كان بالقسوة أو الإهمال أو العنف أو الحرمان كلها أسباب تجعل المرأة اللاجئة السورية تتشرد.

د/ الحروب: كما أن للحروب دور رئيسي في تشرد المرأة اللاجئة السورية في الجزائر، بعد فرارها من الاضطهاد للحماية لتجد أمامها قسوة العيش بانتظارها وبما أنها غير قادرة على شراء ضروريات الحياة من بيت يؤويها إلى أكل ليسد رمقها تنصدم بالواقع وتلجا إلى التشرد في الجزائر خير لها من أن تموت هي وأهلها في الحرب التي تركتها في سوريا.

2/العوامــل الاقتصاديـة:

أ/ **البطالـة** : تعد البطالة من أخطر الآفات الاجتماعية التي تهدد النسيج الاجتماعي نظرا للتأثيرات السلبية وانعكاساتها المرضية داخل المجتمع،إذ تؤدي إلى انحلال القيم والمعايير الاجتماعية ومن نتائجها ظهور الفقر وهذا ما يوفر للفرد جوا ملائما يدفع إلى الوقوع في الانحراف[1].

ب/ الفقر: يعد الفقر من أهم المشكلات الاقتصادية التي يواجهها العالم خاصة على اعتبار أن الفقر يساهم في انهيار الأسرة وتفككها ويؤدي إلى انتشار الانحرافات والجرائم [2] مما يكون سببا في التشرد والتسول كما تجدي الإشارة إلى أن الأسرة الفقيرة قد تدفع بالمرأة إلى الخروج إلى الشارع والبحث عن عمل.

أزمة السكن: إن لأزمة السكن دور فعال في عدم توفير الحماية للأفراد وهذا المشكل يدفعهم إلى التشرد ، وانتشرت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة خاصة في المدن مما يدفع معظم الأشخاص المبيت في الشوارع خاصة العائلات .

3/ العوامـل النفسيـة:

أ/ **الأمـراض العقليـة**:تتمثل في حالات فقد الإدراك والإرادة واضطراب الملكات العقلية واختلال جميع أو معظم عناصر الشخصية،فتوجد حسب ما وصف العالم كرايلين نوعين من الأمراض العقلية وهي العضوية والأمراض العقلية الوظيفية[3] ومن أهم هذه الأمراض هي :

[1]عبد الرحمن، العيسوي.**علاج المجرمين**.مرجع سابق ، ص277.

[2]أميرة ، منصور يوسف علي.**محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة**.د ط. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999،ص115 .

[3]أكرم، نشأة إبراهيم.**علم النفس الجنائي**.ط5. عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع ، د س ، ص151.

1/ **الاكتئاب**:مرض عقلي خطير حيث يميل فيه المريض بالشعور بالرغبة في الموت كما يعاني من الأرق ومن ألم الذات ويعجز عن الارتباطات الاجتماعية ويضخم المشكلات التي تواجهه ويحط دائما من قدر نفسه[1].

2/ **الإحباط**: يحدث الإحباط نتيجة إدراك الفرد وما ينطوي عليه الموقف المحيط به من شروط تقف في وجه إشباع الدافع الموجود لديه ويأخذ الإحباط عدة أشكال تختلف فيما بينها من حيث الشدة ومقدار التهديد الذي يصيب الذات كما تختلف في المصدر الذي تأتي منه العوائق[2].

والذي يمثل المضطربين عقليا والذي يمكن اعتباره من ناحية " الطب العقلي سلوك غير مألوف وغير منتظر حيث يفر الفرد من مكان إقامته الأصلية ويشير على حالته الشاذة وغير المنطقية في الغالب إلى وجود اضطرابات نفسية تكشف عن صعوبات داخلية كاضطرابات الهوية وحالات التهميش وحالات فصامية[3].

وغالبا معظم المتشردات من النساء تظهر عليهم هذه الاضطرابات والأمراض العقلية فنجدهم يبيتون في الطرقات والمحطات وغيرها. كما توجد عوامل أخرى خاصة بالمرأة تجعلها عرضة للتشرد تتمثل في العنوسة ، الاغتصاب، التشوهات الجسمية والخلقية .

ثالثا: الجرائم المترتبة عن تشرد المرأة اللاجئة السورية:

1/ **البغاء**: على الرغم من أن البغاء موضع استنكار من الناحية الاجتماعية، وعلى الرغم من أنه وصمة في جبين من تمارسه من الإناث ،فإن الواقع يثبت انتشاره في جميع المجتمعات المتحضرة الحالية ،ويقصد به ذلك الفعل الذي تقدم فيه الأنثى نفسها للاتصال الجنسي مع الذكور بدون تميز وهو علاقة جنسية مختلفة مأجورة أو غير مأجورة ،وهو ظاهرة اجتماعية غير سليمة لأنه يضر بالمصلحة الاجتماعية ويؤدي إلى تفكك الحياة وفساد المجتمع بوجه عام[4]،فإن التشرد من العوامل التي تعمل على تهيئة الظروف التي تدفع بالمرأة المتشردة إلى احتراف البغاء وذلك بسبب ظروف الحياة التي تعيشها وهي حياة الشارع وهذا النوع من الحياة الاجتماعية يتيح لها تكوين علاقات غير شرعية وممارسة مهنة البغاء ،فتقع تحت ضغط وإغراء شديدين للسلوك.

---

[1] عدنان الدوري.**أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإنحرافي**.مرجع سابق ، ص156.

[2] محمد كامل الخولي.**الأمراض العقلية الجنائية**.د ط .القاهرة:بدون دار نشر،1956،ص71.

[3] فتيحة، كركوش."**المحددات النفسية والاجتماعية لظاهرة الهروب من البيت**. مرجع سابق، ص15.

[4] سامية ، حسن الساعاتي.**علم الاجتماع الجنائي**.د ط. القاهرة:دار الفكر العربي ،2005،ص195-196.

2/ **الاغتصاب**: **لغة**: مأخوذة من الغصب وهو مصدر،يقال غصبه يغصبه ،أخذه ظلما كاغتصابه وغصبه فلانا على الشيء ،قهره[1]. بأنه حمل الرجل المرأة على الاتصال به جنسيا ،دون رضا أو اختيار منها[2].

وهو كل فعل للإيلاج الجنسي مهما كانت صيغته برتكب على الغير باستخدام العنف والإكراه والتمرير والمباغتة[3].

كما أنه حالة التحرش والتلاصق بأعضاء الجنس سواء اقترنت ذلك بالإيلاج (إدخال) القضيب في المهبل أولا وسواء اقترن باستخدام القوة والتهديد أم لا وذلك دون موافقة المجني عليه[4].

حيث جاء في نص المادة 336 من قانون العقوبات الجزائري لسنة 2014 والتي تنص على العقوبة التجريمية للاغتصاب أنه "كل من ارتكب جناية الاغتصاب يعاقب بالسجن المؤقت عن 5 سنوات إلى 10 سنوات [5].

فمن النتائج المترتبة على وجود المرأة في الشارع تعرضها للاغتصاب فوجودها في الشارع مشردة بدون مأوى وبدون رجل يحميها تكون عرضة للمنحرفين الذين يمكن أن يتعرضوا لها بالاغتصاب وهذا الأخير له أثار جسيمة يسببها للمرأة سواء من الناحية النفسية أو الجسمية بما أنه قد يفرض عليها أمومة غير شرعية .

3/ **التحرش الجنسي** : إن هذا النوع من الجرائم يكتسي طابع خاص بالنظر لأنه لا يندرج في إطار الجرائم التي يعاقب عليها القانون فتارة ينظر إليها الجانب القانوني على أنها جريمة اغتصاب وتارة زنا تحت الضغط والإكراه وفي حالات أخرى خيانة أو زوجية في حالة زواج أحد الطرفين وهذا النوع لا يختصر على فئة اجتماعية معينة دون أخرى. وعلى هذا الأساس يظهر لنا بوضوح الانتشار الواضح لظاهرة التحرش الجنسي الذي هو من بين رموز الآلام النفسية والعقلية والجسدية والاجتماعية الذي تتعرض له امرأة اليوم التي أصبحت عرضه للعنف بجميع أشكاله في أغلى ما تملكه وهذا الأخير مؤشر على الاهتزاز الحقيقي للقيم الاجتماعية التي يعكسها معاناة المرأة النفسية المسكوت عنها بالرغم من أننا تعتبر أنفسنا ننتمي لمجتمع إسلامي وعربي يزخر بمبادئ ثقافية تحصن الفرد من اللجوء إلى إهانة المرأة واستغلالها استغلالا سيئا يتنافى مع إنسانيتها أمام النظرة الاحتقارية للمجتمع للمرأة وهذا ما أفرز حالة من الاضطراب بداخل الكيان الاجتماعي وما يعكس ذلك أن هناك 5% من النساء يتعرضن للعنف والاضطهاد الجنسي وهذا ما

---

[1] مجد الدين، أمحمد بن يعقوب .**القاموس المحيط**. ط 6. لبنان : مؤسسة الرسالة،1998،ص120.

[2] محمد الشحات، الجندي .**جريمة اغتصاب الإناث** .د ط. مصر:دار النهضة العربية ،1990،ص36.

[3] سيد حسن.**الجرائم المخلفة بالآداب فقها وقضاء**.د ط. مصر:مكتبة عالم الكتب ،1993،ص345.

[4] راضية ويس."**آثار صدمة الاغتصاب على المرأة** ".رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي ،جامعة منتوري ، 2005 ـ 2006،ص61.

[5] القانون 14-1المؤرخفي2014/04/16المتضمنقانونالعقوباتالجزائرية.الصادربالجريدةالرسميةالجزائية.العدد7.

يوضح لنا اتساع هذه الظاهرة [1]ونخص بالذكر في دراستنا المرأة اللاجئة السورية المتشردة مما يجعلها الشارع عرضة إلى ممارسة عليها هذه الأفعال الجنسية بسبب مكانها الذي يجعلها عرضة إلى التحرش الجنسي.

- **رابعا:عرض المقابلات:**

الحالة الأولى: من خلال مقابلتنا للمبحوثة نستنتج أنها عانت مشاكل من قبل الزوج أثناء الزواج بعدما كان الزوج سلوكه غير سوي (مدمن مخدرات) وكان يعنفها سواء عنف جسدي أو عنف لفظي ، فهذا كان عاملا مباشرا إلى طلب المبحوثة الطلاق نتيجة سوء أخلاق الزوج وسبب الوضع الأسري السيئ والسلوكات العنيفة مما جعل الأسرة تتفكك وتتصدع وبعدها الهروب واللجوء إلى الجزائر فترك هذا الأخير أثرا سلبيا على حياة المبحوثة خاصة من الناحية الاقتصادية ما دفعها إلى التشرد ،كما أنها تلقت الرفض من قبل الأهل بحجة ضيق السكن ولم يقدموا لها ولو حتى مساعدة مادية بسيطة لإعالة أولادها. مما اثر عليها نفسيا وماديا ،فواجهت عدة صعوبات خاصة أن لديها إبن يعاني من إعاقة ذهنية بنسبة 100% ،تفكك أسرة المبحوثة سبب تشردها كما أن مستوى المعيشي عامل من عوامل تشردها .

الحالة الثانية: المبحوثة كانت تعيش حياة عادية إلا أن بعد طلاقها من زوجها بعد ولادتها لابنتها الثانية بحجة المرض (مريضة عقليا) وهذا كان تحت ضغط أهل الزوج. لم تكن المبحوثة قادرة على الصراع والكفاح وذلك بسبب عدم الاستقرار النفسي والاضطرابات التي عاشها وشعورها بالخيبة والفشل والإحباط نتيجة هذا الطلاق لذلك قررت الهروب من سوريا واللجوء إلى الجزائر، تعرضت المبحوثة إلى عدة مشاكل سواء كانت نفسية بعد تفاجئها بموضوع الطلاق وكذلك من الناحية المادية ما اثر على نفسيتها بعد فقدان أسرتها وزوجها بعدما كانت تعيش حياة عادية فكانت بمثابة صدمة كبيرة،خاصة بعدما حرمها الزوج من أولادها مما جعلها أكثر عرضة للمشاكل، حيث كانت تعيش بين الأهل والأقارب فلم تملك مأوى ثابت يؤويها ، فالملجأ الوحيد في كثير من الأحيان كان الشارع والتشرد.

الحالة الثالثة: الحالة التي بين أيدينا تعكس صورة سلوكية تكشف عن مدى التغيرات التي لحقت المجتمع والتي أثرت بدورها على سلوك تعامل الأفراد فيما بينهم، الأمر الذي أدى إلى بروز عدة ظواهر من بينها ظاهرة التشرد.

إن دخول المبحوثة عالم التشرد كان بسبب طلاقها من زوجها بعدما طردها من بيتها هي وأولادها بدون رحمة، وذلك

---

[1] سيد أحمد نقار." **دور البيئة الأسرية بالإشتراك مع باقي المؤسسات الإجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي**" مرجع سابق ، ص ص 205-209.

لان المبحوثة رفضت من طرف أهلها بعد طلاقها من زوجها. ولم تجد صدرا رحبا أو مساندة مادية أو معنوية، مما يد ل على أثر التغيرات التي لحقت بالمجتمع السوري بزوال قيم التضامن العضوي كما جاء به "دور كايم" أو التكافل الاجـ تماعي كما أوضحته الشريعة الإسلامية "واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى" سورة النساء ا لاية 36. أي الإحسان إلى كل فرد في المجتمع بدءا من الوالدين وأولي القربى.

الحالة الرابعة: نستنتج من خلال المبحوثة أن سبب مشاكلها وتشردها يعود إلى تعدد الزوجات بمعنى التفكك الأسري بعدما تزوج زوجها بالزوجة الثانية عند لجوئه إلى الجزائر، وكان هذا الزوج سببا في تفكك الأسرة وتصدعها. مما دفعها للبقاء في الشارع مع ابنتها هذا أثر على نفسيتها وجعلها تعاني اضطرابات نفسية ، وللمستوى الاقتصادي المتدني علاقة في عدم قدرتها على توفير ملجأ لها (بيت) فهي تعد من أصعب الحالات التي قمنا بدراستها نظرا لصعوبة المشاكل التي تعرضت لها ما جعل المبحوثة ضعيفة من جميع النواحي نفسيا وصحيا .

الحالة الخامسة: نستنتج من عرض الحالة أنها تعيش حاليا انفصال الوالدين وزواج الأب مرة أخرى وعدم إعالة العائلة ما دفع الأم للذهاب بعيدا للبحث عن مصدر للعيش في البداية كانت تعيل المبحوثة وبعد مدة انقطعت جميع الاتصالات معها خاصة بعد خلق أحوال المبحوثة المشاكل بغرض طردها ، فغياب كل من الأب والأم ترك أثرا من عدم الحماية والشعور بالحرمان العاطفي والحنان اللازمين لتحقيق نمو نفسي واجتماعي سوي .فالمبحوثة فقدت كل الروابط الأسرية التي تجعلها تستقر(التهميش واللامبالاة).فهذا كان دافعا قويا إلى تشردها رغم انتقالها إلى العيش في ديار الرحمة المخصصة اللاجئين في الجزائر، لكن المشاكل دفعتها إلى الشارع ودخول المبحوثة عالم الانحراف نتيجة انعدام الضبط و الرقابة نتيجة خلل وظيفي أسري بعد الانفصال وترك الفتاة كما أنها كانت تعاني شجارات مع أقاربها مما هيأ لها الخروج إلى الشارع والتشرد.كذلك كان لأثار التغيرات التي مست النسق الأسري والتي ساعدت في بروز النزعة الفردية التي جعلت الأسرة في وضعية هشة وضعيفة ومن هنا كان التشرد أحد مظاهرها.

الحالة السادسة: عاشت المبحوثة ظروف أسرية صعبة بعد وفاة والدتها في الحرب مما جعلها ضحية هذا التفكك والمعاناة بعدما تزوج الأب بامرأة أخرى ،فكانت في شجار دائم معها وصل إلى درجة التعنيف ، خاصة أن الأب كان يدافع على زوجته ، فعانت المبحوثة شتى أنواع الضرب والتعنيف من قبل زوجة الأب، فعانت من الحرمان العاطفي التي كانت تتلقاه من قبل الوالدة ، فالمشاكل الأسرية أثرت عليها وعلى نفسيتها فخرجت من البيت بدون قصد أنها تهرب بل بسبب العنف التي كانت تعيشه فبعد خروجها لقيت أنها مرفوضة من قبل الأب والعائلة كلها فكان ملجأها

الوحيد اللجوء إلى الجزائر، إلا أنها لاقت الرفض وعدم القبول ، فالمأوى الوحيد هو الشارع والسبب الوحيد هو التفكك الأسري خاصة بعد وفاة الأم. فالمبحوثة لم تهجر البيت بمحض إرادتها وتلجأ إلى الشارع، ولكن كانت مدفوعة إلى هذا السلوك من جراء المعاملة القاسية التي كانت تتلقاها.

الحالة السابعة: إن خروج المبحوثة من منزل أهلها كان بسبب المعاملة السيئة التي تلقتها من طرف إخوتها كما اقترنت هذه المعاملة بالممارسات اللفظية القاسية التي كانت تتلقاها بسبب الإعاقة التي كانت تعانيها و يرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع السوري الموروثة التي تحمل في طياتها النظرة الدونية للمرأة المتقدمة في العمر (غير متزوجة)، كما أن غياب والديها سبب نوع من الاغتراب داخل أسرتها مما جعلها تشعر بالحرمان العاطفي وعدم المراعاة وكذا شعورها بالنقص بسبب رجلها وجهلها ما أدى إلى عدم قدرتها على العمل لإعالة نفسها ماديا.كذلك للمستوى المعيشي المتدني كونها بدون منحة . جعلها تمتهن التسول.

الحالة الثامنة: إن الوسط الأسري الذي عاشت فيه المبحوثة دفعها للاعتقاد أن عشيقها سوف يوفر لها حياة أحسن من الحياة التي كانت تعيشها ، لذلك رأت فيه فارس أحلامها ومنقذها من حياتها كما أن العلاقة المتوترة التي كانت بينها وبين عائلتها خاصة أخوها وتشديدهم عليها جعلها تلبي طلب عشيقها وذلك للخروج من منزلها دون تفكير . فمن خلال تحليلنا لكلامها تبين لنا أنها كانت تريد الفرار من منزلها بأي طريقة كانت دون تخمينها في عواقب فعلتها أو وعيها عن الحالة التي يمكن أن تِؤول إليه الأوضاع. و هو ما أدى إلى فقدانها عذريتها وتشردها ولما رجعت إلى الأهل، قوبلت بالرفض من طرف الأخ ولم تجد صدرا رحبا أو مساندة مما يدل على أثر التغيرات الاجتماعية.زوال التضامن والتكافل الاجتماعي والرعاية دفعها إلى البغاء والانحراف وإلى عالم التشرد.

ومن هنا نستطيع القول، للبيئة الأسرية التي عاشتها المبحوثة بعد الضغط و التشديد عليها وتقليص دائرة حريتها وعلى تصرفاتها وحرمانها من أدنى حقوقها كالتعليم أدى بها إلى الوقوع ضحية من طرف شاب أوهمها بحياة مخالفة لحياتها وبالتالي ما حدث لها دفع بأهلها إلى طردها من المنزل .

النتائج العامة للدراسة . لقد أمدتنا نتائج الدراسة التي قمنا بها بأهم الأسباب التي دفعت المرأة اللاجئة السورية إلى التشرد حيث ارتبطت بالجانب الأسري كالتفكك الأسري الناتج عن الحرب او عن الطمع أي بعد دخولهم للجزائر استعملوا كل السبل لحل مشاكلهم المادية، والتي ارتبطت بالجانب الاقتصادي والمتمثل في الفقر والبطالة.

التشرد ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية مست جميع الفئات العمرية خاصة فئة النساء . شهدت هذه الظاهرة انتشارا كبيرا خاصة في المجتمعات الحضرية أين تتعقد ظروف الحياة وتتطور مظاهرها. فقد صنف التشريع الجزائري هذه الظاهرة في قانون العقوبات ضمن الجنايات والجنح التي يعاقب عليها. لذا حاولنا دراسة الأسباب المؤدية إليها حيث درسنا عينة من حالات النساء اللاجئات السوريات المتشردات وتوصلنا إلى النتائج التالية:

-لجوء المرأة السورية إلى عالم التشرد رغم صغر السن حيث كانت أعمار الحالات المدروسة تتراوح بين العقد الثاني والخامس.

-الحالة الاجتماعية لعبت دورا فعالا في وجود المرأة السورية في الشارع بسبب التفكك الأسري المتمثل في الطلاق، الانفصال ،تعدد الزوجات ووفاة الوالدين بالرغم من أن معظم الأسر كانت نووية (الأسرة الصغيرة التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء) نتيجة التغير الذي طرأ على الأسرة السورية وهو انتقال الأسرة من الممتدة (العائلة والتي تتكون من الأجداد والأعمام وأبنائهم) إلى النووية.

-المستوي التعليمي للمرأة السورية يساهم في زيادة نسبة التشرد فبعدم مواصلتها للدراسة و حصولها على الشهادة التي تمنحها فرصة في الحصول على عمل وإعالة نفسها ماديا يدفعها للخروج للشارع كما قد تمنعها الحالة الصحية السيئة من فرصة الحصول على عمل ولو بأجر زهيد (مثل أعمال التنظيف) .

-انتشار ظاهرة التشرد في المناطق الحضرية بشكل كبير بسبب حركة المدن وتطورها ونشوء أحياء عشوائية نتيجة الهجرة الداخلية بالنزوح نحو المدن الكبرى خاصة بعد الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء في سنوات التسعينيات من القرن الماضي ما رافقه من تغيرات اجتماعية .

-التشرد دام مدة زمنية طويلة جدا تراوحت بين سنة إلى خمسة سنوات هي بمثابة فترة زمنية طويلة جدا بالنسبة إلى العيش في الشارع متحملين فيها ظروف البيئة الصعبة كحرارة الصيف وبرودة الشتاء طوال فترة السنة.

-التفكك الذي تعاني منه الأسر نتيجة عدم توفر الجو المناسب في محيط الأسرة والذي بدوره يؤدي إلى تفسخ العلاقات العائلية وضعف روابطها فتصبح عاجزة عن مقاومة الوضعيات الصعبة التي تعانيها والذي غالبا ما ينجم عنه التشرد.

-المتشردات ينحدرن من أسر تعاني من ظروف اقتصادية صعبة ، هذا ما يؤثر على قدرة الأسرة في أداء وظائفها وتماسكها وتكاملها. فالحالات عاشت في أدنى مستويات الفقر والعوز والبطالة كذلك أزمة السكن فمعظمهم كانوا

يعيشون قبل التشرد في نمط رديء من المساكن مثل السكنات الفوضوية والمأجورة ،ومنه فإن الحرمان المادي والحاجة الاقتصادية تدفع بالفرد إلى التشرد.

-تشرد المرأة اللاجئة السورية له أثار منها السلوكات الإجرامية والانحرافية والتي تتمثل في (الاغتصاب، الدعارة، التحرش الجنسي ،التسول ،العنف والعدوان ،المخدرات والجريمة المنظمة) وحتى ظاهرة الأمهات العازبات التي اعتبرت كذلك من الأسباب التي تؤدي بالمرأة إلى التشرد.

ومنه فلقد عرفت ظاهرة التشرد ببلادنا انتشارا ملحوظا في المجتمعات الحضرية خاصة خلالا الآونة الأخيرة وذلك بسبب تعقد ظروف الحياة بها وتطور مظاهرها التي افرزها التقدم الصناعي والتحولات و التغيرات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية. تعد ظاهرة التشرد من أكبر المشاكل التي تواجه المجتمعات المعاصرة من بينها الجزائر.

المراجع:

1/ إبراهيم، الشباني . **الوجيز في شرح قانون العقوبات**. د ط . بيروت:دار الكتاب اللبناني ،د س.

2/ أحمد، العموشي و حمود، العليمات.**المشكلات الاجتماعية**. د ط.الشركة العربية المتحدة للتسويق،2008.

3/ أحمد، بوكابوس.**انحراف الأحداث والاندماج الاجتماعي لهم**. د ط . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1987.

4/ أكرم، نشأة إبراهيم.**علم النفس الجنائي**.ط5. عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع ، د س.

5/ أميرة ، منصور يوسف علي.**محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة**.د ط. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

6/ جمال ، معتوق.**مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي**. ط1. الجزائر: دار بن مرابط للنشر والطباعة ، 2008.

7/ خليل ، شكور.**أمراض المجتمع** .ط3. بيروت: الدار العربية للعلوم ،1995.

8/ راضية ويس."**آثار صدمة الاغتصاب على المرأة** ".رسالة ماجستير في علم النفس الاجتماعي ،جامعة منتوري ، 2005 ـ 2006.

9/ زكية ،عبد القادر خليل .**الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية المتسولين والمسجونين والمفرج عنهم**.دط. مكتبة أنجلو المصرية للنشر،د س.

10/ سامية ، حسن الساعاتي.**علم الاجتماع الجنائي**.د ط. القاهرة:دار الفكر العربي ،2005.

11/ سعيد الدين ،السيد صالح .**بين علم الاجتماع الإسلامي وعلم الاجتماع الغربي**.ط2.الرياض:مكتبة الصحابة ،د س.

12/ سيد أحمد، نقاز." **دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الإجرامي**". رسالة دكتوراة ،جامعة البليدة.

13/ سيد حسن.**الجرائم المخلفة بالآداب فقها وقضاء**.د ط. مصر:مكتبة عالم الكتب ،1993.

14/ عبد الرحمن،العيسوي.**علاج المجرمين**.ط1 . بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005.

15/ عبد الله، سليمان .**شرح قانون العقوبات الجزائري**.د ط. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2002.

16/ عبد المجيد ، سيد أحمد منصور و زكريا أحمد ، الشربيني .**سلوك الإنسان بين الجريمة ،الإرهاب ،العدوان**.ط1. القاهرة: دار الفكر العربي ، 2003.

17/ فتيحة، كركوش."**المحددات النفسية والاجتماعية الظاهرة الهروب من البيت**" .أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،علم نفس الاجتماعي ،جامعة الجزائر،2007ـ2008.

18/ مجد الدين، أمحمد بن يعقوب .**القاموس المحيط**. ط **6**. لبنان : مؤسسة الرسالة،1998.

19/ محمد ، أبو زيد.**المعجم في علم الإجرام والإجتماع القانوني والعقاب**.د ط.القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر ، د س.

20/ محمد ، أبو سريع.**ظاهرة التسول ومعوقات مكافحتها**. **د ط** . القاهرة :من الاتجاهات المقدمة الأكاديمية الشرطة ،1980.

21/ محمد ، عاطف غيث.**قاموس علم الاجتماع** .ط1.الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 1995.

22/ محمد الأمين، البشري.**العنف الأسري في ظل العولمة**. **د ط** . الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2005.

23/ محمد الشحات، الجندي .**جريمة اغتصاب الإناث** .د ط. مصر:دار النهضة العربية ،1990.

24/ محمد كامل الخولي.**الأمراض العقلية الجنائية**.د ط .القاهرة:بدون دار نشر،1956.

25/ محمد، سيد فهمي و نورمان منير و حسين فهمي.**الرعاية الاجتماعية للمسن**. ط1.القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 1993.

26/ مصطفى، الخشاب .**دراسات في المجتمع العائلي**.د ط. بيروت:دار النهضة العربية،1981.

27/ ميز، العصرة .**انحراف الأحداث ومشكلة العوامل** .ب ط. جدة: المكتب المصري الحديث، د س.

28/ محمد، شفيق. **البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**.د.ط. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1985.

29/ عامر ، إبراهيم قندحلي. **البحث العلمي** .د ط. بغداد : مطبعة عصام ، 1979.

30/ عبد الحميد، كربوش.**مطبوعة حول علم الإجرام و الانحراف**.ط1 . قسنطينة:مطبعة جامعة منتوري، 2006.

31/ عبد الغني، عماد. **منهجية البحث في علم الاجتماع** . د ط . بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر ،2007 .

32/ محمد،عزمي البكري.**جرائم التشرد والاشتباه فقهاء و قضاء**.ط1.القاهرة: دار الوفاء للطباعة و النشر، 1981.

33/.mauris. Angers .imitiotiona la methodologie des science humaines. Casbah universite.1997.

الحماية القانونية للاجئين في المواثيق الدولية
(سوريا نموذجاً)

الأستاذ: علي بوكريطة، والأستاذ: مساعدية إبراهيم – جامعة الجزائر1

مقدمة:

قد تدفع الظروف بالإنسان الى ان يتخذ خلال حياته قرارات هامة ومن بين اهم تلك القرارات، تغير محل او بلد اقامته، وقد يغير الانسان محل اقامته بشكل طوعي، أي انه يملك الحرية مع وجود الرغبة والارادة لغرض الانتقال من محل اقامته داخل بلده او الانتقال من بلده الى بلد اخر، وعند ذاك سيكون تركه لبلده قد تم بإرادته ووفق المصلحة التي يقدرها هو، مهما كانت الاسباب والدوافع التي تقف وراء ذلك فقد ـ المهاجر ـ يترك بلده لأسباب سياسية او اقتصادية او دينية او اجتماعية او لغرض التعليم والدراسة والزواج والعمل وغيرها من الاسباب.

اما اللاجئ فهو من يترك ويغادر بلده نتيجة لظروف قاهرة، كالحروب، وهو في ذلك ينشد الامان لهو ربما لأهله ايضا، لما للحروب من أثار خطيرة ونتائج بالغة السوء فإنه مما لاشك فيه أن ما ينجم عنها من خسائر بشرية هو أخطرها على الإطلاق علماً أن الخسائر البشرية لا تقتصر فقط على القتلى والجرحى والمعاقين وإنما تمتد أيضاً لتشمل اللاجئين والمهّجرين والمطرودين من ديارهم والمحرومين من حق العودة إلى وطنهم والذين يتحولون فجأة من مواطنين في بلادهم إلى لاجئين في العالم، وتعتبر ظاهرة اللجوء أقدم الظواهر الانسانية في المجتمعات البشرية، فقد حفل التاريخ الانساني عبر عصوره بصور مختلفة للجوء. وهذه المجتمعات البشريّة استقبلت عبر العصور لاجئين هربوا من مجتمعاتهم الأصلية بسبب الخوف، والظلم والقتل والقهر. يفتشون عن ملاذ آمن أو عن لقمة عيشهم (سمّوا بالغرباء في بعض المجتمعات التي نبذتهم، وحللت سرقتهم، واستغلالهم، وقتلهم أحياناً)، لذلك فإن فكرة اللاجئين قديمة قدم الإنسانية. وفي عصرنا الحالي، لا يزال هذا المفهوم سائداً، بل أعطي مفهوماً خاصاً قانونياً، وذا بعد إنسانيّ نتيجة تطوّر البشريّة بقوانينها ومفاهيمها حتى أصبحت مشكلة اللاجئين من مشكلات البشريّة الكبرى، تُعالج على الصعيد الدوليّ.

إذ يوجد حالياً ملايين اللاجئين حول العالم الهاربين من الظلم والقهر والحروب، يواجهون تقصير المجتمع الدوليّ، وتقصير دولهم الضائعة بين الالتزام الإنسانيّ والوقائع السياسيّة والميدانية على الأرض. هذه الإشكالية طرحت موضوع التضامن الدوليّ مع هؤلاء اللاجئين عن طريق إيجاد حلول لمشكلة اللاجئين الإنسانية بواسطة الدول أو المنظمات الدوليّة لبلورة معاهدات دولية تضمن حمايتهم وإعادتهم إلى دولهمالأصلية.

ولهذا السبب تعد مشكلة اللاجئين في العالم من أكثر القضايا المعروضة على الأسرة الدولية تعقيداً حيث أن هناك أكثر من 35مليون إنسان لاجئ في العالم العربي اليوم يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن والاستقرار فضلاً عن حاجتهم إلى الخدمات الإنسانية الأخرى.

ولسوء الحظ فإن أخطر موجات اللاجئين كانت من نصيب منطقتنا العربية فبعد موجات اللجوء الفلسطيني المتعاقبة منذ عقود جاءت مأساة العراقيين الناجمة عن احتلال بلادهم وهو الاحتلال الذي نجم عنه ملايين اللاجئين عبر الحدود والنازحين داخلياً.

وها نحن اليوم نشهد لجوء أكثر من 12 مليون سوري في اتجاهات كثيرة نحوى دول العالم، يعانون من نقص فادح في الايواء والمعيشة على المستوى الدولي وخاصة في الدول العربية.

ولقد كان للمجتمع الدولي الأثر الكبير في إيجاد اليات قانونية من شأنها حماية هاته الفئة في المجتمع الدولي، فمن الاتفاقيات الدولية سواء المتخصصة او العامة الى دعم الدول ودفعهم الى تضمين قوانينهم الداخلية أو نظمهم القانونية، نصوص تهدف الى حماية اللاجئ داخلها سواء بنصوص عامة او خاصة، ومما لا شك فيه ان اللاجئ مهما كان جنسيته او انتمائه فحمايته امر انساني بعيد كل البعد عن التوترات والمفاهيم السياسية والمعتقدات الدينية ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى وفرت المواثيق الدولية الحماية للاجئين؟ وكيف يمكن للسوريين التمتع بها في ظل الاوضاع المزرية التي يعيشونها؟

وللإجابة على هات الاشكالية قسمنا موضوعنا هذا الى محورين كالآتي:

المحور الاول: مدلول اللجوء في القانون الدولي.

المطلب الاول : ماهية اللجوء.

المطلب الثاني : حقوق و واجبات اللاجئ.

المحور الثاني: المواثيق والآليات الدولية لحماية للاجئين في المجتمع الدولي.

المطلب الاول : المواثيق الدولية لحماية للاجئين في المجتمع الدولي

المطلب الثاني: الآليات الدولية لحماية للاجئين في المجتمع الدولي

الخاتمة

المحور الاول: مدلول اللجوء في القانون الدولي.

اللاجئين موجودون منذ العصور الغابرة، لكن الوعي بمسؤولية المجتمع الدولي بتوفير الحماية لهم وإيجاد حلول لمشكلاتهم، ترجع إلى أول تكتل دولي بقيادة عصبة الأمم حيث عين أول مفوض سام للاجئين الروس عام 1921، ثم أنشأت المنظمة الدولية للاجئين في عام 1947 لمعالجة وضع اللاجئين في أوروبا، عقب الحرب العالمية الثانية، تلتها بعد ذلك إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك بموجب اتفاقية 1951 التي تعتبر الأداة العالمية الملزمة لحماية اللاجئين[1].

لذلك إن البحث في مدلول اللجوء باعتباره الحماية الممنوحة من طرف دولة لشخص اجنبي عنها ومكفولة دوليا، دفعته ظروف معينة إلى ترك بلده الأصلي، والمترجم بموافقتها على دخوله إقليمه او الإقامة فيه، مع تسهيل ظروف معيشته بها من خلال إضافة امكانية مارسته بعض الحقوق المساهمة في تقريبه من مرتبة المواطن الأصلي في تلك البلاد، وكذا السير الحسن لحياته فيها، يجعل النبش في هذا المصطلح ومسيرته التاريخية، وكذا مفهوم الأشخاص الساعين إلى الظفر به أمرا لا مناص من الغوص فيه عميقا لكشفه، وهو ما سيكون في مطلبين معنونين على التوالي : مفهوم اللاجئ، حقوق وواجبات اللاجئ.

المطلب الأول :مفهوم اللاجئ.

شكل التفات المجتمع الدولي إلى تلك الفئات العابرة لحدود بلدانها هربا من شتى أضرب أقسى ما قد يعاني منه الإنسان بفعل نظرائه من بني جلدته، بروز ضرورة رسم الإطار القانوني الخاص بها بكل ما يتطلبه ذلك من تضمين مختلف الاتفاقيات الدولية تعريفا للاجئ يتوافق ومفرزات الحقبة التاريخية المصاغ بها، وبيان شروط استحقاق هذه الصفة التي تمثل الاستفادة منها بوابة الدخول على الحماية المكفولة لهذه الفئات.

الفرع الأول: تعريف اللاجئ

إن التعريف القانوني لمصطلح" لاجئ "أضيق كثيراً بشكل عام من التعريف الشائع له .فاللاجئ في المفهوم الشائع غالبا ما ينظر إليه على أنه من اضطر للهجرة، أي من أُجبر على ترك وطنه الأصلي أو مكان إقامته المعهود .أما التعريفات القانونية الصارمة فترد في واحد من الصكوك الدولية) اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين وفي اثنين من الصكوك الإقليمية (الاتفاقية الأفريقية للاجئين وإعلان قرطاجنة).

ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، والبروتوكول المعدل لها، فإن اللاجئ هو كل شخص يوجد" بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو آل شخص لا

[1] - إريكا فيلر، الحماية الدولية للاجئين، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، مكتب الدعم الإقليمي للإعلام، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، القاهرة، مصر، 2001، ص 136، 137.

يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد (المادة1أ2) .

وهكذا فإن اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين تمنح الحماية لمجموعة محدودة من الأشخاص، وهم الأشخاص الموجودين خارج أوطانهم الأصلية أو خارج الدول التي يقيمون فيها عادة، والذين لا يستطيعون العودة إليها لسبب أو أكثر من الأسباب المذكورة في الاتفاقية.[1]

أما الاتفاقية الأفريقية للاجئين فتعرف اللاجئ تعريفاً أوسع بكثير، ومن ثم توفر الحماية لمجموعة أكبر من الأشخاص، فاللاجئ وفقاً للاتفاقية الأفريقية للاجئين هو الشخص الذي تنطبق عليه المعايير المذكورة في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين الواردة أعلاه، أو الشخص الذي يضطر لمغادرة المكان الذي يقيم فيه عادة، نظراً لعدوان خارجي أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو أحداث تؤدي إلى اختلال النظام العام بصورة خطيرة إما في جزء ما أو في كافة أرجاء وطنه الأصلي أو الدولة التي يحمل جنسيتها، ليسعى إلى ملاذ له في مكان آخر خارج وطنه الأصلي أو الدولة التي يحمل جنسيتها مادة الاولى وكثير من الدول الأفريقية أطراف في كل من الاتفاقية الأفريقية للاجئين واتفاقية الأمم المتحدة للاجئين.

وفيما يخص تلك الدول ينبغي النظر إلى الاتفاقية الأفريقية للاجئين باعتبارها تكمل اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين.

أما دول أمريكا اللاتينية فلديها بهذا الخصوص إعلان غير ملزم يُعرَف بإعلان قرطاجنة، ويُعرِّف اللاجئ على نحو يشبه الاتفاقية الأفريقية للاجئين .فوفقاً لإعلان قرطاجنة، لا يقتصر مصطلح" لاجئ" على أولئك الأشخاص الذين تحددهم اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين فقط، ولكنه يتضمن أيضاً:

الأشخاص الذين فروا من بلادهم لأن حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم تعرضت للخطر من جراء استشراء العنف، أو العدوان الأجنبي، أو الصراعات الداخلية، أو الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، أو غير ذلك من الظروف التي تخل إخلالاً خطيراً بالنظام العام .

وبموجب القانون الدولي، يعتبر المرء لاجئاً بمجرد أن ينطبق عليه التعريف الوارد في اتفاقية اللاجئين ذات الصلة؛ بصرف النظر عن الإجراءات المحلية لتحديد وضع اللاجئين .وتميل السلطات المحلية عموماً إلى اعتبار أن طالبي اللجوء غير مستحقين لأشكال الحماية المحددة التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين .وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من الدول ترفض أن تمنح وضع اللجوء، وبدلاً منه تمنح رخصة بالإقامة لأسباب إنسانية بما يمكن اللاجئ من البقاء في دولة اللجوء بصفة قانونية لفترة ما، ولكن بما لا يمنحه الحق في الانتفاع بالضمانات التي تقرها اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين .وكثيراً ما تكون الإجراءات المحلية لتحديد وضع اللاجئين طويلة جداً، إلى حد أنها قد تستغرق سنوات حتى يتم الفصل في وضعية مقدمي طلب اللجوء.

[1]- المادة الاول من اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين

الفرع الثاني :شروط اكتساب صفة اللاجئ:

إن اللاجئ هو الشخص الذي يقيم في مكان ما ويبحث عن اللجوء إلى الإقامة في مكان آخر، سواء كان ذلك راجع إلى إبعاد عن موطنه أو إذا كان ذلك راجعا إلى قيامه بترك موطنه اختياريا على إثر أحداث في النظام السياسي أو بهدف التخلص من الخضوع للنظام الحاكم في دولته[1].

يعتبر لاجئ كل التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلي ذلك البلد.

الفرع الثاني :شروط اكتساب وفقدان صفة اللاجئ:

يعتبر اللاجئ كل شخص يبحث عن ملجأ، بمعنى معقل[2] يتحصن فيه من المتابعة أو الخطر الجسماني الذي يتهدده، ويكون ذلك في دولة لا يمثل أحد رعاياها . وبصفة عامة، يتضمن الملجأ معنى الحماية المؤقتة من خطر وشيك، وهو ما يختلف فيه عن اللجوء الحامل مدلو لتنظيم الحصول على الحماية النهائية . فاللجوء كونه الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها أو فوق أي مكان تابع لسلطتها لفرد طلبها منها[3]، لا يجعل من حق هذا الأخير تحصيله الموافقة على الاستفادة منها، بمعنى أنه لا يوجد حق يسمى بحق اللجوء بالمفهوم الذي يتوجب فيه الموافقة على منحه لطالبه، ولكن ببساطة هناك حق للمطالبة باللجوء المتوقف الموافقة عليه على السلطة التقديرية للدولة الموجه إليها[4]، والتي تعتمد – غالبا[5] – في منحها صفة اللاجئ على الضبط الذاتي لتفسير مفهوم اللاجئ الوارد في اتفاقية 1951 وبروتوكوله السنة 1967 وذلك من خلال جهاتها المختصة بذلك (الوكالة الفرنسية لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية [6]في فرنسا ، اللجنة الوطنية المكلفة بمساعدة اللاجئين[7] في البنين ومكتب حماية اللاجئين وعديمي الجنسية في الجزائر[1]على سبيل المثال) [2].

---

[1]- المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، سعيد سالم الجويلي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، 2002، ص 124.

[2] -ابن منظور، لسان العرب المحيط، اعداد وتصنيف يوسف خياط، بيروت، دار الجيل ودار اللسان العربي، المجلد الخامس،1988، ص 342.

[3] - موسوعة السياسة ، عبد الوهاب الكيالي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الرابعة، الجزء الخامس، بيروت،1999، ص467.

[4] - دراسة مقارنة في القانون الدولي العام زمن السلم ونواحي تميزه عن القانون الخاص ، محمد طلعت الغنيمي ، الإسكندرية، منشأة المعارف ،1973،ص 593.

[5] - تم ايراد كلمة غالبا في النص من طرف مبادرة بعض الدول كايطاليا التي تعاونا مع المفوض السامي للامم المتحدة في ايطار لجنة مشتركة بينهما.انظر:

- Charles ROUSSEAU, Droit international public: Les sujets de droit, Op.Cit., p.771.

[6] - L'Office Français de protection des réfugiés et apatrides (OFPRA) voir: -Robert SALOMON, Les réfugiés, Op.Cit., pp.102-107.

[7] - La commission nationale chargée de l'assistance aux réfugiés (CNAR) voir: LA REPRESENTATION DU HAUT COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES POUR LES RÉFUGIÉS AU BENIN, " Qu'est –

ويمكن تلخيص هاته الشروط في وجود خوف مبرر من التعرض للاضطهاد ضد شخص طالب اللجوء على الصور التالية:

العرق: جماعة إثنية غالبا ما تكون تسميتها على أساس عرقها.

الدين: يتعلق بأي نظام عقائدي.

الجنسية: بما فيها الانتماء إلى أقلية وطنية.

الانتماء الى فئة اجتماعية معينة: يبدو أن واضعي اتفاقية 1951 قصدوا من هذه الفئات تلك المضطهدة من طرف النازيين، كالمثليين والمعاقين، إلى جانب أفراد الطبقات المغلقة في الهند ،وفي بعض الظروف، اعتبرت النساء الرافضات لبس الحجاب الإسلامي أو الختان، مغيري الجنس[3]فئات اجتماعية، بإمكانها الظفر بصفة اللاجئ،

الآراء السياسية: يتعلق الأمر بتقديم آراء أو الحديث عن كلما يتعلق بالدولة، الحكومة أو عملا لسلطات العامة.

كما يمكن ان تسقط صفة اللاجئ للأسباب التالية:

لقد تضمنت اتفاقية 1951المتعلقة بوضع اللاجئين أيضا شروط وقف3، وشروط إقصاء من اكتساب صفة اللاجئ:

الاستظلال بحماية البلد المستضيف: كمطالبته سلطات دولته بإصدار جواز سفر له ،

اكتسابه لجنسية البلد المستضيف: إذا اكتسب جنسية جديدة وأصبح يتمتع بحماية هذه الأخيرة،

عودة اللاجئ الى بلده الاصلي وباختياره: مجرد العودة المؤقتة إلى بلده يمكن أن يفقده صفة اللاجئ، كون ذلك يثبت زوال الاضطهاد الذي دفعه إلى المطالبة باللجوء،

انتهاء الاوضاع التي ادت به الى الخروج من بلده طواعية إذا زالت الأسباب التي أدت إلى الاعتراف له بصفة اللاجئ، كعودة البلد الذي غادره إلى انتهاج الديمقراطية،

كما لا يعتبر في حكم اللاجئ من كان متمتعا بالحماية او المساعدة التي تعطى له من هيئات او وكالات تابعة لهيئات دولية.[4]

ما يمكن استخلاصه بعد إيراد كل تلك الشروط المتعلقة باكتساب صفة اللاجئ، هو أن هذه الأخيرة تمنح فقط من طرف الدول الأطراف في اتفاقية 1951 لمن يمكن تسميتهم باللاجئين النظاميين 2 بمفهوم المادة الأولى من الاتفاقية دون الفئات الأخرى العابرة للحدود الدولية بفعل أسباب لم يرد ذكرها في المادة المشار إليها[1].

---

ce qu'un réfugié ?",http://www.onubenin.org/IMG/pdf/LivretdinformationversionA4.pdf ,sans date, Consulté
le: 04/04/2016à 14 H 36.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، السنة الثانية، العدد اثنان وخمسون، الثلاثاء 20 جويلية 1963.

[2] - حمية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة الدولية، سليم معروق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية تخصص القانون الدولي الإنساني، جامعة باتنة ،2008-2009، ص 32و33.

[3] - Les transexuels.

[4]-الفقرة ، ج ، د، ه ،و ، المادة الاول من اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين

المطلب الثاني: حقوق وواجبات اللاجئ.

عندما يعايش أولئك الأشخاص حربا وبذلك يكونون لاجئين وضحايا تلك الحرب في آن واحد، في حالة اضطرار المتضررين منها ترك بلدهم والهرب إلى دول تمنحهم قوانينها صفة اللاجئ على الرغم من عدائها لدولتهم الأصلية أو إلى بلدان يعم بها السلام المفقود في بلدهم، حيث في هذه الحالة الأخيرة لا ينطبق القانون الدولي الإنساني لخروجها عن نطاق انطباقه المتمثل في النزاعات المسلحة.

أمام كل هذه الحالات التي تحضر فيها قواعد القانون الدولي للاجئين يصبح ضروريا من الناحية الموضوعية التطرق إلى نصوص الحماية التي تضمنتها لمعرفة حقوق اللاجئ(الفرع الأول) وكذا التزاماته اتجاه الدولة المتواجد على إقليمها (الفرع الثاني).

الفرع الأول :حقوق اللاجئ.

قبل الحصول على صفة اللاجئ، ينقسم الأشخاص عادة إلى فئات ثلاثة:

الباحثون عن اللجوء، وهم أولئك الأفراد الفارون من دولتهم إلى دولة أخرى دون تقديمهم بعد طلبا للحصول على صفة اللاجئ أمام الجهات المختصة بالدولة المتواجدين أمام نقاط الدخول إلى إقليمها. طالبو اللجوء المتقدمون إلى السلطة المكلفة في البلد الملتجئ إليه باستقبال طلبات اللجوء المودعة إليها ثم فحص مدى توافر شروط اكتساب صفة اللاجئ بها.

وأخيرا اللاجئون بحكم الواقع وهم الأشخاص الذين دخلوا أراضي بلد غير بلدهم الأصلي أثناء عملية تدفق واسعة للسكان من دولتهم الأصلية بسبب نزاع مسلح أو كارثة أخرى، إلا أنهم لا يستطيعون تبرير هروبهم لأسباب تتعلق بالاضطهاد الشخصي وبالتالي لا يندرجون ضمن تعريف اللاجئ[2].

من أجل ضمان استقبال اللاجئين تقوم الدول التي درست حالتهم ووافقت على إضفاء صفة اللاجئ عليهم بمنحهم وضعا يقربهم باعتبارهم أجانب قدر الممكن من ذلك الخاص بمواطنيها، فبغض النظر عما يتعلق بالأحوال الشخصية للاجئ الخاضعة لقانون بلد موطنه، أو لقانون بلد إقامته، إذا لم يكن له موطن، وكذا واجب احترام الدول المضيفة لحقوقه المكتسبة والناجمة عن أحواله الشخصية، ولا سيما تلك المرتبطة بالزواج، على أن يخضع ذلك عن الاقتضاء لاستكمال الشكليات المنصوص عليها في قوانين تلك الدولة) المادة 12 من اتفاقية (1951) والتي يرى البعض أنها متعلقة أكثر بالقانون الدولي الخاص منه بالقانون الدولي العام، تنشئ الاتفاقية بالنسبة لتلك الفئة ثلاث مستويات من المعاملة، بحسب الحقوق المعطاة لهم المرتكزة على أساس مركزهم كأجانب مقارنة برعاياها .فهي تمنحهم في المقام

---

[1]- المادة 2: "على كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه، خصوصاً، أن ينصاع لقوانينه وأنظمته وأن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام."،اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجين،

[2]- اتفاقية حماية اللاجئين ،المواد 12-15

الأول، نفس الحقوق المعطاة لمواطنيها، وذلك فيما يتعلق بالحقوق الفنية والملكية الصناعية، لا سيما حماية الاختراعات، التصاميم، النماذج، العلامات المسجلة والأسماء التجارية وكذا حماية الملكية الأدبية والفنية

ومن أهم الحقوق نذكر:

الأحوال الشخصية:

تخضع أحوال اللاجئ الشخصية لقانون بلد موطنه، أو لقانون بلد إقامته إذا لم يكن له موطن تحترم الدولة المتعاقدة حقوق اللاجئ المكتسبة والناجمة عن أحواله الشخصية، ولا سيما الحقوق المرتبطة بالزواج، على أن يخضع ذلك عند الاقتضاء لاستكمال الشكليات المنصوص عليها في قوانين تلك الدولة، ولكن شريطة أن يكون الحق المعني واحداً من الحقوق التي كان سيعترف بها تشريع الدولة المذكورة لو لم يصبح صاحبه لاجئاً.

ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة:

تمنح الدول المتعاقدة كل لاجئ أفضل معاملة ممكنة، لا تكون في أي حال أدنى رعاية من تلك الممنوحة، في نفس الظروف، للأجانب عامة، في ما يتعلق باحتياز الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق الأخرى المرتبطة بها، وبالإيجار وغيره من العقود المتصلة بملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة.

الملكية الفكرية والصناعية:

في مجال حماية الملكية الصناعية، كالاختراعات والتصاميم والنماذج والعلامات المسجلة والأسماء التجارية، وفي مجال حماية الملكية الأدبية والفنية والعلمية، يمنح اللاجئ في بلد إقامته المعتادة نفس الحماية الممنوحة لمواطني ذلك البلد، ويمنح في إقليم أي من الدول المتعاقدة الأخرى نفس الحماية الممنوحة في ذلك الإقليم لمواطني بلد إقامته المعتادة.

حق الانتماء للجمعيات:

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها، بصدد الجمعيات غير السياسية وغير المستهدفة للربح والنقابات المهنية، أفضل معاملة ممكنة تمنح، في نفس الظروف لمواطني بلد أجنبي.

العمل المأجور:

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة تمنح، في نفس الظروف لمواطني بلد أجنبي في ما يتعلق بحق ممارسة عمل مأجور.

العمل الحر:

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة، وعلى ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف، في ما يتعلق بممارستهم عملاً لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والتجارة، وكذلك في إنشاء شركات تجارية وصناعية.

المهن الحرة:

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها، إذا كانوا يحملون شهادات معترفاً بها من قبل السلطات المختصة في الدولة ويرغبون في ممارسة مهنة حرة، أفضل معاملة ممكنة، على ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف.

تبذل الدولة المتعاقدة قصارى جهدها، وفقاً لقوانينها ودساتيرها، لتأمين استيطان مثل هؤلاء اللاجئين في غير إقليمها المتروبولي من الأقاليم التي تتولى هذه الدول المسؤولية عن علاقتها الدولية.

الإسكان:

فيما يخص الإسكان، وبقدر ما يكون هذا الموضوع خاضعاً للقوانين أو الأنظمة أو خاضعاً لإشراف السلطات العامة، تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في اقليمها أفضل معاملة ممكنة، على ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف.

التعليم الرسمي:

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها، في ما يخص التعليم الابتدائي، تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين أفضل معاملة ممكنة، على ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف، في ما يخص فروع التعليم غير الابتدائي، وخاصة على صعيد متابعة الدراسة، والاعتراف بالمصدقات والشهادات المدرسية والدرجات العلمية الممنوحة في الخارج، والإعفاء من الرسوم والتكاليف، وتقديم المنح الدراسية.

الفرع الثاني: واجبات اللاجئ.

لم يخل القانون الدولي للاجئين من معادلة الحق الذي يقابله التزام، وبالتالي فكما أنه خول اللاجئين على إقليم دولة ما حقوقا، فقد أوجب عليهم التزامات قائمة على أساس اعتبارات الأمن القومي للدولة المضيفة ، وتضيف حكومات هذه الأخيرة التزامات أخرى تضمن حسن علاقاتها خاصة مع الدولة التي فر منها أولئك الأشخاص .

ومن اهم الواجبات مايلي:

على كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه، خصوصاً، أن ينصاع لقوانينه وأنظمته وأن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام.

السير وفق القوانين والتنظيمات سارية المفعول في الدولية الملجأ لها .

عندما تتقاسم تلك الدولة الحدود مع بلد الأصل، ومن ثم تصبح إقامة اللاجئين لديها مشكلة محتملة في حالة قيامهم بأية أنشطة عدائية ضد دولة الأصل، والثاني عندما يقود توطين اللاجئين في منطقة محددة إلى إحداث نوع من التوتر الاجتماعي المهدد للأمن القومي.

المحور الثاني: المواثيق والآليات الدولية لحماية للاجئين في المجتمع الدولي.

يقصد بالمواثيق والآليات مجموعة القواعد أو المبادئ، والوسائل التي يلزم مراعاتها أساسا من أجل كفالة الاحترام الواجب للحقوق والحريات والامن، وما دام مجال البحث هو التركيز على المتعلقة منها باللاجئ زمن نزاع مسلح دولي، فستكون مناط العرض فيما سيأتي من مطالب تلك الواردة في القانونين.

المطلب الاول : المواثيق والاعلانات الدولية لإقرار حماية اللاجئ في المجتمع الدولي.

إن الدافع وراء إبرام العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، التي عكفت أساسا على تنظيم المركز القانوني للاجئين، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، إنما يتبين من خلال اعتبارين أساسيين هما:

– تزايد الاهتمام الدولي بالفرد وظهور الأفكار والاتجاهات الحديثة بشأن حماية حقوقه وحرياته الأساسية.

– ظهور العديد من النظم غير الديمقراطية وما قاد إليه ذلك من تعاظم ظاهرة الاضطهاد والقهر السياسيين، أو ما في حكمهما في أغلب هذه النظم، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى زيادة مطردة في أعداد الأشخاص الذين سعوا إلى إلتماس الملجأ الآمن لهما خارج بلدانهم[1] .

وعلى هذا الأساس سنتطرق هنا إلى المعاهدات على المستوى الدولي والمعاهدات على المستوى الإقليمي.

الفرع الاول: المعاهدات على المستوى الدولي:

أ–الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951:

اعتمدت هذه الإتفاقية في 28 جوان 1951 من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية، الذي دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الإنعقاد بمقتضى قرارها 429 المؤرخ في 14 ديسمبر 1950 ودخل حيز التنفيذ في 22 أفريل 1954 [2] ،وقد صادقت على هذه الإتفاقية حتى سبتمبر 2001 ، 141 دولة[3] .

تعتبر هذه الإتفاقية أساس القانون الدولي للاجئين وتعرف إتفاقية اللاجئين كلمة لاجئ وتحدد حقوق اللاجئ بما في ذلك حقوقه منها حرية العقيدة والتنقل من مكان إلى أخر، والحق في التعليم ووثائق السفر وإتاحة الفرصة للعمل، كما أنها تشدد على أهمية إلتزاماته تجاه الحكومة المضيفة، و ينص أحد الأحكام الرئيسة في هذه الإتفاقية على حظر إعادة

[1]- الحماية الدولية للاجئين، أحمد الرشيدي، مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة، الطبعة الأولى، 1997، ص364.

[2] - الأقليات وحقوق الإنسان، وائل أنور بندق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 145.

[3]-حماية اللاجئين، دليل القانون الدولي للاجئين، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2001، ص8.

اللاجئين، أو الرد إلى بلد يخشى فيه من التعرض للإضطهاد، كما أنها تحدد الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين لا تشملهم هذه الإتفاقية [1].

لما كانت هذه الإتفاقية قد صيغت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن تعريفها كلمة لاجئ يركز على الأشخاص الذين يجودون خارج بلد منشئهم وصاروا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت في أوروبا أوفي أماكن أخرى قبل اول جانفي سنة 1951، ومع ظهور أزمات جديدة خاصة باللاجئين خلال السنوات الأخيرة من خمسينات القرن العشرين ومطلع الستينات منه، أصبح من الضروري توسيع النطاق الزمني والجغرافي لإتفاقية اللاجئين، ولذلك تمت صياغة ولإقرار بروتوكول للإتفاقية [2].

ب –البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين 1967:

إن الهدف من بروتوكول 1967 هو الإعتراف بإمكانية تطبيق إتفاقية 1951 على تحركات اللاجئين المعاصرة، والبروتوكول وثيقة مستقلة يمكن للدول الإنظمام إليها دون أن تكون طرفا في الإتفاقية مع العلم أن ذلك نادرا ما يحصل، والدول الموقعة على البروتوكول توافق على تطبيق بنود الإتفاقية على اللاجئين الذين يستوفون التعريف الذي وضعته لهم وذلك دون القيود التي الجغرافية والزمنية على الإتفاقية.

يمكن للدول عندما تصبح أطرافا في الإتفاقية أو البروتوكول أن تذكر صراحة أنها لن تطبق بعض أحكام الإتفاقية أو أنها لن تطبق بعض أحكام الإتفاقية أو أنها ستطبق بعض أحكامه بعد إجراء تعديلات عليها، مهما يكن لا يمكن إبداء هذه التحفظات على البنود الأساسية بما فيها المادة 1 و 3 و4 1/16 و 33 وهي بنود يجب أن تقبلها كل الدول الأطراف في الإتفاقية والبروتوكول [3].

وتغطي إتفاقية اللاجئين والبروتوكول الملحق 1967 معا ثلاثة موضوعات رئيسة:

- التعريف الأساسي للاجئ بالإضافة إلى شروط توقف وضع اللاجئ، والإستبعاد من هذا الوضع.
- الوضع القانوني للاجئين في بلد لجوئهم، وواجباتهم وإلتزاماتهم، بما في ذلك الحق في الحصول على الحماية من العودة القسرية، أو الإبعاد، إلى أراضي بلد تتعرض فيه حياتهم أو حرياتهم للتهديد.

–إلتزامات الدول التي تتمثل أساسا في التعاون مع المفوضية، تقديم المعلومات عن التشريعات الوطنية إلى الأمين العام لضمان تطبيق الإتفاقية، وكذا الإعفاء من المعاملة بالمثل [4].

ج –--الإعلان حول اللجوء الإقليمي 1967:

[1]-إتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، أسئلة وأجوبة، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005، ص 6.
[2]-حماية اللاجئين، نفس المرجع، ص 12.
[3]-مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين ، حماية الأشخاص الذين هم موضع إهتمام المفوضية ، برنامج التعليم الذاتي 1، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، 2005، ص30.
[4]-حماية اللاجئين، المرجع السابق، ص10.

الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يعكس الإجماع الدولي حول الرأي القائل بأن منح اللجوء هو عمل سلمي وإنساني لا يجب أن تعتبره أية دولة أنه غير ودي، ويشير إلى أن مسؤولية تقدير ادعاءات اللجوء تعود للدولة التي يلتمس الفرد فيها الأمان[1] .

الفرع الثاني: المعاهدات والإعلانات على المستوى الإقليمي:

اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969:

اعتمدها مجلس رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية السادسة بأديس أبابا بتاريخ 10 سبتمبر 1969 والتي دخلت حيز النفاذ في 20 جويلية 1984 وانضمت إلى هذه الإتفاقية 45 دولة حتى سبتمبر 2001.

أدت النزاعات التي صاحبت نهاية الحقبة الإستعمارية في إفريقيا إلى تعاقب تحركات واسعة النطاق للاجئين.

عجلت حالات نزوح السكان ليس فقط بصياغة وإقرار بروتوكول 1967 الخاص باللاجئين ولكن أيضا إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969 -المعروفة الآن بالإتحاد الإفريقي- التي تنظم جوانب محددة من مشكلات اللاجئين في إفريقيا، وتعتبر هذه الإتفاقية هي معاهدة اللاجئين الإقليمية الوحيدة الملزمة قانونا.

لعل الجزء الأكثر أهمية في الإتفاقية هو تعريفها للاجئ، وهي تتبع التعريف الوارد في إتفاقية 1951، ولكنها تضيف عبارة تستند إلى قدر أكبر من الموضوعية وهي: " إن لفظ (لاجئ) ينطبق كذلك على كل شخص، يجد نفسه مضطرا، بسبب عدوان أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من البلد الأصل أو في أراضيه كلها، أو البلد الذي يحمل جنسيته ."

يعني ذلك أن الأشخاص الذين يفرون من الإضطرابات المدنية، والعنف واسع الإنتشار والحرب، يكون لهم الحق في طلب الحصول على وضع اللاجئ في الدول الأطراف في هذه الإتفاقية بصرف النظر إذا كان لديهم خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد[2] .

ب – إعلان قرطاجنة حول اللاجئين 1984 :

الذي تم إقراره بعد أزمات اللاجئين التي أصابت أمريكيا الوسطى في الثمانينات والمرتبطة بالحروب الأهلية، من جانب ممثلي حكومات وفقهاء مرموقين ومحامين من المنطقة في قرطاجنة ب كولومبيا.

وكم هو الحال بالنسبة للإتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية حول اللاجئين، يتضمن الإعلان تعريف اللاجئ الوارد في لإتفاقية 1951 ويتممه بتعريف أوسع، ووضع أيضا توصيات لتوفير المعاملة الإنسانية والحلول الدائمة للاجئين[3] ، ومع أنه ليس ملزما قانونا للدول، فإن معظم دول أمريكا اللاتينية تطبق هذا التعريف عمليا، وقد أدخلته بعض الدول

---

[1]-مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، المرجع السابق، ص32

[2]- حماية اللاجئين، المرجع السابق، ص13.

[3]- مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، المرجع السابق، ص32.

في تشريعاتها الوطنية، وقد صادقت على هذه الإعلان، منظمة الدول الأمريكية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، واللجنة التنفيذية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين[1] .

ج – مبادئ بانكوك حول وضع ومعاملة اللاجئين:

وضعت في سنة 1966 وتم تحديثها في سنة 2001 وأقرتها عدد من الدول في آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، تكمن أهمية هذه المبادئ في كونها تعكس وجهة نظر العديد من الدول التي كان لها تجربة واسعة في توفير اللجوء، بما فيها دول ليست طرفا في لإتفاقية 1951 وبروتوكول 1967، ومثلما فعلت إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية وإعلان قرطاجنة، فقد اعتمد في المبادئ تعريف واسعا للاجئ بالمقارنة مع ورد في إتفاقية 1951[2].

د– وثائق الإتحاد الأوروبي:

منذ منتصف الثمانينات سعت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى توفيق سياساتها وممارساتها حول اللجوء، ففي البداية أخذ التعاون شكل مبادرات سياسية غير ملزمة قانونا، غير أنه منذ سنة 1999 عملت حكومات الإتحاد الأوروبي علي وضع نظام أوروبي مشترك للجوء يرتكز على التطبيق الكامل والشامل للإتفاقية 1951.

وبحلول شهر ماي2004، عندما انضمت 10 دول جديدة إلى الدول 15 الأخرى في الإتحاد الأوروبي، تم التوصل إلى إتفاق حول العناوين الأساسية للنظام الأوروبي المشترك للجوء، تضمن ذلك الإتفاق على مسائل مثل:

–الحماية المؤقتة.

– المعايير الدنيا لإستقبال طالبي اللجوء.

– نظام يحدد الدولة العضو المسؤولة عن نظر طلبات اللجوء(يكون هذا النظام وبالنسبة إلى هذه المسألة بديلا عن إتفاقية دبلن لسنة 1990).

– نظام لمقارنة بصمات أصابع طالبي اللجوء (المعروف ب أوروداك والمعمول به منذ جانفي 2003).

– إيعاز التأهيل الذي يحدد مفهوم اللجوء والحماية المتفرعة منه، وبالتالي يحدد المعايير الدنيا لهؤلاء الذين تأهلوا لنيل الحماية الدولية.

– إيعاز الإجراءات التي تحدد المعايير الدنيا المشتركة لإجراءات تحديد وضع اللاجئ.

إن الموافقة على هذه البنود الأساسية والتي تؤسس الحد الأدنى من المعيار الإجرائي دمغت علامة النهاية للمرحلة الأولى من تأسي نظام أوروبي مشترك للجوء، وستشمل المرحلة الثانية على ترجمة هذه المبادئ إلى تشريعات وطنية وتوفيق الممارسات بين الدول الأعضاء[3] .

---

[1]- حماية اللاجئين، المرجع السابق، ص15.

[2]- مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، المرجع السابق، ص33.

[3]- مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، المرجع نفسه، ص31

ختاما يمكن القول أن من أهم المواثيق الدولية العامة لحماية اللاجئين الإتفاقية الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والذي يتميز بأنه:

يطبق عموما على جميع الناس في الدولة، سواء كانوا مواطنين أم لا،

هو أساسي لمفهوم الحماية الدولية واللجوء، إذا أن اللاجئين يلتمسون الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان،

يساعد على كيفية معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء في البلدان التي يلتمسون فيها اللجوء،

يخضع لإشراف هيئات دولية مختلفة يمكن أن يطلب منها مساعدة لاجئين أفراد، مثلا من خلال منع العودة إلى حيث هناك خطر التعذيب،

إذ أحسن تطبيقه، يمكن لهذا القانون منع الحالات التي تؤدي إلى تحركات اللاجئين وأن يساهم في العودة الآمنة للاجئين.

كما يوجد إلى جانب هذا القانون الدولي الإنساني الذي يطبق خلال النزاعات المسلحة، سواء كانت دولية أو داخلية، يشترط أن يعامل اللاجئون، كما المدنيين الآخرين، بطريقة إنسانية، وبشكل خاص، أن يكونوا محميين من أعمال العنف.

إضافة إلى المواثيق العامة هناك المواثيق الخاصة والتي من أهمها إتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين والبروتوكول الملحق بها لسنة 1967.

المطلب الثاني: الآليات الوطنية والدولية لحماية اللاجئ في المجتمع الدولي.

تقوية حواجز القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الانسان وكذا القانون الدولي للاجئين ، المصنوعة من كلمات أمام أضخم انتشار للقوة عرفه العالم وهو ما يسمى بالحرب [11]التي يعتبر اللاجئون إحدى أهم ضحاياها يتعين اتّخاذ إجراءات على جميع المستويات الوطنية والدولية تكفل دور وسيلة الضغط القانوني والمعنوي والمادي التي تحمل أطراف النزاع المسلح الدولي على احترام الضمانات الموجودة أصلا من أجل حماية تلك الفئة في هذا النوع من النزاعات.

ولكي تتحقق تلك الحماية التي توفرها تلك القوانين الدولية، نتطرق إلى الآليات الوطنية والدولية لحماية اللاجئين .

الفرع الأول :الآليات الوطنية لحماية اللاجئين.

يشكل إنفاذ القاعدة القانونية الأولوية التي تضمن ناجعتها لذلك يتعين سلوك السبيل الموصل إلى ذلك، فإن تعلق الأمر بإنفاذ قواعد حماية اللاجئ زمن النزاع المسلح الدولي ،فترجمة القول الأول تعني انتهاج جملة الخطوات الإجرائية

[1]- HAUT COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES POUR LES REFUGIES, La convention de1951 relative au statut des réfugiés : Questions et répenses, Genève : UNHCR, septembre 2007, p.17.

من أجل الإسهام في التكريس الفعلي لنصوص الحماية تلك، وذلك من طرف كل الآليات الموجودة على المستوى الوطني سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

أ – الدولة:

لقد سجلت سنة 2006 أزيد من 190 دولة طرف في اتفاقيات جنيف لعام 1949 ،و إلى غاية الفاتح من سبتمبر 2007 كان عدد الأطراف منها في اتفاقية 1951 و بروتوكولها لعام1967 حوالي 147 دولة1 [1]، وتبدو فائدة الانضمام إلى المعاهدات الدولية فيما يتعلق بحماية اللاجئين في كونه يعبر عن إرادة الدولة التعاون مع المجتمع الدولي في البحث عن حلول لمشاكل اللاجئين،

في المقابل تقوم الدول انطلاقا من ضرورة تعديل القوانين الموجودة فيها من أجل إعطاء فعالية أكثر للقواعد الموجودة في المعاهدات الدولية المصادق أو المنضم إليها بشأن اللاجئين، في هاته اللحظة فقط يمكن القول ان هاته الدولة أصبحت تشكل آلية لحماية اللاجئين الوافدين إليها و سواء كانت دولة مجارة او غير مجاورة كما هو الحال بالنسبة للاجئين السوريين في تركيا او بألمانيا.

ب – المجتمع المدني المحلي:

يقصد بالمجتمع المدني المحلي تلك المنظمات غير التابعة للدولة، المتمتعة بالاستقلالية عنها، و المشكلة تطوعا من طرف أعضاء المجتمع، من أجل الدفاع و تعميم مبادئها و أهدافها. فيما يتعلق بدورها فيما يخص فئة اللاجئين فإنه يتمتع بالازدواجية :الحماية و المساعدة واللذان يتخذان العديد من الأوجه . بداية حمايتهم من النسيان ، ذلك أن واجب البحث عن أولئك السكان المنسيين و المحتاجين للحماية معلقا على عاتق منظمات المجتمع المدني المحلي .حمايتهم من الخطر، فمجرد تواجد أفرادها داخل مخيمات اللاجئين يضمن نوعا من الحماية للمستهدفين بالعنف أثناء سير العمليات العدائية و كذا للمتعرضين منهم للإعادة القسرية إلى المناطق التي كانوا قد فروا منها سابقا،فضلا عن أن التقارير و الشهادات التي يصدرها أفراد تلك المنظمات تمثل مرجعية لمعرفة الانتهاكات التي قد تصاحب فترة تواجدهم بالمخيمات و المستهدف بها اللاجئون المقيمون هناك[2] .

بالنسبة لصور بعض منظمات المجتمع المدني المحلي التي لها دور رئيسي في خدمة قضية اللاجئين قولا وفعلا ،يبدو من الضروري الإشارة إلى جمعيات الصليب و الهلال الأحمرين، من خلال إسهام بعضها في حماية هذه الفئة عن طريق – أساسا –توفير الاستقبال لهم و المشاركة في برامج إعادتهم إلى أوطانهم[3].

---

[1]-BIAD, Abdelwahab, Droit international humanitaire ,2ème édition, Paris : Édition Ellipses, Coll. « mise au point », août 2006,p.81.

[2] -Nathalie FEIX SCOTT et Otto HIERONYMI, « L'action humanitaire international : Le rôle des gouvernements, des organisations internationales et et non-gouvernementales », *in* Humanitaire, N°.14, printemps 2006, p.78.

[3] -Sherif ELSAYED-ALI, « Réfugiés palestiniens au Liban », *in* Migration forcée, N°.26, octobre

ج –– الإعلام:

تتجّلى قدرة الإعلام في مجال حماية ومساعدة اللاجئين في جانب تقديمه تقارير عن وضعهم كما هو في الواقع، مما يحدث تأثيرات عميقة على أفعال الأفراد والدول.ولا يرجع هذا فقط إلى أن وسائل الإعلام تستطيع تقديم معلومات حية، بل يعود أيضا إلى أن سرعة قيامها بذلك إنّما يدفع إلى التذكير بأنه ليس هناك مكان على وجه الأرض بمنأى عن الوصول إليه.

لذلك تسعى بعض الدول الأطراف المتسببة في خلق تدفقات اللاجئين إلى كبح عمل وسائل الإعلام من خلال إما استعمال الأسلحة الكهرومغناطيسية القادرة على تشويش بث الجهات الإعلامية المعادية أو قصف محطات التلفزة الموجودة بها، كما حدث مثلا بتاريخ 08أفريل 2003 عندما استهدف فندق– فلسطين –بالعاصمة العراقية بغداد، الذي كان حينها مقر إقامة أغلب الصحفيين المستقّلين ،وكذا موقع قناتي الجزيرة وأبو ظبي بطلقات متعمدة كان الدافع من ورائها تنبيه المتجرئين منهم على الخوض في انتقادات للتدخل الأمريكي بالمنطقة [1].

يبدو الإعلام مهما أيضا بالنسبة للاجئين من خلال عمليات تغطيته لنشاطات مشاهير العالم وتصوير أعمالهم في مجال مساعيهم لمساعدة الفارين من الحرب، وإجراء حوارات معهم لبحث مشاريعهم التجسيدية لنشاطاتهم بشأن مساعدة هذه الفئة، وذلك ليقينه لما لتلك الشخصيات من تأثير كبير على سلوك المعجبين والمولعين بها تتغير بفعله نظرتهم وتعاملهم مع التاركين وطنهم والبعيدين عن أرضهم.ومن أمثلة تلك الحوارات الإعلامية الافلام التي تجسد معانات اللاجئين وكذلك حصص التلفزيونية كما هو الشأن بالنسبة للكثير من البرامج التي تؤرخ لهجرة السوريين عبر البحر والبر الى دول لعالم يناشدون الامن والسلم كما هو الخال في تركيا وألمانيا.

الفرع الثاني :الآليات الدولية لحماية اللاجئين.

تتخذ الآليات المتواجدة على المستوى الدولي من مقراتها مكانا لصنع القرارات ثم العمل على تنفيذها اعتمادا على ما يخوله لها ميثاقها، غير أن الخرجات الميدانية المتميزة بها إحداها مقارنة بالأخرى فيما يتعلق بحماية ومساعدة اللاجئين المتضررين من النزاعات المسلحة الدولية تشكل معيارا هاما لوصف المتسم عملها أساسا باتخاذ القرارات بشأن حماية تلك الفئة على حساب خرجاتها لتقديم المساعدة لهم بأنها ثابتة، ويقف في مقدمة هذا النوع من الآليات.

أ– مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

2006, p.14.

[1]-Arnaud MERCIER, « Quelle place pour les m édias en temps de guerre ? », *RICR*, Vol.87, N°.858, **2005, p.235**.

تجدر الإشارة بداية إلى حقيقة أن هذه المفوضية ليست الجهاز الدولي الأول الذي تم إنشاؤه على المستوى الدولي لتوفير الحماية والمساعدة اللازمتين للاجئين، فقد سبق قيامها إنشاء العديد من الأجهزة ذات الصلة، أبرزها ما يلي:
مكتب مفوض عصبة الأمم المتحدة للاجئين عام 1921، مكتب المفوض السامي للاجئين عام 1933، إدارة الأمم المتحدة للغوث وإعادة التأهيل، المنظمة الدولية للاجئين التي أنشأتها الأمم المتحدة.
وتعود فكرة إنشاء المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى عام 1946 [1] حيث أصدرت القرار الذي تضمن أنشطة الأمم المتحدة لدعم اللاجئين، وقد أوصت الجمعية العامة إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي بهدف النظر في جميع جوانب هذه القضية، وتنفيذا لذلك أنشأ المجلس لجنة لهذا الغرض، التي إجتمعت وقررت ضرورة تشكيل جهاز دولي للتعاطي مع هذه المسألة، كما أوصت المجلس الإقتصادي والإجتماعي في قرار له النظر في مشروع دستور لمنظمة دولية للاجئين، وقد أقرت الجمعية العامة هذا الدستور ودعت الدول للتوقع على هذا الصك بغية تمكين هذه المنظمة من أداء مهامها[2].
ولقد أنشئت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في بداية 1951 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 319 /د4 المؤرخ في 3/ 12/ 1949 وصادقت بقرارها رقم 428/د5 المؤرخ في 1950/12/14 على نظامها الأساسي الملحق بهذا القرار الأممي ، والتي بدأت في مباشرة مهامها إعتبارا من 1951 وتتخذ المفوضية من مدينة جنيف السويدية مقرا لها، وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة المنشئ للمفوضية قد حدد لها فترة 3 سنوات فقط أي 1951/01/01 وحتى 1953/12/31 إلا أن الجمعية العامة ظلت تمدد هذه الفترة إلى الآن.
يرأس المفوضية مفوض سام تختاره الجمعية العامة في ضوء ترشيحات الأمين العام وتعينه عدد من المفوضين الدوليين.
الأشخاص الذين تشملهم المفوضية بحمايتها هم الأشخاص الطبيعيون الذين يقيمون خارج أوطانهم الأصلية، ومن ثم لا يتمتعون بحماية حكوماتهم، وفي الوقت ذاته لا يرغبون أو لا يستطيعون العودة إلى بلادهم خشية الإضطهاد، أو لأية أسباب أخرى [3].

أولا: طبيعة عمل المفوضية:

إن المفوضية السامية تقوم بعمل ليست له أية سمة سياسية وهو عمل إنساني وإجتماعي وهي تعالج شؤون مجموعات وفئات من اللاجئين وأيا كان دينهم وعرقهم وإتجاههم السياسي بحيث منحت للمفوض السامي إمكانية الإستقلالية

[1] - حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق ، د أحمد الرشيدي ، المرجع السابق، 231.
[2] - التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية و الإقليمية والمتخصصة، د جمال عبد الناصر مانع ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 2006، ص 228.
[3] - حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق ، د أحمد الرشيدي ، المرجع السابق، ص 231.

وعدم التأثير بتدخلات الحكومة المختلة من خلال إنتخابه مباشرة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة على غرار أمين عام لمنظمة أممية التي تقضي بتأمين الحماية والمساعدة الدولية من كل الحكومات المعنية.

ثانياً: أنشطة المفوضية:

قامت المفوضية السامية منذ إنشأها وإلى يومنا هذا بكل المهام التي كلفت بها وفي كل بلدان العالم من تأمين الحماية الدولية والمساعدة الغذائية والصحية والتعليمية لكل اللاجئين فرادى وجماعات، كما أنها ساهمت بالتعاون والتنسيق مع حكومات بلدان الملاذ الأصلية للاجئين ودول ثالثة في إيجاد الحلول الدائمة سواء كانت عودة طوعية أو إعادة توطين أو إدماج محلي حسب الإمكانات المتوفرة، غير أنه أفضل حل سعت المفوضية لتحقيقه هو العودة الطوعية الآمنة والكريمة للاجئين أي الرجوع إلى الوضع الطبيعي لكل إنسان حيث يعيش في وطنه متمتعا بالسلامة وبحقوق الإنسان السياسية والمدنية والإجتماعية والإقتصادية[1].

ترتكز أهم أنشطة المفوضية في مجال حماية اللاجئين فيما يلي:

- تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ من خلال توفير مجموعة متنوعة من المستلزمات الأساسية، كالغذاء، والمأوى، والمعونات الطبية.
- المساعدة في عمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن، وتقديم المساعدة الممكنة لدى وصول اللاجئ إلى وطنه.
- تقديم العون للاجئين لمساعدتهم على الإندماج في مجتمع الملجأ، إذا ما تعذر إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، وذلك من خلال عمليات التدريب والتأهيل والمساعدات المالية.
- إعادة التوطين من خلال الهجرة بتعاون وثيق مع الحكومات ذات الشأن.
- القيام بتوفير الخدمات التعليمية، على المستويين الإبتدائي والمتوسط في المخيمات وغيرها من تجمعات اللاجئين، وتقديم المساعدة في المستويات التعليمية الأعلى، وخاصة في المراحل الجامعية، وإنشاء مراكز تثقيفية عامة داخل هذه التجمعات.
- إعادة تأهيل اللاجئين المعاقين وتقديم المشورة للاجئين عموما، لإختيار الحلول المناسبة لمشكلاتهم والإستفادة من التسهيلات الممنوحة لهم.
- التشجيع على منح اللجوء لطالبيه، وإعتبار ذلك حقا من حقوق الإنسان، وذلك ما لم توجد أحوال إستثنائية تحول دون كفالة التمتع بهذا الحق.
- المساعدة القانونية من خلال إتاحة خدمات المحامين ذوي الخبر إلى اللاجئين.

---

[1] - حقوق الإنسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق ، د أحمد الرشيدي ، المرجع السابق، ص 232 و233.

- حث الدول على الإنظمام إلى الإتفاقيات الدولية ذات الصلة باللاجئين، وإبرام إتفاقيات جديدة إذا لزم الأمر.

- تنسيق جهود المنظمات المختلفة، الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حماية اللاجئين.

وتمول المفوضية أنشطتها عن طريق المخصصات التي تقرها لها الجمعية العامة من ميزانية الأمم المتحدة، كما يمكنها قبول التبرعات النقدية والعينية متى أجازت لها الجمعية العامة ذلك كما تتعاون المفوضية في هذا الشأن منع المنظمات والأجهزة ذات الصلة والتابعة للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية[1].

مدام أن المفوضية قد أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين المعسكريين السياسيين الشيوعي والغربي فأنشطتها في تأمين الحماية للحالات الجديدة من اللجوء وفي مقدمتها اللاجئون المجريون بعد أحداث الفصل الأخير من 1956 ، ثم اللاجئون الصينيون الفارون من المناطق القارية إلى هونغ كونغ، واللاجئون الفارون من أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية عبر النمسا واللاجئون الجزائريون الذين فروا إلى كل من المغرب وتونس ويعتبر اللجوء الناجم عن الأزمة الجزائرية سنة 1957 أول حالة طوارئ للاجئين في شمال إفريقيا تدخلت فيها المفوضية بعد تأسيسها.

لكن حالات اللجوء إستمرت في الظهور في كل قارات العالم بعد الستينات ولما ضاعف من نشاط المفوضية في التدخل لدى الحكومات بقصد فتح حدودها والسماح للاجئين من إجتيازها للتمتع بالحماية الدولية، ولقد قام بهذه المهمة سنة 1995 أربعة آلاف موظف يمثلون80 % من مجموع موظفي المفوضية وذلك في 115 قطرا بواسطة خدمات 208 مكتب.

وبما أن عددا من الدول لم تصادق على الصكوك الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين فإن دور المفوضية أساسي وضروري لتأمين التمتع بالحماية الدولية حيث أن مكاتب المفوضية تقوم مباشر بتحديد صفة اللاجئ بالنسبة للمجموعات والحالات الفردية.

ب –– اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

كانت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، منذ إنشائها عام 1863 وخاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، معنية بمحنة اللاجئين، ودن سرد لمختلف عمليات الحركة واللجنة لمساعدة اللاجئين في القرن الماضي حتى سقوط جدار برلين، تجدر الإشارة إلى العديد من المواقف البارزة من الإضطلا ع بدور له دلالته.

وفيما يلي ندرس بعض التطورات الأساسية للجنة ثم إلى بعض مسؤوليتها.

أولا: بعض التطورات الأساسية:

[1] - فرسواز كريل، سياسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجاه اللاجئين والمدنيين النازحين داخل بلدانهم، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2001، ص 275.

دون دراسة الإطار الكلي للحماية القانونية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني، من المفيد أن نتذكر المواثيق الدولية، سواء قرارات أو إتفاقيات التي تحدد سياسة الحركة وخاصة سياسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن اللاجئين[1] .

1- قرارات اللجنة:

لقد إعتمدت اللجنة أو الحركة منذ نشأتها الكثير من القرارات في هذا المجال، لكن القرار 21 حول دعم الصليب الأحمر الدولي للاجئين الذي أعتمده المؤتمر الدولي الرابع والعشرين للصليب الأحمر الذي أنعقد في مانيلا عام 1981 حيث يمد هذا القرار الحركة سياسية أصلية في مجال العمل المستقبلي، كما أن البيان يرسي تقسيما واضحا للإختصاصات بين الحركة أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من ناحية، وبين مختلف مكونات الحركة من الناحية الأخرى[2] .

2- إتفاق إشبيلية:

عن الإتفاق المتعلق بتنظيم الأنشطة الدولية لمكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والذي أقره مجلس المندوبين في إشبيلية عام 1997 يهدف إلى النهوض بالتعاون الوثيق بين مكونات الحركة في أنشطتها الدولية مع تجنب الخلاف بشأن تعريف وتنظيم أنشطتها ومسؤولياتها الدولية كما يحدد الإتفاق علاوة على ما سبق تطبيق عبارة " النتائج المباشرة للنزاع " أيضا على حالات وجود ضحايا النزاع على أراضي دولة ليست طرفا في نزاع ولا متأثرة بإضطرابات داخلية وخصوصا بعد تنقل اللاجئين على نطاق واسع.

ثانيا: مسؤوليات اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

بناء على قرار مانيلا الذي أشرنا إليه أعلاه، هناك أكثر من سيناريو واحد يتعلق بمسؤولية اللجنة: توازي مسؤولية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين واللجنة ، وهي المسؤولية التي ينبغي أن يضطلع بها بروح من التكامل، وهناك المسؤولية المساعدة والمسؤولية التكميلية.

1- المسؤولية المتوازية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين واللجنة:

هذه الحالة هي حالة أن يلجأ اللاجئين إلى دولة مجاورة، ثم تنخرط هذه الدولة بعد هروب اللاجئين إليها في نزاع دولي مع بلد الجنسية للاجئين فمن الطبيعي هنا أن تهتم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بهم بإعتبارهم ضحايا للنزاع، وهنا يتمتع اللاجئون بالحماية عن طريق القانون الدولي للاجئين وكذا القانون الدولي الإنساني، وبالتالي توجد لدى المنظمتين مسؤولية موازية[3] .

[1] - فرسواز كريل، المرجع نفسه، ص279.
[2] - فرسواز كريل، المرجع نفسه، ص280.
[3] - فرسواز كريل، المرجع السابق، ص284،283،282.

مثال هذه الحالة ما قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمساعدة 25.000 من الإيرانيين من أصل كردي كانوا قد سعوا إلى اللجوء إلى العراق وهؤلاء مشمولين بحماية الإتفاقية الخاصة باللاجئين لسنة 1951 ولهذا يقعون في إطار مهمة المفوضية، لكن بعد وقوع النزاع بين إيران والعراق أصبحوا ضحايا للنزاع الدولي وبالتالي أصبحوا مشمولين بحماية إتفاقية جنيف الرابعة 1949 وبهذا يقعون في إطار مهمة اللجنة الدولية للصليب ا لأحمر[1] .

2- المسؤولية المساعدة للجنة الدولية للصليب الأحمر:

وهنا تظهر من خلال تواجد اللجنة بالفعل في الموقع، وتكون الإحتياجات ضخمة وهي قادرة على الإستجابة لهذه الإحتياجات حتى تتولى المفوضية السامية الأمر، وإما لأنها تكون المؤسسة الوحيدة القادرة على القيام بالعمل إذا كانت المفوضية السامية ممنوعة من القيام بذلك.

ومثال ذلك بالنسبة للحالة الأولى ما يتعلق باللاجئين الرونديين في شمال وجنوب كيفو في جويلية 1994، أما الحالة الثانية فيعد رفضت حكومة بنما السماح لوكالة الأمم المتحدة المتخصصة بالعمل بشكل مباشر، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدعم عمل الجمعية الوطنية لمساعدة لاجئ كولومبيا في منطقة داريان في بنما.

3- المسؤولية التكميلية للجنة الدولية للصليب الأحمر:

في الحالات التي تتمكن فيها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين من إنجاز مهمتها، تظل اللجنة الدولية للصليب الأحمر متفرغة للمهام التي تتطلب قدراتها الخاصة، وبالتالي وتماشيا مع الممارسة طويلة الأمد، يمكن أن تمنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أي وقت خدمات وكالتها المركزية للبحث عن المفقودين، بما يتفق والبند التاسع من بيان الساسة الذي صدر مصاحبا لقرار مانيلا 1984 .

ومثال ذلك في سوريا بعد الصراع العربي الإسرائيلي، تحافظ اللجنة الدولية الأحمر على العلاقة بين أفراد الأسر التي تفرقت، وذلك عن طريق إرسال الرسائل الأسرية لكل المواطنين السوريين واللاجئين الفلسطينيين، كما قامت اللجنة بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بإصدار الهوية الضرورية للسفر إلى تلك الدولة[2] .

الخاتمة

يعتبر هذا البحث بالمقابل آلية وصفية تظهر المركز القانوني الذي يجب ان يكون فيه الفرد السوري كونه لاجئ، لأنه في الظروف المثالية، يجب ألا يظل اللاجئون لاجئين من الناحية القانونية إلى الأبد .ولكن يجب أن يتمكنوا من الحصول على وضع قانوني أكثر ثباتاً من وضع اللجوء، إما بالاستقرار في دولة اللجوء أو في دولة ثالثة، من خلال اكتساب الجنسية مثلاً، أو بالعودة الطوعية إلى مواطنهم الأصلية .وبينما تركز اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين على اكتساب الجنسية، فإن الاتفاقية الأفريقية للاجئين تركز على العودة الطوعية .ولكن التركيز يتزايد في مختلف أنحاء العالم على

[1] - فرسواز كريل، المرجع نفسه ، ص284

[2] - فرسواز كريل، المرجع السابق، ص 287.

"الحماية المؤقتة "للمهاجرين لأسباب قهرية، وعلى استحسان العودة الطوعية باعتبار أن ذلك يمثل أفضل" حل دائم " لقضية الهجرة القسرية .ولا تعد العودة الطوعية خياراً واقعياً إلا إذا كان العائدون سيتمتعون بقدر من الأمن البدني والاقتصادي في مواطنهم الأصلية، أي إذا كانوا سيعودون إلى بلد تُحترم فيه حقوقهم المدنية والسياسية، بل وحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً .وقد أدى إدراك هذه الحقيقة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن تنخرط في" أنشطة متعلقة بالتنمية "في بعض الحالات على سبيل المثال؛ كما في موزمبيق[1] وكمبوديا.[2]

في أخيراً، فإنّ المجتمع الدولي فشل في القضاء على أسباب ظاهرة اللجوء نتيجة استمرار الانتهاكات والاضطهاد، وتزايد الحروب التي تؤدّي بالهجرة القسرية بملايين البشر عبر العالم، كما أنّه بسبب مصالح ضيقة سياسية، واقتصاديّة، يجري تكريس أنظمة سياسيّة تدفع إلى موجات تشرد فرديّ وجماعيّ في الوقت عينه. فالبشريّة ليست بحاجة إلى مواقف إنسانيّة مؤقتة فقط، بل إلى مواقف سياسيّة كبرى تخفف من المشاكل والأزمات والهجرات، ويصبح اللجوء عندها ظاهرة من ظواهر الماضي، والحد من الاسباب التي تولد لنا هاته الظاهرة خاصة النزاعات الداخلية التي اصبحت تشكل خطرا على استقرار المجتمع الدولي، حيث ان الاحداث الجارية الان في سوريا والمعانات التي يلقاها الفرد السوري في الداخل والخارج تعتبر اهم نقطة لتحيين الكثير من القواعد القانونية الدولية ولا سيما تلك التي تعنى بحماية الافراد المهجرين من بلدانهم جراء نزاعات والتوترات السياسية والامنية على حد سواء .

قائمة المراجع:

أولا : باللغة العربية:

أ –الكتب:

1–حقوق الانسان، أحمد الرشيدي ، :دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق ، القاهرة: مكتبة .الشروق الدولبة ، الطبعة الأولى ،2003

2 – حق اللجوء السياسي، برهان أمر الله ، :دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي ، .القاهرة : دار النهضة العربية ،1983

3– القاموس العملي للقانون الإنساني ، بوشيه سولنييه، فرانسواز ، ترجمة :أحمد مسعود،لبنان، .بيروت:دار العلم للملايين، أكتوبر 2005

4 – المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني، سعيد سالم جويلي ، القاهرة : دار النهضة العربية، 2001

5– ضوابط تحكم خوض الحرب، كالسهوفن فريتس،تسغلفد ، ليزابيث :مدخل للقانون الدولي .الانساني ، ترجمة :أحمد عبد العليم ، جنيف : اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، جوان2004

---

[1]- راجع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صحيفة الوقائع رقم 20 ، حقوق الإنسان واللاجئون . 1997 يشار إليها فيما بعد بصحيفة الوقائع رقم 20 ، وقد جرى طباعتها باللغة العربية آما أنها متوفرة باللغة الانجليزية على العنوان التالي على شبكةhttp://www.unhchr.ch/html/menu6/2/fs20.htm.

[2] –See, for example K. Grant, “Access to Land and Property Rights for Returnees to Cambodia,” UNHCR Cambodia, May 1999, for further discussion about returning refugees; also see: T. Allen and H. Morsink, When Refugees Go Home: African Experiences (New Jersey: Africa World Press, 1994).

7- اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، القانون الدولي الانساني : إجابات عن أسئلتك ، القاهرة . اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، الطبعة الخامسة ، أوت2006

8 – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،الأطفال اللاجئون : مبادىء توجيهية بشأن الحماية والرعاية،ترجمة:مركز الأهرام للترجمة والنشر،مصر،مطابع الأهرام التجارية،1994

9- مساعدة اللاجئين : تعريف بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئي، ترجمة : اشبيلية للنشر والترجمة ، مصر، . القاهرة:دار النخيل للطباعة والنشر ،سبتمبر2004

10- عديمو الجنسية في العالم : أسئلة وأجوبة ، جنيف : المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، جانفي2005 .

11 – حماية اللاجئين:دليل ميداني للمنظمات غير الحكومية،ترجمة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة:مؤسسة الأهرام،دون سنة طبع.

ب-المقالات:

1-أحمد أبو الوفا،" الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الانساني"،القانون الدولي الانساني: دليل للتطبيق على الصعيد الوطني)مؤلف جماعي (، القاهرة : بعثة اللجنة الدولية للصليب .الأحمر،الطبعة الثالثة ،2006

2-ألن،تيم،"الأمم المتحدة وعودة السكان البعدين إلى أوطانهم"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة:المطبعة الذهبية، السنة السابعة، العدد خمس و .ثلاثون، جانفي -فيفري1994

3-بخارى عبد الله الجعلى ،"الجوانب القانونية الأساسية لحماية اللاجئين في القانون

الدولي:التقنين والتطوير"،المجلة المصرية للقانون الدولي ، الجمعية المصرية للقانون الدولي ، .مصر ، الاسكندرية : مطبعة نصرمصر، العدد أربعون ،1984

4-بريت، راشيل، ليستر،إيف ، "قانون اللاجئين والقانون الدولي الانساني : الجوانب المتوازية والدروس المستفادة والنظرة المستقبلية– رؤية منظمة غيرحكومية"— ،المجلة الدولية للصليب الاحمر ، اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، القاهرة :المطبعة الذهبية ،مختارات من أعداد عام2001.

5-بكتيه، جان،"مبادئ القانون الدولي الإنساني"، محاضرات في القانون الدولي الإنساني(مؤلف جماعي)، تحرير:شريف عتلم، القاهرة : بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة .السادسة،2006

6-بلاتنر، دنيز،"حماية الأشخاص المهجرين في المنازعات المسلحة غير الدولية"،المجلة الدولية للصليب الأحمر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة:المطبعة الذهبية .الرابعة،العدد واحد وعشرون، سبتمبر -أكتوبر، السنة1991

هـ -الوثائق الرسمية:

1- -الأمم المتحدة، موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرعن محكمة العدل الدولية 19481991 :، نيويورك :منشورات الأمم المتحدة، أوت1993 .

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،السنة الثانية،العدد اثنان وخمسون،الثلاثاء 20 جويلية1963 .

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،السنة الخامسة والأربعون،العدد .ستة وثلاثون،الأربعاء2 جويلية2008

ثانياً: باللغة الفرنسية:

A/ Ouvrages et monographies :

1-ALLAND ,Denis(sous la direction de) ,Droit international public,1ère édition,Paris :PUF ,Coll. « Droit fondamental » ,mars 2000 .

2-BEIGBEDER, Yves, Le Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés ,1ère édition, paris : PUF, Coll. « Que sais –je ? », N°. 3489, juillet1999.

3-BÉLANGER, Michel, Droit international humanitaire, Paris : Gualino Éditeur, Coll. « Mémentos »,2002.

4-BETTATI, Mario, L'asile politique en question : Un statut pour les réfugiés ,1ère édition, Paris : PUF, Coll. « Perspectives internationales », octobre 1985.

5 , Le droit d'ingérence : Mutations de l'ordre international, Paris, Éditions Odile JACOB, mars 1996.

6-BIAD, Abdelwahab, Droit international humanitaire ,2ème édition, Paris : Édition Ellipses, Coll. « mise au point », août 2006.

7-BUGNION, François, Le Comité International de la Croix-Rouge et la protection des victimes de la guerre ,2ème édition, Genève, CICR, 2000.

8-BUIRETTE, Patricia, Le Droit international humanitaire ,2ème édition, Paris : Éditions La Découverte, Coll. « Repères », 1996.

:Buylant,1998. 9-COLLECTIF, Qu'est-ce qu'un réfugié ?,Bruxelles

10-CYR-Michel, Wembou, Djiena, FALL, Daouda, Droit international humanitaire : Théorie générale et réalités africaines, Paris : L'Harmattan, 2000.

أزمة اللاجئين السوريين في تركيا
التحديات وسيناريوهات الحل المقترحة

الدكتور عبدالله حمادة، جامعة حلب – كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء ونظم المعلومات

الملخص:

مع استمرار الهجمة الشرسة لقوات بشار والقوات الروسية والإيرانيين والميليشيات الشيعية على المدنيين في سورية تتزايد أعداد السوريين في تركيا حتى تجاوزت 2715000 شخص، ومع طول فترة إقامة السوريين والازدحام على مرافق الحياة في بعض المدن التركية، وظهرت الكثير من المشكلات لدى السوريين، لمعرفة هذه المشكلات قمنا بدراسة ميدانية لمئة أسرة سورية في غازي عنتاب وكيليس، ومن خلالها حددنا أهم المشكلات التي يعني منها السوريين في تركيا، وكانت كالتالي:

أ- **مشكلات العمالة:** عدم توفر فرص عمل، أجور منخفضة جداً، عدم التسجيل بالتأمينات.

ب- **مشكلات المستثمرون:** إجراءات التراخيص المعقدة للاستثمارات التي يريدونها، عدم معرفتهم بالقوانين التركية الخاصة بالاستثمار، عدم توفر رؤوس الأموال الكافية للمشاريع التي يرغبون القيام بها.

ت- **مشكلات السكن:** آجار البيوت في ارتفاع مستمر، عدم كتابة عقود آجار في كثير من الحالات وفي حال كتابة العقود فهي تكتب باللغة التركية التي لا يعرفها المستأجر.

ث- **مشكلات التعليم:** عدم توفر المدارس الكافية للطلاب السوريين وبقاء أعداد كبيرة جداً خارج المدارس، عدم استيعاب الجامعات التركية إلا بضع مئات من الطلاب السوريين المستجدين، عدم السماع بترخيص أي جامعة خاصة بالطلاب السوريين أو استئجار أي جامعة تركية أو فرع لجامعة تركية ببعض التجاوزات للطلاب السوريين.

ج- **مشكلات التوثيق:** عدم إمكانية توثيق حالات الزواج والطلاق، وعدم توثيق حالات الولادة والوفيات وما يترتب عليها من مشكلات.

ح- **مشكلات الصحة:** عدم إمكانية التواصل مع الكادر الطبي في المشافي التركية بسبب عدم توفر اللغة التركية لدى جميع المرضى، عدم السماح للأطباء السوريين بممارسة المهنة إلا بإجراءات قاسية جداً، لم يسمح بافتتاح مشافي خاصة بالسوريين.

وقمنا بعض أهم سيناريوهات تجاوز هذه المشكلات التي يعاني منها السوريين في تركيا، كالتالي:

أ- بناء قاعد بيانات للسوريين المتواجدين في تركيا، لمعرفة اعدادهم وخبراتهم، ومجالات اهتمامهم، لنتمكن من خدمتهم.

ب- تسهيل إجراءات ترخيص مشاريع صناعية ومشاريع خدمية ومشاريع تجارية، لاستيعاب أكبر عدد من رجال الاعمال السوريين والمحافظة على رؤوس أموالهم، وبالتالي استيعاب أعداد كبيرة من العمال السوريين.

ت- إحداث المنطقة الحرة على الحدود السورية التركية لاستقطاب أكبر عدد من رجال الاعمال السوريين والأتراك، وتسهيل نقل البضائع إلى الداخل السوري، وأيضاً استيعاب أكبر عدد من العمال السوريين.

ث- السماح بإحداث جامعات سورية خاصة بالطلاب السوريين وبكافة الاختصاصات، حالياً في تركيا ويتم نقلها إلى الداخل السوري عندما تتوفر الظروف لذلك.

ج- فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات الولادة والوفيات وتوثيق حالات الزواج بين السوريين فيما بينهم، وأيضاً بين السوريين والأتراك، للمحافظة على حقوق المتزوجات السوريات. وتوثيق حالات البيع والشراء للممتلكات المنقولة وغير المنقولة بين السوريين فيما بينهم، وأيضاً بين السوريين والأتراك.

ح- إحداث مشافي مؤقتة خاصة بالسوريين بكوادر مشتركة تركية سورية، والسماح بتوظيف الكوادر الطبية السورية في المشافي التركية وخاصة تلك المشافي التي يرتادها السوريين.

خ- دمج السوريين في المجتمع التركي، عن طريق إقامة دورات تدريبية للشباب السوريين على كيفية التأقلم مع المجتمع التركي، وإقامة ندوات ثقافية مشتركة بين الاخوة الاتراك والسوريين، وتعريف السوريين بالعادات والتقاليد التركية والمحافظة عليها.

المقـدمـة:

مازالت أعداد كبيرة من السوريين يواصلون التدفق عبر الحدود التركية هرباً من القصف الهمجي الذي ينزله النظام الأسدي بحق الشعب السوري، حيث وجدوا في تركيا ملاذاً آمناً لعائلاتهم. ويتركز عدد كبير من المؤسسات السورية المعارضة السورية ومنظمات من جنسيات مختلفة عاملة في الشؤون السورية في مختلف المدن التركية، بخاصة في الولايات الحدودية الجنوبية. إن إقامة السوريين في تركيا لفترة طويلة تجاوزت الخمس سنوات وعدم معرفة متى ستنتهي هذه الأزمة أفضى إلى بروز عدة مشكلات كارتفاع آجار البيوت وانخفاض أجور العمال الأتراك والازدحام على مرافق الحياة في بعض المدن التركية، كل ذلك أدى إلى نشوء حساسيات في المجتمع التركي تجاه اللاجئين السوريين.

مرّت خمسة سنوات على بدء الثورة والأحداث الدامية في سورية مازالت مستمرة، وصل عدد السوريين الذين عبروا باتجاه تركيا نحو 2715000 شخص، بناء على سياسة الباب المفتوح التركية، وهو ما أدى بدوره إلى فتح أبواب المشكلات الاجتماعية والمعيشية، وارتفاع التوتر بين أفراد المجتمع التركي وضيوفهم من السوريين.

رغم التجانس في كثير من العادات والتقاليد بين السوريين والاخوة الاتراك لكن هنالك أيضاً بعض العادات في المجتمع التركي تختلف عن المجتمع السوري بالإضافة إلى اختلاف اللغة، وهذا ما أدى إلى وجود بعض الاختلافات بين السوريين والأتراك، معظمها ناتج عن عدم انخراط السوريين بالمجتمع التركي والتأقلم مع العادات والتقاليد التركية المختلفة، وبعضها ناتج عن تصرفات بعض الشباب الاتراك الذين يستخدمون الأزمة السورية ضد نظام الحكم في تركيا.

لقد كثرت في الآونة الأخيرة الكثير من المشكلات لدى السوريين، مثل: ارتكاب بعض اللاجئين السوريين لأعمال شغب، وزيادة أعداد المتسوّلين منهم، إضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الأساسية، كالمستشفيات والمدارس، وارتفاع إيجار المساكن، وانتشار العمالة السورية الرخيصة، إن كل ذلك شكل أسباباً مهمة لخلق العديد من المشكلات بين بعض المواطنين الأتراك وبعض اللاجئين السوريين في الآونة الأخيرة.

لقد دفعت حالات القصف التي تتعرض لها ولاية كيليس من الطرف السورية إلى كثير من المظاهرات ضد وجود السوريين، ورافقها حالات تكسير لمحلات السوريين وسياراتهم واهانتهم، لكن سرعان ما تدخلت الحكومة التركية وهدأت من حالت الغليان في الشارع التركي، وفرضت الكثير من العقوبات المادية والمسلكية على المعتدين على السوريين.

كما دفعت كثرة التوترات في غازي عنتاب، العديد من المواطنين الأتراك للدعوة إلى تظاهرات ضد وجود السوريين في بلدهم. ورغم الإقبال المتواضع على هذه الدعوات، وعدم جديتها، إلا أنها دفعت الحكومة التركية إلى إصدار العديد من التعليمات الجديدة الخاصة بالسوريين.

مشكلة البحث:

لقد واجه السوريون إلى الكثير من المشكلات على مستوى الفرد أو الأسرة، منها ما يتعلق بعمل السوريين، ومنها ما يتعلق بخدمات التعليم والصحة، ومنها ما يتعلق بالإيجار وقوانينه، ومشكلات حياتية أخرى.

أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من كونها تحدد أهم المشكلات التي يعانيها السوريين في تركيا، وترتيبها حسب الأهمية، واقتراحات حلها، وتحديد أهم جهات التواصل لحل هذه المشكلات.

الدراسة التحليلية:

قمنا بدراسة أهم التحديات التي تواجه تواجد اللاجئين السوريين في تركيا، وماهي أهم السيناريوهات المقترحة للحد من انتشار المشكلات بين السورين والأتراك، وتأمين العيش الكريم للسوريين في تركيا في حال طالت الأزمة السورية لسنوات أخرى، وذلك من خلال إجراء لقاءات مباشرة مع مئة شخص من السوريين المتواجدين في مدينتي غازي عنتاب وكيليس حول المشكلات التي يواجهونها خلال معيشتهم في تركيا، وماهي وجهات نظرهم حول تحسين المعيشة في تركيا، ريثما تنتهي الأزمة السورية ويغادرون إلى بلدهم سورية.

تمحورت معظم الإجابات حول المشكلات التالية:

1-مشكلات العمالة:

تنقسم المشكلات المتعلقة بالعمالة إلى قسمين:

خ-قسم يبحث عن عمل، وهؤلاء كثر تجاوزت نسبتهم 55% من الذين قابلناهم، وتنحصر مشكلاتهم، بما يلي: عدم توفر فرص عمل، أجور منخفضة جداً، عدم التسجيل بالتأمينات، المعاملة غير اللائقة من أرباب العمل، عدم دفع الأجرة بشكل كامل، الطرد من العمل لأي سبب كان، صعوبة التواصل مع أرباب العمل أو مع الزبائن لعدم التمكن من تعلم اللغة التركية.

د- قسم يبحث عن استثمار: وهؤلاء قليلون بلغت نسبتهم 13% من الذين قابلناهم، وتنحصر مشكلاتهم، بما يلي: إجراءات التراخيص المعقدة للاستثمارات التي يريدونها، الحاجة دائماً لوجود شريك تركي لتسهيل المعاملات، عدم وجود جهة سورية ذات ثقة تتبنى معاملاتهم، عدم معرفتهم بالقوانين التركية الخاصة بالاستثمار، عدم معرفتهم بالسوق التركية بشكل كافٍ، عدم توفر رؤوس الأموال الكافية للمشاريع التي يرغبون القيام بها، صعوبة التواصل مع المؤسسات التركية أثناء معاملاتهم لعدم تمكنهم من اللغة التركية.

2-مشكلات السكن:

بلغت نسبة الذين يشكون من مشكلات السكن 40% من الذين قابلناهم، وتنحصر مشكلاتهم، فيما يلي: آجار البيوت في ارتفاع مستمر، عدم توفر شروط السكن اللائق في كثير من البيوت، عدم كتابة عقود آجار في كثير من الحالات وفي حال كتابة العقود فهي تكتب باللغة التركية التي لا يعرفها المستأجر، وظهرت بعض حالات الغبن في كتابة العقود، صعوبة التواصل بين المستأجر والمؤجر لعدم معرفة المستأجر باللغة التركية.

3-مشكلات التعليم:

تنقسم مشكلة التعليم إلى قسمين كما تناولها الذين تمت مقابلتهم:

أ- مشكلات التعليم قبل الجامعي: بلغت نسبة الذين تناولوا مشكلة التعليم قبل الجامعي حوالي 26% من الذين قابلناهم، وتنحصر مشكلاتهم، فيما يلي: عدم توفر المدارس الكافية للطلاب السوريين وبقاء أعداد كبيرة جداً خارج المدارس، عدم السماح بفتح

مدارس للطلاب السوريين في كثير من المدن التركية، سيطرة بعض ضعاف النفوس غير الكفوئين في كثير من المدارس السورية التي تم افتتاحها في تركية بسبب معرفتهم باللغة التركية فقط وإمكانية تواصلهم مع الاتراك، معظم المدارس لا تحقق الشروط اللازمة، ومعظمها في بيوت تم استئجارها من قبل بعض السوريين وجعلوها مدارس للطلاب السوريين، صعوبة إجراءات ترخيص المدارس للسوريين في تركيا.

ب- مشكلات التعليم الجامعي: بلغت نسبة الذين تناولوا مشكلة التعليم الجامعي حوالي 20% من الذين قابلناهم، وتنحصر مشكلاتهم، فيما يلي: عدم استيعاب الجامعات التركية إلا بضع مئات من الطلاب السوريين المستجدين، قبول بعض الجامعات الطلاب السوريين كطالب ضيف لكن بدون شهادة تخرج، صعوبة إجراءات قبول الطلاب المنقطعين عن الجامعة لعدم توفر كافة الوثائق المطلوبة وخاصة جواز السفر أو النسخة الأصلية من شهادة الثانوية حصراً، وهذا غير متوفر للطلاب الذين غادروا سورية، عدم السماع بترخيص أي جامعة خاصة بالطلاب السوريين أو استئجار أي جامعة تركية أو فرع لجامعة تركية ببعض التجاوزات للطلاب السوريين، بالإضافة لصعوبة تعلم اللغة التركية. طبعاً نفس الامر ينطبق على طلاب الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).

4-مشكلات التوثيق:

بلغت نسبة الذين يعانون من مشكلات التوثيق 17% من الذين قابلناهم، وتنحصر مشكلاتهم في عدم التوثيق من قبل المؤسسات التركية للأحداث التالية: عدم إمكانية توثيق حالات الزواج وما يترتب عليها من ضياع لحقوق الزوجين في حال حصلت أية مشكلات، عدم توثيق حالات الطلاق وما يترتب عليها من مشكلات أخرى، عدم توثيق حالات الولادة وما يترب عليها من مشكلات، عدم توثيق حالات الوفيات وما يترتب عليها من مشكلات وخاصة مشكلات الميراث وغيرها.

5-مشكلات الصحة:

بلغت نسبة الذين يعانون من مشكلات الصحة 11% من الذين قابلناهم، إن نسبة الذين يعانون من مشكلات في المجالات الصحية قليلة لأن الحكومة التركية فتحت المجال أمام المرضى السوريين بشكل كبير، ومع ذلك وجدت بعض المشكلات كما صرح بعض الذين تمت مقابلتهم يمكن حصرها بما يلي: عدم إمكانية التواصل مع الكادر الطبي في المشافي التركية بسبب عدم توفر اللغة التركية لدى جميع المرضى، عدم السماح للأطباء السوريين بممارسة المهنة إلا بإجراءات قاسية جداً، فحتى الآن لم يسمح لطبيب سوري فتح عيادة خاصة، لم يسمح بافتتاح مشافي خاصة بالسوريين.

6-المشكلات الخاصة بالسيارات:

بلغت نسبة الذين يعانون من مشكلات السيارات 7% من الذين قابلناهم، إن نسبة الذين يعانون من مشكلات السيارات قليلة جداً لعدم توفر السيارات إلا لدى فئة معينة من السوريين، ومع ذلك ظهرت بعض المشكلات كما صرح بعض الذين تمت مقابلتهم، يمكن حصرها بما يلي: عدم معرفة القوانين الخاصة بالسير في تركيا لتجاوز المخالفات، عدم معرفة مالكي السيارات بالمخالفات التي يرتكبونها وعدم معرفتهم بكيفية سدادها، عدم إمكانية اجراء الكشف الدوري للسيارة في تركيا، عدم السماح بتبديل بعض المواصفات في السيارة وخاصة في حال تعرضها لحادث ما، تعرض كثير من السيارات للضرب وكسر الزجاج من قبل بعض الشبان الاتراك، هنالك بعض المضايقات من بعض سائقي السيارات التركية عندما يرون السيارة السورية أمامهم.

7-مشكلات الإقامة:

بلغت نسبة الذين يعانون من مشكلات الإقامة 32% من الذين قابلناهم، ويمكن تقسيمهم إلى ما يلي:

أ- إقامات مؤقت لمدة عام خاصة بالسوريين الذين يملكون جوازات سفر، لكن المشكلة أنهم لم يسمحوا من خلال هذه الإقامة ممارسة أي عمل.

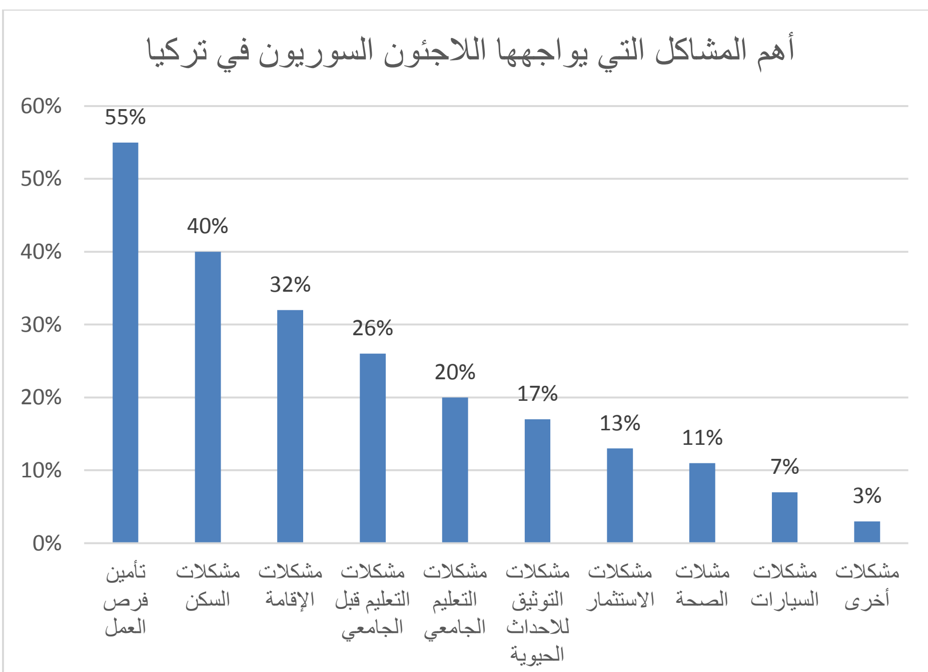
ب- الآن يتم تغير هذه الإقامات إلى إقامات أجنبي في تركيا ليس لها أي خصوصية للسوريين، وهذه الإقامات أصبحت تتطلب إجراءات صعبة ومصاريف كبيرة.

ت- السماح للسوريين الإقامة في تركيا من خلال بطاقة التعريف وهذه البطاقة حالياً لا تؤهلهم أن يمارسوا أي عمل.

8-مشكلات أخرى:

من هذه المشكلات عدم السماح للقانونيين السوريين متابعة قضايا السوريين في المحاكم التركية، وأيضاً عدم توصيل آراء السوريين إلى الأخوة الاتراك وخاصة بالمشاركة ببعض البرامج الإعلامية، ومنها أيضاً عدم قبول الكثير من تصرفات السوريين من قبل الأخوة الاتراك لأنها لا تروق لهم.

الشكل البياني التالي يوضح ترتيب أهم المشكلات التي يواجهها اللاجئون السوريون في تركيا حالياً وذلك بالاعتماد على آراء الذين تمت مقابلتهم من السوريين في مدينتي غازي عنتاب وكيليس.



السيناريوهات المقترحة لتجاوز أزمة اللاجئين السوريين في تركيا:

هنالك اجتماعات مكثفة بين المسؤولون الأتراك وممثلي المعارضة السورية وبعض المنظمات المهتمة بالشؤون السورية لتخفيف حدة التوتر بين الأخوة الاتراك والسوريين، تناولت الكثير من المشكلات من الجانب التركي وأيضاً المشكلات من الجانب السوري، وهنالك بعض الخطوات العملية لاحتواء الأزمة بين الجانبين.

وفيما يلي بعض السيناريوهات التي توصلنا إليها لحل مشكلات اللاجئين السوريين في تركيا نوجهها أولاً لوزارات الحكومة السورية المؤقتة ولمنظمات المجتمع المدني مثل اتحادات رجال الأعمال للتواصل مع الحكومة التركية ورجال الاعمال الاتراك للوصول إلى حل أزمة اللاجئين السوريين في تركيا:

1- **تأمين فرص عمل للسوريين في تركيا،** (نوجهها للحكومة السورية المؤقتة – وزارة الاقتصاد والمالية – وزارة الصناعة واتحادات رجال الاعمال السورية والتركية وأيضاً إلى الحكومة التركية)

د- بناء قاعد بيانات للعمال السوريين المتواجدين في تركيا، لمعرفة اعدادهم وخبراتهم، لنتمكن من خدمتهم.

ذ- بناء قاعدة بيانات للمستثمرين السوريين ومجالات اهتمامهم، لمعرفة إمكانية خدمتهم.

ر- تسهيل إجراءات ترخيص مشاريع صناعية ومشاريع خدمية ومشاريع تجارية، لاستيعاب أكبر عدد من رجال الاعمال السوريين والمحافظة على رؤوس أموالهم، وبالتالي استيعاب أعداد كبيرة من العمال السوريين.

ز- إحداث المنطقة الحرة على الحدود السورية التركية لاستقطاب أكبر عدد من رجال الاعمال السوريين والأتراك، وتسهيل نقل البضائع إلى الداخل السوري، وأيضاً استيعاب أكبر عدد من العمال السوريين.

س- إحداث شركات مساهمة سورية تركية يساهم في رأسمالها رجال الاعمال السوريين ورجال الاعمال الاتراك، وتوفر فرص عمل للعمال السوريين، كما نوصي بأن يكون نشاطها تجارياً في تأمين الاحتياجات والخدمات اليومية للسوريين.

ش- تأمين تسهيلات بنكية للسوريين لزيادة الاستثمارات وخلق فرص العمل.

2-**السكن:** (نوجهها لوزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- تحسين شروط السكن وخاص مصدر مياه الشرب والمنافع حمام مطبخ تواليت.

ب- الحد من ارتفاع الآجار ومنع الاحتكار.

ت- كتابة عقود الآجار باللغة التركية وباللغة العربية.

ث- السماح بتملك السوريين للبيوت بمجرد توفر الإقامة.

ج-إشادة أبنية سكنية خاصة للسوريين بآجار مخفض بجوار المدن التركية.

3-**التعليم:** (نوجهها إلى وزارة التعليم والتربية في الحكومة السورية المؤقتة، وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- فتح مدارس تكفي لاستيعاب كافة الطلاب السوريين.

ب- تدريس مواد ذات فائدة لظروف السوريين في ظل هذه الازمة، مثل مواد التربية المدنية، عمل دورات تدريبية للمدرسين في منهاج التربية المدنية.

ت- زيادة عدد مقاعد الطلاب السوريين في الجامعات التركية.

ث- قبول طلاب الجامعة السوريين المنقطعين عن الجامعة وإن لم تتوفر كافة الوثائق المطلوبة.

ج-إحداث فرع لجامعة تركية أو أكثر خاصة بالطلاب السوريين، يكون الدوام فيه بعد انتهاء دوام الطلاب الاتراك وفي أيام العطل.

ح-السماح بإحداث جامعات سورية خاصة بالطلاب السوريين وبكافة الاختصاصات، حالياً في تركيا ويتم نقلها إلى الداخل السوري عندما تتوفر الظروف لذلك.

4-**توثيق الأحداث الحيوية:** (نوجهها إلى وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات الولادة والوفيات في تركيا.

ب- فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات الزواج بين السوريين فيما بينهم، وأيضاً بين السوريين والأتراك، للمحافظة على حقوق المتزوجات السوريات.

ت- فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات البيع والشراء للممتلكات المنقولة وغير المنقولة بين السوريين فيما بينهم، وأيضاً بين السوريين والأتراك.

5-**الصحة:** (نوجهها إلى وزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة ونقابة الأطباء السورية الحرة وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- تسهيل قبول كافة المرضى السوريين في المشافي التركية.

ب- إحداث مشافي مؤقتة خاصة بالسوريين بكوادر مشتركة تركية سورية.

ت- توظيف الكوادر الطبية السورية في المشافي التركية وخاصة تلك المشافي التي يرتادها السوريين.

6-**السيارات:** (نوجهها لوزارة النقل في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- توضيح قوانين السير لأصحاب السيارات السورية.

ب- تسهيل طرائق دفع الغرامات الخاصة بمخالفات السير.

ت- تسهيل إجراء الكشف الدوري للسيارات السورية في تركيا.

ث- تسهيل إجراء التعديلات الضرورية على السيارات السورية وتثبيت ذلك على أوراق السيارة.

ج-توثيق عمليات البيع والشراء للسيارات بين السوريين فيما بينهم أو بين السوريين والأتراك.

ح-كتابة عقود البيع والشراء والآجار للسيارات السورية باللغة التركية وباللغة العربية.

7-الإقامة: (نوجهها وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- تسهيل إجراءات الإقامة للسوريين ومراعاة ظروفهم الحالية.

ب- السماح للسوريين بممارسة العمل بأي نوع من أنواع الإقامة المتوفرة لديهم.

8-مشاركة السوريين في الكثير من البرامج الإعلامية التلفزيونية، لتوضيح الكثير من وجهات النظر بين السوريين والأخوة الاتراك، مشاركة الممثلين السوريين في الأفلام والمسلسلات التلفزيونية التركية. (نوجهها وزارة الثقافة في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية).

9-دمج السوريين في المجتمع التركي: (نوجهها لوزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- إقامة دورات تدريبية للشباب السوريين على كيفية التأقلم مع المجتمع التركي.

ب- إقامة ندوات ثقافية مشتركة بين الاخوة الاتراك والسوريين.

ت- تعريف السوريين بالعادات والتقاليد التركية والمحافظة عليها.

ث- حسن المعاملة بين السوريين والأخوة الأتراك.

الخاتمة:

أخيراً هذه التوصيات ستوجه إلى الحكومة التركية وإلى الحكومة السورية المؤقتة وإلى منظمات المجتمع المدني وخاصة اتحادات رجال الاعمال التركية والسورية. ولقد لمسنا في الآونة الأخيرة خطوات سريعة من جانب الحكومة التركية لتشكيل مجالس مشتركة تركية سورية في معظم المدن التركية التي يتواجد فيها السوريين بأعداد كبيرة، بهدف الوقوف على أهم المشكلات التي يواجهها الاخوة الاتراك بسبب وجود السوريين، وأيضاً الوقوف على أهم احتياجات السوريين في تركيا، وسنتواصل مع هذه المجالس وخاصة ما يمثل الجانب السوري لنناقش معه هذه السيناريوهات المقترحة لحل أزمة السوريين في تركيا.

اللاجىء السوري والتعليم الجامعي

د.باكير محمد علي – عميد كلية الآداب في جامعة الزَّهراء – سورية

تمهيد:

وجد المتعلِّم السُّوريُّ نفسه فجأةً قد ألقت به رياحُ الحربِ خارجَ المؤسَّسات التعليميَّة التي استُبيحت دونما رحمةٍ، فلا الأبنيةُ التعليميَّةُ سَلِمَتْ، ولا الكتبُ بقيتْ، ولا القائمون على أمور التعليم من مدرِّسين ومعلِّمين وإداريين جُنِّبوا أحقاد الصراع والقتال. فكان قرار الكثيرِ من المتعلِّمين في كل المستويات التعليميَّة مغادرة البلاد طائعين أو مُكرهين، والأمل يُعَلِّلُهُم بمقاعد الدراسة، وتوديع الجهل في بلاد ليست لهم إيماناً منهم بأنَّ أرضَ اللهِ واسعةٌ، فتوجَّهوا إلى بلاد الغربة والشَّتات يتقلَّبون بين اليأسِ والأمل، والغرق والنجاةِ، وكانت تركيا الصَّديقة المِلاصقةُ لوطنهم من جهة الشمال وجهةَ الغالبِ منهم، ولكن هل وجدوا فيها ما أرادوا؟

ويتبع البحث المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع المعلومات من المصادر المتاحة، والمنهج التحليلي في تحليل الواقع المدروس، والمنهج الاستنتاجي في استنتاج الأحكام.

وأما مخطط البحث، فيجري كالآتي:

-تمهيد.

أوّلاً-أهمية البحث.

ثانياً -التعليم ما قبل الجامعي للاجئين السوريين في تركيا الصديقة.

ثالثاً-رصد واقع التَّعليم الجامعي لِلاجِئين السُّوريين في تركيا الصَّديقة.

أ-الطالبُ السُّوريُّ الجامعيُّ اللاجِئُ.

ب-الأكاديميون السُّوريُّون اللَّاجِئون في تركيا.

ج-الجامعاتُ السُّوريَّةُ في تركيا.

رابعاً-تحليل المشاهد السابقة (تحليل الواقع).

خامساً-تحديد أشكال معاناة الطلاب السوريين اللاجئين في مرحلة التعليم الجامعي.

سادساً-تحديد دور المؤسسات السورية العاملة التركية في هذا المجال.

سابعاً-مدى استفادة الطّلاب السّوريين اللّاجِئين من الخِدمات التّعليميَّة الجامعيَّة التي قدَّمتها لهم تركيا الصَّديقة.

ثامناً-طروحات ومقترحات وحلول.

-المراجع.

أوّلاً-أهميَّة البحث:

تتجلَّى أهميَّة البحثِ في رصدهِ الواقعَ التَّعليميّ الجامعي للاجِئين السُّوريين في بلدان الاغتراب والضَّياع واللجوء والتشرُّد، وتحليلِه هذا الواقع، والوقوفِ على حقيقته، ولاسيَّما في تركيا التي حاولتْ، وتُحاوِلُ جاهدةً أنْ تقف إلى جانبهم، وتُداوي جِراحاتهم بِقدرِ ما تستطيع إذْ فتحت لهم المدارس الابتدائيَّة والإعداديَّة والثانويَّة، وفتحت أبواب بعض جامعاتها لبرامج التَّعليم باللغة العربيَّة، وكذلك تتجَلَّى أهميّة البحث في تلمُّسهِ مستقبل سوريا، ومستقبلَ أهلها، إذْ لا مُستقبلَ لشعبٍ لا تعليمَ جامِعيَّ فيه، ولا نهضةَ لبلدٍ دون بحثٍ علميٍّ أكاديميٍّ، ودون مؤسَّسات تعليميَّةٍ أكاديميَّةٍ بحثيَّةٍ تبني الجيل المتعلّم الواعي القادر على العمل الواعي، والنَّهضة الواعية، المتزوِّدِ بنُورِ العِلمِ والمعرفة والإنسانيَّة والفِكر الإنساني والإسلامي والوطني المستقيم القويمِ، ولاسيَّما أنَّ سنواتٍ خمساً عِجافاً مضتْ دون أن يتخرَّج في المناطق الثَّائرة جيلٌ جامِعيٌّ، بل إنَّ الذين كانوا في الجامعات من أبناء هذه المناطق قد صاروا خارجها صَيْداً للنِّسيانِ والجهلِ والتشرُّد. فهل ما قُدِّمَ لِلَّاجِئ السُّوريِّ من خِدماتٍ تعليميَّة جامعيَّة في تركيا كفَتْه؟ وهل هذه البرامجُ قادرةٌ على تأمين الكوادر التَّعليميَّة الأكاديميَّة المتعلِّمة لخدمة سوريا في المجالاتِ كافَّةً، ولاسيَّما في مجالي التربية والتعليم؟

.

وتتجلَّى أهميَّةُ البحث أيضاً في هدفِهِ، وهو تقديمُ مقترحاتٍ وطروحاتٍ وحلولٍ تُلائِمُ وضعَ اللَّاجِئ السُّوريِّ، وتُعينُهُ على التَّعليم الجامعي، وتجعلُ هذا التَّعليم أوَّل اهتمام للشَّعبِ السُّوري اللَّاجِئ إلى الخارج، والنَّازِحِ في الداخل، ولِلَّذين قرَّروا دعمهُ حتَّى النِّهاية.

ثانياً–التعليم ما قبل الجامِعيّ للاجِئين السوريين في تركيا الصديقة:

المقصود بالتعليم ما قبل الجامِعيّ المراحلُ الابتدائيَّة والإعداديَّةُ والثانويَّةُ، فقد خمَّنت الحكومة التركية في بادئ الأمرِ أنَّ لجوء السوريين إلى أراضيها ينتهي في فترة قصيرةٍ جدًّا، وهذا ما سمعتُهُ من أكثر من شخصٍ من الإخوة الأتراك، ولذلك لم يُبالوا بالتعليم أوَّلاً، ولكن لما طالَ أمدُ الحرب، واستعرتْ نيران الصراع، وتعقَّدت الأمور إلى درجةٍ زُلزِل فيها الناسُ زلزالاً شديداً، أحَسَّت الحكومة التركيَّة بالحرج، وأدركت خطورة إهمال تعليم اللاجِئين في مدارس مُنتظمة على مستقبل السوريِّين خاصَّة ، وعلى تركيا عامَّةً، لأنَّ الجاهل يغدو تطويعُهُ سهلاً، واستخدامهُ ضدَّ الآخرين ليس صعباً.

وقد ذكر موقع ترك برس الإلكتروني بتاريخ 17/ 10/ 2014م أنَّ وزارة التعليم التركيَّة عمَّمت على مدارسها منح فُرصةِ التعليم مجَّاناً للأجانب اللاجِئين إلى الأراضي التركيَّة بشرط أن يكون مع المتعلِّم اللاجِئ بطاقةُ تعريف شخصيَّة (هويَّةُ لاجِئ) ممنوحة له من إدارات الهِجرة التركيَّة في المحافظات التركيَّة، أو تذكرة إقامة أو ما شابه ذلك(1).

وأوردَ الموقع نفسهُ بتاريخ 10/22 / 2014م أنَّ الَّذين سيُشرِفون على هذه المدارس مُدرِّسون أتراكٌ على ملاك وزارة التَّعليم التُّركيَّة، ويُقدَّم الذين يعرفون اللغة العربيَّة، وأوردت أنَّ المتعلِّمين السوريين الذين كانوا يتلقّونَ التَّعليم في

---

1 -ترك برس- موقع إلكتروني- 2014/10/17م.

المدارس التي تُشرفُ عليها البلديَّاتُ والمنظَّماتُ المدنيَّةُ بلغ عددهم مئةً وخمسين ألفاً، يدرُسُ سبعون ألفاً منهم في مدارسِ المخيَّمات الموجودة على الأراضي التُّركيَّة في إحدى عشرة ولاية، ويدرُسُ الباقي في مدارس خارج المخيَّمات في مناطق مُختلفة في تركيا. واقتصرت مهمَّة الائتلاف على إعداد المناهج الدراسيَّة[1].

وذكر موقع الجزيرة الإلكتروني بتاريخ 2015/10/4 نقلاً عن مصادر صحفيَّة تركيَّة أنَّ عدد الطُّلاَب السوريين الذين توجَّهوا إلى المدارس في هذه المرحلة في بداية العام الدراسيّ 2015- 2016م بلغ ثلاثمئة وسبعين ألفاً، ليدرسوا في المدارس السُّوريَّة المؤقَّتة، يُضاف إليهم سبعون ألفاً التحقوا بالمدارس الحكوميَّة التركيَّة[2]، وهذا يعني أنَّ العدد بلغ أربعمئة وأربعينَ ألفاً.

وذكر الموقع ذاتهُ في التقرير ذاتهِ نقلاً عن مواقع إعلاميَّة سوريَّة عن فوَّاز العوَّاد مساعد وزير التربيَة في الحكومة السوريَّة المؤقَّتة قولَهُ:" إنَ عدد المدارس السوريَّة في تركيا قد بلغ مِئتين وثلاثين مدرسة، وإنَّ نحو ثلاثمئةِ ألف طالبٍ سوريٍّ باتوا في عِداد المتَسرِّبين من العمليَّة التعليميَّة"[3]

وذكر عبيدة القيسي مُدير المدرسة التركيَّة السوريَّة التي تأسَّست في إستانبول قبل عامين أنَّ المدرسة قائمة على التبرُّعات، وتعمل فترتين صباحيَّة ومسائيَّة لاستيعاب أكثر من سِتمئة طالبٍ وطالبة[4].

وقد بشَّرَ والي غازي عنتاب علي بيرلي كايا كما أورد موقع تركيًّا بالعربيَّة الإلكتروني بتاريخ 2015/10/16 م، بشَّرَ السوريين بأنَّ الحكومة التركيَّة ستُجيبُ كُلَّ طلبات السوريين لاسيَّما المتعلِّقة بالعمل والتعليم، ولذلك دعاهم إلى البقاء في تركيا، وعدم مُغادرتها إلى بلدانٍ أخرى. وكذلك بشَّر المعلِّمين والأطباء السوريين بأنَّ وضعهم سيكونُ قانونيَّاً مُعترفاً به في تركيا، ولا سيَّما بعد انتهاء الانتخابات التركيَّة[5].

وقد كان هذا التصريح في اجتماع للوالي مع الفعاليَّات السوريَّة من منظَّماتٍ وجمعيَّاتٍ في المدينة، وقد حضر الاجتماع رئيس الحكومة المؤقَّتة وعددٌ من الوزراء.

وأورد موقع العربيَّة نت بتاريخ 2015/11/9 م تقريراً عنوانهُ " ثلثا أطفال اللاجِئين السوريين بلا تعليم" نقلاً عن منظَّمة هيومان رايتس ووتش أنَّ سبعمئة ألف طفل سوري لاجِئ في تركيا في سن الالتحاق بالتعليم، وأن مئتي ألف منهم التحقوا بالتعليم في العام الدراسيِّ السَّابقِ، ورأت المنظمة أن عدمَ التحاق هؤلاء بالتَّعليم خطيرٌ، لأنَّ ذلك يعني أنَّهم سيكونون في المستقبل مُتسوِّلين في الشوارع، أو متطرِّفين، أو محاربين ينتظرهم الموتُ في سوريا، أو مهاجرين عبرَ البِحار إلى أوروبا[6].

---

[1] - ترك برس – موقع إلكتروني - 2014/10/22.
[2] - الجزيرة نت – موقع إلكتروني – 2015/10/4م.
[3] - الموقع السابق.
[4] - الموقع السابق.
[5] - تركيا الآن – موقع إلكتروني – 2015/10/16م.
[6] - العربية نت – موقع إلكتروني – 2015/11/9م.

وذكر موقع ترك برس الإلكتروني بتاريخ 23/ 2015/12 م نقلاً عن نائب مستشار وزير التَّعليم الوطني التُّركي "يوسف بويوك" أنّ عددَ الطّلاب السُّوريين اللاجِئين بلغ ثلاثمئة ألفٍ في المدارس التُّركيَّة في مرحلة التَّعليم قبلَ الجامعي في المستوياتِ كافَّةً، وأنَّ وزارة التَّعليم الوطني التُّركيَّة تفعل ما بوسْعِها لجذبِ كُلِّ الطُّلاب السُّوريين إلى المدارس الحكوميَّة التركيَّة في النظام التعليمي التُّركيّ بإشراف وزارة التربية في كُلِّ المحافظات التركيَّة، وأنَّ الوزارة تسعى إلى إنشاء مراكز ومدارس جديدة لجذب مئة وخمسينَ ألفَ سوريٍّ إلى المدارس حتّى نهاية العام الحالي[1].

وذكر الموقع نفسه بتاريخ 2016/2/1 م أنَّ الحكومة التُّركيَّة تستعدُّ لطرح موضوع تعليم اللاجِئين السُّوريين في تركيا في مؤتمر لندن الخاصّ بالأزمة السُّوريَّة الذي سيُعقَد في الشهر الرَّابع من هذا العام بحضور رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو، وأنَّهُ قد يُنشَأ بناءً على هذا المؤتمر مئةُ مدرسةٍ أُخرى للاجِئين السوريين في تركيا تُضافُ إلى ثلاثمئة مركز تعليمي ومدرسة موجودة فيها، وأنَّ الدِّراسة في هذه المدارس ستكون للمناهج السُّوريّة باللغة العربيَّة[2].

وأورد موقع (آرانيوز) الإلكتروني بتاريخ 2016/2/2 م نقلاً عن السيِّد يوسف بويوك سكرتير نائب وزير التَّعليم التُّركي أنَّ الحكومة التُركيَّة ستدعمُ تعليمَ اللاجِئين السوريِّين في تركيا بتخصيص مليار يورو مِمَّا تعهَّد الاتّحادُ الأوروبيّ بتقديمه لتركيا لمساعدة اللاجِئين السوريين على أراضيها، وبتخصيص رواتب لأهالي الطلاب، وتخصيص وسائل نقل للطلاب المسجّلين في مدارس بعيدة من مساكنهم، وأنَّ ذلك سينعكس إيجاباً على المدرِّسين والمعلِّمين السُّوريين العاملين في تعليم الطلاب السوريين في تركيا. وهؤلاء –كما ذكر – يبلغ عددهم في تركيا (9500) معلّم ومُعلِّمة[3].

وأكّد مصدرٌ في مديرية التربية في عنتاب دارَ حوارٌ بيننا قرب هذه الأرقام من الأرقام الموجودة عندهم، وأيّد فكرة افتتاح بعض الجامعات التي تدرِّس المقررات العربية، لتكون معينة للجامعات التركية في استيعاب الطلاب السوريين في مرحلة التعليم الجامعي، لكنه لم يستصوب فكرة أن تكون لهم جامعات خاصة بهم بعيداً عن البيئة التركية، وكذلك استصوب فكرة أن تستفيد تركيا من السوريين الذين يحملون الجنسية التركية إلى جانب الجنسية السورية، ليكونوا جسراً فعّالاً بين المجتمعين التركيّ والسوريّ.

وذكر الموقعُ ذاتُهُ في هذا التَّقرير أنَّ التَّقارير الأُمَمِيَّة تُؤَكِّد أنَّ أكثر من مليوني طفلٍ سوريٍ في دول الشّتات وفي الدَّاخل السُّوري لا يملكونَ حقَّ التَّعليم بسبب الصّراع الدَّائر في بلادهم[4].

وقليلةٌ هي الأخبار التي تتحدَّث عن وضعِ المعلِّمين والمدرِّسين السُّوريين اللَّاجِئين في تركيا عدا بعض الإشارات إلى عددهم، وصعوبةِ ظروفهم، وقِلَّة رواتبهم، والاستشهاد برأيِ بعضٍ منهم.

[1] - ترك برس – موقع إلكتروني – 2015/12/23م

[2] - الموقع السابق – 2016/2/1.

[3] - آرا نيوز – موقع إلكتروني – 2016/2/2م

[4] - الموقع السابق.

ولكن أورد موقع تركيا الآن الإلكتروني بتاريخ 2016/2/21 م أنَّ قطاعَ المعلِّمين السُّوريين اللاجِئين في تركيا استطاعَ أن يُشكِّل نقابةً رسميَّةً مُعترفاً بها من السلطات التركيَّة؛ لأنَّها – نقابة المعلِّمين السوريَّة – استطاعت أن توقّع مذكَّرة تعاون مع نظيرتها التركيَّة على هامش اللقاء العاشر الذي عقدتهُ نقابة المعلِّمين التركيَّة في مدينة أنطاليا قبل أيَّام قليلة من نشر هذا الخبر، وقد حضرهُ مُمثِّلو نقابات في ست عشرة دولة عربيَّة وآسيويَّة وإفريقيَّة وأوروبيَّة، منها السودان والجزائر والمغرب وماليزيا والهند....[1]

وأكّد مصدرٌ في مديرية التربية في عنتاب في حوار دار بيننا قُرب هذه الأرقام من الأرقام الموجودة عندهم، وأيّد فكرة افتتاح جامعات تدرّس المقررات العربية باللغة العربية، وتكون معينة للجامعات التركية في استيعاب الطلّاب السوريين، لكنه لم يؤيد فكرة افتتاح جامعات تعزل الطالب السوريّ عن البيئة التركية، وذهب إلى أنه ينبغي على الدول الدّاعمة للشعب السّوريّ أن تتبنى سياسة واضحة في هذا الخصوص، لإنقاذ الإنسان السوريّ من الجهل، ولتهيئته أكاديمياً للمساهمة الفعّالة في بناء البلد الذي هو لاجئ في، وفي بناء بلده سوريا.

وخُلاصةُ ما جاء في هذه المواقع التي نقلت معلوماتها عن مصادر رسميَّة تركيَّة وسوريَّة مُعارضة وأُمميّة:

1. عدد المتعلِّمين السورييِّن اللاجِئين في تركيا في مرحلة التعليم قبل الجامعي ضخمٌ جدّاً.

2-عدم رِضا السُّوريين اللاجِئين بالواقع التَّعليمي لهم في هذه المرحلة في تركيا.

3-تدنيِّ رواتب المعلِّمين والمدرِّسين في هذه المرحلة.

4-بدأت عمليَّة التَّعليم في هذه المرحلة تحت إشراف البَلَدِيَّاتِ والمنظَّمات والجمعيَّات المدنيَّة والخيريَّة.

5-تحوَّلَ الإشراف على هذه المدارس في عام 2014-2015 م إلى الحكومة التُّركيَّة.

6-تنبُّه الحكومة التُّركيَّة إلى أهميَّة تعليم اللاجِئين السُّوريين في هذه المرحلة.

7-سعيُ الحكومة التُّركيَّة إلى تعليم جيِّدٍ للَّاجِئين السُّوريين.

8-عدم وجود رؤيةٍ واضحة لتعليم اللَاجِئين السُّوريين في هذه المرحلة.

9-قِلَّة الكفاءات السُّوريَّة المستخدمة في هذه المرحلة.

10-غِياب المؤسَّسات والمنظَّمات والجمعيَّات والهيئات الحكوميَّة والمدنيَّة الخيريَّة التي تُقدِّم الدَّعمَ الأوّليّ للمدرِّس اللَّاجِئ أوَّلَ قدومه إلى تركيا حتّى عثوره على عمل يُناسبهِ.

ثالثاً–رصد واقع التَّعليم الجامعي لِلاجِئين السُّوريين في تركيا الصَّديقة:

[1] - تركيا الآن – موقع إلكتروني – 2016/2/21م.

يتناولُ هذا الرصد ثلاثة مشاهد أساسيَّة لهذه المرحلة، المشهد الأوَّل يتناول الطالب السّوري الجامعي اللَّاجِئ والخدمات التي قُدِّمت لهُ إلى الآن في تركيا، ويتناول المشهد الثاني الأُستاذ الجامعيّ السوريَّ اللَّاجِئ في تركيا والخدمات التي قُدِّمت له إلى الآن، ويتناول المشهد الثالثُ

الجامعاتِ السُّوريَّة الناشِئة في الدَّاخل المشتعِل، وفي بلاد الغُربة والمهجر واللجُوء:

أ–الطالبُ السُّوريُّ الجامعيُّ اللاجِئُ:

لم يَفقد بعضُ الطَّلبة السُّوريّين الأمل في التَعليم الجامعي ، أو في استكمالهِ بالرُّغمِ من نيران الحروب والأحقاد التي تلتهم بلادهم، فذَكَرَ موقع الجزيرة الإلكتروني بتاريخ 2012/9/26 م أنَّ الحُكومة التركيَّة قرَّرت السماح للطُّلاب السوريين باستكمال دراستهم في الجامعات التُركيَّة دون الحصول على شهادة من هذه الجامعات، فالغاية تعويض الدروس التي فاتَتْهُم، وقد تباينتْ ردود الأفعال التركيَّة– بحسب الموقع الذي أورد الخبر – على هذا القرار بين مؤيِّدٍ لهُ، ومُعارضٍ يرى فيه تعدِّياً على حقوق الطَّلبة الأتراك، واقتصرت هذه النّظرةُ الإنسانيَّةُ على قبولهم في جامعات المدن القريبة من الحدود السُّوريَّة، وهي (غازي عنتاب، ومرسين، وأنطاكيا، وأورفة، وكيليس، وعثمانيَّة)[1] .

وأورد موقع عنب بلدي الإلكتروني بتاريخ 20/ 7/ 2014 م تحت عنوان (الدِّراسة الجامعيَّة في تركيا للطُّلاب السُّوريين) أنَّهُ يتعيَّنُ على الطالب السوري الحاصل على الشهادة الثانويَّة، الرَّاغب في الالتحاق بالجامعات التركيَّة أن يجتاز امتحان (يوس) التُّركي الذي يتضمَّن معلوماتٍ في اللغة الإنكليزيَّة والرِّياضيَّات، وأن يجتاز اختبار (تومر) مما يعني بقاءَهُ عاماً أو عامين لتجاوز هذه الاختبارات عدا تكلفتها التي تتراوح من خمسين ليرة تركيَّة حتَّى مئة دولار أمريكي بحسب شهرة الجامعة[2] .

وذكر الموقعُ ذاتُهُ في هذا التَّقرير أنَّ أسلوبَ المنح الدِّراسيَّة أحدُ مسالك الأمل للطالب

السُّوريِّ اللاجِئ في تركيا، وإن كانت هذه المنحة شاملةً لكل الأجانب في تركيا، يتقدَّم إليها 12000 ألف طالب، فيُقبل منهم 600 طالب[3] .

ونقل الموقع عن مصدر في الحكومة السُّوريَّة المؤقَّتة أنَّ عدد الطلاب السُّوريين اللاجِئين الذين تقدَّموا إلى الجامعات التركيَّة عام 2012م بلغَ 5000 طالب معظمهم من التركمان الذين يُجيدونَ اللغة التّركيَّة، وتقدَّم للجامعات الخاصَّة 2500 طالب[4] .

وشكَّلت الجامعات التركيَّة الخاصّة بحسب الموقع نافذة أملٍ لهؤلاء المساكين؛ لأنَّها لا تطلب إليهم امتحان اليوس، ولا تعديل الموادّ، وخفَّفت لهم الرسوم بنسبة 50 % [1] .

1 - الجزيرة نت - موقع إلكتروني – 2012/9/26م.
2 - عنب بلدي – موقع إلكتروني – 2014/7/20م.
3 - عنب بلدي – موقع إلكتروني – 2014/7/20م.
4 - الموقع السابق.

أمَّا جامعة إينونو في ملاطيا التركيَّة فقد أعلن رئيسُها عن موافقة الجامعة على قبول كل الطُّلاب السوريين المتقدِّمين إلى تلك الجامعة للعام الدِّراسيّ 2014 -2015 م ، ووعد بقبول طُلاب الدِّراسات العُليا في التخصصات المعتمدة في الجامعة[2]. وأكّد مسؤولُ الطلّاب التركمان، وهو طالب سوريّ من تركمان سوريا يدرس في هذه الجامعة، في اتّصال هاتفي معه أنّ الجامعة لم تفِ بوعدها.

وذكر موقع عنب بلدي الإلكتروني نقلاً عن الإحصاءات الصادرة عن مجلس التَّعليم العالي التُّركي بتاريخ 2015/9/20 أنَّ عدد الطُّلاب السُّوريين الذين يدرسون في الجامعات التركيَّة بلغ في العام الدراسي 2014-2015 م (4597) طالباً، وتوقَّع تضاعف عددهم في العام الدِّراسي2015-2016 م بسبب التسهيلات المقدَّمة لهم[3].

ونقلت مواقع إلكترونيَّة عِدَّة منها موقع تركيا بالعربي، وموقع الجزيرة نت، وموقع الخليج الجديد في تواريخ متباينة نقلاً عن وزير التربية التركي عن إبرام اتّفاقيَّة بين تركيا وقطر لافتتاح جامعة عربية في غازي عنتاب تُدرِّس الطُّلاب السوريين باللغة العربيَّة، وتستوعبهم [4] .

وذكر موقع عنب بلدي الإلكتروني بتاريخ 2016/5/28 م نقلاً عن تقرير لصحيفة زمان التركيَّة نشرته بتاريخ 2016/5/27 م أنَّ عدد الطُّلّاب السوريين الدَّارسين في الجامعات التركيَّة تضاعف بشكل تدريجي من (608) طالب في العام الدراسي 2011-2012 م ليصبح (962) طالباً في العام الدراسي 2012-2013 م، وارتفع الرقم إلى (1785) طالبٍ في العام الدراسي 2013-2014م، ووصل العددُ إلى (4597) طالبٍ في العام الدراسي 2014-2015م[5] .

ب–الأكاديميون السُّوريُّون اللَّاجِئون في تركيا:

المقصود بهم حَمَلَةُ شهادات الدكتوراه. وأعلى ما حصل عليه هؤلاء هو مجلس الأكاديميين الأحرار الذي لم يحظَ بحسب رئيسه الحالي الدكتور محمَّد كرديَّة ، بأيّ دعم مالي أو تعاون من الحكومة التركيَّة وغيرها، ولا من المنظَّمات المدنيَّة والجمعيَّات الخيريَّة، ولم يُخصَّص أيُّ مبلغ أو أيُّ راتب لأحد من أعضائهِ؛ لذا لم يستطع هذا المجلس أن يُنجز، أو يُحقِّق شيئاً من أهدافهِ التي منها تأمين عمل للأكاديميين، وإنشاء مركز للبحوث والدراسات وغيرها، ورأى الدكتور كرديَّة أنَّ تجاهل هذا المجلس الذي يتجاوز عددُ الأكاديميين المسجّلين فيه مئة وخمسين أكاديميَّاً،

---

[1] - الموقع السابق.
[2] - ترك برس – موقع إلكتروني – 2014/9/20م.
[3] - عنب بلدي – موقع إلكتروني – 2015/9/20.
[4] - ترك برس - الجزيرة نت – الخليج الجديد – مواقع إلكترونية .
[5] - عنب بلدي – موقع إلكتروني- 2016/5/28م.

دفعَ الكثير من الأكاديميين إلى ركوب أمواج الخطر، والهجرة في قوارب الظلامِ والموت إلى أوروبا حيثُ الأخبار الواعدةُ بواقعٍ أفضل، أو العمل في مهنٍ لا تليق بمستواهم العلمي، ولا بأعمارهم سعياً وراء لقمة العيش والكفاف.

وتفطَّن الإخوة الأتراك في نهاية عام2015م إلى خطورة الوضع، فجاءت دعوة الأكاديمي التركي "مراد أردوغان" الأستاذ المساعد ومدير مركز البحوث السِّياسيَّة والهجرة في جامعة "حاجي تبه" في أنقرة إلى إنقاذ الوضع، والتَّوجُّه نحو تعيين الأكاديميين السوريين في الجامعات التركيَّة، للاستفادة منهم، واستثمار طاقاتهم ذاكراً أنَّ عددهم في تركيا 500 أكاديمي، وقد ذكر أردوغان أنَّ إهمالَ الأكاديميين دفعهم إلى الهجرة إلى أوروبا، أو في التفكير بالهجرة إليها، وأنَّ هؤلاء سيكونون جسرَ التَّواصُل مع السُّوريين اللَّاجئين في تركيا. وقد ورد هذا الخبر على موقع ترك برس الإلكتروني بتاريخ 2015/12/27 م [1] .

فتحرَّك موضوعُ الأكاديميين السُّوريين في تركيا بعد هذه الدَّعوة، وبدأت التَّقاريرُ الإعلاميَّة تهتم شيئاً ما بتوضيح وضعهم مستندةً في ذلك إلى بعض التَّصريحات من المصادر الرَّسميَّة. فذكر موقع أخبار الآن الإلكتروني أنَّ سبعةَ عشر ألفاً على الأقل تمَّ إحصاؤهم من حملة شهادات الدكتوراه والطِّبِّ والصَّيدلة قد غادروا سوريا إلى بلاد المهجر دون أن يذكر ما نصيبُ تركيا من هؤلاء؟ لكنَّهُ ذكر أنَّ قوانين العمل واللغة والابتزاز من الشركات الخاصَّة كانت تُواجههم[2] .

ثمَّ أثمر التَّعاون – بحسب الموقع – بين الحكومة السوريَّة ومنبر الجمعيَّات السُّوريَة – وهو تجمع لعدد كبير من الجمعِيَّات الرَّسميَّة المرخَّصة في تركيا، وهو جهة رسميَّة تعترف بها الحكومة التركيَّة – عن تقديم قاعدة بيانات بـ 570 أكاديميَّاً في سوريا بينما أعلن المسؤول عن المساعدات الإنسانيَّة في رئاسة الوزراء التركيَّة عن إحصاء ما يزيد عن 550 أكاديميَّاً سوريَّاً وُظِّفَ منهم في الجامعات التركيَّة 315 أكاديميَّاً[3] .

فعقدت الحكومة التركيَّة في الشهر الأوَّل من عام 2016م اجتماعاً في أنقرة لبحث وضع الأكاديميين السُّوريين، حضرهُ كبيرُ المستشارين والمسؤول عن شؤون الهجرة والمساعدات الإنسانيَة في رئاسة الوزراء التركيَّة "محمَّد مرتضى يَتش" ورؤساء جامعات تركيَّة، وممثِّلون عن مجلس التَّعليم، وأكاديميون سوريون، ووزيرا الاتّصالات والنقل والصناعة والصحَّة "محمد ياسين نجَّار"و"محمَّد وجيه جمعة " عن الحكومة السوريَّة المؤقَّتة.

وزُبدةُ ما وصل إليه الاجتماعُ، الاهتمامُ بوضع الأكاديميين السوريين، وإنشاءُ قاعدة بيانات لتوظيفهم في الجامعات التركيَّة إنْ دعتِ الحاجة. هذا ما ذكرهُ موقع وزارة الاتّصالات والنقل
والصناعة في الحكومة السوريَّة المؤقَّتة بتاريخ 2016/1/29م[4] .

[1] - ترك برس – موقع إلكتروني – 2015/12/27م.
[2] - أخبار الآن – موقع إلكتروني -
[3] - الموقع السابق.
[4] - وزارة الاتصالات والنقل والصناعة في الحكومة السورية المؤقتة – موقع إلكتروني – 2016/1/29م.

وجاء بعدَ ذلك تصريح للبروفسور عبد الله جاوش أوغلو نائب رئيس مجلس التَّعليم التركي ذكر فيه نِيَّة الحكومة التركيَة بتوظيف الأكاديميين السوريين في الجامعات التركيَّة، وإنشاءِ قاعدة بيانات لهم عبر بريدين إلكترونيين أحدهما له، والآخر لمكتب مستشار رئيس الوزراء لشؤون الهجرة والمساعدات الإنسانيَّة. وقد ورد هذا الخبر على موقع ترك برس الإلكتروني بتاريخ 2016/2/3م[1].

وذكر موقع الجزيرة نِت بتاريخ 24/ 2016/2 م أنَّهُ شُكِّلت لجنة مكوَّنة من خمسة أكاديميين سوريين، وممثِّلين عن هيئة التَّعليم العالي والجامعات التركيَّة لمتابعة مسألة الأكاديميين السُّوريين اللَّاجِئين في تركيا[2].

ولعلّه يحسن في هذا المقام سردُ معاناة بعض الأكاديميين السوريين الذين لجؤوا إلى تركيا، ومنهم الدكتور عدنان الذي عانى من البحث عن عمل وسكن مناسبين، ومن استخراج الهويّة المؤقّتة التي ستقيّد إقامته في مدينة معيّنة، وستُقيِّد تنقّلاته، وعانى من الرّوتين في دوائر الدّولة، لأنّ الموظَّف لايستطيع مخالفة القانون الذي لايتناسب في كثير من الأحيان مع وضع اللاجىء السّوريّ، لأنه قانون صِيغ للمواطنين الأتراك المستقرِّين، ولم يُصَغ للاجئين السوريين، ويرى أنّ الحكومة التركية تُغلِّب الجانب العاطفيّ في تعاملها مع اللاجئين السّوريين، ويرى أيضاً أنّ السُوريين في بلاد الشَّتات لم يرتقوا بعدُ إلى درجة الحِسّ بالمسؤولية، وكذلك الدكتور خالد الذي عمل لفصل واحد في إحدى المؤسسات السورية، فهو وزوجه لا يملكان عملاً، ولايجدان من يُقدّم لهما المساعدة، وهما يسكنان مع ولديهما الصغيرين في غازي عنتاب في بيت تبلغ تكاليف استئجاره مع الماء والكهرباء ألفَ ليرة تركية تقريباً في الطابق الأخير من البناء، ويشكو أكاديميٌّ سوريٌّ آخر حصل على الجنسيّة التُّركيّة، لم يرتضِ ذكرَ اسمه، من عدم تعديل شهاداته الجامعيّة التي حصل عليها في سوريا، لأنّ مجلس التعليم العالي التّركي في انتظار انتهاء الحرب السّوريّة، وتشكيل حكومة سوريّة تعترف بها تركيا، يتمّ التّواصلُ بها، ويقول هذا الأكاديميُّ: "إنّ اختصاصي تحتاج إليه كثيرٌ من الجامعات التّركيّة، وهي تستقدم المدرّسين لهذا الاختصاص من الدّول العربيّة، ولا تستفيد من أمثالنا الذين نحمل الجنسية التركية إلى جانب الجنسيّة السّوريّة، فقد حصلتُ على الجنسيّة التركيّة، لأنّ والدتي تُركيّة ، وظننتُ أنيّ أكون محظوظاً صاحبَ حقَّين، وجسراً للتّواصل بين المجتمعين، وإذٍ بي أَجدُ نفسي خارج السِّياق. فأنا أستطيعُ أن أُقدّم كثيراً من الأدلة القانونيّة والمنطقيّة الصّحيحة التي تُثبِتُ صِحّة شهاداتي الجامعيّة".

وأُجمِلُ أبرزَ المسائل التي وردت في المشهدين السابقين:

1-إهمالٌ من الجهات الرَّسميَّة والمنظَّمات المدنيَّة والجمعيَّات الخيريَّة في البداية للكفاءات العلميَّة اللَّاجِئة، وفي مُقدِّمتها الأكاديميون.

2-هجرة الكفاءات العلميَّة إلى أوروبا، أو التَّفكير بالهجرة إليها.

---

[1] - ترك برس – موقع إلكتروني – 2016/2/3م.

[2] - الجزيرة نت – موقع إلكتروني – 2016/2/24م.

3-تنبُّه متأخِّر، لكنَّهُ مُستحسَن لمسألة الكفاءات العلميَّة الأكاديميَّة.

4-الوضع الاجتماعيّ والمعيشيّ الصّعب للكفاءات العلميَّة الأكاديميَّة.

5-تنبُّه الإخوة الأتراك لهذه المسألة وخطورتها قبلَ السُّوريين.

6-تحرُّك الحكومة التُّركيَّة لتدارُك الأمر.

7-انعقاد مؤتمر في أنقرة لبحث مسألتهم.

8-البرنامج العربي في الجامعات التركيَّة حلٌّ لمشكلة الطلاب السُّوريين.

9-إنشاء قاعدة بيانات لهم.

9-تشكيل لجنةٍ مشتركة تركيَّة سوريَّة لمتابعة أوضاعهم.

ثُمَّ جاءت الدِّراسةُ البحثيَّةُ الصَّدمةُ التي قامت بها جامعة (حاجي تَبَه) التُّركيَّة. فقد ذكرت مواقع إلكترونيَّة مثل ديلي صباح العربيَّة، والمركز الصحفي السوري، ومرآة سوريا الإخباري بتاريخ 2016/3/4، وتاريخ 2016/3/5 م أنَّ نسبة الأُميَّة بين اللَّاجِئين السوريين في ألمانيا 5%، ونسبةُ الأميَّة بين اللّاجِئين السّوريين في تركيا 50%، وأنَّ نسبة الجامعيين بين اللاجِئين إلى ألمانيا70% بينما عددُ الجامعيين السُّوريين اللاجِئين إلى تركيا أربعون ألفاً، فعدَّ رئيس مركز

دراسات الهجرة والسياسة في جامعة (حاجي تَبه) الدكتور (مراد أردوغان) هذا الأمر كارثيّاً[1].

إذاً، بعد خمسِ سنواتٍ من الهجرة والتنبُّهِ المتأخِّرِ، والمقارنة مع بُلدانِ المهجَر الأُخرى تبيَّنتِ الكارثةُ، وتَوضَّحتِ المشكلةِ، وبرزَ الخطرُ واضحاً.

ج-الجامعاتُ السُّوريَّةُ في تركيا:

حاول بعضُ الأكاديميين السوريين الذين تنبَّهوا لهذا الخطر منذُ عامين أن ينهضوا بأنفسهم، وأدركوا أنَّ المستقبلَ الزَّاهرَ الواضحةَ معالمُهُ، القويَّةَ أركانُهُ لا يُبنى إلّا بالعلمِ المنظَّم في مؤسَّساتٍ تعليميَّةٍ أكاديميَّة تنهضُ بالشبابِ، وتُغذِّيه المعلوماتِ الصحيحة التي تنهض به، وتُهيِّئُهُ لخدمة وطنه سوريا، فجاءت المحاولات بافتتاح جامعاتٍ خاصَّةٍ يقفُ غيابُ الاعتراف عنها، وتكاليفُ الدّراسة الباهظة حاجزاً بينها وبين الطلاب الرَّاغبين في متابعة تحصيلهم العلميِّ، فاسمُها يجذبُهُم إليها، والسَّببان المذكوران يُبعِداهم عنها، فبقي بعضُها مجرَّدَ إعلانٍ، وكان بعضُها تمثيلاً لجامعةٍ أخرى كاتِّحاد خرِّيجي العلوم الشرعيَّة الذي يُمثِّل جامعة طرابلس اللبنانيَّة، ويكتفي في هذه المرحلة بكليّة الشريعة، واستطاع بعضُها أن يُوقِّعَ مذكَّرة تفاهم مع جامعاتٍ رسميَّة، فكانت جامعةُ الزَّهراء في غازي عنتاب التي حصلت على اعترافٍ أوَّليٍّ من جامعة إفريقيا العالميَّة في السُّودان، وذلك بتوقيع مذكّرة تفاهُم معها بتاريخ 2015/3/24م، وقد

[1] - ديلي صباح التركية – مرآة سوريا الإخباري – المركز الصحفي السوري – مواقع إلكترونية – 4-2015/3/5م.

نالت جامعة الزهراء من جامعة إفريقيا العالمية حقّ الاعتراف والانتساب الأكاديميّ إليها بثلاث كليات هي كلية الدراسات الإسلامية، وكليّة التربية، وكلية الاقتصاد وإدراة الأعمال بتاريخ 2016/5/10م، واكتَفَتْ بالكليّات النَّظريَّة الأدبيَّةِ منها والعلميَّة كالدِّراسات الإسلاميَّة وكليّة الآداب بأقسام اللغة الإنكليزيَّة والعربيَّة والإعلام، وكليّة التربية، وكليّة الاقتصاد، وكليّة هندسة الحاسوب. واللَّافِتُ أنَّ القائمين على هاتين المؤسَّستين هم أكاديميون سوريُّون متخصِّصون في مجالاتهم، أكْفاءُ في تخصُّصاتهم العلميَّة.

رابعاً–تحليل المشاهد السَّابقة : (تحليل الواقع):

إنَّ التَّدقيق والنَّظر في المشاهد السّابقة ينتُج عنهما واقعٌ تعليميٌّ أليمٌ، ومستقبلٌ غامِضٌ ينتظر السّوريين، لعلَّ فيه من الآلام والأوجاع والظُّلمات ما يزيدُ عناءَهُم، ويزيدُ إطباقَ الجهل عليهم. وستجد الدُّول والشعوبُ المناصرة للشعب السّوري نفسها في مشكلةٍ قد يتعقَّدُ حلُّها.

فالشَّعبُ السوريُّ شعبٌ وَلودٌ، وهذا يعني أنَّ المدارسَ في مرحلة التعليم قبلَ الجامعي سيزدادُ عددُها تَزايداً مُتسارِعاً، وهذا يحتاجُ إلى معلّمين ومدرِّسين أكفاء من الجنسين لمواكبة هذا التزايُد، والقيامِ بمتطلَّبات العمليَّة التَّعليميَّة في هذه المرحلة، وأنَّى تأمينُ هذا العددِ من المعلِّمين والمدرِّسين دون أن تكون للسوريين جامعاتٌ تُعِدُّهُم لمثلِ هذا الأمر؟ وقد قيل: إذا كان هدفُكَ عاماً، فازرع أرضاً، وإذا كان هدفُك عشرةَ أعوام، فاغرس قمحاً، وإذا كان هدفُكَ مئةَ عامٍ، فربِّ وعلِّم إنساناً. فما تقدَّمت الأمم إلا بالعلم، ولا نهضت الدُّوَل إلا به، وما جاءت شريعةٌ سماويّةٌ بسواه فالخالقُ تعالى جعل أوَّلَ أمرٍ في الدِّين الإسلامي الذي ختمَ به الشّرائعَ علماً بقولهِ للرسُّول محمَّدٍ صلَّى اللهُ عليه وسلَم: "**اِقرأْ باسم ربِّك الذي خلق**" [1].

وإنَّ إهمالَ التَّعليم الجامعيِّ للاجِئين السُّوريين له نتائجُ خطيرةٌ على الجميع في الواقع والمستقبل، فهو يزيدُ الأُميَّة بينهم، ويجعلهم عالةً على غيرهم، ولاسيَّما أنَّ الأكاديميين الموجودين الآن سيكونون إلى زوالٍ حقيقيٍّ أو فِكريٍّ بسبب إهمالهم والتَّغاضي عن وضعهم المعيشيِّ الصَعب، وعدم الاستفادة منهم، ولا استثمارِ قُدراتهم.

فقد يكون من السَّهل أنْ تُزوِّدَ أيَّ شعبٍ بالغذاءِ والماء والسّلاح دون أن يكون منتجاً لها، ولكنَّك لا تستطيع بأيّ حالٍ من الأحوال أنْ تَزوِّده بمدرِّسين ومعلِّمين وموظَّفين يكفونَ حاجته، ويقومون بخدمتهِ وتدبير أُمورِهِ دون أن يكون لأبناء هذا الشَّعب دورٌ كبيرٌ في ذلك. وقد بذل الإخوةُ الأتراكُ مشكورين ما استطاعوا، فافتتحوا المدارس للاجِئين السُّوريين، وبرنامجَ التعليم باللغة العربيَّة في الجامعات التركيَّة الحدوديَّة، وقدَّموا المِنَح، واستعانوا ببعضِ الأكاديميين السوريين لا سيَّما الذين جاؤوا أوَّلاً في الجامعات التركيَّة، إلا أنَّ ذلك كلَّه لم يكن كافياً لسدِّ حاجات السوريين في هذا المجال. فمشهدُ التَّعليم الجامعي للاجِئين السوريين مازال غيرَ واضِحٍ يتقلَّبُ بين الآراء والطروحات والطّموحات.

[1] - سورة العلق- الآية:1.

فما يفعلُ ما يُقاربُ سِتّةَ آلافِ طالب جامِعيٍّ يدرسون في الجامعات التركيَّة بعد خمس سنوات على الصِّراع فيما يُقاربُ ثلاثة مليونِ لاجِئٍ سوريٍّ في تركيا.

إذاً، فالواقع التعليميُّ المتردِّي في مرحلة التَّعليم الجامعي يُحتِّم علينا جميعاً وضعَ الحلولِ المناسبة دون تمهُّلٍ وإهدارٍ للوقت، ويقتضي سرعةً مطلقةً في اتّخاذ القرار الصحيح وتنفيذه. فَكُلُّ سنةٍ تمضي على اللّاجِئين السُّوريين تُخلِّف وراءها آلافاً من الشباب السوريين خارج الجامعات، وتُحرِّض كثيراً ممَّن في مرحلة التَّعليم ما قبل الجامِعي على ترك المدارس؛ لأنَّ أُفُق المستقبل أمامهُ يكادُ يكون مسدوداً. وقد ذكر موقع أخبار تركيا الآن بتاريخ 2016/3/26 م أنَّ رئيس الجمهوريَّة التركيَّة السيِّد رجب طيّب أردوغان جلس على مقعد الدِّراسة في إحدى مدارس الأئمَّة والخطباء التركيَّة، فترك رسالةً على السبّورة قبل مغادرتِه جاء فيها: " تعلَّم، فكِّر، طبّق، وسترى النتيجة....... وقُل ربِّ زِدني عِلماً " فهذه رسالتهُ للشعب التركي الذي هو في هذه الحالة المتقدِّمة من التطوُّر والنجاح. فماذا عن الشعب السوري الذي عندهُ أكثر من مليوني متعلِّم خارج المؤسَّسات التعليميَّة؟ .

وإذا اعتمدنا أنَّ عدد المتعلِّمين في مرحلة التَعليم قبلَ الجامعي بلغ إلى الآن في تركيا سبعمئة ألفٍ، وافترضنا أنَّه سيتِمُّ استيعابهم جميعاً في المدارس، في كل مدرسة ألفُ طالبٍ، فهذا يقتضي سبعمئة مدرسةٍ، وإذا افترضنا أنَّ كلَّ شعبةٍ فيها أربعون طالباً، فهذا يعني أنَّ كُلَّ مدرسةٍ فيها خمسٌ وعشرون شُعبةً، وكلُّ شعبةٍ تحتاجُ إلى معلِّم في المرحلة الابتدائيَّة، ومجموعة مدرِّسين مُتخصِّصين في المرحلتين الإعداديَّة والثانويَّة، وهذا يجعلنا بحاجة إلى سبعة عشر ألفاً وخمسمئة معلِّم، فإذا اكتفينا بمعلِّمٍ واحدٍ لكل شُعبة، ويجعلنا بحاجة إلى أكثر من عشرين ألف مُعلِّم ومدرِّسٍ إذا أدخلنا في الحساب المدرّسين المتخصصين في المرحلتين الإعداديَّة والثانويَّة. فأنَّى تأمين هذا العدد الكبير دون افتتاح جامعاتٍ عربيَّة سوريَّة أو غير سوريَّة يكون هدفها الأوَّل إعداد الكوادر المؤهَّلة أكاديمياً وعلمياً وتربوياً لخدمة المجتمع السوري؟

فنحن أمام هذا الواقع الصعب المرير بالحسابات الحاليَّة للواقع الموجود الذي تأزَّم بسبب عدم وجود رؤية واضحة لهذا الأمر منذ خمس سنواتٍ، فماذا لو أدخلنا في حساباتنا الأعدادَ المتزايدة من الولادات التي بلغت إلى الآن في تركيا وحدها مئةً وخمسين ألفاً، فهؤلاء وحدهم يحتاجون بعد ست سنوات إلى مئة وخمسين مدرسةً ابتدائيَّةً، وثلاثةِ آلافٍ وسبعمئةٍ وخمسين معلِّماً.

وهذا يستدعي المعالجة السريعة لهذا الواقع الذي سيؤدّي إلى سوريا أغلبُ سكانها يغرقون في أمواج الجهل، يتخبَّطون في حياتهم، يتصارعون في الأميَّة سنين تُرهقهم، ويجعلهم عُرضةً لمخاطر ربّما تكون أخطر من التي صُبَّت عليهم الآن؛ لأنَّ الجاهل يسهُلُ قيادُهُ وتضليلُهُ وتطويعُه.

وإذا افترضنا أنَّ الصِّراع في سوريا دام سنوات أخرى، فهذا يعني أنَّ تركيا ستتحمَّل أعباء إضافيَّة ما لم تتدارك الأمر بالتعليم المنظَّم لهؤلاء اللّاجِئين، بالتعليم الذي يبدأ بالمرحلة الابتدائيّة ويتدرَّج لينتهي بالتّعليم الجامعيِّ الذي تَعقُبهُ

مرحلة الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه. فالأُميَّة ستستشري بين اللاجِئين، وسترتفع مستوياتها ونِسبُها، فإذا بلغت إلى الآن خمسين بالمئة، فهذا يعني إذا لم يُتلافَ الأمرُ بالخطوات السَّريعة الصحيحة الحاسمة، فإنَّ هذه النسبة قد تبلغ بعد سنتين سبعين بالمئة على الأقل .

وإذا افترضنا أنَّ الصراع في سوريا انتهى بعد سنتين، وعادَ اللَّاجِئون إلى بلدهم سوريا، وبقي وضعُهم التَّعليميّ بهذه الصُّورة، فهذا يعني أنَّ تركيا ستتعامَل مع شعبٍ نخرَ الجهلُ عظامَه، وصلَّبَتِ الأُميّةُ فكرَهُ، وسيتطلَّب منها هذا المستقبلُ الذي افترضناهُ أن تقوم بدورها في مساعدة هذا الشعب على التِّعلم والنُّهوض، وسيكون هذا الأمرُ أصعبَ عليها؛ لأنهم ما عادوا في أراضيها، وستجِدُ المنافسةَ من الآخرين في هذا المجال.

فما يضيرها لو اغتنمتِ الفُرصةَ الآنَ، وشبَّكتِ العلاقةَ في هذا الإطار مع المخلصين من السُّوريين الذين لن يتأخروا، ولن يتردّدوا في التّعاون معها في سبيل نهضتهم ومستقبل بلدهم، وتشبيك علاقته بتركيا.

خامساً –تحديد أشكال معاناة الطُّلّاب السُّوريين اللَّاجِئين في مرحلة التَّعليم الجامعي:

تعدَّدت الأسبابُ والمعوِّقاتُ التي صدمت الطالبَ اللَّاجِئ في هذه المرحلة، فالطالب

مصطفى قدّم الثانوية على المنهاج الليبي، وتعذّب كثيراً في سبيل الانتساب إلى إحدى الجامعات التركية دون جدوى، ودفع مبالغ مرهقة له؛ لتعلّم اللغة التركية، وأما الطالب حمزة، فبحث كثيراً عن المنح التي يمكن أن تكون حلّاً لدخوله إحدى الجامعات التركية، لكنه لم يُفلح، لأنه شهادته الثانوية إماراتية، وأمّا الطالب عبدالله، فلم يجد صعوبة في تعديل شهادته الثانوية التي حصل عليها في سوريا، لكنه عانى كثيراً في تعلم اللغة التركية بسبب التكاليف المادّيّة الباهظة التي تطلبها مراكز تعليم اللغة التركية التي تمنح شهادات تعلُّم اللغة التركية التي تؤهّل الطلاب الأجانب لمتابعة الدّراسة في الجامعات التركية، فهو قد عبر الحدود وحيداً، ولم يجد مَن يُقدّم له يد المساعدة، ولم يعثر على عمل يسدّ به تكاليف الدراسة، ولم يُهيَّأ له الحصول على منحة، ولعلَّ أبرز المعوِّقات التي صدمت الطالب السوريّ في هذه المرحلة:

1–غِياب الجِهة الرَّسميَّة الرَّاعية لهم رعايةً منتظمة تُحصي عددهُم، وتقفُ على مشكلاتهم، وتتلمَّس الحلول المنطقيَّة لها بما يُناسبُ وضعَهم.

2–غياب الجهة الرسميَّة التي تُمثِّلهم، وتُوصِل قضاياهم إلى كُلِّ من أبدى استعداداً لمناصرة الشعب السُّوريِّ حميَّةً دينيَّةً أو قوميَّةً أو إنسانيَّةً.

3–ارتفاع الأقساط الجامعيَّة في برامج التَّعليم باللغة العربيَّة، فكأنَّ الأقساطَ المحدَّدة لسائحٍ لا لِنازحٍ.

4–عائق اللغة التي تأخذُ سنتَين أو أكثر من عمرِ الطالب، وقد تكون في معظم الأحيان أزمةً فوق أزْمَتهِ.

5–ظروف المعيشة الصَّعبة، لاسيَّما أنَّهُ تركَ خلفَ الحدود في بلادِهِ أغلبَ ما يملكهُ، فجاء مع أُسرتِهِ إلى المهجر؛ ليبدؤوا من نقطة الصّفر.

6–غُموضُ المستقبل الذي ينتظرهُ بسبب غُموض مستقبل بلده.

7-تعدُّد الجهاتِ التي تَتجاذَبهُ لِحمْلِ السِّلاح بدل حمل الكِتاب.

ولعلَّهُ يحسُنُ هُنا ذكرُ معاناة الأكاديميين اللَّاجِئين في تركيا؛ لارتباطهم بالتَّعليم الجامعيّ:

1-غيابُ المؤسَّسات الرَّسميَّة والمدنيَّة والخيريَّة التي تحتضِنُهُم أوَّل مجيئِهِم إلى تركيا؛ لتُقدِّم لهم المعُونةَ الأوَّليَّة من غذاءٍ ولِباسٍ تقيهم ذُلَّ المسألةِ.

2-غِيابُ الدَّورِ الفاعل لمجلس الأكاديميين الأحرار الذي يُمثِّلُهُم لِغياب الدَّعم المادّي والمعنوي عنه.

3-عدمُ تعديل الشَّهادات بذريعة عدم وجود جهة رسميَّة في سوريا يُخاطِبُها مجلسُ التَّعليم العالي التُّركي.

4-عدمُ وجود جامعاتٍ عربيَّة تحتضنُهُم، وتستثمر قُدراتهم.

5-اللُّغة التي جعلت معظمهم يعيشُ غُربةً لغويَّةً إلى جانب الغُربة الجَسديَّة.

6-عدم تخصيص مساكن لهم تُخفِّف عنهم وَطء الاستئجار، ولو كانت هذه المساكن بشكل بيوتٍ مؤقَّتة (كرفانات).

سادساً-تحديد دور المؤسَّسات السُّوريَّة العاملة على الأراضي التُركيَّة في هذا المجال:

تعدَّدت المؤسَّسات السُّوريَّة العاملة على الأراضي التركيَّة، وكلُّها مُنِحَ التَّراخيص، وتصدَّر المشهد تحت شِعار تقديم المساعدة والمعونة للَّاجئين، فكان توزيع الغذاء والملبس، لكن لم يخطرْ ببال هذه المؤسَّسات أن تُخصِّص جزءاً من هذه المعونات والمساعدات لأهل العِلم والشهادة والخِبرة والكفاءة حتَّى إنَّك تسمع أنَّ شخصاً ما لديه أربَعُ بِطاقاتِ معونةٍ حصل عليها من جِهاتٍ مُتعدِّدة، ولا يحصلُ صاحبُ الشَّهادة والعلمِ والخبرة على أيَّةِ معونةٍ، فوضعُهُ العِلميُّ وحَياؤُهُ يمنعانِهِ الذَّهابَ إلى أبواب هذه المؤسَّسات؛ ليُزاحِم النَّاس، ويُدافِعَهُم متعرِّضاً لِصُراخِ هذا، وانتهار ذاك، ولم تلتفت هذه المؤسَّسات – لاسيَّما أنّ معظم موظَّفيها من أصحاب الشهادات الجامعيَّة – إلى تخصيص قسمٍ في مؤسَّستهم أو منظَّمتهم أو جمعيَّتهم لتقديم هذه المعونات لهؤلاء الكفاءات ريثما يحصلون على عمل مناسبٍ يَقيهم ذُلَّ السُّؤال، ويكفيهم مؤونة العيش.

سابعاً-مدى استفادة الطّلاب السّوريين اللّاجِئين من الخِدمات التّعليميَّة الجامعيَّة التي قدَّمتها لهم تركيا الصَّديقة:

لما كان الطالبُ أحد أركان التَّعليم الجامعي، لم يكن بُدٌّ من الاهتمام برأيِهِ، والاستئناس بتصوّره، والاستماع إليه، فتبيَّن في لقاء مع رئيس مكتب الطلبة السوريين للخدمات الجامعيَّة الذي مركزهُ مدينة غازي عنتاب، ونشاطهُ يَشمَلُ كُلَّ تركيا أنَّ خمسةً وثلاثين بالمئة من الطلاب السوريين اللَّاجِئين في تركيا يستفيدون من هذه الخِدمات، علماً أنَّ المكتب مرخَّص دون أنْ يحظى بأيّ دعمٍ ماليٍّ من رواتب لأعضائه أو غيرها من جهة حكوميَّة تركيَّة أو مؤسَّسة مدنيَّة أو منظمة أو جمعيَّة خيريَّة، فالمكتبُ عددُ الناشطين فيه خمسةٌ وخمسون طالباً متطوِّعاً، ويرى رئيس هذا المكتب جواباً على سؤال مطروح: أنَّه ينبغي تجنيبُ الطالبِ السّوري اللاّجِئ عالَمَ السِّياسة؛ لأنَّهُ لما ينضُج بعدُ، فعليه أنْ يتعلَّم،

ويتثقَّف أوَّلاً قبل أن يخوضَ في هذا وذاك. ولدى استطلاع آخر شمَلَ الطلاب في اتّحاد خرّيجي العلوم الشرعيَّة تبيَّن أنَّهم لا يحصلون على شيءٍ من هذه الخدمات، ورأت إحدى الطالبات أنّ الطلبة الموجودين في المخيَّمات يستفيدون من هذه الخِدمات أكثر من الذين يكونون خارجها، ولكن بنسبة قليلةٍ جدّاً.

وفي استطلاع للرأي لعدد من الطلاب السوريين اللاجِئين في تركيا في أوساطٍ متعدِّدة تَعزَّز هذا الرأيُ، فأغلبهم لم يحظَ بدعمٍ أوَّليّ قُدِّمَ له أوَّلَ مجيئه إلى تركيا، ومعظمُهم لا يحصلُ على إعانةٍ مادِّيَّةٍ الآن، ويدعو إلى أن تكون هناك مؤسَّساتٌ تُركيَّة حكوميَّة وجمعِيَّات ومنظمَّات تمدُّ يدَ المساعدة الجامعيَّة لهم متى احتاجوا إلى ذلك، وأن يكون مشهدهُم حاضراً في كُلِّ مؤسَّسةٍ تركيَّة أو سوريَّة أو دوليَّة؛ ليشعروا بالاطمئنان والثقة في واقعهم وعلى مستقبلهم.

ثامناً–طروحات ومقترحات وحلول:

إذاً، هذا هو الواقع لمرحلة التَّعليم الجامعي للَّاجِئ السُّوري في تركيا، أعدادٌ كبيرة للطّلّاب، ولا وجودَ رسميَّاً لجامعات عربيَّة تستوعبهم، وعدم قُدرة الجامعات التركيَّة على استيعابهم جميعاً، وارتفاع الأقساط الجامعيَّة في الحلول المطروحة سابقاً، ومحاولات لإنشاء جامعات عربيَّة، لكنَّها دون ترخيص من الحكومة التركيَّة إلى الآن، وعددٌ كبير من الأكاديميين السوريين في تركيا، ووضعٌ معيشيٌّ بائسٌ لمعظمهم، واستيعابُ بعضهم في الجامعات التركيَّة، لاسيَّما في كليَّات الإلهيَّات، وهجرةُ الكفاءات السوريَّة من تركيا إلى أوروبا، وتفكيرُ بعضها بالهجرة مع رغبتها بالبقاء في تركيا، ومجلس الأكاديميين السوريين معطَّل لغياب الدَّعم، وصعوبة تنقُّل بين المحافظات، وتنبُّه الحكومة التركيَّة لخطورة المشهد، ومحاولتها إنقاذ الوضع...ولكن ما الحلُّ؟ وما المستقبل المأمولُ في هذا المجال؟ وبناءً على هذا أُقدِّم هذه المقترحات والحلول:

1–التَّرخيص لافتتاح جامعات سوريَّة عربيَّة مقرُّها الأساسي في الدَّاخِل، تعملُ الآن على الأراضي التركيَّة بِصورةٍ مُؤقَّتة، تُدرِّسُ مناهج عربيَّة باللغة العربيَّة، يُديرُها ويُدرِّسُ فيها أكاديميُّون سوريُّون.

2–التَّرخيص لافتتاح معاهد ضمنَ الجامعات لتعليم اللغة العربيَّة للنَّاطقين بغيرها، ولاسيَّما الإخوة الأتراك، يُديرُها، ويُدرِّسُ فيها أكاديميُّون سوريُّون.

3–افتتاح سنة تحضيريَّة لدراسة اللغة العربيَّة في هذه الجامعات لتهيئة الطلاب الأتراك والأجانب للدِّراسة في كليَّات الإلهيات وأقسام اللغة العربيَّة في الجامعات التركيَّة، والجامعات السوريَّة المقترح افتتاحُها.

4–تقديم الدَّعم اللَّازم لمجلس الأكاديميين السوريين، وعدِّه جهة رسميَّة مع وزارة التَّعليم العالي في الحكومة المؤقَّتة لمخاطبة الجهات الرَّسميَّة التُّركيَّة بما يخصُّ التَّعليم الجامعي للَّاجِئين السُّوريين من طلابٍ وأكاديميين.

5-تشكيل لجنة مشتركة فيها أعضاء من مجلس التَّعليم العالي التركي، ومن وزارة التَّعليم العالي في الحكومة السوريَّة المؤقَّتة، ومن مجلس الأكاديميين السُّوريين لتعديل شهادات الأكاديميين السُّوريين ومَن في حكمهم الحاصلين على الشهادة الجامعيَّة والماجستير والدكتوراه من الجامعات السوريَّة أُسوةً بتعديل الشهادات الثانويَّة .

6-فرض غرامة ماليَّة ثقيلة، وعقوبة سجن وترحيل من الأراضي التركيَّة لكلِّ من يَثبُتُ تقديمُه لهذه اللجنة وثائقَ مزوَّرة يدّعي بموجبها أنَّهُ حاصل على شهادةٍ جامعيَّةٍ أو ماجستير أو دكتوراه. وهذا الشَّرط ضروريٌّ لمنع المزوِّرين من الاعتداء على مستقبل السُّوريين بهذه الطَّريقة غير الأخلاقيَّة .

7-إنشاء منظَّمات أو جمعِيَّات في كل محافظة تركيَّة فيها عددٌ كبيرٌ من اللاجِئين السوريين، مَهمَّتُها تقديمُ الدَّعم الأوَّلي لأصحاب الشهادات الجامعيَّة ريثما يحصلون على عملٍ يُناسبهم بشرط أن يُقدِّموا لهذه المنظَّمات ما يُثبِتُ ذلك من خلال وزارة التَّعليم العالي السوريَّة، أو مجلس الأكاديميين السوريين،

8-الإيعاز إلى الجمعِيَّات والمنظَّمات المدنيَّة والخيريَّة الحاليَّة وإلى المؤسَّسات التركيَّة من بلدِيَّاتٍ ومديريَّاتِ ثقافةٍ لتقديم التَّسهيلات اللَّازمة للطُّلاب الجامعيين والأكاديميين وحملة الشهادات الجامعيَّة السوريَّة.

9-عدُّ البِطاقات الشَّخصيَّة المؤقَّتة (كِمْلِكْ) بمنزلة الإقامة للأكاديميين السوريين.

10-السَّماح للأكاديميين السوريين اللاجِئين في تركيا بالدُّخول والخروج عبر المعابر الحدوديَّة مع سوريا؛ للتَّدريس في الجامعات السوريَّة القائمة في المناطق المعارضة كجامعة الشام العالميَّة في قرية شمارين المتاخمة لحدود كِلس، وجامعة حلب الحُرَّة.

فَما من أُمَّةٍ نهضتْ بغير العِلمِ، وما مِنْ دينٍ جاء بغير العِلمِ حتَّى الخالقُ تعالى يُريدُ أن يُعبَدَ بِعلمٍ، وقد قصر الخشيةَ الحقيقيَّة منه على عِباده العلماء فقال: " **إنَّما يخشى اللهَ من عِباده العُلماءُ** "[1] .

المصادر والمراجع:

1-القرآن الكريم.
2-أخبار الآن – موقع إلكتروني.
3-آرانيوز-موقع إلكتروني.
4-ترك برس-موقع إلكتروني.
5-تركيا الآن-موقع إلكتروني.
6-الجزيرة نت – موقع إلكتروني.
7-الخليج الجديد – موقع إلكتروني.

[1] - سورة فاطر:28.

8-ديلي صباح التركية – موقع إلكتروني.
9-العربية نت – موقع إلكتروني.
10-عنب بلدي – موقع إلكتروني.
11-مرآة سوريا الإخباري – موقع إلكتروني.
12-المركز الصحفي السوري – موقع إلكتروني.
13-وزارة الاتصالات والنقل والصناعة في الحكومة السورية المؤقتة – موقع إلكتروني.

واقعُ الطلبةِ السوريينَ في الجامعاتِ التركيةِ - الآلآمُ والآمالُ (جامعة أديمان، أُنموذجًا)

الدكتور طراف النهار – جامعة أديمان

مقدمـة:

عرفتِ البشريةُ الهجرةَ واللجوءَ من أقدمِ العصورِ، فما من أمةٍ إلا واضطرَ أهلُها للهجرةِ، والانتقالِ من مكانٍ لآخرَ، طلباً للنجاةِ، وابتعادًا عن الأخطارِ التي تهددهم، ولا تخلو كذلك أمةٌ من استقبالِ المهاجرينَ، واللاجئينَ على أراضيها، بحثاً عن الملجأ، وطلبًا للأمان.

وبين ترك الديار ورحلة الهجرة واللجوء إلى بلد آخر، قصةُ ألمٍ ومعاناةٍ لا تنتهي، إذ تبدأ بفقد الوطن، وتستمر بأوجهٍ وأشكالٍ متعددة، ليس أقلها المصاعب الحياتية اليومية، من تأمين المأكل، والملبس، والمأوى فحسب، بل تمتد إلى ما هو أبعد من ذلك، ومنها فقدان جيل من الشباب حقه الطبيعي في التعلم. ولما كانت شريحة من هؤلاء اللاجئين من طلبة الجامعات، - موضوع البحث -، الذين انقطعوا عن دراستهم الجامعية نتيجة الأحداث الدامية في بلدهم، أو أولئك الذي تخرجوا من الثانوية العامة، ودخلوا الجامعة، كان لزامًا علينا أن نسلط الضوء على معاناتهم في ديار اللجوء، وأن نقف على حاجاتهم، وما تتطلبه من رعاية واهتمام، وخاصة في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعيشونها، مما غلَّب هم المعيشة، على هم التعليم، وأدى ذلك التغليب إلى حرمان عدد كبيرٍ منهم فرص إكمال تعليمهم الجامعي. بيد أن منحًا دراسية وبرامج تعليمية طرحتها منظمات أممية، وجمعيات أهلية، بعثت الأمل في نفوس اللاجئين السوريين الشباب للالتحاق بركب التعليم العالي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما تقدمه الحكومة التركية مشكورة من تسهيلات كثيرة، وخدمات جليلة، ممثلة ببرنامج المنح التركية الذي أنشئ " لتعزيز العلاقات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية بين تركيا والدول الأخرى من خلال استضافة طلاب هذه الدول. ولذلك يتم اختيار الطلاب بناء على تحصيلهم العلمي، وأهليتهم للقبول من الناحية الأكاديمية. وفي الوقت نفسه يأخذ البرنامج بعين الاعتبار، احتياجات الدولة التي يأتي منها الطالب "[(1)].

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على الواقع الذي يعيشه الطالب السوري اللاجئ في جامعة أديمان، وبيان أثر العوامل النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي يعيشها، على مسيرته الدراسية وتحصيله العلمي في مرحلة البكالوريوس. وتستمد أهمية هذا البحث، من أهمية الشريحة التي يتناولها، والذين يمثلون أهم عنصر في المجتمع، لأنهم محط آماله، ومعقد رجائه.

---

(1) ينظر: http://www.turkpress.co/node/5239

ولما كانت هذه الشريحةُ بعيدةً عن وطنها، نتيجة ظروف الحرب التي تشهدها بلادهم، مما اضطرهم لمغادرتها، بحثًا عن مكان آمنٍ يجدون فيه ما يضمن لهم الحصول على مقومات الحياة الكريمة، من مأكل، وملبس، ومأوى، وتعليم. جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على معاناة الطالب السوري اللاجئ في الجامعة، وإمكانية الاستفادة من نتائجها، في بعض الجوانب التي تخدمه، وتعينه على إكمال مسيرته التعليمية من دون عقبات ومشاكل. ولتحقيق هذه الغاية، أعد الباحث استبيانًا طرح فيه عددًا من الأسئلة على الطلبة، إذ يسمى هذا النوع: الاستبيان المفتوح[1]. وللوقوف على هذه الغاية، اعتمدت الدراسة على المرتكزات الآتية:

1- منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على منهج البحث الوصفي التحليلي، لكشف المشاكل التي يعاني منها الطلبة السوريون، والحلول المقترحة لحلها. ويُعرَف هذا المنهج بأنه " المنهج الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقامٍ وجداولَ، توضح مقدار هذه الظاهرة، أو حجمها، أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى"[2].

2- حدود الدراسة:

لابد لكل دراسة علمية، من أُطرٍ زمانيةٍ، ومكانيةٍ، تحدد أبعادها، لما لذلك من أهمية، في ضمان نجاح الدراسة، فالحدود الزمانية، هي التي يقع البحث في نطاقها، وما إذا كان سينصبُّ على الماضي، أم الحاضر، أم المستقبل، أما المكانية، فهي التي تمثل مكان تطبيق البحث، ولذلك جاءت حدود الدراسة على نوعين:

- الحدود الزمانية:

لما كان من الصعوبة بمكان، دراسة أي مشكلة، أو ظاهرة في مدة زمنية طويلة، كان لا بد من توضيح الحدود الزمنية للدراسة، وذلك لضمان أكبر قدر ممكن من الواقعية في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، وعليه فقد تم توزيع الاستبيان على مجموع الطلبة السوريين (ذكورًا وإناثًا) من الدارسين في جامعة أديمان للعام الدراسي (2015 /2016م). الذين بلغ عددهم: ثلاثةً وعشرين طالبًا وطالبةً، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

الجنس		الحالة الإجتماعية		المجموع
ذكر	أنثى	عازب	متزوج	
12	11	19	3	23

(1) يعد الاستبيان أحد وسائل البحث العلمي المستعملة على نطاق واسع من أجل الحصول على بيانات أو معلومات تتعلق بأحوال الناس أو ميولهم او اتجاهاتهم ، وتأتي أهمية الاستبيان كأدوات لجمع المعلومات بالرغم مما يتعرض له من انتقادات من أنه اقتصادي في الجهد والوقت إذا ما قورن بالمقابلة، والملاحظة، فالاستبيان يتألف من استمارة تحتوي على مجموعة من الفقرات يقوم كل مشارك بالإجابة عليها بنفسه دون مساعدة او تدخل من أحد ....للاستزادة ينظر: http://www.minbr.com/list-l-1-b2.php

(2) ينظر: http://www.alukah.net/web/khedr/0/50216. وينظر أيضًا: البحث العلمي: أساسيات و مناهج، اختبار الفرضيات، تصميم التجارب، علي سلوم جواد، مازن حسن جاسم(2014)، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان، ص133.

- الحدود المكانية:

قد يتعذر على الباحث تغطية منطقة واسعة في دراسته، لذا يكون من الضروري توضيح المحددات الجغرافية للدراسة، لضمان نتائج أقرب إلى الواقع، ولصعوبة الإحاطة بواقع الطلبة السوريين الدارسين في الجامعات التركية، فقد أجريت هذه الدراسة، على الطلبة اللاجئين السوريين في جامعة أديمان، من تخصصات، ومراحل دراسية مختلفة، كما توزعت أماكن سكناهم، بين العام والخاص، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

الكلية	الهندسة				التربية				العلوم				الإدارة والاقتصاد			
التخصص	مدني	عمارة			اللغة العربية	الارشاد وعلم النفس		معلم صف	إسعافات أولية		مختبرات طبية		إدارة أعمال		اقتصاد	
	6	**-**			**6**	**2**		**1**	**2**		**3**		**2**		**1**	
المستوى	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الول	الثاني	الثالث	الرابع
	5	**-**	**1**	**-**	**7**	**2**	**-**	**-**	**5**	**-**	**-**	**-**	**3**	**-**	**-**	**-**
نوع السكن	جمعيات خيرية		خاص		جمعيات خيرية		خاص		جمعيات خيرية		خاص		جمعيات خيرية		خاص	
	1		**5**		**6**		**3**		**3**		**2**		**1**		**2**	

1-عينة الدراسة:

تم تطبيق هذا المنهج على مجموع الطلبة الدارسين في جامعة أديمان، من المرحلة الجامعية فقط، إناثًا وذكورًا، - وذلك لعدم وجود طلبة دراسات عليا -، ومن مستويات دراسية، وتخصصات مختلفة.

وقد توزعت فقرات البحث على مدخل ومباحث ثلاثة، جاء الأول منها في الجانب التعليمي، والثاني في الجانب الاجتماعي والنفسي، والثالث في الجانب الاقتصادي.

مدخـــــل:

اللاجئ في اللغة والاصطلاح:

أ- لغةً:

اللجوء: مصدر من الفعل لجأ، يقال: لجأ إلى الشيء والمكان يلجأ لجأً ولجوءاً وملجأ، بمعنى لاذ به واعتصم، قال ابن فارس: " اللام والجيم والهمزة: كلمة واحدة، وهي اللجأ والملجأ: المكان يلتجئ إليه، يقال: لجأت والتجأت". ويقال: ألجأت أمري إلى الله، أي أسندت، ولجأت إلى فلان وعنه والتجأت وتلجأت إذا استندت إليه، واعتضدت به، أو عدلت عنه إلى غيره، وألجأه إلى الشيء: اضطره إليه، وألجأه: عصمه، والتلجئة: الإكراه، والملجأ واللجأ – محركة - المعقل والملاذ.[(1)] ومنه: قوله عز وجل:(لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلاً لَّوَلَّوْاْ إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ)[(2)].

ب- اصطلاحًا:

هو الاضطرار إلى هجرة الوطن، ويتم ذلك لأسباب متعددة، إما اختيارًا بسبب تغير نظام الحكم، بفعل ثورة أو انقلاب، أو لظروف اقتصادية، أو هربًا من الاضطهاد، أو لأسباب دينية، أو سياسية، أو عقائدية، أو عنصرية، واختيار دولة أخرى للإقامة، بصورة دائمة أو مؤقتة، لحين زوال سبب اللجوء[(3)]. وجاء تعريف اللاجئ في اتفاقية جنيف (1951): " هو كل شخص يوجد خارج وطنه، نتيجة أحداث تسببت في خوفه، نتيجة تعرضه للاضطهاد، بسبب عرقه، أو جنسه، أو دينه، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو انتمائه السياسي، فيغادر خارج البلد الذي يحمل جنسيته، أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب الخوف، أو كل من لا جنسية له و هو خارج بلده السابق، و لا يستطيع، أو لا يرغب بسبب الخوف في العودة لذلك البلد "[(4)].

مباحث الدراسة

توزعت الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة، اشتملت في مجملها على موضوع البحث، وكانت على النحو الآتي:

المبحث الأول

الجانب التعليمي:

يحتلُّ التعليمُ مكانة مهمة في حياة الإنسان، فهو - بلا شك - مخرجه من ظلمات الجهل، إلى نور العلم والمعرفة. والإنسان الذى لم ينل حظاً من التعليم يظل ينقصه الكثير حتى يتعلم، فقد أولى الإسلام أهمية بالغة للعلم والتعلم، حتى أن أول آية نزلت من القرآن الكريم كانت: (اقرأ)، فالتعلم والمعرفة من الأمور المفروضة على المسلمين رجالاً ونساءً[(5)]. وبالعلم يتفاضل الناس فيما بينهم، يقول المولى عز وجل فى كتابه الكريم : ((قُلْ هَلْ

(1) ينظر: مادة (لجأ) في معجم مقاييس اللغة 235/5، لسان العرب 152/1.
(2) سورة التوبة: 57.
(3) ينظر معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، د. سموحي فوق العادة، لبنان – بيروت: 356.
(4) الحماية الدولية للاجئين، أحمد الرشيدي، أعمال ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالقاهرة في نوفمبر 1996، ونشرها المركز عام 1997. ص: 20
(5) ينظر http://rs.ksu.edu.sa/111696.html

يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ))[1]. ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَطْلُبُ فِيهِ عِلْماً سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقاً إِلَى الْجَنَّةِ.[2]

هذا في الحالة الطبيعية التي يعيشها المتعلمون، في أوطانهم، وبين أهلهم، ويتلقون تعليمهم الجامعي بانتظام، في حالة نفسية مستقرة، واقتصادية مدرة. أمَّا والحالة مختلفة بالنسبة للطلبة اللاجئين - موضوع البحث -، فإن صعوبات جمة تعترض طريقهم إلى إكمال تعليمهم الجامعي، وتحصيلهم العلمي، ومن هذه الصعوبات والحلول المقترحة، ما أشار إليها الطلبة في الاستبيان الذي وزع عليهم، وجاءت إفاداتهم فيما يخص الجانب التعليمي ومتعلقاته على النحو الآتي:

تنوعت إجابات الطلبة، على الأسئلة التي وجهت إليهم، فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتهم في دراستهم. فقد توزعت على أشكالٍ متعددة، جاء في المقدمة منها: اختلاف اللغة التركية، اليومية – التي يتقنها معظم الطلبة - عن اللغة الأكاديمية، إذ جاء عدد الذين يعانون من ذلك، ستة عشرَ طالبًا وطالبة، في حين أشار ثلاثةٌ آخرون، إلى صعوبة المناهج التركية، وثلاثة مثلهم، لم يجدوا أي صعوبات، في حين أشار طالب واحد، إلى أن مصدر الصعوبات، يكمن في إدارة الجامعة، وشؤون الطلبة. وعليه، تكون نسبة من وجد صعوبةً في اختلاف اللغة اليومية، عن العلمية، (60,8%)، أما نسبة من أشار إلى صعوبة المناهج التركية، ومن لم يجد أي صعوبات، فكانت متساوية إذ بلغت: (13%)، لكلٍ منهما، ونسبة من وجد مصدر الصعوبات في إدارة الجامعة وشؤون الطلبة، (4,3%).

أما وضع الطلبة من حيث التحاقهم بالجامعة كمستجدين، أو انتقالهم من جامعات سورية، وفيما إذا كان المنتقلون قد حصلوا على نفس التخصص الذي درسوه، أم تم تغييره، وما هي الأسباب؟ تبين أن عدد من التحق في الجامعة لأول مرة أحد عشر طالبًا، حصل أربعةٌ منهم على الثانوية العامة في سورية، قبل قدومهم إلى تركيا، وطالب واحدٌ على الثانوية من قبل الحكومة المؤقتة، و ثلاثةٌ آخرون من قبل النظام، وتسعة طلاب حصلوا على الثانوية العامة في تركيا، من قبل الحكومة السورية المؤقتة، في حين جاء منتقلاً من جامعات سورية، إلى جامعة أديمان، اثنا عشر طالبًا وطالبة، لم يستطع ستةٌ منهم الحصول على نفس التخصص الذي كانوا يدرسونه، إما لعدم وجود تخصص مقابل له في الجامعة، أو لرغبة بعضٍ منهم في تغيير التخصص الذي كانوا يدرسونه، وقد حصل ستة منهم على تخصصاتهم التي كانوا يدرسونها في سورية. وعليه تكون نسبة من دخل الجامعة مستجدًا، (47,8%)، و من جاء منتقلاً، (52,1%).

---

(1) سورة الزمر : 9.

(2) سنن الترمذي: 28/5. الجامع الصحيح، سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

وحول وجود جهة رسمية، تمثل الطلبة السوريين الدارسين في جامعة أديمان، أمام الجهات المسؤولة فيها، تتابع شؤونهم، وتحل مشاكلهم، وتنقل وجهات نظرهم حيال الأوضاع التي يعيشونها، والصعوبات التي يواجهونا، جاءت إجابات ثلاثةٍ وعشرينَ طالبًا وطالبةً بعدم وجود مثل هذه الجهة، مع تأكيدهم، ومطالبتهم بضرورة وجودها، ما عدا طالبين ارتأيا، أن لا حاجة لوجود مثل هذه الجهة. ومن الجدير بالذكر أنه تم التقدم بطلب لرئاسة الجامعة، قبل أشهر لإنشاء رابطة أو اتحاد للطلبة السوريين في الجامعة، لكن الطلب جوبه بالرفض، وذلك لأسباب خاصة تعود لإدارة الجامعة. وكانت نسبة من طالب بإنشاء جهة تمثل الطلبة السوريين في داخل الجامعة، (91,3%)، في حين جاءت نسبة من لم يرَ مبررًا لوجودها، (8,6%).

وفيما إذا كان سبب خروج الطلبة من سورية، ولجوئهم إلى تركيا، خوفًا من بطش النظام، أو كان يهدف إلى تحسين وتطوير وضعهم التعليمي، أو لأسباب أخرى، جاءت الإجابات لتؤكد أن اثني عشرَ طالبًا وطالبةً، خرجوا خوفًا من بطش النظام، في حين أكد أربعةٌ آخرون، أن الهدف من خروجهم، هو تحسين وضعهم التعليمي، وقد جمع سبعة منهم بين الخوف من بطش النظام، والتطلع إلى تعليم أفضل. وكانت نسبتهم كالآتي: من خرج خوفًا من بطش النظام، (52,1%)، ومن هدف إلى تحسين وضعه التعليمي (17,3%)، و من دمج بين الخوف من النظام، وتحسين الوضع التعليمي، (30,4%).

وفي جانب تأمين الوثائق اللازمة لدخول الجامعة، والصعوبات التي رافقت ذلك، نتيجة الوضع الراهن في سورية، جاءت إفادة ثلاثة عشرَ طالبًا وطالبةً مؤكدةً حصولهم عليها بيسر وسهولة، في حين قال عشرة طلاب أنهم عانوا في تأمينها، إذ تراوحت المعاناة، بين صعوبة الحصول على الوثيقة المطلوبة، فضلاً عن التصديقات من جهات حكومية معينة، فقد " مُنع منحُ أي طالب سوري معارض للنظام شهادته الجامعية في حالة التخرج، أو كشف العلامات عن السنوات الدراسية في حال كان الطالب لا يزال في السنة الجامعية الثانية أو الثالثة "[1]. وكانت المعاناة أكبر في جانب الطلبة المنقولين من جامعات سورية، إلى جامعة أديمان، إذ تطلب ذلك كشوف درجات تثبت أنهم كانوا طلابًا، فضلًا عن إجراء عملية المعادلة التي أعادت بعضهم إلى السنة الأولى، بعد أن كانوا في السنة الثانية. وكانت نسبة من عانى في تأمين الوثائق (56,5%)، و من لم يعاني (43,4).

وعند سؤالهم عن نية العودة إلى سوريا بعد انفراج الأزمة، تراوحت إجاباتهم بين البقاء حتى الانتهاء من الدراسة، وكان العدد ثمانية عشر طالبًا وطالبةً، من ضمنهم ثلاثُ طالبات متزوجات من مواطنين أتراك. وبين الرغبة في العودة إلى سوريا خمسة طلبة، أرادوا إكمال دراستهم في الجامعات السورية، ومنهم من كان في الأصل طالبًا فيها. وعليه تكون نسبة من رغب بالبقاء إلى حين إكمال دراسته، (78,2%)، أما من أراد العودة بمجرد حصول انفراج في الأزمة فبلغت: (21,7%).

(1) ينظر تفاصيل أوفى: http://arabi21.com/story/902488

هذه أهم المشاكل، والمعوقات، التي وقفت عليها من إجابات الطلبة على الأسئلة، المتعلقة فيما يخص العملية التعليمة، وكذلك الآمال التي يطمحون إلى تحقيقها، وفي حال تحققت سينعكس ذلك إيجابًا على وضعهم التعليمي، ومسيرتهم العلمية. وفيما يأتي جدول يلخص المحور التعليمي رقم (3):

الأسـئلة	الإجـابـات			
ماهي الصعوبات التي واجهتك في أثناء دراستك؟	اختلاف اللغة التركية اليومية عن الأكاديمية	المناهج الدراسية	إدارة الجامعة	لا يوجد
	16	3	1	3
	(%60,8)	(%13)	(%4,3)	(%13)
الالتحاق بالجامعة لأول مرة أم انتقال من جامعة سورية؟	لأول مرة	جاء منتقلاً	حصلت على تخصصي	
	11	12	6	
	(%47,8)	(%52,1)	(%26)	
ما سبب خروجك من سوريا؟	الخوف من بطش النظام	تعليم أفضل	من دمج بينهما	
	12	4	7	
	(%52,1)	،(%17,3)	(%30,4)	
هل توجد جهة تمثلك في الجامعة؟	لا يوجد		لا داعي لوجودها	
	23		2	
	(%100)		(%8,7)	
هل يوجد صعوبة في تأمين الوثائق المطلوبة؟	يوجد		لا يوجد	
	10		13	
	(43,4)		(%56,5)	
هل ترغب بالعودة إلى سوريا حال انتهاء الأزمة؟	لا أرغب، أريد البقاء حتى إكمال دراستي		أرغب بإكمال دراستي في سورية	
	18		5	
	(%78,2)		(%21,7)	

(المبحث الثاني)

الجانب الاجتماعي والنفسي:

لا يخفى على أحد أهمية الاستقرار النفسي والاجتماعي، وأثر ذلك على حياة الإنسان بعامة، والطالب الجامعي على وجه الخصوص، وما لذلك من عظيم الأثر في تحصيله العلمي بشكل صحيح. وقد لخصت الاحتياجات النفسية والاجتماعية في حاجة الطلاب إلى الشعور بالأمان والاستقرار الأسرى، وتكوين

علاقات إيجابية داخل المحيط الاجتماعي الجامعي، فضلاً عن التدعيم [1]. ولما كان الإنسان اجتماعي بطبعه كما يقول ابن خلدون، فإن الطالب لا بد له من العيش وسط بيئة جديدة، لم يكن له سابق معرفة بها، لأن الظروف أجبرته على الهجرة من بلده، وتأتي في المقدمة من تلك الصعوبات: (اللغة)، لأنها وسيلة التواصل، بينه وبين محيطه، وفي نظرة إلى هذا الجانب نجد أن جميع الطلبة السوريين الدارسين في جامعة أديمان، يستطيعون التواصل مع محيطهم وزملائهم، ويعود ذلك إلى طول المدة التي قضاها الطالب في تركيا قبل دخوله الجامعة، فضلاً عن جهوده الذاتية في تعلم اللغة، ما مكنه من اكتسابها عن طريق الاحتكاك المباشر مع المجتمع، ودعّم ذلك من خلال التحاقه ببرنامج (التومير)[2]، وقد أفادت العينة التي أجريتها بأن خمسة عشر طالبًا وطالبة، درسوا التومير، الذي تكفلت بدفع تكاليفه جهات داعمة، ما عدا طالبًا واحدًا، كانت الدراسة على حسابه الخاص، فيما تعلم بقية الطلبة اللغة التركية، بجهود ذاتية. ولا يخفى على القارئ، أثر تعلم اللغة على العلاقات الإجتماعية، التي تربط الطالب بمحيطه الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص، زملاءه ومدرسيه. وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على شهادة التومير شرط لا بد من تحقيقه لدخول الجامعة [3]. وكانت نسبة من درس التومير على حساب المنحة، (65.2%)، أما نسبة من درسه على نفقته الخاصة، (4.3%)، وجاءت نسبة من تعلم بجهود ذاتية، (30.4%).

ومن أوجه الاستقرار الاجتماعي والنفسي أن يكون الطالب مقيمًا مع أسرته في مكان واحد، وهذا ما تحقق لبعض الطلبة ولم يتحقق لبعضهم الآخر، إذ بينت الدراسة أن عدد من يعيش مع أسرته خمسة طلبة، مما وفر لهم جوًا نفسيًا مريحًا مقارنة بمن يعيش بعيدًا عن أسرته، وقد جاء هذا البعد متفاوتًا بين الداخلي المتمثل بمخيمات اللجوء، حيث بلغ عدد من يسكن أهله في مخيم أديمان ثمانية طلبة، و عدد من يسكن أهله في مدن تركية مختلفة أربعة، كما أن عددًا منهم يعيش مع جزء من عائلته في أديمان والجزء الآخر داخل سورية، بلغ عددهم ثلاثة، أما من يعيش أهله جميعهم داخل سورية فكان ثلاثة طلبة أيضًا. ولا شك بأن عامل الاستقرار النفسي الذي يوفره وجود الأهل مع الطالب ينعكس إيجابًا على مستواه التعليمي واستقراره النفسي، في حين يقل هذا المستوى ويضعف مع ابتعاد الأهل، سواء أكان هذا الابتعاد داخليًا في بلد اللجوء، أم في سورية وحينها يكون الوضع النفسي أشد اضطرابًا باعتبار ما يتهدد الأهل من مخاطر يومية ماثلٌ أما ناظريه صباح مساء.

---

(1) ينظر تفاصيل أوفى: http://www.al-madina.com/node/636908

(2) التومير (TÖMER): هو مركز تعليم اللغة التركية المعترف به من قبل وزارة التربية والتعليم التركية وكذلك معترف به من كافة الجامعات التركية الحكومية والخاصه على حد سواء. وقد تم تأسيس هذا المركز اللغوي عام 1984م من قِبَل جامعة أنقره بهدف تعليم الطلبة الاجانب اللغة التركية وتوسع فيما بعد ليشمل عشرين لغة. ويحتوي هذا المركز على 11 شعبه تضم قرابة 55 الف طالب سنوي، ويقع مركز التومير في العاصمة التركية انقره، مع العلم وجود فروع له في باقي المدن التركية. للاستزادة ينظر: http://www.wata.cc/forums/showthread.php?100245

(3) هناك عددٌ من الطلبة يدرسون التومير الآن للايفاء بشرط دخول الجامعة في العام القادم: 2016/2017م علمًا بأنهم مسجلون رسميًا في الجامعة، ويبلغ عددهم خمسة طلاب. ينظر تفاصيل أوفى حول برنامج التومير: http://oktamam.com/ok/topic/1664

وفي جانب العلاقات الاجتماعية والزواج عند الطلبة، وجود حالات زواج لدى بعضهم، إذ تمت بين الطالبات حصرًا، فقد تزوجت ثلاثٌ منهن، من أصل ثلاثة وعشرين، طالبًا وطالبة، والذي أوجد مثل هذه الزيجات وساعد على حصولها، أنها تمت لأسباب متعددة، جاء في المقدمة منها، صلات القربى التي تربط بينهن وبين أزواجهن، وقد تحقق هذا الأمر لطالبتين، فيما كان زواج الثالثة من مواطن تركي، بلا صلة قربى. وكانت النسبة للمتزوجات: (13%)، في حين كانت لغير المتزوجين: (86.9%).

وفيما يتعلق بالجانب النفسي، وما له من أهمية في حياة الطالب الجامعي، نظرة الطلبة الأتراك إلى زملائهم السوريين اللاجئين، وتعامل أعضاء هيئة التدريس، والموظفين في الجامعة معهم، إذ تبيَّنَ من خلال إفادات الطلبة أن تسعة عشر طالبًا وطالبة، قالوا: بأن المعاملة ممتازة، وقد أثنى كثير منهم على هذا السلوك، حيث أن الطلبة الأتراك لا يُشعرون الطالب السوري بأنه إنسان غريب، بل وتكونت صداقات بينهم امتدت إلى خارج نطاق الجامعة، وقد جاءت نسبة قليلة من الطلبة، (أربعة فقط)، أشاروا إلى أن معاملة بعض زملائهم ليست كالآخرين، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالعدد الأكبر، الذي يعامل زميله السوري معاملة حسنة. وكانت نسبة من يقول بالمعاملة الحسنة: (82.6%) مقارنة بنسبة: (17.3%)، لمن يقول بغيرها، في حين جاءت إفادات الطلبة عن معاملة أعضاء هيئة التدريس، والموظفين إيجابية 100%.

وفيما يلي جدول يلخص عدد، ونوعية الإجابات ونسبها، في المحور الاجتماعي والنفسي، جدول رقم: (4).

<table dir="rtl">
<tr><th>الأسـئلة</th><th colspan="5">الإجـابـات</th></tr>
<tr><td rowspan="4">هل تقيم مع أسرتك؟ وإذا كان الجواب بلا فأين تقيم؟</td><td>نعم</td><td colspan="4">لا</td></tr>
<tr><td rowspan="2">5</td><td>في المخيم</td><td>مدن أخرى</td><td>نصفهم في أديمان ونصفهم في سوريا</td><td>في سوريا</td></tr>
<tr><td>8</td><td>4</td><td>3</td><td>3</td></tr>
<tr><td>(%21,7)</td><td>(%34,7)</td><td>(%17,3)</td><td>(%13)</td><td>(%13)</td></tr>
<tr><td rowspan="3">هل أنت متزوج أم أعزب؟</td><td colspan="2">أعزب</td><td colspan="3">متزوج</td></tr>
<tr><td colspan="2">20</td><td colspan="3">3</td></tr>
<tr><td colspan="2">(%86,9)</td><td colspan="3">(%13)</td></tr>
<tr><td rowspan="3">هل تعاني من سوء معاملة من قبل زملائك؟</td><td>معاملة حسنة</td><td>غير حسنة</td><td colspan="3">أعضاء هيئة التدريس والموظفين</td></tr>
<tr><td>19</td><td>4</td><td colspan="3">-</td></tr>
<tr><td>(%82,6)</td><td>(%17,3)</td><td colspan="3">(%00)</td></tr>
<tr><td rowspan="4">هل درست التومير؟</td><td colspan="2">نعم</td><td colspan="3">لا</td></tr>
<tr><td>جهة مانحة</td><td>حساب شخصي</td><td colspan="3">جهود ذاتية</td></tr>
<tr><td>15</td><td>1</td><td colspan="3">7</td></tr>
<tr><td>(%65,2)</td><td>(%4,3)</td><td colspan="3">(%30,4)</td></tr>
</table>

(المبحث الثالث)

الجانب الاقتصادي:

هناك علاقة ارتباط وثيقة، بين الحالة الاقتصادية التي يعيشها الإنسان، وبين نجاحه في أي عمل يقوم به، ولا سيما الطالب، وانعكاس ذلك على تحصيله العلمي واستقراره النفسي، مما يعينه على متابعة مسيرته التعليمية بيسر وسهولة، ولأهمية الاقتصاد في حياة الناس بعامة، وطالب العلم على وجه الخصوص لأنه عصب الحياة(1). ومن هنا جاءت الأسئلة الموجهة للطلبة السوريين بهذا الخصوص، إذ جاء في مقدمتها سؤالهم عن وضعهم المادي، وإن كانوا يحصلون على مساعدة مادية، ومن هي الجهة الداعمة، إن وجدت، فقد جاءت إجابات اثني عشر طالبًا وطالبةً، بأنهم لا يحصلون على أي مساعدة كانت، وأضاف البعض منهم أنه يعمل بعد دراسته، لتأمين متطلباته اليومية، كالتدريس مثلاً (حالة واحدة)، أو العمل في مهن مختلفة، والبعض منهم يساعدهم الأهل والأقارب. وقد أشار الطلبة إلى أن المبلغ الذي يكفي الطالب كمصروف، يشمل الطعام والشراب، ومستلزمات الدراسة، عدا أجرة السكن، يتراوح مابين (400) و (600) ليرة تركية. أما من قال بأنه يحصل على مساعدة مادية، تنحصر في جانب السكن تحديدًا، بلغ ثمانية طلاب، ومقدار ما يحصلون عليه هو (175) ليرة تركية، مقدمة من جمعية (IHH)، وللعلم فإن هذه المنحة تشمل السكن ومتعلقاته، من طعام وخدمات أخرى، أما ما يخص الطالبات المتزوجات من أتراك، وعددهن ثلاثة، فإنهن بطبيعة الحال، لا يحتجن أية مساعدة. وجاءت النسب كالآتي: من لا يحصل على أية مساعدة (52,1%)، ومن يحصل على مساعدة (34,7%)، ونسبة المتزوجات اللآتي لا يحتجن إليها (13%).

وحول رغبة الطالب في العمل الإضافي بعد دوامه في الجامعة، لتحسين وضعه المادي، جاءت إجابة سبعة طلاب بأنهم لا يرغبون القيام بأي عمل في أثناء دراستهم في الجامعة، ويفضلون التفرغ الكامل للدراسة، في حين أشار اثنان منهم إلى رغبتهم بالعمل، لكن ما يمنعهم من ذلك صعوبة المناهج والتفرغ للدراسة، أما من رغب بالعمل مع الدراسة فكان أربعة عشر طالبًا وطالبة، على أن يتوافق ذلك مع دوامهم في الجامعة، وتراوحت رغبتهم في العمل في المدارس،(تدريس اللغة العربية)، وبين العمل كمترجم، وبين العمل الإداري، والإعلامي. وكانت النسبة لمن لا يرغب في العمل مطلقًا (30,4%)، ومن رغب، لكن الدراسة منعته (8,6%)، ومن رغب بالعمل، (60,8%).

---

(1) يروى محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيف، أن جاريته أخبرته يوماً في مجلسه أن الدقيق قد نفد فقال لها: ويحك لقد أضعت من أرسي أربعين مسألة من مسائل الفقه. ويقول أبو حنيفة رضي الله عنه يقول : لا تستشر من ليس في بيته دقيق .
ينظر موسوعة النابلسي للعلوم الاسلامية: http://www.nabulsi.com/blue/ar/print.php?art=8227 . إن دلت هذه الحادثة على شيء، فإنما تدلل على أهمية الاستقرار الاقتصادي، وضرورة تلبية حاجات الإنسان المادية، وتأثير فقدانها على حياته العلمية، ولا سيما طلبة الجامعة.

وفيما يندرج تحت الجانب الإقتصادي، سئل الطلبة عن رغبتهم في العمل بعد تخرجهم من الجامعة، في تركيا إن أتيحت لهم الفرصة، أم أنهم يفضلون العمل في بلدهم، أو في مكان آخر؟، فقد جاءت إفاداتهم متنوعة، إذ أشار أكثرهم، وهم أربعة عشر طالبًا وطالبًة إلى الرغبة في البقاء داخل تركيا، والحصول على فرصة عمل، في حين ربط سبعة طلاب بين انفراج الأزمة في بلدهم، وبين رغبتهم في العمل فيها مستقبلاً، وفي حال استمرار الأزمة، فإنهم يفضلون العمل في تركيا، أما من فضل العمل داخل سورية فطالبان. وتكون بذلك نسبة من فضل العمل بعد تخرجه داخل تركيا، (%60,8)، أما من ربط بين انفراج الأزمة والعمل داخل سورية، (%30,4)، ومن فضل العمل داخل سورية، (%8,6). وفيما يأتي جدول رقم: (5)، يختصر الجانب الإقتصادي من حياة الطلبة السوريين في جامعة أديمان.

الأسـئلة	الإجـابـات		
هل تحصل على مساعدة مالية ؟	نعم	لا	مساعدة الأهل
	8	12	3
	(%34,7)	(%52,1)	(%13)
هل ترغب بالعمل مع دراستك؟	أرغب	لا أرغب	نوع العمل
	16	7	تدريس، ترجمة، عمل إداري
	(%69,5)	(%30,4)	
هل تفضل العمل بعد التخرج في تركيا أم في سوريا؟	في تركيا	في سوريا	من ربط بين الانفراج والعمل في سوريا
	14	2	7
	(%60,8)	(%8,6)	(%30,4)

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

في ضوء ما تم جمعه من معلوماتٍ، حول الاستبيان الخاص، بواقع الطلبة السوريين في الجامعات التركية، الآلآم والآمال، جامعة أديمان، أُنموذجًا، فقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1- على الرغم من الدعم الذي تقدمه الحكومة التركية، من خلال برنامج المنح للطلبة السوريين في الجامعات التركية، إلا أنها لم تشمل طلبة جامعة أديمان، كونها غير مشمولة بهذا البرنامج.
2- استطاع الطلبة التأقلم مع محيطهم الاجتماعي، وذلك من خلال إتقانهم اللغة التركية، مما سهل عليهم دراستهم.
3- عدم وجود جهة تمثل الطلبة داخل الجامعة، تكون همزة الوصل بينهم وبين إدارة الجامعة، وهو ما يحتاجونه لنقل مطالبهم، ووجهات نظرهم، إلى المسؤولين في الجامعة.
4- عانى بعض الطلبة من تأمين الوثائق المطلوبة، للتسجيل في الجامعة.

5- أسهمت المساعدة التي تقدمها جمعية (IHH) في إيواء عدد من الطلبة ضمن السكن المخصص لزملائهم الأتراك.
6- أثنى معظم الطلبة على حسن تعامل زملائهم الأتراك معهم، كما شمل ذلك أعضاء هيئة التدريس، والموظفين.
7- أبدى عدد من الطلبة رغبتهم في العمل خارج الدوام، أملاً في تحسين أوضاعهم المادية، للوفاء بمتطلبات الحياة اليومية.
8- يتمنى كثيرٌ من الطلبة الحصول على إقامات طالب، لكن ما يحول بينهم وبينها، بعض المعوقات، منها ضرورة وجود جواز سفر، وهذا ما لايتوفر لبعضهم، كما يتوجب وجود مبلغ في حساب الطالب، وهو ما لايملكه كثير منهم أيضًا.

ثانيًا: التوصيات والمقترحات:

وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، يمكن إيراد بعض التوصيات والمقترحات التي نرجو أن تكون نافعة، وترى طريقها إلى التنفيذ.

1- ضرورة العمل على إيجاد حل سياسي من أجل تخفيف منابع اللجوء، والتقليل منها.
2- الإلتزام بأنظمة وقوانين بلد اللجوء، والتصرف بحكمة ومسؤولية، من قبل الطلبة اللاجئين، وتقديم الصورة الحسنة، عنهم وعن بلادهم.
1- إنشاء رابطة للطلبة السوريين في الجامعة تُعنى بشؤونهم الخاصة، وتنقل معاناتهم، وحاجاتهم للجهات المسؤولة.
2- تأمين فرص عمل للراغبين من صفوف الطلبة، وقد أبدى معظمهم رغبة في العمل تراوحت بين تعليم اللغة العربية، والترجمة، والعمل الإداري، والإعلامي.
3- إنشاء صندوق داخل الجامعة خاص بدعم الطلبة السوريين المحتاجين، يساهم فيه زملاؤهم الأتراك لتجسيد مبدأ التعاون والأخوة بينهما.
4- ضرورة قيام الطلبة السوريين بأنشطة ثقافية، واجتماعية، تجسد قضيتهم العادلة، وتعمق روح الأخوة والتضامن مع زملائهم الأتراك.
5- إدراج جامعة أديمان ضمن برنامج المنح التركية، لكي يستفيد منها الطلبة السوريون.

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- البحث العلمي: أساسيات و مناهج، اختبار الفرضيات، تصميم التجارب، علي سلوم جواد، مازن حسن جاسم(2014)، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان.

3- الحماية الدولية للاجئين، أحمد الرشيدي، أعمال ندوة نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالقاهرة في نوفمبر 1996، ونشرها المركز عام 1997.

4- سنن الترمذي، الجامع الصحيح، سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

5- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم - ابن منظور- (2003)، دار صادر .

6- معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، د. سموحي فوق العادة، لبنان – بيروت.

7- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ – 1979م.

8- http://www.turkpress.co/node/5239

9- https://www.afad.gov.tr/TR/Index.aspx

10- http://www.minbr.com/list-l-1-b2.php

11- http://www.alukah.net/web/khedr/0/50216

12- http://arabi21.com/story/902488

13- http://rs.ksu.edu.sa/111696.html

14- http://www.wata.cc/forums/showthread.php?100245

15- http://oktamam.com/ok/topic/1664

16- http://www.al-madina.com/node/636908

تعليم اللاجئين والمهجّرين السورين بين الواقع والمأمول

الأستاذ الدكتور: محي الدين بنانه- كلية أوكسفورد للعلوم- سورية

مقدمة:

سورية بلدنا الحبيب الغالي لقد تعرضت لأسوء وأبشع وأعنف إجرام عرفه التاريخ الإنساني القديم والحديث لا لشيء إلا لأن أبناءك طالبوا بنيل حريتهم من نظام الاستبداد، والقمع والوحشية الذي جثم على صدورهم لأكثر من أربعة قرون.

فلم يترك نظام الأسد الطاغية وزبانيته وأعوانه شكلاً من أشكال القمع والإرهاب إلا ومارسه في حق شعب خرج بصدور عارية وسلمية كاملة ومن خلال أطفال أبرياء في البداية يطالب بحريته وكرامته.

إن استمرار الثورة السورية لأكثر من خمس سنوات بالرغم من تصاعد قمع نظام الطاغية والميليشات والدول المساندة له قد أدى إلى تدهور الوضع الإنساني بكل أشكاله وصوره وتضاعف الاحتياجات الإنسانية في سورية بمقدار إثني عشر ضعفاً منذ بداية الثورة (2011).

حيث يوجد حالياً قرابة(13.6) مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بما في ذلك(7.6) مليون إنسان نازح داخلياً وأكثر من(6) مليون شخص لاجئين في دول الجوار والعالم وهناك (4.8) مليون إنسان يحتاجون إلى المساعدة في مناطق ومواقع يصعب الوصول إليها.

أمام هذا الواقع المؤلم نحن أمام مشهد مأساوي يتضمن أناس خرجوا من بيوتهم قسراً إلى دول الجوار والعالم نسميهم اللاجئين (حسب التعريف العالمي).

لقد تحمل هؤلاء الناس مصاعب الحياة الجديدة غير المستقرة من تعب وشقاء وجوع وحر وبرد وعناية صحية ضعيفة وأمن في حده الادنى كل ذلك تحملوه، وما كان يؤرقهم أكثر شيء مستقبل أولادهم لذلك نحن سنتناول في بحثنا هذا الكارثة التعليمية التي اصابت السوربين منذ اندلاع الثورة المباركة حتى الان، والاقتراحات والحلول المناسبة.

واقع تعليم السورين:

الشرارة الطلابية الأولى:

كان لاعتقال نظام الاستبداد مجموعة من الأطفال السورين في درعا بتاريخ(26) شباط (فبراير) من عام (2011) بسبب كتاباتهم المناهضة له على جدران المدرسة (يسقط النظام) أثرا بالغا قي نفوس أصدقائهم وأقرانهم من طلبة المدارس وأهاليهم والذين ما فتئوا ينددون بتلك السياسة الوحشية الممنهجة من قبل نظام الطاغية في تكميم الافواه ،وكبت الحريات والتمسك بزمام السلطة. إن تاريخ اعتقال هؤلاء الأطفال والبالغ عددهم خمسة عشر طالبا كان الشرارة الأولى لثورة الشعب السوري التي انطلقت يوم الجمعة(18) آذار (مارس) في عام (2011) نصرة لهؤلاء الأطفال ودفاعاً عن حرية الرأي التي مارسوها في مدارسهم واستنكاراً لسياسات القمع الأمنية التي يتخذها النظام بحق كل من يعمل على نقده ،ومنذ انتهاج هذا النظام الحل الأمني العنيف جدا تجاه الشعب السوري كان قطاع التعليم أحد أهم القطاعات التي مورست بحقها أبشع أنواع التدمير الممنهج فأصبحت المدارس وطلابها هدفا لكل أنواع الهمجية فمن درعا الى حمص وصولا الى ريف حماه وريف إدلب وريف حلب وريف اللاذقية والجزيرة السورية.

لقد ساهم الطلاب مع بقية مكونات الشعب الثائر ضد نظام الطاغية ومراكزه الأمنية في مدارسهم وباحاتهم وداخل قاعتهم وصفوفهم الدراسية ،كما عمدوا إلى تنظيم مظاهرات مدرسية سلمية تخرج من أبواب المدارس يشارك فيها الطلاب والطالبات والكادر التعليمي أحيانا ،وترفع فيها لافتات وأزهار وأغصان الزيتون وتنادي بالحرية والعدالة الأمر الذي دفع النظام إلى ملاحقتهم أمنيا واعتقال المئات منهم ما ساهم الى حد كبير في تعطيل العملية التعليمية ،ولهذا السبب فقد تحولت المدارس الى سجون ومعتقلات للثوار وتحولت سطوحها الى متاريس عسكرية وابراج للقناصين ،وما أن تم تحرير هذه المناطق حتى أصبحت هذه المدارس هدفاً للبراميل المتفجرة والقصف بالطيران بشتى أنواع الأسلحة. هذا القصف الذي دمر عشرات المدارس التي تحولت إلى ملاجئ للنازحين من حين لآخر ومن مدينة إلى اخرى ،كما تم حرمان المناطق الثائرة ضمن خطط الحصار الدائم من مخصصاتها التعليمية واحتياجاتها اللازمة ،إضافة إلى اعتقال المئات من أفراد الكادر التعليمي من هذه المناطق ،وقتل بعضهم

الآخر وتشريد فئة أخرى .إن كل ما تقدم شكل مرتكزات انهيار العملية التعليمية في المناطق السورية المحررة لدى السكان الأصلين والنازحين وفي دول الجوار .

واقع التعليم في المناطق السورية المحررة:

لقد شكلت مرحلة قمع الاحتجاجات الشعبية من قبل أجهزة النظام وشبيحته مرحلة فارقة أمام الطلبة السوريين، ففي الوقت الذي استخدم فيه النظام أسلحته الثقيلة ومدرعاته ومدفعياته وطائراته الحربية. فرض النظام على الشعب الثائر انتقالاً قسرياً إلى مرحلة الدفاع عن النفس لتتحول ثورتهم فيما بعد إلى ثورة مسلحة ،قاوم فيها مقاتلو المعارضة اقتحام النظام بمدرعاته ومقاتلاته الحربية فارضين سيطرتهم أحيانا على بعض المدن والمناطق ومنسحبين في أحيان أخرة إلى خطوط خلفية ،ما نتج عنه جعل مناطق السورين ساحة حرب تشهد كرا وفرا مستمرين لقوات النظام والمعارضة بفصائلها المتعددة لتغدو خارطة السيطرة العسكرية فيما بعد مقسمة بين النظام والثائرين وموزعة بطريقة معقدة تفرض حالة الاستنفار الدائم والمواجهة المستمرة على نقاط الرباط الفاصل بين الطرفين الأمر الذي انعكس سلباً على الطلبة السورين، الذين بات مصيرهم التعليمي متعلق بأهلية الجهات المسيطرة على مناطقهم.

كان لهاذه المرحلة دورها الملحوظ في إعاقة النشاط التعليمي لدى الطلبة السوريين ،والكادر التعليمي في مناطق الصراع حيث شهدت العملية التعليمية مرات عديدة تعطيلا مؤقتا ومتقطعا أحياناً سنة في مناطق النزاع وأحيانا أكثر، فيما شهدت بعد المدن والقرى استقراراً طويلاً من خلال سيطرة أحد الأطراف عليها ما سهل عليها متابعة العملية التعليمية في المدارس والجامعات الواقعة ضمن هذه المناطق بالرغم من القصف الجوي بين الحين والأخر.

لقد تعمد نظام الطاغية إيقاف العملية التعليمية في المناطق المحررة، فقد شهدت المئات من المدارس السورية توقفاً شبه تاماً للأسباب التالية:

1. خسر الكثير من الطلبة والمعلمين حياتهم واعتقل البعض الآخر وشرد قسم كبير منهم داخل البلاد وخارجه.2
2. ضاع عام دراسي كامل واحيانا عامين وأكثر على عدد كبير من الطلاب في بيئات الثورة ،وحرم آخرون من التعليم بشكل نهائي .

3. لقد دمر القصف ما يقرب من 25% من المدارس.
4. تحول عدد كبير من المدارس إلى أماكن إيواء النازحين(1956) مدرسة حتى نهاية (2014).
5. تحول عدد كبير من المدارس إلى مراكز اعتقال.

أمام هذ االواقع وبالرغم من الظروف القاسية التي تفوق أي احتمال التي عاشتها وما زالت تعيشها العملية التعليمية في سوريا ،فإن الثورة تنتج من داخلها حلولا وإن كانت ليست جذرية ،إلا أنها تحاول أن تغطي ما تستطيع ذلك الحرمان من التعليم الذي يتعرض له(حسب احصائيات اليونسف للعام(2015) ثلاثة ملاين طفل سوري متسرب خارج المدارس داخل سوريا وخارجها)، وقد تم القيام بالعديد من المشاريع التي تحاول تعويض النقص الفادح بالاحتياجات التعليمية ،والانطلاق في ظروف بالغة الصعوبة وبأقل التكاليف المتوفرة لاستئناف العملية التعليمية ،وتعويض الأطفال ما فاتهم (بشكل نسبي) .

سأستعرض في هذا البحث واقع التعليم في سوريا من زاويتين الزاوية الاولى وتشمل: دراسة وضع المدارس ودور التعليم –وضع الطلاب –الكادر التعليمي

دراسة وضع المدارس:

إن نسبة المدارس العاملة 45 % من بين جميع المدارس بالمناطق المقيمة (حسب دراسة أعدتها وحدة تنسيق الدعم(ACU) شملت عشرة محافظات (حلب –حماه –إدلب –حمص –ريف دمشق –الرقة–الحسكة– دير الزور–اللاذقية–دمشق(مخيم اليرموك) في(85) ناحية تابعة لهذه المحافظات(.3228)مدرسة ونسبة المدارس المتوقفة عن العمل (55 %)أي(3932)مدرسة وكانت النسبة الاعلى للمدارس المتوقفةعن العمل في محافظة الرقة (78%) ثم حلب (73%) ثم دير الزور(61%) اي أن العدد الأقل للمدارس العاملة يتركز في المحافظات الشرقية مثل محافظتي الرقة ودير الزور لأسباب أمنية . فيما كان العدد الأكبر للمدارس العاملة في كل من محافظات إدلب وحلب وريف دمشق والحسكة وحماه على الترتيب ،وأن معظم المدارس في محافظة اللاذقية وحمص كانت عاملة .

تدمير المدارس وتسخيرها لخدمة الحرب:

لقد تسبب قصف نظام الأسد بالمدافع والراجمات والدبابات وقذائف الشيلكا إضافة لسلاح الطيران الذي ألقى الصواريخ والبراميل المتفجرة في إلحاق الضرر ب (2645000 مبنى) ما بين منزل سكني ، ومدرسة ، ومسجد ، وكنيسة ، ومشفى ،وأماكن أثرية وذلك بحسب التقرير الصادر عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان الصادر يوم الثلاثاء (6أيار من عام (2014) تحت عنوان (القوات الحكومية تدمر مدارس سورية) ،وقد ذكر التقرير أنه تم توثيق مالا يقل عن (3.873) مدرسة إما مدمرة بالكامل أو مدمرة بشكل جزئي ، من بينها مالا يقل عن (450) مدرسة بالكامل . أغلبها في محافظات حمص وريف دمشق وحلب، وهي مدارس لا يمكن إصلاحها أو ترميمها بل تحتاج إلى بناء، فيما تشهد المدارس المتبقية والبالغة (3.423) مدرسة دماراً جزئياً ما يسهل إعادة ترميمها وتشغيلها.

فيما أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى أن عدد المدارس المتضررة والمدمرة في سورية قد وصل إلى (2960) مدرسة بتقريرها الذي نشر بتاريخ (13 كانون الأول من عام 2013) أي أن عدد المدارس المستهدفة قد ازداد بما يقرب الألف مدرسة خلال عام وإن آخر الإحصاءات غير الدقيقة في نهاية عام(2015)تشير إلى أن هدد المدارس المدمرة جزئياً أو كلياً وصل إلى(5000)مدرسة من أصل (22.500) مدرسة في سورية أي أن ربع المدارس قد استهدفت بالقصف . بالإضافة إلى ذلك فقد أشار تقرير آخر صادر عن (اليونيسف) بتاريخ (11 آذار (مارس)عام 2014) إلى استخدام (1401) مدرسة كمأوى للنازحين والفارين من أعمال العنف.

كما أشارت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرها الصادر في تشرين الثاني لعام (2014) تحت عنوان (مدارس سورية تتحول لمراكز اعتقال) إلى تحول ما يقارب(1500) مدرسة إلى مقرات للنازحين داخل الأراضي السورية فمن بين(4.800.000) نازح يقيم ما لا يقل عن (650) ألف منهم داخل تلك المدارس، أغلبهم من ريف دمشق، وحلب، وحمص، وإدلب. كما تحول ما لا يقل عن (150) مدرسة إلى مشافي ميدانية لمعالجة الجرحى

والمصابين جراء القصف العشوائي لقوات نظام الأسد الطاغية، وتحولت العديد من المدارس إلى مقرات عسكرية أو مراكز اعتقال بسبب اكتظاظ السجون المركزية التابعة للنظام بالمعتقلين.

أسباب توقف المدارس عن العمل:

أفادت الدراسة أيضاً أن أهم سببين لتوقف المدارس عن العمل هما الأوضاع الأمنية، وتعرض بناء المدرسة للقصف بنسب متقاربة (22%– 23%) كما أن هناك أسباب أخرى وهي:

1. تهجير السكان كما في ناحيتي سلوك وعين عيسى في محافظة الرقة.
2. استخدام المدارس لأغراض أخرى أو احتلالها من قبل جهات مسلحة كما في ناحية مركز القامشلي في محافظة الحسكة وناحية مركز منبج في محافظة حلب.
3. تجنيد الأطفال من قبل جماعات مسلحة كما في ناحيتي صرين في محافظة حلب ومركز تل ابيض في محافظة الرقة

استمرار التعليم في المدارس:

بالرغم من أن العديد من المدارس تعرضت للقصف فإن التحدي والإصرار على التعليم حث المواطنين على استخدام هذه المدارس، حيث أ ن الدراسة سابقة الذكر بينت أن (20%) من المدارس المدمرة بشكل جزئي هي مدارس عاملة بالرغم من حالة البناء السيئة نتيجة قصف سابق أو اشتباكات، وأن هذا الموضوع يختلف من منطقة لأخرى فهناك بالمقابل (1068) مدرسة غير متضررة لا تعمل نتيجة لأسباب أخرى إما كونها مسكونة من قبل النازحين أو نقص في التمويل ،والكادر التعليمي، أو لأسباب لوجستية أخرى.

وضع دور التعليم:

إن العليم الحكومي في سورية هو السائد قبل الثورة، وهو تعليم مجاني حتى الصف التاسع وشبه مجاني في المرحلة الثانوية ،وهناك تعليم خاص يتضمن المنهاج الحكومي ،بالإضافة إلى مواد خاصة تتعلق بنوعية المدرسة الخاصة ،وهي تحت إشراف وزارة التربية السورية ،وهو تعليم غير مجاني ونسبته قليلة بالمقارنة مع المدارس الحكومية بسبب أقساطه العالية من جهة ، وتعود المواطن السوري الذهاب إلى المدارس الحكومية من جهة أخرى.

بعد الثورة وبداية انقطاع الطلبة عن المدارس إلى حد توقفها وانخراط بعض الطلاب في العمل الثوري، وكان التفكير في حينها أن الأزمة لن تستمر طويلاً وينتهي حكم الأسد وتعود الأمور إلى ما كانت عليه، ولكن بعد مرور عام على انقطاع الطلبة عن المدارس بدأ التفكير الجدي بمستقبل هؤلاء الأطفال خاصة وأن النظام كما ذكرنا سابقاً كان يستهدف المدارس بالقصف. في هذا الوقت ظهرت مبادرات من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية .فأحدثوا مدارس لا نستطيع أن نسميها خاصة ولا عامة فهي من جهة غير ربحية وتحاول تأمين التعليم لهؤلاء الأطفال ،ولكن بأجندات تتبع الجهة الممولة لهذه المدارس، ومن جهة أخرى فإن بعضها كان يتبنى المنهاج الحكومي، وهناك نوع ثالث من المدارس موجودة في المناطق المحررة والمعلمين لا يزالون يتقاضون مرتباتهم من النظام، ومن بين هذه المدارس هي عبارة عن بناء ممكن أن يكون منزلاً أو شقة مكونة من عدة صفوف أو كهفاً تحت الأرض أو أقبية أبنية ، ومع ذلك فإن نسبة هذه الأخيرة قليلة.

إذن يمكن أن نقسم المدارس حسب الواقع التعليمي إلى نموذجين:

1. المدارس النظامية وهي المدارس العامة التي كانت تابعة للحكومة السورية ومدعومة من قبلها والتي توقف دعمها في معظم المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام وتشكل النسبة العظمى، والتي يتم تمويلها من منظمات المجتمع المدني
2. المدارس غير النظامية في الأرياف والأقبية والكهوف والتي نشأت نتيجة استهداف المدارس بالقصف من قبل النظام وتركزت معظمها في محافظة حلب وإدلب وتشكل كما أسلفنا نسبة قليلة.

الوضع الطلابي:

يتوزع الطلاب في سورية إلى ثلاث مراحل حسب النظام التعليمي السائد لدى الحكومة السورية قبل الثورة وهي:

1. مرحلة التعليم الابتدائي تشمل الطلاب من الصف الأول حتى الصف السادس
2. مرحلة التعليم الإعدادي تشمل الطلاب من الصف السابع حتى الصف التاسع
3. مرحلة التعليم الثانوي وتشمل الطلاب من الصف العاشر حتى الصف الثاني عشر

تدمج مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي في مرحلة تسمى التعليم الأساسي وهي إلزامية بمعنى أن كل الأطفال من سن ست سنوات وما فوق يجب أن يتعلم فيها وهي مجانية.

يضاف إلى هذه المراحل مرحلة تعليم رياض الأطفال وهي مرحلة غير إلزامية تتبع أهواء أولياء الأمور وغالبيتها خاصة وربحية وهذا ما يستدعي عزوف الأطفال في سن ما قبل السادسة إلى عدم الذهاب إليها.

إن عدد الأطفال الذين هم في سن التعليم قد بلغ حتى نهاية(2015)في المحافظات العشر حسب الدراسة المقدمة من(ACU)يقرب من(1.225.470)طفلاً وكان العدد الأكبر من الأطفال الأكثر احتياجاً إلى التعليم في محافظة حلب (235.050) طالباً، تلتها محافظة الرقة (145.000) طالباً ،ثم دير الزور (122.855) طالباً وقد شمل هذا الإحصاء عدد الطلاب والطالبات المسجلين في المدرسة حسب المراحل الدراسية. ويمكننا ملاحظة أن ثلثي الطلاب المسجلين (65.64%) هم في المرحلة الابتدائية، بينما تقل أعداد الطلاب بشكل ملحوظ في المرحلتين الإعدادية (24.58%) والثانوية

(9.78%) كما أن نسبة الطالبات قد بلغت (52%) بينما نسبة الذكور (48%) في المحافظات العشر.

بنفس الوقت فإن ما يقرب من (2.8) مليون طفل متسربين خارج المدارس خاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية حسب آخر إحصائية قدمتها منظمة (أنقذوا الأطفال) للعام (2015) منهم ما لا يقل عن (1.6) مليون طفل في داخل سورية، وهذا يعني أن جيل كامل من الأطفال السوريين سيحرمون من التعليم ،وإنهم سيتجهون إما للتطرف الديني وهذا ماظهر بانضمام جزء لا بأس به منهم إلى داعش والقسم الآخر إلى الانحراف الاجتماعي ، لذلك فلا بد من يقظة للضمير العالمي للانتباه لما يحصل في سورية من تدمير العملية التعليمية.

وضع الكادر التعليمي:

يعتبر الكادر التعليمي في المدارس من الشرائح الهامة التي تضررت بعد اندلاع الثورة السورية عام (2011) ويعتبر تسرب المعلمين أحد أبرز المشاكل التي تتعرض المدارس السورية التي تتبع للمؤسسات المحلية الناشئة (مديريات التربية) أو الدولية

(المنظمات الحكومية وغير الحكومية) إذ حرم النظام السوري أعداد كبيرة من المعلمين من وظائفهم في القطاع التعليمي بسبب نزوحهم أو لأسباب تتعلق بالتعبير عن الرأي، فقد لوحظ تناقص أعداد المعلمين الراغبين في التعليم في المدارس الناشئة إلى حد كبير، بعد أن تعرض الآلاف منهم لعمليات القتل والاعتقال والتعذيب من قبل نظام الأسد، بسبب مشاركتهم في الحراك الثوري، حيث وصل عدد المعلمين الذين قتلوا في مختلف مناطق سورية مع بداية عام (2013) إلى (222) شخصاً من الكادر التعليمي بحسب منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة. وبالطبع هذه الأعداد ازدادت بشكل كبير في نهاية (2015) إذ بلغت ما يقارب (1210) من الكادر التعليمي بالإضافة لاعتقال أعداد كبيرة من المعلمين لا يوجد إحصائية دقيقة بل تقدر بـ (5000) معتقلاً. إذن هذه الأمور أدت إلى نقصان الكادر التعليمي بشكل كبير، بالإضافة إلى الحالة الاقتصادية ،فما يواجه قطاع المعلمين من تدني واضح في الراتب الشهري والذي يخصص في بعض المناطق السورية ب (50) دولار أمريكي للمعلم شهرياً، الأمر الذي أدى إلى تخلي العديد منهم عن التعليم والنزوح إلى خارج البلاد أو القيام بأعمال بعيدة عن التعليم مثل الزراعة والعسكرة وأعمال أخرى لا تليق بالمعلم.

بعض التجارب والمشاريع التعليمية الميدانية:

بالرغم من الظروف القاهرة التي تحيط بالعملية التعليمية في سورية أريد تسليط الضوء على التجارب الميدانية في بعض المحافظات وتحدي الظروف الصعبة بالإرادة القوية لدى السوريين وكيف أنهم استطاعوا فتح مدارس بإمكانات ضعيفة جداً وتطوع المعلمين أحياناً ودعم الأفراد والمنظمات أحياناً أخرى.

محافظة درعا:

ففي محافظة درعا وفي المناطق التي تم تحريرها من مدينة درعا من الحواجز الأمنية وهي " طريق السد ودرعا البلد التي بقي ما يقارب 20% منها بيد نظام الأسد " تم افتتاح في كل منطقة عدد من المدارس التي تم إصلاحها وإعادة تأهيلها نوعاً ما. ففي درعا البلد افتتحت مدرسة لمرحلة التعليم الابتدائي، وأخرى للإعدادي والثانوي ،وكذلك في طريق السد تم افتتاح

مدرستان لكافة المراحل لكنها تشهد التحاق أعداد كبيرة من الطلاب والتلاميذ، حيث تم تقسيم الدوام المدرسي إلى فترتين كل واحدة تمتد لمدة ثلاث ساعات متواصلة.

الكادر التعليمي في المدارس المذكورة من الكوادر التي كانت تقوم بالتعليم خلال الأعوام الماضية، وهي تابعة لمديرية التربية في المحافظة، ويوجد نقص كبير في بعض الاختصاصات وخاصة اللغة الإنكليزية والفرنسية والرياضيات، ويتم الاستعانة بمدرسين من خارج الملاك، أما المنهاج فيتم الاعتماد على المنهاج الحكومي، ويعاني الأهالي من تأمين المستلزمات من قرطاسية وحقائب وألبسة نتيجة للارتفاع الهائل للأسعار.

أما في الريف الدرعاوي فقد تم اعتماد المنهاج الحكومي، وتم تأهيل العديد من المدارس، لكنها تعاني من نقص الكوادر التربوية، نظراً لعمليات اللجوء والنزوح والاعتقالات وانتساب العديد منهم إلى الجيش الحر، وتم إخلاء المدارس التي اتخذتها الكتائب كمقرات لها، وعودتها للدور المناط بها بتقديم التعليم، أما المعاناة الكبرى فتكمن في النزوح من منطقة إلى أخرى واستقرار بعض النازحين في المدارس، واتخاذها كمراكز للإيواء إضافة إلى الدمار الكبير في المدارس، كما يتعذر أحياناً الذهاب إلى المدارس بشكل يومي نظراً لتواصل القصف والاشتباكات وخاصة في درعا البلد وطريق السد، ويتعرض الطلاب خلال تواجدهم في المدارس للقصف ويتم إرسالهم إلى المنازل، وهذا حال الطلاب والتلاميذ في مدن وقرى وبلدات الريف، منذ فترة يسعى بعض الطلاب والطالبات الذين تركوا الدراسة العودة إليها، والتقدم لشهادة الثانوية العامة بفروعها المختلفة، لكن أسعار الكتب باتت مرتفعة جداً، وقد تشكل عبئاً عليهم وعائقاً في طريقهم.

- **حلقات التعليم المفتوح :**

بدأ تجمع نساء الثورة السورية بتنظيم عدد من برامج حلقات التعليم المفتوح في درعا البلد، في الأماكن التي يصعب فيها وصول الأطفال للمدارس بسبب الظروف الأمنية ، تطبق حلقات التعليم المفتوح وفق برامج معدة مسبقاً تتوافق مع أعمار الأطفال ، تتم عادة داخل أحد بيوت الأهالي ويقوم بها متطوعات تقدم لهن مكافأة رمزية . تعمل هذه البرامج على تعويض الأطفال ما فاتهم من تعليم نظامي بطريقة مرنة من حيث طريقة التعليم ومحتواه وعدد الساعات بما

يتناسب والظروف الأمنية السائدة، لقد لاقت هذه الحلقات إقبالاً كبيراً وارتياحاً لدى الأهالي مما يشجع على نقلها لأماكن عدة في حال توفر التمويل.

محافظة إدلب

في ريف إدلب انطلق مشروع (غراس التعليمي) بدأت الفكرة عندما قرر مجموعة من الشباب بالبدء بالمشروع الذي يهدف إلى توفير التعليم البديل عبر إقامة مدارس ميدانية، يتم فيها تعويض الطلاب ما فاتهم من التعليم وضمن إمكانيات المشروع . بدأ المشروع بتاريخ(2013/5/20)حيث تم تأسيس أول مدرسة في معرة النعمان بالتعاون مع جمعية بسمة أمل الموجودة في المدينة، حيث تشاركت الجمعية مع المشروع في العمل الميداني وكان التمويل عن طريق المشروع (وطبعا لا يمكن نسيان دعم أهالي المدينة)

استطاع المشروع خلال الفترة الماضية من تأسيس سبع مدارس موزعة بين مدينة معرة النعمان وريفها الشرقي والغربي ، وتوفر التعليم المجاني لألف طالب بين الصف الأول إلى الصف الثالث الأساسي عبر دورة مكثفة لمدة ثلاثة أشهر، مع تأمين تعويض بسيط للمعلمين بما يسمى مكافأة التطوع ل(55)متطوع بين مدراء ومعلمين صف ، أما تمويل المشروع فتم عبر بدء فريق المشروع نشاطه في جمع التمويل من خلال الشبكة الاجتماعية الضيقة في المغتربات، ولكن كان ذلك في سبيل الحفاظ على استقلالية المشروع من أي تبعية سياسية أو فكرية. اليوم وبعد أن أثبت المشروع نجاحه على الأرض تحسّن التمويل عمّا كان عليه، ولكن فريق العمل يحرص في تأمين التمويل بالاعتماد على التجمعات الشبابية أو المنظمات المحايدة والمعروفة في نزاهتها (كتنسيقية المغتربين السوريين لدعم الداخل ومجموعة أهل الغربة وقت الكربة)، ولا يزالون يجمعون التبرعات الفردية حتى يبقى استقلال المشروع من أهم الأولويات.

يقوم فريق المشروع المتواجد في سورية بالتواصل مع الجمعيات أو الناشطين المعروفين بسمعتهم الطيبة في مناطق تواجدهم ، وغالباً ما يتم تزكيتهم من جهات تم التعامل معها من قبل، ويتم التنسيق لإعداد المدرسة حيث ينقل الفريق مكان إقامته إلى منطقة تأسيس المدرسة لمتابعة العمل الميداني بالتعاون مع الجمعية أو الناشط الذي يتعاون معه المشروع. وغالباً ما يتم الاعتماد على الموارد من المنطقة نفسها سواءً من تجهيزات الصفوف (مقاعد وألواح مدرسية

.... وغيرها)، حيث يتم تأمينها من المدارس المعطلة في المنطقة، أو سواءً من ناحية المعلمين والمدراء حيث يعتبر ما يقدمه المشروع من مقابل (مكافأة التطوع) ولو كان بسيطاً فرصة عمل تم توفيرها لأهل المنطقة التي تقام فيها المدرسة، حيث أنه لا يعتبر المعلمون ضمن المشروع موظفين فيه، بل يتم اعتبارهم أعضاء في المشروع، ويتم استهداف المعلمين الذين يفضلون متعة العمل على المقابل المادي، ويعود أحد أهم أسباب تخفيف مكافأة التطوع للمتطوعين في المشروع أيضاً بسبب ارتفاع الحاجة لإنشاء مدارس جديدة وذلك لعدم توافر البدائل التعليمية في المناطق التي يتم العمل فيها، وبعد أن تصبح المدرسة جاهزة وتستقبل الطلاب يتم التنسيق لزيارات دورية للمدارس المقامة للاطلاع على احتياجاتها والنقص في المواد ليتم إعادة تمويل المدرسة، وتأمين الاحتياجات عن طريق فريق المشروع، أو عن طريق إدارة المؤسسة بشكل مباشر، ويتم ضبط العمليات في المدرسة عبر إعداد مجموعة تنظيم وأرشفة تهدف إلى ضبط دوام الطلاب، وحفظ سجلات خاصة بهم إلكترونياً، مع التقييم الشهري لهم عبر جداول التقييم والمذاكرات الشهرية والامتحانات الفصلية، بالإضافة لإعداد مجموعة من المستندات المالية التي تساعد المشروع على الشفافية أمام المجتمع، داخل المدرسة والمشروع أو خارجه، أما عن العام الدراسي(2013-2014)، يعمل كادر المشروع على تأمين التعليم لأكثر من(2000)طالب، ورفع عدد المدارس إلى عشرة مدارس بإنشاء أربع مدارس جديدة ودمج اثنتين محدثات مسبقاً ،وسيصل عدد المتطوعين إلى أكثر من(90)متطوع بين مدير ومعلم صف ومعلم لغة إنكليزية.

محافظة حمص

من ريف حمص الشمالي نأخذ تفعيل العملية التعليمية في مدينة تلبيسة التي كغيرها من المناطق السورية الثائرة تعرضت المدارس فيها للدمار، وانقطعت العملية التعليمية في العام الأول للثورة بسبب تعرض المنطقة للحصار تزامناً مع مدينة درعا مما أدى إلى تأخر العام الدراسي عام أو عامين على الأقل لغالبية أبنائها، بسبب احتلال قوات الأسد للمدينة وتحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية، إضافة إلى عمليات القنص التي حالت دون إمكانية الوصول إلى المدارس، وبعد أن تحررت المدينة وباتت شبه آمنة إلا من قصف الطيران قامت رابطة أحرار

تلبيسة بالتعاون مع الفعاليات التعليمية ضمن المدينة وهيئات العمل المدني فيها، بالعمل على حشد الجهود لإعادة إطلاق العملية التعليمية فيها، وفي التجمعات السكانية المحيطة بها ،إذبلغت التكلفة التقديرية لنفقات التأسيس(46740)دولار لمرة واحدة، وبما أن المدارس غير آمنة بسبب قصف الطيران، لذلك كان لا بد من استخدام الأقبية والأماكن الآمنة، وهذا بدوره استدعى إعادة تأهيل هذه الأماكن لتكون مناسبة لعملية التعليم، إضافة إلى صعوبات التمويل الذي يضمن استمرارية للتعليم، وصعوبات تخص الكادر التعليمي والنقص في بعض التخصصات، بسبب نزوح عدد كبير من العاملين في قطاع التعليم إلى خارج المدينة، واعتقال بعضهم و استشهاد آخرين.

أما عن عدد الطلاب حسب معلومات إحصائية :

- عدد طلاب المرحلة الابتدائية 5110 طالب
- عدد طلاب المرحلة الإعدادية 1180 طالب
- عدد طلاب المرحلة الثانوية 357 طالب
- الكادر التدريسي والخدمي 300 مدرس

ويعتمد التعليم على المناهج الحكومية بعد أن تم حذف كل المواد والمعلومات والصور الخاصة بحزب البعث ورؤيته المعروفة للحياة الاجتماعية والعلمية في سورية، وكل ما يخص النظام السوري، ويتم الاعتماد في تمويل العملية التعليمية على مؤسسات المجتمع المدني بالمدينة والاغتراب مثل رابطة أحرار تلبيسة وجمعية تواد، ومنظمة وطن، وبعض الدعم من منظمة اليونيسيف.

تعليم اللاجئين في دول الجوار:

إن انتشار اللاجئين السوريين في دول الجوار (تركيا – لبنان – الأردن) بأعداد هائلة تقدر ب (2.750) مليون في تركيا و (1,5) مليون في لبنان و(1.5) مليون في الأردن منهم داخل المخيمات والآخرون ضمن المدن المختلفة ، وإذا اعتبرنا حسب النسب المتعارف عليها في المجتمع السوري للأطفال في سن الدراسة (16 إلى 18 سنة) وهي (25% إلى 30 %) إذن في تركيا لوحدها ما يقرب من (687,500 ألف) طفل في سن الدراسة إذا أخذت النسبة

(25%* أما إذا أخذت النسبة (30%) فإن العدد يصبح (825 ألف) طالب وفي كل من لبنان والأردن (375 ألف) طالب إذا أخذت النسبة (25%) و (450)ألف طالب إذا أخذت النسبة (30%) فالأعداد كما نراها هائلة وتتطلب أعداداُ كبيرة من المدارس لاستيعاب هذا الكم الهائل منهم. فإذا اعتبرنا أن متوسط القدرة الاستيعابية للمدارس (500 طالب) فإننا نحتاج في تركيا إلى ما بين (1375 ـ 1650) مدرسة، وفي كل من لبنان والأردن نحتاج ما بين (750 – 900) مدرسة، الأمر الذي يحتاج إلى ميزانية ضخمة للإنفاق على هذه المدارس.

1. تركيا :

لقد اهتمت الدولة التركية بالسوريين المتواجدين على أراضيها والتي في البداية سمتهم ضيوفاً ثم أصدرت قراراً في نهاية عام(2014)سمته قانون الحماية المؤقتة الذي نظم حياة المواطنين السوريين في تركيا من كافة النواحي (العمل – الإقامة الحماية المؤقتة (الكمليك) – الصحة والخدمات الصحية – التعليم .....الخ) وما يهمنا نحن في هذه الدراسة هو التعليم.



لقد تمركز السوريون في البداية نهاية (2011) وما بعد في المناطق الحدودية (الريحانية – أنطاكية – كلس – غازي عنتاب – أورفة ......الخ) بنسبة (88 %) بينما تمركز الباقي في المخيمات التي بلغ تعدادها حتى الآن خمس وعشرون مخيماً يضم (220) ألف لاجئ من أصل (2.750) مليون سوري متواجدين في تركيا ثم انتشر اللاجئون في بقية المحافظات

التركية من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق بنسب متفاوتة وأصبحت هناك كثافة تواجد كبيرة في إسطنبول. في البداية كان التعليم عشوائياً يغطى بسياسة غض الطرف من قبل الحكومة ،حيث فتحت العديد من المدارس في المحافظات (الولايات) الحدودية بدون ترخيص، وبدأت بعدد قليل جداً من المدارس في (2012) لأن معظم السوريين كانوا يعتقدون أن العودة إلى سورية قريبة وأن الثورة ستنتصر بسرعة ويرحل بشار الأسد عن الحكم ، ولذلك لم يشكل التفكير في تعليم أبنائهم هاجساً لهم إلا عندما شعروا أن انقطاع أبنائهم عن التعليم قد يطول وعندها بادرت الجاليات السورية في العالم بتوجيه النظر إلى تركيا وفنحت مدارس عديدة بشكل فوضوي، وكانت المناهج التي تدرس حينها غير موحدة وتتبع أيديولوجيات المنظمات الداعمة سواء كانت أهلية أو حكومية إلى أن تشكلت وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة ،والتي كان من ضمن نشاطها الإشراف على هذه المدارس وتوحيد المناهج من خلال طباعة ما يقرب من أربعة ملايين كتاب تم توزعيهم على هذه المدارس بالمجان حيث اعتمدت المنهاج السوري المعدل ، وهو عبارة عن نفس المنهاج السوري، لكن عدلت فيه بعض المواد التي تركز على تمجيد حزب البعث الحاكم في سورية ،والقائد الملهم، ورموزه وبعض المعلومات المغلوطة خاصة التاريخية منها .

بلغ عدد المدارس حتى (2014) ما يقرب من (160 مدرسة) في عموم تركيا وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية عام (2014) أصدرت وزارة التربية قراراً سمحت فيه للأطفال السوريين بالتعلم في المدارس التركية في الفترة المسائية أي بعد انصراف الطلبة الأتراك، وباللغة العربية وباعتماد المنهاج السوري المعدل ، بالإضافة إلى قبول الطلاب السوريين الذين يجيدون اللغة التركية بالالتحاق بالمدارس التركية الرسمية.

لايزال عدد الطلاب السوريين المتسربين من المدارس في تركيا كبيراً جداً فمنظمة (هيومن رايس ووتش) نشرت في تقريرها الصادر في 9تشرين الثاني (نوفمبر) (2015) أن أكثر من(400) ألف طفل من اللاجئين السوريين في تركيا لا يذهبون إلى المدارس أي أن ثلث الأطفال اللاجئين السوريين في تركيا بدون تعلم، بالرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة التركية بتعليم أطفال اللاجئين السوريين، وهي تعد خطة لاستيعاب القسم الأكبر منهم خلال السنة (

2016). علماً أن الأطفال المتواجدين في المخيمات قد تم استيعابهم بالكامل في مدارس افتتحت في تلك المخيمات.

2. لبنان :

الوضع التعليمي للسورين في لبنان مأساويً بسبب أن عدد اللاجئين السوريين المتدفقين إلى لبنان والذي بلغ ما يقارب المليون ونصف بالرغم من ضعف القدرة الإستيعابية للبنان البلد الصغير، مما شكل عبئاً ثقيلاً على الحكومة اللبنانية ،وانعكس ذلك بشكل سلبي جداً على الحالة التعليمية للأطفال السوريين ،ومع ذلك فقد بادرت الحكومة اللبنانية إلى استيعاب جزء كبير من الأطفال السوريين في المدارس اللبنانية التي تدرس المنهاج اللبناني ، بالإضافة إلى مبادرات المنظمات الأهلية والحكومية المحلية والدولية لفتح المدارس أيضاً للطلبة السوريين ومن هذه المنظمات أضرب مثالاً منظمة (جسور) في لبنان التي وضعت مبادئ لتعليم اللاجئين تجلت في:

1. الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان
2. تأمين جودة عالية من التعليم لجميع الطلاب السوريين المسجلين في جسور
3. إيلاء أهمية خاصة للعامل النفسي والاجتماعي للأطفال في برنامج جسور
4. العمل على إعداد الطلاب للالتحاق بالتعليم الرسمي وتسجيلهم قدر الإمكان في المدارس الرسمية اللبنانية
5. توعية الأهالي حول أهمية التعليم والتعزيز الإيجابي لمشاركتهم بتعليم أطفالهم

- وحسب إحصائيات هذه المنظمة فإن تعداد الأطفال السوريين في سن الدراسة : 400.000ألف طفل
- للمقارنة : الأطفال اللبنانيون في المدارس العامة : 300.000 طفل
- تعداد الأطفال السوريين الملتحقين بالمدارس : 90.000طفل
- تعداد الأطفال السوريين غير الملتحقين بالمدارس 310.000طفل

تقوم هذه المنظمة باتباع المنهاج اللبناني الرسمي، حيث يخضع جميع الطلاب لاختبارات تحديد مستوى في اللغة العربية والرياضيات، ووفقاً لنتيجة الاختبارات يحدد مستوى كل طفل بناءً على المستوى وليس على الصف، وذلك بسبب وجود

تفاوت كبير بالمستويات العلمية بغض النظر عن العمر بسبب انقطاع معظم الطلاب عن الدراسة لفترات طويلة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك أربع مستويات (مبتدئ – مستوى أول – ثاني – ثالث) وعند الانتهاء من كل مستوى ينتقل الطلاب إلى المستوى الذي يليه، وبمجرد تخرج الطلاب من المستوى الثالث تعمل المنظمة على تسجيلهم في المدارس الحكومية الرسمية أو الخاصة حسب الإمكان، وفي حال عدم التمكن من ذلك تقوم المنظمة بتدريب الطلاب علماً أن المنظمة تقوم أيضاً بمتابعة جميع الطلاب دراسياً بعد دخولهم في المدارس الرسمية، حتى الآن افتتحت المنظمة مركز في البقاع استوعب (500) طالب، وفيه أحد أكبر المخيمات في البقاع استوعب (280) طالب.



إن هذا نموذجاً من منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي ولا يتسع البحث للتفصيل في أعمال بقية المنظمات التي نذكر منها:

- جمعية المقاصد الخيرية

- جمعية سوا للإغاثة والتنمية
- جمعية صدى البقاع
- منظمة RIGHT PLAY
- منظمة ACTED
- منظمة IMC
- فريق ألوان للدعم النفسي والاجتماعي
- جمعية بسمة وزيتونة
- برنامج بليكينو لتعليم اللغة الإنكليزية

وبشكل عام فإن الطلبة السوريين الملتحقين بالتعليم في لبنان موزعين إلى أربع نماذج من التعليم :

1. التعليم الرسمي اللبناني : أي أن الطلبة السوريين يدرسون في المدارس اللبنانية ، وهم يشكلون الأغلبية
2. المدارس الخاصة اللبنانية : وهي تستقبل كل السوريين بدون إجراءات شرط أن يدفع الطالب قسط الدراسة الذي يبلغ(600) ألف ليرة لبنانية أي ما يعادل(450) دولار وما فوق، ويختلف حسب المدرسة، وشهاداتها مصدقة من وزارة التربية اللبنانية
3. التعليم في المدارس السورية: وهي مدارس تدعمها منظمات المجتمع المدني وتدرس المنهاج السوري، وغالباً شهاداتها تصدق من وزارة التربية بالحكومة السورية المؤقتة وعدد الطلاب الملتحقين في هذه المدارس قليل.
4. المراكز المجتمعية: وهي مراكز أسستها منظمات المجتمع المدني مثل نموذج منظمة جسور التي تكلمنا عنها.

إن مشكلة تعليم الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان من المشاكل الصعبة جدا بسبب الأعداد الكبيرة من جهة وعدم توفر البنية التحتية اللبنانية من جهة أخرى، ولكن توجه المجتمع الدولي وتقديم المساعدة خاصة المادية لوزارة التربية اللبنانية سيحل جزء من هذه المصاعب، وهنا نقتبس كلام نائب ممثل منظمة اليونيسف في لبنان (لوشيانو كالسيني): "نحن نمر بمرحلة

إيجابية ، لكون الدولة اللبنانية باتت تعترف أكثر من أي وقت مضى بوجود أزمة كبيرة، وخطة وزارة التربية تصب في هذا التوجه، ويضيف كالسيني أن الإرباك لا يزال موجوداً، وإن كان بوتيرة أقل من السابق، إذ لم تكن الحكومة في بداية الأزمة تأخذ دفة القيادة، وقد غاب التشبيك بين المنظمات غير الحكومية الدولية والجمعيات الأهلية التي تولت تعليم اللاجئين، فكان لكل منها اتجاهاته وأهدافه وإن استطاعت أن تؤمن موارد مهمة للوصول إلى اللاجئين" تحاول اليونيسيف وضع حلول لهذا الإرباك بحسب المسؤول الدولي كالسيني بالتنسيق مع شركائها سواءاً وزارة التربية اللبنانية أو مفوضية اللاجئين.

3.التعليم في الأردن:

لقد استقبل الأردن ما يقارب (1.5) مليون لاجئ سوري منذ انطلاقة الثورة السورية عام(2011) وحتى الآن، وحسب إحصائية اليونيسيف في(22)تشرين الثاني (نوفمبر) 2015 يوجد (330ألف) طفل سوري في الأردن بينهم (230 ألف) طفل بحسب الدراسة تتراوح أعمارهم من (6-18) عاماً منهم (142ألف) طفل مسجلين في المدارس الحكومية ومدارس المخيمات، إضافة إلى (90 ألف) طفل خارج التعليم ، مع التأكيد أن أعداد الأطفال في سن الدراسة يفوق ال(400ألف) طفل حسب تقديرات وإحصائيات أخرى أي أن عدد الطلاب المتسربين يفوق الـ (250ألف) طفل. الأمر الذي يؤدي إلى فقدان جيل كامل لحق التعليم بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين في الأردن وقدرته الاستيعابية المحدودة.

فقد تسبب استقبال الطلبة السوريين في المدارس الحكومية بضغوط كبيرة على النظام التعليمي، منها الاكتظاظ الكبير في الصفوف، والعمل بنظام الفئتين الصباحية والمسائية، ما انعكس على جودة التعليم ،وإن السبب في ازدياد عدد الطلاب في المدارس الحكومية يعود لأن (80%) من اللاجئين السوريين في الأردن لا يعيشون في المخيمات، بل في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية على أطراف المدن، وغالباً في مساكن غير لائقة، وفي خيام غير نظامية وملاجئ مؤقتة.

إن المنظمات الأممية (المفوضية السامية – اليونيسيف) وغيرها من المنظمات المحلية والدولية الحكومية والأهلية تحاول جاهدة التقليل من عدد الطلاب المتسربين من المدارس في الأردن.

فقد استطاعت وبمساهمة الحكومة الأردنية وحسب دراسة (كير) عام(2014) أن تصل الأردن (52%) من الذكور وتسكينهم في مدارس مختلفة حكومية وغير حكومية و(62%) من الإناث. إن الوضع التعليمي في المخيمات ليس أفضل حالاً فأكثر تحديات التعليم في مخيم الزعتري عدم توفر الغرف الصفية، إذ يبلغ عدد الطلاب في الغرفة الصيفية الواحدة (100 طالب) وقد شهد شهر سبتمبر/أيلول الماضي افتتاح ثلاث مدارس جديدة في المخيم اثنتان بتبرع كويتي، والثالثة عن طريق منظمة اليونيسيف ساهمت من التخفيف من مشاكل الاكتظاظ الطلابي في مدارس المخيم ،ويبلغ عدد مدارس المخيم ، التي تتبع مديرية تربية البادية الغربية (10) مدارس صباحية للإناث (10) مسائية للذكور، أي ما يقارب (10) آلاف طالب تم استيعابهم في مدارس المخيم ، وفي هذا العام فقد أعلنت الولايات المتحدة عن خطة لبناء (25) مدرسة جديدة في الأردن بتمويل إدارة مبادرة (معاً لتعليم الإناث) بكلفة (100) مليون دولار، سيخصص (70 %) منها للإناث تحت رعاية برنامج بناء، وتحديث المدارس التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وستستوعب المدارس الجديدة (25) ألف طالب. إن هذه المبادرة ستخفف من حدة الضغوط على النظام التعليمي الأردني.

تتوقع الحكومة الأردنية استمرار تأثير أزمة اللجوء أكثر من (10) سنوات وفي ضوء ذلك تعد الخطط التعليمية، حيث يقدر نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم الأردني د. محمد ذنيبان تكلفة استضافة الطلاب السوريين في التعليم ب (650) مليون دولار أمريكي شارك المجتمع الدولي بأقل من (10%).

المبادرات التي قامت بها مؤسسات الثورة السورية في مجال التعليم:

1. مكتب التعليم في المجلس الوطني:

لقد حاول هذا المكتب العمل ضمن الظروف لتي تعيشها الثورة السورية مأسسة العملية التعليمية حيث ظهرت الحاجة إليها مع بداية افتتاح بعض المدارس في الداخل السوري وفي دول اللجوء، وأن يهتم بالتعليم ولكن وضع المجلس الوطني حينها، وعدم القدرة على المأسسة أدى إلى تعثر كبير لهذا المكتب ، ولم يستطع فعل شيء يذكر حينها حتى تشكل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وتشكلت الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم العالي.

2. الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم العالي:

لقد تم إنشاء مكتب خاص بالتعليم في الإئتلاف الوطني السوري بهدف مأسسة العمل التعليمي، وذلك بسبب غياب الإرادة الدولية لحل مشاكل السوريين، وقد عمل هذا المكتب على مأسسة العملية التربوية ودعم العملية التعليمية ضمن حدود بسيطة في بعض مناطق الثورة من خلال تأمين تمويل لا أكثر، وربما يكون الإنجاز الأهم لهذا المكتب هو مشاركته في تأسيس رابطة المدارس السورية في تركيا.

3. وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة:

لقد تشكلت وزارة التربية والتعليم في بداية عام(2014)وبقيت بدون وزير حتى(6-4-2014)انتخب د محي الدين بنانة من الهيئة العامة للائتلاف ليصبح أول وزير لها، وقد حاولت هذه الوزارة بالإمكانات المتواضعة المتوفرة لديها القيام بالأعمال التالية:

- ✓ حاولت من خلال الإشراف على المدارس في تركيا معرفة الحالة التي تكون عليها هذه المدارس من معلمين وبناء والمناهج التي تدرس
- ✓ وحدت المناهج باسم المنهاج السوري المعدل وطبعت ما يقرب من(4)مليون كتاب مدرسي وزعتهم على المدارس في تركيا والمناطق المحررة في الداخل السوري ولبنان والأردن
- ✓ لقد نفذت امتحانات الثانوية العامة بفرعيها الأدبي والعلمي في دول الجوار (تركيا – الأردن – لبنان) والمناطق المحررة من الداخل السوري، بشكل مركزي، حتى تصحيح الأوراق كان في المركز في غازي عينتاب التركية، وكان الأداء متميزاً بالجودة حسب تقرير أعده مجموعة الخبراء الأوربيين في التعليم الذي استقدمتهم الوزارة لمراقبة أداء الامتحانات، حتى أن التقرير تضمن مقارنة بين أداء الوزراء وما عند النظام، وكانت المقارنة لصالح الوزارة.
- ✓ نتيجة المباحثات التي تمت مع القيادة التركية فقد تم إصدار قرار تركي باستيعاب الطلاب السوريين في جميع المراحل الجامعية مما أدى إلى تسجيل ما يقرب من (3000) طالب سوري في العام الجامعي (2014-2015) في الجامعات التركية.

- ✓ تشكيل مديريات تربية في المحافظات السورية المحررة.
- ✓ الحصول على اعتراف تركي بالشهادة الثانوية السورية المصدقة من وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة.
- ✓ إرسال عشرة طلاب أوائل إلى فرنسا بمنحة فرنسية لاستكمال تعليمهم الجامعي هناك.
- ✓ توزيع مكافئات مالية على المعلمين في دول الجوار والمناطق السورية المحررة

بالإضافة للعديد من الإنجازات التي لا مجال لذكرها في هذا البحث.

التعليم الجامعي:

لم يكن وضع الجامعات في سوريا أحسن حالاً من وضع المدارس، فقد استهدفت الجامعات بالقصف الوحشي من نظام الطاغية في سورية لعدة مرات في جامعة حلب وكان أقساها الصاروخ الذي ضرب كلية العمارة وإدلب وحمص والرقة ودير الزور وحتى بعض الكليات في جامعة دمشق ،والسبب في هذا القصف يعود الى أن طلاب الجامعات لم يتخلفوا عن المشاركة في الحراك الثوري، وعلاوة على تضامنهم مع ثورة شعبهم كانت لديهم أسبابهم الإضافية، والتي لا تنفك ترفض الفساد الراسخ في القطاع التعليمي، والمناهج النظرية البالية، ودور الرشوة والواسطة وغير ذلك من مناحي الفساد السياسي والإداري، وقد تمكن طلاب الجامعات، بالإضافة إلى توثيق انتهاكات النظام الصارخة بحق طلاب الجامعات.



نتيجة لانخراط الطلاب الجامعيين في العمل الثوري فإن عدد كبير منهم انقطع عن الدراسة أدى إلى تعثر العملية التعليمية الجامعية سواء في مناطق النظام أو المناطق المحررة.

الجامعات في مناطق النظام:

بالرغم من استمرار العملية التعليمية في مناطق تابعة لسيطرة النظام إلا أن نسبة الأداء لا تتجاوز ال (50%) في أحسن حالاتها والسبب يعود إلى:

1) صعوبة وصول الطلاب والكادر الجامعي من أماكن سكنهم إلى الجامعة بسبب القصف.
2) اعتقال أعداد كبيرة من الطلاب لمشاركتهم العمل الثوري.
3) استشهاد أعداد كبيرة من الطلاب إما بتصفيتهم داخل المعتقلات أو بإطلاق الرصاص الحي عليهم أثناء تأديتهم واجبهم الثوري.
4) نزوح الطلاب الملاحقين إما إلى المناطق المحررة أو هجرتهم إلى دول الجوار.
5) نقص ساعات الدوام بسبب الوضع الأمني من جهة ،وانقطاع التيار الكهربائي، وعدم توفر البنية التحتية في الجامعات من تدفئة ومياه وأمور خدمية أخرى.

الجامعات في المناطق المحررة:

لقد توقفت الدراسة في هذه الجامعات بالكامل لأنها كانت هدفاً استراتيجياً لقصف صواريخ النظام وبراميله، وكذلك بسبب احتلالها من قبل قوات (داعش) إلا أن هناك بعض الجامعات الخاصة التي انتقلت أغلبها إلى دمشق لتستمر الدراسة فيها وكما ذكرت بنسب أداء ضعيفة.

المأساة التعليمية الجامعية:

نستطيع أن نطلق على الوضع التعليمي الجامعي بالمأساة التعليمية إذا علمنا أن عدد الطلاب الجامعيين السوريين بين المنقطعين عن الدراسة ما يقرب(120)ألف طالب موزعين في المناطق المحررة (جيش حر – معلمين –عمال زراعيين – عمال عاديين) ودول الجوار. نسبة قليلة منهم استطاعت أن تسجل في الجامعات لا تتجاوز (3%) النسبة الأخرى هاجرت في العام (2015) إلى أوربا بكميات كبيرة يصعب إحصاءها حاليا. أما الكادر الأكاديمي فقد تسجل في هيئة الأكاديميين لدى الحكومة التركية في بداية العام (2016) حوالي (620)

أكاديمي. أغلبهم عاطل عن العمل أو يعمل بأعمال غير لائقة بالأكاديمي (سائق تكسي – موظف – معلم مدرسة).

الآثار المالية للمأساة التعليمية السورية على اقتصاد البلد:

لقد لاحظنا كيف دمرت الحرب في سورية قطاع التعليم وخلفت أكثر من (3) ملايين طفل بعمر الدراسة متسربين خارج المدارس ، وبالإضافة لعدم حصولهم على التعليم الذي يوفر لهم فرص توسيع مداركهم وآفاقهم في المستقبل هناك أيضاً التكلفة الاقتصادية الباهظة التي تحملها تلك الأعوام من التعليم المفقود في طياتها ، وقد قام كل من مركز المعلمين البريطانيين والمعهد الأمريكي للبحوث ومنظمة أنقذوا الأطفال (بدراسة الآثار المالية المباشرة وغير المباشرة)

- الآثار المباشرة : بمراجعة البيانات المتوفرة في هذه الدراسة نجد أن عدد المدارس التي تم تدميرها أو تخريبها أو احتلالها منذ بداية الثورة في آذار (مارس) 2011 يتراوح بين (4955) و(6000)، وقد كانت الخسائر البشرية هائلة للاعتداءات على المدارس ،كما بينت منظمة أنقذوا الأطفال البريطانية في تقريرها (مستقبل في خطر).

في عام(2014)، وبهدف التحليل الاقتصادي قدمت أيضاً تكاليف مالية واضحة لإعادة الإعمار، وإصلاح ما تخرب، واستبدال ما فقد من معدات تقدر هذه التكاليف (2.01) مليار جنيه إسترليني (حوالي 3 مليار دولار امريكي).

وعند الأخذ بالحساب تكلفة تدريب المعلمين ليحلوا محل أولئك الذين استشهدوا أو قتلوا ودفع رواتب المعلمين الذين لا يستطيعون بلوغ طلابهم ، فإن التكلفة الكلية للآثار المباشرة لمأساة التعليم تبلغ (2.14) مليار جنيه إسترليني حوالي (3.2 مليار دولار امريكي).

الآثار غير المباشرة: ان التأثير الذي تحدثه الحرب على قطاع التعليم يحمل معه أيضا تكلفة بتكبدها المجتمع من خلال تأثير ذلك على الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الاوسع، وبالرغم من أنه من الصعب تقدير ذلك التأثير. لكن يمكن استنباط بعض الاستنتاجات المهمة.

ان هذا التحليل المالي اعتمد على العدد التقريبي للأطفال السوريين المنقطعين عن المدارس غير المؤهلة لاستقبال الطلاب مع العلم ان التكلفة البشرية والاقتصادية ستستمر في الارتفاع طالما ان الحرب مستمرة ،وأيضا يجب الإشارة إلى أن هذا التحليل يتناول تكلفة المأساة التعليمية في الاقتصاد السوري ولم يشمل التكاليف الإضافية التي يتحملها اقتصاد الدول المجاورة المستضيفة للاجئين.

قبل اندلاع الثورة كان الأطفال السوريين الذين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي معرضين لانخفاض أجورهم في أول وظيفة بنسبة(32%)عن زملائهم الذين أكملوا دراستهم الثانوية وبنسبة(52%)عن أولئك الذين أنهوا دراستهم الجامعية.

تتوقع الدراسة أن يواجه أطفال سورية اليوم ممن خسروا مدارسهم مصيرا " مشابها" إن لم يكن أسوأ بكثير من ناحية الأجور اذا ما بقوا من غير تعليم.

إن انخفاض أجر كل طفل سيكون له تبعات تؤثر في المجتمع بأكمله، وبالإضافة لما ذكر فإن الاقتصاد السوري سيتحمل خسارة كبيرة بالمقارنة مع دول أخرى عانت من خسائر اقتصادية هائلة نتيجة الأعداد السكانية الكبيرة التي حرمت من التعليم بما فيها (مالي– جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وبناء" على المقارنة ، فإن تكلفة بقاء 3مليون طفل سوري دون تعليم تصل إلى(1,46) مليار جنيه إسترليني (2,8 مليار دولار امريكي). ولو استمرت الحرب وحرم المزيد من الأطفال مدارسهم سيزداد التأثير الاقتصادي.

من المتوقع ان يعاني الاقتصاد السوري نتيجة محدودية الحصول على التعليم للأطفال الذين مازالوا يستطيعون الذهاب الى المدرسة ولو جزئيا" سيؤدي إلى انخفاض دائم في نسبة التعليم ، وبالنظر إلى تجارب الدول المذكورة التي تأثرت بالنزاعات يمكننا التنبؤ بانخفاض معدل سنوات الدراسة إلى نصف عام على المدى الطويل في سورية وقد يبدو ذلك انخفاضا بسيطا" ، ولكن عندما يطبق على امتداد التعداد السكاني يصبح كبيرا" حيث يزيد عن التكلفة السنوية على الاقتصاد السوري فوق ال(821) مليون جنيه إسترليني (2,26) مليار دولار أي (3,1%) من اجمالي الناتج المحلي وقد أخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل الفرص الضائعة التي يخلفها

اغلاق المدارس إما بسبب الخراب، أو التدمير، أو غياب المدرسين، أو نقص الاستثمار في القطاع التعليمي بشكل عام.

أما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي فلا يوجد إحصائية مالية تقدر التكلفة الاقتصادية لإعادة تأهيل الجامعات السورية.

التحديات والصعوبات التي تواجه العملية التعليمية:

بعد استعراض الواقع التعليمي وتحليله الذي أصبح كارثة القرن الواحد والعشرين، سواء في بيئات الثورة السورية أو أماكن اللجوء والنزوح يمكن تلخيص التحديات والصعوبات التي تواجه العملية التعليمية، والتي على السوريين، والمجتمع الدولي وخاصة ما يسمى أصدقاء سورية مواجهتها وإبداع الحلول المناسبة لإعادة الجيل الضائع إلى مقاعد الدراسة كحق طبيعي لهؤلاء الأطفال حسب كل الشرائع الإلهية والوضعية، والتي نجملها مما يلي:

- القصف بمختلف أنواع الأسلحة، والحصار المحكم للعديد من المناطق في سورية، والتقسيم الجغرافي غير المستقر لهذه المناطق فضلا" عن الوضع المأساوي لمن نزح منه داخل سورية، أو إلى دول الجوار تاركا" منزله وممتلكاته، مما قد حال دون استمرار العملية التعليمية إما بشكل كامل ،أو جزئي حسب المنطقة.
- انقطاع قسم كبير من الطلاب من كافة مراحل التعليم عن الدراسة وعن الجامعات فترات زمنية متفاوتة أقلها سنة واحدة ،وتصل حتى الأربع سنوات، أو أكثر حسب زمن استمرار الحرب. إن هؤلاء الأطفال والشباب هم أشد ما تحتاج إليه سورية غدا" لإعادة الاعمار، والبدء بالنهضة السورية الأمر الذي سيترك في المجتمع السوري جيش من الأميين والعاطلين عن الفعل الحقيقي مع ما تجلبة الأمية من مشكلات وكوارث اجتماعية ، إضافة الى التغرير ببعض الأطفال من قبل جهات متطرفة دخلت على خط الثورة (داعش وغيرها) ،وجعلت أعداداً منهم يحملون السلاح، وخاصة منهم الذين فقدوا والديهم ،أو أحدهما ،أو كل عائلاتهم وأقاربهم.
- ضعف التمويل وشحه، وبالرغم من ذلك فإن الناس متمسكون بالحياة والأمل بمستقبل أفضل لأبنائهم حتى في أكثر مناطق الثورة اشتعالاً فهم يبادرون بشكل أهلي ومحلي

لخلق بدائل من أجل عدم حرمان أطفالهم من التعليم .إلا أن أي مشروع تعليمي مهما كان بسيطاً يصطدم بواقع الشح الكبير بالمستلزمات المادية اللازمة.

- ضعف العمل المؤسساتي فغالبية المشاريع التعليمية داخل مناطق الثورة السورية، وفي مخيمات اللجوء، والنزوح تغيب عنها المأسسة والمنهجية، والتخطيط الحقيقي اللازم والضروري لنجاحها ،وضمان استمرارها (بالرغم من وجود وزارة التربية) إذ تبدو هذه المدارس في كل منطقة مختلفة عن الأخرى، وكأنها تعمل بجزر منعزلة لا رابط بينها. الأمر الذي يشكل خطورة كبيرة على العمل التربوي الوطني الطامع إلى أهداف وطنية لا بد أن ينهض بها.
- غياب الرؤية الواضحة، وهي مرتبطة مباشرة بالمأسسة، الأمر يتطلب جهة ذات صلاحية وسلطة تستطيع وضع رؤية مستقبلية واضحة للتعليم في سورية، وتحدد أهداف التعليم والمرجو منه والمأمول.
- مضمون المناهج والتي يجب التركيز على هذه المشكلة التي تعتبر من أبرز وأكبر وأخطر مشكلات العملية التربوية في سورية الثورة، إذ أشار بعض الناشطون العاملون في مناطق ريف دمشق وإدلب وحلب وغيرها إلى وجود صراع خفي بين التيارات المختلفة لفرض رؤيتها على التعليم ،وأمام هذه المشكلة فإن السوريين، وما مروا به من تجارب كبيرة وما تعرضوا له من خراب ودمار خلال الثورة وما قبلها بسنوات مطالبون بإعادة كل المفاهيم في المجتمع، وأهم هذه المفاهيم هي القيم التي ينبغي أن تنطلق منها ،والمبادئ التي تقوم عليها مناهج التدريس، التي يتم من خلالها بناء جيل المستقبل على طريق الثورة، وتحقيق أهدافها بقيام المجتمع المدني الحر الديمقراطي الذي يعتبر همه الأول هو تنمية الإنسان بحيث يتضمن المنهاج الجديد الحرص على ألا يذهب باتجاه أيديولوجيات، سواء كانت يسارية أو ذات توجه إسلامي، وأن يراعى فيه حب الوطن والناس واحترام الرأي الآخر وتطبيق القانون. فالمناهج يجب أن تعد وفقاً لمعايير علمية حديثة تراعي الوضع السوري، وتعمل على تعويض المجتمع ما فات ، وما تعرض له من دمار.

- المشكلات النفسية والاجتماعية، إذ لا يمكن فصل هذه المشكلات عن العمل التربوي ، فقد تعرضت فئات واسعة من الناس لصدمات عنيفة ناجمة عن فقد الأحبة والمعيل والتشرد والنزوح ، وفقد الأرزاق ،إضافة لوجود إعاقات دائمة لدى فئات كبيرة. فمن أهم التحديات التي تواجه اليونيسيف مساعدة الطلاب على التأقلم مع بيئتهم الجديدة، والنظام التعليمي الجديد، وتضيف اليونيسيف أن تأمين مقاعد دراسية للطلاب السوريين وكتب وغرف صغيرة غير كاف لضمان تعليم مناسب، ويعترف العاملون الاجتماعيون في المدارس بأن الطلاب السوريون يحتاجون لمعلمين مدربين للتعامل معهم بسبب حالتهم النفسية الحساسة، فالأولاد السوريون يظهرون ميولاً للعنف، بينما الفتيات مرهفات الحس بشكل مفرط، فالطالب يكون مركزاً لفترة ما لكن سرعان ما يسرح ويفقد التركيز ، ولهذا تعمل اليونيسيف على تدريب نحو ثلاثة آلاف معلم على التعامل مع حالات الطلاب الخاصة وتنصح اليونيسيف بأن يرافق أي انطلاقة لعمل تربوي تعليمي عمليات واسعة من الدعم النفسي والاجتماعي.
- الاعتراف بالشهادات وهو أهم ما يقض مضجع المسؤولين عن المدارس، لأن عدم الحصول على هذا الاعتراف هو خسارة مستقبل، وهنا لابد من التنويه إلى أن ذلك مرتبط بأن المجتمع الدولي حتى الآن معترف بالثورة السورية سياسياً فقط وغير معترف بها قانونياً الأمر الذي نرى تأثيره الكبير في الاعتراف بالشهادة الثانوية الصادرة عن مؤسسات الثورة أو غيرها من الوثائق (جوازات سفر – السجل المدني).

الاقتراحات والحلول:

يمكن تصنيف مفردات هذا البند إلى قسمين الأول منذ الآن وحتى سقوط النظام والبدء بالمرحلة الانتقالية، والثاني خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

1. الفترة الأولى: تتطلب هذه الفترة المقترحات التالية:

- الفرض الفوري لحظر جوي كامل، وإيقاف القصف والقنص من قبل قوات النظام وحلفائه روسيا وإيران، وكما ذكرنا تصدرت الأسباب الأمنية والخوف من القصف المؤدية إلى توقف المدارس عن العمل.

- فك الحصار عن المناطق المحاصرة لتتمكن الجهات الإنسانية المهتمة بالتعليم من التدخل وإجراء أعمال الصيانة للمدارس التي تعرضت للقصف لكي يتمكن الأهالي من العودة لمنازلهم والطلاب لمدارسهم.
- إدخال المستلزمات المدرسية من دفاتر وقرطاسية للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام.
- إيصال المستلزمات المدرسية إلى اللاجئين السوريين في دول الجوار.
- العمل على إنشاء أماكن تعليمية آمنة جديدة. في المناطق المحررة ودول الجوار، وزيادة الدعم للأماكن التعليمية الآمنة الموجودة حالياً.
- تجهيز المدارس بالبنية التحتية (مدافئ وخزانات المياه والمراحيض ..... وغيرها) والتجهيزات الخاصة بالمعوقين وذويي الاحتياجات الخاصة خصوصاً بعد الارتفاع الهائل في أعدادهم بين المعلمين والطلاب نتيجة القصف الممنهج على المدنيين عموماً والمدارس خصوصاً، وأعمال القصف على الطرقات المؤدية للمدارس.
- دعم ترميم المدارس والإصلاحات بما في ذلك الأبواب والنوافذ والزجاج.
- دفع رواتب المعلمين وكل القائمين على العملية التعليمية، خاصة بعد الانخفاض الكبير في نسبة المعلمين الذين يتلقون رواتبهم من النظام.
- تأمين وطباعة المناهج المدرسية، وتوزيعها على المدارس في دول اللجوء وإدخالها للمناطق المحررة والمحاصرة في سورية.
- تأمين الدعم النفسي وزيارات دورية للأطباء والاخصائيين النفسيين للمدارس للاطلاع على احتياجات الطلاب ومتابعة علاج بعضهم، نظراً لوجود العديد من الحالات الخاصة بين الطلاب المحتاجين للمتابعة الدائمة.
- تأمين الاعتراف الدولي بالثانوية العامة.
- تأمين فرص دراسية ومنح في الجامعات سواء في دول الجوار أو في العالم الخارجي.
- محاولة تأمين عمل للكادر الأكاديمي في الجامعات.

2. الفترة الثانية:

- إن أغلب الفقرات التي نوهنا عنها في الفترة الأولى يمكن أن تستمر في الفترة الثانية.
- تطبيق قانون التعليم نصف السنوي (أي يدرس الطالب في السنة الدراسية الواحدة صفين أو مستويين تعليميين) فمثلاً السنة أشهر الأولى يدرس الطالب (الصف الأول) وفي الستة أشهر الثانية يدرس الطالب (الصف الثاني) وهكذا يسري هذا القانون على التعليم ما دون الجامعي والجامعي.
- البحث عن آلية لتطبيق العدالة الانتقالية في التعليم إذ أن من المشاهد أن أغلبية الطلاب في مناطق النظام يذهبون بشكل شبه عادي إلى مدارسهم وجامعاتهم (مع بعض الصعوبات التي ذكرناها سابقاً) ولكن بشكل عام يتابعون دراستهم، بينما نسبة هؤلاء في المناطق المحررة قليلة جداً الأمر الذي سينتج عنه في المستقبل أن هؤلاء الذين تلقوا التعليم في مناطق النظام هم من سيقومون ببناء البلد ،ويستخدمون الآخرين الذين انقطعوا عن الدراسة بسبب انخراطهم بالثورة كعمال لديهم.

الخاتمة:

إن المأساة التعليمية التي تمر بها سورية الآن وحتى الوصول بسورية إلى الاستقرار يتطلب صحوة كبيرة من الضمير العالمي والمبادرة الى عقد مؤتمر لأصدقاء سورية خاص بإنقاذ التعليم في سورية لأن متطلبات العملية التعليمية في سورية بالوضع الراهن لا تستطيع لا منظمة، ولا هيئات، ولا دولة لوحدها بالقيام بأعبائها، وإنما تتطلب تكاتف العديد من الدول للمساهمة في هذه المتطلبات والله الموفق.

تنويه:

إن الحرب في سورية تجعل الحصول على معلومات حديثة وموثوقة ودقيقة صعبة جداً وغير متوفرة بسبب: أولاً الأحداث المتغيرة باستمرار وبالتالي فالإحصائيات تتغير تبعاً لذلك، وثانياً فإن الوصول للمناطق وإجراء الإحصاء يكاد يكون مستحيلاً.

لذلك فإن ما أوردناه من أرقام إحصائية قريبة من الدقيقة ولكن ليست دقيقة.

المراجع:

1. تقرير موضوعي حول وضع المدارس- شباط(فبراير) 2016 صادر عن وحدة التنسيق والدعم (ACU).
2. تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان أيار (مايو) 2014 سورية.
3. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كانون 1(ديسمبر)2013.
4. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) آذار (مارس) 2014.
5. تقرير منظمة هيومن رايتس تشرين2(نوفمبر) 2015.
6. إحصائية اليونيسيف تشرين2 (نوفمبر)2015.
7. تقرير منظمة (أنقذو الأطفال)بعنوان (مستقبل في خطر) كانون 1(ديسمبر) 2014.

الأكاديمي اللاجئ

الصيدلي الباحث: أيمن خسرف ـ سورية

أولاً ـ مقدمة البحث:

- بعد خمس سنوات من الصراع والظرف الغير تقليدي في استمراره اصبح هناك فجوة وثغرة اكاديمية خطرة في الواقع السوري، كان لها عدة مسببات، ولم يكن لها بالمقابل الكم نفسه من الحلول، ولم يتم التصدي لهذه الثغرة بالشكل الكافي، بحيث وصلنا الى فجوة حقيقية سنعاني منها في مرحلة ما بعد الصراع ومراحل التنمية وكذلك الانعاش المبكر، هذه الثغرة زاد في مسبباتها هجرة الاكاديميين او ولوجهم في اعمال بعيدة كليا عن العلم واعمال العقل الذي استغرقوا وقت كبير في كيفية اكسابه خبرات تعلم العلوم وتطبيقها، وعن تلك النقطة :

(الأكاديمي اللاجئ) ومعاناته وماهي المبادرات التي تمت لأجله وما النتائج التي وصلنا إليها وماهي الحلول المقترحة؟

- في ذلك سوف أبحث، وان كان البحث متأخراً إلا أنه برأيي ضروري فمنطقتنا العربية مازالت تشهد توترات وارتدادات كامنة لا تنبئ بالاستقرار القريب، كما انه ومن خلال جمع المعلومات وجدت اننا نعاني كعرب من قلة خبرتنا في استثمار رأس المال الفكري وعدم التخطيط له ، لا في حالة السلم ولا في حالة الحرب، بينما الدول المتطورة أو المتقدمة عملت على الفور بكسب الخبرات الاكاديمية وجذبهم نتيجة قدرتها وخبرتها السابقة على التعامل مع هذه الحالات وكذلك تعرضها لمثل هذه السيناريوهات من قبل، ومن دراسة هذه الحالة سنستنتج الحلول الممكنة للتغلب على مصاعب استيعاب راس المال الفكري وادخاله الى السوق الاجتماعي، حيث انه في البحث سأركز بصورة كبيرة على حلول نجحت في بعض الدول لاستقطاب الأكاديميين السوريين وغيرهم ومن قبلهم العراقيين ووو .... الخ .

ثانيا ـ اشكالية البحث :

- إن إشكالية البحث تتجلى من خلال أن الاكاديميين او من هم في مرحلة التعليم العالي لم ينالوا الاهتمام الجيد لمساعدتهم على متابعة ما بدأوا به ، علما ان الوضع الاكاديمي المترنح اصلا قد انهار تماما ، ولدينا فجوة كبيرة فيه سوف تحدث مشكلة فيما بعد الحرب ومرحلة التنمية، على الرغم من النداءات الكثيرة التي دعت الى انقاذ العلم

والعلماء، بالإضافة الى غياب الابحاث الحقيقية في هذا المجال وانما كانت معظمها عبارة عن ورشات عمل او مطالبات او تشكيل نوى، جميعها لم تنتقل من مرحلة كونها صيحات اعلامية وظواهر صوتية الى حيز التنفيذ، والصوت ان لم يلق اذنا ضاع في صمت الافق، وان لم نتابع امورنا فإننا نسير باتجاه الهاوية بشكل أسرع، عدا عن كل ذلك فالتعليم العالي دائما الضحية التي لا تذكر في الحروب .

ثالثا - منهجية البحث:

- سأبتعد في بحثي عن المنهج الاستقرائي التأصيلي الذي يخوض في الجزئيات فليس الهدف تفنيد الخطأ والصح في الاجراءات التي تمت ولكن سأتبع المنهج الاستنباطي الذي يعمل على تفسير القواعد العامة والكلية والاحصاءات والاجراءات للانتهاء الى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها في الحالات النظيرة ، كما انني اخذت قليلا من ادوات المنهج التاريخي والمقارن حيث اطلعت على التجارب المماثلة للدول التي واجهت موجات من اللجوء او التي غادرها ابناءها ، كذلك كيف استطاع الاكاديميون سابقا اعادة انتاج احلامهم في البلدان وكيف استفادت منهم بلادهم .
- وبسبب التغيرات الكبيرة وعدم وجود احصاءات دقيقة عن نسبة الأكاديميين السوريين المهاجرين وكذلك اختفاءهم في اسواق العمل المغايرة للأكاديمية ، وعدم وجود ابحاث اختصاصية في هذا المجال ، فلقد اعتمدت في الدراسة على النتائج التي تم الوصول اليها بعد خمس سنوات ، وما آلت اليه احوال الأكاديميين والى اين اخذتهم ظروفهم لتقييم ما تم تقديمه لهم في دول الجوار ، وسأعتمد على الارقام الواردة في البيانات الرسمية للمنظمات الانسانية ذات الخبرة الطويلة في العمل الانساني ، والتي لديها ادوات بحثية وبرامج مراقبة وتقييم مستمر ومتطور لعملها بالإضافة الى ارشيف سهل الوصول لعملياتها وارقامها وبياناتها مثل (UNHCR) وكذلك احصاءات وبيانات بعض المؤسسات التي خصصت اعمالها لمتابعة الوضع التعليمي والاكاديمي مثل مؤسسة الفنار الاعلامية ومنظمة (SPARK) الهولندية ، وكذلك المنظمات التي عملت على ملف التعليم العالي وكان لها احصاءات واضحة ومعلنة عن الاسهام الحقيقي مثل (جسور سوريا) .
- بعد كل ذلك سأقوم بحصر هذه المشاريع او التجارب او المبادرات لاحتواء الأكاديميين وتفنيدها وسأطرح حلول اخرى مأخوذة من تجارب سابقة لاحتواء مهاجرين اكاديميين وماذا قدموا لدول الاستضافة.

- ان تناول البحث لقضايا اللاجئين الاكاديميين فقط لا يعني تجاهلنا لبقية قضايا اللاجئين غير الاكاديميين الا ان فرز هذه الشريحة يساعد اكثر على ترشيد الدعم وكيفية التعامل مع هذا القطاع ، فأسوة بالقطاعات التي تم نقاشها في كل الاعمال الانسانية لماذا لا يتم انشاء قطاع مختص بالأمور الاكاديمية ودعمها، كما ان دعم صحيح لأي شريحة نحن نقوم باختيارها وتزميرها بزمر ينعكس ايجابا على بقية الشرائح وخاصة اذا كانت موجات النزوح تحمل بين اكنافها الكثير من هذه الزمرة.
- لن اطيل النظر في هذا البحث في طرح الاسئلة عما مضى ومن يتحمل المسؤولية ولماذا وصلنا الى هنا ولن اضيع في متاهات الخطأ والصواب، بل سأطيل النظر في الحلول وساحكم على كل تجربة من نتائجها ، واذا سنحت لنا الفرصة مستقبلا سنعيد النظر في جميع البرامج والمشاريع وندرس الأخطاء ومسبباتها ، أما هنا فسنركز على الحلول المنطقية التي طبقت وكان لها نتائج جيدة ومرممة للفجوة، وسيبقى على متبني الفكرة فقط اسقاط التجارب على الواقع الذي هو موجودين فيه وبما يتلاءم مع ثقافة الاكاديمي والمضيف وهي اسهل برمتها من الضياع بين متاهات الأخذ والرد ومن اخطأ وكيف نصحح .

رابعا – محددات البحث :

- إن حجم الكارثة الكبير يجعلنا مجبرين على تصغير عينة البحث بهدف الوصول الى حلول جزيئية تتكاتف مع بعضها للوصول الى حلول اوسع ، وعليه سيكون البحث مخصصا للسوريين في المراحل الجامعية ومابعد، سواء من بدأوا بالمرحلة الجامعية في سوريا واضطروا الى المغادرة طوعا او كراهية، أو من توقفت مسيرتهم الجامعية عند ابواب التعليم الجامعي، بالإضافة الى حملة الشهادات ما بعد الثانوية السورية، كذلك سنتناول قضية العمل أو متابعة البحث والتحصيل العلمي والاكاديمي لهذه الشرائح، لن ندخل في تفاصيل الاكاديمي السوري قبل 2011 الا اننا سوف نستنبط بعض الحلول من هذه الشريحة ومعرفة الصعوبات التي واجهوها وكيف تغلبوا عليها بالإضافة الى معرفة المغريات التي قدمتها البلدان المضيفة لهم .

خامسا- أهمية البحث:

- تأتي اهميته بالدرجة الاولى انه مميز وفريد من نوعه فقد سلط الضوء على موضوع الاكاديميين السوريين اللاجئين في زمن ال250 مليون لاجئ حول العالم، وللدول

العربية والاسلامية الحصة الكبيرة لها، خاصة ان العلم والمعرفة الضحية الصامتة في زمن الحروب .

- بالإضافة الى تسليط الضوء على اهمية الاستثمار براس المال الفكري واقتصاد المعرفة عسى ان يقوم المتابعون للبحث والمؤتمر وقضايا اللجوء التوسع به ومعرفة اهميته خاصة ان البحث تناول بعض الاحصائيات التي تؤكد وجود الحاجة لما سبق ، والابحاث الموجودة في هذا المجال كثيرة الا انها لم تعطى الاهتمام الكافي الى الآن .
- عندما نهتم بالتعليم العالي فان الشريحة المستهدفة هي الشريحة العمرية التي اصغرها 18 وهي كما ترون بعد غياب الاستراتيجيات لاحتضانها قد وقعت بأيدي التطرف ونشر افكار العنف المسلح العابر للحدود، والحلول المقدمة سوف تعيد جمع هذه الشريحة الاكثر حيوية وحمايتها وتعيد أمالها في الاندماج وعدم الانسياق في الأزمات.

سادساً - نتائج البحث :

1- هناك عناء كبير للاكاديمي السوري الذي غادر سوريا للوصول الى نقطة يستطيع من خلالها اعادة انتاج احلامه الاكاديمية .
2- محاولات ضحلة من بعض الدول العربية لايجاد حلول لكن ضخامة الأزمة وتطورها وأزمانها حالت دون استيعاب الاعداد الزائدة للاجئين والأكاديميين كما ان البيروقراطية الامنية واجراءات التأشيرات، ودوامة القوانين حالت دون استثمار رأس المال الفكري العربي ووجود حالة سخط من موقف هذه الحكومات خاصة بعد فشل السياسات الامنية المعلنة في محاربة الارهاب وزيادته، وعدم تحمل هذه الحكومات مسؤولياتها التي لطالما وضعت ضمن اولويتها هذا البند .
3- مقارنة بالدول المجاورة تعتبر تركيا الأفضل في استيعاب الأكاديميين بكافة شرائحهم مقارنة بالحاجة لهم والتداول السابق للعمالة الأجنبية، إلا أنه لا يمكننا إدراج تركيا ضمن الدول التي استفادت منهم او قدمت لهم ما يشجعهم على التوطين، كما لم تساعد في تمكينهم .
4- مازالت الدول المجاورة لسوريا تعاني من ثغرة كبيرة في استثمار رأس المال الفكري لعدة أسباب اولها الحفاظ على اليد العاملة المحلية وانتهاء بعدم معرفتها بطرق هذا الاستثمار ومنهجياته وفوائده، وسيسجل التاريخ هذه الظاهرة هدراً وضياعاً لموارد قد مرت من هنا .
5- لقد كانت الدول الاوربية اكثر قدرة على استقطاب العقول المفكرة وكانت برامجها جاهزة لاستقبال هذه العقول وسد الثغرات الموجودة لديها .

6- لقد لوحظ تركيز العديد من المنظمات في اجراء الدورات التدريبية على مشروع (اسفير) وهو الميثاق الانساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الانسانية والذي لم يناقش ضمن صفحاته الموضوع التعليمي ولكنه اشار انه ترك هذه المهمة ل (الايني) أي شبكة التعليم في حالة الطوارئ والتي توفر العديد من المعلومات والهياكل الادارية للعملية التعليمية وطريقة اختيار المدرسين .

7- تبني شعار (الخلاص الفردي) للأكاديمي بسبب عدم اهتمام المجاميع السياسية أو الانسانية به، وعدم صدق النوايا في بعض الحالات وغياب الدعم في الكثير من الحالات، وهذا ادى بدوره الى الانعكاس سلبا بشكل مباشر على تصرفه الشخصي بحيث ان المبادرين لمساعدة بعضهم من الاكاديميين كانوا قليلين جداً.

8- بالرغم من النداءات الكثيرة عن أن الواقع الأكاديمي ينهار ببطء إلا أن الاستجابة كانت مخيبة للآمال [1].

9- لقد استثمرت الدول الاوربية الموضوع استثماراً كبيراً ومبرمجاً، بحيث نشر على موقع قناة BBC بتاريخ 2 نيسان 2013 تقريراً تفاعلياً يقدم معلومات عن المهن والشهادات المطلوبة في الدول الاوربية وامريكا وسنغافورة وجنوب افريقيا ، وذيلت الخريطة التفاعلية بطلب من المتابع ان يشارك المعلومات مع اصدقائه على السوشيال ميديا[2]، وهذا لم يأت بالصدفة فهنالك تقييم احتياجات علمي وممنهج يجري باستمرار ضمن بنك المعلومات الاوربي يشمل التغييرات والكثافة السكانية والخدمات العامة والحاجات الاقتصادية والمعرفية ، فهم لم يتركوا الامور تباغتهم .

10- لم تستطع كل الجهات السورية بناء اعلام اثبت نفسه وقدم نفسه للجميع على انه اعلام صادق ينقل الصعوبات التي يواجها اللاجئ ، ويقوم بدرء المواضيع الكثيرة التي قامت بشيطنة السوري في بعض جهات الاعلام [3] ، بينما نشرت عدة مواد اعلامية وخاصة في وسائل الاعلام الاوربية ركزت على ان السوري ذي كفاءة علمية عالية وانهم الاعلى تحصيلا دراسيا بين جميع موجات اللجوء[4] .

11- كثير من المشاريع الانسانية التي اهتمت بالتعليم او التعليم المهني والذي بمجمله لا يشكل بديلا عن المشكلة الاساسية الا انها كانت عشوائية ومكررة كثيرا وبعضها

[1] إحصاء تقديري لحجم إحباط الطلاب السوريين - رهام كوسا / 01-09-2015 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني)
[2] المهن العشرون الأكثر طلباً في الخارج – كاميلا كوستا، نور صعب، مارتن ريز – هيئة الإذاعة البريطانية (الموقع الالكتروني)
[3] اللاجئ السوري ارهابي وكسول – تقرير للشرق الاوسط يفند حوار للقناة الروسية الاولى تحت هذا العنوان – سبتمبر2015(الموقع الالكتروني)
[4] إحصائيات مكتب العمل السويدي ومجلس الهجرة لجميع اللاجئين الحاصلين على إقامات دائمة

مستورد حتى بدون تعديل على الوضع الذي نسقطه عليها او لم يحصل ربط بين المشروع التأهيلي او التدريبي وسوق العمل [1].

12- غرقت المنظمات السورية في تفاصيل التوثيق والتقييم والقوائم المالية واختارت لنفسها الحلول الاسهل كالسلة الغذائية ، وبعضها توجه نحو استراتيجية البدء من الصفر واعادة اختراع العجلة في تنمية وبناء القدرات ، مع العلم ان الترميم افضل ، عدا عن اشراف غير اصحاب المعرفة على ذلك ، وهدر اوقات الطلبة بتعدد المناهج وعدم الاهتمام بالأكاديميين او تسليط الضوء على هذه الكتلة المهدورة من العلماء السوريين .

13- لقد كانت تجربة مراكز التعليم المؤقت الخاصة بالسوريين في تركيا جيدة جدا الا ان سوء الادارة الذي حصل حرمها الاستقلالية حيث تم تحويلها لتصبح ضمن قائمة اشراف وزارة التربية التركية .

14- هناك توصيات وحلول قد اشرت اليها في البحث، هي عبارة عن مختصرات حلول حيث لا يمكنني الاستفاضة فيها هنا ، وكل واحدة منها تحتاج الى حيز اكبر للنقاش .

15- في البحث توصيات خاصة للاكاديميين السوريين انصح بها نفسي أولاً وكذلك زملائي السوريين والعرب.

سابعا- مناقشة البحث:

- تحليل الوضع الاكاديمي السوري بعد 2011:

- ان الوضع الاكاديمي السوري بعد 2011 لا ينفصل في معاناته عن قبله وكذلك عن مثيله الاكاديمي العربي، والذي كان اقل ما يوصف بان قمة المأساة ان تكون اكاديميا عربيا وبالذات سوريا ومصريا [2] ، لتاتي السنوات الاخيرة وتقضي على الشكل الاكاديمي المفرغ اساسا من محتواه، حيث ان هناك خلل في النظام التعليمي والهيكلي الاداري للدول العربية، فافضل شريحة علمية تدخل في العلوم العملية والبحثية والتي تليها في التحصيل العلمي تدخل مجال تعليم الجيل ما قبل الجامعي، في حين ان الاقل تحصيلا تذهب لوظائف الدولة، ومن لم يتعلم يذهب الى الدين والسياسة والجيش والامن وهذه الشريحة تحكم ما قبلها من الشرائح، هذا بالإضافة الى وجود حكومات كل ما يهمها الحفاظ على السلطة وهذا انعكس طبعا على كل الشرائح وليس الاكاديمية منها .

---

[1] اقيمت في تركيا دورات تحت اسم (مساعد تجارة خارجية) وكان الباحث اول من انضم الى الدورة وقد اقيمت بجهود مشتركة بين غرفة صناعة عنتاب مع عدة منظمات ضمن اطار تخفيف الازمة السورية ، الا انها توقفت عند هذا الحد ولم يحصل ربط بين المتدربين ومن يلزمه هذا النوع من المتدربين .

[2] منهجية قياس المعرفة – البنك الدولي – مؤشر هجرة الادمغة- الدلائل الارشادية

- ان التحول نحو السلاح وانتشار الحرب وامتداداها على البقعة السورية ، بالإضافة الى تعدد سيطرة المجموعات العسكرية على الارض وتعدد ولاءاتها اجبر العديد على الرحيل، ومن ثم كان استهداف كلية العمارة بدمشق وجامعة حلب وتحول المدارس والمرافق الحكومية الى ملاجئ، وكذلك قلة عدد الطلاب في الجامعات الخاصة التي كانت اساسا موجودة في ضواحي المدن ، كل ذلك ادى الى اضطرار الاكاديميين الى ترك البلد فهم بالنهاية اصحاب رسالة علمية ومسؤولون عن عائلات وارباب منازل ويجب ان يبحثوا عن لقمة عيشهم .
- التقارير الدولية التي ترصد أعداد الطلاب المنقطعين عن الدراسة الجامعية في المنطقة، تكشف جزءاً من حجم الكارثة، إذ أن أقل من 6 في المئة من الطلاب السوريين يلتحقون بالجامعات اليوم، بينما كان 25 في المئة منهم يدرسون بالجامعة قبل اندلاع الحرب، وعلى الرغم من ازدياد الاهتمام الدولي بهذه القضية الهامة، إلا أن الجهود المبذولة، وتحديداً في دول الجوار العربية، مازالت أقل بكثير من الطموح والاحتياج.

البلد\الطلاب	الطلاب المستهدفون	الطلاب الملتحقون
تركيا	29062	1784
لبنان	29291	8549
العراق	6758	غير معلوم
الاردن	15544	6057

إحصاء الشباب السوريين المتسربين من التعليم العالي في دول الجوار حتى نهاية 2014

- كما أن المشكلة لا تتعلق بالطلاب السوريين وحدهم، رغم ارتفاع عددهم اليوم، إذ تغص المنطقة بطلاب لاجئين من اليمن والعراق وليبيا والصومال والسودان جميعهم يحتاج إلى مساعدة ليتمكنوا من استكمال تعليمهم.

- صعوبات ولوج الاكاديميين السوريين الى سوق العمل والمجالات البحثية :

1- اللغة وخاصة الدول التي لا تتحدث الانكليزية او اولئك الذين لديهم كبرياء وطني عالي .
2- تزوير الشهادات والوثائق ادى الى رفض التعامل مع الشهادات السورية .
3- دوامات الورقيات: البيروقراطية والروتين في تسيير المعاملات واستعمال البريد الورقي بشكل مكثف جدا ما يعني قضاء شهور طويلة (لا يقل عن سنة) لإنهاء

أوراق اللجوء التي تخوّل السوريين حق العمل والدراسة في بعض الدول حتى الاوربية منها.

4- التجاذبات السياسية الداخلية والخارجية، فالنظام يرى الموضوع انه تهجير قسري للاكاديميين والعلماء تحت غطاء نظرية المؤامرة الشاملة لكل فعل لا يعجب النظام ، وهذه المؤامرة لعبت فيها دول الجوار دورا كبيرا على حد راي النظام .

5- فصل سوريا من بعض المجاميع العربية والدولية ، حيث ان الحاصلين على الماجستير في التخصصات الطبية بدرجة الماجستير عانوا صعوبات بعد 2012 حيث ان النظام استبدل شهادة التخصص أو الماجستير بما يدعى شهادة البورد السوري، وبسبب خروج سوريا من الجامعة العربية ومجلس الصحة العربي، تم رفض التعامل بهذه الشهادة الحديثة من بعض الدول حيث ان اخر ما وصلها هي الشهادات التي كانت تمنح قبل 2011 اما الصيغة الجديدة فلم يعرفوا بها واعتبروها تزويرا .

6- البيروقراطية الأمنية التي هيمنت أخيراً على كل شيء في الأنظمة العربية وفرضت اجراءات صارمة على دخول السوريين الى أراضيها، حيث ان السوري مسموح له بين الدول العربية في نهاية 2015 الدخول بدون فيزا الى السودان واليمن فقط .

7- عدم وجود هيئة تجميعية تجمع الاكاديميين العرب او ذوي التوجه الواحد او ذوي الثقافات المتقاربة او الاهداف المشتركة او حتى الدول التي تعاني من صراعات، مهمة الهيئة تجميع التجارب وتقديم النصح والاستشارات لتلافي الفجوة العلمية التي اتسعت وآخذة بالتمدد.

8- تعدد موجات الهجرة واللجوء والنزوح بسبب حروب داخلية وسيطرة الفرق العسكرية على الارض بالإضافة الى تغيرات سياسية خارجية كما حصل مع السوريين في مصر واليمن[1].

9- دعوات الحكومة المؤقتة المتكررة للحفاظ على الكادر الصحي في الشمال السوري والجنوب وادراجه كمطلب دائم لدى الجهات التركية والاردنية اضاف صعوبة اضافية تدرج الى جانب استحالة التعديل بالنسبة للاكاديميين الصحيين الموجودين في تركيا والاردن ، وبنفس الوقت لم تفعل هذه الجهة شيء لاستيعابهم او منعهم من الخروج بلا عودة الى اوربا.

10- لقد كانت التجربة الفلسطينية في كل من لبنان والاردن وكيف تحولت من موضوع مؤقت الى توطين ثم تخلي المجتمع الدولي تدريجيا عن التزاماته اثر كبير لهذه

[1] الباحث

الدولتين على الترحيب والاستقبال للاجئين عدا عن المواقف السياسية لبعض الاحزاب في لبنان ، ووجود فسحة امل لفلسطيني الاردن في تحسن الاوضاع السياسية وحصولهم على جغرافيا يعيدون انتاج احلامهم فيها قبيل الحرب السورية، وعدم رغبتهم الباطنية في مشاركتهم هذه الفسحة من السوريين حيث كانت توقعاتهم تشير الى عدم وجود حل للقضية السورية، بالإضافة الى ان العراقيين موجودين بكثافة في الاردن.

11- اعتبار الأكاديمي متلقي وعدم اشراكه في القرارات الخاصة به، أو وضع السياسات التدريبية والبرامج الموجهة للسوريين.

12- سيطرة فكرة حماية المنتج الوطني على الدول المضيفة وعدم الرغبة في التطعيم.

13- اختلاف النظم التعليمية بين البلدان فمثلا نظام التخصص بدرجة الماجستير بعد بكالوريوس الصيدلة متواجد فقط في سوريا وغير معترف به في الدول العربي كافة وحتى تركيا [1]

14- انقطاع بعض قنوات التواصل بين دول الجوار ودمشق والتعاون في بعض المجالات مما ادى الى ايقاف التخاطب بشأن تدقيق الشهادات على الرغم من بقاء السفارات السورية قيد العمل في كل دول الجوار .

15- المنظومة التعليمية التي تحولت في استراتيجيتها من البحث الذي الغي تماما الى التدريس فقط وبالتالي انتجت اجيال غير قادرة على اجراء الابحاث وليس لها دراية بذلك أيضاً.

16- عدم وجود تمثيل لمفوضية اللجوء في بعض البلدان التي لجا اليها السوريين، كما حصل لأولئك السوريين الذين نزحوا من اليمن بعد ان ذهبوا اليها بقصد العمل ثم غادروها الى السعودية بعام 2015 بعد تأزم الاوضاع الأمنية في اليمن، ولم يعتبر هؤلاء لاجئين بل زائرين حيث لا تمثيل لمفوضية اللاجئين بدول الخليج، حتى أن السفارات الأجنبية في الرياض لا تقبل طلبات اللجوء بتعليمات من الحكومة السعودية [2] .

- كيف عمل بعض الاكاديميين للبقاء او المساعدة في مجاله :

1- عمل الكثير من المغتربين السوريين على المساهمة في تقديم الدعم للاكاديميين بشكل مباشر مثل منظمة جسور التي امنت القليل من المنح ، وكذلك المنظمات المتخصصة

[1] الباحث
[2] الباحث

في العمل الانساني والتي استطاعت تامين بعض وظائف العمل للاكاديميين في تركيا او في سوريا .

2- مكتب الطلبة الجامعيين : اسسه مجموعة من الطلبة السوريين في تركيا لتقديم مساعدات لمن يرغب بالتقدم للمنح المقدمة للسوريين وكانت هناك مبادرات فردية اخرى بنفس هذا المجال مثل السورية شذا خليل التي سخرت من وقتها اليومي لإعطاء نصائح للاكاديميين الراغبين بالاستفادة منها عبر صفحتها على الفيسبوك.

3- صفحات الفيس بوك التي زخرت وازدهرت بها العلوم باللغة العربية في الآونة الاخيرة مثل صفحة مركز حمص الالكتروني للطب والارشاد النفسي الذي ساهم بالقليل بسد الثغرة التي حصلت بحمص في مجال الطب النفسي بين عام 2011 و2015 حيث اسسها مجموعة من المختصين السوريين بالطب النفسي حول العالم واستخدموا برامج أخرى لجلسات العلاج النفسي والسلوكي للتواصل مع المرضى في داخل سوريا، ومازالت تقدم خدماتها الى الان[1].

4- انشاء منصات التعليم الالكتروني وشبكات التشبيك المعلوماتي من قبل المبرمجين السوريين بعضهم وكانت مساهمات هذه المنصات لتعليم اللغات بالدرجة الاولى للبلدان التي هم فيها موجودين.

5- ما سبق على سبيل الذكر وليس الحصر؛ وهي بالإضافة الى الهيئات الدولية المختصة بشؤون التعليم او انقاذ العلماء والدفاع عنهم لم ترتق الى حد التنسيق الجيد فيما بينها فكانت المخرجات قليلة لمدخلات اصلا محدودة جدا.

- الهيئات الدولية والمحلية المهتمة بالتعليم العالي ورعاية شؤون الأكاديميين:

1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو".

2- منظمة الايني : INEE

(An international network for education in emergencies)

إن الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ "آيني" هي شبكة عالمية مفتوحة مؤلفة من أعضاء يعملون معاً ضمن إطار عمل إنساني وتنموي لضمان حق جميع الناس بتعليم نوعي وآمن في حالات الطوارئ ومرحلة التعافي بعد الأزمات.

3- التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات الخطرة: GCPEA

(Global Coalition to Protect Education from Attack)

وهو تحالف فريد من نوعه مؤلف من عدة منظمات دولية منها مجلس مساعدة

[1] تم انشاء هذه الصفحة من قبل الباحث الذي قدم خدما الانشاء والتصاميم والتسويق للمركز وجمع عدد من المختصين بالمجال النفسي المتوزعون في دول العالم ، وكانوا جميعهم في حمص ، عملت هذه الصفحة في وقت كانت فيه حمص بحاجة الى تقديم الدعم النفسي وكان هناك نقص هائل او شبه معدوم لمقدمي هذا النوع من الرعاية

الأكاديميين المعرضين للخطر(CARA)، نداء جنيف، هيومن رايتس ووتش، معهد التعليم الدولي/صندوق إنقاذ الدارسين IIE، المجلس النرويجي للاجئين، مؤسسة حماية التعليم من انعدام الأمان والنزاعات(PEIC) ، صندوق مساعدة الطلاب والأكاديميين النرويجي الدولي SAIH، هيئة إنقاذ الطفولة (انقذوا الأطفال)، شبكة الدارسين المعرضين للخطر، اليونسكو، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اليونسيف، مؤسسة وور تشايلد هولاند. التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات يُعد من مشروعات مركز تايدز، وهو منظمة غير هادفة للربح معفاة من الضرائب .

4- صندوق انقاذ العلماء(Scholar Rescue Fund) (SRF): يوفر صندوق إنقاذ العلماء التابع لمعهد التعليم العالي IIE منح للأساتذة والباحثين والمفكرين المهددين شخصياً أو مهنياً في بلادهم، منذ عام 2002 قام صندوق هيئة التعليم الدولي لإنقاذ الدارسين بمساعدة 544 عالم من 50 دولة، ونقلهم في أكثر من 30 هيئة شريكة في 40 دولة حول العالم.

5- مجلس مساعدة الاكاديميين المعرضين للخطر المؤسس عام 1933 في المانيا (CARA) (Council for Assisting Refugee Academics)
وله موقع الكتروني فريد من نوعه:
/http://www.academic-refugees-exhibition.org

6- نواة تأسيسية لشبكة دولية تعمل على رصد الانتهاكات في حق الأكاديميين تم الاعلان عنها في مؤتمر الشبكة الدولية للأكاديميين المعرضين للخطر والذي عقد في جنيف - سويسرا 2-2015/6/6، بتنظيم مشترك من قبل جامعة نيويورك وجامعة جنيف .

7- منظمة SPARK الهولندية التي تهتم بمشاريع التعليم العالي في البلدان التي تتعرض للحروب ، وتؤمن منح للطلبة في الجامعات القريبة من مناطق اللجوء بدل ارسالهم الى مناطق بعيدة.

8- المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) حيث اسس برنامج تدريب الشباب في مخيم الزعتري في الاردن، إلا أنه لا يؤمن شهادات معتمدة ولكنه قدم تدريب مهني للعديد من الشباب .

9- قدمت مجموعة من الجامعات الدولية العديد من المنح الدراسية عبر التحالف السوري لدعم التعليم العالي خلال الأزمات وبالشراكة مع معهد التعليم الدولي IIE والمنصة العالمية للطلبة السوريين والعديد من المبادرات التي يقودها الاتحاد الاوروبي لتوفير فرص مماثلة. لكن المنح الدراسية الدولية تبدو اليوم أكثر محدودية .

10- يقدم المجلس اليسوعي للتعليم العالي في عمان دورات لمدة ستة أشهر عبر الإنترنت في مجالات السياحة، والطب، والعمل الأهلي والقانون معتمدة من قبل جامعة ريجيس في الولايات المتحدة. يستقبل البرنامج الطلاب من العراق وسوريا والسودان والصومال وفلسطين والأردن. إلا أن استخدام اللغة الإنكليزية في التدريس وقلة الإمكانات لا تسمح باستقبال عدد كبير من الطلاب.

11- المنصة العالمية للطلبة السوريين والتي أطلقها الرئيس السابق للبرتغال، خورخي سامبيو، بمساعدة من مجموعة واسعة من الشركاء لتقديم هبات ومنح دراسية للطلاب.

12- مؤسسة كابلان الدولية للاختبارات والتي تهدف إلى مساعدة الشباب السوري الراغبين في الالتحاق بجامعات أجنبية للتحضير وإجراء الاختبارات الضرورية أحياناً للقبول.

13- جامعة كاليفورنيا في ديفيز ومبادرتها الخاصة لحقوق الإنسان النشيطة في إعداد التقارير التي توثق محنة الشباب السوري واقتراح الحلول.

14- منظمة جسور سوريا : يعمل برنامج جسور للمنح الدراسية على تمكين الشباب السوري لمواصلة الدراسة الأكاديمية والحصول على التعليم اللازم لمستقبلهم ومستقبل سورية ، وهي من المنظمات التي لديها قاعدة بيانات واضحة عن عملها كما انها عملت تكوين تحالف اكاديمي كبير وحاولت على الاقل القيام بشيء ما للسوريين في كل الدول ، وكان لها تقرير مميز عن نشاطاتها في ال2014 يمكن ايجاده في الموقع الخاص بها ، الذي يتميز بتصميم فريد وواضح يبين الهيكلية الادارية للمنظمة ذات الانتشار الواسع .

15- الأكاديميون السوريون الاحرار ورابطة الاكاديميين العرب في تركيا وهما جهتين منفصلتين ورابطة الاكاديميين العرب في تركيا واتحاد الطلاب والاكاديميين السوريين في ألمانيا.

16- اتحاد الاكاديميين السوريين الأحرار: كان الأكثر نشاطاً وصاحب استراتيجية وتوجه في تأسيسه وتنظيمه واهدافه وعمل جاهدا للتواصل مع بعض الجهات الا انه ايضا وبسبب ضعف الامكانات لم يحقق نتائج تذكر.

17- هيئة التعليم العالي في الحكومة المؤقتة والائتلاف ، ايضا لم يكن لها الكثير من النتائج بسبب ضعف الامكانات على اختلاف انواعها.

18- الهيئة السورية للتربية والتعليم ، تخبطت في نشاطاتها جدا ولم تعطي نتائج بقدر ماكان معلن في برامجها، عدا عن انسحاب عدد من مؤسسيها لأسباب شتى .

19- مكتب الطلبة السوريين للخدمات الجامعية ومقره تركيا وهو مبادرة شبابية سورية كان لها دور كبير في ارشاد الطلبة للسوريين للمنح المقدمة لهم ، فمن خلال روح المبادرة

التي لديهم استطاعوا انجاز فارق كبير جدا وساعدوا الكثير للاستفادة من المنح المقدمة وكانوا شموع مضيئة لهم في الدرب .

20- الجامعات السورية الحرة إلا أنها دائما كانت تبحث عن اعتماد.

21- لقد كان العديد من الهيئات السابقة أدوار مختلفة إلا أنه القليل منها يمتلك بيانات تفصيلية واستراتيجية واضحة على المستوى العربي باستثناء مؤسسة الفنار الاعلامية المختصة برصد الواقع التعليمي في المنطقة العربية ككل و لديها احصاءات موثقة وطريقة عرض ممتازة وكان للسوريين جزء كبير من هذه الاحصاءات .

هناك هيئات اخرى ومنظمات عملت في هذا المجال ولكن هذا ما أسعفتني به وسائل البحث المتاحة لدي .

- ماهي المحاولات التي تمت لسد الثغرات الأكاديمية:

1- الجامعات الحرة:

سواء الحقيقية او الافتراضية على الانترنت، إلا انها لم تغطي الحاجات وخاصة بوجود عدم اعتراف او اعتماد لها .

2- مراكز التدريب و التعليم المهني:

الخاصة او العامة لكنها لم تقدم برامج مواكبة ، والعديد من مشاريعها العلمية تميزت بالتكرار فام ترضي طموح وتعطش الشباب السوري للمعرفة .

3- منصات التعليم الافتراضي:

لقد كان لها دور كبير في موضوع تعليم اللغات في البلاد التي انتشر فيها السوريين وكانت فكرة برمجية مميزة وممتازة وسهلت على الكثيرين

4- المنح الدراسية:

أهم ما يميزها هي دمج اللاجئ في المجتمع لكن الارقام الموجودة مخيبة للآمال ومحبطة:

المنحة\العدد	عدد الطلاب	المنح الدراسية
الهيئة الالمانية للتبادل الثقافي	5000	221
جسور	4000	43
التشيفينغ	1213	8
اراسموس موندوس	1000	100
مؤسسة رضا سعيد	208	15
جامعة غازي عنتاب	228	80

مبادرة البرت اينشتاين	غير معروف	200

5- محاولات ضم الأكاديميين للجامعات:

سجل حالات ضم بعض الاكاديميين السوريين الى بعض الجامعات بمبادرات حكومية او فردية .

6- مراكز البحث:

انشأت بعض المراكز البحثية الخاصة بالشأن السوري وقد ضمت اكاديميين متعددي الاختصاصات، الا انها تبقى باحثة نظريا في هذا الشأن، وبعضها يحمل اجندات الممولين.

7- العمل في المنظمات ومنح الحرية في التراخيص:

كانت المنظمات التي سمحت بعض دول الجوار وخاصة تركيا بالترخيص لها قد ساهمت باحتواء الاكاديميين، بالإضافة إلى المنظمات الموجودة قبل الحرب السورية، ونشط في هذه المنظمات البحث في العلوم الاجتماعية.

8- مراكز التعليم المؤقت :

9- سمحت بعض دول الجوار بإنشاء مراكز تعليم مؤقت للأطفال بسن المدرسة وكانت تركيا اكبر المنفذين لهذه العملية ، ساهمت هذه المراكز باحتواء العديد من الاكاديميين وكذلك التدرج في استيعاب الصدمة من الحرب الدائرة .

10- مراكز الرعاية الصحية الاولية:

ايضا انشأت في بعض الدول مراكز رعاية صحية خاصة بالسوريين ، وكانت في تركيا اكبر تلك المراكز من حيث العدد .

- الحلول:

- الحلول يقدمها لنا اشخاص هاجروا مسبقاً واستقروا، وتقدمها لنا دول جذبت الاكاديميين، فعند معرفة رغبات الأكاديميين نستطيع معرفة الحلول الممكنة ، وعن الصعوبات أيضاً فهم الوحيدين الذين يفندون الصعوبات، فيجب الانتقال في هذه الخطوة من الاكتفاء بتوزيع دور المتلقي إلى الأكاديميين والانتقال بهم الى التمكين تمهيدا لإعادة التوطين وهذا خطأ ينتهجه العديدون .

1- إذاً الحل الاول الانتقال بالاكاديميين من حالة المتلقي الى حالة المشارك والمقرر .

2- الحل الثاني فورا والذي يجب علينا البدء به فورا في كل الدول العربية والنامية بغض النظر عن حالة الحرب والسلم هو اعتماد اقتصاد المعرفة ودراسة رأس المال الفكري وكيفية استثماره .

3- إيجاد نظام عالمي لتمييز الشهادات واعطاءها ارقام دولية تلافيا لقصص التزوير، فإعطاء ترميزات دولية للوثائق الدولية قد اوقف الكثير من عمليات التخريب.
4- نشر ثقافة الحوار العلمي وادارة التخصصات المتداخلة كأمر اولي لمعالجة مشكلة التفكير الفردي الذي حبذته الانظمة الديكتاتورية وشملته حتى جوانب البحث والتلاقي الاكاديمي.
5- على المنظمات العاملة في المجال الانساني وخاصة السورية منها تركيز جهودها على ايجاد حلول وطرق لتسهيل عودة هؤلاء الى الوطن وتقديم ودراسة مشاريع لذلك والاستفادة من التجارب الالمانية حيث تعتبر قبلة الباحثين عن اسرار التنمية [1].
6- توطين وتمكين الأكاديميين وعدم جعلهم متلقين فقط [2]ورفع مستوى الامان الوظيفي لهم وليس مستوى المراقبة الامنية والبيروقراطية، وبنفس الوقت عدم وجود قوانين واضحة في الدول العربية لما يمكن ولا يمكن فعله.
7- الاستفادة من تجارب الدول السابقة التي قامت بإعادة اعمار التعليم العالي لديها او التي تعتبر الان في مرحلة التنمية في هذا المجال.
8- تدويل التعليم العالي استجابة للعولمة وهناك دول انجزت الكثير في هذا المجال .
9- نشر ثقافة الاعتمادية والجودة التعليمية التي تقدم اطر جاهزة للعمل بحاجة الى تعديلات فقط بما يتلاءم مع الواقع .
10- اعتماد نظم التعليم المفتوح (أي غير مقيد بمناهج يحتاج تغيير سطر فيها الى العديد من الموافقات والروتينيات الامنية والوزارية).
11- أيضاً على الدول المهتمة بالقضية السورية وكذلك المنظمات التوجه لبناء استراتيجيات منفصلة لكنها تتلاقى في النهاية لبناء صرح تعليمي وذلك من خلال تضافر الجهود واعتماد مبدأ الشفافية والمشاركة وهذا سوف يؤسس لعلم جديد له ادواته وكذلك مناهجه يفيد الجميع بدون استثناء، حيث ان ارقام التكلفة لإعادة بناء التعليم العالي يسبب الاحباط وبنفس الوقت الدول التي شهدت ازمات مماثلة لم يتحسن فيها التعليم العالي فورا وخاصة ان الدعوات لحمايته بالأساس كانت قليلة جداً.
12- جعل التعليم العالي استجابة انسانية وادراجه في المرجعيات المختصة بذلك.
13- نشر ثقافة إدارة الازمات في مؤسسات التعليم العالمي وتعزيز الحماية المادية، وتدريب الأكاديميين على طرق التفاوض مع الجهات الراغبة في استخدام المباني

[1] ألمانيا وجهة أساسية لتعلم أسرار التنمية - لويجي سيرينلي / 11-08-2014 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني).
[2] رسالة من أكاديمي سوري: نحن جزء من الحل – عمار الابراهيم – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني).

الاكاديمية في النزاع المسلح حيث ان الصراعات الاخيرة ليس بين جيشين نظاميين انما بين مجموعات غير نظامية تنشط في دول اتسمت بالهشاشة في مرحلة أو كل المراحل، وإنشاء نظام للرصد والابلاغ والتضامن.

14- فصل التعليم عن السياسة وخططه الخمسية وجعل مصيره بين أيدي السياسيين.

15- لا تتركوا الخيار بين الهجرة غير الشرعية او المنح او داعش[1] فالتعليم العالي بيت ومأوى لفئة عمرية لديها طاقات وبحاجة الى من يرشدها ويرشد استخدام هذه الطاقات [2].

16- العمل على تأسيس منصب مقرر خاص في الأمم المتحدة لحقوق الأكاديميين [3].

17- نبذ الخلاص الفردي الذي اتبعته بعض الدول ذات القواسم المشتركة وايجاد حلول فردية بعيدا عن المنظومة الجغرافية او الثقافة المشتركة باستيراد الخبراء الخارجيين وعدم رعاية مصالح اهل البلد او من شابههم والتي لم تظهر لها نتائج توازي تكاليف الاستيراد وخسارة الخام الوطني المعرفي في كثير من الاحيان .

18- تقديم برامج اكثر تطورا للشباب السوري المتعطش للمعرفة والذي اثبتت كل الاحصائيات تمتعه بكم هائل من المعارف والعلوم .

- الحاجة للاستثمار في راس المال الفكري وحاجتنا الى اقتصاد المعرفة :

- غمرتني مشاعر الفرح عندما قرات عن الاشادة بملك المغرب من قبل مدير البنك الدولي لمنطقة المغرب العربي لاهتمامه براس المال الغير الملموس الممثل بالرأسمال الفكري، ولكن أحزن عندما ارى ان المغرب منع مفكرا سياسيا معارضا من السفر بسبب مواقفه[4].
- افرح عندما أقرا خبر انه في مصر في فترة انتقالية تم تعيين حازم الببلاوي رئيسا للحكومة (وهو انسان اكاديمي) واستعان بخبرات اكاديمية للمناصب الوزارية في فترة انتقالية ولكن احزن واصيب بالإحباط للموازنة المتدهورة للحقائب التي تم تسليمها لهؤلاء الاكاديميين[5] .
- افرح ان المانيا استعانت ب 1500 طبيب سوري[6]، ولكن احزن ان موريتانيا العام الماضي احتفلت بتخريج اول دفعة من كلية الطب لأول كلية طب في موريتانيا لإيقاف الاستيراد من الخارج [1] ، وان قطر تبني كلية طب جديدة لتعويض النقص[2].

---

[1] تونس: طلاب الجامعات في مصيدة التنظيمات الإرهابية - مصدق عبد النبي / 08-07-2015 – الفنار للاعلام(الموقع الالكتروني).
[2] عندما يكون الخيار بين الدراسة في الجامعة أو الانضمام لداعش! - صبا أبو فرحة / 12-02-2015 – الفنار للاعلام(الموقع الالكتروني).
[3] من توصيات مؤتمر الشبكة الدولية للأكاديميين المعرضين للخطر والذي عقد في جنيف - سويسرا 2-2015/6/6.
[4] مفكر مغربي يضرب عن الطعام بسبب منعه من السفر - أورسولا ليندسي / 19-10-2015 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).
[5] الحكومة المصرية تمنح الأكاديميين دوراً قيادياً - محمد محمود / 04-08-2013 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).
[6] مجلة فورين بوليسي – والترجمة لموقع هافينتغونبوست .

- افرح ان الامارات الاولى عالميا في استقطاب العلماء والعقول [3]وان قطر بدأت بتطوير الابحاث الصيدلانية لبناء اقتصاد المعرفة [4] وان السعودية ترسل العديد من المبتعثين للخارج ، واحزن عندما اقرا مقال صحفي يتحدث عن وجود سعوديين برتبة دكتورا ليس لهم وظائف [5].
- افرح عندما اقرا ان اسرائيل سوف تستعين بالاكاديميين العرب الموجودين في فلسطين [6] واحزن ان نصف الجامعات الاردنية فشلت في اختبارات الكفاءة [7].
- افرح عندما اقرا مقال صحفي يشير فيه الى ان السوريين الاعلى تعليما بين اللاجئين السوريين في السويد بين كل موجات النزوح ، وان وكالة العمل الالمانية تناشد الحكومة لتسهيل عمل الاكاديميين اللاجئين[8]بينما تنتهي احلام السوريين في بعض دول الجوار بورقة [9].
- افرح عندما اقرا أن امرأة سورية استطاعت ابتكار نظام لاسلكي للاتصالات في منح العباقرة[10] بينما التحذيرات كثيرة بان الامن الغذائي العربي بخطر والبحوث قليلة نادرة[11] .
- افرح عندما اقرأ ان شركات التكنولوجيا تجذب الطلاب العرب[12]، وان هناك ابحاث تشير الى ان الطلاب العرب المبتعثين اصبحوا يشكلون قوة في ميزان التجارة الدولية [13]،وان الخدمات التعليمية في استراليا رابع اعلى صادرات استراليا ، بينما ترزح العقول السورية فخر الصناعة الوطنية طريدة بين الدول .
- افرح عندما اقرا عن تأسيس علم يدعي اقتصاد المعرفة وله مؤشرات لقياس المعرفة ثم اقرا ضمن احد مراجعه (تُعد سورية من البلدان الطاردة للكفاءات العلمية وهي تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية، حسب مؤشر هجرة الأدمغة المعتمد ضمن منهجية قياس المعرفة للبنك الدولي بنسبة 2.3 في المئة للمؤشر المتدرج من 1 إلى 7

---

[1] موريتانيا تحتفل بتخريج أول دفعة من خريجي كلية الطب - الداه يعقوب / 18-08-2015 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).

[2] كلية طب جديدة لمواجهة نقص الأطباء في قطر - إيمان كامل / 09-03-2016 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).

[3] لينكد ان : تجمع الكتروني مهني واسع على الشبكة الافتراضية.

[4] قطر: تضاعف إنفاقها على البحوث الدوائية لبناء اقتصاد المعرفة - بنجامين بلاكيت / 28-01-2016 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني).

[5] السعودية: لا وظائف كافية لحملة شهادة الدكتوراه - أحمد صبري / 27-01-2015 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).

[6] دراسة تحليلية في معطيات تشغيل الأكاديميين العرب في سوق العمل الإسرائيلي - د. قصي حاج يحيى.

[7] الجامعات الأردنية تُخفق في امتحان الكفاءة - صبا أبو فرحة / 20-02-2015 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).

[8] ألمانيا: وكالة العمل تطلب من الحكومة السماح بتشغيل اللاجئين المؤهلين علمياً - اسكندر الديك – الحياة.

[9] عندما تنتهي أحلام الطلاب السوريين بسبب ورقة - رشا فائق / 25-02-2016 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).

[10] عالمة سورية تطور التكنولوجيا اللاسلكية عبر"منحة العباقرة" - بنجامين بلاكيت / 04-09-2014 – الفنار للإعلام.

[11] الأمن الغذائي العربي في خطر والبحوث نادرة - بنجامين بلاكيت، سليم نجيم / 13-07-2015 – الفنار للإعلام.

[12] شركات التكنولوجيا تسعى لجذب الطلاب العرب - داريا سولوفيفا / 16-08-2013 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).

[13] الطلاب العرب في ميزان التجارة العالمية - ديفيد ويلر / 04-06-2014 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).

حسب التقرير العربي عن المعرفة لعام 2009، وهذه النسبة تضاعفت مع سنوات 2011 – 2012 -2013 -2014)[1]

- افرح عندما ارى برنامجا رمضانيا عربيا (خواطر) متابعيه بالملايين يتحدث عن العديد من التجارب الناجحة حول العالم وعن سنغافورة وتقدمها الهائل ، وكذلك عندما ارى ان مسقط نظمت مؤتمرا حول راس المال الفكري [2]، ثم على ارض الواقع اجد مئات الاطباء السوريين غادروا اليمن بسبب الحرب الاخيرة ودخلوا الاراضي السعودية [3]ولم يسمح لهم بالعمل او ضاعوا بين دوامات الروتين و الورقيات بالوقت الذي اقرا فيه تحليلا يحمل اسم (ابحاث الصحة العربية لا تواكب متطلبات العصر)[4] او ان (البكتريا المنتشرة بالمنطقة مقاومة للصادات ولا جهود مشتركة بين الدول لمواجهة المشكلة)[5].
- افرح عندما اعلم ان تونس قد خصصت زيادات في ميزانية وزارة الثقافة لمكافحة الارهاب الثقافة والفنون [6]في حين ان هذا القرار جاء بعد محاولات تخفيض ميزانية التعليم العالي لصالح مكافحة الارهاب ، وكذلك بعد عدة احصاءات ان الطالب التونسي والعربي يقع بين فكي داعش او الجامعة والبحوث[7].
- نحن مغيبين عن هذا العلم ، كانت حكوماتنا تركز على قضايا الارهاب ، وان كانت هناك نوايا طيبة او مبادرات الا انها من الناحية العملية كانت معدومة فالإمارات استضافت العديد من هذه الورشات وشجعت عليها وكانت تدعم مراكز البحوث التي تجري بحوث على راس المال الفكري الا انها منعت الكثير من الاكاديميين السوريين الدخول الى اراضيها ومازالت ، وحتى المغرب الذي يسجل له شهادة رئيس البنك الدولي بان الملك يعطي اهتمام بالعلوم غير الملموسة الا انه صاحب قرار في عمل حكومة انتقضها في حديث اخر على سياستها في مجال التعليم العالي فلماذا نبقي على اشخاص غير قادرين على تنفيذ افعال وبنفس الوقت نعرف ان هناك خلل ، اليس هذا خلل ؟!
- ربما من الحقائق السابقة استطعت ايصال الفكرة بانه علينا التوجه نحو اقتصاد المعرفة والبدء باستثمار راس المال الفكري، وبدلا من زج الشباب في محرقة الحرب العبثية او تسهيل انتقال الاكاديميين والطلاب العرب والمهرة الى الخارج

[1] -منهجية قياس المعرفة – البنك الدولي – مؤشر هجرة الادمغة- الدلائل الارشادية .
[2] جرى هذا المؤتمر في مسقط بعمان في العام 2013.
[3] الباحث – نبذة عن الباحث .
[4] أبحاث الصحة في العالم العربي لا تواكب متطلبات العصر الحديث - بنجامين بلاكيت / 26-09-2014 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).
[5] تحذير: البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية تتكاثر في المنطقة - بنجامين بلاكيت / 04-11-2014 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني).
[6] رئيس الحكومة التونسية: خصصنا اعتمادات لوزارة الثقافة للإسهام بمكافحة الإرهاب – الدورة 32 لمعرض الكتاب الدولي في تونس.
[7] -تونس: طلاب الجامعات في مصيدة التنظيمات الإرهابية - مصدق عبد النبي / 08-07-2015 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).

بحجة انهم يؤمنون القطع الاجنبي لدولهم علينا التعلم من تجربة الفلبين التي ارسلت اليد العاملة البسيطة من سنوات فقامت بتأهيلها بأعمال الفندقة واستفادت منهم في ادخال النقد الاجنبي وبدء تأسيس مناهج اكاديمية في هذه العلوم بحيث ستكون رائدة وسباقة في هذا المجال ومعرفة كبيرة بما يلزم، ومن النتائج التي سردتها يتضح ان لمعرفة رغبات الاكاديميين علينا ان نساله لماذا هاجروا وعلينا معرفة ماذا تقدم لهم الدول التي تصيدهم فأمريكا مثلا بعد معرفتها بأسس اقتصاد المعرفة قامت بتعديل القوانين الخاصة بالهجرة وبدأت ببناء هذا الاقتصاد والنتائج تتحدث عن نفسها ، ولدى متابعة الشأن نجد ان في استراليا رابع اكبر الصادرات هي الخدمات التعليمية والمانيا هي قبلة البحث عن اسرار التنمية [1].

- الصعوبات التي واجهت الدول المضيفة المجاورة للاستفادة من راس المال الفكري:

1- إن مشكلة اللاجئين من المشكلات التي تتعدد جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، فإن أي جهد تبذله المنظمات الدولية العاملة في مجال رعاية اللاجئين (المفوضية)، لن يكتب له النجاح مالم تتضافر جهود المجتمع الذي تعمل فيه مع الجهود الدولية للوصول إلى حلول لهذه المشكلة مما يؤدي إلى تقديم أنواع من الرعاية والدعم في مختلف المجالات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للاجئين، مما يجعلهم يشعرون بالأمن والأمان، ويساعد في استقرارهم في بلد اللجوء، مما يؤثر على استقرار وأمن الدولة التي يتواجد فيها هؤلاء اللاجئون، ويعكس صورة متكاملة عن مستوى أداء تلك المنظمات ومدى تنفيذ برامجها ومساعداتها والمعوقات التي تواجهها في ذلك المجال.

2- عدم الدراية بهذا النوع من الاقتصاد ومعرفة جوانبه فمؤشرات قياس المعرفة في الدول العربية متدنية جداً .

3- التجربة الفلسطينية على كل الدول المجاورة بما فيها سوريا وما كان لها من نتائج واثار سواء السياسية كما حدث في لبنان والاردن ومن ثم دعوات التوطين ، كل ذلك اثر سلبا على هذه الدول واعاد الذكريات السلبية عن ذلك وبرزت مقاومة لعدم تكرار التجربة.

[1] أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية – دراسة ميدانية - الدكتور محمود علي الروسان - الدكتور محمود محمد العجلوني، و أثر الاستثمار في رأس المال البشرى في العائد الاقتصادي - محمد مصطفى محمود، و الاستثمار في رأس المال المعرفي بين وحدة القياس وإشكالية التكوين - الدكتور حسين عجلان حسن، و الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية - سعد خضير عباس الرهيمي، و المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية - الأستاذ الدكتور ثامر البكري، و تحليل جاهزية الجزائر للدخول في اقتصاد المعرفة – الاستاذ لحمر خديجة، و تحليل رأس المال الفكري كأداة استراتيجية - الدكتور ناظم جواد.

4- لازالت التجربة العراقية ماثلة وتنتظر ايضا الحلول.
5- مشكلة اللغة في تركيا كانت عائقا كبيرا للقدرة على الاستفادة من هذه الخبرات.

- تحليل الوضع في تركيا:

- على اعتبار تركيا كانت البلد المضيف الاكثر رحابة في الصدر من حيث العدد وكانت الافضل بين الدول المضيفة الاخرى المجاورة لسوريا ، سأركز هنا في هذه الفقرة من البحث بعض النقاط :

1- عندما قصد العديد من السوريين تركيا كان الهدف البحث عن الامان بالدرجة الاولى وخاصة بعد تعدد موجات النزوح الداخلي مثلا (من حمص الى ادلب الى حلب الى تركيا للبعض) ، او بسبب تعدد اللجوء الخارجي مثل (لبنان – الاردن – اليمن – واخيرا تركيا)، ولكن بسبب امتداد مدة هذه الكارثة وتعدد تصريحات المسؤولين الاتراك بإيجاد حلول للاكاديميين بدأنا نطمح بإمكانية اعادة انتاج احلامنا على الجغرافيا التركية ، ونحن ضمنيا نعرف ان القوانين واضحة ومعروفة لدينا مسبقا ولا حلول بتجاوزها الا بالتجنيس ، والتجنيس لا يكون لمن هو منضوي تحت بنود الحماية المؤقتة وهو النظام الذي اعتمدته تركيا لإيواء السوريين في بلادها وهو مختلف عن بعض بنود قوانين اللجوء المتبعة لدى الامم المتحدة وكذلك الذي كان متبعاً سابقا للعراقيين ، لذلك وبعد كثرة الوعود بإيجاد حلول تأملنا خيراً، الا انه يجب علينا تقديم الشكر دائما للدور التركي .

2- لقد ساعدت خطوة افتتاح مدارس التعليم المؤقت في احتضان الطلبة والاساتذة وفي قصة اللجوء السوري الكبيرة أي دعم لأي شريحة سيلقي بظلاله على البقية، الا انه وبسبب المطامع الشخصية للقائمين على هذه التجربة افضت في النهاية الى كف الدور القيادي السوري لهذه التجربة ونقله الى وزارة التربية التركية.

3- لقد ساعدت خطوة السماح بافتتاح مراكز الرعاية الصحية الاولية في تركيا على احتضان الاطباء وهي خطوة فريدة ومميزة في تركيا ولكن يجب تقديم دعم اكبر لهذ المراكز، حيث انه من الناحية القانونية تعتبر مراكز لتقديم الخدمة التطوعية ويجب ان تندرج تحت ترخيص جمعية خيرية ، قد يكون (وغالبا) ، اعضاء مجلس ادارة هذه الجمعية ليسوا على درجة من المعرفة للإشراف على هذه المراكز.

4- يسجل لتركيا مشاركتها مع قطر مشروع (جامعة في المنفى) وهي مبادرة اقليمية جرى دراستها والتشاور فيها، أيضاً نيتها تشغيل 9500 مدرس ومدرسة سيتم انشائها لتامين التعليم ل 450 الف طالب سوري.

5- عملت تركيا على استصدار قانون معدل لتنظيم عمالة حاملي بطاقة الضيف التي يمنحها نظام الحماية المؤقتة الخاص بتركيا لطالبي اللجوء، وتم استصدار هذا القانون في بداية 2016 بعد اتفاق مع الاتحاد الاوربي على منح مالية للسوريين وهذا يؤكد ايضا ان قلة الدعم هي احد أسباب تأخير الحلول، وطبعا القانون كان لجميع السوريين بما فيه الاكاديميين، وبطاقة الضيف هذه يحملها الكثيرون ممن لم تسمح لهم الظروف بالحصول على وثائق رسمية من الحكومة السورية.

6- خصصت تركيا موقعا الكترونيا خاصا بالاكاديميين المهاجرين في عام 2006 لتعبئة بياناتهم وسهولة وصول الجامعات التركية عند الطب لهم.

7- سجلت عدة حالات تجنيس لسوريين في تركيا وكان بعضها لأكاديمية سورية تدرس العلوم السياسية في الجامعات التركية، وهذا لم نشاهده في الدول المجاورة لسوريا الا ان ذلك يعتبر قليلا ، قياسا بالعدد الاجمالي للسوريين في تركيا .

8- وفرت تركيا مساحة كبيرة لترخيص المنظمات الانسانية التي تعمل على السوريين ضمن حدود دولتهم المجاورة لتركيا .

9- قدمت جامعاتها فرص ومنح مجانية كبيرة للسوريين مقارنة بسياساتها التعليمية السابقة.

10- يمكن لتركيا اعادة احياء مشروع سابق تم تداوله ، يتضمن انشاء مدن صناعية على الحدود السورية العراقية بتمويل خارجي وعائد استثماري ، يحضن كل الفئات من اللاجئين .

11- لقد استطاعت الدولة التركية عبر القرون السابقة ، ولها خبرة في ذلك، من دمج المهاجرين الذين التجأوا اليها سواء الأفغان أو الشيشان، انما بعد 5 سنوات من بدء دخول اول سوري ملتجأ، بعد عام 2000 ، لازال هناك عدم وضوح او امل في امكانية التوطين، وقد انعكست غياب الخطة هذه الى لجوء العديد للهجرة الى الدول الاوربية التي لديها خطة واضحة من حيث تعلم اللغة والتدريب والاعتماد، بينما في تركيا نجد من له سنوات ولم يتعلم حتى اللغة التركية، بسبب عدم وجود الخطة وكذلك تذبذبات الحل السياسي وامكانية الوصول الى حل بأي لحظة.

12- اعتماد الطرق المعتمدة عالميا لاعتماد الشهادات مثل (الداتا فلو – لجان تقييم مشتركة ...).

- الأكاديميون السوريين وما عليهم؟

1- نبذ السلبية والعقلية الاقصائية التي مازالت موجودة عند البعض والانخراط في عمليات تنافي مبدا الخلاص الفردي الذي اعتمده البعض بإرادته او قسراً فقام باتخاذ قرار الهجرة الضرورية او غير الضرورية وانسلخ كاملاً عن أبناء جلدته .
2- الطريق إلى السعادة يكمن في نبذ البحث عن الخطأ والصواب، بل في إيجاد حلول مناسبة للتعايش والانسجام مع الظروف المحيطة ، فسر النجاح المهني يكمن في الإرادة والمعرفة والصبر، ونحن كشعب سوري لدينا هذه الادوات وسنكون في مقدمة أمم العالم .
3- على الاكاديمي اتقان اللغة في البلد ذي اللغة المغايرة لأنها اساس الاندماج في المجتمع المضيف خاصة اذا كان ذلك المجتمع يرحب فيه، والسوري قادر على تجاوز الصعوبات والتعقيدات، وإن كثرت، لأنها كانت موجودة سابقا في حياة السوريين وفي كل المجالات .
4- الاستفادة من التجارب الشبيهة السابقة ولا سيما العراقية منها والتي شكلت منظمة انقاذ علماء العراق وكان لها بعض المساهمات للعلماء العراقيين في الاردن حيث استطاعت توفير بعض الفرص الوظيفية او البحثية بشكل مؤقت ريثما يعاد الاستقرار للعراق.
5- انشاء هيئة عليا مستقلة للاكاديميين شبيهة بالتجربة اليمنية او صندوق انقاذ العلماء على غرار التجربة العراقية تكون مهمتها اعادة اعمار التعليم العالي في سوريا ، وخاصة ان الدول التي بدأت فيها شرارة الربيع العربي قبل 5 سنوات لم يشهد التعليم العالي لديها تطورات بناءة في مجال التعليم العالي والبحث الاكاديمي حتى التي كانت فيها الانتقال السياسي سلس وابيض.
6- الانتقال من حالة المؤتمرات والورشات وجمع البيانات الى مرحلة بناء جامعة تستطيع حل معظم المشكلة .
7- على الاكاديمي السوري الانتقال من حالة الرسمية الاكاديمية والبحثية مراعاة للظرف والبحث عن حلول بديلة مؤقتة قدر الامكان فهناك العديد من العلوم المساندة .
8- يجب على الاكاديميين تطوير المهارات المعلوماتية لهم والاهتمام اكثر بالتعليم الافتراضي .
9- عدم الانزلاق في الصراعات السياسية او القبلية او المناطقية ففي الاتحاد قوة دائما .
10- الايجابية في حوار التخصصات وتشبيكها ، والاهتمام بإنشاء الشبكات العلمية فلم يعد الامر مقبولا بالعمل الفردي وخاصة ان التنبؤ بمستقبل التعليم العالي في العالم العربي

سيكون بجهود فردية وليس جهود حكومات وان الجامعات العالمية تعيد تشكيل العالم[1]، وهذه الثقافة ستؤدي حتما الى معرفة الخطوط التنفيذية للاكاديميين الشرعيين والعسكريين والسياسيين والقانونيين في الدولة المستقبلية .

11- نبذ سياسة الاقصاء واعادة اختراع العجلة من الصفر في جميع المشاريع وخاصة الفكرية والعلمية ، فلم يعد بالإمكان التغاضي اكثر عن النزف الحاصل ولا يمكن الحل الا بتكوين استراتيجيات مشتركة بعيدا عن الفردية وغياب التوجه والقبول بالراي الاخر والاستفادة من ارشيف الاخطاء والحلول لنا ولغيرنا .

12- اخرجوا من فكرة الضحية فلستم الوحيدين الذين عانوا فالتاريخ زاخر بعلماء هاجمهم وعذبهم مجتمعهم لجهله بما يملكون [2].

13- قدموا انفسكم كاكاديميين واصحاب استراتيجيات ولتكن اجتماعاتكم ولقاءاتكم التشاورية لبناء استراتيجيات نوعية لا كمية، ولتكن النوعية احد الاستراتيجيات لإعادة اعمار التعليم العالي في بلادنا المقبلة، وجعله ضمن عجلة التنمية المستدامة للاقتصاديات العربية.

14- ان كان تفكيرنا اننا نتعلم العلم عند لزومه فلماذا لانترك انفسنا نغرق ثم نتعلم السباحة ، لم تعد العلوم مقتصرة على صاحب الشهادة فولوج الدول في العولمة وايضا رفع الدعم من الحكومات خاصة العربية ، عن المؤسسات التعليمية والصحية ادى الى انحشارها في العولمة وذلك من خلال انها اجبرت على استيراد كل شيء بدءا من الخبراء الى الانظمة المعلوماتية المرافقة وبالتالي اصبح الخبير اساسي الا انه ليس كل شيء.

15- الابتعاد عن سياسة القفز في اعداد الخطط لإعادة اعمار البحث والتعليم العالي وتقييم الواقع بشكل صحيح ومعرفة ان هناك اصبح تموجات في المعارف والمفاهيم ولذلك ينبغي الترشيد في استهلاك البعض منها والتعامل معه بحكمة (مثل مفهوم الحرية الاكاديمية).

16- قدموا نفسكن كاكاديميين ولستم فقط طالبي لجوء مؤقت حفاظا على الحياة فرسالة الدوافع التي تطلب من الاكاديمي عادة تكون مهمة لأصحاب القرار ونحن نفتقر الى المعرفة الحقيقية لمعناها وضرورتها

ثامناً ـ كلمة أخيرة :

لعمرك ما ضاقت البلاد باهلها ولكن أخلاق الرجال تضيق

[1] توقعات 2016: أفراد وليس حكومات سيقودون التغيير في قطاع التعليم - رشا فائق / 13-01-2016 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني) ، و سباق العقول العظيمة – كيف تعيد الجامعات تشكيل العالم - بن وايلدافسكي .

[2] ابو بكر الرازي – ابن المقفع – ابن الهيثم واخرين كلهم كانوا ضحايا تنكيل وتعذيب وتهميش .

- عزيزي القارئ اينما كنت اطمئن فلن يضيع وقتك سدى بقراءة هذه الصفحات، فاذا كنت سورياً وتقرأها فانت مثلي ما زلت صامدا ولديك أمل، اما اذا كنت غير ذلك فاعلم ان اللاجئ لم يسبب يوما بانهيار دولة او تقاسم رزق، ان تبريرات اصطنعها ظالموا هذه الارض واللذين اذا لجات اليهم مكروا بك ذات يوم، كارلوس منعم سوري ورئيس للأرجنتين (1989-1999) وسلفادور جورجي بلانكو رئيس الدومينكان (1982-1986) وهو سوري ايضا، واليخاندرو حامد فرانكو المؤرخ السوري كان وزير خارجية الباراغوي، كانت شادية رفاعي الحبال سورية الاصل وخريجة جامعة دمشق تشغل منصب أستاذة فيزياء الفضاء في جامعة ويلز في بريطانيا وترأست تحرير المجلة الدولية الخاصة بفيزياء الفضاء.
- يكمن سر الحياة في الاجنبي والغريب، فالحيوانات المنوية للإنسان جسم غريب عن صاحبها في علوم المناعة ويقرأها الجسم كأجنبي ويقتلها، فاراد الله بها ان تكون خارج الجسم وهي بنفس الوقت المسؤول عن بقاء الانسان وامتداده .
- عندما يكون لديك تفاحة ولدي برتقالة ، بتقاسمهما سيكون لدى كل واحد منا نصف نوع ، اما الفكرة فلو تقاسمناها اصبح لكل واحد منا فكرتين بدل فكرة .
- عندما نقطن بجانب بعضنا فلن تحمينا جدران منازلنا من صوت الصياح والبكاء في البيت المجاور وكذلك العولمة وعولمة المشاكل ، لن تنفعنا فيها حدود سايكس بيكو ، ففيروس الزيكا والايدز والانفلونزا عندما دقت ابواب البشرية لم تطرق جواز سفر بعينه .
- عندما نهمش أي انسان وخاصة اصحاب الهمم والعقل علينا الا نطلب منهم الا يذهبوا ليشكلوا اسواق سوداء يمارسوا فيها نشاطاتهم او ربما تكون هذه الاسواق موجودة اساسا ، وربما يكون ابناء البلد ضحيتها يوما .
- العلم غذاء الروح وملجاها وملجأ هذا العالم المجنون بحب السلاح ورواج تجارته وان كانت الحياة ستستمر بالقوة لما انقرض الديناصورات واستمر من هم اضعف منهم بقدرة العقل على التكيف .

المصادر والمراجع :

1- أبحاث الصحة في العالم العربي لا تواكب متطلبات العصر الحديث - بنجامين بلاكيت / 26-09-2014 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني) .
2- أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية – دراسة ميدانية - الدكتور محمود علي الروسان - الدكتور محمود محمد العجلوني .
3- أثر الاستثمار في رأس المال البشرى في العائد الاقتصادي - محمد مصطفى محمود

4- إحصاء تقديري لحجم إحباط الطلاب السوريين - رهام كوسا / 01-09-2015 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني).
5- اللاجئ السوري كسول وارهابي في وسائل الاعلان الروسية – الشرق الاوسط – العدد 13442 – 17 سبتمبر 2015 - (الموقع الالكتروني) .
6- المهن العشرون الأكثر طلباً في الخارج – كاميلا كوستا، نور صعب، مارتن ريز – هيئة الإذاعة البريطانية (الموقع الالكتروني).
7- ألمانيا وجهة أساسية لتعلم أسرار التنمية - لويجي سيرينلي / 11-08-2014 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني) .
8- السعودية: لا وظائف كافية لحملة شهادة الدكتوراه - أحمد صبري / 27-01-2015 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).
9- إحصائيات مكتب العمل السويدي ومجلس الهجرة لجميع اللاجئين الحاصلين على إقامات دائمة .
10- الجامعات الأردنية تُخفق في امتحان الكفاءة - صبا أبو فرحة / 20-02-2015 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).
11- الأمن الغذائي العربي في خطر والبحوث نادرة - بنجامين بلاكيت، سليم نجيم / 13-07-2015 – الفنار للإعلام .
12- ألمانيا: وكالة العمل تطلب من الحكومة السماح بتشغيل اللاجئين المؤهلين علمياً - اسكندر الديك – الحياة .
13- الاستثمار في رأس المال المعرفي بين وحدة القياس وإشكالية التكوين - الدكتور حسين عجلان حسن .
14- الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية - سعد خضير عباس الرهيمي .
15- الطلاب العرب في ميزان التجارة العالمية - ديفيد ويلر / 04-06-2014 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني).
16- المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية - الأستاذ الدكتور ثامر البكري .
17- تونس: طلاب الجامعات في مصيدة التنظيمات الإرهابية - مصدق عبد النبي / 08-07-2015 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني) .
18- تحذير: البكتيريا المقاومة للمضادات الحيوية تتكاثر في المنطقة - بنجامين بلاكيت / 04-11-2014 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني) .
19- توقعات 2016: أفراد وليس حكومات سيقودون التغيير في قطاع التعليم - رشا فائق / 13-01-2016 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني) .
20- تحليل جاهزية الجزائر للدخول في اقتصاد المعرفة – الاستاذ لحمر خديجة .
21- رسالة من أكاديمي سوري: نحن جزء من الحل – عمار الابراهيم – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني) .
22- سباق العقول العظيمة – كيف تعيد الجامعات تشكيل العالم - بن وايلدافسكي .

23- شركات التكنولوجيا تسعى لجذب الطلاب العرب - داريا سولوفيفا / 16-08-2013 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني) .

24- عندما يكون الخيار بين الدراسة في الجامعة أو الانضمام لداعش! - صبا أبو فرحة / 12-02-2015 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني) .

25- عندما تنتهي أحلام الطلاب السوريين بسبب ورقة - رشا فائق / 25-02-2016 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني) .

26- قطر: تضاعف إنفاقها على البحوث الدوائية لبناء اقتصاد المعرفة - بنجامين بلاكيت / 28-01-2016 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني) .

27- كلية طب جديدة لمواجهة نقص الأطباء في قطر - إيمان كامل / 09-03-2016 – الفنار للإعلام(الموقع الالكتروني) .

28- مفكر مغربي يضرب عن الطعام بسبب منعه من السفر - أورسولا ليندسي / 19-10-2015 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني) .

29- منهجية قياس المعرفة – البنك الدولي – مؤشر هجرة الادمغة- الدلائل الارشادية .

30- موريتانيا تحتفل بتخريج أول دفعة من خريجي كلية الطب - الداه يعقوب / 18-08-2015 – الفنار للإعلام (الموقع الالكتروني) .

فرص التعليم العالي المتاحة أمام اللاجئين والنازحين السوريين والعراقيين: دراسة مقارنة

د.فكرت عادل ترزي، مؤسس كلية التقنية في كركوك – العراق
والأستاذة: جيلايلي فلة – جامعة الجزائر3

المستخلص:

تأثر السكان المدنيون بشكل هائل بالحروب والويلات التي مر بها البلدان المتجاوران سوريا والعراق.

ففي العراق ، وبعد ويلات الغزو الأمريكي سنة 2003 ، جاءت ويلات الحرب الاهلية الطائفية سنة 2006-2007 وصولا إلى احتلال مساحات شاسعة تقدر بثلث البلاد سنة 2014 .

أما في سوريا، فان ما بدأ كثورة سلمية سنة 2011 مطالبة بالحقوق والعدالة ، تحولت إلى حرب أهلية دولية قاتلة ومدمرة.

كل هذا العنف والدمار أدى إلى نزوح ولجوء ملايين السكان المدنيين في كلا البلدين فيما يعتبر اكبر موجة نزوح منذ الحرب العالمية الثانية. وفيما كان النزوح في العراق اغلبه داخلي إلى مناطق ومدن أخرى أمنة نسبيا، فأن اللجوء والهجرة في سوريا كان اغلبه إلى الأقطار المجاورة مثل تركيا ولبنان والأردن والعراق. بالإضافة إلى موجة اللجوء والهجرة الجماعية إلى أوروبا في الأشهر الماضية.

وبينما كان اندفاع المجتمع الدولي لتأمين الاحتياجات الأساسية للنازحين من مأوى ومأكل ومخيمات وصرف صحي، فأن التعليم عامة والتعليم العالي خاصة كان في أخرالأولويات والاهتمامات.

تسلط هذه الدراسة الضوء على التجربة العراقية الناجحة في استنباط أساليب جديدة لمواجهة متطلبات التعليم العالي للاجئين والنازحين مثل "العبور" و"الاستضافة" و"المواقع البديلة" وبيان مدى الاستفادة منها وإمكانية تطبيقها على اللاجئين السوريين في ضوء الفرص المحدودة جدا المتوفرة لهم والتي لا تتجاوز الفرص القليلة المقدمة لهم من دول الجوار المضيفة والجهود المحدودة لمنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وبعض الدول الغربية.

HIGHER EDUCATION CHANCES AVAILABLE FOR SYRIAN AND IRAQI REGUGESS: A COMPARISION STUDY

Abstract

Civilians were extremely affected by the conflicts and wars which the neighboring countries Syria and Iraq has undergo.

In Iraq, after the horrors of 2003 war, came the horrors of the civil war of 2006-2007, reaching 2014 when huge amount of Iraqi land estimated as one third of the country wasoccupied by armed IS group.

While in Syria, what have started as pro-democracy protests demanding for justice and freedom, have gradually changed to a destructive civil and international war.
All this destruction and violence, led to the displacement of millions of civilians who were forced to become refugees in what is considered as the world's single largest refugee crisis.
In Iraq, most of the refugees were internally displaced in too ther places considered as relatively safe, while in Syria, millions were forced to take refuge in neighboring countries as turkey, Lebanon, Jordan and Iraq.in addition to the huge asylum seeking in Europe which happened through the pastmonths.
And while the main focus of the International community was to provide the essential needs of the refugees, likes helter, food, camping, and sanitation, education generally and higher education specially, were the least to be noticed and the last priorities.
This study enlightens Iraq'ssuccessful experience in the development and application of new methods to face the higher education needs for the refuge and displaced students, such as
" transit and loading", "hosting", and " alternative sites", and to evaluate its applicability on Syrian refugees, in light of the lack of chances available to them, which is no more than few efforts by the neighboring and western countries, and some united nations organizations efforts.

مقدمة:

يشكل تعليم اللاجئين و النازحين في مناطق النزاع اكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ،على افتراض أن تامين التعليم المنصف و الجيد للجميع دون أي تمييز يقوم على الجنس أو العرق أو الإعاقة أو اللغة أو محل الإقامة هو الأرضية المناسبة لتحقيق مجتمعات مسالمة ، عادلة و جامعة، فهو بذلك حق إنساني تكفله القوانين و المواثيق الدولية وأحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي تسعى المجموعة الدولية لتحقيقه[1]

ولم يكن التعليم العالي بسوريا بمنأى عن تداعيات الفوضى الأمنية ،فقد اضطرت بعض الجامعات لتوقيف التعليم كجامعة حلب وجامعة الفرات نتيجة لعمليات القصف التي أدت إلى انهيار عديد المنشآت و تلف بعض المخابر البحثية و التجهيزات الأمر الذي دفع بالجامعات إلى نقل الدوام إلى جامعات أخرى أو مقرات مؤقتة ،ولم يكن حال الطلبة و هيئات التدريس بأفضل حال فقد تعرض البعض منهم للقتل أو الخطف أو الفصل خاصة في المناطق التي

[1] UNESCO : Concept note on the post -2015 education agenda , document submitted by UNISCO to the 37th session of the General conference , p 6 .

شهدت معارك عنيفة كحلب و حمص و إدلب ودير الزور و الرقة جعل من سورية تخسر جيل كامل من شبانها العاطلين عن الدراسة[1].

وأمام التأثير التراكمي لتبعات الأزمة السورية التي توشك أن تدخل عامها السادس يواصل أكثر من 4 مليون لاجئ تحركاتهم نحو دول الجوار الإقليمي كلبنان والأردن[2]باحثين عن فرص جديدة للحياة ، للعمل وكذلك التعليم كهدف لا يقل أهمية .

وعليه ستبحث هذه الورقة في هذا السياق، والمتمثل في دراسة مقارنة لفرص التعليم العالي المتاحة للنازحين واللاجئين السوريين و العراقيين ، والتركيز على الأجندة التعليمية المقترحة من طرف كل من لبنان و الأردن ومدى استجابتها لمتطلبات اللاجئين في ظل تحديات نقص التمويل ، اختلاف المناهج التعليمية و تصاعد التوترات المجتمعية في بعض الدول ،ومحاولة الاستفادة من التطبيقات الناجحة التي طبقت في العراق والتي ساهمت في إنقاذ مستقبل مئات الآلاف من الطلبة النازحين واللاجئين.

وذلك وفق الخطة التالية:

المحور الأول : دراسة في طبيعة اللجوء و النزوح لكل من العراقيين والسوريين

المحور الثاني : فرص التعليم المتاحة للنازحين السوريين و العراقيين

المحور الثالث : الأجندة التعليمية الإقليمية لمساعدة الطلاب السوريين

المحور الأول : دراسة في طبيعة النزوح واللجوء لكل من العراقيين و السوريين

أولا: طبيعة النزوح و اللجوء بالنسبة للعراقيين

بدأت موجات النزوح واللجوء من العراق منذ الثمانينات في القرن الماضي، وكان اغلبه من الشباب الممتنع عن القتال في الحرب العراقية الإيرانية ومن الأكراد العراقيين المتأثرين بالعمليات العسكرية في شمال العراق. وقد كان عددهم محدود لا يتجاوز بضعة ألاف توجه معظمهم إلى أوروباوأميركا واستراليا.

وقد بدأت موجات النزوح الكبيرة مع بدء الحرب الأميركية على العراق سنة 2003 وما أعقبه من حرب أهلية طائفية سنة 2006-2007 وكما يلي:

- حوالي مليون عراقي من الطبقة المتوسطة نزحوا إلى سوريا .
- حوالي نصف مليون عراقي من الطبقة الميسورة ومن بغداد تحديدا نزحوا إلى الأردن.

---

[1] تقرير حول التعليم العالي أبرز ضحايا الأزمة السورية ، معهد ليفننت للدراسات ، أوت 2015 على الموقع http://levantri.com ليوم 29-03-2016،

والفقر و اليأس و التعليم من أسباب تحرك اللاجئين السوريين من الدول المجاورة إلى أوروبا، أريانريميري، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الموقع http://www.unhcr-arabic.org/560b8c356.htm ، ليوم 03-04-2016.

3 الفقر و اليأس و التعليم من أسباب تحرك اللاجئين السوريين من الدول المجاورة إلى أوروبا ، أريانريميري ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الموقع : http://www.unhcr-arabic.org/560b8c356.htm. 03-04-2016 اليوم،

- حوالي نصف مليون من الأكراد والتركمان الذين فضلوا النزوح إلى تركيا.

وقد كانت عمليات النزوح هذه مبرمجة وعلى الصعيد الفردي وبشكل مدروس، حيث كان اللاجئ يجمع أمواله ويستكمل أوراقه ووثائقه (ولأطفاله أيضا) ثم يسافر عن طريق البر غالبا أو الجو أحيانا.

وحصلت اكبر موجه من اللجوء والنزوح الجماعي في تاريخ العراق في حزيران 2014 وما تلاها نتيجة سقوط 3 محافظات عراقية هي نينوى وصلاح الدين والأنبار بالكامل تحت سيطرة ما يدعى بتنظيم الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى أجزاء من محافظات كركوك واربيل وديالى والكوت حيث نزح ولجأ الملايين من العراقيين وبشكل جماعي إلى مناطق أخرى أمنة نسبيا داخل العراق أوإلى دول الجوار مثل تركيا والأردن بالإضافة إلى إقليم كوردستان العراق. ولم تكن هذه العملية سلسة وسهلة وإنما كانت في شبه فوضى شاملة ومع كثير من الألم والمعاناة وقد فقد هؤلاء النازحون كل أملاكهم وفي كثير من الأحيان أوراقهم الثبوتية .

تقدر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة[1]عدد اللاجئين العراقيين بمقدار 4485881 لاجئ منهم 377000 لاجئ في دول الجوار و 3962142 لاجئ داخلي في مناطق أخرى داخل العراق ولكن لنا تحفظات كثيرة على هذه الأرقام فهي تمثل اللاجئين والنازحين العراقيين المسجلين فقط في سجلات الأمم المتحدة ، وهي بعيدة جدا عن الواقع، على سبيل المثال يذكر نفس تقرير المفوضية عدد اللاجئين العراقيين في الأردن حسب تقديرات السلطات الأردنية بحوالي 400000 لاجئ بينما تم ادرج منهم في التقرير فقط 32800 لاجئ مسجل فقط. وبشكل عام يمكن تقدير عدد اللاجئين العراقيين في دول الجوار كما يلي:

- تركيا 800000 لاجئ[2]
- الأردن 400000 لاجئ
- لبنان حوالي 50000 لاجئ
- سوريا 23500 لاجئ[3]

وبشكل عام فأن اللاجئين في الأردن ولبنان هم من الطبقات الميسورة الذين استطاعوا توفير فرص التعليم العالي لأبنائهم بإمكاناتهم الذاتية وهم خارج نطاق بحثنا هذا.

ثانيا : طبيعة النزوح واللجوء بالنسبة للسوريين

[1]UNHCR ,Country Operations Profile-Iraq, UNHCR, June 2015,p3 .

[2]طلاب العراق في تركيا وخيارات التعليم ،طه العاني، صحيفة تركيا بوست،7 نوفمبر 2015 ،ص 4.

[3]UNHCR ,Country Operations Profile-Iraq,op, cit, p4.

منذ بدء الصراع في سوريا قبل خمس سنوات، استشهد ما يزيد عن 250000 سوري، ونزح 4270000 لأجيء سوري إلى دول الجوار، بالإضافة إلى نزوح أكثر من 4500000 سوري داخل سوريا في آماكن محاصرة يصعب الوصول إليها[1]

مما سبق تميز اللاجئين والنازحين العراقيين عن أقرانهم السوريين في:

أولا: طبيعة النزوح:

كانت طبيعة النزوح واللجوء للعراقيين في معظمها نزوح وتهجير داخلي، وقد صاحبت هذه العملية الكثير من الآلام والحزن والمشقة لكون المناطق الأخرى الآمنة نسبيا كانت لا تقبلهم ولا تسمح لهم بالدخول إلا بوجود كفيل أو قريب من أهل المنطقة وبعد التأكد من أوراقهم الثبوتية، وقد صاحب هذا الكثير من حالات الاعتداء الجسدي والخطف والقتل أحيانا، ولكن في النتيجة فأن قرابة أربعة ملايين نازح ولاجئ عراقي

قد وجدوا ملجأ ومأوى في مناطق أمنة نسبيا تتوفر فيها مقومات العيش .

ثانيا: طبيعة نظام الحكم في العراق:

إن طبيعة نظام الحكم في العراق القائم على التوافق والمحاصصة والذي يتيح لجميع المكونات الأساسية للشعب العراقي من شيعة وسنة وكرد، تمثيلا قويا جدا في الحكومة، بالإضافة إلى تمثيل رمزي ثانوي لبعض الأقليات مثل التركمان والمسيحيين، قد أدى إلى وجود مدافعين أقوياء عن حقوق المهجرين واللاجئين العراقيين والذين اغلبهم من المكون السني في المجتمع العراقي، وقد أدى هذا إلى تسريع إجراءات منحهم التعويضات آو الرواتب آو المساعدات.

المحور ثاني :فرص التعليم العالي المتاحة للنازحين واللاجئين السوريين و العراقيين

أولا : فرص التعليم العالي المتاحة للنازحين واللاجئين السوريين

يقدر المعهد الدولي للتعليم، عدد النازحين السوريين في سن التعليم الجامعي (18-22 سنة) بحوالي 450000 شخص منهم 100000 مؤهلين تماما للالتحاق بالجامعات.

ولكن القليل جدا منهم سنحت له الفرصة للالتحاق بأحدى الجامعات السورية خاصة مع الموقف العدائي للحكومة السورية و لخفض من مستوى الميزانية المخصصة للتعليم العالي و كذلك لتعرض بعض الجامعات للقصف دون ان ننسى إجراءات الفصل الخاصة بالطلبة ذوي الاتجاهات السياسية المخالفة للنظام ، مما يثير الخوف من فقدان جيل كامل من الشباب لمستقبلهم الأكاديمي وبما يلقي بضلاله على مستقبل البلد.

ونستطيع أن نركز أهمية وحيوية التعليم العالي للنازحين السوريين فيما يلي[1]:

[1]The Importance of Higher Education for Syrian Refugees, Jessica Magaziner , World Education Services, ,December 7, 2015,p22.

أولا : التعليم العالي يمثل الأساس لتوفير الكوادر المؤهلة القادرة على إعادة بناء البلد وبنيته الأساسية.

ثانيا : يساهم في إعادة بناء هياكل الحكم والدولة وكادرها الوظيفي.

ثالثا : التعليم العالي يوفر حماية للشباب والشابات من تداعيات النزاع المسلح والانخراط في التنظيمات المسلحة.

ورغم جميع ما ذكر أعلاه فأن الاستجابة الدولية لمتطلبات التعليم العالي للنازحين واللاجئين بعيدة جدا عن حجم المشكلة وتداعياتها، ويأتي الاهتمام بها في أخر الأولويات ، بعد توفير المأوى والملبس والإطعام والمخيمات والصرف الصحي وغيرها من الاحتياجات الأساسية الآنية.

ثانيا :فرص التعليم العالي المتاحة للنازحين العراقيين

مع سقوط محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار في قبضة ما يدعى بتنظيم الدولة، سقطت معها سبعة جامعات عراقية وهي جامعات الموصل ونينوى والحمدانية وتلعفر وتكريت والأنبار والفلوجة، بما تضم من 84 كلية ومعهد، وتشرد ونزح الغالبية العظمى من أساتذتها وطلبتها.

ويتراوح عدد الطلبة الجامعيين المهجرين بين 113000 طالب [2]، بينما يبلغ العدد الكلي للنازحين في عمر الدراسة بين أعمار 6-17 سنة ما يقدر بعدد 880000 لاجئ(8).

وبعد فترة من الفوضى وامتصاص الصدمة امتدت لمدة أربعةأشهر، كانت خلالها توصيات الحكومة العراقية للطلبة والتدريسيين النازحين هو الالتحاق بأقرب جامعة في المناطق الآمنة وتسجيل أسمائهم فيها لا ثبات حالتهم .

وفي هذا الإطار عملت الدولة العراقية على :

أولا: استكمال الامتحانات النهائية للعام الدراسي 2013-2014 والتي لم تستكمل في المحافظات الساقطة ضمن إجراء سمي (الامتحانات التكميلية)[3]، وتقوم الجامعات الأصلية ممثلة بكوادرها بتوفير الأسئلة والتصحيح وفي حالة تعذر ذلك تقوم به الجامعات المستفيضة.

ثانيا: **احتساب سنة عدم رسوب لجميع الطلبة للسنة الدراسية 2013-2014، وتأجيل دراسة الذين لم يتمكنوا من أداء الامتحانات لصعوبة الخروج من محافظاتهم**[4] .

---

[1] The Importance of Higher Education for Syrian Refugees, op,cit,p25.

[2]-وزارة التعليم العالي تتخذ إجراءات لمعالجة أوضاع الطلبة النازحين لإكمال مسيرتهم الدراسية، د.كاظم عمران موسى،موقع وزارة التعليم العالي على الموقع http://aliraqia.edu.iq/main/view/635، يوم 2015/2/25

[3].http://www.mohesr.gov.iq/

الأمر الوزاري حول الامتحان التكميلي،كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق 2372 في على الموقع يوم 2015/4/13

[4]معالجة حالات الطلبة الدارسين في المحافظات التي تشهد عمليات عسكرية ،كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على في 2014/9/4 . الموقعhttp://www.mohesr.gov.iq/

ثالثا: استضافة طلبة الدراسات الأولية والعليا من هذه الجامعات أو نقلهم إلى جامعات المناطق الآمنة(3)(7)، وقد تم تطبيق هذه الفقرة قبل فتح المواقع البديلة للجامعات الساقطة.

رابعا: تنظيم قبول منفصل للطلبة الذين انهوا الدراسة الإعداديةوأصبحوا مؤهلين للدراسة الجامعية بحيث يقبل الطالب في جامعته الساقطة مع منحه الحق في التأجيل أو النقل أو الاستضافة إلى جامعات المناطق الآمنة[1]وقد بلغ عددالطلبة المقبولين ضمن هذه الفقرة 12787 طالبا وطالبة موزعين بواقع 2888 طالبا وطالبة في محافظة نينوى، و6035 طالبا وطالبة في محافظة صلاح الدين، و3864 طالبا وطالبة في محافظة الانبار

خامسا: **إنشاء مواقع بديلة لهذه الجامعات في المناطق الآمنة على النحو الأتي[2]إذ تم إنشاء مواقع رئاسة جامعات الموصل ونينوى والحمدانية في جامعتي كركوك ودهوك، وإنشاء موقع بديل لجامعة تلعفر في جامعة الكوفة، وكذلك إنشاء مواقع بديلة لجامعة تكريت في جامعة كركوك، فضلا عن إنشاء مواقع بديلة لجامعتي الانبار والفلوجة في كليتي الزراعة والطب البيطري التابعتين لجامعة بغداد، وإنشاءأقسام وكليات رديفة لجامعات الموصل ونينوى**

وتلعفر والحمدانية والانبار وتكريت في الجامعات المستضيفة من خلال الإفادة من الموارد المادية والبشرية على أن تقوم بتوفير المستلزمات الضرورية من ميزانيتها الخاصة، لتحقيق الهدف المنشود من الدوام الرديف

كما أن الإجراءات تضمنت تكليف التدريسيين من جامعات المناطق الساخنة بالمهام التدريسية مع إمكانية تعويض النقص من الجامعة المستضيفة على أن تتحمل جامعات المناطق الساخنة أجور المحاضرات الإضافية، وتوفير الأقسام الداخلية للطلبة والتدريسيين بالتنسيق مع الجامعات المستضيفة مع إمكانية تأجير بنايات خاصة لذلك، وتكون الإفادة من القاعات والمختبرات المتوفرة ضمن ساعات الدوام الصباحي والمسائي كما أن المباني غير المشغولة في الجامعات المستضيفة ستستغل بعد تأهيلها وتزويدها بالمستلزمات اللازمة الضرورية مع إمكانية بناء قاعات وأبنية جاهزة من قبل جامعات المناطق الساقطة.

سادسا: معالجة حالات الطلبة الخريجين وكيفية احتساب معدلاتهم وطلبة الدراسات العليا سواء الذين هم في مرحلة البحث أو ضمن مرحلة الكورسات.

سابعا: منح وثائق التأييد للطلبة أو التخرج سواء عند طلبها من قبل الطالب أو احد أقرباءه من الدرجة الأولى أو طلبها من قبل الجامعات الأجنبية المستضيفة، وباللغات العربية والانكليزية، مع إمكانية تصديقها من وزارة الخارجية

---

[1]المكان نفسه.

[2]وزارة التعليم العالي تتخذ إجراءات لمعالجة أوضاع الطلبة النازحين لإكمال مسيرتهم الدراسية، مرجع سابق .

العراقية عبر المعتمد الرسمي للجامعة، وقد استفاد من هذا الاجراء الاف الطلبة العراقيين المهجرين في دول المهجر وخاصة الدول الغربية، وساهم بشكل فاعل في تمكينهم من اكمال دراساتهم الجامعية الاولية والعليا، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في المكون الكردي في المجتمع العراقي، كونه السباق الى الهجرة نحو الغرب منذ السبعينات من القرن الماضي.

ومن الجدير بالذكر، ان هذا الاجراء لم يأتي ضمن توجه الحكومة العراقية لمعالجة حالات النزوح والهجرة ، وانما جاء ضمن اجواء الانفراج والحرية التي اعقبت اسقاط النظام السابق الشمولي المركزي، سنة 2003، والذي كان يحجب أي نوع من أنواع الوثائق والتأييدات إلا عند التعيين المركزي في دوائر الدولة.

المحور الثالث :الأجندة التعليمية الإقليمية لمساعدة الطلاب السوريين

أطلق المجتمع الإنساني نداء موحدللتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين من خلال استراتيجية إقليمية تدعى 3RPالخطةالاقليمية للاجئين و التأقلم

تهدف لتوفير الحماية الدولية لمشاكل اللاجئين و التعامل معها بطريقة شاملة حسب ما تؤكد عليه اتفاقية جنيف 1951 و تقع هذه المسؤولية على عاتق مجموعة من الفواعل :كالدول المستضيفة و الدول المانحة والمستثمرة في مجال حماية اللاجئين ، وكالات الأمم المتحدة ، المنظمات الحقوقية ،منظمات المجتمع المدني و الجمعيات الوطنية.

ولم يمنع تركيزها على تحقيق الحاجات الإنسانية الطارئة كتوفير الغذاء و التجهيزات الصحية و التعليم الأساسي للأطفال من الاهتمام بفئة يعلق عليها الكثير من الأمل في إعادة بناء سورية المستقبلية ألا وهي فئة الطلاب الجامعيين وعليه سنركز في هذا القسم من الدراسة على الاستراتيجيات المعتمدة لتمكين الطلاب السوريون من الحصول علىفرص للتعليم في الجامعات اللبنانية ،الأردنية والتركية[1]

فبالنسبة **للبنان** لطالما شكلت مفردة "اللاجئين" هاجساً أمنياً للقادة و للمجتمع اللبناني لما تحمله من معاني ودلالات الأزمة الإنسانية و لكن أيضا لما تذكرنا به من تاريخ انشقاقات وسط الأطياف السياسية و المجتمعية حول مسالة التوطين

وعلى الرغم من الأزمة السياسية ،الضغوط الاقتصادية و التوترات المجتمعية ،يستضيف لبنان حسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 2015 حوالي 1,172,753 لاجئ سوري ممثلين بذلك حوالي 25 بالمئة من الشعب اللبناني يتوزع غالبيتهم بطريقة عشوائية في المناطق الشمالية (المناطق الحدودية كطرابلس و عكار) وأقل

[1]REGIONAL STRATEGIC OVERVIEW ,3RP regional refugee and resilience plan : 2016-2017, p7 on : http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2015/12/3RP-Regional-Overview-2016-2017.pdf

تواجدا في المناطق ذات الغالبية الشيعية بسبب السياسات العنصرية الطائفية التي ترتكب في حقهم متخذين من المستوطنات غير الشرعية مأوى لهم في ظل غياب مخيمات تأويهم

وأمام هذا الوضع لا تزال جهود الفواعل المنوطة بحماية اللاجئين متواصلة لتوفير حد ادني من فرص التعليم خاصة مع ارتفاع مستويات الاكتظاظ في الجامعات و المعاهد وفي هذا الإطار :

اعتمدت وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية برنامج قائم على أسلوب الدوام على فترتين من اجل استيعاب الطلبة الجامعيين ،حيث يدرس الطلبة المحليون في الفترة الصباحية بينما يدرس الطلاب السوريون من اللاجئين في نفس الصفوف الدراسية في الفترات المسائية ، ومع ذلك لايزال الطلبة السوريون يواجهون تحديات أخرى كعدم وجود أو اكتمال الوثائق و المستندات اللازمة في ظل رفض السفارات السورية والجامعات الأصلية تزويدهم بها بالإضافة إلى إنعدام التوافق بين المناهج التعليمية الوطنية و افتقار مهارات التحدث باللغة الفرنسية أو الانجليزية.

من بين الحواجز الأخرى التي تجعل الطلاب السوريين غير قادرين على ارتياد كثير من مؤسسات التعليم هي دفع رسوم التعليم التي تعادل 200 دولار أمريكي سنويا وفي هذا الإطار دعت الحكومة اللبنانية المجتمع الدولي إلى مضاعفة الاستثمار الدولي في مجال التعليم العالي في البلدان المضيفة[1] وتم في هذا الصددمجموعة من المبادرة أهمها:
الأكاديمية و التي تقوم الحكومة الألمانية بتمويلها منذ 1992 و الخاصة DAFI إطلاق مبادرة ألبرت أنشطاين
بدعم التعليم العالي للاجئين المستحقين في الكليات و الجامعات و المعاهد التقنية في البلدان التي تستضيفهم
و حتى الراغبين في العودة إلى أوطانهم[2]وفي سنة 2014 استفاد حوالي 150 طالب سوري من منحة دراسية في الجامعات اللبنانية و الأردنية لمدة أربع سنوات .

إلى جانب ذلك ساهمت مؤسسة سعيد للتنمية الكائن مقرها ببريطانيا بمنحة تفوق قيمتها 1،8 مليون دولار أمريكي وحسب اندريكا ثوايني ممثلة المفوضية : "إن الاستثمار في تعليم اللاجئين الشباب هو الاستثمار في مستقبلهم، فالتعليم يعطي لحياة الشباب معنى... فاللاجئون المتعلمون يستطيعون أن يقودوا عملية إعادة بناء دولتهم من خلال تطوير المهارات اللازمة لذلك " [3]

[1]Les ONG au secours des révolutions arabes :face a la défaillance des états , Jean- Pierre Estival , éditionl'Harmattan,'2014 p112.

UNHCRالمفوضيةالسامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،طالبة سورية في مخيم الزعتري تحصل على منحة دراسية رغم المصاعب على الموقع :
[2]http://www.unhcr-arabic.org

المفوضيةالسامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،شاب افغاني يرى في التعليم فرصة لإحداث الفارق ، على الموقع
http://www.unhcr-arabic.[3]

كما استخدمت الإنترنت من أجل مساعدة اللاجئين في مواصلة التعليم العالي. حيث مول الاتحاد الأوروبي دورة تعليمية إلكترونية مدتها 3 سنوات لإعداد 3100 لاجئ سوري في الأردن ولبنان للجامعة. وعَرَضَت جامعة الشعب الأمريكية غير الهادفة للربح تعليماً جامعياً إلكترونياً يدعمه مدرسون مختصون لعشرة آلاف لاجئ سوري.[1]

وعلى الرغم من أن الحكومة اللبنانية تطبّق الآن نظام النوبتين في المدارس (قبل الظهر وبعده)، إلا أن هذا الإجراء غير كافٍ وسيستمر حرمان ما لايقلّ عن نصف عدد الطلاب السوريين من هذا الحق الأساسي، وسيبقون خارج نظم التعليم الرسمية. وبعد خمس سنوات من الصراع، تبدوالنتائج هزيلة وغير كافية لاستيعاب المشكلة خاصة في ضوء ضعف التمويل الدولي بشكل عام ومن دول الخليج بشكل خاص والمنظمات الدولية.

بالنسبة **للأردن** لم ينج هو الأخر من مخلفات عدم الاستقرار الإقليمي فقد تسبب الانهيار الأمني في سورية بطوفان من اللاجئين قدر عددهم بحوالي 629,128 لاجئ سوري حسب التقرير الصادر عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الصادر سنة 2015 ، وبحسب التقرير المعنون بالخطة الإقليميةللاجئين و التأقلم لسنة 2014 فانه أكثر من 80 بالمئة يعشون خارج مخيمات اللجوء و يعد مخيم الزعتري اكبر مخيم لجوء في الوطن العربي و ثاني مخيم على مستوى العالم حيث يضم حوالي 81.405 لاجئ سوري[2].

وفيما يتعلق برفع فرص التعليم العالي للشباب السوري أبدت الحكومة الأردنية نيتها في حماية اللاجئين السوريين، حيث سعت إلى دمج الطلاب في الجامعات الأردنية و في هذا الإطار دعت **جامعة أل البيت** إلى قبول عدد من الطلبات من الشباب و الشابات من اللاجئين السورين خاصة المتقدمين منهم لإكمال دراساتهم الأولية بكالوريوس[3]، بالإضافة إلى المبادرة المقدمة من طرف دول الاتحاد الأوروبي و الموسومة ب " جامعتي " والتي تسعى لمعالجة فجوة المعلومات حول الطلبة و التخصصات المتبعة و المرغوبة من خلال موقع الكتروني، وحسب القائمين على المبادرة تمكنت من توفير قاعدة بيانات تسهل إيجاد فرص تعليم محتملة للطلبة اللاجئين وفي نفس الإطار و بالتعاون مع الجامعة الألمانية تم اقتراح مبادرة تجمع الجامعة الألمانية مع جامعات اليرموك والذي edu-syriaوالقدس لتقديم منح دراسية من خلال المشاركة في برنامج التعليم

---

[1]EducationInnovation & Technology ,Gordon Brown , project-syndicate on :

Read more athttps://www.project-syndicate.org/commentary/syria-refugees-online-schooling-by-gordon-brown-2016-02/arabic#GkDqR6tlHQYsLFP3.99Sunday, February 28, 2016

[2]Education provision for syrian refugees in Jordan ,Lebanon and Turkey ,Alice Becte , policy repport ,july 2015 ,p5.

–[21]منح للدراسة الجامعية للاجئين السوريين ، جامعة أل البيت ، على الموقع :

http://www.aabu.edu.jo/announcement/1073/

[3]: أزمة اللاجئين في الأردن ،الكسندر فرنسيس ، مركز كارينجي للشرق الأوسط ، على الموقع:

سيقبل فيه حوالي 400 طلب في هذه السنة و ستوسع المبادرة إلى قبول 1000 طلب السنة المقبلة ودعا القائمون إلى جعل التعليم العالي للاجئين السوريين أولوية في أجندات المجتمع الدولي .

مما سبق وعلى الرغم من البرامج والمساعدات الممنوحة من طرف بعض الدول و المنظمات لا يزال الطلاب السوريين يواجهون تحديات التعلم نتيجة لنقص واكتظاظ المرافق الجامعية واختلاف المناهج التعليمية خاصة مع الصعوبات المرتبطة بالحصول على الوثائق المطلوبة ولا يزال الأردن هو الأخر يوجه نداءات إنسانية للحصول على مساعدات إضافية ومستدامة لأزمة اللاجئين فاقدا الثقة في دعم الجهات الدولية المانحة .[1]

الاستنتاجات:

1- استطاعت الجامعات العراقية في المناطق الساقطة أو التي تجري فيها عمليات عسكرية أن تكون لها هياكل تنظيمية ومواقع بديلة في المناطق الأخرىالآمنة داخل العراق وبدعم من الحكومة العراقية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي فيها.

2- تم إنقاذ العام الدراسي عن طريق إجراء امتحانات تكميلية متأخرة للعام الدراسي في المناطق الآمنة والجامعات المستضيفة .

3- تم استنباط وتطبيق أساليب جديدة غير معهودة سابقا في العراق ولكنها أثبتت نجاحا غير متوقع مثل الاستضافة في الجامعات الآمنة، العبور، الامتحانات التكميلية، وتم تتويج ذلك بافتتاح مواقع بديلة للجامعات الساقطة بالاستفادة من إمكاناتها البشرية النازحة من تدريسيين وفنيين وطلبة بالإضافةإلى الاستفادة القصوى من البنية الأساسية للجامعات المضيفة والاستغلال الأقصى للوقت.

4- خدمت الظروف النازحين العراقيين بكون اغلب النزوح داخلي ضمن العراق مما منح الحكومة والجامعات مرونة في الحركة لمعالجة المشكلة.

5- قامت الجامعات العراقية بمنح النازحين خارج العراق الوثائق المطلوبة وباللغات العربية والانجليزية والتي تعكس حالة الطالب الدراسية سواء كان ضمن دراسة البكالوريوس او من الخريجين ، سواء كان طلب الوثائق من قبل النازح آو احد أقاربه من الدرجة الأولى، أو طلب الجامعات المستضيفة في الدول الأجنبية.

6- لم تتوفر مع الأسف الفرصة للجامعات السورية في المناطق ذات العمليات العسكرية والتي نزح أساتذتها وطلبتها، الفرصة لتشكيل مواقع بديلة في الدول المضيفة بسبب عدم وجود هياكل سياسية محكمة ذات اعتراف دولي لتشكيلات المقاومة والمعارضة، بحيث تشكل الغطاء القانوني والشرعي للجامعات السورية في المهجر.

[1] http://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-61296/ihxv يوم: 14 -04-2016

7- لا يزال الاهتمام الدولي سواء الامم المتحدة وتشكيلاتها المختلفة أو الدول العربية والغربية ودول الجوار قاصرا على توفير الاحتياجات الفورية للنازحين واللاجئين من مأوى ومخيمات وإطعام وصرف صحي وأحيانا وبشكل جزئي متطلبات التعليم الأساسي (الابتدائي والثانوي) مع غياب شبه كامل للاهتمام بالتعليم العالي وطلبته من النازحين واللاجئين السوريين.

8- هنالك خطورة فقدان جيل كامل من النازحين واللاجئين السوريين لمستقبلهم العلمي والأكاديمي في ضوء ضياعهم وتشتتهم في الأقطار المستضيفة ، وجهدهم اليومي للحصول على لقمة العيش لهم ولعوائلهم ، بل وحتى انخراطهم في الأعمال الحربية.

التوصيات:

1 – ضرورة زيادة الاهتمام العربي أولا، عن طريق جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي لإيجاد حلول جوهرية للطلبة السوريين النازحين واللاجئين ضمن مرحلة التعليم العالي.

2- يجب قيام تشكيلات المعارضة والمقاومة السورية المعترف بها دوليا بإيجاد خيمة وغطاء تستطيع من خلاله الجامعات السورية ممثلة بكوادرها وأساتذتها وطلبتها، التحرك والتفاوض وعقد اتفاقات ثنائية وإنشاء مواقع بديلة في الجامعات الموجودة بالدول المستضيفة، وهذا سيتيح استكمال الدراسة وفق نفس المناهج العلمية المعتمدة في الجامعات السورية وتجاوز حاجز اللغة كعائق أكاديمي. وفي هذا الصدد نقترح إنشاء مجلس التعليم العالي السوري التي ستقوم بمهام وزارة التعليم العالي في المهجر.

3- قيام هذه الهياكل التي ستنشأ بمنح الطلبة المنتشرين في أرجاء المعمورة بكتب التأييد والوثائق قدر الإمكان بعد التأكد المبدئي القائم على ما هو متوفر من سجلات ومعلومات ورقية أو الكترونية وعلى معرفة الأساتذة وشهادتهم بحق الطالب.

4- الاستفادة من التجربة العراقية وتطبيقاتها مثل الاستضافة والعبور واحتساب العام الدراسي سنة عدم رسوب وغيرها من التطبيقات التي أثبتت نجاحها.

5- قيام الأمم المتحدة بتوفير الغطاء والحماية الواردة في الفقرة 2 أعلاه في حالة عدم استطاعة تشكيلات المعارضة ذلك.

6- الضغط على الحكومة السورية من اجل قيامها بتوفير الوثائق وكتب التأييد المختلفة للطلبة السوريين النازحين واللاجئين في أرجاء المعمورة مهما كانت خلفياتهم السياسية أو الدول التي نزحوا إليها.

قائمة المراجع و المصادر:

المصادر:

- الأمر الوزاري حول الامتحان التكميلي، كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق 2372 في على الموقع يوم 2015/4/13
http://www.mohesr.gov.iq/
- تقرير الوضع الإنساني رقم 45 ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤؤنالإنسانية في العراق، 20-26 أيار 2015 .

باللغة العربية :

فئة الصحف و المجلات :

مقابلة مع حسين الشهرستاني وزير التعليم العالي العراقي، هبة حسين، صحيفة الزوراء البغدادية، يونيو 22 ، 2015

فئة التقارير :

تقرير حول التعليم العالي ابرز ضحايا الأزمة السورية ،معهد ليفننت للدراسات ، أوت 2015 على الموقع
http://levantri.com29 -03-2016 اليوم

فئة مواقع الانترنيت :

الفقر و اليأس و التعليم من أسباب تحرك اللاجئين السوريين من الدول المجاورة إلى أوروبا ، أريانريميري ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على الموقعhttp://www.unhcr-arabic.org/560b8c356.html. 03-04-2016 اليوم،

أزمة اللاجئين في الأردن ،الكسندر فرنسيس ، مركز كارينجي للشرق الأوسط ، على الموقع :
http://carnegie-mec.org/2015/09/21/ar-61296/ihxv2016-04- 14: يوم

المفوضيةالسامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،طالبة سورية في مخيم الزعتري تحصل على منحة دراسية رغم المصاعب على الموقع http://www.unhcr-arabic.org:

المفوضيةالسامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،شاب افغاني يرى في التعليم فرصة لإحداث الفارق ، على الموقع
http://www.unhcr-arabic.

وزارة التعليم تتخذ إجراءات لمعالجة أوضاع الطلبة النازحين لإكمال مسيرتهم الدراسية، د.كاظم عمران موسى،موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2015/2/25

وزارة التعليم العالي تتخذ إجراءات لمعالجة أوضاع الطلبة النازحين لإكمال مسيرتهم الدراسية، د.كاظم عمران موسى،موقع وزارة التعليم العالي يوم 25 – 02-2015http://aliraqia.edu.iq/main/view/635على الموقع

-معالجة حالات الطلبة الدارسين في المحافظات التي تشهد عمليات عسكرية ،كتاب وزارة التعليم العالي والبحث على في الموقع http://www.mohesr.gov.iq/. 2014/9/4

باللغة الأجنبية:

-باللغة الفرنسية

Livres

Confluence Méditerranée :marenostrum pour les migrants ,VicentGeisser , editionsl'Harmattan , automne 2013

Les ONG au secours des révolutions arabes :face a la défaillance des états , Jean- Pierre Estival , .'2014éditionl'Harmattan,

-باللغة الإنجليزية :

Reports

Education provision for syrianrefugees in Jordan ,Lebanon and Turkey ,Alice Becte , policyrepport ,july 2015

, Jessica Magaziner , World Education Services, The Importance of Higher Education for Syrian Refugees ,December 7, 2015

UNESCO : Concept note on the post -2015 education agenda , document submitted by UNISCO to the 37th session of the General conference

UNHCR ,Country Operations Profile-Iraq, UNHCR, June 2015,.

Websites

,Gordon Brown , project-syndicate on : Innovation & TechnologyEducation Read more athttps://www.project-syndicate.org/commentary/syria-refugees-online-schooling-by-gordon-brown-2016-02/arabic#GkDqR6tlHQYsLFP3.99Sunday, February 28, 2016

, on : 2016-2017RP regionalrefugee and resilience plan : 3REGIONAL STRATEGIC OVERVIEW , .http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2015/12/3RP-Regional-Overview-2016-2017.pdf

تقييم جودة الحياة لدى عينة من الطلبة السوريين بجامعة تلمسان

– دراسة ميدانية –

د. حمناش ليلى "جامعة تلمسان – الجزائر

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية الى تقييم مستويات جودة الحياة عند الطلبة من اللاجئين السوريين بجامعة تلمسان على مقياس جودة الحياة لمنظمة الصحة العالمية، تكونت عينة الدراسة من 8 طلبة سوريين من اللاجئين الدارسين. كما هدفت الدراسة الى التأكد مما اذا كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور و الإناث في مستويات جودة الحياة. و قد اسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجوعتين.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، اللاجئين السوريين. الطالب، تلمسان.

Abstract :

This study aims to reveal the nature of quality of life for student Syrian refugees at the university of Tlemcen. The study consisted of 8 student Syrian refugees according the sex.

The study concluded there is no significant relationship in the quality of life attributed to sex.

Key words: quality of life, student , Syrian refugees, Tlemcen.

مقدمة وإشكالية الدراسة:

تعد الحروب من الظواهر الاجتماعية التي ظهرت منذ العصور القديمة و التي تنجر عنها آثار اجتماعية، نفسية، وصحية واقتصادية... و قد اختلفت تسميات هذه الأوضاع السياسية بين الإرهاب و الكفاح و الحروب الأهلية. وهذا ما تعاني منه مجموعة من الدول العربية في ظل ما أطلق عليه تسمية الربيع العربي و من بين هذه الدول سوريا التي تكبدت مقتل الآلاف من المواطنين السوريين و تلك الحصيلة في تزايد مستمر، إضافة إلى تخريب منشآت اقتصادية و أخرى اجتماعية. و هذا ما خلَف آثارا نفسية كبيرة إلى جانب الخسائر البشرية و المادية، و هذا الأثر

يعتبر طويل المدى لكونه يبقى راسخا لدى الفرد نظرا لعدم تلقي هذه الفئة دعما نفسيا كافيا خاصة لدى فئة الأطفال. و رغم عيش العديد من العائلات و الأفراد في دول أخرى كلاجئين مع هذا يبقى تأثير العدوان المتعرض إليه قائما لما يخلقه من حالات قلق و توتر لديهم.

وحتى يتمكن الفرد الذي مر بهذه الظروف للوصول إلى قدر من الرضا و الصحة النفسية لمواصلة حياته بشكل طبيعي عليه تقبل و مواجهة الذكريات الأليمة المتعرض لها.

ورغم الظروف المتكبدة من آثار الحرب و الهجرة إلى دول غير الدولة الأم، لا يمكننا القول أن الفرد يعيش حياة جيدة ما لم نلحظ تأقلما مع البيئة الجديدة و شروطها إضافة الى التمتع بفترات الراحة و الإنجاز و الفرح، و تجاوز حالات الحزن و الحداد. ولا تقتصر جودة الحياة على الجانب النفسي و تقبل الحياة المادية بل يتعداه إلى الصحة الجسمية بحيث أن الأمراض النفس- جسمية ما هي إلا تعبير عن عدم تحمل الجهاز النفسي لوطأة الصدمة و الفراق. بحيث يلاحظ لدى هذا الفرد إحساسا بمعنى السعادة يجعل من حياته أكثر تناغما و توافقا مع جوهر الإنسان و القيم السائدة في المجتمع رغم الظروف القاسية من عمليات القتل، التدمير و التهجير التي عانى منها أحد أفراد الأسرة أو شاهدها هذا اللاجئ .

وتتلخص تساؤلات الدراسة الحالية في:

- ما مستوى جودة الحياة لدى الطلبة من اللاجئين السوريين في جامعة تلسمان؟
- هل توجد فروق على مقياس جودة الحياة بين الذكور و الإناث من الطلبة اللاجئين السوريين الدارسين بجامعة تلمسان؟

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة الحالية فيما يلي:

- الدراسة الحالية تهتم بفئة الطلبة من اللاجئين السوريين بجامعة تلمسان بحيث تتأثر جودة الحياة لديهم تأثرا كبيرا بنظرة بعض أفراد المجتمع، في ظل انتشار ظاهرة التسول لدى فئة من اللاجئين. ما يخلق لدى أفراد البلد المستقبل تمثلا سلبيا حولهم يجعل التواصل مع الوافدين بصورة جد محدودة ما يؤثر على معاشهم النفسي.
- عدم توصل الباحثة إلى أي دراسة جزائرية مرتبطة بالكشف عن جودة الحياة لدى الطلبة من اللاجئين السوريين.

أهداف الدراسة:

لكل بحث أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها و البحث الحالي يمكن حصر أهدافه في :الكشف عن جودة الحياة لدى اللاجئين السوريين المتمدرسين بجامعة تلمسان و مدى تكيفهم مع الوضع الحالي من خلال إجراء مقابلات مع كل الطلبة اللاجئين السوريين بجامعة تلمسان.

التعريف بمفاهيم الدراسة:

1- **اللاجئ**:

أ- **لغة**: لجأ إلى الشيء والمكان يلجأ لجأ و لجوء وملجأ ، ولجئ لجأ والتجأ ، وألجأت أمري إلى الله : أسندت. ويقال : ألجأت فلانا إلى الشيء إذا حصنته في ملجأ ، ولجأ والتجأت إليه التجاء .[1]

ب- **واصطلاحاً**: اللاجئ في اتفاقية جنيف (1951) هو كل شخص يوجد نتيجة احداث تسببت في الخوف له بسبب تعرضه للاضطهاد بسبب عرقه، جنسه، دينه، انتمائه، فئة اجتماعية معينة أو انتمائه السياسي فيغادر خارج البلد الذي يحمل جنسيته أو لا يرغب بحماة ذلك البلد بسبب الخوف، أو كل من لا جنسية له و هو خارج بلده السابق و لا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف في العودة لذلك البلد.[2]

هو الشخص الذي يهرب من بلده إلى بلد آخر خوفًا على حياته، أو خوفا من السجن أو التعذيب، وبتعدد أسباب اللجوء تتشكل أنواع اللجوء الحرب، الإرهاب والفقر.[3]

2- **اللاجئون السوريون**: أو ما يطلق عليهم بلاجئي الحرب الأهلية السورية، مواطنون سوريون فرّوا من سورية مع تصاعد الأزمة السورية. تم تسجيل أكثر من ستة مليون لاجئ سوري في دول الجوار بحلول عام 2015، خصوصاً الأردن ولبنان وتركيا والعراق[4]، اضافة الى دول اخرى من العالم من بينها الجزائر.

1- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم – ابن منظور –(2003)، لسان العرب، دار صادر .

2- هبة خليل سعدى مبيض(2010)، اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب و الاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة، ماجستير، فلسطين.

3- https://ar.wikipedia.org/wiki/

4- المرجع نفسه.

3- جودة الحياة:

أ- **لغة**: أصلها من جاد، الجودة، جاد، جودة اي صار جيدا و جود الشيء أي حسنه و جعله جيدا[1].

ب- **اصطلاحاً**: الجودة هي إنعكاس للمستوى النفسي و نوعيته، و ما بلغه الإنسان اليوم من مقومات الرقي و التحضر.

و قد أرجع الأشوال2005 تعدد تعريفات جودة الحياة إلى الأسباب التالية:

- حداثة المفهوم على مستوى التناول العلمي الدقيق.

- تطرق هذا المفهوم للاستخدام في العديد من العلوم، حيث يستخدم أحيانا للتعبير عن الرقي في مستوى الخدمات المادية و الاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، كما يستخدم للتعبير عن إدراك الأفراد لمدى قدرة هذه الخدمات على إشباع حاجاتهم.

- لا يرتبط هذا المفهوم بمجال محدد من مجالات الحياة، أو بفرع من فروع العلم.[2]

وقد بينت سلاف مشري (2014) في دراسة لها أن جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي (دراسة تحليلية)، أشار Martin Seligman الى أن الدراسات في علم النفس قد أولت أهمية للجوانب السلبية في الشخصية الإنسانية وعلى الأمراض و الاضطرابات النفسية و تشخيصها و علاجها. و في دراسة اجراها مسعودي امحمد (2015) بعنوان "دراسة تحليلية حول بحوث جودة الحياة في العالم العربي تم خلالها تقديم تعريفات مختصرة لجودة الحياة و توضيح الاتجاهات النظرية المفسرة لجودة الحياة، ليتم بعدها عرض الدراسات العربية التي تناولت مفهوم جودة الحياة ببعض المتغيرات النفسية و الديمغرافية .[3]

1- فؤاد افرام البستاني(2008)، منجد الطلاب، ، ط 52، دار المشرق، بيروت .

2- بوعيشة أمال(2013)، ، جودة الحياة لدى ضحايا الارهاب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 13، ديسمبر، الجزائر.

3- مسعودي امحمد(2015)، بحوث جودة الحياة في العالم العربي دراسة تحليلية، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 20، الجزائر.

واللاجئ السوري خلال إقامته بدولة غير بلده الأصلي قد يؤثر ذلك على علاقاته الإنسانية، و التي تؤثر بدورها على عدة جوانب أخرى ألا و هي: الجانب النفسي، الاجتماعي، المهني إضافة إلى طبيعة الحياة و جودتها و ما يتبع ذلك من تأثيرات سلبية أو إيجابية.

الدراسات السابقة:

- **أبو راسين، محمد بن حسن** (2012) فعالية برنامج تدريبي مقترح لتحسين جودة الحياة لدى طلبة الدبلوم التربوي بجامعة الملك خالد: هدف البحث الحالي إلى تحسين جودة الحياة من خلال برنامج تدريبي مقترح مكون من 14 جلسة من إعداد الباحث، وتم تحديد مستوى جودة الحياة لدى عينة البحث المكونة من 31 طالبا بالدبلوم التربوي في كلية التربية جامعة الملك خالد من خلال التطبيق القبلي لمقياس جودة الحياة المستخدم في البحث، وبعد تنفيذ جلسات البرنامج لمدة سبعة أسابيع تم إجراء القياس البعدي ثم القياس التتبعي، وبتحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج التالية :

1) مستوى جودة الحياة في كل بعد من أبعاد جودة الحياة بالإضافة للدرجة الكلية قبل تطبيق البرنامج في مستوى المتوسط، ماعدا بعد التعليم والدراسة فكان فوق المتوسط.

2) وجود فرق دال إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لصالح التطبيق البعدي في جميع أبعاد جودة الحياة.

3) وجود فرق دال إحصائيا عند مستوى 0.01 بين متوسطي درجات التطبيق القبلي والتطبيق البعدي لصالح التطبيق البعدي في الدرجة الكلية لجودة الحياة.

4) لا يوجد فرق دال إحصائيا بين متوسطي درجات التطبيقين البعدي والتتبعي في الدرجة الكلية لجودة الحياة لدى طلبة الدبلوم التربوي. واختتم البحث بعدد من التوصيات والمقترحات. [1]

- دراسة **نعيسة، رغداء** (2012) جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين:

---

[1]- أبو راسين، محمد بن حسن (2012، فعالية برنامج تدريبي مقترح لتحسين جودة الحياة لدى طلبة الدبلوم التربوي بجامعة الملك خالد بأبها ،مجلة الإرشاد النفسي : ع. 30، يناير، السعودية .

يهدف البحث الحالي إلى التعرّف على مستوى جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين حسب متغيّرات البلد (المحافظة) دمشق واللاذقية، والنوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)، والتخصص (علوم نظرية، علوم تطبيقية)، للتعرّف على جودة الحياة لدى عيّنة من هاتين الجامعتين. وقد تمّ استخدام مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة من إعداد (منسي وكاظم 2006). بلغ عدد أفراد العيّنة ككل 360 طالباً بينهم 180 طالباً من طلبة جامعة دمشق، و 180طالباً من طلبة جامعة تشرين. ومن أهم النتائج:

1) وجود مستوى متدنٍ من جودة الحياة الجامعية لدى طلبة كل من جامعتي دمشق وتشرين.
2) التأثير المشترك للمتغيرات الديموغرافية الثلاثة معا في جودة الحياة.
3) عدم وجود علاقة دالة إحصائيا بين دخل الأسرة وأبعاد جودة الحياة.[1]

- دراسة **المشعان، عويد سلطان** (2012) الفرق بين نوعية الحياة لدى طلبة جامعة الكويت وفق الجنس والحالة الصحية:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الفروق بين الذكور والإناث وبين المرضى والأصحاء في جوانب نوعية الحياة، تكونت عينة الدراسة من 1005 بواقع 502 من الذكور و503 من الإناث، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث، حيث جاء متوسط الذكور أعلى من متوسط الإناث في متغيرات نوعية الحياة، ووجود فروق دالة إحصائيا بين المرضى والأصحاء في متغيرات نوعية الحياة، حيث كان متوسط درجات الأصحاء أعلى من متوسط درجات المرضى في متغيرات نوعية الحياة، ما عدا متغيري الجانب النفسي والاجتماعي حيث كانت الفروق بلا دلالة إحصائية.[2]

- دراسة **بوعيشة أمال** (2013) تحت عنوان جودة الحياة لدى ضحايا الإرهاب في الجزائر:

هدفت هذه الدراسة للكشف على طبيعة العلاقة بين درجة التعرض للعنف الارهابي و جودة الحياة لدى عينة من ضحايا الارهاب في دائرة البراقي عددها 30 فرد، و تم استخدام المنهج الوصفي. و النظام الاحصائي SPSS 13

---

[1]- نعيسة، رغداء(2012)، جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية : مج.28، ع.1، سورية.

[2] – المشعان، عويد سلطان، أمثال هادي (2012)، الفرق بين نوعية الحياة لدى طلبة جامعة الكويت وفق الجنس والحالة الصحية، المجلة التربوية : مج. 26، ع. 104، ج. 1، سبتمبر ، الكويت

.و قد بينت النتائج عدم وجود فروق بين الذكور و الاناث على مقياس جودة الحياة لدى ضحايا الإرهاب كما اكدت الدراسة وجود فروق على مقياس جودة الحياة حسب السن و المستوى التعليمي .

– دراسة **يوسف حمه صالح مصطفى، إسماعيل بكر** (2013) حول جودة الحياة وعلاقتها بالانتماء والقبول الاجتماعي لدى طلبة الجامعة:

يهدف البحث إلى التعرف على جودة الحياة وعلاقتها بالانتماء والقبول الاجتماعي، لدى طلبة جامعة صلاح الدين؛ وبلغ حجم عينة البحث (430) طالبا. و خلص البحث إلى النتائج الآتية: 1– وجود علاقة دالة بمستوى دلالة (0.001) بين جودة الحياة والانتماء الاجتماعي بلغت(0.588) ووجود علاقة دالة بين جودة الحياة والقبول الاجتماعي بلغ (0.320)، وبين الانتماء الاجتماعي والقبول الاجتماعي بلغ (0.469). 2– أن الانتماء الاجتماعي يتنبأ بجودة الحياة بنسبة (56%) والقبول الاجتماعي بنسبة (5%) والمتغيران معاً يتنبأن بجودة الحياة بنسبة (61%). 3– أن المتغيرات المستقلة مجتمعة قادرة على التنبؤ بجودة الحياة لدى أفراد عينة البحث، في حين اسهمت متغيرات الانتماء الاجتماعي بنسبة (51%) والجنس بنسبة (10%) والمرحلة الدراسية (8%) ومستوى المعيشة (30%) منفردة في جودة الحياة.

– دراسة **حسن، مشتاق سعد** (2013)، نوعية الحياة – المراهقون – الشباب الراشدون العراق تطور أساليب الحياة لدى المراهقين و الراشدين.

تهدف الدراسة إلى التعرف على تطور أساليب الحياة لدى المراهقين و الراشدين، ودلالة الفروق في درجة أساليب الحياة لدى المراهقين والراشدين تبعا لمتغيري العمر والنوع الاجتماعي (ذكور– إناث). وقد شملت عينة الدراسة 630 مراهقا وراشدا في مؤسسات التعليم، كما تم إعداد مقياس أساليب الحياة. وقد أظهرت نتائج الدراسة امتلاك المراهقين والراشدين في الأعمار جميعها أسلوب السيطرة والتحكم. وأن لا أثر ذا دلالة إحصائية للتفاعل بين متغيري العمر والنوع الاجتماعي في أساليب الحياة جميعها ولدى المراهقين والراشدين.[1]

[1]– حسن، مشتاق سعد (2013). تطور أساليب الحياة لدى المراهقين والراشدين، ماجستير(علم نفس النمو)،. جامعة بغداد، العراق.

- دراسة **مطانيوس ميخائيل**(2013)حول الرضا عن الحياة لدى عينة من طلبة الجامعة في سورية و بريطانيا تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين طلبة الجامعة في كل من سورية و بريطانيا في خمسة مجالات للرضا عن الحياة يغطيها مقياس الرضا عن الحياة المتعدد الأبعاد للطالب MSLSS و هي الأسرة، الأصدقاء، الكلية، بيئة الحياة، الذات و ذلك في ضوء متغيري الجنس و التخصص الدراسي. تضمنت عينة الدراسة 616 طالب من جامعة دمشق و 443 من جامعة أدنبرة. و قد أظهرت النتائج فروقا ذات دلالة احصائية في أربعة مجالات بين الطلبة في عينتي الدراسة، بحيث الدرجات الأعلى منحها الطلبة السوريون لكل من مجال الأصدقاء و الذات أما الطلبة البريطانيون فقد أرجعوها لمجالي الكلية و بيئة الحياة. إضافة إلى ذلك ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الإنسانيات و العلوم في مجال الأسرة لصالح طلبة العلوم، وفي مجال الكلية لصالح طلبة الإنسانيات، كما أظهرت النتائج فروق دالة احصائيا بين الذكور و الإناث في مجال الأصدقاء.[1]

- **دراسة بسماء آدم، ياسر الجاجان** (2014) حول جودة الحياة وعلاقتها بتقدير الذات(دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسمي علم النفس و الإرشاد النفسي في كلية التربية بجامعة دمشق) :

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على جودة الحياة و علاقتها بتقدير الذات لدى طلبة قسمي علم النفس و الإرشاد النفسي في كلية التربية بجامعة دمشق ، حسب متغيرات الجنس و التخصص الدراسي لدى عينة البحث. و قد تم استخدام مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة من إعداد منسي كاظم 2006 ، و مقياس تقدير الذات من إعداد فاكهة جعفر 2007، و قد قسمت عينة الدراسة الى 50 طالباً وطالبة من كل تخصص. و قد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين جودة الحياة و تقدير الذات لدى افراد عينة البحث.
لا توجد فروق تبعا للجنس في جودة الحياة.
لا توجد فروق تبعا للتخصص الدراسي في جودة الحياة.
لا توجد فروق تبعا للجنس في تقدير الذات.

---

[1]- مطانيوس ميخائيل(2013)، الرضا عن الحياة لدى عينة من طلبة الجامعة في سورية و بريطانيا، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية و علم النفس، المجلد ،11 العدد 1 .

لا توجد فروق تبعا للتخصص الدراسي في تقدير الذات[1].

- دراسة **سميرة أبو الحسن عبد السلام، عبد الاله محمود حماد، صفاء محمود بحيري**(2015)، جودة الحياة مظاهرها أبعادها محدداتها و كيفية قياسها و تحسينها، تعددت تعريفات جودة الحياة بتعدد استخدامه في عدة تخصصات، بحيث تم استخدامه في كثير من المواقف و فروع العلم المختلفة، فقد استخدم للتعبير عن الصحة السعادة، تقدير الذات، الصحة النفسية، الرضا عن الحياة، و هذا ما اظهر اختلافا الباحثين في وجهات نظرهم. كما انه مرتبط بتغير الزمن و حالة الفرد النفسية و العمر الزمني. اضافة الى انه مفهوم لا يقتصر على الجانب المرضي فقط بارتكاز أغلب الدراسات على تعريف منظمة الصحة العالمية للصحة النفسية مرتبط ببعض المتغيرات الثقافية[2].

مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:

يتضح مما سبق عرضه من الدراسات السابقة أنها صبت في نفس مجال الدراسة الحالية ألا و هو جودة الحياة، إلا أنها لم تهتم بفئة اللاجئين و ما لذلك من اثر على مستوى جودة الحياة لديهم.

الدراسة الميدانية:

1- منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية و الذي يمكن تعريفه على أنه التصور الدقيق للعلاقات المتبادلة بين المجتمع و الاتجاهات و الميول و الرغبات و التطور بحيث يعطي البحث صورة للواقع.[3]

2- حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية:

أجريت الدراسة في جامعة تلمسان بالجزائر على عينة من الطلبة من اللاجئين السوريين في خمس تخصصات و هي:

---

[1]- بسماء ادم، ياسر الجاجان(2014)، جودة الحياة وعلاقتها بتقدير الذات(دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسمي علم النفس والارشاد النفسي في كلية التربية بجامعة دمشق) مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة الآداب و العلوم الانسانية، المجلد 36 العدد 5، .

[2]- سميرة أبو الحسن عبد السلام، عبد الاله محمود حماد، صفاء محمود بحيري (2015)، جودة الحياة مظاهرها أبعادها محدداتها و كيفية قياسها و تحسينها، ،مجلة العلوم التربوية، العدد 2،ج 1 ، ابريل2015، ص 5- 6.

[3]- علي سلوم جواد، مازن حسن جاسم(2014)، البحث العلمي: اساسيات و مناهج، اختبار الفرضيات، تصميم التجارب،، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان، ص133.

- البيولوجيا.
- العلوم السياسية.
- الهندسة.
- الهندسة المدنية.
- الطب.

ب- الحدود الزمنية:

أجريت الدراسة خلال شهر أفريل نظرا لتعذر إيجاد الطلبة السوريين بسبب تحفظ الإدارة حول تقديم اي معلومة عن وجود طلبة سوريين بالجامعة.

3- عينة الدراسة:

من أهم الأسس في البحث العلمي الحصول على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، و هذا ما سعت الباحثة إلى تحقيقه خلال الدراسة الحالية. بحيث تم الحصول على عينة الدراسة من خلال التنقل إلى كل كليات جامعة تلمسان، و حسب علم الباحثة فإن أفراد عينة الدراسة الحالية هم كل الطلبة السوريين من اللاجئين المتمدرسين بجامعة تلمسان. حيث يقدر عددهم ب 8 طلبة، 4 ذكور، 4 اناث.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصصات و الجنس .

الكلية	العدد	الجنس
الطب	4	ذكور
الهندسة المدنية	1	أنثى
الهندسة المعمارية	1	أنثى
البيولوجيا	1	أنثى
العلوم السياسية	1	ذكر

4- أدوات الدراسة:

مقياس جودة الحياة لمنظمة الصحة العالمية (WHOQOL) ترجمة و اعداد أحمد حساين أحمد محمد. و يتكون من ستة مجالات رئيسية إضافة إلى بعد رئيسي يندرج تحته نوعية الحياة و الصحة العامة.

5- إجراءات الدراسة:

تم إجراء مقابلات استطلاعية مع طالبتين لاجئتين سوريتين حول ظروف عيشهم و العلاقات الاجتماعية و الأسرية، ومدى اندماجهم في البيئة الجزائرية و أهم الصعوبات التي يتعرضون لها.

ليتم بعدها الانتقال إلى الدراسة الأساسية بإجراء مقابلات و تطبيق المقياس على أفراد العينة، وتم ذلك بمساعدة طالبة سورية.

6- نتائج الدراسة و مناقشتها:

أ- عرض نتائج الفرضية الأولى:

للإجابة على التساؤل الاتي:

- ما مستوى جودة الحياة لدى الطلبة من اللاجئين السوريين في جامعة تلمسان؟ بحساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل من الأبعاد.

أبعاد جودة الحياة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوعية الحياة و الصحة العامة	107,25	40,37
المجال الجسمي	50,375	26,40
المجال النفسي	127,875	67,02
مجال الاستقلال	12,625	6,43
مجال العلاقات الاجتماعية	22,5	13,17
مجال البيئة	54,5	66,17
مجال المعتقدات الدينية	22,5	13,17

تبين نتائج الجدول أعلاه تفاوتا في مستويات جودة الحياة لدى أفراد العينة باختلاف مجالاتها. الذي يتأثر بطريقة معاملة الآخرين لهم، وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة نعيسة رغداء (2012) التي أظهرت تدني مستوى جودة الحياة لدى الطلاب أفراد عينة الدراسة. فبصفتهم لاجئين ببلد غير البلد الأم يخلق لديهم قدرا من الاغتراب النفسي، إلى جانب انتشار ظاهرة التسول من طرف فئة من اللاجئين، فقد بينت نتائج دراسة يوسف حمه صالح مصطفى و اسماعيل بكر(2013) وجود علاقة بين جودة الحياة ، القبول الاجتماعي و الانتماء. ما يبين أن عينة الدراسة الحالية من الطلبة بحاجة إلى توفير رعاية نفسية لهم، و هذا ما بينته دراسة أبو راسين محمد بن حسن (2012) بتوفير برنامج علاجي للطلبة من أجل تحسين مستوى جودة الحياة لديهم .

ولا يمكننا إغفال جانب له تأثير في مستوى جودة الحياة ألا و هو البيئة الاجتماعية و الثقافية، فالطالب السوري كونه لاجئ يدرس و يعيش في بيئة تختلف عادتها، تقاليدها، لهجتها و طرق التدريس فيها كلها عوامل تؤثر على مستوى جودة الحياة لديهم، و هذا ما يتوافق مع نتائج دراسة مطانيوس ميخائيل (2013) التي أظهرت فروقا في مجالات الرضا عن الحياة باختلاف البيئة و التخصص. حيث لم يحظى البعد البيئي عند عينة الدراسة للمستوى المرغوب فيه، وترجع الباحثة ذلك إلى رفض بعض أفراد العينة العيش في بلد غير بلدهم الأصلي، ما يخلق لديهم قدرا من العزلة عن البيئة المحيطة،و هذا ما لمس خلال المقابلات المجراة مع أفراد العينة الاستطلاعية ما يفسر هذا التفاوت في مدى رضاهم عن الحياة في بلد اللجوء.

ب- عرض نتائج الفرضية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات جودة الحياة تعزى لمتغير الجنس.

جدول (2): قيم ت و دلالتها على أبعاد مقياس جودة الحياة تعزى لمتغير الجنس.

أبعاد جودة الحياة	قيمة ت	الدلالة
نوعية الحياة و الصحة العامة	0,024	غير دالة
المجال الجسمي	20,12	غير دالة
المجال النفسي	20,12	غير دالة
مجال الاستقلال	0,041	غير دالة
مجال العلاقات الاجتماعية	0,025	غير دالة
مجال البيئة	0,068	غير دالة
مجال المعتقدات الدينية	0,025	غير دالة

قيمة الجدولية تساوي 2.350 عند مستوى دلالة 0.05، و درجة حرية = 7.

من الجدول أعلاه نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند درجة حرية 7 و مستوى دلالة 0,05 بين الذكور و الإناث من أفراد عينة الدراسة ما يعني أننا ننفي الفرض الصفري و نأخذ الفرض البديل.

وهذا ما يتوافق مع نتائج دراستي كل من بوعيشة أمال (2013) و بسماء آدم، ياسر الجاجان (2014)التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية مرتبطة بالجنس، وهذا ما لا يتوافق مع نتائج دراسة المشعان عويد سلطان (2012)التي بينت فروقا في مستوى جودة الحياة مرتبطة بالجنس لصالح الذكور.

التوصيات و المقترحات:

في ضوء ما اسفرت عليه الدراسة و في حدود ما توصلت إليه الباحثة نوصي بما يلي:

- تعزيز الشعور بالانتماء لدى الطلبة اللاجئين عبر عقد ندوات و دورات و برامج الدعم النفسي من أجل الوصول بهم إلى أكبر قدر ممكن من تقدير الذات و التوافق الاجتماعي في البلد المضيف.
- يجب تسليط الضوء على جودة الحياة لدى اللاجئين و ربطها بمتغيرات أخرى لم يتم تناولها في الدراسات المقدمة.
- نوصي بإجراء دراسات كافية تهتم باحتياجات اللاجئين في الدول المستقبلة ما يساهم في توضيحها و السعي الى توفيرها من طرف الهيئات المخولة.
- معالجة أسباب الحالة التي وصل إليها اللاجئ السوري من حالة اغتراب نفسي و عدم رضا عن الحياة، و نختصر بعض هذه الأسباب في عدم حصول اللاجئ السوري على حق التنقل خارج البلد المستقبل بسهولة.
- نوصي بإجراء حملات توعوية حول حقيقة ممتهني التسول و تأثيرهم على المعاش النفسي للاجئين الأكراد. ففي ظل المقابلات الاستطلاعية توصلت الباحثة إلى أن الأكراد السوريين المقيمين بالجزائر حضوا بمعاملة أحسن قبل انتشار ظاهرة امتهان التسول من طرف أفراد يدعون أنهم ذوي أصول كردية.
- نوصي بسن قوانين دولية تصون الحياة النفسية للاجئين و أهالي ضحايا الحرب.

قائمة المراجع:

1 – أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم – ابن منظور–(2003)، لسان العرب، دار صادر .

2 – أبو راسين، محمد بن حسن (2012، فعالية برنامج تدريبي مقترح لتحسين جودة الحياة لدى طلبة الدبلوم التربوي بجامعة الملك خالد بأبها ،مجلة الإرشاد النفسي : ع. 30، يناير، السعودية .

3– المشعان، عويد سلطان، أمثال هادي (2012)، الفرق بين نوعية الحياة لدى طلبة جامعة الكويت وفق الجنس والحالة الصحية، المجلة التربوية : مج. 26، ع. 104، ج. 1، سبتمبر، الكويت

4 – بسماء ادم، ياسر الجاجان(2014)، جودة الحياة وعلاقتها بتقدير الذات(دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسمي علم النفس و الارشاد النفسي في كلية التربية بجامعة دمشق) مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة الآداب و العلوم الانسانية، المجلد 36 العدد ،5 .

5 – بوعيشة أمال(2013)، ، جودة الحياة لدى ضحايا الارهاب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 13، ديسمبر، الجزائر.

6 – حسن، مشتاق سعد (2013). تطور أساليب الحياة لدى المراهقين والراشدين، ماجستير(علم نفس النمو)،. جامعة بغداد، العراق.

7- مطانيوس ميخائيل(2013)، الرضا عن الحياة لدى عينة من طلبة الجامعة في سورية و بريطانيا، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية و علم النفس، المجلد ،11 العدد 1 .

8- سميرة أبو الحسن عبد السلام، عبد الاله محمود حماد، صفاء محمود بحيري (2015)، جودة الحياة مظاهرها أبعادها محدداتها و كيفية قياسها و تحسينها، ،مجلة العلوم التربوية، العدد 2،ج 1 ، ابريل2015، ص 5- 6.

9- علي سلوم جواد، مازن حسن جاسم(2014)، البحث العلمي: اساسيات و مناهج، اختبار الفرضيات، تصميم التجارب،، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان، ص133.

10- فؤاد افرام البستاني(2008)، منجد الطلاب، ، ط 52، دار المشرق، بيروت- نعيسة، رغداء(2012)، جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية : مج.28، ع.1، سورية

11- مسعودي امحمد(2015)، بحوث جودة الحياة في العالم العربي دراسة تحليلية، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 20، الجزائر.

12- هبة خليل سعدى مبيض(2010)، اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب و الاندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة، ماجستير ،فلسطين.

13- https://ar.wikipedia.org/wiki/

آليات الدعم النفسي والاجتماعي ودورها في تشكيل الهوية النفسية والاجتماعية لأطفال اللاجئين السوريين

د. عبد الحكيم بوصلب – جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 الجزائر

ملخص:

تعتبر الحروب والنزاعات من أشد الشرور التي تلحق البشرية يسببها البعض ويجني منها البعض ، ويعاني من ويلاتها الكثيرون ،هاته المعاناة التي قد يطول أمدها وتبقى راسخة في أذهان من عايشوها،والمتأثرين منها عادة هم الأطفال الذين يكونون في مرحلة نمائية غير مكتملة ، هذا ما يمر به أطفال سوريا الذين هم في الداخل واللاجئين منهم على السواء ،فلم تصبح أزمتهم عبارة عن أحداث عابرة تحكيها ذاكرة الكبار،بل هي أحداث مستمرة عايشها جيلا بكامله في طفولته ،وقد تمتد حتى مراهقته ورشده ،لذا تصبح عملية الدعم النفسي والاجتماعي المتواصل ضرورة ملحة وعلى رأس أولويات كل مهتم بالشأن السوري، والتي تسهم فيها أجهزة التعليم والمدارس بشكل كبير وفعال، في سبيل ترسيخ هوية نفسية واجتماعية ذات انتماء ومرجعية ثقافية .

مقدمة :

تعتبر عملية الدعم النفسي والاجتماعي من العمليات الاستعجالية التي تسعى إليها المنظمات الدولية كالمنظمة الدولية لشؤون اللاجئين ،ومنظمة اليونيسيف أو منظمة الصحة العالمية ،وهذا إبان الأزمات التي تتعرض لها الشعوب والأمم،القصد منها التخفيف من معاناة ضحايا الأزمات والكوارث والحروب ،والمتعارف عليه أنه كلما كان التكفل سريعا ونوعيا كلما خرج هؤلاء الأفراد المتألمين من معاناتهم ،وكانوا أكثر إيجابية في التعامل مع وضعياتهم الجديدة ،وتعتبر الحروب والنزاعات المسلحة من أكبر الشرور على البشرية كونها لا تكتفي بالقتل والدمار والتخريب بل ينتج عنها اليتم و العنوسة والجهل والفقر والأمراض والتشرد،وهذا من نلاحظه من انعكاسات الناتجة عن الحرب السورية التي أفرزت وضعا مأسويا تمثل في الملايين من اللاجئين والمشردين ،حيث أصبحت من بين كوارث القرن ،ويلاحظ على هؤلاء كثرة الترحال والبحث عن اللجوء الآمن حتى وإن كان عن طريق المغامرة والمخاطرة غير المضمونة النتائج،كما يعتبر الأطفال هم الأشد ضررا من هذا الوضع حيث تتشكل هوياتهم في ظل المشاهد المفزعة من القتل والرعب والخوف فضاعوا بين هذا وذاك وأصبحوا لا يدركون من هو الصديق ومن هو العدو ،هذا الشعور يصاحبهم حتى يصبحون يافعين ،وبالتالي فهم يفتقدون لمشاعر الأمن والطمأنينة وليس لديهم انتماء حقيقي يعبرون من خلاله عن ذاتهم فتتولد لديهم الرغبة بالانتقام من وضعهم و من محيطهم،وغالبية المنظمات المهتمة بالتكفل الإنساني تعمل جاهدة على تلبية الحاجات الأساسية أو تتناسى ويتجاوزها الأمر لمراعاة الحاجات الاجتماعية لهؤلاء .... إنهم حائرون، تراهم تائهين، أو يتساءلون ؟من نحن ؟لماذا يحدث كل هذا لنا ؟ما ذنبنا إذا لم يتفق السياسيين فيما بينهم

؟ما حكمنا؟ما مصيرنا؟ ما هو انتماؤنا؟ هل بإمكان أن نكون أفضل ،وبحسب دراسة **علياء أحمد** "والتي هدفت إلى معرفة تأثير الأزمة السورية على الوضع النفسي لعينة من الأطفال اللاجئين في الداخل السوري تبين أن 73بالمائة يحلمون بالعودة إلى منازلهم،و85 بالمائة يخافون أصوات القصف والمدافع و65بالمائة يرون بأن المدرسة هي السبيل لتحقيق مستقبل أفضل، وقد بينت الدراسة بأن حياة جميع الأطفال مرتبطة بالعنف السائد خلال الأزمة رغم أن هاته العينة تتواجد في منطقة آمنة نسبيا ،كما بينت الدراسة بأن الصدمات النفسية تختلف في شدتها وليس في نسبة انتشارها، وبأنها تتراوح مابين الانطواء،والابتعاد عن الأقران،وزيادة العنف والعدوانية، التفكير في الانتحار، الابتعاد عن الانضباط بالقواعد والضوابط "[1]

مــدخل مفاهيـــمي :

1- تعريف الحدث الصادم:

يعرف على أنه حدث مفاجئ،غير متوقع يدرك على أنه خطر /مهدد ،وقد يتضمن تهديد أو إصابة حقيقة بأذى جسدي،مما يسبب خوف حقيقي ،يربك صاحبه على التكيف.

2- تعريف الصدمــــة:

تعرفها الرابطة الأمريكية للطب النفسي " بأنها التعرض لحدث صدمي ضاغط على نحو مفرط الشدة متضمنا خبرة شخصية مباشرة لهذا الحدث الذي ينطوي على موت فعلي،أو تهديد بالموت أو إصابة شديدة أو غير ذلك من التهديد للسلامة الجسمية، أو مشاهدة حدث يضمن موتا أو إصابة أو تهديدا بسلامة الجسم لشخص آخر،أو الإصابة مما قد وقع لعضو من أعضاء الأسرة،أو لبعض الأصدقاء." [2]

3-اضطراب مابعد الصدمة:PTSD[3]

هو اضطراب قلق قد يتطور بعد أشهر أو ربما سنوات من اختبار أو مشاهدة حادث صادم،ومن أمثلة الأحداث الصادمة مايلي:فقدان حبيب،حادث سيارة،عنف بين الأشخاص،مشاهد لنزاعات عسكرية.

4-أعراض اضطراب ما بعد الصدمة:

- إعادة اختبار الحدث الصادم من خلال الكوابيس.
- فرط التيقظ أي صعوبة الدخول في النوم أو البقاء نائما،انفجارات ،غضب،نقص التركيز،فرط الاستثارة

[1] - تأثير الأزمة السورية على الوضع النفسي للأطفال في الداخل السوري- علياء أحمد. - مجلة دلتا نون عدد 4 أكتوبر2015.

[2] - Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders ,American Psyhiatric Associatin1994.

[3]- فهم اضطراب الصدمة لدى الأطفال- كتاب مترجم للمؤلفين Ellen Bassuk ; Kristine Konnath ; Katherine Volk February2006 The national center. family homlesseness. .p10.

- تجنب تذكر الأحداث مترافق مع سلوك ضيق وحذر أي انخفاض في المشاركة والشعور بالانفصال والغربة عن الآخرين.

وينقسم اضطراب ما بعد الصدمة بشكل عام إلى قسمين:

4-1اضطرابات الصدمة الحادة:الاضطراب الحاد يكون ناتج عن حدث وحيد مثل(حادث سيارة الكارثة الطبيعية،كوارث الحروب...)،حيث تتفاوت استجابات الأطفال للأحداث الصادمة،لذا فأن إطلاع القائمين على رعاية هؤلاء الأطفال يمكنهم من تأمين ألامان والحماية وكذا النمو السليم.

4-2الصدمة المعقدة/المتعددة:وهي تلك الناتجة عن التعرض لعدد من الأحداث الصادمة طويلة الامد أو المتعددة ، وهذا النوع من الصدمات تزيد احتمالات حدوثه في علاقات العناية، مثل الإهمال،أو الإساءة الجنسية أو الجسدية[1]

5- الصدمة و الدعم النفسي الاجتماعي:

تعتبر المساندة المتمثلة في الدعم النفسي والاجتماعي من بين العمليات الأساسية التي تقدم لضحايا الكوارث والأزمات الحروب والنزاعات العسكرية ،حيث تحاول المنظمات الإنسانية الحكومية وجمعيات المجتمع المدني للتكفل بضحايا هاته الأزمات لمساعدتهم على تجاوزها بأقل الأضرار والانعكاسات الآنية أو البعدية أي مضاعفات أو اضطرابات مابعد الصدمات.

يعرفه **كوهين Cohen** "بأنه النمط المرغوب من السلوك الاجتماعي الذي يسود بين أفراد المجتمع في موقف معين ،أكثر من كونه مظهرا لعملية تعكس طبيعة العلاقات الاجتماعية".[2]

كما يعرفه **النوحي** "بأنه إبداء اهتمام بمشاكل واحتياجات الأفراد والأسر ،وتوفير كل الإمكانيات المتاحة لهم في كل الأوقات ،وإظهار الاهتمام والانتباه لكل ما يحتاجون غليه حتى يستعيدوا قدراتهم وأدائهم الاجتماعي"[3]

ويعرف كذلك بأنه تلك العلاقة الديناميكية بين كل من البعد النفسي والبعد الاجتماعي للفرد في تفاعلهما مع بعضهم البعض ، حيث يشمل ابعد النفسي العمليات النفسية والفكرية الداخلية وكذا المشاعر وردود الفعل ،أما البعد الاجتماعي فيشمل العلاقات والشبكات الأسرية والقيم الاجتماعية والممارسات الثقافية ،ويشير الدعم النفسي والاجتماعي إلى إجراءات تتصدى على حد سواء للاحتياجات النفسية والاجتماعية للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية (شقير 2010 ص24).[4]

---

[1] – فهم اضطراب الصدمة لدى الأطفال– كتاب مترجم للمؤلفين Ellen Bassuk ; Kristine Konnath ; Katherine Volk February2006 The national center. family homlesseness. .p34.

[2] – فاعلية برنامج الدعم النفسي والاجتماعي المبني على المدارس الاساسية في تنمية بنائية اللعب والثقة بالنفس والتسامح. نيفين محمد صالح عبد الهادي. رسالة ماجستير 2013 ص14.

[3] – خدمة الفرد السلوكية – النوحي عبد العزيز القاهرة مصر . ص.116.

[4] – فاعلية برنامج الدعم النفسي – مرجع سبق ذكره ص14.

6-أنـواع الدعم النفسي الاجتماعي: إن الدعم عملية أساسية لتدعيم مواطن القوة ،وأداة للوقاية من تراكم التعثرات والثغرات التي تعترض الطفل ،فالثغرات قد يكون مظهرها معرفيا تحصيليا،لكن وجهها الخفي قد يكون اجتماعيا أو نفسيا أو اقتصاديا أو صحيا.

وعليه فهناك أنواع من الدعم النفسي و الاجتماعي وهي:

6-1 الدعم الوجداني المعنوي:

وإظهار التعاطف ،والاهتمام والمودة ، والمحبة والثقة والتقبل والألفة ، والتشجيع والرعاية للفرد وإشعاره بقيمته ويسمى أحيانا بدعم الدفء والحنان أو بدعم التقدير.

6-2 الدعم المادي:

والمقصود به تقديم المساعدة المالية أو السلع والخدمات.

6-3 الدعم المعلوماتي:المقصود به تقديم النصيحة والتوجيه والاقتراحات والمعلومات المفيدة للشخص،هذا النوع من الدعم يساعد الآخرين في حل مشكلاتهم.

6-4 دعم الرفقة :هذا النوع الأخير من الدعم هو ما يحتاجه هؤلاء الباحثين عن الملجأ والأمن فهم بحاجة للشعور بالانتماء الاجتماعي (ويسمى بدعم الانتماء)،ويكون بالانخراط في الأنشطة الاجتماعية المشتركة معهم .Uchino ;b ;2004p16.17[1]

7-آليات الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال اللاجئين:

وهي عبارة عن خطوات للقائمين بالرعاية النفسية والاجتماعية وتتمثل فيما يلي:[2]

فقبل البدء بعملية التكفل النفسي للطفل المصدوم يجب مراعاة حاجاته و أهما:

7-1الأمـــن: إن الخبرة الصادمة تصور للطفل بأن العالم غير آمن وغير قابل للتنبؤ،فيلجأ بذلك القائمين بتوفير العناية والدعم النفسي من مرشدين وأخصائيين نفسيين وحتى معلمين ليوفروا له الحماية والأمان من خلال المقترحات التالية:

* تعريف الطفل بالأماكن الآمنة،مثل الأماكن الهادئة.

* تعريف الطفل بالأشخاص الآمنين والذين بإمكانهم تقديم يد المساعدة، ومعرفة مع من يريد الحديث عدما يشعر بالغضب والتوتر.

* أخبر الطفل ما الذي قد يتوقع حدوثه وشاهدته أثناء النوم.

---

[1] – فاعلية برنامج الدعم النفسي مرجع سبق ذكره ص15 .

[2] –فهم اضطراب الصدمة مرجع سبق ذكره ص.16

* تذكر بأن كل طفل يختلف عن أخر وعن المكان الذي يشعر فيه بالأمن مما يتطلب التواصل مع أشخاص آخرين حول كيفية الوصول إلى هذه المعلومات.

* يجب على المختص أن يكون على علم بكيفية صياغة التقارير وأن يكون على إطلاع بالتشريعات المنظمة لهذا العمل.

7-2الاستقرار والتـوازن:

إن الأطفال المصدومين يحتاجون إلى الاستقرار ليوفر لهم الإحساس بالقدرة على التنبؤ، والاستمرار، الأمان وبالتالي فهم الحدث الصادم، والاستمرار في الحياة.ويكون ذلك من خلال الخطوات التالية:

* حاول أن تخلق نظاما يوميا: مثل كتابة جدول للأحداث اليومية المعاشة والتقيد به من طرف الطفل ،فمجرد الشعور بالاستقرار والقابلية للتنبؤ تتولد ليه مشاعر الآمان والحماية.

*خلق نظام المساندة والدعم: ويتألف من المحيطين بالطفل من أهل وأقارب ومعلمين، مرشدين، رجال الدين، أعضاء النوادي والجمعيات....

*السهر على تأمين الصحة والحاجات الجسدية:إن الخبرة الصادمة ذات تأثيرات انفعالية وجسدية من مثل آلام الرأس والمعدة، والعضلات،يجب التأكد من سلامة الصحة الجسمية وتوفر وقت للنوم،والأكل الجيد، وشرب كمية كافية من الماء، وممارسة بعض التمارين الرياضية.

*توفير فرص للعب والرسم:إن الأطفال يعبرون عن مخاوفهم من خلال اللعب والرسم ،فحاول أن تسمح للطفل من التحدث وتمثيل ردات الفعل ،مع التأكيد على حل وتجاوز المشكلات بطريقة إيجابية.

*التميز بالهدوء : يجب على القائم بالرعاية أن يتميز بالاتزان وأن لايتحدث أمامهم عن مخاوفه، لأنه ملجأ هؤلاء الأطفال حتى لاتزول ثقتهم به.

7-3الـدعـم والمسـاندة:

قد يحتاج الاطفال إلى تأمين دعم مستمر على المدى الطويل فهم يحتاجون إلى مساندة وتكفل طويلة الأمد ويكون ذلك من خلا ل مايلي:

*الاستماع بتعاطف: فالبنسبة للأطفال ماقبل المدرسة قد نجد لا نجد ا لديهم القدرة على التعبير عن مشاعرهم ومخاوفهم ،حاول تشجيعهم لتوصيف مشاعرهم عن القلق ،والحزن، الغضب ،الخوف، بكلمات وأترك لهم حريم الحديث والكلام في أي وقت،وحرية ممارسة الرسم.

*ضبط وملاحظة المواقف والأحداث التي تطلق الذكريات الصادمة:هي عبارة عن أحداث وتلميحات أو ما يسمى بمولدات الذكرى التي تسبب غضب الأطفال مجددا وتثير انزعاجهم، قصد تجنيبهم إياها وتوضيح الفرق بين الأحداث الحقيقية والأحداث المشابهة.

*حاول أن تعطي إجابات صادقة وواضحة:يجب التأكد من فهم الأطفال للغتك والكلمات التي تستخدمها، حاول أن تكتشف التفسيرات الأخرى عن الحادث التي سمعها الأطفال لغرض توضيح المعلومات غير الدقيقة، حاول تفادي التفاصيل التي قد تخيف الطفل.

*استعمال تمارين الاسترخاء:إن التنفس العميق، والاستماع إلى الموسيقى الهادئة، واسترخاء العضلات كلها تساعد في إزالة التوتر.

*تأمين ممارسة تمارين رياضية بتنظيم:إن الأطفال الذين تعرضوا لحادث صادم قد تجدهم عدوانيين وغير مرتاحين فممارسة الرياضة بانتظام وبطريقة جماعية توفر لهم مخرجا ومتنفسا لمشاعرهم.

*تشجيع الأطفال على الكتابة والرسم: من خلال اقتراح على الأطفال كتابة قصص أو القيام برسومات عن الخبرات التي مروا بها على أن لا تجبرهم على ذلك.

*جعل الأطفال منخرطين في الأنشطة:من خلال الدفع بهم لممارسة الأنشطة الرياضية والفنية، الهوايات لأنها أنشطة تعبيرية.

8- مفهوم الهوية النفسية والاجتماعية:

إذا سلمنا بتعريف **إريكسونEriksson** للهوية فإنها ذلك المجموع الكلي المركب لخبرات الفرد وبأنها مركبة من مكونين هما هوية الأنا وهوية الذات فالأولى ترجع إلى تحقيق الالتزام في بعض النواحي كالعمل والقيم الإيديولوجيات المرتبطة بالسياسة والدين وفلسفة الفرد لحياته ،أما هوية الذات فترجع إلى الإدراك الشخصي للأدوار الاجتماعية[1] ،فهؤلاء اللاجئين يفتقدون لهذين المكونين كالالتزام بالقيم الايدولوجيا لأن همهم الوحيد إشباع حاجاتهم الأساسية وبالتالي فهم غير مقتنعين بالقيم السياسية وحتى الدينية بالقدر الذي يجعلها توجه حياتهم وتضبط سلوكهم اليومي. أما هوية الذات فترتبط بالأدوار الاجتماعية غير الواضحة في أذهان هؤلاء اللاجئين لأنهم غير مستقرين،مما يجعل من طموحاتهم تتلاشى أمام الوهن الذي ينتابهم يوميا جراء أوضاعهم.وعليه فهي تمثل حاجة حيوية لوجود كل إنسان في حياة اجتماعية ذات معنى ، ولا يمكن الشعور بالرغبة في البقاء على قيد الحياة بدون الإحساس بهوية الأنا، والحرمان يمكن أن يقود إلى الانتحار [2].وعليه فتفاديا لخلق ما يسمى بالأقليات المظلومة التي يجد أفرادها مرغمين على التوافق مع الهوية السلبية التي تبنيها المجتمعات التي تأوي هؤلاء الأطفال من اللاجئين وهذا من خلال نظرتهم لهم بأنهم غير مرغوب فيهم وغير مرحب بهم.

أما التفسير الثاني للهوية جروتيفانت وآخرون والذي هو امتداد لتفسير اريكسونEriksson فهو ينظر إلى للجوانب العقائدية الإيديولوجية كمحددات للمعايير والقيم و للعلاقات بين شخصية.

---

[1]- نظريات النمو- محمد السيد عبد الرحمن – نظريات النمو – مكتبة زهراء الشرق 2001ص157

[2]- نظريات النمو – محمد السيد عبد الرحمن مرجع سابق ص156

تعريف بيرزونسكي Berzonsky1989 هي بناء مفاهيمي من الأبنية المعرفية والمخططات العقلية لمعالجة وتذويب الفرد للمعلومات ذات الصلة بالذات[1]

أما مارسيا Marcia 1966 عرفها بأنها تنظيم حيوي نشط داخلي وذاتي التركيب من القدرات والمعتقدات والتاريخ الشخصي للمراهق.[2]

وقد حدد مارسيا أربع رتب للهوية وهي:

أ- تحقيق الهوية:وفيها يقضي الفرد وقتا فعالا لتحديد هدفه من الحياة واعتبار الذات والقيم التي يؤمن بها،ويتعهد شخصيا بالكفاح في سبيل تحقيق الأهداف.

ب- تشتت الهوية:ومعناه معاناة الفرد من أزمة الهوية وليس له أي تعهد لخطة من خطط الحياة أوإرساء مايسمى بالمبادئ العامة.

ت- انغلاق الهوية: وتعني الشخص الذي لا يتعهد بشئ محدد يلتزم به،وليس لديه إحساس بالهوية.

ث- تعليق الهوية:وتمثل ميل الفرد إلى البحث عن هويته الشخصية ومحاولة التوصل إلى ذلك مع عدم المقدرة على تجاوز أزمة الهوية.

ج- من هذا يمكن أن نقول بأن الهوية ذات بعدين الأول سيكولوجي متمثل في الهوية النفسية التي تنمو وتتطور موازاة مع مراحل النمو، والثاني سوسيولوجي ويسمى بالهوية الاجتماعية، وتمثل معيارية

ح- الثقافة ورمزيتها من أنماط ومعايير ثقافية وأدوار اجتماعية،وهما بعدين من الصعب الفصل بينهما.[3]

9- تشكل الهوية النفسية والاجتماعية لدى أطفال اللاجئين السوريين:

يبدأ تشكل الهوية مع بداية إلحاح تساؤلات من أنا؟ من أكون؟ وما دوري في الحياة ؟ ويستمر التشكل بشكل أكثر وضوح مع بداية اختيار المراهق لما يناسب ميوله وقدراته من هذه المعتقدات والأدوار والأهداف وممارستها والالتزام بها.[4]

إن حل أزمة الهوية إيجابا أو سلبا يعتمد على طبيعة النمو خلال المراحل السابقة أي طبيعة حل أزمات النمو وطبيعة النمو النفسي المترتب عن ذلك،وتحل هاته الأزمة في نهاية مرحلة المراهقة أي في نهاية المراحل التعليمية أين يكون الفرد قادرا على تكوين صورة متكاملة لهويته ، وتكوين إحساس قوي بتفرده ووحدته الكلية وتمايزها ،واستمرارية ماضيه وحاضره ومستقبله،وأيضا قدرته على حل الصراع والتوفيق بين الحاجات الشخصية الملحة والمتطلبات الاجتماعية،كما

[1] جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الإرهاب – بوعيشة آمال (2014/2013)جامعة بسكرة الجزائر.116

[2]- جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الإرهاب – مرجع سابق 117.

[3]- بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس – ج3- بشير معمرية- منشورات الحبربني مسوس- الجزائر2007 ص153.

[4]- علاقة تشكل هوية الأنا بكل من مفهوم الذات وعلاقتها بالتوافق- عبير بن محمد حسن عسيري الطائف (2003/2004 ،) ص.415

يعتمد تشكل الهوية على التوحدات التي تمت في المراحل السابقة ،لكنها ليست أيا من هذه التوحدات وليس مجموعها ، إلا أنها تعتبر نتيجة لعملية دمج تلك التوحدات في وحدة جديدة ،ويعتبر تشكل هوية هؤلاء الأطفال معرض لكثير من الإظطراب والأزمات المرتبطة بخبرات الماضي وبتصورات المستقبل هذا كله يجعل هوية هؤلاء الأطفال تعترضها كثير من الشوائب التي تجعل من نموهم مهتز وغير منسجم مما ينعكس ذلك على سلوكهم وعلى صورتهم لذاتهم ولغيرهم.

10- المدارس ودورها في بناء الهوية النفسية والاجتماعية لأطفال اللاجئين السوريين:

تعتبر المدارس من بين المؤسسات الاجتماعية الرسمية التي تعمل من خلالها الدولة والمجتمع على ترسيخ خصوصيتها الثقافية وتميزها عن الأمم ،فمن خلالها يتماهى الأطفال والمراهقين مع النماذج ذات الحيز الأكبر من التفضيل، وعليه يمكن أن نقول بأنها الوعاء التي يستدخل فيه المجتمع مصيره ماضيه حاضره ومستقبله تاريخه وتحدياته ،حيث يكون الأطفال لأنفسهم بذلك فردانية تتطور فيما بعد إلى هوية نفسية واجتماعية تنسجم مع الأدوار الاجتماعية المطلوبة منهم مستقبلا ،على هذا تصبح مسألة أن يحظى أطفال اللاجئين من تكفل تعليمي يحترم فيه خصوصيتهم وتميزهم عن الأخر في إطار من التسامح والتعايش دون أي مزايدات من هذا وذاك لان حجم المعاناة لدى هؤلاء اكبر ومعاناة المجتمعات التي تأويهم كبيرة ،وسوف تكون اكبر لو يبقى هذا الجيل من الأطفال دون تكفل وعناية تجعل منه يرغب في العودة إلى بلده من تلقاء نفسه دون أي إرغام أو إبعاد، فتوليد الإحساس بالانتماء يأتي بالاستدخال والتميز وليس بالتحفيز والقهر.فالمؤسسات التعليمية مطالبة بالقيام بالعمليات التي تكسب الأفراد صفتهم المجتمعية والتمتع بحس مدني باعتبارهم مواطنين مسئولين حيث يتم ذلك من خلال ثلاث أنماط للفعل التربوي وهي:

1- الفعل الأدائي:Instrument Action ويتمثل في إكساب المتعلمين الاتجاهات والمهارات، والميولات، والكفاءات التي تسمح لهم بالحصول على مهنة مستقبلا، وبالتالي يبتعدون عن الاعتمادية المطلقة حتى في الأكل والشرب كما هو حال هؤلاء اللاجئين.

2- الفعل التعبيريExpressive Action وهو محاولة الطلاب إشباع حاجتهم المكتسبة عن طريق التعليم،أو التقليد،فيعبرون عن ذواتهم بأفعال تعبيرية كثيرة من خلال المهارات المختلفة التي تعكس قدراتهم وكفاءاتهم الفردية.

3- الفعل المعياري الأخلاقيMoral Normative Action يوجه هذا الفعل لتحقيق التضامن ،والتكامل مابين الطلاب من خلال مشاركتهم للأفكار سواء كانت خاطئة أو صحيحة،ومنه فالمؤسسة التعليمية تسعى لتكوين الفرد أخلاقيا،من خلال مظاهر متعددة من الأنشطة التي تفرض عليهم بطريقة مباشرة داخل المؤسسة التعليمية ،وخارجها بطريقة غير مباشرة.[1]

من هذا كله تصبح المدارس من رياض أطفال والمؤسسات التعليمية بجميع مراحلها هي السبيل الذي يقي هؤلاء الأطفال من جحيم المعاناة والأفكار الهدامة المتعلقة بالتطرف وخلايا الاستيعاب الفكري المليء بالمتضادات التي تجعل من الطفل لا يميز انتمائه ولا حقيقته فيسهل انقياده ،فرغم أن العبء كبير والتحدي أكبر إلا أن النتيجة ستكون لا محالة بعد سنوات من الآن لأن أزمة اللاجئين لا تحل في فترة وجيزة كما يعتقدها البعض بأنها سحابة عابرة،بل هي أكثر من ذلك بكثير وقد تمتد افرازاتها لأجيال.

11- التعليم وتأصيل الهوية النفسية والاجتماعية لأطفال اللاجئين:

تفاديا لما يسمى بالثقافة المعادية للمدرسة وللمجتمع تصبح عملية تأصيل التعليم للأطفال اللاجئين كعملية استراتيجيه وليس سطحية كما يعتقد الكثيرون ،بمعنى انه لزاما على المجتمع الدولي والهيئات الإنسانية وكذا الجمعيات والهيئات الأهلية والمؤسسات الرسمية المنوطة بتعليم اللاجئين أن تعمل على تأصيل التعليم بالنسبة لهؤلاء الأطفال من خلال استدخال قيم المواطنة في إطار ديمقراطي وعالمي متفتح على الأخر،لأن بالتعليم يتم تعديل كثير من السلوك وترسيخ عدد أكبر من القيم والمعايير عوض أن يدخل هؤلاء الأطفال فيما يسمى باللاهوية وتكون انعكاساتها على المدى البعيد أكبر سواء على أنفسهم أو على الأقطار التي تأويدهم بمعنى تنعدم لديهم معايير الضبط والمرجعيات القيمية التي تحدد سلوكهم وتفسر تصرفاتهم ، وعليه فنحن نتساءل كيف يمكن للهيئات الدولية أن تعالج قضايا ملايين البشر وخاصة إذا كان هؤلاء منتجين للمشاكل ،وللإجابة على هذا السؤال، فإنه على المجتمع الدولي ممثلا في هيئاته الإنسانية والثقافية والعلمية والصحية عليه أن يجعل من تعليم أطفال اللاجئين على رأس الأولويات حتى يتمكنوا من تسيير أنفسهم ولا يبقون عالة على غيرهم وحتى تتسع طموحاته في غد أفضل ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تأصيل هويتهم المبنية على أساس التعدد والتنوع في إطار قيم التسامح والمحبة لأنهم بحاجة ماسة للشعور بالانتماء ،وكي لا تتولد لديهم المشاعر الانتقامية اتجاه غيرهم لأن الفرد بطبعه عدواني إزاء الأوضاع والأنظمة الاجتماعية المفروضة عليه والتي لا تسمح له بالتنفيس عن ذاته والتعبير عن هويته النفسية والاجتماعية.وعليه تعتبر الأنظمة التعليمية حسب

---

[1] – علم اجتماع التربية –عبدالله عبد الدايم – دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية2001 ص ص 59-60

بارسونز .[1]من بين الأنظمة الاجتماعية التي تؤدي إلى الضبط الاجتماعي وإلى حدوث التكامل والتجانس والتعاون والتماثل للقواعد والقوانين التي تؤدي إلى المحافظة على المجتمع كله، حيث يشير **الوافي عبد الرحمان** سنة 2011 [2]بأن الأفراد بالتحاقهم بالمدارس والإكماليات والثانويات والجامعات يكونون عرضة لتأثيرات البيئة على نطاق أوسع ومن نوع آخر،فقد تتعدل دوافعهم الفطرية وتنمو ضمائرهم واتجاهاتهم نحو سلوك معين أثناء تفاعلهم الاجتماعي مع الجو المدرسي والتعليمي.

12- المناهج التعليمية والخصوصية الثقافية لأطفال اللاجئين:

تعتبر المناهج والمضامين التربوية الأداة المثلى التي تعمل من خلالها الأنظمة السياسية على الحفاظ على بقاءها واستمراريتها ، والتاريخ البشري شاهد على تأثير السياسة على القيم التربوية المراد استدخالها لدى الأطفال ،وأمام هذا الوضع الرهيب من اللاجئين يعتبر الأطفال الفئة الأكثر ضررا ومعاناة من صدمات الحرب والمشاهد المفزعة الناتجة عنها، فإن الحاجة ماسة لتخطيط ووضع برامج تربوية تحترم من جهة الخصوصية الثقافية لهؤلاء اللاجئين ومن جهة ثانية تراعي خبراتهم وصدماتهم إزاء فقد الأهل أو تشتت الأسر، فالنسبة للخصوصية الثقافية وفي إطار التفكير بأنه سيأتي يوما لهؤلاء اللاجئين ويعودون إلى بلدهم فيجب أن يكون لديهم الشعور بالانتماء لجهة أو مكان ما يدفعهم لمحاولة الرجوع إلى ديارهم وموطنهم بسلام وفي أمان ، بناء عليه تصبح فكرة التربية على المواطنة من بين المتطلبات ذات الأهمية القصوى التي يجب تثقيفها لهؤلاء الأطفال خاصة بعد أن اتخذ هذا المفهوم أي المواطنة معنى العالمية حيث تحددت مواصفات المواطنة الدولية [3]على النحو التالي:

- الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة.
- احترام حق الغير وحريته.
- الاعتراف بوجود ديانات مختلفة.
- فهم و تفعيل إيديولوجيات سياسية مختلفة.
- فهم اقتصاديا العالم.
- الاهتمام بالشؤون الدولية.
- المشاركة في تشجيع السلام الدولي.
- المشاركة في إدارة الصراعات بطريقة اللاعنف.

[1]- التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر1962-1980 –ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.1986 ص88

[2] – في سيكولوجية الإنسان والمجتمع،عبد الرحمن الوافي،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2011 ص 96

[3] - Social Knowledge And Citizenship Education :Two Views Of Criticism.1980 pp115.

هذه مواصفات الموطن في القرن الواحد والعشرين ويمكن فهمها بشكل أفضل في صورة كفاءات تنميها مؤسسات المجتمع وعلى رأسها المدارس لتزيد من فاعلية الارتباط بين الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والمحلي والدولي وتحترم الاختلافات الثقافية.

- الأسس التي سنبغي أن تقوم عليها المناهج لأطفال اللاجئين:

إنه وبغرض خلق جيل فاعل وقادر على الاعتماد على نفسه وتلبية حاجات معيشته، في إطار من الانسجام مع الوضع الذي يعيش فيه وكذا البيئة الاجتماعية التي يتواجد فيها يلح علماء التربية وعلى رأسهم المربي السويسري الشهير بستالوتزيpestalotrzi أنه إلى جانب احترام الميول والحاجات الإنسانية،والقدرات العقلية ومدى نضجها فإنه يجب مراعاة مايلي:

- ضرورة التفكير في الأغراض التي ترمي إليها التربية قصد العمل على تحقيقها بمعنى نتساءل ما الغرض الذي نرمي إليه لتعليم الأطفال.
- ضرورة مراعاة البيئة الجغرافيا والطبيعية لأمة بحيث يجب اختيار مضامين المواد بما يتناسب وحاجات هؤلاء سواء تعلق الأمر بالخدمات وكذا طبيعة المهن التي بإمكانهم أن يشغلوها مستقبلا.
- ضرورة مراعاة الحاجة الاجتماعية للأمة من أخلاق وعادات الشعب .
- التفكير في إعداد الطفل للعلم و العمل قصد إعداد الطفل للحياة العالمية.[1]

وفي اعتقادي أنه يجب أن نعمل وقت مستقطع لنقيم جهود الهيئات كل الهيئات اتجاه التكفل النفسي والاجتماعي اتجاه أبناء اللاجئين السورين ونظبط التقييمات بدقة ، حتى نتمكن من وضع السياسات اللازمة التي تحمي هؤلاء الأطفال وتحمي المجتمع الذي يستوعبهم .

13- التربية على المواطنة ودورها في تشكيل الهوية لأبناء اللاجئين السوريين:

يحدد كل من أوسلر وستاركي[2] Osler and Starky بأن من أهداف التربية على المواطنة كما تقترحه اليونسكو عام 1995

- في المجتمع المحلي:
- تحقيق السلام .
- العمل على غرس حقوق الانسان.
- نشر الديموقراطية.

[1] الاتجاهات التربوية الحديثة- محمد عطية الابراشي- دار احياء للكتب العربية جمهورية مصر ص ص 271 .272

[2] -Learning For Cosmpolitan Citizenship Théoretical Débats And Young People Experiences- Osler,And Starky,Educational Review ,2003,p243

- أما في المجتمع العالمي فهي:

- المسؤولية الاجتماعية وإدراك أهمية الالتزام العالمي.
- التعاون من أجل معالجة المشكلات وتحقيق العدالة والسلام والديمقراطية.
- احترام الاختلافات بين الناس سواء كان سببها الجنس أو العرق أو الثقافة.
- دعم التضامن والعدالة على مستوى الوطن وعلى المستوى العالمي.

وتعتبر الدول الأوروبية مثالا حيا فيما يتعلق بالتربية على المواطنة ،ورغم زخم هاته البلدان بكثير من العرقيات والطوائف الدينية واللادينية ،إلا أنها تتعايش فيما بينها بسلام وتشترك في وحدة الكيان الذي يوفر لها امتيازات الحياة والمشاركة الديمقراطية ، وفي ظل العدد المتزايد من المهاجرين اتجاه هاته الدول ووجود عدد كبير من الأجناس والثقافات،تم إقرار مشروع التربية من أجل المواطنة الديمقراطية لدول الاتحاد الأوروبي عام 1997 من قبل اللجنة التربوية التابعة للمجلس الأوروبي ،حيث أنيط بالمشروع تحديد كيفية قيام التربية الرسمية وغير الرسمية بمساعدة الكبار والصغار على اكتساب المحفزات،والمهارات لأغراض المؤسسات الديمقراطية،ودعم سيادة القانون،وترويج حقوق الإنسان ،والمتمثلة في مجموعة من السلوكيات والقيم من مثل التسامح ،التضامن،الرحمة،احترام الآخرين،الشجاعة المدنية ،وبلغ هذا المشروع ذروته عام 2000 أين دعا إلى ضرورة اكتساب كل متعلم الكفايات الجوهرية الخاصة بالمواطنة الديمقراطية،[1] وأنه أمام الوضع المتأزم للاجئين الذي يزداد تأزما وتعقيدا كل يوم وفي غياب إستراتيجية واضحة للتكفل بأطفال هؤلاء اللاجئين أصبح من الضروري أن تخطط الجهات المسؤولة على تعليم هؤلاء الأطفال أن تتبنى مشاريع التربية من أجل المواطنة مع الحفاظ على الهوية السورية المتعددة الثقافات والأعراق والمذاهب الدينية،حتى توفر لهم نوعا من الانتماء والشعور بالطمأنينة،بمعنى توليد مجتمع متنوع الثقافات على أن يكون متوحد في وطنيته ولائه لبلده سوريا في إطار هوية وطنية جديدة، تستوعب كل الأطياف،والإثنيات ويكونون في بوتقة واحدة ،حتى لا تترسخ بينهم الخلافات والمزايدات ويصبحون جماعات متناحرة داخل أقلية كبيرة وهي جماعة اللاجئين فينعكس ضررها على نفسها وعلى المجتمع الذي يؤويها لأن المناطق التي تستوعب هاته الجاليات تضيق بالأعداد المهولة ،مما زاد في غلاء المعيشة وزيادة المشاكل الاجتماعية،إذن فبالأحرى أن تبتعد الجهات المتكفلة بهاته العينة عن سياسات التكفل الآني وتبتعد عن جعل العمل التطوعي جوهر العملية الإنسانية، بل جعله في إطار رسمي موجه بتشريعات ومناهج ،ومنظومة تنفيذية مختصة من معلمين ومرشدين قادرة على تقديم الإعانة الحقيقية المتمثلة في إشباع حاجات الأمن والطمأنينة والانتماء ،وتوفر بذلك نوع من الاستقرار النفسي والاستمرار لهذا المجتمع الذي توزع شتاته على كافة أصقاع العالم ،

[1]-In ;Education For Dimocratic Citizenship : Cesar Birzea- A live Long Perspective ;Council of Europe ,2000,p30.

ولا يتأتى هذا الأمر إلا من خلال خلق جسور التواصل بين الشعوب لبعضها البعض تمكن هؤلاء اللاجئين في حالة عدم العودة من الاندماج الإيجابي والفاعل داخل هاته المجتمعات ولا يكونون عبئا ثقيلا ينظر إليهم بعين الرهبة.

وعليه فالتربية على المواطنة هدفها تكوين المواطن الواعي بحقوقه والتزاماته ،يمتاز بالحس المدني،ويقوم بواجبات المواطنة عن طواعية،معتزا بشخصيته ومتشبعا بقيمه المحلية ومنفتحا على القيم العالمية،[1] ، والعمل على تمايز الذاتية الثقافية لهؤلاء الأطفال ،لأنها تحتل صميم التكوين الأنتروبولوجي والنفسي والاجتماعي والسياسي للثقافة ، وفي رأيي الخاص بأن هذا لا يمكن بناءه إلا من خلال المدرسة ومناهجها ،وهو أحسن دعم يمكن أن نقدمه لهؤلاء الأطفال.

الخاتمـــة:

إن الإنسانية اليوم أمام تحدي من تحديات القرن وهو التكفل بمجتمع يعيش داخل مجتمع آخر ،وإننا أمام ظرف يتمثل في كثرة الصراعات العسكرية الناتجة عن ظروف السياسة العالمية المتداخلة والمتعددة المصالح للدول واللوبيات، الباحثة عن التموقع وأخرى باحثة عن الاستغلال، أمام هذا وذاك يبقى هؤلاء اللاجئين والأطفال منهم بالخصوص يبحثون عن ذاتهم وعن هويتهم المفقودة والتي تشتت كما تشتت مجتمعهم،باحثين عن لقمة العيش لا أكثر ولكن المتبصر في أغوار هؤلاء الأطفال أنهم لا يدركون أنفسهم فهم داخل محبوسون في مخيمات وكأنها سجون بالنسبة لهم لا يشعرون بأي أهمية وأي دور اجتماعي لقد توقفت أحلامهم وتبددت طموحاتهم في هذا الزخم المتراكم من المبادرات الإنسانية الرسمية منها والتطوعية في غياب رؤى واضحة عن مستقبل هؤلاء أو انعدام رؤية تبحث عن كيفية تحضيرهم لمستقبل يعتمدون فيه على ذاتهم ويكون مصيرهم بأيديهم لا بيد غيرهم،إننا في حاجة لإخراجهم من فكرة الاعتمادية على الأخر إلى فكرة المسؤولية،وإدارة الذات خاصة لا على الانصياع والانقياد والالتزام بالأوامر، إنهم في حاجة لتعلم كيفية العيش معا Learning to live together خاصة إذّا علمنا بأن بيئتهم الاجتماعية تزخر برصيد كبير من الطاقات البشرية الفكرية والمهنية منها ،التي يمكن استغلالها وجعلها تساعد وتشارك في القرارات التي تتخذ اتجاه هؤلاء اللاجئين ،وإن التاريخ ليشهد لكل من عمل صادقا اتجاه هؤلاء الأطفال ومهما كتبنا من أحرف وأفكار لن بما يشعرون ولن نفهم على أي حال هم لأننا لم نرى ما رأوه وما سمعوه ،وما تحاكوا به، حيث تبقى معاناتهم مستمرة تحت استغلال تجار الرقيق ،والدعارة ،والإجرام والتطرف ويدخلون بذلك فيما يسمى باللامعيارية[2] السلوكية التي تحدث نتيجة لعوامل نفسية واجتماعية تتسم بألم نفسي ناتج عن فقدان قيمي وواقعي وذهني ،تجعل من الفرد

---

[1] التربية والمواطنة الواقع والمشكلات- بوزيان راضية – مركز الكتاب الجامعي ،عمان 2015 ص 144.

[2] – مشكلات الشباب في المجتمع الجزائري بين أزمة الهوية واللامعيارية – جابر نصرالدين،غسيري يمينة ، مداخلة في ملتقى مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية،جامعة بسكرة الجزائر ص 13.

عرضة للإغتراب النفسي و الثقافي،فتصبح بذلك هاته الخبرات النفسية المؤلمة جوا خصبا لتفاقم اللامعيارية بأشكالها ودرجاتها المختلفة.

قائمة المراجـــع:

1- الاتجاهات التربوية الحديثة- محمد عطية الابراشي- دار احياء للكتب العربية جمهورية مصر

2- التربية والمواطنة الواقع والمشكلات- بوزيان راضية – مركز الكتاب الجامعي عمان 2015 .

3- التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر1962-1980 –ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.1986.

4-بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس – ج3- بشير معمرية- منشورات الحبربني مسوس- الجزائر2007 .

5- تأثير الأزمة السورية على الوضع النفسي للأطفال في الداخل السوري- علياء أحمد- مجلة دلتا نون عدد 4 أكتوبر2015.

6-جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الإرهاب – بوعيشة آمال (2014/2013) رسالة دكتوراه.جامعة بسكرة الجزائر.

7-خدمة الفرد السلوكية - النوحي عبد العزيز- القاهرة ،جمهورية مصر العربية.

8- علم اجتماع التربية –عبدالله عبد الدايم – دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية2001.

9- علاقة تشكل هوية الأنا بكل من مفهوم الذات وعلاقتها بالتوافق- عبير بن محمد حسن عسيري الطائف 2004/2003.

10- فاعلية برنامج الدعم النفسي والاجتماعي المبني على المدارس الأساسية في تنمية بنائية اللعب والثقة بالنفس والتسامح. نيفين محمد صالح عبد الهادي. رسالة ماجستير 2013.

11- فهم اضطراب الصدمة لدى الأطفال- كتاب مترجم للمؤلفين إلين باسيك،كريستين كوناث، كاثرين فولك، المركز الوطني للعائلات المشردة.فيفري 2006.

12- - في سيكولوجية الإنسان والمجتمع،عبد الرحمن الوافي،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،2011 .

13- مشكلات الشباب في المجتمع الجزائري بين أزمة الهوية واللامعيارية – جابر نصرالدين،غسيري يمينة ، مداخلة في ملتقى مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية،جامعة بسكرة الجزائر.

14- نظريات النمو- محمد السيد عبد الرحمن – نظريات النمو – مكتبة زهراء الشرق 2001.

15- Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders ,American Psyhiatric Associatin1994.

16-In ;Education For Dmocratic Citizenship : Cesar Birzea- A live Long Pespective ;council of Europe .2000.

17-Learning For Cosmpolitan Citizenship Théoretical Débats And Young People Experiences- Osler,And Starky,Educational Review ,2003.

18-Social Knowledge And Citizenship Education :Two Views Of Criticism.1980.

اللاجئون السوريون والوضع الصحي

(الأردن- لبنان - العراق) نموذجاً

الدكتور: جدو ولد محفوظ- جامعة نواكشوط - موريتانيا

1- مقدمة:

قبل أن تظهر اتفاقيات جنيف الأربع عام 1949م ، والبرتوكولات التابعة لها عام 1977م[1] ، وغيرها من القانون الدولي الإنساني[2]، حول مساعدة اللاجئ والنازح والأسير وغير المقاتل من النساء والأطفال في وقت الحرب ومساعدته، كان الإسلام سباقا إلى ذلك، بل وما هذه الاتفاقيات إلا صدى لصوت الإسلام وسبقه في مساعدة وإغاثة اللاجئ والأسير.

ولأن البلدان العربية كانت أيضا سباقة لاستقبال موجات من النازحين واللاجئين فقد واجهت الحكومات في الدول العربية العديد من التحديات ومنها النزوح واللجوء الجماعي نتيجة الحروب والاقتتال ومن ذلك اللجوء السوري إلى الدول العربية المجاورة .

فمن خلال الشروط الأربعة الواردة في الفقرة أ2 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين سنة 1951 يمكن تعريف اللاجئ بأنه:

هو كل من وجد، بسبب خوف له مايبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أولا يرغب في حماية ذلك البلد، بسبب هذا الخوف أوكل من لاجنسية له

1)- قانون الحرب أو القانون الدولي الإنساني، نعمان عطا الله إلهيتي، ط1 ، دار مؤسسة رسل للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2008، ص63—85

2)- تطور تدوين القانون الدولي الإنساني ، عمر سعد الله ، ط 1، دار الغرب الإسلامي ، 1997، ص13- الطراونة ، القانون 14 الدولي الإنساني، ص18.

وهو خارج بلد إقامته السابقة ، ولا يستطيع او لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك(1).

إن تطور العنف في سوريا في الآونة الأخيرة، وتفشي الفقر وتردي الأوضاع الاقتصادية جراء الأزمة السورية، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة السورية، انعكست آثارها بشكل مباشر على المواطن السوري، مما دفع السكان إلى اللجوء وترك أماكنهم الأصلية، حيث تحول المجتمع السوري من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين إلى دولة طاردة لسكانها بسبب حالة العنف المستشري في الواقع السوري.

لقد بدأت الأسر السورية بالقدوم إلى أراضي الدول العربية المجاورة عبر مراكز الحدود المعهودة لذلك وبطرق مشروعة، وذلك لوجود علاقات اجتماعية واقتصاديه وتاريخيه بين الجمهورية العربية السورية، والدول العربية المجاورة.

لقد شهد عام 2012 تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السورين إلى الدول المجاورة بطرق مشروعة، وهذا اللجوء بحثا عن الأمن والأمان وبغرض العلاج للجرحى والمصابين خلال الأحداث التي اندلعت في سوريا.

ويعيش اللاجئون السوريون في الدول المجاورة ظروفا صعبة تفتقر إلى الحد الأدنى للعيش الإنساني، فهم في وضع يتصف بعدم الآمان، إضافة إلى الخوف وعدم القدرة في الحصول على مستلزمات العيش في حده الأدنى، بسبب انعدام جهة قادرة على التنظيم والمساعدة، وإدارة أوضاع اللاجئين بشكل يتناسب مع حجم الكارثة.

وتشكل حركات اللاجئين كثيرا من المشكلات الاجتماعية الخطيرة أهمها: حالة التوتر، انعدام الثقة، عدم الاطمئنان، والقلق الاجتماعي، وتزايد الأمراض الاجتماعية كالجريمة والعنف والسرقة والتشرد، وأيضاً مشكلة الأمراض النفسية الخطيرة على الفرد والمجتمع، ثم تفشي الأمراض المعدية الوبائية.

وقبل الدخول في تفاصيل البحث يجب أن نفرق بين مفهوم اللاجئ، ومفهوم النازح، فاللاجئ

3)- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في تركيا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر ،اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، 2012 ، ص 29

هو الشخص الذي عبر الحدود الدولية لبلاده، اوهو الشخص الذي يقع ضمن معيار اللاجئ وفقا لاتفاقية عام 1951، أما النازح هو من اضطر لمغادرة مكان إقامته باقيا داخل حدود بلاده .(1)

2- **أهداف البحث:** تهدف الدراسة إلى معرفة الوضع الصحي للاجئين السوريين في دول المجاورة لسوريا (لبنان- العراق – الأردن)، وذلك من خلال التطرق لعدة مواضيع، منها: الفصل الأول تناول تعداد اللاجئين السوريين في الدول المذكورة وتوزيعهم داخل هذه الدول، واهم المخيمات التي تأوي هؤلاء اللاجئين.

أما **الفصل الثاني** فقد تناول الوضع الصحي للاجئين السوريين في هذه الدول، واهم الأمراض المنتشرة بين صفوف اللاجئين واهم المستشفيات التي يرتادونها، ثم البيئة الحضرية والصحية التي يقيم فيها اللاجئون، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وتوصيات.

الفصل الأول: تعداد اللاجئين السوريين وتوزيعهم في بعض الدول (لبنان، العراق، الأردن).

1- تعداد اللاجئين السوريين في بعض الدول (لبنان- العراق-سوريا)

لاتوجد أرقام دقيقة للاجئين السوريين في الدول المجاورة ، لكن نستطيع أن نحدد ولو بشكل تقريبي ومن مصادر عدة، أرقاما نسبية لهذا العدد، ففي معطيات متقاطعة مع أكثر من طرف سواء من قبل الحكومة السورية او من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد قدرت المفوضية عدد اللاجئين السوريين سنة 2012 بنحو 311500 لاجئ سوري في كل من تركيا والأردن ولبنان والعراق، حيث يستضيف الأردن103488لاجئ مسجل من أصل 250000 ألف لاجئ 65 % منهم في مناطق حضرية والباقي في المعسكرات وفي تركيا 93500 لاجئ مسجل(في المخيمات) وفي لبنان 80800 لاجئ سوري، وفي العراق 33704 لاجئ سوري 28000 منهم من الأكراد في سوريا و5600 لاجئ في محافظة الأنبار

1)- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في تركيا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر ، مصدر سبق ذكره ص28

.(1)

وفي أواخر عام 2013 وصل عدد اللاجئين السوريين مايزيد عن 2.3 مليون لاجئ سوري في كل من الجمهورية اللبنانية، والجمهورية التركية، وجمهورية العراق، وجمهورية مصر العربية، حيث كانت هذه الدول سخية في استقبال اللاجئين واستضافتهم على نحو استثنائي على الرغم مما تواجهه من تحديات اقتصادية واجتماعية(2).

2- توزيع اللاجئين السوريين في بعض الدول (لبنان - العراق - الأردن)

أ- لبنان :

بلغ عدد اللاجئين السوريين في لبنان 858641 لاجئ سوري سنة 2013 (3)، في سنة 2014 وصل إلى 1158995 لاجئ سوري(4)، وصل العدد إلى 1067785لاجئ سوري سنة 2016(5)، والعراق 212181 لاجئ سوري سنة 2013 وما يقارب 233625لاجئ سوري سنة 2014 (6)، وفي الأردن576354 سنة 2013 و622865 لاجئ سوري سنة 2014(7)، وتركيا 560000 لاجئ ، ومصر 131707 لاجئ سوري (8).

الجدول رقم(1) : تعداد اللاجئين السوريين في العراق والأردن ولبنان مابين(2012- 2014)[9]

السنوات	2012	2013	2014
العراق	33704	212181	233625
الأردن	103488	576354	622865
لبنان	80800	858641	1158995

1- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في تركيا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر ، مصدر سبق ذكره ص 28

2)- التقرير النهائي ، خطة الاستجابة الإقليمية للازمة السورية 5، سنة 2013، ص 3

3)- التقرير النهائي ، خطة الاستجابة الإقليمية للازمة السورية 5، مصدر سبق ذكره ص 2

4)- مشروع تحليل الاحتياجات الاستراتيجي في سوريا،الربع الرابع تشرين الأول – 31 كانون الأول، 2014 ص 5

5 - inter –Agency coordination Lebanon /Syrian Refugee vulnerabilities Feb. 2016 p 1

6)- مشروع تحليل الاحتياجات الاستراتيجي في سوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص 27

7)- نفس المصدر ص 14

8)- التقرير النهائي ، خطة الاستجابة الإقليمية للازمة السورية 5، مصدر سبق ذكره ص 2

9)- اللجنة العربية لحقوق الإنسان، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، تقرير النازحون في سورية.

بينما وصل العدد في سنة 2014 إلى 3.9 مليون لاجئ مسجلين وينتظرون التسجيل [1]، يتوزعون بين الدول حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : توزيع اللاجئين السوريين في الدول سنة 2014 (بألف)[2]

الدول	تركيا	العراق	مصر	الأردن	لبنان
اللاجئين	1600	230	140	620	1200

أما اللاجئون الفلسطينيون من سوريا فبلغ عددهم 76000 لاجئ فلسطيني[3].

ويتوزع اللاجئون السوريون في لبنان أساسا في عدة مناطق منها:

- منطقة طرابلس(ابوسمرة) : تتواجد بها 7643 عائلة
- منطقة واد خالد والقرى المجاورة لها 6000 عائلة
- منطقة عكار والقرى المحيطة 10000عائلة اغلبها من حمص والريف الشمالي
- منطقة عرسال 1300 عائلة
- منطقة بيروت وضواحيها يتواجد بها 1300 عائلة[4].

الجدول رقم(3): توزيع اللاجئين السوريين في لبنان حسب العائلات[5]

المنطقة	طرابلس	واد خالد	عكار	عرسال	بيروت
العائلة	7643	6000	10000	1300	1300

ويبلغ عدد العائدين اللبنانيين من سوريا 50000 عائد[6].

[1])- مشروع تحليل الاحتياجات الاستراتيجي في سوريا، مصدر سبق ذكره ص 5

[2])- مشروع تحليل الاحتياجات الاستراتيجي في سوريا،الربع الرابع تشرين الأول – 31 كانون الأول، 2014 ص 5

[3])- تقديرات بناء على تقرير اونوروا

3)- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في تركيا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 33

[5])- نفس المصدر

[6])- مشروع تحليل الاحتياجات الاستراتيجي في سوريا، مصدر سبق ذكره ، ص 7

ب- العراق :

لا يوجد قانون للاجئين السوريين يمكن الاستفادة منه في العراق ، كما لم يوقع العراق على اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ولا يوجد به اجراء للحصول على اللجوء، بلغ عدد اللاجئين السوريين حسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 33704 لاجئ سوري في العراق سنة 2012 [1]، وقدرت المفوضية وجود 2800 لاجئ سوري وصلوا إلى إقليم كردستان في العراق، بالإضافة إلى 560 مواطن سوري في الانبار وبغداد، وقد شكل الشباب العازب في بداية الأحداث الغالبية، لكن مع زيادة العنف في سوريا ظهرت نسب متزايدة من العائلات السورية التي لجئت إلى العراق.

ومنذ بداية قدوم اللاجئين السوريين إلى العراق تم اجراء تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود والاستجابة والمساعدة للاجئين السوريين عملا بما تم الاتفاق عليه بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية والمنظمات غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية في مايو 2012، ومهمة هذه المجموعات هي تنسيق أعمال توزيع المساعدات الغذائية والرعاية الصحية والتعليم وتامين مياه الشرب والبنية التحتية...الخ . وذلك بإشراف من الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة ذات العلاقة والمؤسسات والدوائر الرسمية المختصة وأيضا المنظمات غير الحكومية[2].

فقد انتشر اللاجئون السوريون في كثير من مناطق كردستان العراق والتي من أهمها: أربيل – دهوك– السليمانية –، كما التجئ البعض إلى الانبار وبغداد وجلهم من محافظتي الحسكة ودير الزور السوريتين.

- أهم المخيمات التي يتجمع فيها اللاجئون السوريون في العراق:

- مخيم دوميز: يشكل مخيم دوميز اكبر التجمعات للاجئين السوريين حيث يقطن فيه أكثر من 15000 لاجئ سوري فروا بسبب العنف وتأثر الوضع الاقتصادي والمعيشي، لكن هذا المخيم كان بحاجة إلى تهيئة الأرض وتشييده وبناء البنية التحتية والرعاية الصحية.

---

[1]- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في تركيا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص48

[2]- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في تركيا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 49

– **منطقة القائم** المحاذية للحدود السورية من جهة دير الزور، ثلاثة مخيمات يقطن بها 4284 لاجئا سوريا، كماتم انشاء مخيم رابع بهذه المنطقة ، ويقدر عدد اللاجئين السوريين بالقائم 7000 لاجئ سوري [1].

ج- المملكة الأردنية الهاشمية:

يتجمع اللاجئون السوريون في عدة مخيمات أهمها:

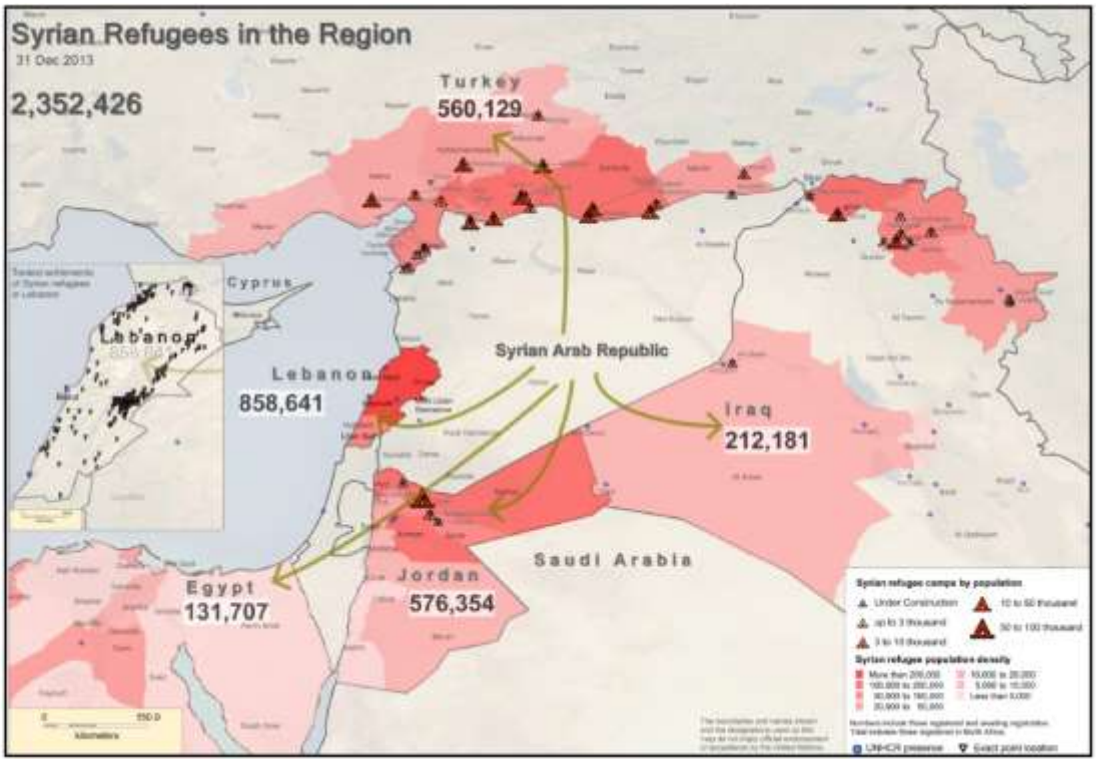
– **مخيم الزعتري:** والذي يشرف عليه المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويقع في شرق مدينة المفرق ويسكنه حوالي 32000 لاجئ سوري.

– حديقة الملك عبد الله في الرمثا:

تقع في المنطقة الشرقية من الرمثا والمعروفة بأجوائها الصحراوية، يقدر عدد اللاجئين بها 5000 لاجئ سوري.

– **مخيم سايبر:** يقيم في هذا المخيم 33 عائلة فلسطينية سورية لجئت إليها بسبب الأوضاع في درعا، إضافة إلى 50 عائلة سورية تم نقلها إلى هذا المخيم [2].

مخطط رقم(1) : اللاجئون السوريون في المنطقة[3]



[1]- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في تركيا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 49

[2]- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في تركيا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر ، مصدر سبق ذكره ، ص 40

[3]- التقرير النهائي ، خطة الاستجابة الإقليمية للازمة السورية 5، مصدر سبق ذكره ص 2

وبلغ المعدل الشهري لوصول اللاجئين نحو 150000 لاجئ ، إلا أن هذا المعدل قد انخفض إلى 127000 لاجئ خلال الأشهر الستة الأخيرة من عام 2013(1).

ويفوق عدد اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات، الأعداد التي تعيش في المخيمات بقدر كبير، حيث يعيش أكثر من 82 % من إجمالي تعداد اللاجئين في المنطقة خارج المخيمات في المناطق الحضرية، ويتراوح العدد مابين 100 % يعيشون خارج المخيمات في مصر ولبنان، و78% يعيشون في الأردن، ونحو 60 % في العراق وتركيا(2)، فماذا عن الأوضاع الصحية لهؤلاء اللاجئين؟ .

الفصل الثاني:الوضع الصحي للاجئين السوريين في الدول المجاورة(لبنان–العراق–الأردن)

أولا : تعريف الصحة والمرض:

قد لا يستطيع البعض تخيل الصحة والمرض كوجهين متعارضين لعملة واحدة، وعلى العكس فهما متشابكان، فكلمة الصحة تعني الحالة التي عليها الإنسان من الناحية البدنية فيقولون إزي الصحة؟عند سؤال المريض أو غير المريض كنوع من الترحيب والمجاملات[3] .

والصحة من الناحية العلمية صفة لظاهرة هي السلامة العامة كنقيض لعدم السلامة أي المرض أو العجز، وهذا التعريف لا يقتصر على السلامة البدنية فقط ، وإنما هي السلامة العامة للنواحي البدنية والنفسية بل والاجتماعية والعقلية معا كعناصر متفاعلة لتحقيق الصحة بمفهومها العام، وقد عرفتها منظمة الصحة العالمية [4]، فلسفيا بأنها حالة الوجود الجيد عضوياً وعقلياً واجتماعيا وليست غياب المرض أو العلة.

كما يعرف المرض بأنه الحالة التي يحدث فيها خلل إما في الناحية العضوية أو العقلية أو الاجتماعية للفرد ومن شأنه إعاقة قدرة الفرد على مواجهة أقل الحاجات اللازمة لأداء وظيفة مناسبة [5].

---

[1]- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في تركيا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر ، مصدر سبق ذكره ص3

[2]- التقرير النهائي ، خطة الاستجابة الإقليمية للازمة السورية 5، مصدر سبق ذكره ص 3

[3]- الجغرافيا الطبية لقطاع غزة ، زهير حامد قاسم قريقع ، رسالة ماجستير في الجغرافيا(غير منشورة) ،معهد البحوث والدراسات العربية2001 ، ص144

[4] - **Pyle G: Applied medical geography. Press. Jormn wiley and sons, Washington,1979 p4**

[5] - **Sannette R.falta and others; sociological frame work for patient care, awiley medical population, New York, 1977.p30**

أما التعريف الشائع والمعتاد للمرض فهو الحالة التي يكون عندها الجسم أو بعض أعضائه أو أجهزته أو مجموعة منها تعاني اضطراباً في وظائفها، ويعني بصورة مشابهة حالة لفقدان التوازن وسوء التكيف في ظروف البيئة المحيطة بالفرد والتي تكمن فيها حوافز أو منبهات البيئة سواء المادية مثل الغلاف الجوي والماء والتربة، وكذلك البيئة لبيولوجية مثل الفيروسات والبكتيريا والطفيليات والبيئة الاجتماعية، مثل التوزيع والكثافة السكانية والتغذية والمهنة والعادات والتقاليد والاستجابات العديدة لهذه المنبهات هو المؤدي بالإنسان إلى الصحة والمرض.

تعمل أزمة اللاجئين السوريين بصورة كبيرة على إجهاد الخدمات الصحية في البلدان المحيطة بالجمهورية العربية السورية خاصة اللذين يعانون ظروف صحية مزمنة، فيما يواجه اللاجئون صعوبات متزايدة في الحصول على ما يحتاجون إليه من علاج ذي جودة صحية عالية[1]، كما يحتاجون أيضا إلى علاج لمجموعة كبيرة من الحالات الشائعة والحالات التي تتعلق بالصراع، حيث يشمل ذلك الإصابات، والأمراض النفسية، والأمراض المعدية، وأمراض التنفسي، والإسهال، والحالات الجلدية، وأمراض العيون، وهذه الأمراض عادة مايكشف عنها في مواقع اللاجئين الأخرى في انحاء العالم، إضافة إلى أمراض مزمنة أخرى أكثر كُلفة وأطول أجلاً مثل السكري وضغط الدم وأمراض القلب والأوعية الدموية، إلى جانب رعاية الإحالة الباهظة التكاليف، حيث تُشخص وتُعالج بصورة أكثر شيوعا في البلدان ذات الدخل المتوسط، ومع وجود مايزيد على مليون لاجئ سوري في العراق ولبنان والأردن، فان هناك مشكلتان رئيسيتان تواجهان النظام الصحي هما:

أ- تزايد التحدي أمام توفير الحصول على رعاية صحية ذات جودة للاجئين السوريين، خاصة الأشخاص

اللذين يعيشون خارج المخيمات، حيث ينخفض التمويل الخاص بأزمة اللاجئين.

ب- مايسببه تزايد أعداد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة طبية ، من إجهاد للخدمات الصحية القائمة في كل دولة من الدول المتضررة .

---

[1])- تقرير نيسان/ ابريل ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، جنيف ، 2013

كما ان هناك تكثيف للجهود من قبل المفوضية السامية وبعض شركائها الدوليين، من اجل توفير الرعاية الطبية للاجئين في المخيمات بالأردن والعراق ولبنان، ولكن الوضع اكثر صعوبة لهؤلاء اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات، في مواقع حضرية عادة.[1]

هذا ماسنتناوله بشيء من التفصيل عندما نتطرق للوضع الصحي للاجئين السوريين في العراق ولبنان والأردن كل على حدة.

1- الوضع الصحي للاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية:

تلاحق اللاجئين السوريين في المملكة الأردنية الهاشمية الكثير من الأمراض المعدية التي تحول دون تمكنهم من الاستمرار في عيشهم بشكل طبيعي بسبب المعاناة المرافقة لبعض هذه الأمراض التي يصابون بها، وتترافق رحلة علاجهم من هذه الأمراض ظروف سيئة في اغلبها، سواء كانت في مخيم الزعتري من خلال المراكز الصحية والمستشفيات الميدانية أو خارج المخيم في المستشفيات الخاصة والحكومية في بعض الأحيان، فمن بين الأمراض الشائعة والمنتشرة بين اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري وخارجه، السل، والحصباء، والتهاب الكبد الوبائي، والجرب، والجدري، وغيرها من الأمراض المعدية الأخرى، وتقف وراء انتشار هذه الأمراض بين صفوف الأشقاء اللاجئين السوريين في المملكة، أسباب عديدة أهمها تعطل برامج الوقاية منها في بلدهم منذ سنوات ، إلى جانب أن هنالك أمراضا تشكّل رحلة لجوئهم من سورية إلى الأردن، بيئة مناسبة لها كي تنمو كمرض السّل، وفي غضون ذلك يجب الاعتراف بأن هذه المشكلة، أي انتشار الأمراض المعدية بين صفوف اللاجئين السوريين، لم تعد شأنا داخليا خاصا بهم كلاجئين بل أنها أصبحت اليوم بمثابة خطر يهدد الأردن، لأن ثمة إصابات بأمراض معدية وقعت بين المواطنين الأردنيين لم نشهدها منذ سنوات، بسبب الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الصحة من خلال برامج التطعيم المنفذة من خلالها، إلا أنها عاودت اليوم لتصيب بعض الأردنيين بسبب اللاجئين السوريين، فلابد لوزارة الصحة والجهات المعنية، أن تعلن بشكل صريح بأن المواطن الأردني ليس بمنأى عن خطر

---

[1])- نفس المصدر

الإصابة بهذه الأمراض المعدية، لأن هنالك شواهد حقيقية تشير إلى أن حالات الإصابة ببعض الأمراض المعدية بين المواطنين بازدياد، منذ بدء المملكة باستقبال اللاجئين السوريين وخصوصا في المجتمعات المحلية التي تحتضن العديد منهم، كما ان وزارة الصحة الأردنية تتحمل أعباء كبيرة من جراء الخدمات الصحية المقدمة للاجئين السوريين، وأيضا هنالك بعض الأمراض المعدية باتت تظهر بشكل كبير بين اللاجئين السوريين، كالسل والحصباء، كما أكد بعض الأطباء العاملين في المؤسسات الطبية في مخيم الزعتري ان عددا كبيرا من اللاجئين السوريين مصابون بأمراض معدية يراجعون مؤسساتهم بشكل يومي.

ويؤكد خبراء طبيون ان خطر انتقال العدوى من لاجئ مصاب بمرض معدي إلى مواطن غير مصاب، هو أمر حاضر وخطر يتهدد المجتمعات الأردنية التي تستضيف اللاجئين السوريين، كما بينوا ان على الحكومة دق جرس الخطر، وإعلان حالة التأهب من جراء انتشار بعض الأمراض، وخصوصاً المعدية بين صفوف اللاجئين السوريين داخل المجتمعات الأردنية المستضيفة لهم، كما ان أعضاء الفرق والكوادر العاملة في مخيم الزعتري مع المنظمات الدولية والمحلية معرضون للإصابة بالأمراض المعدية، واحتمال نقلها إلى خارج المخيم أي للمواطن الأردني، وأكدوا ان عمليات النزوح التي تسود مخيم الزعتري بين الحين والأخر، هي كفيلة بأن تكون سببا في انتشار الأمراض المعدية بين اللاجئين السوريين والمواطنين، من خلال انتقال لاجئ مصاب بفيروس مرض معدي من المخيم إلى مجتمع محلي وبالتالي يكون خطر الإصابة قائماً.

أ- اللاجئون السوريون في الأردن وانتشارالامراض السارية:

انخفض انتشار الأمراض السارية، بين اللاجئين السوريين في الأردن، خلال العام الماضي، إلى معدلات قياسية، مقارنة مع العام 2013، التي شهدت فيها نمواً كبيراً، وتتبع وزارة الصحة، ومنذ بداية اللجوء السوري إلى الأردن، إجراءات وقائية، وتضع اللاجئين السوريين تحت نظام الرصد الوبائي، بهدف السيطرة على الأمراض، التي ظهرت بينهم، لغايات العمل على تقديم الخدمات العلاجية للمرضى، ومنع انتشار تلك الأمراض، وأشار تقرير لمديرية

الأمراض السارية، التابع لوزارة الصحة، وحصلت "الغد" على نسخة منه، أعد لرصد الحالات بين اللاجئين السوريين، إلى أنه سجل 24 مرضا ساريا بين صفوف اللاجئين، حيث سجلت إصابة 37133 بمرض الإسهال المائي خلال عامي 2013– 2014[1]، كما سجلت العام الماضي نحو 189 حالة إسهال مدمن، مقارنة ب 1784 العام 2013 ، فيما ارتفع عدد حالات الجرب بين اللاجئين السوريين، من 462 العام 2013 إلى 1111 حالة حالة عام 2014، ليصبح مجموعها خلال عامين 1573 حالة، أما التهاب الكبد الوبائي فقد انخفض من 594 حالة سنة 2013 إلى 83 حالة سنة2014، وبلغت حالات جدري الماء 478 حالة عام 2013، انخفضت إلى 440 لعام 2014، والحصباء من 83 حالة إلى 9 حالات، أما التدرن الرئوي (السل)، فانخفض عدد الحالات من 83 عام 2013 إلى 12 لعام 2014 ، فيما بلغت حالات اللشمانيا الجلدية 103 حالات، لعام 2013، انخفضت في 2014 إلى 81 حالة، وبلغت حوادث التسمم الغذائي بين اللاجئين السوريين 13 حادثة لعام 2013، ليرتفع مجموعها إلى 20 حادثة خلال عامين، وتقدم وزارة الصحة الأردنية، الخدمات الصحية لجميع اللاجئين السوريين، الذين يدخلون أراضي الأردن مجانا، من خلال المستشفيات والمراكز الصحية، وفيما يخض انتشار الأمراض المزمنة بين اللاجئين السوريين، فإن المنظمات الدولية تقدر أن 30 % من اللاجئين السوريين، فوق سن الخامسة والأربعين عاما، مصابون بالأمراض المزمنة، الأمر الذي "ينعكس على استهلاك الأدوية" في الأردن، وكشفت أرقام وزارة الصحة ان هناك مايزيد على 75 لاجئا مصاباً بالفشل الكلوي، ويحتاجون إلى غسيل كلوي، وأعاد قدوم اللاجئين السوريين إلى الأردن، العديد من الأمراض السارية، التي كان تم التخلص منها، كالملا ريا وشلل الأطفال والحصباء، فيما كانت منظمة الصحة العالمية حذرت من زيادة حالات اللشمانيا الجلدية في سورية، ومن إمكانية انتقالها إلى دول الجوار، حيث قدرت أعداد الإصابات بين السوريين سنويا ب53 ألف حالة لشما نيا[2].

---

[1])- تقرير لمديرية الأمراض السارية ، التابع لوزارة الصحة

1)- محمود الطراونة. m.tarawneh@alghad.jo

الجدول رقم (4): تباين حالات الإصابة ببعض الأمراض بين صفوف اللاجئين السوريين في الأردن[1].

الأمراض	الإسهال المائي	الجرب	التهاب الكبد الوبائي	جدري الماء	الحصباء	السل الرئوي	اللشمانيا الجلدية	التسمم الغذائي	الإسهال المدمن
2013	37133	1111	594	478	83	83	103	13	1784
2014	**37133**	**462**	**83**	**440**	**9**	**12**	**81**	**20**	**189**

2- الوضع الصحي للاجئين السوريين في لبنان :

إن سوء الأحوال الصحية للاجئين السوريين بلبنان يبعث على القلق، وقد أفادت مؤسسات الصحة العامة عن زيادة في الأمراض المعدية(2)، مع وجود خطر حقيقي لانتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها، بما في ذلك الحصباء وشلل الأطفال، ما لم يتم تعزيز لبرامج التلقيح الشاملة للأطفال وبرامج المراقبة الصحية الوطنية، بالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى التجربة الأخيرة، من المتوقع أن يحتاج أكثر من 50000 لاجئ إلى تدخلات صحية منقذة للحياة في السنوات القادمة، كما أن عملية التحديد التي جرت مؤخرا لحالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة، تشير إلى تراجع في الأحوال الصحية والحاجة إلى المزيد من المعلومات والإجراءات، من أجل منع انتشار مثل هذه الحالات ، بالإضافة إلى ذلك، هنالك نقص حاد في القدرات على التصدي بشكل شامل للأمراض النفسية، كما أن النقص في شبكات الصرف الصحي وإمدادات المياه وعدم كفاية إدارة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة ومحدودية فرص الحصول على الوقود والكهرباء، تعرض بدورها اللاجئين والمجتمعات المضيفة في العديد من المواقع للمزيد من المخاطر سواء على المستوى الصحي أو الصرف الصحي.

1)- نفس المصدر.
2)- عملت وزارة الصحة العامة مع الشركاء لاحتواء تفشي الحصبة التي أصابت نحو 1700 طفل خلال العام 2013، 88% منهم من اللبنانيين. كما تمّت الإفادة عن أكثر من 750 إصابة بداء الليشمانيات، وهو مرض لم يكن معروفاً في السابق بين السكان اللبنانيين. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم الإبلاغ عن عدد متزايد من حالات التهاب الكبد A وداء الليشمانيات خلال العام 2013.

وقد بينت الإحصاءات التي أنجزت منذ عام تقريبا(مؤسسة عامل) ، في بعض المراكز 24 ، والعيادات الثلاثة، ان عدد المرضى الذين تمت معاينتهم يقدر ب 90 ألف مريض، ويتوزع هذا العدد إلى النسب كالتالي :(الجدول رقم (3))

- الأمراض الجلدية تصل إلى 47%
- أمراض الجهاز الهضمي والمعوي27 %
- أمراض الجهاز التنفسي 19 %
- سوء التغذية خاصة لدى الأطفال 7%
- الأمراض المعدية: (حصباء ، يرقان تيفوئيد) 2%
- الأمراض النفسية نتيجة الصدمات والنزوح 13 %

الجدول رقم (5): توزيع الأمراض بين اللاجئين السوريين في لبنان[1]

الأمراض	الجلدية	الهضمية	التنفسية	المعدية	سوء التغذية	النفسية
النسبة المئوية	**47**	**27**	**19**	**2**	**7**	**13**

بالإضافة إلى الأمراض المرتبطة بالعنف المنزلي والجنسي ضد النساء، تجدر الإشارة إلى أن الطلب على الخدمات الاستشفائية يرتفع بشكل مضطرد، فوزارة الصحة لم تتلقى أموالا لمعالجة النازحين على نفقتها ، ومن بينهم العديد من الجرحى من جراء المعارك الدائرة في سوريا، ان نسبة وجود السوريين في مستشفيات الشمال والبقاع تتجاوز 40%، أما في بيروت فسقفها هو 25% ، وبنسب اقل جنوبا يوجد فئتان من المرضى:

- النازحون السوريون المصابون بأمراض القلب والكلى والسرطان والولادة
- النازحون السوريون المصابون بأمراض تجد بيئتها الحاضنة ضمن المخيمات الجماعية الأنفة الذكر

كما نجد ان 67 % من النازحين يستأجرون شققا أو منازل، وأكثر من نصف هذه المساكن تعاني من الاكتظاظ ، كما تلجأ نسبة متزايدة من النازحين (نحو 30%) إلى الإقامة في ملاجئ عديمة الأمان، بما في ذلك الخيام والكاراجات والمباني الفارغة والمستودعات، تفتقر هذه المباني والهياكل بغالبيتها إلى المياه الكافية ومرافق الصرف الصحي وتصريف المياه، كما أنها لا تسمح بمقاومة العوامل المناخية، أما الأراضي التي تمّ تحديد مناسبتها لتشكيل

[1]- محمود الطراونة مصدر سبق ذكره

مواقع سكنية محدودة الحجم ، فهي لم تحظ بموافقة الحكومة ، كما لم يتم استبدال الهياكل المؤقتة المستخدمة حاليا بأخرى أكثر متانة وأمانا، ونظرا لهذه الظروف ، سيكون هنالك أكثر من 500000 لاجئ معرضين للخطر في السنوات القادمة ، ما لم يتم اتخاذ تدابير عاجلة لتمويل الشركاء وتعزيز قدراتهم في جهودهم المستمرة، لتجهيز المساكن دون المستوى المطلوب للعوامل المناخية وتحسين فرص الوصول إلى المياه والصرف الصحي والتخفيف من مخاطر الفيضانات.

3- الوضع الصحي للاجئين السوريين في العراق :

يمكن وصف تأثير الرعاية الصحية في جميع انحاء العراق بأنه بشكل عام سيئ نظرا لتدني القدرة وضعف البنية التحتية لنظام الرعاية الصحية، كما ان المستشفيات والعيادات بشكل عام غير مجهزة بشكل جيد وغير قادرة في اغلب الأحيان على توفير علاجات معينة، من ضمنها الدعم النفسي الاجتماعي، إضافة إلى ذلك هناك نقص عام في الكوادر الطبية النسائية، ويشير اللاجئون السوريون والعائدون العراقيون إلى عدم وجود عراقيل أمام الوصول إلى نظام الرعاية الصحية، لكنهم يقولون انه لاتتوفر سوى خدمات محدودة(1)، كما ان الرعاية الصحية في القطاع الخاص غالبا ماتكون مكلفة جدا ولاتشكل بديلا قابلا للتطبيق.

فمثلا في إقليم كردستان العراق حيث تقيم الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين حملت المستشفيات أعباء فوق طاقتها ، نتيجة للزيادة الكبيرة في اعداد السكان، وكان عليها أيضا ان تتعامل مع ضرورة منع الأولوية للحالات السورية القادمة.

وكان معنى ذلك في بعض الحالات إحلال المصابين القادمين محل مرضى مقيمين، مايخلق حالة لاتترك لأفراد المجتمع المضيف المدخل للعلاج والرعاية الصحية الذي كان متوفرا لهم قبل الأزمة.

كما تحدث اللاجئون السوريون اللذين يعيشون في المحافظات الجنوبية والوسطى عن محدودية إمكانية الوصول إلى نظام الصحة العامة بسبب القيود المتعلقة بوضع إقامتهم، وقد ابلغ العاملون الميدانيون في المنظمة الدولية، بأن المشاكل الصحية في أوساط الأفراد اللذين يعيشون في المخيمات أكثر شيوعاً ممكن يعيشون ضمن مجتمعات مضيفة، وسبب ذلك طبيعة الحياة المكتظة في المخيمات، ثمة حاجة لتقديم مستمر وتدخل طبي لمنع انتشار

---

(1)- تأثيرا لازمة السورية ، المنظمة الدولية للهجرة ، بعثة العراق،2013 ، ص 32

الأمراض المعدية في الأماكن الحضرية الأكثر كثافة بالسكان، فهي قضية قد تتفاقم بسبب ظروف العيش السيئة[1].

ومن ضمن اللاجئين السوريين اللذين قيمت المنظمة الدولية وضعهم ولا يعيشون في المخيمات في العراق منهم 81 في المائة منهم يقيمون في مساكن مستأجرة، واقل من 3 في المائة يملكون منازلهم الخاصة، و9 في المائة يحلون ضيوفا لدى أصدقائهم أو أقاربهم، حيث يعتبر المأوى مصدر قلق رئيسي بالنسبة للاجئين السوريين، حيث أشار الكثير من اللاجئين إلى ان المأوى يعتبرالاولوية القصوى في قائمة احتياجاتهم.[2]

الخاتمة(الاستنتاجات):

من خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات نذكر منها لا للحصر مايلي:

1-تحول المجتمع السوري من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين إلى دولة طاردة لسكانها بسبب حالة العنف المستشري في الواقع السوري.

2- تعد الدول المذكورة من أكثر الدول العربية استقبالا لموجات اللاجئين السوريين، حيث استقبلت اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة.

3-إن تدفق اللاجئين السوريين يستنزف الموارد المحلية المحدودة لهذه الدول ، وينهك البنية التحتية والخدمات.

4-تسبب اللجوء السوري لهذه الدول في ارتفاع أجور المساكن بشكل كبير جدا ، مما أدى إلى عدم إمكان اللاجئين السوريين من دفع تكاليف أجور السكن.

5-محدودية المنح والمساعدات المقدمة للحكومات في هذه الدول والتي تدفع مباشرة إلى اللاجئين، مما دفع الحكومات في هذه الدول إلى تحمل العبء الكبير في الإنفاق على اللاجئين.

6-تعمل أزمة اللاجئين السوريين بصورة كبيرة على إجهاد الخدمات الصحية في البلدان المحيطة بالجمهورية العربية السورية خاصة اللذين يعانون ظروف صحية مزمنة.

---

[1])- تأثيرا لازمة السورية ، المنظمة الدولية للهجرة ، مصدر سبق ذكره ، ص 33

[2])- نفس المصدر ص 29

7-يواجه اللاجئون السوريون صعوبات متزايدة في الحصول على ما يحتاجون إليه من علاج ذي جودة صحية عالية ، كما يحتاجون أيضا إلى علاج لمجموعة كبيرة من الحالات الشائعة والحالات التي تتعلق بالصراع.

8-تزايد التحدي أمام توفير الحصول على رعاية صحية ذات جودة للاجئين السوريين، خاصة الأشخاص اللذين يعيشون خارج المخيمات، حيث ينخفض التمويل الخاص بأزمة اللاجئين.

9-تزايد احتياجات الأشخاص إلى المساعدات الطبية ، يجهد الخدمات الصحية القائمة في هذه الدول .

10-تلاحق اللاجئين السوريين في هذه الدول الكثير من الأمراض المعدية التي تحول دون تمكنهم من الاستمرار في عيشهم بشكل طبيعي، بسبب المعاناة المرافقة لبعض هذه الأمراض التي يصابون بها.

11-ترافق رحلة علاج اللاجئين السوريين من هذه الأمراض ظروف سيئة في اغلبها ، سواء كانت في المخيمات من خلال المراكز الصحية والمستشفيات الميدانية ، أو خارج المخيمات في المستشفيات الخاصة والحكومية في بعض الأحيان.

12- من بين الأمراض الشائعة والمنتشرة بين اللاجئين السوريين في هذه الدول ، السل ، الحصباء، والتهاب الكبد الوبائي، الجرب ، الجدري ، وغيرها من الأمراض المعدية الأخرى .

13- انتشار الأمراض المعدية بين صفوف اللاجئين السوريين، لم تعد شأنا داخليا خاصا بهم كلاجئين بل أنها أصبحت اليوم بمثابة خطر يهدد الدول، لأن ثمة إصابات بأمراض معدية وقعت بين المواطنين لم تشاهد منذ سنوات.

14- انخفض انتشار الأمراض السارية، بين اللاجئين السوريين في السنوات الأخيرة إلى معدلات قياسية، مقارنة مع سنة 2013 التي شهدت نمواً كبيراً.

15- المشاكل الصحية في أوساط الأفراد اللذين يعيشون في المخيمات أكثر شيوعاً ممن يعيشون ضمن مجتمعات مضيفة، وسبب ذلك طبيعة الحياة المكتظة في المخيمات.

16- نجد ان 67 % من اللاجئين السوريين في الدول يستأجرون شققا أو منازل، وأكثر من نصف هذه المساكن تعاني من الاكتظاظ ، كما تلجأ نسبة متزايدة من اللاجئين السوريين

(نحو 30%) إلى الإقامة في ملاجئ عديمة الأمان، بما في ذلك الخيام والكاراجات والمباني الفارغة والمستودعات، تفتقر هذه المباني والهياكل بغالبيتها إلى المياه الكافية ومرافق الصرف الصحي وتصريف المياه.

17- من ضمن اللاجئين السوريين اللذين قيمت المنظمة الدولية وضعهم ولا يعيشون في المخيمات في العراق منهم 81 في المائة منهم يقيمون في مساكن مستأجرة ، واقل من 3 في المائة يملكون منازلهم الخاصة، و9 في المائة يحلون ضيوفا لدى أصدقائهم أو أقاربهم.

18- في إقليم كردستان العراق حيث تقيم الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين حملت المستشفيات أعباء فوق طاقتها ، نتيجة للزيادة الكبيرة في اعداد السكان، وكان عليها أيضا ان تتعامل مع ضرورة منع الأولوية للحالات السورية القادمة.

19- يعتبر سوء الأحوال الصحية للاجئين السوريين بلبنان مقلق، وقد أفادت مؤسسات الصحة العامة عن زيادة في الأمراض المعدية، مع وجود خطر حقيقي لانتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

20- تأثير الرعاية الصحية في جميع انحاء العراق يوصف بشكل عام بأنه سيئ، نظرا لتدني القدرة وضعف البنية التحتية لنظام الرعاية الصحية، كما ان المستشفيات والعيادات بشكل عام غير مجهزة بشكل جيد، وغير قادرة في اغلب الأحيان على توفير علاجات معينة.

21- صرح عدد من اللاجئين السوريين والعائدون العراقيون إلى عدم وجود عراقيل أمام الوصول إلى نظام الرعاية الصحية في العراق، لكن المتاح من هذه الخدمات محدود، كما ان الرعاية الصحية في القطاع الخاص غالباً ماتكون مكلفة جداً ولا تشكل بديلاً قابلا للتطبيق.

22- عدد اللاجئين السوريين خارج المخيمات يفوق عدد اللاجئين في المخيمات حيث يقدر ب 82 % إجمالي تعداد اللاجئين في المناطق الحضرية.

23- تزايد اعداد اللاجئين السوريين في الدول المذكورة إلى 2.9 مليون لاجئ سوري سنة 2014 ، بعد ان كان 2.3 مليون لاجئ سوري سنة 2013 ، و311500 لاجئ سوري سنة 2012.

24- يتضح من خلال الدراسة ان مشكلة اللاجئين السوريين ذات خصوصية شديدة التعقيد، تميزها عن كل الظواهر المشابهة التي حدثت في الإقليم ودول الجوار.

25- عدم شمول علاج العائلات غير المسجلة لدى المفوضية لشؤون اللاجئين بعملية الرعاية الصحية في اغلب دول اللجوء.

26- نقص حاد في عدد المواقع الطبية التي على اللاجئ مراجعتها والتي قد تكون بعيدة عن مواقع الإيواء.

27- عدم توفر معدات الإسعاف للطوارئ بشكل كافي.

28- قلة التسهيلات الطبية لإجراء الفحوص للكشف عن الأمراض المتفشية.

29- الروتين المستشري في عمل اغلب المؤسسات الطبية التي تعمل على الرعاية الصحية للاجئين السوريين.

توصيات:

1- توفير اللقاحات اللازمة للأطفال السوريين في أماكن اللجوء.

2- توفير الرعاية الصحية للحوامل ومتابعة وضعها الصحي.

3- توفير الدعم النفسي للأطفال.

4- توفير الحليب للأطفال والمواد الغذائية.

5- توفير العيادات الطبية المتخصصة لأطفال اللاجئين السوريين.

6- توفيرالامن والآمان للأطفال في المدرسة في الحصول على الدعم النفسي وغيرها من الخدمات الشاملة.

7- السماح ولو بشكل مؤقت بدخول جميع طالبي اللجوء السوري إلى أراضي هذه الدول

8- التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تسجيل كافة طلبات اللجوء

9- عدم الإعادة القسرية للاجئين السوريين إلى أراضيهم

10- ضرورة ان يزيد المجتمع الدولي دعمه للخدمات الأساسية المقدمة للاجئين السوريين المتواجدين في الدول المضيفة

11- ضرورة عدم التدخل او التأثير السياسي على اللاجئين السوريين داخل الدول المضيفة

12- تشجيع اللاجئين المتمتعين بمهارات معينة مثل المعلمين والأطباء والممرضين على العمل داخل اللجان المتخصصة بمتابعة أوضاع اللاجئين.

13- تشجيع اللاجئين السوريين على تشكيل لجان خاصة تتابع أمورهم وشؤونهم الخاصة

14- محاولة توفير خدمات الرعاية الصحية للاجئين السوريين

15- السعي لتحقيق دمج اكبر للاجئين السوريين في أنظمة الصحة الوطنية

16- ضمان الامتثال لوحدة العائلة بالسماح لأفراد العائلة بالمغادرة من سوريا ودخولهم إلى بلدان اللجوء حيث يقيم أقاربهم وتسهيل ذلك أمامهم

17- الحاجة إلى توفير الدعم المالي اللازم لمشروعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السوريين والوكالات الإنسانية الأخرى لمساعدة اللاجئين في دول الجوار

18- توفير فرص العمل والمشاريع الصغيرة لضمان الاكتفاء الذاتي للاجئين السوريين وخفض الاعتماد على المعونات.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع بالعربية:

1- الجغرافيا الطبية لقطاع غزة ، زهير حامد قاسم قريقع ، رسالة ماجستير في الجغرافيا(غير منشورة) ،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة 2001.

2- التقرير النهائي ، خطة الاستجابة الإقليمية للازمة السورية 5 ، سنة 2013.

3- القانون الدولي الإنساني ، الطراونة.

4 - تطور تدوين القانون الدولي الإنساني ، عمر سعد الله ، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 1997.

5 - تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في تركيا ، لبنان ، الأردن ، العراق ، مصر ، اللجنة العربية لحقوق الإنسان ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، 2012 .

6 - تقرير نيسان/ ابريل ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، جنيف ،2013

7- تأثيرا لازمة السورية ، المنظمة الدولية للهجرة ، بعثة العراق ،2013 .

8- مشروع تحليل الاحتياجات الاستراتيجي في سوريا،الربع الرابع تشرين الأول - 31 كانون الأول، 2014

8- قانون الحرب أو القانون الدولي الإنساني، نعمان عطا الله إلهيتي، ط1 ، دار مؤسسة رسل للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق2008 .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- inter –Agency coordination Lebanon / – Syrian Refugee vulnerabilities Feb. 2016 .

3- Applied medical geography. Pyle G. Press. Jormn wiley and sons, Washington,1979

3 - sociological frame work for patient care - Sannette R.falta and others/ awiley medical population , New York, 1977.

واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين بالجزائر

-دراسة ميدانية بولاية جيجل-

د.إبراهيم بوالفلفل – جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل – الجزائر

مقدمة:

تعتبر قضية اللجوء من أصعب القضايا التي يواجهها المجتمع الدولي حيث يرجع ذلك إلى تشعب هذه الظاهرة وتطورها، وتنوع أسبابها بين أسباب سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية...إلا أن أهم أسباب ظاهرت اللجوء النزاعات المسلحة الدولية والداخلية حيث يزيد إحتمال تشرد وهروب الناس من أوطانهم فرارا من القتل والعنف الاعمى والمعاملة اللاإنسانية.

والجزائر بكونها دولة عبور وكذا حاضنة لحركات الهجرة واللجوء، قد عرفت تدفق موجة من اللاجئين من مختلف مناطق النزاع ومن هنا تهدف الدراسة الحالية إلى التركيز على اللاجئين السوريين وبالخصوص واقع الرعاية الصحية لهؤلاء اللاجئين بولاية جيجل.

الإشكالية:

تزايد في السنوات الأخيرة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الجزائر قادمين من وجهات مختلفة غير أن الدوافع والأسباب التي أجبرتهم على ذلك متشابهة فالنزاع في دول الساحل والحرب الدائرة في سوريا اضطرت العديد من مواطني هذه الدول إلى ترك أوطانهم التي لم تعد تتوفر فيها ظروف العيش الكريم فالاضطهاد والخوف والموت اليومي لم يترك لهؤلاء أي فرصة للتريث في أخد قرار الهروب من هذا الواقع المتسم بالعنف والدمار والرعب، وتعتبر الجزائر من البلدان التي استقبلت اللاجئين السوريين، فبحسب رئيسة الهلال الأحمر الجزائري السيدة "بن حبيلس" فقد قدرت عدد اللاجئين السوريين في الجزائر بحوالي 12000 لاجئ. كما أكدت الاهتمام بهؤلاء اللاجئين وذلك من خلال توفير فحص صحي دوري يخضعون له. وقالت "إنهم ينتشرون بالخصوص في العاصمة الجزائر، وأيضاً في تلمسان (600 كم شمال غرب العاصمة) وأبناؤهم يدرسون بصورة عادية " وتركز هذه الدراسة على جانب الرعاية الصحية باعتبارها من الجوانب المهمة التي يعاني منها اللاجئون بالإضافة إلى الغذاء والتعليم حسب نتائج العديد من الدراسات، وتتمحور إشكاليتنا حول التساؤل الرئيسي التالي: ماهو واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين بولاية جيجل؟

والذي تنبثق منه التساؤلات الفرعية التالية:

ما مدى توفر الرعاية الصحية لأطفال اللاجئين السوريين بولاية جيجل؟

ما مدى استفادة اللاجئين السوريين المسنين وذوي الأمراض المزمنة من الرعاية الصحية اللأزمة بولاية جيجل؟

ما مدى استفادة اللاجئين السوريين من العلاج المجاني بالمراكز الصحية والمستشفيات العمومية بولاية جيجل؟

ما هو واقع تكفل الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني بالرعاية الصحية للاجئين السوريين بولاية جيجل؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تعرية واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين في ولاية جيجل بغرض تحديد الاحتياجات الحقيقية واليومية للاجئين في شقها الصحي وإيصالها لمن يهمه الأمر من المسئولين على القطاع الصحي بالولاية وكذا منظمات المجتمع المدني، من أجل تقديم يد المساعدة والتكفل بالاحتياجات الصحية للاجئين.

أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

التعرف على واقع الرعاية الصحية للاجئين بمختلف شرائحهم واختلاف احتياجاتهم.

التعرف على مدى الاستفادة من العلاج المجاني في المراكز الصحية العمومية بولاية جيجل.

التعرف على مدى مساهمة المجتمع المدني في التكفل ببعض الاحتياجات الصحية للاجئين بولاية جيجل.

البعد النظري للدراسة:

تحديد المفاهيم:

مفهوم اللاجئ: حسب المادة 1ألف2 من اتفاقية 1951، لكي يصبح الشخص لاجئا لابد أن يكون متواجداً خارج حدود دولته الأصلية، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، فللاعتراف بمركز اللاجئ لأي شخص يحمل جنسية دولة ما، لابد أن يتواجد خارج حدود هذه الأخيرة. وعليه، عندما يدّعي ملتمس اللجوء أن لديه خوف له ما يبرره من الاضطهاد، ذو صلة بدولة جنسيته، يجب أن يثبت أنه يتمتع بجنسية تلك الدولة، ويمكن إثبات ذلك بامتلاك جواز سفر وطني[1].

اللاجئون السوريون بالجزائر:هم أشخاص عبروا حدوداً دولية واستقروا بالجزائر ومعرضون لخطر الاضطهاد في بلدهم الأصلي أو وقعوا ضحية له.[2]

الرعاية الصحية للاجئين السوريين: وهي استفادة اللاجئ السوري بجميع شرائحهم من العلاج المجاني في المستشفيات والمراكز الصحية العمومية الجزائرية مع تمتعهم بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطن الجزائري في هذا الخصوص.

الدراسات السابقة:

أولا: دراسة منظمة كير العالمية:[3]

1 – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى اتفاقية عام 1951و بروتوكول 1967الخاصين بوضع اللاجئين، جنيف، 1992، ص31، فقرة93.

2 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013

[3] http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/4/18/

أظهرت دراسة جديدة أجرتها منظمة "كير"العالمية أن نصف مليون لاجئ سوري ممن يعيشون في المناطق الحضرية بالأردن باتوا يصارعون أكثر من ذي قبل للتأقلم مع تحديات السكن غير اللائق والديون الكبيرة وتكاليف المعيشة المتزايدة والتعليم لأطفالهم، وذلك وفقا لتقييم أسري أجرته المنظمة لما يزيد عن 2200 لاجئ، ولقد استمرت الدراسة أربعة أشهر كشفت من خلالها أن الظروف المادية للأسر السورية تزداد سوءاً. وأوضحت مديرة المنظمة "سلام كنعان" أنه مع مرور الوقت انفق اللاجئون مدخراتهم وعلاوة على عيشهم بمساكن غير لائقة فإنهم يعانون من تركم الإيجارات التي لايستطيعون تسديدها إضافة الى عدم امتلاكهم لعقود الايجارمما يجعلهم معرضين للطرد في أي لحظة.وتركزت الدراسة على خمسة محاور تتعلق بحياة اللاجئين السوريين في الأردن وهي: سبل العيش، ظروف السكن، الخدمات الصحية والتعليمية والمعونات الغذائية والصحة النفسية والرفاه الاجتماعي.

– دراسة "رفعت" 2013 بعنوان "وضع اللاجئين السوريين في لبنان: حقائق وحلول".[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في وضع اللاجئين السوريين في لبنان وقدأجريت في لبنان، واستخدمت المنهج التحليلي، حيث تكونت العينة من 600.000 لاجئ سوري مسجلين من قبل المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الذين يقيمون في لبنان، و110000 خدمة مقدمة للاجئين من ضمنها عيادات متنقلة و24 مركز صحي في كافة أنحاء لبنان.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اللاجئين السوريين الذي يبلغ عددهم المليون ونصف المليون لاجئ تقريباً يشكلون زيادة على عدد السكان بما يقارب بـ 25% وأنهم يعانون من ظروف معيشية سيئة جداً، على الرغم من وجود التضامن بين السكان واللاجئين إلى هذه النسبة الكبيرة للاجئين تشكل ضغطاً على نظام الرعاية الصحية والاقتصاد اللبناني، حيث أن طاقة الدولة اللبنانية وقدراتها لا تتحمل مثل هذا العبء الكبير، لذلك تحولت أزمت اللاجئين السوريين إلى أزمة سورية لبنانية، وأظهرت الدراسة أيضاً إلى أن الدعم والمساعدات الخارجية التي تقدم للاجئين السوريين في لبنان أقل بكثير من ما هو مطلوب بالفعل ولا تعتبر استجابة حقيقية لأزمة السوريين الإنسانية. وأظهرت نتائج البيانات أن 7% من اللاجئين مرضى ويعانون من أمراض الجلد (داء الليشمانيات – الجرب – القمل – عدوى الجلد العنقوديات)، و27% لاجئ مصاب بأمراض في الجهاز الهضمي، و19% مصابين بأمراض في الجهاز التنفسي، و7% من المرضى وخاصة الأطفال يعانون من سوء التغذية، و 2% من المرضى لهم أمراض معدية (الحصبة، اليرقان، التيفوئيد)، فيمَ تشخيص 13% من المرضى يعانون من أمراض عقلية بسبب تعرضهم للصدمة والتشرد.

[1] Syrian refugees in Lebanon:The humanitarian approach under political divisions,Naufel,Hala(2012),Migration policy centre research report;URI:http:hdl.handle.net/1814/24835.

نقلا عن: التغطية الإخبارية لقضايا اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر القائمين على الأخبار (دراسة تطبيقية)، محمد مهيرات ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2004، ص31.

4- دراسة دنور وازكا راو كافيك بعنوان "اللاجئين السوريين في تركيب الأرقام والعواطف" (2013):[1]

هدفت الدراسة إلى الكشف عن قضايا اللاجئين السوريين بعد مرور عامين على بدء النزاع في سوريا، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي باستخدام الإحصاءات التي تم توفيرها من الحكومة التركية.

أظهرت نتائج الدراسة أن اللاجئين السوريين ساهموا في زيادة العبء على نظام الرعاية الصحية في تركيا، حيث تم تسجيل 201032 من السوريين في 20 مخيم في 10 مناطق في تركيا منهم من يتجاوز 27640 طفل يعيشون في تلك المخيمات بالإضافة إلى أكثر من 290000 من السوريين يعيشون في المناطق الحضرية، ويعيش ما يقارب 500000 من السوريين في المخيمات في تركيا وخارجه.

أظهرت نتائج الدراسة أن اللاجئين السوريين بحاجة إلى تأمين حاجاتهم الأساسية مثل: المأوى والغذاء والرعاية الصحية - التعليمية. ومرافق النشاط الاجتماعي - مناطق اللعب وفرص العمل[2]

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة المدروسة من خلال جمع معلومات عن الموضوع وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة ولا يقتصر المنهج الوصفي على هذا فقط وإنما يتطلب الأمر تحليل بياناتها ومقارنة المعطيات واستخراج الاستنتاجات.

عينة الدراسة: أجريت الدراسة على عينة عرضية مكونة من12 مبحوثين من اللاجئين السوريين المتواجدين في ولاية جيجل في فترة الدراسة .

خصائص أفراد العينة:

تتكون عينة الدراسة من (7) ذكور بنسبة 58 % و(5) اناث بنسبة 42% تراوح سنهم بين 15 سنة و60سنة ،80% منهم متزوجون ولديهم أطفال عددهم يتراوح من(02) إلى (07) الأطفال أكثرهم في سن التمدرس وأغلبهم متمدرسون، 70% لديهم عمل غير مصرح به و30% يعيشون على التسول، غير أن غالبية أفراد العينة صرحوا بأنهم يعتمدون هم أو بعض أفراد أسرهم خاصة من النساء والفتيات والأطفال على مد اليد للناس من أجل تلبية مختلف متطلبات الحياة اليومية.

أدوات جمع البيانات:

المقابلة:

[1] Doner, p; Ozkara, A. &kaveci, R.(2013).Syrian refugees in turkey: numbers and emotions. The 382 (9894);764.

اعتمدنا في هده الدراسة على المقابلة النصف موجهة مع عينة من اللاجئين السوريين القاطنين بولاية جيجل، وضمت مجموعة من الأسئلة الموجهة والمفتوحة تتعلق بمدى استفادتهم من الرعاية الصحية والعلاج المجاني بالمستشفيات العمومية والمراكز الصحية بولاية جيجل، وذلك بغية الحصول على معلومات وبيانات من أجل التحليل واستخلاص نتائج متعلقة بالموضوع.

كما تم الاعتماد على تقنية المقابلة مع بعض المسؤولين والمهنيين في قطاع الصحة بولاية جيجل.

أساليب التحليل:

بعد القيام بجمع البيانات، وتصنيفها عبر أسلوب التكثف الافتراضي، أي تم أخذ إجابات المبحوثين حسب احتمالات تم تطويرها بناءاً على إجابات المبحوثين وتماشياً مع المعطيات المجمّعة، واعتمدت الدراسة على أسلوبين للتحليل هما أسلوب التحليل الكمي وأسلوب التحليل الكيفي.

ـــ **أسلوب التحليل الكمي**:وفيه يتم تحويل البيانات والإجابات إلى أرقام عددية وتكرارات ونسب مؤوية، وقد تم الاعتماد عليه عند وصف خصائص العينة.

ـــ **أسلوب التحليل الكيفي**: ومن خلاله تم تقديم تحليلا لاجابات المبحوثين من اجل الوصول الى تشكيل صورة متكاملة عن واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين بولاية جيجل.

تحليل معطيات الدراسة:

المحور الاول: – واقع الرعاية الصحية للأطفال اللاجئين السوريين:

من خلال المقابلات التي أجريت مع المسؤولين والمشتغلين بالقطاع الصحي العمومي بولاية جيجل تبين لنا وحسب تصريح نائب مدير مستشفى الصديق بن يحي أنه تم توفير الرعاية الصحية للأطفال اللاجئين السوريين وذلك تأسيساً على التعليمة التي أرسلت من وزارة الصحة الجزائرية (رقم 1207 المؤرخة في 24/ نوفمبر 2014 المتعلقة بتأمين وحماية الرعايا الأجانب) لجميع المستشفيات الوطنية والتي تنص على ضرورة تقديم العلاج للاجئ السوري كمواطن جزائري، أي يستفيد من كل الخدمات المقدمة في المستشفى سواء تعلق الأمر بالعلاج أو الجراحة أو التوليد وبدون مقابل كما يتم معاملتهم بنفس المعاملة كمواطنين جزائريين، وهذا ينسحب على جميع الشرائح بما فيهم الأطفال.

هذا وقد تم تأكيد هذا الأمر من خلال المقابلات التي أجريت مع عينات من اللاجئين السوريين حيث صرحت بنت سورية سنها 14 سنة « نعم نحن نستفيد من العلاج المجاني » وفي سؤال عن مدى استفادة إخوتها من التلقيح أجابت « نعم، تم تلقيح أختي الرضيعة بشكل عادي ».

ولقد ذهب كل المستجوبين المقدر عددهم ب(12) مبحوث نفس مذهب مسؤول الصحة فيما يخص كذلك الرعاية الصحية للأطفال السوريين في المستشفيات بالمراكز الصحية العمومية بولاية جيجل.

غير أن الواقع ليس كله وردي بحيث أنه عند سؤال إحدى المبحوثات وهي "أم لطفلين "عن مدى استفادة أطفالها من التلقيح فقد أجابت « لا أهتم به إطلاقاً ... »، وفيما يخص مجانية العلاج فقد أكدت على أنها « تعالج بدفع النقود»، غير أن الأمر يتعلق بالذهاب إلى الأطباء الخواص وفيما يتعلق بمدى الاستفادة من الدواء مجاناً فقد أجابت بأنها تشتريه وأحياناً يمنح لها بالمجان من طرف الصيدلي أو يسمح لها بالدفع بالتقسيط.

إن ما يثير الانتباه هنا هو عدم اهتمام الأم بتلقيح أطفالها بالرغم من مجانيته تبين الظروف الغير مستقرة التي يعرفها اللاجئون السوريون في بلدان اللجوء حيث يدفعهم الإنتقال من مكان إلى آخر وعدم الإستقرار في مكان واحد إلى التفريط حتى في صحة أطفالهم وحتى تعليمهم، الأمر الذي يجب أن يأخذ بعين الإعتبار من الدول المستقبلة للاجئين. أما فيما يخص معاملة الأطباء فقد وصفتها بأنها عادية تندرج ضمن العلاقة العلاجية التي تجمع المريض بالطبيب، وفي هذا الشأن صرح أحد الأطباء بمستشفى محمد الصديق بن يحي بأنهم "لا يميزون بين المرضى سواء كانوا سوريين أو جزائرين وهذا للتشابه الكبير بينهم"، من هنا نستنتج أن عوامل اندماج اللاجئين السوريين بالمجتمع الجزائري متوفرة ولم يبقَ سوى العمل على ايجاد سبل قانونية لتسهيل الحياة اليومية لهم بإعطائهم حق العمل وتسهيل إجراءات الزواج المختلط مثلاً وغيرها من الإجراءات التي قد تمكن الدولة الجزائرية من الاستفادة من وجود اللاجئين وعدم تحمل عبئهم وتحويل العلاقة مع اللاجئين علاقة (رابح، رابح) بالاستثمار في معارفهم ومهاراتهم وخبرتهم في مجالات عدة من جهة وتوفير مصادر رزق كريمة لهم تمكنهم من اعادة بناء حياتهم وتجاوز حالة عدم الاستقرار الذي يعانون منها .

وفيما يتعلق بالأطفال المتمدرسين فقد صرح أحد المبحوثين أنهم يستفيدوا من برامج الصحة المدرسية مثلهم مثل التلاميذ الجزائريين، أي أن استقرار اللاجئ عامل مهم في تحسين الرعاية الصحية للأطفال سواء كان ذلك في المستشفيات والمراكز الصحية العمومية أو في المؤسسات التعليمية التي يدرسوا فيها حيث يستفيدوا من الصحة المدرسية.

المحور الثاني: مدى استفادة اللاجئين السوريين المسنين وذوي الأمراض المزمنة من الرعاية الصحية اللازمة بولاية جيجل:

من خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين تبين لنا وجود بعض اللاجئين الذي يعانون من أمراض مزمنة كمرض القلب والضغط بالنسبة لبعض الأشخاص البالغين في حين توجد حالة لطفل يعاني من مرض مزمن سبب له جفاف الجسم من المياه بالإضافة الى نقص هرمون النمو غير أنه لم يستطع العلاج في مستشفى الولاية لعدم وجود الإمكانيات اللازمة لمعالجة هذا المرض، ولقلة ذات اليد وصعوبة إيجاد مقر للسكن بالعاصمة أو إحدى المدن الكبيرة لم تستطع أسرة هذا الطفل الانتقال لعلاجه هناك، بالإضافة الى هذه الحالة وحسب ما صرح به مختص الطب الداخلي بمستشفى الصديق بن يحي فقد سجل دخول ثلاث حالات إلى مصلحة الطب الداخلي وهم رجال يعانون من مرض مزمن وهو مرض القلب وقد تم التعامل معهم كغيرهم من المرضى الجزائريين سواء في الاستقبال أو العلاج المجاني، عدا عن دفع الحقوق الرمزية التي يدفعها المرضى الجزائريون.

وأكد لنا أنه تم استقبال في هذه المصلحة (3) حالات لمرضى القلب حيث أجريت لها عمليات جراحية ناجحة.

المحور الثالث: مدى استفادة اللاجئين السوريين من العلاج المجاني بالمراكز الصحية والمستشفيات العمومية بولاية:

حسب ما أشرنا إليه من قبل فإن العلاج المجاني للاجئين السوريين في المراكز الصحية العمومية بالجزائر عامة وبولاية جيجل خاصة مكفول وذلك بتعليمة وزارية من وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات وعليه فإن العلاج المجاني تستفيد منه كل الأسر السورية اللاجئة في ولاية جيجل، وهنا وجب التذكير بحقيقة أن الكثير من اللاجئين لايهتمون كثيراً بالجانب الصحي لهم أو لأفراد عائلاتهم وخاصة الأطفال نظراً لظروف اللجوء التي تتميز بعدم الاستقرار على العموم، أما فيما يخص التكفل بالأمهات الحوامل واستقبالهم في مصالح الولادة فقد صرح أغلب المبحوثين بأنه يتم استقبالهم بشكل عادي، مع طلب جواز السفر وعقد الزواج أو الدفتر العائلي وبعدها الاتصال كتابياً بالمحكمة، ويتم تسجيل الولادة بمقر السفارة السورية بالعاصمة، كما يحصل الرضيع على دفتر نظامي للتلقيح حيث يتم تلقيحهم مجاناً. لكن بالرغم من استفادة اللاجئين السوريين من العلاج المجاني فإن عدم تمتعهم بالتأمين الصحي يتحتم عليهم شراء الدواء، وكذا عند زيارة الأطباء المختصين الخواص فإنهم يدفعون مصاريف الفحص الطبي بالإضافة لشراء الدواء، وفي ظل ظروف المعيشة الصعبة لعدم قدرتهم على العمل بصورة قانونية يجعل الحصول على الأموال لتلبية حاجات الحياة اليومية صعباً فما بالك بشراء الدواء والعلاج.

– المحورالرابع: واقع تكفل الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد المحسنين بالرعاية الصحية للاجئين السوريين بولاية جيجل:

حسب ما أورد أغلب المبحوثين من إجابات على هذا السؤال تبين لنا تقصير الجمعيات الخيرية المتواجدة بولاية جيجل من ناحية تقديم المساعدة في المجال الصحي للاجئين السوريين حيث اتفقت كل الإجابات بنفي أي مساعدة من طرف الجمعيات الخيرية فيما يتعلق بالأدوية أو المساعدة المالية من أجل الحصول على الدواء، غير أن ما اتفق عليه كل المبحوثين هو أنهم يتلقون إعانات ومساعدات من المواطنين الجزائريين سواء كانوا الجيران أو المساجد التي يلجأ إليها اللاجئون عندما تضيق بهم السبل كما صرح البعض أنهم يتلقون تسهيلات في الإيجار من طرف أصحاب المنازل التي يقطنون بها بعدم مطالبتهم بدفع مبلغ كبير وبالتغاضي أحياناً عن مطالبتهم بدفع أي مبلغ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجمعيات الخيرية قد قدمت إعانات ومساعدات في بداية الأمر أي في بداية نزوح اللاجئين السوريين إلى ولاية جيجل وكانت هذه المساعدات تتكون في الغالب من المواد الغذائية والملابس كما أنه لاحظنا من خلال هذه الدراسة أن الإتجاه نحو تقديم المساعدات خاصة منها المتمثلة في الأموال قد قلت نسبياً مقارنة بما كانت عليه في البداية أي عند قدوم اللاجئين، ويمكن تفسير ذلك بالأزمة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض سعر برميل النفط، الأمر الذي أدى بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة التقشف وهذا انعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين في ظل صعود معدل التضخم وانخفاض قيمة الدينار.

إن هذه الظروف الإقتصادية الصعبة تعتبر إحدى العوامل التي أثرت على مستوى البدل والعطاء من طرف المواطنين اتجاه اللاجئين السوريين بالرغم من أن المساعدات من كل نوع لم تنقطع علما أن الجمعيات الخيرية ومن خلال مقابلة لنا مع احد ممثليها تعاني هي الأخرى من محدودية الإمكانيات حيث تعتمد على إعانات المحسنين وهذا القدر لا يمكن أن يلبي احتياجات اللاجئين.

بالإضافة إلى ذلك يمكن الإشارة هنا إلى حسن المعاملة من طرف الجزائريين اللاجئين السوريين بحكم علاقات الأخوة والصداقة التي ربطت وتربط الشعبين الشقيقين في الماضي والحاضر. وهذا ما يترجم بإقبال عدد لا بأس به من اللاجئين السوريين إلى الجزائر بالرغم من بعد المسافة وهذا راجع للمعاملة التفضيلية التي يتلقوها سواء من الدولة أو الشعب من تسهيل دخول التراب الوطني وكذا الإقامة وتجديدها في كل مرة وكذا التآزر والتضامن الذي أبداه الشعب الجزائري نحو الأشقاء السوريين في محنتهم ، الأمر الذي دفع العديد منهم للاستقرار في الجزائر بعد العبور على عدة دول بالرغم من بعد المسافة عن البلد الأصلي.

وما تجدر الإشارة إليه في الأخير أن السلطات الولاية والبلدية والأمنية لولاية جيجل قد نسقت مجهوداتها خاصة في بداية تدفق اللاجئين السوريين على الولاية من أجل ضمان التكفل بهم واحتواء الأزمة الإنسانية في ظل الظروف الصعبة التي عايشوها في بلدهم والمعانات التي تحملوها بترك ديارهم واللجوء إلى بلد آخر، فالحالة النفسية التي ميزت اللاجئين عند قدومهم الى الجزائر كانت صعبة، حيث أصيب بعضهم بالإنهيار والصدمات النفسية والاضطرابات من جراء مشاعر الخوف والرعب بسبب الحرب الأهلية في وطنهم الأصلي وما خلفته من خسائر مادية وبشرية. ولهذا وحسب مسؤول في الحماية المدنية لولاية جيجل فإن الجزائر وبغرض التكفل باللاجئين السوريين قامت باتباع خطوات ومراحل تنظيمية تمثلت كالتالي:

المرحلة الأولى: تشكيل لجنة التكفل باللاجئين السوريين وتتكون من لجان فرعية وهي:

- لجنة التضامن.
- الحماية المدنية.
- الهلال الحمر الجزائري.
- الأمن.
- ولجنة الرعاية الصحية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة تنظيم اللاجئين من أجل تسجيلهم في المدارس بمختلف الأطوار التعليمية.

وأيضا مرحلة تنظيم أفراد العائلات من أجل تجديد الإقامة ومنحهم 6 أشهر قابلة للتجديد وهذا بسبب إجراءات أمنية للبلد المضيف.

المرحلة الثالثة: اللجنة الإدارية واللجنة الصحية.

وذلك بغرض تسجيل الأولاد في المدارس، ومتابعة حالتهم الصحية بشكل دائم.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة الميدانية الإستكشافية حول واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين لولاية جيجل توصلنا إلى النتائج التالية:

1)- استفادة أطفال اللاجئين السوريين بولاية جيجل من الرعاية الصحية سواء تعلق الأمر بالعلاج المجاني المضمون في المؤسسات الإستشفائية والمراكز الصحية بالولاية أو الإستفادة من حملات التلقيح للأطفال الرضع كغيرهم من الأطفال الجزائريين وذلك تأسيساً على التعليمة الوزارية التي أرسلت جميع الهيئات الصحية عبر ولايات الوطن من أجل التكفل باللاجئين السوريين وجعله على قدم المساواة مع المواطن الجزائري فيما يخص الإستفادة من الخدمات الصحية وخاصة الأطفال.

2)- بالرغم من توفر العلاج المجاني إلا أن غياب التأمين الصحي يجعل الحصول على الدواء مشكلاً بالنسبة لأغلب المبحوثين لعدم توفرهم على موارد مالية كافية من أجل شرائه.

3)- صرح أغلب المبحوثين أنهم يتلقون مساعدات وإعانات سواء من خلال إعطائهم الدواء مجاناً من طرف بعض الصيادلة أو بالحصول على إعانات مالية من طرف المواطنين ما يمكنه من الاستجابة لمتطلبات الرعاية الصحية لهم ولأطفالهم.

4)- من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الظروف التي يعيش فيها اللاجئون والتي يطبعها عدم الإستقرار والتنقل من مكان لآخر قد جعلهم غير مبالين في الكثير من الأحيان بالرعاية الصحية لأطفالهم سواء يتعلق الأمر بالعلاج من الأمراض التي يصابوا بها أو متابعة عمليات التلقيح التي يفترض أن يستفيد منها كل طفل في أوقات ومراحل معينة.

5)- إن تغيير النظرة الرسمية نحو اللاجئ وخاصة اللاجئين السوريين والعمل على إيجاد سبل قانونية من أجل إدماجهم في المجتمع قد يجعلهم قوة فعالة ويحولهم من عبء على الدولة الجزائرية إلى طاقة حيوية تساهم في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني خاصة في ظل انهيار أسعار النفط وسعي الجزائر إلى تبني نموذج اقتصادي بديل للنموذج السابق والقائم على الريع البترولي.

6)- من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى ملامسة واقع اللاجئين السوريين من ناحية الرعاية الصحية والتي حاولنا أن نكشف عن بعض جوانبها المظلمة من أجل دفع المعنيين إلى التكفل بها وتثمين بعض الجوانب المضيئة حتى ندعمها ونجعلها مثالاً يحتذى به في مناطق اللجوء الأخرى.

توصيات الدراسة:

تأسيساً على نتائج الدراسة الحالية يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- ضرورة تنسيق الجهود بين مختلف الجهات الرسمية وكذا منظمات المجتمع المدني من أجل ضمان التكفل المتكامل باللاجئين السوريين.
- نظراً لعدم استفادة اللاجئين السوريين من التأمين الصحي فإنه بالرغم من استفادتهم من العلاج المجاني المكفول من طرف وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات الجزائرية في جميع المستشفيات والمراكز الصحية في

الجزائر فإنهم يجدون صعوبة في اقتناء الدواء وكذا إجراء التحليلات الطبية التي تعتبر غالية الثمن إذ تجرى عند الخواص في أغلبها الأمر الذي يحتاج الى إجراء عاجل لتجاوز هذا المشكل.

- إن توفير إطار قانوني لتمكين اللاجئين من الحصول على عمل بصفة قانونية سيساهم من جهة في تلبية احتياجاتهم اليومية، ومن جهة أخرى يمكن أن تقدم العمالة الماهرة السورية إضافة نوعية للاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

1. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى اتفاقية عام 1951و بروتوكول 1967الخاصين بوضع اللاجئين، جنيف، 1992،.
2. اللجنة الدولية للصليب الاحمر، 2013
3. التغطية الإخبارية لقضايا اللاجئين السوريين في الأردن من وجهة نظر القائمين على الأخبار (دراسة تطبيقية)، محمد مهيرات ،رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2004، ص31.
4. http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/4/18/ يوم 04/01/ 2016
5. Doner, p; Ozkara, A. &kaveci, R.(2013).Syrian refugees in turkey: numbers and emotions. The 382 (9894);764.
6. Syrian refugees in Lebanon:The humanitarian approach under political divisions,Naufel,Hala(2012),Migration policy centre research report;URI:http:hdl.handle.net/1814/24835.

قياس مستوى قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين المقيمين في الجزائر
(دراسة على عينة من اللاجئين المقيمين بمدينة تلمسان)

د. سارة بكار جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر

ملخص البحث:

أحدثت التغيرات السياسية والحرب التي شهدتها سوريا في الآونة الأخيرة أثرا على السوريين وهددت استقرارهم وشعورهم بالأمان داخل بلدهم وهذا ما جعلهم يعمدون الى الهجرة واللجوء الى بلدان أكثر أمان تضمن استقرارهم وحياتهم، ولكن لذلك تبعات كثيرة فشعور الفرد بأنه يعيش بعيدا عن عائلته وبلده يزيد من شعوره بالقلق والخوف والغموض مما يحمله المستقبل لهم وهذا ما يؤدي لظهور العديد من الاضطرابات النفسية والصحية، ولهذا ارتأينا القيام بدراسة حول قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين في الجزائر وبالتحديد لدى عينة من اللاجئين المقيمين بمدينة تلمسان ، وقد انطلاقنا من طرح التساؤلات التالية:

1-ما مستوى قلق المستقبل لدى عينة من اللاجئين السوريين؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الجنس (ذكور، اناث)

3- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج)

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهذا لتناسبه مع موضوع الدراسة.

وللإجابة على التساؤلات التي تم طرحها قمنا باختيار عينة متكونة من60 لاجئا سوريا تم تطبيق مقياس قلق المستقبل عليهم وهو من اعداد زينب شقير ومن خلال تفريغ البيانات تم التوصل الى النتائج التالية:

1-يوجد مستوى مرتفع من قلق المستقبل لدى عينة الدراسة.

2-توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الحالة الاجتماعية ولصالح المتزوجين.

3-لا توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الجنس.

مقدمة

يعاني الشعب السوري في الآونة الأخيرة ظروفا خاصة من الاحتلال والعدوان والتشتت الديموغرافي والسياسي والفكري، وهذا ما شكل واقعا مؤلما بحيث أصبح الإنسان السوري أسير تلك الأحداث واصطدمت أماله وطموحاته وأصبح البحث عن الاستقرار والأمن هو أساس كل فرد سوري وهذا ما جعلهم يبحثون عن بلدان أكثر أمانا واستقرارا تضمن لهم العيش بسلام بعيدا عن الحرب والموت.

هذا ويعد قلق المستقبل بصفة عامة سمة من سمة هذا العصر نظرا للتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يعيشها الفرد سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية والسياسية التي جعلت الإنسان يقف حائرا قلقا وسط هذه الموجة من التغيرات يبحث عن الطمأنينة والأمان ولعل هذه الحيرة هي ما ينتاب ويحس به الفرد السوري الذي دمرت بلده وتبخرت أحلامه و مخططاته المستقبلية .

1-اشكالية الدراسة:

يقول الجبوري محمد (2013) [1] ان مظاهر الحياة العصرية بما فيها من إيقاع سريع وصراع وتنافس وتناحر وحروب في مختلف نواحي الحياة، والظروف التي يمر بها المجتمع من تغير قد تستثير القلق من المستقبل لدى الأفراد والتوجس من الخوف مما تخفيه الأيام القادمة. الأمر الذي يدعوا الأفراد الى إعادة النظر بخططهم وأهدافهم الحياتية بما ينسجم وطبيعة التغير في المجتمع وتتناغم مع إيقاع العصر المتسارع ان هذه العوامل وغيرها أدت الى إثارة مخاوفهم من الغد وأصبح هناك إحساس وشعور متزايد من خطر المستقبل.

ان الواقع الذي يعيشه اللاجئ السوري والمتمثل في ضرورة البحث عن الاستقرار في بلد بعيد عن البلد الذي عاشوا فيه وتربوا وبناو أمالا ومشاريع مستقبلية ضاعت كلها في هذه الحرب هذا الضياع الذي يشعر به الفرد وهذا التفكير الدائم في المستقبل وفي امكانية توفير الأكل والملبس لأسرته...كل هذا يجعلهم يشعرون بالقلق والتوتر النفسي نتيجة المواقف الضاغطة التي تترتب عن هذا الوضع.[2]

حيث تكمن أهمية المستقبل كما يقول بأنه المكون الرئيسي لسلوك الشخص والقدرة على بناء أهداف شخصية بعيدة المدى والعمل على تحقيقها هي صفة الكائنات الإنسانية، وعليه فان غموض هذا المستقبل أو وجود ظروف معرقلة تهدد مستقبل هذا الفرد كالحروب مثلا يجعل الفرد في حالة من الضياع وهذا ما يعيشه اللاجئ السوري في الآونة الأخيرة.

ويشير زاليسكي(zaleski) إلى أن الخوف من المستقبل يمكن أن يكون نتيجة لأشياء مختلفة وحوادث متنوعة،كنتيجة لفاجعة ممتدة مثل زلزال أو حرب أو انفجار...

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الهجرة تمثل عاملا في ازدياد الضغوط النفسية والقلق حيث تعد الهجرة حدث هام في حياة الفرد حيث تعد بمثابة نقطة انتقال تحمل معها جملة من المشاعر والأحاسيس كإحساس الفرد بانعدام الأهمية والاغتراب وغيرها...كل هذا يؤثر على الفرد من الناحية الاجتماعية والنفسية (بلكيلاني صالح،2008)[3]

فمع تردي الأوضاع الأمنية في سوريا وبلوغها أعلى المستويات ، وجدت عشرات العائلات السورية ضالتها في التنقل بحثا عن الأمن والاستقرار الذي حرمت منه في سوريا نتيجة الحرب. فالأمن والاستقرار هو حاجة يبحث عنه كل كائن بشري نظرا لأهميتها حيث يضعها "**ابرهام ماسلو**" Masslow. A كثاني حاجة ضرورية عند الإنسان.

1-قلق المستقبل وعلاقته بكل من فعالية الذات والطموح الأكاديمي، الجبوري محمد،2013

2- مقدمة في الصحة النفسية، عبد الغفار عبد السلام (1996)، القاهرة :دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

3- تقدير الذات وعلاقته بقلق المستقبل لدى الجالية العربية المقيمة بالنرويج، بلكيلاني صالح ،2008.

ومن خلال الإحصائيات تبين أن مدينة تلمسان والمتواجدة غرب البلاد تعد ثاني منطقة أكثر استقطابا للاجئين ومن هنا ارتأينا القيام بدراسة حول قلق المستقبل لدى اللاجئ السوري وانطلقنا من إشكالية مفادها إلى أي مدى يشعر اللاجئ السوري بالقلق تجاه المستقبل؟ ومن خلال هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات التالية:

1- ماهو مستوى قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين في الجزائر؟

2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الجنس (ذكور/اناث)

3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الحالة الاجتماعية (متزوج/أعزب)

2-فرضيات الدراسة :

1 -هناك مستوى مرتفع من قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين في الجزائر.

2 -هناك فروق ذات دلالة احصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الجنس.

3 -هناك فروق ذات دلالة احصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الحالة الاجتماعية.

3- أهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة الحالية في كونها تسلط الضوء على اللاجئين السوريين الموجودين في الجزائر والسعي الى التعريف بهذه الفئة والتعرف على ماتعيشه من اضطرابات وتفكير في المستقبل وتوعية الجهات المسؤولية عن الحالة التي تعيشها هذه الفئة وضرورة التكفل بهم

كما تكمن أهميتها النظرية والتطبيقية في كونها من الدراسات القليلة الموجودة حول اللاجئ السوري.

4-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على:

-مستوى قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين

-التعرف على الفروق في مستوى قلق المستقبل باختلاف الجنس.

-التعرف على الفروق في مستوى قلق المستقبل باختلاف الحالة الاجتماعية

5- التعريف الإجرائي لمصطلحات الدراسة:

قلق المستقبل: هو شعور الفرد بالتوتر والقلق تجاه المستقبل وما سيحمله هذا المستقبل من مفاجآت ويعرف إجرائياً بأنه الدرجة التي يحصل عليها الفرد على مقياس قلق المستقبل لزينب شقير.

اللاجئ السوري: هو مواطن سوري فرّ من سوريا مع تصاعد الأزمة السورية .

6-حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة الحالية في:

-الحدود البشرية: شملت الدراسة الحالية على عينة من اللاجئين السوريين المقيمين في تلمسان

-الحدود المكانية: تحددت الدراسة مكانيا بمدينة تلمسان

-الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في شهري فيفري ومارس 2016.

كما تحددت الدراسة الحالية بالأداة التي تم استعمالها في جمع البيانات وهي مقياس قلق المستقبل من اعداد زينب شقير .

الخلفية النظرية

ماهية قلق المستقبل

يرى كرميان صلاح[1] أن أحد مصادر القلق هو توقع تهديد ما، سواء كان هذا التهديد معلوما أو غامضا، فمن البديهي أن التوقع يرتبط بالأحداث المستقبلية ولا ينشأ القلق من الماضي وإنما هو الخوف من المستقبل ومايحمله من أحداث تهدد وجود الفرد أو راحته. فالقلق ينجم من الخوف بشأن أمور يتوقع الفرد حدوثها في المستقبل، والتفكير بشأن الأحداث المستقبلية لا تشكل مشكلة الا اذا كان يصاحبها قلق لا يمكن السيطرة عليه ويكون عندئذ القلق حالة مزمنة يصعب التعامل معها.

هذا ويعرف زاليسكي Zaleski قلق المستقبل : بأنه حالة من التوتر وعدم الاطمئنان والخوف من التغيرات غير المرغوبة في المستقبل، و في الحالة القصوى لقلق المستقبل فانه يكون تهديدًا بان هناك شيئًا ما غير حقيقي سوف يحدث للشخص.[2]

وترى سعود ناهد[3] أن قلق المستقبل يظهر من خلال رؤيته على انه مساحة غامضة و مجال لوجهات نظر سلبية حول ما هو آت في الغد ، و هذه المواقف يمكن أن تسود في فترة من الزمن و أن تعبر عن حالات موقفية ثابتة نسبيًا ومواقف معرفية و عاطفية تتسم بالسلبية و التشاؤم و يمكن أن يظهر بخاصية أكثر عمومية بما يحمله المستقبل القادم و ما يأتي به من أحداث يتوقعها و بشكل محدد.

ويضيف زاليسكي (Zaleski) أن كل أنواع القلق المعروفة لها بعد مستقبلي ويمثل قلق المستقبل أحد أنظمة القلق التي بدأت تطفو على السطح منذ أن أطلق توفلر Toffler مصطلح صدمة المستقبل على اعتبار أن العصر الحالي يخلق توترا خطيرا بسبب المطالب المتعددة لاستعاب تغيراته والسيطرة عليها ويتخذ قلق المستقبل صورة انخفاض مستوى الشعور بالأمن والطمأنينة وهذه الصورة واضحة جدا في عصرنا هذا.[4]

منهجية الدراسة واجراءتها

1-منهج الدراسة

إن طبيعة الدراسة هي التي تفرض على الباحث المنهج الواجب إتباعه في البحث وفي دراستنا هذه عمدنا إلى استخدام المنهج الوصفي وذلك باعتباره الأكثر استخدما في دراسة الظواهر النفسية والاجتماعية وكذا كونه الأنسب لموضوع الدراسة الحالية والتي هدفنا من خلالها إلى التعرف على مستوى قلق المستقبل لدى عينة الدراسة.

2-مجتمع وعينة الدراسة

1- نفس المرجع السابق ص 27.

2- قلق المستقبل لدى عينة من ذوي الاحتياجات الخاصة والعاديين، فاعوري أيهم ، جامعة دمشق،2008.

3- قلق المستقبل وعلاقته بمستوى التفاؤل والتشاؤم، سعود ناهد،جامعة دمشق،سوريا،2005

4-قلق المستقبل عند الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات، محمد هبة مؤيد،مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية،2010

تكون مجتمع الدراسة من اللاجئين السوريين المقيمين بمدينة تلمسان(الجزائر) وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من60 لاجئا سوريا يقطنون في مدينة تلمسان موزعين تبعا لمتغيرات الدراسة .

3-خصائص عينة الدراسة الأساسية:

أ/حسب الجنس:

الجدول رقم (01) يوضح توزيع عينة الدراسة الأساسية وفق متغير الجنس

الجنس	العدد
الاناث	**20**
الذكور	**40**
المجموع العام	**60**

يبين الجدول رقم (01) توزيع عينة الدراسة الأساسية والتي تقدر ب60 لاجئا سوريا موزعين كما هو مبين في الجدول حسب متغير الجنس حيث أن مجموع الإناث يساوي 20 أما الذكور فقدر ب40

ب/ حسب الحالة الاجتماعية

الجدول رقم(02) يوضح توزيع عينة الدراسة الأساسية وفق متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد
أعزب	**25**
متزوج	**35**
المجموع	**60**

يبين الجدول رقم (02) توزيع عينة الدراسة الأساسية والذي يقدر ب 60 فردا، حيث قدر عدد العزاب ب25 و المتزوجين ب35.

4-أداة الدراسة:

-مقياس قلق المستقبل اعداد زينب شقير (2005) يهدف المقياس الى التعرف على راي الفرد الشخصي في المستقبل وذلك على مقياس متدرج من معترض بشدة، معترض أحيانا ، معترض بدرجة متوسطة ، عادة ، أحيانا وموضوع أمام هذه التقديرات خمس أوزان (4، 3، 2 ، 1 ،0) على الترتيب وذلك عندما تكون البنود في اتجاه قلق المستقبل سلبي والعكس أي (0، 1، 2 ، 3 ، 4)عندما يكون اتجاه البنود نحو قلق المستقبل ايجابي.

يتكون المقياس من 28 بندا موزعة على خمس محاور:(القلق المتعلق بالمشكلات الحياتية- قلق الصحة وقلق الموت - قلق التفكير في المستقبل- اليأس في المستقبل- الخوف والقلق من الفشل في المستقبل)

-مفتاح تصحيح المقياس:

تتراوح الدرجة الكلية للمقياس ما بين (صفر- 112) درجة ويتم تحديد المستويات طبقًا للآتي:

من 112درجة – 91 درجة قلق مستقبل مرتفع جدا

من 90- 68 درجة قلق المستقبل مرتفع

من 67 -45 درجة قلق المستقبل معتدل متوسط

من 44- 22 درجة قلق مستقبل بسيط

من 21 – 0 درجة قلق مستقبل منخفض

الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة

تمت الباحثة بحساب الصدق والثبات بعدة طرق :

1- صدق الأداة :

تم حساب الصدق بعدة طرق منها صدق المحكمين وصدق الاتساق الداخلي حيث بلغت معاملات الارتباط ما بين (0,68 و 0,93) وهذا يدل على ارتفاع صدق المقياس.

2- ثبات المقياس:

كما تم حساب ثبات المقياس بطريقة اعادة التطبيق وقد بلغ معامل الثبات (0,74) والتجزئة النصفية بمعامل ثبات قدر ب (0,81) وهذا يدل على قيم مرتفعة تدل على ثبات المقياس.

5-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الباحثة في معالجتها لبيانات الدراسة الأساليب الإحصائية التالية:

وذلك بالطرق الإحصائية التالية:

أ- الأساليب الإحصائية المستخدمة للإجابة عن أسئلة الدراسة :

-اختبار" ت" T-test "للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات عينتين مستقلتين.

-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

6-عرض نتائج الدراسة:

- عرض نتائج الفرضية الأولى: ماهو مستوى قلق المستقبل لدى عينة من اللاجئين السوريين بتلمسان؟

الجدول رقم(03) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على مقياس قلق المستقبل

أداة الدراسة / قلق المستقبل	عينة الدراسة	المتوسط الحسابي لاجابات أفراد العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي للمقياس
	60	77	9,12	67

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن المتوسط الكلي لاستجابات أفراد العينة على مقياس قلق المستقبل والمقدرة ب 77 مرتفع مقارنة بالمتوسط الحسابي لأداة الدراسة والمقدرة ب 67 وهذا يدل على ارتفاع مستوى قلق المستقبل لدى أفراد العينة.

تنص الفرضية الثانية على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الجنس وللتحقق من نتائج الفرضية الثانية تم حساب قيمة (ت) بين قلق المستقبل و الجنس وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم 04

الجدول رقم(04) يبين نتائج حساب معامل الفرق بين قلق المستقبل والجنس

الجنس	ن = 60	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة "ت" الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة 0,05
		1,681	2,000	58	غير دال
ذكور	40				
اناث	20				

يتبين من خلال الجدول رقم (04) أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اللاجئين السورين المقيمين في تلمسان باختلاف الجنس حيث يظهر أن قيمة "ت" الجدولية أكبر من "ت" المحسوبة.

-عرض نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الحالة الاجتماعية (أعزب/ متزوج) وللتحقق من نتائج الفرضية الثالثة تم حساب قيمة (ت) بين قلق المستقبل و الحالة الاجتماعية وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (04)

الجدول رقم(05) يبين نتائج حساب معامل الفرق بين قلق المستقبل والحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ن = 60	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة "ت" الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة 0,05	
		2,110	2,000	58	دال	الفرق لصالح المتزوجين
أعزب	25					
متزوج	35					

يتبين من خلال الجدول رقم (05) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اللاجئين السوريين ولصالح العزاب.

استنتاج

نظرا لعدم وجود دراسات علمية سابقة حول الموضوع سوف نستعرض استنتاج حول نتائج الدراسة انطلاقا من الملاحظة العلمية والمقابلات التي أجريناها مع العينة.

لو تأملنا في هذه النتائج المتوصل اليها فسنجد أنها منطقية مقارنة بالمعطيات الموجودة حيث أن اللاجئ السوري مهما كان جنسه سواء ذكرا أو أنثى فانه يشعر بالقلق والتوتر والتفكير في المستقبل،فبمجرد شعور الفرد بأنه بعيد عن وطنه فان هذا يؤدي به إلى الإحساس بالوحدة والاغتراب فكيف اذا كان هذا الفرد يعيش في بلد ما على أنه لاجئ أي لايتمتع بنفس الحقوق التي كان يتمتع بها في بلده وهذا راجع الى ظروف قاهرة وحروب جعلته يترك بلده إلى وجهة أخرى ، ولا يمكننا إخفاء بأن اللاجئين السوريين بالرغم من احتوائهم والتكفل بهم في العديد من الدول العربية والأجنبية ولكن في ظل ارتفاع عددهم، فان آلية الاحتواء أضحت تتخللها العديد من النقائص خاصة بالنسبة للاجئين بطريقة غير قانونية حيث يعتبر إيواء اللاجئين عملية مكلفة جدا بالنسبة لأي دولة مستقبلة....

وقد أثبتت الإحصائيات عن تواجد ما يقارب 21 ألف لاجئ سوري في الجزائر خلال السنة الأخيرة نسبة كبيرة منهم يعيشون بطريقة غير قانونية ، كل هذه المعطيات تجعل اللاجئ يعيش في حالة من التوتر والترقب دائما على الرغم من هروبهم من سوريا بحثا عن الأمن والاستقرار الا أن اللجوء الى أي بلد يتطلب منهم البحث عن لقمة العيش لسد حاجيات عائلاتهم اليومية ولهذا كانت نسبة قلق المستقبل عند أفراد العينة مرتفع .

أما بالنسبة للنتيجة المتوصل اليها فيما يخص عدم وجود فروق فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الجنس فهذا يدل على أن اللاجئين السوريون باختلاف جنسهم يشعرون بنفس القلق والتوتر والضغط النفسي حيث أن كل من الرجل والمرأة يشعرون بالقلق تجاه مستقبلهم فالتفكير فيما يخبئه لهم الغد ؟ والى اين سيلجئون مستقبلا؟ وهل ستعود بلدهم على ما كانت عليه سابقا؟ إذن فهم يشعرون بنفس الأحاسيس والمشاعر السلبية .

أما بالنسبة للفروق فيما يخص قلق المستقبل باختلاف الحالة الاجتماعية والتي أثبتت وجود فروق ذات دالة إحصائية ولصالح المتزوجين. فتفسير هذه النتيجة يرجع إلى كون اللاجئ السوري الذي يملك عائلة يشعر بقلق مستقبل أكبر من الأعزب لأن المتزوج يعد رب عائلة وعليه التكفل بهذه العائلة والبحث عن لقمة العيش عن طريق العمل وفي ظل الظروف التي يعيشها اللاجئ السوري فان هذا الأمر يعد صعبا للغاية فتفكيره ينصب حول كيفية توفير المأكل والمشرب والملبس كونها من ضروريات الإنسان وقاعدة حاجياته، بالإضافة إلى التفكير في كيفية تعليم أبنائه وسد نفقاتهم وكذا عن توفير المأوى وعن مصير أبنائه في المستقبل وهذا ما يتفق مع نتيجة **كرميان صالح** (2008)[1] في دراسته حول الفروق في قلق المستقبل باختلاف الحالة الاجتماعية والتي كانت لصالح المتزوجين حيث أرجع ذلك الى مسؤولياتهم الجمة تجاه مستقبل أولادهم في بلد يختلف كلياً عن موطنهم الأصلي من حيث العلاقات الاجتماعية وتعقيدات الحياة اليومية وتأثيراتها وحالة الشعور بالغموض والضبابية في الحياة

1-سمات الشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل لدى العاملين بصفة مؤقتة من الجالية العراقية في أستراليا، كرميان صالح،2008

على عكس الأعزب الذي لربما تكون درجة قلقه أقل نوعا ما كونه يسعى الى تلبيات حاجاته اليومية من أكل وشرب ولباس وسهولة انتقاله من منطقة لأخرى بحثا عن العمل.

كل هذه الظروف التي يعيشها اللاجئ السوري تجعله يقلق ويفكر في مستقبله وما يخبئه له من أحداث ومفاجأة يعتبرها اللاجئ غير سارة وأكثر صعوبة من الوقت الحالي.

قائمة المراجع:

1-مقدمة في الصحة النفسية، عبد الغفار عبد السلام (1996)، القاهرة :دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

2-سمات الشخصية وعلاقتها بقلق المستقبل لدى العاملين بصورة مؤقتة من الجالية العراقية في أستراليا، كرميان صلاح حميد حسين (2008) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

3-قلق المستقبل عند الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات، محمد مؤيد، هبة (2010) ، مجلة البحوث التربوية والأبحاث النفسية، العددان 26 و27 : مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية.

4- قلق المستقبل وعلاقته بمستوى التفاؤل والتشاؤم، سعود ناهد شريف (2004) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق، سوريا.

5- قلق المستقبل لدى عينة من ذوي الاحتياجات الخاصة والعاديين من أبناء محافظة القنيطرة، فاعوري،أيهم (2008) ،جامعة دمشق،كلية التربية:قسم علم النفس.

6-قلق المستقبل وعلاقته لكل من فاعلية الذات والطموح الأكاديمي، الجبوري محمد (2013) كلية الآداب والتربية ، قسم العلوم النفسية.

7-تقدير الذات وعلاقته بقلق المستقبل لدى الجالية العربية المقيمة بمدينة أوسلو في النرويج، بلكيلاني محمد(2008) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين

دراسة ميدانية بدولة الجزائر– ولاية وادي سوف نموذجاً

د. مسعودة منتصر، و أ. هند غدايفي، و أ. أحمد جلول (جامعة حمة لخضر– الوادي– الجزائر)

مقدمة

يعتبر القلق من الانفعالات المحورية التي تدور حولها أغلب الانفعالات الإنسانية الأخرى ومقياسا للحكم على مدى مثالية أي حضارة، وقد نال القسط الأوفر من دراسات الكثير من الباحثين في مختلف العلوم النفسية ،وذلك لارتباطه الدائم بصحة الفرد النفسية والجسمية، لذلك فإن هنالك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع القلق بصفة عامة وقلق المستقبل بصفة خاصة،(الساسي حوامدي وعادل بالمسعود، 2014،ص17)، لذا سنحاول من خلال هذه الورقة أن نتطرق لقلق المستقبل من لدى اللاجئين السوريين بالجزائر– ولاية الوادي نموذجاً.

1– الإشكالية

يعد قلق المستقبل من القضايا الاجتماعية الآخذة بالانتشار والزيادة – بمختلف أشكاله وأنواعه – على الرغم من خطورته وتصدي كثير من الباحثين من خلال الدراسات لمواجهته والحد منه، ونظرا للآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة به، أصبحت دراسة هذه القضية أمرا ملزما للتعرف على أهم أسبابها وأهم السبل للحد منها، وعلى ضوء ما سبق سنحاول التعرف على ظاهرة قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين بالجزائر، وذلك تبعا لبعض المتغيرات كالجنس والمستوى الدراسي.

2– أهداف الدراسة وأسئلتها:

يكمن هدف الدراسة الحالية في الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل يعاني اللاجئين السوريين المقيمين بمدينة الوادي من قلق المستقبل؟
- ما مستوى قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين بمدينة الوادي؟
- هل توجد فروق دالة إحصائيا بين متغير الجنس ومتغير قلق المستقيل لصالح الإناث؟
- هل توجد فروق دالة إحصائيا بين متغير قلق المستقبل ومتغير المستوى التعليمي؟

3– تعريف القلق

يعرّف دريفر(Drever, 1971) القلق بأنه"حالة انفعالية معقدة ومزمنة مع تخوف وفزع، لأن الاضطرابات العقلية والعصبية المختلفة تشكل معظم عناصره الرئيسة"[1].

[1]. A Dictionary of Psychology, Drever, James (1971), revised by Harvey Wallerstien. London: Penguin Reference Books, P 17.

- يعرف علي ماضي(1991) القلق: بأنه استجابة إنفعالية تتميز بمشاعر الخوف والخشية والتوتر الفزيولوجي، فلا يعود الفرد القلق قادرا على التركيز والتفكير بوضوح.[1]

كما يعرفه (ارون بيك): بأنه إنفعال يظهر مع تنشيط الخوف الذي يعتبر تفكيرا عن تقويم أو تقرير لخطر محتمل.

ويعرف بأنه حالة من التوتر الشامل الذي ينشأ خلال صراعات الدوافع ومحاولات الفرد للتكيف.[2]

4- قلق المستقبل: Future-Anxiety

إن مظاهر الحياة العصرية بما فيها من إيقاع سريع وصراع وتنافس وتناحر وحروب في مختلف نواحي الحياة، والظروف التي يمر بها المجتمع من تغير قد تستثير القلق من المستقبل لدى الأفراد والتوجس من الخوف مما تخفيه الأيام القادمة. الأمر الذي يدعوا الأفراد إلى إعادة النظر بخططهم وأهدافهم الحياتية بما ينسجم وطبيعة التغير في المجتمع، والتناغم مع إيقاع العصر المتسارع، إن مثل هذه العوامل وغيرها جعلت من الحركة السريعة هي المسير لكل شيء آخذة معها الأفراد إلى إثارة مخاوفهم من الغد وأصبح هناك شعور متزايد من خطر المستقبل والقلق بوجه عام الذي أصبح نتيجة من النتائج الواضحة لهذه المتغيرات، بل تحول من مجرد نتيجة إلى سبب يؤدي إلى ظهور الكثير من المظاهر العصابية، حتى أن البعض يعتبره جوهر العصاب ومصدر الأعراض العصابية عند الفرد.

يعتبر قلق المستقبل نوع من أنواع القلق العام الذي يتميز بوجود الاستعداد له عند الشخص وكذلك يؤدي إلى تشاؤم الفرد وإحداث تغيرات في مجرى حياته.[3]

وقد عرفه معوض: بأنه التشاؤم من المستقبل ويتضمن قلق التفكير في المستقبل والخوف من المشكلات الاجتماعية المستقبلية ومن تدني القيم وعدم الثقة في المستقبل وقلق الموت والخوف من العجز في المستقبل واليأس منه.[4]

يعرف عبد الغفار(1997) قلق المستقبل: بأنه خوف من المستقبل وما قد يحمله المستقبل من أحداث قد تهدد وجود الإنسان أو تهديد إنسانية الفرد.[5]

تعريف عبد الباقي(1993): يعرفه بأنه خوف أو مزيج من الرعب والأمل بالنسبة إلى المستقبل والإكتئاب والأفكار الوسواسية واليأس بصورة غير معروفة.[1]

---

[1] الضغوط النفسية والمدرسية وكيفية مواجهتها، منصوري مصطفي، (2010)، ب-ط، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 32.

[2] الاضطرابات النفسية الخوف القلق التوتر الأمراض النفسية للأطفال، عبد اللطيف حسين فرج، (2009)،ط1، دار الحاميد للنشر والتوزيع، عمان الأردن. ص: 128.

[3] تقدير الذات وقلق المستقبل لدى الجالية العربية المقيمة بمدينة أوسلو في النرويج، بليكلاني، إبراهيم محمد (2008) :رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. ص: 45.

[4] اثر كل من العلاج المعرفي والعلاج النفسي الديني في تخفيف قلق المستقبل لدى عينة من طلبة الجامعة، معوض، محمد عبد التواب (1996):رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية جامعة القاهرة.ص: 55.

[5] جودة الحياه وعلاقتها بقلق المستقبل لدى عينة من الطلبة الجامعيين، السعيد زاير(2013)، مذكرة ماستر(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر . ص: 17.

يعرف المشيخي (2009) قلق المستقبل: بأنه الشعور بعدم الإرتياح والتفكير السلبي تجاه المستقبل والنظرة السلبية للحياة وعدم القدرة على مواجهة الأحداث الحياتية الضاغطة وتدني اعتبار الذات وفقدان الشعور بالأمن مع عدم الثقة بالنفس.

أما بارلو (barlow،2000) فيعرف قلق المستقبل: بأنه حالة مزاجية،سلبية تتميز بأعراض التوتر البدني والتخوف من المستقبل كما وأنها تتميز بالتأثير السلبي من حيث أن الشخص يركز على احتمالية خطر أو سوء حظ لا يمكن السيطرة عليه.[2]

وبناءا على ما سبق وتساوقاً مع أهداف البحث، يمكن أن نعرف قلق المستقبل بأنه أحد أنواع القلق العام، ويتميز بوجود استعداد له، وهو خبرة انفعالية غير سارة تتسم بالترقب والتوجس وهو وعدم الإطمئنان والخوف مما يحمله المستقبل الأكثر بعداً.

5- قلق المستقبل وبعض المفاهيم المرتبطة به:

يتشابه قلق المستقبل مع بعض المفاهيم، ويكون هذا التشابه إما في التأثير والنتائج على الأفراد أو في الأسباب المؤدية لحدوث الظاهرة أو في بعض الخصائص التي يتشابه فيها الأفراد الذين ينطوون تحت فئة هذا المفهوم.

5-1- الخوف من الفشل:

يوجد تشابه بين الخوف من الفشل وبين قلق المستقبل، ففي ظل الثورة العلمية والمنافسة الشديدة أصبح من الضروري للفرد أن يجد لنفسه مكاناً مميزاً وقد أشار (الطواب) إلى أن الفشل يؤدي الى فقدان الفرد الثقة بنفسه وبالآخرين، كما أن خبرات الفشل المتكررة تجعل التلاميذ عرضة للقلق ويشعرون بعدم الاهتمام بصفة عامة عن عمل أهداف واقعية لأنفسهم.[3]

كما أن الأفراد الذين يعانون الخوف من الفشل يفتقدون إلى الدافعية للإنجاز والنجاح حيث يعتقدون أن النجاح يعتمد على الحظ أو على عوامل خارجية وليس على قدراتهم أي أن مركز الضبط لديهم خارجي كما أنهم يشعرون بأنهم غير قادرين على التحكم في مستقبلهم وبالتالي تفتر همتهم وتقل دافعيتهم وتحبط رغبتهم للعمل والنجاح، وهذا ما يخلق حالة من الاستسلام والعجز والميل إلى الرضا بالوضع الراهن دون تحسينه ومن ثم انخفاض الدافعية.

5-2-قلق المستقبل والتوجه للمستقبل

---

[1] قلق المستقبل عند الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات، هبة مؤيد محمد، (ب س)،مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد(26)(27)، ص 329 .

[2] دراسة سيكومترية اكلينيكية لقلق المستقبل وعلاقته بمعنى الحياة ووجهة الضبط لدى عينة من المعاقين بصريا والمبصرين، إبراهيم محمود ابو الهدى(2011)،مجلة كلية التربية، العدد (35)،مصر، ص 795 .

[3] أثر خبرة النجاح والفشل في الموقف التعليمي (على تقدير الذات لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، الطواب، سيد محمود (1986): العدد4. جدة دار البيان العربي.

يمكن القول أن التوجه للمستقبل هو تصور الأفراد لما يتعلق بمستقبلهم، أو ما يظهر في تقاريرهم الذاتية ويتضمن ما يعتقده الفرد أنه ذو أهمية ومعنى في حياته وهو مهم لدافعية الأفراد، إنه ليس ما تذهب إليه إنما ما تبنيه وهو الخلفية التي تظهر عليها الأهداف والخطط والاكتشافات والخيارات وصنع القرار.

ويعد مفهوم التوجه للمستقبل وثيق الصلة بقلق المستقبل، فهما على طرفي متصل ، فبقدر ما يكون قلق المستقبل حافزا على الانجاز فإنه يقترب من التوجه للمستقبل، وبقدر ما ينخفض هذا الأخير لدى الفرد فانه يعبر عن قلقه تجاه هذا المستقبل ودفاعه ضد هذا القلق. وإذا كان التوجه للمستقبل في حالته القصوى يزيد تطلع الفرد الدائم نحو المستقبل كسبيل لبلوغ الأهداف وتحقيق الإشباع.[1]أما قلق المستقبل يعني حالة من التوتر و عدم الاطمئنان والخوف من التغيرات غير المرغوبة في المستقبل وفي حالته القصوى تهديد بأن هناك شيء سوف يحدث للشخص.

5-3-قلق المستقبل والتشاؤم

يرتبط قلق المستقبل ارتباطاً وثيقاً بالتشاؤم، فقد وجد ارتباط ايجابي بين قلق المستقبل وبين التشاؤم. (P 158 Chlewinsk, 1994)، ويؤثر التشاؤم سلباً في سلوك الإنسان وصحته النفسية والجسمية، والنظرة التشاؤمية للمستقبل تجعل الفرد عرضة للاكتئاب واليأس والانتحار حيث يتصف المكتئبون بتعميمهم للفشل والنظرة السلبية للحياة والذات والمستقبل، و يمكن القول أن من لديه هذه النظرة السلبية للمستقبل.قد يترتب على ذلك هبوط روحه المعنوية وتناقص دافعيته للانجاز.

وقد أكد (رونالد مولين) أن الإنسان القلق من المستقبل يتصف بالتشاؤم والانطواء وظهور علامات الشك والتردد وظهور الانفعالات لأدنى سبب، ويقع تحت تأثير انفعاله ويميل نحو التعقيد والاضطراب وعدم الاستقرار كما أن لديه توقعات سلبية لكل ما يحمله المستقبل، وعدم القدرة على مواجهة هذا المستقبل. فالخوف من المستقبل يؤدي إلى تجنب مواجهة هذا المستقبل، فالخوف من المستقبل يؤدي به للخوف من الحاضر الذي يوقع الشخص في حالة من السلبية.

6- **أسباب قلق المستقبل :**

يتمثل قلق المستقبل بمجال واسع من الغموض والمجهول ومجال من وجهات نظرة سلبية معبرة عن مواقف معرفية وعاطفية تسودها السلبية، كما وأن حالة عدم المقدرة على التنبؤ لما سيحدث مستقبلا وما ينتج عن ذلك من نتائج نفسية كلها تولد مواقف سلبية مليئة بمشاعر الخوف والقلق من هذا المجهول، ومن أهم أسباب قلق المستقبل لدي الفرد هي:

6-1- أسباب شخصية :

_عدم وجود المعلومات الكافية لبناء الأفكار والتكهن بالمستقبل.

[1]المرجع في مقاييس الشخصية، بدر محمد الانصارى (2000)، ب-ط، دار الكتاب الحديث، جامعة الكويت. ص: 34.

_عدم القدرة على الفصل بين الأماني والتطلعات عن الواقع الذي فيه.

_عدم وجود القدرة الكافية للفرد للتكيف مع المشكلة التي يعاني منها.

6-2- أسباب إجتماعية :

-عدم مساعدة الفرد من قبل الوالدين أو من يقوم مقامهم على حل مشكلاته.

-الشعور بالعزلة وعدم الإنتماء للأسرة أو المجتمع.

-الشعور بعدم الأمان والإحساس بالضياع.[1]

وعموما نرى بأن أكثر ما يجعل الفرد قلقاً وخائفاً ما يأتي:

- المستقبل (كل الأشياء السيئة التي يمكن أن تحدث في المستقبل)
- الوحدة (being alone) وابتعاد الناس عن الشخص.
- الخوف من المرض وخصوصاً الأمراض الخطيرة.
- الخوف من الفشل في الدراسة أو في العلاقات الاجتماعية أو الملل.
- الحاجة المادية والفقر في المستقبل.
- فقدان العمل والبطالة.
- عدم القدرة على اتخاذ قرار مصيري الآن أو في المستقبل.
- الزواج وذلك من خلال الخوف من عدم العثور على الشريك المناسب.
- رفض الآخرين له وعدم قدرته على إقامة علاقة حميمة مع الأشخاص الآخرين.
- الموت.

7- **أعراض قلق المستقبل :**

7-1- أعراض فسيولوجية: تتمثل في :

- شحوب الوجه، تعابير الخوف على الوجه، سرعة دقات القلب، إرتفاع ضغط الدم، سرعة التنفس والشعور بالاختناق، جفاف الحلق وصعوبة البلع، آلام في المعدة والأمعاء، صعوبة التبول والرغبة المستمرة فيه.

7-2- أعراض نفسية واجتماعية: تتمثل في :

التوتر والإنزعاج لأتفه الأسباب، الأحلام المزعجة، اضطرابات في النوم، الخوف الشديد من شر مرتقب، العجز الذي لا يرتبط بخطر حقيقي، الإنسحاب وعدم التفاعل مع الآخرين.

7-3- أعراض عقلية:تتمثل في :

اضطرابات التفكير، عدم التركيز، صعوبة إعمال العقل.[1]

---

[1] علاقة سمة التفاؤل-التشاؤم بقلق المستقبل لطلبة ثانية ماستر عيادي، زعتر شريف وعائشة عماري(2011)،مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. ص: 49.

8- **سمات ذوي قلق المستقبل :**

يشير حسانين (2002) إلى مجموعة من السمات التي يتسم بها الأشخاص ذوي قلق المستقبل والتي من أهمها ما يلي:

–اتخاذ إجراءات وقائية من أجل الحفاظ على الوضع الراهن بدلا من المخاطرة من أجل زيادة الفرص في المستقبل.

–التقوقع داخل إطار الروتين مع الحفاظ على الطرق المعروفة في التعامل مع المواقف.

–الخوف من التغيرات الإجتماعية والسياسية المتوقع حدوثها في المستقبل.

–الإنطواء وظهور علامات الحزن والشك.

–التشاؤم وذلك لأن الخائف من المستقبل لا يتوقع إلا الشر ويتهيأ له وأن الأخطار محدقة به.

وأشارت دراسة إيمان صبري (2003) إلي أن الأفراد ذوي قلق المستقبل يعانون من ضعف في الثقة بالنفس وإرجاع ما يحدث لهم من مواقف غير سارة إلي عوامل خارجية.

وأكدت دراسة إبراهيم(2006) أن الفرد الذي يعاني من قلق المستقبل يعتبر فاقدا للثقة بالمستقبل وعرضة للانهيار العقلي والبدني ومفتقد للثقة بالنفس، وكثير التردد وعاجز عن الفصل في الأمور الهامة.[2]

أما التعريف الإجرائي لقلق المستقبل: فهو الدرجة التي يحصل عليها أفراد العينة من خلال الإجابة على فقرات مقياس قلق المستقبل المستخدم في هذه الدراسة.

9- **الآثار السلبية لقلق المستقبل:**

من أهم الآثار السلبية التي تترتب على قلق المستقبل ما يأتي :

–التقوقع والإنتظار السلبي لما قد يحدث، للتوقع والاشتياق تأثير ومجرى المشاعر والأفعال يفوق كل التصورات، فيما يتوقعه الشخص لخبراته من نتائج عاجلة أو آجلة هو الذي يحدد معني هذه الخبرات، وقد تتخذ التوقعات شكلاً بصرياً، فالشخص القلق تتراءى له صور الكارثة كلما شرع في موقف جديد.

–يفقد الإنسان تماسكه المعنوي ويصبح عرضة للإنهيار العقلي والبدني إستنادا إلى أن الإنسان لا يستطيع أن يحيا إلا بواسطة تطلعه إلى المستقبل.

–تدمير نفسية الفرد فلا يستطيع أن يحقق ذاته أو يبدع وإنما يضطرب وينعكس ذلك في صورة إضطرابات متعددة الأشكال والخرافات واختلال الثقة بالنفس.

–الشك في الكفاءة الشخصية واستخدام أساليب الإجبار والإكراه في التعامل مع الآخرين وذلك لتعويض نقص هذه الكفاءة.[1]

[1] الإنهاك النفسي وعلاقته بكل من قلق المستقبل ومستوى الطموح لدى العاملين في الانفاق، ماهر موسى مصطفى الشرافي(2013)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية ،غزة.ص: 39.

[2] قلق المستقبل لدى الفتاة العانس وعلاقته بالتوافق النفسي الاجتماعي، حسين ذهبية (2012)،مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر. ص ص:119-120.

10- الطبيعة المعرفية لقلق المستقبل :

قلق المستقبل له مكونات معرفية مهمة وارتباطات عضوية قليلة، فهو إدراكي معرفي أكثر منه انفعالياً عاطفياً، يؤكد هذا الكلام زبيجنيو زاليسكى (zaleski) على أن الجانب المعرفي يعتبر هو المقدمة الأساسية لقلق المستقبل:

10-1- النموذج المعرفي للقلق:

يشير (زبيجنيو زاليسكى) إلى أن السمة الكبرى للقلق هي توقعات العلاقات التهديد والخطر الوشيك، ولذلك يكون لدى الفرد خطر مفرط للأخطار المحتملة،أو الأخطار الغير سارة.

ويرى محمد عوض (1996)على أن التطور الرئيسي لهذا النموذج يعتمد على تفسير الأفراد للأحداث المسؤولة عن حدوث الانفعالات السالبة مثل، القلق والغضب والحزن،وفي حالة القلق فإن تفسيرات الأحداث أو المعارف تتعلق بالإحساس والشعور بالخطر الناتج عن المواقف الخطرة، مثل المرض،والموت.

ويشير زبيجنيو زاليسكى (1996) أن النموذج المعرفي يوضح أن الشخص القلق تكون معتقداته الشخصية وأفكاره أساسها سلبي عن المواقف التي يتعرض فيها للخطر أو التهديد.[2]

11- التعامل مع قلق المستقبل :

إنه من الطبيعي أن قلق المستقبل له أثر كبير على صحة الفرد وإنتاجه لما له من أضرار على الصعيد النفسي والاجتماعي وهذا الأمر يستدعي المواجهة والمعالجة معا لذلك لابد من إيجاد أساليب تهدف إلي التخلص من القلق والحد منه،

لذلك فقد أشار الأقصري (2002) إلي عدة طرق لمواجهة الخوف والقلق من المستقبل باستخدام فنيات العلاج السلوكي والتي يمكن عرضها في ما يلي :

11-1- الطريقة الأولى: إزالة الحساسية المسببة للمخاوف بطريقة منتظمة:

تعتبر هذه الطريقة أولى أنواع العلاج السلوكي الهامة فلو أن إنسانا يخاف من شيء ما يقول بأنه سيحدث ولو حدث سيؤدي إلى أثار وخيمة، فليتخيل هذا الشيء الذي يخشاه قد يحدث فعلا، ثم يقوم باسترخاء عميق لعضلاته بطريقة فعالة، من خلال علاج القلق بالإسترخاء لأنه ثبت أن أغلب المصابين بالقلق والخوف من المستقبل يعجزون عن الإسترخاء بطريقة فعالة، بل يكونوا في حاجة إلى ساعات من التدرب حتى يتمكنوا من

---

[1] إدراك القبول-الرفض الوالدي والأفكار اللاعقلانية وقلق المستقبل لدى عينة من طلاب جامعة الحدود الشمالية، خالد بن الحميدي هدمول العنزي (2010)، مذكرة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة أم القرى، السعودية. ص:66.

[2] قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات ومستوى الطموح الأكاديمي لدى عينة من طلبة جامعة الازهر، نيفن عبد الرحمان المصري(2011)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة. ص: 35-36.

إخضاع عضلاتهم للإسترخاء العميق عندما يريدون، وبعد الإسترخاء العميق يلزم استحضار صورة بصرية حية للمخاوف التي تقلق الفرد من المستقبل، والإحتفاظ بهذه الصورة لمدة (15ثانية) فقط.[1]

11-2- الطريقة الثانية وتسمى الإغراق: وهي عبارة على أسلوب مواجهة فعلية للمخاوف في الخيال دون الاستعانة باسترخاء العضلات فالإنسان المصاب بالقلق والخوف من المستقبل يجب أن يتخيل أن تلك المخاوف بحدها الأقصى قد حدثت فعلا،ويتكيف على ذلك، ويكرر التخيل المبالغ للمخاوف فترات طويلة حتى يتكيف معها تماما، ويستمر في هذا التصور إلى أن يشعر أن تكرار مشاهدة الحد الأقصى من المخاوف أمام عينيه أصبح لا يثيره ولا يقلقه لأنه اعتاد على تصوره وهكذا نجد أن ذلك الشخص بهذا الأسلوب قد تعلم ذهنيا كيف يواجه أسوا تقديرات الخوف والقلق، ويتعامل معها في خياله، ويكون مؤهلا لمواجهتها في الواقع لو حدثت.

11-3- الطريقة الثالثة وتسمى طريقة إعادة التنظيم المعرفي:

فهذه الطريقة العلمية تمت متابعتها وحققت نجاحات كثيرة بعد أن لوحظ أن الذين يعانون من القلق والخوف من المستقبل يشغلون أنفسهم دائما بالتفكير السلبي وهو ما يؤدي إلى حالة من القلق والخوف وعلى هذا الأساس فإن هذه الطريقة قائمة على استبدال الأفكار السلبية بأخرى إيجابية، وعند التفكير السلبي في الأشياء التي تثير القلق والمخاوف،فلماذا لا يتم التفكير واستبدال النتائج الإيجابية المتوقعة لتحل محل النتائج السلبية المقلقة هي التنظيم المعرفي للإنسان السوي الذي لابد له أن يتوقع النجاح تماما كما يتوقع الفشل فالهدف الأساسي من الطريقة التنظيم المعرفي هو تعديل أنماط التفكير السلبي وإحلال الأفكار الإيجابية المتفائلة مكانها، لذلك فلو حاولنا الحصول على نتائج إيجابية في التخلص من القلق والخوف من المستقبل باستخدام العلاج السلوكي وحده، فلابد أن نعلم أن هذه العملية بطيئة إلى حد ما، وتحتاج إلى فترة زمنية قد تطول إلى أن ينتهي الإنسان من التغلب على مخاوفه تماما.[2]

12- إجراءات الدراسة:

12-1-منهج البحث:

استخدمنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف ما هو كائن وجمع البيانات عنه كما يهتم بتحديد ودراسة العلاقات الموجودة والتعبير عنها بشكل كمي. دون أن يتدخل أو يغير بالبناء الداخلي للمتغيرات الخاضعة للبحث، ويعتبر المنهج الوصفي أحد أشكال البحوث الشائعة التي اشتغل بها العديد من الباحثين والمتعلمين، فهو يسعى إلى تحديد الوضع الحالي لظاهرة معينة ومن ثم يعمل على وصفها، وهو بالتالي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً.

12-2-مجتمع البحث:

[1]غالب بن محمد علي المشيخي (2009)، قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات ومستوى الطموح لدى عينة من طلاب جامعة الطائف، مذكرة دكتوراه (غير منشورة) ،جامعة أم القرى، السعودية. ص:57.

[2]نفس المرجع: ص ص:58-59.

تكون مجتمع البحث من اللاجئون السوريون بولاية الوادي والبالغ عددهم في حدود (165لاجئ)

12-3- عينة البحث:

شملت عينة البحث (60) لاجئ ولاجئة من مجموع اللاجئين المتواجدين في مدينة الوادي

جدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	العدد	النسبة المئوية
ابتدائي	27	%45
متوسط	20	%33.33
ثانوي	10	%16.66
جامعي	3	%5
المجموع	60	%100

جدول (2)يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	25	%41.66
إناث	35	%58.33
المجموع	60	%100

12-4-أداة الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على مقياس **قلق المستقبل المعد من قبل زينب محمود شقير** والذي يهدف إلى معرفة رأي الفرد الشخصي بوضوح في المستقبل وذلك على مقياس متدرج (من معترض بشدة (أبدا)، معترض أحياناً (قليلاً) ، بدرجة متوسطة ، عادة (كثيراً) ، تماماً (دائماً) وتقابل أمام هذه التقديرات درجات هي:5- 4- 3- 2- 1- على الترتيب وذلك عندما يكون اتجاه البنود نحو قلق المستقبل سلبي بينما تكون هذه التقديرات في اتجاه عكسي (1 – 2 – 3 – 4-5) عندما يكون اتجاه التقديرات نحو قلق المستقبل إيجابي، وبذلك تشير الدرجة المرتفعة على المقياس إلى ارتفاع قلق المستقبل لدى الفرد.

ويتكون المقياس من (28) فقرة موزعة كالاتي:

1. القلق المتعلق بالمشكلات الحياتية ويشمل 6 فقرات.
2. قلق الصحة وقلق الموت ويشمل 6 فقرات.
3. القلق الذهني (قلق التفكير في المستقبل) ويشمل 5 فقرات
4. اليأس فى المستقبل ويشمل 6 فقرات

5.الخوف والقلق من الفشل في المستقبل ويشمل 5 فقرات

12-4-1-صدق المقياس :

1- الصدق الظاهري:

تم حساب صدق المقياس وذلك بعرض المقياس بصورته الأولى على مجموعه من الخبراء من أهل الاختصاص وذلك للنظر بما يرون من تعديل للفقرات ومدى مناسبتها للخاصية المراد قياسها في هذا البحث وبعد أن تم تطابق رأي جميع الخبراء بالموافقة على فقرات المقياس، وهذا مما يعني ملائمة هذه الأداة للعمل بها في البحث الحالي وبالتالي صلاحيته للتطبيق على عينة البحث .

12-4-2-صدق الاتساق الداخلي:

حساب معامل الارتباط بين درجة كل مفردة من مفردات المقياس والدرجة الكلية للمقياس ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (3) يبين قيم معاملات الارتباط بين درجة كل مفردة والدرجة الكلية لمقياس قلق المستقبل

رقم الفقرة	قيمة الارتباط	رقم الفقرة	قيمة الارتباط
1	0.624	15	0.649
2	0.418	16	0.523
3	0.467	17	0.763
4	0.436	18	0.495
5	0.453	19	0.635
6	0.518	20	0.462
7	0.459	12	0.708
8	0.471	22	0.600
9	0.303	23	0.700
10	0.460	24	0.404
11	0.545	25	0.510
12	0.628	26	0.464
13	0.431	27	0.653
14	0.521	28	0.491

مستوى الدلالة (0.01)

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط دالة عند مستوى (0.01) وهذا يعنى أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق وأن جميع مفردات المقياس ترتبط بالدرجة الكلية للمقياس مما يدل على أن هناك اتساقاً داخلياً للمقياس ككل.

12-4-3-ثبات المقياس:

قامت الباحثة معدة المقياس (زينب محمود شقير) بحساب الثبات بعدة طرق:

1- طريقة إعادة تطبيق الاختبار Test-Retest

حيث تم تطبيقه على عينة من الجنسين من طلاب كلية التربية جامعة طنطا وعددها (80) من كل جنس مرتين متتاليتين بفاصل زمني بينهما شهر، وقد بلغ معامل الارتباط بين التطبيقين (0.84 ، 0.83 ، 0.81) لكل من عينة الذكور ، وعينة الإناث، والعينة الكلية.

2- طريقة التجزئة النصفية :

بلغت قيمة معامل الثبات بين الفقرات الزوجية والفردية (0.69) وبعد تصحيح معامل الثبات النصفي باستخدام معادلة سبيرمان براون **Spearman – Brown** التصحيحية بلغ معامل الثبات بين البنود الزوجية والفردية (0.818) وهو معامل ثبات مرتفع مما يطمئن على استخدام المقياس.

3. طريقة معامل الاتساق باستخدام معادلة الفا-كرونباخ Alpha Cronbach's Coefficient

حيث تم حساب معامل ألفا على عينة من الذكور والإناث من طلاب الجامعة لعينة مقدارها (100) طالب من الجنسين وبلغ معامل الثبات (0.882، 0.911، 0.923) لعينة الذكور ، الإناث ، والعينة الكلية على التوالي. وهي معاملات ثبات مرتفعة للمقياس.

4.طريقة التحقق من الثبات من قبل الباحث لاستخدام المقياس في البحث الحالي:

وقد قام الباحثون بالتحقق من ثبات مقياس قلق المستقبل على عينة اللاجئين بلغ عددها (30).

12-4-4-عرض وتحليل النتائج:

12-4-4-1-نتائج السؤال الأول: هل يعاني اللاجئون السوريون المقيمون بمدينة الوادي من قلق المستقبل؟

للإجابة عن هذا التساؤل قمنا بحساب الوسط الحسابي لإفراد العينة عن إجاباتهم عن مقياس قلق المستقبل وأظهرت النتائج أن درجات أفراد العينة قد انحصرت بين (28) و(140) وبلغ المتوسط الحسابي(64,72) بانحراف معياري مقداره (19,551). وهذا ما يؤكد وجود قلق المستقبل لدى أفراد عينة الدراسة.

12-4-4-2-نتائج السؤال الثاني: معنوية الوسط الحسابي لمقياس قلق المسقبل:

وبهدف التحقق من معنوية الوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة عن مقياس قلق المستقبل فقد تم تطبيق الاختبار التائي لعينة واحدة (t.test for one sample) وأظهرت النتائج قيمة t المحسوبة (4.889) وهي قيمة

دالة إحصائياً لصالح وسط العينة الأمر الذي يدل على أن أفراد العينة يعانون من القلق من المستقبل وبدرجة دالة إحصائياً والجدول التالي يوضح القيم الإحصائية لقلق المستقبل.

جدول (4) يبين نتائج اختبارt لعينة واحدة لمقياس قلق المستقبل

العينة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط النظري	قيمة t المحسوبة	قيمة tالمجدولة	مستوى الدلالة
جميعا	60	64.72	19.551	56	4.889	1.96	0.05

ومن هنا يفسر الباحثون بان الذي يعاني من قلق المستقبل يكون ذو نظرة سلبية للحياة تؤثر على تفكيره وعدم مقدرته على مواجهة المشاكل الحياتية كذلك يؤثر على تركيزه وشكه في قدراته الذاتية وهذا في رأي الباحث أمر طبيعي لما يعنيه اللاجئين عينة البحث من ضغوط حياتية لبعدهم عن وطنهم الأصلي والعيش في بيئة غير بيئتهم ولغة غير لغتهم، مما يؤدي هذا إلى النظرة السلبية للمستقبل تجعلهم يحجمون عن تحقيق أهدافهم البعيدة ، فالنظرة السلبية للفرد الذي يعاني من القلق تقترن أحيانا بوجود أفكار مسيطرة عليه قد تكون أفكار ومعتقدات خاطئة ، فالاعتقاد بأن الأشياء الجديدة في الحياة لا يمكن الحصول عليها وأن الأشياء السيئة لا يمكن التخلص منها أو تجنبها مما يؤدي هذا إلى انخفاض في مستوى أداء الفرد .

12-4-4-3-نتائج السؤال الثالث: معنوية الفروق في درجات أفراد العينة عن مقياس قلق المستقبل وفق متغير النوع (ذكور – إناث) :

للتحقق من معنوية الفرق بين درجات أفراد العينة عن مقياس قلق المستقبل وفق متغير النوع (ذكور– إناث) اعتمدنا على الاختبار التائي لعينتين مستقلتين (t.test for two independent samples) وأظهرت النتائج أن الفرق بين متوسط درجات الذكور ومتوسط درجات الإناث عن مقياس قلق المستقبل دال إحصائيا لصالح الذكور عند مستوى دلالة 0.05 وكما هو موضح في الجدول.

جدول (5) يبين اختبار t لعينتين مستقلتين لمقياس قلق المستقبل وفق متغير النوع (ذكور – إناث).

العينة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة
الإناث	25	67.02	18.228	2.121	1.96	0.05
الذكور	35	58.67	21.824			

وتدل النتيجة السابقة على أن الإناث أكثر قلقاً من الذكور، وربما يعود ذلك إلى أن مسؤولية الاهتمام بالأسرة وتوفير الجو المريح من وجهة نظر أفراد العينة وهم من السوريين تقع على عاتق الإناث مما يجعلهم يفكرون

بالقادم ويتخوفون منه ويعانون من قلق المستقبل أكثر وهم في صراع بين أفراد المجتمعات الجديدة من أجل إثبات الذات وتحقيق طموحاتهم بعيدا عن أوطانهم وأن تحمل المسؤولية من جانب الإناث يجعل شعورهن بالمستقبل موضع قلق دائم وفي حالة من عدم التفاؤل بما يأتي، لكثرة الضغوط الحياتية المحيطة بها وإن الخوف من المستقبل يجعل الفرد غير قادر على تحقيق أهدافه، مما يؤدي إلي التوتر بسبب الفشل في تحقيق تلك الأهداف ومعظم الشباب الذي يعاني من قلق المستقبل غير قادر علي وضع أهداف واقعية تتناسب مع قدراتهم مما يؤدي إلي الإحساس بالفشل وبالتالي تصبح فرص النجاح أمامهم ضعيفة.

12-4-4-4-نتائج السؤال الرابع: معنوية الفروق في درجات أفراد العينة عن مقياس قلق المستقبل وفق متغير المستوى الدراسي:

للتحقق من معنوية الفرق بين درجات أفراد العينة عن مقياس قلق المستقبل وفق المستوى الدراسي اعتمدنا على كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (6) يبين كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمقياس قلق المستقبل وفق متغير المستوى الدراسي.

العينة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إبتدائي	27	57.20	18.228
متوسط	20	58.67	21.824
ثانوي	10	65.32	19.02
جامعي	3	69.45	20.33

نلاحظ من خلال الجدول أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للعينة إلا وإرتفع الوسط الحسابي، وهذا ما يدل على أن كلما زادت درجة الوعي لدى اللاجئ السوري زادت معه درجة القلق على المستقبل، وهذا يقترن مع الإحساس بالمسؤولية تجاه أسرته ومجتمعه ووطنه ككل وهذا في ظل الأوضاع السياسية التي يعيشها المجتمع السوري وحالة الحرب التي يعاني منها بلدهم والتي انتشرت آثارها على كل المجالات (الاجتماعية والاقتصادية والصحية و...)، بالإضافة إلى ذلك كون أن الفئة ذات المستوى التعليمي المرتفع يقع على عاتقها التفكير في الحلول التي يمكن بها إنقاذ بلدهم من حالة التوجه نحو المستقبل المجهول، وكل هذا يحدث في بلاد تختلف عن بلادهم، في ضل الصراع مع متطلبات الحياة اليومية (السكن، العمل، الأكل،...).

الخلاصة

فضلنا أن تكون خلاصتنا عبارة عن مجموعة من التوصيات و المتمثلة فيما يلي:

- محاولة التخفيض من حدة قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين بالجزائر عن طريق تطبيق برامج إرشادية و نفسية وخاصة لدى الإناث اللاتي أثبتن قلقاً عالياً.

- محاولة إدماجهم في المجتمع بتوفير كل ما يلزم لذلك كتأمين المسكن والعمل والدراسة ...الخ.
- الاهتمام بمسألة الصحة النفسية وخاصة اضطراب القلق.
- توفير فرص للتوعية بمخاطر اضطرابات قلق المستقبل.
- حث المجتمع الدولي إلى الوصول لحلول ناجعة وفعالة لتحقيق ظروف العيش الكريم للاجئين السوريين في كل بقاع العالم، وبالتالي التقليل من درجة قلق المستقبل لديهم، وهذا في إنتظار حل نهائي للأزمة السورية والتي طالت لعدة سنوات.

قائمة المراجع:

1- أثر خبرة النجاح والفشل في الموقف التعليمي (على تقدير الذات لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، الطواب، سيد محمود (1986): العدد4. جدة دار البيان العربي.

2- اثر كل من العلاج المعرفي والعلاج النفسي الديني في تخفيف قلق المستقبل لدى عينة من طلبة الجامعة، معوض، محمد عبد التواب (1996):رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية جامعة القاهرة.

3- إدراك القبول–الرفض الوالدي والأفكار اللاعقلانية وقلق المستقبل لدى عينة من طلاب جامعة الحدود الشمالية، خالد بن الحميدي هدمول العنزي (2010)، مذكرة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم القرى، السعودية.

4- الاضطرابات النفسية الخوف القلق التوتر الأمراض النفسية للأطفال، عبد اللطيف حسين فرج، (2009)،ط1، دار المحاميد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

5- الإنهاك النفسي وعلاقته بكل من قلق المستقبل ومستوى الطموح لدى العاملين في الانفاق، ماهر موسى مصطفى الشرافي(2013)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية ،غزة.

6- تقدير الذات وقلق المستقبل لدى الجالية العربية المقيمة بمدينة أوسلو في النرويج، بليكلاني، إبراهيم محمد (2008): رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

7- جودة الحياة وعلاقتها بقلق المستقبل لدى عينة من الطلبة الجامعيين، السعيد زاير(2013)، مذكرة ماستر(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

8- دراسة سيكومترية اكلينيكية لقلق المستقبل وعلاقته بمعنى الحياة ووجهة الضبط لدى عينة من المعاقين بصرياً والمبصرين، إبراهيم محمود أبو الهدى (2011)،،مجلة كلية التربية، العدد (35)،مصر.

9- الضغوط النفسية والمدرسية وكيفية مواجهتها، منصوري مصطفي، (2010)، ب–ط، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر.

10- علاقة سمة التفاؤل–التشاؤم بقلق المستقبل لطلبة ثانية ماستر عيادي، زعتر شريف وعائشة عماري(2011)،مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

11- غالب بن محمد علي المشيخي (2009)، قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات ومستوى الطموح لدى عينة من طلاب جامعة الطائف، مذكرة دكتوراه (غير منشورة) ،جامعة أم القرى، السعودية.

12- قلق المستقبل عند الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات، هبة مؤيد محمد، (ب س)،مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد(26).

13- قلق المستقبل لدى الفتاة العانس وعلاقته بالتوافق النفسي الاجتماعي، حسين ذهبية (2012)،مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر.

14- قلق المستقبل وعلاقته بكل من فاعلية الذات ومستوى الطموح الأكاديمي لدى عينة من طلبة جامعة الأزهر، نيفن عبد الرحمان المصري(2011)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة.

15- المرجع في مقاييس الشخصية، بدر محمد الانصاري (2000)، ب-ط، دار الكتاب الحديث، جامعة الكويت.

16- A.Dictionary of Psychology, Drever, James (1971), revised by Harvey Wallerstien. London: Penguin Reference Books,

واقع الصحة النفسية لدى الأطفال اللاجئين السوريين

(دراسة ميدانية على عينة من الأطفال بولاية تلمسان –الجزائر)

د. عريس نصر الدين – الجزائر

• **ملخص الدراسة:**

يعيش علمنا الحالي ظاهرة تمثل أكبر المشكال العالمية والاجتماعية الشائكة ،وتنتشر بمدننا العربية في الآونة الأخيرة وتعرف هذه الظاهرة بمشكلة انتشار الأطفال اللاجئين السوريين بالشوارع قصد التسول لتلبية أبسط الحاجيات وهي الطعام ،وقد رافق انشار هذه الظاهرة تنامي الوعي البشري والاهتمام الدولي والعربي بحقوق الطفل، فأصبح من الأهمية بمكان التعرف على واقع الصحة النفسية لدى الأطفال اللاجئين السوريين ومعرفة معاشهم النفسي من خلال التطرق لمختلف المشكلات النفسية التي تعاني منها هذه الفئة من المجتمع ومعرفة مدى شيوعها بينهم والتعرف على أهم الميكانيزمات الدفاعية النفسية التي يعتمدون عليها ،والتأكد مما إذا كانت المشكلات السلوكية والانفعالية بين الأطفال اللاجئين السوريين تختلف باختلاف مستواهم التعليمي.

ولتحقيق الغرض من هذا البحث تم اختيار عينة قصدية قوامها 50 طفلا ،22ذكورا و28 اناث، وكان الاختيار على أساس تواجد هؤلاء الأطفال في شوارع تلمسان بالجزائر ،ومن أجل تحقيق أهداف والوصول إلى نتائج موضوعية اعتمد الباحث على كل من المقابلة والملاحظة وقائمة المقابلة التشخيصية لمحمد السيد عبد الرحمان ولمعالجة نتائج الدراسة استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية ،كالمتوسطات والانحرافات المعيارية وحساب النسب المئوية ومقياس الدراسة الفرق بين نسبتي عينيتين مستقلتين وتحليل التباين أحادي التصنيف باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

وتؤكد النتائج المتوصل إليها في مجملها أن جذور مشكلات الصحة النفسية الأطفال اللاجئين السوريين إلى تحطيم بلادهم وهجرتهم منها وفقدان كل ما يمتلكون وخاصة الأمن والمأوى ،كما تشير النتائج إلى أن الأغلبية من هؤلاء الأطفال يعانون من اضطرابات نفسية واضحة ،وأن مشكلات القلق ،الغضب ،للاستقرار والمشكلات العقلانية تهيمن علة جدول الأبعاد العيادية لهؤلاء الأطفال ،وأن من أهم الميكانيزمات الدفاعية التي يعتمد عليها أطفال اللاجئين السوريين للخفض من حدة التوتر والقلق لديهم هي الانكار والاسقاط وخلص البحث أنه لا يوجد فرق دال إحصائياً بين الاضطرابات الانفعالية والمشكلات السلوكية لدى أطفال اللاجئين السوريين وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.

• **مقدمة:**

تعتبر الصحة النفسية تحديا جديدا لوكالات الإغاثة في سوريا ودول الجوار فمعظم اللاجئين السوريين الهاربين من جحيم الحرب يعانون من التوتر الشديد على المدى الطويل، مما يجعل مستويات العنف داخل أسرهم مرتفعة والأطفال ضحيتها الأولى.

فالصحة النفسية هي تلك القدرة على التكيف مع البيئة ومع ما يحيط بنا وهي مرتبطة أساس بالاتزان النفسي، والتوافق الاجتماعي مع الشعور بالأمن والاستقرار، وهذا ما افتقده السوريون في بلادهم، فقاموا بتوجيه تفكيرهم نحو عدة وسائل للحد من القلق والتوتر والضغط والإحباط ،ومن هذه الوسائل الهروب واللجوء إلى دول أخرى بحثا بالدرجة الأولى عن الأمن تاركين وراءهم البلد والمأوى والممتلكات والعادات والتقاليد والعقيدة والذكريات بكل أنواعها الحلوة والمرة ،ولكن هذا الهروب أو اللجوء كان الواقع أمر إلى واقع بدون مال أو أكل التوتر بالإضافة إلى صعوبة غي التوجه المكاني والاحساس بالاغتراب كل هذا كان له دور في الزيادة من حدة التوتر القلق والتخبط في صراعات ومعاناة نفسية واضحة المعالم والتي راح ضحيتها الأطفال بالدرجة الأولى فقد قالت "ماكفابيل" لكثير من الصغار الذين تحدثنا معهم لديهم مستوى منخفض من الاكتئاب الناجم عن تغيير ظروف معيشتهم، ولكن عندما نتحدث عن الاكتئاب لفترات طويلة فإن هناك ليلا واضحا بأنه يمكن أن يؤدي بهم إلى مرض نفسي طويل الأمد [1].

وقد صرحت رئيسة منظمة الأمم المتحدة في لبنان "تانياشابويسات" في مقالبة أجرتها مؤخرا مع Dw بأن الاكتئاب والعنف يصبحان أكثر سوءا وخاصة بالنسبة للأطفال .

وتشهد ظاهرة اللجوء السوري ارتفاعاً محسوساً وهذا ما تؤكده الاحصائيات المسجلة واهتمام الباحثين، فهناك أكثر من 4.8 ملايين لاجئ سوري مسجل لدى المفوضة في دول الجوار (نصفهم من الأطفال) بالإضافة إلى مئات الآلاف في أوربا،كما نزح 6.6 ملايين شخص داخل سوريا وقد تم عبور أكثر من 15 ألف طفل منفصلين عن ذويهم الحدود السورية إلى دول الجوار [2].

وما تعرفه هذه الظاهرة هو الانتشار الواسع بين كلا الجنسين والمستويات، حيث أن العوامل المهيأة والمثيرة التي أدت للهروب من بلادهم واحدة والتي جعلتهم يتخبطون في مشكلات ومعاناة نفسية متمثلة في وجع الانسان ومرارة اللجوء وغربة الوطن

وفي دراسة حول سلوكيات أطفال اللجوء والتي تم نشرها من خلال الإذاعة الجزائرية، تم تسجيل أعراض لدى أطفال الحرب في سوريا والعراق وغزة تتراوح بين النفسية والصحية، كالاكتئاب وصعوبة النوم والقلق والعصبية الاجهاد ،أو علامات الحزن والتمرد والسلوك العدواني .

1أطفال سورية (يل الحلم الضائع SKYNEW عربية ،الموقع الالكتروني
/ web /articlehttp://WWW.SKYNEWSARABIA.COM

2 أطفال سورية (تقييم وضعهم ومحالات حمايتهم ومبادرات رعايتهم)، ايمان موسى النمس، المركز السوري للدراسات والأبحاث، أوت ،2014.

وفي تقرير أولي من الهيئة الطبية الدولية عن تقييم الاستجابة السورية للصحة العقلية والنفسية، لم ينشر بعد يرسم صورة أكثر وضوحاً لحالة اللاجئين السوريين، ومن ضمنهم الأطفال ،فإن 41% من الأطفال في مخيمات اللجوء السورية حاولوا الانتحار نتيجة الضغوط والظروف السيئة التي يعانون منها[1].

من خلال هذا العرض المتواضع والبسيط اهتمامنا بهذه الفئة من المجتمع وإرتأينا أن نتطرق لهذا الموضوع المتمثل في واقع الصحة النفسية لدى الأطفال اللاجئين السوريين ومعرفة معاشهم النفسي واهم المشكلات النفسية التي يعاني منها هؤلاء الأطفال.

الإشكالية:

مما سبق ذكره حول المسألة التي تحتاج إلى الدراسة والتوضيح، يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي: ما هو واقع الصحة النفسية لدى الأطفال اللاجئين السوريين؟ وما هو معاشهم النفسي؟

ولتوضيح مشكلة الدراسة أكثر نطرح التساؤلات التالية :

- ما هي أهم المشكلات النفسية التي يعاني منها الأطفال اللاجئين السوريين؟ وما مدى شيوعها بينهم؟
- ما هي أهم الميكانيزمات الدفاعية التي يلجأ إليها الأطفال اللاجئين السوريين؟
- هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المشكلات السلوكية والانفعالية لدى الأطفال اللاجئين السوريين، وفقاً لمتغير المستوى التعليمي؟

الفرضيات:

إن البحث العلمي يعد مرحلة صياغة الفروض واختبار صحتها أو خطئها ،وتعد من أهم المراحل المنهجية في الدراسات الاجتماعية فإن الفرضية العلمية ليست قانونا علميا وإنما مسودة أو مشروع قانوني علمي[2] فهي أفكار مبدئية تدرس العلاقة بين الظواهر قيد الدراسة والبحث والعوامل الموضوعية المؤثرة فيه[3].

فمن خلال التوجه إلى صميم موضوعنا لابد من صياغة الفرضيات التي تتلاءم مع موضوع بحثنا كنقطة في دراستنا هذه ، فتم تحديدها على النحو التالي:

1. يعتمد الطفل اللاجئ السوري على ميكانيزم الإنكار والإسقاط لخفض حدة التوتر والقلق لديه
2. يعد القلق والاستقرار، ومشكلات النوم من أهم المشكلات النفسية المهيمنة على الأطفال اللاجئين السوريين.

---

1 أطفال الحرب في سوريا والعراق وغزة ، الإذاعة الجزائرية ،الموقع الالكتروني :
http://www.radioalgérie.dz /news /ar/article/20140922/14221.html

2مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي ،عياد أحمد، تلمسان جامعة أبي بكر بلقايد ،2005،ص 57

3الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي ،محمد الحسن احسان ،بيروت ،دار الطليعة للنشر والتوزيع،1986،ص45.

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المشكلات السلوكية والانفعالية لدى الأطفال اللاجئين السوريين وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.

أهداف الدراسة : ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الصحة النفسية لدى الأطفال اللاجئين السوريين وكذا معاشهم النفسي من خلال التطرق لأهم المشكلات النفسية ومعرفة مدى شيوعها بينهم، وأهم الميكانيزمات الدفاعية التي يلجئون إليها للخفض من حدة التوتر والقلق.
- التأكد مما إذا كان هناك فرق دال إحصائياً بين المشكلات السلوكية والانفعالية لدى الأطفال اللاجئين السوريين قضايا وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.
- بيان حال اللاجئين السوريين وقضاياهم وتشخيص معاناتهم

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية الدراسة من تناولها موضوع الصحة النفسية لدى الأطفال اللاجئين السوريين ،وبالتالي تقديم حلول موضوعية على شكل إجراءات وقائية، ولمحاولة الارتقاء بواقعهم إلى المستوى المأمول، واستثمار نتائج هذا البحث من قبل المعنيين بشؤون اللاجئين.

منهجية الدراسة:

إن دراسة أي موضوع تتطلب أدوات ومنهجية بحث تتمثل في مجموعة القواعد والخطوات والإجراءات التي يعتمد عليها العمل للتوصل إلى الحقائق العلمية [1] والبحث الحالي كغيره من البحوث الوصفية ،يتناول دراسة واقع الصحة النفسية لدى أطفال اللاجئين السوريين، وبالتالي التعرف على معاشهم النفسي نتيجة لهروبهم ولجوئهم لبلدان أخرى اتخاذها كمأوى لهم وعليه كان لازما علينا اتباع الوصف والتحليل منهجا للدراسة واختبار الأدوات والطرق المناسبة له، والقيام بهذا البحث تطلب استخدام الطرق والأدوات التالية:

الاعتماد على تقنية المقابلة والملاحظة لتكوين تصور عام عن هؤلاء الأطفال خاصة أثناء الدراسة الاستطلاعية.

استخدام قائمة المقابلة التشخيصية لمشكلات الطفل من إعداد محمد سيد عبد الرحمان

الدراسة الأساسية:

- عينة الدراسة :

1تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ،زورابي رشيدة ،الجزائر ،دار هومة للنشر ،ط1 ،2002،ص 112.

لتحقيق الغرض من هذا البحث تم اختيار عينة مقصودة أي على أساس تواجد هؤلاء الأطفال بالشوارع بغرض التسول لتلبية حاجياتهم الأساسية، وعليه تكونت عينة البحث من 50 طفل لاجئ سوري، 28 إناث ، 22 ذكور متواجدين في شوارع ولاية تلمسان– الجزائر .

- مدة الدراسة :

استغرقت مدة الدراسة حوالي الشهر ونصف وهذا من نهاية شهر جانفي إلى غاية بداية شهر مارس ،وكانت المقابلات متقاربة مع كل الحالات، وقد سهل علي ايجادهم نظرا لتمركزهم في أماكن محددة دفعهم ذلك عدم معرفتهم الجيدة بالبلاد .

- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لمعالجة نتائج الدراسة، استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية،كحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وحساب النسب المئوية ،وتحليل التباين أحادي التصنيف باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

- عرض ومناقشة النتائج

1. عرض النتائج

- **عرض نتائج دراسة الحالة الأولى**

سهى مراهقة تبلغ من العمر 14 سنة ،ذات مستوى دراسي ابتدائي وجنسيتها سورية تم اللقاء الأول معها بإقبال وتفهم وعدم المعارضة ،بحيث كانت تبدو في نشاط وحيوية وابتسامة، بعكس النظرات التي كانت في كل الاتجاهات مع حك العينين

تنتمي الحالة إلى عائلة فقيرة، من أم ربة البيت وأب متقاعد، وهي تحتل المرتبة الأولى بين إخوانها وهذا بالنسبة للترتيب العائلي ،أما بالنسبة للسوابق المرضية فهي لم تذكر أنها أصيبت بمرض ولا تعاني من أي مرض فيما يخص الوضع الراهن للحالة وهي حالياً تعيش بالجزائر بولاية تلمسان تعرفنا عليها وهي تحمل لافتة في الطريق مدون فيها أنها من عائلة سورية لاجئة وتطلب المساعدة من ذوي البر والإحسان، حسب تصريح الحالة تقول أنها فقدت الأب وأختيها خلال القصف في سوريا وبقيت هي والأم وأخت تبلغ من العمر 6 سنوات، وتقول أنهم يعيشون في مستودع تبرع به فاعل خير وساعدهم الجيران ببعض المستلزمات من الفراش واللباس وبعض المعدات اللازمة ،أما فيما يخص قوت يومهم فهم مضطرون للتسول لتحقيقه لأن المدة قد طالت حسب تصريحاتها أما بالنسبة للوضع العاطفي العلائقي تصرح الحالة أنها عاشت طفولة يملئها العطف والحنان الذي وفره الولدان والجو العائلي والأخوات الثلاث.

أما بالنسبة لعلاقاتها مع جماعة الرفاق فتصرح أنها كانت جيدة جدا تقول :"كان لي رفيقات حياتي قضيت معاهم أحلى أيام حياتي " وقد فقدتهم ولكن لا تعرف كيف إذا بالموت أو بالهجرة، أما

بالنسبة لعلاقاتها في الجزائر كلاجئة سورية تقول أنها تحس بالغربة بالحرمان باليأس بالدمار وهذا كله لم يسمح لي ولم يترك لي مجالا بأن أقيم صداقات جديدة

فيما يخص الآليات الدفاعية التي تبين لنا استعمالها من طرف الحالة وهي الانكار، فهي تحاول إنكار المعاناة والإغتراب وتنكر ذلك التوتر والقلق الذي تعيشه نتيجة لوضعيتها الراهنة، وتحاول اظهار أن والدتها أحسنت اختيار البلد الذي لجئوا إليه لأنه وفر لهم المأوى والأمن الذي افتقدوا إليه في بلدهم الأم ،كما تستعمل الحالة آلية دفاعية أخرى وهي الاسقاط بحيث هي تسقط كل المعاناة الحالية على الأمن السوري الذي فشل في تحقيق الأمن وكذلك على العرب والحكام العرب الذين جعلوا القضية السورية بعيدة عنهم ومشكل لم يمسسهم

ملاحظة: من خلال تطبيق قائمة المقابلة التشخيصية لمشكلات الطفل ،أبدت الحالة نوع من الرفض الاختبار ،قالت أنه ممل ،وكانت تفضل التحدث عن تفاصيل حياتها وكانت النتائج كالآتي :

معاناة الحالة من مجموعة من الاضطرابات النفسية أهمها القلق الغضب، عدم الاستقرار ،اضطرابات النوم، ضعف العلاقة مع الرفاق، الاضطرابات السلوكية والسيكومترية ، بحيث أن كل الدرجات المحمل عليها أثناء قياس هذه الاضطرابات كانت تفوق المتوسط.

خلاصة التشخيص:

من خلال ما اسفرت عليه نتائج المقابلات ،وكذا قائمة المقابلة التشخيصية لمشكلات الطفل لمحمد السيد عبد الرحمان تبين ما يلي :

- محاولة الحال التخفيف من توترها وقلقها لشعورها بالاضطهاد وعدم الأمن والاستقرار والاغتراب واعتمادها على الانكار والاسقاط كآليتين دفاعيتين .
- تحسر الحالة من الوضعية الآنية والغير مصرح بها مباشرة
- سوء تكيف الحالة مع المحيط الخارجي ،فهي ترى أن وجودها أشبه بعدمه وهي في مجتمع لا يعترف بهاو كذا ما لمسناه من خلال المقابلات هو الشعور بالقلق وعدم الأمن والاستقرار ،وهذا كان واضحا من خلال تطبيق قائمة المقابلة التشخيصية لمشكلات الطفل لمحمد السيد عبد الرحمان
- تعاني الحالة من عدة مشكلات نفسية، وهذا راجع لهجرتهم من بلادهم وتعرضهم للاضطهاد والضغط والمعاناة ووصولهم إلى بلد لا يعرفن منها سوى المسجد الذي كان نقطة بداية ونقطة تعريف بأنفسهم ونقطة استغاثة
- عرض نتائج دراسة الحالة الثانية:

رامي مراهق يبلغ من العمر13 سنة، سوري الجنسية وذو مستوى تعليمي متوسط ،قليل الكلام وكثير الصمت حيث بدا متوتراً وقلقا أثناء أول لقاء كما أنه يحمل نظرات حزينة وحائرة

ينتمي الحالة إلى عائلة متواضعة حيث أن الأم ربة البيت والأب يشتغل أعمال حرة ،ويحتل رامي المرتبة الثانية في أسرته حيث إن له أختاً وحيدة تكبره سنا ، أما بالنسبة للسوابق المرضية فإنه لم يذكر أنه أصيب باي مرض اضطره للدخول المستشفى وهو حاليا لا يعاني من أي مرض .

وفيما يخص الوضع الراهن للحالة ،فحسب تصريحاته هو يعيش مع أسرته المتكونة من الأب والأم والأخت في ولاية تلمسان بالجزائر في منزل بالكراء ،لأن الأب تيسرت أموره فهو يشتغل حمالا بسوق الجملة للخضر وللفواكه ،لكن مدخول الأب لا يكفي لتلبية كل الحاجيات الأساسية وهذا ما اضطر الولد للتسول لمساعدة الأب، أما بالنسبة للوضع العاطفي العلائقي يصرح رامي أنه يحمد الله على أنه لم يفقد أي أحد من أفراد عائلته لأنهم يمثلون له كل حياته وأنهم مصدر الأمن بالنسبة له ولأخته ،أما بالنسبة لعلاقته مع جماعة الرفاق يصرح بأنه قضى أجمل أيام حياته مع أصدقائه في المكان الذي كان يقطن به "حلب" أما حاليا فليس لديه أي صديق يقول أن سبب ذلك أنه في بلد غريب لا يعرف له لا عادات ولا تقاليد ولا لهجة والتي قال عنها أنها صعبة وغير مفهومة

فيما يخص الآليات الدفاعية التي يستعملها الحالة فهي "الانكار" حيث يحاول انكار المعاناة التي يعيشها من جراء هجرتهم من بلدهم ويقول بأنه يعيش مع أسرته "أجمل حياة" كما يستعمل آلية" الاسقاط" حيث يسقط كل ما حدث لهم راجع إلى العرب حسب تصريحاته"إلى شافوا أنو القضية السورية ما بتخصهم"

ومن خلال تطبيق قائمة المقابلة التشخيصية لمشكلات الطفل توصلنا إلى النتائج التالية: أن الحالة تعاني من مجموعة من الاضطرابات النفسية وهي القلق، الغضب، عدم الاستقرار، اضطرابات النوم والعلاقة مع الرفاق الاضطرابات السلوكية والسيكوسوماتية، حيث أن كل الدرجات المحصل عليها أثناء قياس هذه الاضطرابات كانت تفوق المتوسط.

خلاصة التشخيص : من خلال نتائج المقابلات وكذا قائمة المقابلة التشخيصية لمشكلات الطفل لمحمد السيد عبد الرحمان تبين ما يلي :

- معاناة رامي نفسيا من الحالة الراهنة أي تواجده في بلد غريب والوضع المزري الذي يتخبطون فيه بالإضافة إل ممارسة سلوك التسول
- معاناة الحالة من عدة مشكلات نفسية متفاوتة الحد، وهذا ما أسفرت عليه قائمة المقابلة التشخيصية لمشكلات الطفل
- احتقار ورفض رامي للعالم الخارجي لاعتباره مصدر وسبب المعاناة مع غياب الاتصال مع الآخرين وتجنب النقد وعدم الاستماع للغير ،مع الشعور بالقلق والتوتر ومحاولة إظهار الرضا عن الوضع الحالي
- عرض النتائج الخاصة بالأطفال اللاجئين السوريين وفقا لمتغير المستوى التعليمي:

الجدول 01 : يبين النسب المئوية الخاصة بالمستوى التعليمي للأطفال اللاجئين السوريين:

المستوى التعليمي	العينة المدروسة من الأطفال اللاجئين السوريين		
	ك	ن	%
بدون التعليم	03	50	6
ابتدائي	32	50	64
متوسط	15	50	30

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن أغلبية الأطفال اللاجئين السوريين الذين أقيمت عليهم الدراسة يقع مستواهم التعليمي في المرحلة الابتدائية بنسبة مئوية مقدارها 64% ثم يليها الأطفال الذين تجاوز المرحلة الابتدائية إلى مرحلة التعليم المتوسط بنسبة 30% والملاحظ أننا سجلنا أطفال بدون تعليم بنسبة 6%.

- عرض س النتائج الخاصة بمدى شيوع الاضطرابات والمشكلات السلوكية بين أطفال اللاجئين السوريين.

الجدول رقم (02) يبين النسب المئوية لمدى شيوع الاضطرابات والمشكلات السلوكية بين الأطفال الاجئيين السوريين:

الاضطرابات	العينة المدروسة من الأطفال الاجئين السوريين		
	ك	ن	%
القلق	41	50	82
الغضب	38	50	76
المخاوف المرضية	15	50	30
مشكلات منزلية	19	50	38
مشكلات العلاقة مع الرفاق	32	50	64
مشكلات سلوكية	31	50	62
اضطرابات النوم	30	50	60
اضطرابات الإخراج	21	50	42
عدم الاستقرار	33	50	66
مشكلات مدرسية	0	50	00
مشكلات التغذية والصحة	26	50	52
هلاوس حسة	00	50	00
اضطرابات سيكوسوماتية	25	50	50

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن نسبة 82% من الأطفال الاجئيين السوريين تهيمن عليهم مشكلة القلق وبنسبة 76% من الأطفال تهيمن عليهم مشكلات الغضب ،وبنسبة مئوية مقدارها يتجاوز 60% تهيمن على هؤلاء الأطفال المشكلات لنفسية لمتمثلة في عدم الاستقرار منها: (مشكلات العلاقة مع الرفاق ،المشكلات السلوكية ،واضطرابات النوم وبعد ما نجد كل من مشكلات التغذية و الصحة والاضطرابات السيكوسوماتية بنسبة تتجاوز 50% ثم تليها اضطرابات الإخراج بنسبة 42% ثم المشكلات المنزلية والمخاوف المرضية بنسبة تتجاوز 30% والملاحظ أننا لم نلاحظ أي اضطراب عقلي واضح بينهم ،كما أنهم أجابوا ب(لا) على كل البنود الخاصة بالمشكلات المدرسية وذلك لأن كل أفراد العينة هم حاليا ليسوا ملتحقين بالمقاعد الدراسية

- عرض النتائج الخاصة بدراسة الاختلاف بين المشكلات السلوكية والانفعالية لدى الأطفال اللاجئين السوريين وفقا لمتغير المستوى التعليمي :
- الجدول رقم (03) :يبين نتائج تحليلي التبين لدراسة الفروق بين الاضطرابات الانفعالية والمشكلات السلوكية للأطفال اللاجئين السوريين وفقا لمتغير المستوى التعليمي:

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	قيمة Fالتجريبية	قيمة Fالجدولية	مستوى الدلالة المعنوية 0.05
بين المجموعات	33.380	02	16.69	0.021	3.23	غير دالة
داخل المجموعات	38167.1	47	812.066			
المجموع	38200.48	49				

تبين من خلال الجدول رقم (03) أنه لا يوجد فرق دال احصائيا فيما يخص درجات الاضطرابات الانفعالية والمشكلات السلوكية وفقا لمتغير المستوى التعليمي ،أي مهما كان المستوى التعليمي للأطفال اللاجئين السوريين ،فالمشكلات النفسية لديهم واحدة ولا تختلف

2. مناقشة النتائج في ضوء فروضها :

أولا: مناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الأولى :

نص الفرضية: يعتمد الطفل اللاجئ السوري على ميكانيزم "الإنكار" و"الإسقاط" لخفض حدة التوتر و القلق لديه .

من خلال النتائج المتوصل إليها بدراسة الحالتين، يتضح لنا جليا استخدام كلتا الحالتين الانكار والاسقاط كآليتين دفاعيتين لخفض حدة التوتر والقلق لديهم ،حدث نصل إلى تأكيد الفرضية الأولى ،فهؤلاء الأطفال يعيشون معاناة نفسية وقلق واضح ،فقد لجئوا إلى بلاد غريبة عليهم بحثا عن الأمن الذي

افتقدوه في بلاهم وهروبا من الحرب والدمار، والقصف الذي جعلهم يعيشون في قلق وتوتر شديد وجرد هم من كل ممتلكاتهم ،لكن لجوءهم لم يكن الحل، فقد وجدوا أنفسهم في بلاد غريبة من كل الجوانب والشوارع هي مأواهم الوحيد والتسول الطريقة الوحيدة لجلب قوت يومهم وكل هذا يزيد من حدة توترهم وقلقهم لأنهم دخلوا في طريق مجهول المسلك مما أدى بهم لتبني آلية "الاسقاط" لإرجاع سبب وضعهم الراهن إلى عوامل لا دخل لهم بها وتبرئة أنفسهم من السبب ،وكذلك واستعمال آلية "الانكار" لكي يحاول الشخص إرضاء نفسه بالوضع الراهن واخفاء حجم المعاناة التي يتخبط بها مع نفسه وكذلك أمام الآخرين.

ثانيا :مناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثانية:

نص الفرضية: يعد القلق والاستقرار ومشكلات النوم، من أهم المشكلات النفسية المهيمنة على الأطفال اللاجئين السوريين من خلال عرض النتائج بالجدول رقم (02) اتضح لنا جلياً معاناة الأطفال اللاجئين السوريين من مجموعة من المشكلات النفسية ويتصدر القلق جدول الأبعاد العيادية لهؤلاء الأطفال، نظراً لخوضهم الدائم وشعورهم بالفراغ والاغتراب ،بالإضافة إلى نوبات الغضب التي تخفي حاجاتهم للعطف والحنان وطلبهم الحماية والأمن الاهتمام بالإضافة إلى عدم الاستقرار إما على الصعيد النفسي أو العلائقي، إذ لديهم الاقتناع التام بأنهم غرباء ولا يمنهم الوثوق أو الاعتماد على الآخرين من حيث الدعم والحماية الذي يحتاجون إليه، وهذه الفكرة تبلورت لديهم من خلال ما عايشوه من لجوءهم خاصة في المجتمع ...إلخ وبالتالي فالمشكلات السلوكية ما هي آلية للتخلص من مشاعر الخوف التي تغريهم والبحث عن تأكيد البقاء وتعويض الاقصاء الذي مارسه عليهم الإرهاب في بلادهم والغربة في بلد اللجوء وبهذا نجد أن نتائج هذه الفرضية قد تحققت بقدر مقبول.

ثالثا: مناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة:

نص الفرضية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المشكلات السلوكية والانفعالية لدى الأطفال اللاجئين السوريين وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.

اتضح لنا من خلال الجدول رقم (03) أنه لا يوجد فرق دال إحصائياً يبين المشكلات السلوكية والانفعالية لدى الأطفال اللاجئين السوريين وفقاً لمتغير المستوى التعليمي، وبهذا لم تتحقق الفرضية الثالثة ويفسر هذا بأن الأطفال اللاجئين السوريين قد تخلو عن الدراسة ليس بمحض إرادتهم وإنما ظروف الحرب والهجرة واللجوء، هي التي حتمت عليهم هذا الوضع الحالي والمعاناة كانت واحدة على الكل الفئات والأعمار والأجناس وهذا ما أدى إلى نتائج متشابهة لدى كل الأطفال وغياب الفروق بينهم إلى حد كبير.

الخاتمة :

تناول هذا البحث دراسة واقع الصحة النفسية لدى الأطفال اللاجئين السوريين من خلال التطرق لمعاشهم النفسي وأهم المشكلات النفسية المهيمنة عليهم ،ولقد تبين لنا من خلال النتائج المتوصل

إليها أن جذور مشكلات الصحة النفسية الأطفال اللاجئين السوريين تمتد إلى الحرب والدمار الذي لحق ببلادهم واضطرهم للهروب والهجرة والتخلي عن كل ممتلكاتهم وذكرياتهم وقيمهم وعاداتهم وتقاليديهم ولجوئهم إلى بلدان غريبة ليواجهوا بها ما لم يتوقعوه من الإحساس بالغربة وغياب المأوى والافتقار لأبسط الحاجيات معايشة الجوع والعطش ومن الظروف الطبيعية إلى القاسية من البرد والحر، كل هذا كان له دور في نشوء مختلف المشكلات النفسية لدى هؤلاء الأطفال.

إذن فالبلد هي الوعاء الذي يحتض الطفل وينشأ فيه ويتربى على هدية، وهو البيئة التي يفتح حواسه على عناصرها ليتحسس جوانبها ويتذوق قيمها ويتعلم مبادئها ،ففيها تحدث تفاعلات الطفولة مع الحياة وبها يتأثر ومنها تجنى الثمرة الطيبة، أي طفولة بصحة نفسية سليمة ومستقرة، وإن فقدت البلد فقد جنت على جيل بأكمله.

يبقى الطفل اللاجئ السوري بين الصراع الداخلي، ومحاولة إظهار التوافق الخارجي، وفي تناقض مستمر وذلك لعدم تلقيه العناية اللازمة وإحساسه المستمر بأنه غريب، وعالة على المجتمعات الأخرى.

توصيات ومقترحات:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة قمنا بالتفكير في مجموعة من التوصيات والمقترحات التي نجملها فيما يلي:

1. اعداد مركز للمعلومات والبيانات الدقيقة والحديثة عن ظاهرة تشرد الأطفال اللاجئين السوريين ،تتضمن أماكن التشرد وأكثر الأماكن التي يتجه إليها هؤلاء الأطفال .
2. إعداد برامج متكاملة لكفالة الأطفال اللاجئين السوريين، تتضمن الكفالة من الجانبين المادي والمعنوي ،وكذا الرعاية والعناية الصحية
3. ضرورة تكثيف برامج الارشاد النفسي وسط الأطفال اللاجئين السوريين مع معرفة ميولهم واهتماماتهم، ورغباتهم واتجاهاتهم مع تعديلها والاستفادة منها عند بناء البرامج والخطط القصيرة والطويلة المدى.
4. تكثيف العمل الإعلامي والتوعية داخل المجتمع، من أجل لفت النظر إلى مشكلة الأطفال اللاجئين السوريين وضرورة تقبل هؤلاء الأطفال كإحدى الفئات الخاصة التي تحتاج إلى الرعاية والعطف والحنان
5. إعداد اليد العاملة في مجالات كفالة الأطفال اللاجئين السوريين إعداداً متكاملاً مع ضرورة اختيارهم بعناية، حيث يتطلب اختيارهم تقبل العمل وسط هؤلاء الأطفال ،والنظرة الإيجابية نحوهم
6. ضرورة تطوير البحوث العلمية والتخطيط الواقعي والمشاركة كآليات أساسية لتطوير البرامج العلاجية والوقائية لهذه الظاهرة.
7. سد منابع الفراغ الأطفال اللاجئين السوريين ،وذلك بتعزيز الخدمات الأساسية كالتعليم والتدريب الحرفي وخدمات الترفيه والخدمات الصحية ...الخ.

قائمة المراجع :

الكتب :

1. الأسس العلمي لمناهج البحث الاجتماعي، محمد الحسن احسان، دار الطليعة للنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
2. تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ،زرواتي رشيدة دار هومة للنشر الطبعة الأولى، الجزائر، 2002.
3. مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي ،عياد أحمد ،جامعة تلمسان ،الجزائر 2005.

المقالات المنشورة :

- أطفال سورية (تقييم وضعهم ومحاولات حمايتهم ومبادرات رعايتهم) إيمان موسى النمس ، المركز السوري للدراسات والأبحاث، أوت 2014

المواقع الإلكترونية :

1. أطفال الحرب في سوريا والعراق وغزة ،الإذاعة الجزائرية ،الموقع الإلكتروني: http://www.skynewsarabia.com/wearticle
2. اللاجئون السوريون (مشاكل نفسية جراء صراع دايم) ،جوري مارتن ،الموقع الالكتروني http://dw.com /p/117Eh

الاغتراب النفسي وعلاقته بالتوافق النفسي لدى اللإجئين السوريين

د. مها عبد المجيد العاني – جامعة السلطان قابوس – مسقط – سلطنة عمان

أ. أسعد تقي العطار– المؤشر للدراسات والاستشارات– مسقط.

ملخص الدراسة:

حظي موضوع الاغتراب النفسي اهتماما كبيراً من قبل الباحثين في العلوم النفسية والتربوية لما له من أهمية في حياة الفرد ولكونه يمثل المحك لاستمتاع الفرد بصحة نفسية سليمة. أن تداخل موضوع الاغتراب مع الكثير من الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أضفى غموضاً على هذا المفهوم واختلافا من حيث تعريفه على وفق الجانب الذي يبحث فيه. استقطبت ظاهرة الاغتراب التي تؤثر في حياة الفرد والتي تترك اثأرا سلبية على صحته النفسية والفسيولوجية وعلى تطوره وأبداعه العديد من الباحثين وهذا ما تؤكده الدراسات التي تطرقت للكشف عن جوانب الاغتراب ومجالاته والسير بها قدما للبحث والتقصي.

ومن هنا يمكن القول بأن الاغتراب أصبح تعبيرا عن بؤس الانسان وآلمه النفسي الذي يضفي عليه مشاعر القلق والإحباط وعدم التوافق مع الذات ومع المحيط، حتى أن الفرد في ظل هذا الوضع ينسلخ عن إنسانيته ومحتواه وينفصل عن أهداف وجوده بالشكل الذي تكون نمط علاقاته الاجتماعية من النوع الذي لا يحقق له السعادة والرخاء والطمأنينة وذلك لوجود مقاييس كثيرة متنوعة ومتناقضة تؤثر في سلوكية الفرد بشكل سلبي بحيث تصبح هذه المقاييس في العلاقة مصدر للإحباط والشقاء وتمهد الطريق لإصابة الفرد بالأمراض النفسية نتيجة لعدم القدرة على التوافق النفسي والتكيف الاجتماعي والشعور بالعزلة مما يدفع الفرد الى سلوك متناقض ومؤلم ربما يكون من ضمنها الانتحار.

وبناء على ما تقدم فأن دراسة ظاهرة الاغتراب النفسي لدى اللاجئ السوري وتحديدها والتعرف على تأثيراتها النفسية وعلاقتها بالتوافق النفسي له أهمية في تسليط الضوء على هذه العلاقة وفي مساعدة الباحثين والمعنيين بهذا الشأن للتعرف على مدلولات هذه العلاقة وكيفية تطوير أسسها بالشكل الذي يخدم نفسية اللاجئ وأمر يدخل بشكل مباشر في مساعدة الأفراد وخاصة في بلاد المهجر للتعامل مع محتوى هذا المفهوم ومسبباته كي يكونوا أكثر دراية به من أجل التمتع بصحة نفسية سليمة قدر المستطاع والعيش بحياة يصحبها التفاؤل والثقة بالنفس.

ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاطلاع على الادبيات السابقة. وتوصلت الدراسة في ضوء هذه النتائج الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات واليات تأهيل للاجئ السوري من أجل الوصول به الى الأهداف المنشودة.

المقدمة :

أن حياة الانسان المعاصرة بما ينطوي تحتها من متغيرات على مستوى الطموح والرغبات، ومن تعقد لأسباب المعيشة فيها والذي ينعكس على الحاجات والمتطلبات الانسانية الآخذه بالتعقيد شيئاً فشيئاً، والتي تؤدي لإفتقار الانسان الى حالة الأستقرار النفسي والذي ينعكس سلباً على شعوره بالأمان والأطمئنان. الأمر الذي يكون بالنتيجة حافزاً يدفع المؤسسات التربوية ذات العلاقة بالبحث والتقصي في هذه المتغيرات من أجل مساعدة الفرد للوصول الى حالة من التكيف والتوافق مع الوضع الجديد.

يعد الانسان القيمة العليا في الكون فهو يعيش في خضم هذه التغيرات ويسعى دائماً الى أيجاد مستوى من الرضا النفسي من أجل ان يحيا حياة نفسية سليمة، وهذا يعني أن الوصول الى مستوى مناسب من الصحة النفسية هو مايسعى اليه الفرد من أجل أن يستمتع بالحياة ومع الآخرين الذين يشاركونه فيها وبالتالي المواءمة مع متطلباتها.

وربما تكون للتغيرات الجذرية على الصعيد الآجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري ، أثر فعال وواضح على زيادة مفهوم الاغتراب للفرد، حيث يرى (هيجل) أن الاغتراب (واقع وجودي متجذر في وجود الانسان فثمة أنفصام موروث بين الفرد بوصفه ذاتآ مبدعة خلاقة تريد أن تكون وأن تحقق ذاتها وبين الفرد موضوعا دائماً تحت تأثير الغير وأستغلالهم)[1].

ومن هنا يمكن القول بأن الاغتراب أصبح تعبيراً عن بؤس الانسان وإلمه النفسي الذي يضفي عليه مشاعر القلق والآحباط وعدم التوافق مع الذات ومع المحيط، حتى أن الفرد في ظل هذا الوضع ينسلخ عن أنسانيتة ومحتواه وينفصل عن أهداف وجوده بالشكل الذي تكون نمط علاقاتة الاجتماعية من النوع الذي لايحقق له السعادة والرخاء والطمأنينة وذلك لوجود مقاييس كثيرة متنوعة ومتناقضة تؤثر في سلوكية الفرد بشكل سلبي بحيث تصبح هذه المقاييس في العلاقة مصدر للاحباط والشقاء وتمهد الطريق لاصابة الفرد بالامراض النفسية نتيجة لعدم القدرة على التوافق النفسي والتكيف الاجتماعي والشعور بالعزلة مما يدفع الفرد الى سلوك متناقض ومؤلم ربما يكون من ضمنها الانتحار.

---

[1] الاغتراب ، محمود رجب ،1998 ، القاهرة. منشأة المعارف المصرية ، ص 574.

أستقطبت ظاهرة الاغتراب التي تؤثر في حياة الفرد والتي تترك اثاراً سلبية على صحته النفسية والفسيولوجيه وعلى تطوره وأبداعه العديد من الباحثين وهذا ماتؤكده الدراسات التي تطرقت للكشف عن جوانب الاغتراب ومجالاته والسير بها قدماَ للبحث والتقصي[1] .

ويشير هيجل (Hegel,1977) الى أن الانسان المغترب بالمفهوم التاريخي هو ذلك الانسان الذي يعيش في عالم ميت لا أنساني حيث يصفه(حياة متحركه للاموات) ،فهو يميز بين أنواع الاغتراب العديدة على مستوى الشخصية والنظم الأجتماعية والثقافية وأثار قضية جوهرية وهي أن أغتراب الشخصية يكمن في الصدام بين ماهو ذاتي وماهو واقعي وأن التأريخ البشري هو تأريخ صراع من أجل أعتراف الأخرين بحرية الذات وأستقلالها والصراع الذي يتحث عنه على مستوى الشخصيه هو صراع من أجل أثبات الذات أو الحصول على أعتراف الأخر(بالانا) دون أن يكون في وسع (الآنا) أنكار حق الآخر في الوجود والبقاء[2].

ويعزو بعض العلماء بأن الشعور بالاغتراب يكون نتيجة لعوامل نفسية مرتبطه بنمو الفرد وعوامل أجتماعية مرتبطة بالمجتمع الذي يعيش فيه مما تجعله غير قادر على مجابهة مصاعب الحياة والتغلب عليها، كما ويحدث الاغتراب نتيجة التفاعل بين العوامل النفسية والأجتماعية ويعزي فروم، (Fromm)، أسباب الاغتراب الى طبيعة المجتمع الحديث وسيطرة الآله وهيمنة التكنولوجيا الحديثة على الانسان وسيطرة السلطة وهيمنة القيم والأتجاهات والأفكار التسلطيه، فحيث تكون السلطة وعشق القوة يكون الاغتراب[3] .

أما هورني (Horney) فترجع أسباب الاغتراب عند الفرد الى ضغوط داخليه، حيث يوجه الفرد معظم نشاطه نحو الوصول الى أعلى درجات الكمال حتى يحقق الذاتيه المثاليه ويصل بنفسه الى الصورة التي يتصورها[4] .

أما(إجلال سرى،1993) فأنها تعزي أسباب الاغتراب الى أسباب نفسية تتمثل بالصراع بين الدوافع والرغبات المتعارضة والأحباط وما يرتبط به من الشعور بخيبة الأمل والفشل والعجز التام وتحقير الذات والحرمان وكذلك الخبرات الصادمه مثل الأزمات الأقتصاديه والحروب، والى أسباب أجتماعية تتمثل بالضغوط البيئية والأجتماعية والثقافة المريضة والتطور الحضاري السريع المصحوب بعدم القدرة على التوافق وأضطراب التنشئة الأجتماعية بالآضافة الى مشكلة الأقليات ونقص التفاعل الأجتماعي

---

[1] مستويات الأحتراق النفسي لدى معلمي المدارس الحكومية في الاردن،كمال دواني وآخرون ، 1989 ، المجلة التربوية ، العدد 16، المملكة الأردنية الهاشمية ، ص32.

[2] Hegels Phenomenology of Spirit, Hegel, G. (translated by Miller, A.V),1977, Oxford University Press, P156.

[3] الاغتراب النفسي ، محمد أبراهيم عيد ، 1991، القاهرة: عالم الكتب ، ص 21 .

[4] أرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر الاغتراب، سناء حامد زهران ، 2004. القاهرة: عالم الكتب ، ص 107.

والأتجاهات الأجتماعية السالبة والمعاناة من خطر التعصب والتفرقة في المعاملة وسوء التوافق المهني حيث يسود أختيار العمل على أساس الصدفة وعدم مناسبة العمل للقدرات وسؤ الأحوال الأقتصادية وتدهور نظام القيم وتصارع القيم بين الأجيال وكذلك الضلال والبعد عن الدين والضعف الأخلاقي وتفشي الرذيلة[1] .

أوضحت نتائج البحوث والدراسات التي تصدت لهذا الموضوع ، بأن هناك علاقة جوهريه بين الاغتراب والتوافق كدراسة كل من(عيد، 1997، وخليفة،2003) على أعتبار أن الاغتراب من العوامل المهمة المنبئه بعجز الفرد للوصول الى مستوى مناسب من التوافق مع نفسه ومع الأخرين، كما أنه يدفع الفرد بشكل وآخر الى تبني بعض السلوكيات السيئة والاصابة بالعديد من الأمراض النفسية والأجتماعية المتمثلة بأدمان المخدرات والعنف والتطرف وغيرها الكثير، وأعتمادا على نتائج الدراسات التي تناولت هذا الموضوع الى أن هناك علاقة سلبيه بين الاغتراب والتوافق النفسي والأجتماعي وهذه النتائج تأتي متناسقه مع مايشير اليه(رجب،1998) من (أن الانسان في العصر الحديث أصبح منفصلاً إنفصالاً حاداً سواء عن الطبيعة أو المجتمع أو الدولة وحتى عن نفسه وأفعاله، وغير ذلك من الأسماء التي تطلق على كيانات مستقلة هي بالنسبة اليه آخر لاسبيل الى التواصل معها، فلم يعد قادرا على التواصل بينه وبين هذا الآخر، وأصبح بالتالي عاجز عن تحقيق ذاته ووجوده على نحو شرعي)[2] .

وبناءاً على ماتقدم فأن دراسة ظاهرة الاغتراب والتعرف عليها وكيفية قياسها وتحديدها والتعرف على تأثيراتها النفسية للفرد وأرتباطها بمتغيرات أخرى أمر يدخل بشكل مباشر في مساعدة الأفراد وخاصة في بلاد المهجر للتعامل مع محتوى هذا المفهوم ومسبباتة كي يكونوا أكثر دراية به من أجل التمتع بصحة نفسية سليمة قدر المستطاع والعيش بحياة يصحبها التفاؤل والثقة بالنفس..

أن الدراسة الحالية تسعى الى دراسة الاغتراب من حيث علاقتة بالتوافق النفسي بالنسبة للسوريين في بلاد المهجر،مما يكون له أهمية في تسليط الضوء على هذه العلاقة وفي مساعدة الباحثين والمعنيين بهذا الشأن للتعرف على مدلولات هذه العلاقة وكيفية تطوير أسسها بالشكل الذي يخدم نفسية الفرد وتطوره من أجل الوصول به الى الأهداف المنشودة.

أهمية الدراسة والحاجة اليها:

[1] الاغتراب والتغريب الثقافي والتغريب اللغوي لدى عينة جامعية مصرية، إجلال محمد سرى،1993، مجلة كلية التربية عين شمس، العدد17، جزء 1، القاهرة ، ص77.

[2] الاغتراب ، محمود رجب، ص43 " مصدر سابق ".

تكمن أهمية الدراسة الحالية بالمشكلة التي يتصدى اليها الباحثين بالدراسة والتقصي العلمي، خاصة ونحن نرى في بلاد المهجر والتي نحتاج معها للتعرف على المشكلات النفسية التي تعاني منها اللاجئ السوري في الغربة من أجل تسليط الضوء على ظاهرة الاغتراب من حيث علاقتها بمفهوم التوافق النفسي ومدى أستمكانها من سلوكية الأفراد وتأثيرها على أنماط حياتهم المختلفة.

ويرى الباحثان بأن مفهومي الاغتراب والتوافق النفسي هما من المفاهيم الأساسية في الصحة النفسية ويؤكد بعض المشتغلين في هذا الميدان، بأنهما الصحة النفسية بعينها.وذلك لما لهما من أهمية في صياغة الأنماط السلوكية المعتدلة والسليمة والتي تنم عن تمتع الفرد بصحة نفسية عالية ، وتتجلى أهمية هذه الدراسة في مساعدة الأفراد في بلاد الغربة للتعرف على الأسس الأولية للأغتراب وماهية الأسباب الكامنة وراءه والمشكلات التي تؤدي اليها وكيفية التصدي لها والذي يكون هذا من خلال معرفة العوامل المرتبطة بهذا المفهوم والتي من شأنها أن ترفع مستوى التوافق النفسي لدى الأفراد بالشكل الذي يجعلهم أكثر فعالية وحضور في حياتهم الأسرية والآجتماعية.

أن الاغتراب لامس جانباً مهماً من جوانب أزمة الانسان المعاصر، بحيث أصبح هذا الانسان منفصل بشكل حاد عن الطبيعة والمجتمع وعن نفسه والأخرين وبالشكل الذي تقطعت معها جسور وروابط الأتصال بينه وبين الآخر المختلف المظاهر والمتعدد الأسماء، وهذا قد يؤثر بشكل أو بآخر على مدى فاعليته وعطاءه في المحيط الذي يعيش فيه وبالتالي يكون عائقآ للوصول الى الهدف الاسمى وهو تحقيق ذاته.أن ظاهرة الاغتراب ولما لها من تأثير على شخصية الفرد وسلوكه، تعد من المفاهيم التي يمكن التعمق في دراستها والكشف عن مكنوناتها لأنها في حقيقة الأمر مرتبطة بالصحة النفسية للفرد وبالحضارة الانسانية بشكل أعم.

ويشير ياهيا(Yahya,1997) إلى أن مفهوم الاغتراب أحتفظ بمستواه وفائدته بالنسبة لعلماء الأجتماع وخاصة العلوم الآجتماعية بشكل عام، وذلك على إعتبار أن الاغتراب يثير جزء من الوجود الانساني والنشاط الانساني الذي يكون واضحاً وجلياً في المجتمعات الانسانية[1] .

أن أهمية الدراسة تبرز من خلال أهتمام الدراسات التي تناولت مفهوم الاغتراب والتي هي في توسع مضطرد ودائم من أجل التعرف وبشكل أكبر على العوامل المرتبطة به والمؤثرة فيه وماهي الظروف

[1] Acritical Reexamination of Alienation , Yahya, H. Affinnih ,1997, The Social Science Journal, 34,3, p 385.

المناسبة لتطوره، وكذلك تبرز أهمية الدراسة الحالية في الفائدة التي يمكن أن تجنيها الجهات المسؤولة عن اللاجئيين في سوريا من خلال التعرف على هذين المفهومين وماهية العلاقة بينهما بالنسبة للسوريين اللاجئيين في بلاد المهجر وبالتالي العمل على أيجاد الظروف الملائمة لما يناسب هذين المفهومين وبالشكل الذي يدعم الصحة النفسية للاجئ.

وكذلك الحال بالنسبة لدوائر ومؤسسات اللجوء في الدول الاوربية وغيرها ، حيث يمكن من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير الاغتراب على التوافق النفسي بالنسبة للاجئين السوريين من أجل وضع البرامج التربوية والنفسية والاجتماعية والتي من شأنها العمل على بناء رصانة الفرد والأسرة معا بالشكل الذي يعزز تكيفهم في هذه المجتمعات ويجعلهم أكثر قدرة وأستعداد للأبداع والتواصل في ميادين العمل المختلفة وبالتالي الحصول على التقدير الأجتماعي والذي يعتبر لبنة أساسية في الوصول الى تحقيق الذات.

أن هذه الدراسة تسعى الى الكشف عن العلاقة بين الاغتراب كمتغير أساسي والتوافق النفسي بالنسبة للاجئين السوريين في بلاد المهجر وفي ذات الوقت يسلط الضوء على ظاهرة الاغتراب ولما لها من تأثير فعال وأساسي في تعزيز وأسناد الصحة النفسية للفرد من عدمها، أذا ما عد التوافق النفسي هو الصحة النفسية بوجه أخر، ويحاول الباحثان ومن خلال هذه الدراسة التركيز على أهم مسببات الاغتراب وكيفية نشؤها وخاصة لدى اللاجئين أخذين بنظر الأعتبار بأن الشعور بالاغتراب ربما يكون متصلاً مع النقص في الدعم والاسناد الأجتماعي للاجئ والذي ينعكس سلباً على وضعه النفسي وعلى مجمل نتاجاته،

وتبرز أهمية الدراسة من خلال مايمكن أن تقدمه من مقترحات وتوصيات الى دوائر اللجوء ومن خلال تسليطها الضوء على ظاهرة الاغتراب لدى اللاجئين السوريين ولما لها من تأثير يكون بالغاً في صياغة شخصية الانسان وسلوكه، وانطلاقاً من أن الانسان هو سيد المخلوقات وهو العنصر الأساسي المعول عليه في بناء الأرض وتعميرها، فلذا أصبح من المسلمات التعرف على العوامل التي تعيق أبداعه وأنتاجه وتطلعاته وطموحاته كي يتسنى للمؤسسات التي تتعامل مع هذه الشريحة الأجتماعية للتصدي لهذه المعوقات والعمل جهد الأمكان على أزلتها أو تقليلها كي تخلق أنساناً يمكن الأستفاده من طاقاته للبناء والتطور، وكي تتمكن الجهات التي تعمل مع اللاجئين من وضع الاسس العلمية والعملية المساعدة في التخفيف من مشاعر الاغتراب لديهم والذي ربما ينعكس أيجاباً على توافقهم النفسي الأمر الذي يجعلهم أكثر فاعليه ونتاج في المجتمعات التي يقيمون فيها، وخاصة فيما يتعلق بفئة المراهقين والشباب والذين يمثلون القوى الأساسية المعول عليها في بناء المجتمع وتطوره، لان شعور هذه الفئة

بالاغتراب يشكل عائقاً أساسياً للتقدم والأبتكار وبالتالي فإنه (الاغتراب) يذهب بهم الى الأنحراف السلوكي والشخصي مما يجعلهم أفراداً غير نافعين في المجتمع.

ويمكن أجمال أهمية هذه الدراسة في ناحيتين ، فمن الناحية الثقافية تعد هذه الدراسة الاولى من نوعها على حد علم الباحثين والذي تناول متغير مهم وهو دراسة الاغتراب لدى اللاجئيين السوريين ، والتي يمكن من خلاله تسليط الضوء على التأثيرات النفسية والأجتماعية لهذا المتغير(الاغتراب)،على اللاجئيين وتكشف عن تقديم فهماً نظرياً لطبيعة العلاقة بينه والمتغيرات الأخرى، وبهذا فإنه يسهم في أثراء الجانب النظري للثقافة بشكل عام، أما من الناحية التطبيقيه، فمن المتوقع أن تفيد هذه الدراسة رجال التربية وعلم النفس لما تسلطه من ضوء في الكشف عن مسببات الاغتراب وعوامله وبالتالي محاولة وضع البرامج العلاجية والأرشادية من أجل تخفيف حدة هذه المشاعر عن كاهل الفرد وتهيئة الأجواء المناسبة للأنطلاق والأبداع وصولاً لتحقيق هوية الفرد التي يعول عليها لإستثمار طاقاته الخلاقة في البناء والتقدم.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة الحالية التعرف على :

1. الاغتراب لدى اللاجئين السوريين في اطر الادبيات والدراسات السابقة .
2. الاغتراب النفسي وعلاقته بالتوافق النفسي للاجئين السوريين ووفق بعض المتغيرات في أطر الأدبيات والدراسات السابقة.

تحديد المصطلحات : يحدد الباحثان تعريف مصطلحات بالتالي:

1. الاغتراب (Alienation) : هوحالة نفسية يعاني منها الفرد ويشعر معها بعدم الصلة بالواقع المعاش وبعد الهوة بينه وبين الآخرين على الصعيدين الأسري والأجتماعي بحيث يؤدي هذا الأنفصال الى ركون الفرد للعزلة والأنطواء وتحقير الذات وذلك لعدم الشعور بأهمية مايقوم به من أعمال، وبالتالي فأنه يعتبر حياتة نوع من الهراء المعاش.
2. التوافق النفسي (Self-adjustment) : هو عبارة عن أشباع الفرد لحاجاتة النفسية وتقبله لذاته وأستمتاعه بحياة خالية من التوترات والصراع والأمراض النفسية وكذلك أستمتاعه بعلاقات أجتماعية حميمة ومشاركتة في الأنشطة الآجتماعية وتقبله لعادات وتقاليد وقيم مجتمعه والتكيف معها، أي بمعنى أخر هو قدرة الفرد على التوفيق بين دوافعه ومايناقضها من الأدوار الآجتماعية أي خلوه من التأزم الذاتي.

3. اللاجئيين السوريين :وهم مجموعة الأفراد الذين يحملون الجنسية السورية ، والذين يعدون لاجئيين ويقطنون في دولة المهجر.

الأدبيات السابقة

يعد الاغتراب (Alienation) أحد أهم المسائل أثارة للجدل في عصرنا الحديث، وهذا ليس بسبب غموض معناه وأنما بسبب التعريفات الكثيرة التي وضعت له مع كثرة الأتجاهات التي تناولتة بالبحث والتحليل والأختلاف كذلك في تحديد بداياتة.

أن مفهوم الاغتراب ظاهرة أنسانية يتميز بها الانسان دون غيره من الكائنات، فهو الكائن الوحيد الذي يستطيع أن ينفصل عن ذاته وقد ينفصل عن مجتمعه أو عن كليهما معآ .وتختلف درجة الاحساس بالاغتراب بأختلاف الظروف التي يحياها الفرد كما وأن الأفراد يتباينون في شدة أحساسهم به.

أن مشكلة الاغتراب تعد ظاهرة بارزة ومتميزة في العصر الحديث، لانه عصر يعكس أزمات سياسيةً وأجتماعيةً وفكريةً وأخلاقيةً ، لذا فأن مصطلح الاغتراب لايمكن التعامل معه على أنه مفهوم مطلق وواضح أذ لايزال في حقيقة الامر يشوبه الكثير من الغموض والتداخلات، لذلك أستخدم هذا المصطلح بدلالات مختلفة ظهر الكثير منها بشكل يفتقر الى التمييز بشده للحد الذي لايمكننا فيه التحديد بوضوح من هو المغترب.يعزو الباحثان هذا الاختلاف الى المنطلق الذي تناول هذا المفهوم بالبحث والتقصي ومن خلال أطلاع الباحثين الاولي لهذا المفهوم وجد أن التباين واضح وجلي في تناول هذا المفهوم، فرواد الفلسفه يختلفون في تحديد هذا المفهوم عن رواد علم النفس وهؤلاء بدورهم يختلفون عن رجال الدين وكلُ له منحى معين وأتجاه خاص.

لقد أشتقت كلمة الاغتراب من الكلمه اللاتينيه (Alienus) والتي تعني نقل ملكيه شئ ما الى أخر أو تعني الأنتزاع أو الأزاله، والحقيقة أستخدمت هذه الكلمة في اللغتين الأنكليزية والفرنسية للدلالة على العديد من المعاني (أنها من الناحية السيكولوجية تعني حالة فقدان الوعي وعجز أوفقدان القوى العقلية أو الحواس، أما من الناحية الأجتماعية فيقصد بها التعبير عن الاحساس الذاتي بالغربة أو الأنسلاخ سواء عن الذات أو الأخرين. أما المعنى الديني لها فيكمن في أنفصال الانسان عن الله وذلك بأرتكاب الخطايا والمعاصي،أما المعنى القانوني لها فأنه يشير الى تحويل أونقل ملكيه شئ ما الى شخص أخر)[1] . وفي ذخيرة علوم النفس، أوضح(كمال دسوقي،1988) من أن الاغتراب يشير الى الأتي:.

[1] الاغتراب، ريتشارد شاخت، ترجمة، كامل يوسف حسين ،2005. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ص64.

1.شعور بالوحدة والغربة وأنعدام علاقات المحبة مع الأخرين، وأفتقاد هذه العلاقات خصوصا عندما تكون متوقعة.

2.حالة كون الأشخاص والمواقف المألوفة تبدو غريبة، ضرب من الأدراك الخاطئ فيه تظهر المواقف والأشخاص المعروفة من قبل وكأنها مستغربة أو غير مألوفة.

3. إنفصال الفرد عن الذات الحقيقية بسبب الإنشغال العقلي بالمجردات وبضرورة مجاراة رغبات الأخرين وما تمليه النظم الأجتماعية، فأغتراب الانسان المعاصر عن الغير وعن النفس هو أحد الموضوعات المسيطرة على فكر الوجوديين.

4. مرادف الأضطراب العقلي، وأستخدم في الطب العقلي على أنه يدل على مرض العقل[1].

وجاء في مختار الصحاح للشيخ الأمام (محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي،1992) مايأتي :

غرب ـالغربة الاغتراب .تقول :(تغرب وأغترب) بمعنى فهو(غريب) و(غرب) والجمع (الغرباء) .والغرباء أيضاً الأباعد.و(أغترب) فلان أذا تزوج الى غير أقاربه .وفي الحديث الشريف(أغتربوا لا تضووا) و (التغريب) النفي عن البلد و(أغرب) جاء بشئ غريب، أو صار غريباً[2].

أن ظاهرة الاغتراب نمت وتطورت من خلال الفكر الفلسفي المعاصر وكذلك من خلال المنظرين في علم النفس،حيث أنهم وضعوا الأسس العلمية الدقيقة والواضحة للتحقق من هذا المفهوم وسبر أغواره وتحديد مجالاته وأبعاده وتمكنوا كذلك من وضع المقاييس العلمية لقياس هذه الأبعاد للتعرف على حدة الاغتراب لدى الأفراد ومدى هذه الحدية في التأثير على سلوك الأفراد وعلى صحتهم النفسية، وهذا مايؤكده كل من تروستي و دولي-دايكي(Trusty & Dooley-Dickey,1993) من أن (مفهوم الاغتراب نمى وتطور من خلال القرون الوسطى والفكر الفلسفي والأجتماعي المعاصر وكذلك من خلال علم النفس الأجتماعي)[3].

أما مفهوم الاغتراب من وجهه نظر دينيه والتي تظهر في الاديان الثلاثه الكبرى المتمثلة باليهودية والمسيحية والاسلام فأنها وعلى مايبدو تلتقي على مفهوم واحد للاغتراب المتمثل في أن معنى الاغتراب

هو(الانفصال، أي أنفصال الانسان عن الله وأنفصال الانسان عن الطبيعة المللذات والشهوات . وأنفصال الانسان (المؤمن) عن الانسان (غير المؤمن) حيث أن الاغتراب ظاهرة حتميه في الوجود الانساني وحياة الانسان على

---

[1] ذخيرة علوم النفس،كمال الدسوقي،1988، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع ،ص37.

[2] مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، 1992،. لبنان: مكتبة لبنان، ص223.

[3] Alienation From School Students Perception, Trusty,J;& Dooley-Dickey,K, 1993, Journal of Research and Development in Education ,26,4,p323.

الارض ماهيه الاغربه عن وطنه الاسمى، وطنه السماوي)[1].

ويشير كل من مارك وكيري(Marc & Cary,2003) الى أن هناك أربعة متغيرات يمكن أن تؤثر بشكل أو بأخر في التسبب بالاغتراب والتي يمكن أجمالها بالأتي:

1. التحديات المدركة ضمناً لمهام عملنا، وأن هذه التحديات الكبيرة يمكن أن تنشأ وتتحول الى صعوبات كبيرة في العمل مما يجلب السأم والملل واللامعنى.
2. التنظيم للعمل والبيئة، حيث أن المبالغة فيه يعني الكثير من القوانين والأنظمة والأجرأت بالأضافة الى الأشراف الصارم والقاسي المؤدي الى نشؤ الأعاقات المرهقة والمتعبة للفرد.
3. التوطيد الأجتماعي لعملنا وبيئتنا، حيث أن الأكثار منها وزيادتها ربما يؤدي الى الأنزعاج والتصادم مع عواطف الأخرين والأقران وفقدان الأستقلالية، وأن القليل منها قد يبعث على العزلة وقلة الدعم والمساندة والمساعدة.
4. التوافق والأنسجام للعمل والمنظمات وللقيم والمعايير والأهداف والتعايش معها طيلة العمر، حيث أن الكثير منها يؤدي الى أن يكون هناك غياب للرؤيه بالنسبة للنتائج والنهايات، وأن القليل منها قد يدفع الفرد الى عمل أشياء ضد ضميره وغير معياريه أي أنها غير متوافقة مع المعايير الأجتماعية وبالشكل الذي تكون مخالفة وخارقه لقوانيين المجتمع والأخرين[2].

وكذلك فهم يميزون ومن خلال قراءاتهم حول الاغتراب بين معنيين مختلفين وواضحين للآغتراب وهما كالآتي:

أولا:. الاغتراب الأولي

يشير هذا النوع من الاغتراب الى الشعور بأن هناك شئ مختلف عن الأمور العادية والطبيعية، لذا فأن الاغتراب هنا يكمن في الشعور بالأختلاف أو المخالفه.

أن الاغتراب الأولي يشير الى الخبرة والشعور بأن هناك شئ مختلف عن العادي أو الطبيعي، فالفرد يشعر بالغربة أذا كان غير شاعر بذاته الحقيقية أو العادية .أن هذا النوع من الاغتراب هو عبارة عن أحساس

كبير بأن الحاضر غامض وغير واضح وخاصة فيما يتعلق بعدم الأتصال بالمكان والزمان أي مع (هنا والآن) ،

وهذا يعني بأن الفرد في هذا النوع من الاغتراب يكون غير راغب في أي شئ خاص أو معين وكذلك ليس لديه

---

[1] الاغتراب وأزمة الانسان المعاصر ، نبيل رمزي أسكندر ،1989. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ،ص35.

[2] To be me or not to be me : about alienation, Marc Schabracq & Cary Cooper,2003, Counselling Psychology Quarterly,16,2,p56.

الرغبة بأن يباشر أي فعل خاص لآجل العمل وكأغتراب أولي غالبآ ماتكون الخبرات كأشياءٍ غير سارة ومحزنة[1].

ثانيا:. الاغتراب الثانوي:

أن هذا النوع من الاغتراب يشير أو يتعلق بأنعدام الخبرة أو الشعور بأن هناك شئ غير عادي أو غير مألوف من قبل الفرد والذي يكون مخالف في توقع الأخرين، وفي هذه الحالة فأن الاغتراب الثانوي يتعلق بألاختلاف في الخبرة والشعور، ويذهب كل من (مارك و كيري،2003) الى أن الاغتراب الثانوي قد ينشأ أساساً من الاغتراب الأولي وقد يكون نتيجة له، وأن كلا النوعين من الاغتراب يشير الى أضطراب العلاقة بين الفرد وبيئته أو بينه وبين ذاته بحيث يصبح غريب عن جزء من ذاته أو فعالياته ونشاطاته .وهما يشيران الى أن (الاغتراب الثانوي غالباً مايصاحبه الشعور بالأحساس بالأنفعال المفاجئ والغضب والقنوط، وأن هذه المشاعر غالباً ماتبدو وتظهر ممتلئة ومشبعة بفقدان المعنى والكأبة صعوداً للوصول الى فقدان المشاعر بشكل تام وهذه تكون متلازمة مع تعابير الوجه وأنعدام حالة التعابير العاطفية وربما تكون متلازمة مع سمات أنفعالية طفيفة كالكأبة، الحزن، الغضب، الكراهية وشذوذ طفيف)[2].

أن الاغتراب الثانوي يوصف بأنه مرحلة من الكآبة بطريقة مؤلمة التي تؤدي الى تقليل الشعور بالذات ككيان مستقل وهو بمثابة مسببات لسلوك الفرد بأن يبقى خارج نفسه وذاته بحيث يصبح كالدمية التي تقاد بواسطة قوى خارجية .وأن قلة الشعور بالذات او أنعدامه يعني ضمناً بان الفرد لايستطيع الولوج الى مشاعر الأخرين وهذا يعني بأن الفرد غير قادر ولايمكنه التأثير بالأخرين، ونتيجة لهذا فان الأنفعالات الذاتية أو الشخصية قد تنمو وتترعرع بشكل أجوف وقاسي وهذا يدلل على أن الفرد لايراعي مشاعر الأخرين وأحاسيسهم عند التفاعل معهم، وأن مثل هؤلاء الأفراد يسيرون نحو تحول مشاعرهم وأحاسيسهم الى نوع من الغلظة والقساوة والصرامة المنغرسة في أدوارهم الأجتماعية والتي تجعل

من مشاعرهم جامده وغير حميميه وهذا ماقد يفسر لنا سخرية مثل هؤلاء الأفراد بالعمل مع منظمات الجنس البشري بشكل عام.

ويحدد شيروم(Shirom ,2002) النتائج السلبية على مستوى الأفراد بالنسبة للاغتراب الثانوي

1 Bread for everybody, Party win For everybody,Greative thinking for everybody, Bruyn,M. Bruyn,R & Gier,G. 2000. Rumst, Belgium: Greativ Atelier Windekind ,p53.

2 To be me or not to be me : about alienation,P76.

والتي يمكن أجمالها كالأتي:

1.فقدان الأبداعيه والأبتكار بالنسبة لتطور نمو الفرد.
2. فقدان المتعة والأندفاع للعمل.
3. نقصان في التأثير والفعالية.
4. الصراعات والعزلة.
5. المقاومة للتغيير، حتى وأن كان التغيير نحو الأفضل.
6. نقص أو تراجع في نوعية الحياة والقبول الشخصي أو الرضا الذاتي وذلك عن طريق رفض الفعاليات الحياتية والعيش في حقول الحياة الأخرى.
7. الفرص الكبيرة للتعرض لكل أنواع الحوادث.
8. التعرض لكل أنواع الأمراض النفسية والسيكوماتية.
9. تراجع وأنحطاط في النظام المناعي للفرد، ومواينتج عنه من فرص كبيرة للآصابة بالأمراض.
10. النتائج الفسيولوجية الخاصة والتي تتمثل بالضغط الهورموني ومواينشأ عنه من علل وأمراض جسديه تتمثل في أرتفاع مستوى الكولستيرول في الدم وبما ينعكس سلباً على الدماغ والقلب.
11. التعب والإعياء الدائم.
12. موت سابق لأوانه[1].

ونجد ان أبرز أبعاد الاغتراب ومظاهره ومكوناته ، كما وردت في الدراسات والبحوث السابقه التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والتقصي وهي كالآتي:

أولا :. العجز Powerlessness:

ويعني عدم قدرة الفرد على السيطرة على الأحداث والمجريات مع عدم قدرته على التأثير في المواقف الأجتماعية التي يتعرض لها مع عجزه عن السيطرة على تصرفاته وأفعاله ورغباته، وهذا بالتالي مايجعله غير قادر على تقرير مصيره، فمصيره وإرادته تتحددان من قبل عوامل وقوى خارجة عن إرادته الذاتية.

وهو بهذا المعنى يكون عاجزاً عن صنع قراراته المصيرية التي تحدد خطواته المستقبلية وغير قادر على التعبير بصراحة عن إرائه وتطلعاته ويصاحبه الفشل في تدبير أموره وبالتالي فأنه يكون عاجزاً عن تحقيق ذاته وشاعراً بالآستسلام والخنوع الدائم.

[1] The effects of work stress on health, Shirom, A. 2002.Handbook of work and health Chichester Wley, p63. psychology,Second revised edition.

أن جوهر العجز عند الفرد يتأتى أساساً من توقعه بأنه لايملك القدرة على التحكم وممارسة الضبط وهذا يعود الى أن الأشياء التي تحيط به تسيطر عليها ظروف خارجية أقوى منه ومن أرادته، وبمعنى يصبح

فيها الأفراد في ظل سياق مجتمعي محدد يتوقعون مقدماً أنهم لايستطيعون أو لايملكون تقرير أو تحقيق ما يتطلعون اليه من نتائج أو مخرجات من خلال سلوكهم أو فعالياتهم الخاصة،فهم يستشعرون أفتقاد القدرة على التحكم في مخرجات هذا السياق وتوجيهها الأمر الذي يولد خبرة الشعور بالعجز والأحباط وخيبة الأمل في أمكانية التأثير في متغيرات هذا السياق والقوى المسيطرة عليه[1].

ثانيا :. اللامعنى Meaninglessness:

وهو شعور الفرد بأفتقاده للموجه أو المرشد فيما يتعلق بسلوكه ومعتقداته، مما ينجم عنها شعور بفراغ كبير لإنعدام الأهداف الأساسية التي تقوده وتعطيه معناً للحياة وتحدد أتجاهاته وتستقطب نشاطاته وبهذا فأن الفرد هنا يرى بأن الحياة خالية من المعنى وهي عباره عن صحراء فارغة لكونها تسير وفق منطق غير معقول، وهذا مايدفعه للعيش فيها غير مبالي وفاقد للواقعية الحياتية وينظر الى الحياة بأنها غير مجدية ومملؤة بالروتين والملل مع عدم رغبته في أن يكون فيها أصلاً.

ويشير كل من جون ونينا(John & Nina ,2001) بأن هذا البعد يعني(الشعور بأختلاط المعنى وعدم التمييز بين المسائل الشخصية والأمور الأجتماعية)[2].

ثالثا :. اللامعياريه (الانوميا) Normlessness:

وتعني عدم تمسك الفرد بالمعايير والضوابط والأعراف الأجتماعية وشعوره بأن الوسائل أو السبل الغير شرعيه مطلوبة وضرورية لآنجاز الأهداف وأن تعاكست مع القيم والعادات السائدة .وهذا يعني أهتزاز القيم والمعايير داخل المجتمع للأنهيار الذي يلحق بالبناء الأجتماعي وأتساع الهوة بين أهداف المجتمع وقدرة الفردللوصول اليها مما يؤدي الى أستحسان المعاني والمقاصد الغير مرغوب فيها أجتماعياً لتحقيق الأهداف[3].

رابعاً :. العزلة الأجتماعية Social Isolation:

---

[1] الأغتراب في المجتمع المصري المعاصر: دراسة تحليلية ميدانية لإفتقاد القدرة في ضوء الأتجاه الماكروبنيوي في علم الأجتماع ، أحمد النكلاوي (1989). ، القاهرة: دار الثقافة العربية ، ص121.

[2] Measurement and Modeling of Alienation in theDistribution,John,F.Gaski & Nina,M. Ray,2001,Channel Industrial Marketing Management,30,p208.

[3] الأغتراب في المجتمع المصري المعاصر، مصدر سابق، ص105.

يمكن التعبير عنها بأنها نوع من الأحساس بالاقصاء والرفض كنقيض للقبول الأجتماعي، وهو بالتالي شعور الفرد بالوحدة والفراغ النفسي والأفتقاد الى الأمن والعلاقات الأجتماعية الحميمة والبعد عن الأخرين حتى وأن كان بينهم وقد يكون هذا مصحوباً بالشعور بالرفض الأجتماعي والأنعزال عن الأهداف الثقافية للمجتمع وهذا قد يؤدي بالنتيجة الى البعد بين أهداف الفرد وبين قيم المجتمع ومعاييره، وهذا الأمر قد يقصي الفرد عن المشاركة في الفعاليات الأجتماعية وشعوره بعدم الانتماء الذي قد يولد

لديه كراهيه لقيم المجتمع مما يدفعه لتبني أفكار ومعايير مخالفة لآعراف ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه .ويرى بعض الباحثين في ذلك نوعاً من الأنفصال عن المجتمع وثقافته، وتشير جوليا كريستيفا (Kristeva .J,1997) الى أن (الفرد المغترب هو الذي لاينتمي الى أحد المجاميع ولايشكل جزء من المجموعة والذي غالباً ما يكون تركيزه متعلق فقط بالجوانب والدوافع السلبية التي تمثل الاغتراب).

أن هذا المعنى للاغتراب لايقصد به العزلة الاجتماعية التي تواجه بعض الفلاسفة والمثقفين من الناس كنتيجه لآنعدام التكيف الأجتماعي أو ضعف الأتصال الأجتماعي وذلك لكبر الهوة المعرفية بينهم وبين الأخرين ، ولذا فأن(الأفراد الذين يحيون حياة عزله وأغتراب لايرون قيمة كبيرة لكثير من الأهداف والمفاهيم التي يعتز بها أفراد المجتمع ويبرز هذا الضعف في عدد من المؤشرات منها عدم مشاركة الأفراد المغتربين لبقية الناس في مجتمعهم فيما يثير أهتمامهم من برامج تلفزيونيه وأذاعيه ونشاطات أخرى مختلفه)[1].

خامساً: الاغتراب عن الذات Self-estrangement:

هذا النوع من الاغتراب يتمثل في أنفصال الفرد عن ذاته وعدم التطابق معها أي أنه يخلق ذاتاً غير حقيقية نتيجة لتأثيرات الضغوط الأجتماعية وبما تحمله من نظم وأعراف وتقاليد وبكل تناقضاته مما قد يؤدي الى طمس الذات الحقيقية للفرد، بحيث يكون غير قادر على أيجاد الأنشطة والفعاليات التي تكافئ قدراته وأمكاناته وهذ قد يؤدي الى الشعور بعدم الرضا عن ذاته ويفقد صلته الحقيقية بذاته وقد يرفض كل مايحيط به وكذلك قد يصاحبه الشعور بالضيق والتبرم لكل ماهو قائم حوله.

وقد علق فروم على هذا البعد بأنه(نمط من الخبرة من خلالها يرى الفرد نفسه كمغترب، فهو يشعر أنه غريب عن نفسه حيث لم يرى ذاته أويخبرها كمركز لعالمه أو كمنشئ وخالق لأفعاله، ولكن أفعاله ومترتباتها تصبح لها

[1] الاغتراب : اصطلاحا ومفهوما وواقعا ، قيس النوري ، 1999، عالم الفكر ، العدد الاول ، المجلد العاشر ،ص 27.

السياده وأنه يطيعها ويخضع لها)[1].

سادساً :. التشيوء Reifieation :

يقصد به أن الفرد يعامل كما لو كان شيئاً وأنه قد تحول الى موضوع وفقد هويته التي هي بمثابة مركز أنسانيته وذاته، وهذا يعني وصول الفرد الى مرحلة يكون فيها شئ أي تذوب ماهيته الذاتية وسط الأشياء المحيطة به وتمحى معالم أنسانيته.

ويمكننا الوقوف على جذور التشيوء من خلال التطرق الى تعريف(جان جاك روسو) للاغتراب، حيث أنه يعرفه بأنه (التسليم أو البيع، فالانسان الذي يجعل نفسه عبداً لآخر، أنسان لايسلم نفسه وأنما هو بالآحرى يبيع نفسه من أجل بقائه على الاقل)، أن التشيوء، يتأتى أساساً من أحساس الفرد بفقدان الهوية وأنه مجرد شئ وأنه تحول من كيان معرفي يعول عليه في بناء الحضارة ويرجى من تطلعاته وأبداعه الشئ الكثير الى مجرد موضوع غير قادر على تقرير مصيره وأنه مقتلع من حيث لاجذور له تربطه بنفسه أو واقعه أو بالأخرين[2] (1).

وتأسيساً على ماتقدم يرى الباحثان بأن هذه الأبعاد الستة للأغتراب تكاد تكون مترابطة ومتداخلة ويكمل بعضها البعض الأخر ولكل بعد منها أهميته وتأثيره في تحديد طبيعة أغتراب الفرد ودرجة وحدة هذا الاغتراب، وكذلك يمكن القول بأن الفرد الذي تنطبق على سلوكياته ومفردات حياته هذه المظاهر والأبعاد أعلاه، بأنه يعيش حاله من الاغتراب والتي تشكل حاجزاً منيعاً دون تحقيق ذاته وبالتالي عن أستمتاعه بصحة نفسية سليمة تؤهله لأستغلال طاقاته بأقصى درجة ممكنة كأنسان.

أن الادبيات والابحاث التي تصدت للكشف عن العلاقة بين الاغتراب والتوافق النفسي، أكدت العلاقة الجوهرية السالبة بينها، وأن الاغتراب كمفهوم يؤثر بشكل فعال على التوافق النفسي (Self-adjustment) ،حيث يعد التوافق من المصطلحات الغامضة الى حد كبير، وقد يعزى هذا لإرتباطه بالتصور النظري للطبيعة الانسانية وكذلك الى تعدد النظريات والأطر الثقافية التي تناولته بالبحث والتقصي، وربما قد يكون من أحد أسباب هذا الغموض هو الخلط بين المفاهيم وخاصة بين مفهومي(التوافق والتكيف)[3].

---

[1] Psychological correlation of alienation in Kuwait students, Al-khawaj,J.M.A.1988.Their submilted for the degree of doctor Of philosophy. University of Surrey.Dept.of psychology, p44.

[2] الاغتراب ، محمود رجب، ص58 " مصدر سابق ".

[3] المدخل الى البحث في العلوم السلوكية ، صالح بن حمد العساف،2007، ط5، الرياض : سلسلة البحث في العلوم السلوكية ،ص61.

وبناءاً على ماتقدم ، يرى الباحثان بأن توافق الفرد قد يكمن في توفر قدر من الرضا القائم على أساس واقعي بالشكل الذي يؤدي الى التقليل من الشعور بالأحباط والقلق، وهذا يعني من جهة أخرى بأن التوافق يعتمد على الأنشطة التي يقوم بها الفرد لإشباع حاجة أو التغلب على صعوبة أو أجتياز معوق من أجل الوصول الى حالة من الأنسجام مع البيئة والمحيط، كما ان إشباع الحاجات قد يؤدي في الكثير من الأحيان الى خفض حالة التوتر عند الفرد ويدفعه الى التوافق بشكل واضح، علماً بأن العديد من العلماء من يؤكد بأن التكيف الناضج يؤدي الى التوافق الناضج وعكسه يؤدي الى سؤ التوافق.

وهناك من العوامل الآخرى التي تدخل في سؤ التوافق والتي تتمثل في عدم فهم الفرد لذاته أو التقدير السالب للذات والذي يؤدي الى عدم قدرة الفرد للتعرف على إمكاناته وطاقاته والذي ينعكس سلباً على تحديد الأهداف والفشل في تحقيقها، حيث مثل هذه الأمور تضاعف من سوء التوافق لدى الفرد وتعرضه الى المزيد من الأضطرابات ، أن طبيعة أستجابات الفرد أزاء الضغوط النفسية التي يتعرض اليها تتوقف على جملة من العوامل منها، طبيعة الضغط النفسي الذي يتعرض له الفرد، وبنائه الشخصي، وحالاته المزاجية، وعمره الزمني ، وصحتة الجسمية وكذلك الجنس(ذكر،أنثى).أما بالنسبة الى ماهية الاحاسيس والمشاعر التي ترافق سؤ التوافق النفسي، فأنها تختلف من حيث درجتها وحدتها ومن حيث تباين خبرات الافراد الذين يتعرضون اليها.

الاستنتاجات :

من خلال الاطلاع على الادبيات السابقة تبين أقتران ظاهرة الاغتراب بعدم أمكانية الفرد على تحقيق توافقه النفسي وتوافقه مع الأخرين ذلك أن الاغتراب في حقيقة الأمر يؤدي الى خمول وأنطفاء حالة التفاعل الأجتماعي عند الفرد مما يجعله غير فعال أجتماعياً وفاقداً للقدرات التي تحدد مدى مساهمته في البناء والتطور، أن (الانتماء يعد من الحاجات الانسانية التي يمكن من خلالها إشباع الحاجة للهوية الذاتية، وعدم إشباع الحاجة للانتماء يعني العزلة الأجتماعية والاغتراب عن الذات).

ومن جهة أخرى فأن أغتراب الفرد يولد لدية الكثير من المشاعر التي تحمله الى سوء التوافق النفسي والمتمثلة بأحساس الفرد بعدم المساواة ونقص أوأنعدام الفرص الأبداعية والشعور بعدم الأنتماء والملل وجمود الشخصية وبالتالي الشعور بعدم الرضا في المحيط الذاتي والأجتماعي وهذا ما قد يجعله أكثر تمرداً ونفوراً من الذات والمجتمع وكل هذه المشاعر سوف تؤدي بالنتيجة الى سوء التوافق النفسي للفرد.

وبما أن الاغتراب يحمل في مضامينه ويدلل على الوعي الذاتي المفقود أو الوعي الزائف القاصر لتعرف الفرد على صفاته وأفعاله الموجودة في العالم الخارجي، فأن هذا قد يقود بالتالي الى أن تتحول أعمال الفرد ونشاطاته وكذلك قدراته وأمكاناته الى أشياء غريبة ومستقلة عنه وعن ذاته مما قد ينعكس هذا على شعوره المستمر بعدم الرضا وعدم التوافق مع الذات.

أن الفرد اللاجئ يعاني أساساً من أفتقاده لحالة الأهتمام الأجتماعي وتكوين علاقات أجتماعية وهذا الأمر يجعله عاجزاً عن توافقه النفسي والأجتماعي،ويعد هذا العجز المعيار الأساسي لنمو مشاعر الاغتراب لدى الفرد،وهذا ماقد يؤكد العلاقة السالبة بين الاغتراب والتوافق النفسي، وأن أنعدام الأهتمام الأجتماعي وشعور الفرد بالتفرقة والتمييز سوف يجعله أكثر تقبلاً للشعور بالاغتراب وخاصة في بلد المهجر.

أن تقدير الذات الذي يعد جانباً مهماً وأساسياً في التوافق النفسي والذي يدعم الرضا عن الذات المتطلب توفر خصائص لدى الفرد من أهمها الثقة بالذات والمبادأة والأستقلالية والقدرة على مواجهة المشكلات، كل هذه الخصائص يفقتد اليها الفرد المغترب من حيث أن تقدير الذات لديه يكون منخفضاً ويعيش في أطار الذات السلبية أن صح التعبير.

ويرى الباحثان بأن ظروف اللاجئين السوريين ومايعانونه من ضغوطات على المستويين النفسي والأجتماعي وصعوبة عودتهم الى الوطن الأم ربما يزيد من مشاعر الاغتراب لديهم والذي ينعكس سلباً على توافقهم النفسي والأجتماعي، وأن مثل هذه الأمور وغيرها ربما تكون بمثابة العوامل المساعدة لتزايد مشاعر الاغتراب حيث تحمل هذه المشاعر في طياتها عدم الرضا أو معارضة الأهتمامات السائدة والموضوعات والقيم والمعايير وأنشطة وتنظيمات المجتمع الذي يقيمون فيه وغالباً ماقد يؤدي هذا الأمر الى عدم الانسجام بين الفرد والمجتمع والمؤدي بدوره الى عدم الأنسجام بين الفرد وذاته والعكس صحيح، كما أن اللاجئين غالباً ما يعرضون حالات من الصراع وعلاقات سالبة وهذا بدوره سوف يؤدي الى تعزيز الأتجاهات السالبة لديهم ويجعلهم خارج نطاق التغيير وذلك من خلال شعورهم بالأكتفاء والأشباع الذاتي مما يجعلهم يميلون الى عدم المشاركة بالفعاليات والأنشطة الأجتماعية ويعتبرون التفاعل الأجتماعي لايجدي نفعاً . بمعنى آخر ان زيادة مشاعر الاغتراب لدى الفرد سوف تؤدي بالنتيجة الى زيادة سوء توافقه مع الذات ومع المجتمع الذي يحيا فيه.

كما يرى الباحثان أن سوء الأستقرار على الأصعدة النفسية والأجتماعية والسياسية الأقتصادية بالنسبة للاجئيين السوريين في الخارج والداخل وهذا التفاعل المتواصل بين الخارج والداخل يؤدي الى القلق المستمر لهم

الأمر الذي ينعكس سلباً على تكيفهم للحياة الجديدة وكذلك انحسار المشاركة الفعلية في نشاطات المجتمع الذي يعيشون فيه ، بالأضافة الى تعاظم وتزايد الفجوة بين جيل الأباء والأبناء وخاصة في بلد المهجر وتضارب العادات والتقاليد وأختفاء الكثير من القيم والعادات التي كانت موجودة في الوطن الأم والمتمثلة في التعاطف والتراحم والآلفة والأيثار والتي نفتقر اليها في حياتنا المعاصرة وخاصة في بلد المهجر، كل هذه المسائل قد تؤسس أجواء مناخية صالحة لزيادة مشاعر الاغتراب لدى السوريين اللاجئيين وتؤثر بشكل كبير على توافقهم النفسي.

كما ان مسألة الفروق بين الجنسين بالنسبة للأغتراب لم تحسم بعد في الدراسات السابقة، فبعضها توصل الى تزايد مشاعر الاغتراب عند الذكور مقارنة بالأناث والبعض الآخر أوضح تزايد مشاعر الاغتراب عند الأناث مقارنةً بالذكور ، في حين ان فريقاً ثالثاً من الباحثين توصل الى عدم وجود فروق جوهرية بين الجنسين بالنسبة لمشاعر الاغتراب ، ويبين الباحثان الى وجود مشاعر الاغتراب عند الذكور اكثر من الاناث، ويرد ذلك الى الظروف النفسية والأجتماعية المحدده لهوية الدور الجنسي وكذلك الى نمط التنشئة الأجتماعية والأسرية في المجتمعات الشرقية والتي تختلف نوعاً ما لدى الأناث على إعتبار أن المجتمعات الشرقية هي مجتمعات (ذكورية) وتعطي الفرصة الكبيرة للرجل للتفاعل الأجتماعي والأختلاط بشكل أكبر وهذا مما يجعل الرجال في هذه المجتمعات أكثر عرضةً للانتكاسات والأحباط في حياتهم البيئية والتي بدورها سوف تؤدي الى زيادة مشاعر الاغتراب لديهم قياساً بالأناث.

إن سيادة (الدور الأبوي) في المجتمعات الشرقية وبأن الرجل هو الذي يتحمل الأعباء الكثيرة التي تقع على كاهله وقلقه الدائم وتفكيره بمستقبله الأسري يخلق لديه حالات شديدة من القلق والعجز أحياناً والتي تعتبر من الأمور الممهده لنمو وتزايد الاغتراب لديهم.

وفيما يتعلق باللاجئيين السوريين ونتيجة للظروف القاهرة التي دفعت بهم للهجرة من البلد الأم ولما عانوه من صعوبات اللجوء ومآسيها والتي قد يكون للرجل فيها الحصة الأكبر كل هذا أثر بشكل أو بآخر على نفسيته وشعوره الدائم بالقلق وعدم الأمان والأطمئنان لما تؤول عليه الأمور ، كل هذه الأمور تجعل منه عرضة للوقوع في شباك الاغتراب مقارنةً بالمرأة.

ثم تأتي بعد ذلك مسألة اللجوء الى الغرب والأنفتاح على أوربا والتعايش مع حضارة مختلفة تماماً عما كان يألفها الفرد في بلاده، وما لهذا التغير السريع في الأنتقال من حضارة الشرق الى حضارة الغرب المنفتحة تماماً والذي قد يؤدي بالنتيجة الى تغيرات في الأدوار الأجتماعية بحيث يبدأ دور الرجل بالتراجع قياساً بما كان عليه

سابقاً، وتأخذ المرأة دوراً قد يكون مماثلاً لدور الرجل مما يؤدي الى أكتسابها للكثير من السمات الذكرية خاصةً وأن الثقافة الغربية تخلق أجواءً ثقافيةً يمكن للمرأة فيها أن تختار أدواراً تبادليه.

كل هذه العوامل قد تؤدي في حقيقة الأمر الى تصدع إحساس الرجل بهويته وأن هذا التصدع في الهوية يؤدي الى نقصان قدرة الفرد على مواجهة الأزمات وإدراك العلائق بينها.

كما بينت الادبيات السابقة التي تناولت موضوع الاغتراب أن الغير متزوجين هم أشد شعوراً بالاغتراب قياساً بالمتزوجين ،إذ لابد من التعامل مع هذا المتغير بأعتباره ظاهرة متفاعله مع العديد من العوامل النفسية والأجتماعية والسياسية والأقتصادية وأن أغناء هذه العوامل وإشباعها من شانه أن يقلل من مشاعر الاغتراب لدى الأفراد، وأن الحياة الزوجية وماتجلبه للفرد من إستقرار عاطفي ونفسي ينعكس بشكل فعال على تقوية الأنتماء الأسري والأجتماعي للفرد، هذا الأنتماء الذي يشعر الفرد بالطمأنينة والأمان وأنه جزء من مجموعة أو كيان يجد ذاته فيه وأنه غير منعزل عن الآخرين وأن مثل هذه المشاعر تعمل على تخفيف أو أطفاء مشاعر الاغتراب لدى الأفراد، ويرد الباحثان اسباب ذلك

الى أن المتزوجين من اللاجئيين السوريين قد يكونوا أكثر إشباعاً لحاجاتهم الأساسية قياساً بالعزاب، ونحن ندرك بأن إشباع حاجات الفرد على الصعيد البايولوجي والنفسي يمهد له الطريق الى الوصول الى الحاجة الاسمى وهي تحقيق الذات، وهذه الحاجة تعبر بشكل أو بأخر عن كمال الصحة النفسية للفرد وبالتالي فأنها تقلل من مشاعر الاغتراب لديه.

ومن جانب آخر بينت الدراسات بأن حدة الاغتراب تكون متلازمة عكسياً مع العمر الزمني بالنسبة للأفراد ، ويرى الباحثان في هذا الصدد بأن الأعمار الصغيرة (المراهقين) من الجنسين بالنسبة للاجئيين السوريين هم أكثر عرضة لتزايد مشاعر الاغتراب مقارنةً بالفئة العمرية الكبيرة وذلك لأن أطرهم المرجعيه والثقافيه لاتزال في طور التشكل والتبلور وهم الأكثر تعرضاً لصدمة صراع القيم والتقاليد قياساً بالمسنيين، وهذا النوع من الصراع بين الذي نشؤا عليه وبين مايرونه في المحيط الثقافي الذي يعيشون فيه بالغربة يؤدي بالنتيجة الى نشوء إنماط سلوكية مختلفة والتي تعتبر غريبةً عن ثقافة وتقاليد وقيم العائلة والمجتمع وأن هذا النوع من الصراع قد يؤدي بالفرد الى حالة الشعور بالاغتراب عن الذات والمجتمع.

وينبغي أن لاتفوتنا الأشارة الى التغيرات والتحولات الفكرية والثقافية والأقتصادية والأجتماعية التي يتعرض لها

اللاجئيين وخاصةً فئة الشباب (المراهقين) منهم وماتنتجه هذه التغيرات من تبني الذات لقيم اللامعيارية والتمرد، وهذه القيم التي تجعل من الشباب غير أبهين بما تمليه عليهم قيم وعادات وتقاليد الأسرة والمجتمع مما تدفعهم دفعاً للوقوع في شباك الاغتراب، ويسود لديهم الأعتقاد الذي ينطوي تحته النظرة التحقيرية لعادات وتقاليد وقيم المجتمع وخاصةً لما يرونه في المجتمع الجديد من أساليب تؤهلهم لتكوين مثل هذه النظرة.

ولابد لنا هنا من لفت الأنتباه الى أن نسق القيم الشخصية وخصائص الأبعاد النفسية للفرد هي ليست آلية جاهزة يمكن للفرد اللجؤ اليها وقتما يشاء، ولكنها تتأتى أساساً وتتطور مع العمر ونتيجة للخبرات المتراكمة في حياة الفرد وتفاعلها مع أستعدادات الفرد وما يطرأُ على واقعه من متغيرات، ولذا فأننا قد نلمس بان الأفراد ذوي الفئات العمرية الكبيرة ونتيجة للخبرات المتراكمة لديهم ربما يكونوا أكثر دراية ونضج في تقبل الحياة الجديدة والموازنة بين قيمها وتقاليدها وما لديهم من قيم وتقاليد المجتمع الأم ولذلك فهم لايعانون من صراع حاد في القيم ولهم قدرة أكثر على التكيف للحياة الجديدة التي فرضت عليهم.

هذا ومما تجدر الأشارة اليه، بأن مسألة التمسك بالعادات والتقاليد لاتعد من الأشياء الخاطئة وغير الحضارية كما يذهب اليه البعض، بل على العكس من ذلك من حيث أنها تعتبر من مقومات شخصية الفرد ومن العوامل المساعدة على التكيف والتعايش مع الأعراف والتقاليد الأخرى.

ومن ناحية اخرى تبين الادبيات ان لمتغير عدد سنوات الغربة له علاقة بمستوى الشعور بالاغتراب ، إذ نجد ان اللاجئيين السوريين ممن مضت على اقامة لجوئهم فترة قصيرة في الغربة والممتدة بين (1الى 3) سنوات هم أكثر شعوراً بالاغتراب مقارنةً بالأفراد الأخرين من الذين مضت على أقامة لجوئهم فترة طويلة في الغربه والممتده الى أكثرمن (3) سنوات .

ويعزي الباحثان أسباب هذه النتيجة الى أن الأفراد حديثوا العهد باللجوء من بلدهم الاصلي قد يعانون من سوء التكيف مع المحيط الجديد وكذلك من مشاعر القلق وعدم الاستقرار النفسي والأجتماعي وذلك لعدم المامهم الكافي بقيم وتقاليد وعادات المجتمع السويدي مقارنةً بالذين مضت عليهم سنوات تمتد الى اكثر من 3 سنوات في الغربة.

بالأضافة الى ذلك فأن حديثوا العهد في بلاد الغربة من اللاجئيين لم يتمكنوا بعد من أستيعاب مفردات اللغة الجديدة (ناهيك عن الذين لم يرغبوا في تعلمها)، لاسيما أن اللغة تمثل وسيلة الآتصال الآساسية وتساعد الفرد في

الأندماج بالمجتمع والتأثير والتأثر به، وان هذا الأمر يؤدي بالنتيجة الى عزوف الكثير من اللاجئيين بالاندماج مع المجتمع الجديد الذي يعيشون فيه ، وقد ينتج من هذه العزلة عجز في إمكانات الفرد وقدراته للوصول الى تحقيق أهدافه وبالتالي فأنها ربما تخلق لديه نوع من التمرد واللامبالاة للقوانين الأجتماعية السائده في بلد المهجر وهذه المظاهر تجعله أكثر شعوراً بالاغتراب من غيرة، وبالتالي من المحتمل أن تكون مثل هذه المظاهر هي المسؤلة عن عدم شعور الفرد بالأنتماء للمحيط الجديد بحيث ينفصل الفرد عن محيطه وذاته ويشعر بأنه غريب عنهما.

كما بينت الادبيات السابقة ان للمستوى الدراسي علاقة بمشاعر الاغتراب ، فالمستوى الدراسي له تأثير كبيرً في صياغة شخصية الفرد وبالتالي فهو يعد من المقومات الداعمة للشخصية، حيث أن هذا التحصيل العالي للفرد يساعده على التكيف مع المواقف التي تواجههُ وتجعله أكثر حنكةً ودرايةً في حل المشكلات الحياتية بشكل عام. خاصة وأن علماء النفس يتفقون بأن الذكاء هو قدرة على التكيف وأن أصحاب المستويات الدراسية العليا يملكون قدراً لابأس به من المهارات التي تساعدهم على فهم مشكلات الواقع الحياتيه وفهم أنفسهم والأخرين،وتجعلهم أكثر قدرة على المواجهه والمبادءه.

ويعزو الباحثان بأن الافراد ذوي التحصيل الدراسي العالي هم أقدر على التكيف للوسط الجديد الذي يعيشون فيه وهم أقدر على الأندماج بالمجتمع وأكثر أستيعاباً لقيم وتقاليد هذا المجتمع مما يعطيهم قدراً أكبر من الموازنة والموائمة بين قيم وتقاليد البلد الأم وبلد المهجر، وهذا مايجعلهم أقل نفوراً وعزلةً مقارنةً بأبناء جلدتهم من ذوي التحصيل الدراسي الواطيء، ولأنهم يدركون الواقع بشكلٍ موضوعي أكبر لذا فقد يجعلهم هذا الأمر أبعد مايكونوا عن تبني السلوك اللأمعياري واللامبالاة وعدم الأنتماء الذي قد يتأتى أساساً من عدم فهم الواقع الجديد ومتطلباته، وبهذا فأن ذوي المستوى التحصيل العالي يمتازون بقدرتهم على مواجهة مشاعر الاغتراب ويكونوا أكثر التصاقاً بذاتهم وأكثر تواصلاً مع الأخرين وذلك من خلال فهمهم لحقيقة ذاتهم والأخرين والمجتمع الجديد الذي يعيشون فيه.

أن مشاعر (العجز والعزلة) واللتان هما من أكثر الأعراض التصاقاً بالاغتراب قد تتأتى نتيجة لعدم قدرة الفرد على مواجهه المشكلات الحياتية أو مواكبة تغيرات العصر بروح علمية وموضوعية وقد يكون هنا لمستوى التحصيل العالي أثراً كبيراً في أبعاد هذه المشاعر عن الذات لما يمتاز به أصحاب هذا المستوى من تحدي وأصرار للوصول الى الهدف الأسمى والمتمثل بتحقيق الذات، قياساً بذوي مستوى التحصيل الواطئ الذي قد يكونوا أكثر عرضة لأن تسيطر عليهم مثل هذه المشاعر وتهيمن على سلوكهم وتصرفاتهم الأمر الذي يؤدي الى الاغتراب عن

الذات والأخرين.

كما يعد ذلك من الأمور المنطقيه من حيث أن الأفراد ذوي التحصيل الدراسي العالي هم أكثر قدرة على أدراك قدراتهم وأكثر تقديراً للذات وهم يتمتعون بحالة من التكيف العالية التي تدعم التوازن النفسي لديهم وبذلك يكونوا أكثر واقعية وموضوعية في أختيار الأهداف التي يرومون تحقيقها وهذا ما يخفف من حدة الصراع لديهم ويبعد عنهم مشاعر الاغتراب بشكل عام.

الخاتمة:

إن من المهام الأساسية للعلوم السلوكية هو البحث والتقصي في السلوك الأنساني وإثابة وتدعيم المثمر منه والعمل على مساعده الفرد للوصول الى جزء من الرضا النفسي أو التوافق النفسي كي يمكنه أستغلال طاقاته وأمكاناته الى أقصى درجة ممكنة،لأن الله سبحانه وتعالى خلق الأنسان في أحسن تكوين وهيأ له من الطاقات والأمكانات لووجدت ظروفها الملائمة للنمو فأنه سوف يعمر الأرض ويشيع السعادة والرضا في الكون، وإن إعاقه هذه الأمكانات والطاقات معناه تعطيل لمنهجية الحياة لذا فان البحوث في العلوم السلوكية مهمتها تسليط الضوء على الكثير من المتغيرات التي تهدد السلامة الأنسانية وتعطل طاقاتها الخلاقة.

من خلال ما تم عرضه من خلال هذه الدراسة يتبين ان حجم المعاناة التي يقاسي منها الفرد اللاجئ من جراء أغترابه وسوء توافقه النفسي يكون كبيراً وهذا مما ينعكس سلباً على مستوى أدائه النفسي والاجتماعي وبالتالي سوف يكون عنصراً هداماً في المجتمع وبذلك تخسر هذه المجتمعات طاقات كبيرة وضخمة ومنتجة كان من الأولى بها أن تستغلها في ميادين الآنتاج المختلفة فيما لو تمكنت من التعرف على مسببات الاغتراب وتأثيره على بعض المتغيرات لدى الافراد وعملت على معالجته بالاساليب العلمية والموضوعية.

فضلا عن وجود هوة وبعد فيما يتعلق بالتفاعل والأتصال مع ثقافة المجتمع الذي يقيمون فيه وهذا اما يؤدي في الكثير من الأحيان الى الأنزواء ويضعف الأنطلاق والأبداعيه وتعطيل الكثير من الأبداع العقلي والأبتكاري لدى اللاجئيين حيث يدخل الشعور بالاغتراب سبب أساسي في هذا المضمار و يكون له تأثير واضح على خفض مستوى الصحة النفسية لدى الفرد وهذا يعني بشكل أوبأخر الى خفض مستوى التوافق النفسي والأجتماعي لدى الفرد اللاجئ ،كما تبين وجود عدد من المتغيرات التي تؤثر وتتأثر بالاغتراب والتوافق النفسي بالنسبة للاجئيين في دول المهجر ومن هذه المتغيرات(الجنس، العمر، الحالة الأجتماعية ،عدد سنوات الغربة ومستوى التحصيل الدراسي) ، معرفة اثارها وانعكاساتها السلبية تبدي الحاجة الى وضع الخطط الكفيلة بتخفيف حدتها على الفرد والمجتمع.

التوصيـات والمقترحـات

يوصي الباحثان في ضوء النتائج التي تم التوصل اليها :

1. بناء مشروع تطبيقي أرشادي يتضمن برنامج أرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب، ويكون الهدف منه هوخفض حدة مشاعر الاغتراب لدى فئة الشباب(مرحلة المراهقة) اللاجئيين ومن الذين يحصلون على درجات مرتفعة على مقياس الاغتراب، وذلك عن طريق عقد العديد من الجلسات الأرشاديه بأتباع أسلوب الأرشاد الجمعي والتي يتم من خلالها أقناع أفراد المجموعة الأرشاديه بأن معتقداتهم غير عقلانيه والعمل على أن يحل محلها معتقدات ومدركات وسلوكيات عقلانيه، وهذا يتم من خلال أشراك الأفراد أيجابياً في تنفيذ البرنامج مع ملاحظة الجمع بين الطابع العلمي النظري والطابع التطبيقي العملي وما يتضمنه من أشراك الأسرة في ذلك.

2. ضرورة أنشاء وظيفة مرشد الصحة النفسية لتقديم خدمات أرشاد الصحة النفسية للاجئيين السوريين وخاصة فيما يتعلق بدوائر اللجوء والمدارس وخاصة العربية منها، كي يعمل على مساعدة الأفراد والطلبه لتخطي المشكلات التي يتعرضون اليها وذلك من خلال فتح قنوات مع الأهل من أجل أطلاعهم على البرامج الأرشادية الكفيلة بمساعدة أبنائهم لتدعيم ذاتهم وسلوكهم البناء.

أما **المقترحات** فيمكن إجمالها بالأتي:

1. دراسة مقارنه لعلاقة الاغتراب بسمات الشخصية لدى اللاجئيين في الدول الاوربية والدول العربية .
2. دراسة علاقة الاغتراب والمفارقه القيميه ببعض المتغيرات النفسية والأجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالتنشئة الأجتماعية.
3. دراسة مقارنه لظاهرة الاغتراب بين اللاجئيين السوريين وأفراد المجتمع الاصلي للتعرف على مدى تأثير الحضارة والثقافة على هذه الظاهرة.
4. دراسة علاقة الاغتراب بالمستوى الأقتصادي للفرد، للتعرف على مدى تأثير الفقر والعوزعلى نفسية الفرد وأغترابه .
5. دراسة العلاقة بين الاغتراب وكل من الأرهاب والأدمان والعنف بالنسبة للاجئيين السوريين في المهجر.

المراجع :

الكتب العربية:

- إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر الاغتراب، سناء حامد زهران ، 2004. القاهرة: عالم الكتب ، ص107.
- الاغتراب: اصطلاحاً ومفهوماً وواقعاً، قيس النوري ، 1999، عالم الفكر ، العدد الاول ، المجلد العاشر ،ص27.
- الاغتراب، ريتشارد شاخت، ترجمة، كامل يوسف حسين ،2005 ،بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص64.
- الاغتراب، محمود رجب ،1998 ، القاهرة. منشأة المعارف المصرية ، ص 574.
- الاغتراب النفسي، محمد أبراهيم عيد ، 1991، القاهرة: عالم الكتب ، ص 21.
- الاغتراب في المجتمع المصري المعاصر: دراسة تحليلية ميدانية لإفتقاد القدرة في ضؤ الأتجاه الماكروبنيوي في علم الأجتماع ، أحمد النكلاوي (1989). ، القاهرة: دار الثقافة العربية، ص121.
- الاغتراب وأزمة الانسان المعاصر، نبيل رمزي أسكندر ،1989. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ،ص35.
- الاغتراب والتغريب الثقافي والتغريب اللغوي لدى عينة جامعية مصرية، إجلال محمد سرى،1993، مجلة كلية التربية عين شمس ، عدد17، جزء 1، القاهرة ، ص77.
- دراسات في سيكولوجية الاغتراب، عبد اللطيف محمد خليفة ،2003، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- دراسة تحليلية للأغتراب وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى الشباب ، محمد أبراهيم عيد،1997، مجلة الأرشاد النفسي، عدد6 .
- ذخيرة علوم النفس، كمال الدسوقي ،1988، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع ،ص37.
- علاقة الاغتراب بكل من التوافق وتوكيد الذات ومركز التحكم والقلق والأكتئاب لدى طلاب الجامعة: دراسات في سيكولوجية الاغتراب، عبد اللطيف محمد خليفة ، 2003،. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، 1992،. لبنان: مكتبة لبنان، ص223.
- المدخل الى البحث في العلوم السلوكية، صالح بن حمد العساف،2007، ط5، الرياض : سلسلة البحث في العلوم السلوكية ،ص61.
- مستويات الاحتراق النفسي لدى معلمي المدارس الحكومية في الأردن،كمال دواني وآخرون ،1989، المجلة التربوية، العدد 16 ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ص32.

الكتب الأجنبية:

- Acritical Reexamination of Alienation , Yahya, H. Affinnih,1997, The Social Science Journal , 34,3, p 385.
- Alienation From School Students Perception, Trusty,J;& Dooley-Dickey,K, 1993, Journal of Research and Development in Education ,26,4,p323 .
- Bread for everybody, Party win For everybody,Greative thinking for everybody,Bruyn,M. Bruyn,R & Gier,G.2000.Rumst, Belgium: Greativ Atelier Windekind ,p53.
- Hegels Phenomenology of Spirit, Hegel, G. (translated by Miller, A.V),1977, Oxford University Press, P156.
- Measurement and Modeling of Alienation in theDistribution,John,F.Gaski & Nina,M.

Ray,2001,Channel Industrial Marketing Management,30,p208.

- Psychological correlation of alienation in Kuwait students, Al-khawaj,J.M.A.1988,Their submilted for the degree of doctor Of philosophy. University of Surrey.Dept.of psychology, p44.
- The effects of work stress on health, Shirom, A.,2002.Handbook of work and health psychology,second revised edition chichester Wley,p63.
- To be me or not to be me : about alienation, Marc Schabracq & Cary Cooper,2003. Counselling Psychology Quarterly,16,2,p56.

أهمية التكفل النفسي باللاجئين السوريين في التخفيف من معاناتهم ومستوى الضغوط النفسية لديهم – دراسة عيادية أسرية بالمستشفى الجامعي لتلمسان

الأستاذ الدكتور: فقيه العيد، والأستاذة: حاج سليمان فاطمة الزهراء– جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان –الجزائر

ملخص البحث:

إن مظاهر العنف والدمار في بلاد سوريا اليوم تعيش أحداث راكمت آثاراً نفسية عديدة متفاوتة الشدة والخطورة ما بين عيش الصدمة النفسية و الى الاضطرابات الانفعالية المختلفة ،ونظرا لهذا التأثير الضاغط اصبح الكل يعيش الصدمة بمؤشرات و معطيات متفاوتة ، واثناء خبرتنا العيادية و من خلال تعاملنا مع بعض اللاجئين السوريين للجزائر بالمستشفى الجامعي لتلمسان (وحدة علم النفس) ،لاحظنا ان ظروف الحرب التي عاشوها في بلادهم سببت لهم اهتزاز الثقة بالنفس و بالآخرين، وبسبب شعورهم بالخطر الذي يهدد حياتهم و الخوف والقلق المتزايد الذي يؤثر في سلوكهم ومزاجهم ،كل ذلك يجعلهم مؤهلين للعديد من ردود الافعال الحادة على الصعيد النفسي و الاجتماعي والفيزيولوجي ،ليصبحوا بذلك ضحية للخوف الشديد و الكوابيس و الكآبة وغيرها من الاضطرابات الانفعالية، مما يعطل عند هذه الفئة من اللاجئين السوريين كيفية التواصل مع الحياة بشكل جيد و في ظروف احسن، وقد يمتد هذا التأثير لبقية حياتهم .

ومن هذا المنطلق وعن طريق هذه الملاحظات التي لفتت انتباهنا اثناء تعاملنا مع البعض من اللاجئين السوريين كان من الضروري تقديم المساعدة و المساندة في اطار التكفل النفسي بهم .

ومن هنا انطلق البحث من دراسة عياية تمثلت في (4) أسر من اللاجئين السوريين بالجزائر كانوا يترددون على وحدة علم النفس بالمستشفى الجامعي لتلمسان بغرض المتابعة النفسية ،حيث ارتكزت الدراسة على المنهج العيادي والمنهج التجريبي وتطبيق بعض المقاييس و الاختبارات النفسية ، كمقياس القلق و مقياس الضغوط النفسية واختبار التحليل النسقي لانتماء الجماعة وذلك بغرض معرفة اهم الانعكاسات التي تطرا على الجانب التربوي و النفسي للأسر المدروسة من جهة و كذلك معرفة مدى فعالية واهمية برنامج التكفل النفسي في التقليل من المعاناة و الضغوط النفسية لدى هؤلاء اللاجئين السوريين، وتوصلت نتائج الدراسة في الاخير انه فعلا للتكفل النفسي اهمية و فعالية كبيرة لدى هذه الاسر مما ادى الى خفض مستوى القلق و الضغوط و المعاناة النفسية لديهم .

1) مدخل الى البحث وطرح الاشكالية:

أصبحت ظاهرة الحروب اليوم في العديد من المجتمعات هاجسا يقلق افراده ويفقدهم راحتهم لما يشكله من خطر حقيقي على امنهم و استقرارهم وما يخلفه من اثار سلبية على القطاعات و المؤسسات بمختلف مستوياتها، وباعتبار الاسرة احد هذه المؤسسات لكونها نتاج اجتماعي تعكس صورة المجتمع الذي تنتمي اليه فإنها تؤثر فيه و

تتأثر به، فاذا كان المجتمع يشهد نوعا من اللاامن فسينعكس ذلك على الاسرة ،ومن بين هذه المجتمعات التي تشهد اللاامن نجد المجتمع السوري الذي عاش ومازال يعيش مظاهر العنف و الدمار بسبب الحرب وكل هذا راكم اثارا نفسية عديدة ومتفاوتة الشدة والخطورة ما بين عيش الصدمة النفسية و الى الاضطرابات الانفعالية المختلفة، ونظرا لهذا التأثير الضاغط على الاسر السورية بسبب الحرب، اصبح الكل يعيش الصدمة بمؤشرات ومعطيات متفاوتة، مما يجعل هذه الاسر مؤهلة للعديد من ردود الافعال الحادة سواءا على الصعيد النفسي و الاجتماعي و الفيزيولوجي ، بل هناك بعض الاسر من وصل بهم الامر الى التخلي عن بلدهم و كل ما يمتلكونه فيه و اللجوء الى بلد اخر بحثا عن الامن و الاستقرار مما اصبح يطلق عليهم اسم اللاجئين السوريين .

ومن هذا المنطلق قمنا بدراستنا حول عينة من اللاجئين السوريين بالجزائر، حيث حاولنا من خلالها تسليط الضوء على اهم الانعكاسات التي خلفتها الحرب على الاسر السورية في جوانبها التربوية و النفسية من جهة، وكذلك معرفة مدى اهمية وفعالية التكفل النفسي في التخفيف من معاناتهم و مستوى الضغوط النفسية لديهم، وعليه جاءت تساؤلات هذا البحث كالتالي:

- فيما تمثلت انعكاسات الحرب على الجانب التربوي للأسر السورية؟
- فيما تمثلت انعكاسات الحرب على الجانب النفسي للأسر السورية؟
- هل التكفل النفسي بالأسر السورية فعال في التخفيف من معاناتها ومستوى الضغوط النفسية لديها؟

2) أهمية البحث:

يحضى موضوع اللاجئين السوريين اهتماما كبيرا واصبح يشكل محورا اساسيا لعدة لقاءات و مؤتمرات دولية كما استحوذ على اهتمام العديد من الباحثين في شتى الميادين، و من هنا تأتي اهمية هذا البحث الذي نحن بصدد البحث فيه والذي تناولناه من الناحية النفسية مركزين في ذلك على اهم الانعكاسات التي خلفتها الحرب على الاسر السورية على الجانب التربوي و الجانب النفسي ،كما يبرز البحث اهمية التكفل النفسي في التخفيف من معاناتها و مستوى الضغوط النفسية لديها.

3) أهداف البحث:

بما ان الحرب السورية تهدد كيان ومقومات نواة هذا المجتمع الذي هو الاسرة، كان لزاما علينا ان نبرز ونكشف انعكاسات هذه الظاهرة على الجانب النفسي و التربوي للاجئين السوريين ببلاد الجزائر، ذلك لان الاحاطة بهذه الانعكاسات وتشخيصها يساعدنا في وضع استراتيجيات فعالة اثناء التكفل النفسي بهذه الاسر بهدف مساعدتها للتخفيف من معاناتها و مستوى الضغوط النفسية لديها .

4) تحديد مفاهيم البحث:

ا- **الاسرة**: هي وحدة اجتماعية تهدف الى المحافظة على النوع الانساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجماعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الاسرة نواة المجتمع[1]

كما تعرف على انها جماعة اجتماعية صغيرة تتكون عادة من الاب و الام وواحد او اكثر من الابناء يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية ليصبحوا اشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية.[2]

ب- **الضغط النفسي**: تتعدد مصادر الضغط النفسي بتعدد البيئات التي يتفاعل معها الفرد فهذا الاخير يتأثر بما يحدث في اسرته او بما يحتوي مجتمعه من تغيرات، وفي هذا الصدد اشار **"لوكيا"** الى ان الضغوط تنشا عموما نتيجة احداث تسبب اعاقة واقعية او خيالية لحاجات الفرد او اهدافه، تظهر هذه الاعاقة على شكل احباط او صراع او شعور بالتهديد او الملل.[3]

ج- **التكفل النفسي**: يمكن ان يعتبر التكفل وظيفة ذات طابع تعديلي يسعى الى تعديل السلوك وفقا للمعايير، اي هو عملية لفهم امكانيات الفرد و استعداداته واستخدامها في حل مشكلاته ووضع خطط لحياته من خلال فهمه لواقعه وحاضره ومساعدته في تحقيق اكبر قدر من السعادة والكفاية وتحقيق ذاته وصولا الى درجة التوافق.

وهو مجموعة من الخدمات النفسية التي تقدم للفرد ليتمكن من التخطيط لمستقبل حياته وفقا لإمكاناته وقدراته الجسمية وميوله بأسلوب يشبع حاجاته ويحقق تصوره لذاته، ويتضمن ميادين متعددة، اسرية، شخصية، مهنية وهو عادة يهدف الى الحاضر و المستقبل مستفيدا من الماضي وخبراته.[4]

5- انعكاسات الحرب على الاسرة واثارها:

إن نجاح الاسرة في القيام بوظائفها يتوقف على العديد من المقومات الاساسية التي لابد من توفرها، فهي بحاجة الى صحة نفسية تساعدها على مواجهة ازمات الحياة و التفاعل الايجابي مع المواقف المختلفة، الى جانب هذا فهي تحتاج الى علاقات اجتماعية سليمة لتضمن لها نجاحها وتوافقها لقدرتها على تخطي العقبات التي تحول بين اقامة التعاون والود محل التوتر و الصراع، كما يجب ان تتوفر في ظل هذه الاسر الحماية و الامن و الاستقرار، ودون هذه الشروط سينعكس ذلك على مجرى حياة هذه الاسر، مما يجعل ظهور اختلالات و اضطرابات عليها في جوانبها الاساسية لا سيما منها ما يرتبط بالجانب التربوي و الجانب النفسي، ومن هنا سنعرض اهم هذه الانعكاسات فيما يلي:

ا- انعكاسات الحرب على الاداء التربوي للأسرة:

1- معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، احمد زكي بدوي، (1983) مكتبة لبنان، بيروت.152

2- الخدمة الاجتماعية، محمود حسن، (بدون سنة)، الطبعة الثانية، منشورات ذات السلاسل، الكويت.25

3- الاجهاد، لوكيا الهاشمي، (2006)، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين ميلة، الجزائر.34-36

4- التوجيه و الارشاد النفسي، سهيل احمد كامل، (1999)، ب ط، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر.7

لقد اكد العديد من التربويون على اهمية الاسرة في التربية وتدريب الفرد ولعل التربوي "بسلوتزي" كان اوضحهم رايا عندما نادى بان تكون الاسرة هي المركز الرئيسي للتربية وان تصبح المؤسسات الاخرى في خدمة التربية الاسرية.

والحديث عن التربية يقودنا الى لزوم توفر مقومات مسبقة لنجاح و سلامة هذه العملية كالانسجام بين الوالدين والسير الحسن للعلاقة فيما بينهما، فهذان العاملان يساعدان على نمو الفرد بشخصية كاملة ومتزنة لان العديد من الدراسات تشير الى ان الاسر تفتقد لهذه الخاصية كتلك الاسر المتصدعة و التي تسودها الخلافات و الصراعات بين الوالدين تؤثر بدرجة بليغة على تربية ابنائها.[1]

وما دامت الاسرة تتأثر بالمحيط الخارجي فان التربية التي هي من بين مسؤولياتها لا يمكن ان تكون بمعزلة عن هذا المحيط، كما ان الحروب التي تولد ارهابا حقيقيا على افراد المجتمع، و التي من خلالها تصبح القيم و المفاهيم في حالة مستمرة من الاضطراب و التحول، وهذا ما ينعكس على انماط السلوك و اساليب التفكير، فالفرد من خلال تفاعله في المواقف الاجتماعية في مراحل عمره يكتسب ثقافة مجتمعه ويتعود على انواع من السلوك وفق معايير محددة، وهو بذلك يتعلم ما يتوقعه الاخرين منه وما يتوقعه منهم من قبول او نفور، وهذه التوقعات هي اساس سلوكه حيث نجد قوائم من المبيحات و اخرى من المحرمات وبما ان التربية الاسرية تستمد مبادئها وثقافتها من نظام المجتمع فإنها تتأثر بدرجة عالية بهذه التغيرات.

وانطلاقاً من أن الحرب تشكل احد التغيرات التي تعيشها الأسر السورية فان هذا يجعلها مهيأة بان تظهر قيم واهداف جديدة و بناء انماط من السلوكات و العلاقات، لان بوجود هذه الازمة يغيب جو الاستقرار و الامن، ويحل محله مشاعر الرعب وعدم الاستقرار والتي تعتبر من عوائق التربية السليمة، لان المناخ الاسري يلعب دورا كبيرا في هذه العملية. و في هذا الصدد دلت البحوث ان الحرمان الانفعالي الذي يعاني منه الفرد الذي يعيش بعيدا عن اسرته لأي ظرف من الظروف يؤدي به الى عدم شعوره بالأمن وتجعله يحس بالوحدة[2]

ولهذا يعتبر تعرض الاسرة لازمات حادة كمعايشتها للحرب يجعلها تفشل عادة في توجيه الطفل نحو الخبرات الملائمة وتجنيبه الضارة منها، لان الاباء يركزون اهتماماتهم حول المشكلات التي اثارتها الحروب لهم ويصبحون في الغالب غير منشغلين بتلك المشكلات التي لها صلة بالنمو الاجتماعي لأطفالهم[3]

إضافة الى هذا فالعلاقات الاسرية تلعب دورا مهما في نمو الطفل خاصة من الناحية الاجتماعية، كما ان العلاقة بين الوالدين لها دور كبير في التربية، لان السعادة الزوجية تحقق تنشئة سليمة، و لكن لسوء حظ هذه الاسر ان

1- مبادئ التوجيه و الارشاد النفسي، جودت عزت عبد الهادي، (1999)، الطبعة الاولى، مكتبة الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن.

2- علم اجتماع الاسرة، غريب سيد احمد، (2001)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.28

3- اساسيات التنشئة الاجتماعية للطفولة، احمد صوالحة، (1994)، دار الكندري، لبنان.89

السعادة لم تتمكن من تحقيقها في زمن الحروب لما يسببه هذا الاخير من مظاهر تؤثر على تماسك الاسرة و استقرارها.

فغياب التفاعل بين الوالدين يخلف اثارا سلبية ومؤلمة لدى الابناء ويصيبهم الاختلال في التوازن الانفعالي، فالباحثة "نبيلة حنا" اجرت دراسة حول الاهمال في تربية الابناء نتيجة ظروف خاصة، افضت نتائجها الى ان هؤلاء يصبحون يعانون من عدم التوافق النفسي والاجتماعي[1]

ب- انعكاسات الحرب على الاداء النفسي للأسرة:

من الاثار النفسية التي لا تخفى على العامة و الخاصة من المتخصصين في مجال علم النفس، ان الحروب تنشر ثقافة الخوف و القلق و الفرار مما يعطل عند الاجيال التي تعاصر الحرب كيفية التواصل مع الحياة بشكل جيد، وقد يمتد التأثير لبقية حياتهم فيما بعد حتى بعد انتهاء الحرب، من كون هذه الذكريات يمكن ان تبقى في دواخلهم، وتخلق ازمات نفسية ناتجة عن الخوف من مواجهة احداث مماثلة، وتبعا للآراء النفسية و التربوية ان الاطفال هم الاكثر عرضة لهذا التأثير الضاغط الناتج عن الحروب، وذلك لعدم اكتمال النضج النفسي و الاجتماعي لديهم، فان كانت ظروف الحرب والعنف فوق طاقة الكبار فهذه الطاقة بلا شك اثارها مضاعفة لطاقة تحمل الاطفال، من حيث انها تسبب اهتزاز للثقة بالنفس و بالأخرين مما يعني سقوط الطمأنينة و العلاقة الاليفة الايجابية بين الذات و المحيط الخارجي[2]

ومن جهة اخرى فالصحة النفسية للفرد قد تتعرض لبعض المظاهر المرضية نتيجة لمعايشة ظروف الحرب، وهو ما يؤثر على توافقه و اتزانه ومن بين هذه المظاهر نجد الخوف، عدم الارتياح، الشعور بالتوتر و الضغط النفسي...

كما يمكن ان يصاب الافراد نتيجة ضغوط الحرب حالات من القلق التي قد تتطور الى امراض عقلية او سيكوسوماتية، وهذا ما يسمى في اختصاص علم النفس بقمة الاحداث المقلقة وهو اقصى حد للقلق، ففي احدى الدراسات التي ارتبطت بهذا الموضوع بينت انه يوجد بالجزائر اكثر من 140الف شخص مصاب بصدمات عقلية منهم 20 الف طفل، و التي من بينها 8800 تحت العشرة سنوات وحوالي ربع العينة تمثل في فئة المراهقين، ونسبة 41 بالمئة تخص فئة البالغين ما بين 25-40 سنة[3]

ومن هنا تأتي اهمية تقديم الدعم و التكفل النفسي الذي يفترض به ان يكون فعالا، وان يبنى على مفاهيم و اسس علمية يطمئن لها الاسر السوريين اللاجئين ببلاد الجزائر .

6) خطوات برنامج التكفل النفسي باللاجئين السوريين:

1- علم النفس الاجتماعي، حمود السيد ابو النيل، (1984)، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت49.

2- روح التربية و التعلم، دار الفكر العربي، محمد عطية الابرشي، (1993)، القاهرة.86

3- الدعم النفسي ضرورة مجتمعية، مرسلينا احمد شعبان، (2013)اصدارات شبكة العلوم النفسية العربية

ا- توفير الالفة و الامان مع الاسر السورية في اطار بناء التحالف العلاجي.

ب- وضع قواعد الجلسات بشكل مشترك مع الاسر.

ج- التعبير عن المشاعر.

د- سرد وعرض الخبرات المؤلمة.

ه- العمل على تفريغ المشاعر.

و- التدريب على اظهار المشاعر.

ي- فتح قنوات التواصل وتحسين الحوار بين افراد الاسرة.

ن- التخلص من الافكار السلبية و تعويضها بأفكار ايجابية.

7) اهم التقنيات النفسية العلاجية المستعملة في برنامج التكفل النفسي بالأسر السورية اللاجئة بالجزائر:

ا- التفريغ الانفعالي: إن الهدف من التفريغ الانفعالي هو التخفيف من المعاناة النفسية والحد من الألم النفسي الذي تعاني منه الاسر السورية وهذا يتحقق عن طريق:

- التعبير عن الأفكار والانطباعات والمشاعر.
- تعزيز المنظومة المعرفية من خلال فهم الحدث وردود الفعل اتجاهه.
- التدريب على التعبير عن المشاعر بحرية من خلال المشاركة.
- القدرة على الحركة من خلال المجموعة لتحقيق الدعم والمساندة والتماسك.
- التعريف بطرق المساعدة الإضافية المختلفة عند اللزوم .

ب- الرسم الحر: تعتمد هذه الطريقة على مبدا الاسقاط من خلال الرسم الحر، بحيث يتم من خلالها التغلب على مواقف الرفض و الحذر و التجنب بعكس طريقة الاستجواب المباشر الذي يثير المخاوف و الانفعالات.

ج- الاسترخاء: بحيث تعتبر هذه الطريقة فعالة في التخفيف من التوار و الضغط النفسي، ويمكن ان يتم ذلك عن طريق تنظيم التنفس، فعندما يتنفس الفرد بشكل صحيح وهادئ فان ذلك يؤثر على الجسد كله.

د- العلاج الاسري: استعمال بعض التقنيات العلاجية الاسرية كالمناقشة الدائرية بهدف تحسين التواصل وفتح قنوات الاتصال داخل الاسرة وتشجيع افرادها على التحدث عن مشاعرهم بكل طلاقة، و ايضا تشجيعهم ليكونوا اكثر ارتباطا و تماسكا فيما بينهم، مع جعلهم يشتركون في تحمل المسؤولية مع اشعارهم بانه مستفيدين من برنامج التكفل النفسي، و لا يكون ذلك متحققا الا برؤيتهم للتغيير الايجابي الذي طرا على اساليبهم جميعا في كيفية اشباع حاجاتهم الفيزيولوجية و المعنوية.

وعموما ان التكفل النفسي يقوم على المستويات التالية:

-ادارة القلق: فمن المعلوم ان اللاجئين السوريين يعانون من مستويات قلق مرتفع، فلابد من تمارين الاسترخاء ومحاولة استعادة الثقة بالنفس وتقدير الذات.

- العلاج المعرفي: يتمحور حول التخلص من الافكار السلبية اللاعقلانية وتعويضها بأفكار ايجابية.

- العلاج الفردي: الذي يساعد على مواجهة الظروف و الاشخاص و المشاعر التي تؤثر على الحالة.

- العلاج الجماعي: بحيث يكون كل الاسر أو الأفراد الذين عاشوا المواقف المتشابهة، بحيث عندما يرى الفرد أن هناك اشخاص اخرين عانو من نفس المشاكل فان مستوى الضغوط النفسية ينخفض ويصبحون أكثر انفتاحاً وتعاوناً.

8) منهج البحث: نظرا لطبيعة البحث اقتضى علينا الامر ان نتبع المنهجين التاليين و المتمثلين في:

ا- المنهج العيادي:

ويفيد هذا المنهج في دراسة ما تواجهه الأسر السورية اللاجئة بالجزائر من مواقف صعبة تسبب لهم المشكلات (سوء التوافق والاضطرابات السلوكية) فضلا عن المعاناة و الضغوط النفسية ،وهو يعتمد أساسا على أداتين هما دراسة الحالة والمقابلة.

ب- المنهج التجريبي:

يعتبر وسيلة للتحقق من الفرضية ولإثبات مدى صدقها وصحتها وكذا عن طريق استبعاد الفرضيات التي تثبت عدم صحتها وصدقها في تفسير الظاهرة محل الدراسة فإذا صحت الفرضية علميا عن طريق التجربة تتحول إلى قواعد عامة وثابتة أو على الأقل النظرية العلمية تكشف وتفسر وتتنبأ بالوقائع والظواهر وتتحكم فيها ويرى علماء الاجتماع أن الدراسة الميدانية تحل محل التجربة في المخبر وعلى الباحث الاجتماعي أن ينزل إلى الميدان ويحدد عينة اجتماعية في أي ميدان فيدرس الظاهرة ثم يعمم ذلك على المجتمع.

استعمل المنهج التجريبي هنا بغرض تجريب برنامج التكفل النفسي بالأسر السورية ومعرفة مدى فعاليته في التخفيف من معاناتهم و الضغوط النفسية لديهم.

9) أدوات البحث:

ا- مقياس الضغوط النفسية:

هو من إعداد "فقيه العيد" (2013) ويتضمن هذا المقياس مجموعة من البنود توضح بدقة درجة الاجهاد والضغط النفسي الذي يعيشه الفرد، و الانعكاسات العضوية الجسدية التي نجمت عن هذه الضغوط، ومدى تأثر كفاءة الفرد، والمشكلات الانفعالية الناجمة عن الضغوط النفسية[1]

لقد تضمن المقياس مجموعة من البنود تتوزع على ثلاثة ابعاد رئيسية:

– البعد الاول: يتناول شدة الاجهاد و يقيس درجة الضغط النفسي.

– البعد الثاني: يتناول المشكلات النفسية الجسدية.

– البعد الثالث: يتناول مدى كفاءة الفرد في الوقت الراهن.

– البعد الرابع: يتناول المشكلات الانفعالية التي يعاني منها الفرد كانعكاس مباشر لشدة الضغوط.

ب– اختبار التحليل النسقي لجماعة الانتماء:

هو من اعداد "الطالبة" والمشرف معا (2015)، ان اختبار التحليل النسقي لجماعة الانتماء (le SAGA)هو اختبار ثلاثي الابعاد ، يسمح بجمع التمثل ديناميات العلائقية داخل الاسرة بحيث يتم تمثيل افراد الاسرة بدمى خشبية صغيرة من 8 الى 12 سم ،وتوضع هذه الاخيرة على شكل دائري (damier) ملون يضم 41 خانة .

يقوم مبدا التحليل النسقي لجماعة الانتماء (le SAGA) على اساس التمثيل ،اذ يطلب من احد افراد الاسرة او الاسرة بأكملها بتمثيل التنظيم الوظيفي للأسرة في الوضعيات الثلاث :العادية ،والصراعية ،والمثالية وبنفس طريقة التقييم في اختبار النسق الاسري (le FAST) ،يتم تقييم التماسك والتسلسل الهرمي في التحليل النسقي لجماعة الانتماء (le SAGA) .

يتم تقدير التماسك عن طريق تقدير المسافة بين الدمى الصغيرة ،ويقدر التسلسل الهرمي من خلال عدد القريصات تكون موزعة على افراد الجماعة على اساس تقدير سلطتهم الممارسة على هذه الجماعة .[2]

ج– مقياس القلق:

هو من اعداد "مصطفى فهمي" وهو يقيس بدرجة كبيرة من الموضوعية مستوى القلق الذي يعاني منه الافراد عن طريق ما يشعرون به من اعراض ظاهرة و صريحة، ويصلح هذا الاختبار للاستعمال مع جميع الفئات العمرية، وهو اختبار مقتبس من مقياس القلق الصريح الذي استخدم وقنن عن طريق الاخصائية النفسية "تايلور".[3]

10) عينة البحث:

1– مخبر انتربولوجيا الاديان ومقارنتها، مجلة القياس النفسي، (2013)، العدد 1. 23

2-– Route educational and social science, Haci Duran,(2015), volume 4.514

3 - Kenanaonline.com

تكونت عينة البحث من 4 اسر سورية لاجئة بالجزائر.(مدينة تلمسان)

11) مكان البحث:

اجريت الدراسة بمصلحة الامراض العقلية –وحدة علم النفس– بالمستشفى الجامعي لتلمسان.

12) عرض نتائج البحث و مناقشتها:

اولا: عرض النتائج:

ا– عرض النتائج قبل تطبيق برنامج التكفل النفسي:

الجدول رقم (1): يبين نتائج مقياس الضغوط النفسية قبل التكفل النفسي بالاسر السورية:

الأسر / البنود	شدة الاجهاد	المشكلات النفسية الجسدية	عدم كفاية الفرد	المشكلات الانفعالية	النتيجة
الاسرة الاولى	**24**	**18**	**25**	**28**	**مرتفع**
الاسرة الثانية	**26**	**23**	**22**	**25**	**مرتفع**
الاسرة الثالثة	**21**	**21**	**29**	**27**	**مرتفع**
الاسرة الرابعة	**28**	**16**	**21**	**28**	**مرتفع**

من خلال النتائج المتحصل عليها في هذا الجدول، نلاحظ ان مستوى الضغوط النفسية مرتفع عند الاسر الاربع وفي مختلف الابعاد العيادية (شدة الاجهاد، المشكلات النفسية الجسدية، عدم كفاية الفرد، و المشكلات الانفعالية).

الجدول رقم (2): يبين نتائج اختبار التحليل النسقي لجماعة الانتماء قبل التكفل النفسي بالاسر السورية:

الأسر / التحليل النسقي	**درجة التماسك (10)**	**التسلسل الهرمي العام (القرار و التاثير)**
الاسرة الاولى	**4.1**	**الاب**
الاسرة الثانية	**3.6**	**الاخ الاكبر**
الاسرة الثالثة	**4.4**	**الاب**
الاسرة الرابعة	**3.9**	**العم**

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي، يتضح لنا ان درجة التماسك بين افراد الاسر الاربع المدروسة تراوحت بين تماسك ضعيف الى متوسط، بينما التسلسل الهرمي العام في الاسرة الاولى و الثالثة كان لصالح الاب، اما في الاسرة الثانية كان لصالح الاخ الاكبر وفي الاسرة الرابعة كان لصالح العم.

الجدول رقم (3): يبين نتائج مقياس القلق الصريح قبل التكفل النفسي بالاسر السورية:

الاسر / مستوى القلق	الدرجة	مستوى القلق
الاسرة الاولى	**29**	**قلق شديد**
الاسرة الثانية	**42**	**قلق شديد جدا**
الاسرة الثالثة	**28**	**قلق شديد**
الاسرة الرابعة	**46**	**قلق شديد جدا**

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي، يتضح لنا ان مستوى القلق عند الاسر الاربع المدروسة تراوح بين قلق شديد عند الاسرة الاولى و الاسرة الثالثة، وقلق شديد جدا عند الاسرة الثانية و الاسرة الرابعة.

ب- عرض النتائج بعد تطبيق برنامج التكفل النفسي:

الجدول رقم (1): يبين نتائج مقياس الضغوط النفسية بعد التكفل النفسي بالاسر السورية:

الاسر / البنود	شدة الاجهاد	المشكلات النفسية الجسدية	عدم كفاية الفرد	المشكلات الانفعالية	النتيجة
الاسرة الاولى	**11**	**13**	**16**	**11**	**متوسط**
الاسرة الثانية	**14**	**16**	**12**	**15**	**متوسط**
الاسرة الثالثة	**15**	**11**	**13**	**14**	**متوسط**
الاسرة الرابعة	**11**	**13**	**11**	**12**	**متوسط**

من خلال النتائج المتحصل عليها في هذا الجدول، نلاحظ ان مستوى الضغوط النفسية منخفض عند الاسر الاربع وفي مختلف الابعاد العيادية (شدة الاجهاد، المشكلات النفسية الجسدية، عدم كفاية الفرد، و المشكلات الانفعالية).

الجدول رقم (2): يبين نتائج اختبار التحليل النسقي لجماعة الانتماء بعد التكفل النفسي بالاسر السورية:

الاسر / التحليل النسقي	درجة التماسك (10)	التسلسل الهرمي العام (القرار و التاثير)
الاسرة الاولى	5.2	الاب
الاسرة الثانية	5.6	الاخ الاكبر
الاسرة الثالثة	6.4	الاب
الاسرة الرابعة	5.9	العم

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي، يتضح لنا ان درجة التماسك بين افراد الاسر الاربع المدروسة تراوحت بين تماسك متوسط الى تماسك قوي، بينما التسلسل الهرمي العام في الاسرة الاولى و الثالثة كان لصالح الاب، اما في الاسرة الثانية كان لصالح الاخ الاكبر وفي الاسرة الرابعة كان لصالح العم.

الجدول رقم (3): يبين نتائج مقياس القلق الصريح بعد التكفل النفسي بالاسر السورية:

الاسر / مستوى القلق	الدرجة	مستوى القلق
الاسرة الاولى	17	قلق بسيط
الاسرة الثانية	24	قلق نوعا ما
الاسرة الثالثة	19	قلق بسيط
الاسرة الرابعة	26	قلق نوعا ما

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي، يتضح لنا ان مستوى القلق عند الاسر الاربع المدروسة تراوح بين قلق بسيط عند الاسرة الاولى و الاسرة الثالثة، وقلق نوعا ما عند الاسرة الثانية و الاسرة الرابعة.

ثانيا: تحليل النتائج ومناقشتها:

بعد تطبيقنا لبرنامج التكفل النفسي باللاجئين السوريين بالجزائر (مدينة تلمسان نموذجا) اتضح لنا انه يوجد فرق واضح بين النتائج على المستويات الثلاث المدروسة (مستوى الضغوط النفسية، مستوى العلاقات الاسرية، ومستوى القلق) في القياس القبلي و القياس البعدي لصالح القياس البعدي.

ففيما يتعلق بمستوى الضغوط النفسية بعدما كان مرتفعا قبل التكفل النفسي في مختلف الابعاد العيادية (شدة الاجهاد، المشكلات النفسية الجسدية، عدم كفاية الفرد و المشكلات الانفعالية)، اصبح مستوى الضغوط النفسية متوسطا عند الاسر الاربع المدروسة وذلك بعد التكفل النفسي بهم، وهذا ما يدل على ان التكفل النفسي باللاجئين السوريين كان فعالا في خفض مستوى الضغوط النفسية لديهم، وهذا ما يتفق مع ما اشار اليه " سهيل كامل احمد،1999 " حين اشار الى اهمية التكفل النفسي الذي اعتبره وظيفة ذات طابع تعديلي يسعى الى تعديل السلوك وفقا للمعايير مع مساعدة الفرد في تحقيق اكبر قدر من السعادة و الكفاية وتحقيق ذاته وصولا الى درجة التوافق.

كما يلاحظ أيضاً تحسن على المستوى العلائقي للاسر المدروسة، فبعدما كان مستوى التماسك بين افرادها بين ضعيف الى متوسط وذلك لما سببته الحروب من مظاهر اثرت على تماسكها و استقرارها، اصبح مستوى التماسك بين افراد هذه الاسر المدروسة بعد التكفل النفسي بها متوسط الى قوي، وهذا ما يدل على ان البرنامج كان فعال في تقوية العلاقات الاسرية بينهم، اما التسلسل الهرمي العام فلم يتغير سواء في القياس القبلي او القياس البعدي.

وفي الأخير و فيما يتعلق بمستوى القلق عند اللاجئين السوريين هو ايضا عرف تحسنا كبيرا، فبعدما كان مرتفعا عند الاسر الاربع المدروسة قبل التكفل النفسي بها بسبب الظروف الصعبة التي اشار اليها " مرسلينا شعبان 2013" حين قال ان الحروب تنشر ثقافة الخوف و القلق والتوتر و الفرار مما يعطل عند الاجيال التي تعاصر هذه الخروب كيفية التواصل مع الحياة بشكل جيد، اصبح مستوى القلق بعد التكفل النفسي بالاسر متوسطا الى قلق نوعا ما وهذا ما يدل على ان البرنامج كان ايضا فعالا في خفض مستوى القلق عند اللاجئين السوريين.

خلاصة:

ما يمكن ان نستنتجه في الاخير انه كان للحرب انعكاسات وخيمة على الاسر السورية في مختلف جوانبها النفسية والاجتماعية و التربوية، كما ان انعكاسات هذه لا تقتصر على الفترة الزمنية التي ارتبطت بها فقط، بل تتعدى الى أبعد من ذلك بكثير –فترة ما بعد الحرب– اي بعد لجوء هذه الاسر إلى بلدان أخرى، لأن هناك إفرازات تظهر فيما بعد من بينها التاثيرات النفسية التي لحقت بافرادها التي ستبقى تلازمهم لفترات اطول من حياتهم، وبهذا نستنتج ان للحرب انعكاسات قبلية وبعدية على الاسر مما يستدعي المساندة والدعم الاجتماعي والنفسي الذي

كان موضوع بحثنا والذي أدلت نتائجه بأنه كان فعالاً في التخفيف من المعاناة والضغوط النفسية لدى السوريين اللاجئين بالجزائر.

المراجع:

1-الاجهاد، لوكيا الهاشمي (2006)، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين ميلة، الجزائر.

2-اساسيات التنشئة الاجتماعية للطفولة، احمد صوالحة (1994)، دار الكندري، لبنان.

3-الدعم النفسي ضرورة مجتمعية، مرسلينا احمد شعبان (2013)، اصدارات شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 4-مبادئ التوجيه و الارشاد النفسي، جودت عزت عبد الهادي (1999)، الطبعة الاولى، مكتبة الثقافة للنشر و التوزيع، الاردن.

5-مجلة القياس النفسي، (2013)، مخبر انتربولوجيا الاديان ومقارنتها، العدد 1.

6- معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، احمد زكي بدوي (1983)، مكتبة لبنان، بيروت.

7-علم اجتماع الاسرة، غريب سيد احمد (2001)، ع دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

8-علم النفس الاجتماعي ، محمود السيد ابو النبل (1984)، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت.

9-روح التربية و التعلم ،محمد عطية الابرشي (1993) ، دار الفكر العربي، القاهرة.

10-التوجيه و الارشاد النفسي، سهيل احمد كامل (1999)،ب ط، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر.

11- الخدمة الاجتماعية، محمود حسن(بدون سنة) ،الطبعة الثانية، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

- Haci Duran,(2015), Route educational and social science, volume 12

- Kenanaonline.com31

الأسرة كما يدركها الأبناء – دراسة ميدانية لأبناء بعض الأسر السورية المقيمة في مدينة الريحانية – إنطاكيا – تركيا، وتجمع مخيمات أطمه – قاح في الشمال السوري

الأخصائي النفسي: محمد السليمان

ملخص الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف والكشف عن طبيعة التواصل داخل الاسرة الذي يعتبر أحد أشكال تماسك الأسرة وقدرتها على التكيّف، من وجهة نظر الأبناء، وتركز الدراسة على محاولة التعرف على آلية ادراك الأبناء لطبيعة العلاقات داخل اسرهم وفيما اذا كانوا راضين عن نمط التواصل داخل الاسرة من خلال وصفهم للوضع الاسري كما يدركوه بأنفسهم.

كذلك سعت الدراسة الحالية لاستكشاف مدى ادراك الابناء للعلاقات السائدة لأسرهم من حيث الاداء الوظيفي الاسري من وجهة نظرهم وفيما إذا يوجد فروق بين الجنس والعمر في عملية الادراك .

تألفت عينة الدراسة من (600) طالب وطالبة من المرحلة الثانوية اختيروا عشوائياً من المدارس الخاصة بالسوريين في مدينتي الريحانية وانطاكيا التركية وتجمع مخيمات قاح واطمه في الشمال السوري ، وممن يرتادون على مركز الصحة النفسية لتلقي العلاج ، بمتوسط عمري (17 سنة) وانحراف معياري (14,63) .

استخدم في الدراسة مقياس وصف الاسرة وهو مقياس معدل عن مقياس (التكيّف والتماسك) الذي يقيس الاداء الوظيفي للأسرة .

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة احصائية بين العمر والدرجة الكلية للمقياس لدى افراد العينة عند مستوى دلالة (0,01) كلما ارتفع العمر ازدادت الدرجة على المقياس .

وتبين أيضا عدم وجود فروق دالة احصائيا بين الذكور والاناث في درجة ادراك الوظيفة الاسرية لدى افراد العينة .

وأخيراً اظهرت النتائج أن 17% من افراد العينة اعتبروا ان العلاقات الاسرية داخل اسرهم تحت المتوسط وان 45,83% منهم متوسطة و37% جيدة ، والملفت في هذه النتيجة ان اكثر من 54,07% اعتبروا ان اسرهم لا تحقق معايير الاسرة الصحية .

تقترح الدراسة إمكانية استعمال هذه النتائج لتصميم اهداف لتدخلات علاجية وارشاد اسري وبرامج تعليم نفسي للأسر المختلّة وظيفياً وأطفالها .

المصطلحات النظرية والكلمات المفتاحية (الأسرة ،الوظيفة الاسرية ، الممارسات الوالدية ، التكيّف والتماسك الاسري ، المعاملة الوالدية ،).

مقدمة:

إن قوة المجتمع ونهضته من قوة الأسرة ومتانة العلاقات بين أفرادها ،وبالتالي فإن التوجه نحو الأسرة السورية لإعادة بنائها وفق المعايير الأخلاقية ،واسترداد جو المودة والرحمة ،وحمايتها من التفكك والانهيار ،ودراسة المشكلات التي

تعانيها على مستوى الذات ،أصبح مطلوباً من جميع الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية على حد سواء ،لأن الاسرة أساس المجتمع وهي الخلية الطبيعية والاساسية للمجتمع ،وهي الدرع الحصينة ،والقوة المعنوية والمادية ،وفيها من التماسك والترابط ما يمنع اي انهيار للأخلاق ،أو انحراف في القيم ،وهي العامل الاساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة.

هذا ويعتبر إدراك الابناء لحياتهم العائلية وفهمها واحداً من الاساليب المتبعة لفحص واستكشاف الاداء والوظيفة العامة للأسرة .

حيث تدرك الوظيفة العائلية كمصفوفة من المهام (البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والعاطفية والنفسية والاخلاقية والدينية)،والتي بدورها تسهم بشكل رئيس في تطوير مهارات الابناء المتعلقة بالمواجهة والتعامل بكفاءة مع مواقف الإجهاد اليومي .(Perceptions of family functioning in the united Emirates" . Alnajjar,1996).

فالعديد من الدراسات في هذا المجال اكدت وجود علاقات دالة بين أداء العائلة السلبي لوظيفتها ومشاكل الاطفال العاطفية والسلوكية .

وقد دعمت الدراسات التجريبية المنافع والآثار الايجابية المرتبطة بهذه المكونات الاسرية على تطور الابناء.

وقد بذلت منذ ستينيات القرن الماضي العديد من المحاولات لتصوّر وفهم التعقيدات والنتائج المرتبطة بقيام الاسرة بوظائفها المختلفة التي نجم عنها العديد من النظريات والمناهج الخاصة بالأنظمة الاسرية التي كانت تعود أصولها في اغلب الأحيان للنظريات النفسية او لتكيفات مناهج العلاج النفسي.

ويعد النموذج الدائري المركب (The Cir complex Model) للأنظمة الاسرية والزوجية (Olson,2000,Olson,Sprenkle and Russell,1989) أحد اكثر المناهج الفعَّالة التي صممت لفهم ووصف العناصر الممهدة لأداء الاسر لوظائفها وأدوارها بصورة سليمة ، ويدمج هذا النموذج ما بين أبعاد التماسك (cohesion) والقابلية للتكيف (Adaptability) بالإضافة إلى عنصر الاتصال(Communication) السائد خلال قيام الاسرة بوظائفها والذي يسهل اداء وعمل البعدين السابقين.

ويشير التماسك الاسري إلى الطرق التي تتفاعل فيها النظم الاسرية الفرعية مع بعضها البعض ،وعلى وجه التحديد الرابطة العاطفية التي توجد بين افراد العائلة من جهة واستقلالية الفرد في النظام الاسري من جهة أخرى ، كما تعكس القابلية للتكيف والمرونة وقدرة الاسرة على تغيير تركيبة وهرمية القوة وعلاقات الأدوار والقوانين داخل استجاباتها للحاجات الموقفية أو التطورية لأفرادها

(Olson,1993,p.107).

ويوجد تداخل بين كل من بعدي الوظيفة الاسرية التي يقوم بها أفراد الاسرة خلال تفاعلهم :التماسك والتكيف والوظيفة الوالدية التي تتمثل في الممارسات الوالدية .

وعلى سبيل المثال ،يرى بعض الباحثين (Bogelsand,Brechman-Toussaint,2006) أن الممارسات الوالدية المفرطة السيطرة قد تكون مشابهة لحالة التشبيك (Enmeshment) التي تحدث عندما تكون الحدود (Boundaries) ما بين الوالدين والاطفال مندمجة وضعيفة جداً ،وعندما يصبح أفراد الاسرة منشغلين بصورة مفرطة في أمور بعضهم البعض ، ما يصعّد من فرص التفاعلات الحادة غير الصحية ويعرقل مسارات النمو النفسي السليم لأفراد الاسرة (Goldenberg and Goldenberg,2008)

"Family therapy"

وبشكل خاص ، وصفت البيئات العائلية التي تستخدم أساليب تنشئة مسيطرة ونزاعيه بشكل مرتفع وتتصف بمستوى منخفض من التماسك والتكيف ،أنها ترتبط بتقدير الذات المنخفض ومستويات القلق والاكتئاب المرتفع لدى الابناء

(De Ross, Marrinan –Schattner ,and Gullane,1999)

-"the Relationship between perceived family environment and psychological wellbeing :Mother ,father and adolescent reports") .

وغالباً ما يؤدي المستوى الأدنى من الرضا في فهم وتصور الابناء للوظيفة الاسرية إلى احتمال أعلى لتقديم شكاوي الصحة النفسية والعقلية

Compan,Moreno,Ruiz,and Pas cual,2002"Doing things to gether:Adolescent health and family rituols"

فقد ارتبط التماسك العائلي بالرفاه الشخصي الجسمي والعاطفي والتربوي الافضل بين الاطفال والمراهقين والمستويات الاعلى من الكفاءة الاجتماعية ،

(Leidy,Guerra and Toro,2010) "positive parenting family cohesion and child social competence among immigrant latino families "

كما وتنبأت الوالدية الايجابية بالمستويات الادنى من سوء التوافق

(Dumka,Roosa andJacltson,1997) " Risk conflict mothers Parenting and childrers adjustment in low-income Mexican immigrant and Mexican American families ".

في حين ارتبطت الوالدية السلبية المتصفة بقسوة المعاملة بالمستويات الاعلى من المشاكل العاطفية والسلوكية لدى الاطفال والمراهقين ، (Parkeetal,2004) .

كما وتشير العديد من الدراسات:(-"Parent in fluences early internalizing difficulties" Bayer,Sanson and (Hemphill,2006.) . ("Parenting related to child and parental psychopathology:Adescriptive review of the

literature" (Berg-Nielsen,Vikan,and Dahl,2002)"family functioning parental rearing and beliefs " Bogels and Brechman-Toussaint,2006)
إلى الدور الذي تمثله المعاملة والممارسات الوالدية في التنبؤ بأعراض الاضطرابات الداخلية كالقلق عند الأبناء ،وبشكل خاص أجمعت هذه الدراسات أن بعدين من الوالدية السلبية ،العدائية- القسرية ،والمستويات المنخفضة من الممارسات الوالدية الإيجابية ،المشاركة – المساندة ، يرتبطان بالقلق عند الأبناء .

وتتضمن الممارسات الوالدية القسرية "السلوك الذي يظهر المشاعر السلبية نحو الطفل وقد تتضمن استعمال أساليب العقاب بالإجبار والتهديد أو العقاب الجسمي للتأثير على سلوك الطفل ولممارسة السيطرة والضبط الوالدي ".

وبالمقابل تتضمن الممارسات الوالدية المشاركة والمساندة توفير الدفء والمديح والوالدية الإيجابية وهي "السلوك الذي يظهر قبول الوالد للطفل من خلال ممارسات المودة والنشاطات المشتركة والدعم العاطفي والوسيلي الفعّال " . (Lovejoy et al,1999,p.535

-"Development and initial validation of the parent behavior inventory"

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

عندما تسأل احد الوالدين ،كيف علاقتك مع ابناءك ؟ فغالباً ما تكون الاجابة "ماشي الحال ،مع اني ما بشوفهن كتير " وإن لم تكن الاجابة بعينها فإنها ستكون على شاكلتها ،من حيث افتقادها للحماس واليقين .

كذلك عندما تسأل الابناء او احدهم قائلاً: حدثني عن اسرتك ؟ فغالباً ما تكون الاجابة باردة من الجانب الانفعالي أو فاقدة للحماس واليقين .والكثير من الناس يعتقدون انه من الطبيعي بل ومن المقبول تماماً أن تأمين الحاجات الاساسية للأبناء كافيه ،وبالتالي لا داعي للجوانب الأخرى في العلاقة معهم .

بل أحياناً ما تجد حتى أولئك الآباء الذين يقولون بأن علاقتهم مع أبنائهم جيدة لا يستطيعون تحديد مفهوم العلاقة الجيدة .وبعبارة اخرى تراهم يقولون إن علاقتهم جيدة ،ومع ذلك يبدو وكأنهم يعانون من حالة من التوتر والاحباط فقد يسيطر على العلاقة الخلاف والتشاحن وقد يعوزها الانسجام والرضا ويطغى عليها طابع الاستياء من سلوك الابناء .

وامتداداً للبحث في هذا المجال المهم ،وعلى ضوء الاهمية والدور الذي تلعبه نتائج الدراسات التي تتقصى نوعية تأدية الاسرة لوظائفها وتأثيراتها على المسار التطوري للأبناء ،وما تزوده من معلومات ينبغي أن تستند لها برامج التدخلات الارشادية والعلاجية التي يقوم بها المرشدون النفسيون والاخصائيين النفسيين والاطباء النفسيين ،وندرة البيانات الموثقة فيما يتعلق بالدراسات النفسية الموجهة للأسرة السورية في اللجوء والنزوح ،نتيجة لما تعرض ويتعرض له المجتمع السوري من مشكلات اجتماعية واسرية فرزتها الازمة السورية .

تسعى الدراسة الحالية لفحص مدى العلاقة المفترضة بين الاباء والابناء وإلى أي مدى الابناء راضون عن العلاقات الاسرية الحالية من خلال أساليب التواصل المتبعة داخل الاسرة على افتراض أن التواصل هو أحد مكونات الوظيفة الاسرية ويعتبر من مؤشرات قدرة الاسرة على التكيّف والتماسك .

لقد ألقت الدراسات السابقة الضوء على تأثيرات الوظيفة الاسرية ودورها في إنجاز المهام التطورية للأبناء ،وتوصل بعضها ،(Leidy et al ,2010 ,Shek,1997) إلى أن البيئة الاسرية التي تتصف بالمعاملة الوالدية السلبية والخلل في الوظيفة العائلية تمثل بيئة خصبة لتعطيل تطور الكفاءة الاجتماعية لدى الابناء ،في حين أثبتت دراسات أخرى (Alnajjar,1996,Compan et al ,2002,Dwairy,2008,Shek,2004) أن ذلك يؤدي لتعريض المراهق لمشاعر القلق وتعطيل التوافق النفسي .

وبالرغم من هذا الاهتمام البحثي ،إلا أنه يلاحظ أن فحص متغيرات الوظيفة الاسرية والمعاملة والعلاقات الوالدية وتأثيرهما على مدى إدراك الابناء لهذه العلاقات في الاسرة المتعرضة لازمات التهجير واللجوء لم يدخل ضمن حيز اهتمام الباحثين في الدراسات الموثقة في البيئات العربية ،مقارنة بتلك التي اجريت في البيئات الغربية ،فتلك الدراسات استهدفت الوظيفة الاسرية فقط كدراسة النجار (1996) أو المعاملة الوالدية وعلاقتها بالتوافق النفسي كدراسة الريحاني وآخرين (2009) ،أو الوظيفة الاسرية والمعاملة الوالدية والاضطرابات النفسية كدراسة الدويري (Dwairy,2008).

وتشهد الاوقات الحالية نهوض الاهتمام بتمييز العوامل البيئية التي تضع المراهقين في خطر مرتفع لإظهار السلوكيات المضطربة مثل المشاكل الموجهة للداخل ،ومثال على ذلك: الانسحاب ،القلق، والاكتئاب ،والمشكلات الموجهة للخارج ،ومثال على ذلك :العدوان ،والجنوح .كما ان اتجاهات البحوث الاخيرة في مجال الصحة النفسية والارشاد المدرسي والاسري اصبحت تدعو لضرورة فهم مشكلة الابناء من وجهة نظر الانظمة الاسرية السائدة بدلاً من دراسة بعد اسري واحد والذي لا يوفر فهماً شاملاً للوظيفة والبيئة الاسرية المؤثرة على الابناء

وبالتالي فقد أتت الدراسة الحالية لمحاولة سد هذه الثغرة البحثية بفحص مدى ادراك الابناء لطبيعة هذه العلاقات الاسرية والمتغيرات من وجهة نظرهم ،وذلك على عينة من الابناء (المراهقين)السوريين المقيمين مع ذويهم في بلاد اللجوء تركيا .

وبالرغم من أن الادب النفسي الحالي يزخر بالدراسات التي توثق العلاقات بين جوانب تطور الطفل والممارسات الوالدية وتأدية الاسرة لوظائفها المتوقعة منها ،إلاّ أنّ معظم هذه الدراسات أجريت في بيئات غربية ،ما يستدعي دراسة هذه الظاهرة المماثلة في سياقات ثقافية مختلفة، وبظروف متباينة تعيشها الاسرة بظل التهجير أو اللجوء والنزوح نتيجة لأزمات قسرية يتعرض لها المجتمع .

خاصة وأن العاملين في مجال الصحة النفسية والمجتمعية ،إذا استمروا في العمل مع هذه الفئات من الابناء وتطبيق برامج إرشادية أو علاجية تقليدية عليهم دون الوقوف على العوامل الحقيقية كالممارسات الوالدية والوظيفة الاسرية

التي تقف وراء مشكلاتهم هذه ،أو التي تتفاعل معها ،فهم لن يكونوا فقط مسببين لهدر الوقت والجهد والمال في تدخلات لا طائل ورائها ،الامر الذي يعرّض مهنتهم وكفاءتهم العلمية وإمكانية استمرارهم في العمل للخطر ، بل أيضاً يمكن للصعوبات السلوكية والعاطفية التي تم تجاهل عناصرها وأطرافها في تدخلاتهم الارشادية أن تؤدي لتفاقم أوضاع هؤلاء الابناء إلى الحد الذي قد تقودهم لاختيار ترك الدراسة والجنوح . (اسباب تسرب الطلبة من الجنسين في كل من مدارس المدن والارياف ، السرور ،ص 144، 1997) .

وعلى ضوء ذلك فإن الدراسة الحالية تسعى لفحص مدى ادراك وتصورات فئة من الابناء السوريين للوظيفة الاسرية والممارسات الوالدية لدى الوالدين واستكشاف وجهة نظرهم وبالتالي تحديد مدى رضاهم عن الوظيفة الاسرية والممارسات العلائقية في الاسر التي ينتمون اليها حسب مقياس الاسرة (للتكيّف والتماسك).

وتطرح بالتالي الاسئلة الرئيسية التالية :

1-هل الاسرة السورية تحقق الوظيفة الاسرية في (التكيّف والتماسك) وفق معايير الاسرة الصحية من وجهة نظر الابناء ؟

2-إلى اي مدى الابناء راضون عن العلاقات الاسرية في الاسر التي ينتمون اليها ؟

3-هل يوجد فروق بين الابناء الذكور والابناء الاناث في ادراك العلاقات الاسرية ؟

4-هل للعمر دور في عملية ادراك العلاقات الاسرية ؟

أهمية الدراسة :

تنبثق الأهمية الخاصة للدراسة الحالية على الصعيد النظري في ما ستضيفه من معلومات جديدة إلى ميدان الارشاد المدرسي والاسري بإلقائها الضوء على العلاقة بين متغيرات البيئة الاسرية ومظاهر ادراك الأبناء لهذه المتغيرات الاسرية ،وبتوفيرها بيانات عن سلوك الأبناء في كل من البيت والمدرسة تعتمد على درجة رضا الأبناء عن آليات التواصل والعلاقات داخل اسرهم .

ما يدعم تصورات النظريات والمناهج الخاصة بالأنظمة الاسرية ،ويزيد من فهم التعقيدات والنتائج المرتبطة بقيام الاسرة بوظائفها المختلفة وهي جوانب لم يتم ايفاؤها حقها من خلال البحوث التي أجريت في نفس المجال .

كما وتبرز الأهمية العملية التطبيقية لهذه الدراسة في كونها تستهدف المواضيع والقضايا التي يجب أن تتصدى لها برامج التدخل الارشادية مع الأبناء والوالدين سواء في المدارس أو في المنزل ،وذلك للتقليل من الصعوبات الاجتماعية والاضطرابات العاطفية لدى الأبناء .

كما تسهم في توفير أدوات قياس ومادة علمية للمرشدين العاملين في المدارس ،ما يكون له أثر فاعل في خدمة مهنة الارشاد المدرسي والاسري .

ولا يخفى أن مثل هذه الدراسة قد تزود الباحثين من ثقافات عربية وغربية من المعنيين بقضايا تأثير الثقافة والحضارة والهجرة والتهجير والنزوح والأزمات على السلوك الإنساني والتفاعل الاجتماعي بمعلومات واقعية حول الوظيفة الاسرية وتأثيراتها على الأبناء في المجتمع السوري في ظل الازمة التي يعيشها .

وبناء على ما سبق نذكر الملاحظات التالية :

1- إن اختيار هذا الموضوع كان نتاجا لممارستنا الميدانية والعيادية ، وملاحظة نوع من البرود الانفعالي لدى بعض الأطفال ومن أعمار مختلفة عندما نطلب منهم الحديث عن اسرهم و بالرغم من المحاولات والجلسات العلاجية المتخصصة التي أبدت نتائج إيجابية لدى بعض الأطفال من جهة و من جهة أخرى رغبة أفراد الأسرة وبخاصة الأم في مساعدة الطفل من خلال تساؤلاتهم حول أسباب لجوء الطفل إلى بعض السلوكيات الغير مقبولة .

2- ولاحظنا كذلك، خلال العمل مع هذا النوع من الأسر أن الخلافات بين أفراد الاسرة تؤدي إلى عدم الاتفاق والمشاركة في الالتزام بنصائح ومطالب المختصين. وهذا ما دفع بنا إلى محاولة توعية أفراد الأسرة حول أساليب التواصل الفعال مع الطفل، وكيفية التعامل مع الأطفال بشكل عام داخل الاسرة .

3- لاحظنا أيضاً أن الاضطرابات العلائقية بدأت تظهر بوصفها نتيجة لخلل في نمط التواصل السائد داخل الاسرة واشتراك أفرادها في مساعدة الطفل، فارتأينا إجراء هذه الدراسة . ومن ثم كانت هذه الخطوة بداية لطرح إشكالية هذا البحث ودراسة الموضوع بطريقة علمية كي يكون التدخل العلاجي مجديا وفعالا.

4- و انطلاقا من هذه الملاحظات تشكلت فكرتنا عن دراسة الأسر لمعرفة إلى أي مدى الأبناء راضون عن أنماط التواصل السائدة داخل اسرهم ونوعية العلاقات داخلها، وهذا لغرض مساعدة الأسر التي شكلت عينة الدراسة أولا و لفتح المجال مستقبلا من أجل تطبيق برامج علاجية للأسرة تكون متناسبة مع ثقافة الأسرة السورية ثانيا.

5- ومن خلال هذه الدراسة نقوم بتعريف الأسر بالمشكلات الأسرية التي تتعرض لها الاسرة وعلاقة هذه المشكلات بأنماط التواصل السائدة داخل الاسرة وكيفية الوقاية منها ومعالجتها ،كذلك التأكيد على أن أي أسرة من الأسر لا بد أن تمر ببعض المشكلات أو الازمات لكن هذا لا يعني الاستمرار بها أو تجاهلها بل لا بد من تداركها منذ بداية حدوثها والأسرة الصحية هي التي تستطيع الوقاية منها بتحسين اساليب التواصل مع أفراد الاسرة .

6- انطلقنا من إشكالية مفادها التساؤل التالي: هل تعاني الاسرة السورية من اضطرابات في العلاقات التواصلية ،يؤدي إلى تفسير سلبي للوضع الاسري من وجهة نظر الأبناء ؟وبالتالي : إلى أي مدى يمكن للجو الأسري الذي يعيش داخله الطفل أن يؤثر على ادراكه للوضع الاسري السائد هذا من جهة، ومن جهة ثانية كيف يقيّم الأبناء الوضع الاسري في اسرهم في ظل اضطراباتها العلائقية. وعليه افترضنا بأن:

1- لا يوجد فروق بين الذكور والاناث في درجة ادراك العلاقات الاسرية السائدة في اسرهم .

2- يوجد علاقة ارتباطية بين درجة ادراك العلاقات الاسرية السائدة وبين العمر لدى الأبناء .

أهداف الدراسة :

1- التعرف على طبيعة التواصل السائدة داخل الاسرة السورية في ظل اللجوء من وجهة نظر الأبناء.

2- الكشف عن مدى الاختلاف بين الابناء الذكور والاناث في ادراك العلاقات التواصلية داخل الاسرة.

3- وضع برامج علاجية هدفها تحسين أنماط التواصل داخل الاسرة .

التعريفات الإجرائية لمفاهيم ومتغيرات الدراسة:

تعد الاسرة عنصراً من اهم عناصر التنشئة الاجتماعية على الاطلاق ،وهي الجماعة الأولية الأساسية التي يجد الانسان نفسه عضواً فيها . وقديماً وصف أرسطو الاسرة بأنها "تكوين طبيعي تدعو اليه الطبيعة" فكل شخص في هذا الكون لا بد أن ينتمي إلى أسرة تشعره بالأمن ،وتغمره بالعطف والحنان ،وغالباً ما تكون الاسرة هي الملاذ الآمن والأخير لكل انسان .إلا أن هذه الوظيفة تختل في بعض الأحيان ،وتتحول الأسرة إلى مصدر إزعاج وتهديد لأحد أفرادها ،فيشعر بعدم الأمن ،وربما يصل به الامر إلى اللجوء إلى العنف بكل أشكاله.

هذا وتمر الاسرة السورية حالياً بمرحلة زمنية تشهد العديد من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتتميز هذه التغيرات بالسرعة الشديدة ما قد يؤثر على أداء الاسرة لبعض وظائفها .

والاسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى في المجتمع ،فهي البيئة التي ينشأ فيها الأبناء منذ اللحظات الأولى لطفولتهم ،ويمارسون فيها علاقاتهم الإنسانية .

فمن خلال الاسرة يشبع الأبناء حاجاتهم البيولوجية والنفسية ،وينعمون بدفء العناية ،والحب والحنان والأمان ،لذلك فان الأساليب الوالدية التي يتلقاها الأبناء في مراحل نموهم لها قيمة واثر على توافقه النفسي والاجتماعي .

- تعريف الأسرة : "الاسرة في اللغة كما ورد في لسان العرب –بمعنى العشيرة ،وهي مشتقة من الأسر، والأسر لغة يعني :القيد ."

أما في معاجم اللغة الإنكليزية ،الاسرة (Family) "بمعنى مجموعة من الاشخاص يعيشون تحت سقف واحد ،ويربطهم رابط الزواج أو الدم أو التبني "(العنف الاسري خلال مراحل الحياة ،د.ا لجبرين علي جبرين،2005).

-الوظيفة الأسرية : ويقصد بها في الدراسة الحالية الممارسات الوالدية التي يتبعها الوالدان في عملية التواصل والتفاعل مع الابناء ،بالإضافة إلى خاصتي نظام الاسرة :التكيف والتماسك ،وفيما يلي تعريف بهذه المكونات .

-الممارسات الوالدية : وتشتمل على الاساليب والسلوكيات التي يظهرها الوالدان في عملية تفاعلهما مع الابناء (معاملة الوالدين للطفل وعلاقتها بالتحصيل الدراسي في مرحلة التعليم الابتدائية، نادر،نجوى،1998،ص 14) والتي تصنف حسب الدراسة بنوعها الإيجابي (التشجيع والاهتمام والتقبل، والمشاركة ،والتعاطف ،والتعاون ،وعدم التمييز بين الاخوة)،كما يدركها الابناء .

كما يعرفها النفيعي،(1998) بأنها "الاساليب التي يتبعها الآباء مع الأبناء سواء كانت ايجابية وصحيحة لتأمين نمو الطفل في الاتجاه السليم ووقايته من الانحراف ،أو سالبة وغير صحيحة حيث تعوّق نموه عن الاتجاه الصحيح

والسليم بحيث تؤدي إلى الانحراف في جوانب حياته المختلفة ،وبذلك لا تكون له القدرة على التوافق الشخصي والاجتماعي ." (العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية وجهة الضبط، (النفيعي ،عابد عبدالله،1998).

وبذلك يمكن ادراك هذه الأساليب ومعرفتها عن طريق ما يصدره الأبناء من تعبيرات سلوكية ناتجة عن الآباء أثناء تفاعلاتهم المختلفة في عملية التنشئة الاسرية .

ويتضح من ذلك بأن هناك اساليب معاملة والدية تسهم بصورة ايجابية أو سلبية على شخصية الأبناء، كما تكون لدى الأبناء اتجاهات نحو أساليب المعاملة الوالدية في اتجاه القبول لهذه المعاملة أو اتجاه الرفض.

وتعرّف إجرائياً تبعاً للدرجة التي يسجلها المفحوص بأسلوب التقرير الذاتي على الأداة المستخدمة في الدراسة .

-التكيف والتماسك الاسري : يقصد بالتكيف قدرة نظام الاسرة على تغيير تركيبة سلطته وعلاقات الأدوار وقوانين العلاقات ،وذلك استجابة للمؤثرات الموقفية ،أو بلغة اخرى قدرة الاسرة على المرونة والتغّير ،كما يعرف التماسك بأنه مدى الترابط العاطفي بين أفراد العائلة ، "Circumplex model of marital and family systems:I.cohesion and adaptability dimensions family types and clinical application process"Olson,Sprenkle,andRussell,1979)-(

ويعرّف هذان المفهومان إجرائياً تبعاً للدرجة التي يسجلها المفحوص بأسلوب التقرير الذاتي على الاداة المستخدمة في الدراسة الحالية التي تشير إلى الدرجة الكلية من التماسك والتكيف ،وفق معايير الأسرة الصحية ،(المشاركة في الانفعالات سواء الايجابية أو السلبية ،فهم الانفعالات وقبولها للأسرة ككل ،قبول الفروق الفردية وغياب التمييز بين الابناء ،التعاون والمشاركة في المسؤوليات ،الاهتمام والحب وإيصاله للآخرين ،الإحساس والمشاركة بالمرح والدعابة وإيصالها للآخرين .(الإرشاد الزواجي الأسري ،د.أبو أسعد ،أحمد عبد اللطيف ،2008 ،ص26).

-المعاملة الوالدية : عرّف العديد من الباحثين المعاملة الوالدية بتعريفات متعددة:

عرّفها الباحث ،طاهر ميسرة(1989)،على أنها "الطرائق التي تميز معاملة الأبوين لأولادهما ،وهي أيضاً ردود الفعل الواعية أو غير الواعية التي تميز معاملة الأبوين لأولادهم خلال عمليات التفاعل الدائمة بين الطرفين "(أساليب المعاملة الوالدية ،طاهر ميسرة،كايد،1989 ،ص24).

وعرّفها عسكر عبدالله السيد،(1992) على أنها "مدى إدراك الطفل للمعاملة من والديه في إطار التنشئة الاجتماعية فب اتجاه القبول الذي يتمثل في إدراك الطفل للدفء والمحبة والعطف والاهتمام والاستحسان والأمان، بصورة لفظية أو غير لفظية ،أو في اتجاه الرفض الذي يتمثل في إدراك الطفل لعدوان الوالدين وغضبهم عليه واستيائهم منه، أو شعورهم بالمرارة وخيبة الأمل والانتقاد والتجريح والتقليل من شأنه وتعمد إهانته وتأنيبه من خلال سلوك الضرب والسباب والسخرية والتهكم واللامبالاة والإهمال ورفضه رفضاً غير محدود بصورة غامضة "(دراسة ثقافية مقارنة للفروق بين عينة من الأطفال المصريين واليمنيين في إدراكهم للقبول والرفض الوالدي ،عسكر عبدالله السيد ،ص 285(1992) .

وتعرّفها الباحثة آسيا بنت راجح بركات ،(2000) على أنها "الطرق التربوية الصحيحة أو الخاطئة التي يمارسها الوالدان مع أبنائهم أثناء عملية التنشئة ،والتي تظهر من خلال مواقف التفاعل بينهم ،وتهدف إلى تعديل سلوكهم والتأثير في شخصياتهم بما يدفع بهم إلى السواء أو الشذوذ ."(العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية لدى بعض المراهقين والمراهقات والمراجعات لمستشفى الصحة النفسية بالطائف ،آسيا بنت علي راجح بركات ،(2000) .

نلاحظ من تلك التعاريف تناولها للمعاملة الوالدية من وجهتين مختلفتين ،فمنهم من ينظر إليها من ناحية مدركات الأبناء لما تكون عليه معاملة الآباء ،ومنهم من ينظر إليها كطرق عامة يستخدمها الآباء في تعاملهم مع الأبناء ،ومع ذلك فهي تؤكد على مضمون واحد هو أن المعاملة الوالدية تعبّر عن أشكال التعامل المختلفة المتبعة من الوالدين مع أبنائهم أثناء عملية التنشئة ،وإدراك الأبناء لهذا التعامل وما يعنيه بالنسبة لهم هو العامل المهم الذي يحدد التكيف والتوافق النفسي والاجتماعي لديهم .

نفهم من هذا كله أن أساليب المعاملة الإيجابية لها اثر كبير في تنشئة الأبناء ،وفي تكوين شخصياتهم ،وتحديد أساليب تكيفهم .

ويظل الكثير من آثار هذه الأساليب كامناً ليظهر فيما بعد في مراحل نمو لاحقة ،فإذا ساد المعاملة الوالدية الحب ،التعاطف ، التسامح ،الفهم ،الثقة، انعكست بالإيجاب وادركت من طرف الأبناء بالقبول ،والعكس إذا اتسمت العلاقة بأسلوب القسوة التسلط والإهمال ،انعكست سلباً وادركت من طرف الأبناء بالرفض ،وتترك آثارها على سلوك الأبناء في شكل اضطرابات نفسية وسلوكية كالإدمان والسرقة والكذب والغش وغيرها .... .

ويرى في ذلك هوجات (1982)،"أن نقص دفء العلاقات بين الطفل والوالدين تجعل الفرد ميالاً للشعور بالوحدة النفسية في مرحلة المراهقة، كما يرى أن الخبرة المبكرة لعلاقات الطفل بالوالدين الغير مرضية تترك الفرد عرضة للقلق ،والانفصال المتكرر ،المتصلة بالمشاكل النفسية والمتضمنة لشعور عميق بالوحدة النفسية ".

وبناء عليه فإن علاقة الطفل بوالديه تعتبر الأساس المتين لبناء شخصية قوية ،فاتجاهات الأبناء نحو آبائهم تتأثر بعدة عوامل ومتغيرات وتكون استجاباتهم ادراكها إيجابية ،أو سلبية .

الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة ومنهاجها : دراسة ميدانية مسحية والمنهج المستخدم الوصفي .

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي "الذي يصف الظاهرة كما توجد في الواقع ،ويتم التعبير عنها كمياً بغرض الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم واقع تلك التصورات من خلال تحليل النتائج وتفسيرها ".(البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه ،عبيدات ،وعدس ،1998).

أولاً: عينة الدراسة :

تتألف أفراد عينة الدراسة من (600) طالب وطالبة في المرحلة الثانوية منهم (300) ذكور و(300) اناث من الطلاب المسجلين في المدارس الغير حكومية الخاصة باللاجئين السوريين في مدينتي الريحانية وانطاكيا التركية وتجمع

مخيمات أطمة وقاح في الشمال السوري والحالات التي ترتاد مركز الصحة النفسية بطلب العلاج ،ممن تم اختيارهم عشوائياً من المدارس خلال

الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي (2015-2016)وتراوحت أعمارهم من (16-18) عاماً بمتوسط عمري بلغ (17) عاماً .

حجم العينة :(600) طالب وطالبة

خصائص العينة :توزعت العينة على الشكل التالي : جدول رقم (1).

الجدول (1) يوضح توزيع العينة .

الجنس	عمر18سنة	عمر17سنة	عمر16سنة
ذكور	100	100	100
إناث	100	100	100

مجالات الدراسة تحددت مجالات الدراسة في الآتي :

1- المجال المكاني: تحدد المجال المكاني للدراسة في المدارس غير الحكومية التابعة للمنظمات والهيئات الاغاثية للسوريين الموجودة في مدينتي الريحانية وانطاكيا التركية وتجمع مخيمات اطمة وقاح للنازحين في الشمال السوري والحالات التي تراجع مركز الصحة النفسية لتلقي العلاج .

2- المجال الزمني: تحدد المجال الزمني للدراسة الفصل الثاني من العام الدراسي (2015-2016) في الفترة ما بين 1-2-2016ولغاية30-3-2016

3- المجال البشري : يتمثل في طلاب وطالبات المرحلة الثانوية من عمر 16 سنة حتى 18 سنة والأطفال الذين يزورون مركز الصحة النفسية طلباً للعلاج .

ثانياً : أدوات الدراسة:

استخدم في الدراسة النسخة العربية من مقياس وصف الاسرة ،من اعداد "الدكتور أحمد عبد اللطيف أبو أسعد" الذي يتألف في صورته النهائية من عشرون عبارة إيجابية تعبّر عن أنماط المعاملة الوالدية الإيجابية، ومن الأمثلة عليها على التوالي "يطلب أفراد الاسرة المساعدة من بعضهم البعض، " "نوافق على أصدقاء بعضنا البعض ،" "يتعاون افراد الاسرة عادة بكل ما يوكل اليهم من مهام ".

ويطلب من المفحوصين تقدير اجاباتهم على الفقرات لهذا المقياس على سلم تقدير تتراوح من واحد(1)درجة "أبداً، درجتان (2)درجة "نادراً " ،ثلاث درجات (3) درجة "أحياناً "، أربع درجات (4) درجة "كثيراً " ،خمس درجات (5) درجة "دائماً " ،وتعكس هذه الدرجات في تصحيح الفقرات وتمثل الدرجة (100) الدرجة العليا للمقياس وتعبّر عن أعلى درجات الادراك الإيجابي للعلاقات الوالدية داخل الاسرة ، وتمثل الدرجة (20) الدرجة الدنيا للمقياس وتعبّر عن أدنى درجات الادراك الإيجابي للعلاقات الوالدية داخل الاسرة .

يعتبر هذا المقياس من المقاييس التي غالباً ما يستعمل لقياس البيئة الاسرية لتحديد قابلية الاسرة للتكيف والتماسك ،ويسمى المقياس "مقياس قابلية الأسرة للتكيف والتماسك،

Family Adaptability and Cohesion Scales –III (FACES-III)

لقياس الوظيفة الأسرية (التكيف والتماسك) ،ويتألف من (20) عشرين فقرة تقيّم التكيّف أو القابلية للمرونة (10) فقرات والقابلية للتماسك (10) فقرات المتوفرة في الاسرة.

وقد طوّر أولسون وزملاؤه (Olson ,Portner ,and Lavee,1985) هذا المقياس

(FACES-III) بحيث يكون مقروءاً ومفهوماً للمراهقين الصغار بعمر (12) عاماً وتستغرق تعبئته مدة لا تزيد عن خمس دقائق . ويشتمل مقياس التماسك على عشر فقرات ذات الأرقام الفردية للمقياس ، ومن الأمثلة على الأسئلة "داخل اسرتي ،افراد العائلة يطلبون من بعضهم البعض المساعدة "، "يحب أفراد الاسرة ان يقضوا وقت الفراغ مع بعضهم البعض " ، كما يشتمل مقياس التكيّف على عشر فقرات ذات الأرقام الزوجية للمقياس، ومن الأمثلة على الأسئلة "داخل اسرتي ،عند القيام بحل المشاكل، تعتبر اقتراحات الأبناء مقبولة ويتم اتباعها، " تغيّر اسرتي طريقتها في معالجة المهام والأمور المختلفة ".

وقد بلغت تقديرات معاملات الاتساق الداخلي (0,62) لبعد التكيف و(0,77) لبعد التماسك و(0,68) للمقياس الكلي ، (Olson et al ,1985) .

وسجلت دراسة أخرى (Kaslow,1996) معامل الاتساق الداخلي بلغ (0,84 ، 0,79) لكل من التماسك والتكيف على التوالي ، وبلغت قيمة الاتساق الداخلي للمقياس بإعادة الاختبار

(0,83 ، 0,80) على التوالي. كما نجح هذا المقياس في التمييز بين الأنواع العديدة من الاسر المختلة وظيفياً والاسر الصحية ، (Olson et al , 1985) .

ويطلب من المفحوصين تقدير إجاباتهم على فقرات المقياس على سلم تقديرات ليكون مؤلف من خمس درجات تتراوح من خمس درجات (دائماً) ،اربع درجات (كثيراً) ، ثلاث درجات (أحياناً) ، درجتان (قليلاً) ، إلى درجة واحدة (أبداً) . وتتراوح الدرجة الكلية بين (20-100) ،ولكل من مقياس التماسك والتكيف من (10-50) وتشير الدرجات الأعلى على المقياس الى ان اسرة المفحوص تمثل مستوى امثل من التكيف والتماسك ،(Olson,1997, Sperry,2004) . وللتحقق من صدق المحتوى للمقياس المعتمد تم عرضه مزوداً بالنسخة المعدلة وبالتعريفات الإجرائية الخاصة به ،على مجموعة من المحكمين تألفت من ثلاث أخصائيين نفسيين عاملين بالميدان مع الاسر والأطفال بالعلاج النفسي الجماعي والفردي والإرشاد الاسري ،والمشهود لهم بالكفاءة والمهارة ،وقد بلغت نسبة الاتفاق على دقة العبارات وانسجامها مع السلوكيات المحتملة داخل الاسرة ،وقد بلغت نسبة الموافقة (85%) وهي نسبة اتفاق مرتفعة ، وبالتالي تم اعداد الصيغة النهائية للمقياس على ضوء الموافقة والتعديلات التي أجريت من قبل المحكّمين على عبارات مقياس الدراسة .وبهذا اعتبر المقياس أداة صالحة للاستخدام في الدراسة الحالية .

واعتمد في حساب مستوى(التماسك والتكيف) للأسرة بتوزيع الدرجات للمفحوصين الصيغة التالية من (20- 40) درجة ضعيف ، من (41- 60) متوسط ، من (61- 80) جيد ، من (81- 100) ممتاز .

-إجراءات تطبيق أداة الدراسة وجمع البيانات:

بعد التحقق من صدق أداة الدراسة تم تطبيق الأداة على عينة الدراسة والتي كانت تمثل صفوفاً مختارة عشوائياً من طلبة وطالبات المرحلة الثانوية في المدارس السورية التابعة للهيئات والمنظمات الغير حكومية في إقليم هاتاي التركي وتجمع مخيمات اطمة وقاح في الشمال السوري ،خلال الفترة الواقعة ما بين شهري شباط واذار للفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي (2015-2016) ،بالإضافة الى الطلاب المراجعين لمركز الصحة النفسية .

قام بتوزيع المقياس على المفحوصين المرشدين النفسيين والمرشدات العاملات في المدارس ،وحرص الباحث قدر الإمكان على الحضور في معظم الأحيان لضمان الحصول على أعلى درجة من الجدية والدقة في تعامل الطلبة مع أداة البحث، كما تم ابلاغ الكادر التدريسي في المدارس التي أجريت فيها الدراسة، وكذلك الطلبة بسرية المعلومات ومجهولية الأسماء ،وبأن الدراسة تستهدف استكشاف وجهة نظر الأبناء في ادراك الوظيفة الاسرية .

وقد طبقت أداة الدراسة على (600) طالب وطالبة ،وبلغ العدد النهائي لرزمة الأداة التي اعتبرت بياناتها مقبولة للتحليل الاحصائي (599) رزمة، واستبعدت (رزمة واحدة) بسبب خلو عدد كبير من الفقرات من الاستجابات.

حدود الدراسة :

تتحدد إمكانية تعميم نتائج الدراسة الحالية تبعاً للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة الدراسة ولدرجة تمثيل العينة (التي تم اختيارها بالطريقة العشوائية)لمجتمع الدراسة . وطرق تطوير أداة الدراسة ،والخصائص السيكو مترية الخاصة بأداة الدراسة وأسلوب التقرير الذاتي الذي اتبع في جمع البيانات ،هذا بالإضافة الى الحدود المكانية (المدارس الغير حكومية التابعة للمنظمات والهيئات الاغاثية في تركيا وتجمع مخيمات في الشمال السوري)، والموضوعية (ادراكات الأبناء من الجنسين من طلبة الصفوف العاشر والحادي عشر والثالث عشر للأداء الوظيفي الاسري "التماسك والتكيف")، والزمانية (الفترة الواقعة ما بين شهري شباط واذار للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (2015-2016) التي أجريت ضمنها

ثالثاً : المعالجة الإحصائية للبيانات :

لتحقيق اهداف الدراسة والتحقق من فرضيتها وتساؤلاتها تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والنسب المئوية ،وذلك باستخدام التحليل الوصفي ،لمعرفة مدى ادراك وتقييم الأبناء للوظيفة الاسرية ،وبالتالي تحديد درجة الفرق بين الجنسين ،وذلك بواسطة ادخال البيانات الخاصة بالدراسة الى جهاز الحاسوب ومن ثم معالجتها وتحليلها احصائياً باستخدام رزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) .

نتائج الدراسة ومناقشتها :

للتحقق من الفرضية الاولى والتي تنص على "لا يوجد فروق بين الذكور والاناث في درجة ادراك العلاقات الاسرية السائدة في اسرهم " بناء على الدرجة الكلية للمقياس :جدول رقم(2).

جدول رقم (2) يوضح درجة الفروق بين الذكور والاناث بناء على الدرجة الكلية للمقياس .

الفئة	متوسط الدرجات	الانحراف المعياري
ذكور 300	%54,65	15,10
اناث 300	%53,49	14,14
كامل العينة ن= 600	%54,07	14,63

وبناء على نتائج الدرجة الكلية تبين بانه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في درجة ادراك العلاقات الاسرية لدى أفراد العينة، وان متوسط درجات كافة افراد العينة على درجة المقياس الكلية هي%54,07 .

وبذلك نكون قد اجبنا عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة والذي نصّه، "هل يوجد فروق بين الابناء الذكور والاناث في ادراك العلاقات الاسرية ؟" .

وللتحقق من الفرضية الثانية والتي تنص على "يوجد علاقة ارتباطية بين درجة ادراك العلاقات الاسرية السائدة وبين العمر لدى الابناء " .

تبين بأنه يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين درجة ادراك العلاقات الاسرية وبين العمر لدى افراد العينة عند مستوى الدلالة 0,01 .

وهذا الارتباط بين العمر والدرجة الكلية للمقياس عند مستوى الدلالة 0,01 وهو دال احصائياً بمعنى كلما ارتفع العمر ارتفعت معه درجة المقياس . وبهذه النتيجة نكون قد اجبنا عن السؤال الرابع من اسئلة الدراسة والذي نصه. "هل للعمر دور في عملية ادراك العلاقات الاسرية ؟

وللإجابة عن السؤال الاول للدراسة الذي ينص على "هل الاسرة السورية تحقق الوظيفة الاسرية وفق معايير الاسرة الصحية ،من وجهة نظر الابناء ؟" تم اتباع الطريقة الاحصائية لاستخراج النسب المئوية لاستجابات المفحوصين على المقياس المستخدم بالدراسة حيث جاءت النتائج كما يلي . الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3) يوضح النسب المئوية لدرجات افراد العينة حسب المقياس .

الفئة	ضعيف	متوسط	جيد	ممتاز
كامل افراد العينة ذكور + إناث ن= 600	%17	45,83	%37	%0

يتضح من الجدول السابق بأن 17% من أفراد العينة غير راضين ابداً عن العلاقات الاسرية السائدة في اسرهم وبالتالي هم يرون ان اسرهم لا تحقق الوظيفة الاسرية وفق معايير الاسرة الصحية ،وأن 45,83 % منهم يعتبرون

ان اسرهم تحقق الوظيفة الاسرية بدرجة متوسطة ،و37% يرونها جيدة ، والملفت للنظر أنه ولا واحد من افراد العينة اعتبر أن أسرته تحقق الوظيفة الاسرية وفق معايير الاسرة الصحية بدرجة ممتاز .

والملفت في هذه النتيجة أن نصف أفراد العينة تقريباً اعتبروا ان اداء اسرهم متوسط فما دون وفق معايير الاسرة الصحية ،ولهذا دلالة يجب البحث عنها وتفسيرها .

وللإجابة عن السؤال الثاني للدراسة والذي ينص على" إلى أي مدى الابناء راضون عن العلاقات الاسرية في الاسر التي ينتمون إليها ؟ " تم اتباع الطريقة الاحصائية لاستخراج النسب المئوية لاستجابات الابناء الذكور والاناث لأفراد العينة حسب الجنس . الجدول (4) .

جدول رقم(4) يوضح درجات المفحوصين "ذكور+ اناث " على المقياس .

الفئة	ضعيف	متوسط	جيد	ممتاز
ذكور ن=300	%19	%45	%35,66	%0
اناث ن=300	%15	%46	%38	%0

يتضح من الجدول السابق درجات الذكور والاناث على المقياس متقاربة (19%،15%) على التوالي، (45%،46%)،(35,66%،38%).وبهذه النتيجة نستنتج لا فروق بين الذكور والاناث في ادراك الوظيفة الاسرية .

بينما كانت درجات المفحوصين على المقياس حسب متغير العمر والجنس على الشكل التالي جدول (5) .

جدول رقم (5) يوضح توزع النسب المئوية لاستجابات المفحوصين على المقياس حسب متغير العمر والجنس:

الفئة	**ضعيف**	**متوسط**	**جيد**	**ممتاز**
ذكور 16 سنة ن= 100	%30	%42	%28	%0
اناث 16سنة ن=100	%20	%43	%36,53	%0
ذكور 17 سنة ن= 100	%0	%72	%28	%0
اناث 17 سنة ن=100	%18,75	%53	%28	%0
ذكور 18 سنة ن= 100	%27	%22	%51	%0

اناث 18 سنة ن=100	%7	%43	%50	%0

يتضح من الجدول السابق الذكور والاناث في العمر 16 سنة درجاتهم متقاربة في معظم درجات المقياس ،بينما نجد انه يوجد فرق في الدرجات بين الذكور والاناث في عمر 17 سنة عند درجة ضعيف ومتماثلة عند درجة جيد ،وهذا ينطبق على العمر 18 سنة ايضاً .

وعند حساب النسبة المئوية لأفراد العينة وفق متغير العمر نجد التالي :جدول(6).

جدول رقم (6) يوضح توزع درجة النسب المئوية لاستجابات المفحوصين (ذكور +اناث) على المقياس حسب متغير العمر :

الفئة	ضعيف	متوسط	جيد	ممتاز
ذكور +اناث عمر 16 سنة ن= 200	%25	%42,64	%32	%0
ذكور+ اناث عمر 17 سنة ن= 200	%9	%62,75	%28	%0
ذكور +اناث عمر 18 سنة ن= 200	%17	%32,5	%50,5	%0

من الجدول السابق يتضح انه كلما ازداد العمر ارتفعت درجة المقياس وهذا ما تم تأكيده بالفرضية الثانية وهذا ينطبق على الذكور والاناث .

مناقشة النتائج :

سعت الدراسة الحالية لاستكشاف الاجابة عن اربع أسئلة تتعلق بواقع بعض الاسرة السورية التي تعيش ازمة اللجوء والنزوح والهجرة والتهجير التي افرزتها الازمة السورية حالياً ،فيما اذا كانت تحقق معايير الاسرة الصحية ، من وجهة نظر الأبناء ،والى أي مدى الأبناء راضون عن العلاقات الاسرية في اسرهم ، وفيما لو كان يوجد فروق حسب متغير العمر والجنس لدى الأبناء في عملية الادراك هذه ،وذلك لدى عينة عشوائية من طلبة وطالبات المرحلة الثانوية في المدارس غير الحكومية التابعة للمنظمات والهيئات الاغاثية العاملة في تركيا والشمال السوري ،بالإضافة للأطفال الذين يرتادون على مركز الصحة النفسية لتلقي العلاج .

اشارت نتائج التحليلات الإحصائية الأولية بوجه عام إلى ان ما يقارب من 50% من افراد العينة كانت درجة تقييمها للعلاقات الاسرية الإيجابية داخل اسرهم ما دون المتوسط ،(17%ضعيف ،45,83%متوسط،37%

جيد ،0% ممتاز) ، وتبين أن متوسط درجات الذكور والاناث على التوالي ، في الدراسة الحالية متقاربة على مقياس التماسك والتكيف الاسري ،(19%،15% ضعيف ،45%،46% متوسط ،35,66%،38%جيد،0% ممتاز)

وعكست هذه النتائج بالتالي تصورات سلبية لدى الأبناء بشأن نوعية التفاعلات السائدة في نظام اسر هؤلاء الأبناء .

وقد أتت هذه النتائج غير متّسقة مع بعض الدراسات (Brook,1985,Coleman,1980) التي توصلت إلى ان المراهقين يدركون أسرهم عموماً بشكل إيجابي.

ومتقاربة نسبياً مع النتائج التي توصلت اليها القليل من الدراسات (Alnajjar,1996) التي اجريت على عينات من المراهقين في بيئات عربية ،وتوصلت لوجود معدلات مرتفعة نسبياً في تصورات المراهقين لكفاءة الوظيفة الاسرية (م=3,9). (الاداء الوظيفي الاسري كما يدركه المراهقون وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية والقلق ، جهاد علاء الدين، والعلي تغريد،2014).

فمعظم الدراسات تؤكد على ان الاطفال ضمن الاسر العربية ينظرون إلى تلك الممارسات الوالدية السلبية بوصفها الواجب الطبيعي للآباء .

وتلقي هذه النتيجة الخاصة بالدراسة الحالية بمجملها بظلال من التساؤل حول صورة الاسرة السورية، ونوعية قيام الوالدين بدورهما في دعم النمو الاجتماعي والنفسي للأبناء المراهقين .

وأظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الاول ،عن العلاقة الهامة بين تصورات الابناء في الدراسة الحالية لتعرضهم لممارسات والدية ايجابية وتصوراتهم لنوعية ومستوى اداء الاسرة وظيفتها المتعلقة بتوفير بيئة عائلية متماسكة وداعمة وقابليتها لإحداث التغييرات في تدرج السلطة في اتخاذ القرارات وتوزيع الادوار في النظام العائلي.

وتنسجم هذه النتيجة مع العديد من افكار الباحثين (Bogels and Brechman – Toussaint,2006,Goldenberg andGoldenberg,2008,Lovejoy (et al,1999 في مجال الاسر الصحية والمختلة وظيفياً .

وتعكس هذه النتيجة صدق ودقة الاداة المستخدمة لقياس هذا الجانب في تأدية الاسرة لوظائفها ،وأن المعاملة الوالدية الايجابية التي تتضمن المودة والنشاطات المشتركة وتوفير الدعم العاطفي والوسيلي الفعّال تحدث فعلاً عندما يسود الاتصال المتعاطف والحوار حول المشاكل وتكون الحدود ضمن العائلة بالرغم من كونها مرنة يمكن تعديلها ،لكنها ايضاً قوية وواضحة تتضمن الاعتراف بحدود الاخرين والاحترام لوجهة نظرهم .

(Slesnick and Prestopnik,2004)

وبالمقابل تؤكد أن الممارسات الوالدية السلبية المفرطة السيطرة تحدث فعلاً عندما تكون الحدود ما بين الوالدين والاطفال مندمجة وضعيفة جداً ، وعندما يصبح أفراد الاسرة منشغلين بصورة مفرطة بأمور بعضهم البعض ما يصعّد من فرص التفاعلات الحادة غير الصحية .

وتتفق هذه النتائج بوجه عام مع ما توصلت إليه واحدة من الدراسات ، "parental inconsistency versus parental authoritarianism:Associations with symptoms of psychological disorders" (Dwairy,2008) من ارتباط الوالدية السلبية بدرجة دالة بالاضطرابات النفسية لدى المراهقين العرب .

وتنسجم هذه النتيجة جزئياً مع نتائج دراسة حديثة (Jahnson,and Greenberg,2013) أشارت نتائجها إلى أن المستويات المرتفعة من اضطرابات السلوك الداخلية (القلق، والاكتئاب) لدى المراهقين ارتبطت بالنوعية الوالدية السلبية والسيئة .

ونتائج دراسة رابي (Rapee,2009) التي اشارت إلى قدرة تصورات المراهقين لمعاملة الام على التنبؤ بتقاريرهم الذاتية عن مستويات القلق المرتفعة لديهم ، ومع نتائج بعض الدراسات

(Loukas,2009) التي توصلت إلى ان المستويات المنخفضة من تصورات المراهقين لممارسات السيطرة النفسية للام ارتبطت بمستويات القلق الاجتماعي المرتفعة . (الاداء الوظيفي الاسري جهاد علاء الدين ،تغريد العلي ،2014. مرجع سابق،ص68,70)

أشارت معظم الدراسات التي تناولت الوظيفة الاسرية إلى ان البيئة الاسرية التي تتصف بالترابط العاطفي بين افراد العائلة وبالاستقلالية والتنظيم ترتبط بالتوافق الافضل وزيادة الشعور بالكفاءة الذاتية لدى الابناء ، وأن الاسر التي تتصف بالمستويات الاعلى من التعبير العاطفي والتواصل بين الطفل والوالد، وانماط الوالدية الايجابية ، تنزع لان يكون لديها أبناء بمستويات اقوى من الشعور بالكفاءة الذاتية مقارنة بالأسر ذات المستويات المنخفضة على هذه المتغيرات ، وأن التماسك العائلي والمعاملة الوالدية الايجابية تتنبأ بالتحسن في الكفاءة الاجتماعية لدى المراهقين (leidy ,et ,2010) .

ويلاحظ في هذه النتيجة الدور البارز الذي يلعبه الاب مقارنة بالأم ودور الترابط العاطفي المتبادل بين افراد الاسرة في رفع كفاءة المراهقين الاجتماعية ، ومن جانب آخر في تعريضهم في حالة اختلال هذه الجوانب من الوظيفة الاسرية لخطر قصور المهارات الاجتماعية التي تعتبر الاساس في التطور الاجتماعي للأبناء.

وبوجه عام يمكن تفسير هذه النتائج المتعلقة بتأثيرات المعاملة الوالدية الايجابية على تقديرات الابناء للوظيفة الاسرية في عينة الدراسة الحالية ،بأنه عندما يكون الاباء دافئين مع أبنائهم وداعمين لهم فإن هؤلاء الابناء يكونون أكثر احتمالاً لأن يعتقدوا بأن آباءهم مهتمون بهم وبمصالحهم واهتماماتهم، ولذلك يصبح مثل هؤلاء الابناء مدفوعين بمشاعر الثقة والتبادلية اكثر احتمالاً لان يمتثلوا ويتبنوا معايير الآباء الداعمة للسلوك الملائم ،ويتضمن ذلك مطالب التنظيم الذاتي والكفاءة الاجتماعية الافضل . وعلى النقيض من ذلك ،الابناء الذين يظهر آباؤهم مستويات عالية من العاطفة السلبية نحوهم ،قد يستنتجون أن آباءهم لا يهتمون بشؤنهم ، وكنتيجة لذلك مثل هؤلاء الابناء قد لا يحفزون للامتثال إلى توجيهات الآباء أو لقبول وتبني معاييرهم ، بالإضافة إلى ذلك فإن الآباء

الذين يكونون عموماً إيجابيين وداعمين لأبنائهم قد يساعدونهم على التحكم في ضيقهم وفي النجاح بالتعامل مع المواقف الموترة .

هذا وتوجد بعض المحددات المتعلقة بإمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة ،يتعلق جزء منها بالمنهجية المتبعة وبطبيعة المقياس المستخدم ،فالدراسة استندت إلى عينة صغيرة نسبياً وتنتمي لبيئة ذات خصائص سكانية معينة ،ولظروف معيشية خاصة ،وإلى منهج التقرير الذاتي للمفحوصين . كما ان الدراسة اعتمدت على قياس الوظيفة الاسرية من خلال قياس العلاقات الاسرية الايجابية ، ولعل استخدام المقاييس التي تحدد أنواع المعاملة الوالدية الاربعة كاستبيان نمط الوالدية

Parenting style Questionnaire "P S Q " ,Robinson,Mandleco ,Olsen (and Hart,1995)

كان سيوفر قوة تنبؤيه أقوى ووصفاً أدق للفروق .

ويتعلق الجزء الآخر بمحدودية المتغيرات المستخدمة وباحتمالية تداخلها مع محددات شخصية اخرى لم تقم الدراسة بقياسها .

بالإضافة إلى ان هذه الدراسة فحصت الوظيفة الاسرية من خلال المعاملة الوالدية الايجابية فقط بدون اعتبار للعوامل الاخرى التي قد تؤثر على الآباء والأمهات مثال اعراض القلق أو الاكتئاب أو المعتقدات الخاصة بالمعاملة الوالدية الظروف المعيشية الهجرة اللجوء النزوح التهجير الفقدان الخسارة وغيرها من العوامل التي افرزتها الازمة .

وتعد هذه عوامل حاسمة للتحري خاصة من ناحية تطوير اعراض القلق لدى الابناء .

كما أن الاداة التي استخدمت في الدراسة الحالية لتقييم التماسك والتكيف الاسري ،استمدت من مجموعة من الادب النفسي الغربي المتعلق بأداء العائلة .

لكن ما يطمئن أن النتائج الحالية تشير إلى أن مقياس قابلية الأسرة للتكيف والتماسك يتمتع بمستوى مقبول من الثقة والصدق ،وقد يكون مفيداً في تمييز وتحديد طبيعة الاتصال السائدة في البيئة الاسرية كما يدرك ويتم تصوره من قبل افراد العائلة .

وهذا قد يجعل الاداة مفيدة أيضاً في برامج الارشاد الاسري والبرامج الارشادية المدرسية والخاصة بالطلاب من خلال تمييز البعدين الرئيسيين المختلفين في الأداء الاسري ،وبالرغم من ذلك فإن هناك حاجة لمزيد من الدراسات الاخرى لتقصي استخدام مقياس قابلية الاسرة للتكيف والتماسك في أماكن خدمات رعاية الصحة النفسية للمراهقين و، أو عيادات الطب النفسي العامة والخاصة .

بالإضافة لذلك فإن تقييماً مستقلاً للوظيفة الاسرية وارتباطها بمتغيرات الصحة النفسية لأفراد الاسرة المختلفين من الضروري أن يتم تنفيذه .

وقد يزود هذا التقييم المستقل ،ومع عينة جديدة من الابناء أو مثالياً في دراسة طولية مع مجموعة من المراهقين، ويوفر معلومات عن القيمة التنبؤية لمقياس قابلية الأسرة للتكيف والتماسك بمؤشرات الصحة النفسية والاضطرابات النفسية لدى أفراد الاسرة .

وبالرغم من سهولة تطبيق وتصحيح المقياس إلا أنه يفتقر إلى بعض التحديد في معلوماته حول الوظائف الاسرية المعنية .

ويمكن لاستعمال إجراءات التقييم الإضافية ،مثل إجراء مقابلة منظمة للحصول على التاريخ الأسري والشخصي للمراهق والتقارير أو التقييمات من قبل أفراد العائلة الأخرين ،كما هو مقترح مبكراً من قبل بعض الباحثين (Smil kstein ,1984) أن يوفر معلومات اكثر تفصيلاً حول عائلة المراهق .

إن مقارنة تصورات الوالد مقابل تصورات الابناء لوظيفة الاسرة كان يمكن أن ينتج معلومات قيّمة أيضاً حول الاتفاق بين أفراد الأسرة الواحدة والوظيفة الاسرية .

بالإضافة إلى ذلك ،ونظراً لأن درجات تقدير المراهقين للوظيفة الأسرية كانت عموماً متوسطة بشكل منخفض ،فإن ذلك يأتي متوقعاً ومنسجماً مع المنظور التطوري لعملية الانفصال / الفردية (Individuation / Separation) ،في مرحلة المراهقة.

وبالمقابل قد يزوّد استعمال التقييم الذاتي أو تقييم الأصدقاء لقدرة وكفاءة الأبناء الاجتماعية ويوفر معلومات من مصدر لدعم المراهقين يعد أقوى تقليدياً .

وهذا ما تحققت واحدة من الدراسات (Smilkstein,Ashworth and Montano,1982) من صحته في عينة من المراهقين التي أبلغت عن الرضا الأعلى عن علاقاتهم مع أصدقائهم مقارنة بها مع عائلاتهم. (الأداء الوظيفي الأسري ، علاء الدين، جهاد العلي، تغريد،2014، مرجع سابق)

ولأن جميع الطلبة لم يكونوا مشاركين فإن التحيّز في اختيار العينة من المحتمل أن يكون قد حدث .

وعلى أية حال اتصف المشاركون بخصائص سكانية مماثلة لطلبة المدارس في الداخل السوري ،إضافة إلى ذلك ولكون العينة عشوائية فإن اختيار المشاركين لم يستند بالرغبة في اكمال المقياس ،وكان مقيداً بتعاون مدراء المدارس ومدراء المخيمات .

وأخيراً، واستناداً إلى هذه النتائج والدور المميز الذي ابرزته لكل من الأبناء ذكور وإناث في ادراكهم لوظائف الاسرة والعلاقات الاسرية الايجابية السائدة في أسرهم .

المقترحات والتوصيات:

تقترح الدراسة وتوصي بإمكانية توظيف هذه النتائج في تصميم تدخلات العلاج والارشاد الاسري وبرامج التعليم النفسي المطبقة في المدارس ،وبحيث تستهدف هذه البرامج بشكل خاص نظام الاسرة المختلة وظيفياً ،وتوجه لكل من الابناء والاباء والامهات .

كما وتقترح بشكل خاص إمكانية إضافة وتناول مكون العلاقة مع الامهات ، وذلك في برامج الارشاد التدخلية مع المراهقين والشباب المعرضين للخطر أو الذين يظهرون مستويات مرتفعة من اعراض القلق ،مع التأكيد على توفير الحوافز للوالدين وخاصة الآباء لحثهم على المشاركة في تلك البرامج لضمان تزوّدهم بالمهارات الداعمة لأدوارهم الأسرية وممارساتهم الوالدية .

هذا وتؤكد المحاولات التجريبية أن البرامج الموجهة للآباء وللمراهقين يمكن أن تكون فعّالة في تخفيف عوامل الخطر المرتبطة بالنظام الأسري المضطرب.

المراجع العربية :

1- "الارشاد الزواجي الاسري "(أبو اسعد ،احمد عبد اللطيف ،2008)، دار الشروق للنشر والتوزيع- طبعة أولى .

2- "العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية لدى بعض المراهقين والمراهقات لمستشفى الصحة النفسية بالطائف "(اسيا بنت علي راجح بركات ، 2000) ،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة ام القرى ،قسم علم النفس بكلية التربية ،السعودية .

3- "أسباب تسرب الطلبة من الجنسين في كل من مدارس المدن والارياف، دراسة ميدانية "(السرور، ناديا 1997) مجلة دراسات ،"الدراسات التربوية " المجلد 24 ،العدد الأول ،الجامعة الأردنية ،عمان ،الأردن .

4- "العلاقة بين أساليب المعاملة الوالدية وجهة الضبط لدى عينة من طلاب وطالبات جامعة أم القرى "(النفيعي ،عابد عبدالله ،1998) التربية ، مجلة التربية .

5- "الأداء الوظيفي الاسري كما يدركه المراهقون وعلاقته بالكفاءة الاجتماعية والقلق "،(علاءالدين،جهاد والعلي تغريد ،2014)،المجلة الأردنية في العلوم التربوية ،مجلد 10 ،عدد1 .

6- "العنف الاسري خلال مراحل الحياة "(د . جبرين علي الجبرين ،2005)إصدارات مؤسسة الملك خالد الخيرية ،الرياض ،الطبعة الأولى .

7- "البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه" (عبيدات ،ذوقان ،وعدس ،عبد الرحمن ،1998)عمان ،الأردن ،دار الفكر .

8- "دراسة ثقافية مقارنة للفروق بين عينة من الأطفال المصريين واليمنيين في ادراكهم للقبول والرفض الوالدي "(عسكر، عبدالله السيد ،1992) مجلة الدراسات النفسية ،تصدر عن رابطة الاخصائيين النفسية المصرية ،المجلد السادس ،العدد الثاني .

9- "أساليب المعاملة الوالدية ،وبعض جوانب الشخصية "(طاهر ميسرة ،كايد ،1989)سلسلة بحوث نفسية وتربوية ،الرياض ،دار الهدى .

10- "معاملة الوالدين للطفل وعلاقتها بالتحصيل الدراسي في مرحلة التعليم الابتدائية "(نادر،نجوى،1998)رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة دمشق ،سورية.

المراجع الأجنبية:

1-"Adolescent Perceptions of family functioning in the united Emirates"Alnajjar,A.(1996) . Adolescence,31(122),433-442.

2-"Parent in fluences early internalizing difficulties" .(Bayer,Sanson and Hemphill,2006). Developmental psychology,27,542-59.

3-"Parenting related to child and parental psychopathology:Adescriptive review of the literature".Berg-Nielsen,Vikan,and Dahi,2002;clinical child psychology psychiatry;7(4),529-552.

4-"family functioning parental rearing and beliefs ".Bogels and Brechman-Toussaint,2006. Clinical psychology review,26,834-856.

5-"Doing things to gether:Adolescent health and family rituols"(.Compan,Moreno,Ruiz,and Pascual,2002).journal of Epidemiologic Community health,56,89-94.

6-"the Relationship between perceived family environment and psychological wellbeing :Mother ,father and adolescent reports".(De Ross,Marrinan-schttner,and Gullane,1999).Australian psychologist,34(1),58-63.

7-"Risk conflict mothers Parenting and childrers adjustment in low-income Mexican immigrant and Mexican American families ". (Dumka,Roosa and Jacltson,1997).journal of Marriage and the family,59,309-323.

8-"parental inconsistency versus parental authoritarianism:Associations with symptoms of psychological disorders"(Dwairy,2008,).journal of youth and adolesce,37(5),616-626.

9-"Family therapy"(Goldenberg and Goldenberg , 2008),an overview(7,ed).Blmont,CA:Brooks-Cole.

10-"positive parenting family cohesion and child social competence among immigrant latino families "(Leidy,Guerra and Toro,2010),journal of Family psychology,24(30,252-260.

11-"Development and initial validation of the parent behavior inventory".(Lovejoy,Weis,O,Hare and Revbin,1999).psychological assessment ,11,523-545.

12--"Circumplex model of marital and family systems:I.cohesion and adaptability dimensions family types and clinical application process",18,3,28.(Olson,sprinkle and Russell,1979).

وضعية اللاجئين السوريين في الجزائر

الأستاذ الدكتور: عمار مساعدي، عميد كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر
والدكتورة: فريدة بلفراق – جامعة باتنة – الجزائر

مقدمة

لقد أوقعت الحرب الأهلية السورية منذ عام 2011 دمارا لم يسبق له مثيل في أي بلد من بلدان المنطقة، وحسب المحللين السياسيين والمهتمين الاقتصاديين، فإنه قد تم تدمير أكثر من 90% من الاقتصاد السوري بعدما صُنّفت المدن السورية في أسفل قائمة المدن من حيث المستوى المعيشي، فضلا عن مئات الآلاف من القتلى، كما أن النزوح أصاب ما يقارب نصف سكان البلاد، في حين أن أعداد كبيرة تتراوح من بين 5 أو 6 ملايين سوري تحولت إلى لاجئين.

و كما هو معلوم أن أغلبية المهجريين موزعين بين دول الجوار الثلاث، تركيا، *2.1* مليون، لبنان والأردن بأكثر من 1.2 مليون، أما النزوح إلى أوروبا فتزايد منذ اعلان المستشارة الألمانية انجيلا ميركيل عن قرار الحكومة الألمانية منح اللجوء للسوريين، موازاة مع تعليق "دبلن" الأوروبية المتعلقة باللجوء، فتنظيمات دبلن لعام 2013 شددت على التعامل مع طالبي اللجوء.

فمنذ نشأة و تطبيق اتفاق شنغن المتعلق بفتح الحدود بين الدول الأوروبية المعنية و منذ تطبيق معاهدة ماسترخت، تم حصر فرص اللجوء ببلد واحد، و قد تعرض الاتحاد الأوروبي لانتقادات شديدة من قبل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، و أن الأمر له خلفيات سياسية و عرقية و أيديولوجية، إلا أن المفوضية تنظر إلى الوضع بأنه أزمة لاجئين لا غير، دون اعتبارات أخرى، حيث و حسبها قدم أغلبهم من بلدان شهدت صراعات و حروب و أزمات، كالعراق، أفغنستان وسوريا طبعاً، التي تُحصي لوحدها 4 ملايين لاجئ موزعين على البلدان الحدودية ، بل تعدت أعداد هائلة منهم نحو بلدان أخرى مثل الجزائر.

ومن خلال هذه المعطيات يمكن دراسة هذا الموضع بطرح الاشكالية التالية:

إذا كان وضع اللاجئين السوريين في البلدان الأوروبية لازال مثار جدال و حيرة لدى تلك الدول، فما هي أوضاع السوريين النازحين إلى الجزائر؟ وما مدى اندماجهم في المجتمع الجزائري؟ وهل صنفتهم الدولة الجزائرية في خانة اللاجئين أم النازحين أم الضيوف؟ لأسباب سياسية و قانونية . و عليه ستتناول هذه المداخلة النقاط التالية:

1-مفهوم اللاجئ في القانون الدولي.

- تعريف اللاجئ.
- حقوق اللاجئ.

2- سياسات ادماج اللاجئين.

3-أوضاع اللاجئين السوريين في الجزائر.

– خاتمة

أولا: مفهوم اللاجئ في القانون الدولي

لقد كانت مشكلة اللجوء و النزوح القهري من أكثر القضايا التي واجهت المجتمع الدولي طوال تاريخه،كون هذه الفئات من بين أكثر مجموعات الناس تعرضا للمعاناة، سواء كان ذلك نتيجة صراع أو اضطهاد أو غير ذلك من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. و نجد أن المسؤولية الأولى عن حماية اللاجئين و مساعدتهم تقع على عاتق الدول، خاصة بلدان اللجوء التي يفر إليها اللاجئون، و يتأتى دور المفوضية السامية للاجئين في حث الدول و تشجيعها على الالتزام بأحكام اتفاقية عام 1951 وتمكين الدول من تقديم حماية كافية للاجئين في أراضيها وفقا لما هو وارد في تلك الاتفاقية[1]. والجدير بالذكر أنه إذا أُرغم المدنيين على ترك موطنهم بسبب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فإنهم يتمتعون بالحماية بموجب هذا القانون و يجوز أن تتعلق هذه الحماية بالقانون المطبق في النزاعات المسلحة الداخلية، و إذا فرّ السكان المدنيون من موطنهم بسبب نزاع داخلي، فإنهم يصبحون موضع حماية مشابهة للحماية المنصوص عليها في حالة نشوب نزاع مسلح دولي.2 كما يحظر البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف 1949 في مادته (17) الترحيل القهري للمدنيين، إذ لا يجوز الأمر بترحيلهم إلا بصفة استثنائية إذا تطلب ذلك دواعي الأمن أو أسباب عسكرية ملحّة، و في هذه الحالة يجب اتخاذ الاجراءات الممكنة لاستقبال السكان المدنيين في ظروف مُرضية من حيث المأوى و الأوضاع الصحية والعلاجية و السلامة و التغذية وهذا ما نصت عليه المادة (07) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي اعتبرت الترحيل القهري للسكان من قبيل الجرائم ضد الإنسانية .

- تعريف اللاجئ

تشكل اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين و البرتوكول التابع لها و الصادر عام 1967، العنصر المركزي في النظام الدولي الحالي لحماية اللاجئين، حيث قامت حوالي 144 دولة (من مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و البالغ عددها 192) إما بالتصديق على أحد الصكين أو عليهما معا، و قد تجاوز عدد التصديقات للاتفاقية التي بدأ نفاذها عام 1954 ما حصلت عليه أية معاهدة أخرى بشأن اللاجئين، كما تحتفظ الاتفاقية بدورها المركزي في أنشطة الحماية المنوطة بمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين.[2]

وتنطبق صفة لاجئ بموجب الفقرة الأولى من المادة (1) من اتفاقية 1951، أولا على أي شخص سبق اعتباره لاجئاً بموجب ترتيبات دولية سابقة، و تقدم الفقرة الثانية من المادة (1) عند قراءتها في سياق بروتكول 1967 و بدون الحد الزمني، تعريفا عاما للاجئين، بحيث يشمل أي إنسان يكون خارج بلد منشئه و ليست لديه القدرة على العودة إلى ذلك البلد، أو التمتع بحمايته، و ذلك بسبب خوف مبرر من الاضطهاد على أساس العرق أو

---

[1]-محمد الطراونة ، آليات الحماية الدولية للاجئين و مصداقيتها (د.ت).

2- مرجع نفسه.

[2]– اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين و البروتوكول التابع لها، جاي س،جودين جيل، Copyright c united nations 2010,www.un org/law/avl

الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة معينة، أو الرأي السياسي، و يجوز أيضا أن يكون الأشخاص عديمو الجنسية لاجئين بهذا المعنى...[1]

ففكرة اللجوء تتجسد بالأساس في من يفر من بلده الأم عبر الحدود الدولية لأسباب متعددة بدءا من التغيرات السياسية و الاجتماعية إلى الخوف من الاضطهاد في ظل عدم الاستقرار و انعدام الأمن.

فهناك الملايين من اللاجئين العابرين للحدود بسبب ظروف صعبة ،مما يؤكد أن المشكلة لا زالت قائمة، و أن واقع النزاعات يُرغم على النزوح خارج البلاد بحثاً عن الأمان،و عليه يتعين على المنظمات الدولية أن تضطلع بدورها في هذا المجال لتأمين الحماية للنازحين في ظل أزماتهم و ما يواجهونه من تعقيدات، إذ قد لا يجدون أرضا تقبلهم[2]

- حقوق اللاجئين

لا تميز القوانين في هذا الاطار بين المهاجر غير القانوني الذي جاء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، واللاجئ الذي جاء لأسباب سياسية، بحيث إن كليهما يوضع في خانة المهاجر غير القانوني بالنسبة لدول أوروبا خاصة وكل دول العالم عامة، هذه القوانين و معها شرائح واسعة من مجتمعات بلدان الاستقبال تعتبر أن اللاجئ السياسي هو فقط ذلك المعارض السياسي الذي يتمتع بوعي سياسي وعلى آراء غير مقبولة في بلده الأصيل و ليس كذلك الأشخاص البسطاء الذين فرّوا من ويلات الحرب و الارهاب و عدم الاستقرار السياسي، و ضمنهم عائلات بأكملها و عجزة و نساء و أطفال قاصرين غير مصحوبين من قِبل ذويهم، لذا يتم تصنيف كل هؤلاء كلاجئين لأسباب إنسانية رغم أن السبب لنزوحهم هو سبب سياسي بالأساس.[3]

و لا يتوافق هذا التصنيف مع اتفاقية 1951 للاجئين، و التي لا تميز بين لاجئ سياسي و لاجئ لأسباب إنسانية، لأن كليهما واحد حسبها، و بالإضافة إلى هذه الاتفاقية و الصكوك الاقليمية، تمت معاهدات أخرى توفر الحماية لطائفة من الحقوق الإنسانية للاجئين و طالبي اللجوء، فضلا عن ما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .[4]

وقد وفر قانون الاتحاد الأوروبي الحماية للأشخاص الذين لا تشملهم اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين من قبيل الذين يفرون من أتون العنف العشوائي في حالات النزاع المسلح، أو من التعذيب و غيره من ضروب اساءة المعاملة أو من عقوبة الإعدام، و مع مرور الزمن أصبح مبدأ عدم الاعادة القسرية مبدأ عرفي في القانون الدولي، بمعنى أنه التزام ينطبق على جميع البلدان بغض النظر عما إذا كانت تلك البلدان دولا أطرافا في الاتفاقيات المحددة التي نصت على حظر الاعادة القسرية.[5]

1- المرجع نفسه.
4-حماية المدنيين و الأعيان المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية،رقية عواشرية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة 2001، ص221.222.
[3]-الربيع العربي و الهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، عبد الواحد أكمير، المستقبل العربي، عدد 433،2015،ص28.
[4]-مرجع نفسه، ص 34.
[5]- نظرة عامة على حقوق اللاجئين، شريف السيد علي، المكتب الاقليمي للشرق الأوسط و شمال افريقيا، منظمة العفو الدولية.

وقد تجلت تحديات واجهت قضية اللجوء و مدى مصداقيتها و خاصة ما تشهده الألفية الثالثة من متغيرات عديدة، حيث نجد أن الالتزام السياسي الذي أظهره المجتمع الدولي في التصدي للجوء و النزوح القسري في بعض البلدان كان غائبا في بلدان أخرى، إذ الكثير من بلدان العالم، أصبحت تتخذ بعض التدابير التقييدية على نحو متزايد لردع اللاجئين، و هناك من الدول قامت بالتنسيق فيما بينها لغايات الحد من قدوم اللاجئين، دون مراعاة الأسباب الدافعة للجوء، حتى أدت تلك السياسات إلى وصم اللاجئين بأنهم أناس يحاولون التحايل على القانون.[1] وقد أدى التدفق الكبير للاجئين في المدة الأخيرة عبر بلدان كثيرة إلى الارتباك في التعامل مع الوضع القائم وفقا لما تتطلبه الحماية الدولية للاجئين، فضلا عن التردد في الالتزام بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حسبما أقرته الجمعية العامة بحثّ الدول على التعاون مع المفوضية، رغم أن طبيعة التزام الدول ليست واضحة دائما،[2] كما هو الشأن بالنسبة لالتزام الدول بقواعد القانون الدولي في كافة المجالات.

وعلى صعيد الممارسة، تعودت الدول أن تشرك المفوضية في عملية اتخاذ قراراتها المتعلقة باللاجئين، وتقوم هذه الأخيرة بتقديم التوجيه بصورة منتظمة بشأن المسائل المتعلقة بتفسير النصوص، إذ يجري التعويل على كُتيبها المتعلق بالإجراءات و المعايير لتحديد وضع اللاجئين و الذي صدر في عام 1979، بناء على طلب الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية للمفوضية، وذلك بوصفه مرجعا موثوقا و إن لم يكن مُلزِما، و نلاحظ حاليا تزايد الاشارة إلى مبادئ توجيهية أكثر حداثة في اطار إجراءات تحديد وضع اللاجئين.[3]

ثانيا: **سياسات إدماج اللاجئين**.

انعقد مؤتمر بباريس لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بتاريخ 29/يناير/2016، بشأن ادماج المستفيدين من الحماية الدولية، و قد دعا الأمين العام للمنظمة و المفوض السامي لشؤون اللاجئين، الحكومات إلى مضاعفة الجهود لمساعدة اللاجئين على الاندماج و الاسهام في المجتمعات و الاقتصاديات الأوروبية.[4]

ففي عام 2015، عَبر أكثر من مليون شخص البحر الأبيض المتوسط، بحثا عن الحماية الدولية في أوروبا و شددت منظمة التعاون و المفوضية لا على الواجب الأخلاقي فحسب، بل كذلك على الحافز الاقتصادي الواضح لمساعدة ملايين اللاجئين، الذين يعيشون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي، بتطوير المهارات التي يحتاجونها للعمل بشكل مُثمر و آمن في وظائف الغد.[5]

وقال الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي: " أنجيل غوريا" في المؤتمر المشترَك بباريس:" لا يُعد اللاجئون مشكلة، بل يُمكنهم و يجب أن يكونوا جزءا من الحل للعديد من التحديات التي تواجهها مجتمعاتنا، فهم يحملون الأمل بحياة أفضل، و مستقبل أفضل لأطفالهم و أطفالنا، و لكن لتحقيق هذه الامكانات، هناك حاجة ماسّة إلى استثمارات كبيرة لتوفير الدعم الفوري و مساعدة اللاجئين على الاستقرار و التكيّف و تطوير مهاراتهم، إنها مهمة

---

[1]-آليات الحماية الدولية للاجئين و مصداقيتها، محمد الطراونة، مرجع سابق.
[2]-المرجع السابق، جاي س، جودووين جيل.
[3]-مرجع نفسه.
[4]- unhcr/j. mates-مؤتمر باريس، قصص أخبارية، 2016/1/29،
[5]-مرجع نفسه.

صعبة ومُكِلفة على الأمد القصير، و ذات مردود كبير على الجميع، على المتوسط و الطويل". أما المفوض السامي،" فيليب دو غراندي"، فقال: "الإدماج عملية ديناميكية ذات اتجاهين، تتطلب من الأفراد و المجتمع بذل جهود كبيرة، و لكن يلعب اللاجئون دورا كاملا في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للبلد الذي يستضيفهم، و يحتاجون إلى المساواة في الحقوق و الفرص، و تلعب الدول دورا مهما في هذه العملية لضمان أن يؤدي اللاجئون دورا ايجابيا و فعالا في عملية الادماج، لا سيما من حيث الخدمات المقدمة لهم، و من حيث ضمان تلقيهم الترحيب في المجتمعات التي تستضيفهم".[1]

نلاحظ أن هناك دعوة حثيثة لتحسين أوضاع اللاجئين و التكفل بهم من قِبل المشاركين في ذلك المؤتمر، و لكن واقع الأحداث يوضح أن عمليات الإدماج ليست بالسهولة بما كان، نظرا لعوامل متعددة خاصة باللاجئين و بالدول المضيفة في حد ذاتها، و بالتالي تصعب عمليات اندماج و إدماج الأعداد الكثيفة من الفارين من ظروف بلدانهم المتأزمة و الخطيرة، و من هنا تُطرح فكرة الاعادة القسرية للاجئين إلى بلدانهم خلافا للاتفاقيات و الأعراف الدولية.

بالإضافة إلى الحماية الأساسية التي يوفرها مبدأ عدم الإعادة القسرية عند الحدود، تنص اتفاقية 1951 على الحماية من العقوبات التي يستتبعها دخول البلد بصورة غير قانونية (المادة 31) و من الطرد، إلا على أساس أسباب شديدة الخطورة (م 32)، و تسعى المادة الثامنة إلى إعفاء اللاجئين من أحكام التدابير الاستثنائية التي قد يكون لها تأثير عليهم لمجرد انتمائهم إلى جنسية معينة، في حين تصون المادة التاسعة حق الدول في اتخاذ تدابير مؤقتة، على أساس الأمن الوطني ضد شخص معين، لذلك لا يجوز إلا في انتظار أن تحدد الدولة الطرف، ما إذا كان ذلك الشخص لاجئا حقا، و ما إذا كانت مواصلة تلك التدابير ضرورية لمصلحة الأمن الوطني.[2]

كما وافقت الدول على توفير تسهيلات معينة للاجئين، بما في ذلك المساعدة الإدارية (م25) و أوراق الهوية (م27)، ووثائق السفر(م 28) و منح ترخيص لنقل الممتلكات (م 30) و تيسير الحصول على الجنسية (م 34)، و بالنظر إلى الهدف المتمثل في ايجاد حل الاستيعاب و الادماج، فإن مفهوم وضع اللاجئ في الاتفاقية يُتيح بالتالي نقطة انطلاق للنظر في معيار المعاملة المناسب للاجئ في أقاليم الدول الأطراف، و هذه هي النقطة التي تركز فيها الاتفاقية على مسائل، مثل الضمان الاجتماعي و الواجبات الغذائية و الوصول إلى العمالة و المهن الحرة، وهي التي ينكشف فيها المصدر الأوروبي أساسا للاتفاقية، في هذا المجال، أي مجال المواد التي تتناول الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية، الذي مازال يوجد فيه أكبر عدد من التحفظات، ولا سيما من طرف البلدان النامية.[3]

و في الحقيقة تمر فئات كثيرة من اللاجئين في وقتنا الحاضر بأصعب أيام حياتها لما تتعرض له من أزمات، أولها حالة الاضطهاد و الحروب في بلدانها، و ثانيها حالة النزوح القسري و ما يتخلله من ارهاق نفسي و جسدي و مساسا بالكرامة الإنسانية الملاحقة لهم عبر حدود البلدان التي يفرون عبرها أو إليها، إذ يمثل السوريون أهم هذه

[1]-مؤتمر باريس، مرجع سابق.
[2]-اتفاقية 1951، مرجع سابق.
[3]-مرجع نفسه.

الفئات المشتتة و أكبرها عددا من المهاجرين بين الدول، بل القارات التي يتعرضون فيها في بعض المناطق إلى أقسى المعاملات، بالزج بهم إلى حياة التشرد و المعاناة، و يحدث ذلك خاصة في الدول التي تعيش مشاكل التنمية والأزمات و عدم الاستقرار، فضلا عن وجود بلدان أوروبية ممن يرفضون تواجد هؤلاء اللاجئين على أراضيهم.

وقد كان مرور السوريون من تركيا عبر بحر ايجه و الجزر اليونانية إلى البلقان و شرق أوروبا يمثل قرابة 8000 لاجئ كل يوم حسبما قُدم من احصاءات،إذ يعبرون شرق أوروبا قاصدين غربها و شمالها، سعيا لإقامة آمنة واعدة، لكنها قوبلت باضطراب سلوك الدول الأوروبية و تباينها الصارخ.[1]

والدليل على ذلك ما يحصل لدول الاتحاد الأوروبي من زعزعة و اضطراب، بسبب عدم التوافق في المواقف إزاء هذه المشكلة، وبالمقابل هناك من الدول مَن تحاول استيعاب ذلك التدفق النازح إليها بما لديها من إمكانات وقدرة احتواء بكل رحابة صدر و ما يمليه الضمير الإنساني، والأعراف الدولية.

ثالثاً: **أوضاع اللاجئين السوريين في الجزائر.**

إن ما يمكن ملاحظته في قضية لجوء السوريين في الجزائر هو وجود اشكالية في التعامل مع هذا الملف من طرف السلطات و فوضى و غموض في من النازحين أنفسهم،لعدة أسباب منها وجود لجوء مختلط وتدفق كبير من اللاجئين، إذ يصعب التكفل بهذه الأعداد الهائلة من الأفارقة و السوريين في وقت واحد.

وينبغي الاشارة إلى عدم وجود قانون وطني للجوء فضلا عن غياب هيئة لمعالجة طلبات اللجوء في الجزائر، مما دفع المفوضية إلى القيام بتحديد صفة اللاجئين، حيث لا يتمتع اللاجئون و طالبو اللجوء بحق الحصول على عمل رسمي أي وظيفي، الأمر الذي يحد من تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم، فضلا عن كونهم عرضة للاعتقال و الاحتجاز، كما أنهم لا يحصلون على بعض الحقوق الأساسية، و قد أدت التطورات الحاصلة في المنطقة على نطاق واسع، و تدابير الاعتراض الأكثر تشددا و سياسات اللجوء الأشد صرامة المعتمدة في بلدان عديدة في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة طالبي اللجوء في الجزائر، وخاصة من الجمهورية العربية السورية.

وقد وضعت وزارة الشؤون الخارجية حدا للجدل القائم حول وضعية الرعايا السوريين الفارين إلى الجزائر من جحيم الحرب في بلادهم، بإعلانها عدم منحهم حق اللجوء و اخضاعهم لأحكام القانون المتعلق بشروط الدخول و الإقامة في الجزائر و التنقل بها، الصادر في 25/جوان/ 2008،كما أوضحت وزارة الخارجية على لسان ناطقها الرسمي في تصريح له، أنه ليس بإمكان الجزائر منح حق اللجوء لقرابة 13 ألف مواطن سوري التحقوا بالجزائر مؤخرا بسبب أزمة بلادهم،مشيرا إلى خضوعهم في هذه الحالة للاتفاقيات الثنائية بين الجزائر و سوريا، التي لا تعفي رعايا البلدين من الفيزا، على أن لا تتعدى مدة الإقامة ثلاثة أشهر دون انقطاع، و بالتالي فالرعايا السوريون سيكونون مجبرين على مغادرة التراب الجزائري بعد ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ مجيئهم إليها، و هذا لا يُلغي حقهم في العودة شريطة الالتزام بالقانون المذكور و احترام الاتفاقيات الثنائية تلك، و أضاف الناطق الرسمي ، أنه بسبب الحالة الاستثنائية التي يمر بها الشعب السوري، يمكن تمديد فترة إقامة السوريين في الجزائر، غير أن ذات

---

[1]-التغريبة،كمال خلف الطويل، ورقة عمل، المستقبل العربي،2015، 104.

المسئول أوضح عن رفض الدولة الجزائرية بقاء المواطنين السوريين في الأماكن العمومية لتعارض ذلك مع القانون الجزائري الذي يمنع التجمهر في الساحات و الأماكن العامة.[1]

وقدكشفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي يوجد مقرها بجنيف، أن الجزائر الأخيرة عربيا من حيث المساعدات المخصصة للاجئين لعام 2013 — 2014، رغم تضررها الكبير من نزوح الأفارقة و السوريين، وقد أوردت نشرة صادرة عن المفوضية أنها سجلت ارتفاعا واضحا في عدد اللاجئين القاصدين للتراب الجزائري، خاصة من جانب المواطنين السوريين و الأفارقة، مؤكدا ارتفاع أفواج اللاجئين في منطقة شمال افريقيا، صاحبة ارتفاع في الدعم المادي المخصص للدول المستقبلة.

وقد أكدت المفوضية أن ذلك الدعم انتقل من 47 مليون دولار وجه عام 2010 لدول المنطقة السبعة (المغرب، مصر، الجزائر، تونس، موريتانيا، ليبيا و مالي) إلى 171.3 مليون دولار عام 2012، ليتوقف عام 2014 عند رقم 158.5 مليون دولار، و أوضح المصدر ذاته أن مبرر هذا الارتفاع يأتي استجابة للأزمات المتعددة التي تواجه اللاجئين، و التي اشتدت مع اندلاع الأحداث في فترة (الشتاء العربي) مشددة على أن الأزمة السورية جعلت عددا كبيرا من اللاجئين يتدفقون على الشمال الافريقي بما فيها الجزائر.

كما كشفت المنظمة الأممية المعروفة HCR، أن الجزائر تلقت عام 2013 دعما ماليا قُدر بحوالي 28 مليون دولار فقط من الدعم الاجمالي البالغ 167 مليون دولار.[2] و قد يكون هذا التقصير الدولي من الأسباب التي وقفت حائلا دون المراعاة و التكفل اللازمين بالنازحين نحو الجزائر، من السلطات الجزائرية نظرا لتفاقم الأوضاع و انفلات الأمر أمام الهجرة المختلطة التي تشهدها الجزائر و بأعداد كبيرة للأفارقة والسوريين في المرحلة نفسها.

لقد توافد العديد من السوريين على الجزائر بطريقة عادية، ففي حدود المعلومات المتوفرة من مصادر مقربة من السلطات الجزائرية كان دخولهم بطريقة عادية وقانونية، حيث تم دخول أغلبيتهم عبر المطارات الجزائرية، والقلة القليلة دخلت عبر الموانئ الجزائرية ومراكز الحدود الشرقية، حاملين تأشيرة الدخول مُسلَمة لهم من السفارة الجزائرية في بلدهم، وهم بهذه الصفة في حكم الزوار، وقد توزعوا على أغلب المدن الجزائرية ولم يعرف عددهم في بداية الأمر.

وعندما اقتربنا من السلطات الجزائرية ممثلة في وزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة أحالتنا إلى الهلال الأحمر الجزائري، وعند اتصالنا برئيسة الهلال الأحمر الجزائري سألناها عن الرقم الحقيقي للاجئين السوريين في ضوء التضارب في عددهم، وطلبنا منها إزالة الغموض عن العدد الحقيقي، ذلك أن البعض يقول ب12 ألف، والبعض الآخر يقول ب25 ألف، غير أن المسئولة فاجأتنا بعدم معرفتها العدد الحقيقي، وقالت لنا : ليس لدينا أي رقم، وأن مشكل اللاجئين السوريين ليس مطروحا بالحدة المطروحة لدى الدول الأوربية ودول الجوار السوري، وأسهبت في تبرير جهلها للعدد الحقيقي للسوريين في الجزائر، قائلة :"أن السوريين في الجزائر يحظون بترحيب

17-الجزائر ترفض منح حق اللجوء للسوريين، موقع كل شيء عن الجزائر، ب.ك

[2]-مفوضية اللاجئين تدعم الجزائر ب28 مليون دولار فقط، لؤي.ي،جريدة الحياة، 30 سبتمبر 2014.

العائلات الجزائرية بالعائلات السورية" ثم استطردت أننا فتحنا مخيم في سيدي فرج للعائلات التي لم تجد مأوى، ويحظى أبناؤهم بالدراسة في المدارس الجزائرية .

وهكذا، لم تقل لنا المسئولة عن وضعهم القانوني، هل هم لاجؤون، هل هم نازحون؟ هل هم مقيمون؟ هل هم عابرون؟ أم أنهم عائدون؟

لقد كانت إجابة رئيسة الهلال الأحمر الجزائري مثيرة حقا للدهشة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بعدد اللاجئين السوريين في الجزائر، وأمام هذا الواقع اضطررنا إلى اللجوء إلى بعض المصادر الإعلامية المقربة من السلطات الجزائرية، ونقصد بذلك الصحف الموالية لأشخاص نافذة في السلطة، فقيل لنا أن عدد اللاجئين السوريين بلغ 12 ألف لاجئ، والبعض الآخر قدر عددهم ب25 ألف لاجئ، غير أن وضعهم القانوني غير واضح تماما.

أما وزيرة التضامن وقضايا الأسرة والمرأة، فقد كشفت على هامش زيارة العمل التي قادتها إلى مدينة تلمسان، أنّ الجزائر استقبلت 24 ألف لاجئ سوري منذ توتّر الأوضاع بسوريا، مشيرة إلى أنّ السلطات العليا تعمل بكلّ ما بوسعها من أجل تسهيل اندماج العائلات السورية التي فضلت اللّجوء إلى التراب الجزائري وذلك من خلال تسهيل تمدرس الأطفال السوريين، بالإضافة إلى أنّ سوق العمل مفتوح لكلّ مواطن سوري لاجئ بالجزائر، وأنّ قوانين العمل الجزائرية تتيح الفرصة للسوريين بممارسات العمل بشكل طبيعي سواء في الأعمال الحرّة أو التجارة .

وفي تطابق أقوال رئيسة الهلال الأحمر الجزائري، ووزيرة التضامن وقضايا الأسرة والمرأة، مع هذه المصادر الصحفية حول التكفل باللاجئين السوريين، يؤكد القائد العام للكشافة الجزائرية في تصريح لـ "النهار" وهي صحيفة يومية مقربة جدا للسلطة، أنه تم تخصيص عدد من الشاليهات للسوريين في منطقة سيدي فرج، وتكفّلت السلطات الجزائرية بكل العائلات السورية التي كانت في ساحة بور سعيد، أين تم نقلهم إلى واحدة من المناطق الجميلة في العاصمة بالقرب من شاطئ البحر، أين خصص لهم 200 سرير، وحسب ذات المصدر فقد تم التكفل بكل أمورهم في الوقت الذي تم إخضاع عدد منهم للمتابعة الطبية والفحص للاطمئنان على وضعيتهم الصحية، غير أن السلطات فوجئت بمغادرتهم لتلك الشاليهات في اليوم الموالي، إذ لم يبق في المركز المخصص لهم بسيدي فرح سوى عائلة واحدة، وقال ذات المتحدث لـ "النهار" أنه تفاجئ بطلب منسق اللاّجئين ألسوريين توفير شقق في عمارات لكل العائلات.

وفي نفس الموضوع فقد أكدت رئيسة الهلال الأحمر الجزائري في تصريح لها: أن الأطفال اللاجئين السوريين بالجزائر متمدرسون بصفة عادية، وأوضحت في تصريح لها نقلته وكالة الأنباء الجزائرية على هامش توزيع المستلزمات المدرسية على أطفال اللاجئين السوريين القاطنين مع عائلاتهم بمركز سيدي فرج بمناسبة الدخول المدرسي 2016 / 2015 أن "كل أطفال اللاجئين السوريين متمدرسون بصفة عادية في الجزائر"، وتدخل هذه المبادرة في إطار "عملية التضامن العادية التلقائية من الشعب الجزائري تجاه شقيقه الشعب السوري"، حسب

رئيسة الهلال الأحمر الجزائري التي أكدت أنه "لا بد أن تشعر هذه العائلات التي تركت عائلاتها في سوريا بوجود عائلات أخرى تحتضنها في بلدها الثاني."

من خلال هذه التصريحات يتبين أن السلطات الجزائرية لم تتكفل إلا ب 160 لاجئ سوري كانوا قد اتخذوا من ساحة بور سعيد في قلب العاصمة مأوى لهم، في انتظار التفاتة السلطات إليهم وأن ال25 ألف سوري الباقية هائمة على وجهها في المدن والقرى الجزائرية، فمنهم من يعمل عند الخواص، ومنهم من امتهن تاجر متجول، ومنهم من يتسوّل، ومنهم من ينتظر ما يجود به الشعب الجزائري عليه من إطعام ومأوى لوقت قصير.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن هو الغياب الملحوظ للسورين من شوارع العاصمة منذ بداية شهر أفريل الحالي، حيث اختفوا عن الأنظار بعد أن كانوا قبل التاريخ المذكور تعج بهم الشوارع والمدن الكبرى و الساحات العمومية والمساجد بمختلف الولايات الجزائرية، بعد أن كانوا قد اكتسحوا غالبية الساحات العمومية والمساجد والأسواق، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول مصيرهم، ووضعهم القانوني هل هم لاجئون، أم أنهم نازحون؟ أم هم مقيمون؟ أو عابرون؟ أم أنهم عائدون؟

- هل هم لاجئون؟

السلطات الجزائرية تنظر إلى الطريقة التي دخل بها السوريون الجزائر، فهي ترى أن وضعهم لا ينطبق مع وضع وطبيعة اللاجئ، فالسوريون دخلوا الجزائر بتأشيرة صادرة من السفارة الجزائرية بسورية، دخلوا بها بشكل طبيعي وقانوني، فمنهم من أجر شقق راقية، ومنهم من أجر في فنادق متواضعة،و من تم إيوائه من طرف الجزائريين المحسنين بصفة مؤقتة ومنهم من غادر.

غير أن الحقيقة غير ذلك تماما، فرغم دخول السوريين الجزائر بتأشيرة، فإنهم في الحقيقة هربوا من جحيم الحرب الذي دمر سوريا، وينطبق عليهم صفة اللاجئ طبقا لأحكام القانون الدولي وخاصة الفقرة الأولى من المادة (1) من اتفاقية 1951، حيث يشمل صفة اللاجئ أي إنسان يكون خارج بلد منشئه و ليست لديه القدرة على العودة إلى ذلك البلد، حيث يجد نفسه مرغما على النزوح خارج البلاد خوفا من الاضطهاد في ظل عدم الاستقرار و انعدام الأمن بحثا عن الأمان، وهذا هو وضع السورين الحقيقي في الجزائر.

فالسوريون في الجزائر وصل بهم الأمر إلى أنهم يتحملون كل المصاعب في الغذاء و المأوى، هم فقط يتمنون أن تسمح لهم الجزائر بالبقاء بعد انقضاء الآجال القانونية لبقائهم في الجزائر، وأن لا تطلب منهم قوات الأمن مغادرة البلاد لكون صلاحية التأشيرة قد انتهت، وهذا الهاجس هو ما دفع العديد من السوريين إلى تدبر النقود من أجل شراء تذكرة سفر إلى أي بلد حتى يتمكن فيما بعد من البقاء ثلاثة شهور أخرى، وهذا في نظرنا إجحاف في حق السوريين من عدم تمكينهم من المكوث في الجزائر دون قيود، وهي الحالات التي يعاني منها الكثير من السوريين المهددين بالترحيل جراء إقامتهم غير القانونية.

- هل هم مقيمون أم عابرون؟

لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار السوريين في الجزائر بأنهم مقيمين، فهم بأنفسهم يصرحون برغبتهم في العودة إلى بلدهم بمجرد انتهاء الحرب، وتفيد المصادر الإعلامية المقربة من السلطة أن غالبية اللاجئين السوريين الذين دخلوها منذ الأزمة قد غادروا الجزائر، إذ أكد آخر تقرير رسمي وصل الحكومة حسب صحيفة الشروق المقربة من السلطة، مغادرة 11623 لاجئ سوري من أصل 12 ألف سوري لاجئ في وقت سابق، فيما تحصي إدارات المراكز التي خصصها الهلال الأحمر، بالتنسيق مع وزارة التضامن الوطني 377 مقيم بطريقة قانونية و هؤلاء استقروا في الجزائر منذ أعوام خلت، أي قبل أحداث الحرب في بلدهم.

لذلك يمكن القول أنهم عابرون، فالتقارير الرسمية حسب صحيفة الشروق تفيد أن (اللاجئون السوريون في الجزائر، الذين وصل عددهم 12 ألف سوري ، قد رحلوا من الجزائر في اتجاه عدد من الدول الأوروبية منها فرنسا وبريطانيا، و ألمانيا و غيرها، بعد أن توفرت لهم الظروف، بسبب ما تعيشه دمشق وباقي محافظات سوريا من ظروف أمنية، وسورية تجعل طلب اللجوء السياسي في أي دولة من الدول التي تفاخر باحترامها لحقوق الإنسان ممكنا ومرحبا به، ويبدو من خلال المؤشرات التي تضمنها التقرير أن السوريين اللاجئين لم يجدوا ضالتهم في الجزائر، خاصة وأن السلطات تحركت في اتجاه تخصيص مخيمات لإيوائهم، كما رخصت باستقبال أبنائهم في المدارس الجزائرية، وأسقطت عنهم بعض الشروط منها شرط تقديم الوثائق، ذلك لأن غالبية هؤلاء لا يحملون وثائق رسمية.

الإنزال السوري في الجزائر، كان قد أثار مجموعة من المشاكل منها مشكل انتشارهم في الساحات العمومية والمساجد للتسول، الأمر الذي جعل الحكومة تتحرك عبر مجموعة من الإجراءات العملية الكفيلة بتقليص تدفق السوريين على الجزائر، من بين الإجراءات تقليص الشركة الوطنية للخطوط الجوية الجزائرية، عدد رحلاتها من ثلاث رحلات إلى اثنتين أو أقل في الأسبوع الواحد، مع إلزام السوريين الراغبين في زيارة الجزائر باستظهار تذكرة سفر ذهاب وإياب، مع ضرورة الحصول على وثيقة إيواء.

موازاة لذلك عملت الجزائر على البحث في سبل للتكفل بالسوريين وإيوائهم، لقطع الطريق على أطراف أخرى قد تتدخل للاستثمار في وضعيتهم، من خلال عمليات تضامنية خارج الأطر القانونية تحت غطاء جمع التبرعات لدواع إنسانية.

كما أن مغادرة السوريين يبدو أنها خضعت كذلك لروح الاتفاقية الثنائية التي تجمع الجزائر وسوريا، والمتعلقة بتنقل الأشخاص،رغم أنها تسقط التأشيرة على السوريين القادمين إلى الجزائر، إلا أنها واضحة في شطرها المتعلّق بمدة الإقامة، وهو الشطر الذي يفرض على كل سوري دخل الجزائر مغادرتها بعد ثلاثة أشهر إلا في الحالات المتعلقة بالإقامة من أجل الدراسة أو العمل أو أحد الأسباب الذي أعطاه حق الإقامة الظرفية، بالإضافة إلى صعوبة إيواء اللاجئين التي تعتبر عملية مكلّفة جدا بالنسبة لأية دولة مستقبِلة لأسباب أمنية أو اقتصادية و قد تكون سياسية.

خاتمة

لابد من الاقرار بوجود مشاكل تواجه الدول المستقبلة للاجئين و خاصة السوريين منهم، لأن الخمسة أو الستة ملايين الذين تركوا مُجبرين وطنهم و ديارهم من جراء آلة الموت و الدمار التي تحصد أرواحهم شتت أواصرهم و دفعتهم نحو الهجرة القسرية يبحثون من خلالها عن مواطن الأمن و الأمل، فكل العالم يرون فيه ملاذهم، فينتشرون عبر البلدان في رحلة قاسية و مؤلمة تتخللها مرارة الابعاد عن الوطن والأهل نحو المجهول، فيقع اقحام لكثير من الدول في قضية التكفل باللاجئين، حينما تجد سلطاتها أنها أمام أمر واقع لابد التصدي له بالتكفل بهؤلاء البشر مراعاة لمبادئ الإنسانية و خضوعا للقوانين والأعراف الدولية. و وضع النازحين السوريين في الجزائر لا يختلف كثيرا عن أوضاعهم في كثير من البلدان وخاصة الفقيرة منها و التي تعاني أزمات داخلية و سوء التنمية،مما يشكل صعوبات أمام تلك الدول و المنظمات المتخصصة في المجال الحقوقي و الإنساني.

ولمعالجة هذه التحديات ينبغي على المجتمع الدولي أن يدرك أن ملتمسي اللجوء والنازحين، دفعتهم أخطار وأسباب خارجة عن إرادتهم للبحث عن مكان آمن، و أن الدول معنية بتطبيق الالتزامات المفروضة على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية، الأمر الذي يقتضي التعامل مع قضية اللاجئين بأبعدها الإنسانية بعيدا عن المتغيرات السياسية، سيما و أن أرقام اللاجئين وصلت في الفترة الأخيرة إلى مستويات جد عالية ولا يمكن التغاضي عنها أو الاستهانة بها، كما يجب التعامل معها بجدية وحزم وتضحية أيضاً.

مراجع البحث.

- حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات غير الدولية، رقية عواشرية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة،2001.

- نظرة عامة على حقوق اللاجئين، شريف السيد علي، المكتب الاقليمي للشرق الأوسط و شمال افريقيا، منظمة العفو الدولية.

- اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها، جاي.س. جدووين جيل، موقع www.un.org/law/avl 2010

-التغريبة، كمال خلف الطويل، ورقة عمل، المستقبل العربي، 2015.

-آليات الحماية الدولية للاجئين، محمد الطراونة،دت.

-الربيع العربي و الهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، عبد الواحد أكمير،المستقبل العربي، عدد 433،2015.

-مؤتمر باريس، بتاريخ 2016/01/29.

-مفوضية اللاجئين تدعم الجزائر ب28 مليون دولار فقط، لؤي.ي، جريدة الحياة، 2014/9/30.

-الجزائر ترفض منح حق اللجوء للسوريين، موقع كل شيء عن الجزائر.

ملمح التنشئة الاجتماعية للطفل اللاجئ

نظرة استشرافية – الطفل السوري أنموذجاً–

الأستاذ الدكتور: جابر نصر الدين– مدير مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية– جامعة بسكرة– الجزائر.

ملخص المداخلة:

التنشئة الاجتماعية عملية حيوية ومستمرة في حياة الفرد تستهدف إدماجه وتوافقه مع الوسط الذي يعيش فيه لتقوية انتمائه وارتباطه بوطنه ولضمان مردوده الاجتماعي في مناحي الحياة المختلفة، ومن شرطيات ذلك استتباب الأمن واستقرار البناء والأطر الاجتماعية المختلفة كالأسرة والمدرسة ومؤسسات التنشئة الأخرى.

وفي ظل تعطل وظائف هذه المؤسسات لدواعي مختلفة يضعف أداؤها وفاعليتها، مما يصعب من مهمة الراشدين عموما في توجيه وضبط سلوكات الأطفال وتطويعها بما يتماشى والمشروع المجتمعي الشامل.

وتزداد هذه الصعوبة مع حالة الأطفال اللاجئين نظرا للمنغصات والاكراهات المتعددة التي تطبع ظروف معيشة هذه الفئة الحساسة والهشة.

والورقة البحثية المقدمة في هذا المؤتمر الدولي هي محاولة علمية متواضعة تستشرف ملمح التنشئة الاجتماعية للطفل السوري اللاجئ في ظل التحديات و التجاذبات والصراعات السياسية والعسكرية المحلية والإقليمية و الدولية .

Socialization profile of the refugee child An outlook – Syrian child a model .

Professor : djaber nacer eddine.

Director of the Laboratory of psychological and social studies .

Biskra unibersity / Algeria

Abstract

Socialization is a dynamic process in the individual's life , it targets his integration and comptability in the medium in which he lives , to stengthen his membership and association in his homeland and to ensure his social returns in the various walks of life , and in trms of that , the establishement of security and stability of institutions and the diffrent social contexts, such as : family , school and other upbringings institution .

And under the craches of the functions of these insitutions for various reasons there will be a weakness in its performance and its effectiveness , which going to complicate the guiding and the setting up of adults to children's behavior and adapting them in line with the overal community project.And this difficulty increases with the status of refugee children according to the disturbances and the multiple constraints that carecterize the fragile conditions of this category.

And this research paper which is presented in this international conference is a modest scientifique attempt that will forsee the profile of socialization of the Syrian refugee child under the callenges and the local political and military conflicts , regional and international .

تمهيد:

التنشئة الاجتماعية socialization أو socialisation باللغة الفرنسية عملية تعلم وتوجيه وتطويع لكل أبعاد شخصية الفرد خلال مراحل حياته، تهدف أساساً إلى إدماجه في وسطه الاجتماعي وتوافقه مع المعايير والقيم السائدة ومع الجماعات التي ينظم إلى عضويتها ويتفهم ما له وما عليه، وإدراكه للأدوار المناسبة والمتوقعة منه للمركز أو المراكز التي يشغلها ولأدوار الآخرين.

فهي تعلم وتعليم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي لاكتساب الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات تمكنه من مسايرة الجماعة والتوافق الاجتماعي معها وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية. وتتشكل أساساً من محتوى (قيم عادات أفكار اتجاهات ...) ومؤسسات تنشيئية (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام ...) وعمليات –آليات – نقل المحتوى (التدعيم، العقاب، الاقتداء...) النشء (الطفل) كمشروع راشد، مستقبلاً على حد تعبير "كلا باريد" E.Claparéd الذي تستهدفه بالأساس هذه العملية، وقبل رسم ومناقشة ملمح هذه العملية للطفل السوري اللاجئ يجدر بنا أولاً تعريف هذا المفهوم.

1 – تعريف التنشئة الاجتماعية:

التنشئة الاجتماعية عملية قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ذاتها، مارستها الأسرة و القبيلة والشعوب منذ نشأتها الأولى لتنشئ أطفالها على ما نشأت هي عليه ولتحافظ بذلك على استمرار عاداتها وتقاليدها وخصائصها الاجتماعية المختلفة. ولكن التنشئة الاجتماعية في دراستها العلمية عملية حديثة، إذ يرجع الاهتمام بها إلى أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من القرن العشرين عندما نشر بارك Park (1933) بحثه عن التنشئة الاجتماعية باعتبار أنها إطار مرجعي لدراسة المجتمع[1].

كما يمكن تعريفها على أنها :

– هي عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد.

– عملية نمو يتحول خلالها الفرد من طفل يعتمد على غيره متمركزاً حول ذاته لا يهدف في حياته إلا لإشباع حاجاته الفسيولوجية إلى فرد ناضج يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية وكيف يتحملها ويستطيع ضبط انفعالاته ويتحكم في إشباع حاجاته بما يتفق و المعايير الاجتماعية ويدرك قيم المجتمع و يلتزم بها ويستطيع أن ينشئ العلاقات السليمة مع غيره.

ويعرفها "تشيلر" بأنها "العملية التي يوجه بواسطتها الفرد تنمية سلوكه الفعلي في مدى أكثر تحديدا، وهو المدى المعتاد والقبول طبقا لمعايير الجماعة التي ينشأ فيها[2] .

أما تالكوت **بارسونز** Talcott parsons فيعرفها بأنها" عبارة عن عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وهي عملية مستمرة لا نهاية لها[1] .

---

[1] أسس علم النفس الاجتماعي، احمد محمد الزعبي ليمن ، صنعاء :دار الحكمة اليمنية،1994ص96.

[2] علم النفس الاجتماعي ، خليل عبد الرحمان المعايطة، الاردن، عمان : دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع2000ص57.

و التنشئة الاجتماعية عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية ويتمثل ويكتسب المعايير الاجتماعية التي تحدد هذه الأدوار.

فالتنشئة الاجتماعية هي العمليات التي يقوم بها الآباء (الراشدون عموماً) من أجل اكتساب أبنائهم أساليب سلوكات وقيم واتجاهات ومعايير يرضى عنها المجتمع.

وتمثل التنشئة الاجتماعية أهم جانب من جوانب الشخصية وهي من العوامل الرئيسية في تحديد وتشكيل سلوك الفرد إلى جانب الوراثة. فالشخصية في أبسط معانيها ليست سوى التنظيم الديناميي للسمات التي تميز شخصاً عن شخص آخر في توافقه مع بيئته.

كما أن "انستازي" و "فولي" يقرران أن التكوين النفسي للفرد لا يتحدد بفعل ما يرثه من عنصر أو جنس أو أية بنية جسمانية، و إنما يتحدد بفعل المجموعة الحضارية التي نشأ فيها، وما يكون لها من تقاليد واتجاهات وقيم، وبفعل ما تلزمه به وتفرضه عليه من وجهات نظر وبفعل ما تنميه فيه وتشجعه من قدرات وإمكانيات[2].

و أهم العلوم التي أسهمت في نشأة هذا المفهوم، علم النفس، علم الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، وعلم البشر أو الأنثروبولوجيا.

2–أهداف التنشئة الاجتماعية :

من أبرز الأهداف التي تسعى التنشئة الاجتماعية لتحقيقها:

- اكتساب المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك وتوجهه.
- تعلم الأدوار الاجتماعية.
- اكتساب المعرفة و القيم و الاتجاهات و كافة أنماط السلوك .
- اكتساب العناصر الثقافية للجماعة بحيث تصبح جزءا من تكوين الفرد الشخصي.
- تحويل الفرد الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي
- اكتساب العادات و التقاليد السائدة في المجتمع و التدريب على أساليب إشباع الحاجات
- اكتساب القدرة على توقع استجابات الغير نحو سلوك الفرد و اتجاهاته.

3 – مؤسسات التنشئة الاجتماعية: تتمثل في الوكلاء وكل التنظيمات الاجتماعية المختلفة التي يقيمها المجتمع لتطويع وتطبيع الأفراد اجتماعيا وتنظيم علاقات بينهم لتحقيق حياة أفضل لهم، وتختلف أشكال المؤسسات الاجتماعية باختلاف مجموعة الوظائف التي تقوم بها المؤسسة والتي تتداخل فيما بينها.

ولمؤسسات التنشئة الاجتماعية دورها التكاملي في بناء شخصية الفرد ومن أبز هذه المؤسسات:

---

[1] نفس المرجع ،ص68

[2] أسس علم النفس الاجتماعي،مرجع سابق، ص95.

1.3 – الأسرة: التي تعتبر من أهم عوامل التنشئة الاجتماعية للطفل وهي الممثلة الأولى للثقافة، والأسرة هي المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل وهي العامل الأول في صبغ سلوك الطفل بصبغة اجتماعية، وتتشابه الأسر أو تختلف فيما بينها من حيث الأساليب السلوكية السائدة أو المقبولة في ضوء المعايير الاجتماعية حسب طبقتها الاجتماعية وحجها وبيئتها الجغرافية والثقافية ...الخ.

أ– وظائف الأسرة :

– التكاثر: وهو من الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأسرة لاستمرارية النوع البشري والزيادة في السكان.

– إشباع الدافع الجنسي بطريقة مشروعة .

– الرعاية الصحية لأفرادها.

– رعاية الأبناء وتنشئتهم اجتماعيا وتعليمهم قيم وعادات وتقاليد المجتمع.

– ضبط سلوك أفرادها.

– التربية الأخلاقية والدينية للأبناء.

– إشباع الحاجيات النفسية للفرد، والمساهمة في تكوين شخصيته السوية وتوفير الشعور بالأمن والطمأنينة.

ب – أنماط التنشئة الأسرية:

– **نمط القسوة والتسلط**: و يظهر في الرفض الكلي أو الجزئي لرغبات الأبناء والقسوة في معاملتهم.

–**نمط الحماية الزائدة**:و الذي يبدو في تدخل الوالدين في شؤون الطفل باستمرار، والقيام بالواجبات نيابة عنه، وعدم إتاحة الفرصة للطفل لاختيار أنشطته.

– **نمط الإهمال**: عدم المبالاة بالأبناء وعدم إشباع حاجاتهم الأولية، وعدم تعزيزهم في حالة النجاح، مما يؤثر سلباً على شخصيتهم.

– **نمط التذبذب**: أي التقلب في معاملة الطفل بين اللين والشدة والتعزيز وعدمه (الثواب والعقاب) مما يجعل الطفل في حيرة من أمره ودائم القلق.

–**نمط التفرقة** :التفرقة بين الأبناء في المعاملة وعدم المساواة مما يزيد من الغيرة بينهم.

– **نمط السواء**: وفيه تجنب الأساليب غير التربوية وتطبيق أسس الصحة النفسية من خلا إتباع أسلوب التقبل والحوار، مما يؤدي إلى التكيف السوي.

و يجمع علماء النفس على أن أساليب التربية التي يتبعها الوالدان في تنشئة أطفالهما لها أكبر الأثر في تشكيل شخصياتهم في الكبر.

ومن معوقات تفعيل هذه الوظائف هشاشة وضعف الضبط الأسري والذي يعد نقطة الانطلاق وبذرة الضبط الاجتماعي لاحقاً. وتجاوز الآباء على سلوكات الأبناء المنحرفة والشاذة خوفاً من الإساءة أو الوصم الاجتماعي، أو تملصاً من العقاب. إضافة إلى طبيعة شخصية الوالدين وتصرفاتهما المريبة أو المنحلة، وسوابقهما القضائية وربما الفقر الشديد مع تراجع الوازع الديني والأخلاقي.

2.3 – المدرسة: المدرسة مؤسسة اتفق المجتمع على إنشائها بقصد المحافظة على ثقافته ونقل هذه الثقافة من جيل إلى جيل وتوفير الفرص المناسبة للطفل كي ينمو جسمانياً وعقلانياً وانفعالياً واجتماعياً إلى المستوى المناسب الذي يتفق مع ما يتوقعه المجتمع من مستويات وما يستطيعه الفرد.

ومن إسهامات المدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية ما يلي:

– التحصيل العلمي لمختلف المعارف والعلوم حسب الأطوار التعليمية.

– تقديم الرعاية النفسية إلى كل طفل ومساعداته في حل مشكلاته والانتقال به من الطفل يعتمد على غيره إلى راشد مستقل معتمداً على نفسه متوافقاً نفسياً و اجتماعياً.

– تعليمه كيف يحقق أهدافه بطريقة ملائمة تتفق مع المعايير الاجتماعية.

– الاهتمام بالتوجيه والإرشاد النفسي والتربوي والمهني له.

– الاهتمام الخاص بعملية التنشئة الاجتماعية في التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى خاصة الأسرة.

– مراعاة كل ما من شأنه ضمان نمو الطفل نمواً نفسياً واجتماعياً سليماً.

فالفرد يكتسب مكانته الاجتماعية في الأسرة عن طريق الجنس، السن، وصفاته الخاصة، في حين يكتسب مكانته الاجتماعية في المدرسة عن طريق المنافسة والامتحانات التي تؤهله للمهنة التي يعد نفسه لها في المستقبل.

3.3 –الجماعات الاجتماعية

من الجماعات الاجتماعية المساهمة في التطبيع الاجتماعي للطفل خاصة و الفرد عموما ، ذكر:

ا–جماعة الرفاق :

الصحبة عامل مهم في نمو الطفل النفسي الاجتماعي فهي تؤثر في قيمه وعاداته و اتجاهاته وطريقة معاملته لصحبته ويجد الفرد في الصحبة مجموعة من الأفراد يتصل بهم و يقاربوه في العمر و الميول. وللصحبة وظائف معينة هي:

– أن يجد الفرد ما يسايره ممن يشابهونه في العمر.

– تكون الاتجاهات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية.

– أن يصل إلى مستوى مناسب من الاعتماد على النفس.

ومن أشكال جماعة الرفاق ما يلي :

- **جماعة اللعب**: تتكون تلقائيا بهدف اللعب و اللهو غير المقيد بقواعد أو حدود.
- **الثلة (الشلة)**: جماعة قوية التماسك تجمع بين أفراد متشابهين في المكانة والوضع الاجتماعي.
- **العصبة**: وهي جماعة يميزها الصراع مع جماعات أخرى ولها رموزها الخاصة المشتركة.

و يتلخص أثر جماعة الرفاق في عملية التنشئة الاجتماعية فيما يلي:

- المساعدة في النمو الجسمي عن طريق إتاحة فرصة ممارسة النشاط الرياضي، و النمو العقلي عن طريق ممارسة الهوايات، والنمو الجماعي عن طريق تكوين الصداقات، والنمو الانفعالي عن طريق نمو العلاقات العاطفية في مواقف لا تتاح في غيرها من الجماعات.
- القيام بأدوار جديدة اجتماعية مثل القيادة.
- المساعدة في تحقيق أهم مطالب النمو الاجتماعية وهو الاستقلال و الاعتماد على النفس.
- إتاحة فرصة تقليد سلوك الكبار.
- إتاحة فرصة القيام بعض السلوكات بعيداً عن رقابة الكبار.
- إتاحة فرصة تحمل المسؤولية الاجتماعية.
- تصحيح التطرف أو الانحراف في السلوك بين أعضائها.
- إشباع أهم حاجات الفرد إلى المكانة والانتماء.

كما يرى "باندور و ولتز" : Bandura and Walters أن الطفل يجد في جماعة النظائر منطقاً لسلوكه العدواني الذي ينشأ لديه نتيجة لصرامة الأب وعقابه، كما أشار "تويفورد" و "كارسون" Twiford & Carson (1980) إلى أن جماعة الرفاق السيئة تؤثر تأثيراً كبيراً و سريعاً على سلوك الإدمان على الخمور والمخدرات، مما ينجم عنه انحرافات سلوكية واجتماعية متباينة مثلاً الهروب من المدرسة، ومن البيت، والتسيب والعلاقات الجنسية غير المشروعة، والسلوك المضاد للمجتمع وما شابهها من مشكلات تسئ للفرد وتضر بالمجتمع[1].

وعلى الآباء أن يساعدوا أبناءهم على الانتقال التدريجي من الاتكالية المطلقة في نطاق الأسرة إلى الاستقلالية الموجهة في رحاب جماعة الرفاق، حتى يتمكنوا من التفاعل الإيجابي مع الآخرين في أي مرحلة عمرية يمرون بها، ولهذا يجب على الأسرة ألا تمانع في انضمام طفلها إلى جماعة الرفاق ولا تخشى عليه من رفقتهم لأن ذلك أمر حتمي وضروري في مراحل العمر المختلفة، ولكن على الأسرة أن تعلمه الكيفية التي يختار أصدقاءه على أساسها، وأن تعلمه كيفية مناقشة أموره الخاصة بموضوعية.

ب- جماعة الانتماء و جماعة المرجع :

ترجع نشأة مفهوم الجماعة المرجعية Référence Group إلى البحث الذي نشره هايمان Hyman 1942 عن سيكولوجية المكانة الاجتماعية ونعني بالجماعة المرجعية "الجماعة التي ينسب إليها الفرد سلوكه الاجتماعي وقيمه في إطار معاييرها وقيمها واتجاهاتها وأنماط سلوكها المختلفة[2].

[1] أسس علم النفس الاجتماعي،مرجع سابق،ص114.
[2] نفس المرجع ،ص112.

وفي جماعة الانتماء appartenance group تكون فيها العلاقة مباشرة وصريحة وقوية عاطفياً بين الأعضاء، ويشترك الفرد في تكوينها مادياً في وقت معين. بينما في جماعة المرجع يكون فيها الفرد منفصلاً عنها مادياً، ولكن يستمد منها آراءه وقيمه ومبادئه بطريقة شعورية أو لا شعورية.

وتتطور أنواع الجماعات المرجعية تبعا لتتابع وتطور مراحل نمو الفرد، فتبدأ بالأسرة التي تحقق للطفل كل حاجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية، ثم تتطور إلى الجماعات الثانوية الأخرى التي تؤثر في حياة الإنسان كلما انتمى لكل منها.

ويختلف تأثير الجماعة تبعا لأهمية كل جماعة من تلك الجماعات، وتختلف تلك الأهمية تبعاً لمدى انتماء الفرد للجماعة، ولا شك أن أشد تلك الجماعات تأثيراً في الفرد وخاصة في طفولته هي الأسرة، ثم يقل

تأثيرها إلى حد ما تبعاً لاتساع دائرة التفاعل الاجتماعي للفرد، وتبعاً لمدى انتمائه للجماعات الأخرى مثل المدرسة وجماعة النظائر (الرفاق)، وغير ذلك من الجماعات الأخرى ويمكن تمثيل انتماء الفرد للجماعات المختلفة والأثر النسبي لكل منها في تكوين سلوكه الاجتماعي بدوائر تضيق وتتسع وتقترب وتتباعد تبعا لمدى تأثيرها، بل وتبعاً لمدى تأثرها و تبعاً لزيادة أو نقصان شدة هذا التأثير.

ولمكانة الفرد في كل جماعة من تلك الجماعات التي ينتمي إليها أثرها في مسار سلوكه الاجتماعي، فقد يكون دور الفرد في الجماعة دوراً رئيساً وذلك عندما يتزعمها أو يضحي من أجلها، وقد يكون دوره دوراً ثانوياً، أي مجرد انتماء.

4.3- الثقافة:

بالرجوع إلى العالم "تايلور" Tailor يمكن تعريف الثقافة على أنها ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والفنون والعادات، أو أي قدرات أخرى أو عادات يكتسبها الإنسان بصفته عضواً في المجتمع. ولها جوانب مادية وأخرى معنوية متفاعلة مع بعضها والتي من شأنها أن تؤثر على الفرد وتظهر في سلوكه في المواقف الاجتماعية التي يواجهها في حياته اليومية. لذا نجد أن الثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات تلعب دوراً رئيساً في تشكيل شخصية الإنسان الذي يعيش فيها، وفي تحديد نمط سلوكه الذي يرتضيه لنفسه بشكل عام.

وفي هذا السياق نشير إلى أن مراحل نمو الفرد ومسار نضج شخصيته يتأثر بالمظاهر الثقافية المحيطة به مما يجعلها تنعكس على معتقداته وتصوراته الاجتماعية وسلوكه أيضاً.

بالإضافة إلى ذلك فإن تفاعل الأطفال مع الثقافة السائدة في المجتمع الذي يعيشون فيه يحدد أدوارهم الاجتماعية المتعلقة بالجنس حيث يستنتج الطفل نمطه السلوكي الذي يجده معمما على أفراد جنسه من الذكور، أو معمماً على أفراد جنسها من الإناث وفقا لما هو سائد في المجتمع الذي يعيشون فيه حيث تتفاعل الثقافة

السائدة مع مظاهر نموهم العقلي المعرفي وبشكل الأدوار التي يمارسها كل من الذكور والإناث والتي تميز سلوك الرجل عن سلوك المرأة.

ويمكن أن يدعم هذه الأدوار الخاصة بالذكور وبالإناث استجابة الأفراد المحيطين (في الأسرة، المدرسة والحي) حيث يؤكد الأفراد المحيطين بالطفل على ضرورة لبس الألبسة الخاصة بالجنس (ذكور وإناث).

وكذلك اللعب بالألعاب المناسبة، وكذلك السلوك بما يناسب دور الذكور أو الإناث، وهذا ما يسمى بالتنميط الجنسي لسلوك الدور الاجتماعي.

5.3– وسائل الإعلام :

حققت المجتمعات المعاصرة قفزة نوعية في مجال تطوير وابتكار وانتشار وسائل الإعلام المختلفة، وأضحت مؤشراً دالاً على التقدم الحضاري وجسراً للتواصل بين الأفراد والشعوب والمجتمعات لما لها من تأثير على الأفراد والرأي العام. وإن اختلف العلماء حول مستويات هذا التأثير. والتي ترتبط بعامل نوعية الوسيلة الإعلامية وبطبيعة مضمونها وبسمات شخصية المستقبل لها وبالسياق الثقافي والاجتماعي المنتشرة فيه.

وتشمل وسائل الإعلام كل ما له علاقة بإيصال الثقافة العامة إلى الجماهير سواء أكان ذلك مكتوباً أو بواسطة أجهزة التسجيل السمعي والمرئي، وهذه الوسائل تلعب دورا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد.

وتفيد نتائج الدراسات في هذا الصدد بأن جميع الناس يسعون إلى تحصيل المعرفة حول الأحداث التي تدور حولهم من خلال الوسائل المتاحة لهم، و التي تتناسب ومستواهم العمري، وخلفيتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وقد يحصل الفرد على المعرفة أو المعلومة من أكثر من وسيلة إعلامية للمقارنة بين طريقة وأسلوب عرضها وإيضاح مدى أهميتها. وتأثر الفرد بالمعرفة لو بالمعلومات التي تقدمها الوسيلة الإعلامية يتوقف على الكيفية التي استقبلها بها وبمدى فهمه لها من جهة، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين المرسل والمستقبل والنسق العام التي تمت فيه.

فالتلفزيون مثلاً وما يعرضه يؤثر على اتجاهات وسلوك الناس بصورة مباشرة، وتحذر نتائج الدراسات في مجال التنشئة الاجتماعية من خطورة ما يقدم للأطفال من عروض تلفزيونية في صور أسطورية وكرتونية متضمنة لمشاهد العنف والإثارة والخيال لما لها من أثر ضار على تفكير الصغار. وقد أوضحت نتائج الدراسة المقارنة التي قام بها "باركي" و آخرون Parkey & Others أن سلوك الشباب في المجتمع البلجيكي والمجتمع الأمريكي يتميز بعدوانية واضحة في كل من الدولتين، كما تزايدت مظاهر العدوانية لديهم بعد مشاهدتهم لعدد من الأفلام المثيرة والعنيفة[1].

كما أوضحت دراسات العالم "انريكو اتافيلا" – الايطالي الجنسية– أثر أفلام العصابات على المراهقين ومدى خطرها الدائم على نفوس الشباب والأطفال، ولخصت اليونسكو أبحاث العالم في هذه العبارة " أن أفلام

[1] أسس علم النفس الاجتماعي، مرجع سابق،ص118.

العصابات السبب في العقد النفسية الخطيرة، ولا يرجع ذلك إلى أنها تحبذ الجرائم فحسب، وإنما إلى ما تورثه من اضطرابات أخلاقية تكمن وراء الجرائم المختلفة.

ويشير هذا العالم إلى نوع من الجنون يطلق عليه جنون الخرافة عندما يصاب الطفل بصراع منظمتين من القيم، قيم أبطال الأفلام الخيالية وقيم الأسرة"[1] .

كما يتعرض الأطفال نتيجة التلفزيون إلى السلبية، فالإسراف في التعرض للمادة الهروبية يلهي الناس عن مشكلهم اليومية، ويورث الفرد و الجماعة جموداً من الحس، مما يترتب عليه إعاقة التقدم الاجتماعي، ويخشى بعض المربين من أن طول الجلوس أمام التلفزيون يعطل فرص الحوار والمناقشة والجدل والمراجعة[2].

وتزيد الأجهزة الذكية واستغلال شبكات التواصل الاجتماعية من هذه السلبية وإلى حد الإدمان عليها؛ الأمر الذي يعزز السلوك الانسحابي والانعزالي لمستعمليها.

وعموماً تؤثر وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية في النواحي الآتية:

- نشر معلومات متنوعة في كافة المجالات وتناسب كافة الأعمار.
- تيسير التأثر بالسلوك الاجتماعي في الثقافات الأخرى بما تقدمه من أفلام ووسائل إخبارية.
- إشباع الحاجة إلى المعلومات والأخبار.
- التعليم.
- التسلية والترفيه.

ومن الأساليب التي تستخدمها وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية:

- **التكرار**: عن طريق تكرار أنواع معينه من العلاقات والشخصيات والأفكار والصور، كما يحدث في القصص والكتب المصورة والتلفزيون.
- **الجاذبية**: وذلك بتنوع الأساليب التي تشد المتلقي إلى وسائل الإعلام.
- **الدعوة إلى المشاركة**: وذلك بدعوة المتلقي إلى المشاركة الفعلية، أو المشاركة عن طريق الهاتف أو عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي لإبداء رأي عن موضوع معين .
- **عرض النماذج** :تقديم أشخاص يشغلون مكانة اجتماعية في موضوعات اجتماعية أو سياسية ..الخ. وبهذا يمكن أن تستنتج أن وسائل الإعلام يمكن أن تكون خيرة و مفيدة إذا أحسن توجيهها وتسمو بالعقل لتخرج أحسن ما به من تفكير وابتكار وخيال خصب منتج، كما أنها تكون وسيلة ضارة وخطيرة على قيم المجتمع وقواعده الخلقية والدينية إذا لم يحسن توجيهها.

6.3 – المؤسسات الدينية :

[1] اثر وسائل الإعلام على الطفل،احمد محمد زيادي، ابراهيم ياسين الخطيب،محمد عبد الكريم عودة،الأردن، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع،ط2، 2000، ص 42.

[2] نفس المرجع، ص 43.

تلعب المؤسسات الدينية دورا هاما في التنشئة الاجتماعية للفرد من حيث :

- تعليم الفرد و الجماعة التعاليم الدينية التي تحكم السلوك مما يؤدي إلى سعادة أفراد المجتمع.
- إمداد الفرد بإطار سلوكي نابع من تعاليم دينه.
- الدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى أفعال
- توحيد السلوك الاجتماعي و التقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية
- غرس القيم الدينية و الخلقية من خلال دور العبادة.

أما الأساليب التي تتبعها المؤسسات الدينية في عملية التنشئة الاجتماعية:

- الترغيب و الترهيب و ذلك بالدعوة إلى السلوك السوي ،و الابتعاد عن السلوك المنحرف
- التكرار و الإقناع و الدعوة إلى المشاركة الجماعية
- الإرشاد العملي و عرض النماذج السلوكية المثالية

و نشير في الأخير إلى أن هذه المؤسسات التنشيئية تربطها علاقة تكاملية لأن كل منها أهميته وأثره في عملية تحويل الفرد إلى شخص أي: إلى كائن اجتماعي.

4– عمليات (آليات) تنشئة الأفراد:

تعتمد التنشئة الاجتماعية —كما تتم من خلال المنشئين المختلفين–على عدد من العمليات أو الآليات يتم من خلالها اكتساب الأفراد أنماط سلوكية معينة وتعديل أنماط أخرى، وتتمثل هذه العمليات في: التدعيم، العقاب، الإقتداء.

.1.4 **التدعيم** :

يشير مفهوم التدعيم لدى الباحثين في سيكولوجية التعلم إلى المثيرات والأحداث البيئية التي تعقب صدور الاستجابة المراد تعليمها للفرد، والتي تعمل على زيادة احتمال تكرار هذه الاستجابة في المواقف التالية، وينقسم التدعيم إلى:

1.1.4 – التدعيم الايجابي: ويقصد به تقديم مكافأة أو إثابة للفرد عقب إصداره للسلوك المرغوب أو المواد تعليمه إياه.وتتباين صور التدعيم الايجابي عند الأفراد، فما يمثل أهمية و قيمة بالنسبة لفرد ما، قد لا يكون كذلك بالنسبة لآخر، كما يمكن أن تختلف المدعمات باختلاف المراحل العمرية. ومن ثمة فإن فاعلية التنشئة كعملية تعلم تتوقف على اختيار المدعمات الملائمة للأفراد وفقا لأعمارهم و اهتماماتهم الشخصية.

ويقوم المجتمع بهذا الدور المدعم لسلوك الأفراد، حيث يكافئ من يلتزم بقوانينه ونظمه ويقترب من النموذج الذي يحدد ما يجب أن يكون عليه سلوك أفراده، وذلك من خلال أساليب مادية تتمثل في تقديم عدد من الامتيازات العينية للفرد، أو من خلال أساليب معنوية، كأن يحظى بتكريم الآخرين له ويتمتع بسمعة حسنة بينهم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية لا تقوم بها سلطات المجتمع فقط،بل يقوم بها الأفراد فيما بينهم، فمثلاً يقوم الأفراد بمكافأة وتدعيم من يلتزم بمعايير وقيم المجتمع بصور متعددة، منها قبوله صديقاً أو شريكاً في عمل معين أو زميلاً في نشاط اجتماعي ..الخ.

2.1.4 – التدعيم السلبي: يشير إلى استبعاد منبهات منفرة أو مؤلمة، عقب إصدار الفرد للاستجابة المرغوبة، بما يسهم أيضاً في تعلم هذه الاستجابة وتكرارها في المواقف التالية:

ووفقاً لذلك فإن تدعيم السلوك الملائم والمرغوب، يتم من خلال تقديم المكافأة (التدعيم الإيجابي) أو من خلال استبعاد ووقف المنبهات المثيرة للألم عقب إصدار الفرد لهذا السلوك حتى يتسنى له تعلمه وتكراره فيما بعد.

وتجدر الإشارة إلى أن الأفراد يتعرضون خلال تنشئتهم لمثل هذا النوع من التدعيم بهدف حثهم على إصدار سلوكات محددة تكون مقبولة ومرغوبة من وجهة نظر المجتمع الذي ينتمون إليه .

2.4 العقاب: يستخدم العقاب كحدث منفر، سواء بهدف حث الفرد على تجنب سلوك غير مرغوب، كعقاب الطفل على الكذب، أو بهدف حثه عليها، ويعد العقاب باعتباره أحد العمليات التي تستخدم في تنشئة الأبناء من الأساليب الغير مجدية، حيث يشير "سكينر" Skinner إلى أن العقاب لا يعتبر طريقة مضمونة النتائج فيما يتصل بتأثيرها في منع حدوث الاستجابات غير المرغوب فيها، إذ لا يؤدي بالضرورة إلى كف هذه الاستجابات وعدم صدورها مستقبلاً، نظراً لإمكانية تلاشي الآثار الانفعالية المترتبة عليه، والتي تؤدي إلى كف مؤقت للاستجابة غير مرغوب فيها، ومن ثم يظل الاحتمال قائماً في معاودة إصدار لاستجابة غير المرغوبة، ويمكن أن يفسر ذلك عودة الطفل لإصدار سلوك عوقب عليه، أو عودة الأفراد الخارجين عن القانون إلى ارتكاب جرائم أخرى بعد انقضاء العقوبة المقررة عليهم. وفقاً لذلك، فإنه إذا كان التدعيم يؤدي إلى زيادة احتمال تكرار الاستجابات المرغوب فيها لما يرتبط به من آثار إيجابية لدى الفرد، فإن العقاب لا يؤدي بالضرورة إلى كف أو منع إصدار الاستجابات غير المرغوب فيها، ولذلك يشير سكينر إلى أن العقاب يعد أسلوباً ضعيفاً في ضبط السلوك وهناك نوعان من العقاب: عقاب ايجابي و عقاب سلبي.

1.2.4 – العقاب الايجابي: ويقصد به إعطاء منبه منفر أو مؤلم للفرد نتيجة لإصداره سلوكا غير مرغوب فيه، وقد يكون هذا العقاب الايجابي بدنياً، ويتمثل في إلحاق الأذى أو الألم البدني بالفرد المعاقب كالضرب مثلاً، كما يمكن يكون لفظياً (معنوياً) ومثال ذلك توجيه اللوم والتأنيب لمن يصدر سلوكاً غير مقبول اجتماعياً، أو لا يمتثل لمعايير الجماعة.

ويستخدم هذا الأسلوب في تنشئة الأفراد، سواء على مستوى الأسرة، أو على المستوى الاجتماعي العام، ويعد من الأساليب الشائعة، رغم التساؤلات المثارة حول فاعليته في ضبط سلوك الأفراد وتوجيهه الوجهة الملائمة.

2.2.4 – العقاب السلبي: يشير هذا النوع من العقاب إلى توقف تقديم الإثابة أو المكافأة بهدف خفض تكرار حدوث السلوك غير المرغوب أو استبعاده تماماً. وعندما يعود الفرد إلى إصدار السلوك المقبول، ويكف عن إصدار

السلوك غير المرغوب، فإنه يجب أن يتوقف هذا العقاب، وتقدم الإثابة مرة أخرى ،حتى يتم تثبيت الاستجابة الصحيحة.

ويستخدم هذا الأسلوب أيضا في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد، سواء من خلال الأسرة أو من خلال المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فمثلاً نجد أن أحد الوالدين قد يلجأ إلى حرمان الطفل من مصروفه الخاص، أو حرمانه من اللعب عقاباً له على عدم قيامه بالواجبات المدرسية، وذلك بهدف تعديل سلوكه في هذا المجال.كما يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب أيضا في محاولة لتعديل سلوك الأفراد الذين يسلكون بأساليب لا تتسق مع القيم والمعايير والتقاليد الاجتماعية السائدة، كأن يحرم الفرد من الاشتراك في أنشطة اجتماعية ذات طبيعة ترفيهية، أو يحرم من الترقية إلى وظائف قيادية أعلى وربما يعد هذا الأسلوب أكثر فاعلية في تعديل السلوك مقارنا بأسلوب العقاب الإيجابي الذي يمكن أن يؤدي إلى ردود أفعال سيئة وآثار نفسية سلبية لدى الفرد، بخاصة تلك التي تنتج من العقاب البدني.

3.4 – الإقتداء :

يهتم الباحثون في مجال التعلم الاجتماعي ومنهم العالم "باندورا" Bandura بمفهوم الاقتداء، حيث يفسرون حدوث التعلم من خلال محاكاة نموذج معين ومشاهدته أثناء أدائه للسلوك المراد تعلمه، ويؤدي التعلم بالاقتداء دوراً هاماً في عملية التنشئة، حيث يعد أحد الأساليب الرئيسية التي يتم من خلالها اكتساب أنماط سلوكية معينة، إذ يمثل الوالدان، والأشخاص المهمين بالنسبة للفرد نماذج قدوة هامة تسهم في تنشئته بدرجة أو بأخرى.

فيكتسب الأفراد عدداً من المهارات الهامة من خلال مشاهدة نموذج القدوة، ومن ذلك اكتساب الطفل للغة من خلال محاكاته لهذا النموذج في الأسرة، سواء تم ذلك بشكل موجه ومقصود، أو بصورة تلقائية أثناء مواقف التفاعل الاجتماعي المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتداء يؤدي دوره أيضا في اكتساب الأفراد أنماطا سلوكية سلبية، ومن ذلك اكتساب الطفل للسلوك العدواني من خلال مشاهدته لآخرين يقومون بهذا السلوك، سواء في إطار الأسرة والأقران، أو مشاهدته لمادة إعلامية معينة كأفلام العنف التي تعرض من خلال الأجهزة و القنوات السمعية البصرية.

ووفقاً لذلك فإن الاقتداء يعد أحد الأساليب الهامة التي تتم من خلالها تنشئة الأفراد، ومن ثمة يجب على الأفراد الذين يمثلون نماذج قدوة للآخرين أن يضعوا ذلك في اعتبارهم، بحيث يتعمدون إصدار السلوك الإيجابي الذي يساعد على تنمية ارتقاء الطفل نفسياً وعقلياً، ويتحكمون في السلوك السلبي، حتى لا يتعلمه الأطفال بالإقتداء.

وتجد الإشارة إلى أن فاعلية هذا في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد تتوقف على مقدار الإثابة و العقاب الناشئ من تبني سلوك القدوة، حيث يتبنى الفرد سلوك القدوة عندما يؤدي ذلك إلى مردود إيجابي بالنسبة له، كما أنه يتخلى عن هذا السلوك إذ أفضى به إلى مردود سلبي، كالعقاب مثلا. كذلك تتوقف كفاءة هذا الأسلوب على

عملية الانتباه للسلوك المشاهد، وحفظه وتذكره، وكيفية أدائه في المواقف التالية أيضاً، ومن ثم فإن كفاءة التنشئة من خلال الإقتداء مشروط بظروف معينة منها ما يختص بالقدوة من حيث أهميته وخصاله ومنها ما يتعلق بالموقف نفسه الذي يحدث فيه عملية الإقتداء، ومنها ما يختص بخصال المقتدى الشخصية.

5- ملمح (بروفيل) التنشئة الاجتماعية للطفل السوري اللاجئ

المقصود بالملمح او البروفيل هي المميزات العامة للشيء أو الموضوع المراد ضبطه وتحديده فيما بعد. فبناء على إحصائيات الهيئات الأممية والإقليمية المهتمة بملف اللاجئين السوريين خاصة الأطفال منهم، ومعطيات الواقع الميداني، وإطالة الأزمة في سوريا فانه يمكن رسم ملمح التنشئة الاجتماعية للطفل السوري اللاجئ في نظرة استشرافية، يمس الأبعاد السيكولوجية والاجتماعية والعلائقية يتميز بما يلي :

- **ضعف التكامل بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية للطفل اللاجئ.**

ففي ظل ظروف الوسط الايكولوجي الحاضن، يسجل ضعف التكامل بين مختلف مؤسسات التنشئة الموجهة للطفل السوري اللاجئ بالرغم ما يوفره هذا الوسط من مساعدات وإعانات وخدمات صحية وغذائية وتعليمية ..الخ .

- **ضعف الناتج التنشئي العام للآسرة السورية** بسبب تفككها المادي والمعنوي (بعد، غياب الوالدين أو أحدهما، البطالة، المرض، الوفاة، الفقدان، السجن،...الخ .

ومن مظاهر ذلك هشاشة الضبط الأسري الذي يشكل النواة الأولى للضبط الاجتماعي، بسبب اضطراب وضبابية النموذج الأبوي المفصلي في بناء شخصية الطفل ضمن دائرة علاقاته الأسرية. لان الأسرة بالنسبة إلى الأطفال والمراهقين يمكن أن تشكل النواة المركزية لنمو السلوك ما قبل الاجتماعي وكذا نمو مشاعر المسوؤلية تجاه رفاه وخير الآخر والإيثار، كما يمكن أن تكون الأسرة كذلك المنبع الأساسي للعداء والعنف[1].

- **تراجع واضح في التكفل بالحاجيات الأساسية للطفل اللاجئ**، خاصة الصحية منها و التعليمية – رغم المساعدات الإنسانية المقدمة في بلد اللجوء تحت مسميات مختلفة ومن طرف هيئات اغاثية أممية ودولية وقطرية ..الخ.
- **التناقض والتعارض بين المضامين التنشيئية** السابقة وأهداف المؤسسات التنشيئية القائمة في حياة الطفل اللاجئ؛ لاسيما في البلدان الغربية.
- **شعور الطفل السوري اللاجئ بالاغتراب الثقافي** نظراً للفجوة القائمة بين العناصر المادية واللامادية لثقافته الأصلية وثقافة الموطن أو مكان اللجوء. وهذا ما يزيد من صعوبات الاندماج الثقافي والاجتماعي ومن المهني.

[1] سيكولوجية العنف ، الحمد ازوي ، الغرب، الدار البيضاء: مطاعة النجاح الجديدة ،2014،ص 163.

فوسائل الإعلام التي يتعاطى معها الطفل السوري اللاجئ تروج في عدة مواقف لمضامين تربوية تنشيئية موازية لتلك التي تتولها الأسرة و المدرسة ودور العبادة ..الخ. من قبل .

ونظراً لتداخل عنصري الثقافة والتنشئة الاجتماعية وصعوبة الفصل بينهما إجرائياً، فان البعض يعرف التنشئة الاجتماعية على أنها اكتساب الفرد لثقافة مجتمع ولغته والمعاني والرموز والقيم التي تحكم سلوكه، وتوقعاته وسلوك الغير، والتنبؤ باستجابات الآخرين وإيجابية التعامل معهم. أو هي تشكيل الفرد عن طريق ثقافته حتى يتمكن من الحياة في هذه الثقافة[1] .

قد بينت الدراسات أن البيئة الثقافية ذات تأثير اكبر بكثير من تأثير البيئة الطبيعية، بل هي العامل الأساسي في تكوين شخصية الإنسان و تحديد سلوكه، فالإنسان الذي يحي بمعزل عن الثقافة لن يكون كائناً اجتماعياً بل مجرد كائن عضوي[2] .

ومن مظاهر هذا الاغتراب الثقافي التناقض الوجداني بين رواسب الجماعات المرجعية للطفل السوري اللاجئ وأهداف جماعات الانتماء الجديدة. والجدير بالذكر في هذا السياق أن العلاقات بين جماعة الانتماء وجماعة المرجع يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع على الأقل هي:

المطابقة التامة: وتحصل عندما تكون جماعة الانتماء هي كذلك جماعة المرجع .

المطاقة النسبية: فيها يمكن إيجاد نسق مستقر نسبياً يكفي لإيجاد توازن نفسي بين الجماعتين.

عدم التطابق المطلق: فيه لا يمكن للفرد أن يكون تناسقاً بين الجماعتين، فيكون "الأنا" في هاته الحالة متذبذباً تؤثر فيه الحيرة والقلق والشعور بالذنب والصراع الداخلي، الذي يمكن أن يصل إلى حد المرض النفساني[3] .

ففي الظروف الطبيعية والعادية فان الجماعات المتعددة التي ينتمي إليها الفرد تمده بقوة كبيرة وتمنحه الشعور بالطمأنينة، وذلك من خلال إشباع حاجياته المتنوعة بما فيها الحاجة للانتماء والأمن. وما وجود المدنية أو الدولة إلا نتاج الجماعات وتنظيمها من أجل سعادة الإنسان من خلال ذلك التفاعل الاجتماعي[4].

ويشير مفهوم الانتماء إلى حاجتنا الأساسية للآخرين، ويرى الباحث "دك " Dock أننا نكون في بعض الظروف أكثر حاجة إلى الانتماء وأكثر ميلاً للبحث عن صحبة الآخرين مما نكون عليه في ظروف أخرى. ومن الأمثلة على هذه الظروف الانتقال إلى منطقة أو مدينة جديدة، أو انقطاع علاقة قوية"[5] . و هذا ما ينطبق على حال وظروف الطفل السوري اللاجئ.

[1] علم النفس الاجتماعي،سميح أبو مغلي،عبد الحافظ سلامة،الأردن، عمان: دار اليازوردي العلمية للنشر و التوزيع،2002،ص 37.

[2] علم النفس الاجتماعي، فؤاد حيدر، لبنان، بيروت: دار الفكر العربي،1994 ص 172.

[3] مقدمة في علم النفس الاجتماعي و السلوك التنظيمي، رياض الزغل ، بيروت: دار قتيبة للطباعة و النشر و التوزيع،1993ص 122.

[4] مدخل إلى علم النفس الاجتماعي،باسم محمد ولي،محمد جاسم محمد، الأردن ،عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع،2004ص 60.

[5] مدخل على علم النفس الاجتماعي،روبرت مكلفين،رتشارد غروس،ترجمة : ياسين حداد،م و فق الحمداني،فارس حلمي، الأردن، عمان: دار وائل للطباعة و النشر 2001،ص 119.

- **الشعور الدائم بالخوف من المستقبل** والإحساس باللاأمن والاستقرار، وترقب المجهول وهذا ما يؤثر مستقبلاً على اتزان شخصية هذا الطفل. فاللجوء ترحال أو تنقل قصري مرهون بتحسن الأوضاع ومتابعة أخبارها وأحوالها. وهذا ما يولد الخوف الاجتماعي.

وأثناء رحلة العذاب للجوء ينخرط الطفل اللاجئ في أنواع مختلفة من السلوك الجمعي collective behavior الذي يعرفه كل من "ملغرام" و "توك" Milgram & Tock "بأنه سلوك غير منتظم ينشا تلقائياً، ولا تكون له خطة تحكم مساره فيصعب التنبؤ بتطوراته، وهو يعتمد على التأثير المتبادل بين الأفراد المشاركين فيه[1].

والذعر – حالة الاعتقاد بوجود خطر داهم يهدد جمع من الناس فيهرعون في كل الاتجاهات – والإشاعات تعد من مظاهر السلوك الجمعي الذي تطبع وتسسم مجريات الحياة اليومية للطفل السوري في اكراهات مسيرة ترحاله للبحث عن مكان اللجوء المناسب. الأمر الذي يزيد من صعوبة انغراسه في المجتمعات الجديدة أو البديلة. حتى وإن تقاسمت معه بعض العناصر كاللغة، والدين، والامتداد الجغرافي ..الخ.

- **غموض محتمل لمفهوم الهوية وأبعادها عند الطفل السوري اللاجئ**، فوجوده في بلد اللجوء يتطلب منه مرونة معينة للعيش والاندماج، الذي يشكل مع عامل الزمن بروز هويات أخرى.

ومفهوم الهوية –كما يعبر عنه "فيشر" G.Fisher-في علم النفس الاجتماعي يتجلى في فكرة مركبة تبين تمفصل السيكولوجي بالاجتماعي على المستوى الفردي، أي تعبير عن حصيلة التفاعلات المعقدة بين الفرد والآخرين والمجتمع. إن الهوية هي الوعي الاجتماعي الذي يكونه الفرد أو الفاعل الاجتماعي عن نفسه وعن المواضيع والأشياء المحيطة به، في إطار علائقي خلال سيرورة تنشئته الاجتماعية[2].

وبحكم أن الذات هي واحدة من مقومات الهوية، فإن كان تقدير الذات هو محصلة تقييم الفرد لذاته بأبعادها الجسمية، الانفعالية، العقلية والأخلاقية، فإن العالم "روزنبرغ" Rosemburg يرى أن تقدير الذات مفهوم يعكس اتجاها نحو كل الموضوعات التي يتعامل معها، والذات إحدى هذه الموضوعات[3].

فالهوية هي صمام الأمان لضمان الاستمرارية بين الماضي والحاضر.

- **صعوبات في التواصل الاجتماعي**: ويتجلى ذلك في تكوين العلاقات الطبيعية مع الآخر المختلف عن الطفل السوري اللاجئ في الإطار المرجعي الثقافي والاجتماعي، مما يصعب عليه التوافق والانتماء في الوسط الجديد. لأن بالتواصل (الاتصال) نحقق عدة حاجات منها ما يتعلق بالهوية وأخرى اجتماعية، فالتواصل هو الطريق الذي من خلاله نكون علاقات اجتماعية مع الآخرين. وعالم النفس "ويليام سوتز" William Schutz وصف ثلاثة أنواع من الحاجات الاجتماعية للتواصل هي: -الحاجة للتضمين، أي أن نكون منضمين مع

[1] مدخل إلى علم النفس الاجتماعي ، روبرت مكلفين، مرجع سابق ،ص 89.
[2] قضايا في علم النفس الاجتماعي،المصطفى حدية،المغرب، الرباط: مطبعة الرباط –نات، 2013ص113.
[3] علم النفس الاجتماعي،مرجع سابق، ص 83.

الآخرين في جماعات مختلفة. -الحاجة أو الرغبة في السيطرة ، إي الرغبة في ممارسة تأثير ما على الآخرين. - الحاجة للعاطفة، أي الشعور بالمكانة وإننا مقبولين عند الآخرين[1]

وأن الباحث "**ماورر**" اهتم في دراساته بعملية التطبيع الاجتماعي وأثرها في تعلم القيم وامتصاصها، وهو يرى أن الجانح يعاني من نقص في عملية التعلم، وأنه قد فشل في أن يمتص الكثير من عوامل الضبط الخارجي التي يمكن أن تكف عدوانه الموجه إلى الخارج، لذلك يستمر في تصارعه مع العالم الخارجي[2]

فالثقافة والتواصل الجماهيري والوسائل السمعية البصرية يمكن اعتبارها قطاع خاص في ميدان أكثر اتساعاً وهو التواصل (الاتصال) الاجتماعي، ويشمل هذا المفهوم كذلك التعليم والانتخابات السياسية، سبر الآراء والطقوس الاجتماعية ..الخ[3].

ولقد أيقن جميع المتخصصين في مختلف العلوم و قسم اكبر من الجمهور حالياً أن ظواهر التواصل تحكم كل المظاهر الاجتماعية الأخرى، ولعل التطور الذي أحرزته وسائل التواصل الجماهيري (الكتلي) communication de masse تشكل بوضوح ميزة تسيطر على الحضارة العالمية حاضراً.

ولقد صرح "ميشال فوكو" Michel Faucault: " أن البحث في الظاهرة الاجتماعية يتمركز أكثر فأكثر على عملية التواصل"[4].

- **تذبذب المسار التعليمي للطفل السوري**: إما بسب الانقطاع التام أو التذبذب في التمدرس، أو مواصلة الدراسة في وضعيات غير ملائمة ومساعدة (المكان، المؤطر، المقرر، الوسائل ...الخ وهذا يؤثر سلباً على التحصيل العلمي للطفل اللاجئ ويزيد من احتمال وقوعه في حالات التسرب ومواقف الانحراف. فالمدرسة أهم عامل من عوامل الحراك الاجتماعي Social Mobility والذي يعني الحركة الاجتماعية العليا التصاعدية التي ترقى بالفرد إلى المستويات الاجتماعية و المهنية في المجتمع المعاصر.
- **المعالجة الإعلامية للازمة السورية و حتمية اللجوء:**

غدت وسائل الإعلام في عصرنا الحالي وسيلة فعالة وقادرة على تحقيق الغزو والاستلاب الثقافي المباشر على العقول لما تحدثه من تغيير في طبيعة والقيم والمعايير وحتى العادات.

فالأثر التراكمي للمحتويات التي تنشرها وتبثها وسائل الإعلام المتخلفة حول معضلة الأزمة السورية بما فيها ظاهرة التفجير، القتل، الدمار، الفقدان، النزوح، التهجير واللجوء يظهر مستقبلاً في سلوكات الأفراد في مختلف

---

[1] communiquer autrement,Mohssen Benzakour,maroc,al jadida:EDISOFT,2011,pp118-119

[2] السلوك الانحرافي و الإجرامي، جابر نصر الدين ، الجزائر ،عين مليلة: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،2007ص 95.

[3] -les formes de la communication. (Jacque Durand paris :dunod 1981p20).

[4] سر التواصل –التعبير الشفوي و التعبير الكتابي –،نور الدين رايص، المغرب فاس: مطبعة انفو-برنت 2013 ص 13.

مجالات الحياة. وتختلف مستويات هذا التأثير بحسب خصوصيات كل مرحلة عمرية وأكثرها تأثراً بذلك فئة الأطفال.

ومن آثار تلك المعالجة الإعلامية في ديمومتها وشدتها تغيير وحتى التعديل في الاتجاهات الأساسية الراشدين والأطفال نحو موضوعات جوهرية في الشخصية القاعدية، لأن في هذا التغيير أو التعديل جملة من الوظائف تقدمها الاتجاهات كوظيفة التكيف، وظيفة الدفاع عن الذات، وظيفة المنفعة بالإضافة إلى وظيفة تنظيم المعرفة[1].

مجتمع المعرفة هو ما يوصف به المجتمع الكون الجديد الذي يستمد قوة وجوه من الثورة التقانية والتي ترتكز بالأساس على تطور تقنيات: الحواسيب والاتصالات والوسائط المستغلة لفضاءات الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. والتي قد تتضمن بعض مواضعها العدوانية ومظاهر العنف خاصة العنف الرمزي. وفي هذا السياق يولي العالم السوسيولوجي الفرنسي "بيار بوديو" Pierre Bourdieu في تحليله السوسيولوجي للعنف، ويرى أن هذا النوع من العنف يتجسد في البنى الموضوعية التي تمثلها التشريعات والقوانين التي تحفظ سلطة المهمنين، كما تظهر في البني العقلية الذاتية التي تبدو في مقولات الإدراك والاعتراف والقبول للقوانين المسيطرة. كما يرى هذا الشكل من العنف تمارسه الدولة على الأفراد والجماعات[2].

ولا يمكن الجزم بأن الأطفال يقلدون كل ما يشاهدونه من شخصيات في التلفزيون والتي تمارس العدوان، ولكن نظراً لما تتركه هذه المشاهد التلفزيونية العدوانية من آثار تراكمية في اتجاهات الأطفال وسلوكياتهم فإنها تثير لديهم الدوافع العدوانية وتعزز وجودها نظرا لكثرة تكرارها، بالإضافة إلى ذلك فإن الأطفال يقلدون ما يشاهدونه من عنف وعدوان تمارسها الشخصيات الأسطورية التي تظهر من خلال مشاهد التلفزيون، فمواقف القلق التي تعتمد عليها أحياناً بعض تلك المشاهد من أجل جذب انتباه المشاهدين يثير في نفوس الأطفال أنواعا غريبة من القلق قد يتطور بعضها إلى قلق عصابي مرضي.

خاتمة

بناء إلى ما تم التطرق إليه نخلص إلى اعتبار التنشئة الاجتماعية نتيجة تفاعل بين التكوين البيولوجي العام والبلوغ والنضج التفاعل الاجتماعي التعليم والتوجيه.

وإنها تدل في معناها العام على العمليات التي يصبح بها الفرد واعياً، ومستجيباً للمؤثرات الاجتماعية وما تشتمل عليه هذه المؤثرات من ضغوط، وما تفرضه من واجبات على الفرد حتى يتعلم كيف يعيش مع الآخرين ويسلك معهم مسلكهم في الحياة.

[1] مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، جابر نصر الدين ،الهاشمي لوكيا،ط2، الجزائر ، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية – المطبعة الجهوية قسنطينة،2006،ص .ص 94-95.

[2] سيكولوجية العنف، مرجع سابق، ص 13.

فهي بذلك العملية التي يصبح بها الفرد عضواً في مجتمع الكبار يشاركهم نشاطهم ويمارس حقوقه. ولكن في ظل إطالة الأزمة السورية سيعرف الشعب المزيد من حركية تنقل السكان بما فيها اللجوء إلى أماكن أكثر أمناً ابتداء من دول الجوار، وبحكم المعطيات السياسية والاقتصادية للعالم العربي، الذي يعاني حالياً المزيد من التشتت والعجز والتراجع وفقدان السيطرة على مصيره وتفاقم الولاءات التقليدية المتناقضة وارتباط الكيانات العربية بالخارج أكثر مما ترتبط بنفسها.

وللتقليل من أثر ملمح التنشئة الاستشرافي المشار إليه أنفاً يبقى على الدول والهيئات والمنظمات الدولية الداعمة للحراك الاجتماعي والسياسي الايجابي في المجتمع السوري خاصة دول الجوار أن تتجاوز الظرفية والمناسبتية والتنازل عن بعض مصالحها ومواقعها الجواستراتيجية من أجل البحث عن قاسم إنساني مشترك بغية تكفل أفضل ومنسق يزيد من فاعلية مساعدتها وخدماتها للاجئين السوريين خاصة فئة الأطفال منهم لأنها أكثر الفئات العمرية تأثراً في تنشئتها الاجتماعية حالياً ومستقبلاً. الأمر الذي يمهد لتجسيد مفهوم المواطنة.

قائمة المراجع:

1- أثر وسائل الإعلام على الطفل، أحمد محمد زيادي، إبراهيم ياسين الخطيب، محمد عبد الكريم عودة، الأردن، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع،ط الثانية: 2000.

2- أسس علم النفس الاجتماعي احمد محمد االزعبي، اليمن، صنعاء: دار الحكمة اليمنية، 1994.

3- سيكولوجية العنف، الحمد ازوي، الغرب، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2014.

4- سر التواصل –التعبير الشفوي والتعبير الكتابي –، نور الدين رايص، المغرب فاس: مطبعة انفو-برنت 2013.

5- السلوك الانحرافي والإجرامي، جابر نصر الدين، الجزائر، عبن مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

6- علم النفس الاجتماعي، خليل عبد الرحمان المعايطة، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 2000.

7- علم النفس الاجتماعي، فؤاد حيدر، لبنان، بيروت: دار الفكر العربي،1994.

8- علم النفس الاجتماعي، سميح أبو مغلي، عبد الحافظ سلامة، الأردن، عمان: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع،2002.

9- قضايا في علم النفس الاجتماعي، المصطفى حدية، المغرب، الرباط: مطبعة الرباط –نات، 2013.

10-مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، باسم محمد ولي، محمد جاسم محمد، الأردن ،عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.

11-مدخل على علم النفس الاجتماعي، روبرت مكلفين، رتشارد غروس، ترجمة : ياسين حداد، وموفق الحمداني، فارس حلمي، الأردن، عمان: دار وائل للطباعة والنشر 2001.

12-مقدمة في علم النفس الاجتماعي والسلوك التنظيمي، رياض الزغل، بيروت: دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.

13-مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، جابر نصر الدين، الهاشمي لوكيا، ط2، الجزائر، قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية – المطبعة الجهوية قسنطينة، 2006.

14-les formes de la communication. Jacque Durand paris :dunod 1981p20)
15-communiquer autrement ,Mohssen Benzakour,maroc, al jadida:EDISOFT,2011,pp118-119

اللاجئون السوريون والحياة الاجتماعية الخاصة بهم
(واقع بيئة وواقع حياة إنسان بلا وطن)

الدكتورة: صابرين عوض حسن سلامة حسين- جامعة القصيم- السعودية

مقدمة :

تعتبر الدول العربية من أكثر الدول ذخرا بالثقافة والمواريث الاجتماعية بالعالم، حيث أن الحياة الاجتماعية لها حضور كبير في حياة كل إنسان عربي، فعلي الرغم من وجود عديد من التحديات إلا أن الحياة الإجتماعية والثقافة العربية لها طابع خاص ومميز لدي الدول فهناك تغيرات عديدة مرتبطة بالتغير الاجتماعي وأهم تلك التغيرات التي تحدث هي.

أ- التغير الثقافي

ب- التغير البنائي والتغير التنظيمي

ج- الطبقة الاجتماعية

د- التدرج الاجتماعي

فتعتبر التغيرات التي تحدث في الظواهر الثقافية مثل المعرفة والافكار والمذاهب الدينية والاخلاقية عليها جدل طويل حول أيهما أوسع نطاق وأعم التغير الثقافي أم التغير الاجتماعي، ولكن حقا وبدون جدال أن التغير الثقافي يؤثر وبقوة وعمق في معظم جوانب المجتمع ، فمثلا إذا حدث تغير أيدولوجي فإنه يؤثر وبعمق في معظم جوانب المجتمع الفكرية والمذهبية والنظم السياسية والاقتصادية والتربوية والقومية وما اليها ولكن لابد أن يؤخذ في الاعتبار أن المجتمع هو البوتقة التي تتفاعل فيها عناصر ومكونات ثقافة الجيل وأفكاره وقيمه ، وأن إنتشار أو جمود الانماط الثقافية المتوارثة أو المستحدثة إنما يرجع الي مبلغ تقبل وتكيف العقل الجمعي ومبلغ أوضاع رضاء المشاعر الجمعية وتطويعها وترويضها لتمثل ما تأتي به من تغيرات خارج البناء الاجتماعي[1].

فتسود معظم المجتمعات الانسانية حالة من التنوع في تركيبتها العرقية فهناك إختلافات ليس بين المجتمعات المتخلفة فحسب بل هناك تنوعات داخل المجتمع الواحد علي أسس قومية

[1] إلهام بلال ، مبادئ علم الإجتماع ، دار الجامعة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2004 ، ص11

أو دينية – مذهبيةأو سلالية، مما كان ولا يزال يضع تلك المجتمعات علي محك الاختبار لبيان مدي قدرتها علي التعاطي الايجابي مع ظاهرة التنوع والاختلاف.

وتشير التجارب البشرية بشكل عام الي وجود نمطين من التفاعل بين المكونات العرقية المختلفة للمجتمعات، النمط الاول هو ذلك الشكل من التفاعل السلبي المتمثل بسيادة التعصب والذي تجسدت مظاهره في عمليات الصراع والصدام والحروب التي دارت بين الشعوب، وبقيت تلك الشعوب في حالة التخلف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

كما أن هناك النموزج اللبناني والحرب الاهلية التي حدثت بين الفرق والطوائف اللبنانية في الربع الاخير من القرن المنصرم بالاضافة الي التعصب القومي مما دفع العديد من الطوائف والفرق الي اللجوء الي دول عديدة ومنها الاتحاد السوفييتي[1].

فتعتبر دمشق من أقدم الدول العربية، علما أنها لم تحظي بحظ وافر من الدراسات التاريخية فكانت الكتابة عنها قليلة.

فكان العرب قبل الاسلام يعرفوها معرفة جيدة وما أن لبث أن تم فتحها بالإسلام وإمتزج العرب بدمشق وهنا كانت العديد من المواريث الاجتماعية الخاصة بدمشق " سوريا ".

ولكن بعد الحرب المجودة بسوريا ولجوء العديد من الافراد الي العديد من الدول منها العربية والاجنبية نجد أن هناك العديد من العلاقات الاجتماعية التي قد تقطعت وعادات وممارسات لايمكن أن تكون من السهل ممارستها في دول غريبة ولها ثقافة وأعراف مميزة مختلفة للآجئين السورين.

ومن هنا نري أن اللاجئ السوري بكل تاريخه وعلاقاته ومواريثه الاجتماعية من أعياد ومناسبات زواج وطلاق يجد مشكلة في تأقلمه بالحياة الأجتماعية الجديدة فليس من السهل علي اللاجئين السوريين الربط بين حياتهم الاجتماعية الخاصة وبين بلد اللجوء التي بها حياة اجتماعية وثقافية مختلفة فمن هنا تكون الفجوة وتجيئ مشكلة الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للبحث

أولا : مشكلة البحث :

[1] هيوا حاجي ديلويي ، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية ، دراسات ميدانية في إقليم كوردستان العراق ، أربيل ، 2008 ، ص7.

- هل يمكن أن يشكل الخاصة من اللاجئيين السوريين حياة إجتماعية خاصة بهم ؟

ومنه يندرج اسئلة فرعية :-

- هل يمكن للاجئيين السوريين أن يمارسون مناسباتهم الاجتماعية في بلد اللجوء بشكل طبيعي ؟

- هل تتأثر نظرة اللاجئيين السوريين للمستقبل لخضوعهم لحياة إجتماعية جديدة ووتتأثر شخصيتهم بالبيئة الإجتماعية أيضا؟

- هل للثقافة المغايرة أثر علي عادات وتقاليد اللاجئيين السوريين من حيث الزواج والطلاق وممارسة المناسبات الخاصه بهم؟

- هل اللجئ السوري يكون ذو بعد إجتماعي واحد أم يدمج بين ثقافته وثقافة بلد آخر ؟

- هل سيكون اللاجئيين السوريين من المهمشين في التنمية الاجتماعية لدي بلد اللجوء ؟

- هل سوف يكون هدف اللاجئيين السوريين البحث عن الذات ووممارسة عاداته أم التعايش مع الخوف في بلد اللجوء ؟

- هل يكون معرفة الغير من عادات وحياة إجتماعية هدف أم نسيان وطن وواقع اليم ؟

- هل تطغي المتغيرات الاجتماعية من عولمة وتحديث وغيرها من وسائل حديثة في بلد اللجوء علي نمط الحياة الاجتماعية الخاصة بالااجئيين السوريين؟

- هل عندما يمارس اللاجئيين السوريين حياتهم الاجتماعية بحرية تامة سيحققون شخصياتهم المتكاملة في بلد اللجوء؟

ثانيا : هدف البحث :

- معرفة مدي تأقلم اللاجئ السوري مع إحتلاف العادات والموروثات الإجتماعية الجديدة عليه.

ثالثا : أهمية البحث:

- تتمثل بتوفير بيانات ومعلومات تساعد صانعي القرار في الدول في تصميم وتنفيذ برامج خاصة باللاجئيين السوريين حتي يمكنهم التعايش في بلد اللجوء وحتي تساهم في تقديم الخدمات لهم ايضا.

- كما أن هناك أهمية كبيرة للبحث لتعريف اللاجئيين السوريين مدي ثقافة وتغيرات بلدان اللجوء.

رابعا : المنـهج وألادوات:

أولا : المناهج :- أ)- **منـهج دراسة الحالة**

وهو المنهج الذي يتجه الي البيانات العلمية المتعلقة به وحده سواء كان فردا أو جماعة أو مؤسسة ، وهو مفهوم علي أساس التعمق في مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مر بها المجتمع ، وذلك بقصد الوصول الي تعليمات علمية تتعلق بالوحدة المراد دراستها ويعتبرها من الوحدات المتشابهة وسوف تستخدم الباحثة هذا المنهج للتعمق في دراسة حالة اللاجئ السوري في حالة تعايشة في بلد اللجوء وما بها من متغيرات عديدة في الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد وغيرها[1].

ب) – المنـهج السوسيوأنثروبولوجي

في سياق دراسة الحياة الاحتماعية الخاصة بالاجئيين السوريين وعلاقتها في تكوين ملامح خاصة بهم وحرية ممارستها وجدت الباحثة من الضروري إستخدام عذا المنهج ببلاغة وكياسة للتعبير عن وجهة نظر الباحثة اتجاه مشكلة بحثها للتعبير عن واقع تغير إجتماعي علي اللاجئ السوري وتغير إجباري لعاداته وحياته الإجتماعية الخاصة به ومن ثم إكتشاف أشياء لم يكن يتسني لأحد الوصول الي فهمها بدون التقرب الي دراستها عن قرب أو معايشتها، فكان من الضروري إختيار هذا المنهج وذلك لأنه يجمع بين الكم والكيف مما يساهم في التوصل الي معلومات ونتائج دقيقة[2] .

ثانيا : الادوات البحثية :

لا يمكن أن يحقق البحث العلمي أهدافه المرجوة إلا إذا كانت عملية جمع بيانات مصممة علي أساس علمي ودقيق لأن هذه البيانات تمثل موضوع البحث الذي يسعي الباحث تحقيقه ولذلك فإن عملية جمع البيانات تعتبر من العمليات الهامة في مراحل البحث العلمي[3] .

1) – المقابلة :

---

[1] محمد محمود الجوهري وآخرون ، طرق البحث الاجتماعي ، العمرانية ، جيزة ، 2000 ، ص351.

[2] محمد محمود الجوهري ، علم الاجتماع النظرية " الموضوع والمنهج " ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1997، ص 280 .

[3] محمد عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الاجتماع المعاصر ، دار غريب للنشر والطباعة ، الاسكندرية ، الطبعة الاولي ، 1995 ، ص204 .

فالمقابلة هي محادثة تأخذ تفاعل وتجري بين فردين، وهذا التفاعل يكون موجها من أحدهما الي الآخر للحصول علي معلومات دقيقة وبيانات تفيد في دراسة موضوع معين[1] .

ولإجراء المقابلة لابد من إستثارة الدافع لدي المبحوث للإستجابة وتهيئة جو المقابلة حيث يخصص للمقابلة الوقت والمكان والظروف المناسبة[2] .

حيث يمكن عن طريق المقابلة وجها لوجه التعرف علي مشاعر ودوافع واتجاهات النفس البشرية وهذا ما يصعب الحصول عليه عن طريق وسائل أخري لجمع البيانات.

2) الملاحظ:

تعد الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات ومن أهم الأشياء الأساسية في بحث ظاهرة ، حيث أن هناك بعض أنماط الفعل الإجتماعي الذي لايمكن فهمها حقيقيا إلا من خلال مشاهدة حقيقية بمعني رؤيتها رؤي العين .

وتتميز الملاحظة عن غيرها من طرق جمع البيانات بأنها تسجل السلوك بما يتضمن من مختلف العوامل البيئية التي تحيط بالفرد وتتصل ببعض جوانب سلوكه .

وسوف تعتمد الباحثة علي أداة الملاحظة وهذا يمكنها من ملاحظة سلوك بعض الافراد السوريين اللاجئيين مع المعرفة بمدي تغير حياتهم الاجتماعية الخاصة وذلك بما كان عليها في الماضي[3] . (1)

3- الاستبيان :

وهي من الادوات المهمة جدا في أي بحث علمي .

وهناك شروط عامة لإعداد إستمارة الإستبيان أو عند تصميمها :

1- أن تكون قصيرة بقدر الإمكان .

2- ألا تحتاج أسئلتها الي إجابات طويلة .

3- صياغة الأسئلة بأسلوب سهل وألفاظ معرفة لا تحمل أكثر من إجابة .

4- ألا تشتمل علي وقائع .

---

[1] غريب عبدالسميع غريب ، مناهج البحث العلمي " موقف ةإتجاهات " منشأة دار المعارف الاسكندرية ، دن ، ص،ص 265، 266 .

[2] Festing Leon and retz ،research in the beharal ،ny ،orgdan press ،1944 ،p 342.

[3] قباري عبدالسميع غريب ، مناهج البحث العلمي" موقف وإتجاهات معاصرة " ، منشأة دار المعارف ، الاسكندرية ، 2000، ص 200،ص 265، 266.

5- تدرج الاسئلة .

6- ألا يشتمل السؤال علي أكثر من فكرة واحدة [1].

ولابد من التمييز بين نوعين من الإستبيان وهما

1- **الإستبيان المغلق** : وهو عبارة عن نوع من الاسئلة الإجابات القصيرة غالبا موافق او غير موافق .

2- **الإستبيان المفتوح** : وهوعبارة عن أسئلة مقالية

خامسا : النظرية الموجهة للبحث :

لن يثير فهم أبعاد الحياة الاجتماعية الخاصة بألاجئيين السوريين إلا من خلال علاقتها القوية بالبيئة الاجتماعية التي يعيش بها وما يوجد بها من متغيرات أجتماعية من عادات وتقاليد وثقافات ، لذلك فإن النظرية السوسيولوجية تلعب دورا هاما في تفسير العلاقة بين الحياة الاحتماعية الخاصة بهم وبين بيئة أللجوء ومن أهم المؤشرات التي توضحها النظرية أهم الممارسات والعادات ، الزواج ، الطلاق ، والنظرة المستقبلية[2].

لذلك تسعي النظرية الإجتماعية في تحقيق معرفة مثالية لإكتشاف أبعاد الحياة الاجتماعية المغايرة للآجئ السوري في ظل وروثه حياة إجتماعية خاصة به وذلك من خلال معرفة معلومات وتفسير وتحليل واقع إجتماعي ملموس .

لذلك وجدت الباحثة أنه من اهم النظريات التي سوف تخدم هذا البحث تعرف إسم نظرية التفاعل" حيث تؤكد هذه النظرية علي أهمية العلاقات الإنسانية المباشرة والمؤثرة في المجتمع، وترجع أهمية النظرية في البحث من عدة نواحي ، فنظرية التفاعل تدرس نتائج التفاعل بين الأفراد أللآجئيين وبين غيرهم من أفراد بلد أللجوء وذلك يمكن فحص هذ التفاعل لأكثر من منظور

1- المنظور السياسي:

وهو من حيث وسائل الضبط الإجتماعي في بلد أللجوء ومدي حماية اللأجئيين السوريين من قبل الإجهزة الحكومية.

---

[1] محمد عاطف غيث وآخرون ، مجالات علم الإجتماع المعاصر " أسس نظرية ودراسات واقعية " 1995 ، ص11.

[2] عبدالباسط عبدالمعطي، عادل مختار الهواري، في النظرية المعاصرة لعلم الإجتماع، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 315 – 320.

2- المنظور البنائي:

اي التقسيمات الرأسية والأفقية لكافة الأماكن والمدن والمحافظات في بلد اللجوء ومدي تأقلم أللآجئيين السوريين في هذا المجتمع.

3- المنظور الثقافي:

أي المعايير التي يهدف اليها البحث من تغيرات في الحياة الاجتماعية الخاصة باللاجئيين السوريين وربطها بقيم ومعايير وحياة إجتماعية خاصة ببلد أللجوء من خلال ممارستهم للناسبات الاجتماعية وعادات الزواج والطلاق في هذا المجتمع [1].

لذلك تري الباحثة أنه لايمكن دراسة الحياة الاجتماعية الخاصة باللآجئ السوري بمعزل عن كل هذه المناحي والمنطورات وخاصة المنظور الثقافي والذي هو حجر الأساس لفهم أي حياة إجتماعية وثقافية لأي فرد .

سادسا : مفاهيم البحث

1- مفهوم أللجوء :

للاجئ هو الشخص الذي يهرب من بلده إلى بلد آخر خوفً على حياته ، أو خوفا من السجن أو التعذيب ، وبتعدد أسباب اللجوء تتشكل أنواع اللجوء.

حق اللجوء:-

هو مفهوم قضائي قديم يقضي بإعطاء الشخص الذي يتعرّض للاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو المعتقدات الدينية في بلده والتي قد تكون محمية من قبل سلطة أخرى ذات سيادة ،أو بلد أجنبي الفرصة له للتعبير عن آراءه.[2].

أنواع اللجوء

للجوء السياسي

اللجوء السياسى يتم منحه للشخصيات المشهورة، والقادة المنشقين عن جيوشهم أو حكوماتهم، وللناشطين السياسين.

اللجوء الديني

---

[1] علي ليلة ، النظرية الإجتماعية المعاصرة " دراسة علاقة الإنسان بالمجتمع " النظرية الكلاسيكية " دار المعاف ، القاهرة، الطبعة الثالثة ، 2000 ، ص،ص 67-68 .

[2] أسماعيل زقزوق ، المهمشون بين النمو والتنمية ، مركز البحوث العربية والافريقية ، دن ، ص 76.

اللجوء الديني هو أن يقوم الشخص باللجوء إلى دولة أخرى بسبب تعرضه للإضهاد بسبب الدين أو المعتقدات اللادينية.

اللجوء الإنساني

اللجوء إلى دولة أخرى داخل أو خارج الوطن بسبب الحروب أو النزاعات الاثنية أو العرقية، وهناك دول تعيد اللاجئين إلى بلدهم الأم بعد إنتهاء هذه الصراعات، ودول أخرى تبقيهم على أرضها. اللجوء الغذائي أو الاقتصادي وهو اللجوء من دولة _لأخرى بسبب الكوارث البيئية التى تسبب المجاعات، وهو غالبا غير معمول به حاليا[1].

التعريف الاجرائي للجوء :-

هو هجرة قسرية لاتكون لها أي هدف ولا إتجاه نحو بلد معين نتيجة لصراعات داخلية عرقية أو حروب داخلية تؤدي الي إبادة بشرية وتمزق في العادات والقاليد والموروثات.

2- مفهوم الحياة الإجتماعية :

أولا : التعريف بالمجتمع :

المجتمع لغة: مشتق من الفعل " اجتمع ضد تفرق"، و المجتمع " موضع الاجتماع أو الجماعة من الناس ".

المجتمع اصطلاحا: " كل مجموعة أفراد تربطهم رابطة ما معروفة لديهم و لها أثر دائم أو مؤقت في حياتهم و في علاقاتهم مع بعض".

ثانيا : تعريف الحياة الاجتماعية :-

إن الاجتماع الإنساني ضروري، ويعبّر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو العمران، و بيانه أن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء و هداه إلى التماسه بفطرته، وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفية له بمادة حياته منه. ولو فرضنا منه أقبل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة، فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن و العجن و الطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين و آلات لا تتم إلا بصناعات

---

[1] فيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان ، 1420هـ/ 1999م ، مادة (ج.م.ع)، ص139.

متعددة من حداد ونجار... وهب أنه يأكله حباً من غير علاج فهو أيضا يحتاج في تحصيله حبا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد و الدرس الذي يخرج الحب من غلاف السنبل، ويحتاج كل واحد من هذه آلات متعددة وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير، ويستحيل أن يفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد، فلا بد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف [1].

فالحياة الاجتماعية الكل فيها يعرف قدرة ، الكبير يرحم الصغير ، والصغير يوقر الكبير ثم بين الطريقة السليمة التي يجب أن يسلكها فرد من أفراد هذا المجتمع من إتقان وعون ومساعدة لغيره وذلك بغاية من الحب والتضحية والاخلاص هكذا تكون الحياة الاجتماعية[2] .

التعريف الاجرائي للحياة الاجتماعية :-

هي نوع من أنواع العلاقات و الاستقرار والشعور بالدفئ والطمأنينة حيث تعدد الحاجات وتلبية المطالب بصورة مباشرة دون اللجوء الي أساليب أخري من العلاقات

الفصل الثاني

الاطار النظري للبحث

أولا : وفيات / مفقودون في البحر:

لا تزال تحركات اللآجئين والمهاجرين في البحر الابيض المتوسط إتجاه أوربا تسجل حصيلة مرتفعة من الخسائر في الارواح ، والنساء والاطفال وكبار السن ، وخاصة من واجه العنف والصراع والاضطهاد في سوريا وتدل هذه المأساة علي تعقد الوضع الذي يتحاج الي تحرك عاجل تشترك فيه مجموعة متنوعة وكبيرة من الجهات المعنية .

فلابد أن يكون هناك دعم برامج الاغاثة والتنمية في بلدان الاصل وذلك علي سبيل حقوق الانسان ، كما تبرز الحاجة الي تعزيز الاستثمار في برامج الإغاثة الانسانية والتعاونية

---

[1] عبد الرحمن بن خلدون، ، مقدمة في علم الاجتماع، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان ، ط1، 1401هـ/ 1981م ، ص54-55.

[2] أبي زاهد الندوي ، عبدالوهاب زاهد الخلبي ، الحياة الاجتماعية في الإسلام ، مطبعة القادر برنتيك بريس ، 1402هـ/ 1982م ، ص 11.

التنمية في البلدان التي يسافر اليها الناس وذلك لتحسين ظروفهم الانسانية والاجتماعية والاقتصادية وذلك لممارسة حياتهم الخاصة بشكل مستقر.

وبجانب هذه المعاناة التي يتعرض لها اللجئون السوريون فعند النزول الي أرض الواقع يكون هناك معاناة أكبر بكثير من الوصول أحياء فهناك المزيد من المعناة حول الحياة القاسية مادياً، وبعد الاستقرار هناك المعاناة من تطبيق الموروثات الاجتماعية علي أرض الواقع فتظهر بناء علي ذلك الفجوة النفسية والاجتماعية.

فبأي أشكال التنمية يبدأ اللآجئ هل ينمي نفسه مادياً أولا ؟ وبعد ذلك هل يمارس حياته بشكل طبيعي كما لوكانت ببلده أو موطنه الاصلي؟ هل يطبق هذا فعلا في بلد اللجوء أم هناك ما يمنعه من ظروف دينية وتغير ثقافي آخر.

ثانيا : اللاجئون السوريون بين الاغتراب واللجوء:

هناك فرق كبير بين الجوء والاغتراب حتي يفهم الامر فهناك الاغتراب الذي له دوافعه وأهدافه وعلاقة المغترب بأهالي بلده والمغتربين الاخرين والافراد مواطني بلد الاغتراب، الا أن اللجوء هو هجرة قسرية ليس لها هدف أو عنوان، كما أن اللآجئ يتصرف في ضمن إطار محدد من الخوف الشديد علي الحياة والصراع من أجل البقاء.

فالإغتراب النفسي هو ما يشعر به اللآجئ الذي يعيش في بلد غريبة وذلك حيمنا تنفصم شخصية الإنسان الاجتماعية عن نفسه وذلك في مجتماعت بعيده عنه من الناحية الصلاة والقرابة وكذلك العادات والتقاليد المتوارثه فيهرب الي الخوف علي المستقبل والنظر السودوية لأنه لايجد معوض حيث الشعور بالإكتئاب والغربة وايضا العزلة الاجتماعية [1].

فكانت وحدة المعاناة الشخصية الاجتماعية حيث لا يمكن الدمج بين هوية الفرد وهوية المجتمع فتصبح الاماني والأزمات والإنتصارات والهزائم والأهداف والآلام واحدة لاتتجزأ من شخصيات اللآجئين السوريين حيث تصبح هناك فجوة بين اللآجئيين السوريين وبين المجتمع الذي يعيش فيه فيصبح هناك هزيمة وعدم مقاومة بين هوية اللآجئ وبين مجتمع اللجوء ونجد أن المعاناة واحدة [2].

---

[1] طالب ياسين، الاغتراب " تحليل إجتماعي ونفسي لأحوال المغتربين وأوضاعهم، عمان، دن ، 1992 ، ص6.

[2] مصطفي حجازي، الإنسان المهدور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الاولى، 2005 ، ص21.

فنجد أن اللآجي يضيع منه منظور التنمية الإنسانية فلا يكون مجرد طاقات وإبداعات بقدر ما تضيع منه خيارات إمتلاك زمام أمورة وذلك لضياع ثقافته وظروفه الاجتماعية الموروثة، حيث يري تخلف إجتماعي وقهر ثقافي ويري العديد من هدر إنسانيته بجميع ألوانها الاجتماعية والثقافية.

وذلك لضياع حقه لإختلا ط الثقافات المغايرة للآجئيين السوريين حيث أن العلاقة تكون علي حذر مع الآخر وخاصة هذه الفترات بالذات تكون بها أزمات وخاصة أنها تحمل أغتراب ثقافي وهجرة ولجوء أي تحمل جميع معاني التشتت الانساني الذي لايجد له حل ألا عن طريق أتفاقيات بين دول وليس أفراد.

ثالثا : اللآجئون السوريون واقع حياة :

يعرّض اللاجئون والمهاجرون في مختلف أنحاء العالم حياتهم للخطر كلّ يوم في محاولة يائسة للوصول إلى بر الأمان أو البحث عن حياة أفضل. يتسلقون الأسلاك الشائكة ويركبون قوارب تخترقها المياه أو يسافرون خلسة في حاويات نقل ينعدم فيها الهواء.

إن خلف العناوين الصحفية والصور المؤثرة لهؤلاء الأشخاص المتنقلين قصص شخصية مفعمة بالشجاعة والمآسي والشفقة. وعلى الرغم من أن اللاجئين والمهاجرين غالباً ما يستخدمون الطرق ووسائل النقل نفسها، غير أن احتياجات الحماية تختلف بين هاتين الفئتين.

ولدراسة التحديات التي تعترض حماية اللاجئين في تدفقات الهجرة المختلطة، نظمت المفوضية مؤتمراً إقليمياً على مدى يومين في داكار بالسنغال حول حماية اللاجئين والهجرة الدولية، وذلك في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، والتي تستند إلى الحوار بشأن تحديات الحماية الذي أطلقته المفوضية في جنيف، في ديسمبر/ كانون الأول 2007.

من العوامل التي ساهمت في زيادة حجم الهجرة الدولية هناك العولمة والتفاوت المتزايد في الأوضاع المعيشية، سواء داخل البلدان أو في ما بينها .إن العديد من الأشخاص المتنقلين يبحثون عن فرص للعمل أو التعليم، والبعض يسعى إلى لم الشمل مع أسرهم في حين يحاول الكثيرون الفرار من الاضطهاد أو الصراعات أو العنف العشوائي في بلدانهم.

وفي حين لا يشكّل اللاجئون وملتمسو اللجوء سوى نسبة ضئيلة من التحركات السكانية العالمية، إلا أنهم غالباً ما يسافرون جنباً إلى جنب مع المهاجرين العاديين. إن جزءً كبيراً

من هذه التحركات غير نظامية، بمعنى أنها غالباً ما تتم دون الوثائق المطلوبة ومن خلال معابر حدودية غير رسمية أو عن طريق مهربين.

ويعرّض الأشخاص الذين يتنقلون بهذه الطريقة حياتهم للخطر، حيث يضطرون في أغلب الأحيان إلى السفر في ظروف غير إنسانية، كما أنهم قد يتعرضون للاستغلال وسوء المعاملة. وتعتبر الدول هذه التحركات تهديداً لسيادتها وأمنها، علماً أن ذلك قد يكون، في بعض الحالات، سبيل الخلاص الوحيد المتاح أمام الأشخاص الفارين من الحروب أو الاضطهاد.

وفي الوقت الذي تعترف فيه بضرورة مراقبة الحدود لمكافحة الجريمة الدولية، بما في ذلك التهريب والإتجار غير المشروع، إلا أن المفوضية تشدد أيضاً على ضرورة تقديم ضمانات عملية للحماية تكفل ألاّ يتمّ تطبيق هذه التدابير بطريقة عشوائية أو غير متناسبة وألاّ تؤدي إلى إعادة اللاجئين إلى بلدان تكون حياتهم أو حريتهم فيها معرضة للخطر.

وتعمل المفوضية مع الحكومات في كافة أنحاء العالم لمساعدتها على التصدي لبعض هذه التحديات بطريقة متسقة وعملية. وكمثال على ذلك خطة النقاط العشر التي تعمل المفوضية حالياً على تنفيذها. وتحدد خطة العمل هذه المجالات الرئيسية التي تستلزم اتخاذ إجراءات معينة لمعالجة مسألة الهجرة المختلطة في كل من بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

رابعا : عادات الحياة الاجتماعية للآجئيين السوريين :-

انتهى الاجتماع الدولي المنعقد في جنيف بشأن محنة اللاجئين السوريين، حيث عرضت الدول فرصاً جديدة لإعادة التوطين وأشكال أخرى من القبول الإنساني، مع تسليط الضوء أيضاً على التحديات التي سيتم مواجهتها على مدى الأعوام الثلاثة القادمة في ما يتعلق بتضييق الفجوة بين عدد الأماكن التي تريد البلدان تقديمها للاجئين السوريين والعدد الذي تعتقد المفوضية بأنه مطلوب بشكل عاجل..

وفي كلمته الختامية، تحدث فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عن أن المؤتمر قد حقق "اعترافاً واضحاً بالحاجة للتضامن وتقاسم مسؤولية اللاجئين". لكنه ذكّر الممثلين أيضاً بالسياق الأوسع للنزوح العالمي والتحديات الهائلة المقبلة، بما في ذلك التوصل إلى تسوية سياسية لسوريا والتعامل مع النزوح المستمر والتدفقات الثانوية جراء الصراعات في أماكن أخرى.

وصرّح قائلاً: "أنا أعي بأننا نطالب بهذا الأمر في وقت صعب جداً وسياق مثير للقلق ولكن التضامن مطلوب على الصعيد العالمي، ويعتبر الجهد الجماعي لعدد كبير من الدول والجهات الفاعلة في الدول، أمراً أساسياً."

وبشكل عام، قال بأنه تم إحراز تقدّمٍ يوم الأربعاء في مجالات عديدة:

تعهدت الدول معاً بزيادة عدد أماكن إعادة التوطين والقبول الإنساني بشكل بسيط ليصل المجموع حتى اليوم إلى حوالي 185,000. وعرضت دول كثيرة زيادة ملحوظة إضافية في برامجها العالمية لإعادة التوطين لهذا العام وفي الأعوام القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، إلتزم الإتحاد الأوروبي بإعادة توطين المزيد من اللاجئين من تركيا.

أكد عدد كبير من الدول إلتزامه بلم شمل العائلات، بما في ذلك الاستعداد لتسهيل الإجراءات.

أعلن عدد كبير من الدول في أميركا اللاتينية وأوروبا عن برامج جديدة لمنح تأشيرات إنسانية أو توسيع البرامج القائمة.

أكدت 13 دولةً تقديم المنح الدارسية والتأشيرات للطلاب اللاجئين السوريين.

ذكر عدد كبير من الدول تسريع عمليات قبول اللاجئين من خلال إزالة أو تسهيل العوائق الإدارية.

قدمت دولتان إلتزامات مالية كبيرة لدعم برامج المفوضية لإعادة التوطين. وعرض عدد كبير من دول إعادة التوطين الحالية تبادل خبراتها مع البلدان الجديدة في إعادة التوطين.

وتقدر المفوضية بأن 10 في المئة على الأقل من اللاجئين في البلدان المجاورة لسوريا والبالغ عددهم 4.8 مليون لاجئ سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية أو إعادة التوطين لينتقلوا بأمان إلى مكان آخر قبل نهاية عام 2018 ويشمل ذلك الأشخاص الضعفاء جداً كالناجين من التعذيب أو اللاجئين الذين يعانون من حالات صحية خطيرة أو النساء اللواتي يرعين بمفردهن عدداً كبيراً من الأطفال من دون دعم العائلة.

ونظر المؤتمر الذي عقد يوم الأربعاء أيضاً في التدابير التي تهدف إلى استكمال برامج إعادة التوطين المتوفرة أو القبول الإنساني كالتأشيرات الإنسانية والكفالة الخاصة ولم شمل العائلات والمنح الدراسية والإجلاء الطبي وبرامج تنقل اليد العاملة بما في ذلك ممارسة حياتهم الإجتماعية من خلال مشاركة القطاع الخاص. وتكمّل هذه الآليات برامج إعادة

التوطين المتوفرة، وتساعد في ضمان أن الحصص المحددة ما زالت متوفرة للاجئين المحتاجين من أي مكان آخر في العالم.

إن هذا المؤتمر الذي ترأسه المفوضية هو أحد الأحداث الرئيسية العديدة في عام 2016 المعنية باللاجئين السوريين. ويأتي هذا المؤتمر بعد مؤتمر لندن حول سوريا الذي ركز على الجانب المالي من التحدي الإنساني الذي يفرضه أكثر من 13.5 مليون شخص محتاج داخل سوريا و4.8 مليون لاجئ في المنطقة المجاورة إلى جانب احتياجات المجتمعات في الدول المضيفة ويأتي هذا المؤتمر قبل قمة سبتمبر/أيلول حول اللاجئين التي ستنعقد في اجتماع الجمعية العامة[1].

خامسا :اللآجئيين السوريين أزمة حياة لا تنتهي:

نعلم أن التصارع بين العادات والتقاليد مع وعي الاخر كي يعترف بها يؤدي الي تشكيل علاقة تسمي علاقة العبد والسيد وعلي هذا الاساس يكون هناك صراع بين اللآجئ السوري وبين أفراد البيئة التي يعيش فيها ، وعليه أن يتصارع مع هذا الوعي وأن يضع حياته في خطر لكي يؤكد حريته علي أن يقوم بهذا الصراع دون أن يؤدي هذا الي القضاء علي حريته أو المساس بآدميته ومن هنا يكون هناك رهاب وخوف لدي اللجئ السوري اتجاه الدولة التي لجأ اليها دون شك[2].

يعتبر الرهاب الاجتماعي " الخوف الاجتماعي " أتجاه الحياة الاجتماعية من العوامل المؤثرة بشدة علي حياة الافراد داخل اي مجتمع وخاصة الانسان اللآجئ في دولة غريبة عليه في لغتها وعاداتها وتقليدها ، وغالبا ما يقلقون من المستقبل وايضا الخوف الاجتماعي لا يكون محددا ولكنه يمكن أن يشمل الخوف من تناول الطعام أمام أحد أو الشراب أو ممارسة عادات ومناسبات إجتماعية أمام أحد حتي لا يتعرض للنقد الثقافي[3].

ففي الحقيقة الأمن الاجتماعي في حد ذاته شئ أساسي للإنسان وللمجتمع ، وهناك مشروع حول الحق في الامن كحق جماعي للإنسانية ، هذا الحق نص عليه في أغلب النصوص

---

1 مؤتمر جنيف حول سوريا ، 30 / مارس آذار 2016.

2 ألانا والافراد والجماعة ، دراسة فلسفة سارتر ومسرحه ، دار النتخب العربي للنشر والتوزيع والترجمة ، بيروت – لبنان ، 1415- 1994 ص 7.

3 حسن المالح ، فيصل الزراد وآخرون ، الرهاب الإجتماعي عند العرب ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية ، 2004 ، ص 59.

المتعلقة بحقوق الانسان ، ولكن الامن أيضا يجب أن ننتبه الي أنه مسالة شخصية ، ومسالة الي حد ما هناك جانب لا يمكن تحليله ولا يمكن ضبطه وهو الاحساس بالأمن وهذا ما يواجهه اللآجئيين السوريين في الدول التي لجئوا إليها أزمة لا تنهتي من عدم الاحساس بالرضا والامن والاستقرار .

حيث أن الأمن الوطني هو ما يسعي اليه اللآجئين السوريين داخل اي مجتمع هم يعيشون فيه حيث أشكاليات الامن متفاوته من بلد الي آخر هناك بلد تتقبل التغيرات القادمة عليها وهناك دول تأبي ذلك تماما وترفضه[1] .

وما بين الراهاب الاجتماعي وعدم الاحساس بالأمن يشعر اللآجئيين السوريين بأزمة لاتنتهي بحياتهم القادمة وتؤثر بالطبع علي نظرتهم المستقبلية وايضا ضياع حياتعم الإجتماعي ما بين تقاليد وعادات لابد أن تنسي داخل دول اللجوء .

فكيف تدخل الي مجتمع وكيف تخترقه وكيف تندمج معه وكيف تستجيب لقوانيه وتتخلي عن ما بداخلك من موروثات وتكون مجرد خيوط من ثوب قديم هذه هي المشكلة الحقيقية التي تواجه اللآجئ السوري في بلد اللجوء، حيث يكون الاكل من أجل الحياة هو الهدف الرئسي للفرد اللاجئ.

سادسا :حماية اللآجئين في ظل التدفقات وتنميتهم إجتماعيا :-

حظي الربط بين حركة اللآجئين وملتمسي اللجوء والظاهرة الأشمل للهجرة الدولية بإهتمام جم، ومن المعترف به علي نطاق واسع إزدياد تعقيد أنماط التنقل البشري التي شهدتها الأعوام الأخيرة، والان تلتقي تحركات الهجرة واللآجئين في عدد من الطرق المتباينة، ونتيجة لهذا الالتقاء وجد أنه من الضروري بل ومن المرغوب فيه أيضا التعامل مع القضايا الناجمة عن تدفقات الهجرة المختلطة التي من شأنها التأثير علي مهام حماية اللاجئين وإيجاد حلول دائمة.

وفي سياق تحركات الهجرة المختلطة، يكمن إهتمام الدول في المحدد الاساسي في ضمان توفير هذه الحماية الي الأشخاص الذين يستحقونها بموجب القانون الدولي.

---

[1] فائزة الباشا ، الأمن الاجتماعي والعولمة ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الموسم الثقافي ، جامعة الفاتح ، 2006 ،ص 26

فتحظي مسالة الهجرة أو اللجوء بإهتمام بالغ علي المستوي الدولي، ويعني هذا أنهم مجموعة مميزة يعترف بها القانون الدولي ويقدم لهم الحماية، ويجب مراعات المناقشات المعنية بتحركات الهجرة المختلطة حقيقة وجود لاجئين وأشخاص آخرين محتاجين الي حماية ضمن أولئك الذين يسعون الي دخول أوربا من إفريقيا سواء بطرق شرعية أو غير شرعية حيث يتزايد عددهم من عام الي آخر.

فيشكل اللآجئون السوريون أحد العناصر الكبيرة في التدفقات التي لفتت الانظار اليها نتيجة للظروف القهرية التي تمر بها بلادهم، حيث يتم نقلهم بطريقة غير نظامية مستعينين بنفس الطرق ووسائل المواصلات البحرية والبرية، حيث راعت العديد من الدول تحركات هذه الهجرة علي نحو فعال وهادف يراعي جوانب الحماية.

سابعاً: مساعدة اللآجئين وحريتهم في ممارسة حياتهم الخاصة : -

كما تحث مفوضية الدول الاوروبية بوجوب الإعتراف بمفهوم التنمية بمعناه الشامل الواسع الذي يشمل ايضا الجوانب الاجتماعية للآجئين، حيث تري المفوضية أن التنمية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولكافة الشعوب المشاركة في التنمية الإقتصادية وألإجتماعية والثقافية والسياسية والمساهمة فيها والتمتع بمزاياها بحيث تتحقق كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بصورة كاملة أي الحق في الممارسة للعادات والتقاليد والاعراف المتوارثة وايضا حق الزواج والعمل.

ولكن غالباً ما تقلل بلدان الإتحاد الاوروبي والبلدان الصناعية الأخري من إحتمال مساهمة وملتمسي اللجوء في بناء إقتصاد البلدان المضيفة لهم وكذلك تنمية بلدانهم الأصلية وتتجاهله، ويكون هذا هو الحال عندما يسمح للآجئين بالمشاركة في سوق العمل والحياة الاجتماعية على وجه الخصوص.

لذلك تحث المفوضية الأوربية على:

* أن يقوم الاتحاد الأوروبي بإستكمال المساعدات الطارئة والانسانية للآجئين حيث توجه الأموال للتنمية الاجتماعية.

* من الواضح العلاقة بين الهجرة واللجوء والتنمية، بما في ذلك توفير المساعدات الأنمائية في المناطق التي يسكنها اللآجئون والنازحون أيضاً داخلياً.

* أن يضمن الاتحاد الاوربي توافق الجهود المبذولة اتجاه التخطيط الانمائي التي تعكس إحتياجات اللآجئين وفق برامج التنمية.

* أن تقوم البدان المضيفة للآجئين بتخفيف حدة سياسات الايواء في المخيمات وتوفير المزيد من الفرص، ويتضمن سوق العمل وتقديم التسهيلات لممارسة عاداتهم الاجتماعية وطقوسهم بصورة طبيعية

* أن تمكن دول الاتحاد الاوروبي اللاجئين من أخذ الحقوق المكتسبة مثل الإشتركات في صناديق المعاشات بالدول لاعضاء[1].

ثامناً: اللاجئون السوريون والبحث عن أفق جديدة لحياتهم الاجتماعية:

حق اللجوء في الإسلام:

كرم الإسلام اللآجئين ولو كانو من غير المسلمين ومنع إكراههم علي تغيير معتقداتهم وعدل معهم ولم يقبل إنتقاص حقوقهم ، وأمن لهم الحماية علي حياتهم وأموالهم ولم تشمل أسرهم وجمع العديد من نصوص القرآن الكريم والشعر العربي القديم قبل وبعد الإسلام.

وفي وقتنا الحالي نجد أن الغالبية العظمي من اللآجئين علي مستوي العالم هم المسلمين وهذه حقيقة راسخة في وقت تتزايد فيه حدة التعصب بشتي أشكاله العرقية والدينية في العالم، وحتي في أكثر المجتمعات تقدما حيث نري ظهور العنصرية وكراهية الأجانب لتشويش الرأي العام وإستغلاله وكذلك بالخلط بين اللآجئين والمهاجرين وحتي الإرهابيين وهذه المواقف ذاتها هي التي ساهمت في بث الفهم الخاطئ للإسلام والذي دفع اللآجئون المسلمون ثمنا باهظا له، لنكن واضحين تماما: أن اللآجئون ليسوا إرهابين ، إنهم ضحايا الإرهاب.

ومن هذه النظرة السوداء الي اللآجئين من قبل البلدان الأخري فنرى أن هناك العديد من المصاعب تواجه اللاجئين السوريين تجاه ممارستهم حياتهم بصورة طبيعية دون الشعور بضجر ممن حولهم[2].

دراسات سابقة تبين أزمة اللجوء السورية

---

[1]-1 الموفضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللآجئين ، توصيات حول الهجرة والتنمية ، ليبيا ، 2006 ، ص23

[2] محمد أبو الوفا ، حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقنون الدولي للآجئين " دراسة مقارنة " الرياض ، 1430 هـ / 2009 م ، ص7 .

دراسة كل من/ محمد علي سميران، مفلح علي سميران عن أزمة اللجوء السوري وتأثيرها علي الاردن

فكان هدف الدراسة حول ما تأثرت به الاردن من اللجوء السوري والاهمية ما تسببت فيه الازمة السورية من تكدس في التعليم وأزمة المياة وغيرها من أزمات البطالة وغيرها .

لقد بدأت الأسر السورية بالقدوم إلى أراضي المملكة الأردنية عبر مركز حدود جابر وبطرق مشروعة، وذلك لوجود امتداد عشائري وعلاقات اجتماعية واقتصاديه وتاريخيه بين سكان محافظة حمص السورية، وسكان محافظة المفرق الأردنية كما هو الحال بين سكان اربد الأردنية، ودرعا السورية، وفي تلك الفترة المبكرة المتمثلة في الأشهر الست الأولى من عمر الانتفاضة السورية فقد كانت العائلات الأردنية تقوم باستضافة أقاربها وأنسباؤها من أبناء العائلات السورية النازحة بسبب الأحداث، بينما تسارعت الجهود الأهلية المتمثلة ببعض الجمعيات الخيرية المحلية إلى تقديم المساعدة للعائلات السورية المقيمة في المدن الأردنية بجهودها المتواضعة، أو بتعاون مع جهات اغاثيه دوليه تقوم بتوزيع المساعدات على الأسر السورية المستضافة في المحافظات ألأردنية

ونتيجة للأزمة السورية فقد شهد عام 2012 تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السورين الى الأردن عبر الحدود الشمالية بطريقة مشروعة، أو غير مشروعة، وجاء هذا النزوح الكثيف بحثا عن الأمن والأمان وبغرض العلاج للجرحى والمصابين خلال الأحداث التي اندلعت في سوريا[1].

وهناك دراسة سابقة لعلي الخطيب تحت اسم: هبة إنسانية- البعد الاجتماعي الاقتصادي لأزمة اللاجئين السوريين

في الكتاب تحت عنوان «هبة إنسانية- البعد الاجتماعي الاقتصادي لأزمة اللاجئين السوريين»، الى ادماج السوريين في البلاد الامر الذي يرى ان له الكثير من الايجابيات والتي اهمها المشاركة في الانتاج، موضحا ان السوريين اليوم شكلوا ثلث الاستثمارات في تركيا.

---

[1] محمد علي سميران ، مفلح علي سميران ، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية الشريعة وكلية القانون في جامعة آل البيت حول " الإغاثة الإنسانية بين الإسلام والقانون الدولي واقع وتطلعات " 19-20/ شعبان 1435هـ الموافق 17-18 /6/ 2014م.

وعد منصور التخوفات من ان يأخذ السوري مكان الاردني في سوق العمل، تخوف «قصيرة النظر»، إذ ينافس السوريون اساسا اليوم في المهن المتدنية والتي لا يعمل فيها أصلا إلا 5% من القوى العاملة الاردنية، مضيفا ان عمل الفرد يعني انفاقه ما يجنيه في السوق الاردنية ما يساهم في دوران عجلة الانتاج بصورة أفضل.

وبين منصور ان الحديث عن ارتفاع سعر العقار على الاردنيين يكفيه «قلب النظرة» السائدة، وأن ينظر الاردنيون إلى أن صاحب العقار أردني أيضاً واستفاد من الوجود السوري خصوصاً، وسوق العقار كان راكدا قبل قدوم السوريين إليه.

وشهدت الجلسة نقاشاً متفاعلاً بين المتحدثين والجمهور الذين تختلف آراؤهم فيما يتعلق بالوجود السوري في الأردن، الأمر الذي حاول فيه المتحدثون توضيح وجهات نظرهم[1].

تاسعا : الازمة السورية مسؤولية مَنْ ؟

مأساة اللاجئين السوريين تتفاقم والمجتمع الدولي يخلف بوعوده

إِذَا مَا ضَاقَ صَدْرُكَ مِنْ بِلَادٍ   تَرَحَّلْ طَالِبًا أَرْضًا سِوَاهَا.

هذا هو حال السوريين في ظل الاوضاع المأسوية التي يعانيها بلدهم ما يضطرهم الى ترك اراضيهم وارزاقهم طلبا للأمان في بلاد أخرى، بيد أن هذا الأمر لا يخلو من مخاطر وأهوال يتعرض لها هؤلاء أثناء اللجوء تنتهي أحياناً بنتائج كارثية تودي بحياتهم وما صورة الطفل السوري "ايلان" غريقاً على احد الشواطىء التركية والتي هزت مشاعر العالم الا خير دليل على ما يتعرض له معظم السوريين.

عن المسؤول عن تدمير سوريا وتاليا هجرة ابنائها تحدثنا الى الكاتب والمحلل السياسي فيصل جلول الذي راى ان هناك طرفان مسؤولان عن هذه الكارثة الاول هو داعش التي تسببت بتهجير الناس من بيوتهم، ثانيا اوروبا التي صنعت الحرب وشنت حملة دولية على سوريا وحولت شعب ومجتمع كان مستقرا يعد بنمو كبير وطبقة وسطى واسعة الى شعب لاجئ ويستعطي الفيز.

ويرى جلول ان المطلوب ايجاد حل سياسي سريع للازمة في سورية وتأمين مساعدات عاجلة للنازحين، موضحا ان "المطلوب من المجتمع الدولي ان يتحمل مسؤولية كارثة صنعها"،مؤكدا ان "هذا المجتمع الذي اخفق في اسقاط النظام في سوريا يجب ان يسعى الى

---

[1] علي الخطيب ، هبة إنسانية– البعد الاجتماعي الاقتصادي لأزمة اللاجئين السوريين ، الاردن ، 2014 ، ص 11.

حل سياسي متناسب مع الوقائع الموجودة على الارض ، ثانيا عليه ان يعالج مشكلة اللاجئين في البلدان التي تحول فيها اللجوء الى عبء فيها مثل لبنان، الاردن وحتى تركيا ، ثالثا ان يستقبل بكرامة واحترام هؤلاء الضحايا الذين تسبب في خلقهم[1].

عاشراً: حياة اجتماعية واقعية من مخيمات أردنية:

على طريق صحراوي خال، تطل رقعة من الوحدات البيضاء المتراصة. من بعيد تبدو تلك المساحة وكأنها منطقة اقتصادية والوحدات حاويات بضاعة. ثم يظهر السياج الحديدي ليوحي بأن المكان ربما يكون منطقة أمنية لثكنات عسكرية. لكنه لا هذا ولا ذاك. إنه مخيم للاجئين سوريين في منطقة الأزرق شمالي الأردن.

يتطلب الدخول الى الموقع اذنين اثنين. واحد من السلطات الامنية الاردنية وآخر من القيمين على الموقع من الامارات العربية المتحدة. فالامارات هي التي أنشأت المخيم وهي التي تديره وتؤمن معظم الخدمات لقرابة الخمسة آلاف لاجيء سوري فيه.

التنظيم العالي للمكان وتجهيزاته التي تضم الواحا شمسية لتوليد الطاقة ومحطة لتكرير المياه وملعبا للاطفال ومركزا صحيا جعل كثيرين يطلقون على المكان اسم "مخيم الخمس نجوم."

تكتسب التسمية وقعا أكبر إذا ما قورنت ظروف اللاجئين في المخيم بظروف العيش في مخيم الزعتري، أكبر مخيم للاجئين السوريين في الاردن والمنطقة ، وثاني أكبر مخيم لاجئين في العالم.

خدمات عالية وانضباط

أكثر ما يدهش زائر مخيم الأزرق هو الهدوء الذي يسيطر عليه والذي لشدته يصبح مقلقاً بعض الشيء. ففي المخيم لا رجال يتسامرون ولا نساء يتجمعن وحتى الأطفال يلعبون في ساحة اللعب أو بجانب صفوفهم. ما عدا ذلك، صمت وفراغ سمعي وبصري.

لا شك أن شمس الصحراء الحارقة تلعب دوراً أساسياً في قتل الحياة في المخيم، فيفضل اللاجئون أن يلزموا مساكنهم لمعظم النهار بدل الخروج في العراء.

"لا أستطيع أن أنكر أن الخدمات هنا جيدة. ولكن الصحراء كالجحيم. لماذا وضعونا هنا، ألأننا لاجئون؟"، يقول أحد اللاجئون من محافظة درعا السورية.

---

[1] مركز الشرق العربي ، أزمة الجئين السوريين مسؤولية من ، 2015 .

ولكن هناك أسباب أخرى لانضباط المكان. فالمخيم يقوم على نظام معين أساسه امتصاص اي سبب للاحتقان أو التوتر فيه.

لا يستقبل المخيّم أبداً الرجال غير المتزوجين كما أن الأولوية في الانتقال إليه هي للعائلات الكبيرة ولذوي الاحتياجات الخاصة.

يضم المكان غرفتي جلوس تسمّيان "غرف التلفزيون". واحدة للرجال وأخرى للنساء. فلا اختلاط في المخيم وحتى التفاعل الاجتماعي محدود بنطاقه المرسوم: غرفة التلفزيون.

أما الرجال ينشغل معظمهم بأعمال موكلة اليهم. يعمل معظمهم في المطبخ لاعداد وتوصيل ثلاث وجبات ساخنة في اليوم لكل لاجىء. كما في المخيم حلاق ومحل أغذية يديره آيضا لاجئون[1].

محمد كان يعمل في سوريا في البناء. الآن بات مساعد طباخ في المخيّم. كغيره في المطبخ، يلبس اللباس الأبيض ويغطي شعره من أجل نظافة الطعام. يتحسّر على الايام السابقة ولكنه لا ينزعج من عمله الحالي. "يكفيني لشراء الدخان"، يقول بنوع من التسليم . وهو خلال إحدى نوبات الاستراحة خارج المطبخ.

إلا أن في الأمر أكثر من مجرد تأمين نفقات جانبية. فالفكرة الرئيسة تقوم على ملء وقت اللاجئين بشكل منتج يسحب اي أجواء توتر ومشكلات قد تنشأ بينهم او بينهم وبين الأردنيين بسبب الضجر او البحث عن نشاطات غير منتجة لملء الوقت.

دروس الزعتري:

"كل ذلك مبني علي دروس تمّ تعلمها من تجربة الزعتري"، يقول ديفيد ترزي، رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في الآردن.

Image caption مخيم الأزرق لا يستقبل أبداً الرجال غير المتزوجين.

نحو مائة وعشرين ألف لاجئ يعيشون في الزعتري، في منطقة المفرق شمالي البلاد. فالفارق في المساحة الجعرافية وحجم عدد اللاجئين بين المخيّمين كبير للغاية.

يمتد الزعتري على مساحة كبيرة شهدت توسعات عدة مع الازدياد المضطرد في عدد اللاجئين. سبق الضغط السكاني والأزمة الطارئة التنظيم، فظهرت مشاكل متعددة في المخيم، على رأسها المشكلات الآمنية.

---

[1] مركز الشرق العربي للآجئين السورين حول العالم ، اللآجئون السوريون يعيشون ظروفا قاسية بالأردن ، 2012 .

من السهل ملاحظة ان المشكلات الموجودة في الزعتري أثرت على العلاقة بين بعض سكان المخيم والقوات الأمنية الأردنية التي اتخذت مؤخرا تدابير جديدة على مداخل المخيم.

"في فترة معينة، تحول الزعتري الى منطقة خارجة عن اي سيطرة، وباتت فيه مشكلات متعددة"، يقر ترزي. ويضيف: "قد يكون الزعتري أكثر حيوية من مخيم الازرق ولكن الأخير أكثر انضباطاً وبالتالي ظروف العيش فيه أفضل لعدم وجود مشكلات كالتي في الزعتري".

العدد الاكبر من اللاجئين السوريين في الاردن لا يعيش في مخيمات بل يستأجر منازل أو يسكن مع أقارب وأصدقاء في مختلف المناطق في البلاد. هؤلاء يتلقون ايضا مساعدات من الجهات الدولية ولكن كثيرين منهم يشتكون من أن تلك المساعدات لا تؤمن لهم حتى اساسيات الحياة.

أما الذين في المخيمات، فيقارنون سيئات وحسنات كل مخيم، يتحدثون إلى أقارب لهم في المخيّم الآخر ويسألونهم عن ظروف عيشهم. ولكنهم في النهاية لا يملكون حرية اختيار المخيم الذي يحالون اليه. حتى هذا الخيار يعتبر ترفاً لا يملكه لاجىء هارب من القصف[1].

الحادي عشر: اللاجئون السورين وحياة اجتماعية تنحدر نحو الإبادة والنظرة إلى المستقبل:

إذا كانت البشرية قد تهددت يوما بالإبادة بالقنبلة الذرية، الفيس هذا الخطر نفسه أن يناضل الانسان اللآجئ الي بلد غريب للحفاظ علي هويته المفقوده فاللجوء يبقي العدو الذي يسلط سيفه علي الإنسانية والحياة الاجتماعية السورية.

فاللآجئون السوريون على شفا حفرة من الانهيار والتهديد بإبادة تاريخ إجتماعي ذو كفاح طويل، فهم فعلاً يتحدون الخطر في اللجوء الي بلد غريب عنه إجتماعياً وثقافياً بل إنهم يتحدون الحياة لكي يبقيون علي قيدها.

فغير الاجتماعي ضرورة حتمية وملحة لأي مجتمع دون التخطيط لها ولكن في حالة اللجوء نري أن الغالبية العظمي يتغيرون بصورة ضرورية قسرية وليست بالإختيار ولكن بالإجبار وذلك للإسباب التالية:

1- أن الحياة البشرية جديرة بأن تعاش، ومن الصعب تخيل الفرد حياته بدون هوية أو اندثاره المعنوي.

[1] مركز الشرق العربي للآجئين السورين حول العالم ، مرجع سابق

2- صعوبة العيش في بلد اللجوء بحياة ما تسمي بالبعد الواحد، أي إنسان منشق الي اثنين يعيش مجبر بحياة لا يقبلها وصعوبة ممارسة عاداته من ممارسات زواج وولادة وطلاق وغيرها من العادات والتقاليد.

3- العيديد من الافراد دائما تبحث عن معني حقيقي أو هدف تسعي اليه، ولكن اللآجئ دائماً وأبدا يسعي للأكل فقط من أجل الحياة.

4- وهناك أيضاً البحث عن الذات الحقيقية.

5- التعايش مع الخوف حتي يبقي الجنس البشري ولا يندثر.

فالهروب من دمار وإبادة شمالة لشعب باكمله كفيلة بأن يكون الانسان السوري عبد للقيود المفروضة عليه حيث إنه يهرب من دمار بشري الي دمار إجتماعي ومحو كيان و إنسانية بأكملها يؤدي الي خلق إنهيار نفسي ، فالشخصية باتت ينقصها أشياء عديدة ومنها الكمال الانساني وهذا الكمال لا يظهر إلا بإكتمال العادات والتقاليد وموروثات لا يمكن أن يتخلي عنها أي أنسان مهما إن كان.

ومن ذلك كله باتت النظرة الي المستقبل تكون مهمشة وهشة وغير قادرة علي تحقيق أي أهداف ولا أماني فينظر اللآجئ الي المستقبل نظرة فاقدة للمعاني وعدم الإحساس بالأمان والنظرة تكون حتميا سوداء ليس بها غير الذلة والإنكسار واللاإهانة.

فغالبا ما تتعامل السياسات الخاصة باللجوء والهجرة والانتقال مع نتائج الهجرة وليس مع أسبابها، لذا يجب أن يوجد نهج متناسق بشأن قضية التحركات، فلابد من الضروري يعالج الهجرة القسرية بمعالجة الصراعات المسلحة وإخفاقات الحكومة وانتهاكات حقوق الإنسان التي تدفع الأشخاص إلى مغادرة بلادهم وطلب الحماية في دول أخرى.(الباحثة)

لذلك ترى الباحثة أن هناك العديد من المقترحات والتوصيات التي يجب مراعاتها لخلق حياة جديدة وستذكر لاحقاً:

الثاني عشر :معالجة الاسباب الجذرية للهجرة القسرية:

قال رئيس الوزراء التركي، أحمد داود أوغلو إنهم يتخذون قرارا "يتطلب الشجاعة " في قبول عودة كل مهاجر غير نظامي انطلق من الأراضي التركية، دون النظر إلى جنسيته، مضيفاً

أنهم يقومون بذلك وهم على ثقة بأن الاتحاد الأوروبي سيستقبل لاجئاً سورياً من تركيا، مقابل كل مهاجر سوري تقبل بلاده عودته إليها من الجزر اليونانية[1].

وحول المقترحات التي قدمها إلى الزعماء الأوروبيين بخصوص حل أزمة اللاجئين، قال داود أوغلو في مؤتمر صحفي عقب قمة الاتحاد الأوروبي – تركيا إنهم قدموا "مقترحات جديدة وبناءة"، لافتاً إلى أن القرارات المتخذة في القمة السابقة بين بلاده والاتحاد الأوروبي سوف توضع حيز التطبيق.

وقال إن بلاده طلبت في حزمة المقترحات التي قدمتها للاتحاد الأوروبي من أجل حل أزمة اللاجئين رفع التأشيرة المفروضة على مواطنيها من أجل دخول دول الاتحاد، حتى نهاية حزيران يونيو المقبل على أبعد تقدير.

وكان الجانبان التركي والأوروبي، اتفقا خلال القمة المنعقدة في العاصمة البلجيكية بروكسل، في 29 تشرين الثاني نوفمبر الماضي، على خطة عمل تتضمن جملة من القرارات، أبرزها تطبيق إعادة قبول المهاجرين بين تركيا ودول الاتحاد في حزيران 2006 [2].

أهم التوصيات المقترحة للبحث :-

بما أن أزمة اللجوء قد حدثت بالفعل والمعاناة ما زالت مستمرة فاليكم الاقتراحات التالية:

1- وقف الحرب هو حل أزمة السوريين.

2- تقسيم عدد اللآجئين علي الدول كافة لأن اللجوء حق مشروع للجميع.

3- عمل صندوق توفير خاص باللآجئين يوفرعلي أساسه التعليم والرعاية الطبية والثقافية والترويحية.

4- عمل إتفاقيات لحل الأزمة داخليا أولا من قبل الدول الكبرى.

5- عمل جمعية خاصة باللآجئين فقط وعلي أساسها ينظر الي الشكاوي الخاصة بهم والعمل علي حلها في الحال من قبل الدول المستضيفة وبمساعدة الدول الاخري القادرة علي حل الازمات الفورية.

6- تضامن كل الدول العربية لحل الازمة بشن الحرب علي الاعتداء الدامي للشعب السوري.

---

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللآجئين ، توصيات حول الهجرة والتنمية ، 2015 .

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللآجئين ، توصيات حول الهجرة والتنمية، مرجع سابق.

7- الدعم المادي يكون فوري ولا يكون وعود مؤتمرات.

8- خلق فرص جديدة للعمل وتوفير لقمة العيش لكافة اللآجئين.

9- وضع أمل العودة إلى الموطن الأصلي أمام أعين اللاجئين بتخصيص قنوات إعلامية لذلك.

10- عمل برامج تدريبية لتنمية اللاجئين نفسياً واجتماعياً حتى يتعرفون على عادات وتقاليد وثقافات غيرهم وللتأقلم في البلد التي لجئوا إليها.

المراجع البحثية:

1- أسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، مركز البحوث العربية والافريقية، د.ن.

2- إلهام بلال، مبادئ علم الإجتماع، دار الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة، 2004 .

3- أبي زاهد الندوي، عبدالوهاب زاهد الخلبي، الحياة الاجتماعية في الإسلام، مطبعة القادر برنتيك بريس، 1402هـ/ 1982م.

4- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئيين، 2001 / 2016.

5- طالب ياسين، الاغتراب " تحليل إجتماعي ونفسي لأحوال المغتربين وأوضاعهم، عمان، د.ن، 1992 .

6- عبدالباسط عبدالمعطي، عادل مختار الهواري، في النظرية المعاصرة لعلم الإجتماع، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1993 .

7-عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة في علم الاجتماع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، ط1، 1401هـ/ 1981م .

8- علي ليلة، النظرية الإجتماعية المعاصرة" دراسة علاقة الإنسان بالمجتمع" النظرية الكلاسيكية " دار المعاف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2000 .

9- غريب عبدالسميع غريب، مناهج البحث العلمي " موقف ةإتجاهات " منشأة دار المعارف الاسكندرية، دن.

10- فيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ، 1420هـ/ 1999م، مادة (ج.م.ع).

11- قباري عبدالسميع غريب، مناهج البحث العلمي" موقف وإتجاهات معاصرة "، منشأة دار المعارف، الاسكندرية، 2000 .

12- مركز الشرق العربي للآجئين السورين حول العالم، اللآجئون السوريون يعيشون ظروفاً قاسية بالأردن، 2012 .

13- محمد محمود الجوهري وآخرون، طرق البحث الاجتماعي، العمرانية، جيزة، 2000 .

14- محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الإجتماع المعاصر" أسس نظرية ودراسات واقعية " . 1995

15- محمد محمود الجوهري، علم الاجتماع النظرية " الموضوع والمنهج "، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1997 .

16- مصطفي حجازي، الإنسان المهدور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الاولى، 2005 .

17- مؤتمر جنيف حول سوريا، 30 / مارس آذار 2016

18- محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار غريب للنشر والطباعة، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 1995 .

19- هيوا حاجي ديلويي، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية، دراسات ميدانية في إقليم كوردستان العراق، أربيل، 2008.

21 Festing Leon and retz –، research in the beharal ،ny، press orgdan ،1944، p 342

التغيرات العقدية والاجتماعية للاجئين السوريين في دول اللجوء ماليزياً أنموذجاً

د. علاء الدين إسماعيل– جامعة السلطان أزلن شاه – ماليزيا

ملخص البحث:

اللجوء ظاهرة تعتري كثير من المجتمعات قديماً وحديثاً جراء الحروب أو المجاعات، وقد زادت حركة اللجوء في السنوات العشر الأخيرة مع كثرة الحروب والنكبات، ويترافق مع النزوح الكثير من الخسائر لمن نزح سواء في ماله أو نفسه أو ذويه، ولكن في هذا البحث سنسلط الضوء على جانب آخر من جوانب النزوح ويمكن أن نقول إنه الجانب الإيجابي –إذا كان للمآسي بعض الإيجابيات– وسنستعرض بعض التغيرات التي أصابت المجتمع السوري جراء النزوح إلى بلد بعيد عن سوريا مكاناً ومن النواحي الاجتماعية وسنستعرض فيه حالة الفرد السوري الدينية والاجتماعية والتعليمية قبل وبعد الثورة السورية مقررين ما أضافته حركة النزوح لفرد النازح وسيكون تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية أكثر من السلبية كما سيستعرض الباحث التغيرات التي طرأت على المجتمع الماليزي من ناحية الوعي الديني خاصة بعد الاطلاع على مأساة السوريين ومعرفة المسبب لها.

الكلمات المفتاحية: اللجوء– ماليزيا– سوريا– الاجتماعية– الدينية.

تعريف اللجوء:

لغة: من مصدر الفعل لجأ من لجأ إلى الشيء قال ابن فارس اللام والجيم والهمزة كلمة واحدة وهي لجأ والملجئ المكان يلتجأ إليه يقال: لجأت والتجأت.[1]

ويقال ألجأت أمري إلى الله أي أسندت ةألجأه إلى الشيء اضطره وألجأه: عصمه والملجأ المعقل والملاذ[2]

قال تعالى: (لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلًا لَّوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ)[3]

إصطلاحاً: هو كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية أو حريته للخطر خرقاً لمبادىء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ[4]

أنواع اللجوء:

اللجوء الإنساني: وهو الهروب إلى دولة أخرى بسبب الحروب والنزاعات أو التفرقة العنصرية باختلاف أنواعها. وينتهي هذا اللجوء بانتهاء السبب الذي بدأ به.

---

[1] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ج5 ص235.

[2] لسان العرب ج1 ص152، القاموس المحيط ص65.

[3] التوبة :57.

[4] القانون الدولي العام، علي صادق أبو هيف ص 249، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، صلاح فرج، مجلة الجامعة الإسلامية العدد 17 ، 2009 ص162.

اللجوء السياسي: هو الحماية التي تمنحها الدولة فوق أراضيها أو فوق مكان تابع لسلطتها لفرد طلب منها هذه الحماية ، والهدف منه هو إنقاذ حياة أشخاص أو حريتهم يعتبرون أنفسهم مهددين في بلادهم[1].

فكل شخص هجر موطنه الأصلي أو أبعد عنه بوسائل التخويف والإرهاب أو الاضطهاد لأسباب سياسية أو عنصرية أو مذهبية ولجأ إلى إقليم دولة أخرى طالباً للحماية أو العيش لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي يسمى لاجئاً سياسياً في مفهوم القانون الدولي[2].

وقد عرفه الدكتور محمد الزحيلي بأنه: (حق الانتقال من بلد إلى بلد لا يعرف جنسيتها، وذلك لأهداف سياسية ينادي بها، ويضطهد من أجلها، أو يلاقي العنت والمشقة والمضايقة بسببها)[3]

حكم اللجوء في الشريعة الإسلامية

إن مفهوم الأرض في القرآن الكريم ومن يحق له أن يعيش فيها تنطلق من حقيقة أن الأرض هي ملك لله عز وجل ويورثها من يشاء من عباده وأن الأرض هي لنا اليوم ولغيرنا غداً بناء على سنة الاستخلاف التي جعلها الله في الدنيا قال تعالى:{ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ}[4]

قوله تعالى: {قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ}[5]

وروي في الخبر أن مسيلمة الكذاب كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم كتابًا من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد.

فإن الأرض بيني وبينكم نصفان إلا أن العرب قوم يظلمون الناس فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم:((مِنْ مُحَمَّد رَسُولِ الله إلى مُسَيْلِمَةَ الكَذَّابِ. أمَّا بَعْدُ فَإنَّ الأرْضَ لله يُورِثُها مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ))[6]

منحت الشريعة الإسلامية حق اللجوء لكل طالب له ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل وفرت له الحماية والأمن وأطلق على هذا العمل في الجاهلية (الإجارة) وتعني الإجارة: هو المنع يقال استجار من فلان أي منعه[7] فيقول طالب اللجوء يا فلان أنا في جوارك فيجيبه المجير: قد أجرتك فيصبح المجار في حماية المجير والمجتمع فلا يمس بأذى ويكرم كما لو أنه من أبناء المجير.

[1] القاموس السياسي، ص 1043 أبو الخير أحمد عطية، الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي ص82.

[2] انظر :محمد الغزالي ، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، 1963 ،ص189.

[3] محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام.

[4] الأنبياء: 105.

[5] الأعراف: 128.

[6] أبو داود: (2761)، أحمد : (16032) والحاكم ج2 ص155 والحديث حسن.

[7] انظر: لسان العرب ج1ص723.

وبعدها طبق هذا الحق وسمي بعدها بعقد الأمان فقد استخدم هذا الحق المسلمون عندما دخلوا إلى مكة المكرمة فقد نادى مناد (من دخل المسجد الحرام فهو آمن ومن دخل بيت أبا سفيان فهو آمن. ..)[1] ويمكن اعتبار الهجرة وحالة ابن السبيل[2] أيضاً نوعاً من أنواع اللجوء وقد أقرت الشريعة الإسلامية بحق اللجوء ولو لبلاد الكفر واعتمد القائلون بهذا القول على عدد من الأدلة منها

1- دخول النبي –صلى الله عليه وسلم– في جوار المطعم ابن عدي، وكان كافراً .
2- دخول أبي بكر –رضي الله عنه– في جوار ابن الدغنة وكان كافراً .
3- هجرة الصحابة –رضي الله عنهم– إلى الحبشة ودخولهم في جوار النجاشي وكان يومها كافراً[3]

قوله تعالى : {يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة ، فإياي فاعبدون}[4]

قال سيد قطب في تفسير هذه الآية:" أنتم عبادي وهذه أرضي وهي واسعة ، فسيحة تسعكم فما الذي يمسسكم في مقامكم الضيق الذي تفتنون فيه عن دينكم ، ولا تملكون أن تعبدوا الله مولاكم ؟ غادروا هذا الضيق يا عبادي إلى أرضي الواسعة، ناجين بدينكم أحراراً في عبادتكم فإياي "فاعبدون" وما دامت كلها أرض الله فأحب بقعة منها إذاً هي التي تجدون فيها السعة لعبادة الله وحده دون سواه" [5]

يقول ابن حزم : "وأما من فرَّ إلى أرض الحرب لظلم خافه ، ولم يحارب المسلمين ، ولا أعانهم عليهم ، ولم يجد في المسلمين من يجيره ، فهذا لا شيء عليه لأنه مضطر مكره"[6]

أوضاع اللاجئين السوريين في ماليزيا

لا يعرف على وجه التحديد عدد اللاجئين السوريين في ماليزيا[7] في حين أن عدد الجالية السورية في ماليزيا قبل الحرب لم يكن يتجاوز العشرات نصفهم أو أقل طلاب في جامعات ماليزيا، فماليزيا لم تكن معروفة للسوريين قبل الثورة السورية، لكن دفعت الحرب في سوريا والقصف الممنهج الذي تقوم به القوات الموالية للأسد إلى نزوح ملايين السوريين إلى البلدان المجاورة –كما ذكرنا سابقاً– لكن إغلاق الحدود أمام السوريين في لبنان والأردن والعراق وفرض تأشيرات على السوريين في البلدان الأخرى فرض على اللاجئين إيجاد مأوى آمن آخر فاختار بعضهم اللجوء إلى دول أوروبا والبعض فضل اللجوء إلى ماليزيا لعدة اعتبارات أهمها:

[1] صحيح مسلم: (1780).
[2] انظر: القرضاوي، فقه الزكاة، ج1 ص67.
[3] انظر: مناقشة جعفر رضي الله عنه للعمرو رضي الله عنه و النجاشي في مسند الإمام أحمد حديث رقم 1740 قال أحمد شاكر: وإسناده صحيح، وصحيح السيرة النبوية ص 101.
[4] سورة العنكبوت:56
[5] في ظلال القرآن 2749/5
[6] في المحلى (125/12)
[7] ويقدر البعض عددهم بين ثلاثين ألفاً إلى خمسين ألفاً.

العامل الديني: فكثير من الأسر وتخاف على أبنائها من الضياع في دول الغرب ووجدت في ماليزيا البديل المناسب فهي دولة إسلامية تتمتع بسمعة جيدة في مجال الحرية الدينية وبها الكثير من الجامعات الإسلامية والذي يأتي إلى ماليزيا يتشكل لديه انطباع أولي من أن مملكة ماليزيا دولة متقدمة في مجال الحريات الدينية وفي إيلاء الدين الإسلامي عناية خاصة ففي كل حي تجد مسجداً أو أكثر وفي كل مدينة توجد مدرسة دينية أو أكثر بل إن الحكومة الماليزية تشترط على أصحاب المتاجر الكبرى والأبنية البرجية أن يخصصوا مكاناً للصلاة في تلك الأماكن كل ذلك كان في الحقيقة عامل جذب ليس فقط للاجئين السوريين بل لكثير من حملة الجنسيات الأوروبية فكثير منهم يفضل الاستقرار في ماليزيا بعد أن كبر أبناؤه وصعب معها حمايتهم من إغراءات الغرب المتعددة.

العامل الاقتصادي: يأمل بعض السوريين ببدء حياة جديدة بعدما دمرت القوات الحكومية بيته ومصدر رزقه وماليزيا كبلد منفتح اقتصادياً جالب للاستثمارات فيه العديد من التسهيلات لأصحاب رؤوس الأموال جعل من هذا البلد مكاناً مفضلاً للعديد من الباحثين عن الاستقرار وبخاصة في وجود نظام (ماليزيا بيتي الثاني) الذي يتيح للمستفمرين الحصول على إقامة تمتد لعشر سنوات.

العامل الاجتماعي: حيث يعرف عن شعوب الملايو بأنها شعوب مسالمة ومحبة لغيرها من الأعراق الإسلامية فلا تظهر أمراض العنصرية والتعصب العرقي الذي قد تشتهر به بعض الدول مما يشكل عبئاً نفسياً على اللاجيء زائداً عن معاناته ومأساته، ومن هنا فضل كثير من السوريين الإقامة في ماليزيا.

التسهيلات الحدودية: فماليزيا ما زالت ضمن الدول القليلة التي لا تطلب من السوريين تأشيرة دخول بل تتيح للسوري الحصول على إقامة لمدة تسعين يوماُ وهي قابلة للتمديد لمدة تتجاوز الشهرين في بعض الحالات وهذه الميزة بالذات جعلت الكثيرين ممن تقطعت بهم السبل يغامروا بالقدوم إلى ماليزيا بعد إغلاق المنافذ أمامهم.

لكن بالمقابل عندما يصل اللاجئ السوري إلى ماليزيا يصطدم بواقع مرير لا يساعده على المدى البعيد

فمملكة ماليزيا لم توقع كغيرها من الدول على اتفاقية جنيف للاجئين[1] فهي غير ملزمة بأي شكل من الأشكال بحماية اللاجئين أو توفير السكن والتعليم والعمل المناسب لهم.

فعند انتهاء الأشهر الثلاثة التي تمنحها الحكومة للاجئ تبدأ فصول المعاناة بالنسبة له ولأسرته وبخاصة إذا كان صاحب أسرة وأبناء في المدارس فيلجيء السوري في الغالب غلى مكتب الأمم المتحدة وأقصى ما يمكن أن يعمله المكتب له هو تحديد موعد لإجراء مقابلة وقد يكون الموعد بعد سنة أو أكثر والبطاقة التي تمنحها الأمم المتحدة لا تحمي اللاجئ في أكثر الأحيان والمكتب يعترف بذلك تقول ليا سعيد –مديرة المعهد الماليزي للدراسات الاجتماعية[2] "إن أقصى ما يمكن أن نقدمه للاجئ من الناحية القانونية هو أن يتم إخراجه من الحجز لدى السلطات إذا تعرض للاعتقال لعدم حصوله على الوثائق المطلوبة."أن ما يقدم للاجئين السوريين في ماليزيا هو أقل مما يحتاجون بكثير، حيث يقتصر الأمر على تقديم بعض المعونات الغذائية والخدمات الصحية الأولية، وبعض

---

[1] وهذه الاتفاقية جرت سنة (1951م) ووقعت عليها 130 دولة في العالم

[2] وهو مركز حكومي ينظم العلاقة مع مكتب شؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة.

برامج الترفيه والتعارف، "لكننا لا نستطيع توفير أي نوع من الحماية لهم سواء أمام السلطات أو لدى أرباب العمل"[1]

وتتحمل العبئ الأكبر الجمعيات الخيرية الماليزية التي تحاول تأمين ما تستطيع للسرويين وغيرهم من المهجرين لكنها لا تستطيع سد أغلب احتياجات اللاجئين.

التغيرات الاجتماعية التي طرأت على اللاجئ السوري

سمي السفر سفراً لأنه يسفر عن أخلاق الرجال وهي حقيقة يلسمها كل من اضطرته الظروف لمغادرة الوطن، وقد أفرزت حركة اللجوء من قبل السوريين إلى ماليزيا ثلاثة أنواع من السوريين:

النوع الأول: الانتهازي والنفعي: وهذا النوع من الأشخاص اضطرته الهجرة للتعايش مع واقع مختلف عما كان يعيش فيه وبعضهم كان ميسور الحال والأكثر كان متوسط الحال مثل غالب السوريين فاستغل هؤلاء حجم المأساة وتعاطف المسلمين مع السوريين في كل مكان فأصبح عمل هؤلاء التكسب والتسول باسم اللاجئين وللأسف أكثر هؤلاء يستطيع العمل والاستغناء عن سؤال الناس وقد راينا بعضاً من هذه النماذج التي ترفض العمل بحجة أن الرواتب قليلة ولا يجد حرجاً من التسجيل بعدد من الجمعيات ليعيش حياةً مرفهةً أفضل مما كان يعيشها قبل الثورة.

ووصل الأمر ببعضهم إلى اعتبار مساعدة الجمعيات لهم هو فرض عين بل وتأمين أفضل سكن وأهنأ عيش لهم مما حدى بكثير من الجمعيات الخيرية إلى تقليل تعاطفها مع القادمين بعد أن رأت نماذج كثيرةً من هؤلاء النفعيين.

النوع الثاني: السارق: وهذا النوع من الأشخاص للأسف كثر مع حركة اللجوء وزيادة احتياجات اللاجئين فحاول هؤلاء تحسين مستوى معيشتهم بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة فأنشأ بعضهم مشاريع وهمية وأسس البعض الآخر شركات للإيقاع بالوافدين وامتدت هذه الأمور لتصل غلى شتى مناحي الحياة ولم يسلم من هؤلاء حتى الجمعيات الخيرية فأسس بعضهم جمعيات خيرية أو انتسب إلى جمعية معروفة وأخذ يجمع التبرعات بحجة أنها ستكون بأيدي أمية لكن للأسف كثيراً من تلك التبرعات لم تصل إلى أصحابها وازاد هذا الأمر – للأسف- مما جعل الحكومة الماليزية تصدر بعض القوانين المنظمة للعمل الخيري وتمنع غير الماليزي من إنشاء جمعيات خيرية وتخضع تلك الجمعيات لرقابة من قبل الدولة مما خفف من حالات النصب الكثيرة ولكن كثيراً من الماليزيين وغير الماليزيين تأقروا بهذا الأمر فقد قلت التبرعات وتوجس الناس خيفة من القائمين على هذا العمل.

النوع الثالث: العصامي والمبادر: وقد وجد من بين اللاجئين عدد غير قليل من العصاميين والمتعاونين والمبادرين بل وكثير ممن دخلوا إلى ماليزيا لا يملكون شيئاً اسسوا عملاً خاصاً بجهود فردية وبعد كد وتعب أصبح من الناجحين في ماليزيا وهناك أمثلة كثيرة على هذا الصنف من الناس لكن كثيراً من هؤلاء لم يقف نفعهم على أنفسهم فقط فقد حاول جزء منهم ان يؤسس جمعيات تساعد السوريين على لأواء الغربة وكرباتها وأكثر المبادرين

[1] موقع الجزيرة نت بتاريخ 2013/7/6.

كانوا من فئة الشباب فقد وتأسست على سبيل المثال رابطة الجالية السورية في ماليزيا[1] ومركز شام الطبي الذي يعنى بالحالة الصحية للاجئ السوري.

كما أسس عدد من الشبان السوريين والماليزيين جمعية سيريا كير الخيرية التي تعنى بجمع التبرعات للداخل السوري كما تعنى بتعريف الماليزيين بالشأن السوري عموماً وقد أرسلت الجمعية عدداً من القوافل الإغاثية إلى المخيمات في تركيا وحلب وإدلب وإلى غيرها من مناطق اللجوء السوري[2].

كما أسس بعض رجال الأعمال جمعية (المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر) حيث تقوم فكرة الجمعية على دعم أي مشروع صغير للاجئ السوري ويكون ذلك بعد دراسة المشروع وجدواه الاقتصادية من قبل متخصصين سوريين ثم تقدير مبلغ الدعم اللازم للمشروع والإشراف المالي عليه حتى يصبح جاهزاً وقد تبنت الجمعية عدداً من المشروعات الصغيرة نجح بعضها وتعثر البعض الآخر.

وقد لاحظ كاتب البحث أن الأفكار التي تطرح جزء منها أفكار طموحة وقسم آخر منها غير صالح للتطبيق لكن ما يصلح منها أكثره يصطدم بالمعوقات المادية للمشروع فتوأد أغلب تلك المشاريع في مهدها ويقدر لبعضها الاستمرار.

التغيرات التعليمية التي طرأت على اللاجئين السوريين في ماليزيا

عملت الحكومة السورية منذ أربعين عاماً على تجهيل الشعب السوري وجعلت التخصصات العلمية هي مجرد حلم بالنسبة للطالب السوري مما خلق جيلاً تصل الأمية في بعض الإحصائيات فيه إلى 31%[3].

والمطلع على حال السوريين تعليمياً في ظل حكم البعث يجد أن أكثر القطاعات تأثراً بشكل سلبي هو قطاع التعليم فالبعثات الخارجية تقلصت إلى حدها الأدنى وهي مقتصرة على أبناء المسؤولين في الحكومة والدراسات العليا بقسميها الماجستير والدكتوراه هي المتضرر الأكبر من التضييق على التعليم ففي الجامعات السورية الماجستير والدكتوراه كانت مقتصرة على عدد معين من الأقسام فعلى سبيل المثال لم يكن في جامعة دمشق ماجستير ودكتوراه في الإعلام والجعرافيا والهندسة وغيرها من الأقسام العلمية والأدبية فكان حملة الدكتوراه من السوريين أقل بكثير من أشقائهم العرب فنفقة الماجسيتر والدكتوراه تفوق قدرة أكثر الأسر السورية ولم يكن في ماليزيا أكثر من (176) طالب سوري في شتى المجالات 20% منهم فقط طلاب دراسات عليا وهذا ما أثر سلباً على عدد أساتذة الجامعات السوريين العاملين في الجامعات الماليزية فلم يكن في ماليزيا سوى ثلاثة محاضرين[4].

---

[1] لهم صفحة على فيسبوك باسم رابطة الجالية السورية بماليزيا The Syrian Society in Malaysia

[2] انظر: أنشطة الجمعية من خلال موقعهم باللغة الملايوية *www.syriacare.org.my*

[3] موقع عكس السير الإخباري بتاريخ 3 تموز 2012 وقد نقل التقرير عن المكتب المركزي للإحصاء وهو يعطي إحصائيات عن السكان بعد سن 15 سنة. فيما أوصلتها بعض الإحصائيات المتفائلة إلى 16% انظر: الصفحة الرسمية لوزارة التخطيط، وهي النشرة التي أصدرتها لعام 2010. وأظن أن الأمية أكثر من ذلك بكثير وبخاصة الآن في المحافظات البعيدة التي تصل نسبة الأمية فيها إلى أكثر من 60%.

[4] وهؤلاء الثلاثة كانوا من المبعدين في أحداث 1982م.

وبعد أن بدأت رحلة اللجوء بدأ الكثير من الحاصلين على الثانوية العامة بالدراسة في جامعات ماليزيا ولا سيما وقد أجرت بعض الجامعات تسهيلات كثيرة للسوريين[1] مما أتاح الفرصة لكثير من السوريين أن يكملوا دراستهم في الجامعات الماليزية فازداد عدد الطلاب السوريين بشكل لافت فبعد أن كان عدد الطلاب في ماليزيا قرابة (176) طالباً[2] أصبح بتجاوز المئات فعلى سبيل المثال الجامعة الإسلامية العالمية كان عدد الطلاب السوريين فيها لا يتجاوز عشرة طلاب أصبحت أعدادهم بالمئات وكذا في جامعة الملايا كما أصبح عدد طلاب الماجستير والدكتوراه في ماليزيا بالمئات ويعمل بالجامعات الماليزية قرابة خمسة عشر محاضراً في شتى التخصصات كما يعمل في قطاع التعليم عدد لا بأس به من المدرسين السوريين ففي مدرسة البصيرة الدولية على سبيل المثال يعمل 7 مدرسين سوريين وفي المدرسة السعودية يعمل 7 مدرسين سوريين بعد أن كان عدد المدرسين صفر قبل الثورة.

ومع التزايد الملحوظ بعدد اللاجئين السوريين أسس عدد من الأكادميين السوريين مؤسسة علم (لهيئة السورية للتربية والتعليم) يقول المؤسسون للفرع : " ونظراً لتزايد عدد السوريين في ماليزيا يوماً بعد يوم، تقوم الهيئة بوضع خطة عاجلة لمساعدة ودعم الطالب السوري في ماليزيا في كافة مراحله الدراسية بدءاً من الصفوف التمهيدية الأولى وصولاً إلى المراحل الجامعية والدراسات العليا، و تشمل الخطة مشاريعاً تهدف لحل المشكلة المتعلقة بتوقف الدراسة عند الكثير من الطلاب السوريين، الأطفال منهم والدراسات المتوسطة والجامعيين، وتسعى هذه المشاريع لتحقق الرؤى المرجوة لبناء جيل متعلم مثقف يبني ويعمر ما انهدم في وطنه، وكذلك ونشر الثقافة والمعرفة لكافة أبناء الجالية السورية

وقد قدمت الهيئة عدداً من الخدمات للسوريين في ماليزيا منها

1- توفير منح دراسية للطلاب في عدد من الجامعات الماليزية .
2- عقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات التعليمية في ماليزيا لوضع حلول عاجلة للطلاب السوريين وتقديم الدعم المادي واللوجستي لهم لمتابعة المسيرة التعليمية وفقاُ للإمكانيات والخطة المقررة .
3- إنشاء مدرسة خاصة للسوريين تقوم إضافة إلى هدفها التعليمي بتوفير فرص عمل لبعض السوريين من خلالها .
4- عقد اتفاقيات تعاون مع الهيئات الخيرية لفتح صناديق تبرعات لدعم مشاريع الهيئة .
5- ورؤى مستقبلية قريبة للتعاون مع المؤسسات التعليمية في باقي المناطق في شرق آسيا[3].

كما تأسست في فترة سابقة مدرسة (العائلة السورية) في ماليزيا في مدينة شاه علم على يد بعض السوريين[1] لكن لم تستمر المدرسة أكثر من عام واحد وبعدها أغلقت لعدد من الأسباب أهمها قلة الدعم المادي وعدم الاستعانة بالمتخصصين السوريين في سلك التعليم.

---

[1] كما فعلت الجامعة الإسلامية العالمية حيث أعلنت عن تخفيض لكافة الطلاب السوريين وتسهيلات في الدفع أيضاً.

[2] هذا العدد أفادني به رئيس اتحاد طلبة سوريا الأستاذ محمد أبو زيد مرفقاً بقائمة بالأسماء والتفاصيل الكاملة حول الطلاب.

[3] انظر: الموقع الرسمي للهيئة السورية للتعليم (علم) www.syreducom.org

التغيرات الدينية التي طرأت على اللاجئين السوريين

إن الشعب السوري هو مثل كثير من الشعوب الإسلامية مسلم بالفطرة لا يحب التطرف والتعصب وبعد أن بدأت الثورة السورية التي جرى فيها فرز قسري للمواطنين جراء الإجراءات التعسفية من قبل القوات الموالية للأسد واصطفاف فئات بعينها ضد الشعب السوري وخياراته ظهرت لدينا مشكلة حقيقية رغم أنها كانت موجودة قبل الثورة لكنها لم تكن بهذا الوضوح فبعد استعانة مليشيات الأسد بشيعة لبنان وغيران والعراق وبعد انحياز طائفة الرئيس له بات الشعب يتوجس خيفة من طوائف كان يعتبرها في يوم من الأيام من النسيج الاجتماعي لسوريا وظهرت عبارات لم نكن نسمعها بين السوريين من قبل.

وعندما لجئ السوريون إلى ماليزيا واحتك الشعب السوري بالشعب الماليزي ورأى التنوع العرقي والديني الموجود في ماليزيا[2] تغيرت نظرة الشعب السوري إلى غيره من الشعوب والأعراق الأخرى.

كما أن اللاجئ السوري من خلال احتكاكه الشعب الماليزي ازداد اعتزازه بنفسه وبعاداته وتقاليده فمن الملاحظ في ماليزيا أن تجد المسلم الماليزي يهتم بالشعائر الدينية اهتماماً كبيراً فيلبس في يوم الجمعة لباساً خاصاً وفي العيدين له لباسه التقليدي وهو للأسف ما افتقده المسلم في سوريا ففي العقود الأخيرة كانت صلاة الجمعة لدى الكثيرين مجرد طقس اعتاد عليه ليس له ميزة على سائر الأيام فيأتي المصلي إلى المسجد بلباس النوم في كثير من الحالات ولكن الحال تغير في ماليزيا فبتنا نرى اللاجئ هنا يلبس لباساً خاصاً ليوم الجمعة ويلبس اللباس التقليدي للشعب السوري في العيدين وتجد هذا واضحاً بعد صلاة العيد في الجامعة الإسلامية العالمية وغيرها من الأماكن التي يجتمع فيها السوريون.

التغيرات الدينية والاجتماعية التي طرأت على المواطن الماليزي جراء احتكاكه باللاجئين السوريين.

من المعروف أن الشعب الملايو شعب مسالم ليس لديه معرفة كبيرة بأوضاع العالم الإسلامي سوى ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أما الأوضاع السياسية والدينية والاقتصادية فإنه غائب عنها لبعد الشرق الأوسط عن ماليزيا من ناحية، ولصعوبة التواصل بين الشعب الماليزي وباقي الشعوب الإسلامية من ناحية أخرى، فعائق اللغة كان يمنع كثيراً من المعلومات الصحيحة عن تلك الدول.

وإن سياسة الناي بالنفس والحياد التي اتبعتها الحكومات الماليزية المتعاقبة أفرزت شح في المعلومات عن دول الشرق الأوسط وأوضاعها.

وعندما دخل الاحتلال الأمريكي إلى بغداد، وأعقبه لجوء ملايين العراقيين جراء الاحتلال، وعمليات التطهير الديني الذي كانت تقوم به المليشيات الطائفية المدعومة من إيران، لجأ قسم لا بأس به من العراقيين إلى ماليزيا، لكن عدم دخول إيران في الحرب بشكل مباشر وتوجيه اللوم الدائم إلى الاحتلال الأمريكي خلق ضبابية بفهم الموقف الإيراني حول الأوضاع في العراق وحول المتسبب بعمليات التهجير، ومما زاد الالتباس لعب الإدارة

---

[1] https://www.facebook.com/**syrian**.f.m

[2] ماليزيا تتكون من شعب الملايو والصينيين والهنود وبعض الأعراق الأخرى.

الأمريكية مع الحكومة الإيرانية على وتر ما يسمى (الدولة الإسلامية في العراق والشام) وتصوير الحرب الدموية التي كانت تقوم بها الميليشيات على أنها حرب على الإرهاب.

ثم أتت أخبار الثورة السورية وأعقب ذلك حركة لجوء غير مسبوقة من السوريين إلى ماليزيا، قدرت بعشرات الآلاف وكان بطبيعة الحال الغالبية العظمى منهم من المعارضين لمليشيات الأسد، فأخذ الماليزيون يسمعون للمرة الأولى عن ميليشيات عراقية تقتل السنة، وعن الخطاب الطائفي الحاقد الذي اعترى كل ظهور إعلامي لحسن نصر الله زعيم حزب إيران في لبنان، وبدأ الماليزيون يسمعون عن محاولات إيران الدائمة لزعزعة المنطقة، ثم أتت الأخبار من اليمن والعراق التي تؤكد صدق الأخبار حول محاولات إيران للتغول في المنطقة.

وبدأ الشعب الماليزي يستفسر عن الاختلافات العقدية بين أهل السنة والجماعة وبين الشيعة، وحمل كثير من الدعاة المتنورين لواء الدفاع عن أهل السنة وتبيين الخلاف بين أهل السنة وبين غيرهم وقد دفع بعض الدعاة حياتهم ثمناً لهذا الموقف[1]، وبعد أن أحست الحكومة الماليزية بخطر الشيعة على استقرار الدولة ونسيجها الاجتماعي أصدرت قانون حظر نشر التعاليم الاثني عشرية في ماليزيا في شهر آب 2013 وكان في الحقيقة تأكيداً لقرار سابق من الحكومة الماليزية بحظر التشيه لكن القرار لم يكن معمولاً به "قال وزير الدولة الماليزي للشؤون الإسلامية جميل خير بحروم : إن قرار ماليزيا يوم الجمعة الماضية بتشديد قرارها الأسبق الذي اتخذته عام 1996 بحظر نشر تعاليم الشيعة ألاثني عشرية في المجتمع الماليزي، نابع من أساس دستوري ولا علاقة له بحقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي مثلما تدعي بعض الأوساط في البلاد. وقال في تعليقه على قيام بعض منظمات المجتمع المدني الماليزية، بإطلاق حملة منددة بالخطوة الرسمية الماليزية الأحدث في هذا الصدد، واصفة إياها بأنها تعد على حقوق الإنسان، قائلا:"أن استخدام مصطلح حقوق الإنسان في توصيف معارضة بعض هذه الأوساط، ليس مناسبا ولا يعد ذي صلة بالأساس". وشدد الوزير قائلا ":أن دستور ماليزيا يصف البلاد بأنها دولة إسلامية تستمد عقيدتها من السنة والجماعة "وبالتالي والكلام للسيد الوزير، يعد أمر تشديد الالتزام بمواد الدستور من حق الدولة إضافة إلى حق المجتمع على الدولة، بغية إيقاف المد الشيعي من التسلل للمجتمع الماليزي، والتسبب بتضليل وتشويش منهج الإسلام والدعوة له في هذه البلاد طبقا للوزير الذي أضاف":ان قانون الشريعة المطبق في ماليزيا والذي يستمد تعاليمه من مذهب أهل السنة والجماعة، يأتي مكملا بصيغته التنفيذية لقرارنا بحظر التشيع "واختتم الوزير الماليزي تعليقه بالقول:" ببساطة نحن ننطلق من رؤية مبسطة للأمر، نحن نحظر ونجتث أية تعاليم او موجهات عقدية تعيق طريق المنهج الذي اختارته البلاد لنفسها، آخذين بنظر الاعتبار النهايات غير الطيبة الذي حلت بأمن واستقرار دول في الشرق الأوسط بسبب النزاع والاحتقان الذي أثاره نشر التشيع لديها والتي لا نريدها ان تكون مصيرا لبلدنا الآمن المستقر"[2].

---

[1] هو الشيخ أحمد رافي أحد أبرز الدعاة لمنع المذهب الاثني عشري في ماليزيا الذي استشهد برصاص إرهابي بتاريخ 2013/11/11.

[2] www.aljazeera.net

"وفي تعليقه على الأمر قال الأمير عبد الله بن سلطان شاه ولي عهد ولاية باهانج الماليزية ورئيس مجلس الشورى الإسلامي فيها، بان الولاية تسعى حاليا لإصدار فتوى شرعية تحرم فيها التحول من مذهب أهل السنة والجماعة إلى التشيع باعتباره انحراف وارتداد على الطريق القويم، بغية وقف الأنشطة السرية المدفوعة الثمن التي تغذيها أوساط كامنة تنشر التشيع في ثنايا المجتمع الماليزي المسلم بشكل سري . وأضاف مستشهدا بخطوة مماثلة أقدمت عليها ولاية كداح التي أصدرت فتوى من هذا القبيل الأسبوع الماضي، وأذنت لسلطات إنفاذ القانون الشرعي لديها بالتصدي بحزم لأنشطة التشيع في أركان الولاية. وناشد سمو الأمير عبد الله، باقي ولايات البلاد لان تحذو حذو خطوات الولايتين المذكورتين"[1].

وقد جاء تنبه الحكومة الماليزية لخطر المال السياسي الذي تنفقه الحكومة الإيرانية بعد أن رأى كثير من السياسيين ما حل بسوريا من خراب بعد تدخل القوات الإيرانية لصالح قوات الأسد وجرائمهم التي ارتكبوها باسم المذهب الشيعي كما أن بعض السشياسيين المعارضين للحكومة الماليزية تحولوا فجأة إلى المذهب الشيعي وأخذ هؤلاء يهددون النسيج الاجتماعي للشعب المالايو بنشر مذهب مخالف لما هو سائد في ماليزيا.

والمطلع على حال ماليزيا يعلم خطر أي دعوة لشرذمة المسلمين وتفتيت وحدتهم وبخاصة عبر استخدام الخلاف المذهبي في بلد فيه أعراق كثيرة ومذاهب مختلفة.

النتائج والتوصيات

1- اللجوء هو مأساة إنسانية فيها الكثير من المساوئ قد يتعرض لهذه المحنة أي شعب من الشعوب ولكن الإنسان العاقل هو من يجد من قلب المحنة منحة ينفض عنه غبار تلك المحنة.

2- وجدت الدراسة أن كثيراً من الشعوب تتكاتف في بلاد الغربة وبخاصة في ظل وجود مأساة كمأساة الشعب السوري.

3- قد يكتشف الإنسان خلال رحلة اللجوء الشاقة ذاته ومهارات لم تكن بالحسبان فضغط ترك الأوطان دون معين يحتم على الإنسان استخدام كل الطرق للعيش وقد يجرب فيها الإنسان اللاجئ ما لا يجرؤ على تجربته حال الأمن والرخاء.

4- في رحلة اللجوء يتعلم الفرد من عادات البلاد التي لجأ إليها ويتقمص في بعض الأحيان طريقة عيشها وبخاصة إذا كان ذلك الشعب يتمتع بحضارة.

5- قد يستفيد المجتمع الذي لجأت إليه الشعوب المنكوبة فيحتك بأفراد تلك الشعوب وتتفتح عيومه على حقائق كثيراً ما غابت عنه وقد تتغير عنده قناعات كان يعتبرها من المسلمات كحالة المجتمع الماليزي الذي اتخذت حكومته إجراءات بعد المأساة السورية تضمن لمجتمعه التحصين ضد المآسي التي حاقت بالشعب السوري والسعيد من اتعظ بغيره.

---

[1] شبكة الدفاع عن السنة

6- إن من أكبر المشاكل التي تعوق الجمعيات الخيرية هي قلة الدعم المادي لهذه الجمعيات واقتصار الدعم على الأفراد وهذا يحرم في كثير من الأحيان اللاجئ من الاستفادة من الجمعية كما يمنع القائمين على الجمعيات من أداء واجبهم نظراً لقلة ذات اليد.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.
2- أحمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد، تحقيق أحمد شاكر.
3- ابن حزم علي بن أحمد بن جزم الأندلسي الظاهري (456هـ)، المحلى بالآثار، دار الفكر،د.ت.
4- أبو الخير أحمد عطية، الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي ص82.
5- ابن الأثير محمد بن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مكتبة أنصار السنة المحمدية، ط1 ، 1963.
6- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي.
7- ابن كثير عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم،
8- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، لسان العرب
9- أبو هيف علي صادق، القانون الدولي العام النظريات والمبادئ العامة أشخاص القانون الدولي والنطاق الدولي، القلاقات الدولية والحرب والحياد، منشأة المعارف، مصر، 1990.
10-فرج صلاح، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول ، 2009
11-القرضاوي يوسف، فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1981.
12-الزحيلي محمد، حقوق الإنسان في الإسلام، دار الكلم الطيب، ط2، 1997.
13-الغزالي، محمد، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، 1963
14-قطب، السيد، في ظلال القرآن، دار الشروق.
15-مسلم أبو الحسين مسلم بن الحجاح القشيري، صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994.

المواقع على الشبكة العالمية

موسوعة ويكيبيديا العالمية.
موقع الجزيرة نت الأخباري
موقع وزارة التخطيط.
موقع سيريا كير *www.syriacare.org.my*
الموقع الرسمي للهيئة السورية للتعليم (علم) *www.syreducom.org*

إدماج اللاجئين السوريين في تركيا، دراسة لنظام الحماية المؤقتة (الضوابط والامتيازات)

الدكتورة : نادية أيت عبد المالك– جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر

المقدمة

إن التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط عموما وسوريا بوجه خاص أدى إلى تزايد عدد اللاجئين وتدفقهم إلى دول الجوار كالأردن وتركيا، فهذه الأخيرة استقبلت عددا كبيرا من اللاجئين السوريين في إطار سياسة الأبواب المفتوحة، حيث عملت على تقديم المساعدات الإنسانية لهم في انتظار استقرار الأوضاع في سوريا، وبذلك تحولت مسألة اللاجئين السوريين من لجوء مؤقت إلى لجوء مفتوح الأجل مرتبط بتسوية الوضع في سوريا و حل الأزمة التي لازالت إلى يومنا

وفي إطار تعامل تركيا مع أزمة اللاجئين التي أصبحت واقعا ملموسا في تركيا و من أجل الحفاظ على دورها الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ، فقد عملت السلطات التركية على إيجاد الأطر القانونية للتعامل مع هذه الظاهرة، وما يهم هو توضيح التعامل التركي مع اللاجئين السوريين من المنظور القانوني وأطر الحماية القانونية التي وفرتها لهم وذلك من خلال التعديلات التي أقرتها تركيا على قانون اللاجئين وأخذها بمبدأ الحماية المؤقتة و هو ما يمكن اعتباره بمثابة الحالة الاستثنائية ويجعلنا نتساءل عن **مفهوم الحماية المؤقتة التي قررتها تركيا و الفرق بينها وبين الحماية الدولية و مقتضيات اللجوء إلى هذا النوع من الحماية (في إطار اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة للسوريين في تركيا)، ومدى أهمية ونجاع هذه اللائحة وضوابط استفادة اللاجئين السوريين منها.**

ثم مدى فعالية الحماية التي توفرها لهم وما هي أهم الامتيازات التي يستفيد منها اللاجئين على جميع المستويات خاصة الاجتماعية منها و الاقتصادية ؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا إتباع الخطة التالية:

أولا : التمييز بين نظام الحماية الدولية و المؤقتة .

ثانيا : مناقشة اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة بتركيا .

ثالثا : ضوابط استفادة اللاجئين السوريين من الحماية المؤقتة .

رابعا : امتيازات تطبيق نظام الحماية المؤقتة على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي .

أولا : التمييز بين نظام الحماية الدولية و المؤقتة

تعتبر تركيا من الدول التي صادقت على اتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق الإنسان عام 1951 ثم بروتوكول عام 1967 الذي يمنح للأوروبيين فقط حق اللجوء إلى تركيا و بذلك تلتزم تركيا باستقبال هؤلاء اللاجئين دون غيرهم باعتبارها قد صادقت على الاتفاقية المذكورة (كقاعدة من قواعد القانون الدولي)، فاللاجئين الأوروبيين يعاملون من قبل السلطات التركية وفقا لما تقتضيه قواعد القانون الدولي و يستفيدون من أطر الحماية المضمونة في هذه القواعد، أما فيما يتعلق بغير الأوربيين فلا يوجد أي التزام دولي على عاتق تركيا اتجاههم ولا تترتب عليها أي

مسؤولية اتجاههم، وبالتالي فلا يمكن أن يكون لهم أي وضع قانوني أو أوراق ثبوت للبقاء في تركيا سواء بطريقة مؤقتة أو دائمة، فحق اللجوء في هذه الحالة يكون مؤقت فقط من أجل البحث عن اللجوء في دولة أخرى بمساعدة المنظمات الدولية المتخصصة [1]

وقد أكدت تركيا على ذلك من خلال تعاملها مع اللاجئين السوريين بما نصت عليه من قوانين في هذا الإطار بداية بإجراءات 1994[2] ثم قانون 2006 و الذي أخذت فيه بمبدأ الحماية المؤقتة

فبالنسبة للإجراءات القانونية المنصوص عنها في قانون 1994 نقول بأنها استثنائية في تطبيقها على اللاجئين السوريين، فكما نعلم استقبلت تركيا عددا من اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة السورية و قامت بتسجيلهم و توفير متطلبات الحياة لهم داخل المخيمات و لكنها منعتهم من التسجيل بطريقة قانونية كما تقتضيه المفوضية العليا للاجئين [3] واعتبرتهم ضيوف دون أن تحدد لهم مدة إقامتهم أو أن تمنحهم أي وثائق هوية أو رخص الإقامة بطريقة مشروعة ، بالإضافة لذلك فقد فرضت مجموعة من القيود على السوريين بهدف منع وصولهم إلى المكاتب الفرعية للمفوضية العليا للاجئين من أجل تسجيل أنفسهم بغرض تقديم طلبات اللجوء و هو ما يؤكد كما ذكرنا على استثنائية التعامل مع اللاجئين السوريين.

وقد أكدت تركيا على نظام الحماية المؤقتة في قانون 2006، ثم بعد ذلك و بإسراف من المفوضية العليا للاجئين وفي إطار السياسة التركية اتجاه اللاجئين السوريين في المخيمات قامت السلطات التركية بتعديلات 2012-2013 و هذا الأخير يرتبط بقانون 1994 الذي يقوم على مبدأ الحماية المؤقتة للاجئين غير الأوروبيين ، فمن خلاله قامت تركيا بإشراف من المفوضية العليا للاجئين و وزارة الداخلية بإنشاء مؤسسة مختصة في تسيير شؤون و حماية اللاجئين.

وعلى الرغم من ذلك كله بقيت حرية السوريين في التنقل في بعض المخيمات مقيدة و منعت المنظمات الإنسانية من دخول المخيمات ماعدا تلك التابعة للمفوضية العليا أو المنظمات المحلية غير الحكومية ، كما فرضت رقابة صارمة على دخول وسائل الإعلام المحلية منها أو الدولية وذلك من خلال اتخاذ السلطات لمجموعة من الإجراءات أهمها:

- تقييد ساعات تجوال اللاجئين داخل المخيمات
- المرافقة الأمنية الدائمة للاجئين عندما يكونون خارج المخيمات
- عزل المخيمات عن المكاتب الفرعية العليا للاجئين بإبعادها عنها لعرقلة انتقال اللاجئين إليها

---

[1] . Réseau Euro-méditerranéen des Droits de l'homme , Réfugies syriens en turque , le statuts d'incertitude (publication du REMDH , Octobre 2011) P08 (www.euromednigts.org)

[2] . أصدرت تركيا قانون رقم 6169 / 1994 و هو قانون يرتبط بالآليات و المبادئ المتعلقة بالحركات السكانية و نظام الأجانب الذين يدخلون الأراضي التركية سواء بطريقة فردية أو جماعية للحصول على رخصة الإقامة من أجل طلب اللجوء ، و هذا القانون يسمح بنظام الحماية المؤقتة للاجئين مع إمكانية قبول لاجئين غير أوروبيين أو طالبي لجوء لدولة أخرى عبر الدولة التركية

[3]. كنزة فني و سمير هوام : التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط ، مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجا ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية و دراسات أمنية ، كلية الحقوق بجامعة قالمة ، الجزائر ، 2015 ، ص 51

وهو ما يجعلنا نقول بأن تركيا و إن كانت قد أخذت بمبدأ الحماية المؤقتة في قرار 1994 وهو مبدأ منصوص عنه في الاتفاقيات الدولية ولا يتنافى أبدا مع تحديد الوضع القانوني للاجئ في الدولة المستضيفة إلى غاية انتهاء مدة إقامته، إلا أنها قد تعاملت مع هذا المبدأ جزئيا في إطار رفضها لتحديد هذا الوضع القانوني في إطار ما يعرف ب " الضيف الملتبس " [1]

وعليه ففي إطار تمييزنا بين الحماية المؤقتة و الدولية نقول أن الحماية المؤقتة هي وضع استثنائي تلجأ الدول إلى تطبيقها على دولة ما أو عدة دول، وهي تلجأ لتطبيق الحماية المؤقتة كبرنامج أو كمركز قانوني قائم بذاته وبشكل منفصل عن الحماية الدولية أو القواعد الناظمة لدخول وإقامة وخروج الأجانب في قوانين دول اللجوء. فالحماية المؤقتة هي مؤسسة قانونية تلجأ إليها الدول لتنظيم وضع ترى أنه استثنائي ومؤقت من أجل منح الحماية لفئة محددة من الأجانب دون التقيد بالأحكام المتعلقة بالأجانب والحماية الدولية في قوانينها المحلية أو المنصوص عنها في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والتي صادقت عليها الدولة المعنية،

ويمكن تلخيص أسباب لجوء الدول لمثل هذا النوع من الإجراءات فيما يلي :

- عدم انطباق أحكام اتفاقية جنيف لعام 1951 للاجئين أو الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بمنح حق اللجوء أو أحكام اللجوء في قوانين الدول المعنية على فئات هي بحاجة للحماية.
- حدوث تدفق لأعداد كبيرة من اللاجئين في الدول في حالة النزاع المسلح الدولي وغير الدولي و هي الحالة التي لجأت إليها تركيا عند نزوح اللاجئين السوريين عبر الحدود فرارا من الموت من خلال برنامج الحماية المؤقتة للسوريين في تركيا للعام 2011.
- عدم قدرة أو إمكانية عودة فئة معينة من الأجانب المقيمين إلى دول جنسيتهم أو دول الإقامة السابقة لظرف طارئ يتعلق بنزاع مسلح و مثال ذلك برنامج الحماية المؤقتة للسوريين في الولايات المتحدة لعام 2012.

ومما سبق يتضح لنا الفارق الجوهري بين الحماية الدولية والحماية المؤقتة وهو يكمن في أن الأساس القانوني للحماية الدولية هو حق اللجوء و هو من أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية بعكس الأساس القانوني للحماية المؤقتة الذي لا يتعدى كونه قرار أو قانون مؤقت سُنَّ ليحكم حالة طارئة أو استثنائية تتعلق بفئات محددة من الأجانب.

وتبعا لهذه الاختلاف الجوهري يمكن تحديد أهم نقاط التباين بين الحماية الدولية و الحماية المؤقتة ونلخصها كما يلي:

. تجد الحماية الدولية أساسها في قواعد القانون الدولي المنصوص عنها في الاتفاقيات المتعلقة باللجوء سواء على صعيد الدولي أو الإقليمي وعلى قواعد القانون الداخلي المنصوص عنها في قوانين تشريعية صادرة عن السلطة التشريعية لا تعدل إلا بقوانين تشريعية مماثلة، وتستند أساساً على الاعتراف بحق اللجوء بموجب القواعد

[1] . Réseau Euro-méditerranéen des Droits de l’homme , Op , P 09

الدستورية أو العرفية في الدول المعنية،. بينما تستند برامج الحماية المؤقتة على قرار من السلطة التنفيذية وتلغى بذات الطريقة أي بموجب قرار من السلطة التنفيذية.

يستفيد الأفراد المشمولين بالحماية الدولية من مجموعة كبيرة من الحقوق الثابتة و هي غير قابلة للمساس أهمها مبدأ عدم الإعادة القسرية، و كافة حقوق الإنسان الأساسية المرتبطة بالسلامة الجسدية وبالتعليم والصحة والعمل والتنقل وغيرها أي بمركز قريب من مركز المواطن مع الاستثناءات المتعلقة بالأمور السيادية كحق الانتخاب والترشح أو تقلد المناصب والوظائف العامة على سبيل المثال؟

تمنح الحماية الدولية تسهيلات للمتمتع بها فيما يتعلق بتعديل الإقامة أو التجنس تبعاً للحقوق المكتسبة الثابتة بموجب الحماية الدولية الممنوحة.

بينما تمنح برامج الحماية المؤقتة للمشمولين بها مزايا أو تسهيلات للحصول على الخدمات بصورة مؤقتة ضمن مدة تطبيق البرنامج أي لا حقوق ثابتة ولا حقوق مكتسبة من حيث المبدأ، وبالتالي لا تعطي المشمول بالحماية المؤقتة من حيث المبدأ أي تسهيلات فيما يتعلق بتعديل الإقامة أو التجنس أو حتى بمجرد التقدم على الحماية الدولية خلال فترة تطبيق برنامج الحماية المؤقتة.

يستفيد الفرد طالب اللجوء من الحماية الدولية بشكل شخصي بعد دراسة ملفه والبت فيه، ولا ينتهي تطبيقها، وإنما تنتهي الحماية الدولية عن الشخص المعني بشكل فردي حال انتهاء الأسباب الموجبة لمنحها أساساً.

أما فيما يتعلق بالحماية المؤقتة فيمكن الاستفادة منها سواء بشكل فردي أو جماعي طالما أنه قد تمَّ التثبت من أن الأجنبي المعني مشمول في برنامج الحماية المؤقتة، و تنتهي بشكل فردي في حال مخالفة أحد الأفراد المشمولين للالتزامات المستوجبة عليه خلال فترة تطبيقها، وتكون نهاية هذه الحماية بشكل جماعي لكل المشمولين بها حال صدور قرار من السلطة المختصة بإنهاء تطبيق برنامج الحماية المؤقتة بشكل مؤقت أو نهائي.

ثانيا : مناقشة اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة بتركيا

صدرت اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة للاجئين السوريين بموجب قرار مجلس الوزراء التركي رقم 6883 بتاريخ 2014/10/13 ، ودخلت حيز النفاذ بنشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 2014/10/22 .

وقد صدرت هذه اللائحة استناداً للمادة 91 من قانون الأجانب والحماية الدولية التركي الجديد لعام 2013 والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 2014/4/11.

وقد تألفت من 63 مادة في إحدى عشرة باب. بالإضافة إلى مادة مؤقتة تتعلق بشمول كل القادمين من سوريا من تاريخ 2011/4/28، بسبب الأحداث الجارية هنالك بتطبيق الحماية المؤقتة وفقاً لأحكام هذه اللائحة، كما تحل وثيقة الهوية الممنوحة قبل دخول اللائحة التنفيذية حيز النفاذ " أي البطاقة التي حصل عليها السوريون من مديريات الأمن العام (أمنيات) التي تبدأ بالرقم 98" محل وثيقة الحماية المؤقتة، ويمكن أن يمنح أصحاب هذه الوثيقة رقم بطاقة أجنبية بموجب القانون رقم 5490. إلى أن يتم تنظيم وثيقة هوية حماية مؤقتة بحسب المادة 22 من اللائحة.

تضمن الباب الأول من اللائحة الغاية والنطاق والأساس و مختلف التعريفات المتعلقة بالمصطلحات الواردة في نص اللائحة. ومن أبرز ما ورد فيه:

(إن غاية ونطاق اللائحة هو تنظيم التعاون بين المؤسسات الرسمية التركية والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالحماية المؤقتة للأجانب الذين غادروا دولهم ولا يستطيعون العودة إليها وقد قدموا أو عبروا حدود تركيا بشكل فردي أو جماعي طلباً للحماية المؤقتة وجميع الإجراءات المتعلقة بدخول وتواجد وخروج هؤلاء الأجانب من تركيا). أما أساس اللائحة فيكمن بالمادة 91 من قانون الأجانب والحماية الدولية.(المواد 1-2-3 من اللائحة)

أما **الباب الثاني** فقد تناول المبادئ العامة للحماية المؤقتة، و أبرز ما جاء فيه :

- عدم تطبيق الأحكام المتعلقة بالدخول والإقامة في تركيا المنصوص عنها في المواد 5-6-7من قانون الأجانب والحماية الدولية بشكل يمنع الأجانب من التقدم بطلب الحماية المؤقتة.
- عدم فرض غرامات أو عقوبات إدارية لمجرد الدخول أو التواجد غير الشرعي للمشمولين بالحماية المؤقتة "بشرط أن يراجعوا السلطات المختصة من تلقاء أنفسهم خلال مدة معقولة و يتقدموا بأعذار تكون منطقية لدخولهم أو إقامتهم بشكل غير شرعي) ."المادة 4-5 من اللائحة)

وتضمن الباب الثاني أيضا الالتزام بمبدأ "عدم الإعادة القسرية" بنصه على" :عدم جواز إعادة أحد من الأشخاص الذين تشملهم اللائحة إلى مكان قد يتعرضون فيه للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة المهينة أو غير الإنسانية، أو المكان الذي تكون فيه حياتهم أو حريتهم مهددة بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي) ."المادة6 من اللائحة

وفي **الباب الثالث** حددت اللائحة نطاق تطبيق الحماية المؤقتة من خلال إبراز الفئات المشمولة بالحماية المؤقتة وهم :

- الأجانب الذين غادروا بلادهم ولا يستطيعون العودة إليها وقد قدموا أو عبروا تركيا بشكل جماعي أو فردي ولم تخضع طلباتهم الفردية للحماية الدولية بعد للتقييم.
- الأفراد القادمين قبل الإعلان عن الحماية المؤقتة أي قبل تاريخ 2011/4/28.

كما لا يجوز اعتبار المحميين مؤقتاً حاصلين على أي مركز من مراكز الحماية الدولية و ذلك وفقا للمادة 7 من اللائحة.

وتضمن **الباب الرابع** الأحكام المتعلقة بتطبيق لائحة الحماية المؤقتة وإنهاؤها ومن أبرز ما جاء فيه:

وفقا للنصوص الواردة في هذا الباب يخول لمجلس الوزراء التركي بناء على اقتراح من وزارة الداخلية اتخاذ قرار تطبيق الحماية المؤقتة وإنهاؤه و فيما يتعلق بجميع الإجراءات والمبادئ المتعلقة بتطبيق الحماية المؤقتة فهي تتخذ من قبل مجلس سياسات الهجرة المنصوص عنه في المادة 105 من قانون الأجانب والحماية الدولية، وتنفذ من المؤسسات والمديريات العامة المختصة. (المادة 9- 10 من اللائحة).

وعن أسباب نهاية تطبيق الحماية المؤقتة بالنسبة للفرد المشمول بالحماية المؤقتة فهي تتمثل في :

- مغادرة الفرد تركيا سواء كانت الوجهة بلده أو بلد ثالث بشكل طوعي أو في حالة الوفاة
- اكتشاف الجهات الرسمية بأن الأجنبي المعني يخضع لأحكام المادة 8 من اللائحة المتعلقة بالاستبعاد من الحماية المؤقتة .

وفيما يختص بعودة من أُنهي تطبيق الحماية المؤقتة له بشكل فردي إلى تركيا مجدداً ضمن فترة تطبيق الحماية المؤقتة، فللمديرية العامة لإدارة الهجرة في وزارة الداخلية القرار بمنحه الحماية المؤقتة مجدداً من عدمه.

كما تناول **الباب الخامس** من اللائحة تفصيلا لجميع الإجراءات الأولية المتبعة في تطبيق الحماية المؤقتة، وهي كالتالي :

1. قبول الأجنبي في تركيا مع تجريده من السلاح إذا كان مسلحا
2. نقل الأجانب القادمين عبر الحدود إلى مراكز الإحالة وأجراء الفحوصات الطبية لمن هم بحاجة لإجراءات معالجة عاجلة أو من يشك في احتمال تهديدهم للصحة العامة.
3. القيام بإجراءات القيد أو التسجيل
4. نقل الأجانب إلى مراكز الإيواء أو السماح ببقائهم في المحافظات.
5. منح الأجانب وثيقة هوية حماية مؤقتة [1] تحتوي رقم هوية أجنبي استناداً لأحكام قانون السجل المدني رقم 5490لعام 2006) .المادة 17 وحتى 24 من اللائحة.

و في **الباب السادس** نجد تفصيلا للخدمات التي توفرها الحماية المؤقتة والتي سنتطرق لها لاحقاً.

هذا عن حقوق طالبي الحماية، أما فيما يتعلق **بالالتزامات المفروضة عليهم** ، فقد تطرق **الباب السابع** عنها وتناول **الباب الثامن** الأحكام المتعلقة بأحداث وإدارة وتشغيل مراكز الإحالة والإيواء المؤقت، والخدمات الموفرة في هذه المراكز. (المواد 36 وحتى 41 من اللائحة).

وورد في **الباب التاسع** الأحكام المتعلقة بالعودة الطوعية أو الخروج إلى دولة ثالثة ومن أهم ما ورد في هذا الإطار هو قيام الجهات الرسمية التركية المختصة بتوفير التسهيلات والدعم للأجانب المشمولين بهذه اللائحة الراغبين بالعودة الطوعية إلى دولهم. ويحق للأجانب المشمولين بهذه اللائحة الذين لا يملكون وثائق سفر أو أن وثائق سفرهم لم تعد سارية المفعول بتقدم للحصول على وثائق سفر في إطار قانون جوازات السفر رقم 5682 تاريخ 1950/7/15. وبجميع الأحوال يخضع خروج الأجانب المشمولين بهذه اللائحة إلى دولة ثالثة سواء بشكل دائم أو مؤقت، إلى موافقة المديرية العامة لإدارة الهجرة.

تطبق الأحكام العامة الواردة في قانون الأجانب والحماية الدولية فيما يتعلق بحظر دخول تركيا على الأجانب المشمولين بهذه اللائحة. (المواد 42 وحتى 45 من اللائحة).

[1] . نص المادة 25 ليؤكد بأن وثيقة هوية الحماية المؤقتة تعطي الحق بالتواجد في تركيا، دون أن تعد "إذن إقامة" المنظم وفقاً لقانون الأجانب والحماية الدولية ولا تحل محلها، ولا تمنح هذه الوثيقة للشخص المعني حق التقدم بطلب اكتساب الجنسية التركية ولا تحسب مدة هذه الوثيقة عند حساب مجموع مدد الإقامة.

وتطرق **الباب العاشر** للأحكام المتعلقة بالتعاون بين وزارة الداخلية وبقية الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني خلال تطبيق الحماية المؤقتة. والأحكام المتعلقة بإطلاق وزارة الخارجية التركية لنداءات الدعم والمساعدة من مختلف الجهات الدولية، من أجل التمكن من تأمين الخدمات للمشمولين بالحماية المؤقتة.(المواد 46-47 من اللائحة) .

وفي **الباب الحادي عشر** من اللائحة نجد مجموعة من الأحكام المتنوعة والنهائية منها ما تعلق بذوي الاحتياجات الخاصة من المشمولين بالحماية المؤقتة[1] و ضرورة معاملتهم معاملة خاصة بحسب الإمكانات المتاحة من خلال توفير كافة أنواع الدعم والمساعدة إلى جانب الخدمات الأخرى كالخدمات الصحية وإعادة التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي.

كما تطبق جميع أحكام التشريع الخاص في كل الإجراءات والمعاملات المتعلقة بفئة الأطفال من المشمولين بالحماية المؤقتة، وتطبق أيضا أحكام القانون الخاص بحماية الأسرة ومكافحة العنف ضد المرأة رقم 6284 لعام 2012 ، وتستفيد هذه الفئة من كافة الخدمات والمزايا المنصوص عليها في القوانين التركية للمواطنين الأتراك، كالقوانين المتعلقة بتمكين المعوقين وقوانين حماية الطفل وقوانين مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الأسرة ومناهضة العنف ضد المرأة وغيرها من القوانين ذات الصلة بهذه الفئات.

أما بالنسبة لبقية الأحكام المنصوص عنها في هذا الباب، فتناولت مسائل متعددة تتعلق بالبيانات الشخصية وبمبدأ السرية، وبأمور إدارية وتنظيمية كعمليات الإحصاء والتبليغات والشكاوى المتعلقة بالمعاملات والإجراءات المنفذة في نطاق هذه اللائحة وإحالتها للجهات القضائية المختصة، وبصلاحية المحافظ في القيام بالإجراءات والتدابير اللازمة خلال تطبيق الحماية المؤقتة، وبعمليات التفتيش على المؤسسات والمديريات المختصة المعنية بتطبيق المهام و الإجراءات المتعلقة بتطبيق هذه اللائحة، بالإضافة للأحكام المالية المتعلقة بتغطية المدفوعات التي يتم إنفاقها على الإجراءات والتدابير المنفذة في نطاق هذه اللائحة، وإلغاء اللائحة التنظيمية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 94/6169 لعام 1994.

لابد من التنويه بأن " الاستفادة من الخدمات والمزايا المنصوص عنها في هذه اللائحة كالخدمات الصحية والتعليمية والوصول إلى سوق العمل وجميع الخدمات الاجتماعية وغيرها يرتبط بتفعيل هذه الخدمات للمشمولين بالحماية المؤقتة من السوريين، عبر قرارات أو لوائح إدارية تصدر عن الوزارات أو المؤسسات المعنية كوزارة الصحة ومؤسسة التامين الصحي والضمان الاجتماعي، ووزارة العمل، ووزارة التعليم الوطني، وغيرها من المؤسسات والمديريات العامة التركية".

[1] . نشير هنا أن المقصود بذوي الاحتياجات الخاصة وفقا لنص المادة 3 من اللائحة، هم : "الطفل غير المصحوب بذويه، المعوقين، الطاعنين في السن، الحوامل، الأم الوحيدة مع الطفل، الأب الوحيد مع الطفل، الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب، الاعتداء الجنسي أو غيره من أشكال العنف النفسي، الجسدي، أو الجنسي الخطير، المشمولين بهذه اللائحة ."

وبذلك نخلص للقول أنه يجب على السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة تصحيح أوضاعهم السابقة لدخول اللائحة التنفيذية حيز النفاذ و حتى يتمكنوا من الاستفادة من المزايا و الخدمات المنصوص عنها في هذه اللائحة ، كما يجب عليهم الالتزام بأحكام القوانين التركية بوجه عام و المتعلقة بالتنظيم الداخلي أو تلك المتعلقة بالالتزامات المنصوص عنها في لائحة الحماية المؤقتة.

ثالثا : ضوابط استفادة اللاجئين السوريين من الحماية المؤقتة

تطرق **الباب السابع** من اللائحة سالفة الذكر لأهم الالتزامات الواجبة على المشمولين بالحماية المؤقتة وأهمها:

1. التزام الأجانب القادمين لتركيا طلباً للحماية المؤقتة بالقوانين والواجبات الإدارية كي لا تطبق بحقهم العقوبات القضائية والإدارية استناداً للأحكام العامة للقانون التركي. وبما في ذلك الشروط المتعلقة بأماكن الإقامة سواء ضمن مراكز الإيواء أو في الأماكن المحددة ضمن المحافظات التركية.
2. الالتزام بتبليغ السلطات المختصة ضمن الآجال المحددة في اللائحة بكل ما يتعلق بالمستجدات على الوضع المهني، أو على التغيرات في الأموال المنقولة وغير المنقولة، أو أي تغيرات تطرأ على عنوان الإقامة أو وثيقة الهوية أو الأحوال المدنية من ولادات أو زواج أو طلاق أو وفاة، أو بتقديم أي وثائق أو معلومات أخرى تطلبها السلطات المختصة، وبالوفاء الجزئي أو الكامل عن المساعدات أو الخدمات أو المزايا التي تم تلقيها من دون وجه حق.
3. ضرورة الامتثال لدعوات مراجعة المؤسسات الرسمية المختصة فيما يتعلق بالإجراءات والمعاملات التي تدخل في نطاق تطبيق هذه اللائحة[1].

وفي حال عدم الالتزام يجوز الحد من الاستفادة بشكل كلي أو جزئي من الخدمات الواردة بموجب هذه اللائحة ، باستثناء الخدمات التعليمية والصحية الأساسية والعاجلة و هو ما ورد النص عليه في المواد 33 وحتى 35 من اللائحة.

وعليه نقول بأن على السوريين المشمولين بالحماية المؤقتة، عليهم تصحيح أوضاعهم السابقة لدخول اللائحة التنفيذية حيز النفاذ، والاستفادة قدر الإمكان من الخدمات والمزايا الموفرة لهم بموجب هذه اللائحة، والالتزام بأحكام القوانين التركية سواء ما تعلق منها بالالتزامات المنصوص عنها في لائحة الحماية المؤقتة، أو بموجب بقية القوانين التركية.

رابعا : امتيازات تطبيق نظام الحماية المؤقتة على الصعيد الاجتماعي ، الاقتصادي

إن الحديث عن حقوق اللاجئ يقتضي النظر إلى هذا الأخير من جانبين

أولا باعتباره أجنبيا موجود في إقليم الدولة وهنا يستفيد من مجموعة مهمة من الحقوق

ثانيا بوصفه طالب لجوء مما يقتضي البحث عن حقوقه في هذا الإطار و هو ما سنتطرق له

[1] . http://o-t.tv/4SR

مقال للأستاذ فراس الشمندى ، تاريخ النشر : 18 -01-2015 على الساعة 22 سا

و هنا لابد أن نميز بين أمرين **هما:**

أ / حقوق اللاجئ المنصوص عنها في اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة و هو ما يدرج في إطار الحماية الدولية للاجئ.

ب / حقوق اللاجئ المنصوص عنها في إطار القانون الاستثنائي في تركيا (قانون الحماية المؤقتة) .

وذلك حتى نبين أهمية الحماية الدولية للاجئ و طبيعة القواعد الدولية في هذا الإطار التي تتميز بطابعها الدائم و الإلزامي على عاتق الدول الأطراف فيها ، فقواعد الحماية الدولية للاجئ تشكل ضمانة لمركزه القانوني المعترف به والمشمول بالحماية القانونية الدولية

ثم من خلال دراستنا لحقوق اللاجئ في تركيا نحاول أن نبين ضمانات اللاجئ في إطار قانون الحماية الاستثنائي و مدى أهميته وقيمة الحماية التي يحققها للاجئ. لنصل في الأخير لتبيان نقائص أسلوب الحماية المؤقتة في تركيا بالمقارنة مع مع ما تضمنه القواعد الدولية للاجئ في هذا الإطار

أ / حقوق اللاجئ المنصوص عنها في اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة و هو ما يدرج في إطار الحماية الدولية للاجئ

تستمد الحماية الدولية للاجئ أساسها من النصوص الدولية المعنية باللجوء و من اتفاقيات حقوق الإنسان

➢ **حقوق اللاجئين في ظل اتفاقيات اللاجئين**

نصت اتفاقية حق اللجوء لعام 1951 على مجموعة من الحقوق الأساسية التي لابد أن تلتزم بها الدول ،وقد قسمت الحقوق إلى ثلاث مجموعات ، تشمل المجموعة الأولى حقوقا يستفيد منها اللاجئ ولا تقل عن تلك الممنوحة للأجنبي و أهمها :

- الحق باكتساب ملكية الأموال المنقولة و غير المنقولة و الحقوق المتعلقة بها و كذلك الإيجار و سائر العقود المتعلقة بهذه الأموال [1]
- حق الانتماء للجمعيات غير السياسية و ذات المنافع غير المادية [2]

وتشمل المجموعة الثانية الحقوق التي لا تقل عن تلك التي تكفلها الدول لمواطنيها، فقد تضمنت اتفاقية 1951 نصوصا تفرض على الدول المتعاقدة معاملة اللاجئ معاملة توازي تلك التي تقدمها الدول لرعاياها ومن أمثلة ذلك:

- حق ممارسة الشعائر الدينية و التربية الدينية للأولاد [3]
- ضمان حقوق الملكية الأدبية و الفنية و الصناعية [4]

[1] . المادة 13 من اتفاقية 1951

[2] . المادة 15 من اتفاقية 1951

[3] . المادة 4 من اتفاقية 1951

[4] . المادة 14 من نفس الاتفاقية

- ضمان حق التقاضي و الإعفاء من الرسوم [1]

أما المجموعة الثالثة فهي تتضمن الحقوق التي تقل عن تلك الممنوحة للمواطن و تفوق تلك الممنوحة للأجنبي ونذكر منها على سبيل المثال فلا تصل لدرجة الحقوق الممنوحة للمواطن لكنها تفوق تلك الممنوحة للأجنبي **ومن أمثلة ذلك**:

- الإعفاء من شرط المعاملة بالمثل
- الإعفاء من التدابير الاستثنائية
- إلزام الدول الأطراف بإصدار وثائق تحقيق الشخصية و وثائق السفر للاجئين

وما يجب الإشارة إليه هو أن اتفاقية 1951 سمحت للدول الأطراف بالتحفظ على الكثير من الحقوق السابقة، إلا أنها حظرت إبداء التحفظات على الحقوق التالية

- عدم التمييز في تطبيق أحكام الاتفاقية
- الحق في ممارسة الشعائر الدينية
- حق التقاضي و الحق في عدم الطرد و الإعادة القسرية، و يعتبر هذا الأخير من أهم الحقوق التي نرى أنها تضمن استقرار اللاجئ في بلد الملجأ حتى لا يكون عرضة للطرد و هو ما يحقق حالة عدم الاستقرار للاجئ.

ورغم أهمية اتفاقية 1951 إلا أنها لا تلزم إلا الدول المصادقة عليها [2]

- **حقوق اللاجئين في اتفاقيات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني**

إن الحديث عن الحماية الدولية للاجئين لا ينبغي أن يقتصر فحسب على اتفاقيات اللجوء ذات الصلة ، بل لابد أن يشمل جميع اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى في زمن السلم و الحرب باعتبار أن حقوق اللاجئين تجد منشأها و مصدرها في اتفاقيات حقوق الإنسان لأن اللاجئ يبقى إنسان قبل أن يكون لاجئ.

فالقانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقيات جنيف لسنة 1949وبروتوكوليها الإضافيين لسنة 1977، يوفر الحماية القانونية للاجئين والأشخاص المهجرين داخل بلدانهم . وهذا الفرع من القانون الدولي لا يحمي هاتين الفئتين من الأشخاص فحسب في حالة وقوعهم ضحية للنزاعات المسلحة، بل أنه لو طبقت قواعده تطبيقاً دقيقاً لسمحت أيضاً بمنع أغلب حالات التهجير.

وعلى الرغم من أن القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يمثلان فرعين متمايزين من فروع القانون الدولي العام، فإنها يصبوان إلى تحقيق هدف مشترك، ألا وهو حماية الإنسان.، ويحمي القانون الإنساني حقوق

[1] . المادة 16 من نفس الاتفاقية

[2] . د / إبراهيم دراجي : مشكلات اللاجئين و سبل معالجتها ، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي المنظم بجامعة نايف للعلوم الأمنية ، كلية العلوم الإستراتيجية بعنوان : اللاجئون في المنطقة العربية : قضاياهم و معالجتها ، الرياض 3 – 4 أكتوبر 2011 ، ص 20 .

الإنسان الأساسية في حالات الشدة القصوى التي تمثلها النزاعات المسلحة .ولذلك، يجب النظر بروح تكاملية في هذين المجالين اللذين ينبغي أن يضاف إليهما قانون اللاجئين.

كما تقضي اتفاقية جنيف الرابعة من جهة أخرى بأنه " لا يجوز نقل أي شخص محمي في أي حال إلى بلد يخشى فيه الاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو عقائده الدينية " (مبدأ عدم جواز الطرد، المادة 45، الفقرة 4 من الاتفاقية الرابعة) .

وتؤكد الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الموقعة في جنيف في 1951 والبروتوكول الخاص بها 1967 حول حقوق كافة اللاجئين بشكل يتساوى في الوضع مع جميع اللاجئين الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في الاتفاقية(مرجع رقم 4 .(5وتتضمن الاتفاقية كافة الحقوق الأساسية الذي يجب أن يتمتع بها اللاجئ بالمقابل فهي تطلب من كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه، خصوصا، أن ينصاع لقوانينه وأنظمته، وأن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام.

وتتعهد كل دولة تصدق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية أن تعتمد قوانين وأنظمة ومراسيم نافذة أو التي قد تصبح بعد الآن نافذة بشأن اللاجئين توفر لهم كافة الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات المصدقة عليها.

فاللاجئ يكون في مركز حماية خاصة عندما تكون أغلب دول العالم مصادقة على هذه الاتفاقيات، بالإضافة لكون هذه الأخيرة تتميز بعدم إمكانية التحفظ على بنودها، وإن كان ذلك ممكنا في حالات فإنها تكون محددة في نصوص الاتفاقية على أن لا تمس بجوهر و فحوى الاتفاقية ، و هو الأمر الذي يوفر أكثر حماية .

ومن أهم هذه الاتفاقيات:

- العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية و السياسية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لعام 1969 .
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1969 .
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 2003 .
- اتفاقية مناهضة التعذيب و غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الاإنسانية أو المهينة لعام 2004 .
- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1993 .
- اتفاقية حماية العمال المهاجرين و أفراد أسرهم لعام 2005 .
- اتفاقية حقوق الأشخاص دوي الإعاقة لعام 2009 .

وفيما يتعلق بتركيا فقد وقعت على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، و اعتمدت اللجنة في نيويورك بروتوكول مع وجود قيود جغرافية بحيث لا تقدم اللجوء سوى للأشخاص القادمين من أوروبا .لذا فإن تركيا لا تعطى صفة لاجئ (وفقا للقواعد الدولية) لأي فرد من جنسيات أخرى و بذلك فقد اكتفت بإطلاق اسم "طالبي اللجوء"، مما يعني أن يتم استيعاب النازحين السورين في تركيا لفترة محدودة فقط حتى حصولهم على حق اللجوء من دولة

ثالثة من خلال مفوضية الأمم المتحدة العليا اللاجئين . على الرغم من إعلان تركيا مرارا بأنها قدمت إلى السوريين "الحماية المؤقتة"، وهو الوضع الذي ينطبق على الناس الهاربين من المواجهات المسلحة في وطنهم بشكل جماعي وطلب الحماية في بلد مجاور مؤقتا، إلا أن السوريين في تركيا يبقوا ضيوف.

ب / حقوق اللاجئ المنصوص عنها في إطار القانون الاستثنائي في تركيا (قانون الحماية المؤقتة)

ترتبط استفادة السوريون في تركيا من حقوقهم بقيامهم بمجموعة من الإجراءات عند دخولهم الأراضي التركية وأهمها ضرورة مراجعة اللاجئ السوري مراكز الآمن في المدينة التي يقيم فيها لتسجيل معلوماته الشخصية والحصول على بطاقة تعريف مؤقتة، فهذه الأخيرة تجعل اللاجئ يتمتع بميزات أهمها:

- حق التعليم والرعاية الصحية والمساعدات
- إذن العمل حسب تعليمات وزارة العمل
- وتسجيل المواليد وتثبيت الزواج والطلاق والوفاة وحق البقاء في تركيا
- فتح حساب بنكي وتنظيم عقود الإيجار وعقود الكهرباء والماء والغاز والتلفونات، كما تعفي البطاقة من الغرامات المترتبة على من يريد مغادرة تركيا بعد الحصول على أذن السفر من الأمنيات.

كما يحق للسوري الفقير المشمول بقانون الحماية المؤقتة الاستفادة من المساعدات الاجتماعية وفق شروط وأسس محددة من مؤسسة صندوق تشجيع التكافل والتضامن الاجتماعي والأصول المبينة من قبل وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية.

ويحق للسوري المشمول بقانون الحماية المؤقتة والذي لا يتقن التركية بالمستوى المطلوب الاستفادة من خدمات الترجمة المجانية فيما يتعلق بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بقانون الحماية المؤقتة.، **فقد نصت المادة 30 من اللائحة التنفيذية لقانون الحماية المؤقتة على ما يلي :**

1- يستطيع الأجانب ذوو الحاجة (الفقراء (المشمولين بهذه اللائحة الاستفادة من المساعدات الاجتماعية وذلك في إطار الأسس والأصول التي تحددها مؤسسة صندوق التكافل والتضامن الاجتماعي المبينة في المادة الثالثة من قانون تشجيع التكافل والتضامن الاجتماعي رقم 3294 تاريخ 29 -5-1986

2- يؤمن وصول الأجانب من ذوي الحاجة المشمولين بهذه اللائحة إلى الخدمات الاجتماعية بحسب الأسس والأصول المبنية من قبل الوزارة و وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية.

وأضافت المادة 31 من نفس القانون :

-1 تؤمن خدمات الترجمة فيما يتعلق بالإجراءات والمعاملات المتعلقة بهذه اللائحة وبدون مقابل إذا لم يتحقق التواصل مع الأجنبي بدون ترجمان وفي المستوى المطلوب.

كما نجد من خلال **الباب السادس للائحة التنظيمية المؤقتة** تفصيلا للخدمات التي توفرها الحماية المؤقتة وأهمها:

1. تأمين وصول الأجانب المشمولين بهذه اللائحة والحائزين على وثيقة هوية حماية مؤقتة إلى خدمات الصحة، التعليم، وسوق العمل
2. ضمان المساعدات الاجتماعية وخدمات أخرى مثل خدمة الترجمة وحق الاشتراك بالخدمات العامة مثل خدمة التخابر الالكتروني.
3. اتخاذ جميع الإجراءات لضمان أمتعة وحقائب وحاجيات طالبي الحماية طالبي الحماية

أضف إلى ذلك فبحلول سنة 2016 أصدرت الحكومة التركية 15 يناير 2016 قانونًا يقضي بمنح الأجانب الذين يملكون بطاقة الحماية المؤقتة (الكيمليك) حق الحصول على تصاريح عمل.

فهذا القانون سيسمح للأجانب وفي مقدمتهم السوريين المسجلين في تركيا لمدة ستة أشهر وما فوق بالعمل بشكل قانوني، بمعنى لا يستفيد حامل بطاقة الحماية المؤقتة من القانون في حال لم تتجاوز فترة إقامته ستة شهور في تركيا. ويعد قانون تصاريح العمل بمثابة خطوة جيدة خاصة و أنه أدرج السوريين المستفيدين منه في خانة العمال الأتراك في الحد الأدنى للأجور، إلا أن القانون يحتوي على بعض الملاحظات التي تؤثر في الاستفادة من إيجابياته أهمها:

- اشترط وجوب تمتع العامل السوري بقواعد الحماية المؤقتة لمدة 6 أشهر على الأقل من التواجد.
- استثناء عمل العمال الأجانب من العمل ضمن مجال الأعمال المخصصة للمواطنين الأتراك فقط
- تحديد نسبة 10% فقط من العمال السوريين من مجمل العمال الأتراك العاملين في المؤسسة.

كما جاء في هذا القانون إعفاء الأجانب العاملين في الزراعة وتربية الحيوانات من الحصول على إذن عمل، شرط مراجعتهم لسلطات الولاية المعنية للحصول على الإعفاء، ليتم لاحقًا إخطار وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

- استبعاد المهن التي يزاولها المواطنون الأتراك فقط كالهندسة والطب والصيدلة مثلاً.
- وضع شروط للحصول على رخصة أولية من وزارة الصحة للعاملين في مجال الصحة ورخصة أولية من وزارة التربية أو التعليم العالي للعاملين في مجال التعليم.

خاتمة

من خلال دراستنا تبين لنا أن ظاهرة اللجوء بوجه عام و في الشرق الأوسط خاصة هي من الظواهر الخطيرة التي نتجت عن النزاعات المتواصلة في هذه الأقاليم ،و ما الأزمة السورية و ما نتج عنها من نزوح السوريين وتشردهم هروبا من الموت والاضطهاد إلا استمرار للأزمات التي عرفت والتي كانت بدايتها من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ثم ما نتج عن حربي الخليج الأولى و الثانية و غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، فقد ساهمت الأزمة السورية أيضا على زيادة عدد اللاجئين خاصة في دول الجوار و منها تركيا التي حاولت معالجة الأزمة واستقبلت عددا من اللاجئين، و رغم ما تسعى الحكومة التركية إلى توفيره من وضع معاشي مناسب للسوريين إلا أنهم يبقون مهددين بمجموعة من الأخطار خاصة هؤلاء الذين لم يتم تسجيلهم لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين

كما أن ما اتخذته تركيا من إجراءات في محاولة منها إدماج السوريين [1] هو أمر مستحسن ولكن تشوبها بعض النقائص والتي فصلنا فيها في بحثنا أهمها : عدم منح اللاجئين السوريين أوراق ثبوت الهوية كلاجئين ومنعهم وعرقلتهم في حالات من التسجيل لدى المفوضية العليا خاصة اللاجئين غبر الشرعيين .... ويبقى اتخاذ تركيا لإجراءات تخدم السوريين وتحقق لهم الحماية الكافية على جميع المستويات هو الحل الأمثلة لإزالة كل تخوفاتهم وأمالهم في الخروج من تريا اتجاه أوروبا.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ / الاتفاقيات الدولية و القوانين

1. الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين الموقعة في جنيف في 1951 .
2. العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و العهد الدولي للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية 1969.
3. اللائحة التنظيمية للحماية المؤقتة للاجئين السوريين ، قرار مجلس الوزراء التركي رقم 6883 بتاريخ 2014/10/13 ، ودخلت حيز النفاذ بنشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 2014/10/22.

ب / الرسائل الجامعية و المذكرات

1. كنزة فني وسمير هوام : التداعيات الأمنية لظاهرة اللجوء في الشرق الأوسط ، مسألة اللاجئين السوريين في تركيا نموذجاً، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية ، كلية الحقوق بجامعة قالمة، الجزائر، 2015.

ج / المقالات القانونية

1. مقال للأستاذ فراس الشمندى، تاريخ النشر : 18 -01-2015 على الساعة 22 سا http://o-t.tv/4SR
2. د / إبراهيم دراجي: مشكلات اللاجئين و سبل معالجتها ، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي المنظم بجامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية بعنوان: اللاجئون في المنطقة العربية: قضاياهم و معالجتها، الرياض 3 – 4 أكتوبر.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1. . Réseau Euro-méditerranéen des Droits de l'homme , Réfugies syriens en turque , le statuts d'incertitude (publication du REMDH , Octobre 2011) P08 (www.euromednigts.org)

[1] . نقصد هنا : مبدأ الحدود الجغرافية ، الحماية المؤقتة

حماية اللاجئين السوريين في تركيا (المشاكل والحلول)

الدكتور: نبيل مدالله العبيدي، والدكتور: أركان حميد جديع – جامعة الأنبار– العراق.

المستخلص:

تُعدٌّ مشكلة اللاجئين في العالم من أكثر القضايا المعروضة على الأسرة الدولية تعقيداً إذ يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن والاستقرار فضلاً عن حاجتهم إلى الخدمات الإنسانية الأُخَر. ونجمت ظاهرة اللجوء إلى تركيا بسبب الحراك الشعبي في سوريا وعدم تفهم النظام لذلك الحراك، وذلك منذ عام 2011 ولايزال مستمراً ضمن مسلسل الربيع العربي، إلا أن :سوريا تُعدٌّ من أكثر الدول العربية التي تأثرت بتلك الثورات، ومازالت تعاني منها حتى الآن. حيث لم يقف ذلك عند كونه حراكاً شعبياً بل وصل الأمر إلى نشوب القتال بين الطراف المختلفة التي بدأت ولم تتوقف، وقد تسارعت الاحداث فيها، وتطورت حالة النزاع بين الحكومة وفصائل المعارضة حتى تطور الأمر إلى فرار الأعداد الكثيرة خارج سوريا بسبب الحرب التي بدأت ولم تنته حتى الان.

الكلمات الافتتاحية: حماية، اللاجئين، الهجرة، الحقوق، الحماية الدولية، الاتفاقيات الدولية، انتهاك.

The protection of Syrian refugees in Turkey, problems and solutions

Dr. Nabeel MADALLAH ALOBAIDI Dr. Arkan Hameed Jdayea

College of Law and Political Sciences/Anbar university

ABSTRACT: The refugee problem in the world of the most complicated cases before the international community, as in need of care and sanctuary of security and stability as well as their need for other humanitarian services. The resulting phenomenon of resorting to Turkey because of the war that the emergence in Syria. However, the "Syria," one of the most Arab countries affected by these revolutions, and still suffers from today. Where not stand it when being a mobility popularly but it came to the outbreak of "internal civil war" that began and did not stop, have accelerated the events which have evolved the case of conflict between the government and opposition factions, even the evolution of matter, and that this led to the escape of more than half of Syrians outside Syria because war that began and did not end until now.

Keywords: protection of refugees, immigration rights, international protection, international conventions, violation

المقدمة

1– تقديم البحث:

من الثابت أن ظاهرة اللجوء تعتبر قديمة قدم المجتمع البشري، فقد حفل التاريخ الإنساني عبر عصوره بصور مختلفة للجوء، وفرضت قضية اللاجئين نفسها كواحدة من أبرز قضايا القانون الدولي المعاصر وفي هذا الصدد نجد

أن هناك إجماعاً دولياً بأن من ارتكب جريمة مُخلة بالأمن أو جريمة غير سياسية مهما بلغت جسامتها فإنه لا يعتبر لاجئاً، كذلك فإن صفة اللجوء لا تنطبق على من ارتكب جريمة حرب أو أية جريمة تتنافى ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

يُعَرف اللاجئ بحسب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 والمعدلة بموجب البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1966 والذي دخل حيز التنفيذ في عام 1971. بأنه كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت وسببت له خوفاً من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسيته أو انتمائه لفئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع تدارك ذلك الخوف او تلافيه، أن يستظل بحماية ذلك البلد"، أو كل شخص لا يملك جنسيه ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق نتيجة تلك الإحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد.[1]

وتوجب على كل لاجئ وفقا للقواعد الدولية الواردة في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه خصوصاً ومنها خضوعه لقوانين وأنظمة البلد الذي يلجأ إليه وان يتقيد في التدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام. اذ نصت على هذا المادة (2) من الاتفاقية المتقدمة اذ نصت على(على كل لاجئ إزاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه، خصوصاً، أن ينصاع لقوانينه وأنظمته وأن يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام).[2] وكذلك للاجئ حقوق نصت عليها المادة (19) وهي(1. تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها، إذا كانوا يحملون شهادات معترفا بها من قبل السلطات المختصة في الدولة ويرغبون في ممارسة مهنة حرة، أفضل معاملة ممكنة، على ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف.2. تبذل الدول المتعاقدة قصارى جهدها، وفقا لقوانينها ودساتيرها، لتأمين استيطان مثل هؤلاء اللاجئين في غير إقليمها المتروبولي من الأقاليم التي تتولى هذه الدول المسؤولية عن علاقاتها الدولية). وان لا تكون أقل من الرعاية الممنوحة للرعايا الأجانب بشكل عام، فيما يتعلق بممارسة عملاً لحسابهم الخاص في الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والتجارة، كذلك في إنشاء شركات تجارية وصناعية وممارسة المهن الحرة [3].أما بالنسبة إلى اللاجئين الموجودين بصورة غير مشروعه في بلد الملجأ فتمتنع الدول عن فرض العقوبات الجزائية بسبب دخولهم أو وجودهم غير القانوني. ويتوجب على اللاجئين الذين يدخلون إقليم دولة ما أو يوجدون فيه دون إذن، قادمين مباشرة من إقليم كانت حياتهم وحريتهم فيه مهددة، أن يقدموا أنفسهم إلى السلطات المختصة دون إبطاء، وان يبرهنوا على وجاهة أسباب دخولهم أو وجودهم غير القانوني. كما تمتنع الدول عن فرض غير الضروري من القيود على تنقلات هؤلاء اللاجئين، ولا تطبق هذه القيود إلا ريثما يسوى وضعهم في

[1]- المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.
[2]- المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.
[3]- المادة 19 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

بلد الملاذ أو ريثما يقبلون في بلد آخر وعلى الدول أن تمنح اللاجئين المذكورين مهلة معقولة ومع كل التسهيلات الضرورية ليحصلوا على قبول بلد آخر، بدخولهم إليه.[1]

2- أهمية البحث:

كونه يعالج قضية إنسانية حادثة، ولاسيما أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا قد تفاقم وترك بصمات مأساوية واضحة على حياة اللاجئين من جهة وعلى معالم الحياة في تركيا من حيث الجوانب الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية ومن هنا تتجلى أهمية بحثنا هذا في معالجة هذه الظروف والأوضاع الانسانية الصعبة للغاية.

3- اشكالية البحث:

أهم الأهداف التي يتوخاها الباحث من هذا البحث هي إيجاد حلول ملائمة تحفظ للاجئ السوري كرامته وإنسانيته ولا تتعارض مع مصلحة تركيا لأجل المحافظة على جوانب الحياة فيها وعدم تأثر حياة الافراد بهذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين.

4- هيكلية البحث:

يتألف بحثنا هذا من مبحثين رئيسَين، ويقع تحت كل مبحث منها عدة مطالب:

المبحث الأول: الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها اللاجئون

المطلب الأول: الحقوق المستقاة من كونهم أجانب

المطلب الثاني: الحقوق المستقاة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة

المطلب الثالث: حقوق اللاجئين المستقاة من اتفاقيات حقوق الإنسان

المبحث الثاني: حماية اللاجئين السوريين في الجمهورية التركية المشاكل والحلول

المطلب الأول: حماية اللاجئين السوريين في تركيا

المطلب الثاني: المشاكل والحلول للاجئين السوريين في تركيا

المبحث الأول

الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها اللاجئون

كرس المفهوم الحديث لحماية اللاجئين في أعقاب الحرب العالمية الثانية استجابةً لاحتياجات ملايين اللاجئين الذين فروا من بلدانهم الأصلية. وقد أسست اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 (اتفاقية اللاجئين) والبروتوكول الملحق بها لعام 1967 النظام الدولي لحماية اللاجئين.

[1]- المادة 31 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.

أن مصدر حقوق اللاجئين لا تقتصر فحسب على اتفاقيات اللاجئين باعتبار أن كثيراً من الحقوق الممنوحة للاجئ إنما يكتسبها بصفته البشرية كإنسان، فكون الإنسان لاجئاً لا يعني أنه قد فقد صفته الإنسانية وحقوقه المتفرعة عنها. ولهذا ينبغي البحث عن التزامات الدول تجاه اللاجئ بوصفه إنساناً، مما يقتضي تمتعه بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقيات حقوق الإنسانية الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن اللاجئ عندما يدخل إقليم أي دولة فإنه سيكون فيها أجنبياً بنص القانون؛ مما يقتضي أيضاً البحث عن حقوقه بصفته هذه، أي كأجنبي، خاصةً في ظل التوافق الدولي على منح حد أدنى من الحقوق للأجانب لا يجوز النزول عنها.

ولأهمية هذا المبحث قانونياً ينبغي تضمينه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحقوق المستقاة من كونهم أجانب.

المطلب الثاني: حقوق اللاجئين المستقاة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة.

المطلب الثالث: حقوق اللاجئين المستمدة من اعلان حقوق الإنسان.

المطلب الأول

الحقوق المستقاة من كونهم أجانب

رغم كل التقارب والانفتاح بين الدول فالأجنبي مازال يعتبر غريباً عن المجتمع الذي هاجر إليه أو لجأ إليه للعمل بحثاً عن أسباب حياة أفضل وهذه الحقوق المستقاة التي نعنيها هنا تشكل عاملاً رئيسياً مهماً لحركة الأشخاص عبر الحدود ومنهم اللاجئون بالإضافة إلى التقدم الهائل في وسائل المواصلات والتعاون والتقارب بين الدول الذي تمثل في إبرام الاتفاقيات الثنائية و الجماعية بينها، لمنح تسهيلات للأجانب في الدخول و الإقامة، ورغم ضروب التعاون بين الدول التي تقوم على منع وحجب الكثير من القيود التي تفصل بين الشعوب، إلا إن ذلك لم يحقق حتى الان الحماية الفعلية والكفاية لفئات من الأجانب الذين لهم وضعهم الخاص ألا وهم اللاجئون الذين تمتزج القواعد الداخلية والقواعد الدولية في حكمهم.

ويعرف الأجنبي في دولة معينة بأنه كل شخص لا يتمتع بجنسيتها[1]، سواء أكان يحمل جنسية دولة أخرى أم كان لا يحمل جنسية دولة ما، أي عديم الجنسية، وسواء أكان مقيماً على إقليمها أم لا.

وعادةً ما تحدد الدول ضمن نصوص تشريعاتها الوطنية الحقوق التي يمكن أن يتمتع بها الأجانب في إقليمها استناداً إلى مبادئ القانون الدولي بهذا الشأن من دون الإخلال بالتزاماتها الدولية التعاقدية أو غيرها، فيما يحرص البعض منها على ضمان الحقوق الأساسية للأجانب بنصوص دستورية.[2] وللعلم، فإنه ليس هناك اتفاق أو نهج موحد حول تحديد مضمون الحد الأدنى الذي يجب أن تلتزمه دول العالم في هذا الجانب. كما أن الدول عندما تتولى تنظيم المركز القانوني للأجانب فأنها تنتهج سياسة وطنية خاصة تختلف عن سياسة غيرها، وتتأثر في ذلك

[1]- د. فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٦، ص ٧.

[2] - د. مجد الدين خربوط ، القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب، منشورات جامعة حلب كلية الحقوق، ٢٠٠٦، ص ٣.

بعوامل متعددة سياسية وديموغرافية واقتصادية واجتماعية وعقائدية ودينية. وهذه المعايير في الدول التي تعاني من زيادة السكان أو من البطالة مثلاً تغاير تلك المعايير التي في الدول الفقيرة إلى السكان، وكذلك هي في الدول التي تعاني من الاضطرابات الاجتماعية أو السياسية مختلف عنه في الدول ذات الاستقرار الاجتماعي والسياسي.[1]

ولهذا فالحد الأدنى للحقوق القانونية للأجانب هو قدر معين من الحقوق المقررة بمقتضى العرف الدولي والتي لا يصح للدولة المساس بها وإلا تعرضت الدولة للمسؤولية الدولية، وبهذا المعيار يجنب هذا الحد الأدنى سلطات المشرع الوطني من الزيغ والانحراف ويستمد قوته وإلزامه من المبادئ الوضعية في القانون الدولي العام.

أما فيما يتعلق بمضمون الحد الأدنى من هذه الحقوق فليس هناك إجماع دولي أو فقهي على تحديدها بدقة ولكن يميز غالبية الفقه والتعامل الدولي بالنسبة للحقوق التي يتصور أن يتمتع الأجانب وفقاً لأحكام التشريعات الدولية ما بين الحقوق العامة والحقوق الخاصة اللازمة لحياة الأجنبي في إقليم الدولة.[2]

ونتطرق الآن لأهم الحقوق المستقاة:

أولاً: الحقوق العامة: وهي القواعد الحاكمة على علاقات الدولة ورجالها مع الناس، بشكل عام، والذي يهمنا في هذا المقام الحقوق العامة التي من الواجب أن يتمتع بها الأجنبي بالحريات العامة والمرافق العامة[3]، فبمقتضى وجود الأجنبي في إقليم الدولة؛ يعترف له بالحريات اللازمة والمرتبطة بكونه إنسانا، مثل حرية العقيدة والديانة والانتقال داخل إقليم الدولة المضيفة دون قيود أو شروط ،كذلك يتمتع الأجنبي بحرية التعبير عن الرأي.[4]

وبالتالي فإن القاعدة العامة هي تمتع الأجانب بالحريات العامة مساواة بالمواطنين؛ لأنها تعتبر من الحريات اللصيقة بشخص الإنسان، وترتبط به انطلاقا من أن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة، والحقوق وأن لكل الناس حق التمتع بكافة الحقوق والحريات دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي معلم آخر كالأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو غير ذلك من الأوضاع . وبناء على هذا يكون كل أجنبي قد استفاد حسب أصل انتمائه من الخدمات والمرافق العامة التي تعتبر ضرورية لإشباع حاجات الإنسان.[5]

ثانياً: الحقوق الخاصة: تطلق على الأنظمة الحاكمة على العلاقات العائلية والواجبات الفردية والأنشطة التجارية بين الأفراد وأبناء البلد في مجتمع ما. ومعنى الحقوق الخاصة فيما يخص الأجنبي هنا هو وجود الأجنبي أولاً على إقليم

1- د. فؤاد ديب، المركز القانوني للأجانب هيئة الموسوعة العربية سورية، دمشق، ص 373 .
2- د. هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، المجلد الثاني في مركز الأجانب، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1977، ص22.
3- د. فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية، مرجع سابق، ص 102.
4- د. هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص73.
5- د. مجد الدين خربوط، القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص ٣٦٠ .

الدولة لغرض تمتعه بالحقوق الخاصة اللازمة لكونه إنساناً يستحقها، ومن هنا فإن اللاجئ يتمتع بالشخصية القانونية.[1]

والاعتراف الدولي للإنسان بصفة عامة سواء أكان وطنياً أو أجنبياً بشخصيته القانونية؛ يترتب عليه الاعتراف له بالحقوق اللازمة بممارسة هذه الشخصية لوظائفها التي من أبرزها[2]:

1- حقوق الأسرة: الاعتراف بالشخصية القانونية للأجنبي يترتب عليه كافة الآثار المرتبطة بهذه الشخصية ولاسيما فيما يتعلق بالحقوق التي يمكن للأجنبي التمتع بها في إقليم الدول الأجنبية. ولعل حقوق الأسرة تعد من أهم الحقوق المرتبطة بوجود الإنسان. فالأجانب لهم الحق في إبرام الزواج في إقليم الدول المضيفة ولهم الحرية في تكوين علاقات القرابة وكل ما تقتضيه مقومات الأسرة كنواة لأي مجتمع إنساني.

2- الحقوق المالية: تعد الحقوق المالية إحدى الحقوق الخاصة التي تمنح للأجنبي لما لها من حتمية السماح له بمباشرة التصرفات المالية اللازمة لحياته وحياة أسرته في إقليم الدولة الأجنبية.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اعتمدت" الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه "وذلك بموجب قرارها رقم 144/40 المؤرخ في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1985.

خلاصة لهذا المطلب، فإن الأثر القانوني يرتب الاعتراف للشخص الأجنبي بصفة اللاجئ، في مواجهة الدول الأخرى كافة، بما في ذلك الدولة التي ينتمي إليها بالجنسية أو دولة إقامته المعتادة، ويتمثل كذلك في وجوب تسليم هذه الدول جميعها بتمتع هذا اللاجئ بالحق الممنوح له من جانب دولة الملجأ، واعتبار أن منح اللاجئ هذا الحق لا يعدو إلا أن يكون عملاً من أعمال السيادة بالنسبة إلى هذه الدولة الأخيرة. ويتصل بذلك أيضاً، التزام هذه الدول ـ كافة ـ بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد اللاجئ يستهدف تعريض حياته للخطر كالاختطاف أو القتل أو غير ذلك، وهو ما يعني أن القيام بأي تصرف من هذا النوع، يرتب مسئولية قانونية في مواجهة الدولة التي قامت به، كذلك فإنه لا ينبغي للدول الأخرى أن تنظر إلى موقف دولة الملجأ المتمثل في منحها اللجوء لشخص معين على أنه عمل غير ودي أو عدائي موجه ضدها.[4]

المطلب الثاني

حقوق اللاجئ المستقاة من اتفاقيات اللاجئين ذات الصلة

[1]- د. فؤاد شباط ، المركز القانوني للأجانب في سورية، مرجع سابق، ص180.

[2]- د. هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص85.

[3]- د. مجد الدين خربوط، القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب، مرجع سابق، ص 365.

[4]- د. أحمد الرشيدي، حقوق الانسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003، ص379.

قدمت الأمم المتحدة مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق والأعراف الدولية التي تحمي وتحافظ على الإنسان "اللاجئ" وحقوقه، ومن هذه الاتفاقيات، الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين عام 1951، وهي ابرز الاتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية، إذ نصت هذه الاتفاقية على مجموعة من الحقوق الأساسية للاجئ التي يتعين على الدول مراعاتها، والالتزام بها لغرض مراعاة ظروف اللاجئ الذي ترك وطنه بسبب الظروف القاهرة التي جعلته يطلب اللجوء وهذه الحقوق هي:

أولاً: عدم الإعادة القسرية للاجئ:

يعتبر هذا الحق هو الركيزة الأساسية في قانون اللجوء، ونظراً لما يمثله هذا الحق من أهمية كبيرة فقد نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية، إذ جاء في الفقرة الأولى من المادة الثالثة من إعلان الأمم المتحدة ما نصه" لا يجوز أن يتعرض أي شخص من المشار اليهم (أي اللاجئين) لإجراءات كالمنع من الدخول عند الحدود، أو إذا كان قد دخل الإقليم الذي ينشد اللجوء إليه لإجراءات مثل: الإبعاد، أو الإعادة جبراً إلى أية دولة يتعرض فيها للاضطهاد". (1)

إذ ان هذا المبدأ على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 بشأن مركز اللاجئين، ينص على أنه ينبغي ألا يعاد أي لاجئ، بأية صورة من الصور إلى أي بلد يكون معرضاً فيه، لخطر الاضطهاد، وقد استمد تعبير عدم الإعادة القسرية من الفعل الفرنسي "refouler" الذي يعني الدفع إلى الوراء أو النبذ، وقد أشير لأول مرة إلى فكرة أنه يجب أن لا تعيد أي دولة أشخاصاً إلى دول أخرى في ظروف معينة في المادة 3 من اتفاقية 1933 المتعلقة بالمركز الدولي للاجئين التي تعهدت بموجبها الدول الأطراف بألا تقوم بطرد اللاجئين المقيمين من إقليمها وبألا تمنعهم من دخوله بواسطة إجراءات للشرطة مثل الطرد أو عدم القبول عند الحدود "Refoulement"، ما لم يتطلّب ذلك الأمن الوطني أو النظام العام والتزمت كل دولة "بألا ترفض في أي حال من الأحوال دخول اللاجئين إقليمها عند حدود بلدان منشأهم".

ثانياً: تقييد سلطة الدولة بالنسبة لإبعاد اللاجئين:

يعد هذا المبدأ تطبيقاً من تطبيقات الحق السابق، والذي يقضي بعدم جواز الإعادة القسرية لدولة الاضطهاد.

نصت المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951على ثلاثة ضمانات أساسية للاجئ في ما يتعلق بإبعاده من إقليم الدولة التي يوجد فيها وهي على النحو التالي:

أ- تقييد سلطة الدولة في إبعاد اللاجئين، بحيث لا يكون هذا الإبعاد إلا على سبيل الاستثناء وعندما تقتضيه أسباب خاصة تتعلق بالأمن القومي أو النظام العام.

1- د. محمد شوقي عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر ص 40.

ب- ضرورة اتباع إجراءات معينة فيما يتعلق بقرار الإبعاد والطعن فيه، حيث يتعين على دولة الملجأ عدم إبعاد اللاجئ الذي يقوم في مواجهته سبب من هذه الأسباب إلا بمقتضى قرار يصدر من جهة قضائية أو إدارية طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون، على أن يسمح للاجئ بتقديم دفاعه ضد هذا القرار وإثبات أن استمرار وجوده داخل الإقليم لا يتعارض مع مقتضيات الأمن القومي للدولة أو نظامها العام، وتمكينه من الطعن في ذلك القرار أمام الجهة المختصة، وهذه المادة ذاتها في فقرتها الثانية أعطت للدولة الحق في حالة وجود ظروف اضطرارية تتعلق بأمنها القومي أن تتخذ قرار الابعاد في أقصر وقت ممكن وبالتالي في مثل هذه الحالة يصبح من المتعذر على اللاجئ الدفاع عن نفسه وتقديم الأدلة المطلوبة لإثبات براءته.

ج- يتعين على دولة الملجأ في حالة ما إذا أصبح قرار الإبعاد نهائياً وواجب التنفيذ بصدوره بالشكل والإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 32، عدم تنفيذ هذا القرار فوراً، وإنما يجب أن تمنح اللاجئ مهلة معقولة يبحث خلالها عن دولة أخرى يذهب إليها خلاف دولة جنسيته أو الدولة التي يتهدده فيها الاضطهاد.[1]

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الضمانات الواردة في نص المادة 32 من الاتفاقية لا يستفيد منها إلا اللاجئون الموجودون على إقليم الدولة بصفة قانونية ومشروعة، أما غيرهم من اللاجئين بصورة غير قانونية وغير مشروعة، فإن النص يراهم غير جديرين بالتمتع بهذه الضمانات، وهو ما ينطوي على تمييز في المعاملة بين اللاجئين الموجودين بصورة قانونية وأولئك الموجودين بطريقة غير قانونية ويتعارض مع روح المادة 31 من الاتفاقية نفسها.

ثالثاً: المأوى المؤقت: ويقصد به أنه إذا كان من حق الدولة عدم منح الملجأ داخل إقليمها للأجانب، فإنه ليس من حقها- ما لم تتعرض مصالحها الحيوية للخطر- أن تحرم اللاجئ من فرصة الحصول على هذا الملجأ في إقليم دولة أخرى، وبالتالي يتعين عليها أن تمد للاجئ يد العون سواء بالسماح له بدخول إقليمها والبقاء فيه لمدة معينة أو بتأجيل طرده أو إبعاده - إن كان موجوداً بالفعل داخل الإقليم- لمدة معينة وبالشروط التي تراها مناسبة حتى يستطيع الحصول على تصريح بالدخول إلى دولة أخرى أو يتمكن من الحصول على الملجأ فيها.

ويتضح من ذلك أن فكرة المأوى المؤقت هي محاولة للتوفيق بين مصلحة الدولة في السيادة الإقليمية وعدم قبول اللاجئين داخل إقليمها ضد إرادتها من ناحية، ومصلحة اللاجئ الملحة في تجنب الوقوع في أيدي سلطات الدولة التي تلاحقه أو التعرض لأي خطر آخر يتهدد حياته من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار أشارت اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951 إلي فكرة المأوى المؤقت، في المادة 31 و ذلك بالنسبة للاجئين الموجودين داخل إقليم الدولة بصفة غير قانونية ثم قدموا أنفسهم للسلطات المختصة في أقرب وقت ممكن، وكذلك أشارت إلى فكرة المأوى المؤقت في المادة 32 المتعلقة باللاجئين الموجودين في الإقليم بصفة قانونية ولكن قامت في حقهم أسباب خاصة بالأمن القومي أو النظام العام لدولة الملجأ تستدعي

[1]- د. محمد شوقي عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص44.

إبعادهم، فألزمت الدولة في كلتا الحالتين بأن تمنح اللاجئ قبل طرده أو إبعاده مهلة معقولة فضلاً عن التسهيلات اللازمة حتى يمكنه السعي إلى الحصول على قبول دولة أخرى له في إقليمها.[1]

رابعاً: التزام دولة الملجأ بتوفير حد أدنى مناسب من المعاملة: أو وضع اللاجئ بمركز قانوني لا يختلف كثيراً عن المركز الذي تعترف به لمواطنيها، أو على الأقل تعترف له بمركز يماثل ذلك الذي تسلم به للأجانب الذين يقيمون على إقليمها بصورة معتادة. وقد استقر الرأي عند فقهاء القانون على أنه إذا وجدت الدولة أن ثمة ما يدعوها إلى التمييز بشكل عام بين المواطنين واللاجئين، فإن ذلك ينبغي أن يكون في أضيق الحدود.

خامساً: التزام دولة الملجأ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في مباشرتها لمهامها: وهذا الالتزام يكون بصفة خاصة من أجل تسهيل واجبات الدولة في الإشراف على تطبيق أحكام الاتفاقيات ذات الصلة، وبالذات أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 المكمل لها.

سادساً: التزام دولة الملجأ بعدم المبادرة إلى إنهاء حالة اللجوء من تلقاء نفسها، وبإرادتها المنفردة في أية لحظة ما لم توجد المبررات الموضوعية التي تسوغ لها ذلك، كما أنه يتعين على هذه الدولة أن تحترم رغبة اللاجئ في إنهاء حالة اللجوء هذه والعودة إلى بلده الأصلي أو إلى بلد آخر يرى أنه سيوفر له ظروفاً أفضل للحياة.[2]

المطلب الثالث

حقوق اللاجئين المستقاة من اتفاقيات حقوق الإنسان

نجح المجتمع الدولي باعتماد عدد من الصكوك الدولية والإقليمية التي تبحث في أوضاع اللاجئين وتنص مختلف موادها على حمايتهم وبيان حقوقهم. وتأتي بالطبع في مقدمة هذه الصكوك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين التي تم اعتمادها بجنيف في 1951/7/28، والتي دخلت حيز النفيذ في 1954/4/22، وكذلك البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين الذي تم اعتماده في 1967/1/31، ودخل حيز النفاذ في 1971/10/4.

وكما سبقت الإشارة اليه فإن البحث عن حقوق اللاجئين لا يمكن ان يقتصر فقط على المواثيق الدولية الآنفة الذكر ذات الصلة باعتبار أن كثيراً من حقوق اللاجئين سنجد منشأها ومصدرها أيضاً في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية التي ينبغي أن يستفيد منها اللاجئ كإنسان أوّلاً قبل أن يكون لاجئاً.

ومن اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسة السبع المعنية بحقوق الإنسان:

1- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1968).

1- د. محمد شوقي عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص46.

2- أحمد الرشيدي، الحق في طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان : دراسة في ضوء. المواثيق الدولية وفي بعض الدساتير والتشريعات العربية، ندوة الحماية الدولية للاجئين.، الرياض، 1996، ص84.

2- اتفاقية حقوق الطفل (1991).

3- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1994).

4- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1994).

5- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(1996).

6- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1996).

7- اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم(٢٠٠٥).

وبالعودة إلى تحليل الالتزامات المفروضة على الدول بمقتضى تلك الاتفاقيات فإننا نصل إلى نتيجة مفادها أنه بعيداً عن اتفاقيات اللاجئين وإشكالية المصادقة من عدمها ومدى وجود التزام، فإن أي شخص موجود على إقليم الدولة سواء أكان موطناً أم أجنبياً .. لاجئاً أم مهاجراً .. أم مغترباً .. فإن ثمة حقوقاً أساسية ينبغي أن يتمتع بها في إقليم الدولة المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، كما هو الحال بالنسبة لسورية، وتشتمل هذه الحقوق على الحق في أعلى مستوياته المتاحة من الصحة[1]، وفي التعليم[2]، والسكن الكافي[3]،والغذاء والماء الكافيين[4]،وكذلك في العمل وفي حقوق العمل.[5]

ويؤكد القانون الدولي على أنه ينبغي ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون أي تمييز على أسس من قبيل "الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو غير ذلك من الأسباب.[6]" كما يتعين على الدول القضاء على أي شكل من أشكال التمييز.[7] وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "وبأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة(للدولة الطرف).[8]

ولذا فإن من واجب الدول المضيفة، سواء داخل الإقليم أو خارجه، فعل كل ما في وسعها، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، لضمان الحماية لجميع الحقوق الإنسانية للاجئين الموجودين في بلدانها بما يضمن لهم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المبحث الثاني

حماية اللاجئين السوريين في الجمهورية التركية المشاكل والحلول

---

[1]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١٢.

[2]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. المادتان 13 ، ١٤ .

[3]- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المادة(١٤).

[4]- اتفاقية حقوق الطفل المادة(٢٤).

[5]- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري المادة(٥).

[6]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة (٢) فقرة (1) .

[7]- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على جميع الدول الأطراف اتخاذ تدابير فعالة "لتعديل أو إلغاء .المادة (١) الفقرة (ج).

[8]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .المادة ٢.

اقتضت حكمة الله تعالى أن يكون تكريم الإنسان أصلاً ثابتاً من أصول الديانات كافة التي أنزلها الله تعالى على البشرية، وأن لا تكون هناك عبرة باختلاف الألوان أو الأجناس أو الأعراق، فالإسلام قرر للإنسان حقوقه؛ بمقتضى آدميته وإنسانيته.

ورغم وجود قواعد قانونية تحكم سلوك المتنازعين، وتحمي ضحايا النزاعات الدولية وغير الدولية، فإن العلاقات الدولية تؤثر تأثيراً كبيراً على تطبيق، وتنفيذ قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني بشكل قد يعرض هذه القواعد للانتهاك.[1]

ولا يخفى على كل ذي لب حالات الانتهاكات الوحشية والجسيمة لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني موجودة في مختلف أرجاء العالم، إلا أنه ليس بوسع أحد أن ينكر أن القانون الدولي الإنساني بات يمثل فرعا مهما من فروع القانون الدولي العام، ولهذا الفرع أهميته في مجال إسباغ قواعد الحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة التي تسبب لجوء الناس إلى بلاد أخرى ونزوحهم عن أوطانهم.[2]

وبسبب ما تعيشه البشرية اليوم من صراعات وحروب، كان لا بد من ظهور أعداد هائلة من اللاجئين الذين يبحثون عن مكان آمن، فقد كانت ولا تزال قضية اللاجئين أكثر القضايا إلحاحاً. فاللاجئون هم أكثر الناس تعرضاً للمعاناة، وقد زادت تلك المعاناة في السنوات القليلة الماضية؛ بسبب حدوث ما يسمى بالربيع العربي، ومنذ بداية ذلك الحراك الثوري، اضطرت الأعداد لغفيرة من الشعب السوري للهجرة إلى دولٍ أخرى بسبب تصاعد الأحداث وتوتّرها في الداخل السوري، وكانت للجمهورية التركية الحصة الأكثر من هذه الهجرة من الشعب السوري.

ومن هنا أرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: حماية اللاجئين السوريين في تركيا

المطلب الثاني: المشاكل والحلول للاجئين السورين في تركيا

المطلب الأول

حماية اللاجئين السوريين في تركيا

إن الهدف من الحماية الدولية هو مساعدة اللاجئين على تخطي الصعوبات قصدًا للحفاظ على حقوقهم الشرعية[1] نظراً لعدم تمتعهم بأية حماية وطنية[1]، كتلك التي تقدمها الدولة لمواطنيها في الداخل أو لرعاياها في

---

[1]- د. محمد فهد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص2.
[2]- د. سهيل حسن الفتلاوي، د. عمار محمد ربيع، موسوعة القانون الدولي الإنساني، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص209.
[1]- Schnyder (Félix) , led Aspects actoels du problem des refugies, recueil des cours de l academie international de Lahaye , vol 82,1965,p406.

الخارج عن طريق الممثليات الدبلوماسية. وكذلك من خلال منظمات الإغاثة الدولية والإنسانية. إلا أن تلك الممثليات والمنظمات فشلت في مواصلة عملها من أجل توفير الحماية للأشخاص اللاجئين والتخفيف من معاناتهم، بسبب استمرار حدة وقساوة الحروب وظهور ما يسمى بالنزاعات المسلحة الحديثة، مما دفع إلى تدفق أعداد هائلة من فئات اللاجئين إلى بلدان أخرى طلبا للأمن والأمان.

ويشهد العالم حاليا العديد من نزاعات ذات طابع غير دولي تقع بين قوات مسلحة منظمة لدولة وجماعات مسلحة متمردة أو منفصلة، وقد نتج عن تلك النزاعات ضحايا معظمهم من المدنيين.

وإذا فر السكان المدنيون من مواطنهم بسبب نزاع مسلح غير دولي، فإنهم يصبحون موضع حماية مشابهة للحماية المنصوص عليها في حالة نشوب نزاع مسلح دولي.

ولما كانت هذه النزاعات أكثر شيوعا اليوم، فهناك قواعد تحكمها تتمثل في أحكام المادة الثالثة المشتركة من اتفاقات جنيف الأربع. فقد نصت المادة الثالثة المشتركة على أن (في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية.....).[2]

وكذلك يهتم البروتوكول الإضافي الثاني بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية لسنة 1977، فتنص المادة الأولى (الفقرة الأولى) (1- يسري هذا اللحق " البروتوكول " الذي يطور ويكمل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف المبرمة في 12 آب / أغسطس 1949 دون أن يعدل من الشروط الراهنة لتطبيقها على جميع المنازعات المسلحة التي لا تشملها المادة الأولى من اللحق " البروتوكول " الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة اللحق " البروتوكول " الأول والتي تدور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسئولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة، وتستطيع تنفيذ هذا اللحق " البروتوكول").[1]

وتسعى الدول لتطبيق القانون الدولي للاجئين عن طريق منظمة الأمم المتحدة، لضمان توفير حماية خاصة لأكبر عدد ممكن منهم.[2]

---

[1] - Bettati(Mario), L, Asile Politique en question un statut pour les réfugiés,, Paris, Puf, p158.

[2]- راجع، النص الكامل للمادة الثالثة المشتركة من اتفاقات جنيف الأربع لعام 1949.

[1]- شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد، موسوعة اتفاقات القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ط 6، جنيف، 2005، ص 353.

[2]- د. محمد الطراونة، آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها، مجلة الإنساني اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد 49 السنة 2010، ص2.

وقد شنت هجمات على المدنيين بشكل غير اعتيادي، واقترفت جرائم حرب وانتهاكات فضيعة لحقوق الإنسان، ولكن حتى في الحروب ثمة قواعد ملزمة قانوناً لجميع الأطراف، يتعين عليها التقيد بها، فوضع القانون الدولي الإنساني المعروف بقانون النزاعات المسلحة قوانين تهدف إلى تخفيف آثار مثل هذه النزاعات، لتحديد الوسائل والأساليب المستخدمة في الحرب.

ومن الناحية القانونية الدولية وفي مثل نشوب هذه الصراعات والنزاعات المسلحة فإننا نلجأ إلى تطبيق اتفاقات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977، لأنها تتضمن أحكاماً دقيقة لقواعد السلوك الخاصة مع اللاجئين تشترك فيها كل الاتفاقات إلى جانب هذين البروتوكولين.(1)

فمنذ أن بدأت الحركات الثورية العربية، ومع بداية الثورة التونسية، بدأت ثورات الربيع العربي داخل العالم العربي ومعها بدأ انتشار الحراك الثوري السريع، وأخذ الشعب السوري بالتظاهر السلمي تدريجياً حتى انتشرت ثورته في أرجاء سوريا، وقامت هناك عمليات عسكرية بين فصائل المعارضة والقوات الحكومية مع اقتتال متكرر ومستمر بين الفصائل المتقاتلة مما اضطرت الأعداد الغفيرة من الشعب السوري للهجرة إلى دولٍ أخرى بسبب تصاعد الأحداث وتوترها في داخل سوريا.

ونتيجة لما سبق ذكره من الاحتراب الدموي في القطر السوري فقد فتحت الحكومة التركية حدودها أمام اللاجئين السوريين، وقدمت لهم المساعدة على الفور والحماية المؤقتة بعد بضعة أشهر وكان من المتوقع أن تحل الأزمة في سوريا بسرعة إلى حد ما، وأن يعود اللاجئون إلى وطنهم سريعاً، إلا أن الأزمة استمرت لفترة أطول مما كان متوقعاً وازادت سوءا، مخلفةً وراءها دماراً وتشرداً على نطاق واسع. وجاء هذا الالتزام الدولي تجاه اللاجئين السوريين من جانب تركيا نتيجة لتطبيقها النصوص القانونية والبروتوكولات آنفة الذكر، وهو التزام أخلاقي ودولي من قبلها اتجاه المشردين خارج بلادهم.

لقد شكلت استجابة المجتمع الدولي لأزمة اللاجئين السوريين فشلاً ذريعاً، وحرم معظم هؤلاء اللاجئين بقسوة من تحقيق آمالهم في تحقيق السلامة والأمن. وأصبحت أزمة اللاجئين السوريين الأزمة الأسوأ في العالم بأسره في هذا الجيل. ومع ذلك، فقد ظلت خطة الاستجابة الإقليمية للأمم المتحدة تحصل على تمويل بقيمة 51 % فقط، في حين أن دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من البلدان الغنية لا تزال تحظر دخول هؤلاء اللاجئين إلى أراضيها.(1)

---

[1]- نوال أحمد بسج، القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2010، ص 77

[1]- المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتريس، في "الأمم المتحدة تقول إن أزمة اللاجئين السوريين لا تقل سوءاً عن جريمة الإبادة الجماعية في رواندا"، صحيفة تليغراف بتاريخ 16 يوليو/تموز 2013 . أنظر الرابط:
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/10183899/Syria-refugee-crisis as-bad-as-Rwanda-genocide-UN-says.html

خلال ثلاث سنوات ونيف فقط، فر 3,2 مليون، ما بين امرأة ورجل وطفل من أتون العنف والاضطهاد وغير ذلك من المشاق التي لا تُحتمل في سوريا، توخياً للسلامة والأمن خارج بلادهم.(1) ويقيم ما لا يقل عن 1,6 مليون لاجئ من سوريا في تركيا.(2)

وقدمت تركيا مساهمة كبرى، ليس فقط من حيث إيوائها لهذا العدد الضخم من اللاجئين فحسب، وإنما أيضاً من حيث تخصيصها نسبة كبيرة من الموارد المالية لهم. وبعد مرور فترة بدأ وصول اللاجئين السوريين بأعداد كثيرة جدا ، وعلى الرغم من تطور السياسات التي انتهجتها السلطات التركية، فإن أعداداً متزايدة من اللاجئين السوريين في تركيا يعيشون حياة بائسة ويصارعون شظف العيش من أجل البقاء.

ومن الناحية الرسمية لا تزال تركيا تنتهج سياسة الحدود المفتوحة للاجئين السوريين، ولكن الأشخاص الذين لا يحملون جوازات سفر يُمنعون عادةً من الدخول عبر المعابر الرسمية، إلا إذا كانت لديهم احتياجات طبية أو إنسانية طارئة، بينما يعيش آخرون في أماكن بعيدة جداً عن المعابر الرسمية مما يجعل الوصول إلى تلك المعابر رحلة مُضنية وعسيرة جدا وكل هذا وذاك أغم أغلبية اللاجئين على استخدام نقاط عبور غير شرعية وخطرة في أغلب الأحيان. وفي نقاط العبور هذه، غالباً ما يضطر اللاجئون إلى الاعتماد على المهربين لاجتياز الحدود. وفي محاولة لمنع وصول اللاجئين بصورة قانونية.

إن أوضاع العديد من اللاجئين السوريين في البلاد التركية مزرية، فقد أنشأت تركيا نحو 22 مخيماً للاجئين ضمت ما يزيد على 220,000 لاجئ(3).

المطلب الثاني

المشاكل والحلول للاجئين السورين في تركيا

تقترب أزمة اللاجئين السوريين الآن من دخول عامها الخامس. فقد بدأت الاحتجاجات الجماهيرية في مارس/آذار 2011 وانتشرت في شتى أرجاء سوريا، مما أشعل فتيل حملة وحشية من جانب الحكومة، وأدى إلى نشوب نزاع مسلح داخلي وكارثة إنسانية. وذُكر أن ما يربو على 150,000 شخص لقوا حتفهم، وأن نحو 10,8 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة داخل سوريا، بينهم نحو 6,45 مليون نازح داخلياً ولا يلوح في الأفق أية نهاية للنزاع، ومازال الناس يواصلون الفرار.

---

[1]- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، أنظر الرابط: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

[2]- عدد اللاجئين السوريين في تركيا يصل إلى 1.6 مليون لاجئ: وزارة الطوارئ التركية، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2014 . أنظر الرابط: http://en.ria.ru/world/20141020/194343672/Number-of-Syrian-Refugees-in-Turkey-Reaches 16-Million-Turkish.html

[3]-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: حماية اللاجئين السوريين في تركيا: لمحة عامة"، عرض "بوار بوينت" في اجتماع "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا واجتماع الشركاء"، 21 أبريل/نيسان 2014 ، أنقرة.

وتذكر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه بحلول 30 أكتوبر/تشرين الأول 2014 كان قد تم تسجيل ما يربو على 3.2 مليون لاجئ سوري – مع أن العدد الحقيقي للاجئين أعلى من ذلك بلا ريب.(1) والجدير بالذكر أن أغلبية هؤلاء اللاجئين هم من الأطفال.(2)

إن المجتمع الدولي يفشل في تلبية الاحتياجات الهائلة لهؤلاء الأشخاص. وتقود المفوضية السامية للاجئين الاستجابة الإنسانية الدولية للأزمة، ولكن قدراتها محدودة بسبب التزامات التمويل غير الكافية بشكل صارخ. فمن أصل التمويل الإقليمي المطلوب من قبل الأمم المتحدة في عام 2014، وهو 3.74 مليار دولار أمريكي، لم يتم تلقّي سوى 51% فقط من المبلغ المذكور في 15 أكتوبر/تشرين الأول2014.(3)

وبالإضافة إلى التزاماتها التمويلية غير الكافية، فإن البلدان الأكثر ازدهاراً في العالم تخيب آمال اللاجئين السوريين بطرق أخرى. كما أن التعهدات بإعادة التوطين، حيث توفر دولة ما للاجئين أماكن إقامة ومساعدات، فضلاً عن السماح بدخولها لأسباب إنسانية، ومنها الإقامة المؤقتة وجمع شمل العائلات، لا تزال نادرة بشكل مخجل. وفي ثلاثة أيام في سبتمبر/أيلول 2014، استقبلت تركيا نحو 130,000 لاجئ من سوريا، أي أكثر مما استقبل الاتحاد الأوروبي بأكمله في ثلاث سنوات.(4)

ونتيجة لما تم ذكره آنفا تولدت هناك مشاكل داخل تركيا ومنها:

أولاً: الأمن والسياسية: من أخطر الأمور الأمنية والسياسية التي تواجه السوريين داخل تركيا، هو ردة فعل بعض الشعب التركي تجاههم، بسبب العدد الهائل من اللاجئين وعدم معرفة خلفيتهم وتوجهاتهم وخصوصاً اعتناق بعض الشباب أفكار عنف وتوجهات اعمال عدائية، والتي يمكن أن تتحول إلى ردود فعل واسعة النطاق يمكن أن يصاحبها أعمال عنف.

كما أن هناك عاملاً آخر من العوامل التي تشكل خطراً من الناحية الأمنية، وهي شعور المواطنين الأتراك بعدم الأمان، وأنهم أصبحوا مستهدفين في أية لحظة بسبب وجود السوريين بالمنطقة. الأمر الذي ترسّخ لديهم والذي يعتبر أمراً متعمداً من قبل أشخاص يريدون معاقبة تركيا على استضافة السوريين لديها. والآن يقوم السوريين

1- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، أنظر الرابط: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

2- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأطفال اللاجئون في الأزمة، أنظر الرابط: http://unhcr.org/FutureOfSyria

3- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، أنظر الرابط: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

4- الأمم المتحدة: عدد اللاجئين السوريين الذين استقبلتهم تركيا في ثلاثة أيام يساوي عدد اللاجئين الذين استقبلتهم أوروبا مجتمعة في ثلاث سنوات، ميدل إيست مونيتر، 23 سبتمبر/أيلول 2014 . أنظر الرابط: https://www.middleeastmonitor.com/news/europe/14335-un-turkey-received-as-many-syrian refugees in-three-days-as-europe-did-in-three-years .

بمواصلة حياتهم داخل أماكن نائية عن تجمع الشعب التركي. الأمر الذي يخلق صعوبةً أكبر من حيث عملية التكيف والتآلف بين الشعبين، وهذا السلوك قد يمهد لحدوث مشاكل أمنية؛ إذ أن إقامة السوريون داخل أماكن بعيدة عن التجمعات، يساهم في نصيب أقل من التعليم، وكذلك الدخل، والخدمات الصحية. الأمر الذي سيخلق لدى هؤلاء اللاجئين إحساساً بعدم الرغبة بهم، مما سيؤدي إلى حدوث مشاكل نفسية لديهم، وسوف يتسبب في قيام بعضهم بأعمال إجرامية فيما بعد كردّة فعل على ذلك.

ثانياً: المشاكل الاقتصادية: تقوم الحكومة التركية بدعم اللاجئين السوريين داخل تركيا، إذ وصلت تكلفة الدعم الحكومي للسوريين إلى نحو 2 مليار دولار. وهذا الرقم يمكن أن يظهر رقماً محدوداً لكونه لم تدرج فيه نفقات البلديات التركية ومؤسسات المجتمع المدني. والدليل على صحة ما نقول هو قيام الحكومة التركية بدعم اللاجئين السوريين والذين وصلت أعدادهم إلى نحو 200 ألف لاجئ، في المخيمات بأفضل وأجود الخدمات، **وهذا دليل على موقف تركيا الدولي الباعث على الفخر**.

ثالثاً: المشاكل الاجتماعية: مما لا شك فيه أن للسورين داخل تركيا بعض التأثيرات في عدة مجالات، ومن أكثر تأثيرات اللاجئين السوريين على تركيا، تأثيراتهم في المجال الاجتماعي. إذ كان العديد من المشاكل التي حدثت بين الشعبين ناتجةً عن اللغة والثقافة ونمط العيش. بجانب هذا ظهرت العديد من حالات الزواج من النساء السوريات، مما نتج عنه العديد من الانفصالات بين الأزواج الأتراك بسبب تعدد الزوجات. هذا بالإضافة إلى ظهور سماسرة الأطفال والنساء التي تتزايد مع مرور الوقت.

وقد أدى هذا إلى ظهور تغيير في التركيبة السكانية داخل المناطق التي تشهد أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين، والذي أدّى بدوره إلى بعض الاستقطاب ذي البعد المذهبي والعرقي. ومن الممكن أن يؤدي كل هذا وذاك إلى تفاقم التوتر القائم.

ومن أكثر المشاكل التي تواجه اللاجئين السوريين داخل تركيا، هي مشكلة القيد والتوثيق. إذ أنه لا يمكن لأي لاجئ سوري أن يستمتع بأي حقٍ من الحقوق التي تقدمها الدولة للاجئين، دون أن يتقيد رسمياً بالدولة، لأنه في حال لم يتم التقييد رسمياً بالدولة، فإن اللاجئ السوري يعتبر غير موجودٍ بالدولة ولن يتوفر له أي حقٍ من تلك الحقوق.

وعليه، فقد تم إنشاء نحو 23 مركز تسجيل متنقل داخل المناطق المختلفة ولا سيما في جنوب شرق تركيا. وأصبح للاجئين السوريين الحق في الاستفادة من الخدمات الطبية بالمستشفيات التركية كما يشاؤون.

هذا ومن الجدير بالذكر أن هناك أكثر من 50% من اللاجئين السوريين داخل تركيا، بحاجة إلى خدماتٍ دعمٍ نفسية ومعنوية. لذلك تم العمل على زيادة مراكز التأهيل النفسي داخل المستشفيات وداخل مخيمات السوريين أيضاً.

كما أن مشكلة التعليم من ضمن المشاكل التي يواجهها السوريون داخل تركيا. إذ ينبغي للسوريين أن تصبح لكل واحد منهم هوية لاجئ من أجل تلقي أفضل خدمات للتعليم. ولذا فإنه تم منح تلك الهوية للاجئين القادمين من الحدود مع جواز للسفر مؤقت. حيث أنه بدون هوية اللاجئ، لا يمكن للسورين التسجيل في المدارس التركية.

الخاتمة

في مواجهة أسوأ أزمة لاجئين شهدها العالم منذ عقود، كان أقل ما يُقال عن استجابة المجتمع الدولي أنها مخجلة. فمناشدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتمويل لم يتم الإيفاء بها بعد، وعدد الأماكن المخصصة لإعادة توطين اللاجئين وأماكن قبولهم لأسباب إنسانية لا تزال غير كافية إلى حد مخيف. ولم يقدم المجتمع الدولي شيئاً من الدعم المطلوب للاجئين من سوريا، أو لم يقدم نوعاً من تقاسم المسؤولية الحقيقي.

ومنذ مطلع عام 2011 كرست تركيا موارد كبيرة لتلبية احتياجات اللاجئين، واتخذت عدة مبادرات إيجابية في مجال التشريعات والسياسات، من قبيل إيواء 220,000 لاجئ سوري في مخيمات للاجئين وتخصيص موارد جيدة لهم؛ وفي سبتمبر/أيلول 2013 منحتهم الحق في الحصول على الرعاية الصحية المجانية. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2014 أصدرت نظام الحماية المؤقتة.

ومع ذلك، فإنه بعد مرور خمس سنوات على الانتفاضة في سوريا، نجد أن استجابة تركيا تظهر اهتماماً متزايدة. وعلى الرغم من سياسة الباب المفتوح الرسمية التي اَتبعتها تركيا، فإن دخول الأراضي التركية من سوريا أصبح محفوفاً بالمخاطر والصعوبات.

التوصيات :

أولاً: بخصوص تقسيم المسؤولية

- زيادة عدد أماكن إعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية وغيرها من برامج قبول اللاجئين السوريين إلى حد يزيد على العدد السنوي لإعادة التوطين.

- تسريع عمليات إعادة توطين وقبول اللاجئين لتقليص الوقت الذي تستغرقه بين عمليتي تقديم الحالات إلى الجهات المستهدفة ومغادرة اللاجئين إلى بلد إعادة التوطين.

- تسهيل عملية لم شمل العائلات أمام اللاجئين الذين يعيش أفراد عائلاتهم في الخارج؛ وتطبيق تعريف واسع لأفراد العائلة.

- توفير تمويل كامل لخطة الاستجابة الاقليمية للأزمة السورية.

- تقديم دعم كبير إلى تركيا وغيرها من البلدان المجاورة لسوريا لزيادة قدرات دوائر الخدمات الوطنية فيها – ومنها مؤسسات الرعاية الصحية والمرافق التعليمية، فضلاً عن مبادرات السكن وتدابير الأمن الغذائي – وذلك لتلبية احتياجات اللاجئين من سوريا، بالإضافة إلى السكان المحليين المتضررين.

ثانياً: توصيات أقدّمها إلى السلطات التركية

1– ضمان دخول الأراضي:

- في ضوء تفشي انتهاكات حقوق الإنسان واستمرار النزاع في سوريا، يجب السماح لجميع المدنيين الذين يسعون إلى مغادرة سوريا بالدخول إلى تركيا عبر الحدود الرسمية، بغض النظر عما إذا كان لديهم جوازات سفر سارية المفعول أم لا، مع تلبية احتياجاتهم الطبية العاجلة.

- الإبقاء على فتح نقاط عبور حدودية كافية وذات مواقع ملائمة وآمنة وشرعية للاجئين السوريين الفارين من أتون النزاع.

- إصدار تعليمات واضحة إلى حرس الحدود مفادها أن أي استخدام للقوة يجب أن يتقيد بشكل صارم بالمعايير الدولية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية، ولاسيما شَرطيْ الضرورة والتناسب.

- تدريب أفراد الشرطة والجيش، بالإضافة إلى موظفي الدولة الآخرين الذين يعملون في المناطق الحدودية مع سوريا، للتأكد من أنهم يستطيعون تحديد جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية ومساعدتهم والسماح لهم بدخول تركيا.

- إجراء تحقيقات عاجلة ووافية ومستقلة ومحايدة في أنباء الانتهاكات التي تقع على الحدود، وضمان محاسبة الموظفين الأتراك الذين يتبين أنهم مسؤولون عن ارتكاب الانتهاكات أو إصدار الأوامر بارتكابها، وتمكين الضحايا وعائلاتهم من الحصول على إنصاف فعال.

2– ضمان الصفة القانونية

- التنفيذ التام لنظام الحماية المؤقتة الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2014؛ بالتشاور مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات المعنية باللاجئين ومنظمات المجتمع المدني ذات الخبرة في مجال حماية اللاجئين وتقديم الخدمات لهم.
- إطلاق حملات لنشر المعلومات في أوساط اللاجئين من سوريا فيما يتعلق بإجراءات التسجيل وأسبابه وفوائده.
- تزويد اللاجئين السوريين بمعلومات شاملة وبلغة يفهمونها حول كيفية المطالبة بالحقوق والاستحقاقات في وقت التسجيل.
- ضمان نجاح إجراءات التسجيل في تحديد هوية الأفراد المستضعفين.
- ضمان تمكين جميع اللاجئين السوريين الذين يطلبون الحماية، بمن فيهم الرجال العازبون، من التسجيل.
- ضمان عدم وجود عوائق بيروقراطية في سبيل التسجيل.

3- توصيات بخصوص احترام الحقوق الاجتماعية والثقافية

- التنفيذ التام والعاجل لأحكام نظام الحماية المؤقتة الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2014 المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- اتخاذ الخطوات اللازمة لتوسيع إمكانية عمل اللاجئين السوريين بصورة شرعية في تركيا، كوسيلة مهمة للتصدي لبؤس العمال غير الشرعيين واستغلالهم.
- ضمان أن يكون اللاجئون السوريون على دراية بالقنوات الفعالة لتقديم الشكاوى ضد أصحاب العمل. والمالكين، وقادرين على ذلك.
- توضيح الإجراءات المتعلقة بفتح وترخيص مدارس خاصة ناطقة بالعربية للاجئين السوريين.
- تحديد التحديات المتعلقة بضمان الحصول على الرعاية الصحية والتصدي لها.
- ضمان وعي مؤسسات الرعاية الصحية والطواقم الصحية بأن من حق جميع اللاجئين السوريين الحصول على رعاية صحية مجانية.
- تقديم خدمات ترجمة في مؤسسات الرعاية الصحية.
- زيادة النشاط في متابعة تقديم المساعدات الدولية، وزيادة الانفتاح على قبول المساعدات الدولية، والتعاون مع المانحين الدوليين.
- تسهيل عملية التسجيل والعمل مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الخبرة في التصدي للاحتياجات الأساسية للسكان اللاجئين، وخاصة ما يتعلق منها بالسكن والرعاية الصحية (الطبية والنفسية على السواء)، والأمن الغذائي والمتطلبات التعليمية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- أحمد الرشيدي، الحق في طلب اللجوء كأحد تطبيقات حقوق الإنسان: دراسة في ضوء. المواثيق الدولية وفي بعض الدساتير والتشريعات العربية، ندوة الحماية الدولية للاجئين، الرياض، 1996.

- أحمد الرشيدي، حقوق الانسان دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003.

- سهيل حسن الفتلاوي، عمار محمد ربيع، موسوعة القانون الدولي الإنساني، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2005.

- شريف عتلم ومحمد ماهر عبد الواحد، موسوعة اتفاقات القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ط 6، جنيف، 2005.

- فؤاد شباط، المركز القانوني للأجانب في سورية منشورات جامعة دمشق ١٩٨٦.

- فؤاد ديب، المركز القانوني للأجانب هيئة الموسوعة العربية سورية.

- مجد الدين خربوط، القانون الدولي الخاص الجنسية ومركز الأجانب، جامعة حلب، كلية الحقوق، ٢٠٠٦.

- محمد الطراونة، آليات الحماية الدولية للاجئين ومصداقيتها، مجلة الإنساني اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد 49 السنة 2010.

- محمد شوقي عبد العال، حقوق اللاجئ طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ، دار النهضة العربية، القاهرة.

- محمد فهد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.

- نوال أحمد بسج، القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2010.

- هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، المجلد الثاني في مركز الأجانب، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1977.

2- الاتفاقيات والمعاهدات

- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1967
- اتفاقية حقوق الطفل 1989
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990

3-مواقع الكترونية

- المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتريس، في "الأمم المتحدة تقول إن أزمة اللاجئين السوريين لا تقل سوءاً عن جريمة الإبادة الجماعية في رواندا"، صحيفة تليغراف بتاريخ 16 يوليو/تموز 2013 . أنظر الرابط:

http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/10183899/Syria-refugee-crisis as-bad-as-Rwanda-genocide-UN-says.html

- عدد اللاجئين السوريين في تركيا يصل إلى 1.6 مليون لاجئ: وزارة الطوارئ التركية، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2014. أنظر:
http://en.ria.ru/world/20141020/194343672/Number-of-Syrian-Refugees-in-Turkey-Reaches 16- Million-Turkish.html

-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، أنظر الرابط:
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأطفال اللاجئون في الأزمة، أنظر الرابط:
http://unhcr.org/FutureOfSyria

- الأمم المتحدة: عدد اللاجئين السوريين الذين استقبلتهم تركيا في ثلاثة أيام يساوي عدد اللاجئين الذين استقبلتهم أوروبا مجتمعة في ثلاث سنوات، ميدل إيست مونيتر، 23 سبتمبر/أيلول 2014 . أنظر الرابط:
https://www.middleeastmonitor.com/news/europe/14335-un-turkey-received-as-many-syrian refugees in-three-days-as-europe-did-in-three-years.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bettati(Mario), L, Asile Politique en question un statut pour les réfugiés,, Paris, Puf.

-Schnyder (Félix) , led Aspects actoels du problem des refugies, recueil des cours de I academie international de Lahaye , vol 82,1965.

تصورات المستقبل لدى الأسر السورية اللاجئة في الجزائر
(دراسة حالة عينة من الأسر الساكنة بولاية جيجل)

د. نبيل بويبية– جامعة 20 أوث 1955– سكيكدة – الجزائر

ملخص:

يحوز مصير العائلات السورية اللاجئة جراء الحرب الدائرة في سوريا اهتمام عديد المراكز ودوائر البحث العربية والغربية على حد سواء، وذلك بسبب الأبعاد الإنسانية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي نتجت عنها، وما يمكن أن يسببه سوء توجيه مسار هذه العائلات من آثار سلبية وخيمة سواء على المستوى الفردي، الأسري وحتى على مستوى الدول المستقبلة، وبهذا أضحت إشكالية مصير اللاجئين واحدة من القضايا الجوهرية في مختلف النقاشات الأكاديمية والاجتماعات الرسمية التي أجمعت على ضرورة ايجاد حلول ملائمة واستراتيجية لأوضاعهم.

فقد عرفت تدفقات اللاجئين السوريين منذ بداية الحرب تحركات عشوائية أحيانا، ومنظمة أحيانا أخرى سعيا لتحقيق أهداف تراوحت بين السعي للبقاء، الاندماج، والتغيير المستمر لمكان عيشها سعيا لبلوغ ظروف حياة أفضل. واختلفت هذه التدفقات باختلاف ظروف المهاجرين واستراتيجياتهم المنتهجة، حيث عرفت الجزائر منذ بداية الأزمة لجوء أكثر من 24 ألف مواطنا سوريا على موجات متقطعة، أين أسهم سهولة الدخول، وتوافر عوامل مساعدة على الحياة (التغطية الصحية، السكن، العمل، تمدرس الأطفال، إمكانية بناء أسر، تشابه العادات والتقاليد) في الإقامة المؤقتة وتجديد هذه الاقامة بشكل مستمر. كما دفعت عوامل جذب أخرى في بلدان أوربية إلى مغادرة البلد بشكل شرعي أو غير شرعي، فضلا على تأثير المخالطات الاجتماعية التي تمت إقامتها فيما بينهم، ومع عائلات جزائرية في التفكير في الاستقرار لفترات زمنية مختلفة.

هذا ومع بداية عملية المفاوضات السياسية المباشرة بين النظام والمعارضة، وبداية التشدد في منح فرص اللجوء إلى بعض الدول الأوربية، فضلا عن اندماج هذه العائلات في المجتمع الجزائري، فقد أصبح موضوع مستقبل اللاجئين وأسرهم واحدا من المواضيع التي تشغل بال بعضهم، وأدى توافر هذه المعطيات مجتمعة وديناميانها إلى تبني استراتيجيات متباينة تبعا لأهداف وظروف كل عائلة.

لهذا تسعى دراستنا هذه إلى التعرف على مختلف تصورات المستقبل لدى اللاجئين السوريين في الجزائر والعوامل التي تحكمها، ورصد أهم المسارات التي انتهجوها منذ بداية الأزمة، فضلا عن نظرتهم لمستقبلهم ومستقبل أبنائهم واندماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: اللاجئون السوريون، المستقبل، الهجرة، التصورات المستقبلية، الأمن الاجتماعي.

ترتبط اتجاهات المستقبل لدي الأسر السورية اللاجئة في الجزائر بمجموعة من المحددات التشريعية التنظيمية، والمجتمعية والشخصية:

I- المحددات التشريعية والتنظيمية:

يخضع تنقل الاشخاص من بلد الى أخر الى مجموعة من الضوابط تحددها المواثيق الدولية والقوانين الداخلية، وذلك بهدف التوفيق بين حق التنقل من جهة ورعاية مصالح البلد المضيف من جهة اخرى. وإذا كانت هذه القواعد تسري على التنقل في الظروف العادية، فانه قد تطرأ ظروف استعجالية يصعب معها تطبيق تلك الاجراءات التي قد تكون صارمة في بعض الحالات، إلا أن ذلك لا يعني فتح الباب أمام التنقل الفوضوي، بل حتى في مثل هذه الظروف نجد هناك قواعد تعمل من أجل ضمان حماية المهاجرين واللاجئين من جهة، وحفظ النظام العام من جهة اخرى.

I-1 الدخول إلى الجزائر، الإقامة والتنقل :

ويعرف اللاجئ بأنه:" كل انسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية أو حريته للخطر، خرقا لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ.."(1). وهناك من يعرفه بأنه:" كل شخص هجر موطنه الأصلي، أو أبعد عنه بوسائل التخويف، فلجأ الى اقليم دولة أخرى، طلبا للحماية أو لحرمانه من العودة الى وطنه الأصلي..(2)" أو هو الاضطرار الى هجرة الوطن اما اختيارا بسبب تغير نظام الحكم بفعل ثورة أو انقلاب، أو اضطرارا هربا من الارهاب أو الاضطهاد لأسباب دينية أو سياسية أو عقائدية أو عنصرية واختيار دولة أخرى للإقامة بصورة دائمة أو مؤقتة لحين زوال سبب اللجوء" (3)

وهو الوصف الذي ينطبق على اللاجئين السوريين الفارين من دار الحرب الى دار السلام، فهم ضحايا حروب ونزاعات مسلحة داخلية، لجأوا الى الجزائر بحثا عن المأوى والأمان، وهذا ما نصت عليه المادة 14 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، غير أنه إذا كانت الجزائر كغيرها من الدول تتعامل مع هذه الظاهرة بمنطق مبادئ الانسانية ومن ثمة تقدم لهم الرعاية اللازمة والمساعدات الضرورية، إلا أن منظومتها التشريعية تفتقد لقانون خاص باللجوء واللاجئين، إذ يخضع تواجد اللاجئين السوريين في الجزائر للقانون 08- 11 (4) المتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، مع وجود بعض الاستثناءات والتسهيلات في تطبيق وتنفيذ القانون بالنسبة للاجئين السوريين سواء من ناحية التأشيرة، تراخيص الإقامة، العمل و الاستفادة من حقوق التمدرس بالنسبة للأطفال والتغطية الصحية.

---

[1] – القانون الدولي العام: النظريات والمبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي النطاق الدولي، العلاقات الدولية الحرب والحياد، أبو هيف: علي صادق الإسكندرية، مصر، منشاة المعارف، 1990، (ص249)

[2] – حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، صلاح الدين طلب فرج، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009، ص 162.

[3] – التنظيم الدستوري لحق اللجوء السياسي، دراسة مقارنة في الدساتير العربية، علي يوسف الشكري، كلية الحقوق، جامعة الكوفة، العدد الثامن عشر، 2010.

[4] – القانون رقم 08 - 11 مؤرّخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق لـ 25 يونيو سنة 2008 والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

إذ تعتبر الجزائر على الرغم من البعد الجغرافي من بين البلدان التي رحبت بالسوريين حيث يقدر عددهم حسب الهلال الأحمر الجزائري بأكثر من 24 ألف، حيث يتولى الهلال الأحمر الاعتناء بهؤلاء اللاجئين من خلال ضمان العلاج المجاني، وتعليم أبناءهم في المدارس الجزائرية مجانا، وذلك اعتمادا على تصاريح بالمستوى الدراسي لأولادهم.

تنص المادة 4 من القانون 08- 11 المذكور أعلاه على أنه يجب أن يكون الأجنبي فيما يخص دخوله إلى الإقليم الجزائري وإقامته به وتنقله فيه حائزا لوثيقة السفر وتأشيرة قيد الصلاحية وكذا الرخص الإدارية عند الاقتضاء، كما يجب إثبات وسائل العيش الكافية طوال مدة إقامته بالإقليم الجزائري، إلا أنه وبالنسبة للسوريين لم تشترط الجزائر التأشيرة -تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل- إلا أواخر سنة 2014 الأمر الذي تكون قد أملته أسباب وظروف أمنية بحتة على صلة بالأمن القومي للجزائر، فمع تزايد أعداد السوريين دفع الحكومة لفرض التأشيرة بغرض تنظيم تنقلهم، كما لا تشترط الجزائر على السوريين عند الحدود امتلاك أية قيمة مالية للعيش داخل التراب الوطني، وعادة ما تمنح تأشيرة جماعية للدخول.

ففي الوقت الذي يجب فيه على كل أجنبي يرغب في الإقامة بالجزائر قصد ممارسة نشاط مأجور لا يمكنه الاستفادة من بطاقة المقيم إلا إذا كان حائزا على إحدى الوثائق التالية:(1)

1- رخصة العمل

2- ترخيص مؤقت للعمل

3- تصريح بتشغيل عامل أجنبي بالنسبة للأجانب غير الخاضعين لرخصة العمل

يستثنى السوريون من تطبيق هذه المادة عن طريق غض الطرف، حيث لا تمنح الرخصة بصورة قانونية ولكن لا تطبق العقوبات الجزائية التي تنص عليها القوانين التي سنذكرها لاحقا.

كما يتعين على كل أجنبي يرغب في تمديد مدة إقامته بالجزائر لأكثر من المدة المحددة له في التأشيرة قصد تثبيت إقامته المعتادة بها، أن يطلب بطاقة المقيم قبل انقضاء صلاحية التأشيرة بخمسة عشر (15) يوم (2) وهو غير مطبق كذلك بالنسبة للسوريين حيث تسلم لهم رخصة للتواجد فوق التراب الوطني على أن تجدد كل شهرين على مستوى المصالح المختصة بالولاية، كما استفاد السوريون الذي يملكون بطاقة الإقامة مسبقا من الحق في التجميع العائلي بجلب عائلاتهم المتواجدة بسوريا أو أية دولة أخرى. (1)

[1] - حسب المادة 17 من القانون 08 - 11

[2] - حسب المادة 18 من القانون 08- 11

[1] - بناء على المادة 19 من القانون 08- 11

على أن يطبق القانون بأن يفقد صفة المقيم الأجنبي الذي يتغيب عن الإقليم الجزائري بصفة مستمرة لمدة سنة واحدة [1]وهذا لدواع أمنية.

بالموازاة مع ذلك يتنقل السوريين المتواجدين في الجزائر بحرية في الإقليم الجزائري، ولكن يشترط على كل واحد منهم تقديم المستندات أو الوثائق المثبتة لوضعيتهم عند كل طلب من الأعوان المؤهلين لذلك [2]

كما ألزم القانون السوريون عند تغيير مكان إقامتهم الفعلية بصفة نهائية أو لفترة تتجاوز 6 أشهر بالتصريح بذلك لدى محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني أو لدى البلدية محل إقامتهم السابقة والجديدة [3] وهو ما اعتبر من طرف بعض السوريين بمثابة تضييق وعرقلة لمبدأ حرية التنقل السابق ذكرة.

ا-2- العمل

بخصوص العمل بالنسبة للأجانب المتواجدين بالجزائر عموما فإنه على الأجنبي الذي يرغب في ممارسة أي نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي أو مهنة حرة أن يستوفي الشروط القانونية والتنظيمية لممارسة هذا النشاط [4] حيث شدد المشرع في هذا الجانب، مما اضطر السوريين إلى إيجاد بدائل أخرى عن طريق اللجوء إلى العمل بدون رخصة أو الدخول في شراكة مع جزائريين، حيث يتكفل الجزائري بالجانب الإداري والقانوني، واستخراج الوثائق، ويتكفل السوري بتوفير رأس المال لمزاولة النشاط.

حيث ألزم المشرع كل شخص طبيعي أو معنوي يشغل أجنبيا بأية صفة كانت أن يعلم الجهات المختصة في وزارة العمل، أو في حالة عدم وجود ما يمثل هذه الجهات في الإقليم فيمكن بلاغ البلدية أو محافظة الشرطة أو فرقة الدرك، وهذا الإجراء ينطبق في حالة إنهاء علاقة العمل. كما منحت صلاحية للمسؤولين المعنيين أن يطلبوا من المستخدم، المستندات اللازمة والتي تثبت الموافقة على تشغيل الأجنبي. [5]

ولم يكتف المشرع بمعاقبة رب العمل على مخالفته القيود الواردة على استخدام العمالة الأجنبية، بل قرر أيضا معاقبة العامل الأجنبي لمخالفته القوانين الخاصة بممارسة الأجنبي لأي نشاط تجاري أو مهني مقابل اجر، وقد أشارت المادة 138 من قانون العمل 90-11 إلى أن الرقابة على المخالفات التي يرتكبها رب العمل تكون من مهمة مفتشي العمل، ويسجلون المخالفات حيال أحكام القانون [1]، وقد صدر قانون 90-03 لسنة 1990

---

[1] - حسب المادة 21 من القانون 08- 11

[2] - بناء على المادتين 24 و25 من القانون 08- 11

[3] - بناء على المادة 27 من القانون 08- 11

[4] - حسب المادة 20 من القانون 08- 11

[5] - حسب المادة 27 من القانون 08- 11

[1] - حسب قانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 يتعلق بعلاقات العمل.

المتعلق بمفتشية العمل يبين اختصاصات مفتشية العمل وصلاحياتها والعقوبات المقررة على من يعرقل مهمة المفتش.

حيث تقوم مفتشية العمل بمراقبة تطبيق الاحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بعلاقات العمل المختلفة، وقد انيطت هذه المهمة بموجب صلاحيات منحتها لها المادة الثالثة، حيث منحتها صلاحية التفتيش على أي مكان يتواجد فيه عمالا أجراء أو ممتهنين من الجنسين. وقد استثنى القانون المفتشية من التفتيش على المستخدمين الخاضعين للقانون الوظيفة العسكرية لضرورات يقتضيها الدفاع والأمن. (1)

وبموجب الاحكام السابقة فان مفتشية العمل تتمتع بذات الصلاحيات الممنوحة للضبطية القضائية في قوانين أصول الإجراءات الجنائية، التي يراها المفتش ضرورية للتحقق من احترام القانون. (2)

أما عن العقوبات التي قررتها قوانين ومراسيم وأوامر العمل بشأن مخالفة هذه القوانين والأنظمة فقد توزعت وفقاً لما يلي:

نص المشرع الجزائري على مجموعة من المخالفات والجرائم تتدرج حسب شدتها وخطورتها، فهناك المخالفات وهي أقل تلك الجرائم خطورة، مثل إيواء أجنبي بدون تصريح وعدم تقديم الأجنبي للوثائق المثبتة لوضعيته وجريمة عدم تصريح الأجنبي بتغيير الإقامة والجريمة المتعلقة ببطاقة المقيم. وهناك الجنح وهي تتوسط تلك الجرائم خطورة، مثل مخالفة شروط ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو حرفي أو مهني والامتناع عن تنفيذ قرار الابعاد أو الطرد الى الحدود ومخالفة مقتضيات تحديد الاقامة وكذلك تشغيل مؤسسة لأجنبي في وضعية غير قانونية.

أما بالنسبة لأشد الجرائم خطورة فهي تلك الجنح التي تقترن بظروف تشديد تحول عقوبتها الى الجناية، مثل جريمة تسهيل دخول وخروج وتنقل أجنبي بصفة غير قانونية، وجريمة عقد زواج مختلط بغية الحصول على بطاقة مقيم أو اكتساب الجنسية الجزائرية. وقد سلط على هاتين الجريمتين عقوبات تصل الى السجن لعشرين سنة، وهي أقصى عقوبة في قانون العقوبات للسجن المؤقت، كما نلاحظ إدراج المشرع لعقوبة تكميلية غاية في القساوة هي عقوبة المصادرة الكلية أو العامة التي تشمل كل أموال المحكوم عليه. (3)

---

[1] – القانون رقم .03-90 المؤرخ في 6 فبراير سنة 1990

[2] – أثر التشريعات في تنظيم العمالة الأجنبية والحد من البطالة (دراسة في ضوء التشريعين الأردني والجزائري)، مظفر جابر الراوي: مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي: "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة، الجزائر 15- 16 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011،

[3] – الجرائم المتعلقة بدخول الأجانب الى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها (القانون 08-11)، حليفة محمد : الملتقى الوطني الموسوم: "الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر. المعضلة الأمنيةوالحل"، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة جيجل،الجزائر، 20 و 21 أفريل 2015

كما أستثنى المشرع من التجريم أحيانا الأشخاص الذين تنطبق عليهم أحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظام اللاجئين وعديمي الجنسية، بهدف الحيلولة دون تأثير الأجانب على الأمن داخل الاقليم الجزائري بتركهم تحت أعين السلطات المختصة بصورة دائمة طيلة فترة تواجدهم في الجزائر.

II – منهجية الدراسة:

أولا– منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي لا يقتصر على وصف الظاهرة وجمع البيانات والمعلومات فقط، بل تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها والتعبير عنها كميا وكيفيا.

ثانيا– مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في العائلات السورية اللاجئة التي تقيم في المناطق التابعة لولاية جيجل، والتي تتكون من دوائر جيجل، الطاهير والميلية والعوانة.

ثالثا– عينة الدراسة:

هي عينة مقصودة تم اختيارها من بين الأسر السورية اللاجئة المقيمة بولاية جيجل في أماكن مختلفة، حيث تم بالقيام بـ 17 مقابلة نصف مقننة مع أرباب الأسر التي شملتها الدراسة، والتي مثلت ما نسبته 62,96 بالمائة من الأسر المقيمة بالولاية.

رابعا– اسلوب جمع البيانات:

تم إجراء مقابلات الدراسة من قبل الباحث في مقر سكن المبحوثين (المنزل)، مكان عملهم، في أماكن عامة تم الاتفاق مع المبحوث عليها.

خامسا – أساليب المعالجة الاحصائية للبيانات:

تم استخدام بعض الأساليب الاحصائية والتي شملت احتساب التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة.

III – الجانب الميداني للدراسة :

بعد إجراء المقابلات المعمقة قمنا بتنظيم المعلومات والبيانات التي تم جمعها وفقا للجداول التالية:

الجدول رقم 1: أسباب اللجوء والمكوث في الجزائر:

أسباب اللجوء والمكوث	التكرار	النسبة المئوية
سهولة الدخول إلى الجزائر	15	26,31
وجود أقارب مقيمين بالجزائر	14	24,56

انخفاض تكاليف المعيشة	09	15,78
التعود على العيش في الجزائر	06	10,52
التشابه في القيم والعادات والتقاليد	07	12,28
الأمل في الحصول على عقود عمل في المستقبل	06	10,52
المجموع	57	100

يتضح من البيانات الواردة في الجدول 1 بأن السبب الرئيس الذي دفع بغالبية اللاجئين السوريين إلى اختيار الجزائر كوجهة للجوء هو عدم اشتراط التأشيرة وبساطة إجراءات الدخول بالنسبة للسوريين، وهو ما عبرت عنه نسبة 26,31 بالمائة. وهي نسبة مهمة وتدل عن الأسر التي فرت من الصراع المسلح بعيد اندلاعه سنة 2011، بواسطة الطائرة، وكذلك بعض الأسر التي دخلت عن طريق الحدود البرية، حيث تطلب دخولهم فقط وجود وثيقة تثبت حملهم للجنسية السورية، بالإضافة إلى تسهيل وتبسيط إجراءات دخولهم في مجموعات.

ويأتي في المرتبة الثانية سبب وجود أقارب قرروا اللجوء بشكل جماعي إلى الجزائر وكذلك وجود عائلات أقارب آخرين مقيمين في الجزائر شجعوا على القدوم، وهو ما عبرت عليه نسبة 24,56 بالمائة، وهي نسبة مهمة أيضا وتدل على تأثير الروابط العائلية والاجتماعية وتوظيفها للحصول على المعلومات المرتبطة بالعيش في الجزائر والمساهمة في تشكيل مناخ من الثقة في قرار اللجوء على الجزائر، فضلا عن سماح القانون الجزائري بإمكانية التجميع العائلي.

يليها في المرتبة الثالثة سبب انخفاض تكاليف المعيشة حسب ما عبر عنه المبحوثون، فعلى الرغم من عدم توفر بعض المعلومات الدقيقة المتعلقة بالقدرة الشرائية، إلا أن توفر بعض الخدمات الأساسية مجانا دفع بهذه الأسر إلى اللجوء والاستقرار وهو ما عبرت عنه نسبة 15,78 بالمائة. نسبة ارتبطت أكثر باللاجئين الذين قدموا ابتداء من سنة 2013 والذين عانوا من وضع الهشاشة الاقتصادية الذي رافق بداية مرحلة تواجدهم في الجزائر.

ليأتي بعدها سبب تشابه القيم والعادات وتقاليد المجتمع الجيجلي وذلك بنسبة 12,28 بالمائة، فبسبب الاضطرار إلى التنقل والعمل بعيدا عن المنزل، أو وضع العائلة والابناء في محيط اجتماعي آمن تطلب من أرباب هذه الاسر الاستعلام، حيث أقر بعضهم بأنهم استعلموا عن أكثر الولايات محافظة وتناسبا مع الحياة الأسرية وقد دلت أغلب الإجابات على التوجه للإقامة بولاية جيجل.

وأخيرا يأتي سبب التعود على الحياة في الجزائر والأمل في الحصول على عقود عمل في المستقبل في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 10,52 بالمائة والتي تمثل اللاجئين الذين عملوا مسبقا في مجال البترول في الصحراء الجزائرية، والدين امتلكوا خبرة في العمل وأقاموا شبكة من الصداقات مع جزائريين.

الجدول رقم 2: المسار قبل اللجوء الى الجزائر:

المسار قبل اللجوء الى الجزائر	التكرار	النسبة المئوية
اللجوء مباشرة الى الجزائر	09	52,94
الإقامة في الجزائر قبل الأزمة بسبب العمل	05	29,41
اللجوء الى لبنان ثم الى الجزائر	01	5,88
اللجوء الى تركيا ثم الي الجزائر	01	5,88
اللجوء الى مصر ثم ليبيا ثم الى الجزائر	01	5,88
المجموع	17	100

يتضح من البيانات الواردة في الجدول 2 بأن المسار الرئيسي الذي سلكته العائلات السورية اللاجئة في ولاية جيجل هو اللجوء مباشرة إلى الجزائر عن طريق الطائرة، حيث لم يتطلب الأمر الحصول على التأشيرة، ووجدوا تسهيلات كبيرة في المطار وترحيب من طرف المجتمع المحلي، وكان مجيئهم إلى الجزائر في بداية الأزمة السورية سنة 2011 حيث لم يكن عددهم كبير، وهو ما عبرت عنه نسبة 52,94بالمائة. وهي نسبة تمثل أكبر من نصف اللاجئين بالولاية، وكان اختيارهم للجزائر مباشرة دون سواها من البلدان بالأساس بسبب مجموعة من العوامل أهمها سهولة الدخول إلى الجزائر، وعامل اللغة وعامل العادات والتقاليد، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي والسياسي.

ويأتي في المرتبة الثانية لسبب لجوء العائلات السورية المتواجدة بولاية جيجل بنسبة 29,41 بالمائة، هو الإقامة في الجزائر قبل حدوث الازمة، بمبرر العمل في الصحراء الجزائرية في الشركة السورية (LEAD) في مجال النفط، حيث توقف نشاط الشركة ستة 06 أشهر قبل الأزمة، لتغادر هذه الأسر الجزائر إلى سوريا، وبعدها بمدة قصيرة العودة إلى الجزائر مباشرة بسبب توقع امتلاك الشركة لمشاريع جديدة وكذلك بسبب التعود على العيش في الجزائر على الرغم من عدم امتلاكهم لإقامات دائمة في الجزائر.

وفي الأخير تأتي الأسر التي وصلت إلى الجزائر قادمة من الدول الأخرى وهي لبنان ومصر وليبيا وتركيا، حيث لم تستقر هناك إما بسبب أعداد اللاجئين الكبيرة وغلاء المعيشة حالة لبنان، او بسبب التوترات السياسية والأمنية والخوف من المستقبل حالة مصر وليبيا، أو بسبب مشكلة اللغة وعدم القدرة على الاندماج في المجتمع المحلي حالة تركيا.

الجدول رقم3: **مصادر الدخل**

مصادر الدخل	التكرار	النسبة المئوية
عمل الاب بمفرده	09	52,94
عمل الأب مع شركاء جزائريين	02	11,76
بدون عمل – أموال أحضرها من سوريا	01	5,88
التبرعات والصدقات	05	29,41
المجموع	17	100

يتضح من البيانات الواردة في الجدول 3 بأن المصدر الرئيسي للدخل لدى الأسر السورية اللاجئة بالجزائر والساكنة بولاية جيجل هو عمل الاب بمفرده وتفرغ الأم لتربية الأبناء وإن كان ذلك بدون رخصة حيث تتغاضى السلطات الجزائرية عن عملهم غير الرسمي بشرط عدم المساس بالنظام العام، وهو ما عبرت عنه نسبة 52,94 بالمائة. وهي نسبة تمثل أكثر من نصف الأسر وتدل على أن هذه الأسر استطاعت أن تتدبر مصادر العيش والاندماج في المجتمع المحلي على الرغم من عوائق القوانين، وأهم النشاطات التي يمتهنونها هي الحرف والتجارة،

ويأتي في المرتبة الثانية كمصدر مهم من مصادر الدخل هو امتهان جمع التبرعات والصدقات بنسبة 29,41 بالمائة وهي نسبة مهمة، حيث تخرج العائلة بما في ذلك النساء والأطفال إلى الطرقات وأمام المساجد والساحات العامة والأسواق، لجمع الصدقات والتبرعات حاملين لافتات ومرددين أدعية ومواويل لاستعطاف الناس، حيث استطاعوا تحصيل مداخيل كبيرة جدا خاصة في السنوات الأولى للحرب، وقبل استفحال الظاهرة بصورة لافتة للغاية، حيث تراجعت مداخيلهم، ومعظم هذه الفئة من "الغجر " وأتو من ريف دمشق أو من ريف حلب أو ريف إدلب، وكان قدومهم إلى الجزائر كقرار جماعي اتخذ من طرف أسر عديدة ضمن عائلة واحدة كبيرة.

ويأتي بعدها عمل الأب مع شركاء جزائريين كمصدر ثالث لدخل الأسر اللاجئة بالجزائر والساكنة بولاية جيجل، حيث يساهم السوري برأس المال ويتكفل الجزائري باستخراج الوثائق القانونية للنشاط سواء كان حرفي أو تجاري، ودفع الضرائب والضمان الاجتماعي، وغيرها من المعاملات مع الإدارات، أما عن مستواهم المعيشي فهم من محدودي أو متوسطي الدخل، وفي أحسن الأحوال تمكنوا من شراء سيارة واستخراج وثائقها باسم أفراد من عائلتهم المقيمة.

الجدول رقم4: **العلاقات الاجتماعية داخل الجزائر**

العلاقات الاجتماعية	التكرار	النسبة
الزواج بجزائرية	01	5,88
القرابة مع عائلات جزائرية	04	23,52
الصداقات مع جزائريين	08	47,05
محدودي العلاقات الاجتماعية	04	23,52
المجموع	17	100

يتضح من البيانات الواردة في الجدول 4 بأن نسبة كبيرة من الأسر السورية اللاجئة بولاية جيجل تمكنت من نسج علاقات وطيدة مع الأسر الجزائرية، حيث تكونت صداقات بين هذه العائلات وتجلت صورها في الهدايا والزيارات المتبادلة وخاصة في المناسبات والأفراح والأعياد، حيث عبرت 47,05 بالمائة من العينة المبحوثة عن تمكنها من توطيد علاقاتها مع المجتمع المحلي وعدم إحساسها بالاغتراب الاجتماعي.

أما الفئة الثانية فشملت في فئة لديها علاقات قرابة مع عائلات جزائرية وتمثل نسبة 23,52 بالمائة، وهذه القرابة تشكلت قبل الحرب عن طريق الزواج لتكون كسبب مباشر للجوء إلى الجزائر، وتوطدت العلاقة أكثر بعد ذلك.

أما الفئة الثالثة من حيث الأهمية فهي فئة من الأسر ذات علاقات اجتماعية محدودة، إذ لم تتمكن من الاندماج كلية في المجتمع المحلي بسبب عامل اللغة من جهة وعامل الخوف من المستقبل من جهة ثانية، وتقدر نسبة هذه الفئة بـ 23,52 بالمائة، وكل هذه الأسر ممن أتت مؤخرا فقط إلى الجزائر.

وأخيرا هناك حالة لسوري تزوج بجزائرية، حيث أنجب طفل ويسعى إلى الحصول على الإقامة عبر إثبات النسب بقرار من المحكمة، لكنه لا ينوي الاستقرار في الجزائر بصورة نهائية.

الجدول رقم 5: التنقل داخل الجزائر:

التنقل	التكرار	النسبة
المكوث داخل الولاية	07	41,17
الخروج من الولاية لفترة قصيرة ثم العودة	07	41,17
الخروج لفترة طويلة	03	17,64
المجموع	17	100

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم 5 أن معظم الاسر السورية اللاجئة بولاية جيجل إما مستقرة تماما بالولاية أو تسافر خارج الولاية لمدة قصيرة ثم تعود من جديد إلى الولاية، إذ أنه يتعين على هذه الأسر تجديد ترخيص التواجد في الجزائر كل شهرين على مستوى مصالح الولاية، كما أن تغيير الإقامة يتطلب إجراءات إدارية ، ضف إلى ذلك الانسجام الذي حصل لهذه الأسر في المجتمع المحلي، حيث نجد أن 41,17 من الأسر مستقرة

تماما بالولاية، إذ يشتغل الأب إما في التجارة أو الحرف وبالتالي تحتم عليه مهنته الاستقرار والقرب من العائلة، وحتي بالنسبة للأسر التي يشتغل الأب خارج الولاية تجده يفضل تعب السفر ذهابا وإيابا والبعد عن الأهل من أجل الاستقرار والاطمئنان عليهم في وسط محافظ وبسيط.

ونفس النسبة مسجلة بخصوص الأسر التي تغادر الولاية لفترة قصيرة ثم تعود إليها، وهي 41,17 بالمائة، حيث تغير هذه الأسر مكان الإقامة لفترات قصيرة تبحث فيها عن مصادر جديدة للدخل ثم تعود من جديد وأغلب هذه الأسر هي من الغجر الذين يمتهنون جمع الصدقات وإعانات المحسنين، ونظرا لتحسن مستواهم المعيشي مقارنة بباقي الأسر تجدهم في أحيان كثيرة لما يسافرون إلى ولايات أخرى يحجزون في الفنادق.

وفي الأخير تأتي فئة يمكنها الخروج لفترة طويلة من الولاية ثم تعود من جديد وهي الاسر التي لديها ترخيص طويل المدى، من ستة أشهر إلى سنة مسلمة من طرف المفوضية العليا للاجئين وهي الرخصة التي تسهل لهم وتمنحهم حرية الحركة داخل التراب الجزائري.

الجدول رقم 6: النظرة إلى المستقبل:

النظرة إلى المستقبل	التكرار	النسبة
المغادرة الفورية إلى سوريا بعد استقرار الأوضاع	02	11,76
المغادرة بعد 3 إلى 5 سنوات	08	47,05
التنقل بين الجزائر وسوريا	05	29,41
المغادرة إلى أوربا	00	00,00
المكوث في الجزائر	02	11,76
المجموع	17	100

من خلال الجدول رقم 6 يتضح أن أكبر نسبة من الأسر السورية الماكثة بولاية جيجل ترى بأنه في حالة حدوث الاستقرار في سوريا وتمكنهم من العودة إلى الوطن فإن ذلك لن يتم بصورة فورية بل سيأخذ شيء من الوقت، وهذا بسبب الوضع الجديد الذي تشكل لديهم في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتمدرس الأولاد ومصدر الكسب الجديد، زيادة على الخوف من المستقبل في سوريا وحالة الشك وعدم الارتياح للوضع هناك، وأكثر من ذلك الخوف من تصفية الحسابات في مرحلة ما بعد الحرب، كما أن إعادة الإعمار وعودة الهدوء سيتطلب وقت معين.

فقد سجلنا أن نسبة 47,05 بالمائة من الأسر السورية ترى أن مغادرة الجزائر باتجاه سوريا في حالة انتهاء الحرب ستتطلب من ثلاث سنوات إلى خمس، وهي الفترة التي يتأكدون فيها من الأمان ويبحثون لهم عن موقع جديد في سوريا، ويحضرون عائلاتهم للرحيل.

هذا على الرغم من عدم امتلاكهم للإقامة الدائمة أو المؤقتة بعيدة المدي، واضطرارهم لتجديد رخصة التواجد كل شهرين، وعدم امتلاكهم الحق القانوني في العمل بشكل رسمي، وتقييد حرية تغيير مقر الإقامة بإلزامية إخبار

السلطات في البلدية المغادر منها والبلدية الجديدة، كما أن العمل المأجور الذي يحصلون عليه لا يكفيهم إلا لتغطية بعض الحاجات الأساسية،

هذا بالإضافة إلى عدم تحصلهم على صفة اللاجئ لعدم وضع الجزائر لتشريع بهذا الخصوص وأكثر من ذلك الخوف من تطبيق القانون رقم 08 – 11 المؤرّخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق لـ 25 يونيو سنة 2008 والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، والذي يحتوي على شروط جزائية وعقوبات قاسية لو يطبق عليهم.

ثانيا يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 29,41 من الأسر اللاجئة بالجزائر والساكنة بولاية جيجل ترى بأنها ستبقى في تنقل بين الجزائر وسوريا في حالة استقرار الأوضاع في بلدهم، وهي نسبة لا بأس بها، إذ استطاعت هذه الأسر أن تتأقلم بسرعة مع المجتمع المحلي وبنت علاقات صداقة وحتى قرابة وطيدة، وحقق لهم التواجد في الجزائر مكتسبات جديدة ومهمة في حياتهم لا يمكن التفريط فيها.

ثالثا فئة تود البقاء في الجزائر حتى بعد انتهاء الأزمة وعودة الأمن والاستقرار إلى سوريا، فهناك من عبر عن ذلك بقوله "يا ليتني أتمكن من البقاء في الجزائر"، وهذا إذا سويت الأوراق ومنح الإقامة الدائمة، ومنهم من يطمحون إلى الاستقرار في حال تمكنهم من الزواج والحصول على وثيقة الإقامة، وكان وضعهم المادي مريح.

وتمثل هذه الفئة نسبة 11,76 بالمائة، وتشمل الأفراد الذين تزوجوا بجزائريات أو يطمحون للزواج من جزائريات، ويأملون أن تتحسن أوضاعهم الاجتماعية والمادية بناء على ذلك.

الفئة الرابعة تطمح المغادرة الفورية إلى سوريا بعد استقرار الأوضاع، وهذا لعدم قدرتها التأقلم مع المجتمع المحلي، وصعوبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك عدم الرغبة في بناء حياة جديدة في الجزائر، عدم الرغبة في الزواج، وعدم مناسبة آلية التجديد المؤقت للإقامة، وتمثل هذه الفئة نسبة 11,76 بالمائة، وهي نسبة ضئيلة، وتشمل أسر لديها وضع اجتماعي مرموق في سوريا وتمتلك عقارات ومصادر دخل متوعة هناك.

أما النظرة المشتركة بين جميع أفراد العينة هي عدم التفكير في الهجرة إلى أوروبا وهذا من أجل الحفاظ على الأسرة وتربية الأبناء وكذلك عدم ملائمة الثقافة والقيم والقوانين الأوروبية لطبيعة هذه الأسر.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن تصورات المستقبل لدى الأسر السورية اللاجئة في الجزائر تحكمها مجموعة من المحددات التشريعية –التنظيمية والمحددات المجتمعية، والمحددات الشخصية، بالإضافة إلى الظرف العام في سوريا، فالمحددات التشريعية–التنظيمية متمثلة بالخصوص في الإطار القانوني الذي ينظم تواجدهم، حيث نسجل غياب قانون خاص باللجوء في الجزائر، مما جعلهم يخضعون للقانون رقم 08 – 11 المؤرّخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق لـ 25 يونيو سنة 2008 والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، حيث يطبق بمرونة كبيرة بالنسبة للسوريين، ولكن أكثر ما يقلقهم هو تجديد رخصة الإقامة كل شهرين، وكذلك تضمن الفصل الثامن من القانون 08–11 لأحكام جزائية الخاصة مخيفة، إذا طبقت، حيث توزعت في

ثلاثة عشر مادة، من المادة 38 الى المادة 50، تضمنت النص على عدة جرائم، وبخصوص المحددات المجتمعية فقد استطاعت هذه الاسر في معظمها من الانسجام مع المجتمع المحلي، وبناء علاقات اجتماعية واقتصادية وطيدة، وصلت في بعض الأحيان درجة الزواج والقرابة، وقد ساعد على ذلك التشابه القيمي والحضاري، وغياب مشكلة اللغة مقارنة باللاجئين الأفارقة، أما بالنسبة للمحددات الشخصية فتتمثل في الوضع الأسري الجديد في الجزائر مثل الرعاية الصحية المجانية وتمدرس الأطفال بالمجان، والمساعدات المقدمة من طرف الهلال الأحمر الجزائري، ضف إلى ذلك علاقات المصاهرة التي تشكلت عند بعض الأسر.

كل ما سبق ذكره مرتبطا ارتباطا وثيقا بتحسن الوضع العام في سوريا، ودرجة الاستقرار السياسي هناك، وعمق المصالحة الوطنية وزوال الأحقاد داخل المجتمع.

بناء على ذلك تشكل اتجاه عام داخل الأسر اللاجئة بولاية جيجل نحو عدم مغادرة الجزائر مباشرة بعد نهاية الأزمة، حيث يرون بضرورة المكوث من ثلاث إلى خمس سنوات إضافية، حسب الظروف في سوريا، وقد اختيرت ولاية جيجل للإقامة من طرف أرباب هذه الأسر كونها ولاية محافظة، تتميز الحياة فيها بالبساطة والهدوء، وهو ما يساعد على القناعة بالأمان على مستقبل أسرهم. لذلك ترى فئة كبيرة منهم بأن علاقتهم بالجزائر لن تنقطع بعد استقرار الأوضاع، إذ يبقوا في تنقل مستمل بين البلدين.

كما أن الاتجاه في حالة مغادرة الجزائر سيكون حسب هذه الأسر حتما نحو سوريا وليس بلدا آخر، وليس لديهم أي تفكير في الهجرة نحو أوربا.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- القانون الدولي العام: النظريات والمبادئ العامة، أشخاص القانون الدولي النطاق الدولي، العلاقات الدولية الحرب والحياد، أبو هيف: علي صادق الإسكندرية، مصر، منشاة المعارف، 1990

2- التنظيم الدستوري لحق اللجوء السياسي، دراسة مقارنة في الدساتير العربية، علي يوسف الشكري، كلية الحقوق، جامعة الكوفة، العدد الثامن عشر، 2010

3- حقوق اللاجئين في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي، صلاح الدين طلب فرج، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009.

4- الحلول لأزمات اللاجئين"، أعمال ندوة "الحماية الدولية للاجئين، كريم أتاس، القاهرة 17-18 نوفمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 1997.

القوانين والمراسيم:

5- القانون رقم 08 - 11 مؤرّخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق لـ 25 يونيو سنة 2008 والمتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

6- القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 يتعلق بعلاقات العمل،

7- القانون رقم 90-03 المؤرخ في 6 فبراير سنة 1990

الدراسات والتقارير:

8- أثر التشريعات في تنظيم العمالة الأجنبية والحد من البطالة (دراسة في ضوء التشريعين الأردني والجزائري)، مظفر جابر الراوي: مداخلة مقدمة ضمن الملتقي العلمي الدولي: "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلةّ، الجزائر 15- 16 نوفمبر (تشرين الثاني) 2011.

9- الجرائم المتعلقة بدخول الأجانب الى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها (القانون 08-11)، خليفة محمد: الملتقى الوطني الموسوم: "الهجرة واللجوء من سوريا ودول الساحل الإفريقي إلى الجزائر. المعضلة الأمنية والحل"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر، 20 و21 أفريل 2015

10- حماية اللاجئين والحلول الدائمة في إطار الهجرة واللجوء، تقرير صادر عن المفوضية العليا للاجئين، عمان، الأردن، 2007.

حقوق اللاجئين السوريين دينياً وأخلاقياً

د. محمد إرغات- قسم علم نفس الأديان - جامعة آديامان

الأستاذ: سداد يلدرم– قسم الحديث – جامعة آديامان

مقدمة:

الإسلام دين الحضارة التي وضعت مبادئ لجميع نواحي الحياة، وللدين والأخلاق وظيفتان أساسيتان في المجتمع وهما:

الوظيفة الأولى: توفير الأمن للوجود المادي للمجتمع.

الوظيفة الثانية: توفير الأمن للوجود المعنوي، ويمكن لنا أن نعبر عن هذا الوجود بمصطلح "الإيمان".

نجد في القرآن والسنة – وهما المرجعان الأساسيان للحضارة الاسلامية – الأمر بترابط المسلمين بعضهم ببعض وتراحمهم وتعاطفهم رغم اختلافهم في عاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم وأعراقهم.

قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)[1].

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"[2] .

وهذا الأمر يظهر ثقافة التعايش معاً بين عناصر تلك الحضارة؛ أي الحضارة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق نحن نريد أن نتحدث عن أحوال اللاجئين السوريين ومعاناتهم.

نظرا إلى معلومات بينتها آفاد (رئاسة دائرة الكوارث وإدارة الطوارئ) أن عدد اللاجئين السوريين الذين لجأوا إلى الدولة التركية فارّين من الحرب الداخلية وظلم النظام بلغ مليونين نسمة ابتداء من عام 2011 م في شهر مارس إلى يومنا هذا.

---

1 - آية 103 سورة آل عمران .

2 - مسلم ، باب تراحم المؤمنين .

وهذه المعلومات نفسها تفيد أن 274.181 ألف نسمة من اللاجئين السوريين يعيشون في الملاجئ الموجودة في عشر محافظات مختلفة في تركيا، ومن هذه المحافظات التي فيها هذه الملاجئ محافظة آديامان[1].

طبعاً السبب الرئيسي في ازدياد هذا الرقم بهذه الدرجة هو تطبيق الدولة التركية سياسة المعبر المفتوح دون النظر إلى أي عرق، أودين، أومذهب.

إن موقف الدولة التركية في سياستها الحامية للسوريين اللاجئين المظلومين يشكل نموذجاً للمسئولية السياسية في تاريخ الحضارة الإسلامية.

فالدولة التركية بموقفها النبيل هذا أعطت اللاجئين المظلومين أولاً جميع حقوقهم في المعيشة، ثم توجهت ثانياً بالرفق والتعاطف إلى إسعافهم في جميع احتياجاتهم، مما يسهم في تخفيف معناتهم، وجبر كسرهم.

ومما سبق كان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو تحديد المسؤولية الدينية، والأخلاقية في إزالة جميع مشكلات السوريين اللاجئين أو التقليل منها.

وقد جعلنا هذا البحث في ثلاثة مباحث وخاتمة، وهي كما يلي:

المبحث الأول: مشكلة استخدام اللاجئين السوريين بثمن بخس.

المبحث الثاني: قبول اللاجئات القاصرات السوريات بالزواج من كهول الرجال.

المبحث الثالث: استخدام أطفال اللاجئين السوريين، وإجبارهم على التسول.

الخاتمة.

المبحث الأول: مشكلة استخدام اللاجئين السوريين بثمن بخس:

إن السوريين الذين لجئوا إلى بلادنا لإنقاذ حياتهم، قد يستخدمون بثمن بخس في مدائن مثل: شانلي أورفة، غازي عينتاب، هاتاي، إسطنبول، فقد يستخدم من اللاجئين عمالاً في كثير من القطاعات في عنتاب بثمن يتراوح بين عشرين وثلاثين ليرة تركية، وهذا الثمن ينقص بالنسبة إلى الصغار الذين لم يبلغ عمرهم ثماني عشرة سنة[2].

1 - انظر: تقرير آفاد في تاريخ 2016 شباط .
, 25.02.2016.https://www.afad.gov.tr/tr/IcerikDetay1.aspx?IcerikID=848&ID=16

[2] http://www.gaziantephaberler.com/turk-iscisi-out-suriyeli-isci-in-haberi-30225.html, (14.03.2016).

وكذلك نجد أيضاً المدائن الضخمة التي تحتوي على قطاعات كثيرة تفتح أبواب العمل بأجرة قليلة لهؤلاء العمال المضطرين إلى العمل لإعاشتهم، وقد نرى في هذه المدائن إعلانات عربية للبحث عن العمال، فإن أصحاب المتاجر والعمل يقبلون المضطرين من العمال السوريين مباشرة لرضاهم بأجرة زهيدة.

وهناك سبب آخر لاستخدامهم عمالاً، وهو أن منظمة (آفاد) تدفع تكاليف العلاج للاجيئن السوريين[1]؛ لأن عدم تحمل أصحاب الأعمال والمحلات تكاليف العلاج للاجئين السوريين يعتبر ربحاً كبيراً لهم، الأمر الذي سينعكس إيجاباً عليهم مادياً، ومعنوياً، ونفعياً.

وكم حزنّا عندما سمعنا من بشير– شاب سوري عمره ثماني عشرة سنة – بأنه يعمل في محل لغسل السيارات من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساء؛ بخمس عشرة ليرة فقط، وهذه الأجرة أقل من نصف أجرة الحد الأدنى للأجور في تركيا.

ومع ذلك نسمع من يقول: إن مشكلة البطالة، والخفض لأجرة العمل، وزيادة الأجرة في إيجار البيوت، وكثرة الجرائم، والصراع الاجتماعي وغيرها من المشاكل الأخرى في المجتمع التركي لها علاقة باللاجئين السوريين، ويقال أيضاً: إنهم المتسببون في هذه المشاكل، ولكن تحميل هذه المشاكل للاجئين السوريين وإظهارهم سبباً فيها ظلم كبير، لأنه ليس مجرماً بل هو المضطر إلى العمل بثمن بخس؛ والمجرم هو الذي لا يوجد له همٌّ ديناً وأخلاقاً، وكذلك هو مفسد لأنه يستعبد اللاجئين ويستخدمهم في أوضاع صعبة – مع أنه يعلم بأنهم المظلومون، ويحتاجون إلى هذه الأجرة – ولا يعطيهم ما استحقوه بعرق جبينهم.

وأيضاً ليس اللاجئون هم المتسببين للبطالة، بل المتسببون للبطالة هم أصحاب العمل الذين يجبرون إخوانهم على العمل من غير دفع الأجرة إليهم كاملة. وسوى ذلك ظهرت في الآونة الأخيرة صوراً متشابهة لمشاهد التسوّل باسم السوريين في مدن عدة في تركيا، حيث ظهر بعض الأتراك ممن يتقنون اللغة العربية ويتسوّلون في شوارع أنطاكيا وعينتاب لطلب المال من المارّة [2].

نعم كل واحد منا يدعي بأنه مسلم، ولكن لا نجد عند بعضهم أثراً للإسلام في معاملاته مع إخوانه اللاجئين.

---

[1] Özden, Ş. (2013, Mayıs), “SyrianRefugees in Turkey”. (http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/MPC-RR-2013-05.pdf

[2] http://orient-news.net/ar/news_show/80957/24.3.2016) (

صحيح أن هذه المشكلة اجتماعية، ولكن مع ذلك فإنها مشكلة بين صاحب العمل والعامل ديناً وأخلاقاً.

توصيات لحل المشكلة:

1)استخدام اللاجئين من غير النظر إلي لجوئهم وموقفهم في تركيا، ورعاية مبادئ الأخلاق للعمل.

2) تعيين موظفين للمراقبة.

3) معاقبة المجرمين عقوبات رادعة، وتغريمهم غرامات باهظة.

4) تنبيه الناس إلى هذه الجرائم الأخلاقية بواسطة مؤسسة شئون الديانة وبالإستناد إلى الآيات والأحاديث؛ لأن القرآن الكريم يأمرنا بإلإنصاف والبعد عن الظلم في قوله تعالى: (فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)1.

وفي أحاديث نبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم نجد أنه يرشدنا كثيراً إلى عدم الظلم وخاصة ظلم العامل والأجير فيقول: " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه" 2 .

المبحث الثاني: قبول اللاجئات القاصرات السوريات بالزواج من كهول الرجال:

نرى هذه المشكلة منتشرة بين اللاجئين السوريين في مدينة كيليس؛ لأن لهذه المدينة أهمية بالغة للاجئين حيث هي منطقة حدودية ومعبر لهم، وقد اختار اللاجئون السوريون هذه المدينة ليسكنوا فيها عندما بدأت موجات الهجرة من سوريا إلى تركيا.

ولكن للأسف الشديد نجد بعض اللاجئين في مدينة كيليس يسكنون في منازل مكونة من الحاويات، وبعضهم يسكنون في المدينة، وقد ازداد عدد سكان كيليس من تسعين ألف نسمة إلى مئة وخمسين ألف نسمة بعد موجات الهجرة[3].

وبعد الهجرة أرادت بعض اللاجئات – وأكثرهن أرامل وقاصرات– الزواج بكهول الرجال والمتزوجين؛ لكي يعشن عيشة كريمة، ومع ذلك أحدثت هذه الحالة في المجتمع التركي صدمة نفسية؛ لأن الزواج بأكثر من زوجة لا يتوافق مع ثقافة المجتمع التركي، والقوانين التركية لا تجيزه.

1سورة لأعراف، آية85

2ابن ماجه، باب أجرة الأجراء

[3]http://www.bugun.com.tr/son-dakika/suriyede-yasanan-goc-dalgasi-kilisli-2069002.html, (10.03.2016).

وأثناء بحثنا في هذا الموضوع علمنا أن معدل الطلاق بالنسبة للسنوات الماضية قد ازداد مئة في المئة عند المتزوجين في كيليس.

إن اللاجئات السوريات يعانين من هذه المشكلة في كل الدول اللاتي لجأن إليها، فقد صرخت أمٌّ سورية في وجه رجل من الأردن أراد دفع 140 دينار أردني للزواج من ابنتها ذات الـ 14 عامًا، تقول الأم: إن ابنتها تستحق حياة أفضل من ذلك، ولا زالت صغيرة على مسؤولية الزواج، يجب أن أعطيها حقها في طفولة آمنة وتعليم مناسب، حتى ولو كنا لاجئين هنا[1].

توصيات لحل هذه المشكلة:

1)ينبغي أن تعطى الأولية لدورات التعليم والثقافة كي يحصل الاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين[2].

2)توعية اللاجئات السوريات بندوات تثقيفية.

3)تعيين الموظفين بالقوانين الرسمية لرعاية حقوق اللاجئات والقاصرات السوريات.

4)مراقبتهن وحمايتهن تحت قيادة الوزارة التركية للأسرة والسياسة الاجتماعية.

المبحث الثالث: استخدام أطفال اللاجئين السوريين وإجبارهم على التسول:

نشاهد كثيراً من الأطفال يتسوّلون أمام المساجد والمتاجر والمصارف، هؤلاء هم أطفال المسلمين الذين عاشوا في بلدهم بعزة وكرامة؛ ولكنهم الآن يجبرون على التسول.

ونحن نعلم أن التسول لا يليق بشرف المسلم ولا بشرف أي إنسان دينياً وأخلاقياً، ونعلم أيضاً أن اللاجئين يحتاجون إلى الإعاشة كما نحتاجها نحن؛ ولكن مع ذلك لا يمكننا أن نقول: إن التسول وسيلة طبيعية للإعاشة، وبالتالي التسول لا يخلص الإنسان من الفقر وصعوبات الحياة، إذاً لا بد من أن نبحث عن حل لهذه المشكلة، فقد أشرنا في بداية البحث إلى سياسة الدولة التركية؛ وهي تطبيق سياسة المعبر المفتوح دون النظر إلى أي عرق، أودين، أومذهب، وقلنا: إن موقف الدولة التركية في سياستها الحامية للسوريين اللاجئين المظلومين يشكل نموذجاً للمسئولية السياسية في تاريخ الحضارة الإسلامية؛ ولكن بالرغم من هذه

[1] http://www.noonpost.net(24.03.2016)

[2] Borrell, R. (2011), “A Review of Second Language Learning FactorsforRefugeePopulations”. (https://www.psych.umn.edu/assets/pdf/news/borrell.pdf).

السياسة الإيجابية؛ فإن مشاهدتنا لأطفال المسلمين وهم يتسولون من الجوع والعري؛ فإن هذا يشير بأننا ما قمنا بواجبنا الحقيقي تجاههم.

وقد أعجبنا تقرير منظمة (آفاد)، الذي يفيد أن ثلاثة وثمانين بالمئة من الأطفال الذين يسكنون في المخيمات يذهبون إلى المدارس، ولكن مقابل هذا فإن نسبة تدريس الأطفال الذين يسكنون خارج المخيمات أربعة عشر بالمئة فقط.

إن منظمة اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة) يتعاون مع وزارة التعليم لبناء المدارس الجديدة ولكن هذه المحاولات مع الأسف لا تكفي[1]، لأن بُعْدَ الأطفال عن المدارس والتعليم الديني يزيّن لهم ولأسرهم التسول والاستجداء، بل ربما يجبرون على التسول.

توصيات لحل هذه المشكلة:

1) تقديم الإمكانات التعلمية، فإن تعليم الأطفال ينجيهم عن التسول والجهل، وبعد هذا سينمو جيل نبيل يدافع عن دينه وعرضه وكرامته.
2) تلبية منظمات المجتمع المدني (كجمعيات خيرية ومؤسسات وغيرهما) للاحتياجات الأساسية للأسرة؛ حتى لا تجبر الأسرة أطفالها على التسول والذلة، فمثلاً جمعية آدكس في آديامان حددت خمس مئة أسرة فقيرة وساعدت منهم مئة وخمساً وعشرين أسرة بلحوم الأضحية والأموال والأمتعة والنقود[2].
3) مساعدة كل مواطن تركي أخاه السوري والاهتمام بأولاده كما يهتم بنفسه وأولاده.
4) إنشاء مراكز للمساعدة ومخازن للطعام والأمتعة في كل حي تحت قيادة البلديات والولايات؛ لأن هذه المحاولة تيسر المساعدة وتحث الناس على الاهتمام أكثر باللاجئين والأطفال السوريين.

الخاتمة:

إن الدولة التركية قد استضافت بسياستها "المعبر المفتوح" آلافاً من السوريين اللاجئين المقيمين في الملاجئ والمخيمات، واللاجئون الذين يعيشون في خارجها قد استضافهم الشعب التركي بيقلوب مفتوحة، ولقد كانت الدولة التركية أكثر سخاء بسبعة مليارات من

---

[1] AFAD (2013), “SyrianRefugees in Turkey: FieldSurveyResults”. Retrieved fromhttps://www.afad.gov.tr/Dokuman/TR/60-2013123015491-syrian-refugees-in-turkey-2013_baski_30.12.2013_tr.pdf

[2] https://www.facebook.com/AdiyamanAdeks (11.03.2016).

الولايات المتحدة[1]، وهذا الأمر هو الحقيقة؛ ولكن مع كل هذا نعترف أن هذه المساعدات وهذه الاستضافة لا تكفي؛ لأن الدولة التركية لوحدها لا تستطيع أن تلبي احتياجاتهم، والدول الأوربية لا تساعد اللاجئين إلا بالنذر اليسير، بل نرى بعضهم يعمل ضد اللاجئين السوريين، ومن ذلك أن قارباً عسكرياً يونانياً أجرى محاولات لقلب زورق أكثر من مرة دون جدوى، وأن جندياً يونانياً على متن سفينة عسكرية يونانية قام بثقب زورق مطاطي برمح طويل وسط بحر إيجه بين ناحية ديديم التابعة لمحافظة أيدين التركية وجزيرة ميكرو كوريو اليونانية[2].

وبالرغم من الموقف السلبي للدول الأوربية ينبغي ألا نتوانى نحن الأتراك في مساعدة إخواننا السوريين ومعاونتهم، والبحث عن حل لمشكلتهم.

ولْنعلم بعد هذا أننا إذا سألنا أي لاجئ سوري ما هو حلمك؟ سيُجيب بلا تردد أنه يحلم بالعودة إلى وطنه سوريا، فإنهم تركوا كل شيء خلفهم ورحلوا من بلادهم آملين العودة، ونحن نرجو من الله تعالى أن ييسر عودتهم إلى بلادهم سالمين وآمنين.

المراجع:

1.تقريرآفاد (2016 شباط)

https://www.afad.gov.tr/tr/IcerikDetay1.aspx?IcerikID=848&ID=16,

(25.02.2016.)

2. AFAD (2013), “SyrianRefugees in Turkey: FieldSurveyResults”. Retrieved fromhttps://www.afad.gov.tr/Dokuman/TR/60-2013123015491-syrian-refugees-in-turkey-2013_baski_30.12.2013_tr.pdf.

3. Borrell, R. (2011), “A Review of Second Language Learning FactorsforRefugeePopulations”.

(https://www.psych.umn.edu/assets/pdf/news/borrell.pdf).

4.ابن ماجه، مطبعة داراحياء الكتب العربية.

5. القرآن الكريم، (ت.د.و.).

6. Özden, Ş. (2013, Mayıs), “SyrianRefugees in Turkey”.

7. (http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/MPC-RR-2013-05.pdf).

[1] http://byegm.gov.tr/arabic/announcement/afad-duyuru-ar/73868

[2] http://www.aljazeera.net/news/arabic (24.03.2016).

8. http://orient-news.net/ar/news_show/80957/24.3.2016) (

9.http://www.gaziantephaberler.com/turk-iscisi-out-suriyeli-isci-in-haberi-30225.html, (14.03.2016).

10.http://www.bugun.com.tr/son-dakika/suriyede-yasanan-goc-dalgasi-kilisli-2069002.html, (10.03.2016).

11. http://www.noonpost.net(24.03.2016)

12. https://www.facebook.com/AdiyamanAdeks (11.03.2016).

13.http://www.aljazeera.net/news/arabic (24.03.2016).

14. http://byegm.gov.tr/arabic/announcement/afad-duyuru-ar/73868

الحالة المدنية للاجئين السوريين – الزواج والولادات– في مدينة باتنة بالشرق الجزائري

د. صباح براهمي – جامعة باتنة 1 الجزائر

مقدمة

يعاني اللاجئون الإنسانيون على مختلف جنسياتهم عبر مختلف بقاع المعمورة على مرّ العصور من تبعات الحرب والتهجير القسري، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتردي الرعاية الصحية، ومن المفارقات العجيبة أن يتحول مجتمع مضيف لأكبر عدد من اللاجئين الفلسطينين والعراقيين (بعد سقوط النظام العراقي وانفجار الحرب الأهلية) لأكبر مجتمع مصدر للاجئين في العالم، بعد أن وقع ضحية تفاعل ثلاث أقطاب متنافرة: النظام السوري من جهة، الجماعات المعارضة والتنظيمات الإرهابية (داعش) من جهة ثانية، والعدوان الأجنبي من جهة ثالثة، ليجد الشعب السوري نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما، أولها الانضمام إلى إحدى جبهات القتال والوقوف في طابور الموت، وثانيهما الهروب من ثالوث الموت: النظام ومؤيديه، الجماعات المسلحة، الجوع.

أولا– تحديد موضوع الدراسة والإطار المفاهيمي

1– إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

يعاني اللاجئون السوريين في مختلف البلدان المضيفة أو بلدان الملجأ أوضاعا متدهورة من الناحية الاقتصادية وقلة فرص العمل، وبالتالي عدم قدرتهم على تلبية أبسط احتياجاتهم الاجتماعية اليومية من مأكل ومشرب وملبس ودفء في موسم البرد سواء كانوا في المخيمات الخاصة بهم أو في الأماكن التي اختاروها كمسكن لهم، إلاّ أن مجمل تلك الظروف لم تمنعهم من ممارسة حياتهم الطبيعية عن طريق الزواج فيما بينهم وإنجاب الأطفال فخلال مدة سنوات اللجوء (3– 5سنوات) تم إنجاب ثلاث أطفال وهو عدد كبير بالنسبة لمن يعيش مثل هذه الظروف، خاصة وأن الأسر السورية رفضت التوجه إلى مراكز الهلال الأحمر الجزائري وتفترش الحدائق العامة والأرصفة كمساكن لها، بعد أن نفذت منها الأموال التي كانوا يستأجرون بها المنازل والغرف في الفنادق، مما اضطر بعضهم ممن لم يستطع الحصول على عمل امتهان التسول لتلبية احتياجات أطفالهم من مسكن وغذاء وملبس.

من هذا المنطلق تتركز إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي: ما هو واقع زواج اللاجئين السورين فيما بينهم في مدينة باتنة في الشرق الجزائري؟

2– أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من:

– استمرار الوضع المتأزم في سوريا وعدم ظهور أي بوادر لعودة الاستقرار، وازدياد ظاهرة اللجوء الإنساني للسوريين وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للاجئين والدول المضيفة على حد السواء، والأساليب المعتمدة من قبل اللاجئين في التكيف مع الوضع: العمل في ما هو متوفر من مهن أو امتهان التسول أو عمالة الأطفال، الزواج وانجاب الأطفال.

– قلة الدراسات الاجتماعية لأوضاع اللاجئين السوريين، فمجمل الدراسات تابعة للهيئات الدولية للأمم المتحدة، أما التقارير فكلها إعلامية سواء كانت عن طريق الإعلام السمعي البصري أو الصحافة المكتوبة، مع اختفاء شبه كلي للباحثين الاجتماعيين والنفسانيين.

3– أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على:

أ– الخصائص السوسيوديموغرافية للاجئين السوريين الذين تزوجوا في الجزائر.

ب– الأسباب الكامنة لزواجهم غير طلب الاستقرار النفسي وإنجاب الأطفال.

ج– مراسيم زواج السوريين اللاجئين من بعضهم وهل تم عرفيا أم توثيق الزواج رسميا.

د– كيفية تسجيل الأطفال الذين ولدوا في الجزائر.

4– تحديد مفاهيم الدراسة

4–1– مفهوم اللاجئ:

اللجوء الإنساني: " يعني تلك الحالة القانونية التي تنشأ نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة ونزوحها باتجاه دولة أو دول مجاورة لدولتهم أو لبلدان أخرى غير مجاورة، وذلك نتيجة الأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم ولحرياتهم العامة التي تقع إما من قبل النظام الحاكم (لسبب أو لآخر) أو بسبب جماعات مسلحة خارجة عن القانون مع ضعف الدولة المركزية، مما ينشأ عنه وضع إنساني صعب جدا وخطير."[1]

لم يرد مفهوم اللجوء صراحة في الدين الإسلامي سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، ولكن وردت مصطلحات أخرى تحمل نفس الدلالة ونذكر هنا على وجه الخصوص مفهومي الاستجارة والهجرة لما يتمتعان به من خصائص اللجوء في الفكر الحديث، فالاستجارة من فعل استجار أي طلب الأمن، ويمكن تعريف الجوار في الإسلام بأنه: "إعطاء الأمن للملهوف فار إلى دار الإسلام من اضطهاد وظلم أو وضع سيء يمكن أن يتعرض له."[2]

[1] "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني" سنان طالب عبد الشهيد..مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 4، العدد 13. جامعة الكوفة، العراق، 2009. ص. 300. الموقع الإلكتروني: http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1788. بتاريخ: 2016/04/02.

[2] اللجوء في الإسلام. أحمد أبو الوفا، المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص 4. الموقع الإلكتروني: http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56955/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85.pdf?sequence=1. بتاريخ: 2016/04/02.

أما الهجرة في المفهوم العام فهي خروج أهل البادية إلى المدينة، أو الخروج من أرض إلى أرض أخرى، لكن الهجرة في التاريخ الإسلامي فتعني خروج المسلمين (هجرة الصحابة الكرام إلى الحبشة، هجرة الرسول صلوات الله عليه إلى المدينة المنورة)بعيدا عن الاضطهاد والتعسف الذي لقوه من قريش، فهو لجوء دافعه الاضطهاد الديني.[1]

وتنص المادة التاسعة من نص الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان 1981 على أنه:" من حق كل مسلم مضطهد أو مظلوم أن يلجأ إلى حيث يأمن، في نطاق دار الإسلام، وهو حق يكفله الأسلام لكل مضطهد أيا كانت جنسيته أو عقيدته أو لونه، ويحمل المسلمين واجب توفير الأمن له متى لجأ إليهم".[2]

تعرف اتفاقية العام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والتي أدت إلى إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئ هو "كل من وجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف."[3]

وتضيف اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا أن لفظ لاجئ ينطبق كذلك على كل شخص يجد نفسه مضطرا بسبب عدوان أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الامن العام في جزء من البلد الاصل أو في اراضيه كلها، أو البلد الذي يحمل جنسيته إلى أن يترك محل إقامته العادية ليبحث عن ملاذ له في مكان آخر خارج بلده الأصل أو البلد الذي يحمل جنسيته.[4]

كما وقدمت المواثيق الأوروبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص اللاجئين وصف أكثر دقة وشمولية لمفهوم اللاجئ عما سواها من الاتفاقيات آنفة الذكر والمعاهدات الإقليمية، فنص القرار 14 لسنة 1967، على حق اللجوء للأفراد المعرضين لخطر الاضطهاد والتعسف، وأشار الاتفاق الأوروبي 1980م إلى تحمل تبعيات اللجوء كذلك توصية 1984 بغرض الحماية للمستوفين شروط معاهدة جنيف، وألزمت معاهدة "دبلن" لسنة 1990 أي دولة عضو في الاتحاد تعد مسؤولة عن النظر في طلب حق اللجوء عندما يرغب الشخص بذلك إلى دولة أو اكثر من دول الاتحاد الأوروبي.[5]

---

[1] " حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي". صلاح الدين طلب فرج.. مجلة الجامعة الإسلامية (الدراسات الإسلامية). المجلد 17، العدد 1. جامعة غزة. 2009. ص.163-164 (بتصرف). الموقع الإلكتروني: pdf.... . http://resportal.iugaza.edu.ps/articles/ بتاريخ: 2016/04/02.

[2] "الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان".منظمة التعاون الإسلامي.

[3] "اللاجئون". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الموقع الإلكتروني: http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc274c9.html. بتاريخ: 2016/04/06.

[4] اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا 1969. المادة الأولى. ص. 2. مأخوذ من موقع الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان: http://www.pal-monitor.org/UpLoad/uploads/dce4f24c2c.pdf. بتاريخ: 2016/03/29.

[5] " اللاجئ/ اللاجئون في الاتفاقيات الدولية".نقلا عن نضال حمد. موقع الصفصاف الألكتروني: http://www.safsaf.org/10-2009/pal-camps/info/allajeoon.htm. بتاريخ: 2016/03/27.

ويُعرف "إعلان قرطاجنة" اللاجئ على النحو التالي :" أن الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم".[1]

فاللاجئ يعتبر من طوائف الأشخاص من ذوي الوضع المهدد إما:[2]

هـ– على أساس فردي، وذلك بفراره وحيدا أو مع أسرته من البلد الذي يتعرض فيه للإضطهاد إلى بلد الملجأ.

و– أو كجزء من نزوح جماعي نتيجة لأحوال سياسية أو دينية أو عسكرية أو غيرها يكون فيها عرضة لخطر الاضطهاد.

وغالبا ما يرتبط اللجوء الفردي بالمواقف أو الآراء السياسية على وجه الخصوص، وهذا ما كان سائد في ظل أنظمة المجتمعات العربية السابقة، حيث كان يفر كل من كانت له مواقف سياسية مناهضة للنظام القائم، في حين يرتبط اللجوء الجماعي بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والدينية والعسكرية (النزاعات المسلحة سواء الداخلية او الخارجية)، مثل لجوء الفلسطنيين، الماليين والصوماليين نتيجة الأوضاع الإنسانية المزية السائدة في بلدانهم.

من خلال استقراء التعاريف السابقة للاجئ في مختلف المواثيق الدولية والإقليمية ومن خلال الاوضاع السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المزرية التي أصبحت تصطبغ بها الدولة السورية فإنه يمكننا تعريف اللاجئ السوري بأنه كل شخص يحمل الجنسية السورية ويقيم سابقا بالأراضي السورية تعرض للاضطهاد والتعسف، بسبب موقفه السياسي، عرقه، ديانته من قبل النظام القائم من جهة ومن قبل الجماعات المتطرفة من جهة ثانية، ومن قبل التدخلات الأجنبية المسلحة من جهة ثالثة، مما أدى به إلى مغادرة الأراضي السورية خوفا على نفسه.

4-1- الحالة المدنية

تعرف الحالة المدنية بأنها مجموع المميزات والأحداث التي تميز شخص عن غيره في المجتمع، والخدمة العمومية تقوم بتسجيلهم وحفظهم.[3]

فالحالة المدنية بأبسط معانيها هي ما يميز شخص عن غيره في المجتمع من أحداث أساسية تتعلق بميلاده زواجه، طلاقه ووفاته.

ثانيا– الإطار النظري للدراسة

1- دوافع اللجوء الإنساني السوري وأسبابه

---

[1] نضال حمد. مرجع سابق.

[2] "اللجوء في الإسلام". أحمد أبو الوفاء. مرجع سابق.ص.2.

[3] « Etat civil ». Dictionnaire Larousse en ligne. Disponible sur : http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/%C3%A9tat_civil/185918. Consulté le: 19/03/2016.

يتضح من خلال تعاريف اللاجئ الإنساني سواء في المواثيق الدولية الرسمية (اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1952 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين) أو في المواثيق الإقليمية (منظمة الوحدة الإفريقية، اتفاقية قرطاجنة، الاتحاد الاروبي) وفي الشريعة الإسلامية السابقة الذكر، إجماعها حول الدوافع الرئيسية الكامنة وراء ظاهرة اللجوء الإنساني في مختلف المجتمعات والتي يمكن تلخيصها في انعدام الأمن والخوف على النفس والحريات والممتلكات بسبب الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو موقفه السياسي، أو بسبب العدوان المسلح (الداخلي، الأجنبي)، إضافة إلى سببين تخصصت بهما الشريعة الإسلامية وهما: الخروج من المكان الذي عمته البدعة، والخروج من الأرض التي فيها وباء.

أما فيما يتعلق بدوافع لجوء السوريين فتتشابه مع دوافع اللجوء الإنساني لدى كل اللاجئين من كل دول العالم، غير أن الاختلاف يكمن في الأسباب الكامنة وراء الشعور بالخوف وانعدام الأمن والأمان، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب كما وردت في تقرير اللجنة السورية لحقوق الإنسان فيما يلي:[1]

أ- الهرب خوفا من الموت أو الاعتقال المفضي إلى الموت

ويعد سببا رئيسيا لمغادرة معظم السوريين لبلادهم، حيث تغيب النظام الأمني والقانون السوري أي من قواعد العدالة الدنيا المتعارف عليها دوليا، مما يجعل الحق في الحياة والحقوق الأخرى موضع تهديد حقيقي، وتدافع الاشخاص الذين يعتقدون بأنهم مطلوبون للأجهزة الأمنية لمغادرة البلاد مع عائلاتهم فورا.

ب- استمرار الأزمة مع المستقبل الغامض

لقد مثل تجاهل المجتمع الدولي لاستمرار جرائم الحرب في سوريا سببا رئيسيا في فقدان ملايين اللاجئين السوريين الأمل في التوصل إلى حل قريب لقضيتهم، كما أن كثيرا منهم لم يعودوا معنيين بهذا الحل حتى ولو حصل، بعد أن فقدوا كل ممتلكاتهم في بلدهم، فقد ادى القصف المستمر على بعض المناطق إلى دمار شامل لممتلكات مئات الآلاف من السوريين الذين يقطنون تلك المناطق، وبالتالي لم يعد بإمكان هؤلاء العودة إلى ديارهم حتى ولو تغيرت الظروف العامة في سوريا.

ج- البحث عن حل لقضية الوثائق الثبوتية

وتشكل قضية الوثائق الثبوتية وخاصة جوازات السفر سببا رئيسيا وراء توجه السوريين للتفكير في اللجوء إلى الدول الصناعية، حيث يعاني حوالي مليوني سوري على الأقل من أزمة جوازات سفرهم، بعد أن انتهت لدى معظمهم صلاحيات الجوازات التي يحملونها، ولم يعد بإمكانهم تجديدها، أو لم يستطيعوا على جواز سفر لأول مرة وخاصة الأطفال منهم، والأشخاص الذين لم يسبق لهم أن أصدروا جواز سفر واضطروا للخروج من سوريا سريعا دون وثائقهم الثبوتية إما لأنهم غادروا على عجل، وكانوا يعتقدون أن رحلة لجوئهم سوف تدوم أياما، أو أنهم غادروا

[1] رحلة اللجوء السوري انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب. اللجنة السورية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2014. ص. 5-7. الموقع الإلكتروني: http://www.shrc.org/wp-content/uploads/2014/11/The-report.pdf. بتاريخ: 2016/04/02.

بنية الانتقال إلى منطقة مجاورة في داخل سوريا دون التفكير في الانتقال خارجها، قبل أن تستهدف المنطقة التي تم اللجوء إليها.

د- الأسباب الإنسانية والبحث عن حياة كريمة

تشكل الأسباب الإنسانية عاملا أساسيا في حركة اللجوء حول العالم، إذ أن البحث عن فرص حياتية أفضل يشكل هاجسا لمعظم الناس في كل مكان في العالم دون استثناء.

هـ- التسهيلات القانونية من الدول المضيفة

أدت التسهيلات القانونية التي توفرها بعض الدول الأوروبية على وجه الخصوص للاجئين إلى دفع المزيد من السوريين للتفكير الجدي بالهجرة إليها للاستفادة من هذه التسهيلات والامتيازات وخاصة فيما يتعلق بتسهيلات الحصول على الجنسية والتسهيلات المادية التي تقدم للاجئين.

2- حقوق اللاجئين السوريين في المجتمعات المضيفة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي والواقع المعاش

انطلاقا من كون القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة المصادر الرئيسية للتشريع في المجتمع الإسلامي والمنهاج القويم الذي ينتهجه المسلمون في حياتهم، فقد اعتمد الدارسون الفقهاء في تقنين عملية الإجارة (اللجوء الإنساني) وتحديد طبيعة المستجيرين وحقوقهم وإلتزاماتهم، على ماورد فيهما من آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة توضح وتبين تلك الحقوق المنبثقة عن الرحمة التي خص بها الله سبحانه وتعالى عباده المستضعفين من المسلمين وغيرهم، وفيما يلي تلخيص لأهم تلك الحقوق وبصورة موجزة:[1]

أ- حق اللاجئ في دخول دار الإسلام والإقامة فيها قدر الحاجة

ب- حق اللاجئ في: حفظ دينه، حفظ نفسه، حفظ عقله، حفظ عرضه

ج- حق اللاجئ في اتخاذ السكن المناسب

د- حق اللاجئ في التعامل والملكية

هـ- حق اللاجئ في الحرية الشخصية

و- حق اللاجئ في أن يرث ويورث

ز- حق اللاجئ في عدم إعادته إلى دولة الاضطهاد

ح- حق اللاجئ في التعليم

أما المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية فقد اعتمدت في وضع الكثير من الحقوق الخاصة باللاجئين بالاعتماد على قوانين حقوق الإنسان والتي تتعلق بآدميته وإنسانيته بالدرجة الأولى مع بعض الحقوق التي تتعلق

[1] صلاح الدين فرج. مرجع سابق. ص. 172-176. (بتصرف)

بالحالة الاستثنائية التي يعيشونها في بلد الملجأ، ويمكن تلخيص أهم الحقوق التي تضمنتها اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين باختصار:[1]

أ- حق اللاجئ في عدم إعادته إلى دولة الاضطهاد

ب- حق اللاجئ في المساواة وعدم التمييز

ج- حق اللاجئ في التنقل بحرية

د- حق اللاجئ في العودة

هـ- حق اللاجئ في التعويض

و- حق اللاجئ في التعليم الرسمي

ز- حق اللاجئ في الرعاية الصحية

ح- حق اللاجئ في التجنس

ط- الحق في استخراج الوثائق الشخصية من بطاقة هوية ووثائق السفر

ي- حق اللاجئ في العمل وما يترتب عليه من حقوق وواجبات

ك- حق اللاجئ في الإسكان

ل- حق اللاجئ في الملكية المنقولة وغير المنقولة والفنية والصناعية

لم تختلف المواثيق والقوانين الدولية والإقليمية والشريعة الإسلامية (ما جاء في الكتاب والسنة) من حيث مضمون الحقوق وجوهرها التي خصت بها اللاجئ الإنساني في مختلف بقاع المعمورة، إلا ما تعلق بالفوارق الزمانية والمتغيرات المجتمعية الحديثة مثل الوثائق الشخصية من بطاقة هوية وجواز سفر، وما ترتب عن العمل من حقوق مثل الضمان الاجتماعي وواجبات مثل دفع الضرائب، أو ما تعلق بالملكية الفكرية والفنية الصناعية، وكذلك ما تعلق بالتجنس بالمعنى الصريح، فالشريعة الإسلامية كانت السباقة بجوهر قضية اللجوء من القوانين الوضعية الغربية.

وحتى تاريخه لم يأخذ أي من السوريين صفة "لاجئ" بصورة قانونية رغم تصديق بعض الدول المضيفة الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، وذلك بسبب تهرب الدول من التزاماتها وخوفها من زيادة عدد النازحين ببلدهم نتيجة للعنف غير المسبوق الذي تشهده سوريا والجرائم ضد الإنسانية والمجازر وهدم البيوت وحرقها وسياسة الأرض المحروقة والتهجير القسري التي يتبعه النظام السوري، بالإضافة إلى أن عمر الثورة قد يطول أكثر مما قد يشكل عبئ على البنى التحتية والاقتصاد وسوق العمل والتضخم وزيادة الأسعار وغيرها من الضغوط التي قد تحصل نتيجة نزوح أعداد كبيرة من السكان وبقاءهم فترة طويلة في البلد المضيف.[2]

---

[1] اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ص. 6-18. http://www.unhcr-arabic.org/4d11b3026.html. بتاريخ: 2016/04/10.

[2] "اللاجئون السوريون: هل هم لاجئون..نازحون..طالبو لجوء..أم ضيوف؟". نادية حسن العبد الله. الحوار المتمدن، العدد 3725. مؤسسة الحوار المتمدن. 2012. الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307286. بتاريخ: 2016/03/29.

وتعد الدولة الجزائرية من بين الدول العربية القلة التي أمضت على اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، حيث تضمن الدستور الجزائري في إصدارته الثلاث (2016/1996/1989) نفس الإعلان الصريح: "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسلم أو يطرد لاجئ سياسي يتمتع قانونا بحق اللجوء"[1]، بالإضافة إلى إصدار القانون رقم 63374 بتاريخ 28 جويلية 1963 الذي يضبط إجراءات تطبيق اتفاقية جنيف بتاريخ 28 جويلية 1958 الخاصة بوضع اللاجئين والذي يحدث مكتبا بوزارة الخارجية يختص بحماية اللاجئين وعديمي الجنسية كما يحدد مشمولاته ويحدث أيضا لجنة لمراجعة أحكام المكتب.

وبلغ عدد اللاجئين السوريين الذين وصلوا إلى الجزائر بصورة رسمية منذ توتر الأوضاع بسوريا حوالي 24 ألف لاجئ سوري، حسب وزيرة التضامن وقضايا الأسرة والمرأة،[2] وهو تقريبا إجمالي عدد اللاجئين السوريين الموجودين في شمال إفريقيا حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقدر ب: 24055 لاجئ في شمال إفريقيا وهي أصغر نسبة بالمقارنة مع دول الجوار: 1,805,255 لاجئاً في تركيا، 249,726 في العراق، 629,128 في الأردن، 132,375 في مصر 1,172,753 في لبنان، أي ما يفوق 4 ملايين لاجئ سوري في السداسي الأول من عام 2015، ولا يشمل هذا الرقم طلبات اللجوء التي يفوق عددها ال270,000 طلب والتي قدمها سوريون في أوروبا وآلاف آخرين أُعيد توطينهم من المنطقة في أماكن أخرى،[3] ليصل إلى 4,7 مليون لاجئ في شهر فيفري 2016.[4]

وتمثل نسبة اللاجئين السوريين (24 ألف) أقل من نصف مجمل اللاجئين الموجودين على التراب الجزائري والمقدر عددهم بحوالي 55 ألفا لاجئ من الصحراء الغربية، فلسطين، مالي، النيجر وسوريا. منتشرين في الولايات الكبرى بالدرجة الأولى، ورافضين الإقامة في مراكز الإيواء التي يديرها الهلال الأحمر الجزائري مفضلين التنقل بحرية عبر مختلف ولايات الوطن، حيث يحتضن مركز الإيواء الموجود بالعاصمة الجزائرية 100 عائلة سورية فقط، وعدد قليل آخر من العازبين في مركزين آخرين.[5]

وعلى الرغم من إمضاء الجزائر اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، إلا أنها لا تتعامل مع اللاجئين السوريين بصفتهم القانونية كلاجئين، وإنما من منطلق القوانين الرسمية التي تحدد العلاقات بين البلدين خاصة مع استمرار النظام السوري في إدارة البلاد ووجود السفارة السورية على تراب الجزائر، ولكن ذلك لم يمنعها من معاملة

---

[1] المادة 83 من الدستور الجزائري 2016. ص. 10. الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية: http://www.joradp.dz/TRV/ACons.pdf. بتاريخ: 2016/04/02.

[2] "24 ألف لاجئ سوري في الجزائر". ع، بوشريف. جريدة الشروق اليومي. 2015/09/08. http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254471.html. بتاريخ: 2016/04/03.

[3] "إجمالي عدد اللاجئين السوريين يتخطى حاجز الـ4 ملايين للمرة الأولى" المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.. جنيف 9 جويلية 2015. الموقع الإلكتروني: http://www.unhcr-arabic.org/559e1dde6.html. بتاريخ: 2016/04/30.

[4] "الهجرة القسرية في المنطقة العربية: نظرة عامة حول الأزمة وجهود جامعة الدول العربية". جامعة الدولة العربية. 2016. ص. 5. الموقع الإلكتروني: http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/PublishingImages/Lists/Versions/AllItems/forced%20migration-PDF.pdf.

[5] "55 ألف لاجئ سوري وإفريقي في الجزائر، النازحون يرفضون مراكز الإيواء". خالد بودية. جريدة الخبر اليومية. 2015/09/70. الموقع الإلكتروني: http://www.elkhabar.com/press/article/89831/55%D8%A3%D9%84%D9%81/.../.qp9mjLtJ.dpbs .. بتاريخ: 04.2016/05.

السوريين معاملة الضيوف الأعزاء على القلب حكومة وشعبا، ومنحهم جوهر الحقوق التي حددتها المواثيق الدولية والتشريعات الإسلامية، وذلك من خلال توفير مراكز للإيواء والإطعام والرعاية الصحية لمن يحتاجها، تسهيل تمدرس الأطفال لمن يرغب في ذلك بدون شهادة مدرسية وتم اشتراط تصريح شرفي من الولي فقط لإثبات المستوى الدراسي للتلميذ،[1] بالإضافة إلى أن سوق العمل مفتوح لكل مواطن سوري لاجئ بالجزائر، وأن قوانين العمل الجزائرية تتيح الفرصة للسوريين بممارسة العمل بشكل طبيعي سواء الأعمال الحرة أو التجارة، بالإضافة إلى عدم التعرض إلى اللاجئين الذين فضلوا التنقل بحرية وامتهنوا أحيانا التسول، كما دعت لذلك وزيرة التضامن وقضايا الأسرة والمرأة من خلال تخفيف إجراءات التفتيش والمراقبة على العائلات السورية التي تلجأ إلى التسول خاصة وأن معظمها لديه أطفال صغار، معتبرة أن هذه العائلات لم تلجأ للتسول إلا بعد ما عانته من ويلات.[2]

ولكن بعد التدهور الأخير للوضع في سوريا وبروز التنظيات الإرهابية أو ما يسمى بداعش، وتوعد هذه الأخيرة الجزائر وخاصة بعد الأحداث الأخيرة المتعلقة بالأسلحة المهربة التي وجدت على التراب الجزائري وإعلان حالة الطوارئ القصوى على مختلف الحدود الجزائرية البرية والجوية والبحرية، قررت السلطات الجزائرية فرض التأشيرة على السوريين بعد أن كانت غير مفروضة لمدة أربع سنوات على التوالي أي منذ اندلاع الازمة في سوريا وقامت بمنعهم من الدخول إليها إلاّ بصفة رسمية، خوفا من حدوث بعض المشاكل في الجزائر كتهريب للأموال ومنحها للإرهاب في سوريا، وكذا دخول بعض الأطراف يشتبه بتورطهم في تدهور الأمن في الجزائر أو تشكيل خلايا إرهابية تحت غطاء اللجوء، وأكد ممثل الجالية السورية في الجزائر أنه تم إحصاء عدد قليل من السوريين القادمين إلى الجزائر بعد قرار فرض التأشيرة على السورين، حيث وصل العدد إلى حدود 50 حتى 60 سوريا،ليستقر العدد الحالي للاجئين ما بين 8000-15000 لاجئ سوري.[3]

3- تغير نمط الزواج للسوريين في المجتمعين الأصلي والمضيف بعد الأزمة

برغم رياح التطور التي طالت كل مرافق الحياة تقريبا لا يزال بعض من هذه التقاليد والعادات مختزنا في عمق الذاكرة الشعبية والوجدان الجمعي للناس، لم تطلها صرعات التغيير ولم تؤثر عليها أشكال العصرنة الهجينة والغريبة عن هويتنا وموروثنا الاجتماعي، وإذا كانت تقاليد العرس تختلف من منطقة إلى أخرى في المجتمع السوري وفي بعض التفاصيل التي تركز عليها جهة دون أخرى، فإن هذا الاختلاف والتنوع في الطقوس الاحتفالية بليلة العمر في حمص (وغيرها من محافظات سوريا) لا يعني عدم توحدها وتشابهها في المراحل والمراسيم، وتشكل هذه

---

[1] "اللاجئون السوريون: الجزائر في القلب...لكن المستقبل في أروبا". عويمر إيمان. جريدة الشروق اليومية. 2015/09/06. الموقع الإلكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254254.html. بتاريخ: 2016/04/04.

[2] "24 ألف لاجئ سوري في الجزائر". ع، بوشريف. مرجع سابق.

[3] "ممثل الجالية السورية: فرض التأشيرة قلّص عدد اللاجئين بالجزائر". رحمة حيقون. جريدة المحور اليومي. 2015/04/15. الموقع الإلكتروني: http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/21372.html. بتاريخ: 2016/04/04.

المناسبة حدثا متميزا يسمح باللقاء والتوحد العائلي والتعارف بين الذين لا ينتمون إلى العائلة نفسها إضافة إلى أنه فرصة لإظهار المهارات في الرقص والغناء والمشاركة في التعبير عن الفرح.[1]

ولا تختلف عادات وتقاليد الزواج في المجتمع السوري في عمومها عنها في مختلف المجتمعات العربية، مع بعض الاختلافات في الطقوس لا غير، لأن المجتمعات العربية تستمد تلك العادات والتقاليد من خصائص المجتمع الإسلامي وشروط الزواج فيه من خطبة، ومهر، ووليمة، في حين تميزت المجتمعات التي خضعت للسيطرة العثمانية لحقبة زمنية طويلة ببعض الطقوس المتشابهة مثل ليلة الحناء للعروس والعريس مثلا.

وتعد سنة 2011 التاريخ الرسمي للحراك الاجتماعي الذي حدث في سوريا وما نتج عنه من تبعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، المنعرج الخطير في الحياة الاجتماعية اليومية للسوريين سواء الذين فضلوا البقاء في بلادهم، أو الذين نزحوا إلى مناطق داخلية من الأراضي السورية التي تعتبر الأكثر أمنا، أو اللاجئين المنتشرين في دول الجوار أو شمال إفريقيا أو أروبا...، يعيشون حياة الفقر المدقع: نقص في الغذاء، نقص الرعاية الصحية وانعدامها في بعض المناطق حيث تحولت المستشفيات والمراكز الصحية إلى ركام، تحول المدارس لمراكز إيواء الأسر النازحة من المناطق المنكوبة، نقص في الوظائف والمهن التي يمكن أن يقتاتوا منها، والمشكل الأساسي هو غياب المعيل الأساسي (الزوج، أو الأب أو الأخ الأكبر) سواء بسبب وفاته، أو انضمامه إلى الجماعات المسلحة المعارضة للنظام أو كجندي ينتمي لجيش النظام نفسه، وتحول هذا الدور لمن هم دونه: الأم، الأطفال.

وعلى الرغم من هذه الظروف القاسية التي يعيشها الشعب السوري سواء داخليا أو في بلد الملجأ، إلاّ أن ذلك لم يثبط عزيمته ورغبته الطبيعية في الزواج وانجاب الأطفال، خاصة في الأشهر الأخيرة من عام 2012، بعد أن تيقنوا أن الوضع مستمر وليس استثنائي يدوم أياما أو ربما بضع أشهر فقط، مما أدى إلى ارتفاع حالات الزواج من جديد والذي ترافق بدروه مع ارتفاع عدد المرملين الذين خسروا شركائهم في الحرب، حيث يذهب خبير الشؤون الشرعية والقانونية في إحدى محاكم شمال حلب السيد مهاب العمر بأن: " هناك ارتفاع في حالات الزواج حيث تسجل ما يفوق 150حالة زواج يوميا بريف حلب الشمالي، كما أن قوانين الزواج في سوريا تغيرت بعد الثورة حيث كان يوثق الزواج في المحكمة الشرعية قبل الثورة، أما الآن فيوثق في الهيئة الشرعية ويعطى كلا من الزوجين صكوك وأصولا الزواج ودفتر العائلة ".[2]ولا يختلف الأمر بالنسبة للسوريين الموجودين على الخط الأول من جبهة القتال بين المسلحين المعارضين والقوات النظامية، حيث ذهب أبو عبد الرحمن السوري القاضي الشرعي أحدى أبرز المحاكم الشرعية لإدارة الشؤون القانونية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها بأنه عقد قران أكثر من 25 قرانا، وشهد على 35 عقد آخر، حيث يشير إلى أن طريقة تفكير الأهالي اختلفت بشكل كبير بعد الثورة، وبشكل رئيسي شروط الموافقة على العريس والتي تتمحور حول دراسته وعمله ومستواه الاجتماعي، لكن الآن

---

[1] عادات ومعتقدات في محافظة حمص. خالد عواد الأحمد. دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011. ص.11. الموقع الإلكتروني: http://syrbook.gov.sy/img/uploads1/library_pdf20140427103403.pdf. بتاريخ: 13.04.2016.

[2] "هل تغيرت تقاليد الزواج والأعراس في سوريا أثناء الحرب؟". أحمد محلي. تقرير لراديو صوت راية. دمشق. 2016/10/31. http://soutraya.fm/news/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%AA/...../%D9%88%D8%B1/.

الغالب أصبح معيار أغلب العائلات هو كون الشاب المتقدم ثائرا منخرطا في الأعمال المسلحة ضد النظام، أو مهتمّا بإسقاطه كأضعف الإيمان. كما وأن طلبات المهور أصبحت رمزية وباتت الطلبات التقليدية من مقدم ومؤخر مالي شبه معدومة.[1]

نفس الوضع يعيشه اللاجئين السوريين في مختلف الدول التي إلتجأوا إليها وخاصة الدول العربية على وجه الخصوص، حيث لم تمنعهم ظروفهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من الزواج، بل كانت في الغالب الدافع الأساسي للكثير من الزيجات التي حصلت في بلد الملجأ، سواء أكانت موفقة أم مجرد إتجار بالبشر تحت مسمى الستر على حد تعبير الكثير من التقارير الإعلامية، مع تغير في العادات والتقاليد وطقوس الزواج وربما بإمكاننا القول وصلت إلى أدنى مستوياتها، لكن اللافت للنظر في زواج اللاجئين هو بروز زواج القاصرات وبقوة، على الرغم من أن هذا النوع من الزواج لم يكن استثناءا في سوريا، ولم تكن القوانين السورية تمنع الزواج المبكر، فالصلاحيات الممنوحة للقضاة كانت ولا تزال تكفي لاجتثاث طفلات بعمر الورود من محيطهن الطفولي وتحويلهن إلى مجتمع الحريم بين ليلة وضحاها. فكيف هي الحال في ظل غياب القوانين وفي ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التي تحول الأطفال سلعا تباع وتشترى، بل طوق نجاة وهمي تتخذه العائلات للفرار من شبح الفقر الذي يحيط بها.

وتشير دراسة أجرتها منظمة اليونيسكو حول الزواج المبكر في الأردن عام 2014 إلى أن ثلث الزيجات السوريات في مخيمات الأردن هن لفتيات دون سن 18، أي ضعف معدلات الزواج سنة 2011، وتصبح الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 12-13 سنة أمهات، مما يسبب الضرر لأجسادهن. كما ارتفعت نسبة المواليد، حيث ولد 3,7 مليون طفل سوري منذ بداية النزاع في سوريا، منهم 2,9 مليون طفل داخل سوريا و811 ألف في بلدان اللجوء.[2]

ثالثا- الأطار الميداني للدراسة:

1- المجال المكاني: تتركز الدراسة بصورة أساسية وسط مدينة باتنة (دون ملحقاتها)، ونظرا لانتشار اللاجئين السوريين في في مختلف الأحياء، فقد توجب علينا الانتقال عبرها بحثا عنهم، ليتحدد بعد ذلك الموقع الرئيسي والذي توجد فيه تلك العائلات السورية والتي تخدم موضوع الدراسة بجانب مركز عبروق مدني التابع لجامعة باتنة 2 وسط المدينة.

2- المجال الزمني: بعد الحصول على الموافقة المبدئية من الهيئة العلمية للمؤتمر بتاريخ 2016/03/15 بدأت رحلة البحث عن اللاجئين السوريين الذي يخدمون موضوع الدراسة، وارتبطت الدراسة الميدانية بمدى توافر مفردات الدراسة، حيث تؤثر العوامل المناخية على تواجدهم خاصة مع وجود أطفال رضع بصحبتهم، مما أدى إلى قصر المدة الزمنية التي تم إجراء المقابلات فيها، حيث اختفت العائلات لمدة أسبوع كامل

---

[1] "الصراع في سوريا يغير تقاليد الخطبة والزواج ولا يعطلهما". 2012/12/06. مدونة زينة ارحيم. الموقع الإلكتروني: http://zaina-erhaim.com/?p=1241. بتاريخ: 2016/04/04.

[2] "أثر خمس سنوات من الحرب على أطفال سوريا وطفولتهم". اليونيسف. 14 آذار 2016. http://www.shrc.org/wp-content/uploads/2016/03/SYRIA5Y-REPORT-12-MARCH-Ar.pdf. بتاريخ: 2016/04/05.

بسبب هطول الأمطار والبرد القارس، ثم عاودوا الظهور بعدها مما قلّص المدة الزمنية للدراسة إلى 18 يوما، واختلفت المدة الزمنية التي تم قضاؤها مع كل مفردة باختلاف قابليتها لإجراء المقابلة ما بين ساعة إلى ساعتين ونصف على أكثر تقدير.

3-المنهج المستخدم: تم استخدام منهج دراسة الحالة، لأنه الأنسب لدراسة حالة اللاجئين السوريين الذين تزوجوا فيما بينهم في بلد اللجوء (الجزائر) وأنجبوا أطفالا في بعض الحالات.

4-عينة الدراسة وحجمها: تم الاعتماد على استراتيجية عينة كرة الثلج، لأنها الأنسب مع مجتمع دراسة غير معروف وغير محدد المعالم وليس لدية موقع ثابت، حيث تقربت الباحثة من أسرة سورية تتكون من أم وابنتيها الصغيرتين في السن المتزوجتين وبطفلين رضيعين، وتبين أنهما تزوجتا في الجزائر وأنجبتا صغيريهما في مدينة باتنة، وكانتا النقطة المرجعية للحالات المشابهة لهما، والتي قدرت بـ 5 حالات زواج رسمي أنتج أطفال، وثلاث حالات زواج عرفي في انتظار تثبيت الزواج الرسمي دون أطفال، وحالة واحدة لزواج عرفي أنتج طفلا.

5- استراتيجيات جمع البيانات:

5-1- المقابلة

تم الاعتماد على المقابلة المفتوحة الجماعية (محاولة كسب ود وطمأنينة اللاجئات) في بداية إجراء الدراسة خاصة فيما يتعلق بالظروف العامة التي عاشها اللاجئون في سوريا قبل الازمة ثم بعدها خاصة ما يتعلق بالعادات والتقاليد في مجملها، ثم الظروف التي يعيشونها حاليا والمشكلات التي يعانونها باستمرار.

ثم انتقلنا إلى المقابلة المتعمقة الفردية المقننة نوعا ما في ما يخص علاقات الزواج وإنجاب الأطفال، وتم تحضير مجموعة من الأسئلة العامة للاستفادة من الوقت قدر المستطاع، مع ترك المجال مفتوح لإضافة أسئلة فرعية أو إمكانية استرسال المبحوثات في الكلام.

5-2- الملاحظة

أثناء إجراء المقابلات المفتوحة الجماعية تم ملاحظة سلوكيات المبحوثات التي انطبعت بالخوف الدائم وحرصهن على انتقاء الكلام قدر المستطاع، وقد أبدين تخوفا مني بسبب حالة الطوارئ الأمنية وخاصة فيما يتعلق بوضع اللاجئين السوريين واحتمالية وجود عناصر من التنظيمات الإرهابية قد تسللت ضمن أفئدة اللاجئين السوريين، مما جعلهن يكذبن حول المنطقة التي جاؤوا منها، فتقريبا أزمعوا على أنهم قدموا من العاصمة السورية والشام فقط لإبعاد الشبهة الإرهابية عنهم، رغم محاولاتي المتعددة لإقناعهم بأني أقوم بدراسة علمية لا غير، وليست لي علاقة بالجهات الأمنية.

6- تحليل البيانات

أ- الخصائص السوسيوديموغرافية للاجئين السوريين الذين تزوجوا في الجزائر.

من خلال المقابلات المفتوحة الجماعية والمعمقة الفردية التي أجريت مع اللاجئات السوريات اللواتي تزوجن في الجزائر، تبين أن سن خمس حالات من الزواج يفوق السن القانوني للزواج في الجزائر والمقدر بـ 18 سنة

بالنسبة للفتاة حيث يتراوح سنهن مابين 19-21 سنة، وقد كن مخطوبات في بلدهن، ثلاث حالات منهن زواجهن رسمي موثق في السفارة السورية، وحالتين زواجهما عرفي في انتظار الرد من السفارة فيما يخص التوثيق، حالة واحدة لديها طفل واحد غير مسجل بدوره.

الفئة الثانية فئة القاصرات عددهن 4 حالات ويتراوح سنهن ما بين 14-17 سنة، تزوجن في الجزائر اثنتان زواجهن رسمي موثق في السفارة السورية، واثنتان عرفي في انتظار التوثيق الرسمي وبدون أطفال.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فهو بين مستوى الابتدائي والإعدادي على أقصى تقدير الإعدادي للفئة الأولى التي يتراوح سنها ما بين 19-21 سنة، (كن يدرسن في المدرسة الإعدادية عند بداية الأزمة)، والمستوى الإبتدائي لفئة القاصرات.

اللاجئات القاصرات معظمهن كن بصحبة أمهاتهن (4) على الخصوص مع وجود والدين فقط (2)، أما المخطوبات سابقا فكن بصحبة الخطيب، ثلاث منهم مع أهله، واثنان بدون صحبة الأهل.

تبين أن كل مفردات العينة ومجتمع الدراسة من اللاجئات السوريات المتواجدات في مدينة باتنة هن مسلمات، نفس الشيء بالنسبة لمعظم اللاجئين الموجودين في الجزائر على حد قولهن، حيث توجه أغلب المسيحيين إلى الدول الأروبية ومصر والأردن حيث تنتشر الديانة المسيحية بكثرة.

أما فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية التي جاؤوا منها من سوريا فقد اكدت اللاجئات بأنهن من العاصمة دمشق وضواحيها والشام، كما وسبق الذكر.

معظم اللاجئات السوريات يمتهن التسول من أجل تلبية متطلبات أسرهن والمشاركة في تحمل الأعباء العائلية، وسبع لاجئات من أصل تسع لاجئات من مفردات العينة يمتهن التسول بصورة يومية، اثنان منهما عند الحاجة فقط بسبب حالتهما الصحية. وفي سؤالنا لهن حول توجههن نحو التسول وعدم البحث عن عمل أجبن جميعهن أن المهن التي يمكنهن العمل فيها هي كخادمات في البيوت، وهن يتجنبن ذلك خوفا من تعرضهن للتحرش الجنسي في تلك البيوت، فالبيوت مغلقة أما الشوارع مفتوحة.

من حيث المسكن يتوزع مفردات العينة بين حيين شعبيين على أطراف مدينة باتنة وهما حي كشيدة بالقرب من المنطقة الصناعية وحي بوعقال، حيث تستأجر مجموعة من اللاجئات منزلا من عدة غرف، تستفرد كل أسرة صغيرة زوج وزوجة بغرفة واحدة، ويتشاركون في مصاريف الإيجار والأكل ودفع فاتورة الكهرباء والماء، أما بالنسبة للأسر التي يغيب عنها الأب فقد اجتمعت اللاجئات في غرفة واحدة لتخفيض فاتورة الكراء.

ب- دوافع زواج اللاجئين السورين فيما بينهم

أجمعت المقابلات المفتوحة الجماعية التي أجريت لمفردات العينة بصحبة الأمهات والحموات إلى أن الدوافع الرئيسية للزواج في بلد الملجأ خاصة من وجهة نظر أمهات مفردات العينة هي الستر والمحافظة على النسل في ظل استمرار الوضع المتأزم في سوريا وضرورة التكيف مع المتغيرات الراهنة، حيث يشرن في ما يتعلق بالستر بأن خوفهن المستمر على بناتهن الفتيات من التعرض للتحرش وتحولهن إلى مطمع لأصحاب النفوس الضعيفة أو ممن

يقتنصون الفرص من حالات الضعف التي يعيشها الآخرون، هي ما دفعت بهن إلى تزويجهن في مثل هذه الظروف، وحول كون الفتيات قاصرات لم يكن ذلك بشيء منكر في سوريا وبلدان المشرق، بدليل تم التوثيق الرسمي لزواج 4 فتيات قاصرات، ويضفن أنه من واجب الشعب السوري أينما وجد سواء في بلد الأصل أو في البلدان المضيفة المختلفة أن يستمر في التناسل بسبب حالات الوفيات الكثيرة التي قصمت ظهر المجتمع السوري فأصبح يتكون في عمومه من نساء وأطفال وكبار السن، وما تبقى من الشباب هم على جبهات القتال ما بين جماعات معارضة مسلحة وجيش نظامي.

أما المقابلات المعمقة التي أجريت مع اللاجئات مفردات العينة، فأضفن عما قالته أمهاتهن عن الستر والمحافظة على النسل دافع طلب الاستقرار النفسي في ظل عدم الاستقرار الذي يعيشه اللاجئين على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلد الملجأ بالدرجة الأولى، على الرغم من أن زواجهن لم يكن على مستوى أحلامهن من حيث العادات والتقاليد خاصة طقوس العرس التي تنطبع في ذاكرة الفتاة طوال حياتها، كل تلك الأحلام التي قصفتها قنابل الجيش السوري وقضت الجماعات المسلحة ومعها العدوان الأجنبي على ما تبقى من آمال حول الرجوع إلى سوريا يوما ما...

ج- مراسيم زواج السوريين اللاجئين بين العادات والتقاليد والوضع الراهن

رغم أن الكثير من التقارير الإعلامية تؤكد أن الحرب في سوريا لم تغير تقاليد وعادات الزواج في سوريا من حيث الخطبة والمهر والذهب والمسكن المستقل للعروسين، وإنما نزلت بها إلى أدنى المستويات الرمزية، خطبة مقتصرة على وجود أهل العروسين فقط في حالة بقائهم على قيد الحياة أصلا، فكثيرا من الزيجات اقتصرت على العريس وأهل العروس أو العكس العروس وأهل العريس، تحول المهر من المبالغ المالية الطائلة إلى مبلغ مالي رمزي وقد يختفي في اكثر الحالات، كما حلت الفضة محل الذهب، وأصبح اقتناء مسكن خاص من سابع المستحيلات، لكنها من جهة أخرى قضت بصورة كلية على طقوسه من حيث إقامة الأفراح والليالي الملاح، ارتداء الفستان الأبيض، وجود الزفة، كل تلك الطقوس ذهبت في مهب الريح، أصبح الهدف الأساسي هو جمع رأسين في الحلال وانتهى.

والوضع في بلدان الملجأ أسوأ حالا، حيث تؤكد معظم مفردات العينة أن الحرب لم تغير من عادات وتقاليد وطقوس الزواج في بلد الملجأ بل نسفتها نسفا، ذلك أنهن لم يلتزمن في زيجاتهن بأي عادة أو تقليد متوارث لديهن في سوريا حيث تخلين عن مراسيم الخطبة وفي ذلك تقول إحدى الأمهات لفتاة قاصر أنها هي من عرضت على زوج ابنتها أن يتزوج بها، طلبا للستر وأضافت أن الفتى لا يتعدى سنه السابع عشر، وقد وعدته بمساعدته في تحمل أعباء إيجار الغرفة وتدبر بعض المفروشات لهم من المحسنين، وتضيف مفردات العينة أن ما حاز في أنفسهن هو خاتم الزواج وفستان الزفاف فقد كانا من المقدسات لديهن يتفنن في اختيارهما لشهور عدة نظرا لأهميتهما المعنوية بالنسبة إليهن، أما المهر فلم يعد من شروط الزواج، وبذلك تقلصت تلك مراسيم الزواج في إعلان نية الارتباط وإيجاد القبول من الطرف الآخر، والدخول في مارتون استخراج الوثائق الرسمية وتقديم طلب الزواج إلى

السفارة السورية في الجزائر، حيث يدفعن مبالغ مالية لوسيط يقوم بتلك العملية، ويتشاركن تلك الأعباء المالية فيما بينهم، وفي حالة كون طالب الزواج من الهاربين من النظام يتم رفض الموافقة على الزواج مباشرة، كما يتم رفض استخراج الوثائق الشخصية التي يحتاجونها كتجديد هوياتهم أو جوازات سفرهم كعقاب لهم، وفي ظل عدم تطبيق الجزائر قانون اللجوء على السوريين وبالتالي حرمانهم من اسخراج الوثائق من الجزائر يجعل الكثير من السوريين يتزوجون عرفيا والكثير منهم أنجب أطفالا بدون أوراق ثبوتية ولا ما يضمن نسبهم.

د- تسجيل الأطفال الذين ولدوا في الجزائر.

إن مارتون استخراج الوثائق من أجل التوثيق الرسمي للزواج هو أصعب عقبة في حياة اللاجئين السوريين، فبمجرد موافقة السلطات السورية على الزواج واستخراج عقود الزواج والدفتر العائلي، باستطاعتهم تسجيل الأطفال بكل بساطة لكن في السفارة السورية أيضا، ويتكفل عادة الوسيط بالتنقل إلى العاصمة الجزائرية لتسجيل المولود بعد أخذ شهادة من مستشفى الأمومة والطفل والدفتر العائلي للأبوين، وقد تأخذ المعاملة الإدارية من أسبوع إلى شهر حسب حجم الأعمال في السفارة، لكن المهم في النهاية أن تسجيل الطفل يتم، على العكس بالنسبة للموافقة على الزواج وتسجيله، فهناك حالة وحيدة من مفردات العينة تزوجت عرفيا في انتظار توثيق زواجهم الرسمي في السفارة لكنها أنجبت طفلا قبل حدوث ذلك، والمشكلة أنها متخوفة من عدم الموافقة على زواجها بسبب أن زوجها غادر البلاد بعد تلقيه أمر الالتحاق بالجيش السوري، مما يرجح احتمالية اعتباره هاربا من قبل النظام.

7- نتائج الدراسة

أ- يتعلق زواج اللاجئين السوريين في بلد الملجأ محل الدراسة باللاجئات الفتيّات، في حين لا تتزوج اللاجئات الأرامل المتقدمات نوعا ما في العمر لضمان طول فترة الإخصاب.

ب- يعتبر الستر والمحافظة على النسل وطلب الاستقرار النفسي الاجتماعي الدوافع الرئيسية لزواج اللاجئين السوريين فيما بينهم في بلد الملجأ.

ج- خففت الأزمة من عادات وتقاليد ومراسيم الزواج في سوريا لكنها لم تمنعها.

د- طمست الحرب في سوريا كل عادات وتقاليد ومراسيم زواج اللاجئين السوريين في بلد الملجأ.

هـ- يعاني اللاجئون السوريين من بيروقراطية استخراج الوثائق وتوثيق الزواج وتسجيل الأطفال الجدد في سفارتها في بلد الملجأ.

خاتمة

إلى متى تستمر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي يعيشها اللاجئون السوريون في مجتمعات قائمة على قانون حقوق الإنسان، القانون الرباني وليس الوضعي؟ هل يمكننا فعلا أن نتحدث ونفتخر بإسلاميتنا دون ممارسة؟ هل يعقل أن تهان كرامة المسلمين المستضعفين في بلدان المسلمين؟ هل يعقل أن يرفض طلب

اللاجئون السوريون الاستئمان ببيت الله الحرام؟ هذه الأسئلة رأيتها في عيون اللاجئين السوريين ولم أسمعها منهم، كانت كأسهم قاتلة تنزل كالصاعقة على أذني، وللأسف لم أملك لها أي إجابة.

البيبليوغرافيا

1. " اللاجئ/ اللاجئون في الاتفاقيات الدولية".نقلا عن نضال حمد. موقع الصفصاف الألكتروني: http://www.safsaf.org/10-2009/pal-camps/info/allajeoon.htm. بتاريخ: 2016/03/27.
2. " حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي". صلاح الدين طلب فرج.. مجلة الجامعة الإسلامية (الدراسات الإسلامية). المجلد 17، العدد 1. جامعة غزة. 2009. الموقع الإلكتروني: ....pdf . http://resportal.iugaza.edu.ps/articles/ بتاريخ: 2016/04/02.
3. "24 ألف لاجئ سوري في الجزائر". ع، بوشريف. جريدة الشروق اليومي. 2015/09/08. http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254471.html. بتاريخ: 2016/04/03.
4. "55 ألف لاجئ سوري وإفريقي في الجزائر، النازحون يرفضون مراكز الإيواء". خالد بودية. جريدة الخبر اليومية. 2015/09/70. الموقع الإلكتروني: http://www.elkhabar.com/press/article/89831/55%D8%A3%D9%84%D9%8 1/.../.qp9mjLtJ.dpbs .. بتاريخ: 04.2016/05.
5. "أثر خمس سنوات من الحرب على أطفال سوريا وطفولتهم". اليونيسف. 14 آذار 2016. http://www.shrc.org/wp-content/uploads/2016/03/SYRIA5Y-REPORT-12-MARCH-Ar.pdf. بتاريخ: 2016/04/05.
6. "إجمالي عدد اللاجئين السوريين يتخطى حاجز الـ4 ملايين للمرة الآولى" المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.. جنيف 9 جويلية 2015. الموقع الإلكتروني: http://www.unhcr-arabic.org/559e1dde6.html. بتاريخ: 2016/04/30.
7. "الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان".منظمة التعاون الإسلامي.
8. "الصراع في سوريا يغير تقاليد الخطبة والزواج ولا يعطلهما". 2012/12/06. مدونة زينة ارحيم. الموقع الإلكتروني: http://zaina-erhaim.com/?p=1241. بتاريخ: 2016/04/04.
9. "اللاجئون السوريون: الجزائر في القلب...لكن المستقبل في أروبا". عويمر إيمان. جريدة الشروق اليومية. 2015/09/06. الموقع الإلكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254254.html. بتاريخ: 2016/04/04.
10. "اللاجئون السوريون: هل هم لاجئون..نازحون..طالبو لجوء..أم ضيوف؟". نادية حسن العبد الله. الحوار المتمدن، العدد 3725. مؤسسة الحوار المتمدن. 2012. الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307286. بتاريخ: 2016/03/29.

11. "اللاجئون". المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. الموقع الإلكتروني: http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc274c9.html. بتاريخ: 2016/04/06.

12. "الهجرة القسرية في المنطقة العربية: نظرة عامة حول الأزمة وجهود جامعة الدول العربية". جامعة الدولة العربية. 2016. الموقع الإلكتروني:
http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/PublishingImages/Lists/Versions/AllItems/forced%20migration-PDF.pdf.

13. "حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني" سنان طالب عبد الشهيد..مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 4، العدد 13. جامعة الكوفة، العراق، 2009. الموقع الإلكتروني:
http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/view/1788.
بتاريخ: 2016/04/02.

14. "ممثل الجالية السورية: فرض التأشيرة قلّص عدد اللاجئين بالجزائر". رحمة حيقون. جريدة المحور اليومي. 2015/04/15. الموقع الإلكتروني:
http://elmihwar.com/ar/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A/21372.html. بتاريخ: 2016/04/04.

15. "هل تغيرت تقاليد الزواج والأعراس في سوريا أثناء الحرب؟". أحمد محلي. تقرير لراديو صوت راية. دمشق. 2016/10/31. http://soutraya.fm/news/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%AA/...../%D9%88%D8%B1/ .
http://www.unhcr-arabic.org/4d11b3026.html. بتاريخ: 2016/04/10.

16. اتفاقية الامم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

17. اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا 1969. المادة الأولى. مأخوذ من موقع الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان: http://www.pal-monitor.org/UpLoad/uploads/dce4f24c2c.pdf. بتاريخ: 2016/03/29.

18. رحلة اللجوء السوري انتهاكات في الوطن ومعاناة في المغترب. اللجنة السورية لحقوق الإنسان، نوفمبر 2014. الموقع الإلكتروني: http://www.shrc.org/wp-content/uploads/2014/11/The-report.pdf.
بتاريخ: 2016/04/02.

19. عادات ومعتقدات في محافظة حمص. خالد عواد الأحمد. دمشق: وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2011. الموقع الإلكتروني:
http://syrbook.gov.sy/img/uploads1/library_pdf20140427103403.pdf. بتاريخ: 13.04.2016.

20. اللجوء في الإسلام. أحمد أبو الوفا، المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الموقع الإلكتروني:
http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/56955/%D8%A7

%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1%20%D9%81%D9%8A%2
0%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85.pdf?se
quence=1. بتاريخ: 2016/04/02.

21.المادة 83 من الدستور الجزائري 2016. الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية:
http://www.joradp.dz/TRV/ACons.pdf. بتاريخ: 2016/04/02.

22. « Etat civil ». Dictionnaire Larousse en ligne. Disponible sur : http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/%C3%A9tat_civil/185918. Consulté le: 19/03/2016.

اللاجئون السوريون: بين واقع القرارات وواقع الحال

د. عبدالحليم عبدالله – جامعة آرتوقلو– تركيا

خلال السنوات الخمس السابقة، تقطّعت سبل الحياة بكثير من السوريين، ليس فقط من بقي منهم في الداخل، بل أيضاً الملايين الذين هربوا إلى دول مجاورة أو بعيدة، بحثاً عن الأمان، وهذه المأساة لا تخفى على أحد.

ومما لا شكَّ فيه أن الحكومة التركية احتضنت القسط الأكبر من اللاجئين السوريين، وأنَّ القسط الأكبر من هذا المجموع البشري يعيش في ولايات الشريط الحدودي القريبة من الحدود السورية، وهم يعيشون حالة مؤقتة بانتظار الفرج، وعلى أمل العودة إلى بلادهم، لكن هذه الحالة المؤقتة طالت أكثر من المتوقَّع وتخللها أخطاء، وطفتْ على السطح، ثم تطوَّرت إلى مشكلات مع الشعب التركي المضيف.

وتشير إحصاءات سابقة إلى أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا يصل إلى ما يزيد على مليونين، ما بين لاجئٍ ومقيم، وتبلغ نسبة اللاجئين السوريين من الرجال نحو 49.8%، ومن النساء نحو 50.2% ويبلغ عددُ للاجئين السوريين المقيّدين رسمياً واللاجئين في مرحلة القيد داخل تركيا، نحو مليون و667 ألف و636 سوري، علماً أنَّ هذا العدد مرشَّح للازدياد كلَّ يوم.

ويبلغ أعداد السوريين داخل المخيمات التركية نحو 224 ألف و453. وعن أعداد السوريين المقيّدين رسمياً خارج المخيّمات، فتصل أعدادهم إلى نحو 443 ألف و183 سوري.[1]

وبشكل آخر: فقد أصبح عدد سكان السوريين في تركيا يشكّل 3.5% من عدد الشعب التركي.

ويتوزع العدد بشكلٍ رئيس في الولايات الحدودية وإستنبول، وباقي الولايات بنسب قليلة، ومما لا شكَّ فيه أنَّ هذا العدد الكبير الذي يعيش حالة مؤقتة بانتظار الفرج، ، وعلى أمل العودة إلى بلادهم، لكن هذه الحالة المؤقتة طالت أكثر من المتوقَّع وتخللها أخطاء، وطفتْ على السطح، ثم تطوَّرت إلى مشكلات مع الشعب التركي المضيف، وشكّلت تحديا حقيقيا أمام الشعبين التركي والسوري والحكومة التركية أيضا.

وقد قامت الحكومة التركية مشكورة بالكثير للاجئين السوريين، وذللت الكثير من الصعوبات التي تواجه اللاجئين في تركيا، ومن ذلك إصدار تصاريح عمل وتحديد حدّاً أدنى للأجور، وتأمين الطبابة والصحة، والتعليم في بعض المناطق .. إلخ، ربّما بحدود ما رصدت الحكومة من مشكلات، لكنَّ كلَّ ما قامت به الحكومة لم يُنهِ معاناة السوريين؛ إذ يوجد مشكلات أخرى لم يتم الانتباه إليها حتى الآن، وفي هذا البحث نلقي الضوء على بعض المشكلات التي تؤرِّق الكثيرين.

ولعلّي أقدّم بالقصة التالية كمدخلٍ لحديث عن مشكلات اللاجئين:

[1] http://www.turkey-post.net/p-40178/

يتحدث خليل عن تجربته لـ"عربي21"، حيث وصل إلى ألمانيا منذ سبعة شهور وحصل على الإقامة بعد نحو ثلاثة أشهر، وهو يحاول منذ مدة الحصول على لمّ الشمل لزوجته وأبنائه.

يقول خليل: "حصلت على الإقامة بشكل سريع منذ أكثر من أربعة شهور، وبدأت بمعاملة لمّ الشمل التي تتطلب الكثير من الأوراق، لكنَّ بعض الأوراق المطلوبة لم تكن موجودة لدي، ولا يمكن إتمام المعاملة دونه، وبالتالي كان عليّ أن أحصل عليها من دوائر النفوس في مناطق النظام، وحاولت مرارا الحصول على تلك الأوراق عبر معارف لي يقيمون في مناطق النظام، فرفض معظمهم مساعدتي في ذلك كوني مطلوبا للنظام منذ بدايات الاحتجاجات الشعبية في سوريا، فكررت المحاولات بشتى الوسائل، إلى أن وصلت إلى أحد معقبي المعاملات الذي قام بدوره باستخراج الأوراق المطلوبة (في سوريا)، لكنه فشل في تصديقها، وأخبره الموظف أن اسمي معمم كمطلوب وخارج عن القانون، ولا يمكن له أن يصادق على تلك الأوراق. ولا زلت حائرا باحثا عن الحل حتى اللحظة، وحاولت مرة تقديم أوراق "غير نظامية"، شبيهة بالأوراق المطلوبة، لكن السفارة الألمانية في لبنان رفضت استلام الأوراق من أسرته، حيث اكتشف الموظف أنها "أوراق مزيفة"، وأعطاه مهلة محددة لتأمين أوراق أصلية صادرة عن النظام، على الرغم من أنني أمتلك دفتر عائلة نظامي غير مزيف ومترجم للغة الألمانية، بحيث يعتبر كافيا لإثبات أن مقدمي طلب الفيزا هم زوجتي وأطفالي، إلا أن الموظفين في السفارة (الألمانية) يصرون على إخراج قيد عائلي صادر عن سجلات النفوس (في سوريا)". وتابع متسائلا: "كيف يطلبون مني أوراقا صادرة عن النظام وأنا أصلا خرجت من سوريا وأصبحت لاجئا؛ لأنني مطلوب من كل السلطات الأمنية التابعة له وهم يعلمون بذلك؟[1]

وعندما بدأت بهذا البحث ذهبتُ إلى مديرية الهجرة وقابلت الموظف المسؤول، وأخبرته أنني بصدد البحث في مشكلات اللاجئين الإدارية، فأخبرني أنه لا يوجد مشكلات على الإطلاق... إلا مشكلة جواز السفر، والحقيقة أنَّ مشكلة جواز السفر، مثل مشكلة مرض السكري، الذي يختبئ خلفه كل من: عدم تخثُّر الدم، والضغط، وضعف البصر، وأمراض الكلى التي تتطوَّر حتى تصل إلى حدِّ الفشل الكلوي، وتورُّم الأطراف، وتصلُّب الشرايين، ونوبات القلب.

وفيما يلي رصدٌ لجانب من المشكلات التي أحصيتها، وأظنُّ أنَّ ما يقال عن مشكلات السوريين في تركيا يقال عن مشكلاتهم في الدول الأخرى أيضا.

مشكلة جوازات السفر والوثائق الرسمية

يواجه اللاجئون السوريون في بلدان اللجوء صعوبات جمَّة في توثيق أحوالهم الشخصية، ومعاملات كثيرة منها: لمّ شمل عائلاتهم، ويتمثل جانب منها بالأوراق والوثائق المطلوبة، لا سيما أن بعض هذه

[1] http://arabi21.com/story/882057/دول-اللجوء-تطالب-السوريين-بوثائق-صادرة-عن-النظام-حصرا

الوثائق الرسمية يُشترط أن تكون صادرة عن مؤسسات النظام السوري ودوائره الحكومية، وهو ما ليس متاحا للكثير من السوريين، ومن ذلك جواز السفر.

ويشير "عرفان" إلى أن العديد من الدول لم تعد تمنح أسرة اللاجئ وثائق سفر مؤقتة لاستخدامها في رحلة لم الشمل، بل بدأت السفارات، ومنها الألمانية، تطالب اللاجئ السوري بالحصول على جوازات سفر لكل أفراد عائلته، حتى تتم الموافقة على لمّ الشمل، "وهذه الجوازات من أين ستصدر؟ بالتأكيد ليست من جوازات المعارضة السورية، بل هم يصرون على أن تكون من إصدار النظام." ويقول: "إنّه يمكن تأمين جوازات سفر لأفراد أسرتك، ولكن السماسرة في دمشق يطلبون 2000 دولار على كل جواز، وبالتالي فإن زوجتي وأطفالي الخمسة يحتاجون حوالي 12 ألف دولار ثمن جوازات"، مضيفا: "يبدو أن لم شملنا لن يكون هنا، بل سيكون قريبا في تركيا؛ لأنني سأعود إن لم أجد حلا في القريب العاجل"، وفق قوله[1].

مشكلة توثيق الأحوال الشخصية

بحسب ميثاق الأمم المتحدة، الخاص بحقوق اللاجئين، والصادر عام 1950، لا يوجد أي بند يشير إلى كفالة حقوق اللاجئين المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية. وبغض النظر عن أن الحكومة التركية أطلقت تسمية "ضيوف"، وليس "لاجئين"، على السوريين المقيمين على أراضيها، فإنه حتى صفة اللجوء، وما يترتب عليها من حقوق، لا تعالج هذا النوع من المشاكل. فالنظام الأساسي لـ"مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، يكفل لكل لاجئ حق الحياة والحماية من أي خطر يهدد حياته، بالإضافة لضمان حرية ممارسة معتقداته وشعائره الدينية فقط. [2]

المناسبات كالزواج والطلاق والولادات

تنص الفقرة "ب" من المادة السابعة لـ"وثيقة حقوق اللاجئين" على التالي: "تعترف السلطات في الدولة، التي يقيم فيها اللاجئ الحاصل على إقامة رسمية في تلك البلد بذات الحقوق والواجبات التي تنجم عن التمتع بجنسية البلد".

وبناء على تلك الفقرة، هل يستطيع السوري الحاصل على إقامة رسمية في تركيا اللجوء إلى القضاء التركي؟ وهل يتم تطبيق قانون الأحوال الشخصية التركي في الفصل وفي حل هذه المشاكل؟
يجيب المحامي التركي طرقان دازور على ذلك بالقول: "بالنسبة للسوريين المقيمين، أي الحاصلين على إقامة في الدولة التركية، فتتم معاملات الزواج والطلاق في المحاكم التركية، وفق قانون الأحوال المدنية

---

[1] http://arabi21.com/story/882057/دول-اللجوء-تطالب-السوريين-بوثائق-صادرة-عن-النظام-حصرا

[2] https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/الأحوال-الشخصية-للاجئين-السوريين-شتات-الروح

التركي. أما بالنسبة للسوريين المقيمين خارج المخيمات، وبطريقة غير شرعية، فلا يوجد أي قانون يحكم، لأنهم بالأصل غير مسجلين في سجلات اللاجئين والمقيمين".

وفي ما يتعلق بالسوريين داخل المخيمات، يوضح المحامي التركي: "هؤلاء لا يمكن معاملتهم معاملة من يملك إقامة رسمية، فهم لاجئون ولهم قوانين خاصة بهم، فأغلب حالات الزواج والطلاق تتم داخل المخيم بـ "ورقة" يعقدها رجل دين، وطالما أنهم لاجئون لا يمكنهم تثبيت عقود زواجهم في المحاكم التركية".[1]

وهذا يعني باختصار: أنّه لم ينتبه إلى هذه القضية، وبالتالي لا يوجد لها توثيق.

ولعلَّ هذه المشكلة من أكبر المشاكل التى تواجه اللاجئين السوريين داخل تركيا، هي مشكلة القيد والتوثيق للأحوال الشخصية التي تطرأ على حياتهم، فحالات الزواج والطلاق والولادات وكذلك الوفاة كلها حالات تفتقر إلى التوثيق الرسمي الحكومي، إلا في حدود نادرة جدا وهي لندرتها لا تُشكِّل شيئا.

والبداية بمشكلة الزواج:

وفي السنوات الخمس المنصرمة حدَثَ الكثير من حالات الزواج، وبقي توثيق هذه الزيجات يقتصر على عقدٍ شرعي عن طريق رجل شرعي يحفظ صيغة العرض والقبول، وبعض الأحيان يدوَّن هذا العقد في ورقة لا قيمة لها من دون التسجيل الرسمي المعترف بهذه الواقعة.

أمّا التوثيق الرسمي في تركيا فيكون إمّا عن طريق القنصلية السورية في إستنبول أو عن طريق البلديات التركية، وهو في كلا الحالتين يحتاج أول ما يحتاج إلى جوازات السفر بالإضافة إلى شروط وأوراق ورسوم تتعدى حاجز الألف ليرة تركية.

وبالنسبة للسوريين المقبلين على تثبيت الزواج عليهم اتباع الخطوات التالية:

1. استخراج إخراج قيد من سوريا مصدق من وزارة الخارجية .. أو .. شهادة عازب من القنصلية السورية في اسطنبول .. للعروسين
2. ترجمة إخراجي القيد إلى اللغة التركية لدى ترجمان محلف
3. تصديق إخراجي القيد المترجمين والاصليين لدى كاتب العدل (نوتر)
4. تصديق اخراجي القيد الأصليين لدى القنصلية السورية
5. تصديق اخراجي القيد الأصليين لدى والي اسطنبول
6. يجب أن يكون تاريخ دخول العروسين إلى تركيا لم يتعد 3 شهور ولا تنفع الإقامة او الهوية التركية
7. ترجمة جوازات السفر إلى اللغة التركية " الصفحة الأولى والصفحة الثانية " لدى ترجمان محلف، وتصديق صور الجوازات المترجمة لدى كاتب العدل (نوتر)

[1] https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/الأحوال-الشخصية-للاجئين-السوريين-شتات-الروح

8. صورة شعاعية
9. تحليل دم .
10. استخراج عقد ايجار منزل مصدق من كاتب العدل (نوتر)
11. إحضار صور شخصية لكل من العروسين
12. رسوم عقد القران في البلدية 569 ليرة تركية

وبعد دفع الرسوم وتسليم الأوراق يتم اعطاء موعد لاستلام دفتر العائلة[1].

الطلاق:

مثلما أسلفنا بالحديث عن واقعة الزواج وعدم التوثيق الرسمي، نتحدّث عن واقعة الطلاق، ففي السنوات الخمس المنصرمة حدثت واقعات طلاق من دون توثيق رسمي في أية دائرة أحوال مدنية، وهذا الأمر يترتّب عليه ما يترتّب من حقوق والتزامات مادية ومعنوية، كواجب الإنفاق على الأولاد من قِبَل أبيهم، وحقّ المطلّقة في زواجٍ آخر، وخروجها من توزيع الإرث... وما إلى ذلك، فإذا ما كانت الزوجة متزوجة من قبلُ بزواج رسمي مقيّد، ووقعت واقعة الطلاق بشكل غير رسمي، فهي بحكم الشرع مطلّقةٌ تستطيع أنْ تتزوَّج فور انتهاء عدّتها الشرعية، لكنها من حيث القانون والإجراء الرسمي لا تستطيع ذلك لأنها في حكم المتزوجة في واقع الإجراءات والوثائق الرسمية، وإن فعلتْ تكون كمن تقوم بتعدد الأزواج، فضلاً عن أنّ بعض الأزواج – لأنّه يعلم أنّ طلاقه من دون توثيق – ينكر طلاقه، وقد حدثت مثل هذه الحالات.

وفي وزارة العدل، التي أنشئت مؤخراً في الحكومة السورية المؤقتة، لا يوجد أي قانون فاعل للأحوال الشخصية والمدنية، خاص باللاجئين السوريين حتى الآن.

"ولدى الاستفسار من المكتب الإعلامي للوزارة، عما إذا كانت هناك رؤى مستقبلية لضبط وقوننة هذه المشاكل، جاء الرد بأن "وزارة العدل كُلفت مؤخراً بمباشرة العمل بالسجل المدني، وإنشاء مكاتب قانونية تدير شؤون السوريين المتعلقة بهذا الخصوص. وسيكون من ضمن مهام الوزارة، تنظيم هذه الوقائع وتوثيقها، وممارسة دورها في ضمان حقوق الأطراف كلها".[2]

الولادات:

في ظلِّ ما تقدَّم غياب آلية التوثيق والقيد، ومن خلال الرصد السابق لصعوبات توثيق واقعات الزواج والطلاق، تبرز عندنا مشكلة أكبر وأخطر وهي مشكلة الولادات الجديدة، والسؤال الذي يراودنا: لماذا تعد هذه المشكلة هي الأخطر؟ وبمَ تختلف عن سابقتيها؟

[1] http://www.nasaem-syria.fm/moduls/pageitems/newspage.aspx?ProdId=451
[2] https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/الأحوال-الشخصية-للاجئين-السوريين-شتات-الروح

والجواب بسيط ويسير: وذلك لأن البالغين الذين تزوجوا أو انفصلوا عندهم إثباتات قيد أو على الأقل هوية شخصية، أو أي شيء يثبت أنهم كائنات حية من ذوي الجنسية السورية، أمّا مواليد الخارج فيفتقرون إلى كل ما يثبت أنهم مولودون أصلا، إذن هم في حكم المعدوم أصلا.

وهذه المشكلة تخصّ جميع السوريين المتزوجين قديما أو المتزوجين حديثا في بلدان اللجوء الذين يفكرون بالإنجاب، أو حدث عندهم الحمل والإنجاب دون أن يفكّروا فيه أو يخطّطوا له،

وفي إحصاءات للأمم المتحدة قبل سنتين أكّدت ولادة حوالي 50 ألف طفل في دول الجوار، وأنَّ 70% من مواليد لبنان لا يملكون حتى شهادة ولادة، وأنَّ الذين وُلدوا في تركيا لا يحملون من إثبات إلا بطاقة اللجوء التركية الكيملك، وإذا ما أضفنا إلى هؤلاء الأطفال الذين وُلدوا في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وهم في نفس الحكم من حيث التوثيق والقيد المدني، وكذلك الأطفال القصَّر الذين انفصلوا عن ذويهم بسبب الوفاة أو الضياع، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تتالي السنوات ودوام الصراع وأعدنا الحسابات مرة أخرى اتجاه الفئات الطفلية الثلاثة: المولودون في الخارج والمولودون في الداخل خارج سيطرة النظام، والأطفال القصّر الفاقدين لذويهم، شعرنا أننا أمام كارثة إنسانية تهدد جيلا كاملا بحرمانهم من الجنسية.

وهؤلاء الأطفال غير المسجلين معرضون بشكل خاص لانعدام الجنسية، وسيفتقرون إلى الأدوات الأساسية التي تثبت انتماءهم، وقد يُحرمون أيضاً من الرعاية الصحية والتعليم، والحصول على الوظائف مستقبلا. وهم يواجهون الآن خطراً متزايداً من الاستغلال، كاستغلالهم في تجارة الجنس أو التبني غير القانوني أو عمالة الأطفال. [1]

ففي تقرير جديد نشرته الأمم المتحدة جنيف – قالت فيه: إن طفلا بدون جنسية يولد كل 10 دقائق في العالم، وأن المشكلة ستتفاقم مع أزمة المهاجرين واللاجئين الناجمة عن النزاع في سوريا[2].

وفي حين أن تقدير حجم المشكلة يتسم بصعوبة بالغة، فإن الأرقام المتاحة ترسم صورة تبعث على القلق. فزهاء 900 طفل يولدون شهريًا في مناطق دير الزور الخاضعة لسيطرة داعش، كما أفادت مصادر طبية. ولا يمكن لأي من هؤلاء أن يحصل على وثائق تعترف بها السلطات السورية أو سلطات البلدان الأخرى .

وأن هناك زهاء 750 ولادة شهريًا في المناطق المحررة، ولا يُسجل أي طفل منها لأنّ قلة من العائلات تحاول السفر إلى مناطق النظام في لحظة الولادة من أجل الحصول على وثائق رسمية للطفل.[3]

[1] http://www.unhcr-arabic.org/545cda746.html
[2] http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488
[3] http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html

وأعلن مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنتونيو غوتيريس: "أن زهاء مليوني سوري دون سن الثامنة عشرة مهددون بأن يصبحوا جيلًا ضائعًا، وأنَّ ما يربو على 100 ألف طفل ولدوا في المنافي يواجهون خطر البقاء بلا جنسية. [1]

علما أن التوقعات تفيد بأن عدد الولادات خلال سنتين قد يصل إلى مليون طفل سوري في لبنان[2]

ويرى الحقوقي عماد الحاج أنّ لحلّ الأمر لا بدّ أن تتحرّك الحكومة السوريّة المؤقّتة وأن تعمل على تشكيل دوائر للأحوال المدنيّة في المخيّمات السوريّة وضمن المدن التركيّة الحدوديّة لتسهّل على السوريين مراجعتها.

ويضيف الحاج "المشكلة لا تقتصر على إثبات شهادات الولادات فحسب إنما تمتد إلى أمور كثيرة أخرى مثل تسجيل عقود الزواج وسند الإقامة وشهادات الوفاة ....الخ، وهذا الأمر حلّه جداً بسيط فهنالك حقوقيّون كثيرون عاطلون عن العمل، لماذا لا يتم توظيفهم وبنفس الوقت إنجاز الخدمات الإداريّة للسوريين، بدل الذهاب لمناطق النظام [3]

والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المشكلة في تسجيل الولادات الجديدة؟

والجواب معروف للجميع، وهو أنَّ الدول المضيفة تطالب اللاجئين السوريين، بشهادة زواج رسمية لتسجيل ولادة الطفل، فضلاً عن وثائق أخرى، كدفتر العائلة وجوازات السفر، بالإضافة إلى رسوم التسجيل التي تفوق الطاقة..إلخ، وكأنَّهم أتوا للسياحة والمفروض أن يكون قد اصطحبوا معهم كل شيء، لكن حقيقة الأمر أنَّ بعض السوريين الذين تزوجوا خلال النزاع وهم لا يمتلكون مثل هذه الوثائق، وبعضهم تركها في البيت في رحلة الفرارن وبعضهم فَقَدَها تحت أنقاض بيته المدمَّر، وبعضهم فقدها على الطريق، وكثير منهم لا يملك كل هذه الوثائق أصلا، فأصبح أولئك وعائلتهم عديمي الجنسية والذين يعرفون في الأردن بـ"المكتومين[4] ."

ولفتت كورتني فيلبس من لجنة الإنقاذ الدولية إلى أن زيجات تُعقد في سوريا من دون توثيق رسمي، لأنها زيجات دينية، وليست مدنية، وبالتالي لا تعترف بها الحكومات. وقالت فيلبس لصحيفة كريستيان ساينس مونتر "إن هذا يعني أن أي طفل يولد نتيجة مثل هذا الزواج لا يحصل على شهادة ميلاد صحيحة تبيّن أصله العائلي، ويمكن أن يقع في منطقة رمادية، حيث يُعد غير شرعي أو تحت وصاية الدولة [5] ."

1 http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html
2 http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488
3 http://www.orient-news.net/ar/news_show/82704
4 http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488
5 http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html

وأكّد هذا الأمرَ رئيسُ مديرية شؤون المخيمات في الأردن وضاح الحمود، فقال: "إن توثيق الولادات الجديدة للاجئين السوريين في المخيم يحتاج لتوثيق عقود الزواج[1]

وقد صعَّد وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل من تشديد الإجراءات، فطالبَ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وقت سابق بـ"التوقف عن تسجيل الأطفال السوريين الذين يولدون في لبنان"، ما يسلط الضوء على الواقع الإنساني والقانوني للاجئين السوريين إلى لبنان ، الذين انتهت صلوحية إقامات القسم الأكبر منهم، وبات انعدام الجنسية يتهدّد أطفالهم أيضا.

وأشار التقرير المشار إليه سابقا إلى أن الأطفال في سوريا يستطيعون الحصول على الجنسية من خلال آبائهم، ولكن الحرب الأهلية أجبرت أكثر من أربعة ملايين طفل على الفرار من بلادهم وخلفت 25 % من العائلات اللاجئة من دون أب. [2]

ومعظم اللاجئين يعرفون هذه العواقب ولذلك يلجأون إلى ما يستطعونه لحل هذه المعضلة لأبنائهم، ولذلك يُعرّض بعضُهم أنفسَهم لمخاطر هائلة لأنهم غير القادرين على الحصول على شهادة ميلاد قانونية في البلد المضيف، كأنْ تقوم بعض الأمّهات بتهريب أطفالهنّ الحديثي الولادة عبر الحدود إلى سوريا بهدف تسجيلهم كما لو كانوا قد وُلدوا هناك، وقالت نساء أخريات إنّ أزواجهنّ أو أفراداً آخرين من عائلاتهنّ عادوا إلى سوريا ليحاولوا الحصول على الوثائق التي يحتاجون إليها لتسجيل أولادهم الحديثي الولادة، وبعضهم لم يعد بعد.[3]

ومن الخيارات أيضا: شراؤها عن طريق السماسرة والتزوير، ومن الإمكانات المتاحة تسجيل المولود في تركيا على أنه ولد في الشطر الخاضع لسيطرة النظام من حلب. ويقول آباء إن العملية تكلف 1000 دولار، لكنها تدرج الطفل في القاعدة البيانية الوطنية، وهو أمر مفيد للعائلات التي تعتزم العودة إلى سوريا.[4]

مشكلات عامة للاجئين في تركيا:

يعاني اللاجئون السوريون من صعوبة بالغة باستخراج الكملك، وهناك منافسة بين الدوائر المعنية في بعض ولايات الشريط الحدودي في المماطلة والتأخير، وهو إهمال مقصود من الموظفين، فهم يبدؤون بالعمل الساعة العاشرة وينتهون الساعة 12.00 ويتوقفون للغداء حتى الساعة الثانية والنصف، وبعد أن

[1] http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488
[2] http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html
[3] http://www.unhcr-arabic.org/545cda746.html بقلم أميت سين وتشارلي دنمور
[4] http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html

يسجل السوري بياناته وتؤخذ بصماته يُسوَّف إلى 3 أو 4 أسابيع لاستلام الكملك، والدوام المتبقّي بعد الغداء يكون لتسليم الكملك القديم.

فضلا عن ذلك فإنَّ (الكملك) لا ينفع في الحالات التالية:

1. صعوبة الحصول على الكملك .
2. وصحيح أنّ الكملك يؤمن الرعاية الصحية لأصحابه، ولكن تبقى بعض المشكلات فيما يتعلّق به، ومن ذلك:
3. أنّ الأطفال المعاقين والتوحديين لا يحظون بالرعاية مطلقا، علما أنّهم أشد الناس احتياجا للرعاية الخاصة.
4. أن التسجيل في ولاية يحرم صاحبه من الاستفادة في ولاية أخرى، وكذلك يمنعه من الانتقال إلى مكان آخر.
5. الكملك لا يسمح لصاحبه بالاشتراك بخدمات البلدية كالماء والكهرباء.
6. الكملك لا يسمح لصاحبه بالاشتراك بخدمات البنكية.
7. الكملك لا يسمح لصاحبه بالاشتراك بخدمات الاتصالات.
8. الكاتب بالعدل لا يقبل الكملك وحدها.
9. السوريين القادمون من الطائرات لا يمنحون الكملك رغم ان قدومهم بالطائرات أمر إجباري لأن الحدود البرية مغلقة.
10. إذن الطريق: إنَّه الموجود المفقود، فمن ناحية نظرية موجود، لكنه مفقود عملياً.

مشكلات عامة للمقيمين في تركيا:

صعوبة الحصول على الفيزا إلى تركيا، علما أنّ الأسر السورية صارت منقسمة نصفها هنا ونصفها هناك ولا يستطيعون البقاء ولا يستطيعون القدوم.

طلب الدوائر المعنية لأوراق ثبوتية صادرة عن القنصلية، كشيء سموه المطابقة القنصلية عند التقديم على إقامة العائلة، على الرغم من وجود دفتر العائلة وترجمته.

ختم جوازات بدخول جديد أقل من ثلاثة أشهر، لكنّ المعابر مقفلة منذ سنة.

تأمين صحي سياحي.

رسوم الفيزا والرسوم القنصلية ورسوم التأمين إضافة إلى المصاريف الأخرى المتعددة تجعلها باهظة الكلفة.

تنتهي الإقامات قبل انتهاء صلاحية جواز السفر بستة أشهر على ما أظنّ.

أهلية قيادة السيارة المنتهية.

عدم استفادتهم من قانون استبدال اللوحات السورية بتركية.

مشكلات الأطباء والأكاديميين السوريين

معروف أن للأكاديمي سلما علميا يستظلُّ به ويرتقي من خلاله ضمن درجات الترقية العلمية، من مرتبة إلى أخرى، ولا يتمّ هذا الأمر إلا من خلال جامعته التي يزاول فيها عمله، ضمن شروط علمية محددة، ولا عبار على ذلك.

لكن مجلس التعليم العالي في يوك يشترط على المواطنين الأتراك مطابقة الشهادات مع بلد المنح ((الدانكليك)) إذا كان المنح خارج تركيا، وسُحِبَ هذا الأمر على الأكاديميين الأجانب، والآن السؤال المهم: كيف تتمُّ المطابقة بين بلدين لا يوجد بينهما تمثيل دبلوماسي إلّا في أضيق صوره؟؟ وإذا ذهبت الشهادات الأصول إلى سوريا فهل ترجع؟

وبناء عليه؛ فإن الترقية العلمية للأكاديميين بحكم المفقودة، وكلّ ما نقدّمه من عمل: بحوث ومؤتمرات وإشراف هو بحكم الرياضة العلمية المجانية التي لا مردود لها.

ومن هنا لاحظنا أن بعض أصدقائنا الأكاديميين هاجروا هجرة ثانية من تركية إلى دولة لا تطالبهم بهذه المطابقة، وهو مؤشِّر خطِر، لأنّه إن لم تحلّ هذه القضية فقد يهاجر الباقون هجرة أخرى.

ومن جانب آخر فنحن نعامل معاملة المواطنين في الواجبات والتكاليف المادية دون معاملتهم في الحقوق، إذ يحسم من المرتب في الشهر الأول 28% وتزداد النسبة شهريا حتى تصل في نهاية السنة إلى 40% قسمٌ منها من أجل التأمين وقسمٌ منها للمساعدة بعد التقاعد، والمضحك أنه ليس لنا تقاعد أصلا.

فضلا عن أننا نعمل من دون سقف للنصاب، فنصابنا حسب ما تقتضيه مصلحة الجامعة والكلية، وبعض الزملاء وصل نصابه إلى ستٍ وثلاثين ساعة، ولا يُصرَف لنا شيءٌ زيادة على المرتَّب.

مشكلات التعليم

يُنْقَلُ عن نقيب المعلمين السوريين في تركيا (مصطفى أسعد) قوله: إن "واقع التعليم السوري في إسطنبول مزرٍ"

وفيما يلي تلخيص لأبرز مشكلات التعليم بمختلف أشكاله: الخاص والعام.

1. ارتفاع الأقساط في التعليم الخاص.
2. غياب المرجعية الموحدة
3. انخفاض أجور المعلمين.
4. تعتمد كثير من المدارس السورية على مدرّسين غير متخصصين، بينما يعاني أبناء مهنة التدريس من الاستبعاد عن العملية التعليمية.
5. مشكلة في توزيع المدارس على الأحياء السكنية التي يقطنها السوريون في ظل صعوبة التحاق أطفالهم بالمدارس التركية التي لا تدرس باللغة العربية.

6. عدد الطلبة السوريين الذين توجّهوا إلى المدارس حوالي 370 ألفا، يدرسون في المدارس المؤقتة – ضمن التصنيفات الأربعة– فضلا عن سبعين ألفا آخرين التحقوا بالمدارس الحكومية، وحوالي ثلاثمئة ألف طالب سوري باتوا في عداد المتسربين من العملية التعليمية.
7. ويقول تقرير الجزيرة إن المدارس تعتمد المناهج السورية المعدّلة بإشراف وزارة التربية المؤقتة، أمَّا شهاداتها الثانوية المعتمدة من ذات الوزارة غير معترف بها تركيا أو عالميا.
وأشار إلى أن الحكومة التركية لجأت لعقد الامتحان المعياري للطلبة السوريين الذي يمنحهم اعترافا تركيًا بشهادات تؤهلهم للالتحاق بالجامعات التركية.[1]
8. الطلاب الذين معهم اقامات طلابية ايضا لا يستفيدون من معظم القرارات لانها موجه فقط لاصحاب الكملك.[2]
9. وُضعت المدارس السورية تحت إشراف مدير تركي، غير أنَّ المدير التركي لا يستطيع التواصل مع مشكلات الطلاب والمدرسين وحاجات أولياء الأمور تجاه المدرسة، وغالبا ما يعتبر المدرسة السورية مركز إيواء ولجوء.

ثانيا: المقترحات

فيما يخصّ الاندماج الاجتماعي:

1. تعليم السوريين اللغة التركية بكافة مستوياتها لمن يرغب، وعدم الاقتصار على مستوى محو الأمية، لأنّ تعلُّمهم اللغة يُسرِّع باندماجهم بالمجتمع.
2. حق التملك للعراقي والإيراني واللبناني مسموح، بينما هو ممنوع للسوريين، والسماح به للسوريين يُشعرهم بالاستقرار ويُشجعهم على الاستثمار في تركيا.
3. مراعاة متطلبات رجال وسيدات الاعمال في تركيا الذين افتتحوا منشآت كبيرة أو صغيرة، ومن ذلك التجول في البلاد لكسب أسواق جديدة ولبيع منتجاتهم، وفتح حساب او استقبال حوالات حتى لو كانوا لا يحملون جوازات سفر سورية.

فيما يخصّ الأحوال الشخصية:

1. حثّ وزارة العدل في الائتلاق على عمل قاعدة بيانات للأحوال الشخصية السورية، وتوثيق الواقعات فيها، ورفعها إلى الأمم المتحدة لتوثيقها، من أجل إدراجها في أية تسوية قادمة .

---

1 تقرير عن شبكة الجزيرة http://www.turkey-post.net/p-79031/
2 https://www.facebook.com/syrianingaze/posts/963955063718430

2. مطالبة الأمم المتحدة بالاعتراف بجوازات السفر السورية الصادرة عن الإئتلاف، وفرض هذا الاعتراف على الدول الأعضاء.

فيما يخصّ قرارات الحكومة التركية المتعلّقة بالسوريين:

1. فيما يخص الولادات الجديدة: منح الأطفال المولدين في تركيا الجنسية التركية، جريا مع قوانيين الاتحاد الأوربي الذي يمنح المولودين على أراضيه الجنسية مباشرة، وهذا يُشجع على الاندماج بالمجتمع ويُسرّعه.
2. عدم اعتبار تاريخ انتهاء صلاحية جواز السفر شرطا في انتهاء الإقامة، لأن أغلب الجوازات انتهت صلاحيتها أو تكاد، وخصوصا أنّ صلاحية الجواز 6 سنوات، وقد دخلت كارثتنا الإنسانية في سنتها السادسة.
3. تخفيض شرط الإقامة لمنح الجنسية من 5 سنوات إلى 3 سنوات.
4. الغاء الضرائب عن السوريين أو تخفيفها ما أمكن.
5. إلغاء قانون المعاملة بالمثل الصادر 1969، ومن مفرزاته الآن أنّه فرض على السوريين فيزا لدخول تركيا، والوضع مختلف الآن عن الحالات الطبيعية.
6. كل القوانين التي صدرت كانت موجهه فقط لأصحاب بطاقة اللجوء بينما الذين قدموا من سورية تقريبا نصفهم حصل عليها والنصف الآخر حصل على إقامة عمل أو إقامة سياحية علما أنهم جميعا لاجئون بشكل أو بآخر، والمفروض أن تكون القوانين عامة للجميع، مثل قانون السيارات..إلخ
7. عدم مطالبة السوريين بأوراق صادرة عن النظام أو قنصليته.
8. عدم مطالبة السوريين بختم دخول حديث ((الينى غيريش)) لأن الحدود مغلقةمنذ سنة.
9. إنشاء موقع حكومي رسمي باللغة العربي لنشر القرارات الخاصة بالسوريين وربط النسخة المترجمة بالقرار الأصل، لأنَّ القرارات التي نسمع بها، نسأل عنها فيُؤكِّد الموظَّف عدم وجود هذه القرارات، وكم من إعفاءات للسوريين لم نرَ لها وجودا إلا على الإنترنت .
10. المساواة بين الممنوحين إذن العمل والممنوحين إقامة العمل في منح الجنسية.
11. إنشاء لجنة ارتباط تتشاور معها الجهات الحكومية المعنية قبلَ اتخاذ القرارات المتعلّقة بالسوريين، لأنهم الأدرى بشؤون أنفسهم.

فيما يخصّ الأكاديمين السوريين:

1. التجاوز عن شرط مطابقة الشهادات العليا مع بلد المنح، للأكاديمين والأطباء ليتمكّنوا من مزاولة عملهم، والترقية في عملهم.
2. إعداد نظام داخلي جديد يُنظّر لوجود الأكاديمين الأجانب، يُحدِّد نصابهم، وإقرار بأجور إضافية للساعات الزائدة عن النصاب لأنّ الأكاديمين السوريين يُكلَّون غالبا بنصاب يصل إلى ما يزيد عن ثلاثين ساعة أسبوعيا.

فيما يخصّ الرعاية الصحية:

1. فتح مستوصفات للسوريين بكادر سوري لسهولة التواصل بين الطبيب والمريض، ومافي هذا التواصل من فائدة في التشخيص ووصف العلاج المناسب.
2. إعطاء صفة رسمية للمراكز الطبية السورية المفتوحة وتنظيمها رسميا.
3. افتتاح مراكز للمعاقين وأعطاؤهم ما يكفيهم لمعيشتهم وتأمين أجهزة طبية لهم. [1]

فيما يخص السيارات السورية

1. المساواة بين أصحاب الكملك وإقامة العمل فيما يخص السيارات السورية، لأنَّ بعض السيارات السورية بعد تمَّ استبدال اللوحات، مُنِحَ أصحابها إقامة عمل، مما أدّى إلى سحب اللوحات التركية للسيارة، وحجزت السيارات، طبعا يجب أن يكون هناك حلٌّ لهذه السيارات غير إخراجها من الحدود.
2. فما العمل من اجلهم وماذا سيحل بسياراتهم.
3. قبول الرخصة الاصلية او وثيقة تملكها من النوتر لاجراء تحويل السيارة السورية دون النظر الى جواز السفر.
4. إلغاء الاذن الجمركي من السيارات التي حُوِّلت من البنزين إلى الغاز في تركيا.
5. السماح ببيع وشراء السيارات السورية كونها اصبحت لوحتها تركية، فإنْ لم يكن مطلقا بين السوريين على الأقل.
6. قبول الوكالة من أجل تجديد الرخصة أو بيع السيارة.
7. قبول شهادات القيادة، دون النظر الى تاريخ الانتهاء، لأنَّ معظم السوريين انتهت مدة صلاحية شهادات السواقة ويتعرضون للجزاء من قبل المرور. [2]

---

[1] https://www.facebook.com/syrianingaze/posts/963955063718430
[2] https://www.facebook.com/syrianingaze/posts/963955063718430

فيما يخص التعليم

1. إنجاز قانون استيعاب المعلمين السوريين الذي صدر منذ 5 اشهر لاستيعاب 11000 معلم، ولم ينجز حتى الآن.
2. مازال هناك أكثر من 350000 طالب لم يستطع دخول المدرسة رغم كل التدابير، وعلينا دراسة المشكلات التي أدت إلى تسرّبهم من التعليم، وغالبا هي مشكلات مادية، ولذلك إعادة النظر بنظام المساعدات.
3. إيجاد مُنسِّق سوري يقوم بمقام المدير الداخلي للمدرسة ويقدِّم اقتراحاته للمدير التركي.
4. إنشاء لجنة تضمّ نخبة من أولياء الأمور للمساهمة في تصحيح مسار العملية التعليمية.
5. إحداث جامعات خاصة بالسوريين، أو توفير منح أكثر للطلاب السوريين في التعليم الجامعي.

وفي النهاية، وعلى الرغم من كل ما تمَّ ذكره من صعوبات ومشكلات من قبلُ، لابدّ لنا أن نقرَّ بجميل الحكومة التركية على السوريين الموجودين في تركيا، ونتوجَّه إليها بالشكر، ونشكر الهيئة المنظمة والمستضيفة للمؤتمر.

ونسأل الله الفرج القريب لعموم المسلمين، إنّه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

المراجع:

http://www.turkey-post.net/p-40178/
http://arabi21.com/story/882057/دول-اللجوء-تطالب-السوريين-بوثائق-صادرة-عن-النظام-حصرا
https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/الأحوال-الشخصية-للاجئين-السوريين-شتات-الروح
https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/الأحوال-الشخصية-للاجئين-السوريين-شتات-الروح
http://www.nasaem-syria.fm/moduls/pageitems/newspage.aspx?ProdId=451
https://www.alaraby.co.uk/society/2014/5/5/الأحوال-الشخصية-للاجئين-السوريين-شتات-الروح
http://www.unhcr-arabic.org/545cda746.html
http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488
http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html
http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html
http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488
http://www.orient-news.net/ar/news_show/82704
http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488
http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html
http://www.alarab.co.uk/m/?id=65488
http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html
http://www.unhcr-arabic.org/545cda746.html بقلم أميت سين وتشارلي دنمور
http://elaph.com/Web/News/2015/3/991779.html
http://www.turkey-post.net/p-79031/ تقرير عن شبكة الجزيرة

الزواج باللاجئات بين ضغط الحاجة ومقاصد الشريعة

د.عماد حمدي إبراهيم – جامعة سوهاج – مصر

مقـــدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجميعن، وبعد،،،

فمن الآثار والتبعات السيئة التي خَلَّفتها حالة الصراع الدائر في سوريا أن أجبرت ملايين الأشخاص على الفرار خارج البلاد أكثر من أي صراع آخر في العالم.

فمنذ اشتعال الثورة السورية في مارس2011م، ثم تطور الأمر إلى الصراع المسلح بين أبناء الشعب الواحد، وتحول الوضع إلى أزمة استعصت في حلها على المجتمع الدولي.. فمن ذلك الحين فرَّ الملايين من أبناء الشعب السوري من وطنهم هرباً من وطأة القتال المتصاعد. وقد سعى معظمهم إلى إيجاد المأوى في البلاد المجاورة لسوريا وهي العراق والأردن ولبنان وتركيا.

ولعل عملية النزوح والفرار من الأماكن التي تنشب فيها الفتن والصراعات لا تعد من الأمور الشاذة أو غير المعتادة في مثل هذه الأحوال والظروف الاستثنائية، ولكن الشاذ أو غير المألوف هو تلك الظاهرة التي صاحبت اللاجئين السوريين أينما حلوا أو ارتحلوا ألا وهي انتشار حالات الزواج باللاجئات السوريات، لاسيما القاصرات منهن!

" فما إن تجلس هنا وهناك، إلا وتسمع حديثا عن الزوجة السورية التي يمكن الزواج منها بمائة أو مائتي دينار، وما عليك إلا أن تذهب إلى المفرق أو عمان أو الرمثا أو إربد أو الكرك، لتختار حورية من حوريات الشام، لأن أهالي هؤلاء يريدون سترة بناتهم، ويقبلون بزيجات عاجلة، دون شروط، بمجرد مهر عادي، وزواج سريع، لأن الأب المكلوم يريد ستر ابنته بأي زواج، حتى لو تقدم لها الأغبر الأشعس" [(1)].

فكـرة البحـث:

وإذا علمنا بأن هذا الأمر ليس قاصراً فقط على اللاجئين السوريين النازحين إلى الأراضي الأردنية بل إنه انتشر في معظم البلدان والأراضي العربية التي تطأها أقدام اللاجئات السوريات من العراق والسعودية وتركيا ولبنان بل إنه قد وصل إلى مصر والجماهيرية الليبية والجزائر، ليس هذا فحسب بل إن القضية تأخذ بعداً آخر حين يحاول البعض صبغ القضية بصبغة دينية محاولاً إصدار الفتاوى التي تجعل الزواج باللاجئات أمراً واجباً لسترهن، وهو ما عرف بـ " زواج الســترة ".

---

1) " الزواج المبكر بين فكي العوز واللجوء " بقلم : " عناة أرام" تقرير صحفي منشور على الموقع الرسمي، لمجلة " أوكسجين " بتاريخ (2013/5/20م) http://www.syriaoxygen.com

مما أثار إشكالية فقهية تحتاج إلى الدراسة والبحث، وقضية تستدعي الاهتمام، فقد انقسم الناس حول هذا الأمر إلى رافضٍ له رفضاً تاما، وإلى مؤيدٍ يذهب به إلى حد الوجوب الذي هو من أعلى مراتب الحكم الشرعي التكليفي.

ولعل مما دفعني للبحث في هذه النازلة؛ هذا اللغط الدائر حول هذه القضية دون تصدي أحد من علماء الأمة العاملين الذين تتوافر فيهم أهلية الفتوى والممسكين بأدوات الاجتهاد، أو حتى من المؤسسات العلمية المنوطة بالفتوى كالمجامع الفقهية، لإصدار فتوي واضحة منضبطة مدعومة بالأدلة والبراهين... فلا تجد في الصحف ووسائل الإعلام عند التعرض لهذا الموضوع إلا عبارة: وقد أفتي بعض أئمة المساجد بوجوب الزواج من اللاجئات لستر هن...

أهداف البحث:

- محاولة جمع واستقصاء الآراء الواردة في هذه النازلة، ودراستها وتحليلها، في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، وصولاً إلى أقرب هذه الآراء من روح الشريعة الإسلامية.
- محاولة تسليط الضوء على بعض ما يتعرض له أبناء وبنات الشعب السوري، من ضغوط ومعاناة في مواطن اللجوء – وبشكل دقيق من بعض ذوي النفوس الضعيفة - ومحاولاتٍ رخيصة لابتزازهم، واستغلالٍ بغيض لسوء أحوالهم.
- المساهمة في وضع حد لهذا اللغط الدائر حول هذه القضية بشكل خاص، ولهذه الحالة من التسيب في الفتوى بشكل عام، حتى في أخطر الأمور وأشدها حاجة إلى الاحتياط الفقهي ألا وهي؛ أمور الفروج.

عناصر البحث:

وفي هذا البحث محاولة لمعالجة هذه القضية من خلال العناصر التالية:

- مقدمة .
- تمهيد: عن مفهوم اللجوء وأحــوال اللاجئين.
- المبحث الأول: أهداف ومقاصد النكاح في الشريعة الإسلامية.
- المبحث الثاني: الاتجاهات الفقهية حول هذه القضية.
- الخاتمة.

التمهيـد

مفهــوم اللجــوء:

اللجوء لغة:" لجَأَ إليه: لاذَ به كالْتَجَأَ وأَلْجَأَهُ: اضْطَرَّهُ، والمِلاذُ كالمَلْجَأ والتَّلْجِئَةُ: الإكراه "[1]. " و لجَأَ إلى الشيء والمكان يَلْجَأُ لَجْأً ولُجُوءاً ومَلْجَأً ولَجِئَ لَجَأً والْتَجَأَ وأَلْجأْتُ أَمْري إلى اللّه أَسْنَدتُ، يقال لَجَأْتُ إلى فلان وعنه والتَجَأْتُ وتَلجَّأْتُ إذا اسْتَنَدْتَ إليه واعْتَضَدْتَ به أَو عَدَلْتَ عنه إلى غيره كأَنه إشارةٌ إلى الخُروج والانْفراد عن المسلمِين وأَلْجَأَه إلى الشيءِ اضْطَرَّه إليه وأَلْجَأَه عَصَمه والتَّلْجِئةُ الإكْراهُ ، ويقالُ أَلْجَأْتُ فلاناً إلى الشيءِ إذا حَصَّنْته في مَلْجإٍ ولَجَإٍ والتَجَأْتُ إليه الْتِجاءً " [2].

اللجوء اصطلاحاً:

أوضحت اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والتي أدت إلى إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن اللاجئ هو: "كل من وجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف"[3].

أحـــوال اللاجئين:

بغض النظر عن تباين المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية ما بين مؤيد للنظام، وآخر مؤيد للجيش الحر والثوار.. " إلا أن أبناء الشعب السوري وحدهم هم مَن يدفعون أغلى الأثمان، فقد تحولت بلادهم العظيمة إلى أطلال مدمَّرة، وتفرّق أهلها بين قتيل وجريح ومعتقَل ومشرَّد، وشاهدنا هذا الشعب المضياف كريم النفس، الذي فتح أبناؤه بالأمس قلوبهم قبل بيوتهم للنازحين واللاجئين من العراق ولبنان دون تمييز طائفي أو عرقي، وقد تحولوا إلى لاجئين في مخيمات لا تمنع برداً ولا حراً، أو مشردين في مختلف البلاد تعاملهم حكوماتها بريبة وتوجّس، خشية تعرضها لخطر اندساس عملاء النظام بينهم، وأصبح من كانوا يشجعونهم بالأمس على الثورة يروّجون للزواج من بناتهم بدعوى مساعدة الإخوة النازحين! وكأن هذه المساعدة لا يمكن أن تكون بتزويج الفتيات السوريات بالسوريين، أو لا تكون بتوفير الأعمال الكريمة لهم، وهم الشعب العامل المكافح "[4].

وكان من الضروري لتقدير حجم مشكلة اللاجئين السوريين؛ معرفة أعدادهم وأحوالهم وأماكن توزيعهم في البلاد التي فروا إليها.. ولكن نظرا لطول أمد الأزمة، واتساع نطاقها.. لم يتم تحديد أعداد الفارين من الأراضي السورية بشكل دقيق وموثق.

---

1) القاموس المحيط (65/1) .

2) لسان العرب، لابن منظور (152/1) مادة : (لجأ) .

3) الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين http://www.unhcr-arabic.org

4) خاطرة بعنوان " سورية المذبوحة " للداعية الإسلامي الحبيب على الجفري، والخاطرة منشورة على الموقع الرسمي للشيخ، بتاريخ (2013/5/30م) http://www.alhabibali.com

" ولكن إذا علمنا أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (**unhcr**) قد أعلنت أن عدد اللاجئين السوريين في بلد صغير فقير، يعاني من مشكلات داخلية، كلبنان قد تخطى حاجز المليون لاجئ "[1]. أمكن تقدير حجم المشكلة، وعظم البلوى.. ولعل من أبرز مظاهر تلك المعاناة التي يواجهها اللاجئون السوريون:

فقدان الرعاية والاهتمام، وأبسط حقوق الإنسان:

ولعل ذلك يرجع إلى كون هذه الأعداد من اللاجئين تنتشر في البلدان العربية في وقتٍ أخذت فيه ثورات الربيع العربي في الاشتعال، وانشغلت الحكومات في هذه البلدان بمشكلاتها وأزماتها الداخلية، فانعدم الاهتمام بهؤلاء اللاجئين فباتوا في كثير من الأحيان عالة يتكففون الناس فلا مسكن ولا مأوى، ولا عناية ولا رعاية من أولي الأمر...

التعرض للتحرش الجنسي والاغتصاب:

" فمع تنامي أعداد اللاجئين السوريين الفارين من الأزمة التي تشهدها بلادهم، ودخولهم لمخيمات اللاجئين خصوصا في الأردن، برزت ظاهرة جديدة تقوم فيها العائلات بتزويج بناتها مقابل السترة فقط مخافة التعرض للاغتصاب" [2].

الإتجـــار بهن:

فقد نشرت بعض المواقع الإلكترونية، أخباراً عما يتعرض له اللاجئون السوريون من صنوف العذاب ، وألوان المعاناة التي وصلت حد الإتجار بهم في بعض الأحيان، فقد نشرت جريدة **(الفجر الجزائرية)** ، خبرا جاء فيه "كشفت مصادر أمنية لـ"الفجر" عن شبكات سورية وجزائرية تتاجر في الفتيات السوريات ممن يعانين ويلات الأزمة والحرب الأهلية في بلادهن، في صفقات باهظة مع التجار ورجال الأعمال ومسئولين نافذين يبحثون عن جمال وفتنة حرائر بلاد الشام" [3].

تزويج بناتهم زيجات عاجلة وسريعة، تحت وطأة الحاجة:

حيث يتعرض هؤلاء اللاجئين للضغط من بعض أهالي البلاد التي فرُّوا إليها، لتزويج هؤلاء السكان من الفتيات السوريات تحت مسمي **(زواج السترة).**

فقد نشرت شبكة (بي بي سي عربي) خبراً جاء فيه " .. يتحدث لاجئون سوريون في مدينة بنغازي الليبية عن ظاهرة بدأت في الانتشار في ثاني أكبر المدن الليبية، تتمثل في قيام ليبيين بطْرق أبواب عائلات سورية

---

1) "عدد اللاجئين السوريين في لبنان يتجاوز حاجز المليون " تقرير إخباري منشور على الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (unhcr) بتاريخ (2014/4/3م) : http://www.unhcr-arabic.org

2) " مخافة الاغتصاب.. سوريات يأملن بـ"السترة" " خبر صحفي منشور على الموقع الرسمي لشبكة (سي إن إن عربي) الإخبارية بتاريخ: (27-6-2013م) http://archive.arabic.cnn.com

3) " عندما تتحول السوريات إلى سلعة في الجزائر" بقلم: فاطمة الزهراء حمادي، خبر صحفي منشور على الموقع الرسمي، لجريدة (الفجر) الجزائرية بتاريخ (2013/12/18م) http://www.al-fadjr.com

للبحث عن فتيات صغيرات للزواج منهن.. حيث يعيش اللاجئون السوريون في مناطق متفرقة في ليبيا، لا توجد مخيمات لهم كما لا يوجد برنامج حكومي منظم لإيوائهم.." [1].

ولعل ما ذكر من أخبار عن أحوال اللاجئين السوريين وما يعانونه من مشاكل وأهوال إنما هو غيض من فيض ولمن أراد أن يستزيد فليطالع صفحات الصحف والمواقع الإخبارية على شبكة المعلومات الدولية.

المبحث الأول:

الزواج: مفهومه ومقاصده في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول:

بيان مفهوم الزواج ، والحكمة منه

الزواج لغة:

" النكاح، يقال: نكح ينكح الرجل المرأة نكاحا: تزوجها، وقيل: يطلق على الوطء، وعلى العقد دون الوطء ، ويقال: نُكِحت المرأة: تزوجت، ونكح فلان امرأة : تزوجها ، قال تعالى: { فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ } ونكح المرأة : باضعها " [2].

الزواج في الاصطلاح: اختلف الفقهاء في تعريف النكاح :

فقال الحنفية: النكاح " عقد يفيد ملك المتعة بالأنثى قصدا، أي يفيد حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي" [3].

وقال المالكية: النكاح:" عقد لحل تمتع بأنثى غير محرمٍ، أو مجوسية وأمة كتابية بصيغة " [4].

وقال الشافعية : النكاح :" عقد يتضمن إباحة وطء بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته " [5].

وقال الحنابلة: النكاح عقد التزويج، أي عقد يعتبر فيه لفظ نكاح أو تزويج أو ترجمته [6].

---

1) " زيجات السترة " تظهر بين اللاجئين السوريين في بنغازي" بقلم : أحمد ماهر ، تقرير صحفي منشور على الموقع الرسمي لشبكة (بي بي سي عربي) http://www.bbc.co.uk/arabic

2) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط، د.ت (625/2) مادة (نكح) والآية من سورة: النساء، الآية : [3].

3) رد المحتار على الدر المختار، لمحمد أمين بن عمر عابدين، دار الفكر، بيروت، ط (1386) (2 / 258 – 260) ، فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (ت: 861هـ)، دار الفكر، ط، د.ت (194/3).

4) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير، لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (ت: 1241هـ)، دار المعارف، القاهرة (2 /332) ط.د.ت.

5) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: 977هـ)، دار الكتب العلمية، ط1 (1415هـ – 1994م) (200/4).

6) كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (ت: 1051هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت، ط.د.ت (5/5).

الحكمة من هذا التعريف:

إن المتأمل في هذه التعريفات للزواج يلحظ أن جميعها تفيد أن موضوع عقد الزواج هو مجرد امتلاك المتعة على الوجه المشروع، وأن الغرض منه في عرف الناس والشرع هو جعل هذه المتعة حلالاً، ولا شك أن هذا الأمر يعد من مقاصد الزواج، بل هو أوضح أغراضه عند عامة الناس.

" ولكن مجرد المتعة ليست هي كل أغراض الزواج ولا أسمى أغراضه في نظر الشارع؛ بل إن غرضه الأسمى هو التناسل وحفظ النوع الإنساني، وأن يجد كل من العاقدين في صاحبه الأنس الروحي الذي يؤلف الله تعالى به بينهما، وتكون به الراحة وسط متاعب الحياة وشدائدها، ولذلك قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓاْ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ ... ولهذا فإن التعريف الكاشف عن حقيقة الزواج عند الشارع الحكيم؛ هو أن نقول: " إنه عقد يفيد حل العشرة بين الرجل والمرأة وتعاونهما، ويحدد ما لكليهما من حقوق وما عليه من واجبات " [1].

المطلب الثاني:
من مقاصد الزواج في الشريعة الإسلامية:

وإذا كان الغرض من الزواج ليس فقط مجرد قضاء الوطر الجنسي، فطبيعة الحال أنَّ للزواج مقاصد وأغراض ومعان اجتماعية ونفسية ودينية على مستوى الفرد والمجتمع:

أولاً: مقاصد النكاح على مستوى الفرد (الذكر - الأنثى)

- " قال تعالى في تصوير منافع الزواج : ﴿ **هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ** ﴾ والمعنى أن يكون كل من الزوجين ستراً للآخر، يحفظه ويمنعه ويحميه من كل المؤثرات التي تفسد أخلاقه ، وتحط من كرامته ، وتضر بدنه، كما أن في اللباس دفء وراحة ومتعة ، كما أن الزواج أغض للبصر وأحصن للفرج " [2].
- كما أن من مقاصد الزواج الاستعفاف والتحصين من الوقوع في الرذيلة، وذلك بإشباع الشهوة الجنسية؛ بالاتصال الجنسي المشروع.
- ترويح النفس وحصول المؤانسة، ودفع الملل، وإشباع غريزة حب الاجتماع، فقد جُبل الإنسان على حب الأليف.
- مجاهدة النفس، وترويضها على حفظ ورعاية مصالح غيرها، وبذلك يتحقق الكمال الإنساني، جاء في الإحياء في معرض الحديث عن فوائد النكاح :" مجاهدة النفس، ورياضتها بالرعاية، والولاية، والقيام بحقوق الأهل، والصبر على أخلاقهن، واحتمال الأذى منهن، والسعي في إصلاحهن، وإرشادهن إلى طريق الدين، والاجتهاد في كسب الحلال لأجلهن، والقيام بتربيته لأولاده، فكل هذه أعمال عظيمة

---

1) الأحوال الشخصية، الشيخ/ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3 (1377هـ 1957م) ص19، والآية من سورة: الروم [21].

2) العنوسة.. الأسباب والعلاج من منظور إسلامي، سهير عوض الجارحي، بحث منشور ضمن أعداد سلسلة " قضايا إسلامية " الصادرة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، عدد (204) ط1 (1433هـ. 2012م) ص19، والآية من سورة: البقرة [187].

الفضل فإنها رعاية وولاية والأهل والولد رعية، وفضل الرعاية عظيم إنما يحترز منها من يحترز خيفة من القصور عن القيام بحقها وإلا فقد قال (صلى الله عليه وسلم) :" ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" [1]. وليس من اشتغل بإصلاح نفسه وغيره كمن اشتغل بإصلاح نفسه فقط ولا من صبر على الأذى كمن رفَّه نفسه وأراحها فمقاساة الأهل والولد بمنزلة الجهاد في سبيل الله، وقد قال (صلى الله عليه وسلم) :" ما أنفقه الرجل على أهله فهو صدقة، وإن الرجل ليؤجر في اللقمة يرفعها إلى فيّ امرأته" [2].

- " وفي الزواج الراحة الحقيقية للرجل والمرأة على السواء، إذ أن المرأة تجد فيه من يكفل لها الرزق؛ فتعكف على البيت ترعاه وعلى الأولاد تربيهم وتحفظهم، وفي ذلك ما يتفق مع طبعها، وإن كان في ظاهره بعض المشقة أحياناً ، وكذا الأمر بالنسبة للرجل؛ فبعد مواجهة لأواء الحياة ومتاعبها فإنه يعود ليجد في بيت الزوجية جنة الحياة ، وكأنه واحة في صحراء الدنيا ومتاعبها " [3].

ثانياً: مقاصد النكاح على مستوي الجماعة :

كما أن الزواج هو أساس الأسرة التي هي أساس المجتمع ولبنته الأولى، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَجَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَزۡوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةٗ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِۚ أَفَبِٱلۡبَٰطِلِ يُؤۡمِنُونَ وَبِنِعۡمَتِ ٱللَّهِ هُمۡ يَكۡفُرُونَ ﴾[4]. فالزواج هو الوسيلة الوحيدة المنضبطة للحفاظ على النوع الإنساني وضمان استمراريته وبقائه.

- كما أن الزواج يقضي على الكثير من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تصيب المجتمع، وتفت في عضده؛ كانتشار الفواحش، وما يتبعها من ظهور اللقطاء وأولاد الزنا، هؤلاء الذين لا يجدون مأوي لهم إلا الشوارع والطرقات[5]. فينشئون فيها دون رعاية من مربٍ أو حفيظ أو رقيب.. فيكونون بمثابة القنبلة الموقوتة التي تقبل الانفجار في وجه المجتمع في أي وقت مهددةً أمنه واستقراره.

المبحث الثاني:
الاتجاهات الفقهية حول هذه القضية.

تباينت الاتجاهات والآراء حول موضوع الزواج من اللاجئات، وفيما يلي نعرضها إجمالاً ثم نفصل القول فيها:

---

1) صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر
الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1(1422هـ)، كتاب: الجمعة، باب: الجمعة في القري والمدن (5/2)حديث (893).

2) إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ) دار المعرفة، بيروت، ط.د.ت (32/2). والحديث أخرجه البخاري، في صحيحه، كتاب: مناقب الأنصار، باب : قول النبي (صلى الله عليه وسلم):" اللهم أمض لأصحابي هجرتهم" (68/5) حديث(3936).

3) الأحوال الشخصية، الشيخ/ محمد أبو زهرة، ص22.

4) سورة النحل، آية [72].

5) فيما يعرف بظاهرة " أطفال الشوارع "

- **الاتجاه الأول** : من يؤيد الزواج باللاجئات، بل ويذهب به إلى حد الوجوب الذي هو من أعلى مراتب الحكم الشرعي التكليفي.
- **الاتجاه الثاني** : وهذا الاتجاه يرى أنه من غير اللائق بخلق المسلم أن يستغل ضعف إخوانه من اللاجئين السوريين، وينتهز الفرصة للمتاجرة بأعراض حرائر الشام؛ من خلال زيجات سريعة تفتقر إلى أبسط حقوق الزوجة .. وإنما ينبغي عليه مد يد العون لهم ومحاولة بذل الطاقة في توفير حياة كريمة لهم حتى تنتهي الأزمة؛ وبعدها من أراد الزواج من سورية فليفعل، وإن كان من بين هؤلاء من تشدد فرفض هذا الزواج وطالب باستصدار قوانين تمنع هذا النوع من أنواع الاستغلال لضعف الآخر، تحت ستار الزواج.
- **الاتجاه الثالث:** يرى أنه لا مانع من الزواج باللاجئات، ولكن بضوابط وبشروط تحفظ للزوجة اللاجئة حقوقها، وتصون كرامتها، فلا تكون سلعة تباع وتشترى في أسواق نخاسة اللجوء.

وفيما يلي محاولة لعرض هذه الآراء، ومناقشة أدلتها، ومحاولة استخلاص الرأي الراجح منها في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية في موضوع النكاح.

الاتجاه الأول:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الزواج من اللاجئات السوريات أمراً واجباً يشجعه الإسلام لسترهن ولإنقاذهن من الحاجة والعوز وانتشالهن من الشوارع والطرقات.. والحق أني أثناء البحث في حكم هذه النازلة . لم أجد رأياً فقهياً معتبراً لعالمٍ توافر فيه شروط الإفتاء وملكاته، تبنَّى فيه هذا الاتجاه وأفتى به، ولكن دائماً ما ينسب هذا الرأي لمن يلقبون **(برجال الدين)** من أئمة وخطباء المساجد.

فقد نشرت شبكة **(بي بي سي)** العربية، خبراً بأن هناك بعضاً ممن يُنْسَبون إلى **(رجال الدين الليبيين)** يدعى **(أشرف العقربي)** إمام وخطيب في أحد المساجد في (بنغازي) :" إنه لا ضير في زيجات السترة إذا كانت موثقة ومشهرة وبرضا الطرفين، فالزواج إيجاب وقبول . بل إنه يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما يقول:" إن الأمر قد يعد واجبا دينيا وأخلاقيا في بعض المواقف، عندما يشعر الرجل بأهمية الوقوف بجانب عائلات اللاجئات السوريات المعوزات لحمايتهن من الرذيلة، فهذا أمر يجب أن نشجعه ما دام الرجل ملتزما دينيا، وذا سمعة طيبة.. " [(1)].

كما نشرت صحيفة **(الفجر الجزائرية)** أن عدداً من أئمة المساجد في أرجاء مختلفة من البلاد حثوا الجزائريين في خطب الجمعة على الزواج بـ" السوريات اللواتي أجبرتهن ظروف الحرب على الفرار نحو الجزائر ، وأكد الخطباء على ضرورة أن يستر كل جزائري مقتدر حتى وإن كان متزوجاً هؤلاء اللاجئات لانتشالهن من الشارع" ! [(2)].

---

1) زيجات السترة تظهر بين اللاجئين السوريين في بنغازي، أحمد ماهر، مرجع سابق.

2) الموقع الرسمي لصحيفة الفجر الجزائرية : http://www.al-fadjr.com

ولعل المتأمل في هذا الاتجاه يجد أن من دعا إليه يبني دعوته على ما يلي:

- أن هذا الزواج المسمي بـ **(زواج السترة)** لا ضير فيه ما دام برضا الطرفين فالزواج إيجاب وقبول.
- أن الواجب الديني والأخلاقي يقتضي الوقوف إلى جانب عائلات اللاجئات السوريات المعوزات، وذلك عن طريق الزواج ببناتهن لحمايتهن من الرذيلة، والتعرض للاغتصاب، وانتشالهن من الشارع.

مناقشة هذا الرأي:

إن ما اعتمد عليه أصحاب هذا الاتجاه لا يستقيم لهم بحال من الأحوال:

فقولهم: إن **(زواج السترة)** لا ضير فيه ما دام برضا الطرفين فالزواج إيجاب وقبول، قول يجانبه الصواب فأين هو الرضا في هذه الحال؛ التي تكون فيها الفتاة كالمضطر الذي أجبرته الضرورة على أكل الميتة ليسد رمقه وينجو بنفسه من الهلاك المحقق.

إن الأسرة التي ألجأتها الفاقة وضيق ذات اليد ، واضطرها الخوف من الهلاك والتشرد في الشوارع ، فضلاً عن خوفها من تعرض بناتها للاغتصاب، لا يمكن الاطمئنان إلى أن قبولها لزواج ابنتها في هذه الظروف تم عن رضا وقبول من الطرفين؛ فما الذي يجبر فتاة في ريعان شبابها على الزواج من عابر سبيل لا تعرفه ولا تضمن حياة كريمة معه.

إن هذا الزواج يعد في المقام الأول استغلالا لضعف الآخر، وما هو إلا آلية يضطر إليها اللاجئون لا عن رضاً واقتناع _ كما يدعي أصحاب هذا الرأي – وإنما مكرهين مضطرين للتأقلم مع الأوضاع.

ومن العجيب أيضاً في هذا المقام: أن نجد هذا الواجب الديني والأخلاقي الذي يتشدق به أصحاب هذا الاتجاه يقوى وينشط مع اللاجئات السوريات أما لاجئات بورما ودارفور واللاجئات الصوماليات فلا تكاد تسمع أحدا يتحدث عن الزواج بهن؟!

أما قولهم: بأن الواجب الديني والأخلاقي يقتضي، الوقوف إلى جانب عائلات اللاجئات السوريات المعوزات، وذلك عن طريق الزواج ببناتهن لحمايتهن من الرذيلة، والتعرض للاغتصاب، و انتشالهن من الشارع.

فلا يستقيم لهم: فإن الوقوف إلى جانب عائلات اللاجئات السوريات المعوزات، والستر الذي ندعيه لا يكون عن طريق الزواج ببناتهن واستغلال ظروفهم القاسية، " بل إن ما يمليه علينا ديننا وأصالتنا ؛ وواجبنا الديني والأخلاقي أن نقف مع النازحين والنازحات بقلوبنا وأموالنا التي تؤمن لهم مساكن لائقة وتجري لهم رواتب تقيم أودهم حتى تنجلي غمتهم ويعودوا إلى ديارهم وبيوتهم وكراماتهم. وحين يحدث ذلك يكون طالب الزواج آدميا ويكون الزواج حقا زواجا شرعيا مبنيا على الاستقرار وحسن الاختيار، وليس زواج (سبايا) يتفطرن من الحزن وتتقطع بهن سبل التشرد والحاجة.." [(1)].

1) العار: الزواج من سورية نازحة، محمد العصيمي ، مرجع سابق.

الاتجاه الثاني في القضية:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من غير اللائق بالمسلمين من أهالي البلاد التي لجأ إليها النازحون السوريون أن يستغلوا مصاب الشعب السوري، وينتهزوا الفرصة للمتاجرة بأعراض حرائر الشام، وإنما ينبغي مد يد العون لهم ومحاولة بذل الطاقة في توفير حياة كريمه لهم حتى تنتهي الأزمة؛ وبعدها من أراد الزواج من سورية فليفعل، وقد ذهب إلى هذا الاتجاه الشيخ: الحبيب على الجفري(1). والدكتور: محمد عبد المنعم البري (2). والدكتور: صبري عبد الرؤوف(3). والكاتب الصحفي السعودي: محمد العصيمي.

بل إن من أصحاب هذا الاتجاه من ذهب إلى القول برفض هذا الزواج رفضاً تاماً، وطالبوا باستصدار قوانين وفتاوى تمنع وتحرم هذا الزواج، وممن ذهب إلى ذلك الدكتور: محمد نور فرحات(4). كما نادى بذلك القائمون على المجلس القومي للمرأة بجمهورية مصر العربية.

يقول الشيخ: **الحبيب الجفري** بعد أن تحدث عمَّا يكابده اللاجئون من صنوف المذلة والهوان في مواطن اللجوء:".. وكأن هذه المساعدة لا يمكن أن تكون بتزويج الفتيات السوريات بالسوريين، أو لا تكون بتوفير الأعمال الكريمة لهم، وهم الشعب العامل المكافح"(5).

ويقول الدكتور: **محمد عبد المنعم البري:** " إن الظروف المأساوية التي تعيش فيها أسر اللاجئات السوريات تجعل أفرادها في حالة كرب وفي حاجة إلى العون وقضاء حاجتهم، وليس استغلال ظروفهم بمثل هذا الزواج، وقد تكفل الله لمن فرَّج كُربة الملهوف أن يفرِّج عنه كربة من كربات يوم القيامة، فقال (صلى الله عليه وسلم): «... ومن فرَّج عن مسلم كُربةً، فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة " (6).

يقول الدكتور **صبري عبد الرؤوف** :" لا شك أن استغلال الظروف المعيشية لهؤلاء السوريات، وزواج الرجال المتقدمين في السن من فتيات قاصرات في سن أحفادهم أو أقل، أمر مرفوض عقلاً، حتى إن لم يكن محرماً شرعاً، طالما توافرت شروط الزواج وأركانه.

لكن يجب أن يعلم هؤلاء أن الأشقاء المنكوبين من اللاجئين السوريين لم يذهبوا إلى دول الجوار ويعيشوا في مخيمات اللجوء البائسة لتزويج بناتهم بأرخص الأثمان، وإنما من أجل الحرية للبلاد والعباد، وواجبنا الرفق بهم وليس استغلال ظروفهم للزواج ببناتهم رغماً عنهن، أو بمهر بخس، أو في زواج مفتقد الكفاءة، أو بدون رضائهن .. كما أن الزواج بتلك المواصفات فيه نوع من البخس للحقوق وامتهان للآدمية، وهذا أمر مخالف للشرع حتى لو اتخذ

---

1) الداعية الإسلامي المعروف.

2) الأستاذ بجامعة الأزهر.

3) أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر.

4) أستاذ فلسفة القانون وتاريخه، بكلية الحقوق جامعة الزقازيق.

5) " سورية المذبوحة " للداعية الإسلامي الحبيب على الجفري، مرجع سابق.

6) " علماء الدين يحذرون: زواج السترة استغلال مرفوض" تحقيق صحفي أجرته جريدة (لها) مع الدكتور/ محمد عبد المنعم البري الأستاذ بجامعة الأزهر، والتحقيق منشور على الموقع الرسمي للجريدة بتاريخ : (2012/12/24م) http://www.lahamag.com ، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب: المظالم، باب: لا يظلم المسلم المسلم (862/2) حديث (2310).

لفظ «زواج السترة» عباءة له، ولا شك أن ظروف إتمام هذا الزواج تخالف قوله تعالى: ﴿ وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾ (1). وقد يظن كثيرون أن البخس هنا مرتبط باستغلال حاجة الناس المالية فقط؛ ليس ذلك فحسب بل يمتد البخس إلى كل صور الاستغلال وأبشعها مما يتعلق بأعراض الناس " (2).

يقول الكاتب الصحفي: **محمد العصيمي :** " وهكذا تسابق **(المجاهدون)** ليغبروا أقدامهم في مواطن اللجوء والنزوح السورية معلنين استعدادهم للزواج من سوريات قاصرات يبحثن عن الستر، ويبدو أن هذه الظاهرة تشهد انتشارا بمنتهى الاندفاع !!.. أما الثمن الذي يدفع في حورية من حوريات سوريات فيتراوح بين (500) و (1000) ريال سعودي، وأن أغلبهن قاصرات جئن هربا من الحرب الدائرة في الأراضي السورية.. أي أمة هذه التي يطفئ أحزان بناتها نيران شهوات أبنائها؟ وأي خدعة أو تبريرات يرتكبها هؤلاء المستغلون لحاجات أخواتهم في القومية والدين ؛ فيتسابقون إلى شرائهن في سوق نخاسة النزوح واللجوء الإجباري، والحاجة المرة لسقف يأوي فتاة بريئة زائغة البصر من هول ما رأت من القتل والتشرد؟! " (3).

ولا يستغرب **(العصيمي)** من فتوى **(العقربي)** وغيره ممن أفتى بوجوب الزواج من اللاجئات السوريات؛ بل إنه يتنبأ بها ويرفض قبولها بأي حال من الأحوال ويرد على أمثال هؤلاء بقوله : "كالعادة سيأتي من يقول إن هذا زواج على سنة الله ورسوله فما هي مشكلتك؟ ولمثله أقول إن هذا الزواج زواج إكراه واستغلال، إذ لا شيء غير ذلك يجبر فتاة في ريعان شبابها على الزواج من عابر سبيل لا تعرفه ولا تضمن حياة كريمة معه. ومهما تعددت هذه المبررات الشهوانية من هذه الذئاب البشرية ممن يستغلون ظروف اللاجئين، وعجز وفاقة النازحين؛ فلا داعي لإضافة أزمة جديدة لهؤلاء المنكوبين، فتزيد المآسي بوجود زوجات مهجورات وأولاد تتلقفهم الشوارع ويغطسون في الفقر المدقع، فضلاً عن الحرب والهلاك والدمار والتشرد والفاقة والحاجة.." (4).

كما طالب الدكتور: **محمد نور فرحات** – الفقيه الدستوري- إنشاء صندوق لدعم اللاجئين السوريين ومصدره من التبرعات النقدية والعينية، وشدد على إصدار فتوى تُحرم زواج اللاجئات السوريات بدفع مهر رمزي استغلالاً لحاجتهن وظروفهن القاسية " (5).

---

1) سورة : هود [85].

2) " علماء الدين يحذرون: زواج السترة استغلال مرفوض" تحقيق صحفي أجرته جريدة (لها) مع الدكتور/ صبري عبد الرؤوف الأستاذ بجامعة الأزهر، والتحقيق منشور على الموقع الرسمي للجريدة بتاريخ : (2012/12/24م) http://www.lahamag.com/

3) " العار: الزواج من سورية نازحة!!.." بقلم: محمد العصيمي، مقال صحفي منشور على الموقع الرسمي لجريدة (اليوم) السعودية، بتاريخ (2012/8/29م) http://www.alyaum.com

4) العار: الزواج من سورية نازحة، محمد العصيمي، مرجع سابق.

5) " فرحات : يقترح استصدار فتوى حول الزواج من اللاجئات السوريات " بقلم: باهي حسن ، خبر صحفي منشور على الموقع الرسمي لصحيفة (المصري اليوم) بتاريخ : (2013/3/30م) http://www.almasryalyoum.com

" في حين أعرب **المجلس القومى للمرأة عن رفضه** وإدانته الشديدين لما تداولته وسائل الإعلام مؤخراً حول ظاهرة زواج اللاجئات السوريات من المصريين منذ أن نزحت العائلات السورية إلى مصر كلاجئين، حيث ذكرت أسماء عدد من المناطق والشخصيات التى تيسر إجراء هذا الزواج، مطالباً المسئولين بتلك المناطق بالوقوف على صحة هذا الأمر، و إجراء تحقيق عاجل بشأنه، معتبرا ذلك جريمة ترتكب فى حق المرأة تحت ستار الدين، حيث يقوم بعض الأئمة والدعاة بالترويج لمثل هذا الزواج، ودعوة الرجال المصريين المقتدرين للزواج من اللاجئات السوريات كنوع من أنواع "الستر." [1].

" وأكد المجلس على أن ذلك السلوك يمثل اتجاراً بالبشر، ويعد اعتداءً على قيم وحقوق الإنسان وتعارضا مع المواثيق الدولية، كما يتعارض مع الدين والشريعة حيث يتم استغلال الأوضاع المعيشية السيئة للسوريات، وأوضح المجلس أنه بصدد إعداد مذكرة لرفعها للسيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء وجميع الجهات المعنية بشأن هذه القضية ،وذلك بعد توثيق وجمع كافة المعلومات والتأكد من صحتها " [2].

في رحــاب الســـيرة:

ولعل المتأمل في هذا الاتجاه، يجد له نظيراً في السيرة والتاريخ الإسلامي فقد منع، عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أهل المدينة من نكاح نساء البادية أثناء أزمة عام الرمادة:

وإذا أردنا وصف هذه الأزمة بما يبين حدتها، ويوضح شدتها وخطورتها فلابد من مراجعة أقوال المؤرخين في تلك الأزمة، فقد جاء في **(تاريخ الرسل والملوك)** وفي هذه السنة – أعني سنة ثمان عشرة – أصابت الناس مجاعة شديدة ولزبة " [3]

وجدوب وقحوط، وذلك هو العام الذي يسمى عام الرمادة .." [4]. وجاء في (**الطبقات الكبرى**): " أصاب الناس جهد شديد وأجدبت البلاد وهلكت الماشية وجاع الناس وهلكوا حتى كان الناس يحفرون نفق اليرابيع والجرذان يخرجون ما فيها " [5].

وجاء في **(البداية والنهاية):** " هي أعوام جَدْب وقحط تتابعت على الناس بأرض الحجاز في أَيام عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فأهلكت الزرع والضرع وجاع الناس فيها جوعا شديداً " [1]. وجاء في (**العـــــبر**):

1) " المجلس القومى للمرأة يعرب عن رفضه وإدانته الشديدين لما تداولته وسائل الإعلام مؤخراً حول ظاهرة زواج اللاجئات السوريات من المصريين " خبر منشور على الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة، بتاريخ (2013/1/23م) http://www.ncwegypt.com

2) " المجلس القومى للمرأة يعرب عن رفضه وإدانته الشديدين لما تداولته وسائل الإعلام مؤخراً حول ظاهرة زواج اللاجئات السوريات من المصريين " مرجع سابق.

3) اللزبة : الضِّيقُ. وعَيْشٌ لَزِبٌ: ضَيِّقٌ. وَالْجَمْعُ لِزابٌ. واللُّزُوبُ: الْقَحْطُ. واللَّزْبةُ: الشِّدَّةُ ، وَجَمْعُهَا لِزَبٌ، وسَنَةٌ لَزْبةٌ: شَديدَةٌ، وَيُقَالُ: أَصابَتْهم لَزْبةٌ، يَعْنِي شِدَّةَ السَّنَةِ، وَهِيَ القَحْط.[لسان العرب ، مادة (لزب) (738/1)].

4) تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت:310هـ) دار التراث، بيروت، لبنان، ط2 (1387 هـ) (96/4) .

5) الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1410 هـ – 1990م) (235/3).

1) البداية والنهاية، لابن كثير (90/7).

" وأصاب الناس سنة ثمان عشرة قحط شديد وجدب أعقب جوعا بعد العهد بمثله مع طاعون أتى على جميع الناس " [1].

الآثار التي خلّفتْها تلك الأزمـــــة:

من الطبيعي أن تخلف أي أزمة العديد من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والذي يعنينا في هذا المقام هو الآثار الاجتماعية التي خلفتها أزمة الرَّمادة .

ولعل من أبرز الآثار الاجتماعية التي خلفتها هذه الأزمة؛ هي حالة الهجرة الواسعة والنزوح الكبير من المناطق المنكوبة واللجوء إلى المدينة المنورة ، فعن زيد بن أسلم عن أبيه قال: " لما كان عام الرمادة تجلَّبتْ [2]. العرب من كل ناحية فقدموا المدينة.. وكان الأعراب حلولا فيما بين رأس الثنية إلى راتج إلى بني حارثة إلى عبد الأشهل إلى البقيع إلى بني قريظة، ومنهم طائفة بناحية بني سلمة هم محدقون بالمدينة. فسمعت عمر يقول ليلة وقد تعشى الناس عنده: أحصوا من تعشى عندنا، فأحصوهم من القابلة فوجدوهم سبعة آلاف رجل، وقال: أحصوا العيالات الذين لا يأتون والمرضى والصبيان، فأحصوا فوجدوهم أربعين ألفا، ثم مكثنا ليالي فزاد الناس فأمر بهم فأحصوا فوجدوا من تعشى عنده عشرة آلاف والآخرين خمسين ألفا " [3].

فهذا العدد الذي يبلغ (60) ألفاً من النازحين والفارين من ضراوة المجاعة وشدتها –حسبما ذكرت الرواية– ليس بالعدد القليل في ذلك الوقت، كما أن المدينة بإمكاناتها المتواضعة والمحدودة لم تكن مُعَدَّة لاستقبال هذه الأعداد الكبيرة من النازحين واللاجئين بل إنه يشكل عبئاً كبيراً على القيادة، يصفه الخليفة في رسائله لولاته وعماله على الأمصار.

فعن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: لما دفت العرب إلى عمر (رضي الله عنه) بالمدينة كتب إلى العمال: إلى سعد بالكوفة، وأبي موسى بالبصرة، وعمرو بن العاص بمصر، ومعاوية بالشام: " من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى فلان بن فلان، أما بعد: فإن العرب قد دفت إلينا ولم تحتملهم بلادهم، ولا بد لهم من الغوث" [4].

عمر (رضي الله عنه) ومنع الزواج من اللاجئات القادمات من البادية وأطراف الحجاز إلى المدينة:

1) العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: 808هـ) تحقق: خليل شحادة ، دار الفكر، بيروت ، ط2 (1408 هـ – 1988م).

2) تجلبت: " اجتمعت والجَلْبُ : سَوْقُ الشَّيْءِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَر.." [لسان العرب، مادة: (جلب)(268/1)]

3) الطبقات الكبرى، لابن سعد (241/3).

4) تاريخ المدينة، لعمر بن شبة بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (ت: 262هـ)تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ط1 (1399 هـ) (744/2)، دفت : " تتابعت والدَافَّةُ : هِيَ الجَماعةُ مِنَ النَّاسِ تُقْبِلُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ.." [لسان العرب ، مادة : (دفف)(105/9)]

وقد لاحظ الخليفة عمر (رضي الله عنه) بداية انتشار هذا النوع من الزواج [1]. فكانت نظرته الثاقبة، ورؤيته المستقبلية، ومراعاته لمآلات الأفعال، واعتباره لما يترتب على المقدمات من نتائج وتبعات، فقال : كما روى عنه حبيب بن أبي ثابت:" إذا كانت السنة فليس لأهل البادية نكاح " [2].

وعن حبيب قال: " كان عمر(رضي الله عنه) لا يجيز النكاح في عام سنة يعني مجاعة " [3]. كما روى عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قال:" لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء " [4]. وعلى افتراض صحة المنع من نكاح أهل البادية في المجاعة، فما هو وجه الحكمة من هذا المنع ؟ لعل الحكمة والغاية من هذا المنع؛ تظهر من رواية وردت في (**غريب الحديث**) وفيها أن عمر (رضي الله عنه) كان " لا يجيز نكاحا في عام سنة " ويقول (**لعل الضيقة تحملهم على أن ينكحوا غير الأكفاء**) [5]. ولعل عمر (رضي الله عنه) قد خص نكاح أهل البادية لسببين:

- أن أهل البادية تضرروا من أزمة المجاعة أكثر من غيرهم.
- أنهم يشددون في اشتراط الكفاءة أكثر من غيرهم .

وهذا القرار الذي اتخذه هذا الخليفة العبقري، يعد من قبيل مراعاة الأبعاد والآثار الاجتماعية للأزمات؛ فأهل البادية بطبيعة الحال كانوا هم الأكثر تضرراً من المجاعة والقحط الذي عم بلاد الحجاز، وهم اللاجئون الذين نزحوا إلى المدينة، وقد بلغ عددهم كما ذكرت الروايات (60) ألفاً، وهذا عدد ليس بالقليل في هذا الوقت المبكر، ولهذا كان عمر (رضي الله عنه) يخشى أن تحمل الحاجة والفاقة والضرورة أهل البادية على تزويج بناتهم لغير الأكفاء فتكون لذلك آثار سيئة منها:

1) ما يقع على المرأة من الظلم نتيجة تزويجها من ليس كفئاً لها.
2) وقوع الندم والحسرة عند زوال الأسباب الذي دعت إلى ذلك التزويج، وبخاصة أن العرب كان يُعيِّرون من زوَّج غير الأكفاء، وكانوا يتفاخرون بأنسابهم.

---

1) أي زواج أهالي المدينة وسكانها الأصليون، بفتيات من الأسر اللاجئة التي نزحت إلى المدينة من أطراف الحجاز وشبه جزيرة العرب ، وما هو ما يشبه إلى حد كبير (زواج السترة) في هذه الأيام .

2) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، (152/6) وفي سنده انقطاع، لأن حبيب بن أبي ثابت لم يدرك عمر (رضي الله عنه) [انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر(156/2)] وقال في التقريب : " حبيب بن أبي ثابت : ثقة فقيه جليل، كان كثير الإرسال والتدليس "[انظر تقريب التهذيب، لابن حجر(183/1)] ، وقال الذهبي:" من ثقات التابعين. قال البخاري: سمع ابن عمر، وابن عباس. تكلم فيه ابن عون. قلت: وثقه يحيى بن معين، وجماعة. واحتج به كل من أفراد الصحاح بلا تردد، وغاية ما قال فيه ابن عون: كان أعور.وهذا وصف لا جرح، ولولا أن الدولابي وغيره ذكروه لما ذكرته" [ميزان الاعتدال ، للذهبي (451/1)].

3) أخرجه ابن أبي شيبة ، في المصنف، (449/3).

4) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، بسنده (124/2)حديث(385).

5) غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1408هـ) (272/1).

3) كما أن الزواج القائم على أصول غير سليمة، قد ينتج عنه تعرض الأطفال لضغوط نفسية شديدة، نظراً لما قد ينتج من عدم انسجام بين الزوجين، لغياب عنصر الكفاءة.

4) كما أن توافر شرط الكفاءة في النكاح يعد من عوامل الاستقرار في العلاقة الزوجية، ومن عوامل ودعائم نجاحها :" بل إن انتظام المصالح بين الزوجين لا يكون عادة إلا إذا كان هناك تكافؤ بينهما؛ لأن الشريفة تأبى العيش مع الخسيس، فلا بد من اعتبار الكفاءة من جانب الرجل، لا من جانب المرأة؛ لأن الزوج لا يتأثر بعدم الكفاءة عادة، وللعادة والعرف سلطان أقوى وتأثير أكبر على الزوجة، فإذا لم يكن زوجها كفئاً لها، لم تستمر الرابطة الزوجية، وتتفكك عُرى المودة بينهما، ولم يكن للزوج صاحب القوامة تقدير واحترام. وكذلك أولياء المرأة يأنفون من مصاهرة من لا يناسبهم في دينهم وجاههم ونسبهم، ويعيرون به، فتختل روابط المصاهرة أو تضعف، ولم تتحقق أهداف الزواج الاجتماعية، ولا الثمرات المقصودة من الزوجية، وهذا الرأي هو المعمول به في أغلب البلاد الإسلامية كمصر وسورية وليبيا " [1].

5) وليت الأمر يقف عند مجرد عدم الاستقرار في الأسرة . على الرغم مما فيه من تحول الحياة الزوجية من المودة والرحمة إلى البغض والكراهية غالباً بل قد تمتد آثار غياب الكفاءة بين الزوجين إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد جاء في **(تاريخ المدينة)** " أن شابة زُوِّجت شيخاً فقتلته، وكان ذلك في عهد عمر (رضي الله عنه) فخطب عمر الناس فقال يأيها الناس؛ لينكح الرجل لمته من النساء، ولتنكح المرأة لمتها من الرجال" [2].

وإذا كان هذا الخليفة العبقري، قد راعي هذا البعد الاجتماعي الخطير، وما قد يترتب علي هذا الزواج غير المتكافئ فهو زواج تحت ضغط الحاجة؛ من مفاسد وأضرار اجتماعية ـ لاسيما بعد زوال الأزمة . ولذلك نهى عنه.

قياس مع الفارق:

لعل من الخطأ الكبير؛ أن نُسويّ بين الحالتين: حالة اللاجئين إلى المدينة في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وبين حالة اللاجئين السوريين، إذ أن بين الحالتين فارق كبير:

فالحالة الأولي: كانت الأمة الإسلامية تجتمع تحت راية واحدة، واللاجئون الذين فرُّوا من أطراف الجزيرة، يعلمون قِبْلةً لهم يتجهون إليها وهي مدينة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولهم ولي أمر وخليفة يرعى

---

1) الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ (الشَّامل للأدلّة الشَّرعيَّة والآراء المذهبيَّة وأهمّ النَّظريَّات الفقهيَّة وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها) د. وَهْبَة الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر ، دمشق، سوريَّة ،ط4(6740/9).

2) تاريخ المدينة، لابن شبة (338/2) وأخرجه ابن قتيبة، في غريب الحديث (266/1) وقال :" لمة الرجل من النساء مثله في السن " .

مصالحهم، ويقوم على شئونهم ويسهر على راحتهم، وهو من هو ؟! إنه الفاروق عمر بن الخطاب، فلم يكن (رضي الله عنه) ينام حتى يطمئن على الصغير قبل الكبير...

أما الحالة الثانية: وهي حالة اللاجئين السوريين فحدث ولا حرج.. فهم بين حزن وهم وضيق وألم...على وطن مزقته الصراعات، وعصفت به ريح الحرب الأهلية، وبين كرب وخوف وفزع من مستقبل مجهول في ظل حالة من الشتات والضياع في مواطن اللجوء، دون راعٍ ولا حافظ ..

ناهيك عن أن كثيراً من البلدان العربية التي فروا إليها غارقة في همومها ومشكلاتها الداخلية، لاسيما بعد أن هبت فيها رياح التغيير فيما عُرف بـ (ثورات الربيع العربي).. فلم يجد هؤلاء اللاجئين من حكومات هذه البلدان العناية الكافية، ولا الرعاية المطلوبة؛ فباتوا عرضة للضياع في الشوارع والطرقات حيث التعرض للتحرش الجنسي، والاغتصاب، بل وصاروا صيداً سهلاً لذوي النفوس المريضة ممن يحترفون الاتجار بالبشر... لذا فإن التسوية بين الحالتين تعد من قبيل القياس مع الفارق. وإن شئت فقل من قبيل النظرة الدقيقة لطبيعة الحالتين.. ولهذا لم يكن من السهل أن نذهب إلى ما ذهب إليه الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من القول بمنع الزواج باللاجئات على إطلاقه.

الاتجاه الثالث:

وهذا الاتجاه لا يمنع الزواج من اللاجئات، بل يبيحه، ولكن مع وضع بعض الضوابط التي تحفظ على اللاجئة حقوقها وتصُون عرضها وكرامتها.

ولعل هذا الاتجاه يتجلى فيما ذهب إليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان – إبان رئاسته للحكومة – من تحديد مهر اللاجئة السورية إذا تزوجت من أحد السكان الأتراك، وفي حال الطلاق يمنع هذا الزوج من الزواج بلاجئة أخرى وذلك حتى لا يتم استغلال حاجة اللاجئات السوريات، ليس هذا فحسب بل إن القرار تضمن عقوبة تعزيرية لمن يؤذي أحداً من اللاجئين السوريين.

" فقد أصدرت الحكومة التركية قراراً يقضي بدفع مبلغ (١٥٠٠٠) دولار أمريكي لمن يريد الزواج بفتاة سورية، وفي حال الطلاق يمنع من الزواج بسورية أخرى حتى لا يتم استغلال ألم الفتاة السورية – حسب نص القرار – كما تضمن القرار غرامة قدرها (٢٠٠٠) دولار على من يؤذي أي لاجئ أو مقيم سوري على الأراضي التركية فوراً مهما كان السبب" [1].

1) " الحكومة التركية تفرض غرامة كبيرة بحق من يؤذي اللاجئين السوريين ومبلغ كبير لمن يريد الزواج من سورية " خبر صحفي منشور على الموقع الرسمي (لوكالة التنمية للأنباء): بتاريخ : (04-09-2013م) http://www.dna-sy.net تاريخ اقتباس الخبر من الموقع (20-3- 2016م) وقد بحثت في العديد من المواقع الإخبارية، فلم أجد نص هذا الخبر إلا في هذا الموقع.

وبغض النظر عن مدى صحة هذا القرار، وهل قامت الحكومة التركية بإصداره من عدمه؛ إلا أنه يمثل رأياً واتجاها فقهياً له وجاهته واعتباره، مما يجعله جديراً بالنظر والتحليل والبحث عن التأصيل الشرعي لهذا الاتجاه.

التأصيل الشرعي لهذا القرار:

إن المتأمل في هذا القرار يجد أنه يقيد أمرين من المباحات وهما:

- **تحديد مهر اللاجئات السوريات.**
- **منع الزواج من لاجئة سورية، لمن سبق له الزواج بأخرى وقام بطلاقها.**

ولعل هذا القرار له وجاهته واعتباره في نظر الشريعة الإسلامية؛ ذلك أن **للحاكم الحق في تقييد المباح للمصلحة**؛ فمن المسلَّم به مثلاً؛ أن شراء اللحوم وأكلها مباح في أي زمان ومكان، وذلك عملاً بعموم قوله تعالى:{ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ }[1].

وقوله تعالى: { يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ }[2].

ومع ذلك فقد رأي عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في زمانه تبعاً للظروف الحاجيّة أن يضع قيداً على حرية شراء اللحم تبعاً لمصلحة الأمة فمنع أكل اللحم يومين متتاليين وذلك لقلة اللحوم، إذ لم تكن تكفي حاجة جميع الناس، فكان يأتي إلى مجزرة الزبير بن العوام بالبقيع وهي الوحيدة في ذلك الحين، فإذا رأى رجلاً اشترى لحماً يومين متتاليين ضربه بالدرة، وقال " هلا طويت بطنك يومين "[3]. " إن هذا التصرف من الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان تغييراً في الحكم؛ إذ اجتهد بحظر شراء اللحم – وهو الأمر المباح – ليوميين متتاليين – وذلك تقييد وحظر للمباح – ليفسح المجال لتوسيع دائرة تناول الناس للحم وتمكينهم منه "[4].

ولا شك أن التصرف والاجتهاد من الخليفة في تقييد المباح فيه من المصلحة العامة ما فيه، ولهذا كان اجتهادا مقبولاً وله وجاهته في نظر الشرع " **وإذا كان تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة**: أي أن نفاذ تصرف الراعي على الرعية ولزومه عليهم شاؤوا أم أبوا مُعلق ومتوقف على وجود الثمرة والمنفعة ضمن هذا

---

1) سورة: البقرة [172].

2) سورة: المائدة [1].

3) مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، لأبي الفرج بن الجوزى، دار ابن خلدون ، ط.د.ت، ص68.

4) مؤسسة الإباحة في الشريعة الإسلامية ، د/ عبد العزيز التونجي، بحث منشور ضمن أعداد سلسلة " الفكر الإسلامي " عدد (2) ، ص133.

التصرف؛ دينية كانت أو دنيوية، فإن تضمن منفعة ما وجب عليهم تنفيذه، وإلا رُدَّ ؛ لأن الراعي ناظر، وتصرفه حينئذٍ متردد بين الضرر والعبث، وكلاهما ليس من النظر في شئ " [1].

وبعبارة أخرى:" فإن فعل الإمام إذا كان مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة لم ينفذ أمره شرعا إلا إذا وافقه – أي وافق الشرع – فإن خالفه لم ينفذ " [2]. ولا شك أن في اتخاذ مثل هذا القرار من الحكومة التركية فيه من المصالح والمنافع ما فيه، ولعل من بين تلك المصالح:

- حماية اللاجئات السوريات من محاولات استغلال ظروفهن وأوضاعهن المأساوية من ذوي النفوس الضعيفة والقلوب المريضة؛ وذلك عبر زيجات سريعة غالباً ما تفتقر إلى أبسط الحقوق الواجب توافرها في عقد الزواج.

رفع الظلم الواقع عليهن من خلال بخس حقوقهن، فمن المعروف أن المهر في الزواج حق أصيل للمرأة، والزواج باللاجئة مقابل مهر رمزي بخس لهذا الحق وهضم له وظلم لصاحبه، وقد قال تعالى : { وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ } [3].

الخــــــاتمـــة:

وتشتمل على النتائج التالية:

- إن من عيوب هذا الزواج أنه زواج سريع لا رويَّة فيه، ولا تؤدة، وإنما تغلب عليه العجلة، فلا يُبنى في غالب أحواله على الرضا والقبول– وهما من أهم شروط الزواج – من جانب الطرفين، وإنما غالباً ما يكون الدافع إليه هو حالة الاضطرار من جانب الزوجة اللاجئة المنكوبة، التي تبحث عن مأوىً يقيها وأسرتها مصارع السوء، ومغبة اللجوء.
- كما أن هذا الزواج غالباً ما يتضمن ظلماً للمرأة وبخساً لحقٍ أصيل من حقوق الزوجة وهو المهر، والذي غالباً ما يكون – في ظل هذه الحالة – غير مساوٍ لمهر المثل في الظروف العادية، وفي هذا الأمر ما فيه من ظلم وبخس للطرف المنكوب الضعيف، وقد قال تعالى: { قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُواْ

1) شرح القواعد الفقهية، للشيخ: أحمد محمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ط2 (1409هـ. 1989م) ص309

2) الأشباه والنظائر لزين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم، ص138.

3) سورة: الأعراف [85].

ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَاۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [1].

- كما أن هذا الزواج غالباً ما يفتقد إلى شرط الكفاءة بين الزوجين؛ فما هو إلا وسيلة تلجأ إليها الأسر السورية المنكوبة للتأقلم مع الأوضاع، فالأب المكلوم ليس له هم إلا ستر ابنته وإن صغر سنها، وإن تقدم إليها الأشعث الأغبر خوفاً عليها من التعرض للاغتصاب.
- وإذا كان هذا الزواج يتم بهذا الشكل من السرعة دون روية ولا تأنٍ، ودون مراعاة لعنصر الكفاءة بين الزوجين ، فضلاً عما يقع من ظلم على الفتاة وبخس لحقها في المهر، بل وغالباً ما يكون الفارق العمري بين الزوج والفتاة كبير يزيد في كثير من الأحيان عن العشرين سنة! .. فأنّي لمثل هذا الزواج أن تتحقق فيه المقاصد المرجوة ؟! من حسن العشرة، والمودة، والرحمة، والمحبة، والألفة، والسكن.. تلك الأمور التي تكون – بعد قضاء الوطر الجنسي من المرأة وزوال الرغبة فيها – بمثابة السياج الواقي، والحصن المنيع الذي يحمي هذه الأسرة من التفكك والضياع.
- وبطبيعة الحال فإن ما بُني على خطأ كان خطأً، ولهذا فإن هذا الزواج غالباً ما يكون عُرضةً للانهيار، عند زوال الأزمة وانكشاف الغمة، وليت الأمر في حينها يقف عند مجرد ظلم الزوجة وضياع حقوقها، بل إنه قد يترتب على هذا الزواج أطفال يكونون هم أيضاً عرضة للضياع والتشرد، خاصة إذا أصرت الزوجة على الطلاق والرجوع إلى موطنها الأصلي ...

التوصيات المقترحة للتعامل مع المشكلة:

- بذل ما في الوسع لتقديم المساعدة ومد يد العون لهؤلاء اللاجئين، لاسيما الفقراء منهم، وذلك حتى لا يضطروا إلى مثل هذا النوع من الزواج؛ الذي تضيع فيه– كما سبقت الإشارة –كثير من الحقوق.
- العمل على توفير الموارد اللازمة لمساعدة، لهؤلاء اللاجئين وذلك من خلال جمع التبرعات العينية والمادية لهم، وتشجيع الوقف من قبل الأغنياء الأمة الإسلامية عليهم.. وذلك للقيام بأعبائهم والعمل على رعايتهم، وتوفير الحياة الكريمة لهم، لحين زوال تلك المحنة، وعودتهم إلى بلادهم.
- محاولة الضغط على المجتمع الدولي ليضطلع بدوره في تحمل تبعات وأعباء هذه الأزمة، فليس من الإنصاف أن تتحمل دول الجوار وحدها كل هذا العبء الثقيل.
- محاولة توفير فرص عمل لمن يستطيع العمل من هؤلاء اللاجئين، فالشعب السوري ليس كلا؛ بل هو شعب أبي له عزته وكرامته، يقدس العمل، ويحب أن يأكل من عمل يده.

1) سورة : الأعراف [85].

- العمل على سن تشريعات مشابهة لهذا القرار الصادر عن الحكومة التركية، يكون من شأنها حفظ أعراض حرائر الشام وحماية حقوقهن من عبث العابثين ولعب اللاعبين..
- العمل على سن تشريعات تحظر على وسائل الإعلام الترويج لمثل هذه الزيجات والحديث عنها لما فيها من إيذاء لإخواننا أهل الشام، فهم لم يخرجوا من بلادهم ليزوجوا بناتهم بأرخص الأثمان وإنما خرجوا بحثاً عن الحرية والكرامة للعباد وللبلاد.
- ضرورة وضع حد وحل لهذه الحالة من التسيب في الفتوى، التي لا تجني الأمة من وراءها إلا الويلات والمآسي والمشكلات.. فليس كل خطيب يؤدي خطبة الجمعة في مسجد من المساجد، أو إعلامي يعمل لدى فضائية، أو صحفي يكتب في جريدة، أو مجلة ... أهلاً للفتوى " بل إن كثيراً من هؤلاء الذين يتعجلون في الفتوى، ويتورطون في الإجابة الحاسمة على أشد الأمور خطراً محرمين أو محللين، لم يحصلوا على الحد الأدنى من الشروط اللازمة للفتوى والحكم في هذه النوازل والمستجدات والقول بأن هذا حلال وهذا حرام.. بل إن كثيراً منهم لو أنك سألته عن الخاص والعام، أو المنطوق والمفهوم، لم يدر شيئاً مما تقول بل لعلك لو سألته أن يعرب لك جملة أو شبه جملة لقابلك بالصمت، أو أجاب بما يدل على الجهل الفاضح! " [1].

المراجع

- **أولاً : الكتب**

1) الأحوال الشخصية، الشيخ/ محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3 (1377هـ 1957م)
2) إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط. د. ت.
3) الأشباه والنظائر، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت: 970هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط1(1419 هـ - 1999 م)
4) البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي ، ط1(1408 هـ - 1988م).
5) تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت:310هـ) دار التراث، بيروت، لبنان، ط2 (1387 هـ).
6) تاريخ المدينة، لعمر بن شبة بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد (ت: 262هـ) تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ط1 (1399 هـ) .
7) تهذيب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت) ، (د.ط) .

1) الفتوى بين الانضباط والتسيب، د: يوسف القرضاوي، دار الصحوة ، القاهرة، ط1(1408هـ. 1988م) ص6.

8) الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت: 327هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1(1271 هـ 1952 م)
9) رد المحتار على الدر المختار، لمحمد أمين بن عمر عابدين، دار الفكر، بيروت، ط (1386).
10)الشرح الصغير ، للقطب أحمد الدردير، دار المعارف، القاهرة، (ط.د.ت)
11)شرح القواعد الفقهية، للشيخ: أحمد محمد الزرقا، دار القلم، دمشق، ط2 (1409هـ. 1989م)
12)صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط1(1422هـ).
13)الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1410 هـ - 1990م)
14)العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي(ت: 808هـ) تحقق: خليل شحاتة، دار الفكر، بيروت ، ط2 (1408 هـ - 1988م).
15)العنوسة.. الأسباب والعلاج من منظور إسلامي، سهير عوض الجارحي، بحث منشور ضمن أعداد سلسلة " قضايا إسلامية " الصادرة عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، عدد (204) ط1 (1433هـ. 2012م).
16)غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1408هـ).
17)فتح القدير، لابن الهمام، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط.د.ت.
18)الفتوى بين الانضباط والتسيب، د: يوسف القرضاوي، دار الصحوة، القاهرة،ط1(1408هـ. 1988م)
19)الفِقْهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ ، د. وَهْبَة الزُّحَيْلِيّ، دار الفكر ، دمشق، سوريَّة ، ط.د.ت.
20)القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8(1426 هـ - 2005 م).
21)كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلي (ت:1051هـ) دار الكتب العلمية، بيروت. ط.د.ت.
22)لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت.
23)المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: 211هـ)، المحقق:حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2(1403).
24)المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، المعروف بابن أبي شيبة،(ت: 235هـ)تحقيق:كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1 (1409هـ).
25)مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لشمس الدين، محمد ابن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت: 977هـ) دار الكتب العلمية ، ط1 (1415هـ - 1994م).
26)مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، لأبي الفرج بن الجوزي ، دار ابن خلدون ، ط.د.ت.
27)مؤسسة الإباحة في الشريعة الإسلامية، د/ عبد العزيز التونجي، بحث منشور ضمن أعداد سلسلة " الفكر الإسلامي " عدد (2) .

28)ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1(1382 هـ - 1963 م)

29) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت: 1004هـ)، دار الفكر، بيروت، ط1 (1404هـ.1984م).

ثانياً : المقالات والتقارير الصحفية والإخبارية:

30)" أعداد متزايدة من السوريين يلجئون إلى مصر" تقرير إخباري منشور على الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين: http://www.unhcr-arabic.org

31)" الحكومة التركية تفرض غرامة كبيرة بحق من يؤذي اللاجئين السوريين ومبلغ كبير لمن يريد الزواج من سورية، خبر صحفي منشور على الموقع الرسمي (لوكالة التنمية للأنباء): بتاريخ : (04-09-2013م) http://www.dna-sy.net

32)" سورية المذبوحة " خاطرة للداعية الإسلامي الحبيب على الجفري، والخاطرة منشورة على الموقع الرسمي للشيخ،بتاريخ (2013/5/30م) http://www.alhabibali.com

33)" العار: الزواج من سورية نازحة!!.." بقلم: محمد العصيمي، مقال صحفي منشور على الموقع الرسمي لجريدة (اليوم) السعودية، بتاريخ (2012/8/29م) http://www.alyaum.com

34)" علماء الدين يحذرون: زواج السترة استغلال مرفوض" تحقيق صحفي أجرته جريدة (لها) مع مجموعة من العلماء، والتحقيق منشور على الموقع الرسمي للجريدة بتاريخ: (2012/12/24م) http://www.lahamag.com

35)" عندما تتحول السوريات إلى سلعة في الجزائر" بقلم: فاطمة الزهراء حمادي، خبر صحفي منشور على الموقع الرسمي، لجريدة (الفجر) الجزائرية بتاريخ (2013/12/18م) http://www.al-fadjr.com

36)" فرحات: يقترح استصدار فتوى حول الزواج من اللاجئات السوريات " بقلم: باهي حسن، خبر صحفي منشور على الموقع الرسمي لصحيفة (المصري اليوم) بتاريخ: (2013/3/30م) http://www.almasryalyoum.com

37)" المجلس القومى للمرأة يعرب عن رفضه وإدانته الشديدين لما تداولته وسائل الإعلام مؤخراً حول ظاهرة زواج اللاجئات السوريات من المصريين " خبر منشور على الموقع الرسمي للمجلس القومي للمرأة، بتاريخ (2013/1/23م) http://www.ncwegypt.com

38)" مخافة الاغتصاب.. سوريات يأملن ب"السترة" خبر صحفي منشور على الموقع الرسمي لشبكة (سي إن إن عربي) الإخبارية بتاريخ: (27-6-2013م) http://archive.arabic.cnn.com

39)الموقع الرسمي لصحيفة الفجر الجزائرية : http://www.al-fadjr.com

40)الموقع الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين http://www.unhcr-arabic.org

اللجوء السوري بألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ.. معادلة الفرص والتحديات

فارس لونيس– قسم العلوم السياسية– جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف– الجزائر

مقدمة:

تحدد الطبيعة الثقافية والسياسية للدولة قدرتها على تبني نهج إدماج مكوناتها المختلفة بواسطة عمليات سياسية وبرامج اقتصادية تبتدعها الدولة، فكلما اتسعت عمليات الإدماج بمستوييها السياسي والاقتصادي، وشملت في ذلك المكونات الاجتماعية والثقافية المختلة ضمن أطر قانونية لا شخصانية فيها واضحة المعالم، استطاعت الدولة تجاوز إحدى معضلات استقرارها، وربما قدرتها على الاستمرار والتكيف[1] وبالتالي الهدف الرئيسي من وراء إدماج اللاجئين يبقى الحفاظ النوعي على الاستقرار الذي تعيشه ألمانيا من كل الجوانب، وهو ما تعمل عليه السلطة على تحقيقه من خلال جملة القوانين التي تصب في خانة الاهتمام باللاجئين ، وكذلك من خلال الخطابات الدورية للسياسيين والموجهة لهم بغرض احتوائهم والتأثير في نفسيتهم بالإيجاب، والنقطة الرئيسة التي التي ستساعد الدول على تحقيق الاستقرار هي دمج اللاجئين في المصانع والشركات الاقتصادية.

وفي الوقت الذي كانت سوريا تعاني أعلنت ألمانيا الاتحادية ممثلة في وزارة خارجيتها وبالتعاون مع المفوضية الأممية عن برنامج القبول الإنساني humanitarian admission programme إلى توفير الحماية والقبول ب 5000 لاجئ سوري، وحسب وزارة الداخلية الألمانية حددت المقبولين كالآتي:

- اللاجئين السورين أصحاب الاحتياجات الانسانية القاهرة.
- اللاجئين السوريين ممن لهم علاقات والتواصل مع ألمانيا.
- اللاجئين السوررين أصحاب الكفاءات والقدرات.[2] لتحذو حذوها العديد من الدول فيما بعد، بالمقابل رفض دول أخرى فكرة استقبال اللاجئين السوريين.

هذا الإجراء وأخرى أدى إلى تدفق عدد هائل من اللاجئين السوريين إلى ألمانيا، بالرغم من الاختلاف الثقافي بين المجتمعين، اختلاف يحتاج إلى جملة من الإجراءات والسياسات حتى تتمكن ألمانيا من احتواء هؤلاء وفق معادلة " مارس حقوقك والتزم بواجباتك"، وعلى هذا يطرح **الاشكال** التالي:

كيف ستتمكن ألمانيا من إدماج اللاجئين السوريين؟

وهو ما سيتم التفصيل فيه بالإجابة على الأسئلة التالية:

- **ماهي الآليات التي تعمل ألمانيا عليها من أجل احتواء اللاجئين السوريين؟**

---

[1] أحمد بعلبكي، أمحمد مالكي، وآخرون، جدليات الإندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2014، ص53.

[2] *Temporary humanitarian admission programme for Syrian refugees,* "Notes and information on how to register an interest in the admission of relatives in the framework of the humanitarian admission programme for Syrian refugees" , Berlin: UNHCR, June 2013. P2.

– **وهل سيقبل اللاجئ السوري بالانصهار في ثقافة المجتمع الألماني؟**

1/ محددات قبول الألمان باللجوء السوري واختيار السوريين لها:

البحث في هذا الموضوع يطرح من البداية تساؤلات عديد لعل أبرزها: في ظل تسارع الاحداث التي يشهدها العالم وخاصة الطابع الهوياتي الذي ارتفع بشكل ملفت في جل هذه النزاعات والأزمة السورية ككرة اختبار لم تحيد عن هذا السياق سواء من حيث الأسباب أو التداعيات.. فحركه النزوح للسوريين نحو أوروبا تترك من وراءها العديد من الاسئلة[1]

لماذا اختار السوريين ألمانيا كملجأ لهم؟ ولماذا يتقبل الألمانيون مجتمعا ودولة باللجوء السوري؟

وهو ما سيتطرق إليه في هذه النقطة.

أ/محددات القبول الألماني: لماذا يتقبل الألمان اللجوء السوري؟

يرتبط قبول ألمانيا مجتمعا ودولة باللاجئين السوريين بمجموعة من المحددات، وإن اختلفت درجتها ومجالها إلا أنها تصبو في خانة تضم ثلاثية متكاملة، تتمثل في الأمن، الإنسانية، والاقتصاد، وأما هذه المحددات فنذكر منها:

أ/1 العلاقة بين الدولة والمجتمع في بيئتين مختلفتين تماما

في الوقت الذي جاءت هذه الفئة من اللاجئين من بيئة تختلف تماما عن البيئة الألمانية، بيئة تتميز بضعف الدولة، والراجع بالأساس إلى غياب الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، وكذلك انعدام تنمية فعلية مبنية على تنظيم وتطوير الإنتاج والتحكم في فائض القيمة الذي يصب أغلبه في الخارج، جعلها عاجزة على الاضطلاع بمسؤوليتها تجاه مواطنيها، على مستوى تجهيز البلاد وتوفير الخدمات والمصالح العمومية والتكفل بالحاجات المتزايدة للأفراد والجماعات، والنتيجة هي اشتداد ضغط المجتمع على الدولة ومقاومتها له بقمع متزايد، ... وهنا يكون الوضع أمام مجتمع يفتقر لمقومات الاندماج الاجتماعي، أو ما يصطلح عليه آلان تورين **الاندماج الديمقراطي**، مما يدفع إلى الانفلات ويلقي بهم في أحضان الجريمة والانتحار والعنف والإرهاب...إلخ[2] هذه التهديدات المذكورة في آخر الفقرة ستتعارض مع مجتمع ودولة ألمانية تصنف ضمن الدول الديمقراطية وتعتبر تحدي لها في نفس الوقت.

يقدم جول ميغدال Joel Migdal تصنيفه للدولة القوية في مقابل الدولة الضعيفة في ضوء علاقتها بالمجتمع، **"فالدولة القوية بالنسبة إليه هي ذات التغلغل في مجتمعها، وتكون قيمها السياسية والاقتصادية في مصلحة مجتمعها، وتعلى فيها قيم المواطنة والتضامن والثقة بين مكونات المجتمع المختلفة...وتتكامل فيها تنظيمات المجتمع مع الدولة في تحقيق أهداف المجتمع ومصالحه، ولا يقوم الخلاف بين الدولة وهذه التنظيمات على أسس شخصية أو دينية أو قبلية أو عرقية، وإنما على أساس**

---

[1] سعداوي عمر، مقابلة حول موضوع **اللجوء الألماني في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/14. على الساعة 23:00. سعداوي عمر، أستاذمساعد علوم سياسية، جامعة بومرداس. الجزائر.

[2] فوزي بوخريص، الاندماج الاجتماعي والديمقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ص4.

اختلاف طبيعة البرامج والسياسات، ويربط ميغدال هذه الشروط بالمجتمعات التي قطعت أشواطا في طريق الديمقراطية."[1] وألمانيا هي إحدى هذه الدول والتي تحتل مراتب متقدمة في تصنيف الدول الديمقراطية وبالضبط في المرتبة الثالثة عشر حسب مؤشر الديمقراطية* في تصنيف شمل 167 دولة في العالم، وهو ما يجعلها قادرة على احتواء أي مجموعة بالنظر إلى الطابع الديمقراطي الذي يميز نظامها من جهة، وقدرتها على دمج الآخر في قالب الهوية الوطنية من جهة أخرى.

أ/2 استمرارية القيم الإنسانية

يعتبر النظام البرلماني في ألمانيا من النماذج الناجحة في العالم بغض النظر على درجة ديمقراطيته، وإنما لطبيعته وميزته التي تساعده على احتواء جميع الأطياف المجتمعية، والصفة التمثيلية التي يمنحها مثل هذا النوع من الأنظمة، فالنظام الألماني **يسهل التمثيل السياسي للمواطنين ودمجهم من خلال الحكومة البرلمان**[2] على حد سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى المقاطعات، من خلال سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية يعتبران في حد ذاتهما آليتي دمج، عهدت ألمانيا بالمساعدات الإنسانية في كل مرة، والقبول باللاجئين السوريين ما هو إلا استمرارية للطابع الإنساني الذي أصبح يميز السلطة والمجتمع الألماني بالحد الذي أصبح أحد مكونات ثقافتهم، ومن بين أهم المساعدات السابقة لألمانيا للدول والمجتمعات الأخرى باختلاف أعراقهم وثقافاتهم ودياناتهم، " **فألمانيا تقدم بهدف التخفيف من حدة المعاناة الناجمة عن وقوع الأزمات والكوارث بالنسبة للعديد من البشر معونات إنسانية عاجلة وفعالة، وتماشيا مع مبادئ المساعدات الإنسانية يتم منح المعونات دون مراعاة للاعتبارات المبنية على التوجه السياسي أو العرق أو الدين أو غير ذلك من عوامل التمييز. وتدعم ألمانيا حاليا مشاريع المعونة الإنسانية في ما يربو على 80 دولة مما يعني أن ألمانيا هي من أكبر الجهات المانحة"**[3] ومن بين أهم المساعدات الإنسانية نذكر منها:[4]

- تشكل إفريقيا مركز ثقل المساعدات الإنسانية الألمانية، في ظل أزمة دارفور وتزايد عدد المتشردين واللاجئين، والتشاد كذلك، الكونغو الديمقراطية بشكل أساسي، كما أن هناك حاجة لتقديم مساعدات الطوارئ للصومال، أفغانستان، العراق وكوريا الشمالية...
- تقديم المساعدات لمنكوبي الفيضانات والكوارث الطبيعية خاصة في المناطق النامية وفق " خطة عمل ".

---

[1] أحمد بعلبكي، أمحمد مالكي، وآخرون، مرجع سابق الذكر ص55.

- The economist intelegene unit, Democracy index 2015, www.eiu.com. P05.

[2] Marc Debus ; and Thomas Brauninger, **Intra-party factions and coalitions bargaining in Germany**, In « **Intra-party politics and coalition governments** », edited by : Daniela Giannetti ; and Kenneth Benoit, New York : Routledge, 2009, p 122.

[3] بونيفاتوس بادربوم، ألمانيا والأمم المتحدة، برلين: مكتب السياسة الفدرالي، 2007، ص 17.

[4] المرجع نفسه، ص18.

فحتى المبادرات الحالية المختلفة في ألمانيا تهتم بانتهاج سياسة تهتدي بقيم تتجاوز القيم المادية البحتة وتضع المحافظة على البيئة والإنسان معيارا للتطور التقني– الاقتصادي.[1]، وفي هذا الصدد يرى بلخضر طيفور: ألمانيا لا تعالج المسائل والمشاكل العربية بنفس الطريقة التي تعالج بها فرنسا الأزمات في المنطقة العربية ... ألمانيا تنتهج مقاربة تكاد تكون نفس المقاربة البريطانية والكندية وهي المقاربة الإنسانية التي هي نابعة أصلا نتيجة تطور المفاهيم والممارسات السياسية والمجتمعية وهي ضرورة القبول بالآخر وكنتيجة أيضا لسياقات العولمة، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الحسابات السياسية والإقتصادية،[2] وهو ما يبن أحد مفاتيح الإجابة عن الاستفهام المطروح حول الأسباب التي جعلت من الألمانيين يقبلون الآخر المختلف عنهم كلاجئين في بلدهم.

ب/ محددات اختيار اللاجئ السوري ألمانيا كملجأ: لماذا اختار السوريين ألمانيا ملجأ لهم؟

بغض النظر عن المحددات النظرية والواقعية لقبول الألمان بالسوريين لابد من البحث في واقع الطرف الآخر، أي لماذا اختار السوريين ألمانيا بالظبط؟، وهو ما يجيب عنه قول إحدى اللاجئات السوريات التي اختارت ألمانيا هي وعائلتها بالقول: " **إيفين تنظر إلى ابنها الذي يلعب في الحديقة العامة وتقول: "يمكن للإنسان العيش بحرية في ألمانيا** (...)، **هنا الأطفال يلعبون بسلام، لكن ذلك كان مستحيلا في سوريا". في سوريا كان الطفل يلعب بكمبيوتر لوحي اشتراه والداه له حتى ينشغل بالأفلام عوض الاستماع إلى صوت الرصاص** ..."[3] أي أنها تشير بصريح العبارة إلى أنها اختارت ألمانيا للبحث عن ما لم تجده في سوريا، أي الحرية بدرجة أولى والأمن بدرجة ثانية لتردف قائلة:" **الطفل آلان البالغ من العمر ست سنوات، يذهب إلى الصف التمهيدي استعدادا للالتحاق بالمدرسة. مستواه في اللغة الألمانية لا زال ضعيفا، خاصة وأنه وجد في المدرسة زميلة له تتكلم اللغة الكردية أيضا، لكن "عندما اختارت الأخيرة اللعب مع طفلة ألمانية، ثارت حفيظته وصرخ باكيا، مبررا ذلك بأنه وحيد ولا يتحدث الألمانية"، تقول خالته.حصلت إيفين على أثاث المنزل ولُعب آلان من شقيقتها أو من أصدقاء شقيقتها، الزوجان اليوم يحصلان على مساعدة الدولة، لكنهما عازمان على تعلم اللغة الألمانية بأسرع وقت ممكن للبحث عن عمل. وإلى غاية اللحظة، لم يكن باستطاعتهما التركيز على دروس اللغة الألمانية، نظرا لأنهما كانا يبحثان عن مسكن وكما كان عليها التردد على الدوائر الرسمية للحصول على أوراق الإقامة والتأمين والسكن...**" [4] وبالتالي المساعدات الألمانية

---

[1] فولفانغ ازماير، وآخرون، جمهورية ألمانيا الاتحادية: الخصائص العامة والنظام السياسي، الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2000، ص 99.

[2] بلخضر طيفور، مقابلة حول موضوع **اللجوء الألماني في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/13. على الساعة 23:00. بلخضر طيفور، أستاذ مساعد، تخصص سياسة مقارنة، جامعة تيارت، الجزائر.

[3] كارلا كريستينا بلايكر، **اللاجئون السوريون في ألمانيا ورحلة البحث عن الحرية، على الرابط الالكتروني التالي:** **http://www.beirut.diplo.de/Vertretung/beirut/ar/00__startseite/Fl_C3_BCchtlinge__4.html**، تم **زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/11، على الساعة 19:03.**

[4] المرجع نفسه.

للاجئين الاوائل من السوريين ساهم وبقسط كبير في اختيار البقية لنفس الوجهة، وتغيرت الأهداف بين اللاجئين الأوائل والذين آتو من بعدهم، فأصبحت تتمثل في البحث عن الرفاه ومحاولة مقارعة الألمان في مستواهم المعيشي، وهو ما لم يكن متوفر لهم في سوريا.

اختار السوريين اللجوء إلى ألمانيا بداعي البحث عن حياة أفضل وهو أمر طبيعي بما أنه قد تم تسجيل حوالي 4250000 مشرد، في الوقت الذي اختار ما يقارب 2.7 مليون اللجوء إلى دول الجوار كلبنان والأردن اللتين تمتازين كذلك بهشاشة الأمن والتقلبات السياسية، والتي من الممكن أن تتحول قضية اللاجئين السوريين بهما إلى بؤرة للصراعات السياسية /الاجتماعية في أي وقت[1] ففي الوقت الذي كان منتظرا أن تكون هذه الدول أي دول الجوار ملاذاً آمناً للسوريين وبالرغم من الأعداد الهائلة التي تدفقت إليها في البداية إلا أن خوفهم من حالات اللاأمن واعتبارهم لها بيئات مشابهة للبيئة السورية اختاروا دولاً أكثر أمناً ونقصد ألمانيا. لكن ألمانيا لم تتوقف في استقبالهم ومساعدتهم على أراضيها بل تعدتها حتى إلى الخارج وفي بلدان أخرى ومنها لبنان، أي قامت سنة 2015 برفع مستوى مساعداتها لها (أي للبنان) التي من هدفها مساعدة اللاجئين السوريين، بهدف الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وكانت مساعداتها على شقين الأولى بقيمة 1.4 بليون دولار، والثانية بقيمة 50 مليون دولار.[2] وهو ما يوضح الأهمية المعطاة من قبل الحكومة الألمانية لقضية اللاجئين السوريين معنويا وماديا.

ج/ القانون الألماني بين الاعتراف والصرامة: الإدماج المشروط

وضعت ألمانيا إجراءات جديدة للتعامل مع طالبي اللجوء واللاجئين وآخرها ما جاء في 25 فبراير 2016 ، وهذا بالنظر إلى الأعداد الهائلة التي استقبلتها من جهة والسلوكات المعزولة لبعض اللاجئين من جهة أخرى وتحايل بعض شباب البلدان الآمنة من جهة ثالثة، وأما هذه الإجراءات هي كالتالي:[3]

- **تعليق حق لم شمل العائلات لمدة عامين بالنسبة للاجئين الذين يتمتعون بالحماية المحدودة أو ما يطلق عليه بالحماية الثانوية، لأن وضعهم لا يدخل ضمن إطار امتيازات اتفاقية جنيف حول وضع اللاجئين، بيد أنه يتم أخذ لم الشمل في الحالات العسيرة.**

---

[1] Elena Aoun, ***L'UE face à la crise des réfugiés syriens: La mitigation des effets comme instrument de prévention des conflits ?, Montereal : congres bisannuel de l'ECSA-C, 8-10 mai 2014. P02.***

[2] سفارة ألمانيا بلبنان، **المساعدات الألمانية للبنان تخطت 160 مليون في سنة 2016**، بيان صحفي، 22 كانون الاول 2015. على الرابط التالي:
http://www.beirut.diplo.de/contentblob/4687578/Daten/6172712/PM_German_Assistance_arabisch.pdf ، تمت زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/14. الساعة 20:00.

[3] وزارة الخارجية الألمانية، **تشديد القوانين الألمانية المتعلقة باللجوء**، المركز الألماني للإعلام، (ألمانيا إنفو/ almania info، تم التصفح بتاريخ 2016/03/14 على الساعة 20:00.

- **تخصيص مرافق لاستقبال اللاجئين ذوي الفرص الضئيلة للبقاء في ألمانيا وبالخصوص الذين ينحدرون من بلدان آمنة وبسياسات مستعجلة.**
- **إمكانية الإسراع بترحيل طالبي اللجوء بالنسبة للمتورطين في ارتكاب جرائم.**

وإذا ما تم التمعن في هذه الإجراءات فإنه يمكن تصنيفها إلى إجراءات تشريعية جاءت والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الألمانية، بالنظر إلى الإمكانيات الألمانية من جهة وضرورة الاستفادة من الشباب الذين يتوفرون على شرط إمكانية المساهمة في زيادة الرفع من قدرات وتنافسية الاقتصاد الألماني من جهة ، وما يتماشى مع سياسة تشديد الإجراءات خاصة في الفكرة المتعلقة بطرد المتورطين في جرائم من جهة أخرى. وبالتالي السياسة الألمانية تحاول الموازنة بين مسألة حماية حقوق الإنسان أمننة Securisation قضايا الهجرة واللجوء.

هذا وقد قررت السلطات الألمانية تطبيق إجراءات جديدة بحق اللاجئين، ويرجح الساسة الألمان بأن يحصل نصف عدد طالبي اللجوء المسجلين على حق الإقامة في ألمانيا، وقد أقدمت على:[1]

- تخصيص إعانة مالية للولايات بحدود 4 مليار يورو من أجل دفع المساعدات المالية المخصصة لطالبي اللجوء اعتبارا من أول يناير من سنة 2016 .
- دفع إعانة مالية بحدود 670 يورو شهريا لطالبي اللجوء.
- 350 مليون يورو كإعانات مالية لتغطية نفقات متعلقة بالعناية بشؤون الأطفال اللاجئين الذين قدموا إلى ألمانيا دون أهل.
- عرض الحكومة الاتحادية لميزانية مخصصة لرعاية الأطفال إلى غاية 2018.
- تخصيص بطاقات التأمين الطبي للاجئين.
- تخصيص مراكز لجوء إلى غاية إيجاد مساكن ملائمة لهم.

د/ ثلاثية الأمن، الاقتصاد وحقوق الإنسان

يبقى الحديث عن كيفية استقبال الألمانيين للاجئين الأوائل وبطريقة جد إنسانية فيها الكثير من الكلام الذي يقال، وهو نوع من احتواء السوريين من البداية لما له من طابع إنساني من جهة واستشعارهم بنوع من الأمن من جهة أخرى، برلين" **– أهلا وسهلا" – قادة الأوركسترا الأهم في مدينة برلين، السير سيمون راتل وإيفان فيشر ودانييل بارنبويم قاموا معا، وباللغة العربية بالترحيب باللاجئين عبر حفل موسيقي خاص. وباسم المستشارة الألمانية الاتحادية أنجيلا ميركل، بصفتها الراعية الرسمية،**[2] وهو ما سيزيد من اللاجئين راحة

---

[1] زهرة بن سمرة، **ألمانيا... قوانين جديدة بحق اللاجئين السوريين**، على الموقع arabic.rt.com تم تصفح الرابط بتاريخ 28 مارس2016 على الساعة 17.00.

[2] وزارة الخارجية الألمانية، ترحيب موسيقي باللاجئين في برلين: "أهلا وسهلا بكم بيننا"، المركز الألماني للإعلام،مرجع سابق الذكر

وشعورهم بالأمن*، بدرجة تجعل منهم أكثر مسالمين بالنظر للبيئة التي جاؤوا منها والتي ربما خلقت فيهم نوع من الشخصية العنيفة، لهذا ابتدعت ألمانيا هذه الطريقة لتجنب أي طارئ قد يخرج عن سيطرتها.

هذا وبعد الاعتراف الرسمي وتشريع قوانين جديدة توضع في خانة بداية الإدماج الألماني للسوريين، وبالرغم من الإجراءات الصارمة أمام أي محاولة لتهديد الأمن المجتمعي الألماني، راحت المؤسسات والشركات الألمانية تلعب الدور الثاني والمنوط لها والمتمثل في إدماج السوريين في عالم الشغل، وهو ما يبينه إعلان 6 ستة مؤسسات ألمانية كبرى « Volkswagen , Basf , Germany telecom, Umschlagbahnhof, Siemens, Sap » في نوفمبر الفارط من سنة 2015 لمبادرة إدماج اللاجئين السوريين وولوج سوق العمل،[1] وقد أخذت هذه الشركات التي تعمل في مختلف المجالات (برمجيات، سيارات، سكك حديدية...) على عاتقها تكوين وتعليم السوريين للغة الألمانية والتكوين المهني.

وكذلك تتوجه ألمانيا من خلال استراتيجية القبول إلى الوقاية أو تأمين الأمن تجنباً لما حدث في فرنسا، "العنف لم يضرب كل أوربا بل فقط في دول معينة، لا ننسى أن من قام بعمليات التفجير ليسوا سوريين ولا لاجئين، بل هم أوروبيون من أصول عربية، فقد تربوا ونشئوا في أوربا ونتيجة لظروف مجتمعية وربما تاريخية وهي عدم الانصهار التام في المجتمعات الأوربية هو دفع بهم إلى ارتكاب ما ارتكبوه وهذا الأمر يرجعنا إلى النقطة السابقة وهي استحالة الانصهار الهوياتي في الآخر حتى وإن ولدوا بين ظهرانييهم، فالتفجيرات التي حدثت هي نتيجة لفشل دولتي وتسييري لترك الدول خاصة فرنسا في إحداث الانسجام المجتمعي بين مكونات المجتمع، فالشباب الذين قاموا بتلك التفجيرات هم تقريبا من الجيل الرابع للمهاجرين الأوائل إلا أنهم تمردوا على القيم الأوربية التي لم تغرس فيهم بطريقة جيدة والنتيجة حدث ما حدث، عكس ألمانيا التي بها نوع من العدالة بين النسيج المجتمعي بالإضافة الى التحركات التي حدثت على أعلى مستوى لمساندة العرب والمسلمين في تظاهراتهم في ألمانيا نتيجة تهجم اليمين المتطرف وبالأخص حركة بيغيدا، وذلك بقصد تحسيسهم بأنهم محميون من رأس الدولة

- * الكثير من حالات الإرهاب في أوروبا تحديدا أضحت تنسب للمهاجرين ولكن في هذا الموضوع اعتقد انه لم يكن ذلك مبررا لأن ألمانيا كما سبق أن ذكرت كانت انتقائية في اختياراتها ولا اعتقد أن مبرر الخوف هو الدافع لذلك ولو كان مفهوم الإرهاب حاضرا في ملف السوريين كانت لم تستقبل منهم احد معتمده على منظومتها الأمنية. سعداوي عمر، **مرجع سابق.**

[1] **6شركات ألمانية كبرى تطرح مبادرات لإدماج اللاجئين**، على الرابط الالكتروني: http://arabingermany.com/6-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7/ تم زيارة الموقع بتاريخ 2016/04/11. على الساعة 18:30.

- Volkswagen و Basf تكوين 50 لاجئا لولوج سوق العمل الألماني، إذ سيشاركون طوال سنة من دروس لتعليم اللغة الألمانية، ودورات تأهيل للبدء لاحقا في تكوين مهني، وطلب 40 منتدبا من اللاجئين مطلوب منهم بعد 14 أسبوع القيام بأعمال بسيطة في دورة الإنتاج.
  - Umschlagbahnhof تشغل حليا 15 لاجئا سيلتحق بهم 9 تسعة إضافيين. وتكوين 24 آخرا سيدمجون فيما بعد.
  - Sap تعتزم الشركة على توفير مائة 100 فرصة تدريب بداية من 2016 وخاصة منهم أصحاب الشهادات.

للاطلاع أكثر انظر الموقع السابق الذكر.

وهو الأمر الذي أعطى انطباعا بأن ألمانيا ليست فرنسا حيث سياسيو هذه الأخيرة دائما ما يتهجمون على الأجانب والمقيمين والوافدين ولا نرى ردود فعل قوية من طرف رأس الدولة الفرنسية، لذلك حسب رأيي سوف تبقى ألمانيا محمية وبعيدة عن الهجمات الدموية في ظل السياسات المنتهجة والتي أثبتت نجاعتها فعلا ..."[1]

3/ الهدف من إدماج اللاجئين السوريين:

إذا كانت الهجرة المنظمة تقوم على تحضير المهاجرين للاندماج في المجتمع وسوق العمل من خلال توفير متطلبات ذلك من أطر قانونية وتعليمية، فإن اللاجئين لأسباب خارجة عن إرادتهم يرفدون أيضا هذه السوق بكفاءات كثيرة في حال نجح بلد يستقبلهم مثل ألمانيا في توفير فرص عملية الاندماج في المجتمع. ومن أبرز متطلبات هذا الاندماج حسب الخبير الاقتصادي ناجح العبيدي "إزالة العوائق البيروقراطية والإسراع في منح اللجوء وتراخيص العمل لمن يستحقها ". لكن العبيدي يرى أن مواجهة تحديات الاندماج لا تقع على عاتق السلطات الألمانية المعنية فقط، بل أيضا على عاتق اللاجئين أنفسهم. فالاندماج والكلام للعبيدي يتطلب منهم أيضا تقبل ثقافة وقيم وقوانين المجتمع الألماني، إضافة لتعلم اللغة الألمانية والاستعداد للانخراط في سوق العمل[2]."

أ/ المكانة الدولية:

البعد الدولي يبقى الأبرز من بين الأهداف التي تسعى إليها ألمانيا من وراء قبولها باللاجئين السوريين بالرغم من المتاعب السياسية المالية التي واجهتها السلطة الألمانية من أجل توفير الأجواء المناسبة، وهو ما تأتى على لسان المستشارة الألمانية بتاريخ 28 فيفري 2016 بعد سؤالها من طرف الإعلام الألماني حول وجود خطة لمواجهة التدفق السوري لأراضيها، بالقول أنها ليست لها خطة لموجهة الأمر، مع العلم أن نفس الإعلامية كانت قد وجهت للمستشارة الألمانية نفس السؤال وكانت الإجابة بأنها لها خطة لمواجهة الأمر. إلا أن الهدف يبقى أسمى من هذه المتاعب وهذه التكاليف، **بيد أن ميركل اعترفت بأن "الطريق الذي اختارته صعب"، لكنه في نهاية المطاف يتعلق بسمعة ألمانيا في الخارج، حسب قولها. وشددت المستشارة على أن ملف اللاجئين "جزء هام من تاريخنا". وجددت في مقابلتها الثانية تمسكها بسياسة "الحدود المفتوحة" قائلة: "لا أحد يستطيع أن يدعي بأنه يمكن التغلب على هذه الأزمة عبر إغلاق الحدود". وطالبت المستشارة ميركل أن تظهر أوروبا وجهها الإنساني مؤكدة على حرصها على أن تبقى أوروبا موحدة ومتماسكة[3]**. فالسلطة الألمانية ومن خلال هذا القرار الصعب والذي لاقى معارضة داخلية وخارجية في آن واحد وبالرغم من ذلك إلا أنها لن

---

[1] بلخضر طيفور، **مرجع سابق**.

[2] المركز الألماني للإعلام (ألمانيا إنفو(almania info / ، **اللاجئون– مشروع ثروة هاربة إلى ألمانيا**، وزارة الخارجية الألمانية، 2015/05/21.على الرابط التالي:
http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/__Neu__Migration/21__09__2015__Fluechtlinge__Reichtum__Seite.html الساعة 22:37.

[3] المركز الألماني للإعلام (ألمانيا إنفو(**almania info** /**ميركل حول أزمة اللاجئين: ليست لدي خطة بديلة!** مرجع سابق الذكر. تم زيارة الرابط الالكتروني بتاريخ 2016/04/11. على الساعة 19:30.

تتراجع عن قرارها، وهو ما يوحي بالأهمية البالغة لهؤلاء اللاجئين بالنسبة لألمانيا، وبدرجة أولى البحث عن المكانة الدولية، وهو ما يعبر عنه صراحة القول السابق للمستشارة الألمانية، أو بعبارة أخرى يمكن القول أنها نوع من القوة الناعمة لتجسيد مشروع ألماني في منطقة الشرق الأوسط.

ب/ ثقافة الآخر كثروة لتطوير الاقتصاد:

كشفت دراسة أجرتها مؤسسة "برتلسمان" عن ترحيب معظم الألمان بالمهاجرين. ووفقاً لهذه الدراسة، يرى الألمان أنّ استقطاب المهاجرين السوريين له فوائده، نظراً لانخفاض معدل المواليد، ففي السنوات العشر المقبل يتوقع أن تفقد ألمانيا أكثر من خمسة ملايين عامل ماهر. كذلك، يرى الكثيرون أنّ ألمانيا بحاجة إلى المزيد من المهاجرين من ذوي الكفاءة العلمية. ويجد الخبراء أنّ الطلب على اليد العاملة سيرتفع من البلدان غير الأوروبية. من جهتها، تعتبر أحزاب سياسية عديدة أنّ المهاجرين مرحب بهم بسبب تأثيرهم الإيجابي على الموازنة العامة للدولة من خلال الضرائب التي يدفعونها. ومن دون المهاجرين ستنهار بعض الصناعات وتخسر الدولة المليارات[1]. ففي الوقت الذي كان يرى البعض أن اللاجئين السوريين سيكونون عبئا على الاقتصاد الألماني إلا أن الخبراء الألمانيين والواقع الاقتصادي الألماني أثبت حاجته لليد العاملة السورية وهو ما سيعود عليه بالفائدة، وهذا بالرغم من الاختلاف الثقافي الألماني السوري والذي وإن يراه البعض أنه سيكون عائقا أما الاقتصاد الألماني هو الآخر إلا أن الدراسات النظرية أثبتت هي الأخرى عكس ذلك، بل واعتبرته رأسمال في حد ذاته.

تتجه معالجات دور الثقافة في الرخاء الاقتصادي إلى التركيز على صفات ثقافية نوعية يسود الظن بأنها هي الصفات المرغوبة مثل العمل الجاد والمبادرة والإيمان بقيمة التعليم علاوة على عوامل مستمدة من الاقتصاديات الكلية مثل النزوع إلى الادخار والاستثمار. وهذا مايؤكد وثيقة الصلة بالرخاء وكلها ترتبط بالتقدم الاقتصادي، وتختلف درجة ارتباطها من نوع إلى آخر بالنظر إلى فاعليتها ودرجة تطبيقها كيفا وليس كما.[2] وبما أن ألمانيا تواجه الآن حتمية التعامل مع ثقافة جديدة غير ثقافتها وفئة مجتمعية سورية قادمة من ثقافة العالم الثالث والتي تتسم في الغالب بالإتكالية وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها والتي أنشأت مثل هذه الثقافات، سواء تلك المتعلقة بالجانب السياسي ، البيئي، النفسي، ... والتي افتقدت في الغالب إلى روح المبادرة. إلا أن الكثير من الباحثين والمفكرين وأبرزهم بنتام PUNTAM الذي يرى في الثقافة ومهما اختلفت درجة تقدمها من عدمه تبقى محركا أساسيا لقوة أي دولة في حال استغلالها بالشكل الجيد أو ما يسميه بالرأسمال الاجتماعي. وعليه يبقى

---

[1] **دراسة تؤكد أن اللاجئين السوريين ينقذون الاقتصاد الألماني،** http://soutraya.fm/news/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%86%D9%82%D8%B0%D9%88/ تمت زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/15، على الساعة 20:00.

[2] لورانس هاريزون، صمويل هنتنغتون وآخرون، **الثقافات وقيم التقدم**، ترجمة: شوقي جلال، ط2، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009، ص117.

أكبر تحدي للحكومة الألمانية هو البحث في كيفية تفعيل الطاقات الكامنة للاجئين السوريين من خلال خلق روح المبادرة وتفعيل السبل الكفيلة بإدماجها واستغلالها في زيادة تطوير الاقتصاد الألماني، وفي هذا الصدد لابد لها من محاولة تذويب الفروقات وعدم تحسيسهم بكونهم مواطنين من الدرجة الثانية.

ج/ مواجهة العجز السكاني

تعتبر ألمانيا من الدول التي تعاني تركيبتها السكانية عجز ملحوظ في تركيبتها السكانية، بالنظر على طابع الشيخوخة الذي يميز مجتمعها كغيرها من الدول الأوربية، **فهي تعاني منذ الحرب العالمية الثانية من ارتكاسات واضحة في بنيتها السكانية تجعلها تبحث عن "نوع مهاجر" يسد هذا العجز ويتضح ذلك من خلال عدة ظواهر رئيسية، أهمها ما يتعلق بمعدل الولادات المنخفض وارتفاع متوسط الأعمار بالإضافة إلى اتجاه المجتمع الألماني نحو الشيخوخة**[1]. يشكل اضطرار اللاجئين لترك بلدانهم نزيفا هائلا للثروة الوطنية كما هو عليه الحال في ظل الأزمة السورية، لكن اللجوء يشكل في حالات كثيرة نعمة للبلدان التي تحتاج اقتصادياتها للعمالة الأجنبية المؤهلة كالاقتصاد الألماني. هذا و**ستحتاج ألمانيا في السنوات القادمة إلى 1.5 مليون شخص من اليد العاملة المتخصصة الأجنبية بسبب التحول الديموغرافي الذي تعيشه البلاد. وذلك من أجل "ضمان النمو الاقتصادي والمساعدة على استقرار النظام الاجتماعي.**[2] وفي هذا الصدد يرف الأستاذ عياشي قرطي قائلا: استقبال المانيا للاجئين السوريين والاهتمام بهم بتقديم مزايا له علاقة بالبعد الاقتصادي. بحكم ان الهيكل البشري للاقتصاد الالماني بدأ يتآكل ويشيخ.[3]، وذهب في نفس الاتجاه الأستاذ بلخضر طيفور بالقول: **أوربا بأكملها تهرم وألمانيا ليست نشازا فقد تناقص عدد سكانها وازدادت نسبة الشيوخة فيها وهو أمر يهدد الصناعة التي هي روح ألمانيا، فهي في نهاية المطاف بحاجة لليد العاملة ليس الرخيصة وإنما**

---

[1] مناف محمود قومان، **استقبال ألمانيا للاجئين...دافع إنساني أم مصلحة قومية،** http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/10/18/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9، تمت زيارة الرابط الإلكتروني بتاريخ، 2016/04/15، على الساعة 22:16.

[2] معن أبو عمار، **هل احتضان ألمانيا للاجئين السوريين ذو أهداف استراتيجية أم إنسانية؟** https://sy.aliqtisadi.com/673339-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7/ تمت زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/15 على الساعة 21:12.

[3] عياشي قرطي، مقابلة حول موضوع **اللجوء الألماني في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/15. على الساعة 10:00. عياشي قرطي استاذ مساعد أ بجامعة الاغواط الجزائر تخصص دراسات سياسية مقارنة.

الجاهزة القادمة من العالم العربي وبالذات حاليا من سوريا، إذن ضربت عصفورين بحجر، قدمت نفسها على أساس أنها بيت الإنسانية ونجحت في تحقيق مصالح اقتصادية معينة[1]...

3/ التحديات والمعيقات التي تواجه طرفي المعادلة

بالرغم من السياسات الألمانية واستراتيجياتها الواضحة تجاه اللاجئين السوريين يبقى لكل طرف تحدات تواجهه من أجل الوصول إلى تحقيق كل طرف لحاجياته.

الطرف الألماني:

بالرغم من القول بأن ألمانيا فتحت الأبواب أمام اللاجئين السوريين، إلا أن هذا لا ينفي أن من بعض هذه القرارات وهذا القبول، وتخصيص مبالغ مالية ضخمة لهم، أهداف تسعى ألمانيا إلى تحقيقها من وراء ذلك... مما لا شك فيه أنه تدفق اللاجئين من سوريا والعراق وباكستان وأفغانستان وأفريقيا ومناطق أخرى إلى ألمانيا وأوروبا بالآلاف يوميا يشكل أيضا أحد أكبر التحديات الاقتصادية والاجتماعية للقارة العجوز خلال العقود الستة المنصرمة. فمثل هذا التدفق يتطلب التحضير له ببنية تحتية عالية التكلفة تتضمن مقومات العيش الكريم وفي مقدمتها السكن والتعليم والصحة. كما أن هناك شرائح واسعة في المجتمعات الأوروبية ترفض اللاجئين لأسباب عديدة أبرزها الخوف من تراجع فرص العمل ومعها مستوى المعيشة، والخشية من التطرف والعنصرية. وعلى الرغم من المبالغة في هذه المخاوف فإنها بالفعل موجودة وتشكل إعاقة فعلية لعملية دمج قسم كبير من اللاجئين رغم حاجة الاقتصاد الألماني لهم. وهو الأمر الذي عبر عنه أكثر من مرة مسؤولون ألمان مؤخرا وفي مقدمتهم ينس فايدمان رئيس البنك المركزي الألماني الذي صرح لوكالة الأنباء الألمانية/ د.ب.ا أنه يدعم الهجرة، **"لأن ألمانيا تواجه تحديات ديمغرافية خطيرة تتمثل في تزايد شيخوخة المجتمع وقلة الولادات وزيادة التنافسية مع الاقتصاديات الصاعدة". ونظرا لهذه التحديات فإن ألمانيا والكلام لفايدمان بحاجة إلى المزيد من العمال الأجانب للحفاظ على ازدهارها**[2]. وعلى الرغم من هذه الحاجة إلا أنه تبقى ألمانيا تواجه تحدي كبير يضمن العيش الكريم للسوريين، ويحفظ ثقافتهم.

لا يمكن أن تحدث موجات اللاجئين السوريين هزات هوياتية كبرى خلال جيل واحد، ولكن يتركز "التأثير الآني" للاجئين –قبل استقرارهم النهائي وإنتاج جيل جديد مولود في البلد المضيف– في طريقة الحياة اليومية لا في هوية المجتمع، وهنا علينا التذكير دوما بأن اللاجئين السوريين عينة اجتماعية عشوائية وليسوا نخبة ثقافية قررت الهجرة جماعيا! وبالتالي فهي عينة من مجتمع عالم ثالثي هاربة من الإبادة، وستحمل معها كثيرا من مشاكل السيكولوجيا الجمعية وكثيرا من محمولاتها الثقافية، ولن ترميها في البحر لمجرد استقبال الأوروبيين لها. ولأن

---

[1] بلخضر طيفور، مرجع سابق.

[2] المركز الألماني للإعلام (ألمانيا إنفو(almania info / ، **اللاجئون– مشروع ثروة هاربة إلى ألمانيا**، وزارة الخارجية الألمانية، 2015/05/21. على الساعة 23:00. مرجع سابق الذكر.

المجتمعات الأوروبية ليست مجتمعات مهاجرين تاريخيا، فإن التكتلات السكانية في الأحياء تعني فعليا "غيتو" من نوع ما داخل المجتمع يرمز إلى "التمايز" الذي لم تتقبله المجتمعات الأوروبية بشكل كامل، وتفضل بدلا عنه الاندماج، وهذه عملية معقدة تحتاج إلى تعديل في سياسات الدولة تجاه توزيع اللاجئين وتشجيع اندماجهم[1].

الطرف السوري

لعل وأن تطلعات السوريين ستتغير بمرور الوقت في ألمانيا فبعد أن كان مجرد لجوء وبحث عن حياة أفضل " وإن توفر واستمر الوضع على ما هو عليه"، إلا أن الطبيعة الإنسانية ستفرض بالضرورة التطلع إلى مطالب أخرى قد تصل إلى حد المطالبة بالمساواة مع الألمانيين أنفسهم، والتساؤل المطروح في هذه النقطة: هل سيتحقق للاجئين السوريين ما يتطلعون إليه مستقبلا؟، وإلى حين ذلك يمكن القول حسب الأستاذ **يحي بوزيدي** "أعتقد بالنسبة للجيل الأول من المهاجرين لن تؤثر عليهم بشكل كبير، ولكن على المدى المتوسط والبعيد بكل تأكيد ستكون لها تأثيرات على هويتهم، كما حصل مع الأجيال السابقة من المهاجرين"[2] أن أكبر تحدي يواجه السوريين في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب يتمثل في إمكانية حفاظهم على خصوصياتهم وثقافتهم في بيئة ديمقراطية تختلف كليا عن ثقافتهم، ولا تقبل بزعزعة استقرارها، ولو أن هذا يبقى نسبي حسب الأستاذ عبد القادر الرن الذي يرى أنه من خلال استقراء التاريخ ومتقصي الواقع ، يمكن الذهاب الى القول بأن الشعوب العربية الاسلامية التي هاجرت الى اوروبا استطاعت ان تحافظ على قدر من الانتماء والمحافظة على هويتها الاصلية ، ولعل فرنسا خير دليل على ذلك ،فرغم سياسات فرنسا لطمس هوية المهاجرين الاوائل ورغم سياسات الاكره المادي والمعنوي والامتيازات التي قدمتها للمهاجرين الا ان هؤلاء المهاجرين بقو محافظين على قدر من الارتباط والانتماء للاوطان الام ، المانيا سيكون الامر اكثر واسهل على اعتبار ان المانيا اقل عنصرية واكثر تفتحا على الثقافات الشرقية اذ ان المثقفين و المستشرقين الالمان يقرون بفضل الحضارة العربية الاسلامية على الانسانية على فرار المستشرقة الالمانية زيغريد هونكة في كتابها شمس العرب تسطع على الغرب، من جهة اخرى يمكن ملاحظة أن الشعوب والافراد يميلون بطريقة فطرية للتمسك بجذورهم واصولهم في حال انتقالهم للعيش في مجتمعات ودول اخرى وهذا يمكن ارجاعه لاسباب نفسية ، حيث يثبت الواقع ان المهجرين قسرا من اوطانهم وبلدانهم بقو مرتبطين بجذورهم.[1] وفي

---

[1] أيمن نبيل، أوربا واللاجئون... هواجس الاندماج وإشكالات الهوية، على الرابط http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/14/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D9%88%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9 تمت زيارة الرابط بتاريخ 13/ 2016/04. على الساعة، 00:02.

[2] يحي بوزيدي، مقابلة حول **موضوع اللجوء السوري في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/10. على الساعة 16:00. يحي بوزيدي: أستاذ مساعد بجامعة الشلف، الجزائر، تخصص أمن وعلاقات دولية.

[1] عبد القادر الرن، مقابلة **حول موضوع اللجوء الألماني في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/14. على الساعة 21:00. عبد القادر الرن ، استاذ بقسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق ، جامعة بومرداس الجزائر. تخصص تنظيمات سياسية وإدارية.

نفس الاتجاه ذهبت الباحثة للقول بأن وضعيتهم لن تختلف عن وضعية اي مهاجر عربي أو مسلم في الخارج يعني ما يخص الخصوصية لا اعتقد ان المساعدات ستؤثر لأن التنشئة في البيت هي التي سيكون لها دور في الحفاظ على هذه الخصوصية و يمكن للفرد السوري الاستفادة من المساعدات لتطوير نفسه فيما يخص التعليم ايجاد فرصة عمل الاندماج في المجتمع الالماني بالنسبة لي هي فرصة للسوريين وليس العكس بالنظر للخصوصيات الألمانية والتي ستكون في صالح السوريين.[1]

الخاتمة:

اللاجئون السوريون الذين قدمت لهم ألمانيا كل هذه الامتيازات لا اعتقد أنهم سيتخلون عن ثقافتهم وهويتهم وذلك يرجع لنوع وطبيعه هذا اللاجيء الذي قدمت له كل هذه الامتيازات فألمانيا كانت سياستها انتقائية مستهدفة اصحاب المستوى الثقافي والتعليمي الجيد خاصة اصحاب التخصصات المهمة لذلك ستكون علاقة مصلحيه بالأساس (عكس فرنسا التي غالبا ما تكون لانتقائيتها معيار ثقافي) وألمانيا من الدول الأوروبية القليلة التي ظل المهاجر فيها متمسكا بثقافته فهي دولة تقدس العمل بغض النظر عن خلفية العامل اضف لذلك لقد اثبتت التجارب التاريخية ان اغلب المهاجرين من منطقة الشام ككل ضلوا محافظين عن هويتهم رغم مرور زمن طويل وكان للبنان في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته مثال على ذلك والفلسطينيين كذلك وهذا يرجع بالاساس لطبيعة الفرد الشامي معروف انه يتشبث بثقافته. ويبقى متغير الهويه كما يقول البنائيين مؤشر مهم في فهم هذه التبدلات[2]...

لتبقى هذه القضية من أعقد القضايا التحليلية في الوقت الحالي بالنظر إلى تسارع الأحداث في التعامل الألماني مع اللاجئين السوريين بالرغم من الاختلاف الثقافي والهوياتي، إلا أن ألمانيا تعمل جاهدة لاحتواء اللاجئين السوريين، والتساؤل المطروح، هل سنشهد اندماجا وقبولا بين الطرفين، والباب يبقى مفتوح أمام تساؤل الإندماج والانسلاخ بين طرفي المعادلة اللاجئية السورية وألمانيا.

قائمة المراجع:

الكتب:

1) أحمد بعلبكي، أمحمد مالكي، وآخرون، **جدليات الإندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2014.
2) فولفانغ ازماير، وآخرون، جمهورية ألمانيا الاتحادية: الخصائص العامة والنظام السياسي، الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، 2000.
3) لورانس هاريزون، صمويل هنتنغتون وآخرون، **الثقافات وقيم التقدم**، ترجمة: شوقي جلال، ط2، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009.

[1] فايزة خنيش مقابلة **حول موضوع اللجوء السوري في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/13. على الساعة 16:00.فايزة خنيش، باحثة دكتوراه، تخصص سياسات عامة، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر.

[2] سعداوي عمر، مرجع سبق ذكره.

المقالات:

1/ بوخريص، **الاندماج الاجتماعي والديمقراطية: نحو مقاربة سوسيولوجية**، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

2/ أيمن نبيل، **أوربا واللاجئون... هواجس الاندماج وإشكالات الهوية**، على الرابط http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/14/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D9%88%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9 تمت زيارة الرابط بتاريخ 13/ 2016/04. على الساعة، .00:02

3/ بونيفاتوس بادربوم، **ألمانيا والأمم المتحدة**، برلين: مكتب السياسة الفدرالي، 2007.

4/ زهرة بن سمرة، **ألمانيا... قوانين جديدة بحق اللاجئين السوريين**، على الموقع arabic.rt.com تم تصفح الرابط بتاريخ 28 مارس2016 على الساعة 17.00.

5/ كارلا كريستينا بلايكر، **اللاجئون السوريون في ألمانيا ورحلة البحث عن الحرية، على الرابط الالكتروني التالي: http://www.beirut.diplo.de/Vertretung/beirut/ar/00__startseite/Fl_C3_BCchtlinge__4.html، تم زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/11، على الساعة .19:03**

6/ معن أبو عمار، **هل احتضان ألمانيا للاجئين السوريين ذو أهداف استراتيجية أم إنسانية؟** https://sy.aliqtisadi.com/673339-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A5%D9%84%D9%89-/%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7 **تمت زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/15 على الساعة 21:12.**

7/ مناف محمود قومان، **استقبال ألمانيا للاجئين...دافع إنساني أم مصلحة قومية**، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/10/18/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D9%85-%D9%85%D8%B5%D9%84%D8%AD%D8%A9-

%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9، تمت زيارة الرابط الإلكتروني بتاريخ، 2016/04/15، على الساعة .22:16

المواقع الالكترونية:

1/ سفارة ألمانيا بلبنان، **المساعدات الألمانية للبنان تخطت 160 مليون في سنة 2016**، بيان صحفي، 22 كانون الاول 2015. على الرابط التالي:
http://www.beirut.diplo.de/contentblob/4687578/Daten/6172712/PM_German_Assistance_arabisch.pdf، تمت زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/14. الساعة 20:00.

2/ وزارة الخارجية الألمانية، **تشديد القوانين الألمانية المتعلقة باللجوء**، المركز الألماني للإعلام، (ألمانيا إنفو/ almania info، تم التصفح بتاريخ 2016/03/14 على الساعة .20:00

3/ وزارة الخارجية الألمانية، **ترحيب موسيقي باللاجئين في برلين: "أهلا وسهلا بكم بيننا"**، المركز الألماني للإعلام.

4/ 6شركات ألمانية كبرى تطرح مبادرات لإدماج اللاجئين، على الرابط الالكتروني:
http://arabingermany.com/6-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A5%D8%AF%D9%85%D8%A7/ تم زيارة الموقع بتاريخ 2016/04/11. على الساعة .18:30

5/ المركز الألماني للإعلام (ألمانيا إنفو(almania info / ، **اللاجئون– مشروع ثروة هاربة إلى ألمانيا**، وزارة الخارجية الألمانية، 2015/05/21.على الرابط التالي:
http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/__Neu__Migration/21__09__2015__Fluechtlinge__Reichtum__Seite.html الساعة .22:37

6/ المركز الألماني للإعلام (ألمانيا إنفو(**almania info**/ **ميركل حول أزمة اللاجئين: ليست لدي خطة بديلة!. تم زيارة الرابط الالكتروني بتاريخ 2016/04/11. على الساعة .19:30**

7/ دراسة تؤكد أن اللاجئين السوريين ينقذون الاقتصاد الألماني،
http://soutraya.fm/news/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%86%D9%82%D8%B0%D9%88/ تمت زيارة الرابط بتاريخ 2016/04/15، على الساعة .20:00

ج/ المقابلات:

1/ العياشي قرطي، مقابلة حول موضوع **اللجوء الألماني في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/15. على الساعة 10:00.

2/ بلخضر طيفور، مقابلة حول موضوع **اللجوء السوري في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/13. على الساعة 23:00.

3/ ليندة خنيش مقابلة حول موضوع **اللجوء الألماني في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/13. على الساعة 16:00.

4/ يحي بوزيدي، مقابلة حول موضوع **اللجوء الألماني في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/10. على الساعة 16:00.

5/ عبد القادر الرن، مقابلة حول موضوع **اللجوء الألماني في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/14. على الساعة 21:00.

6/ سعداوي عمر، مقابلة حول موضوع **اللجوء السوري في ألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ**، بتاريخ 2016/04/14. على الساعة 23:00.

باللغات الأجنبية:

1/ Elena Aoun, L'UE face à la crise des réfugiés syriens: La mitigation des effets comme instrument de prévention des conflits ?, Montereal : congres bisannuel de l'ECSA-C, 8-10 mai 2014.

2/ Marc Debus ; and Thomas Brauninger, Intra-party factions and coalitions bargaining in Germany, In « Intra-party politics and coalition governments », edited by : Daniela Giannetti ; and Kenneth Benoit, New York : Routledge, 2009.

3/ Temporary humanitarian admission programme for Syrian refugees, "Notes and information on how to register an interest in the admission of relatives in the framework of the humanitarian admission programme for Syrian refugees" , Berlin: UNHCR, June 2013.

4/ The economist intelegene unit, Democracy index 2015, www.eiu.com. P05.

تكيف الأسر السورية المهاجرة بتأثير الصراع المسلح
(دراسة حالة مجموعة من الأسر المقيمة بولاية جيجل، الجزائر)

د. كعواش رؤوف، د. بوغرزة رضا - جامعة جيجل. الجزائر

مقدمة:

تعرف الجزائر خلال الأربع سنوات الأخيرة لجوء أعداد كبيرة من المهاجرين السوريين بشكل شرعي وغير شرعي الى أراضيها عبر مختلف المداخل الجوية والبرية للبلاد، حيث استقبلت التدفقات البشرية الغير مسبوقة من الاخوة السوريين بشكل فردي وجماعي لعديد الأفراد والعائلات السورية الفارة من الصراع المسلح الدائر في بلادها مند بدايته قبل قرابة الأربعة سنوات. وقد أقرت وزارة التضامن بأنها " تأخذ على عاتقها التكفل بالوافدين السوريين منذ سنة 2012 بالتعاون مع الهلال الأحمر الجزائري، والدين بلغ عددهم 12الف مهاجرا ، ودلك في السنوات القليلة الأولى.

فمنذ عام 2010 و بداية عام 2011 م بدأت أعداد كبيرة من اللاجئين بدخول الأراضي الجزائرية ، فالإخوة السوريون استفادوا من عدم وجود التأشيرة، الأمر الذي سهل عليهم الهجرة والاستقرار بالجزائر و الانصهار في المجتمع الجزائري ، خاصة ميسوري الحال الذين استثمروا في التجارة[1]

هذا وقد أسهمت عدة عوامل في جعل الجزائر وجهة للهجرة السورية، حيث تعد الجزائر من البلدان العربية القلائل التي تسمح بدخول السوريين الى أراضيها بدون تأشيرة دخول، كما أسهم الاستقرار السياسي والأمني الدي تعيشه البلاد في جعلها وجهة آمنة ومفظلة لدى عدد كبير من العائلات السورية، هدا فضلا عن توافر ظروف أمنية واقتصادية تسمح بالحياة الكريمة ووجود شبكة علاقات قرابة بين عديد العائلات الجزائرية والسورية، وأيضا فيما بين العائلات السورية المهاجرة ودويها الدين التحقوا بهم بعد فترة زمنية من استقرارهم بالجزائر. غير أن القرب من أوروبا و امكانية العبور اليها كان أيضا عاملاً مهما في دفع المهاجرين الى التفكير في القدوم الى الجزائر واتخادها كنقطة عبور نحو الضفة الأخرى من المتوسط.

وقد بينت وزيرة التضامن وقضايا الأسرة والمرأة في تصريح حديث بأنّ " الجزائر استقبلت 24 ألف لاجئ سوري منذ توتّر الأوضاع بسوريا، حيث تشير الأرقام المسجلة الى أن الجزائر الدولة الوحيدة في شمال افريقيا التي استقبلت هدا العدد من اللاجئين السوريين"[2) ، يتركزون في 22 مدينة جزائرية، إلا أن الغالبية العظمي منهم موجودة في مدن كبرى مثل عنابة في الشرق، وهران في غرب البلاد والعاصمة الجزائر في الوسط.

انطلاقا من هدا الواقع وسعيا لبلوغ اهداف الدراسة المتوخاة، فقد انطلقنا من تساؤل رئيسي هو:

ما هو واقع تكيف الأسر السورية اللاجئة في الجزائر؟.

وللاجابة على هدا التساؤل الرئيسي، تم صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

---

(1) جريدة جزايرس الالكترونية للاجئون في الجزائر ... بين المعاناة وصراع البقاء، /http://freedjazeyri.arablog.org/2015/09/19/%D8%A5%D9%86%D9%87، الجزائر، 08 2016/04/08

(1) جريدة الشروق الالكترونية، مونية مسلم: الدولة الوحيدة بإفريقيا التي استقبلت هذا العدد: 24 الف لاجئ سوري في الجزائر، ، 18: 08 2015/09/08،http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254471.html)[2]:

1- ما هي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر السورية اللاجئة في الجزائر؟
2- ما هي آليات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي التي انتهجتها الأسر السورية اللاجئة في الجزائر؟
3- ما هي آثار الاندماج الأسر السورية اللاجئة في الجزائر على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية؟
4- ما مدى نجاعة تدخلات الدولة في التكفل بالأسر السورية اللاجئة في الجزائر؟

1- أهداف الدراسة:

تسعى دراستنا الراهنة الى تحقيق الأهداف التالية

1- محاولة التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسر السورية اللاجئة في الجزائر
2- محاولة التعرف على آليات الاندماج الاقتصادي والاجتماعي التي انتهجتها الأسر السورية اللاجئة في الجزائر
3- محاولة التعرف على آثار اندماج الأسر السورية اللاجئة في الجزائر على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية
4- محاولة التعرف على مدى نجاعة تدخلات الدولة في التكفل بالأسر السورية اللاجئة في الجزائر

2- الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

تثير الدراسة قضية الأسر السورية اللاجئة بالجزائر، وهي ظاهرة معاصرة أفرزتها الصراعات والحروب التي تجتاح البلدان العربية . اد تختص بتكيف الاسر القادمة من تلك البلدان في الجزائر، فقد أصبح التعرف على ظروف تكيف هده الأسر والآليات التي تعتمدها، فضلا عن كفاءة السياسات الحكومية جانبا مهما من أجل توفير ظروف حياة كريمة، وجعلها ضمن مناخ حياة يسمح بتكيفها واستمراها.

هدا وتبرز الأهمية العلمية لهده الدراسة فيما يمكن أن تضيفه من فهم أوسع لجوانب الظاهرة المختلفة، وما يمكن أن تقدمه من اضافات للتراث المعرفي حول الموضوع، بما يسمح لصانعي السياسات بالتدخل بكفاءة وفعالية، والتعاطي اجابا مع الظاهرة.

3- تحديد المفاهيم:

1- مفهوم التكيف:

لغة: يتكيَّف ، تكيُّفًا ، فهو مُتكيِّف.

اصطلاحاً: **يقال** تكيف وفق الظروف، وتكيف الشخص أي انسجم وتوافق مع الظروف، أو جعل ميله أو سلوكه أو طبعه على غرار شيء.

" واستخدم المفهوم في علم النفس الاجتماعي ليعبر عن تغيير سلوك الفرد لكي يتفق مع غيره من الأفراد وخاصة باتباع التقاليد والخضوع للالتزامات الاجتماعية" (عبد الله السنبل،07،2005)

أما في علم النفس فيعبر عن التغييرات البنائية أو السلوكية التي تصدر عن الانسان وتجعله أكثر مواءمة مع الظروف البيئية التي يعيش فيها (كفافي،37،1997)

2- مفهوم التكيف النفسي:

" عملية دينامية مستمرة تتناول السلوك والبيئة الطبيعية والاجتماعية بالتغيير والتعديل حتى يحدث التوازن بين الفرد والبيئة"(عبد الله السنبل،210،2013)

3- مفهوم التكيف الاجتماعي:

يعرفه سايمون بأنه " التعامل مع المشكلات الحياتية وتحديات المطالب اليومية وكيفية تبريرها"(عبد الله السنبل، مرجع سابق،08)

فهو يشير الى الاستعداد والقدرة على التغير، والتعامل مع الظروف الاجتماعية المختلفة والاستجابة لمستجدات الحياة الجديدة. ويمكن أن تشمل التعايش مع أفراد وجماعات وعادات وتقاليد وقوانين مجتمع جديد.

2- مفهوم الأسرة:

يركز المدخل البنائي الوظيفي على دراسة وظائف وأنساق العلاقات داخل الأسرة والتي تشكل بناء الأسرة، أما المدخل التفاعلي الرمزي فيركز على عمليات التنشئة الاجتماعية التي يكتسب الفرد من خلالها المعاني المشتركة في الأسرة،هدا ويهتم مدخل دورة الحياة بالتغير الدي يطرأ مع الزمن في نسق الاسرة، ويستخدم دورة حياة الأسرة كأداة وصفية للمقارنة بين طبيعة العلاقات الأسرية ووظائفها في مراحل مختلفة من نمو الأسرةوتطورها(نخبة من المتخصصين،2010،31.30).

فالأسرة هي الوحدة الاجتماعية الصغرى في المجتمع، وعامل مؤثر ومتأثر بالأبنية الاجتماعية الأخرى (الخولي،2004،8-7)

أولا: الجانب النظري للدراسة.

1- التكفل بالمهاجرين السوريين:

سارعت السلطات الجزائرية مند الأيام الأولى لولوج أعداد كبيرة من المهاجرين السوريين الى الجزائر الى احتواء الظاهرة، حيث "وضعت مخططاً للتكفل باللاجئين الفارين من بلدانهم، تضمن توفير الإقامة مع عدم إجبارهم على الإقامة في مراكز الإيواء التي أنشأتها"[1] وهي مراكز تخضع لإشراف وزارة التضامن وتسعى إلى توفير كل ما يحتاجونه داخل مراكز الإيواء التي أقيمت لهم، لحمايتهم من أخطار الشارع. هدا وقد ردت وزيرة التضامن في مسائلة برلمانية بأن "السلطات تتكفل بكل اللاجئين السوريين المقيمين في الجزائر، وترعى حالياً 1319 رعية سورية في مراكز استقبال على مستوى كل الولايات مع ضمان الإطعام والإيواء والألبسة والأدوية والتكفل النفسي.[2]"

(1) جريدة اليوم انفو الالكترونية، **الجزائر تستقبل أكثر من 30 ألف لاجئ بسبب أحداث الربيع العربي والأزمة المالية** الجزائر، ، 18: 08 2015/09/08،http://elyowm.info/?q=node/6886

(2)) جريدة السلام الالكترونية، مونية مسلم: الجزائر تدعّم برنامجها لحماية اللاجئين السوريين، الجزائر، ، 30: 18 2016/04/08،http://essalamonline.com/ara/watani/41771.html

غير أن أعدادا كبيرة من المهاجرين فضلوا الاقامة خارج هده المراكز المخصصة، وقد أوضح قسنطيني بأن عدد السوريين الذين لجؤوا إلى الجزائر قدر بحوالي 12 ألفا، لكنه أوضح أن أغلبهم جاؤوا بأموالهم الخاصة عبر رحلات جوية، واستأجروا مساكن أو غرفا فندقية، رافضين التوجه إلى مراكز الهلال الأحمر الجزائري، قبل أن تتطور الوضعية ويرتفع العدد ويجد عدد من اللاجئين أنفسهم في الساحات العمومية.[1]

2– الدخول الى الجزائر:

ضل الدخول إلى الجزائر بالنسبة للسوريين حتى عام 2015 بدون تأشيرة مسبقة، قبل أن تضطر لفرض تأشيرة في العام نفسه، بسبب تطورات الأزمة السورية التي اندلعت عام 2011[(2)]

فبسبب العلاقات التاريخية المتينة بين البلدين و استنادا الى مبدأ المعاملة بالمثل، حافظت الجزائر على دخول المواطنين السوريين الى أراضيها دون قيود، الا انه وامام التطورات التي يشهدها العالم بشكل عام والمنطقة العربية على الخصوص، و فمن أجل تنظيم تدفق اللاجئين و التعرف عليهم، والتعامل مع وضع جعل الجزائر كمعبر لمناطق أخرى[3] . كما أن "الظروف الخاصة في سوريا فرضت على السلطات الجزائرية إخضاع اللاجئين القادمين من هناك لإشراف أمني، للتأكد من عدم وجود متسللين ينتمون لجماعات متطرفة ضمن اللاجئين[4]."

فنظرا للأوضاع التي تشهدها سوريا في الوقت الراهن وانتشار الجماعات الإرهابية بالمنطقة على غرار جبهة النصرة وتنظيم داعش، اللذان يبحثان عن قواعد خلفية لمخططاتهما الإرهابية، بنشر عناصرهما الإرهابية بمختلف الدول وعلى وجه الخصوص بلدان المغرب العربي ومنطقة الساحل[5]

تقرر منع دخول أي لاجئ سوري إلى الجزائر دون الحصول على التأشيرة، وبهدا أصبحت الوثائق المطلوبة من السوريين من اجل الحصول على تأشيرة دخول الى الجزائر :

–نسخة من جواز السفر مصادق عليها بالقنصلية العامة السورية في اسطنبول

–نسخة من بطاقة الاقامة مع استظهار البطاقة الاصلية حين دفع المبلغ

–استمارتا طلب تأشيرة تملآن على المستوى القنصلية

–اربع صور شمسية

–شهادة ايواء اصلية مصادق عليها ببلدية الاقامة بالجزائر (للتأشيرة العائلية او السياحية)

---

(3) (أخبار الجزيرة نت يوم 2012/08/11: فصول دراسية لأبناء اللاجئين السوريين بالجزائر، الجزائر، ، 50: 23 2016/04/08، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/8/11/

(4) جريدة النهار الالكترونية الصادرة بتاريخ 2015/01/02، **انطلاق تطبيق قرار فرض الفيزا على السوريين بداية من الفاتح جانفي**
http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/231430-، **الجزائر، 24: 23 2016/04/08**

(5) **بن حبيلس ، رئيسة الهلال الأحمر الجزائري، حصة مهمة خاصة لقناة العربية يوم (09 ماي 2015) : syrian refugees in Algeria ، http://english.alarabiya.net/en/webtv/programs/special-mission/2015/05/10/Syrian-refugees-in-: :Algeria.html يوم 2016/04/09: 03:37.**

(6) (جريدة اليوم انفو الالكترونية، الجزائر تستقبل أكثر من 30 ألف لاجئ بسبب أحداث الربيع العربي والأزمة المالية http://elyowm.info/?q=node/6886، 2015/09/08 الجزائر، ، 53: 17

1- جريدة النهار الالكترونية الصادرة بتاريخ 2015/01/02، مرجع سابق

-دعوة من الشركة المستقبلة مصادق عليها ببلدية الاقامة بالجزائر (لتأشيرة الاعمال)

-مدة دراسة الملف 15 يوما

-المقابل المادي 25 أورو تدفع عند تقديم الجواز بعد موافقة السلطة المختصة على منح التأشيرة

ملاحظة : بطاقة التعريف بالأجنبي لا تعتبر بطاقة اقامة[1].

وبهذا تم اضافة شرط الحصول على عقد عمل في الجزائر وكذلك بطاقة الاقامة، مع ضرورة الحصول على موافقة وزارة الخارجية والجهات الأمنية المختصة للحصول على التأشيرة. اجراء أنقص بشكل كبير أعداد السوريين الوافدين الى الجزائر، وزاد من تنظيم حركتهم من والى البلاد بشكل يمكن من التعرف عليهم والقيام بالتدخلات المطلوبة.

3- الاقامة:

أصدرت السلطات الجزائرية سنة 2008 القوانين التي تنظم دخول، اقامة و مغادرة الأجانب للتراب الجزائري. وقد جاءت مواده الاثنان والخمسون لتوضيح مختلف الشروط والالتزامات التي تتعلق بهده الوضعيات. وبالنسبة للإقامة فقد نصت المادة 10 من القانون بأنه: يعتبر غير المقيم الأجنبي العابر للإقليم الجزائري أو الدي يأتي اليه للإقامة به لمدة لا تتجاوز 90 يوما دون أن يكون له القصد في تثبيت اقامته أو ممارسة نشاط مهني أو نشاط مأجور به.[(2)]

المادة 12: يمكن في الحالات الاستعجالية ان تمنح شرطة الحدود بصفة استثنائية تأشيرة تسوية الوضعية للأجنبي الدي يتقدم الى مراكز الحدود بدون تأشيرة.[(3)]

تحدد صلاحية هده التأشيرة حسب التنظيم المعمول.

المادة 13: يمكن للسلطات الادارية المختصة اقليميا أن توافق بصفة استثنائية على تمديد التأشيرة لمدة أقصاها تسعون (90) يوما، للأجنبي الدي يريد تمديد اقامته بالإقليم الجزائري لأكثر من المدة المرخص بها في التأشيرة، دون أن يكون له عندئذ القصد في تثبيت اقامته بالإقليم الجزائري.[(4)]

وفي ضل غياب قانون خاص باللجوء في الجزائر، عمدت السلطات الجزائرية الى تمديد الاقامة لمدة شهرين مراعاة للظرف الاستثنائية التي يعيشها السوريون غير المقيمون، "شرط ان يتم التقدم الى السلطات المخولة اقليميا كل 45 يوما من أجل تقديم جواز السفر والتأشير عليه".

كما بينت الخارجية الجزائرية مند فترة بأنه " ليس بإمكان الجزائر منح حق اللجوء لقرابة 13 ألف مواطن سوري التحقوا بالجزائر مؤخرا بسبب الوضع الأمني المتأزم في بلادهم، مشيرا إلى أنهم في هذه الحالة يخضعون

---

[1] جريدة النهار الالكترونية الصادرة بتاريخ 2015/01/02، مرجع سابق

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: قانون رقم 08-11 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق ل25 يونيو سنة 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها. رقم 08 - 11 مؤرّخ في 21 جمادى الثانية عام1429 العدد 36، صادرة بتاريخ 08 جمادى الثانية 1429 الموافق ل 02 يونيو 2008. ص 06

(3) المصدر نفسه، ص 06.

(4) المصدر نفسه، ص 06.

للاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وسوريا التي لا تعفي رعايا البلدين من الفيزا، على أن تتعدى مدة الإقامة ثلاثة أشهر دون انقطاع."[1] الا أنه يمكن الحصول على لجوء انساني صادر عن مفوضية اللاجئين بالجزائر لمدة ستة (06) أشهر[2] . وهي وثيقة يمكن تقديمها لإثبات الاقامة المؤقتة القانونية في الجزائر.

4- التنقل:

يخضع تنقل السوريين في الجزائر لأحكام المواد 24، 25، 26، 27 من القانون المتعلق بشروط دخول الأجانب الى الجزائر، واقامتهم بها وتنقلهم فيها. فقد نصت المادة 24 على أنه: يتنقل الأجنبي الدي يقيم في الجزائر بحرية في الاقليم الجزائري دون المساس بالسكينة العامة ودلك في اطار احترام احكام هدا القانون وقوانين الجمهورية.[3]

كما تنص المادة 27 على أنه: عندما يغير الأجنبي المقيم في الجزائر بصفة قانونية مكان اقامته الفعلية، بصفة نهائية أو لفترة تتجاوز ستة (06) أشهر، يجب عليه التصريح بدلك لدى محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني أو لدى البلدية محل اقامته السابق.

ويجب استيفاء هده الاجراءات خلال خمسة عشر (15) يوما السابقة لتاريخ مغادرة مكان اقامته السابق أو اللاحقة لتاريخ اقامته الجديد.

5–التمدرس:

قررت السلطات الجزائرية وفق نفس المصدر "تمكين أطفال اللاجئين من الدراسة في مدارس البلاد."[4]

خفّضت وزارة التربية إجراءات إدماج أطفال اللاّجئين السوريين في المؤسسات التربوية بأطوارها الثلاثة، فقط جواز سفرهم، دون الوثائق الرسمية التي كانت تفرضها السنوات الماضية، مع إبلاغ أولياء أبناء اللاجئين بالمستوى الدراسي الأصلي لهم استنادا لما تنص عليه المواثيق الدولية بهذا الخصوص. في المقابل، تشدد وزارة التعليم العالي على أنه لا يتم تسجيل الطلبة السوريين في الجامعات الجزائرية، إلا بعد الحصول على موافقة من السفارة السورية[5]

ثانيا– منهجية الدراسة:

1– منهج الدراسة:

---

(1)جريدة الفجر الالكترونية، صادرة في 2015/04/05، الخارجية تضع حدا للجدل القائم حول وضعيتهم الجزائر ترفض منح السوريين حق اللجوء وتمدد إقامتهم

الجزائر، 00: 23 2016/04/08،http://www.al-fadjr.com/ar/national/221975.html

(2) نضال دباح (محامي عضو لجنة الدفاع عن حقوق الشعب السوري)، مصدر سابق.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: قانون رقم 08-11 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق ل25 يونيو سنة 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها. رقم 08 - 11 مؤرّخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 العدد 36، صادرة بتاريخ 08 جمادى الثانية 1429 الموافق ل 02 يونيو 2008. ص 07)

(1) جريدة اليوم انفو الالكترونية، الجزائر تستقبل أكثر من 30 ألف لاجئ بسبب أحداث الربيع العربي والأزمة المالية

الجزائر، ، ، 53: 17 2015/09/08،http://elyowm.info/?q=node/6886

(2)) جريدة الجزائر والعالم الالكترونية الصادرة بتاريخ 2015/08/27، جواز السفر يكفي السوريين لتسجيل أولادهم بمدارس الجزائر 2015/09/08،http://algeriaworld.net/2015/08/27، الجزائر يوم 2016/04/08، الساعة 22:33

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي لا يقتصر على وصف الظاهرة، وجمع البيانات والمعلومات فقط، بل تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها والتعبير عنها كمياً وكيفياً.

2- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث في العائلات السورية اللاجئة الى الجزائر جراء الحروب والنزاعات المسلحة في بلدانها، والتي جاءت الى الجزائر وتقيم بمختلف مناطق ولاية جيجل مند فترات زمنية مختلفة..

3- عينة الدراسة:

هي عينة مقصودة تم اختيارها من بين العائلات السورية اللاجئة، والتي قررت الاستقرار بولاية جيجل، حيث تم توزيع وجمع19 استمارة.

4- اسلوب جمع البيانات:

تم توزيع 19استمارة كعينة بحث، حيث قام الباحث بتوزيع الاستمارات واجراء المقابلات لمدة ستة أشهر.

5 – أساليب المعالجة الاحصائية للبيانات:

تمت معالجة البيانات وتحليلها بالاعتماد على الاحصاء الوصفي، حيث تم احتساب التكرارات والنسب المؤوية المعبرة عن كل متغير.

ثالثا: الجانب الميداني للدراسة

1- الخصائص الاجتماعية لعائلات اللاجئين السوريين في ولاية جيجل:

بينت البيانات التي تم جمعها من الميدان بأن اغلب العائلات السورية اللاجئة في ولاية جيجل تنحدر من منطقتي حمص وحلب، في حين كانت تقطن بقية العائلات مناطق ريف حلب وهي عائلات متوسطة الحجم تضم في مجملها اربعة و خمس افراد (13 عائلة) قررت الهجرة الى الجزائر بدفع من امتلاك شبكت اتصالات وفرت المعلومات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر و كدلك وجود عائلات لاجئة منذ فترة فضلا عن سهولة الدخول الى الجزائر. وقد قامت جميعها بكراء شقق في عمارات او منازل مستقلة من اجل السكن وهي في غالبيتها منازل متقاربة سهلت عليها عملية التواصل فيما بينها.

2- الخصائص الاقتصادية لعائلات اللاجئين السوريين في ولاية جيجل :

بينت البيانات التي تم جمعها من ميدان الدراسة بان جل العائلات السورية اللاجئة بولاية جيجل تتدبر امور معيشتها من خلال العمل في مجالي التجارة و الاعمال المهنية ِ في حين تم تسجيل وجود خمسة عائلات تمتهن التسول في المساجد ومحطات البنزين و في بعض الساحات العمومية اعتمادا على النساء و الاطفال في حين يمتهن الرجال اعمال قلع الاسنان و الرقية في المنزل الذي يقطنونه.

وقد تم التفريق بين صنفين مختلفين من الاعمال، اذ تمارس الاعمال التجارية ارباب العائلات التي كانت مقيمة لوقت طويل في الجزائر جراء عملها مع شركة "ليد" والتي تعد من العائلات ذات القدرة المالية الافضل والتي تمكنت

من فتح محلات تجارية بالاشتراك مع جزائريين سمحت لها بامتلاك وضع مريح. ويمارس ارباب بعض الاسر اعمال مهنية في مجالات البناء ، التلحيم ، الطلاء ... والتي سمحت لها بتوفير عديد المتطلبات الضرورية للحياة.

هذا وتحصل غالبية العائلات على دخل شهري يتراوح بين 300 و 450 $ ويشتغل لمدة قرابة 10 ساعات يوميا ، في حين تتقاضى بعض العائلات قيمة شهرية تتراوح بين 300$ و 350$ ، وكلا الفئتين ينفقانها كلها في توفير متطلبات الحياة حسب ما عبر عنه المبحوثون. وهي تحصل احيانا على اعانات من افراد العائلة من اجل حل بعض المشكلات التي يمكن ان تطرا. كما ان عددا محدودا منها يساعد بعض اقاربه المقيمين حاليا في سوريا مالية من جهات رسمية او عائلات جزائرية.

وبالنسبة للعائلات التي تمتهن التسول ، فان مداخيلها انخفضت مقارنة بما كانت تحصله في السنوات الثلاثة الاولى من التواجد في الجزائر ، الا ان ما يتم جمعه عادة ما يكون اكبر مما يتم جمعه من قبل العائلات الاخرى.

هذا وتستفيد جميع العائلات من مجموعة من الخدمات المجانية كالحق في المعالجة في المستشفيات و المصحات العمومية ، الحق في تمدرس الابناء على مستوى جميع الاطوار التعليمية ، مع استفادتهم من خدمات النقل و الاطعام و الصحة المدرسية.

من خلال ارسال بعض المال. كما عبر معظمهم (16عائلة) بانهم لا يحصلون على اية اعانات او مساعدات

5- آليات التكيف الاجتماعي لعائلات اللاجئين السوريين بولاية جيجل.

الجدول رقم (01): الاتصال بجزائريين في وسائل النقل العمومي

	أبداً		نادراً		أحياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الاتصال بجزائريين في وسائل النقل العمومي	02	10.52	09	47.36	05	26.31	02	10.52	02	05.25	19

يتضح من بيانات الجدول 01 بأن معظم عائلات الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل نادرا ما تتحدث مع عائلات جزائرية في وسائل النقل العمومي، وذلك بنسبة بلغت 47.36 % وهي نسبة تدل على محدودية التواصل بسبب محدودية التردد على هده الوسائل وكدلك الانشغال المستمر بالعمل من قبل الآباء. الا ان نسبة 26.31 % منهم أُقروا بقيامهم باتصالات في هدا الاطار، وهي نسبة تعبر عن الفئة التي لم تتكيف بعد بشكل متقدم وهي في حالة سعي دائم الى كسب علاقات جديدة تسهل من التعرف على جزائريين وايجاد فرص عمل أو بناء علاقات أسرية، فضلا عن السعي الى ايجاد أصدقاء مناسبين لأبنائهم.

الجدول رقم (02): التردد على أماكن تجمعات كبيرة.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
التردد على أماكن تجمعات كبيرة.	02	10.52	10	52.63	01	05.26	00	00	06	31.57	19

يتضح من بيانات الجدول2 بأن معظم العائلات السورية المهاجرة بولاية جيجل نادرا ما تتردد على المقاهي الجزائرية وذلك بنسبة بلغت 52,63 %وهي نسبة معتبرة تعكس عدم تعود السوريين على وجود هده المقاهي في الاحياء السكنية ،وتفضيلهم الالتقاء بالأصدقاء و العائلة في المتجر (مكان العمل) او في المنزل. كما ان الخروج مع العائلة لاماكن التنزه و الاستجمام محدود بسبس وضع الاسرة المالي و الحاجة الى توفير تلك الاموال لقضاء اغراض اخرى فضلا عن تفضيل مخالطة العائلات السورية المتواجدة في نفس المنطقة كألية لتنفيس وتخفيف الضغوط النفسية خاصة عند النساء

الجدول رقم 03: دعوة الجيران للزيارة و اقامة صداقات.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
دعوة الجيران للزيارة وإقامة صداقات	01	05.26	11	57.89	04	21.05	01	05.26	02	10.52	19

يتضح من بيانات الجدول 03 بأن جل العائلات السورية نادرا ما تتبادل الدعوات و الزيارات مع عائلات جزائرية بولاية جيجل و دلك بنسبة بلغت 57,89 %وهي نسبة مرتفعة ترجع اساسا الى تفضيل العائلات السورية لبناء شبكة علاقات مع عائلات سورية سواء من الأقارب أو ممن تعرفوا عليهم حديثا وكذلك ميل عائلات المجتمع الجيجلي الى الحد من العلاقات الأسرية. غير أنه تم تسجيل وجود نسبة من العائلات عادة ما تتبادل الزيارات واللقاءات 15,78 % وهي زيارات تتم أساسا مع العائلة التي أجرت لها المنزل أو بعض أصدقاء الزوج الذين تعرف عليهم أثناء فترة عمله بالجزائر في فترة سابقة، وأنهم يتبادلون الزيارات في الأعراس والمناسبات كذلك، هم على اتصال شبه مستمر بالهاتف.

الجدول رقم (04): السماح للاطفال بمخالطة أطفال جزائريين

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
السماح للاطفال بمخالطة أطفال جزائريين	00	00	00	00	01	05.26	01	05.26	17	89.47	19

يتضح من بيانات الجدول4 بأن الغالبية العظمى من العائلات السورية المهاجرة في ولاية جيجل تسمح لأبنائها بمخالطة أطفال جزائريين واقامة صداقات فيما بينهم سواء في مكان السكن أو في المدرسة، حتى مع العائلات التي تقيم معها العائلات السورية علاقة متينة، فقد عكست نسبة 89,47 %بأطفال العائلات السورية قد كونوا عدة صداقات في المدارس التي بدؤوا بالتردد عليها منذ سنة 2012 ودخولهم في جو التمدرس، كما أن ترحاب العائلات الجزائرية والرغبة في مساعدة الأطفال على الاندماج سهل من حدوث هذا التفاعل.

الجدول رقم (05): مشاركة بعض الجيران أفراحهم

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
مشاركة بعض الجيران أفراحهم	03	15.78	02	10.52	08	42.10	02	10.52	04	21.05	19

يتضح من بيانات الجدول 5 بأن نسبة كبيرة من العائلات السورية تساعد الجيران في بعض الأحيان في الاحتفال بازدياد أو زواج أو ختان أفراد من أسر جزائرية، وذلك بنسبة 42,10 %وهي نسبة ترتبط أكثر بالأسر السورية التي كان ربها يعمل لمدة طويلة في الجزائر قبل توتر الأوضاع، وكذلك بالعائلات السورية التي لجأت في السنوات الأولى من الأزمة. اضافة الى بعض العائلات التي أقامت علاقة مصاهرة من العائلات الجزائرية والتي تتلقى دعوات لحضور هذه المناسبات بشكل شبه دائم.

الجدول رقم (06): مشاركة العائلات الاحتفال بالأعياد

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
مشاركة العائلات الاحتفال بالأعياد	00	00	00	00	00	00	02	10.52	17	89.47	19

يتضح من بيانات الجدول 6 بان جل العائلات السورية المهاجرة في الجزائر تشارك أفراد وعائلات جزائرية الاحتفال بالأعياد الدينية، فبسبب الاشتراك في الدين والمذهب والتشابه في عديد العادات والتقاليد الخاصة بهذه المناسبات، يتبادل الاباء التهاني والتبريكات بمناسبة العيد، يؤدون الصلوات، وتتبادل الأسر أجزاء من الأضاحي كما تتزين النسوة وتتبادل الزيارات مع العائلات التي تقيم علاقات طيبة معها. فضلا عن تشجيع الأطفال على الخروج والاحتفال نمع أطفال الجيران.

الجدول رقم (07): الحصول على مساعدات من عائلات جزائرية.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	

الحصول على مساعدات من عائلات جزائرية.	13	68.42	04	21.05	01	05.26	00	00	00	00	19

يتضح من بيانات الجدول7 بأن نسبة كبيرة والمقدرة68,42 %من العائلات السورية المهاجرة بولاية جيجل لا تطلب مساعدات من عائلات جزائرية، اذ أقر معظم من تم اجراء الدراسة معهم بأن السوري يشتغل ويكد من أجل توفير متطلبات حياته وأنه متعود على هذا النمط من الحياة، الا أنه تم تسجيل حصول بعض العائلات على مساعدات في شكل اعارة سيارة، توصيل الى المستشفى في وقت متأخر، معلومات حول كيفية الكراء، الحصول على عمل، الحصول على هدايا من وقت لأخر من أصدقاء جزائريين.

6- آليات التكيف الاجتماعي لعائلات اللاجئين السوريين بولاية جيجل.

الجدول رقم (08): العمل.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
العمل	&0	05.26	00	00	02	15.78	03	15.78	13	68.42	19

يتضح من بيانات الجدول8 بان غالبية الاسر المهاجرة بولاية جيجل يعيلها الاباء الذين يمارسون بالأساس اعمالا تجارية و مهنية. فعلى الرغم من عدم امتلاكهم لتصاريح عمل، الا ان اغلبهم انخرط في مهن الطبخ، البناء، التجارة. خاصة اللدين أولئك الذين قدموا منذ سنة 2013الى الجزائر كما تم تسجيل قيام فئة منهم ممن امتلكوا اقامات في فترة سابقة في الجزائر وعملوا في الصحراء الجزائرية ببناء شراكة مع الجزائريين حيث يساهموا برأس المال ويتكفل الجزائري بتوفير السجل التجاري كما تم تسجيل فئة مهاجرين أخرى، تمتهن الرقية وطب الاسنان بشكل تقليدي في المنزل الذي تقطن به ويشكل فردي دون الحاجة الى أية وثائق رسمية، وكذلك قلة ممن لا يعملون بسبب أنهم يمتلكون شهادة جامعية وأن القيام بوظيفة ذات طابع اداري غير ممكن.

الجدول رقم (09): التنقل الى ولايات أخرى من أجل العمل

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الانتقال للعمل في ولايات اخرى	18	94.73	00	00	00	00	01	00	00	00	19

يتضح من بيانات الجدول 9 بأن جل الاباء في العائلات السورية المهاجرة في الجزائر يعملون بالقرب من مكان اقامتهم، عدا قلة ممن يمتلكون وثيقة اقامة مؤقتة لمدة أشهر صادرة عن مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، تسمح لهم بالانتقال والبقاء لمدة طويلة نسبيا على خلاف بقية أفراد العائلات التي تجدد اقامتها كل

شهرين لدى مصالح الولاية ويتطلب تغيير مقرها بعض الاجراءات التي لا يفضلون التعامل وفقها كما أن طبيعة العمل الممارس وامكانية القيام به على مستوى الولاية.

الجدول رقم (10): مساعدة الزوجة في تحصيل مداخيل للأسرة

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
مساعدة الزوجة في تحصيل مداخيل للأسر	13	68.42	00	00	02	15.78	4	21.05	00	00	19

يتضح من بيانات الجدول 10 بأن نسبة كبيرة من الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل لا تسمح للزوجات بممارسة أي عمل أو نشاط يدر دخلا، ودلك بنسبة بلغت 68.42 % ودلك راجع الى التعود على عمل الزوجة فقط في المنزل وتكريس وقتها وجهدها فقط لخدمة البيت والأبناء حسب ما عبروا عنه. الا أنه تم تسجيل عمل المرأة في بعض العائلات، بحيث تقمن بطلب الصدقات في المساجد وبعض الأماكن العمومية، وكدلك بيع المناديل الورقية على حافة الطرقات الرئيسية، كونها المعيل الرئيس لعائلتها. فالأب يفضل البقاء في البيت أو ممارسة بعض الأعمال التي لا تلقى طلبا اجتماعيا كبيرا.

الجدول رقم (11):تأخير دفع ثمن الايجار.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
تأخير دفع ثمن الايجار	07	84.36	02	52.10	10	36.52	00	00	00	00	19

يتضح من بيانات الجدول 11 بأن نسبة مهمة (52.36 %) من الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل أقرت بتفهم أصحاب المنازل التي قاموا بتأجيرها الظروف التي يمكن أن تحول دون دفع ثمن الايجار الدي تم الاتفاق عليه في الوقت المطلوب، اد عادة ما يتم دفع مقابل ايجار سنة كاملة مقدما بقيمة مالية تتراوح بين 1500 دولار و 2000 دولار. غير أن

التغير في ظروف العمل ومتطلبات الحياة المتغيرة من فترة لأخرى قد يصعب من عملية دفعها.

في حين عبر البقية عن ضرورة دفع ثمن الايجار في الوقت المطلوب كاملا ودون أي تأخير، وأنهم قد يقتطعون هدا المبلغ من مخصصات مالية أخرى من أجل تسديده على الرغم من ارتفاعه النسبي باعتبار المنطقة التي يقع فيها منطقة ساحلية يكثر الطلب فيها على هده المساكن في فترة الصيف.

الجدول رقم (12): الحصول على اعانات مالية من سوريين.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الحصول على اعانات مالية من سوريين	02	52.10	04	05.21	13	42.68	00	00	00	00	19

يتضح من بيانات الجدول 12 بأن نسبة معتبرة من الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل تحصل على دعم مالي في شكل اعانة مالية أو سلفة من عائلة سورية مهاجرة، ودلك بنسبة بلغت 68.42 % .دعم يأتي في الغالب من العائلات التي تربطها بها صلة قرابة (أخ، أخت، عم ...) أو علاقة مصاهرة، والدين هم على اتصال شبه مستمر فيما بينهم، وهو دعم يرتبط بقدرة الأقرباء على تقديمه وكدلك مدى الحاجة الى الاعانة.

دعم لا تحصل عليه عائلات سورية أخرى ممن لا تملك شبكة علاقات اجتماعية وطيدة، أو ممن لا يمكن لعائلاتها المهاجرة في الجزائر أن تقدمه، لهدا فهي عادة ما تتدبر شؤونها الحياتية بمفردها.

7- الأثار الاجتماعية لتكيف العائلات السورية في ولاية جيجل، الجزائر.

الجدول رقم (13): ائتمان عائلات جزائرية في حال السفر.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
ائتمان عائلات جزائرية في حال السفر	00	00	00	00	01	26.05	01	26.05	17	47.89	19

يتضح من بيانات الجدول 13 بأن غالبية العائلات الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل تأتمن عائلات جزائرية على أفرادها في حال سفر الأب أو غيابه عن المنزل وحتى عودته، ودلك بنسبة بلغت 89.47 % .اد يلجأ الأب في الغالب الى العائلة التي أجرت لها المنزل، أو الى عائلة أصدقائه المقربين بحكم تكون علاقة وطيدة وثقة متبادلة بين الأبوين.

الجدول رقم (14): الرغبة في الاستقرار في الجزائر.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	

الرغبة في الاستقرار في الجزائر	02	52.10	00	00.	00	00	01	26.05	16	21.84	19

يتضح من بيانات الجدول 14 بأن غالبية الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل تفكر في الاستقرار في الجزائر والعيش لمدة أطول حتى بعد افراج الأوضاع في سوريا، وذلك بنسبة بلغت 84.21 % .اد أن العديد منهم وجد تشابها كبيرا في طريقة التفكير والمناخ الاجتماعي العائلي الدي تتصف به المنطقة، فالعديد منهم اختار الاستقرار بالمنطقة بسبب طبيعتها المحافظة وملائمة هده الميزة لحياة عائلاتهم حسب ما أقروا به. هدا فضلا عن التسهيلات المتعلقة بتمدرس الأبناء وتوفير التغطية الصحية المجانية، لكن شريطة تسوية الأوراق التي تمكنهم من العمل بشكل شرعي.

هذا وقد تم تسجيل اهتمام عديد الآباء بالزواج من جزائريات حسب ما عبروا عنه ، وأن قلة منهم قد تزوجوا فعلا وهم في سعي لتثبيت الزواج بقرار عدلي للحصول على الاقامة الدائمة والاندماج أكثر في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم (15):مخالطة الأبناء لأصدقاء جزائريين.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
مخالطة الأبناء لأصدقاء جزائريين	00	00	00	00	03	78.15	02	52.10	14	68.73	19

يتضح من بيانات الجدول 15 بأن الغالبية الكبرى من أطفال الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل يخالطون أطفال جزائريين بشكل مستمر، وذلك بنسبة بلغت 73.68 % .فهم يخالطونهم يوميا في المدرسة وكدلك في أوقات الراحة وأوقات تناول وجبات الطعام في المطاعم المدرسية، كما يخالطون أطفال الجيران بعد الانتماء الى مجموعة أصدقاء قارة يلعبون معها وينجزون معها الواجبات المدرسية بشكل شبه دائم.

الجدول رقم (16):مخالطة الزوجة لجزائريات.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
مخالطة الزوجة لجزائريات.	01	26.05	14	68.73	01	26.05	01	26.05	02	52.10	19

يتضح من بيانات الجدول 16 بأن غالبية الأمهات في الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل تخالطن جزائريات بشكل نادر، وذلك بنسبة بلغت 73.68 ، وذلك مرده الى عدم تقبل أزواجهن في الغالب توطيد هده العلاقات وتفضيل بنائها والمحافظة عليها مع عائلات سورية بحكم المعرفة المسبقة بهن وكذلك سهولة عملية التواصل والتفاهم. كما ساهم انغلاق الأسر الجيجلية كدلك في الدفع الى تشكل هده الوضعية.

الجدول رقم (17):الاجتماع مع والتجول مع جزائريين.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الاجتماع مع والتجول مع جزائريين	00	00	00	00	02	52.10	02	52.10	15	94.78	19

يتضح من بيانات الجدول 17 بأن أرباب الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل يخالطون أطفال جزائريين يلتقون بجزائريين ويخالطونهم بشكل مستمر، وذلك بنسبة بلغت 78.94 % .فسواء تعلق الأمر بمناقشة أمور متعلقة بالعمل بحكم العمل معهم كشركاء أو أجراء، أو حاجتهم اليهم للحصول على العمل فهم في اتصال يومي معهم. كما أن هده المخالطة كونت جوا من الثقة المتبادلة فيما بينهم وعمقت من مستوى العلاقة لتتعداها الى الاعتماد المتبادل في حال حدوث مشكلات يومية لا يمكنهم حلها لوحدهم.

الجدول رقم (18):ممارسة بعض العادات والتقاليد الجزائرية.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
ممارسة بعض العادات والتقاليد الجزائرية	00	00	05	31.26	14	68.73	00	00	00	00	19

يتضح من بيانات الجدول 18 بأن جل الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل تمارس أحيانا بعض التقاليد الجزائرية، وذلك بنسبة بلغت 73.68 % . تقاليد تتجسد عادة في ارتداء الرجال للبرنوس الجزائري في فصل الشتاء، كما تحضر النساء أحيانا حفلات الأعراس والاحتفالات العائلية، وتقمن بتحضير بعض الأطباق الجزائرية.

الجدول رقم (19):الرغبة في تعميق العلاقة مع جزائريين.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الرغبة في تعميق العلاقة مع جزائريين	00	00	00	00	00	00	03	78.15	16	21.84	19

يتضح من بيانات الجدول 19 بأن كل الآباء في الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل ترغب في تعميق العلاقة مع جزائريين بشكل أكبر، وذلك بنسبة بلغت 100 % على الرغم من اختلاف مستوى تلك الرغبة من فرد لأخر، فبسبب التعود على نمط الحياة، الحاجة الى بناء علاقات للحصول على عمل، الرغبة في مصاهرة عائلات جزائرية كما حدث مع بعضهم وكذلك التشابه في نمط التفكير والقيم، يسعى الآباء الى توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتقويتها.

8- الأثار الاقتصادية لتكيف العائلات السورية في ولاية جيجل، الجزائر.

الجدول رقم (20):دفع ثمن الكراء في الوقت المناسب.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
دفع ثمن الكراء في الوقت المناسب	00	00	00	00	02	52.10	06	57.31	11	89.57	19

يتضح من بيانات الجدول 20 بأن غالبية الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل تدفع ثمن الايجار دائما في الوقت المتفق عليه سلفا، والدي يتم عادة بعد مضي سنة كاملة من ايجاره، وذلك بنسبة بلغت 57.89 ، نسبة ترجع أساسا الى اعطاء الأسر السورية الأولوية لدفعه بحكم تأثير على استقرار الأسرة، وكدلك الى ضرورة استيفاء شروط العقد وتجنب اية مشكلات قد تحصل جراء الاخلال به.

غير أنه تم تسجيل حالات أين صعب دفع مستحقات الكراء في الوقت المطلوب لدى بعض العائلات، وهو وضع اربك هده الأسر، كما قامت بتسويته عبر الاتفاق بشكل ودي مع المؤجر أو بالاستدانة من عائلات سورية دات صلة قرابة ودفع المستحقات حتى بعد نهاية مدة الايجار.

الجدول رقم (21):تغطية نفقات تمدرس الأبناء.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
تغطية نفقات تمدرس الأبناء	00	00	00	00	00	00	00	00	14	100	14

يتضح من بيانات الجدول 21 تمكن الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل من تغطية نفقات تمدرس أبنائها، فالدراسة مجانية في المدارس الحكومية، كما يستفيد التلاميذ في بعض المدارس من وجبة مجانية، وهي جوانب خففت عبئ التمدرس كما عبروا عنه. غير أنه تم تسجيل وجود بعض العائلات ممن لم تهتم بتسجيل ابنائها في المدرسة على الرغم من بساطة الاجراءات والشروط (جواز السفر، اثبات المستوى) وتوظيفهم في طلب الصدقات والتبرعات.

الجدول رقم (22):ادانة عائلات سورية مبالغ مالية.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
إدانة عائلات سورية مبالغ مالية	08	10.42	00	00	11	89.57	00	89.57	00	00	19

يتضح من بيانات الجدول 22 قيام قرابة نصف الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل أحيانا أسر سورية أخرى أموال من أجل تلبية متطلباتها الحياتية، خاصة في حال حدوث مشكلات طارئة، وذلك بنسبة بلغت 57.89

% . استدانة تقدم أساسا للعائلات دات علاقة قرابية وتصدر بشكل كبير عن العائلات التي قدمت الى الجزائر خلال الفترة الأولى من بداية الصراع المسلح، والتي سمحت لها ظروفها بادخار بعض المخصصات المالية.

الجدول رقم (23):الاستدانة من عائلات جزائرية.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الاستدانة من عائلات جزائرية.	17	47.89	02	52.10	00	00	00	00	00	00	19

يتضح من بيانات الجدول 23 بأن أإلب الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل لا تستدين من أسر جزائرية، ودلك بنسبة بلغت 89.47 % . اد أقر معظم المبحوثين بأنهم يفضلون اللجوء الى العائلات السورية التي تربطها علاقة عائلية من أجل حل أية مشكلات مالية. كما أن المساعدات التي تقدمها العائلات الجزائرية لها ويقبلونها تكون عادة مساعدات عينية أو في شكل خدمات.

الجدول رقم (24):امكانية شراء تذكرة سفر الى سوريا.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
امكانية شراء تذكرة سفر الى سوريا.	00	00	00	00	04	05.21	02	52.10	13	42.68	19

يتضح من بيانات الجدول 24 بأن أغلب الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل دائما ما يكون لديها الامكانيات المالية لشراء تذكرة سفر ذهاب واياب الى سوريا في حال الرغبة في دلك، ودلك بنسبة بلغت 68.42 % . فالدخول الشهرية التي يحصلون عليها والتي تتراوح بين 300 و 450 دولار شهريا تمكنهم من دلك. الا أنه تم تسجيل عدم قدرة بعضها على شرائها أحيانا بسبب الكبر النسبي لحجم الأسرة وعدم قدرتهم على توفير أموال، وان أي اضطرار يمكن أن يستجد سوف يدفعة الى الاستدانة من أجل شرائها.

9- تقييم تدخلات الدولة للتعامل مع المهاجرين السوريين في ولاية جيجل، الجزائر

الجدول رقم (25):التفكير في اللجوء الى مراكز الايواء المخصصة.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
التفكير في اللجوء الى مراكز الايواء	17	47.89	02	52.10	00	00	00	00	00	00	19

المخصصة.											

يتضح من بيانات الجدول 25 بأن جل الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل لم تفكر بتاتا في دخول مركز الايواء المخصص لهم، ودلك بنسبة بلغت 89.47 % . حيث أقر بعضهم بأنه قد أجر سكن مع عائلة اخوته، وأنه لا يمكنه اقتسام السكن مع أشخاص غرباء، كما عبر بعضهم عن جهلهم بوجود هدا المركز، هدا وأقر آخرون بأنه لابد من العمل من أجل توفير متطلبات الحياة وبأنهم متعودون على العمل و الكسب من أجل الحياة الأمر الدي لا يمكن تحقيقه في حال المكوث بالمراكز، وأخيرا عبر البعض منهم على ملائمة الوضعية الاقتصادية التي تعيشها البلاد خاصة خلال المرحلة الأولى من الهجرة، والتعاطف الشعبي الكبير مع اخوتهم السوريين في الدفع لإيجار مساكن خاصة.

الجدول رقم (26):حصول الأبناء على التعليم.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
حصول الأبناء على التعليم.	05	31.26	00	00	00	00	00	00	14	68.73	19

يتضح من بيانات الجدول 26 بأن معظم أبناء الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل يتمدرسون في مدارس حكومية، ودلك بنسبة بلغت 73.68 % . اد أن التسهيلات الكبيرة التي وضعتها السلطات الجزائرية ساهمت في الوصول الى هده النسبة، على الرغم من الارتباك الدي سجل خلال السنة الأولى من التواجد في الجزائر، والصادر عن قدوم تدفقات كبيرة من الأسر والتأخر عن فترة التسجيلات. غير أنه تم تسجيل مشكل تمدرس الأبناء في المرحلة الجامعية والدي يرتبط بموافقة السفارة السورية حسب ماعبروا عنه. هدا وسجلت نسبة من الأسر التي لم تقدم أبنائها للمدارس والتي بلغت 26.31 % .

الجدول رقم (27): الحصول على الرعاية الصحية.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
الحصول على الرعاية الصحية	00	00	00	00	00	00	00	00	19	100	19

يتضح من بيانات الجدول 27 بأن كل الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل تستفيد من حق العلاج المجاني في المستشفيات والمصحات العمومية الجزائرية، ودلك بنسبة 100 % ، وكدلك يستفيد الأبناء من الحق في الصحة المدرسية المجانية. الا أن شراء الأدوية واجراء بعض التحاليل في المخابر الخاصة أحيانا هو المؤرق الدي يطمحون في حله في هدا المجال.

الجدول رقم (28): امكانية العمل.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
إمكانية العمل	00	00	00	00	01	26.05	02	52.10	16	21.84	19

يتضح من بيانات الجدول 28 بأن جل الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل يقوم أربابها بممارسة أعمال على اختلاف مجالها ومدى توفرها، ودلك بنسبة 100 % ، فعلى الرغم من منع القانون لممارسة أي نشاط الا أن السلطات الجزائرية تغض الطرف عن ممارسة العمل شرط أن لا يتم الاخلال بالنظام العام.

الجدول رقم (29): امكانية تجديد الاقامة المؤقتة.

	ابداً		نادراً		احياناً		غالباً		دائماً		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
إمكانية تجديد الاقامة المؤقتة	00	00	00	00	00	00	00	00	19	100	19

يتضح من بيانات الجدول 29 بأن كل أفراد الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل يستفيدون من تجديد اقامتهم بسهولة في حال احترام النظام العام للبلد و المواعيد المخصصة لدلك، اد يتم الاتصال بمصالح الولاية قبل 15 يوما من انتهاء فترة الاقامة ويتم الحصول على تجديد لمدة 60 يوما بعد قرابة أسبوع من ايداع الطلب. الا ان العديد من المبحوثين يرون بأن مدة التجديد قصيرة نسبيا، خاصة بالنسبة للأسر التي لها عدد كبير من الأطفال، اد يتطلب الحصول على تجديد لجميع أفراد الأسرة التنقل لعدة مرات في المدة المخصصة وهو ما يكون لديهم ضغطا ويحد من حركتهمّ، فضلا عن الاضطرار لترك العمل و التنقل حسب ما عبروا عنه. كما أن هده الوضعية دفعت بالبعض منهم الى تفضيل طلب اللجوء من مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والحصول على اقامة صالحة لمدة 06 أشهر.

النتائج والتوصيات:

تعيش الأسر السورية المهاجرة بولاية جيجل ظروفا اجتماعية ملائمة تسمح لها بالتفاعل بشكل اجابي مع مختلف التشكيلات الاجتماعية الموجودة، حيث أسهم تقبل هؤلاء المهاجرين من قبل المجتمع والتشابه الكبير في قيم وثقافة العائلات السورية والجزائرية في تسهيل عملية التكيف و فتح المجال أمام مخالطات اجتماعية عديدة حاز فيها الأطفال على أوسع مجال. الا أن عدم السماح لهم بالعمل واظطرارهم للكسب بشكل غير رسمي قوض من امكانية تسهيل عملية التكيف و أربك الأداء الأسري. كما أن تدخلات الدولة جاءت متناسبة مع ما يحتاجه المهاجرون السوريون في الجزائر، اد سهلت الدولة الحركة الداخلية وجعلتها مفتوحة على مستوى جميع أرجاء الوطن، كما سهلت من اجراءات وشروط تمدرس الأبناء، فضلا عن حصول الأسر على العلاج المجاني و هي كلها جوانب أسهمت بشكل كبير في استقرار الأسر و سهلت عملية تكيفها.

غير أن محدودية الحركة بسبب قصر مدة الاقامة الشرعية، وتغير الظروف الاقتصادية للبلد في السنة الأخيرة حد من

امكانية رفع مستوى الاندماج وأوجد عدة وضعيات تستدعي التدخل من أجل التعامل معها، لهذا تقترح الدراسة جملة من التوصيات هي:

1- خفض مدة استخراج وثيقة الاقامة المؤقتة وتوحيد تواريخ تمديد هده الاقامات لكافة أفراد العائلة الواحدة.
2- تمديد مدة الاقامة المؤقتة بشكل منظم يضمن عدم الاخلال بالنظام العام للبلد.
3- التنسيق مع السفارة السورية فيما يتعلق بولوج حاملي شهادة الباكالويا السوريين للجامعة الجزائرية
4- اصدار تصاريح عمل ولو بشكل مؤقت.
5- المساعدة على القيام بالتحاليل الطبية في المصحات الخاصة.

قائمة المراجع:

أ – الكتب:

1- الأسرة في عالم متغير، الخولي سناء، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2004.
2- الصحة النفسية، كفافي علاء الدين، القاهرة، دار هجر للطباعة والتوزيع، 1997.
3- علم الاجتماع الأسري، نخبة من المتخصصين ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة 2010

ب– المجلات:

1- تقنين مقياس مدى التكيف لدى الدارسين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في مدينة الرياض، عبد العزيز بن عبد الله السنبل، مجلة كلية التربية، جامعة الامارات العربية المتحدة، العدد 22 ،2005.

ج– الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: قانون رقم 08-11 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق ل25 يونيو سنة 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب الى الجزائر واقامتهم بها وتنقلهم فيها. رقم 08 - 11 مؤرّخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 العدد 36، صادرة بتاريخ 08 جمادى الثانية 1429 الموافق ل 02 يونيو 2008.

د– الجرائد الالكترونية:

1-جريدة اليوم انفو الالكترونية، الجزائر تستقبل أكثر من 30 ألف لاجئ بسبب أحداث الربيع العربي والأزمة المالية *http://elyowm.info/?q=node/6886،2015/09/08 17 :53 ، ، الجزائر،*

2- جريدة الجزائر والعالم الالكترونية الصادرة بتاريخ 2015/08/27، جواز السفر يكفي السوريين لتسجيل أولادهم بمدارس الجزائر http://algeriaworld.net/2015/08/27،2015/09/08
، الجزائر يوم 2016/04/08، الساعة 22:33

3-جريدة السلام الالكترونية، مونية مسلم: الجزائر تدعّم برنامجها لحماية اللاجئين السوريين، *http://essalamonline.com/ara/watani/41771.html،2016/04/08 18 :30 ، ، الجزائر،*

4- أخبار الجزيرة نت يوم 2012/08/11: فصول دراسية لأبناء اللاجئين السوريين بالجزائر، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/8/11/،2016/04/08 23 :50 ، ، الجزائر،

5-جريدة النهار الالكترونية الصادرة بتاريخ 2015/01/02، انطلاق تطبيق قرار فرض الفيزا على السوريين بداية من الفاتح جانفي http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/231430-، الجزائر، 24: 23 2016/04/08

6- شبكة غربتنا، الوثائق المطلوبة من السوريين من اجل الحصول على تأشيرة دخول الى الجزائر

http://8rbtna.com،2015/09/08 20 :00 :الجزائر

7- جريدة الفجر الالكترونية، صادرة في 2015/04/05، الخارجية تضع حدا للجدل القائم حول وضعيتهم الجزائر ترفض منح السوريين حق اللجوء وتمدد إقامتهم

http://www.al-fadjr.com/ar/national/221975.html،2016/04/08 23 :00 ،الجزائر

هـ-المقابلات الصحفية

1- مقابلة صحفية مع بن حبيلس ، رئيسة الهلال الأحمر الجزائري، حصة مهمة خاصة لقناة العربية يوم (09 ماي 2015) : http://english.alarabiya.net/en/webtv/programs/special- ، syrian refugees in Algeria ، mission/2015/05/10/Syrian-refugees-in-: :Algeria.html يوم 2016/04/09: 03:37.

جودة الحياة والمعاش النفسي للاجئين السوريين

الدكتورة: بلفيلالي لبنى – جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر

ملخص الدراسة:

بما أن الجودة انعكاس للمستوى المعيشي والنفسي ونوعيته،فقد هدفت الدراسة إلى معرفة وقياس طبيعة المعاش النفسي وجودة الحياة لدى اللاجئ السوري، وكذلك معرفة درجات الجودة والفروق بين الجنسين في مستوى الجودة والكشف عن المعاش النفسي من صراع نفسي وحساسية نفسية وقلق عام واكتئاب. وقد أشارت النتائج المتوصل إليها من خلال إتباع المنهج الوصفي والأساليب الإحصائية المتبعة في التحليل إلى وجود مستوى جودة منخفض في أبعاد ومرتفع في أبعاد أخرى،كما أبثث الدراسة عن عدم وجود فروق بين الجنسين في مستوى الجودة.وأخيرا كشفنا عن وجود صراع نفسي وحساسية زائدة مع ظهور بوادر اكتئاب.

–الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، المعاش النفسي، اللاجئ السوري.

Résumé : étant donné que la qualité est le reflet du niveau de vie et la qualité – psychologique, visent à apprendre et étudier la nature de la pension de mieux-être psychologique pour les réfugiés, ainsi que la connaissance des différences entre les sexes et de la qualité du niveau de qualité de la mesure et détecter les conflits psychologiques pension moi-même et sensibilité psychique et inquiétude et dépression. Les résultats ont indiqué par des méthodes descriptives et statistiques utilisées dans l'analyse de l'existence de mauvaise qualité dans des l'étude sur l'absence de .proportions élevées dans d'autres dimensions différences entre les sexes en qualité. Enfin révélé l'existence d'un conflit moi-même et hypersensible avec des signes de dépression.

. **-Mots clés** : qualité de vie, pension psychologique, syriens réfugiés

مقدمة:

تمر المجتمعات اليوم بمرحلة سريعة التغيير في جميع جوانب الحياة وعلى كافة الأصعدة، وقد تولدت عن هده الأوضاع حالة من الارتباك وعدم الاستقرار في مختلف الميادين والنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى شعور بالقلق نحو المستقبل بصورة جعلت الاستمتاع بالحياة أمرا صعب المنال لكل فئات المجتمع.

اهتمت بدراسة جودة الحياة علوم كثيرة من بينها علم النفس حيت تم تبني هدا المفهوم في مختلف التخصصات النفسية، النظرية والتطبيقية،فقد كان لعلم النفس السبق في تحديد وفهم المتغيرات المؤثرة على جودة حياة الإنسان،ويرجع دلك في المقام الأول إلى أن جودة الحياة في النهاية هي تعبير عن الإدراك الذاتي لتلك الجودة فالحياة بالنسبة للإنسان هي ما يدركه منها(الأشول،2005)وتشير الكثير من البحوث والتقارير في المجالات السابقة،إلى أن مفهوم الجودة يطلق أساسا على الجانب المادي والتكنولوجي،ولكنه لقي رواجا كبيرا كمفهوم للدلالة على بناء الإنسان ووظيفته،بحيث تعبر جودة الإنسان على حسن توظيف إمكانياته العقلية،ومشاعره

وقيمته الدينية والاجتماعية والإنسانية،وإشعاره بالراحة النفسية والاستقرار بما يفي بغرض تحقيقه جودة الحياة وجودة المجتمع، وكما أشار "دير"(1999)لجودة الحياة أنها الإدراكات الحسية للفرد تجاه مكانته في الحياة من الناحية الثقافية،ومن منظومة القيم في المجتمع الذي يعيش فيه الفرد،وكذلك علاقته بأهدافه وتوقعاته وثوابته ومعتقداته وتشمل الحالة النفسية ومستوى الاستقلال الشخصي.هدا الاهتمام جعل المفكرين يطلقون على هدا العصر عصر الجودة وأصبح المجتمع العالمي ينظر إلى جودة الحياة والتنمية الإنسانية وجهان لعملة واحدة.(مجدي عبد الكريم،2006: 81) وتعتبر جودة الحياة من المصطلحات الحديثة التي ارتبطت بعلم النفس الإيجابي،ويعد علم النفس من بين العلوم التي اهتمت بجودة الحياة،وكان له السبق في فهم وتحديد المتغيرات المؤثرة في جودة حياة الإنسان،حيث أن السلوك الإنساني هو الذي يساهم في تحقيق أو عدم تحقيق جودة البيئية المحيطة بالإنسان،ويرى "روق"(2006)بأن جودة الحياة هي الإحساس الإيجابي بحسن الحال كما يرصد بالمؤشرات السلوكية التي تدل على ارتفاع مستويات رضا الفرد عن ذاته وعن حياته بشكل عام وسعيه المتواصل لتحقيق أهداف شخصية مقدرة،وذات قيمة ومعنى بالنسبة له واستقلاليته في تحديد وجهة ومسار حياته وإقامته لعلاقات إيجابية مع الآخرين، كما ترتبط جودة الحياة بكل من الإحساس العام بالسعادة والسكينة والطمأنينة النفسية فالخبرة الذاتية والسمات الشخصية الإيجابية والعادات الإيجابية تؤدي إلى تحسين جودة الحياة، وتجعل لها قيمة وتحول دون الأعراض المرضية التي تنشأ عندما لا يكون للحياة معنى وتنمي الإبداع ومرونة التفكير، وحل المشكلات.

وعلى الرغم من أن مصطلح الجودة يطلق أساسا على الجانب والتكنولوجي، لكن يمكن استخدامه للدلالة على بناء الإنسان ووظيفته ووجدانه، وجودة الإنسان هي حسن توظيف لإمكانياته العقلية والإبداعية، وإثراء وجدانه ليتسامى بعواطفه ومشاعره وقيمه الإنسانية، وتكون جودة الحياة وجودة المجتمع.(رغداء علي،2012: 151)

ومن المعروف أن الصراع النفسي يعد من الأمور الطبيعية والسوية على اعتبار أن كل إنسان يمكن أن يصادف أو يعيش أشكالا متعددة من الصراع النفسي،ودلك بدرجات مختلفة بحيث يمكن اعتبار هدا الأخير ضرورة معيشية لا مفر منها ولكن الفشل في حل هدا الصراع يمكن أن يدي إلى عدة اضطرابات نفسية وخللا في الجودة الكاملة التي تحدث عنها العلماء في الآونة الأخيرة . ومن هنا تمحورت اشكاليتنا التالية:

- ما طبيعة مستوى جودة الحياة لدى أفراد العينة وكيف هو معاشهم النفسي.

ومن هنا تمحورت لدينا الفرضيات التالية:

- درجة مستوى جودة الحياة باختلاف مجالاتها الستة عند أفراد العينة حسب مقياس جودة الحياة لمنظمة الصحة العالمية مرتفع.
- توجد فروق دالة إحصائيا في كل مجال من مجالات جودة الحياة في متوسطات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس.
- مستوى الصراع النفسي عند أفراد العينة مرتفع.
- مستوى الحساسية التفاعلية عند أفراد العينة مرتفع.
- مستوى القلق العام لدى أفراد العينة مرتفع.

- مستوى الاكتئاب لدى أفراد العينة مرتفع.

-أهمية الدراسة:

-تكمن أهمية الدراسة الحالية في محاولة معرفة مستوى جودة الحياة لدى أفراد العينة.

-قلة الأبحاث والدراسات العلمية التي تخص الموضوع .

-محاولة معرفة طبيعة المعاش النفسي لدى أفراد العينة.

-الازدياد الكثير لهده الفئة في الآونة الأخيرة نظرا للظروف التي تعيشها بلدانهم.

-التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

- جودة الحياة:

-تعريف منظمة الصحة العالمية(1995):جودة الحياة هي إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة وأنساق القيم التي يعيش فيها ومدى تطابق أو عدم تطابق دلك مع أهدافه، توقعاته وقيمه واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية.حالته النفسية، مستوى استقلاليته، علاقته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية،وعلاقته بالبيئة بصفة عامة.وبالتالي فإن جودة الحياة بهذا المعنى تشير إلى تقييمات الفرد الذاتية لظروف حياته.

وهو التعريف المتبنى من طرف الباحثة.(Whoqolgroup.1995)

- المعاش النفسي:

- حالة نفسية تقيسها مجموعة من المقاييس المستعملة من طرف الباحثة وتتمثل فيما يلي الصراع النفسي،الحساسية التفاعلية، القلق العام، الاكتئاب.

-اللاجئ السوري:

-هو الشخص الذي عبر الحدود الدولية لبلاده مضطرا لمغادرة مكان إقامته بسبب الأوضاع السياسية داخل بلاده بهدف البحث عن الأمان والحفاظ على الحياة.

-منهج الدراسة:

-تعتبر الدراسة الحالية من بين الدراسات الوصفية التي تستهدف دراسة الظاهرة كما وجدت في الواقع وهي جودة الحياة والمعاش النفسي لعينة من اللاجئين السوريين.

-ويعرف المنهج الوصفي بأنه" دراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها وتفسيرها بغرض الوصول إلى استنتاجات مفيدة إما لتصليح هدا الواقع أو تحديثه أو استكماله أو تطويره لتكون فهما للحاضر أو توجيها للمستقبل"(رمضان القدافي،2000،ص289) .

-عينة الدراسة:

-لقد تكونت عينة الدراسة من 25 لاجئ سوري اختيروا بطريقة عشوائية، تتراوح أعمارهم ما بين2و45 سنة ودوي مستويات تعليمية مختلفة،منهم 15أنثى و10دكور.

-أدوات جمع البيانات:

بغرض جمع البيانات قامت الباحثة بتوظيف العديد من المقاييس وهي:

-مقياس جودة الحياة لمنظمة الصحة العالمية:

-تم إعداد البنود من خلال خمسة عشر مركزا تابع للمنظمة عبرة اثني عشر لغة،وحدت هده المراكز جوانب الحياة التي تعد مهمة في قياس نوعية الحياة.وشملت الصيغة الاستطلاعية الأصلية مائتان وخمسة وثلاثون بندا،وطبقة هده الصيغة في خمسة عشر مركزا ميدانيا بلغات مختلفة عبر العا لم وتم اختيار أفضل مئة بنود وسميت هده الصيغة المقياس المئوي لنوعية الحياة مئة. وتكون المقياس من ستة مجالات أساسية: الجسمية،النفسية،الروحية، البيئية، ومستوى الاستقلال، والعلاقات الاجتماعية.

-وهده المجالات تحتوي على أربعة وعشرين عاملا ومقياسا فرعيا،كل مقياس تندرج تحته أربع،عبارات وبدلك يصبح عدد العبارات ستة وتسعون عبارة،إضافة إلى دلك يوجد بعد إضافي تندرج تحته أربعة بنود لقياس جودة الحياة بشكل عام و الصحة العامة،وهدا البعد لا يدخل في مجالات جودة الحياة،ولكن يتم تحليله كجزء من مقياس جودة الحياة،وتتم الإجابة على بنود هدا المقياس باستخدام طريقة "لبكرت " ودلك على تدرج من خمسة نقاط لتقدير الشدة والتكرار أو لتقيم الصفات المختارة لجودة الحياة.

-وقد تم تقدير الخصائص القياسية لهدا المقياس على عينات غير متجانسة من المرضى و الأسوياء(ن=4802) عبر خمسة عشرة مركزا تابعا للمنظمة في أقطار مختلفة، وأظهرت نتائج الدراسات أن المقياس يتمي بخصائص سيكومترية عالية جدا(شيخي مريم،2013: 119-123).

قام أحمد حسين أحمد محمد(2011) بترجمة بنود المقياس من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية بإتباع الخطوات التالية:

- قام بمخاطبة منظمة الصحة العالمية للحصول على الموافقة لترجمة المقياس واستخدامه للحصول على النسخة الأصلية للمقياس.

-بعد أن حصل الباحث على المقياس قام بترجمته للغة العربية، ولقد راعى الباحث أثناء الترجمة شروط صياغة البنود للاختبارات النفسية، كما تم عرض هده النسخة على أحد المختصين لمراجعتها لغويا ونحويا.

-قام أحد المختصين في اللغة الانجليزية بإعادة ترجمة المقياس من اللغة العربية إلى اللغة الانجليزية مرة أخرى.

*صدق وثبات المقياس:

لقد تم تقدير الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ على عينة الدراسة.

-الجدول التالي يوضح معامل ثبات ألفا للمجالات الرئيسية والعوامل الفرعية لمقياس منظمة الصحة العالمية لجودة الحياة:

المجالات الرئيسية والعوامل الفرعية	معامل ألفا كرونباخ
جودة الحياة العامة والصحة العامة	0.80

المجال الأول(الجسمي)	0.70
المجال الثاني(النفسي)	0.75
المجال الثالث(مستوى الاستقلال)	0.80
المجال الرابع(العلاقات الاجتماعية)	0.83
المجال الخامس(البيئة)	0.79
المجال السادس (المعتقدات الدينية)	0.82

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيم ألفا مرتفعة بالنسبة لجميع المجالات والعوامل الفرعية الخاصة بمقياس جودة الحياة بالنسبة للعينة مما يشير إلى ثبات جيد للمقياس.

-صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب معاملات الاتساق الداخلي كمؤشر للصدق، من بيانات العينة الكلية ودلك من خلال حساب الارتباط بين الدرجة على العامل الفرعي والدرجة الكلية للمجال الذي يندرج تحته. وكذلك حساب معامل الارتباط بين البنود ودرجة العوامل التي تندرج تحتها هده البنود، وعلى الرغم من أن البعض يرى أن كل أساليب الاتساق الداخلي تندرج أساسا تحت مفهوم الثبات، إلا أن أناستازي وأوربينا(1997) أشارا إلى أن بعض الأوصاف المنشورة لاختبارات معينة في مجال الشخصية على وجه الخصوص تشير لتقدير صدق الاتساق الداخلي (صفوت فرج،2007:283)

-الجدول التالي يوضح قيم معامل الارتباط بين جودة الحياة العامة والصحة العامة وبين المجالات الستة الرئيسية للمقياس:

العوامل الفرعية	معامل الارتباط الرئيسية	العوامل الفرعية	معامل الارتباط الرئيسية
المجال الأول(الجسمي)		القدرة على العمل	0.74
الألم وعدم الراحة	0.80	المجال الرابع (العلاقات الاجتماعية)	
الطاقة والتعب	0.84	العلاقات الشخصية	0.72
النوم والاسترخاء	0.83	الدعم الاجتماعي	080
المجال الثاني(النفسي)		النشاط الجنسي	0.76
الشعور الإيجابي	0.72	المجال الخامس(البيئة)	
التفكير والتعلم	0.70	الأمن والأمان الجسمي	0.62
تقدير الذات	0.80	البيئة المنزلية	0.70
صورة الجسم	0.75	المصادر المالية	0.69

الشعور السلبي	0.66	الرعاية الصحية والاجتماعية	0.63
المجال الثالث(مستوى الاستقلال)		القدرة على اكتساب معلومات ومهارات	0.72
القدرة على الحركة	0.72	الترقية	0.71
أنشطة الحياة اليومية	075	البيئة الطبيعية	0.72
الاعتماد على الأدوية والعلاج	0.80	وسائل المواصلات	0.65

يتضح من خلال الجدول السابق بأن جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى الدلالة المعنوية 0.05 وهو مستوى نوعا ما مرتفع ومؤشر جيد ودال على صدق وثبات المقياس.

-الجدول التالي يوضح معاملات الارتباط بين الحياة العامة والصحة العامة والمجالات الرئيسية لمقياس جودة الحياة:

المجالات الرئيسية	**معامل الارتباط بجودة الحياة العامة والصحة العامة**
المجال الأول(الجسمي)	0.72
المجال الثاني(النفسي)	0.69
المجال الثالث(مستوى الاستقلال)	0.71
المجال الرابع(العلاقات الاجتماعية)	0.75
المجال الخامس(البيئة)	0.62
المجال السادس (التدين)	0.59

يتضح من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين الجودة بشكل عام والصحة العامة، وبين المجالات الرئيسية لمقياس جودة الحياة كانت دالة ند مستوى 0.01 وهدا ما يدل على صدق المقياس.

-مقياس الصراع النفسي:

أعد هدا المقياس مكونتي وآخرون(1995) ودلك لقياس جوانب الصراع النفسي وصراع الفرد في علاقات بالآخرين،ويتكون هدا المقياس من25بندا أو عبارة صيغة على شكل رغبات متناقضة أو على شكل رغبة خوف في نفس الوقت،ويجيب الفرد على كل عبارة بإجابة واحدة من بين اختيارين هما تنطبق أو لا تنطبق.وقد وضع لهاتين الاستجابتين وزنين هما تنطبق(2)،لا تنطبق(1)يستخدم الجمع الجبري في حساب الدرجة الكلية التي يحصل

عيها المفحوص على المقياس، الدرجة المرتفعة تشير إلى الفرد من الصراع والعكس صحيح(الدسوقي2007: 184-185).

بالنسبة لثبات المقياس تم تطبيقه على عينة الدراسة، ثم أعيد تطبيقه مرة أخرى على المجموعة نفسها بفاصل زمني قدره15يوما، ثم قمنا بحساب معامل الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني حيث بلغ0.89وهو معامل دال إحصائيا عند مستوى 0.01.

-قائمة مراجعة الأعراض:

أعد هده القائمة للبيئة العربية عبد الرقيب البحري(1984)نقلا عن ديروجاتس وآخرون ،وقد صممت هده القائمة لتشخيص الأعراض السلوكية،وتشمل القائمة 90عبارة تندرج تحت تسعة أبعاد فرعية هي الأعراض الجسمانية،والوسواس القهري والحساسية التفاعلية،والاكتئاب،والقلق العام،والعدوان،والخوف،والبار انويا،التخيلية،والدهانية،ويتم تصحيح كل مقياس فرعي بالقائمة باستخدام مفتاح التصحيح الخاصة به،ويطلب من المفحوص أن يجيب على كل عبارة من عبارات القائمة تبعا لبدائل خمسة تتراوح من صفر إلى 3درجات.

لحساب صدق القائمة الدراسة الحالية قمنا بالصدق التجريبي عن طريق تطبيق القائمة على عينة الدراسة وكانت معاملات الارتباط على الترتيب .0.69لقياس الأعراض الجسمانية،0.77لمقياس الوسواس القهري،0.70لمقياس الحساسية التفاعلية،0.70لمقياس الاكتئاب،0.90لمقياسالقلق العام،0.83لمقياس العدوان،0.79امقياس الخوف،0.88لمقياس البارانويا التخيلية،و0.99لمقياس الذهنية.

أما بالنسبة لثبات القائمة فقد قمنا بتطبيق المقياس على عينة الدراسة وأعيد تطبيق القائمة بعد15يوما، ثم حساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة في التطبيق الأول والثاني، حيث بلغ معامل الارتباط 0.96وهو معامل مرتفع ودال إحصائيا عند مستوى0.01.

-إخبار القلق لكاتل:

هو أداة واسعة الاستخدام في مجال البحوث العادية،وفي مجال الدراسة إذ أنه يتصف بالخصائص السيكومترية الأساسية للقياس الجيد،كالصدق والثبات والقدرة على التميز،وهو عبارة عن مجموعة40بندا،والتي بإمكانها أن تكشف لنا عن شدة القلق لدى الأفراد الممتدة أعمارهم من14سنة فما فوق.

كما أن هدا الاختبار مترجم إلى اللغة العربية من طرف الجمعية الجزائرية للبحث في علم النفس سنة2000، والاختبار يمثل مجموعة(أ)الأسئلة من(1إلى20).القلق المقنع، أما المجموعة(ب)تمثل مجموع النقاط للبنود من(21إلى40)تمثل القلق الظاهري، ولتصحيح الاختبار نعتمد على مجموع النقاط(أ)و(ب) للحصول على درجة القلق التي تمتد من أدنى درجة هي0إلى أعلى درجة80.وقد بلغ الاختبار درجة عالية من الثبات الداخلي، حيث قدرت درجة معامل ألفا80. 0=&أما بالنسبة للصدق التلازمي للإخبار فقدر معامل الارتباط 0.75(11 – cattel) ،1961 :5

ولقد عمدنا في الدراسة الحالية حساب ثبات الاختبار على عينة الدراسة فبلغ0.86،أما الصدق التلازمي بين درجات مقياس القلق لكاتل ودرجات مقياس سبيليرجو بلغ 0.74.

-مقياس آرون بيك للاكتئاب:

وضع هدا المقياس الطبيب النفساني آرون بيك وتتمثل العبارات المدرجة في المقياس في صورته الحالية فيما يلي،الحزن،التشاؤم،الشعور بالفشل،عدم الرضا،الشعور بالذنب،عدم حب الذات،ايداء الذات ،الانسحاب الاجتماعي،التردد،تغيير تصور الذات،صعوبة العمل،والتعب وفقدان الشهية.تتراوح الدرجة الحالية للمقياس مابين(0-39)،وتقوم طريقة التصحيح على جمع الدرجات الخام،فإذا تجاوزت الدرجة العليا 16هناك اكتئاب شديد،أما بالنسبة لمعامل ثبات المقياس بلغ0.86أما الصدق التلازمي بين مقياس أبيك ومينوستا المتعددة الأوجه قدر ب0.75،كما وجد أن معامل الارتباط بينه وبين مقياس هاميلتون هو0.75(بلعزوق،1991 228).

كما عمدنا في الدراسة الحالية إلى حساب ثبات المقياس عن طريق التجزئة النصفية غلى أفراد العينة: وبلغ معامل الثبات 0.75 أما الصدق التلازمي بين مقياس بيك ومينوستا المتعدد الأوجه على العينة فلقد بلغ 0.79 عند مستوى دلالة 0.01 وهي قيم تدل على درجة جيدة من الثبات.

-نتائج البحث وتفسيرها:

***عرض ومناقشة الفرضية الأولى:**

* درجة مستوى جودة الحياة باختلاف مجالاتها الستة عند أفراد العينة حسب مقياس جودة الحياة لمنظمة الصحة العالمية مرتفع:

الجدول التالي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمستويات جودة الحياة:

أبعاد جودة الحياة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوعية الحياة والصحة العالمة	2.03	0.60
المجال الجسمي	11.91	1.60
المجال النفسي	9.39	1.11
مجال الاستقلال	3.02	0.80
مجال العلاقات الاجتماعية	5.89	1.20
مجال البيئة	8.25	1.50
مجال المعتقدات الدينية	2.30	0.25

نلاحظ من خلال الجدول التالي تفاوت ملحوظ في مستويات جودة الحياة لدى أفراد العينة حسب إجاباتهم ونلاحظ كذلك أن متوسط استجابات الأفراد على مستويات جودة الحياة (مستاء، غير مستاء، راض) تختلف من مجال إلى مجال في جودة الحياة.

***عرض ومناقشة الفرضية الثانية:**

-توجد فروق دالة إحصائيا في كل مجال من مجالات جودة الحياة في متوسطات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس:

-الجدول التالي يوضح اختبار(ت) لدراسة الفرق:

المقياس	قيمة(ت)	مستوى الدلالة
المجال الجسمي	1.25	0.01
المجال النفسي	0.75	0.01
مجال الاستقلالية	0.78	0.01
مجال العلاقات	2.13	0.01
مجال البيئة	0.53	0.01
مجال المعتقدات	1.02	0.01
الدرجة الكلية	1.25	0.01

يتضح من خلال الجدول التالي مايلي:

- وجود فروق دالة إحصائيا بين الإناث والذكور في المجال الجسمي، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإناث والذكور في المجال النفسي ومجال الاستقلالية والمجال البيئي والمعتقدات، أما فيما يخص مجال العلاقات فاتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية.

***عرض ومناقشة الفرضية الثالثة:**

-مستوى الصراع النفسي عند أفراد العينة مرتفع.

-الجدول التالي يوضح اختبار لعينة واحدة لتحديد مستوى الصراع النفسي لدى أفراد العينة:

حجم العينة	المتوسط العادي للمقياس	المتوسط الحسابي للعينة	قيمة (ت) المحسوبة	درجة الحرية	قيمة(ت) المجدولة	مستوى الدلالة
25	250	289.68	11.380	24	1.13	0.01

يتضح من خلال الجدول بأن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة وعليه نرفض الفرض الصفري، ونتأكد بنسبة99% من وجود فروق بين المتوسط في المقياس ومتوسط أفراد العينة على المقياس وقد كانت هده الفروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة0.01 لصالح متوسط أفراد العينة على المقياس.

عرض ومناقشة الفرضية الرابعة:

-مستوى الحساسية التفاعلية عند أفراد العينة مرتفع.

-الجدول التالي يوضح اختبار لعينة واحدة لتحديد مستوى الحساسية التفاعلية لدى أفراد العينة:

حجم العينة	المتوسط العادي للمقياس	المتوسط الحسابي للعينة	قيمة (ت) المحسوبة	درجة الحرية	قيمة(ت) الجدولة	مستوى الدلالة
25	150	202.14	10.85	24	1.13	0.01

يتضح من خلال الجدول بأن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة وعليه نرفض الفرض الصفري، ونتأكد بنسبة99% من وجود فروق بين المتوسط في المقياس ومتوسط أفراد العينة على المقياس وقد كانت هده الفروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة0.01 لصالح متوسط أفراد العينة على المقياس

عرض ومناقشة الفرضية الخامسة:

-مستوى القلق عند أفراد العينة مرتفع.

-الجدول التالي يوضح اختبار لعينة واحدة لتحديد مستوى القلق لدى أفراد العينة:

حجم العينة	المتوسط العادي للمقياس	المتوسط الحسابي للعينة	قيمة (ت) المحسوبة	درجة الحرية	قيمة(ت) الجدولة	مستوى الدلالة
25	90	101.02	5.58	24	1.13	0.01

يتضح من خلال الجدول بأن قيمة (ت) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة وعليه نرفض الفرض الصفري، ونتأكد بنسبة99% من وجود فروق بين المتوسط في المقياس ومتوسط أفراد العينة على المقياس وقد كانت هده الفروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة0.01 لصالح متوسط أفراد العينة على المقياس

عرض ومناقشة الفرضية السادسة:

-مستوى الاكتئاب عند أفراد العينة مرتفع.

-الجدول التالي يوضح اختبار لعينة واحدة لتحديد مستوى الاكتئاب لدى أفراد العينة:

حجم العينة	المتوسط العادي للمقياس	المتوسط الحسابي للعينة	قيمة (ت) المحسوبة	درجة الحرية	قيمة(ت) الجدولة	مستوى الدلالة
25	120	98.15	1.10	24	1.13	0.01

يتضح من خلال الجدول بأن قيمة (ت) المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة وعليه نقبل الفرض الصفري، ونتأكد بنسبة99% من وجود عدم فروق بين المتوسط في المقياس ومتوسط أفراد العينة على المقياس وقد كانت هده الفروق غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة0.01 لصالح متوسط أفراد العينة على المقياس.

-المناقشة العامة:

تعتبر جودة الحياة مثلا أعلى يطمح إليه كل فرد على أمل أن يحقق بشكل أو بأخر، ولكن لا ينجح في استكمال مكوناته أحد فالكل يمكن أن يحقق بعدا منه وفي نفس الوقت يبتعد عن أبعاد أخرى، وشعور الأفراد بجودة الحياة بالتأكيد يختلف من شخص لآخر، ويشمل في كيفية إدراكه لهده الحياة في ظل ما يعيشه وفي ظل الإمكانات والظروف الموفرة له والإمكانيات المتوفرة بين يديه، كما أنه يمنح الفرد ويشعره بمعنى إيجابي للحياة والسعادة والرضا عنها،فالمختصين الدارسين للجودة وكل ما يرتبط بها من أبعاد ومتغيرات هو مجال جاء استجابة للحركة السائدة في الآونة الأخيرة والتي تدعوا إلى أهمية تبني نظرة إيجابية عند النظر للحياة كبديل للتركيز المفرط الذي أولاه علماء النفس للجوانب السلبية منها، ليظهر لنا اتجاه جديد يركز على الإمكانات البشرية وجوانب القوى، رغم ما تعيشه الدول العربية في الآونة الأخيرة من اضطرابات سياسية. وبما أن الجودة تعتبر انعكاسا للمستوى المعيشي والنفسي ونوعيته فإن جودة الحياة لدى أفراد العينة ترتفع في أبعاد وتنخفض في أبعاد أخرى. كما أن أفراد العينة يتسم معاشهم النفسي باضطراب واضح لمختلف درجات المعاش النفسي(الصراع النفسي، الحساسية التفاعلية، القلق العام، الاكتئاب).

وأخيراً يمكننا القول أن هده الدراسة تفتح الآفاق الواسعة للخوض في مثل هده الدراسات لدى هده الفئة،لنلقي المزيد من الضوء على المعاش النفسي لديهم وجودة الحياة بمختلف أبعادها.بغرض وضع استراتجيات للتكفل بهده الفئة نفسيا أولا واجتماعيا وطبيا.......

وبعد قيامنا بالمعالجة الإحصائية للبيانات المستوفاة من الميدان واختبار الفرضيات التي افترضناها في البحث توصلنا إلى **النتائج التالية:**

-فيما يخص الفرضية الأولى فقد توصلنا إلى أن هناك تفاوت ملحوظ في مستويات جودة الحياة لدى أفراد العينة حسب إجاباتهم ونلاحظ كذلك أن متوسط استجابات الأفراد على مستويات جودة الحياة (مستاء،غير مستاء، راض) تختلف من مجال إلى مجال في جودة الحياة.

-فيما يخص الفرضية الثانية فقد توصلنا إلى أن هناك فروق دالة إحصائيا بين الإناث والذكور في المجال الجسمي، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإناث والذكور في المجال النفسي ومجال الاستقلالية والمجال البيئي والمعتقدات، أما فيما يخص مجال العلاقات فاتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية

- فيما يخص الفرضية الثالثة فقد توصلنا إلى أن هناك صراع نفسي مرتفع لدى أفراد العينة.
- فيما يخص الفرضية الرابعة فقد توصلنا إلى أن هناك حساسية تفاعلية مرتفعة لدى أفراد العينة.

-فيما يخص الفرضية الخامسة فقد توصلنا إلى أن هناك قلق عام مرتفع لدى أفراد العينة.

-فيما يخص الفرضية السادسة فقد توصلنا إلى أن مستوى الاكتئاب منخفض.

– قائمة المراجع :

– المراجع باللغة العربية:

1) -أحمد حسانين أحمد،(2011)، مقياس نوعية الحياة لمنظمة الصحة العالمية،مجلة الدراسات النفسية،العدد 4،مارس،الجزائر،دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
2) -الدسوقي كمال،(2007)، دراسات في الصحة النفسية، المجلد الأول، مكتبة الأنجلو المصرية.
3) -بلعوق جميلة،(1992)،الكفالة النفسية لدوي العجز الكلوي المزمن باستخدام تقنيات معرفية سلوكية،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر.
- بهلول سارة،(2009)،سلوكات الخطر المتعلقة بالصحة وعلاقتها بكل من جودة الحياة والمعتقدات الصحية،رسالة ماجستير،جامعة باتنة الجزائر.
4) -رمضان محمد القدافي،2005،علم النفس والطفولة والمراهقة،المكتبة الجامعية،مصر بدون طبعة.
5) -شيخي مريم،(2013)،طبيعة العمل وجودة الحياة،مذكرة ماجستير منشورة،جامعة تلمسان.
6) -علي عويسة رغداء،(2012)،جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين،المجلد 28،العدد الأول.
7) -مجدي عبد الكريم حبيب،(17-19 ديسمبر)،فعالية استخدام تقنيات المعلومات في تحقيق أبعاد جودة الحياة لدى عينات من الطلاب العمانيين،ندوة علم النفس وجودة الحياة،مسقط جامعة السلطان قابوس.

– المراجع باللغة الأجنبية:

Cattel.R.B. (1961).feuille dauto-analyse.psycho-appliquée.paris

Whoqol Group(1995). The world Health Organisation Quality of life Assessment.

دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة تسول اللاجئين السوريين في الجزائر
دراسة ميدانية بمدينة تلمسان 2016

د. وسيلة بلحاج، و د. أسماء بن حليلم – جامعة تلمسان– الجزائر

ملخص المداخلة:

ظاهرة انتشرت بكثرة في الطرقات، الشوارع، المساجد، الأماكن العمومية، في كل زاوية أصبحنا ننظر إليها إلا ونجد ظاهرة تسول اللاجئين السوريين قد طفت في المدن الجزائرية إلى الواجهة، فمن القلق واليأس، من شر الحرب إلى عذاب التسول المتبوع أحيانا بالاهانة، هي دراما تعيشها العائلات السوريات. يفترشون قطع من الكرتون يمدون أيديهم أعطوهم أو منعوهم، هي حرب دامية وقصف جنوني جعلهم يلجؤون الى الجزائر في مأساة تنتظرهم بين حدائق وفنادق متواضعة لمن له القدرة عليها، الظاهرة داع صيتها في الحديث العام مستفسرين حول الانتشار الرهيب لها. كما لا يمكن إهمال الجانب النسوي وعن سبب وجودهن قادمات من سوريا ودمشق بلد الأمومة متسائلين عن الوضعية التي آلت إليهن معانتهن التي تخدش كرامة المرأة العربية المسلمة والكرامة الإنسانية نتيجة بركة الربيع العربي على حد قول الغرب.

فهل امتهانهم للتسول غاية للعيش والصراع من اجل البقاء أم الأمر غير ذالك؟ وهل هناك منظمات خاصة تقف وراء هؤلاء السوريين ترسم طرق وسياسات تهدف إلى استغلالهم؟ أو من أجل تحقيق الأمن والوصاية لهم؟

مقدمة:

استفحلت ظاهرة غريبة في شوارع الجزائر لهذه السنة، بصورة باتت مزعجة في معظم الأحيان، مناظر مؤسفة صنعت ديكوراً دراماتيكياً بالوسط الحضري، من أطفال رفقة أمهاتهم وآبائهم على الأرصفة وفي الطرقات وأمام المساجد وغيرها، مع وصول كل طائرة قادمة من العاصمة السورية، تصل عشرات العائلات السورية التي قررت اللجوء إلى الجزائر، مستفيدة من عدم وجود التأشيرة الدخول بين الجزائر وسوريا، هاربة من جحيم الحرب الدامي والمعارك والقصف الجنوني، تفر من وضعية غير مستقرة من جحيم الحرب إلى جحيم المأساة التي تنتظرها في الجزائر، حيث لا سقف يأويها ولا فراش ولا مرافق استقبال، عدا الفنادق المتواضعة للقادرين منهم، والحدائق والساحات العمومية لمن لا قدرة له.

ومن هنا انتشرت بكثرة أسر سورية تمتهن التسول في الجزائر، إلى جانب هذا شاهدنا صورة رهيبة نساء وأطفالهن بالشوارع طيلة النهار ينامون في الطريق، مبعثرين أشياءهم وأحزمتهم، صانعين ديكوراً مقلقاً إلى جانب إزعاج المارة. ومع الغروب يحملون أمتعتهم ويتجهون إلى مختلف الأماكن مختلفة منها الفنادق ومساكن للكراء وغيرها ...

لكن الشيء الملاحظ هو التواجد الكبير لهذه الجالية أمام أبواب المساجد قصد التسول والتوجه إلى إخوانهم الجزائريين المسلمين بطلب الإعانة والإغاثة باسم الدين والأخوة والعروبة؛ لكن من جهة أخرى عرف توافد السوريين إلى الجزائر عدة تسهيلات بعدما قدمت السلطات كل التسهيلات في إطار الإقامة وحتى تسجيل أبنائهم بالمدارس الجزائرية، خاصة أن أغلب العائلات السورية التي دخلت إلى الجزائر كانت ميسورة الحال فقاموا بكراء المنازل والتوجه للبحث عن عمل أو الاشتغال عند أحد المعارف سواء جزائريين أو سوريين، دون نسيان تلك العائلات التي تمتلك عائلات في الجزائر والتي لقيت كل الراحة من طرف أبناء دمها، بينما الاخرون بقوا يمارسون التسول[1] .

مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها:

تتمثل مشكلة الدراسة في تسليط الضوء علي ظاهرة تسول اللاجئين السوريين في الجزائر، وهل التسول غاية للعيش والصراع من اجل البقاء أم مهنة ونظام اجتماعي معترف به؟ وبيان كيفية معالجتها، وتبرز أهمية الموضوع من خلال ازدياد حجم هذه الظاهرة وانتشارها، وتتجلى أهداف هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما المقصود بتسول اللاجئين؟
2. ما هي دوافع التسول وأسبابه؟ ولماذا لم يبحثون عن مهن وفضلوا التسول؟
3. وهل هناك حلول وبدائل للقضاء على هذه الظاهرة؟

الدراسات السابقة :

1.دراسة ابتسام علام: حول الجماعات الهامشية ـ دراسة انتروبولوجية لجماعات المتسولين بمدينة القاهرة. قامت بدراسة المتسولين وأسباب ودوافع التسول وإشكاله في

[1] – جريدة المقام – من جحيم الحرب الي ويلات التسول بالجزائر – الجزائر العاصمة – اغسطس 2013 – علي الساعة 6.30 مساءا

القاهرة مقاربة نظرية وتاريخية وكيف يتم تهميش جماعات اجتماعية في قلب المجتمع[1].

2. **علي عودة الشرفات:** ظاهرة التسول وأثارها وطرق علاجها في الفقه الإسلامي، حيث تطرق في بحثه في تحديد مفهوم التسول وبيان الحكم الشرعي له والتعرض للراي القانوني في مسألة التسول، بيان اسبابه و دوافعه، وبيان الآثار الخطيرة الناجمة عنه[2].

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي:

يقول لومبرج :

« ce n'est pas lobjet que fait la cience mais la methode»

أي إن المنهج هو الذي يصنع العلم وليس الموضوع لوحده[3] فمن أجل تحليل ظاهرة معينة ومعالجة أي موضوع لابد من استعمال منهج علمي يتحكم في الدراسة، والمنهج المتبع هنا هو المنهج الوصفي التحليلي حيث يساعدنا علي فهم الظاهرة وتحليلها وتفسيرها وذلك بتحليل مضمون الأقوال وأدلتها واستخلاص الأحكام دون تعصب أو تحيز[4].

أما الأداة المستعملة والتي تخدم موضوعنا هي المقابلة كونها الوحيدة التي تتمك من التعرف علي جوهر الإنسان ومن خلالها يتسني لنا محادثة المبحوثين .[5]

خطة البحث:

1. مفهوم التسول ونبذة تاريخية عنه.
2. أهم دوافع وأسباب تسول اللاجئين.
3. الدراسة الميدانية " تحديد الخصائص العامة، الاجتماعية الاقتصادية ...الخ .

[1] - ابتسام علام – الجامعات الهامشية دراسة انتروبولوجية لجماعت المتسولين – مركز البحوث والدراسات الاجتماعية – جامعة القاهرة – د ت – د سنة – ص 6-8 .

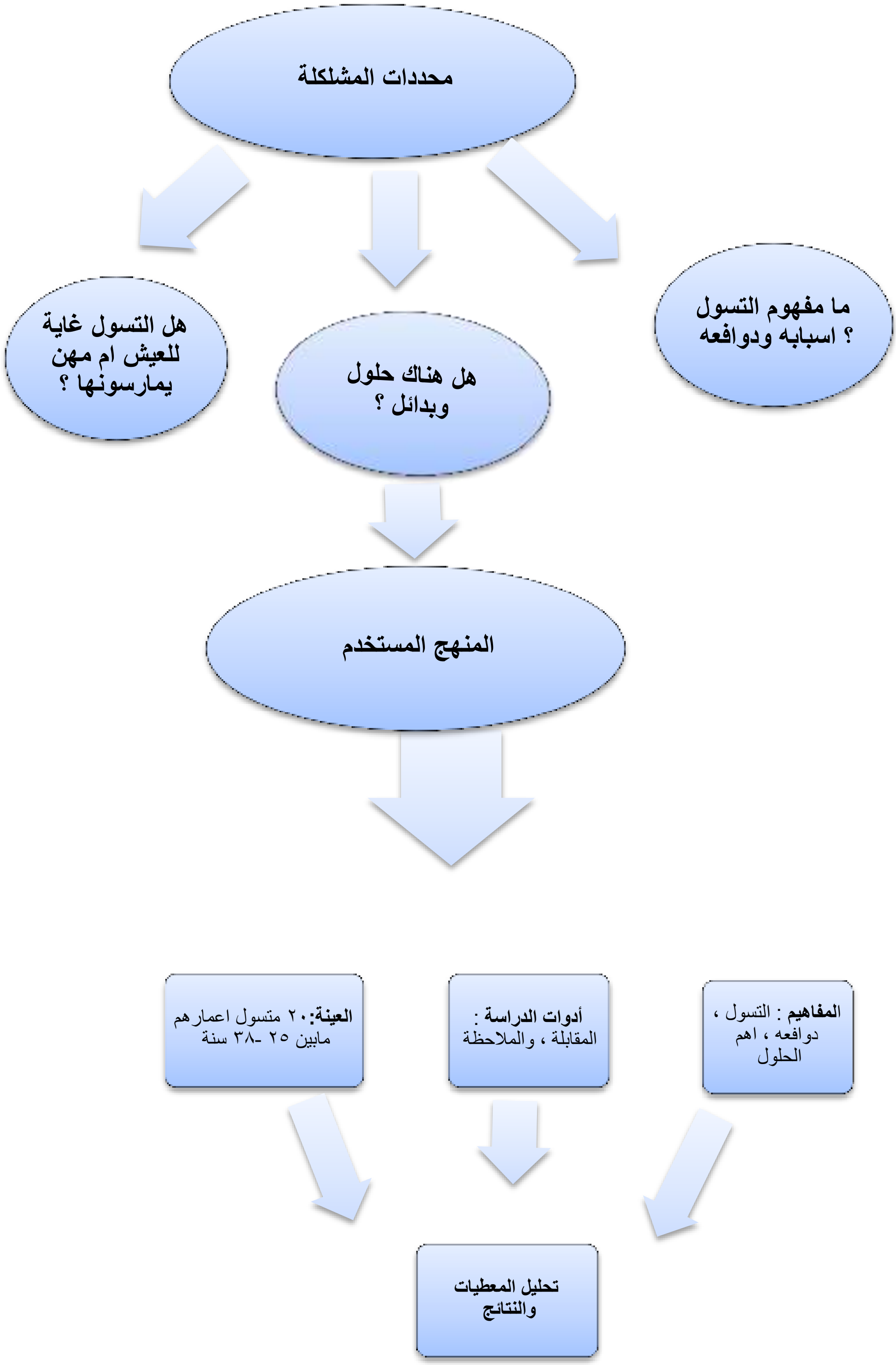
[2] - علي عودة الشرفات – ظاهرة التسول وأثارها وطرق علاجها في الفقه الإسلامي– المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية – عدد3 – 2014 – الاردن – ص 5.

[3] – Medline grawty – methodoogie de sience sociale – dallor– S. E . – paris – 1963– p 264.

[4] – رجاء محمود ابو علام – مناهج في العلوم النفسية والتربوية – دار النشر للجامعات – دت – مصر – 2008 – ص 282.

[5] – موريس انجلز – منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية – تر بوزيد صحراوي – القصبة الجديدة الجزائر – ط2 – 2005. – 2006 – ص 100

4. تحليل معطيات الدراسة.
5. وتحديد الاستنتاجات.
6. فالخاتمة.



ظاهرة التسول قديمة قدم المجتمع الانساني ذاته، كما أنها إحدى الظمواهر العالمية، وإن كانت تختلف طبيعتها وأنماطها وآليات تشكلها واستمرارها من مجتمع لآخر، وقد أباحت بعض المجتمعات في العصور الوسطى التسول كحرفة ونظام اجتماعي معترف به، وكان يتم تسجيل الأفراد رسمياً على أنهم يمارسون هذه المهنة ويتم منحهم بيتاً ومعاشاً وتميزهم شارات للتعرف عليهم، وفي عصر النهضة شاع هذا النظام واعترفت به حكومات هذه المجتمعات كما في إسبانيا والمكسيك لعجزها عن منحهم وسيلة أخرى للبقاء.[1]

1.تعريف التسول : التسول كلمة مشتقة من مصدر "سول " أي سأل واستعطى، والسؤل، ما يسأل ويطلب، فهو تعبير مولد استعمله الناس قديما بعد عصر الرواية[2].

ويعني طلب الصدقة من الافراد في الطرق العامة، ويعتبر في بعض البلاد جنحة يعاقب عليها، اذا كان المتسول صحيح البدن، أو اذا كان التسول فيه اجبار للمتصدق، ويكون محظوراً أيضاً حيث توجد مؤسسات خيرية .[3]

ويعرف أيضاً على أنه امتهان، أي جعل التسول وسؤال الناس مهنة وحرفة يعتادها المتسول، ويستمر على فعلها وبهذا القيد يخرج من يطلب الناس لمرة أو مرتين أو لحاجة معينة ثم ينتهي، كما سنبينه لاحقاً [4].

وهناك من يعرف **التسول** بأنه "الوقوف في الطريق العامة وطلب المساعدة المادية من المارة أو من المحال أو الأماكن العمومية أو الادعاء أو التظاهر بأداء الخدمة لغيره، أو عرض العاب بلهوانية أو القيام بعمل من الأعمال التي تتخذ شعارا لإخفاء التسول، أو المبيت في الطرقات وبجوار المساجد والمنازل، وكذلك استغلال الإصابات بالجروح أو العاهات أو استعمال أي وسيلة اخرى من وسائل الغش لاكتساب عطف الجمهور"[5].

2 .**اسباب التسول** :

هناك عدة أسباب للتسول وهي:

---

[1] - علي مبارك أ الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة – ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة – مطبعة الكتب – القاهرة – 1929 – ص 114.113.

[2] - الزيات وآخرون–المعجم الوسيط – دار المعارف– القاهرة– مصر– سنة 1979–ص 465.

[3] - احمد زكي بدوي – معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية – مكتبة لبنان – بيروت – 1982- ص 46

[4] - أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي – المصباح في غريب الشرح الكبير للرافعي – مختار الصحاح – المكتبة العلمية - بيروت – 1469 – ص 462.

[5] - محمد أبو سريع :ظاهرة التسول ومعوقات مكافحتها، دون دار نشر، القاهرة، مصر، سنة 1986 ، ص4.

- **الفقر والبطالة:** ويقصد بها تلك الفئات التي لا توجد بالاساس لاشباع احتياجاتها الاساسية بالقدر الكافي الذي يضمن لها حياة امنة ومستقرة ، وتعني ايضا الفئات المحرومة او التي تعيش في ظروف صعبة الفئات التي تعجز عن الحصول علي حاجاتها وعادة ما يتعرض لهذا الحرمان الفئات المستضعفة في المجتمع .[1]

كما عرف Towsend توسند: الفقر بما يلي": الأفراد العائلات والمجموعات من السكان التي يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية والمشاركة في الأنشطة والحصول على الظروف الملائمة في الحياة والاحتياجات الأساسية واللازمة للاستهلاك للأفراد والمجتمعات اللاتي ترتبط بها معيشتهم[2]"

وهذا ما ذكر ماسلو في **نظريته الحاجات**" الأكل والشرب والأمن والنسل...الخ هو الدافع الأساسي للخروج إلى التسول [3].

- **الاستكثار**: ونقصد بالاستكثار ؛ أن يسأل المتسول الناس المال من أجل الكثرة، ومن أجل أن يصبح غنيا، فليس السؤال والتسول من أجل حاجة ألمت بالإنسان؛ إنما هي من أجل زيادة المال، وجمعه وتكثيره، وقد أشار الشرع إلى هذا السبب، وهذا الدافع من خلال قوله صلى الله عليه وسلم " من يسأل الناس أموالهم تكثراً، فإنما يسأل جمراً " [4]

غلاء المعيشة وأسعار الحاجيات: إن مع غلاء المعيشة ولهيب الأسعار خاصة فيما يخص الحاجيات الأساسية، تدفع بالأفراد والأسر الفقيرة للجوء إلى التسول من اجل سد رمق العيش.

- **وسيلة سريعة لجني المال:** تعدّ سهولة فعل التسول من الدوافع لظهور وانتشار هذه الظاهرة، إذ إن المتسول لا يبذل جهدا كبيرا في فعل التسول، وهذا الفعل لا يتطلب مستلزمات، فهو مهنة تدر المال بلا أي مجهود.
- **المشاكل الأسرية والاجتماعية:** تعدّ المشاكل الأسرية، والاجتماعية من الأسباب المعاصرة للتسول، فالمشاكل التي تحدث في الأسرة، وما ينتج عنها من تفكك أسري

---

[1] - محمد سيد احمد فهمي – الفئات الخاصة – المكتب الجامعي الحدي- 2011 – ص11.

[2] - إسماعيل قيرة و آخرون :العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان و المدينة، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، سنة 2004 ، ص 123.

[3] – جيرى ل – جراي : الإشراف، مدخل علم السلوك التطبيقي لإدارة الناس .تر ، وليد عبد اللطيف هوانة، الإدارة العامة للمكتبات، الرياض ، ب ط ، 1988 ، ص219.

[4] - مسلم – صحيح مسلم – كتاب الزكاة – باب كراهة المسألة للناس – حديث رقم 105،ج2 – ص 72.

كلها دوافع لممارسة التسول والاستجداء، كما أن المشاكل الاجتماعية والأزمات التي تحدث هي دوافع لزيادة ظاهرة التسول.[1]

- **امتهان فئة معينة من أبناء المجتمع هذه الحرفة وجعل التسول مهنة:** وهذا السبب من الأسباب المعاصرة للتسول، حيث إن هناك فئة معينة من المجتمع جعلت التسول والاستجداء مهنة يعتاشون عليها،وهي وسيلة لكسب الرزق، فيعلمون أطفالهم عليها منذ الصغر، ويتوارثونها جيلا بعد جيل، حتى أصبحت عادة وعرف متأصل عندهم[2].
- **الحروب وعدم الاستقرار:** الهروب من جحيم الحرب الدامي والمعارك والقصف الجنوني للعائلات أي الفرار من جحيم الحرب إلى جحيم المأساة وبالتالي الخضوع الي التسول هو المخرج الوحيد.

الدراسة الميدانية:

تعتمد هذه الورقة البحثية علي تحليل معطيات التحقيق الميداني الذي قمنا به في مارس 2016 حول المتسولين السوريين في الجزائر حيث شملت الدراسة عينة من المتسولين "ذكورا واىناث" بمدينة تلمسان في اماكن مختلفة وغالبيتها عند المساجد، ومفترق الطرقات، عند اماكن العلم خاصة الجامعات،....الخ تتكون عينة التحقيق ب 20 متسول ومتسولة وجدت عن طريق "كرة الثلج" وسميت هذه الطريقة بكرة الثلج هي ان نجد المبحوث الاول وهو الذي يوجهنا الي الميحوث الثاني بنفس الصفات والمبحوث الثاني يشير الى المبحوث الثالث وهكذا حتي تصبح لدينا مجموعة من المبحوثين وهم عينة الدراسة ".

حيث كانت كل حالة متسولة توجهنا الي حالة اخري وتحدد لنا مكانها ووقت التي نجدها فيه ال غير ذلك.

وقد اجرينا المقابلات مع المتسولون وكانت المقابلة الواحدة تستغرق حوالي ساعة او ساعة ونصف كاملة علي حسب المبحوثين ورغبتهم في التواصل معنا وادلالنا بالمعلومات الشخصية وكانت معظم اوقات المقابلة في اوقات الغداء عند الساعة 12

---

[1] - مها المور، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتسولين في الأردن**، ص 78.

[2] - علي عودة الشرفات – ظاهرة التسول وأثارها وطرق علاجها في الفقه الإسلامي– المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية – عدد3 – 2014 – الاردن – ص 4.

حتي الساعة 14 زوالا .غير ان بعضهم كانوا خائفين من المقابلة فلم يصرحوا ببعض الامور بل استنتجتها الباحثة من خلال ملاحضتهم من بعيد ، وذلك نظرا لحساسية الموقف .

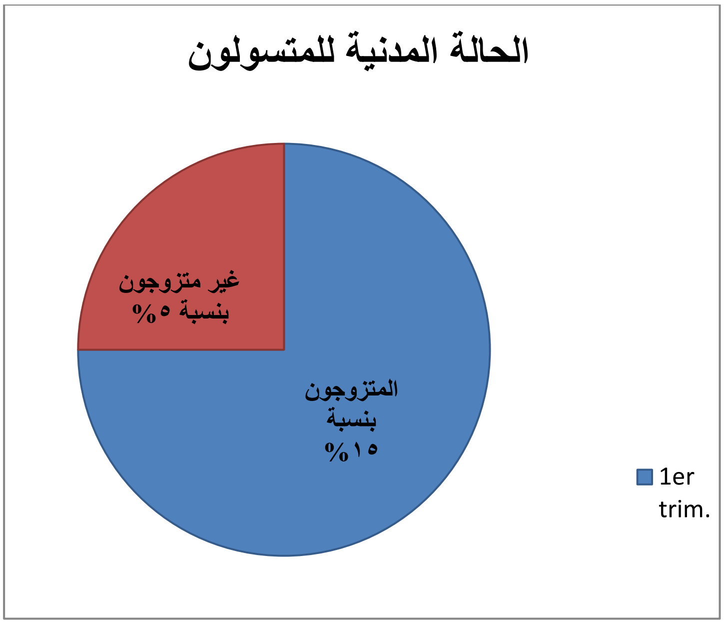
تهدف هذه الدراسة الي تسليط الضوء علي ظاهرة التسول والخصائص العامة المميزة لهذه الشريحة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية...الخ، ومعرفة اسباب ودوافع التسول، فرغم أهمية المشكلة وشيوعها، فان هناك ندرة في معالجتها على مستوي البحث.

- ✓ **الخصائص العامة :**

تشير نتائج التحقيق الى ان فئة المتسولين بمدينة تلمسان يتميزون بالشبابية حيث تتراوح اعمارهم بين 19سنة حتي 40 سنة كحد اعلي ، أي ان معظمهم في سن النضج اجتماعيا ومهنيا،اضافة الي ان كل المتسولين يمتازون بصحة جيدة تسمح لهم بمزاولة أي حرفة او مهنة الا حالة واحدة هي امرأة ارملة ولديها طفل تعاني من مرض السكر.اما بالنسبة للحالةالمدنية فغالبية المتسولون متزوجون بنسبة 15% وهي الفئة الغالبة اما 11 متسول الباقين منهم من لديهم اطفال يتواجدون معهم باماكن التسول بينما 4 مبحوثين متزوجون وليس لهم أولاد فنظرا للحالة المزرية التي يعيشونها جعلت منهم يتفادون الانجاب،[1] كما ان الفئة الأطفال تقع أعمارهم ما بين سنة واحدة وهذا يعني انهم حديثي الميلاد و5 سنوات.

الخصائص الاجتماعية للمتسولون

[1] - جريدة الراية www.raia.com



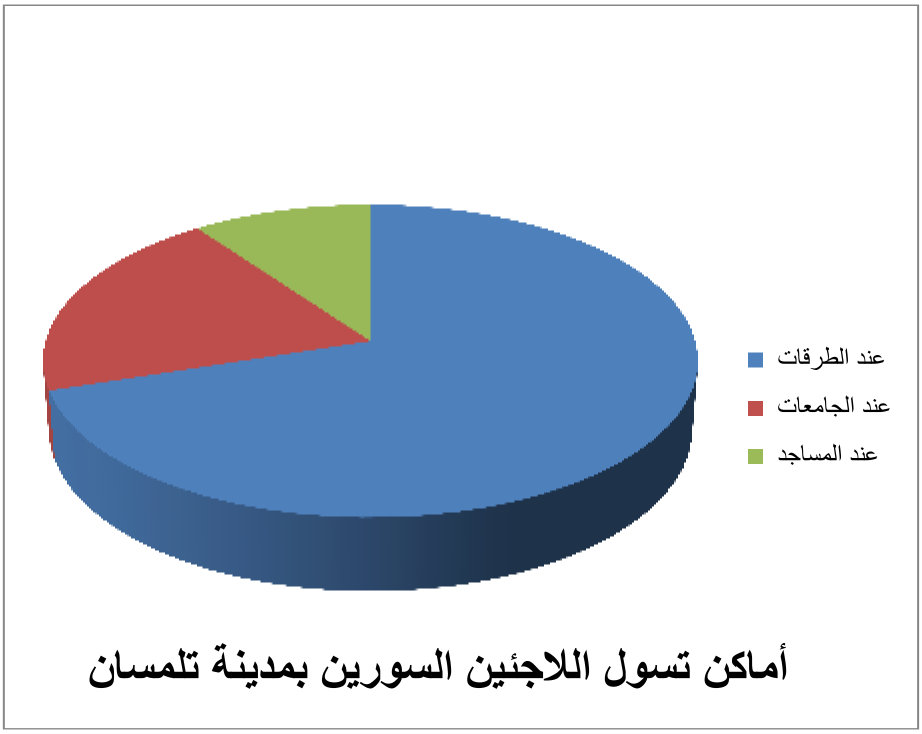
.

غير أن نسبة المتسولات النساء العازبات تفوق الرجال.

أما بالنسبة للمستوي التعليمي فان أغلبية المبحوثين لم يواصلوا تعليمهم في بلدهم الاصلي ولم يحصلوا على شهادات تساعدهم في ممارسة وظائف تساعدهم علي العيش.

أماكن التسول:

تعتبر أماكن التسول وانتشار هذه الفئة في:



أما بالنسبة للعبارات التسول فهناك بعض المتسولين من يستعملون الالفاظ، السؤال بإظهار الحاجة الملحة المصاحب بالبكاء أحياناً، كان يدعي الشخص بأنه لاجئ منقطع ليس لديه المال فيطلب العطاء للمساعدة، مثلا ...الله يعينك أخي أو أختي أنا اللاجئة من سوريا احتاج لمال اشتري به الحليب لأبنائي... أو الله يفرج همك أخي أو أختي ساعدني لكي أدفع الإيجار بالمكان الذي أقطن فيه وإلا سأبقى في الشارع... وهناك من يتسول بالإشارات والإيماءات التي تدل علي الحالة المزرية لهم حيث يفترشون الارض ويلبسون البسة تقليدية متسخة حاملين بين أيديهم أطفال رضع أو أطفاهم يحومون حولهم بلباس مقطع، مما يجل الفرد منا يقشعر قلوبهم لهذه الحالة وبالتالي يتصدقون لهم سواءا بالمال او شراء الحليب والادوية أو غير ذلك.

أما الفئة الاخري تكتفي بكتابة لافتة: أنا اللاجئة من سوريا طالبة العون. ذلك أن سبب تسولهم هي الحروب وماخلفته من اثار سلبية مادية ومعنوية فلجؤوا الى الجزائر هاربين من جحيم الحرب نحو التسول من أجل البقاء.

بعض الميزات الاقتصادية:

سوف نعرض بعض المؤشرات التي تطبع الوضعية الاقتصادية للمتسولين السوريين فقد كان سؤالنا للمبحوثين هو كم تجنين في اليوم ؟

فاختلفت الاجوبة فمنهم من ذكرت انها في اخر اليوم تكون في يدها 10000 دج حتي 15000 أي مايقارب 100 اورو في اليوم خاصة الامهات التي تحملن اطفالهم وكادني حد تجني 8000 دج ، الما بعض المبحوثين فكانت اجاباتهم ان المدخول اليومي يتراوح مابين 5000دج و 7500 دج وهذا كادني حد وهذا المبلغ يعتبر مبلغ جيد جدا فحتي الاطار الصناعي في الجزائر لا يجني 10000 دج في اليوم رغم هيبته ومكانته الاجتماعية، بهذا الصدد، تشير نتائج التحقيق دراسةميدانية اجراها العنصر العياشي حول الاطارات الصناعية سنة 2001 أن أجور إطارات مؤسس ة الفولاذ" ألفاسي د"

تتراوح بين 13000 دج كحد أدنى و 40000 دج كحد أقصى في الشهر وليس يوميا ، مما يعني أن متوسط الأجور لا يتجاو ز 19.710 د ج .وهذا مؤشر يعبر عن مستوى متدني جدا للاطارات[1] ،ومستوي عال بالنسبة للمتسولون .

أما بالنسبة للسؤال المطروح : فيما تنفقون هذه الاموال؟

فكانت إجابات المبحوثين أن نفقاتهم ما بين الكراء في الفنادق والسكنات والتي تقدر بحوالي 2500دج في اليوم، أما البعض الاخر فيعيشون في بيوت منحوهم اياها بعض المحسنين، اما باقي المال فيصرف في الاكل والشرب وشراء بعض الملابس ما ان هناك وكذلك فرص الادخار ايضا وهذه عند بعض الحالات .

أما بالنسبة الى بحث هؤلاء الفئة عن العمل فإن أغلبهم كانت إجاباتهم أن ممارسة التسول أحسن من ممارسة العمل، والمال الذين يجنونه يلبي كل الحاجيات عكس العمل، أما البعض الآخر فكانت إجاباتهم اذا وجدوا عملاً مناسباً فالعمل أحسن لهم، كما ذكرت المبحوثة رقم 3 في قولها " إن وجدت عملاً فسأعمل ....فاليد العليا خير من اليد السفلى ..."

طرق معالجة التسول:

1. نهى الإسلام عن التسول، ولم يكتف بالنهي عنه وتحريمه بل ووضع الطرق الكفيلة لمعالجة هذه الظاهرة، ومن طرق علاج ظاهرة التسول في الإسلام ما يأتي:

ترتب العقاب الأخروي على القيام بهذا الفعل فقد روي عن النبي أنه قال:" من سأل الناس اموالهم تكثراً فانما يسأل جمراً " وقوله صلى الله عليه وسلم :" مايزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم".[2]

2. ضرورة إدماج الأطفال المتسولين المحرومين من الأسر ضمن مؤسسة خاصة تتكفل برعايتهم.
3. إيجاد فرص عمل مناسبة لهؤلاء المتسولين .
4. فتح مراكز تستقبل هذه الفئة وتتكفل بهم ماديا ومعنويا.

إن على الإنسان المسلم أن يكون يقظاً فطناً لا تنطوي عليه حيل المتسولون، بعرض العاهات المصطنعة، واستخدام الأوراق المزيفة، والعبارات التي تستدر عطف الإنسان.

[1] - عنصر العياشي – االنخبة الصناعية في الجزائر دراسة ميدانية بمصنع الحجار – مركز البحوث الانتروبولوجية – وهران – الجزائر – 2001 ص 10

[2] -مسلم- صحيح مسلم- مرجع سبق ذكره – ص 760

وفي الأخير: وكما تعودنا في كلّ مشكلة مجتمعية نواجهها نجد أنّ الحلّ موجود في ديننا الحنيف الذي لم يترك أي أمر إلا ووضع له علاج فالزكاة هي التي تحمي مجتمعاتنا من التسوّل الذي سببه الأساسيّ الفقر والحاجة فلو أنّ كلّ شخص مقتدر أخرج زكاة ماله لما كان هناك فقراء، ويستقر ايضا هؤلاء اللاجئون في بلادنا وهذا الحال الذي كان عليه الناس فترة خلافة سيدنا عمر بن الخطاب حتى الطير لم يذُق الجوع في زمانه وهذا كان لا يقتصر على المسلمين بل شمل النصارى واليهود فجميع الناس عاشت في اكتفاء دون الحاجة لطلب العون من الآخرين.

المصادر والمراجع :

1.ابتسام علام – الجامعات الهامشية دراسة انتروبولوجية لجماعت المتسولين – مركز البحوث والدراسات الاجتماعية – جامعة القاهرة – د ت – د سنة .

2.أبو سريع :ظاهرة التسول ومعوقات مكافحتها، دون دار نشر، القاهرة، مصر، سنة 1986

3.أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي – المصباح في غريب الشرح الكبير للرافعي – مختار الصحاح – المكتبة العلمية – بيروت – 1469 .

4.احمد زكي بدوي – معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية – مكتبة لبنان – بيروت – 1982 .

5.إسماعيل قيرة و آخرون :العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان و المدينة، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر، سنة 2004 .

6.الزيات وآخرون–المعجم الوسيط – دار المعارف– القاهرة– مصر – سنة .1979

7.جريدة المقام – من جحيم الحرب الي ويلات التسول بالجزائر – الجزائر العاصمة – اغسطس 2013 .

8. جريدة الراية www.raia.com

9. جيرى ل – جراي : الإشراف، مدخل علم السلوك التطبيقي لإدارة الناس .تر ، وليد عبد اللطيف هوانة، الإدارة العامة للمكتبات، الرياض ، ب ط ، 1988 .

10.رجاء محمود ابو علام – مناهج في العلوم النفسية والتربوية – دار النشر للجامعات – دت – مصر – 2008.

11.علي عودة الشرفات – ظاهرة التسول وأثارها وطرق علاجها في الفقه الإسلامي– المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية – عدد3 – 2014 – الاردن

12.علي مبارك أ الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة – ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة – مطبعة الكتب – القاهرة – 1929 .

13.عنصر العياشي – االنخبة الصناعية في الجزائر دراسة ميدانية بمصنع الحجار – مركز البحوث الانتروبولوجية – وهران – الجزائر – 2001 .
14.محمد سيد احمد فهمي – الفئات الخاصة – المكتب الجامعي الحدي- 2011 .
15.موريس انجلز – منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية – تر بوزيد صحراوي – القصبة الجديدة الجزائر – ط2 – 2005. 2006 .
16. مسلم – صحيح مسلم – كتاب الزكاة – باب كراهة المسألة للناس – حديث رقم 105،ج2.
17. مها المو ر، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتسولين في الأردن.
18. Medline grawty – methodoogie de sience sociale – dallor- S. E. – paris – 1963- p 264.

موقف الولايات المتحدة من مسألة اللاجئين السوريين

الأستاذ الدكتور: إبراهيم سعيد البيضاني –العراق
الأستاذ الدكتورة: ناهدة حسين علي – العراق

ملخص باللغة العربية

الورقة البحثية تحمل عنوان الموقف الأمريكي من مسألة اللاجئين السوريين في تركيا، وقد تناولت أربعة محاور، في المحور الأول تمت الإشارة إلى الأرقام والإحصائيات التي تعكس حجم اللاجئين وتطورات أعدادهم وتدفقهم خلال السنوات للأزمة السورية. وفي المحور الثاني تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأوضاع السياسية والاقتصادية والداخلية في تركيا، وفي المحور الثالث تناولت الورقة البحثية التصعيد في مجال العلاقات الدولية على أوربا بالتحديد، فضلاً عن تأثير الموقف الروسي، إذ ازداد تدفق المهاجرين السوريين على إثر العمليات العسكرية الروسية على داعش وقدرة النظام السوري على تحقيق تطورات ونجاحات على الارض. وفي المحور الرابع ركزت الورقة البحثية على تداعيات هذه الأزمة على الموقف الأمريكي، وقراءة هذه الأزمة من وجهة نظر كُتّاب ومراكز بحوث أمريكية .

Abstract

The research paper, titled the US position on the issue of Syrian refugees in Turkey, has dealt with four axes, the first axis has reference to figures and statistics that reflect the size of the refugees and developments groomed and flow back through the years of the Syrian crisis. In the second axis repercussions of the Syrian refugee crisis on the political, economic and internal situation in Turkey, in a paper addressed the escalation in the field of international relations in Europe in particular, as well as the influence of the Russian position, as it increased the Syrians immigrants flocked to the impact of Russian military operations on ISSI and the ability of the Syrian regime on developments and achieved successes on the ground. In the fourth axis research paper focused on the consequences of this crisis on the US position, read this crisis from the .perspective of a book and a US research centers

مقدمة البحث

تعد قضية اللاجئين السوريين الذين تدفقوا إلى تركيا نتيجة الحرب في سوريا من أبرز القضايا التي واجهت تركيا والمجتمع الدولي، إذ تزايد أعدادهم وتدفقهم المستمر ترك آثاراً وتداعيات على الداخل التركي والاقتصاد التركي وعموم الشأن السياسي، فضلاً عن أن آثارها انعكست على سياسة تركيا مع دول الجوار المعنية والمتأثرة به، زيادة على آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المهاجرين السوريين أنفسهم.

لذلك فإن الورقة البحثية التي بين أيدينا تعالج محوراً مهماً في إطار البحث عن تأثيرات أزمة اللاجئين السوريين على تركيا، وهي المتعلقة بتناول هذه المسألة من وجهة نظر أمريكية ومن خلال كتابات ومواقف ووجهات نظر باحثين أومراكز بحوث أمريكية، إذ ركزت الدراسة على وجهات النظر التي عبر عنها الباحثون والخبراء في معهد واشنطن، فضلاً عن تأثير هذه المسألة على العلاقات التركية الأمريكية والموقف الأمريكي منها .

أولاً /أرقام وإحصائيات عن تطور عدد المهاجرين السوريين إلى تركيا

تدفق إلى تركيا عام 2011 مع بدايات الأزمة في سوريا ما يزيد عن 8500 لاجئ سوري بسبب أعمال العنف، ومع استمرار الأزمة في سوريا، كانت التقارير تشير إلى أن تكون هناك تدفقات إضافية للاجئين السوريين محتملة، وسوف تكون تبعات ذلك خطيرة على الولايات المتحدة وسوريا وتركيا والمنطقة.[1]

مع تصاعد حدة القتال في محافظتي إدلب وحلب شمال غرب سوريا فرَّ الكثير من اللاجئين إلى تركيا، وجنوب تركيا هو الوجهة المعتادة لهؤلاء اللاجئين حيث تربط الكثير منهم علاقة قرابة بأتراك عرب في محافظة هاتاي (الواقعة بين سوريا وساحل البحر المتوسط) ومناطق أخرى. وحتى أيلول عام 2012 كان يعيش حوالي 80000 سورياً في معسكرات لاجئين تركية، وقد شهد شهر آب/أغسطس عام 2012 زيادة مثيرة بشكل خاص في عدد حالات العبور التي تم تسجيلها بواقع 5000 حالة في اليوم أثناء ذروة التدفق. وتقدر أنقرة أيضاً أن حوالي 50000 سورياً قد سافروا إلى تركيا بشكل قانوني مستفيدين من سياسة إلغاء التأشيرة التي تسمح لهم بالبقاء في البلاد لمدة تصل إلى تسعين يوماً. وقد تخطى الكثيرون منهم الحد القانوني لإقامته.[2]

إن تدفق اللاجئين الكبير إلى تركيا فرض تحديات أمنية والاتجاه نحو إغلاق الحدود والمعابر الحدودية، مما انعكس ذلك على وضع اللاجئين السوريين، فقد زادت هذه الخطوة من مدة انتظار الدخول مما أدى إلى زيادة تكدس اللاجئين على الجانب السوري من الحدود وإنشاء معسكرات فعلية هناك. وفي 5 أيلول/سبتمبر عام 2012 خيَّم ما يقدر بنحو 10000 سورياً بهذه الطريقة، وقد ظلت تركيا تدعو المجتمع الدولي إلى إدراك هذه الحقائق الناشئة على الأرض ودعم مناطق آمنة للاجئين في الأراضي السورية. وقد تجاهل البيت الأبيض هذا الطلب قائلاً "لقد انصب تركيزنا على مساعدة تركيا ودعمها لتكون قادرة على استيعاب عدد اللاجئين الذي تستطيع أن تسوسه على طرفها الحدودي."[3]

وهناك معاناة أخرى للمهاجرين السوريين في داخل سوريا، إذ إن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة داخل سوريا هو أكبر من ذلك. وتقدّر الأمم المتحدة إلى أن هناك نحو مليونا شخص مشردين داخلياً؛ وهناك تقديرات موثوقة أخرى قد أشارت إلى أن العدد الحقيقي هو أعلى من ذلك.

---

[1] تبعات تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا ، أندرو جيه. تابلر و سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 14 حزيران/يونيو 2011.

[2] توسع رقعة الملاذات الآمنة على الحدود التركية السورية ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 13 أيلول/سبتمبر 2012.

[3] توسع رقعة الملاذات الآمنة على الحدود التركية السورية ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 13 أيلول/سبتمبر 2012.

وكان هناك مليوني سوري آخرين لا يزالون في منازلهم ويُعتقد أنهم بحاجة إلى الغذاء والوقود والدعم الطبي وغير ذلك من المساعدات الإنسانية الطارئة.[1]

في كانون الثاني عام 2013 جرى إيواء 163,000 سوري في ثلاثة عشر مخيم للاجئين واثنين من مراكز الاستقبال المؤقتة في تركيا. وتوفر لهم تركيا أماكن للإقامة على المدى الطويل والرعاية الصحية وفرص التعليم؛ ووفقاً لنائب رئيس الوزراء علي باباجان، إن هذه المساعدة تكلف تركيا حوالي 40 مليون دولار شهرياً، ونتيجة لاستمرار تدفق اللاجئين، أنشأت أنقرة "نظام حماية مؤقت" استناداً إلى توجيه من الاتحاد الأوروبي بشأن التشريد الجماعي، ويتطلب هذا التوجيه التزام تركيا بضمان حقوق الإقامة المؤقتة والحصول على الخدمات الأساسية، لكنه لا يسمح للوافدين السوريين بالوصول إلى نظام اللجوء الذي يوفره "مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، كما أنه لا يشمل حق العمل. وبناء على ذلك، توفر أنقرة اللجوء المؤقت لأي شخص يعبر الحدود دون جواز سفر، ولكن على هؤلاء الأشخاص أن يوافقوا على الإقامة في مخيم للاجئين، وقد ذكرت التقارير أن العديد من السوريين نجحوا في التغلب على هذا الشرط بعبورهم الحدود بطريقة غير مشروعة، بينما دخل البعض الآخر بجواز سفر لكنهم تجاوزوا المدة المتاحة لإقامتهم التي أمدها ثلاثة أشهر. (وإجمالاً، يقدر بأن [حوالي]70,000 سوري قد استخدموا وثائق سفر لدخول تركيا).[2] وكانت هذه التقديرات لغاية نهاية عام 2012.

وحتى اكتوبر 2014 وصل عدد السوريين الذين دخلوا تركيا هرباً من الحرب في سوريا إلى 1.5 مليون شخص ، وبعد الاعتداء الذي شنته داعش بتاريخ 18 أيلول/سبتمبر 2014 على مدينة كوباني المحاصرة على الحدود السورية التركية والتي تقع تحت سيطرة الأكراد، عبر 150 ألف سوري إضافي نحو تركيا. وتركز هؤلاء اللاجئون بمعظمهم في محافظات تركيا الجنوبية، إذ يشكلون حوالي 20 بالمائة من عدد السكان، قدمت لهم أنقرة الرعاية في إطار دعم دولي محدود، فأنفقت أكثر من 3 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث الممتدة من عام 2011 حتى عام 2014 وبالتالي تستحق هذه الجهود المزيد من الثناء من جانب واشنطن.

وقد أدى تدفق اللاجئين إلى بروز ضغوط اجتماعية واقتصادية، لا سيما في المحافظات الجنوبية، مثل كهرمان ماراس وغازي عنتاب، التي شهدت أعمال شغب ضد وجود اللاجئين المستمر فيها. ونظراً إلى أنه من المستبعد أن يعود اللاجئون إلى بلدهم على المدى القصير أو المتوسط، اقترحت تركيا اتخاذ تدابير أخرى للتخفيف من التوترات المحلية، تتمثل بإيجاد ملاذات آمنة داخل سوريا يمكن أن يأوي إليها هؤلاء اللاجئون في منطقة من الحظر الجوي. وبينما تحاول واشنطن تأمين المزيد من التعاون في مواجهة «داعش»، ستستخدم تركيا هذه الفكرة كورقة للمساومة.[3]

---

[1] الأزمة الإنسانية في سوريا: قضية أخلاقية واستراتيجية ، ديفيد بولوك و أندرو جيه. تابلر ، معهد واشنطن ،28 كانون الثاني/يناير 2013 .
[2] الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 29 كانون الثاني/يناير 2013.
[3] تركيا ستصوت على السياسة تجاه سوريا ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

إذ تعد مسألة اللاجئين السوريين من النتائج الكبيرة والخطيرة التي أفرزتها الأزمة السورية، وتقدر أرقام اللاجئين الفارين من سوريا حتى آذار 2014 بحوالي ستة ملايين، ما بين لاجئ ونازح يعانون ظروفًا إنسانية غاية في الصعوبة، فضلاً عن ذلك تعاني الدول المستقبلة لهم ضغوطًا هائلة، نتيجة الصعوبة في استيعاب هذه الأعداد الضخمة، ما جعل ذلك يمثل ضغطًا على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها تلك الدول للاجئين.[1] وقد تجاوزت تأثيرات اللجوء الجماعي السلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لتشمل الأوضاع السياسية والأمنية، وهو ما يلقي بظلاله على الاستقرار السياسي والأمني لتلك الدول.

وقد وصفت **المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة** في تقريرها الصادر في حزيران 2013 وحتى كانون الاول من العام نفسه بأن أزمة اللاجئين السوريين أكبر كارثة إنسانية في الأزمنة الحديثة وتشير الأرقام إلى أن حوالي 6 ملايين سوري قد أجبروا على مغادرة منازلهم تمكن حوالي 2.3 مليون منهم، وهم المسجلون في جداول المفوضية (52 % منهم من الأطفال)؛ من عبور الحدود إلى دول الجوار، وبالتحديد الأردن ولبنان وتركيا والعراق، وهذه الدول مجتمعة استقبلت حوالي 97% من اللاجئين، بحلول التاسع من كانون الاول 2013، كما تم تصنيف ما لا يقل عن 4.25 ملايين شخص من النازحين داخليًّا.[2]

سجلت "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" 4.6 مليون سوري في البلدان المجاورة، مقابل 3.3 مليون في كانون الثاني/ يناير 2015. وحتى هذا العدد الكبير لا يبرز حجم المشكلة لأن نسبة من السوريين، وليس جميعهم، تتقدم بطلب رسمي للحصول على حق اللجوء ، وتشير أرقام "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" إلى أن تركيا تحملت الجزء الأكبر من التدفق الآخذ في الازدياد منذ عام 2015. فعدد اللاجئين المسجلين انخفض في الواقع في لبنان (1,070,000 كانون الثاني 2016، في حين كان 1,146,000 في كانون الثاني/ يناير 2015)، وفي الأردن (انخفض من 633,000 إلى 623,000) ومصر (انخفض من138,000 إلى 123,500)، في حين شهد العراق زيادة طفيفة (من 234,000 إلى 245,000). ومع ذلك، لم يعد هؤلاء إلى سوريا، ولكنهم سافروا إلى أوروبا عبر تركيا عن طريق البر أو البحر أو الجو. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد اللاجئين في أنقرة من 1.5 مليون في كانون الثاني/ يناير 2015 إلى 2.5 مليون في كانون الثاني 2016.

وبشان المبالغة التي يشار اليها في ذكر اعداد المهاجرين من أجل الحصول على المزيد من المساعدة من الاتحاد الأوروبي ، اذ أن إحصاءات رسمية أخرى تقلل من نسبة هذه الزيادة، لأن العديد من اللاجئين الذين سجلوا أنفسهم في دول الشرق الأوسط قد انتقلوا إلى أوروبا بسرعة كبيرة بحيث أن الحكومات

[1] صافيناز محمد أحمد ، غياب المسئولية الدولية: تأثيرات أزمة اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ،26 مارس 2014.

2 المصدر نفسه .

المضيفة الأولية لم تتمكن بعد من إزالتهم من قوائمها.[1]وعموماً فإن عدد السوريين الذين دخلوا تركيا مليونا مهاجر حسب إحصاء عام 2015 ، وفي اوقات سابقة قد تجاوز هذا الرقم.[2] وبالتالي فان هذه الارقام والاحصائيات تشير إلى أن تركيا تحملت العبء الأكبر في استضافة اللاجئين السوريين، وانه مع استمرار الحرب في سوريا ازداد تدفقهم ووصل الذروة في نهاية عام 2015 ومطلع عام 2016 .

اذن فان تدفق اللاجئين السوريين المتزايد ادى الى تداعيات امنية واقتصادية على تركيا، فضلا عن تأثيراتها على العلاقات الاقليمية والدولية، وبالتالي فان الامريكان معنيون بذلك، لذلك فان التنسيق الامريكي التركي كان مهما في تنظيم المعادلة بين مخاطر الهجرة من جهة والتعامل مع المعارضة من جهة أخرى .

ثانيا / تبعات مسألة اللاجئين على الحدود التركية

كان لتدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا تبعات من خلال السماح بدخول زوار غير مرغوب فيهم إلى تركيا، اذ يشار إلى أن «حزب العمال الكردستاني» منظّم جيداً في المناطق التي يقطنها الأكراد في شمال سوريا على طول الحدود التركية، بما في ذلك في العزيز والقامشلي ، كما أن الفرع السوري من «حزب العمال الكردستاني» هو فصيل متشدد يختار اللجوء إلى العنف، فيما يعكف الفرع التركي على دمج نفسه في النظام السياسي التركي.

دخل البرلمان التركي 36 نائباً ينتمون إلى «حزب السلام والديمقراطية» الوطني الكردي في الانتخابات التركية الأخيرة التي أجريت في 12 حزيران/يونيو 2011 ، الذي يعلن تعاطفه العلني مع حزب العمال الكردستاني، وفي حالة تدفق الأعضاء المتشددين من «حزب العمال الكردستاني» والمتعاطفين معه إلى تركيا، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة توجيه الحركة الوطنية الكردية في تركيا نحو اتخاذ موقف عنيف. وتعد هذه التداعيات التي كانت متوقعة قد أثارت مخاوف وهواجس تركيا بسبب الأزمة السورية عموماً ومسألة اللاجئين على وجه الخصوص.

كما أن تدفق اللاجئين السوريين قد يؤجج الرأي العام التركي بحيث يطالب الحكومة بقطع علاقاتها مع الأسد، وبالنظر إلى الروابط العرقية المتداخلة عبر الحدود التركية السورية، فمن المرجح أن تكون الحكومة التركية معرضة لضغط من قبل العديد من المواطنين الأكراد ممن لهم عائلات عبر الجانب السوري. فضلا عن ذلك فان الحرب على سوريا التي روج لها انها حرب طائفية قد يكون لها آثار متتابعة عبر الحدود، مما يخلق توترات غير مرغوبة بين السكان العلويين والسنة داخل تركيا نفسها. ويتعين على واشنطن وأنقرة أن يولوا اهتماماً باللاجئين السوريين الذين ينتقلون إلى تركيا، فهم قد يغيرون المنطقة بطرق جوهرية، ولا يمكن التنبؤ بالعديد منها ومن المرجح أيضاً أن لا يمكن التحكم فيها.[3]

---

[1] أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا ، فابريس بالونش ، معهد واشنطن 12 شباط 2016.

[2] تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا: لماذا الآن بالتحديد؟، فابريس بالونش ، معهد واشنطن ، 2 تشرين الثاني 2015.

[3] تبعات تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا ، أندرو جيه. تابلر و سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 14 حزيران/يونيو 2011.

وفي دراسة قدمت من احد خبراء معهد واشنطن ومن خلال الاستعانة بربط تاريخي عزز الباحث وجهة نظره ان تهديد داعش دفع تركيا الى تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة ، فيقول انه منذ عام 1946، عندما طالب جوزيف ستالين بأن تتخلى أنقرة عن سيطرتها على مضيق البوسفور وعلى أراضٍ أخرى لصالح الاتحاد السوفيتي. إن ذلك التهديد من قبل موسكو قد دفع أنقرة إلى إقامة علاقة أكثر قرباً مع الولايات المتحدة، الأمر الذي أسفر عن عضوية تركيا في "حلف شمال الأطلسي" عام 1952. أما اليوم، فقد أدى تهديد داعش إلى توجه تركيا بشكل مماثل نحو واشنطن ، إذ أن أردوغان وأحمد داود أوغلو يدركان أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تملك أجهزة الاستخبارات والمعدات العسكرية الضرورية لهزيمة داعش على المدى الطويل.[1]

إذا استمر نمو هذه الكانتونات حجماً وعدداً فإنها سوف تزيد في تآكل الأهمية العملية للحدود التركية السورية، حيث تبدو أجزاء من الحدود بالفعل ضبابية وخاصة في المناطق التي تعيش فيها أغلبية سنية عربية على جانبي الحدود، وبالتالي فإن هناك دلالات أمنية تهدد الأمن التركي

إذ أن معظم اللاجئين المستضافين في المناطق المذكورة أعلاه هم من العرب السنة، وعلى الرغم من أن العرب السنة الأتراك في هاتاي يرحبون بهذا التطور إلا أن العلويين العرب هناك قد وجدوا أنفسهم على خلاف متزايد مع اللاجئين مما يعكس الانشقاق العلوي السني في سوريا. وفي الحقيقة فإن الكثير من العلويين في تركيا يعارضون سياسة أنقرة تجاه نظام الأسد العلوي ويكرهون خلق كانتونات عربية سنية. وربما تزيد الكانتونات الجديدة أو الكبيرة الحجم في إذكاء نار الفتنة الطائفية بما يجعل من الصعب على أنقرة اتباع سياسة تقويض نظام الأسد.

فضلا عن ذلك فان الضبابية المستمرة للحدود تشكل تحدياً طويل الأمد لأنها رغم كونها مجرد معبر للاجئين إلا أن الحدود المسامية يمكن أن تسمح في نهاية المطاف لعناصر "حزب العمال الكردستاني" بل وربما مقاتلين متطرفين في سوريا بالتنقل بحرية بين البلدين.[2]

نظراً للعلاقات الديموغرافية العميقة بين جنوب تركيا وشمال سوريا، تخشى تركيا من أن يؤدي العنف الطائفي في البلد المجاور إلى تصدعات موازية على الجبهة الداخلية ، فتركيا هي موطن لأكثر من نصف مليون من العلويين العرب، الذين يدينون بنفس ديانة الأسد، ومعظمهم يعيشون في أقصى جنوب إقليم هاتاي (يلقبون أحياناً بـ "النصيريين"، ويختلفون عن العلويين الأتراك وهو مجتمع لا يرتبط بصلة قرابة مع العلويين في سوريا) . ويُقر العلويون في تركيا بضرورة رحيل الأسد لكن ينتابهم القلق حول مدى تأثير انهيار النظام على سلامتهم ، وهناك تخوف عام تقريباً من قيام المقاتلين السنة العائدين إلى تركيا من حربهم مع الأسد بتوجيه غضبهم نحو العلويين. واتخذت تركيا بعض التدابير لمنع هذه الأنواع من الاحتدامات الطائفية، مثل نقل بعض اللاجئين العرب السنة إلى مخيمات في داخل تركيا، بعيداً عن

---

[1] تركيا ستصوت على السياسة تجاه سوريا ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

[2] توسع رقعة الملاذات الآمنة على الحدود التركية السورية ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 13 أيلول/سبتمبر 2012.

محافظة هاتاي المختلطة للسنة والعلويين.[1] وهذا يشكل تحدياً آخر أفرزته مسألة تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا.

وقفت الجماعات اليسارية الراديكالية وغيرها من الجماعات في تركيا ضد تعاون أنقرة مع حلف شمال الأطلسي وواشنطن خلال الأزمة السورية، إذ أن هناك تعصباً ورفضاً ضد سياسة الولايات المتحدة، وقد عمدت تلك الحركات إلى الخروج في مسيرات تعارض نشر صواريخ باتريوت في جنوب تركيا، ووقفت وراء الهجوم الذي وقع في كانون الثاني عام 2013 على طواقم الباتريوت التي وصلت إلى ميناء الأسكندرونة في هاتاي، وأطلقت قنابل الدخان على جنود حلف شمال الأطلسي وحرقت الأعلام الأمريكية. وعلى الرغم من أن تلك الجماعات تمثل تياراً سياسياً هامشياً، إلا أن تأثيرها قد يفوق حجمها. وقد أفردت وسائل الإعلام الإيرانية والروسية مساحات لتغطية تلك الأحداث على نطاق واسع من أجل تعزيز وجهات النظر المعارضة لحلف الأطلسي وزيادة تكاليف تركيا السياسية على دعمها المعارضة السورية.[2]

لقد كان التكامل الاقتصادي لجنوب تركيا مع العراق وسوريا أحد نجاحات أنقرة الكبرى في العقد الماضي ، وعلى الرغم من أن حجم التجارة الكلي للمنطقة كان طفيفاً بالمقارنة مع الحجم التجاري الكلي لتركيا، إلا أنه كان عاملاً هاماً في التنمية الاقتصادية لجزء من البلاد عانى من الفقر لفترات طويلة. وقد أدى الصراع في سوريا إلى عكس هذا الاتجاه بشكل كبير. فمع تدهور الأوضاع الأمنية على الحدود الجنوبية أغلقت أنقرة الحدود مع سوريا أمام حركة المرور التجارية، وبين الحين والآخر يمنع العراق التجارة مع تركيا للاحتجاج على تقاربها مع أكراد العراق، وكل ذلك كان يعني وقف تجارة كانت مزدهرة بين جنوب تركيا وشمال الهلال الخصيب، في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، تراجعت صادرات هاتاي إلى سوريا إلى أقل من نصف مستواها من عام 2010، كما حدثت تراجعات مماثلة في كل محافظة جنوبية.[3] وبالتالي فإن للأزمة السورية تداعيات على الاقتصاد التركي أدت إلى خفض حجم التبادلات التجارية.

يشعر صناع السياسة في تركيا بالقلق من أن الحدود التي تربط بلادهم بسوريا والتي تمتد على مسافة 510 أميال يمكن أن تصبح ممراً معاكساً يسمح بدخول قوات داعش إلى تركيا، فقد فتحت أنقرة الحدود أمام اللاجئين السوريين في أوائل عام 2011 وأمام المقاتلين الثوار في وقت لاحق من ذلك العام، ومنذ ذلك الحين، أصبحت الحدود مجرد حبر على ورق. فمعظمها تمتد على أراضٍ مسطحة، وبالتالي لا توجد حواجز فعلية مثل جبال أو أنهار أو بحيرات في ما يقارب من ثلاثة أرباع طولها. فيشكّل الوضع مصدر قلق بالغ بالنسبة لها لأنها تدرك أن ما يقدّر بـ 400–1000 تركي قد انضموا إلى «داعش» كمقاتلين

[1] الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 29 كانون الثاني/يناير 2013.
[2] الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 29 كانون الثاني/يناير 2013.
[3] الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 29 كانون الثاني/يناير 2013.

أجانب في سوريا. ويبدو أن التنظيم الإرهابي يقوم بعمليات تجنيد في المدن التركية الكبرى وقد أفادت التقارير أنه أنشأ خلايا في المحافظات القريبة من الحدود مع سوريا.[1]

ثالثاً / اثر تدفق اللاجئين السوريين الى اوربا

إن الموقف الأمريكي والمتابعة الأمريكية لمسألة الأزمة الناجمة عن وجود أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين في تركيا تتأثر كثيراً بانعكاس هذه المسألة على الهجرة غير الشرعية إلى أوربا وتوجه اللاجئين بأعداد كبيرة إلى أوربا، زيادة على ذلك فإن المشاركة والدور الروسي الجدي في مواجهة داعش والمعارضة السورية التي تنخرط في إطارها، قد أدى إلى زيادة أعداد المهاجرين السوريين، وبالتالي فإن هناك خطاب إعلامي يحاول أن يعطي هذه المسألة حجماً أكبر من أجل خلق رأي عام يفهم أن روسيا هي التي تسببت في هذا التدفق الكبير للاجئين في نهاية عام 2015 ومطلع عام 2016 .

إن الاستقرار في دول الجوار هو عملية معقدة وغير مرغوب فيها مقارنة مع معايير الحياة الأوروبية، وبعد أن سمع السوريون عن هذه المشاكل أو عانوا منها بشكل مباشر، قرر العديد منهم التوجه إلى القارة الأوروبية. ومثلهم مثل معظم اللاجئين، فهم ببساطة يريدون الرعاية الصحية والتعليم الجيدين، وأنهم على أتم الاستعداد للعمل لكنهم يواجهون عوائق أمام جميع هذه المساعي في الدول المجاورة ، وهم يدركون أن لدى المجتمعات الأوروبية عراقيلها الخاصة التي تحول دون دمجهم، ولكنهم يعلقون آمالاً كبيرة على مساعدات الانتقال الواسعة المقدمة للاجئين، كما أن السياسة الأوروبية القائمة على لَمِّ شمل الأسرة هي ميزة أخرى، إذ تسمح للأشخاص الضعفاء تجنب مخاطر الهروب الأولي.[2]

في عام 2015 وصل 1.5 مليون مهاجر غير شرعي إلى الاتحاد الأوروبي عبر مختلف الطرق، إذ عبر أكثر من 850 ألف البحر بين تركيا واليونان، و150 ألف آخرين إلى إيطاليا من الساحل الليبي، ويشكل السوريون ثلث هؤلاء المهاجرين، فاعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر، عام 2015 كان إجمالي عدد طالبي اللجوء السوريين في الاتحاد الأوروبي 897 ألف بعد أن ارتفع هذا العدد من235 ألف في غضون عام واحد فقط ، وقد بدأت نسبة كبيرة من هذه الزيادة في ربيع عام 2015، وبلغت ذروتها في تشرين الأول/ أكتوبر من نفس العام حين وصل العدد إلى 156 ألف.

يرتبط تدفق الهجرة إلى أوروبا بتدهور أوضاع اللاجئين في دول الشرق الأوسط، فإن تطور الأزمة داخل سوريا أصبح عاملاً يحث على الهجرة أكبر من أي وقت مضى ، فاستمرار القتال يلحق المزيد من الضرر بالوضع الاقتصادي حتى في المناطق التي تنعم بالسلام في البلاد، مما يدفع بالمزيد من السوريين إلى المغادرة، لا سيما أولئك العاملين في القطاع الخاص، الذين ليس لديهم رواتب مضمونة مثل موظفي الدولة ، ولكن المجموعة الأكبر من اللاجئين ستتألف من أولئك الذين يفرون من هجمات جديدة، لا سيما في المناطق التي ترزح تحت قصف جوي مكثف. لهذا السبب دمرت بعض الضربات الجوية

[1] تركيا ستصوت على السياسة تجاه سوريا ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

[2] تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا: لماذا الآن بالتحديد؟، فابريس بالونش ، معهد واشنطن ، 2 تشرين الثاني 2015.

الروسية عمداً البنى التحتية كوسيلة لحث المدنيين على الفرار، وبالتالي عزل المعارضة، ولا يمكن للجيش السوري محاولة استعادة السيطرة على منطقة فيها عدد كبير من غير المقاتلين. إذ أن مثل هذه العمليات تسبب خسائر كبيرة في صفوف المدنيين من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الإدانة الدولية وإلى زيادة نفور السكان.

كان من المتوقع ان تزداد الهجرة وقد ينزح أكثر من مليوني شخص بسبب القتال في شمال غرب سوريا، وعلى وجه التحديد من الأجزاء التي تسيطر عليها المعارضة في محافظة إدلب وغرب محافظة حلب، والأراضي التي يسيطر عليها (داعش) شرقي محافظة حلب. إذ أن الزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين في تركيا منذ أيلول/ سبتمبر تشكل مؤشراً رئيساً حول المكان الذي سيتوجه إليه العديد من هؤلاء اللاجئين. لذلك فان معهد واشنطن وعدد من كُتابه وخبرائه يرون أنه ما لم يؤدي تحول جيوسياسي رئيسي إلى تغيير الحالة السائدة داخل سوريا، سيتوجب على أوروبا أن تُعد نفسها لاستقبال ما يصل إلى مليون لاجئ جديد في عام 2016. ويمكن استنباط هذه التقديرات من عدة عوامل وهي: موقع السكان الأكثر تعرضاً للتهديد من هجمات جديدة ، والطرق الأكثر احتمالاً لهروبهم، وأنماط الهجرة الماضية التي لوحظت في ظل ظروف مماثلة، والاتجاه الأخير لمغادرة اللاجئين لتركيا وتوجههم إلى الاتحاد الأوروبي.[1]

في ظل غياب عملية معالجة جذور المشكلة في سوريا، فإن الاتحاد الأوروبي عاجز إلى حد كبير عن وقف هذه الهجرة الجماعية فور انطلاقها، إذ تأخذ بعض الدول الأوروبية إجراءات أحادية الجانب، مثل صربيا والمجر وسلوفينيا التي أقامت الحواجز على حدودها، بيد أن هذه التدابير غير فعّالة، الأمر الذي قد يحمل خطر تحطيم "منطقة الشنغن". كما لن تؤدي الزيادة الكبيرة جداً في التمويل المتعلق باللاجئين إلى جيران سوريا إلى توقف تدفقهم إلى أوروبا أيضاً. فنظام الرعاية الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي يشكل نقطة جذب قوية جداً للمهاجرين الفقراء.[2]

من المثير للاهتمام أن الدول الأوروبية سمحت بطلبات هجرة سورية قليلة جداً من القنصليات الأجنبية، لكنها من جانب آخر فقد أعطت الشرعية لجميع اللاجئين تقريباً الذين تمكنوا من الوصول إلى سواحلها من خلال وسائل أخرى ، وبالتالي فإن أوربا شجعت الهجرة غير الشرعية. فإذا لا يحظى اللاجؤون الذين يصلون من خلال هذه الوسائل بأي فرصة للحصول على الشرعية، فإن نسبة محاولتهم خوض هذه الرحلة لن تكون مرتفعة. لذلك ينبغي على الاتحاد الأوروبي النظر في تخصيص تصاريح الإقامة لأولئك الذين يتقدمون بطلب من الدول المجاورة.

وعموما فان الإعانات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للدول غير الأعضاء المجاورة في إطار "سياسة الجوار الأوروبية" مشروطة بالمراقبة الفعّالة للحدود والالتزام باستعادة المهاجرين غير الشرعيين. وقد يفسر ذلك سبب انخفاض نسبة تدفق اللاجئين السوريين عبر مضيق جبل طارق (حوالي 5000 في عام

[1] أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا ، فابريس بالونش ، معهد واشنطن 12 شباط 2016.
[2] أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا ، فابريس بالونش ، معهد واشنطن 12 شباط 2016.

2015)، فعلى عكس تركيا التي أثار موضوع انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي الجدل لسنوات، فإن المغرب هو أكثر اعتماداً على التجارة الأوروبية، وبالتالي يأخذ الالتزامات القانونية المختلفة تجاه الاتحاد على محمل الجد. وتكمن أفضل طريقة لمنع تدفقات اللاجئين الضخمة إلى أوروبا في معالجة جذور المشكلة في سوريا، على افتراض أن الوقت لم يفت بعد. فتركيا ترفض اللاجئين الجدد حتى إذا كانوا في حالة فظيعة على الجانب الآخر من الحدود.[1]

وعموماً فإن الهجرة إلى أوربا خلق رأياً عاماً وتأثيراً كبيراً على أوربا وأثارت قلقها، لذلك لجأت اوربا إلى إعادة التفكير بمساعدة تركيا على استيعاب الأعداد المتزايد من المهاجرين ، فضلاً عن أن أوربا نفسها تتحمل مسوؤلية في أنها تمنح المهاجرين غير الشرعيين لجوءاً واسعاً وترفض إعطاءهم حق اللجوء وفق القواعد الرسمية الأصولية.

رابعا /العوامل التي ساهمت بمزيد من تدفق المهاجرين السوريين

والدراسات الامريكية المنعية بمتابعة تطورات الاوضاع في تركيا وتاثير الازمة السورية عليها ، تؤكد ان تدفق اللاجئين إلى أوروبا تستمر طالما أن الوضع في الداخل السوري يبدو ميؤوساً منه بالنسبة للكثير من الناس، وطالما أن المجتمع الدولي ومعظم الدول المجاورة لا يتخذون الخطوات الكافية لجعل هؤلاء اللاجئين قادرين على احتمال الوضع الذي هم فيه ، اذ انه في الحالتين سواء نجح النظام بإلحاق الهزيمة بجميع معارضيه، فإن القمع اللاحق والتطهير العرقي والأزمة الاقتصادية ستستمر في توليد حركة هجرة قوية إلى أوروبا، وبالمقابل فإن فوز المعارضة المتطرفة من شأنه أن يولّد موجة من هجرة الأقليات السورية. [2]

ولا تكمن مشكلة التدفّق في الخوف من إرهاب محتمل، بل من واقع أنّه سيتعيّن على ألمانيا تعليم وتثقيف عدد هائل من اللاجئين حول كيفية الامتثال للقوانين المحلّية المختلفة جدّاً عن القوانين السورية ،يتوجّب على المسؤولين تفسير الواقع بأنّ الفتيات يذهبن إلى المدرسة مع الفتيان/الأولاد، وأنّ المثلية الجنسية مقبولة، وأنّ معاداة الساميّة غير مقبولة بتاتاً. وتحتاج أوروبا إلى نظام لمعالجة الأزمة ، وعلى الرغم من أنّه يجب أن يُسمح للاجئين الذين يتعرضون للاضطهاد السياسي في البقاء في ألمانيا، إلا أن أولئك الذين يأتون لأسباب اقتصادية لا يستطيعون البقاء، ويتعيّن على أوروبا إيجاد وسيلة تشارك من خلالها جميع الدول بالعبء. وكانت الولايات المتحدة قد أبدت استعدادها لاستقبال عدد صغير فقط من اللاجئين، وهذا أمر مخيب للآمال.[3]

وان اسباب التوقع بان تدفق المهاجرين يزداد ويستمر يعود الى اساب متعددة ، فالحدود السورية التركية البالغ طولها 544 ميلاً تمتد في الغالب على طول أراض مسطحة ، وهي حدود مفتوحة وهناك حواجز

[1] أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا ، فابريس بالونش ، معهد واشنطن 12 شباط 2016.

[2] تدفق اللاجئين السوريين إلى أوروبا: لماذا الآن بالتحديد؟، فابريس بالونش ، معهد واشنطن ، 2 تشرين الثاني 2015.

[3] نظرة من الداخل حول أزمة اللاجئين السوريين ، فيليب أكرمان، بسام بربندي، مارغريت برينان، و ديفيد بولوك ، معهد واشنطن ،26 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

طبيعية محدودة. كما قامت الدولتان مؤخراً بإزالة حقول الألغام على طول الحدود بينهما ، كما أنهما ألغيتا تأشيرات الدخول المتبادلة. وثانياً، هناك علاقات عائلية وعرقية تربط الناس عبر الحدود ، وقد تم ترسيم الحدود التركية السورية في نهاية الحرب العالمية الأولى بحيث تتبع خط سكة حديد عثماني، ومن ثم فهي لا تتقيد بالتقسيمات العرقية ، فهناك عرب على الجانب التركي من الحدود وهناك أتراك وتركمان على الجانب السوري. كما يعيش الأكراد والمسيحيون الشرقيون إلى الشمال والجنوب من الخط الحدودي. ونظراً لمعرفتهم بأنهم سيقابلون بالترحاب من قبل العائلة والأصدقاء والقبائل العشائرية بمجرد عبورهم الحدود التركية، فهناك احتمال أكبر بأن يسعى السوريون إلى اللجوء إلى تركيا. وثالثاً، إن الجانب السوري من الحدود مكتظ بالسكان، لا سيما على امتداد أراضيه الشرقية والغربية ، وتقع مدينة حلب وهي ثاني أكبر مدينة في سوريا وتضم 3 ملايين نسمة ينتمون إلى تراث مختلط يشمل العرب والأكراد والتركمان والمسيحيين -- على بعد 26 ميلاً فقط من الحدود التركية.[1]

والخطاب الامريكي يركز على نقطة رئيسة بأنه يصور سبب تفاقم أزمة اللاجئين السوريين والتدفق المتسارع لها إلى التدخل الروسي، ففي ربيع عام 2015، كان بعض اللاجئين السوريين قد بدؤوا بالفعل بالعودة إلى إدلب بعد أن دفعت هجمات المعارضين للنظام بقوات النظام على الانسحاب، بيد أن نفس هؤلاء اللاجئين يهربون الآن من البلاد مرة أخرى، إذ دفعت عمليات القصف المكثفة بما لا يقل عن 300 ألف إلى مغادرة منازلهم في الأشهر الأربعة المحصورة بين الربع الأخير من عام 2015 ومطلع 2016، ويصف معظم اللاجئين في تركيا بأنهم لا يريدون البقاء فيها. فعلى مدى أربع سنوات، بقوا بصبر في المحافظات الجنوبية بالقرب من الحدود على أمل العودة إلى ديارهم بسرعة عندما تسمح الظروف بذلك، ولكن الهجوم المدعوم من روسيا قد دفع بالكثيرين إلى التخلي عن هذا الأمل والتوجه إلى بلدان أكثر ملاءمة في أوروبا. وقد ترك غيرهم من السوريين المناطق الآمنة نسبياً التي يسيطر عليها النظام في البلاد لأسباب اقتصادية، واتجهوا مباشرة إلى أوروبا.[2]

ويحاول فابريس بالونش أن يربط بين الأحوال الجوية التي تسهم في زيادة أو نقصان عدد المهاجرين وبين الهجوم والضغط الروسي الواسع فيقول إنه على الرغم من أن التدخل الروسي هو الذي تسبب بهذا الارتفاع الأخير الهائل، بيد أن الأرقام تظهر أيضاً نمطاً موسمياً، فمن حزيران/ يونيو إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، تم تقديم أكثر من 10 آلاف طلب لجوء شهرياً. وتراجع هذا المعدل إلى النصف في أشهر الشتاء، ليعود ويرتفع في ربيع 2015، حين أدى تحسن الأحوال الجوية وهدوء البحار إلى تسهيل عميلة العبور. بعد ذلك انخفض العدد بمقدار النصف مرة أخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي بسبب الظروف الجوية وتدابير الرقابة الأكثر صرامة التي اعتمدتها السلطات التركية. ولكن مع استمرار هجوم النظام السوري المدعوم من روسيا في شمال غرب سوريا سيدفع الى ارتفاع عدد المهاجرين. اذ

[1] تبعات تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا ، أندرو جيه. تابلر و سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 14 حزيران/يونيو 2011.
[2] أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا ، فابريس بالونش ، معهد واشنطن 12 شباط 2016.

تدفع الهجمات الأخيرة التي تشنها قوات النظام السوري وقوات التحالف حول حلب بعشرات الآلاف من اللاجئين السوريين الجدد إلى التوجه إلى تركيا. فقد فرَّ بعضهم من منازلهم للمرة الأولى، في حين غادر آخرون المخيمات غير الرسمية الواقعة على مقربة من الحدود الشمالية قبل أن يطالهم القتال، وبالنسبة إلى معظم هؤلاء اللاجئين، لا تشكل تركيا سوى بلد عبور إلى أوروبا. فقد فقدوا الأمل بالوصول إلى نهاية سريعة للصراع، كما أن أولئك الذين دعموا المعارضة يدركون أنه سيكون من الصعب عليهم للغاية العودة [إلى سوريا].[1]

خامساً / تداعيات اللاجئين السوريين على العلاقات التركية الامريكية .

ربما تؤدي مناطق اللاجئين المتزايدة والمتناثرة على جانبي الحدود بين تركيا وسوريا إلى إجبار أنقرة على التعبير عن مطالبها بمساعدات أمريكية ودولية مباشرة لحل الأزمة السورية. في الوقت الذي تجاهد فيه تركيا لاستيعاب تدفق اللاجئين السوريين الذين ينتظرون دخول تركيا، تتشكل الملاذات المؤقتة على الجانب السوري من الحدود دون تدخل واضح من دمشق. ويخلق هذا التطور حقائق جديدة على الأرض تؤدي إلى إعادة إحياء احتمالية إنشاء ملاذات آمنة رسمية في الأراضي السورية تكون مدعومة دولياً، في حين تضيع فيها معالم الحدود القانونية والعرقية بين البلدين. ولو ترك الأمر على عواهنه فربما تشكل هذه الأمور تحدياً ضد الاستقرار المحلي لتركيا وتضع التعاون التركي الأمريكي بشأن سوريا على المحك.[2]

ويرى سونر چاغاپتاي انه إذا لم تتم إدارة مشكلة اللاجئين على النحو الأمثل فإنها قد تعرض روابط أنقرة مع واشنطن للخطر، فالحكومتان لديهما بالفعل اختلافات واضحة حيال سوريا: فأنقرة تريد أن تتحرك بسرعة بل وربما ترغب في استخدام القوة ضد نظام الأسد فيما تريد واشنطن التحرك بحذر، وبشكل عام فقد كانت سياسة تركيا تمت ادارتها بطريقة تتجنب فيها انتقاد سياسة واشنطن في العلن ، غير أن ثمة علامات على تصدع محتمل ظهر في 5 أيلول/سبتمبر عام 2012 عندما وبخ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الرئيس أوباما من على قناة الـ «سي إن إن» بسبب "عدم اتخاذه زمام المبادرة" حيال سوريا. وقد يؤدي التدفق الحاشد للاجئين والكانتونات الجديدة عبر الحدود إلى إجبار تركيا على التعبير عن مطالبها بمساعدات أمريكية بشكل أكثر علانية. وأن تطلب من واشنطن مساعدتها على تحويل تلك المناطق إلى ملاذات آمنة يصادق عليها المجتمع الدولي مع تنسيق رفض ثنائي لو لم يتم الوفاء بتلك المطالب. وهكذا كان بالامكان أن تصبح ملاذات اللاجئين اختباراً جوهرياً للتعاون الأمريكي التركي حول سوريا حيث تراها أنقرة بمثابة حجر الزاوية في المرحلة القادمة ضد الأسد فيما تراها واشنطن حلولاً مؤقتة

[1] أسوأ ما في أزمة اللاجئين السوريين قادم إلى أوروبا ، فابريس بالونش ، معهد واشنطن 12 شباط 2016.
[2] توسع رقعة الملاذات الآمنة على الحدود التركية السورية ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 13 أيلول/سبتمبر 2012.

للأزمة السورية.[1]ولعل هذه المسالة كانت من ابرز القضايا التي عكستها تاثيرات ازمة تدفق اللاجئين السوريين الى تركيا على العلاقات مع الولايات المتحدة .

في 21 كانون الثاني/يناير عام 2013، قام أعضاء من "اتحاد الشباب التركي"، وهو جماعة قومية يسارية متطرفة، بمهاجمة طواقم ألمانية لصواريخ باتريوت تم إرسالها للمساعدة في الدفاع عن تركيا ضد التهديدات السورية ، وقد كان ذلك الحادث بمثابة رسالة تذكير حول السبل غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر بها الحرب السورية على استقرار تركيا التي تعد لاعباً مباشراً في الصراع من خلال دعمها للجماعات المسلحة وغير المسلحة التي تقاتل نظام بشار الأسد. وتعد تركيا متورطة أيضاً في الحرب من منظور الاستراتيجية الأوسع نطاقاً، اذ انتقل التاثير على الحدود مع سوريا البالغ طولها 510 كيلومتر، ويجب على واشنطن أن تراقب عن كثب آثار عدوى الانتقال هذه، لأنها تشكل خطر إجهاد الاقتصاد التركي، حيث أنها تحمل في طياتها إزكاء نار الانقسامات الطائفية والسياسية في تركيا وإضعاف استقرار البلاد الكلي.[2]

ففي دراسة لمعهد واشنطن تؤكد توجهاتها الختامية على الاوضاع والتاثيرات التي تسببها تفاقم الازمة السورية ، وبالتالي فان الدراسة توصي ان تعمل واشنطن بشكل وثيق مع تركيا لمراقبة الطرق العديدة التي ينتقل بها الصراع السوري إلى تركيا. ويشمل ذلك توفير التعاون الوثيق في مجال الاستخبارات ضد "حزب العمال الكردستاني" وحشد الحكومات الأوروبية لتقديم المزيد من المساعدات، ويجب على واشنطن أن تنظر أيضاً في إحياء التعاون الاستخباراتي التركي- الإسرائيلي الناجح ضد المجموعة الإرهابية، الذي توقف في أعقاب حادث أسطول غزة عام 2010. ويمكن أن يكون ذلك بمثابة مقدمة لتطبيع العلاقات الثنائية في أعقاب الانتخابات الإسرائيلية. وتدعو واشنطن أن تولي اهتماماً خاصاً بصعود جماعات يسارية متطرفة وقومية في المجتمع التركي والعمل مع أنقرة لمنع أعمال العنف ضد عمليات انتشار حلف شمال الأطلسي في الحاضر والمستقبل.[3] وبالتالي فإن جملة من التأثيرات خلقتها الأزمة السورية على الأوضاع في تركيا بشأن العلاقات الأمريكية التركية والعلاقات التركية والإسرائيلية، فضلاً عن أن الأوضاع الداخلية وما أفرزته نتائج الانتخابات .

إن سياسة تركيا تجاه سوريا مليئة بالأولويات المربكة والمتناقضة في كثير من الأحيان ، فهي لن تدعم سياسة أمريكية تؤدي إلى انحلال «داعش» دون استهداف نظام الأسد، ولن تقبل في تبني استراتيجية تفشل في تقوية عناصر المعارضة السورية من غير تنظيم الدولة الإسلامية ، اذ ان تركيا تعمل مع فصائل المعارضة، بما فيها جماعات صنفتها الولايات المتحدة على أنها إرهابية مثل «جبهة النصرة»، بينما تعارض في الوقت نفسه أي تدابير أمريكية تدعم «حزب العمال الكردستاني». ومن وجهة نظر تركيا

[1] توسع رقعة الملاذات الآمنة على الحدود التركية السورية ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 13 أيلول/سبتمبر 2012.
[2] الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 29 كانون الثاني/يناير 2013.
[3] الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 29 كانون الثاني/يناير 2013.

، إن أي استراتيجية تؤدي فقط إلى انحلال «داعش» من شأنها أن تقوي من عزيمة الأسد، ووفقاً لذلك، تقوم السياسة التركية على انحلال داعش ونظام الأسد على حد سواء وعلى إخضاع «حزب العمال الكردستاني» أيضاً.[1]

أولويات تركيا السياسية وموقف الولايات المتحدة 2014

إن تحوّل الرئيس أردوغان مؤخراً نحو الولايات المتحدة ساعد في تسوية بعض هذه الخلافات السياسية. وليس هناك شك أن تركيا سوف تستمر في تقديم الدعم لواشنطن على مستوى الخدمات اللوجستية والعمليات الاستخباراتية ضد «داعش» في سوريا، كما ستبقى مستعدة للانخراط في جهود الإغاثة الإنسانية. ومع ذلك، فإن تأمين التزام تركي أعمق على المدى الطويل لمحاربة داعش سيعتمد على مدى قدرة واشنطن على التعامل مع نهج أنقرة الذي يشمل نظام الأسد والمعارضة من غير «داعش» و «حزب العمال الكردستاني»/«حكومة إقليم كردستان». وكان من أولويات أنقرة في سوريا الحد من تدفق اللاجئين والإطاحة بنظام الأسد وإضعاف «حزب العمال الكردستاني»، أن تعقّد تعاون أمريكي تركي على مستوى أعمق في مواجهة «داعش» ، ولا تزال تركيا تعاني من نقاط ضعف تجاه التنظيم، ومن المرجح أن تستمر في تجنب الإعلان عن المساعدة العلنية لواشنطن طالما أن نطاق الضعف هذه لا تزال قائمة.[2]

وعن موقف الولايات المتحدة من مسالة اللاجئين السوريين ، فإنها كانت تفرض قيوداً على دخول المهاجرين، خوفاً من دخول عناصر تدعم الإرهاب للأراضي الأمريكية، إذ أن واشنطن رفضت طلبات حوالي 135 ألف سوري للجوء، ولم تمنح إلا لحوالي 31 شخصا فقط، لذلك طالب الكونجرس الأمريكي الإدارة الأمريكية بمنح المزيد من السوريين الفارين من الصراع المسلح حقَّ اللجوء للولايات المتحدة، وقد عقد الكونجرس في 7 كانون الثاني 2014 جلسة استماع حول أزمة اللاجئين السوريين، والضغوط التي تتحملها دول الجوار في هذا الشأن قبل يوم من انعقاد مؤتمر المانحين في الكويت، وعد نواب الكونجرس أن الولايات المتحدة عليها مسئولية أخلاقية نحو اللاجئين السوريين، ووفقًا للأمم المتحدة فإن واشنطن قدمت 1.3 مليار دولار في هيئة مساعدات إنسانية للاجئين السوريين.[3]

فضلا عن ذلك فقد وضعت شئون السكان واللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية الأمريكية في مطلع شباط 2014 تصوراتها بشان التعامل مع ازمة اللاجئين السوريين ، ووضعت أربعة أهداف يتم من خلالها معالجة أزمة اللاجئين، وهي: تقديم أكبر قدر من المساعدات الإنسانية للنازحين السوريين داخل الأراضي السورية عبر الأمم المتحدة، وتقديم حزمة من المساعدات الإنسانية للاجئين في دول الجوار السوري بما يحفز تلك الدول على إبقاء الحدود مفتوحة أمام اللاجئين، واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها دعم الاستقرار الأمني في الدول المجاورة لسوريا والتي تستوعب العدد الأكبر من اللاجئين لا سيما لبنان

[1] الحرب في سوريا تؤثر على تركيا بطرق غير متوقعة ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 29 كانون الثاني/يناير 2013.
[2] تركيا ستصوت على السياسة تجاه سوريا ، سونر چاغاپتاي ، معهد واشنطن ، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2014.
[3] صافيناز محمد أحمد ، المصدر السابق ، غياب المسئولية الدولية.

والأردن، والهدف الأخير يتضمن تلبية الاحتياجات الدولية اللازمة لحماية اللاجئين السوريين من العنف المرتكب على أساس التفرقة الجنسية.[1]

وبالتالي فان الولايات المتحدة كبقية دول العالم نظرت باهتمام الى مسالة اللاجئين السوريين ، وكانت احد محركات الحلول المطروحة في التفاوض بين الامم المتحدة وسوريا ، وان الازمة السورية القت بظلالها على الموقف الأمريكي في واحدة من المسائل المهمة التي لها جوانب مختلفة سياسية واجتماعية وانسانية واقليمية. وعموماً فإن الحلول السلمية الدبلوماسية في إطار مؤتمر جنيف والذي كان يجري الحديث عنه في حينه لا يتوافق مع رغبات ومصالح تركيا.

ستتحدّث الإدارة الأمريكية عن المبالغ المالية التي صُرفت لمساعدة اللاجئين – لتأمين المياه الجارية على سبيل المثال. إلا أن الولايات المتحدة لم تسمح سوى بدخول ١٥٠٠ سوري إليها خلال السنوات الأربع الماضية، ويخشى هؤلاء اللاجئون القلائل التحدّث إلى الإعلام لأنّ لديهم أقارب لا يزالون في سوريا أو يظنّون أنّه سيتم وصمهم في بعض أنحاء الولايات المتحدة حيث استقرّوا. كما يقول المسؤولون الأمريكيون إنّهم مارسوا الضغط على دول الخليج لحثّها على دعم اللاجئين؛ إن أحد الإحباطات في بداية الحرب كان نقص الحماس حول منح المال إلى الأمم المتحدة.[2]

ومن بين الآراء لإيجاد حلول لأزمة اللاجئين السوريين هو الدفع نحو اعتماد العمل العسكري ضد سوريا، إذ يرى ديفيد بولوك أن سمعة الولايات المتحدة، عانت ولا تزال تعاني، من نقص تحرّكها في الأزمة السورية، وكانت واشنطن سخيّة في تحرير الصكوك لدعم اللاجئين، لكنّها لم تكن كريمة بما يكفي لإعادة توطينهم في الولايات المتحدة. كما أن واشنطن لم تفعل الكثير لوقف الصراع. وأن المسألة ليست قضية «قوّة أو ضعف» – بل إن الموضوع هو معالجتها بصورة صحيحة أو عدم فعل أي شيء على الإطلاق. وعلى الرغم من أنّ التدخّل العسكري هو خطر وفوضوي ومحفوف بالعواقب غير المقصودة، إلا أنه يكون أحياناً الأمر الوحيد الذي قد يحلّ الصراع. لقد كانت هناك فرصة أمام الولايات المتحدة للتدخّل عسكريّاً بتكلفة منخفضة نسبيّاً في مرحلة مبكرة من الثورة بين العامَين ٢٠١٢ و٢٠١٣، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تغتنم تلك الفرصة. أمّا اليوم فقد أصبح الصراع أكثر تعقيداً بكثير بوجود تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» داعش وتدخّل روسيا العسكري، وأزمة اللاجئين. لقد نظرت الحكومة الأمريكية والكثير غيرها إلى النتائج في العراق، وأفغانستان، وليبيا، وتعلّمت «الدرس» بأنّ التدخّل العسكري لا يؤدي سوى إلى جعل الأمور أكثر سوءاً. كما أنها استبعدت إمكانية دعم معارضة وطنية؛ لقد كان للولايات المتحدة هذا الخيار في سوريا لكنّها لم تلجأ إليه.[3]

---

[1] صافيناز محمد أحمد ، المصدر السابق ، غياب المسئولية الدولية.

[2] نظرة من الداخل حول أزمة اللاجئين السوريين ، فيليب أكرمان، بسام بربندي، مارغريت برينان، و ديفيد بولوك ، معهد واشنطن ،26 تشرين الأول/أكتوبر 2015.وجهة نظر ديفيد بولوك .

[3] نظرة من الداخل حول أزمة اللاجئين السوريين ، فيليب أكرمان، بسام بربندي، مارغريت برينان، و ديفيد بولوك ، معهد واشنطن ،26 تشرين الأول/أكتوبر 2015.وجهة نظر ديفيد بولوك .

وفي الختام إن مسألة اللاجئين كادت أن تعرض العلاقات الأمريكية التركية إلى الخطر، فضلاً عن وجهات النظر غير المتطابقة بينهما، ومن أبرز المسائل التي ألقت بظلالها على العلاقات التركية الأمريكية هو ما كانت تسعى إليه تركيا في إقامة الملاذات الآمنة، وعموماً فإن الولايات المتحدة شجعت أوربا على تقديم المساعدات لتركيا لمواجهة التدفق المتزايد للاجئين السوريين، وبالمقابل هناك معادلة صعبة تخلق إشكالية في العلاقات الأمريكية التركية بين الموقف من داعش والموقف من النظام السوري، وأخيراً نقول إن الولايات المتحدة لم تتخذ إجراءات حقيقية جادة ولن تسمح بدخول اللاجئين إلى الولايات المتحدة .

الصراع بين تركيا وأوروبا للنهوض بواقع اللاجئين السوريين

د. إبراهيم عبد الله سلقيني– دكتوراه في الفقه الاجتماعي – سورية

ملخص البحث:

علاقة البحث بمحاور المؤتمر:

يدخل البحث في المحور السابع، وهو دور المؤسسات في النهوض بواقع اللاجئين السوريين.

أهمية البحث:

يبحث التأثير الاستراتيجي لحركة كتل كبيرة من اللاجئين على تلك الدول سلباً وإيجاباً، وعلى مستقبل الخريطة الديمغرافية السورية مستقبلاً، وعلى التوازنات العالمية في المستقبل.

أهداف البحث:

مساعدة أصحاب القرار التركي والمؤسسات في توجيه حركة اللاجئين بما يخدم مصلحة العالم الإسلامي استراتيجياً.

هيكل البحث:

يعرض هذا البحث صراع تركيا مع أوروبا في قبول وعدم قبول اللاجئين السوريين على أراضيها، من خلال تصريحات مسؤوليها، وقراراتهم، والاتفاقات بين الدول، وتبدل الاتفاقات تبعاً لتغير القرارات.

وستتم دراسة البحث من خلال العناوين التالية:

1- تصاعد أعداد اللاجئين السوريين عبر الزمن.

2- تسلسل الاتفاقات والقرارات والتصريحات الرسمية المتعلقة باللاجئين السوريين.

3- تأثير القرارات والاتفاقات التركية والأوروبية على وضع اللاجئين.

4- القرارات المقترحة للنهوض بواقع اللاجئين وتخدم مصالحهم الاستراتيجية.

الهجرة الأكبر للسورين كانت إلى أوروبا وإلى الدول المحيطة بسوريا، وفي حين قامت لبنان والأردن بتسجيل كل السوريين كلاجئين، حتى أولئك الذين كانوا يقيمون فيها من ست وثلاثين سنة، فإن صراع القرارات كان حثيثاً وقوياً بين أوروبا وتركيا في مجال اللاجئين السوريين.

وقبل الخوض في القرارات الطارئة بشأن اللاجئين السوريين فيجب علينا أن نعرف قوانين اللاجئين المعمول بها في تركيا والاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: قوانين اللاجئين المعمول بها في تركيا والاتحاد الأوروبي:

أولاً: قانون اللاجئين في الاتحاد الأوروبي:

القانون المعمول به بشأن اللاجئين في الاتحاد الأوروبي هو "اتفاقية دبلن" التي أُقِرَت بتاريخ 1990/6/15م، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1997/9/1م، وقد انضمت إليها على فترات عدة دول أوروبية غير أعضاء في

الاتحاد الأوروبي. وفي 2003/2/18م أُدخلت تعديلات على الاتفاقية سميت بموجبها "اتفاقية دبلن 2". ثم اقترحت المفوضية الأوروبية تعديلات إصلاحية على الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2013/7/19م، وسُمِّيت "اتفاقية دبلن 3"، والدول الموقعة عليها اطلق عليها اسم "منطقة دبلن".

والبنود التي تتعلق بموضوع بحثنا هو آلية الاستقبال الأول للاجئين، وتعامل دول الاتفاقية مع لاجئي الدول غير الأعضاء، وفيما يلي تلك البنود:

1- تقع مسؤولية النظر في طلب اللجوء المقدم من أحد اللاجئين (من غير رعايا الدول المنضمة لاتفاقية دبلن) على أول دولة عضو يصل حدودها أو يوجد على أراضيها وتؤخذ فيها بصمته، إلا إذا كان طالب اللجوء لديه إقامة في دولة أخرى عضو أو حاصلا على تأشيرة لدخولها، فتكون هي المسؤولة عن النظر في طلب لجوئه.

3- تحتفظ أي دولة عضو -وفقاً لقوانينها الوطنية- بحقها في إرجاع طالب اللجوء إلى دولته إذا وجدت أنه لا يستحق منحه إقامة لجوء، وذلك طبقاً لما تضمنته اتفاقية جنيف للاجئين عام 1951م.

16- إذا طلب أفراد من أسرة واحدة اللجوء إلى دولة واحدة لكن بعضهم يخضع -وفقاً لمعايير هذه الاتفاقية- لمسؤولية دولة أخرى، فلا يمكن تفريق أفراد الأسرة بين الدولتين وتكون الدولة المختصة بلجوئهم هي تلك المسؤولة عن النظر في لجوء العدد الأكبر منهم، فإن تساوى العددان يكون الاختصاص للدولة المسؤولة عن النظر في لجوء أكبرهم سناً.

17- الفقرة الإنسانية غير الإلزامية: أي دولة عضو - حتى وإن لم تكن مسؤولة بموجب معايير هذه الاتفاقيه عن النظر في طلب لجوء شخص - يجوز لها (أي من حقها وليس فرضاً عليها) أن تجمع بين أفراد الأسرة الموجودين على أراضيها، وبين بعض أقاربهم لأسباب إنسانية أو لأسباب ثقافية أو لسبب الحمل أو مساعدة طفل حديث الولادة أو لكبر سن الشخص أو لمرض خطير أو إعاقة شديدة، شرط توفر صلة القرابة عند الدولة الأصلية، ورغبة الأشخاص المعنيين، وكذلك الجمع بين القاصر وأحد أقاربه إذا كان هذا في مصلحة القاصر.

18- يجب على كل دولة عضو أن تستجيب لطلب "الاسترجاع" الذي تقدمه دولة عضو أخرى لاستعادة طالب لجوء كانت هي دولة بصمته[1].

وأكثر ما يدفع اللاجئين السوريين للهجرة لأوروبا أمران: مستوى الخدمة التي تقدمها للاجئين، والبند 16 الذي يسمح بلَمِّ شمل الأسر.

ونلاحظ أن الاتفاقية لا تنص على أي شيء فيما يتعلق بمستوى الخدمات المقدمة للاجئين، والتي تختلف من دولة لأخرى تبعاً لقوانينها المحلية والمتبدلة بتبدل الأحزاب التي تحكم الدولة. ثم تكون الصدمة عندما يصل اللاجئ إلى هدفه - بعد أن شارف على الهلاك في طريقه - فلا يجد أرض الفردوس الموعود الذي حكاه له أصدقاؤه وأقاربه، وذلك لسبب بسيط، وهو أن مستوى الخدمة المقدمة للاجئين تغيرت مع كثافة اللاجئين في الدولة الهدف.

(1) انظر الاتفاقية كاملة في: REGULATION (EU) No. 604/2013 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 26 June 2013.

أما البند 16 الذي ينص على لمّ شمل الأسر فيدمره البند 17 الذي يجعل الدولة غير مجبرة على جمعهم في مكان واحد داخل دولة اللجوء.

ثانياً: قانون اللاجئين في تركيا:

ينص قانون "الأجانب والحماية الدولية التركي" على موضوع اللاجئين في الباب الثالث منه، وسأدرج هنا البنود الأساسية منه، والتي تحدد اللاجئ وشروط حصوله على اللجوء:

مادة 61 و62: يتم منح صفة اللاجئ واللاجئ بشروط بعد إجراءات تحديد الهوية للشخص الأجنبي المتواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته، ولا يستطيع الاستفادة من الحماية التي يؤمنها بلده؛ لأسبابٍ محقة تتعلق بخوفه من تعرضه للظلم بسبب عرقه ودينه وانتمائه وانتسابه إلى مجموعة اجتماعية معينة أو أفكاره السياسية، ويرغب في الاستفادة من هذه الحماية بسبب هذا الخوف، وكذلك الشخص عديم الجنسية الذي يتواجد خارج البلد الذي كان يعيش فيه سابقاً، ويعاني من أحداث مماثلة، ولا يمكنه العودة إلى هناك، أو لا يرغب بالعودة بسبب هذا الخوف.

المادة 63: الذين لا يمكن إطلاق صفة اللاجئ أو اللاجئ بشروط عليهم، من الأجانب أو الأشخاص عديمي الجنسية والذين سيواجهون الأوضاع التالية في حال تمت إعادتهم إلى بلد المنشأ أو بلد الإقامة:

أ- سيُحكم عليه بعقوبة الإعدام أو أن هذا الحكم سيتم تنفيذه،

ب- سيتعرض للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة غير إنسانية أو مُخِلة بالكرامة،

ج- سيواجهُ تهديداً جدياً ضده بسبب حركات العنف التي لا تميز بين أحد، في حالة الصراعات المسلحة الدولية أو على مستوى البلد،

ولا يستطيع الاستفادة من حماية بلد المنشأ أو بلد الإقامة بسبب هذه الأمور، أو لا يرغب بالاستفادة منها بسبب التهديد المذكور، فإنه يتم منحهم صفة الحماية الثانوية وذلك بعد إجراءات تحديد الهوية.

المادة: 65 (3): يمكن لكل شخص أجنبي أو عديم الجنسية أن يقدم طلباً باسمه. كما يمكن لصاحب الطلب أن يقدم طلباً باسم أفراد عائلته الذين قَدِموا بصحبته، والذين تستند طلباتهم المقدمة إلى نفس الأسباب. في هذه الحالة يتم الحصول على موافقة مبدئية لأفراد العائلة من البالغين، إلى حين القيام بالمراجعة أو تقديم الطلب باسمهم. (1).

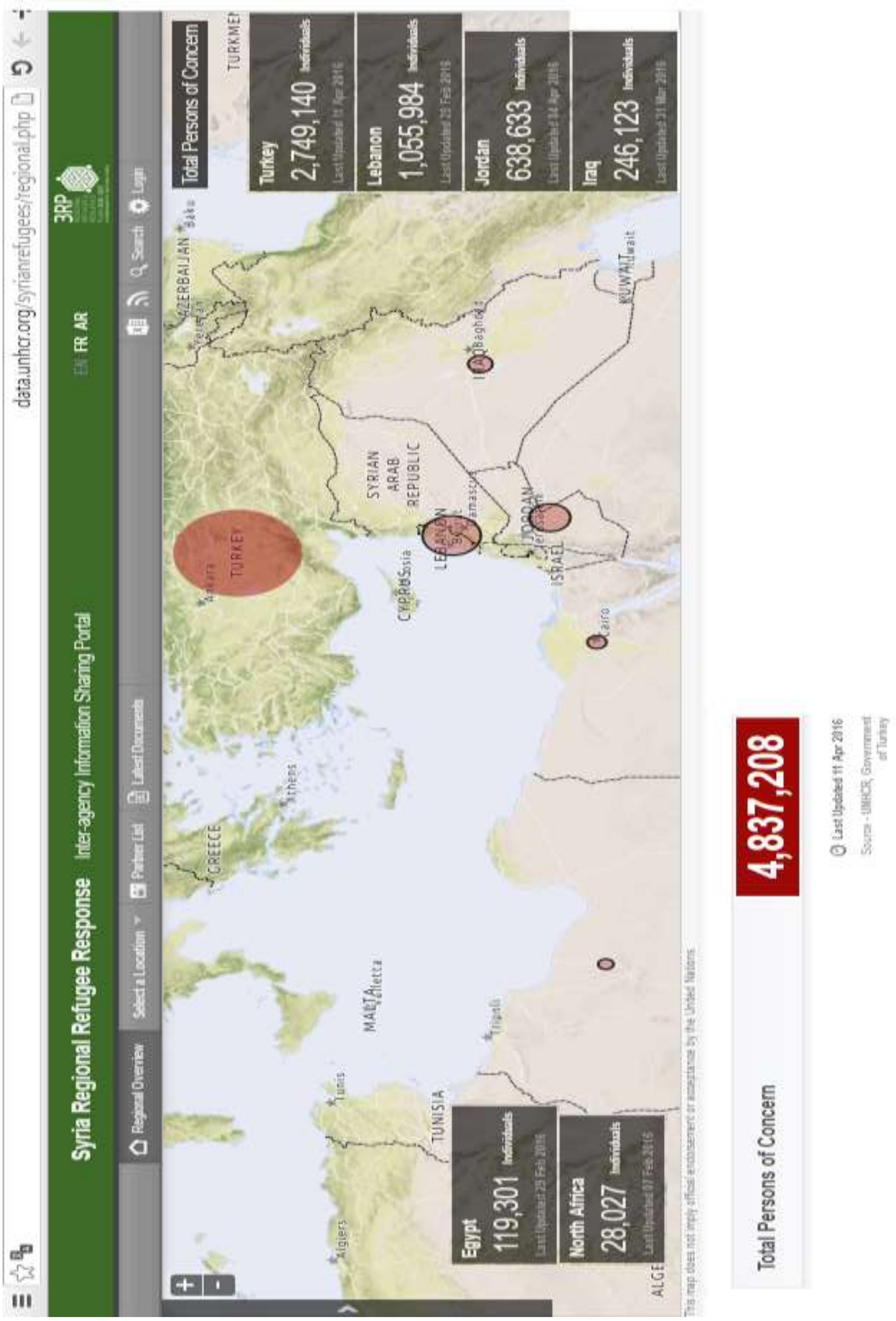
المبحث الثاني: تصاعد أعداد اللاجئين السوريين عبر الزمن:

أولاً: أعداد اللاجئين السوريين في تركيا:

---

(1) انظر قانون الحماية الدولية كاملاً في: KANUNU, YABANCILAR VE ULUSLARARASI KORUMA İÇİŞLERİ BAKANLIĞI-GÖÇ İDARESİ GENEL MÜDÜRLÜĞÜ YAYINLARI, Yayın No: 7, HAZİRAN 2014, s. 27, 29.

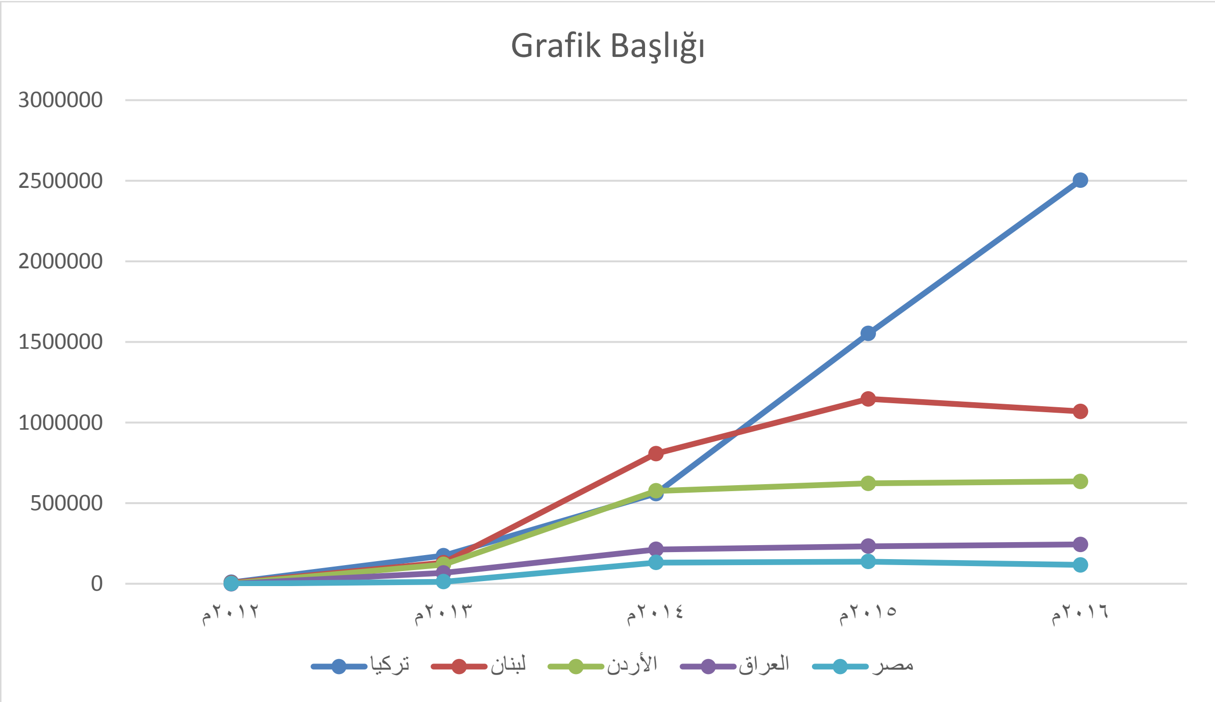
يظهر في الخريطة التالية أعداد اللاجئين السوريين – وتحديداً في الدول المحيطة بسوريا – بتاريخ 2016/04/11م، ويظهر كيف أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا يزيد عن نصف العدد الكلي للاجئين في العالم[1]:



---

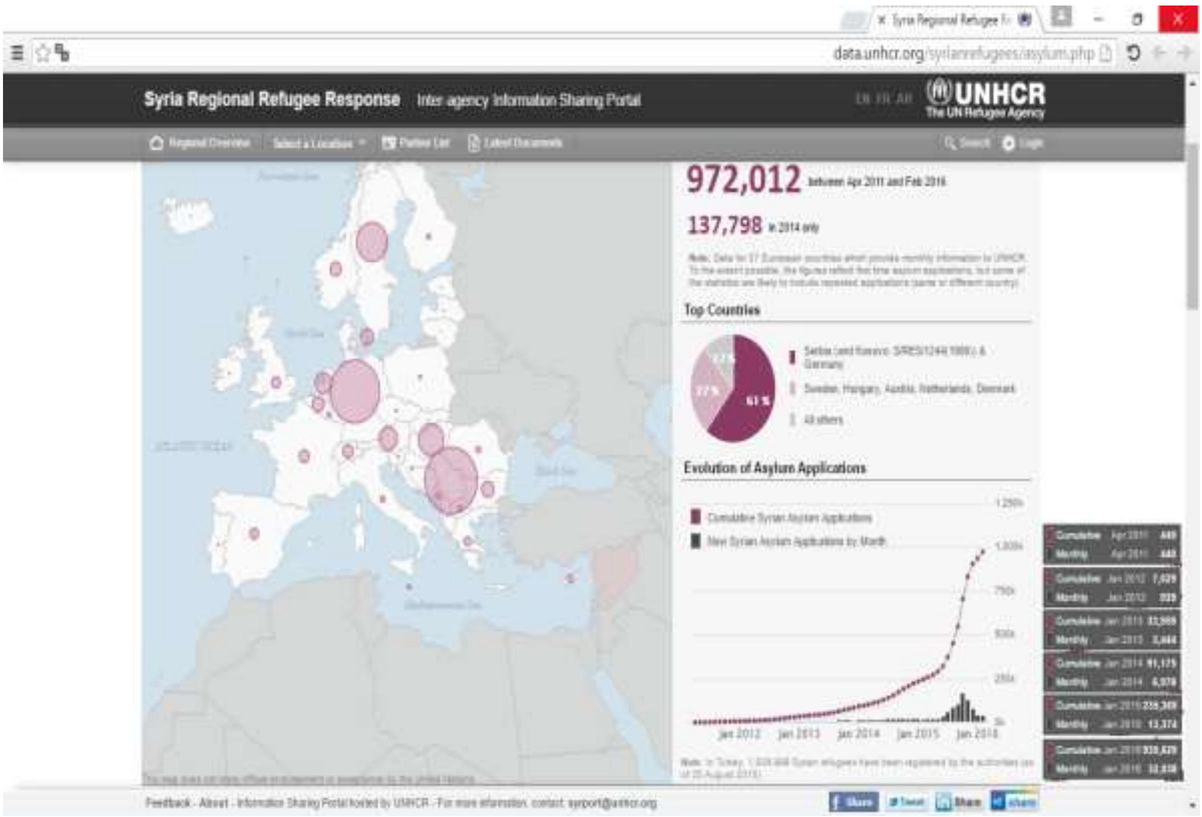
(1) انظر الخريطة في: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.

يظهر الرسم البياني التالي خلاصة تصاعد أعداد اللاجئين السوريين في دول اللجوء المحيطة بسوريا[1]:



ثانياً: أعداد اللاجئين السوريين في أوروبا:

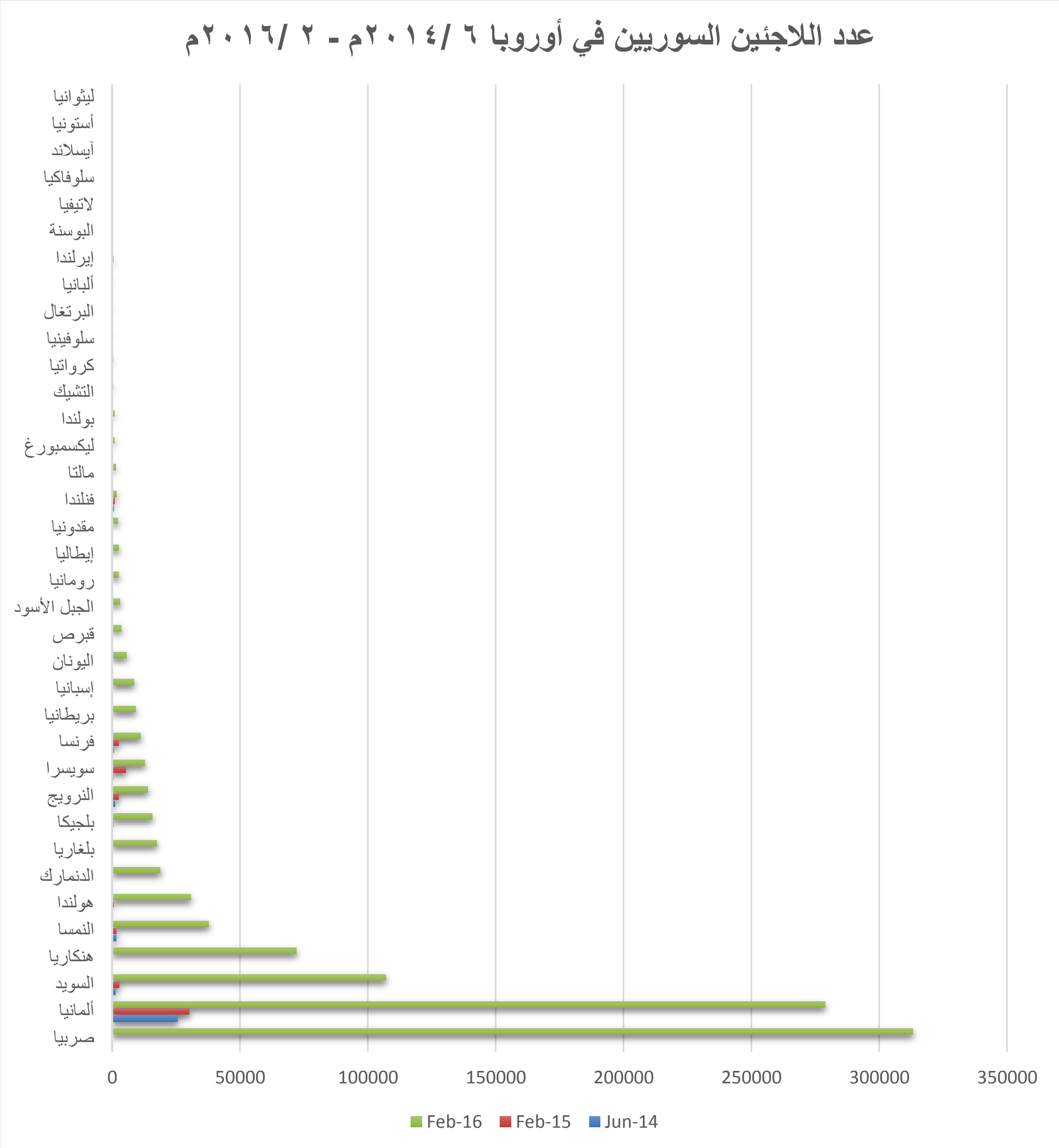
وفيما يلي عدد اللاجئين في أوروبا في الفترة من 2011/4م إلى 2016/2م[2]:



(1) انظر التقارير كاملة في: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php، حيث استخرجت البيانات من التقارير وأعدت رسمها في الرسم البياني المرفق.

(2) انظر التقارير كاملة في: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php.

وفيما يلي تصاعد عدد اللاجئين في دول أوروبا في الفترة من 2014/6م إلى 2016/2م[1]:



(1) انظر بيانات 2014/6 في تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين: External Syrian Resettlementand HAPEurope, UNHCR national focal points and compiled, the Resettlement Service,23/06/2014, P1. وبيانات 2015/2 في التقرير: Map Europe Syrian resettlement and other forms of admission Feb2015, UNHCR national focal points and compiled by the Resettlement Service, 09/02/2015, P1. وبيانات 2016/2 في التقرير: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php.

مع ملاحظة أن هذه الأرقام قاصرة على اللاجئين المسجلين رسمياً؛ وهذا يؤدي لخلل كبير في صحة ودقة هذه الأرقام. فعلى سبيل المثال تقوم الأردن ولبنان بإجبار جميع السوريين المقيمين لديها على تسجيل أنفسهم كلاجئين لتحصل على تعويض عنهم من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، مع أن عدد كبير منهم مقيم هناك منذ سنوات طويلة قبل الحرب. كما أن أعداداً كبيرة من السوريين يقيمون في تركيا بإقامات عمل، ويرفضون التسجيل بصفة لاجئ؛ إما بسبب وضعهم المادي الجيد، أو بسبب وضعهم الاجتماعي. لكنهم في المحصلة خارج بلادهم بسبب الحرب.

ونلاحظ من خلال القراءة الأولية للأرقام السابقة أن أعداد اللاجئين إلى أوروبا بدأت بالارتفاع في منتصف العام 2015م، مع عدم انخفاض الأعداد في الدول المحيطة.

وترى ميليسا فليمنغ –رئيسة خدمة الاتصالات والمتحدثة باسم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين– أن تزايد أعداد السوريين الفارين إلى أوروبا يتركز في ستة أسباب:

1- أن الحرب في سوريا يبدو أنه لا نهاية لها، حيث يواصل الناس فرارهم، واللاجئون في الدول المجاورة بدؤوا يفقدون الأمل في إمكانية العودة نظرا لتدهور الأوضاع داخل سوريا من سيء إلى أسوأ بعد خمس سنوات من اندلاع الحرب الأهلية.

2- المعيشة كلاجئ في الدول المجاورة غير مجدية لدى كثير من اللاجئين الذين لا يسمح لهم بالعمل وينزلقون إلى هاوية الفقر المدقع.

3- المعونة الدولية لمساعدة اللاجئين في المنطقة لا تكفي نظرا لضخامة حجم المشكلة وطول المدة الزمنية.

4- الأطفال يظلون بدون تعليم مدة طويلة لقلة الفرص في الدول المجاورة، ولاضطرارهم لإعالة الأسرة.

5- فرض دول المنطقة المضيفة لأربعة ملايين لاجئ قيودا جديدة بدون دعم دولي مكافئ لتعويض الضغط الهائل على البنى التحتية لتلك الدول.

6- تصوير أوروبا في التلفاز ووسائل الإعلام الاجتماعية الغربية على أنها ترحب باللاجئين، وبالنسبة للسوريين فإن فكرة أن يتمكنوا من طلب اللجوء في بلد يقدم لهم الأمن وفرص العمل والتعليم كانت تستحق الرسوم الباهظة التي يفرضها المهربون ومخاطر الوصول إلى هناك، والكثيرون منهم يخشون أيضا أن البوابات ستغلق قريبا وأن أفضل فرصة للسفر هي الآن[1].

المبحث الثالث: المصالح المعتبرة في رعاية مصالح اللاجئين:

تغيير الخريطة السكانية والديمغرافيا هو حرب لا تختلف شيئاً عن الحروب العسكرية والاقتصادية والسياسية، ومع حاجة اللاجئ للطعام والشراب والدفء والأمن والتعليم والصحة مهمة، إلى أنه يحتاج أيضاً إلى شيئين أساسيين:

(1) ستة أسباب لزيادة هجرة السوريين إلى أوروبا، ميليسيا فليمنغ، الغارديان، 2015/10/25م:
http://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2015/oct/25/six-reasons-why-syrians-are-fleeing-to-europe-in-increasing-numbers.

1- الاستقرار: وهو ما توفره بنسب متفاوتة كل الدول التي تمنح حق اللجوء.

2- أن يكون الاستقرار داخل الوطن: وذلك حفاظاً على حقوق اللاجئ السياسية، وهذا لا يدخل تحت صلاحيات الدول من الناحية القانونية، فلا تمنحه دول اللجوء.

وهذا له ضرر كبير على مستقبل اللاجئ السوري ومستقبل وطنه، بل ومستقبل أمته أيضاً، ومع أنه من المسؤوليات الأخلاقية للأمم المتحدة، إلا أنها لا تهتم به على الإطلاق.

أن هجرة كل مسلم سوري هي من سلبيات الهجرة خارج حدود الوطن، فهجرة الطبيب تضر في المجال الصحي، وهجرة السياسي تحدث أزمة سياسية في العالم الإسلامي، وهجرة أصحاب الوجاهة والنفوذ الذين لهم القدرة على حل المشاكل والخلافات له سلبياته الاجتماعية، وهجرة علماء الشريعة يسهم في انتشار الجهل وضعف البنية العامة للمجتمع، وهجرة الفني والمهني يسبب عجزاً في الأيدي العاملة؛ على تفاوت في ذلك الضرر وتلك السلبيات تبعاً لمدى كفاءة أولئك، وأعداد المهاجرين من الاختصاص نفسه.

هذا من حيث العموم، أما بالتفصيل فهناك عدة سلبيات للهجرة إلى الغرب، منها:

1- تأكيد الصورة المشوهة عن المسلمين: هجرتنا إليهم تأكيد لصورة ضعفنا وقوتهم، وأننا هربنا من التخلف في بلادنا إلى الحضارة في بلادهم، ومكافأة لهم على ما يصموننا به من أوصاف، مع أن المسلمين المهاجرين إلى الغرب ترس قوي من تروس المدنية الغربية.

2- حرمان المهاجرين من حقوقهم السياسية: وجود المسلم في غير عالمه الإسلامي يحرمه من حقوقه السياسية؛ إن عاجلاً أو آجلاً، ويزداد ذلك الحرمان كلما ازداد النشاط الإسلامي للمهاجر. ولا ينبغي للمسلم الفَطِن أن يُخدع ببريق الحرية الظاهرة والمؤقتة في الغرب، فلا أدل على كذبهم من قوانين الأدلة السرية، وقوانين مكافحة الإرهاب، وكل ذلك موجه ضد المسلمين فقط، ودون دليل!! فأين الحرية المقنعة؟! وسنرى في هذا البحث كيف أنهم بعد استقبال بعض اللاجئين السوريين بدؤوا يتملصوا من استقبالهم.

3- الازدواجية في الولاء: لا يمكن للمسلم أن يخدع نفسه عندما يجعل ولاءه مزدوجاً، فالدين الإسلامي هو قانون وتشريع سماوي شامل، فإما أن يكون ولاءه السياسي للأمة الإسلامية ، أو للوطن غير الإسلامي الذي يعيش فيه. وأكثر ما أخشى أن يكتب أحفادنا في التاريخ أننا بتصريحات الولاء والمواطنة للغرب ينطبق علينا قوله تعالى: {فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ} [المائدة: 52].

4- عدم الاعتراف السياسي بالإسلام ديناً رسمياً: وبالتالي فالمسلمون مجبرون على الإسهام في ميزانية الكنيسة، وأولادهم مجبرون على تعلم عقيدة الدين الرسمي في المدارس العامة، وعلى تعلم الأخلاق غير الدينية[1].

(1) الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي ، سليمان محمد توبولياك، دار النفائس-عمان، دار البيارق-بيروت، ط1 (1418هـ-1997م)، صـ37.

5- ترسيخ ظروف الاحتلال: الهجرة إلى خارج العالم الإسلامي هي استمرار لسياسة الاحتلال؛ علمنا ذلك، أم جهلناه. فالدول المحتلة للعالم الإسلامي – سابقاً – تطبق سياسة الانتقاء في استقبال المهاجرين، فتأخذ ما تريد من العمالة وترفض ما تريد، وهي تملك استخدام نفوذها في مستوطناتها السابقة فنجد أن مواطني كل دولة إسلامية يهاجرون بكثافة أكبر إلى الدولة المحتلة سابقاً، كهجرة مسلمي المغرب العربي للجزائر، وهجرة سكان شبه القارة الهندية إلى بريطانيا، وهجرة الأتراك إلى ألمانيا، وهكذا...

6- زيادة وسائل الضغط السياسي: فكثافة المسلمين في الغرب تزيد وسائل ضغط الغرب على العالم الإسلامي مستقبلاً، كاستقبال المعارضين، والتهديد بطرد العمالة، وغيرها من وسائل الضغط بسبب وجود المهاجرين في قبضتها.

وهذا كله عدا السلبيات العسكرية والاجتماعية والاقتصادية والدينية(1).

ولهذا السبب نلاحظ وجود تنافس قانوني شديد بين تركيا وأوروبا في هذا المجال تحديداً. وهذا ما سندرسه في المبحث التالي.

المبحث الرابع: تسلسل الاتفاقات والقرارات والتصريحات المتعلقة باللاجئين السوريين:

الحملات الإعلامية بشأن اللاجئين:

كانت الحملة الإعلامية الأكبر هي المتعلقة بالطفل إيلان الذي انتشرت صورته وهو مسجى على شاطئ تركي بتاريخ 2015/9/2م. مع أن الأطفال قبل إيلان الذين قُتِلوا داخل سوريا أو الذين غرقوا في البحر بالآلاف، وهذا ليس تقليلاً من قضية الطفل إيلان بقدر ما إنها عملية استثمار لأهداف سياسية.

حيث إن المسؤولين الغربيين جميعاً خرجت أصواتهم بتصريحات علنية، عن إيلان دون الآلاف الذين سبقوه، ليظهر الغرب بعد أربع سنوات من القتل كالحمل الوديع، وفيما يلي بعض التصريحات الغربية –والغريبة في ذات الوقت– فيما يتعلق باللاجئين السوريين:

1- 2013/12/21م: انتقد مفوض حقوق الإنسان بالمجلس الأوروبي نيلس مويزنيكيس سياسة أوروبا في التعامل مع اللاجئين السوريين المتدفقين عليها فرارا من الحرب الدامية الدائرة في بلدهم، ودعا الدول الأوروبية للتوقف عن إعادة هؤلاء اللاجئين إلى بلغاريا حيث يعانون من أوضاع إنسانية متردية. وقدر أعداد السوريين الذين وصلوا بطرق قانونية وغير قانونية لأوروبا منذ اندلاع الأزمة في بلدهم عام 2011، بما يتراوح بين 50 و100 ألف شخص، إضافة إلى نحو مليون لاجئ سوري آخرين وصلوا إلى تركيا. وامتدح المفوض تركيا التي فتحت حدودها لاستقبال نحو مليون سوري لجؤوا إليها، واعتبر أنها قدمت مثالا لسياسة لجوء ناجحة عبر استقبالها لأعداد من اللاجئين السوريين، تفوق عشرة أضعاف ما استقبلته كل الدول الأعضاء بالمجلس الأوروبي والبالغة 46

(1) انظر هذه السلبيات وغيرها بشكل وافي في: الهجرة وأحكامها؛ دراسة شرعية لواقع الهجرة العشوائية في العصر الحديث، إبراهيم سلقيني، دار النوادر-بيروت، ط1 (1435هـ-2014م)، صـ 285-290.

دولة. وقال: إن الحكومة التركية التي بدأت بتسديد 40 يورو شهريا لكل لاجئ سوري، وتنفيذ مشروع تعليمي لأطفال اللاجئين السوريين في 21 معسكرا يتوزعون عليها، تتكلف 2.5 مليار دولار نفقات لهؤلاء اللاجئين(1).

2- 2014/1/4م: دعت صحيفة إندبندنت البريطانية -في مقال لزعيمة حزب الخضر ناتالي بينيت- دول الاتحاد الأوروبي إلى مد يد العون والمساعدة للاجئين السوريين الذين تجبرهم الحرب التي تعصف ببلادهم منذ قرابة ثلاث سنوات على مغادرتها إلى حياة التشرد واللجوء في الخارج(2).

3- 2014/7/11م: قالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في تقرير صادر عنها: إن على أوروبا أن تفتح أبوابها لمزيد من اللاجئين، إذ إنها لم تستقبل سوى "أعداد ضئيلة" منهم، في حين وصلت البلدان المجاورة لسوريا إلى "درجة التشبع". وقالت المتحدثة باسم المفوضية مليسا فليمينغ: "إننا ندعو الدول الأوروبية إلى أن ترفع درجة استجابتها للأزمة السورية"(3).

وقد أدرجت هذه التصريحات للتأكيد على التبلد الكامل للأحاسيس الأخلاقية لدى المسؤولين الأوروبيين، وكيف أن تحركهم اللاحق كان بعد أربعة أعوام من الحرب، وبعد عام كامل من هذه التصريحات!! فهو تحرك سياسي، وليس تحرك أخلاقي على الإطلاق!!

4- 2014/10/15م: قال رئيس الوزراء التركي داوود أوغلو: "إن تركيا طالبت بتوفير منطقة آمنة للاجئين السوريين ولم تطالب بمنطقة عازلة... والمنطقة الآمنة هي لإيواء الهاربين من القصف وحمايتهم، وتكون تحت حماية دولية وتوفر لهم ما يحتاجونه"(4).

---

(1) مقابلة خاصة مع الجزيرة نت، خالد شمت، برلين، 2013/12/21م:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2013/12/21/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86.

(2) Letters: We must open our door to Syrian refugees, Natalie Bennett, Green Party Leader, London NW1, independent, 4/1/2014:
http://www.independent.co.uk/voices/letters/letters-we-must-open-our-door-to-syrian-refugees-9036687.html.

(3) Syrian Refugees in Europe: What Europe Can Do to Ensure Protection and Solidarity, UNHCR, 11 July 2014:
http://www.refworld.org/docid/53b69f574.html، وانظر تعليق المتحدثة باسم المفوضية على التقرير على الرابط التالي: http://www.unhcr.org/53bfa7719.html.

(4) قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود، حاوره أحمد منصور، 2014/10/15م:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/10/15/%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%84%D9%88-%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7-%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A2%D9%85%D9%86%D8%A9-%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D8%B2%D9%84%D8%A9-

5- 2015/9/4م: قال رئيس الوزراء البريطاني ديفد كاميرون في لشبونة بعد لقاء نظيره البرتغالي: "في ضوء حجم الأزمة ومعاناة الناس بوسعي أن أعلن اليوم أننا سنفعل المزيد لإعادة توطين آلاف اللاجئين السوريين"(1).

6- 2015/9/6م: قال رئيس الوزراء الأسترالي توني أبوت في مؤتمر صحفي في العاصمة الأسترالية كانبرا: "سنكون على استعداد لاستقبال المزيد من الناس من هذه المنطقة المضطربة، نحن مستعدون لتقديم المزيد من المساعدات المالية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين... وسيكون تركيزنا على استقبال العائلات والنساء والأطفال، خاصة من الأقليات المضطهدة، الذين كانوا في مخيمات اللجوء على حدود العراق وسوريا"(2).

ونلاحظ هنا كيف أن التركيز على الأقليات دون غيرها، ويلاحظ أيضاً أنه في اليوم السابق ذكر موقع أسترالي آخر أن أبوت رفض دعوات من داخل حزبه لزيادة عدد اللاجئين السوريين في بلاده، وقال إنه لن يرضخ للضغوط، مشيرا إلى أن أستراليا وافقت بالفعل العام الماضي على استقبال أربعة آلاف وأربعمئة شخص إضافي من الهاربين من الحرب في شمال العراق وسوريا!!(3).

وكأن حرب التصريحات الكاذبة هي مسرحية لعلمه بصعوبة وصول السوريين إلى هناك!!

7- 2015/9/18م: أعلنت سلطات كرواتيا أنها عاجزة عن استقبال المزيد من اللاجئين، وحذرت الاتحاد الأوروبي من أنها سترسل أولئك الذين يدخلون البلاد إلى الدول الأوروبية المجاورة(4).

8- 2016/2/11م: هدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان –في خطاب ألقاه أمام منتدى اقتصادي في أنقرة– بفتح حدود بلاده مع الاتحاد الأوروبي، وندد بالدعوات الدولية لفتح الحدود التركية أمام عشرات آلاف

%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86.

(1) وكالة رويترز للأنباء، 2015/9/4م:
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0R40ZH20150904.

(2) وكالة رويترز للأنباء 2015/9/6م:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0R608J20150906. وموقع نيوز الأسترالي:
http://www.news.com.au/national/politics/prime-minister-tony-abbott-says-the-government-will-increase-the-number-of-refugees-it-accepts-from-syria/news-story/b6a8b07ade0b7b0f278f7fdc9ac2fad2?from=google_rss.

(3) موقع الأستراليون، 2015/9/5م:
http://www.theaustralian.com.au/in-depth/europes-migrant-crisis/tony-abbott-urged-to-increase-refugee-intake/news-story/5e75463e03161527277a943d0e368360.

(4) وكالة الصحافة الأوروبية بالعربية، 2015/9/19م:
http://europressarabia.com/index.php?aa=news&id22=2668&iraq=%DF%D1%E6%C7%CA%ED%C7%20%CA%DA%E1%E4%20%DA%CC%D2%E5%C7%20%DA%E4%20%C7%D3%CA%DE%C8%C7%E1%20%C7%E1%E3%D2%ED%CF%20%E3%E4%20%C7%E1%E1%C7%CC%C6%ED%E4%20%E6%C7%E4%E5%C7%20%D3%CA%D1%D3%E1%E5%E3%20%E1%E1%CF%E6%E1%20%C7%E1%C7%E6%D1%E6%C8%ED%C9%20%C7%E1%E3%CC%C7%E6%D1%C9#.Vx5qYTArLIU.

النازحين السوريين الذين هربوا من استهداف حلب، ورأى أنه لا حلَّ للأزمة السورية إلا بإقامة مناطق آمنة وحظر طيران، وقال أردوغان: "إن كلمة أغبياء ليست مكتوبة على جبيننا"(1)، في إشارة لنفاق الغرب السياسي واستدراجه لتركيا إلى مأزق، من خلال استمرار القصف على حلب، ومطالبته لتركيا باستقبال اللاجئين دون اتخاذ تدابير لإيقاف القصف.

9- 2016/2/13م: نقل مكتب رئيس الوزراء الفرنسي قوله –على هامش مؤتمر الأمن في ميونيخ-: "إن فرنسا أعربت عن استعدادها لاستقبال ثلاثين ألف لاجئ، ونحن مستعدون لذلك ولسنا مستعدين لاستقبال المزيد"(2).

10- 2016/2/24م: عقب محادثات في فيينا مع وزراء تسع دول تقع على طول طريق غرب البلاد من اليونان إلى شمال أوروبا قالت وزيرة الداخلية النمساوية يوهانا ميكل ليتنر: "علينا أن نخفض تدفق اللاجئين الآن، هذه مسألة تحدد بقاء الاتحاد الأوروبي"(3).

القرارات من طرف واحد المتعلقة باللاجئين السوريين:

نرى فيما يلي تسلسل القرارات المتعلقة باللاجئين السوريين:

1- 2013/12/16م: كانت تركيا قبل هذا التاريخ تعامل السوريين كضيوف، وكانت إقامتهم تحت مسمى "إقامة بإذن وزاري" صادرة عن الأمنيات، وبعد هذا التاريخ أدرجت تركيا السوريين في عِدَاد اللاجئين، وهو تاريخ الاتفاق بينها وبين الاتحاد الأوروبي، مع أن قانون الحماية الدولية التركي ساري المفعول من تاريخ 2013/4/11م(4).

والذي بموجبه أصبح السوري مخير بين ثلاثة أنواع من الإقامات؛ إقامة المستثمر، والإقامة السياحية، وإقامة اللجوء الإنساني. والذي يهمنا هو النوع الثالث، والذي بموجبه يستطيع اللاجئ الحصول على تصريح بالعمل يصدر عن دائرة الهجرة التي تمّ إحداثها لتتولى إصدار هذه الإقامات، والتي ستكون مرتبطة إلكترونيّاً مع بنك معلومات

---

(1) موقع الجزيرة نت، عن الأسوشيتد برس:
http://www.aljazeera.net/news/international/2016/2/11/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86.

(2) وكالة الأنباء الفرنسية، 2016/2/13م:
http://en.rfi.fr/france/20160213-france-not-favourable-germany-s-refugee-proposal-says-french-pm.

(3) النيويورك تايمز، 2016/2/24م:
http://www.nytimes.com/2016/02/25/world/europe/refugees-migrants-austria-greece.html?_r=0.

(4) انظر قانون الحماية الدولية التركي في الجريدة الرسمية: YABANCILAR VE ULUSLARARASI KORUMA KANUNU, Resmî Gazete, Sayı: 28615, PERŞEMBE, 11 Nisan 2013, Kanun No. 6458, Kabul Tarihi: 4/4/2013.

البصمة الأوروبيّ (اتفاقية دبلن)، وبالتالي يتعيّن على اللّاجئ السوريّ البقاء في تركيا فقط (طبعا مع حقّه في العودة إلى بلاده إن رغب)، وفي حال لجوئه بالطرق غير الشرعيّة لأوروبا، فستتمّ إعادته لتركيا بوصفها أسبغت عليه حمايتها القانونيّة عندما منحته لجوءاً إنسانيّاً. وهذا دفع كثيراً من الموسرين السوريّين لتجنّب هذا النوع من الإقامات، والسعي للتحصّل على الإقامات السياحيّة تحسّباً لتبدّل الظروف واضطرارهم للسعي وراء اللجوء في دول أوروبيّة؛ لأن الإقامات السياحيّة لا يرتبط إصدارها ببنك معلومات البصمة الأوروبيّ، وبالتالي لا يوجد ما يُثبت إقامتهم في تركيا بصفة لاجئ، ولا يمكن إعادتهم إلى تركيا[1].

2- 2015/7/21م: اتفق وزراء داخلية الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الشنغن على قبول استضافة 22 ألفا و504 لاجئين سيتم اختيارهم من مخيمات اللجوء خارج دول الاتحاد الأوروبي، وسيكون معظمهم من السوريين. وأقر الوزراء لائحة بتوزيع اللاجئين على دول الاتحاد جميعا، حيث كان نصيب النرويج 3500 لاجئ، تليها فرنسا 2375 لاجئا، وبريطانيا 2200 لاجئ، ووزع الباقون على باقي دول الاتحاد، بينما أعلنت المجر عدم استعدادها لقبول أي لاجئ.

كما أقر وزراء الداخلية توزيع 32 ألفا و356 لاجئا موجودين على الأراضي الأوروبية في كل من إيطاليا واليونان على بقية دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشنغن، حيث تعهدت ألمانيا باستقبال عشرة آلاف وخمسمئة لاجئ، كما تعهدت فرنسا باستقبال ستة آلاف و752 لاجئا[2].

ونلاحظ كيف أن هذا القرار سابق على الضجة الإعلامية التي قام بها الغرب على قضية الطفل إيلان بتاريخ 2015/9/2م.

3- 2016/3/6م: صرح وزير الداخلية الفنلندي بيتري أوربو قائلاً: "لقد أدخلت الحكومة أكثر من 80 إجراء لتشديد قوانين اللجوء. والهدف هو كبح التدفق غير المنضبط لطالبي اللجوء إلى فنلندا، ولتحديد بصورة أدق الذين هم بحاجة حقيقية للحماية، ولإدماج أولئك الذين منحوا حق اللجوء بكفاءة عالية، وكذلك لضبط تكلفة اللجوء والاندماج الباهظة. وسوف تشمل التغييرات في التشريعات القادمة، تشديد معايير جمع شمل الأسرة، وهذا يعني أن أي شخص يرغب في جلب أفراد أسرته إلى فنلندا يجب أن يحصل على ما يكفي من الدخل لدعم جميع أفراد العائلة. كما تم تعديل معايير الحماية الدولية بحيث لن يكون من الممكن الحصول على الحماية الدولية لأسباب إنسانية. كذلك سوف يتم تسريع مسار استئناف قرار رفض طلب اللجوء. سوف توفر فنلندا لطالبي اللجوء خدمات الاستقبال الأساسية فقط. وكذلك نحن بصدد دراسة إمكانية نظام للضمان الاجتماعي مستقل لطالبي اللجوء الذين حصلوا على قرار إيجابي"[3].

(1) الاتفاق التركي الأوروبي والمترتبات القانونية على إقامات السوريين في تركيا، غزوان قرنفل، موقع ترك برس، 2014/9/21م. على الرابط: http://www.turkpress.co/node/1991.

(2) فوكس الأوروبية، 2015/7/21م:
http://www.voxeurop.eu/en/content/news-brief/4959403-eu-countries-fall-short-refugees-targets.

(3) في مقابلها أجراها معه جورج حوراني في موقع الجزيرة نت:

4- 2016/4/15م: أعلن التحالف الحاكم في ألمانيا خلال قمة عقدها في برلين توافقه على قوانين وإجراءات كبرى تتعلق بملف إدماج اللاجئين ومكافحة الإرهاب، وتتضمن التدابير تخصيص الحكومة مكان الإقامة لطالبي اللجوء المعترف بهم على هذا النحو، من أجل توزيعهم بشكل أفضل في أرجاء البلاد وتجنب إقامتهم في تجمعات خاصة، كما تتضمن قسما مخصصا لتشغيل اللاجئين. وتؤكد نصوص التدابير أن "الأشخاص المعنيين سيتعرضون لعواقب في حال مخالفتهم للتعليمات"، كما أنها لن تمنح حق الإقامة الدائمة للاجئين الذين لا يبذلون جهدا كافيا للاندماج، وخصوصا تعلم اللغة الألمانية(1).

ومع أن هذه القوانين عامة في كل اللاجئين، إلا أن الشريحة الأساسية من اللاجئين المتواجدين حالياً في ألمانيا هي سورية، فهم المستهدفون حقيقة من القرار.

ونلاحظ هنا كيف أن المشاعر الإنسانية الطارئة التي أصابت الدول الأوروبية في آواخر عام 2015م تراجعت في بدايات عام 2016م، وكأن هدفها تفريغ الأراضي المحررة من البقية الباقية من الفئات الصامدة من الشعب تحت القنابل، فلما باء مشروعها بالفشل من خلال تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إليها من مناطق الأسد تراجعت عن هذا الكرم الطارئ، وبدأت باتخاذ قرارات تحد من دخول اللاجئين إليها كما هو ظاهر في القرارات الأخيرة.

لتظهر تلك السياسات واضحة في تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بتاريخ 2016/2/18م، والذي وصف تلك السياسات بردة أوروبية آخذة في التصاعد إزاء التعامل مع طالبي اللجوء، وشدد على إنهاء حالة التخبط بين أعضاء الاتحاد تجاه هذا الملف، مستعرضا الإجراءات المتشددة التي اتخذتها دول عديدة، وذكر منها قرارات مصادرة مقتنيات طالبي اللجوء الشخصية وتأخير لم شمل عائلاتهم في ألمانيا والدينمارك، ونشر النمسا للجنود على حدودها لمنع دخول اللاجئين، وحرق المتطرفين لـ 43 مركز إيواء في السويد، وبناء المجر لأسلاك شائكة على حدودها وتشريع برلمانها لقانون بفتح النار على اللاجئين، وبناء سلوفينيا لجدار على طول حدودها مع كرواتيا، ونية فنلندا لطرد ثلثي طالبي اللجوء لديها، وقيام إحدى الشركات البريطانية بتمييز أماكن سكن اللاجئين بطلاء الأبواب باللون الأحمر في منطقة ميدلسبره، مما سهل على المتشددين التعرف على أماكن وجودهم والاعتداء عليهم(2).

---

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/3/6/%D9%81%D9%86%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%B4%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D9%82%D8%A8%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AF%D9%85%D8%AC%D9%87%D9%85.

(1) موقع إيفانجيلكال فوكس، 2016/4/15م:
http://evangelicalfocus.com/europe/1540/Germany_to_adopt_integration_law_for_refugees.

(2) EUNAVFOR MED Op SOPHIA - Six Monthly Report, Operation Commander Op SOPHIA (EEAS), 17/2/2016.

الاتفاقات بين تركيا وأوروبا بشأن اللاجئين السوريين:

بذور الاتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي بشأن اللاجئين بدأت بتاريخ 2013/12/16م، حيث وقع في أنقرة وزير الخارجية التركي داوود أوغلو مع مفوضة الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي سيسيليا مالم ستروم على محضر التفاهم المتعلق بمباحثات إلغاء التأشيرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وعلى اتفاقية إعادة قبول تركيا للمهاجرين غير الشرعيين الذين حاولوا دخول بلدان الاتحاد عبر الأراضي التركية(1).

ثم تم التوقيع الرسمي على الاتفاقية النهائية بتاريخ 2016/3/18م: اتفاق الجمعة في بروكسل: وفيما يلي أهم بنود الاتفاق:

1- إعادة جميع اللاجئين الجدد الذين يصلون من تركيا إلى الجزر اليونانية اعتبارا من العشرين مارس/آذار الجاري إلى تركيا، بهدف وضع حد للرحلات الخطيرة عبر بحر إيجة والقضاء على عمل المهربين.

وستخضع طلبات اللجوء للدراسة في الجزر اليونانية، أما الذين لا يقدمون طلب لجوء أو يتم التثبت من أن طلبهم لا يستند إلى أساس أو لا يمكن قبوله، فستتم إعادتهم إلى تركيا.

وسيتم اتخاذ التدابير الضرورية من قبل تركيا واليونان بمساعدة المفوضية العليا للاجئين والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك وجود عناصر أتراك في الجزر اليونانية، وعناصر يونانيين في تركيا، كما سيتكفل الاتحاد الأوروبي بنفقات إعادة اللاجئين.

2- مبدأ "واحد مقابل واحد": ففي مقابل كل سوري يعاد من الجزر اليونانية إلى تركيا سيتم استقبال سوري آخر من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتعطى الأولوية للذين لم يحاولوا الوصول بصورة "غير شرعية" إلى هناك.

وتم تحديد سقف قدره 72 ألف لاجئ، وفي حال الاقتراب من هذا السقف ستتم مراجعة الآلية، أما في حال تخطيه فسيتم وقفها.

3- تحرير تأشيرات الدخول: سيتم تسريع العمل على خارطة الطريق للسماح بإعفاء مواطني تركيا من تأشيرات الدخول إلى أوروبا في مهلة أقصاها نهاية يونيو/حزيران 2016، على أن تستوفي تركيا المعايير الـ72.

4- مساعدة مالية: سيتم تسريع تسديد المساعدة الأوروبية لتركيا البالغة ثلاثة مليارات يورو من أجل تحسين ظروف معيشة اللاجئين الذين يقدر عددهم بنحو 2.7 ملايين. وحين تصبح هذه الموارد على وشك النفاد سيقدم الاتحاد الأوروبي تمويلا إضافيا مماثلا بحلول نهاية عام 2018.

5- الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: وافق الاتحاد الأوروبي وتركيا على فتح الفصل 33 (المسائل المالية) خلال الرئاسة الهولندية للاتحاد التي تنتهي بنهاية يونيو/حزيران.

وسيتواصل العمل التحضيري لتسريع فتح فصول جديدة "دون إلحاق الضرر بمواقف دول أعضاء"، وذلك في إشارة إلى قبرص التي تحاول عرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي(2).

(1) موقع المجلس الأوروبي، 2013/12/16م: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-1259_en.htm.

(2) انظر بنود الاتفاق في موقع وكالة الأناضول:

من جهتها علقت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على هذا الاتفاق بأنه بمثابة تهرب من أوروبا من مسؤولياتها تجاه اللاجئين، فقالت: " علمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاتفاق الذي عقد اليوم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن وضع اللاجئين والمهاجرين الذين يحاولون شق طريقهم للوصول إلى أوروبا. ونحن نعترف بالحاجة المشتركة للدول لإيجاد حلول مُدارة بشكل مناسب لهذا الوضع. وفي الواقع، قدمت المفوضية في عدة مناسبات في الأشهر الأخيرة توصياتها الخاصة إلى أوروبا في هذا الشأن. والفوضى التي سادت في عام 2015 والمستمرة حتى اليوم من عام 2016، لا تخدم مصالح الأشخاص الفارين من الحرب والذين يحتاجون إلى الأمان، ولا حتى مصالح أوروبا"[(1)].

الخلاصة:

إن الصراع بين تركيا وأوروبا على قضية اللاجئين السوريين يأخذ منحيان متعاكسان تماماً، فأوروبا لا تتخذ أي إجراء لإيقاف حركة النزوح من سوريا؛ لا تجاه الأسد، ولا تجاه شريكته داعش اللتان تقومان بخطة ممنهجة لتهجير المدنيين عن طريق حملات الرعب التي تنتهجانها.

وهذا يصب في النهاية بشكل مباشر في مصلحة الأسد وحربه الديمغرافية التي تؤمن له انتصاراً استراتيجياً في المنطقة.

بينما تسعى تركيا جاهدة لإنشاء منطقة آمنة للمدنيين داخل الحدود السورية للحفاظ على حقوقهم في المواطنة والحفاظ على هوية وطنهم من العبث الديمغرافي.

وقد وقعت تركيا اتفاقيتان مع الاتحاد الأوروبي لإعادة اللاجئين السوريين إليها، لكن دول الاتحاد الأوروبي تتهرب من التنفيذ؛ أحياناً بشكل فردي كل دولة على حدا، وأحياناً بشكل جماعي.

---

http://aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-/539888.

وانظره مختصراً في موقع الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/3/19/%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86.

(1) المفوضية العليا لشؤون اللاجئن، بيان صحفي، 2016/3/18م: http://www.unhcr-arabic.org/56f12c736.html.

ويختصر رئيس الوزراء التركي داوود أوغلو ذلك بوصف الغرب "بالنفاق" تجاه الأزمة السورية؛ فبينما يطالب تركيا بفتح الحدود أمام اللاجئين لا يطالب روسيا بوقف القصف. وقال: "سنسمح بدخول السوريين الراغبين في المجيء، لكن الأولوية لدينا هي إقامة مخيم جديد بهدف استقبال سوريين على الأراضي السورية"، ووصف هجوم النظام بأنه تطهير منهجي غايته إبقاء مؤيدي النظام فقط، معتبراً أن حقوق الانسان وشرعة جنيف تداس بالأقدام. وقال أوغلو: "إن بعض الأطراف بما فيها مجلس الأمن الدولي لم تحرّك ساكنًا لحل الأزمة في سوريا"(1).

وقال يالتشين أقدوغان نائب رئيس الوزراء التركي في اليوم التالي في مؤتمر صحفي عقده أقدوغان عند الجانب التركي لمعبر باب السلامة الحدودي مع سوريا: "في الوقت التي تُركت فيه تركيا وحيدة في مواجهة أزمة اللاجئين، فإن دولاً لم تساهم بشيء في حل الأزمة تدعو تركيا لفتح أبوابها لاستقبال اللاجئين... لذا فإن النازحين الذين احتشدوا مؤخراً على الحدود جرى توزيعهم على مخيمات أقامتها تركيا أو ساهمت في إقامتها في الجانب السوري... أن بعض الأطراف تسعى أحيانا إلى افتعال موجة نزوح كي تضع تركيا في مأزق... فالغارات لا تستهدف المنظمات الإرهابية، إنما تطال المدنيين والمدارس والمشافي، متعمدة خلق حركات نزوح كي تبقى تركيا في وضع حرج... فإذا استمرت الغارات والمجازر، فإن ذلك ينذر بموجات نزوح جديدة، وإن إيقافها يكمن في دفع نظام الأسد وروسيا على وقف هجماتهما"(2).

المصادر والمراجع:

1- الاتفاق التركي الأوروبي والمترتبات القانونية على إقامات السوريين في تركيا، غزوان قرنفل، موقع ترك برس، 2014/9/21م.

2- الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي ، سليمان محمد توبولياك، دار النفائس-عمان، دار البيارق-بيروت، ط1 (1418هـ-1997م).

3- الهجرة وأحكامها؛ دراسة شرعية لواقع الهجرة العشوائية في العصر الحديث، إبراهيم سلقيني، دار النوادر-بيروت، ط1 (1435هـ-2014م).

(1) موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2016/2/11م:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/2/11/%D9%85%D8%A6%D8%A9-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%AD-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%84%D8%A8-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D9%80-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82.

(2) وكالة الأناضول، كلس، عزت ماضي، بتاريخ 2016/2/12م:
http://aa.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%84%D9%88-%D9%84%D8%A7%D9%8A%D9%85%D9%83%D9%86-%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A5%D8%B9%D8%B7%D8%A7%D8%A1%D9%86%D8%A7-%D8%AF%D8%B1%D9%88%D8%B3%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-/520212.

4- EUNAVFOR MED Op SOPHIA - Six Monthly Report, Operation Commander Op SOPHIA (EEAS), 17/2/2016.

5- External Syrian Resettlementand HAPEurope, UNHCR national focal points and compiled, the Resettlement Service,23/06/2014.

6- Letters: We must open our door to Syrian refugees, Natalie Bennett, Green Party Leader, London NW1, independent, 4/1/2014.

7- Map Europe Syrian resettlement and other forms of admission Feb2015, UNHCR national focal points and compiled by the Resettlement Service, 09/02/2015.

8- Syrian Refugees in Europe: What Europe Can Do to Ensure Protection and Solidarity, UNHCR, 11 July 2014.

9- REGULATION (EU) No. 604/2013 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 26 June 2013.

10- YABANCILAR VE ULUSLARARASI KORUMA KANUNU, İÇİŞLERİ BAKANLIĞI-GÖÇ İDARESİ GENEL MÜDÜRLÜĞÜ YAYINLARI, Yayın No: 7, HAZİRAN 2014.

11- YABANCILAR VE ULUSLARARASI KORUMA KANUNU, Resmî Gazete, Sayı: 28615, PERŞEMBE, 11 Nisan 2013, Kanun No. 6458, Kabul Tarihi: 4/4/2013.

المواقع الإلكترونية:

12- http://aa.com.tr/ar.

13- http://www.aljazeera.net.

14- http://evangelicalfocus.com/europe/1540/Germany_to_adopt_integration_law_for_refugees.

15- http://europa.eu/rapid/press-release_IP-13-1259_en.htm.

16- http://europressarabia.com.

17- http://www.independent.co.uk/voices/letters/letters-we-must-open-our-door-to-syrian-refugees-9036687.html.

18- http://www.news.com.au/national/politics/prime-minister-tony-abbott-says-the-government-will-increase-the-number-of-refugees-it-accepts-from-syria/news-story/b6a8b07ade0b7b0f278f7fdc9ac2fad2?from=google_rss.

19- http://www.nytimes.com/2016/02/25/world/europe/refugees-migrants-austria-greece.html?_r=0.

20- http://www.refworld.org/docid/53b69f574.html.
21- http://en.rfi.fr/france/20160213-france-not-favourable-germany-s-refugee-proposal-says-french-pm.
22- http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0R40ZH20150904.
23- http://www.theaustralian.com.au/in-depth/europes-migrant-crisis/tony-abbott-urged-to-increase-refugee-intake/news-story/5e75463e03161527277a943d0e368360.
24- http://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2015/oct/25/six-reasons-why-syrians-are-fleeing-to-europe-in-increasing-numbers.
25- http://www.turkpress.co/node/1991.
26- http://www.voxeurop.eu/en/content/news-brief/4959403-eu-countries-fall-short-refugees-targets.
27- http://www.unhcr-arabic.org/56f12c736.html.
28- http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php.
29- http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.
30- http://www.unhcr.org/53bfa7719.html.

تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأمن التركي

د. عبير شليغم – جامعة الجزائر 3.

ملخص المداخلة:

اندلعت أولى شرارات الحرب المدمرة السورية في مارس/آذار2011، أجبرت السكان على الرحيل من بيوتهم، فأدت لنزوح البعض منهم داخل الدولة نفسها، فيما لجأ البعض الآخر خارج الأراضي السورية إلى البلدان المجاورة هربا من العنف والاضطهاد في سوريا وبحثا عن السلم والأمن خارجها، وكان ذلك في خمسة بلدان فقط هي لبنان والأردن والعراق ومصر تركيا.

وعليه؛ فقد شهدت الأخيرة على غرار باقي الدول المجاورة تدفق العديد من اللاجئين السوريين إذْ قدمت تركيا مساهمة كبرى، ليس فقط من حيث أعداد اللاجئين الذين تؤويهم فحسب، وإنما أيضاً من حيث الموارد المالية التي خصصتها لهم. بيد أن، هؤلاء اللاجئين السوريين يشكلون الآن أكبر مجموعة لاجئة في العالم، فقد زادت أعدادهم مما فرض تحديا خطيرا على كل الأطراف المعنية سواء كانت بلدان مستقبلة أو حتى منظمات دولية معنية بالتعامل مع القضية.

انطلاقا مما سبق؛ أردت أن أقدم هذه الورقة، بهدف تسليط الضوءعلى واقع اللاجئون السوريون في تركيا بإبراز مختلف الإحصاءات للعديد من مدن تركيا، هذا إلى جانب عرض موقف تركيا من الأزمة السورية، وصولا للإشادة بمختلف النتائج والتداعيات المترتبة عن اللاجئين السوريين في تركيا على شتى المستويات، سواء أكانت الاقتصادية منها، أو الاجتماعية، أو حتى الأمنية. وفي الأخير؛ أقدم خلاصة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت لها هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية، اللاجئون السوريون، الأمن التركي، تداعيات، الاقتصاد، الوضع الاجتماعي، التعليم، الوضع الصحي، الأمراض.

Abstract:

The first sparks of the Syrian devastating war broke out in March, 2011, forced the residents to flee from their homes, Vodt to the displacement of some of them within the state itself, while others took refuge outside the Syrian territory to neighboring countries to escape the violence and repression in Syria and the search for peace and security abroad. that was in only five countries are Lebanon, Jordan, Iraq, Egypt, Turkey.

Therefore; the last saw like other neighboring countries, the flow of many Syrian refugees as Turkey made a major contribution, not only in terms of the number of refugees who are sheltered, but also in terms of financial resources allocated to them. However; these Syrian refugees now make up the largest refugee group in the world, have increased their numbers than the imposition of a serious challenge to all parties concerned, whether receiving countries or even interested in dealing with the issue of international organizations.

Based on the foregoing; I wanted to give this paper, in order to shed light on the reality of Syrian refugees in Turkey to address the various statistics highlight for many of the cities of Turkey, along with display Turkey's position on the Syrian crisis. All the way to pay tribute to the different results and implications of all Syrian refugees in Turkey at various levels, including whether economic or social, or even security.In the latter; the oldest summary of conclusions and recommendations reached by this study.

Key words: Syrian crisis, Syrian refugees, the Turkish security repercussions, economics, social status, education, health status, diseases.

مقدمة:

منذ بداية الحرب الأهلية في سوريا عام 2011، وتدفق المزيد من اللاجئين السوريين إلى الدول المجاورة بأعداد هائلة، جعلها أسوأ كارثة إنسانية في القرن الحالي منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تحملت الدول المجاورة لحدود سوريا –تركيا، لبنان، الأردن، العراق، مصر– العبء الأكبر من أزمة اللاجئين الأشد خطراً التي شهدها العالم خلال 40 عاما. وفي هذا الصدد؛ قال المفوض السامي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا، انطونيو غوتيريس "أزمة اللاجئين الأسوأ منذ الإبادة الجماعية في رواندا السورية".

على أساس ذلك؛ تعتبر تركيا واحدة من البلدان المضيفة في المنطقة لإيواء اللاجئين السوريين، حيث تشترك في أطول حدود مع سوريا (يصل طول الحدود المشتركة بين البلدين إلى نحو 900كم)، ما دفع لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين عبر نقاط عبور رسمية وأخرى غير رسمية، إذْ تشير الإحصاءات لـ 1.7 لاجئ حتى عام 2015. مما جعل تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين بين دول سوريا المجاورة وحتى الدول الأوروبية وباقي الدول.

فضلا عن ذلك؛ يخلف اللجوء السوري تداعيات وآثار كبيرة ومتنوعة على الدول المضيفة بما فيها تركيا، منها ما يرتبط بالجوانب الأمنية وذلك بارتباط أفراد سوريين ومجموعات سورية لاجئة بجماعات متطرفة في سوريا، وتطرف عناصر ومجموعات لاجئة، وتنفيذها عمليات إرهابية داخل الدول المضيفة، أو انطلاقًا منها. أما الجانب الاقتصادي، يتجسد في التراجع الحاد للتبادل التجاري والمصالح الاقتصادية بين الدولتين –سوريا وتركيا–، هذا إلى جانب تأثيرات اجتماعية عديدة، ما ينتج عنه تعزيز النزاعات الانفصالية القومية والعرقية وحتى الطائفية.

إشكالية الدراسة: في ضوء ما تقدم، وبناء عليه تستدعي طبيعة الموضوع صياغة الإشكالية على النحو الآتي:

ما مدى تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأمن التركي؟

ومن خلال إشكالية الدراسة يمكن إثارة العديد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- كيف تعاملت الحكومة التركية للمواجهة والتصدي لتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إليها؟

-ما هي مختلف التداعيات والآثار الناتجة عن تواجد اللاجئين السوريين في تركيا؟

فروض الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة تمّ صياغة الفرضيات الآتية لحل الإشكالية، وللإجابة المبدئية على التساؤلات المطروحة سابقا، وهي:

-اتبعت الحكومة التركية سياسة الباب المفتوح مع اللاجئين السوريين على أراضيها.

-كلما زاد تدفق المزيد من أعداد اللاجئين السوريين ينعكس بدوره على الدولة المضيفة تركيا على مستوى العديد من الأصعدة.

حدود الدراسة:

كما هو معلوم أنه لابد من وضع حدود لدراستنا سواء أكانت حدودا مكانية (جغرافية) أو زمنية التي تبرز الأهمية العلمية لموضوعنا، وهذا بغرض الوصول إلى نتائج علمية في إطار من الدقة والوضوح. ففيما يتعلق بالحدود المكانية اخترنا كلا من دولتي الجوار سوريا وتركيا، أما الزمنية ستكون منذ بداية توافد المزيد من اللاجئين السوريين إلى تركيا مع بداية الأزمة السورية عام 2011 وصولا إلى وقتنا الراهن.

منهج الدراسة:

سعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضية المشار لهما سابقا، فضلا عن تناول الدراسة بأسلوب علمي يمكن الاستعانة بعدة مناهج منها: المنهج التاريخي، الوصفي، دراسة الحالة.

تقسيم الدراسة:

في ضوء كل ما تقدم،وبهدف احتواء كل جوانب الموضوع المتشعبة والمتداخلة ارتأينا لتقسيم الدراسة على النحو التالي:

مقدمة

المبحث الأول: واقع اللاجئين السوريين في تركيا؛

المبحث الثاني: تداعيات اللاجئين السوريين على الأمن التركي؛

خاتمة

المبحث الأول: واقع اللاجئين السوريين في تركيا:

منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011، قدمت تركيا استجابة فعالة في حالات الطوارئ وأعلن نظام الحماية المؤقت للاجئين السوريين، وضمان الحماية والمساعدة، حيث سمح للجميع دخول الأراضي التركية حتى للذين بدون وثائق هوية سورية أو جواز السفر نقلوا إلى مخيمات مؤقتة للاجئين.

1. سياسة الباب المفتوح:

ومنذ بدء الصراع المسلح في سوريا، فرّ لاجئون سوريون من جميع أنحاء الحدود إلى تركيا، التي حافظت على سياسة "الباب المفتوح" إلى حد كبير نحو طالبي اللجوء، مع تزايد تدفق أعداد اللاجئين تحولت تركيا إلى أكبر دولة مضيفة للاّجئين في العالم. مما جعل الحكومة التركية توفر المزيد من المخيمات

بالقرب من الحدود لاستقبال و إيواء اللاجئين أو "الضيوف"، كما كانت تعرفهم في أكتوبر 2011 وفق ما عرف بـ "الحماية المؤقتة[1]" للاجئين السوريين.

وعلى الرغم من سياسة الباب المفتوح التي تنتهجها تركيا، لم يكن عبور الحدود التركية عملية مباشرة لجميع اللاجئين السوريين، إذْ أنّ الأشخاص الذين لا يحملون بطاقات هوية سورية جوازات سفر يُمنعون عادةً من الدخول عبر المعابر الرسمية، إلا إذا كانت لديهم احتياجات طبية أو إنسانية طارئة، مما يضطرون لاستخدام نقاط عبور غير رسمية أو اللجوء لدفع الأموال لجماعات التهريب[2].

بيد أن؛ مع استمرار أعداد اللاجئين في النمو خلال صيف عام 2012، وتأزم الأوضاع الأمنية في الدولة المجاورة سوريا، مما أدّى لتزايد الضغط على مخيمات اللاجئين في تركيا، هذا ما دفع لبروز ما يفوق 20 مخيمات مؤقتة على طول الحدود السورية التركية تضم عدد من اللاجئين في انتظار قبولهم لدخول الأراضي التركية، وسرعان ما أصبحت –المخيمات المؤقتة– شبه دائمة، ومن بين هذه المخيمات المؤقتة يوجد عتمة، باب الهوى وباب سلامة، أما في الآونة الأخيرة؛ جراء ما سبق من تدهور الوضع الأمني وتصاعد أعمال العنف على الحدود السورية، اضطرت تركيا إلى إعادة تقييم سياستها الباب المفتوح، فأغلقت عدة منافذ حدودية، حيث أغُلق منفذ أونجوبينار/ باب السلامة–قرب كيليس على مسافة 50 كيلومترا جنوب شرق غازي عنتاب، ومنفذ جيليفيغوزو/ باب الهوى– قرب الريحانية على مسافة 30 كيلومترا شرقي أنطاكية–، وأيضا كوباني/ عين العرب وكذلك منفذ أكتشاكالي/ تل أبيض– على مسافة 50 كيلومترا جنوب أورفة–، وحتى معبر كركميش[3]. وأبقت على ثلاثة فقط من أصل ثمانية معابر للحدود، فما زالت مفتوحة أمام التجارة والمساعدات الإنسانية أو السوريون المصابون إصابات حرجة الذين لا يمكن علاجهم في سوريا، والسوريون المسجلون لدى وكالة الغوث التركية ممن معهم تصاريح خاصة بدخول سوريا مؤقتا والعودة منها إلى تركيا، ولكن غالبا ما تغلق بشكل متقطع[4]، والخريطة رقم (1) المرفقة توضح الحدود السورية التركية ومختلف المنافذ الحدودية بين البلدين.

خريطة رقم 01: توضح الحدود التركية السورية

[1]– اتبعت الدولة التركية "نظام الحماية المؤقت" للسوريين، ترتكز على المبادئ التالية هي:

أولا: سياسة الحدود المفتوحة.

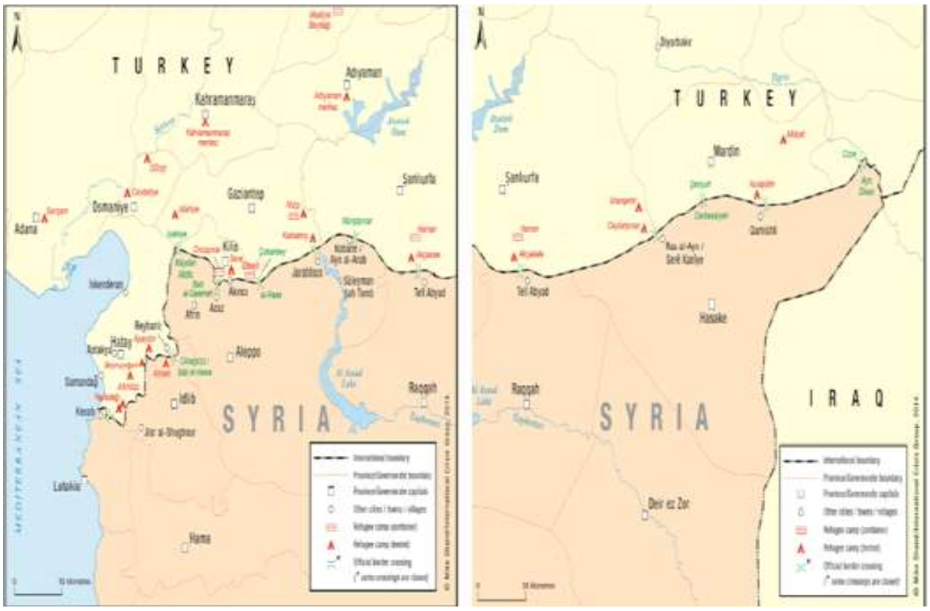
ثانيا: عدم الإعادة القسرية.

ثالثا: التسجيل مع السلطات التركية والدعم داخل حدود المخيمات، وتوفير الاحتياجات الأساسية.

[2]- **NOWHERE TO TURN**: **The Situation of Dom Refugees From Syria in Turkey**, *By Yeşim Yaprak Yıldız,* September 2015, p 34.

[3]– ارتفاع تكلفة تورط تركيا في المستنقع السوري، مجموعة الأزمات الدولية، التقرير الأوروبي، رقم23 ، 30 أبريل/ نيسان 2014، ص 35.

[4]-**Turkey's Syrian Refugees toward Integration, Kilic Bugra Kanat, Kadir Ustun, Report SETA,** (Foundation For Political Economic and Social Research: Ankara Turkey 2015), p 12.



Source: The Rising Costs of Turkey's Syrian Quagmire, International Crisis Group, Europe Report N°230, Istanbul, 30 April 2014, p 43 .

علاوة على ذلك؛ يتم تسجيل اللاجئين السوريين من قبل السلطات التركية بالتعاون مع الأمم المتحدة مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مما يسهل للاجئين السوريين المسجلين من الوصول إلى المساعدات والخدمات الأساسية التي توفرها الجهات المانحة.

كثفت الحكومة جهودها لتسجيل جميع اللاجئين السوريين في تركيا، حيث وفرت وكالة إدارة الكوارث والطوارئ AFAD نظاما إلكترونيا جديدا لمركز عملية التسجيل باستخدام البيانات البيومترية، التي تهدف إلى منع التسجيلات المكررة وتحديد احتياجات اللاجئين خارج المخيمات[1].

وفي المقابل؛ هناك الكثير من اللاجئين السوريين لا يرغبون في التسجيل و الحصول على بطاقة هوية، لأسباب عدة، كون البعض منهم يودون العودة إلى سوريا عندما ينتهي الصراع، وهناك من يخشى إرسالهم إلى مخيمات اللاجئين، وآخرون خوفا من إعادتهم إلى سوريا أو لتحديد هويتهم من جانب النظام السوري، وهناك من يرى أن تسجيلهم في مدينة معينة يمنعهم السفر إلى مدن أخرى للعمل، مما أدى بعض الأسر لعدم تسجيلهم على الإطلاق[2].

2. مخيمات اللاجئين:

بلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا 1.758.000 لاجئ حتى عام 2015، إلى أن وصل التدفق الهائل للاجئين إلى 3.1 مليون مسجل وفق إحصاءات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR بتاريخ مارس 2016[3]، مما يجعل تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئون السوريون بين دول سوريا المجاورة وحتى الدول الأوروبية

---

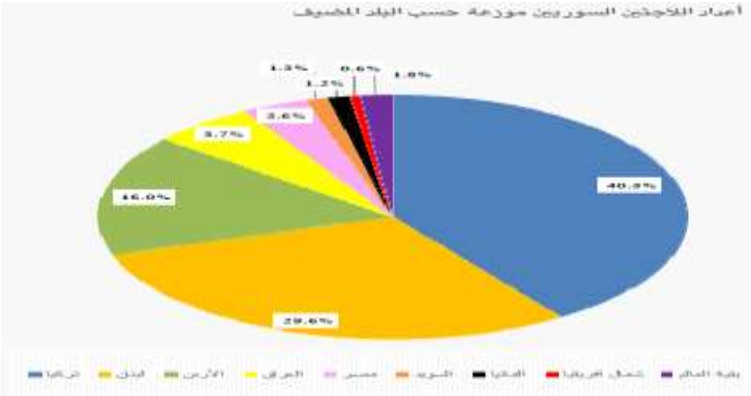
[1]- NOWHERE TO TURN: The Situation of Dom Refugees From Syria in Turkey, op.cit, p 36.

[2] -Ibid, p 41.

[3] - **Turkey: Refugee crisis,** ECHO Factsheet , Turkey, March 2016, In: **bit.ly/echo-fs**

وباقي الدول كونها قبلة اللاجئين السوريين إذْ تعتبر بلدا مستهدفا لهم وأيضا بلدا لعبور أوروبا، نوضح ذلك في الدائرة النسبية التالية:

دائرة نسبية توضح أعداد اللاجئين السوريين موزعة حسب البلد المضيف:

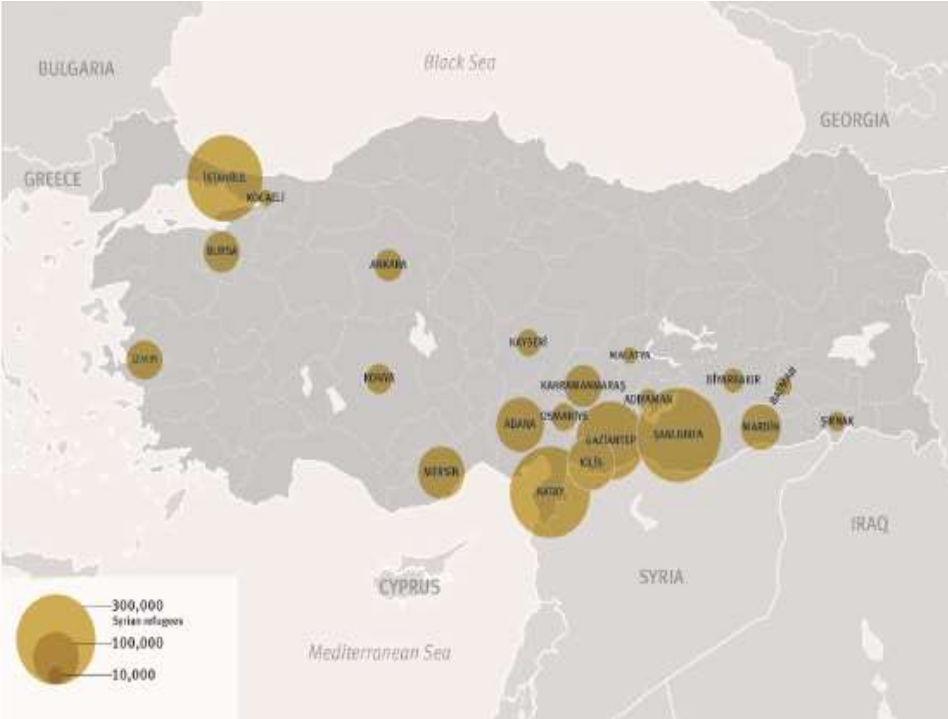


المصدر: اللاجئون السوريون وقد تخلى عنهم المجتمع الدولي، المنظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة 24/ 047/ 2014، ديسمبر/كانون الأول 2014، ص 12.

بناءا على ذلك؛ يتوزع هؤلاء اللاجئين السوريين في 25 مخيما مجهزا، أقامتها الحكومة التركية لهم على طول الشريط الحدودي مع سوريا (مخيم أورفة، مخيم كلّس، مخيم غازي عنتاب، مخيم قهرمان، مرعش، الإصلاحية، بخشين 1-2، ييلاداغي 1-2، التتوز، العثمانية، كوفتشي، آدیامان،...)، منتشرة في منطقة جنوب تركيا، بينما يتوزع البقية على المدن التركية، ويسكنون فيها على شكل مقيمين عاديين، يحظون بتسهيلات وإعفاءات متنوعة، إشارة لبعض المخيمات نوضحها في الخريطة المرفقة رقم 2.

كما يوجد كذلك؛ 3 مخيمات جديدة ولكن داخل الأراضي السورية يمكن أن تعتبر في مناطق الحرم الحدودي بين تركيا وسوريا من الطرف الشمالي الغربي بالقرب من معبر باب الهوى وكل من قرية أطمة وقاح الحدوديتان. أما أماكن التواجد خارج المخيمات فهي بولاية هاتاي في كل من مدينة انطاكية والريحانية وغازي عنتاب، كلس، اورفة، اضنة ومرسين، كما يتواجد في أماكن متعددة في المدن والقرى القريبة من الحدود وهناك البعض يسكن في مدن بعيدة كاسطنبول وأزمير. يغلب على عدد اللاجئين النساء والأطفال وكبار العمر فهنالك الكثير من الثوار قد جلبوا عائلاتهم إلى تركيا سواء في المخيمات أو استأجروا بيوتا لهم ويدخلون ويخرجون بشكل مستمر لسوريا. كل ذلك من تواجد اللاجئين السوريين وانتشارهم في الأراضي التركية توضحه الخريطة رقم 2 المرفقة.

خريطة رقم (02): توضح الكثافة السكانية للاجئين السوريين في تركيا:



المصدر: حماية جيل من الضياع: تركيا "عندما أتخيل مستقبلي، لا أرى شيئا"، هيومن رايتس ووتش، نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، ص 5، من الرابط: http://www.hrw.org/ar

3. المساعدات التركية:

أنشأت حكومة تركيا ما يفوق 25 مخيما للاجئين السوريين، توفر العديد من الخدمات والمساعدات الإغاثية والطبية وحتى التعليمية، وما زالت تواصل بناء مخيمات جديدة، فبحلول منتصف فبراير/ شباط 2013، كانت الحكومة قد أنفقت أكثر من 600 مليون دولار على خدمات معالجة الأزمة السورية (دون اعتبار الرواتب والنفقات وغيرها)[1]، بينما تشير الأرقام الرسمية الأخيرة لارتفاع إنفاق الحكومة التركية ما يفوق 7,6 مليار دولار منذ بداية النزاع في عام 2011[2]. ونشير بهذا الخصوص، أن رئاسة إدارة الكوارث وحالات الطوارئ في تركيا AFAD، بالتعاون مع الهلال الأحمر التركيTRC، تتعاون بنشاط في إدارة المخيمات وكذلك في توفير فرص الحصول على الخدمات الطبية للسكان غير المسجلين بالمخيمات.

- على الصعيد الإغاثي:

تقوم الحكومة بتوزيع الحصص الغذائية على اللاجئين في المخيمات وهي عبارة عن المواد الغذائية الأساسية من شاي وسكر وأرز وسمن وغيره، وفي بعض المخيمات مثل كلس توزع عليهم بعض المبالغ العينية لشراء الحاجيات

---

[1] – تقييم الأزمة السورية على سبل العيش القائمة على الزراعة والأمن الغذائي في البلدان المجاورة لسوريا (مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا) وخطة الاستجابة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مارس 2013، ص 57.

[2] -Prime Ministry Disaster and Emergency Management Authority, Disaster Report Syria (in Turkish), www.afad.gov.tr/TR/IcerikDetay1.aspx?ID=16&IcerikID=747

الخاصة والتي تقدر ب 200 ليرة تركي للعائلة ولكن ليس بشكل مستمر، وكذلك يقوم الهلال الأحمر التركي بتوزيع الحصص الغذائية والمعونات الإنسانية المختلفة[1].

كما تظهر نتائج عمليات الرصد الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي أن اللاجئين السوريين في المخيمات التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي والهلال الأحمر التركي، تنعم بشكل نسبي بالأمن الغذائي، حيث تعاقد البرنامج مع عدد من المحلات التجارية الواقعة في المناطق الحضرية القريبة، مما يوسع خيارات التسوق بالنسبة للمستفيدين الحاملين لبطاقات إلكترونية[2].

- على الصعيد التعليمي:

وفقا للقانون الوطني التركي، جميع الأطفال في تركيا، بما في ذلك الأجانب، لديهم الحق في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي مجانا. ففي سبتمبر/أيلول 2014 أصدرت وزارة التعليم الوطني التركية التعميم رقم 21 لسنة 2014الذي أرسى قواعد جديدة لتعليم المستفيدين من الحماية المؤقتة، اتفاقا مع قانون الهجرة الصادر في أبريل/نيسان. وضمن بنود أخرى، حيث أنشأ التعميم لجانا بالمحافظات مكلفة بتنفيذ الإجراءات الخاصة بالتعليم المبينة في القانون والنظام، كما أنشأ نظاما لاعتماد مراكز التعليم السورية المؤقتة، وقرر أن "وثيقة تعريف الأجنبي" وليس تصريح الإقامة تكفي للتسجيل في نظام المدارس العامة التركية[3].

ومن ثم؛ جاء التعميم 2014/21 بمثابة اعتراف من الوزارة بحاجتها إلى العمل على" إزالة الموانع ... مثل الموانع اللغوية والموانع التشريعية وفجوات البنية التحتية" التي تمنع الطلبة من اللاجئين السوريين من الذهاب إلى المدارس[4].

وعليه؛ تم توفير الخدمات التعليمية في المدارس التركية العامة وفي مراكز التعليم المؤقتة نتيجة شراكة بين وزارة التعليم الوطني التركية وبين اليونيسيف ومفوضية اللاجئين ومانحين آخرين.

علاوة على ذلك؛ فقد عبّرت الحكومة التركية بوضوح عن التزامها بتعليم أطفال اللاّجئين السّوريين، ففي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015 صرّح وكيل وزارة التعليم يوسف بويوك بأنه: "إذا لم نستطع تعليم هؤلاء الأطفال فسوف تستغلهم العصابات والمجرمون ...إننا نحاول تحسين المعايير في بلدنا، مما يعني أيضا تحسين المعايير بالنسبة للسّوريين".

وبناءا على؛ المعلومات الواردة من مسؤولي المخيمات، يداوم 24.431 طفلا لاجئا على الفصول الدراسية ورياض الأطفال، كما يستفيد 5,361 من الكبار من دورات التدريب المهني وفصول اللغات في المخيمات، وعلى الرغم من أن معظم المعلمين من السوريين.

---

[1]- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، ناصر الغزالي، (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان)، ص 46.

[2]- استجابة برنامج الأغذية العالمي في سورية، كاثلين انجليس، برنامج الأغذية العالمي، التقرير الدوري، 9-22 تموز 2014، ص 9.

[3]- حماية جيل من الضياع: تركيا "عندما أتخيل مستقبلي، لا أرى شيئا"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[4] -Scaling Up Quality Education Provision for Syrian Children and Children in Vulnerable Host Communities, UNICEF, **Report of the Sub-Regional Conference**, 17-19 June 2014, Amman, Jordan, June 2014, p 9.

فعلى سبيل المثال؛ في الريحانية قامت الحكومة بإحضار المناهج السورية وطلبت من السوريين المقيمين في البلدة ممن لديهم إجازات جامعية ويرغبون بالتدريس أن يسجلوا أسماءهم لكي يتم إعطاؤهم مدرسة من الصف الأول وحتى العاشر الثانوي ووفقاً للمناهج السورية وبمرتب حوالي 150 إلى 250 دولار شهرياً[1].

إضافة لذلك؛ خصصت وزارة التربية والتعليم التركية في محافظة ماردين قطعة أرض لتشييد مدرسة للأطفال السوريين غير المقيمين في المخيمات، وستتمكن المدرسة الجديدة من استيعاب 800 تلميذ، لكنها ستوفر الخدمة لما يصل إلى 2,400 تلميذ وذلك من خلال العمل بنظام الدوام بثلاث نوبات يوميا، أما في محافظة سانليورفا فيها ثلاث مدارس جديدة قد فتحت أبوابها للسوريين الذين يعيشون في المدينة، وقد التحق فيها حتى الآن أكثر من 1,200 طفل[2].

- على الصعيد الصحي:

يتلقى اللاجئين السوريين داخل المخيمات الرعاية الطبية والعلاج مجانا، أما الذين خارج المخيمات عليهم فقط الاقتراب من المراكز الصحية أو المستشفيات. إضافة لتشغيل عدد من الأطباء السوريين والصيادلة في مراكز الحماية المؤقتة بموافقة من وزارة الصحة، هناك خطط أيضا لافتتاح 10 مستشفيات مجهزة تجهيزا كاملا و 12 وحدة صحية متنقلة لزيادة وصول السوريين إلى الرعاية الصحية[3].

المبحث الثاني: تداعيات اللاجئين السوريين على الأمن التركي:

مع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، جعلها أكبر الدول التي تستضيف اللاجئين في العالم، مما نتج عنه مشاكل وتأثيرات كبيرة على الدولة التركية المضيفة، أثرت على الغذاء وأسعار المساكن، ومعدلات التوظيف وأنماط الهجرة الداخلية في مناطق تركيا، وكذا على الخدمات الاجتماعية، وكذلك على الموارد الإسكان والكهرباء والصرف الصحي والمياه، نوجزها في الأصعدة التالية:

1. على الصعيد الأمني:

يبدو العبء الأمني هو الأبرز والأخطر بين جملة التداعيات السلبية جراء الأزمة السورية –لكنه ليس الأوحد كما هو معلوم–، ذلك أن الأزمة السورية تجاوزت حد الأزمات السياسية الداخلية بين نظام ومعارضة، وتحولت إلى أزمة إقليمية دولية، وهي مرشحة أن تتحول إلى أزمة طائفية بسبب التركيبة السكانية، والامتدادات الإثنية والعرقية،

[1] – تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[2] - سوريا حالة الطوارئ المعقدة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، نشرة الوقائع رقم 4، للسنة المالية 2014، ص 5، من الرابط: http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work

[3] - Frequently Asked Questions Syrian Refugees in Turkey, United Nations High Commissioner for Refugees, UNHCR Turkey October 2013 , p 5.

والتكوينات الطائفية، والمذهبية التي تتشابه فيها كل من تركيا ولبنان والعراق مع سوريا. ويمكن إيجاز أهم التداعيات الأمنية فيما يأتي[1]:

- تطرف عناصر ومجموعات سورية لاجئة، وتنفيذها عمليات إرهابية داخل الدول المضيفة،

وانطلاقا منها: تخشى الحكومة التركية من تسرب عدد من الإرهابيين من تنظيم داعش وسط موجات النزوح التي تدخل إلى الأراضي التركية والتي تشكل خلايا نائمة للتنظيم داخل تركيا قد تقوم بأعمال إرهابية كبيرة مماثلة لتفجير أنقرة الذي راح ضحيته 100 شخص في 10 أكتوبر 2015[2]، كما أنها تخشى من تسلل عناصر أخرى تابعة للنظام السوري قد تقوم بتفجيرات مماثلة للتفجير الذي وقع في بلدة الريحانية التركية في محافظة هاتاي بتاريخ 11 مايو 2013، وراح ضحيته 48 مواطن تركي وثلاثة سوريين[3]. إضافة لذلك؛ أفادت الشرطة التركية عن ضبط كميات كبيرة من المتفجرات والأسلحة والسترات الانتحارية، كانت مخبأة في غازي عنتاب، ويفترض أنها لأفراد مرتبطين بالدولة الإسلامية[4].

فضلا عن ذلك؛ تعرضت تركيا منذ بداية 2016 إلى سلسلة تفجيرات ضربت مناطق مختلفة وراح ضحيتها العشرات من الأشخاص، حيث وقع انفجار في منطقة السلطان أحمد أشهر المناطق السياحية والمعالم التاريخية وأقدمها، وسط مدينة أسطنبول بتاريخ 12 يناير/ كانون الثاني، ومنفذ الهجوم يدعى "نبيل الفضلي" سوري الجنسية من مواليد 1988 ومرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية، راح ضحيته عشرة قتلى سقطوا جراء التفجير، إلى جانب 15 جريحًا آخرين، معظمهم من السياح الألمان.

تلا ذلك؛ تفجير مركز للشرطة بسيارة مفخخة في ولاية ديار بكر جنوب شرقي تركيا، راح ضحيته قُتل خمسة مدنيين وأصيب 39 آخرون، بينهم ستة من أفراد الشرطة. وكذلك؛ تفجير أنقرة الذي راح ضحيته 37 شخصًا وإصابة حوالي 70 شخصًا في 14 آذار من نفس السنة، وصولا التفجير الحاصل في منطقة تقسيم بمدينة اسطنبول التركية، وراح ضحيته خمسة أشخاص وأصيب 39 آخرون، ونُفّذ بواسطة "الانتحاري" محمد أوزترك،

---

[1]- أثر الأزمة السورية في دول الجوار ومشكلة اللاجئين، فادي شامية، **مجلة رؤية تركية،** (القاهرة: ستا للدراسات والأبحاث، صيف 2015، السنة 4، العدد 2)، ص 84.

[2]- تبعات أزمة لاجئين جديدة على تركيا.. إثر القصف الروسي على حلب، عمرو محمد، جريدة الرياض، العدد 17400، 13 فبراير 2016، ص 6.

[3] The Rising Costs of Turkey's Syrian Quagmire, International Crisis Group, Europe Report N°230, **Istanbul,** 30 April 2014, p36 .

[4]- التحليل الإقليمي سوريا، مشروع تحليل الاحتياجات الإستراتيجي، الربع الرابع 2014، 1 تشرين الأول –31 كانون الأول، من الرابط: SNAP@ACAPS.org

وهو تركي الجنسية من مواليد 1992 في غازي عينتاب، وينتمي إلى تنظيم "الدولة الإسلامية"، بحسب تصريحات وزير الداخلية التركي[1].

- الحدود التركية– السورية غير آمنة: امتد النزاع إلى تركيا نفسها. وبحلول أبريل/نيسان2014

كان أكثر من 75 مواطناً تركياً قد لقوا حتفهم نتيجة للقذائف الطائشة والسيارات المفخخة، والصدامات على الأراضي التركية، وتُستخدم المعابر غير الشرعية من تركيا من قبل الأفراد الذين يحاولون الالتحاق بالقتال في سوريا، ومن قبل أفراد جماعات مسلحة تحاول دخول تركيا بصورة شبه مؤكدة. كما تشهد المنطقة عمليات تهريب قديمة عبر الحدود للأشخاص والوقود والسجائر والأغذية وقطع غيار المركبات والأسلحة. وفي حين بعض الذين يعملون على الحدود مسلحون، وحدث أن أطلقوا النار على حرس الحدود الأتراك في بعض الحالات[2].

- انتشار ثقافة العنف، وارتفاع مستوى الجريمة الفردية بشكل ملحوظ: إن الأوضاع القاسية

والصعبة الناتجة عن توافد العديد من اللاجئين السوريين تعمل على توفير بيئة مناسبة للنشاط الإجرامي،

كوقوع الشباب في تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة أو السرقة، في حين قد تقع النساء ضحية الاستغلال وانتهاك حقوقهن وحتى لممارسة الدعارة والاتجار بهن[3]، حيث تعدّ مدينة كيليس الأكثر تضررا نتيجة لتدفق اللاجئين، نظرا للاختلافات من ثقافة ولغة بين السكان المحليين التركيين واللاجئين السورين ذوي الأصول العربية.

على الرغم من ذلك؛ وجب الإشارة أن مدينة أورفة لم تشهد توترات حادة بين المواطنين واللاجئين، ويرجع ذلك كون الغالبية من السكان المحليين في المدينة لديهم علاقات عائلية مع اللاجئين السوريين، وكذا المدينة أساسا تتكون من المواطنين الأكراد ذووا الأصول العربية، مما جعل اللاجئين السوريين يُستضافون من قبل السكان المحليين الذين تربطهم علاقات وروابط القرابة واللغة. بالإضافة لمدينة أورفة؛ نجد كذلك مدينة أضنة، هي الأخرى لم تشهد توترات وصراعات عرقية مقارنة بالمدن الأخرى، على الرغم من وجود العلويين العرب، والذين يمثلون مجموعة كبيرة في المدينة[4].

2. **على الصعيد الاقتصادي**: يتم تلخيص الآثار الاقتصادية على النحو الآتي:

- تراجع التبادل التجاري: قبل اندلا ع الأزمة السورية كانت هناك تجارة نشطة بين البلدين —تركيا

1– سلسلة تفجيرات ضربت تركيا منذ مطلع 2016، جريدة عنب بلادي السورية، من الرابط: http://www.enabbaladi.org/archives/68305

2– صراع البقاء: اللاجئون من سوريا في تركيا، منظمة العفو الدولية، ط1، 2014، ص 12.

3 -From Blame Game to Cooperation: EU-Turkey Response to the Syrian Refugee Crisis, op.cit, p 3.

4- EFFECTS OF THE SYRIAN REFUGEES ON TURKEY, Report No: 195, ORASAM PUBLICATIONS, January 2015, p 29.

وسوريا–، حيث تشير الإحصاءات لحجم هذه التجارة يقدّر بنحو 2.3 مليار دولار أمريكي في عام 2010، وذلك قبل أن تنهار إلى نحو نصف مليار في عام 2012، أما معدل الصادرات فقد وصل إلى 43 مليون دولار في عام 2011، لكنه تراجع إلى 24 مليون في عام 2012[1].

➢ الحدود التجارية/ الاقتصاد غير الرسمي: التهريب في المدن الحدودية كان منتشر قبل الأزمة

السورية، إلاّ أنّ مع ظهور الأزمة زادت من ذلك إلى حد كبير، لكنه أصبح لصالح أقلية فقط من السكان، في حين قبل الحرب كان مصدر الدخل لمجموعة أوسع من الأفراد. فعلى سبيل المثال: العديد من العائلات في كيليس تقوم بملء خزانات سياراتهم بالغاز كما تشتري مختلف المنتجات من أجل بيعها عند عبورها الحدود السورية، وعليه تقريبا ثلث سكان المدينة يعتمدون على هذه التجارة، وهذا يعني 6000 عائلة في المدينة فقدت مصدر دخلها.

➢ زيادة في أسعار الإيجار: تأثير مشترك للسكان في جميع المدن هو زيادة في أسعار الإيجار، إذْ

تعتبر كسبا وفائدة لأصحاب العقارات، بينما هي عبئا على الناس ذوي الدخل المنخفض الذين يؤجرون. فمع تزايد الطلب و ارتفاع أسعار الإيجارات، أصبح من الصعب للمستأجرين العثور على أماكن إقامة بأسعار معقولة، كما انتشرت شائعات أنّ بعض الملاك يجبرون المستأجرين الأتراك من ترك منازلهم المستأجرة لكي يتمكنوا من استئجارها بأسعار أعلى للسوريين[2].

➢ ارتفاع تكاليف المعيشة: نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين ارتفعت تكاليف المعيشة، وكذا ارتفاع

أسعار المواد الغذائية الأساسية، وذلك بسبب كثرة وزيادة الطلب على الغذاء مقابل انخفاض وقلة المنتوج الغذائي، وكذا بسبب الأزمة السورية التي عطلت تدفق المدخلات الزراعية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تكاليف الإنتاج الزراعي في المناطق الحدودية، هذا إلى جانب جلب اللاجئون السوريون محاصيلهم الزراعية ولاسيما الزيتون من سوريا، لبيعها في الأسواق المحلية التركية بأسعار تقل بكثير عن أسعار السوق، مما أدى لهبوط كبير في أسعار السلع المحلية على حساب المزارعين الأتراك[3]. بناءً عليه، تشير الإحصاءات إلى أعلى متوسط معدلات التضخم في المدن مثل كيليس وغازي عنتاب.

➢ العمالة السورية: استخدام العمال السوريين كعمالة رخيصة غير قانونية إذْ يعملون لساعات

---

[1]- **Ibid**, p 30.

[2] -The Rising Costs of Turkey's Syrian Quagmire, op.cit , p 10.

[3]– تقييم الأزمة السورية على سبل العيش القائمة على الزراعة والأمن الغذائي في البلدان المجاورة لسوريا (مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا) وخطة الاستجابة، مرجع سابق، ص 5.

عمل أكثر وبأجور متدنية مقارنة بالعمال الأتراك حيث يتراوح متوسط أجر العامل السوري من 20 إلى 30 ليرة تركية يوميًا، فهم يشتغلون في الصناعة والزراعة، الغزل النسيج البناء والأعمال التجارية الصغيرة قطاعات، مما يزيد التوتر بين اللاجئين السوريين والمواطنين الأتراك الذين فقدوا وظائفهم في المدن الحدودية، فهم يعتقدون أن السوريين يسرقون فرص عملهم.

في مقابل ما سبق؛ وجب الإشارة لفوائد اقتصادية أقل حجما، مثل:

➢ خلق فرص عمل جديدة: هذا الوضع يخلق فرصا خاصة في الغزل والنسيج والزراعة. فالتطور

يساعد على زيادة إنتاج واستعادة الصادرات من الانخفاضات الحادة نتيجة للصراع السوري، مما يحرك عجلة الاقتصاد. فمثلا، بلغت الصادرات من غازي عنتاب إلى سوريا 133 مليون دولار في عام 2011، ثمّ ارتفع إلى 278 مليون دولار في عام 2013[1].

➢ انتقال عدد من الأثرياء السوريين، ونقلهم أموالهم وأنشطتهم معهم إلى المناطق الحدودية. على

سبيل المثال، في المدن الحدودية مثل غازي عنتاب ومرسين وهاتاي، افتتح السوريون 122 شركة في أول 7 أشهر من عام 2013، فضلا عن 106 شركة أخرى في اسطنبول وبورصا في عام 2013. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي رأس المال وصل إلى 20 مليون دولار. تشمل الفوائد الاقتصادية من تدفق السوريين أيضا زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تستفيد التجارة في المنطقة[2].

بينما شهدت سنة 2015 ازدهار أكبر للمستثمرين السوريين، حيث ساهموا في تأسيس 750 شركة من أصل 2395، حسب معطيات اتحاد الغرف والبورصات التركي، وبالتالي تصدروا قائمة المستثمرين الأجانب، وجاء الألمان في المركز الثاني بـ 184 شركة، ثم الإيرانيون بـ 142 شركة[3].

وأضاف الخبراء أن 60% من إجمالي الشركات السورية تتواجد في إسطنبول أي نحو 2827 شركة، 471 شركة في غازي عنتاب، 250 في هاتاي، 70 في كيليس، 56 في أورفا، 22 في قهرمان مرعش، موضحين أن عمل تلك الشركات يتوزع في قطاعات عدة بينها تجارة الجملة وأعمال الصيانة والعقارات[4].

3. **على الصعيد الاجتماعي**: فضلا عن مخاطر تمدد الصراع إلى دول الجوار، وتفسخ النسيج

[1]- EFFECTS OF THE SYRIAN REFUGEES ON TURKEY, **Op.Cit**, p19.

[2] - TURKEY AND SYRIAN REFUGEES: THE LIMITS OF HOSPITALITY, Osman Bahadır Dinçer, Vittoria Federici, International Strategic Research Organization (USAK) Brookings, Ankara, Turkey, November 2013, p 28.

[3]– السوريون يتصدرون القطاع الأجنبي في تركيا، جريدة عنب بلادي السورية، من الرابط: http://www.enabbaladi.org/archives/68305

[4]– الشركات السورية العاملة في تركيا تتجاوز حاجز الـ 10 آلاف، جريدة عنب بلادي السورية، من الرابط: http://www.enabbaladi.org/archives/68305

الاجتماعي جراء الحرب الدائرة في سوريا، وعليه يمكن الوقوف على أهم هذه الأضرار على الشكل الآتي:

- مشكلات الإيواء: ارتفعت أسعار الإيجارات بشكل كبير مع تركيز أكبر على اللاجئين

المتضررين، مما يشكل عبئا إضافيا على عدد اللاجئين المعرضين للخطر وكذلك على المجتمعات المضيفة. فمعظم اللاجئين لا يجدون السكن الملائم، ومجبرين على العيش في أماكن الإقامة دون المستوى مثل المباني المهجورة أو التي لم تكتمل أو في مساكن غير رسمية، إضافة لذلك كثيرا ما تشترك عدة عائلات في الإقامة في الملاجئ والبيوت إلى حد تقاسم أكثر من 12 شخص الإقامة في غرفة واحدة مشتركة. ما يجعل اللاجئين يفتقرون في حالات عديدة الحصول على ما يكفي من مياه الشرب، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والكهرباء، كما أنها غير صالحة لفصل الشتاء فهي غير مجهزة بمصادر التدفئة الكافية نظرا لأشهر الشتاء الباردة وتساقط الثلوج في تركيا، فضلا عن ذلك؛ فمنهم من يضطر إلى النوم في العراء في الشوارع أو في الأماكن العامة مثل الحدائق العامة ومحطات الحافلات في بعض الأحيان[1].

- زيادة أعداد اللاجئين على السكان المحليين: قلق آخر في مدن الحدود التركيبة السكانية، حيث

عرف التغير السريع والتدفق المستمر للشعب سببا في الشعور بعدم الأمان بين المجتمع المحلي. وقد كان بارزا بشكل أكبر عند المواطنين الذين يعيشون في مدن مثل كيليس، هاتاي شانلي اورفا وغازي عنتاب، حيث أصبح عدد اللاجئين السوريين في هذه المدن يفوق عدد المواطنين الأتراك وبالتالي أصبحوا يمثلون أقلية في مدينتهم، مما يجعلهم يشعرون بعدم الأمان. فعلى سبيل المثال: مدينة كيليس فاق عدد اللاجئين السوريين (160 ألف لاجئ وأكثر) عدد السكان الأصليين (130 ألف نسمة)[2].

- الزواج من سوريات: واحدة من أكثر التغييرات البارزة التي تؤثر على الثقافة المحلية السائدة في

تركيا هي تعدد الزوجات، حيث قام العديد من الرجال الأتراك -سواء كانوا كبار السن أو الشباب- الزواج من الفتيات السوريات الشابات بدون هوية أو جواز سفر، فهن غير قادرات الحصول على وثائقهن الرسمية من سوريا المتعلقة بالأحوال الشخصية يجعل من المستحيل تسجيل الزواج المدني في السلطات التركية، وقد شهدت بروز وانتشار هته الظاهر أساسا في كيليس، شانلي اورفا وهاتاي.

وفي المقابل؛ هذا الزواج يسبب حالات الاكتئاب بين النساء المحليات حيث يلقون باللوم على المرأة السورية التي تقوم بخداع أزواجهن، مما نتج عنه زيادة في معدلات الطلاق بسبب تعدد الزوجات، الجانب السلبي الآخر لهذا

[1]- NOWHERE TO TURN: The Situation of Dom Refugees From Syria in Turkey, **Op.Cit**, p 38.

[2]- أزمة لاجئين جديدة على تركيا.. إثر القصف الروسي على حلب، مرجع سبق ذكره.

الزواج هو أن العديد من الزوجات السوريات قصر، قد يؤدي إلى إساءة معاملة الأطفال وانتهاك براءتهم وطفولتهم.

وعليه؛ ينتج عن هذا الزواج أطفالا خارج نطاق الزواج، ما يجعل الأطفال وأمهاتهم يعانون حتما من الوصمة الاجتماعية، ولكن الأهم من ذلك القانون التركي لا يسمح بإمكانية تسجيل هؤلاء الأطفال. وتواجه مشكلة التسجيل أيضا الأطفال الذين يولدون لزواج السورية خارج المخيمات فيولدون بدون جنسية.
وفي المقابل؛ غالبا ما ينظر عائلات العروسة السورية أن زواجها واستلام مهرها مصدر لكسب المال، وأيضا لتأمين مستقبل الابنة[1].

- تدني مستوى الرعاية الصحية: تؤثر الظروف القاسية والصعبة في السكن والتغذية أيضا على

صحة اللاجئين، مما يؤدي لانتشار الأمراض (مثل الأمراض الجلدية والإسهال والحمى أو مشاكل في الجهاز التنفسي)، وهناك أيضا تحدي الأمراض المزمنة و المعدية[2]، فضلا عن أشهر الشتاء الباردة وتساقط الثلوج مما سيعاني اللاجئون من قسوة البرد، التي ستزيد الإصابة بأمراض مثل التهابات الجهاز التنفسي الحادة والتهاب القصبات و غيرها، و زيادة ما في معدل الوفيات[3].

أعلنت منظمة الصحة العالمية أن حالات الإصابة بشلل الأطفال سجلت أعلى نسبها بين الأطفال السوريين، حيث شنت الحكومة التركية حملة التطعيم في المخيمات وكذلك في المحافظات على طول الحدود السورية. ومع ذلك، هناك نسبة مهمة من الأطفال داخل وخارج المخيمات لم يتم تطعيمهم ضد الحصبة وشلل الأطفال، ما يضع تركيا في خطر لأن هذه الفيروسات قد تنتشر إلى أطفال تركيا[4]. فضلا على ذلك؛ هناك مشكلة كبيرة في توفير الخدمات الصحية للاجئين بسبب حاجز اللغة، فلا يتواجد المترجمين مما يؤدي لغياب التواصل بين الأطباء والمرضى.

- عدم التحاق الأطفال بالمدارس وعملهم: يواجه اللاجئين صعوبة كبيرة في التعليم، حيث وفقا

لليونسيف يوجد نسبة 30 % فقط من الأطفال اللاجئين تذهب إلى المدارس، وهذا يعني أن هناك حوالي 450,000طفل لاجئ في سن المدرسة لا يحصلون على التعليم وغير ملتحقين بالمدرسة[5]، ينتج عليه خطر "جيل

---

[1]-SYRIAN REFUGEES AND TURKEY'S CHALLENGES: GOING BEYOND HOSPITALITY, Kemal Kirişci, BROOKING, Washington, May 2014, p 29.
[2] -Struggling to survive: Refugees from Syria in Turkey," Amnesty International, November 2014, www.amnesty.org/en/
[3]– التحليل الإقليمي سوريا، مشروع تحليل الاحتياجات الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره.
[4]- SYRIAN REFUGEES AND TURKEY'S CHALLENGES, **Op. Cit**, p28.
[5]- "Supporting the Syrian Children in Turkey," UNICEF, July 2015, www.unicef.org/ceecis/media_28010.html.

ضائع". إلى جانب؛ عدم قدرة الحكومة التركية والمنظمات غير الحكومية لتقديم ما يكفي من التعليم للأطفال اللاجئين، إلى جانب إرسال الأولياء السوريين أطفالهم للعمل بدلا من المدارس، ينتهي بهم الحال للعمل في المصانع وبيع السلع والمناديل الورقية في الشوارع أو تنظيف نوافذ السيارات أو حتى التسول في الأماكن العامة. وعلى الرغم؛ أنه بإمكان فقط اللاجئين الذين يدخلون بجواز سفر أو لديهم تصريح الإقامة يمكنهم الالتحاق بالمدارس الحكومية[1].

إضافة لذلك؛ توجد العديد من الموانع تواجه الأطفال السوريين حالة توجههم للمدارس، نذكر على سبيل المثال منها: **تحدي اللغة**، حيث يواجه معظم الأطفال السوريين المتحدثين باللغة العربية مانعا لغويا في المدارس التركية اللغة، إلى جانب **العسر الاقتصادي**، حيث يؤثر نقص المال في قدرة الأسر على دفع تكاليف النقل ومستلزمات وحتى أتعاب التعليم لأطفالهم في مراكز التعليم المؤقتة، وأيضا **صعوبة الاندماج الاجتماعي**، هناك بواعث للقلق والخوف من صعوبة الاندماج مع زملاء الفصول الأتراك مما تمنع الأسر السورية من إلحاق أطفالهم بالمدارس العامة المحلية[2].

- تدني مستوى الخدمات البلدية: تشمل الخدمات البلدية (جمع القمامة، تنظيف المباني والشوارع،

وسائل النقل العام، توزيع المياه، شرطة المدينة، الفعاليات الثقافية ...إلخ) تكون مخططة وفقا لعدد السكان.وهكذا، فإن الخدمات غير كافية بسبب التدفق السريع للاجئين، مما يضطر البلديات لخدمة الناس وفق الإمدادات والميزانيات المحدودة[3].

كما بدأت مرافق المياه وخدمات النظافة العامة والشخصية بالتراجع لتصبح دون المستوى، وتتطلب صيانة جذرية لإعادتها إلى مستوىً مقبول، فيوجد العديد من التقارير عن قضايا عدم كفاية إمدادات المياه والصرف الصحي في بعض المخيمات، حيث يشير تقرير حديث عن وجود ستة مراحيض لكل 110 خيمة يتسع كلّ منها لـ 7 أشخاص، وقد لوحظ التغوط في العراء[4].

خاتمة:

في ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط الأساسية كالتالي:

---

[1]- From Blame Game to Cooperation: EU-Turkey Response to the Syrian Refugee Crisis, Pinar Elman, Policy Payper, PISM, No. 34 (136), October 2015, p 5.

[2]- حماية جيل من الضياع: تركيا "عندما أتخيل مستقبلي، لا أرى شيئا"، مرجع سبق ذكره.

[3]–EFFECTS OF THE SYRIAN REFUGEES ON TURKEY, **Op. Cit**, p 15.

[4]- التحليل الإقليمي سوريا، مشروع تحليل الاحتياجات الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره.

أولا، أشادت العديد من المنظمات الدولية على نجاح الحكومة التركية في إنشاء وإدارة مخيمات اللاجئين السوريين من حيث الجودة وكمية المساعدات والخدمات المتاحة من غذاء، رعاية صحية وتعليم وغيرها من الخدمات، كما توفر لهم بطاقات الهوية التي تضمن حقهم في البقاء في تركيا.

ثانيا، لا تستطيع حكومة تركيا وقف موجات اللاجئين السوريين إليها، لأسباب إنسانية وقانونية عديدة، حيث يمنع القانون الدولي ذلك، كما يشدد على دور دول الجوار في توفير الحماية لمن يهرب من خطر الموت والجوع، بيد أن أزمة اللاجئين تتطلب دعمًا أوسع من المجتمع الدولي.

ثالثا، وفي المقابل، خلّف تواجد اللاجئين السوريين العديد من الآثار، حيث يعمل على توفير أرضية خصبة للجماعات الإجرامية المنظمة فضلا عن تجنيد المقاتلين. وكذلك؛ إلى زيادة العبء الاقتصادي على دولة تركيا، من تراجع التبادل التجاري، ارتفاع أسعار الإيجار، التنافس على فرص العمل فضلا عن، بروز مشاكل اجتماعية كثيرة خاصة على الحدود الجنوبية لتركيا، كعمالة الأطفال والتسول وزواج الأطفال.

بناءا على كل ما سبق؛ يجب على الحكومة التركية والمجتمع الدولي عامة بهدف التصدي ومواجهة مختلف الآثار والتحديات الناتجة عن أزمة اللاجئين السوريين، القيام بالخطوات التالية:

- **توصيات للحكومة السورية:**

ضرورة إنشاء منطقة عازلة مفروضة عسكرياً، إما على طول الحدود السورية التركية في محافظتي حلب وإدلب أو في جنوب غرب محافظة درعا. الهدف من المنطقة العازلة هو توفير ملاذ آمن لجماعات المعارضة التي تحارب الدولة الإسلامية وقوات الحكومة السورية، وكذلك تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، وتتفق العديد من الجهات الدولية والإقليمية وحتى بعض جماعات المعارضة على إنشاء منطقة عازلة، وعلى رأسهم دولة تركيا، وقد جاء ذلك في تصريحات عدد من المسؤولين الأتراك، آخرهم نائب رئيس الوزراء التركي، "بالتشين أقدوغان".

- **توصيات للسلطات التركية:**

ضمان دخول الأراضي التركية، وذلك بالسماح لجميع المدنيين الذين يسعون إلى مغادرة سوريا بالدخول عبر الحدود الرسمية، بغض النظر عما إذا كان لديهم جوازات سفر سارية المفعول أم لا، وتلبية احتياجاتهم الطبية العاجلة، مع الإبقاء على فتح نقاط عبور حدودية كافية وذات مواقع ملائمة وآمنة وشرعية للاجئين السوريين الفارين من أتون النزاع. وإنهاء اضطرار اللاجئين إلى استخدام المعابر غير الشرعية الخطرة، وذلك بضمان توفير نقاط عبور كافية وآمنة ومنظّمة للاجئين.

علاوة على ذلك؛ العمل على توزيع عبء كثافة السكان اللاجئين السوريين في المدن الحدودية، ومن ثم، فإن موازنة إعادة توزيع اللاجئين يمكن أن يكون له تأثير كبير على تحسين أزمة اللاجئين.

- **توصيات بالنسبة للمجتمع الدولي:**

حماية ورعاية اللاجئين هو مسؤولية دولية، وليس بمقدور تركيا أن تتحمل ذلك لوحدها، فعلى المجتمع الدولي أن يساهم في الجهود التي تبذلها تركيا من حيث القيمة الحقيقية والفعالة. يجب أن يكون هناك اعتراف بأن الأزمة وما ينتج عنها من معاناة في سوريا وتشريد المرافق هي على الأقل جزئيا من مسؤولية المجتمع الدولي بما فيه الدول الأوروبية ودول الخليج العربي وحتى العربية الأخرى، فلا بد من تقديم دعم كبير إلى تركيا وغيرها من البلدان المجاورة لسوريا لزيادة قدرات دوائر الخدمات الوطنية فيها، مع التركيز على توفير التمويل اللازم من أجل الحماية وتوفير المأوى والمساعدات الغذائية والصحية وحتى التعليمية من خلال مفوضية الأمم المتحدة للطفولة، والبرنامج العالمي للغذاء واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فضلاً عن مبادرات السكن، وذلك لتلبية احتياجات اللاجئين من سوريا، بالإضافة إلى السكان المحليين المتضررين.

كذلك؛ العمل على زيادة وتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية لضمان التسليم الفوري للطعام والمساعدات غير الغذائية إلى اللاجئين كافة عند وصولهم إلى البلد دون جعل الإغاثة مشروطة باستكمال عملية تسجيلهم، مع تسريع إقامة مراكز استقبال وتوفير الملاجئ الجماعية على الفور وتجهيزها لتناسب ظروف فصل الشتاء واستيعاب التدفق المتزايد للاّجئين.

- بالنسبة للرعاية الصحية: بناء مستشفيات جديدة أو زيادة قدرة استيعاب المستشفيات القائمة

بالإضافة إلى ذلك، الحاجة إلى مزيد من الموظفين في كل قسم المستشفيات المحلية. بواسطة السماح للأطباء السوريين للعمل في المراكز الصحية الأساسية التي تقع في الأحياء التي تقطنها أغلبية من السوريين.

- بالنسبة لتعليم الأطفال: لابد من حكومة تركيا والمجتمع الدولي أيضا أن يبذلوا المزيد من الجهود

لمواجهة مختلف العقبات التي تحول دون وصول الأطفال السوريين إلى التعليم، وهي تشمل:

– تنفيذ برامج معجّلة لتعليم اللغة التركية من خلال نظام المدارس العامة، للتغلب على المانع اللغوي بالنسبة للطلبة السوريين.

– استغلال آليات الرصد القائمة بالفعل لتعقب المتسربين من المدارس وتشجيع الحضور.

– الاستثمار في تدريب المعلمين وأفراد المدارس ضمن برامج مصممة خصيصا لمواجهة التحديات في تعليم التجمعات السكانية التي لا تتحدث اللغة التركية، بغية محاربة التمييز وتشجيع الاندماج الاجتماعي.

– التعاون مع الشركاء التنفيذيين مثل صندوق الأمم المتحدة الدولي لطوارئ الطفولة (اليونيسيف) ومفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، لتزويد اللاجئين السوريين، بمن فيهم الموجودين في مناطق يصعب الوصول إليها، بالمعلومات الدقيقة بشأن إجراءات وشروط التسجيل في المدارس.

- توفير تصاريح العمل على نطاق واسع للاجئين السوريين، بغية تمكين الأسر المحرومة من الوصول إلى تدابير الحماية العمالية وإمكانية العمل المنتظم بالحد الأدنى من الأجور، وبالتالي تخفيف المعدل المرتفع من عمالة الأطفال المنتشرة وسط أسر اللاجئين السوريين، وأن تزيد استغلال المعلمين السوريين المؤهلين.

- بالنسبة لعمال البلديات: بناء المزيد من القدرات وتوفير ميزانية إضافية للبلديات، باعتبار ميزانية

المدن تحدد وفقا لسكانها، بيد أن عدد السكان قد زاد بشكل كبير مع تدفق اللاجئين السوريين، فأصبح لعمال النظافة والبلديات أعباءً جديدة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

➢ **تقارير:**

1. استجابة برنامج الأغذية العالمي في سورية، كاثلين انجليس، برنامج الأغذية العالمي، التقرير الدوري، 9-22 تموز 2014.
2. ارتفاع تكلفة تورط تركيا في المستنقع السوري، مجموعة الأزمات الدولية، التقرير الأوروبي، رقم23 ، 30 أبريل/ نيسان 2014.
3. تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، ناصر الغزالي، (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان).
4. تقييم الأزمة السورية على سبل العيش القائمة على الزراعة والأمن الغذائي في البلدان المجاورة لسوريا (مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا) وخطة الاستجابة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مارس 2013.
5. اللاجئون السوريون وقد تخلى عنهم المجتمع الدولي، المنظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة 24/ 047/ 2014، ديسمبر/ كانون الأول 2014.
6. صراع البقاء: اللاجئون من سوريا في تركيا، منظمة العفو الدولية، ط1، 2014.

➢ **مجلات:**

1. أثر الأزمة السورية في دول الجوار ومشكلة اللاجئين، فادي شامية، **مجلة رؤية تركية**، (القاهرة: ستا للدراسات والأبحاث، صيف 2015، السنة 4، العدد 2).

➢ **الصحف:**

1. تبعات أزمة لاجئين جديدة على تركيا.. إثر القصف الروسي على حلب، عمرو محمد، جريدة الرياض، العدد 17400، 13 فبراير 2016.

➢ **المصادر الإلكترونية:**

1. سوريا حالة الطوارئ المعقدة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، نشرة الوقائع رقم 4، للسنة المالية 2014، من الرابط: http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work

2. السوريون يتصدرون القطاع الأجنبي في تركيا، جريدة عنب بلادي السورية، من الرابط: http://www.enabbaladi.org/archives/68305
3. الشركات السورية العاملة في تركيا تتجاوز حاجز ال 10 آلاف، جريدة عنب بلادي السورية، من الرابط: http://www.enabbaladi.org/archives/68305
4. التحليل الإقليمي سوريا، مشروع تحليل الاحتياجات الإستراتيجي، الربع الرابع 2014، 1 تشرين الأول -31 كانون الأول، من الرابط: SNAP@ACAPS.org
5. سلسلة تفجيرات ضربت تركيا منذ مطلع 2016، جريدة عنب بلادي السورية، من الرابط: http://www.enabbaladi.org/archives/68305
6. حماية جيل من الضياع: تركيا "عندما أتخيل مستقبلي، لا أرى شيئا"، هيومن رايتس ووتش، نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، من الرابط: http://www.hrw.org/ar

ثانياً: **مراجع باللغات الأجنبية:**

- **Report :**

1. EFFECTS OF THE SYRIAN REFUGEES ON TURKEY, Report No: 195, ORASAM PUBLICATIONS, January 2015.
2. Frequently Asked Questions Syrian Refugees in Turkey, United Nations High Commissioner for Refugees, UNHCR Turkey October 2013**.**
3. Scaling Up Quality Education Provision for Syrian Children and Children in Vulnerable Host Communities, UNICEF, **Report of the Sub-Regional Conference**, 17-19 June 2014, Amman, Jordan, June 2014**.**
4. The Rising Costs of Turkey's Syrian Quagmire, International Crisis Group, Europe Report N°230, Istanbul, 30 April 2014.
5. **Turkey's Syrian Refugees toward Integration, Kilic Bugra Kanat, Kadir Ustun, Report SETA,**(Foundation For Political Economic and Social Research: Ankara Turkey 2015).

- **Magazines and Newspapers:**

1. From Blame Game to Cooperation: EU-Turkey Response to the Syrian Refugee Crisis, Pinar Elman, Policy Payper, PISM, No. 34 (136), October 2015.
2. **NOWHERE TO TURN**: **The Situation of Dom Refugees From Syria in Turkey**, *By Yeşim Yaprak Yıldız,* September 2015, p 34.
3. SYRIAN REFUGEES AND TURKEY'S CHALLENGES: GOING BEYOND HOSPITALITY, Kemal Kirişci, BROOKING, Washington, May 2014.
4. TURKEY AND SYRIAN REFUGEES: THE LIMITS OF HOSPITALITY, Osman Bahadır Dinçer, Vittoria Federici, International

Strategic Research Organization (USAK) Brookings, Ankara, Turkey, November 2013.

➢ **Electronic Resources:**

1. Prime Ministry Disaster and Emergency Management Authority, Disaster Report Syria (in Turkish), www.afad.gov.tr/TR/IcerikDetay1.aspx?ID=16&IcerikID=747
2. Struggling to survive: Refugees from Syria in Turkey," Amnesty International, November 2014, www.amnesty.org/en/
3. "Supporting the Syrian Children in Turkey," UNICEF, July 2015, www.unicef.org/ceecis/media_28010.html.
4. **Turkey: Refugee crisis,** ECHO Factsheet , Turkey, March 2016, In: **bit.ly/echo-fs**

استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين

د. عبد الملك بلغربي – جامعة الجزائر –3

مقدمة

يبدو أن قطار الربيع العربي والذي انطلق من تونس مرورا بعديد من الدول العربية في صورة مصر وليبيا والبحرين واليمن والأن هو متوقف في سوريا منذ سنوات، كانت له تداعيات متباينة على كل دولة مستها رياحه، هذا ولا يختف اثنان في كون الأزمة السورية تبقى واحدة من أكثر الأزمات تعقيدا ، فها هي تدخل عامها الخامس دون أن تلوح لها نهاية في الأفق. فأثار الأزمة كبيرة، فالكثير من السوريين لقوا حتفهم منذ بداية الصراع، كما أجبر نصف السكان على الرحيل من بيوتهم بما فيهم حوالي 4 مليون لاجئ إلى العديد من البلدان في صورة لبنان والأردن وتركيا ومصر وبلدان شمال افريقيا وأخيرا أوروبا كملاذ أخير لهؤلاء اللاجئين هروبا من قسوة الحرب. هذا وإذا كانت الدول العربية والاسلامية المجاورة لسوريا قد حاولت التعاطي مع أزمة اللاجئين السوريين بما تستطيع بالرغم من أن معظمها يعاني من مشاكل اقتصادية، وديمغرافية، واجتماعية، وسياسية. إلا أن هذه الدول قررت فتح حدودها لاستقبال اللاجئين بل أن بعض هذه الدول لم يوقع أصلا على اتفاقية جنيف لشؤون اللاجئين، إلا أن قرارتها كانت إنسانية لجهة الالتزام ببنود الاتفاقية المذكورة. فإذا كان هذا هو حال الدول العربية والاسلامية في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، فإن أوروبا والتي تتشدق بمبادئ حقوق الانسان والديمقراطية والتي تعرف معظم بلداها أوضاع سياسية مستقرة، وأوضاع واقتصادية متطورة، واجتماعية راقية،كانت غائبة ولم يسمع لها صوت من أزمة اللاجئين السوريين وكأن الأمر لا يعنيها، بل إنها لم تتحرك إلا بعدما باتت تدق أبوابها أمواج اللاجئين الهاربين من ويلات الحرب في سوريا، الشيء الذي يجعلنا نطرح التساؤل التالي : كيف كانت الاستجابة الأوربية مع أزمة اللاجئين السوريين؟

أولا : مدخل مفاهيمي للدراسة:

❖ اللاجئون وحقوق الانسان:

جاء في المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 بأنه (لا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة) ،وصرحت المادة 14 من ذات الإعلان بأن 1 – لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.

لذا يتبين أنه يتعين على الدول أو الحكومات أن تحترم مواطنيها كافة وأن تعاملهم بالحسنى وبما يحفظ لهم كرامتهم كآدميين وألا تعرضهم للقبض عليهم أو الاعتقال أو العقوبات او المعاملات القاسية أو الوحشية، الأمر الذي يعبر عن انتهاك خطير لحرياتهم ولحقهم في العيش بحرية وكرامة لا سيما داخل بلدهم[1].

[1] – تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في(لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، ناصر الغزالي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي، 2012، ص ص، 29- 30.

ولا يمكن القول بأن الإنسان الذي يضطهد داخل بلده وتنتهك حقوقه بصوره صارخة كما يحصل في سوريا من قتل عمد وتعذيب ممنهج واستباحة للمدن لا يكون له الحق -عندما يعجز تماماً – في أن يبحث عن ملجأ آمن يأمن فيه على حياته وحياة أسرته ويصون فيه كرامته، وبما أن الأخيرتين انتهكتا وبشكل صارخ من قبل الحكومة السورية وهذا هو عينه ما قررته المادة 14 وفق البند الأول من الإعلان العالمي المشار لها أعلاه، والتي تبين وبكل وضوح إن اللجوء الإنساني هو حق لكل شخص طبيعي تعرض للاضطهاد داخل سوريا أو داخل دولة أخرى كان مقيماً فيها، في أن يلتمس لنفسه ملجأ آمناً.

إن اللجوء الإنساني يعني الحالة القانونية التي تنشأ تبعا لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة ولجوئها باتجاه دولة او دول مجاورة لدولتهم أو بلدان أخرى غير مجاورة، وذلك نتيجة الأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الانتهاك الخطير لحقوقهم ولحرياتهم العامة التي تقع إما من قبل النظام الحاكم(لسبب أو لآخر)أو بسبب جماعات مسلحة، وهذا ما يحصل في سوريا بكافة معطياته وأبعاده الخطيرة على المواطن السوري، بذلك ينشا عنه وضع إنساني صعب جداً وخطير يستلزم إعمال قواعد القانون الدولي الإنساني ذات العلاقة وتحديداً اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين والبرتوكول الخاص لعام 1967 الملحق بها، وتمتع هؤلاء اللاجئين بموجبها بوصف اللاجئين الإنسانين، الأمر الذي يحتم حمايتهم وصيانة كرامتهم وتوفير الملجأ الآمن لهم، ريثما تستقر أوضاع سوريا ويتم إعادتهم إليها بأمان وسلام.

1. تعريف اللجوء أو اللاجئ :

إن تعريف اللاجئ الإنساني هو ذلك التعريف الذي أوردته الفقرة ألف/ 2من اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وذلك لاحتوائها على أربعة شروط يمكن من خلالها تحديد من هو اللاجئ وهي:

1-يجب أن يكون في حالة خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد.

2-إن الاضطهاد، موضع البحث، يجب أن يكون قائماً بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته او انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

3-يجب ان يكون خارج البلد التي يحمل جنسيته، في حالة عديمي الجنسية خارج البلد الذي يحمل جنسيته السابقة.

4-يجب أن لا يستطيع أو لا يرغب في الحصول على حماية ذلك البلد ، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف في العودة إلى ذلك البلد، لذلك فاللاجئ:

هو كل من وجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة او بسبب آرائه السياسية، خارج البلد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد.

كذلك جاء تعريف مصطلح "اللاجئ" في اتفاقية **منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا عام 1969 في مادتها الأولى**[1] :

أ- إن لفظ (لا جيء) بمقتضى هذه الاتفاقية " يعني كل شخص يتواجد خارج بلاده خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو بسبب عضوية مجموعة اجتماعية معينة، أو بسبب الرأي السياسي، ويكون غير قادر أو – بسبب مثل هذا الخوف – غير راغب في الاستفادة من حماية تلك الدولة. أو من يكون غير قادر – بسبب عدم حمله لجنسية، وكونه خارج دولة إقامته المعتادة السابقة كنتيجة لمثل هذه الأحداث–أن يعود إليها.

ب- ينطبق كذلك مصطلح "لاجئ" على كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتادة بسبب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته.

ج- في حالة الشخص الذي يحمل عدة جنسيات – يعني مصطلح "الدولة التي يكون مواطناً لها" أي من الدول التي يكون مواطناً لها، ولا يعتبر الشخص مفتقراً لحماية الدولة التي هو مواطن لها إذا لم يستفد – دون أي سبب وجيه قائم على الخوف – من حماية إحدى الدول التي هو مواطن لها.

2- حقوق اللاجئ :

بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية، ثمة معاهدات أخرى توفر الحماية لطائفة من الحقوق الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء. ومع أنه ثمة حالات يكون فيها النطاق الكامل لحقوق معينة مقتصراً بشكل صريح على المواطنين، فإن هذه الحالات تمثل الاستثناء وليس القاعدة. وهكذا، فإنه يحق للاجئين وطالبي اللجوء التمتع بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من قبيل الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب وإساءة المعاملة وفي الحرية، والحق في حرية التنقل والتعبير والتجمع السلمي والاشتراك في الجمعيات وفي المساواة أمام القانون، والحق في الحصول على جنسيه. وتتضمن المادة25 استثناءً يقتصر على المواطنين، إذ تنص على الحق في المشاركة في الشؤون العامة وفي التصويت والانتخاب وفرصة تقلد الوظائف العامة.

وبالمثل، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يوفر الحماية لحق اللاجئين وطالبي اللجوء في الحصول على شروط عمل عادلة وتفضيلية وفي تشكيل نقابات عمالية وفي الضمان الاجتماعي وفي تحقيق مستوى معيشي كاف والحصول على التعليم.وتجيز المادة 2 من العهد الدولي للبلدان النامية أن تقرر، مع إيلاء المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان ولاقتصادها القومي، إلى أي مدى ستضمن الحقوق الاقتصادية المعترف بها في هذا العهد لغير المواطنين". بيد أن هذا التحديد يجب أن يُفسَّر بشكل مقيِّد، نظراً لأنه يمثل استثناء لضمانات حقوق الإنسان. وعلاوةً على ذلك فإن لجنة الأمم المتحدة المسؤولة عن تفسير العهد الدولي الخاص بالحقوق

[1]- اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا عام 1969، على الرابط : http://www.mhrye.org

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أوضحت أن الحقوق الواردة في العهد الدولي تنطبق على جميع الأشخاص، بمن فيهم غير المواطنين، كاللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية والعمال المهاجرين وضحايا عمليات الاتجار بالبشر الدولية، بغض النظر عن الصفة القانونية والوثائق الثبوتية".

كما تحظى حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء بحماية معاهدات أخرى، من بينها اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتُعتبر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري معاهدة مميزة في ضمان تمتع اللاجئين وطالبي اللجوء بنطاق واسع من الحقوق بموجب المادة الخامسة[1] .

المفاهيم المساوقة لمصطلح اللجوء.

1- الهجرة غير الشرعية : تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية ، الهجرة غير الشرعية ، الهجرة غير القانونية ، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني" **انتقال فرد أو جماعة** من مكان إلى آخر **بطرق سرية** مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا " أما المصطلح المتداول فهو " **الحرڤة** "ومعناه" حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال"[2] .

وتعتبرها **المفوضية الأوروبية** بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث :يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات ،وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد[3].

ونظرا لوضع المهاجر السري فإنه يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين منهم:

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.
- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطرق قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية كبعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة[4].

عموما يمكن تعريف **الهجرة غير الشرعية** على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة[5].

✓ **العلاقة بين اللجوء والهجرة غير الشرعية :**

[1] - نضرة عامة على حقوق اللاجئين "اللاجئون ومبدأ عدم الإعادة القصرية "، شريف السيد علي، مجلة موارد، عدد 21، شتاء 2014، ص ص 7-8.

[2] - "**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** . " عبد النور ناجي ، في ملتقى قسنطينة ، 2008 ، ص119.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - **الهجرة غير المشروعة والجريمة** عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الرياض:جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2008 ، ص 18.

[5] - **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها ،تداعياتها، سبل مواجهتها**. هشام بشير، السياسة الدولية ،عدد 179 جانفي 2010 ، ص170 .

اختلف السياسيون والإعلاميون في وصف طالبي الأمان والاستقرار: هل هم مهاجرون أم لاجئون؟ غير أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أكدت أن هناك فرقا مهما بين المصطلحين، وبينت في موقعها على الإنترنت أن اللاجئين أشخاص تركوا بلدانهم خوفا على حياتهم وحريتهم من الصراع المسلح أو الاضطهاد والقمع بعدما وجدوا أنفسهم -في الغالب- في وضع خطر وظروف لا تُحتمل دفعتهم إلى عبور الحدود الوطنية بحثا عن الأمان في الدول المجاورة، وعلى هذا الأساس يتم الاعتراف بهم دوليا بوصفهم لاجئين من حقهم الحصول على المساعدة من الدول والمفوضية ومنظمات أخرى؛ لأن عودتهم إلى أوطانهم خطيرة جدا ويحتاجون إلى ملاذ آمن، وحرمانهم من اللجوء يعرضهم لعواقب مميتة[1] .

وكانت اتفاقية عام 1951 قد عرفت اللاجئ وحددت الحقوق الأساسية التي يتعين على الدول ضمانها للاجئين، ومن أهم المبادئ الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي منع طرد اللاجئ أو إعادته إلى أوضاع تهدد حياته وحريته. وتشمل حقوق اللاجئين حمايتهم من العودة للمخاطر التي فروا منها، ووجوب استفادتهم من إجراءات اللجوء العادلة والفعالة، واحترام حقوقهم الإنسانية الأساسية، ومنها العيش بكرامة، ومساعدتهم على إيجاد حلول طويل الأمد. وتتحمل الدول مسؤوليات تجاه اللاجئين على أراضيها أو على حدودها، وتساعدها في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أما المهاجرون فيختلف وضعهم عن اللاجئين، لأنهم أشخاص غادروا بلدانهم اختيارا لا اضطرارا، بهدف إيجاد فرص عمل وتعليم أفضل وتحسين مستواهم المعيشي، أو جمع شمل الأسرة، وبإمكانهم -على عكس اللاجئين- العودة إلى وطنهم دون مشاكل أو مخاطر، والدول غير ملزمة بتقديم المساعدة لهم، ولا يحق لهم المطالبة بها، وهذا فارق جوهري. وأي خلط بين اللاجئين والمهاجرين يسبب مشاكل وعواقب وخيمة على حياة اللاجئين وسلامتهم، وغالبا يتم الخلط لأسباب سياسية تسعى للتملص من المسؤولية القانونية في توفير الحماية المطلوبة للاجئين ومساندتهم في محنتهم[2] .

من جهة أخرى فإنه رغم مرور أكثر من نصف قرن منذ إقرار اتفاقية **1951** ، إلا أن وضع اللاجئين ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء، وزيادة تكلفة اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص و الاتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة . ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بهما في المقام الأول مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .

---

1 - الجزيرة نت ، اللاجئون وأوروبا.. "أزمة القوانين وجبهة الرفض"، لاجئون أم مهاجرون؟ على الرابط :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/9/15/.

2 – المرجع نفسه.

ولقد شهدت العقود الأخيرة، تراجعاً في فرص الهجرة الدولية القانونية ما جعل غير اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء خاصة عندما يكون هذا الباب هو الباب الوحيد المشرع لدخول الدول والبقاء فيها، ولهذا فإن الحكومات تطالب بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتسق وولاية المفوضية بغية إسباغ الحماية الدولية على من يستحقها ، وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء، حتى لا يقع راغبي الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري[1] .

ويلاحظ أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع بعض اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية ،لأن معسكرات اللاجئين تضم أشخاصا ليسوا بحاجة لتلك الحماية لهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة والتي تقدم من قبل بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء[2].

من ناحية أخرى، تجاوز دستور المنظمة الدولية للهجرة هذا الإشكال الخاص بالتمييز بين الهجرة واللجوء، عندما نص على أن الهجرة الدولية تعني أيضا بالإضافة إلى هجرة اليد العاملة، هجرة اللاجئين والأشخاص المنتقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلدهم والذين هم في حاجة إلى خدمات دولية للهجرة.

2- النزوح : صدرت المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي في العام 1997والتي عرفت النازح داخليا كالتالي: " يقصد بالمشردين داخليا الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولاسيما نتيجة أو سعيا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة"[3] .

وعلى الرغم من أن هذه المبادئ لم تصل إلى مصاف الاتفاقية إلا أنها بمضمونها وسياقها لا تأتي من فراغ، بل تقوم بالأساس على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بما ينطبق على النازحين داخليا ومن هنا تكتسب قوتها.

- ✓ العلاقة بين النزوح واللجوء :

تعرف المنظمات الحكومية الدولية والمواثيق الدولية المختصة " اللاجئ " بالشخص الذي عبر الحدود الدولية لبلاده بينما النازح من اضطر لمغادرة مكان إقامته باقيا داخل حدود بلده.

---

[1] - **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **مرجع سابق** .ص21.

[2] - **الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات**، غالية بن زيوش، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص .15-16.

[3] - النازحون داخليا أية حماية ؟ : " اللاجئون والأشخاص النازحون داخليا بين حقوق الانسان والواقع"، باليغ تيسكلان وعدنان نسيم ، مجلة موارد، مرجع سابق، ص 11 .

كون المرء نازحاً داخلياً لا يعطيه صبغة قانونية على أساس النزوح، بينما اللاجئ يتمتع بوضع قانوني بصفته لاجئاً، أي أن "النازح الداخلي "مصطلح وصفي، وكلمة نزوح تدل على الحركة، والمرء لا يمكن أن" ينتفي نزوحه "إلا إذ انعكست حركته وارتد إلى موضعه الأصلي .وتقر المبادئ التوجيهية بالفجوة الجوهرية في قانون حقوق الإنسان بين كون المرء نازحاً داخليا وكونه لاجئا، ففي الباب الثاني تتحدث المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحماية من النزوح عن الحق في عدم النزوح" بصورة تعسفية "بينما تقر بأن بعض صور النزوح كما في حالة الصراعات والعنف المسلح على منوال ما يجري في سوريا تبررها " المصالح العامة الضرورية القاهرة "وتقر بضرورة اتخاذ الدولة" تدابير لتقليص النزوح وآثاره الضارة على أقل حد ممكن "ولا يستطيع المرء أن يستبدل كلمة" اللجوء "بالنزوح هنا، إذ أن قانون حقوق الإنسان لا يرى مبررا تحت أي ظرف من الظروف لتحويل أي شخص إلى لاجئ لأن الخطر الكامن وراء وضع اللجوء هو الاضطهاد وعدم توفر الحماية من التعرض للاضطهاد أما النازحون الداخليون فقد يتعرضون للنزوح للعديد من الاسباب التي لا تقتصر على الاضطهاد وحده[1].

فالنزوح الداخلي وضع قائم لا يضفي أي صفة قانونية، على العكس من حالة اللاجئين ولذلك فالمقارنة مع قانون اللجوء من شانها أن تحرم النازحين الداخليين من حقوقهم كمواطنين في بلدانهم، كما يجب مراعاة استمرار انطباق قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني حتى لو لم تعد هناك احتياجات خاصة متعلقة بالنزوح.فالنازحون الداخليون بوصفهم مواطنين في بلد معين لهم الحق في حرية الحركة والإقامة والعمل إلا أن واقع الأمر يتناقض ذلك بسبب طبيعة الأزمة السورية التي يتعرض لها النازح. [2]

3- التهريب البشري :

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها و معابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة .ويعني **تهريب المهاجرين** " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى[3]. "

تقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، حيث أن عمليات تهريب المهاجرين و راغبي السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعا جديدا من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتست أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، حيث

---

[1]- تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في(لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص 8.

[2]- المرجع نفسه، ص 9.

[3]- **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق. ص ص. 18- 19.

انتهزت مافيا" **التسفير** "الفرصة لممارسة الاتجار بالبشر .فحسب تقارير الأمم المتحدة، تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون شخص سنويا بإجمالي أرباح نحو 4 مليارات دولار سنوياً[1].

وللتهريب البشري" **نشاط فردي** "و آخر" **مهني منظم**"، فالنوع الأول يقوم به شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية من دون علم إدارة و ملاحي السفن، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ .أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة ، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري.

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها المهاجرون أحيانا للغرق وسط البحر بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب التي تعرضهم للإرهاق والمرض، ويلعب المهربون دورا في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبوا اللجوء و الهجرة غير الشرعية .

فالتهريب البشري حسب مدير عام منظمة الهجرة العالمية" **برونسون ماكينلي**" هو انتهاك قوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية ومن يقومون بعملية التهريب .

4- مفهوم الدولة المضيفة :

الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها بصفة أساسية مسؤولية حماية اللاجئين، وتعتبر البلدان الأطراف باتفاقية عام 1951والبرتوكول الموقع عام 1967 ملزمة بتنفيذ أحكامها فالمواد من 3 إلى11من الاتفاقية تتضمن أحكاما تلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بعدم التمييز بين اللاجئين بسبب العرق أو الدين أو الموطن وأن تمنحهم على أراضيها رعاية لا تقل رعاية ما تمنحه لمواطنيها.

وتتصل المادة 12 على 16 بوضع قانون اللاجئين، والمواد 2 إلى 24 بحق اللاجئين في الاشتغال بالأعمال المدره للدخل، والمواد 2 إلى 24 برعاية اللاجئين فيما يتصل بمسألة الإسكان والتعلم العام، والإغاثة الحكومية وتشريعات العمل والضمان الاجتماعي، وتتناول المادة 25 توفير المساعدة الإدارية للاجئين والمادة 26 حريتهم في التنقل، أما المادة 27 و 28 فتعالجان على التوالي إصدار بطاقات هوية للاجئين ووثائق سفر لتمكنهم من السفر خارج بلد إقامتهم القانوني، وتتناول المادة 29 انطباع الأعباء الضريبية على اللاجئين والمادة 30 على حقهم في نقل أمتعتهم من أراضي الدولة المتعاقدة إلى بلد آخر قبلتهم للاستيطان فيه، وتتضمن المواد 31 إلى 33 أحكاما هامه تتصل بمسألة اللجوء.

ثانيا : تدفق اللاجئين السوريين على أوروبا والموقف الأوربي من ذلك .

[1] - **الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها ،تداعياتها، سبل مواجهتها.** هشام بشير، مرجع سابق، ص 171.

❖ بداية تدفق اللاجئين السوريين على أوروبا

ولد في مارس 2011 حلم جديد عنوانه " الحرية لسوريا" ،سرعان، ما تلاشى هذا الحلم متحولاً إلى كابوس، وتشتت البوصلة، ليتشتت بذلك أكثر من أربعة ملايين سوري .وبهذا وجدت الصحف الغربية عنواناً جديداً للصفحة **الأولى** " أزمة اللاجئين السوريين" هذه الأخيرة باتت واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم منذ كوارث الحرب العالمية الثانية، إذ تجاوز عدد النازحين داخل الأراضي السورية ثمانية ملايين، وعدد اللاجئين بدول الجوار أربعة ملايين لاجئ يشكلون نحو سدس عدد السكان .ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد في ظل استمرار الاقتتال و العنف داخل سوريا. ويتوزع هؤلاء اللاجئون بين عدة دول؛ أهمها تركيا التي تضم أكبر عدد منهم بواقع 1,9 مليون لاجئ، ولبنان بواقع1,1 مليون، والأردن بواقع 629,2 ألف، والعراق بنحو 249,5ألف، ومصر التي تضم بحو132,4 ألف إلى جانب دول أخرى[1] .

بدأ السوريون بالنزوح إلى البلدان المجاورة، حتى وإن وكان معظم هذه البلدان تعاني من مشاكل اقتصادية، وديمغرافية، واجتماعية، وسياسية. وعلى الرغم من أزماتها الداخلية، قررت هذه الدول فتح جميع الحدود لاستقبال اللاجئين، رغم ان بعضها لم يوقع على اتفاقية جنيف لشؤون اللاجئين، إلا أن قرارها كانت إنسانية لجهة الالتزام ببنود الاتفاقية المذكورة. فعلى سبيل المثال، بلد بحجم لبنان والذي لا يتجاوز عدد سكانه الـ 4.2 مليون لبناني، استضاف ما يقارب الـ 1.5 مليون لاجئ، أي ما يفوق ربع إجمالي السكان. وهذا أمر غير وارد في أي مكان آخر، حيث أثار القرار الإنساني هذا تحولاً لا رجعة فيه من حيث التوازن الاجتماعي الحسّاس في البلد. وقد خاضت الدول الأخرى المجاورة لسوريا المسار نفسه بكلِّ نخوة ورحابة صدر[2].

لذلك تركز التواجد السوري بشكل أساسي في دول الجوار وبعض الدول التي فتحت أبوابها لاستقبال اللاجئين، مثل بلدان شمال إفريقيا ومصر قبل الإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

وها نحن نشهد اليوم الاضطراب الحاصل في قارة أوروبا الواسعة والغنية بسبب دخول بعض الآلاف من اللاجئين السوريين إلى أراضيها، إذ أضحت القارة الأوروبية أحد المقاصد صعبة المنال على اللاجئين السوريين، فقد أعلنت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن عدد من وصل منهم إلى أوروبا خلال الفترة الممتدة بين أفريل 2011 وأوت 2015يبلغ 441,25 ألف .وأكدت المفوضية أن هذه الأرقام تعتبر محدودة مقارنة بإجمالي عدد اللاجئين في دول الجوار؛ حيث لا تتجاوز نسبتهم 10% [1] ، لكنها أشارت لارتفاع وتيرة تدفق اللاجئين السوريين بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة من عمر الصراع.

[1]– عدد اللاجئين السوريين وتوزيعهم على دول المنطقة وأوروبا، س ي إن إن، على الخريطة. على الرابط :
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/06/unhcr-syrian-refugees-eu

[2]– أزمة اللاجئين السوريين: ما نشاهده بكل رعب ضمن نشرات الأخبار المسائية هو ما يشهده الشرق الأوسط يومياً على أرضه منذ سنوات، فريد بلحاج، مدير إدارة الشرق الأوسط في البنك الدولي، على الرابط :
http://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2015/09/15/op-ed-syrian-refugee-crisis

[1] - انظر :المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، على الرابط

ووفق بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ارتفع عدد اللاجئين السوريين إلى أوروبا خلال عام واحد(بين أوت 2014و أوت 2015) بواقع 286,1 ألف، بنسبة زيادة تصل إلى 184% ، ليصل عدد اللاجئين الإجمالي إلى 441,25 ألف مقابل 155.16 ألف لتقترب الزيادة من ضعفي عدد اللاجئين بالقارة منذ بداية الأزمة.

ومن الصعب الفصل بين تنامي الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين على أجندة السياسات الأوروبية وبين تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا بشكل عام خلال 2015، إذ تشير إحصاءات وكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون أمن الحدود الخارجية " Frontex " إلى وصول 630 ألف مهاجر غير شرعي إلى الدول الأوروبية خلال الشهور التسعة الأولى من سنة 2015 [1] وقد أثارت هذه الأزمة ردود فعل متنوعة داخل القارة الأوروبية، بين مرحب باللاجئين أو متحفظ أو رافض أو مهاجم.

ويضع الارتفاع الكبير في أعداد اللاجئين السوريين إلى أوروبا ومواقف القوى الأوروبية تجاهها علامات استفهام حول الأسباب الأخرى التي أدت إلى هذا التدفق، بخلاف الصراع الدائر على الأراضي السورية، وكذلك حول التباين في القوى الأوروبية وأسبابه، انتهاء بمحاولة بناء رؤية للتعامل مع الأزمة للحفاظ على كرامة الإنسان السوري.

اقتصرت الهجرة إلى أوروبا، في الفترة الأولى، على الأغنياء والميسورين، والناشطين المدنيين، وكذلك العاملين مع منظمات الإغاثة الدولية ومنظمات المجتمع المدني .وانضم السوريون المقيمون في أوروبا بهدف العمل، أو الدراسة، إلى هؤلاء، فحصلوا على وثائق لجوء رسمية، وأُدرجوا ضمن لوائح اللاجئين السوريين في أوروبا، في حين استقرت أغلبية اللاجئين في دول الجوار (تركيا، والأردن، ولبنان) في انتظار حل ينهي الأزمة، ويسمح بعودتهم إلى بلادهم . كما جذبت مصر، في عهد الرئيس السابق محمد مرسي، عشرات آلاف السوريين من أبناء الطبقة الوسطى، نظراً إلى عدة أسباب؛ أبرزها مساواتهم بالمصريين في التعليم والصحة، وتسهيلات الإقامة، والسماح لهم بالعمل ونقل أنشطتهم التجارية والصناعية، وانخفاض تكلفة المعيشة في مصر مقارنة بدول جوار سوريا .لذلك، لم تكن أوروبا و جِهة رئيسة بالنسبة إلى اللاجئين السوريين .وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استقبلت دول الاتحاد الأوروبي، منذ اندلاع الأزمة حتى نهاية عام 2013 ، نحو 50 ألف لاجئ سوري، وهو عدد محدود مقارنة بدول اللجوء المجاورة.[2]

ما لبث هذا العدد أن تضاعف في عام 2014 ؛ نتيجة لعوامل مختلفة، في صدارتها إخفاق مؤتمر جنيف2، وتراجع فرص الحل ، وارتفاع مستويات العنف، وانتشار القتال في معظم الأراضي السورية، والتضييق على

: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php

[1] - 630 ألف مهاجر غير شرعي وصلوا أوروبا ..ولا حل للأزمة في الأفق، روسيا اليوم، على الرابط : https://arabic.rt.com/news/795903 :-ألف-مهاجر-شرعي-أوروبا .

[2] – اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحل الأزمة في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/9/13/

اللاجئين السوريين في مصر ولبنان والأردن .كما ساهم توسع تنظيم الدولة في المناطق الخاضعة لنفوذ المعارضة المسلحة، وسيطرته على مساحات واسعة من سوريا، وكذلك هجومه على المناطق الكردية ، في زيادة عدد اللاجئين إلى أوروبا؛ إذ فضل آلاف السوريين من الأكراد من سكان منطقة عين العرب (كوباني) التوجه إلى ألمانيا مثلا ، لوجود جالية كردية كبيرة فيها، وعدم رغبتهم في العيش في مخيمات اللجوء التركية.وقد برزت ألمانيا نقطة جذب للمهاجرين الجدد ، نتيجة التسهيلات المقدمة من الحكومة الألمانية في ما يتعلق بالإقامة، ولمّ الشمل، والمعونة الاجتماعية، وكذلك تجاهلها " بصمة دبلن" التي تفرض على اللاجئ تقديم طلبه في أول دولة أوروبية يطأها، ما حفز سوريين كثيرين على اعتماد خيار اللجوء إليها .وقد أعلنت المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين أن عدد طلبات اللجوء المقدمة إلى دول الاتحاد الأوروبي من السوريين بلغ 210 آلاف طلب من جويلية 2014، إلى جويلية 2015 [1].

❖ أسباب تصاعد موجة اللجوء أخيراً إلى أوروبا

إن طول أمد الصراع السوري، بالإضافة لعدد من المتغيرات الإقليمية والدولية ساهمت في تطوير أهداف اللاجئين السوريين، فلم تتوقف فقط عند البحث عن مكان آمن بعيدا عن الصراع المشتعل في سوريا، وإنما إمتد للبحث عن حياة أفضل وتحسين مستويات المعيشة والخدمات التي يحصلون عليها، في ظل النقص الشديد في الاحتياجات الأساسية التي يحصلون عليها؛ ومن ثم ازدادت معدلات تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية.

ولعل ما يبرر الارتفاع الأخير في معدلات اللجوء نحو أوروبا مجموعة عوامل، أهمها:[2]

- تضاؤل فرص الحل :شهدت الساحة السورية تطورات مهمة في النصف الأول من عام 2015 ، فالانتصارات العسكرية التي حق قّتها المعارضة المسلحة استنزفت النظام، وأظهرت عجزه عن الدفاع عن مواقعه، ومناطق مؤيدّيه .ونتيجة لتوسع تنظيم الدولة في مناطق النظام، أيضا، عاد الحديث عن ضرورة الحل السياسي للأزمة السورية، وشرعت القوى الدولية والإقليمية في جهد دبلوماسي كبير، مثلّ بارقة أمل لحل الأزمة السورية، ولا سيما بعد تزايد الحديث عن تقارب سعودي – روسي؛ بهدف تجاوز خلافاتهما، ووضع بيان جنيف 1 موضع التنفيذ.

لكن تمسك موسكو ببقاء الأسد، وتنامي وتيرة الدعم العسكري المقدم له، بدَّد الآمال بقرب التوصلّ إلى حل، مما دفع سوريين كثيرين باحثين عن استقرار دائم إلى ركوب البحر، بدلا من انتظار حل لا يبدو أنه سيأتي قريبا. ثم إن انسداد الأفق، وتوقع استمرار الأزمة سنوات عديدة ، فضلا عن حاجة سورية عقودا حتى تتمكن من تجاوز آثار الأزمة وإعادة الإعمار، دفع حتى ببعض السوريين المقيمين في دول الخليج العربية إلى طلب اللجوء إلى أوروبا، بحثا عن استقرار نهائي لهم ولأسرهم.

[1] – 630 ألف مهاجر غير شرعي وصلوا أوروبا ..ولا حل للأزمة في الأفق، روسيا اليوم، على الرابط : https://arabic.rt.com/news/795903 :-ألف-مهاجر-شرعي-أوروبا –

[2] – المرجع نفسه.

- ظروف اللجوء القاسية :ألحقت سنوات الحرب الطويلة الضرر بحياة ملايين السوريين ومصالحهم .كما استنزف اللجوء مقدراتهم ومدخراتهم، وأفقدهم فرص تحسين أوضاعهم الاقتصادية، أو تعليم أبنائهم . فدول اللجوء الرئيسة (ما عدا تركيا) تعاني مشكلات اقتصادية، واجتماعية، وتنتشر فيها البطالة، إضافة إلى غلاء المعيشة فيها .وجاء خفضُ الأمم المتحدة مساعداتها، ولا سيما في ما يتعلق بالصحة، ودعم التعليم، ليضاعف معاناتهم، ويعرضهم للعوز الشديد، ويهدّد مستقبل أبنائهم .وفي المقابل، شكلّ ترحيب ألمانيا التي أعلنت نيتها استقبال 800 ألف لاجئ خلال عام 2015 حافز اً قويا دفع كثيرين من طالبي اللجوء السوريين إلى إعادة النظر في خططهم المستقبلية، وشد الرحال إلى أوروبا، هربًا من أوضاع اللجوء القاسية.
- اختلاف أوضاع تركيا :وفقا لإحصائية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، تحتض تركيا 1.8مليون لاجئ سوري، أي نحو 45 % من إجمالي اللاجئين السوريين في الخارج المسجلين لدى الأمم المتحدة البالغ عددهم أكثر من 4 ملايين .وفي السنوات الأربع الماضية، كانت تركيا الوجهة المفضلة للاجئين والمهجرّين السوريين لأسباب عديدة؛ منها قربها الجغرافي، واقتصادها القوي، والحكومة الداعمة، وتوفر إمكان العودة، وسهولة التنقل من سورية وإليها .لكن الأوضاع تغيرت كثير اً خلال الأشهر الماضية، إذ شددت الحكومة التركية إجراءاتها الأمنية، وأغلقت حدودها أمام الخارجين من سورية، بسبب التهديدات الأمنية في ولايتها الجنوبية.

من جهة أخرى، أثارت نتائج الانتخابات البرلمانية، ودخول تركيا مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني قلق سوريين كثيرين، ودفعتهم إلى البحث عن بدائل، إذ يخشى هؤلاء إخفاق حزب العدالة
والتنمية في الحصول على أغلبية في الانتخابات المبكرة المقبلة، تمكنه من تشكيل الحكومة منفرد اً، واضطراره إلى تقديم تنازلات لأحزاب معارضة تناصب اللاجئين السوريين العداء، وتدعو إلى ترحيلهم، وإلى التحالف مع بشار الأسد في مواجهة "الإرهاب" .

بناء على ذلك، أضحت السواحل التركية، بالنسبة إلى المهاجرين السوريين، نقطة انطلاق رئيسة في اتجاه الجزر اليونانية القريبة، خصوصا أن السلطات التركية أخذت تتوانى، في الآونة الأخيرة، في ملاحقة شبكات التهريب، وضبط مراكب المهاجرين، وكأن الأمر، في ما يبدو، توجهاً تركياً جديد اً لمعاقبة أوروبا، بتقاعسها في البحث عن حل للأزمة السورية، واكتفائها بموقف المتفرج على المعاناة الإنسانية، في ظل تحملّ دول الجوار، خصوصا تركيا، أعباء اللجوء.

هذا بالإضافة إلى التدخل الروسي في سوريا في ربيع عام 2015، إذ دفعت عمليات القصف المكثفة بما لا يقل عن 300 ألف سوري إلى مغادرة منازلهم في الأشهر الأربعة الماضية فقط من نفس السنة. ومن ثمة فإن التدخل الروسي في سوريا قد دفع بالكثيرين إلى التوجه نحو بلدان أكثر ملاءمة في أوروبا.

وقد أدت هذه العوامل مجتمعة لإعادة تشكيل خريطة توزع اللاجئين السوريين بين الدول المختلفة، وارتفاع وتيرة الهجرة إلى الدول الأوروبية .ويوضح الجدول التالي تطور خريطة اللاجئين خلال عام واحد(بين أوت 2014- و أوت 2015).

البلد	عدد اللاجئين حتى أوت 2014	عدد اللاجئين حتى أوت 2015
تركيا	1939	815
لبنان	1114	1140
الأردن	628.2	608
أوروبا	441.25	155.16
العراق	249.5	215
مصر	132.4	138.2

(الأرقام بالألف لاجئ – هذه البيانات مستمدة من بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتصريحات مسؤوليها)

هذا ولقد تعددت طرق اللاجئين إلى أوروبا، بين البر والبحر والجو، كما اختلفت نقاط انطلاقهم فمنهم من عبر البحر المتوسط اتجاه إيطاليا، ومنهم من شق طريقه إلى منطقة البلقان عبر تركيا والجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه واليونان ومقدونيا وصربيا، وهي الأغلبية، ليصلوا إلى المجر التي تعد البوابة لمنطقة شنغن المفتوحة الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي[1]. كما هو موضح في الخريطة رقم 1.

[1]– على أبواب أوروبا.. اللاجئون والعبور، الجزيرة نت، على الرابط : file:///C:/Users/HP/Desktop/%D9%87%D8%AC%



خريطة توضح طرق الهجرة غرب البلقان عبر تركيا والجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه واليونان وصربيا ومقدونيا والتي تعتبر محطة عبور اللاجئين إلى أوروبا.

❖ الموقف الأوروبي من تدفق اللاجئين السوريين.

أثار تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية خلافات واسعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بسبب رفض بعضها استقبال اللاجئين أو التحفظ على استقبال دول أخرى لهم، فقد أعلنت عدة دول، وعلى رأسها المجر و التشيك وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا خطة الاتحاد الأوروبي لتوزيع اللاجئين حصصًا بين دول الاتحاد .ومن الجدير بالذكر أن هذا الرفض نابع بشكل أساسي من الدول الأوروبية المعروفة ب "أوروبا الشرقية ".وتوجد عدة تفسيرات للموقف السلبي لهذه الدول نحو اللاجئين من بينها أن هذه الدول لا ترى أنها سبب في الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، كما أنها ليست أطراف مباشرة في تلك الصراعات بخلاف كونها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فلا يوجد مبرر أخلاقي لتتحمل أعباء استقبال اللاجئين، فضلا عن كونها مصدرًا للمهاجرين إلى أوروبا الغربية[1].

في المقابل، هناك تسامح ألماني–فرنسي–سويدي–هولندي في استقبال الفارين من الحرب في سوريا، وتتزعم ألمانيا هذا الاتجاه الثاني الرامي إلى احتواء المهاجرين ودمجهم في المجتمعات الأوروبية، لكن الاندفاع الألماني في هذا الاتجاه مقارنة بما كان عليه خلال السنوات الماضية أثار التساؤلات حول أسباب التحول في موقف ألمانيا.

وفضلا عن المبررات الخلاقة التي يتم تسويقها في هذا الصدد، توجد اعتبارات اقتصادية وديموغرافية تدعو ألمانيا للترحيب الحار بالمهاجرين غير الشرعيين بشكل عام وبينهم اللاجئون السياسيون بشكل خاص، وتتمثل تلك الاعتبارات في انخفاض معدل النمو السكاني في ألمانيا بشكل كبير، مقارنة بدول أخرى كالمملكة المتحدة، ويعود

[1]– ألمانيا ونُذر "الهجرة السورية" الكبرى، روسيا اليوم، على الرابط : http://arabic.rt.com/news/793516

ذلك لنقص أعداد المواليد، لإحجام الشعب الألماني عن الإنجاب أكثر من مرة، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة كبار السن بين السكان والعجز في قوة العمل الألمانية ومن ثم الحاجة إلى الأجانب لتغطية الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل. وهذا ما أكد عليه رئيس اتحاد الصناعات الألمانية، " أولريش غريللو"، حين قال : « إنه إذا ما تمكنا من إدخال (اللاجئين) سريعاً في سوق العمل، فسنساعد اللاجئين ونساعد أنفسنا». وذلك أن ألمانيا، خلافاً لغيرها من الدول الأوروبية، ترحّب بذوي الكفاءات من المهاجرين؛ فهي تعاني كما سبق وذكرنا من نقص معدل الولادات (حتى أقل من اليابان) وشيخوخة التركيبة السكانية، وتتمتع بمعدّل بطالة منخفض نسبياً. وتتوقع مؤسسة «بروغنوس» نقصاً في العاملين في جميع قطاعات الاقتصاد الألماني يُقَدّر بـ 1.8 مليون شخص في عام 2020، و3.9 ملايين على مشارف عام 2040، وذلك إذا لم تحصل تبدلات ديموغرافية. وكان حاكم البنك المركزي الفرنسي، "كريستيان نوايي"، قد عبّر عن رأي مشابه في اجتماع مجموعة العشرين في أنقرة، حيث اعتبر أن موجة اللجوء «عامل يؤثر على الثقة والمناخ الاقتصادي وربما على الماليات العامة» في المدى المباشر، إلا أنها يمكن أن «تشكل على الأمد المتوسط عامل تعزيز لإمكانيات النمو[1] ».

وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان الألمان سوف ينخفض من 81,3 مليون نسمة خلال عام 2013 إلى 70,8مليون نسمة خلال عام 2016 ، كما يتوقع أن يرتفع عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم 65 عامًا مقارنة بمن تتراوح أعمارهم بين 15- 65 عامًا من 32% إلى 59% في المقابل من المتوقع ارتفاع عدد سكان المملكة المتحدة من 64,1 مليون نسمة إلى 80,1 مليون، مما يهدد تنافسية الاقتصاد الألماني في القارة الأوروبية، ومن ثم تزداد الحاجة لقبول وتوطين اللاجئين السياسيين السوريين وغيرهم.[2]

وتشهد ألمانيا موجة تطوع وتبرّع لمساعدة اللاجئين، بالتوازي مع تظاهرات منددة بتدفق اللاجئين، واعتداءات يتعرض لها الأخيرين، على أيدي مَن يوصفون بالنازيين الجدد. وقد أعرب سياسيون ألمان عن قلق متزايد من الأعداد القياسية للوافدين، محذرين من أن استمرار تدفق هؤلاء بهذه الوتيرة المتصاعدة سيؤدي الى مشاكل سياسية ولوجستية على حد سواء.

في المقابل يرى المؤيدون لاستقبال اللاجئين أنهم لا يشكلون مخاطر كبيرة على التركيبة السكانية في أوروبا أو هوية المجتمعات الأوروبية، لأن نسبة المهاجرين لا تتجاوز 11% من إجمالي سكان القارة الأوروبية.

أما **فرنسا** فكان موقفها متباينا من تدفق اللاجئين، **فعلى غرار شقيقاتها الأوروبيات، تعارض خطابها الرسمي الذي أكده رئيسها الاشتراكي فرانسوا هولاند ورئيس حكومته مانويل فالس وفريقه الحكومي الذين فتحوا**

[1] – مأساة اللجوء في الحسابات الأوروبية الباردة، جريدة الأخبار السورية، العدد 2685 الاثنين 7 سبتمبر2015على الرابط : http://www.al-akhbar.com/node/241561

[2] -Robert Peston, Why Germany needs migrants more than UK, http://www.bbc.com/news/business-34172729

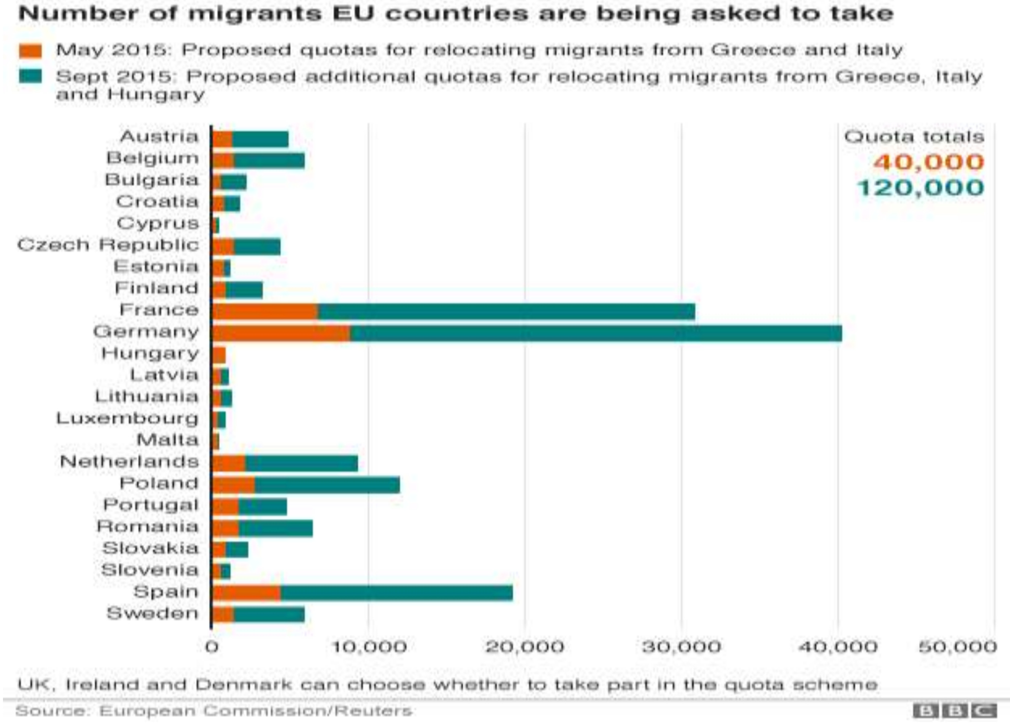
الأبواب في وجه المهاجرين، وبقية رؤساء البلديات والمقاطعات الذين رفض بعضهم استقبال الضيوف أو رد المسلمين منهم على أعقابهم بحجة أنهم "إرهابيون محتملون ". إذ كانت الخطابات في البداية توحي برفض اللاجئين وعدم الترحيب بهم في فرنسا، حيث أعلن الرئيس الفرنسي السابق، وزعيم حزب الجمهوريين اليميني، نيكولا ساركوزي، أنه يؤيد إنشاء "مراكز احتجاز" للاجئين في شمال أفريقيا وصربيا وبلغاريا، على أن يُنظر في هذه المراكز في منح اللجوء السياسي لمهاجرين، قبل دخولهم مجال «شينغن» (مجال التنقل الحر بين 26 بلداً أوروبياً)، داعياً إلى "إعادة تأسيس" الأخير. وفي موقف مشابه، دعا آلان جوبيه، الخصم الأكبر للجمهوريين في الانتخابات الرئاسية التمهيدية (التي ستُجرى عام 2017) إلى «التمييز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية واللاجئين»، قائلاً إن «هناك رجالاً ونساءً يصلون (إلى أوروبا) من دول لا يتعرضون للاضطهاد فيها، (وهم بالتالي) ليسوا مؤهلين للحصول على حق اللجوء». وأضاف جوبيه إن «على فرنسا تحمّل حصتها من البؤس، ولكن ليس البؤس كله، وإلا ستكون هناك مخاطر زلازل سياسية واقتصادية حقيقية » .

ويبدو المزاج الشعبي الأوروبي غير بعيد عن موقف الحكومات والساسة، حيث أظهر استطلاع للرأي في فرنسا أن أكثر من نصف الفرنسيين (56%) يرفضون استقبال المهاجرين في بلادهم. وفي مقابل ذلك، تظاهر الآلاف في باريس " رفضاً لسياسات الهجرة القمعية التي تؤدي الى موت الآلاف، وتأييداً لاستقبال اللاجئين". مما جعل الفرنسيون يغيروا رأيهم، وخرجت الأحزاب السياسية عن صمتها، وأظهر استطلاع ثاني للرأي، قامت به قنوات تلفزيونية ، أن أكثر من 56% من الفرنسيين مع استقبال اللاجئين، بعدما لم تتجاوز النسبة قبل ذلك بأسبوعين 46%. وكان وزير الخارجية لوران فابيوس دعا المجر إلى إزالة الأسلاك الشائكة التي أقامتها على حدودها مع صربيا. وأعلن الرئيس فرانسوا هولاند استعداد البلاد لاستقبال اللاجئين في إطار نظام الكوتا الأوروبية.[1]

في المقابل كشفت مجموعة من دول أوروبا الوسطى والشرقية بوضوح عن مواقفها الرافضة للاجئين، إذ توافقت مجموعة "فيسغراد"، وهي تجمع إقليمي يضم -إلى جانب المجر- كلا من التشيك وسلوفاكيا وبولندا ،كان قادتها قد عقدوا يوم 4 سبتمبر2015 قمة في براغ توافقوا في ختامها على رفض مبدأ إلزامية حصص اللاجئين التي تسعى ألمانيا وفرنسا إلى إقرارها ضمن الاتحاد الأوروبي وفرضها على أعضائه الـ28. وإضافة إلى دول فيسغراد الأربع، فإن رومانيا أيضا أبدت رفضها للحصص المقررة من اللاجئين، حتى إن الدانمارك التي يجتازها اللاجئون الراغبون في التوجه إلى السويد أعلنت رفضها المشاركة في نظام الحصص كما يرغب الاتحاد الأوروبي[1]. غير أن هذا الأخير يسعى للتوصل لاتفاق نهائي بين الدول الأعضاء لتوزيع اللاجئين للمشاركة في تحمل الأعباء، مع ملاحظة أن الأعداد التي يتم التخطط لاستقبالها تزداد مع زيادة تدفق اللاجئين، فقد ارتفع العدد من 40 ألف لاجئ

[1]– اللاجئون وأوروبا.. أزمة القوانين وجبهة الرفض" الخلافات إلى السطح " ، الجزيرة نت ، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage%2F2015
[2]– المرجع نفسه.

خلال ماي 2015 إلى 120 ألف خلال سبتمبر من نفس السنة، لكن الحديث يدور حاليا حول خطط لزيادة العدد إلى 160 ألف .ويعرض الرسم التالي توزيع الحصص بين الدول الأعضاء[2].



وهناك بعض الملاحظات يمكن الاشارة إليها في هذا الصدد :

- تؤدي زيادة معدل تدفق اللاجئين إلى أوروبا إلى زيادة الحصص المخطط لاستيعابها بكل دولة، فقد كان عدد اللاجئين حتى ماي 2015 لا يتجاوز 287,6 ألف لاجي، وكان من المخطط استيعاب 40 ألف لاجئ فقط، لكن عدد اللاجئين ارتفع إلى 441,2 ألف حتى سبتمبر 2015 ، لذا تمت زيادة مجموع الحصص إلى 120 ألف لاجئ، ثم إلى 160 ألف في الوقت الذي يتم الحديث فيه عن صول نحو 630 ألف لاجئ إلى أوروبا" وفق الأرقام التي رصدتها فرويتكس" .
- تستوعب ألمانيا النسبة الكبر من اللاجئين وفق خطة الاستقبال المقترحة بواقع41 ألف لاجئ .ويعود ذلك لإعلان المستشارة الألمانية استعدادها لاستقبال أي لاجئ يستطيع الوصول إليها، في ظل توقعات من حكومتها بأن يصل عدد اللاجئين إليها بنهاية عام 2015 الجاري إلى أكثر من 800 ألف لاجئ [1]. وقد واجهت ميركل حملات دعايات مضادة من التيارات والحركات المعادية للاجئين بسبب رفضها وضع حد أقصى للعدد الذي يمكن استيعابه، كما شاركت بعض وسائل الإعلام في هذه الحملة متهمة إياها بتعريض هوية المجتمع الألماني للخطر "الإسلامي".

---

[3] – BBC, Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan, http://www.bbc.com/news/world-europe-34193568

[1] – لمحة سريعة عن مواقف دول أوروبة من أزمة اللاجئين، س ي إن إن، على الرابط :

http://arabic.cnn.com/world/2015/09/06/migrant-crisis-country -country-

- وفق الخطة الجديدة المقترحة، تمت زيادة أعداد اللاجئين الذين سيتم استقبالهم إلى 120 ألف لاجئ رغم أن بعض الدول الأوروبية لم توافق بعد على استيعاب حصتها بموجب الخطة الأولى التي تقضي باستيعاب 40ألف فقط، حيث لم يتجاوز العدد الإجمالي الذي تمت الموافقة عليه فعلا 32 ألف لاجئ .وفي سبيل تجاوز هذه العقبة هدد الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على الدول التي ترفض استقبال اللاجئين . وتم تحديد حصة كل دولة حسب الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ومعدل البطالة وعدد اللاجئين الذين تم استقبالهم بالفعل[1] .

هذا ويمكن القول أن تذبذب المواقف الأوروبية في التعامل مع أزمة اللاجئين أحد أهم الأسباب التي قد تؤثر على منطقة الشجن في المستقبل؛ وكانت أبرز مؤشرات تذبذب المواقف الأوروبية هي الخطوات الأحادية التي اتخذتها كل دولة في سبيل مواجهة الأزمة ففي حين أعادت ألمانيا العمل باتفاقية دبلن 3 والتي كانت قد أوقفت العمل بها لإتاحة وصول اللاجئين إلى أراضي ألمانيا، أنهت المجر بناء جدار عازل على حدودها مع كرواتيا بعد جدار مماثل شيدته بلغاريا. من جهة أخرى وقامت كل من النمسا وألمانيا والمجر وسلوفينيا والسويد بخطوات أحادية لإعادة فرض الرقابة على الحدود، وهو الأمر الذي قوبل بفزع من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي إذ يعني هذا الإجراء **انهيار منطقة الشنغن** بالكامل. من جانبها اعترضت دول التشيك والمجر وسلوفاكيا وبولندا ولاتفيا ورومانيا على نسب توزيع حصص اللاجئين على دول الاتحاد، حيث سجلت المجر أكبر عدد من طلبات اللجوء من بين دول الاتحاد الأوروبي، بعد ألمانيا[2] .

ثالثا : ظروف وأضاع اللاجئين السوريين في أوروبا

❖ معاناة اللاجئين السوريين في أوروبا

عندما يحاول اللاجئ من سوريا أن يباشر لجوؤه الثاني هربا من الاضطهاد أو شقاء الحال في بلدان اللجوء الأول، يصطدم بأسوار قانونية وأمنية شيدتها الدول الأوروبية حول حدودها لمنع الهاربين من المذابح من الوصول إليها. تبقى الهجرة غير الشرعية الملاذ الأخير، وإن كان «غير الآمن» بالنسبة إلى السوريين الهاربين من الموت في بلادهم، و«الذل» في بلد اللجوء، رغم كل الأخطار التي يتعرضون لها خلال الرحلة البحرية. وبعدما كانت تعدّ كل من بلغاريا وإيطاليا بلدي العبور الأساسيين باتجاه الدول الأوروبية، اتخذت الأولى قرارا بإغلاق حدودها بسياج شائك مع تركيا أمام اللاجئين السوريين قاطعة طريق الهجرة أمامهم، بعدما وصل عدد الهاربين إليها عام 2013، إلى أكثر من 16 ألف شخص[3] .

---

[1]- BBC, Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan, **Op.cit**.

[2] - سيناريوهات متشابكة: تأثيرات أزمة اللاجئين والهجرة على منطقة ال"شنجن"، محمود المنياوي، على الرابط :
http://www.fekr-online.com/article/%D8%B3%D9%8A

[3] - اللاجئ السوري ما بين الفرار من الموت والسقوط على مراكب الموت"، تقرير مشترك بين المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء، والفيدرالية السورية لحقوق الانسان، دمشق27\9\2014، على الرابط : file:///C:/Users/HP/Desktop/–

وإضافة إلى تركيا التي ينتقل اللاجئون منها إلى بلغاريا، تعدّ مصر ومن بعدها ليبيا من أكثر الدول التي تشهد هجرة غير شرعية للسوريين باتجاه إيطاليا، ومنها إلى بلدان أوروبية أخرى، وعندما يصلون إلى السواحل الليبية يتكدسون في مراكب لا تتوفر فيها شروط السلامة للمغامرة برحلة محفوفة بالمخاطر عبر البحر المتوسط باتجاه لامبيدوزا قبالة صقلية، أو مالطا «مقتلة» السوريّين، وهكذا ترد الأخبار بين حين وآخر عن غرق قارب في المتوسط كان يحمل المئات من اللاجئين من سوريا دفعوا مدخراتهم لبزنس تهريب مزدهر بغرض أن يصلوا إلى أوروبا. أما من ينجحون في الوصول فيتواتر أن يُحجزوا في معسكرات تشبه السجون لمدد قد تطول شهورا، ودون ضمان أن يتم الاعتراف بهم في النهاية كلاجئين[1] .

❖ مظاهر معناة اللاجئين السوريين في أوروبا

- قصة الطفل إيلان وشاحنة الموت

استيقظ العالم منذ أيام على الواقع الذي تعيشه بعض البلدان في الشرق الأوسط منذ حوالي خمس سنوات. وعبرت الصورة الأليمة للطفل إيلان، وقد لفظته أمواج البحر على أحد الشواطئ التركية حيث انطفأت أعوامه القليلة، عن المصير المأساوي لملايين اللّاجئين الذين وجدوا في مياه البحر وسيلة للهروب إلى برّ آمنٍ، بعيدٍ عن العنف الوحشي الذي ولّدته الحرب في سوريا. هذه هي أزمة الحضارة والإنسانية[2].

فالطفل غرق ووالدته وأخوه في البحر بعد انقلاب قارب كانوا مع آخرين يسعون الوصول به إلى اليونان، **لكن، سيحكي التاريخ قصة هذا الصبي السوري الذي عاد إلى تراب وطنه، فيما الجميع يغادر بحثا عن مأوى، وطلباً للجوء، وسعياً وراء فرصة للعيش، بعيداً عن إرهاب السلطة وعصابات الجهل.هذا وكانت عائلة عبدالله شنو أب الطفل إيلان قد نزحت مرات عدة داخل سوريا، وإلى تركيا هربا من أعمال العنف قبل أن تقرر الهجرة الى أوروبا .لكن البحر رفض ان يكملوا المسيرة، فبتلعهم ورماهم جثثاً عند رمال شاطئ بودروم جنوب غرب تركيا في مشهد أبكى العالم بأسره[3]** .

وتعليقاً على صورة الطفل "إيلان، توالت ردود الأفعال الدولية متهمة أوروبا بالمشاركة في المجازر التي يتعرض السوريون ،وذلك بتضيقها على هؤلاء المضطهدين ، وهذا ما عبر عنه الرئيس رجب طيب أردوغان الذي انتقد أوروبا بشدة متهما أياها بتحويل البحر المتوسط إلى مقبرة للمهاجرين، كما وصفها بالشريك في الجريمة، من جهة أخرى جعلت صورة الطفل إيلان **وزيرة خارجية السويد "مارغوت فالستروم" تذرف الدموع من عينيها اثناء برنامج حواري تلفزيوني، وذلك لدى مشاهدتها صورة جثة ايلان السوري ممددة على الشاطئ. وكانت الوزيرة ترد على اسئلة كرست لمأساة اللاجئين. حيث قالت الوزيرة، وهي تمسح دموع التأثر« اعتقد ان**

---

1 – المرجع نفسه.

[2] - أزمة اللاجئين السوريين: ما نشاهده بكل رعب ضمن نشرات الأخبار المسائية هو ما يشهده الشرق الأوسط يومياً على أرضه منذ سنوات، فريد بلحاج، مرجع سابق.

[3] - الطفل إيلان عاد إلى تراب الوطن بعد مشقة، جريدة القبس، العدد 15181، السبت 5سبتمبر2015، ، ص 24.

هذه الصورة احدثت فينا وقعا، لأنها جسدت المأساة في وجه واسم وحكاية .لم يعد الامر مراكب مملوءة باللاجئين، بل رعب». وأضافت« لقد فرضت على الاقل علينا ان نتحرك لأجله ولأجل الآخرين جميعا . واكدت فالستروم أنها ستكافح من اجل ان تقوم دول اوروبية اخرى بجهد مماثل لجهد السويد في استقبال اللاجئين– لا يمكننا تحمل كامل المسؤولية بمفردنا[1]».

وأما قصة "شاحنة الموت" أو "شاحنة العار" كما يحلو للنمساويين تسميتها فكانت براد دجاج (تحمل شعار شركة دواجن سلوفاكية) تكدست فيها 71 جثة (59 رجلا وثماني نساء وأربعة أطفال) ووجدتها الشرطة النمساوية على جانب طريق عام شرقي البلاد قرب العاصمة فيانا يوم 27 أوت 2015 وبها وثائق سفر سورية بين الجثامين. وكان سائق الشاحنة أكد **أمام محكمة في بلغاريا أنه كان يجهل أنه ينقل مهاجرين، في حين سلمت النيابة النمساوية نتائج تشريح جثث الضحايا، وقالت الشرطة إن هناك سوريين وعراقيين وأفغان، لكنها لم تحدد هوية أي منهم بعد.**

وبِغَض النظر عن الأسئلة المطروحة عن كيفية موت هؤلاء اللاجئين –ومنهم سوريون– هل قتلوا اختناقا وهم في طريقهم لألمانيا؟ أم أنهم قتلوا بشكل ممنهج وسرقت أعضاؤهم؟ وغيرها من الأسئلة التي لا معنى من الاجابة عنها، فقد دفع هذا الحادث الأوروبيين للتحرك الجدي لمعالجة أزمة اللاجئين، خاصة وأنه بعد يومين عثرت الشرطة النمساوية على شاحنة ثانية في بلدة صغيرة قرب الحدود مع ألمانيا، تقل 26 لاجئا أغلبهم من سوريا ، لكنهم هذه المرة كانوا محظوظين وأدركوا أحياء[2] .

وشكلت صورة جثة الطفل السوري " إيلان شنو" (ثلاث سنوات) ممددا على وجهه بسواحل تركيا و"شاحنة الموت" أو "العار" كما يسميها النمساويون، نقطة التحول الحقيقي والمفصلي في الموقف الأوروبي .ودخل الشارع الأوروبي على الخط، وبخلاف اتجاه اليمين المتطرف، خرجت مظاهرات بالعاصمة النمساوية فيينا يوم 23 أوت الماضي، تطالب بفتح الحدود وإنقاذ الضحايا. ورفع المتظاهرون شعارات عديدة منها "لا وجود لإنسان غير شرعي، لن نقبل بالجريمة بعد اليوم ولن نصمت، أوقفوا المجزرة".

فهذه هي أوروبا التي تتشدق بالديموقراطية وحقوق الانسان، كشفت عن نواياها السيئة اتجاه اللاجئين السوريين، تجلى ذلك في المعاملة اللاإنسانية التي قامت بها بعض دولها تجاه هؤلاء الهاربين من الاضطهاد والباحثين عن ملاذ أمن، في صورة المجر التي أخرجت خلافات دول الاتحاد الأوروبي من قمقمها بتعاملها العنيف مع اللاجئين إلى أراضيها وصولا إلى تشريع اعتقالهم، رفض تشاطره مجموعة " فيسغراد" (المجر مع بولندا والتشيك وسلوفاكيا) لمبدأ اقتسام الأعباء عبر توزيع إلزامي "للحصص". وهي إشارة ضمنية لعشرات آلاف طالبي اللجوء. **وجاء ذلك على لسان رئيس الوزراء المجري فيكتور أوروبان حين قال : " إن من يصلون عبر حدود جنوب شرق أوروبا هم مهاجرون تجذبهم فكرة الحياة في ألمانيا وليسوا لاجئين"، وأضاف: " إذا أرادوا أن يكملوا من المجر**

1 – المرجع نفسه.

2 – اللاجئون وأوروبا.. أزمة القوانين وجبهة الرفض" الخلافات إلى السطح " ، الجزيرة نت، مرجع سابق.

فالأمر ليس لأنهم في خطر بل لأنهم يريدون شيئاً آخر"، وتابع: إن هدف المهاجرين هو ألمانيا والحياة الألمانية وليس السلامة الجسدية، معتبرا أنه "من دون وجود ضوابط سيشكل اللاجئون عبئاً مالياً غير محتمل على الدول الأوروبية وأن هذا سيؤثر في دول الرخاء المسيحية في القارة"[1] .

- **التعديلات التشريعية**

يبدو أن التشريعات الأوروبية لم تكن مرنة بالحد الكافي للتعامل مع أزمة للاجئين السوريين ، لذا كان من الضروري مراجعة تلك التشريعات للحد من تدفقات اللاجئين إليها .ومن الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد:

إعادة النظر في اتفاق دبلن، والذي بمقتضاه، يتقدم اللاجئ بطلب اللجوء في أول دولة أوروبية تطؤها قدماه، لكن الممارسة الأوروبية خلال أزمة اللاجئين الراهنة أثبتت أنه لا يمكن التمسك بالاتفاق إلى البد ومن ثم أصبحت هناك ضرورة لإعادة النظر فيه .وقد شكل هذا الاتفاق إحدى نقاط الاختلاف بين الدول الأوروبية، فالدول المطلة على الشواطئ أو التي تعتبر أول محطة أوروبية في طريق اللاجئين كانت تدعو من قبل لمراجعة هذا الاتفاق لضمان عدم تحملها العباء الخاصة بالتعامل مع اللاجئين سواء التسجيل أو أخذ البصمات أو الإيواء لحين البت في طلبات اللجوء أو حتى نفقات عمليات الترحيل لمن يتم رفض طلباتهم .في المقابل كانت دول أخرى كألمانيا وفرنسا وهي دول بعيدة عن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي تتمسك بالاتفاق، لعدم إعطاء الفرصة لدول كاليونان أو إيطاليا للتنصل من التزاماتها بموجب الاتفاق[2] . ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الاتفاقية لم يتم تعديلها رسميا وإنما من خلال الممارسات على أرض الواقع.

تعديل قانون اللجوء والهجرة الألماني: رغم إعلان السلطات الألمانية ترحيبها بجميع اللاجئين السوريين الذين يصلون إلى أراضيها، لجأت الحكومة الألمانية لتعديل القواعد المنظمة للجوء والهجرة للحد من تدفقات الهجرة واللجوء إليها، من خلال التطبيق الصارم لقواعد وشروط اللجوء والتشدد فيها، وتسريع البت في طلبات اللجوء والترحل الفوري لذوي الطلبات المرفوضة، واعتماد تصنيف جديد للدول الآمنة

ليكون صعبًا على مواطنيها التقدم بطلبات اللجوء في ألمانيا، وتقديم المساعدات العينية على المالية في مراكز الاستقبال، على أن يحتفظ اللاجئ بمعونة مالية مسبقة لمدة شهر واحد فقط[3] .

تعديل التشريعات الدنماركية :أدركت بعض الدول أن حوافز اللجوء إليها سبب لتدفق المزيد من المهاجرين، فشرعت في تقليل المزايا التي يحصل عليها اللاجئون لدفعهم للإحجام عن الهجرة إليها .وفي هذا الإطار شددت الدنمارك شروط منح الجنسية، ليكون على الراغب في ذلك إتقان اللغة الدنماركية، وأن يكون مكتفيا ماليا لمدة 4

[1] - سلوفاكيا اعتبرت الفوضى التي أوجدها الغرب في الشرق الأوسط سبب أزمة اللاجئين...ألمانيا تعلن عن 3 مليارات يورو إضافية لأزمة اللاجئين.. وفرنسا تحمّل الإرهاب المسؤولية عنهم، جريدة الوطن يومية سورية مستقلة، على الرابط : http://alwatan.sy/archives/19080

[2] - للمزيد راجع : الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة :الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات، محمد مطلوع، **المستقبل العربي**، العدد 431 ، جانفي 2015 ص ص 23- 40.

[3] - أزمة اللاجئين إلى أوربا- قراءة من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي، أحمد شوقي، منتدى العلاقات العربية والدولية، **الدوحة، 8/ 12/ 2015، ص21.**

سنوات وستة أشهر خلال آخر خمس سنوات من إقامته، بعد أن كانت تلك المدة لا تتجاوز العامين و 6 أشهر، على أن يخضع المتقدمون لاختبار يتعلق بالشؤون العامة والإجابة بشكل صحيح على 80% من الأسئلة، بعد أن كانت النسبة 73% ، كما قامت الدنمارك بتخفيض المزايا التي تمنحها لطالبي اللجوء للحد من عدد اللاجئين الذين يرغبون بالقدوم إليها.

تعتبر هذه نماذج للتعديلات التشريعية التي تبنتها دول الاتحاد الأوروبي للتعاطي مع أزمة اللاجئين السياسيين والمهاجرين غير الشرعيين، لكن دولا أخرى سارت على نفس النهج.

- إساءات على حدود أوربا

وَضَعَت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و الواقعة على حدود أوروبا مجموعة من الإجراءات سعياً لتقليل أعداد العابرين لحدودها على نحو غير نظامي بما فيهم اللاجئين . وتتراوح هذه الإجراءات بين الرسمية مثل إقامة الأسوار ونشر قوات شرطة إضافية على امتداد الحدود وغير الرسمية مثل استخدام العنف وإجبار الوافدين على الانتقال للبلدان المجاورة .وبالرغم من كثرة البراهين المؤكدة لوقوع تلك الإساءات في مناطق متنوعة على مدار الثلاث سنوات الماضية على الأقل، لم تتخذ المفوضية الأوروبية سوى خطوات زهيدة لمساءلة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .ومع دعوات مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين وجماعات حقوق الإنسان ومفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا نيلز موزينيكس، ما زالت هذه الممارسات مستمرة دون هوادة انتهاكاً للقانون الدولي والأوروبي.

تتضمن عمليات الصد والطرد الإعادة غير النظامية للاجئين أو المهاجرين للبلدان المجاورة لحدود الدولة التي يسعون لدخولها دون إجراء أي شكل من أشكال الفحص الفردي أو رفض طالبي الحماية الدولية من على الحدود. ولا يتوقف الأمر عند احتمالية التسبب في الترحيل القسري المباشر أو غير المباشر بل تنتهك عمليات الصد والطرد هذه أيضاً حظر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعمليات الترحيل الجماعية لغير المواطنين .وبشكل ثابت، تشير القصص التي رواها اللاجئون والمهاجرون منذ أكتوبر 2012 إلى أنَّ قوارب تحمل ضباطاً يونانيين كانت تعترض قواربهم وتوقفها في أثناء رحلتهم من تركيا إلى اليونان ثم تأمرهم بالعودة على القوارب ذاتها إلى المياه الإقليمية التركية .وذكر بعضهم تعرضهم للضرب والسرقة على يد رجال ملثمين أثناء عمليات الاعتراض تلك في حين أجبر آخرون على مغادرة الأراضي اليونانية بعد نجاحهم في الوصول إليها وأعيدوا قسراً إلى المياه الإقليمية التركية وتركوا فيها .وتواترت روايات عن إعادة الشرطة اليونانية للوافدين للحدود اليونانية البرية قسراً إلى تركيا عبر نهر إفروس بعد عبروهم النهر سابقاً في قوارب صغيرة .وفي 2014 ، أفاد مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في اليونان بتوثيقه مزاعم ذات مصداقية بوقوع نحو 152 عملية صد وطرد في عامي 2013 و . 2014 وفي الفترة نفسها، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين تسع شكاوى خطية إلى السلطات اليونانية بهذا الصدد ولم تتلق إجابة واحدة غير إنكار هذه المزاعم والادعاءات .وتوقفت التقارير حول عمليات الصد والطرد في البحر

لعدة أشهر في 2015 ولكنها عادت مجدداً منذ أواخر شهر جويلية في حين استمرت التقارير المقدمة ضد مثل هذه العمليات على الحدود البرية طوال عام 2015 [1]

وفي بلغاريا في أعقاب ارتفاع عدد العابرين للحدود في سبتمبر وأكتوبر2013 وُثقَت عمليات صد وطرد على يد السلطات البلغارية على حدودها مع تركيا .وادعى بعض من أعيدوا قسراً إلى تركيا تعرضهم للضرب وسرقة أموالهم وهواتفهم النقالة .ومع انتقال اللاجئين قدماً من اليونان إلى بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى، وَثقَت جماعات حقوق الإنسان أيضاً عمليات صد وطرد من مقدونيا(جمهورية يوغوسلافيا السابقة)إلى اليونان ومن صربيا إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة .وفي جويلية وكذلك في أوت 2015، أغلقت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مؤقتاً حدودها مع اليونان .وفي أوت 2015، ارتفع عدد الوافدين للحدود لما يُناهز ثلاثة آلاف فرد وحاولت السلطات تشتيتهم بإطلاق قنابل صوت والغاز المسيل للدموع بكميات عليهم وكان من بينهم العديد من الأطفال الصغار ما أدى إلى إصابة كثيرٍ منهم .وصُوِّرت الشرطة والجيش أيضاً وهم ينقضون بنعف على اللاجئين بالهراوات .وفي سبتمبر 2015، تكررت مشاهد مماثلة حين اشتبكت الشرطة الهنغارية مع اللاجئين والمهاجرين بعد أن أغلقت المجر حدودها مع صربيا[2] .

رابعاً : تقيم الاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السوريين

يبدو المعاناة هي قدر اللاجئين السورين المحتوم، فآمال هؤلاء المضطهدين والفارين من حرب لم تبقي لا على أخضر ولا على يابس، والبحثين عن ملاذ أمن في أوروبا قد تبخرت باصطدامهم بواقع أليم لم يكون يتوقعوه بل لم يضعوه مسبقا في حسبانهم، تجلى في صد أوروبا الباب في وجوههم، وذلك من خلال المعاملات اللاإنسانية التي قامت بها بعض الدول الأوروبية اتجاههم في صورة المجر .

وعليه فإن أوروبا التي تتغنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان ،لم تقم بواجبها اتجاه اللاجئين السوريين، بل إنها تقاعست وقصرت في تطبيق القانون الدولي والذي ساهمت في وضعه بنفسها، ومن ثمة أعطت صورة غير لائقة عن تلك القيم التي تتشدق بها . وهذا باعتراف الأوربيين أنفسهم إذ جاء على لسان رئيسة لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، "إيلينا فالنسيانو"، في تصريح للجزيرة نت قائلة " لقد كانت استجابة أوروبا للأزمة مشينة، لقد فشلنا تماما في دعم من هم في أمس الحاجة لحمايتنا. فبدل أن نجد الطرق القانونية الآمنة لوصول اللاجئين إلى البلد الذي اختاروا اللجوء إليه نتركهم فريسة للمجرمين والمهربين". وتضيف "هذه هي أكبر أزمة إنسانية نواجهها في أوروبا منذ خمسين عاما، ولدينا القدرة على التعامل معها ولكن ذلك بحاجة إلى إرادة سياسية ولا يمكن تضييع أي يوم، علينا أن نعمل معاً"[3].

---

[1] - إساءات على حدود أوروبا– وجهة الوصول إلى أوروبا، دنكان برين، نشرة الهجرة القسرية51، جانفي ، 2016، ص 21.

2 – المرجع نفسه، ص 22.

[3] - اللاجئون وأوروبا.. أزمة القوانين وجبهة الرفض" انقسام أوروبي حول حصص اللاجئين " ، الجزيرة نت، مرجع سابق.

إذن فالاستجابة الأوروبية لأزمة اللاجئين السورين كانت مشينة على حد قول رئيسة لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، "إيلينا فالنسيانو" ، وهذا ما يجعلنا نتساءل : لماذا تعارض أوروبا استقبال اللاجئين؟

فإجابة على هذا السؤال تدفعنا للبحث عن الأسباب الحقيقية تقف وراء رفض أوربا للاجئين السوريين، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

صحيح أن الاتحاد الأوروبي يبدو مستقراً لا حروب فيه، وفيه احترام للإنسان وحرية التعبير قد لا تتحقق في سورية ولا غيرها من الدول العربية على الأقل في القرن الحالي، وقد تكون فيه فرص عمل أو حتى مساعدة سخية لمن تقبل أوراق اعتماده كلاجئ.

- المشكلة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي

يعاني الاتحاد الأوروبي من مشكلات مالية واقتصادية، منها عدم استقرار منطقة اليورو (عملة الاتحاد الأوروبي)، ومواجهة بعض الدول الأعضاء مشكلات اقتصادية جمة مثل اليونان والبرتغال وأيرلندا وإسبانيا وإيطاليا، في حين تتحمل ألمانيا العبء الأكبر في مساندة الاتحاد وعملته اليورو، إلى جانب العبء الاقتصادي الذي جلبه ضم بعض دول أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى تصاعد المنافسة الاقتصادية مع اليابان والصين والولايات المتحدة، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة إلى 11.5% في دول الاتحاد.

- **تصاعد دور اليمين في أوروبا**

يكفي في انتخابات البرلمان الأوروبي الماضية أن تسعة أحزاب يمينية متطرفة فازت بـ214 مقعداً من 751، بالإضافة إلى تزايد شعبية هذه الأحزاب في الدول التي تنشط فيها مثل ألمانيا وفرنسا واليونان، ويكفي أن اليمين المتطرف يحكم في الدنمارك، كما أسفرت الانتخابات البرلمانية في النمسا التي جرت في جوان الماضي عن فوز حزب الحرية اليميني المتشدد بنسبة 27%، مقابل تراجع حزب الشعب المحافظ والحزب الاشتراكي الديمقراطي بسبب تشديد اليمين في ملف اللاجئين في النمسا.

ومعروف أن هذا اليمين بصفة عامة من أشد الرافضين لاستقبال اللاجئين في أوروبا وخاصة المسلمين منهم؛ ولذلك يتعرض أتباعه للاجئين كما حدث في ألمانيا مؤخراً مع تصاعد أزمة اللاجئين على الحدود المقدونية، ثم على الحدود المجرية عندما هاجم أعضاء اليمين المتطرف مراكز اللاجئين وأحرقوا المساجد في بعض المدن الألمانية.

ولا عجب أن يكون موقف المجر صادماً، ورئيس وزرائها فيكتور أوريان ينتمي إلى اليمين ويعارض بوضوح داخل أروقة الاتحاد الأوروبي أي مشاريع لحل مشكلات الهجرة، حيث قال أثناء مناقشة اقتراح في هذا الصدد في التاسع من جوان الماضي: على المجر والاتحاد الأوروبي إيجاد العوامل المناسبة للتصدي لقضية الهجرة الاقتصادية، أنا مقتنع بأن الاقتراح الموجود على طاولة المفوضية الأوروبية، بلغة بسيطة، سخيف ومجنون.

- **سلوفاكيا والمجر يوضحان السبب الحقيقي**

---

[1]- الأسباب الحقيقية وراء رفض أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين، سمير حسن، على الرابط : file:///C:/Users/HP/Desktop

فسرت تصريحات مسؤولَيْن أوروبيَّيْن حقيقة رفض الاتحاد الأوروبي لاستقبال اللاجئين السوريين، فقد قال المتحدث باسم وزارة الداخلية السلوفاكية إيفان نيتك في 19 أوت 2015: لا نريد مساجد في سلوفاكيا، نحن سنقبل اللاجئين المسيحيين. وفي اليوم التالي، أكد ذلك بطريقة دبلوماسية في تصريحات نقلتها معظم وسائل الإعلام العالمية: إن سلوفاكيا فيها أقلية قليلة جداً من المسلمين، ونخشى ألا يكون لدينا العدد الكافي من المساجد للاجئين المسلمين سيجعل حياتهم صعبة في سلوفاكيا، إن سلوفاكيا دولة مسيحية يمكنها مساعدة اللاجئين المسيحيين فقط لذلك سنقبل عدداً منهم.

وقال رئيس وزراء المجر فيكتور أوربان يوم الثالث من سبتمبر: إن تدفق اللاجئين على أوروبا يهدد بتقويض الجذور المسيحية، وأضاف في مقال بصحيفة "فرانكفورتر ألجماينه تسايتونج" الألمانية: إن العديد من الشعوب الأوروبية تختلف في الرأي مع معظم الحكومات بشأن أزمة اللاجئين. وأضاف أوربان: أعتقد أن لدينا الحق في أن نقرر أننا لا نريد عدداً كبيراً من المسلمين في بلادنا، مضيفاً: نحن لا نحب النتائج المترتبة على ذلك، وأن التجارب التاريخية التي خاضتها المجر عزلت البلاد عن الآخرين.

وإذا علمنا أن اللاجئين المسلمين الذين تدفقوا على أوروبا على مدى العقود الماضية ساهموا في زيادة أعداد المسلمين فيها؛ وبالتالي زيادة مراكزهم الإسلامية والمساجد وتغيير التركيبة السكانية الأوروبية التي تخشى من الطاعون الأبيض (انخفاض أعداد المواليد). هذا وكان قد حذر مركز بيو للأبحاث أن عدد المسلمين في أوروبا بفضل اللاجئين سيرتفع من 43 مليوناً في سنة 2010 إلى نحو 71 مليوناً في سنة 2050م.

خاتمة وتوضيحات :

إذن لقد كشفت أزمة اللاجئين السوريين بوضوح عن الحقد الدفين الذي تحمله أوروبا إتجاه الإسلام والمسلمين، فهي تدعي وتتغنى بكونها واحة الديمقراطية وروضة حقوق الإنسان، لكن الصورة المشينة التي قدمتها عن نفسها في تعاملها مع هؤلاء اللاجئين المضطهدين والباحثين عن ملاذ أمن، تؤكد على سياستها القائمة على ازدواجية المعاير في تعاملها مع اللاجئين وفي تطبيقها لقوانين اللجوء. فأوروبا تنظر لهؤلاء اللاجئين على أنهم تهديدا لأمنها، إلى درجة أنها سارعت لربط التفجيرات الأخيرة التي تعرت لها العاصمتين الأوروبيتين باريس وبروكسل بأزمة اللاجئين، وكأنها تقول للعالم: إني كنت على صواب في تعاملي مع اللاجئين السوريين وهذه هي نتائج ما كنت تلومونني فيه.

من جهة أخرى ولا بد من توضيح بعض النقاط :

- إن اللجوء معضلة قانونية وإنسانية مصطنعة ليس لها عرق أو جنس أو دين .التمييز في الحقوق والضمانات بين اللاجئين على أي أساس مدان وغير مقبول .إن قضية اللاجئين من سورية، قضية انسانية أولا وسياسية ثانيا لأنها نتيجة صراع سياسي دموي وعنفي. اللاجئون رحالة بين الدول في بحث حثيث عن منفى يحفظ لهم كرامتهم الإنسانية. فإن كانت الدول والحكومات الأوروبية تنسق فيما بينها أمنيا في مراقبة الحدود، فإن هذا التنسيق غائب عن المنظمات الأهلية والنشطاء الذي يقدمون الدعم للسوريين في بلدان اللجوء الأوروبية باستثناء ألمانيا.

- إن الدول المضيفة معنية بشكل مباشر بضرورة احترام الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، التي اعتمدتها الأمم المتحدة للمفوضين، بشأن اللاجئين وعديمي الجنسية خلال مؤتمرها في جويلية1951 ، ولا سيما المادتين 31 و33 منه.ولذلك فهذه الدول مطالبة بمزيد من المجهودات لتأمين الحماية والرعاية اللازمتين للاجئين السوريين، احتراما لتعهداتها القانونية والإنسانية، إزاء المنتظم الدولي، وتفعيلا لالتزاماتها بشأن تسوية وضعية المهاجرين.
- أن مسؤولية اللاجئين السوريين تقع على الأمم المتحدة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل التدخل لحماية اللاجئين في أي دولة من دول العالم التي يلجأ إليها المهجرون من سوريا،وإن معاقبة اللاجئين بسبب دخولهم البلاد بصورة غير شرعية كما حصل في بعض الدول الأوروبية، يتعارض مع نص وروح القانون الدولي لاسيما المادة (31) من اتفاقية اللاجئين التي تنص على عدم معاقبة اللاجئ بسبب دخوله البلاد بصورة غير شرعية، إذا كان دخوله قد جاء مباشرة من مكان يتعرض فيه للخطر والتهديد، كما هو الحال في سوريا.
- في خضم تطورات أزمة اللاجئين إلى أوروبا، تحاول بعض القوى المناوئة للمهاجرين الادعاء بأن القادمين للقارة الأوروبية هم مهاجرون اقتصاديون وليسوا لاجئين سياسيين، بمعنى أنهم يبحثون عن حياة أفضل ولم يهربوا من مناطق صراعات، ومن بينهم اللاجئون السوريون، لكن هذه الادعاءات واهية فسوريا على سبيل المثال أصبحت ساحة للصراعات بين القوى الإقليمية وبعضها من جهة، وبين القوى الدولية وبعضها من جهة ثانية، بل وبين الفواعل دون الدول من جهة ثالثة.

قائمة المصادر والمراجع :

المراجع باللغة العربية :

1) **–تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في(لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)**، ناصر الغزالي، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع حركة شباب 17 نيسان للتغيير الديمقراطي، 2012، ص ص، 29– 30.
2) **–الهجرة غير المشروعة والجريمة** عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الرياض:جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2008
3) **–الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها ،تداعياتها، سبل مواجهتها.** هشام بشير، السياسة الدولية ،عدد 179جانفي 2010 ، ص170 .
4) **–الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** . " عبد النور ناجي ، في ملتقى قسنطينة ، 2008 .
5) –الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة :الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدّات، محمد مطلوع، **المستقبل العربي**، العدد 431 ، جانفي 2015 .
6) –إساءات على حدود أوروبا– وجهة الوصول إلى أوروبا، دنكان برين، نشرة الهجرة القسرية51، جانفي ، 2016.

7) النازحون داخليا أية حماية ؟ : " اللاجئون والأشخاص النازحون داخليا بين حقوق الانسان والواقع"، باليغ تيسكلان وعدنان نسيم ، مجلة موارد، عدد 21، شتاء 2014.

8) -نضرة عامة على حقوق اللاجئين "اللاجئون ومبدأ عدم الإعادة القصرية "، شريف السيد علي، مجلة موارد، عدد 21، شتاء 2014.

9) **-الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات**، غالية بن زيوش، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2005 .

10)-أزمة اللاجئين إلى أوربا- قراءة من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي، أحمد شوقي، منتدى العلاقات العربية والدولية، **الدوحة، 8/ 12/ 2015.**

11)**-الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي** . " عبد النور ناجي ، في ملتقى قسنطينة ، 2008 .

12)-الطفل إيلان عاد إلى تراب الوطن بعد مشقة، جريدة القبس، العدد 15181، السبت 5سبتمبر2015.

13)-اتفاقية **منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا عام** 1969، على الرابط : http://www.mhrye.org

14)**-أزمة اللاجئين السوريين: ما نشاهده بكل رعب ضمن نشرات الأخبار المسائية هو ما يشهده الشرق الأوسط يومياً على أرضه منذ سنوات، فريد بلحاج، ، على الرابط :**
http://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2015/09/15/op-ed-syrian-refugee-crisis

15)- **أزمة اللاجئين السوريين: ما نشاهده بكل رعب ضمن نشرات الأخبار المسائية هو ما يشهده الشرق الأوسط يومياً على أرضه منذ سنوات، فريد بلحاج، مدير إدارة الشرق الأوسط في البنك الدولي، على الرابط :**
http://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2015/09/15/op-ed-syrian-refugee-crisis

16) - الأسباب الحقيقية وراء رفض أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين، سمير حسن، على الرابط :
file:///C:/Users/HP/Desktop/

17) -ألمانيا ونُذر "الهجرة السورية" الكبرى، روسيا اليوم، على الرابط : http://arabic.rt.com/news/793516

18) – الجزيرة نت ، اللاجئون وأوروبا.. "أزمة القوانين وجبهة الرفض"، لاجئون أم مهاجرون؟ على الرابط
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/9/15.

19) **-اللجوء إلى أوروبا وانعدام الأمل بحل الأزمة في سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط :**
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/9/13/

20) -انظر :المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، على الرابط :
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/asylum.php

21) -الدنمارك تشدد على اللاجئين شروط الحصول على جنسيتها، روسيا اليوم، على الرابط :
https://arabic.rt.com/news/796011الدنمارك- اللاجئون -الهجرة -الاتحاد الأوروبي

22) **–اللاجئ السوري ما بين الفرار من الموت والسقوط على مراكب الموت"، تقرير مشترك بين المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء، والفيدرالية السورية لحقوق الانسان، دمشق27\9\2014، على الرابط : /file:///C:/Users/HP/Desktop**

23) –سلوفاكيا اعتبرت الفوضى التي أوجدها الغرب في الشرق الأوسط سبب أزمة اللاجئين...ألمانيا تعلن عن 3 مليارات يورو إضافية لأزمة اللاجئين.. وفرنسا تحمّل الإرهاب المسؤولية عنهم، **جريدة الوطن يومية سورية مستقلة، على الرابط :** http://alwatan.sy/archives/19080

24) –لمحة سريعة عن مواقف دول أوروبة من أزمة اللاجئين، س ي إن إن، على الرابط :
http://arabic.cnn.com/world/2015/09/06/migrant-crisis-country -country-

25) **–مأساة اللجوء في الحسابات الأوروبية الباردة، جريدة الأخبار السورية، العدد 2685 الاثنين 7 سبتمبر2015على الرابط :**
http://www.al-akhbar.com/node/241561

26) **–سيناريوهات متشابكة: تأثيرات أزمة اللاجئين والهجرة على منطقة الـ"شنجن"، محمود المنياوي، على الرابط :**
http://www.fekr-online.com/article/%D8%B3%D9%8A

27) –عدد اللاجئين السوريين وتوزيعهم على دول المنطقة وأوروبا، س ي إن إن، على الخريطة. على الرابط :
http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/06/unhcr-syrian-refugees-eu

28) –على أبواب أوروبا.. اللاجئون والعبور، الجزيرة نت، على الرابط :
file:///C:/Users/HP/Desktop/%D9%87%D8%AC%

29) – 630 ألف مهاجر غير شرعي وصلوا أوروبا ..ولا حل للأزمة في الأفق، روسيا اليوم، على الرابط :
https://arabic.rt.com/news/795903 -ألف-مهاجر-شرعي-أوروبا –

المراجع باللغة اللغة الأجنبية :

30-Migrant crisis: EU's Juncker announces refugee quota plan, BBC
http://www.bbc.com/news/world-

31-Why Germany needs migrants more than UK, Robert Peston,
http://www.bbc.com/news/business-34172729

التزامات اللاجئين وعلاقتها باعتبارات الأمن الوطني للدولة المضيفة

د. مبطوش حاج – جامعة ابن خلدون تيارت– الجزائر

د. سواعدي جيلالي– أستاذ بكلية الحقوق –جامعة خميس مليانة– الجزائر

الملخص:

عبر التاريخ ، أضطر الناس إلى التخلي عن ديارهم والتماس الأمان في أماكن أخرى هرباً من الاضطهاد والصراع المسلح والعنف السياسي. وإذا ما تأملنا في مختلف حالات اللجوء في العالم ، لوجدنا أن ما من إنسان يختار أن يكون لاجئاً بمحض إرادته بل أن الظروف القاسية هي التي تدفع به إلى أن يترك وطنه بحثاً عن الأمان في أرض أخرى، مع ما في ذلك من المجازفة والمخاطر . فقد يضطر الإنسان للهرب بحثاً عن ملجأ نظراً لتعرضه للاضطهاد بسبب لونه أو عرقه أو مكانته الاجتماعية أو معتقداته الدينية أو ولائه لجماعة معينة أو بسبب مواقفه الفكرية والسياسية ،ولهذا فقد عرفت البشرية منذ أقدم العصور اللجوء واللاجئين ،و الاتفاقيات الدولية كما توفر للاجئ حقوقا **ترتب على حق اللجوء تفرض عليه التزامات تجاه دولة الملجأ**،هذه الالتزامات هي التي تشكل موضوع بحثنا،و يكمن الهدف من الدراسة هو بحث مسألة انتهاء الحماية الدولية للاجئ عند قيامه ببعض التصرفات ،وذلك من أجل إيجاد حالة من التوازن بين حماية اللاجئين وبين حاجة الدول للمحافظة على أمنها وسلامتها ،وحسن علاقاتها مع الدول الأخرى وتعميق الأواصر بين اللاجئين السوريين والوطن المضيف باحترام الالتزامات القانونية الملقاة على عاتقهم.

هذا المسائل ستكون محور دراستنا ،وسوف نقف عند كل نقطة بالتحليل والبحث ،معتمدين في ذلك على مجموعة من الوثائق الدولية والإقليمية التي تعالج مسائل اللاجئين .

لقد وضعنا لهذا الموضوع خطة ترمي إلى معالجته من أكثر جوانبه أهمية ، وتتمثل المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الشرط المانع للجوء في المعاهدات الدولية .

المبحث الثاني : الشرط الفاسخ للجوء في المعاهدات الدولية

وأخيراً سوف ننهي هذه الدراسة بخاتمة نتناول فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج ومقترحات.

المداخلة :

تتضمن الاتفاقيات الدولية العديد من الأحكام المتعلقة ببيان التزامات اللاجئين تجاه دولة الملجأ، إذ تشكل هذه الالتزامات الضمانة لدولة الملجأ باحترام أمنها الداخلي وسلامة اقليمها ، وتكفل في ذات الوقت في لا يكون منح اللجوء وسيلة للتوتر وإساءة العلاقات بين الدول .

ان لدولة الملجأ قواعد او شروط يجب توافرها في اللاجئ حتى تستطيع منحه اللجوء في أراضيها ، وكذلك لدولة الملجأ اعتبارات أمنية تلزم هذا اللاجئ بعد منحه اللجوء بعدم المساس بها وإلا جاز لها الرجوع عن منحه صفة اللاجئ .فالدولة قد ارتضت وجوده على اقليمها ولكن بشكل مشروط ، أي بالتزامه بإتباع قوانين تلك الدولة وما تضعه من قواعد خاصة بالأجانب عموماً او باللاجئين بصفة خاصة .

ولذلك فقد قسمنا هذا البحث الى مطلبين ، تناولنا في الاول الشرط المانع للجوء في المعاهدات الدولية وعلاقتها باعتبارات الأمن الوطني ، أما المطلب الثاني فتم تكريسه الشرط الفاسخ للجوء في المعاهدات الدولية.

المطلب الاول :- الشرط المانع للجوء في المعاهدات الدولية .

المطلب الثاني : الشرط الفاسخ للجوء في المعاهدات الدولية .

المطلب الأول :- الشرط المانع للجوء في المعاهدات الدولية .

ويقصد بالشرط المانع مدى تدخل اعتبارات الأمن الوطني لدولة الملجأ في عدم الاعتراف منذ البداية لطالبي اللجوء بالحق فيه لسبق ارتكابه لجرائم تشكل في حد ذاتها خطراً على السلام العام للدولة .

هذا وقد اجمعت العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية على وجود مثل هذا الشرط المانع من اضفاء صفة اللجوء على الذين ارتكبوا جرائم غير سياسية او جرائم دولية . فإذا كانت المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان[1] قد قررت المبدأ القائل بان لكل فرد حق التماس الملجأ في البلدان اخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد ، فقد استثنت منهم من كان ملاحقاً بسبب ارتكابه جريمة عير سياسية او عن أعمال تناقض مقاصد الامم المتحدة ومبادئها .

كما نصت اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين على عدم انطباق احكام هذا الاتفاقية على أي شخص تتوفر فيه اسباب جدية للاعتقاد بأنه ارتكب جريمة دولية او ارتكب جريمة جسيمة غير سياسية خارج بلد اللجوء قبل قبوله في هذا البلد بصفة لاجئ ، او ارتكب افعالاً تتنافى مع اهداف الامم المتحدة ومبادئها[2].

ولم تكتفي غالبية الدول بان تؤكد في الوثائق الدولية على ان قيامها بمنح الملجأ في اقليمها او عدمه هو احدى السلطات المتفرعة عن سيادتها الاقليمية ، بل انها ضمنت ايضا قوانينها الداخلية نصوصاً تتناول سلطتها

([1]) تم اعتماده بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 217 الف (د-3) في 10 كانون الاول 1984.

([2]) الفقرة (و) من المادة الأولى من اتفاقية 1951 .

في منح الملجأ داخل إقليمها[1]. فالدولة لها الحق في ان تمنح الملجأ لمن ترتضيه او تمنعه عنه ، فهو يخضع لكامل سلطتها التقديرية .

فالدولة المطلوب الجوء اليها الحق المطلق في قبول او رفض طلب اللجوء على وفق ما تقضي به مصالحها السياسية[2].

كما اكدت على ذلك المادة 6/1 من الاتفاقية الافريقية الخاصة باللاجئين لسنة 1969 حيث نصت على ان ((تتولى دولة الملجأ الفصل فيما اذا كان الشخص يعتبر لاجئاً طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية من عدمه)).

كما قرر اعلان الامم المتحدة حول الملجأ الاقليمي لسنة 1967 ، ان منح الملجأ من قبل الدولة هو ممارسة لسيادتها[3].

وعليه فان للدولة ان ترفض استعمالاً لسلطتها التقديرية منح الملجأ لذلك الشخص او الاعتراف به كلاجئ ، وبالتالي فانها تعامله كأي اجنبي عادي فتقبله في اقليمها بصفة مؤقتة او دائمة ، او تقوم بإبعاده او طرده او حتى تسليمه الى دولته الاصلية[4]. وبالتالي فللدولة مطلق الحرية في منح الملجأ داخل اقليمها للأجانب ما لم يكن هناك نص اتفاقي يقضي بغير ذلك ، فهي التي تنفرد بالحكم على ظروف طالب الملجأ وهل تتوافر فيه الخصائص الجوهرية اللازمة لاعتباره لاجئاً من عدمه[5].

كذلك نصت المادة 2/1 من إعلان اللجوء الإقليمي على إنه ((لا يجوز الاحتجاج بالحق في التماس ملجأ والتمتع به لأي شخص تقوم دواع جدية للظن بارتكابه جريمة ضد السلم أو جريمة من جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية بالمعنى الذي عرفت به هذه الجرائم في الصكوك الدولية الموضوعة للنص على أحكام بشأنها)) [6].

وتنفرد الاتفاقية الافريقية لسنة 1969 عن التشريعات الدولية في تقريرها عدم انطباق هذه الاتفاقية على أي شخص ارتكب جريمة غير سياسية خارج بلد الملجأ بعد ان سمح له بالإقامة لاجئاً في هذا البلد[1]. وذلك بعد

([1]) ــ حق اللجوء السياسي ،د. برهان أمر الله ، ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،ص 274.

([2])ــ المركز القانوني للأجانب في القانون المقارن والقانون المصري ،د. عبد المنعم زمزم ، دار النهضة العربية ، 2004 ، ص23 .

([3]) المادة الاولى من الاعلان الذي تم اعتماده بقرار الجمعية العامة 2312 (د-22) في 14كانون الاول 1967.

([4]) د. برهان امر الله ، مصدر سابق ، 122.

([5]) المصدر السابق ، ص275 ، وانظر ايضا المادة 3/1 من اعلان الامم المتحدة للملجأ الاقليمي لسنة 1967 .

([6]) مذكرة بشأن الحماية الدولية للاجئين قدمها المفوض السامي لشؤون اللاجئين حقوق الإنسان ، المجلد الثاني ، دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية ، إعداد، د. محمد شريف بسيوني وآخرون ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط/2 ، 1998 .

ان نصت الاتفاقيات الدولية الأخرى ان يكون اللاجئ قد ارتكب جريمة سياسية خارج بلد الملجأ وقبل قبوله في هذا البلد بصفة لاجئ[2].

كما قررت الاتفاقية الافريقية عدم انطباقها على أي شخص اصبح متهما بارتكاب اعمال منافية لمبادئ منظمة الوحدة الافريقية[3].

وإذا كان من السهل التعرف على الجرائم التي ترتكب ضد الانسانية او ضد السلم او جرائم الحرب ، واعتبارها مانعاً هاماً ومبرراً كافياً لعدم اضفاء صفة اللاجئ على مرتكبيها ، حيث تم تعريف هذه الجرائم وتحديدها في العديد من الاتفاقيات الدولية ، لكن الامر يكون اكثر صعوبة فيما يتعلق بالجريمة غير السياسية ، إذ لا يوجد معيار واضح تسير عليه الدول في التمييز بين الجرائم السياسية والجرائم الغير سياسية[4].

وقد ذهب الدكتور برهان امر الله الى القول ((انه ما دامت فكرة الجرائم السياسية لها طبيعة نسبية ، وتتميز بالمرونة فضلاً عن الخضوع للتطور المستمر ، وبالتالي فانه لا يناسبها تطبيق أي معيار محدد تم اعداده مقدماً ، وبعبارة أخرى انه لما كانت فكرة الجريمة السياسية هي قبل كل شيء مسالة تتعلق بالظروف او الوقائع ومن ثم فان تحديد ما يعتبر جريمة سياسية يجب ان يعتمد على دراسة ظروف كل حالة على حدى دون التعويل على معايير جامدة موضوعة سلفاً))[5].

كما ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ذهبت الى القول بان أحكام الاستبعاد الواردة في اتفاقية 1951 واسعة النطاق ومرنة بما يكفي لمنع غير المرغوب فيهم من الحصول على وضع اللاجئ ، وعبرت المفوضية عن قلقها من انه في ظل مناخ من التحديات العديدة التي تواجه اللجوء يجب الا تصبح احكام الاستبعاد سبيلاً اخر لحرمان الحالات المستحقة من الحماية الدولية[6].

هذا وقد ثار خلاف في الفقه حول مدى تمتع الاجنبي بالحق في الدخول الى اقليم الدولة ، فذهب البعض الى القول بعدم تمتع الاجنبي بمثل هذا الحق وان الدولة بما لها من سيادة على اقليمها لها مطلق الحرية في منع

([1]) م/1 الفقرة 4/و من الاتفاقية الافريقية لسنة 1969 .

([2]) م/1 الفقرة واو من اتفاقية 1951 ، والمادة 2/2 من اتفاقية العربية الخاصة باللاجئين لسنة 1994 .

([3]) المادة 1/ 5-ج من الاتفاقية الافريقية .

([4]) د. برهان امر الله / مصدر سابق ، ص 320 وما بعدها .

([5]) المصدر السابق ، ص328 .

([6]) مجلة اللاجئون ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، المجلد 2 ، رقم 123 ، 2001 ، ص19 .

الاجانب من الدخول وفقاً لما تقضي به مصالحها العليا ،في حين ذهب البعض الاخر الى القول بان الأجنبي يملك الحق في الدخول الى إقليم الدولة الاجنبية وانه يستمد مثل هذا الحق من القانون الدولي ، ويبرر أصحاب هذا الرأي قولهم بان سيادة الدولة ليست مطلقة بل مقيدة باعتبارات التعاون والتضامن بين الدول لاستمرار العلاقات الدولية ، ومن ثم لا يجوز ان تمنع رعايا الدول الاخرى من الدخول الى اقليمها[1].

وفي تقديرنا ان الرأي الاول اقرب الى الصواب ، خاصة وانه لا يوجد ما يلزم الدولة على قبول الاجنبي في اقليمها ، حيث يخضع هذا الامر الى ارادة الدولة بالدرجة الاولى ، ويعتبر احدى السلطات المتفرعة عن سيادتها الاقليمية ، وقد استقر الرأي في الفقه والقضاء الدوليين على إن حق الدولة في السيادة على اقليمها هو الاساس القانوني لسلطتها في منح اللجوء الاقليمي[2].

وتتخوف الدول من استقبال الاجانب على اراضيها ، خاصة اذا كان لديها اعتقاد بانهم سيمكثون مدة طويلة ويشكلون عبئاً على اجهزتها المختلفة ، ومن الطبيعي ان يكون في مقدمة هذه الفئة من الاجانب اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية ، وفي كثير من الاحيان يمكن للدولة التنبؤ بهدف قدوم الاجنبي الى اراضيها ، واعتماداً على ذلك تحدد سياستها تجاهه ، وغالباً ما تشدد الدول في ادخال اللاجئين الى اراضيها لعدة اسباب ، يمكن اجمالها على النحو الاتي :

اولاً : أسباب سياسية :-

حيث يشكل اللاجئين مصدراً للاحراج السياسي ، اذ ان مجرد وجودهم على ارض الدولة المضيفة دليل قاطع على ان دولتهم الاصلية تمارس الاضطهاد وتنتهك حقوق الانسان ، وبذلك تقع الدولة المضيفة في مازق مع الدولة المصدرة للاجئين ، الامر الذي ينعكس سلباً على العلاقات بين هاتين الدولتين ، خاصة اذا كان هؤلاء اللاجئين ناشطون سياسياً ضد نظام الحكم في دولتهم الاصلية[3].

([1])ــ القانون الدولي الخاص ، المواطن ومركز الاجانب ، د ابراهيم احمد ابراهيم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 ، ص 164 ، وانظر كذلك ــ الوسيط في الجنسية ومركز الاجانب ، د. فؤاد عبد المنعم رياض ، ط / 5 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص352.

([2]) د. برهان امرالله ، مصدر سابق ص 272 .

([3]) المصدر السابق / ص285

ثانياً : أسباب اقتصادية :-

ان استقرار اللاجئين في الدولة المضيفة وبحثهم عن العمل يؤدي إلى حصول فائض في سوق العمل وما يترتب على ذلك من انخفاض الاجور وارتفاع في نسبة البطالة . كما ان وجودهم سوف يؤدي الى ارتفاع تكاليف السكن وتحميل الحكومة اعباء مالية كان من الاولى ان تنفقها على مواطنيها[1].

ثالثاً:- أسباب أمنية :-

لا يخفى على احد الاثر السلبي الذي تركته احداث 11 ايلول على اللاجئين وخاصة العرب والمسلمين منهم ، اذ شددت بعض الدول من إجراءاتها في استقبال اللاجئين ، وعلى الاخص في مواجهة الذين يدخلون الدولة المضيفة بصورة غير شرعية ، حيث أشارت منظمة العفو الدولية الى الممارسات الادارية الجديدة التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد اللاجئين القادمين بصورة غير شرعية ، حيث يتم اعتقالهم ومعاملتهم كمجرمين، اضافة الى ذلك فان هذه التدابير تمنعهم من تقديم طلبات لجوء لدى الجهات المختصة مما يضطرهم الى التنازل عن هذه الطلبات بسبب مدة الاعتقال وسوء الاحوال في مركز اعتقال الاجانب[2].

وقامت بريطانيا بإصدار مجموعة من التشريعات بهدف مكافحة الإرهاب ، التي تجيز للسلطات اعتقال أي اجنبي دون التقيد بمدة معينة او توجيه أي تهمة او حتى عرضه على القضاء اذا ما شعرت وزارة الداخلية ان مثل هذا الأجنبي يشكل تهديداً على الأمن الوطن او اعتقدت ان له علاقة بالإرهاب ، ولا يحق للأجنبي الاطلاع على الأدلة التي كونت مثل هذه القناعة لدى وزارة الداخلية[3].

كما انفقت الحكومة الاسترالية اكثر من مليار ونصف دولار لحماية حدودها من اللاجئين القادمين الى شواطئها بصورة غير شرعية[4]. حيث تعمل البحرية الاسترالية على اعتراض القوارب التي تحمل اللاجئين ومعظمهم من دول الشرق الاوسط وأفغانستان ، والتوجه بها الى جزر تقع في المحيط الهادي ، وقد أثارت هذه السياسة انتقادات دولية بالرغم من الترحيب بها داخل استراليا نفسها[5].

(1) المصدر السابق / ص287.
(2) www.amnestyusa.org/rigthsforall/asylum/ins/ins-09.htm1.
(3) www,amnestyusa.org/news/2002/uk07172002.htm1.
(4) www,amnestyusa.org/news/2002/australia08252002.html.
(5) www.Aljazeera .net / news/asia/8June 2002 , 11:49 GMT.

وفي كندا وافقت الحكومة على قانون جديد للهجرة ، ويسمح هذا القانون للحكومة بتشديد الاجراءات المتعلقة بطلبات اللجوء ، وبموجب هذا القانون يعاقب المهاجرون غير الشرعيين بالسجن بينما يعاقب مهربو اللاجئين بغرامات قد تتجاوز قيمتها مليون دولار او السجن المؤبد(1).

كما اعلنت كل من اسبانيا وبريطانيا انهما ستعملان على تشديد القوانين الخاصة بالهجرة وذلك عقب محادثات اجريت بين رئيسي وزراء البلدين في لندن . فقد اعلنت الحكومة البريطانية انها تسعى لزيادة الاهتمام بمسالة اللجوء والهجرة اثناء قمة الاتحاد الاوربي في مدينة اشبيلية الاسبانية لحرمان من اسمتهم بالمتطرفين من الاستفادة من هذا الموضوع(2).

وقد اصبحت مسالة الهجرة غير القانونية من القضايا الساخنة في اوروبا في الاونة الاخيرة ، خاصة مع استلام الاحزاب اليمنية السلطة في عدد من الدول الاوربية مثل هولندا وفرنسا وبريطانيا ، حيث نالت هذه القضية نصيب الاسد في مناقشات القمة الاخيرة في اشبيلية باسبانيا ، واتفق الزعماء على اجراءات لمواجهة هذه الظاهرة من بينها القيام بدوريات مشتركة على الحدود . وقد فشل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في الحصول على دعم نظرائه الاوربيين في الاقتراح الخاص بفرض عقوبات على الدول التي تفشل في منع تهريب المهاجرين(3).

ولذلك فقد ادخلت بريطانيا تعديلات صارمة على قوانين الهجرة تهدف الى الحد من دخول المزيد من المهاجرين للبلاد ، وقال وزير الداخلية البريطاني ديفيد بلانكت في مقال نشرته صحيفة التايمز ، إن هذه التعديلات ترمي إلى تعزيز ثقة الناس في نظام اللجوء ببريطانيا والتي ينظر اليها على انها تطبق بعضاً من اكثر قوانين الهجرة تساهلاً في اوربا . وبموجب هذه التعديلات سيحرم المهاجرون الذين يقدمون طلبات لجوء داخل بريطانيا من أي دعم الا في حالة تفسير كيفية دخولهم الى البلاد وسبب عدم تقديمهم مثل هذه الطلبات في أي ميناء او مطار . كما سيتعين عليهم ايضا اثبات ان من حقهم الحصول على اعانة اجتماعية(4).

وقد اعرب مسئولو الحماية في المفوضية عن قلقهم من انه في العصر الجديد للحرب العالمية على الإرهاب التي تركز فيها الحكومات انتباهها على مسائل الامن الداخلي ، سيقل الاهتمام بالاحتياجات الامنية للاجئين ، وهم من بين اشد الناس معاناة في العالم ، او بالمسؤولين عن المساعدات الذين يحاولون تقديم العون لهم ، فضلاً

(1) www. aljazeera.net/news/america/ 15June 2001,18:12 GMT.

(2) www.aljazeera.net/news /europe/21may2002,12:23Gmt.

(3) www.aljazeera.net/news /europe/25June2002,23:21GMT.

(4) www.aljazeera.net/news /europe/7october2002,10:04GMT.

عـن ذلـك ، زادت عمليـات احتجـاز الطـامحين في التمـاس اللجـوء ، وعمليـات التصـدي والاعـتراض الرسميـة للأشخاص الذين ينتقلون من مكان الى اخر ، وتطبيق عدد من الدول لتدابير الهجرة وتدابير امنية اكثر تشدداً ، وفي هـذا المنـاخ القاسـي ، تضـررت بشـدة البرامج الخاصـة بإعـادة تـوطين اكثـر اللاجئين معانـاة في العـالم في بلـدان جديد ، وهي دعامة رئيسية في برنامج المفوضية لإيجاد حلول دائمة لهم ، وقد انخفضت اعداد مثل هذه البرامج بنسبة تزيد على 50 بالمائة[1].

وانتقـد كاتـب بلجيكـي بعنـف المفـوض السـامي لشـؤون اللاجئـين السـابق رود لـوبرس بسـبب دعمـه لقضـية اللاجئـين ، ويقـول هـذا الكاتـب بانـه هنـاك سـببين يـدفعان اللاجئـين الى الـذهاب الى اوروبا ،هما ((1- ارساء دعائم الاسلام ، و 2-الحصول على مساكن واغذية ورعاية صحية مجاناً ، ....الخ ويجب تصفية المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك لتوفير مستقبل اكثر اشراقاً لأوروبا))[2].

واذا كانت الدول قد استقرت على قبول الاجانب على اقليمها ، فان هذا لا يعني انها تقبل جميع طوائفهم دون قيد او شرط ، وانما يكون لها -بل ويجب عليها -استبعاد كل من ترى انهم يشكلون خطراً على نظامها السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ، والا كان ذلك مدخلاً للإخلال بالنظام الامني للدولة وزعزعة الثقة داخل المجتمع ، فمن حق الدولة ان تمنع المجرمين دولياً من التسلل الى اقليمها ، كما ان من حقها ان تمنع كذلك المسجلين على قوائم اجرامية او المشهور عنهم الاجرام او اولئك المطاردين دولياً[3].

وفي هذا الصدد يقول د. صلاح الدين عامر ((تلعب الاعتبارات المتعلقة بامن الدولة دوراً هاماً في مسالة دخول الاجانب الى اقليم الدولة ، حيث ترفض الدول السماح لكل من تحوم حولهم من الاجانب شبهات التورط في اعمال مناهضة لامن الدولة ، او الذين يشتركون في عمليات التهريب او الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة))[4].

المطلب الثاني :- الشرط الفاسخ للجوء في المعاهدات الدولة :-

لدولة الملجأ ان تضع من القيود وان تفرض من الالتزامات ما تقتضيه اعتبارات الامن الوطني ، أي ان ، تتخذ من الإحتياطات لمنع اللاجئ الذي ارتضت وجوده على اقليمها من ممارسة أي نشاط يضر بالأمن العام لدولة الملجأ او يعد تدخلاً في سياساتها .

---

(1) مجلة اللاجئون ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المجلد 4 ، رقم 133 ، 2003 ، ص6 وما بعدها .

(2) المصدر السابق ، ص13 .

(3) د. عبد المنعم زمزم ، مصدر سابق ، ص43.

(4) مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ،د. صلاح الدين عامر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003، ص414 .

فقد نظمت الاتفاقيات الدولية المختلفة التزامات اللاجئ تجاه دولة الملجأ من زاوية اعتبارات الامن الوطني من خلال عدد من القيود المفروضة على حقوق وحريات اللاجئين .

فنصت المادة /2 من اتفاقية 1951 على انه يترتب ((على كل لاجئ ازاء البلد الذي يوجد فيه واجبات تفرض عليه ، خصوصاً ، ان ينصاع لقوانينه وأنظمته وان يتقيد بالتدابير المتخذة فيه للمحافظة على النظام العام)).

ويلاحظ ان نص م/2 لا يتضمن عقوبة تفرض على من يخالفها ، الا انه يمكن ان نستنتج من نص م/32 من اتفاقية 1951 العقوبة المفروضة وهي الطرد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني او النظام العام ، الا ان هذه المادة منحت اللاجئ الحق في ان يقدم الاثبات على برائته لدى الجهات المختصة ، كما اوجبت على دولة الملجأ منح اللاجئ مدة معقولة يسعى خلالها للدخول بصورة شرعية الى دولة اخرى .

ورأت اللجنة المكلفة بصياغة اتفاقية 1951 تضمين الاتفاقية مثل هذا النص على اعتبار انه يؤدي الى الخروج باتفاقية متوازنة ، تكفل لدولة الملجأ المحافظة على أمنها ونظامها العام ، وهو يشكل عامل اطمئنان لدولة الملجأ على ان اللاجئ سيمارس نشاطاته كأي انسان عادي[1].

ونصت الاتفاقية على ان تمنح كل الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في اقليمها حق اختيار محل اقامتهم والتنقل الحر ضمن اراضيها على ان يكون ذلك مرهوناً بأية انظمة تطبق على الاجانب عامة في نفس الظروف[2].

كما قررت الاتفاقية ان عبارة (في نفس الظروف) تعني ضمنياً ان على اللاجئ من اجل التمتع بحق ما ان يستوفي كافة المتطلبات التي تقضي من الفرد العادي للتمتع بهذا الحق ولا سيما تلك المتعلقة بمدة أو شروط المكوث والإقامة لو لم يكن لاجئاً ، باستثناء تلك التي تحول طبيعتها دون استيفاء اللاجئ لها[3].

وقررت الاتفاقية ايضا على انه ليس في أي من احكام هذه الاتفاقية ما يمنع دولة متعاقدة في زمن الحرب او في غيره من الظروف الاستثنائية من ان تتخذ مؤقتاً من التدابير بحق شخص معين ما تعتبره اساسياً لا منها القومي، ريثما يثبت لتلك الدولة ، ان هذا الشخص لاجئ بالفعل وان الابقاء على تلك التدابير ضروري في حالته لصالح امنها القومي[4].

كما نظمت الاتفاقية كيفية قيام دولة الملجأ بطرد اللاجئ الموجود في اقليمها بصورة نظامية ، فالتزمت اطراف الاتفاقية بعدم طرد اللاجئ الا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني او النظام العام ، وان لا ينفذ ذلك الا تطبيقاً

---

(1) UnDoc. E/Ac.32/5(E/1618).

(2) المادة 26 من اتفاقية 1951 .

(3) المادة 6 من نفس الاتفاقية.

(4) المادة 9 من نفس الاتفاقية.

لقرار متخذ وفقاً للأصول الاجرائية التي ينص عليها القانون ، ويجب ان يسمح للاجئ ما لم تتطلب خلاف ذلك اسباب قاهرة تتصل بالأمن القومي بان يقدم بيانات لإثبات براءته[1].

وبالتالي تتضح الاهمية القصوى لاعتبارات الامن الوطني والنظام بحيث اعتبر الاستثناء الوحيد الذي نستطيع فيه دولة الملجأ طرد اللاجئ الموجود في اقليمها بصورة نظامية .

كما ان هذه الاتفاقية وان حظرت على دولة الملجأ طرد اللاجئ أو رده الى حدود الاقليم التي تكون حياته او حريته مهددتين ، إلا إن الاتفاقية اباحت لدولة الملجأ طرد اللاجئ أو رده وذلك عندما تتوافر دواع معقولة لاعتباره خطراً على امن الدولة التي يوجد فيها (او لاعتباره يمثل ، نظراً لسبق صدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرماً استثنائي الخطورة ، خطراً على المجتمع[2].

ونظمت الاتفاقية الافريقية لسنة 1969 التزامات اللاجئ ، فالتزمت هذا الاخير باحترام القوانين والأحكام المعمول بها في البلد الذي يقيم فيه واحترام الاجراءات التي تهدف للمحافظة على النظام العام[3].

وألزمت الاتفاقية العربية لتنظيم اوضاع اللاجئين لسنة 1994 اللاجئ باحترام قوانين وأنظمة الدولة المضيفة والامتثال لأحكامها[4].

كما يجوز لدولة الملجأ الا تلتزم بما نص عليه اعلان اللجوء الاقليمي لسنة 1967 فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين عبر الحدود اذا توافرت اسباب قاهرة تتصل بالأمن القومي او بحماية السكان ،كما في حالة تدفق الاشخاص بإعداد ضخمة[5].

وألزمت مبادئ بانكوك لعام 1966 اللاجئين بعدم المشاركة في انشطة هدامة مما يعرض الامن الوطني لبلد اللجوء للخطر[6].

كما اشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى ان اساءة استعمال الافراد لإجراءات اللجوء في بعض المناطق يؤدي الى تعرض نظام اللجوء للخطر ، وتؤثر تأثيرا ضاراً في توفير الحماية الفورية والفعالة اللاجئين[7].

ولا شك ان من أهم صور هذه الاساءة لنظام اللجوء تعريض امن بلد الملجأ للخطر وعدم احترام القوانين والأنظمة المرعية فيه ، والذي ينتج عنه بطبيعة الحال رد فعل قد يكون شديد من جانب دول الملجأ في طرد او ابعاد هؤلاء اللاجئين بدافع المحافظة على امن الدولة وسلامتها .

([1]) المادة 32 من نفس الاتفاقية.

([2]) المادة 33 من اتفاقية 1951 .

([3]) المادة 1/3 من الاتفاقية الافريقية لسنة 1969 .

([4]) المادة 11 من الاتفاقية العربية لسنة 1994 .

([5]) المادة 2/3 من اعلان الامم المتحدة للجوء الاقليمي لسنة 1967 .

([6]) البند (7) من مبادئ بانكوك المتعلقة بمعاملة اللاجئين التي اعتمدتها اللجنة القانونية الاسيوية الافريقية لسنة 1966.

([7]) قرارات الجمعية العامة 116/48 في 1993/12/20 ، والقرار 169/49 في 1994/12/23 ، والقرار 152/50 في 1995/12/21.

ويذهب الفقه الدولي الى ان ابعاد الاجنبي ليس عقوبة توقعها الدولة على الاجنبي ، بل هؤلاء اجراء اداري تتخذه الدولة صوناً لبقائها . وهو وان كان حقاً متروكاً لتقدير الدولة ، فان ممارسته ينبغي الا تنطوي على التعسف او التجاوز[1].

خاتمة:

وإذ نصل إلى نهاية المطاف من دراستنا لهذا الموضوع ، لابد لنا فيما يلي من تسطير أبرز المضامين التي توصلنا لها والنتائج التي تمخضت عنها :-

فاللاجئون هم وليدو الصراعات التاريخية والسياسية والاقتصادية والدينية والايدلوجية التي يترتب عليها هروب الناس واضطراهم هجر مساكنهم وأوطانهم . وسعى الأفراد والأسر والجماعات للأمان والطمأنينة في البلاد الأجنبية سواء أكان ذلك بشكل مؤقت أو دائم هو الخشية من الاضطهاد والتعذيب والسجن أو الموت ، ويخيم على اللاجئين شعور واحد وهو الضياع المشوب بالصدمة والألم ، فلقد خسر اللاجئ ممتلكاته وبيته وعمله ودوره في الحياة ومكانته الاجتماعية ولفته وأهله وأصدقائه ومشكلة اللاجئين عالمية النطاق ، إذ لا تكاد تخلو منها أية منطقة أو قارة .

ويتمتع اللاجئ في دولة الملجأ بوضع قانوني اجتهدت العديد من الاتفاقيات في توضيح أبعاده وتنظيم حدوده القانونية ، وفي مقدمة هذه الاتفاقيات ، اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمركز اللاجئين لعام 1951 .

وتكمن أهمية هذه الاتفاقية فيما يلي :-

-إنها وضعت تعريفاً عاماً لمفهوم اللاجئ .

-حددت الأبعاد الأساسية لمعاملة اللاجئ وخاصة فيما يتعلق بالحقوق التي يتمتع بها وواجبات اللاجئ تجاه بلد اللجوء .

-أشارت الاتفاقية إلى حق اللاجئ في العمل في بلد اللجوء .

-ونصت كذلك على مسألة إصدار وثائق سفر خاصة للاجئين من قبل دولة اللجوء ، وذلك لتسهيل تحركاتهم أو عودتهم في حالة تنظيم برامج العودة الطوعية .

-كما أكدت على الدول الاعضاء بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتسهيل مهامها في إيجاد الحلول لمشاكل اللاجئين في العالم .

ولقد كان من أهم المعوقات الأساسية في اتفاقية عام 1951 ، هو تحديد أو قصر تعاملها مع اللاجئين الذين نزحوا بسبب أحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني 1951 . إذ أن المفوضية عندما أنشأت كان العالم

---

(1) د. صلاح الدين عامر ، مصدر سابق ، ص418 .

في حينها منشغلاً بتصفية مخلفات الحرب العالمية الثانية . وقد تم معالجة هذا الموضوع عند تبني بروتوكول جنيف لعام 1967 .

كما حددت الاتفاقية الخاصة بعديمي الجنسية لعام 1954 ، أفضل الطرق لمعالجة حالات انعدام الجنسية في العالم وذلك على اعتبار أن انعدام الجنسية يعتبر من العوامل المهمة لزيادة إعداد اللاجئين، وبحثت اتفاقية الحد من عديمي الجنسية لعام 1961 في وسائل الحد من ظاهرة عديمي الجنسية ، وخاصة عند الولادة عن طريق منح الجنسية الأطفال عديمي الجنسية في البلد الذي يولدون فيه .

ولا بد أن نشير إلى أهم المسائل التي يتطلع إليها اللاجئون :-

1-المحافظة على حاجتهم وسلامتهم وتوفير الحماية والأمان لهم ولأسرهم .
2-التحرر من الاضطهاد والامتهان ومن معاملته كمواطن من الدرجة الثانية .
3-تأكيد هويته الشخصية والثقافية .
4-العمل على إعادة توطينه بشكل دائم ، أو تأمين إعادته إلى موطنه بصورة أمينة .
5-إعطائه الفرصة لإعادة بناء حياته عملياً ونفسياً .
6-معاملته على إنه شخص يتمتع بقدرات واحتياجات وليس كلاجئ ضائع مبتذل ضمن إطار برنامج استقبال اللاجئين وإعادة توطينهم .

ومن أجل الحد من مشكلة اللاجئين ، لا بد من معالجة الأسباب التي تؤدي إلى حالات النزوح واللجوء ، حيث أن الكثير من لاجئ اليوم هم ضحايا الصراع على السلطة داخل دول العالم الثالث، كما أن النزاعات العرقية في بلاد اللاجئين الأصلية هي أحد العوامل التي تعمل على إطالة فترة بقاء اللاجئين خارج هذه البلاد ، لذلك يجدر بالحكومات والمؤسسات الإنسانية أن تبادر لتحليل هذا الجانب وتشجيع هذه الدول على حل النزاعات العرقية داخل أراضيها ، وتقديم المساعدات لتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي لهذه الدول، مع عدم إغفال العمل الدبلوماسي الدولي لإيجاد حل منسق لهذه الأزمات .

المقترحات

1) -العمل على تشجيع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين ، وعلى الأخص اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة باللاجئين والبروتوكول الملحق بالاتفاقية لعام 1967 ، وحث الدول على استصدار تشريعات وطنية لتطبيق الاتفاقية .

2) -التشجيع على منح اللجوء للاجئين ، أي ضمان توفير الأمان لهم وحمايتهم من العودة القسرية إلى بلد يكون لديهم مبرر للخوف من أن يتعرضوا فيه للاضطهاد .

3) -ضمان معاملة اللاجئين وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها .

4) -المساعدة في إعادة إدماج اللاجئين العائدين إلى وطنهم وذلك من خلال تشجيع التنسيق بين الدول المعنية في هذا المجال .

5) -تشجيع التعاون بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من أجل توفير الحماية الدولية اللاجئين والنازحين .

6) -قيام الدول بتقديم المساعدات والمساهمات الطوعيه للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمساعدتها في تمويل نشاطاتها وبرامجها والقيام بعملياتها الإنسانية .

7) -التأكيد على الطابع السلمي والإنساني لقضايا اللاجئين .

8) -التأكيد على أن مشكلة اللجوء ذات طابع عالمي تمس جميع الثقافات والأديان والمجتمعات دون استثناء.

9) -حث الدول العربية على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين ، وخاصة اتفاقية 1951 والاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين لعام 1994.

10) – ضرورة التزام اللاجئين بقوانيين و انظمة الدولة المضيفة ن و خاصة ما يتعلق بحماية الامن القومي لتلك الدولة.

المصادر و المراجع :

أ.الكتب:

1) ــ القانون الدولي الخاص ، المواطن ومركز الاجانب ، د ابراهيم احمد ابراهيم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001 .

2) ــ المركز القانوني للأجانب في القانون المقارن والقانون المصري ،د. عبد المنعم زمزم ، دار النهضة العربية ، 2004.

3) ــ الوسيط في الجنسية ومركز الاجانب ، د. فؤاد عبد المنعم رياض ، ط / 5 ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

4) ــ حق اللجوء السياسي ،د. برهان أمر الله ، ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

5) ــ مذكرة بشأن الحماية الدولية للاجئين قدمها المفوض السامي لشؤون اللاجئين حقوق الإنسان ، المجلد الثاني ، دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية ، إعداد ، د. محمد شريف بسيوني وآخرون ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط/2 ، 1998 .

6) - مقدمة لدراسة القانون الدولي العام ،د. صلاح الدين عامر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 .

ب المجلات :

1) _ حالة اللاجئون في العالم ، برنامج عمل إنساني ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئون ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1998 .

2) _ حالة اللاجئون في العالم ، خمسون عاماً من العمل الإنساني ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئون ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2000 .

3) _ مجلة اللاجئون ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المجلد /2 ، رقم 132 ، 2001 ، الاستبعاد ، متى يمكن استبعاد الشخص من الحماية .

4) _ مجلة اللاجئون ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، المجلد 4 ، رقم 133 ، 2003 .

ج. الاتفاقيات الدولية :

1-اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1951 والخاصة باللاجئين .

2-اتفاقية الوحدة الأفريقية لسنة 1969 والخاصة باللاجئين .

3-البروتوكول الملحق باتفاقية 1951 لسنة 1967 .

4-النظام الأساسي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين لسنة 1950 .

5-الاتفاقية الخاصة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية لسنة 1954 .

6-اتفاقية الحد من حالات انعدام الجنسية لعام 1961 .

7-اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 والبروتوكول الأول الملحق بها .

8-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 .

9-الاتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الوطن العربي لسنة 1994 .

10-النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لسنة 1945 .

11-اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 .

12-المبادئ التوجيهية الخاصة بالنازحين داخلياً لسنة 1998 .

13-إعلان القاهرة حول حماية اللاجئين والنازحين لعام 1992 .

14-مبادئ بانكوك المتعلقة بمعاملة اللاجئين لعام 1966 .

د. قرارات المنظمات الدولية .

1) -قرارات و اعلانات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين .

2) _ اعلان الجمعية العامة الذي تم اعتماده بقرارها رقم 2312 (د-22) في 14كانون الاول 1967.

3) - اعلان الامم المتحدة للملجأ الاقليمي لسنة 1967 .

4) - تم اعتماده بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 217 الف (د-3) في 10 كانون الاول 1984.

5) - المادة 2/3 من اعلان الامم المتحدة للجوء الاقليمي لسنة 1967 .

6) _ اعلان مبادئ بانكوك المتعلقة بمعاملة اللاجئين التي اعتمدتها اللجنة القانونية الاسيوية الافريقية لسنة 1966.

7) ــ قــرارات الجمعيــة العامــة 116/48 في 1993/12/20 ، والقــرار 169/49 في 1994/12/23 ، والقــرار 152/50 في 1995/12/21.

هـ.مواقع الانترنيت .

(1) www.amnestyusa.org/rigthsforall/asylum/ins/ins–09.htm1.

(1) www,amnestyusa.org/news/2002/uk07172002.htm1.

(1)www,amnestyusa.org/news/2002/australia08252002.html.

(1) www.Aljazeera .net / news/asia/8June 2002 , 11:49 GMT.

(1)www. aljazeera.net/news/america/ 15June 2001,18:12 GMT.

(1)www.aljazeera.net/news /europe/21may2002,12:23Gmt.

(1)www.aljazeera.net/news /europe/25June2002,23:21GMT.

(1)www.aljazeera.net/news /europe/7october2002,10:04GMT.

دور السلطات الجزائرية والفاعليين المحليين في ترقية واقع اللاجئين السوريين (من أجل مقاربة إنسانية)

الدكتور: غريب حكيم- المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر

مقدمة:

إذا كان من المتأكد أن للنزاعات والحروب آثار مدمرة وتداعيات خطيرة وبالغة السوء، فإنه مما لا يدعو الى الشك فيه أنا ما يترتب عليها من خسائر إنسانية هو أخطرها على الاطلاق لأنه لسوء الحظ ينتج موجات من اللاجئين،

والمهجرين من ديارهم وأوطانهم والذين يصبحون فجأة من السكان الأصليين في وطنهم إلى لاجئين في كثير من دول العالم.

ولهذا تعتبر قضية اللاجئين السوريين في العالم من أكثر المشاكل المطروحة على المجتمع الدولي تعقيدا حيث أن هناك أكثر من سبعة ملايين سوري لاجئ في العالم يحتاجون الى الأمن والاستقرار والغذاء زيادة عن حاجتهم الى الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات الإنسانية الأخرى.

أننا نهدف من خلال هذه المداخلة إلى إبراز دور السلطات الجزائرية والفاعلين المحليين في ترقية أوضاع اللاجئين السوريين على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي وعلاقتهما بثنائية الاندماج والشعور بالغربة والحنين إلى الوطن الأم، و في الوقت الذي تميزت علاقة اللاجئين السوريين في محيطهم الجديد بالاندماج في تركيبة المجتمع الجزائري فهم لا يزالون بعد خمس سنوات من اللجوء يعانون ازدواجية الغربة رغم وجود روابط الإسلام والعروبة، ضف إلى ذلك مدى إحساس الشعب الجزائري بحساسية الأزمة السورية وتداعيتها الوخيمة التي ربما تدوم لسنوات طويلة من الزمن.

لقد وجد الالف من اللاجئين السوريين من الكرم و السخاء لدى المجتمع الجزائري حيث فتحت لهم ابواب بيوت الجزائريين على مصرعيها مما جعلهم يجدون ضالتهم عند العائلات الجزائرية من حسن الاستقبال و حفاوة الترحيب ضف الى ما تعمل عليه السلطات الجزائرية بنظرة اكثر انسانية من مسالة اللاجئين السوريين المتواجدين على ترابها من خلال المجهودات الجبارة التي ظهرت ملامحها على ارض الواقع من خلال وضع مخططات عملية للتكفل بهم على غرار توفير الرعاية الصحية وفتح مراكز الايواء الى جانب التكفل النفسي بضحايا العنف خاصة الاطفال و النساء حيث وفرة الحكومة الجزائرية طواقم متكونة من اخصائيين نفسانيين واجتماعيين من اجل المساعدة في العلاج النفسي للأطفال و النساء ضحايا الاغتصاب و العنف في الحرب السورية

تعالج هذه المداخلة التدابير والآليات التي اتخذت الحكومة الجزائرية الى توفير المناخ المناسب من خلال جملة من التدابير والاسهامات العاجلة الرامية إلى التكفل بآلاف السوريين الذين أتوا إلى الجزائر منذ اكثر من خمسة سنوات هروبا من الحروب و الأزمات والكوارث والأوضاع المأساوية. حيث أشارت في هذا السياق منظمة اليونيسيف بأن عدد الأطفال الذين يعيشون أوضاعا خطيرة داخل وخارج سوريا اليوم قدم بلاغ 5.5 مليون طفل سوري

- إظهار دور الجزائر في ابراز الحقوق الأساسية للاجئين السورين

- ابراز مهام المتدخلين المحليين في ترقيه واقع اللاجئين السوريين في الجزائر من خلال عمليه الاندماج والمساعدات توفير فرص العيش الكريم
- تأثير اللاجئين السوريين على الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من خلال نقل تجربة الحياة السوريين وصقلها داخل حياة الجزائريين في كل المجالات.
- واخير الخروج من المقترحات حول مستقبل اللاجئ السوري في الجزائر الاسد الإشكالية التي تسعدهم داخلي الى طرحها

اشكالية المداخلة

إن الاشكالية التي تسعى المداخلة إلى طرحها تتعلق بمسألة هامة هي ان عددا من اللاجئين السوريين في العالم وفي بعض الدول العربية كالجزائر في ارتفاع مستمر وعلى هذا الاساس يمكن حصر الاشكالية في السؤال التالي كيف استطاعت السلطات الجزائرية تسيير ملف اللاجئين السوريين في الجزائر؟ وكيف تعاملت الحكومة الجزائرية ومنظمات المجتمع المدني مع اوضاع اللاجئين السوريين؟ وما هي التدابير التي اتخذتها للضمان الرعاية والملاذ الأمن والاستقرار والاندماج فضلاً عن حاجتهم إلى الخدمات التعليمية والاقتصادية للانصهار في بوتقة المجتمع الجزائري وكيف أثر هؤلاء اللاجئين بثقافتهم على حياة الجزائريين ؟

ان هذه المداخلة تتطرق الى وضعية اللاجئين السوريين في الجزائر نتيجة الحروب والنزاعات التي يعيشها وطنهم الام في ظل استمرار الحرب والقتال وتدخل الفاعليين الاقليميين والدوليين في تعقيد الازمة السورية وتحويلها من ازمة يمكن حلها بطرق دبلوماسية وسياسية الى محرقة سورية قد تأتي على الاخضر واليابس وربما قد تلغي ما صلح عليه منطقة الشرق الاوسط من الخريطة العالمية.

المحور الاول: وضعيه اللاجئين السوريين في الجزائر

إن تطور العنف والنزاعات الدموية والحروب المدمرة في سوريا، وتفشي ظاهرة الفقر والأمراض لتردي الأوضاع الانسانية والاقتصادية جراء الحرب، إذ تقدر الاحصائيات خسارة سوريا ب 10 مليارات دولار امريكي زيادة على العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام القائم و التي انعكست وبشكل مباشر على الشعب السوري فيما أجبر منذ الايام الاولى الى النزوح القسري والهروب.

إن استمرار العمليات العسكرية من قبل نظام القوة المسلحة المختلفة وتنظيم داعش من جهة أخرى أجبر المواطنين السوريين وعائلاتهم على البحث عن اماكن ودول امنة لأنه غالبا ما يكون قرار الفرار من القتل والعنف الملاذ الاخير الذي يتخذه اللاجئ السوري وعائلته رغبه منه في تحسين الوضعية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية فغالبية الدول التي فر إليها اللاجئين السوريين قدمت بعض الخدمات التي مازالت ناقصة ومحبطة في بعض الأحيان ويتم التعامل معها على المستوى القانونيّ بطرق متعددة.[1]

إن وجود اللاجئين السوريين في هذه البلدان يتعب البنية التحتية الوطنية والاوضاع الاقتصادية والخدمات الأساسية فهناك تقارير تؤكد بوجود صعوبات متزايدة و معقدة في كل من الاردن ولبنان في تقديم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية للاجئين، ولكن الامر يختلف

[1] La loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutations des règles juridiques, KERDOUN AZZOUZ (2012) Notes d'analyses et de synthèses.

عند قدوم السوريين الى الجزائر منذ بداية الازمة السورية بدأ بالترحيب الحار الذي شملهم ،حيث تكفلت الحكومة الجزائرية محليا باللاجئين السوريين من خلال الاستعانة بخدمات[1] الجمعيات الوطنية كالهلال الاحمر الجزائري و الهيئات الاخرى إضافة الى افراد المجتمع المدني الذي ساعد الولاة المكلفين بهذه المهمة فقد اتخذت الحكومة جملة من القرارات والتوصيات التي تدخل في اطار ايجاد حلول انسانية ملائمة لوضعية السوريين المتواجدين بالجزائر بداية من توفير الإقامة اللائقة تعكس المستوى المعيشي والاجتماعي المناسب للفرد[2]. ومن المعلوم ان الجزائر تحولت منذ اندلاع الازمة السورية الى واحدة من ابرز البلدان التي يفضلها اللاجئون السوريون هروبا من نار الاقتتال التي تعرفها البلاد، وخاصة بعد تبخر احلامهم للوصول الى القارة الاوروبية فرحلة محفوفة بالموت هو حتى باتو ضحايا تجار البشر. [3]

وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين في احصائيات وزارة الداخلية الجزائرية لسنه 2015[4] ان أكثر من خمسة وخمسون الف لاجئ سوري والرقم مرشح للارتفاع في الاشهر القادمة، فمثلما فتحت سوريا ذات يوم ابوابها وأحضانها للجزائريين في عهد مؤسس الدولة الحديثة الامير عبد القادر واستضافته بعدما تم نفيه من قبل الاستعمار الفرنسي فإن رد الجميل السوري من طرف الشعب الجزائري قد حان وأصبح المواطن الجزائري معتاداً يوميا على رؤيته والاحتكاك بالأخوة السوريين بعدما تركوا كل شيء من ورائهم و هربوا من الموت المحتم الى بلدهم الثاني بحكم العلاقة التاريخية التي تجمع البلدين كفيلة بان تكون لهم صمام أمان وتوفر لهم شروط الإقامة المريحة في هذا الظرف الصعب الاستثنائي باعتبارهم اخوة مسلمين وتجمعهم رابطه الدم و الدين والتاريخ والحضارة.

وكما ذكرنا سلفا فقد بلغ عدد السوريين الذين دخلوا الجزائر بأكثر من 55 الف لاجئ موزعين على مختلف ولايات البلد حسب ما كشفت عن وزاره التضامن والأسرة الجزائرية، وهذا تأكيدا للقرارات السيادية التي اصدرها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في تعليماته الى الحكومة لعدم التعرض للاجئين السوريين او طردهم بل اعطى من الاوامر العملية بوجوب التكفل التام بكل اللاجئين وتسهيل عملية ادماجهم وفتح ابواب المدارس والايواء والرعاية الصحية و النفسية وهذا مما جعل هؤلاء يمارسون حياتهم بصورة عادية وسهل عملية اندماجهم على غير اللاجئين الافارقة في المجتمع الجزائري بحكم اللغة والدين والتقاليد المشتركة.

فكانت الجزائر الدولة الوحيدة في شمال القارة الأفريقية السباقة لاحتواء تدفق موجات اللاجئين السوريين على اعتبار أن أراضيها مفتوحة لهم والدخول إليها لا يطلب اجراءات معقدة ولا يتم التضييق عليهم من طرف الأجهزة الأمنية الجزائرية، على غرار الدول الاوروبية.

إن الجزائر اليوم على غرار بلدان حوض المتوسط نموذج جديدا في ميدان الهجرة، فالأزمات الحديثة التي يطلق عليها بالربيع العربي بمعية الازمة السياسية والاقتصادية

[1] **جريدة النهار اليومية الجزائرية**، الجالية السورية في الجزائر الصادر بتاريخ 12 جانفي 2014.

[2] Migration and Development: How Much do we Know about it in Algeria, LABDELAOUI HOUCINE, 2013, the Red Sea Press.

[3]: **اشكالية اللجوء على الصعيدين العربي و الدولي**، الدكتور عبد الحميد والي، مطبعة النشر المغربية الدار البيضاء ،ص89.

[4] **وزارة الداخلية الجزائرية**: الموقع الالكتروني الرسميّ: http//WW.MIA

والاجتماعية والأمنية في بلدان الشرق الاوسط وعلى وجه الخصوص سوريا، جعلت الجزائر تعرف هذه الموجات من تدفق اللاجئين السوريين عن طريق حركة الهجرة نحو الجزائر هذا البلد الواقع في شمال افريقيا قد عرف أكثر من ثورة كان لها الأثر على حركة السكان، فالجزائر التي لم تشملها امواج الربيع العربي اذ تتمتع اليوم بالوسائل الملائمة ذات الصلة بالموارد الطاقوية و باتت البلد اكثر جاذبية للاجئين السوريين لما تتوفر من تسهيلات ومرونة في المجال القانوني خاصة اذا تعلق بالأخوة السوريين.

وهكذا نرى ان وضع اللاجئ السوري بوجه عام بدء يتحسن تدريجيا من خلال التدابير التي اتخذتها الجهات الرسمية من تكافل اجتماعي وتضامن شعبي واسع في احتضان هؤلاء السوريين فاصبح هؤلاء يتمتعون بالمساواة مع المواطنين لان الحريات العامة تبقى لصيقة بالإنسان وترتبط به انطلاقا من ان جميع الناس يولدون احرارا متساويين في الكرامة والحقوق وعلى ان لكل الناس حق التمتع بكافة الحقوق و الحريات دون تمييز[1]

ومن الآثار التي تتركها هذه تدفقات اللاجئين السوريين على الجزائر عديدة هناك علامتان آنيتان يتم الشعور بهما بقوة، فبادئ ذي بدء، تعد هذه الحركات مشمولة جزئيا بالأدوات الدولية التي تكون في اغلب الاحيان غير ناجحة بالنسبة للنشاطات الاستعجالية بما في ذلك حماية الحقوق الأساسية للإنسان،- وثانيا من واجب السلطات الجزائرية ضمان الحياة الكريمة والاقامة المناسبة لهؤلاء اللاجئين عبر اتخاذ اجراءات مرنة تستجيب للاحتياجات الأساسية لهؤلاء اللاجئين من خلال ترقية واقعهم المعاش بداية من الوضع القانوني للاجئ السوري مرورا بمدى انسجام التشريعات الجزائرية المتعلقة باللاجئين السوريين مع القانون الدولي للاجئين الذي يمكن ان يتمتع بها على الرغم من صعوبة الاندماج بالسهولة المنتظرة كحق اللجوء والإقامة الدائمة.[2]

ان الجزائر طالما انتهجت سياسة انسانية حيال اقامة اللاجئين السوريين ، وباعتقادي ان هناك الكثير من المسائل الاساسية التي يجب اخذها بعين الاعتبار ان الجزائر لم تقم في يوما ما ومنذ الازمة السورية خاصة بتجميع اللاجئين السوريين عند دخولهم الى الجزائر في معسكرات خاصة باللاجئين و عزلهم عن المجتمع كما يجري عادة في العديد من الدول الاخرى بل سهلت عليهم عملية الاندماج في النسيج الاجتماعي و الاقتصادي ولم تضع أي قيود قانونية او اجرائية على تنقلاتهم وانتشارهم و توزعهم عبر كافة ولايات الوطن وجعلت لهم الحرية في الاقامة في كامل التراب الجزائري.

واذا ما ارادت الجزائر مواجهة التحديات الوطنية والاستمرار في توفير ملاذ آمن للسوريين، إعطاء الأولوية لعملية ادماجهم في الميادين التنموية حيث يمثلون فرصة في دفع عجلة التنمية الوطنية الذي سيعود بالنفع على المجتمع الجزائري واللاجئين السوريين على حد سواء ويعزز من تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري، و هذا فعلا ما دفع بالكثير من اللاجئين السوريين الى تأسيس الشركات وتثبيت جذورهم، واستطاعوا ان يهلموا الجزائريين على حب العمل والمثابرة، ولكن الكثير الذين قدموا من بلدهم في السنوات الأخيرة حملوا معهم شاهداتهم وحرفهم وقفوا امام المساجد وعلى الأرصفة للتسول ولم يجدوا في سخاء

[1]: **المركز القانوني للأجانب في سوريا** ،الدكتور فؤاد شباط ،منشورات جامعة دمشق سوريا ، ص07.

[2] Tensions Between the refugee concept and the IDP debate, MICHEL BARUTCISKI, Forced Migration Review 3 (19989), P.13.

الجزائريين[1] مبررا للاستثمار في مد اليد بل سارعوا الى انجاز المشاريع الخاصة وتحصيل قوت يومهم بعرق جبينهم.

وهكذا استطاع المواطن الجزائري ان يستفيد من الصناعات التقليدية السورية ويشيد بالخدمات التجارية التي يقدمها السوري فبائع الأجبان والالبان القادم من مدينة حلب السورية أصبح معروفا في وقت وجيز في المجتمع الجزائري، اصبح ينافس أصحاب هذه المهنة من الجزائريين، فالنماذج السورية التي كتب لها النجاح في الجزائر قد نالت الاحترام وباتت قدوة للجزائريين في حب العمل والمثابرة.

ورغم بعض الصعوبات التي تعوق عمليه اندماج السوريين اجتماعيا، إلا أنهم يحضون بالتضامن من قبل الجزائريين الى جانب تساهل السلطات الرسمية في التعامل معهم، حيث وفرت لهم مراكز الإيواء التي تحفظ كرامتهم، مع ضمان التعليم المجاني لجميع الاطفال السوريين في كل الاطوار بداية من التعليم الاساسي الى الجامعة، وهو ما ساهمت فيه منظمات المجتمع المدني و الهلال الاحمر الجزائري التي قامت بتوزيع المستلزمات المدرسية على الاطفال اللاجئين السوريين القاطنين مع عائلتهم ،وبالرغم من كل ما سبق ذلك فان اللاجئين السوريين يتلقون معاملات جيدة و مساعدات متعددة من طرف الجمعيات الخيرية و منظمات المجتمع المدني في المناسبات الخاصة كشهر رمضان الكريم و الدخول المدرسي و الاعياد الدينية.

المحور الثاني: مساهمات السلطة الجزائرية في ترقية وضعية اللاجئين السوريين

لقد لعبت السلطة الجزائرية دورا متميزا في التكفل باللاجئين السوريين من خلال الجهات الرسمية و الممثلين المحليين للمنظمات الحكومية وغير الحكومية بالتكفل بمسألة اللاجئين السوريين بداية بأهم شريك اجتماعي الهلال الاحمر الجزائري الذي بذل مجهودات كبيرة في التكفل بتلبية احتياجات اللاجئين و توفير كل اسباب الراحة والاقامة للإخوة السوريين وهذا ان دل على شيء انما يدل عن مدى التزام الدول الجزائرية بكل مسؤولياتها تجاه هذه الشريحة الهشة بالاعتماد على القوانين التنظيمية التي تتصف بها قواعد القانون الجزائري في مجال الانساني المستنبط من الموروث الثقافي العتيد الذي يمنح للاجئين مكانة المرموقة ويعتبر إكرام اللاجئ في الثقافة الجزائرية واجب مقدس مثلما يدل على ذلك الأدوات القانونية الدولية بحمايه اللاجئ،[2] وهذا ما دفع بالجزائر على التوقيع على جملة من الاتفاقيات الدولية أهمها ما يلي:

*اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بوضع لاجئين وقد صدقت عليه الجزائر سنة 1963.

*بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جريمة المنظمة عبر الوطن صديقة علي بمرسوم الرئيسي رقم 3 -418 يوم 9 نوفمبر 1963.

*اتفاقية الأمم المتحدة لحماية العمال المهجرين وأفراد عائلتهم من سنة 1990 أنظمة الجزائر سنة 2005.

وفي هذا المضمار يتمتع اللاجئ بحماية قانونية وتنظيمية واسعة بما يكفل الحياة الكريمة للاجئين متواجدين في الجزائر، ولهذا تبنت الجزائر سنة 2015 الاهداف التنموية للألفية

[1] جريدة الخبر اليومية، وائل حمزة العدد الصادر بتاريخ 2016/04/12. الجزائر

[2] Les étrangers en Algérie, ZGHBIB HOCINE, (2014) Revue NAQD (Migrants Migrance, N26/27).

ملتزمة بذلك بالحد الأدنى من تجاوز الفقر والجوع وضمان تعليم ابتدائي للجميع ،وترقية المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء وضمان بيئة مستديمة وضع شراكة عالمية للتنمية.
ويدخل العديد من الفاعليين التابعيين للدولة في مجال تسير تدفقات للاجئين السوريين،لاسيما من أجل التكفل بالجوانب التنظيمية والإدارية وإقامة هؤلاء اللاجئين، يمكن حصر اهم هذه الجهات فيما يلي:

أولا: وزارة شؤون الخارجية

تعد وزارة شؤون الخارجية فاعل مهم في مجال معالجة ملفات لاجئين سوريين المتعلقة بمسائل المرتبطة بالوضعية القانونية للاجئين ومتابعة تسير تأشيرات الدخول على التراب الوطني ودراسة الملفات المتعقلة بالاعتراف بصفة الذي وضع من الحماية القانونية والإدارية للاجئين وضمن تطبيق اتفاقية جنيف في سنة 1951.

ثانيا: وزارة العدل الجزائرية

تساهم وزارة العدل الجزائرية في تسير تدفقات اللاجئين بتكفلها بهم من الناحية المعلقة بالملامح القانونية لإدراجهم في المجتمع الجزائري.

ثالثا: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تسهم هذه الوزارة في ادماج اللاجئين السوريين الحاملين للكفاءة في التكوين والتعليم الجامعي برسم الطلبة السوريين ودمجهم في نشاطات مرتبطة بالتكوين والمتابعة وتسير المسار الجامعي لهؤلاء اللاجئين.

رابعا : وزارة التجارة والمركز الجزائر السجل التجاري

تساهم في تسير الهجرة في الجزائر من خلال مراقبة احترام النصوص التي تحكم التجارة لاسيما التي تخص منح لاجئين السوريين على وجه الخصوص الوثائق لممارسة نشاط تجاري.

خامسا: وزارة التربية الوطنية

لقد لعبت وزارة التربية الجزائرية دورا كبيرا في اعادة ادماج الاطفال السوريين اللاجئين في المدارس الحكومية والسهر على تسجيلهم لدى المؤسسة الجزائرية بكل سهولة فيكفي أن يقدم اللاجئ السوري تصريح شرفي يسجل ابنه في المدرسة الجزائرية ويستفيدون من التعليم الحكومي مجانا.

سادسا: وزارة التضامن الوطني والعائلة والشؤون المرأة

إن مهام وزارة التضامن الجزائرية هو انجاز برنامجا عريضا وغنيا في مجال التكفل باللاجئين السوريين يندرج ضمن استراتيجية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى خلق فرص عمل لهؤلاء اللاجئين وتحسين حصولهم على خدمات اجتماعية قاعدية ، و في هذا الإطار عملت الوزارة على حماية الأطفال لاجئين وادماجهم في مركز الرعاية الصحية والنفسية بهدف التقليل من صدمات الحروب واثار الدمار والقتل التي عانوا منها في بلدهم و مساعدة المرأة السورية من برنامج تضامنية خاصة بهذه الفئة.
اضافة لما تم ذكره يمكن إضافة فاعلين محليين معنيين بمسالة اللاجئين السوريين مثل:

_ **اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الانسان**: مهمتها تقييم ومتابعة دائمة لمسالة التكفل بحماية حقوق الإنسان اللاجيء والتشاور مع الفاعلين الرسمين في الدولة والمنظمات غير الحكومية الجزائرية، قصد ترقية وتحسين وضعية اللاجئين وحماية حقوقهم الاساسية، و السهر على متابعة انشغالاتهم وضمان حقوقهم الانسانية.

أن الأحداث الدرامية التي عاشها الشعب الجزائري خلال السنوات التسعينيات أجبرت الجزائريين على اعادة التعلم والحفاظ على قضية الجوار مع الشعوب الشيء الذي يفسر تدخل المنظمات الجزائرية في مجال مساعدة اللاجئين السوريين و يندرج هذا في إطار النشاطات والمشاريع الدولية خاصة تلك التي بادرت بها المحافظة السامية للاجئين .

الكشافة الإسلامية الجزائرية: التي تعمل على مساعدة الدولة الجزائرية في جانب التكفل الاجتماعي و التضامن والوقوف على واقع اللاجئين السوريين وترقيته الى مستوى المعاملة الإنسانية الجيدة والحياة الكريمة المناسبة.

ولقد ساهم اللاجئين السوريون من خلال تجربة وجودهم في الجزائر و مشاركتهم اليومية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية فهناك طوق من اللاجئين السوريين المثقفين من كرس وجودهم في تحسين ظروفهم في الجزائر من خلال إنشاء شركات صغيرة ومؤسسات استطاعوا من خلالها توفير العديد من مناصب العمل للجزائريين والسوريين على حد سواء في مجال الحرف ،المطاعم السورية ،وورش البناء، والصناعة التقليدية ،وتجارة الأقمشة، و الأعمال الحرفية ،وهم بذلك يساهمون في ترقية المجتمع المدني الجزائري تدعيم مسار العملية التنموية في الجزائر.

الخاتمة

إن ما يجب استخلاصه في هذه المداخلة انه لا يوجد بلد في العالم قدم اللاجئين السوريين مثل الذي قدمته الجزائر لهم، من خلال هبة التضامن التي حضي بها اللاجئين السوريين المقيمين في الوقت الذي بلغ عدده اكثر من 55 الف لاجئ و هو عدد مرشح للارتفاع من خلال توفير مراكز استقبال على مستوى كل الولايات مدعمة ببرنامج غذائي من الأطعمة ،وايوه والألبسة ،والتكفل الصحي ،والنفسي دون إغفال الجانب المدرسي حيث قامت السلطة الجزائرية على تسجيل الأطفال السوريين في المؤسسات التربوية الجزائرية ،كما فتحت دور الحضانة لاستقبال الاطفال الصغار السن من العائلات السورية زيادة على ذلك فتحت الجزائر أبوابها للشباب السوري قصد ممارسة النشاط التجاري و الصناعي والمساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

ولقد نجحت الجزائر إلى حد كبير في التقليل من ظاهرة الاغتراب التي يعيشها اللاجئ السوري وحاولت بكل ما تملك وهو من ادوات من أجل ادماجه في النسيج الاجتماعي الجزائري .

وتبقى الجزائر ملتزمة بمبادئها الثابتة من أجل الوقوف الى جانب الشعب السوري في محنته وتقديم يد المساعدة للاجئين السوريين الموجودين على اراضيها وضمان الحد الاقصى من الأمن والاستقرار والعيش وحياة كريمة الى غاية عودتهم الى ديارهم حينما تتوفر اسباب الاستقرار و السلم و الامن في بلادهم الأم.

النتائج المستخلصة:

لقد حاولنا من خلال هذه المداخلة بالخروج بجملة من النتائج التي يمكن ان يستفيدوا منها الباحثين في مجال الهجرة و اللجوء في اعمالهم الاكاديمية أهمها:

1) _ غياب تشريعات وطنية و معاهدات إقليمية عربية خاصة باللاجئين العرب والشيء الذي زاد من حالة الفراغ القانوني والتشريعي الذي تشهده المنظومة التشريعية الجزائرية في مجال الحقوق الاساسية للاجئ بصفة عامة واللاجئ السوري بصفة

خاصة، وهو ما يتنافى خاصة مع قيم و مبادئ الدولة الجزائرية وهي حماية ودعم اللاجئين.

2) _ لا توجد اتفاقية عربية جماعية تحمي حقوق اللاجئين على غرار الاتفاقيات الدولية لتنظيم الاوضاع الخاصة باللاجئين السوريين في البلدان المضيفة.

3) _ ان مسالة بقاء اللاجئين السوريين في الجزائر مرهونة بالأحداث و التطورات السياسية الاقتصادية و الامنية التي قد تتغير فجأة و في أي لحظة.

4) _ ان عدم وجود قوانين وطنية تخص انظمة اللجوء لا ينبغي ان يعفي الدول العربية من التزاماتها الانسانية و الدولية اتجاه اللاجئين السوريين المتواجدين على اراضيها و الذين ينبغي ان يستفيدوا من الحد الاقصى من الحقوق التي جاءت في الميثاق العالمي لحقوق الانسان.

5) _ رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها السلطات الجزائرية في التكفل باللاجئين السوريين الا انها لا ترتقي الى المستوى المطلوب خاصة في جانب حق العمل و حق المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الباب الواسع لهؤلاء و لكن رغم ذلك يمكن ان نستنتج الوقفة الانسانية التي حظي بها الاخوة السوريين من طرف الجزائر شعبا و دولة.

مقترحات وآفاق:

انطلاقا من وجود تدفقات عديدة للاجئين السوريين من بلدان الشرق الاوسط لا يمكن حصر مداخلتنا بمنظور نظرية تقليدية و الوقف عند الدوائر الضيقة فلا بد ان تأخذ موجة المهاجرين بنظرة اكثر انسانية و دولية من خلال تكافل جميع اطراف المجتمع الدولي للتقليل من معاناة هؤلاء اللاجئين و التزام كل اطراف المجتمع الدولي و توفير كل الاليات و التدابير لتقليص من حجم معاناة الشعب السوري المهجر وايجاد حلا جذريا للازمة السورية بعيدا عن الاملاءات الغربية المصلحية وفتح المجال للقوى الوطنية و الجلوي على طاولة التفاوض السوري- السوري والتعجيل بإنهاء الخلافات والعودة مسار الحياة الديمقراطية الحقيقية مما يسمح للحكومة المنتخبة من توفير الامن والاستقرار وعودة الملايين المهجرين الى اراضيهم وعودة المياه الى مجاريها السابقة بعيدا عن التدخلات الاجنبية التي زادت من حجم هذه الكارثة الانسانية نتيجة للسياسات الغربية الخاطئة في التدخل في الشؤون الداخلية واثارة النعرات الطائفية و العرقية ومحاولة فرض خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط سايس بيكو ثاني.

ان وضع الجزائر الجغرافي على مقربة من البلدان التي تعيش ازمات وحروب يدعم حركات لاجئين براً وبحراً ويجعله من ذلك أمراً يمكن توقعه مستقبلاً وهذا ما يعرض البلد الى ضغط هذه التدفقات دون أن تستفيد من مساعدات المجموعة الدولية التي هي أساساً المسبب الرئيسي و المهندس في صنع الصراعات المزمنة واثارة الحروب المسلحة.

ان المصادقة على الأدوات القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة و اللجوء لاتفاقية الأمم المتحدة التي تحمي حقوق اللاجئين السوريين وأعضاء عائلاتهم وحماية حقوق طالبي اللجوء مهما كان وضعهم القانوني في البلدان التي تستقبلهم وتشجع الدول على ترقية دور منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجيات تسير تدفقات اللاجئين بصفة اكثر انسانية.

_ تشجيع الدول العربية على تحسين تشريعاتها الوطنية لفائدة اللاجئين السوريين

_ إنشاء قاعدة بيانات من أجل جمع المعلومات حول اللاجئين وعائلتهم تحتوي على المعلومات الخصوصية من: البصمات، السن، الجنسي، المعلومات العائلية، الحالة الصحية و الأشخاص المعاقين أو في وضعية هشة.
_ توفير السكن الملائم للاجئين مع حد أدنى من المعيشة اللائقة و المقبولة والملبس والعلاج ويكون ذلك من طرف الجهات الرسمية بالتعاون مع الجمعيات الخيرية المحلية مع ضمان الحقوق الاساسية للإنسان اللاجئ.
_ منح إقامة دائمة للاجئين الذين هم في وضعية غير قانونية.
_ تسهيل التواصل بين اللاجئين السوريين.
_ إدماج لاجئين في العملية التنموية (جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية...)
_ يجب على التشريع الوطني الجزائري أن يعكس الالتزامات الدولية المترتبة على الاتفاقية الدولية ذات العلاقة بالموضوع.
_ تمكين ضحايا الحرب السورية من الحصول بشكل مميز على معاملة اكثر انسانية تحفظ كرامتهم الإنسانية ،ويجب أن تكون كل الاجراءات و التدابير المتخذة في اطار مقاربة اكثر إنسانية خاصة بالنسبة للاجئين القصر، و خلق مناخ مناسب لعملية الاندماج و الابتعاد عن كل عمليات الاقصاء .
_ يجب تبني اتفاقية عربية خاصة باللاجئين تعكس قيم المنطقة و تراعي خصوصية الشعب اللاجئ.
_ يجب على الدول الاسلامية المستضيفة للاجئين التمسك بالتقاليد الاسلامية الكفيلة و الغنية بقيم التكافل و التضامن في مثل هذه الحالات الانسانية الصعبة.

قائمة المراجع:

الكتب العربية:

1) **اشكالية اللجوء على الصعيدين العربي و الدولي،** الدكتور عبد الحميد والي، مطبعة النشر المغربية الدار البيضاء .
2) **المركز القانوني للأجانب في سوريا** ،الدكتور فؤاد شباط ،منشورات جامعة دمشق سوريا.
3) **جريدة الخبر اليومية،** وائل حمزة العدد الصادر بتاريخ 2016/04/12. الجزائر
4) **جريدة النهار الجزائرية،** الجالية السورية في الجزائر الصادر بتاريخ 12 جانفي 2014.
5) **وزارة الداخلية الجزائرية:** الموقع الالكتروني الرسميّ: http//WW.MIA

الكتب الأجنبية:

1) **La loi 08-11 sur la condition des étrangers** : mutations des règles juridiques, KERDOUN AZZOUZ (2012) Notes d’analyses et de synthèses.
2) **Les étrangers en Algérie,** ZGHBIB HOCINE, (2014) Revue NAQD (Migrants Migrance, N26/27).
3) **Migration and Development :** How Much do we Know about it in Algeria, LABDELAOUI HOUCINE, 2013, the Red Sea Press.
4) **Tensions Between the refugee concept and the IDP debate**, MICHEL BARUTCISKI, Forced Migration Review 3 (19989), P.13.

دور اليونيسيف في تعزيز نظم حماية الطفل السوري

د. خواثرة سامية دكتوراه في العلوم القانونية – جامعة بومرداس –الجزائر

مقدمة

يعتبر حق اللجوء من حقوق الانسان المعترف بها دوليا، خاصة وان اللاجئين هم الاشخاص اللذين انتهكت حقوقهم انتهاكا شديدا، او تعرضت هذه الحقوق الى التهديد الخطير، ومسألة اللجوء وحقوق اللاجئين هي مسألة من صميم الشرعية الدولية التي تكفل ضمانات انسانية خاصة بعدما تزايدت هذه الظاهرة مع تزايد انتهاك حقوق الانسان واهم الضمانات المقدمة هي الحصول على ملاذ آمن في دولة اخرى.

والدافع وراء دراسة اللجوء لدى الاطفال هو الاعتراف المعنوي والقانوني بضعفهم البدني والانفعالي والنفسي وحاجتهم إلى رعاية خاصة، والاعتراف بالالتزام باحترام حقوقهم وكفالتها ، وعلينا الاعتراف بأن الاحداث المؤلمة التي تقع في الطفولة اليوم ستؤثر على الفرد عندما يكبر ومن ثمة على المجتمع برمته، ويعبر انشغالنا بالبحث في معانات الطفل اللاجئ السوري عن القيمة التي نعلقها على الطفولة حرصا عليها لأنها أمل الشعوب وعليها تبني الامم مستقبلها وغدها الافضل.

وتحديد وضع اللاجئ للأطفال يتخذ ثلاث طرق يمكن أن يحصل الأطفال بموجبها على وضع اللاجئ ويجب بموجب كل الطرق تقديم الحماية والمساعدة إلى الطفل دون تمييز، فإذا كان الطفل ضمن مجموعة وكانت حركة اللاجئين كبيرة جدّاً لا تمكّن من تحديد وضع كل فرد، يمكن أن تمنح الدولة وضع اللاجئ لكلّ أعضاء المجموعة ويحصل كل طفل في المجموعة على وضع اللاجئ بصورة تلقائيّة، وإذا قدم طلب اللجوء من بالغ فعندما يمنح رأس أسرة وضع اللاجئ، من الشائع أن تمنح الدول وضع اللاجئ لكل الذين يعولهم حفاظاً على وحدة الأسرة، ويشمل ذلك الطفل المولود لوالدين لاجئين في بلد اللجوء. وقد يكون طلب الطفل فرديّ يجب أن يحصل الأطفال على إجراءات اللجوء، بصرف النظر عن سنّهم، غير أنّ الطلبات الفرديّة غالباً ما تلبّى في حالات الأطفال غير المصحوبين بوالديهم.

ويتمتع الاطفال بمعظم الحقوق الممنوحة للكبار واعتراض تنمية الأطفال ينطوي على إمكانية التأثير عليهم تأثيرا اخطر بكثير مما في حالة الكبار، فالشخص البالغ الذي يعيش في حالة نزاع مسلح والذي يتشرد عن منزله والذي لا يستطيع ان يحصل على عمل ثابت والذي يعاني من سوء التغذية وسوء المعاملة على مدى خمس سنوات قد يواصل حياته بطريقة طبيعية بعد انتهاء التشرد وأسبابه وأما الطفل الذي يعيش في نفس الحالة فقد يعاني بصورة دائمة من توقف النمو والتطور الذهني من جراء سوء التغذية وسوء المعاملةوالطفل الذي لا تتاح له امكانية الالتحاق بالمدرسة خلال فترة التشرد قد لا يستطيع ابدا ان يستعيد ما فاته من فرصة التعليم، وقد يحرم بذلك من كثير من الفرص في المستقبل، ومن الواضح ان نفس التهديدات التي تتعرض لها نفس حقوق الانسان الخاصة بالكبار يمكن ان تؤثر على الاطفال بطريقة مختلفة وصعبة، لذلك فالأطفال يتطلبون انواعا مختلفة من حماية وتعزيز حقوق الانسان.

لقد اعترف المجتمع الدولي بالحاجة الى معايير تتجاوز تلك المعايير المحددة في الشرعية الدولية لحقوق الانسان للتصدي لأنواع محددة من الظلم والوضع الخاص بمجموعات كاملة من الأشخاص واقر المجتمع الدولي الحاجة الى أدوات برنامجية للتصدي لما للمجتمعات الضعيفة من احتياجات خاصة.

وفي حالة الاطفال تمثل اتفاقية حقوق الطفل الصك القانوني الرئيسي لمجموعة متزايدة من القوانين الدولية الخاصة بحقوق الطفل، بما في ذلك الطفل اللاجئ حيث تنص المادة 22 على أنه "يتوجب تأمين الحماية للأطفال اللاجئين، إن كانوا وحدهم أو مع والديهم، وتقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لهم من أجل التمتع بالحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية"، وبذلك تطبق أحكام اتفاقية حقوق الطفل على اللاجئ أيضا.

وتمثل اليونيسيف الالية الشاملة دوليا لحماية الحقوق الاساسية للطفل وتحسين وضعه داخليا وخارجيا أي خارج وطنه كلاجئ في الدولة المضيفة ، وتعد اتفاقية حقوق الطفل الصك الشرعي الذي يحدد معايير التعامل مع الطفل والذي تتخذه اليونيسيف كأساس شرعي وقانوني لتحديد وتدعيم الحقوق الدنيا التي يجب ان يتمتع بها الطفل داخل وطنه، ودور اليونيسيف هو مواجهة إحتياجات الأطفال وحماية حقوق من لا وطن له طالما يعيش في تشرد خارج وطنه يحمل مصطلح لاجئ لم يكن له يد فيه وإنما هو مكره عليه، لان الطفل يجر ويدخل لحرب أو نزاع رغما عن ارادته فهو يدفع ثمن حرب هو في الاصل لا يفهم معناها، وانطلاقا من قيم الظمير الانساني يجب تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية التي يستحقها الطفل السوري لأنه عماد أمته وسيكون بعد السلام خير وقاية وقوة وحصانة لتقدم بلده.

ومن خلال ما تقدم سوف نجيب عن مجموعة من التساؤلات و التي تمثل محور الإشكالية : ماهو دور اليونيسيف في حماية حقوق الطفل السوري؟ وماهي انجازاته لتخفيف الالام الشديدة والانتهاكات الصريحة؟ وماهي الخطط المستقبلية في حال استمرار الازمة او الحرب السورية (لا قدر الله) من اجل تخفيف المعانات الحقيقية للطفل السوري اللاجئ؟ وللإجابة على هذه التساؤلات نناقش هذا الموضوع ضمن الخطة التالية:

مبحث تمهيدي:نظرة عامة على اليونيسيف

المبحث الاول: انتهاك حقوق الطفل السوري

المطلب الأول: انتهاك حق الطفل السوري في الحياة

المطلب الثاني: انتهاك حق الطفل السوري في الرعاية الصحّية

المطلب الثالث: انتهاك حق الطفل السوري في التعليم

المبحث الثاني: تقييم انجازات اليونيسيف اتجاه الطفل السوري اللاجئ

المطلب الأول: تعزيز الرعاية الصحية والتغذية

المطلب الثاني: تدعيم التعليم الآمن

خاتمة: تطرقنا فيها لنتائج البحث واقترحنا مجموعة من التوصيات التي تخدم اللاجئين السوريين، وخاصة فئة الاطفال ضحية النزاع المسلح.

مبحث تمهيدي: نظرة عامة على اليونيسيف

من أبرز الهيئات المعنية بحماية حقوق الطفل وخاصة اللاجئ والتي تطور أداؤها من خلال الازمة السورية ومعاناة اللاجئين من شعبها وخاصة الاطفال وهي اليونيسيف وهي عبارة عن صندوق أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1946/12/11 لتوفير الغذاء والدواء والمأوى والملبس لأطفال الدول التي كانت ضحية الحرب العالمية الثانية[1]، ونظرا لأداء هذا الصندوق دورا متميزا في هذا الشأن فقد اصدرت الجمعية العامة قرارها بضرورة ان يواصل الصندوق عمله بصورة مستمرة ودائمة، ولذلك تم تعديل اسمه من "صندوق طوارئ الامم المتحدة للطفولة" الى "صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة" وذلك بموجب قرارها رقم208(د-8) في اكتوبر 1953م.

ويعمل هذا الصندوق تحت اشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة[2]، على ان يقدم تقاريره بصفة دورية ومنتظمة ويقدم توصياته الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتواجد في أغلب الدول المصادقة على ميثاق الأمم المتحدة، أي في أكثر من 190 دولة ومن مهامه الرئيسية حماية حقوق الأطفال المنصوص عليها في مختلف المواثيق الدولية العامة والمتخصصة من خلال المساعدة على تنفيذها على مستوى الدول التي تتواجد فيها مكاتبه عن طريق إعداد البرامج والمساعدة التقنية، ورفع التقارير تحت إشراف المكاتب الإقليمية للمنظمة إلى المجلس التنفيذي للمنظمة المتكون من 36عضو من ممثلي الدول ينتخبون لمدة ثلاثة سنوات من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي بدوره يقوم بوضع السياسات العامة والموافقة على البرامج، ورفع التوصيات التي تعتمدها الأمم المتحدة، ونظرا لنجاح هذا الصندوق في مجال العمل على نشر السلام والتقدم ورفاهية الاطفال فقد تم منحه جائزة " نوبل" للسلام عام 1965م، ثم اصبح جهازا فرعيا دائما للأمم المتحدة منذ عام 1973م.

وتمارس اليونيسيف نشاطه من خلال عدد من المكاتب الإقليمية في مناطق جغرافية معينة، وتتبع هذه المكاتب الإقليمية فروع لها منتشرة في بعض البلدان التابعة للمكتب الإقليمي. وذلك لتغطية نشاطات اليونيسيف المتعددة في خدمة وتقدم ورفاهية الأطفال[3] ،والشباب ليصبحوا قادرين على الإسهام في النهوض بمجتمعاتهم[4].

وتعمل اليونيسيف في تمويل برامجها الخاصة بالطفولة، والتي تزيد على مائة برنامج على المعونات التي تقدمها الدول الغنية التي توفر لها الجزء الاكبر من الميزانية المطلوبة، بينما تعتمد على تكملة الباقي على مواردها الذاتية الناشئة عن بيع بطاقات المعايدة وهدايا اليونيسيف، وتبرعات الاعمال والأفراد والهيئات الخاصة.

المبحث الأول: انتهاك حقوق الطفل السوري

---

[1]-: the intenational law on the rights of the child :Van Bueren. 1995، p 17.

2- التنظيم الدولي: د.عائشة راتب ، دار النهضة العربية، 1998، ص 252.

3- من الجدير بالذكر أنه يوجد في عمان – الأردن، مقر المكتب الإقليمي ليونسيف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يوجد مكتب فرعي لليونيسف بالقاهرة .
ولمزيد من التفاصيل أنظر العنوان التالي على الانترنت:WWW. Unicef org /Jordan

4- المنظمات الدولية" هئيات ووكالات منظمة الأمم المتحدة": د.حسين عمر، دار الفكر العربي، 1993، ص 412.

يواجه الشعب السوري الشقيق الحرب المدمرة والتي دخلت عامها الخامس ومنهم اخواننا اللاجئين وبالتحديد الاطفال الذين يدفعون الثمن الاكبر لهذه الحرب المقيتة، من حيث تعرض حياتهم للخطر لأنهم الاكثر استهدافا كما تعرضوا لصدمات نفسية واجتماعية، بالإضافة لفقدانهم الاحتياجات اللازمة من فرص للتعلم والخدمات الصحية، فلقد انهار النظام التعليمي،لان أكثر من مليونين هم خارج المدرسة،كما تأثرت البنية التحتية الصحية الاساسية والتي أثرت على الرعاية الصحية، حيث ظهرت عدة أمراض كانت قد اختفت في الماضي، ومن خلال هذا المبحث سنتعرض الى الانتهاكات التي يتعرض لها أطفال سوريا والتي قد تؤدي الى ضياعهم بالكامل لان الطفل السوري اللاجئ يواجه تحديات وانتهاكات هائلة وعظيمة على جميع الجبهات وفي جميع المجالات.

المطلب الأول: انتهاك حق الطفل السوري في الحياة

تعترف كل الأديان السماوية وكل القوانين الوضعية الدولية والوطنية ان الحق في الحياة هو الحق الأصيل الذي تتفرع عنه باقي حقوق الانسان الأخرى، فإذا أهدر هذا الحق، لا قيمة لباقي حقوق الإنسان الاخرى ولا فرق في ذلك بين الكبار والصغار، اي بين الأطفال والرجال والنساء البالغين والبالغات.

ولما كان ما تقدم من اعتراف ان الحق في الحياة هو اصل الحقوق وسيدها، فكان طبيعيا ان تكفل اتفاقية حقوق الطفل له هذا الحق، حيث نصت المادة السادسة منها على ان " تعترف الدول الأطراف بان لكل طفل حقا اصليا في الحياة"[1]. ولم تكتف الاتفاقية بتأكيد حق الطفل في الحياة فقط، بل نصت على أنَّ " تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل و نموه" [2]وهذا يعني أن حق الطفل في الحياة لا يتمثل فقط في عدم الاعتداء على هذا الحق، بل في توفير الظروف الملائمة لضمان بقاء الطفل ونموه.

والإعتراف الدولي لطفل بحق الحياة يعني حرص المجتمع الدولي على تقديم الغذاء اللازم لنموه بدنيا ورعايته صحيا رعاية كاملة، ورعايته اسريا واجتماعيا، وتجريم كافة مظاهر وأفعال التعدي المباشر والغير مباشر على هذا الحق في تشريعات الدول الأطراف الوطنية، لأن حماية حق الحياة للطفل يشتمل على القيام بكل الأفعال الإيجابية التي تحافظ على حق الحياة لهذا الطفل، والامتناع عن كل الافعال السلبية التي تهدر هذا الحق[3].

وحق الحياة تبدأ ممارسته من يوم ميلاد الطفل وذلك بوصفه حقا لا يمنح إلا من الخالق تبارك وتعالى، ويرتبط بالكائن الحي وجودا وعدما على ان الغرض من النص عليه في المواثيق الدولية هو تأكيد للحق في البقاء والنمو والحماية من اي خطر يهدد هذه الحياة، وخاصة حياة الطفل باعتباره كائنا ضعيفا اعزل لا يملك شيئا من زمام نفسه.

وتذهب المادة السادسة من الاتفاقية إلى أبعد من الفكرة التقليدية في إعطاء الأطفال الحق في الحياة إلى السؤال الأساسي أي حياة نريد للأطفال وأي نماء. وتخلص هذه المادة إلى التأكيد على حق الطفل في الحياة

1- راجع المادة 6 من اتفاقية حقوق الطفل.

[2] - François Monéger, Droit de l'enfant, Répertoire de droit international, Dalloz, tomme II. P. 6.

3- د/ منتصر حمودة سعيد، حماية حقوق الطفل في القانون الدولي العام والإسلامي،دار الجامعة العربية، الاسكندرية،2007،ص 72.

والنماء جسدياً ونفسياً وعقلياً واجتماعياً وروحياً بما يقتضي ذلك من متطلبات أساسية مرافقة لعملية النمو هذه تساعد على بلورة شخصيته وبنائها، بمعنى آخر: أحافظ على حياة الطفل وأعطي نوعية أفضل. أي التركيز على البناء النفسي والروحي وليس فقط الجسدي من غذاءٍ ودواءٍ وهواءٍ نقي بل الاهتمام بتعليم الأطفال والتركيز على ممارسة هواياتهم وتنميتها لخلق روح الإبداع لدى الطفل .

وسوريا من الدول التي انضمّت إلى اتفاقية حقوق الطفل منذ البداية، كما انضمّت إلى البروتوكول الاختياريّ للاتفاقية، المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، في 17 تشرين الأول من العام 2003 الملحق رقم 18، ولكن بعد ظهور الازمة في العام 2011، والتي شكّلت نقطة تحولٍ خطِرٍ في الانتهاكات التي طالت حقوق الأطفال في سوريا. فمنذ بدء الثورة وُثّقت العديد من الحالات لأطفالٍ تم قتلهم قتلاً متعمداً. وكذلك تم اعتقال أطفال وتعذيبهم حتى الموت، وبمرور الأيام صار استهداف الأطفال بالقنص والقصف العشوائيّ والقصف بالطائرات الحربية والبراميل المتفجّرة أمراً يومياً، ويعدّ حسب دراسات وإحصاءات المنظمات الحقوقية السورية والدولية، قتلاً متعمداً بقياس نسبته إلى نسبة الفئات العمرية للضحايا والأماكن المستهدفة التي هي في غالبها أماكن مدنية.

وفي عام 2013 تم استهداف مناطق مدنية بالسلاح الكيماويّ، مما أدى إلى قتل ما لا يقلّ عن 400 طفلٍ حسب إحصائية مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، وفي الإحصائية النهائية للعام 2014 تمّ تسجيل مقتل ما لا يقلّ عن 17 ألف طفلٍ ، مما أدّى إلى حرمان ما يقارب نصف مليون طفل من أبسط حقوقهم وهو حقّ البقاء، كما تمّ اعتقال ما لا يقلّ عن 9500 طفلٍ، قتل البعض منهم تحت التعذيب، وجرح حوالي 280 ألف طفل، ونزح 4.7 مليون طفل، بينهم 2.9 مليون طفلٍ لاجئٍ في دول الجوار السوريّ.

وتعدّ مسألة تجنيد الأطفال من الانتهاكات التي لا تقلّ خطورةً عن القتل والتعذيب والتهجير، وقد تورّطت فيها معظم الأطراف المتصارعة في سوريا، إذاً بعد مرور 26 عاماً على إقرار اتفاقية حقوق الطفل نجد أن الانتهاكات التي يتعرّض لها الأطفال في العالم بشكلٍ عامٍّ، وفي سوريا بشكلٍ خاصٍّ، لم تحصل في تاريخ الحقوق والأمم المتحدة مما يشكّل وصمة عارٍ في جبين هذه المنظمة والمنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية الأخرى التي عجزت عن تأمين الحدّ الأدنى لحماية هؤلاء الأطفال[1].

ومن ضمن الحالات التي تم التحقق منها، كان هناك حوالي 400 طفل من ضمن القتلى، و500 آخرون أصيبوا بجراح. ولا تمثل هذه الأرقام سوى غيض من فيض فقط، حيث أنها تمثل 63% من جميع الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال التي تحققت منها اليونيسف عام 2015. حيث سقط معظم القتلى والجرحى من الأطفال نتيجة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي الحالات التي كان فيها من الممكن تحديد

1- نافذة على الحقوق " أطفال سوريا في ظلّ اتفاقية حقوق الطفل في ظل اتفاقية حقوق الطفل في اليوم العالمي للطفل" : الكاتب عاصم الزعبي، مقال على الموقع الالكتروني:suwar-magazine.org/article.php?id=656&lang=ar

جنس الضحايا، كان 70% منهم من الذكور. وقتل 150 من هؤلاء الأطفال خلال وجودهم في المدرسة أو وهم في طريقهم إليها[1]. وتعتبر درعا المحافظة الأكثر تأثرا، تليها دير الزور، ثم إدلب وحلب وريف دمشق[2].

وبحسب منظمة أطباء بلا حدود، فإن حوالي 40% من جرحى الحرب في منطقة دمشق هم من النساء والأطفال دون سن الخامسة عشرة، ويمثلون 31% من قتلاها سنة 2015. وفي المناطق الشمالية والغربية بما فيها حلب وإدلب وحماه وحمص مثّل الأطفال دون سن الخامسة 17% من جرحى الحرب وحوالي 20% من قتلاها.

وقد ادى الوضع الاقتصادي الى زيادة اسعار المواد الغذائية خاصة المستوردة منها كبعض الاساسيات مثل الزيت والأرز والعدس، وانخفض انتاج الأغذية المحلية اضافة الى ذلك كما ان اسعار المواد الغذائية في بعض المناطق كتلك التي قطعت عنها الامدادات المنتظمة ارتفعت بشكل خيالي بحيث لم يعد بمقدور السكان شرائها حتى وان كانت متوفرة، زادت عوامل كهذه من الضغط الذي تعاني منه الاسر الهشة اصلا لا سيما الاطفال نتيجة لانعدام الامن الغذائي.

هناك تفاوت بين سكان الريف والحضر وبين محافظة وأخرى حيث تشهد مراكز المدن في حمص وحلب وحماة والمحافظات الشمالية، والشمالية الشرقية معدلات عالية لوفيات الاطفال ممن هم دون سن الخامسة كما تفيد التقارير بوجود حالات سوء تغذية هناك، ففي احدى التدخلات في شهر كانون الثاني من 2016 لبلدة مضايا المحاصرة تمكنت طواقم اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية من فحص 25 طفلا دون سن الخامسة للكشف عن سوء التغذية باستخدام قياس محيط العضد. وظهرت أعراض سوء التغذية الحاد المتوسط والشديد على 22. كان هناك مراهقان يحتضران، وفيما كان طاقم اليونيسف يحاول إنقاذهما، توفي أحدهما ابن الستة عشر عاما، والآخر نقل على الفور لكن ولأنه كان ضعيفا جداً فارق الحياة[3]، وبحسب المنظمات الطبية السورية، تحصل أكثر من نصف الوفيات المبكرة بين الأطفال دون سن الرابعة عشرة في المناطق المحاصرة في سوريا ، وربعهم من الأطفال الرضع[4] لغياب الغذاء وهو مصدر الحياة.

لقد تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت الحصار في المناطق التي يصعب الوصول إليها مقارنة بسنة 2013[5]، و2 مليون من أولئك الذين انقطعت عنهم المساعدات هم أطفال، منهم 200.00 يعيشون تحت الحصار[6]، ويقول د. ديفيد نوت، وهو جراح طوارئ عمل في سوريا أن الآثار النفسية للحصار يمكن أن تكون مدمرة: "يحتاج الأطفال المحاصرون لأن يتعلموا مرة أخرى كيف يكونوا بشرا"، يستهدف الحصار في سوريا الأطفال

1- اليونيسف، النتائج الإنسانية للأزمة السورية ،كانون الثاني 2015 .

2- المرجع نفسه.

3- تصريح صادر عن اليونيسف، كانون الثاني، 2016 .

4- الجمعية الطبية السورية الأمريكية. الموت البطيء - الحياة والموت في المجتمعات السورية تحت الحصار. آذار 2015.

5- نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في سوريا، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية ، 2016.

6- تحديث مبادرة لا لضياع الجيل: اليونيسف وشركاؤه، – الأزمة السورية، شباط، 2016.

دون هوادة أو رحمة، ويعرف أولئك الذين يفرضون الحصار أنه يؤثر على الأطفال أولا. ويستخدم الحصار للضغط من أجل تحقيق مكاسب عسكرية، وهي انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي.

المطلب الثاني: انتهاك حق الطفل السوري في الرعاية الصحّية

الرعاية الصحية هي احدى حقوق الانسان بوجه عام، ولذلك فقد سعى المجتمع الدولي، عبر عقود زمنية طويلة الى تحقيق اكبر قدر ممكن منها لصالح كل البشر دون تمييز بينهم بسبب اللون او الجنس اوالدين او العرق او اي اسباب تمييز أخرى، ولذلك فقد نشأت منظمة الصحة العالمية- كمنظمة دولية متخصصة- تسهر على القيام بهذه المهمة المقدسة لضمانات تأديتها في افضل صورة ممكنة لكل البشر ولذلك فقد ورد في ديباجية دستور هذه المنظمة الدولية "ان الصحة هي الحالة العقلية والاجتماعية للكائن الإنساني وبذلك فهي حق اساسي لكل إنسان"، وبعد ذلك تغير مفهوم الصحة نظرا لتغير وتطور الحياة البشرية، حيث كان مفهومها التقليدي ينصرف الى مجرد القضاء على المرض، ثم اصبح فيما بعد يشمل ايضا تمكين الافراد من تنمية اعلى حد ممكن من امكانيتهم البدنية والعقلية، بحيث يكونوا لديهم القدرة على ان يصبحوا منتجين اقتصاديا واجتماعيا وبشكل يتفق تماما مع بيئتهم.

ويجد الحقّ بالرعاية الصحّيّة جذوره في المادّة 25 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الذي يتضمّن الحقّ بالرعاية الطبيّة كجزء من حق كل إنسان "بمستوى حياة يفي بصحّته ورفاهه هو وأسرته"، ويضيف بأنّ "للأمومة والطفولة الحقّ الرعاية والمساعدة الخاصّتين، ويتمتّع كل الأطفال سواء ولدوا داخل رباط الزوجيّة أو خارجه بالحماية الاجتماعيّة نفسها". ويعترف العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة بالحقوق نفسها بموجب مادّته 1/12 من العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،على انه لكل فرد الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية.

كما تناولت اتفاقية حقوق الطفل موضوع حق الطفل في الرعاية الصحية، باعتبار ان هذه الاتفاقية الدولية الهامة هي الشريعة الخاصة للقانون الدولي لحقوق الطفل، في نص المادة 1/24 التي تنص على انه" تعترف الدول الاطراف بحق الطفل في الحصول على أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وبحقه في مرافق علاج الامراض وبإعداده التأهيلي الصحي، وتبذل قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم اي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه".

وبذلك تعترف الدول الأطراف في الاتفاقية بحقّ الطفل في التمتّع بأعلى مستوى صحّيّ يمكن بلوغه وبحقّه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحّيّ، وتبذل كل قصارى جهدها لتضمن ألاّ يحرم أي طفل من حقّه في الحصول على خدمات الرعاية الصحّيّة هذه[1]. وتستند المادّة 24 من اتفاقيّة حقوق الطفل على المادّة 6 التي تنصّ

1-المادّة 24(1) من اتفاقيّة حقوق الطفل.

على أنّ "الدول الأطراف تعترف بأنّ لكلّ طفل حقّاً أصيلاً بالحياة" وتطوّر حق الحياة والبقاء والنموّ إلى أقصى حدّ ممكن.

وعلى غرار الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة الأخرى، "تتعهّد الدول الأطراف بتعزيز وتشجيع التعاون الدوليّ من أجل التوصّل بشكل تدريجيّ إلى الإعمال الكامل للحقّ المعترف به [في المادّة 24] وتراعي بصفة خاصّة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد". لذا فإنّ المساعدة المقدّمة من البلدان الأخرى والوكالات الدوليّة مهمّة في مساعدة البلدان على تنفيذ هذا الحقّ بشكل صحيح. وهذه المساعدة أكثر صلة في حالات الأطفال اللاجئين.

وبالنسبة لأطفال سوريا فمع بدء الثورة السورية اصبح الوضع الصحي والغذائي اكثر هشاشة، وذلك وفقا للتقرير الصادر عن وزارة الصحة في تشرسن الاول 2013، حيث تضررت 64 بالمئة من المشافي العامة و38 من مراكز الرعاية الصحية بسبب الأزمة وتوقفت عن العمل، وأغلقت العديد من المشافي ابوابها او باتت تعمل بقدرات منخفضة نظرا لانقطاع الوقود والتيار الكهربائي،كما لقي بعض موظفو الرعاية الصحية حتفهم او تعرضوا للإصابات، بينما هجر الكثيرون او غادروا البلاد كما انخفض الانتاج المحلي من الادوية على نحو كبير وهناك نقص حاد في الامدادات الطبية.

كما تعطلت انظمة التلقيح الروتينية والحملات الداعمة لها الضرورية لحماية الاطفال من الامراض التي يمكن الوقاية منها او انها دمرت تماما، مما جعل الاطفال عرضة اكثر لخطر الاصابة بأمراض كشلل الاطفال والحصبة وقد شكل الوصول اليهم عائقا رئيسيا أيضا فعلى سبيل المثال: لم يتم تطعيم350.000 طفل ضد شلل الاطفال في جولة كانون الثاني 2013 من ايام التلقيح الوطنية.

ومع وجود 6.5 مليون مهجر يعيش العديد منهم في اماكن مكتظة، ومع تعطل قدرة الوصول الى المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي الملائمة يتزايد خطر الاصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه وغيرها وتتضاعف المخاطر الصحية بسبب المياه غير المأمونة وتردي وضع النظافة العامة، حيث يعيش ثلثا الأطفال أي 70% منهم دون إمدادات مياه مأمونة يمكن الاعتماد عليها بالاضافة لظروف اللاجئين المتردية، حيث تكون المياه المأمونة شحيحة أو أن ثمنها مرتفع جدا، ويتشارك عشرات الأشخاص بالمراحيض، وتعد أوضاع النظافة العامة في غاية السوء، ولا تتم معالجة سوى ثلث مياه المجاري [1].

لقد دمر النزاع البنى التحتية الخاصة بالمياه، وفي بعض الحالات كانت أطراف النزاع تقطع المياه بشكل متعمد، حيث يستخدم هذا الأسلوب كتكتيك حرب. وقد أفادت اليونيسيف في صيف 2015 بان المياه قُطعت لأكثر من 40 مرة[2].

1- مجموعة المياه والصرف الصحي من أجل الصحة، إحصائيات المياه والصرف الصحي،2016 .

2- اليونيسف، بيان صحفي، آذار 2016.

كما شهدت الازمة السورية عودة مرض شلل الاطفال وكانت آخر حالة مؤكدة من شلل الاطفال البري في سورية قد سجلت سنة 1999،ولكن تم تأكيد تفشي هذا المرض مجددا في تشرين الاول سنة 2013 حيث سجلت حالة في دير الزور و3 حالات في حلب وحالتين في أدلب ومثلهما في الرقة، اصابت جميع هذه الحالات اطفالا دون السنتين ممن لم يتلقوا اللقاحات.

وينتشر المرض بين أطفال سوريا بوتيرة أعلى من السابق، فالإسهال الذي يتسبب في تردي الوضع التغذوي أصبح أكثر انتشارا الآن، حيث كانت هناك أكثر من 100.000 حالة في النصف الأول من سنة 2015 [1] وهو عدد حالات الإصابة بالإسهال في سنة 2014.

لم يتبق في سوريا سوى عدد محدود من الأخصائيين الصحيين الذين يقومون بمراقبة وحماية الأطفال فقد فر أكثر من نصف الطواقم الطبية من البلاد، ولا تتجاوز نسبة المستشفيات التي لا زالت عاملة فيها الثلث وكان كل طبيب يعمل في الماضي على رعاية 600 شخص وتأمين احتياجاتهم ولكن ارتفع هذا العدد الآن ليصل إلى 4.000 [2] شخص كما ظهرت حالات لشلل أطفال، وتنتشر الكوليرا اليوم على الحدود السورية مع العراق[3]، ومن دون رعاية صحية ومياه مأمونة تحمي الأطفال سيبقى تفشي المرض خطرا محدقا.

ويجد اللاجؤون السوريون في بعض البلدان المضيفة صعوبة بالغة في الحصول على الرعاية الطبية بسبب الرسوم والبيروقراطية وتقلص الدعم المالي الإنساني. فقد صرحت منظمة العفو في تقرير أن العديد من اللاجئين لا يتحملون رسوم الحصول على الرعاية الطبية التي تفرضها بعض البلدان، فقد صرح بعض اللاجئين انهم يعيشون في فقر خارج المخيمات وهناك 630000 لاجئ سوري في الأردن وهم المسجلين لدى وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة:" أن الإجراءات البيروقراطية المطولة ورسوم الرعاية الصحية الإضافية تعتبر عقبات ضخمة لأن منهم من يحتاجون إلى علاج طبي.

وأكد على ذلك رئيس حقوق اللاجئين في منظمة العفو الدولية قائلا "ان رسوم المستخدم التي تفرضها الأردن قد لا تظهر لتكون عالية ولكن لا يمكن تحملها بالنسبة لمعظم اللاجئين الذين يكافحون من أجل إطعام أسرهم، وانها غير قادرة على الوصول إلى الرعاية التي يحتاجون إليها. وأضاف أن اللاجئين الذين غادروا المخيمات بشكل غير رسمي أو دخلوا الأردن بعد الرجوع إلى سوريا ليسوا مؤهلين للحصول على الوثائق المطلوبة من قبل السلطات الأردنية للحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية[4]". وترى منظمة العفو الدولية أن انخفاض

1 -اليونيسف، بيان صحفي، تموز 2015.

2 – النزاع في الجمهورية العربية السورية، الآثار الاقتصادية الكلية والعوائق التي تعطل تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، الهيئة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا أيلول 2014.

3- الوصول للأطفال المتأثرين بالأزمة السورية، اليونيسف، 2016.

4- وهذا ماذكره شريف السيد، رئيس حقوق اللاجئين والمهاجرين في منظمة العفو الدولية في بيان.

الدعم الإنساني قد ساهم في المشكلة، و26 في المئة فقط من احتياجات التمويل في الأردن للصحة قد انتهت في نهاية عام 2015.

وأضافت منظمة العفو في يوليو" أن أربعة عشر من الجرحى، من بينهم خمسة أطفال أصيبوا بجروح شظايا ومنعوا من دخول الأردن ، وأربعة منهم لقوا حتفهم أثناء انتظارهم على الحدود للسماح لهم بالدخول، كمالا يسمح بالدخول حتى للأشخاص الذين يفرون من منطقة النزاع ذوي الإصابات الخطيرة لأنهم ليس لديهم أوراق هوية وقد كانت حالتهم تقشعر لها الأبدان فلا توجد الرحمة في القلوب، وتم الاستخفاف بالموقف المروع لحقوقهم في الصحة والحياة" ، وقالت منظمة العفو ان نحو 58 في المئة من السوريين يفتقرون إلى الحصول على الأدوية أو غيرها من الخدمات الصحية وهم يعانون من أمراض مزمنة، وهذه النسبة نقلا عن ارقام المفوضية .

لهذا يجب زيادة الدعم الدولي بشكل أكبر لإعادة توطين اللاجئين ووصول المساعدات المالية والذي من شأنه يدفع الدول المضيفة إلى تعزيز النظام الصحي وإزالة الحواجز التي تمنع اللاجئين السوريين من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية .

المطلب الثالث: انتهاك حق الطفل السوري في التعليم

إن التعليم له اهمية كبيرة في حماية الانسان من عدة أخطار، كالانحراف عن السلوكيات السليمة التي تنمي قدراته البدنية والعقلية والروحية التي تصنع المدينة والحضارة، والتي تعود عليه بالرفاهية وسعادته وتقدم رخاء البشرية بصفة عامة، فالعلم نور يبدد ظلمات الجهل والأمية ويحمي المجتمعات من خطر الحروب والأوبئة والكوارث بشتى صورها، والتعليم بهذه الفوائد العظيمة التي تلازمه لابد ان يتاح للإنسان باعتباره حقا اساسيا له منذ مرحلة الطفولة، لذلك بذل المجتمع الدولي والدول والمنظمات الدولية العالمية والمتخصصة جهودا مضنيه في سبيل اتاحة التعليم بكافة صوره امام الاطفال، خاصة من خلال مجموعة من المبادئ ارستها اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

وقد درس واضعو مسوّدة اتفاقيّة حقوق الطفل المشاكل المتعلّقة بتقديم الخدمات، مثل التعليم والصحّة في البلدان التي تشهد حروبا وصراعات. وهكذا بالنسبة للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، وعلى الدول التعهّد بتنفيذ التدابير إلى أقصى حدّ تتيحه مواردها المتوفّرة وضمن إطار التعاون الدوليّ، حيث تدعو الحاجة لأن المساس بحق التعليم سيؤدي حتما الى تضييع آمال جيل كامل للأبد وسيرتب ذلك آثارا سلبية على سوريا وكل المنطقة ويخلف عواقب وخيمة طويلة الامد .

لقد أدت الحرب في سوريا الى انهيار الخدمات الاجتماعية الاساسية وكان لذلك الاثر المدمر على الملايين من الاطفال حيث خسر الكثير من الاطفال سنة دراسية او اكثر بسبب النزاع في سورية في حين امتنع عنها اخرون وتعتبر امكانية عودتهم الى المدرسة او الاستفادة من فرص التعلم البديل ضئيلة، نتيجة نقص مساحات التعلم

نتيجة تدمرها أو تضررها او تم استخدامها لأغراض أخرى، كما توقفت عملية بناء المدارس نتيجة انعدام الامان والهجمات على البنية التحتية للمدارس.

وحسب احصائيات اليونيسيف[1]، هناك ما يقارب 2,3 مليون طفل خارج المدارس او انهم معرضون لخطر التسرب منها كما تغيب العديد من الاطفال عن المدارس لسنتين دراسيتين او ثلاثة، بالإضافة الى ذلك فقد سجلت معدلات متدنية خاصة في المناطق التي يصعب الوصول اليها ، ففي حين وصل المعدل الوطني للانتظام في المدارس الى62 بالمائة تدنت معدلات الانتظام في المدارس في المحافظات المتأثرة لتصل الى33 بالمائة، كما تأثرت الصحة النفسية والاجتماعية للأطفال بشكل كبير حيث تبقي العديد من الاسر اطفالها في المنزل او تزوج بناتها في سن مبكرة للحفاظ على سلامتهم.

وهناك نقص حاد في مساحات التعلم، حيث تدمرت او تضررت واحدة من كل خمس مدارس، أو تم استخدامها لأغراض اخرى كما توقفت عملية انشاء المدارس نتيجة لانعدام الأمان والهجمات على البنية التحتية للمدارس"،كما فرغت الصفوف بسبب قتل المعلمين ومغادرة 52.000 منهم عن وظائفهم[2] ويشكل انعدام البيئة التعليمية الآمنة عائقا خطيرا امام عودة الاطفال الى مدارسهم، ويخشى الكثير منهم وخاصة الفتيات من المسافات الطويلة التي يتوجب عليهم قطعها للوصول إلى المدرسة في الشوارع غير الآمنة.

وبحلول عام 2016، تكون سوريا قد فقدت ربع مدارسها حيث تضررت أكثر من 6.000 مدرسة بسبب العنف أو أجبرت على إغلاق أبوابها أو استخدمت لأغراض القتال أو لإيواء مئات من الأسر المهجرة[3].

ويعاني الاطفال المتمدرسين في دول اللجوء من اختلاف المناهج واضطرارهم للتعلم بلغة لا يفهمونها كما أن بعضهم يشعر بالخجل من الانتظام في صفوف التعويض مع من هم أصغر سنا منهم، بعد أن انقطعوا عن الدراسة لسنوات، وإيجاد مكان في غرف الصف المكتظة ليس العقبة الوحيدة فالكثيرون يفتقرون أيضا للأوراق اللازمة للالتحاق، وتفيد التقارير بوجود نقص في الاثاث المدرسي والكتب واللوازم المدرسية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

ومن المتوقع أن تصل خسارة رأس المال البشري بسبب النزاع القائم في سوريا إلى 10.7 مليار، أي خمس إجمالي الناتج المحلي قبل الحرب، في حال لم يعد الأطفال والشباب إلى المدارس[4]، وما لم يتم التكفل السريع بهؤلاء الاطفال بالمساعدة اللازمة لحمياتهم من العنف وسوء المعاملة والاستغلال، وبالتعليم من اجل تعزيز عقولهم وقدرتهم على الصمود والدعم لتضميد الجراح الخفية لحرب لا ترحم، وتعزيز التماسك الاجتماعي فقد تضيع امال جيل كامل للأبد وستترتب على سورية والمنطقة وما خلفها عواقب وخيمة جذرية وطويلة الامد اذا فمهما كان

1- معا من أجل سوريا:"التعليم خلال الازمة"، يونيسيف – سورية مقتطفات 2013، تقرير اليونيسيف.

2- تقرير التعليم في خط النار، اليونيسف، أيلول 2015.

3- العمليات السورية من تركيا: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، النشرة الإنسانية، العدد 15 شباط 2016.

4 – الخسارة الاقتصادية الناشئة عن الانقطاع عن الدراسة بسبب الأزمة السورية: اليونيسيف،2015.

المبلغ الواجب تأمينه من أجل تعليم أطفال سوريا فيمكن جمعه وتحصيله لكن خسارة جيل بأكمله فهو كلفة لا يستطيع احدا تحملها.

المبحث الثاني: تقييم انجازات اليونيسيف اتجاه الطفل السوري اللاجئ

ان اليونيسيف تعمل في مجال حماية حقوق الطفل في ستة مجالات هي: الخدمات الصحية، ومكافحة المرض، ونشر الغذاء الصحي، والتربية والتعليم، والرعاية الاجتماعية والتوجيه الحرفي للطفل[1]، ورغم ان اليونيسيف تعمل اساسا في مجال برامج مساعدة الاطفال طويلة الاجل إلا انها لا تدخر جهدا في سبيل تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية للأطفال اثناء الحروب والنزاعات المسلحة الوطنية والدولية اي في حالات الضرورة والطوارئ، وبذلك تكون قد تبنت الفلسفة العامة لاتفاقية حقوق الطفل التي تساوي بين كل اطفال العالم بلا تمييز بينهم لأي سبب كان لذا فهي تعمل جاهدة منذ اندلاع الحرب في سوريا على ضمان أدنى حقوق الطفل الاساسية والمتمثلة في الحق في الحياة والتعليم والصحة، ولقد شهدت أكبر عملية إنسانية في التاريخ قيام اليونيسيف بحشد الدعم من أجل ملايين العائلات والأطفال المتضررين من الحرب في سوريا ،وهي تسعى اليوم جاهدة وبكل امكانيتها من أجل تأمين الحقوق الاساسية للأطفال اللاجئين من صحة وتعليم ومن خلال هذا المبحث سنعرض أهم الانجازات وكذلك الصعوبات والتحديات المفروضة على بيئة العمل .

المطلب الأول: تعزيز الرعاية الصحية والتغذية للأطفال اللاجئين

يوفر القانون الإنساني الدوليّ طرقاً للوفاء بالاحتياجات الصحّيّة للأطفال ورفاههم في أوقات النزاعات فوفقاً للمادّة 23 الفقرة 1 من اتفاقّية جنيف الرابعة، على أطراف النزاع الترخيص بحرّية مرور أي رسالات من الأغذية الضروريّة والملابس والمقوّيات المخصّصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر والنساء الحوامل والنفاس.

وقد أكملت هذه المادّة لاحقاً بالمادّة 70 الفقرة 1 من البروتوكول الأول التي تنصّ على إعطاء الأولويّة للأطفال في توزيع رسالات الإغاثة. كما أنّه في المادة 14 الفقرة 1 من اتفاقيّة جنيف الرابعة، يسمح للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر بدخول مناطق ومواقع استشفاء وأمان أنشئت لحماية الأشخاص الأكثر تعرّضاً للأذى من تأثيرات الحرب، وتوسّع المادّة 8 من البروتوكول الأوّل الحماية نفسها الممنوحة للجرحى والمرضى إلى الأطفال حديثي الولادة.

ونصت المادة 24 من الاتفاقية على الالتزام الدولي بالاعتراف للطفل في الحق بالرعاية الصحية بتمكينه من العلاج والخدمات الصحية في المرافق التي تنشئها من أجل هذا الغرض، وتسترشد اليونيسيف في جهودها بإتفاقية حقوق الطفل، حيث تسعى إلى تطبيق الأعمال الوقائية والإسعافية للتكفل بالطفل بالعناية الصحية اللازمة والعمل على تقليل نسب الوفيات في صفوف هذه الشريحة من المجتمع،خاصة في حالة وجود نزاع مسلح كما هو الحال في سوريا.

1- حماية حقوق الأطفال والنساء في القانونين الدولي والداخلي: د.محمد شكري عبد الجواد ، بحث مقدم إلى مؤتمر إدماج إتفاقيتي "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "و" حقوق الطفل"، في مناهج كليات الحقوق، منشورات اليونيسيف، مكتب الأردن، ص 8-11.

لقد قامت اليونيسيف بهدف مواكبة الاحتياجات المتزايدة للرعاية الصحية الدولية في مراكز الايواء والمجتمعات المضيفة للمهجريين، بدعم الفرق الصحية المتنقلة و المراكز الثابتة في اربعة عشر محافظة ، وقد وصلت هذه الفرق والمراكز الى 600.000 طفل وامرأة من المهجرين والمجموعات السكانية الهشة في المجتمعات المضيفة كما تم توصيل الرعاية الصحية للأطفال وخدمات الاحالة لحوالي 500.000 من الاطفال المتأثرين بالنزاع وتلقت اكثر من 200.000 امرأة خدمات الرعاية الصحية الاولية عبر هذه المرافق، وتقوم سبع منظمات غير حكومية محلية والهلال الاحمر العربي السوري بتشغيل هذه الفرق الصحية المتنقلة والمراكز الثابتة في جميع المحافظات بالتنسيق مع السلطات المحلية.

واستفاد اكثر من مليون شخص من حقائب الطوارئ الصحية التي وزعتها اليونيسيف على وزارة الصحة والهلال الاحمر العربي السوري والهلال الاحمر الفلسطيني والأونروا والمنظمات الغير الحكومية المحلية، وتتضمن هذه الحقائب مجموعة من المعدات والمستلزمات الطبية والأدوية التي تكفي كل واحدة منها لحوالي10.000 شخص لمدة ثلاثة اشهر، بالاضافة للعديد من المشافي الخاصة ممن يوفرون الرعاية الصحية المحلية.

وللتغلب على المخاطر الصحية تواجه الاطفال والأسر المهجرة في مراكز الايواء المكتظة حيث يمكن ان تكون شروط النظافة العامة متدنية، قامت اليونيسيف من خلال شركائها بتوزيع الادوية المضادة للجرب وشامبو القمل على35.000 طفل.

كما تم تشكيل الية تنسيق قطاع التغذية في اواخر سنة 2013، ووصل عدد الشركاء فيها الى أكثر من 11 مؤسسة في 2014، تقود اليونيسيف المجموعة التنسيقية لقطاع التغذية على المستوى العالمي، وتراوحت الانشطة التي نفذت في قطاع التغذية من فحص الاطفال للكشف عن سوء التغذية وتوزيع الاغذية الوقائية والعلاجية الى تقديم المشورة وتثقيف مقدمي الرعاية حول التغذية للرضع والأطفال الصغار، وتم تزويد اكثر من نصف مليون طفل مهجر داخل البلاد دون سن الخامسة بالإمدادات الغذائية المكملة بينما تلقى اكثر من 600.000 طفل ممن هم دون سن الخامسة المكملات الغذائية الدقيقة، متجاوزين بذلك الهدف المحدد ولعلاج المرضى المقيمين من الاطفال الذين يعانون سوء التغذية الحاد تم انشاء مركزين لمعالجة المقيمين في مشفى الاطفال بدمشق.

كما تم توصيل خدمات التغذية الى 90.000 طفل في 11 محافظة على الاقل من خلال توفير خدمات الفحص وتوزيع السلع الغذائية وتغذية الرضع والأطفال الصغار، كما تم ايصال التغذية العلاجية اللازمة لعلاج سوء التغذية الحاد الى 14.000 طفل في جميع المحافظات ولتلبية الاحتياجات الفورية لحوالي 200 رضيع ممن تدهورت صحتهم بشكل خطير نتيجة مرض وراثي يدعى فينيل كتين يوريا(pku)، وقدمت اليونيسيف امدادات تكفي لمدة شهرين من تركيبة علاجية خاصة من حليب اطفال الرضع الضرورية لإنقاذ الارواح حيث انه لم يكن متوفرا في سورية.

واستفاد حوالى مائة شخص من العاملين في قطاع الصحة بما فيهم الممرضات والأطباء في جميع المحافظات من الدورات التدريبية التي تدعمها اليونيسيف في مجالات التغذية ورعاية الاطفال في حالات الطوارئ.

وعقب تأكيد تفشي مرض شلل الاطفال في سورية في سنة 2013[1] دعمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية حملة ضد شلل الاطفال لوقف انتقال فيروس شلل الاطفال البري في البلاد وتضمن هذا دعم حملة التلقيح الوطنية والتي كانت مقررة أصلا ولكنها طرحت كاستجابة فورية لتفشي المرض، وصلت جولة التلقيح الاولى والتي اجريت بالتوازي مع الجولة الثانية للحصبة والنكاف والحصبة الالمانية (MMR) الى مليون طفل مقدمة لهم لقاح شلل الاطفال الفموي ثلاثي التكافؤ (TOPV) في جميع المحافظات، كما تم الوصول ايضا الى الاطفال في المناطق التي يصعب الوصول اليها مثل دير الزور حيث تأكدت حالات الاصابة الاولى وقد زودت اليونيسيف الوزارة بحوالي 5 ملايين جرعة من لقاح شلل الاطفال الفموي ثلاثي التكافؤ.

وتمكنت اليونيسيف وشركائها في الجولة الثانية من الوصول الى جميع المحافظات الاربعة عشر وهو ما لم يكن ممكنا في الجولة الاولى نظراً للقيود المفروضة على الوصول، ولقد وصل برنامج اللقاح الدوري الى اكثر من 400.000 طفل دون سن الواحدة عن طريق المراكز الصحية لوزارة الصحة والتي قدمت لها اليونيسيف 1.5 مليون حقنة و35.000 صندوق سلامة، اضافة الى سلسلة تبريد تشتمل على 25 غرفة تبريد في المحافظات المتأثرة بالنزاع، ولضمان التوثيق تلقى اكثر من مليون طفل بطاقات تطعيم اليونيسيف وخاصة اولئك الذين فقدوا بطاقاتهم عند التهجير، وتلقى عشرة من مسيري اليونيسيف الميدانيين بما فيهم مسيرون من قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة والتعليم وموظفي وزارة الصحة تدريبا حول كيفية مراقبة وتقييم حملة شلل الاطفال ومنذ ذلك الحين دعم مسيروا اليونيسيف المراقبة المستقلة في عشرة محافظات .

و توفر اليونيسيف خدمات التلقيح في اكثر المناطق تعرضا للخطر والمناطق المعزولة بما في ذلك مخيمات اللاجئين، فعلى سبيل المثال تم تطعيم أكثر من 1.3 مليون طفل في تجمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في البلدان المجاورة ضد الحصبة بدعم من اليونيسيف وشركائها. وتلقى ما يقرب من 167,000 طفل لاجئ مساعدات نفسية، فيما تم توفير إمدادات المياه لما يزيد عن 222,000 شخص.

ولقد تم وضع استراتجية جديدة لقطاع التغذية وخطة استجابة سنوية لحالات الطوارئ وسيفضي هذا الى دعم التنسيق بين جميع الجهات المشاركة في قطاع التغذية، وسيساهم في تجنب الازدواجية في العمل، وسيتم اجراء مسح لتقييم مستوى التغذية في المخيمات وحتى داخل سوريا بحسب ما تسمح به الظروف الأمنية.

وسيتم إنشاء خدمات مجتمعية في جميع المخيمات لتحديد ومعالجة سوء التغذية الحاد عن طريق الوقاية وتطوير القدرة على التكيف من خلال ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار، وستواصل اليونيسيف بقوة دعم الحملة المستمرة ضد شلل الاطفال بما في ذلك توفير جرعات من لقاحات شلل الاطفال والتي ستكون كافية لتغطية الاحتياجات في الجولات المقبلة لحملة اللقاح، ويجري حاليا تنفيذ استراتيجية للتعبئة الاجتماعية لزيادة فهم اهداف الحملة وأهمية تطعيم جميع الاطفال دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال، وتدعم اليونيسيف أيضاً غرف

1- معاً من أجل سوريا:"الصحة والتغذية"، يونيسيف – سورية مقتطفات 2013، تقرير اليونيسيف.

التحكم بشلل الاطفال في الداخل والخارج والتي من شانها الاسهام في تحسين تنسيق تبادل المعلومات حول وضع شلل الاطفال والاستجابة له بالإضافة الى ذلك من المتوقع تشغيل المزيد من غرف التبريد لإسناد سلسلة تبريد اللقاحات .

وقد تمت شراكة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي لتوفير الدعم خلال فصل الشتاء للأطفال السوريين اللاجئين، وهذا الدعم من اليونيسيف لمرة واحدة سيوفر مبلغ عشرون ديناراً لـ 51851 طفل تحت سن الـ 18 في المخيمات، وسيتم توفير الدعم من خلال البطاقات الإلكترونية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي للعائلات السورية لشراء الغذاء كل شهر والمبلغ المقدم من اليونيسيف سيمكن العائلات من شراء الملابس الشتوية مثل المعاطف والبنطلونات والقفازات والأحذية الشتوية والأوشحة من محلات السوبر ماركت المتعاقدة مع برنامج الأغذية العالمي في المخيمات لشتاء 2016.

وصرح السيد روبرت جنكنز ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف): "من أهم أولويتنا خلال أشهر فصل الشتاء القارص في الأردن هي ضمان قدرة العائلات المستضعفة على إبقاء أطفالها دافئين وبصحة جيدة من أجل الاستمرار في الذهاب الى المدرسة والحصول على التعليم"، وأضاف: "إن شراكتنا مع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة هي أمر بالغ الأهمية لأنها تتيح لنا استخدام بطاقتهم الإلكترونية لإيصال الدعم لكل طفل في مخيمي الزعتري والأزرق".

وسوف يتم إعلام العائلات في المخيم من خلال الرسائل النصية القصيرة عبر الهواتف المحمولة والبوسترات والنشرات وجلسات التوعية التي يقدمها قادة المجتمع في المخيم والتي سيوضحون لهم من خلالها أن المبلغ المقدم هو لاحتياجات أطفالهم لفصل الشتاء، وقال السيد عبد المجيد يحيى، المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في الأردن "نحن مسرورون بشراكتنا مع اليونيسيف وخصوصا في هذا الوقت من السنة،" وأضاف "إن هذه الشراكة تبرز التزامنا بقضايا الأطفال الذين ندعمهم وتعزز رؤية البرنامج للشراكات بين المنظمات في الأردن".

تصل اليونيسيف لـ 150000 طفل مستضعف هذا الشتاء في المخيمات والمدن المستضيفة في الأردن من خلال تقديم الدعم النقدي والملابس العينية بالشراكة مع المفوضية السامية لشؤون للاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية. ومن خلال نظام البطاقات الالكترونية الشهري المقدم من برنامج الأغذية العالمي، يستفيد 523000 لاجئ سوري مستضعف في المخيمات والمدن المستضيفة في الأردن، إن الدعم لبرنامج الشتاء لعام 2015-2016 كان ممكناً من خلال الدعم السخي من حكومات كل من كندا ومكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (إيكو) وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن بين الخطط المستقبلية التي تعمل اليونيسيف على تحقيقها في مجال الرعاية الصحية:

*- دعم اللاجئين السوريين وذلك بجمع الاسر السورية وتوعيتهم بالخدمات الصحية المتاحة لهم، وتكوين منتدى للحوار بين مقدمي الرعاية الصحية ومجتمع اللاجئين السوريين.

*- تمكين اللاجئين السوريين من الحصول على بطاقات صحية تخولهم دخول المشفى مع امكانية الاستفادة من التأمينات الاجتماعية.

*- بناء وحدات صحية لاستفادة اللاجئين من الخدمات الطبية.

*- تسجيل المواليد الجدد للمولودين على اقليم الدولة المضيفة ومنحهم الجنسية، ورفع الوعي لدى اهاليهم من اللاجئين لإدراك اهمية هذا الاجراء الذي تنجر عنه آثار هامة كثبوت الهوية القانونية للطفل والسن القانوني والاستفادة من التعليم والصحة.

المطلب الثاني: **تدعيم التعليم الآمن**

يحتوي القانون الإنسانيّ الدولي على أحكام تتعلّق بالتعليم، فعلى الدول أن تتخذ التدابير الضروريّة لتسهيل تعليم الأطفال الذين تيتّموا أو افترقوا عن عائلاتهم في كل الظروف، ويجب أن يُعهد بأمر تعليمهم إذا أمكن إلى أشخاص ينتمون إلى تقاليد ثقافيّة مماثلة[1]. وفي أوضاع النزاعات المسلّحة غير الدوليّة كما هو الحال في سوريا يجب أن يتلقّى الأطفال تعليماً يتماشى مع رغبات والديهم، أو المسؤولين عن رعايتهم، عند غياب الوالدين[2]، وينصّ المبدأ 23 من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهيّة الخاصّة بالنزوح الداخليّ على أنّ"لكل إنسان الحقّ في التعليم"، ولإعطاء مفعول لهذا الحقّ بالنسبة للأشخاص النازحين داخليّاً، على السلطات المعنيّة أن تضمن تلقّي هؤلاء الأشخاص، ولا سيما الأطفال النازحين، التعليم الذي يجب أن يكون مجّانيّاً وإلزامياً في المستوى الابتدائيّ. ويجب أن يحترم التعليم هويّتهم الثقافيّة ولغتهم ودينهم. ويجب بذل جهود خاصّة لضمان المشاركة التامّة والمتساوية للنساء والفتيات في البرامج التعليميّة. ويجب أن تتاح المرافق التعليميّة والتدريبيّة للأشخاص النازحين داخليّاً، لا سيما المراهقين والنساء، سواء كانوا يعيشون في المخيّمات أم لا حالما تسمح الظروف بذلك.

ويمكن أن يعني التعليم أيضاً مراقبة العلامات المنبّهة المبكّرة، فضلاً عن تطوّر وتقدّم الأطفال الذين ربما أصيبوا برضّة نفسيّة من التجارب التي شهدوها، أو المعرّضين لمخاطر الاستغلال أو التجنيد العسكريّ أو أنشطة غير مرغوبة أخرى. فإذا كان هؤلاء الأطفال في المدرسة يكونون أقلّ تعرّضاً بكثير لكلّ أنواع إساءة المعاملة، وقد يكونون أكثر قرباً إلى تلقّي المساعدة التي يحتاجون إليها.

1-(المادّة 24 من اتفاقيّة جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيّين في زمن الحرب، 1949).

2-(المادّة 4 (3)(أ)، البروتوكول الثاني الإضافيّ الخاصّ بالحماية في النزاعات المسلّحة غير الدوليّة، 1977).

كما أنّ التعليم الأساسيّ يمكن أن يقدّم للطفل اللاجئ أو النازح خيارات بمستقبل أفضل، من المهمّ أن يكون كل من يعمل في تقديم التعليم للأشخاص اللاجئين والنازحين على دراية واضحة بحقّ الأطفال المطلق في التعليم، فالتعليم معترف به كحقّ إنسانيّ عامّ في جميع الوثائق القانونية الدولية[1]، ويجب أن تستخدم هذه الوثائق في الدعوة للتعليم.

و التعليم بالنسبة للأطفال المتأثّرين بالحرب والنزوح أكثر من مجرّد الحصول على المعلومات والمهارات، بل ينظر إليه كمصدر حيويّ للدعم الشخصيّ والعاطفيّ. ويمكن أن تساعد الأنشطة المنظّمة والعاديّة في استعادة البنية والغاية في حياتهم. ويمكن أن يلعب التعليم دوراً حيويّاً في تمكين الأطفال من التعبير ومناقشة تجارب العنف والخطر والنزوح إلخ، ومن خلال ذلك تطوير الفرد والفهم المشترك لمعنى هذه الأحداث.

ويجب تذكّر أنّ كل الأطفال الخاضعين لولاية بلد ما بمن فيهم الفتيات والأطفال العاجزين والأطفال اللاجئين والساعين إلى اللجوء يتمتّعون بكل الحقوق التي تحتوي عليها اتفاقيّة حقوق الطفل، بما في ذلك التعليم بدون تمييز،وتنصّ المادّة 28 من اتفاقيّة حقوق الطفل على وجوب جعل التعليم متاحاً "على أساس تكافؤ الفرص". وعلى الدول الأطراف أن تجعل التعليم الابتدائيّ إلزاميّاً ومتاحاً للجميع مجّاناً، ويجب جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على أساس قدرات موارد الدولة، والمادّة 29 لا تضيف فقط إلى حقّ التعليم الذي تعترف به المادّة 28 بعداً نوعيّاً يعكس حقوق الطفل وكرامته الأصيلة؛ بل تصرّ أيضاً على الحاجة إلى أن يتركّز التعليم على الطفل وأن يكون رفيقاً للطفل وممكّناً له، وتسلّط الضوء على الحاجة إلى أن تستند العمليّات التعليميّة على المبادئ نفسها التي تعلن عنها.

إنّ التعليم الذي يحقّ لكل طفل الحصول عليه هو تعليم مصمّم لكي يوفّر للطفل مهارات الحياة، ويقوّي قدرة الطفل على التمتّع بمجموعة حقوق الإنسان بأكملها وتعزيز ثقافة تشرّب من خلال قيم حقوق الإنسان المناسبة. إنّ الهدف هو تمكين الطفل بتطوير مهاراته والقدرة على التعلّم وغيرها من القدرات الأخرى والكرامة الإنسانيّة والاعتداد بالنفس والثقة في النفس. و"التعليم" في هذا السياق يتجاوز الدراسة الشكليّة في المدرسة إلى مجموعة واسعة من تجارب الحياة وعمليّات التعلّم التي تمكّن الأطفال، فرادى وجماعات، من تطوير شخصيّاتهم ومواهبهم وقدراتهم والعيش حياة كاملة ومرضية داخل المجتمع .

1- المادّة 26 من الإعلان العامّ لحقوق الإنسان.

المادّة 13 من العهد الدوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

المادّة 28 من اتفاقيّة حقوق الطفل.

المادة 17 (1) من الميثاق الإفريقيّ لحقوق الإنسان والناس.

المادّة الحادية عشرة من الميثاق الإفريقيّ لحقوق الطفل ورفاهه.

المادّة الثانية عشرة من الإعلان الأميركيّ لحقوق الإنسان وواجباته.

المادة 34 من الميثاق العربيّ لحقوق الإنسان.والمادّة 9 من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام. المادّة 22 (1) من الاتفاقيّة الخاصّة بوضع اللاجئين لسنة 1951.

وتوجد سياسة التعليم الحاليّة لمفوّضيّة الأمم المتحدة للاجئين والممارسات الموصى بها في "التوجيهات المنقّحة (1995) لتحسين تعليم اللاجئين". وتضمّ التوجيهات سياسات طوّرت استجابة لاتفاقيّة حقوق الطفل لسنة 1989، وسياسة مفوّضيّة الأمم المتحدة للاجئين الخاصّة بالأطفال اللاجئين لسنة 1993 والأطفال اللاجئين وفقاً لمفوّضيّة الأمم المتحدة للاجئين: توجيهات الحماية والرعاية لسنة 1994 وخلاصات اللجنة التنفيذيّة الخاصّة بالأطفال اللاجئين. وفي الخلاصة 84 لسنة 1987، دعت اللجنة التنفيذيّة الدول إلى احترام ومراعاة الحقوق ذات الصلة الخاصّة بالحماية الدوليّة للاجئين، وبخاصّة صون الأطفال والمراهقين اللاجئين، بما في ذلك حقّ الأطفال والمراهقين في التعليم،كما تجدر الإشارة إلى أنّ المادّة 31 من اتفاقيّة حقوق الطفل تقرّ حقّ الأطفال في الراحة ووقت الفراغ وذلك جزء مهمّ من البرنامج التعليميّ.

ان حملة "لا لضياع جيل" هي استراتجية اطلقتها اليونيسيف للتصدي للآثار الخفية الناتجة عن هذا النزاع الطويل عن طريق زيادة فرص الحصول على التعليم والدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز التلاحم الاجتماعي وبناء السلام واستعادة الامل في المستقبل، وتدعم اليونيسيف وغيرها من الشركاء المئات من النوادي المدرسية في جميع انحاء البلاد حيث يقومون بتوفير الفرص للأطفال ممن هم في سن التمدرس للمشاركة في الحصص الاستدراكية بالاستفادة من الدعم النفسي والاجتماعي من خلال الانشطة الترفيهية كالرياضة والموسيقى .

وتلعب اليونيسيف دورا قياديا في تنسيق قطاع التعليم وتغطي تدخلاتها في محافضات سورية، ولا زالت صعوبة الوصول وانعدام الامن تمثل تحديات في بعض المناطق المتضررة بشدة من النزاع، مثل حلب والرقة وأدلب والحسكة ودير الزور، مما يشكل عقبة رئيسية في التنفيذ والرصد، وإجراء دراسات لتقدير الاحتياجات تقييم الاثر، ومع ذلك انشأ مكتب اليونيسيف في سورية ثلاث مكاتب ميدانية للمساعدة في الوصول الى المجتمعات المحلية في طرطوس وحمص والقامشلي، وبالإضافة الى ذلك أنشأت اليونيسيف نظاما للعمل في المناطق النائية والمناطق التي يصعب الوصول اليها بما في ذلك المناطق الموجودة على خطوط التماس من خلال توظيف خبراء فنيين مؤهلين ضمن مجتمعاتهم الخاصة في مجالات متعددة منها التعليم.

كما قامت اليونيسيف منذ عام 2013 بزيادة عدد النوادي المدرسية بشكل كبير، مما اتاح الفرصة لأكثر من 289.000 طفل للوصول الى الانشطة الترفيهية وحصص التعويض وقد بذلت اليونيسيف جهودا لإبقاء المدارس مفتوحة خلال العطل الصيفية،حيث بقيت العديد من المدارس مفتوحة لتمكين الاطفال من الوصول الى حصص التقوية والتحضير لدورة امتحانيه اضافية قبل بدء العام الجديد.

وأطلقت اليونيسيف حملة للعودة الى التعلم لدعم توفير التعليم من خلال المستلزمات التعليمية الاساسية والتواصل مع الناس لتشجيعهم على الحاق الاطفال بالمدارس، وقد تم وضع خطة توزيع مفصلة خلال الحملة للعودة الى التعلم، فقد تم توصيل الحقائب واللوازم المدرسية، مثل الاقلام والدفاتر الى الأطفال، ووفرت اليونيسيف حقائب ترفيهية من حقائب تعلم الطفولة المبكرة فضلا عن عدة صفوف دراسية مسبقة الصنع لتوفير مساحات

اضافية للتعلم ، وتشير الادلة الى ان هذه التدخلات حفزت الاباء على ارسال ابنائهم الى المدارس في العام الدراسي الجديد.

ونتيجة الاعتراف العالمي بأهمية تنمية الطفولة المبكرة في تعزيز الاستعداد للمدرسة والقدرة على التعلم مدى الحياة التزمت اليونيسيف بدعم خدمات تنمية الطفولة المبكرة في استجابتها للازمة في سوريا، حيث وصلت اليونيسيف في عملها الى الاطفال في مرحلة ما قبل المدرسة من خلال توزيع مواد تنمية الطفولة المبكرة الامر الذي اتاح للأطفال الوصول الى الانشطة الترفيهية و اللعب بألعاب وقصص تتناسب مع أعمارهم، حيث تعيد لهم شعورهم بعودة روتين الحياة الطبيعية كجزء من الدعم النفسي والاجتماعي.

كما لجأت اليونيسيف الى شراكة مع الاتحاد الأوروبي[1] من أجل توفير دعم على مستوى أوسع للأطفال في سوريا، وهذه المنحة تؤكد جهود اليونيسيف في تحسين قدرة وصول الأطفال السوريين للتعليم، حيث وقّعت المنظمتان موافقة على مِنَحٍ بقيمة 62 مليون يورو (أي ما يعادل 69 مليون دولار أمريكي) لرفع مستوى الاستجابة المشتركة من خلال التركيز على تمكين أكثر من 2 مليون طفل من الوصول للتعليم وإتاحة بيئة توفر الحماية والتمكين لهم في سوريا ولبنان وتركيا.

وصرح "يوهانيس هان" مفوض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار الأوروبية وتوسيع المفاوضات، قائلا : "سيساعد هذا التمويل الأطفال السوريين في أن يحيوا حياة طبيعية وسيعطيهم أملا في مستقبل أفضل. ولكن وبالرغم من هذه الجهود لا يزال هناك العديد من الأطفال خارج المدرسة في المنطقة، ويجب على كل الشركاء أن يوحدوا الجهود للتخفيف من العوائق التي تحرم هؤلاء التلاميذ من حقهم في التعليم. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بشكل كامل في المساهمة في هذه الجهود، وخاصة من خلال الشراكة المتينة مع اليونيسيف[2]."

وسيتم توفير جزء من هذا الدعم من خلال صندوق الائتمان الإقليمي الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي مؤخراً استجابةً للأزمة السورية، وهو أول آلية تمويل ذات نطاق إقليمي ينشأها الاتحاد الأوربي للاستجابة للأزمة في المنطقة، مما يوفر آلية مرنة وإستراتيجية لتمويل تنفيذ النشاطات السريعة، وفي هذا الصدد تقول السيدة جيتا راو غوبتا، نائبة مدير اليونيسيف التنفيذي: "مكنتنا شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي من توفير دعم على مستوى أوسع للأطفال في سوريا ستدعم هذه المنحة جهود اليونيسيف في تحسين قدرة وصول الأطفال السوريين للتعليم[3]."

1- الاتحاد الأوروبي هو أحد الجهات المانحة الرئيسية التي تعمل على الاستجابة للأزمة السورية، حيث حشدت المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء أكثر من 4 بليون يورو من أجل المساعدات في أعمال الإغاثة الإنسانية، والتنمية، والاقتصاد والاستقرار من أجل السوريين في بلادهم، واللاجئين في المجتمعات المضيفة في دول الجوار: لبنان، والأردن، والعراق، وتركيا ومصر.

2- مقال بعنوان: شراكة الاتحاد الأوروبي – اليونيسيف تدعم توفير التعليم للأطفال السوريين بمبلغ 62 مليون يورو: المركز الصحفي، اليونيسيف ، على الموقع الالكتروني: http://www.unicef.org/arabi

3- المرجع نفسه .

ونجحت اليونيسيف بحشد تمويل لعدة سنوات من الجهات المانحة الرئيسية لدعم مراكز تنمية الطفولة المبكرة المجتمعية وبناء قدرات المدربين المحليين في مجال تنمية الطفولة المبكرة، وقد ساهم هذا في دمج هذا المنهج في الاستجابة للتعليم على المدى في ظل الازمة الحالية في سورية.

ومن بين الخطط المستقبلية لليونيسيف في مجال التعليم مايلي:

* تقديم حقائب مدرسية الى كل طفل في محافظات سورية وكل طفل موجود في مخيمات اللاجئين .
* تقديم الانشطة الترفيهية وحصص التعويض في النوادي المدرسية لمعظم أطفال سوريا.
* توفير مساحات تعلم اضافية باستخدام غرف صيفية جاهزة الصنع.
* توسيع بيئة التعليم الامن في عدة مخيمات للاجئين، ونقل الانشطة التعليمية الى مجتمعاتهم.
* اعادة تأهيل المدارس المتضررة وتوفير حجرات دراسية جاهزة لاستعاب عدد اضافي من الاطفال المتمدرسين.
* السعي وراء تحقيق اي برنامج سريع يؤدي الى مساعدة الاطفال خاصة الاجئين وإعادة ادماجهم في التعليم.

وكل هذه التحديات حتى لا يبقى أطفال دون تعلم خاصة في الدول التي يتواجد بها لاجئين سوريين تحقيقا لمبادرة "لا ضياع لجيل" من أجل الحصول على تعليم رسمي أو غير رسمي. وقد طبقت اليونيسيف برنامجا تعليميا غير رسمي وذلك عن طريق طبع ادوات مدرسية والكتب المحلية وتوزيعها على المتمدرسين لتقليل عدد الاطفال خارج المدرسة وهذا لأنهم مستقبل سوريا وسيبنون دولتهم عندما يعود السلام إليها.

خاتمة:

إن الصراع المستمر في سوريا الشقيقة منذ خمس سنوات ودخوله العام السادس قد دمر حياة الملايين من الأطفال، حيث تعرض جيل كامل لخطر فقدانه الى الأبد، فبعدما كان البلد هو بيت الأمان اصبحت سوريا بعد الصراع المسلح أحد أخطر المناطق في العالم بالنسبة للأطفال، اللذين يعيشون صورة مروعة لتأثيرات الازمة على الطفولة فالآلاف فقدوا حياتهم، أو جزء من أجسادهم الصغيرة مع تشوه جانب أكبر من طفولتهم، لأنهم فقدوا ذويهم، منازلهم،مدارسهم،وفي كلمة واحدة استقرارهم، لأنهم مشردون ولاجئون لا يوجد مكان واحد آمن في وطنهم،وهم مجبرون على الكبر قبل غيرهم من الاطفال لان الكثير منهم يضطر للعمل، حتى وان كان هذا العمل القتال بدلا من التعلم واللعب.

يمثل أطفال سوريا التحد الاقوى لمنظمة اليونيسيف وهي ترى انهم الاكثر احتياجا واستحقاقا لان تقدم لهم الحماية والعلاج والتعليم لذا اطلقت شعارات ومبادرات هامة مثل "حق بقاء الطفل السوري على قيد الحياة"، ويتم تحقيقه بتامين المساعدات الانسانية المنقذة للحياة من المواد الغذائية، والملابس والبطانيات والأدوية والمدافئ والخيام...الخ لآلاف الاشخاص المحاصرين في ظروف قاسية سواء في المدن السورية المحاصرة او في مخيمات اللاجئين.

كما أكدت اليونيسيف أحقية كل طفل سوري في الحصول على الحماية والوقاية من الامراض وذلك بتامين اللقاحات بغض النظر عن هويته او انتمائه، وقامت بعدة حملات تلقيحية شملت الدول التي تستضيف اللاجئين السوريين، ونادت بتوفير كل التدخلات الانسانية المنقذة للحياة.

كما أطلقت حملة "لا لضياع جيل" من اجل الحصول على تعليم رسمي او غير رسمي، وكذلك لتوسيع بيئة التعلم الآمن وذلك من خلال سعيها الحثيث الى بناء مدارس جديدة في عدة مخيمات للاجئين، وتنفيذ برامج لدعم الاسر اللاجئة الاشد فقرا لتحفيزها على انخراط ابنائها في التعليم ، وتقدم من خلالها خدمات التعليم النفسي والاجتماعي لفئة الاطفال الذين تعرضوا الى معايشة مشاهد الدمار والاقتتال في بلدهم ليجنبهم الاثار السلبية للصدمات النفسية التي تلقوها وإكسابهم وتنمية المهارات والمعرفة لديهم لإعادة بناء سوريا الام في المستقبل.

وأخيراً يمكننا القول أن هناك **توصيات** نريد أن تكون ضمن الخطط المستقبلية لليونيسيف نلخصها في ما يلي:

*- انشاء مناطق سلام جغرافية(خاصة على المناطق الحدودية لا توجد فيها أي انتهاكات من جميع الاطراف) وكذلك ايام سلام او تهدئة لضمان وصول المساعدات لأطفال سوريا.

*- ضمان الوصول التام والآمن لكل احتياجات الاطفال المحاصرين واللاجئين (غذاء، ملبس، خيام...الخ)، وكذلك موظفي المساعدات الانسانية لتلبية احتياجات الاطفال السوريين.

*- وصول الفرق دون عوائق أو شروط أو قيود من أجل إجراء تقييم للأوضاع الصحية والتغذية وغيرها من الاحتياجات الانسانية وتقديم الرعاية الطبية والغذائية والإجلاء الطبي العاجل في الحالات الحرجة.

*- الترحيب باللاجئين وإشعارهم كأنهم في وطنهم من خلال معاملتهم كمواطنين الدولة المضيفة من خلال تسهيل حصولهم على الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم.

*- دعم اللاجئين السوريين وذلك بتوعيتهم بالخدمات الصحية المتاحة لهم وتكوين منتدى الحوار بينهم وبين مقدمي الرعاية الصحية.

*- لا ينبغي توقيف تعليم الاطفال ، ويجب حصول كل طفل سوري على تعليم جيد في مناطق سلام ، على ان يحترم هذا التعليم لغة اطفال سوريا وثقافتهم وهويتهم.

*- من حق كل طفل سوري لاجئ الحصول على تعليم مجاني أسوة بمواطني الدولة المستضيفة.

*- تعزيز ثقافة السلام لدى الطفل السوري وتوعيته بخطورة الحرب والنزاع الذي عانى منه.

*- يجب حظر استعمال المرافق الصحية او التعليمية كقواعد للقوات المسلحة.

*- يجب حظر استهداف تجمعات الاطفال كالمدارس والمراكز التعليمية والمراكز الترفيهية والصحية.

*- حث حكومات الدول المضيفة على اعطاء اللاجئين بطاقات شخصية وشهادات ميلاد للمولودين على اقليمها وان امكن الجنسية على اساس موطن الولادة لكي لا يكون الكثير من ابناء سوريا عديمي الجنسية وما ينجر عنها من آثار مدمرة، وكذلك بطاقات صحية تخولهم دخول المشفى او المركز الصحي.

*- جبر الاطراف المتنازعة في سوريا على دفع أموال لإنقاذ الشعب السوري، مايعادل الاموال المدفوعة في شراء الاسلحة.

*- حث اعضاء المجتمع الدولي خاصة الدول الغنية على تقديم المزيد والمزيد من الاموال لمساعدة اطفال ضعفاء تحملوا عبء حرب ليسوا طرفا او حتى سببا فيها، طالما انها لم تستطع او ترد وقفها.

*- بناء كرفانات في شكل وحدات سكنية ووحدات صحية ومراكز تعليمية للاجئين السوريين بدلا عن الخيام التي مساوئها تفوق حسناتها.

*- الابقاء على الحدود مفتوحة ولا يتم غلقها لأي سبب كان في وجه اللاجئين خاصة الدول المجاورة حفاظاً على سلامة اللاجئين الذين يحاولون الى حد اليوم عبور الحدود البرية كانت او البحرية، حتى وان كان الموت ينتظرهم هناك.

*- من سمات الشهامة والكرم العربي حسن الضيافة وأنا أتساءل اليوم اين هي الدول العربية التي غابت فأصبحت أروبا اقرب منها، فأرجو ان تستفيق ضمائر شعوب العرب وليس حكامها وان تفتح ابوابها للاجئين السوريين وخاصة الاطفال الغير مصحوبين بذويهم ورعايتهم ليشعروا بالأمان ونشعر نحن بوجود النخوة العربية.

*- ان اللاجئين السوريين بحاجة ماسة لكل انواع المساعدات فلما نجد أكثر المتبرعين من غير العرب والمسلمين، فلماذا لا توجه زكاة المسلم لمساعدة اخيه اللاجئ، لذا يجب ان نعمل على احياء حملات تحسيسية من اجل عمليات تبرع سواء بالأموال وان لم يكن فبالطعام والمياه والملبس...الخ.

*- توفير منح للدول المجاورة والمضيفة للاجئين السوريين، وتقدم من الهيئات الدولية ومن الدول الغنية وتقدر هذه المنح المالية بحسب النسبة المئوية لعدد اللاجئين لتقليل الاثر الاقتصادي السلبي للازمة على هذه البلدان لا سيما الدول التي لها حدود مع سوريا.

آخرا انها دعوة "لا ننسى أهلنا في سوريا وخاصة الأطفال لأنهم مستقبلها، يجب ان يتحرك المجتمع الدولي لإنقاذ جيل بأكمله من الضياع، لقد باتت الحاجة ماسة الى ايجاد حلول بعدما زادت معانات الاطفال وأصبحوا الاكثر استهدافا لان ما يجرى في سوريا اليوم هو القضاء على جيل كامل، فلابد من العمل من اجل وقف هذه الحرب- فكفى حربا في سوريا- لإعادة بناء اجيالها وعودة الحياة والحرية لأبنائها، ويمكن القول ان عملية انقاض اطفال سوريا تعتبر من اهم واكبر القضايا التي تسعى اليونيسيف تحقيقها منذ تأسيسها، وكل ما قامت به اليونيسيف اتجاه اطفال سوريا جدير بالاهتمام لكنه غير كاف اذا ما ارادت الحصول على جائزة نوبل للسلام وهذا لن يكون إلا اذا صنعت السلام لأطفال سوريا.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

أ-كتب اللغة العربية:

1- التنظيم الدولي: د.عائشة راتب ، دار النهضة العربية، 1998، ص 252.

2- حماية حقوق الأطفال والنساء في القانونين الدولي والداخلي: د.محمد شكري عبد الجواد ، بحث مقدم إلى مؤتمر إدماج إتفاقيتي "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "و" حقوق الطفل"، في مناهج كليات الحقوق، منشورات اليونيسيف، مكتب الأردن، ص 8-11.

3- حماية حقوق الطفل في القانون الدولي العام والإسلامي: د/ منتصر حمودة سعيد ،دار الجامعة العربية الاسكندرية،2007،ص 72.

4- المنظمات الدولية" هئيات ووكالات منظمة الأمم المتحدة": د.حسين عمر، دار الفكر العربي 1993، ص 412.

ب-كتب باللغة الاجنبية:

1-The intenational law on the rights of the child: 1995 .Van Bueren، p 17.

2 - Droit de l'enfant- Répertoire de droit international- François Monéger, , - Dalloz, tomme II. P. 6.

2- المجلات:

1- العمليات السورية من تركيا: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية، النشرة الإنسانية، العدد 15 شباط 2016.

2- النزاع في الجمهورية العربية السورية، الآثار الاقتصادية الكلية والعوائق التي تعطل تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، الهيئة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا أيلول 2014.

3- تقارير من اليونيسيف:

1- اليونيسيف: النتائج الإنسانية للأزمة السورية ، كانون الثاني 2015 .

2- اليونيسيف: بيان صحفي، آذار 2016.

3- اليونيسيف: الوصول للأطفال المتأثرين بالأزمة السورية، 2016.

4 - اليونيسيف: الخسارة الاقتصادية الناشئة عن الانقطاع عن الدراسة بسبب الأزمة السورية: 2015.

5- اليونيسيف: المركز الصحفي ، مقال بعنوان: شراكة الاتحاد الأوروبي – اليونيسف تدعم توفير التعليم للأطفال السوريين بمبلغ 62 مليون يورو.

6- اليونيسيف، بيان صحفي، تموز 2015.

7- اليونيسيف: تقرير التعليم في خط النار، أيلول 2015.

8- تصريح صادر عن اليونيسف، كانون الثاني 2016 .

9- اليونيسيف وشركاؤه: تحديث مبادرة لا لضياع الجيل– الأزمة السورية، شباط،2016.

10- معا من أجل سوريا:"التعليم خلال الازمة"، يونيسيف - سورية مقتطفات 2013، تقرير اليونيسيف.

11- معا من أجل سوريا:"الصحة والتغذية"، يونيسيف - سورية مقتطفات 2013، تقرير اليونيسيف.

12- نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في سوريا، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية 2016.

13- الجمعية الطبية السورية الأمريكية. الموت البطيء - الحياة والموت في المجتمعات السورية تحت الحصار آذار 2015.

14- مجموعة المياه والصرف الصحي من أجل الصحة، إحصائيات المياه والصرف الصحي،2016.

4- مواثيق دولية:

1- الإعلان العامّ لحقوق الإنسان.

2- العهد الدوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

3- اتفاقيّة حقوق الطفل.

4- الميثاق الإفريقيّ لحقوق الإنسان والناس.

5- الميثاق الإفريقيّ لحقوق الطفل ورفاهه.

6- الإعلان الأميركيّ لحقوق الإنسان وواجباته.

7- الميثاق العربيّ لحقوق الإنسان.

8- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام.

9- الاتفاقيّة الخاصّة بوضع اللاجئين لسنة 1951.

10- تفاقيّة جنيف الرابعة الخاصّة بحماية المدنيّين في زمن الحرب، 1949).

11- البروتوكول الثاني الإضافيّ الخاصّ بالحماية في النزاعات المسلّحة غير الدوليّة، 1977.

3- مواقع الكترونية:

1/ http:// www. unicef org /Jordan suwar

2/ magazine.org/article.php?id=656&lang=ar

3/ http://www.unicef.org/arabi

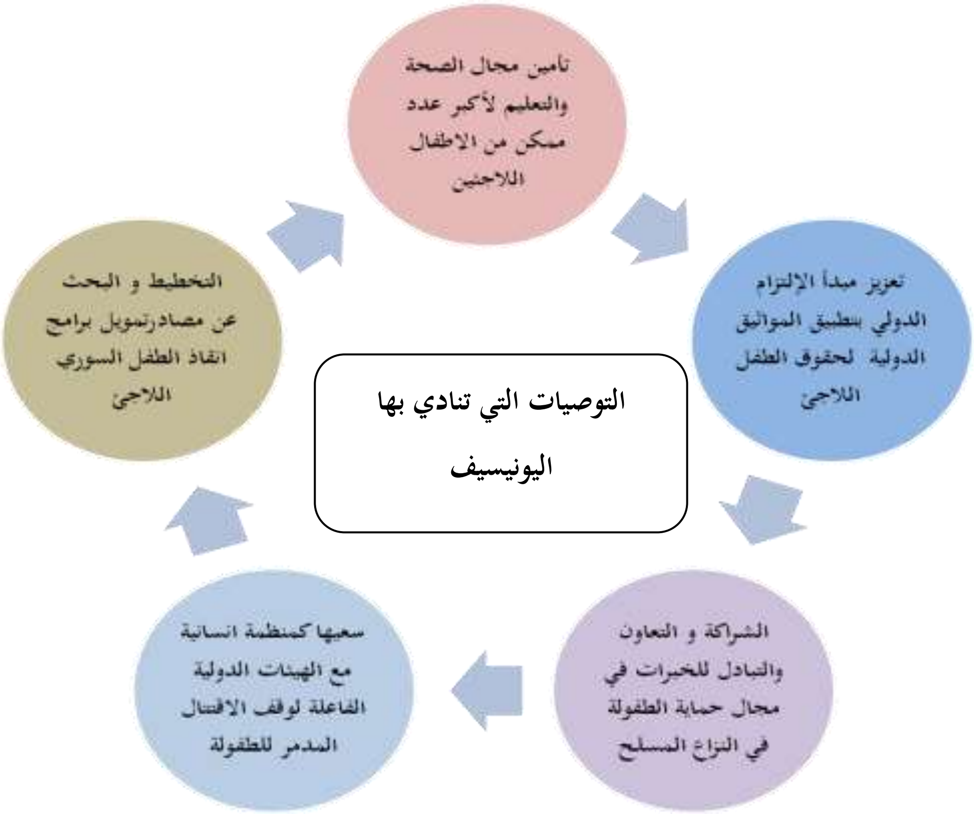
رسم تخطيطي يبين بعض الاقتراحات للتخفيف معانات اللاجئين السوريين



 **فتح الحدود وعدم غلقها حفاظا على حياة اللاجئين وخاصة الأطفال.**

- إنشاء مناطق سلام في المناطق الحدودية التي لا يصل اليها القتال لضمان وصول المساعدات الانسانية ومحاولة تأمين كل الاحتياجات وان لزم الامر تدخل قوات حفظ السلام.
- بناء كرفانات على مستوى المناطق الحدودية تكون بديلة عن الخيام مزودة بخزانات مياه مامونة، ومولدات كهربائية ، سواء للسكن او كمراكز تعليمية وكذلك وحدات صحية.

رسم بياني يبين توصيات وخطط اليونيسيف لإنقاذ أطفال سوريا



دور الأمم المتحدة في حماية الطفل السوري
(دراسة تحليلية)

الدكتورة: عزة محمد رزق شرف الدين- جامعة القصيم- السعودية

مقدمة:

تعانى المنطقة العربية كثيرا من الصراعات والحروب عبر الأزمان والعصور، فهى من أكثر المناطق فى العالم اشتعالا بالحروب، التى تنوعت فيها أنواع الصراع مابين صراعا على مواردها وكنوزها، أو صراع دينى على مقدساتها، وكانت أغلب هذه الصراعات والحروب حروبا خارجية من معتد خارجى على أهل المنطقة العربية. بينما ظهر حديثا صراع جديد أتى من الداخل وهو صراع على السلطة من تجاه الحكام الذين اعتبروا الأوطان مملكتهم الخاصة مقابل صراع الشعوب التى تبحث عن الديمقراطية والحياة الآدمية والحق فى العدالة التى تكفل لهم حياة كريمة أسوة بباقى شعوب الأرض، مما أدى إلى انتفاض الشعوب ضد الظلم والطغيان.

و لقد كان "عام 2011 عام الثورات العربية والذى أطلق عليه مصطلح الربيع العربى التى مثلت حركات ثورية سلمية ضخمة انطلقت من معظم الدول العربية متأثرة بالثورة التونسية، والتى اطاحت بحكم زين العابدين بن على فى تونس، ومحمد حسنى مبارك فى مصر، ومعمر القذافى فى ليبيا وكذلك على عبدالله صالح باليمن، وقد خاضت سوريا نفس التجربة حيث بدأ هذه التجربة" أحداث بدأت شرارتها فى مدينة درعا حيث قام الأمن (حسب رواية ناشطين معارضين) باعتقال خمسة عشر طفلا إثر كتابتهم شعارات تنادى بالحرية وتطالب باسقاط النظام على جدار مدرستهم بتاريخ 26 فبراير 2011، فى خضم ذلك كانت هناك دعوة للتظاهر دعت لها صفحة على الفيسبوك لم يعرف من يدعمها، وبعد ذلك استجاب لها مجموعة من الناشطين يوم الثلاثاء 15 مارس عام 2011 وهذه المظاهرة ضمت شخصيات من مناطق مختلفة ودرعا ودمشق. وكانت هذه الاحتجاجات ضد الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات وعلى إثر اعتقال أطفال درعا والإهانة التى تعرض لها أهاليهم بحسب المعارضة السورية، بينما يرى مؤيدوا النظام أنها مؤامرة ضد محور المقاومة والممانعة العربية (حيث لم يتم نشر أسماء أو صور هؤلاء الأطفال) ونشر الفوضى كما أثارت وحشية قوات الأمن ردة فعل مسلحة من قبل مجموعات غير رسمية، بالإضافة إلى الجيش السورى الحر. وسرعان ما وجهوا ضربات قاسية لقوى الأمن. وفى مقابلة تلفزيونية فى تشرين الثانى/ نوفمبر، ذكر الرئيس الأسد مقتل 800 شخص من جانب الحكومة، وبدوره شن النظام هجوماً كبيراً على مدينة حماه، وانتشرت مئات الجثث فى الشوارع وغصّت مستشفيات حماه بالجرحى وفى شهر أيار/مايو 2011، تم اكتشاف مقابر جماعية قرب درعا، تحتوى على جثث أشخاص قتلوا على

أيدى قوات الأمن وفى الوقت ذاته، طالبت الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا الأسد بالتنحى، وقامت بتأييد تشكيل حكومة سورية فى المنفى".(1)

"لا يزال الوضع الإنسانى مستمراً فى التدهور مع تزايد حدة العنف واستمرار القتال فى مختلف أنحاء البلاد. وقد بات الوضع فى كل من دمشق وحلب والحسكة وحماه وحمص وخيماً للغاية. حيث يتأثر ما يقدر بنحو ٨,٦ مليون شخص جراء أعمال العنف الجارية، ويحتاجون الحصول على المساعدات الإنسانية. وتقدر الأمم المتحدة أن أكثر من (4.25) مليون شخص قد تم تشريدهم أيضاً داخل سوريا. ويؤدى كل يوم من الأيام التى تشهد العنف إلى إضافة المزيد إلى هذا الرقم. ويوجد حالياً أكثر من ٢ مليون لاجئ (مسجلين وبانتظار التسجيل) فى كل من الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر وشمال أفريقيا. ويتزايد هذا العدد يومياً مع استمرار القتال."(2)

ولم يكن الأطفال السوريون بمنأى عن هذه الأحداث الدامية فقد عانى الأطفال على مختلف الأعمار، وقد رأينا وشاهدنا بوسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعى أطفالا تتراوح أعمارهم من البضع شهور إلى الاثنى عشر سنة كانوا ضحايا للقتل والذبح والحرق والتشويه والتعذيب والاعتقال التعسفى وتم استخدامهم كدروع بشرية فى معظم الحالات التى تم تسجيلها كان الأطفال ضمن ضحايا العمليات العسكرية للقوات الحكومية بما فيها القوات المسلحة السورية وقوات الاستخبارات وميليشيات الشبيحة، فى صراعهم المسلح مع المعارضة والجيش السورى الحرفلم يرحم هؤلاء المجرمون براءة الأطفال وضعفهم فلم تأخذهم بهم رأفة ولا شفقة ولا رحمة وأصبح هؤلاء الأطفال ضحايا انتهاكات الحروب.

ولم تتوقف هذه الجرائم بل إزدادت يوما بعد يوم وذلك بازدياد القصف العشوائى للمدنيين فى مختلف المدن وإلقاء البراميل المتفجرة والقنابل الفسفورية والعنقودية المحرمة دوليا بعدما انضمت روسيا لمساعدة الطاغية بشار الأسد فى القضاء على شعبه وأصبحت الحرب على أشدها ولم ترحم هذه القوى الغاشمة المدنيين من نساء وشيوخ وأطفال وكل يوم تطالعنا الأخبار بمئات القتلى والجرحى والمشوهين تحت مرأى ومسمع العالم بأسره، بما فيه من المنظمات الحقوقية والدولية التى هدفها حماية حقوق الانسان بصفة عامة وحق الطفل بصفة خاصة ولم نرى خطوات واقعية ملموسة فى ظل صلاحيات هذه المنظمات لتحمى حقوق هؤلاء الأطفال .

ومن هنا كانت مشكلة هذه الدراسة والذى يتمثل فى السؤال الرئيس التالى:-

ما دور الأمم المتحدة فى حماية الطفل السورى ؟

- ❖ ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات التالية:-

1- ما الأهداف التى أنشئت من أجلها الأمم المتحدة ؟

(1) الثورة السورية:ويكيبيديا الموسوعة الحره.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

(2) سوريا: الموفوضية الأوروبية ، بيان صحفي، بروكسل،25 أيلول، 2013.

2- ما هى حقوق الطفل التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ؟
3- ما التدابير التى اتخذتها الأمم المتحدة لحماية أطفال الجمهورية السورية ؟
4- ما العقوبات القانونية التى اتخذتها الأمم المتحدة تجاه الطغاة الذين يقتلون الأطفال؟
5- ما التحديات التى تعوق الأمم المتحدة من أداء دورها التى أنشئت من أجله؟

❖ **أهداف الدراسة :-**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:-
1- الأهداف التى أنشئت من أجلها الأمم المتحدة.
2- حقوق الطفل التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .
3- التدابير التى اتخذتها الأمم المتحدة لحماية أطفال الجمهورية السورية.
4- العقوبات القانونية التى اتخذتها الأمم المتحدة تجاه الطغاة الذين يغتالون براءة الطفل فى الجمهورية السورية.
5- التحديات التى تعوق الأمم المتحدة من أداء دورها التى أنشئت من أجله.
6- واقع الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة تجاة أطفال الجمهورية السورية.

❖ **أهمية الدراسة :-**

1- توضح هذه الدراسة حقوق الطفل التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والواقع الحقوقى الذى يعيشه الطفل السورى.
2- تقوم هذه الدراسة بتحليل الدور الفعلى الذى اتخذته الأمم المتحدة لحماية أطفال الجمهورية السورية.
3- تستنتج الدراسة التحديات التى تعوق الأمم المتحدة من أداء دورها التى أنشئت من أجله.

منهج الدراسة :-

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، حيث تقوم الباحثة بتحليل الدور الذى تقوم به الأمم المتحدة لحماية الطفل من الانتهاكات وذلك فى ضوء أهدافها وميثاق نشأتها، وما تملكه من صلاحيات، تحليل القرارات والتقارير التى اتخذت فى هذا الشأن.

حدود الدراسة : -

1- تقتصر الدراسة الحالية على تحليل أهداف - ميثاق - تقارير الأمم المتحدة لتحليل الدور الذى تقوم به تجاه أطفال الجمهورية السورية فى ضوء الأحداث الراهنة.

الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وجد أنه هناك عدد من الدراسات التى قامت بدراسة الأزمة السورية ومنها:-

1- دراسة محسن عبد الله مطرود 2016[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها فى الدفاع عن حقوق الإنسان، استخدمت الدراسة المنهج الوصفى للتعرف على دور هذه المنظمات الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية تكتسب نفوذاً كبيراً على الساحة الدولية فى جميع الميادين، والتى من أهمها حقوق الإنسان، من خلال اعتراف عديد من النصوص القانونية بالدور الذى تقوم به هذه المنظمات فى هذا المجال والتى من أهمها نص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة وكذا النصوص القانونية التى تضمنتها الاتفاقيات الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وكذا الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب، إضافة إلى عديد من النصوص القانونية التى تضمنتها الدساتير الداخلية للدول.

1-دراسة هناء مصطفى الخبيرى2015[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مجلس الأمن فى تفعيل حماية حقوق الإنسان وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلافا بين دور مجلس الأمن فى تفعيل حماية حقوق الانسان حيث أنه برز دوره فى بعض القضايا كقضية احتلال العراق للكويت وقام بالزام العراق بالانسحاب الكامل وقام بفرض العقوبات عليها، أما قضية البوسنة والهرسك فنجد أن مجلس الأمن غض الطرف عنها بالرغم من أن أبشع الجرائم قد ارتكبت ضد الإنسانية وأولاها الحق فى الحياة وكذلك الحق فى اختيار الديانة والاضطهاد بسبب الدين فلم يفعل سلطاته بالرغم من الانتهاك الصارم لحقوق الإنسان فى هذه القضية .

2-دراسة:- إيمان موسى النمس 2014[3]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معاناة الطفل السورى ودور المنظمات المحلية والدولية فى رفع هذه المعاناة عن الطفل السورى وقد توصلت الدراسة؛ إلى أن أداء المنظمات الدولية أفضل بكثير من المنظمات غير الحكومية سواء السورية أو غيرها لأسباب تنظيمية تتعلق بأن المنظمات الدولية المتخصصة قامت بوضع برامج احترافية للعمل فى حالات الطوارئ، إضافة إلى خبرتها التراكمية وقدرتها على رصد الموارد المالية وتنظيم نشاطات المتطوعين، فى حين أن الجمعيات السورية كانت تعانى من مشاكل تنظيمية وتحديات العمل والبقاء فى ظل ظروف الحرب ورغم ذلك كانت هناك محاولات قيام بالتشبيك وتوحيد الجهود وبناء برامج ذات مستوى جيد كما كان نشاطها مستمرا بغض النظر عن النتائج.

---

(1) المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في الدفاع عن حقوق الإنسان: محسن عبد الله مطرود، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الحقوق، جامعة المنصورة،2016.

(2) دور مجلس الأمن فى تفعيل حماية حقوق الانسان: هناء مصطفى الخبيرن،رسالة دكتوراة مقدمة إلي كلية الحقوق، جامعة عين شمس،2015.

(3) تقييم وضعهم ومحاولات حمايتهم ومبادرات رعايتهم: ايمان موسي النمس، المركز السوري للدراسات والأبحاث،أغسطس،2014.

وبالنسبة لموضوع حماية الأطفال استطاعت عدد من هذه المنظمات تطويع الصعوبات التى تعرقل عملها، لكنها لم تقض عليها تماما خصوصا أن الجهود الإنسانية لا تكف فى ظل الفوضى التى يخلقها الفشل السياسى، لهذا السبب لجأت هذه المنظمات إلى محاولة إحداث أثر سياسى والضغط على صانعى القرارلإنهاء الصراع، وقد تم ذلك بوسائل مبتكرة مثل تقديم العرائض والحملات الالكترونية إضافة إلى الوسائل التقليدية مثل التظاهر والمسيرات. وبالنسبة للبرامج الرعائية التى قامت بعض المنظمات بتبنيها تستحق الاعجاب خاصة أن هذه المنظمات وضعت وسائل تقييم أداء ذاتية من أجل تحسين العمل ومراقبته بصفة مستمرة. لكن رغم كل ما سبق فحجم مأساة الأطفال السوريين أكبر من أن تغطيها هذه المبادرات خاصة الأطفال العالقين فى مناطق الصراع المحاصرة. وهو ما يتطلب شحذ الجهود والاستفادة من التجارب السابقة لترقية العمل وتحسينه وطرح القضية باستمرار لتنال الاهتمام الذى تستحقه.

3-دراسة قلى أحمد 2013[(1)]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية نشاط قوات حفظ السلام الدولية فى فض النزاعات الدولية باعتبارها من الوسائل العسكرية التى تستعملها الأمم المتحدة وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك بعض الصعوبات المالية التى تتعرض لها قوات حفظ السلام عند أداء عملها وقد قدمت الدراسة بعض الحلول لذلك .

تتعرض أيضا قوات حفظ السلام لبعض الصعوبات السياسية، التى تؤثر سلبا على أداء قوات حفظ السلام الدولية وكيفية التغلب على ذلك ثم إن هناك بعض الصعوبات المتنوعة الأخرى سواء كانت متعلقة بالقوات نفسها أو بغيرها.

4-دراسة بدر الدين بوذياب 2011[(2)]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إذا ما كانت تتخذ قرارات منظمة الأمم المتحدة طابعا تشريعيا دوليا أم لا، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفى للاحاطه ببعض المفاهيم العامة كحفظ السلام وحقوق الإنسان وقد توصلت الدراسة إلى أن القيمة التشريعية للقرار الصادر من المنظمة الدولية من حيث طابعه الإلزامى بغض النظر عن القالب الذى صبت فيه سواء كان ميثاقا أو عهدا أو توصية أو إعلان مبادئ أو برنامج أو استراتيجية ....إلخ يتوقف على طريقة التكوين فالقرار الذى يوافق عليه بالإجماع و دون أى امتناع عن التصويت هو أقوى القرارات يليه فى المرتبة ذلك الذى يصدر بإجماع الحاضرين المشتركين فى التصويت أى مع وجود بعض الممتنعين أما الذى يتخذ بالأغلبية مع وجود معارضين وممتنعين فهو أدنى درجات السلم من حيث دوره التشريعى، يمارس مضمون القرار تأثيرا على

(1) قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية: قلى أحمد، رسالة دكتوراه، مقدمة إلي جامعة مولود معمري- تيزى وزو، الجزائر، 2013.

(2) الطابع التشريعي لقرارات المنظمات الدولية: بدر الدين بوذياب، الأمم المتحدة نموذجا،رسالة ماجستير مقدمة إلي جامعة مولزد معمري، الجزائر، 2011.

قيمته التشريعية، فالقرارات التى تتضمن أكثر الأمور الجديرة باهتمام الدول والتى تعالج أمور البشرية قاطبة من بيئة وحقوق الإنسان وإرهاب دولى تعد من أقوى المواضيع التى تتناولها القرارات لأنها متعلقة بقواعد لا يمكن التهرب منها وتشكل حجة على الكافة للامتثال بها.

ومتابعة تنفيذ القرارات والرقابة عليها تساعد علي ايجاد الاقتناع بإلزامها وتعطى القرار حقه من الأهمية التى تشعر بها المجموعة الدولية وتهيب بدور هذه القرارات وتسارع فى تطبيقها، هذا ما يضفى عليها طابعا تشريعيا.

القرارات ذات الطابع التشريعى فى المنظمات العالمية ذات الاختصاص هى حالة استثنائية رغم انتشارها فى الأونه الأخيرة، خاصة من طرف مجلس الأمن إلا أنه لا يمكن التكلم عن دور تشريعى مطلق بل مقيد بظروف وحالات خاصة يرجع تكليفها حسب سلطة الجهاز وامتيازاته المحولة له من قبل ميثاقه التأسيسى والمبادئ القانونية الصريحة منها.

القرارات التشريعية للمنظمات هى وسيلة فعالة تتلائم مع التطورات الدولية الراهنة فالتعتم عن أحقية قرارات المنظمات الدولية بالاضطلاع بدور بارز، وعلى الأخص قرارات الجمعية كمصدر معترف به، مرده إلى الخوف من المصالح الضيقة للدول الكبرى هذا ما يفسر التوجه إلى التشريع عن طريق قرارات مجلس الأمن الذى لا يتعدى أعضاؤه (15) إضافة إلى كونه جهازا تنفيذيا بينما الجمعية العامة التى فيها أكبر الأعضاء (192) عضوا وتعتبر هيئة تداولية بمثابة البرلمان العالمى ، تكاد تخلو قراراتها من الطابع التشريعى، كل ذلك لأسباب سياسية مبنية غايتها فى ذلك استحواذ الدول الكبرى وهيمنتها على التشريع الدولى بواسطة قرارات مفروضة فرضا من هذه الدول الكبرى، واعتمادها فى تنفيذها على سلطة القمع.

تعليق عام على الدراسات السابقة:- أكدت جميع هذه الدراسات على دور المنظمات غير الحكومية فى كثير القضايا الدولية والمتعلقة بحقوق الإنسان لكن هذا الدور يختلف من قضية لأخرى على حسب تأثير الأطراف المتنازعة على المجتمع الدولى كما أثبتته بعض الدراسات وهذا يرجع ارتباطه بمصالح الدول الكبرى خاصة دول العضوية الدائمة بمجلس الأمن .

الإطار النظري

لقد مرت خمس سنوات على اندلاع الثورة السورية، والتى قضت على الأخضر واليابس عانى خلالها الشعب السورى عناء شديدا فاق احتمال البشر، ولم يترك مكانا لصفة الإنسانية إلا وانتهكت، فأعداد الضحايا فى تزايد مستمر على مرأى ومسمع من العالم الذى لا يحرك ساكنا بأية قرارات أو اجراءات ضد هذا الانتهاك الغاشم الذى حول الدولة إلى مقبرة جماعية يدفن فيها المئات يوميا هذا ما أوضحته الإحصائية الأخيرة من عدد ضحايا جرائم النظام السورى في سوريا حتى نهاية تشرين أول/أكتوبر 2015 وذلك طوال 55.5 شهراً / 1,691 يوماً . [1]

(1) الإحصائيات الشاملة لضحايا جرائم النظام السوري حتي نهاية تشرين الأول/أكتوبر2015: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية.

نسبة الشهداء الأطفال: 11.19%، نسبة الشهيدات النساء: 10.65%، نسبة الشهداء تحت التعذيب: 7.92%.

تفيد الأعداد الإجمالية بالمعدلات التالية (بحسب الأعداد الموثقة بشكل كامل):

- كل 4 دقائق....... يعتقل النظام مواطناً
- كل 10 دقائق.... يجرح النظام مواطناً
- كل 13 دقيقة..... يغيّب النظام مواطناً
- كل 15 دقيقة..... يقتل النظام مواطناً
- كل يوم...يقتل النظام 8 أطفال
- كل يوم...يقتل النظام 4 مواطنين تحت التعذيب
- كل يوم.... هجّر النظام 2,600 مواطن، وأجبر 5,300 مواطن على النزوح فى الداخل.

وبالرغم من هذا العدد الهائل من الضحايا إلا أن الصراع لم يحسم حتى الآن وذلك قد يرجع إلى أن " الحالة السورية فى تفاعلاتها الداخلية والخارجية تمثل نموذجا لتلك الخصوصية قد يرجع ذلك إلى عدة عوامل: [(1)]

1- **عوامل متعلقة بالتركيبة الديموغرافية للمجتمع السوري**:- حيث تتوزع على عدد لا بأس به من الطوائف مسلمين 77% و 10% علويين و 3% دروز و 1% إسماعيليين و 0.5 % شيعة اثنى عشرية و 8% مسحيين ويمثل العرب 93% و الأكراد 5% من الشعب السورى ، تمثل الأقلية العلوية النخبة المتحكمة فى مفاصل الحكم سياسيا وعسكريا، بينما معظم المجتمع الثائر من السنة مما يعطى الثورة بعدا طائفيا يزداد تميزه مع الوقت، وكذلك هناك الأكراد الممثلين فى عدة أحزاب سياسية، والمرتبطين بحزب العمال الكردستانى لهم أجندتهم الخاصة بعيدا عن هدف إسقاط نظام الأسد.

2- **عوامل متعلقة بتفتت المعارضة السورية داخليا وخارجيا**:- وعدم نجاحها فى تشكيل كتلة واحدة تعبر عن الشارع السورى، ويمكنها من التواصل مع القوى الخارجية بوصفها الممثل الشرعى للثورة السورية.

3- **عوامل متعلقة ببنية النظام السورى نفسه**:- تتمثل فى إحكام قبضته على مفاصل الدولة ،خصوصا المؤسسات الأمنية مما يصعب إحداث انشقاقات مؤثرة سياسية أو عسكرية تؤدى إلى تصدعات قوية فى النظام.

4- **عوامل متعلقة بالأهمية الجيوسياسة** :- الجيوستراتيجية لسوريا بوصفها رقما مهما فى معادلة القوى الإقليمية فمصير الثورة السورية سيحدث تغيير فى موازين القوى الإقليمية، مما يمثل عائقا

---

(1) روسيا والثورة السورية محددات المواقف: طارق عثمان، مركز التأصيل للدراسات والبحوث،الاثنين ،2 جمادي الأخر، 1433.
AT: http://taseel.com/articles/11892016/3/12

أمام أية تدخل خارجى عسكرى – سياسى بمستوى فعال يؤثر على مسار الحالة السورية؛ حيث هناك الكثير من الحسابات ينبغى أن تراعيها الأطراف الإقليمية والدولية قبل الإقدام على التدخل المباشر في الأزمة السورية.

<u>الموقف الدولي تجاه القضية السورية :-</u>

لم تختلف كثيرا ردة فعل الدول تجاه القضية السورية سواء أكانت العربية الإسلامية أم غير العربية فبعض الدول العربية كانت مشغولة بشئونها الداخلية خاصة الدول صاحبة الثورات مثل تونس وليبيا ومصر لكن حاولت مصر تقديم بعض المساندات فى عهد الرئيس محمد مرسى الذى تولى الحكم فى يوليو 2012 وقام بقطع العلاقات مع سوريا وطرد السفير السورى من القاهرة، وأقام مؤتمرا لنصرة سوريا فى مايو 2013، وقام بفتح باب القدوم للسوريين ومنحهم التعليم المجانى لكن لم يستطع أن يقدم مساعدات ملموسة حيث سرعان ما أزيح من منصبه وعادت مصر إلى السكون كباقى الدول المستقره التى كانت تخشى من نجاح أية ثورة خوفا من تكرار التجربة لديها؛ فلم نر أى خطوة ملموسة على أرض الواقع من دول الجوار كالأردن أو دول الخليج سوى لبنان التى دعمت الطاغية بشار الأسد وقامت بامداده بالسلاح والعتاد وقامت بحصار الإخوة السوريين واستولت على بعض القرى فى المناطق الغربية لسوريا دعما لجيش بشار.

"وإذا نظرنا إلى مواقف الدول العربية المجاورة لسوريا، فنجد إن الجماعات السياسية المتماثلة طائفيا فى المشرق العربى لا تلتزم قرارات الدولة أو أن جماعة معينة تقصى جماعات أخرى وتعمل على احتكار القرار السياسى ويمكن أن يختلط أمن النظام الحاكم بالأمن الوطنى للدولة تحت الرعاية الأمريكية وإدارة التوازنات الإقليمية ولقد أوضحت الثورة السورية غياب مفهوم الأمن الوطنى لدول المشرق العربى وذلك يرجع إلى عدة عوامل:-

- عدم ترسخ منطق مفهوم الدولة لم تلبث الدول القطرية الناشئة حديثا إثر تسويات وإتفاقيات استعمارية إن نالت استقلالها عن الاستعمار حتى وقعت تحت أنظمه سياسية استبدادية شمولية ساوت بين مؤسسات الدولة وبين مؤسسات النظام السياسى مما جعل تلك المؤسسات أداة لقمع الشعوب عامة وفق نظام مؤسس مستقل بدلا من أن يتطور عملها لاستكمال بناء الدولة الوطنية المتماسكة كما عملت تلك الأنظمة على بناء تحالفات اجتماعية غير مدنية كونت عصبا أساسيا فى بنية النظام السياسى، مما كرس الجماعات والعشائرية والطائفية والإثنية وازداد من قوتها وحد من ترسيخ مفهوم الوطنية.
- هشاشة الوطنية عملت الأنظمة السياسية الحاكمة فى المشرق العربى على إدارة التنوعات القائمة على الهوية بقصد كسب الولاء وديمومة استبدالها بدلا من أن تعمل على ترسيخ الهوية الوطنية ولئن تقاطعت مع بث قيم عروبية فى بعض الحالات فإنها فشلت فى تحقيق التنمية الإقتصادية

وغيبت شروط الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وأفقدت المواطنين أغلب قواعد حقوق الإنسان مما سمح ببقاء الهويات الفرعية الموروثة من الحقبة الاستعمارية بل بطغيانها على الهوية الوطنية نفسها." (1) أما بالنسبة للتحرك على مستوى المنظمات الدولية فمنذ قيام القوى الثورية والمطالبة برحيل الرئيس السورى قامت جامعة الدول العربية ببعض الاجتماعات وخرجت ببعض القرارات غير الصارمة التى حاولت منها شكليا أن تقوم بالضغط على نظام الأسد بوقف العمليات العدائية ضد الشعب السورى ولم تتخذ اجراءات واقعية تجاه الأسد من قبل جامعة الدول العربية.

أهداف إنشاء منظمة الأمم المتحدة

بعد الحرب العالمية الثانية والتى ذاقت فيها الدول والشعوب ويلات الحروب من قتل ودمار وخراب وبعد فشل عصبة الأمم المتحدة فى أداء عملها قامت مجموعة من الدول بالتعاون والاتحاد مع بعضها البعض لإنشاء منظمة عالمية جديدة تحمل مجموعة من الأهداف السامية التى تسعى لتحقيقها على أرض الواقع وقام أعضاء الأمم المتحدة بتوضيح هذه الأهداف الرئيسية التى أنشئت من أجلها الأمم المتحدة :– (2)

1- إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف.

2- التأكيد والإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.

3- توضيح الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى.

4- الدفع بالرقى الاجتماعى قدماً، ورفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح.

وفى ضوء هذه الأهداف قامت الأمم المتحدة بتحديد ميثاقها والذى اعتبر "نقطة تحول في مجال الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته، إذ حرص واضعوه على تضمينه نصوصا صريحة تصون للإنسان – فرداً وجماعة – حقوقه وحرياته وتهتم بها اهتماماً دقيقاً ، كما ان تناول الميثاق لتلك الحقوق كان أكثر تناسقا، وظهر من خلاله الفرد أكثر أهمية في مجال العلاقات الدولية والقانون الدولي.وبذلك اعتبر الميثاق أول معاهدة متعددة الأطراف في تاريخ العلاقات الدولية ، والتي اقرت مبدأ احترام الحقوق والحريات، وجعلته هدفاً من الأهداف الأربعة الأساسية التي تسعى المنظمة الدولية لإنجازها، وبذلك يعد

---

(1)الأزمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة: نيروز ستايك،خالد وليد محمود، سلسلة تحليل سياسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، قطر،2013،ص28

(2) سوريا: منظمة الأمم المتحدة.

http://www.un.org/ar/sections/un-charter/preamble

ميثاق الامم المتحدة، الوثيقة الدولية الأولى ذات الطابع العالمي أو شبه العالمي الذي تضمن النص على مبدأ حقوق الإنسان". (1)

حقوق الطفل في ميثاق الأمم المتحدة

شددت الأمم المتحدة مراراً على أهمية الحاجة إلى دمج حقوق الإنسان فى جميع أنشطتها الواسعة النطاق. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالإمكانيات المحتملة لجميع تدابير وإجراءات الأمم المتحدة تقريبا والمتعلقة بحقوق الإنسان، تطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الإنسان على الأطفال والبالغين على حد سواء، ويشار إلى الأطفال بوضوح فى العديد من صكوك حقوق الإنسان؛ كما يتم تعديل وتكييف المعايير خصيصا عندما تكون الاحتياجات تتعلق بأحد الحقوق المميّزة للطفل. فى عام 1989 أقرّ زعماء العالم بحاجة أطفال العالم إلى اتفاقية خاصة بهم، لأنه غالبا ما يحتاج الأشخاص دون الثامنة عشر إلى رعاية خاصة وحماية لا يحتاجها الكبار، كما أراد الزعماء أيضاً ضمان اعتراف العالم بحقوق الأطفال، تعتبر اتفاقية حقوق الطفل الصك القانونى الدولى الأول الذى يلزم الدول الأطراف من ناحية قانونية بدمج السلسلة الكاملة لحقوق الإنسان، أى الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وقد حققت الاتفاقية القبول العالمى تقريباً، وقد تم التصديق عليها حتى الآن من قبل 193 طرف – أكثر من الدول التى انضمت إلى منظومة الأمم المتحدة أو الدول التى اعترفت باتفاقيات جنيف، تتمثل مهمة اليونيسف فى حماية حقوق الأطفال ومناصرتها لمساعدتهم فى تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع الفرص المتاحة لهم لبلوغ الحد الأقصى من طاقاتهم وقدراتهم.

حقوق الطفل أثناء النزاعات المسلحة كما نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل

اشتملت اتفاقية حقوق الطفل على أربع وخمسين مادة هذه المواد شملت نواحى الحياة كافة من النواحى الصحية، الاجتماعية، العقائدية، التعليمية، الثقافية، وسوف يتم الاكتفاء بعرض حقوق الطفل التى يجب الدفاع عنها أثناء النزاعات المسلحة كما نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل، وما هى الحقوق التى يتمتع بها الطفل السورى.

أولا:– تعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقا أصيلا فى الحياة.

ثانيا :– تكفل الدول الأطراف أقصى حد ممكن لبقاء الطفل ونمائه ونموه.

"لم يتمتع الطفل السورى بهذين الحقين على مدار الخمس سنوات مازال الأطفال فى الجمهورية العربية السورية يقتلون ويجرحون ويشوهون من جراء المدفعية الثقيلة، والغارات الجوية، والنيران المتقاطعة، ومخلفات الحرب من المتفجرات كنتيجة مباشرة للنزاع فى حوادث وقعت فى عدة مدن، منها دمشق وحمص ودرعا وحلب. وتضرر أيضا الأطفال اللاجئون الموجودون داخل الجمهورية العربية السورية

(1) حقوق الإنسان فى ميثاق الأمم المتحدة وفى الاتفاقيات الدولية: خليل حسين، موقع الدراسات والأبحاث الاستراتيجية،2013/5/2.

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/05/blog-post.html

تضرراً مباشراً. فقد قُتل الأطفال الفلسطينيون وغيرهم من الأطفال اللاجئين أو أصيبوا أو أُجبروا على الفرار من ديارهم والعيش فى حالة عوز فى المآوى المقامة للأشخاص المشردين داخليا. وسادت الهجمات وعمليات القصف الجوية التى تقوم بها الحكومة فى المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش السورى الحر وغيره من جماعات المعارضة. وواصلت قوات الحكومة وميليشيا الشبيحة المتحالفة معها عمليات التوغل فى المناطق المتنازع على السيطرة عليها. وفى 25 أيار– مايو 2012، فى قرية الحولة، محافظة حمص، أفيد عن قيام جنود الحكومة والشبيحة بدخول القرية وقتل 100 مدنى، منهم 41 طفلا على الأقل. وأفيد عن قيام قوات الحكومة في تموز– يوليه 2012 بقصف المدرسة المحلية التي لجأ إليها الناس، مما أسفر عن قتل طفلين." [1] "وواصلت القوات الحكومية القصف العشوائى للمناطق المأهولة بالمدنيين، ولا سيما فى حمص وحلب وأيضا فى محافظات دير الزور وإدلب ودمشق والرقة. وأدى استخدام البراميل المتفجرة من جانب القوات الحكومية فى مدينة حلب وحدها فى كانون الأول– ديسمبر إلى قتل وجرح مئات الأطفال. كما استمر قتل الأطفال فى هجمات برية شنتها القوات الحكومية. وفى 29 كانون الثانى– يناير، وفى أثناء مجزرة نهر القويق فى بستان القصر فى قضاء حلب، كان ما لا يقل عن عشرة أطفال بين الذين أعدموا"[2] كما أوضحت الإحصائيات وجود 16,970 شهيدا من الأطفال، بنسبة 11.19% من جملة الشهداء وهؤلاء استشهدوا جراء القصف والعدوان على المدنيين وقد شوهد الأطفال يخرجون من تحت الأنقاض ليس هذا فحسب لقد نفذت مذابح بحق الأطفال وكان أشهرها مذبحة الحولة فى2012/5/26 والتى راح ضحيتها 114 شخصا كان من بينهم 32 طفلا فالمتأمل فى المشهد يجد أنه ليس هناك أدنى حق للحياة أو البقاء أو النماء لأطفال سوريا.

ثالثا:– تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كآفة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما فى ذلك الإساءة الجنسية، وهو فى رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصى القانونى (الأوصياءالقانونيين) عليه، أو أى شخص آخر يتعهد الطفل برعايته.

لقد تخطى الطفل السورى مرحلة العنف فما يتعرض له ويشاهده يعد من أبشع أنواع العنف والضرر والإساءة البدنية والعقلية والنفسية، لقد تم "احتجاز الأطفال وتعذيبهم وإساءة معاملتهم لارتباطهم المزعوم بالمعارضة يشكل اتجاها مثيرا للقلق. وفى ذلك الصدد، كان هناك عدد من الروايات عن ارتكاب قوات الحكومة العنف الجنسى ضد الصبية للحصول على معلومات أو اعتراف منهم، وذلك إلى حد كبير ولكن ليس حصريا من قبل أفراد من المخابرات التابعة للدولة والقوات المسلحة السورية. وتعرض الأطفال المحتجزون، وهم إلى حد كبير صبية قد لا تتجاوز أعمارهم 14 سنة، لأساليب تعذيب تماثل أو تطابق الأساليب المستخدمة مع البالغين، بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر الصدمة الكهربائية، وعمليات

(1) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها :الجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، البند (65) ،2013/5/15، منظمة الأمم المتحدة.

(2) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الدورة (68)،15 /2014/5، منظمة الأمم المتحدة.

الضرب، والإبقاء فى أوضاع مجهدة، والتهديدات، وأفعال التعذيب الجنسى ووفقا لأقوال شهود، هناك عدد من الأطفال محتجزين كفدية للآباء وغيرهم من الأقارب المرتبطين بمقاتلى المعارضة لإجبارهم على تسليم أنفسهم إلى سلطات الدولة" (1).فكيف لطفل يعيش وسط هذا الصراع بما فيه من قتل وتفجير يشاهد هذا الخراب والدمار أن يأمن على حياته أو حياة أسرته فما يتعرض له الطفل السورى فاق احتمال الرجال وليس احتمال الأطفال.

رابعا:- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل فى التمتع بأعلى مستوى صحى يمكن بلوغه وبحقه فى مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحى. وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أى طفل من حقه فى الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه تتابع الدول الأطراف إعمال هذا الحق آملا وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة.

كيف يتمتع الطفل السورى بحق الصحة وهو من يقصف بالقنابل الفسفورية والعنقودية والبراميل المتفجرة كيف وهو من يصوب تجاهه السلاح ليفنى حياته ولا يجد دواء ليعالج به ليس هذا فحسب بل تقصف مصحاته وتدمر ولهذا فإن الطفل السورى لايتمتع بهذا الحق على مدار الخمس سنوات.

خامسا:- تتعهد الدول الأطراف بأن تحترم قواعد القانون الإنسانى الدولي المنطبقة عليها فى المنازعات المسلحة وذات الصلة بالطفل وأن تضمن احترام هذه القواعد تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عمليا لكى تضمن ألا يشترك الأشخاص الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة اشتراكا مباشرا فى الحرب تمتنع الدول الأطراف عن تجنيد أى شخص لم تبلغ سنه خمس عشرة.

"أصبح تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال أمرا شائعا في الجمهورية العربية السورية. وتحققت الأمم المتحدة من تجنيد 271 صبيا و7 بنات واستخدامهم من قبل جماعات تابعة للجيش السورى الحر (142) ووحدات الحماية الشعبية الكردية (24)، وتنظيم الدولة الإسلامية (69) وجبهة النصرة (25)، وإن كانت التوقعات تشير إلى أن العدد الفعلى يفوق ذلك. وفى 77 فى المائة من الحالات، تم تسليح الأطفال أو استخدامهم فى القتال وكان ما يقرب من خمسهم دون سن الخامسة عشرة. وتراوحت أعمار الفتيان المرتبطين بالجماعات المسلحة فى الغالب بين 14 و17 سنة، وفى 17 حالة من الحالات التى تم التحقق منها كان الصبية دون سن الخامسة عشرة. وفى العديد من الحالات، دفعت مرتبات تصل إلى 400 دولار شهريا للأطفال مقابل اشتراكهم فى القتال. وأعطى دفع هذه المرتبات الكبيرة نسبيا من قبل جبهة النصرة والجيش السورى الحر، وتنظيم الدولة الإسلامية بخاصة، حافزا للأطفال وآبائهم فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.وواصلت وحدات الحماية الشعبية الكردية تجنيد واستخدام الفتيان والفتيات، بمن فيهم الأطفال دون الخامسة عشرة، وتفيد أنباء بقيامها بنقلهم إلى مخيمات للتلقين العقائدى والتدريب. ووجهت ادعاءات متكررة ضد وحدات الحماية الشعبية الكردية بشأن سياسات"التجنيد القسرى" التى تستهدف الأطفال. وازدادت بكثرة التقارير الواردة عن قيام تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة بتجنيد

(1) المرجع السابق.

الفتيان واستخدامهم. وفى 25 فى المائة من الحالات التى تم التحقق منها، كان الصبية دون سن الخامسة عشرة، وكان بعضهم فى سن الثامنة. وتفيد الأنباء أن تنظيم الدولة الإسلامية أنشأ ما لا يقل عن ثلاثة معسكرات لتدريب الأطفال فى الرقة، وتم تجنيد الأطفال أيضا كمفجرين انتحاريين واستخدامهم لارتكاب أعمال عنف شديد كما أفادت الأنباء بقيام عدد من المجموعات الموالية للحكومة، بما فى ذلك حزب الله، بتجنيد أطفال بأعداد صغيرة أيضا. وانضم خمسة فتيان إلى اللجنة الشعبية لدعم قوات الحكومة السورية فى الميدان دمشق. واستخدم الأطفال أيضا كدروع بشرية وفى العمل القسرى. [1]

سادسا:- تتخذ الدول الأطراف، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنسانى الدولى بحماية السكان المدنيين فى المنازعات المسلحة، جميع التدابير الممكنة عمليا لكى تضمن حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

لم يتمتع الطفل السورى بهذا الحق من حقوقه حيث أن خلال الصراع السورى القائم يتم قصف المدنيين دون مراعاة أى حق للمدنيين أوالأطفال ولم يتم حماية الأطفال فى مناطق النزاع المسلح "فقد قُتل أطفال كثيرون أو أصيبوا بإصابات خطيرة فى أعمال القصف والقتال، بينما شهد آلاف آخرون أفرادا من أسرهم يقتلون أو يصابون أو نجوا من القصف الأرضى وإطلاق القذائف والقصف الجوى الشديد لمنازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم، مما أدى إلى تعرضهم لكرب نفسى حاد. وشهدت أيضا الفترة المشمولة بهذا التوتر ارتفاعا شديدا فى حالات قيام جماعات مسلحة باستخدام أساليب الإرهاب، مثل تفجير السيارات المفخخة وغيرها من القنابل، فى المناطق المدنية، بما فى ذلك قرب المدارس، وارتباط أطفال بجماعات مسلحة". [2] لم يحترم بشار الأسد ولا حلفاؤه من قوات بوتين الروسية وقوات ايران الشيعية وقوات حزب الله بلبنان قواعد القانون الإنسانى الدولى للمنازعات فقد اخترقوا القانون الدولى للمنازعات المسلحة فقد تم استخدام المتفجرات المحرمة دوليا وقاموا بقصف المدنيين والأطفال ومن هنا أيضا نجد أن الطفل السورى لا يتمتع بهذا الحق من حقوقة.

ثامنا:- تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة لتشجيع التأهيل البدنى والنفسى وإعادة الاندماج الاجتماعى للطفل الذي يقع ضحية أى شكل من أشكال الإهمال أو الاستغلال أوالإساءة، أو التعذيب أو أى شكل آخر من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو المنازعات المسلحة. ويجرى هذا التأهيل وإعادة الاندماج هذه فى بيئة تعزز صحة الطفل، واحترامه لذاته.

لم يحصل الطفل السورى على هذا الحق فالضحايا فى إزدياد والعقوبات القاسية اللاإنسانية مستمرة والقتل والتنكيل والتعذيب مازال مستمرا فعلاج البدن غير متوافر حتى يتم علاج النفس وإعادة التأهيل؛ فالطفل السورى لم يعد طفلا فقد دفع الثمن باهظا عاصر وعانى الصراع.

(1)الأطفال والنزاع المسلح: الجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، البند (64)، 2015/5/5، مرجع سابق.
(2) االمرجع السابق.

تاسعا: تعترف الدول الأطراف بحق الطفل فى التعليم، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلى:-

أ- جعل التعليم الابتدائى إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع.

ب- تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوى، سواء العام أو المهنى، وتوفيرها، وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها.

لقد كان شأن المدارس فى الجمهورية السورية شأن كافة مؤسسات الدولة "فلقد قامت القوات المسلحة السورية بالإغارة على المدارس الابتدائية المحلية وأخذ بعض الأطفال كرهائن للخروج الآمن من بعض القرى كما تلقت الأمم المتحدة معلومات تشير إلى أن الحكومة استهدفت مدارس ومستشفيات. ووردت أيضا تقارير عن قيام جماعات المعارضة المسلحة باستخدام المدارس وتعريضها للأضرار. وأفيد بأن 3000 مدرسة تعرّضت إلى أضرار، فى حين تُستخدم نحو 2000 مدرسة كملاجئ للمشردين داخليا. وفى بعض المناطق، لم يذهب الأطفال إلى المدارس لمدة تجاوزت 18 شهرا. وتضرر الأطفال الفلسطينيون المقيمون فى مخيمات اللاجئين فى الجمهورية العربية السورية بنفس القدر من جراء النزاع. وعلى وجه الخصوص تأثر النظام التعليمى تأثرا شديدا. فحتى نيسان/ أبريل 2013، كانت 69 مدرسة من أصل 118 مدرسة تابعة للأونروا قد أغلقت أبوابها، بحيث لم يكن منتظما في الدراسة سوى 700 23 طفل من أصل التلاميذ المسجلين الذين يتجاوز مجموعهم 000 67". كما أشارت التقارير إلى أن قوات الحكومة ظلت تلقى القنابل على المدارس وتقصفها وتقوم بالإغارة عليها. ومن الناحية الأخرى، كان عدد من أطراف النزاع مسؤولا عن استخدام المدارس فى أغراض عسكرية. وهناك حالات عدة لدخول قوات الحكومة المدارس واستخدامها لها إما كقاعدة مؤقتة أو كمرفق احتجاز. [1] "وباتت سيطرة جماعة داعش على المناهج الدراسية، ومن ثم اضطرار المدرسين إلى تقديم أيديولوجيتهم، مثار قلق متزايد." [2] من هذا التقرير نجد أن الطفل السورى أهدر حقه فى التعليم وتوقف بسبب الصراع الذى تشهده البلاد.

عاشرا:- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل فى التمتع بأعلى مستوى صحى يمكن بلوغه وبحقه فى مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحى .وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألايحرم أى طفل من حقه فى الحصول على خدمات الرعاية الصحية.

كما نصت اتفاقية حقوق الطفل على مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى فى إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، آخذة فى اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره أوضح تقرير الأمم المتحدة معاناة الأطفال السوريين للحصول على الغذاء ففى "كانون الثانى/يناير 2015، كان هناك 000

(1) المرجع السابق.

(2) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الدورة (68)، 2014/5/15، مرجع سابق.

212 شخص لا يزالون تحت الحصار، 163 500 منهم كانوا محاصرين من قبل قوات الحكومة السورية بينما كان 500 26آخرون محاصرين من قبل جماعات مسلحة، وتعرضوا للتجويع. وقتل الأطفال الذين حاولوا الهروب من المناطق المحاصرة على أيدى القناصة أو فى حقول الألغام ، كما خلفت اعتداءات الجماعات المسلحة على الهياكل الأساسية المدنية وراءها ملايين الأشخاص الذين لا يجدون سبيلا للحصول على المياه والكهرباء، من بينهم أطفال. وكثرت العقبات الإدارية وحالات رفض السماح بدخول مواد معينة عبر القوافل المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك لوازم الجراحة، واستمرت التهديدات والاعتداءات ضد موظفى المساعدة الإنسانية ومرافقها.[(1)]

هذا بالإضافة إلي أن"الرعاية الطبية غير كافية فى المناطق المتنازع عليها، ولم يستطع الكثير من الأطفال الصمود للشفاء من جراحهم وذلك بسبب الافتقار إلى العناية المناسبة والمقدمة في الوقت المناسب. وأخيرا، ظل أيضا القتال يجبر السكان على مغادرة منازلهم، بحيث تشير أحدث أرقام الأمم المتحدة إلى وجود أكثر من 1.3 مليون لاجئ سورى فى البلدان المجاورة و 4.25 ملايين من المشردين داخليا داخل سوريا، نصفهم من الأطفال.[(2)] وبحلول كانون الأول/ديسمبر، لحقت أضرار كلية وجزئية بـ 413 مرفقا طبيا تتتبع الأمم المتحدة عملياتها، بينما كان هناك 823 مرفقا يعمل بعضها جزئيا فقط ولا يعمل بعضها الآخر بسبب النقص فى الموظفين والمعدات أو استخدامها لأغراض أخرى. وتم الإبلاغ عن وقوع ست وثمانين هجمة على مرافق صحية ومقتل 178 موظفا طبيا. وتحققت الأمم المتحدة من 28 اعتداء على المرافق الصحية والموظفين الصحيين قامت بها قوات الحكومة السورية (17) وتنظيم الدولة (9) وأطراف غير محددة الهوية (2) [(3)] كما تعرضت المستشفيات والعيادات الميدانية أيضا للضرر أثناء القصف العشوائى والمحدد الهدف. فعلى سبيل المثال، فى أوائل تشرين الثانى/نوفمبر، قصفت القوات الحكومية فى منطقة الباب بحلب، مستشفى يديره المعارضة مرتين". [(4)]

<u>التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لحماية أطفال الجمهورية السورية</u>

من خلال الاطلاع على تقارير الأمم والمتحدة والتوصيات التى قامت بها من أجل أطفال سوريا والقضية السورية لم نجد اختلافا كبيرا فيما اتخذت علي مدار الخمس سنوات الماضية بدأ من إندلاع الثورة السورية بدايه مما "قامت به ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة سوريا عام 2013 والبلدان المجاورة من أجل تقييم أثر النزاع على الأطفال ومناقشة مسألة تعزيز رصد الانتهاكات الجسيمة والتدابير الرامية إلى إنهاء ومنع الانتهاكات التى ترتكبها جميع الأطراف، قامت الحكومة بتجريم تجنيد الأطفال

(1)الأطفال والنزاع المسلح: الجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، البند (64)، 2015/5/5،مرجع سابق.

(2)تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: الجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، البند (65) من جدول الأعمال،2013/5/15، مرجع سابق.

(3)الأطفال والنزاع المسلح: الجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، البند (64)، 2015/5/5، مرجع سابق.

(4)تعزيز حقوق الطفل وحمايتها الجمعية العامة: الدورة الثامنة والستون، الدورة (68)،2014/5/15، مرجع سابق.

واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة وأعلنت فى 23 أيلول/سبتمبر من نفس العام ، إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وتحاورت أيضا ممثلتى الخاصة مع ممثلى الائتلاف الوطنى السورى بشأن التزاماتهم فى ما يتعلق بحماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة وحظر تجنيد الأطفال.".[1]

"قامت منظمة اليونسيف المختصة بشئون الأطفال والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة بإرسال بعثات إغاثة عاجلة وتم خلال هذه البعثات توصيل الإمدادات الصحية والتغذوية الطارئة، دعت اليونيسف وشركاؤها، بشكل ملح؛ لتوفير القدرة الكاملة وغير المشروطة والمستدامة على الوصول لحوالى 13.5 مليون شخص محتاج في البلاد." [2] كما قامت المنظمة مع بعض الشركاء المحليين والدوليين فى عام 2015 من تقديم المساعدة للملايين من الأطفال المحتاجين داخل سوريا وفى الدول المجاورة.

داخل سوريا[3]

- تم تزويد أكثر من 7.9 ملايين من الناس بالمياه الصالحة للشرب.
- جولتان من حملات التلقيح ضد شلل الأطفال وصلت إلى أكثر من 2.9 مليون طفل. لم يتم الإبلاغ عن حالات جديدة من شلل الأطفال فى سوريا منذ كانون الثانى 2014.
- تمكن أكثر من 1 مليون طفل . بما فى ذلك المناطق التى يصعب الوصول إليها. من الحصول على المواد التعليمية من خلال طباعة وتوزيع الكتب المدرسية. وذلك فى وقت كانت الطباعة فيه غير ممكنة محلياً بسبب تدمير البنية التحتية.
- تقديم الدعم النفسى إلى حوالى 841.000 طفل.

فى دول الجوار قامت اليونيسف وشركاؤها:-

- توفير المياه الصالحة للشرب والمياه لأغراض الاستعمال المنزلى لأكثر من 2.5 مليون شخص.
- تم تلقيح أكثر من 16 مليون طفل تحت سن الخامسة ضد شلل الأطفال.
- مساعدة أكثر من 630,000 طفل لاجئ على الانخراط فى التعليم الرسمى.
- تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعى لأكثر من 377,000 طفل.
- تزويد حوالى 184,000 طفل دون سن الخامسة بالمكملات الغذائية المتعددة المغذيات الدقيقة بما فى ذلك فيتامين (أ).

إيصال لوازم الشتاء مثل البطانيات والملابس والتدفئة والنقد والقسائم إلى أكثر من 139,000 طفل.

---

(1) المرجع السابق.
(2) اليونسيف توصل المساعدات الطارئة إلي المجتمعات المحاصرة: منظمة اليونسيف.
http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/syria_90338.html
(3) تقرير عن الأزمة السورية مارس 2016 : منظمة اليونسيف.
http://childrenofsyria.info/2016/03/14/%d9%85%d8%b9-%d9%88%d8%b5%d9%88%d-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b2%d8%a7%d8%b9-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%b9%d8%a7%d9%85%d9%87-/%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d9%85%d8%b3-%d9%81%d8%a7%d9%86

كما اتفق الفريق العامل على أن يبعث برسائل موجهة من رئيسه إلى البنك الدولى والجهات المانحة **تتضمن ما يلي:-**

- إبراز الحاجة الماسة إلى تعبئة الموارد لدعم الأطفال المتضررين من النزاع المسلح فى الجمهورية العربية السورية، خاصة الأطفال المشردين داخليا وأطفال اللاجئين، بما فى ذلك فى البلدان المضيفة المجاورة.
- دعوة البنك الدولى والجهات المانحة إلى توفير الموارد المالية اللازمة لكفالة حصول الأطفال المتضررين من النزاع المسلح فى الجمهورية العربية السورية على القدر الكافى من الرعاية الطبية والتغذية، فضلا عن التعليم والتدريب المهنى، وإبقاء الفريق العامل على علم بذلك، حسب الاقتضاء.

من الملاحظ أن التدابير التى اتخذت من قبل منظمة الأمم المتحدة أو منظمة اليونسيف التابعة لها انحصر فى مجموعة من الاجتماعات والقرارات التى ليس لها تأثير على الأطراف المتنازعة واتخذت كلمات متكرره فى المواقف المشابهة مثل تحذر أو تدين أو تشجب وتدعو لوقف إطلاق النار أو تقديم بعض الاغاثات والإمدادات الصحية والمواد الغذائية وبعض الملابس والأغطية للمتضررين فى المدن السورية أثناء وقف اطلاق النار وأن هذه الاغاثة لا تصل إلا لعدد محدود من المدن والمواطنين ولا تصل إلى المدن المحاصرة فقد عانت الكثير من المدن من الحصار وبحسب إحصائية الأمم المتحدة، يعيش نحو نصف مليون شخص تحت الحصار من بين 4.6 مليون شخص يعيشون فى مناطق يصعب إيصال المساعدات إليها و كانت مدينة مضايا من أكثر المدن السورية التى عانت من الحصار الطويل الذى قرب على التسعة أشهر تحول سكانها إلى الهياكل العظمية من شدة الجوع كما فارق الحياة الكثير منهم إما مرضا لعدم توافر الأدوية أو جوعا لعدم توافر الغذاء ولم يتخذ المجتمع الدولى، ولا المنظمات الحقوقية أى تحرك فعلى لانقاذ هذه المدن سوى التنديد والشجب والرفض، طيلة هذه المدة وبدأ إرسال قوافل الإغاثة بعد أن ذاق أهلها الهلاك، فدائما نرى أن هذا التدخل يأتى متأخرا كثيرا بعد الخسائر الهائلة فى الأرواح والمنشآت.

العقوبات القانونية التى اتخذتها الأمم المتحدة للحفاظ على حق الطفل السورى:

"ما زالت الأزمة السورية تتميز بالانتهاكات الواسعة والجسيمة لحقوق الأطفال. أكثر من 2000 انتهاكا جسيم ضد الأطفال تم توثيقها من قبل الأمم المتحدة عام 2014، بما فيها القتل أوالتشوية لأكثر من 1100 طفل، وتشمل الانتهاكات الأخرى الاختطاف والاعتقال التعسفي، وسوء المعاملة والتجنيد واستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة والعنف الجنسى" [(1)] ومع ذلك لم تقم الأمم المتحدة بفرض أى عقوبات قانونية على المنتهكين حقوق الأطفال أو الإنسان بشأن سوريا فعند مراجعة تقرير الأمم

(1) تأثير الأزمة السورية الكارثى على الأطفال: كريستى دونكان، مركز الشرق العربى للدراسات،للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن،2015/3/15.

المتحدة، وحتى الأن أى ما يزيد عن الخمس سنوات فى الصراع الكائن بين بشار الأسد و المعارضة السورية، نجد أن العبارات لا تحمل أية عقوبات قانونية كما هو موضح فى العبارات المقتبسة من تقارير 2011إلى 2015 عن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعنى بالأطفال والنزاع المسلح، الذى أعدّه الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح فى الجمهورية العربية السورية والذى ويتضمن ما يلى: (1)

- **يعرب الفريق عن الاستياء البالغ لمقتل أطفال يتجاوز عددهم 000 10 طفل وإصابة آخرين تتجاوز أعدادهم ذلك بكثير منذ آذار/مارس 2011، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية،** استاء الفريق لمقتل 10000 طفل والعدد تزايد حتى الآن إلى أن وصل 17000 ما فائدة هذا الإستياء الذى لم يسفر عن أى تقدم تجاه انتهاك حق الطفل فى البقاء.
- يدين بشدة الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى الدولى من قبل السلطات السورية، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنسانى الدولى من قبل الجماعات المسلحة، بما فى ذلك جميع أشكال العنف الجنسى والإنسانى، وكذلك جميع الانتهاكات والتجاوزات التى ترتكب ضد الأطفال، والتى يصفها تقرير الأمين العام على النحو التالى:-
- **ما يدعى بوقوعه من قيام جماعات المعارضة المسلحة باستخدام العنف الجنسى، يشدد على أن تلك الأفعال من شأنها أن تشكل انتهاكات للقانون الإنسانى الدولى، ويحث جماعات المعارضة المسلحة على السماح لموظفى الأمم المتحدة بالوصول إلى الأراضى الواقعة تحت سيطرتها بأمان ودون عوائق لأغراض الرصد والإبلاغ،** لقد سهلت الميديا ومواقع التواصل الاجتماعى توثيق الانتهاكات دون الوصول للمناطق نفسها فالتقدم التكنولوجى الحادث فى العصر الحالى جعل العالم كقرية صغيرة ينتقل الحدث بها فى اللحظة الحادثة وليس شرط تواجد عناصر من الأمم المتحدة لرصد ما يحدث، والجميع يعلم أن ما يحدث يعد انتهاكا لحقوق الإنسان فأين الإجراء القانونى تجاه هذه الإنتهاكات.
- **يطالب بأن تمتثل جماعات المعارضة المسلحة والمليشيات المرتبطة بالحكومة فضلا عن القوات الحكومية لالتزاماتها بموجب القانون الإنسانى الدولى والقانون الدولى لحقوق الإنسان، وأن تمتنع عن تجنيد الاطفال واستخدامهم** لقد انتهك القانون الانسانى لمدة زمنية تزيد عن الخمس سنوات لماذا غضت الأمم المتحدة الطرف عن مثل هذه الجرائم واكتفت بمثل هذه العبارات التى لم تقدم للإنسانية أية حماية.

(1) استنتاجات بشأن الأطفال والنزاع المسلح بالجمهورية السورية: 2014/2/26، مجلس الأمن.

- **يدين بأشد لهجة استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو ما أسفر عن وقوع عدد كبير من الإصابات، بما يشمل العديد من الأطفال** إن استخدام الأسلحة الكيماوية أدت إلى قتل وتشويه الألاف من الأطفال وأدى إلى بتر أجزاء من أعضائهم وذلك موثق بالصور والفيديوهات الحية أهذه الإدانه تتناسب مع حجم الجريمة النكراء فى حق المدنيين العزل والأطفال لتخرج علينا الأمم المتحدة بهذه العبارات التى لا تؤدى إلى أى وقف لإنتهاك حقوق الإنسان والأطفال إدانه ماذا استفاد الأطفال والكبار من هذه الإدانه لماذا لم تتخذ الأمم المتحدة إجراء ضد عضوها الدائم (روسيا) لمشاركتها فى انتهاك حقوق الإنسان و دخولها حليفا مع الطاغية بشار الأسد وقصفها للمدن والمدارس والمستشفيات بالأسلحة الكيماوية والبراميل المتفجرة و التى تسببت فى قتل وإصابة الألاف من الأطفال والعزل من المواطنين فإنه كان يجب على الأمم المتحدة أن تقوم باتخاذ إجراء ضد روسيا وكأقل إجراء كان يجب أن يتخذ هو إلغاء عضويتها واتخاذ القانون حكما فيما قامت به من عمل إجرامى ، وإنما غض البصر عن ما فعلته روسيا من قبل الأمم المتحدة يعد إشتراكا للأمم المتحدة نفسها فى انتهاك حقوق الإنسان والطفل وانتهاكا للقانون الدولى ويعد الهدف الذى أنشأت من أجله لا يتعدى كونه عبارات تدون على الأوراق وليس له تواجد على أرض الواقع.
- **يدين بشدة أيضا الهجمات الإرهابية المتزايدة التى يقوم بها المرتبطون بتنظيم القاعدة من منظمات وأفراد، والجهات المنتسبة له والجماعات الإرهابية الأخرى، والتى تسبب إصابات عديدة، بما فى ذلك بين الأطفال، وكثيرا من الدمار، ويحث جماعات المعارضة المسلحة على مواصلة رفضها للمسؤولين من تلك المنظمات وأولئك الأفراد عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنسانى الدولى فى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، ويهيب بالسلطات السورية وجماعات المعارضة أن تلتزم بمحاربة وهزيمة المرتبطين بتنظيم القاعدة من المنظمات والأفراد، والجهات المنتسبة له، والجماعات الإرهابية الأخرى.**
- **يشجب ويدين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية التى يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية فى العراق والشام وأفكاره المتطرفة العنيفة، واستمرار خروقاته الجسيمة والمنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان وانتهاكاته للقانون الدولى الإنسانى، كما يدين بشدة أعمال تنظيم الدولة من قبيل قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والاغتصاب وغيره من أنواع العنف الجنسى، والاحتجاز العشوائى، والهجمات على المدارس والمستشفيات.**
- أدانت الأمم المتحدة للمرة العاشرة القتل والاعدام وأدانت تدخل المنظمات الإرهابية فماذا عن روسيا وإيران؟ لماذا لم تدن الأمم المتحدة تدخل هاتين الدولتين كدول مساندة للارهابى الأكبر بشار الأسد؟ فإن بشار الأسد وحلفائه فاقوا إرهاب تنظيم القاعدة وما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش)، بما يمتلكونه من أسلحة دمار وأسلحة كيماوية ووسائل فتاكة فى أحدث الألات الحربية.

- **يعرب عن القلق البالغ إزاء تعرُّض الأطفال المشردين بشكل عام فى الجمهورية العربية السورية وخارجها للعنف والاستغلال الجنسيين.** لا يتناسب هذا القلق البالغ مع حجم الكارثة فالأطفال لا يريدون هذا القلق بل يريدون مواقف فعلية تحميهم على أرض الواقع من هذا الإرهاب الموجهه إليهم من قبل بشار الأسد وحلفاءه من إيران وروسيا وغيرها من الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة.
- **يعرب عن القلق العميق إزاء أن نسبة المستشفيات الحكومية التي تضررت من النزاع حتى تموز/يوليه 2013 قد بلغت 60 فى المائة، بما فى ذلك توقف 38 فى المائة منها عن العمل، ويعرب كذلك عن القلق العميق إزاء أنه، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2013، تعرضت أكثر من 3 000 مدرسة من مدارس البلد التى يبلغ عددها 22 000 مدرسة للضرر والدمار.**
- **يدين بشدة استهداف المدارس والمستشفيات فى انتهاك للقانون الإنسانى الدولى، ويلاحظ بقلق بالغ تلك الهجمات، واستخدام المدارس والمستشفيات على نطاق واسع لأغراض عسكرية، واستهداف المدرسين والعاملين فى المجال الطبى مما يهدد سلامة الأطفال ويعطل بشدة سبل وصولهم إلى التعليم والرعاية الصحية.**
- **يعرب عن القلق إزاء أن القوات الحكومية حالت دون وصول الرعاية الصحية إلى المدنيين، بمن فيهم الأطفال، على اعتبار أنهم ينتمون إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، حسبما ورد فى تقرير الأمين العام.**
- وبعد الإعراب عن القلق وإدانة الأعمال الإجرامية تقوم الأمم المتحدة بجمع التبرعات، وإرسال فريق الإغاثة ليغيث بضع آلاف من الأطفال والمواطنين وبهذا تكون عملت عملا خارقا من العمل الإنسانى، من وجهة نظرها ما فائدة المساعدات التى لا يستفيد منها سوى عدد محدود فى حين السبب الرئيسى ما زال قائما دون أية مواجهه قانونية دولية لتقف ضد هذا الإنتهاك الصارخ.
- **يدين بشدة قيام أطراف النزاع باختطاف الأطفال مقابل الفدية أو الإفراج عن سجناء أو للضغط على أقارب يُعتقد بأنهم يؤيدون الطرف الخصم.**
- **يعرب عن أشد القلق إزاء العدد الكبير والمتزايد من المشردين والمحتاجين للمساعدة داخل الجمهورية العربية السورية، الذين تجاوز عددهم الآن 6.4 ملايين شخص بما يشمل 3 ملايين طفل تقريبا، ووجود ما يربو على 3 ملايين من اللاجئين السوريين فى بلدان المنطقة وفقا لما أوردته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمن فيهم 1.5 مليون طفل.**
- **يعرب عن الجزع الشديد إزاء محنة الأطفال العالقين فى المناطق المحاصرة، وغالبيتها محاصرة من قبل القوات الحكومية وبعض جماعات المعارضة المسلحة، فضلا عن الحالة الحرجة للأطفال فى المناطق التى يصعب الوصول إليها.**

- **يذكر بأن تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال محظور بموجب القانون الإنسانى الدولى.**
- **يعرب عن القلق إزاء أن عدد اللاجئين السوريين المتزايد باستمرار يتسبب فى ضغط متزايد على المجتمعات المضيفة فى المنطقة ويثير مخاوف إضافية فيما يتعلق بحماية الأطفال، حسبما ورد فى تقرير الأمين العام.** كوارث إنسانية كبرى وانتهاك صارم لحقوق الطفل والإنسان يدفع ثمنها الأطفال والمدنيين، وليس هذا فحسب ولكن تعد كذلك كارثة كبرى تؤثر على اقتصاد وحياة دول اللجوء، وقد اكتفت خلالها الأمم المتحدة بمثل هذه العبارات فأين أهدافها؟ وأين مواثيقها؟ وأين قوانينها الدولية؟ أين محكمة العدل الدولية؟ إن لم يكن لها دور فى مثل هذه الكارثة فمتى سيكون دورها ويبرزها عملها فى مساعدة الأطفال المشردين الأبرياء.
- **يطالب جميع الأطراف فى النزاع المسلح بما يلى:-**
- **العمل على التنفيذ الشامل لبيان جنيف المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2012، بما يفضى إلى عملية انتقالية سياسية حقيقية تلبى التطلعات المشروعة للشعب السورى وتمكنه من أن يحدّد مستقبله بصورة مستقلة وديموقراطية.**
- **وضع حد لقتل الأطفال وتشويههم فى انتهاك للقانون الإنسانى الدولى.**
- **الكف فورا عن جميع انتهاكات القانون الإنسانى الدولى والقانون الدولى لحقوق الإنسان، وعن جميع انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال واتخاذ جميع الخطوات الملائمة لحماية الأطفال فى سياق العمليات العسكرية.**
- **إنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الإنسانى الدولى وعلى ما يُرتكب من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وتقديم مرتكبى تلك الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال فى الجمهورية العربية السورية أو المسؤولين عنها بشكل أو بآخر إلى المحاكمة.**
- **احترام مبدأ حياد مقدمى الخدمات الطبية وتيسير حرية المرور إلى جميع المناطق للعاملين الطبيين والمعدات الطبية، ووسائل النقل والإمدادات الطبية، بما فى ذلك المواد الجراحية، ويشير إلى أن الجرحى والمرضى يجب، بمقتضى القانون الإنسانى الدولى، أن يتلقوا الرعاية الطبية والاهتمام اللذين تقتضيهما حالتهما، إلى أقصى حد ممكن من الناحية العملية، وبأدنى قدر من التأخير، وأن يجرى احترام وحماية الأفراد العاملين فى المجالين الطبى والإنسانى، والمرافق ووسائل النقل المستخدمة للأغراض الطبية والإنسانية.**
- **وضع حد لجميع الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية التى ترتكب فى انتهاك للقانون الإنسانى الدولى، ولا سيما المدارس والمستشفيات، فضلا عن أعمال الإرهاب والهجمات العشوائية فى المناطق المأهولة بالسكان، بسبل منها استخدام الذخائر العنقودية، والغارات الجوية، والبراميل المتفجرة، والأسلحة الكيميائية، ومدفعية الهاون، والمدفعية الثقيلة.**

- **الكف عن استخدام المدارس والمستشفيات فى الأغراض العسكرية فى انتهاك للقانون الإنسانى الدولى وحماية الطابع المدنى لتلك المؤسسات وتجنب إقامة المواقع العسكرية فى المناطق المأهولة بالسكان.**
- **الامتثال الكامل والفورى لأحكام قرارى مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) والبيان الرئاسى المؤرخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 2013.**
- **الكف عن اختطاف الأطفال والقيام فورا بإطلاق سراح جميع الأطفال المختطفين وأسرهم والتمكين من لم شملهم بأسرهم سريعا.**
- **الامتناع عن جميع أعمال الاعتقال العشوائى أو الاحتجاز غير القانونى للأطفال.**
- **القيام فوراً باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ووقف جميع أشكال العنف والاعتداء الجنسيين ضد الفتيان والفتيات.**
- **اتخاذ الخطوات الملائمة لتيسير وصول موظفى آليات الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة إلى الأراضى الواقعة تحت سيطرة تلك الأطراف بأمان ودون عوائق لأغراض الرصد والإبلاغ.**

فبعد الانتهاك الصارم للقانون الدولى وانتهاك حقوق الطفل والإنسان، قامت منظمة الأمم المتحدة بمطالبة جميع الأطراف بالسابق، وقد رأينا أن بعد هذه الإدانات والاستياءات والشجوبات والإعرابات عن حالتها والقلق البالغ والعميق والجزع الشديد، التى لم تأت بأية نتيجة إيجابية فلم تقم هذه العبارات بوقف الانتهاك والقتل والتدمير طيلة ما يزيد عن الخمس سنوات لم ينجم إلا عن المزيد من الضحايا والجدول التالى يوضح التزايد المستمر والخسائر الهائلة فى الأرواح وفى مستوى المعيشة بشكل عام.

السنة	عدد القتلي من الأطفال(1)	عدد الأطفال المنقطعين عن الدراسة(2)	عدد الأطفال اللاجئين (3)	عدد الأطفال المحتاجون إلي مساعدة(4)
2011	424			
2012	3789	23.141	200.000	
2013	5373	108.263	520.348	2.300000
2014	4124		1.200000	5.500000
2015	3152	2.700000	2.000000	7.600000
2016	615	2.800000	2.400000	8.400000
الجملة	17668			

ومع ذلك لم تتخذ الأمم المتحدة إجراءات أخرى لتنهى هذا الصراع وكأنها تبارك ما يحدث وأن هذه التقارير والقرارات لحفظ ماء الوجه تجاه المجتمع الدولى، لكن ما حدث وما يحدث يعد عارا على منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها فالإحصائية السابقة توثق فشل الأمم المتحدة ومنظماتها خلال الخمس سنوات الماضية فى تحقيق ما أنشئت من أجله، كما أن هذا أيضا يعد عارا على المجتمع الدولى بأكمله هذا المجتمع الذى غض الطرف والبصر عن كل هذا الكم الهائل من الإجرام والإنتهاك الصارخ لحقوق الإنسان الذى فاق انتهاكات الحروب العالمية السابقة، وفاق قانون الغاب فإن ما حدث وما زال يحدث فى الألفية الثالثة من عمر البشرية لوصمة عار على البشرية جمعاء، فى هذه الحقبة الزمنية التى تميزت بالتقدم العلمى والتكنولوجى والتى جعلت العالم كأنه قرية صغيرة يدرى بما يحدث فى أى مكان من الكرة الأرضية فلا مجال فيها لإخفاء الحقيقة أو تزييف الحوادث.

ما التحديات التى تعوق الأمم المتحدة من أداء دورها التى أنشئت من أجله؟

هناك بعض التحديات التى تعوق الأمم المتحدة فى أداء مهامها التى أنشئت من أجلها، ويمكن إيضاحها فيما يلى:-

---

(1)احصائية عدد الشهداء من الأطفال حسب محافظة الاستشهاد والشهر: قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية:،2016/2/29.
http://www.syrianshuhada.com/default.asp?a=st&st=13

(2) انظر
- الأزمة السورية وأزمة اللاجئين السوريين بالأرقام: 2015/9/30، منظمة اليونسيف.
- احصاءات المفوضية العليا لشئون اللاجئين: 19 حزيران،2013.
- لا مكان للأطفال أثر خمس سنوات من الحرب: منظمة اليونسيف، 14أذار/2016.

http://childrenofsyria.info/wp-content/uploads/2016/03/SYRIA5Y-REPORT-12-MARCH-Ar.pdf

(3) المرجع السابق.

(4) لا مكان للأطفال أثر خمس سنوات من الحرب: مرجع سابق.

تعارض مصالح الدول الكبرى والدول دائمة العضوية والتى لها حق الاعتراض مع بعض القرارات مجلس الأمن، وقد يكون الاعتراض دون إبداء أسباب، ويمنح للأعضاء الخمس دائمى العضوية فى مجلس الأمن، وهم روسيا، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة، حق الاعتراض" وهو فى واقع الأمر "حق إجهاض" للقرار وليس مجرد اعتراض. إذ يكفى اعتراض أى من الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ليتم رفض القرار وعدم تمريره نهائياً. حتى وإن كان مقبولاً للدول الأخرى ولقد وجد مجلس الأمن عرقلة لبعض الاجراءات بسبب الموقف الروسى والصينى الذى يتخذ حق الفيتو(الاعتراض) أكثر من مرة بهدف تعطيل أية قرارات دولية، تقضى بإدانة استعمال النظام السورى للقوة العسكرية المفرطة للقضاء على الثورة السورية [1] ولم تتوقف روسيا عند حق الإعتراض فحسب بل قامت بدعم بشار دعما كاملا وحمايته وذلك من خلال تدخلها فى الحرب المباشرة بالسلاح والعتاد وأرسلت قواتها إلى الأراضى السورية دعما لبشار الأسد استنادا إلى المصالح القائمة بين البلاد، وبعض المصالح الإقتصادية والعسكرية والسياسية.

- **تعتبر العضوية الدائمة أو حق الفيتو بمجلس الأمن أكبر تحدى يعوق عمل منظمة الأمم المتحدة**، حيث إنه يكون سببا لتحكم خمس دول فى مصير العالم بالموافقة أوالرفض لقرارات مجلس الأمن، لذا يجب أن تعاد صيغة بعض مواثيق الأمم المتحدة، وذلك بالسماح بتوسيع العضوية حتى تكون أكثر تمثيلا، وأن تشتمل على جميع العقائد الدينية ويمثل جميع القارات، فلا تقتصر فقط على خمس دول هذا العدد المحدود حتى تكفل تحقيق العدل فى مختلف دول العالم.
- **تستخدم منظمة الأمم المتحدة معايير مزدوجة فى التعامل مع القضايا الدولية المتشابهة أما على أساس مصالح الدول الأعضاء أو على أساس دينى عقائدى**، ومن الأمثله البارزة تعامل الأمم المتحدة مع قضيتى احتلال الكويت حيث ضمان النفط والسيطرة على الشرق الأوسط واحتلال فلسطين وتأمين إسرائيل حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك القضية السورية وقضية البوسنة والهرسك سابقا وقضية منيمار حاليا.
- **هناك بعض التحديات المالية التى تعوق كذلك عمل منظمة الأمم المتحدة**، حيث إنها تعانى من صعوبات مالية كبيرة، بسبب عدم قيام الدول الأعضاء بدفع مستحقاتها وتعد عمليات حفظ السلام والأمن وإرسال الإغاثات الانسانية يحتاج إلى الكثير من المال وهذا الأمر يؤثر سلبا على أدائها.

الخاتمة

(1) التدخل الروسي في الأزمة السورية: مايسة محمد مدني، مجلة كلية الإقتصاد العلمية،ع(4)، يناير،2014،ص207.

" دخلت الأزمة السورية عامها الخامس مع مزيد من الخراب والتدمير، دون اتخاذ أية حلول حقيقة لتخطى هذه الأزمة التى تميزت بالانتهاكات الصارخة والجسيمة لحقوق الإنسان و الأطفال، أكثر من 2000 انتهاك ضد الأطفال بما فيها القتل والتشوية و الانتهاك الجسمى و الخطف والاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والتجنيد، واستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة والعنف الجنسي، فهذه الأهوال هو كل ما يعايشه و يعانى منه الأطفال فى الجمهورية السورية، وهذا أدى إلى أزمة نفسية عميقة ذات أثر بالغ فى نفوس الأطفال، وذلك بسبب ما يعيشونه من خطر دائم من الإهمال والأذى الجسدى والتسرب من المدارس والانخراط في سوق عمالة الأطفال والاتجار بهم، تقدر اليونسيف بأن حوالي ثلاثة أرباع الأطفال الذين يعملون في الشوارع في لبنان هم من سوريا"[(1)].

وعند تحليل دور الأمم المتحدة كمنظمة عالمية تجاه الأزمة السورية عامة وتجاه حماية الطفل السورى خاصة. فوجد أن الدور محدود جدا ولا يتناسب معها كمنظمة عالمية يصل أعضاؤها إلى،193 لها العديد من المنظمات المساعدة والمتخصصة لتحقيق أهدافها التى أنشئت من أجلها، وهى الحفاظ على الأمن والسلم العام فدورها محدود لا يتناسب مع امكانياتها ولا مع حجم هذه الكارثة الانسانية، التى تعانى منها الجمهورية السورية فلم تتخذ الأمم المتحدة أى اجراء قانونى من خلال مجلس الأمن تجاه الأزمة السورية، ولكن عملها انحصر في مجموعة من الاجتماعات و القرارات التي ليس لها تأثير علي الأطراف المتنازعه، واتخذت كلمات متكرره في المواقف المشابهه مثل تحذر أو تدين أو تشجب وتدعو لوقف اطلاق النار، أو تقوم بتقديم بعض الاغاثات والإمدادات الصحية والمواد الغذائية وبعض الملابس والأغطية للمتضررين في المدن السورية أثناء وقف اطلاق النار، وأن هذه الاغاثة لا تصل إلا لعدد محدود من المدن والمواطنين ولا تصل إلي المدن المحاصرة، فقد عانت الكثير من المدن من الحصار وبحسب احصائية الأمم المتحدة يعيش نحو نصف مليون شخص تحت الحصار، من بين 4.6 مليون شخص يعيشون في مناطق يصعب إيصال المساعدات إليها، و كانت مدينة مضايا من أكثر المدن السورية التي عانت من الحصار الطويل الذي قرب علي التسعة أشهر، تحول سكانها إلي الهياكل العظمية من شدة الجوع كما فارق الحياة الكثير منهم.

وقد كان هناك بعض التحديات التى عاقت وتعوق منظمة الأمم المتحدة للقيام بأدوارها التى أنشئت من أجلها. وقد كان من أهمها تحكم مصالح الدول دائمة العضوية والتى لها الحق فى الاعتراض على قرارات مجلس الأمن. وكأن هذه الدول الخمس هى التى تتحكم فى مصير العالم أجمع، وهذا يعد من أهم التحديات التى تعوق عمل الأمم المتحدة، لذا يجب أن يعاد النظر فى ميثاق الأمم المتحدة بعد أن فشلت فى تحقيق بعض أهدافها التى أنشئت من أجلها.

---

(1) تأثير الأزمة السورية الكارثى على الأطفال:كريستى دونكان، مركز الشرق العربى للدراسات،للدراسات الحضارية والاستراتيجية، مرجع سابق.

المراجع

1- الأزمة السورية قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة: نيروز ستايك،خالد وليد محمود، سلسلة تحليل سياسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،2013.

2- إحصاءات المفوضية العليا لشئون اللاجئين: الأمم المتحدة،19/حزيران،2013.

3- إحصائية عدد الشهداء من الأطفال حسب محافظة الاستشهاد والشهر: قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية ،2016/2/29.

4- استنتاجات بشأن الأطفال والنزاع المسلح بالجمهورية السورية: مجلس الأمن،2014/2/26.

5- أطفال سورية تقييم وضعهم ومحاولات حمايتهم ومبادرات رعايتهم: ايمان موسي النمس،المركز السوري للدراسات والأبحاث،أغسطس،2014.

6- الإحصائيات الشاملة لضحايا جرائم النظام السوري: مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، تشرين الأول/أكتوبر 2001 .

7- الأزمة السورية وأزمة اللاجئين السوريين بالأرقام: اليونسيف ،2015/9/30

8- الأطفال والنزاع المسلح :الجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، البند (64) من جدول الأعمال الأمم المتحدة.

9- التدخل الروسي في الأزمة السورية: مايسة محمد مدني، مجلة كلية الإقتصاد العلمية،ع(4)، يناير،2014 .http://www.syrianshuhada.com/default.asp?a=st&st=13

10- الثورة السورية: ويكيبديا الموسوعة الحره.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

11- الطابع التشريعي لقرارت المنظمات الدولية: بدر الدين بوذياب، الأمم المتحدة نموذجا،رسالة ماجستير مقدمة إلي جامعة مولزد معمري، الجزائر ، 2011.

12- المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في الدفاع عن حقوق الإنسان: محسن عبد الله مطرود، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الحقوق، جامعة المنصورة،2016.

13- أهداف منظمة الأمم المتحدة: الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة.
http://www.un.org/ar/sections/un-charter/pream

14- اليونسيف توصل المساعدات الطارئة إلي المجتمعات المحاصرة: منظمة اليونسيف.http://www.unicef.org/arabic/infobycountry/syria_90338.html

15-تأثير الأزمة السورية الكارثى على الأطفال: كريستى دونكان، مركز الشرق العربى للدراسات،للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن،2015/3/15.

16- تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: الجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، البند (65) من جدول الأعمال الأمم المتحدة، 2013/5/15.

17- تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الدورة (68) من جدول الأعمال الأمم المتحدة،2014/5/15.

18- تقرير عن الأزمة السورية: اليونسيف، مارس ،2016.

http://childrenofsyria.info/2016/03/14/%d9%85%d8%b9%d9%88%d8%b5%d9%88%d9%84%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b2%d8%a7%d8%b9-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%b9%d8%a7%d9%85%d9%87%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d9%85%d8%b3-%d9%81%d8%a7%d9%86

19- حقوق الإنسان فى ميثاق الأمم المتحدة وفى الاتفاقيات الدولية: خليل حسين، موقع الدراسات والأبحاث الاستراتيجية،2013/5/2.http://drkhalilhussein.blogspot.com/2013/05/blog-post.html

20- دور مجلس الأمن فى تفعيل حماية حقوق الانسان: هناء مصطفى الخبيرين، رسالة دكتوراة مقدمة إلي كلية الحقوق، جامعة عين شمس،2015.

21- روسيا والثورة السورية محددات المواقف: طارق عثمان،مركز التأصيل للدراسات والبحوث،الاثنين ،2 جمادي الأخر، 1433.

22- سوريا: الموفوضية الأوروبية ، بيان صحفي، بروكسل،25 أيلول، 2013.

23- قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية: قلى أحمد،رسالة دكتوراه، مقدمة إلي جامعة مولود معمري- تيزى وزو، الجزائر، 2013.

24- لا مكان للأطفال أثر خمس سنوات من الحرب: اليونسيف، 14أذار/2016.

http://childrenofsyria.info/wp-content/uploads/2016/03/SYRIA5Y-REPORT-12-MARCH-Ar.pdf

دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين

د. عوض جدوع أحمد الجبوري- جامعة ديالى- العراق

د. محمد أمين حميد الجبوري - كلية الإمام الأعظم- العراق

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية ودور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين، والتعرف على أهمية القيم السلوكية التي يسعى الوقف الإسلامي إلى تعزيزها لدى اللاجئين السوريين على المستوى الفردي والإجتماعي.

ومن أجل الوصول إلى نتائج منسجمة مع هدف الدراسة فقد تكفلت الدراسة بالإجابة عن السؤال الذي تقوم عليه الدراسة ويمكن تلخيصه بالآتي:

ما دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين في ضوء التحديات المعاصرة؟

وتتأكد أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على أهمية دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السورين لما للقيم السلوكية من أهمية كبيرة إذ هي تسهم بقدر كبير فى تكوين شخصية أفراد المجتمع .

اتبع الباحثان المنهج الوصفى نظراً لما ينطوى عليه هذا المنهج من رصد للواقع، وما يتبع ذلك من تحليل وتفسير لهذا الواقع استناداً إلى الدراسات والأبحاث والمصادر التى تناولته وانتهاء بوضع مجموعة من النتائج والتوصيات والمقترحات.

وقد تم تقسيم الدراسة كالتالي :

المقدمة :

المبحث الأول: التعريف بأزمة لجوء السوريين وأبرز التحديات التي تواجههم.

المبحث الثاني: مفهوم القيم السلوكية في التربية الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم القيم السلوكية

المطلب الثاني: أهداف القيم السلوكية وخصائصها

المبحث الثالث: دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الوقفية وخصائصها .

المطلب الثاني : حفاظ المؤسسات الوقفية على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين .

الخاتمة : تتضمن أهم النتائج والتوصيات والمقترحات.

وقائمة بالمراجع.

المقدمة

لعل أكثر ما يواجه الإنسان المعاصر – أينما كان – هو تعرضه للضغوطات والمؤثرات المختلفة الخارجة عن نطاق سيطرته ، ومدى اختياره وقراره وحجم إرادته ، والتي غالبا ما تلقي بثقلها على كاهله ، وبالتالي تترك آثارها الوخيمة وغير المتوقعة على كل من حسه وإدراكه ،شعوره ولا شعوره ومن ثم على حالته النفسية والعقلية والسلوكية والصحية والبدنية ،بل الوظيفية المتعلقة بأدائه الفردي والأسري والجماعي ،وما قد يتمخض من متاعب نفسانية وفيسولوجية وحركية أدائية ومهنية واقعية .

ولعل النكبات والأزمات التي تعرض لها اللاجئون السوريون :كظواهر الحرمان والفقر والجوع والظلم والكروب والحروب ، من أهم صور وأشكال تلك الضغوط والمؤثرات التي واجهت وما زالت تواجه اللاجئ السوري، كيف لا، والتشرد وفقدان المأمن والمسكن وفواجع القطيعة والألم والحسرة، والموت واليتم والتعرض لشتى صنوف الحاجة والعوز، وشتى مظاهر الذل والقهر والهوان، والتشرد والتشرذم، والشعور بالوعيد والتهديد ومجابهة مصاعب الحياة ، تضغط وبشكل قوي على كينونة الانسان السوري ، وتفعل في أعماقه ما لا تفعه السيول الجارفة في الجبال والهضاب والصخور والوديان ؟!

وانطلاقاً من هذه التطورات الخاصة بالشأن السوري وقضايا اللاجئين السوريين أحببنا أن نبين دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين ، كما حاولنا أن نرصد جانباً من نشاطات المساجد في التخفيف من تلك الضغوط والمؤثرات التي واجهت اللاجئين السوريين ضاربين المثل بالمؤسسة الوقفية ودورها الرائد في ذلك.

أولا : أهمية الدراسة.

1. تُعد مشكلة اللاجئين السوريين من أكثر القضايا المعروضة على الأسرة الدولية تعقيداً حيث أن هناك أكثر من أربعة ملايين لاجئ سوري في دول الجوار يحتاجون إلى الرعاية والملاذ الآمن والاستقرار فضلاً عن حاجتهم إلى الخدمات الإنسانية الأخرى.
2. وجوب أن يحظى موضوع اللجوء باهتمام هيئات المجتمع الدولي والباحثين والفقهاء من سياسيين وقانونيين وأكاديميين ، وأن يتم الاهتمام بموضوع اللجوء بسبب الخاصية التي يتمتع بها، كونه واحداً من أهم حقوق الإنسان.

3. توضح الدراسة دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين، باعتبار الأوقاف مؤسسة قائمة بذاتها ولها أهداف تتعلق بشبكة العلاقات الإجتماعية والدينية والثقافية للمجتمع .
4. تبرز أهمية هذه الدراسة من الأهمية البالغة للقيم السلوكية في تشكيل إطار مرجعي يحكم سلوك الأفراد ويوجه تصرفاتهم ،كما أنها تحفظ للمجتمع تماسكه وترابطه .

ثانيا : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

1. بيان حجم مشكلة اللاجئيين السوريين في الدول المضيفة وأبرز التحديات التي تواجههم .
2. معرفة القيم السلوكية في منظور التربية الإسلامية وبيان أهدافها وخصائصها .
3. توضيح دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين.

ثالثا : تساؤلات الدراسة .

تنطلق الدراسة الحالية للإجابة على السؤال الأساسي التالي :

ما دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين في ضوء التحديات المعاصرة ؟

رابعا : منهجية الدراسة :

اتبع الباحثان المنهج الوصفي نظراً لما ينطوي عليه هذا المنهج من رصد للواقع، وما يتبع ذلك من تحليل وتفسير لهذا الواقع استناداً إلى الدراسات والأبحاث والمصادر التى تناولته وانتهاء بوضع مجموعة من النتائج والتوصيات والمقترحات.

ومن أجل الوصول إلى نتائج تنسجم مع أهداف الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث رئيسية وخاتمة ثم قائمة بالمراجع .

المبحث الأول: التعريف بأزمة لجوء السوريين وأبرز التحديات التي تواجههم.
المبحث الثاني: مفهوم القيم السلوكية في التربية الإسلامية .
المطلب الأول: مفهوم القيم السلوكية .
المطلب الثاني: أهداف القيم السلوكية وخصائصها.
المبحث الثالث: دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الوقفية وخصائصها .
المطلب الثاني: حفاظ المؤسسات الوقفية على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين.
الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات والمقترحات
وقائمة بالمراجع .

المبحث الأول :

التعريف بأزمة لجوء السوريين وأبرز التحديات التي تواجههم.

أولا : حجم المشكلة .

إذا كان من الثابت أن للحروب آثاراً خطيرة ونتائج بالغة السوء فإنه مما لاشك فيه أن ما ينجم عنها من خسائر بشرية أخطرها على الاطلاق ، علماً أن الخسائر البشرية لا تقتصر فقط على القتلى والجرحى والمعاقين ،وإنما تمتد أيضاً لتشمل اللاجئين والمهجرين والمطرودين من ديارهم والذين يتحولون فجأة من مواطنين في بلادهم إلى لاجئين في بلاد الله الواسعة وأركان العالم المختلفة .

ولهذا السبب تُعد مشكلة اللاجئين السوريين واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم منذ كوارث الحرب العالمية الثانية؛ إذ نشرت الحكومة السورية الموقتة على موقعها الإلكتروني نهاية العام الماضي، إحصاءات مفصّلة لأعداد اللاجئين السوريين في دول الجوار والعالم، إذ تجاوز عددهم الخمسة ملايين لاجئ. وبلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى الحكومة التركية في 30 كانون الأول (ديسمبر) الماضي، حوالى مليونين و407 ألف لاجئ موزعين على 25 مخيم، جزء منهم وعددهم 276 ألف داخل المخيمات، والجزء الاخر حوالى مليونين و131 ألف لاجئ خارج المخيمات.

وفي لبنان، بلغ إجمالي عدد السوريين مليون و70 ألف، وحوالى 100 ألف منهم داخل المخيمات بالإضافة إلى أكثر من 970 ألف أخرين موزعين خارج المخيمات، فيما وصل عدد اللاجئين في الأردن الى 633 ألف و466 لاجئ، 120 ألف منهم داخل المخيمات، و509 ألف لاجئ خارج المخيمات.

وفي العراق ، بلغ إجمالي عدد اللاجئين في العراق 244 ألف و527 لاجئ، 94 ألف منهم داخل المخيمات، بالإضافة إلى 150 ألف خارج المخيمات.

ووفق الاحصاءات، فان 123 ألف و600 لاجئ سوري في مصر، أما عددهم في باقي الدول العربية بلغ 26 الف و800 سوري. وفي أوروبا بلغ عدد اللاجئين 550 ألف لاجئ. [1].

يقييم العدد الأكبر من اللاجئين السورين في تركيا حيث أظهرت دراسة مشتركة أعدها اتحاد جمعيات أصحاب الأعمال (TİSK) التركي ومركز أبحاث السياسات والهجرة في جامعة هاجيتيبه (HÜGO) أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا قد يتجاوز 3 ملايين لاجئ في المستقبل القريب[2].

(1)أعداد وانتشار اللاجئين السوريين في دول الجوار والعالم، شبكة الاخبار الدولية ، http://www.ni-news.net/news.php?extend.972.11.

(2)دراسة: عدد اللاجئين السوريين في تركيا سيتجاوز 3 ملايين، ترك برس http://www.turkpress.co/node/16131

– رصد لمجمل واقع اللاجئين السوريين في العالم العربي والاسلامي .
ففي الخامس عشر من مارس /آذار عام 2011م اندلعت أُولى شرارات حرب مدمرة أدت بحسب ما تؤكده المنظمات الدولية إلى مقتل ما لا يقل عن 220ألف شخص ونزوح حوالي 12مليون شخص من إجمالي عدد السكان البالغ 85،22مليون نسمة ، وأجبرتهم على الرحيل عن بيوتهم ، فيما لجأ حوالي 4 ملايين آخرين الى بلدان أخرى طلباً للملاذ فيها . ومن بين هؤلاء يقيم 3,8 مليون لاجئا أو 95% منهم في خمسة بلدان فقط هي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر

وتؤكد كل المؤشرات إن التكاليف البشرية للازمة السورية ستواصل نموها ، مع استمرار نزوح السكان وزيادة جوانب الضعف ، واحتمال وصول ما يزيد عن مليون سوري إضافي الى البلدان المضيفة الخمسة بحلول نهاية 2015م ، مما يرفع إجمالي عدد اللاجئين في الدول المجاورة الى أربعة ملايين ونصف ، أكثر من نصف هؤلاء اللاجئين من الاطفال [1]
.

وتأتي تركيا في مقدمة الدول المستضيفة للاجئين السوريين من حيث المخيمات ، كما أنه لا يتواجد مخيم رسمي بلبنان نتجة السياسة هناك ، ويتم إدارة المخيمات في الأردن من خلال الدعم المقدم من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودول مجلس التعاون . كما تقوم حكومة أقليم كردستان العراق بادارة المخيمات عن طريق الدعم المقدم من المفوضية ومؤسسات المجتمع المدني . وسمحت العراق للاجئين بالعمل خارج المخيم على عكس الأردن التي لا تسمح بذلك بتاتاً.

ويعاني اللاجئون السوريون من أوضاع انسانية صعبة ، ويعيشون في مخيمات مزدحمة لدى المجتمعات المضيفة، ويلعب عامل الجغرافية دوراً هاماً في تحديد واختيار الدولة التي يتم الهجرة إليها ، فبينما يتدفق أعداد كبير من الهجرة النازحة من المناطق الشمالية والشرقية بسوريا والمتجه إلى تركيا والعراق ، نجد أن جزءاً كبيراً من الهجرات المتدفقة على الأردن ولبنان قد نزحت من المناطق الجنوبية والغربية ، وبالتالي فان العامل الأمني في تلك الجغرافيا هو الذي سيحدد اتجاهات موجات الهجرة الجديدة[2].

– اعداد اللاجئين السوريين وتوزعهم في العراق :
لا يوجد في العراق قانون للاجئين يمكن الاستفادة منه، كما لم يوقع العراق على اتفاقية 1951م الخاصة بوضع اللاجئين ولايوجد به اجراءات للحصول على اللجوء، بلغ عدد اللاجئين السوريين حسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 33704 لاجئ سوري في

(1) مأساة اللاجئين السوريين ،حسين عبد المطلب الاسرج ،وزارة التجارة والصناعة المصرية – مصر (د.ت)(د.ط) ،(ص3)
(2)المصدر نفسه ،(ص5)

العراق، وقدرت المفوضية وجود 28000 لاجئ سوري وصلوا إلى أقليم كردستان في العراق، إضافة إلى 560 مواطن سوري في الأنبار وبغداد. وقد شكل الشباب العازب في بداية الأحداث الغالبية، لكن مع زيادة العنف في سورية ظهرت نسب متزايدة من العائلات السورية التي لجاءت إلى العراق[1] .

وقد أصدرت وزارة الهجرة والمهجرين في العراق بتاريخ 2014/10/21م ، بياناً عن عدد اللاجئين السوريين في العراق قدر البيان عدد اللاجئين بنحو:

1. (468،222) فرد سوري .
2. (862،78) أسرة سورية .
3. أماكن تواجدهم في مخيمات أقليم كردستان (دوميز – كاور جوسك –دارا شكران – قاشتاب – ارباط – اقره – باسراما –جاولان)
4. أماكن تواجدهم في (محافظ الأنبار) في القائم الذي يحتوي على ثلاث مخيمات اثنان منهما تم تفريغهما والثالث مخيم العبيدي الذي نقل إليه جميع اللاجئين بالإتفاق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين [2].

ثانيا :التوزيع الجغرافي للاجئين السورين وأبرز التحديات التي تواجههم.

وبحسب بيانات الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، كانت مصر وحتى أواخر عام 2014 ،تستضيف حوالى 140 ألف سوري وبمبادرة منها تشكر عليها، التزمت الحكومة المصرية بتمكين اللاجئين السوريين من الإنتفاع بالخدمات الصحية والتعليمية العامة؛ لكن الفصول الدراسية المزدحَمة، ورسوم التسجيل وتكاليف الرعاية الصحية الثانوية ليست سوى بعض العقبات التي تحول دون استفادة الكثير من السوريين من هذه الخدمات. وتكافح الوزارات والهيئات الحكومية لزيادة إمكانية حصول اللاجئين السوريين الذين يعيشون خارج القاهرة والاسكندرية على الخدمات القانونية والنفسية والإجتماعية وخدمات حَماية الأطفال. وعلى الرغم من أن تدفق اللاجئين كان صغيراً مقارنة بأعداد اللاجئين في البلدان الأخرى، فإن اللاجئين في مصر مركزون في الأغلب في عدد من المجتمعات المحلية الواقعة في مناطق حضرية كثيفة السكان،وتحديداً في أماكن كانت تشهد بالفعل ضغوطاً على البنية التحتية المحلية وأسواق العمل والخدمات العامة .والحقيقة أن الطلب المتزايد بشدة على الخدمات الأساسية أثقل بالفعل العبء على الأنظمة المحلية والوطنية مما يهدد المكاسب الإنمائية .
وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية قدمت للاجئين السوريين الخدمات الصحية والتعليمية

(1) تقرير: النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان ، الأردن ، تركيا ،العراق، مصر) ،ناصر الغزالي ،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ،(د.ت)(د.ط) (ص48)

(2) دعم اللاجئين السوريين في العراق عام2012-2014م ، وزارة الهجرة والمهجرين ،اعداد قسم الاعلام . (د.ت)(د.ط) (ص1)

بالمجان مثلهم مثل المواطنين المصريين،فإنها لم تضع بعد خطة استجابة وطنية لقضية اللاجئين [1].

ويكافح العراق لتلبية حاجات أكثر من 2.1 مليون نازح داخليا و 220 ألف لاجئ سوري. ويستضيف إقليم كردستان العراق معظم هؤلاء اللاجئين ونّحو نصف النازحين داخليا ، مما يشكل زيادة بنسبة 10 في المائة في عدد سكانه .ومن بين هؤلاء اللاجئين والنازحين، نّحو 64في المائة نساء وأطفالاً لديهم حاجات معينة إلى الحماية، و 22 في المائة شباباً ذكوراً يكافحون للحصول على فرص التعليم أو العمل .وينطوي هذا المزيج على المزيد من المنافسة على الإسكان وفرص العمل والخدمات .وقد أدى هذا إلى زيادة العبء الثقيل الواقع على قطاعات الحماية والمأوى وسبل كسب العيش .تواجه الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية تحديات غير مسبوقة في التقديم المنصف للخدمات والتلبية الفعالة للطلب الهائل والمفاجئ . ويتسبب التنافس في أسواق العمل في عداء وتوتر بين اللاجئين والمجتمعات المحلية في كردستان .وصار ازدياد حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الإجتماعي أولوية في مجال الحماية. [2]

والأردن تستضيف 620 ألف لاجئ من سوريا أي ما يعادل نّحو 10 في المائة من عدد سكانها، منهم ما يقدر ب 70 ألف طفل ليس لديهم إمكانية الحصول على تعليم .واستوجب الضغط المتنامي على الخدمات العامة الضرورية زيادة كبيرة في الإنفاق العام، وهو ما اضطر الحكومة إلى السعي إلى تمويله من خلال المنح الخارجية .ومن المتوقع أن يرتفع عدد اللاجئين النازحين من سوريا في الأردن إلى نّحو700

ألف بنهاية 2015 .[3]

واستقبل لبنان – وهو بلد بلغ عدد سكانه قبل الأزمة نّحو 4 ملايين نسمة – أكثر من 1.2 مليون لاجئ مسجل من سوريا بين عام 2011 ونهاية عام . 2014 وعلى الرغم من سجل لبنان الحديث الحافل بالصراعات السياسية والعسكرية، والضغوط على البنية التحتية، فإنه أبقى على حدوده مفتوحة،وهو البلد الذي يستضيف أعلى نسبة في العالم من حيث عدد اللاجئين إلى عدد السكان .وأرهقت هذه العوامل صمود البلد وتعافيه من الآثار الاقتصادية

(1)مأساة اللاجئين السوريين ،حسين عبد المطلب الاسرج ،(ص5)
(2)مأساة اللاجئين السوريين ،حسين عبد المطلب الاسرج ،(ص6)
(3)المصدر نفسه .

والسياسية والإجتماعية، وأثقلت على إنفاقه العام وتضاعفت البطالة مرتين .ومن المتوقع أن يصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان إلى1.5 مليون لاجئ بنهاية2015 م[1]

وتستضيف تركيا، جار سوريا الأكبر من حيث عدد السكان، ما يقدر ب 1.6 مليون سوري (منهم مليون واحد مسجلون كلاجئين)موزعين على المناطق الحضرية و 22 مخيما . ولكن وصلت تلك المخيمات إلى طاقاتِها الاستيعابية القصوى، تاركة الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين خارج مخيمات اللاجئين تلك مع اضطرارهم لتدبير امورهم بأنفسهم .ويُتوقع أن يرتفع عدد السوريين في تركيا إلى1.7 مليون بنهاية . 2015 وهناك تحديات للاستجابة لحاجات قطاع التعليم حيث تشير التقديرات إلى أن 70في المائة من الأطفال السوريين البالغ عددهم 550 ألف غير ملتحقين بالتعليم، وفي قطاع الصحة حيث أفادت العيادات عن زيادة بنسبة 40-30 بالمائة في عبء المرضى الذين تستقبلهم.[2]

المبحث الثاني:

مفهوم القيم السلوكية في التربية الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم القيم السلوكية .

لاجل الوصول الى تعريف للقيم السلوكية لا بد من ملاحظة أنها تقوم على لفظ " القيم " ولفظ : " السلوك" وقد حظي كلا اللفظين بالكثير من الدراسات ، ووضعت له تعريفات متعددة ومتنوعة ، وفيما يلي يتم استعراضها .

أولا : مفهوم القيم :

في اللغة : أصل القيمة في اللغة مأخوذ من مادة قام ،وقيل قوم . والمعنى الأصلي لها الإستقامة ، وثمن الشيء ومثيله . قال الأزهري : القِيَم: الاسْتِقَامَة. دينا قِيماً: مُسْتَقِيمًا.وقوام كلِّ شيءٍ مَا استقام بِهِ والقِيمة: ثمن الشّيء بالتّقويم[3]. وقال الفيروز آبادي : " لقيم جمع قيمة ، وهي ثمن الشيء ؛ سمي بذلك لأنه يقوم مقامه ، وقومت السلعة أي ثمنتها والقيمة هنا

(1)المصدر نفسه (ص7)

(2)المصدر نفسه .

(3)تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ،تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط1، 2001م (9/ 267-269)

تشير إلى الثبات في الثمن ؛وما له قيمة: إذا لم يدم على شيء. وقومت السلعة واستقمته: ثمنته.واستقام: اعتدل.وقومته: عدلته،فهو قويم ومستقيم"[1]

وقال ابن منظور : والقيمة: واحدة القيم، وأصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء. والقيمة: ثمن الشيء بالتقويم. تقول: تقاوموه فيما بينهم، وإذا انقاد الشيء واستمرت طريقته فقد استقام لوجه. ويقال: كم قامت ناقتك أي كم بلغت[2] وقال ابن فارس : " قومت الشيء تقويما. وأصل القيمة الواو، وأصله أنك تقيم هذا مكان ذاك"[3]

هذه أبرز معاني القيمة لغوياً ، وأمكن تلخيص مدلولاتها في أربع معاني وهي : الثبات والدوام والاستقامة ، والقدر .

أما في الاصطلاح :

ان القيم في التربية الإسلامية مبنية في أساسها على الشريعة الإسلامية ، لذلك يُنظر إليها على أنها ثوابت، وليست أحكاماً نسبية ، تتغير من جيل إلى جيل ، ومن زمن لزمن .

" ومما لا شك فيه أن القيمة في نظر الإسلام لا يمكن أن تكون كل شيء مرغوب فيه من شخص ما في وقت ما . ولا يمكن أن تكون كل شيء له قيمة في نظر الفرد أو المجتمع . كما لا يمكن أن تكون كل ما يتلاءم مع العقل ويوافقه ، وإن البناء العضوي لا يمكن أن يكون مصدر القيم في الإسلام ، كما لا يمكن أن يقال أن القيمة في الإسلام لا تُعرف إلا من خلال الحس ، أو يمكن استخلاصها من الأنشطة الإنسانية والمطالب الإجتماعية "[4].

والملاحظ أن القيم الإسلامية هي أقرب للمعايير ، وذلك لوجود أصول وقواعد شرعية ، تعتمد عليها وهي الكتاب والسنة ، والتي تتحكم في القيم من حيث وضعها وإلزاميتها وموضوعيتها ، وتؤثر بشكل مباشر في الاتجاهات والتفضيلات والاهتمامات والحاجات والسلوكيات والتقويمات ، التي تُظهرها الشخصية .

وقد برزت كثير من المحاولات لتعريف القيم وفق النظرة الإسلامية ، ومن هذه التعريفات :

---

(1)القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ،تحقيق: مكتب تحقيق التراث ،بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان،ط8، 1426 هـ - 2005 م (ص: 1152)

(2)لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ، دار صادر – بيروت،ط3 - 1414 هـ (12/ 500)

(3)مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م. (5/ 43)

(4) المنظومة القيمية الإسلامية كما تحددت في القرآن الكريم والسنة الشريفة ، مروان ابراهيم القيسي،مجلة دراسات تصدر عن عمادة البحث العلمي،الجامعة الاردنية ،الاردن ،المجلد (22) العدد (6) رجب 1416ه(ص3223)

تعريف مروان القيسي : " هي عبارة عن مجموعة من المثل العليا والغايات .. والوسائل والضوابط والمعايير لسلوك الفرد والجماعة مصدرها الله عز وجل ، وهذه القيم هي التي تُحدد علاقة الإنسان وتوجهه إجمالاً وتفصيلاً مع الله تعالى ومع نفسه ومع البشر ومع الكون ، وتتضمن هذه القيم غايات ووسائل " (1)

وتعريف وضحة السويدي : " معايير تعبر عن الإيمان بمعتقدات راسخة مشتقة من مصدر ديني إسلامي تُملي على الإنسان بشكل ثابت اختياره أو نهجه السلوكي في المواقف المختلفة التي يعيشها أو يمر بها وهي إيجابية ، صريحة أو ضمنية يمكن استنباطها من السلوك اللفظي أو غير اللفظي "(2)

فالقيم وفق المفهوم الإسلامي هي محددات سلوكية وخلقية ومعايير وضوابط اجتماعية مستمدة من الشريعة الإسلامية يستطيع الفرد من خلالها التفاعل مع نفسه والآخرين أو مع الإنسان والكون والحياة في كل زمان ومكان ، وهذه المحددات تؤهله لاختيار كل أهدافه وتوجهاته وسلوكياته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ثانيا : مفهوم السلوك .

السلوك لغة : من فعل "سلك" الذي يفيد نفوذ الشيء في الشيء، وفي لسان العرب" سَلَكَ طريقاً وسَلَكَ المكانَ يَسْلُكُه سَلْكاً وسُلُوكاً وسَلَكَه غَيْرَه وفيه وأَسْلكه إياه وفيه...سَلَكْتُ الطريقَ وسَلَكْتُه غَيْري...وأَسْلَكْتُه غيري وسَلَكَ يَدَه في الجَيْب والسِّقاء ونحوهما يَسْلُكها وأسْلَكَها أَدخلها فيهما، والسَّلْكَةُ الخَيْطُ الذي يُخاط به الثوبُ وجمعه سِلْكٌ وأَسْلاكٌ وسُلُوكٌ كلاهما جمع الجمع والمَسْلَكُ الطريق ... وأَمْرُهُمْ سُلْكى على طريقة واحدة".(3) وقال الراغب الأصفهاني (4): السُّلُوكُ: النّفاذ في الطّريق، يقال: سَلَكْتُ الطّريق، وسَلَكْتُ كذا في طريقه قَالَ تَعَالَى: ﴿ لِّتَسۡلُكُواْ مِنۡهَا سُبُلٗا فِجَاجٗا ٢٠ ﴾(5) قَالَ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسۡلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلٗاۚ يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ ٦٩ ﴾ (6) يتبين من خلال هذا التعريف المعجمي أن دلالات السلوك تفيد معاني السير في طريقٍ (مَسلك) قاصدٍ نحو غايةٍ محددة، ويكون السير فردياً أو جماعياً في مسالك شتى

(1) المصدر نفسه بتصرف.

(2) تنمية القيم الخاصة بمادة التربية الاسلامية لدى تلميذات المرحلة الاعدادية بدولة قطر ، وضحة السويدي ،دار الثقافة ،الدوحة ،1409ه (ص30)

(3) لسان العرب (10/ 442-443)

(4) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانى،تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق بيروت،ط1 - 1412 هـ (ص: 421)

(5) سورة نوح: ٢٠

(6) سورة النحل: ٦٩

أما في الاصطلاح : يعرف السلوك الإنساني بأنه كل الأفعال والنشاطات التي تصدر من الفرد سواء كانت ظاهرة أم غير ظاهرة ، ويعرف بأنه كل نشاط يصدر عن الإنسان سواء أفعالاً يمكن ملاحظتها وقياسها كالنشاطات الفيسولوجية أو الحركية أو نشاطات تنتج على نحو ملحوظ كالتفكير والتذكر والوسواس وغيرها[1] .

ويقول د. عبد الرحمن حبنكة الميداني : الأصل في السلوك الإنساني أنه يهدف إلى تحقيق مطالب جسدية أو فكرية أو روحية ، سواء أكان ذلك لصالح الفرد أو لصالح الجماعة أو السلوك لتحقيق مطالب من هذه المطالب ، إما أن يكون سلوكاً خلقياً ، وإما أن يكون سلوكاً لا علاقة له بالأخلاق إيجاباً أو سلبياً[2] .

وعرفه د. محمد عبد الله الدويش : بأنه : كل نشاط يصدر عن الإنسان سواء كان أفعالاً يمكن ملاحظتها وقياسها كالنشاطات العضوية أو الحركية ، أم نشاطات تتم على نحو غير ملحوظ كالتفكير والتذكير والوسواس [3].

ويقصد بالسلوك أيضاً : " ذلك النشاط الذي يقوم بـه الكائن الحي نتيجة لعلاقته بظروف بيئية معينة ، حيث يحاول باستمرار التطوير والتعديل في هذه الظروف ، حتى يتحقق له البقاء وإشباع حاجاته ، وهو سلسلة من الاختيارات بين مجموعة من الاستجابات الممكنة " .[4] من التعريفات السابقة ، وكثير غيرها ،يمكن تعريف السلوك على أنه النشاط الذي يصدر عن الكائن الحي ، نتيجة لتفاعله مع ظروف بيئية معينة لمحاولة تعديلها وتغييرها . وما النشاط الذي يصدر عن الكائن الحي إلا مجموعة من الاستجابات التي يقوم بها ، للرد على مثيرات ومنبهات معينة .

ثالثا : مفهوم القيم السلوكية .

عرَّفَ القيم السلوكية من منظور إسلامي ،عدد من الباحثين ، فعرفها الشيشاني بأنها : " أسس معيارية أقرتها الشريعة ثابتة الاعتبار والاستمرار والدوام لحماية المقاصد التي جاءت لتحقيقها في الخلق ولها حكمها "[5] وعرفها بطي الفلاحي بأنها : " مجموعة المعايير التي دعا الإسلام الى الالتزام بها من خلال القرآن والسنة ، .. والتزم بها المسلمون عن

---

(1)الدليل الإرشادي لمواجهة السلوك العدواني لدى طلبة المدارس، عدنان أحمد الفسفوس، 1427 هـ - 2006م، (ص: 49).

(2) الاخلاق الاسلامية وأسسها ، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم ،دمشق ،ط5،1420ه1999م (13/1).

(3)دليل التربويين لرعاية السلوك وتقويمه (المعلم ـ المرشد الطلابي ـ مدير/ وكيل المدرسة ...)، الإدارة العامة للتوجيه والإرشاد بوزارة التربية والتعليم ، 1428هـ / 2007م ،، الرياض .(ص 11) .

(4) مهارات إدارة السلوك الإنساني ، متطلبات التحديث المستمر للسلوك محمد عبد الغني حسن ، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة ط2. 1424هـ / 2004م ، (ص 8) .

(5) القيم الأخلاقية في ضوء الثقافة العربية والاسلامية ، عبد الوهاب عبد العزيز الشيشاني ،المركز العربي للدراسات الامنية 1408ه (ص60)

اختيار وطواعية لتوجيه أنماط السلوك الأخلاقي لديهم باعتبار تلك المعايير أهدافاً يسعى المسلمون لتحقيقها في سلوكهم ويمكن الحكم على السلوك في ضوئها " (1)

وعرفتها ابتسام أبو خوات بأنها " تلك المعايير التي دعا الإسلام الى الالتزام بها من خلال القرآن والسنة النبوية الشريفة ، والتي يجب أن يلتزم بها المسلم لتوجيه أنماط السلوك الأخلاقي لديه "(2)

وعرفتها عواطف الصقري بأنها :" مجموعة المعايير والمثل والمبادئ التي وردت في القرآن والسنة ودعا الإسلام إلى الالتزام بها،وذلك لتنظيم علاقة الإنسان بغيره من المخلوقات ويتحدد سلوكه في ضوء تلك المعايير وتكون مرجعاً لأحكامه وأقواله وأفعاله " (3)

وعرفها عطية الصالح بأنها :" مجموعة المعايير المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية والتي أمر الإسلام بالالتزام بها ، وأصبحت محل اتفاق لدى المسلمين لأحكامهم في كل ما يصدر عنهم من أقوال وأفعال تنظم علاقتهم بالله ، وبالكون وبالمجتمع وبالانسانية جمعاء " (4)

ويلاحظ على التعريفات السابقة للقيم السلوكية في الإسلام ، إجماعها على ان القيم السلوكية في التربية الإسلامية هي مجموعة من المعايير الثابتة المستنبطة من الشريعة الإسلامية ، لأن مصدرها الوحيان الكتاب والسنة ، لذلك كان لها درجة الإلزامية ، وتقصير المسلم فيها ومخالفة أمرها يستحق عليه العقوبة ، كما أن التزامه بها يستحق عليه الثواب . وتظهر في هذا السلوك أحكام الشريعة الخمسة : الواجب ، والمستحب ، والمباح ، والمكروه ، والمحرم . والهدف منه توجيه سلوك المسلم ليتفق مع أحكام الشريعة ومقاصدها ، وليبلغ بها درجة الكمال الإنساني . وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف القيم السلوكية الإسلامية بأنها : معايير منظمة للسلوك الإنساني ، مصدرها القرآن الكريم والسنة النبوية ، ثابتة لحماية المقاصد الشرعية ، مؤثرة في اتجاهات ورغبات واهتمامات الفرد والمجتمع .

المطلب الثاني : أهداف القيم السلوكية وخصائصها .

---

(1) دور التربية في غرس القيم الاخلاقية في نفوس النشئ .بطي محمد الفلاحي ،.وزارة التربية والتعليم (ص17بتصرف)

(2) القيم الاخلاقية لدى الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة وعلاقتها ببعض المتغيرات الخاصة بالام المتعلمة ، ابتسام محمد محمد أبو خوات،.كلية التربية ،جامعة الاسكندرية 1995م (ص36)

(3) القيم الاخلاقية للاطفال وعلاقتها ببعض المتغيرات الاسرية الناجمة عن التغير الاجتماعي دراسة ميدانية بمنطقة القصيم ،عواطف ابراهيم الصقري ، رسالة ماجستير ،كلية التربية للبنات بالقصيم ،الاقسام .قسم التربية وعلم النفس 1421ه (ص187)

(4) تنمية القيم الاخلاقية لدى طلاب مرحلة التعليم الاساسي العليا ، عطية بن محمد أحمد الصالح ،جامعة أم القرى .كلية التربية ، 1425ه (ص80)

أولا: أهداف القيم السلوكية : والمقصود بأهداف القيم السلوكية : المرامي والغايات ، التي تريد الوصول إليها وتحقيقها . فتتميز أهداف التربية الإسلامية بالشمول والتكامل ، فهي تقصد تنمية الكائن البشري بجميع أبعاده ، البعد الفكري والبعد الروحي والبعد الأخلاق والبعد الجسمي ، وتصوغ لكل منها أهدافاً ؛ لتحقق بمجموعها أهداف الرسالة الإسلامية ، ويتم ذلك في توازن واتساق ، وتحقق القيم السلوكية أهداف التربية الاسلامية وغاياتها السامية ،ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :

1. تحقيق العبودية لله عز وجل : فالهدف الأول للقيم السلوكية في الإسلام هو التعبد الله بما شرعه ، واتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم، " وذلك هو غاية التربية الإسلامية ، تلك الغاية التي من أجلها خلق الإنسان وأكدها الحق تعالى في أكثر من موضع بكتابه العزيز "[1].قال تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ)[2].
2. بناء شخصية إسلامية متكاملة متوازنة وخيرة: إن تحديد الإسلام لقيمه السلوكية وإلزام المسلم بالتمسك بها ، يهدف إلى تكوين المسلم الخير الصالح الواعي ، لذلك لم تترك هذه القيم جانباً من جوانب حياة المسلم ، إلا ودعمتها بقيمها ، وبينت ميزانها فيه ؛ ليسير على منهجها ." إن تلك القيم الشاملة لا تجعل المسلم صادقاً في معاملاته وممارساته الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية متعاوناً فيها على البر والتقوى ، عفيفاً معتدلاً في تعاملة معها وحسب ، ولكنها تنفذ الى أعماق نفسه فتغرس فيها رهافة في الحس وشفافية في الذوق والضمير "[3] .
3. ضبط وتقويم سلوك الفرد والجماعة : القيم السلوكية ترتقي بالفرد ، وتسمو به من المستوى الحيواني إلى المستوى اللائق بالكرامة الإنسانية ، وتؤدي الى تقدمه ورقيه ، عن طريق قيامها بعملية ضبط وتوجيه وتهذيب سلوكيات الفرد ، فهي الميزان الذي يقاس به،....ويصاغ في إطارها التنظيم الإدراي وقواعده ونظرياته المختلفة ، كما أن العقد المنتظم الذي تشكله هذه القيم السلوكية ، يعتبر المعيار الذي تحدد على أساسه أهداف النظم الاجتماعية ، وأغراضها وغاياتها القصوى .[4].أي أنها توفر معايير وموازين ،يُعرض عليها العمل والسلوك ،فيقاس به مدى قربه أو بعده عن الفضيلة والرذيلة ، وبذلك تكون مرجعاً للفرد والجماعة ؛ليحكموا بها أنماط على أنماط سلوكياتهم .
4. توحيد الطاقات والتنسيق بينها وتوجيهها نحو الرقي بالمجتمع : فالقيم السلوكية تحفظ نشاط الاضطراب والتناقض ؛ لأنها ذات خصائص ومزايا تحقق في عنصر الثبات والوحدة والقوة والدوام ، فيؤدي ذلك إلى حفظ نشاط الفرد ثابتاً ومتناسقاً ومتحداً، وموجهاً نحو الرقي بالفرد والمجتمع ، فما هو فضيلة اليوم يظل كذلك دائماً ،وما هو رذيلة اليوم سيظل كذلك أبداً ، وبذلك يبتعد الفرد المسلم في سلوكياته عن التناقض

---

(1) أصول التربية الاسلامية ،سعيد اسماعيل القاضي ،عالم الكتب ، القاهرة 1422ه (ص79)

(2) سورة الذاريات : الاية 56

(3) القيم الاسلامية التربوية والمجتمع المعاصر ، عبد المجيد مسعود ، كتاب الامة الدوحة ، وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية 1419ه(ص130)

(4) الأهداف التربوية في إطار النظرية التربوية في الاسلام ، محمود السيد سلطان ، دار الحسام ، القاهرة ، 1400ه (ص95)

والاضطراب،ويوحّد المعيار السلوكي على مستوى الفرد والجماعة ؛ فللسلوك الحسن مفهوم ثابت عند جميع الأفراد ، وإن تغير المكان والزمان ،وهي نتيجة طبيعة لكمال البناء النظري والتطبيقي للأخلاق الإسلامية .

5. بناء حضارة إنسانية خيرة:تهدف القيم السلوكية إلى "بناء الحضارة الإسلامية الإنسانية الخيرة ،التي تعني بالتقدم والرقي المادي والمعنوي،في جميع ميادين الحياة:الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والفنية وغيرها"[1]

ثانياً: خصائص القيم السلوكية : القيم السلوكية هي في أساسها مجموعة من المبادئ والمعايير ،المستمدة من مصادر التشريع ،وما سماتها وخصائصها إلا سمات وخصائص للتربية الاسلامية بذاتها ، وهذه الخصائص تحدد معالم القيم السلوكية ، وتبين أوجه الكمال والجلال فيها ، وجاءت هذه الخصائص متعددة ومتنوعة وحيث إن مجال الدراسة الحالية يضيق عن استقصائها جميعاً ، فسيُقصر على أبرزها وأكثرها أثرا على القيم السلوكية الإسلامية.

1. أنها تقوم على أساس الشمول والتكامل : بمعنى: أولا :أنها تراعي عالم الإنسان وما فيه، والمجتمع الذي يعيش فيه، وأهداف حياة الإنسان طبقاً للتصور الإسلامي، أي تحدد أهداف الحياة وغايتها وماوراءها، ومن ثم تكون قيمة أي إنجاز بشري في تقدير حسابه وجزائه، في الدار الآخرة مع عدم إهمال الدنيا .ثانياً: أنها جامعة لكافة مناشط الإنسان وتوجهاته، تستوعب حياته كلها من جميع جوانبها، ثم هي في هذا لا تقف عند حد الحياة الدنيا.[2]
2. الثبات : يقصد بالثبات في السلوك "استمرار الفضيلة الخلقية مستحسنة والتسليم بها .مثلاً السلوك المحمود فالصدق في المعاملة وأداء الأمانة والوفاء بالعهد كلها فضائل خلقية ثابتة مستقرة ومحمودة في كل زمان ومع كل أحد لما لها من الآثار الخيرة والثمار الكريمة [3].
3. التوسط والتوازن : من خصائص القيم السلوكية في التربية الإسلامية خاصية التوسط والاعتدال ، والتي يطلق عليها البعض التوازن ويقصد بها " اتخاذ الوسط الذي ينأى عن جانبي الإفراط والتفريط فليس فيها من التشدد ما يجعلها قواعد لا تطاق كما أنها ليست قواعد فيها السائب والعبث من الامر"[4]،والقيم السلوكية تتسم بصفة التوسط والتوازن، بين النظرية والتطبيق، وبين الروح والجسد وبين حاجات الفرد ومتطلبات الأمة .
4. الواقعية: يقصد بالواقعية " معرفة حقيقة ومقدرة الإنسان ومراعاتها عند تكليفه أو محاسبته "[5] فراعى الإسلام في قيمه السلوكية الفطرة البشرية وقدراتها، كما أنه راعى

---

(1) أصول التربية الاسلامية ، سعيد إسماعيل القاضي ،عالم الكتب .القاهرة 1422ه (ص87).

(2)نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، عدد من المختصين ، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة ،ط4 ، (1/ 81)

(3) الاخلاق عند مسكويه وابن القيم دارسة مقارنة ، عبد الله محمد العمرو، رسالة دكتوراه، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية (ص211)

(4) الاخلاق في الاسلام ،يعقوب المليحي ،مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية ،1405ه (ص148)

(5)المبادئ والقيم في التربية الاسلامية ، محمد جميل بن علي خياط ،جامعة أم القرى ،معهد البحوث العلمية واحياء التراث ،مكة المكرمة 1416ه (ص147)

في أحكامه وتنظيماته خصائص الإنسان والظروف المحيطة به .

المبحث الثالث :

دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الوقفية وخصائصها .

مفهوم المؤسسات الوقفية : هى وحدات ذات طابع خاص تقوم بإدارة الأموال الموقوفة فى ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحسب ما ورد بحجة الواقف من مقاصد بهدف تعظيم المنافع والخدمات التى تعود على الأفراد والمجتمعات[1].

وتتسم المؤسسات الوقفية بمجموعة من الخصائص من أهمهما [2]ما يلى :-

1. الغاية الأساسية تقديم خدمات ومنافع خيرية (اجتماعية أو اقتصادية ...) ولا تهدف من أداء أنشطتها المختلفة تحقيق الربح ولكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخيرية، وان كانت عند استثمارها للأموال تسعى لتحقيق أكبر عائد (نماء) ممكن ليساعدها فى تحقيق مقاصدها .
2. مملوكة لكيان اجتماعى تحت اشراف حكومى ، ولا تنتقل هذه الملكية بالتداول بين الأفراد كما هو الحال فى المؤسسات والشركات الاقتصادية ، كما أن لها شخصية اعتبارية موثقه ومعتمدة من الدولة .
3. المشروعية: ويقصد بذلك أنها تنضبط فى كافة أنشطتها المختلفة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبالفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة من مجامع الفقه الإسلامية .
4. يتولى مجلس إدارتها مجموعة من الأفراد من ذوى الخبرة والاختصاص والاهتمام تطوعاً أو بأجر حسب النظم واللوائح والقوانين الحاكمة لذلك ، كما ينفذ أنشطتها مجموعة من العاملين بأجر وطبقا للأعراف السارية .
5. تباشر مجموعة من الأنشطة الرئيسية منها : التحفيز على وقف الأموال ، إدارة الأموال الوقفية ، توزيع المنافع والخدمات من الأموال الوقفية بالإضافة إلى الأنشطة الخدمية المختلفة
6. لا يجوز الحجز أو مصادرة أموالها إلاّ بمبرر معتبر شرعاً .

المطلب الثاني : حفاظ المؤسسات الوقفية على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين .

تنوعت القضايا التي أسهمت المؤسسة الوقفية في التخفيف من سلبياتها أو معالجتها كلياً ، ومن بين هذه القضايا أزمة اللاجئين السوريين ، وقد شكل الوقف عنصراً ثابتاً في تخفيف ومعالجة ازمة اللاجئيين السوريين في مختلف الميادين ،من بينها الحفاظ على القيم

---

(1) أسس تنظيم وأدارة المؤسسات الوقفية الخيرية ، د. حسين حسين شحاتة ، جامعة الأزهر ، (د.ط)(د.ت)(ص5)

(2) المصدر نفسه (5-6)

السلوكية، ويمكن إبراز دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السورين من خلال العناصر التالية :

أولا : الحفاظ على القيم السلوكية في المجال الديني والأخلاقي .

وذلك من خلال:

1.تنمية أواصر المحبة والأخوة تجاه اللاجئين السوريين .
فقد كان للمؤسسات الوقفية وعلى رأسها المساجد دور كبير في بث روح الأخوة وغرس أخلاق الاعتدال والرحمة والمحبة في المجتمعات المضيفة تجاه إخوتهم اللاجئين ، وإن دور المساجد في الحض على الإنفاق ومساعدة اللاجئين السوريين وتفريج كربهم وحل مشاكلهم، لا بد وان يحدث تاثيراً واضحاً في النفس الإنسانية ، يمكن إبراز ذلك من خلال:

أ. تنمية الأخلاق : فتنمو مع عملية الإنفاق على اللاجئين السوريين أخلاق البذل والعطاء دون انتظار العائد المادي والمقابل الدنيوي ،وفي ظل هذه الأخلاق تقوى علاقة المجتمعات المضيفة باللاجئين السوريين وتتماسك ، "ويبرز دور الوقف في تنمية خلق المسلم وشخصيته ، فيستبدل الأثرة والأنانية والتمسك بالمال بالقيم الإسلامية الصحيحة ، فتقوى شخصيته ويكون معداً لمواجهة أحداث ومتطلبات الواقع بفهم صحيح وبإدراك أن المال هو مجرد أداة ووسيلة لجلب السعادة للفرد والمجتمع ، وبمداومة الإنفاق في سبيل الله والإنفاق تنشر الأخلاق الاسلامية في المجتمع ، وقد ساعد الوقف على استمرار كثير من القيم الإسلامية في الواقع العملي وهو ما يؤدي إلى تعميق الخلق العظيم في العلاقات الاجتماعية وفي إيجاد المجتمع المسلم الذي تسوده عواطف كريمة ومشاعر نبيلة تفيض بالرفق وتتدفق بالبر والخير "(1).
وقد أخذت المساجد دورها في هذا المجال ، فعلى سبيل المثال :" أعلنت مساجد الأنبار أنها تلقت توجيها من مجلس علماء الأنبار بالدعوة الى تنظيم حملة تبرعات نقدية وعينية يتم استقبالها من المصلين في المساجد ضمن المحافظة بغية إسعاف العائلات السورية المهجرة من العنف الحاصل في سوريا الآن وتوفير الخدمات الإنسانية اللازمة من ماء وطعام وشراب ومواد طبية"(2).

ب. شيوع الرحمة : فقد بينت أزمة اللاجئين السوريين حقيقة التكافل في المجتمعات المضيفة ،ووقفت على أصالة عواطف الخير ومشاعر الرحمة والبر وشيوع المعاني الإنسانية في اعماق هذه الأمة ، " هذا فضلاً عن أن التجارب أثبتت إن إنفاق المال في مساندة الناس يجلب للمنفق السعادة النفسية والرضا الذاتي والإحساس بالراحة والتكامل الروحي ، وهو في الوقت نفسه يجلب السعادة والرضا للمنتفعين بمنافع الوقف في اشباع

(1) الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية ،د.سليم هاني منصور ، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للاوقاف بالمملكة العربية السعودية (ص11-12)

(2)خطباء المساجد يدعون إلى مد يد العون للاجئين السوريين ، على الموقع الاخباري:
http://www.numidianews.com/en/article~18245.html

حاجاتهم وحل مشكلاتهم ".[1]
ت. يمكن القول بأن المؤسسات الوقفية قد أدت وباقتدار إلى تعزيز روح الإنتماء المجتمعي بين اللاجئين السورين واشعارهم بأنهم جزء من جسدٍ واحدٍ تحقيقاً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم ((مثل المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى))[2].
2.إقامة دور للعبادة داخل مخيمات اللاجئين :للمؤسسات الوقفية دور مهم في بناء المساجد ورعايتها داخل مخيمات اللاجئين ، لارتباط نظام الوقف في الإسلام بإنشاء المساجد ، لا سيما وان الإسلام حرص على أن يدعو المسلمين إلى إنشاء المساجد وتعميرها قال تعالى : (إِنَّمَا يعمر مَسَاجِد الله من آمن بِاللَّه وَالْيَوْم الآخر وَأقَام الصَّلَاة وَآتى الزَّكَاة وَلم يخْش إِلَّا الله فَعَسَى أُولَئِكَ أَن يَكُونُوا من المهتدين)[3] يقول إبن تيمية : وأصل دين المسلمين: أنه لا تختص بقعة بقصد العبادة فيها إلا المساجد خاصة[4]،ويعتبر حفظ دين اللاجئين السوريين من المقاصد الضرورية "فهناك في الإسلام شعائر وطاعات يجب أن يقوم بها المجتمع ويحافظ عليها بمجموعه، وذلك مثل الأذان لأداء الصلاة وإقامة صلاة الجماعة في الأوقات الخمسة وإقامة الجمعة ،والمجتمع متكافل في إقامة ذلك كله كعمل من الأعمال الروحية والاجتماعية التي يسعد بها المجتمع "[5].ومن ذلك على سبيل المثال : افتتاح مسجد في مخيم «بحركة» الذي شيدته هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بالتنسيق مع حكومة وأوقاف كردستان [6]. ومن ذلك ايضاً : باشرت دائرة الشؤون الهندسية التابعة لديوان الوقف السني بنصب أبنية جاهزة وتخصيصها كمساجد في مخيمات النازحين[7].
3.نشر التعليم الديني داخل مخيمات اللاجئين :لعب الوقف دوراً رئيسياً في نشر التعليم الديني داخل مخيمات اللاجئين وذلك من خلال الوعظ والإرشاد عبر المساجد والمراكز داخل المخيمات وخارجها ،وكان لهذا السلوك التعبدي " دور في إبقاء جذوة الاسلام متقدة وفي الحفاظ على قيمه ، وفي حماية المجتمع الاسلامي من سياسة التبشير والتنصير"[8] ، وللتعليم الديني أهمية خاصة فهو بادئ ذي بدء يشبع في اللاجئ السوري نزعته إلى التدين ويلبي في نفسه حاجة فطرية في الإستجابة لله وطاعته لقوله تعالى : (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ

(1) الوقف أحد الصيغ التنموية الفاعلة في الاسلام ،عبد المحسن محمد العثمان ، الندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الاسلامية في الهند ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط1، 2001.(ص38)

(2)صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،: دار إحياء التراث العربي – بيروت، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم ،برقم (2586)(4/ 1999)

(3) سورة التوبة : الاية (18)

(4)اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ،تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط7، 1419هـ - 1999م (2/ 354)

(5) الاوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ،محمد امين ،دار النهضة العربية القاهرة ،د،ط ،د.ت (ص181)

(6) تقرير : موقع الهلال الاحمر الاماراتي ،
http://www.emiratesrc.ae/news_details.aspx?p_news_id=1172

(7)الوقف السني ينشئ مساجد في مخيمات النازحين ،جريدة الزمان ،
http://www.azzaman.com/?p=141342

(8)الوقف ودوره في المجتمع الاسلامي المعاصر ، سليم منصور ، مؤسسة الرسالة ،2004 (ص158)

لَا يَعْلَمُونَ) [1]" فالتعليم الديني يعمل على تحقيق هدف الإسلام في تنشئة أبنائه على عقيدته ومبادئه وقيمه ومثله وفي التسامي بفطرهم إلى الغاية التي رسمها لهم ويزود الإنسان بعقيدة تساعده على فهم الكون الذي يعيش فيه ويبصره بغايته ومصيره في هذه الحياة وهدفه فيها "[2].

4. تجفيف منابع الإنحراف داخل مخيمات اللاجئين : فقد كانت توجه العديد من المؤسسات الوقفية لرعاية أسر الأرامل والأيتام ومن ذلك قيام وقف طيبة التابع لدار الفتوى بعكار دائرة الأوقاف الاسلامية بلبنان بمشروع إيواء أسر الأيتام والأرامل وكفالتها ودعمها بما تحتاجه من رعاية غذائية وصحية وتعليمية[3]،ومن جهة أخرى تأكيد خطباء المساجد على ضرورة توعية اللاجئين السوريين من مخاطر الإنحراف ومن ذلك تحذير الداعية السعودي فضيلة الشيخ الدكتور سلمان العودة في خطبة صلاة الجمعة بجامع الإمام محمد بن عبدالوهاب، من أن هؤلاء – أي اللاجئين - قد يصبحون وقوداً للجهل والجريمة والتطرّف والغلو والانحراف إذا لم يؤخذ بأيديهم.[4] كما أن توفير الغذاء والتعليم والعلاج وغيرها من الأمور التي تجعل اللاجئ السوري يعيش حياة كريمة عملت على منع ارتكاب الجرائم واللجوء إلى الرذيلة والفساد ،فتواجد المؤسسة الوقفية داخل مخيمات اللاجئين ساعد على جعلهم أكثر وئاماً وانسجاماً واستقرار ، مما أضعف بوادر الانحراف والفساد ، وقلل الجرائم والاعتداءات .

ثانيا : الحفاظ على القيم السلوكية في المجال الاقتصادي

1. توفير الخدمات الإنسانية داخل مخيمات اللاجئين : للمؤسسات الوقفية دور في عملية توفير الخدمات الإنسانية داخل مخيمات اللاجئين ، وتزويدها بما تحتاج من مرافق خدمية وصحية وتعليمية ،وخاصة توفير مستلزمات الإيواء وتوزيع مساعدات غذائية وأدوات منزلية ومستلزمات صحية، وغير ذلك ، مما كان له الأثر الواضح في التخفيف من معاناة اللاجئين بالاضافة إلى ذلك فقد ساهمت المؤسسات الوقفية في عملية تعبيد الطرق وحفر الآبار[5] وردم المستنقعات المائية في مخيمات النازحين[6]. وهذه الأعمال تُعّد عاملاً مهماً يساعد على تخفيف الظروف المعيشية والاقتصادية لدى الاجئ السوري .
2. المساعدات المالية للاجئين السورين : يتم انفاق جزء من موارد الوقف كمساعدات مالية نقدية على اللاجئين السوريين من أجل توفير الغذاء والسكن والملابس ، وبقية الحاجات

(1)سورة الروم: الاية (30)

(2) الاتجاهات الحديثة في تعليم اللغة العربية والتربية الدينية ،محمود رشدي خاطر ،القاهرة – مصر 1984م (ص290)

(3)وقف طيبة ،

https://www.facebook.com/waqftaibah

(4) موقع الراية ،الدوحة :

http://www.raya.com/news/pages/ca46e411-

(5)وقف طيبة ،

https://www.facebook.com/waqftaibah

(6) حوار مع رئيس الوقف السني في العراق ، المنبر التركماني ،

http://turkmentribune.com/Article-7/A4637.htm

الاستهلاكية ، ومن ذلك على سبيل المثال : قيام ديوان الوقف السني بتوزيع منحة مالية على العوائل السورية اللاجئة في مدينة القائم اقصى غربي الانبار. [(1)]ومن ذلك أيضا : كفالة وقف طيبة (500) أسرة سورية لاجئة في لبنان وتشمل الكفالة دفع إيجار السكن لمدة سنة، ومصروف شهري(٥٠) دولار للأب (٥٠) للأم و(١٠) لكل فرد من الأسرة [(2)].

3. الإنفاق الاستهلاكي على اللاجئين السوريين : وذلك بتخصيص بعض موارد الوقف على توفير الغذاء والملابس والأغطية ، كل هذا كان له الاثر الواضح في الإنفاق الاستهلاكي ، نظراً لكون المنتفعين به هم في الغالب من ذوي الحاجة من اللاجئين .ومن ذلك على سبيل المثال : قيام أوقاف صالح عبدالعزيز الراجحي بتسليم مواد عينية محمّلة في 17 شاحنة كبيرة، تحتوي على سلال غذائية وبطانيات، وتتكون كل سلة من 16 صنفاً معبأة في كراتين مُعدّة للتوزيع، لتخصص لكل أسرة سلة متكاملة.[(3)]
4. الإنفاق الخدماتي على اللاجئين السوريين : وهو الإنفاق على توفير الكرفانات للسكن وبناء المدارس والمراكز الصحية وغير ذلك من المرافق الخدمية . ومن ذلك على سبيل المثال : قرار هيئة الأوقاف الدينية التركية بتخصص مدرسةً للطلاب السوريين واعداد مشروع تعليمي لهم [(4)]، ومن ذلك أيضاً : توجه وقف طيبة لشراء 500كرفان للاجئين السوريين في لبنان [(5)].
5. التقليل من مشكلة البطالة والحد من الفقر داخل مخيمات اللاجئين :

تعتبر البطالة من المعوقات الأساسية لدى اللاجئين السوريين ، والمؤسسات الوقفية بمختلف مشاريعها تسعى إلى الحد منها ، وتتجسد آثار البطالة لدى اللاجئين السوريين في كثرة المتسولين ، وفي المعاناة الشديدة التي يعيشها العاطلون عن العمل ، وفي المشاكل الإجتماعية والسياسية والأمنية ،وفي تحويل اللاجئين السوريين من موارد بشرية يجب عليها تأدية دورها في العملية الإنتاجية الى مجرد أعداد تشكل عبئاً ثقيلاً على الدولة المضيفة وتضفي على المجتمعات المضيفة المزيد من التخلف والتراجع ، ويبرز دور المؤسسة الوقفية في معالجة هذه المشكلة من خلال :

- المعالجة المباشرة : وذلك من خلال ما تقدمه المؤسسات الوقفية من مساعدات مالية نقدية للاجئين السوريين ،ولا شك أن هذه المساعدات المالية قد تسهم بشكل أو اخر في تقليل نسبة

---

(1) الوكالة الوطنية العراقية للانباء ،

http://ninanews.com/News_Details.aspx?hSyFupILg%252fsiym6Tdvjsow%253d%253d

(2)وقف طيبة ،

https://www.facebook.com/waqftaibah

(3) صحيفة الرياض ، الجمعة6 ربيع الأول 1434 هـ - 18يناير 2013م - العدد 16279،

http://www.alriyadh.com/802663

(4) أخبار العالم ، أخبار تركيا 16:59، 20 ديسمبر 2013 الجمعة ،

http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=68150

(5)وقف طيبة ،

https://www.facebook.com/waqftaibah

البطالة بين اللاجئين السوريين .

- المعالجة غير المباشرة :- حيث تسهم المؤسسات الوقفية في تحسين نوعية قوة العمل لدى اللاجئين لما توفره من فرص عمل لهم من خلال تقديم ودعم مشاريع صغيرة للاجئين ،اذ يشكل تمويل المشاريع الصغيرة عنصراً من العناصر التي تيسّر تحقيق الأكتفاء الذاتي لدى اللاجئين وتعزز سبل كسب الرزق المستدامة.

6. إقراض المحتاجين والفقراء من اللاجئين السوريين : يمكن للمؤسسات الوقفية أن تكون مصدراً من مصادر تمويل القروض وذلك من خلال طبيعتها كمورد دائم ، ومن خلال تقديم الواقف عقاراً او قطعة أرض أو مبنى أو أي عنصر إنتاجي ، بغرض وقفها لصالح المحتاجين والفقراء من اللاجئين السوريين ، ليقدم من ريعها قروضاً الى هؤلاء المحتاجين ، لتغطية حاجات استهلاكية وانتاجية واجتماعية واقتصادية ، وقد يستخدم الوقف بأن يخصص جزء من ريع الوقف لإقراض صغار المزارعين في المجال الزراعي ليكونوا منتجين بدلاً من أن يكونوا من متلقي الإعانات والمساعدات ، وكذلك لإقراض صغار الحرفيين وصغار التجار ، وقد يستخدم القرض لتفريج كربات الناس وقضاء مصالحهم وتيسير وسائل الحياة لديهم [1].

ثالثا: الحفاظ على القيم السلوكية في المجال الإجتماعي :

تعتبر المؤسسة الوقفية أحد عناصر التنمية الإجتماعية ، فهي تقوم على " عمليات تغيير اجتماعي تركز على البناء الإجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد وتقديم الخدمات المناسبة لهم في جوانب التعليم والصحة والاسكان والتدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية ، بحيث تنفذ من خلال توحيد الجهود الاهلية والحكومية " [2].

أما أبرز قضايا اللاجئين السوريين التي عالجتها المؤسسات الوقفية من الناحية الإجتماعية فهي :

1. التكافل الاجتماعي : تشترك المؤسسات الوقفية مع الصدقات والنفقات المقدمة للاجئين السوريين في تحقيق عملية التكافل الإجتماعي ، فالتكافل الإجتماعي هو المجال " المتروك للأفراد وجهودهم وأموالهم ، كل على قدر طاقته في سبيل مجتمعهم وأخوتهم ، وكان الاسلام حريصاً كل الحرص ألا يكل الأمر كله للدولة ، بل ترك للأفراد مجالاً يبذلون فيه أموالهم ويساهمون في حماية مجتمعهم "[3]

ويتجسد دور المؤسسة الوقفية في تحقيق التكافل الإجتماعي من خلال الوقف بنوعيه : الخيري والذري ، اللذين كان لهما قصب السبق بمد يد العون والمساعدة لاخوتهم اللاجئين السوريين على أنواعهم: المحتاج، العجزة، الأيتام، المرضى، الأرامل، ولم يقتصر مجال

(1) القرض كأداة للتمويل في الشريعة الاسلامية ،محمد الشحات الجندي ،المعهد العالمي للفكر الاسلامي ،القاهرة ،ط1،1996م ،(ص168)

(2) إسهام الوقف في العمل الاهلي والتنمية الاجتماعية ، فؤاد عبد الله العمر ،الامانة العامة للاوقاف ،الكويت ،ط1، 2000،(ص41)

(3) حق الفقراء المسلمين في ثروات الأمة المسلمة ، عطية عبد الواحد ، دار النهظة العربية ، القاهرة ، 1992م (ص141)

التكافل على الجانب المادي فحسب ، بل تعداه إلى الجانب الأدبي والمعنوي وتقوية الروابط الدينية والانسانية والمجتمعية

2. الرعاية الاجتماعية للاجئين السوريين .
المؤسسة الوقفية بما تقدمه لدفع الضرر عن الضعفاء ورعاية الأيتام والأرامل والمعاقين والمسنين ، وكفالة من يعجز بصفة مؤقته أو عارضه ومن توفير هذه الكفاية له ولمن يعول يقلل من أثر الظروف الاستثنائية التي يمر بها اللاجئين السورين ، ويحد من سلبياتها . ومن ذلك :

- رعاية الأيتام : أهتم الاسلام بشان اليتيم الأهتمام البالغ من ناحية تربيته ومعاملته وضمان معيشته حتى ينشأ عضواً في المجتمع ينهض بواجباته ويقوم بمسؤلياته ،ويؤدي ما له وما عليه على أحسن وجه، وأنبل معنى (1).

- تزويج الشباب والفتيات داخل مخيمات اللاجئين السوريين : ومن عظمة الشريعة السمحاء انها كفلت لجميع من ينضوي تحت لوائها الحياة الكريمة والعدالة الشاملة فهي تتلمس حاجات الأفراد فتسدها وتسعى جاهدة لإدخال الطمائنينة والاستقرار للقلوب .

لقد قدمت الشريعة الإسلامية للمرأة كل ضمانات ومقومات الحياة الكريمة المستقرة فحرصت كل الحرص على صون كرامتها من خلال محاربة فقرها وتلمس حاجتها وسدها عبر أعمال اجتماعية لتأخذ دورها في البناء الحضاري للأمة كعنصر فاعل ومؤثر فيه .

- رعاية الأرامل والمطلقات داخل مخيمات اللاجئين : جعل التشريع الاسلامي من ضمن أولوياته المحافظة على هذه الشريحة الإجتماعية بتوفير العيش الكريم لها واحاطتها بالعطف والرعاية ، قال الرسول صلى الله عليه وسلم ((الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل))(2)، وانطلاقا من هذا التوجيه النبوي أخذت الأمة تعمل على إيجاد وسائل لرعاية هذه الفئة في المجتمع لمواصلة دورها في الحياة فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول : ((لئن سلمني الله لأدعن أرامل أهل العراق لا يحتجن الى رجل بعدي أبداً)) (3)

3. معالجة المشاكل الاجتماعية للاجئين السوريين .
يمكن للوقف ان يشارك الحكومات في معالجة العديد من الأزمات الإجتماعية التي يتعرض لها اللاجئون السوريون ويوفر لها الحلول ومنها على سبيل المثال:

(1) التكافل الاجتماعي في الاسلام ،عبد لله ناصح علوان ،القاهرة – مصر دار السلام ،ط5،1403ه 1983م (ص61)
(2)صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي،تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة،الطبعة: الأولى، 1422هـ ،كتاب الادب ،باب الساعي على الارملة ، برقم (6006) (8/ 9).
(3) الخراج ، يحيى ابن ادم القرشي ، بيروت – لبنان ، دار المعرفة ، 1347ه (ص59)

- تخفيض مشكلة الفوارق الإجتماعية لدى اللاجئين .

من خلال اسهام المؤسسة الوقفية في توزيع المساعدات على طبقات اجتماعية معينة من اللاجئين ، تساعدهم في سد حاجاتهم وتمنعهم من التسول ، فالفقراء والمساكين من خلال رعايتهم وتأمين الكثير من متطلباتهم من خلال المؤسسة الوقفية ترتفع مستويات معيشتهم تدريجياً ، وتتقارب الفجوة بين الطبقات ، وخاصة عندما تسعى المؤسسة الوقفية في حاجات العاجزين عن العمل ،وتوفر فرص عمل شريفة لهم .

- المشاركة في القضاء على الأمية داخل مخيمات اللجوء : يعتبر انتشار الأمية داخل مخيمات اللاجئين السوريين من أبرز المشاكل الاجتماعية ، فانتشار التعليم دليل على رقي الشعوب وتطورها ، وانتشار الأمية دليل على تفاقم الجهل والتخلف ، وبالتالي إسهام المؤسسات الوقفية في تعليم الكبار ممن حرموا من فرصة التعليم ،وتوفير الكوادر التعليمية وكافة مستلزمات العملية التعليمية يخفف من معاناة اللاجئين سيما "أن الأمية ترتبط بأمراض ومشاكل اجتماعية واقتصادية مثل ضعف الإنتاج ، وعد القدرة على استخدم الطرق التكنولوجية ، والتعلق بالتقاليد والأعراف البالية التي تتضمن الإعتقاد بالسحر والشعوذة "[1]

- المشاركة في القضاء على الفقر داخل مخيمات اللاجئين : وذلك من خلال المساعدة في توفير الحاجات الأساسية للفقراء والمساكين والأيتام والأرامل والمعوقين ، عبر تقديم الطّبيات ورفع مستواهم الصحي والتعليمي والمعاشي . وتوفير بعض ما فقدوه او لم ينالوه من رعاية .

كما أن الفقراء والمساكين من اللاجئين السوريين ممن هم خارج هذه المخيمات كانوا يجدون في المساجد والجمعيات والتكايا وهي مؤسسات وقفية في أكثر الأحيان ، ما يقيهم من الجوع والعري ، وكثير من المساجد والمراكز الوقفية قد أوجدتها المؤسسات الوقفية لتقوم بدورها الإجتماعي في مجال إيواء وإطعام الفقراء كما هو معمول به منذ زمن في مسجد الشيخ عبد القادر الكيلاني في بغداد تمون من الموقوفات عليه ومن بعض ما يُقدم من مواد غذائية لذلك [2] وهكذا بقية المساجد حيث أعلنت منظمة الهجرة الدولية ان نحو ثمان مئة لاجئ يعيشون في مساجد شمال العراق[3].

رابعا : الحفاظ على القيم السلوكية في المجال الصحي

(1) الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث ، احمد امين بيضون ،بيسان ، بيروت ط2 ،1998م (342-346)

(2) الوقف واثره في التنمية ، الشيخ عبد الملك السعدي ،بغداد ، العراق ،الدار الوطنية ،ط1،سنة 2000م (ص176)

(3)تزايد اعداد اللاجئين السوريين في شمال العراق، اذاعة العراق الحر،

http://www.iraqhurr.org/a/24611769.html

تعد الرعاية الصحية للأفراد أحد الأكان الأساسية للإنسان ، ولذا لم تغفل المؤسسات الوقفية هذا الجانب ، بل أولته عناية فائقة ، والمتتبع لتاريخ الطب والمستشفيات في الاسلام يجد تلازماً شبه تام بين تطور الأوقاف واتساع نطاقها وانتشارها في العالم الإسلامي من جهة ، وبين تقدم الطب والتوسع في مجال الرعاية الصحية للافراد من جهة أخرى بحيث يكاد الوقف ان يكون هو المصدر الأول الوحيد في كثير من الأحيان للإنفاق على المستشفيات العامة والمتخصصة وعلى المعاهد والمدراس الطبية ، وعلى دور الوقاية والنقاهة ، كما انه توجد أحياناً مدن طبية متكاملة تمول من ريع الأوقاف ، ويذهب عدد من المفكرين الى أن التقدم العلمي والإزدهار الذي حدث في العلوم الطبية والعلوم المرتبطة بها كالصيدلة والكيمياء كان ثمرة من ثمرات الوقف في الإسلام[1].

وقد كان للمؤسسات الوقفية دور بارز في هذا المجال فعلى سبيل المثال : قامت مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في دبي بإنشاء المستشفى الميداني الإماراتي- والذي يعتبر من أكبر المستشفيات العاملة في مجال تقديم الخدمات الصحية للمرضى السوريين في المملكة الأردنية بالإضافة الى العيادات الطبية في المخيم والتي تقدم في مجموعها خدمات صحية وعلاجية لنحو 1000 مريض يومياً سواء من اللاجئين السوريين أو من المواطنين المحليين.[2]

خامسا : الحفاظ على القيم السلوكية في المجال التعليمي والتثقيفي :

كان للوقف دور كبير في نشر التعليم في الدول الإسلامية ، وذلك بتشييد صروح العلم والثقافة ،وتأمين الظروف المناسبة للفقهاء والعلماء والأدباء في محراب التأليف والنشر، والتحقيق العلمي والفقهي والادبي [3]

وكذلك تعتبر الأوقاف العنصر الرئيسي في النظام التعليمي بمراحله المختلفة ، وكان له دور كبير في تمويل الكتاتيب والمعاهد وإنشاء المكتبات وتوفير الكتب ونشر التعليم .

وقد أسهمت المؤسسة الوقفية في تأمين التعليم للاجئين السوريين ومن ذلك : تعاون الأوقاف التركية مع مؤسسة علم السورية، حيث أطلقت مشروع "فاقدي التعليم"، وهو بحسب الجمعية أحد أهم المشاريع التي تعمل عليها هيئة علم في الوقت الحالي ضمن تركيا حيث تسعى من خلاله إلى تأمين مراكز تعليمية بالتعاون مع الأوقاف التركية توفر من خلالها

(1) الوقف والتنمية الاقتصادية ،عبد الله الباحوث ،مؤتمر الاوقاف الاول في المملكة العربية السعودية ،جامعة ام القرى ،2001 (ص156)

(2)أمين مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر في دبي يطلع على جهود الإمارات لإغاثة اللاجئين السوريين في الأردن، وكالة انباء الامارات

http://www.wam.ae/ar/news/emirates-arab/1395242676371.html

(3) الوقف في الشريعة الاسلامية واثره في تنمية المجيتمع ، محمد الصالح ، ط1، 2001م (ص179)

فرصة التعليم للأطفال الذين شرّدتهم رحى الحرب وباتوا بدون تعليم.[1] ومن ذلك سعي الوقف السني في العراق لطرح مشروع مشترك مع منظمة اليونسكو هدفه تعليم المرأة والطفل في مخيمات النازحين الذين حرموا من المدارس في ظل الأوضاع القاسية التي يعانونها[2] .

الخاتمة :

وبعد أن ألقينا الضوء على دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين نخلص إلى أهم النتائج والتوصيات والمقترحات :

أولا: النتائج .

1. تُعد مشكلة اللاجئين السوريين واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم منذ كوارث الحرب العالمية الثانية؛ إذ تجاوز عدد اللاجئين بدول الجوار والعالم الخمسة ملايين لاجئ .
2. يعاني اللاجئون السوريون من أوضاع انسانية صعبة ، ويعيشون في مخيمات مزدحمة ولدى المجتمعات المضيفة ، ويلعب عامل الجغرافية دوراً هاماً في تحديد واختيار الدولة التي يتم الهجرة إليها ، فبينما يتدفق أعداد كبير من الهجرة النازحة من المناطق الشمالية والشرقية بسوريا والمتجه إلى تركيا والعراق ، نجد أن جزءاً كبيراً من الهجرات المتدفقة على الأردن ولبنان قد نزحت من المناطق الجنوبية والغربية ، وبالتالي فإن العامل الأمني في تلك الجغرافيا هو الذي سيحدد اتجاهات موجات الهجرة الجديدة.
3. إن القيم السلوكية في التربية الإسلامية مبنية في أساسها على الشريعة الإسلامية ، لذلك يُنظر إليها على أنها ثوابت ، وليست أحكاماً نسبية، تتغير من جيل إلى جيل، ومن زمن لزمن .
4. ان المقصود بأهداف القيم السلوكية: المرامي والغايات، التي تريد الوصول إليها وتحقيقها. فتتميز أهداف التربية الإسلامية بالشمول والتكامل، فهي تقصد تنمية الكائن البشري بجميع أبعاده، البعد الفكري والبعد الروحي والبعد الأخلاق والبعد الجسمي، وتصوغ لكل منها أهدافاً ؛ لتحقق بمجموعها أهداف الرسالة الاسلامية ، ويتم ذلك في توازن واتساق ، وتحقق القيم السلوكية أهداف التربية الإسلامية وغاياتها السامية.
5. إن من أهم خصائص القيم السلوكية، الشمول والتكامل، والثبات، والتوسط والتوازن والواقعية.
6. تُعرف المؤسسة الوقفية بأنها وحدات ذات طابع خاص تقوم بإدارة الأموال الموقوفة فى ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحسب ما ورد بحجة الواقف من مقاصد بهدف تعظيم المنافع والخدمات التى تعود على الأفراد والمجتمعات.

---

(1)من ينقذ أطفال سورية من التسول والجهل؟ ، موقع السورية نت .

https://www.alsouria.net/content/

(2) ديوان الوقف السني ، العراق

http://sunniaffairs.gov.iq/ar/unesco-dr-alhmaim#more-16460

7. تتسم المؤسسات الوقفية بمجموعة من الخصائص من أهمها تقديم خدمات ومنافع خيرية (اجتماعية أو اقتصادية ...) ولا تهدف من أداء أنشطتها المختلفة تحقيق الربح ولكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخيرية ، وان كانت عند استثمارها للأموال تسعى لتحقيق أكبر عائد (نماء) ممكن ليساعدها فى تحقيق مقاصدها .
8. شكلت المؤسسة الوقفية أحد العناصر الأساسية في التكوين الديني والأخلاقي والتعليمي والاقتصادي والإجتماعي والصحي للمجتمع الإسلامي . فقد أثبتت الوقائع التاريخية دورها ونشاطها في إمداد هذا المجتمع وتحصينه . كما وأثبتت الوقائع المعاصرة دورها ونشاطها في تخفيف ومعالجة أزمة اللاجئيين السوريين عبر تحقيق الاحتياجات البشرية كافة من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وتطبيب وترفيه وحق العمل وحرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية، فان المؤسسة الوقفية قد عبرت عن هذه الشمولية بتغطيته النشاطات المتنوعة وسد ثغرات مختلفة في المجتمع ، لتكون مرآة تعكس القيم الحضارية في المجتمع المسلم .

ثانيا : التوصيات والمقترحات.

- إتخاذ كل ما من شأنه دعم أزمة اللاجئين السوريين ، والدعوة لها من خلال المؤتمرات والندوات والمحاضرات اليومية .
- إدارة واستثمار أموال الأوقاف في مساندة ودعم أزمة اللاجئين السوريين في مختلف الميادين الدينية والأخلاقية والإجتماعية والاقتصادية .
- الطلب إلى خطباء الجمعة أن يخصصوا أكثر من خطبة في العام للتعريف بأهمية القيم السلوكية وأثرها على المجتمع .
- إقامة البرامج التلفزيونية والإذاعية للتعريف بنشاطات المؤسسات الوقفية مع إبراز ميزتها في الدين الإسلامي لشمولها وتغطيتها لمختلف الجوانب .
- تشجيع الميسورين وأصحاب رؤوس الأموال على المشاركة الفاعلة في التخفيف من مشاكل اللاجئين وإقامة المشاريع الوقفية التي تمد هذه النشاطات الخيرية بالمال .
- ضرورة قيام وقفيات للتنمية البشرية ، أي التي تساهم في زيادة الوعي والخبرة في الإنتاج ، وتوفير المهن والتدريب على الحرف .وتوفير العديد من العناصر ووسائل التعلم من خلال وسائل تعليمية عديدة وإنشاء وقفيات لهذا الغرض ،وقف لتعليم الخياطة، التمريض ،تربية الأطفال ، التوعية الصحية ، لكي يمتلك الانسان المهنة.

قائمة بالمراجع

بعد القرآن الكريم:

1. الإتجاهات الحديثة في تعليم اللغة العربية والتربية الدينية ،محمود رشدي خاطر ،القاهرة – مصر 1984م
2. الأخلاق الاسلامية وأسسها ، عبد الرحمن حبنكة الميداني، دار القلم ،دمشق،ط5 ،1420ه 1999م.
3. الأخلاق عند مسكويه وابن القيم دارسة مقارنة ، عبد الله محمد العمرو، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،كلية الشريعة ،الرياض، قسم الثقافة الإسلامية،1415 ه .
4. الأخلاق في الإسلام ،يعقوب المليحي ،مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية ،1405ه.

5. أسس تنظيم وأدارة المؤسسات الوقفية الخيرية ، د. حسين حسين شحاتة ، جامعة الأزهر ، (د.ط)(د.ت).
6. إسهام الوقف في العمل الأهلي والتنمية الإجتماعية ، فؤاد عبد الله العمر ،الأمانة العامة للأوقاف ،الكويت ،ط1، 2000م.
7. أصول التربية الإسلامية ، سعيد إسماعيل القاضي ،عالم الكتب .القاهرة 1422ه.
8. الإقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث ، أحمد أمين بيضون ،بيسان ، بيروت ط2 ،1998م .
9. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ،تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان،ط7، 1419هـ - 1999م.
10. الأهداف التربوية في إطار النظرية التربوية في الإسلام ، محمود السيد سلطان ، دار الحسام ، القاهرة ، 1400ه
11. الأوقاف والحياة الإجتماعية في مصر ،محمد أمين ،دار النهضة العربية القاهرة ،د،ط ،د.ت.
12. التكافل الإجتماعي في الإسلام ،عبد الله ناصح علوان ،القاهرة – مصر دار السلام ،ط5 ،1403ه 1983م.
13. تنمية القيم الأخلاقية لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسي العليا ، عطية بن محمد أحمد الصالح ،رسالة دكتوراه في الأصول الإسلامية للتربية ،جامعة أم القرى .كلية التربية ،قسم التربية الإسلامية والمقارنة 1425ه.
14. تنمية القيم الخاصة بمادة التربية الإسلامية لدى تلميذات المرحلة الإعدادية بدولة قطر ، وضحة السويدي ،دار الثقافة ،الدوحة ،1409ه.
15. تهذيب اللغة ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور ،تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت،ط1، 2001م.
16. حق الفقراء المسلمين في ثروات الأمة المسلمة ، عطية عبد الواحد ، دار النهظة العربية ، القاهرة ، 1992م .
17. الخراج ، يحيى ابن ادم القرشي ، بيروت – لبنان ، دار المعرفة ، 1347ه.
18. دعم اللاجئين السوريين في العراق عام2012-2014م ، وزارة الهجرة والمهجرين ،اعداد قسم الإعلام . (د.ت)(د.ط) .
19. الدليل الإرشادي لمواجهة السلوك العدواني لدى طلبة المدارس، عدنان أحمد الفسفوس، 1427 هـ - 2006م.
20. دليل التربويين لرعاية السلوك وتقويمه (المعلم ـ المرشد الطلابي ـ مدير/ وكيل المدرسة ...)، الإدارة العامة للتوجيه والإرشاد بوزارة التربية والتعليم ،الرياض ، 1428هـ / 2007م .
21. دور التربية في غرس القيم الأخلاقية في نفوس النشئ .بطي محمد الفلاحي ، جائزة العويس للدراسات والابتكار العلمي.الدورة الثالثة 1992م مسابقة الشباب من أبناء الامارات.وزارة التربية والتعليم
22. صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي،تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة،الطبعة: الأولى، 1422هـ.
23. صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
24. القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ،تحقيق: مكتب تحقيق

التراث في مؤسسة الرسالة،بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان،ط8، 1426 هـ - 2005 م.

25. القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية ،محمد الشحات الجندي ،المعهد العالمي للفكر الاسلامي ،القاهرة ،ط1 ،1996م .

26. القيم الأخلاقية في ضوء الثقافة العربية والإسلامية ، عبد الوهاب عبد العزيز الشيشاني ، بحث مقدم لندوة : القيم الأخلاقية المرتبط بعمل رجل الامن . دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية 1408ه.

27. القيم الأخلاقية لدى الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة وعلاقتها ببعض المتغيرات الخاصة بالأم المتعلمة، ابتسام محمد محمد أبو خوات،بحث مقدم للحصول على الماجستير في التربية .كلية التربية ،جامعة الاسكندرية 1995م.

28. القيم الأخلاقية للاطفال وعلاقتها ببعض المتغيرات الأسرية الناجمة عن التغير الإجتماعي، دراسة ميدانية بمنطقة القصيم ،عواطف ابراهيم الصقري ، رسالة ماجستير ،كلية التربية للبنات بالقصيم ،اقسم التربية وعلم النفس 1421ه

29. القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر ، عبد المجيد مسعود ، كتاب الأمة الدوحة ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية 1419ه.

30. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى ، دار صادر – بيروت،ط3 - 1414 هـ .

31. مأساة اللاجئين السوريين ،حسين عبد المطلب الاسرج ، وزارة التجارة والصناعة المصرية – مصر (د.ت)(د.ط)

32. المبادئ والقيم في التربية الإسلامية ، محمد جميل بن علي خياط ،جامعة أم القرى ،معهد البحوث العلمية واحياء التراث ،مكة المكرمة 1416ه .

33. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى،تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت،ط1 - 1412 هـ

34. مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م

35. المنظومة القيمية الإسلامية كما تحددت في القرآن الكريم والسنة الشريفة ، مروان ابراهيم القيسي،مجلة دراسات تصدر عن عمادة البحث العلمي،الجامعة الأردنية ،الأردن ، 1416ه

36. مهارات إدارة السلوك الإنساني ، متطلبات التحديث المستمر للسلوك محمد عبد الغني حسن ، مركز تطوير الأداء والتنمية ، القاهرة ط2. 1424هـ / 2004م .

37. النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان ، الأردن ، تركيا ،العراق، مصر) ،ناصر الغزالي ،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية(د.ت)(د.ط).

38. نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، عدد من المختصين بإشراف الشيخ: صالح بن عبد الله بن حميد ، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، جدة ط4 .

39. الوقف أحد الصيغ التنموية الفاعلة في الإسلام ،عبد المحسن محمد العثمان ، الندوة الفقهية العاشرة لمجمع الفقه الاسلامية في الهند ،دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط1 ،2001.

40. الوقف في الشريعة الاسلامية واثره في تنمية المجيتمع ، محمد الصالح ، ط1، 2001م

41. الوقف وأثره في التنمية ، الشيخ عبد الملك السعدي ،بغداد ، العراق ،الدار الوطنية ،ط1،سنة 2000م.

42. الوقف والتنمية الاقتصادية ،عبد الله الباحوث ،مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية، جامعة ام القرى ،2001م.
43. الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية ،د.سليم هاني منصور ، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية.
44. الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر ، سليم منصور ، مؤسسة الرسالة ،2004م.

مواقع الأنترنت

1. موقع أخبار العالم :
http://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=68150
2. الموقع الاخباري:
http://www.numidianews.com/en/article~18245.html
3. موقع اذاعة العراق الحر:
http://www.iraqhurr.org/a/24611769.html
4. موقع ترك برس :
http://www.turkpress.co/node/16131
5. موقع جريدة الزمان:
http://www.azzaman.com/?p=141342
6. موقع الراية :
http://www.raya.com/news/pages/ca46e411-
7. موقع السورية نت .
https://www.alsouria.net/content/
8. موقع شبكة الأخبار الدولية :
http://www.ni-news.net/news.php?extend.972.11
9. موقع صحيفة الرياض :
http://www.alriyadh.com/802663
10. موقع المنبر التركماني ،
http://turkmentribune.com/Article-7/A4637.htm
11. موقع الهلال الأحمر الإماراتي:
http://www.emiratesrc.ae/news_details.aspx?p_news_id=1172
12. موقع وكالة انباء الإمارات
http://www.wam.ae/ar/news/emirates-arab/1395242676371.html

واقع اللجوء السوري إلى الجزائر وإمكانيات تجويد حلوله

الدكتورة هادية يحياوي – جامعة عباس لغرور خنشلة – الجزائر

مقدمة

يعيش العالم اليوم على وقع معضلة أمن إنساني طارئة ومستعصية الحل مفادها تشرذم جزء كبير من المجتمع السوري عبر مختلف أنحاء العالم نتيجة قسوة التحول الذي تعيشه سوريا وانهيار المنظومة الأمنية داخلها، والجزائر وبحكم العلاقات التاريخية الإيجابية والمتوطدة التي تربطها بالنظام السوري عبر عقود طويلة من الزمن شهدت توافد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين الفارين من ويلات الحرب والذين تواصل نزوحهم إليها باضطراد، غير أن منظور اللجوء لم يكن واضح المعالم واستتر بصيغ أخرى تبتعد عن المرجعية القانونية التي تضمنتها الصكوك الدولية المنظمة لقضايا اللجوء في استحقاق صفة اللاجئ .

إن التعاطي مع مسالة اللجوء السوري في الجزائر كمقصد أو كمعبر يبقى لصيق الوضع السياسي الإقليمي الراهن والمنطبع بتنامي التهديدات الأمنية المستمرة والذي فرض إملاءاته في صياغة التفاعل الأزمة السورية في صيغتها الكلية من جهة، ومن جهة أخرى شكل غياب تشريعات وطنية محلية ناظمة لقضية اللجوء في مثل هذه الحالات عائقاً صلباً أمام توفير الحقوق المقررة دولياً لهكذا فئات، في هذا السياق تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة الإشكال التالي:

"كيف تفاعلت الجزائر مع قضية اللاجئين السوريين في ظل غياب منظومة تشريعية تعنى بتنظيم اللجوء على إقليمها، وما هي سبل تجويد و تفعيل هذا التفاعل بشكل ملموس؟"

القسم الأول: البنية القانونية لمسألة اللجوء بالجزائر

عرفت الجزائر موجات عديدة من اللاجئين على مدى زمن استقلالها و كانت أهم منابع اللجوء نحوها فلسطين والصحراء الغربية وإفريقيا السوداء ثم سوريا، فوعيا منها بضرورة الاستجابة لهذه القضية الإنسانية انضمت الجزائر لأغلب اتفاقيات القانون الدولي التي تعنى بالقضايا الإنسانية و بحقوق الإنسان والتي نجمل أهمها في:

1-انضمام الجزائر للصكوك الدولية في مسألة اللجوء

- اتفاقيات جنيف1949/1951

صادقت عليها الجزائر إبان فترة الاحتلال بتاريخ 22 أفريل 1954 قبيل الثورة ثم و هي مستقلة حيث دخلت حير التطبيق 25 جويلية 1963[1] حيث صدر قانون عدد 74/63 بتاريخ 28 يوليوز 1963 الذي يضبط الإجراءات الخاصة بوضع اللاجئين والذي يحدث مكتبا بوزارة الخارجية يختص بحماية اللاجئين وعديمي الجنسية كما يحدد مشمولاته ويحدث أيضا لجنة لمراجعة أحكام المكتب، وهو فعل منطقي بالنظر لمرحلة الاستعمار التي مرت بها الجزائر والويلات التي عاناها المجتمع الجزائر من نزوح و لجوء إبان هذه لفترة و أشهر قضية لجوء هي لجوء الأمير عبد القادر إلى سوريا و وفاته بدمشق سنة 1883.

- البرتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف 1

يتضمن حماية ضحايا النزاعات غير الدولية وقد صدر في 12 أوت 1949، و قد دخل حيز التنفيذ بالجزائر بتاريخ 07 ديسمبر 1978[2].

- الاتفاقية المنظمة لأوضاع اللاجئين في إفريقيا

اتفاقية صادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ودخلت حيز التنفيذ في الجزائر بتاريخ 20 جوان 1974، و تعنى بشؤون اللاجئين ضمن الحيز الإقليمي الإفريقي.

2-التشريعات الوطنية

- الدساتير

تماشيا مع الإعلان العالمي لحقوق للإنسان، نصت أغلب دساتير الجزائر على الحق في اللجوء فنجد المادة 67 من دستور 1996 المعدل سنة 2016 على ما يأتي: "يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيا بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون."

- القوانين

-القانون رقم 11/08 المؤرخ في المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها[3] و تضمن كل التفاصيل المتعلقة بوضعية الأجانب سواء استحقوا صفة اللاجئ أو مقيم.

[1] – أهم الصكوك الدولية و الجهوية التي صادقت عليها الجزائر في مجال حقوق الإنسان، اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، ،فيفري2014.،ص 09.

[2] –نفس المرجع السابق ص08.

[3] –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 2 يوليو 2008.

–القانون رقم 10/81 المتعلق بتشغيل الأجانب المؤرخ في 11 جويلية 1981 المتعلق بشروط تشغيل الأجانب في الجزائر.

- المراسيم

–المرسوم الرئاسي رقم 68/89 المؤرخ في 16 ماي 1989 المتعلق بانضمام الجزائر إلى البروتوكلين الملحقين باتفاقية جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الصادر سنة 1977[1]

–المرسوم الرئاسي رقم 163/08 المؤرخ في 04 جوان 2008 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية الجزائرية للقانون الدولي الإنساني[2]

من المفيد أن نشير هنا إلى أن المشرع الجزائري وضع هذه النصوص للحد من الهجرة السرية نحو الجزائر لاسيما انطلاقا من حدودها الجنوبية و نتج عنها من تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة كتزوير العملة و الإرهاب و التهريب.

القسم الثاني: واقع اللاجئين السوريين في الجزائر

مباشرة بعد تأزم الوضع الأمني في سوريا تدفقت كتل بشرية كبيرة نحو الجزائر التي لم تكن تفرض إجراءات تأشيرة على هؤلاء الوافدين، ويعطف ذلك على العلاقات الديبلوماسية المتناغمة بين البلدين عبر التاريخ، وتباينت الإحصائيات المتداولة حول عدد اللاجئين النازحين نحو الجزائر وحول وضعيتهم واكتسابهم لصفة اللاجئ ،حيث تذكر المفوضية السامية للشؤون اللاجئين تسجيل 3000 لاجئ سوري بالجزائر[3] بينما تذكر تصريحات المسؤولين أرقاما تفوق بكثير هذا العدد وبعد مسح لجل التصريحات الرسمية استطعنا بناء الجدول التالي:

جدول رقم 01 تطور اللجوء السوري بالجزائر

السنة	عدد اللاجئين	المصدر
2012	12.000	Source:Le matin de l'Algérie AFP,29.06.2012.
2013	25.000	تصريح للناشط الحقوقي السوري الدكتور أبو الضاد سالم السالم

[1] -- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 2 يوليو 1989.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة بتاريخ 2 يوليو 2008.

[3] –المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالجزائر على الموقع الإلكتروني:–http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc278b0.html

		لجريدة المقام بتاريخ 2013.08.17
2014	8000 / 15.000	رحمة حيمون، حوار مع ممثل الجالية السورية بالجزائر، جريدة المحور، 2015.04.15
2015	35.000+	Le Jeune indépendant La détresse des refugiés syriens en Algérie, F sofiane;15.03.2015.

المصدر: من إعداد الباحثة

من الواضح أن عدد اللاجئين السوريين نحو الجزائر عرف تزايداً طيلة الفترة التي أعقبت الأزمة، و يعزى هذا الاطراد في اعتقادنا إلى سببين:

1-تقييمهم الإيجابي لمقصد الجزائري، وقد توزع عدد اللاجئين الوافدين إلى الجزائر على مختلف المناطق والمدن ووفقاً لقوانين مكوث الأجانب في الجزائر تحصل أغلبهم على بطاقة مقيم أجنبي وبطاقة تاجر أجنبي[1] ما مكنهم من العمل في مهن حفر الآبار والنسيج النجارة .

2-اعتبار الجزائر نقطة من مسار العبور إلى دول منافذ الدخول إلى القارة الأوروبية كتونس وليبيا التي تمثل فرصة الهجرة السرية نحو إيطاليا ومالطا ومنها إلى الدول الأسكندنافية أو ألمانيا وهو ما أكدته عديد المصادر الإعلامية[2]

على الرغم من الظرف الحساس الذي عرفته الجزائر منذ مطلع 2011 نتيجة الأزمات الأمنية التي تعيشها دول جوارها إلا أنها بادرت بالتكفل باللاجئين السوريين وحمايتهم بمجرد ولوجهم الجزائر صائفة 2011 بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، عن طرق اتخاذ جملة من القرارات و التدابير نرصدها فيما يأتي:

1-استمرار استقبال الأشقاء السوريين دون فرض تأشيرة، وذلك بموجب العلاقات الديبلوماسية بين البلدين و مبدأ المعاملة بالمثل السائد في العلاقات الدولية، غير أن المعطى تغير لتراجع الجزائر موقفها بفرض التأشيرة سنة 2014 و فرض شهادة إيواء

[1] -المادة 02 من القانون رقم 08-11.

[2] -اللجوء السوري في الجوار و العالم،،عبد الجليل زيد المرهون، الجزيرة نت على الرابط
http://www.aljazeera.net/news/humanrights/2014/8/31

على الراغبين في الدخول إلى أراضيها[1] بغرض التضييق و التشديد على الراغبين في الدخول إلى لأراضيها بغرض طلب اللجوء و منه تفويت الفرصة على منتحلي صفة اللاجئين من التسلل واختراق البلد قصد زعزعة استقراره.

2- تخصيص مراكز إيواء للعائلات السورية كمركز سيدي فرج بالعاصمة ومراكز أخرى عبر الوطن.

3- الترخيص بتمدرس عادي للأطفال السوريين ضمن فصول الدراسة النظامية بالمدارس الجزائرية دونما تعقيدات بيروقراطية ويدخل هذا في إطار عملية التضامن التلقائية للشعب الجزائري مع الشعب السوري [2].

4- التغاضي عن الإقامة غير الشرعية للسوريين على الأراضي الجزائرية وإصدار تعليمات للأجهزة الأمنية بعدم تضييق الرقابة عليهم بدافع الإنسانية وفق التعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية[3].

تترجم هذه الإجراءات الإرادة الجادة للجزائر في التكفل باللاجئين السوريين وفي نيتها في حمايتهم، إلا أن هذا لا ينأى عن جملة من العوامل التي شابت هذا التكفل وجعلته قاصراً ولا يناظر عمليات التكفل التي يعج بها تاريخ الجزائر كقضية اللاجئين الصحراويين والفلسطينيين، ويعد ما يأتي ذكره من العوامل في رأينا، الأكثر تأثيراً في تصوير حماية اللاجئين السوريين في الجزائر بشكلها الحالي.

- الظرف الإقليمي

الجزائر دولة إقليمية محورية بامتياز فهي غير طرفية إزاء ما يحدث من حراك إقليمي قوي جعل الدول العربية تعيش مخاضات تحول عسيرة امتدت تأثيراتها إلى كل أنحاء المنطقة العربية كانتفاضة الياسمين بتونس وانتفاضة يناير بمصر، ما جعلها تطوق إقليمها ومجتمعاتها ضد كل احتمالات انتقال للحراك إليها عبر الوافدين الأجانب من حدودها أو من الدول المتأزمة أمنيا عن طريق اللجوء و النزوح.

---

[1]- La position sur les personnes réfugiées de Syrie, EURO MED DROIT, Juin 2015, p 11.

[2]- بوتفليقة يرفض طرد اللاجئين السوريين و الأفارقة، على الموقع الإلكتروني : http://www.alarabiya.net/ar/north africa/algeria/2014/09/14.

[3]- نفس المرجع السابق

- تنامي التهديدات الإرهابية

يشكل الإنفلات الأمني الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي وبالضبط شمال مالي وليبيا مهدداً صلباً للأمن بالجزائر التي أضحت مستهدفة بشكل مباشر وقوي وخير دليل على ذلك الهجوم على القاعدة النفطية تيقنتورين سنة 2013[1] في صحراء الجزائر من قبل جماعات إرهابية تسللت من دول مجاورة فاشلة أمنياً، وهو ما دفع بالجزائر إلى صياغة سياسة احترازية استباقية لحماية حدودها للوقاية من خطر الاختراق عبر الوافدين الأجانب والذين يحملون معهم خطر الجريمة الإرهابية والمنظمة.

- موقف الجزائر من الأزمة السورية

تتعامل الجزائر بحذر شديد مع ما يجري في سوريا وتعتبره شأناً داخلياً، واتسمت مواقفها بنوع من الحياد التقليدي والضبابية في بعض الأحيان[2] إذ تنأى بنفسها عن سياسة المحاور وعسكرة الحل وهي بذلك وفية لسياستها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذا الموقف يؤثر على مسألة اللاجئين السوريين في الجزائر الذي قد تؤخذ بمنطق الاصطفاف مع النظام القائم أو ضده مما واعتبار الاستجابة لمتطلبات حمايتهم موقفاً معادياً للنظام القائم بسوريا.

- الفراغ القانوني المحلي المنظم لمسألة اللجوء

بالنظر للقوانين الموضوعة في هذا الإطار نجد أن التكفل باللاجئين إلى الجزائر من سوريا ومن غيرها يصطدم بوجود فجوة كبيرة بين مبادئ القانون الدولي والتشريعات المحلية وثقل قيودها، فقد اكتفت الجزائر بما تضمنته اتفاقية جنيف 1951 دونما تشريع وطني يفصل في الأمر عدا مرسوم يتضمن كيفية تطبيق الاتفاقية الآنفة الذكر، مما يجعل استحقاق صفة اللاجئ معضلة صلبة أمام اللاجئين ويعرضهم للمساءلة القانونية طبقاً لأحكام القانون 11/08 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر بصفة روتينية و يعرضهم للطرد في حالة انقضاء آجال الإقامة القانونية.

الخاتمة

---

[1] – الجزائر و دور الفاعل في الانتقال الديمقراطي في إفريقيا، بوحنية قوي، ،المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،2014.02.14.

[2] – التضارب و الانسجام بشأن الأزمة السورية –الجزائر و جامعة الدول العربية أنموذجا–،نبيل كريبش، ،جمعية البحوث والدراسات والاتحاد المغاربي، تونس،2014.01.25.

عطفاً على ما أسلفنا ذكره وبعد الإيمان بأن الحل الأمثل لمأساة اللاجئين السوريين يكمن في تسوية سياسية للأزمة داخل سوريا وتمكينهم من العودة إلى وضعهم الطبيعي داخلها وما ينتج عن ذلك من حقوق و واجبات، فإننا نستخلص أنه ورغم الطابع الإنساني لقضية اللجوء السوري في الجزائر إلا أن التعاطي معها كان حبيس التسييس ورهين حسابات الأجندات السياسية والأمنية الإقليمية، ويتطلب تصويب الموقف واستغلال فرص تجويد التكفل باللاجئين السوريين في الجزائر النظر في إمكانية تحقيق ما يأتي من اقتراحات وأهمها :

1-تحديد أوضح للموقف اتجاه ما يجري بسوريا، فلا بد أن تتفاعل الحكومة الجزائرية مع الشأن السوري بمنظور أكثر انخراطا في المبادرات العملية والتخلي عن الحياد الضبابي من خلال التعبير عن رأي صريح ضمن الأطر المؤسساتية المتاحة (جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة) واقتراح مبادرات من شانها أن تساهم في تسوية الأزمة السورية مثلما حدث مع مشكلة اليمن، لأن الأزمة السورية تخطت الشأن الداخلي لتتحول إلى قضية رأي عام دولي تسترعي تدخل كافة الفاعلين في مجال العلاقات الدولية.

2-استحداث إطار قانوني فعال يضمن تطبيق مضمون اتفاقية جنيف لاسيما في مجال الحقوق المتعلقة بالحق في طلب اللجوء واستحقاق صفة اللاجئ وحقه في العمل والتنقل الحر بمنحهم الوثائق الإدارية التي تجعلهم في مأمن من الطرد والترحيل، مع تضمين القانون 11/08 تعديلات قوامها تمرين إقامة الأجانب على التراب الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المراجع باللغة العربية

أ- النصوص التشريعية

- **الدساتير**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1969.

- **القوانين**

2- القانون رقم 11/08 المؤرخ في المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

3- القانون رقم 10/81 المتعلق بتشغيل الأجانب المؤرخ في 11 جويلية 1981 المتعلق بشروط تشغيل الأجانب في الجزائر.

• **المراسيم**

4- المرسوم الرئاسي رقم 68/89 المؤرخ في 16 ماي 1989 المتعلق بانضمام الجزائر إلى البروتوكلين الملحقين باتفاقية جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الصادر سنة 1977

5- المرسوم الرئاسي رقم 163/08 المؤرخ في 04 جوان 2008 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية الجزائرية للقانون الدولي الإنساني

ب- المقالات

6- الجزائر ودور الفاعل في الانتقال الديمقراطي في إفريقيا، بوحنية قوي ،المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،2014.02.14.

7- التضارب والانسجام بشأن الأزمة السورية –الجزائر و جامعة الدول العربية أنموذجا-،نبيل كريبش، ،جمعية البحوث و الدراسات و الاتحاد المغاربي 2014.

ج- التقارير

8- أهم الصكوك الدولية و الجهوية التي صادقت عليها الجزائر في مجال حقوق الإنسان،اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها،فيفري2014.

• **المصادر باللغة الأجنبية**

9- La position sur les personnes réfugiées de Syrie- EURO MED DROIT, , Juin 2015

• **المواقع الإلكترونية**

10- الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالجزائر على الرابط الإلكتروني: http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc278b0.html

11- بوتفليقة يرفض طرد اللاجئين السوريين و الأفارقة، على الرابط الإلكتروني http://www.alarabiya.net/ar/northafrica/algeria/2014/4/14

12- اللجوء السوري في الجوار و العالم،،عبد الجليل زيد المرهون، الجزيرة نت على الرابط http://www.aljazeera.net/news/humanrights/2014/8/31

واجبات الدولة المضيفة تجاه اللاجئين

د. صحرة خميلي – كلية الحقوق– جامعة باجي مختار – عنابة– الجزائر

مقدمة:

إن التصدي للتحركات الإنسانية التي تشتمل على ملتمسين للجوء، لابد أن يأخذ نهجاً عالميا، يتخذ مسارا متوازنا بين الهموم الإنسانية، والهموم في مجال حقوق الإنسان وبين الاعتبارات المتعلقة بالسياسة الخارجية ومراقبة الهجرة والمهاجرين، إضافة إلى ذلك لابد وأن يكون هناك تركيزا على مسؤوليات الدول في هذا الموضوع، وأن لا تقع المسؤولية على الدول المستقبلة للاجئين.

وقد جاء في ديباجة اتفاقية عام 1951 ما يلي:" ... وإذ يضعون في اعتبارهم أن منح حق اللجوء قد يلقي أعباءً باهضة على عاتق بعض البلدان، وأنه من غير الممكن إيجاد حل مرضٍ لهذه المشكلة التي أقرت الأمم المتحدة بأبعادها وطبيعتها الدوليتين إلا بالتعاون الدولي، يعربون عن أملهم في أن تبذل جميع الدول، إقراراً منها بالطابع الاجتماعي والإنساني لمشكلة اللاجئين، كل ما في وسعها للجوء دون أن تصبح هذه المشكلة سببا للتوتر بين الدول ..."

وتكمن اهمية موضوع الدراسة في تسليط الضوء على المهام الواقعة على عاتق الدول المستقبلة للاجئين انطلاقاً من الاتفاقية الخاصة بشؤون اللاجئين و البروتكول الملحق بها.

كما تهدف هذه الدراسة الى نشر الوعي لدى اللاجئين، ومنظمات المجتمع المدني ، و الاكاديميين من غير ذوي الاختصاص القانوني، و المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، لتكون مرجعاً توضيحيا في معالجة اوضاع اللاجئين في مختلف مناطق النزاعات المسلحة.

وعليه يتمحور الاشكال حول ماهية واجبات الدولة المستقبلة تجاه اللاجئين، و مدى نجاح دولة تركيا كأنموذج باعتبارها دولة مضيفه ؟

من اجل ذلك تتم الدراسة وفقا للتقسيم التالي:

المطلب الأول: مفهوم الدولة المضيفة

المطلب الثاني: واجبات الدولة المضيفة

الفرع الاول: الواجبات الايجابية للدولة المضيفة

الفرع الثاني: الواجبات السلبية للدولة المضيفة

المطلب الثالث: بيان المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول الوضع في تركيا.

المطلب الاول: مفهوم الدولة المضيفة:

الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها بصفة اساسية مسؤولية حماية اللاجئين. وتعتبر البلدان – ال140 الأطراف باتفاقية عام 1951، والبروتوكول الموقع عام 1967 – ملزمة بتنفيذ أحكامها، فالمواد من 3 إلى 11 من الاتفاقية تتضمن أحكاما تُلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بعدم التمييز بين اللاجئين، بسبب العرق او الدين او الموطن و ان تمنحهم على أراضيها رعاية لا تقل عن رعاية ما تمنحه لمواطنيها، من حيث ممارسة الشعائر الدينية والتربية لأولادهم، و ان تعاملهم معاملة تماثل معاملة الأجانب ما لم تتضمن الاتفاقية أحكاما أفضل، و الإعفاء من المعاملة بالمثل من الناحية التشريعية بعد مرور ثلاثة سنوات على الإقامة، و الإعفاء من التدابير الاستثنائية التي يمكن أن تُتخذ ضد أشخاص، او ممتلكات او مصالح رعاية دولة أجنبية، لمجرد أنهم يحملون جنسية هذه الدولة والاعتراف باستمرارية الإقامة.(1)

وتتصل المواد 12 إلى 16 بوضع قانون اللاجئين، والمواد 17الى 19 بحق اللاجئين في الاشتغال بالأعمال المدرة للدخل، والمواد 2 إلى 24 برعاية اللاجئين فيما يتصل بمسألة الإسكان والتعليم العام، والاغاثة الحكومية وتشريعات العمل والضمان الاجتماعي، وتتناول المادة 25 توفير المساعدة الإدارية للاجئين، والمادة26 حريتهم في التنقل، أما المادتان 27و28 فتعالجان على التوالي إصدار بطاقات هوية للاجئين ووثائق سفر لتمكنهم من السفر خارج بلد إقامتهم القانونية، وتتناول المادة 29 انطباق الأعباء الضريبية على اللاجئين، و المادة 30 على حقهم في نقل أمتعتهم من أراضي الدولة المتعاقدة إلى بلد آخر قبلتهم للاستيطان فيه، وتتضمن المواد 31 إلى 33 أحكاما هامة تتصل بمسألة اللجوء.(2)

ولقد أدى تزايد أعداد اللاجئين من عدة ملايين قليلة في منتصف السبعينات إلى ما يقرب من عشرة ملايين مع حلول نهاية الثمانينات، كما شهد عام 1999 زيادة كبيرة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة، وصلت إلى حوالي 25 مليون. وتزايد قلق البلدان المانحة للجوء من استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين الذين لم تكن توجد إمكانية لإعادتهم السريعة إلى أوطانهم.(3)

(1) الاتفاقية الخاصة بشؤون اللاجئين عام 1951 (أسئلة وأجوبة)، إصدارات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ،نسخة الكترونية pdf ، ص8.

(2) المواد من 12 إلى 33 من الاتفاقية الخاصة بشؤون اللاجئين لعام 1951 (أسئلة وأجوبة)، مصدر سابق، ص12.

(3) الوسيط في القانون الدولي العام ،د. عبد الكريم علوان، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص228.

وكانت الزيادة الضخمة في تدفقات اللاجئين تعتبر تهديداً للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، و حتى في البلدان التي اعتادت أن تمنح اللجوء بكرم، وتعرض اللاجئين للاعتداء والعنف والهجوم البدني والاغتصاب.(1)

وفي بعض الحالات مثلما كان الوضع في منطقة البحيرات الكبرى والغرب الأفريقي تجاوزت النزاعات الحدود، وامتد تأثيرها إلى مناطق يعيش فيها اللاجئون والعائدون والنازحون مما كان يهدد بشكل خطير أمانهم وأمان السكان المحليين.

وقد لجأت الحكومات إلى إغلاق الحدود أو دفع اللاجئين للعودة إلى مناطق الخطر أو حتى الموت نتيجة لقلق تلك الحكومات على الأمن الوطني، وسلامة السكان المحلين ومن الأمثلة الحية المروعة قيام غينيا بإغلاق حدودها في الفترة من ديسمبر / كانون أول 1998 ويناير / كانون ثاني 1999 أمام لاجئو "سيراليون" وكان كثيرون منهم من فئة النساء والأطفال الذين تعرضوا لبتر أطرافهم من جانب القوات المتمردة.(2)

وبشكل عام أصبح اليوم مناخ قبول ومعاملة طالبي اللجوء أقل كرما من حيث الطابع، فعادةً ما يجري تسييس قضايا اللاجئين بدرجة كبيرة، بل وتُصبح أكثر حساسية، لأغراض عديدة داخلية أو سياسية وبعضها يخدم ذاته.

خلاصة القول أن الدولة المضيفة هي الدولة التي يقع على عاتقها جهد إضافي سواء على الأزمات السكانية التي يسببها اللاجئون أو حالة البطالة التي تترتب على سكان البلد الأصليين نتيجة لتراكم اليد العاملة القادمة من خلف الحدود هاربة من أوضاع بلدانها، والتي تكون مستعدة دائما للعمل بأجور أقل لتوفير ما يمكن توفيره من متطلبات الحياة لهؤلاء اللاجئين ، كما يمكن القول إن الدولة المضيفة تقع في معاناة ليس كغيرها من الدول، بسبب وجودها بقرب دولة وقعت بها حروب كثيرة وانظمه دكتاتوريه جائرة، لذلك هناك حاجه مُلحّة – من اجل مواجهة هذه التحديات العديدة– إلى إحياء المبادئ القانونية والقيم الأخلاقية التي تشكل أُساس فكرة اللجوء وحماية اللاجئين.

المطلب الثاني: واجبات الدولة المضيفة

لا تزال الصعوبات التي يواجهها طالبي اللجوء قائمة، وهي تبدأ أولاً بإغلاق الأبواب أمام طلباتهم، كما أن التعصب و العنصرية و الخوف من الأجانب كثيرا ما يحول دون حصول اللاجئ على حقوقه الدنيا، إضافة إلى

---

(1) التعريف بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرابط
http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc271c5.html ، تاريخ الزيارة 2016/03/03 .

(2) لمزيد من المعلومات انظر، http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/home ، تاريخ الزيارة 2016/03/02 .

ذلك فإنه و في بعض الحالات لا يراعى حتى الحد الأدنى من معايير معاملة ملتمسي اللجوء، فالرد من المطارات ومن الحدود كثيرا ما يخلق مشاكل كبيرة لملتمسي اللجوء، إضافة إلى أن الرد يأخذ أحيانا أشكالا غير إنسانية كإعادتهم الى بلدانهم اجباريا، الأمر الذي يشكل خطرا عظيما على حياتهم وأمنهم وحريتهم.[1]

لذا تقع واجبات على الدولة المضيفة إزاء اللاجئين لديها، هذه الواجبات وضعتها الاتفاقيات المعنية وتم تعزيزها بالممارسات العملية، وهي مقررة أصلا لمصلحة اللاجئين ضد تعسف وتعنت بعض دول اللجوء التي تحتج بأي ذريعة بقصد إغلاق أبوابها أمام فئات اللاجئين، و إجبارهم على العودة من حيث أتوا، وهذا بطبيعة الحال يتناقض تماما مع المبادئ الإنسانية الدولية المستقرة عرفاً واتفاقاً، ومن يمعن النظر باتفاقية عام 1951و بروتوكول عام 1967 ، يستطيع أن يلاحظ أن هناك واجبات ايجابية يتعين على الدول القيام بها، وأخرى ذات طابع سلبي يُحتم عليها الامتناع عن أمرها لمصلحة اللاجئين، وفي المطلبين الآتيين سأوضح نوعي الواجبات هذين:

الفرع الأول :الواجبات الايجابية

و نعني بها تلك الالتزامات التي يقع على عاتق الدولة المضيفة القيام بها، وهي عديدة، نذكر منها ما يلي:

أولاً: أن تقوم الدولة المضيفة بمعاملة اللاجئ بنفس معاملة الأجانب المقيمين لديها بصورة شرعية، ما لم تقرر لهم اتفاقية عام 1951 أو الاتفاقيات الخاصة معاملة أفضل، وهذا ما أوردته م7 من الاتفاقية المذكورة التي جاءت بعنوان ((الإعفاء من المعاملة بالمثل)) ويتحتم في الأحوال جميعها أن تعفي الدولة المضيفة اللاجئين لديها بعد مرور 3 سنوات من قيد المعاملة بالمثل مع دولتهم، وعند عدم توفر هكذا معاملة فإن الدولة المتعاقدة المضيفة للاجئين تنظر في أن تمنح هؤلاء حقوقا ومنافع تفوق تلك الممنوحة لهم بمقتضى الفقرتين 2 و3 من المادة أعلاه، وفي أن يشمل إعفاؤها هذا جميع اللاجئين الآخرين، علما أن أحكام الفقرتين 2 و3 من م7 تُطبق على الحقوق والمنافع المنصوص عليها في المواد 13، 18، 19، 21، 22 من الاتفاقية، وتطبق كذلك على الحقوق والمنافع التي لم ترد فيها.[2]

ثانيا– على الدولة المضيفة أن تصبح طرفاً في الاتفاقيات الدولية التي تنهض بأعباء الحماية للاجئين، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذها وفقا لما ورد فيها، كذلك لابد لها من الدخول في اتفاقيات خاصة مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لغرض تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحسين وضع اللاجئين، و الحد من الأعداد التي تحتاج للحماية.[3]

([1]) حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني ، د. فيصل شطناوي، الطبعة الثالثة، دار ومكتبة الطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001،ص260.

([2]) اتفاقية عام 1951 المواد 7 و13 و18 و19 و21 و22، مصدر سابق، ص78 وص80 وص83.

([3]) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 428(خامسا)الصادر في 14 كانون الاول/ديسمبر 1950 .

ثالثا– قيام الدولة المضيفة باحترام حقوق اللاجئ المكتسبة سابقا، و لا سيما تلك المتعلقة منها بأحواله الشخصية، مثل الحقوق المتعلقة بالزواج، على أن تستكمل عند الاقتضاء الإجراءات الشكلية الملحوظة في قوانين تلك الدولة، وعلى أن يكون ذلك الحق من الحقوق التي تعترف بها قوانين تلك الدولة فيما لو لم يصبح صاحبه لاجئا.

على أن أحوال اللاجئ الشخصية تخضع أصلا لأحكام قانون دولته– بلد موطنه الأصلي– وإذا لم يكن له من موطن فلقانون بلد إقامته، مع مراعاة ما ورد آخر الفقرة أعلاه.(1)

رابعا– اعترافها للاجئين بحق التقاضي أمام محاكمها كافة– القائمة على أراضيها– وللاجئين حق التمتع بنفس المعاملة التي يحظى بها مواطنوها، من حيث التقاضي بمختلف درجاته بما في ذلك حصوله على المعونة القضائية، والإعفاءات وغيرها. (2)

خامسا– دعم عملية إستيعاب اللاجئين، وخاصة من خلال العمل على تسهيل حصولهم على الجنسية.

علماً انه على كل دولة متعاقدة يكون على أراضيها لاجئين، أن تقوم بمنح كل واحد منهم بطاقة هوية، ومنحها له مشروط بعدم وجود جواز سفر صالح لديه، فإذا كان يملك ذلك الجواز، فالواضح أن الدولة سوف لن تمنحه بطاقة الهوية أعلاه.

وإذا لم يكن لدى اللاجئين بطاقة هوية او جواز سفر صالح و ارادوا السفر إلى خارج الدولة المضيفة، فعليها أن تقوم بإصدار وثائق سفر لهم ما دامت إقامتهم مشروعة لديها، تسهيلا لعملية سفرهم هذه، ما لم يكن منحهم وثائق السفر يتعارض مع أمنها الوطني أو يتعذر عليها ذلك لأسباب تتعلق بالنظام العام، وينبغي على الأطراف الأخرى الاعتراف بهذه الوثائق حال صدورها.(3)

سادساً– العمل على إيجاد حلول دائمة للاجئين سواء عن طريق تشجيع العودة الطواعية إلى بلدانهم الأصلية، **وإن** لم يكن ذلك ممكناً فمن خلال إعادة توطينهم في بلدان ثالثه، تكون أكثر استقراراً وأمنا، وأكثر استعداداً على تقبل أعداد اللاجئين الموجودين.(4)

فالدول المضيفة ملزمة باحتضان اللاجئين لديها ورعايتهم قدر المستطاع وألا تردهم إلى أوطانهم حيث أماكن الخطر التي فروا منها وطلبوا اللجوء، حيث إن ذلك يتناقض تماماً مع المبادئ الإنسانية، وعموماً هي ملزمة في حال

(1) المادة 12 من اتفاقية عام 1951، مصدر سابق.

(2) المصدر أعلاه نفسه، المادة 16 ،بعنوان حق التقاضي أمام المحكمة.

(3) المادة 27 و 28 من الاتفاقية المصدر أعلاه نفسه.

(4) الوسيط في القانون الدولي العام، د. عبد الكريم علوان، مرجع سابق،ص259.

إن لم تستطع استقبالهم فوراً واحتضانهم لديها، أن توفر لهم أماكن آمنة نسبياً، وان تهيئ لهم الحماية المطلوبة لكي يطمئن فيها ملتمسي اللجوء، ريثما يتم البت بمصيرهم من قبلها.(1)

سابعا– وعند استتباب الأمور في دول اللاجئين، على الدولة المضيفة أن تعمل على إعادة إدماج اللاجئين العائدين إلى بلدانهم، وذلك من خلال التشاور الوثيق مع الحكومات المعنية، ومراقبة تنفيذ قرارات العفو والضمانات أو التأكيدات التي عادوا إلى أوطانهم على أساسها.(2)

وقد يحدث ، إذا ما ساءت الأمور بعد ذلك أن يتم اللجوء إلى حالة التدخل الإنساني من قبل الدول و المنظمات الدولية المعنية، لوقف انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة في ذلك البلد، فهذه النظرية تعد تطورا نوعيا جيدا في مسيرة تعزيز احترام حقوق الإنسان، ومفادها جواز قيام دولة أو مجموعة من الدول أو المنظمات الدولية بالضغط على دولة معينة سواء بالوسائل السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية لإجبارها على وقف انتهاكاتها، أو على الأقل الحد منها لدرجة كبيرة، فمفهوم التدخل الإنساني جاء باستثناء خطير على مبدأ دولي مهم "هو مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول" هذا المبدأ النابع من نظرية السيادة التي يجب أن تتمتع بها كل دولة، و تجعل نظرية التدخل الانساني تبعاً للهدف أعلاه، كل تدخل من جانب الدول أو مجاميعها في المنظمات الدولية مشروعا طالما تمثلت غايته بمنع انتهاك حقوق الإنسان أو الحد منها، ولخطورة هذه النظرية يبدو أن اللجوء إليها سوف لن يكون إلا في أضيق الحدود وفي حالات الضرورة القصوى، ولا يجوز اللجوء إليها اعتباطا.(3)

الفرع الثاني :الواجبات السلبية

لتكملة الحديث عن واجبات الدولة المضيفة، لا بد من التعريج على طائفة من الواجبات التي تلتزم بها في مواجهة أعداد اللاجئين لديها، ويمكن أن يطلق على هذه الواجبات بـ((الواجبات السلبية))، والتي تشكل في مجموعها إمتنا عات يتعين على الدولة أن تراعيها عند بدء حالة لجوء إنساني وتواجدها على أراضيها، وبخلاف ذلك تعد منتهكة لالتزاماتها الدولية، ذلك أن هذه الامتناعات إنما قررت على الدول بمقتضى " قانون اللاجئين " إن صح التعبير، وهناك في واقع الأمر طائفة كبيرة من هذه الإمتناعات المهمة، وفيما يلي أهمها:

أولا–عدم التمييز:– حيث تلتزم الدول المضيفة بمعاملة اللاجئين لديها معاملة واحدة ومتساوية ولا يحق لها تفضيل بعضهم على بعض أو التمييز فيما بينهم بالمعاملة وعلى أي أساس كان، سواء كان بسبب العرق أو الدين أو الموطن.

(1) المادة33 فق1من الاتفاقية الخاصة بشؤون اللاجئين لعام 1951 ، مصدر سابق، ص88.

(2) لمزيد من المعلومات انظر، http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/home ،تاريخ الزيارة 2016/03/02 .

(3) دور المنظمات الدولية في تعزيز حقوق الإنسان ،حسين عمر حاجي، رسالة ماجستير، قانون بغداد، 2003، ص19.

فلا يعني ميل الدولة المضيفة لإحدى الدول لسبب ما، أن يكون هذا دافعا لتمييز رعايا هذه الدولة ولا سيما من يلجؤون منهم لديها بمعاملة أفضل من غيرهم، فالكل سواسية بنظر القانون، وعدم جواز التمييز ، هذا إنما مرده قانون اللاجئين الذي يحرم كل أشكال التمييز في المعاملة فيما بين اللاجئين.[1]

ثانيا–الامتناع عن الإضرار بممارسة الشعائر الدينية:– فلا يجوز مطلقا للدولة المضيفة أن تأتي بأعمال من شأنها منع أو تعطيل أو عرقلة ممارسة اللاجئين لشعائرهم الدينية التي اعتادوا ممارستها في دولهم، فالدول المضيفة التي تُعد أطرافا في اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ملزمة بمعاملة لاجئيها معاملة مساوية لمواطنيها من حيث إتاحة الفرصة كاملةً لهم لممارسة شعائرهم الدينية دون انتقاص، وكذلك في التربية الدينية لأولادهم مثلما اعتادوا فعل ذلك في أوطانهم، ما لم تجد الدولة المضيفة أن في ممارسة بعض الشعائر و الطقوس الدينية سيحدث إخلالا بأمنها وبنظامها العام، عندها فقط يحق لها التدخل لمنع هذه الطقوس او الشعائر، و يجب الحذر عند تقرير هذا الأمر لمصلحة الطرفين[2].

ثالثاً– امتناع الدول المتعاقدة عن فرض جزاءات على اللاجئين لديها بسبب دخولهم او وجودهم غير المشروع على أراضيها، لاسيما بالنسبة للاجئين القادمين إليها مباشرةً من دول تكون حياتهم وحرياتهم فيها مهددة بالخطر المحدق، لاسيما بعد أن يُثبت هؤلاء أسباب تواجدهم غير المشروع على أراضي تلك الدولة.

على انه يترتب تبعاً لما تقدم، و انسجاماً مع المبادئ الإنسانية أن تمتنع الدولة عن فرض قيود التنقلات على مثل هؤلاء اللاجئين، عندما لا تكون مثل هذه الشروط ضرورية، وتسري القيود أعلاه على اللاجئين عندما يسوى وضعهم بشكل قانوني في بلد الملجأ، او عندما تحصل طلباتهم للجوء على قبول من دول أخرى[3].

وهنا يتعين على دولة الملجأ أن توفر لهم الحماية الكافية بالقدر الذي يجعلهم في مأمن عن الأخطار التي قد تحدق بحياتهم او بحرياتهم، و ان تبذل جهدها مع مفوضية الأمم المتحدة والمنظمات المعينة الأخرى، على توفير جو الحماية الملائمة لهم.

ويرى بعض فقهاء القانون الدولي أن القانون الدولي الانساني قد عزز قانون اللاجئين بمزيد من الحماية، ولاسيما عندما يُمسك بهؤلاء في نزاع مسلح، أي كانوا ضحية نزاع مسلح داخلي كان او دولي، ففي هذه الحالة يكون هؤلاء الأشخاص لاجئين وضحايا نزاع مسلح في الوقت ذاته.

---

(1) اتفاقية عام 1951، مصدر سابق، ص 76 ، م3 بعنوان عدم التمييز.

(2) اتفاقية عام 1951، مصدر سابق، ص76– 77 ، م4 منها بعنوان الدين.

(3) المادة31من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 بعنوان اللاجئون الموجودون بصورة غير شرعية...، مصدر سابق، ص87.

ومنطقياً أن يصبحوا تحت الحماية المزدوجة التي يوفرها كلا القانونين أعلاه، اللذين ينبغي أن يطبقا في الوقت ذاته، و كذلك يمكن بدلاً من التطبيق المتزامن للقانونين، تطبيقهما على التوالي مما يمثل نوعاً من الاستمرارية فيما يتعلق بالحماية، وبعبارة أخرى قد يضطر احد ضحايا نزاع مسلح إلى ترك بلده لكونه لا يجد فيه الحماية الكافية من القانون الدولي الإنساني وكما هو الحال في كل النزاعات المسلحة حيث تنتهك الحقوق والحريات و القانون الدولي الإنساني، ففي هذه الحالة تعد هذه الانتهاكات الخطيرة جزءاً كبيراً من تعريف اللاجئ و يصبح العامل الأساسي في بعث وتوفير الحماية للاجئ.

وقد يكون للقانون الدولي الإنساني تأثيرات في قانون اللاجئين، تجسدت في استعارة هذا الأخير بعض المفاهيم أو المبادئ أو القواعد منه، إما على مستوى تحديد المعايير أو في مرحلة التفسير، إن احد المبادئ الأساسية للقانون الدولي للاجئين هي الصيغة المدنية التامة لمخيمات متطورة للاجئين، سواء من وجد بصورة مشروعة او غير مشروعة، فالحماية واحدة.(1)

إن حق الملجأ و الذي يعد في أيامنا هذه مطلباً ضرورياً ملازماً للحق في الحياة سيغدو مجرد واجب أخلاقي للدول ما لم تمتد سلطة القانون الدولي بعمق في الممارسات الدستورية والإدارية للدول.

وفيما يتعلق بانضمام الدول في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين، فلا تزال هناك مصاعب تحول دون هذا الانضمام، تتمثل في سوء الفهم السائد حول الآثار التي ستترتب على الدول المنظمة، إضافة إلى أن الانضمام سيقترن باحتمال تزايد أعداد طالبي اللجوء نتيجة للعلاقة التي ستنشأ عنه بين الدول وبين المفوضية، ومن المخاوف ايضاً والتي تحول دون الانضمام هو أن الدول ستتحمل أعباء مالية ثقيلة، والتخوف ايضاً من هذا الانضمام سيؤدي إلى خلق توتر بين الدول باعتباره لا يتماشى مع ودية العلاقات فيما بينها.(2)

المطلب الثالث: بيان المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول الوضع في تركيا

في بيان لها أعربت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن امتنانها للكرم الذي تبديه السلطات التركية والشعب التركي تجاه اللاجئين السوريين الذين يستضيفونهم على مدى السنوات الخمس الماضية. كما أن المفوضية تنظر ببالغ التقدير لاستمرار تركيا في منح حق الوصول إلى الحالات الإنسانية والطبية على الرغم من الوضع في شمال سوريا والذي يزداد تعقيداً.

(1) التزاوج بين القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، ستيفان جاكميه، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 843،مقال في 30-09-2001 .

(2) التعريف بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ..، مصدر سابق.

و نظراً لعمليات النزوح مؤخراً في محافظة حلب وحالات الضعف الشديدة، تحث المفوضية السلطات على ضمان وصول أوسع إلى الأراضي التركية لجميع أولئك الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية وذلك تماشياً مع سياسة الحدود المفتوحة الثابتة لتركيا.

وتستضيف تركيا حالياً اكثر من 2.5 مليون سوري وتحمل على عاتقها المسؤولية الأكبر، من حيث الأعداد الهائلة التي تفرزها هذه الأزمة الإنسانية الدولية. في حين أن المفوضية مستعدة لمساعدة السلطات على إدارة ورعاية القادمين الجدد من اللاجئين، حيث عملت على تخزين مواد الإغاثة في تركيا على مقربة من الحدود السورية، إلا أنه من المطلوب توفير قدر أكبر من الدعم لمواجهة حجم الاحتياجات. و لذلك فإن المفوضية تدعو المجتمع الدولي برفع مستوى الدعم لتركيا بشكل أكثر سرعة وجدية[1].

كما أعرب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، عن ترحيبه بالتشريع الجديد وهو "قانون الأجانب والحماية الدولية"، الذي أقرته الحكومة التركية مؤخراً، فيما يُعد انعكاساً لالتزام تركيا الراسخ بالقيم والمبادئ الإنسانية.

وترى المفوضية، التي دعَّمت عملية صياغة القانون، هذه الخطوة على أنها تقدم مهم للحماية الدولية، ولتركيا ذاتها، التي تزخر بتاريخ طويل من توفير الحماية للمحتاجين.

ويتضمن القانون الجديد عناصر أساسية من القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وينص على إنشاء مؤسسة متخصصة لإدارة الحماية الدولية، في إطار وزارة الداخلية. وستقوم هذه المؤسسة أيضاً بالإعداد للوائح التنفيذية على مدار العام القادم.

وأثناء الفترة الانتقالية وما بعدها، ستواصل المفوضية تقديم دعمها وخبرتها للسلطات التركية لتطوير هذا الإطار القانوني والتنفيذ الكامل له. و اليوم تستضيف تركيا طالبي اللجوء واللاجئين القادمين من أفغانستان والعراق وإيران والصومال، إضافة إلى لاجئي سوريا. و يعيش نصف هؤلاء في 17 مخيماً في تسع مقاطعات فيما يعيش

[1] لمزيد من المعلومات انظر الرابط http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid=56bb23bf6&query تاريخ الزيارة 2016/03/03

الباقون في مناطق حضرية. ويجري إنشاء ثلاث مخيمات إضافية للاجئين. وتعتبر تركيا من أولى الدول التي تتبنى وضعاً مؤقتاً للحماية للاجئين السوريين[1].

الخاتمة:

لقد شهدت عملية اللجوء الإنساني تغيراً كبيرا خلال السنوات الخمسين الماضية، منذ أن ظهر الإطار العالمي الرئيسي مع إبرام اتفاقية عام 1951، وتكمن السخرية في أنّ الحماية تجد تشجيعا كبيرا لها على مستوى الخطابة والرطانة، في حين تواجه تجاهلا كبيرا على مستوى الممارسة المكلفة بها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لذا فان عملية حماية اللاجئين تقف الان على مُفترق طرق مع وجود مؤشرات واضحة لطريق السير المرغوب فيه.

ومن خلال ما سبق نصل الى التوصيات التالية:-

1. إن مشكلة اللاجئين سواء اليوم او في المستقبل يصعب مواجهتها نظراً لان منع اللجوء قد يضع عبئاً ثقيلاً غير ملائم على عاتق بلدان بعينها، لا يمكن التوصل إلى حل يبعث على الرضا بشأن مشكلة اللاجئين إلا من خلال التعاون الدولي.
2. ضرورة اعتبار مشكلة اللاجئين مشكلة اجتماعية وإنسانية من حيث الطابع وبالتالي ليست سبباً للتوتر بين الدول.
3. أن تلزم الدول المضيفة نفسها بإنشاء نظم للجوء من شأنها أن تحدد على نحو مسؤول من هو اللاجئ ومن الذي لا يستحق الحماية وينبغي رفض طلبه و إعادته إلى وطنه بأسلوب امن وكريم.
4. على الدولة المضيفة أن تتحمل ايضاً مسؤوليات إنسانية تجاه اللاجئين وغيرهم من ضحايا الترحيل الجبري.
5. التنسيق المستمر بين العناصر الوطنية والدولية والمنظمات، لدوام متابعة حماية اللاجئين الموجودين في المعسكرات .
6. تفعيل برامج تدريبية في مجال القانون الدولي و حقوق الإنسان على المستوى المحلي و الإقليمي مثل الطوارئ و الإدارة و الدعم الإنساني.
7. الاهتمام بحماية معسكرات اللاجئين من مختلف أشكال العنف و الاضطهاد.

---

[1] لمزيد من المعلومات انظر الرابط -http://www.unhcr-arabic.org/cgi
bin/texis/vtx/search?page=search&docid=516b9b6b6&queryFirefoxHTML\Shell\Open\Command
تاريخ الزيارة 2016/03/03

8. تطوير التشريعات لمواكبة مشاكل الحماية وحث الدول على الالتزام بالقانون الدولي للاجئين في منح اللجوء وعدم الطرد والإبعاد و خلو مناطق اللاجئين في القوات العسكرية والأسلحة وحماية الأطفال والشباب من الاستهداف من قبل أي أفراد أو دول .

وعليه يتضح أن اتفاقية عام 1951 هي الركيزة الأساسية لنظام اللجوء وحماية اللاجئين، يمكن الاعتماد عليه منذ إبرامها إلى هذه اللحظة، لاشتمالها على دلالة قانونية وسياسية وأخلاقية تتجاوز مصطلحاتها الخاصة، فهي قانونية من زاوية أنها توفر المعايير الأساسية التي يمكن أن يرتكز عليها العمل المبدئي، وسياسية من زاوية أنها توفر الإطار العالمي الذي يمكن من خلاله أن تتعاون الدول وتتقاسم المسؤولية الناتجة عن النزوح الإجباري، وأخلاقية من زاوية أنها إعلان منفرد من جانب 141 دولة طرفاً في الالتزام بدعم وحماية حقوق أكثر شعوب العالم حرماناً وتأثراً.

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً– الكتب

1–الوسيط في القانون الدولي العام، الطبعة الاولى ، د عبد الكريم علوان ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2004.

2– حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، د. فيصل شطناوي، الطبعة الثالثة، دار ومكتبة الطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001.

ثانياً– الرسائل العلمية:–

1– حماية النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة، حيدر كاظم عبد علي، رسالة ماجستير، بابل،.2004

2– دور المنظمات الدولية في تعزيز حقوق الإنسان، حسين عمر حاجي، رسالة ماجستير، كلية القانون، بغداد 2003.

ثالثا– المجلات:

1– التزاوج بين القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، ستيفان جاكميه، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 843،مقال بتاريخ 30–09–2001،منشور إلكتروني في شكل pdf بالإنجليزية.

رابعاً – الاتفاقيات والإعلانات الدولية:

1– اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين (أسئلة وأجوبة)، اصدارات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين نسخة الكترونية pdf ، ص.8

2–الاتفاقية الخاصة بشؤون اللاجئين المؤرخة في 28 يوليو 1951 النسخة العربية.

3–الإعلان العالمي لحقوق الانسان في 10ديسمبر 1948 النسخة العربية

4–قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 428(خامسا)الصادر في 14 كانون الاول/ديسمبر 1950

خامساً_ مراجع الانترنيت

1- http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/home ،تاريخ الزيارة 2016/03/02 .

2-التعريف بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرابط

http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc271c5.html ، تاريخ الزيارة 2016/03/03 .

3- http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid=56bb23bf6&query تاريخ الزيارة 2016/03/03.

4- http://www.unhcr-arabic.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid=516b9b6b6&queryFirefoxHTML\Shell\Open\Command تاريخ الزيارة 2016/03/03 .

أحكام القانون الدولي والجنائي لحماية اللاجئين السوريين
دراسة لدور الإعلام في عرض حقوق الشعب السوري في اللجوء والتعويض

د. محمد نصر محمد– جامعة طيبة بالمدينة المنورة – السعودية

لاشك أن القانون الدولي قد عرض لحقوق اللاجئين بصفة عامة ،وللاجئين في زمن النزاعات المسلحة أو في ميدان العدوان من قبل جماعة أو أفراد بما يشكل تهديدا مباشرا على حياتهم ،بل ان ممارسة الدولة لحقوقها ليس مستثنياً من كل قيد فكل حق يقابله التزام ، وممارسة الدولة لحقوقها يقابلها التزامات ، عليها أن تحترمها ، ومن التزاماتها عدم الاضرار بالغير أو المساس بشعبها، كما ان اساءة استعمالها لحقوقها يستوجب الجزاء عن ممارساتها غير المشروعة أو عن ممارسات الأفراد المنفذين لتلك الإعمال غير المشروعة فضلا عن التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية.

أهمية البحث: لاشك أن إبراز الإعلام للأهوال التي تعرض لها اللاجئين السوريين ،والتوثيق بالصوت والصورة، يسهم بشكل كبير في بيان حقوق هؤلاء الأفراد في اللجوء أولاً ،بل والتعويض ،بل وحق الدول المستضيفة في الحصول على تعويضات من الدول التي أخفقت في القيام بدورها تجاه هؤلاء المواطنين، بل لقد ارتكبت القوات الحكومية السورية والميليشيات التابعة لها جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل العمد والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري ، والتهجير ،والإبادة العرقية وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية بل واستخدمت الأسلحة الكيماوية.

وارتُكبت أيضًا انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، شملت التوقيف والاحتجاز التعسفيين، والهجمات غير المشروعة، والهجوم على الأعيان المحمية، ونهب الممتلكات وتدميرها[1]، ولا تزال تُعرِّض السكان المدنيين للخطر بوضع الأهداف العسكرية في المناطق المدنية، ويشكِّل السعي لتحقيق السلام والعدالة مسؤوليَّة مشتركّة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي[2].

[1] راجع المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، د.عبد الله سليمان سليمان: منشأة المعارف، الإسكندرية ،2013م، ص 286.

[2] راجع مدخل إلى القانون الدولي الإنساني: د. زيدان مريبوط، ، المجلَّد الثاني لحقوق الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت، 1988، ص 100. المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، د. هشام بشير وإبراهيم عبدربه إبراهيم، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ط1، ص15 وما بعدها.

كما أن ما يدعو إلى الاستهجان أن حكومة الجمهورية العربية السورية طرفٌ في عدد كبير من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات العلاقة باحترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وتعزيز الالتزامات الكفيلة باحترامها، ولكن ما جرى الآن على ارض الواقع هو انتهاك لكافة تلك الاتفاقيات والمواثيق بكل المقاييس.

مشكلة البحث: لقد تدهورت حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية منذ 15 فبراير 2012م، وزاد العنف الممنهج، واتسعت رقعته، واحتدمت الأعمال المسلحة بين أفراد القوات النظامية السورية، والمعارضة المسلحة السورية[1].

وقد صدر قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن الأزمة السورية، وتشكيل لجان تقصى حقائق وتحقيق، للوصول لتحديد مرتكبي الجرائم المرتكبة في سوريا بالقرار د/أ –1/17 المؤرخ في 23 اغسطس وتم تمديد القرار في قراره 26/21 في 28 ستمبر2012م وصدر اول تقرير متضمنا الانتهاكات التي ارتكبت في حق الشعب السوري، ومقدراته[2].

فقد أشارت التقارير[3]، عن تدهور حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية تدهورًا كبيرًا منذ ١٥ فبراير ٢٠١٢م، وتصاعد الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد المدنيين بدرجة وصفته تلك التقارير بانه نزاع مسلح غير دولي[4].

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى توثيق تلك الانتهاكات، وتكييف تلك الوقائع، وإعمال قواعد الإسناد[5]، لتحديد مرتكبيها وصولاً لآليات الملاحقة القضائية الدولية، باعتبارها أهم أداة لتحقيق الحق والعدل، وجعل

---

[1] A/HRC/S-17/2/Add.1 paras. 23-26.

[2] راجع التقرير AHCR/A/21/50 الفقرات 131-142.

[3] أنظر في هذا الصدد : تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، بشأن الجمهورية العربية السورية، حالات حقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثالثة والعشرون، البند (4) من جدول الأعمال، 4 يناير 2013، ص 1.

Advance Unedited Version, 4 June 2013. (A) GE.13-A/HRC/23/58.

[4] A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912

[5] Quoted in, Claus Kress, Universal Jurisdiction over International Crimes and the Institut de Droit International, 4 Journal of International Criminal Justice, 561 (2006). Antonio Cassese, When May Senior State Officials be Tried for InternationalCrimes? Some Comments on the Congo v. Belgium Case, 13 European Journal of International Law 4, 853 (2002).

الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حقيقة[1]، ومن ثم ينبغي طرح قضية محاسبة المسئولين عن الجرائم الدولية، بمزيد من الحزم لمواجهة تفشي الشعور بإمكانية الإفلات من العقاب، طالما كانت هناك قوة تحميه[2].

منهجية وخطة البحث:

اتبعت المنهج الاستقرائي الوصفي لتحديد دور الإعلام في بيان حقوق اللاجئين في الحصول الملجأ الآمن في (المبحث الأول) ثم التعرض للمآسي والتكييف القانوني للجرائم الواقعة في سوريا والقوانين الحاكمة في (المبحث الثاني)، ثم تعرضت لتطبيقات قواعد الإسناد، وإجراءات المطالبة الدولية في (المبحث الثالث).

المبحث الأول الاعتراف بحقوق اللاجئين في المواثيق والاتفاقيات الدولية

لا مندوحة أن مسؤولية الإعلام تتنامى في العصر الحديث وبخاصة مع المشكلات الراهنة والخاصة بمشكلة اللاجئين السوريين، وهو ما تترجمه الرسائل الإعلامية من ضرورة إلقاء الضوء على أحقية هؤلاء السوريين في إيجاد ملاذ آمن، وبيان المواثيق والاتفاقيات الدولية ، والظروف التاريخية التي مرت عقب الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت الحاجة بعد الحرب العالمية الثانية إلى وضع اتفاقية دولية تتضمن تعريفاً عاماً للاجئين بدلاً من الاتفاقيات الخاصة التي وضعت عصر عصبة الأمم المتحدة وهكذا بدلاً من الاتفاقيات الخاصة أسفرت الجهود المبذولة في جنيف عام 1951م عن إقرار اتفاقيه دولية بشأن مركز اللاجئين وفي سنة 1967م توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الموافقة على برتوكول خاص بمركز اللاجئين تضمن بعض التعديلات بالنسبة لأحكام اتفاقيه سنة 1951م هذا مع ملاحظة أن النظام الأساسي لمكتب المندوب السامي لشئون اللاجئين الملحق بقرار الجمعية العامة رقم 428(5) في عام 1950م ، وقد تضمن بدوره أحكاماً تتعلق بتعريف اللاجئ وفيما يلي يمكن التحدث عن هذه الاتفاقيات.

– ميثاق جنيف عام 1951م:

[1] انظر مشروعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية، فتوى محكمة العدل الدولية تقارير عام 1996. قضت محكمة العدل الدولية بأن القانون الدولي الإنساني هو قاعدة التخصيص فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الانسان أثناء النزاعات المسلحة. وبالتالي، يجب على الأطراف الالتزام بالنظام القانوني الذي يكون أكثر تحديدا بشأن الأمر. أن التحليل يكون مبنيا على الواقع، وبالتالي فإن أي نظام قد يتم تطبيقه، باستثناء الآخر، في ظروف محددة. اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بصفة عامة تتفق مع هذا الرأي على النحو المبين في التعليق العام رقم 31 للجنة المعنية بحقوق الانسان. "إن العهد ينطبق أيضا في حالات النزاع المسلح التي تكون فيها قواعد القانون الإنساني الدولي قابلة للتطبيق. بينما فيما يتعلق ببعض الحقوق المشمولة بالعهد، تكون القواعد الأكثر تحديدا في القانون الإنساني الدولي ذات صلة خاصة لأغراض تفسير الحقوق الواردة في العهد، فإن كلا مجالي القانون يكمل أحدهما الآخر، ولا يستبعد بعضها بعضا. "

[2] مع ملاحظة أن سوريا لم تصادق على اتفاقية عدم انطباق تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

طبقاً للمادة الأولى من هذه الاتفاقية يعتبر الشخص لاجئاً في إحدى حالتين الاولى إذا كان اعتباره لاجئاً طبقاً لأحد الوثيقتين 1926 و1928م أو الاتفاقيات المؤرخة في عام 1933 – 1938م وبرتوكول 1939م أو دستور منظمة اللاجئ الدولية **IRO**.

والحالة الثانية لأحداث وقعت قبل سنة 1951م، لخوف مبني على أسباب معقولة من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو الجنسية أو عضوية فئة اجتماعية أو دافع السياسي موجوداً خارج دولة جنسيته ولا يستطيع أو نتيجة لذلك الخوف – لا يرغب في التمتع بحماية تلك الدولة وإذا كان الشخص عديم الجنسية ونتيجة للأحداث آنفة الذكر موجوداً خارج الدولة التي كانت فيها أقامته المضادة ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف لا يرغب في العودة إليها[1]

وتعكس الحالة الأولى رغبة الدول الأطراف في مواصلة تقديم الحماية الدولية للاجئين الذين كان يتمتعون بالحماية التي قررتها الوثائق الدولية السابقة على هذه الاتفاقية.

أما الحالة الثانية فهي وأن كانت تتضمن تعريفاً عاماً نسبياً للمقصود باللاجئ، إلا أنها مع ذلك لا تقدم تعريفاً جامعاً للاجئين . بعبارة أخرى أن هذه الحالة لا تنص على جميع الأشخاص الذين يمكن اعتبارهم لاجئين في نظر القانون الدولي بل اقتصرت على مئات معينة منهم ويبين استقراء المادة الأولى أن هذه الاتفاقية قد حددت نطاق المقصود باللاجئ[2].

- **برتوكول 1967م شأن مركز اللاجئين :–**

---

[1] راجع : حالة اللاجئين في العالم النزوح قسراً ،د. محمد البربري محمد زين، إصدارات الأمم المتحدة . 97/ 1998م محاضرات عن اللاجئين معهد دراسات الكوارث واللاجئ.ص22.

[2] **أولاً**: بافتراض توافر الشروط الأخرى التي قررتها اتفاقيه 1951م، إذا كانت أن الاتفاقية لم تحدد المقصود من هذه الأحداث إلا أن تغيرات إقليمية أو تغيرات سياسية عميقة فضلاً عن برامج الاقتصاد التي تمخضت عنها ويفهم من ذلك لأن اللاجئين بسبب الأحداث والتي وقعت بعد هذا التاريخ سالف الذكر يخرجون من نطاق هذه الاتفاقية أو من تعريف اللاجئ في الاتفاقية.

ثانياً: للدول المتعاقدة أن تضع قيداً جغرافياً على تعريف اللاجئ بأن تعلن وقت التوقيع أو التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية عن قصد التزاماتها الناتجة عن هذه الاتفاقية على اللاجئين بسبب أحداث وقعت في أوربا قبل يناير 1951م.

ثالثاً: الخوف لأسباب معقولة من الاضطهاد ومعني ذلك أنه يشترط أن يكون لدى الشخص خوف من التعرض للاضطهاد في دولة جنسية أو إذا كان عديم الجنسية في دولة أقامته المضادة ويلاحظ انه لما كان الخوف حالة ذهنية تختلف من حيث السبب والدرجة من شخص إلى آخر فقد أضيف إلى ذلك عنصر موضوعي تفرده أسباب معقولة ويرجع في تقدير هذه الأسباب إلى حقيقة الظروف السائدة في دولة الإقامة.

رابعاً: أن يكون الاضطهاد الذي يخاف الشخص من التعرض له راجعاً إلى أسباب معينة على سبيل الحصر بحيث لا ينطبق وصف اللاجئ في معني الاتفاقية على الأشخاص الذين لديهم خوف مبني على أسباب معقولة من التعرض للاضطهاد يرجع إلى أسباب أخرى أو لا يرجع إلى أي سبب ظاهر وقد عددت الاتفاقية أسباب الاضطهاد الذي يوصل لاعتبار الشخص لاجئاً في العنصر، الدين والجنسية الانتماء إلى طائفة أو فئة اجتماعية معينة أو الرأي السياسي.

خامساً : أن يكون الشخص غير قادر على التمتع بحماية دولية جنسيته أو الاستمالة توفير هذه الحماية بسبب حرب أهلية أو خارجة مثلاً أما بسبب رفض هذه الدولة تقديم حمايتها لشخص أو كان هذا الأخير لا يرغب بسبب الخوف من الاضطهاد في التمتع لحماية تلك الدولة.

سادساً: إذا كان الشخص عديم الجنسية فيشترط أن يكون غير قادر أو لا يرغب بسبب الخوف من الاضطهاد في العودة إلى الدولة التي كانت فيها إقامته المضادة.

سابعاً: أما إذا كان الشخص مزدوج الجنسية أو متعددها فإنه يشترط أن تتوافر فيه جميع الشروط السابقة بالنسبة إلى جميع الدول التي يتمتع بجنسيتها بحيث أنه إذا كان في إمكانه التمتع بحماية دولة واحدة على الأقل من تلك الدول فإنه لا يعتبر لاجئاً في نظر الاتفاقية.

ثامناً : وفضلاً عن كل ما تقدم يشترط ألا يقوم قبل الشخص أحد الأسباب التي تقضي باستبعاده من دائرة الاتفاقية .

لما كانت اتفاقية عام 1967م تتعلق فقط بحالة الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة لأحداث وقعت قبل يناير 1951م ومن ثم فهي لا تنطبق على حالات اللاجئين التي حدثت بعد هذا التاريخ وقد ترتب على ذلك وجود طائفتين من اللاجئين الطائفة الأولي تخضع للاتفاقية وتستفيد من الحماية الدولة والأخرى لا تشملها الاتفاقية ومن ثم لا تستفيد من أحكامها.

وعندما تزايدت الحاجة إلى توسيع نطاق الاتفاقية حتى تشتمل الحالات الجديدة ومن ثم تحقق معاملة متساوية لجميع اللاجئين فقد توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إقرار برتوكول مركز اللاجئين في 1966/12/6م ثم فتح باب الانضمام إليها أمام الدول اعتباراً من 1967/1/31م.

وبمقتضي المادة الأولي يعتبر الشخص لاجئاً أي شخص يدخل ضمن تعريف اللاجئ في المادة الأولي من اتفاقية عام 1951م بعد حذف عبارة نتيجة لأحداث وقعت قبل أول يناير 1951م ومؤدي ذلك إلغاء القيدين الزمني والجغرافي الواردين في تعريف البرتوكول بعبارة أخرى يعتبر الشخص لاجئاً في البرتوكول كل شخص ينطبق عليه تاريخ الأحداث التي أصبح لاجئاً بسببها أو مكان وقوعها أي كان سواء كانت هذه الأحداث قد وقعت قبل 1951/1/1م أم بعد ذلك وسواء أن كانت هذه الأحداث قد وقعت في أوروبا أم في أي مكان آخر من العالم.

المبحث الثاني التكييف القانوني للجرائم الواقعة في سوريا

من اللازم اللازب أن ينهض المفكرون والإعلاميون لبيان أبعاد الأزمة السورية والتكييف القانوني للجرائم الواقعة على مقدرات الشعب السوري ، وبخاصة بعد ما شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتمامًا متزايدًا بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية على المستويين الوطني والدولي.

كما هو معلوم، فإن المحكمة الجنائية الدولية تحاكم الأشخاص المتهمين بارتكاب مثل هذه الجرائم وهي الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، وجريمة العدوان وجرائم الحرب1،ولقد انضمت إلى نظام روما الأساسي 121 دولة اعتبارا من تموز/يوليو 22012 وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية السورية كانت قد وقعت على نص نظام روما المذكور، إلا أنها لم تصبح بعد طرفا لها، وعملا بالمادة 13 (ب) للنظام المذكور أعلاه، يمكن لمجلس الأمن إحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها، في وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم إحراز أي إحالة من هذا القبيل.

1انظر المحكمة الجنائية الدولية: تعليق على نظام روما الأساسي. وليام شاباس، (أكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 2010)؛ أوتو تريفيرير، "التعليق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: ملاحظات المراقبين، مادة بعد مادة" الطبعة الثانية، (أكسفورد، هارت للنشر، 2008)؛ القانون الجنائي الدولي، م. شريف بسيوني، (3 مجلدات) الطبعة الثالثة، (بوسطن، مارتينوس نيهوف، 2008).

[2] http://www.icc-cpi.int .

جرائم الحرب: ترد قائمة كاملة من الأفعال التي تشكل جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي في المادة 8 منه. وفي سياق النزاعات المسلحة غير الدولية، تشمل القائمة على الانتهاكات الخطيرة للمادة 3 المشتركة لاتفاقيات جنيف وبروتوكولها الثاني، وكذلك الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الدولي.

جرائم ضد الإنسانية: هي تلك الجرائم التي "تهزّ الضمير الإنساني". وبموجب نظام روما الأساسي، فإن الجرائم ضد الإنسانية تقع عند القيام ببعض الأفعال المعينة كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين، وحيث يكون مرتكب الجريمة على علم بالهجوم[1]، إن معايير الجرائم ضد الإنسانية راسخة في القانون الجنائي الدولي، وهي[2]:

1. يجب وقوع هجوم واحد على الأقل أو أكثر.
2. يجب أن يكون فعل مرتكب الجريمة جزءا من الهجوم/الهجمات.
3. يجب أن يكون الهجوم(الهجمات)موجها ضد أية مجموعة من السكان المدنيين.
4. يجب على الهجوم(الهجمات) أن تكون على نطاق واسع أو منهجي.
5. على الجاني أن يكون على دراية بأن فعله يشكل جزءا من نمط جرائم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين ويعرف أن أفعاله تنسجم مع نمط من هذا القبيل.

أما الأفعال أو الجرائم التي تم الإشارة إليها في الفقرة الثانية أعلاه، فقد تم تسميتها في نظام روما الأساسي[3] وتضم اللائحة عددا من الانتهاكات التي تم وصفها في مكان آخر في هذا التقرير، على سبيل المثال، عمليات القتل غير القانونية[4]؛ الاختفاء القسري[5]، التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة[6]، و الاغتصاب[7]، وغيرها.

النطاق أو منهجي: لقد تم تعريف المصطلح واسع النطاق ومنذ فترة طويلة كمصطلح يشتمل على "الطبيعة الشاملة للهجوم، الذي يجب أن يكون ذو حدة، متكرر، يأتي تنفيذه بشكل جماعي وبشكل

---

[1] المادة 7 من نظام روما الأساسي. انظر م. شريف بسيوني، جرائم ضد الإنسانية: التطور التاريخي والممارسة المعاصرة (كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، 2011)ص88.

[2] "عناصر الجرائم" التي يتم تطبيقها في الحالات التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية، يمكن تصفحها على الموقع التالي http://www.icc-cpi.int. انظر أيضا المدعي العام ضد كوناراك وآخرون، IT-96-23/1-T & T-23-IT-96، الحكم، الدائرة الابتدائية، 22 اذار/فبراير 2001.

[3] تحتوي القائمة التي ترد في النظام الأساسي على القتل والإبادة والاستعباد وكذلك النقل القسري للسكان والسجن والتعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، والعنف الجنسي، والاضطهاد، والاختفاء القسري، والفصل العنصري والأفعال اللاإنسانية الأخرى. انظر المادة 7 (1) (K-A).

[4] صنف كالقتل بموجب المادة 7 (1) (أ) من نظام روما الأساسي. انظر المرفق الخامس (القتل غير المشروع).

[5] المادة 7 (1) (ح) من نظام روما الأساسي. انظر المرفق السادس (الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري).

[6] انظر الملحق السابع (التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة).

[7] انظر الملحق التاسع (العنف الجنسي).

جدي وموجه ضد العديد من الضحايا"[1]على هذا النحو، فإن عنصر "على نطاق واسع" يشير إلى كل من طبيعة النطاق الواسع للهجوم وعدد الضحايا الناتج عنه، ولكن التقييم ليس تقييما كميا أو جغرافيا بالحصر، ولكن يجب أن يتم تقييمه على أساس الوقائع الفردية.

ووفقا لذلك، قد يكون الهجوم الواسع النطاق "الأثر التراكمي لسلسلة من الأفعال غير الإنسانية أو التأثير المفرد لفعل غير إنساني ذو حجم غير عادي".[2]

في المقابل، فإن مصطلح 'منهجي' يشير إلى:

'الطبيعة المنظمة لأعمال العنف وعدم احتمالية حدوثها بشكل العشوائي' يمكن للطبيعة المنهجية للهجوم "أن يتم التعبير عنها في كثير من الأحيان من خلال أنماط من الجرائم، بمعنى التكرار غير العرضي للسلوك الإجرامي المماثل وعلى أساس منتظم" وتلاحظ الدائرة التمهيدية بأن مصطلح 'المنهجية' تم تعريفة من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على كونه (أ) منظم بدقة، (ب) يتبع نمط منتظم، (ج) على أساس سياسة مشتركة، و (رابعا) ينطوي على جمهور كبير أو موارد خاصة ، في حين أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قررت أن العنصر يتطلب (أ) خطة سياسية أو برنامج، (ب) ارتكاب واسعة النطاق أو مستمر للجرائم التي المتعلقة، (ج) استخدام الموارد العامة ذات الأهمية أو الموارد الخاصة، و (د) تورط المراتب السياسية أو العسكرية العليا للسلطة.[3]

ويجب الملاحظة بأنه ليس من الضروري أن تأتي الجرائم ضد الإنسانية على نطاق واسع ومنهجي في آن واحد وبالتالي تحقق عنصر واحد فقط من العنصرين هو أمر كاف[4]. **وسنعرض لذلك فيما يلي:**

---

[1] المحكمة الجنائية الدولية الدائرة التمهيدية بالنسبة للحالة في جمهورية كينيا، القرار وفقا للمادة 15 من نظام روما الأساسي للحصول على إذن بإجراء تحقيق في الحالة في الجمهورية الكينية، ICC-01/09-19، 31 اذار/مارس 2010، الفقرة 95.

[2] المحكمة الجنائية الدولية بخصوص يوغوسلافيا سابقا، دوسكو تاديتش (الحكم)، 7 أيار/مايو 1997، الفقرة 648.

[3] المحكمة الجنائية الدولية، الدائرة التمهيدية، الوضع في جمهورية كينيا، قرار وفقا للمادة 15 من نظام روما الأساسي للحصول على إذن بإجراء تحقيق بالنسبة للحالة في جمهورية كينيا، ICC-01/09-19، 31 اذار/مارس 2010، الفقرة . 96.

[4] I.C.T.Y, Judgment on Defense Motions to acquit, Sikirica Case. I.C.T.Y, Krstic Judgment, Case, 1, 2 aug, 2001.I.C.T.Y, Prosecutor V.Tadic, case No. 11-94-1- t, t.Ch 11, 14 No. 1995.I.C.T.Y. Prosecutor Jelisie, 14 Dec, 1999, WWW. Un. Org. icty. Joric V. prosecutor, Higher State Court (oberlands gericht) of Dussedorf Juddement of 26 Sept. 1997, section 111. Prosecutor V.zorankuprskic, Mirjan Kuperskis vlatkohuperskic, Drago. Josipovic, Dragan Papic, Vladinir Santic, IT-95-16-T (14 Jan. 2000).Prosecutor V. Maladic and Karadsic, Review of the Indictments pursuant to rule 61 of the rules of procedutre and evidence, Case No. IT, 95-5-R.61, 11. July 1996.Prosecutor v. Blaskic,

المطلب الأول : الهجمات على الأشخاص والأماكن المشمولة بالحماية.

المطلب الثاني : الجرائم الدولية الواقعة في العمليات المسلحة.

المطلب الأول الهجمات على الأشخاص والأماكن المشمولة بالحماية

إن الهدف من الهجوم على المدنيين أو الأماكن المشمولة بالحماية هو الترويع أو عملية تهجير قسري للأفراد، وقد يترتب عليه ارتكاب احد الجرائم الدولية، وهى إما جريمة الإبادة الجماعية أو التي تلحق الأذى أو القتل لبنى الإنسان فيما يسمى اصطلاحا الجرائم ضد الإنسانية [1] ، وفي المقابل نجد أن هذا الهدف لا يتحقق في حالة حق الدفاع المشروع أو حق الدولة في فرض الأمن، تلك الجرائم التي تضم مجموعة كبيرة من الجرائم التي تقع على الأشخاص بدءاً من الاعتداء على الحياة إلى التعدي على الحرية مثل الاختطاف والاستبعاد.. الخ [2] .

ولقد أشارت محاكمات "نورمبرج" لمعاقبة كبار مجرمي الحرب النازيين عام 1945 إلى أن جريمة الإبادة الجماعية تختلف عن الجرائم ضد الإنسانية، من حيث إنه حتى يثبت وقوع جريمة الإبادة الجماعية، فلا ضرورة لحدوث الحرب، أي أن الحرب ليست معياراً حاكماً على حدوث أو تحقق جريمة الإبادة الجماعية سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم [3]

إن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني اصبحت واقعا والذي تمثل في إخلال النظام السوري بالمعاهدات التالية:

معاهدات لاهاي (1899) و (1907) التي تهدف إلى وضع قيود على سير العمليات العسكرية وسلوك المتحاربين ،ومعاهدات جنيف منذ اتفاقية 1864 حتى صدور اتفاقيات جنيف الأربعة في العام 1949م والبرتوكولان الإضافيان لعام 1979م ، والتي جاءت لحماية ضحايا النزاعات المسلحة من جرحى ومرضى وحماية الممتلكات والأعيان المدنية4، حيث شكلت هذه الاتفاقيات منظومة قانونية مترابطة العناصر، غاياتها الحد من

Judgment on the request of the Republic of Croatia for Review of the decision of trial chamber 11 of 18 July 1997.Kordic and Cerdez, ICTY, Trial Chamber, decision of 8 October 1998.

1 TPIR.Jugement Kayishema- Ruzindana, 21mai 1999,www.un org.Rwanda p.89.

2 راجع جريمة الإبادة الجماعية، المفهوم والأركان، د. دوللي حمد ، رسالة دكتوراه في الحقوق، الجامعة اللبنانية، بيروت عام 2003م، المنشورات الحقوقية، ص133.

[3] Law Report of Trials of War Criminals, Selected and Prepared by the UN war Crimes Commission, (London,1947-1949) Vol. XV at p.138 .

[4] IC.T.R. Prsecutor Akayesu, Judgment, 2 Sep. TPIR, Ch, lere Instacne Gujement Rutaganda, 6 December 1999.TPIR.ch. de lere Instance, Gujement kayishemei Ruzindana, 21 mai, 1999, www. Un. Org. Rwanda.TPIR, www.de 1 ere instance, judgment Kambanda, 4 Sep. 1998. WWW.un.org.Rwanda.Application of the Convention on the Prevention and Punishment of Genocide, Preliminary Objections 1996. I.C.J. July 11.Reservations to Convention on Genocide,

آثار الحروب وإقرار شكل من أشكال التوازن بين" الضرورات الحربية " و"الاعتبارات الإنسانية."

الأعراف الدولية المتمثلة بالسلوك المتكرر للدول أثناء الحرب والاحتلال العسكري، والتي احتوت قواعد لاهاي ومعاهدات جنيف على كثير منها.

وكذا القانون الدولي لحقوق الإنسان[1]، ويستند القانون الإنساني بصورة أساسية إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م وبروتوكولي عام 1977م المتصلين بالنزاع المسلح الدولي وغير الدولي.

وهناك بعض الحقوق الدنيا الأساسية التي لا يمكن أن تكون موضع تعطيل حتى أثناء المنازعات المسلحة أو حالات الطوارئ الاستثنائية الأخرى، وهي حقوق منصوص عليها في المادة 4 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة3.

ويعلن القانون الدولي لحقوق الإنسان ضمانات واسعة للحقوق الأساسية لجميع البشر وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الإنساني الدولي كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، ينظم معاملة المحاربين والمدنيين أثناء فترات النزاع المسلح الدولي والداخلي ويعيد القانون الإنساني الدولي، تأكيد المبدأ الداعي، في حالات النزاع المسلح، إلى وجوب معاملة الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية معاملة إنسانية[2].

أولاً الهجمات على المدنيين العزل، والترويع، والتهجير القسري، التعذيب، النهب:

Advisory Opinion, 1951. JCJ. May 28. Barcelona traction Case (Belgium V. Spain) I.C.J. Reports, vol. 3, 1970.

[1] الجمهورية العربية السورية هي طرف في المعاهدات التالية: بروتوكول حظر استعمال الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من وسائل الحرب البكتريولوجية (1925)، واتفاقية لتحسين حال الجرحى والمرضى في الجيوش في الميدان (1929)، واتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (1954) والبروتوكول الملحق بها (1954)، والاتفاقية الدولية لمناهضة لتجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة (1989).

[2] Complicity in Genocide as understood through the ICTR experience, Alexobte – Odora, International criminal law Review, 22, 2002. Pp33-35.Akehurst, Humanitarian Intervention, in H.Bull "ed" Intervention world policies, 1984.pp90.Antonio Casses, A Tentative Assesment of the Rome Statute Establishing the I.C.C., paper to be published in the European Journal of International law.pp12-16.Kenn Antony, Free will and Responsibility Routhledge, Kegan Paul, London, Henley and Boston, 1973.pp34-45.Antonio, International Criminal law, Oxford University Press, 2003.pp67.Barbara M. Yarnold "The Doctrinal Basis for the International Criminalization Process at M. Cherif Bossiouni, International Criminal Law, Ardsley, New York,1999.pp80-81.

1. المجـازر أو المذابح Massacres[1]:

(أ) مفهوم المجازر[2] :

المجازر Massacres هي عبارة عن قتل عمد لأعداد كبيرة من المدنيين الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال القتالية، أو من المقاتلين العاجزين عن القتال، تدبره قوات أو جماعات مسلحة في حادث واحد، بالمخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو القانون الدولي الإنساني[3].

(ب) صور المجازر التي ارتكبتها القوات والميليشيات التابعة للحكومة[4]:

2. القتل غير المشروع Other unlawful killing[5]:

---

[1]The unnecessary, indiscriminate killing of a large number of human beings or animals, as in barbarousw arfare or persecution or for revenge or plunder.ora general slaughter, as of persons or animals: *the massac re of millions during the war.*

[2] وبسبب المجازر التي تعرضت لها الانسانية نتيجة هذه الجريمة والتي تسببت في مقتل أكثر من 170 مليون شخص وهذا الرقم يفوق عدد الضحايا الذين سقطوا في الحروب التي دارت رحاها في القرن العشرين مجتمعه، كان لابد من وضع حد لها ومن هنا كان اهتمام منظمة الامم المتحدة بموضوع منع جريمة ابادة الجنس البشري والعقاب عليها، وفي 1946/10/11م اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 49 الذي جاء فيه ان ابادة الجنس البشري هي انكار حق الوجود لجماعات بشرية بأكملها كالقتل الذي يمثل انكار لحق الشخص في الحياة، وهذا الانكار لحق الوجود يتنافى مع الضمير العام ويصيب الانسان بإقرار جسيمة سواء من ناحية الثقافة ام ناحية الامور الاخرى التي تساهم بها هذه الجماعات البشرية الامر الذي لا يتفق والقانون الاخلاقي وروح الامم المتحدة ومقاصدها واستجابة لقرار الجمعية المذكورة تم اعداد مشروع اتفاقية دولية بشأن الجريمة المذكورة، طرح المشروع على اعضاء الامم المتحدة وتمت الموافقة عليه بالإجماع في 1948/10/9م واصبحت نافذة المفعول ابتداءً من 1951/1/12م .

وجاء في الديباجة ان جريمة ابادة الجنس هي جريمة دولية وفقاً للقانون الدولي العام تتنافى مع روح الامم المتحدة واهدافها ويدينها العالم المتحضر كما ورد في المادة الاولى منها: ان الابادة الجماعية هي جرائم في نظر القانون الدولي سواء ارتكبت هذه الافعال في زمن السلم ام في وقت الحرب وتتعهد تلك الدول باتخاذ التدابير الازمة لمنع ارتكابها والعقاب عليها. في حين ورد في المادة الثانية من الاتفاقية ان الابادة الجماعية تعني أياً من الافعال المرتكبة التي تقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية.

[3] التعريف المعتمد من قبل لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية والعشرون، البند (4) من جدول الأعمال، حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها، ص 12.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213.

4 Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, Human Rights Council, Twenty-second session , Agenda item 4 Human rights situations that require the Council's attention United Nations, General Assembly, A/HRC/22/59, 5 February 2013, GE.13-10627 (E) 080213P.42.

[5] Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, Human Rights Council, Twenty-second session , Agenda item 4 Human rights situations that require the Council's attention United Nations, General Assembly, A/HRC/22/59, 5 February 2013, GE.13-10627 (E) 080213P.58.

لا تزال تُسجل أعمال قتل غير مشروعة لا ينطبق عليها تعريف المجازر، فقد تم الإبلاغ عن حالات حرمان تعسفي من الحياة بالمخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، مثل حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة، وهي حالات كثيرًا ما تتداخل مع جريمة الحرب المتمثلة في القتل العمد[1].

وهذا السلوك يشكل أيضًا جريمة حرب تتمثل في القتل العمد، وإذا ارتكب القتل في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي يشن على السكان المدنيين، تنفيذًا لسياسة منظمة، فإنه يشكل جريمة ضد الإنسانية.

3. الاعتقال والحجز التعسفي Arbitrary arrest and detention [2]:

حيث أشارت التقارير عن استمرار وقوع حوادث التوقيف والحجز التعسفي بمعدل سريع رغم الحظر القائم بموجب القانون الدولي، وسُجلت أيضًا عمليات أخذ رهائن على أيدي الجماعات المسلحة للحصول على فدية أو للمقايضة[3].

4. الاختفاء القسري للأشخاص[4] Enforced disappearance

من أشد جوانب النزاع السوري غدرًا حسبما ورد في تقارير لجان التحقيق، اختفاء آلاف الأشخاص من منازلهم، وعند نقاط التفتيش ومن الشارع. ولئن كانت الجمهورية العربية السورية ليست طرفًا في الاتفاقية الدولية

---

[1] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 15 وما بعدها.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213.
وأنظر أيضاً : تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية، ص 12.
A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912

[2] Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, Human Rights Council, Twenty-second session , Agenda item 4 Human rights situations that require the Council's attention United Nations, General Assembly, A/HRC/22/59, 5 February 2013, GE.13-10627 (E) 080213P.65.

[3] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 16 وما بعدها.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213.
وانظر أيضاً :
Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution S-17/1, And extended through resolution A/HRC/RES/19/22, UNITED NATIONS
HIGH COMMISSIONER FOR, HUMAN RIGHTS.

[4] أنظر : تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية، ص 17.
A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912
Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, Human Rights Council, Twenty-second session , Agenda item 4 Human rights situations that require the Council's attention United Nations, General Assembly, A/HRC/22/59, 5 February 2013, GE.13-10627 (E) 080213P.77.

لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري فإنها طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، اللذين يجرما الاختفاء القسري أحكامهما فالاختفاء القسري يضع الضحايا خارج إطار القانون، وينتهك حقهم في الاعتراف بشخصيتهم القانونية، وفي الحرية والأمن والتحرر من الاحتجاز التعسفي، وكثيرًا ما يكون الاحتجاز التعسفي منفذًا لارتكاب جرائم أخرى مثل التعذيب[1].

5. التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[2] :

وردت تقارير عديدة عن لجوء القوات الحكومية والميليشيات التابعة للحكومة إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ووصفت معظم التقارير انتهاكات ارتُكبت أثناء الاستجواب لدى الأجهزة الأمنية، وكان كثير من الأفراد أبلغوا عن تعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز الرسمية، وظلت أساليب التعذيب، التي قدمت عنها اللجنة معلومات مفصلة في التقارير السابقة، ثابتة في جميع أنحاء البلد، وكانت الندوب والجروح لا تزال بادية على كثير من الأشخاص المعنيين، على نحو يطابق أقوالهم.[3]

وهذه الأفعال تخضع أيضًا للملاحقة القضائية بوصفها جرائم حرب، وتشكل ظروف الاحتجاز المذكورة، ضربًا من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

6. العنف الجنسي[4] Sexual violence

- يتضمن العنف الجنسي عدة أنماط مختلفة من الأفعال مثل:

---

[1] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 18 وما بعدها.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213.

[2] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية، ص 19.
A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912
Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, Human Rights Council, Twenty-second session , Agenda item 4 Human rights situations that require the Council's attention United Nations, General Assembly, A/HRC/22/59, 5 February 2013, GE.13-10627 (E) 080213P 87.

[3] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 20وما بعدها.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213.

[4] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية، ص 23.
A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912
Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, Human Rights Council, Twenty-second session , Agenda item 4 Human rights situations that require the Council's attention United Nations, General Assembly, A/HRC/22/59, 5 February 2013, GE.13-10627 (E) 080213P 104.

- الاغتصاب
- الاعتداء غير اللائق Indecent Assault .
- الاستعباد الجنسي Sexual Slavery.
- الزواج قسراً.
- الحمل قسراً والأمومة قسراً.
- بتر الأعضاء الجنسية Sexual Mutilation

تشكل جميع أفعال العنف الجنسي جرائم عنف وعدوان وهيمنة على النساء، حيث يستخدم الجنس كوسيلة لممارسة السلطة على الضحية، ويهدف المعتدي إلى السيطرة على الضحية (أو الضحايا) وإهانتها وإذلالها.

لا يوجد تعريف قانوني عالمي جامع لما يعنيه العنف الجنسي، حيث طورت السلطة القضائية في كل دولة تعريفها الخاص للضروب المختلفة من العنف الجنسي ضمن قانونها الجزائي.

ولذلك من المهم جداً أن تتعرف على التعاريف القانونية الوطنية للعنف الجنسي، مثل الاغتصاب، وعلى نواقصها المحتملة أيضاً.

يمكن تعريف بعض الأعمال التي تشكل عنفاً جنسياً كما يلي:

- يتألف الاغتصاب من النيل من الجسد البشري قسراً أو دون رضا الطرف الثاني بواسطة العضو الذكري أو بأداة مثل الهراوة أو العصا أو الزجاجة.
- يتألف الاستعباد الجنسي من احتجاز النساء والفتيات ضد إرادتهن وامتلاكهن من قبل شخص أو أكثر لتقديم الخدمات الجنسية لمالكهن أو مالكيهن إضافة إلى الخدمات المنزلية الأخرى في أغلب الأحيان. ويمكن أن يسبق الاستعباد الجنسي للنساء والفتيات بتزويجهن قسراً لمالكيهن، وتشتمل ملكية المستعبدات جنسياً على سلطة قتلهن[1].

وقد التُمست لجان التحقيق الدولية للروايات المتعلقة بالعنف الجنسي من الضحايا والشهود مباشرة[2] والتي تفيد أنه ارتكاب أفراد القوات الحكومية والميليشيات التابعة للحكومة العنف الجنسي، بما فيه الاغتصاب، ضد

---

[1] راجع: منهج البحث في حساسية النوع الاجتماعي، أغنس كالمارد Agnes Callamard من منظمة العفو الدولية في لندن بعنوان A Methodology for Gender-Sensitive

[2] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 21.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213.

النساء والفتيات أثناء تفتيش المنازل وفي نقاط التفتيش، وعملياتُ التفتيش، التي تعقب القصف الجوي في الغالب، وهو ما يشكل جرائم ضد الإنسانية[1].

7. انتهاك حقوق الطفل[2] Violations of children's rights

يحتاج الطفل لحمايته بشكل خاص أثناء النزاعات المسلحة، وهو ما اعترفت به اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949[3] بل أن البروتوكول الأول لعام 1977 قد أضفى حماية خاصة لصالح الأطفال في حالات النزاع المسلح.[4] فنص على أنه: "يجب أن يكون للأطفال موضع احترام خاص، وأن تكفل لهم الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياء، ويجب أن تهيئ لهم أطراف النزاع العناية والعون الذين يحتاجون إليهما، سواء بسبب صغر سنهم، أو لأي سبب آخر".[5]

كما أن البروتوكول الثاني كفل بالمادة 3/4 والتي تنص على أنه "يجب توفير الرعاية والمعونة للأطفال بالقدر الذي يحتاجون إليه لحماية للأطفال خلال النزاعات غير الدولية.

وينص البروتوكول الأول في المادة 1/8 على أن حالات الولادة والأطفال حديثي الولادة يصنفون مع الجرحى والمرضى باعتبارهم فئة تحتاج إلى الحماية.

---

[1] أنظر :

Independent International Commission of Inquiry established pursuant to resolution S-17/1, And extended through resolution A/HRC/RES/19/22, UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR, HUMAN RIGHTS.

[2] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية، ص 24.

A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912

Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, Human Rights Council, Twenty-second session , Agenda item 4 Human rights situations that require the Council's attention United Nations, General Assembly, A/HRC/22/59, 5 February 2013, GE.13-10627 (E) 080213P 112.

[3] راجع : اتفاقية جنيف الرابعة لحماية الأطفال المدنيين لعام 1949م وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، د.عبد الرحمن أبو النصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2000، ص 217 وما بعدها.

[4] راجع: حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، د. حسنين المحمدي بوادي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2005، ص 99.

[5] م/ 1/77 من البروتوكول الأول.

وتؤكد الاتفاقية الرابعة في المادة 24 بأن الأطفال يحتاجون إلى رعاية خاصة، حيث تنص على أنه "لا يجوز أن يترك الأطفال دون الخامسة عشرة الذين تيتموا أو فصلوا عن عائلاتهم بسبب الحرب لأنفسهم، وأنه ينبغي تسهيل إعاشتهم وممارسة عقائدهم الدينية وتعليمهم في جميع الأحوال".[1]

وتشير التقارير الصادرة عن لجان التحقيق الدولية انه خلال الستة أشهر الأخيرة قبل 5 فبراير 2012، تعرض الأطفال لانتهاكات واسعة النطاق لحقوقهم، فقد حُرم الأطفال من الحماية الخاصة التي يكفلها القانون الدولي، بنصه علي احتجازهم بمعزل عن البالغين. فقد سجن أطفال لم يتجاوزوا الثامنة من العمر مع البالغين، وقد شكلت ظروف احتجازهم معاملة لا إنسانية، بل وتعرض الأطفال للتعذيب، وربما يكون بعضهم قد مات من جراء ذلك[2]، ووثقت هجمات شنتها الحكومة علي أكثر من (17) مدرسة، وأفادت التقارير أن المستشفيات رفضت تقديم العلاج للأطفال المصابين[3].

ثانيا الهجمات على الأهداف الخاضعة للحماية:

كانت المستشفيات والعيادات مسرحاً وهدفاً للأعمال القتالية وقد استهدفت العيادات الميدانية بصورة متعمدة[4] .

1– استهداف الأشخاص والأعيان المشمولة بالحماية الدولية[5] :
Specifically protected persons and objects

---

[1] راجع: حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، د.ساندرا سنجر، دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي،2000،ص 144.

[2] Barbie, France, Cour de Cassation, decision of 3 June 1988, JCP, 1988, 11, no. 21149.Hans, Norway Court of Appeal of Eidsivanting 17 Jan. 1947, annual Digest, 1947.Touvier, France, Cour d'apple de Paris, decision of 27 November, 1992.Nuremberg Trial, Classing Speech for the Prosecution (by Shaucross), I.M.t., vol.19.Chorow Factory Case, 1927, P.C.I.J., No. 9. 1999.

[3] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 23.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213.

[4] واستمرت القوات الحكومية في المرابضة في المستشفيات العامة في عدة أماكن، وفي أيار/مايو، وضع الجيش دبابات ومركبات مصفحة وقوات داخل مج مع المشفى الوطني وعمد إلى نشر قناصة على سطحه في أعزاز والقصير . وحدث الشيء نفسه في الحفة في حزيران/يونيه2012م.

[5] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية، ص 26.
A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912
Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, Human Rights Council, Twenty-second session , Agenda item 4 Human rights situations that require the Council's attention United Nations, General Assembly, A/HRC/22/59, 5 February 2013, GE.13-10627 (E) 080213P 137.

يقصد بالأشخاص والأعيان المشمولة بالحماية الدولية، الموظفين من الأطباء، والصحفيين، والممتلكات الثقافية، والمستشفيات، والوحدات الطبية، وغيرها[1].

وقد أفاد تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة، أنه خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تعرضت المشافي الحكومية والمشافي الميدانية، والوحدات الطبية في جميع أنحاء حلب ودمشق وإدلب ودير الزور لهجمات، وتعرض الموظفون الطبيون للهجوم ففي أوائل أيلول/ سبتمبر، حيث أصيب أحد عمال الطوارئ الطبية بنيران قناص في حلب بينما كان يرتدي الزي الطبي وعليه شعار الهلال الأحمر، وبذلك تكون القوات الحكومية ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على الأعيان المحمية، وجريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على أعيان أو أشخاص يحملون الشعارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف[2].

2- استهداف الممتلكات الثقافية :

استخدمت القوات الحكومية الممتلكات الثقافية في الجمهورية العربية السورية، مثل المدينة القديمة في بصرى، التي صنفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة موقعًا من مواقع التراث العالمي، لأغراض عسكرية، وتعرضت هذه المدينة فيما بعد لهجوم ترتب عليه تدمير تلك الممتلكات، وفي حلب أحرق السوق التاريخي في تشرين الأول/ أكتوبر، في الوقت الذي تعرض فيه المسجد الأموي وكنيسة القديس كيفورك لأضرار بالغة أيضًا، واقتحمت عصابات النهب قلعة الحصن ،ونُهبت قطع أثرية من المتاحف في تدمر وبصرى وحمص[3].

---

[1] وسجلت اللجنة A/HRC/21/50 حوادث متعددة جرى فيها الهجوم على مستشفيات ميدانية . وأثناء فترة القصف المكثف، أصيب المشفى الميداني في باب عمرو بقذيفة ودُمر جزئيًا . وفي القصير ،في أواخر شباط/ فبراير2012م، هاجمت إحدى المروحيات عيادة ميدانية هناك . وذكر أحد الشهود أن قوات الأمن قصفت في شباط/ فبراير مبنى مدرسة يوسف العظمة بجسر الشغور التي استخدمها السكان المحليون كعيادة ميدانية وكان العاملون في الهلال الأحمر العربي السوري من بين ضحايا الهجمات، وقد قتل خمسة منهم منذ بداية الأزمة ولقي آخرهم حتفه في ١٠ تموز/يوليه بدير الزور، وفي أيار/مايو2012م وأثناء إجلاء جريحين في أعزاز أصيبت سيارة إسع اف تابعة للهلال الأحمر برصاص قناصة من الجيش، وجرح اثنان من طاقم الإسعاف وكان جميعهم يرتدون زي الهلال الأحمر . وفي اليوم نفسه، تعرّض مكتب الهلال الأحمر في أعزاز للقصف والحرق . واعتُقل مدير المكتب واحتُجز لمدة ٢٠ يومًا.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، تعرضت خمس سيار ات إسعاف تابعة للهلال الأحمر العربي السوري بدوما لتبادل إطلاق النار .فُقتل طبيب وجُرح أربعة أفراد من طاقم الهلال الأحمر.

[2] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 28.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213.

[3] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 29.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213

وهناك العديد من الأسس القانونيَّة التي تنص على ضرورة حماية التراث الثقافي والمِمْتلكات الثقافيَّة، ومن هذه الأسس ما يلي[1]:

- اتفاقية حماية المِمْتلكات الثقافيَّة في حالة نزاع مُسَلَّح لعام 1954.
- بروتوكول من أجل حماية المِمْتلكات الثقافيَّة في حالة نزاع مُسَلَّح.
- البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لعام 1954 الخاص بحماية المِمْتلكات الثقافيَّة في حالة نزاع مُسَلَّح.
- اللحق (البروتوكول) الإضافي الأول لاتفاقيَّات جنيف، 1977– المادة 53.
- الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيَّات جنيف، 1977.

ولما كان جميع أطراف النزاع ملزمة، بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، باحترام الممتلكات الثقافية وبذل عناية خاصة لتجنب إلحاق أي ضرر بالممتلكات الثقافية في سياق العمليات العسكرية، وفي الحالات التي كانت فيها المباني المخصصة للأغراض الدينية أو الآثار التاريخية هدفًا مقصودًا للهجمات، ولم تكن أهدافًا عسكرية، ارتُكبت جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على الأعيان المحمية[2].

المِمْتلكات الثقافيَّة"، وبالرغم من أن الاهتمام بتوفير الحماية للأعيان والمِمْتلكات الثقافيَّة في المواثيق الدوليَّة قد ظهر منذ بداية القرن العشرين، وتحديدًا منذ إبرام اتفاقية لاهاي 1907[3]، ومرورًا بمعاهدة ميثاق روريخ 1935 [4] ، إلا أن تحديد مفهوم تلك المِمْتلكات في تعريف محدد لم يظهر إلا مع اتفاقية حماية المِمْتلكات الثقافيَّة في حالة نزاع مُسَلَّح عام 1945م التي عرفتها بأنها [5] :

أ– المِمْتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الديني منها أو الدنيوي، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية

---

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر: الممتلكات الثقافية، (مأخوذة بتاريخ 18 أغسطس 2013)،
http://www.icrc.org/ara/war-and-law/conduct-hostilities/cultural-property/index.jsp

[2] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 29.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213

[3] حيث نصّت المادة 27 من الاتفاقية على أنه يجب اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتفادي مهاجمة المباني المخصصة للعبادة والفنون والعلوم والأعمال الخيرية والآثار التاريخية قدر المستطاع بشرط عدم استخدامها في أغراض عسكرية، وكذلك نصت المادة 56 على حظر حجز أو تدمير أو إتلاف عمدي لمثل هذه المؤسسات. انظر: اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية ولائحتها الموقعة في 18 أكتوبر عام 1907.

[4] نصت المادة (1) على وجوب احترام وحماية الآثار التاريخية والمتاحف والمؤسسات الثقافية والتربوية والفنية والعلمية، وكذلك الأفراد العاملون فيها في زمن السلم والحرب. انظر : معاهدة واشنطن الخاصة بحماية المؤسسات الفنية والعلمية والآثار التاريخية (ميثاق روريخ) بواشنطن 15 أبريل 1935.

[5] انظر: نص المادة (1) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح عام 1954.

أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية والأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب المهمة والمحفوظات ومنسوخات المِمْتلكات السابق ذكرها.

ب- المباني المخصصة بصفة رئيسية وفعلية لحماية وعرض المِمْتلكات الثقافيَّة المنقولة المبينة في الفقرة "أ"، كالمتاحف، ودور الكتب الكبرى، ومخازن المحفوظات، وكذلك المخابئ المعدة لوقاية المِمْتلكات الثقافيَّة المنقولة المبينة في الفقرة "أ" في حالة نزاع مُسَلَّح.

ج- المراكز التي تحتوى مجموعة كبيرة من المِمْتلكات الثقافيَّة المبينة في الفقرتين (أ، ب) التي يطلق عليها اسم "مراكز الأبنية التذكارية".

وتعرف اتفاقية اليونسكو لعام 1970 المِمْتلكات الثقافيَّة بأنها المِمْتلكات التي تقرر كل دولة، لاعتبارات دينية أو علمية، أهميتها لعلم الآثار، أو ما قبل التاريخ، أو الأدب أو الفن أو العلم أو التاريخ.

المطلب الثاني: الجرائم الدولية الواقعة في العمليات المسلحة

صدر تقرير الامين العام للأمم المتحدة في الاول من حزيران/يونيو 2011 حول نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه، عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة33/65 ، وتعتمد الولاية القضائية التقليدية على وجود صلة أو رابط بين الدولة التي تمارس الولاية والجريمة المشتبه بارتكابها، كان يكون الجاني أو المجني عليه مواطنا لتلك الدولة، أو وقوع الجريمة في نطاق إقليمها، أو إخلال الجريمة بمصالحها.

اما في مبدأ الولاية القضائية العالمية ، فان الدولة لاتحتاج الى هذا الرابط أو الصلة لممارستها، لان الجريمة ذاتها هي التي تشكل أساس هذه الولاية، باعتبار ان هناك جرائم محددة تشكل تهديدا للمجتمع الدولي بأسره، ومن حق أية دولة، بل من واجبها ان تبادر لمنع مثل هذه الجرائم وقمعها، لاسيما وان منفذي هذه الجرائم غالبا ما يحتلون مناصب قيادية في الدولة تجعلهم بمنأى من الملاحقة القضائية في دولهم.[1]

وقد طبق هذا المبدأ في بداياته على جريمتي القرصنة وتجارة الرقيق، الا انه تطور ليشمل العديد من الجرائم الاخرى لاسيما جرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية.[2]

[1] Universal Jurisdiction over International Crimes and the Institute de Droit International, Claus Kress, 4 Journal of International Criminal Justice, 561 (2006).P30. Antonio Cassese , When May Senior State Officials be tried for International Crimes. Some Comments on the Congo v. Belgium Case, 13 European Journal of International Law 4, 853 (2002).P60.

[2] The Evolving Concept of Universal Jurisdiction, Bartram S. Brown, 35 New England LawReview 2, 383 (2001).P70.

فالولاية القضائية العالمية، وكما ورد في مبادئ برنستون ، تستند حصرا الى طبيعة الجريمة، بغض النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه أو جنسية الجاني أو المجني عليه، أو أي صلة أخرى بالدولة التي تمارس هذه الولاية.[1]

أولاً : الهجمات غير المشروعة أو غير المبررة Unlawful attacks

تنص المادة 3 من البروتوكول الثاني الصادر عام1977م في جملتها الاولى بذكر النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي" والدائر في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة وتوجب على كل طرف في النزاع تطبيق احكامها، وهذه المادة لا تعرّف النزاع المسلح غير الدولي بل تنطلق من كونه ظاهرة موضوعية .

البروتوكول الثاني لعام 1977 :

تطبق مواده في حالات النزاعات المسلحة التي "تدور على إقليم احد الاطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة او جماعات نظامية مسلحة اخرى وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من اقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة وتستطيع تنفيذ هذا البروتوكول"[2].

وبتطبيق ذلك على الحالة السورية نجد أن النظام السوري قد أفرط في الهجمات غير المشروعة وبخاصة ضد المدنيين العزل[3]، وقد سُجلت حوادث قصف مدفعي، وجوي عشوائي في محافظات حلب ودرعا ودمشق وإدلب ودير الزور وحماة وحمص والحسكة واللاذقية. وقد واستُهدفت طوابير المنتظرين أمام المخابز في حلب وحماة ودير الزور، ما أدى إلى قتل وجرح مدنيين منهم نساء وأطفال ، وغالبًا ما نُفذت الهجمات في الصباح حيث يتجمع المدنيون بكثافة، أو قبيل الإفطار في رمضان، وفي معظم الحالات، نُفذت الهجمات على الطوابير أمام المخابز يومًا بعد إمدادها بالطحين عقب نقص طال أمده[4].

---

[1] تم تشكيل مشروع برينستون ليساهم في عملية التطوير التدريجي للولاية القضائية العالمية، وعقد المشروع اجتماعا في جامعة برينستون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ضم نخبة من العلماء والحقوقيين من سائر أرجاء العالم عملوا فيه، بصفتهم الشخصية، على وضع مبادئ تحظى بتوافق الآراء بشأن الولاية القضائية العالمية. A/56/677

[2] بلغت عدد الدول الاطراف في الاتفاقيات الأربع لجنيف170 دولة بينما صادقت مائة ودولتان على البرتوكول الثاني .

[3] A/HRC/24/46.

[4] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 24.
A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213.
Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic, Human Rights Council, Twenty-second session , Agenda item 4 Human rights situations that require the

رابعاً : نهب الممتلكات وتدميرها[1] Pillaging and destruction of property

يشكل الاستيلاء على ممتلكات لغرض الاستخدام الخاص أو الشخصي (النهب) في سياق نزاع مسلح جريمة حرب[2]، وتعمُّد تدمير ممتلكات العدو من دون ضرورة عسكرية هو عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد سُجلت حالات من الانتهاكين المذكورين خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، دمرت القوات الحكومية والميليشيات التابعة للحكومة عمدًا، في أثناء الغارات، منازل و منشآت الأشخاص الذين يشتبه في عضويتهم أو دعمهم للجماعات المناهضة للحكومة، وشملت عمليات التدمير السافرة الحرق والتفجيرات وإلحاق أضرار يتعذر إصلاحها[3].

وارتكبت القوات الحكومية والميليشيات التابعة للحكومة جريمة الحرب المتمثلة في النهب، وتعمدت أيضًا إحراق وتدمير ممتلكات يُعتقد أنها لأعضاء المعارضة أو مؤيديها، مرتكبة بذلك جريمة تدمير ممتلكات العدو ، ومن ثم فقد انتهكت أحكام حقوق الإنسان المتعلقة بالحق في الخصوصية والمسكن[4].

خامساً : التهديم :

مما لا شك فيه أن حضارة أية أمة أو أي شعب لا يمكن أن تقوم لها قائمة بدون تراث[5]، ولاشك ان التراث العقاري، سواء وصف بأنه مكون للتراث الإنساني [6]،أو أنه يمثل الثروة العقارية لأمة الذى يمثل العنصر

Council's attention United Nations, General Assembly, A/HRC/22/59, 5 February 2013, GE.13-10627 (E) 080213P 119.

وانظر أيضاً : A/HRC/22/CRP.1, 11 March 2013.

[1] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية، ص 27.

A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912

[2] أنظر نظام روما الأساسي، المادة رقم 8 (2) (هـ) ،5.

[3] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 29.

A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213

[4] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 29.

A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213

[5] الحماية الجنائية للتراث الثقافي الأثري، دراسة مقارنة،د. أسامة حسنين عبيد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص3. د. مصطفى أحمد فؤاد، الأماكن الدينية المقدسة في منظور القانون الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة 2006، ص64. وللمزيد يراجع: ، الحماية الجنائية للآثار، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب د. عبد الحكيم رضوان ، تصدر عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 45، المجلد 23، محرم 1429هـ- يناير/ فبراير 2008م، ص12. الحماية الجنائية للآثار، د.رائد منصور أحمد منصور، بحث مقدم لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، دبلوم العلوم الجنائية، 1999م.

[6] حماية الآثار وعناصر التراث الثقافي في القانون الدولي الخاص، وليد محمد رشاد إبراهيم، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان،كلية الحقوق، 1426هـ/ 2005م، ص5-6.

المادي للعمران في دولة ما، فالتراث يحفظ كيان الأمة وبقاءها واستمرارها بالرغم من العدوان والتشرد والانتشار والبعد التاريخي والضغط السياسي والقهر القومي[1].

وفي الحقيقة فإن التراث العمراني يشكل النسق الحضاري الذي يربط بين الشعوب[2]، بصرف النظر عن تباينها في أنماط الحياة وأساليبها واختياراتها الإبداعية[3] والسياسية والاجتماعية[4]، ودائمًا كان التراث الثقافي يجتاز كل عائق ولا يحد من اتصاله بين الأمم والشعوب أي عامل أو ظرف من زمان أو مكان أو أحوال[5].

وثقت لجنة التحقيق المشكلة من مجلس حقوق الإنسان والتي قدمت تقريرها عن الفترة من 15 كانون الثاني/يناير-15 ايار مايو 2013م والمقدم الى الدورة الثالثة والعشرون ،لأهم ثلاث حالات هدم في مواقع حضرية في الجمهورية العربية السورية، وتعمد القوات الحكومية عادة، بعد قصف منطقة ما، إلى تجريف منازل المدنيين ومحالهم التجارية، وفي تموز/ يوليه ٢٠١٢ ، دُمر ٣٠٠ منزل بالمتفجرات والجرافات في حي التضامن بدمشق وتلت عملياتُ التهديم القصف الذي دفع السكان إلى الفرار ويلزم القانون الدولي الإنساني العرفي أطراف أي نزاع بمنع تشريد السكان واحترام حق المشردين في العودة إلى ديارهم ،وربما تكون حكومة الجمهورية العربية السورية قد انتهكت هذه الالتزامات فيما يتعلق بحق المشردين في العودة.[6]

المبحث الثالث تطبيقات قواعد الإسناد وإجراءات المطالبة الدولية

[1] أحكام حماية الممتلكات الثقافية في فترات النزاع المسلح والاحتلال، محمد سامح عمرو، ورقة عمل مدرجة في الجزء الأول من مجلد القانون الدولي الإنساني "آفاق وتحديات"، المؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط2005/1. حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، د.سلامة صالح الرهايفة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012. الحماية القانونية لتراث الإنسان والبيئة وقت النزاعات المسلحة، د. إبراهيم العناني، ورقة عمل مدرجة في الجزء الأول من مجلد القانون الدولي الإنساني "آفاق وتحديات"، المؤتمرات العلمية لجامعة بيروت العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط2005/1، ص41-42. حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة في ضوء القانون الدولي، أ.حبيب عباس على مانع الجنيد، رسالة ماجستير، جامعة عدن، اليمن، 2007. الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، د.سلوى أحمد ميدان المقرجي، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2010. حماية البيئة الطبيعية في فترة النزاع المسلح، د.انطوان بوفييه، دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، طبعة 2000.ص34.

[2]، Art et Crime، La criminalite du monde artistique et Litteraire et repression، G. Guillotreau PUF، 1999، P.208.

[3] La Protection du Patrimoine Culturel en Droit International Public Sofia، Emile Alexandrov Press، 1978، P.6.

مشار إليه في حماية التراث الثقافي والطبيعي في المعاهدات الدولية: الحماية الدولية للآثار والإبداع الفني والأماكن المقدسة، د. صالح محمد محمود بدر الدين، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999، ص 15.

[4] حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي،د.على خليل إسماعيل الحديثي، دراسة تطبيقية مقارنة ، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1999، ص 17.

[5] دراسة حول ندوة الاتفاقيات الثقافية الثنائية عربيًا ودوليًا، د.حسين رشيد خريس، جامعة الدول العربية، البحرين، 1981، ص1.

[6] أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 30.

A/HRC/22/ 59. 5 February 2013. (A) GE.13-10625 130213 150213

يترتب على إسناد واقعة معينة إلى شخص معين متى مثلت جريمة بتقديمه للعدالة، وينطبق نفس الإجراءات في الجريمة الدولية، بما يستتبع الولاية القضائية العالمية، وكما ورد في مبادئ برنستون ، تستند حصرا الى طبيعة الجريمة، بغض النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه أو جنسية الجاني أو المجني عليه، أو أي صلة أخرى بالدولة التي تمارس هذه الولاية.[1]

ورغم وضوح المبدأ، الا انه ليس هناك تعريف دولي رسمي له، وحين طلب الأمين العام للأمم المتحدة من الدول موافاته بتعليقاتها على المبدأ من اجل الوصول الى توافق دولي بشأنه، اختلفت وجهات نظر الدول في فهمها وتعريفها لهذا المبدأ.

فقد عرفته بعض الدول تعريفا عاما، بانه الولاية القضائية للدولة لمحاكمة الجرائم الجسيمة المرتكبة خارج إقليمها، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة أو جنسية الجاني أو المجني عليه.

وعرفته دول أخرى بانه اختصاص ممارسة الولاية القضائية الجنائية على الافراد المسؤولين عن الجرائم الاكثر جسامة موضع الاهتمام الدولي بغض النظر عن مكان وقوعها.

وعرفته دول أخرى بانه سلطة توجيه تهم جنائية الى شخص ما ، بموجب القانون الوطني لأية دولة ، بغض النظر عن مكان ارتكابها أو جنسية الجاني أو الضحية أو اية صلة أخرى بين الجريمة والدولة التي تتم فيها المحاكمة.

وقد ركزت بعض الدول في تعريفها على دولية المبدأ ، وانه ناشئ عن معايير دولية يعترف بها القانون الدولي تستطيع بموجبها الدول ملاحقة بعض الجرائم الدولية، دون ان يلزمها ان تثبت اية علاقة أو صلة لذلك بولايتها القضائية التقليدية بالنسبة للإقليم الذي وقعت فيه الجريمة أو جنسية الجاني أو المجني عليه أو الاثار المترتبة على الجريمة في الدولة التي تمارس هذه الولاية.

---

[1] تم تشكيل مشروع برينستون ليساهم في عملية التطوير التدريجي للولاية القضائية العالمية، وعقد المشروع اجتماعا في جامعة برينستون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ضم نخبة من العلماء والحقوقيين من سائر أرجاء العالم عملوا فيه، بصفتهم الشخصية، على وضع مبادئ تحظى بتوافق الآراء بشأن الولاية القضائية العالمية. A/56/677

في حين ركزت دول أخرى على جوانب الولاية القضائية المتعلقة بالفصل القضائي، وعرفت مبدأ الولاية القضائية العالمية بانها قدرة الجهاز القضائي الوطني على تحريك الدعوى واصدار الحكم فيما يتعلق بجرائم بعينها مرتكبة على ارض اجنبية من قبل رعايا اجانب ضد رعايا اجانب في ظل غياب اية صلة بين القضية ودولة المحكمة.[1]

وبالتالي، ومن خلال جمع العناصر المشتركة بين كل هذه التعاريف، يمكن تعريف مبدأ الولاية القضائية العالمية بانها نظام قانوني للعدالة الدولية، يخول محاكم أي بلد الولاية على جرائم محددة، بغض النظر عن وقت ومكان وقوع الجريمة، ومهما كانت جنسية الجاني أو المجني عليه.[2]

المطلب الأول : تحديد المسؤولية وإجراءات الملاحقة القضائية.

المطلب الثاني : سبل الملاحقة عن الجرائم الدولية.

المطلب الأول تحديد المسؤولية وإجراءات الملاحقة القضائية

نصت المادة الخامسة من اتفاقية جنيف 1948م علي أن (يتعهد الأطراف المتعاقدون بأن يتخذوا، كل طبقا لدستوره، التدابير التشريعية اللازمة لضمان إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية، وعلي وجه الخصوص النص علي عقوبات جنائية ناجعة تنزل بمرتكبي الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة).

وهذا إقرار من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية على مبدأ الاختصاص القضائي العالمي مما يمكن ويحقق لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية محاكمة مرتكبي جريمة الابادة الجماعية في سوريا وضد الشعب السوري أمام محاكمها بل ويلزمها بإصدار قوانين وتشريعات تقر هذه الحق وتحميه وتنظمه.

(أ) تحديد الأشخاص محل الاعتداء :

تشير المعلومات التي قدمتها الحكومة إلى أن عدد الذين قتلوا نتيجة للاضطرابات، حتي 9 تموز/ يوليه 2012، بلغ 7928 شخصاً، بمن فيهم أفراد القوات الحكومية والمدنيون[1].

---

[1] تقرير الأمين العام المعد استنادا الى تعليقات الحكومات وملاحظاتها، والمعد عملا بقرار الجمعية العامة 117/64 ، الدورة الخامسة والستين، البند 88 من جدول الاعمال المؤقت، نطاق مبدأ الولاية العالمية وتطبيقه، A/65/181

[2] انظر في تعريف مبدأ الولاية القضائية العالمية :

-International council on Human Rights, bringing human rights violators to justice abroad, A guide to universal jurisdiction, 1999, ISBN 2-940259-01-1, P.4 .Roger O'Keefe, Universal Jurisdiction – Clarifying the Basic Concept, 2 Journal of International Criminal Justice 3, (2004), P.735

(ب) تحديد الأشخاص محل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان وفقاً للتحقيقات الدولية :

انتهت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بأن هناك أسبابًا معقولة تحمل على الاعتقاد بأن الجمهورية العربية السورية شهدت وقوع جرائم ضد الإنسانية وتجاوزات للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وقد حددت اللجنة الدولية الجهات والأشخاص المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الآتي:

(1) مسؤولية الدولة :

أكدت الأدلة التي جُمعت، استنتاجات اللجنة السابقة بأن الانتهاكات ارتكبت عملا بسياسة عامة تتبعها الدولة ، وتشير العمليات الواسعة النطاق المنفذة في مختلف المحافظات وتشابه أسلوب العمل فيها وتعقيدها، كما أكدت اللجنة أن هناك معلومات موثوقة أدت إلى الاستنتاج بأن عناصر الشبيحة قد تصرفوا بعلم من القوات الحكومية وبالاتفاق معها أو بإيعاز منها، ويقرّ القانون الدولي لحقوق الإنسان بمسؤولية الدول التي ترتكب انتهاكات عن طريق الوكلاء[2].

(2) مسؤولية الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة :

تشير التقارير إلي أنه على الرغم من أن الجماعات المسلحة المنظمة ليست دولة طرفا في اتفاقيات جنيف، فإنها مع ذلك يجب أن تحترم مبادئ القانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها أفراد هذه الجماعات في النزاعات المسلحة غير الدولية تخضع للملاحقة القضائية بوصفها جرائم حرب . ويمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية أن تتحمل أيضًا المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، ولا سيما تلك التي تبلغ درجة جرائم دولية ، وهي تشمل القتل والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب[3].

(3) المسؤولية الفردية :

---

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والعشرون، البند ٤ من جدول الأعمال، حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية، ص 12.
A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912

[2] لجنة التحقيق الدولية المستقلة، المرجع السابق، ص 29.
A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912

[3] لجنة التحقيق الدولية المستقلة، المرجع السابق، ص 29.
A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912

إن كل شخص يرتكب فعلاً يشكل جناية بحسب القانون الدولي يسأل عن فعله ويطبق عليه العقاب، هذا المبدأ يكرس مسؤولية الفرد في الجرائم الدولية.

وقد بذل الفقهاء المعاصرون جهوداً كبرى لإرساء قواعد، وهز دعائم المذهب التقليدي السابق الذي كان يعتبر الدول وحدها أشخاص القانون الدولي، وقد قال الأستاذ "رولنغ" ممثل هولندا في لجنة الصياغة عن هذا المبدأ: "بأنه يكتسي أهمية كبرى" [1] ، ووافق المندوب اليوغوسلافي على صحته، ولكنه لاحظ بأنه مصوغ في تعابير عامة جداً، واقترح المندوب السوفيتي النص التالي: "كل شخص يرتكب فعلاً يعتبره القانون الدولي جناية يكون مسؤولاً عنه إذا وجدت معاهدة تنظم الموضوع سواء أكان الفعل معاقباً في قانون البلد الداخلي الذي ارتكب على أرضه أم غير معاقب".

وطالب المندوب الأرجنتيني بإبدال كلمة شخص Persone بكلمة "فاعل" Auteur لكي تظل المسؤولية موجهة إلى فرد طبيعي باعتبار أن كلمة "شخص" تنصرف إلى الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنوية على السواء. وبما أن المادة 9 من نظام نورمبرغ لا تريد أن تجعل الأشخاص المعنوية، أشخاصاً في مفهوم القانون الدولي Sujets كان من الضروري استعمال لفظ يدل على أن المقصود بهذا اللفظ هنا الأشخاص الطبيعيون. ولاحظ مندوب البيرو بأن هذا المبدأ إذ يتبنى مساءلة الفرد الجزائية في نظر القانون الدولي فأنه ينهي عهد المبدأ السابق الذي كان يرفض مساءلة هذا الفرد، ويحصر المسؤولية في الدول وحدها، ومساءلة الفرد الجزائية مقررة في سائر التشريعات الوطنية. ولكن وجه النقص في صياغة هذا المبدأ هو عدم تعريف "الجريمة الدولية" تعريفاً دقيقاً كما تفعل القوانين الجزائية الوطنية.

"إن عدم معاقبة القانون الوطني لفعل يعتبره القانون الدولي جناية دولية لا يخلص الفاعل الذي ارتكبه من المسؤولية في القانون الدولي".

واضح أن هذا المبدأ يعتبر القانون الدولي أسمى من القانون الوطني، فإذا تضاربت نصوصهما كان حق التقدم للأول، وهذا أمر يسهل تعليله لأن القانون الدولي قانون عالمي يلزم سائر بني البشر في حين أن القانون الوطني قانون إقليمي يحكم عدداً محدوداً من الناس، ثم أن القانون العالمي قانون في الغالب تعاقدي ينشأ عن موافقة الدولة على الخضوع لأحكامه، أما بناء على معاهدة التزمت هي نفسها بها بصورة طوعية أو بناء على موافقة غالبية أعضاء الأمم المتحدة.

---

[1] الصفحة 19 من الوثيقة المشار إليها قبلاً، والصفحة 146 من الوثيقة SR/231.

ولا صعوبة فيما إذا كان القانون الدولي والقانون الوطني يعتبران معاً فعلاً من الأفعال جريمة ويعاقبانه على هذا الأساس بنفس العقوبة.

ولكن الصعوبة تنشأ في حالة اختلافهما. فلو كان الفعل معاقباً في القانون الوطني وغير معاقب في القانون لدولي، فلا يكون لنا به شأن لأنه يكون من اختصاص القانون الداخلي وسيادة دولة البلد.

وقد تلقت العديد من لجان التحقيق الخاصة بالأمم المتحدة أدلة منطقية تثبت مشاركة أفراد من الرتب المتوسطة والعليا في القوات الحكومية مشاركة مباشرة مباشر أيضًا في أعمال غير مشروعة ، وذكر المنشقون أن القادة كانوا يأمرون مرؤوسيهم بإطلاق الرصاص على المدنيين والمقاتلين العاجزين عن القتال وبتعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم، وكثيرًا ما كانت الأوامر تنفذ تحت تهديد السلاح وكان كل من يتردد في الانصياع للأوامر يعرض نفسه للاعتقال أو الإعدام بإجراءات موجزة[1].

(4) مسؤولية القيادة :

ان ارتكاب الفاعل لجناية دولية بوصفه رئيساً للدولة أو حاكماً لا يخلصه من المسؤولية في القانون الدولي".

هذا المبدأ يتضمن بحث مسؤولية رؤساء الدول والحكومات ويقرر أن صفتهم هذه لا يمكن أن تكون مبرراً لعدم معاقبتهم، ونود أن نلاحظ أن المادة 7 من نظام محكمة نورمبرغ صارمة جداً بشأن هؤلاء الأشخاص لأنها تنص على عدم جواز قبول عذر لهم، أو منحهم أسباباً مخففة وليس من شك في أن هذا المبدأ يوجد حالة من حالات التناقض الصارخ بين القانون الداخلي، وبين القانون الدولي ذلك أن بعض الدساتير تعتبر رئيس الدولة غير مسؤول عن سائر أعماله في بعض البلاد، أو عن أعمال الوظيفة وحدها في بعضها الآخر، وهذا ما حرص المبدأ الثالث على التخلي عنه.

وليس هناك من صعوبة في تحديد شخصية رئيس الدولة، ولكن من هو هذا الحاكم الذي يتحدث عنه هذا المبدأ.

فهل المقصود به عضو الحكومة حصراً؟ أم عضو سابق في الحكومة؟ أم هو موظف من رتبة عالية جداً في

[1] لجنة التحقيق الدولية المستقلة، المرجع السابق، ص 30.

A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912

إحدى السلطات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية؟

وقد لاحظ المندوب البلجيكي في لجنة القانون الدولي أن العقوبات يمكن أن تصل إلى الإعدام، لذلك طالب بتحديد دقيق للمفاهيم والتعابير القانونية.

ثم أن المبدأ الثالث كما هو معروض قبل بمبدأ عذر المتهمين أو جواز التخفيف عنهم خلافاً لنص المادة السابعة من نظام نورمبرغ، وفي رأي الوفد البلجيكي أن اللجنة أخطأت في هذا التساهل، وعلى هذا فإنه يتضح من مجمل المناقشات وخاصة خطاب مندوب الباكستان أن المتهم لا يعفى من العقاب ولكن يجوز إيجاد عذر له أو تخفيف عقوبته بالاستناد إلى سلطة المحكمة التي تحاكمه.

وبذلك يكون المبدأ الدولي المذكور قد عاد في موضوع الأعذار والتخفيف إلى القواعد العامة في القانون الداخلي[1].

"أن ارتكاب الجريمة بناء على أمر من حكومة الفاعل أو من رئيسه في التسلسل الوظيفي لا يخلصه من المسؤولية في القانون الدولي شريطة أن تكون له القدرة على الاختيار ".

هذا المبدأ مأخوذ من المادة 8 من نظام محكمة نورمبرغ على خلاف في النتيجة، فالمادة 8 تعتبر أن المتهم الذي يعمل بناء على تعليمات حكومته أو رئيسه في الوظيفة لا يتخلص من المسؤولية، ولكن يجوز اعتبار هذه التعليمات أو الأمر سبباً لتخفيف عقوبته إذا قدرت المحكمة أن العدالة تتطلب ذلك.

وقد قررت محكمة نورمبرغ في حكمها بأن فيصل المسؤولية الجزائية في هذا المجال ليس بذي علاقة بالأمر المعطى للفاعل لأنه مرتبط فقط بالقدرة على الاختيار لدى مرتكب الفعل.

وقد أحسنت لجنة القانون الدولي بالانتباه إلى هذه المسألة، فنصت عليها وهذا النص يعني أن الذي يتلقى أمراً من حكومته أو من رئيسه لتنفيذ فعل يعتبره القانون الدولي جريمة يكون بين نارين: تعريض نفسه لعقاب قد يكون الموت من حكومته إذا رفض تنفيذ أمرها، وهذه مسؤولية سريعة وقائمة، أو تعريض نفسه إلى مسؤولية دولية فيما إذا أطاع أمر حكومته وارتكب الجريمة الدولية، وهذه مسؤولية آجلة.

فهنا يجب أن تؤخذ قدرة الفاعل على الاختيار بعين الاعتبار لتحديد مسؤوليته بصورة عادلة، ومن المؤكد

[1] انظر: الإجرام الدولي، حومد، مرجع سابق، ص233.

أن تحديد درجة هذه القدرة على الاختيار بصورة دقيقة أمر في غاية الصعوبة، ولذلك قال المندوب اليوغوسلافي في اللجنة أن هذا النص سيساعد على إصدار أحكام كثيرة بالبراءة بحجة عدم قدرة الفاعل على الاختيار، ولكن المندوب اليوناني الأستاذ سبيروبولس Spiropoulos أعلن موافقته على هذا المبدأ كما وضعته اللجنة ذهاباً منه إلى أن نص نورمبرغ قاس جداً[1].

و يبدو أن هذا المبدأ عالج بالحكمة موقفاً إنسانياً دقيقاً لا يماري أحد في صعوبته، وخاصة إذا كان الفاعل في وضع لا يسمح له أن يناقش الأمر أو الآمر.

ويتحمل القادة العسكريون والرؤساء المدنيون السوريون المسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إذا لم يتخذوا إجراءات معقولة في حدود سلطتهم لمنع أو قمع ارتكاب هذه الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصة، ويجب أن تنفذ هذه الإجراءات فيما يتعلق بالمرؤوسين الذين يخضعون لقيادتهم وسيطرتهم الفعلية.[2]

المطلب الثاني سبل الملاحقة عن الجرائم الدولية

يشترك المجتمع الوطني والمجتمع الدولي في آليات حماية حقوق الإنسان، والأصل أن تبدأ جهود وإجراءات وخطوات مواجهة الانتهاكات داخل الدولة ذاتها، وفور وقوع الاعتداء علي الإنسان[3].

أن تفعيل آثار المسؤولية بشأن انتهاك الدولة لالتزاماتها وفقاً لقواعد القانون الدولي أمر ضروري وصورة من صور تعزيز قواعد القانون الدولي عموماً.

ويترتب توافر أو إسناد المسؤولية الدولية لأحد أشخاص القانون الدولي توقيع الجزاء الدولي المناسب على من يتوافر في حقه المسؤولية الدولية، وقد يكون هذا الجزاء ذا طابع مدني مثل التعويض عن الضرر في صورته العينية أو المالية، أو ذا طابع أدبي مثل الترضية، وقد يكون ذا طابع عقابي مثل توقيع العقوبات على الشخص الطبيعي مرتكب الفعل غير المشروع دولياً.

أولاً : الخصائص العامة للانتهاكات موضوع الملاحقة :

---

[1] انظر: مناقشات لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة في الصك SR/236، ص184.

[2] لجنة التحقيق الدولية المستقلة، المرجع السابق، ص 30.

A/HRC/21/ 50. 16 August 2012. (A) GE.12-16064 170912 180912

[3] راجع : قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية. د. الشافعي محمد بشير، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص 285.

(1) تكتسب الانتهاكات موضوع الملاحقة طابع عالمي باعتبارها تمس حقوق الإنسان :

تكتسب حقوق الإنسان طابع عالمي[1] حيث أكدت أغلب المواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، أنه يتعين على الدول أن تعزز وتحمي جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية[2] والاجتماعية أو غيرها[3].

وترتيباً علي ما سلف تكتسب الجزاءات في مجال مخالفة حقوق الإنسان طبيعة وذاتية خاصة من كونها جزاءات متنوعة علي الساحة الدولية والوطنية فضلاً عن الناحية الدينية[4]، إذ أن هناك ثمة حقوق إنسانية يعتبر الاعتداء عليها جريمة دولية تمس المجتمع الإنساني كله، لهذا لا يمنح مرتكبها حق اللجوء السياسي، بل لابد من تسليمه ومحاكمته[5].

وبناء علي ذلك حيث يجعل الفرد يقف ندا لحكومته عند مخالفتها للحقوق الإنسانية، إذ تسمح نظم وقواعد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية بأن يشكو الفرد دولته خارج حدودها ونطاق سيادتها، وهذا الاتجاه يمثل نوع من الرقابة الفعالة علي احترام حقوق الإنسان[6].

(2) الطابع الآمر لحقوق الإنسان :

تعتبر حقوق الإنسان من الحقوق غير القابلة للتصرف، فلا ينبغي سحبها، إلا في أحوال محددة وطبقا لإجراءات محددة[7]. لذلك فإن حقوق الإنسان ليست من الاختصاصات المطلقة للحكومات، حيث تعتبر في جوهرها مسائل مشتركة بين الدولة والمجتمع الدولي ومنظماته الدولية، ويكون من حق وواجب أجهزة الأمم المتحدة التدخل في شئون أي دولة تمس حقوق الإنسان[8].

---

[1] راجع :دور المنظمات الدولية الغير حكومية في حماية حقوق الإنسان "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان "أ. إبراهيم حسين معمر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الماجستير والدكتوراه، جامعة القاهرة، 2010-2011، ص 8.

[2] http://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

[3] راجع :حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، د. جابر إبراهيم الراوي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، القاهرة، ص116.

[4] ومن هذا المنطلق فإن حقوق الإنسان هي مدار الاهتمام بالحقوق والحريات المرتبطة بالإنسان والمستمدة من تكريم الله وتفضيله على سائر مخلوقاته والتي تبلورت عبر تراكم تاريخي من خلال الشرائع والأعراف والقوانين، ومنها تستمد وتبنى حقوق الجماعات الإنسانية في مستوياتها المختلفة.راجع: حقوق الإنسان، د. آمال عبد الجبار: (2nd Class) الجامعة التكنولوجية، Save from: www.uotiq.org/dep-cs. ص 2.

Jochnick, Chris. Confronting the impunity of non-State actors; new fields for the promotion of human rights. *Human rights quarterly*, vol. 21, No. 1, February 1999. pp. 56-79.

[5] د. الشافعي محمد بشير : المرجع السابق، ص 37.

[6] د. فيصل شطناوي "حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"، دار الحامد، عمان، 2001، ص190. .

[7] http://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

[8] راجع: قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية د. الشافعي محمد ، ص 53 وما بعدها.

وترتيباً علي ما سلف فإن قانون حقوق الإنسان يتميز بعلوه علي سائر القوانين الدولية والوطنية، فحق الشعوب في تقرير مصيرها وتحريم الاتجار بالرق، وغيرها من القواعد القانونية الدولية الآمرة، التي لا يجوز الاتفاق دوليا علي خلافها أو النص داخليا علي نقيضها، إذ أن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة قد ارتبطت بمفهوم حقوق الإنسان، بما يقيد إرادتها دوليا وداخليا والتزام حكومتها بالإطار الإنساني فيما تتعهد به في المجال الدولي وما تسنه من تشريعات دستورية وعادية في المجال الوطني[1].

(3) حقوق الإنسان لا تقبل التجزئة :

جميع حقوق الإنسان حقوق مترابطة غير قابلة للتجزئة، سواء كانت حقوقا مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية ومن شأن تحسين أحد الحقوق أن ييسر الارتقاء بالحقوق الأخرى وبالمثل، فإن الحرمان من أحد الحقوق يؤثر بشكل سلبي على الحقوق الأخرى[2].

(4) خضوع حقوق الإنسان لمبدأ المساواة :

يسود التمتع بحقوق الإنسان مبدأ عام هو مبدأ المساواة وعدم التمييز، فقد نصت جميع المعاهدات والمواثيق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان علي حظر التمييز على أساس الجنس والعرق واللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الثروة أو الميلاد أو غيرها[3].

ثانياً : آليات وسبل الملاحقة الدولية :

تتولي رقابة حماية حقوق الإنسان منظمات، وهيئات دولية حكومية، وغير حكومية، يمكن الالتجاء إليها بالتطبيق علي حالة انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وفيما يلي بيان ذلك:

(أ) الهيئات والمنظمات القائمة علي ميثاق الأمم المتحدة :

---

[1] راجع : قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، د. الشافعي محمد بشير ، ص 36.

وتطبيقاً لذلك فقد تواترت أحكام القضاء في بلدان الدول الأمريكية، علي أنه لا يمكن أن تعلق الحقوق التي تحميها الاتفاقية في حد ذاتها حتى في حالات الطوارئ لأنها حقوق متأصلة في الإنسان.

I-A Court HR, Habeas Corpus in Emergency Situations (arts, 27(2), 25(1) and 7(6), Advisory Opinion OC-8/87 of January .30, 1987, Series A, No. 8, para. 18 at p. 37.

[2] http://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

وأنظر أيضاً : الرأي العام بين الكلمة والمعتقد، د. جمال سلامة علي ،دار النهضة العربية، 2010، ص14.

[3] المادة الأولي من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

فاحترام حقوق الإنسان وحمايتها كانت أحد الاهتمامات الرئيسية للمنظمة منذ إنشائها، وقد تعهدت الدول الأعضاء علي التعاون مع المنظمة لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات، وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة دور كل هيئة رئيسية للمنظمة في النشاط المتعلق بحقوق الإنسان، وفيما يلي أهم الجهات صاحبة النشاط الأوفى :

(1) مجلس حقوق الإنسان :

مجلس حقوق الإنسان هيئة حكومية دولية داخل منظومة الأمم المتحدة مسؤولة عن تدعيم تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء العالم وعن تناول حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها. ويعقد المجلس اجتماعاته في مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمجلس مؤلف من 47 دولة عضواً في الأمم المتحدة تنتخبها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد حل مجلس حقوق الإنسان محل لجنة الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان[1] .

(2) أمانة الأمم المتحدة :

- **مركز حقوق الإنسان :**

حيث يقوم مركز حقوق الإنسان بنشاط رئيسي في مساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان في كل ما يتعلق بالأعمال الإدارية في منظومة آلية حقوق الإنسان. وتحال الشكاوى المقدمة من الأفراد والجماعات إلى مركز حقوق الإنسان في جنيف حيث يوجهها للمختصين لبحثها ومتابعتها حيث يعد هذا المركز بمثابة مركز الدائرة التي يعمل في محيطها كل الهيئات الرئيسية والفرعية لمنظمة الأمم المتحدة[2].

---

[1] حل محل لجنة حقوق الإنسان، حيث تم إنشاءه في 15 آذار/ مارس 2006 بموجب القرار 60/251 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعُقدت دورته الأولي في الفترة من 19 إلى 30 حزيران/ يونيه 2006. وبعد عام، اعتمد المجلس" حزمة بناء المؤسسات "الخاصة به لتوجيه عمله و إنشاء إجراءاته وآلياته.
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/AboutCouncil.aspx

[2] انظر: المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، د.هشام بشير وإبراهيم عبدربه إبراهيم، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ط1، ص15 وما بعدها. مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، د.عامر الزمالي، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ط1، ص7. محاضرات في القانون الدولي الانساني، د.شريف عتلم، دار المستقبل العربي، القاهرة ط1، 2001 ص10، القانون الدولي الإنساني، ستانيسلاف أ. نهليك، عرض موجز للقانون الدولي الإنساني (مترجم)، المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة (1)، العدد (1)، تموز/ آب 1984.ص17.د. محمد فهاد الشلالدة، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة 2005.ص66. القانون الدولي الإنساني.. تطوره وفاعليته، د.زهير الحسني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة الخامسة، العدد 26، تموز / آب 1992.ص24.جان بكتيه، القانون الدولي الانساني (تطوره ومبادئه)، ترجمة، معهد هنري دونان، جنيف، ط1 1984 ص 17. القانون الدولي الإنساني: د. أحمد فتحي سرور (تقديم)، دليل التطبيق على الصعيد الوطني، القاهرة، بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ط3، 2006.ص77. د. أسعد دياب (وآخرون)، القانون الدولي الإنساني.. آفاق وتحديات، الجزء الأول والثاني، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2005. تنفيذ القانون الدولي الإنساني، د. سعيد سالم الجويلي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002-2003.ص33. د. نجاة أحمد إبراهيم، المسؤولية الدولية عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1430هـ/2009م.ص88.

- **المفوض السامي لحقوق الإنسان** :

أنشئ بقرار الجمعية العامة في 20 ديسمبر 1993 بناء على اقتراح مؤتمر فيينا 1993، ويباشر شؤون وظيفته من جنيف بسويسرا، ويتولى الإشراف على جميع الفرق العاملة في المنظمة الدولية.

(3) الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة :

وتتمثل في دور مجلس الأمن، في تطبيق العقوبات على الدول التي تنتهك أحكام الميثاق، وكذلك مجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية.

(ب) الهيئات القائمة على المعاهدات :

الهيئات القائمة على المعاهدات هي تلك الهيئات التي تم إنشائها طبقاً لأحكام المعاهدة التي ترصدها، حيث يوجد العديد من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، كان أحدثها معاهدة الاختفاء القسري لسنة2010[1]، ويمكن التمييز بين نوعين من هذه الهيئات علي النحو التالي :

– الهيئات الأساسية المنشأة بموجب وفقا لمعاهدات دولية[2] :

توجد حالياً عشر هيئات، وهي لجان خبراء مستقلين، ترصد تنفيذ المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وفيما يلي بيان أهم هذه الهيئات :

- **لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW)** :

أنشأت 1982 تنفيذا للمادة (17) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتكون من ثلاثة وعشرين خبيرا وتتمثل مهمتها الأساسية في النظر في التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، وتقدم تقريرا عن نشاطها سنويا إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولها أن تقدم الاقتراحات والتوصيات، والمعلومات الواردة من الدول الأطراف.

- **لجنة مناهضة التعذيب (CAT)** :

القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسلحة، د. نوال أحمد بسج، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2010.ص44.

مدى فاعلية القواعد الدولية الإنسانية في حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، د.حسين علي الدرديري، رسالة دكتوراه، الأردن، جامعة عمان للدراسات العليا، كلية الدراسات القانونية العليا، 2006.ص21.

[1] بدأ نفاذها في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2010.

[2] http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/Pages/HumanRightsBodies.aspx

أنشأت 1987 تنفيذا للمادة 17 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتختص بدراسة التقارير عن التدابير التي تتخذها الدول الأطراف تنفيذا للاتفاقية، وتجري اللجنة تحقيقات سرية حول الدلائل التي تشير إلي ممارسة التعذيب، وتتلقي البلاغات من الافراد، ولكن بشرط أن تكون الدولة التي ينتمي إليها الفرد قد وافقت مسبقا علي السماح بتلقي الشكاوي من الأفراد.

- **لجنة حقوق الطفل (CRC)** :

أنشأت تنفيذا للمادة (43) من اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة في 20 نوفمبر 1989، وتتكون اللجنة من 10 خبراء، وتختص بالنظر في التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء من التدابير التي اتخذتها تنفيذا للاتفاقية.

– الهيئات الأخرى، وكذلك فرق العمل والمقررين الخاصين[1] :

وهي تلك الهيئات والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والتي تشارك في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومن أهمه هذه الهيئات ، المجلس، محكمة العدل الدولية ، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ولجنة وضع المرأة (CSW) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

(ج) المنظمات غير الحكومية :

يوجد عدد هائل من المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان، والمدافعة عنه بصفة مجردة دون تحيز لشعب أو لعنصر أو دين أو أي عامل آخر، وتقوم هذه المنظمات علي الصعيد الدولي والصعيد الوطني بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وتلقي الشكاوي من الأفراد والجماعات والتحقق من وقائعها وأدلتها ونشرها في نشرات دورية وغير دورية.

(د) الملاحقة أمام المحكمة الجنائية الدولية:

(1) مفهوم المحكمة الجنائية الدولية :

[1] أنظر في ذلك :
http://www.ohchr.org/AR/HRBodies/Pages/OtherUnitedNationsBodies.aspx

هي مؤسسة دولية دائمة، تم إنشائها بموجب معاهدة، وهدفها هو التحقيق ومحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي[1] (م 1) وتتمثل هذه الجرائم في الآتي:

- **جرائم الإبادة الجماعية. (م6)**
- **الجرائم ضد الإنسانية. (م7)**.
- **جرائم الحرب. (م8)**.
- **جريمة العدوان. (م1)**

وهذه المحكمة ملزمة للدول الأعضاء فيها فقط، وهي ليست بديلا للقضاء الجنائي الوطني، وإنما هي مكملة لها. (م17 – م1) وهي امتداد للاختصاص الوطني[2].

(2) الإحالة إلي المحكمة[3]:

تتم الإحالة للمحكمة عن طريق الآتي :

- **الدولة الطرف (م13 ب، 14)**.
- **مجلس الأمن. (م13ب)**.
- **الدولة غير الطرف. (المادة 3/12)**.

(3) تحريك التحقيق من قبل المدعي العام للمحكمة من تلقاء نفسه :

يجوز أن يقوم المدعي العام من تلقاء نفسه بمباشرة التحقيق دون الإحالة من احدي الدول الأطراف. (م15) أو من مجلس الأمن (م13،ب) .

الخاتمة

---

[1] راجع :القانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان "جوانب الوحدة والتمييز"، د. محمد نور فرحات بحث مُقدَم إلى المؤتمر الإقليمي العربي بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لاتفاقيات جنيف للقانون الدولي الإنساني 1949-1999، القاهرة في الفترة ما بين 14-16 نوفمبر 1999، ص1. سيد هاشم "مُقدِّمة في القانون الدولي الإنساني" اللجنة الدولية للصليبِ الأحمر، جنيف، ص3 " المضمون التاريخي لمبادئ القانون الدولي الإنساني والتحكم في السلاح في كل من قانوني جنيف ولاهاي"، القاهرة، 1999م، ص240. المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 728، مارس- أبريل 1981، ص79-86. د. عبد الغني عبد الحميد محمود، حماية ضحايا النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2000، ط1، ص6. النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني (فى القانون الدولي وفى الشريعة الإسلامية)، د. أحمد أبو الوفا دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ط1، ص3-4.

[2] راجع: آليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني، د. محمد لطفي عبد الفتاح مصطفي : دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2006، ص 244.

[3] Humanitarian Inervention, Brownlie, Jons Kopkins Press, London, 1974.p77.Brownlie, The Individual befor Tribunals Exercising International Jurisdiction, International and Comparative Law Quarterly, Vol. 11, 1962.p80.Daniel Bodansky, Symposium at the ILC's State Responsibility Articles, at A.J.I.L., Vol. 96, 2002.pp30-31.David J.Scheffer, Toward A Modern Doctrine of Human Intervention, 23 U. Toll. 1922.pp90-97.

إن تحليل توافر الحق في توفير اللجوء للشعب السوري الذي تعرض الى المآسي التي جعلته غير آمن في وطنه ، فضلاً عن المسؤولية الجنائية الدولية الناتجة عن تلك الجرائم ويبين لنا دور الإعلام في بيان ذلك الواقع على أسس التجريم الدولي لتلك الجرائم التي وقعت من النظام الحاكم وتتجلى فيها التجرد من الإنسانية، فما يصيب الآدمي من عنتٍ واعتداءٍ على حرمة حياته المصونة يثير مشاعر الناس أجمعين مهما تباعدت أفكارهم واختلفت مللهم ومذاهبهم وأجناسهم وألوانهم، وجريمة الإبادة الجماعية أو الاعتداء على المدنيين العزل وتشريد المواطنين تتعارض أساسا و كليا مع مبدأ الحقوق الأساسية للإنسان والتي يأتي على رأسها الحق في الحياة، هي حقوق متكاملة غير مجزأة، فالجميع على قدم واحد من المساواة سواء بالنسبة لحقوقهم، أو لما يصيبهم حين تنتهك هذه الحقوق.

تستجيب المحاكم الجزائية الدولية لحقيقة ثابتة، هي إن عدم احترام حقوق الإنسان ليس فقط نتيجة "لعمل الحكومات والدول" إذ خلف هذه الدول والحكومات ثمة افراد يخططون وأفراد ينفذون. إذاً، وللمرة الأولى على الصعيد القانوني الدولي، يصبح هناك تلازم بين المسؤولية الجنائية للأفراد والمسؤولية الجنائية للدول، إنّ وعي هذه المسؤولية المترتبة على الأشخاص يشكل ثابتة حديثة تدخل على عمل القضاء الدولي، بعدما كانت المسؤولية الشخصية عن الجرائم الدولية هي من اختصاص المؤسسات الوطنية ذات السلطة السيادية حصرا.

إن الاتجاه إلى تدويل المسؤولية الشخصية في بعض الجرائم الخطيرة يعكس فشل أكثرية الدول في معاقبة مرتكبي هذه الجرائم ، وهذا التطور المهم في القضاء الجنائي الدولي يهدف إلى إنهاء الحصانة لمثل هذه الجرائم، ويولي اهتماما خاصا لإنشاء محاكم جنائية دولية ولإصدارها أحكام قضائية حماية للقانون الدولي الإنساني.

لقد تطور القانون الدولي الإنساني في العقود الأخيرة من القرن الماضي، من قانون مطبق على الدول في علاقتها المتبادلة، في اتجاه الاعتراف بحماية دولية لحقوق الإنسان وهذا يعني أن حماية هذه الحقوق لم تعد فقط مسؤولية خاصة بكل دولة، بل أصبحت هذه الحقوق أيضا تحت الرعاية الدولية مما يقيها من أي تعد أو انتهاك قد تقوم به أي دولة كانت.

ومعنى ذلك انه عندما تنتهك إحدى الدول أو احد الأشخاص القانون الدولي الإنساني، فلا بد من إن تكون هناك مسؤولية وملاحقة قضائية، وقد بدأ تطبيق مفهوم هذا الاختصاص العالمي على جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية والتي يندرج فيها ترويع الآمنين والاعتداء على الأشخاص أو التراث المشمول بالحماية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تحديدا وجدت المحاكم الجنائية الدولية.

إن النظام العالمي العادل ينبني على أساس أن الوقاية خير من العلاج، فعلى المجتمع الدولي كافة أن يتصرف بتجرد وإنصاف قبل حصول الخلل وحدوث الضرر، وهذا النظام العادل لن يتحقق إلا حينما تعم العدالة جميع بني البشر دونما تمييز أو تفرقة.

لا شك أن تعقب واعتقال وتسليم مرتكبي الجرائم الدولية من شأنه ردع كل من تسول له نفسه أو تحدثه بانتهاك حقوق الآخرين، ذلك أنه إذا عُرف أنه سيكون دائماً محل بحث وملاحقة، وأنه عرضة للاعتقال أو التسليم في أي وقت، فإن ذلك يجعله يفكر ألف مرة قبل الشروع في انتهاك تلك الحقوق.

ويعد حق طلب تسليم مرتكبي الجرائم الدولية من أكثر الجوانب قِدماً للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الدولية بوجه عام، ويمكن تعريفه كالتالي " هو الإجراء الذي بواسطته تقبل دولة ذات سيادة (الدولة المطلوب منها)، أن تسلم أحد الأفراد الموجود على أراضيها إلى دولة أخرى (الدولة الطالبة) حتى تستطيع هذه الأخيرة محاكمة هذا الفرد المقصود وتنفيذ الحكم الذي كان قد أدين أو حكم عليه به".

وقد انتهى البحث إلي **التوصيات** التالية :

(1) إبراز الإعلام لحقوق اللاجئين والمآسي التي تعرضوا لها، سيسهم في حصولهم على الحصول على ملجأ آمن فضلاً عن حقهم في التعويض.

(2) صنفت كل التقارير االدولية الجرائم المرتكبة في حق الشعب السوري، باعتبارها من جرائم ضد الإنسانية، وتنطوي على تطهير عرقي، وجرائم ضد الأشخاص والأعيان المحمية، واستخدام اسلحة كيميائية بغرض الإبادة الجماعية، ومن ثم يجوز أن تتم الإحالة لهذه الوقائع للمحكمة الجنائية الدولية، ،ويجوز تقديم التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، والمنظمات الحقوقية العاملة في سوريا ، مصحوب بالمستندات المادية ،إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية للدائرة التمهيدية، والحصول علي موافقتها بأغلبية الأصوات التي لا تقل عن 2 من واقع 3 أصوات.

(3) يجوز رفع مذكرات قانونية لملاحقة مرتكبي الجرائم والفظائع في سوريا أمام الهيئات والمنظمات القائمة علي ميثاق الأمم المتحدة ، من ذلك مجلس حقوق الإنسان، وأمانة الأمم المتحدة ، ومركز حقوق الإنسان، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، كما يجوز ملاحقتهم أمام الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة مثل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) ولجنة مناهضة التعذيب (CAT) ولجنة حقوق الطفل (CRC) ولجنة القضاء على التمييز العنصري(CERD) ،وكذا رفع دعاوى في الدول التي تأخذ بمبدأ العالمية مثل بريطانيا،وبلجيكا...وغيرها.

(4) التأسيس للجان للقيام بتوثيق تلك الانتهاكات، سواء إعلاميا، قانونياً، قضائياً، على المستوى الإنساني بالنسبة للمشردين واللاجئين.

(5) حصر مبدئي مادي ومعنوي لما ترتب على إصرار النظام في سوريا على قمع حرية الرأي والتعبير فضلا عن التظاهر، بما ترتب عليه من تحولها إلى ثورة شعبية في كافة انحاء القطر السوري، تمهيدا للمطالبة بالتعويض في اموال اركان النظام السوري.

(6) مواجهة الدول التي تساعد النظام السوري سواء بالقتال في صفوفه، أو تقديم السلاح المحرم دوليا لحسم الصراع في سوريا، بل ومحاسبة المسؤولين عن ذلك باعتبارهم ضالعين في جرائم ضد الإنسانية.

(7) عمل حظر جوى على النظام السوري لمنعه من استخدام الطائرات في اعمال القتل الوحشية القائمة في سوريا، وتخصيص مناطق عازلة، وممرات آمنة لتمكين جهود الإغاثة من مباشرة عملها.

(8) إنشاء صناديق خاصة للمساعدات في حالات التهجير القسري ،او اثناء النزاعات المسلحة، حتى لا يتسبب إهمال النظام العالمي لهذا الدور الإنساني لخلق عناصر يائسة قد تنتهج من الإرهاب وسيلة للانتقام ،وان يكون ذلك من خلال نظرة تكاملية لتجفيف منابع الإرهاب.

(9) إيجاد آلية لتعديل النظام الخاص بالتصويت في مجلس الأمن وإتاحة الفرصة للدول العربية، والأفريقية من التمثيل في المجلس، وتفعيل دور المدعى العام في المحكمة الجنائية الدولية من تغليب المعايير الموضوعية على المعايير السياسية، من خلال إتاحة آليات أفضل لعمله.

(10) السعي لعقد بروتكول دولي يتضمن إعفاء الأفراد او الجمعات الذين ارتكب في حقهم أي فعل ماسا بحقوق الإنسان أو مثل جريمة من الجرائم الدولية أو من الجهات الداعمة لإقرار مبادئ حقوق الإنسان على المستوى المحلى أو الدولي، من الرسوم القضائية، في الدول التي تطبق مبدأ عالمية الاختصاص بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان أو الجرائم الدولية.

(11) تمكين الأفراد من رفع تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان أو الجرائم الدولية من خلال روابط إلكترونية على مواقع تلك اللجان.

(12) إيجاد آلية دولية للتوثيق لكافة الجرائم الدولية بطرق مستحدثة على موقع مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وغيره من المنظمات...إلخ.

(13) السعي لتدويل عمل منظمات المجتمع المدني على مستوى دول العالم، وان يكون هناك شفافية في عملها، وإيجاد آلية عملية لتفاعلها مع غيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

1- الكتب :

- الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة وقرارات وتوصيات المَنَظَّمات الدوليَّة د. صالح محمد محمود بدر الدين ،دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- آليات الملاحقة في نطاق القانون الجنائي الدولي الإنساني : د. محمد لطفي عبد الفتاح مصطفي ، دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون، المنصورة، 2006.
- الأماكن الدينية المقدسة في منظور القانون الدولي د. مصطفى أحمد فؤاد ، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة 2006.
- تدمير التراث الحضاري العراقي.. فصول الكارثة : د. خالد الناشف، بيروت، دار الحمراء للطباعة والنشر والتوثيق والتوزيع، ط1، 2004.
- التطهير الثقافي: التدمير المتعمد للعراق :ريموند بيكر، طارق إسماعيل وشيرين إسماعيل، ترجمة: د. محمد صفار، القاهرة، مكتبة الشروق الدوليَّة، ط1، 2010.
- التعويضات في القانون الدولي وتطبيقاته على العراق د. خليل عبد المحسن خليل محمد ، بغداد، بيت الحكمة، ط1، 2001.
- تنفيذ القانون الدولي الإنساني : د. سعيد سالم الجويلي ، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002-2003.
- جريمة إبادة الجنس البشري في ضوء أحكام المحكمة الجنائية الدولية، تحدي الحصانة، د.الجوني حسن، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دمشق،2013م.
- الجريمة الأميركيَّة المَنَظَّمة في العراق، د.حسن خليل غريب، ج2، بيروت، دار الطليعة، ط1، كانون الثاني/ يناير 2006.
- حقوق الإنسان : د. أمال عبد الجبار : (2nd Class) الجامعة التكنولوجية، Save from: www.uotiq.org/dep-cs.

- حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني : د. فيصل شطناوي ، دار الحامد، عمان، 2001.
- حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، د. جابر إبراهيم الراوي ،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، القاهرة، 2010.
- حماية التراث الثقافي والطبيعي في المعاهدات الدوليّة.. الحماية الدوليّة للآثار والإبداع الفني والأماكن المقدسة د. صالح محمد محمود بدر الدين، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999.
- الحماية الجنائيَّة للآثار : د. أمين أحمد الحذيفي، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1428هـ/2007م.
- الحماية الجنائيَّة للآثار : د.منصور أحمد منصور ، بحث مقدم لكلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، دبلوم العلوم الجنائيَّة، 1999م.
- الحماية الجنائيَّة للتراث الثقافي الأثري، د. أسامة حسنين عبيد، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- الحماية الدوليَّة للمُمْتلكات الثقافيَّة أثناء النزاعات المسَلَّحة د. سلوى أحمد ميدان المقرجي ، دار الكتب القانونيَّة، القاهرة، 2010.
- حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية إبان النزاعات المسَلَّحة:د. أبو الخير أحمد عطية، دراسة مُقارنة بالشريعة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 1988.
- حماية المِمْتلكات الثقافيَّة أثناء النزاعات المسَلَّحة : سلامة صالح الرهايفة ، دار الحامد ، عمان، ط1 ،2012،.
- حماية المِمْتلكات الثقافيَّة في القانون الدولي: دراسة تطبيقية مقارنة : د.على خليل إسماعيل الحديثي ، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1999.
- حماية ضحايا النزاعات المسَلَّحة في القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية د. عبد الغني عبد الحميد محمود ، اللجنة الدوليَّة للصليب الأحمر، 2000، ط1.
- دور المنظمات الدولية الغير حكومية في حماية حقوق الإنسان : د. إبراهيم حسين معمر : "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان "، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الماجستير والدكتوراه، قسم العلوم سياسية، جامعة القاهرة، 2010-2011.
- الرأي العام بين الكلمة والمعتقد: د. جمال سلامة علي ،دار النهضة العربية، 2010.
- القانون الدولي الإنساني تطوره ومبادئه ، جان بكتيه ، الناشر معهد هنري دونان، جنيف، 1984.
- القانون الدولي الإنساني د. محمد فهاد الشلالدة ، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة 2005.
- القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والأعيان المدنية في زمن النزاعات المسَلَّحة : د. نوال أحمد بسج ، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2010.
- القانون الدولي الإنساني: آفاق وتحديات،د. أسعد دياب (وآخرون)، الجزءان الأول والثاني، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2005.
- القانون الدولي الإنساني: د. أحمد فتحي سرور ، دليل التطبيق على الصعيد الوطني، القاهرة، بعثة اللجنة الدوليَّة للصليب الأحمر، ط3، 2006.
- القانون الدولي وقت السلم:د.حامد سلطان ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.
- قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، د. الشافعي محمد بشير ،الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.

- محاضرات في القانون الدولي الإنساني : د.شريف عتلم ، دار المستقبل العربي، القاهرة ط1، 2001.
- المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة الدائمة "دراسة للنظام الأساسي للمحكمة والجرائم التي تختص المحكمة بالنظر فيها،د. أبو الخير أحمد عطية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
- المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة والسيادة الوطنية :د.عادل ماجد ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجيَّة، القاهرة، 2001.
- المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة..الاختصاص وقواعد الإحالة : د. عادل عبد الله المسدي ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ط1.
- مدخل إلى القانون الدولي الإنساني : د. زيدان مريبوط ، المجلَّد الثاني لحقوق الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت، 1988، ص 100.
- مدخل إلى القانون الدولي الإنساني : د.عامر الزمالي ، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ط2015،1م.
- المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني : د. هشام بشير وإبراهيم عبدربه إبراهيم ، المركز القومي للإصدارات القانونيَّة، القاهرة، 2012، ط1.
- المسؤوليَّة الدوليَّة د. محمد حافظ غانم ، مُحاضرات ألقاها على طلبةِ قسمِ الدراسات القانونيَّة في معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1962.
- المسؤوليَّة الدوليَّة عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني د. نجاة أحمد أحمد إبراهيم ، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1430هـ/2009م.
- المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، د.أيمن عبد العزيز سلامة، دار العلوم، القاهرة، 2006.
- مُقدِّمة في القانون الدولي الإنساني" اللجنة الدوليَّة للصليبِ الأحمر ،م. سيد هاشم ، جنيف، ص3– "المضمون التاريخي لمبادئ القانون الدولي الإنساني والتحكم في السلاح في كل من قانوني جنيف ولاهاي"، القاهرة، 1999م.
- الملامح الأساسية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية :د.أحمد أبو الوفا، ، ندوة المحكمة الجنائية الدولية، تحدي الحصانة، كلية الحقوق، جامعة دمشق، 3، 4 تشرين الثاني، 2001.
- النظام الأساسي العالمي الجديد أو الحق في التدخل:د.أوليفيه كورتن، ترجمة د.أنور المغيث، ليبيا، مصراته، الدار الجماهيرية للنشر والطبع، 1995.
- نظرية الضمان "المسؤوليَّة الدوليَّة في الشريعة الإسلامية": د. أحمد أبو الوفا، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني (في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية): د. أحمد أبو الوفا ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ط1.

2– رسائل علمية:

- اختصاص المحكمة الجنائيَّة الدوليَّة بمحاكمة مجرمي الحرب : د.عمر محمود سليمان المخزومي ، رسالة دكتوراه، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005.
- أساس مسئولية الدولة أثناء السلم في ضوء القانون الدولي المعاصر : د. بن عامر تونسي، رسالة دكتوراه، كلية حقوق، جامعة القاهرة، 1989.
- الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومدى المسئولية القانونية الدولية عنها:د.طاهر عبد السلام إمام منصور، رسالة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية، 2008.
- جريمة الإبادة الجماعية، المفهوم والأركان: د. دوللي حمد، رسالة دكتوراه باللغة الفرنسية، الجامعة اللبنانية، المنشورات الحقوقية، بيروت، 2004.

- جريمة العدوان ومدى المسئولية القانونية الدولية عنها : د. إبراهيم زهير الدارجي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2003.
- حماية المدنيين والأعيان المدنية في النزاعات المسَلَّحة غير الدوليَّة : د.رقية عواشرية ، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، القاهرة، 2001.
- الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها: د. حنان أحمد الفولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006.
- اللجوء إلى التحكيم الدولي: د. إبراهيم محمد العناني، رسالة دكتوراه، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1973.
- مسؤوليَّة الرؤساء أو القادة أمام المحكمة الدوليَّة الجنائيَّة د.خالد محمد خالد ، رسالة ماجستير، كلية القانون، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2004.
- المسئولية والعقاب على جرائم الحرب مع دراسة تطبيقية على جرائم الحرب في البوسنة والهرسك: د. حسام علي الشيحه، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2001.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Alexobte – Odora, complicity in Genocide as understood through the ICTR experience, International criminal law Review, 22, 2002.
- Akehurst, Humanitarian Intervention, in H.Bull "ed" Intervention world policies, 1984.
- Antonio Casses, A Tentative Assesment of the Rome Statute Establishing the I.C.C., paper to be published in the European Journal of International law.
- Kenn Antony, Free will and Responsibility Routhledge, Kegan Paul, London, Henley and Boston, 1973.
- Antonio, International Criminal law, Oxford University Press, 2003.
- Brownlie, Humanitarian Inervention, Jons Kopkins Press, London, 1974.
- Brownlie, The Individual befor Tribunals Exercising International Jurisdiction, International and Comparative Law Quarterly, Vol. 11, 1962.
- Daniel Bodansky, Symposium at the ILC's State Responsibility Articles, at A.J.I.L., Vol. 96, 2002.
- David J.Scheffer, Toward A Modern Doctrine of Human Intervention, 23 U. Toll. 1922.
- Drazan Petrovic, Ethnic Cleansing – An Attempt of Methodology.
- Barbara M. Yarnold "The Doctrinal Basis for the International Criminalization Process at M. Cherif Bossiouni, International Criminal Law, Ardsley, New York,1999.
- Jochnick, Chris. Confronting the impunity of non-State actors; new fields for the promotion of human rights. *Human rights quarterly*, vol. 21, No. 1, February 1999.

تطور تطبيقات نظرية الضرورة على استقبال اللاجئين السوريين

الدكتور: ماجد أحمد صالح العدوان– كلية الحقوق ـ جامعة طيبة

الملخص:

يرتكز القانون الإداري على مجموعة من اللوائح التي تصدر عن السلطة التنفيذية والتي تشكل في مجملها مبادئ قانونية واجبة التطبيق والإحترام من قبل المخاطبين بها سواء كانوا مواطني الدولة أو ضيوف عليها. وتهدف هذه اللوائح إلى الحد من آثار الظرف الطارئ غير المتوقع على الدولة (تدفق اللاجئين السوريين) وما يمكن لها من أن تنتهجه من مسلك قانوني لمواجهة هذا الظرف .

هنالك أربعة قواعد أساسية يرتكز عليها القانون الدولي الإنساني وهي مبدأ التناسب، ومبدأ التمييز، ومبدأ الإنسانية، ومبدأ الضرورة العسكرية. وكذلك التشريعات الإدارية للدول قد نظمت قواعد قانونية لمواجهة الأزمات التي تعترضها وفرضت عدة قيود من خلال اصدارها ممثلة بسلطتها التنفيذية لعدد من اللوائح الواجب احترامها والتقيد بها (لوائح الضرورة).

نستعرض في هذا البحث بشكل مبسط وموجز نظرية الضروة في القانون الإداري ومدى تطبيقها على إستقبال اللاجئين السوريين وذلك من خلال التطرق لمفهومها وشروط وآثار تطبيقها ، وايضاً بيان كيفية تطبيقها على استقبال اللاجئين السوريين.

الكلمات المفتاحية: نظرية الضرورة، الظروف الإستثنائية، لوائح الضرورة.

keywords: theory of necessity, Exceptional circumstances, temporary laws .

Administrative law is based on a set of regulations, issued by the executive authority, which constitute together legal principles applicable to their target audience and must be respected by them, whether they are citizens or guests. These regulations aim to reduce the effects of unexpected emergency situation in the state (the flow of Syrian refugees) and the legal rulemaking that can be tacked to cope with this circumstance.

There are four basic rules underlying the international humanitarian law: the principle of proportionality, the principle of discrimination and the humanitarian principle, and the principle of military necessity. In addition, administrative legislations enacted certain legal rules to deal with the crises they face and imposed several restrictions in issuing, by the executive authority, a number of regulations (regulatory agenda ,temporary laws).

In this article, we give a simple and concise presentation about the theory of necessity in administrative law and its application to host Syrian refugees. We conduct this study through the research about the theory of necessity and its

conditions and its effects, and therefore we can indicate how to apply this theory on host Syrian refugees.

المقدمة :

قال تعالى: (وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيراً لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ).[1]

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "{ إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه }".[2]

حالة الضرورة التي تواجه مجتمع بعينه ليست وليدة اللحظة ، بل هي قديمة قدم الإنسان والتاريخ ، يرجح سبب وجودها نظراً لغريزة البشر في البقاء والإستمرار والحفاظ على النفس والمال والغير ، وكانت هذه النظرية محط اهتمام للشرائع السماوية والأنظمة القانونية القديمة والحديثة للدول بالنص عليها بشكل صريح او ضمني .

سلطات الضبط الإداري تختلف باختلاف الظروف ، إذ تمارس هذه السلطات في أضيق حدودها الدنيا والتي تكفل المحافظة على النظام العام في ظل سلطان القانون العادي ، أما في الظروف الإستثنائية ولأجل المحافظة على النظام العام تستدعي زيادة سلطات الضبط الإداري ومنحها سلطات استثنائية مؤقتة تكفي للسيطرة على الظرف الطارئ ، لذلك وتأسيساً على ما تقدم ، دفع هذا الأمر القضاء الفرنسي بأن يبتدع نظرية الضرورة أو ما يطلق عليها نظرية الظروف الاستثنائية ، فأصبحت هذه النظرية في معظم دول العالم مرجعاً يستند اليه لغاية استصدار القوانين المنظمة لسلطات الضبط الاداري في اوقات الاضطرابات والازمات .[3]

خطة البحث :

تبعاً لما تقدم من طروحات، تم تقسيمه إلى مبحثين، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : مفهوم نظرية الضرورة وشروطها وآثار تطبيقها .

المبحث الثاني: مدى قانونية تطبيق نظرية الضرورة على إستقبال اللاجئين السوريين.

مشكلة البحث:

تنطلق الإشكالية الرئيسة في هذه الدراسة بالبحث في مدى امكانية تطبيق نظرية الضروة وبالتحديد لوائح الضرورة التي تصدرها السلطة التنفيذية في الدولة على الظروف الطارئة بشكل عام وعلى ظرف استقبال اللاجئين السوريين بشكل خاص .

---

(1) سورة الأنعام ، الاية 119 .

(2) (حديث حسن ، رواه ابن ماجه) رقم: 2045 (والبيهقي) السنن 7/356 وغيرهما . الحديث الأربعون عن بن عمر رضي الله عنهما .

(3) انظر في ذلك : **نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعةالإسلامية** ،د. بسيوني ، عبدالرؤوف هاشم ، دار الفكر العربي ، الاسكندرية ، ط1 ، 2008م ، ص 7 .

أهداف البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من منطلق تسليط الضوء على أهمية الاجراءات التي تتخذ في ظل حالات الضرورة، وذلك وفقاً لمبدأ المشروعية الإستثنائية ، بإعتبارها أعمالا تتخذها الدولة لمواجهة الظرف الطارئ الذي يهدد كيان الدولة لإضفاء الصبغة القانونية لمشروعية تلك الأعمال.

وعلى ما تقدم، يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في :

- بيان مدى قانونية الاعمال والاجراءات التي يتم اتخاذها في ظل حالات الضرورة ، هل تتمثل بالمشروعية وبالتالي لا يمكن أن ينسب اليها الخطأ على الرغم من أنها تؤدي الى الإضرار ببعض الأفراد لكونها من اسمها ضرورة.

- تسليط الضوء بصورة رئيسة على أوجه الرقابة القضائية على لوائح واجراءات الضرورة ، منعا من تعسف الدولة عند ممارسة هذا الحق.

منهجية البحث:

تحقيقاً لما ترمي إليه هذه الدراسة من أهداف، وانطلاقاً مما تطرحه من إشكاليات، تم إعداد هذه البحث باستخدام المنهج الوصفي من خلال تجميع المعلومات التي تناولت إشكالية تطور تطبيقات نظرية الضروة على استقبال اللاجئين السوريين، وتصنيف هذه المعلومات وترتيبها بهدف بيان الإطار العام لنظرية الضرورة .

كما تم استخدام المنهج التحليلي والنقدي لفهم الأحكام والضوابط التي تحدد جزئيات التقييد والإطلاق عند استخدام لوائح الضرورة ، وذلك من خلال قراءة وتحليل النصوص القانونية المنظمة لنظرية الضرورة في بعض دول العالم.

المبحث الأول

مفهوم نظرية الضرورة وشروطها وآثار تطبيقها

تلتزم سلطة الضبط الإداري في الظروف العادية لمبدأ المشروعية ، وبهذا المبدأ تكون الإدارة العامة خاضعة في كل تصرفاتها القانونية والمادية للقانون ، وإلا ترتب البطلان على مثل هذه التصرفات.

وتأسيساً على ما تقدم، نتحدث في هذا المبحث عن مفهوم نظرية الضرورة وشروطها ، إضافة إلى آثار تطبيقها ، وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم نظرية الضرورة وشروطها :

يتطلب قانونا وعقلا عند تدخل الإدارة العامة في الدولة لمواجهة ظرف خارجي طارئ، أن يكون هذا التدخل مبنياً على مسوغات واسباب واقعيه صحيحة وجدية من شأنها أن تؤدي الى الإخلال بمقومات الدولة الأساسية من نظام عام فيها بعناصرة المعروفة الثلاثة الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة.

أولاً: مفهوم نظرية الضرورة:

ملخص نظرية الضرورة أن بعض القرارات الادارية غير المشروعة في الضروف العادية يعتبرها القضاء الاداري مشروعة في الظروف الاستثنائية إذا ما ثبت أنها كانت ضرورية لحماية النظام العام أو لضمان حسن سير المرافق العامة أو للدفاع عن الأمن القومي .[1]

أصبحت نظرية الضرورة في الوقت الحالي جزء لا يتجزأ من اي نظام قانوني ديمقراطي فهي الية قانونية استثنائية تعطي الحق للسلطة التنفيذية التصدي لكل ما يطرأ من ظروف وحوادث غير اعتيادية تعجز القوانين العادية القائمة على مواجهتها نظراً للخطر الجسيم الذي يهدد كيان الدولة وانظمتها ، فتتدخل نظرية الضرورة والتي تقوم على التعارض بين اعتبارين احدهما المحافظة على كيان الدولة وسلامتها من ناحية ، ووجوب احترام قواعد القانون من ناحية اخرى لاعطاء السلطة التنفيذية صلاحية ممارسة اعمال السلطة التشريعية.[2]

أخذ الفقة الإسلامي بهذه النظرية تحت عناوين مختلفة استناداً منه للقاعدة الفقهيه التي تقول { ولا ضرر ولا ضرار }[3] ، والشريعة الإسلامية بدرها تقضي بمبدأ أن {الضرورات تبيح المحظورات }[4]، وأن {المشقة تجلب التيسير}[5]، وأن حقوق الإنسان ليست مطلقة .[6]

يُعرف (ديلوبادير) الظروف الاستثنائية بأنها (نظرية قضائية صنعها وكونها مجلس الدولة)[7] . وعليه فقد اقرها قضاء مجلس الدولة الفرنسي ، فرأى بأن اللجوء الى الضرورة وتجاوز حدود الشرعية العادية انما يكون خاضعاً لرقابة القضاء .[8]

ثانيا: شروط نظرية الضرورة :

وضع الفقه القانوني عدة شروط لأجل اعمال نظرية الضرورة تتمثل في الآتي [9]:

1. أن يكون هناك ظرف استثنائي طارئ حقيقي تولد عنه خطر جسيم وحال يهدد سلامة وأمن الدولة أو النظام العام ، بحيث تتدخل الإدارة العامة لتفادي هذا الخطر والعمل عى تلافيه .
2. أن يكون تصرف الإدارة العامة واتخاذها للإجراءات الضرورية لمواجهة الخطر هو الوسيلة القانونية الوحيدة لأجل درء هذا الخطر واثاره .

---

[1] انظر في ذلك : **نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعةالإسلامية** ،د. بسيوني ، عبدالرؤوف هاشم ، مرجع سابق ، ص216.

[2] انظر في ذلك : **الرقابة على مشروعية القوانين المؤقتة في الاردن** . شطناوي ، فيصل ، بحث منشور في تاريخ 2007/2/28م ، عدد 8 ، مجلد رقم 13 ، جامعة آل البيت ، مجلة المنارة ، ص 330 .

[3] انظر في ذلك : **الجامع الصغير ، من حديث البشير والنذير** ، جلال الدين لسيوطي ، طبعة المكتبة التجارية ، ط1 ، 1353هـ ، ج3 ، ص 646 .

[4] انظر في ذلك : **المغني**، أبو عبداللهبن قدامة ، طبعة المنار ، 1348هـ ، ج11 ، ص405 .

[5] انظر في ذلك : **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعي** ، جلال الدين السيوطي ، طبعة الحلبي ، 1959 ، ص 76.

[6] أنظر في ذلك : **القضاء الإداري ديوان المظالم في** المملكة **العربية السعودية قضاء الإلغاء – قضاء التعويض دراسة مقارنة**، للدكتور **خالد خليل** الظاهر، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض، الطبعة الأولى 1430 هـ 2009 م ، ص 61 .

[7] انظر في ذلك : **رقابة القضاء على قرارات الإدارة ، ولاية الإلغاء أمام ديوان المظالم (دراس مقارنة)** ، الدغيثر ، فهد بن محمد عبدالعزيز . مكتبة اللواء ، 2014م ، ص 286.

[8] انظر في ذلك : **نظرية الضرورة في القانون الدستوري وبعض تطبيقاتها المعاصرة ، دراسة مقارنة** . د.الجمل ، يحيى ، ط4،2005م ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة، ص54.

[9] انظر في ذلك : **الوسيط في القضاء الإداري** ، د. رسلان ، أنور أحمد . ، ط1 ، 2003م ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص185 . كذلك : **الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الاسلامية والنظم الوضعية** ، د. الحكيم ، سعيد ، ط2 ، دار الفكر العربي ، 1987م ، ص 57.

3. أن تكون الإجراءات التي تتخذها الإدارة العامة مناسبة مع حالة الضرورة فلا تتجاوزها ، لأن الضرورة تقدر بقدرها ، اذ تكون ممارسة السلطة الاستثنائية بقدر ما تتطلبه الضرورة وفي حدود ما تقتضه.

4. ان يكون هدف الادارة العامة من تصرفها تحقيق المصلحة العامة للدولة ككل ، لحماية النظام العام .

قرر فقهاء الشريعة الاسلامية أنه يترتب في حالة توافر شروط الضرورة ما يلي[1] :

أ. إباحة الفعل المحرم عند الضرورة أو الحاجة .

ب. إباحة الواجب إذا كان في فعله مشقة تلحق بالمكلف .

ج. اباحة العقود والتصرفات التي يحتاج إليها الناس .

المطلب الثاني : آثار تطبيق نظرية الضرورة:

تخضع إجراءات وأعمال الإدارة العامة الإستثنائية لرقابة القضاء ، ولكل ذي مصلحة أن يطعن باجراءات السلطات الإستثنائية أمام القضاء ، ونظراً لمرونة نظرية الظروف الاستثنائية التي تكيف كل حالة وفقاً لظروفها ، لم يشأ مجلس الدولة الفرنسي وضع قواعد محددة لها ، فاذا تحققت ظروف استثنائية في الدولة نتج عنها اصدار قرارات غير مشروعة فتعتبر في نظر مجلس الدولة الفرنسي مشروعة ولا يمكن الغائها اذا كانت لازمة لتأمين النظام العام وسير المرافق العامة بانتظام واضطراد ، فأجاز المجلس للادارة في ظل تلك الظروف أن تتجاوز الحدود المقررة للاختصاص في الظروف العادية وان تمارس اعمالاً تشريعية هي في الاصل من ولاية البرلمان ، كأن تلغي أو تعدل أو تعطل القوانين القائمة في الدولة ، وكذلك تمارس اختصاص السلطة القضائية بأن تأمر بالحبس القضائي دون صدور حكم قضائي بذلك ، واجاز مجلس الدولة الفرنسي للادارة في مثل تلك الظروف الاستثنائية بأن لا تتقيد بقواعد الشكل التي ينبغي مراعاتها في الاعمال الادارية .[2]

ويترتب على تطبيق نظرية الضرورة عدة آثار قانونية ، ومن هذا المنطلق يتوجب على الإدارة العامة في الدولة أن تتوقف عن تطبيق هذه الإجراءات بمجرد إنتهاء الظروف الإستثنائية .

واستناداً لإحقاق الحق وعودة الموازين الى طبيعتها قبل نشوب الظرف الطارئ ، يجوز لكل متضرر من أعمال الضرورة الحق في الحصول على تعويض عادل ، وأساس مسؤولية الدول في الظرف الإستثنائي عن أخطائها القانونية والمادية لا يتأتى من أركان الخطأ المتعارف عليها في عالم القانون ، بل تتحقق مسؤوليتها من مخالفتها لنصوص الدستور والقانون .

يترتب على الظروف الاستثنائية مشروعية الاجراءات الادارية المتخذة في ظلها ويرجع سبب اعطائها صفة المشروعية لانها اتخذت نتيجة ظروف طارئة الهدف منها حماية النظام العام واستمرار سير المرافق العامة في

---

[1] انظر في ذلك : **القضاء الإداري (دراسة مقارنة)** ، د. العلوي ، سالم بن راشد . ، الجزء الأول ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009م ، ص31.

[2] انظر في ذلك : **نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الاسلامية .** د. بسيوني ، عبدالرؤوف هاشم ، ط1 ، 2008 ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ص 265—266 .

الدولة ، ففي ظل هذه الظروف يتم استبدال المشروعية العادية بالمشروعية الاستثنائية التي تعطي السلطة الادارية في الدولة اختصاصات واسعة لم يوردها القانون .[1]

مما تقدم ، يتضح لنا ان توافر ظرف استثنائي طارئ يترتب عليه تطبيق مبادئ المشروعية غير العادية ، اذ تصبح القرارات الادارية الصادرة عن السلطة التنفيذية في ظل هذه الظروف مشروعة مثلها مثل القرارات التي تصدر في الظروف العادية ، وبالتالي يحكم القضاء الاداري بعدم الغائها .

المبحث الثاني

مدى قانونية تطبيق نظرية الضرورة على إستقبال اللاجئين السوريين

الظروف الإستثنائية متعددة الصور كالحروب أو الكوارث الطبيعية قد تعترض طريق دولة من الدول ، ومن الممكن أن تؤثر على دول الجوار ، وبالتالي تتخذ دولة الظرف الطارئ أو جارتها في ظل هذه الظروف إجراءات ضبطية لدرء الأخطار التي من الممكن أن تنشأ عن نشوء هذا الظرف الطارئ .

وبالمقابل عند إتخاذ الإدارة العامة لقرار ضبطي مترتب على الظرف الطارئ يتوجب أن لا تكون هذه الإدارة بمنأى عن القضاء الإداري بشكل مطلق ، إذ المبدأ المستقر عليه في معظم دول العالم أن الإدارة العامة للدولة متخذة القرار الإداري لمواجهة الظرف الطارئ تبقى مسؤولة على أساس الخطأ الذي وقع منها.

وقياسا على ما سبق ، وإمتثالا للظرف الطارئ موضوع هذه الدراسة (استقبال اللاجئين السوريين) وتطبيق لوائح ضرورة في عملية استقبالهم وادارة شؤونهم القانونية والإنسانية والإجتماعية من قبل الدولة المضيفة عبر سلطتها التنفيذية بكوادرها الإدارية المتعددة من جيش وأمن عام وسائر الإدارات العامة الأخرى التي من شأنها التدخل لتغطية إستقبال اللاجين السوريين ، كان لا بد لنا من بيان مدى قانونية تطبيق نظرية الضرورة في مثل هذا الشأن .

نتحدث في هذا المبحث عن التنظيم القانوني لسلطة الضبط الإداري في الضروف الإسثنائية ، إضافة إلى تحديد مدى قانونية اتخاذ الدول المضيفة للوائح الضرورة في استقبال اللاجئين السوريين ، وذلك في المطلبين التاليين:

المطلب الأول : التنظيم القانوني لسلطة الضبط الإداري في الظروف الإستثنائية :

يمس الظرف الإستثنائي الطارئ حقوق وحريات الأفراد التي كفلتها مواثيق وحقوق الإنسان ودساتير الدول ، لذلك لا بد من تدخل المشرع لتحديد ما اذا كان الظرف استثنائياً أم لا ، ويتم ذلك من خلال إصدار قوانين تنظم سلطات الإدارة العامة في الظروف الإستثنائية بعد وقوعها ، ويتسم هذا الأسلوب بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم لأنه يحرم السلطة التنفيذية من اللجوء الى سلطات الظروف الإستثنائية الا بعد موافقة السلطة التشريعية ، وبالمقابل هنالك من الظروف الطارئة الإستثنائية ما يقع منها بشكل مفاجئ لا يحتمل معه استصدار

[1] انظر في ذلك : **رقابة القضاء على قرارات الإدارة ، ولاية الإلغاء أمام ديوان المظالم (دراس مقارنة)** ، الدغيثر ، فهد بن محمد عبدالعزيز . ، مرجع سابق ، 286 .

تلك التشريعات بالاجراءات المطولة فتتخذ الدولة ممثلة بسلطتها التنفيذية وبترخيص من الدستور بإعلان الظرف الطارئ وإتخاذ ما يناسبه من قوانين وأنظمة ، وهذا ما سلكه المشرع الإداري الفرنسي ، إذ منحت المادة السادسة عشرة من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة الصادر عام 1958م رئيس الجمهورية الفرنسية سلطات واسعة من أجل مواجهة الظروف الإستثنائية .

يمكن اجمال التنظيم القانوني لسلطات الضبط الاداري في الظروف الاستثنائية من خلال تبيان حدود هذه النظرية ، اذ وضع المشرع الفرنسي لتطبيقها عدة قيود نوجزها بالاتي :

أ. ان سلطات الظروف الاستثناية مقصورة على هذه الظروف وحدها ، وبالقدر الضروري لمواجهتها .

ب. خضوع الادارة في ممارستها لسلطات الظروف الاستثناية للقضاء ، وبالتالي يملك الافراد طلب الغاء القرارات الادارية الصادرة بناء على السلطات الاستثنائية .

ج. قد يؤدي التجاء الإدارة الى استخدام سلطات الظروف الاستثنائية الى التزامها بتعويض المضرور .[1]

كذلك يمكن ايضاح التنظيم القانوني لسلطات الضبط الاداري في الظروف الاستثنائية من خلال استعراض القيود الواردة على سلطة الحكومة في اصدار القوانين المؤقتة والتي تتمثل بلآتي :

أ. القيد الزمني : يقصد به الفترة الزمنية التي يسمح بالسلطة التنفيذية أن تمارس خلالها الاختصاص التشريعي الاستثنائي الوارد على خلاف الاصل .

يتعين على سلطة الضبط الاداري (السلطة التنفيذية) عند اتخاذ اجراء ضبطي خلال الظروف الطارئة أن يكون هذا الاجراء قد أتخذ خلال قيام تلك الظروف ، وعليها كذلك أن تثبت أن هناك ظروف استثنائية لم تتضمنها القوانين العادية أو القوانين الاستثنائية ، وأن تلك الاجراءات قد اتخذت خلال تلك الظروف الاستثنائية.[2]

ب. القيد الموضوعي : يتمثل بوجود ضرورة تستوجب اتخاذ تدابير مستعجلة للمحافظة على النظام والامن العام بغية دريء خطر عام .

المطلب الثاني : مدى قانونية اتخاذ الدول المضيفة للوائح الضرورة في استقبال اللاجئين السوريين:

لوائح الضرورة هي اللوائح التي تصدرها السلطة التنفيذية في غيبة البرلمان أو السلطة التشريعية لمواجهة ظروف استثنائية عاجلة تهدد أمن الدولة وسلامتها ، فتمتلك السلطة التنفيذية من خلالها ان تنظم امور لم ينظمها القانون اصلا ويجب ان تعرض هذه القرارات على السلطة التشريعية في اقرب فرصة لاقرارها.

---

[1] انظر في ذلك : **نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعةالإسلامية** ،د. بسيوني ، عبدالرؤوف هاشم ، مرجع سابق ، ص267 وما بعدها .

[2] انظر في ذلك : **البولس الإداري** . د. ابو الخير ، عادل السعيد محمد ، دار الفكر الجامعي للنشر ، 2008م ، الإسكندرية ، ص400 .

عرف جانب من الفقه القانوني لوائح الضرورة بأنها هي تلك اللوائح التي تصدر في الظروف الاستثنائية، ويكون لها قوة النظام (القانون).[1]

تتولى السلطة التنفيذية في الدولة حق اصدار اللوائح ، وهذه اللوائح على اختلاف انواعها سواء كانت لوائح تنفيذية او مستقلة تتضمن قواعد عامة مجردة تنطبق على كل من تتوافر فيه شروط تطبيقها دون ان تخاطب فرداً او افراد معينين بذواتهم .[2]

وتنقسم اللوائح المستقلة التي تصدرها السلطة التنفيذية الى :

أ. اللوائح التنظيمية .

ب. لوائح الضبط .

ج. لوائح الضرورة .

د. اللوائح التفويضية .

معظم دول العالم أجازت نصوصها الدستورية تشريعات موسعة لسلطات الضبط الاداري في الظروف الاستثنائية ، فيحق للدول المضيفة للاجئين السوريين ان تتخذ نصوصا تشريعية لتنظيم عملية استقبالهم وايوائهم ، وبالرجوع لبعض دساتير تلك الدول نجد بأن دساتيرها خولت لها هذا الحق كالدستور التركي الصادر عام 1982م وتعديلاته لعام 2011 في مادته رقم (122) .[3] وكذلك الدستور الأردني [4]

وتأسيساً على ما تقدم ، واستناداً لمبدأ الضرورات تبيح المحظورات ، ولأن الدولة المضيفة للاجئين السوريين هي شخص قانوني تقوم على حماية نظام اجتماعي معين تمثل بتدفق اللاجئين اليها ، وفي اطار الدستور والقوانين واللوائح يتوجب على الدولة بداية أن تلتزم بالتشريعات في حالة الظروف العادية وفي المقابل لها أن تتحلل من التزاماتها القانونية في حالة تحقق هذا الظرف الطارئ وأن تعفي نفسها من المسؤولية عما تسببه للغير من اضرار جسيمة نتيجة هذا التحلل .

---

[1] انظر في ذلك : **قضاء الإلغاء ، ضمانة للمساواة وحماية للمشروعية ، دراسة تأصيلية في نظم القضاء الاداري المقارن** ، د. بطيخ ، رمضان محمد، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2006م ، 26.

[2] انظر في ذلك : **القانون الاداري في المملكة العربية السعودية (التنظيم الاداري ـ النشاط الاداري) دراسة مقارنة** ، د. العجمي ، حمدي محمد ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، 2010م ، 62.

[3] انظر في ذلك : نص المادة مئة واثنتي وعشرون من الدستور التركي والتي نصت على ان " يجوز لمجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية، بعد التشاور مع مجلس الأمن الوطني، أن يُعلن الأحكام العرفية في منطقة واحدة أو أكثر، أو في جميع أنحاء البلاد، لفترة لا تتجاوز ستة أشهر، في حال حدوث أعمال عنف واسعة النطاق، تستهدف تقويض النظام الديمقراطي الحر أو الحقوق والحريات الأساسية التي كرسها الدستور، وتكون أخطر من تلك التي تستلزم حالة الطوارئ؛ أو في حالة الحرب أو نشوء وضع يستلزم الحرب، أو وقوع تمرد أو انتشار أعمال عصيان عنيفة وحادة ضد الوطن والجمهورية، أو وقوع أعمال عنف واسعة النطاق، نابعة من الداخل أو الخارج، تهدِّد وحدة البلاد والأُمَّة. ويُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في الحال، ويُقدَّم إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا للموافقة عليه في اليوم نفسه. وإذا لم تكن الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا منعقدة، يتعين دعوتها للانعقاد على الفور. ويجوز للجمعية الوطنية الكبرى لتركيا أن تُقلل من فترة سريان الأحكام العرفية أو تمدها أو ترفعها، إذا رأت ضرورة لذلك .ويجوز لمجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية أن يصدر مراسيم لها قوة القانون فيما يتعلق بـالأمور التي تقتضيها الأحكام العرفية • .سلطة رئيس الحكومة في إصدار المراسيم وتُنشر تلك المراسيم في الجريدة الرسمية، وتُقدَّم إلى الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في اليوم نفسه للموافقة عليها. ويوضح النظام الداخلي للجمعية الوطنية الآجال الزمنية والإجراءات المتعلقة بذلك • .سلطة رئيس الحكومة في إصدار المراسيم " .

[4] انظر في ذلك : نص المادة 2/1/125 من الدستور الاردني لعام 1952م وتعديلاته .

عادة والمتبع عرفاً في حالة تحقق تدفق اللاجئين السوريين لدول الجوار تستطيع الدولة المضيفة مواجهة هذا الظرف عن طريق لوائح الضرورة ، وتؤدي هذه اللوائح الى تعديل قواعد الاختصاص التي نص عليها الدستور وذلك لأجل توسيع سلطات الهيات التنفيذية بإعتبار ان السلطة التنفيذية أقدر من السلطة التشريعية في معرفة الاجراءات اللازمة لمواجهة ظرف تدفق واستقبال اللاجئين السوريين الى اراضيها .

الخاتمة :

وفي ختام حديثنا في هذه المسألة، فقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، والتي نورد أهمها في النقاط التالية:

أولاً- النتائج

1- المبادئ الدستورية وجدت للظروف العادية ، فإذا تعرضت الدولة لظروف استثنائية هددت كيان الدولة والمجتمع ففي هذه الأحوال لا تُعد القواعد الدستورية والقانونية كافية لمواجهة الخطر المحدق نظراً لما تتضمنه من قيود على ارادة السلطات العامة في الدولة ، فتضطر الدولة وفق شروط وقيود قانونية اتخاذ تدابير استثنائية للخروج على القواعد الدستورية لغاية مواجهة الخطر ودفع ضرره العام .

2- تستند نظرية الضرورة وجودا وعدما من افتراض قيام خطر محدق جسيم وحال ، يهدد كيان الدولة ومؤسساتها الدستوية ، لا مجال معه لتطبيق سلطات الدولة للدستور والقانون العادي في ظل هذا الخطر ، مما يترتب على ذلك انسلاخ الإدارات العامة في الدولة من تطبيق حرفية النصوص القانونية والتضحية بها لأجل بقاء الدولة .

3- استاداً لكون نظرية الضرورة نظرية قانونية ، هنا يكون للسلطات العامة في الدولة مطلق الحرية في اتخاذ ما تراه مناسباً لمواجهة الخطر وبالتالي يترتب على ذلك خروجها عن الضوابط والقواعد الدستورية والقانونية وحتى قواعد القانون الدولي .

4- تخضع نظرية الضرورة لعدد من الشروط ، بأن يكون الظرف استثنائي حقيقي ويتولد عنه خطر جسيم ويهدد سلامة وأمن الدولة والنظام العام فيها ، وبالمقابل الاجراءات التي تتخذها الإدارة ضرورية لمواجهة هذا الخطر ومناسبة مع حالة الضرورة .

5. لا يوجد معيار او آلية قانونية محددة يمكن الاستناد من خلالها على جوازية اصدار قوانين ولوائح مؤقتة في حالات الضرورة من عدمه .

6. القضاء الاداري ممثلا بالمحاكم الادارية في اغلب دول العالم اعتبر القوانين المؤقتة الصادرة في الظروف الاستثنائية هي اعمال تشريعية ولم يُعطي صلاحية الغائها ، لانها اعمال تشريعية تخرج من صلاحيته .

ثانيا – التوصيات

نلحظ من خلال هذه الدراسة، إلى أن هنالك مجموعة من الضوابط التي يجب الأخذ بها بعين الإعتبار عند التطرق لمسألة تطبيق نظرية الضرورة على استقبال اللاجئين السوريين ، والتي يمكن تحديدها بالنقاط التالية:

1- يترتب على نظرية الضرورة نتيجة في غاية الخطورة لا تتفق مع المنطق القانوني القاضي بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ، إذ نظراً لقيام هذه النظرية انطلاقاً من ظرف طارئ تقوم السلطة التنفيذية مقام السلطة التشريعية (المشرع الحقيقي) لتتولى مهمة التشريع وحق الغاء القوانين العادية وتعديلها .

2. نتفق مع المنطق القانوني أن منح السلطة التنفيذية صلاحية اصدار قوانين مؤقتة في غيبة مجلس الامة امر ضروري في حالة الضرورة بغية اتخاذ الاجراءات التي تتصف بالاستعجال والضرورة ، وفي المقابل ممارسة هذه الصلاحية من قبل السلطة التنفيذية يجب ان تكون مقيدة وبأضيق الحدود وفقاً للظرف الطارئ ودرجة خطورته و وفقاً للضوابط التي نص عليها الدستور .

3- القانون المؤقت الصادر من السلطة التنفيذية كاستثناء على الاصل و لغاية اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير تعتبر هذه القوانين المؤقته لها قوة القانون ، اي ذات القيمة القانونية المقررة للتشريعات العادية ، وبالمقابل يجب عرضها على مجلس الامة لمباشرة رقابته عليها .

4. دساتير دول العالم التي تأثرت بالأزمة السورية واستقبال اللاجئين السوريين ، نجد بأنها قد أخذت بمبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال سن القوانين وكل ذلك في اطار الحالات والحدود التي رسمها القانون .

5. نظرية الضرورة في وقتنا الحالي هي جزء لا يتجزأ من النظام القانوني لأي دولة ديمقراطية ، لصعوبة مواجهة اعباء الحياة ومشاكلها ، فهي بمثابة آلية قانونية استثنائية تبيح للسلطة التنفيذية في الدولة التصدي للظروف الغير عادية والتي تعجز عنها القوانين القائمة في الدولة ، وبالمقابل نرى بضرورة المحافضة على مكانة وقدسية هذة النظرية ، بإستعمالها فقط ان دعت الحاجة لذلك .

6. نوصي بضرورة عرض القوانين المؤقتة واللوائح التي تصدرها السلطة التنفيذية استناداً للظروف الطارئة الى المحاكم الادارية فوراً وعلى صفة الاستعجال ، استناداً للقاعدة التي تقضي بأن من يملك الاصل يملك الفرع ، وبما ان المحاكم الادارية هي في الاساس مكان الطعن بالاضرار التي تمس الافراد من جراء هذه القوانين واللوائح التي تصدرها السلطة التنفيذية فالأولى اعطائها مهمة النظر فيها لتقرير مدى جديتها وبالتالي اقرارها من عدمه على ارض الواقع .

7. لدواعي انسانية تتفق مع حقوق الانسان وكرامته وآدميته ، نتطلع لإيجاد آلية دولية متفق عليها من قبل الاسرة الدولية دون استثناء ، يتم من خلالها تحديد الاجراءات الأنسب لمواجهة الظروف الاستثنائية لدولة الظرف الطارئ ودول الجوار والدول التي من الممكن أن تتأثر به ، واعطاء هذه الآلية صبغة قانونية آمرة دولية تتفق مع القوانين الداخلية للدول .

8. النظر إلى مسألة إستقبال للاجئين السوريين بمنظور سياسي وقانوني وديني واخلاقي وانساني ، وتكييف الاجراءات المتبعة في استقبالهم وايوائهم استناداً لذلك المنظور .

قائمة المراجـــع :

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : السنة النبوية الشريفة .

ثالثاً : الكتب :

1. **المغني،** أبو عبدالله بن قدامة ، طبعة المنار ، 1348هـ ، ج11 .
2. **الوسيط في القضاء الإداري** . الدكتور انور أحمد رسلان ، ط1 ، 2003م ، دار النهضة العربية ، القاهرة.
3. **الجامع الصغير ، من حديث البشير والنذير** ، جلال الدين السيوطي ، طبعة المكتبة التجارية ، ط1 ، 1353هـ، ج3 .
4. **الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعي** ، جلال الدين السيوطي ، طبعة الحلبي ، 1959 .
5. **القانون الاداري في المملكة العربية السعودية** (**التنظيم الاداري ـ النشاط الاداري**) **دراسة مقارنة** . الدكتور حمدي محمد العجمي ، معهد الادارة العامة ، الرياض ، 2010م .
6. **نظرية الضرورة في القانون الدستوري وبعض تطبيقاتها المعاصرة ، دراسة مقارنة** . الدكتور يحيى الجمل، ط4، 2005م ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة.
7. **الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الاسلامية والنظم الوضعية**. الدكتور سعيد الحكيم ، ط2 ، دار الفكر العربي ، 1987م.
8. **القضاء الإداري** (**دراسة مقارنة**). الدكتور سالم بن راشد العلوي، الجزء الأول ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2009م .
9. **البولس الإداري**.الدكتور عادل السعيد محمد ابو الخير ، دار الفكر الجامعي للنشر ، 2008م ، الإسكندرية.
10. **نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية** .الدكتور عبدالرؤوف هاشم بسيوني، دار الفكر العربي، الاسكندرية .
11. **رقابة القضاء على قرارات الإدارة ، ولاية الإلغاء أمام ديوان المظالم** (**دراس مقارنة**) .الدكتور فهد بن محمد عبدالعزيز الدغيثر . مكتبة اللواء ، 2014م.
12. **الرقابة على مشروعية القوانين المؤقتة في الاردن**. فيصل شطناوي ، بحث منشور في تاريخ 2007/2/28م، عدد 8 ، مجلد رقم 13 ، جامعة آل البيت ، مجلة المنارة .
13. **قضاء الإلغاء ، ضمانة للمساواة وحماية للمشروعية ، دراسة تأصيلية في نظم القضاء الاداري المقارن** . الدكتور رمضان محمد بطيخ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2006م .
14. **القضاء الإداري ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية قضاء الإلغاء – قضاء التعويض دراسة مقارنة،** الدكتور **خالد خليل** الظاهر، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض، الطبعة الأولى 1430 هـ 2009 م.

رابعاً: التشريعات :

1- لدستور التركي الصادر عام 1982م وتعديلاته لعام 2011م .

2- الدستور الاردني لعام 1952م وتعديلاته .

3- النظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية لعام 1412 هـ / 1992م .

4- الدستور الفرنسي لعام 1958م .

معاناة المهاجرين السوريين في نماذج من الكاريكاتير

الأستاذ الدكتور: خليل عوده –جامعة النجاح الوطنية– فلسطين

لم تعد الكلمة هي وسيلة التعبير الوحيدة في مخاطبة الآخر، أو أداة الخطاب والتوجيه الوحيدة التي يتفاعل معها المتلقي ، لأن الصورة في وسائل الإعلام قامت بدور بارز في توجيه الخطاب والتأثير في مجريات الأحداث، واستطاع الفنانون بألوانهم وصورهم توظيف التقنيات الحديثة لتقديم مشاهد لها أثرها الواضح في تعميق الوعي، وتقديم الفكرة من خلال صيغ تعبيرية مرئية، وبذلك أصبحت الصورة في وسائل الإعلام خطاباً إعلامياً يقدم الأحداث المتنوعة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل مؤثر وفاعل، وذلك عن طريق الإقناع والإمتاع، وربما يكون التلقي البصري أقوى من التلقي بالنص المكتوب أو المقروء أو المسموع، وقد تختزل الصورة كثيراً من الرموز والدلالات التي يحتاج الى التعبير عنها بكثير من الكلام المكتوب أو المسموع " إن الخطاب الذي تشكله الصورة المرئية هو خطاب متحرك يتعلق بقدرة العين الباصرة على تحليل مكونات هذا الخطاب وتصور غاياته، لذا فان الوظائف الإنتاجية لهذه الصورة مرتبطة بما تكتسبه العين من مشاهد متوالية بلا توقف، وعليه فان للمدرك الحسي العياني وظيفتين:

المهمة الأولى: تتعلق بتلقي رموز الصورة وإيصالها إلى الدماغ لتفسيرها وإعطاء دلالاتها.

المهمة الثانية:إدراك ما يتناسب من الصور الكثيرة والمتوالية التي تم الاقتناع بمحتواها".[(1)]

ولا يوجد نمط واحد للصورة، وإنما تتعدد أنماط التشكيل بالصورة حسب معطيات مختلفة، فهناك من يشكل الصورة الفوتوغرافية، أو الصورة التشكيلية أو الجرافيكية أو غيرها من التشكيلات التي يجد صاحبها أنها الأقدر على تقديم الفكرة والتأثير في المتلقي، وذلك بما تحتويه من دلالات ورموز موجهة بقصد ووعي للمتلقي الذي يتفاعل مع عناصر الصورة وتشكيلاتها الفنية، وعن طريق هذا التفاعل يصبح الوعي بمضمون الصورة ودلالاتها أقوى

---

[1] التواصل الثقافي للصورة المرئية :د. سعدالله، محمد سالم: ، ص 33 قضايا النقد الأدبي بين النظرية والتطبيق ن عالم الكتب الحديث ، الردن ، 2009

من التعبير النمطي العادي. " كما أن الطبيعة الرمزية المصورة بأجناسها كافة، هي التي دفعت إلى القول بان صورة واحدة تساوي ألف كلمة"[1]

وقد أدرك الشعراء العرب القدامى تأثير الصورة على المتلقي، ومدى تفاعله معها، كما يظهر في قول البحتري في حديثه عن اللوحة الفنية التي تصور معركة أنطاكية والتي شاهدها في إيوان كسرى ، يقول:

وإذا ما رأيت صورة أنطا	كيـة ارتعـت بيـن روم وفــرس
والمنايا مواثل، وأنـو شـر	وان يزجى الصفوف تحت الدرفس
وعـراك الرجـال بـن يديـه	في خفوت منـهم وإغماض جـرس
تصف العين أنهم جد أحيا	ء لهـم بينهـم إشـارة خــرس [2]

فالصورة هنا هي التي تعبر، وهي التي تحمل دلالات المعركة وتفاصيلها، والعين تتخيل المشهد أمامها في صور حية ناطقة، من خلال إشاراتهم وتعابير وجوههم وهذا يعكس وعي القدماء أيضاً بالصورة باعتبارها وسيلة تعبيرية لا تقل شأناً عن الكلمة، ورغم هذا الوعي بأهمية الصورة إلا أن التركيز كان في المقام الأول على ثقافة الأذن، ومدى قدرتها على التقاط الكلمة والتفاعل معها، غير أن التقنيات الحديثة، والتقديم الهائل في مجال التصوير والأعمال الفنية، قد أضاف إلى ثقافة الأذن، ثقافة العين، باعتبارها وسيلة واعية في التلقي ولديها قدرة على مخاطبة جميع المتلقين، وقد تصل إلى المعنى بسهولة ربما لا تستطيع توفيرها الكلمة، فالتعامل مع الصورة أسهل بكثير من التعامل مع الكلمة، لأنها ببساطة تجذب المتلقي، وتخاطب فيه مدركات الحس التي تسبق مدركات العقل.

وتأتي الصورة الكاريكاتورية في مقدمة الصور البصرية التي تجمع بين الكلمة الموجزة، والصورة المعبرة، وهي تمثل خطاباً مستقلاً واعياً يفرض نفسه على المتلقي من خلال الصورة البصرية الهزلية التي تعتمد عناصر متداخلة من الحدث، والشخصية والفكرة والمعنى، ومن خلال الدمج بين اللغوي وغير اللغوي، فالتفكير البصري يعتمد الصورة ومكوناتها بدلاً من اللغة ومعطياتها، وهو يعتمد الصورة المرئية بدلاً من الصورة الذهنية وهذا

---

1 الصورة والثقافة والاتصال: العبد ، محمد ، مجلة فصول، العدد 62، 2003، ص 133

2 ديوان البحتري: جمع وتحقيق حسن كامل الصيرفي ، دار المعارف ، المجلد الثاني ، الطبعه 3، ص 1156 ، 1157

التشكيل المرئي يتحقق بشكل واضح في أنماط التعبير البصري وفي مقدمتها الصور الكاريكاتورية ذات التعبير الساخر والمؤثر، وفي هذا السياق " تعتبر الصورة الكاريكاتورية نظاماً سيميائياً منسجماً دالاً يجمع بين ما هو لغوي وما هو غير لغوي للتعبير عن هموم الحياة العامة."(1)

وقد شكلت مأساة المهاجرين السوريين واحدة من أهم الموضوعات التي تناولتها أعمال الرسامين في صور الكاريكاتير، وحظيت مشاهد معينة بتركيز شديد بسبب تأثيرها المباشر على المتلقي، وبخاصة صور الأطفال المهاجرين، وما تعرضوا له من غرق في سفن الموت المهاجرة إلى مناطق آمنة بعيدة عن ويلات الحرب والقتل والدمار التي يشهدها المجتمع السوري في مختلف المناطق السورية.

وركزت صور الكاريكاتير على معاناة المهاجرين السوريين في رحلتهم عبر البحر الذي يفصل بين الحياة والموت.

وربما كانت صورة الطفل السوري الملقى أمام البحر واحدة من أكثر الصور تعبيراً عن هذه الحالة المأساوية، وهي تختزل في المشهد التعبيري كثيراً من الدلالات التي تعكس قضية أساسية في المأساة السورية، وتحمل كثيراً من المعاني الأسلوبية والسيميائية، وهي تعكس حالة التردي العربي وتختزل هذه الحالة في مشهد مؤثر، كما يظهر في صورة الكاريكاتير للفنان بلال خالد.



1 الصورة في الخطاب الإعلامي: دراسة سيجائية في تفاعل الانسان اللسانية والايقونية، د. بشير، ابدير ص 63، قضايا النقد الأدبي.

والصورة تستحضر الواقع العربي أمام المشهد المأسوي للطفل السوري وتختزل الصورة المشهد البصري في مشهد تعبيري مصاحب يتكون من كلمة باللغة العربية (النهاية، ومقابلها باللغة الانجليزية The End) وكأن الصورة نهاية فيلم سينمائي يمثل أمام المتفرج العربي الذي ينتظر نهاية الأحداث، والصورة تحمل العبارة ذاتها التي تختتم بها الأفلام باللغتين العربية والانجليزية.

والدلالة السيميائية الأخرى، هي الضريح الذي كتب عليه الضمير العربي إشارة الى موت هذا الضمير الذي لم يعد يلتفت إلى هذه النهاية المأساوية لجموع المهاجرين السوريين، والطفل ملقى أمام الضريح في نهاية المشهد والضمير هو عبارة عن حجر شاهد لقبر غاب فيه الضمير، وغابت معه المعاني الإنسانية التي يحملها رأس الطفل الملقى أمام هذا الضريح في تعبير رمزي عن المحطة الأخيرة لهذا المشهد المأساوي.

والفنان يركز بشكل خاص على الجمع بين ثقافة الكلمة، وكلمة الصورة فهو يضع صورة الطفل، ذات المشهد البصري الواضح، ثم يضيف إليها كلمات، تزيد المعنى القاتم في الصورة وضوحاً وقوة، وهنا لم يتحدث عن الضمير العربي مقروناً بمشهد الضريح، ولكنه يتلاعب بالكلمات، فهو يعبر عن موت الضمير بكلمة (مات) وهي كلمة عادية، غير أنه أكسبها بعداً دلالياً جديداً من خلال حركة الشدة التي جعلها فوق حرف الألف وحرف الألف لا يقبل حركة الشدة، ولكنه أراد من هذه الحركة أمرين : الأول التشديد على فعل الموت، والثاني جعل المستحيل ممكناً، إضافة إلى ما تحدثه حركة الشدة من رجرجة في صوت الألم الحزين، مما يعني تمثيل صوت البكاء الذي هو أشبه بالعويل الذي يصاحب حشرجة في الصوت وألما في الصدر.



وقد ركز أصحاب ثقافة الصورة على هذا المشهد المؤثر، وتسابقوا في عرض لوحاتهم الفنية التي تختزل المشهد كله في كلمات وعبارات مؤثرة تخاطب مع ثقافة العين ثقافة العقل والوجدان والفكر، كما يظهر في لوحة نبيل عبد الحميد التي جمع فيها الشعر الشعبي، مع الموروث الديني:



فالخطاب السيميائي هنا يركز على الموروث الديني. ويمزج ذلك بالخطاب الشعري العامي، ويختار اللغة العامية، لأنها الأقدر على مخاطبة الجميع بغض النظر عن مستواهم الفكري، ولا شك أن التناص الديني في اللوحة أكثر قدرة على التأثير في نفس المتلقي الذي يستحضر سفينة نوح التي كانت وسيلة النجاة لسيدنا نوح عليه السلام من الغرق، والسؤال بحد ذاته فيه إشارة إلى طلب العون والنجاة من الله عز وجل بعد أن أصبح الضمير غائباً ومعيناً.

والتناص الذي يتساوق مع كلمات الشعر العفوي الذي جاءت به اللوحة يجمع بين الجانب الديني والجانب الشعبي، وكأن البحر هو الذي يتحمل المسؤولية عن هذا الحدث، وطبعاً هذا يأتي بعد أن وقفت الإنسانية والضمائر الحية عاجزة عن نصرة هؤلاء المهاجرين.

ومن الدلالات السيميائية في الصورة المفتاح الذي سقط مع الطفل والزهرة التي تركها خلفه، إنها زهرة أحلامه التي كان يرسمها لغده ومستقبله، ولكنها أصبحت جزءاً من الماضي.

والضمير العالمي ليس أحسن حالاً من الضمير العربي، إذ يبدو أن الضميرين العربي والعالمي قد ماتا:



فإذا كان الضمير العربي قد مات، فان الضمير العالمي الذي ما زال حياً لا يلتفت الى هذه المعاناة الإنسانية، بل يتجاوزها ويجعلها تحت أقدامه ولباسه الأسود القاتم السواد.

وثقافة الصورة تمتزج مع ثقافة الكلمة، ويستوحي الفنان كلمات الشعر ويدمجها مع الصورة ليخلق منها عملاً متكاملاً يجمع بين إيحاءات العين واللسان، كما يظهر في لوحة الفنان عادل سعيد

والفنان هنا يستوحي كلمات الشاعر الفلسطيني محمود درويش سجل أنا عربي[1] والعبارة تخرج من الطفل الميت لرجل الصليب الأحمر الذي يسجل هويات وأسماء الموتى الذين ابتلعهم البحر، والطفل يعرّف عن نفسه " أنا عربي " ويطلب منه أن يسجل عبارة محمود درويش الشهيرة التي أزعجت الاحتلال الإسرائيلي، ولم تجد صدى لها عند العرب، وكأن الطفل يريد أن يذكرنا بالعروبة التي أصبحت منسية في زمن لم يعد أحد يعترف بعروبته.

---

[1] ديوان محمود درويش

وتتوالى الصور التي تعبر عن مأساة الطفل السوري المهاجر الذي خرج ميتاً من البحر، وقد يستغني الفنان عن الكلمات المصاحبة للصورة ويجعل سيميائية الصورة ومكوناتها التي تجمع سيريالية المشهد تعبر عن ملائكية الطفل الذي له جناحان يطير بهما الى الجنة.



وفي مشهد صادم يضع الفنان صورة الطفل في صحن مجلس الأمن، ويكتب عليها أبياتاً من الشعر التي تجمع بين الرمز الصامت، والشعر المتكلم، ثم يلجأ الفنان إلى إحياء الصورة فيجعل الطفل أصدق تعبيراً من الكلام، وهو يجعل الطفل سفيراً عربياً إلى كل العالم يحكي قصة موته ليرى العالم كله هذه المأساة الإنسانية التي تستحق المراجعة والمتابعة.



ويطول الحديث في تقديم خطاب الصورة المرئية ودلالاتها في مشهد الطفل السوري المهاجر وهو ملقى ميتاً أمام البحر. لأن المشهد حرك مشاعر المشاهدين في العالم كله، واستطاع الفنانون التشكيليون تقديم المشهد بصورة معبرة ومؤثرة، واستطاعوا كذلك أن يوظفوا الموروث الديني والتاريخي والأدبي والإنساني في رسم المشهد وتقديمه، واستطاعوا كذلك أن يجمعوا بين المدرك البصري الحسي العياني وبين الكلمة المعبرة الموحية، فجعلوا الصورة أكثر تأثيراً وايحاءً، وأكثر قرباً من فهم المخاطب وإدراكه.

التناص التاريخي والديني في مشهد المهاجرين السوريين:

المهاجرون السوريون يذكرون بهجرة الفلسطينيين عام 48 عن وطنهم وبلادهم، وإذا كانت الهجرة السورية حدثاً جديداً طارئاً فإن هجرة الفلسطينيين زادت عن أربعة وستين عاماً، وهم ينتظرون العودة، وفي مشهد معبر تجمع بين المدرك البصري والمدرك العقلي تظهر المرأة الفلسطينية التي بلغت من الكبر عتيا وهي تنتظر نخوة المعتصم تأتيها المهاجرة السورية الشابة تسألها عن نخوة المعتصم، ليكون الجواب ارتاحي جنبي، لأن الانتظار سيطول، واستخدام كلمة (ارتاحي) لها دلالتها المعنوية، لأن الأمر يحتاج الى وقت طويل حتى يأتي المعتصم.

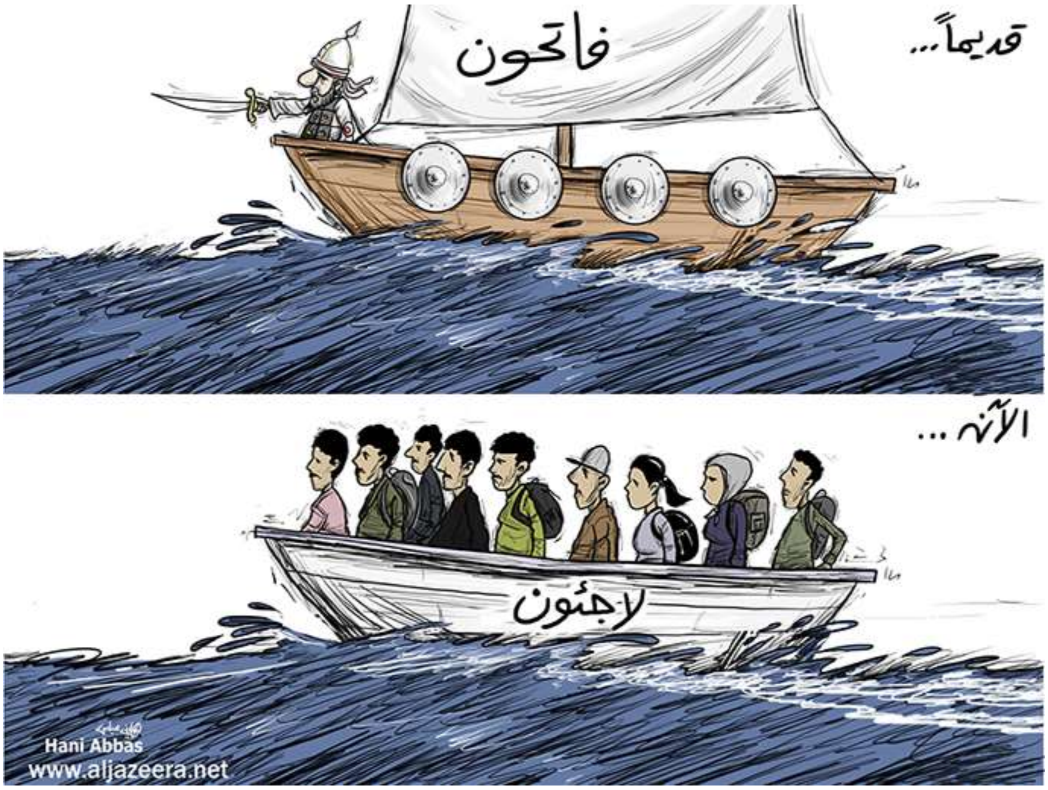


وطلب المعتصم هو أمر حتمي عندما تكون المعاناة، ويستشعر العرب خطراً يتهددهم، وبخاصة المرأة العربية التي استصرخت نخوة المعتصم فكانت الاستجابة أسرع مما كانت تتوقع، ولكن في الحالة العربية الراهنة بشكل عام والسورية بشكل خاص سيطول الانتظار.

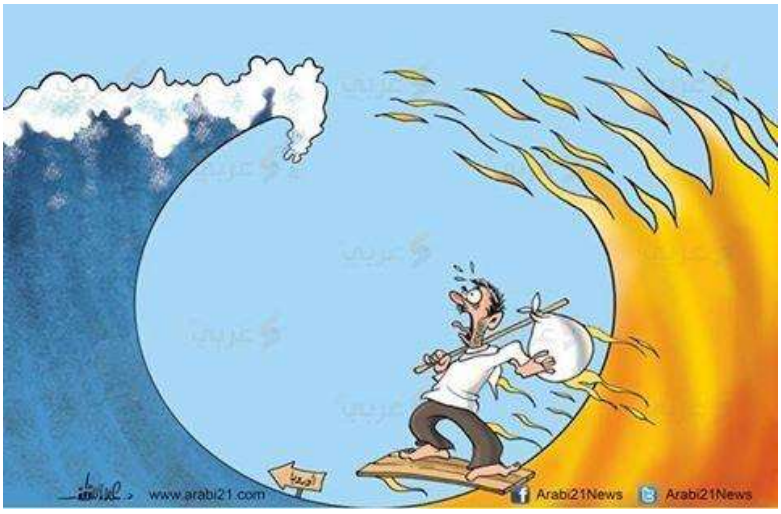
وفي خطاب آخر يستوحي الفنان من الموروث الديني صورة التابوت في البحر، ولكنه لا يحمل هنا طفلاً، وإنما في داخله عائلة سورية يجدف الأب من أجل الوصول إلى بر الأمان والجميع يتطلع إلى النهاية، ولكنها نهاية محكوم عليها بالموت، لأن التابوت يسير وحيداً في عرض البحر، ولا توجد معه مقومات النجاة.



ويستحضر هاني عباس صورة من التاريخ العربي عندما كان العرب يركبون السفن فاتحين البلاد، وتبدو في الصورة صورة المقاتل العربي وربما تشير الى طارق بن زياد الذي يتقدم السفينة، ويحمل سيفه شاهراً إياه في وجه الأعداء، أما أسفل الصورة فتظهر سفينة اللاجئين السوريين الذين تظهر عليهم علامات الخوف والذهول، والمفارقة في اللوحة واضحة بين صورة الماضي ودلالات البحر، والصورة الحاضرة ودلالات الخوف والذل.



والمشهد نفسه يتكرر في صورة العربي البائس الفقير الذي يخاف من البحر الذي أصبح يشكل له شيئاً مرعباً، والصورة تستوحي دلالاتها من عبارة طارق بن زياد البحر من خلفكم والعدو من أمامكم، وهنا النار من خلفكم، والبحر من أمامكم والمهاجر يقف أمام خيارين أحلاهما مر.



وفي مشهد آخر يستوحي رسام الكاريكاتير أزمة اللاجئين والمهاجرين السوريين من خلال إيحاء تاريخي مباشر، وهو بيت المتنبي الذي تحدث فيه عن شعره الذي يضعه ثم يترك الناس من بعده يتناولونه بالتحليل والمراجعة، ولعل استحضار صورة المتنبي هنا يوحي من طرف خفي الى شخصية المتنبي الذي عرف بانتمائه العربي واعتزازه بعروبته، ولكن هذه العروبة قد تحطمت، ولم يعد لها حضور في الواقع العربي، فالحاكم يتفرج على أزمة المهاجرين السوريين فوق أمواج البحر الصاخب، والطفل السوري على الشاطئ ميتاً، وينشد من فوق سريره الذي على شكل طائرة تحمل الدمار والقتل ينشد بيت المتنبي الذي فاخر فيه بشعره العربي الأصيل، وهو هنا يفاخر بهذه الأزمة التي نام عن شواردها ونزل العالم من حوله يفكر في حلها، ويبحث عن مضامينها وأسبابها، وكيفية التغلب عليها.



ويستوحي الفنان صور الهجرات العربية المتتالية في مشهد حزين يجمع الأسرة العربية الأب والأم والجد والجدة والأحفاد، وما صاحب هذه الهجرات من معاناة وظلم، ثم يخصص الفنان اللوحة التشكيلية للاجئين السوريين الذين يحملون متاعهم القليل ويسيرون نحو المجهول.



ويستوحي الفنان أيضاً صورة العربي الذي يحمل على كاهله عصاه وزاده، ويرتحل بهما من مكان الى آخر، ولكن المشهد هنا يختلف، فالعربي لم تعد أمامه الصحراء بامتدادها الواسع المعروف، وإنما هو محاصر بين بحر صاخب الأمواج، وعالم غربي يحاول الوصول إليه، ولكنه بعيد المنال،إذ تبدو نجوم الاتحاد الأوروبي والجزء السفلي من خارطة ايطاليا التي هي على شكل حذاء، والمهاجر السوري يحاول أن يصل الى هذا الحذاء، ولكنه لا يستطيع،والنتيجة واضحة من خلال الوجه الذي تبدو عليه علامات الموت، ولا خيار أمامه إلا أن يغرق في البحر ويموت.



ويتكرر المشهد نفسه في صورة الطفل الذي يحمل العصا والزوادة والمشهد يعبر عن الارتحال من مكان غير آمن الى مكان آخر أكثر أمناً، وكان من الطبيعي أن ينتظر العون من العرب الذين عرف عنهم النخوة واستقبال الضيف، بعد أن ترك خلفه بحراً مليئاً بالحيتان وأسباب الهلاك، ولكن العربي يشهر في وجهه السلاح ويرفض استقباله أو السماح له بالمرور، ويطلب منه أن يعود الى البحر أو ما وراء البحر حيث دول الاتحاد الأوروبي.



الرموز الفنية:

من الصور الرمزية التي وظفها رسامو الكاريكاتير، والتي تعكس معاناة المهاجرين السوريين، خيمة المهاجرين وسط الثلوج التي تحيط بخيامهم، والأطفال الذين يفترض أنهم يلعبون بالثلج، غير أن هذا الثلج قد تحول إلى وسيلة هلاك وقتل، والفنان هنا يستحضر صورة تمثال الثلج الذي يلهو به الأطفال عندما يصنعونه، ثم يجعل التمثال حزيناً، وقد حمل الطفل القتيل بين يديه مع عبارة " سامحني مش أنا إللي قتلتك " وكأن عناصر الطبيعة تبرئ نفسها من دم الأطفال السوريين المهاجرين القتلى.



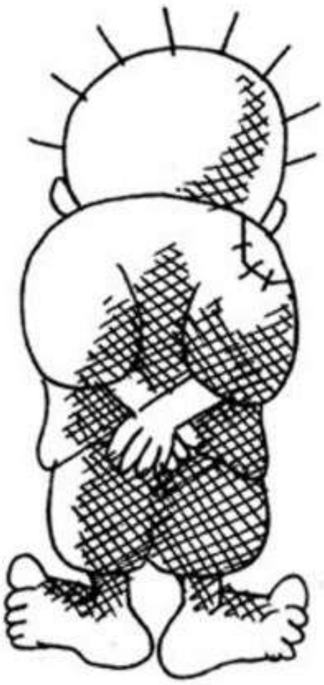
والمشهد نفسه يتكرر ولكن في رمز فني آخر، فهذا التمثال يحتضن الطفل السوري حافي القدمين، كأنه يريد أن يحميه من برد الشتاء، والطفل يستسلم للتمثال الذي وجد فيه دفئاً معنوياً ربما يفوق دفء القلوب.



وفي مشهد رمزي آخر يستحضر الفنان صورة حنظلة ليجمع بينها وبين الطفل السوري، والذي يجمع بين الصورتين أن كليهما قد أدار ظهره للعالم من خلفه، ولم يعد يلتفت إلى أحد، والجديد هو أن الفنان يستحضر حنظلة إلى البحر، ويجعله مكان الطفل السوري ليجعل منه حنظلة هذا العصر.



والمشهد نفسه يتكرر في أكثر من مشهد، وكلها توظف الرمز الذي يجمع بين الطفل السوري وحنظلة الفلسطيني.





ويوظف الرسام شعار جامعة الدول العربية، وشعار الأمم المتحدة ويضعهما إلى جانب الطفل السوري الميت على شاطئ البحر، في إشارة رمزية إلى موتهما، وعدم قدرتهما على حماية هذا الطفل، وهو هنا يجعل لوحة الشعار ملقاة على الأرض في صورة أخرى من صور الموت واليدان مستسلمتان للواقع الصعب الذي أدى الى قتل هذا الطفل، وأصبح رمزاً لمعاناة المهاجرين السوريين.



استحضار الشعر:

ويحاول الفنان استحضار مقاطع شعرية في لوحاته الفنية، كأنه يريد أن يمزج ثقافة الصورة مع ثقافة الكلمة، ليجعل المشهد أكثر تأثيراً في نفس المتلقي الذي يجمع حاسة البصر مع الفكر والإحساس والشعور.

وهنا يستوحي عبارة الشاعر المصري هشام الجخ، سيبقى الطفل في صدري يعاديكم، من قصيدته بعنوان التأشيرة.



ويستوحي الفنان أيضاً مقاطع شعرية لها وقعها الخاص في الوجدان العربي، مثل عبارة محمود درويش " سجل أنا عربي " وهي توحي باعتزاز العربي بأصله وجنسه وقوميته، أما هنا فهو يرفع جواز سفره بعد أن خرج مهاجراً عبر البحر، ويطأطئ رأسه نحو الأرض خجلاً من نفسه ومن أصله، ويطلب من الشرطي الأجنبي أن يسجل في محضر دخوله إلى أوروبا – أنه عربي – بما تحمل هذه العبارة من دلالات سيئة ومخجلة، بعد أن كانت موضع اعتزاز ومفاخره.



ويبدو أن شعر محمود درويش قد فرض نفسه على كثير من صور الكاريكاتير واللوحات الفنية التي قدمها الرسامون لتصوير حالة الهجرة السورية، فقد استوحى الفنان قول محمود درويش " وطني ليس حقيبة، وأنا لست مسافر " ليجعل جواز السفر السوري حقيبة، يسافر بها المواطن السوري بعيداً عن وطنه إلى المجهول الذي ينتظره. فجواز السفر الذي هو رمز الوطن أصبح حقيبة مسافرة، والوطن لم يعد له وجود حقيقي على أرض الواقع.



وإضافة إلى الشعر يستوحي الفنان أيضاً بعض الأمثال الشعبية ويضمنها لوحاته الفنية، فوكالة الغوث التي أقامت خياماً للاجئين السوريين، لم تعد تقدر على تحمل هذا العبء الملقى على عاتقها، ولهذا تظهر في صورة خيمة على شكل امرأة تحمل شعار (UN) والخيمة يظهر عليها البؤس والفقر، ثم يسجل الفنان عليها القول الشعبي المأثور " جيناك يا عبد المعين تتعين " فوكالة الغوث تستغيث وتطلب العون لهؤلاء اللاجئين.



ومن خلال النماذج التي استعرضناها، يتبين أن تصوير أزمة المهاجرين السوريين ومعاناتهم لم تقتصر فقط على الكلمة المعبرة، وإنما استطاع الفنان العربي أن يقدم هذه المعاناة ويصورها من خلال نماذج بصرية مؤثرة، وأحياناً كان يشرك ثقافة الكلمة مع ثقافة الصورة، ليكون التعبير أقوى وأبلغ، واستطاع الفنان كذلك أن يوظف قدراته الفنية وألوانه وعباراته في صور الكاريكاتير ليجعل منها شاهداً على المأساة، وقد شكل الطفل السوري إيلان حالة خاصة من حالات التعبير الفني، واستطاع الفنانون تقديم أكثر من مشهد لحالة الطفل الميت على شاطئ البحر، وجعل الفنان المشهد أكثر إثارة من خلال الرموز التي استخدمها وعبر من خلالها عن موت الضمير العربي والعالمي، وغياب الصوت المدافع عن هؤلاء المهاجرين الذين يواجهون الموت بحثاً عن الحياة.

اللاجئون السوريون واستراتيجية التضليل في الإعلام الفرنسي
(القنوات التلفزيونية الوطنية الجامعة أنموذجاً)

الدكتور: داود جفافلة – جامعة بسكرة (الجزائر)

مقدمة

يعمل الإعلام على صناعة حقيقة إعلامية موازية (Une réalité médiatique parallèle) للحقيقة الاجتماعية المعاشة (Une réalité sociale) و التي قد تكون مطابقة لها نوعا ما، مشابهة لها تقريبا أو معاكسة لها تماما و من خلال هذا البناء الاجتماعي الجديد، و على أساس أن الإعلام مؤسسة اجتماعية تتفاعل مع بقية مكونات المجتمع، يقوم القائمون عليه بإعادة ترتيب الميكانيزمات المجتمعية وفقا لتصورات و مصالح مواكبة لمالكي هذه المؤسسات الاتصالية و تحالفاتها. في هذا المجال يصبح تناول التغطيات التي تتناول أزمة اللاجئين السوريين في وسائل الإعلام العالمية ذات معنى مهم للغاية ذلك أنها تفسر و تكشف عن السياسات المنتهجة هنا وهناك للتعامل مع تدفق اللاجئين نحو دول العالم. و لما كانت أوربا، نظرا لقربها من سوريا، لوجود الروابط التاريخية بينها وبين المجتمعات العربية (الاستعمار)، لكونها دول متفتحة على الغير، تتقبل و تتعايش مع الآخر و غيرها من الأسباب، فإنها أصبحت مقصدا للآلاف من المواطنين السوريين الهاربين من أتون الحرب ودمارها. في هذا المجال يأتي الاهتمام بدراسة و تحليل معالجة ظاهرة عبور اللاجئين السوريين إلى أوروبا من خلال وسائل الإعلام المحلية وذلك بتناول نموذج دولة ذات ثقل في القارة الأوربية و هي فرنسا، باعتبارها من الدول التي كانت تربطها علاقات متميزة مع سوريا، و يتعلق الأمر بفهم و توضيح كيفية تقديم و تأويل (La représentation) التلفزيونات الفرنسية لظاهرة اللاجئين السوريين للمواطنين الفرنسيين باعتبارهم يملكون تقاليد و ممارسات عريقة في مد يد العون للغير و تقديم المساعدة للآخر و لا عجب أن معظم المنظمات الإنسانية ذات أصول فرنسية (أطباء بلا حدود، أطباء العالم، محققون بلا حدود، الخ).

وعلى أساس هذا يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف تعالج التلفزيونات الفرنسية الوطنية ظاهرة اللاجئين السوريين إلى بلدها؟ إن هذا التساؤل يفتح الباب واسعا أمام عدة أسئلة هامة مثل البحث عن الصورة الذهنية التي ترسمها هذه القنوات التلفزيونية لهؤلاء القادمين من عمق الشرق إلى أوروبا ؟ عن كيفية تعاملهم مع الفرنسيين و الاندماج داخل مجتمعهم؟ عن القيم الحضارية، العقائدية و الثقافية التي يحملونها و كيف سيقابلون بها غيرهم؟ إضافة إلى ذلك يمكن طرح التساؤل حول القيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها اللاجئون السوريون للاقتصاد الفرنسي و هل سيكون لهم دور في التنمية الاقتصادية للبلاد؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، لابد من وضع تصور أولي يكون بمثابة فرضيات مؤقتة يتطلب الأمر تأكيده أو نفيها من خلال العملية التحليلية اللاحقة و يمكن صياغتها بالشكل التالي:

❖ تعتمد التلفزيونات الفرنسية، كمرحلة أولى، على النظرية الاتصالية المتعلقة بفكرة "ترتيب الأولويات" و المعروفة بنظرية (Agenda-Setting Theory) و معناها أنها تقوم بترتيب ظاهرة هجرة اللاجئين كموضوع ترتيبا ذي بعدين. أولهما خارجي و هو بالنسبة لبقية المواضيع الإخبارية بحيث يكون له تأثير على المتلقين لكونه موضوعا يعنيهم مباشرة و يتعلق بحياتهم اليومية و ثانيا داخلي من خلال اختيار العناصر التي تثير الغضب و النفور من هؤلاء القادمين من بعيد بدل تلك التي تثير الشفقة و تدعو للرأفة بهم و مساعدتهم. النتيجة الحتمية لهذا الخيار هي رفض فكرة قدوم اللاجئين السوريين عبر "شَيطنة" صورتهم الذهنية لدى المشاهد الفرنسي.

يرى ولتر ليبمان صاحب نظرية "الأجندة سيتنغ" أن وسائل الإعلام تقوم ببناء صورة ذهنية لدى الجماهير حول جملة من المواضيع التي تهم المجتمع و هي بذلك تعتمد على التزييف الجزئي أو التحريف الكلي للحقائق و توجيهها و ذلك بهدف خلق رأي عام مساند لتيارات سياسية معينة تخدم مصالحها، تتبنى خطها الافتتاحي، تقاسمها الإيديولوجية أو تربطها بها رابطة عضوية[1].

❖ تقوم التلفزيونات الفرنسية بترتيب هذه الخيارات طبقا لنظرية الغرس الثقافي (Cultivation Theory) لصاحبيها جورج جاربنر و لاري غروس و التي مفادها هو إقناع الرأي العام الفرنسي بوجهة نظر معينة تتمثل في خطورة قبول فكرة استقبال اللاجئين السوريين في فرنسا على أساس ما يمكن أن يشكلوه من خطر مزدوج على المواطن الفرنسي البسيط على صعيدين: اقتصادي، بحيث سيصبح السوري منافسا له في سوق العمل في ظل أزمة اقتصادية خانقة و ارتفع مهول لمعدلات البطالة و ثانيا من خلال الصعيد الثقافي على اعتبار أن الشرقي حامل لثقافة العنف، التحريم، الإرهاب و الشذوذ الجنسي و هو ما يهدد استقرار المجتمع. الملاحظ هو أن هذا الطرح متناسب تماما مع توجهات اليمين المعارض في فرنسا و الذي يسعى لتولي السلطة في انتخابات 2017. و منه يظهر أن التلفزيونات الفرنسية تستعمل موضوعا خارجيا و إنسانيا في حرب انتخابية داخلية و خاصة مع العلم أن مجمل وسائل الإعلام في هذا البلد تنحصر في أيدي 4 من رجال الأعمال المقربين من دوائر اليمين المعارض في فرنسا.

و بالعودة إلى نظرية الغرس الثقافي، لا بد من التذكير بأنها ترى أن الفرد الذي يتعرض لمشاهدة برامج التلفزيون يكتسب لا إراديا مجموعة من القيم و التصورات الخاصة بجزئية معينة من المجتمع و بالتالي يصبح خاضعا للحقيقة

[1] *Public Opinion*, Lippmann, W, (1922), New York, Harcourt

الإعلامية وفق ما رسمها له جهاز التلفزيون و من ثمة تَحُل "القيم التلفزيونية" محل القيم الاجتماعية لدى هذا المشاهد بطريقة لا شعورية و غير واعية و يصبح تأويله للأحداث المحيطة به معتمدا بالدرجة الأولى و حصريا على ما تلقاه من التلفزيون كمصدر أُحادي للمعرفة و الذي يكون مغايرا للواقع المعاش كلية[1].

إن الاعتماد على هذه النظريتين في هذه الدراسة يشكل جزءا مهما من العمل البحثي على أساس أنه يقدم التفسير العلمي لتناول التلفزيونات الفرنسية لظاهرة اللاجئين السوريين في فرنسا و تداعياتها على السياسة الفرنسية الداخلية و الخارجية. و لكن قبل الوصول إلى هذه النقطة يبدو من الضرورة بمكان وضع هذه الدراسة في إطارها العام من خلال تحديد النقاط التالية:

- **المحور**: تنتمي هذه الدراسة إى محور "دور الإعلام في شؤون اللاجئين السوريين"

- **العلاقة بالمحور**: تتمثل علاقة الدراسة بالمحور في كونها تتناول تغطية وسائل الإعلام الفرنسية (القنوات التلفزيونية) لظاهرة اللاجئين السوريين وكيفية تقديمها للمجتمع الفرنسي (بمكوناته الأوروبية و الجاليات العربية و التركية) الذي ينتظر منه السوريون المساعدة و التضامن.

- **الأهمية و الأهداف**: تكمن أهمية البحث في كونه يهدف إلى دراسة و تحليل أساليب الإعلام الغربي (الفرنسي أنموذجا) في التضليل الإعلامي بشأن اللاجئين السوريين و تشويه صورتهم و ذلك بعد حادثة رأس السنة في كولونيا بألمانيا و التي هي في الحقيقة صنيعة إعلامية مقدمة خدمة للسياسيين بهدف إيجاد وسيلة للتملص من الالتزامات الإنسانية أمام شعوبهم في التكفل بضحايا الحرب في سوريا. و أيضا التفكير في كيفية مواجهة هذا التضليل بهدف تنوير الرأي العام الأوروبي وكسب تأييده و تضامنه مع القضية السورية.

- **خطة الدراسة**: من أجل إنجاز دراسية مستوفية للشروط العلمية، تم العمل في البداية على القيام بوضع إشكالية اللجوء في إطارها العام من خلال معالجة الظاهرة في سياقها التاريخي بداية من سنوات التسعينيات في نقطة أولى، ثم سيتم التطرق بعدها إلى التناول الإعلامي للظاهرة عبر مختلف المناطق التي شهدها العا لم من نزاعات و ذلك بهدف تحديد النسق العام الذي يتعامل فيه الإعلام الدولي مع مشكلة اللجوء الناتجة عن الحروب في نقطة ثانية. بعد ذلك يأتي الإطار التطبيقي للدراسة و الذي يتطرق إلى

[1] « Living with television: The violence profile », *Journal of Communication*, Gerbner, G., Gross, L. (1976), n° 26, pp. 172-199

تحديد مجتمع البحث و عينته و الأدوات المستعملة في الدراسة و أخيرا تحديد النتائج و استخراج التوصية التي تُبنى على أساسها.

1. الإعلام و اللجوء : الظاهرة و التغطيات

تُشكل وسائل الإعلام في الكثير من الحالات المصدر الأول، الأساسي و الوحيد لفئة كبيرة من الجمهور و خاصة لذلك الذي لا يتمتع باتصال مباشر مع اللاجئين في تكوين صورة ما عن هؤلاء الأشخاص. و لذلك و من خلال اختيار المواضيع التي يتم تناولها، فإن وسائل الإعلام تقوم بتحديد المسائل المتعلقة باللجوء و التي يجب على الجمهور أن يفكر فيها. و هكذا تقوم وسائل الإعلام باختيار المواضيع التي تتم معالجتها بشكل مكثف حتى تتمكن من إثارة الانتباه و جلب النظر إليها و بالتالي تساهم في تحديد الأولويات السياسية و الاجتماعية للفاعلين السياسيين داخل المجتمع و الذين تربطهم علاقات مصلحية مع وسائل الإعلام. و هكذا تقوم هذه الأخيرة بعملها خدمة للساسة و برامجهم ذلك أن لديها توجها نحو إعطاء انتباه أكثر للأزمات و هو ما يسمح بظهور الآراء العنيفة و المتطرفة و إعطاء فضاء أوسع للكلام و مخاطبة الجماهير[1]. في هذا الإطار، أثبتت دراسة أُجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن الخطاب الذي تنتجه الكثير من وسائل الإعلام في البلاد يقود بصفة تلقائية إلى إشراك المهاجرين و اللاجئين بنوعية معينة من المشاكل مثل الأزمات، الانحراف، البطالة، القتل، الخ، و تخلص الدراسة إلى أن هذا الوضع ناتج عن عملية اتصالية بحتة تقوم بها وسائل الإعلام و يمكن تسميتها "التغطية الإعلامية المفرطة" (La surmédiatisation) للأحداث و الوقائع المرتبطة بهذه الشريحة من المجتمع الأمريكي و الذين يتم إقصاؤهم في الخطاب الصحفي نفسيا و معنويا من هذا المجتمع و القول بأنهم "أفارقة" أو "آسيويون" أو غيرهم[2]. إن هذه الدراسة ماهي إلا مثال عن الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في العملية الاتصالية باعتبارها تمثل دور الوسيط الأساسي فيها و بذلك تقوم باقتراح أُطر التأويل للأحداث الجارية و الطريقة التي يجب أن تُفسَّر بها الحقائق الاجتماعية[3]. و من خلال هذه الممارسة تصبح وسائل الإعلام، و بالخصوص التلفزيون، ليس فقط مكانا عموميا، حيث يلتقي مختلف الفاعلون الاجتماعيون و يتناظرون بأفكارهم المتباينة و آرائهم المتشابهة، و لكنها و

[1] *Migrating out of Poverty: Engaging the media, improving reporting and changing attitudes*, Chappell, L., Glennie, A. (2011), < https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/wmr2011/Chapter1-Communicating-Effectively-About-Migration.pdf> (20/03/2016)

[2] «America's views of immigration: The evidence from public opinion surveys», *Migration, Public Opinion and Politics: The Transatlantic Council on Migration*, Suro, R. (2009), Bertelsmann Stiftung, Migration Policy Institute, Gütersloh, pp. 52–76

[3] *Culture et communication, Convergences théoriques et lieux de médiation*, Caune, J. (1995), Grenoble, Paris, Presses universitaires de Grenoble, l'Harmattan Éditions

أكثر من ذلك، تصبح الفضاء الذي يمكن أن يصنع الرؤى و التوجهات التي تحكم المجتمع و تصبح عادية، مقبولة و تتماشى مع المعايير الاجتماعية[1]. إن هذه الحقائق تؤكد على أن للإعلام يدا في صناعة السياسة المتعلقة باللجوء في الدول التي تقصدها جموع الهاربين من الحروب و الكوارث الطبيعية و في هذا الإطار تأتي النقطة التالية التي تتناول على مرحلتين، مسألة اللاجئين في العالم و كيفية تعامل الإعلام الدولي مع قضاياهم، كمدخل للدراسة، ثم بعد ذلك عرض لبعض التغطيات المختلفة للاجئين السوريين في العالم و ذلك من أجل وضع التغطية الفرنسية لظاهرة اللجوء السوري في إطارها العام.

1. 1. اللاجئون في العالم و التغطيات الإعلامية الدولية

رغم أن الحركة و التنقل يعتبران من أهم خصوصيات الإنسان و خاصة العصري منه و رغم الاعتراف و القبول بأن الهجرة عامل مهم في ازدهار الاقتصاد إلا أن الاتصال التضليلي حول هذا الأخير يمكن أن يؤدي إلى إنتاج معلومات مغلوطة تتواتر من خلال عدة فاعلين أهمها السياسات العامة الحكومية و وسائل الإعلام الذين بإمكانهما لعب دور مهم في طريقة استقبال السكان للاجئين. في هذا المجال ، يؤكد التقرير السنوي لعام 2011 للمنظمة العالمية للهجرة على أنه تم التوصل إلى نتيجتين هامتين تثبتان من جهة، أن وسائل الإعلام تُشكل المصدر الأساسي للأخبار (إحصائيات، توجهات، تحاليل، الخ) حول اللاجئين و المهاجرين بالنسبة لسكان البلد المضيف من جهة. و تضيف أن وسائل الإعلام يمكنها أن توجه النقاش حول ظاهرة الهجرة و اللجوء من خلال القيام بعملية توضيح الجوانب السلبية لهذه الظاهرة كالوضعية غير القانونية للأفراد داخل البلاد، و ذلك بالعمل على التناول المفرط للأحداث السيئة المتعلقة بهم[2]. من جهة أخرى تؤكد الكثير من الدراسات أنه و بسبب التجارب السيئة المتعلقة بالظروف الدراماتيكية و القاسية لمغادرتهم لبلدانهم الأصلية مرغمين و فارين من هول الحرب و جحيمها، فإن الكثير من اللاجئين يصبحون أكثر حساسية و تأثراً بالصور و التأويلات التي تقدمها وسائل الإعلام المختلفة عنهم و عن ثقافاتهم و قيمهم المعنوية و الأخلاقية. إن المعالجة الإعلامية لظاهرة اللجوء غالبا ما تقدم إشارات تهكمية حول الهويات الشخصية للأفراد المهجرين من ديارهم و صور نمطية اختزالية للواقع الحقيقي لمعاناتهم اليومية[3]. في العالم اليوم الكثير من الذكريات عن الصور الصعبة التي مرت بالكثير من الأشخاص

---

[1] « I went to the market, mon petit panier sous mon bras. How do the continental, national and provincial media affect cultural identity processes in francophone Canada? », *Aspects of intercultural Communication Conference*, De la Garde, R. (1999), 6-7 Avril, Roskilde University, Copenhagen

[2] *Etat de la migration dans le monde 2011, bien communiquer sur la migration*, Organisation internationale pour les migrations (2011), Genève, OIM, p. XVI

[3] « Le rôle des médias dans l'adaptation des réfugiés dans leur pays d'accueil, Le cas des réfugiés bosniaques dans la Ville de Québec », *Recherches qualitatives*, Curovac Ridjanovic, A. (2007), Hors série, n° 4, pp. 69-91,

الذين عانوا ويلات اللجوء و مرارته. في هذا المجال، يتذكر الشعب الألباني الأمواج الهائلة من اللاجئين الذين نزحوا من كوسوفو و الذين وصل عددهم نحو نصف مليون شخص و كان على الإعلام المحلي أن يتعامل في تلك الظروف الصعبة مع الظاهرة الجديدة. معظم الدراسات التي أُجريت حول التغطيات الإعلامية للصحافة الألبانية لموجة النزوح الكوسوفي على بلادهم تؤكد على بروز عاملين مهمين في التقارير الإعلامية التي أُنتجت حول الموضوع و التي تميزت بإبراز نوع من الاشمئزاز من قدوم الجيران الهاربين من الحرب و لكنه كان ممزوجا في نفس الوقت بالكثير من النضج في التعامل مع الظاهرة مع مصاحبة ذلك بتسويق فكرة إنهاء الصراع بالطرق السلمية دون الاستمرار في الحرب. هذا السلوك الاتصالي هو نابع في الحقيقة من رغبة الحكومة الألبانية التي تخلت عن النظام الشيوعي في رسم و بناء صورة مقبولة عن البلاد لدى الرأي العام العالمي، القوى العظمى و الحكومات الغربية و تقديم نفسها كدولة مسالمة لا تتحرك و لا تتدخل في أزمة بدافع عنصري و إنما لأسباب إنسانية بحتة[1]. من هذا يمكن القول أن وسائل الإعلام في ألبانيا اعتمدت في تناولها لظاهرة لاجئي كوسوفو مقاربة براغماتية تتقاطع مع السياسة الخارجية لبلادها و هو ما يؤكد مرة أخرى التوافق بين الخط الافتتاحي للكثير من وسائل الإعلام و السياسة الدولية للدولة.

مثال آخر هذه المرة و يخص جانبا آخر من اللاجئين في العالم و خاصة في القارة الإفريقية المعروفة بنسب هائلة من الرعايا المتدفقين على مختلف الدول و يتعلق هذه المرة بأولئك الفارين من الحرب الأهلية في مالي و القاصدين الجارة النيجر. في هذا المجال تقول الدراسات أن التغطيات الصحفية لهذه الفئة من الأفراد فيما يتعلق بحاجياتها الحياتية اليومية و ظروفها المعيشية غائبة تماما عن أجندة وسائل الإعلام الدولية إلا القليل من التقارير المناساباتية التي تبثها المحطات الإذاعية الأجنبية مثل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) ، صوت ألمانيا (DW) أو راديو فرنسا الدولي (RFI) و التي تغطي مناطق اللاجئين في كل من مخيمات أنتيكان (Intikane)، مانغاز (Mangaize) و أبالا (Abala) في النيجر و ذلك بانجاز تقارير عامة و سطحية عن الوضعية الإنسانية للماليين هناك[2]. و مهما يكن من أمر فإن الحقيقة الظاهرة للعيان أن الكثير من وسائل الإعلام الدولية سقطت في أيدي الرأسمال و أصبحت وسيلة للدفاع عن المصالح المشتركة بين مالكيها و رجال السياسة و بذلك فإن إنتاجها الإعلامي أصبح يصب في اتجاه واحد و هو إشغال المشاهدين في كل بقعة من العالم عن الواقع المر الذي يعيشه حتى لا ينتفض.

Actes du colloque Approches qualitatives et recherche interculturelle : Bien comprendre pour mieux intervenir, <http://www.recherche-qualitative.qc.ca/Revue.html>, p. 85, (20/03/2016)

[1] *La couverture des conflits en Macédoine par les médias albanais : une position équilibrée*, Semini, L. (2001), <http://www.mediaonline.ba/fr/?ID=92>, p. 5, (20/03/2016)

[2] *Enhanced Information and Communications for Non-violence among Malian Refugees in Niger*, Moutari, A. (2014), Search for Common Ground, Niamey, p. 19

1 .2. التغطيات الإعلامية لظاهرة اللاجئين السوريين في العالم

تختلف التغطيات الإعلامية الدولية لأزمة اللاجئين في سوريا و ذلك باختلاف السياسات التحريرية لهذه الهيئات من جهة و أيضا لتباين المواقف الدولية من الأزمة السورية و التي تنعكس بالضرورة على العلاقة القائمة بين وسيلة إعلامية و سلطة سياسية معينة و التي تلقي بظلالها بصفة تلقائية على الأداء الاتصالي للعملية الصحفية. في مثال صارخ عن التعتيم الإعلامي الذي تمارسه الصحافة يأتي مثال الحالة الكندية و التي تفيد بأن حكومة أوتاوا، حسب ما وعد به المسئولون، ستستقبل إلى غاية 2016 نحو 50 ألف لاجئ سوري[1] حتى نهاية العام و هو عدد ضخم يبرز الانخراط الكبير لكندا في مساعدة السوريين و استقبالهم. و لكن الحقيقة التي لم تقلها وسائل الإعلام أن هذا البلد لم يستقبل سوى 26 ألف لاجئ سوري أي نصف العدد الذي تم التصريح به هذا من جهة. من جهة أخرى أن رقم 50 ألف لاجئ التي وعدت كندا باستقبالها لا تمثل سوى نسبة 0.03 بالمائة من نسبة المواطنين الكنديين المقدرة بحوالي 35 مليون نسمة و تشكل كذلك نسبة 0.3 بالمائة من نسبة إجمالي اللاجئين السوريين في العالم المقدر عددهم بما يناهز 4 مليون شخص و الذين توجد النسبة الغالبة و الساحقة منهم (95 بالمائة) في الدول الشقيقة المجاورة مثل لبنان، الأردن، العراق و تركيا[2]. بمعنى آخر أن الهم السوري لا يتحمله إلا العرب الأكثر فقرا في الشرق الأوسط. هذا عن وضعية اللاجئين السوريين في كندا. و بالعودة إلى أوروبا و بالضبط إلى مقدونيا فيمكن الإشارة إلى الحادثتين اللتين شغلتا الرأي العام في هذا البلد و يتعلق الأمر بالصور التي بثتها وسائل الإعلام حول رجال الشرطة و هم يضربون اللاجئين بالعصي و الأخرى المتعلقة بإلقاء القنابل المسيلة على جموع اللاجئين بمدينة جيفيجيليا[3]. إن تغطية هذين الحادثتين، كمثال، أظهرت محاولة وسائل الإعلام الحكومية التقليل مما حدث و العمل على القول أن هؤلاء المهاجرين هم أسباب المشاكل الاقتصادية كالبطالة، و الأمنية كالعنف، في الدول الأوروبية المتطورة و لذا يجب طردهم اعتمادا على خلق هذه العلاقة السببية. و الخلاصة أن وسائل الإعلام في مقدونيا استخدمت التضليل لخلق صور نمطية و عدائية عن اللاجئين السوريين و زرعها في أوساط المواطنين. أما بالنسبة لكرواتيا و صربيا فإن اللاجئين السوريين استخدموا كأداة ضغط و وسيلة حرب بين الجارتين في صراعهما التقليدي من خلال تركيز وسائل الإعلام في البلدين على كون كل طرف يحاول أن يستعمل الملف السوري كورقة مساومة في وجه العدو التقليدي. وبالانتقال إلى الصحافة المكتوبة

---

[1] <http://www.cic.gc.ca/francais/refugies/bienvenue/> (2016/03/20)

[2] *En danger et non dangereux*, Montréal Amnistié Internationale, (2016), < http://www.amnistie.ca/site/refugies/pdf/livretMontageVert_3.pdf>, p. 3, (20/03/2016)

[3] <http://www.courrierdesbalkans.fr/articles/medias-et-refugies-une-histoire-balkanique.html> (20/03/2016)

في فرنسا و حسب الدراسة التي قامت بها الباحثة لويزا دهلباكا عام 2015 في جامعة أبو أكاديمي في فنلندا حول التغطيات الإعلامية لجريدتي لو فيغارو و ليبيراسيون الفرنسيتين لظاهرة تدفق اللاجئين السوريين على فرنسا و التي خلصت فيها إلى أن اليومية الأولى (لوفيغارو) كانت عبارة عن وسلة إعلامية في خدمة أفكار الساسة اليمينيين و على رأسهم الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي و رئيسة حزب الجبهة الوطنية المتطرف مارين لوبان. و يكفي الأمر أن الجريدة كلما تتكلم عن الموضوع تصفه بالأزمة[1]. و في الأخير و مهما يكن من أمر فإن الأكيد أن المعالجة الدولية في مختلف وسائل الإعلام لأزمة اللاجئين السوريين غلب عليها و في معظم الأحيان خطاب براغماتي يتميز باستخدام التفاصيل و الجزئيات الدقيقة في صياغة قيم و أفكار تخدم مصالح الفاعلين السياسيين الذي تربطهم علاقات مصلحية أو إيديولوجية مع وسائل الإعلام المتنوعة كما هو الحال بالنسبة ليومية لوفيغارو الفرنسية المعروفة بتوجهاتها اليمينية المتطرفة.

2. اللاجئون السوريون و التلفزيونات الفرنسية

إذا كان موضوع الدراسة يتعلق بتحليل التناول الفرنسي في التلفزيونات المحلية لأزمة اللاجئين السوريين فإنه ما الجدير الوقوف عند هذين المتغيرين من أجل فهم معناهما و القصد منهما في صلب هذه العملية و يصبو هذا الإجراء إلى تحديد الإطار المفاهيمي للبحث و تمكين القارئ من تصور النتائج المرتقبة و وضعها في مجالها المناسب لها. هذا هو محور النقطتين التاليتين.

2. 1. اللاجئون السوريون

إن المعنى المقصود من استعمال مصطلح اللاجئين ينصب تحديدا و حصريا حول الأشخاص حاملي الجنسية السورية الفارين من الحرب و العنف إلى مناطق آمنة بغرض الحفاظ على أبسط الحقوق الإنسانية و هو الحق في الحياة. إذن الأمر لا يتعلق بالمهاجرين السوريين أو من جنسيات أخرى القاصدين أوروبا بهدف تحسين الظروف المعيشية، الاقتصادية أو العلمية أو غيرها. بمعنى أن الأمر يتعلق بأولئك الذين يريدون النفاذ بأرواحهم و العودة حين استتباب الأمن إلى بلادهم و ليس الباحثين عن الرفاهية و الاستقرار في الغرب. إن عسكرة النزاع عن السلطة في سوريا و تحول البلاد إلى حلبة مصارعة بين القوى الدولية أدى في نهاية الأمر إلى إلحاق الدمار الكامل بمختلف مناطق البلاد و هو ما خلف الخسائر الفادحة في الأرواح و الممتلكات و هو ما دفع بالمدنيين العزل

[1] *Le discours de crise : la représentation des réfugiés dans Le Figaro et Libération*, Dahlbacka, L. (2015), Turku, Åbo Akademi University, <http://www.doria.fi/handle/10024/119922> (20/03/2016)

الذين كانوا وقود هذه الحرب الأهلية إلى الفرار بأرواحهم من أتونها. و يأتي في مقدمة المُهجَّرين من ديارهم سكان المناطق الحدودية لسوريا و الذين فروا إلى الدول المجاورة (تركيا، الأردن، لبنان، قبرص، الخ)[1]. إن لجوء الملايين من المواطنين السوريين خارج بلادهم يشكل كارثة إنسانية ضخمة ذات تداعيات سلبية جمة على المجتمع السوري و التي يمكن لمس أهم ملامحها في الأضرار التالية:

- ❖ التغذية و التربية، حيث أن الأطفال يبقون في حاجة ملحة إلى تغذية جيدة (الأكل، الماء الصالح للشرب، الخ) من أجل الحفاظ على نمو طبيعي و متوازن. كما أنهم من جانب آخر في حاجة إلى استقرار عائلي في منازل يشعرون فيها بالراحة و الطمأنينة و التي تجنبهم الانحراف و توفر لهم الهدوء من أجل ممارسة طفولتهم بشكل طبيعي. إن هذين العاملين ضروريان من أجل أن يُقبل الأطفال على الذهاب إلى المدارس قصد التعلم. إن عدم توافر هذه الظروف للأطفال السوريين يعقد من أزمة اللاجئين و يزيد العبء على الأولياء و المنظمات المكلفة برعايتهم،
- ❖ الصحة، تعتبر من العوامل الأساسية التي يعاني منها اللاجئون السوريون ذلك أن الظروف المحيطة بالتهجير من غياب النظافة الجيدة في المأكل، المشرب، قلة و سوء النوم، و المبيت تؤثر بشكل قوي على الجانب الصحي للأفراد المهجَّرين من خلال ظهور أمراض و أوبئة هم في الحقيقة في غنى عنها و لذلك يصعب على المنظمات الإنسانية التي تشرف على عمليات الإغاثة تغطية هذا الجانب،
- ❖ إن القلق الناتج عن العيش داخل أجواء العنف، الحرب، الإحباط، الانهيار العصبي و غيرها من الأمراض النفسية تشكل أهم الأعراض التي يتعرض لها اللاجئون السوريون جراء التأثر بالحرب الدائرة في بلادهم و لذلك يصبح هؤلاء الأفراد في أمس الحاجة إلى الرعاية النفسية و العاطفية التي تخفف عليهم عبء معاناتهم و تقدم لهم الدعم المعنوي الذي يؤهلهم للاستمرار في الحياة و الانطلاق من جديد في بلد اللجوء.

2. 2. التلفزيونات الفرنسية

إن الحديث عن التلفزيونات الفرنسية و كيف تقوم بصناعة الأخبار و كيف تقدمها للمشاهد الفرنسي يتطلب القيام بهم عاملين أساسين و هما مكانة التلفزيون في المجتمع المحلي كمؤسسة إعلامية، ترفيهية و تثقيفية و نشرة الأخبار التي يستقي منها المشاهدون المعلومات كموعد يومي متميز في الأجندة الشخصية للفرنسيين. في الإعلام

[1] *La crise syrienne et ses répercussions : les réfugiés à l'intérieur et à l'extérieur*, Kawakibi, S. (2013), San Domenico di Fiesole, European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Migration Policy Centre, p. 4

الفرنسي اليوم و خاصة المؤسسات التلفزيونية العمومية و الخاصة، المجانية أو المدفوعة، يقوم الصحفيون بعملية اختيار و بناء لما قاموا باختياره من أخبار و مواد بناء على مبدأ الإثارة و الاستعراض من خلال مسارين، يتمثل الأول في إخراج و تمثيل الحدث بالصور و من ثمة تأتي عملية تضخيم الأهمية، الخطورة و الميزة الدرامية المأساوية له. بعدها تأتي و في مرحلة موالية عملية اختيار الألفاظ التي تقوم باحتواء و التهام الصور بهدف إعادة تشكيل معانيها و إعطائها دلالات جديدة تخدم الخبر و تضمن تأثيره على المتلقي. إن العمل الإعلامي سواء كان في الحصص، التحقيقات، النشرات الإخبارية أو غيرها يعتمد على عملية إعادة الإنتاج اللغوية و البصرية التي تعطيها تعليبا يصبح بعده قابلا للاستهلاك من قبل المشاهد. إن تسمية شيء معين هي إعطاءه إمكانية أن يصبح مرئيا و خلقه و إعطائه وجود. ذلك أن هذه الكلمات تقوم بعمل أشياء، بخلق الخيال الذي يبهر و يعجب الجمهور (Le Fantasme) أو الخوف و ممكن أيضا الفوبيا (La phobie). أو ببساطة القيام بعملية تأويل خاطئ للحقيقة[1]. هذه العملية تحتد و تزداد شراسة أكثر عندما يتعلق الأمر بصناعة النشرة الإخبارية لما لها من قيمة اجتماعية في المجتمع الفرنسي بحيث تشكل حجر الزاوية للعملية الاتصالية اليومية. رغم التطور الذي شهده المشهد الإعلامي الفرنسي من ظهور القنوات الرقمية المجانية المندرجة تحت شبكة التلفزيون الرقمي الأرضي (TNT) أو انتشار القنوات الإخبارية الموضوعاتية التي تغطي كل الأحداث على مدار الساعة و بشكل مستمر إلا أن نشرة أخبار الثامنة مازالت "القُدَّاس الأكبر" (La grand-messe du 20 heures) الذي تجتمع حوله العائلة و مركز البرمجة التلفزيونية بحيث تتنافس أكبر قناتين (تي أف 1 و فرانس دو) على هذا الموعد الهام. الدراسات توضح أن ثلاثة أرباع المشاهدين يتابعون النشرات الإخبارية و أن أغلبية الفرنسيين يستقون اخبراهم منه بغض النظر عن إشكال الموضوعية و المصداقية[2] من نشرة الأخبار التي تخاطب المشاهدين مباشرة و تجمعهم حول نظرة المقدم الذي يخاطبهم و الذي يتبادلون معه الحوار افتراضيا و هو بذلك يجند الجماهير من حوله للاستماع إليه. إن نشرة الأخبار في التلفزيون الفرنسي أصبحت تزاحم المؤسسات السياسية لممارسة السياسة ذلك أنها أصبحت استعراضا و مقدم الأخبار صار نجما و الوزير الأول المنتخب لتوه يأتي ليقدم برنامجه السياسي في نشرة أخبار الثامنة عوض نواب الشعب[3]. في نشرة أخبار مابعد التلفزيون (La post-télévision) هناك توجه، حسب جون لويس ميسيكا، إلى نوعين من الإنتاج السمعي البصري الإخباري و يتعلق أولا أخبار الترفيه أو المنوعات (L’information-divertissement) و يقصد بها تلك الفضاءات التلفزيونية التي يجد رجل السياسة نفسه فيها مرغما على المشاركة

[1] *Sur la télévision, suivi de l’emprise du journalisme*, Bourdieu, P. (1996), Paris, Raisons d’agir Editions, p. 19
[2] *Télévision et démocratie*, Esquenazi, J-P. (1999), Paris, PUF, p. 293
[3] *La fin de la télévision*, Missika, J-L. (2006), Paris, Seuil, La République des idées, p. 77

في غياب فضاء آخر لتسويق أفكاره و هي تلك التي تسمى حصص المشاهير (People) و في هذه الحالة يصبح على التلفزيون أن يقوم بدور ترفيهي بقدر الدور الإخباري و في نفس المرتبة، أما النوع الثاني فيتعلق بالأخبار الانفعالية و العاطفية حيث يصبح المجال مفتوحا أمام مقاربات أخرى كالحميمية، القرب، الشخصنة، الاندماج، الخ حيث يكون الهدف منها هو جعل المشاهد يتقمص دور الشخص الذي يشاهده أمامه و ينفعل معه. في المحصلة ينتقل التلفزيون الفرنسي و بخاصة نشرات الأخبار فيه من مهمة الإخبار و التثقيف و الترفيه إلى مهمة إغراق المشاهد في الصور التي تحرف الحقائق و تزور الوقائع التي تجعل منها فاعلا سلبيا يستقبل فقط دون أن يفهم، يناقش أو ينتقد.

3. نوع الدراسة و منهجها

يمكن إدراج هذه الدراسة في مجال الدراسات الوصفية و هي الأبحاث التي تهتم بدراسة الحقائق الحالية المرتبطة بالظاهرة الاتصالية محل الدراسة و ذلك بهدف تحديد المميزات الأساسية التي تطبع التغطية التلفزيونية للحدث و ذلك من اجل الحصول على قبول الجمهور لوجهة نظر المؤسسة الإعلامية و بالتالي اعتناق الطرح الذي تقدمه و جعله رأيا شخصيا تتبناه و تدافع عنه داخل المجتمع الذي تعيش فيه.

3. 1. المنهج المستعمل في الدراسة

تم استخدام منهج المسح في هذه الدراسة على أساس أنه يهتم بتفسير و تحليل الظواهر الاتصالية و ذلك لكونه يقوم بضبط الخصائص، الأبعاد، العلاقات التي تميزها و تحدد جوهرها. إن الهدف الرئيسي لهذا الاختيار هو الوصول إلى القيام بوصف علمي شامل للظاهرة المدروسة و بالخصوص لكونه يتعدى فكرة دراسة الظاهرة و تحديد أسبابها و علة حدوثها إلى الاهتمام بتحليل البيانات المتعلقة بها، قياسها و شرحها بغية الوصول إلى توصيف حقيقي يُمكن من ضبط نتائجها[1].

3. 2. مجتمع و عينة الدراسة

بهدف انجاز دراسة متكاملة و صائبة تم اختيار العمل بالعينة القصدية لعدد من المواضيع المتعلقة بهجرة اللاجئين السوريين إلى أوروبا و التي تم بثها في النشرات الإخبارية الرئيسية عبر القنوات التلفزيونية الفرنسية لمدة شهر من الزمن (يناير 2016). و يعود سبب هذا الاختيار لكون العينة القصدية تستخدم في الدراسات التي تشتغل على

[1] *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines*, Maurice A. (2009), Anjou, Editions CEC, p. 58

الظواهر الاتصالية و ذلك حسب المعايير التي يعتمدها الدارس لكونها تتلاءم مع طبيعة دراسات علوم الإعلام و الاتصال و تحقق الهدف المراد الوصول إليه من خلال العملية البحثية. إن الاعتماد على العينة القصدية يأتي استجابة لسببين أولهما أنها تقدم نتائج ملموسة و صادقة عن الظاهرة المدروسة و ثانيا لكونها تغني عن العناء الذي يمكن أن يسببه الاختيار الحصري و الشامل لكل النشرات الإخبارية لمدة زمنية طويلة ذلك أن اختيار النشرات الرئيسية قائم على أساس كونها ذات صفة تمثيلية لمعظم البرامج الإخبارية بشكل متكامل. هذا و تم تكوين مجتمع الدراسة من النشرات الإخبارية (Les journaux télévisés) التي تبث عبر القنوات التلفزيونية الفرنسية الوطنية. و التي تم تحديدها حسب العوامل التالية:

- ❖ يبلغ عدد القنوات الفرنسية المجانية التي تبث عبر شبكة التلفزيون الأرضي الرقمي حوالي 30 محطة تلفزيونية غير أن هذا العدد يتضمن القنوات الجامعة (Les chaînes généralistes) و التلفزيونات المتخصصة(Les chaînes thématiques) و عليه فليس لكل القنوات نشرات إخبارية. هناك أيضا عامل آخر يتمثل في كون القنوات المشكلة لهذا الباقة تتشكل من فئتين من المحطات، الأولى، و تسمى القنوات التلفزيونية التاريخية (les chaînes historiques) و التي يعرفها الفرنسيون منذ سنوات طويلة و التي كانت تبث برامجها عبر النظام الهرتزي و تحولت فيما بعد نتيجة استخدام الرقمنة إلى البث الرقمي و هي التي تمثل عينة الدراسة لأنها الأكثر مشاهدة من قبل الفرنسيين و تسجل دائما أرقاما جيدة في نسب المتابعة التي تؤكدها مؤسسات دراسات الجمهور[1] إضافة إلى كونها القنوات الأساسية التي تبث نشرات إخبارية وفق المعايير المتعارف عليها في الصناعة الإعلامية المعاصرة،
- ❖ أن بقية القنوات الأخرى فهي تلفزيونات رقمية حديثة أي أنها أُنشأت و بدأت البث تدريجيا بعد اعتماد البث الرقمي في فرنسا عام 2005 و تتميز بكونها قنوات متخصصة لا تبث نشرات إخبارية، و بكونها تابعة بشكل مباشر أو بشكل ضمني للقنوات الكبرى الرئيسية الأخرى و بالتالي فهي تتبنى نفس السياسة التحريرية للقناة الأم و دراسة الخط الافتتاحي لهذه الأخيرة يعتبر كافيا لفهم إستراتيجية المجموعة الإعلامية ككل و إعادة العمل يعتبر تكرارا غير مجدي.

3 .3. الإطار الزمني للدراسة

[1]<http://www.mediametrie.fr/television/>

تتمثل عينة الدراسة في المواد التلفزيونية التي تم بثها في القنوات الوطنية الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين الفاتح و الحادي و الثلاثين من شهر جانفي (يناير) عام ألفين و ستة عشرة للميلاد. و قد تم اختيار هذا التاريخ على أساس انه يأتي مباشرة بعد دخول الأزمة في سوريا عامها السادس من جهة، و تطور أزمة اللاجئين السوريين من جهة أخرى لتأخذ أبعاد دولية متعددة منها بالخصوص تلك المرتبطة بالجانب الديومغرافي، الأمني و الإنساني.

3. 4. تحديد حجم مجتمع و عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في 124 عددا من النشرات الإخبارية الرئيسية للقنوات التلفزيونية الأربع وهي تي أف 1، فرانس دو، أرتي و أم 6 المختارة بواقع 31 جريدة سمعية بصرية لكل قناة على اعتبار أن شهر جانفي (يناير) يحتوي على 31 يوم و الجرائد التلفزيونية تُبث بشكل يومي و قد تم اختيار النشرات الرئيسية للقنوات و التي تبث على الساعة الثامنة مساءً بالنسبة لقناتي "تي أف أن" (TF1) و "فرانس دو" و التي تستغرق 35 دقيقة لكل واحدة منهما (France 2)، على الساعة السابعة وخمسة و أربعين دقيقة بالنسبة لقناة "أم سيس" (M6) التي تدوم ربع ساعة و الساعة السابعة و النصف مساءً بالنسبة لقناة "آرتي"و (Arte) و التي تستمر 25 دقيقة. الجدير بالذكر أن لهذه القنوات نشرات إخبارية عند الزوال و لكن الاختيار توقف عند النشرات المسائية لكونها تمثل بالنسبة للمجتمع الفرنسي موعدا يوميا للالتقاء و النقاش حول قضايا المجتمع اليومية و أيضا لكونها تحضى بنسبة مشاهدة عالية بالنسبة للتي تتم إذاعتها عند منتصف النهار.

3. 5. أدوات جمع البيانات

بهدف الوصول إلى نتائج ايجابية تتسم بالدقة، تم اختيار أداتين للقيام بعملية اختبار عناصر العينة و هما العاملين الذين يتلاءمان مع طبيعة العينة محل الدراسة ذلك أن الانتاجات التلفزيونية تتطلب المشاهدة بطبيعتها الأولى و الملاحظة العلمية من أجل القيام بتفكيك عناصرها المرئية، المسموعة و المقروءة. من جهة أخرى تعتبر أداة تحليل المضمون وسيلة جيدة لتمحيص المحتويات الموضوعية و الشكلية المكونة للخطاب الإعلامي الفرنسي للقنوات التلفزيونية المختارة و هذا الآن تفسير لذلك.

3. 5. 1. الملاحظة المباشرة

تُشكل الملاحظة أداة هامة من أدوات البحث العلمي، ذلك أنها تمكن الباحث من دراسة أهم جوانب الظاهرة المدروسة بشكل جيد و تمحيصها بكل عناية و اهتمام. إن استعمال أداة الملاحظة في مجال الأبحاث التحليلية

كخطوة أولى لمعرفة كيفية تناول القنوات التلفزيونية للظاهرة محل الدراسة تُمكن من تسجيل المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وما تنقله النشرات التلفزيونية المحددة في عينة البحث من أخبار ومعلومات حول ظاهرة اللاجئين السوريين في فرنسا، و عليه فإن القيام بتحليل مبدئي-قبلي، وهو خطوة ضرورية للدراسة الاستطلاعية، و لذلك يجب اعتمادها قبل البدء في الدراسات التحليلية الاستدلالية و ذلك لكونها تفيد في بناء الفئات وتحديد وحدات العد والقياس التي سيتم استعمالها لاحقا في العملية التحليلية الخاصة بالدراسة.

3. 5. 2. أداة تحليل المضمون

يمكن تعريف تحليل المضمون في الدراسات التي تندرج في مجال علوم الإعلام و الاتصال بأنه الوسيلة البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر و المضمون الصريح للمادة الإعلامية و دراستها بشكل كمي من خلال تقسيم المحتوى إلى فئات واضحة تُحدد اتجاه الدراسة و نتائج التحليل. و بهذا يمكن التأكيد على أن لتحليل المضمون استخدامات واسعة في دراسة المواد الصحفية للجرائد، للمجلات، للإذاعة و للتلفزيون التي تعالج موضوع معين. إضافة إلى ذلك يمكن أن تهتم هذه الأداة بتحليل الخطابات بشتى أشكالها علاوة على الرسائل، المحادثات والصور وذلك بتمحيصها وإبداء الرأي فيها بغرض الوصول إلى المقصود الحقيقي لأصحاب الأقوال. زيادة على ذلك يمكن اعتبار تحليل المضمون أسلوبا بحثيا يهتم بالوصف الموضوعي النسقي المعنوي الظاهر للعملية الاتصالية وصفاً موضوعياً منهجياً وكمياً من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة في حالة إعادة البحث والتحليل، ويعتمد تحليل المضمون على الوصف الكمي (القياسات، البحث في الكلمات والجمل والأفكار التي تتردد أكثر من غيرها) من جانب، وعلى الوصف الكيفي لمعاني الكلمات والأفكار من جانب آخر. أما الوصف الكيفي أو الاستدلالي فهو يتجاوز وصف الظاهرة والكشف عن المعاني الكامنة والأبعاد المختلفة للعملية الاتصالية. هذا ويمكن التأكيد على أن تحليل المضمون يتم عن طريق تحويل محتوى المادة الإعلامية إلى وحدات قابلة للعد والقياس، وهذه المرحلة تمثل السمات الأساسية للتحليل الكمي[1].

4. تحليل المعالجة الإخبارية لظاهرة اللاجئين

[1] « Council Statement: Migration, Public Opinion and Politics », *Migration, Public Opinion and Politics: The Transatlantic Council on Migration*, Papademetriou, D.G., Heuser, A. (2009), Bertelsmann Stiftung, Migration Policy Institute, Gütersloh, pp. 19–26, p. 23

تهتم هذه النقطة بمعالجة المواد الإخبارية المقدمة في النشرات الإخبارية الرئيسية للقنوات الفرنسية الجامعة من حيث القوالب الصحفية المعتمدة في التناول لمختلف المواضيع في مجمل المواد التي تم حصرها في إطار عينة الدراسة و في هذا الإطار يمكن تسجيل ما يلي (أنظر شكل 1):

القنوات التلفزيونية	تي. أف.1 (TF1)	فرانس2 (France 2)	آرتي (Arte)	أم.6 (M 6)
عدد المواضيع	14	18	24	10

شكل (1) عدد المواضيع التي خصصتها القنوات التلفزيونية الفرنسية لظاهرة اللاجئين السوريين في نشراتها الرئيسية خلال شهر يناير 2016

- ❖ بالنسبة للقناة الفرنسية الأولى و التي تحتل المرتبة الأولى أوربيا تي. أف. 1 (TF1)، فإنه يمكن تسجيل اهتمام متوسط بظاهرة اللاجئين السوريين في فرنسا على اعتبار أنها خصصت 14 موضوعا للمسألة خلال شهر يناير 2016 و هو ما يعني معدل تناول يقدر بمرة واحدة كل يومين. من جانب آخر يحتل موضوع الإرهاب و العنف و ما يتبعهما من مواضيع الفئة الأولى (أنظر شكل 2) المرتبة الأولى في القضايا المتناولة من قبل القناة التلفزيونية و ذلك بتركيزها على الربط بين طبيعة المهاجرين و صفة الحرب. أما بالنسبة لبقية المواضيع، فقد جاء تناولها شبه متساوي،

- ❖ من جهتها القناة الفرنسية الثانية، ذات الملكية الحكومية، فرانس دو (France 2) تناولت ظاهرة اللاجئين السوريين في فرنسا بمستوى يفوت نسبة القناة الأولى بحوالي الثلث و احتلت فيها مسألة الإرهاب و العنف المرتبة الأولى كذلك و بنسبة أكبر من سابقتها تفوق ثلث المواضيع المسخرة لموضوع اللاجئين كلية. ما يلاحظ على هذه القناة أنها اهتمت كذلك، وبنسبة أقل شيئا ما، بمسألتي السكن و الإيواء من جهة و البطالة و الشغل من جهة أخرى مع شبه إهمال لنقطة المساعدات الإنسانية و التضامن اللذان لم يحصلا إلا على نسبة 4 بالمائة من اهتمام القناة،

- ❖ تعتبر قناة آرتي (Arte) من أكثر القنوات التلفزيونية الفرنسية اهتماما بظاهرة اللاجئين السوريين في فرنسا و ذلك بمجموع 24 موضوعا خلال شهر يناير 2016 أي تقريبا بمعالجة شبه يومية للحدث. من جانب آخر، اختلفت هذه القناة عن القناتين السابقتين من ناحية الاهتمام حيث ركزت تغطياتها على

موضوع مخالف لما سبق و يتعلق الأمر بنقطة المساعدات الإنسانية و التضامن الدولي التي أعطتها ما يقارب ثلث تغطياتها الإخبارية. ما يسجل عند ملاحظة ما قدمته آرتي (Arte) أيضا هو قلة اهتمامها بموضوعي البطالة و السكن و التركيز، و لو بشكل مقتضب و في مرحلة ثانية، على موضوع العنف و الإرهاب و ذلك في بعده الدولي،

❖ أخيرا و فيما يتعلق بقناة أم. 6 (M6)، فإن ما يمكن ملاحظته من تغطيتها الإخبارية لظاهرة اللاجئين السوريين أنها تصب في نفس اتجاه قناتي تي. أف. 1 (TF1) و فرانس دو (France 2) من حيث التركيز على موضوع الإرهاب و العنف الذي يحتل المرتبة الأولى في المواضيع المقدمة في نشراتها الاخبارية و التي تقارب ثلث المادة المخصصة للظاهرة (24 بالمائة) هذا مع تخصيص نسب متقاربة لموضوعي السكن و الشغل و اهتمام قليل بنقطة المساعدات الإنسانية و التضامن التي لا تتعدى 10 بالمائة من إجمالي مواضيع التغطية الإخبارية للظاهرة.

القنوات التلفزيونية	تي. أف.1 (TF1)	فرانس2 (France 2)	آرتي (Arte)	أم.6 (M 6)
الإرهاب	% 26	% 30	% 18	% 24
البطالة	% 17	% 19	% 07	% 15
السكن	% 14	% 17	% 08	% 18
المساعدة	% 11	% 04	% 24	% 10
مجموع نسبة الكلمات	% 68	% 70	% 57	% 67
التراكيب اللغوية المحايدة	% 32	% 30	% 43	% 33

شكل (2) نسب تكرار المصطلحات في المادة الإخبارية المقدمة من قبل القنوات التلفزيونية الفرنسية في نشراتها الرئيسية في إطار تناولها لظاهرة اللاجئين السوريين

5. تحليل المعالجة الخطابية لظاهرة اللاجئين

في مسعى لتحديد الميكانيزمات و الآليات التي يرتكز عليها الخطاب الإعلامي للقنوات التلفزيونية الفرنسية فيما يتعلق بتغطيتها لظاهرة اللاجئين السوريين كان يجب وضع شبكة عمل تُمكن من رسم أهم المرتكزات اللفظية التي يعتمد عليها هذا الخطاب و في هذا المجال يأتي التقسيم الذي تم انجازه اعتمادا على أكثر المفردات تداولا في المنتجات الإخبارية التي قدمتها النشرات الرئيسية للقنوات التلفزيونية محل الدراسة. إن توزيع المفردات حسب الفئات يستمد شرعيته من كون هذه المفردات تم النطق بها هنا و هناك و لهذا تم تجميعها حسب القواسم المشتركة التي تجمعها ضمن الفئات المحددة و التي تشكل النسق العام الذي تم تناولها من خلاله و الهدف النهائي الذي ترمي إليه و أُطلق عليه اسم الكلمات المفتاحية لكونها تشكل الدلالات الخطابية و اللغوية التي يتم من خلالها تحديد الفئة التي ينتمي إليها هذا الموضوع أو ذلك و هذا حسب التقسيمات التي تم إجراؤها (أنظر شكل 3). و من خلال دراسة هذه المجموعات اللفظية و ربطها الدلالات البصرية التي تم حصرها من خلال الصور المصاحبة و التي تم انتقاؤها و بثها في النشرات الإخبارية للقنوات التلفزيونية الفرنسية فيما يتعلق بتغطيتها لظاهرة اللاجئين السوريين في فرنسا يمكن ضبط مجموعة من القيم التي حاولت هذه الأجهزة الاتصالية تسويقها للمشاهد الفرنسي و التي تأتي كما يلي:

- "نحن في حالة حرب"، هكذا صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند عقب التفجيرات الأولى التي ضربت العاصمة باريس في 23 نوفمبر 2015 أمام أعضاء البرلمان الفرنسي المجتمع بغرفتيه في قصر فرساي[1]. هذا هو الإطار العام الذي يبدو أن القنوات التلفزيونية الفرنسية تي. أف. 1 (TF1)، فرانس دو (France 2)و أم. 6 (M 6) قد اختارت الاشتغال عليه في النقطة المتعلقة بالعنف و الإرهاب و ذلك في مجال تغطيتها لظاهرة اللاجئين السوريين لفرنسا. إن هذه الهيئات الاتصالية تسعى إلى استعمال إستراتيجية تعمل على الربط بين متغيرين،"اللاجئ السوري" و "الإرهاب" الذي يضرب أوروبا، الذين هما ظاهريا و واقعيا، منفصلين بحيث يصبح الحديث عن الأول يعني التطرق إلى الثاني بطريقة أوتوماتيكية. إن عملية الإشراك أو الربط (L'association) بين هذين العنصرين هي في الحقيقة عملية بسيكولوجية بحتة ترمي إلى صناعة صورة ذهنية نمطية عن اللاجئ السوري كونه قادم من بلاد الدم، الدمار و الخراب و بالتالي فإنه سينقل معه كل معاني العنف و البؤس و الشقاء إلى فرنسا. إن الألفاظ

1 <http://www.elysee.fr/declarations/article/discours-du-president-de-la-republique-devant-le-parlement-reuni-en-congres-3/> (20/03/2016)

المستعملة في المواد الإخبارية الفرنسية مثل "الحرب"، "القتل"، "الاغتصاب"، "داعش"، "الجرحى"، الخ كلها كلمات مختارة و مقدمة من أجل أن تقوم بتأدية وظيفة معينة. في هذا المجال يقول بيار بورديو أن من يتكلم يريد أن يقول[1] و معنى هذا أن الكلمات المتداولة و التي استخدمتها القنوات الفرنسية لم تأت اعتباطا أو بشكل عشوائي و إنما جاءت لقصد معين و هو زرع الرعب و الخوف لدى المواطن الفرنسي من هذا القادم المجهول في مرحلة أولى و هذا حسب ما تؤكده نظرية الغرس الثقافي التي تفيد بدور وسائل الإعلام في بث قيم جديدة في أوساط المشاهدين[2] و في مرحلة ثانية جعله يبحث عن حل لصده و إرجاعه إلى بلده و هذا هو المطلوب أي صناعة التهيؤ نفسيا و ذهنيا لتقبل السياسة اليمينية الرافضة لوجود اللاجئين السوريين في فرنسا. إن الشعور بالحرب في كل معانيها و الخطر المحدق هو الإحساس الذي تسعى وسائل الإعلام الفرنسية أن توصله للمشاهد من أجل تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما جعله ينشغل عن مشاكله اليومية و بالتالي ينصرف عن مساءلة الحكومة عن إخفاقها في حل المشاكل العالقة، و ثانيهما، أن ينخرط في سياسة الحكومة الحالية بشأن "مكافحة الإرهاب" بما فيه من تضييق على الحريات و فرض حالة الطوارئ و غيرها و هو ما يتطابق مع البرامج الانتخابية للأحزاب اليمينية المعارضة التي تسعى للعودة لمقاليد الحكم،

- في تغطيتها لظاهرة اللاجئين السوريين و قدومهم إلى أوروبا قدمت القناة الفرنسية الألمانية المشتركة آرتي (Arte) تناولا إعلاميا مخالفا للقنوات الثلاثة السابقة محل الدراسة في عملية ترتيب النقاط التي تخص اللاجئين السوريين حيث احتل الموضوع المتعلق بالمساعدات الإنسانية الصدارة من جملة المسائل التي تطرقت إليها القناة وبهذا تكون التغطية الصحفية للنشرات الإخبارية لهذا التلفزيون قد عكست انتماءه و ملكيته المشتركة بين ألمانيا التي تتبنى سياسة ايجابية اتجاه اللاجئين السوريين و هي مخالفة للسياسة الفرنسية تتميز برفض استقبالهم على أراضيها. و في هذا المنحى يمكن ملاحظة تبني الخيار الألماني في منتج المحطة من خلال تفوق فئة "المساعدة" على البقية حيث ركزت أغلبية المواضيع الصحفية التي تم تناولها على استعمال مصطلحات "التضامن، "الدعم"، "الإنسانية"، "الإطعام"، "العلاج" و "النقل المجاني" و غيرها. وهكذا يظهر حتى من الصور التي بثتها القناة التركيز على العامل الإنساني و حالة البؤس و المعاناة التي يتصف بها اللاجئون السوريون، كما يستشف من نفس التغطية تغليب التعامل مع

[1] *Question de sociologie*, Bourdieu, P. (2002), Paris, Editions de Minuit
[2] « Living with television: The violence profile », *Journal of Communication*, Gerbner, G., Gross, L. (1976), n° 26, pp. 172-199

القوالب الصحفية الأكثر عاطفية و انفعالية مثل الريبورتاجات و التعامل بشكل أكثر مع المنظمات المدنية و الجمعيات الخيرية و استبعاد لغة الأرقام و الإحصائيات و التقليل من اللجوء إلى التصريحات الرسمية. إن هذا الطرح يرمي إلى جعل قضية اللاجئين مسألة إنسانية بحتة و يجب أن تخرج عن الحسابات السياسية المتعلقة بالمصالح الفئوية المحدودة لهذا التيار أو ذلك. من جانب آخر و كون قناة آرتي (Arte) هي ملكية مشتركة بين باريس و برلين، فإن الجانب الألماني حتى و إن استطاع تمرير وجهة نظر تتماشى مع السياسة التحريرية للقناة المعروفة ببعدها الإنساني فإن الجانب الفرنسي فيها تمكن و لو بقدر محدود في تمرير منتجات إعلامية تتناول الموضوع المتعلق بفئة "الإرهاب" و لو بشكل ضئيل و لكونه ملموس نسبيا.

ترتيب الفئات اللغوية	الكلمات المفتاحية
1– الإرهاب	الحرب، العنف، القتل، داعش، الجيش، الجرحى، المصابون، المرضى، الاغتصاب، الخ
2– البطالة	العمل، التشغيل، الأجور، مستوى المعيشة، التسول، السرقة،
3– السكن	المخيمات، المأوى، الإقامة المؤقتة، التشرد، الخيام،
4– المساعدة	التضامن، الدعم، العون، الإنسانية، الإطعام المجاني، العلاج المجاني، النقل المجاني، الخ

شكل (3) تصنيفات التراكيب اللغوية حسب الفئات المحددة في المادة الإخبارية لنشرات القنوات التلفزيونية التي تعالج ظاهرة اللاجئين السوريين

6. اللاجئون: لعبة وسائل الإعلام و الساسة

إن الحديث عن ظاهرة اللجوء و الهجرة التي يعرفها العالم و خاصة في السنوات الأخيرة بعد اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية و انتشار النزاعات المسلحة في الكثير من النقاط عبر العالم يمر حتما عبر معرفة التداعيات المختلفة التي تخلفها عملية اللجوء و الهجرة على مختلف الأطراف المعنية بها. في فرنسا مثلا، التحدي الذي تواجهه الحكومات المتعاقبة يتمثل في مواجهة جيوش المهاجرين غير الشرعيين القادمين من مستعمراتها السابقة و

القادمين إليها بحثا عن العمل و الحياة الكريمة. إن تركز المهاجرين و اللاجئين الأجانب في المدن الرئيسية في فرنسا في باريس، ليون، مرسيليا وغيرها يجعلهم عرضة لعدسات كاميرات الصحافة و الإعلام و محل اهتمام مراكز سبر الرأي العام و هو ما ينتج عنه تضخيم في الحقائق المتعلقة بهم التي نؤدي في نهاية الأمر إلى اقتناع المواطن البسيط أن هؤلاء الأجانب يشكلون عالة على المجتمع و اقتصاده. في هذا الإطار يحتل الفرنسيون المرتبة الرابعة عالميا في نسبة من يرى أن المهاجرين يقدمون إضافة للدولة المستقبلة و لاقتصادها بنسبة 50 بالمائة و ذلك خلف السويد بنسبة 79% و البرتغال بنسبة 66% و ايرلندا و البرتغال بنسبة واحدة 56% و ذلك من خلال التقرير الميداني الذي أجرته المنظمة العالمية للمهاجرين عام 2006[1]. من جانب آخر تفيد المحافظة الأوروبية ضد العنصرية و اللاتسامح (ايكري – ECRI) أن العنف العنصري يتطور في كل الميادين في فرنسا و أحيانا دون عقاب مثل ما توضحه القضية المتعلقة بالشركة الوطنية للسكك الحديدية، حيث خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013، قام أعوان للشركة الحكومية بإرسال رسائل نصية قصيرة من الهواتف النقالة ذات طابع عنصري مصحوبة بأغاني نيونازية منبعثة من مقرات الشركة حسب تقرير أخلاقيات المهنة الذي تصدره الشركة. و يضيف نفس المصدر أن الأمر تطور لحد أنه وصل إلى العنف اللفظي و الجسدي ضد الأشخاص ذوي الأصول المغاربية[2]. من جهة أخرى تلاحظ نفس المنظمة في تقريرها لعام 2016 أن وضعية خطاب الحقد و الكراهية ضد المسلمين في فرنسا لازالت تدعو للانشغال و تؤكد أن رفض المسلمين ناتج عن التغذية المتواصلة لخطاب الكراهية الذي يغذيه رجال السياسة و تقدم في هذا المجال عدة أمثلة منها تصريح زعيمة حزب الجبهة الوطنية مارين لوبان عام 2010 التي وصفت المسلمين الذي يؤدون صلاة الجمعة في الشوارع نظرا لضيق المساجد بكونهم يشبهون الاحتلال الألماني، أو تصريح بلدية نيس عام 2013 حول تلاؤم الإسلام و الديمقراطية أو نص الرسالة التي وضعها رئيس بلدية فانال على تويتر عام 2015 حول ضرورة منع ممارسة الديانة الإسلامية في فرنسا[3]. و دائما حول رجال السياسة الذين يمارسون العنف العرقي، تقول التقارير أن رئيس الحكومة الفرنسية الحالي، مانويل فالس، جاء ذكره في الكتاب الأسود للمنظمة لعام 2016 على أنه من الشخصيات السياسية الفرنسية التي تمارس العنصرية اللفظية ضد المسلمين و تتهجم على مقوماتهم المعنوية و ذلك منذ أن كان وزيرا للداخلية[4]. بالانتقال إلى مثال آخر و ليكن كندا، تقول الكثير من الدراسات أن صورة خيالية سلبية عن الإسلام تشكلت و تؤثر على الرأي العام و في هذا

---

[1] *Etat de la migration dans le monde 2011, bien communiquer sur la migration*, Organisation internationale pour les migrations, *op. cité*, p. 12

[2] *Rapport de l'ECRI sur la France, 5ème cycle de monitoring*, op. cité, p. 24

[3] *Rapport de l'ECRI sur la France, 5ème cycle de monitoring*, *op. cité*, p. 19

[4] *Rapport de l'ECRI sur la France, 5ème cycle de monitoring*, Conseil de l'Europe (2016), Secrétariat de l'ECRI, Direction Générale II – Démocratie, Strasbourg, p. 18

المجال يمكن تسجيل ملاحظة هامة مفادها أن هذا لا يتم فقط لدى من الناس و لكن حتى لدى المثقفين، الصحفيين، الجماعات الضاغطة و على وجه الخصوص لدى رجال السياسة استعمالات للأحكام المسبقة و الجاهزة عن المسلمين من أجل الحصول على فوائد انتخابية أو تأثيرات على المواطنين هم لا يملكونها في الأصل. طبعا التغطية الإعلامية السيئة المتعلقة بالبلدان الأصلية للمهاجرين و اللاجئين المسلمين تسهل عملية بث و انتشار الصور النمطية السلبية. باستثناء القنوات العمومية سي بي أس، راديو كندا و أر دي أي (CBC, Radio-Canada, RDI) تم الحكم على بقية وسائل الإعلام بالسلبية و السيئة في التعاطي مع شؤون المسلمين في كندا من خلال الهيئات المراقبة على الأداء الإعلامي للفاعلين في الحقل التلفزيوني في كندا على غرار النتائج التي توصل إليها التقرير السنوي للمؤتمر الإسلامي لكندا (le Congrès islamique du Canada) الذي يسجل بصفة منتظمة اتهامات ضد الإسلام في كبرى وسائل الإعلام الكندية على غرار تورنتو ستار *(Toronto Star)* ، غلوب اند مايل(*le Globe and Mail)* و ناسيونال بوست (*National Post*). و في هذا المجال يمكن ذكر المثال الذي قامت أكبر الصحف الكندية ،فونكوفر سن (*Vancouver Sun*) عندما كتبت في 15 أوت 2009 أن "أوروبا غزاها المسلمون و أن 40 بالمائة من سكانها سيصبحون مسلمين بحلول 2010"[1]. إن هذه الوضعية التي يعيشها المهاجرون و اللاجئون في فرنسا و كندا، كمثال فقط، دليل على قوة وسائل الإعلام في غرس قيم العداء و الكره ضدهم في نفوس مواطني البلدان المستقبلة. و في هذا المجال، توصلت الكثير من الدراسات التي تهتم باختبار علاقة وسائل الإعلام بالهجرة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة بين التناول الإعلامي لهذه الظاهرة و القلق الذي تم تسجيله لدى الرأي العام بخصوص هذا الموضوع و ذلك حسب دراسة بريطانية أوضحت كيف أن التقلبات المسجلة في مستويات القلق و الانشغال لدى البريطانيين حول النتائج السلبية التي يمكن أن تخلفها موجات اللجوء يتصادف مع ارتفاع كميات و كيفيات المعالجة الإعلامية لهذه المسألة[2].

خاتمة

إن دراسة علاقة الإعلام بظاهرة هجرة اللاجئين السوريين إلى فرنسا عملية ليس بالسهلة و هي محفوفة بالمخاطر لأنها تتعلق بالكشف عن حقيقة ما تريد تسويقه وسائل الاتصال من وجهات نظر و من آراء إلى جمهور

[1] *Les multiples visages de l'islamophobie au Canada*, Nouveaux Cahiers du socialisme, Helly, D. (2011), n°5, pp. 99-106 <http://www.cahiersdusocialisme.org/2011/03/20/les-multiples-visages-de-l-islamophobie-au-canada/> (20/03/2016)

[2] « British attitudes to immigration in the 21st century », *Migration, Public Opinion and Politics: The Transatlantic Council on Migration*, Page, B. (2009), Bertelsmann Stiftung, Migration Policy Institute, Gütersloh, pp. 131–154

الفرنسيين و بالتالي إلى التعرف عن الصورة الإعلامية التي ترسمها لهؤلاء الفارين من هول الحرب و الدمار. و كما تمت رؤيته فإن ثلاثة من أربع قنوات تلفزيونية أساسية في المشهد الفرنسي تبنت خطابا عدائيا للاجئين السوريين و أخافت الفرنسيين منهم عكس الصحافة الألمانية التي كانت أكثر إنسانية و تضامن معهم و هاهي أشهر يومية في البلاد "بيلد"(Bild) تدعو الألمان لتقديم المساعدة، و دون لبس أو مراوغة، كاتبة في صفحتها الأولى و بالخط العريض في عددها الصادر في 30 أغسطس 2015: "لنساعدهم"[1] حاملة لواء حملة وطنية ألمانية لاستقبال اللاجئين السوريين و استقبالهم أحسن استقبال. إن الموقف الفرنسي الذي تبنته القنوات التلفزيونية يعكس بشكل جيد التطابق في وجهة النظر بين السياسة الإعلامية لهذه المؤسسات و السياسة الرسمية و الحزبية للفاعلين السياسيين في فرنسا. إن اتهام الرئيس فرانسوا هولاند و وزيره الأول مانويل فالس لألمانيا بأنها فتحت أبواب أوروبا أما اللاجئين السوريين يندرج تحت برنامج السعي الفرنسي إلى القارة العجوز تصد وجهها عن استقبال من هم في حاجة إليها. و هكذا لم تكن التغطية الإعلامية التي قدمت القنوات التلفزيونية محل الدراسة سوى رجع صدى يصب في خدمة هذه السياسة. الآن و بعد التوصل إلى هذه الحقيقة، سؤال هم يطرح نفسه و بقوة و يتعلق بالتوصيات التي يمكن صياغتها في نهاية هذه الدراسة و المتعلقة بكيفية تصحيح الصورة للمواطنين الفرنسيين فيما يخص حقيقة اللاجئين السوريين و ضرورة مساعدتهم إنسانيا؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتعلق بالآلية التي يجب تبنيها من أجل إيصال صوت اللاجئ السوري للمواطن الفرنسي المضلل إعلاميا و التي قد تكون متمثلة في العنصرين المواليين:

- ❖ استعمال وسائل الإعلام الجديدة (أنترنت، شبكات اجتماعية، تطبيقات، واب تيفي، واب راديو، الخ) من أجل عرض الحقائق المتعلقة بظروف اللاجئين الإنسانية و حاجتهم إلى المساعدة و التضامن مع تبيين فكرة القيم المشتركة بين بني البشر و أن التكاتف و التآزر من سمات الإنسانية السمحة و توضيح أن ما تروج له وسائل الإعلام الثقيلة حول اللاجئين من صور نمطية لا أساس له من الصحة و أنه يسوق لخدمة أعراض سياسية بحتة،

- ❖ تجنيد التلفزيونات الفضائية العربية مثل قناة كنال الجيري (الجزائرية) و التركية الناطقة باللغة الفرنسية و التي يتم استقبالها في فرنسا من أجل بث خطاب صريح و حقيقي حول ظروف اللاجئين السوريين و حاجتهم إلى الدعم الدولي و الكشف عن الظروف الحياتية الصعب و المعاناة التي يقاسون منها و ذلك

[1] <http://www.directmatin.fr/dans-lactu/2015-08-30/en-allemagne-medias-et-personnalites-sengagent-pour-les-refugies-709629> (20/03/2016)

بمخاطبة الرأي العام الفرنسي في بلاده و تحفيز الهمم التي يمكن أن تشكل قادة للرأي مثل المثقفين، الجمعيات غير الحكومية و غيرها.

قائمة المراجع

- «America's views of immigration: The evidence from public opinion surveys», *Migration, Public Opinion and Politics: The Transatlantic Council on Migration*, Suro, R. (2009), Bertelsmann Stiftung, Migration Policy Institute, Gütersloh, pp. 52–76
- « British attitudes to immigration in the 21st century », *Migration, Public Opinion and Politics: The Transatlantic Council on Migration*, Page, B. (2009), Bertelsmann Stiftung, Migration Policy Institute, Gütersloh, pp. 131–154
- « Council Statement: Migration, Public Opinion and Politics », *Migration, Public Opinion and Politics: The Transatlantic Council on Migration*, Papademetriou, D.G., Heuser, A. (2009), Bertelsmann Stiftung, Migration Policy Institute, Gütersloh, pp. 19–26
- *Culture et communication, Convergences théoriques et lieux de médiation*, Caune, J. (1995), Grenoble, Paris, Presses universitaires de Grenoble, l'Harmattan Éditions
- *Enhanced Information and Communications for Non-violence among Malian Refugees in Niger*, Moutari, A. (2014), Search for Common Ground, Niamey
- *Etat de la migration dans le monde 2011, bien communiquer sur la migration*, Organisation internationale pour les migrations (2011), Genève, OIM
- *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines*, Maurice A. (2009), Anjou, Editions CEC
- « I went to the market, mon petit panier sous mon bras. How do the continental, national and provincial media affect cultural identity processes in francophone Canada? », *Aspects of intercultural Communication Conference*, De la Garde, R. (1999), 6-7 Avril, Roskilde University, Copenhagen
- *La couverture des conflits en Macédoine par les médias albanais : une position équilibrée*, Semini, L. (2001) ,<http://www.mediaonline.ba/fr/?ID=92> (20/03/2016)
- *La crise syrienne et ses répercussions : les réfugiés à l'intérieur et à l'extérieur*, Kawakibi, S. (2013), San Domenico di Fiesole, European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, Migration Policy Centre,
- *Le discours de crise : la représentation des réfugiés dans Le Figaro et Libération*, Dahlbacka, L. (2015), Turku, Åbo Akademi University, <http://www.doria.fi/handle/10024/119922> (20/03/2016)
- *La fin de la télévision*, Missika, J-L. (2006), Paris, Seuil, La République des idées
- « Le rôle des médias dans l'adaptation des réfugiés dans leur pays d'accueil, Le cas des réfugiés bosniaques dans la Ville de Québec », *Recherches qualitatives*, Curovac Ridjanovic, A. (2007), Hors série, n° 4, pp. 69-91, Actes du colloque Approches qualitatives et recherche interculturelle : Bien comprendre pour mieux intervenir, <http://www.recherche-qualitative.qc.ca/Revue.html> (20/03/2016)

- *Les multiples visages de l'islamophobie au Canada*, Nouveaux Cahiers du socialisme, Helly, D. (2011), n°5, pp. 99-106 <http://www.cahiersdusocialisme.org/2011/03/20/les-multiples-visages-de-l-islamophobie-au-canada/> (20/03/2016)
- « Living with television: The violence profile », *Journal of Communication*, Gerbner, G., Gross, L. (1976), n° 26, pp. 172-199
- *Migrating out of Poverty: Engaging the media, improving reporting and changing attitudes*, Chappell, L., Glennie, A. (2011), < https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/policy_and_research/wmr2011/Chapter1-Communicating-Effectively-About-Migration.pdf> (20/03/2016)
- *Projections of Power, Framing news, Public Opinion and U.S. Foreign Policy*, Entman, R., M. (2009), Chicago, University of Chicago Press
- *Public Opinion*, Lippmann, W. (1922), New York, Harcourt
- *Rapport de l'ECRI sur la France, 5ème cycle de monitoring*, Conseil de l'Europe (2016), Secrétariat de l'ECRI, Direction Générale II – Démocratie, Strasbourg
- *Sur la télévision, suivi de l'emprise du journalisme*, Bourdieu, P. (1996), Paris, Raisons d'agir Editions
- *Télévision et démocratie*, Esquenazi, J-P. (1999), Paris, PUF
- «The Media and Migration in the United Kingdom, 1999 – 2009», *Migration, Public Opinion and Politics: The Transatlantic Council on Migration*, Threadgold, T. (2009), Bertelsmann Stiftung, Migration Policy Institute, Gütersloh
- *Question de sociologie*, Bourdieu, P. (2002), Paris, Editions de Minuit

دور الحملات الإعلامية في التأثير على تدفق المساعدات الإنسانية للاجئين السورين

الدكتور: زكرياء بن صغير– جامعة بسكرة الجزائر– مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية

المقدمة:

تسعى الدول التي تحتضن آلاف الاجئيين السوريين جاهدتا لتحقيق متطلباتهم الأساسية في الاطار الانساني رغم ما تعيشه هذه الدول من أزمات اقتصادية إلا أنها صممت العديد من حملات التوعية استهدفت فيها المنظمات الانسانية الدولية و الاقليمية سعيا منها إلى تقديم يد المساعدة لتوفير متطلبات الحياة الأساسية، وفي ظل الانشطة الاتصالية التى تمارس في عالم اليوم أضحى الإعلام قوة معرفية فاعلة تساهم في تحريك العالم عبر الرسائل الاعلامية الكثيفة وسرعة الوصول للجماهير المختلفة فالسبيل الوحيد إذاً لتدفق المساعدات الانسانية هو الحملات الاعلامية الفاعلة والمؤثرة من خلال عرض الحالات الانسانية المزرية التي يعيشها اللاجئين والحقائق الموضوعية التي تحيط بظروفهم المعيشية في المخيمات في أحسن الأحوال.

لذلك يهدف هذا البحث إلى التعرف على الدور الذى يمكن أن تقوم بة الحملات الاعلامية في تدفق المساعدات الإنسانية للاجئين السورين عن طريق التعريف بقضية اللاجئين السوريين وبنوع المساعدات الانسانية كما يهدف إلى التعرف على أهم أساليب الاتصال في الحملات الاعلامية التى تم استخدامها وأفضل الوسائل وقد حاولنا الاجابة على سؤال مفاده هل الجهود الاعلامية التي قامت بها العديد من الحكومات خاصة دول الجوار بأجهزتها المختلفة لمساعدة اللاجئين ارتقت لمستوى الحملة الاعلامية العلمية؟ وما هو الدور الاتصالى الذى قامت به المنظمات الانسانية من أجل تدفق المساعدات الانسانية على اللاجئين السوريين؟

وللإجابة على هذا السؤال المحوري نقوم بدراسة وتحليل الجهود الإعلامية التي قامت بها دول الجوار في من أجل تدفق المساعدات الانسانية والتعرف على الاثار الإعلامية على اللاجئين السوريين مع دراسة وتحليل دور المؤسسات الإعلامية فيما يتعلق بتدفق المساعدات.

1. مشكلة الدراسة:

تتحدث مشكلة الدراسة من خلال الاجابة على سؤال مفاده هل الجهود الاعلامية التي قامت بها العديد من الحكومات خاصة دول الجوار بأجهزتها المختلفة لمساعدة اللاجئين ارتقت لمستوى الحملة الاعلامية العلمية؟ وما هو الدور الاتصالى الذى قامت به المنظمات الانسانية من أجل تدفق المساعدات الانسانية على اللاجئين

السوريين؟ وكيف يمكن الحديث عن دور الحملات الاعلامية التي تأثر على تدفق المساعدات الانسانية للاجئين السورين؟

2. أهداف الدراسة:

لذلك يهدف هذا البحث إلى:

- ❖ التعرف على الدور الذى يمكن أن تقوم به الحملات الاعلامية في تدفق المساعدات الإنسانية للاجئين السورين عن طريق التعريف بقضية اللاجئين السوريين وبنوع المساعدات الانسانية.
- ❖ التعرف على أهم أساليب الاتصال في الحملات الاعلامية التى يتم استخدامها وأفضل الوسائل التي توصل إلى الهدف المنشود.
- ❖ محاولة الكشف عن أهم الأساليب التي يمكن استخدامها في مثل هذه الحملات الاعلامية لجلب المساعدات الانسانية والتأثير في رؤس الأموال.

3. أهمية الدراسة:

تسعى الدول التي تحتضن آلاف الاجئين السوريين جاهدتا لتحقيق متطلباتهم الأساسية في الاطار الانساني رغم ما تعيشه هذه الدول من أزمات اقتصادية إلا أنها صممت العديد من حملات التوعية استهدفت فيها المنظمات الانسانية الدولية والاقليمية سعيا منها إلى تقديم يد المساعدة لتوفير متطلبات الحياة الأساسية، وفي ظل الانشطة الاتصالية التى تمارس في عالم اليوم أضحى الإعلام قوة معرفية فاعلة تساهم في تحريك العالم عبر الرسائل الاعلامية الكثيفة وسرعة الوصول للجماهير المختلفة فالسبيل الوحيد إذاً لتدفق المساعدات الانسانية هو الحملات الاعلامية الفاعلة والمؤثرة من خلال عرض الحالات الانسانية المزرية التي يعيشها اللاجئين والحقائق الموضوعية التي تحيط بظروفهم المعيشية في المخيمات في أحسن الأحوال.

المساعدات الانسانية

تعد المساعدات الانسانية أحد مقاصد الأمم المتحدة التي نص عليها ميثاقها هو "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية"، وكان أول عمل للأمم المتحدة في هذا المقصد في أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وساعدت المنظمة في تعميرها بعد ذلك. ويعتمد المجتمع الدولي الآن على المنظمة في تنسيق عمليات الإغاثة الإنسانية نظرا لطبيعة الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان مما يتطلب جهدا خارج قدرة السلطات الوطنية وخارج الجغرافيا الوطنية كذلك، وظهرتتأسيسا على ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عقب الحرب العالمية الثانية لتقديم المساعدة للأوروبيين الذين

شردهم الصراع. وتصدرت المنظمة الجهود المبذولة في حماية اللاجئين وتنسيق العمل الدولي لحل مشكلة اللاجئين على الصعيد العالمي[1].

مجرد أشياء بسيطة مثل فنجان من القهوة أو صور لأزهار وحيوانات ومناظر طبيعية، أو بضع قطرات من العطر. إنها حقًا أشياء غاية في البساطة والتفاهة لدرجة أنه نادرًا ما يرد ذكرها في التقارير أو الروايات أو المقالات الإعلامية التي تتناول الأعمال الإنسانية الميدانية. ومع ذلك، قد تمثل تلك الأمور البسيطة أحيانًا عنصرًا جوهريًا، بل وربما أكثرها أهمية، من بين الأعمال الانسانية في الميدان وسط النزاعات المسلحة والعنف المحتدم.

إن المساعدة الإنسانية عمل نبيل يهدف إلى تقديم المساعدة المادية والنفسية للمتضررين وهذا العمل يتحقق عن طريق تيسير الوصول إلى الحاجيات الضرورية التي تلبي رغبات المتضرر إلا أن مجموعة من العراقيل تحول دون بلوغ هدفها الإنساني وهذا ما سنحاول أن نبينه وفق العناصر التالية[2]:

أشكال المساعدات الانسانية

1. المساعدات الغذائية

يعمل برنامج الأغذية العالمي والعديد من المنظمات الانسانية الأخرى على تأمين المساعدات الغذائية للاجئين السوريين وذلك بفظل المبالغ المالية التي يتم جمعها. من الدول المانحة، حيث وعدت الدول المانحة خلال مؤتمر لندن حول سوريا في مطلع شهر فبراير/شباط بمبلغ 675 مليون دولار، كما أوضح البرنامج أنه كان لديه نقص في الأموال الشيء الذي أرغمه في بعض الأحيان على تعليق أو خفض مساعدته للاجئين السوريين بشكل كبير.

وقالت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي أرثارين كوزان "ذلك يعني أننا قادرون على تلبية الاحتياجات الفورية الأساسية من المساعدات الغذائية لحوالى 1,8 مليون لاجىء في المنطقة، مشيرة إلى أن 4,5 مليون سوري داخل البلاد يمكنهم الحصول على مساعدة البرنامج يوميا انطلاقا من شهر أبريل/نيسان وإلى حدود شهر أكتوبر/تشرين الأول. وأضافت أرثارين كوزان أن تلبية نداء المساعدات غير المسبوق سيساهم في إنقاذ أرواح الأشخاص الأكثر عرضة للمصاعب في سوريا والمنطقة، مشيرة إلى أن الأموال ستغطي أيضا زيادة وجبات المدارس وأنشطة تساهم في منح الأمل بمستقبل أفضل لملايين الأشخاص المتضررين من الأزمة. [3]

2. المساعدات النقدية

---

1 راجع الموقع: http://www.un.org/ar/sections/what-we-do/deliver-humanitarian-aid/index.html

2 خالد منصور ، المساعدات الإنسانية ، والكوارث الطبيعية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 2006/163

3 تم إسترجاعها من الموقع بتاريخ 2016/04/09: http://www.unhcr-arabic.org/519da9a16.html

لعبة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دورا كبيرا في برنامج المساعدات النقدية باستخدام بطاقات أجهزة الصرف الآلي لما مجموعه 30,000 لاجئ سوري، في لبنان ويهدف البرنامج إلى مساعدة اللاجئين الأكثر ضعفاً والمسجلين لدى المفوضية، حيث تساعدهم المخصصات المالية في دفع تكاليف المعيشة اليومية وتتضمن: الغذاء، والإيجار، والمواصلات، والوقود، والملابس، وبذلك يزداد شعورهم بالاكتفاء الذاتي[1].

وفي إطار البرنامج التجريبي، حصلت كل أسرة على 150 دولاراً أمريكياً على الأقل، إضافة إلى 25 دولاراً لكل فرد من أفراد الأسرة، وعُدل المبلغ الشهري للمساعدة وذلك برفع قيمته على أساس البيانات المجمعة خلال العملية التجريبية. وفي إطار الاتفاق مع أحد البنوك المحلية بلبنان، يستطيع اللاجئون سحب الأموال باستخدام بطاقات أجهزة الصرف الآلي.ولا يقع على اللاجئين التزام تجاه رد هذه الأموال، التي سوف تسهم أيضاً في النهوض بالاقتصاد المحلي، ومن ثم المجتمع المضيف، فضلاً عن أنها ستمكن اللاجئين من الاندماج بسهولة في المجتمع[2].

وقد رحب اللاجئون المشاركون في البرنامج التجريبي بهذا النظام. قالت سلام، وهي أم لطفلين: "لكم يسعدنا أن تعاملنا المفوضية بهذه الطريقة إذ أن ذلك يمنحنا مزيداً من الحرية والاستقلال". وتساءلت: "أتعرفون كم يعني هذا بالنسبة لشخص فقد كل شيء؟ إنه يعني الكرامة. هذا هو الشعور التي تمنحنا إياه المفوضية"[3]

3. مساعدات غير غذائية

تستجيب هيئة الإغاثة الإنسانية الدولية في أوقات الحروب والكوارث بشكل فوري فتدخل المناطق المنكوبة وتوزّع "عدة الطوارئ" التي تبدأ من مستلزمات الإيواء مثل الفرش، عدّة المطبخ، الثياب، خزانات المياه... ليتفرّع عنها السلل الشتوية والصيفية والصحية. وتركز الهيئة بشكل اساسي على سلة النظافة الشخصية نظراً للمشاكل الصحية التي يمكن ان يحدثها إهمال هذا الامر، خصوصاً في المناطق المنكوبة وحالات الإكتظاظ ما يسهّل انتشار الأوبئة والأمراض السارية والمعدية مثل الجرب والقمل، بحيث تتم دراسة هذه السلة قبل توزيعها واخضاعها لعملية تقييم مسبق لتتناسب مع حاجات المستهدفين، بهدف تأمين ظروف عيش سليمة[4].

مثالا على ذلك قدوم العواصف إلى لبنان في شتاء 2015-2016 وازدياد سوء أحوال العائلات السورية النازحة في مناطق الشمال اللبناني، كان لا بد من تقديم يد العون لهذه العائلات بتوزيع مادة الوقود للعائلات السورية

1 تم إسترجاعها من الموقع بتاريخ 2016/04/09: http://www.unhcr-arabic.org/519da9a16.html

2 تم إسترجاعها من الموقع بتاريخ 2016/04/09: http://www.unhcr-arabic.org/519da9a16.html

3 تم إسترجاعها من الموقع بتاريخ 2016/04/09: http://www.unhcr-arabic.org/519da9a16.html

4 تم إسترجاعها من الموقع: يوم 2016/04/02 : http://www.ihrelief.org/nfi/

المقيمة في المناطق المرتفعة من عكار، لذلك فقد قام فريق الهيئة بتوزيع 183,000 ليتر من الوقود على مستحقيها من العائلات السورية النازحة[1].

حملة دفء الشتاء

كانت مشاركة الهيئة فيها في[2] :

مخيمات الرحمة في أطمة – الحدود السورية التركية

لبنان – البقاع الشمالي (بلدة عرسال الحدودية) – الشمال (جبل أكروم)

التاريخ: من 2015/1/1 حتى 2015/2/28

عدد المستفيدين

2400عائلة من نازحي مخيمات الرحمة (توزيع وقود)

4370عائلة من اللاجئين في محافظتي البقاع والشمال من لبنان(توزيع وقود)

520عائلة (ألبسة)

1260عائلة (بطانيات)

670عائلة (شوادر)

تهدف الحملة إلى مساعدة اللاجئ على تحمل البرد القارس والعواصف التي ضربت المنطقة، وكانت مشاركة هيئة الإغاثة الإنسانية الدولية قوية وفي مناطق مختلفة تمثلت في:

الألبسة الشتوية: توزيع قرابة 3788 قطعة ملابس شتوية تتضمن (جاكيت– قفازات شتوية– أحذية شتوية– قبعات شتوية – عباءة نسوية شتوية– سنزة شتوية– بيجاما) في عرسال والبقاع الأوسط

البطانيات: 2520 بطانية في عرسال والبقاع الأوسط

الشوادر: 670 شادر في عرسال والبقاع الشمالي

الوقود: تم توزيع قرابة 768،174 ليتر في البقاع الأوسط وأكروم وعرسال كما تم توزيع الكاز على 2400 عائلة في مخيمات الرحمة في أطمة

أهمية الحملات الإعلامية في المساعدات الانسانية

تعدُ الحملات الإعلامية وسيلة مهمة للوصول إلى أكبر شريحة مهمة من المنظمات الدولية العاملة في المجال الانساني وكذا الدول المانحة وذلك بتركيز عالي، لأنها تراعي مناطق تواجدها، واستخدام الأسلوب الأمثل

1تم إسترجاعها من الموقع: يوم 2016/04/02 : http://www.ihrelief.org/nfi/

2تم إسترجاعها من الموقع: يوم 2016/04/02 : http://www.ihrelief.org/nfi/

الذي يسهم في التأثير عليها، وتحقيق الأثر المطلوب إحداثه، من أجل مساعدة الاجئيين السورين ما يجعل تصميم الحملات الإعلامية من أهم الخطوات التي من شأنها تحقيق النجاح لها[1].

لدى للحملات الإعلامية أهمية كبيرة من ناحية تطويع الجهات المانحة الدولية في الاتجاه المرغوب فيه دون تكرار النداءات الإنسانية التي تشتكي باستمرار من نقص التمويل، دون الحصول على مساعدات إضافية واستجابة مستدامة لأزمة اللاجئين، ذلك أنها إذا تم تصميمها وتنفيذها من قبل الجهات المتخصصة والمؤهلة فإنها تؤدي إلى توعية[2] الجهات المانحة الدولية بضرورة تقديم مزيد من المساعدات للاجئيين السورين.

وهذا ما أدى بالمنظمات الإنسانية الدولية إلى تقييد المساعدات المقدّمة إلى السوريين خلال سنة 2014 بسبب نقص التمويل. والواقع أنه في يونيو 2015، كان المجتمع الدولي قد مول 23 في المئة فقط من الميزانية المطلوبة لـ"الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على التحمل" لسنتي 2015 - 2016. [3]

لذلك تعد الحملات الإعلامية ضرورة ملحة في مثل هذه الأزمات الدولية للرفع من مستوى الوعي العام للمنظمات المانحة وتعزيز مشاركتها في عملية مساعدة للاجئين السورين وهذا ما يحتاج إلى جهود جبارة من برامج التوعية ووسائل إعلام وغيرها مما يساعد في رفع الوعي لدى هذه المنظمات للمزيد من الجهد بتقنيات جديدة بالأسلوب الأمثل والعلمي[4]، هذا ما دعانا إلى الاعتماد على الحملات الإعلامية لسد العجز الذي تعاني منه العديد من دول الجوار السوري في تلبية الحاجيات الأساسية للاجئين السوريين

وإذا كانت الحياة الاجتماعية واقعية في طروحاتها وبرامجها ووسائلها وجماهيرها المستهدفه فإنها ستكون قادرة على تعديل الانماط السلوكية للمؤسسات والأفراد بالاتجاه الايجابي المطلوب وفي فترات زمنيه محددة وتكاليف معقولة يضاف الى ذلك ان المسح الاجتماعي والثقافي يساعد في تحديد ما هو مرغوب انجازه من قبل هذه الحملات الاجتماعية باعتباره أي المسح الوسيلة العمليه لتوفير معلومات كافيه ودقيقه عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية عن الشرائح المستهدفه وبما يمكن القائمين على هذه الحملات من تحديد الجوانب الاكثر اهميه والتي يجب ان يتم التركيز عليها لتعديلها وإحداث التغيير المطلوب في الاتجاهات المرغوبة وبأقل التكاليف[5].

ويمكن توضيح أهمية الحملات الإعلامية في بيان ما يمكن أن تحققه للاجئين السوريين وللدول التي تستضيفهم في التالية:

---

1 كريمان فريد، المسؤولية الاجتماعية، والتسويق الاجتماعي، دار النهضة العربية القاهرة، 2006، ص 20

2 محمد إبراهيم عبيدات، التسويق الاجتماعي الأخضر والبيئ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004، ص 16

3 Report. UNHCR and UNDP, 3RP Regional Progress

4 صالح محمد المالك، حملات التوعية العامة والخطوات الأساسية اللازمة لنجاحها، صحيفة الجزيرة الإلكترونية المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، العدد 10145، 2000، تم إسترجاعه بتاريخ 2015/12/26: www.al-jazirah.com/2000/20000708/fu1.htm

5 محمد إبراهيم عبيدات، التسويق الاجتماعي الأخضر والبيئ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004، ص 16

1. توضح البحوث المصاحبة للحملات الإعلامية أثناء عملية تحليل الموقف الاتجاهات الحقيقية للمنظمات والدول المانحة وكذلك رغباتهم بما يساعد القائم بالاتصال في الحملة الإعلامية على إعداد الرسالة واختيار الوسائل المناسبة.
2. التقدم التكنولوجي في المجالات التي تؤثر على حياة الأفراد أو الأسر يفرض تخطيط وتوجيه حملات إعلامية[1] لتوعية المنظمات و الدول المانية بواجباتها إتجاه للاجئين السوريين.
3. تعمل الحملات الإعلامية على معالجة مشكلة المساعدات الانسانية التي يعيشها للاجئين السوريين في مخيمات ومحاولة إيجاد الحلول لها بالطرق العلمية وفق تصميم محكم لمراحل الحملة الإعلامية بما يتوافق ومعطيات موضوع الحملة وما يتوفر من معطيات وبيانات تساهم في تحليل الموقف وإيجاد الحلول لهذه المشكلة.
4. تحقق الحملات الإعلامية للمنظمات والدول المانحة كم معلوماتي حول المشكلة وقلة تدفق المساعدات الانسانية التي يعيشها بما يعود عليهم بالنفع وبما يكفل لهم تحقيق التوازن الاجتماعي داخل المجتمع.
5. تحسيس الرأي العام بقضية للاجئين السوريين، وهذا بغرض زيادة درجة التضامن والتكافل الاجتماعي[2].
6. التأثير في المعرفة والاتجاهات والسلوك لدى المنظمات والدول المانحة بما يخدم اللاجئين السوريين من خلال الرسائل المتتالية والكثافة في التغطية وعملية التكرار لتحقيق الهدف المنشود من الحملة الإعلامية.
7. خلق رأي عام داعم للقضية السورية على المشاركة الإيجابية لحل مشكل اللاجئين السوريين، من خلال البعد عن السلبية واللامبالاة وتشجع كل منظمة دولية عاملة في المجال الانساني على أن يكون لها دور في التغيير والتطوير[3].

لذلك تظهر الحاجة للحملات الإعلامية بشكل ضروري عند الشروع بتدعيم أنماط السلوكية للمنظمات الانسانية والدول المانحة، خاصة إذا اتسمت أهدافها وبرامجها ووسائلها بالواقعة وأصبحت الحملات الإعلامية تسيطر تقريبا على جميع تفاصيل حياة المنظمات الانسانية والدول المانحة في جميع دول العالم، ولذلك يمكن تسمية هذا العصر بعصر الحملات الإعلام الاقناعية ويظهر ذلك من خلال ما يتم نشره أوبثه من كم هائل ومتنوع من الرسائل و الوسائل التي تستهدف إقناعهم بأفكار وسلوكيات معينة[4]

تصميم الرسالة الاعلامية للتأثير على تدفق المساعدات الإنسانية للاجئين السورين

تتوقف هذه الخطوة على أهداف مخطط الاتصال وخصائص الجمهور، فعلى الرسالة أن محددة، قصيرة، ومعبرة وبصيغة مقبولة لدى الجمهور كما يجب أن تكون فريدة وجديدة.

---

[1] فاتن عبد الفتاح محمد العبهري، دور الاتصال الشخصي في الحملات الاعلامية لمنظمة اليونسف، ماجستير غير منشورة، كلية الاعلام جامعة الشرق الأوسط الأردن، 2011، ص 47

[2] عيسى بوكرموش، إستراتجية الاتصال في الحملات الاعلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة الجزائر، 2013، ص 64

[3] نفس المرجع، ص64

[4] فاتن عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 25

ترتبط الرسالة الإعلامية للحملة مباشرة بالهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، وتنقسم الأهداف كما ذكرنا سابقا إلى التغيير المعرفي أو السلوك أو الاتجاه أو المعتقد، وفي ضوء هذه الأهداف يمكن تحديد الرسالة الإعلامية التي توجه للجمهور والتي مهما تعددت، ينبغي ألا تخرج عن الهدف العام للحملة، وتعتمد الحملات على تجزئة الرسائل بدلا من تقديم رسالة إعلامية واحدة طوال فترة الحملة[1].

وتحقق التجزئة في الرسائل مجموعة من الأهداف[2]:

1. تخفيف حدة الرتابة في حالة وجود رسالة واحدة يتكرر نشرها أو بثها، مع تغير شكل الرسالة التي تظهر به في وسائل الإعلام (حوار، تحقيق، مقابلات، ندوات، دراما، رسوم متحركة، وغيرها......الخ).
2. لاحتواء الموضوع من جوانب مختلفة كالجوانب الصحية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية.

والرسالة هي تعني وضع الفكر في أشكال مناسبة للموقف أو المشكل وهي المحتوى والمضمون المعد إعدادا جيدا من حيث المنطق والحجج التي تقنع الجمهور ويلعب المحتوى دورا واضحا في التأثير على اتجاهات الأفراد نحوى تقبل أو رفض الرسالة الاعلامية.

شروط صياغة الرسالة الاعلامية الجيدة لتدفق المساعدات الانسانية:

1. أن يتوفر بها عنصر الجاذبية بالنسبة للمنظمات والدول المانحة.
2. أن تتناسب مع عادات وتقاليد المنظمات والدول المانحة.
3. لابد أن يتميز مضمون الرسالة بالصدق والدقة.
4. الانقرائية: ويقصد بها نفاذ الرسالة إلى الجمهور بسرعة وسهولة مع القدرة على تذكر محتوها والقدرة على قراءة محتواها بيسر وسهولة.
5. الانسيابية: أي تداعى الأفكار وترتيبها بانسياب طبيعي دون وجود فجوة في أجزائها أو عدم الترابط في الأفكار.
6. الرشاقة: وهي تناول الموضوع مباشرة وبشكل محدد والوصول إلى الهدف بأقصر الطرق.
7. الوضوح: استخدام كلمات ذات معنى واضح.

تحديد مضمون الرسالة بدقة:

هناك مجموعة من الأسئلة التي يجب الإجابة عليها في هذه الخطوة وهي[3].

---

1 الكامل فرج، تخطيط استراتيجيات وبرامج الاتصال، منظمة الأمم المتحدة، المكتب الاقليمي للشرق الأوسطو افريقيا، سنة 1986، ص23

2 نفس المرجع، ص 25

3 Russel. Thomas j. and Gann; Advertising Media: A managerial Approach. 2 ed (U.¨S.a: Irwin. 1988). P. 145

1. ما هو المضمون العلمي للرسالة، ومن يقوم بإعدادها؟
2. ما هي المواد التي يجب إنتاجها؟
3. من يقوم بالإنتاج وطبيعة إدراكه للجمهور؟
4. ما هو المستوى اللغوي المستخدم في الرسالة؟
5. ما هي الخصائص الفنية؟

ومن أجل انجاز رسالة إعلامية وجب مراعاة العناصر التالية.

1. تصميم الرسالة الاعلامية

من أجل تصميم رسالة إعلامية يجب اختيار إطار لها، وهذا يستدعي التفرقة بين القضية الاجتماعية التي تحتاج إلى تخويف، وبعض القضايا الأخرى التي تحتاج إلى أساليب عديدة سنأتي إلى ذكرها في المرحلة القادمة.

2. أسلوب الرسالة

يتساءل المرسل هنا هل ينصح أم يأمر؟

لقد أثبتت التجارب في هذا المجال أن الرسالة ذات الأسلوب المرح و الجميل و الاجابي هي الرسالة المقبولة والأكثر فعالية لذى الجمهور.

3. مضمون الرسالة الاعلامية

يتمثل المضمون في تحديد أشكال الرموز المناسبة للحملة و المستخدمة في الرسالة الاعلامية، وعليه ينبغي اختيار الكلمات و الرسومات والإشارات المناسبة والتي تلائم مع الحملة.

4. عرض الرسالة الاعلامية

بمعنى كيف يتم تقديم الرسالة؟ هل تركز على الشكل أو المضمون؟ أو كلاهما معا؟ هل نستعمل الصورة الحقيقية أو الرسومات أو البيانات و الأرقام معا؟ بأية صورة تكون الرسالة في أحسن أشكالها؟

إذ يجب أن تعبر الرسالة عن فكرة واضحة وهذه الفكرة يجب أن تعكس انشغالا ما وتقديم الرسالة في حد ذاته يتعين أن يكون مثيرا للانتباه ومقنعا بالحجة.

5. توقيع الرسالة الاعلامية

ويعتبر هذا العنصر من العناصر الهامة في إنجاز الرسالة الاعلامية حيث يترتب عليه زيادة أو نقص فعاليتها في التأثير على الاستجابات المستهدفة، و توقيع الرسالة يعني تجاريا العلامة الدالة على الخدمة المباعة فهو يعكس طبيعة وحقيقة المؤسسة المنتجة.

6. المؤثر الصوتي

وهو عبارة عن قطعة موسيقية مميزة يختارها المرسل لترافق بث الرسالة من بدايتها إلى نهايتها فالمنبه الصوتي يجلب السمع ويدعم حاسة البصر لترسيخ الشعار في الذهن.

7. الشعار

يختصر الشعار الرسالة في جملة واحدة، فالشعار ينبغي أن يوضح في جملة مضمون الحملة ومن الضروري أن يخضع لقواعد أساسية تتمثل في الاختصار والتكرار.

وهو نداء صريح وإيجابي يحمل معنى الحملة وفكرتها هدفه جلب الانتباه.

وكلما كان الشعار مختصرا كان واضحا ومفهوما وسهل الاستيعاب و التذكر.

8. الرمز

إنه الشكل الهندسي للشعار يتبين من خلاله شكل ومضمون الحملة وأهدافها ولاستراتيجياتها.

- يجب أن يكون المرسل قادرا على وضع هدف حملته في رمزها، وأن يكون مستقلا عن النص.
- ينبغي أن لا يحمل الرمز أي تعقيدات في الشكل
- ينبغي على الرمز أن ينشر في أي مكان بحيث تتكرر رؤيته من طرف الجمهور وهذا ما يضمن الحصول على وقع أكثر للأثر.

تحديد وسائل الاتصال في الحملة الإعلامية للتأثير على تدفق المساعدات الإنسانية للاجئين السورين:

تزداد كفاءة اختيار الوسيلة الاتصالية في الحملات الإعلامية كلما زادت معرفة مصمم الحملات الإعلامية بالوسائل المتاحة، وخصائص كل منها، ومزاياها، وعيوبها، وتوفرت لديه المعلومات، وازداد استيعابه للاستراتجيات الخاصة بالاستخدام أفضل الوسائل للحملة الإعلامية، وازدادت معرفته بالعوامل المؤثرة في اختيار الوسائل الرئيسية والفرعية منها[(1)].

وغالبا ما تخضع خطوة تحديد الوسيلة في الحملات الإعلامية لمجموعة من العوامل، أجملها **سندجي**[(2)] وزملاؤه في أربعة تساؤلات تساهم في اختيار الوسيلة، وأطلقوا عليها **The 4 W 'S Is Media planning**

من هو الجمهور المستهدف ؟	Who do we want to reach ?
أين يتمركز هذا الجمهور؟	Where are they Loecated ?
ما هي الرسالة المطلوب إيصالها ؟	What is the message ?
ما هو التوقيت المناسب لتقديم الرسالة ؟	When do we run the ads ?

ولكي نستخدم وسائل الاتصال بشكل فعال علينا أن ندرك قدرات تلك الوسائل الاتصالية ونحدد نوع التأثير الذي نسعى إلى تحقيقه مثل(التأثير على جلب المساعدات الانسانية للاجئين السوريين) [(3)].

---

[1] بوروان برهان الدين مريدن، تخطيط حملات التسويق الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة، سنة 2001، ص 98 .

[2] Sndage, CH, vernon, Fryburger, and Kim rotzoll, advertising Theory and practice, 11 ed (U.S.A: Irwin, 1983) pp266-288.

[3] جهان رشتي، نضريات الاتصال في الاتصال السكاني، جامعة القاهرة، المجلس القومي للسكان، 1992، ص 88

ويمكن تقسيم وسائل الاتصال حسب مستويات الجمهور الذي يمكن أن تصل إليه إلى ثلاثة أنواع رئيسية على النحو التالي[1]:

وسائل الاتصال الجماهيرية:

وتتميز هذه الوسائل بقدرتها على توصيل الرسالة إلى جماهير كبيرة في أكثر من حيز جغرافي، وتشمل بصورة أساسية الراديو و التلفزيون والصحافة و الانترنت.

وسائل الاتصال الجمعي:

وتتميز بمحدودية الجمهور الذي يمكن أن تصل إليه وضيق الحيز الجغرافي الذي تغطيه، وتشتمل هذه الوسائل المسرح و الخطب و المهرجانات و الاحتفالات و المسابقات والمباريات والمعارض.

وسائل الاتصال الشخصي:

وتتميز بمحدودية كبيرة للجمهور و المكان الذي تغطيه ولكنها تتفوق على بقية الوسائل في زيادة نسبة التفاعل بين المصدر والمتلقي والعكس، وتشمل هذه الوسائل الاتصال المواجهي الذي يتم بين شخص و آخر مثل المقابلات من قبل المختصين وقادة الرأي واتصال عبر الهاتف الثابت.

إضافة إلى هذه التقسيمات للوسائل التي تعتمد على مستوى الاتصال، توجد هناك الوسائل التعليمية والإيضاحية، وتستخدم في إيضاح الرسالة الإعلامية في الحملة وزيادة القدرة الاقناعية عند المرسل وتشمل الملصقات والمطويات والمجسمات والأشرطة السمعية والبصرية.

ومن الأفضل في جميع الأحوال استخدام كل وسائل الاتصال المتوفرة لأن كل وسيلة تدعم وتقوى تأثير الوسيلة الأخرى أو تضفى المشروعية على كل ما تقوله وكذلك الاستعانة بالاتصال الشخصي لمساندة الرسالة الإعلامية[2].

محددات إختياروسائل الاتصال في الحملة الاعلامية:

1. تحديد أهداف الحملة وما يريده الجمهور والفئات المقصودة[3].
2. إقصاء الوسائل الدعائية التي لا تتناسب والحملة الإعلامية قد يكون استخدام بعض الوسائل مستحيلا نظرا لارتفاع سعر الكلفة[4].
3. اختيار الوسائل الإعلامية التي تتناسب وموضوع الحملة، حيث تتناسب الوسائل مع الرسائل لتحقيق الهدف من الحملة[5].

---

[1] بوروان برهان، مرجع سابق، ص 98

[2] فؤدة عبد المنعم البكري، التسويق السياحي وتخطيط الحملات التروجية، القاهرة، عالم الكتب، 2007، ص 87.

[3] بن صغير زكرياء، الحملات الانتخابية مفهومها وسائلها وأساليبها، 2004، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص 46

[4] نفس المرجع ص 45.

[5] نفس المرجع ص 46.

4. أن تناسب الوسيلة القائم بالاتصال من حيث إمكانياته، المادية المتاحة وكذا مقوماته وقدراته وكفاءاته الاتصالية والعلمية[1].
5. أن تناسب الجمهور المستهدف من حيث امكانياته وصفاته الديمغرافية وتوزيعه الجغرافي في المناطق المختلفة[2].
6. مقارنة التركيبات المتاحة من الوسائل الأساسية مع سواها التي يمكن في النهاية استعمالها وانتقاد التركيبات النهائية التي ستستخدم.

معايير الاختياريين الوسائل المتاحة[3]:

1. **مناسبة الوسائل للهدف المحدد:** فمن الضروري أن يكون الهدف المقصود يتناسب مع الوسائل المختارة.
2. **مناسبة الوسائل للرسائل الإعلامية:** هناك وسائل متخصصة في مواضيع حملاتية مثل الصحافة المتخصصة أو بعض القنوات التلفزيونية المتخصصة.
3. **مناسبة الوسائل للجمهور المستهدف:** فمن الضروري أن تناسب الوسيلة مع رغبات ومتطلبات الجمهور ومع عادات وأنماط تعرض الجمهور لهذه الوسيلة أو تلك.

عوامل نجاح الحملة في التأثير على تدفق المساعدات الإنسانية للاجئين السورين

إن من بين أهم العوامل التي تأثر في نجاح الحملة الاعلامية وتحقق تدفقا هائلا للمساعدات الانسانية للاجئين السوريين: [4]

1. يجب أن يبدأ مصمم الحملة العمل من خلال أكثر الوسائل انتشارا لجذب المنظمات و الدول المانحة وتعريفهم بمعانات اللاجئين السوريين ونشر المعلومات عنهم والمفترض أن القائمين على الحملة والمخططين لها قد توصلوا لمعرفة أنسب الوسائل الاتصالية وصولا الى الجمهور لتحقيق أهداف الحملة وهو جلب المساعدات الانسانية وفق القنوات المختلفة لتقديم المعلومات المتكاملة.
2. استخدام كل الوسائل والبرامج المتاحة في تنفيذ الخطة كلما كان ذلك ممكنا مع الجمع بين نوعين من الاتصال الجماهيري والشخصي والاهتمام بعامل الاثارة للهيئة المشرفة على الحملة.
3. أن يوضع في الاعتبار استغلال المناسبات التي تستعد فيها الدول المانحة وكذا المنظمات العاملة في المجال الانساني لتلقي أخبار من وسائل الإعلام وتتبع الأعمال والأفكار أو الأنشطة مثل (مؤتمرات ،مهرجانات ،زيارات

---

[1] عزة مصطفى حافظ، الآثار المعرفية للحملات الإعلامية بالتلفزيون على الجمهور المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة، سنة 1998، ص 133.

[2] نفس المرجع ص 133.

[3] بن صغير زكرياء، مرجع سابق، ص 46

[4] قزادري حياة، المراحل العلمية لإعداد حملة إعلامية، الوسيط في الدراسات الجامعية، الجزء العاشر، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 136.

للمضيفين والمنظمات لمراكز اللاجئين في كل من تركيا والأردن ولبنان والعراق...) مع طبع كتيبات ومطبوعات خاصة.

4. تحاشي عنصر النسيان لدى الدول المانحة والمنظمات العاملة في المجال الانساني بعد تنفيذ برنامج الحملة ولذلك لابد من الاهتمام بعملية التذكير واستخدام الاستراتيجيات الاتصالية وباستخدام استراتيجيات التكرار ومن المفضل وجود مصدر واحد للتحدث باسم الهيئة المشرفة على الحملة الاعلامية لتلافي أي تناقض في المعلومات الصادرة عنها والحرص على الموضوعية والصدق وعدم المبالغة حتى يصور البرنامج الخاص بالحملة وموضوعاتها تصويرا حقيقيا ولا يكون هناك تناقض بين الواقع الفعلي في ما يعانيه اللاجئين السوريين وما يبثه برنامج الحملة من رسائل وأنشطة.

5. اختيار التوقيت الملائم لبدء برنامج الحملة ومراعاة الأحداث السائدة في العالم وكذلك جهود الهيئات العاملة في نفس المجال أو المشابهة بحيث لا يقلل ذلك من الاهتمام بالحملة ولا يحدث إساءة اختيار التوقيت الخاص بالحملة.

6. يجب على مصمم الحملة أن ينسق بين الرسائل والوسائل الإعلامية التي تقدمها الهيئة المشرفة على الحملة لخلق صورة طيبة لدى الدول المانحة والمنظمات العاملة في المجال الانساني بحيث تحقق الهدف المطلوب من الحملة الإعلامية وهو تدفق المساعدات الإنسانية للاجئين السورين وجدولة الحملة (حجم المدة الإعلامية ــ عدد مرات التكرار ــ استمرار الحملة زمنيا).

7. يجب أن تقوم الحملة الإعلامية على أساس الإقناع وتقديم المعلومات الصحيحة في إطار احترام حرية الفرد والجماعة ومبتعدة عن الإثارة التي تحرك ردود الفعل الرافضة أو المعارضة لمساعدة اللاجئين السوريين.

8. إن مخاطبة العاطفة في نطاق الحملة الإعلامية يعتبر ضروري وعنصرا جيدا، بل ومن الضروري أيضا مخاطبة عنصر المصلحة الشخصية لدى المنظمات والدول المانحة.

9. الاستفادة من القيم الدينية وقيم وتقاليد المجتمع الثقافية والحضارية والتاريخية الايجابية في تقديم الحملة وشعاراتها.

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن أن نقول أن الحملات الاعلامية التي تقوم بها الجهات الوصية ضرورة ملحة في مثل هذه الأزمات وتهدف هذه الحملات إلى الرفع من مستوى الوعي العام وتعزيز مشاركة الجماهير في العملية التنموية التي تديرها وتنفذها العديد من المؤسسات ، للتعريف بالإنجازات وتقوية الثقة بينها وبين الجماهير، بالإضافة إلى الرفع من المستوى الثقافي مما يساهم في تحديث المجتمع، ويساعد في قبول الأفكار والأنماط السلوكية الحديثة، ويعجل في عملية تنمية المجتمع، ويزداد دور الحملات الإعلامية عندما تحدث كارثة إنسانية في المجتمعات من خلال تغيير غير مكافئ لأن عوامل التطور المادي (التطوير في البنية التحتية كالمنشآت والطرق والمناطق الصناعية وغيرها) من الممكن تأسيسها إذا توفرت المساعدات الانسانية (الإرادة، والمكان، والقدرة المالية) التي تستطيع التعاقد مع اكبر

الشركات العالمية لكي تقوم بتأسيس هذه المساعدات وتقديمها إلى مستحقيها وإظهارها على أرض الواقع في غضون مدة محدودة جداً، ولكن التطور المعنوي (رفع الوعي العام) يحتاج إلى حملات مستمرة وعديدة وجهود جبارة من تعليم وبرامج توعية ووسائل إعلام وغيرها مما يساعد في رفع الوعي العام للتعامل مع التقنيات الحضارية بالأسلوب الأمثل والصحيح، هذا ما دعي الكثير من الدول إلى الاعتماد على حملات الإعلامية لتضييق الفجوة الحضارية التي تعاني منها وسد حاجيات الاجئين.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الآثار المعرفية للحملات الإعلامية بالتلفزيون على الجمهور المصري، عزة مصطفى حافظ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة، سنة 1998.

2. تخطيط حملات التسويق الاجتماعي، بوروان برهان الدين مريدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام جامعة القاهرة، سنة 2001.

3. التسويق الاجتماعي الأخضر والبيئ، محمد إبراهيم عبيدات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004.

4. التسويق السياحي وتخطيط الحملات التروجية، فؤدة عبد المنعم البكري، القاهرة، عالم الكتب، 2007.

5. الحملات الانتخابية مفهومها وسائلها وأساليبها، بن صغير زكرياء ، ، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، سنة 2004

6. المراحل العلمية لإعداد حملة إعلامية، قزادري حياة، الوسيط في الدراسات الجامعية، الجزء العاشر، دار هومة، الجزائر، 2005.

7. المساعدات الإنسانية ، والكوارث الطبيعية ، خالد منصور، مجلة السياسة الدولية ، عدد 2006/163

8. المسؤولية الاجتماعية، والتسويق الاجتماعي، كريمان فريد، دار النهضة العربية القاهرة، 2006.

المواقع الالكترونية

9. صالح محمد المالك، حملات التوعية العامة والخطوات الأساسية اللازمة لنجاحها، صحيفة الجزيرة الإلكترونية المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، العدد 10145، 2000، تم إسترجاعه بتاريخ 2015/12/26: www.al-jazirah.com/2000/20000708/fu1.htm

10. تم إسترجاعها من الموقع: يوم 2016/04/02 : http://www.ihrelief.org/nfi/

11. تم إسترجاعها من الموقع بتاريخ 2016/04/09: http://www.unhcr-arabic.org/519da9a16.html

المراجع باللغة الاجنبية

1. Russel. Thomas j. and Gann; Advertising Media: A managerial Approach. 2 ed (U.¨S.a: Irwin. 1988). P. 145

2. Sndage, CH, vernon, Fryburger, and Kim rotzoll, advertising Theory and practice, 11 ed (U.S.A: Irwin, 1983)

أي دور لشبكات التواصل الاجتماعي للتعريف بقضية اللاجئين السوريين، ودعمهم مادياً ومعنوياً؟ –ورقة عمل من خلال عدد من التجارب الدولية–

الأستاذ الدكتور المصطفى مبارك إيدوز– جامعة مونديابوليس– الدار البيضاء– المغرب

لاريب أن التطور التقنيّ الهائل في قطاع تكنولوجيّا المعلومات وانتشار الانترنت، فرض حقائق جديدة جعلت الناس يتلاحمون في"مجتمع" افتراضيّ. ولعل أبرز إفرازاتهما بات يعرف بـ"الشبكات الاجتماعيّة" التي يشترك فيها ملايين البشر كل حسب اهتماماته وميوله. ودفع الاستخدام الفعال لهذه الشبكات بعض علماء الاجتماع للحديث عن "عالمٍ"، أو "مجال عام"، أو "واقع" افتراضيّ، وذهب بعضهم مثل هوواردرينغولد (Howard Rheingold) في كتابه المجتمع الافتراضيّ عام 1994 إلى وصف الكيانات الناشئة في شبكات التواصل الاجتماعيّ بـ"المجتمعات الافتراضيّة".وتزداد أهمية شبكة الإنترنت على المستوى الدولي مع تنوع استعمالاتها، وازدياد عدد المستخدمين لها، ولا تنحصر أهمية الانترنت في مجال تبادل المعلومات، فهي تؤدي اليوم أدواراً سياسية واجتماعية واقتصادية وعلمية وثقافية هامة جداً.

ولقد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تطوراً كبيراً ليس فقط في تاريخ الإعلام، وإنما في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي، وجاءت لتشكل عالماً افتراضياً يفتح المجال على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها، لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقة (حسن،2009، ص 478 – 479)، وتكمن إيجابيات الإعلام الجديد في سرعة الاتصال، والقيمة المعلوماتية، وضمان وصولها، وتحقيق التفاعل معها، وليس كونه إعلاماً مرسلاً من جانب واحد، مما خلق مساواة داخل المجتمع في الاتصال (عبد القوي، 2009، ص 1552).

وقد خلصت دراسة أجراها مركز الدراسات التسويقية بجامعة "ماساشوستس دارتماوث"[1] حول استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في المنظمات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تلك الشبكات أصبحت جزءاً أساسياً من استراتيجيات الاتصال لتلك المنظمات الخيرية .فالدراسة أشارت إلى أن كبرى المنظمات غير الربحية الأمريكية واصلت تفوقهاعلى المنظمات التجارية ،وكذلك على المؤسسات التعليمية من حيث إدراك ومعرفة الناس بها حيث إنها تمكنت من إيجاد وتوظيف وسائل جديدة شيقة للوصول إلى قلوب وجيوب المانحين والمتبرعين. فالدراسة وجدت أن 89٪ من المنظمات الخيرية تستخدم شكلاً من أشكال الشبكات الاجتماعية مثل المدونات والبودكاست والـ Wikisوغيرها من أشكال الشبكات الاجتماعية.

فكيف يمكن أن نوظف وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بقضية اللاجئين السوريين؟

[1]National School Boards Association.Researeh and Guidelines on Online Social - And Educational - Netwarking. www.socialnetwarking.procon.org

وكيف يمكن أن نجعل من توظيف هذه الوسائل مرتكزا أساسيا لدعم اللاجئين السوريين ماديا ومعنويا؟

وما هي الاستفادة التي يمكن أن نستخلصها من عدد من التجارب العالمية السابقة التي وظفت وسائل التواصل الاجتماعي لدعم قضية مختلف اللاجئين على مستوى العالم؟

هذه الأسئلة وغيرها ستكون محور هذا البحث إن شاء الله تعالى.

- **مشكلة البحث**:تتجلى مشكلة البحث في بيان دور وسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بقضية اللاجئين السوريين ودعمهم مادياً ومعنوياً.
- **أهداف البحث**: يهدف هذا البحث إلى:

1-الكشف عن معاناة اللاجئين السوريين.

2-إبراز أهمية توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بقضية اللاجئين السوريين، ودعمهم مادياً ومعنوياً.

3-الاستفادة من تجارب دولية سابقة في دعم اللاجئين من مختلف البلدان عن طريق توظيف وسائل التواصل الاجتماعي.

4-وضع توصيات عملية يمكن الاستفادة منها لدعم قضية اللاجئين السوريين من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي.

- **أهمية البحث**:تتجلى أهمية البحث في أنه سيبرز أهمية أخطر سلاح تواصلي في عالم اليوم للتعريف بقضية اللاجئين السوريين ودعمهم ماديا ومعنويا
- **منهجية البحث**: سيعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي
- **الكلمات المفتاحية**: شبكات التواصل الاجتماعي–قضية اللاجئين السوريين
- **خطة البحث**:

المبحث الأول:أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في دعم القضايا الإنسانية عموماً.

المبحث الثاني:وسائل التواصل الاجتماعي ودعم قضية اللاجئين السوريين ودعمهم ماديا ومعنويا

المبحث الثالث: مقترحات عملية من خلال التجارب العالمية لدعم قضية اللاجئين السوريين من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي.

المبحث الأول:

أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في دعم القضايا الإنسانية عموماً

1- تمهيد

لم يعد خافياً اليوم الأثر الأكبر لوسائل التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام تجاه موضوع معين.فهي

تعتبر أحد أهم الوسائل المؤثرة في تكوين ثقافة المجتمع ومؤسساته المختلفة، وفي تسريع انتشار المفاهيم السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة الحديثة (مثل حقوق الإنسان، والتحديث، وتحرُّر المرأة، والتعدُّديَّة الإثنيَّة، والعولمة، والديمقراطيَّة) وتبلور الرأي العامِّ، وانعكاسات ذلك على حركة التغيُّر الاجتماعيِّ. ولقد أدى تطور وسائل التواصل الاجتماعي بالشكل الذي نراه اليوم إلى نشوء ظاهرة الاتصال الجماهيري، وأصبحت هذه الظاهرة محط أنظار نخبة من الدارسين تعكس اهتمامهم بهذه الوسائل وبآثارها الاجتماعية، حيث يتميز الاتصال الجماهيري بقدرته على توصيل الرسائل إلى عدد كبير من الجمهور، في اللحظة نفسها وبسرعة مدهشة، مع مقدرة عالية على خلق رأي عام، وعلى تنمية اتجاهات وأنماط من السلوك غير موجودة أصلا، والمقدرة على نقل المعارف والمعلومات.

لاشك أن وسائل التواصل الاجتماعي تدخل فيما يسمى بالإعلام الجديد.

فما مفهوم الإعلام الجديد ؟

وماهي خصائصه؟

وما هي تأثيراته؟

2-تعريف الإعلام الجديد

الإعلام الجديد "New Media" أو الإعلام الرقمي "Digital Media" هو مصطلح يضم كافة تقنيات الاتصال والمعلومات الرقمية التي جعلت من الممكن إنتاج ونشر واستهلاك وتبادل المعلومات التي نريدها في الوقت الذي نريده وبالشكل الذي نريده من خلال الأجهزة الالكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالإنترنت، والتفاعل مع المستخدمين الآخرين كائناً من كانوا وأينما كانوا .

ونجد هناك تعريفات أخرى مختلفة منها تعريف "مجلة بي سي" للإعلام الجديد بأنه: "أشكال التواصل في العالم الرقمي والتي تضمن النشر على الأقراص المدمجة وأقراص "الدي في دي "وبشكل أكثر أهمية على شبكة الإنترنت[1].

أما موسوعة "ويب أوبيديا" فتعرف الإعلام الجديد بأنه: "مصطلح يضم أشكال التواصل الإلكتروني المختلفة والتي أصبحت ممكنة من خلال استخدام تقنيات الحاسب الآلي. .. إن وسائل الإعلام الجديد تشتمل المواقع على الشبكة العنكبوتية، والنقل المتدفق للصوت والفيديو، وغرف الدردشة، والبريد الإلكتروني، ومجتمعات الإنترنت، وإعلانات الإنترنت "[2].

3-خصائص الإعلام الجديد

في السابق كانت قدرة المستخدمين للشبكة العنكبوتية تقتصر على التفاعل على دائرة رجع الصدى للمحتوى المنشور على المواقع الإلكترونية عبر إضافة التعليقات وتدوين الملاحظات على سجلات الزوار مثلا. ثم انتقلت

[1] www.pcmag.com
[2] www.webopedia

بعد ذلك العلاقة إلى التحرر نسبياً مع وجود المنتديات ومجموعات الأخبار والقوائم البريدية، غير أنها لم تتح للجمهور حرية الممارسة الإعلامية المطلقة والتي لم تتوفر لهم إلا بعد ظهور المدونات وما تبعها بعد ذلك من ظهور لشبكات التواصل الاجتماعي ،ومواقع الفيديو التشاركية "كاليوتيوب" والموسوعات الحرة مثل ويكيبيديا، وهذه المواقع تمثل عناصر الانتقال إلى مرحلة ما بعد التفاعلية. وتعتبر هذه المرحلة انقلاباً على نموذج الاتصال التقليدي، حيث أصبح بمقدور الفرد العادي إيصال رسالته إلى من يريد في الوقت الذي يريد بطريقة متعددة الاتجاهات وليس من أعلى إلى أسفل فقط، وفق النموذج الاتصالي القديم[1] .

4-التأثيرات الاجتماعية لشبكات التواصل الاجتماعي

في جميع أنحاء العالم، يستخدم المليارات من الناس وسائل التواصل الاجتماعي كل يوم، وهذا الرقم يزداد باستمرار، في الحقيقة، تم تقدير أنه بحلول عام 2018، سوف يستخدم حوالي 2.44 مليار شخص وسائل التواصل الاجتماعي، بعد أن كان الرقم 970.000 عام 2010.

نحن نستخدم هذه الوسائل في كل جزء من حياتنا، في علاقاتنا الشخصية، للتسلية، في العمل وفي الدراسة، وفي السياق ذاته، نجد أننا كل دقيقة نقوم بإرسال أكثر من 30 مليون رسالة على فيسبوك وأكثر من 350.000 على تويتر.

هذا الحب المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي، لا يغير فقط طريقة تواصلنا، بل إنه يغير الطريقة التي نؤدي بها عملنا، الطريقة التي نحكم بها، والطريقة التي نعيش بها في المجتمع، إنها تفعل ذلك بسرعة فائقة.[2]

وإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه شبكات التواصل الاجتماعي على الصعيدين السياسي والتجاري ، فإن هذه الشبكات أظهرت قدرات كبيرة في مجالات أخرى مختلفة على الصعيد الاجتماعي مثل التعليم والرعاية الصحية وتنسيق عمليات التطوع الاجتماعي ومحاربة الغلاء والغش، كما استفادت منها ووظفتها المنظمات الخيرية غير الربحية في أداء أعمالها للوصول إلى المانحين والمستفيدين في نفس الوقت والتعريف بأنشطتها وغير ذلك. إن لوسائل الإعلام وظائف متنوعة في المجتمع- أي مجتمع- و من خلال الوظائف تؤثر وسائل الإعلام في أفراد المجتمع و في قيمه و آرائه و اتجاهاته، و تساهم بالتغيير الاجتماعي للمجتمع.

ومن خلال استعراض ما ذكرته الأدبيات الإعلامية حول أهداف ووسائل التواصل الاجتماعي[3]، فإننا نخلص إلى بعض الوظائف التي تخص العمل الإنساني، ومنها:

- وظيفة الأخبار والتزويد بالمعلومات والإخبار عن ما يحدث في العالم ، خصوصاً في القضايا الإنسانية التي تحتاج إلى دعم سريع.
- وظيفة إحداث مواقع خاصة بالتعريف بقضايا الإنسانية.

[1] بن سعيد، مبارك، صحافة المواطن والمسؤولية الاجتماعية.www.aljazeera.net.

[2] http://www.noonpost.org/content/11208

[3] الاتصال الجماهيري صالح خليل أبو أصبع، (الأردن: دار الشروق 1999) ،ص161-173.

- وظيفة جمع التبرعات والإعانات المختلفة.
- وظيفة التعريف بمعاناة اللاجئين في البلد المقيمين فيه.
- وظيفة تيسير التعليم ومتابعة الدراسة لأبناء اللاجئين والمنكوبين.
- وظيفة تيسير إدماج اللاجئين.
- وظيفة التأثير في عموم الناس لمساندة اللاجئين

وقال د. الحمامي خلال محاضرة له بعنوان "استخدام الإعلام الاجتماعي في العمل الخيري والتطوعي" إن شبكات التواصل الاجتماعي أتاحت مساحات حرة ومتجددة للتواصل بين مستخدميها، لم يكن العمل الخيري والتطوعي بعيدًا عنها بحال من الأحوال، إذ بادرت مؤسسات وجمعيات أهلية لإنشاء صفحات لها على تلك المواقع استطاعت كل منها أن تكون من خلالها مجتمعًا إلكترونيًا يتابع أخبارها ويتفاعل معها، وهو الأمر الذي لم يكن قاصرًا على الهيئات ذات الطابع المؤسسي فحسب، بل اتجه العديد من المستخدمين المهتمين بأنشطة العطاء الاجتماعي إلى تدشين الصفحات، أو التواصل مع المهتمين عبر حساباتهم الشخصية، ليتكون بالنهاية طيف واسع من المجتمعات الافتراضية التي يجمعها كلها السعي لتنمية المجتمع ومساعدة الآخرين"[1].

المبحث الثاني:

وسائل التواصل الاجتماعي ودعم قضية اللاجئين السوريين مادياً ومعنوياً

في ظل انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما (تويتر) و(فيسبوك)، بين قطاع عريض من أفراد المجتمع، وعلى مساحة كبيرة تشغلها تقريباً كل الفئات، من مختلف الأعمار والشرائح الاجتماعية؛ بادرت الكثير من الجمعيات والمؤسسات الخيرية والإنسانية إلى الاستفادة من هذه المنصات الافتراضية للتواصل مع الفئات المستهدفة وإيصال رسائلها وأهدافها.

ومن ثم فإن دور المواقع الإلكترونية -بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي- كان ذا أهمية كبرى في دعم كثير من القضايا الإنسانية العالمية. ذلك أن لشبكات التواصل الاجتماعي أثراً فاعلاً في نشر الوعي وإضفاء روح التكافل الاجتماعي وتيسير مد يد العون لكل محتاج.

1-مبادرات لدعم اللاجئين السوريين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

أ-شكرا أخي السوري" مبادرة فردية

تعد حملة "شكراً أخي السوري" في مصر من أقوى الحملات على مواقع التواصل الاجتماعي، تلك التي دشنها المصور "عادل جمال"، لدعم اللاجئين السوريين في مصر. وتقوم فكرة الحملة على ضرورة دعم اللاجئين السوريين

[1] http://www.alayam.com/alayam/Variety/298578.html

في مصر معنوياً، عن طريق توزيع الهدايا البسيطة عليهم، في يوم 18 أيلول/ سبتمبر الجاري، وهو موعد للفاعلية، أمام مسجد "الحصري" في مدينة 6 أكتوبر والتي تعتبر أكبر تجمع للسوريين في مصر .

ويقول عادل جمال، وهو متطوع في خدمة الشأن العام السوري، في تصريح خاص لـ"اقتصاد": "إن الأيام الماضية حملت لنا الكثير من الأخبار السورية المأسوية ويمكن القول إنها سلبية و محبطه للسوريين وللمتابعين للشأن السوري بشكل عام."

وأضاف "عادل جمال" أنني كشخص أرغب بتقديم المساعدة، "ووجدت أن الدعم النفسي ولو بكلمة شكر وابتسامة ممكن أن تخفف ولو شيئاً بسيطاً عن الأخوة السوريين، وصحيح أن الأثر سيبقى محدوداً أو لحظياً، وربما لن يساهم في عمل شيء على أرض الواقع، لكن على الأقل عملت شيئاً مما أستطيع فعله".

وبيّن "عادل جمال": "لما أطلقت الفاعلية على صفحات التواصل الاجتماعي كنت أتوقع أن يكون التفاعل والتواصل محدوداً، ولكن حصل عكس ذلك، وفي أقل من 48 ساعة كان 550 شخصاً مشاركاً، ووصل الرقم الآن إلى نحو 4 آلاف مشارك على موقع فيسبوك، وهذا يعني أن عدد المتابعين للقضية السورية كبير، وخاصة أن الموضوع فردي وبدون تخطيط، والعمل التطوعي الخدمي عموماً يكون له أثر إيجابي أكبر على المتطوع نفسه[1]

ب–ناشط أيسلندي مقيم في أوسلو يُدعى" غيسورسيمونرسن"ينشر على تويتر،صورة بائع الأقلام السوري في لبنان مُناشداً العالم مساعدته

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي صورة رجل سوري يبيع الأقلام في شوارع بيروت، أطلقها ناشط أيسلندي مقيم في أوسلو يُدعى "غيسورسيمونرسن" على تويتر، مُناشداً العالم، مساعدة هذا الرجل. وأطلق حملة إلكترونية للبحث عنه، سمّاها "البحث عن بائع الأقلام". تجاوب مع الحملة عدد كبير من المتطوعين من دولٍ عدة. منها الولايات المتحدة، وبريطانيا، الإمارات، والسعودية. وبلغت حجم المساعدات أكثر من 140 ألف دولار أميركي. وكانت الناشطة كارول معلوف هي حلقة الوصل بين "سيمونرسن، وعبد الحليم".

وتسعى "كارول" أيضاً برفقة نشطاء آخرين لإنشاء صندوق تمويل يدعم تعليم ولدي "بائع الأقلام"، بما أن وضعه القانوني كلاجئ في لبنان، لا يسمح له بفتح حساب مصرفي.

وفي لفتة إنسانية، في أول لقاءٍ تلفزيوني للأب السوري"بائع الأقلام: مع "وكالة سكاي نيوز عربية"، أقدم الرجل على مبادرة أوضح من خلالها، أنه سيتبرع بجزءٍ من المال الذي قُدم له لآخرين يشبهوه حالاً[2].

ج–استضافة لاجئي سوري واجب خليجي

هناك أيضاً بعض المبادرات الإلكترونية التي أطلقها نشطاء من المنطقة العربية –الخليج تحديداً –على تويتر تنشط على هاشتاق"استضافة_لاجئي_سوريا_واجب_خليجي" ،علّهم يجدون آذاناً صاغية.

---

[1] 2015-09-09جريدة المصري اليوم

[2] http://www.arageek.com/2015/09/06/the-tyrian-refugees-case.html

حيث نشر المشاركون صوراً توضح معاناة السوريين في طريق هجرتهم إلى أوروبا، وأنه لو كانت هناك بدائل أو فرص لاستضافتهم في دول الخليج، لما لاقوا حتفهم في البحار. وقال الناشط "سعد القحطاني" أحد مناصري الحملة:

"ندرك أن هذه حملات ربما لن تفيد، لكننا كشعبٍ سعودي نحاول أن نوصل رسالة للسوريين والعالم أجمع بأننا مع السوريين، وإن قلوبنا لتبكي دماءً على ما يصيبهم من قتل، وموتٍ، وتشريد."

فالحملة أخذت انتشاراً كبيراً، فبلغت عدد التغريدات المنشورة نحو 20 ألفاً خلال 12 ساعة فقط. [1]

2–وسائل التواصل الاجتماعي رحمة على اللاجئين السوريين

- **لجوء واندماج**

يستفيد الكثير من طالبي اللجوء السوريين اليوم من ميزة "جي بي اس" أي خدمة تحديد الموقع، والغير المتاحة في سوريا، في تنظيم رحلتهم في الأراضي الأوربية، كما يستفيدون من مجموعات خاصة على "فيسبوك" المعنية بتبادل أخبار الطرق في رحلة اللجوء ومتابعة أخبار المنطلقين والواصلين عبر البحر.

يقول سامي، وهو لاجئ سوري بالسويد "حين كنت على القارب المطاطي كنت أمسك هاتفي بيدي، لأرسل للمجموعة موقعنا في حال حدث أي مكروه، ليتصلوا بدورهم بخفر السواحل، كان هذا يمنحني نوعاً من الاطمئنان". [2]

في المقابل، تعنى العديد من الصفحات والمجموعات والبرامج بتسهيل اندماج السوريين في المجتمعات الأوربية المضيفة، وتعد خير عون لهم على تجاوز العقبات، منها تطبيق "أهلا بكم في ألمانيا" الذي يتضمن تعليمات حول القوانين الألمانية التي يتوجب على اللاجئ معرفتها، والعبارات الأساسية والضرورية في اللغة الألمانية

يقول "عبد الحي" أحد مستخدمي التطبيق أنه ساعده في "معرفة مراكز تقديم اللجوء المنتشرة في المدن الألمانية، وفي تحضير الأوراق الضرورية، ومكّنه من معرفة القوانين الألمانية الضرورية للتعامل مع الشرطة والمواطنين الألمان، خاصة أن التطبيق متاح باللغة العربية"[3].

- **إغاثة ودعم**

يتخذ الكثير من الناشطين الإغاثيين والجمعيات، التي تقدم العون للمتضررين، من وسائل التواصل الاجتماعي منصة للوصول إلى الداعمين ومقدمي التبرعات وكافلي الأيتام وعلاج المرضى والجرحى.

يقول "محمد حوراني" إن "فيسبوك" ساعده على إيجاد داعم يوفر له تكاليف عمليته الجراحية الباهظة، ويضيف ''كان لدي شظية اخترقت الجمجمة، كنت في انتظار موت بطيء محتّم، حتى قام ولدي بنشر قصتي، وفاجأنا متبرع بتحمل تكاليف العملية، لم أكن أتوقع ذلك".

[1] http://www.darayya-news.com
[2] https://7al.me/2016/03/04/5
[3] https://7al.me/2016/03/04/5

- **تواصل عن بعد**

تعد وسائل التواصل حلقة الوصل الباقية بين العديد من السوريين اللاجئين وأخوتهم أو آبائهم أو زوجاتهم في سوريا أو في دولة أخرى، حيث إن حالة التشتت التي تعيشها هذه الأسر اضطرتهم للاعتماد على هذه المنصات بشكل شبه يومي للتواصل مع بعضهم.

ويعد كل من تطبيق "واتس آب" ومنصة "فيسبوك" وبرنامج التواصل "سكايب" منصات تلم شمل الأسرة السورية مهما بعدت المسافات بين أفرادها، وتقول "مي"، وهي طالبة جامعية تسكن في مدينة اللاذقية "لا أستطيع أن أعيش دون "واتس آب أو فيسبوك" فأصدقائي وإخوتي هاجروا خارج سوريا، وأتكلم معهم كل يوم، وأتابع أخبارهم، كأنهم يعيشون معي في نفس المدينة".[1]

- **التعلم والمنح**

حقق آلاف السوريون أحلامهم في تحسين تحصيلهم العلمي وإكمال دراساتهم من خلال منح مدفوعة التكاليف مقدمة من جامعات أوروبية وأخرى تركية. وتعد هذه المنح "حبل النجاة" بالنسبة للكثير من الطلاب الذين لم يكملوا دراستهم الجامعية بسبب الحرب .

يقول "عمر شهابي" وهو طالب ماجستير في الهندسة المعلوماتية "بعد تخرجي من جامعة دمشق، لم أجد عملاً سافرت إلى تركيا ولم أجد عملاً فيها أيضاً، كنت مشتركاً، بإحدى صفحات فيسبوك التي تنشر أخبار خاصة بالمنح المقدمة للطلاب السوريين، قررت أن أقضي وقتي في مراسلة الجامعات وتعلم كتابة السيرة الذاتية وتجهيز الوثائق الخاصة بهذه المنح، استغرق الأمر عدة أشهر، في النهاية، قبلت في منحة مقدمة من جامعة بريطانية لا تشترط الحصول على الشهادة السابقة، فسافرت إلى لندن، وأنا أتابع دراستي بها".[2]

المبحث الثالث:

مقترحات عملية من خلال التجارب العالمية لدعم قضية اللاجئين السوريين من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي.

أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي مساحات حرة ومتجددة للتواصل بين مستخدميها، ولم يكن العمل الخيري والتطوعي بعيدًا عنها بحال من الأحوال، إذ بادرت مؤسساته لإنشاء صفحات لها على تلك المواقع، استطاعت كل منها أن تكون من خلالها مجتمعًا إلكترونيًا يتابع أخبارها ويتفاعل معها، وهو الأمر الذي لم يكن قاصرًا على الهيئات ذات الطابع المؤسسي فحسب، بل اتجه العديد من المستخدمين المهتمين بأنشطة العطاء الاجتماعي إلى تدشين الصفحات، أو التواصل مع المهتمين عبر حساباتهم

[1] https://7al.me/2016/03/04/5

[2] المصدر السابق

الشخصية، ليتكون بالنهاية طيف واسع من المجتمعات الافتراضية التي يجمعها كلها السعي لتنمية المجتمع ومساعدة الآخرين.

أ–مبادرة من طالبين ألمانيين

يسعى طالبان بالعاصمة الألمانية برلين إلى مساعدة اللاجئين للحصول على عمل عبر إقامة موقع على شبكة الإنترنت. حيث وجد هذا المشروع صدى كبيرا لدى المهاجرين وأرباب العمل، ولكن الأمر لا يخلو من الصعوبات التي على اللاجئين تخطيها.

يقول "دافيد ياكوب" في أحد لقاءاته هذه الأيام مع عدد من وسائل الإعلام الألمانية [1] "اللاجئون لديهم فرص أكثر لاستخدام الأنترنت، عكس ما يظنه الكثيرون"، فغالبا ما يكون الهاتف الذكي وسيلة تواصل اللاجئين مع ذويهم في أوطانهم البعيدة."

لذلك قام الطالب "ياكوب "وزميله "فيليب كون" بإنشاء بورصة عمل على الإنترنت لعرض وظائف شاغرة قد تثير اهتمام اللاجئين. ويمكن أن توصف هذه الفكرة، التي نفذها الطالبان من مدينة برلين الألمانية، بأنها غير معقدة وناجحة. فقد صمما هذا الموقعwww.workeer.de : بطريقة تتيح استخدامه وتصفحه بسهولة عبر استخدام الهاتف الجوال.

ب –في فرنسا: ناشطون يستخدمون الإنترنت لمساعدة اللاجئين السوريين

- **من أجل إيواء اللاجئين السوريين**

حرك وضع اللاجئين السوريين على أبواب باريس مشاعر المواطنين الفرنسيين والجمعيات الإنسانية، التي ضاعفت مبادراتها من أجل توفير المأوى والطعام لهؤلاء اللاجئين، وذلك مع اقتراب فصل الشتاء وطقسه البارد، خاصة وأن الكثير منهم يقبع في خيام مع أطفال ونساء.

وصلت مئات **العائلات السورية** إلى ضواحي العاصمة الفرنسية باريس خلال الأسابيع الأخيرة، غالبيتها تضم أطفالا ونساء فروا من أهوال الحرب في بلادهم، إلا أنهم وجدوا أنفسهم على قارعة الطريق في تجمعات تحت الخيام يعانون الجوع والبرد مع قدوم فصل الشتاء.

هذا الوضع المزري جعل الكثير من المتطوعين يبحثون عن حلول عبر مبادرات فردية أو منظمة عن طريق الجمعيات .

ومنذ نشر صورة الطفل السوري "آيلان" الذي حملت أمواج البحر جثته إلى إحدى الشواطئ التركية، تتالت المبادرات على شبكات التواصل الاجتماعي لمساعدة هؤلاء المهاجرين السوريين.

---

[1] http://www.dw.com/ar

ومن بين المبادرات الفردية التي أطلقت على الإنترنت، صفحة للتبرع بالمال، مهما كانت قيمته، من أجل حجز غرف للاجئين في فندق، وكانت وراءها سيدة فرنسية تدعى "أوريلي بوابان" تمكنت لحد الآن من جمع 1900 يورو.

أما الجمعيات فهي بدورها تسعى لإيجاد الحلول لإيواء هؤلاء الفارين من جحيم الحرب كجمعية "سينغا" التي طلبت من الفرنسيين الذين لديهم غرفا شاغرة في منازلهم استقبال اللاجئين. فهذه الجمعية عبر موقعها على الإنترنت تلعب دور الوسيط بين اللاجئين والمستقبلين، حيث قال المكلف بالإعلام في الجمعية "غيوم كابيل":" إن الجمعية تقوم بالتنسيق بين الفرنسي صاحب البيت واللاجئ، ولكن بشرط أن يكون قد حصل على حق اللجوء. كما تقوم الجمعية بمرافقة الأشخاص الذين يفتحون أبوابهم للاجئين لتعليمهم كيفية التعايش مع أشخاص جدد من بيئة وثقافة أخرى فروا من الحرب وقد يكونوا قد تعرضوا للتعذيب مثلا. كما تقدم تكوينا للطرفين عن العادات والثقافات الأجنبية للتعرف أكثر على الآخر".

- **جمع الملابس والمستلزمات الأساسية**

نشر ناشطون آخرون على مواقع التواصل الاجتماعي قائمة المستلزمات التي يحتاجها اللاجئون كالأكل والأغطية والملابس.

فالناشط "خير الدين السلطاني" مثلا نشر على صفحته على "فيس بوك" نداء من مخيم "سانت وان" يقول فيه " لمن يرغب في المساعدة، أحتاج لتبرعات تخص الأطفال، من حفاظات، صابون سائل، محارم، أحذية، هناك عدد كبير من الأطفال والعائلات هنا لم يطلبوا مني شيئا، بل استدعوني لخيامهم، أطلب ذلك منكم من أجل الأطفال، أعطيكم موعدا غدا صباحا لمن يريد المساعدة[1]."

ج-المغربية نوال الصوفي.."ملاك" اللاجئين السوريين بإيطاليا

رقم هاتفها يطلبه عدد كبير من اللاجئين السوريين الضائعين في البحر الأبيض المتوسط للحصول على المساعدة والإغاثة، حيث تقوم بإخبار خفر السواحل بوجود العشرات والمئات منهم في عرض البحر الأبيض المتوسط.

إن المغربية "نوال الصوفي"، الناشطة الجمعوية والمهتمة باللاجئين، -خاصة السوريين منهم،- تقدمها وسائل إعلام إيطالية والعديد من الناشطين ملاذاً للاجئين السوريين خاصة بعد طبع كتاب "نوال.. ملاك اللاجئين"، الصادر الأسبوع الماضي في إيطاليا، حيث أرشدها خفر السواحل إلى كيفية تحديد مواقع الضحايا وسط البحر من اللاجئين عبر تقنية "جي بي س" لتحديد نقاط تمركزهم بواسطة هواتفهم الموصولة بالأقمار الاصطناعية.

أمضت "نوال"ليال طويلة على مواقع التواصل الاجتماعي مع ناشطين. وفي مارس رافقت سيارة إسعاف مليئة بالأدوية إلى حلب ووزعت رقم هاتفها على كل المشاركين في كل لقاء عقدته، فبات هذا الرقم متنقلا بين الراغبين

[1] http://www.france24.com/ar/

في المغادرة. ورغم أن نوال جعلت رقم خفر السواحل الإيطالي في مكان بارز على صفحتها الخاصة بالفايسبوك، إلا أن رقمها لا يتوقف عن الرنين أبدا[1].

د-مبادرات إنسانية

أطلقت غوغل مشروع ''كرايسس إنفو هب'' لتقديم معلومات للاجئين في أوروبا. ويوفر الموقع، الذي تمت ترجمته إلى خمس لغات بما فيها العربية، معلوماتٍ تساعد في إيجاد وسائل العبور والإقامة والعناية الطبية في عدد من المواقع في أوروبا.

قامت غوغل أيضاً بعمل شراكات مع عدد من المنظمات بهدف الوصول إلى فهم أفضل لما يمكن تقديمه من عون للاجئين القادمين من الشرق الأوسط وإفريقيا ومناطق أخرى.

التوصيـــات:

- ✓ تفعيل مشاركة الجميع في مواقع التواصل الاجتماعي، ذلك لأن المواطن أصبح صانع الحدث والإعلامي في هذه المواقع، التي تحظى باهتمام وثقة متزايدين من الجمهور العادي وصناع القرار.
- ✓ إجراء دراسات علمية للمضامين المتاحة على الشبكات الاجتماعية من واقع استخدامات الأفراد في مراحل عمرية ومهنية متعددة، بما يسمح بالتعرف على كيفية استخدام هذه المواقع وآليات التواصل فيها.
- ✓ الاستفادة من الثورة التكنولوجية لدعم قضية اللاجئين السوريين إعلاميًا.
- ✓ نشر ثقافة الاستخدامات الإنسانية لمواقع التواصل الاجتماعي.
- ✓ إنشاء وتطوير المواقع المهتمة بدعم اللاجئين السوريين.
- ✓ السعي إلى توحيد الجهود الداعمة للاجئين السوريين عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- ✓ توفير قاعدة بيانات لأهمية مواقع التواصل الاجتماعي وطرق استخدامها بما يخدم قضية اللاجئين السوريين.
- ✓ العمل المشترك من أجل بناء منظومة عالمية تواصلية بين المبادرات التواصلية الداعمة للاجئين السوريين.
- ✓ الاستفادة الفاعلة من شبكة وسائل التواصل الاجتماعي في التواصل مع الجمهور، وخاصة مع جيل التقنية شباب الغد دعما لقضية اللاجئين السوريين.
- ✓ تركيز المؤسسات الأهلية والشبابية على تدريب الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة لاستخدام وسائل شبكات التواصل الاجتماعي دعما للاجئين السوريين.
- ✓ تدريب الشباب على مهارات الاستخدام الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي والمدونات والشبكات الإلكترونية خاصة في قضايا دعم اللاجئين السوريين.

---
[1] http://www.pjd.ma/

- ✓ إجراء دراسات على مجتمعات مختلفة منها مجتمع طلبة الجامعات والأطفال وطلبة المراحل الأساسية في المدارس، وفحص مدى تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسئولية الاجتماعية.
- ✓ استحداث أساليب مبتكرة للتعبير عن التضامن، ومنها: استخدام صورة أو شعار موحد في مكان الصورة الشخصية(Profile photo) ، للتعبير عن موقف معين فيما يشبه التظاهرة الإلكترونية
- ✓ السعي إلى استعمال خطاب جديد عبر تلك الشبكات، يراعي الطابع الشخصي لها، كمخاطبة المستخدمين ودعوتهم لمشاركة ونشر بعض التحديثات، واستخدام لغة "الفرانكو"، والمصطلحات العامية، والمفردات الشبابية الدارجة، مع استخدام مسميات جذابة للفعاليات، وهي كلها لغة غير تقليدية ملائمة للقطاع الشاب الذي يتم التواصل معه، هذا بخلاف استخدام التصميمات البسيطة والملونة، والتي تدفع المستخدمين لمشاركتها على صفحاتهم الشخصية.

• المراجع:

1. أثر شبكات العلاقات الاجتماعية التفاعلية بالإنترنت ورسائل الفضائيات على العلاقات الاجتماعية والاتصالية للأسرة المصرية والقطرية،حسن، أشرف جلال (2009)، المؤتمر العلمي الأول "الأسرة والإعلام وتحديات العصر"، الجزء الثاني، فبراير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
2. الاتصال الجماهيري صالح خليل أبو أصبع، (الأردن: دار الشروق 1999).
3. دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب، عبد القوي، محمود حمدي، (2009) المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر، الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات، الجزء الثالث، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

• الصحف:

- ✓ 09-09-2015جريدة المصري اليوم.

• المواقع الإلكترونية:

- ✓ www.pcmag.com
- ✓ بن سعيد، مبارك، صحافة المواطن والمسؤولية الاجتماعية.www.aljazeera.net.
- ✓ http://www.arageek.com/2015/09/06/the-tyrian-refugees-case.html
- ✓ http://www.alayam.com/alayam/Variety/298578.html
- ✓ https://7al.me/2016/03/04/5
- ✓ http://www.darayya-news.com
- ✓ http://www.dw.com/ar
- ✓ http://www.france24.com/ar/

- http://www.pjd.ma/
- . www.socialnetwarking.procon.orgNational School Boards Association.Researeh and Guidelines on Online Social – And Educational – Netwarking
- http://www.noonpost.org/content/11208

قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي: السياقات والأهداف

د. أمين البار– جامعة العربي التبسي تبسة – قسم العلوم السياسية– الجزائر

مقدمة:

في الوقت الراهن، تبقى الظواهر المرتبطة بتدفُّق اللاجئين، الفارِّين من جحيم الحرب في سوريا والعراق وبعض الدول الإفريقية نحو أوروبا، من أكبر التحدِّيات التي تعيشها هذه القارة والعالم أجمع من حيث التداعيات والأزمات التي تُثيرها على المستويات المجتمعية والسياسية والأمنية وغيرها. وهنا، تبرز أيضًا ظاهرة تنوُّع التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في وسائل الإعلام الأوروبية بحسب السياقات والسياسات التحريرية والانتماءات السياسية التي تقف وراءها لتحمل معها أشكالًا مختلفة ومتناقضة من الخطاب الإعلامي تتأرجح بين مناصرٍ ومعادٍ وناقدٍ ومستشرفٍ لأزمة اللاجئين وتداعياتها على القارة الأوروبية من منطلقات عدَّة.

ويرتبط تعاظم اهتمام وسائل الإعلام الأوروبية بهذه القضية بما تركته على المستوى الأوروبي من تداعيات سياسية واستراتيجية انعكست بشكل إيجابي على ديناميكية الاتحاد الأوروبي من خلال تواتر اللقاءات والاجتماعات؛ التي تناولت أزمة اللاجئين وسُبُل معالجتها، وما ترتَّب عليها من مواكبة إعلامية لاعتبارات تجارية خالصة من ناحية. أمَّا على المستوى المحلِّي، فمن الملاحظ أيضًا عملية توظيف أزمة اللاجئين في خضم الصراعات السياسية والخلافات الوطنية، لاسيما بين مختلف فرقاء اليمين واليسار بقطبيهما: الوسط والمتشدِّد على حدٍّ سواء من ناحية أخرى. وهكذا تحوَّلت قضية اللاجئين في النهاية إمَّا إلى سبق صحفي، وإمَّا إلى مجرَّد وسيلة للظهور الإعلامي؛ مما أسهم في إفراغها من مضمونها الجوهري لتتحوَّل إلى قضية صراع حدودي بين العالم الأوروبي والعالم الآخر.

وما يهمُّنا في هذه الدراسة حول التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في الإعلام الأوروبي هو البحث في أطر ومُحدِّدات الخطاب الإعلامي واستراتيجياته، وتفكيكه على المستويات الخبرية واللغوية والكشف عن دلالاته والعناصر الأيديولوجية التي يتشكَّل منها، بالإضافة إلى المرتكزات والثوابت والرهانات والأهداف والمنطق الذي يحكمه ويدفعه إلى الانحياز والتعتيم وأحيانًا التَّضليل.

1الإطار المنهجي للدراسة

أ- مشكلة الدراسة

مع تدفُّق اللاجئين باتجاه أوروبا، والمشاكل التي طرحتها هذه القضية محلّيًا وإقليميًّا ودوليًّا، تعاظم الاهتمام في الإعلام الأوروبي بتوجُّهاته المختلفة بتغطية أبعادها بمنطلقات وأُطر ومُحدِّدات مختلفة أيضًا؛ تكشف اتجاهات المعالجة الإخبارية نحو القضية، وما قد يترتَّب عليها من تأثيرات في الرأي العام الأوروبي. ومن الملاحظ اليوم في أوروبا، طوفان نوع جديد من المزايدات والمنافسة بين مختلف وسائل الإعلام في تناول قضية اللاجئين، وفي المجالين العام والسياسي، وهو ما أنتج تغطيةً مُفْرِطَةَ التنوُّعِ ومُشْبَعَةً إلى حدٍّ كبير بالأيديولوجيا والتوجُّهات السياسية.

وتأسيسًا على ذلك، انطلقت الدراسة من الفرضية التي تعتبر أن الخطاب الإعلامي يتضمن "افتراضاتٍ مُسْبَقَةً[1]"، وفقًا لنظرية "صناعة الإذعان" لدى نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان؛ مَبْنِيَّةً على اعتباراتٍ مَخْصُوصةٍ قد تكون إعلاميةً أو اجتماعيةً أو سياسيةً أو استراتيجيَّةً أو غير ذلك، أو كلَّ ذلك معًا، أو بعضًا من ذلك، بحسب السياقات والرهانات والتحدِّيات التي تُؤطِّر هذا الخطاب. وكان الفيلسوف وعالم اللسانيات الأميركي، نعوم تشومسكي، قام بتطوير "نموذج الدعاية"، بالمشاركة مع الاقتصادي والمتخصص في مجال العلاقات بين وسائل الإعلام والاقتصاد والسياسة في أميركا، إدوارد هيرمان، كأداة فعَّالة في تحليل وفهم الآليات والاستراتيجيات التي تُحرِّك وسائل الإعلام المهيمنة.

وقُسِّمت الدراسة إلى محورين رئيسين، خُصِّص الأول لتحليل الخطاب الإعلامي الأوروبي من خلال العيِّنة التي شملها الرصد؛ وذلك بالتركيز على الدلالات الخبرية واللغوية مُستعينًا بنموذج نورمان فاركلوف في آليات تحليل الخطاب في العلوم الاجتماعية بهدف فهم طبيعة وأشكال هذا الخطاب (استراتيجيات الخطاب). أمَّا القسم الثاني فركَّز بشكل مباشر على دراسة الاعتبارات التي وقفت وراء التغطية الإخبارية ورهاناتها وأهدافها بحسب السياقات المختلفة.

ب- تساؤلات الدراسة

انطلقت الدراسة من حقل استفهامي في محاولة لفهم مُحدِّدات الخطاب الإعلامي الأوروبي واستراتيجياته في معالجة قضية اللاجئين، ومن أبرز هذه التساؤلات:

1. ما السمات الخبرية والدلالية التي اتَّسم بها الخطاب الإعلامي الأوروبي في معالجة قضية اللاجئين؟ وهل استراتيجيات الخطاب الإعلامي تختلف من حالة إعلامية لأخرى؟
2. ما أشكال الحقل المعجمي والبنية التركيبية؛ التي استند إليها هذا الخطاب؟ وما الدلالات التي يحملها وتداعياته على صورة اللاجئين المنقولة في الإعلام الأوروبي؟
3. ما طبيعة العلاقة بين التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين والاتجاهات السياسية والسلطة عمومًا؟ وما حجم تأثيرها في الرأي العام الأوروبي؟

ج- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معالجتها لظاهرة اجتماعية وسياسية حديثة العهد مُمثَّلة في أزمة اللاجئين إلى أوروبا؛ قامت بتغطيتها وسائل إعلام الدول المعنية أكثر من غيرها بهذه الأزمة (المجر ودول البلقان، وألمانيا وفرنسا وجوارهما)، وهي بذلك تسعى، مُسْتَعِينةً بأدوات علمية في مجال علوم الإعلام والاتصال، إلى تقديم مفاتيح علمية لفهم هذه الظاهرة وتداعياتها على السياسات الخارجية الأوروبية والغربية بشكل عام في تعاطيها مع الأزمة؛ التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط وجزء من القارة الإفريقية ودول أخرى كأفغانستان وباكستان (الحرب في سوريا، ونشأة تنظيم الدولة الإسلامية، وطوفان الحركات الإرهابية)، والعلاقات التي تربطها بالمجتمعات العربية ذات الأغلبية المسلمة.

وعلى العموم، فإن "الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في تشكيل السياسة المعاصرة تدفعنا إلى التساؤل حول طبيعة العالم والمجتمع الذي نعيش فيه والديمقراطية التي نريدها ."[(2)] من هنا، فإن دراسة التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في الإعلام الأوروبي من شأنها أن تساعدنا في إعادة النظر في مسائل عدَّة، مثل: مدى استقلالية وسائل الإعلام في المجتمعات الأوروبية، أو دور النخبة ومشاركة المواطنين في إدارة شؤون البلاد، أو حتى في مفهوم الديمقراطية بالمعنى الغربي للمصطلح وقدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

د- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة التي تتناول أطر ومُحدِّدات التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في الإعلام الأوروبي إلى:

•الكشف عن طبيعة وأشكال المضامين الخبرية والنحوية للخطاب الإعلامي واستراتيجياته في معالجته لقضية اللاجئين وتفكيك حمولته الأيديولوجية.

•تحديد الأطر التي تَحكُم المعالجة الإخبارية لقضية اللاجئين.

•التعرف على أبعاد صورة اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي (معرفيًّا وعاطفيًّا وسلوكيًّا) بحسب الروافد المغذِّية له (خطاب السلطة والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية).

•تحديد مكانة الخطاب العنصري والإثني والهوياتي في التغطية الإخبارية ودوافعه وتأثيراته في الرأي العام.

•الكشف عن السياسات والرهانات والأهداف على المستويات المحلِّية والإقليمية والأوروبية ودورها في تشكيل الخطاب الإعلامي حول قضية اللاجئين.

هـ – مجتمع الدراسة

استخدمت الدراسة، في تحليلها لأطر ومُحدِّدات الخطاب الإعلامي في تغطية قضية اللاجئين، عيِّنة قصدية لوسائل الإعلام الأوروبية اليمينية واليسارية في كلٍّ من فرنسا وألمانيا والمجر لأسباب ارتبطت بقدرتها التمثيلية لمجتمع الدراسة (حالة فرنسا) من جهة، ولتوافرها بلغة الإصدار الإنجليزية (حالتي ألمانيا والمجر) من جهة أخرى. وجرى مسح أكثر من 750 مقالًا وتقريرًا صحفيًّا في الصفحات الإلكترونية للدوريتين الفرنسيتين "ليبراسيون Libération "[3]، و"لوفيغارو[4] Le Figaro "، والمجلة الألمانية الأسبوعية "دير شبيغل[5] Der Spiegel "، والدورية المجرية "مغيار هيرلاب Maghyar Hirlap "[6]، بالإضافة إلى مجموعة مختارة من المضامين الإخبارية حول القضية، لاسيما في دول البلقان وألمانيا، التي أُعيد نشرها بعد ترجمتها إلى الفرنسية في كلٍّ من موقعي "رسائل البلقان Le Courrier des Balkans. Le portail francophone des Balkans"[7]، و"الرسائل الدولية International Courrier"[8] خلال فترة الدراسة التي امتدَّت بين 1 يوليو/تموز و31 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

و– المدخل النظري للدراسة

انطلقت الدراسة من نظرية الأطر الخبرية وتأثير الإعلام في السياسة الخارجية لـ"روبير إنتمان" في تحليل مُحدِّدات الخطاب الإعلامي الأوروبي في معالجة قضية اللاجئين. وتقوم

النظرية على فرضية أساسية تتمثل في سيطرة النخبة على عمليات اتخاذ القرارات، وفيها يطرح الباحث الأميركي نموذجًا جديدًا لدراسة هذه الأطر، ويصف المنافسة بين مختلف فاعلي السياسة الخارجية لفرض إطار تحليلي خاص بسياسة مُحدَّدة. ويعتبر إنتمان أن الفاعل الذي ينجح في ذلك سيتمكَّن من إحكام السيطرة على التطور اللاحق لهذه السياسة وتغطيتها الإعلامية. وكان إنتمان قد طبَّق نموذجه الخاص في دراسته لحرب العراق 2003[9].

واستعانت الدراسة أيضًا، لاسيما في عملية تحليل التضليل الإعلامي والدعاية الحكومية في الحالة المجرية، بنظرية "صناعة الإذعان" لنعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان؛ والتي قدَّما لها في كتابهما الشهير[10] Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media، وهو يُحدِّد طبيعة استراتيجيات الهيمنة على الآلة الإعلامية ويُبرز كيفية توظيفها في خدمة مصالح الطبقة المُسَيْطِرَة. ويعتبر الإعلام في الأنظمة التَّسلُّطية، كما الحال في المجر وبعض دول البلقان، سواء المرئي أو المسموع أو المقروء، المركز العمليَّتي لـ"السيطرة"؛ إذ يُصبح وسيلة لنقل خطاب الطبقة المُسَيْطِرَة –في ممارستها التضليل الأيديولوجي وتغييب الحقائق– إلى فئات المجتمع ككل. فـ"الإعلام المصطنع" في ظل هذه الأنظمة لا يمكن أن يكون محايدًا، فهو ينحاز بالضرورة وبصورة ما إلى أحد الأطراف، سواء بشكل ظاهر وعلني أو بشكل ضمني. وهذا الانحياز يهدف، بحسب نظرية "صناعة الإذعان"، ليس فقط إلى حماية الطبقة الحاكمة وإنما يَحْرِمُ الجمهور من فرصة فهم الواقع الحقيقي للأمور، بل يعمل على تَجْرِيم وشَيْطَنَة الطرف الآخر وتصنيفه في خانة "المُذْنِب" عبر بثِّ الدعاية بصورةٍ آليةٍ مُوَجَّهَةٍ في سبيل تقويض هذا الطرف.

ز– منهج الدراسة وأدواتها

انطلاقًا من هذه الخلفية النظرية، اعتمدت الدراسة منهجية علمية تستند إلى الوصف العلمي للتغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في الإعلام الأوروبي خلال الفترة الزمنية المدروسة؛ وذلك عبر تحليل الخطاب الإعلامي كميًّا ونوعيًّا، والمستوحى من نموذج نورمان فاركلوف[11]، وهو يقوم على مقاربة خاصة في تحليل الخطاب الإعلامي تستند إلى محورين رئيسيين؛ يتجسَّد الأول في الأهمية المعطاة لضروب الخطاب الإعلامي ولغته، أمَّا الثانية فتعطي أهمية كبرى للتحليل النقدي للخطاب الإعلامي. وقد جرى الاستعانة بهذا النموذج

لاسيما في القسم الأول من هذه الدراسة، الذي اهتمَّ بتحليل المعالجة الإخبارية لقضية اللاجئين عبر تحديد أشكال المضامين الخبرية واللغة المستخدمة ودلالاتها، مما يُسهم في فهم بناء الخطاب الإعلامي واستراتيجياته ومرتكزاته وأسسه. من هنا، تصبح الممارسات الخطابية ذات تأثيرات أيديولوجية كبرى؛ إذ إن التمثُّلات التي تنقلها حول الأفراد والمجموعات الثقافية (الأغلبية أو الأقلية) تُسهم في إنتاج وإعادة إنتاج مختلف أشكال العلاقات المهيمنة والسلطوية والمواقع الاجتماعية بين هذه المجموعات، وهو ما شدَّد عليه أيضًا كل من تشومسكي وإنتمان في أعمالهما .وتأسيسًا على ذلك، شدَّد فاركلوف في تعريفه للخطاب الإعلامي على الصفة الاجتماعية لِبِنْيَتِهِ، وكذلك السياق الذي يتكوَّن في إطاره والفاعلين الاجتماعيين الذين يُساهمون في إنتاجه. من هنا، كان لابد من الاستعانة أيضًا بالمنهج المقارن من أجل دراسة الأدوار المختلفة للفاعلين الاجتماعيين، بالإضافة إلى العلاقة بين السياقات الاجتماعية والسياسية والأنساق التي يتم في إطارها إنتاج هذا النوع من الخطاب أو ذاك في عيِّنة الدراسة.

.2استراتيجيات المعالجة الإعلامية لقضية اللاجئين

دلالات المعالجة الخبرية واللغوية

.1.2المعالجة الخبرية

استند التحليل في هذه المرحلة من الدراسة إلى تصنيف أنواع التقارير في التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في العيِّنة المدروسة. وينطلق هذا التصنيف من محدِّدات بذاتها؛ حيث رصد أنواعًا مختلفة شملت التقرير الإخباري والتحليلي والمعلومتي وتقرير الرأي ثم التقرير الدعائي. ونقصد بالتقرير الإخباري النوع الذي اهتمَّ بعرض وشرح أوضاع اللاجئين، وهو ما اتَّسمت به التغطية الفرنسية مقارنة بمثيلاتها الألمانية والمجرية. أمَّا التقارير التحليلية فهي التي قاربت الموضوع بطريقة أشمل وأعمق وتميز بعضها بالموضوعية والآخر بالانحياز أيضًا في سبيل الإضاءة على فكرة أو رسالة بذاتها من قِبَل صحفيين أو باحثين أو خبراء أو سياسيين. أمَّا التقارير المعلومتية فهي التي تناولت قضية اللاجئين من منظور رقمي محض؛ إذ ركَّز هذا النوع على إحصاء أعداد اللاجئين الذين لقوا حتفهم أو اجتازوا الحدود ليُصبحوا مجرَّد أرقام في ذهن القرَّاء. وفيما يخص تقارير الرأي، فقد مزجت الحقائق بالرأي، واتَّسمت بقدر من الموضوعية والمهنية في معالجتها لقضية اللاجئين وتداعياتها المختلفة

وابتعدت عن الطابع الدعائي والترويجي الذي ميَّز أنواعًا أخرى، مثل التقارير الدعائية التي سعت إلى التأثير في الرأي العام والهيمنة على مواقفه تجاه القضية بما يخدم سياسة النخبة المهيمنة وخطابها الأيديولوجي في وسائل الإعلام. وتأسيسًا على ذلك جاءت النتائج في العينة المدروسة كالآتي:

جدول رقم (1) يُبيِّن توزيع أنواع التقارير في تغطية الإعلام الأوروبي لقضية اللاجئين

أنواع التقارير	الفرنسية (يسارية) %	الألمانية (يسارية) %	الفرنسية (يمينية)%	المجرية (يمينية)%
تقرير إخباري	31	14	50	20
تقرير تحليلي	24	54	21	16
تقرير معلومتي	5	0	14	2
تقرير رأي	33	29	9	7
تقرير دعائي	7	3	6	55
المجموع	100	100	100	100

عاطفية اليسار تجاه اللاجئين

حصدت المضامين ذات الطابع النقدي في التغطية الإخبارية لوسائل الإعلام الفرنسية اليسارية "ليبراسيون" والألمانية "دير شبيغل" نسبًا مرتفعة (33% و29% على التوالي) بالمقارنة مع تلك التي حصلت عليها في وسائل الإعلام اليمينية (9 %و7% على التوالي بين "لوفيغارو" الفرنسية و"مغيار هيرلاب" المجرية). وقد كشفت عملية تحليل المضامين النقدية (تقارير الرأي) في هاتين الحالتين عن أهمية الجانب الإنساني العاطفي دونًا عن الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية والترويجية؛ التي اتسمت بها وسائل الإعلام اليمينية في عيِّنة الدراسة. وقد تجسَّد ذلك من خلال الارتكاز على استراتيجية إعلامية واضحة من قِبَل هذا اليسار هدفت إلى تسليط الضوء، بطريقة حماسية لاسيما في حالة صحيفة "ليبراسيون"، على الأوضاع الصعبة والمضايقات والاعتداءات والمعاملات غير الإنسانية التي يعيشها ويتعرَّض لها اللاجئون سواء أكان ذلك في بلدانهم الأصلية أم على طريق اللجوء أم في الدول المُسْتَقْبِلَة. وهو ما أكَّدته عناوين "ليبراسيون": "مهاجرون على شفير الهاوية وصور طافية، (10 يوليو/تموز)، "مهاجرون في باريس: أوضاعنا تشابه الاعتقال" (5 أغسطس/آب(،)المجر: أوروبا مغلقة.. أنت سوري ليس عليك إلا أن تعود لسوريا" (16

سبتمبر/أيلول)، أو في عناوين "دير شبيغل": "بؤس المهاجرين: جزيرة كوس اليونانية تترك اللاجئين إلى مصيرهم" (14 أغسطس/آب)، "فوضى اللاجئين في مقدونيا: حياة النساء والأطفال مهدَّدة بشكل خطير" (19 أغسطس/آب)، "الوجه الأسود للمنفى: تجارة الموت وتهريب البشر" (7 سبتمبر/أيلول)، "حارات مقفلة :مراكز إيواء طالبي اللجوء تحت العنف" (6 أكتوبر/تشرين الأول).

اليسار الفرنسي.. راعي قضية اللاجئين

كشفت دراسة المضامين الإخبارية لصحيفة "ليبراسيون" عن تجربة متميِّزة في معالجة قضية اللاجئين تجسَّدت في مجموعة التقارير؛ التي نشرتها في زاويتها النقدية الخاصة تحت عنوان تصحيح"Liberation Désintox" ، والمخصَّصة للردِّ على ما تُسمِّيه الدورية تضليل "Intox"لاسيما في معالجة قضية اللاجئين من قِبَل بعض وسائل الإعلام، أو قادة اليمين المتشدِّد في فرنسا أو خارجها في تناولهم لأزمة اللاجئين، ومن أبرز أولئك السياسيين اليمينيين، على سبيل المثال لا الحصر، الرئيس الفرنسي السابق والرئيس الحالي لحزب الجمهوريين، نيكولا ساركوزي، ورئيسة حزب الجبهة الوطنية، مارين لوبان، وسواهم، "لا، المهاجرون لا يُشكِّلون عبئًا" (10 يوليو/تموز)، "لا، اللاجئون لم يرفضوا الطعام غير الحلال" (3 سبتمبر/أيلول)، "لا، مارين لوبان: 99% من اللاجئين ليسوا من الرجال ولا من المهاجرين الاقتصاديين"، (8 سبتمبر/أيلول(، "ساركوزي والمرور السلس للمعلومات المُضَلِّلة" (11 سبتمبر/أيلول(، "لوبان، مورانو ومارياني.. النواب الذين يتهمون اللاجئين بالهرب عوضًا عن القتال" (15 سبتمبر/أيلول.(

وتندرج هذه الحملة ضمن مبادرة إعلامية أوروبية شارك فيها أربع وسائل إعلامية أخرى، هي Pagella Politica:في إيطاليا، و Full Factفي بريطانيا، و Heuteuplusفي ألمانيا و El Objectivo en La Sextaفي إسبانيا. وتهدف هذه المبادرة إلى التحقُّق مما يجري في البلدان المجاورة حول قضية اللاجئين على أن تنشر المعلومات في حلقات مرة كل يوم على مدار الأسبوع من خلال "الهاشتاغ" الآتي.hashtag#refugeecheck :

ولعل أبرز ما يُجسِّد وضعية صحيفة "ليبراسيون" كراعٍ لقضية اللاجئين هو الدعوات والعرائض والمبادرات التي أطلقتها، أو شاركت فيها، على موقعها الإلكتروني من أجل التضامن ومساندة وتقديم العون للاجئين: "دعوة: هل تساعدون اللاجئين.. نحن نُحصي

المبادرات" (4 سبتمبر/أيلول)، أو من خلال تسليط الضوء على المظاهرات والمبادرات الفردية أو الجماعية التي تصب في هذا الإطار سواء أكانت على المستوى المحلِّي أو الإقليمي أو الدولي: "مهاجرون.. ساعدوا قليلًا..كثيرًا" (4 سبتمبر/أيلول)، "مئات الآلاف في باريس لدعم اللاجئين 5) "سبتمبر/أيلول)، "في النمسا: توزيع المحبة لمئات اللاجئين" (5 سبتمبر/أيلول).

عقلانية اليسار الألماني

أظهرت دراسة المضامين الإخبارية في "دير شبيغل" نِسبًا مرتفعة للتقارير التحليلية بلغت 54% تناولت فيها قضايا راهنة ومحورية واستشرافية من أجل فهم أعمق لأزمة اللاجئين، كقدرة ألمانيا على استقبال اللاجئين: "امتحان الحدود: كم من لاجىء تستطيع ألمانيا إيواءهم؟" (30 يوليو/تموز)، "ألمانيا تُظهر علامات الإجهاد على إثر تدفق اللاجئين" (14 أكتوبر/تشرين الأول(، وكذلك فهم الانقسامات السياسية الراهنة حول هذه الأزمة: "الجانب الأسود لألمانيا.. الجانب الأبيض لألمانيا: أي جانب سيسود في ظل التوتر الذي يرافق قضية اللاجئين؟!" (31 يوليو/تموز)، وأيضًا فهم أوضاع المنطقة التي قَدِم منها اللاجئون ومسؤولية تلك الدول عن الأزمة التي يعاني منها هؤلاء: "فرص قليلة لوقف الحرب" (18 سبتمبر/أيلول). وفي هذا السياق، كشفت الدراسة عن بعض أهداف الخطاب الإعلامي الأوروبي في تغييب مسؤولية الأنظمة الديكتاتورية والمتسلِّطة في تدفُّق اللاجئين نحو أوروبا أو حتى مسؤولية الدول الغربية في وقوفها موقف المتفرِّج على ما يحصل من حروب وصراعات ومجازر بحق المدنيين في المناطق التي قدم منها اللاجئون في سوريا والعراق وباكستان وأفغانستان ومالي وسواها من الدول الإفريقية.

دعاية مجرية صاخبة وعابرة للحدود

تصدَّرت المضامين الإخبارية الدعائية وسائل الإعلام المجرية اليمينية "مغيار هيرلاب" بنسبة بلغت 55% لتكشف عن حجم وطبيعة الدعاية الإعلامية(12) التي تبنَّتها السلطات المجرية في سبيل الترويج لما أطلقت عليه "النموذج المجري" والتبرير للممارسات غير الإنسانية والعنصرية في تعاملها مع اللاجئين. ويُمثِّل ذلك دعاية صاخبة وعابرة للحدود لاعتمادها اللغة الإنجليزية في سبيل توسيع دائرة تأثيرها خارج الحدود الوطنية، وأيضًا لارتكازها على وجوه سياسية دولية من اليمين المتشدِّد الأوروبي: "على أوروبا أن تحتذي

بالنموذج المجري"، كما ورد عن السياسي الفرنسي جون لوك شافوسير (مغيار هيرلاب، 28 أكتوبر/تشرين الأول)، ومن وحي الخطاب الإعلامي الداخلي حول الأزمة :"على أوروبا اتِّباع النموذج المجري؛ فالمجر البلد الوحيد الذي يُطبِّق قوانين الشنغن واتفاقية دبلن خلال أزمة الهجرة. إن النموذج المجري ناجح ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يتبنَّاه، حسب ما أفاد به وزير الخارجية المجري" (مغيار هيرلاب، 26 أكتوبر/تشرين الأول).

كما كشف تحليل هذه المضامين الإخبارية عن أحادية في المنظور وانتقائية في الرسائل الموجهة إلى الجمهور بهدف التأثير على آرائهم وسلوكهم[13] إن الترويج المفرِط للأجندة السياسية للحكومة المجرية المحافظة ورئيسها فيكتور أوربان، الذي تحوَّل إلى "رمز" بالنسبة لمن يعانون من "رهاب الأجانب" على المستوى الدولي، يبدو واضحًا بشكل كبير أيضًا في المضامين الإخبارية باللغة الإنجليزية التي سعت إلى تبرير الممارسات غير الإنسانية والعنيفة بحق اللاجئين أثناء مرورهم في البلاد. واستعانت هذه الترسانة الإعلامية بمجموعة من صحفييها البعيدين كل البعد عن الموضوعية وأخلاقيات المهنة (وعلى رأسهم الصحفي زسزلت باير، رفيق درب أوربان المشهور بمواقفه العدائية والعنصرية تجاه اللاجئين من بينها: "على أوروبا التخلُّص من هذا الكابوس حتى لو بالسلاح؛ لأن العِرق الأوروبي الأبيض والمسيحي مهدَّد"، أو الصحفية بيترا لازلو التي أسقطت أرضًا اللاجئ السوري وابنه)، بالإضافة إلى مجموعة من السياسيين والخبراء ورؤساء الدول في محاولة فاشلة لإضفاء لمسة من المصداقية على مشروعها الترويجي.

المجر وأوروبا في "حالة حرب "

ركَّزت المضامين الإخبارية المجرية باللغة الإنجليزية في دورية "مغيار هيرلاب" في مشروعها الترويجي على فكرة مفادها أن المجر والقارة الأوروبية بشكل عام هما في "حالة حرب" و"تحت الخطر" و"التهديد" بسبب أزمة اللاجئين، الذين جرى تصنيفهم وفقًا لذلك في "خانة الأعداء"، وهي ركيزة من ركائز السيطرة على الجمهور لدى نعوم تشومسكي[14]" هذه حرب.. لا يمكن لدول الاتحاد الأوروبي التحقُّق تقنيًا من هويات المهاجرين"، بحسب الخبير لازلو فولدي، (7 يوليو/تموز)، "يجب علينا حماية حدودنا" بحسب السياسية المقرَّبة من الحكومة المجرية، غايل كينغ، "أوروبا على حافة الخطر.. غالبية المجريين يعتقدون أنه يجب دعم العائلات المجرية والأطفال"، بحسب رئيس الحكومة فيكتور أوربان (25 يوليو/تموز).

تناقضات المعالجة لقضية اللاجئين

روَّج الخطاب الإعلامي المجري في تناوله لأزمة اللاجئين ليس فقط لمعلومات مُضَلِّلَة عن أوضاع هؤلاء، وإنما أيضًا لِوَهْمٍ جديدٍ هو "حُسن استقبال ومعاملة اللاجئين" من قِبل السلطات عبر مجموعة متعارضة من التقارير التحليلية التي بلغت نسبتها 16% من مجمل مضامين دورية "مغيار هيرلاب" لتكشف عن استراتيجية إعلامية جديدة في تناول قضايا اللاجئين تقوم على التناقضات، بحسب تعبير نورمان فاركلوف، بين سياسة تبرير العنف والرَّدع والشدَّة في التعاطي مع اللاجئين باعتبارهم يُشكِّلون "خطرًا" بالنسبة للمجر وأوروبا، وبين الترويج لـ"حُسن معاملتهم واستقبالهم وحمايتهم" من قِبل السلطات" :الجمعيات الإنسانية لا تواجه حالات إنسانية طارئة وبالرغم من ذلك تساعد ..فَهُمْ بحاجة للمساعدة" (20 يوليو/تموز)، "المجر تنفي صحة التقارير الكاذبة: مكتب رئيس الوزراء المجري يؤكِّد أن المهاجرين واللاجئين يتلقون معاملة إنسانية جيدة في المجر، ولكن عليهم فقط توقُّع المساعدة من قِبل الدولة في الأماكن المخصَّصة لهم" (10 سبتمبر/أيلول)، "المجر ضد طردِ المهاجرين" (28 أكتوبر/تشرين الأول)، "بدل الانتقاد يجب إطراء الجهود الفائقة الإنسانية التي تبذلها السلطات المجرية في معالجة قضية اللاجئين غير الشرعيين"، بحسب وزير الخارجية المجري (2 سبتمبر/أيلول).

إعلام اليمين الفرنسي: رسائل متشائمة وسوداوية

بينما غَلَبَت المضامين الدعائية في الخطاب الإعلامي اليميني المجري، الذي انطلق من فرضيات مُضَلِّلَة كـ"حماية الحدود الأوروبية"، أو حتى "حماية اللاجئين" كما ذُكر آنفًا، إلا أن هذا النوع من المضامين احتلَّ نسبة متواضعة في وسائل الإعلام الفرنسية اليمينية "لوفيغارو"؛ إذ بلغ 6% في مقابل المضامين الخبرية 50% والمعلوماتية 14%. وقد كشفت عملية تحليل الخطاب الإعلامي لقضية اللاجئين في الدورية الفرنسية اليمينية عن خصائص التغطية التي يمكن وصفها بالمتشائمة لما تحمله من رسائل سوداوية ومُشَكِّكَة ومخاوف تجاه تداعياتها عبر المساحة التي خصَّصها لوجهات نظر اليمين المتشدِّد الفرنسي والأوروبي بشكل عام.

كما اتَّسمت التغطية الإخبارية في وسائل إعلام اليمين الفرنسي حول قضية اللاجئين أيضًا بطابع تحليلي بلغت نسبته 21%، وآخر نقدي بنسبة 9%. وركَّزت المضامين التحليلية على

الأعباء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والهويّاتية المترتبة على قضية اللاجئين، وهو ما تؤكِّده عناوين التقارير المنشورة في "لوفيغارو": "الدولة تريد الخروج من مصيدة الإقامة في الفنادق لطالبي اللجوء" (19 يوليو/تموز)، "مسألة المهاجرين تزيد من الشروخ في أوروبا" (3 أغسطس/آب)، "مهاجرون: مسيحي أم مسلم؟" (9 أغسطس/آب)، "مهاجرون يُهدِّدون الاندماج الثقافي في الاتحاد الأوروبي" (28 يوليو/تموز)

.2.2المعالجة اللغوية/النحوية

استند التحليل في هذه المرحلة، والمستوحى من نموذج روبير إنتمان، إلى دراسة أشكال وأساليب اللغة المستخدمة في الخطاب الإعلامي حول قضية اللاجئين من خلال عملية تصنيف المعجم اللغوي والمفاهيم المستخدمة في المضامين الإخبارية والدلالات التي تحملها. وتأسيسًا على ذلك، جرى استخراج خمسة أساليب/أشكال لغوية تُستخدم في معالجة قضية اللاجئين كالآتي: لغة عنصرية ولغة مناصِرة ولغة محايدة ولغة ترويجية ولغة معادية، كما يظهر في الجدول رقم (2). وتكمن أهمية المعالجة اللغوية، وبنفس الدرجة المعالجة الخبرية، في قدرتها على الكشف عن أبعاد الصورة التي تحملها هذه الوسائل عن اللاجئين ودلالاتها، وهو ما يُسهم بشكل كبير في تحديد أطر ومُحدِّدات وأهداف ورهانات التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في وسائل الإعلام الأوروبية بحسب السياقات المختلفة (كما سنرى تباعًا في

القسم الثاني من الدراسة)

جدول رقم (2) يوضح توزيع اللغة المستخدمة في التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين

اللغة المستخدمة	الفرنسية (يسارية)%	الألمانية (يسارية)%	الفرنسية (يمينية)%	المجرية (يمينية)%
عنصرية	0	0	0	7
مناصِرة	58	52	18	0
محايِدة	31	48	26	7
ترويجية	11	0	8	45
معادية	0	0	48	41
المجموع	100	100	100	100

شَيْطَنَة المهاجرين

رَسَمَت المضامين الإخبارية للإعلام المجري "مغيار هيرلاب"؛ التي اتسمت تغطيتها بلغة معادية بلغت نسبتها 41%، صورةً مُشَيْطِنَةً للاجئين ليظهروا كـ"الغزاة"، "المُتَطَفِّلين"، "المُنْحَرِفِين"، "الطُّفَيْلِيِّين"، "المنافقين"، "الفوضويين"، "المتطرِّفين"، "الجَهَلَة"، "الإرهابيين" أو "الدَّاعِشِيِّين" دون أدنى حدٍّ من الاعتراف بالأوضاع الإنسانية القاسية وغير المحتملة التي يعيشها هؤلاء، سواء أكان ذلك في بلدانهم الأصلية التي أُجْبِرُوا على تركها هربًا من ويلات الحروب وقساوة الظروف المعيشية، أو على طريق اللجوء مُعرِّضين حياتهم للخطر في كل خطوة نحو أوروبا أملًا في توفير حياة جديدة ومسالِمة لهم ولعائلاتهم، وهو ما يظهر في العناوين والتصريحات الآتية: "الإرهاب قد يتخفَّى وراء اللاجئين. لا يمكن تصدير الديمقراطية من تلقاء نفسها"، بحسب الأكاديمي المحاضِر في جامعة كورفينوس، توماس مولنار، (19 أغسطس/آب)، أو حتى عندما استخدمت معجمًا مُشْبَعًا بالعداء كـ"الفوضى" و"الهجوم" و"الوحشية" في معالجة قضية اللاجئين: "مشهد فوضوي في "كيليتي" لمهاجرين يحاولون ركوب القطار المتوجه لألمانيا"، (1 سبتمبر/أيلول)، "هجوم مدبَّر على المجر.. المجر تتعرَّض لهجوم وحشي"، (17 سبتمبر/أيلول .(

وتُشكِّل مثل هذه المعالجة؛ التي تستند إلى لغة معادية للاجئين، صدىً لما تنشره وسائل الإعلام المحلِّية على اختلاف أنواعها والتليفزيون الوطني المجري[15] M1 ، أو الحملات العدائية المتواصلة للقناة الإخباريةHirado ، التي تبثُّ على مدار الساعة صورًا سلبية عن اللاجئين، تُظْهِرُهم كـ"إرهابيين محتملين" أو كـ"أشخاص مُقزِّزين يُخَلِّفُون وراءهم جبالًا من القمامة"، بحسب الصحفية سونيا باكاريك من الوكالة الوطنية الفرنسية[16].

كما أسهمت مثل هذه المعلومات المُضَلِّلَة؛ التي هدفت إلى شَيْطَنَة المهاجرين، في انتقال العدوى إلى الدول المجاورة في منطقة البلقان على وجه الخصوص التي اتَّخذت أشكالًا أكثر عنفًا؛ حيث انطلقت موجة من الإشاعات بين الناس وفي الأسواق وعلى الإنترنت، والتي وَسَمَتْ اللاجئين بعلامات مَخْصُوصة تثير الفزع والخوف لدى الرأي العام كـ"إيبولا" و"الهجوم الإرهابي" مدونة[17] ((Dan Ionescu ، "رومانيا، أرض اللجوء؟" (رسائل البلقان، 27 أغسطس/آب). كتب هذا المدوِّن وناقد الإعلانات الروماني الآتي: "أليس من السهل بمكان إطلاق النار عليهم كلهم؟"، "تصوِّب المدافع على المهاجرين...وبتصفيتهم نُبْعِد عنَّا خطر انتقال العدوى منهم: بام... بام... لماذا كل هذه الثرثرة؟ ألا ترون أشكال رؤوسهم؟ ولديهم

هواتف محمولة، ويريدون تدمير أوروبا؟ سيكون ذلك أمرًا مُسلِّيًا في حال لم يكن دراميًّا". كما أشار موقع "رسائل البلقان" إلى أن النص قد أُعيد نشره في جريدة Adev?rulالمحلية المعروفة أيضًا بلغتها العدائية والعنصرية ضد اللاجئين: "محطةKeleti ، صور لأوروبا تحت الحصار" (3 سبتمبر/أيلول)، "أزمة المهاجرين: حلقة من حرب غير نمطية" (29 أغسطس/آب(، "موجة اللاجئين تُدَمِّر مدينة حدودية في مقدونيا" (31 أغسطس/آب)

وتجدر الإشارة إلى أن الترويج لمثل هذا اللغط تردَّد صداه أيضًا في وسائل الإعلام الألمانية اليمينية المحافظة لاسيما دورية "دي فيلت" Die Welt "الحرب في سوريا: مقاتلو داعش يسافرون إلى الاتحاد الأوروبي بجوازات سفر مجرية" (29 يونيو/حزيران)، وهو ما أسهم في احتدام الصراع بين اليمين المتشدِّد واليسار الليبرالي في البلاد الذي لم يتوانَ عن الردِّ على ما أسماه بعملية "تنميط" صور المهاجرين: "أزمة المهاجرين: لا للتنميط. على عكس ما تتقله الجهات المناهضة للمهاجرين، الشبان الأجانب القادمون إلى أوروبا ليسوا متوحشين، بل يخفون دائمًا قصصًا من النضال ضد الأنظمة الاستبدادية) "دي زيت Die Zeit وهي أسبوعية متحرِّرة (28 أكتوبر/تشرين الأول)

المهاجرون والخطاب العنصري

لم تكتفِ وسائل الإعلام المجرية الناطقة باللغة المحلية أو الإنجليزية "مغيار هيرلاب" في معالجتها لقضية اللاجئين بنزع الصفة الإنسانية عن هؤلاء، بل لجأت أيضًا للخطاب العنصري (7%) من منطلقات قومية، دينية وإثنية–ثقافية في سبيل تشويه صورة اللاجئين وتعبئة الشعب لمساندتها في سياستها ضد هؤلاء بالرغم من تصاعد أصوات المعارضة اليسارية في البلاد التي لا تنفك تنتقد وتدعو إلى تغيير هذه السياسة. وقد جاء ذلك عبر تصريحات الحكومة واليمين الوسط والمتشدِّد: "أوربان: أوروبا على حافة الخطر، وغالبية المجريين يعتقدون أنه يجب دعم العائلات المجرية والأطفال أكثر من المهاجرين .المجريون لا يريدون المهاجرين غير الشرعيين، وهم لا يشاركون اليسار الأوروبي الرأي في معالجة الموضوع"، حسب ما أفاد به رئيس الحكومة المجرية فيكتور أوربان على هامش أعمال اليوم الختامي للجامعة الصيفية المفتوحة "Bálványos،)مغيار هيرلاب، 25 يوليو/تموز). كما حرصت الدورية على نشر خطاب أوربان كاملًا وفيه يضيف مخاطبًا الحشد: "نحن نريد أن نحفظ المجر للمجريين"، و"إن اليسار المجري الذي يستقبل المهاجرين غير الشرعيين اليوم

ويفتح لهم الأيادي، هؤلاء السياسيون لا يحبون ببساطة الشعب المجري"، أو في تصريحات الكنيسة الأرثوذكسية في البلاد التي لا تنفكُّ تدعو إلى إغلاق الحدود؛ لأن تدفق اللاجئين يشكِّل خطرًا على بقاء الشعب الأرثوذكسي المجري ودولته ("المجر: اللاجئون يُشكِّلون خطرًا بحسب الكنيسة الأرثوذكسية"،)رسائل البلقان، 29 سبتمبر/أيلول.(

ونلاحظ هنا طوفان الخطاب العنصري في مجموعة من وسائل الإعلام الأوروبية من خلال تصريحات أو مداخلات لسياسيين أو لفاعلين من اليمين المتشدِّد ولو بشكل نسبي خلافًا لما كشفته الدراسة في الحالتين الفرنسية (اليمينية أو اليسارية على حدٍّ سواء) أو الألمانية (اليسارية على وجه الخصوص) التي غاب عنها هذا الخطاب (انظر نتائج الجدول أعلاه رقم 2). ففي كلٍّ من ألمانيا والنمسا، على سبيل المثال، تكثر اللقاءات والخطابات النازية الجديدة العنصرية والمعادية للاجئين في المجالين العام والسياسي، مثل تلك التي اشتُهِرت بها حركة "بيغيدا [18] Pegida "وشعارها "ضد أسلمة أوروبا" والتي وُجِّهت إليها أصابع الاتهام في اعتداءات عنيفة ضد اللاجئين أو "حركة الهوية النمساوية IBÖ "وسعيهما الدؤوب إلى تجنيد الشباب في كنف الجامعات والأخويات الطلابية في مشروعهما "النضالي" من أجل حماية البلاد من "الهجرة الجماهيرية" و"الأسلمة."[19]

المهاجرون ضحايا العنف المادي والرمزي

كشفت الدراسة عن واقع آخر يعيشه المهاجرون ممن أصبحوا ضحية ليس فقط للعنف المادي من قبل بعض السلطات والعصابات الإجرامية في طريقهم إلى أوروبا وداخلها (في منطقة البلقان على وجه الخصوص)، وإنما أيضًا للعنف الرمزي، بحسب المفهوم الذي أعطاه بورديو للمصطلح[20]، من خلال سياسة التعتيم الإعلامي المتعمَّدة لهذا الواقع الاجتماعي الأليم لهؤلاء لاسيما في وسائل إعلام اليمين المتشدِّد، وهو ما يُفسِّر في الحالة المجرية غياب اللغة المناصِرة في المضامين الإعلامية التي تناولت قضايا اللاجئين أو ضآلتها مقابل اللغة المعادية (18% مقابل 48%)، كما كشفت نتائج دراسة حالة لوفيغارو الفرنسية (انظر الجدول رقم 2)

ففي الحالة المجرية، على سبيل المثال، لم تكتف وسائل الإعلام بسياسة التعتيم على أشكال العنف الممارس بحق اللاجئين، والذي أكَّدته نتائج بعض الدراسات والتقارير التي قامت بها منظمات دولية (تقرير منظمة العفو الدولية 2015 [21] (وصحفيون غربيون، بل لجأت إلى

قلب الحقائق فقدَّمت الشرطة ضحية للعنف المادي من قِبل المهاجرين: "بعض المهاجرين يصبحون أكثر فأكثر عدائية، فعلى سبيل المثال، أقدم شاب في الخامسة والعشرين من عمره على الاعتداء على أحد رجال الشرطة مما اضطر هذا الأخير إلى استخدام القوة للسيطرة عليه لاستتباب الأمن. الشرطة اعتقلت الشاب السوري لاحقًا بسبب اعتدائه على الشرطي" (مغيار هيرلاب، 9 سبتمبر/أيلول)

ويندرج مثل هذه الممارسات الإعلامية المتحيِّزة والبعيدة كل البعد عن أخلاقيات المهنة وغير الإنسانية في سياق سياسة تشويه وشَيْطَنَة صورة اللاجئين التي تبنَّتها الحكومة المجرية وترسانتها الإعلامية، ولعل من أبرزها الالتزام بقرار فيكتور أوربان بعدم بثِّ صور الأطفال اللاجئين على التليفزيون الوطني على إثر تداول الإعلام الغربي لصورة الطفل كردي الأصل جثة هامدة ممدَّدة على أحد الشواطىء التركية خوفًا من تحسيس الرأي العام بحقيقة أوضاع اللاجئين. بالإضافة إلى القانون الذي صادقت عليه الحكومة، بتاريخ 21 سبتمبر/أيلول 2015، الذي يعطي الصلاحية للشرطة لإطلاق النار على المهاجرين والذي بموجبه يصبح تقديم العون أو المساعدة لمهاجر غير شرعي جُنْحَة تُدخل صاحبها السجن. أمَّا في فرنسا، فقد كشفت دراسة المضامين الإعلامية لدورية "لوفيغارو" عن ندرة الصور والتقارير التي تسلِّط الضوء على الواقع الأليم الذي يعيشه اللاجئون.

.3رهانات الخطاب الإعلامي الأوروبي وتأثيراته

تسعى الدراسة في هذا القسم إلى الكشف عن رهانات الخطاب الإعلامي الغربي في تناوله لقضية اللاجئين من خلال تسليط الضوء على السياقات الإعلامية والسياسية والجيوسياسية التي تركت آثارها على التغطية الإخبارية لهذه القضية. كما يعرض بعضًا من تداعيات هذه التغطية في محاولة للكشف عن حجم تأثيراتها في الرأي العام الأوروبي.

اللاجئون والمصالح السياسية المحلية والإقليمية والأوروبية

كشفت دراسة المضامين الإخبارية في الحالة المجرية عن وجود مجموعة من الرهانات السياسية والجيوسياسية والاستراتيجية على المستويات المحلية الإقليمية والأوروبية على حدٍّ سواء. فالتركيز على أزمة اللاجئين بدل قضايا الفساد في وسائل إعلام المعارضة على وجه الخصوص، والدعاية الإعلامية والخطاب الأيديولوجي والعنصري في وسائل الإعلام الرسمية والمقرَّبة من الحكومة)بقيادة فيكتور أوربان وحلفائه "المسيحيون الديمقراطيون" الذين

وصلوا إلى الحكم منذ العام 2010 بأغلبية برلمانية توازي الثلثين) من شأنه أن يضمن لهذه الحكومة الفوز في الانتخابات المقبلة لعام 2018، لاسيما بعد تراجع شعبية الحزب الحاكم (حزب الاتحاد المدني المجري Fidesz برئاسة أوربان)، وهو حزب سياسي يميني لا يفرِّق بين هجرة وإرهاب جعله شعاره الرسمي في الفترة الأخيرة مُتوجِّهًا إلى "الأغراب" بعدم "أخذ عمل المجريين" في ظل نسق إعلامي تحت قبضة الحكومة(22) وتراجع ملحوظ في حرية التعبير في البلاد(23) كما سعت المجر من خلال تغطيها الإعلامية المعادية للاجئين انطلاقًا من رهانات استراتيجية أوروبية جيوسياسية إقليمية عبر راية "حامية أوروبا "كـ"نموذج" إلى التموضع "إيجابيًّا" في دول البلقان.

فعندما يعرض فيكتور أوربان نفسه مدافعًا عن "مكوِّنات المجتمع المجري الثقافية "و"الحضارة الأوروبية" في حملته الإعلامية ضد أزمة اللاجئين، فإنما يسعى من وراء ذلك إلى استغلال بؤس وشقاء وهدر حياة الملايين من اللاجئين في خدمة مصالح شخصية وحزبية وسياسية ومادية. وهنا لابد من الإشارة إلى القدرة التي يحملها هذا الخطاب المُضلِّل على التأثير في الرأي العام لاسيما في ظل أرضيَّةٍ مُسْتَقْبِلَةٍ ومُهَيَّأَةٍ للتفاعل بشكل "إيجابي" معه؛ حيث أسهمت من ناحية في تعزيز "رهاب الأجانب" لدى المجريين؛ مما أدَّى إلى خلق "وحدة مجرية نابعة من الخوف والشك"، بحسب المعارض الهنغاري، غاسبار ميكلوس تاماس، من ناحية أخرى.

وهنا تجدر الإشارة إلى مساهمة هذا الخطاب في ردود فعل وفي بعض الأحيان ممارسات وسلوكيات معادية وعنصرية وعنيفة في المجتمع المجري: "هم يأتون من بيئة مليئة بالاعتداءات والمشاكل والتوترات ومن الصعب التخلُّص من كل ذلك في ليلة وضحاها، وهناك مشاكل أخرى، بحسب ما أعرف عن الدِّين، فإنهم سيحاولون أسلمة الشعب بأية وسيلة... اللاجئون يأتون كالفئران، ومع ذلك ننقلهم في باصات مكيَّفة ونزوِّدهم بالمياه المعدنية، بينما أنا أُجازَى بدفع غرامة مالية في حال لم أُغيِّر إنارة السيارة ...يجب منعهم عبر حفرة مليئة بالتماسيح أو بالسلاح والكلاب من أجل حماية البلاد" (مقابلة مع مزارع مجري، من مجلة كومبليمان دانكيت، فرانس 2، 15 أكتوبر/تشرين الأول). هذه هي إحدى تأثيرات الرسالة التي تنشرها حكومة أوربان عبر وسائل الإعلام الوطنية.

النزاعات والمزايدات السياسية والخلافات الوطنية

أمَّا بالنسبة للمعالجة الإخبارية لقضية اللاجئين في وسائل الإعلام الفرنسية اليمينية واليسارية والألمانية، فهنا أيضًا تحوَّل المهاجرون بشكل ما إلى ذريعة لخدمة مصالح سياسية وموضوعًا للخلافات الوطنية بين اليسار واليمين أو حتى بين مختلف أطياف الشعب بالنسبة للحالة الألمانية على وجه الخصوص .ويكشف التحليل في الحالة الفرنسية عن توظيف قضية اللاجئين بشكل واسع من قِبل اليمين واليسار في سياق الانتخابات الإقليمية التي جرت خلال شهر نوفمبر/كانون الثاني من هذا العام. وقد تجسَّد ذلك من خلال المزايدات السياسية من كلا الطرفين حول هذه القضية في سبيل لَفْت أنظار الناخبين عبر شعارات عاطفية تساند المهاجرين (حالة اليسار) أو داعية للتشكيك وإثارة القلق (حالة اليمين). كما لم تتوان هذه الأخيرة عن الإفراط في نشر تصريحات اليمين الفرنسي المتشدِّد حول القضية بهدف خلق مشهدية مصطنعة حول القضية تندرج ضمن مفهوم التسويق الإعلامي لغايات سياسية وتجارية. أمَّا في الحالة الألمانية، فقد بدت التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين أقل تسييسًا وأكثر عقلانية وهو ما يُفسِّر حجم الخطاب المحايد (48%) وحتى وجود نزعة معادية (3%)خاطبت بدرجة كبيرة عقل القراء بدل عاطفتهم. وتأسيسًا على ذلك يمكن أيضًا فهم المساحة المتواضعة التي خصَّصتها هذه التغطية لإطار الاهتمامات الإنسانية في قضايا اللاجئين ولإطار الخلافات الوطنية والسياسية حول القضية بالرغم من تزايد حجم المظاهرات المناهضة لسياسة البلاد في استقبال هؤلاء اللاجئين.

تغييب المسؤولية والمبادىء الأخلاقية

كشفت دراسة المضامين الإخبارية لتغطية أزمة اللاجئين في وسائل الإعلام الأوروبية عن محاولة مقصودة لتغييب المسؤولية عن الجهات التي وقفت وراء هذه الأزمة سواء تعلَّق الأمر بمسؤولية الأنظمة الاستبدادية في المناطق التي قَدِم منها هؤلاء اللاجئون، أو مسؤولية الاتحاد الأوروبي الذي حصل في العام 2012على جائزة نوبل للسلام على جهوده في وقف الحرب في القارة الأوروبية، خاصة أن احترام المبادىء الأخلاقية وحُسن الضيافة يُعتبران ركيزة من ركائز تحقيق السلام(24) بمعنى آخر، تمنَّع بعض وسائل الإعلام عن تناول قضايا، مثل: تخلِّي أوروبا والاتحاد الأوروبي عن اللاجئين بشكل مخجل لتُركِّز بشكل مفرِط على النزاعات والنتائج الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين الذين تحوَّلوا إلى أرقام

وأعباء وموضع تهديد بالنسبة لبعض الدول الأوروبية بغض النظر عن الإمكانية المحتملة لإثراء العيش المشترك في القارة الأوروبية، على سبيل المثال.

استنتاجات

توصَّلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات فيما يخص المعالجة الخبرية لتغطية أزمة اللاجئين في وسائل الإعلام الأوروبية، ومن أبرزها: طوفان النزعة الأيديولوجية في الخطاب الإعلامي لاسيما في وسائل الإعلام اليمينية التي استندت بشكل ملحوظ في عملية بنائها إلى الثنائيات الضدية بين الأنا (تغطية عنصرية) والهُمْ وأحادية الرأي الخاصة بالطبقة المسيطرة (تغطية دعائية مسيطرة). بالإضافة إلى نزوع هذا الخطاب إلى التعتيم على تجارب وآمال ومعاناة هؤلاء والتركيز على الجوانب المعلومتية في معالجة الأزمة (تغطية مختزلة)، و"الخلط بين السياسة وعلم الوجود (الأنتولوجيا [(25)]"(حتى في خطاب وسائل الإعلام اليسارية (الفرنسية على وجه التحديد) والذي جرى توظيفه بشكل كبير في إطار النزاعات والمزايدات السياسية بين اليمين واليسار قبيل الانتخابات الإقليمية في البلاد أو في إطار العقلانية الزائدة

على حساب العاطفة والاهتمامات الإنسانية (حالة ألمانيا)

الهوامش:

1. Chomsky, N. Deux Heures de Lucidité, Entretiens avec Denis Robert et Weronika Zarachowicz, (les arènes, Paris, 2001), p. 155.

2. Chomsky, N. Médias et Propagande: Les Exploits de la Propagande, Liria Arcal (trad.), (éditions Tarik, Casablanca, 2014), p. 11.

.3انطلقت دورية "ليبراسيون" اليسارية الفرنسية بالتزامن مع الاحتلال الألماني لباريس في العام 1939 لتجسِّد شكلًا من أشكال المقاومة الفرنسية .لمزيد من المعلومات حول الدورية، انظر : Aeschiman, E. Libération et ses fantômes, (Seuil, Paris, 2007)

.4تعتبر دورية "لوفيغارو" من أقدم الدوريات اليمينية في فرنسا؛ إذ تأسَّست في العام 1828. لمزيد من المعلومات حول الدورية انظر:

Blandin, C. Le Figaro. Deux Siècles d'histoires, (Armand Colin, Paris, 2007).

.5تعتبر مجلة "دير شبيغل" من أكبر وأكثر المجلات الألمانية انتشارًا؛ حيث جرى تأسيسها في أربعينات القرن الماضي من قِبل رودولف وغستان من اليسار الوسط. انطلقت النسخة الإنجليزية لدير شبيغل في

العام 2004. انظر الموقع الرسمي لدير شبيغل على الرابط التالي، (تاريخ الدخول: 1 سبتمبر/أيلول 2015): http://www.spiegel.de/international

6. تتَّسم هذه الدورية المجرية الناطقة باسم الحكومة وتيار اليمين المتشدِّد في البلاد والمملوكة من قبل رجل الأعمال فيدز غابور سزالاس بخطابها العنصري، العدائي والعنيف حول قضية اللاجئين. انظر الموقع الرسمي للدورية على الرابط التالي، (تاريخ الدخول: 1 سبتمبر/أيلول 2015): http://magyarhirlap.hu/english

7.انظر الموقع الرسمي لرسائل البلقان على الرابط التالي، (تاريخ الدخول: 1 سبتمبر/أيلول 2015): http://www.courrierdesbalkans.fr

8.انظر الموقع الرسمي للرسائل الدولية على الرابط التالي، (تاريخ الدخول: 1 سبتمبر/أيلول 2015): http://www.courrierinternational.com

9. Entman, R. Projections of Power: Framing News, Public Opinion and U.S. Foreign Policy, (University of Chicago Press, 2004).

10. Chomsky, N.; Herman, E., Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media, (Pantheon Books, 1988).

11. Fairclough, N. Analyzing Discourse: Textual Analysis for Social Research, (Routledge, London, 2003).

12.لمزيد من المعلومات حول موضوع الدعاية والإعلام، انظر : Chomsky, N. Médias et propaganda: Les exploits de la propagande, op. cit.

13.لمزيد من المعلومات حول موضوع التأثير في الجمهور، انظر الفصل الأول من : Ramonet, I. Propagandes Silencieuses: Masses, télévision, cinéma, (Gallimard, Paris, coll. Folio/Actuel, 2013), p. 16-36.

14.لمزيد من المعلومات حول استراتيجية "خلق الأعداء" كركيزة من ركائز الدعاية الإعلامية، انظر الفصل السابع من: Chomsky, N. Médias et Propagande. Les Exploits de la Propagande, op. cit, p. 55-60.

15.يتبع لمجموعة مغيار تليفزيون Magyar Televízió 1 التي تأسَّست في العام 1957 وتُعدُّ المصدر الأساسي للمعلومات في البلاد.

16. Bakaric, Sonia, “Réfugiés dans l’enfer hongrois”, AFP, 16 septembre 2015, (visited on 15 November 2015): http://blogs.afp.com/makingof/?post/refugies-dans-l-enfer-hongrois

17.لزيارة المدونة، انظر الرابط التالي http://adevarul.ro/blogs/dan.ionescu2 :

18. Rauch, Lea; Desrayaud, Léa, "Pegida: Portrait d'un Mouvement en Expansion", Arte, 16 December 2014, (visited on 15 November 2015): http://info.arte.tv/fr/pegida-portrait-dun-mouvement-en-expansion

19. "European Commission against Racism and Intolerance", ECRI, Rapport de l'ECRI sur l'Autriche, 13 octobre 2015, p. 21 - 22, (visited on 23 November 2015):
https://www.coe.int/t/dghl/.../ecri/.../AUT-CbC-V-2015-034-FRE.pdf

20.يفرض المهيمنون، بحسب نظرية العنف الرمزي، رؤيتهم الخاصة على أساس أنها موضوعية وجماعية بشكل مُبَطَّن وغير واعٍ. لمزيد من المعلومات انظر : Bourdieu, P. La domination masculine, (Seuil, Paris, 1998).

21.نشر الموقع الإلكتروني "رسائل البلقان"، في السابع من يوليو/تموز 2015، نتائج التقرير الذي أعدته منظمة العفو الدولية في الفترة ما بين يوليو/تموز 2014ومارس/آذار 2015 واستند إلى أكثر من 100 مقابلة أُجريت مع لاجئين ومهاجرين في كلٍّ من صربيا، وهنغاريا، واليونان، ومقدونيا تحت عنوان : "منظمة العفو الدولية: المهاجرون محاصرون في منطقة no-man's land في البلقان ".

22.قدَّمت الحكومة، في العام 2014، مشروع قانون الضريبة على العائدات الإعلانية، والذي لقي معارضة واسعة من قِبل مجموعة من وسائل الإعلام في البلاد بالإضافة إلى الحقوقيين والمواطنين والمجتمع المدني، علمًا بأن وسائل الإعلام القريبة من السلطة تستأثر لنفسها بحصة الأسد من العائدات الإعلانية في السوق الإعلامية .

23.احتلَّت المجر المرتبة 46 من أصل 180 في موضوع حرية الصحافة بحسب التصنيف السنوي الذي أجرته منظمة "صحفيون بلا حدود" في العام 2014 مسجِّلة بذلك نسبة تراجع بلغت 45 مرتبة خلال ثلاث سنوات فقط.

24. Nouss, A. La condition de l'exilé, (Editions de la Maison des Sciences de l'homme, Paris, 2015), p. 12.

25. Ibid, p. 13.

احتياجات اللاجئين السوريين الإعلامية في تركيا

(دراسة ميدانية)

إعداد: عبد الله لبابيدي – جامعة الزهراء – سورية

المبحث الأول: مدخل إلى الدراسة

أولًا: مقدمة البحث:

يعد الإعلام شريان حياتنا المعاصرة، إذ لا يستغني عنه أي فرد في المجتمع، فمنه نستقي الأخبار، ومنه نحصل على المعلومات التي تزودنا بالمعرفة، وفيه نجد التسلية والترفيه، ويمثل اللاجئون السوريون أحد الشرائح المهمة التي هي بحاجة ماسة للاستفادة من الإعلام مثلها مثل غيرها من الشرائح الأخرى في المجتمع.

ثانيًا: أهمية البحث

إنّ من وظائف الإعلام التعليم والتعلم الذاتي، وإمداد الجمهور بالمعلومات الخاصة بالوقائع والأحداث التي تتم داخل المجتمع وخارجه، واللاجئون السوريون بحاجة ماسة للاستفادة من الإعلام نظرًا لما يحدثه من تأثير على الجماهير.

وتكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

1- كونها تتعرف على احتياجات فئة من الجماهير المستهدفة للإعلام وهي فئة اللاجئين.

2- التعرف على أهم الاحتياجات الإعلامية التي يسعى اللاجئون لإشباعها.

3- تساعد هذه الدراسة الحكومة التركية في تحديد أفضل الوسائل والأساليب للوصول إلى هذه الفئة من الجماهير.

4- القدرة التأثيرية لوسائل الإعلام في نقل المضامين الهادفة والموجهة وإيصالها إلى جمهور اللاجئين بشكل جذاب ومؤثر.

ثالثًا: أهداف البحث:

1- محاولة الخروج برؤية واضحة وآليات عملية مقننة تمكن القائمين على الوسائل الإعلامية من إعداد مواد إعلامية تلبي حاجات اللاجئين وتشبع تطلعاتهم.

2- التعرف على احتياجات اللاجئين السوريين الإعلامية.

3- مساعدة الحكومة التركية في تحديد أفضل الوسائل والأساليب للوصول إلى هذه الفئة من الجماهير.

رابعًا: مشكلة البحث:

نظرًا لأهمية الإعلام وما يمكن أنْ يحدثه من تأثير على اللاجئين السوريين في تركيا، تتصدى هذه الدراسة وتستهدف الإجابة على مجموعة من التساؤلات من أهمها:

1- ما حجم تعرض اللاجئين السوريين في تركيا لوسائل الإعلام الجماهيرية؟

2- ما المضامين التي يرغب اللاجئون السوريون أن تركز عليها الوسائل الإعلامية؟

3- هل توجد مشكلات يحب اللاجئون التركيز عليها في وسائل الإعلام؟

4- هل توجد لدى اللاجئين مقترحات محدده تزيد من فعالية وسائل الإعلام لتلبية احتياجاتهم؟

خامسًا: نوع الدراسة:

يعد هذا البحث من البحوث الاستطلاعية التي تهدف الكشف والتعرف على ظاهرة معينة، أو مجموعة من الظواهر لإلقاء مزيد من الضوء عليها، حيث تعتبر من الدارسات الرائدة في البحث العلمي.

حيث تسعى الدراسة إلى التعرف على احتياجات اللاجئين الإعلامية لتلبيتها قدر المستطاع.

سادسًا: منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على منهج مسح الرأي العام "للتعرف على الآراء والأفكار والاتجاهات والمفاهيم المختلفة لدى مجموعة معينة من الجماهير" حيث "تمثل النتائج التي تسفر عنها الدراسات المسحية للرأي العام ذخيرة أساسية من المعلومات التي تفيد في ترشيد السياسات الإعلامية ورسم الخطط الإعلامية على أساس سليم"[(1)].

سابعًا: الخطوات المنهجية للدراسة الميدانية:

أجريت الدراسة الميدانية باستخدام صحيفة استقصاء بالمقابلة وفيما يلي أهم الخطوات المنهجية التي اتبعتها هذه الدراسة:

أ- مجتمع البحث وعينته:

"أظهرت دراسة مشتركة أعدها اتحاد جمعيات أصحاب الأعمال (TİSK) التركي، ومركز أبحاث السياسات والهجرة في جامعة هاجي تيبه (HÜGO) أنّ عدد اللاجئين السوريين في تركيا قد يتجاوز 3 ملايين لاجئ في المستقبل القريب"[(2)]، وبناء على ما سبق قام الباحث باختيار مجتمع **اللاجئين السوريين المنتمين للسلك التعليمي من الأساتذة والطلاب المقيمين في جامعة الزهراء بمدينة غازي عينتاب التركية كنموذج لهذا البحث،** لأنه يمكن تحديدهم واختيار عينة ممثلة لهم بطريقة علمية، بالإضافة إلى كونهم من الطبقة المتعلمة التي تهتم بالتعرض لوسائل الإعلام، وحيث إنّ عدد مفردات مجتمع الدراسة لا يمكن التعامل معه بأسلوب الحصر الشامل، فقد تم اختيار عينة مقدارها 100 مفردة لتمثيل مجتمع الدراسة تم سحبها بطريقة عشوائية منتظمة من مجتمع الدراسة.

ب- أداة الدراسة:

(1) **بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ**، سمير محمد حسين، القاهرة، دار الشعب، 1396هـ/1976م، 131.

(2) انظر موقع http://www.turkpress.co/node/، 2016/3/25م.

تم تصميم صحيفة الاستقصاء لجمع البيانات الضرورية للدراسة وذلك بعد مراجعة العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الاستخدامات والاحتياجات، وبعد تصميم الاستبانة تم عرضها على عدد من المتخصصين في الإعلام والإحصاء لتحكيمها [1] حيث اقترح المحكمون بعض التعديلات التي تم الأخذ بالمناسب منها في النسخة النهائية للأداة.

ت- المعالجة الإحصائية للبيانات:

تمت معالجة بيانات الدراسة من خلال التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام التكرارات ونسبها المئوية، وقياس العلاقة الارتباطية بين مفردات الاستمارة وبعض المتغيرات.

ث- الإطار الزمني والجغرافي للدراسة:

1- حدود خاصة بالزمان: أجريت الدراسة الميدانية من تاريخ 29-3-2015 إلى 9-4-2015

2- حدود خاصة بالمكان: الجمهورية التركية، غازي عينتاب، جامعة الزهراء.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

توطئة

تعد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة مصدرًا هامًا من مصادر التوجيه والتثقيف عند حدوث الأزمات في المجتمع، وإنّ وجود اللاجئين خارج حدود بلادهم يعد أزمة بحد ذاتها، وإنّ لوسائل الإعلام تأثيرًا كبيرًا في مجتمع متباين في مستويات أفراده الفكرية، وهذا ما يكسبها أهمية كبيرة في عملية بناء المجتمعات.

المطلب الأول: الإعلام والمجتمع

"يشمل الإعلام جميع أوجه النشاط الاتصالية التي تعمل على تزويد الإنسان بجميع الحقائق والمعلومات المعرفية، باعتبار أنّ الاتصال هو قوة محركة للمجتمع، بحيث يؤدي إلى حركة المجتمع حركة تفاعلية مؤثرة ومتأثرة، فالاتصال عملية اجتماعية، وتجري في بيئة معينه، تؤثر فيها وتتأثر بها، وهناك تفاعل بين الاتصال والمجتمع"[2].

وللإعلام دور كبير يسهم به في تطوير المجتمع بشتى فئاته وحل أزماته، ومِنْ ذلك:

1- "وصلُ المواطن بكل ما يعنيه في المجالات التي تتصل باهتماماته المختلفة.

2- نقل الخبرات وتنمية المهارات في مختلف مجالات النشاط الإنساني ومعاونة قطاعات الخدمات المختلفة في تأدية رسالتها (مثل قطاع الصحة، وقطاع التعليم، والإنتاج...).

3- الإسهام في حل مشكلات المجتمع بإلقاء الضوء عليها والتوعية بها واقتراح أفضل الحلول لمعالجتها.

4- رفع مستوى الثقافة وتطوير الفكر العام للمجتمع.

(1) تم عرض الاستبانة وتحكيمها على الأستاذ الدكتور محمد نهاد كردية المتخصص بعلم الإحصاء، وعلى الأستاذ الدكتور كمال بديع الحاج المتخصص بالإعلام.

(2) **علم اجتماع المعرفة**، طه نجم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1417هـ/1996م، 153.

5- تكوين الرأي العام المستنير إزاء قضايا المجتمع الداخلية والخارجية من خلال توفير المعلومات الصحيحة والكافية وعرض مختلف الآراء الواعية الصادقة....."(1).

ولا يخفى في هذه الظروف التي يعيشها اللاجئون ما لأجهزة الإعلام من دور فعال ونشيط لإيجاد المناخ والوعي والقناعة اللازمة لتكاتف أفراد المجتمع في مواجهة الأزمة، فيكون الإعلام بقنواته المتنوعة خزانًا ومُعبِرًا عن آمال وطموحات المجتمع، وفي ذات الوقت موجهًا أمينًا لتطلعات القيادة العليا في المجتمع، فيحدث تناسقًا ذهنيًا وعمليًا بين الأفراد والقيادة نحو تحقيق الأهداف المنشودة بأيسر السبل وأقلها عناء وتكلفة.

"فخطة الإعلام في إدارة أزمات اللاجئين تعتمد على تحديد طبيعة وفئة الجمهور الذي ستخاطبه وسائل الإعلام....، فكل فئة لها رسائلها التي يجب إعدادها بعناية.

لذلك تكمن أهمية وسائل الإعلام في سرعة شرح الحدث وتفسيره وتوضيحه للمجتمع، مثل "التطورات أو العوامل والأسباب المختلفة التي أدت إلى الحدث، والحقائق التي توضح أهمية الحدث وعلاقته بالقارئ والشخصيات أو الجهات التي تمثل العناصر الفاعلة في وقوع الحدث، وشرح الأوضاع التي يعتبر الحدث جزءًا منها، أي شرحه في إطار الظروف المحيطة به، وتوضيح العلاقة بين الحدث وغيره من الأحداث السابقة التي تشبهه أو ترتبط به"(2)، وهذا يساعد جمهور اللاجئين في المجتمع على فهم ما يحيط بهم.

وأخيرًا فإنّ للإعلام دور جوهري في المجتمع، حيث يحصل الفرد من خلاله على المعلومات والآراء والمواقف الرسمية وغير الرسمية أثناء تواجده خارج حدود بلاده، تساعده في تكوين مفاهيم واضحة للظواهر والأحداث والقضايا المعاشة، من خلال توجيه المعلومات وفقًا لسياسة الوسيلة الإعلامية والإيديولوجيا التي تحكمها.

المطلب الثاني: ضوابط وسائل الإعلام

لا بد للوسيلة الإعلامية من الاهتمام بمجموعة من الضوابط منها:

1- أن تكون واضحة الهدف:

وسائل الإعلام ينبغي أن تكون واضحة المعالم والرؤيا، لا يشوبها اللبس، أو الغموض، موثوق بالفكر الذي تحمله هذه الوسائل، هدفها هداية الإنسان إلى طريق الإسلام، الواضح المعالم والأهداف.

يقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم: (لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء)(3)"يعني أنه صلى الله عليه وسلم سيأتيه الموت، وقد أعذر إليهم، وبين أحسن بيان هذه الشريعة العظيمة بلا لبس أو غموض"(1).

---

(1) **الإعلام في المجتمع المسلم**، حامد عبد الواحد، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، 1405هـ/1984م، 24.

(2) **الصورة كنوع صحفي وعلاقتها بالأزمات**، نصير بو علي، كلية الاتصال، جامعة الشارقة، المؤتمر الدولي للإعلام والأزمات الرهانات والتحديات،1431هـ/2010م، 363.

(3) **سنن ابن ماجة**، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (-273ه/886م)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1372ه/1953م، 1، 4، والحديث بتمامه عن أبي الدرداء، قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

2- المرونة في عرض المادة الإعلامية:

"وردت في الشريعة قواعد ومبادئ عامة، تتضمن أحكامًا عامة يمكن بسهولة وبيسر تطبيقها في كل مكان وزمان، وقد صيغت بكيفية تمكنها من سهولة هذا التطبيق ويسره، كما أنّ معناها الحق لا يمكن أن يتخلف عن أي مستوى عال يبلغه أي مجتمع، وبالتالي يتسع لكل مصلحة حقيقية جديدة للناس"(2).

فالمرونة "التي تتصف بها الشريعة الإسلامية حتى في قواعدها الثابتة، ينعكس أمرها على الإعلام... بشكل إيجابي ملموس، ويجعل من الأجيال المسلمة المتعاقبة شعلة من النشاط في الدعوة إلى الله عز وجل، وبيان أنه نابض بالحياة، كما هو ناطق بالحق"(3).

قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾(4) أي "ما كلفكم ما لا تطيقون، وما ألزمكم بشيء يشق عليكم، إلا جعل الله لكم فرجًا ومخرجًا"(5).

ولقد (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث أحدًا من أصحابه في بعض أمره، قال: بشروا ولا تنفروا، ويسروا ولا تعسروا)(6).

3- أن تكون منضبطة بضوابط الدين الإسلامي:

"فإعلامنا يجب أن يكون متميزًا، ولا يصح أبدًا أن يكون إعلامًا نمطيًا نتبع فيه الأمم الأخرى في طريقة تعاطيهم مع الإعلام؛ لأننا أمة أراد الله لها أن تكون أمة قيادة، وشهادة على العالمين، فنحن أمة متبوعة لا تابعة، قائدة لا منقادة"(7).

4- أن تراعي الوسيلة مصالح المجتمع المسلم:

ونحن نذكر الفقر ونتخوفه، فقال: آلفقر تخافون؟ والذي نفسي بيده، لتصبن عليكم الدنيا صبا، حتى لا يزيغ قلب أحدكم إزاغة إلا هيه، وايم الله، لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء، قال أبو الدرداء: صدق والله رسول الله صلى الله عليه وسلم تركنا والله على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء.

(1) **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، محمد عبد الرؤوف المناوي (-1031ه/1622م)، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1356ه/1938م، 7، 24.

(2) **أصول الدعوة**، عبد الكريم زيدان، بغداد، جمعية الأماني، ط3، 1396ه/1976م، 58.

(3) **من خصائص الإعلام الإسلامي**، محمد خير رمضان يوسف، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، 1410ه/1989م، 125.

(4) الحج، 78.

(5) **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (-774هـ/1343م)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ/1999م، 5، 398.

(6) **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله** ε، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (-261هـ/875م)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1374هـ/1954م، 3، 1358.

(7) **"من ضوابط الإعلام في الإسلام"**، عبد العزيز آل الشيخ، في مجلة البحوث الاسلامية، 28 (68/ 2003م)، 7 – 12،20.

ينبغي أن تراعي الوسيلة الإعلامية مصلحة المجتمع، وذلك بعدم الإضرار بالآخرين عن طريق المراقبة الدائمة على أعضائها من قبل القائمين عليها، وأن تضع مصلحة المجتمع المسلم في الاعتبار.

ففي قصة مسجد الضرار ما يؤكد ذلك، وكان هدف مشيديه كما حكى القرآن "هو الإضرار بالمسلمين، والكفر بما أنزل الله، وتفريق المسلمين، وإيواء أعداء الله ورسوله"[1].

قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ١٠٧ ﴾[2].

ولما أطلع الله نبيه صلى الله عليه وسلم على حقيقة أهداف بنائه، أرسل اثنين من أصحابه إلى هذا المسجد، وأمرهم أن يحرّقوه ويهدموه"[3]، لأن في ذلك مصلحة للمجتمع المسلم آنذاك.

وأخيرًا إنّ احتياجات اللاجئين الإعلامية تتلخص في:

- الاحتياجات المعرفية: وهي الحاجات التي تنتج عن النقص بالمعرفة وتتمثل:
  - الحاجة الى معرفة ما يحدث في سورية والوطن العربي والعا لم.
  - الحاجة الى التزود بمهارات وخبرات جديدة.
  - الحاجة الى فهم الواقع وكيفية التعامل مع المشكلات.
- الاحتياجات الوجدانية: وهي الحاجات التي تخص وجدان وشخصية الفرد وتتمثل:
  - الحاجة للتخلص من الشعور بالوحدة والعزلة.
  - الحاجة للرفقة.
  - الحاجة لتحقيق المتعة والسعادة والرضاء.
- الاحتياجات السلوكية: وهي الحاجات التي تخص سلوك الفرد في حياته العادية وتتمثل:
  - الحاجة لاكتساب خبرات يمكن تطبيقها في حياته العادية.
  - الحاجة لاكتساب معلومات يتحدث بها مع الآخرين.
  - بحكم العادة او التعود على ممارسة سلوك معين من قبل الفرد.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة وتحليل البيانات

أولًا: توزيع العينة حسب النوع: الجدول رقم (1)

النوع	التكرارات	النسب المئوية

(1) **السيرة النبوية والدعوة في العهد المدني**، أحمد غلوش، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1424ه/2004م، 627.

(2) التوبة، 107.

(3) **فقه السيرة**، محمد الغزالي (-1416ه/1995م)، دمشق، دار القلم، 1427ه/2006م،412.

ذكور	50	% 50
إناث	50	%50
المجموع	100	%100

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة من شملتهم هذه الدراسة من الذكور (50 %)، ومن الإناث (50 %) بالتساوي وجميعهم من المجتمع التعليمي في جامعة الزهراء.

توزيع العينة حسب العمر: الجدول رقم (2)

النوع / العمر	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
18 – إلى أقل من 35	38	%76	42	%84	80	%80
35 – إلى أقل من 50	5	%10	8	%16	13	%13
50 – إلى أقل من 65	5	%10	–	–	5	%5
أكثر من 65	2	%4	–	–	2	%2
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

يوضح الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة العمرية حيث شملت الدراسة على أربع فئات عمرية وأكثر هذه الفئات تمثيلًا كانت الفئة الأولى بين 18 إلى أقل من 35 سنة ويمثلون (80 %) وجاء في الترتيب الثاني فئة 35 إلى أقل من 50 سنة ويمثلون (13 %) تلاها فئة 50 إلى أقل من 65 سنة بنسبة (5%) ومن ثم أكثر من 65 سنة بنسبة (2%) وتجدر الإشارة إلى أن الفئة الأولى بين 18 إلى أقل من 35 سنة والفئة 35 إلى أقل من 50

سنة يمثلون النسبة الأكبر (93%) من مجموع أفراد العينة مما يؤكد على أن غالبية عينة الدراسة من جيل الشباب الذين يهتمون بوسائل الإعلام.

الحالة الاجتماعية: الجدول رقم (3)

النوع / الحالة الاجتماعية	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
أعزب	32	%64	34	%68	66	%66
متزوج	18	%36	15	%30	33	%33
مطلق	–	–	–	–	–	–
أرمل	–	–	1	%2	1	%1
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

يبين الجدول رقم (3) الحالة الاجتماعية لعينات البحث فكانت نسبة العزاب الأكثر تمثيلًا (66%) تلاها المتزوجون بنسبة (33%) وكانت هناك أرملة واحدة من الإناث.

الحالة العلمية: الجدول رقم (4)

النوع / الحالة العلمية	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
شهادة ابتدائية فما دون	–	–	–	–	–	–
شهادة إعدادية فما دون	–	–	–	–	–	–
شهادة جامعية فما دون	36	%72	47	%94	83	%83
دراسات عليا – دبلوم	4	%8	1	%2	5	%5
دراسات عليا –	2	%4	1	%2	3	%3

ماجستير						
دراسات عليا – دكتوراه	8	%16	1	%2	9	%9
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

من السمات الديموغرافية في الجدول رقم (4) أنّ معظم المبحوثين هم من المرحلة التعليمية الجامعية (83%) تلتها مرحلة الدكتوراه (9%) وفي المرتبة الثالثة الدبلوم بنسبة (5%) ومن ثم الماجستير بنسبة (3%).

الحالة العملية: الجدول رقم (5)

النوع / الحالة العملية	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
أعمل	26	%52	4	%8	30	%30
لا أعمل	24	%48	46	%92	70	%70
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

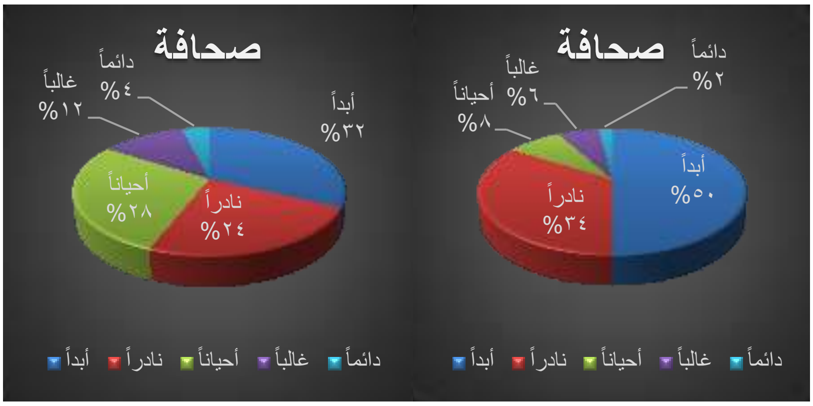
يوضح الجدول رقم (5) أن (70%) من أفراد العينة لا يعملون و(30%) من أفراد العينة يعملون.

ثانيًا: 1–كيف تتعامل مع وسائل الإعلام (صحيفة)؟ الجدول رقم (6)

نوع الوسيلة صحيفة / درجة التعامل	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
أبداً	16	%32	25	%50	41	%41
نادراً	12	%24	17	%34	29	%29
أحياناً	14	%28	4	%8	18	%18
غالباً	6	%12	3	%6	9	%9
دائماً	2	%4	1	%2	3	%3
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

تبين من الجدول رقم (6) أن نسبة الذين لا يتابعون الصحافة أبدًا قد شكلوا (41%) من مجموع عينة البحث، وهذا يدل على ضعف متابعة الصحف لدى هذه العينة، تلتها نادرًا بنسبة (29%) وأحيانًا بنسبة (18%) ومن ثم غالبًا (9%) ودائمًا (3%).

ذكور إناث



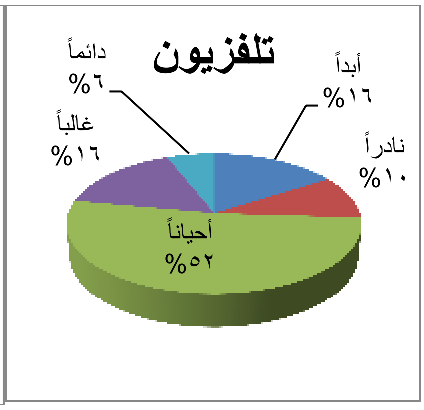
كيف تتعامل مع وسائل الإعلام (تلفزيون)؟ الجدول رقم (7)

نوع الوسيلة التلفزيون / درجة التعامل	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
أبداً	7	%14	8	%16	15	%15
نادراً	9	%18	5	%10	14	%14
أحياناً	10	%20	26	%52	36	%36
غالباً	17	%34	8	%16	25	%25
دائماً	7	%14	3	%6	10	%10
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

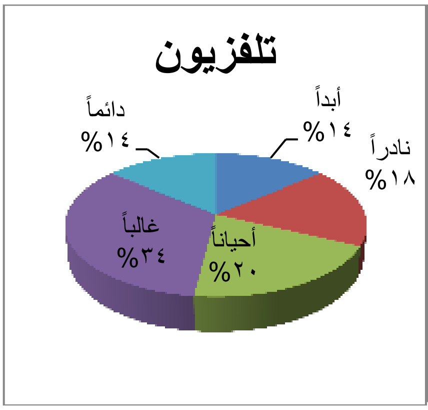
تبين من الجدول رقم (7) وعلى المستوى الإجمالي للعينة بلغت نسبة الذين يشاهدون أحياناً (36%) واحتلت المركز الأول، ويلها الذين يشاهدون غالبًا بنسبة (25%) واحتلت المركز الثاني، بينما بلغت نسبة الذين يشاهدون أبدًا (15%) وجاءت ثالثًا، تلتها نادرًا (14%)، ومن ثم دائمًا بالترتيب الأخير (10%)، وهذا إن

دل على شيء فإنما يدل على تراجع نسبة المشاهدة التلفزيونية مقارنة بغيرها من الوسائل الإعلامية وخصوصًا الإنترنت.

ذكور



إناث



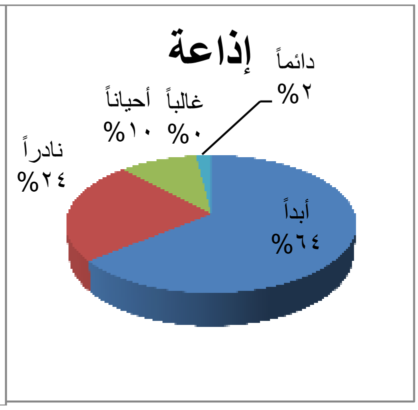
كيف تتعامل مع وسائل الإعلام (إذاعة)؟ الجدول رقم (8)

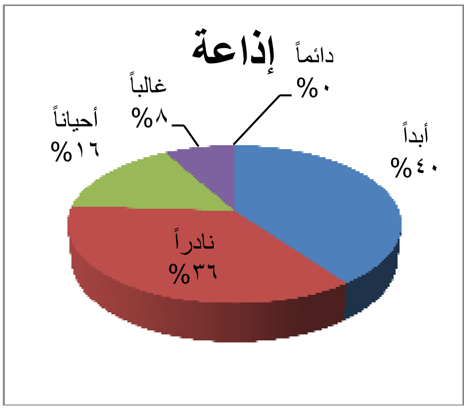
نوع الوسيلة الإذاعة / درجة التعامل	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
أبداً	20	%40	32	%64	52	%52
نادراً	18	%36	12	%24	30	%30
أحياناً	8	%16	5	%10	13	%13
غالباً	4	%8	–		4	%4
دائماً	–		1	%2	1	%1
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

تبين من الجدول رقم (8) أن نسبة (52%) من جملة المبحوثين لا يتعاملون أبدًا مع الإذاعة، تلتها نسبة (30%) نادرًا وبمجموعهما (82%) تدل هذه النسبة من عينة الدراسة على أن الإذاعة لا تسمع أبدًا في تركيا لجملة من الأسباب منها أنه لا يوجد سوى إذاعة واحدة حديثة العهد تبث في تركيا وهي إذاعة الفجر ضمن نطاق مدينة غازي عينتاب والكثير من الشباب المبحوثين وغيرهم لا يعرفونها، فهي تحتاج لدعم وتسويق أكثر حتى يتم ترويجها بين هذه الفئات، علمًا أنه توجد عشرات الإذاعات السورية التي تسجل برامجها في عينتاب ولا يسمح لها بالبث إلا في الداخل السوري.

ذكور

إناث



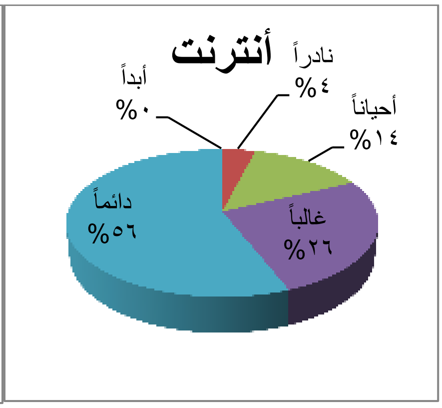


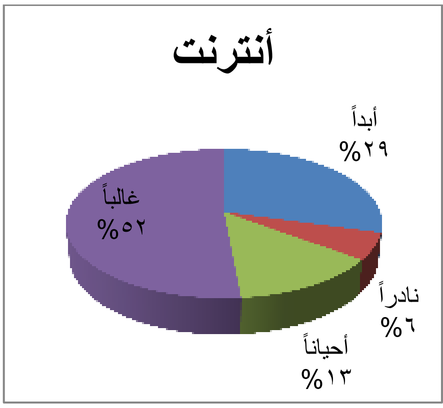
كيف تتعامل مع وسائل الإعلام (الأنترنت)؟ الجدول رقم (9)

نوع الوسيلة الانترنت / درجة التعامل	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
أبداً	–	–	–	–	–	–
نادراً	2	%4	2	%4	4	%4
أحياناً	4	%8	7	%14	11	%11
غالباً	9	%18	13	%26	22	%22
دائماً	35	%70	28	%56	63	%63
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

يتبين من الجدول رقم (9) أنّ نسبة (63%) من مجموع عينة البحث يتابعون الإنترنت دائمًا، و(22%) يتابعونه غالبًا وبمجموعها (85%) مما يدل على مدى الإقبال الشديد على هذه الوسيلة إذا ما تم تقاطعها مع الفئة الديموغرافية العمرية، حيث تمثل فئة من 18 إلى أقل من 50 سنة النسبة الأكبر (93%) من مجموع أفراد العينة، وجاءت في الترتيب الثالث أحيانًا بـ (11%) وأخيرًا نادرًا بـ (4%).

ذكور إناث





2–الأسباب التي تدفعك إلى التعامل مع وسائل الإعلام: الجدول رقم (10)

النوع / السبب	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
معرفة تطورات الأحداث في سورية	43	%86	35	%70	78	%78
القرارات التي تصدر بحق اللاجئين	30	%60	16	%32	46	%46
معرفة ما يحصل في مجتمعي	39	%78	24	%48	63	%63
التسلية والترفيه	13	%26	10	%20	23	%23
الهروب من الواقع الذي تعيشه	7	%14	10	%20	17	%17

يتبين من الجدول رقم (10) أن نسبة (%78) من مجموع أفراد العينة يؤكدون أنّ الأسباب التي دفعتهم إلى التعامل مع وسائل الإعلام هي (معرفة تطورات الأحداث في سورية) مما يدل على الاهتمام بأخبار الوطن، تلتها في الترتيب الثاني (معرفة ما يحصل في مجتمعي) بنسبة (%63)، تلتها في الترتيب الثالث (القرارات التي تصدر بحق اللاجئين) بنسبة (%46)، ومن ثم (التسلية والترفيه) بنسبة (%23)، وهذا يدل على أن نسبة (%77) من جملة المبحوثين لا يرغبون لا بالتسلية ولا بالترفيه مع أن من أهداف الإعلام هو التسلية والترفيه مما يدل على الضغط النفسي الكبير الذي يعيشه الشعب السوري، وأخيرًا (الهروب من الواقع الذي تعيشه) بنسبة (%17).

3–ما مدى الانتظام في متابعتك لوسائل الإعلام؟ الجدول رقم (11)

النوع / الانتظام	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
كل يوم ولعدة ساعات	33	%66	19	%38	52	%52
مرتان إلى ثلاثة أسبوعياً	16	%32	28	%56	44	%44
لا أتابع أبداً	1	%2	3	%6	4	%4
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

يتبين من الجدول رقم (11) أن نسبة الذي يتابعون وسائل الإعلام وبشكل عام دون تحديد أو تفصيل بأي وسيلة قد وصلت إلى (52%) كل يوم ولعدة ساعات، تلتها (44%) مرتان إلى ثلاثة أسبوعيًا، وأخيرًا أربعة مبحوثين فقط لا يتابعون وسائل الإعلام أبدًا وعند سؤالهم عن السبب برروا ذلك بسبب ضغط الدراسة، ولكنهم أكدوا على ضرورة وأهمية وجود وسائل الإعلام لتلبية احتياجات اللاجئين.

4-هل تعتقد بضرورة وجود وسائل إعلام تتوجه للسوريين في تركيا؟ الجدول رقم (12)

النوع / الإجابة	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	50	%100	50	%100	100	%100
لا	-	-	-	-	-	-
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

يتبين من الجدول رقم (12) أن جميع أفراد العينة والبالغ عددها مئة مفردة يؤكدون على ضرورة وجود وسائل إعلام تتوجه للسوريين في تركيا، مما يؤكد على أهمية هذه الوسائل لمعالجة احتياجات السوريين في تركيا.

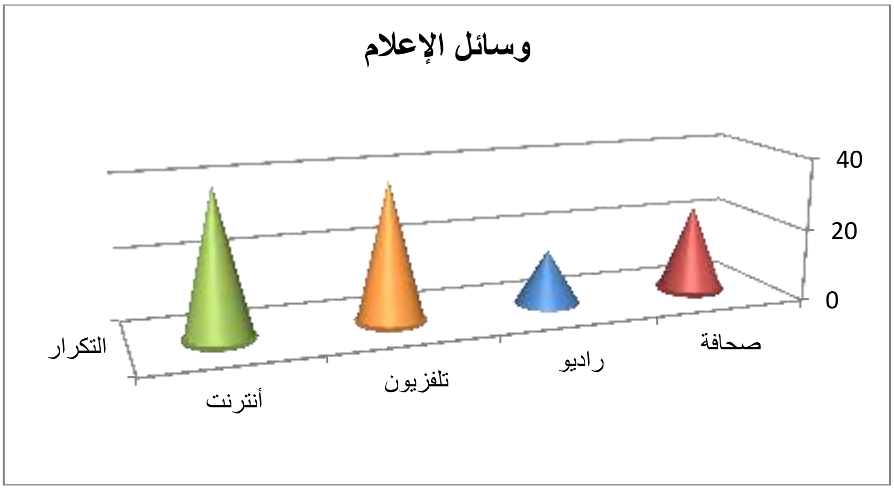
5-ما الوسائل التي تعتقد بضرورة وجودها؟ الجدول رقم (13)

النوع / الوسيلة	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
الصحافة	24	%48	19	%38	43	%43
الراديو	15	%30	4	%8	19	%19

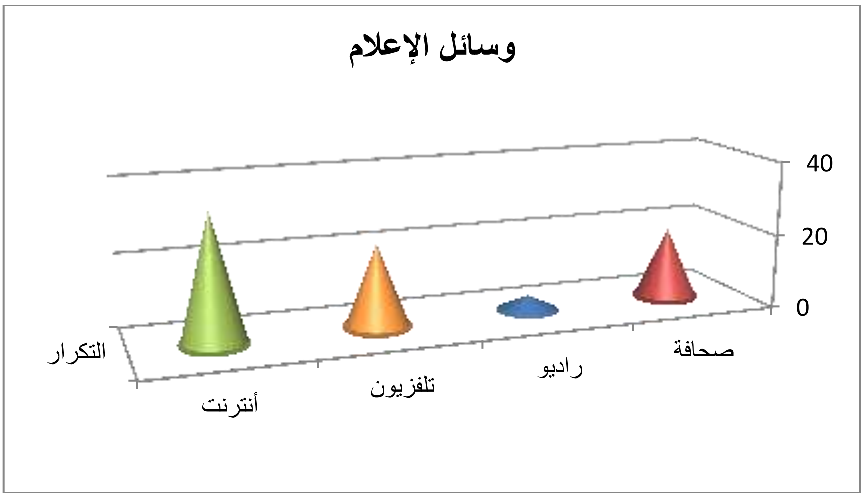
التلفزيون	38	%76	22	%44	60	%60
الانترنت	40	%80	34	%68	74	%74

يتبين من الجدول رقم (13) أنّ نسبة (%74) من جمهور العينة يفضلون أنْ يكون هناك موقع على الإنترنت لتلبية احتياجات اللاجئين الإعلامية وهذا يتشارك مع أعلى نسبة متابعة لوسائل الإعلام حيث إنّ الذين يتابعون الإنترنت من جمهور العينة (%63)، وهي أعلى نسبة من بين وسائل الإعلام الأخرى، وجاء في الترتيب الثاني التلفزيون بنسبة (%60)، ومن ثم إصدار صحيفة بنسبة (%43)، بينما حلت الراديو أخيرًا بنسبة (%19).

ذكور



إناث

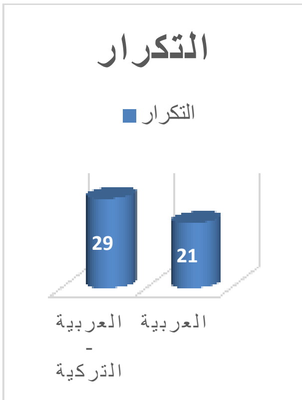


6-ما اللغة التي تفضل أن تكون لهذه الوسائل؟ الجدول رقم (14)

النوع / اللغة	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
العربية	21	%42	24	%48	45	%45
عربية – تركية	29	%58	26	%52	55	%55
أخرى تذكر	-	-	-	-	-	-
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

يتبين من الجدول رقم (14%) أنّ جمهور العينة يفضل أنْ تكون لغة الوسيلة الإعلامية التي ستخصص للاجئين السوريين في تركيا (عربية –تركية) بنسبة (55%) وهذا يدل على وعي كبير من جمهور العينة وذلك لتعلم اللغة التركية من قبل الجمهور السوري، وكذلك التركي إذا أحب تعلم اللغة العربية فبإمكانه متابعة هذه الوسيلة وبالتالي تكون المنفعة متبادلة، فتكون الأخبار مترجمة للغتين العربية والتركية ومقاطع الفيديو تترجم أسفل الشاشة للغة التركية وهكذا في جميع المواد المطروحة على هذه الوسيلة، ومن ثم جاءت اللغة العربية في المرتبة الثانية بنسبة (45%).

ذكور



إناث



7-ما المضامين التي ترغب أن تركز عليها وسائل الإعلام؟ الجدول رقم (15)

النوع / المضمون	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
سياسية	38	%76	27	%54	65	%65

ثقافية	33	%66	40	%80	73	%73
ترفيهية	18	%36	18	%36	36	%36
إخبارية	32	%64	27	%54	59	%59
تعليمية	34	%68	43	%86	77	%77
دينية	35	%70	40	%80	75	%75
تدريبية	24	%48	25	%50	49	%49

تدل بيانات الجدول السابق على عدة نتائج أهمها:

- أهم المضامين التي يرغب جمهور العينة أن تركز عليها وسائل الإعلام هي المضامين التعليمية بنسبة (77%)، تلتها المضامين الدينية بنسبة (75%)، ومن ثم الثقافية بنسبة (73%)، والسياسية رابعًا بنسبة (65%)، تلتها المضامين الإخبارية بنسبة (59%)، ومن ثم المضامين التي فيها برامج تدريبية تفيد اللاجئ في دار اللجوء بنسبة (49%)، وأخيرًا المضامين الترفيهية في الترتيب الأخير والذي يفضله الجمهور بنسبة (36%) فقط، وهذا قريب من دوافع التعامل مع وسائل الإعلام التي مرت معنا سابقًا والتي أخذت نسبة (23%).

8-هل هناك مشكلات وقضايا معينة يجب أن تركز عليها هذه المضامين؟ الجدول رقم (16)

النوع / وجود مشكلات	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية
نعم	50	%100	50	%100	100	%100
لا	-		-		-	
المجموع	50	%100	50	%100	100	%100

يتبين لنا من الجدول السابق وبالإجماع أنّ جميع المبحوثين يقرون بأنه يوجد مشكلات وقضايا معينة يجب أن تركز عليها هذه المضامين وبنسبة (100%).

9-ما المشكلات والقضايا التي يجب أن تركز عليها وسائل الإعلام؟ الجدول رقم (17)

النوع / المشكلات	الذكور		الإناث		المجموع	
	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية	التكرارات	النسب المئوية

الإقامة	36	%72	41	%82	77	%77
الكملك	28	%56	30	%60	58	%58
المخيمات	36	%72	21	%42	57	%57
وحدة الفصائل العسكرية	28	%56	14	%28	42	%42
تمويل المشاريع	29	%58	22	%44	51	%51
الفيزا	15	%30	20	%40	35	%35
الهجرة إلى أوربا	28	%56	12	%24	40	%40
المدارس السورية	36	%72	43	%86	79	%79
التعليم الجامعي	44	%88	44	%88	88	%88
إغلاق الحدود البرية	32	%64	19	%38	51	%51
إذن العمل	37	%74	31	%62	68	%68
تأسيس الشركات	20	%40	16	%32	36	%36
تثبيت الزواج	27	%54	27	%54	54	%54
الطلاق	17	%34	13	%26	30	%30
الولادات	27	%54	24	%48	51	%51
الوفيات	22	%44	13	%26	35	%35

استهدفت هذه الدراسة الاستطلاعية التعرف على أهم المشكلات التي ينبغي التركيز عليها في الوسيلة الإعلامية التي ينبغي أنْ تكون متخصصة باللاجئين السوريين في تركيا، وقد دلت بيانات الجدول رقم (17) أهم المشكلات التي يفضل المبحوثون أن تركز عليها وسائل الإعلام وجاءت حسب الترتيب التالي:

- التعليم الجامعي (88%) مما يدل على أهمية التعليم الجامعي والاعتراف به من قبل الحكومة التركية.
- المدارس السورية (79%) مما يدل على ضرورة زيادة الاهتمام بالمدارس السورية وزيادة دعمها.
- الإقامة (77%) وهنا يواجه السوريون مشاكل عديدة في إصدار الإقامة من حيث الدخول والعودة وارتفاع سعر التأمين الصحي....
- إذن العمل (68%) وجاء ترتيبه رابعًا لما يعانيه السوريون من عدم وجود إذن عمل من قبل السلطات المختصة ليكون لهم وضع قانوني صحيح في هذا العمل.

- الكملك (58%) لما له من أهمية في العلاج الصحي المجاني ولمن لا يملك إقامة أو جواز سفر.
- المخيمات (57%) وفيها مشاكل كثيرة عوضًا عن المشاكل الاجتماعية التي قد تحصل بداخلها.
- تثبيت الزواج (54%) حيث يعاني السوريون مشكلة عدم فهم القوانين التركية في تثبيت الزواج للأجنبي.
- وجاء بالتساوي تمويل المشاريع وإغلاق الحدود البرية والولادات بنسبة (51%) وجميعها مشكلات تهم السوريين وينبغي معالجتها إعلاميًا.
- طالب (42%) من المبحوثين بوحدة الفصائل العسكرية وأنها مشكلة ينبغي معالجتها على وسائل الإعلام.
- وذكر (40%) من المبحوثين بضرورة الحديث عن الهجرة ومخاطرها وتقديم البدائل للحد منها.
- يعاني السوريون مشاكل عديدة في تأسيس الشركات وأكد (36%) من المبحوثين على ضرورة الحديث عنها إعلاميًا.
- أكد مدير مكتب دفن الموتى بمدينة غازي عينتاب في لقاء معه أن السوريين الذين يتوفون على الأراضي التركية يتم دفنهم في المقابر الرسمية دون أي مقابل مادي وهذا الكلام لا يعرفه كثير من السوريين مما يضطرهم إلى نقل المتوفى إلى الأراضي السورية مع خطورة الأمر هناك، وهذا ما أكده المبحوثون بنسبة (35%).
- (35%) من المبحوثين يعدون الحصول على الفيزا مشكلة بحد ذاتها ولا يعرفون آلية وشروط الحصول عليها.
- (30%) من المبحوثين يرون الطلاق مشكلة ينبغي معالجتها إعلاميًا في ظل تشتت الأسر وتفرقها.

السؤال العاشر كان سؤالًا مفتوحًا لإبداء أي اقتراحات أو أفكار لم ترد في الاستبيان حول الاحتياجات الإعلامية للاجئين السوريين في تركيا، وتنوعت فيه الإجابات والاحتياجات التي ينبغي معالجتها في الوسائل الإعلامية المقترحة وكان من أهمها:

- إذن الخروج من المخيم للدراسة.
- تسليط الضوء على الفقراء من السوريين.
- تسليط الضوء على الكفاءات العلمية.
- أن يكون هناك إعلام إسلامي هادف وصادق.
- الإعلان عن توفير فرصٍ للعمل.
- توفير التعليم عن بعد.
- التركيز على مسائل الزواج بين السوريين والأتراك إيجابياتها وسلبياتها.
- موضوع الجنسية السورية.
- دور الشباب السوري في تركيا.

- فتح الجامعات للسوريين باللغة العربية وقد تكررت هذه المشكلة عدة مرات مما يدل على أهمية معالجتها إعلاميًا.
- فتح الأبواب للأطباء لممارسة عملهم.
- تزويج الشباب عبر تحديد مبلغ معين لهم.
- ارتفاع آجار البيوت.
- إصدار دليل إعلامي للسوريين فيه معلومات عامة عن تركيا.
- الصحة والمشافي.
- التوعية بالقوانين التركية.
- حقوق اللاجئ السوري في تركيا (ما له وما عليه).
- برامج توضح عادات وتقاليد الشعب التركي.

الخاتمة

أجريت هذه الدراسة الاستطلاعية على عينة عشوائية من اللاجئين السوريين في جامعة الزهراء بمدينة غازي عينتاب التركية، وتكونت العينة من 100 مبحوث منهم خمسون من الذكور وخمسون من الإناث من الطلاب والأكاديميين المتواجدين في حرم الجامعة وتركزت أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- أكد معظم اللاجئين السوريين عينة البحث وبنسبة (100%) ضرورة وجود وسائل إعلام تتوجه لهم ولقضاياهم ومشاكلهم وحقوقهم.
- أهم الوسائل الإعلامية التي يفضلها هؤلاء اللاجئين ويعتقدون بضرورة وجودها مخصصة لهم ولمشاكلهم وللتركيز على الصورة الجميلة لهم عبر إبراز الكفاءات العلمية والمهنية هي الإنترنت بنسبة (74%) من جمهور العينة، حيث يفضلون أنْ يكون هناك موقع على الإنترنت لتلبية احتياجات اللاجئين الإعلامية يذكر عليه أهم القوانين الخاصة بهم وهذا يتوافق مع المتغيرات الديموغرافية حيث نسبة الشباب المشاركة في الاستبانة كبيرة ويمثلون(80 %)، وجاء في الترتيب الثاني إنشاء قناة تلفزيونية بنسبة (60%) ومن ثم إصدار صحيفة بنسبة (43%) بينما حلت الراديو أخيرًا بنسبة (19%).
- جاءت اللغة المشتركة العربية والتركية أولًا حيث يفضل اللاجئون أنْ تكون لغة الوسيلة الإعلامية التي ستخصص لهم (عربية –تركية) بنسبة (55%) وهذا يدل على وعي كبير من جمهور العينة وذلك لتعلم اللغة التركية من قبل الجمهور السوري، وكذلك الأتراك الذين يحبون تعلم اللغة العربية فبإمكانهم متابعة هذه الوسيلة وبالتالي تكون المنفعة متبادلة، فتكون الأخبار مترجمة للغتين العربية والتركية ومقاطع الفيديو تترجم أسفل الشاشة للغة التركية، وهكذا في جميع المواد المطروحة على هذه الوسيلة.
- أهم المضامين الإعلامية التي يفضلها هؤلاء اللاجئين ويتطلعون أن تتضمنها هذه الوسائل الإعلامية هي المضامين التعليمية بنسبة (77%) مما يدل على ضرورة الاهتمام بالتعليم وتخصيص دروس تعليمية على

هذه الوسائل، تلتها المضامين الدينية بنسبة (75%)، ومن ثم الثقافية بنسبة (73%)، والسياسية رابعًا بنسبة (65%)، تلتها المضامين الإخبارية بنسبة (59%)، ومن ثم المضامين التي فيها برامج تدريبية تفيد اللاجئ في دار اللجوء بنسبة (49%)، وأخيرًا المضامين الترفيهية في الترتيب الأخير والذي يفضله الجمهور بنسبة (36%) فقط وهذا قريب من دوافع التعامل مع وسائل الإعلام التي مرت معنا سابقًا والتي أخذت نسبة (23%).

- يرى معظم اللاجئين السوريين عينة الدراسة وجود مشكلات معينة ينبغي إعطاءها أهمية خاصة في وسائل الإعلام المقترحة، وأهمها التعليم الجامعي (88%)، والمدارس السورية (79%)، والإقامة (77%).

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يقترح الباحث التوصيات التالية:

- تؤكد هذه الدراسة على أهمية وضع احتياجات اللاجئين الإعلامية في أولوية السياسات والخطط والبرامج التي تتبناها الحكومة التركية.
- تخصيص موقع على الإنترنت خاص باللاجئين توضع فيه كافة القرارات الخاصة بهم وكيفية إصدار الأوراق الرسمية المتعلقة بشؤونهم.
- تخصيص قناة فضائية للاجئين السوريين تقوم على تسليط الضوء عليهم وتوجيههم وحل مشاكلهم عن طريق التفاعلية في البرامج المقدمة.
- دعم إذاعة الفجر والتي تبث برامجها باللغات العربية والتركية والكردية من داخل مدينة غازي عينتاب والتي تُعنى بالسوريين في تركيا.
- دعم ترخيص صحيفة ورقية تطبع باللغتين العربية والتركية وتوزع على اللاجئين.
- جميع القرارات التي تصدر من الحكومة التركية ينبغي نشرها مباشرة في وسائل الإعلام السابقة الذكر مع استضافة المسؤولين الحكوميين لشرح آلية تنفيذ هذه القرارات.
- تخصيص أي وسيلة إعلامية للاجئين مما سبق ذكرها يسهل عمل الحكومة التركية في الترويج لقراراتها وسياستها الخاصة باللاجئين.
- متابعة الاهتمام بالبرامج والمضامين الدينية في هذه الوسائل والتي تحارب الفكر المتطرف وتنشر الفكر الإسلامي الصحيح.
- إجراء مزيد من الدراسات حول احتياجات اللاجئين الإعلامية وعلى عينات أكبر وفي مناطق مختلفة أكثر.

وأخيرا أحمد الله الذي يسر هذا العمل وأرجوا أن تكون النتائج قد أجابت على الأهداف والتساؤلات بدرجة كافية من الوضوح وبدرجة عالية من الموضوعية والشفافية، وأن تكون النتائج التي توصلت إليها ذات فائدة للقائمين على الإعلام حتى يتحقق الهدف المنشود وهو خدمة اللاجئين خدمة إعلامية متميزة مبنية على نتائج علمية دقيقة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. **أصول الدعوة**، عبد الكريم زيدان، بغداد، جمعية الأماني، ط3، 1396هـ/1976م.
2. **الإعلام في المجتمع المسلم**، حامد عبد الواحد، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، 1405هـ/1984م.
3. انظر موقع http://www.turkpress.co/node/، 2016/3/25م.
4. **بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ**، سمير محمد حسين، القاهرة، دار الشعب، 1396هـ/1976م.
5. **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (-774هـ/1343م)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ/1999م.
6. **سنن ابن ماجة**، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (-273هـ/886م)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1372هـ/1953م.
7. **السيرة النبوية والدعوة في العهد المدني**، أحمد غلوش، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1424هـ/2004م.
8. **الصورة كنوع صحفي وعلاقتها بالأزمات**، نصير بو علي، كلية الاتصال، جامعة الشارقة، المؤتمر الدولي للإعلام والأزمات الرهانات والتحديات، 1431هـ/2010م.
9. **علم اجتماع المعرفة**، طه نجم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1417هـ/1996م.

10. **فقه السيرة** محمد الغزالي (-1416هـ/1995م)، دمشق، دار القلم، 1427هـ/2006م.

11. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، محمد عبد الرؤوف المناوي (-1031هـ/1622م)، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1356هـ/1938م.

12. **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله** ε، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (-261هـ/875م)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1374هـ/1954م.

13. **من خصائص الإعلام الإسلامي**، محمد خير رمضان يوسف، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، 1410هـ/1989م.

14. "**من ضوابط الإعلام في الإسلام**"، عبد العزيز آل الشيخ، في مجلة البحوث الإسلامية، 28 (68/ 2003م)، 7 - 20.

موقف القانون الدولي من إساءة الإعلام المصري للاجئين السوريين بعد أحداث يوليو2013

الدكتور: محمد عبدالرحمن عريف– جامعة عين شمس – مصر

مقدمـة

نعلم أن ممارسات النظام السوري وما ارتكبه من جرائم حرب منذ انطلاق الثورة السورية في مارس 2011 ساهمت إلى اضطرار المواطنين السوريين إلى البحث عن مكان آمن في دول الجوار، حيث قالت الأمم المتحدة في شهر يوليو 2013 إن النزاع في سورية ساهم في ارتفاع عدد اللاجئين في العالم في العام الماضي لأعلى مستوى له منذ 18 عامًا، مشيرة إلى أن سورية احتلت المركز الرابع كأكثر الدول تصديراً للاجئين عام 2012. وسجلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يقرب من 1.8 مليون لاجئ من سوريا في كل من لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر فقط.

وبحسب المفوضية في حينها، كان هناك حوالي 80 ألف لاجئ سوري في مصر من المسجَلين في المفوضية، بينما قدرت الحكومة المصرية عدد السوريين الموجودين في مصر بين 250 إلى 300 ألف شخص. وكانت حالة اللاجئين السوريين في مصر تعد من أفضل الحالات نسبيًا مقارنة مع بقية الدول المضيفة، إلا أن قرار السلطات المصرية بعد الثالث من يوليو 2013، بمنع دخول اللاجئين السوريين إلى البلاد، والتضييق على الموجودين فيها أصلاً أثر سلبًا على حالتهم هناك، كما أثر على أوضاع السوريين الذين كانوا ينوون الذهاب إلى هناك.

وكانت الأحداث قد تسارعت ومعها المآسي في سوريا حتى بات مشهد النازحين من المدن والقرى المحاصرة التي تتعرض لكل أنواع القصف مألوفاً، بحيث تتزايد وتيرة نزوح السوريين الهاربين من دموية النظام في كل اتجاه. غير أن وجود بيئة شعبية حاضنة للنازحين والناشطين ما عاد يكفي، فالأعداد كبيرة وفي تزايد مطرد، والفريق المؤيد للنظام متوتر جدًا لأن الحقائق على الأرض تشير إلى أن تفوقاً عسكرياً للنظام لا يكفي لحسم معركة ضد الثورة، فالحملات العسكرية، على دمويتها، لم تفرمل الحالة الثورية في البلاد، بل ضاعفت من زخمها، وخصوصا مع تزايد القتل والإعدامات والاعتقالات واجتياح مدن وقرى بأساليب جيوش الاحتلال(1).

واجه السوريون في مصر مشكلة في الحصول على كل شيء في مصر حتى وصلت الأمور في الحصول على البيوت المناسبة للاستئجار، إلا أن اللاجئين تعرضوا لابتزاز بعض المكاتب العقارية التي استغلت معاناة اللاجئين، وعدم توفر خيارات لهم. رغم أن القوانين والمعاهدات الدولية تنص على منح منح الدول المتعاقدة اللاجئين أفضل معاملة ممكنة، علي ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف.

المبحث الأول: أوضاع اللاجئين السوريين في مصر.

(1)علي حماده ، احموا النازحين السوريين، المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية، أخبار 9-3-2012.

لكلٍ من الثورات العربية خصوصيتها. والثورة السورية التي بدأت في العشرين من مارس 2011 تزداد زخماً يوماً بعد يوم. وتعبئ كل يومٍ المزيد من السوريين الذين يطالبون بإسقاط النظام بهدف ممارسة مواطنتهم. على الرغم من ذلك و بفضل الشهادات التي جمعت من قبل منظمات حقوق الإنسان ووكالات الأنباء من شهود العيان فإنه يمكننا رسم خطوطٍ عريضةٍ تبرز خصوصية هذه الثورة. "على الرغم من القمع الذي أودى بحياة المدنيين، خرج مئات الآلاف من المتظاهرين إلى الشوارع في عدة مدنٍ في سوريا من أجل يوم تظاهرٍ جديد. لقد قتل قرابة الثلاثين متظاهر على أيدي قوات الأمن".

إن الحدث الأكثر أهمية في "الثورة السورية" هو خروج مئات الآلاف من السوريين العزل إلى الشوارع على الرغم من الخطر العظيم، فإن مئات الآلاف من السوريين يتحدون النظام الشمولي الذي يضطهدهم منذ عقود. يتحدونه بمواجهة الموت بمحض إرادتهم للدفاع عن كرامتهم وحريتهم. لا يعني ذلك أنهم لا يخشون الموت، فجميعنا يعلم من تجربته الخاصة أنه في مواجهة الخطر يبقى الخوف متأصلاً في أعماقنا، لكنهم قرروا عدم الاستسلام لهذا الخوف وهنا بالضبط تكمن شجاعتهم البطولية. على الرغم من خوفهم وبرفقة هذا الخوف فإنهم يجابهون الموت. لم يكونوا ليحتاجوا من أجل ذلك لأية أيديولوجية، وهم اختاروا عدم الرضوخ للقيود التي فرضتها عليهم هذه الديكتاتورية. قرروا أن يسخروا من الخوف و أن يمارسوا حقوقهم كمواطنين على الملأ. إن هؤلاء الرجال و النسوة يملكون الشجاعة البطولية التي تخولهم تفضيل الموت على الذل أو العبودية([1]). وقد وضعوا شروطهم التي تتناسب مع الكرامة والقيم الإنسانية وقد قاربوا بها المثل العليا الوطنية بشكلٍ استثنائي، خصوصاً في بلد متعدد الطوائف كسوريا، حيث إن الخوف من إمكانية إثارة صراعٍ طائفيٍ بين الأديان أمر لا يمكن تجاهلهُ([2]).

يمكننا أن نرى من خلال كل هذا شجاعةً نادرةً تنتزع الإعجاب، فإنه ليس من قبيل المبالغة القول بأن مما يقارب حدود البطولة المطلقة هو رؤية هؤلاء النسوة والرجال الذين يأخذون على عاتقهم مواجهة أعظم الأخطار في سبيل مطالبتهم بالكرامة والتحرر من الطغيان.

وضع اللاجئين السوريين في مصر قبل أحداث الثالث من يوليو 2013

كان من الأهمية بمكان أن تتخذ مصر تحت حكم محمد مرسي قرارها بدعم ثورة الشعب السوري والوقوف ضد نظام بشار وفضحه، وقيادة موقف معادٍ له، وأهمية قرار مرسي جاءت من كونه قرار أكبر دولة عربية، وهو ما من شأنه أن يقود موقفًا عربيًّا شاملاً وكاملاً، مؤيّدًا للثورة السورية، ومناهضًا للنظام السوري الدموي.

وكان قمة الموقف الرسمي المصري متمثلاً في: إعلان مرسي في الخامس عشر من يونيو 2012، قطع كافة العلاقات مع النظام السوري، وإغلاق سفارته في القاهرة، وسحب القنصل المصري من دمشق، والإدانة القوية

([1])جان ماري مولر، حركة "البديل اللا عنفي" ،عندما تهب نسائم الحرية على سوريا.

([2])فايز سارة، صحيفة اللومانيتيه، 18 يوليو2011.

لتدخل "حزب الله" في سوريا بدوره السلبي بدعمه لنظام بشار بآلاف المقاتلين، وقتل المئات من السوريين المدافعين عن ثورتهم ضد نظام قمعي مجرم([1]).

كان موقف محمد مرسي من الثورة السورية واضحًا من أول يوم تولى فيه الرئاسة، ففي قمة عدم الانحياز في طهران في نهاية أغسطس 2012م، أعلن مرسي أن الرئيس السوري قد فَقَدَ شرعيته ولم يعد يمثل الشعب السوري، وقام آنذاك التلفزيون الإيراني بتغيير كلام مرسي عن النظام السوري بالنظام البحريني، ليصبح معنى الكلام أن النظام البحريني قد فقد شرعيته.

كان مرسي واضحًا في إدانته لـ"حزب الله" اللبناني، الموالي بصورة كاملة للنظام الإيراني، فقد كان مرسي يعلم الدور السلبي الذي يقوم به هذا الحزب ضد الثورة السورية وفي دعم نظام قمعي فاقد للشرعية. رؤية مرسي تأكدت للكافة عندما وقف "حسن نصرالله" أمين عام "حزب الله" مفاخِرًا باقتحام عناصر حزبه مدينة القصير وتحريرها، متناسيًا مزارع "شبعا" اللبنانية المحتلة، وأنه منذ يوليو 2006م لم يطلق رصاصة ضد الاختراقات الصهيونية شبه اليومية، خاصة قصف الاحتلال عدة مرات لمواقع داخل سوريا حيث حليفه البعثي الذي لا يُبدي الشجاعة إلا ضد الشعب السوري فقط.

النظام السوري شعر بقوة بعد عزل مرسي، ولم يتمالك بشار نفسه من الشماتة في مرسي، فبشار يقاتل ضد ثوار يدعمهم "الإخوان المسلمون"، وقد أراحه تمامًا أن يختفي من الساحة المصرية رئيس كان يؤيد الجهاد ضد النظام السوري، وفائدة ذلك لبشار أنه استطاع بَدء هجوم دموي على مدينة حمص، واضعًا في اعتباره أن الانتباه موجه بالكامل الآن إلى مصر.

تصاعدت حالة العداء تجاه اللاجئين السوريين في مصر منذ الانقلاب على محمد مرسي، خاصةً بعد الحديث عن وجود مؤامرات خارجية تحاك ضد مصر. إن توقف حركة اللاجئين السوريين إلى مصر والبالغ عددهم في مصر حين ذلك نحو (300 ألف)، مضيفة أن كثيرًا منهم فضل مغادرة البلاد والتوجه إلى تركيا أو لبنان أو الأردن أو إيطاليا، هربًا من حالة العداء المفاجئة التي ظهرت من جانب المصريين تجاه اللاجئين السوريين في أعقاب أحداث يوليو 2013.

ورصدت عددًا من الهجمات المسلحة وغيرها التي تعرض لها اللاجئون السوريين في مصر، وسط تخاذل حكومي، في الوقت الذي لم يعد يعرف فيه اللاجئون من يعاديهم بالضبط في مصر هل الحكومة أم البلطجية أم الشرطة أم الشعب؟. وبالحديث عن شعور اللاجئين السوريين بالأمان في مصر في عهد محمد مرسي، إلا أن هذا الوضع سرعان ما تغير في أعقاب الانقلاب وعلو صوت الوطنية واتهام الإعلام المصري للسوريين بأنهم يشاركون في

---

[1] السيد أبو داود ، المختصر، 2013-7-20

المظاهرات مع الإخوان المسلمين المطالبة بعودة مرسي([1]). وهذا أدى إلى اضطرار عدد من اللاجئين لتعلم اللهجة المصرية خوفًا من مهاجمتهم خاصة بعد رصد العديد من الهجمات ضد سوريين في وسائل النقل بسبب اللهجة السورية([2]).

أعادت سلطات مطار القاهرة حينها 173 سورياً بعد وصولهم إلى العاصمة المصرية، وبررت ذلك بأنهم غير حائزين تأشيرات دخول إلى مصر ولا موافقة أمنية مسبقة من السفارة المصرية حيث يقيم اللاجئ. والواقع أن قرار تقديم طلبات الحصول على تأشيرات دخول وموافقة أمنية مسبقة هو أمر لافت، لأن الداخل لم يكن في حاجة إلى هاتين التأشيرة والموافقة. واللافت أيضا هو عنصر الاستعجال الذي مارسته سلطات المطار في القاهرة على المسافرين السوريين إلى العاصمة المصرية وهم 95 راكبا من اللاذقية، و55 من بيروت و39 من رحلات طيران مختلفة.وظلم هؤلاء لأنهم عندما ركبوا الطائرات لم يكونوا في حاجة إلى التأشيرات([3]).

جرائم بحق اللاجئين السوريين في مصر بعد الثالث من يوليو2013

وصلت الأمور إلى أبعد من الخلاف السياسي فقد كشف رئيس اللجنة القانونية في الائتلاف السوري هيثم المالح أن السلطات المصرية ألغت القرار السابق بمعاملة الطلاب السوريين مثل الطلاب المصريين في المدارس، ومنعت تسجيلهم في المدارس المصرية. وأضاف أن السلطات قررت ترحيل السوريين الذين انتهت مدة إقامتهم على الأراضي المصرية، إذ ترفض التجديد لهم في حال انتهاء مدة الإقامة. وقال المالح إن هذه الإجراءات هي أول المكافآت التي تلقاها نظام بشار الأسد من النظام المصري الجديد، داعيا الدول العربية إلى التدخل والنظر في وضع السوريين في مصر([1]).

وصدر القرار الحكومي المصري باشتراط حصول المواطن السوري على تأشيرة دخول قبل دخوله إلى مصر بشكل مفاجئ يوم 2013/7/8، وطبق في أول الأمر على ركاب طائرة الخطوط السورية رقم 203 القادمة إلى مصر من اللاذقية، والتي كانت في الجو عندما صدر القرار. كما منع مئات من السوريين المقيمين في مصر، والذين تصادف وجودهم خارج مصر قبيل إصدار القرار، من الدخول إليها. فيما سمح لبعض الحالات المحدودة بالدخول بعد تدخلات سياسية، ولم يسمح لبقيتهم، وأجبروا على المغادرة.

([1]) أم الدنيا " قاسية على السوريين ، سانا الثورة السورية – دمشق

http://www.sana-revo.com/news/news.php?action=view&id=1291#ixzz2eviDkOm3

([2])سامر إسماعيل: صحيفة" النيويورك تايمز " الأمريكية 8-9-2013

(7)فليحان – النهار 9-7-2013 راجع ملحق رقم (1).

([8])أشار المالح إلى أنه أرسل مدير مكتبه إلى مخفر شرطة في القاهرة لمساعدة أحد السوريين وهو محمد الحريري المهدد بالترحيل لانتهاء إقامته، وعندما عرّف الرجل عن نفسه بأنه مبعوث من قبل رئيس الدائرة القانونية في ائتلاف المعارضة، قالوا له في المخفر نحن لا نعترف على ائتلاف أو معارضه، والجهة الوحيدة التي نعترف عليها هي السفارة السورية. أنظر، زمان الوصل 18-7-2013 "مصر الجديدة" تلغي تجديد إقامة السوريين وتمنع تسجيل الطلاب.

وبعد مرور أكثر من شهر على صدور القرار، فإنّ كل الحالات التي علمت عنها اللجنة السورية لحقوق الإنسان لمواطنين سوريين تقدّموا للحصول على تأشيرة الدخول المصرية في عدد من الدول، لم يحصلوا عليها إلى الآن. وبحسب شهادة حصلت عليها اللجنة من أحد الذين تقدموا بطلب تأشيرة، فإنه قد أُبلغَ بشكل غير رسمي عبر أصدقاء له في السفارة المصرية في البلد الذي يسكن فيه بأنّ احتمالية حصول أي سوري على التأشيرة في الوقت الحالي هي احتمالية ضئيلة للغاية، وأن موضوع التأشيرة لا يرتبط بوزارة الخارجية، وليست هي الجهة التي تقرر فيها، وإنما يتم عبر جهاز أمن الدولة([1]).

على الرغم تواجد حوالي 85 ألف سوري في مصر حين ذلك ، فإنّه لم يكن يوجد أي مخيمات للاجئين هناك، وسكن السوريون في بيوت يقومون باستئجارها، ويقومون بأنفسهم بتأمين الموارد الكافية لحياتهم، سواء من خلال العمل، أو من خلال التحويلات التي يحصلون عليها من أقاربهم خارج مصر. كما أن بعض الجميعات الخيرية تساهم في دعم اللاجئين الذين لا تتوفر لهم مثل هذه الموارد. حيث وفرت بعض الجمعيات الخيرية مساكن للاجئين، فيما قدمت جمعيات أخرى الطعام والألبسة والمساعدات المالية.

واجه السوريون في مصر مشكلة في الحصول على البيوت المناسبة للاستئجار، نتيجة لارتفاع الإيجارات، وهي مشكلة تواجه المصريين بشكل عام، إلا أن اللاجئين يتعرضون لابتزاز بعض المكاتب العقارية التي تستغل معاناة اللاجئين، وعدم توفر خيارات لهم.

وكانت الحكومة المصرية السابقة قد أصدرت قراراً يقضي بمعاملة الطلاب السوريين كمعاملة الطلبة المصريين، وهو القرار الذي لم يصدر أي تعديل له إلى الآن. وقد ساعد هذا القرار في حل مشكلة التعليم المدرسي والجامعي للطلبة السوريين المتواجدين في مصر، رغم وجود عوائق بيروقراطية وإدارية تواجه بعض اللاجئين، نتيجة لعدم امتلاكهم للأوراق الثبوتية الكاملة.

تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين أفضل معاملة ممكنة، علي ألا تكون في أي حال أقل رعاية من تلك الممنوحة للأجانب عامة في نفس الظروف، في ما يخص فروع التعليم غير الأولي، وخاصة علي صعيد متابعة الدراسة، والاعتراف بالمصدقات والشهادات المدرسية والدرجات العلمية الممنوحة في الخارج، والإعفاء من الرسوم والتكاليف، وتقديم المنح الدراسية[1].

(9)وشمل هذا التشديد رجال الأعمال السوريين، والسوريين المقيمين في الدول الأوربية، من غير الحاصلين على جنسياتها، بالإضافة إلى السوريات المتزوجات من مصريين. وفي 2013/7/22 قام رئيس الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية أحمد الجربا بزيارة إلى القاهرة للبحث في إمكانية رفع الفيزا المصرية، إلاّ أنّه لم ينجح في ذلك.

(10)حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع A.94.XIV-Vol.1, Part 1، ص 892.

ترافق القرار الحكومي المصري باشتراط حصول السوريين على تأشيرة دخول مصر مع تحشيد إعلامي قامت به عدد من وسائل الإعلام المصرية ضد السوريين المقيمين في مصر، حيث اتهمت هذه القنوات السوريين المقيمين في مصر بدعم محمد مرسي بعد عزله، وقدمت خطاباً مناهضاً للاجئين السوريين، يندرج ضمن خطاب الكراهية والتحريض على العنف، والخطاب العنصري.

فعبر قناة الفراعين، قال توفيق عكاشة بأن المصريين قد جمعوا عناوين السوريين الموجودين في مصر، وأنهم إذا لم يمتنعوا خلال 48 ساعة عما أسماه "دعم الرئيس المعزول" فسوف "يتم تدمير بيوتهم."

كما دعا الإعلامي عمرو أديب إلى ترحيل السوريين والفلسطينيين على إحدى القنوات الإعلامية، وقام الصحفي يوسف الحسيني على قناة ONTV بالتهجم والسخرية من اللاجئين السوريين، وطالبهم بالعودة إلى بلادهم.

وفي قناة التحرير قال المذيع محمد الغيطي إن اللاجئات السوريات يعرضن أنفسهن للزواج مجاناً على المعتصمين في ميدان رابعة العدوية في القاهرة تطبيقاً لما أسماه فتوى "جهاد المناكحة" (قال بأنه نسي من صاحبها)، وأن السوريات يقمن بذلك لتحفيز الرجال المعتصمين هناك على مواصلة التأييد للرئيس المعزول محمد مرسي.

كما رصدت اللجنة مئاتٍ من التعليقات العنصرية في قنوات مصرية عديدة من قبل مراسلي هذه القنوات، أو ضيوفهم أو مقدّمي البرامج أنفسهم. بالإضافة إلى تعليقات مشابهة في الصحافة المكتوبة والمسموعة، وفي الإعلام الاجتماعي. أدّت الحملات الإعلامية التي شنتها وسائل إعلام مصرية إلى وقوع عدد من الاعتداءات الجسدية واللفظية على اللاجئين السوريين في مصر.

فقد سجلت عددٌ من حالات الاعتداء الجسدي على سوريين في عدة مناطق، جميعها في خارج المناطق التي يحتشد فيها المصريون لأسباب سياسية، ولم يسجل في أي واحدة منها أن السوريين الذين تم الاعتداء عليهم كانوا يرفعون أي شعارات سياسية أو يشاركون بأي شكل في الشأن العام المصري. كما سجلت اللجنة السورية لحقوق الإنسان تعرض عدد من اللاجئين السوريين خلال الشهر الفائت لاعتداءات لفظية، لمجرد كونهم سوريين، حيث تعرض مواطنون مصريون لهم، وطالبوهم بالعودة إلى بلادهم، فيما سجل في معظم حالات الاعتداء تدخل مواطنين مصريين آخرين لحماية اللاجئين السوريين، ومنع مواطنيهم من الاعتداء عليهم.

ورغم الموجة الكبيرة من هذا التحريض العنصري والتحريض على العنف الذي مارسته بعض وسائل الإعلام، فإنّه لم تُسجّل أي إدانة رسمية لهذا السلوك الإعلامي، ولم تُسجّل أي إدانة من نقابة الصحفيين أو من جمعيات حقوق الإنسان المصرية.وأن تكون أجهزة الإعلام العامة الكبرى مثل التلفزيون وراء بعض من هذا الخطاب الذي يحض على كراهية الأجانب".

قامت قوات الأمن المصرية حين ذلك باحتجاز عدد من السوريين في مصر دون أمر قانوني، بينهم أطفال وأشخاص مسجّلون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. وطالبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في

مصر في بيان أصدرته في 2013/7/26 إلى توفير الحماية للاجئين، وطلبت تسهيل مقابلتها لهؤلاء المحتجزين، وتقديم ضمانات بعدم ترحيلهم لسورية، وضرورة أن تتاح لهم إجراءات قانونية عادلة. كما ناشدت المفوضية الحكومةَ المصرية ضرورةَ العمل لضمان ألا تؤدي أية إجراءات احترازية تتعلق بالوضع الأمني الراهن في البلاد إلى حرمان اللاجئين من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان أو مسؤوليات مصر الدولية في توفير الملاذ والحماية للاجئين.

وقد كان لافتًا للانتباه غياب أي مواقف من منظمات حقوق الإنسان المصرية، حيث لم تُسجّل أي بيانات أو تقارير من هذه المنظمات حول الانتهاكات التي تعرّض لها اللاجئين، أو الدعوات العنصرية وبث الكراهية والدعوة للعنف ضد السوريين، والتي وجّهتها بعض وسائل الإعلام المصرية.

عبرت اللجنة السورية لحقوق الإنسان عن قلقها العميق من التصرفات العنصرية التي يتعرض لها اللاجئون السوريون في مصر، وناشدت السلطات المصرية الالتزام بواجباتها الإنسانية والدولية تجاه هؤلاء اللاجئين، كما ناشدت منظمات المجتمع المدني المصرية الاضطلاع بدورها في حماية حقوق السوريين في بلادهم، وممارسة الأدوار المفترض بهم القيام بها([1]). كما ناشدت اللجنة نقابة الصحفيين المصريين للقيام بدورها في تذكير الإعلاميين بأخلاقيات المهنة، وعدم استخدام المنابر الإعلامية لنشر الكراهية والدعوات العنصرية، والتحريض على العنف ضد المدنيين.

المبحث الثاني: اللاجئون السوريون والإعلام المصري وفق القانون الدولي

قانون اللاجئين هو فرع من القانون الدولي يعنى بحماية حقوق اللاجئين، وهو يتعلَق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، رغم اختلافه عنهما، حيث يتناولان على التوالي حقوق الإنسان بشكل عام وإدارة الحرب بشكل خاص.

الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني يتضمن قانون اللاجئين تعريفاً دقيقاً للاجئ([1]). وعلى العكس، فإن القانون الإنساني لا يزال غامضاً للغاية في هذا الشأن، بل نادراً ما يستخدم هذا المصطلح. غير أن هذه الملاحظة لا تعني أن القانون الإنساني يهمل اللاجئين، حيث إنهم يتمتعون بالحماية إذا كانوا تحت سلطة أحد أطراف النزاع.

ففي حالة نشوب نزاع مسلح دولي، يتمتع مواطنو أي بلد بعد فرارهم من الأعمال العدائية واستقرارهم في بلد العدو بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، على أساس أنهم أجانب يقيمون في أراضي طرف في النزاع (المواد

---

(11) البداية 9-7-2013

(12) المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بالوضع القانوني للاجئين، والمؤرخة في 28 يوليه، تموز 1951، والمادة الأولى من البرتوكول الخاص بالوضع القانوني للاجئين، والمؤرخ في 31 يناير /كانون الثاني 1967. وقد توسع مجال هذا التعريف بموجب اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية، التي صدرت في 10 سبتمبر / أيلول 1969، وتنظم الجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، وتشمل خاصة الأشخاص الفارين من نزاع مسلح أو اضطرابات.

من 35 إلى 46 من الاتفاقية الرابعة). وتطلب الاتفاقية الرابعة إلى البلد المضيف معاملة اللاجئين معاملة تفضيلية، والامتناع عن معاملتهم كأجانب أعداء على أساس جنسيتهم لا غير، نظراً إلى أنهم لا يتمتعون كلاجئين بحماية أية حكومة (المادة 44 من الاتفاقية الرابعة). وقد عزز البرتوكول الأول هذه القاعدة، فذكر أيضاً حماية عديمي الجنسية (المادة 73 من البرتوكول الأول).

ويتمتع اللاجئون من بين مواطني أي دولة محايدة في حالة إقامتهم في أراضي دولة محاربة بالحماية بموجب الاتفاقية الرابعة، وذلك إذا لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين دولتهم والدولة المحاربة. وتحافظ المادة 73 من البرتوكول الأول على هذه الحماية حتى إذا كانت العلاقات الدبلوماسية موجودة.

الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين

تطبق الدول المتعاقدة أحكام هذه الاتفاقية علي اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين داخل أراضيها معاملة توفر لهم علي الأقل ذات الرعاية الممنوحة لمواطنيها علي صعيد حرية ممارسة شعائرهم الدينية وحرية توفير التربية الدينية لأولادهم.

-تخضع أحوال اللاجئ الشخصية لقانون بلد موطنه، أو لقانون بلد إقامته إذا لم يكن له موطن.

-تحترم الدولة المتعاقدة حقوق اللاجئ المكتسبة والناجمة عن أحواله الشخصية، ولا سيما الحقوق المرتبطة بالزواج، علي أن يخضع ذلك عند الاقتضاء لاستكمال الشكليات المنصوص عليها في قوانين تلك الدولة، ولكن شريطة أن يكون الحق المعني واحد من الحقوق التي كان سيعترف بها تشريع الدولة المذكورة لو لم يصبح صاحبه لاجئا.

-تمنح الدول المتعاقدة كل لاجئ أفضل معاملة ممكنة، لا تكون في أي حال أدني رعاية من تلك الممنوحة، في نفس الظروف، للأجانب عامة، في ما يتعلق بحيازة الأموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق الأخرى المرتبطة بها، وبالإيجار وغيره من العقود المتصلة بملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة.

-يكون لكل لاجئ، علي أراضي جميع الدول المتعاقدة، حق التقاضي الحر أمام المحاكم. يتمتع كل لاجئ، في الدولة المتعاقدة محل إقامته المعتادة، بنفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن من حيث حق التقاضي أمام المحاكم، بما في ذلك المساعدة القضائية، والإعفاء من ضمان أداء المحكوم به.

-تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها نفس المعاملة الممنوحة لمواطنيها في مجال الإغاثة والمساعدة العامة.

-عندما يكون من شأن ممارسة اللاجئ حقا له أن تتطلب عادة مساعدة سلطات بلد أجنبي يتعذر عليه الرجوع إليها، تعمل الدول المتعاقدة التي يقيم اللاجئ علي أراضيها علي تأمين هذه المساعدة إما بواسطة سلطاتها أو بواسطة سلطة دولية.

-تصدر السلطة أو السلطات المذكورة في الفقرة الأولي للاجئين، أو تستصدر لهم بإشرافها، الوثائق أو الشهادات التي يجري إصدارها للأجنبي، عادة، من قبل سلطاته الوطنية أو بواسطتها.

-تمنح كل من الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها حق اختيار محل إقامتهم والتنقل الحر ضمن أراضيها، علي أن يكون ذلك رهنا بأية أنظمة تنطبق علي الأجانب عامة في نفس الظروف.

-تصدر الدول المتعاقدة بطاقة هوية شخصية لكل لاجئ موجود في إقليمها لا يملك وثيقة سفر صالحة.

-تصدر الدول المتعاقدة للاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها وثائق سفر لتمكينهم من السفر إلي خارج هذا الإقليم، ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني أو النظام العام. وتنطبق أحكام ملحق هذه الاتفاقية بصدد الوثائق المذكورة. وللدول المتعاقدة إصدار وثيقة سفر من هذا النوع لكل لاجئ آخر فيها. وعليها خصوصا أن تنظر بعين العطف إلي إصدار وثيقة سفر من هذا النوع لمن يتعذر عليهم الحصول علي وثيقة سفر من بلد إقامتهم النظامية من اللاجئين الموجودين في إقليمها.

-تعترف الدول المتعاقدة بوثائق السفر التي أصدرها أطراف الاتفاقات الدولية السابقة في ظل هذه الاتفاقات، وتعاملها كما لو كانت قد صدرت بمقتضى أحكام هذه المادة.

-لا تطرد الدولة المتعاقدة لاجئا موجودا في إقليمها بصورة نظامية، إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام.

-لا ينفذ طرد مثل هذا اللاجئ إلا تطبيقا لقرار متخذ وفقا للأصول الإجرائية التي ينص عليها القانون. ويجب أن يسمح للاجئ ما لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني، بأن يقدم بينات لإثبات براءته، وبأن يمارس حق الاستئناف ويكون له وكيل يمثله لهذا الغرض أمام سلطة مختصة أو أمام شخص أو أكثر معينين خصيصا من قبل السلطة المختصة.

-تمنح الدولة المتعاقدة مثل هذا اللاجئ مهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر. وتحتفظ الدولة المتعاقدة بحقها في أن تطبق، خلال هذه المهلة، ما تراه ضروريا من التدابير الداخلية.

-لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئا أو ترده بأية صورة من الصور إلي حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

-علي أنه لا يسمح بالاحتجاج بهذا الحق لأي لاجئ تتوفر دواع معقولة لاعتباره خطرا علي أمن البلد الذي يوجد فيه أو لاعتباره يمثل، نظرا لسبق صدور حكم نهائي عليه لارتكابه جرما استثنائي الخطورة، خطرا علي مجتمع ذلك البلد.

-تسهل الدول المتعاقدة بقدر الإمكان استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها، وتبذل علي الخصوص كل ما في وسعها لتعجيل إجراءات التجنس وتخفيض أعباء ورسوم هذه الإجراءات إلي أدني حد ممكن.

-تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو أية مؤسسة أخري تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، في ممارسة وظائفها، وتتعهد علي وجه الخصوص بتسهيل مهمتها في الإشراف علي تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.

-من أجل جعل المفوضية، أو أية مؤسسة أخري تابعة للأمم المتحدة قد تخلفها، قادرة علي تقديم تقارير إلي الهيئات المختصة في الأمم المتحدة، تتعهد الدول المتعاقدة بتزويدها علي الشكل المناسب بالمعلومات والبيانات الإحصائية المطلوبة بشأن([1]).

وتقضي اتفاقية جنيف الرابعة من جهة أخرى بأنه "لا يجوز نقل أي شخص محمي في أي حال إلى بلد يخشى فيه الاضطهاد بسبب آرائه السياسية أو عقائده الدينية" (مبدأ عدم جواز الطرد، المادة 45، الفقرة 4 من الاتفاقية الرابعة).

وفي حالة احتلال أراضي دولة ما، فإن اللاجئ الذي يقع تحت سلطة الدولة التي هو أحد مواطنيها يتمتع أيضا بحماية خاصة، إذ أن الاتفاقية الرابعة تحظر على دولة الاحتلال القبض على هذا اللاجئ، بل تحظر عليها محاكمته أو إدانته أو إبعاده عن الأراضي المحتلة (المادة 70، الفقرة 2، من الاتفاقية الرابعة).

بيد أن مواطني أي دولة الفارين من نزاع مسلح للإقامة في أراضي دولة لا تشترك في نزاع دولي لا يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني ([2]).

ما لم تقع الدولة الأخيرة بدورها فريسة لنزاع مسلح داخلي. ويتمتع اللاجئون عندئذ بالحماية بناء على المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف وأحكام البرتوكول الثاني. وفي هذه الحالة، يقع هؤلاء ضحية لحالتين من النزاع: أولا في بلدهم، ثم في البلد المضيف.

وبالنظر إلى فرعي القانون الدولي (القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني) فان كلاهما يستمدان قواعدهما وتشريعاتهما من المعاهدات والقانون الدولي العرفي (والذي يأتي بمعنى الممارسة الفعلية والمنتظمة للدول التي بلغت حد تشكيل قناعة بأنها (الممارسة) التزام دولي يترتب على مخالفته قيام المسؤولية الدولية). وخلال صياغة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في العام 1998، دونت القواعد في القانون الجنائي الدولي استناداً إلى القواعد القائمة في قانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى القانون العرفي.والتي بموجبها يتحمل المسؤولية الجنائية الفردية منتهكو هذه القواعد.

---

(13) حقوق الإنسان:مجموعة صكوك دولية،المجلد الأول،الأمم المتحدة،نيويورك،1993،رقم المبيع A.94.XIV-Vol.1, Part 1،ص892.

(14) هذه الحالات الشائعة ومثال ذلك حالات اللاجئين الأفغان في باكستان وإيران، واللاجئين العراقيين في إيران أثناء حرب الخليج الأولى، واللاجئين والروانديين في زائير وبوروندي وتنزانيا.

المنظمات الحقوقية العالمية

دعت العديد من منظمات حقوق الإنسان البارزة مجلس الأمن الدولي، لإحالة المسألة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية ICC للقيام بالتحقيق والمقاضاة المرتقبة. من بين المنظمات الداعية لذلك كانت هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. علما بأن frl نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إنما يتيح المجال أمام مجلس الأمن لإحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهذا ما تم فعلا فيما يتعلق بليبيا في شباط/فبراير2011، وكذلك بالنسبة لغرب إقليم دارفور في السودان عام 2005. وحتى اللحظة، فهناك عضوان دائما العضوية في مجلس الأمن يعارضان الجهود المبذولة لإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهنا نقصد روسيا والصين، على خلاف باقي أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية الذين لم ينفكوا في دعوتهم لصالح إحالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي ظل هذا الجدل كانت وزيرة الخارجية الأميركية في عهد ولاية الرئيس كلينتون مدلين أولبرايت، قد دعت بشكل علني لإحالة قضية سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت عينه، قام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وبدعم سخي من الولايات المتحدة الأمريكية، بإنشاء لجنة تقصي حقائق في سوريا في 22 أغسطس 2011 بهدف البدء بجمع أدلة عن الانتهاكات للقانون الدولي في سوريا تحت قيادة الخبير القانوني البرازيلي باولو بينيرو والدبلوماسية الأمريكية كارين ابو زيد (المفوض العام السبق للأونروا). وتمثلت جملة ما قامت به هذه اللجنة إجراء مقابلات مع ما يربو عن الـ 1100 من اللاجئين والفارين.

ولكن لم يتم السماح لهذه اللجنة بدخول سوريا. وقد نجحت اللجنة بجمع قوائم سرية بالأسماء الفردية وأسماء الوحدات والمجموعات التي ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وقامت بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد صدر عن هذه اللجنة ثلاثة تقارير متتالية، في الأول من تشرين ثاني/ نوفمبر 2011، وشباط/فبراير 2012. أما التقرير الثالث فجاء في 102 صفحة بتاريخ 16 آب/أغسطس 2012. وفي أيلول/سبتمبر تم تجديد ولاية هذه اللجنة لسنة أخرى، وأضيف إليها السيدة كارلا ديل يونتي (رئيس الادعاء للمحكمة الجنائية الدولية سابقاً)([1]).

(15) في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن جريمة/جرائم العدوان لا تزال بحاجة للتعريف، على خلاف الأشكال الثلاثة الأخرى المنصوص عليها ضمن نظام روما الأساسي. أما فيما يتعلق بجرائم الحرب، فهناك قائمتان منفصلتان في نظام روما الأساسي، أولهما تتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية، أما الأخرى فإنها تتعلق بالنزاعات المسلحة الداخلية/المحلية. وقد تم سن قانون جرائم الحرب حول النزاعات الداخلية، أولاً، من ضمن المادة 3 المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 أغسطس 1949. حيث تم إدراج أربعة أعمال محددة ضمن هذه المادة المشتركة وهي: " أي فعل من الأفعال التالية المرتكبة ضد أشخاص غير مشتركين اشتراكا فعليا في الأعمال الحربية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا السلاح، وكذلك أولئك الذين باتوا عاجزين عن القتال بسبب تعرضهم للإصابة و المرض أو الاحتجاز أو أي سبب آخر.غيل بولينغ، سوريا الصراع المسلح داخلياً، وضرورة المساءلة الدولية مقاتلون من الجيش السوري الحر،يوليو 2012جريدة حق العودة – العدد 50.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة:

أعربت عن "قلقها" حيال عدد السوريين المتزايد الذين تعتقلهم وتحتجزهم السلطات المصرية بشكل "تعسفي"، منتقدة تزايد "المشاعر المناهضة" للسوريين بمصر. وقالت المتحدثة باسم المفوضية (ميليسا فليمنج)، في بيان صحفي، إن "السوريين يتهمون بالمشاركة في الاحتجاجات المؤيدة للرئيس المصري المعزول محمد مرسي"، وأضافت أنه "اعتقل عدد قليل فيما يتصل بأعمال عنف مزعومة خلال الاحتجاجات. لم نتأكد بعد من الاتهامات الموجهة للآخرين"، مشيرة إلى أن المفوضية "طالبت بمقابلة 85 محتجزا سوريا، وبتطمينيات بأنهم لن يرحلوا إلى سوريا".

هيومن رايتس ووتش:

طالبت السلطات المصرية بوقف الاعتقالات "التعسفية" بحق السوريين المقيمين في مصر وتهديدهم بالترحيل، حيث يأتي ذلك بعد أنباء عن ضبط سوريين تورطوا في دعم مظاهرات لمرسي وبحوزتهم أسلحة.

وتابعت فليمنج إن وسائل الإعلام والقنوات التلفزيونية المصرية "أطلقت تصريحات مثيرة للقلق ضد السوريين"، مضيفة أننا "نشعر بقلق بالغ حينما تكون أجهزة الإعلام العامة الكبرى مثل التلفزيون وراء بعض من هذا الخطاب الذي يحض على كراهية الأجانب".طالبت السلطات المصرية بوقف الاعتقالات التي وصفتها بـ''التعسفية'' بحق السوريين وتهديدهم بالترحيل، وأكدتِ المنظمة أن «على السلطات المصرية إطلاق سراح المعتقلين السوريين، ما لم توجه إليهم تهماً بارتكابهم جريمةً يعترف بها القانون المصري، وألا تقوم بترحيل السوريين الذين يحملون تأشيرات دخول أو طالبي اللجوء قبل إجراء مراجعةٍ حياديةٍ لأوضاعهم([1]).

وتقول جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان إن مناخ العداء تزايد نحو السوريين منذ أن عزل الجيش المصري الرئيس مرسي، وسط اتهامات لسوريين بالمشاركة في المظاهرات المؤيدة لمرسي والمعارضة لعزله، كما قامت شخصيات إعلامية مصرية بإطلاق تحذيرات للسوريين من المشاركة في تلك المظاهرات، وصلت بعضها للتهديد بمعرفة أماكنهم وبمعاقبتهم أو ترحيلهم.

(16)نقلتِ المنظمة عن ناشطٍ سوري قولة إنّ ''الاعتقالات في صفوف السوريين في مصر ارتفعت إلى مستوياتٍ غيرِ مسبوقةٍ''. ويعاني اللاجئون السوريون في مصر أوضاعاً معيشية صعبةً، فأغلب اللاجئين فرّوا من سوريا تاركين ورائهم بيوتهم المدمّرة، ويعانون من عَوَز مالي شديدٍ، إلى جانب قلّة المساعدات الإنسانية المخصّصة للاجئين السوريين في مصر.. وتحدّثت تقاريرُ إعلامية عن أنّ وضع السوريين في مصر خلال فترة حكم الرئيس (محمّد مرسي)كان أفضل من الوقت الحالي، حيث غيّرتِ الحكومة المصرية الحالية سياستها بالنسبة للسوريين القادمين إلى مصر، عبر مطالبتهم بالحصول على تأشيرةٍ وتصريح أمني لدخول البلاد. مصر" أم الدنيا " قاسية على السوريين سانا الثورة السورية – دمشق

http://www.sana-revo.com/news/news.php?action=view&id=1291#ixzz2eviDkOm3

واستنكر "الائتلاف الوطني" المعارض مؤخرا "حملات التحريض" التي شنتها بعض وسائل إعلام مصرية ضد اللاجئين السوريين، داعيا السلطات المصرية إلى "ضمان أمن وسلامة المواطنين السوريين المتواجدين في مصر".

منظمة العفو الدولية:

أكدت أن الفشل في القيام بهذه المهمة قد يؤدي إلى إجبار البلدان المضيفة التي توجد تحت ضغط كبير لوقف استقبالها للاجئين السوريين وفرض مزيد من القيود المفروضة على اللاجئين الموجودين على أراضيها. وتشدد منظمة العفو على أن اعتراف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بحجم وإلحاح أزمة اللاجئين وزيادة المساعدات للدول في المنطقة لتلبية الكارثة الإنسانية المتفاقمة يفرض على الاتحاد الآن تكثيف جهوده والالتزام عمليا لمعالجة الأزمة. وشدت منظمة العفو الدولية على أن السلطات المصرية يجب ألا تمنع السوريين من دخول مصر بلا اكتراث، ويجب أن تتيح لكل شخص فار من النزاع فرصة طلب اللجوء فيها([1]).

وقالت حسيبة حاج صحراوي، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إنه ''نظراً لحجم العنف وسفك الدماء وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في سوريا، فإن قيام السلطات المصرية بمنع السوريين الفارِّين بأرواحهم من دخول البلاد أمر ينبغي عدم التفكير به''. فقد منع مواطنون سوريون، وصلوا يوم الاثنين، من دخول مصر لأن الركاب لم يحصلوا على تأشيرات دخول، أصبحت مطلوبة مؤخراً، أو تصاريح أمنية. ولم يكن مطلوباً في السابق من المواطنين السوريين الحصول على تأشيرة لدخول مصر. وفي الوقت الذي يجوز للسلطات المصرية تنظيم عملية دخول مصر والإقامة فيها، فإنها يجب أن تفعل ذلك باحترام تام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

ويشمل الأشخاص الذين أُعيدوا إلى سوريا: 95 راكباً على متن رحلة للخطوط الجوية السورية متَّجهة إلى اللاذقية بسوريا و 55 شخصاً أُعيدوا إلى بيروت على متن خطوط الشرق الأوسط؛ ونحو 25 شخصاً أُعيدوا إلى الأردن وستة أشخاص إلى أبو ظبي. وفهمت منظمة العفو الدولية أنه لم يُتح للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فرصة الوصول إلى أي منهم في مطار القاهرة. ولم يُعرف ما حدث للأشخاص الذين أُعيدوا إلى سوريا. كما يُحتجز ثلاثة سوريين آخرين في البرزخ بمطار الإسكندرية، بعد منعهم من الدخول مجدداً إلى مصر على الرغم من أنهم سجلوا في البلاد لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئي ([1])

---

(17)المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 3 أغسطس 2013، قسم منظمة العفو الدولية .

(18)وحسب مدير مكتب منظمة العفو الدولية لدى المؤسسات الأوروبية نيكولا بيجر ''يجب على وزراء الاتحاد الأوروبي الالتزام بشكل ملموس وعلى وجه السرعة لمساعدة وحماية جميع الفارين من الصراع المدمر في سوريا. وتشير منظمة العفو الدولية، في بيانها الصادر في بروكسل، إلى أنه حتى الآن فر أكثر من 620 ألف لاجئ من سوريا إلى البلدان المجاورة وتسبب الصراع في مقتل ما لا يقل عن 60 ألف شخص، وفقا لأرقام الأمم المتحدة. كما أن مليونين آخرين قد نزحوا داخل سوريا، والكثير منهم يعانون صعوبة بالغة في ظروف الشتاء القاسية في سوريا والمنطقة عامة.

وقال بيان نشر على موقع وزارة الخارجية المصرية يوم الاثنين إن ''القرار المتعلق بفرض تأشيرة دخول على المواطنين السوريين هو قرار يستند إلى الظروف التي تمر بها مصر في الوقت الراهن''.

وقالت حسيبة حاج صحراوي: ''إنه لا يجوز إرغام أي شخص على العودة إلى سوريا بسبب خطر التعرض للعنف والاضطهاد بلا تمييز''. وأضافت تقول: ''إننا نحث السلطات المصرية على ضمان أن تبقى مصر مكاناً للجوء السوريين، حتى في هذه الأوقات المضطربة''.

الائتلاف المصري لحقوق الطفل:

طالب بعدم ترحيل الأطفال السوريين المحتجزين بمؤسسة المرج العقابية ، والاكتفاء بتطبيق قانون الطفل المصري عليهم ، خاصة وأن أسرهم يقيمون في مصر ، وأن إقصاء الطفل عن أسرته يعرضه للخطر ويخل بمبدأ المصلحة الفضلى للطفل الذي يعد من أقوى مبادئ الآليات الدولية لحقوق الإنسان المصدق عليها من قبل مصر. وما يحدث للسوريين لا يمكن أن يوصف إلا أنه أحد أشكال الاتجار بالبشر كما أقرته الاتفاقيات والمواثيق الدولية([1]).

أكد الائتلاف المصري لحقوق الطفل على رفضه التام لارتفاع وتيرة التحريض المجتمعي ضد الأشقاء السوريين في مصر بنفس القدر الذي يرفض فيه تورطهم بأي أعمال عنف في الأحداث الجارية ...ويطالب الائتلاف الإعلام المصري كافة بلعب دور ف رفع الوعي المجتمعي تجاه وضع السوريين في مصر ومناشدة المجتمع بمعاملتهم معاملة الضيوف على أرض مصر ووقف العنف تجاههم([1]).

المنظمة العربية لحقوق الإنسان:

أعربت عن عميق قلقها إزاء ترحيل عشرين من المواطنين السوريين من مصر، بواقع قرابة عشرة أشخاص لكل يوم، وذلك على صلة بانتهاء إذن الإقامة أو منع تجديده أو عدم الحصول عليه.

ومن شأن هذا الإجراء – الذي يمكن أن يكون اعتيادياً خلال الأيام المقبلة – أن يضر على نحو كبير بأوضاع السوريين في مصر، ففي حال الإصرار على ترحيل هؤلاء السوريين إلى خارج مصر بدون ترتيب استقبال

---

(19)كان هاني هلال – الأمين عام للائتلاف – قد التقى بعدد من المنسقين السوريين المقيمين في مصر، الذين أكدوا على احتمالية تورط بعض السوريين في الأحداث ورفضهم التام لهذا، وأنهم سيجتمعون يوم الثلاثاء القادم ويصدرون بياناً يؤكدون على موقفهم ويناشدون جموع السوريين البالغ عددهم 900 ألف في مصر بعدم التورط في أي أعمال عنف وعدم الاقتراب من مواقع الأحداث، وعلى حق السلطات المصرية في التعامل وفقاً للقانون الوطني مع أي من السوريين المخالفين للقانون أو المتورطين فى أحداث العنف التي يقوم بها جماعة الإخوان المسلمين أو غيرهم في مصر. كما طالب – هلال – بأهمية تشكيل لجنة تقصى حقائق يشارك فيها المجتمع المدني المعنى بحقوق الطفل للوقوف على مدى تورط الأطفال السوريين المحتجزين ووقف إجراءات ترحيلهم إلى تركيا أو لبنان أو الأردن وهو ما تم عرضه عليهم، التزاماً من قبل الحكومة بتعهداتها الدولية تجاه حماية حقوق الأطفال على أراضيها.

(20) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 28-7-2013.

بلد ثالث لهم، فسيكون عليهم العودة إلى بلدهم سوريا، وبالتالي تهديد سلامة وحرية الكثير منهم، سواء على نحو مباشر من خلال الملاحقة والاضطهاد من قبل النظام، أو على نحو غير مباشر خلال عمليات الهجمات العشوائية للقوات النظامية على المدن والمناطق المأهولة، أو نتيجة انتهاكات بعض الجماعات المسلحة.

وكانت المنظمة قد انتبهت مبكراً إلى مخاطر استقطاب بعض السوريين لصالح أطراف سياسية في مصر بعد ما عُرف بمؤتمر ''نصرة سوريا'' في منتصف يونيو/حزيران الماضي. وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته المنظمة لإعلان تقريرها السنوي 2013 (حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي) في يوم 26 يونيو/حزيران الماضي، نبهت المنظمة على لسان عضو مجلس أمنائها المهندس ''راسم الأتاسي'' من انخراط السوريين في أي أنشطة سياسية تتعلق بالشأن المصري، داعية الأطراف السياسية المصرية لتجنيب السوريين الشئون الداخلية في مصر.

إن قيام السلطات المصرية بفرض استصدار تأشيرة لدخول السوريين للأراضي المصرية وترحيل المواطنين السوريين من مصر يشكل مؤشراً سلبياً خطيراً، وقد يؤدي للإضرار بسلامة وحرية المرحلين، خاصة في حال اضطرارهم للعودة لبلدانهم، وتدعو السلطات المصرية للتوقف عن أية إجراءات ترحيل دون تفاهم مسبق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين.

الحراك القانوني من اللاجئين السوريين في مصر

اجتماع الجالية السورية في مصر بالناشطين السياسيين والمعارضين السوريين: بناء على الظروف المحيطة والأحداث المتسارعة التي أصابت الجالية السورية في مصر اجتمع عدد من الناشطين السياسيين والمعارضين السوريين للتداول حول الأحداث والاعتداءات غير المبررة على اللاجئين السوريين والبحث في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم في مواجهة الإجراءات التي تتخذها السلطات المصرية المؤقتة والأعمال التحريضية الموجهة عبر الصحافة المرئية ضد الشعب السوري وبناء عليه تم تشكيل لجنة مؤلفة من.

1- تيسير النجار عن الهيئة العامة للاجئين السورين في مصر

2- رفعت مصطفى – رئيس مكتب وحدة الشفافية في العالم – المنظمة السورية للاجئين – مدير المكتب القانوني الدولي – وسفيرا في الأمم المتحدة.

3- زياد الشيحاوي (معارض) لاجئ ممثل المنظمة المدنية للشباب السوري، تنظيمات مدنية.

4- سمر سريول عن حقوق المرأة والطفل.

التواصل مع الأمم المتحدة:

تم تحديد موعد الاجتماع مع الهيئة لمناقشة الأوضاع ووضع الحلول و بدء الاجتماع بحضور المذكورين أعلاه مع هيئة مفوضية الأمم المتحدة وانتهى الاجتماع على أن تتم المتابعة التنفيذية المشتركة قانونا وتواصلا مع الأمين العام للأمم المتحدة والجهات المعنية لوضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح وحماية اللاجئين السورين –

وقد تم مناقشة الأمور التالية:.

. (موضوع الإغاثة والتقصير الواضح لدى المفوضية) بتقديم المعونات الإنسانية للاجئين والمطالبة بوضع هيكلية جديدة للمفوضية والجهات المتعاونة الأخرى من الهيئات والمؤسسات المعتمدة.

. (التقصير الكبير في تسجيل اللاجئين السوريين) حيث أن معدل التسجيل اليومي كان مئة شخص وبناء على مطالبة سابقة في اجتماع سابق حضره الهيئة العامة السورية للاجئين مع كافة مسؤلي المفوضية وعلى رأسهم السفير محمد الداير حيث تم رفع عدد الموظفين إلى 40 موظف ولكن مازال هناك فجوة كبيرة مابين عملية التسجيل وأعداد اللاجئين حيث هناك أكثر من مليون سوري لاجئ – وهذا يحتاج إلى إمكانيات إدارية اكبر ومكاتب وقد تم الاتفاق على فتح مكتب 6 أكتوبر وتشغيله لتسجيل السوريين وتقديم متطوعين من السوريين للمساعدة حتى يصل التسجيل مبدئيا إلى 3000 لاجئ سوري يوميا من اجل وضعهم تحت حماية الأمم المتحدة

(إصدار السلطات المصرية المؤقتة قرار بفرض الحصول على تأشيرة سياحية) وموافقة أمنية مسبقة للسوريين – هذا القرار يتم تطبيقه على الأمور السياحية والاستثمار وغيره من أنواع التأشيرات فان هذا يتعلق في مجال السياحة والأعمال – وأما حالة السوريين الآن فإنهم يتعرضون لحرب إبادة من قبل طغاة التسلط بكل أنواع الأسلحة الفتاكة وأخرها استخدام السلاح الكيماوي لإبادة اكبر عدد ممكن من الشعب حيث استخدمه الطاغية في أربع مناطق في سوريا وقتل الكثير من الناس وحيث أن مصر تعتبر ملاذ امن بالتواصل جوا أو بحرا وبالتالي فان طلب التأشيرة لا ينطبق على الهارب من القتل الجماعي في سورية ولهذا فان إعادة الطائرة القادمة من سورية وعدم السماح للهاربين من القتل واللاجئين إلى مصر بالدخول إليها وحمايتهم وتقديم العون الإنساني لهم وإعادتهم إلى القتل مرة أخرى من حيث أتوا هاربين – فان هذا التصرف يشكل خرقا فاضحا لحقوق الإنسان وخرقا فاضحا لاتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول 1-2-3 الملحقين التي وقعت عليها مصر ولم تحترم توقيعها

. (إصدار قرار بوقف تسجيل الأطفال السوريين في المدارس) إن هذا القرار يخالف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل التي وقعت عليها مصر ويخالف ويخرق قواعد اتفاقيات جنيف والحقوق المقررة للأطفال اللاجئين وفق بروتوكولات اللجوء والقوانين والاتفاقيات التي وقعت عليها مصر وبالتالي فان الجهة التي أصدرت القرار هي جهة ليس لديها أي حس بالمسؤلية القانونية أو معرفة لما يؤدي هذا القرار من نتائج سيئة جدا على صورة مصر امام العالم والتزامها القانوني بما وقعت عليه من اتفاقيات دولية وإقليمية ملزمة –ونلمح أن سورية 23 مليون

استقبلت 4 مليون عراقي بسبب الحرب بينما مصر 90 مليون لم تتحمل مليون إضافي من أبناء جلدتها وامتدادها ولكن ما سر هذه القرارات وهل تشارك بجريمة أخرى متوقعة ([1]).

ولهذا فان إعادة اللاجئين السوريين من المطار إلى ارض الحرب والقتل جريمة منع الطفل من التسجيل في المدرسة تمهيدا لإنهاء إقامة والديه وإيقاعهم بجرم البقاء في البلاد بشكل يخالف القانون هي جريمة ترتكبها السلطات المصرية المؤقتة 1-في منع الطفل من الدراسة 2-وإيقاع لاجئ هارب من القتل بجريمة المكوث في البلد خلافا للقانون تمهيدا لطرده بشكل قانوني إلى بلاده-

إن كل هذا الإجراءات تخالف النظام العام لان القانون الدولي والاتفاقيات الدولية واجبة التطبيق ومقدمة على اي قانون

داخلي يخالفها ولهذا فان القرار ساقط ويجب محاكمة مصدره لمخالفته القانون و التمهيد للمشاركة بجرائم قتل الإبادة الجماعية للشعب السوري بطرد السوريين باتجاه سورية

إن قيام وسائل الإعلام بارتكاب جرائم بحق الشعب السوري اللاجئ بشكل مسيء جدا يخلوا تماما من الشرف والأخلاق والقيم العربية و يخرق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وينال من الرسالات السماوية التي تؤمن بها الناس ويخرق القانون الدولي والإقليمي المصري ويسيء إلى الآداب العامة عامة والشعب السوري خاصة يجعل السلطات المصرية المؤقتة بمثابة شريك في الجرم لتغاضيها عنه من جهة وعدم اتخاذ الإجراءات القضائية القانونية لملاحقة الفاعلين بجرائم الإساءة للاجئين يقيمون على أرضيها مكفلة هي بحمايتهم من أي اعتداء واقع علني([2]).

-التحدث على نساء الشعب السوري بأنهم يتناكحون ب50 جنيه في الساعة أمام جامع رابعة العدوية — أمام مسجد في مصر ، هل فقد المصريون أخلاقهم وباتوا يمارسون الرزيلة أمام المساجد مع السوريات وفي الشارع العام.

-تهديد عكاشة لكل الشعب السوري بقتلهم وحرق بيوتهم علنا أشاع هلعا وخوفا لدي اللاجئين السورين وخاصة أن هناك بعض العائلات تم طردها من البيوت وتم رميها في الشارع ، وهناك عائلات أخرى تم تهديدها برميها بالشارع إذا لم ترحل إلى أي مكان آخر خارج مصر .

-وبناء على ما تقدم مع ملاحظة التواطئ الجرمي بين السلطة الطاغية في دمشق وأخريين لا نعرفعهم ولا نراهم وإنما نرى أثارهم وقد أزاحوا مصر عن دورها القانوني والإنساني وقاموا بأعمال تسيء لمصر أولا وتخرق القوانين التي

(21)وعلى العكس ارتكبت جريمة في سورية بإعادتها اللاجئين إليها إلى مكان القتل الذي هربوا منه وهذا ليس عدم إنسانية وإنما جريمة ضد الإنسانية تشارك فيها مصر— وان الذين أصدروا هذه القرارات مسئولون عنها أمام القانون الدولي والإقليمي و مسئولون أخلاقيا أمام الشعب العربي عامة والشعب في مصر خاصة، وسيكون هناك إجراءات لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع الدكتور رفعت مصطفى، وهناك إجراء قانوني أخر أمام الجهات المختصة لمتابعة. تفاصيل الدعاوى وغيرها راجع ملحق رقم (2).

(22)إن منع تسجيل الأطفال بالمدارس سوف يؤدي إلى عدم تمكن تجديد الإقامة لابائهم وهذا سوف يؤدي إلى أن السوريين غير المسجلين في الأمم المتحدة قد انتهت إقامتهم ومازالوا موجودين في مصر وهذه جريمة في القانون إذ لا يجوز البقاء في البلد بدون مبرر قانوني وهذه سوف يجعل السوريين تحت طائلة القانون الجزائي المصري وهذا بدوره سوف يؤدي إلى إلقاء القبض عليهم جميعا واحالتهم إلى المحاكم الجزائية وإيقاع عقوبة الغرامة المالية والتسفير الفوري باتجاه سورية لكي يتمكن بشار الأسد من قتلهم بدم بارد.

وقعت عليها مصر للقيام بواجبها اتجاه أي لاجئ من أي بلد وعلى العكس نشتم رائحة الشراكة في تمكين بشار الأسد من القتل لكل الهاربين من قتله ودماره وبطريقة خبيثة ، كل هذا يجعل الأمم المتحدة ملزمة وفورا أن تتخذ الإجراءات الملزمة لحماية الشعب السوري وتطبيق القوانين اللازمة وبحزم في الحماية والسكن والكساء والغذاء والتعليم الإلزامي والجامعي المجاني ومنع أي إجراء يخالف القواعد القانونية الدولية وقواعد الاتفاقيات لدولية والإنسانية والأخلاقية وتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي تدين أي تصرف مخالف للقانون يزج شعب هارب من القتل – لاجئ لدولة أخرى مرة أخرى إلى ساحة القتل يعتبر جريمة تتحمل مسؤوليتها السلطات القائمة المصدرة لقرارات مخالفة لقوانين دولية وإقليمية – بغض النظر عن أننا عرب أم غجر

–السماح لطائرة تحمل ضباط امن ومقاتلين وشبيحة بان تدخل إلى مصر منذ 24 ساعة يبين أن السلطات المصرية المؤقتة تبيت أمرا للمعارضين السوريين المتواجدين على أراضيها – إذ لم تقدم أي تفسير حتى الآن – بين طائرة تحمل لاجئين سوريين يتم إعادتها إلى ارض الحرب ويموت اللاجئين وطائرة يتم إدخال السوريين إلى مصر بدون تأشيرات وهؤلاء ليسوا لاجئين هاربين من القتل وإنما هم القتلة ، من يفسر لنا هذا التصرف .

الفقرة الأخيرة التي تمت مناقشتها و دراستها موضوع إعادة التوطين في بلدان أوربا والامريكتين واستراليا لإنقاذ الشعب السوري من الضياع والموت بسبب حرب الإبادة القائمة التي يشنها النظام على الشعب السوري لمطالبته بحقوقه التي نصت عليها القوانين الدولية وتطبيقها الديمقراطية في دولة مدنية بينما الطاغية بشار يعتبر ان سورية مزرعة كبيرة له وان المواطنين عبيد عنده يفعل بهم ما يشاء هو وزبانيته

وعليه تم التنويه للموضوع بان الشعب الألماني يشعر بعمق المأساة للشعب السوري ويقدم تبرعات مبرمجة وقد قرر أن يستقبل عددا من الأسر السورية ليرعاها ويقدم لها العون والحياة الكريمة ضمن البرنامج الألماني القائم بشكل مباشر أما استراليا فالبرنامج غير مباشر ويتم عن طريق وسطاء لم نتمكن حتى الآن من معرفة دقة صحة الأمور من عدمها لعدم تجاوب القائمين على الموضوع مع مكتب وحدة الشفافية في العالم – المنظمة السورية للاجئين ولهذا يشك تماما بالتعامل مع المكاتب وعليه لابد من وضع الأمور بشكل واضح بالتعاون بين مسؤلي منظمات اللاجئين السوريين ومسؤلي الأمم المتحدة والمكتب القانوني الدولي لتكون الأمور شفافة واضحة في خدمة اللاجئين السورين حتى عودتهم إلى الوطن

تقرر إيفاد الدكتور رفعت مصطفى إلى الأمم المتحدة في نيويورك لمقابلة الأمين العام للأمم المتحدة وشرح وضع اللاجئين السوريين وأوضاعهم القانونية وحقيقة الواقع وفق القوانين الدولية والبروتوكلات ذات الصلة من اجل ان تقوم الأمم المتحدة باللازمات القانونية الدولية وإلزام الدول المعنية بتطبيق القوانين ذات الصلة التي توفر للاجئين السوريين ما نصت عليه تلك القوانين وإلزام الدول بتطبيقها مصر – الأردن - تركيا ومناقشة وضع سورية السياسي وذلك بصفته رئيس مكتب وحدة الشفافية في العالم - المنظمة السورية للاجئين – والمستشار القانوني للهيئة العامة السورية للاجئين و المدير العام للمكتب القانوني الدولي – وسفيرا في الأمم المتحدة وانتهى الاجتماع

في الساعة الواحدة ليلا وتم تعليقه ليوم الخميس مساء من اجل عرض العمل على الهيئة العامة لخدمة الجالية السورية.

الخاتمـة

إن القوانين الدولية والاتفاقيات الدولية والبروتوكلات التي وقعت عليها مصر تعتبر مقدمة على أي قانون داخلي يخالفها وهي واجبة التطبيق وبالتالي لا يجوز أبدا وضع تأشيرة على لاجئ أو منعه من التعليم في المدارس أو عدم منحه إقامة كما لا يجوز أبدا طرده من بلد اللجوء إلا وفق القوانين المرعية التي تحقق العدالة –كما لا يجوز ولا بأي شكل من الأشكال إعادة اللاجئ إلى بلده مهما كان ولو تم طرده من بلد اللجوء وإنما له الحق في أن يذهب إلى أي بلد آخر يقبل به.

. تقديم المعونات الإنسانية للاجئين والمطالبة بوضع هيكلية جديدة للمفوضية والجهات المتعاونة الأخرى من الهيئات والمؤسسات المعتمدة.

. عدم السماح للهاربين من القتل واللاجئين إلى مصر بالدخول إليها وحمايتهم وتقديم العون الإنساني لهم وإعادتهم إلى القتل مرة أخرى من حيث أتوا هاربين – فان هذا التصرف يشكل خرقا فاضحا لحقوق الإنسان وخرقا فاضحا لاتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكول 1–2–3 الملحقين التي وقعت عليها مصر ولم تحترم توقيعها.

. إن قيام وسائل الإعلام بارتكاب جرائم بحق الشعب السوري اللاجئ بشكل مسيء جدا يخلوا تماما من الشرف والأخلاق والقيم العربية ويخرق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وينال من الرسالات السماوية التي تؤمن بها الناس ويخرق القانون الدولي والإقليمي المصري ويسيء إلى الآداب العامة عامة والشعب السوري خاصة يجعل السلطات المصرية المؤقتة بمثابة شريك في الجرم لتغاضيها عنه من جهة وعدم اتخاذ الإجراءات القضائية القانونية لملاحقة الفاعلين بجرائم الإساءة للاجئين يقيمون على أرضيها مكفلة هي بحمايتهم من أي اعتداء واقع علني.

. كل هذا يجعل الأمم المتحدة ملزمة وفورا أن تتخذ الإجراءات الملزمة لحماية الشعب السوري وتطبيق القوانين اللازمة وبحزم في الحماية والسكن والكساء والغذاء والتعليم الإلزامي والجامعي المجاني ومنع أي إجراء يخالف القواعد القانونية الدولية وقواعد الاتفاقيات لدولية والإنسانية والأخلاقية وتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن الدولي تدين أي تصرف مخالف للقانون يزج شعب هارب من القتل – لاجئ لدولة أخرى مرة أخرى إلى ساحة القتل يعتبر جريمة تتحمل مسئوليتها السلطات القائمة المصدرة لقرارات مخالفة لقوانين دولية وإقليمية – بغض النظر عن أننا عرب أم غجر.

. إن كل هذا الإجراءات تخالف النظام العام لان القانون الدولي والاتفاقيات الدولية واجبة التطبيق ومقدمة على أي قانون داخلي يخالفها ولهذا فان القرار ساقط ويجب محاكمة مصدره لمخالفته القانون و التمهيد للمشاركة بجرائم قتل الإبادة الجماعية للشعب السوري بطرد السوريين باتجاه سورية .

. يبقى من حق السلطات القضائية في أي بلد أن يعاقب كل من ارتكب جريمة في نطاق اختصاص سلطته القضائية في إطار منع الجناة من الإفلات من العقاب ووفق منظومة الضمانات القانونية للحقوق، غير أن ارتكاب

أحد السوريين لجريمة ما على الأراضي المصرية لا يجب أن يُعرض غيره من السوريين غير المنخرطين لأي ملاحقة أو اضطهاد – قضائي أو غير قضائي.

الملاحــق

ملحق رقم (1)

تعليق الصحف الأمريكية على ما يجري من قمع بمصر ضد اللاجئين السوريين

تناولت بعض الصحف الأميركية بالنقد والتحليل الأزمة المصرية، وقالت إن الانقلابيين في مصر مستمرون في سياستهم القمعية ضد معارضي الانقلاب، وإنهم أيضا يقمعون اللاجئين السوريين الذين فروا من جحيم بلادهم، ويقومون باعتقالهم وتشويه سمعتهم عبر وسائل الإعلام

صحيفة نيويورك_تايمز: إن الانقلابيين في مصر وسعوا من نطاق قمعهم لمعارضي الانقلاب، وإنهم بدؤوا حملة ضد الناشطين في البلاد بشكل عام، وذلك بعد أن قاد وزير الدفاع المصري الجنرال عبد الفتاح السيسي انقلابا عسكريا على أول رئيس منتخب في مصر هو الرئيس محمد مرسي. وأضافت أن موجة القمع تتزايد ضد الناشطين، وحتى ضد الليبراليين منهم، وضد احتجاجات العمال المختلفة في مصر، وذلك بعد أن نجح العسكر الانقلابيون في إبعاد جماعة الإخوان المسلمين وأنصار مرسي من المشهد السياسي.

صحيفة لوس أنجلوس تايمز: انتقدت السياسة الأميركية تجاه الأزمة المصرية المتفاقمة ووصفتها بأنها مرتبكة ومتناقضة، مضيفة أن الولايات المتحدة لا تسعى بشكل كاف لحماية المصالح الأميركية في مصر والمنطقة.وقالت الصحيفة في مقال للكاتب الأميركي آرون ديفد ميلر إن الأزمة والاضطرابات في مصر مستمرة لفترة طويلة، وإن الولايات المتحدة ليس لها دور محوري فيها، مما يهدد النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط.

مجلة تايم: إن الانقلابيين مستمرون في قمع معارضي الانقلاب، وفي قمع اللاجئين السوريين على حد سواء، وقالت إن اللاجئين السوريين يتعرضون لموجة اعتقالات كبيرة وتشويه سمعة.وأضافت تايم أن وسائل الإعلام المصرية التابعة للانقلابيين تعمل على شيطنة الإسلاميين وعلى تشويه سمعة اللاجئين السوريين على حد سواء، وأضافت أن الأسابيع القليلة الماضية شهدت اعتقالات وعنفا ضد اللاجئين السوريين، وتدميرا للشركات والمحال التي يمتلكها السوريون في أنحاء البلاد المصرية.وأوضحت تايم أن بعض أصحاب ورعاة المحطات التلفزيونية المؤيدة للانقلاب العسكري في مصر مثل لميس الحديدي من محطة سي بي سي مستمرون بتوجيه النقد اللاذع ضد اللاجئين السوريين وتشبيههم بالإسلاميين.ونسبت تايم إلى أحد الناشطين السوريين في مجال حقوق الإنسان في القاهرة أمين قزقز القول إن الحديدي قالت له إنها تدعم الرئيس السوري بشار الأسد لأنه يقوم بقتل وذبح الشعب السوري الذي تقول الحديدي إنه يستحق الموت، وأضافت تايم أن الشبكة العربية لحقوق الإنسان تشجب الترويج ضد اللاجئين السوريين والفلسطينيين، وأنها تعد الحديدي من بين أسوأ المروجين.وأشارت تايم إلى أن الانقلابيين اعتقلوا أكثر من 500 لاجئ سوري في القاهرة والإسكندرية حتى الآن، مضيفة أن اضطهاد

الانقلابيين المصريين للاجئين السوريين الضعفاء هو مؤشر على المسار السياسي للبلاد، وعلى أن مستقبل مصر سيكون قاتما بشكل كبير. المصدر: الجزيرة نت 25-8-2013 .

ملحق رقم (2)

ملفات اللاجئين السوريين في الأمم المتحدة

تم الاتفاق على المتابعة والتعاون بعد إجراء اللقاءات مع السوريين ومتابعة شئونهم من خلال ترتيب خدمات سريعة متخصصة ووضع خطوط هواتف للخدمة الفورية والسريعة ومناقشة الملفات لوضع اللجان للمتابعة الداخلية من جهة ومتابعة الملفات مع مسئولي الأمم المتحدة والجهات المعنية من جهة ثانية: .

. الأستاذ تيسير النجار – رئيس الهيئة العامة للاجئين السوريين عضو إتلاف وطني سابق أمين سر ائتلاف أحرار المحافظات السورية .

. الأستاذ زياد الشحاوي – معارض – لاجئ ممثل المنظمة المدنية للشباب السوري، تنظيمات مدنية

. الدكتور رفعت مصطفى المدير العام للمكتب القانوني الدولي – لندن – أبو ظبي – الرياض – الكويت – نيويورك القاهرة رئيس مكتب وحدة الشفافية في العالم – المنظمة السورية للاجئين- باريس سفير في الأمم المتحدة – جنيف المستشار القانوني للهيئة العامة للاجئين السورين في مصر حكم دولي في الخلافات الدولية عضو رابطة العالم الإسلامي مستشار المحكمة الدولية عضو اتحاد الصحفيين العرب عضو مركز كارنغي للدراسات الإستراتيجية عضو في منظمة رايتس واتش – مدير مكتب سوريا الأمين العام للمنظمة الدولية لحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة عضو منظمة المحامين الدوليين الديمقراطية – باريس محامي إقليمي ودولي عضو مؤتمر السلام العالمي عضو اتحاد الكتاب العرب رئيس رابطة السوريين في العالم مؤسس وعضو التجمع الديمقراطي السوري رئيس لجنة العلاقات الدولية في الاتحاد الديمقراطي عضو اللجنة العلمية في مركز الدراسات الإستراتيجية.

بتاريخ اليوم 2013\7\16

تم الاجتماع المعلن عنه في صفحة بيان الحياد \بالدردشة \ وقد حضر الاجتماع كل من

. الأستاذ تيسير النجار رئيس الهيئة العامة السورية للاجئين

. السيدة سمر سريول – حقوق المرأة والطفل

. السيدة هناء الحاج – حقوق المرأة والطفل

. الأستاذ بدر صادق – عضو في هيئة اللاجئين

. الأستاذ المحامي فراس حاج يحي – نقابة المحامين الأحرار

. السيد زياد شيحاوي المنظمة المدنية للشباب السوري

. السيد وسيم الدالي – ناشط ولاجئ سوري –عن الشباب السوريين

. الدكتور رفعت مصطفى

تمت قراءة محضر الجلسة السابقة حول الاجتماع الذي انعقد في مقر هيئة الأمم المتحدة ومناقشته تم التواصل مع بعض الأخوة المصريين في الإعلام وتوضيح الأمور لهم بشكل واضح وفق المناقشات التي تمت في اجتماع الأمم المتحدة والموقف من بعض المصريين المسئولين اتجاه التحريض القائم الذي يحوي في طياته جرائم جزائية واضحة في القانون المصري والدولي

وتم الاتفاق على إجراء لقاءات مع مسئولين لتوضيح الموقف والمواقف واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق القانون وفتح المجال للإعلام من اجل أن يتخذ دوره كي تقوم مصر بدورها التاريخي والقانوني والعربي والإنساني وتم الاتفاق على التواصل لترتيب ذلك

تم الاتفاق على إقامة الدعاوي الجزائية اللازمة بالاتفاق وتم تكليف الأستاذ المحامي فراس حاج يحي لتقديم هذه الدعاوي تحت إشراف الدكتور رفعت مصطفى وبالاتفاق مع محامين مصريين محددين يتم الاتفاق عليهم ومعهم من اللائحة ويتم الاتفاق مع هيئة الأمم المتحدة كي تكون طرفا في الدعوة والهيئة العامة السورية للاجئين – المنظمة السورية للاجئين – المكتب القانوني الدولي – وهيئات أخرى .

تم الاتفاق للتواصل مع الأمم المتحدة من اجل إجراء مناقشة ثانية وتقديم أسماء المتطوعين و وتقديم كتاب خطي تجيب عليه الأمم المتحدة خطيا من اجل التعاون المثمر في كل الاتجاهات لخدمة وحماية اللاجئين السوريين وأمور أخرى، وقد تم فتح لائحة للمتطوعين للعمل لدى مكاتب الأمم المتحدة وسجلت بعض الأسماء واللائحة مفتوحة لدى السيدة سمر سريول.

المصادر و المراجع

1) . الجزيرة نت 25-8-2013.

2) . السيد أبو داود ،صحيفة المختصر 20-7-2013.

3) . المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 3 أغسطس 2013، قسم منظمة العفو الدولية.

4) . جان ماري مولر، حركة "البديل اللا عنفي" ،عندما تهب نسائم الحرية على سوريا.

5) . جريدة حق العودة – العدد 50.

6) . حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993.

7) . خليل فليحان – النهار 9-7-2013.

8) . زمان الوصل":18-7-2013 "مصر الجديدة" تلغي تجديد إقامة السوريين وتمنع تسجيل الطلاب.

9) . سانا، الثورة السورية – دمشق.

10). سامر إسماعيل، صحيفة" النيويورك تايمز" الأمريكية 8-9-2013

11). سنان طالب عبد الشهيد، حقوق وواجبات الدولة المضيفة للاجئ الإنساني ، جامعة الكوفية.

12). صحيفة البداية 9-7-2013.

13). علي حماده ، احموا النازحين السوريين، المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية ، أخبار 9-3-2012.

14). فايز سارة، صحيفة اللومانيتيه، 18 يوليو2011.

15). فيلييب لا فويية، اللاجئون والأشخاص المهجرون : القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر1995.

16). الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951.

http://www.sana-revo.com/news/news.php?action=view&id=1291#ixzz2eviDkOm3.

الإعلام وقضايا اللاجئين السوريين

(التغطية الإخبارية التلفزيونية في الأردن)

د. مريم شوفي – جامعة الجزائر3

- **ملخص:**

يشهد العالم اليوم عصر المعلومات الذي تحقق بفضل التفاعل بين الاعلام والتطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال حيث أصبحت هي السيادة الأقوى في مجال الفضاء التكنولوجي حيث عمل الاعلام على نشر العديد من القضايا سواء الدولية أو الاقليمية، وبالتالي تعتبر قضية اللاجئين من القضايا المعاصرة الهامة اليوم.

إذ أصبحت الاخبار المتعلقة بالشأن السوري وقضاياه تحظى باهتمام اعلامي عربي ودولي واضح، وبدا الاهتمام واضحا خاصة مع بدأ الحركات الشعبية ضد النظام في 2011 والذي تسبب في نزوح العديد من العائلات الأمنة إلى الدول المجاورة بحثا عن الأمن والأمان، وكان الأردن من بين الدول التي احتضنت العديد من العائلات بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وبالتالي عرفت هذه القضية تركيزا اعلاميا واضحا فقد تبنت المحطات التلفزيونية الاردنية سياسة إعلامية واضحة بشأنها وجعلتها على سلم أولوياتها في النشرات الاخبارية التلفزيونية، ونظراً لتداخلات الوضع في القضية السورية وانعكاسات هذه التداخلات على قضايا اللاجئين السوريين فإن الفكرة الأساسية لهذا البحث تقوم على قياس طبيعة التغطية الاخبارية التلفزيونية لهذه القضية.

الكلمات المفتاحية :الإعلام، اللاجئ، اللاجئين السوريين، المحطات التلفزيونية الأردنية.

- **abstract**

The world Is witnessing today information Age which has been achieved thanks to the interaction between the media and the evolution of communication technology is becoming stronger sovereignty in space technology where media to disseminate many issues both international and regional, are refugees from the inspiring contemporary issues.

With news about Syria and its supported by Arab and international media attention, attention began clear especially with popular movements against the regime began in 2011 and which caused the displacement of many families to neighboring countries in search of security and safety, and Jordan was among the countries that embraced many families in cooperation with the United Nations.

So I knew this case focused media clearly has embraced the Jordanian tv stations clear information policy and made it a priority in television news, due to interferences in the Syrian case situation and the impact of these interactions on the issues of Syrian refugees the basic idea lkhzaa research dwarf gauge the nature of television news coverage of the case.

Keywords: media, refugee, refugees of the Syrian Jordanian television stations.

مقدمة:

أدى التطور التكنولوجي إلى ثورة حقيقية في مجال الاعلام والاتصال، ما انجر عنه تحور جوهري وكبير في كافة المجالات حيث ظهرت اساليب جديدة ومتطورة لمعالجة الأحداث التي تشهدها الساحة الدولية في كافة الميادين تماشيا ونمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

تلعب التغطية الاخبارية التلفزيونية دورا مهما في تكوين الأفكار وصناعة الرؤى لدى أفراد المجتمع، ومن ثمة تكوين اتجاهاتهم ومواقفهم اتجاه القضايا المهمة والمصيرية في حياة المجتمعات وحتى تغطية الاخبار البسيطة تكتسي أهمية بالغة في توجيه وعي الافراد بالتطورات والتحولات التي تشهدها البيئة التي يعيشون فيها.

أصبحت قضايا اللاجئين السوريين تحظى باهتمام اعلامي عربي ودولي واضح، وبدأ الاهتمام واضحا منذ الحركات الشعبية ضد النظام في 2011، والتي تسببت بنزوح العديد من العائلات الأمنة إلى الدول المجاورة بحثا عن الأمن والأمان والاستقرار، وكان الأردن من بين الدول التي احتضنت العديد من هذه العائلات وأمنت لهم مخيمات بالتعاون مع الأمم المتحدة، وقدمت يد العون لهم لحين استقرار الأوضاع وعدوة الامن إلى ديارهم.

حيث لم يكن الاعلام الأردني بعيدا عن التطورات الحاصلة أو الخاصة بالشأن السوري وقضايا اللاجئين السوريين الذين وفدوا ؤ إلى الأراضي الأردنية، فقد تبنت محطات التلفزيون الأردنية سياسة إعلامية واضحة بشأنها وجعلتها على سلم اولوياتها في النشرات الاخبارية التلفزيونية.

من خلال ما تقدم نطرح الإشكال التالي:

- **إلى أي مدى ساهمت التغطية الإخبارية التلفزيونية في تدويل قضية اللاجئين السورين وكيفية تعامل الإعلام مع هذه القضية؟**

وقسمت هذه المداخلة إلى ثلاثة محاول:

1- المحور الأول: الاطار المفاهيمي.
2- المحور الثاني: الاعلام وتعامله مع قضايا اللاجئين السوريين.
3- المحور الثالث: التغطية الاخبارية التلفزيونية الأردنية وقضية اللاجئين السوريين.

- **المحور الأول: الإطار المفاهيمي**

- **تعريف الإعلام:**

لقد عرفت وسائل الإعلام تطورا كبيرا جعلها تكتسح جميع مجالات الحياة ،وتتميز هذه بكونها فتحت للإنسان مجالاً واسعاً للمشاهدة الاستماع والقراءة، ومن مميزات هذه الوسائل أنها تدخلت في جميع المجالات الاجتماعية التربوية ، الثقافية والاقتصادية، فأصبحت تؤثر في سلوكيات الفرد كالسلوك الاجتماعي والاقتصادي...الخ.

يقصد بها في الأصل جميع الأدوات التي تستعمل في صناعة الإعلام و إيصال المعلومات إلى الناس بدءا من ورق الصحيفة وانتهاء بالحاسبات الآلية والأقمار الاصطناعية، إلا أن وسائل الإعلام بصفة أو كما تسمى تنقسم بصفة عامة إلى وسائل مقروءة،سمعية ووسائل بصرية وسمعية[1].

أما تعريف **محمد جميل حمامي** فيرى بأنها " أحد أشكال الاتصال الجماهيري ويقصد بالاتصال، عملية التفاعل الاجتماعي من أجل إشباع الحاجات المتنوعة، فهو من أهم الظواهر البشرية الاجتماعية لأنه نتاج للتفاعل بين الفرد والمجتمع وهو الضرورة البشرية الملحة المستمرة التي يعيش الإنسان معها طوال عمره لأجل إشباع حاجاته المتعددة[2].

أما **القاموس السياسي الانجليزي –الأمريكي**:فيعرفه على أنه: "تعبير مقتبس من المصطلحات المتداولة في القاموس ويقصد به جميع وسائل نشر الثقافة بما فيها من صحافة و ا رديو وسينما وتلفزيون وكتب وإعلانات،التي تتجه إلى القطاعات الواسعة من الناس وتعتمد على تقنية صناعية متطورة تسمح لها أن تصل إلى هؤلاء الناس دون أي عائق[3].

من جملة ما تقدم يمكن تعريف وسائل الإعلام كما يلي:

هي كل من الأدوات الإعلامية المقروءة والمسموعة،المرئية التي تنقل الخبر والحدث والمعلومة، وبدخول العالم مرحلة "الانترنت "أخذت ثورة الاتصالات بعدا جديدا غير مسبوق وأصبحت مواقع الانترنت والبريد الالكتروني يلعبان دورا متزايدا في تسهيل تدفق المعلومات بسرعة مذهلة وتكلفة اقتصادية بسيطة وهذا حسب اختلاف أنواعها فمنها المسموعة ، المقروءة و المكتوبة تستخدم حسب الموقف والحدث.

- **تعريف اللاجئ:**

يعتبر تعريف اللاجئ مسألة مهمة بحد ذاتها ،وهي كذلك حاسمة في معالجة قضية اللاجئين لأنه يترتب على هذا التعريف تحديد الحماية القانونية التي تتوفر لأولئك الذين ينطبق عليهم التعريف، كما أن تعريف اللاجئ يختلف باختلاف مستعمليه ،وباختلاف المناطق الجغرافية والمعاهدات.

---

[1]– **وسائل الاتصال** ،محمد منير حجاب، القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008 ،ص03.

[2]– **وسائل الإعلام والاتصال** ،عبد الرزاق محمد الدليمي ، عمان، دار المسيرة، 2012 ،ص63.

[3]– **موسوعة السياسة**، عبد الوهاب الكيالي وآخرون؛ الجزء السابع، بيروت :مطبعة العلوم، 1994 ،ص 03.

إن تعبير اللاجئ ينطبق على كل شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثا على ملاذ وعنده خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة او بسبب الرأي السياسي ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.[1]

ويعرف "إعلان قرطاج" اللاجئ على النحو التالي :" على أنه الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان،أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم".[2]

واللاجئ هو كل إنسان ترك بلده الأم هاربا ،طالبا الحماية و العيش في بلد آخر نتيجة معاناته من الاضطهاد،ورافضاً أن يبقى في حماية بلده الأصلي.[3]

كما يعرف على أنه: "كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية ،أو حريته للخطر، خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،و عندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ". و هو كل شخص هجر موطنه الأصلي ،أو أبعد عنه بوسائل التخويف، فلجأ إلى إقليم دولة أخرى، طلباً للحماية، أو لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي.[1]

وبالتالي فاللاجئ هو كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو آراءه السياسية ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد. ويعتبر لاجئا أيضا من هرب من بلده بسبب نزاعات مُسلّحة تُهدّدُ حياته.

- **تعريف اللاجئين السوريين:**

---

[1]- **حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني**،يصل شطناوي، الطبعة الثالثة، دار ومكتبة الطباعة والنشر، عمان، الأردن،2001،ص244ص245.

[2]- **اللاجئ اللاجئون في الاتفاقات الدولية**،نقلا عن موقع:-http://www.safsaf.org/10-2009/pal camps/info/allajeoon.htm (يوم 13-04-2016 على الساعة 20:02).

[3]- **ما هو حق اللجوء السياسي** ،غادة حلايقة، نقلا عن موقع: http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A (يوم 11-04-2016 على الساعة 19:30).

[1]- **القانون الدولي العام**، أبو هيف علي صادق، مصر،منشاة المعارف، 1900،ص 249.

يعد الصراع في سوريا أخطر أزمة تهدد الامن الاقليمي، حيث تسببت بمعاناة انسانية خطيرة على مدى 03 سنوات وقد شكلت هذه المعاناة المتصاعدة مأساة راح ضحيتها آلاف المدنيين الذين فروا من بيوتهم جراء ويلات الحرب، وبالتالي لايزال العديد من اللاجئين السوريين في المخيمات على الحدود السورية دون نظم حماية من انخفاض درجات الحرارة ونقص الغذاء وحالات الطوارئ الصحية والعنف وغيرها من المخاطر.

وبالتالي يعرف لاجئو الحرب الأهلية السورية أو اللاجئون السوريون، على انهم مواطنون سوريون فرّوا من سورية مع تصاعد الأزمة السورية بحلول عام 2015.[1]

كما هناك من يرى بانهم: "هم أشخاص عبروا حدودا دولية ومعرضون لخطر الاضطهاد في بلدهم الأصلي أو وقعوا ضحية له".[2]

- **مفهوم التغطية الاخبارية التلفزيونية:**

العملية التي يقوم بموجبها الاعلامي للحصول على المعلومات، عن التطورات والتفاصيل المتعلقة بالجوانب المختلفة للأحداث والوقائع والتصريحات كما ان مفهوم التغطية الاخبارية التلفزيونية يشتمل أيضا على تقويم المادة الاخبارية وتحريرها.[3]

وعرفها كل من عبد اللطيف حمزة وأديب خضور بأنها :"الجديد الذي يتلهف الجمهور لمعرفته والوقوف عليه فهو يقدم وقائع دقيقة ومتوازنة وجديدة عن حدث مهم يهم هذا الجمهور".[1]

علي الجابري يعرف الخبر التلفزيوني على أنه: "أساس نشرات الأخبار التلفزيونية وعنصرها الأول، وهو خبر مسجل أو حي في موقع الحدث ويتولى طاقم التغطية الاخبارية تغطيته من جميع جوانبه ويتكون من مجموعة من اللقطات المصورة واحدة تلو الأخرى مرتبطة معا."

فالتغطية الاخبارية هي العملية التي يحصل خلالها المحرر الاعلامي على معلومات عن التفاصيل والتطورات والجوانب المختلفة لحدث أو تصريح أو بمعنى اخر يجب عن كل الأسئلة التي قد تتبادر إلى ذهن

---

[1]- **لاجئو الحرب الأهلية السورية**،نقلا عن موقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9 (يوم 08-04-2016 عل الساعة 12:20).

[2]- اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2013.

- **الخبر في وسائل الاعلام**، عبد الرزاق محمد الدليمي، عمان :الأردن دار المشيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2012،ص 32. [3]

-**مناهج كتابة الأخبار الاعلامية وتحريرها**، محمد سلمان الحتو ،عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع،ص186. [1]

القارئ، أو الحدث أو التصريح ثم يقيم هذه المعلومات ثم يحررها بأسلوب صحفي مناسب ،فالتغطية الاخبارية هي التي تحول الحدث إلى خبر يستحق النشر.

مجموعة المعايير المادية والذهنية التي يتم على أساسها يتم تحويل الحدث إلى خبر صحفي، فهي الصفات التركيبية المرتبطة بالتفاعل بين الحدث والجمهور وهي تكشف عن جوهر الحدث وغن استخدامه الاجتماعي أي تحويله إلى موضوع للإطلاع والمعرفة والفهم".[1]

وبالتالي فهي هي العملية التي يقوم من خلالها المحرر الصحفي بالحصول على المعلومات عن التفاصيل والتطورات والجوانب المختلفة لحدث أو واقعة أو تصريح ما، إنها إجابة على كل الأسئلة التي قد تتبادر إلى ذهن القارئ بشأن هذه الواقعة أو الحدث أو التصريح أو تقييم لهذه المعلومات ثم كتابتها بأسلوب صحفي مناسب.

- **المحور الثاني: الاعلام وقضايا اللاجئين السوريين**

في الوقت الراهن تبقى الظواهر المرتبطة بتدفُّق اللاجئين، الفارِّين من جحيم الحرب في سوريا، من أكبر التحدِّيات التي يعيشها العالم أجمع من حيث التداعيات والأزمات التي تُثيرها على المستويات المجتمعية والسياسية والأمنية وغيرها، وهنا تبرز أيضًا ظاهرة تنوُّع التغطية الإخبارية لقضية اللاجئين في وسائل الإعلام بحسب السياقات والسياسات التحريرية والانتماءات السياسية التي تقف وراءها لتحمل معها أشكالًا مختلفة ومتناقضة من الخطاب الإعلامي تتأرجح بين مناصرٍ ومعادٍ وناقدٍ ومستشرفٍ لأزمة اللاجئين.

ويرتبط تعاظم اهتمام وسائل الإعلام بهذه القضية بما تركته على المستوى الاقليمي من تداعيات سياسية واستراتيجية من خلال تواتر اللقاءات والاجتماعات، التي تناولت أزمة اللاجئين وسُبُل معالجتها، وما ترتَّب عليها من مواكبة إعلامية لاعتبارات تجارية خالصة من ناحية.[1]

لقد كان اللاجئين السوريين في العديد من الدول تمثل عقبات للتطور وازدهار البلدان التي كانت تمارس حق اللجوء فيها وأبرز مثال على ذلك هو الاعلام الروسي حيث مع تزايد أعداد اللاجئين السوريين في أوروبا، بات الإعلام الروسي يسلط الضوء بشكل لافت على الممارسات المشينة التي تصدر عن بعض اللاجئين، لتبرز وجهة النظر الروسية التي ترى أن استقبال أوروبا هؤلاء اللاجئين خطيئة فادحة.

---

[1] – **فن الخبر الصحفي** ،أبو زيد فاروق ،القاهرة، علم المكتبات،1998،ص 256.

[1] – **قضية اللاجئين في الاعلام الاوروبي**، حسناء حسين، نقلا عن موقع:
http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/12/201512239408698397.html (يوم 10-04-2016 على الساعة 11:30).

وقادت محطات تلفزة حكومية رئيسية مثل "**أو أر تي**" و"**إر تي إر**" و"**روسيا24**"، بالإضافة إلى قنوات خاصة واسعة الانتشار مثل "إن تي في"، حملات تحريضية اعتمدت على الحديث على ما تعدّه جوانب سلبية لتواجد المهاجرين في أوروبا.

ومن بين الأخبار التي يتم تداولها بشكل مكثف خلال النشرات والتقارير الإخبارية والبرامج الحوارية، أن إمام مسجد في ألمانيا يقول إن "اللاجئين الشباب تستفزهم ملابس الأوروبيات المتحررة وتضطرهم للتحرش بهن"، وكذلك خبر عن طالب مدرسة سوري في السويد أقدم على ذبح زميله في الدراسة بعد خلاف معه.

كما كتب أستاذ العلوم السياسية في الأكاديمية الدبلوماسية الروسية **بوريس شيميلوف** الذي مقالة في صحيفة "**أرغومنتي إي فاكتي**" واسعة الانتشار، قال فيها إن "تدفق اللاجئين إلى أوروبا ما هو إلا رد إسلامي على الحملة الصليبية التي أرسلتها أوروبا في الماضي إلى المشرق العربي، وهم يسعون من وراء ذلك لنشر الفوضى في أوروبا، التي تواجه خطر الاجتياح من جانب اللاجئين العرب والسوريين الذين سيغيرون وجه القارة بما يحملونه من عقائد وأفكار وعادات سيسعون لفرضها".[1]

- **المحور الثالث: التغطية الاخبارية التلفزيونية الأردنية لقضايا اللاجئين السوريين**

رغم الاعباء الاقتصادية والامنية التي فرضها تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين الى عدد من محافظات الاردن، الا ان تداعيات الازمة لا تقتصر على الجوانب السلبية. إذ ان قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني استفادت بشكل مباشر او غير مباشر من تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية، فضلا عن تدفق المساعدات الخارجية من الدول المانحة في شكل غير مسبوق.

حيث أدّت أزمة اللاجئين السوريين إلى تفاقم التحدّيات السياسية والاقتصادية ومعها تحدّيات الموارد المزمنة في الأردن. وفيما يدخل الصراع في سورية وضعاً مديداً وتزداد وتيرة الاستياء العام والتوتّرات الأخرى، عمد الأردن إلى الحدّ من استجابته الإنسانية. ومع ذلك تبدو جذور التحدّيات التي تواجه المملكة أعمق من أزمة

[1] - **الاعلام الروسي يحرض ضد اللاجئين السوريين**،افتكار مانع،نقلا عن موقع: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/1/22/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%B1%D8%B6-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7 (يوم 13-04-2016 على الساعة 15:05).

اللاجئين، لذلك حاولت الأردن من خلال وسائل الاعلام الاشارة الى الاوضاع التي يعيش فيها اللاجئون السوريون وسوف يظهر ذلك من خلال الاجابة على بعض الاسئلة وذلك كالتالي:

الجدول رقم 01:النسب المئوية لأبرز قضايا اللاجئين التي عرضت في التلفزيون الرسمي الاردنيّ[1]

	الفقرة	الاجابة									
		لا اوافق بشدة		لا اوافق		محايد		اوافق		اوافق	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
التلفزيون الأردني	القضايا السياسية	01	%1.3	9	%11.4	6	%7.6	29	%.36	34	%43.0
	القضايا الاجتماعية	1	%1.3	4	%5.0	12	%15.0	44	%55.0	19	%23.8
	القضايا الاقتصادية	1	13.1 %	15	%18.8	9	%11.3	40	%50.0	15	%18.8

يلاحظ من الجدول السابق أن **القضايا السياسية** جاءت في الرتبة الأولى من حيث التكرارات في التلفزيون الاردني، إذ بلغ تكرار الذين أجابوا أوافق وأوافق بشدة 63 وبنسبة مئوية تساوي 79.70%يليها **قضايا الاجتماعية**، إذ بلغ تكرار الذين أجابوا "أوافق" و "أوافق بشدة" 63 وبنسبة مئوية 78.80%،و أخيرا جاءت **القضايا الاقتصادية** إذ بلغ تكرار الذي أجابوا أوافق و اوافق بشدة 55 وبنسبة مئوية تساوي 68.80%.

الجدول 02:النسب المئوية للموقف الاعلامي للمؤسسة الاعلامية من قضايا اللاجئين السوريين في التلفزة الأردنية[1]

المؤسسة	الفقرة	لا اوافق بشدة		لا اوافق		احايد		اوافق		اوافق بشدة	
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار

[1] – **التغطية الاخبارية التلفزيونية لقضايا اللاجئين السوريين في الاردن من وجهة نظر القائمين على الاخبار**، علي محمد مهيرات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاعلام، جامعة الشرق الاوسط،2014ص46.

1– مرجع سبق ذكره.

التلفزيون الأردني	تتجنب الادارة التطرق لقضايا تتعلق باللاجئين السوريين	10	%12.5	46	%57.5	7	%8.8	12	%15.0	5	%6.3
	يركز على الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئون السوريون داخل مخيم زعتر	1	%1.3	11	%13.8	15	%18.8	37	%46.3	16	%20.0
	يعرض المعونات والهبات المقدمة للاجئين السوريين من الأردن والدول الاخرى	1	1.3	4	5.0	2	2.5	38	47.5	35	43.8

	يوضح أثار وجود اللاجئين السوريين على ارتفاع نسبة الجـــرائم في الاردن وانخفـاض مستوى الامن والامان	3	%3.8	17	%21.3	21	%26.3	28	%35.0	11	%13.8
	يوضح أثار وجود اللاجئين السوريين على ارتفاع اسعار العقــــــــــارات والايجارات	4	%5.0	8	%10.0	12	%15.0	34	%42.5	22	%27.5

	يطرح آخر التطورات والمستجدات حول قضايا اللاجئين السوريين	2	%2.5	5	%6.3	12	%15.0	45	%56.3	16	%20.0

يلاحظ من الجدول السابق ان فقرة "يشير إلى أثار وجود اللاجئين على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاردن" جاء في الرتبة الاولى من حيث التكرارات إذ بلغ تكرار الذي اجابوا "اوافق بشدة" 39 وبنسبة مئوية 48.8% في التلفزيون الأردني، في حين جاءت في الرتبة الاولى في عدم الموافق في التلفزيون الاردني والفقرة "تتجنب الادارة التطرق تتعلق باللاجئين السوريين، بتكرار بلغ 10 وبنسبة مئوية تساوي 12.5 %في التلفزيون الأردني.

الجدول الثالث: النسب لطبيعة التغطية الإخبارية لقضايا اللاجئين السوريين في التلفزيون الأردني الرسمي[1]

المؤسسة	الفقرة	لاوافق بشدة		لا اوافق		محايد		اوافق		اوافق بشدة	
		نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار
المحطات الإخبارية الاردنية	تتمتع القناة بالمهنية في طرح القضايا اللاجئين السوريين في الاردن.	3	%3.8	27	%33.8	8	%10.0	25	%31.3	17	%21.3
	تعتمد القناة على المراسلين أكثر من وكالات الانباء في الحصول على المعلومة.	3	%3.8	27	%33.8	8	%10.0	25	%31.3	17	%21.3
	تعتبر المعلومات المتعلقة باللاجئين السوريين التي مصدرها وجهاء مخيمات اللاجئين واللاجئين أنفسهم معلومات موثوقة	3	%3.8	20	%25.0	29	%36.3	21	%26.3	7	%8.8

[1]- مرجع سبق ذكره.

	يسعى التلفزيون إلى تعريف اللاجئين السوريين بحقوقهم.	4	%5.0	13	%16.3	29	%36.3	24	%30.0	10	%12.5
	يعالج التلفزيون موضوع الرد على الاشاعات المتعلقة باللاجئين السوريين	3	%3.8	8	%10.0	18	%25.5	33	%41.3	18	%22.5

يلاحظ من الجدول السابق أن الفقرة التي يعالج بها التلفزيون موضوع الرد على الاشاعات المتعلقة باللاجئين السوريين جاء في الرتبة الأولى من حيث التكرارات إذ بلغ تكرار الذين أجابوا أوافق 33 وبنسبة تساوي 41.3% في التلفزيون الاردني، كما وجاءت في الرتبة الاولى في عدم الموافقة في التلفزيون الاردني الفقرة "يعالج التلفزيون الاردني الرد على الاشاعات المتعلقة باللاجئين السوريين بتكرار بلغ 3 بنسبة مئوية 3.8%.

الجدول الرابع: التكرارات والنسب المئوية لاتجاهات القائمين على الأخبار من قضايا اللاجئين السوريين في التلفزيون الرسمي[1]

المؤسسة	الفقرة	لا اوافق بشدة		لا اوافق		محايد		اوافق		اوافق بشدة	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
التلفزيون الاردني	أؤيد اعطاء الاولوية للقضايا الخاصة بالشأن السوري في النشرات الاخبارية	0	%0	29	%36.3	11	%13,8	28	%35.0	12	%15.0
	هناك تشابه في كيفية التغطية الاخبارية للشأن السوري	4	%5.0	14	%17.5	9	%11.3	43	%53.8	10	%12.5

يلاحظ من الجدول ان هناك تشابه في كيفية التغطية الاخبارية للشأن السوري جاء في الرتبة الاولى من حيث التكرارات إذ بلغ تكرار الذين اجابوا اوافق 43 بسبة مئوية 53.8% في التلفزيون الرسمي، في حين جاءت في

[1]- مرجع سبق ذكره،ص51.

الرتبة الاولى في عدم الموافقة في التلفزيون الاردني الفقرة اؤيد اعطاء الاولوية للقضايا الخاصة بالشأن السوري في النشرات الإخبارية بتكرار بلغ 0 وبنسبة مئوية 0%.

- **خاتمة:**

وكإجابة عن الإشكالية السابقة التي تم طرحها في بداية الدراسة يمكن القول بأننا استخلصنا مجموعة من التوصيات أهمها:

1) إعطاء مزيد من الاهتمام والتركيز على تناول الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة باللاجئين السوريين في التلفزيون الأردني.
2) إعطاء مزيد من الأولوية للقضايا الخاصة بالشأن السوري في النشرات الإخبارية في التلفزيون الأردني.
3) ضرورة التنويع في أشكال تناول الموضوعات المتعلقة باللاجئين السوريين في التلفزيون الأردني وعدم الاقتصار على نوع أو نوعين من هذه الأشكال.
4) ضرورة تمتع التغطية التلفزيونية الأردنية بالحيادية التامة في جميع المواضيع المعروضة في التلفزيون.

- **قائمة المراجع:**

– **من الكتب:**

1- **الخبر في وسائل الاعلام**، عبد الرزاق محمد الدليمي، عمان :الأردن دار المشيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2012

2- **القانون الدولي العام**، أبو هيف علي صادق، مصر،منشاة المعارف، 1900.

3- **حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني**،يصل شطناوي، الطبعة الثالثة، دار ومكتبة الطباعة والنشر، عمان، الأردن،2001.

4- **مناهج كتابة الأخبار الاعلامية وتحريرها**، محمد سلمان الحتو ،عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع.

5- **فن الخبر الصحفي** ،أبو زيد فاروق ،القاهرة، علم المكتبات،1998.

6- **موسوعة السياسة** ،عبد الوهاب الكيالي وآخرون؛، الجزء السابع، بيروت :مطبعة العلوم، 1994 .

7- **وسائل الاتصال** ،محمد منير حجاب، القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008 .

8- **وسائل الإعلام والاتصال**، عبد الرزاق محمد الدليمي، عمان، دار المسيرة،2012 .

من المذكرات:

1- التغطية الاخبارية التلفزيونية لقضايا اللاجئين السوريين في الاردن من وجهة نظر القائمين على الاخبار، علي محمد مهيرات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاعلام، جامعة الشرق الاوسط،2014.

– من المواقع الالكترونية:

1- **اللاجئ اللاجئون في الاتفاقات الدولية**،نقلا عن موقع:-http://www.safsaf.org/10-2009/pal camps/info/allajeoon.htm (يوم 13-04-2016 على الساعة 20:02).

2- **ما هو حق اللجوء السياسي** ،غادة حلايقة، نقلا عن موقع: http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%AD%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A (يوم 11-04-2016 على الساعة 19:30).

3- **لاجئو الحرب الأهلية السورية**،نقلا عن موقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%87%D9%84%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9 (يوم 08-04-2016 عل الساعة 12:20).

4- اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2013.

5- **قضية اللاجئين في الاعلام الاوروبي**، حسناء حسين، نقلا عن موقع: http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/12/201512239408698397.html (يوم 10-04-2016 على الساعة 11:31)

6- **الاعلام الروسي يحرض ضد اللاجئين السوريين**،افتكار مانع،نقلا عن موقع: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/ (يوم 13-04-2016 على الساعة 15:05).

الطرح الإعلامي لمعاناة اللاجئيين السوريين إلى أوروبا عبر شبكات التواصل الاجتماعي- دراسة تحليلية في الفايسبوك

د. نفيسة نايلي- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر

تمهيد:

أثارت قضية النازحين السوريين منذ بداية طرحها في وسائل الإعلام جدلا كبيرا على الساحة العربية والدولية نظرا لما صورته هذه القضية للوضع الانساني الكارثي الذي آلت إليه الظروف المعيشية في سوريا حيث اضطر الآلاف من السكان إلى الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى مختلف أنحاء العالم. وبعد تأزم الوضع أكثر في سوريا زادت نسبة هؤلاء المهاجرين الذين اختاروا أوروبا كوجهة أساسية لهم سيما بعد أن قررت العديد من الدول العربية غلق حدودها في وجوههم، ومنه تجندت كل الوسائل الإعلامية على اختلاف أنواعها لتغطية هذا الوضع الكارثي للاجئيين السوريين عبر البحر سواء من خلال الصحف أوالقنوات التلفزيونية الفضائية أو الإذاعات، وبما أن الأنترنيت أصبحت الوسيلة الإعلامية ذات الوسائط المتعددة فإن الأفراد يحبذون الإقبال عليها لمتابعة مثل هذه القضايا خاصة عبر شبكات التواصل الإجتماعي مثل الفايسبوك الذي يعتبر من أكثر شبكات التواصل إقبالا من طرف الجماهير نظرا لسهولة الولوج إلى معلوماته وتبادل الأفكار والتعبير عن وجهات النظر حول مختلف القضايا.

وبما أن قضية اللاجئيين السوريين تعد من أهم القضايا الراهنة في العالم فإننا اخترنا هذه الدراسة للبحث في مضامين صفحات الفايسبوك التي اهتمت بهذا الموضوع.

ومن كل ما تقدم نطرح التساؤل العام التالي:

كيف قامت صفحات الفايسبوك بطرح قضية معانات باللاجئيين السوريين إلى أوروبا ؟

وللاجابة على هذا التساؤل ارتأينا تفكيكه إلى أسئلة فرعية تمثلت فيمايلي:

1- كيف ظهر اللاجئين السوريين من خلال المشاركات المنشورة على صفحة الفايسبوك؟

2- ما هي الصور والأشكال و العبارات المعبر بها عن معاناة اللاجئيين السوريين على موقع الفايسبوك ؟

3-ما هي الاتجاهات التي حملتها المنشورات الخاصة بوضع اللاجئين السوريين على الفايسبوك؟

وسيتم ذلك من خلال استخدام تقنية تحليل المضمون الذي يتيح لنا امكانية تفكيك الموضوع إلى وحدات دنيا وتفريغها في جداول كمية ثم قراءتها كيفيا وهذا ما سيوصلنا في الأخير إلى نتائج دقيقة تمكننا من الإجابة على التساؤلات الفرعية ومن ثم الاجابة على التساؤل الرئيسي.

وفيما يخص طريقة اختيار العينة فإنها ستتم بطريقة قصدية وذلك بتحليل أربع صفحات في الفايسبوك خاصة باللاجئيين السوريين، حتى نتمكن من تحقيق الأهداف المياشرة للدراسة.

2- أهداف البحث:

- الكشف عن الصورة التي ظهر بها اللاجئيين السوريين من خلال المشاركات المنشورة على صفحة الفايسبوك.
- إبراز الصور والأشكال والعبارات التي من خلالها تم طرح قضية معاناة اللاجئيين السوريين على موقع الفايسبوك .
- معرفة الاتجاهات التي حملتها المشاركات المنشورة الخاصة بوضعية اللاجئين السوريين على الفايسبوك.

3-أهمية البحث:

تكتسي دراستنا أهمية بالغة كونها تعالج أحد القضايا الراهنة والمشاكل المستعصية التي ألمت بعالمنا العربي، ومنه سنعمل من خلالها على التعريف بالقضية وشرح أبعادها ومتغيراتها سيما وأن معاناة اللاجئيين السوريين باتت موضوع يشغل بال الرأي العام العالمي والعربي، لذلك ركزت وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وتوجهاتها على تغطية حيثيات هذه الكارثة الانسانية التي راح ضحيتها العديد من العائلات والأطفال والنساء وحتى الشباب وهم يخاطرون بأرواحهم فارين من شبح الحرب والدمار الذي ألم ببلدهم سوريا فاختاروا على ذلك عبور البحر غير آبهين بما ينتظرهم من أخطار، وقد أثارت العديد من الأحداث التي عانى منها هؤلاء المهاجرين واللاجئين استياء الرأي العام العالمي ودعت العديد من الأطراف الدولية والعربية إلى ضرورة ايجاد حل سريع للحد من الكارثة الانسانية البشعة التي ألمت بهؤلاء المواطنين الأبرياء.

ومن تلك الأحداث غرق الطفل ذو ثلاثة سنوات، وفاة الطفلة ذات الأربع سنوات والتي كانت مصابة بداء السكري فأجبر والدها على رميها في عرض البحر، الرجل الذي عرقلته الصحفية اليونانية حتى تتمكن الشرطة من إلقاء القبض عليه...إلى غير ذلك من الأحداث المأساوية، وهو ما سيوضحه هذا البحث الذي سيدرس الصورة والكلمة والفيديو وكل العناصر التي عبرت عن هذه القضية عبر صفحات الفايسبوك كي بغية التوصل إلى الطريقة التي تعاملت بها مختلف الجهات سواء كانت رسمية كالمؤسسات الاعلامية والحكومات أو كانت جهات مدنية كالأفراد والمواطنين ونشطاء المجتمع المدني بشكل عام.

نوع الدراسة و منهجها:

تندرج دراستنا ضمن **البحوث الوصفية التحليلية**، التي يعرفها **هويتني** بأنها تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع[1].

وهي محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، للوصول إلى فهم أفضل و أدق أو وضع السياسات و الإجراءات المستقبلية الخاصة بها.

وانطلاقاً من هنا وجب علينا توظيف **المنهج المسحي** و ذلك حسب طبيعة الدراسة ومتطلباتها ويعتبر منهج المسح واحدا من المناهج الأساسية في البحوث الوصفية حيث يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها من مجتمع معين بقصد جمع الحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل هذا المجتمع[1].

5- أدوات البحث:

إن الأداة المناسبة لدراستنا هذه هي أداة تحليل المضمون إذ يهدف هذا الأسلوب إلى وصف المضمون الظاهر للرسالة وصفا موضوعيا و منتظما و كميا ويعرفه **محمد عبد الحميد** بأنه مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى و العلاقات الارتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الكمي الموضوعي و المنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى[2].

---

[1]- **أساسيات البحوث الإعلامية و الاجتماعية**، محمد منير حجاب، ط3، دار الفجر، 2002 ص86.

[1]- **أصول البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية**، أحمد بدر ، ط1، دار وائل للنشر، عمان 1998 ص 123.

[2]- **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، عواطف عبد الرحمان و آخرون ، العربي للنشر والتوزيع بيروت، 1983، ص237.

أما استخدامنا لهذه الأداة في بحثنا فنهدف من خلاله إلى عزل الخصائص المتعلقة بالصورة المطروحة عن ظاهرة معاناة المهاجرين السوريين على الفايسبوك -من خلال مختلف المواضيع و التعليقات المطروحة حولها- عن بعضها ليمكن وصفها بوضوح و اكتشاف العلاقة بينها وبين بعضها البعض أو بينها وبين عناصر أخرى مثل أسباب وأهداف التطرق لهذه المواضيع دون غيرها بالإضافة إلى معرفة مدى اهتمام المشتركين على الفايسبوك بقضية اللاجئيين السوريين على اختلاف نوعهم (الجنس)، وبما أن المواضيع المطروحة من خلال الروابط والتعليقات تعد رسالة فإننا سوف نعتمد على عنصرين مهمين للتحليل **وهما (فئات التحليل) و(أسلوب القياس ووحدات التحليل)** ولذلك قمنا بتصميم استمارة لتحليل المحتوى تتكون من العناصر التالية:

1-1-فئات التحليل: وهي التقسيمات و التوزيعات والأركان التي يعتمدها الباحث في توزيع وحدات التحليل المتوصل إليها في المادة المدروسة وذلك بناء على ما تتحدد فيه من صفات أو تختلف فيه من خصائص[11]

وفيما يخص الفئات التي اعتمدناها في دراستنا فهي كالآتي:

***فئات الشكل-كيف قيل؟-:** ويتمثل في ما يلي:

1- المصادر التي اهتمت قضية معاناة المهاجرين السوريين على الفايسبوك. وقد قسمناها إلى حكومات غربية، حكومات عربية ، الحكومة التركية، منظمات عربية وسورية غير حكومية، نشطاء سوريون على الفايسبوك، منظمات حقوق الانسان، قناة تلفزيونية، حكومات لفريقية، حكومات آسيوية.

2- نوع الصورة المعبر بها عن معاناة اللاجئيين السوريين وتمثلت في: نشرة أخبار، وثيقة، صورة، فيدية، نص، صورة +نص، فيديو+ تعليق.

3- فئة اللغة المستخدمة: تمثلت فيمايلي: اللغة العربية الفصحى، اللهجة العامية السورية، لغة أجنبية ،لغة انجليزية، لغة عربية+ انجليزية، لغة تركية، موسيقى ومؤثرات صوتية، ضجيج، صمت.

---

[1]- **مناهج البحث العلمي**، الحمداني و آخرون ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2006 ص 194.

***فئة الاتجاه:** ونقصد بها توجهات المشاركات المنشورة و كذلك التعليقات حول مواضيع تلك المشاركات الخاصة بمعاناة المهاجرين السوريين على صفحة الفايسبوك، وقد اعتمدنا في ذلك على اتجاهين و هما الاتجاه السلبي و الإيجابي.

2-1-أسلوب القياس ووحدات التحليل:لقد اعتمدنا على تكرار الموضوع كوحدة للقياس والفكرة داخل كل موضوع كوحدة للتحليل، وذلك من خلال مختلف العبارات والمصطلحات الموظفة في المشاركات والتعليقات من خلال مختلف الروابط التي اعتمدنا عليها في عينة دراستنا.

***فئة المحتوى:-ماذا قيل؟**- أي حول ماذا تدور مادة الاتصال؟ وما هي الروابط الموجودة على صفحة الفايسبوك التي اخترناها للتحليل. و تعرف هذه الفئة بفئات الموضوع، وقد قسمناها من خلال هذه الدراسة إلى ثلاثة فئات هي:

الموضوع الأول:أشكال معاناة المهاجرين السوريين يضم العناصر التالية، (معاناة نفسية، معاناة جسدية،معاناة صحية، معاناة مادية، معاناة متنوعة).

الموضوع الثاني: الفئات العمرية الأكثر معالجة من جانب المعاناة وتفرعت عنه العناصر التالية، (فئة الأطفال، فئة الشباب، فئة النساء، فئات متنوعة).

الموضوع الثالث: الطرق التي اعتمدها المهاجرين السوريين لمغادرة بلادهم وضم هذا الموضوع العناصر التالية،(البقاء داخل سوريا، الهجرة عبر البحر، الهجرة عبر البر، الهجرة عبر الجو، هجرة غير واضحة).

الموضوع الرابع: بلد اللجوء وضم العناصر التالية، (مختلف أنحاء العالم، البقاء داخل سوريا، بلد عربي، بلد أوروبي، تركيا، بلدان افريقية، بلدان آسيوية).

***عينة البحث:** تشير العينة إلى مجموعة جزئية مميزة و منتقاة من مجتمع الدراسة فهي مميزة من حيث أن لها نفس خصائص المجتمع ومنتقاةمن حيث أنه يتم انتقاؤها من مجتمع الدراسة الذي هو موضع اهتمام الباحث[11].

[1]- **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، رشيد زرواتي ، ط1، دار هومة 2002، جامعة المسيلة، الجزائر، 2002، ص 199.

وتعرفالعينة على أنها مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، و تعتبر جزءا من الكل بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجرى عليها الدراسة فهي إذن جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي[211].

لقد قمنا باختيار أربعة روابط وما ينشر فيها حول معاناة اللاجئين السوريين وتمثلت هذه الروابط فيمايلي:

- قصص ومعاناة السوريين عبر البحر
- اللاجئون السوريون
- معاناةالاجئئين السوريين عبر العالم
- المهاجرين السوريين إلى أوروبا وهولندا

وقد كان ذلك من خلال متابعة الصفحات لمدة شهر من 09 مارس 2016 إلى 09 أفريل 2016 واستخراج الفئات لحساب تكرارها، وكذلك معرفة فئات الشكل التي استخدمت لطرح قضية اللاجئيين السوريين وقد تم ذلك بطريقة قصدية حيث ركزنا على روابط المشاركة التي تحمل خطابا معينا حول هذه القضية حتى نتمكن من معرفة محتوى هذه المشاركات وعلاقتها بالصورة المقدمة عن تلك المعاناة المأساوية التي اكتنفت رحلات المهاجرين سواء أثناء عبورهم للحدود أو أثناء تواجدهم بأرض غير أرضهم وسواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما قمنا باختيار عينة دراستنا بهذا الشكل لسببين من جهة دقة أسلوب تحليل المضمون على شبكات لاجتماعي التواصل الذي تيطلب الكثير من الوقت في حال ما إذا قمنا بتحليل عدد أكبر من المشاركات ا أكثر منه في الوسائل الإعلامية الأخرى، ومن جهة أخرى شساعة الموضوع وصعوبة استخراج فئات التحليل باعتبار الفايسبوك تقنية اتصالية حديثة يتميز بالتنوع والسرعة والديناميكية.

<u>شبكات التواصل الإجتماعي:</u>

الشبكات الاجتماعية (Social Network):

انتشرت الشبكات الاجتماعية في نهاية عام 2007 وهي مواقع تستخدم للتواصل والتشبيك الاجتماعي وهي مواقع تتميز بسرعة نقل الخبر وتدعيمه بالصورة الحية والمعبرة وسرعة مواكبة الأحداث على مدار الساعة ونقلها مباشرة من مكان حدوثها ليستفيد منها المتصفح

[1]- نفس المرجع، ص 200.

للصفحات الاخبارية. كما تمتاز بمنحها حيز من الحرية الواسع للأفراد للتعبير عن الوقائع و الأحداث، والمساهمة بشكل فعال في صناعة وإدارة المضامين الإعلامية وجعلهم أكثر تفاعلا ومشاركة في مختلف القضايا[11].

الفيسبوك (Face book):

أصبح موقع الفايسبوك مطلباً رئيساً للعديد من الناس لنقل أخبارهم الشخصية وتشكيل صداقات جديدة ومعرفة ما يدور في العالم من خلال صفحاته المخصصة لنقل الأحداث بالفيديو والصورة وبالتالي كان لاستخدامه العديد من الفوائد كما كان له عدة سلبيات فعلى الرغم من كونه نافذة يطل بها المستخدم على العالم لمعلافة خباياه في كل المجلات فهو كذلك مضيعة للوقت إذا لم يحسن استخدامه خاصة من قبل الأطفال و المراهقين[22]

ويمكننا القول أن شبكة الفايسبوك ونظرا لسهولة الاستخدام ومميزاتها المختلفة وتطور تطبيقاتها باستمرارونظرا لاتساع حيز حرية التعبير والرأي فهو يعد الأكثر استخداما لذلك فهو يحوز على النسبة الأعلى من المستخدمين عبر العالم من خلال ما أثبتته العديد من البحوث والدراسات التي تطرقت إلى شبكات التواصل الاجتماعي.

8- الاستنتاجات:

1- البيانات الخاصة بالوثيقة محل الدراسة:

الجدول رقم 1: التعريف بالوثيقة محل الدراسة:

الصفحة / التكرار	معاناة اللاجئيين السوريين عبر العالم	المهاجرين السوريين	قصص ومعاناة اللاجئيين السوريين عبر البحر	المهاجرين السوريين إلى هولندا وأوروبا
عدد المعجبين	12253	8394	8189	27030
عدد المضامين	46 %	50 %	43 %	55 %

من خلال الجدول يتبين لنا أن **صفحة المهاجرين السوريين إلى هولندا وأوروبا** هي التي حازت على أكبر عدد من المعجبين وذلك بـ 27030 معجب، تليها **صفحة معاناة اللاجئين السوريين عبر العالم** بعدد معجبين 12253، ثم **صفحة المهاجرين السوريين**

---

[1]- **الخصوصية في الشبكات الاجتماعية**، نوف مبارك عبد الله ، مقالات علمية مركز التميز لأم ن المعلومات، ص05.

2 **الإعلام الجديد وقضايا المجتمع التحديات و** ، سعود صالح : ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، د.س ن ص14

التي بلغ عدد معجبيها 8394، وأخيرا تأتي صفحة **قصص ومعاناة اللاجئين السورين عبر البحر** بـ 8189 معجب، وهذا إلى غاية يوم 09 أفريل 2016.

ومما سبق يمكننا القول أن صفحة المهاجرين إلى أوروبا وهولندا ومن خلال متابعتنا لها لمدة شهر لاحظنا أنها أكثر الصفحات اهتماما بجميع قضايا المهاجرين السوريين ومعاناتهم ليس داخل الدول الأوروبية فحسب وإنما حتى بمعاناة السوريين الذين بقوا محاصرين داخل الأراضي السورية، وكذا انشغالات اللاجئين واهتماماتهم ومحاولة تقديم معلومات ومساعدات متنوعة، أما باقي الصفحات فعلى الرغم من اهتمامها بمعاناة السوريين بصفة عامة ومعاناتهم، خاصة المهاجرين إلا أنها تهتم بمواضيع أخرى كالمهاجرين في مختلف دول العالم.

<u>الجدول رقم 02</u>: يمثل شكل المادة الإعلامية محل الدراسة

	صورة	نص	مقطع فيديو	صورة +نص	تعليق +مقطع فيديو	وثيقة	نشرة أخبار	المجموع
التكرار	02	08	08	44	04	02	04	72
النسبة المئوية	% 2.77	% 11.11	% 11.11	% 61.11	% 5.55	% 2.77	% 5.55	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن المادة الإعلامية المتجسدة في نص وصورة كانت الغالبة في الصفحات الفايسبوكية الخاصة بمعاناة اللاجئيين السوريين، وذلك بنسبة 61.11% بالمئة وهي أعلى نسبة على الإطلاق، بتكرار 44 مرة، تأتي بعد ذلك فئتا المادة الإعلامية عن طريق النص والفيديو بالتساوي وذلك بنسبة 11.11 % لكل منهما بـ 08 تكرارات، نجد كذلك كل من تعليق+ مقطع فيديو لحالها ونشرة الأخبار بنسبتين متساويتين 5.55 وأربع تكرارات وأخيرا تأتي فئة الصورة بتكرارين فقط ونسبة 2.77% بالمئة.

ومنه يمكننا القول أن الأحداث التي عبرت عن معاناة المهاجرين من خلال الصفحات المختارة جاءت أغلبيتها الساحقة في شكل صورة مع نص ذلك لأن أغلب ما عرض من خلال هذه الصفحات كانت عبارة عن مستجدات وأخبار حول أوضاع اللاجئيين

والمهاجرين في شكل صورة والتعبير عنها وقد تجسد ذلك خصوصا في التعبير عن حالات غرق الهاجرين ومعاناتة آخرين في بلاد المهجر وكذا معاناة البعض الآخر في المناطق السورية المحاصرة، أما العناصر الأخرى فكانت متقاربة من حيث الاستخدام ما عدا الصورة وحدها التي تكررت مرتين وتمثلت في عرض صورة للطفل الغريق مرة ومرة صورة لسوريا قبل الحرب.

الجدول رقم 03: فئة مصدر المضامين الخاصة بمعاناة اللاجئيين السوريين

	حكومات أوروبية	حكومات عربية	الحكومة التركية	منظمات عربية	نشطاء سوريين في	منظمات حقوق	محطات تلفزيونية	حكومات افريقية	حكومات آسيوية	المجموع	النسبة المئوية
ت	22	19	09	07	19	05	12	01	01	95	% 100
مج	% 23.15	% 20	% 9.47	7.36 %	% 20	% 5.26	% 12.63	% 1.05	01.05 %	100%	

فيما يتعلق بمصدر المادة الإعلامية التي اعتمدت عليها المعلومات المنشورة على الصفحات المختارة فإننا نجد أعلى نسبة في الجدول عبر عنها مصدر الحكومات الأوروبية بنسبة 23.15 % بـ 22 تكرار ثم يأتي كل من الحكومة التركية والنشطاء السوريين على الفايسوك بنسبة 20% لكل منهما بتكرار 19مرة لكل مصدر، تليها نسبة 12.63% مثلها مصدر المحطات التلفزيونية بـ 12 تكرار.وتقاربت النسبتين في كل من الحكومة التركية ومنظمات عربية وسورية ثم منظمات حقوق الانسان بنسبة 9.47% و 7.36% 5.26% وتكرار 09، 07 و05 على التوالي، لتأتي أضعف نسبة في الجدول مثلتها مصادر كل من حكومات افريقية و حكومات آسيوية وذلك بـ تكرار واحد ونسبة 01.05% لكل منهما.

ومن خلال قراءتنا للجدول أعلاه نستنتج أن مصدر الحكومات الأوروبية احتل أعلى نسبة ذلك لأن غالبية الأحداث كانت تجري على الأراضي الأوروبية بحكم هجرة العديد من السوريين إليها بالاضافة إلى محاولة من تبقوا منهم في سوريا أو من وصل منهم إلى تركيا

ويحاول العبور إلى أوروبا طلبا للجوء أو الالتحاق بأحد الأقارب هناك، أما مصدر **النشطاء السوريين** فاحتل المرتبة الثانية في الجدول ذلك لأن الشباب السوري وجد في شبكات التواصل الاجتماعي متنفسا للتعبير عن المأساة السورية ومحاولة التنسيق بين مختلف المهاجرين داخل كل دولة لمساعدة من هم بحاجة إلى ذلك وكذا محاولة خلق فضاء افتراضي خاص بالسوريين على الفايسبوك كمتنفس للتعريف بالقضية السورية وأبعادها خاصة مأساة اللاجئين السوريين الذين خاطروا بأرواحهم وعائلاتهم في عرض البحر هربا من الحرب، أما المحطات التلفزيونية فتمثلت في أخبار محطة الجزيرة والعربية وكذا محطة تلفزيونية فلسطينية وبعض القنوات الإخبارية التركية التي نشرت على الفايسبوك مقاطع منها عبرت على معاناة المهاجرين على اختلافها سواء كان ذلك في عرض البحر أوفي الأراضي العربية و الأوروبية وحتى داخل الأراضي السورية.

جدول رقم 4 : يمثل اللغة المستخدمة للتعبير عن معاناة اللاجئين السوريين:

الصفحة / التكرار	اللغة العربية الفصحى	اللهجة العامية السورية	لغة أجنبية	لغة عربية+ لغة أجنبية	المجموع
التكرار	50	06	02	03	61
النسبة المئوية	% 81.96	% 9.83	3.27%	4.91 %	100 %

كانت اللغة الفصحى هي الأكثر استخداما على صفحات الفايسبوك المختارة للتحليل ذلك أن معظم مصادر الأخبار كانت من الحكومات، خاصة الأوروبية منها والتي كانت مترجمة طبعا للغة العربية الفصحى، بالإضافة إلى أن الغالبية من النشطاء السوريين على الفايسبوك يعدون من النخبة والذين يتمتعون بالاستقرار في البلدان التي كانوا ينشطون من خلالها، خاصة منهم من يقيم هناك قبل انطلاق الثورة في سورية.

وانطلاقاً من هذا التحليل فإننا نؤكد النسب المئوية التي جاءت في الجدول أعلاه حيث سجل مصدر اللغة العربية الفصحى النسبة الأعلى على الاطلاق وهي 81.96%، وسجل مصدر اللغات الأجنبية أصغر نسبة على الاطلاق قدرت بـ 3.27% سبقتها بدرجة واحدة

لغة عربية+ لغة أجنبية وذلك في التعليقات التلفزيونية أو في بعض الاعلانات الصادرة من حكومات أوروبية حيث يضطر ناشرها إلى تلخيص محتواها باللغة العربية الفصحى وبلغ نسبة ذلك 4.91%، أما أقل نسبة على الاطلاق فعادت إلى اللغة الأجنبية بـ 3.27%، ذلك لأن اللغات الأجنبية الأخرى لم تستخدم إلا نادرا في صبر الآراء مع المتطوعين خاصة في ألمانيا واليونان وبلغاريا وكان ذلك بنسبة3.27%.

أولا: فئات المحتوى ماذا قيل؟

الجدول رقم 05: يمثل عناصر موضوع أشكال معاناة اللاجئيين السورين حول العالم:

	التكرار	النسبة مئوية
معاناة نفسية	03	12.5
معاناة جسدية	03	12.5
معاناة صحية	05	20.83
معاناة مادية	04	16.66
معاناة متنوعة	09	37.5
المجموع	24	100

من خلال القراءة الكمية للجدول الذي يمثل فئة موضوع **أشكال معاناة اللاجئيين السورين حول العالم**، نجدأن النسب الخاصة بمتغيرات الموضوع كانت متقاربة إلى حد ما حيث تساوت النسبتين الخاصتين بالمعاناة النفسية و الجسدية إذ قدرت بـ **12.5%** لكل منهما وهي أصغر نسبة على الاطلاق، كما تقاربت النسبة فيما تعلق بالمتغيرين **المعاناة الصحية** و **المعاناة المادية** بنسبة **20.83%** ونسبة **16.66 %**على التوالي، أما النسبة الأعلى على الاطلاق في الجدول عادت لمتغير المعاناة المتنوعة بنسبة **37.5%**.

ومما سبق فإن الحديث عن المعاناة المختلفة للمهاجرين واللاجئين السوريين هي من اهتمت بها صفحات الفايسبوك المختارة للتحليل ويعود ذلك لكون المهاجرين السوريين وأثناء مغدرتهم لبلادهم خسروا ما يملكونه من ممتلكات و الكثير منهم فقد أهله وبعض أقاربه كما أن المعاناة الفسية و الصحية و الجسدية أخذت حصتها في خضم كل هذه المأساة خاصة ما تعلق بمعاناة الذين هلكوا في عرض البحر، والذين يعانون نفسيا جراء فقدان أبنائهم أو أهاليهم بالاضافة إلى المعاملات السيئة التي يتلقونها في الدول التي يلجأون إليها سواء كانت عربية أو أوروبية، و الأكثر من ذلك يكفي ألم ابعادهم عن

موطنهم، أما المعاناة الصحية فتمثلت في في سوء التغذية خاصة للذين ظلوا محاصلرين داخل سوريا، بالاضافة إلى الأطفال الذين عانوا مشاكل صحية في مختلف الأماكن المتواجدين بها.

الجدول رقم 06: يمثل عناصر موضوع الفئات العمرية الأكثر تعرضا للمعاناة:

	التكرار	النسبة مئوية
فئة الأطفال	17	22.66
فئة النساء	06	08
فئة شباب	10	13.33
فئات متنوعة(أفراد وعائلات)	42	56
المجموع	75	100

من خلال الجدول تبين لنا أن **فئة الأطفال** سجلت أعلى نسبة الفئات العمرية الأكثر تعرضا للمعاناة وذلك بـ 22.17، هذا على الرغم من كون معاناة الفئات المتنوعة سجلت النسبة الأعلى وصلت إلى 56% وهذا طبيعي لأن هذه الفئة أردنا بها التعبير على معاناة فئات أخرى كالأفراد المتنوعين وكذلك العائلات فأحيانا تكون المنشورات الخاصة بمعاناة اللاجئيين على الفايسبوك معبرة بشكل عام على مختلف الفئات العمرية للسوريين خاصة العائلات، كما نجد أن فئة الشباب هي الأخرى سجلت نسبة عالية من حيث المعاناة بلغت 13.33%، كون المنشورات كانت تخاطب الشباب في الكثير من المرات ومعاناتهم حيث نجد أن رحلات الموت غير الشرعية عبر البحر كان يقوم الشباب السوري بقيادتها. أما فئة النساء فإن نسبة المعاناة لديهن قدرت بـ 08% ، ويمكننا تفسير ذلك بكون عرض معاناة النساء تم التعبير عنه في أغلب الحالات في عنصر الفئات المتنوعة على الصفحات المختارة للتحليل، وتمثلت تلك المعاناة خاصة في صعوبة ايجاد الأدوية للأطفال خاصة عند الأمهات، فقدان الأطفال والرضع جراءالحرب وأثناء الهجرة كما تعاني الفتيات من الاستغلال واكراههن على ممارسة الدعارة إلى غير ذلك من المعاناة.

الجدول رقم 07: يمثل عناصر موضوع نوع الهجرة المتسببة في المعاناة:

	التكرار	النسبة مئوية

المعاناة داخل سوريا	09	16.36
معاناة الهجرة عبر البحر	17	30.90
معاناة الهجرة عبر البر	05	9.09
هجرة عبر الجو	03	5.45
هجرة غيرواضحة	12	21.81
هجرة متنوعة	09	16.36
المجموع	55	100

يبين الجدول عناصر **موضوع نوع الهجرة المتسببة في المعاناة** ومن خلاله نجد أن الهجرة عبرالبحر هي التي سجلت أعلى نسبة وصلت 30.90% وهي أعلى نسبة على الاطلاق، تليها نسبة 21.81% خاصة الهجرة غير الواضحة، أما باقي العناصر فقد تساوت النسبتين في كل من المعاناة داخل سوريا والهجرة المتنوعة، وذلك بـ 16.36% لكل منهما، وتقاربت النسبة الخاصة بكل من الهجرة عبر البر والهجرة عبر الجو بـ 9.09 % و5.45% لكل منهما.

ومما سبق نستنتج أن الصفحات المختارة للتحليل عبرت عن معاناة اللاجئيين السوريين عبر البجر بنسبة عالية جدا فاقت النسب الأخرى وهذا طبيعي لأن كل الصفحات وفي أغلب منشوراتها عرضت معاناة المهاجرين عبر البحر وهي المعاناة التي شغلت بال الرأي العام العالمي وشدت اهتمام الوسائل الإعلامية عبر العالم بمختلف أنواعها، فمنذ بداية الأزمة السورية زاد عدد الهاربين من جحيم الحرب وكان البحر السبيل الوحيد لذلك، بعدما منعت الكثير من الدول المجاورة نزوح السوريين إليها. أما الهجرة غير الواضحة فهو الحديث عن استقبال مهاجرين سوريين في دولة ما أو الحديث عن وصولهم لكن دون ذكر طريقة الهجرة، تبقى الهجرة عبر الجو التي سجلت أقل نسبة وذلك في الحديث عن وصول بعض الرحلات الجوية لملاجئين سوريين إلى ألمانيا وبعض الدول الأوروبية.

الجدول رقم 08: يمثل عناصر فئة الموضوع بلد اللجوء.

	التكرار	النسبة مئوية
مختلف أنحاء العالم	07	9.85
البقاء داخل سوريا	05	7.04
بلد عربي	10	14.08
بلد أوروبي	32	45.07
تركيا	15	21.12
بلدان افريقية	01	1.40
بلدان آسيوية	01	1.40
المجموع	71	100

يمثل الجدول أعلاه عناصر **موضوع بلد اللجوء** وعادت أعلى نسبة على الاطلاق إلى البلدان الأوروبية بنسبة 45.07 % وهذا بعد الاتفاقية التي عقدتها مع تركيا حول السماح للاجئيين السوريين بالعبور إلى أوروبا عبر الأراضي التركية، كما أن تركيا تعد أول وأهم بلد تعامل مع المهاجرين السوريين بطريقة رسمية وانسانية إذ تجندت كل الأطراف حكومة وشعبا ومجتمع مدني لاستقبال اللاجئيين وتوفير الظروف الملائمة للبقاء على أرضها، كما كان لتركيا الفضل في اقناع الدول الأوروبية بفتح حدودها في وجه المهاجرين واللاجئيين السوريين وقد عبر عن ذلك النسبة الموجودة في الجدول والتي بلغت 21.12 % وتقاربت الدول الأخرى من حيث النسب في استقبالها للاجئيين فنجد البلدان العربية في المركز الثالث بنسبة 14.06%، لأن الدول العربية كانت أولى الدول التي لجأ لها السوريون مباشرة عند انطلاق الأزمة تمثلت هذه الدول في الدول المجاورة كالأردن، لبنان، والدول العربية الأخرى كالجزائر. أما الدول الافريقية فقد دعت العديد منها إلى منح تأشيرات للسوريين بالمجان وكذلك منح اللجوء السياسي لديها وقد اكتشفنا ذلك من خلال وثيقة في شكل اعلان تم نشرها في إحدى صفحات المهاجرين عبر الفايسبوك، كما أعلنت اليابان على استعدادها لاستقبال عدد لا بأس به من اللاجئيين السوريين على أراضيها وكان ذلك عن طريق تصريح أحد المسؤولين، نشر هذا التصريح كذلك على إحدى الصفحات المعنية بالتحليل، لذلك كانت النسبة المعبرة عنهما هي الأضعف في الجدول لم تتعد 1.40%لكل من الفئتين.

الجدول رقم 09: يمثل اتجاه موضوع أشكال معاناة اللاجئين السوريين وعناصرها

	سلبي	إيجابي	محايد	المجموع الكلي لعناصر الفئة
معاناة نفسية	00	02	01	24
معاناة جسدية	02	00	01	
معاناة صحية	02	03	00	
معاناة مادية)	02	01	01	
معاناة متنوعة	07	01	01	
المجموع الكلي للاتجاهات	13	07	04	
النسبة المئوية الخاصة بالاتجاهات	54.16	22.72	18.8	100%

من خلال الجدول أعلاه و الذي مثل الاتجهات الخاصة بالموضوع الأول يمكننا تفسير نتائجه على النحو التالي: إن القراءة العمودية الخاصة بكل اتجاه على حدة فإن الاتجاه السلبي هو الذي احتل النسبة الأكبر على الاطلاق وقد بلغت 54.16%، وتعود النسبة الثانية إلى الاتجاه الايجابي بـ 22.72%، أما أقل نسبة فعادت للاتجاه المحايد بنسبة 18.8%، وهذا ما فسرته القراءة الجزئية للجدول حيث نجد أن العدد الأكبر للتكرارات عاد لمتغير المعاناة المتنوعة بـ 07 مرات، في حين تقاربت التكرارات السلبية بشكل كبير في عنصر المعاناة المتنوعة، كما تقاربت التكرارات بشكل كبير في العناصر الأخرى ما دل أن الغلبة كانت للاتجاه السلبي، بالاضافة إلى تسجيلنا للنسب المنعدمة بصورة قليلة، ومنه يمكننا القول أن معظم المنشورات التي تحدثت عن معاناة اللاجئيين السوريين استخدمت أسلوب الانتقاد للمعاملة السيئة التي يعنيها السوريين اللاجئين في شتى البلدان التي لجأوا إليها كذلك الاستياء من عدم تقديم يد العون لهم من بعض الدول بالاضافة إلى امتناع العديد من البلدان استقبال اللاجئين على ترابها، و الأكثر من ذلك أن الحكومات التي سمحت للسوريين بارتياد أراضيها أجبرتهم على البقاء في مكان واحد ولايحق لهم التنقل إلى أجل غير معروف.

الجدول رقم 10: يمثل اتجاه موضوع الفئات العمرية الأكثر تعرضا للمعاناة وعناصرها:

	سلبي	إيجابي	محايد	المجموع الكلي لعناصر الفئة
فئة الأطفال	05	11	01	75
فئة النساء	04	02	00	
فئة شباب	03	06	01	
فئات متنوعة(أفراد وعائلات)	08	31	03	
المجموع الكلي للاتجاهات	20	50	05	
النسبة المئوية الخاصة بالاتجاهات	26.66	65.33	6.66	100%

تبين العمودية للجدول أن الاتجاه الايجابي حصل على النسبة الأعلى على الاطلاق 65.33% تليها نسبة 26.66% مثلها الاتجاه السلبي ليأتي أخيرا الاتجاه المحايد بنسبة 6.66% ، ومن خلال هذه النتائج ومن خلال تحليلنا للصفحات الفايسبوكية الأربعة الخاصة بمعاناة اللاجئين السوريين، وجدنا أن الأغلبية الساحقة من المنشورات تطرقت إلى معاناة مختلف الفئات بصورة ايجابية وذلك بغية توصيل معاناتهم إلى أكبر عدد من الأطراف وكل الحكومات في العالم من أجل تحريك الرأي العام العالمي لإيجاد حلول سريعة وناجعة ووضع حد لتلك المعاناة وهو ما بينته القراءة التفصيلية للجدول نلاحظ أن عنصر الئات المتنوعة هو من حصد أكبر عدد تكرارات على الاطلاق بلغت 31 تكرار، وهي نفس المرتبة بـ 08 تكرارات سجلها نفس العنصر في الاتجاه السلبي الذي تمكن من حصد النسبة أعلاه نتيجة عرض التجاوزات التي يتعرض لها اللاجئين في مختلف بقاع العالم، ونجد اتجاه الحياد نسبته الأضعف في الجدول وذلك نظرا لكون المنشورات نادرا ما تطرح موضوع دون ابداء رأي سلبي أو إيجابي وهذا تفسيره أن شبكة الفايسبوك تمنح مجال أوسع من الحرية لمستخدميه كونه لا يتعرض للرقابة كغيره من وسائل الإعلام الأخرى.

الجدول رقم 11: يمثل اتجاه موضوع المصادر التي اهتمت بعرض معاناة السوريين وعناصرها

	سلبي	إيجابي	محايد	المجموع الكلي لعناصر الفئة
حصار داخل الأراضي السورية	05	02	02	55
هجرة عبر البحر	08	06	03	
هجرة عبر البر	04	01	00	
هجرة عبر الجو	00	02	01	
هجرة غير واضحة	09	03	00	
هجرة متنوعة	.3	02	04	
المجموع الكلي للاتجاهات	29	16	10	
النسبة المئوية الخاصة بالاتجاهات	52.72%	29.09%	18.18%	100%

حصل الاتجاه السلبي على النسبة الأعلى اطلاقا من خلال الجدول أعلاه بلغت 52.72 % حيث ركزت الصفحات محل التحليل على إبراز الجانب السلبي خاصة المعاملة اللاانسانية التي تلقاها اللاجئيين السوريين قبل أن توافق العديد من الدول استقبالهم على أراضيها وقبل أن تفح هذه الدول أبوابها وحدودها لاستقبال اللاجئين، وهو ما تبرره القراءة التفصيلية للجدول الذي يوضح أن الهجرة عبر البحر بـ 09تكرارات، ثم نجد الهجرة الغير واضحة التي بلغت فيها التكرارت 08 مرات أما من جانب الاتجاه الإيجابي فقد عرضت هذه الصفحات تكاتف الجهود والأعمال الخيرية والمساعدات الانسانية التي تلقاها االلاجئين سواء على الأراضي التركية وعلى حدود الدول الأوروبية الأخرى بنسبة كلية بلغت 29.09 %، ونجد في تفصيل الجدول أن النسب كانت متقاربة جدا غير أن الهجرة عبر البحر هي من سجلت تكرارات أعلى بلغت 06 مرات، أما الاتجاه المحايد فكانت نسبته قليلة تجسدت دائما في المأساة التي عاشها المهاجرين السوريين واللاجئين وهم يعبرون مختلف الحدود ليصلوا إلى أوروبا، لكن دون لبداء رأي حيث كانت بعض المعلومات عبارة عن تصريحات ووثائق احصائية.

الجدول رقم 12: اتجاه فئة معاناة اللاجئين حسب بلد الهجرة وعناصره

سجل الاتجاه الايجابي النسبة الأعلى في الجدول بلغت 45.07 %، تلتها نسبة 36.61 % للاتجاه السلبي وأخيرا الاتجاه المحايد بـ 18.30 %، وتفسير ذلك يمكننا القول أن

	سلبي	إيجابي	محايد	المجموع الكلي لعناصر الفئة
البقاء داخل سوريا	06	00	01	71
مختلف أنحاء العالم	02	02	01	
بلد عربي	06	03	01	
بلد أوروبي	17	06	09	
تركيا	01	13	01	
بلد افريقي	00	01	00	
بلد آسيوي	00	01	00	
المجموع الكلي للاتجاهات	32	26	13	
النسبة المئوية الخاصة بالاتجاهات	45.07	36.61	18.30	100

معاناة اللاجئين السوريين تجسدت حسب البلدان والمناطق التي تمت إليها الهجرة بشكل كبير وهي الدول الأوروبيية ، داخل سوريا، البلدان العربية ثم تركيا، وقد كانت النتيجة الكلية للاتجاه السلبي 45.07 %، وعلى الرغم من أن تركيا كان البلد الأول والأكثر استقبالا للاجئين السوريين، إلا أن نسبة المعاناة فيها كانت ضئيلة مقارنة بالدول الأوروبية التي احتوت أكبر عدد تكرارات سلبية لذلك كانت هي الدولة التي احتوت على أعلى نسبة تكرارات من الجانب الايجابي، وبمعدل نسبة كلية36.61 %، أما الاتجاه المحايد فقد كانت النسبة الأعلى فيه للبلدان الأوروبية وقد بلغت النسبة الكلية للاتجاه المحايد 18.30%.

الخاتمة:

- لاحظنا أن صفحة المهاجرين إلى أوروبا وهولندا ومن خلال متابعتنا لها لمدة شهر، أنها أكثر الصفحات اهتماما بجميع قضايا اللاجئين السوريين ومعاناتهم ليس داخل الدول الأوروبية فحسب وإنما حتى بمعاناة السوريين الذين ضلوا محاصرين داخل الأراضي السورية، وكذا انشغالات اللاجئين واهتماماتهم ومحاولة تقديم معلومات ومساعدات متنوعة،

أما باقي الصفحات فعلى الرغم من اهتمامها بمعاناة اللاجئين السوريين بصفة عامة ومعاناتهم، إلا أنها تهتم بمواضيع أخرى كاللاجئيين من مختلف دول العالم.

- إن الأحداث التي عبرت عن معاناة اللاجئين من خلال الصفحات المختارة جاءت أغلبيتها الساحقة في شكل صورة مع نص ذلك، لأن أغلب ما عرض من خلال هذه الصفحات كانت عبارة عن مستجدات وأخبار حول أوضاع اللاجئيين والمهاجرين في شكل صورة والتعبير عنها، وقد تجسد ذلك خصوصا في التعبير عن حالات غرق المهاجرين ومعانات آخرين في بلاد المهجر وكذا معاناة البعض الآخر في المناطق السورية المحاصرة، أما العناصر الأخرى فكانت متقاربة من حيث الاستخدام ما عدا الصورة وحدهاالتي لم توظف كثيرا.
- احتل مصدر الحكومات الأوروبية أعلى نسبة، ذلك لأن غالبية الأحداث كانت تجري على الأراضي الأوروبية بحكم لجوء وهجرة العديد من السوريين إليها، إضافة إلى محاولة من تبقوا منهم في سوريا أو من وصل منهم إلى تركيا، العبور إلى أوروبا طلبا للجوء أو الالتحاق بأحد الأقارب هناك.
- وجد الشباب السوري خاصة المثقفين منهم في شبكات التواصل الاجتماعي متنفسا للتعبير عن المأساة السورية ومحاولة التنسيق بين مختلف المهاجرين داخل كل دولة لمساعدة من هم بحاجة إلى ذلك، وكذا محاولة خلق فضاء افتراضي خاص بالسوريين على الفايسبوك كمتنفس للتعريف بالقضية السورية وأبعادها خاصة مأساة اللاجئين السوريين الذين يخاطرون بأرواحهم وعائلاتهم في عرض البحر هربا من الحرب.
- تمثلت المحطات التلفزيونية في أخبار محطة الجزيرة والعربية وكذا محطة تلفزيونية فلسطينية وبعض القنوات الإخبارية التركية، التي نشرت على الفايسبوك مقاطع منها عبرت على معاناة اللاجئين على اختلافها.
- كانت اللغة الفصحى هي الأكثر استخداما على صفحات الفايسبوك المختارة للتحليل، ذلك أن معظم مصادر الأخبار كانت من الحكومات خاصة الأوروبية منها والتي كانت مترجمة طبعا للغة العربية الفصحى، بالاضافة إلى أن الغالبية من النشطاء السوريين على الفايسبوك يعدون من النخبة والذين يتمتعون بالاستقرار في البلدان التي كانوا ينشطون من خلالها.

- إن الحديث عن المعاناة المختلفة للمهاجرين واللاجئين السوريين، هي المواضيع التي اهتمت بها صفحات الفايسبوك المختارة للتحليل بصورة كبيرة ويعود ذلك لكون المهاجرين السوريين وأثناء مغادرتهم لبلادهم خسروا ما يملكونه من ممتلكات والكثير منهم فقد أهله وبعض أقاربه كما أن المعاناة النفسية والصحية والجسدية أخذت حصتها في خضم كل هذه المأساة خاصة ما تعلق بمعاناة الذين هلكوا في عرض البحر، والذين يعانون نفسيا جراء فقدان أبنائهم أو أهاليهم بالإضافة إلى المعاملة السيئة التي يتلقونها في الدول التي يلجأون، أما المعاناة الصحية فتمثلت في سوء التغذية خاصة للذين ظلوا محاصلرين داخل سوريا بالاضافة إلى الأطفال الذين عانوا مشاكل صحية في مختلف الأماكن المتواجدين بها.
- تم التعبير عن معاناة النساء في أغلب الحالات من خلال عنصر **الفئات المتنوعة** على الصفحات المختارة للتحليل، وتمثلت تلك المعاناة خاصة في صعوبة الغذاء والدواء لأطفالهن أوفقدانهن لأبنائهن وأزواجهن جراء الحرب أو أثناء الهجرة، كما تعاني الفتيات من الاستغلال الجنسي واكراههن على ممارسة الدعارة إلى غير ذلك من المعاناة.
- كما عبرت الصفحات المختارة للتحليل عن معاناة اللاجئيين السوريين عبر البجر بنسبة عالية جدا، ويعد هذا أمرا طبيعيا لأن كل الصفحات وفي أغلب منشوراتها عرضت هذه المعاناة التي شغلت بال الرأي العام العالمي وشدت اهتمام الوسائل الإعلامية العالمية بمختلف أنواعها، فمنذ بداية الأزمة السورية زاد عدد الهاربين من جحيم الحرب وكان البحر السبيل الوحيد لذلك بعدما منعت الكثير من الدول المجاورة نزوح السوريين إليها.
- لعبت تركيا دورا فعالا في مساعدة اللاجئين السوريين عن طريق الاتفاقية التي وقعتها مع الدول الأوروبية حول السماح للاجئيين السوريين بالعبور إلى أراضيها عبر الأراضي التركية، كما أن تركيا تعد أول وأهم بلد تعامل مع المهاجرين و اللاجئين السوريين بطريقة رسمية وانسانية، إذ تجندت كل الأطراف حكومة وشعبا ومجتمع مدني لاستقبال اللاجئيين وتوفير الظروف الملائمة للبقاء على أرضيها، كما كان لتركيا الفضل في اقناع الدول الأوروبية بفتح حدودها في وجه المهاجرين واللاجئيين السوريين
- كانت الدول العربية أولى الدول التي لجأ إليها السوريين مباشرة عند انطلاق الأزمة تمثلت هذه الدول في: الدول المجاورة كالأردن و لبنان، والدول العربية الأخرى كالجزائر. أما الدول الافريقية فقد دعت العديد منها إلى منح تأشيرات للسوريين بالمجان وكذلك منح

اللجوء السياسي لديها، كما أعلنت اليابان على استعدادها لاستقبال عدد لا بأس به من اللاجئيين السوريين على أراضيها.

- يمكننا القول أن معظم المنشورات التي تحدثت عن معاناة اللاجئيين السوريين استخدمت أسلوب الانتقاد للمعاملة السيئة التي يعانيها السوريين اللاجئين في شتى البلدان التي لجأوا إليها، كذلك الاستياء من عدم تقديم يد العون لهم من بعض الدول بالاضافة إلى امتناع العديد من البلدان استقبال اللاجئين على ترابها، والأكثر من ذلك أن الحكومات التي سمحت للسوريين بارتياد أراضيها أجبرتهم على البقاء في أماكن محددة دون السماح لهم بالتنقل.
- وجدنا أن الأغلبية الساحقة من المنشورات تطرقت إلى معاناة مختلف الفئات بصورة ايجابية وذلك بغية توصيل معاناتهم إلى أكبر عدد من الأطراف وكل الحكومات في العالم بغية تحريك الرأي العام العالمي لإيجاد حلول سريعة وناجعة ووضع حد لتك المعاناة
- عبر الاتجاه السلبي للمنشورات الخاصة بالصفحات محل الدراسة على التجاوزات التي يتعرض لها اللاجئين في مختلف بقاع العالم، وكذلك قبل أن توافق العديد من الدول استقبالهم على أراضيها وقبل أن تفح هذه الدول أبوابها وحدودها لاستقبال اللاجئين.
- ونجد أن اتجاه الحياد نسبته كانت ضعيفة وذلك نظرا لكون المنشورات نادرا ما تطرح موضوع دون ابداء رأي سلبي أو إيجابي وتفسير ذلك أن شبكة الفايسبوك تمنح مجال أوسع من الحرية لمستخدميه كونه لا يتعرض للرقابة كغيره من وسائل الإعلام الأخرى.
- ومن ناحية الاتجاه الايجابي عرضت هذه الصفحات تكاتف الجهود والأعمال الخيرية والمساعدات الانسانية التي تلقاها اللاجئين سواء على الأراضي التركية وعلى حدود الدول الأوروبية الأخرى بنسبة كبيرة.
- إن معاناة اللاجئين السوريين تجسدت حسب البلدان والمناطق التي تمت إليها الهجرة بشكل كبير وهي الدول الأوروبيية، داخل سوريا، البلدان العربية وعلى الرغم من أن تركيا كانت البلد الأول والأكثر استقبالا للاجئين السوريين إلا أن نسبة المعاناة فيها كانت ضئيلة مقارنة بالدول الأوروبية.

الهـــــوامش:

1- **أساسيات البحوث الإعلامية و الاجتماعية:** محمد منير حجاب: ، ط3، دار الفجر، 2002.

2- **أصول البحث العلمي تطبيقات إدارية واقتصادية:** أحمد بدر: ، ط1، دار وائل للنشر، عمان 1998.
3- **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية:** عواطف عبد الرحمان و آخرون، العربي للنشر والتوزيع بيروت، 1983.
4- **مناهج البحث العلمي:** الحمداني وآخرون: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2006.
5- **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية:** رشيد زرواتي، ط1، دار هومة 2002، جامعة المسيلة، الجزائر، 2002.
6- **الخصوصية في الشبكات الاجتماعية:** نوف مبارك عبد الله ، مقالات علمية مركز التميز لأمن المعلومات.
7- **الإعلام الجديد وقضايا المجتمع التحديات و الفرص:** سعود صالح، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، د.س.

ملحق المداخلة:

قمنا بتصميم هذه الاستمارة لدراسة الطرح الإعلامي لقضية اللاجئين السوريين إلى أوروبا عبر الفايسبوك خلال المشاركات والروابط على صفحة الفايسبوك. وذلك باستخدام تقنية تحليل المضمون وتحتوي هذه الاستمارة على مايلي:

دليل التعريفات الإجرائية، استمارة تحليل المضمون و دليل استمارة تحليل المضمون.

أ-دليل التعريفات الإجرائية:

ويحتوي على تحديد المعنى الحقيقي لفئات الموضوع.

***فئة المحتوى:-ماذا قيل؟-** أي حول ماذا تدور مادة الاتصال؟ وما هي الروابط الموجودة على صفحة الفايسبوك التي اخترناها للتحليل. و تعرف هذه الفئة بفئات الموضوع، وقد قسمناها من خلال هذه الدراسة إلى ثلاثة فئات هي:

الموضوع الأول:أشكال معاناة المهاجرين السوريين يضم العناصر التالية، (معاناة نفسية، معاناة جسدية،معاناة صحية، معاناة مادية، معاناة متنوعة).

ونقصد بذلك في دراستنا، تأثير الأزمة السورية على الشعب السوري خاصة اللاجئين في بلدان أخرى والتي كانت أوروبا في مقدمتها حيث تعرض هؤلاء إلى العديد من الضغوطات على كافة الأصعدة لأن الوضع الكارثي واللاانساني الذي تعرضوا له أثر بشكل فيهم كبير.

الموضوع الثاني: الفئات العمرية الأكثر معالجة من جانب المعاناة وتفرعت عنه العناصر التالية، (فئة الأطفال، فئة الشباب، فئة النساء، فئات متنوعة).

ويتبين لنا ذلك في دراستنا من خلال محاولة دراسة تأثير معاناة اللجوء والهجرة على كل الفئات العمرية والجنسية للشعب السوري المهجر من أرضه فركزنا بذلك على الصغار والكبار، النساء والرجال، العائلات وكل الأفراد الذين مستهم معاناة الهجرة و اللجوء.

الموضوع الثالث: الطرق التي اعتمدها المهاجرين السوريين لمغادرة بلادهم وضم هذا الموضوع العناصر التالية،(البقاء داخل سوريا، الهجرة عبر البحر، الهجرة عبر البر، الهجرة عبر الجو، هجرة غير واضحة)

وهي الوسيلة التي اعتمد عليها اللاجئيين السوريين لمغادرتهم بلدهم وكذلك الطرق التي سلكوها، حيث هناك من اعتمد على السفن المطاطية عبر البحر وهناك من مشى على رجله في البر وهناك من كان له الحظ في السفر جوا في الطائرة، وهناك من لم يتمكن من الخروج من أرضه وبقي فيها محاصرا وكل هذا لمعرفة الأخطار وأنواع المعاناة التي اكتنفت الشعب السوري أثناء المحنة التي ألمت به.

الموضوع الرابع: بلد اللجوء وضم العناصر التالية، (مختلف أنحاء العالم، البقاء داخل سوريا، بلد عربي، بلد أوروبي، تركيا، بلدان افريقية، بلدان آسيوية).

ومثلت هذه الفئة وعناصرها في دراستنا، المعاناة التي تلقتها كل الفئات البشرية والتي تطرقنا لها في الموضوع السابق، إثر توجههم إلى مختلف البلدان طلبا للجوء والهرب من الحرب لحماية أنفسهم وعائلاتهم من شبح الموت والدمار، خاصة منهم من لجأ إلى أوروبا.

ب-استمارة تحليل المضمون:

1-البيانات الأولية الخاصة بالوثيقة:

☐ **1** ☐ **2**

2- إسم الوثيقة:

☐ 3 ☐ 4 ☐ 5 ☐ 6

3- فئة شكل المادة الإعلامية: كيف قيل؟

المصادر التي التي اهتمت بعرض معاناة اللاجئيين

☐ 7 ☐ 8 ☐ 9 ☐ 10

☐ 11 ☐ 12 ☐ 13

نوع الصورة المعبر بها عن معاناة اللاجئيين السوريين

14 15 16 17 18

19 20 21 22

اللغة المستخدمة للتعبير عن معاناة اللاجئيين

23 24 25 26

5-فئات الموضوع: ماذا قيل؟

27 أ و

28 أ ب ج د

29 ز

أ ز

فئة اتجاه المادة الإعلامية:

ب ج

32 أ ب ج

33 ب ج

34 أ ج

ج-دليل استمارة تحليل المضمون:

وهي محاولة فك شفرات الاستمارة توضيحها للقارئ:

البيانات الأولية الخاصة بالوثيقة:

يشير المربع الرقم 1 إلى شبكة الفايسبوك، ويشير المربع رقم 2 إلى المدة الزمنية لتصفح الصفحات محل التحليل

اسم الموقع: تشير المربعات من 03 إلى 06 إلى مايلي:

المربع رقم 3: إلى صفحة قصص ومعاناة السوريين عبر البحر، **المربع رقم 4:** اللاجئون السوريون، **المربع رقم5:** معاناةالاجئئين السوريين عبر العالم، **المربع رقم 6:** المهاجرين السوريين إلى أوروبا وهولندا.

شكل المادة الإعلامية محل الدراسة: تمثل المربعات من 07 إلى 13 مايلي:

رقم 7 يشير إلى عنصر صورة، رقم8 يشير إلى عنصر نص، رقم 9 يشير إلى عنصر مقطع فيديو،رقم 10 يشير إلى عنصر صورة +نص، رقم11 يشير إلى عنصر تعليق +مقطع فيديو، رقم 12 يشير إلى عنصر وثيقة، رقم 13رقم يشير إلى عنصر نشرة أخبار.

فئة مصدر المضامين الخاصة بمعاناة اللاجئيين السوريين: تشير المربعات من 14 إلى 22 إلى مايلي:

رقم 14 يمثل حكومات أوروبية، **رقم 15** يمثل حكومات عربية، **رقم 16** يمثل الحكومة التركية، **رقم 17** يمثل منظمات عربية وسورية، **رقم 18** يمثل نشطاء سوريين في الفايسبوك، **رقم 19** يمثل منظمات حقوق الانسان، **رقم 20** يمثل محطات تلفزيونية، **رقم 21** يمثل حكومات افريقية، **رقم 22** يمثل حكومات آسيوية.

قراءة سيميو أنثروبولوجية لمعاناة اللاجئة السورية من خلال الصورة الفوتوغرافية

الدكتورة: نعيمة رحماني، والدكتورة: نصيرة بكوش- جامعة تلمسان- الجزائر

الملخص:

إن كل صورة هي في الأصل حكاية تختفي في ثنايا وأحشاء هذه الأخيرة. وإن كل وضعية وكل حركة وكل إيماءة هي ممكن سردي قابل للتحقق فيما يمكن أن تنجزه عين الرائي. تنفرد الصورة بخاصية النّقل المباشر والصّادق للحدث من خلال لحظة واحدة من الزّمن. وبدون أي تعليق لأنّها لا تملك لغة تمكنها من ذلك كما هو الشأن في الخطاب المكتوب الذي قد ينقل نفس المشهد الذي تجسده الصّورة ولكن بوقت أطول وفي عدّة صفحات من الكلام والوصف، وقد يخفق بالرّغم من هذا في التصوير الدّقيق والأمين لهذا المشهد.

لهذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تقديم قراءة سميو أنثروبولوجية، ومحاولة العثور على معنى ورمزية الصور التي تعبر عن معاناة اللاجئة السورية. وبالتالي قراءة دلالة الكل من خلال دلالة الأجزاء المكونة له.

مقدمة

نعيش اليوم وسط عالم مليء بالوسائل البصرية والسمعية، والتي كان له الأثر الكبير في نقل المعلومات والأخبار، والكشف عما هو مستور ومسكوت عنه. ومن أهم هذه الوسائل الصورة الصحفية، وبالتحديد صورة اللاجئة السورية وهي تعاني القسوة والعنف والعذاب. ولقد قمنا بانتقاء بعض النماذج من مواقع الأنترنت محاولين تقديم بعض القراءات السيميولوجية لهذه الصور الفوتوغرافية.

لقد أفردت السيميولوجيا فرعاً لدراسة الوسائل المرئية، وهو مستقل بذاته يطلق عليه السيميوطيقا البصرية، وتفرعت عن هذه السيميولوجيا بدورها سيميولوجيا الفنون التشكيلية من رسم ونحن وانشاءات. بالإضافة الى سيميولوجيا الصورة الفوتوغرافية.[1]

إن أهم الفروع الأساسية في السيمويطيقا البصرية هي سيميوطيقا التصوير والسينما. ويعتبر التصوير الفوتوغرافي اليوم فنا قائما بذاته يحتل مكانة هامة بين الفنون التشكيلية. ولقد تسلحت الفوتوغرافيا اليوم بإمكانات تكنولوجية ضخمة، حيث وضعت في يد الفنان وسائل للتعبير المرئي تعبيرا مشبعا بدلالات لم تختبر من قبل، فهي تكشف عن نواح من الحياة البشرية لم يكن من الممكن التوصل اليها.[2]

I الشبكة المفاهيمية

1) مفهوم الصورة:

هي كلمة يونانية مكوّنة من شقين photo بمعنى ضوئي و Graphis بمعنى إبرة أو فرشاة، أو رسم، وgraphe بمعنى تمثيل خطّي، أو رسم والمراد به التشكيل بواسطة الضوء، أو التسجيل بواسطة الوسائط الكيميائية والميكانيكية على شكل صورة دائمة يتكوّن على طبقة من مادّة حسّاسة للضّوء[3]

2) مفهوم الصورة الصحفية الفوتوغرافية:

يعرفها الباحث أدهم محمود قائلا: "هي تلك الصورة الفنية، البيضاء أو السوداء، أو الملونة، ذات المضمون...الواضح والجذاب، المعبرة وحدها او مع غيرها في صدق وامانة وموضوعية عن الأحداث، أو الأشخاص، أو الأنشطة، أو الأفكار، أو القضايا، أو النصوص والوثائق، أو المناسبات المختلفة المتصلة غالبا بمادة تحريرية معينة تنشرها. أو تكون صالحة للنشر على صفحات جريدة او مجلة او توزعها وكالات الأنباء، او صور على سبيل التأكيد والتوضيح والتفسير والدعم والاضافة ولفت الأنظار وزيادة الاهتمام والقابلية

1 سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل الى السيميوطيقا، دار التنوير للطباعة والنشر، مصر، 2014، ص409.

2 المرجع نفسه، ص410.

3 بشير خلف، بحث في أبعاد الثقافة العمالية لدى عمال المؤسسة الوطنية للنسيجية – رسالة لنيل شهادة الماجستير – مكتبة معهد الثقافة الشعبية – جامعة تلمسان 1991–1992–، ص 66.

للقراءة والامتاع، والمؤانسة وزيادة التوزيع، وكمعلم وركيزة اخراجية تلتقطها عدسة مصور بطريقة تعكس حساً فنياً اتصالياً وفعماً لوظيفتها وغالباً ما تكون إخبارية، أو تسجيلية، أو تفسيرية، أو جمالية، أو وثائقية..."[1]

ومع اختراع التصوير الفوتوغرافي اليوم أصبح بالإمكان اليوم انتاج صورة تشبه الواقع كثيرا حيث أصبحت الصورة الفوتوغرافية وسيلة عالمية للإعلام، تستعمل كل يوم في الصحف، لكن كون هذه الصورة شبيهة بالواقع لا يعني انه من الضروري ان تعطي معلومات حقيقية. فمثلا تستطيع الصور الفوتوغرافية ان تكشف او تستر أشياء، لهذا من المفيد تحليلها كما نحلل الكلام او الكتابة سواء بسواء. [2]

وكان لوران بارث من الأوائل الذين اهتموا بالصورة، وهو يدعو الى النظر الى النص البصري (الصورة) على انه مخزون من الاحتمالات الدلالية ذات المعنى، وبالتالي فالسيميائية كما نعلم هي البحث عن الدلالة وتأويلها. كما أوضح شولز ان السيميائية يقصد بها استكشاف العلاقات الدلالية غير المرئية في النص البصري (الصورة) والوقائع والأحداث البصرية من خلال التجلي المباشر لها. وسبر غورها بمعطيات النص البصري ضمن مسارات تأويلية هي من انتقائه وافتراضاته. وهذا ابداع فعلي وليس نظري.[3]

<u>3</u>) قراءة الصورة ومستويات التلقي:

إن قراءة الصورة عملية تتوقف على مجموعة من العوامل والمتغيرات المرتبطة بها، لأنها عملية مركبة تشمل العديد من العمليات العقلية، كما ان لها مستويات. لأن عملية قراءة الصورة ما هي الا عملية فك رموز شفرة الرسالة وصولا الى المعنى. وتشمل عملية فك الرموز خطوتين مهمتين هما؛ التمايز والتفسير. وتوجد عدة تصورات لمستويات قراءة الصورة والرسوم. حيث يحدد بيترسون Petersson1996 ثلاثة مستويات؛

1- الترجمة؛ أي تحويل الصورة الى وصف لفظي، وهذا يقابل مستوى الوصف عند غيره.

2- مستوى التفسير.

---

1 محمود أدهم، مقدمة الى الصحافة المصورة، الصورة الصحفية وسيلة اتصال، ط1، مطابع الدار البيضاء، 1998، ص22.

2 خواني زهرة، الصورة الفنية وانواعها، ملف الترشح للتأهيل الجامعي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، السنة 2015-2016، ص350.

3 المرجع نفسه.

3- مستوى التقويم.

ويحدد ليسي 1987Lassy اربع مستويات لقراءة الصورة وهي؛ التعرف، التحليل، التفسير، التقويم. في حين يحدد بربري Barbary 1984[1] أربع مستويات أيضاً هي؛ الوصف والتحليل والترجمة بإبداع التفسير، والترجمة الناقدة.

4) مفهوم الفضاء:

عرف مصطلح الفضاء في السميائية مفاهيم مختلفة تتمحور حول قاسم مشترك، حيث تعتبر الفضاء من خلاله موضوعا مبنيا. إذا كانت السميائية تدج في اهتماماتها الفاعل كمنتج ومستهلك للفضاء، فان تعريف الفضاء يستدعي مشاركة كل الحواس ويضطرنا إلى إعطاء أهمية بالغة للأوصاف المحسوسة (مرئية، لمسية، حركية، صوتية، الخ). يتطابق موضوع الفضاء إذن مع سميائية العالم الطبيعي (التي لا تبحث في معاني العالم فحسب بل تبحث أيضا في دلالات السلوكات البدنية للإنسان). ثم إن اكتشاف الفضاء ليس إلا بناء بيّنا لهذه السميائية. وتتميز سميائية الفضاء ببحثها عن التحولات التي تلحق بالسميائية الطبيعية بفضل تدخل الإنسان الذي بواسطة إنتاجه لعلاقات جديدة بين الفواعل والمواضيع المصنوعة (مشحنة بقيم جديدة)أحل محلها سيميائيات اصطناعية.[2]

5) فضاء الصورة:

إن الحديث عن الفضاء سواء اكان في النص الأدبي او في المسرح، او في السينما، او في الصورة يفرض علينا الخوض في العلاقة الخفية الموجودة حتما بين اللغة والمكان، وبين الإشارة والمكان. لأن الإشارة والدلالة تلعبان دورا هاما في إيصال المعنى الموجود في الصورة. فإذا كان للقصة مثلا لغة تمكنها من طرح نفسها، فإن الصورة خلاف ذلك، أي ليست لها لغة تعبر بها عن نفسها، وإنما مجموعة من "العينات" او الإشارات والرموز التي تشكل كلا متكاملا يعرض ماهيته من تلقاء نفسه. [3]

II قراءة سيميو أنثروبولوجية لنماذج من صور معاناة اللاجئة السورية

1) <u>الصورة الأولى:</u>

---

1 خواني زهرة، المرجع السابق.

2 رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السميائي للنصوص، دار الحكمة ،2000، ص71

3 يوسفي الزهراء، سيميائية احتفالية الزواج، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص81.



صورة لاجئة سورية في ألمانيا

* **المرسل**: الموقع http://www.noonpost. net

* **تاريخ الصورة**: 04 يناير 2016[1]

* **نوع الصورة:** صورة فوتوغرافية ذات بعد اجتماعي سياسي؛ إذ انها تعكس الوضع السياسي الذي تعيشه سوريا حاليا، وفي نفس الوقت تصور الحالة الاجتماعية للاجئة السورية التي حاولت ان تحمي نفسها من الاغتصاب.

أ) محاور الصورة:

تحمل الصورة مشهدين؛ الأول هو مشهد المرأة السورية، والمشهد الثاني هو يد الانسان.

ب) مجال البلاغة والدلالة في الصورة:

تضم الصورة علامات بصرية تشكيلية، وقد تضمنت الدلالات التالية:

-**المرأة:** علامة بصرية تدل على الضياع والبؤس والخوف.

-**اللباس:** ترتدي تلك المرأة لباساً رجالياً من أجل ان تخفي أنوثتها حتى لا تتعرض للاغتصاب، التحرش الجنسي، والاعتداءات الجنسية...

-**اليد:** علامة بصرية تدل على المنع والرفض.

جـ) المعنى التقريري والمعنى التضميني:

---

1 كاترين بن هولد، محاولات الهجرة توقع السوريات فريسة الاستغلال الجنسي، مقال نشر بتاريخ 04 يناير 2016 استخرج من الرابط http://www.noonpost.net

نشرت هذه الصورة على الأنترنت، وهي تحمل معنى تضمينيا يكمن في محاولة تلك المرأة الحفاظ على شرفها كنوع من حفظ شرف الأسرة والمجتمع السوري على السوا. فالاعتداء عليها جنسيا يعني المس بكرامتها وكسر حياتها النفسية، وتحطيم فرصتها في الاندماج داخل المجتمع بشكل طبيعي وصحي. فجريمة بهذه الطريقة كما يقول الباحث الهادي العموري قد تخلف شخصية غير متماسكة لدى المرأة.[1]

لقد خلقت ظاهرة الاعتداء الجنسي على اللاجئة السورية آثارا خطيرة جعلتها تعيش حياة صعبة، وتعاني من أزمة نفسية. حيث صرحت السيدة سوزان هونة وهي مشرفة المعالجين النفسيين ومتخصصة في علاج المهاجرات المصابات بصدمات نفسية؛ صرحت بان اغلب النساء اللواتي يخضعن لرعايتها تعرضن للعنف الجنسي، علما ان بعضهن بلغن سن الرشد، وبعضهن من تجاوزن ال 60سنة.[2]

د) حوصلة وتقييم:

تمثل هذه الصورة رسالة إعلامية موجهة إلى الرأي العام العالمي لتحسيسه بالوضع وإعلان ما يمارس ضد المرأة اللاجئة السورية من عنف جنسي ونفسي.

<u>2) الصورة الثانية:</u>



1 الهادي العموري، الأسرة، المرأة والقيم، افريقيا الشرف، المغرب، 2013، ص112.

2 كاترين بن هولد، مرجع سابق.

صورة امرأة سورية تنهار على ساحل جزيرة ليسبوس بعد عبورها لبحر إيجه

المرسل: الموقع http://www.trtarabic.tv

تاريخ الصورة: 28 سبتمبر 2015 [1]

نوع الصورة: صورة ذات بعد اجتماعي وسياسي، فهي تعكس لنا ما تعانيه اللاجئة السورية من عذاب وألم وخطر. خاصة وهي تهرب من الحرب الى البحر.

أ) **محاور الصورة:**

تحمل الصورة اربعة مشاهد؛

1- المشهد الأول يمثل البحر.

2- المشهد الثاني يمثل الزورق.

3- المشهد الثالث يمثل المرأة السورية (اللاجئة).

4- المشهد الرابع يمثل اللاجئين المرافقين لها والمساعدين عند الساحل.

ب) مجال البلاغة والدلالة في الصورة:

تضم الصورة علامات بصرية تشكيلية، وقد تضمنت الدلالات التالية:

البحر: وهو الفضاء الشاسع الواسع الغامق والعميق في الصورة، وليس المقصود في أن نحدد جغرافيته وإنما ان نقدم الصور البلاغية التي يوحيها المكان، ودورها في رسم الحالات النفسية والاجتماعية للأشخاص. كأن نحدد مثلا حالة الخوف والرهب من تلاطم أمواج البحر العاتية التي اغرقت الكثير من اللاجئين من قبل. فبمجرد التفكير في مصير السابقين تعتري تلك اللاجئة حالة نفسية صعبة ورهيبة تؤثر عليها آنياً ومستقبلاً.

لكن إلى جانب هذا المعنى يتجلى معنى آخر لفضاء البحر فهو يشكل مكان انتقال من الحرب الى السلم، ورمز نجدة للاجئة.

الزورق: علامة بصرية، وهو وسيلة من وسائل التنقل، فبواسطته انتقلت المرأة السورية اللاجئة وطفلها إلى عالم آخر هروبا من ويلات الحرب والدمار والخراب والقتل في سوريا.

---

1 في اليوم العالمي للمهاجرين.. لاجئو سوريا في صور وُصفت بأنها الأقوى خلال العام، مقال استخرج من الرابط http://www.trtarabic.tv بتاريخ 2016/04/25

المرأة: ان الحديث عن فضاء الصورة يقودنا الى الحديث عن مختلف عناصرها، ومن بين تلك العناصر؛ المرأة باعتبارها منه ومكملة له. فالمرأة تبدو في الصورة في حالة مضطربة ومرتبكة وهي خارجة من البحر.

الأشخاص: يمثلون اللاجئين السوريين الذين عانوا نفس الويلات، والمساعدين الذين يقدمون يد العون من اجل التخفيف من معاناتهم.

جـ) المعنى التقريري والتضميني:

تحمل هذه الصورة الكثير من المعاني، فهي تعبر عن العذاب والآلام الذين تعاني منهما اللاجئة السورية خاصة الجانب النفسي. ولعل هذه الصورة من بين اقوى واشد الصور التي تصور معاناة اللاجئة السورية على كل المستويات وانهيارها الكلي. فهي تترك في نفسية المشاهد أثرا بالغا.

3) الصورة الثالثة:



مجموعة من السوريين يحاولون العبور السياج الفاصل بين صربيا وهنغاريا

***المرسل:** من الموقع http://www.trtarabic.tv

***تاريخ الصورة:** 27 أغسطس2015 [1]

---

1 في اليوم العالمي للمهاجرين.. لاجئو سوريا في صور وُصفت بأنها الأقوى خلال العام، مقال استخرج من الرابط http://www.trtarabic.tv بتاريخ 2016/04/16

***نوع الصورة:** صورة فوتوغرافية ذات بعد اجتماعي وسياسي. فهي تعكس الوضع السياسي الذي تعيشه سوريا من دمار وحرب وخراب، الأمر الذي جعل الكثير من العائلات تضطر للانتقال إلى أوروبا بحثا عن الهدوء والسلام والطمأنينة حتى وان كانت مؤقتة. أما البعد الاجتماعي فيتمثل في معاناة تلك الأسر السورية وهي تحاول ان تعبر تحت الأسلاك الشائكة لتنجو بنفسها وبأطفالها.

ا) محاور الصورة:

تحمل الصورة مشهداً يضم أفراد الأسرة الواحدة وتتكون من الأب والأم والطفلين، بحيث يقتحمون فضاء تحيط به الأسلاك.

ب) مجال البلاغة والدلالة في الصورة:

تضم الصورة علامات بصرية، وقد تضمنت الدلالات التالية:

الرجل: علامة بصرية تدل على تزعمه السلطة والقرار، فهو من قرر العبور تحت الأسلاك من أجل الدخول الى أوروبا لتعيش عائلته في أمان.

المرأة: علامة بصرية تدل على الطاعة وتنفيذ الأمر رغم كل المخاطر التي تتعرض لها، مثل الجروح التي قد تتأثر بها بسبب الأسلاك الشائكة.

الطفل والطفلة: علامة بصرية تشير الى الخوف من العالم المجهول الذي ينتظرهم، والدليل على ذلك البكاء في الصورة.

السلك الشائك: علامة بصرية تشير الى الهلاك والموت والعزلة والفصل بين الفضاءات.

جـ) المعنى التقريري والمعنى التضميني:

تمثل هذه الصورة بكل عناصرها وفضائها تضحية المرأة السورية اللاجئة في سبيل نجاة عائلتها. والاشارة واضحة في الصورة وهي حماية المرأة اطفالها من الأسلاك الشائكة، فهي في الأعلى تلامس الاسلاك وطفليها تحت صدرها حتى لا يمسهما الأذى، ولكي تتخطى الأسرة ذلك الحاجز بحثا عن السلم من ويلات الحرب.

د) حوصلة وتقييم:

تمثل هذه الصورة رسالة إعلامية واضحة موجهة إلى الراي العالم العالمي، وهي تدلي بصبر اللاجئين السوريين على المحن، وقوتهم وعزمهم على النجاة رغم كل المخاطر والعوائق التي يصادفونها في طريقهم بحثا عن السكينة والهدوء والسلم.

خاتمة

من خلال قراءتنا السيميو انثروبولوجية لمعاناة اللاجئة السورية خرجنا ببعض النتائج كالتالي:

– تعد الصورة من أهم وسائل الاتصال التي تساعد على توطيد العلاقات الإنسانية، وتنمية الحس الجماعي والاحساس بآلام الاخرين.

– تمثل الصورة الفوتوغرافية وسيلة الإعلان والاخبار عما تعانيه اللاجئة السورية من ظلم وعذاب وخوف وقهر قد تعاني منه مدى الحياة.

–تقوم الصورة الفوتوغرافية بنقل الحداث والوقائع بصدق وفي لحظة واحدة من الزمن، وبدون أي تعليق لأنها لا تملك لغة تمكنها من ذلك كما هو الشأن في الخطاب المكتوب الذي ينقل نفس المشهد الذي تجسده الصورة الفوتوغرافية، ولكن بوقت أطول وفي عدة صفحات من التعبير والوصف.

قائمة المراجع:

1. بشير خلف، بحث في أبعاد الثقافة العمالية لدى عمال المؤسسة الوطنية للنسيجية – رسالة لنيل شهادة الماجستير – مكتبة معهد الثقافة الشعبية – جامعة تلمسان 1991–1992–، ص 66.
2. خواني زهرة، الصورة الفنية وانواعها، ملف الترشح للتأهيل الجامعي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، السنة 2015–2016، ص350.
3. رشيد بن مالك، قاموس مصطلحات التحليل السميائية للنصوص، دار الحكمة ،2000، ص71
4. سيزا قاسم، نصر حامد أبو زيد، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل الى السيميوطيقا، دار التنوير للطباعة والنشر، مصر، 2014، ص409.
5. في اليوم العالمي للمهاجرين.. لاجئو سوريا في صور وُصفت بأنها الأقوى خلال العام، مقال استخرج من الرابط http://www.trtarabic.tv بتاريخ 2016/04/25

6. كاترين بن هولد، محاولات الهجرة توقع السوريات فريسة الاستغلال الجنسي، مقال نشر بتاريخ 04 يناير 2016 استخرج من الرابط http://www.noonpost.net

7. محمود أدهم، مقدمة الى الصحافة المصورة، الصورة الصحفية وسيلة اتصال، ط1، مطابع الدار البيضاء، 1998، ص22.

8. الهادي العموري، الأسرة، المرأة والقيم، افريقيا الشرف، المغرب، 2013، ص112.

9. يوسفي الزهراء، سيميائية احتفالية الزواج، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، ص81.

أزمة اللاجئين في أوروبا:
بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للأزمة

د. هشام داوود الغنجة، و د. أمال خالي- جامعة الجزائر 3.

ملخص المداخلة

شهدت دول الاتحاد الأوروبي عامي 2014 و2015 خصوصًا تدفقًا لعدد معتبر من اللاجئين القادمين من مختلف المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، ما جعل دول الاتحاد تواجه تحديًا متمثلاً في كيفية تسيير أزمة اللاجئين غير المسبوقة، حيث حاولت التوفيق بين اتجاهين أساسيين: الأول يتمثل في مصالحها الاقتصادية والسياسية وتوجهات النخب الحاكمة في مختلف دول الاتحاد، أما الثاني فيتجلى في الضغوطات التي تتلقاها الحكومات الأوروبية من البيئة الداخلية التي تركز على البعد الإنساني في تعاطيها مع الأزمة.

بناءً على ما سبق، نحاول من خلال الدراسة معالجة أزمة اللاجئين في أوروبا، بتبني منهج جدلي يسعى إلى إبراز التضارب والتباين بين مواقف الحكومات الأوروبية من الأزمة، أي لمَ رفضت دولٌ من الاتحاد الأوروبي تبني مقاربة إنسانية للتعامل مع الأزمة، في حين رضخت دول أخرى كألمانيا وبريطانيا لضغوطات المجتمع المدني المركزة على بعد حقوق الإنسان في التعاطي مع اللاجئين، وخاصة لضغوطات أصحاب المصالح الاقتصادية في هذه الدول الساعين للاستفادة من تدفق اللاجئين على دولهم؟

وذلك بالاعتماد على الخطة الآتية:

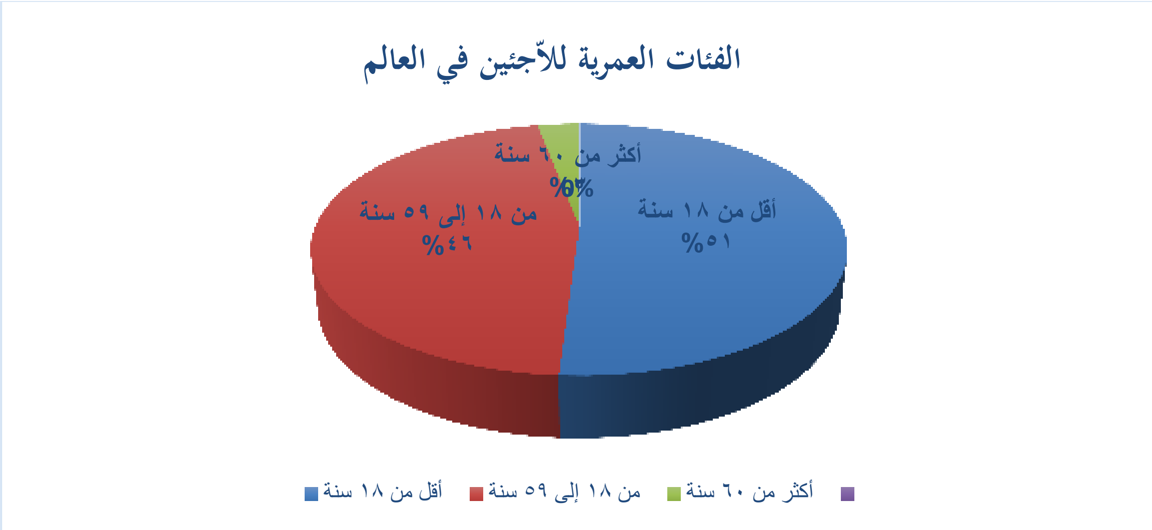
- المحور الأول: الدافع الاقتصادي لتباين المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة.
- المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني الأوروبية في أنسنة الأزمة.
- المحور الثالث: دراسة مقارنة لسياستي ألمانيا وفرنسا تجاه اللاجئين السوريين.

المحور الأول: الدافع الاقتصادي لتباين المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة.

1- تشخيص كمي لأزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي:

حسب الإحصائيات المقدّمة من قبل المفوضية العليا الأممية لشؤون اللاجئين، لسنة 2015، فإنّ عدد اللاجئين الموجودين خارج دولهم الأصلية عبر العالم هو 14.4 مليون لاجئ. ويأتي اللاجئون السوريون في المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد اللاجئين، بحوالي 3.88 مليون لاجئ.[1]

ونشير في هذا الصّدد أنّ أغلب اللاجئين في العالم هم من الشباب والأطفال، كما يوضحه الشكل الآتي:



يقدر عدد اللاجئين الإجمالي على مستوى أوروبا (من طالبي اللجوء أو غيرهم من الحالات) بـ3107579 في عام 2014،[1] أما عدد طالبي اللجوء الرسمي في الاتحاد الأوروبي فقد شهد ارتفاعًا ملحوظًا منذ سنة 2013، نتيجةً لتعثّر عمليات التحوّل الديمقراطي في دول "الرّبيع العربي" خاصة، أين فرّ عددٌ كبيرٌ من اللاجئين من هذه الدوّل نحو الدول المتقدّمة أساسًا، ومنها دول الاتحاد الأوروبي.[2]

[1]**Global Trends**, **Forced displacements in 2014**, United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Geneva: 2015. pp. 2, 3.

[1]Ibid. p. 47.

[2]**Asylum statistics**, Eurostat, http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum_statistics*Data extracted on 2 March 2016.*

ويوضح الجدول الآتي ارتفاع عدد طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي:

السنة	عدد طالبي اللجوء
2006	حوالي 200000
2013	431000
2014	627000
2015	1.3 مليون

Asylum statistics, Eurostat, http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum_statistics *Data extracted on 2 March 2016.*

وتحتلّ ألمانيا صدارة دول الاتحاد الأوروبي كأكثر دولة استقبالاً لطلبات اللجوء، في الجدول الآتي نوضّح دول الاتحاد الأوروبي العشر الأكثر استقبالاً للاجئين عام 2014، مقارنةً بالعام الذي قبله:[1]

الدولة	عدد اللاجئين عام 2014	عدد اللاجئين عام 2013
دول الاتحاد الأوروبي كلها	627,780	432,055
ألمانيا	202,815	126,995
السويد	81,325	54,365
إيطاليا	64,625	26,620
فرنسا	64,310	66,265
المجر	42,775	18,900
المملكة المتحدة	33,010	30,820
النمسا	28,065	17,520
هولندا	24,535	13,095
بلجيكا	22,850	21,215
الدانمارك	14,715	7,230

[1] **The 2015 refugee crisis through statistics**, European Stability Initiative, Berlin, Brussels, Istanbul: 17 October 2015. p. 15.

The 2015 refugee crisis through statistics, European Stability Initiative, Berlin, Brussels, Istanbul: 17 October 2015. p. 15.

أما عن جنسيات طالبي اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي، فقد احتل السوريون المرتبة الأولى من حيث طلبات اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي عام 2014، ويوضح الجدول الآتي الدول الخمس الأولى الأصلية لطالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي عام 2014:[1]

الدولة	عدد طلبات اللجوء عام 2014
سوريا	122,790
أفغانستان	41,305
كوسوفو	37,875
إريتريا	36,990
صربيا	30,810

The 2015 refugee crisis through statistics, European Stability Initiative, Berlin, Brussels, Istanbul: 17 October 2015. p. 17.

2- الآثار الاقتصادية "السلبية" لتدفّق اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي:

بعد استعراضنا في النقطة الأولى من هذا المحور لأزمة اللاجئين في الاتحاد الأوروبي وفق مقاربة كمية، نحاول في هذه النقطة إبراز أكبر المشكلات الاقتصادية التي قد تنشأ عن استقبال عدد معتبر من اللاجئين، والتي دفعت دولاً عديدة من الاتحاد الأوروبي كالمجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك إلى إبداء نوع من الرفض لاستقبال حصّة معيّنة من اللاجئين القادمين من سوريا خاصةً.

تُعتبر أكبر الآثار السلبية المرتقبة لتدفق اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي آثارًا متوقعة الحدوث على المديين القصير والمتوسّط خصوصًا، ومن أبرز هذه الآثار نذكر ما يلي:

-ضرورة زيادة الدّول للنفقات العامّة الموجهة نحو مساعدة هؤلاء اللاجئين، خاصة في ما يتعلق، بالمأكل، المسكن، الصحة، والتعليم، لذلك قامت دولة ألمانيا مثلاً بإقرار زيادة قدرها

[1] Ibid. p. 17.

0.5% من الناتج المحلي الخام عامي 2016 و2017، خاصةٌ أساسًا بالنفقات المترتبة عن التكفل باللاجئين.[1] هذا ما قد يخلق مشكلات اقتصادية خاصة بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية الأقل قوة، والتي تواجه أصلاً مشكلاتٍ اقتصادية داخلية تجبرها على ترشيد النفقات العمومية.

حيث سجلت الدول الرافضة لنظام حصص اللاجئين عجزًا في ميزانها التجاري عام 2015، كما يوضحه الجدول الآتي الذي نقارن فيه بين دولتي سلوفاكيا والمجر من جهة، وألمانيا من جهة أخرى:

الدولة	النفقات (بالمليار دولار)	الإيرادات (بالمليار دولار)	نسبة الفائض أو العجز في الميزان التجاري
ألمانيا	1484	1515	فائض 0.9%
المجر	64	61	-2.6%
سلوفاكيا	35	32	-3.5%

The world factbook, Central Intelligence Agency: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

يبيّن الجدول السابق أنّ دولة ألمانيا لا تعاني عجزا في ميزانها التجاري عكس دولتي المجر وسلوفاكيا، لذلك يصعب على هاتين الدولتين وغيرهما من الدول الرافضة لاستقبال عدد كبير من اللاجئين أن تزيد من نفقاتها لتغطي حاجيات اللاجئين الأساسية.

يُضاف إلى ذلك أنّ دولة المجر مثلاً التي تعتبر نقطة عبور كبرى للاجئين وليس دولةً مستقبلة للاجئين؛ قد اضطرّت إلى الإعلان عن زيادة قدرها 0.1% من الناتج المحلي الخام عام 2015 من أجل تغطية الحاجيات الأساسية قصيرة المدى المطلوبة للاجئين، كالإطعام والإيواء المؤقّت وغير ذلك من الحاجيات.[1]

- من ناحيةٍ أخرى قد لا تسمح كذلك وضعية سوق العمل في بعض الدول الأوروبية بحدوث تشغيل سريع لهؤلاء اللاجئين: ففي حالة وجود تشغيل محلي عالي للعمالة المحلية

---

[1] How will the refugee surge affect theEuropean economy? **Migration Policy Debates**, OECD, n° 8, November 2015. p. 1.

[1] Ibid. p. 2.

فإنّ اللاجئين قد لا يجدون عملاً لسنوات طويلة بهذه الدّول، أو قد يعملون مقابل أجور زهيدة، ما قد يرجّح تفضيل عدد كبير منهم لدولٍ تتمتع بوجود فرص عمل عالية ونسبة بطالة منخفضة، كألمانيا والسويد وغيرهما، عوض دول ترتفع بها حدّة البطالة بشكل كبير وتقل فيها فرص العمل بسبب أزمات أو ضائقات اقتصادية داخلية عميقة.[1]

ويُعتبر هذا المعطى من أهم الأسباب التي دفعت دولاً مثل سلوفاكيا والمجر وغيرهما من دول أوروبا الشرقية خاصّةً إلى رفض تخصيص حصص للاّجئين لديها، لأنّ معدّل البطالة مرتفعٌ في هذه الدّول مقارنةً بدولة مثل ألمانيا، فمعدّل البطالة في المجر قُدّر بـ7.1% حسب إحصائيات وكالة الاستخبارات الأمريكية لعام 2015، أما في سلوفاكيا فيرتفع ليبلغ 10.9%، في حين لا يتجاوز 4.8% في ألمانيا، وهو معدّل جيد يضعها في المرتبة 15 عالميا من حيث معدّل البطالة المنخفض.[1] ويجعلها تسعى بدلاً من ذلك إلى استقبال عدد معتبر من اللاجئين من أجل إدماجهم في سوق العمل، لأنّ ألمانيا تعتبر من أكبر الاقتصاديات في العالم (رابع أكبر قوة اقتصادية في العالم من حيث الناتج المحلي الخام بـ 3368 مليار دولار حسب إحصائيات البنك العالمي لعام 2014).[2]

جدول يوضح نسبة البطالة عام 2015 في كل من: ألمانيا، المجر، سلوفاكيا، وجمهورية التشيك

الدولة	نسبة البطالة	الرتبة العالمية
ألمانيا	%4.8	15
جمهورية التشيك	%6.5	75
المجر	%7.1	83
سلوفاكيا	%10.9	121

[1]**The refugee surge in Europe**: **Economic challenges**, Shekhar AIYAR & Others, International Monetary Fund, January 2016. p. 16

[1]**The world factbook**, Central Intelligence Agency: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

[2]**Gross Domestic Product 2014**, World bank, http://databank.worldbank.org/data/download/GDP.pdf

The world factbook, Central Intelligence Agency: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

3- الآثار الاقتصادية الإيجابية لأزمة اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي:

قد تمّ الإشارة في النقطة البحثية السابقة أنّ الآثار السلبية المتوقّعة لاستقبال دولة ما عددًا معتبرًا من اللاجئين لا يتعدّى المديين القصير والمتوسّط، فيما يحظى المدى البعيد بتوفّر إيجابيات كثيرة متوقّعة لصالح اقتصاديات الدول الأوروبية المستقبِلة للاّجئين، مع وجود إيجابيات أخرى متوقّعة على المديين القصير والمتوسّط كذلك، وقد صرّح الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتيThomas Piketty مؤلف كتاب: رأس المال في القرن الواحد والعشرين Capital in the 21st Century بأنّ أزمة اللاجئين تمثل فرصةً للاتحاد الأوروبي من أجل إعادة بعث اقتصاد القارّة.[1]

من أهمّ الإيجابيات المتوقّعة على المديين القصير والمتوسّط لتدفق اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي؛ ما يمكن أن تسبّبه الزيادات في إجمالي النفقات الحكومية ونفقات الاتحاد الأوروبي من أجل تغطية حاجيات اللاجئين المتوقّعة على المديين القصير والمتوسّط، إذ وفق منطقٍ اقتصادي، وحسب دراسة أعدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2015: The OECD Economic Outlook 2015 فإنّ هذه النّفقات الإضافية من قبل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من المتوقّع أن تؤدي إلى ارتفاع لمؤشر إجمالي الطلب بحوالي 0.1 إلى 0.2% من إجمالي الناتج المحلّي الخام عامي 2016 و2017 على التوالي.[2]ذلك أنّ زيادة النفقات الحكومية والأوروبية على اللاجئين سوف تؤدّي إلى زيادة في استهلاك هؤلاء اللاجئين للسلع والخدمات المحلية، ومن ثمّ يعود ذلك بالنفع على الاقتصاد الكلي لدول الاتحاد الأوروبي.

أما في ما يخص التأثيرات على سوق العمل على المديين القصير والمتوسط، فتختلف من دولةٍ إلى أخرى بناءً المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكلّ دولة، أي أنّ كل دولةٍ أوروبية بإمكانها استقبال اللاجئين وفق ما تتوفر عليه من مقدرات تمكّن من تحقيق إدماج سهل

[1]**Economic challenges and prospects of the refugee influx**, Cemal Karakas. European Parliament: European Parliamentary Research Service, December 2015. p. 2.

[2]How will the refugee surge affect theEuropean economy?op. cit. p. 2.

وسريع لهم في سوق العمل، هذا من ناحية؛ من ناحيةٍ أخرى وحسب دراسةٍ للجنة الاتحاد الأوروبي في خريف 2015 بعنوان: European Forecast فإنّ تدفّق اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي من المتوقّع أن يؤدّي إلى دفع عجلة اقتصاد الاتحاد، لكنّ ذلك لا يتأتى إلى إذا كانت النسبة الأكبر من هؤلاء اللاجئين تتوفّر على مهاراتٍ كبيرة وتكوين عاليين، أو على الأقلّ الحد الأدنى من المهارات ومن التكوين،[1] من أجل تحقيق استفادة كبيرة من هذه المهارات والكفاءات لصالح دول الاتحاد الأوروبي، دون تحقيق خسائر كبيرة تتعلّق بالتكاليف الإضافية التي من الممكن أن تنتجها إعادة تكوين أو تأهيل أو تعليم هؤلاء اللاجئين.

من جهةٍ ثانية، فإنّ أغلب اللاجئين خاصة القادمين من مناطق الصراع الكبرى في العالم، كحالة اللاجئين السوريين؛ لا يستهدفون مناصب عمل مرموقة توفّر أجورًا كبيرة، بل عكس ذلك، أغلب هؤلاء اللاجئين يكون أقصى طموحهم في المراحل الأولى من إقامتهم بالدول المستقبلة هو الحصول على منصب عمل ولو بأجر زهيد، نظرًا للظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي يمرّون بها كعائلات وكأفراد.

نقطةٌ أخرى لا تقل أهمية تتعلق بأنّ اللاجئين السوريين وغيرهم لا يتم إدماجهم في مناصب عمل يكون الطلب عليها مرتفعًا محليا، أي أنّ اللاجئين يتم إدماجهم إمّا في قطاعات تحظى بنفور من قبل اليد العاملة المحلية أصلاً كالبناء والأشغال العمومية، وبالتالي لا يجد اللاجئ العامل نفسه في منافسةٍ مع اليد العاملة المحلية، ولكن إذا تنافس فإنّه يتنافس مع اليد العاملة الأجنبية الموجودة في الدول المستقبلة، أي مع المهاجرين الذي يشتغلون في القطاعات الثانوية السابق ذكرها، فالفرضية القائلة بأنّ تدفّق اللاجئين يمكن أن يساهم في رفع مستوى البطالة المحلية غير صحيحة، بل يعود السّبب الأساسي وراء حدوث مشاكل متوقّعة من هذا التدفق إلى فشل السياسات الحكومية في إدارة هذه الأزمة، بشكل لا يمكّن من استغلال هذه الطاقات القادمة من الخارج في قطاعات تشغيل محلية لا تحظى بشعبية كبيرة داخلياً.[1] وهذا ما يفسّر اتجاه عدد كبير من اللاجئين في بعض الدّول إلى القطاع الموازي غير الرسمي لعدم أو لبطء الإجراءات الحكومية المتخذة لإدماجهم في القطاعات الرّسمية للدول الأوروبية.

---

[1]**Economic challenges and prospects of the refugee influx**,Cemal Karakas.op. cit. p. 2

[1]**Economic Impacts of Syrian Refugees**, Existing Research Review & Key Takeaways, International Rescue Committee. From www.rescue.org. pp. 2-4

في هذا الصّدد، لا يمكن إغفال إحدى أكبر الأزمات التي تمرّ بها دول الاتحاد الأوروبي، وهي أزمة انخفاض النمو الديمغرافي المستمرة، ارتفاع نسبة الشيخوخة، وارتفاع معدّل عمر السكان، ففي عام 2013 بلغ معدّل الخصوبة لدول الاتحاد الأوروبي 1.5 طفل للمرأة الواحدة فقط.

أما في ما يخصّ عدد سكان الاتحاد الأوروبي، وحسب معطيات اللجنة الأوروبية لعام 2015 التي تم نشرها في منشور: The Ageing report 2015 فسيشهد ارتفاعًا طفيفًا جدا من 507 مليون نسمة إلى 523 مليون بين عامي 2013 و2060. لكنّ المشكلة الأبرز تتجلى في القوة العاملة من إجمالي عدد السكان التي سينخفض عددها من 211 مليون عام 2013 إلى 202 مليون عام 2060، وهي نسبة منخفضة أصلا ستستمر في الانخفاض، ما يحتم على الاقتصاديات الأوروبية خاصة الكبيرة منها إدماج عدد كبير من المهاجرين واللاجئين من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي المرتفع في هذه الدّول.[1] وعلى مكانتها كأكبر الاقتصاديات في العالم.

المحور الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في أنسنة الأزمة السورية.

شكل اتساع دائرة الأزمة السورية بانتقالها من سوريا إلى دول الجوار ثم إلى مناطق أخرى ومن بينها الدول الأوروبية تحديا على مستويات عدة: أمنية، اقتصادية وإنسانية، اجتماعية، ورغم تباين المواقف السياسية للدول الأوروبية تجاه الوافدين، إلا أنّ أزمة اللاجئين وضعت المجتمع المدني الأوروبي أمام واجب تاريخي تجاه هؤلاء، وفي ما يلي، نحاول تحليل موقف وأثر المجتمع المدني في أوروبا على قضية اللاجئين، بوصفه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة. [2]

ساهم المجتمع المدني في أوروبا إلى حد بعيد في تعديل السياسات المنتهجة تجاه الأزمة السورية بشكل عام ومشكل اللاجئين كتجلي لها، وقد مثل حادث غرق الطفل السوري ايلان على الشواطئ التركية منعطفا للرأي العام الأوروبي تجاه الأزمة، إضافة إلى حادث وفاة 71 طالبا للجوء على متن شاحنة في الأراضي النمساوية، في 27 أوت 2015.

---

[1] **Economic challenges and prospects of the refugee influx**, Cemal Karakas.op. cit. p. 4.

[2] المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطة. عبد الغفار، شكر، محمد مورو، لبنان: دار الفكر المعاصر، ط1، 2003، ص: 176.

استثارت هذه الحوادث الرأي العام الأوروبي الذي خرج في مظاهرات عارمة في النمسا، معتبرا ما يحدث في حق اللاجئين كارثة وداعيا سلطات البلاد إلى التحرك لاحتوائها، وهو الموقف الذي اتخذته السلطات الألمانية تحت ضغط الصحافة الألمانية وجمعيات المجتمع المدني، ويبدو دور هذا الأخير أكثر وضوحا في الحالة الفرنسية، أين خرجت الأحزاب السياسية عن صمتها مطالبة الجهات الرسمية بتحمل المسؤولية تجاه اللاجئين استجابة لمطالب الرأي العام: حيث أثبت استطلاع لبعض القنوات الفرنسية أن 56% من المستجوبين يؤيدون استقبال اللاجئين عوض نسبة 46% المسجلة بداية شهر أوت 2015.[1]

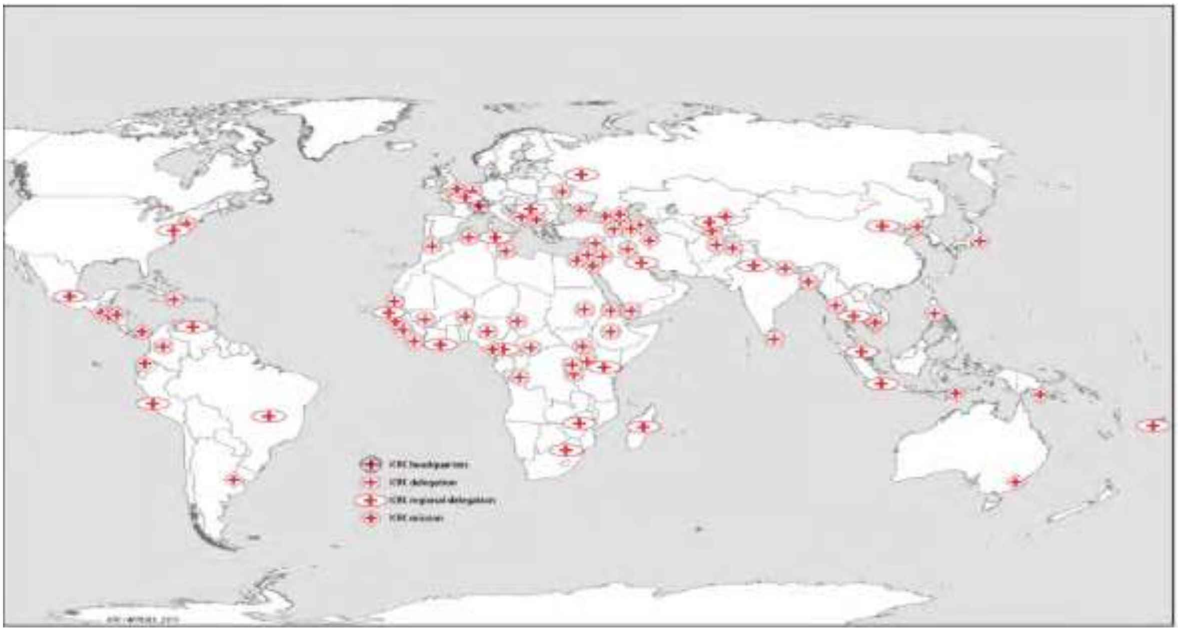
أما عن العمل الميداني، فننوه بدور العديد من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تضاف إلى الفواعل الدولية الرئيسة في التكفل باللاجئين وهي المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ومن بينها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كعينة عن فواعل المجتمع الدولي نظرا للتمثيل المهم للمنظمة دوليا وفي الأوساط الأوروبية وكذا الواجب الأخلاقي والديني الواقع على عاتق المنظمة، إضافة إلى الالتزام القانوني المترتب عن اتفاقيتي جنيف التي تنبثق عنها المبادئ التي تقوم عليها المنظمة والمتمثلة في: الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية، والوحدة، والعالمية.[2]

يتمثل الدور الذي تقوم به في الاهتمام بالشؤون الإنسانية ومن بينها قضية اللاجئين منذ تأسيسها سنة 1965، حيث تمثل الرابط بين جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية من جهة واللجنة الدولية للصليب الأحمر المنشأة سنة 1863، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المؤسس سنة 1919، إضافة إلى تواجد الحركة المكثف من خلال الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المتواجدة بمائة وثمانية وثمانين دولة.

---

[1] محمد، عيادي، على موقع : **اللاجئون وأوروبا: أزمة القوانين وجبهة الرفض.** http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/9/15

[2] https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/components-movement.htm



خريطة تمثل المقرات الأساسية، المهام والبعثات التابعة للحركة سنة 2015.[1]

تعتمد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تمويلها على التبرعات الممنوحة من طرف الدول الموقعة على اتفاقيتي جنيف، تبرعات الفواعل المجتمعية للدول المستقبلة للجمعيات الوطنية للحركة، الفواعل الخاصة والعامة والمنظمات فوق القومية[2]، وعليه فإنّ موارد الحركة غير مستقرة ومرتبطة بإرادة المانحين، وهو ما يجعلها أسيرة الأهداف السياسية، الإيديولوجية، الأوضاع الاقتصادية الدولية، كما أنها تلتزم أقصى الحيادية وعليه فإنّ دورها في حث الدول الأوروبية وغيرها على تغيير سياساتها تجاه اللاجئين لا يكون بصفة مباشرة وإنما من خلال تحسيس الرأي العام الذي يشكل أكبر ضغط على الحكومات الديموقراطية.

Figures in KCHF	PROGRAMME									
DELEGATION	Protection	Assistance	Prevention	Cooperation with National Societies	General	TOTAL 2015 BUDGET	of which overheads	Total cash	Total kind	Total service
Egypt	616	3,306	1,215	674	150	5,961	364	5,961	-	0
Iran, Islamic Republic of	1,223	1,433	1,545	723	63	4,987	304	4,987	-	-
Iraq	13,437	54,264	7,563	2,420	386	78,071	4,765	77,865	-	206
Israel and the Occupied Territories	17,570	22,299	7,281	3,063	282	50,494	3,082	49,916	-	577
Jordan	3,576	23,900	2,806	1,022	521	31,825	1,942	31,671	-	154
Lebanon	5,707	33,445	2,310	3,400	205	45,067	2,751	45,067	-	0
Syrian Arab Republic	3,945	150,239	2,769	7,065	235	164,253	10,025	164,202	-	51
Yemen	3,874	21,115	2,876	812	221	28,898	1,764	28,838	-	60
Kuwait (regional)	2,011	423	1,875	521	36	4,866	297	4,866	-	-
TOTAL (in KCHF)	51,957	310,425	30,241	19,700	2,099	414,421	25,293	413,373	-	1,048

[1] , **ICRC overview of operations 2015**. International Committee of the Red Cross, Geneva, p : 29.

[2]: ibid. P: 27.

جدول بالميزانية المخصصة من طرف الحركة لمنطقة الشرق الأوسط ومن بينها سوريا مقدرة بالفرنك السويسري، لسنة 2015 [1]

وفي هذا الصدد نشير إلى الجهود المبذولة من طرف منظمات أخرى على غرار أوكسفام[2]، التي تركز على دور الدول الغنية ومن بينها الدول الأوروبية المنضمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، على إعادة توطين اللاجئين بنسبة 10% والالتزام بتحمل مسؤولياتها في إطار التوزيع العادل للحصص، كما زودت تقريرها الصادر في 29 مارس 2016، بمعطيات من شأنها التحسيس بتقصير الحكومات اتجاه تعهداتها:

	المصدر	الوعود	الحصص العادلة	النسبة من حصص العادلة
أعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية	أستراليا	6727	10557	64%
	النمسا	1900	4009	47%
	بلجيكا	1325	4773	28%
	كندا	38089	15951	239%
	جمهورية التشيك	70	2795	3%
	الدنمارك	390	2601	15%
	فنلندا	1900	2247	85%
	فرنسا	1000	25937	4%
	ألمانيا	41899	36869	114%
	اليونان	0	3085	0%
	أيسلندا	75	118	63%
	أيرلندا	721	1774	41%
	أيطاليا	1400	21519	7%
	اليابان	0	49768	0%
	جمهورية كوريا	0	16650	0%
	اللوكسمبرغ	60	376	16%

[1] ibid. P:34

[2] منظمة خيرية دولية متخصصة في مجال الإغاثة والتنمية، تعمل في 90 بلد مع منظمات محلية شريكة.

جدول يمثل الوعود المقدمة من طرف بعض الدول الأوروبية مقارنة بالحصص العادلة[1]

تحديات عمل فواعل المجتمع المدني:

- يطرح عدد اللاجئين المتزايد انشغالات عديدة للحكومات والمجتمع المدني على حد سواء، نظرا للعمل المستعجل الذي تفرضه ظروف الاستقبال والتي لا تترك المجال لوضع إستراتيجية واضحة ومحددة.
- مخاوف الدول والمجتمع المدني مشتركة تجاه التهديد الذي قد تمثله بعض الفئات اللاجئة أمام تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي والاعتداءات المتكررة التي تشهدها العواصم الأوروبية.[2]
- انقسام مواقف الدول الأوروبية وفواعل المجتمع المدني حول أزمة اللاجئين أظهر هشاشة الاتحاد تجاه التهديدات الطارئة.
- تأثير بعض التجاوزات والسلوكيات المنعزلة لبعض اللاجئين على انطباعات السكان المحليين، كتلك الحوادث المسجلة في ألمانيا نهاية سنة 2015.

المحور الثالث: دراسة مقارنة لسياستي ألمانيا وفرنسا تجاه اللاجئين السوريين.

– تجلّي الدّافع الاقتصادي في **سياسة ألمانيا** تجاه اللاجئين السوريين.

بالنسبة لألمانيا، ودون الخوض في الاعتبارات الإنسانية المتمثلة أساسًا في ضغوطات المجتمع المدني المحلي والعالمي، فإنّ أبرز دافعٍ لها من أجل استقبال وقبول عدد كبير من اللاجئين السوريين يتمثل في الدافع الاقتصادي، وذلك يتجلى في نقاطٍ عديدة:

قَدّر فرانك يورغن وايز Frank Jurgen Weise رئيس المكتب الفدرالي الألماني للهجرة واللاجئين عددَ اللاجئين الذين دخلوا ألمانيا عام 2015 هو 500000 لاجئ، أي ما يمثّل نصف إجمالي عدد اللاجئين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي في نفس السّنة، وأغلب هؤلاء اللاجئين من القادمين من سوريا عبر تركيا.

---

[1] تقرير أوكسفام، إعادة توزيع **10%** من اللاجئين، 2016/03/29.

[2] **France terre d'asile**, « **crise des réfugies** » **et déplacement en Europe** : **point sur la situation**. Janvier 2016, sur : www.lafranceterred'asile.org.

لذلك كانت السلطات الألمانية مجبرةً على زيادة نفقاتها العامة لتغطية متطلبات هؤلاء اللاجئين، فخصصت حوالي 8.3 مليار يورو عام 2015، ومن المتوقع تخصيص حوالي 14.3 مليار يورو عام 2016، ما يشكّل نفقاتٍ إضافية على الحكومة الألمانية تحمّلها.

لكنّ الواقع الاقتصادي يخبر بأنّ الفوائد التي ستجنيها ألمانيا عبر المديين المتوسط والبعيد أكبر من تكاليف استقبالها لعددٍ كبيرٍ من اللاجئين، بل حتى على المستوى القصير كذلك، إذ من المتوقّع أن ترفع هذه النفقات من الطلب المحلي بشكل يرفع كذلك الناتج المحلي الخام لعام 2016 بنسبة تتراوح بين 0.3% إلى 0.5%.[1]

أمّا على المستويين المتوسّط، والبعيد خاصةً، فمن أبرز التحديات التي تواجهها ألمانيا؛ هو التحدي الديمغرافي الذي من المتوقّع أن يؤثر بشكلٍ كبير على القطاع الاقتصادي لألمانيا، باعتبار ألمانيا من أكبر الاقتصاديات في العالم.

ويتجلّى هذا التحدي في الانخفاض المرتقب لعدد السكان مستقبلاً في ألمانيا، ومعدّل الخصوبة المنخفض، إضافةً إلى ارتفاع نسبة الشيخوخة وانخفاض عدد السكان الذين يمثلون القوة القادرة على العمل في ألمانيا.

ونوضّح في الجدول الآتي توقعات الاتحاد الأوربي على مدى 2060 للواقع الديمغرافي المستقبلي لألمانيا:

	2013	2020	2030	2040	2050	2060
عدد السكان بالمليون نسمة	81.3	80.6	79.7	77.7	74.5	70.8
القوة العاملة (15-64 سنة)	66.1	64.0	59.0	56.2	55.5	54.6
عدد كبار السن (أكثر من 65 سنة)	21.0	23.2	28.1	31.2	31.8	32.3
معدّل الخصوبة (طفل لكل امرأة)	1.40	1.45	1.51	1.56	1.60	1.63

[1] **Economic challenges and prospects of the refugee influx**, Cemal Karakas. op. cit. pp. 2, 5.

The 2015 Ageing report, European Commission. Brussels: E.C, 2015. p. 310

يوضح الجدول السابق أنه رغم الارتفاع الطفيف المرتقب في معدّل الخصوبة (ارتفاع بـ 0.2 طفل للمرأة الواحدة بين سنتي 2013 و2060)، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة الألمانية على غرار الدول الأوروبية الأخرى، لتوقيف النمو الديمغرافي السلبي داخل ألمانيا وأغلب دول الاتحاد الأوروبي؛ إلاّ أنّ الدّراسات المستقبلية تثبت عكس ذلك.

فكما يتضح من خلال الجدول السابق، من المتوقّع أن ينخفض عدد سكان ألمانيا بين سنتي 2013 و2060 بنسبة تقدّر بـ −10.5%، أي بحوالي 11 مليون نسمة، وهو انخفاضٌ كبير، سيضع ألمانيا في المرتبة الثالثة أوروبيا من حيث عدد السكان عام 2060 بعد المملكة المتحدة وفرنسا.[1]

ولكن ما يهمنا أكثر تبيانه من خلال الجدول السابق هو ذلك الانخفاض المعتبر المرتقب للقوة العاملة في ألمانيا بين سنتي 2013 و2060 بـ −11.5%، أي بحوالي 12 مليون نسمة، والارتفاع في المقابل الذي ستعرفه فئة كبار السن في آفاق عام 2060 بـ 11.3%، أي بحوالي 11 مليون نسمة.[2]

وعليه يتضح أنّ التحدي الديمغرافي هو تحدي استراتيجي بالنسبة لألمانيا، لذلك من الحلول المقترحة للحفاظ على ديناميكية الاقتصاد الألماني؛ إدماج عدد كبير من المهاجرين واللاجئين في سوق العمل الألمانية، وهذا هو الدّافع الأساسي الذي يدفع ألمانيا لاستقبال عدد كبير من اللاجئين القادمين من سوريا، والذين يتدفّقون بشكلٍ كبير على ألمانيا باعتبارها من أكبر الاقتصاديات في العالم، مما يخلق نوعًا من المصلحة المتبادلة، وعلاقة رابح–رابح بين اللاجئين السوريين والدولة الألمانية.

– تجلّي الدّافع الإنساني في **سياسة فرنسا** تجاه اللاجئين السوريين.

تعتبر الدول المطلة على المتوسط من أكبر الدول استقبالا للاجئين إضافة إلى دول البلقان، غير أنّ هذه الدول غير قادرة على استقبال السيول البشرية الوافدة بمفردها، وعليه وضعت دول الاتحاد الأوروبي منهجا لإعادة توزيع اللاجئين (توزيع إلزامي للحصص) بينها، استنادا

[1] Ibid. p. 5.

[2] **The 2015 Ageing report**, European Commission. Brussels : E.C, 2015. p. 310.

إلى معايير متمثلة في: عدد السكان، الناتج المحلي الخام، عدد طالبي اللجوء ونسبة البطالة.

وعليه، تقرر شهر سبتمبر 2015 أن يعاد توزيع 160000 لاجئ من جنسيات سورية، عراقية وإثيوبية، تستقبل فرنسا 24031 لاجئ وألمانيا 31443 لاجئا، غير أن فرنسا لم تستقبل حسب إحصائيات جانفي 2016 إلا 19 لاجئ من بين 272 الذين تم تحويلهم.

رغم أن الموقف الفرنسي لم يكن على نفس القدر من الترحيب مع نظيره الألماني، حيث تدعو فرنسا إلى التفريق بين المهاجرين لأسباب اقتصادية والفارين من الحرب الأهلية السورية، كما يلقى طالبو اللجوء المسيحيون السوريون والعراقيون معاملة خاصة مقارنة بباقي طالبي اللجوء.

إلا أنّ الأرقام المقدمة من طرف وزارة الخارجية الفرنسية والهادفة إلى توضيح الجهود المبذولة في المجال:

- استقبال فرنسا لعشرة آلاف سوري منذ انفجار الأزمة، سنة 2011، بنسبة رد إيجابي مقدر بستة وتسعين بالمائة من مجمل الطلبات المقدمة، من بينهم 500 لاجئ سوري لأسباب إنسانية من طرف OFPRA الوكالة الفرنسية للاجئين وعديمي الجنسية، 4500 شخص بصفة لاجئ، 5000 سوري حاصل على إقامة طويلة المدى أو بغرض لم شمل أسري وغيرها.[1]

شهدت السياسة الفرنسية تجاه اللاجئين تعديلا ملحوظا أخرجها من المقاربة الأمنية البحتة، وربما يعزى ذلك لأسباب منها:

- تغير سياسة الدول المانحة التي لم تعد مهتمة بتقديم مساعدات عينية بقدر سعيها إلى تتبنى مشاريع إستراتيجية تفيد ويستفيد منها النازح والمجتمع المضيف،[2]
- الحرص على عدم ظهور فرنسا أقل التزاما من باقي الدول الأوروبية وخاصة الجارة الألمانية، أكبر مستقبل للاجئين السوريين.
- محاولة التمسك بصورة فرنسا العالمية كراعية لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية الكونية.[1]

[1]http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/refugies_syrie_version_accessible_20160107_cle0d15b1.pdf

[2] http://arabic.sputniknews.com/interview/20160127/1017243402.html#ixzz45kRybCvt مؤتمر لندن: مصلحة أوروبا فوق مصلحة اللاجئين جورج، علم.

غير أنّ الدور الفرنسي يبقى غير متناسب وحجمها الدولي، كونها طرف من أطراف النزاع السوري مهتم بما هو سياسي وأمني على حساب الجانب الإنساني المحض، وربما تسعى فرنسا إلى الضغط على النظام السوري من خلال إحراجه أمام الرأي العام العالمي كمتسبب رئيس في الأوضاع الراهنة.

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1. السياسة الفرنسية تجاه اللاجئين: نحو مقاربة أكثر إنسانية؟. عبد الإله الصالحي، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، نشر في سبتمبر 2015، على موقع: http://www.asharqalarabi.org.uk
2. اللاجئون وأوروبا: أزمة القوانين وجبهة الرفض. محمد، عيادي، على موقع http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/9/15
3. المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديموقراطة. عبد الغفار، شكر، محمد مورو، لبنان: دار الفكر المعاصر، ط1، 2003.
4. تقرير أوكسفام، إعادة توزيع 10% من اللاجئين، 2016./03/29

2- المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Asylum statistics, Eurostat, http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Asylum_statistics *Data extracted on 2 March 2016.*
2. Economic challenges and prospects of the refugee influx, Cemal Karakas. European Parliament: European Parliamentary Research Service, December 2015.
3. Economic Impacts of Syrian Refugees, Existing Research Review & Key Takeaways, International Rescue Committee. From www.rescue.org.
4. Global Trends, Forced displacements in 2014, United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Geneva: 2015.

[1] **السياسة الفرنسية تجاه اللاجئين :نحو مقاربة أكثر إنسانية؟**. عبد الإله الصالحي، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، نشر في سبتمبر 2015، على موقع: http://www.asharqalarabi.org.uk

5. Gross Domestic Product 2014, World bank, http://databank.worldbank.org/data/download/GDP.pdf
6. European economy? Migration How will the refugee surge affect the Policy Debates, OECD, n° 8, November 2015.
7. , ICRC overview of operations 2015. International Committee of the Red Cross, Geneva.
8. The 2015 refugee crisis through statistics, European Stability Initiative, Berlin, Brussels, Istanbul: 17 October 2015.
9. The 2015 Ageing report, European Commission. Brussels: E.C, 2015.
10. The refugee surge in Europe: Economic challenges, Shekhar AIYAR & Others, International Monetary Fund, January 2016.
11. The world factbook, Central Intelligence Agency: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

3- المراجع باللغة الفرنسية:

1. France terre d'asile, « crise des réfugies » et déplacement en Europe : point sur la situation. Janvier 2016, sur : www.lafranceterred'asile.org.

4- مواقع الأنترنت:

1. http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/refugies_syrie_version_accessible_20160107_cle0d15b1.pdf
2. https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/components-movement.htm
3. http://arabic.sputniknews.com/interview/20160127/1017243402.html#ixzz45kRybCvt مؤتمر لندن: مصلحة أوروبا فوق مصلحة اللاجئين جورج، علم.

الفهرس

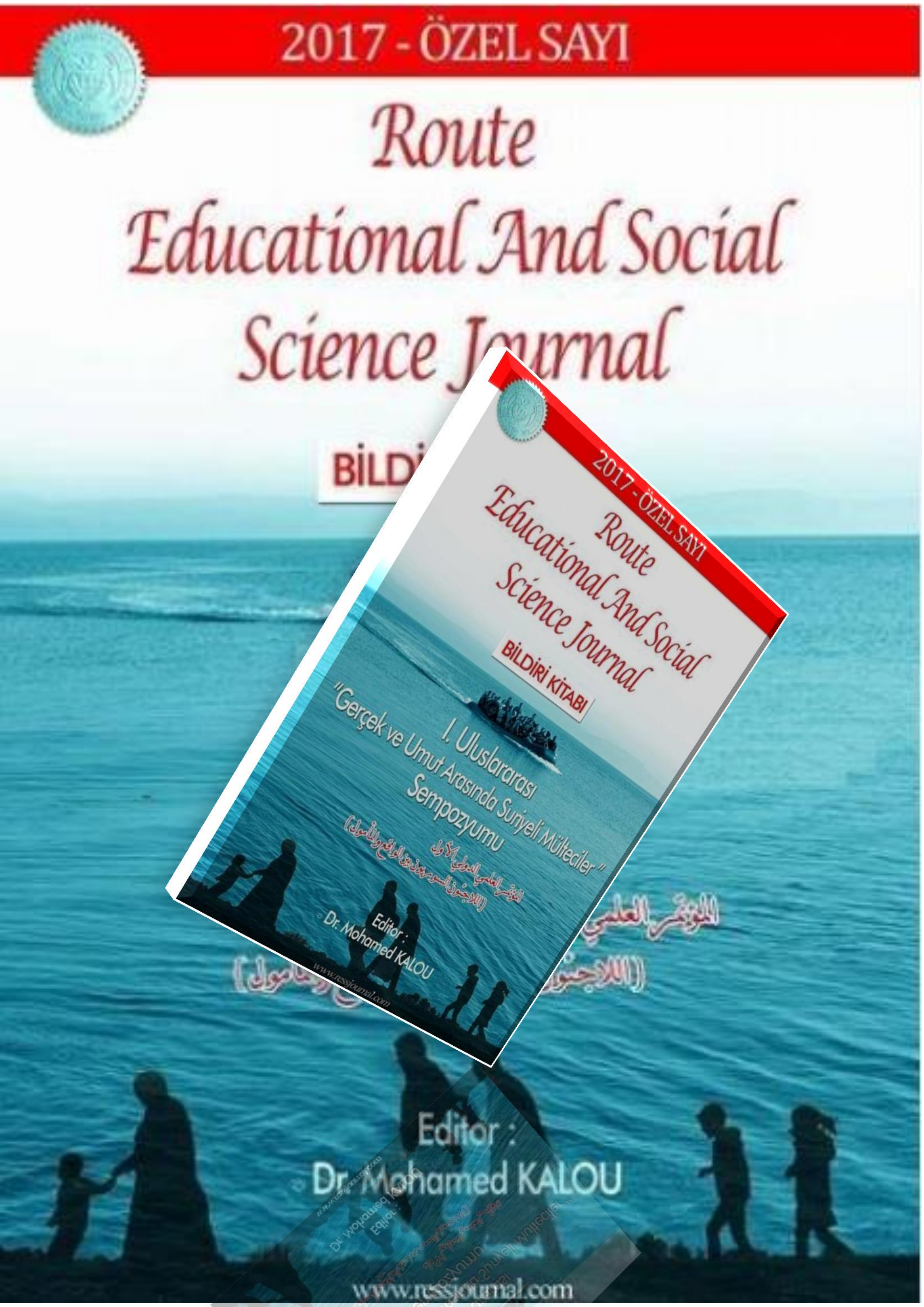
التسلسل	الباحث	الموضوع	رقم الصفحة
		محور: معاناة اللاجئين السوريين وتأهيلهم	
1	د.أحمد إسماعيل	اللاجئون السوريون ومعاناة الهجرة	3
2	د.نجوى الغويلي	توفير الاحتياجات الضرورية من لقمة العيش واللباس والمسكن	19
3	د.مناع العلجة	حق السوريين في اللجوء الإنساني إلتزام قانوني وواجب شرعي	44
4	د.صالح الخدري	إِغَاثَةُ اَلْلَاجِئِيْن حُقُوْقٌ مَشْرُوْعَةٌ أَمْ هِبَاتٌ مَمْنُوْحَةٌ	73
5	د.مولاي إدريسي	طبيعة ونوع المساعدات المقدمة إلى اللاجئين السوريين : تجربة المغرب	99
6	د.سميرة ناصري ود.إنصاف عمران	اللاجئ السوري بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول للدول المستقبلة	115
7	د. محمود سمايلي	الحَراك الديمغرافي للاجئين السوريين خيار أم إجبار ؟	139
8	د. فاطمة الزهراء نسيسة ود.كمال ضلوش	الوضع الاقتصادي وأثره على تشرد المرأة اللاجئة السورية في المجتمع الجزائري	161
9	د.علي بوكريطة ود.مساعدية إبراهيم	الحماية القانونية للاجئين في المواثيق الدولية (سوريا نموذجاً)	183
10	د.عبد الله حمادة	أزمة اللاجئين السوريين في تركيا التحديات وسيناريوهات الحل المقترحة	207
		محور: اللاجئون السوريون والتعليم	
11	د.باكير محمد علي	اللاجىء السوري والتعليم الجامعي	219
12	د.طراف النهار	واقعُ الطلبةِ السوريينَ في الجامعاتِ التركيةِ – الآلآمُ والآمالُ (جامعة أديمان، أُنموذجًا)	236
13	أ.د.محيي الدين بنانة	تعليم اللاجئين والمهجّرين السورين بين الواقع والمأمول	249
14	د.أيمن خسرف	الأكاديمي اللاجئ	280
15	د.فكرت ترزي ود.فلة جيلالي	فرص التعليم العالي المتاحة أمام اللاجئين والنازحين السوريين والعراقيين: دراسة مقارنة	306

16	د.ليلى حمناش	تقييم جودة الحياة لدى عينة من الطلبة السوريين بجامعة تلمسان – دراسة ميدانية –	320
		محور: اللاجئون السوريون والصحة	
17	د.عبد الحكيم بوصلب	آليات الدعم النفسي والاجتماعي ودورها في تشكيل الهوية النفسية والاجتماعية لأطفال اللاجئين السوريين	334
18	د.جدو ولد محفوظ	اللاجئون السوريون والوضع الصحي (الأردن– لبنان – العراق) نموذجاً	348
19	د.إبراهيم بوالفلفل	واقع الرعاية الصحية للاجئين السوريين بالجزائر –دراسة ميدانية بولاية جيجل–	369
20	د.سارة بكار	قياس مستوى قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين المقيمين في الجزائر (دراسة على عينة من اللاجئين المقيمين بمدينة تلمسان)	379
21	د.مسعودة منتصر، ود.هند غدايفي، ود.أحمد جلول	قلق المستقبل لدى اللاجئين السوريين دراسة ميدانية بدولة الجزائر– ولاية وادي سوف نموذجاً	388
22	د.عريس نصر الدين	واقع الصحة النفسية لدى الأطفال اللاجئين السوريين (دراسة ميدانية على عينة من الأطفال بولاية تلمسان –الجزائر)	403
23	د.مها العاني وأسعد العطار	الاغتراب النفسي وعلاقته بالتوافق النفسي لدى اللإجئين السوريين	415
24	أ.د.فقيه العيد، ود.فاطمة الزهراء حاج سليمان	أهمية التكفل النفسي باللاجئين السوريين في التخفيف من معاناتهم ومستوى الضغوط النفسية لديهم – دراسة عيادية أسرية بالمستشفى الجامعي لتلمسان	440
25	د.محمد السليمان	الأسرة كما يدركها الأبناء – دراسة ميدانية لأبناء بعض الأسر السورية المقيمة في مدينة الريحانية – إنطاكيا – تركيا، وتجمع مخيمات أطمه – قاح في الشمال السوري	453
		محور: اللاجئون السوريون والحياة الاجتماعية	
26	أ.د.عمار مساعدي ود.فريدة بلفراق	وضعية اللاجئين السوريين في الجزائر	475
27	أ.د.جابر نصر الدين	ملمح التنشئة الاجتماعية للطفل اللاجئ نظرة استشرافية – الطفل السوري أنموذجاً–	486
28	د.صابرين عوض	اللاجئون السوريون والحياة الاجتماعية الخاصة بهم	505

		(واقع بيئة وواقع حياة إنسان بلا وطن)	
29	د.علاء الدين إسماعيل	التغيرات العقدية والاجتماعية للاجئين السوريين في دول اللجوء ماليزياً أنموذجاً	531
30	د.نادية آيت عبدالمالك	إدماج اللاجئين السوريين في تركيا، دراسة لنظام الحماية المؤقتة (الضوابط والامتيازات)	542
31	د.نبيل العبيدي ود.أركان جديع	حماية اللاجئين السوريين في تركيا (المشاكل والحلول)	556
32	د.نبيل بويبية	تصورات المستقبل لدى الأسر السورية اللاجئة في الجزائر (دراسة حالة عينة من الأسر الساكنة بولاية جيجل)	577
33	د.محمد إرغات وأ.سداد يلدرم	حقوق اللاجئين السوريين دينياً وأخلاقياً	591
34	د.صباح براهمي	الحالة المدنية للاجئين السوريين – الزواج والولادات– في مدينة باتنة بالشرق الجزائري	599
35	د.عبد الحليم عبدالله	اللاجئون السوريون: بين واقع القرارات وواقع الحال	617
36	د.عماد حمدي إبراهيم	الزواج باللاجئات بين ضغط الحاجة ومقاصد الشريعة	631
37	د.فارس لونيس	اللجوء السوري بألمانيا: بين الاندماج والانسلاخ.. معادلة الفرص والتحديات	653
38	د.كعواش رؤوف ود.رضا بوغرزة	تكيف الأسر السورية المهاجرة بتأثير الصراع المسلح (دراسة حالة مجموعة من الأسر المقيمة بولاية جيجل، الجزائر)	669
39	د.لبنى بلفيلالي	جودة الحياة والمعاش النفسي للاجئين السوريين	690
40	د.وسيلة بلحاج ود.أسماء بن حليلم	دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة تسول اللاجئين السوريين في الجزائر– دراسة ميدانية بمدينة تلمسان 2016	702
		محور: دور المؤسسات في النهوض بواقع اللاجئين السوريين	
41	أ.د.إبراهيم البيضاني وأ.د.ناهدة علي	موقف الولايات المتحدة من مسألة اللاجئين السوريين	715
42	د.إبراهيم سلقيني	الصراع بين تركيا وأوروبا للنهوض بواقع اللاجئين السوريين	731
43	د.عبير شليغم	تأثير أزمة اللاجئين السوريين على الأمن التركي	750

44	د.عبد الملك بلغربي	استجابة أوروبا لأزمة اللاجئين السوريين	771
45	د.سواعدي جيلالي د.مبطوش الحاج	التزامات اللاجئين وعلاقتها باعتبارات الأمن الوطني للدولة المضيفة	799
46	د.حكيم غريب	دور السلطات الجزائرية والفاعليين المحليين في ترقية واقع اللاجئين السوريين(من أجل مقاربة إنسانية)	814
47	د.سامية خواثرة	دور اليونيسيف في تعزيز نظم حماية الطفل السوري	823
48	د.عزة شرف الدين	دور الأمم المتحدة في حماية الطفل السوري(دراسة تحليلية)	848
49	د.عوض الجبوري ود.محمد الجبوري	دور المؤسسات الوقفية في الحفاظ على القيم السلوكية لدى اللاجئين السوريين	875
50	د.هادية يحياوي	واقع اللجوء السوري إلى الجزائر وإمكانيات تجويد حلوله	903
51	د.صحرة خميلي	واجبات الدولة المضيفة تجاه اللاجئين	911
52	د.محمد نصر محمد	أحكام القانون الدولي والجنائي لحماية اللاجئين السوريين دراسة لدور الإعلام في عرض حقوق الشعب السوري في اللجوء والتعويض	923
53	د.ماجد صالح العدوان	تطور تطبيقات نظرية الضرورة على استقبال اللاجئين السوريين	963
		محور: دور الإعلام في شؤون اللاجئين السوريين	
54	أ.د.خليل عودة	معاناة المهاجرين السوريين في نماذج من الكاريكاتير	974
55	د.داود جفافلة	اللاجئون السوريون واستراتيجية التضليل في الإعلام الفرنسي (القنوات التلفزيونية الوطنية الجامعة أنموذجاً)	992
56	د.زكرياء بن صغير	دور الحملات الإعلامية في التأثير على تدفق المساعدات الإنسانية للاجئين السورين	1016
57	أ.د.المصطفى إيدوز	أي دور لشبكات التواصل الاجتماعي للتعريف بقضية اللاجئين السوريين، ودعمهم مادياً ومعنوياً؟ –ورقة عمل من خلال عدد من التجارب الدولية–	1030
58	د.أمين البار	قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي: السياقات والأهداف	1043
59	د.عبد الله لبابيدي	احتياجات اللاجئين السوريين الإعلامية في تركيا (دراسة ميدانية)	1064
60	د.محمد عريف	موقف القانون الدولي من إساءة الإعلام المصري للاجئين السوريين بعد أحداث يوليو 2013	1087

61	د.مريم شوقي	الإعلام وقضايا اللاجئين السوريين (التغطية الإخبارية التلفزيونية في الأردن)	1110
62	د.نفيسة نايلي	الطرح الإعلامي لمعاناة اللاجئيين السوريين إلى أوروبا عبر شبكات التواصل الاجتماعي- دراسة تحليلية في الفايسبوك	1123
63	د.نعيمة رحماني ود.نصيرة بكوش	قراءة سيميو أنثروبولوجية لمعاناة اللاجئة السورية من خلال الصورة الفوتوغرافية	1148
		محور: اللاجئون السوريون والاقتصاد	
64	د.هشام الغنجة ود.أمال خالي	أزمة اللاجئين في أوروبا: بين المصالح الاقتصادية للحكومات والأبعاد الإنسانية للأزمة	1159


2017 - ÖZEL SAYI
Route
Educational And Social
Science Journal
BİLDİRİ KİTABI
I. Uluslararası
"Gerçek ve Umut Arasında Suriyeli Mülteciler"
Sempozyumu
المؤتمر العلمي الدولي الأول
(اللاجئون السوريون بين الواقع والمأمول)
Editor :
Dr. Mohamed KALOU
www.ressjournal.com